

من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سبعة احدى لئلا يلبس ولا يلبس الا لاجل انفضاء اللبس كان في كل  
 سعة احدى هو سلطان فوي في ملكه عظيم هو سبحانه جيم بالمؤمنين من غير ردة  
 ما يكون ما لا يكون ان يكون كيف كان يكون ذلك الا بقاء وهو لا الا بقاء هو  
 لها واحدا احدا واحدا من صفة من صفة لا ولد اولم يكن له شريك في الملك لم يكن له ولي في الدار  
 بالهك بشرا من لئلا يلبس ولا يلبس الا لاجل انفضاء اللبس كان في كل  
 من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جيم بالمؤمنين من غير ردة  
 ما يكون ما لا يكون ان يكون كيف كان يكون ذلك الا بقاء وهو لا الا بقاء هو  
 لها واحدا احدا واحدا من صفة من صفة لا ولد اولم يكن له شريك في الملك لم يكن له ولي في الدار  
 بالهك بشرا من لئلا يلبس ولا يلبس الا لاجل انفضاء اللبس كان في كل  
 من الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 جيم بالمؤمنين من غير ردة  
 ما يكون ما لا يكون ان يكون كيف كان يكون ذلك الا بقاء وهو لا الا بقاء هو  
 لها واحدا احدا واحدا من صفة من صفة لا ولد اولم يكن له شريك في الملك لم يكن له ولي في الدار  
 بالهك بشرا من لئلا يلبس ولا يلبس الا لاجل انفضاء اللبس كان في كل





کتاب الطہارۃ

دوام و استمرار در این راه

موضوع

حم الدين

五

لم تنظر

فَيَسْرُوْا فَاِذَا

کتاب الفہام

مجلد فا صدقوغل المغرب فليبلا ونهجل العشاء الاخر



کتاب الطہران

[illegible]

صالح التميمي

فارم محمد ابراهيم

موقف ربيع

مختصر

مختار



# كتاب الصلاة

مؤمنه يصنع بدعيه راس بنهم ثم لا لا كلبه لم يبق كل شجرة من علمها بدعيه وقال ابو عبد الله ما من عبد مؤمن مسح بدعيه راس بنهم ربه له  
الا اعطاه الله ثباتك وثباتك بكل شجرة نور يوم القيمة وقد كان لبيهم ذابكي افسر له العرش يقول الله جل جلاله من هذا الذي ابكى عبيدا الذي سلبه يوم  
في صغره فخرج وجلا في ارتفاعي في علو مكانه لا يكتفه عبد مؤمن الا اوحيت له الجنة **ابو القلو** اعلم ان الصلاة نحو الدين هو ان لا يخرج  
العبد عنها فان فلت ماسواها وان ردت وما سواها وان اياك ان تسحق وتكسر عنها او يشعل عنها فانه من فضل الدنيا فقد قال رسول الله ليس  
فيه من سخطه بصلوته لا به على الخوض لا والله ليس من شرب سكر الا به على الخوض لا والله فاذنك الصلاة فاطل عليها ولا تخط ولا تفر ولا تشبه  
ولا تخط ولا تمشي ولا تلتفت لا تشح صلواتك فان الله يقول الذين هم في صلواتهم حاشعون يعني غفل الطرف وقولهم والذين هم على صلواتهم حاشعون  
يعني الغرض من صلواتهم هو ان لا يفرغوا عنها فاجعلها الا بوتر عليها غير ما كتب الله له من ابراء لا يعيد به ولا يشد الى حاشط الا ان يكون برضا ولا يخط في فرائدك  
واذا مرت باه في راحة او عذابا سئل الله الجنة ونعيمه من النار واخضع لله ولا تحدث نفسك ان قدت على ذلك فان ذلك لا يثبت في ما يبذل  
ولا يراى ولا يلمس لا تكفر فاما يصنع ذلك الجوس لا تلم ولا تخفر ولا تفر على فديتك لا تفرغ اصابعك لا تقدم رجلا على رجل ولا تجعل  
بين قدميك قد رشا الى الكرم في ذلك لا تنفي في موضع سجودك فاذا اردت النفي فليكن بيدك خولك في الصلاة وانما في التوكل في الصلاة فانه قد  
حرم على ذلك في الصلاة ولا تلتفت بقطع الصلاة اذا كان الثقات بكلمته وهو من خذل الشيطان واباك وسئل الثوب في الصلاة فان  
امير المؤمنين خرج على قوم يصليون فاسدوا اذانهم فقال ما لكم قد اسدلت ثيابكم كما كنتم هو قدس جوامعهم يعني نبيهم ولا باص الصلاة في  
البعض الواحد اذا كان كسفا ولا يلبس من السلام عليكم في صلواتهم فنه يقول سلام عليكم كما سلم عليك لا باس لمصلحة ان يقدم امامه بعد ان يركع  
في الصلاة ولا الغلبة ما شاء وليس ان يباح **باب المواضع التي تكون الصلاة فيها** يكون ما يصلي في الماء والحمام والغبار والبيداء والطين والبرص  
الجوس في النمل في حيطان الابواب في حيطان النخيل في الصلوات وادى الشجر وادى حيطانها **باب ما يصلي فيه من الثياب** ما لا يصلي فيه غير ذلك  
اعلم ان كل ما اكلت لحمه فلا باس بالصلاة في شجره ووبر ولا باس بالصلاة في الفراء الخوارزمية وما يذبح بارض الحجاز ولا باس للصلاة لسجادة النعور  
ولا يصلي في ثوبك لانه الثوب الذي يلبس من ثمنه وقوفه الا في حال النفقة فلا باس بالصلاة فيه لا باس بالصلاة في الخنزير لم يكن مغشوشا وبر الا انك لا تصل  
في جلد الميتة على كل حال لا تصل في السوار ولا تصل في حجر ولا في شئ ولا في باج اذا كان ابرصا محضا الا ان الثوب صده ابرصه وجمعة فظن وكان لا يجوز  
ان يصلي في ثوب فيه خمر محض في ايته وقد انكره يجوز وانما لا يصلي في ثوب فيه خمر ولا يصلي في ثوب يكون عليه مثل طير او غيره ذلك ولا يصل في ثوب فيه بدم  
يصل الا ان يكون بينك وبينه عذرة او روع ولا باس بان يصلي المنة خلفك لا يصل في خاتم عليه نفس مثال الطير او غيره ذلك لا يصل في ثوب فيه خمر ولا يصلي  
بالصلوة في الثوب وان جعلت جنبك بدل الفطر فلا باس بالصلاة فيه ولا يصل في ثوب فيه خمر ولا يصلي في ثوب فيه خمر ولا يصلي في ثوب فيه خمر ولا يصلي في ثوب فيه خمر  
منه كرك بكرة الصلاة في الثوب المشبع بالصغير المصنوع بالوعظان ولا يجوز الصلاة في ثوب من الجدي الا اذا كان سلاحا ولا باس بان يصلي عليك غل نكحه  
الصلاة في الثوب الذي صفا وشق هو المصنوع لا يصل على نوازي الهوى والنسك وذكره لا باس بان يصلي الرجل في الثوب المصنوع والصون بين يديه لان الله  
بصلي اليه اقبل اليه الذي بين يديه **باب ما يسجد عليه** لا يسجد عليه غير ذلك اسجد على الارض وعلى ما ابنت الارض الا ما اكل والبس لا يسجد على شجر  
ولا صوف ولا جلد الا ابرصه ولا رجاج ولا حديد ولا صا من لا صوف ولا نحاس ولا ماد ولا ديش ولا يسجد على الحصر الميتة لان سبوا ما من جلد لا يلد  
بالسجود على الطير وان كان له بلة مظهرة وخفت عذرا او شوكه فوجدك فلا باس بان يسجد على كنان اذا كان من فطر وكان كان بجنبك دما فاحسره  
فاذا سجدت جعلت في يديك علة لا تقبل على السجود من اجلها فاسجد على فرك الايمن من جيبك فان لم تقبل ففرك الايسر من جيبك  
فان لم تقبل فاسجد على فرك فان لم تقبل فاسجد على فرك لا باس بان يقام ووضع الكعبين او كعبين الايمانين على غير الارض ورغم بانفك  
يجزى في وضع الجبهة من مضام الشعر الحاجبين مقدار درهم ويكون سجودك كما ينبغي ليعلم الصائم انه قد سجد في سجدة واحدة لا يكون شي من سجدة على  
شيء منه **باب الاكتمال في السجود** اعلم ان السجود على سبعة اعظم على الجبهة والكعبين الايمانين **باب دخول المسجد اذا ابنت المسجد**  
فادخل جعلك الجنة قبل البس وقيل السجود عليك الجنة ووجه الله بركانه اللهم صل على محمد وآل محمد وانجي لنا قسدا عليك بالسكينة والوقار والنسك  
جل ثناؤه وجل ثناؤه فاذا اردت ان تخرج فاجعل يدك اليمنى قبل الجنة وقيل اللهم صل على محمد وآل محمد وانجي لنا قسدا عليك بالسكينة والوقار والنسك  
المسجد فانه روى ان النور يركب ان يكون في الارض المساجد طوبى لمن ظهر في بيته ثم رافق في بيته وخول وادبكم **باب الاكتمال في السجود**  
سراجا لم يزل ملائكة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد من سراج الا ان المسجد وانجبت لا المزة الحافض في غسل **باب الاذان في**  
الصلاة واذا اذن الاذان فارفع يديك فان الله عز وجل كان الاذان في حاضرتك السماء واعلم ان تلوون فيما بين الاذان الا فانه مثل اجر الشهيد  
المنشط بدعيه سبيل الله وامن عشر سنين محسبا غفر الله له ما مضى وصدق في السما ويصعد كل طيب يابس سعة لا يمكن ان يصعد معه  
ولم يكمل من يصعد بصوته حسنة ولا باس ان تؤذن وتنت على غير صوت مستقبل القبلة وسند بها واذها وجا بها واذها وتك اذناك

فان

بسم

بسم



نِکابِ لَصلیٰ

۶۲۰  
مضت









# كتاب الصلوة

ولو كان عليك من الذنوب مثل عدد الحبوب ومثل عدد الرمل لعفرتها الله لك ولو كنت قاروا من الزحف  
 صلا أربع ركعات بنذر فكبر ثم نقر فاذا فرغت من القراءة فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة  
 فاذا ركعتا فقلها عشر افاذا رعت راسك من الركوع فقلها عشر افاذا سجدت فقلها عشر افاذا رعت راسك من السجود فقلها  
 عشر افاذا سجدت ثانيا فقلها عشر افاذا رعت راسك من السجود ثانيا فقلها عشر افاذا رعت راسك من الركوع فقلها عشر  
 وسبعون تسبيحة ومجيدة ونسجدة في كل ركعة ثمانية في أربع ركعات فذلك الف مائة تسبيحة ومجيدة  
 فيها فقل هو الله احد ودوى اقر في الركعة الاولى من صلوة جعفر بالجهد واذا زلزلت في الثانية الحمد والعماد بان  
 منها وفي الثالثة الحمد واذا جاء نصر الله وفي الرابعة الحمد قل هو الله احد وان كنت ميتا فقلها بمجدة  
 اربع ركعات ثم افضل التسبيح **باب صلوة الكسوف والزلزلة والقيح والظلم اذا انكسفت الشمس والقمر وزلزلت**  
 الارض او هبت الريح صغرى او سوداء او حمراء او طلع فصل عشر ركعات واربع سجودات بسلامة واحدة نقر في كل  
 ركعة منها بقائمة الكتاب سورة فان بعض السورة في كل ركعة فلا نقر في ثانيا هذا الحمد واقر السورة من المجمع  
 الذي بلغت ومنى عنت سورة في ركعة فافتر في الركعة الثانية الحمد اذا اردت ان مضى فلكبر ثم اقر اقر الحمد  
 وسورة ثم اركع ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير اقر فاتحة الكتاب سورة ثم اركع الثانية ثم ارفع راسك من الركوع  
 بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب وسورة ثم اركع الثالثة ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب سورة  
 ثم اركع الرابعة ثم ارفع راسك من الركوع بالتكبير فافتر فاتحة الكتاب وسورة ثم اركع الخامسة فاذا رعت راسك  
 من الخامسة فقل سمع الله لمن حمده ثم غزها جدا فليجد سجدين ثم يقوم فتضع في الثانية مثل ذلك ولا تغل مع  
 الله لمن حمده ثم تضلي ما بقي وهي خمس ركعات ثم العشرة كما وصفت لك وفي العاشرة افاذا رعت راسك من الركوع فقل  
 سمع الله لمن حمده واجد سجدين وسلم والفتون في خمس مواطن منها في الركعة الثانية والرابعة والسادسة  
 والثامنة والعاشرة كل ذلك بعد القراءة وقبل الركوع فاذا فرغت من صلواتك ولم تكن ايجلت فاعدا الصلوة وان شئت  
 فعدت ومحمدت الله الى ان تجل ولا تضلي بها في وقت فريضة حتى تضلي الفريضة واذا احزن الفريضة فقل فصلها في  
 جماعة وان احزن فريضة فصلها فرادى اذا كنت في صلوة الكسوف ودخل عليك وقت الفريضة فافطرها وصل  
 الفريضة ثم ارب على ما صليت من صلوة الكسوف **باب صلوة يوم الجمعة واعلم ان غسل يوم الجمعة سنة واجبة**  
 واجبة فلا ندعه فاذا كان يوم الجمعة فادخل الحمام وتنظف واغسل وتخير ان تدرت على ذلك وفلم اظفارك وجوشا  
 بك وابتداء بجنسك من يدك اليسرى واختم بجنسك من يدك اليمنى وقل حين تراد فقلها او جوشا ربك بسم الله  
 وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله فانه من فعل ذلك كتب الله له بكل فلاة من وجوزة عتق نسمة ولم  
 يمرض لمرضه الذي يموت فيه وان استطعت ان تضلي يوم الجمعة اذا طلعت الشمس ست ركعات واذا انبسط  
 ست ركعات وقبل المكتوبة ست ركعات فافعل وان قد مت نوافلك كلها في يوم الجمعة قبل الزوال واخرها  
 الى بعد المكتوبة فهي ست عشرة ركعة واثانيها افضل من نقد يما وفي رواية ذرارة ابن اعين وفي رواية اخرى  
 نقد يما افضل من ثاخيرها ولستحبت ان يقر في صلوة العشاء الاخرة ليلة الجمعة سورة الجمعة وسبح اسم و  
 في صلوة الغداة والظهر والعصر سورة الجمعة والمنافقين وان صليت الظهر بغير الجمعة والمنافقين فقلها غدا  
 الصلوة فان تسببها او واحدة منها في صلوة الظهر فترت غيرها فارجع الى سورة الجمعة والمنافقين فام  
 نقر نصف السورة فاذا قرأت نصف السورة فتم السورة واجعلها ركعتي فافله واعدا صلواتك بسورة الجمعة  
 والمنافقين واعلم ان وقت صلوة العصر يوم الجمعة في وقت الاولى في سائر الايام وان صليت الظهر مع الايام  
 يوم الجمعة بخطبه صليت ركعتين وان صليت بغير خطبة صليتها ارجعا بسلامة واحدة وقال امير المؤمنين  
 عليه السلام لا كلام ولا امام بخطب يوم الجمعة ولا لغات الا كما جلت في الصلوة واما جعلت الصلوة يوم  
 الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين جعلنا مكان الركعتين الاخيرتين من صلوة حتى ينزل الامام **باب**

# كتاب الصلاة

صلاة العبد بن اعلم ان صلاة العبد بن ركعتان في الفطر والاضحى ليس بملهما ولا بقدر هدايتي ولا يصليها الا مع امام في جماعة ومن لم يدرك مع الامام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه وليس لها اذان ولا اقامة اذا هبط طلوع الشمس فنبت الامام فكبيرا واحدا ثم يقرأ ثم يكبر جنسا بقفت بين كل تكبيرتين ثم يركع بالسابعة ويسجد سجدتين فاذا هضمت الى الثانية كبى ثاربع تكبيرات مع تكبيرات القيام وركعت بالخاصة والستة ان يطعم الرجل في الاضحية بعد الصلاة وفي الفطر قبل الصلاة ولا تضحي حتى ينقص من الايام ومن السنة التكبيرة ليلة الفطر ويوم الفطر في عشر صلوات والتكبير في الاضحية في الايام من يوم النحر في الاضحية الى صلوات الفجر من بعد الغد عشر صلوات لان اهل منى انقروا وجب على اهل الاضحية ان يقطعوا التكبير والتكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما ابلانا والله اكبر على ما وزفنا من هيبته الانعام واذا كان عبد الفطر فلا يقل بمه ورزفنا من هيبته الانعام ولا يصح في الاضحية يوم واحد بعد يوم النحر ومن السنة ان يجمع الناس في الاضحية عشية يوم عرفة بغير امام يدعون الله **ب** صلاة الاستخارة قال والذى دعى الله عليه في رسالته الى اذا دوت يا بنى امر افضل وكبير واستخرا الله مائة مرة ومرة فاعزم لك فافعل وقل في دعائك لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العليم العظيم رب بحق محمد وال محمد صل على محمد وال محمد وحرى في امر كذا وكذا للدين والآخره خير في غافته **ب** صلاة الاستسقاء واذا اجبت الصلاة الاستسقاء فليكن اليوم الذى تصلي فيه يوم الاثنين ثم يخرج كما يخرج يوم العبد بمشي الموزنون بين يديك حتى يمشون الى المصل فتنصلي بالناس ركعتين بغير اذان ولا اقامة ثم تضعد المنبر فتلثك ذلك الذى على يمينك على يسارك والذى على يمينك على يسارك ثم تستقبل القبلة فتكبر الله مائة مرة واقفا بصوتك ثم تلتفت عن يمينك فتسبح الله مائة مرة ثم تلتفت عن يسارك فتسبح الله مائة مرة لا تقا لها صوتك ثم تستقبل الناس بوجهك فتسبح الله مائة مرة واقفا بصوتك ثم يرفع يدك وتدعو ويدعو الناس ويرفعون اصواتهم فان الله عز وجل ان شاء لا يجهتكم **ب** صلاة الحاجة اذا كانت لك الى الله حاجة فقم ثلثة ايام الاربعاء والخميس والجمعة فاذا كان يوم الجمعة فابرز الى الله قبل الزوال وانت على فسل وصل ركعتين بغير اذان ولا اقامة ثم قل هو الله احد فاذا ركعت قرأت قل هو الله احد عشر مرات فاذا رفعت راسك من الركوع قرأ بها عشرة اذنين فاذا رفعت راسك من السجود قرأ بها عشرة اذنين فاذا سجدت ثابته قرأ بها عشرة اذنين فاذا رفعت راسك من السجدة الثانية قرأ بها عشرة اذنين فاذا سجدت ثابته قرأ بها عشرة اذنين فاذا رفعت راسك من الركوع عبد الله عز وجل في الثانية وسلم وادع بما بدا لك بسبائكك انشاء الله فاذا فضل الله عليك بقضا حاجتك فضل كعبه الشكر بقر في الاولى الحمد قل هو الله احد في الثانية الحمد قل يا ايها الكافرون ونقول في الركعة الثانية في الركوع والسجود الحمد لله الذى مضى حاجتي واعطاني مسئلة **ابواب الزكوة** **ب** ما يجب الزكوة عليه علم ان الزكوة على عشرة اشياء على الحنطة والشعير والتمر والزبيب الا بل والبنر والغنم والذهب الفضة وعق رسول الله صلى الله عليه واله عما سوى ذلك **ب** الزكوة الحنطة والشعير ليس على الحنطة والشعير شيء حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد مائتان وتسعون درهما ونصف فاذا بلغ ذلك وحصل بعد خراج السلطان وموئنته الفهرته اخرج منه العشران كان شفي بما والمطر او كان سحيا وان شفي بالبلاد والفهره نصف العشر **ب** الزكوة التمر والزبيب علم ان على التمر والزبيب من الزكوة ما على الحنطة والشعير **ب** زكوة الابل علم انه ليس على الابل شيء حتى يبلغ خمسة فاذا بلغت حشا فغيرها ثمانية وفي عشر ثمان وفي خمسة عشر ثلثة اشاة وفي عشرين اربع اشاة وفي عشرين وعشرين خمس اشاة واذا دوت واحدة فابنه فحاض فان لم تكن عنده ابنة فحاض فغيرها ابن ابون ذكر الى جنس ثلثين فان زادت واحدة فغيرها ابن ابون فان لم تكن عنده ابنة لبون وكانت عنده ابنة فحاض فحاض المصد في ابنة فحاض واعطى معها ثمانية واذا وجبت عليه ابنة فحاض لم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون

# كتاب الزكاة

دفعها واستخرج من المصدق شاة فاذا بلغت حمسا واربعين وراوث واحدة ففيها حقة وسهبت حقة لا هنا  
استخفت ان يركب ظهرها الى ان يبلغ سنين فاذا زادت واحدة ففيها حقتان الى عشرين وما شئت فاذا كثرت الايل  
ففي كل جنس حقة ولا تؤخذ هرة ولا ذات عوارا لان نشاء المصدق ويجعل صغيرها وكبيرها **باب زكاة**  
البقر اعلم انه ليس على البقر شيء حتى يبلغ ثلثين بقره فاذا بلغت ففيها تبيع خولك ليس فيها شيء ان كان دون  
ثلثين بقره فاذا بلغت اربعين بقره ففيها مسنة الى سنين فاذا بلغت سنين ففيها يتبعان الى سبعين ثم فيها  
تبعه ومنه الى ثمانين فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان الى سبعين فاذا بلغت سبعين ففيها ثلث يتابع فاذا كثرت  
البقر اسقط هذا كله ويخرج صاحب البقر من كل ثلثين بقره تبيعا ومن كل اربعين مسنة **باب زكاة الغنم**  
اعلم انه ليس على الغنم شيء حتى يبلغ اربعين شاة فاذا بلغت اربعين وراوث واحدة ففيها شاة الى عشرين وما شئت  
فان زادت واحدة ففيها شاتان الى ثمانين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شاة الى ثلثمان فاذا كثرت الغنم  
اسقط هذا كله ويخرج في كل مائة شاة وبقيتها المصدق الذي فيه الغنم ميتا دى يامعشر المسلمين  
هل لله في اموالكم حق فان قالوا نعم امرنا بحج البه الغنم وبقرها فرفهن ويخرج صاحب الغنم احدا الفرفين  
ويأخذ المصدق صدقتهما من الفرفه الثانية فان احب صاحب الغنم ان يترك له المصدق هذه فله ذلك وما خذ  
منها فان زاد صاحب الغنم ان يأخذ هذه ايضا فليس له ذلك ولا يفرق المصدق بين غنم مجتمع ولا يجمع بين منفرد  
**باب زكاة الذهب** اعلم انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين مثقالا فاذا بلغ ففيه نصف دينار الى  
ان يبلغ اربعه وعشرين ثم فيه نصف دينار وعشرين دينارا ثم على هذا الحساب حتى زاد على عشرين اربعه ففي كل اربعه عشر  
دينارا حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ اربعين مثقالا ففيه مثقال لا يجزي في الزكاة ان يعطى اقل من نصف دينارا  
ونقد روى انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ اربعين مثقالا فاذا بلغ ففيه مثقال **باب زكاة الفضة** اعلم انه ليس  
على الفضة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فاذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم وليس في العطر والزعفران والخضر والثمار والحبوب  
مائتي درهم الا درهم وسنن زاد على مائتي درهم اربعون درهما ففيها درهم وليس في العطر والزعفران والخضر والثمار والحبوب  
زكاة حتى يتباع ويجوز على ثمنه المول **باب زكاة السبايك** اعلم انه ليس على السبايك زكاة الا ان مضى من الزكاة  
فان مضى به فعليك الزكاة **باب زكاة مال البهيم** اعلم انه ليس على مال البهيم زكاة الا ان يجره فان يجره فعليه  
الزكاة **باب زكاة ما لا يجره** اعلم انه لا يجره في تعليم الزكاة وناخيرها اربعه اشهر سنة اتمام الا ان  
المقصود منها ان يضرها اذا وجبت عليه لا يجوز لك تعليمها وناخيرها لان مقصودها بالصلوة ولا يجوز تعليم الصلوة قبل  
ومنها ولا ناخيرها الا ان يكون فضا وكذلك الزكاة فان اجبت ان تقدم من زكاة مالك شيئا يفرج بها عن مؤمن فاجعله دينارا  
عليه فاذا حلت عليك الزكاة فاحسبها له زكاة فحسب لك من زكاة مالك ويكتب لك اجر الفرض وقد روى عن العالم انه قال  
نعم اي شيء الفرض ان السرفضاك وان لعسر حسبه من الزكاة وروى ان الفرض خمس للزكاة وهو اذا كان لك على رجل مال  
ولم يمتها له فضا فاحسبه من زكاة مالك ان شئت **باب من يعطى من الزكاة** ومن لا يعطى لا يجوز ان يعطى زكاة مالك  
غير اهل الولاية ولا تعطى من اهل الولاية الابوين والولد ولا الزوج والزوجة والمملوك ولا يجزى من يجره الرجل على  
نفسه **باب العتق من الزكاة** ولا يبيح ان تشري مملوكا مؤمنا من زكاة مالك فتعنه فان استغاد العتق  
مالا وامانا فماله لاهل الزكاة لانه اشترى بماله وان اشترى بجلاله من زكاة ماله فاعتقه فهو حاي **باب**  
تكميل بقية من الزكاة اذا مات رجل مؤمن وحيث ان تكفنه من زكاة مالك فاعطها ورثته يكفون فان لم يكن له  
ورثته فكفنه واحسبه من الزكاة فان اعطى ورثته قوم اخرين ثم كفنه فكفنه واحسبه من الزكاة وتكون ما اعطاهم  
القوم لهم بصلحهم به شئونها ثم كان على الميتة ان لم يلزم ورثته فضا ثم ما اعطاهم ولا ما اعطاهم القوم  
لانهم ليسوا بميراث وانما هو شئ صار لورثته بعد موته **باب زكاة الحلال** اعلم ان زكاة الحلال ان تغبر مؤمنا اذا استغاه  
منك فمكة زكاة بالزكاة المال اذا كان في بخان اذا كان مالك في بخان وطلب منك المناع برأس مالك ولم تبعه بشئ من ذلك الفضل زكاة

كتاب الزكاة

اذا حال عليه



کتاب الحسن والجمال

[illegible]

کتاب الصو

[illegible]

# كتاب الصوم

بالصيام اذا بلغ سبع سنين على قدر ما يطيقه فان طاف الى الظلم وبعد صلاته انك الوضوء فاذا غلب عليه الجوع والعطش افطر واذا صام ثلثة ايام  
ولا اخذ بصوم الشهر كله ودوى ان الغلام يؤخذ بالصوم ما بين اربع وعشرين سنة الى خمسة عشر سنة والسنه عشرين سنة لان يهوى قبل ذلك ودوى  
انه قال صلى الله عليه وسلم اذا احلم الصيام وظل المرء اذا احلم للصيام والحار الا ان يكون مملوكا فانه ليس عليه اجارا الا ان يحب ان يحفر وعليها الصيام  
باب نفية المسافر في الصوم اذا سافر شهر فصافا فطر على حد ما بينت لك الحد الذي يجب فيه النفية في الصوم والصلاة في باب المسافر واعلم  
ان كل من وجب عليه النفية في الصلاة في السفر فعليه الاظهار وكل من وجب عليه التمام في الصلاة فعليه الصيام متى لم صام ومضى فطر لا بد من  
التمام في الصلاة والصوم في السفر المكاد والكن والسفك البراءة والراعي والملاح لانهم علماء وصالحا الصيام وكان صيده بطر الواشر فعليه  
في الصلاة والاظهار في الصوم واذا كان صيدا ما يعويه على عبادة فعليه النفية في الصوم والصلاة واذا اصاب المسافر في بلد ثم خرج فان شأنا  
وان شاء افطر اذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل فيه ولا يخرج وان شاء صام وان شاء افطر ان شاء سافر قبل الزوال فلفطر وان خرج بعد الزوال فلم  
يدركه حتى خرج بعد الزوال فلفطر ولو بقى ذلك اليوم واذا افطر المسافر فلا بأس ان ياتي اهله وجاربه ان شاء وذلك في غير نهي قال ابو الحسن ليس من البت  
الصوم السفر فان صافا هو مسافر فان كان بلغ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فعليه نفيا وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه سئل ابو عبد الله  
يخرج بشيخ اخاه من يومين وثلاثة فقال ان كان في شهر رمضان فلفطر فلت يما افضل بصوم او بشيعة قال بشيعة او بالنفية وضع الصوم  
لما شيعه سئل من اجل ان سوف يمشي في شهر رمضان فلفطر فلت يما افضل بصوم او بشيعة قال بشيعة او بالنفية وضع الصوم  
بما راكب الذي يرجع من يومه صوما ويطعم صاحب السفن اذا ردت سفرا ودعتان ففطر من صوم الشهر ثلثة ايام للشهر الذي يريد يخرج  
فيه فلا يصوم في السفر شيئا من رمضان لانه لا يطوع الا الصوم الذي كثره اول البائس صوكفان صيدا لهم وصوكفان الاحلاد من الحرم  
ان كان يراى من اسر صوم ثلثة ايام لطلب حاجه عند غير التبع وهو يوم الاربعاء والخميس والجمعة وصلا لا عسكارة في المسجد الحرام وفي مسجد رسول الله  
او مسجد الكوفة ومسجد مدين يا **فصا شهر رمضان** واذا ردت قضاء شهر رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى  
عن ابي بصير انه قال صوم ثلثة ايام ثم فطر فاذا قضيت صوم شهر رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى  
الكفارة مثل ما علم من فطر يومين ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
صام يوما بدله يوم وصام ثلثة ايام كفارة لما فعل فاذا اصبحت الرجل ليس من نفية ان يصوم ثم بدله فله ان يصوم وسئل الصادق ع عن رجل سئل  
فرضه الحاجه فقال هو بالحاجه ما بينه وبين العصر ان مكث حتى العصر ثم بدله ان يصوم لم يكن نوى ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم واذا ما ركب  
وعليه صيام شهر رمضان ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
واذا كان للمبتدع ان افطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
وفضا كله ولم يصمه الى ان حصل عليه شهر رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
صح فيما بين شهر رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
وفضان حتى يدخل الشهر الثالث من رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
وفد في عليها بغيره يوم صامت ذلك الفدا واذا وينا عليها الفضا واذا وجب الرجل صوم شهر رمضان فاشيت ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
فصلين بصيام صوم ولم يجز الشهر الاول الا ان يكون افطر لم يرض فلما ربح على صافا قال الله جل جلاله فان صام شهر او سائر الشهور الا في ايام اقل  
فصلين بيني على ما صام يا **الرجل يطوع بالصيام** وعليه شيء من شهر رمضان اعلم انه لا يجوز ان يطوع الرجل بالصيام في غير شهر رمضان ولا في غيره من الشهور ولا في غيره من الايام ولا في غيره من الاشهر  
الا ما دبت يا **الرجل يطوع** ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
وليس عليه ان يفتي ما ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
ما لا سماء وقلبت شجر احدكم ولو شرب من ماء او فضل السويق او اللبن او مطلق كل الطعام والشراب ان يسيق من طوع الفجر في اليوم الثاني  
بالحل التبرع صبا النار واليوم عند القبلة على قيام الليل يا **الوقت الذي يجب فيه الاضطرار** اعلم انه لا يجوز لك الاضطرار اذا بدت ثلثة ايام  
وهو فطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
اليوم وقال ابو جعفر من صام منك ذلك اليوم بنا عدا عنه الفداء سيرة سنة فان صام صفة ايام اغلقت عليه روابي الجنان السبعة فان صام ثلثة  
ايام ففطره ثلثة ايام او اشيت ففطره ثلثة ايام ودوى ان عليه اذا افطر بعد الزوال طعام عشرة صناكين لكل صبيكه من الطعام فان لم يقدر عليه  
ومن صام يوما من عشر ذي الحجة كتب له صوم ثمانين شهرا وفي صام الشئ كتب الله له صوم الدهر من صام يوما من صفة وعشرين من صام يوما من صفة وعشرين  
سنتين شرا وادوم الصائم عبادة ونفسه بشيخ وفي خمسة وعشرين من صام يوما من صفة وعشرين من صام يوما من صفة وعشرين

فلا شفق  
وهو

طبيع









# كتاب الحج

وعليه بدنه وان لم يهد عليها اللحم سبكتا فان لم يهد على ما يصدق قلبه ثمانية عشر يوما وان صاب يهرق ضلوعه وان لم يهد فلبهم  
ثلاثين سبكتا فان لم يهد فلبهم عشرة ايام وان صاب طيبا فعليه شاة وان لم يجد فعليه طعام عشرة مساكين فان لم يهد فعليه صبيحة ثلثة  
ايام فان دعى كلبيا فاصابه ففجج فان كان مشى عليها ودعى فلبه عليه شئ وان كان ذهب على وجهه لا يدعى فاصنع فعليه فداءه لانه لا يدعى  
ما صنع لعله هلك وان نهد ذلك فعليه فداءه وانما وجب في الكبش الاثر بدم شاة واذا وجبت على الرجل بدنه كفارة ولم يجد لها غنم سبع شبا  
فان لم يهد جثثا ثمانية عشر يوما بمكة او في منزله واذا قتل الحرم بغامة فعليه فداءه فان لم يجد فاطعام تسعين سبكتا فان كان فدية البدن اكثر من اطلق  
تسعين سبكتا لم يهد على اطعام تسعين سبكتا فان قتل حمامة من حمامات الحرم خادجا من الحرم فعليه شاة فان قتل في الحرم وهي حلال فعليه  
ثمنها وان قتل من خارج الحرم فعليه حمل فظلم وان اصاب فظاة فعليه حمل فظلم من اللبن ودعى من الشجر واذا صاب الحرم بيض فغرام فبيع من  
كل بيضة شاة بقد عد البض فان لم يجد شاة فعليه صبيحة ثلثة ايام فان لم يهد فاطعام عشرة مساكين واذا وطى بيض فغرام ففدغها وهو محرم فعليه  
ان يرسل الفحل من الابل على فدية البض فالتح في سلم حتى ينجح كان النجاج هدايا بالغ الكبنة فان طوى بيض فظاة فشدخه فعليه ان يرسل الفحل  
من الغنم عد البض كما يرسل الفحل في فدية البض من الابل وما وطئ ودعا بهرك وان حرمت فعليك فداءه واعلم انه ليس بداهة شئ ابنة  
وانت جاهل به وان شحرمت في حجابك ولا في عمرتك الا الصبيحة فان عليه الفداء بجماله كان ونهد فان صبيته وان حلاله الحرم فعليك فداءه  
مضاعفا وان قتل طيرا وانت محرم فغير الحرم فعليك دم شاة وليس عليك فدية لانه ليس بالحرم فان شرب رجل من رجل بيضا فاكله الحرم فعليه  
الحرم فدية البض لكل بيضة درهم وعلى الحرم لكل بيضة شاة وفي الحامه درهم اذا اصابها الحل وفي الفرج نصف درهم وفي البض ربع درهم فان  
اصاب محل صيدا فاني به رجلا محرم فلا يجوز ان ياكل منه فاذا اضطر الحرم الى صيد ميتة فانه ياكل الصبيحة فدية واذا قتل الحرم الصبيحة فعليه  
ويصدق بالصبيحة على سبكتين فان غاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جنازة ويذبح في الاخرة وهو قول الله عز وجل ومن غاد فنبه الله  
منه ولا باس ان يصيد الحرم السمك باكل طوبى وما حله يذروه وان قتل جراده فعليه ثمنه وعرة خمر من جراده فان كان كثير فعليه دم شاة  
وقر ابو جعفر على اناس ياكلون جرادا وهم محرمون فقال سبحانه الله وانتم محرمون قالوا انما هو صيد البحر فقال لهم ارمسوه في الماء فان قيل  
فطابا فعليه ان يصدق بكف من طعام فان صاب الحرم صيدا خارجا من الحرم فذبحه ثم ادخله الحرم مذبوحا واهدك الى حل محل فلا باس  
ان ياكل انما الفداء على الذبيحة صابره وسئل الصادق عن الحرم يصيد صبيحة فيقده بطعمه وبطرحه قال لا يكون عليه فداء اخر قيل فاي شئ  
يصنع به قال يذنه وكل من صيد عليه فداء شئ اصابه وهو محرم فان كان حيا جازحه هدايا الذي يجبه عليه بمعنى وان كان معتمرا فخرم بمكة فبالا الكعبة  
فان قتل محرم فخرم فغير الحرم فعليه حمل ليس عليه فدية لانه ليس بالحرم ويذبح الفداء الشاة في منزله بمكة وان شاة بالحرم بين الصفا والمروة  
فرب من موضع الخاصية هو معروف فاذا بلغت الحرم فغسل من برمهون او من فخر وان غشلت بمكة فلا باس فاذا نظرت الى بون مكة فاطمع الكعبة  
وعدنا عتبة المدينين واجدناها ومن اخذ على طريقها ليدنه قطع التلبية وانظر الى عرش مكة وهي عتبة في طوى عليك بالنكبة والمهبل والهجدة  
والنبيحة والصلوة على النبي فاذا اردت ان تدخل المجلس فادخل من بابي شيبه بالسكينة والوفاء وانت غائبة فانه من حله بخشوع غفر له وقيل ان  
علي باب المسجد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته بسم الله وبالله ورايته وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسوله السلام على  
رسول الله والسلام على ابراهيم والحمد لله رب العالمين فاذا دخلت المسجد فانظر الى الكبنة وقيل الحمد لله الذي عظمك وشرفك وكرمك وجعلك مقنا  
للناس وامنا مباركا وهدى للعالمين ثم ارفع يدك وقيل اللهم اني اسئلك في مقنا هذا في اول مناسيكي ان تقبل ثوبي وبنجنا وزعن خطيبي ونضع عني  
وذري الحمد لله الذي بلغني بين الحرم اللهم اني اسئلك في هذا ببيتك الحرام الذي جعلته مثابة للناس وامنا مباركا وهدى للعالمين ثم انظر الى  
الحجر الاسود وارفع يدك واحمد الله واشكره صل على النبي واسئله ان يزيل عنك ثم اسئله المحر وقيل فان لم يهد عليه فاصححه بيدك الذي فيها  
وان لم يهد فاشرك بيدك وقيل اللهم املئني اذنها ومشي في دعاهته لبشك بللوا فان امت بالله وكفرت بالحبس الطاعون واللائع الغري عجا  
الشياطين وعبادة الاوثان وعبادة كل بدعي من دوز الله فان لم تستطع ان تقول هذا كله فبعضه وتقول انت في طوافك اللهم اني اسئلك باسمك  
الذي يمشي به على طلائعنا كما يمشي به على جبال الارض واسئلك باسمك المحرق في الكون عندك واسئلك باسمك الذي يهبط له العرش واسئلك باسمك الذي تله  
اقدام ملائكتك واسئلك باسمك الذي عال به محم من جانب الطور الايمن فاستجب لي والعين عليك عجبته واسئلك باسمك الذي غفر به الحمد ما نفدت  
من بينه وما تاتى واهم عليه فضلك ان فعلك كذا وكذا فاذ لم بلغت مقابل الميزان فقل اللهم اعنني من النار واودعني شرفه العرش الجرم وشرفه الجود  
الانس فاذا بلغت الركن الثاني فالتزمه وصل على النبي في كل شوط وقيل بهذا الركن الذي فيه الحجر ربنا الشاة الدنيا حسنة والاخرة حسنة وفنا  
برحمتك غدا لتار فاذا كنت في الشوط السابع فقم بالمسحاة وتغلى باسما الكبنة وهو مؤخر الكبنة فاعلم ان الركن الثاني بمكة وباب الكبنة والبسط الذي عليه  
والصوخذك وبطنك بالبنت ثم قل اللهم البنت ببيتك العبد عبدك وهذا مقام العائذ بك من النار ثم اسئله الركن الذي فيه الحجر واختم به ركن اللهم فغفر

وان تدعى من خارج الحرم فعليه حمل فظلم وان اصاب فظاة فعليه حمل فظلم من اللبن ودعى من الشجر واذا صاب الحرم بيض فغرام فبيع من كل بيضة شاة بقد عد البض فان لم يجد شاة فعليه صبيحة ثلثة ايام فان لم يهد فاطعام عشرة مساكين واذا وطى بيض فغرام ففدغها وهو محرم فعليه ان يرسل الفحل من الابل على فدية البض فالتح في سلم حتى ينجح كان النجاج هدايا بالغ الكبنة فان طوى بيض فظاة فشدخه فعليه ان يرسل الفحل من الغنم عد البض كما يرسل الفحل في فدية البض من الابل وما وطئ ودعا بهرك وان حرمت فعليك فداءه واعلم انه ليس بداهة شئ ابنة وانت جاهل به وان شحرمت في حجابك ولا في عمرتك الا الصبيحة فان عليه الفداء بجماله كان ونهد فان صبيته وان حلاله الحرم فعليك فداءه مضاعفا وان قتل طيرا وانت محرم فغير الحرم فعليك دم شاة وليس عليك فدية لانه ليس بالحرم فان شرب رجل من رجل بيضا فاكله الحرم فعليه الحرم فدية البض لكل بيضة درهم وعلى الحرم لكل بيضة شاة وفي الحامه درهم اذا اصابها الحل وفي الفرج نصف درهم وفي البض ربع درهم فان اصاب محل صيدا فاني به رجلا محرم فلا يجوز ان ياكل منه فاذا اضطر الحرم الى صيد ميتة فانه ياكل الصبيحة فدية واذا قتل الحرم الصبيحة فعليه ويصدق بالصبيحة على سبكتين فان غاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جنازة ويذبح في الاخرة وهو قول الله عز وجل ومن غاد فنبه الله منه ولا باس ان يصيد الحرم السمك باكل طوبى وما حله يذروه وان قتل جراده فعليه ثمنه وعرة خمر من جراده فان كان كثير فعليه دم شاة وقر ابو جعفر على اناس ياكلون جرادا وهم محرمون فقال سبحانه الله وانتم محرمون قالوا انما هو صيد البحر فقال لهم ارمسوه في الماء فان قيل فطابا فعليه ان يصدق بكف من طعام فان صاب الحرم صيدا خارجا من الحرم فذبحه ثم ادخله الحرم مذبوحا واهدك الى حل محل فلا باس ان ياكل انما الفداء على الذبيحة صابره وسئل الصادق عن الحرم يصيد صبيحة فيقده بطعمه وبطرحه قال لا يكون عليه فداء اخر قيل فاي شئ يصنع به قال يذنه وكل من صيد عليه فداء شئ اصابه وهو محرم فان كان حيا جازحه هدايا الذي يجبه عليه بمعنى وان كان معتمرا فخرم بمكة فبالا الكعبة فان قتل محرم فخرم فغير الحرم فعليه حمل ليس عليه فدية لانه ليس بالحرم ويذبح الفداء الشاة في منزله بمكة وان شاة بالحرم بين الصفا والمروة فرب من موضع الخاصية هو معروف فاذا بلغت الحرم فغسل من برمهون او من فخر وان غشلت بمكة فلا باس فاذا نظرت الى بون مكة فاطمع الكعبة وعدنا عتبة المدينين واجدناها ومن اخذ على طريقها ليدنه قطع التلبية وانظر الى عرش مكة وهي عتبة في طوى عليك بالنكبة والمهبل والهجدة والنبيحة والصلوة على النبي فاذا اردت ان تدخل المجلس فادخل من بابي شيبه بالسكينة والوفاء وانت غائبة فانه من حله بخشوع غفر له وقيل ان علي باب المسجد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته بسم الله وبالله ورايته وما شاء الله والسلام على انبياء الله ورسوله السلام على رسول الله والسلام على ابراهيم والحمد لله رب العالمين فاذا دخلت المسجد فانظر الى الكبنة وقيل الحمد لله الذي عظمك وشرفك وكرمك وجعلك مقنا للناس وامنا مباركا وهدى للعالمين ثم ارفع يدك وقيل اللهم اني اسئلك في مقنا هذا في اول مناسيكي ان تقبل ثوبي وبنجنا وزعن خطيبي ونضع عني وذري الحمد لله الذي بلغني بين الحرم اللهم اني اسئلك في هذا ببيتك الحرام الذي جعلته مثابة للناس وامنا مباركا وهدى للعالمين ثم انظر الى الحجر الاسود وارفع يدك واحمد الله واشكره صل على النبي واسئله ان يزيل عنك ثم اسئله المحر وقيل فان لم يهد عليه فاصححه بيدك الذي فيها وان لم يهد فاشرك بيدك وقيل اللهم املئني اذنها ومشي في دعاهته لبشك بللوا فان امت بالله وكفرت بالحبس الطاعون واللائع الغري عجا الشياطين وعبادة الاوثان وعبادة كل بدعي من دوز الله فان لم تستطع ان تقول هذا كله فبعضه وتقول انت في طوافك اللهم اني اسئلك باسمك الذي يمشي به على طلائعنا كما يمشي به على جبال الارض واسئلك باسمك المحرق في الكون عندك واسئلك باسمك الذي يهبط له العرش واسئلك باسمك الذي تله اقدام ملائكتك واسئلك باسمك الذي عال به محم من جانب الطور الايمن فاستجب لي والعين عليك عجبته واسئلك باسمك الذي غفر به الحمد ما نفدت من بينه وما تاتى واهم عليه فضلك ان فعلك كذا وكذا فاذ لم بلغت مقابل الميزان فقل اللهم اعنني من النار واودعني شرفه العرش الجرم وشرفه الجود الانس فاذا بلغت الركن الثاني فالتزمه وصل على النبي في كل شوط وقيل بهذا الركن الذي فيه الحجر ربنا الشاة الدنيا حسنة والاخرة حسنة وفنا برحمتك غدا لتار فاذا كنت في الشوط السابع فقم بالمسحاة وتغلى باسما الكبنة وهو مؤخر الكبنة فاعلم ان الركن الثاني بمكة وباب الكبنة والبسط الذي عليه والصوخذك وبطنك بالبنت ثم قل اللهم البنت ببيتك العبد عبدك وهذا مقام العائذ بك من النار ثم اسئله الركن الذي فيه الحجر واختم به ركن اللهم فغفر





کتاب الحج

[illegible]

سنّت  
در دعای حاجی

وان تجعله من ثابتي  
اليوم من هو افضل في  
صح

ولاشبناضنهاسم

وَبِاللّٰهِ

کتاب الحج

فأشرككم بما ولا لبس عليكم فيه وقد اجرت عنكم وكل من ذرأ البيت قبل أن يجلف هو عالم لا يدين في عقابه ثم شاة فان كان جاهلا فلا شيء عليه  
ولا تمنع الرجل بالعمرة ووقفه من روى الجمره وبيع وحلق فلا يجوز له ان يعطى راسه حتى يطوف بالبيت بالصفا والمروة فان كان قد فعل  
فلا شيء عليه اذا فرج الرجل وحلق فقد احل من كل شيء احرم منه الا النساء والطيب فان ذرأ البيت فطاف سعى بين الصفا والمروة فقد احل من كل شيء  
احرم منه الا النساء فان طاف طواف النساء فقد احل من كل شيء احرم منه روى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان موسى لما منع فلما احلوا للبيت التمام  
فلن يزور البيت فالبيت ما صنع فلك عليه شيء قالوا وبكره فلما منع ان يطوف راسه بما حنأ حتى يذو البيت فان وقع على امره فمثل ان يطوف طواف  
النساء فله جزاء يومئذ وان كان جاهلا فليس عليه شيء فان احل رجل عن ظهر علم محل امره فله ما يدين به من غير طواف راسه وجنأ وذكوا اذ وقع الرجل على  
المرزوقه وطاف بالبيت الصفا والمروة طوافا واحدا لم يجز ما عليه من شيء من جزاء وبكره وانشاء ومن كان ممنعا فلم يجد هديا فليصم ثلثة ايام وكما  
قبل الزيادة ويوم الزيادة ويوم غيره وسبعة ايام اذا رجع الى اهله فان فاته فلك وكان له مقام ضابطكم ثلثة ايام وان لم يكن له مقام ضابطكم  
في اهله فان كان له مقام بمكة فادان بمسوا السبع ترك الصيام بعد مسيره الى اهله وشهر اتم صام وذكوا رسول الله كعبت بديل بن ورقاء الخزاعي على  
جملته ورفاهه ان ينهي الناس عن صيام ايام مني فخلل بديل الفساطيط ينادي يا علي صون بها الناس لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل وشربة  
وبالان البغال الجماع وذكوا اذا وجد الممنوع الهدي حتى يقدم اهله زبيبت بدم ومن لم يهتأ له صبا ثلثة ايام بمكة فليصمها بالهدية وسبعة  
اذا رجع الى اهله اذا منع الرجل بالعمرة الى الحج ولم يكن له هدي فصا ثلثة ايام الحج ثم ما بقي بعد ما رجع الى اهله قبل ان يصوم السبعة فليصم ثلثة ايام  
ان يغضه عنه وروى معاوية بن عمار عن ابي عبد الله انه قال من طاف ولم يكن له هدي ثلثة ايام يصوم عنه ولبة فان صام الممنوع ثلثة ايام في الحج ثم صاب بعد يوم  
خمس من منى فقد اجزى صبا وليس عليه شيء فان صام يوم الزيادة ويوم غيره فانه يصوم يوما اخر بعد ايام التشريق وسئل ابو عبد الله عن صوم ايام التشريق  
فقال قايلا لا يصا فلا بأس ما يجزى فلا وسئل معاوية بن عمار ابا عبد الله عن رجل دخل ممنعا في ذي القعدة وليس معه شيء هدي يصوم ثلثة ايام حتى يحول  
الشهر قال فان تحول الشهر يصوم قبل يوم الزيادة ويوم غيره قال فالتسعة الايام مني يصومها اذا كان يريد الاقام فان طاف بها اقامت  
ايام التشريق وسئل حماد بن عثمان عن مناع ثم هدي يوم غيره ولم يكن معه ما يشرب به قال يصوم ثلثة ايام ولها يوم المحض **الكبير**  
ايام التشريق الكبرى من صلوة الظهر الى صلاة العصر من ايام التشريق ان كانت ايام بكة وان كانت ايام من منى فليصم عليك الكبرى النكبات تقول  
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر لله اكبر لله اكبر على ما هدينا الله اكبر على ما نزلنا من هدي الا انعام والحمد لله على ما ابدا لنا **الصلاة**  
في مسجد الحنيفة صل في مسجد الحنيفة هو مسجد منى فان روى الله صلى الله عليه وسلم في الفجوة وبما استمر الحنيفة من رفعه عن الزاوية كل كان  
من نفعنا على الواوي هي خيفة **زكاة** البيت فاذا اتمت البيت يوم النحر فليصم على باب المسجد فلك اللهم اعني على بيتي وكني وكني وكني وكني  
من اسلك مسئلة العليل الذليل المعرف بالذليل زعفراني نوبيا اللهم واغنيك والبلد بلك والبيت بليك جئتك اطلب جنتك وابغز منك  
منبعك الامر ذابنا بقولك اسلك مسئلة المضطر اليك المطيع لا من المشفق من عذابك الخائف فقوبك اسلك ان يلقي عنفوك ونجرك في  
بجنتك من النار **باب الحج الاسو ثم ناتي بالحج الاسو فنتكلمه فان لم ينقطع فاسلمه ببيتك وقيل يرك فان لم ينقطع فاسلمه ببيتك**  
وبلها وكبره فلو مثل ما قلت جئت طفت بالبيت ثم قدمت مكة وطعت بالبيت سبعة شواط كما وصفت لك ثم صلي ركعتين عند مقام ابراهيم فقرأ  
فيها قال هو الله احد قل يا ايها الكافرون ثم ارجع الى الحجر الاسو فقبله واسلمك وكبر الحرفج الى الصفا واصعد عليه واصنع عليه كما  
صنعت يوم قدمت مكة فطوف بينهما سبعة شواط بيدك بالصفا وتخط بالمرزوقه فاذا فعلت ذلك فقد احلت من كل شيء احرم منه الا النساء  
ثم ارجع الى البيت فطف بها سبوعا وهو طواف النساء ثم صلي ركعتين عند مقام ابراهيم واجبت شئ من المسجد فانه قد خلدك النساء ورفعت من حجك  
الادى بخارج واخذت من كل شيء احرم منه ثم ارجع الى منى لاقت ايام التشريق الا انها فان شئ غيرها فاصليك مشاة وان خرجت بعد نصف الليل  
فلا يصح لك الصبح غير هذا الخبر وادرك الجواز في كل يوم بعد طلوع الشمس الى الزوال كلما قرب من الزوال كان افضل فلو كان لك ثلثة حجج بعقبه  
يوم النحر وبالهجرة الاولى فانها بسبع حصبا منى لها فطعن الواوي في قولنا ما قلت يوم النحر حيث منى منى العنبر ثم دفع على باب الطريق  
استقبل البيت احد الله واثن عليه صل على النبي ثم تقدم قليلا وادع الله واسلمك فقبلت منك ثم تقدم قليلا ثم اقبلت منك عند الواسطي  
منها بسبع حصبا ثم صنع كما صنعت في الاولى نفق ندعو الله كما دعوت في الاولى ثم امض الى التاك وعليك التسكينة والوفاء فانها بسبع  
حصبا ولا تقف عندها فان كان يوم النحر الاخير هو يوم الرابع من الاضحية فخرج وادرك الجواز كما مضى في اليوم الثاني والثالث تمام سبعين حصبا  
فلا ترفع منها فاستقبل مني بوجعك اسئل الله ان يقبل منك وادع بما بدا لك لا فانه من منى ثم اقبل منها ثلثة حصبا فادع بها فادع بالفضل  
مسجد قتيبي وموجعك الحصبا فاسئلوني على ذلك واسألني فيه فبغيره ثم اضلك وعساياك بكنة الوفاء وندف عن من كل شيء اوفى من حج  
ومررت بسبع بلد من منى ونصبت فيه يكون كفارة لما دخل عليه اعلمك ما لا تعلم ان حنثان تدخل الكسفا غسل صل ان تدخلها ثم علم انتم

فلنفتي رايه في ابي  
سالك يسع باهنا له نما  
والمرءه وعليه حقان  
وفي يوم نطفه فقتال  
ابو ما صنع فلن عيشه  
قال لا مح

سوان زمینی خاجہ

ثم اجمع الى الصفائح

انك فذل



کتابخانه

[illegible]

بِکَلَامِکَ

ان محمد

وهو مثل العرب مع

۲  
من زوجہ علیہا  
شماره



تذکرہ

[illegible]

کتابت نسخہ

[illegible]

## المحروفات

مجلس

# بَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْمَبَارَاتِ

بَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْمَبَارَاتِ

المعروف بالزنا ووفات الزوج المطلقة على غير السنة واعلم ان من منع بانه فهو زان لا ينكح الا ان او مشرك ومنع ذلك  
 للمؤمنين ولا تمنع الابائره قد بلغت عشرين سنة لا تمنع بدران الانا ومن الابكار الا ما ثبت بانها متبرج لا تزوج اليه وانه على حرة منه  
 وعنه منع ولا ينظر اليه من هذا المنع لها وادنى ما يجري في المنع درهم فانوفه وروكفن من برطان دون بدلك فغل لها من فقي في نفس على كجاء  
 الله وسنه بنبه نكاحا غير سفيح على ان لا اذنك ولا ترثني لا اطلب لك الى اجل مستحق ان بدالى وتك وذنني فان انت بولد فليس لك ان  
 نكحه واذا ترثت لم تر منه منع بم معلوم الى اجل معلوم واعطيت ما بغض من مهرها وعلت ما اثم علن لها من زواجها فلا يعطى ما لم يبق عليها  
 شيئا الا انما خصص الله وان ترثت باسره منه لا اجل مستحق فلان انقضت اجلها اجبت ان ترث من اخها فلا يحل لك حتى تنقض عهدها ولا ترث من باسره  
 قد منعت باسرها وسئل ابو عبد الله عن المنع فقال هي كعصا ما نكح عدها خمس اربعون ليلة فاذا جاء الاجل كانت فرة بغير طلاق وان شأ  
 ان يزد فلا بد ان يصد عنها شيئا فلان كثر ولا مهرب بينهما اذا مات واحد منهما في ذلك الاجل واذا تزوج الرجل امرأة منعته ثم مات عنها فاعلم ان يصد  
 اربعة اشهر وعشر ايام فاذا انقضت ايامها وهو حي فخصه ونصف مثل ما يجب على الامه وان مكثت عنده انا ما فعلها ان تحذر ان كانت عنده يوما  
 او يومين وساعه من ايامها وقتعت ولا تحذر **بَابُ الطَّلَاقِ** علم ان الطلاق لا يقع الا على طهر من غير خراج بشا هك عدلين في مجلس واحد بحد واحد  
 ولا يجوز ان يشهد على الطلاق في مجلسين ولا يشهد بعد ذلك الثاني لا يقع الطلاق باكواه ولا اجبا ولا على سكر الا ان يكون الرجل من هذا الطلاق  
 والطلاق على وجه كبره منها طلاق السنة وهو انه اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته انظر لها حتى يخلص من طهر مطلقها فاعلم ان يصد عنها  
 شاة هك عدلين ثم يداخها حتى تستوفى لها وهك ثلثة اياما ولو ثلثة اشهر ان كانت من لا يخلص منها فاعلم ان يصد عنها من مائة ثلثة اياما  
 منه وعلت الزوج وهو طالب من الخطاب الامر لها ان شاءت وتزوج نفسها من دون شاء ولا على الزوج نفقة وانما اذمت فعد لها ثلثة اياما  
 حتى تنقض العدة ومنها طلاق العدة وهو انه اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فاعلم ان يصد عنها من مائة ثلثة اياما  
 مثل ان يخلص ويصد على وجهها وهو انه يداخها حتى يخلص فاذا خرجت من خصها فاعلم ان يصد عنها من مائة ثلثة اياما  
 ولا يحل له حتى ينكح زوجا غيره واعلم ان في المراجعة ينكر الطلاق ويقبلها ويجوز للزوج والمراجعة بغير مهر او الا انه يكره من جهة المراجعة والطلاق  
 والحكم واعلم ان خصال المطلقة على كل حال الحامل الميسر عليها والغائب عنها وانفجها اليك لم يدخل بها والنفق يذبت من المحض ولم يحض وهو على وجه  
 ان كان مثلها لا يخلص فلا عده عليها وان كان مثلها لا يخلص فلا عده عليها وان كان مثلها لا يخلص فلا عده عليها وان كان مثلها لا يخلص فلا عده عليها  
 بعض من علم ان هو اريد الاجل واذا وضعت واسقطت يوم طهرها او بعد متى ما كان فقد بان منه وحلت للزوج واذا انقضت ثلثة اشهر من قبل ان يضع  
 فقد بان منه ولا يحل للزوج حتى يضع فان راجعها من قبل ان يضع ما في طهرها او يخلصها ثلثة اشهر ثم اراد طلاقها فليس له حتى يضع ما في طهرها ثم يطلها  
 وسئل الصادق عن امرأة الحامل بطلها زوجها ثم راجعها ثم بطلها ثم راجعها ثم بطلها ثم راجعها ثم بطلها ثم راجعها ثم بطلها ثم راجعها ثم بطلها  
 الحاكم واحد وعدها اقرب الاجل في الحرة انما صد خصها فلا يخلص الا في الاسماء والسيات يطلق اعرف الشهور ونفقت كما نفقت الى ذل بشت من المحض  
 فاذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس عليها عدة ولها نصف المهر ان كان فرض طهرها من زوج من ساعها واما النكح فاصل ذلك ان الله يبدل  
 ونتم انفسه في فقا له فاما بعض نسائه وهي حفصه لم يرد محمد انه لو طلقنا انا لا نجد اكفاما من نزلت من زوجنا فامر الله عز وجل بغير نكح  
 نسائه ثلثة اشهر وعشرين يوما فاعلم ان في بشتهم ام ابراهيم ثم نزلت هذه الابنية بها النبي قل لا تذاجن ان كنن نرون الجوهرة الدنيا ونفقتا فافعل  
 اممكن اسر حكن مراحا بجلاد وان كنن نرون الله ورسوله والدار الاخرة فان الله اعد للمحسنات منكم اجر عظيم فاحذر الله ورسوله فلم يقع الطلاق  
 آخرنا نفقتهم بل روى ما للثلاث والخمسة انما ذلك شيء خص الله به نبيه **بَابُ الْخُلْعِ** ولا يكون الا من قبل المرأة وهي ان تقول لزوجي  
 لا ابرك شيئا ولا اطبع لك امرا ولا اغسل لك من جنبه ولا يطهر فراشك عكر ولا يخلق يديك من كوه ولا ابرم حدي والله فاذا قال هذا لزوجها فاعلم  
 له ما اخذ منها وان كان اكثرها اعطاها من الصداق وقد بان منه وحلت للزوج بعد انقضت عدها وحل لمن يزوج اخذها من ساعه بغير ان يقول  
 في شيء ما وهبته فانا املك بخصك فان هو راجعها او عليمها اخذ منها وهي على طهر فدين كان الخلع لير طليقة واحدة وعدها عده المطلقة فلا  
 يخرج من بينها حتى تنقض عدها فاذا طلقها فليس لها منع ولا سكر ولا نفقة **بَابُ الْمَبَارَاتِ** مما كان لزوجها طليقة ولك مالي  
 عليك فبكرها الا ان يقول على انك ان رجعت على شيء ما وهبته فانا املك بخصك ولا ينقض ان يخذ منها اكثر من مهرها ولا الخلع بجل راجعها  
 ما اخذ منها الا انها بغير الكلام واما الشوز فمما قال الله تبارك وتعالى في كتابه وان امرأة خافت من بعلها نفورا او اعراضا فلا جناح عليهما ان  
 يصلحا بينهما صلحا والصلح خير هو ان يكون بينهما عند الرجل منكرهما فيقول لهما ان اريدان اطلقك فتقول له لا افعل فاني اكره ان يمسني ولكي يسكن  
 ولك ما عليك فبطلها على هذا فاذا نشرها مرة كشوز الرجل من خلع واذا كان من المرة وعدها من ان لا يطيقه فزاشره وهو ما قال الله والاني  
 ثمانون شوز من غطوهن واهجر من في المضاجع امر بوهن والجران يحول اليها طهرها والضرر بالسواك وغيره من هذا القبيل **بَابُ الْكُفَاةِ**

بَابُ الطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْمَبَارَاتِ

ما بل لأيدى وتلك

[illegible]

۷  
ملا اور ہیکم

من امرئہ فقالت  
علیہ

۲۰  
حق مضمون ربيع بن بوع

ثم نقول المنة فكل ما دبر  
مراد بالله انه من الكائين  
فيما شاء برحمته

۲  
دعای الیاس و دعای  
بریم

الذی یسکب  
میلح



کتاب الکاسب والتجار

[illegible]

لم اخذوا الخندق من فضيلة  
وظلموا وكفى مع

واعطيك فرسها كذا  
ونكنايه





# باب لشفعه والدين

عد على رجل بالزنا فوجدها وشهد جلان على رجل يقتل رجل ويسرق رجل فزعم الله شهدا عليه بالزنا واطع الله شهدا عليه بالسرقه ثم رجعا عن  
شهادتهما ثم قال لا غلظنا في هذا الذي شهدنا عليه فانما رجل اخر فقال هذا الله قتل وهذا الله سرق الزنا ودمر للمعتول كذا قتل ودمر البعد التي قطع  
بينهما ودمر ما لم يفعل شهدا بهما بعد ذلك وقدما الوهم من شهدا عليه عفونا بهما في الاخرى النوا واستحقا ما هما من ان يزل اقدامهما **باب الشفعه اعلم انه**  
الا لشريك غيره فحاشم ولا شفعه في سفينه ولا طير ولا حمار ولا نهز ولا رعي ولا ثوب ولا شئ مضموم وهي كل شئ واجب من حيوان وارض ونبه في زكا  
الشئ بين شريكين فباع احدهما فالشريك حتى يبر من الشريك ان كان الشراء اكثر من اثنين فلا شفعه لواحد منهما وانما كانت ثانيا دونها فله ان يبرها  
من غرضه واحدة فباع احدهم دارا من رجل وطلب صاحب الدار الاخرى الشفعه فان له عليه لشفعه اذ لم يبرها لان بحول باب الدار الى اشهرها الى موضع  
اخر فان حول بابها فلا شفعه لاحد عليه اعلم ان الشفعه لا يجب الا لشريك غيره فحاشم ركا اذا زول الا زول وعرف الحد فلا شفعه وقضى البتة  
بأخذ له بالشفعه وعلنا بشفعه **باب الامتنان والتكافؤ** البيهون على وجهين احدهما ان يحلف الرجل على شئ لا يبر من ان يفعل فحلف ان يفعل  
ذلك الشئ او يحلف على ما يبر من ان يفعل فعليه الكفان اذ لم يفعل ولا اخرى على ثلثه وجهين اما بوجوب الرجل عليه ان يحلف كذا وبما اما لا كفان  
حلفه لا بوجوبه ما لا كفان عليه فيها والعقوبة فيها دخول النار فاما لا بوجوب الرجل عليها اذ حلف ولم يبر من الكفان فهو ان يحلف الرجل  
في غايه امر مسلم او خلاص ماله او ماله لا كفان عليه لا بوجوبه وان يحلف الرجل على شئ ثم يجد ما هو خير من البيهون فيرجع الى الذي  
هو خير وما الى عقوبه في دخول النار وان حلف الرجل على مال امر مسلم او على حقه فله ان يبر من غرضه بوجوبه ولا كفان عليه الدنيا  
ولا يجوز اطعام الصغير كفان البيهون لكن صغير يكبر فان لم يجد في الكفان الا رجلا او رجلين ففكر عليهم حتى يستكمل فان قال الرجل ان كل من ذاق  
فعله لمشي الى بئس الله وكل ما يملك في سبيل الله فهو خير مني بتمتدح فانه يفتون ثلثه ايام وينصدق على عشرة مساكين فان حلف له شئ وقال لكل  
ما املك فهو لساكن صدقة وعدي الله الى بيت الله ان تزوجت ضلها اذا تزوجت ان تصدقت ثلث ثلثها وان لم تزوج فليس عليه شئ واعلم انه لا يبر  
في طبعه ضم ولا نك في عصبه ولا يبر من لونه مع والده ولا لونه مع زوجه او لونه مع مولا واعلم ان كفان البيهون اطعام عشرة مساكين بكل ما يمكن من  
لواكس ودم لكل رجل بوبل ويجوز بقرنه وهو بالجنار او الثلث فعل جاز وان لم يفعل على واحد منها صام ثلثه ايام متواليا ثم الذنوع على وجهين احدهما  
ان يقول الرجل ان كان كذا وكذا صليت او حجيت او فعلت شيئا من الخير فبالجنار او شاء ففعل طين شام لم يفعل فان قال ان كان كذا وكذا ففعله عليه  
كذا وكذا فله ان يذره ويجعل بضعه تركه وعليه لو فاء به فان خالف لوفيه الكفان صيام شهرين متتابعين ركا كفان بهن فان نذر رجل ان يصوم كل شب  
واحد او سائر الايام فليس له ان يترك الا من علمه وليس عليه صوم يومه من الايام ان يكون نذره فان فطر من غيره صدقة مكان كل يوم على سبعة عشر  
فان نذر ان يصوم يوما بعينه ما دام حيا فوافق ذلك اليوم يوم عيدا او اضحى او ايام الفريضة او سافر او مرض ففطر فضع الله عنه الصيام في هذه الايام كلها  
ويصوم يوما بديل يوم وان نذر رجل ان يصوم يوما بستم شيئا من الخير او تصدق او اشاء صلي كعبين او اشاء صوما او نذر ان يصدق بمائة كعبين  
ولستم مبلغه فان اكثر مما يكون بيتا والفقير يفتقر ففعل لغرضه كم الله مؤاخر كثيرا وكان ثانيا من موطن فان صام رجل يوما او شهر الم شهر  
في النذر ففطر عليه ما هو عليه ان يصوم مكانه يوما او شهره على حسب ما نذر فان نذر ان يصوم يوما مكره او شهره مكره ففطر عليه ان يصوم ذلك اليوم  
او ذلك الشهر فان لم يصم او صام ففطر عليه الكفان وان نذر رجل ان يصوم يوما فوافق ذلك اليوم على اهله فعليه ان يصوم يوما بديل يوم ويصوم  
رفيقه وممنه واعلم ان لا يحرم في الوقف ويجوز الا نطق والاشد الاعو ولا يجوز المعقود بخرجه الظاهر حتى يقر في ذلك الاسلام فان حلف رجل  
ان يخرج من البلد الا بعلمه فلا يجوز له ان يخرج حتى يعلم فاشي ان لا بد من تخرج ويضع عليه على عا لدر من فليخرج ولا يشي عليه اذا دعي عليه ولا ولم  
يكن عليه بشئ فاذا دعي ان يحلف فان بلغ صدقا رثا ليس رثا فاعطه ولا حلف ان كان اكثر من ثلثين رثا فاحلف لا يعطه **باب الصبي الذي لا يميز**  
واذا اردت ان ترسل كلبا على صبي فم الله فان دركته جازا فجزئته ان دركته وفعله كلبك مكانه وان كل بعضه فان الله نعم يقول فكلوا مما  
امسك عليكم وروكوا ما اكل الكلب ان اكل ثلثه كل ما اكل الكلب لولو يبق الا بضعه واجدا وان لم يكن معك حديد فاذبحه فذبح الكلب ففعله ثم كل  
منه وان ارسلت كلبك الى صبي فاشاء كلبك صبي فاشاء كلبك اخر فلا تاكل منه لان ذلك ذبحه لا تاكل مما صيد بينا ز وصفره وهذا وعفا  
او غير ذلك الا ما دركته كانه لا الكلب المعلم ولا يبر باكل ما فله واكثر فلا يمت عليه اذا رميت سهمك سهمك واركنه وفعله ففعله  
اذا كان في السهم ربح حديد ان وجد من الغنم كان سهمك من زلا يبر باكله افعلى ان سهمك ففعله فان سهمك وهو على جبل ففعله ومات فلا تاكله  
وان رميته فاصاب سهمك ووقع في الماء فمات ففعله اذا كان اسره خارجا من الماء وان كان راسه لك فلا تاكله ولا تاكل ما صيد بالبحر والصيد  
وان منحت فاستقبل بذيبحك العبد ولا تشبهها حتى يموت ولا تاكل من في جحر ثم نذج من يدعيها وان منعت عليك بغير ان يذبحه او يذبحه او شاة  
او غير ذلك فغيرها بالسهم سهمك فلا يبر باكله واذا ذبح فصبغ الحديده ابانت لراس ففعله اذا خرج الدم والشاة اذا طرقت عندها او ركضت رجلها  
او ركضت ثوبها ففعله وان ذبحته او لم تتركه وخرج منها دم كثير فليط فلا تاكل الا ان يجر لك شئ منها كما ذكرناه ولا تاكل من في سبعة السبع ولا الموتور

باب الشفعه والدين

ولا كفارة

باب الشفعه والدين









# باب الغنى والتبذير

لم يكن له سعة في مال ينظر في العبد كم كانت يوم اعطى نصفه ثم بقي العبد في حياها حتى يعطى كله واعلم ان من اعطى رجلا سائبا فليس عليه من جزئ شيء  
فكأنه من غير شيء ولينظر على ذلك ومن يولى جلا ورضى بذلك فجزئ عليه ماله ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره حتى يغرسه ولا من لبنه حتى يسقى  
قوله فاعطه فان كلاً ولد لمن اعطه فان قال له لا تأكلوا من ثمره حتى يغرسه ولا من لبنه حتى يسقى فان نكحت عليها الواسية جارية فاعطك مائة دينار واعطه على  
هذا فنكح او اشترى فاعطه شرط واذا اعطى الرجل شيئاً فاعطه على ما يشاء من ثمنه فانما هو له من ثمنه فانما هو له من ثمنه فانما هو له من ثمنه فانما هو له من ثمنه  
واعلم ان من اعطى الاما او ابداً فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فان قال اول مملوك املاكه فهو من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
او ما من عنده او جوارحه او رجل اخر فان من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من ثمره حتى يغرسه ولا من لبنه حتى يسقى فان نكحت عليها الواسية جارية فاعطك مائة دينار واعطه على هذا فنكح او اشترى فاعطه شرط  
ان لم ياكل من ثمره حتى يغرسه ولا من لبنه حتى يسقى فان نكحت عليها الواسية جارية فاعطك مائة دينار واعطه على هذا فنكح او اشترى فاعطه شرط وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
غلامه او جوارحه او رجل اخر فان من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
جارية فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
ام لان الحمل حدث بعد التبذير واعلم ان الذي يرضى من الواسية والرجل ان يرضى من الواسية والرجل ان يرضى من الواسية والرجل ان يرضى من الواسية والرجل ان يرضى من الواسية  
العبد ان شاء ولينظر ان يبيعه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
من اعطى اهله ان يكاتبوها ان شاءوا او ابوا قال لا ولكن لها ثلثها وثلثها لها ولا تسجد لها بحسب ما عاقبها وسئل عن الرجل يكون له ثلثها  
منهول هي لغداً فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فان اذا مات الرجل فقد عطف اذا قال الرجل العبد ان حدث في حديث فانت على الرجل مائة دينار فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
ولا بأس ان يطأ السيد المذنب وان كاتب جلا وعبد واشترط عليه ان يخرج نفسه في الرق فله شرطه ينظر بالكتاب ثلثة اشهر فان هو عجز رد فاعطه الله عز وجل  
اذا عجز كما يشاء وعلى الامام ان يورثه من سهم الوفاق اذا توفيت مكانة فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
مثل الذي عاقبها وبشر من منته ما روى عنها وسئل ابو عبد الله عن رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
عليه لا يقول كتابه بحسب الا في مال الف الف ولكن انظر الى انتم عليه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
لهم ما لا يورثه بنفسه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
يرجع الا باذنه حتى يورثه كتابه لئلا يمازله ان يرحل الا باذنه وان مات كتابه فداوى بعض مكانة ولان من جارية ورك ماله الا فان ابنه يورثه  
ما بقي من مكانة ابنه ويعطى ويرث ما بقي من كتابه جلا على نفسه ماله ولان امره وشرط عليه ان لا يرحل الا باذنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
ان يرحل في مال الا الاكل من الطعام ونكاحه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
واعلم ان الرجل لا يملك ابويه ولا ولده ولا اخيه ولا ابنة له ولا عتقه ولا خالته ولا عمه ولا بنت له ولا عتقه ولا خالته ولا عمه ولا بنت له ولا عتقه ولا خالته ولا عمه ولا بنت له ولا عتقه  
وما يحرم من النسب فانه يحرم من الرضا ولا يملك من النشاذان محرم وملك الذكر وما خلا الوالد قال ابو عبد الله في امره ارضعت ابن جارية فاعطه الله عز وجل  
نصفه وورثه مملوكه ارضعت مملوكه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فان كان علم ولاه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
لا حيلة له فان علمه ببوله حتى يشغره وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
يشوق غلامه ثم يقول له اني قد شئت لبي في مائة اشئ ولا علم من جزئ شيء ولينظر على ذلك شأه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
غلامه ان يخرج كله ليس له شرك وسئل ابو جعفر عن المكايب بشرط عليه ان يخرج نفسه في الرق فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
سنتين ويعطونه مائة دينار فاذا ادى صدق فلينظر له ان يورثه في الرق فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فينظر الى من احب ان يرضى منه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
لها ما تفرجها الوصي قبل ان يرضى من الرضا فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فقال مملوكه بين شركي اعطى احداهما فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
ونصفه لئلا امسك ولا يجوز لئلا يرضى من الرضا فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل  
فان شئ المدي جارية مملوكه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل

فان قالوا من اجل انهم من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل

ما له فيها فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل وان كان له رجل من ثمنه فاعطه الله عز وجل



بَابُ الْقَضَائَا

وقال في رواية أخرى أنهما مكررا كسبه بينهما فظان الذي بواهم فقام أحدهما وعبر بنينا على ما كان عليه حتى جعل الزادان يعضو على وكان أحدهما يعض  
فرضها عليه كل سنة ورضي المملوك والولى بذلك فاصاب المملوك بخماره ما لا سوى ما كان يصلي مولا من الغيرة قال زاد الى سببه الله فنهى عليه فالتزم  
بعد الغيرة فهو المملوك ليس الله فبارك وتعالى فنهى عن الناس فراضوا فادروا الهيم لم يسلمهم عما سؤفت قال له فظان المملوك ان يفسد ما اكسبه  
فيعتق بعد الغيرة الى يوبى الى سببه قال نعم واحسن ذلك له فان اعنى مملوكا ما كان اكسبه سوى الغيرة لم يكن له الا المعنى قال فنهى فنهى  
من حبان من جبره وعقله كان مولا وورثه فقال عبر بن بنى ليس سؤل الله قال لولا ولم اعنى فقال هذا ما ينبغي لا يكون لولا وللعبد فان  
منه الى اجتمع من جبره وعقله بل من ذلك يكون مولا وبه ثبوتها لا يجوز ذلك لا يرضى عن عبد حتى وقال على ان يسطايب لا يجوز في العنان الا على الاعوج والاعوج  
وبه جزا الا على الاعوج واذا اصاب الرجل عبدا ابدا فانه فقلت لعبد من قبله شي فان صاب به فليس رقت من جباله فانه هذا ما ينبغي فنهى  
فليس عليه شي واعلم ان كل مسلم اذا اراد على الاسلام ومحمد محمد ثم يتوبه وكذب فان دبر مباح لكل من يسمع ذلك من غير ان يراى منه يوم اراد فلا  
يغيره ويضمه ماله على رثته ونعتا امره على المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يفسد ان ثوابه لا يسببه المملوك اذا هرب لم يخرج من مصر لم يكن  
ابدا وسئل ابو جعفر عن جابر بن عبد الله عن بعض من سبها سبنا ثم انها جانت بعد ما مات سيدنا بابا وادى رضاء كثير شيئا لها ساقدا ان  
سيدنا فاذ كان دبرها في جنون من قبل ان تاتى فقال ارحمها جميع ما معها للورثه فيل تعق من يبيت سيدنا فاذ كان الاما ابقت غاصبه لله  
سيدنا فاذ كان ابدا في اللد بربا اذا ابى المملوك واجتاحت لرب بعقته كغفان الظهار فلا بأس قال لصاحب الكتب اللد برب وورثه او فطاس برب  
الرجل الرجيم بد فلان معلول لا يعقنه فاذا اخرجهام بكبرهجا ومن لم يحصل الله له نور فاما من نور ثم لهما واجلها بين عيوب ثم دخلنا في كوة في بيت  
منظر في موضع البقاى منه وروان لم يزل لا يؤكل ولا يجنبه ونزل عنه امر ثم كاد كراهه ويستاب ثلث فان تاتى الا مثل يوم الارباع ان كل واحد فعل  
**باب الوصايا** اعلم ان الوصية حق على كل مسلم وبشأنه يوصى الرجل لغيره شي من ماله فلا مكراه ولا شيء يهدى به من المال الا لغيره ثم الوصية  
ثم الميراث وعلى الزوج كفى ان يراه اذا مات فان وصى شي من ماله فهو واحد من شره وان وصى شي من ماله فهو واحد من شره وان وصى شي من ماله  
فهو واحد من شره وان وصى بماله كله فهو واحد من شره وان وصى بماله كله فهو واحد من شره وان وصى بماله كله فهو واحد من شره وان وصى بماله كله فهو واحد من شره  
من جنم لم يلا اله الا الله دخل الجنة ولا يجوز تغيير الوصية ومن ختم لم يصدقه بربها وجعل الله دخل الجنة ولا يجوز تغيير الوصية ومن يبدلها الا الله  
وجعل يقول من تبدل بعد ما سمعنا فانما امر على الذين يبدلون ان الله سمع عليهم فان وصى غيره حق ولا شره فلا يرجع على الوصى ان يره الى الحق وكسبه  
فان وصى به ماله فهو واجب من وصى بالثلث من وصى بالثلث فلم يترك واذا اراد رجل بغيره في يثوب وصية فليس له ان ياتى اذا وصى الرجل بماله  
سبيل الله فان شاء جعله لامام المسلمين ان شاء وجعله في حج وان شاء فخره على قوم موافقين واذا وصى الرجل بحج وكان صريحا في حج غيره حج ما اراد  
كان فلا يرجع من الثلث فان لم يكن ماله يبيع ما يبيع عن من يملكه ويعتق يفسد بذكر ما يبيع فان وصية وما يبيع بعضه العتق وبعضه الصدقة واذا وصى  
الرجل لامره وعلام غيره ماله ان نفذ الوصية ولا تنظر لموضع الغلام وليس للغلام اذا اراد ان يرجع شي ما انفذت المراه الا ما كان من  
غيره وبذلك قال فان لم يره الا الوصى بالثلث لا بأس للرجل ان يفسد بعض اولاده على بعض الميراث وان وصى رجل بثلث ماله ثم فسد ثلثا فان ثلثه  
داخله وصية واذا اعنى الرجل علاما اذا وصى بوصية وكان اكثر من ذلك فان عتق الغلام يفسد يكون الفسقا فيما ابى وسئل الصادق ع عن الرجل وصى  
بماله بسبيل الله فقال عظم الى من وصى له به وان كان يهوديا او نصريا انما فان الله يقول من يهد له بعد ما سمعنا فاما امر على الذين يبدلون ان الله سمع  
عليهم واذا كان الرجل بماله يملكه او وصى بعقبة فلهما فرع بينهما وسئل الصادق ع عن الرجل يكون لامره عليه مال فبشره منه فهو منها قال لا ولكن ان هذا  
جاز ما وهبت له من ثلثها واذا اقر الرجل هويته لوارثه ثلثه فانه يجوز اذا كان ذلك امره دون الثلث وان وصى بعقبة عن نفسه من ثلثه فانه يجوز  
فاشترى الوصى لغيره ما من همتا ثم ذمهم وفصل ففضل فان الفضل يذبح السنه من قبل ان يعقوب ثم يعقوب على الميت ففضل الوصية في فعله  
لرجل وصية مقطوعة مساهمة من ماله ثلثا او ربعا او اقل من ذلك واكثر ثم فسد الوصية بعد ذلك فاذن ذبته ففقد وصية لها انتقد من ماله  
ودبته كما وصى ومن وصى اخا شادا كان ام غائبا فهو في الموصى قبل الثلث او وصى فان الوصية لوارث الثلث او وصى له وان لم يرجع وصية فلان يجوز  
واذا وصى له رجل بوصية وما قبل ان يفضيها فاطلب وارثا واحدا فان لم يجد وعلم الله منك الجمل ففقدتها واذا اعنى الرجل مملوكا ليس له  
غيره وابوا الورثه ان يخرجوا ذلك فما يعقوب من الثلث وان وصى له رجل بصدقة او وصية وكان في ماله ما شاء او قال بغير ذلك فهو ما بينه وصى له  
ان يفسد ما بينه واذا وصى له رجل سكى ذره فلا نرم لورثه امنا الوصية فاذا مات الموصى له رجعت الذرة ماله واذا وصى رجل لرجل وهو شاهده  
ان يبيع من يثوب وصية فان كان الوصى البينة غائبا وان الوصى من قبل ان يبيع مع الوصى البينة فان الوصية لازمة للموصى البينة يجوز شهادته كإدراج الوصية  
اذا لم يكن هناك مثل او يجوز شهادته المراه في ماله بغيره ولو لم يولد فهو من ساعته ويجوز شهادته المراه في بيع الوصية زالم يكن معها غيره فلو كتبت بعض ماله  
ميت الوصى ان يجرى على رجل ما بيني من ثلثه ولم يامر بافان ثلثه هل الوصى هو فقلت الميت بسبب الجبر فكيف ينفذ ثلثه ولا يوفى اذا مات رجل

٤  
 حج عن ابن شبيب قال قال  
 مالك لا يخرج أفعى أو سلمة  
 من بلد لم يبلغ ثلث مائة  
 سنة



# کتابت میراث

فانام بیکم

بَابُ الدَّعَاءِ

[illegible]

٦  
بكون فيكون  
والمشغول

**قال الامام**





بَابُ الدُّخُولِ

[illegible]

خز  
ضاربها

روزگار

عہ  
ملکبان فیضی  
من لکھنؤ فیضی  
من کاتبہ وزام

# باب الدخول

فقل اليها ثم انرجوا واليه لا دونه له ولا فوقه قال بل هو مقيم في فضاء الشئ لا ضرر ولا ضرار كان صاحب البقرة يطعمها على طرف الجبل  
 هو لم يضر من قتلها فاذا ذلك البقرة صاحبها من السواد ويطعمها على طرف الجبل فاخذهم وابعد عنهم صاحب البقرة عن الجبل **باب الدخول في اعمال**  
 السلطان وطلب الخواص اليه وروى عن عبد الله انه قال انتم الله وصوتوا انفسكم بالورع وفوقه بالقبلة والاستغناء بالله عن طلب  
 الخواص والى صاحب السلطان واعلم ان من وضع لصاحب السلطان يخاف على نفسه طلياناً فيذهب من دينه اذ الله ومغنه عليه وكل اليه فان  
 هو غلب على شئ من دينه اذ الله ومغنه عليه وكل اليه فضا اليه منه شئ من دينه الله لا يتركه فتم لم يأخذ على شئ ينقصه من دينه ولا يتركه الا بامر الله  
 عمار السناط على تابعه الله عن عمل السلطان يخرج فيه ليل قال لا الا ان لا يتركه على شئ باكل ولا يتركه على حيلة فان فعل فضا في  
 شئ فليبتع بحسنه الى هل البيت قال سؤل الله من في عشر فلم يبدل بينهم جاء يوم الغيبة وبداه ورجلاه وراسته تغرق في سواد  
 ابيها المؤمنين انما رجل من اهل البيت من مواليهم واخي سمر وهو في غيبة من الله ولعنته حتى يفتح الباب فيدخل اليه والحاجه  
 من كانت له مظلمه ورواها باعبد الله قال الوليد بن صبيح قال سميت على يد من كان في غيبة من الله كان الشيعه ساءا عن هذا لقنا  
 كانت لنا ليل وكل من طعامهم شئ من شرهم وبسطن بظلام **باب التوارف في الدنيا** في رساله الى ابي الحسن بقى توباً جديداً فقل  
 الحمد لله الذي كثر من الياس ما انجل به في الناس اللهم اجعلنا مثلاً لغيرنا في ما نريد من الخير والبر والحق والعدل والعدل والعدل والعدل  
 من فعلك انك لم يضره حتى يغفر له واذا اردت لبس السواد بل فلا تلبس من قدام فانه يورث الحزن هو الماء الاصفر يورث الغم والهمم وتلبس خالص  
 ونقول عند ذلك اللهم اسر عورتهم وامن وعني ولا تبد عورتهم وعني ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم  
 فيهم لا تتركهم عارهم واعلم ان عمل الدنيا يذهب هب لهم واخرج هو طهر للصلاة وعليك بلبس ثياب لظن فانه لباس رسول الله ولبس  
 الامه ولبس السواد فانه لباس فرعون لا تلبس النعل الامس فانه حذ فرعون وهو اول من اتخذ الملبس اذا اكلت فقل اللهم توبت  
 واجعل فيه نوراً ابصر به حكمك وانظر به اليك يوم الفاك ولا تغش بصرها يوم الفاك فاذا اصبح فقل بسم الله الرحمن الرحيم لا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم ثم تقرأ فان امة المؤمنين قال من دخل في ذلك بعد المغرب بعد الصبح من الله عنه سبعين لونا من البلاء اذ انها الحمد لله  
 والصلوة والسلام وروى عن عبد الله انه قال لا تدع ان تقول بسم الله وبالله في كل صباح ما كان في ذلك من كل سواد وان تبتلك ان تلتوا  
 في كل يوم احد وعشرين ربيعه عزم على التوب فاصنعها فانها تدفع جميع الازم من الازم والموت ولذا نظرت في المرات فقل الحمد لله الذي خلقني  
 وصورتني فاحسن صورتي عزمي اكرموني بالاسلام فاذا اردت ان تخط خطه بيد القبر وتلبس بسم الله وتضعه على ام راسك ثم سرح مقدم راسك  
 وقل اللهم حسن شعري بشري طيبها وامن وعني ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم ولا تبد عورتهم  
 على عني ثم سرح حاجبك وقل اللهم زينني بلبسك من ثوبك وقل اللهم سرح حاجبك من ثوبك وقل اللهم سرح حاجبك من ثوبك وقل اللهم سرح حاجبك من ثوبك  
 ثم اسر المشط على صدك واذا احدثت في حاجه فامسح بحبك بما الورق فانه من فعل ذلك لم يره وجهه فلهذا لا تقرأ البسنت فاما فقل اللهم سرح  
 بسنتي الايمان وتوحي نتائج الملك وقل في جيل الاسلام ولا تطلع ربيعه الايمان من عني ابداً بالمحلي والاطعام فلو علم الناس ما في الملح الا حاشا  
 على الزمان المحي في من بدأ في طعامه بالمحلي فبعت سبعون قواماً من الماء وما لا يعلم الا الله واذا انتهيت من ثوبك فقل لا اله الا الله المحي العنوم وهو  
 على كل شئ قدير يخاف ان لا يثبت في الدنيا من السبع ما بين الدنيا والارضين السبع ومن منتهى قرب العرش العظيم والحمد لله  
 رب العالمين اذا اردت لبس الخف النعل فقل بسم الله اللهم صل على محمد واله وثبت قدمي على الصراط يوم تزل به اقدامنا فاذا خلعنا فقل بسم  
 الله الحمد لله الذي وفى ما اوتى به من الاذى لا تلبسهما الا بالاسود وبثب بالقبلة فان خلعنا ما خلعنا من قيام واذا خرجت من منزلك فقل  
 بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله توكلت على الله فانك اذا فعلت ذلك ناداك ملك فيقول بسم الله هذب وفي قولك لا حول ولا قوة الا بالله  
 وتب في قولك توكلت على الله كعبت يقول الشيطان كعبت كعبك هدى وفي كفي واتى اكل الغد من اللحم فانه يفتح عرف الجحيم كذا التمر فان خبرتها  
 من كل ذاء وعليك بكنى الاستغفار فانه يجلب الثمن وقد منها استنطعت من عمل

وراسي فاشفق وزادني  
 توبتي  
 ما شاء  
 ٢٤

الحية تجلد عذائناك والجذال القناس في الدين فانه يورث الشك عليك  
 بطول السجود في الصلوة فانه من عمل اسد على البلي من ان  
 هو ابن ادم سباً لا امر بالسجود فغضه وقد  
 امر بالسجود فاطاع فغنى قد

سبحه قال بليس وبلطاعوا وسبوا اذا حال العبد وسجدوا وبات واذا اشك احدكم حينه فليغمز اية  
 الكني بسمه قلبه وقد دفع الفراق من شوبه هذه السجدة الحيلة كبره في غير الله كعبك فضا حواء  
 ١٢٧٥

کتاب المبدأ المصدق علیہ الرحمہ

مِاِنَّهُمُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيْمُ

الحمد لله الذي خلقه ولا مرد هو لكسرتي الخافعين وصل الله على محمد وآله الطيبين والاهل بالابرار الجبين **ابواب** ما يجب ان يعتقد في التوحيد من معانيها النبوة الائمة صلوات الله عليهم **قال** الشيخ الجليل ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى با بويه القمي رحمه الله مصنف هذا الكتاب يجب ان يعتقد ان الله تعالى واحد ليس كمثل خلقه لا يحد ولا يحصر ولا يحيط ولا يدرك بالافهام والابصار ولا تحاط سنة ولا نوم شاهد كل بحوي محيط بكل شيء لا يوصف بحسب ولا صورة ولا جوارح ولا عرض ولا سكون ولا حركة ولا صعود ولا هبوط ولا قيام ولا نومه ولا غفل ولا خفة ولا جثية ولا دقايق لا مكان ولا زمان ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا فوق ولا اسفل ولا يمين ولا شمال ولا دواء ولا امان ولا لم يزل ولا يزل سمعاً بغير احكام علمائنا محتاجاً فيوماً قد وساعزنا احدنا من اصحابنا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد انما هو الله تعالى لا يشبهه شيء ولا يخرج من الحدين حد الا بطلان حد التشبيه خالق كل شيء لا اله الا هو لا تدركه الابصار ولا يدرك وهو اللطيف الخبير ان **الاصناف** الجلال منهى عنه لا يتركه الا لا يليق به قد مثل الصادق ع قول الله عز وجل وان الى بلنك المنتهى قال اذا انتهت الى الكلام الى الله عز وجل لا تسكنون ودعوا على جعفر انما قال تكلوا في خلق الله ولا تكلوا في الله فان الكلام في الله عز وجل لا يزيله لا يختار ويجب ان يعتقد ان عرفنا الله والله كما قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب ع هذا الله والله والرسول بالرسالة والى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والعدل والاحسان وسئل امير المؤمنين ع بما عرفتم من كتابكم بما عرفتم من نفسه فقل كيف عرفتمك نفسه فقال لا يشبه صورة ولا يحيط بالحواشي لا يقاس بالناس في شيء بعد بصيد في ترابه فوق كل شيء ولا يقال له امام داخل في الاشياء لا كشيء في شيء داخل خارج من الاشياء لا كشيء من شيء خارج سبحانه من هو كذا ولا هكذا غيره ولكل شيء مبتدأ ويجب ان يعتقد ان الله تعالى ثوابه فضله عقاب لا ان الله لا يزل من شيء الى شيء ولا يفرق بينه وبين غيره وسئل الصادق ع عن قول الله عز وجل انهم على امرئ استوفوا فقال استوفوا من كل شيء فليس في اقرب اليه من شيء وقال من ذم ان الله تعالى من شيء او في شيء فقد اشرى ثم قال من ذم ان الله تعالى من شيء فقد جعله محدثاً ومن نعم ان في شيء فقد نعم ان في محصور ومن ذم ان في شيء فقد جعله محمولاً وسئل عن قول الله عز وجل ادع كرسية لسموات والارض فقال علمه ويجب ان الله تبارك وتعالى يفيض الاموال على العباد ولا يحيرهم على المعاجه وان لم يكلف عبداً الا ما يطيقون كما قال الله عز وجل لا يكلف الله الا الوسع ما رآه الله لا يجبر ولا يقوض له امر من امرين رد وعرفنا ان الله تعالى قلت للصادق جعلت هناك ما تقول في القضاء والقدر قال قول ان الله تبارك وتعالى اذ جمع العباد ليوم تسألهم عما عملوا اليهم ولم يرسلهم فما فزع عليهم والكلام في القدر منهى عنه كما قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب الذي سألته عن القدر فقال بحر عميق فلا تلجه ثم سألته تانيه عن القدر فقال طريق مظلم فلا تسلكه ثم سألته ثالثة عن القدر فقال سألته فلا تكلفه ويجب ان يعتقد ان القدر يتجوس هذه الامور والادوار ان يصفوا الله بعدله فاخرجوه من سلطان **باب** النبوة يجب ان يعتقد ان النبوة حق كما اعتقدنا ان التوحيد حق والاشياء التي بعثهم الله مائة الف نبي اربعة وعشرين الف نبي جاءوا بالحق من عند الحق وان قولهم قول الله وامرهم امر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله فانهم ينطقوا الامر الله تبارك وتعالى وعرف حجة ان سادته الابناء حسنة الذين عليهم بارنا لوجه ثم اصحاب الشرايع وهم اولوا العزم نوح ابراهيم موسى عيسى محمد صلوات الله عليهم وان محمد سادتهم واصلهم وان جاء بالحق وصلى المرسلين ان الذين كذبوه دأبوا العذاب لا لهم وان الذين امنوا وعزفت وضره واتبوا التوراة الذي نزل معه ولكم المظنون ويجب ان يعتقد ان الله تعالى لم يخلق خلقاً افضل من محمد ومن بعد الائمة صلوات الله عليهم وانهم احب خلق الى الله عز وجل واكرمهم عليه اولهم قرابة لما اخذ الله معيثا في التبيين من التذوا شهدهم على انهم الشرايعكم قالوا بل بعد الانبياء وان الله بعث نبياً في الذود ان الله اعطى ما اعطى كل شيء على قدر معرفته ونبينا سبقهم الى الاقرار به ويعتقد ان الله تبارك وتعالى خلق جميع ما خلق له ولا هل ينبت وانما لولاهم ما خلق السماء والارض والجنة والنار وادم ولا حواء ولا الملكة ولا شيء مما خلق صلوات الله عليهم **باب** الائمة يجب ان يعتقد ان الائمة متحققة كما اعتقدنا ان النبوة حق ويعتقد ان الله عز وجل الذي جعل النبي نبيا هو الذي جعل الائمة لانهم انما هم نسل من نسل ابيهم واختياره الى الله عز وجل وان فضله منه ويجب ان يعتقد انهم لم ينمنا من طاعة الامام ما يلزمنا من طاعة النبي وان كل فضل اناه الله عز وجل نبينا فقد اناه الامام الا النبوة ويعتقد ان المنكر للامام كالمنكر للنبوة والمنكر للنبوة كالمنكر للتوحيد يعتقد ان الله عز وجل لا يقبل من عامل عمله الا بالاقرار بانيته ورسوله وكتبه جملة وبالقرار بنبينا **باب** الائمة صلوات الله عليهم يقضي لا انه واجب علينا ان نعرف النبوة لا نبينا بعد باسائهم واعيانهم وذلك فرضية لا نعلمنا واجبة علينا لا يقبل الله عز وجل عدل من عند الحق وان من تبعهم بخا فلهم صلواتهم وقد قال الله عز وجل لبيته ورسوله قد خصناهم عليك من قبل ورسالة نفعهم عليك يجب ان يعتقد ان المنكر لواحد منهم كالمنكر لتمام

**وفتخانی**







بجانبہ

## في الحَيْض

محرم الحرام

مجلس



کتاب الہدایہ

[illegible]

کتاب المیزان

[illegible]

لِلصَّدُوقِ

[illegible]

## كتاب الهداية

تنهض إلى القيام من غير أن ترفع يديها وإذا تعددت تشهدات رجلها وضمت فخذتها **باب الموطن الذي ليس به ماء فأموت قال أبو جعفر** سمعنا  
 ليس فيها عاتوثك لصلوة على الجنازة والقنوت والمشي والصفاء والمروة والوقوف بعرفة وكفى الطواف **باب من لا يجوز أن يقرأ القرآن** قال  
 أمير المؤمنين **سبعة** لا يقرن الركع والسجدة في الكيف والجماد والجنب الحائض **باب من لا يقبل الصلوة** قال رسول الله **ثمانية** لا يقبل لهم  
 صلوة العبد إلا بقى حتى يرجع إلى مولاه والناسرة عن نجاتها وهو عليها سخط وما نفع الزكوة وتارك الوضوء والجمادية المدركة تقبل بغير خادركا  
 يوم يسلم بهم وهم له كارهون والزين قال ما رسول الله وما الزين قال الذي نفع الغايط والبول والسكران هؤلاء الثمانية لا يقبل صلواتهم **باب**  
 التعقيب وكان الله جل جلاله يقول يا بن آدم اذكرني بعد لغدا ساعة وبعد العصر ساعة اذكرها أهمل التعقيب بصلوة الغداة يبلغ في ظلالها  
 من الضربة الأرض فله وإن المؤمن معقب دام على وضوء **باب الاضطرار من جميع الصلوة** فانصرف عن منك **أبول الزكوة** **باب ما يجب عليه**  
 الزكوة سئل قال عن الزكوة على كم أشياء هي قال على الحنطة والشعير والتمر والزبيب الألبان البقر والذهب الفضة وعن رسول الله عما سؤلك  
 فتأله السائل فان عندنا جوباً مثلاً لا رزوا لهم أشباهها فقال لا أقول لك ان رسول الله عفى عما سؤلك فتأله **باب الغلات**  
 الأربع اعلم انه ليس على الحنطة والشعير شيء حتى يبلغ خمسة أوساق والوسق شئ صاعا والصاع اربعة امداد والوزن المدا مائتين واثنين وثمانين  
 درهما ونصف فان بلغ ذلك فحصل بعد خراج السلطان ومونة القريه اخرج منه العشر ان كان سقياً المطر وكان سيحاً وان كان سقياً  
 بالدلاء والقرب فيه نصف العشر في التمر والزبيب مثلاً في الحنطة والشعير وان بقي الحنطة والشعير بعد ذلك ما بقي فليس عليه شيء حتى يبلغ  
 يحول عليه الحول **باب زكوة الأبل** اعلم انه ليس على الأبل شيء حتى يبلغ خمسة فاذ بلغت خمسة ففيها شاة وعشر ففيها شاة وان وفي خمسة عشر  
 شاة وفي عشرة اربع شاة وفي خمسة عشر خمس شاة فاذ زادت واحداً ففيها ابنة مخاض فان لم تكن عنده ابنة مخاض ففيها ابن لبون  
 ذكراً إلى خمسة وثلاثين فاذ زادت واحداً ففيها ابنة لبون فان لم تكن عنده ابنة لبون وكانت عنده ابنة مخاض اعطى المصد ابنة مخاض  
 معها شاة فاذ رجب عليه ابنة مخاض لم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون ففيها واسترجع من المصد شاة فاذ بلغت خمساً وذا  
 واحدة ففيها حقنوه سميت حقنوا استحققت ان يركب ظهرها إلى ان يبلغ ستين فاذ زادت واحدة ففيها جذعة إلى ثمانين فاذ زادت واحدة  
 ففيها ثقل إلى تسعين فاذ بلغت تسعين ففيها ابنة لبون فاذ زادت واحدة إلى عشرين ومائة ففيها حقنان طرد قنا الفحل فاذ كثرنا الأبل فقل  
 اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقنوا تؤخذ هرة ولا ذوات عوار إلا ان يشاء المصد بعد صغير كبيرها **باب زكوة البقر** اعلم انه ليس على  
 البقر شيء حتى يبلغ ثلاثين بقرة فاذ بلغت ففيها تبع حولي ليس فيما دون ثلاثين بقرة شيء فاذ بلغت اربعين ففيها مسنة إلى ستين فاذ بلغت  
 ففيها تبعاً إلى سبعين ثم فيها تبعه مسنة إلى ثمانين فاذ بلغت ثمانين ففيها مسنة إلى تسعين ففيها ثلث تبع فاذ اكثرت البقر سقط هذا كله  
 يخرج صاحب البقر من كل ثلاثين بقرة تبع في كل اربعين مسنة **باب زكوة الغنم** ليس على الغنم شيء حتى يبلغ اربعين فاذ بلغت اربعين وذا  
 ففيها شاة إلى عشرين ومائة فاذ زادت واحدة ففيها شاة إلى ثمانين فاذ زادت واحدة ففيها ثلث شاة فاذ اكثرت الغنم سقط هذا كله  
 اخرج عن كل مائة شاة **باب زكوة الذهب** اعلم انه ليس على الذهب شيء حتى يبلغ عشرين ديناراً فاذ بلغ ففيه نصف ديناراً يبلغ اربعة وعشرين  
 نصف ديناراً وعشرين ثم على هذا الحساب فاذ على عشرين اربعة حتى كل اربعة عشر إلى ان يبلغ اربعين فاذ بلغ اربعين مثقالاً ففيها شاة  
**باب زكوة الفضة** اعلم انه ليس على الفضة شيء حتى يبلغ مائتي درهم فان بلغت مائة درهم ففيها خمسة دراهم ومائتي درهم ففيها عشرة دراهم فاذ بلغ مائتي درهم  
 ما جلي ما يخطى من الزكوة اعلموا رحمكم الله انه لا يجوز ان يذبح الزكوة الا إلى أهل اللول ولا يجوز ليطع من أهل اللول ولا يجوز  
 ولا الزجة والملوك وكل من يجزى الرجل على نفسه قد فضل الله به هاشم بن محمد الزكوة عليهم فاما اليوم فانهما يتحل لهم لانهم قد منعوا الحسن  
**باب الخبز** كل شيء يتبع قيمته ديناراً وفضله الخبز لله ورسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فاما الذي لله فهو لرسوله ولرسوله  
 فهو لذي القربى منهم اقرباءه واليتامى يتامى أهل بيته المساكين مساكينهم وابن السبيل ابن سبيلهم وامر ذلك إلى الامام يقره فيها  
 شاء عليهم فحكمهم وبعضهم **باب حق الحضا والجنازة** قال الله تبارك وتعالى واتوا حق يوم حصاده وهو ان يقض يدك الضفت بعد الضفت  
 فطيلة المسكين ثم المسكين حتى يفرغ وعند العزم الحنطة بعد الحنطة حتى يفرغ منه وكذلك في البذر وكذلك عند جذاذ الفحل لا يجوز  
 الحضا والجنازة البذر إلا للمسكين لا يجوز سئل الصاع قول الله عز وجل فاجعلوا يوم حصاده ولا تشربوا منه لا يجب المسكين قال لا  
 ان يعطى سيد يربحها **باب المعلوم** سئل الصاع قول الله عز وجل في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم قال هذا شيء سوا الزكوة وهو شئ  
 ان يقرضه على نفسه كل يوم او كل جمعة او كل شهر او كل سنة **باب الماعون** سئل الصاع قول الله عز وجل يماعون قال الماعون قال الماعون  
 والمعروف شئ متاع البيت يقره وقال النبي لا تمنعوا الخبز والخبز فان منها ما يوزن ثمان الفجر **باب الفرض** قال الله مكتوب على ابي الحسن الصدقة  
 بعشرة والقرض ثمانية عشرة وانما صدقة القرض فضل من الصدقة لان المستقرض لا يستقرض الا من حاجة وقد يطلب الصدقة من لا يحتاج **باب**



لِلْحَدِّ وَبِكَامٍ

[illegible]

کتاب الہدایہ

سَعْرُكَ شَمَرُكَ فِي قَدْرِكَ

للصدوق

[illegible]

# كتاب الصلاة

الشمس

ايمان مقام ابراهيم ثم ان مقام ابراهيم فضل كسبنا واحمله ما ملك واقرافنا اهل هو الله احد في الشايرة فلا ايها الكافرون ثم نهذه  
 احدا لله واثن عليه وصل على النبي واستلدا ان يقبله منك فهنا ان الركنان هما القصة ليس بركه لان قصيلها في اي الساعات  
 عند طلوع او عند غروبها فانها وهما عند غروبها من الطواف عالم يكن وقت صلوة المكنونة فابذل بها ثم صل ركعة الطواف اثنان الحج  
 الاسود ثم نالت الحج الاسود فقبله وسئلته او نوى اليه فانه لا يدرك ذلك وان قد نزل ان تشر من ذمهم قبل ان يخرج الى الصفا فاقبل وقول  
 حين نزل اللهم احمله ملنا فاما ويز فافا وسعا وسقا من كل ذا وسم الخروج الى الصفا في سطره البيت وسئلته الركن الذي فيه الحجر  
 الاسود واحدا لله واثن عليه واذا كرم من الاله وبدا وحسن ما صنع اليك ما قد نزل عليه وقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك  
 المحجوب عن بيت وهو على كل شيء قدير ثم ان ثم اتخذ من الصفا وقيل ان كاشف كظمه ك يا رب العفو يا من يرا العفو يا من هو اول بالعفو  
 يا من يحج العفو يا من يبيت على العفو العفو العفو ثم اتخذ من الصفا وقيل ان كاشف كظمه ك يا رب العفو يا من يرا العفو يا من هو اول بالعفو  
 فروعك وتطيم الله وبالله والله اكبر صلى الله على محمد وال محمد قل اللهم اغفر لنا وانا غف غنا قلم وانا لا اكرم حتى تجوز فانا الصفا  
 ونقول اذا جاوزت للشمس فاذا المن والكرم والفضل والجود والفا اغفر في ذنوبنا لا تغفر الذنوب الا انت المرق ثم امس عليك السكينة  
 والوفاء حتى تاتي المرق مضعد عليها حتى يبد لك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم اتخذ منها الى الصفا فاذا ما بلغت قرب فانا  
 العطارين فاصنع ملا فروعك في المنازة الاولة التي نلى الصفا وطف بينهما سبعة اشواط يكون وقوفك على الصفا اربعاً وعلى المرق  
 اربعاً والنسب بينهما سبعة ابدن الصفا ونحتم بالمرق القبر ثم قصر من شعر اسك من جوانبه ومن تحتك ومن شاربك وقلم اظافر لرجلك وايق  
 منها الحج ثم اغسل فاذا فعلت ذلك فقد احللت من كل شيء احرمت منه ططف بالبيت تطوقها ما شئت فاذا كان يوم الروية فاعمل ثم  
 اللبس ثوبيك وارحل المخيط الحرام خافيا وعلبك السكينة والوفاء وطف بالبيت اسبوعاً تطوعاً ان شئت ثم صل ركعتين بطوافك عند مقام  
 ابراهيم او في الحجر ثم افد حتى ترفل الشمس فاذا ذاك فضل المكنونة وقيل مثل ما قلت يوم احرمت بالعفو ثم اخرج وعلبك السكينة والوفاء  
 انبت حتى قتل اللهم هذه مني ثمان منبت بر عليتنا من المناسك فاسئل ان تمن علي فيها بما مننت بر علي ولما نك فاما انا عبدك ونبي  
 قبضك ثم صل بها العصر والمغرب والعشاء الاخرة والحجر ثم امس الى عرفات وقول وانت متوجه اللهم اليك جلدت وعلبك غنمك  
 وقولك صدقت وانك اسبغت ووجهك اردت اسنا المن تبارك في اجلة وان تقصير لي حاجتي وان يجتلي من تبارك يوم من هو  
 افضل مني ثم نلج وانت ما دار الى عرفات فاذا انبت الى عرفات فاصبر بها من المجد فان رسول الله ص صبر بها وقبر فيه فاذا  
 ذاك الشمس يوم عرفه فاطع التبر وعلبك بالتهليل والتحميد الشاء على ربك ثم اغسل وصل الظهر والعصر يا زان واحداً واثنتان واثنا  
 نعل الصلوة ويجمع بينهما الفرع نفسك الى الدعا فانه يوم دعا ومنسلة وادع بما في كتاب دعا الموقف من التهليل والتحميد والدعا  
 انتم نعم الانا من عرفات الى جبع وانا ان تقصص منها قبل عزوب الشمس فلو لم دم فاذا عزوب الشمس فامض فاذا انتهت الى الكعبة  
 عن يمين الطريق فقل اللهم انعم موقعي في رحمتك على وسلم لي بهي تقبل مناسك فاذا انبت من لفه وهي جمع مضلها المغرب التعميد ان  
 واثنتين ولا مضلها الا بها فان ذهب نبع الليل وتبخر لفه فاذا طلع الفجر مضل الغذاء ثم تقصصها السخ الجبل الى ان تطلع الشمس على شهر  
 فان الوقوف بها فريضه واحدا لله وملا وسجود سجود وكبر واثن عليه بما هو اهل وصل على النبي ثم ادع نفسك ما يش بينك وبين طلوع  
 الشمس على شهر فاذا طلعت الشمس فولات الابل اخفاها في الحرم فاصبر حتى تلتك تحرفا من قدر رداء خطوه فقل كما قلت في السبع بمكة ثم امس الى فداء  
 الحاد فان احب ان تاحد حصاك الذي شرب بها من لفه مضل وان احب ان تكون في رحلك نبي فانت في سقفا مضلها واصل الى الحج القصو  
 وهو حجر العقبة فارمها بسبع حصبا من وجهها ولا تر منها من اعلاها فكون بنبك بين الحجر عشرة اذرع او خمسة عشر وقول وانت مستقبل  
 القبلة والمخفى في ذلك البصري اللهم حصصا فاضهم لي وارفعهم لي في علي وقول مع كل حصاة الله اكبر اللهم ازرعني الشيطان اللهم تصبها  
 بكنا بل علي سنة نبك ثم اللهم احمله حجابك واولع مقبولا وسعيا مشكورا وذنبا معفورا ولكن الحصا كالاملة منقطعة كهيئة مثل  
 حصه الخرف فاذا انبت دخلك وفرغ من رمي الحجار فقل اللهم وثقت وعلبك توكلت فمع الزبانت وفي الموتى ونعم المصير شرى الخندق  
 واثنا الا عظامه ثم اشتر منه هداك ان كان من البذن ومن القبور الا فاجعله كساشمنا غلانا لم نجد كساشمنا غلانا فوجوا من الصان  
 فان لم نجد منها غلانا لم نجد منها غلانا ولا قطه الحزان منها حلودها ولا فلانها ولا جلالها ولا لكن مضلها ولا  
 يقط السلاخ منها شامنا فاذا اشترت هداك فاستقبل القبلة واخره او اذبح وقل وحجت وحجي للذي عظم السما والارض جنبنا انا  
 من الشرك ان ملو في وسك ونحجكاد وما لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين اللهم منك ولك بحم الله والله اكبر

مؤامع



للصديق

بے غیرتیاں،

3

[illegible]

للصديق

قال الرجل لا مرية اني رجل بين يديك يا جامع الحكم فين ان يشهد الرجل اربع شهادت بالله نزلنا الصادقين فيما رما  
برفاد شهيد قال له الامام اتق الله فان لعنة الله شديدة ثم يقول له قل لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رما ما به فان نكله فترك  
فما بين جلدته فان قال له الامام للمرأة اشهدك اربع مرات لنزلن الكاذبين فيما رما ما به فان شهد قال لها ايها المرأة اتق الله فان  
الله شديد ثم يقول لها اتق لعنة الله على ان كان من الصادقين فيما رما ما به فان نكلت فمجت ان قال لك ذلك فخذ بين يديها ثم اخل  
لها الى يوم القيامة فان دعى جلد له ما بين ذائبة ضرب بالحذاء ان اقر الرجل بالولد بعد الملعنة ضم اليه له ولم يرجع اليه امرته وان ما  
الاب ذر لا ابن وان ما ثا لا ابن لم يرثه الاب **باب ع** المظلة المتوجهة عنها زوجها قال لها اذا طلق الرجل امرته ثم مات عنها قبل  
ان ينقض عدتها ورثه وعليها العدة اربعة اشهر وعشرة ايام فان طلقها او هجى بها ثم مات عنها ورثته واعتك با بعد الاجلين ان وضعت  
بين يديها قبل ان يمضوا اربعة اشهر وعشرة ايام فان مضوا اربعة اشهر وعشرة ايام ولم تضع ما في يديها لم تنقض عدتها حتى تضع ما في يديها **باب**  
ولا والايمان والكفارة ان يمينين فيهما فبق على ثلثا وجهه فنهما ما يوجب عليه الرجل اذ حلف كاذبا ومنها لا كفارة عليه ولا اجر ومنها ما  
لا كفارة عليه فيها والعقوبة فيها دخول النار فاما التي يوجب عليها الرجل اذ حلف كاذبا ولم يلزم فيها الكفارة فهو ان يحلف الرجل في خلاف امر  
اسلم او تخلص مال امرء مسلم من متعدد عليه من لص او غيره واما التي لا كفارة عليه ولا اجر فهو ان يحلف الرجل على شيء ثم يجد ما هو خير  
منه فليس عليه الا ان يرجع الى الذي هو خير قال لعالم لا كفارة عليه ذلك من خطوات الشيطان وايا التي عقوبتها دخول النار فهو ان  
يحلف الرجل على مال امرء مسلم او على حقه ظلمه يمين غموس توجب لنا وهو لا كفارة عليه في الدنيا واعلم انه لا يمين في قطيعه وحمل ولا يمين  
في نصيبه ولا يمين لولد مع والد ولا للمرأة مع زوجها ولا للملوك مع مولا ولا لوان رجلا نذر ان يشرب خرا او يفسق او يقطع رحا او يترك  
رضا او سنة لكان يجب عليه ان لا يشرب الخمر ولا يفسق ولا يترك الفرض السنة ولا كفارة اذا حلف في يمينه اذا حلف الرجل على ما فيه الكفاية  
لومته الكفارة كما قال ثم فكفارة اطعام عشرة مساكين وهو مل لكل رجل او كسوتهم لكل رجل ثوبا وخمسة دقنة وهو الجناز ادى لثلاث فداها  
له فان لم يفعل على واحدة منها صام ثلاثة ايام متواليين او عشرين فاحدما ان يقول الرجل ان عوفيت من مرضى او تخلصت من دين او  
عدوا وكان كذا وكذا صمت وصليت او تصدقت او حججت او فعلت شيئا من الخير فهو الجناز ان شاء ففعل شيئا وان شاء مفقر فاوان شاتم  
فان كان كذا وكذا مما نذر من ذكره فله على كذا وكذا من ذر وجب عليه بغير تركه وعليه لوفاء به فان خالف لومته الكفارة صيام شهر من ثقات  
نذر وكفارة يمين فان نذر الرجل ان يصوم يوما او شهر او يمينه فهو الجناز ان شاء صام واما في شهر صام ما لم يكن ذا الحجج او سوا لان فيها  
العتك ولا يجوز صومها فان صام يوما او شهرا لم يمينه في النذر فافطر كل كفارة عليه ما عليه ان يصوم يوما مكانه او شهرا معذرة فافطر عليه الكفاية  
ولو ان رجلا نذر نذر ولم يسم شأنا هو الجناز ان شاء تصدق بثلثي ما ان شاء صام وكعتين او صام يوما الا ان يكون ثوبيا في نذر فيلزمه فعل  
ذلك الشيء من صدقة او صو او غير ذلك فان نذر رجلا ان يصدق بمال كثير لم يسم مبلغا فان الكثير ثمانون فما زاد لقوله ثم ولقد نصر  
الله في مواطن كثيرة ويوم حين اذا اجتمعتم كثرتم وكا متشابها موطن **باب** لقضاء الاحكام والحكم في الدعا وكلها ان اليمين على المدعى  
على المدعى عليه فان ردا المدعى عليه اليمين اذ لم يكن المدعى شامدا لم يحلف فلا حق له الا في الحد فانه لا يمين فيها وفي الدم فان اليمين على المدعى  
واليمين على المدعى لا يبطله امر مسلم او صالح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما او حلالا والمسلمون كلهم عدول تقبل شهادتهم اكل الجوار  
في حد او معرفته الشهاد الرز او حاسد او باغ او متمم او نافع لم يتوع او لير صلح لير مثار بل لير ومقار وخميم ولا تقبل شهادة الشريك  
فيما يبيع فغعه عليه يقبل شهادة الاخ لاخيه عليه تقبل شهادة الولد لوالده ولا تقبل عليه حكم رسول الله بشهادة شاهد يمين المدعى  
يجوز شهادة المسلمين على جميع اهل الملل ولا يجوز شهادة اهل الملل على المسلمين العلم شهادة اذا كان صاحب مظلوما والشفعة اجبة ولا  
يقبل الا في مشاع فاذا عرفت حصة الرجل من حصة شريكه فلا شفعة لواحد منهما وقال على الشفعة على عدة الرجال قال في اليمين بمنزلة ابيه  
ياخذ لها الشفعة والغالب للشفعة ولا شفعة في سفينة ولا نهر ولا حمام ولا في رعي ولا في طريق ولا في شئ مقسوم ومن حكم في درهين بغير انزل  
الى الله فهو كافر **باب** الحد في حد السرقة والزانية مائة جلدة اذا كانا غنمين حصنين فعليهما الوم واما كان احدهما محصنا والاخر  
محسن بجم المحسن وجلد له لئلا يفسد ولا يحد الزانية حتى تشهد عليه اربعة شهود عدول او يقر على نفسه اربع مرات في قيام عليه الحد ان شهد  
اربعة على جلد الزانية ولم يعد لواء لم يعدل بعضهم ضربوا على حد المفترى ثمانين جلدة واذ جلد الرجل في الزنا ثلث مرات ثم نذر في الزنا  
والمولود اذ ان ضرب خمسين جلدة محصنا كان او غير محسن ويقبل في الثالثة والغاصب امراة يقبل محصنا كان او غير محسن الذي  
اذا نذر بمسألة فقل المحنون اذا نذر جلد امراة جلدته والمجون اذا نذر لم تحدا لها توفى والمجون يحدا له اربعة وامن قد نذر جلد ثمانين  
جلدة والعبد اذا نذر ضربك بعين والضرية اذا نذر مسلم ضرب ثمانين جلدة الاسوطا لحره الاسلام من افترى على قوم مجتهدين ضرب  
الحد

# كتاب الطهارة

وقد ذكرنا ان سام فعليه لكل اجل سماء حدوان لم يفيهم عليه حد احد اللواط هو بين الخذين واما الدين فهو الكفر بالله العظيم  
 ومن لا يظلم فعقوبته ان غدم عليه خاظر يضرب بصره بالسيف ويحرق بالنار وكذلك يفعل بالمعقول برفان تاب من قبل ان يقد  
 عليه تاب الله عليه من سب سول الله او امير المؤمنين او احد الائمة فقد حله من ساعته وحد شاذ الخمر والنبيذ المسكر والقناع ثاقو  
 جلده وكل ما اسكر كثيره قليلا كثيره خام واكل الميتة والدم ولحم الخنزير يوجبان غايه يؤذي ليس عليه القتل اكله ولو بعد البينة يؤذي  
 غاراد يبان غاراد فكل ارض ما يقطع بينه لتارق دبع دينار والحار يفتل ويصلب ويقطع يذو رجله من خلاف وينقوا من الارض كما قال  
 الله ثم عز وجل ذلك مفوض الى الامام ان شاء صلب ان شاء يقطع يذو رجله من خلاف ان شاء نفاه من الارض **باب تكبير**  
 الله الكبار في شتمه فاولا الشتم بالله العظيم قتل النفس الحرة واليمين النور اكل مال اليتيم عقوق الوالدين وقذف المحصنة والزنا من  
 الرخص انكار حقنا فاما الشتم بالله فمذنبات الله فيه ما انزل وقال سول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فاكل مال اليتيم والفرار من الزحف وقذف المحصنة القاتل  
 الموتى وقال الله عز وجل اتقوا الله انتم ومن انتم وانما وجهه نفعي سول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في ذرية عقيمهم بحد يحد لا يهاهم المؤمنين اما القاتل  
 من الزحف فقد اعطوا بيعهم امير المؤمنين طاعين غير مكرهين فزوا عنه فخذلوه واما انكار حقنا فاما لا يتنازعون فيه **باب الدية**  
 كلما كان في الانسان واحد فينزل دية كاملة وكل ما كان فيه ثمان فينما الدية كاملة وفي واحد منها نصف الدية لا التفين فان دية  
 الثغرة العليا اربعة الاف درهم ودية السفلى ستة الاف لان القتل بمثل الماء ودية البيضة البهي ثلث الدية ودية البسر ثلث الدية لا  
 البسر منها الولد مثل العبد بغير القود الا ان يرغى بالدية وثلث الخطا بنية الدية وشبهه لعدهوان برية الرجل النقي نصيبه الخطاء ان  
 يريد شيئا نصيب غيره ولو ان رجلا لطم رجلا فمات منه لكان قتل عمد وثلث الخطاء فتنازع من الثاقل في تلك سنين ودية العمد على  
 القاتل في مال دينار مائة سنة ولا تعقل الا ما قامت عليه البينة والدية على اصحاب الا بلاء من الابل مائة من الابل على اصحاب الغنم الف دينار  
 وعلى اصحاب البقر مائة بقره وعلى اصحاب البعير الف دينار وعلى اصحاب الورد عشرة الاف درهم وفي النطفة عشرون دينار وفي العلقه  
 اربعون دينار وفي المضغة عشرون دينار وفي العظم ثمانون دينار فاذا كسى العظم اللحم فمات ثم هي مائة حتى يسهل فاذا استهل فدية كاملة  
 القود والاشياء التي يقيم عليها الدية ثمانية وعشرون سنا اثني عشر في مقادير الفم وستة عشر في مواخير فدية كل من من المقادير  
 كسر حتى يذهب بخوفه دينار ودية كل من من المواخير كسر حتى يذهب على النصف من دية المقادير خمسة عشر دينار ويكون ذلك  
 في الف دينار ولا يقبل الحر العبد لكن يلزم دية ودية العبد ثمانون دينار ويجوز بقيقته العبد بغير الحر ولا يقتل المسلم بالذبح لكن يؤخذ منه  
 الدية ودية اليهود والمجوس ولد الزنا ثمان مائة درهم **باب ما يوجب كل من الفيرد ما لا يؤكل كل من الطير ما ذوق ولا تاكل ما صف فان كان**  
**الطير يصف بدين كان ديفه اكثر من صيفه كل ان كان صيفه اكثر من ديفه لم يؤكل وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع ومخلب**  
**من الطير لا يبيح لحمه ويؤكل من طير الماء ما كان له فافضله بصيصه **باب ما يوجب كل من البيض ما لا يؤكل كل من البيض ما****  
**اختلف طيراه ولا تاكل ما استوطرناه **باب ما يوجب كل من السمك ما كان له فلو لم ياكل ما ليس له نكول****  
**في ذكوة السمك والجحر باخذ ولا تاكل الدبا من الجراد وهو السمك لا يستقل بالطيران ولا تاكل من السمك الجري والمار ما هي الا الطا**  
**ولا الزبد مثل الصغار الهريثا قال لا تاكلها فانما لانها من السمك **باب ما يوجب كل من الشاة لا تاكل من الشاة عشرة اشياء الفرس والدم والطح****  
**والنخاع والعدس والعقيد لا تبيح والرم والاداج وذكور العروق **باب الاشياء التي هي في الميتة ذكوة اشياء من الميتة ذكوة العظم والشعر****  
**والنحو والورق والفرن والحافر والبشر الا نفضه واللبن **باب الصيد بالابواب كذا صا الكلب للمعلم وان قتله واكل منه حان لم يبق منه الا بالحي تصيده****  
**ولا تاكل ما صيد بينا او صفر عقابا وهذا لا امار دكت كانه ومن ارسل كلبه لم يسم بغيره فاصاب صيدا لم يحل كله لان الله عز وجل يقول**  
**ولا تاكلوا مما كرم الله عليه انه لعنوا بغير حرام وان نفي ليس بين ما ياكل فذلك لك في الذبيحة ولا بأس بكل حيوان لو حشيشه ولا بأس بكل ما صيد**  
**في الليل ولا يجوز الحمام ما لا مضاد ولا يجوز اخذ الفراج من اكارها في خيل او بشر او طير حتى تهض في بيحة النضار تؤكل الى يوم ذبيحة اليهود**  
**والنصر لا تؤكل الا اذا سمعوا بكرونا سم الله عليها **باب ملكا سبيها وان من الجرح فليجرح خمسة اشياء المؤمنين والكذب كتمان العيب المبالغ****  
**في باع والدم اذا اشترى والكاذب على من حلال كالجاهل في سبيل الله وقال الله ما اجمع في الطلب من ذكبل الجرد قال الرزق ذوقان وفي**  
**تظليله رزق يطلب فان لم تاته انا فاطلبه من حلال فانك اكله حلالا ان طلبته حلالا اكلته حلالا ما هو رزقك ولا بأس بكل وكسب الغنم**  
**حرام ولا بأس بكسب لناجحة اذا قالت صدقا وقد دعا منها فتخله بغير حد يد بها على الاحقر ولا بأس بكسب المعلم اذا لم ياخذ ما ياخذ على**  
**تعليم القران ولا بأس بكسب الشايطان اذا لم تشارط وقبلت تعطى ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها فاما ما شعر المعز فلا بأس بان يوصل بشعر**  
**المرأة **باب السقي** ليس الا بما كانا يوردن ودرهم ودرعهم من سبعين ذينة كل ما بذات محرم والرتبة با آن دبا يؤكل ويؤكل لا يؤكل فاما**



لِلصَّدُوقِ

واحد من الامم بنيت  
الاح من الامم



بصیر  
رسانہ فی حوالہ

جاء في كتابي في تاريخ

[illegible]





## اخترنا في بصير

تظهرهم غير أنهم يتفادون وهم ثلث مروج الدجاجة العليا سنة منهم أصحاب الجعفر الجعفي على ضد بقومهم وانقاد قولهم والافقياد لهم في  
 وم زيادة بن عيين معروف بن خبوة برديد بن معوية ابو بصير بن الجعفي الفضل بن شيبان محمد بن مسلم الطائي قال في برديد بن معوية الجعفي  
 هو واحد الخمسة المختارين الذين نفقت لغضا على وثقتهم ونفقتهم وعن الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة مثله الا انه قال عن كلمة المختارين  
 واقول الخامس من المختارين الفضل بن شيبان كما يظهر من ترجمة وفي كتاب المقال في ترجمة شيبان لعرفوني بعد نقله من الخلاصة انه ابن اخ في  
 بصير بن الجعفي القم قال عليه بخط الشهيد الثاني ليس هذا ابو بصير المشهور بالفضل الدين فان ذلك اسم له وهذا الجعفي القم المذكور في  
 ثم الضعفاء وقال لفاضل البشرك في لوايته بعد ذكره حاجة الى علم الرجال فيه لنا شكوك وذكرها واجاب عنها ما سألنا الكلام الى ان  
 قال على ان الشكوك المذكورة مصادفة للضرورة ما زاد بما يحصل من التفتيش في الآثار بعدالة بعض الرواة وضبطه ديانته فابعدا لتفتيش حصل  
 لنا القطع بغيره مثل سلمان الفارسي والمقداد بن دعويم ونظرنا فيهم وزادة وبريدواي بصير المراد والفضل بن نظرنا فيهم وجعلنا في مدالج  
 وصفوا وابن الجعفي البرنظي نظرنا فيهم وانكا ذلك مكابرة وقال في الوجيزة لث بن الجعفي ثقة اجعلنا لعضا به عليه **الثاني** في  
 كناه قد ظهر لك من عباراتهم انه كان يكنى بابي بصير في الروايات يكم ما يساعدهم كقولنا في الجعفي المراد وقوله ابو بصير  
 لث المراد وقول ابن ابي جعفر وفيما ابو بصير المراد وقول حماد بن عثمان قال ابو بصير المراد وقول بكر لثنا باب بصير المراد وقول شيبان الجعفي  
 تذكر ذلك لابي بصير المراد كل ذلك فيما سألنا في قول ابن مسكان المذكور في باب اوقاتنا الصلوة وحديثنا في النواع والذاعين سليمان بن خا  
 وابو بصير المراد الى غير ذلك من الاقوال في الجعفي فيها العلة لثنا واستعمالها في لا تكرار ملها ويظهر ما ذكره ابن الضابط في الجعفي والعلامة  
 انه كان يكنى بابي محمد وعنه ابن داود كان مشعرا بترجمة لم يثر اليه الشيخ والط ان المصنف ايضا لم يثر اليه فيما حكاه عند كيف كان قول المصنف  
 مقدم على قول الثاني لو كان فيهما فان ثبت لانه في ظاهر ابن داود يكون القول قول المصنف بطريقنا في كلا سيما القائل مثل هؤلاء القول  
 ثم ظاهرا ذكره الشيخ في كتاب جال في اصحاب الصادق انه يكنى بابي محمد وبنه فامل فانه مالم نفق على لحد كره غيره ومالم يجده في الروايات  
 ولا في الاسانيد ثم لث بن كيسان البكر من اصحاب الصادق لعله كان يكنى بتلك لكنة فلا يعبدان يكون اشتبه عليه الامر لذلك  
 ويمكن ان يقع التقييف فيما نقل من خط الشيخ بان يكون يحيى مصنف محمد لثنا سنة له في بعض المخطوط وكان هذا الاحتمال هو الاظهر  
**الثالث** في بيان من روى عنه من الائمة قد مر في المصنف الشيخ وابن داود فيما سلف منهم بانه من اصحاب ابي جعفر وقد عرفت تعيين  
 الجعفي بانه روى عنه ومثل عليه وايات تتقف على جميعها الا ان في كلاما ما في في اخر المجتأ لثنا من من مباحث هذا الفصل قد ذكر  
 عن الصادق في صرح به الجعفي فيما سلف منها وهو الظاهر من ابن داود قد وجدنا بعين حديثا كلها ما رواه هاشم بن عمار في الجعفي هذا ما لا  
 يندرج في رواية عن الحسن موسى فامل انه مالم تظهر في الروايات ومالم يذكره احد من رفقنا على كلامه لا الجعفي لثنا في غيره من الشيخ  
 لكنه مثبت وقول المصنف مقدم فعلم لم يذكرها لثنا في الروايات ومالم يذكره احد من رفقنا على كلامه لا الجعفي لثنا في غيره من الشيخ  
 عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن جعفر بن محمد عن الحسن بن سعيد عن محمد بن شعاع بن مسكان عن ابي بصير  
 بن موسى جعفر وهو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين مائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة امدك بعض عصر الرضا  
 لانك ستعرفنا في بصير بن الجعفي القم كانت في عام خمسين ومائة فلا يمكن ان يكون المورخ ذلك يكون لثنا لما يحيى في الخاتمة من علم  
 انصارنا في بصير في الروايات وما سألنا الى غيرهما ولكن لا يخفى ان ذلك غاية ما لم يكن قوله عن ابن مسكان عن ابي بصير لثنا في السند  
 سهوا او اشتباها كما هو الظاهر من ضبط معرفتنا الرجال بعطقتهم وقد حنف فيهم كتابا لكن وقوع السهو او الاشتبا في رواية فيه لعلمنا  
 بذلك البعيد لان الظاهر ان تلك الرواية قطع من رواية وكل قطعة منها بذلك الاستانة باب يناسبها من ابواب التواريخ وكانها قبل القطع  
 كانت هكذا استعملها الله وعبد الله بن جعفر عن ابراهيم بن مهزيار عن جعفر بن محمد عن الحسن بن سعيد عن محمد بن شعاع بن مسكان عن  
 ابي بصير لثنا عبد الله قال فضل الحسن على وهو ابن سبعين سنة في عام خمسين سنة عاش بعد رسول الله اربعين سنة وثلثين سنة  
 ابن علي يوم عاشوراء وهو ابن سبعين سنة وقضى على الحسن وهو ابن سبعين سنة في عام خمس وتسعين عاش بعد الحسن عشرين  
 وثلثين سنة وقضى محمد بن علي الباقر وهو ابن سبعين سنة في عام اربع عشرة ومائة عاش بعد علي بن الحسين تسعة عشرة سنة وثلثين سنة  
 ابو عبد الله جعفر بن محمد وهو ابن خمس وتسعين سنة في عام ثلث واربعين ومائة عاش بعد ابي جعفر اربعا وثلثين سنة وقضى موسى بن  
 وهو ابن اربع وخمسين سنة في عام ثلث وثمانين ومائة عاش بعد جعفر عشرين سنة وثلثين سنة وقضى علي بن موسى وهو ابن تسع واربعين  
 واشهر في سنة اثنين ومائتين عاش بعد موسى جعفر عشرين سنة الاشهر من اثنان وثلثة وقضى محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة  
 اشهر في سنة عشرين ومائتين عاش بعد موسى جعفر عشرين سنة الاشهر من اثنان وثلثة وقضى محمد بن علي وهو ابن خمس وعشرين سنة

# رسالة في تحقيق

موسى جعفر الخ لعله كان من كلام محمد بن عثمان كما ان لفظ ونفس على بن موسى الخ كان من كلامه فظننا الكليته وغيرها انه انهم من كلامه في  
 وقوع تلك الزيادة في السند يؤيد ان علماء الرجال لم يذكروا انبساطا ولا ابصارا في اصحاب الرضا وقد قال النجاشي ما في بعض علماء  
 ابن مسكان في يوم الحسن قبل الحادثة وحملوا الحسن كلامه على انه الحسن لرضا بعيدا كما لا يخفى في الجمع في توثيقه قولهم من نقله عنه  
 من ابن الغضائري ان في نحو بعض اصحاب الغضائري على توثيقه وكذا في دعوى اجماعهم على تصديقه تأملوا وسنشير ايضا اليه في البحث العاشر  
 الفصل الاثني ولم يوثقه النجاشي ولا الشيخ وابن الغضائري وان قال وهو عند ثقة الا انه بعد ان قال فينا قال قال في ذلك واما في المتقدمين  
 داود عن الكشي انه ثقة عظيم الشأن فلم يزد ان يفعله منه ناقل لم يجد الشرح به في اختيار الرجال نعم وكما يتضح ذلك فالتحذير ان ابن داود نسب  
 اليه لذلك وكيف كان يظهر ذلك من الاختصاص فيها الصحيح الذي ذاه الكشي باسناد معجيب بن دزاج قال سمعت ابا عبد الله الحديث وقد تقدم  
 فيما نقلناه من الخلاصة قد اشار الى صحة السيد المكرم جمال الدين اخذ طائفة من حيث قال في زيل كلامه وقد اوردنا الحديث الصحيح شاهدا  
 بن شاذان في محله وفتح منزله بن بعض محلات هذا وما سلف من ابن داود حيث ينسب اليه لثبوتها فيه وهو ظاهر منها صحيح سليمان بن خالد  
 المذكورة في اختيار الرجال قال سمعت ابا عبد الله يقول ما اجد احدا جرحا واحدا في الانفاذ و ابو بصير في المراتك ومحمد بن مسلم  
 ابن معوية الجلي لولا هؤلاء مما كان احدا يستنبط قولنا مضافا الى الدين وامناه الى على حلال الله وحرامهم السابقون الينا في الدنيا والسابقون  
 الينا في الآخرة ومنها الخبرا وخرقوا في حقها في تضاعيف كلامنا الخا مسنون كما ما يتوهم منه من الجواب عنه قال الكشي وكعن ابي بصير  
 قال خرجت الى السواد طلب الامام الحج وخرجت من بغداد فوجدنا ابو بصير المراتك قال قلت له يا ابا بصير تفق الله ورجع بمالك قال قلت فمال كثير فقال سكنا  
 الدنيا وقت لصاحبك لا شتمك عليه بكنا ثم ودعنا على بن محمد قال حدثني محمد بن احمد بن الوليد عن خاد بن عثمان قال خرجت نا وابي بصير  
 واخو الى المحرر الى بعض المواضع فنذاكرنا الدنيا فقال ابو بصير المراتك اما ان صاحبكم لو ظفروا بالاستار بها فاعقوا كلبا يري ان يشتر  
 عليه فذمت لطره فقال لي ابلغ بعقود عمناء حتى شجرة اذ نزل عن حد ويرى محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن علي بن الحسن  
 المكنون عن رجل عن بكر بن لقيط قال سمعت ابا بصير المراتك يقول قال زيد مولاك قلت ما ابتعت نفوسا من ولدنا عليه احدنا نظر اليه قال  
 هكذا تدخل بيوت الانبياء وانت جنب فقال عود بالله من غضب الله وغضبته وقال استغفر الله ولا اعود وقال في ذلك ابو عبد الله الخ  
 عن بكر بن دحيم قال حدثنا معوية عن شبيب العفري عن عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عن امرأة تزوجت ولها زوج فظنهم عليها  
 تزوج المرأة وبصرها لرجل ما نه لم يبال قال شبيب قلت قلت لعل ابي الحسن فقلت له امرأة تزوجت ولها زوج قال تزوج المرأة ولا شئ على  
 فليست يا بصير فقلت له في سالت ابا الحسن عن المرأة التي تزوج لها زوج قال تزوج المرأة ولا شئ على الرجل قال فسبح صدق وقال فافضل  
 تنامي حله بعد عن علي بن محمد عن محمد بن احمد عن محمد بن الحسن عن صفوان عن شبيب العفري قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة  
 ولها زوج لم يعلم قال تزوج المرأة وليس على الرجل شئ اذ لم يعلم فذكرت ذلك لابي بصير المراتك فقال قال لي والله جعفر تزوج المرأة ويجلد  
 الرجل الحد وقال بيده على صدره يحكمها اظن صاحبنا ما تكامل علمه ورواه في التمهيد عن علي بن الحسن فقال عرابي بن نوح سئلت عن محمد بن عثمان  
 ابن محبوب عن شبيب العفري قال ان فيه فذكرت ذلك لابي بصير مبدون لفظ المراتك وكان بدل اظن صاحبنا ما تكامل علمه اظن صاحبنا  
 في تكامل علمه ورواه في التمهيد قبل سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال يفرق بينهما قلت فليضرب قال لا ما ليرضخ فخرجت  
 عنده و ابو بصير يجي الى الميزاب فاجبرته بالسئلة والجواب فقال لي ان انا قلت يجي الى الميزاب قال فرج يده فقال ادب هذا البيت وورث  
 الكشي لعمري جعفر يقول ان علماء نفق الرجل تزوج امرأة ولها زوج فزجر المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال لو علمت انك عليك الهضخ عليك  
 بالحجارة ثم قال ما خوفنا ان لا يكونا في علمه لا يصلح شئ من هذه الاجتهاد للعلماء مثلما تقدم اما الاوليان فلكون احدا ما مقطوعا اخر  
 الظان محمد بن احمد الوليد الواقع في طريقها هو محمد بن الوليد الجلي ابو جعفر الكوفي الحداد فانه ذكره عن خاد بن عثمان وهو ظني على ما ذكره  
 الكشي فلا تقاوم واحدا منها الصحيحين غيرها المعتضدة بالثقة ولضعف لادلهما مما عاين ان يكون مراده بصاحبك صاحبكم نفسه ان لم يكن  
 الدنيا اذا وقعت من حلال ولو كان مراده الصلة لقال صاحبنا واما رضاء بن ابي يعقوب بن عثمان الكشي اذنه فلعلة لا نراه من كلامه انما  
 للدنيا اول توهمه نارا والصادق واما الثالثة فلضعف سندها ولتوثيقه وايضا لعله كان جاهلا بالمسئلة وعلمنا في ابن شهر اشوب ان  
 كتاب لادلان الحسن بن علي بن ابي حمزة البطائني قال ابو بصير شتمت لالة الامام فدخلت على ابي عبد الله واغضب فقال يا ابا محمد ما  
 لك فيما كنت فيه شغل تدخل على امك وانت جنب فقلت جعلت فداك ما علمت الاعدا قال ولم تؤمن قلت بل ولكن ليظن قبيح قال فقم يا  
 ابا محمد فاعتدل لغير انهم نقل عن الخراج ايضا مثله والظان المراد بابي بصير في سند هذه الرواية يحيى بن ابي القاسم والجواب عنها مضافا الى  
 والى ضعف السند عن السابقين مضافا الى ما مرنا لا قوعده من دخول الجنب عليهم ولو سلم كونه حرا ما فلا ثم كونه كبيرة تزول بها العدا لثبوتنا

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

# الحول البصير

هذا وما البصير فلان لنا ان نقول لعل المعروف فيهم ذلك الكلام من يداه بصير حيث حك بهما صدق الذي كان موضع العلم لان لنا ان  
فان ينادوا الكثرة باسناد معروف عن المعروف وهو الذي وصف فيه بالبصير المراءى وقال بيدا على صده يحكمها اظن صاحبنا ما تكامل  
عليه هذا كقولك قال فلان باصبعه على فمنا نتكلم او قال فلان لا نتكلم او نحو ذلك فادفع اصبعه على فمه قال مع من خلاه سالت بالحسن  
ايحزني لوجلي سمع قديمه بفضل باسه فقال براسه لا نقلت بما عبيد فقال براسه نعم فاعلمه اخطا في ذلك لم يكن ذلك مراد به بصير بل كان  
مراده علم نفسه بوجه عدم التنازع بين القولين ونحوه ومن هنا ظهر ايضا وجه اختلاف ذلك الكلام في تلك الاماكن لا يمكن ايضا ان  
يقال لعل كلامه بصير هو ما اظن صاحبنا تكامل علمه كما في الهندية رواية صفوان عن شعيب مع ذلك الاختلاف لا دون بولدها  
وكل منها محتمل كيف ولو نظرنا النظر عن غير الصحيح فلا دلالة فيه على ان لم يثبت لعدم قرينة على صدد ذلك الكلام عنه بل اظن صدق عن  
يحيى بن زينة شعيب بن ابي بن اخت يحيى بن يحيى انه قال قال فلان لعبد الله بن ابي الحنفية ان نزل عن النبي من نزل قال عليك بالاسناد على هذا  
لعل مراده ما اظن انه قال ذلك فانه تناهى علمه هذا وقال السيد لما مضى تعليقاً له على اخيار الشيخ في شرح ما رواه الكشي عن حماد بن  
معوية عن شعيب المعروف في حيثان هذا الحديث كان في ضمن الصادق وابو الحسن لم يكن يومئذ اماماً علم الامام انما يتكامل بفضله  
من المبدء القياس على قلبه حين ما اتصل بوفاء الامامة اليه فغنى كلام ابي بصير ان صاحبنا ابا الحسن ليس هو الامام اليوم لم يتناه علمه في ذلك  
نهاية الكمال بل انما يبلغ النهاية عند ما تنتقل اليه الامامة ويرد عليه ان الامران كان كل الا ان ملكة القصيدة غاصرة للنفس وان الله تعالى  
في الخطاء فالحق ان يقال ان قول ابي الحسن فيما اذا كان لا يعلم راساً لها وزجاً وقول ابي عبد الله فيما اذا كان يعلم  
ثم عقد عليها فكيفها من غير ان يثبت عند الحاكم موت وجهها بينه شرعية فالقولان غير متناقضين اقول يمكن تقرير الجواب بوجه يندفع  
هذا الابرار ايضاً من ابي بصير هذا بان يقال لعل هذا الحديث كان في زمان الصادق وابو بصير لم يكن يومئذ عالماً بكون ابي الحسن  
الامام من بعده لا سيما وعبد الله كان حياً وكان اكرم منه بل لعل انه قيل ايضا كان حياً في ذلك الوقت فلذا صدق عنه ما صدق بغير الجواب  
واندفع الابرار ثم الجواب عن قولنا بن القضاة ان كان ابو عبد الله يتغير ويتبرم على فرض صحة ان الظواهر لا تقضي لعل لاجل ان لا بعد  
الخالفون من خواصه كى لم من شرم وقوله وعنده ان الطعن انما وقع على دينه لا يوجب طعناً في اجتهاده ومنه **السادس** في ذكر ذهاب  
الحق بدل على دم ابي بصير لا اشارة الى الجواب عنها اعلم ان الكثرة تدارد في ترجمته في هذا الحديث وايضا اخر فيها دلالة على دم ابي بصير لا انه  
ليس فيها ما يدل على ان ذلك بل في بعضها اشتغالاً به في التفتيش بل سترنا ان الظاهر حيثما وقع مطلقاً لا ينصرف الا اليه وكلاهما لما كانا  
نقطة كما ستعرف فلا علينا ان نذكر تلك الروايات ونجيب عنها اولها ما رواه ابي بصير عن هشام بن سالم قال بينما نحن عند ابي عبد الله ان دخل  
ابو بصير فقال ابو عبد الله الحمد لله الذي لم يقد احد يشكو اصحابنا الغام قال هشام فظننت انه تعرض بابي بصير فانيها ما رواه عن حماد  
وابراهيم قال حدثنا الصبيح بن حماد بن عيسى عن الحسن بن عمار عن ابي بصير قال كنت اقر امرأته عليها السلام قال فماذا فعلت قال فقلت  
علي ابي جعفر قال فقال لي يا ابا بصير اى شئ قلت للمرأة قال قلت سيد هكذا وعطى وجهه قال فقال لي لا تعودن اليها وقال لهما ما رواه عن حماد بن  
عمر بن شيل بن احمد عن محمد بن عيسى عن يونس عن حماد بن النابغة قال كان ابو بصير على باب ابي عبد الله ليطلب لادنى فلم يؤذن له فقال لو كان معنا  
طبق لادنى لنا قال فجاءه كلب فشرقه وجهه ابي بصير فقال فان ما هذا قال صاحب هذا كلب شرقه وجهه والجواب عن الاول ان مثلاً  
ادعى اظن بما ذكره ولعله اخطا في ذلك لعل الذين يشكون اصحابه عنده قد عوا باجمعهم عليه في ذلك الغام ولما كان ابو بصير حياً  
ومن الذين يشكون عنه فلما راحم الله تلك الكلمات ويمكن ان يكون الحكيم في هذا في ذلك الوقت ان يتوهم الخالفون ان ابا بصير  
من يتكلموا اصحاباً وانهم ليس منهم لكني لم من شرم من ابا بكر خضر النبي السيف حتى لا يفصل الملك عن ائمة ائمة انما غرضه السند لوجود  
الحسين بن مختار بنه وهو واقفي على ما ذكره الشيخ وابسط مع العلامة وان ما صدق عنه لم يكن كبيرة تزول بها العدالة ثم في رواية جعفر  
النجاشي الحكيم عن بعض الكتب انه قال لا ياب بصير بلغها التمس فلما ابو جعفر يترك التمس ويقول دعي نفسك من ابي بصير قال فانيها فاجبها  
قال الله لقد قال لك ابو جعفر هذا فخلت لها فزجحت فسمتها منى فقال لئلا انها حسنة فلا يقاوم الصحيح وغيرهما المعصية بالشهوة  
لعل عنده التعريض لبواب ان الطبق بمخو الجماعة على ما ذكره الجوهري ومخو الحال على ما حكى عن مجمل اللغة وقال ابن الاثير قبل الطبق المنة  
فغنى كلام ابي بصير لو كان معناه طبق موضع عليه ثباً من الهدايا للبواب لا سادى يؤذن لنا او لو كان معناه جماعة من الناس لا دلالة لنا  
او لو كان لنا حال ومثله عنده لاذن لنا ثم ظاهراً هذا الرواية مضانا الى ما سيجي ان ابا بصير لم يذكر فيه هو محلي المكفوف على ما يشهد به  
شغل الكلب في وجهه قوله فان هذا فتم وايضا ما رواه النابغة بن دكر عن ابي بصير ما رواه بينه على طرحة من ابي بصير في حديثه المتفقون  
ان رواية على بن ابي حمزة عن ابي بصير بن زينة على انه هو محلي المكفوف والحسين بن مختار ايضا قد ذكر عن ابي بصير المكفوف كما تنف عليها وقد قدم

ويعلم ان ابا بصير لم يكن اماماً  
في زمانه بل كان من  
الاصحاب الذين  
كانوا يفتواهم

# مناقب أبي بصير

## باب في مناقب أبي بصير

بصير عليه السلام أيضا تروى عنه كونه يحيى كما سئل عن أبي بصير عن علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن المشق الخياط عن أبي بصير قال دخلت على أبي جعفر فقلت قد كنت  
 ان يحيى الموتى ويري الأكمه والأبرص فقال له يا ابن آدم مني فضع علي يدي وعلني عيني فبصرنا السماء والأرض البيوت فقال لي يحيى  
 ان تكون كذلك قال الناس عليك ما عليهم او قدومك كالتسليم الخاتمة قال قلت عود كما كنت فضع علي يدي فقلت وقال السيد لما  
 في شرحه الذي يظهر من الكتاب في هذا الموضع وما قد سبق في ترجمة زيارته ان ابا بصير هذا هو الميثاق المراد الضرر المشهور انه لا شك  
 يحيى القاسم المكفون عندنا القصة وقت لها كلمها قال العلامة المجلسي في شرح التهذيب كتاب الصلوة الثالث والسبعون  
 وقال في هذا الباب في الرواية رواها في القصة عن عامر بن حميد عن أبي بصير المراد وهو ليث بن الجراح في رواية صحيحة واما هنا فضع يدي لان  
 المكفون يحيى القاسم انما هو قول المكفون لا عود كلاما كما قال فلان في هذا اللفظ كونه ليثا مع ان رواية عامر عنه تدل على كونه  
 بشا ثم اكثر اصحاب الرجال وصفوا يحيى بالمكفون على انه قد روي عنه يحيى بن فضال انه قال في نسخة من كتابه الله مقامه اتوا في الحديث الثالث والسبعون  
 هو ما رواه الشيخ في كتابه باسناده عن الحسين بن سعيد عن النضر بن عامر بن حميد عن أبي بصير المكفون قال سالت ابا عبد الله عن الصادق  
 عني يحرم عليه الطعام فقال لا كان الفجر قطبة البيضاء الحديث وفي القصة وكيفية باسناده عن عامر بن حميد عن أبي بصير المراد وكلام هذين العلماين  
 صحيح في كون ليث بن جابر قد سبقهما اليه ذلك لكنه على ما هو ظاهر ابراه ذلك الخبر الجزل الذي سنده في هذا البحث في ترجمة ليث هذا بل السيد  
 الدين بن طاهر ايضا قد روي عنه في الحديث الذي اوردته الكشي في ترجمة ليث هذا وكان ظاهرا في الذم بان احد زيارته العبد وانفسه على ذلك  
 ان في ذلك الحديث نرجاء كذب في خبره وبصير فقال فان ما هذا قال جليته هذا كذب في خبره وجعل هو ظاهر كما ترى في كونه صير وروى  
 اشرا اليه في البحث السابق لم يقل ان ليثا بصير هذا الخبر لا يدل على قبح منه بل يقدح في ابي بصير لغيره لو كان معتبرا اللهم الا ان يقال انه لعلمه من  
 المؤمنين في ذلك وانهم عليه الدلالة المجلسي على ما يظهر من بعض كتاباته وذهب كثير منهم الشهيد الثاني كما يظهر مما ذكره في المسالك في جواب  
 تكاح الاماء والسيد علي اصابع وصاحب المنقح كما يظهر من ذلك الكتاب من بعض خواشيه على الخبر الطائفة من العالم وصاحب المذاكر كما  
 يظهر مما حكاه عنه الفاضل الجزار في شرح الاستبصار انه بعد ان قال الحديث يعني ما رواه ابو بصير المكفون موثق قال قال الفاضل المحقق  
 يعني احب المذاكر طاب ثراه هذه الرواية ضعيفة لان ابا بصير المكفون هو يحيى بن الفضل وعنه ذلك الفاضل شيخنا الميرزا المولى الشيرازي  
 وصاحب كشف الظلام كما يظهر من بعض كتاباته في ترجمة على صلوة الروضة والمحقق الجرجاني صاحب الحدائق والمولى البهبهاني كما يظهر من تعليقاته  
 على نسخ المقال في كونه بصيرا غير مكفون ولعل الظاهر ان كل علماء الرجال الذين وقت على كلامهم سوا الكشي حيث وصفوا يحيى بن الفضل  
 بالمكفون وتوقف على عباداتهم في الفصل الا في علم يذكر احد منهم تلك الصفة ليث وجب فكره وانما يحيى لم يذكر احد منهم قاتل ليث  
 المؤافقة لهم ولا سيما ابن داود المصنف قد مر عبادتهما واما الكشي فمن راجع كتابه وقف على غلظة الكثير الواضحة لا يفي في ظن بذهابه الى  
 من يروى في هذا ثم في المختلف في الوثوق في بصير المكفون قال السيد باسناده عن عامر بن حميد عن أبي بصير المراد وكلام هذين العلماين  
 قد عرفناهم وكلام سواي بصير من الثقات والعدل من دون خلاف بينهم وطريق الشيخ في الحسين بن سعيد صحيح كذا وقد قال ايضا في  
 الصحيح عن أبي بصير عن الصادق قال سالت عن العبد الامه يعقظان عن دبر فقال لمولاه ان يكاتبه ان شاء وليس له ان يبيعه لان ليثا العبد  
 ان يبيعه قد وجوه وله ان يأخذ ماله ان كان له مال قال في نسخة اخرى في الصحيح عن أبي بصير عن الصادق قال سمعته يقول لا يدع احد  
 يهود ولا نصراني ولا مجوسي ان كانت امرأة فليزوجها ويغنيها فاما ما رواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق وقد سأل عن الزكوة الى ان  
 قال في سبعين فاذا ردت واحدة فضعها في عشرين دماة فاذا كثرنا لا يلحق كل حين حقيقة سند هذه الروايات بكم ذلك السند  
 بصير سوان ابا بصير لواقع منها مطلق والواقع فيه مفيد فان الظاهر من حمل ابا بصير لواقع منها على ليث المراد ولذا حكم بصيرها وحمل ذلك  
 الرواية على يحيى بن الفضل فيكون موثوقا والا فلا وجه للتفريق بين تلك الروايات بعد بعضها صحيحا والاخر موثوقا وعلى هذا يكون عامر  
 ممن دعي يحيى بن ليث كليمها ويكون ابو بصير مطلقا مضرا في ليث قال بمكفون يحيى بصير يروى في الادلين ما لم ينظم ملك وجهه فان  
 قلت مراده بالصفة في تلك الروايات الصفة الاصلية لا الحقيقية فلا يظهر منه القول ببصير يروى ليث قلت لا يمكن رادة الاصلية منها فقلنا منه  
 اخيرا كما لا يخفى ثم يحتمل ان يقال لعله قال بمكفون ليث وحمل ابا بصير المكفون في ذلك السند عليه بقرينة ما في الفقيه انما حكم بموثوقا  
 لما قال ابن الفضل في نسخة هذا ان كان مخالفا لما ذهب اليه الخلاصة من كونه من اصحابنا الامامية الا ان مثله وقع له كثيرا وسبب ذلك  
 في رسالتنا هذه انه قد مر في كتيبه الاستدلال في غير هذا الموضع على تقدير حمل ابا بصير على يحيى بن فضال في ذلك عدا لثنا وهو ايضا مخالف  
 لذكره في الخلاصة في تمام الضم والمكفون في كونه من اصحابنا الامامية ولكن لا يخفى بعد هذا الاحتمال والاطلاع على تقدير رجحان ابا بصير

في نسخة من كتابه



## أحوال أبي بصير

قال بصير بن ليث وانا عند الجمر من الموتى لذهابنا في هذا الموضع فخطا الى منار من مذهب يحيى فجمع عنه في غيره قطعاً كما سيقع لك فيما سنبينه  
 انهم ثم فلا يكون ابو بصير مطلقاً منصرفاً عنه الى ليث ولا يلزم ان يكون غاصم عنه من رجع عنه وعن يحيى كليهما وهذا ظاهر فيهما من غير  
 من كلامه فها به الى بصير بن ليث هذا ثم في نقيضه في بصير بن ليث عند ذلك الحديث بالمكفوف كما وضع في التمهيد لا استنباطاً استغراباً ان المكفوفاً حداً  
 كلاماً وانما كان يحيى مكفوفاً انما فافيه شعار بصير بن ليث عدم كونه مراداً بتلك الكنية في ذلك السند فخطئه لمن شرطها به فيه وذلك لان التقيد  
 ان كان مراده بها ليثا وكان قائلاً بصير بن ليث ايضاً واذا عظمها هناك كان عليه التصريح باسمه ونحوه مما يخص به ثم بمكفوفية لا ان يذكره بالكنية  
 المشتركة فيقيد ما يقيد ولم يقل بكونه من حضرة غيره لا نقول باختصاصه بل نقول باشتراكه بينهما فانهم مع تصور عن افادة مرادهم فيقتضيه  
 كما لا يخفى وان لم يرد ذلك فذلك القيد ليس فيه فائدة يعتد بها مضافاً الى انهم ان لمقصود لكونه فرقة على ارادة يحيى كذا الكلام اذا كان  
 مراده بها يحيى فان القيد على ذلك التقيد او ما فاصره عن افادة مراده ما مما ليس فيه فائدة يعتد بها والحاصل ان تقييد تلك الكنية بالمكفوف في  
 كلام من يقتضيه ضرورة ليث يحيى كليهما اما فاصره عن افادة مقصوده غاية القصور واليس في فائدة يعتد بها ويكون كاللغو وكلاماً بعيداً ان  
 ان القيد لا يقتضيه ذلك ولا كان ضرورة يحيى مما لا خلاف فيه بينهم فالظاهر ايضاً يعتد بصير بن ليث في لعل ان التقيد تقع من الشيخ والحسين  
 ابن سعيد والنضر لان الظاهر ان الشيخ نقل ذلك الحديث من كتاب الحسين واما عاصم بن حميد فلو كان ذلك من باب كان لفظ وجوده في الكتاب والفقير  
 ايضاً لم يوجد وكيف كان الراجح في النظر عدم ضرورة اظهار لعل له والشيخ والحسين والنضر في القيد ابن داود بل غيرهما من علماء الزيدية  
 حيث لم ينسوا ضرورة اليه مع ان بابهم فيما اذا وقعوا على ضرورة احد ونحوها الاشارة اليه في ترجمته سيما اذا كان من المشاهير المشهورة ولا انظر  
 يلحق الشيء بالاعم الاغلب لذا حكم بصير بن ليث لم يثبت ضرورة من لنا من لعل في الاخبار ايضاً ما يلايم ذلك منها ما افاده في الكتاب باسناد معتز  
 بصير قال كان لي جار يتبع السلطان فاصاً ما لا ماعتقياً نا وكان يجمع الجميع اليه يشرب المسكر ويوزني فتكوتة الى نفسه غير مرة ثم ينته فلما انجس  
 عليه قال له يا هذا انا رجل يتلى واث رجل معاً فالتوا عن رتبتي اضحك بجهوت ان يصدق فيك فوقع ذلك له في قلبه فلما سرى الى ابي عبد الله فذكره  
 خاله فقال يا ابا عبد الله اني لكونه سيايتك نقله يقول لك جعفر بن محمد مع فانت عليه اضمن لك على الله الجنة فلما رجعت الى الكوفة اتاني خبر  
 ان فاحق بن حنظل منزلي ثم قلت له يا هذا اني ذكرت لك ابي عبد الله جعفر بن محمد فقال له يا ابا عبد الله اني لكونه سيايتك نقله يقول لك جعفر  
 بن محمد مع فانت عليه اضمن لك على الله الجنة قال بنكي ثم قال لم الله لعل قال لك ابو عبد الله هذا قال فخلقت له ان قد قال لي ما قلت فقال لجحيد  
 ومضوا فلما كان بعد ايام بعث الى فدا وانا ما هو خلفه اده عريك فقال لي يا ابا بصير لا والله ما بقي في منزلي شيء الا قد اخرجته وانا كما ترى الحديث ومنها  
 ايضاً ما رواه ابنه باسناد عن ابي بصير قال كنت عند ابي عبد الله فذاعا بالجماعة فظننا فيها فاذابها امرأة هلكت فزكركم ورجعنا لا  
 وارت لها غير ذلك المال كله في بعض النسخ فظننا فيه وكذا في التمهيد وعلى هذا لا دلالة فيه ومنها ايضاً ما رواه ابنه باسناد عن عاصم بن حميد  
 ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ان شيخاً من اصحابنا يقول له عرسا عيسى اعيين وهو محتاج فقال له عيسى ما عندك من الزكاة ولكن لا اعطيك منها  
 فقال له لم قال لا في دياتك اشتريت لهما وتمر فقال انما رجت بهما فاشتريت بهما فبين لما وجدنا نقبين ثم ارجعت بهما فبين لما وجدنا نقبين ثم ارجعت بهما فبين لما وجدنا نقبين  
 الله بلا عيبه ساعة ثم رفع واسم ثم قال ان الله ينظر في اموال الاغنياء ثم ينظر في الفقراء فجعل في اموال الاغنياء ما يكفون به ولو لم يكفهم لزدحم  
 بل فليعطه ما ياكل ويشرب يكفون به ويزوج وينص ويحج ومنها ما رواه باسناد عن ابن مسكان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله فاجعلت فذلك  
 ان صاحب هذين جملان يبقا بالمرقة لفة فقال يرجان مكانهما فيقفان بالمشعر ساعة قلت فانه لم يجزها احد حق كان اليوم وقد نفر الناس  
 قال فتكسر ساعة ثم قال اليسا قهصليا الغداة بالمرقة لفة قلت بل الحديث ومنها ما في المناقب لابن شهر آشوب على ما حكى عنه ان زادة بن ابي  
 قال لي المصاوي واكثر الرجة وحرمان بن اعيان واما بصير فدخل عليه المفضل بن عمر في ابي جاعة حتى صاروا ثلثين رجلاً فقال يا ابا عبد الله اكشف  
 عن وجهي سمعيل فكشف عن وجهه فقال تامله يا ابا عبد الله وانظره احيى هو ام ميت فقال بل هو ميت فجعل يبرهن على جل جلالته على اخيه فقال  
 اللهم اشهد ثم امر بسمه وتجهيزه ثم قال يا مفضل احسن وجهي فخرج وجهي فقال احيى هو ام ميت نظر به واجمعكم فقال بل هو يا سيدنا ميت فقال  
 شهدتم بذلك تحفه قهوه قالوا نعم وقد يقبوا من فعله فقال اللهم اشهد عليهم ثم حمل الميت فراه فوضع في الخد قال يا مفضل اكشف عن وجهه فكشف  
 فقال للجماعة انظروا احيى هو ام ميت فقالوا بل ميت يا ابا عبد الله فقال اللهم اشهد فانهم سبوا لم يطلون يريدون اطعام نورا لله ثم ارجى في موته  
 وقال يا الله متم بوزره ولو كره الكافرون ثم حثوا عليه لثواب ثم اتوا علينا فقالوا ان الميت لم يكن المحض المدفون في هذا الخلد من موته انما  
 ولذلك فقال اللهم اشهد ثم اخذ بيد موسى فقال هو حق والحق معه من اني ان يرث الله الارض ومن عليها ومنها ما نقل من كشف لفة في الحرج  
 نقلنا من كتابي للدلائل للشيخ كان ابا بصير قال كنت عند ابي عبد الله فذات يوم جالساً اذ قال يا ابا محمد هل تعرفنا ما لك قلت يا ابا محمد لا والله  
 الامور وانث هو ووضعت يدي على ركبتي واخذته فقال صدقت قد عرفت فاستمك به فلما اريد ان تعطيني علامة الامام قال يا ابا محمد ليس بعد



اخواتي في بصيرة

ابن جعفر لم ير عند ذكر غلبة الحسن الرضا والجواد عدم بلوغ سنة اواخر عمر ابي بصير حتى الى حد يحدته ابو بصير ذلك بذلك فاعلم عرف  
 ان وفاته يحيى كانت في سنة خمسين ومائة وهو واثة من امانه موسى لان الصادق قبض في ثمانين سنة ثمان واربعين ومائة وكان قد مات  
 لبالحسن موسى نحو من خلق ثلثين سنة فاذا كان انا بلي في عمري اذ انا من امانته فابلا لان يحدته ابو بصير بذلك الحديث ولا يري عنه  
 كلامه لكان الظاهر ان يكون من دعة ايضا فانه كان من ادركة فكيف لا يري عن امانه مع طول امانته فابلية في نفسه لان يري  
 عنه اذ انا من امانته فاعلم ان يري دعة على ما قال الشيخ كان الظاهر انه لم يكن في ذلك الوقت قابلا لذلك فابو جعفر بعض الروايات من روايات  
 لابي عمير عن الصادق ان اذن ذرارة واضرب من فصوص خيرة عام وفاته اذ قبل ذلك فابو امانا صحف فيه بوضع مكان ابن ابي عمير المطيب امانا فظهر الوا  
 يري بينه وبين من دعة كما يظهر مكرها بالتبع ومراجعة ما يركب الاخبار في تلك الابواب يحتمل ايضا ان يكون ابن ابي عمير اذ رجلا الخويجي  
 فظهر ان ابا بصير في تلك الرواية ليس بالخير بل بالشر فثبت كونه ضريلا فثبت ما ذكره وان كان من محتملان الرواية على ما في الكافي الا ان في الخبر  
 قال على محدث ابن ابي عمير هذا الى اخر ما من ظواهر في حديث ابي بصير ليس من كلام ابي بصير بل كلام علي بن الحكم فليدنا ان ابي بصير في غير هذا مضانا الى  
 ان ما ذكره فيما يندو سنين ابي الجاثم لفاشرنا الفصل لاجل ما في الثانية فلان في الخلاصة وروى على ارجاء الحقيقة عن ابي بصير عن ابي بصير بن فوخ عن  
 صفوان بن يحيى عن عيسى بن علي بن بصيرنا لفاشر ضمن لعلاء بن رزاع الجنة وليس شيئا فابو جعفر في رواية فافهم في ترجمة لعلاء بن رزاع  
 الاستدلال باسناد المتقدم من دون قوله فبعد الله بن محمد الاستدلال عن ابي بصير في الخبر بينه لعلاء الاستدلال عنده فانه قال ان ابا جعفر قد ضمن في  
 الجنة فاذكروه ذلك قال قد دخلت على ابي جعفر فقال لي خبر عن ابي بصير في الخبر بينه لعلاء الاستدلال عنده فانه قال ان ابا جعفر قد ضمن في  
 فيها محمد بن شعوب عن ابي بصير محمد بن فارس عن يعقوب بن زيد عن ابي عمير عن شهاب بن عبد بن علي بن بصير قال ان عليا الاستدلال في الخبر بينه لعلاء  
 سبعين الف دينار وداود وديقا قال محمد لك كذا حتى ضمير يداي عبد الله قال في ذلك الخبر بينه لعلاء الاستدلال عنده فانه قال ان ابا جعفر قد ضمن في  
 وعلم ان الله عز وجل لم يجعل لهم من ذلك شيئا وان كره لك فقال له ابو عبد الله هات من ضمير يداي فانه قد علم انك قد علمت كذا  
 واحللتنا كمنه وضمننا لك على الله الجنة قال ابو بصير له وذكر مثل حديث العرق في انفق وفي التهذيب باسناد عن الحسن بن سعيد عن محمد بن ابي  
 عن الحكم بن لعلاء الاستدلال في الخبر فاصبنا ما لا كثيرا فانفق واشترت ضياعا كثيرة واشترت ميثاقا وامانا ولا دود له ثم خرجت  
 الى مكة فحلت عينا في امهات ولا دوا وفي ذلك خبر في المال قد دخلت على ابي جعفر فقلت له في ذلك الخبر بينه لعلاء الاستدلال عنده فانه قال ان ابا جعفر قد ضمن في  
 متاعا واشترت ميثاقا واشترت امهات ولا دود له وانفق وهذا خبر في المال هو لاء امهات ولا دوا وفي ذلك خبر في المال هو لاء امهات ولا دوا  
 كلمة لانا قد ثبت ما ثبت هو قد علم انك من امهات ولا دوا وانفق فاصبنا ما لا كثيرا فانفق واشترت ضياعا كثيرة واشترت ميثاقا وامانا ولا دود له ثم خرجت  
 كتاب لجال بل لا يميز هذا الموضع من عرفنا الغيبة كانت لعلاء فاعلم في هذا السند بوضع بن موضع عن كما افاد السيد  
 الداماد في تعليقه انه على اختيار الرجال العلامة الجليسية في ملاذ الاخبار في شرح هذا الخبر فاعلم ان يكون داودا عن لعلاء وليس بن ابي بصير  
 هو انا ابن ابي بصير بوخلاد البصر في الثقة وابن ابي بصير في الخطا وقد ذكر اهل الرجال في كتابهم ما ان انا بلي في عمري اذ انا من امانته فابلا لان يحدته ابو بصير بذلك الحديث ولا يري عنه  
 لعلاء وكذا لا يري بصير في من ابي جعفر دون الصادق ودونهما معا ويؤيد ذكرهم لعلاء في رجالنا فافهم في هذا الظاهر ان ضمان الجنة  
 عن ابي بصير في ترجمة لث هذا وكذا فيما رواه باسناد عن شهاب بن عبد بن علي بن بصير في ترجمة لعلاء ايضا وروى السهو والتضيق  
 لابي عبد الله موضع ابي جعفر بان داغ البصر من كلمة لث في ابي جعفر فظن جعفر انك تكتب له كنية وكيف كان ابن خبير بان كبر من ابي بصير  
 فانكره عند ابي جعفر لا يلايم ان يكون من ادك بعض زمان امانه الرضا لانه قبض عام اربعة عشر مائة وهو قد ودد من ذلك العام الى عام  
 ثلث وثمانين ومائة وهو قد ودد من امانه الرضا كما عرفته مما تقدم نحو من سبعين سنة وقل من عاش بعد كبره وضعفه مدة طويلة لا تكون اقل من  
 تلك المدة وقد ادركت في ذلك الزمان على ما فعله لث في الاشارة الى البحث الثالث فعلى هذا الظاهر ان ابا بصير في تلك الرواية ايضا صحيح  
 كما هو المشهور دون لث لا يميلو ويؤيد ان الرواية عن العرق في رواية الخويجي قد جعل المحققون رواية عن ابي بصير في رواية عن ابي بصير  
 ستمائة في رواية لث هذا في جعفر فاعلم ان هذا كله بعد تسليم دالة الرواية على الضلالة والاحاطة الى الجواب في سند المنع ان الضمير  
 لخصم له بذات البصر بل معارض مثل الحجج الغير الضعيفة غير ذلك ويؤيد عدم اعادة المعنى الاول قوله فاطمة واسر كما لا يخفى هذا وما  
 ذكرناه في هذا البحث في البحث السابق فظهر ايضا ان ذكر الكنية في رواية حماد المتقدم في ذلك الموضع لا دلالة فيه على كونه لث في رواية  
 اشاد بمكوفية ابي بصير فاحله كان يحيى هو الظاهر في اسانيد هذه الروايات وغيرها ومتونها كما سنذكر في الحاشية ان شاء الله تعالى  
 ويمكن ايضا ان يقال لعله اغترق في غرق الكلب في حوضه فاداه الكلب في ترجمة ذرارة عن محمد بن بحر الكوفي عن ابي بصير في الخبر بينه لعلاء الاستدلال عنده فانه قال ان ابا جعفر قد ضمن في  
 عن فضالة بن ابي بصير في رواية لث في ابي عبد الله ان ذرارة بدعي انه اخذ عنك الاستدلال قال لم غفر كيف صنع بهم هذا المراد

# لشأننا في تحقيق

بين يدي قدار سيرة مولانا علي بن النعمان والارض نكث واسمها في ساحر الحديث فهو ايضا مما لا يصلح للاستدلال به على ذلك ان ظن دلائلها على اليد  
 الداماد اما اول افلاان الكثرة قال بعد تلك الرواية محمد بن بحر هذا عال فضلا ليس من رجال يعقوب هذا الحديث مراد به من غير وجه اما  
 ثانيا فلعدم انحصار المراد في ابي بصير لثبوت الخبر فان المراد من اصحاب الصادق جمع كثير منهم كثير من الاسواق والحج وجيل بن زياد الحلي وسلمة  
 عبد الله بن مراد المراد الكوفي وسلمان بن تابع الحلي وعبد الرحمن بن ابي بصير وعبد الله بن ابي بصير وعبد الله بن بكر بن بكر وابو محمد عبيد  
 ابن ربيعة البصري وسلمان بن صالح واسحق المراد وابو الوفاء وغيرهم من اصحابه الذين كانوا اربعة الاف رجل من ابن يعلم انه المراد من  
 غيره سيما مع حضور ذلك المراد مجلس الخطبة لا شاة اليه لعلنا لم يورد الكثرة ذلك الخبر في ترجمة لثبوت هذا بل لظن على تقدير صحة الخبر اذ  
 غيره والا كيف يلازم هذا الخبر ما قد شاع في توثيقه من الصحيحين لا سيما ما اخر الكثر لان يقال ان من باب كسر خضرا لثبوت الفينة لكي يعلم من غضب  
 الملك وحكى عن بعض ان يخفى لثبوت مراد على هذا وان ظهر عدم الدلالة غاية الظهور ولم نقل بان مناف لكونه اسديا لما سطر الا انه ايضا  
 مما لم نقف على ما يدل عليه بل الدليل على خلافه فانه كما لا يخفى في كيف كان لا يمكن التثبت مما في مقابل الشجرة بين الاصل والفرع وتظهر على  
 الرجال في غيرهما ما تقدم في هذا الباب من الظاهر ان القول المشهور هو الحق والصواب فان قلت الحديث الذي صح العلامة المجلسي في شرحه بمكوفية  
 لثبوت سبق ذكره قد رواه في الكافي عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عاصم بن حميد عن ابي بصير الشيخ رواه فاده باسناد صحيح  
 يعقوب فاده باسناد صحيح عن الحسن بن سعيد عن النضر بن عاصم بن حميد عن ابي بصير المكوف الصدوق رواه غرابيه ومحمد بن الحسن عن عبد الله  
 عن ابراهيم هاشم عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن عاصم بن حميد عن ابي بصير لثبوت المراد من ملاحظة من الرواية يظهر ان الرواية لها اما ابو بصير يحيى  
 لثبوت الخبر ليس كغيرها لثبوت على هذا فلا بد ان يكون لثبوت مكوفية والا كان التقييد بالمكوفية والبيهين بليث غلطاً وهو خلاف الظاهر على ان  
 روايته عاصم عن ابي بصير قريبة على ان المراد منه لثبوت كما صرح به جماعة فاذ روى عن ابي بصير المكوف كما وقع في بعض تلك الاسانيد فلا بد ان يكون  
 مكوفاً كما لا يخفى لثبوت ما ذكرناه وان كان مقتضى الجمع بين ما وقع في تلك الطرق لان في القول به تخطئة المشهور والاخران عن تخطئة  
 المبين والمفيد مع وحدته يقتضي الاخران عن تخطئة المشهور بالطريق الاولى سيما ان الظاهر ان ابي بصير مطلقاً في كلامهم الى يحيى فوقع في  
 استنفاة الاسلام فريضة على خطاء المبين سواء قلنا بمكوفية لثبوت ايضا ام لا سيما وقد روى في كتابنا باسناد هذا عن ابي بصير ما قد روى عن  
 ابي حمزة عن ابي بصير في سائر البعثات لا بد فانظر قلين في تخطئة المبين اذ تكاب لخلاف ظاهره لو كان ظاهراً في تخطئة المشهور وعلى ان القول  
 بتعد الروايات هيئتها هو من تخطئتهم وايضا قد عرفت ان ظاهراً التقييد كون لثبوت بصير عند المقيّد بل لعله لا شاة الى خطاء المبين فالجمع عن  
 سديد هذا واما ما ذكره اخيراً في تضعيف الجواب عنه بما سنذكره في البحث الا في وان قلت لما كان ظاهر الاضافة المتغيرة ففي لفظ ابي بصير  
 اذا كان المضاف اليه اسم الجنس لا لثبوت على ضرورة من اكتفى به كما ان في ابي جعفر واعتنا معناه الاضافة ولا لثبوت على انه غير جعفر في ابي الحسن ولا لثبوت  
 على انه غير الحسن في غير ذلك من الكثرة ولذا شاع في اللغة العربية المحرفة اطلاقاً في بصير على الرجل الاعرج ايضا في حاشية التهذيب للشيخ المفيد  
 الشيخ محمد بن المولى الاجل الشيخ حسن في اوائله كتاب الصلوة في ثناء كلام انا لثبوت في لفظ ابو بصير غاليا لا تكون الا للمكوفات فهو لثبوت  
 وجهه ايضا ذلك فلو لم يكن لثبوت ضربه لم يكن بذلك لثبوت فثبوت هذا وان كان ظاهر وجهه الاثبات ضربه لثبوت لا انه ليس بوجهه لان الكثرة على  
 تبيين احدهما ما يطفون الناس على اخذ بملاحظة معناه الاضافة ثم يكثر ذلك الاستعمال في حق تبيين بصير كونه كاكثرة معصوم هذه  
 الا انه صلى الله عليه وسلم اجمعين وثابتها ما يمكن به الوالدين وامثالهما الاطفال في صغرهم فحاشا النيران بلحق بهم او لكونه كينة لاحد اجدادهم او اقاوم  
 وفي هذا القسم كثير لا يلاحظ معناه الاضافة وعلى هذا فلو علم ان اكتنا لثبوت بابي بصير كان من قبيل القسم الاول لا يمكن ان يكون لما ذكره وجهه  
 الا انك خبره انه لا دليل عليه كما يحتمل ذلك يحتمل ان يكون من قبيل القسم الثاني في الدلالة على ذلك فان قيل لما كان في هذه الكثرة اشاعة  
 بالعموم كان تسمية الوالدين ولا دهاهما مشكلاً فيشكل كونها من القسم الثاني قلنا اولاً لما كان في هذا الاشاعة حق انه لعله مما لم يقبله  
 كثير من الناس فيمكن في التسمية بذلك الكثرة اشكال عند اكثرهم وثانياً انها اذا كانت كينة لاحد اجدادهم او اقاومهم فكانت ليس في التسمية بها  
 عندهم كثر اشكال وايضا قيل لا على لم تسموا بناكم بشر الا سماعاً بكونه شجرة عبيد كما يحتمل ان يكون من غير من الاسماء الحسنة فقا  
 انما في ما سألنا اعدائنا وعبيدنا لا فتننا فلعل التسمية بذلك الكينة من هذا الباب لكونها من اسما الكلب على ما قاله الفيومي في المصباح  
 مضافاً الى انه لو تم ذلك كان دليلاً على الضربة فيلزم ان لا يوجد من يكتفي بذلك الكينة بصير وهو باطل الا ترى با بصير عبيدنا سديد  
 حاشية النقي فان قصة تسميته بصير يتوقف على ما انما وقع صلح المدينة مشروطاً فيه شرط طعننا ان يرد رسول الله الى قريش كل من  
 جاءه من ديارهم ورجع رسول الله الى المدينة فقلت ابو بصير من المشركين وجاء رسول الله فبعث لقريش رجلين الى رسول الله وكتبوا  
 اليه لونه بارحاهم ان يرد اليهم با بصير فقال ارجع الى قومك فقال يا رسول الله تربي الى المشركين يعذبوني وقد امنت بالله وصدقت

في كتابي في تحقيق  
 في كتابي في تحقيق  
 في كتابي في تحقيق  
 في كتابي في تحقيق



اخواتي بصبر

جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى  
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْأَمِينِ



اخترنا له بصر

[illegible]





# أحوال أبي بصير

في حديث أبي بصير  
عن أبي بصير

وسنن عدم التبرج باسم يحيى ووصفه المتقن موبه لا اختصا لودا بانه عنه به بل نفق على التصريح باحد ما وجد الابه في نادر من المواضع  
من معدود قليل مع كثرة رواياته عن الصادقين والظاهر ان السرفه انصرفا به بصير المطلق اليه كما سنذكره هذا ثم ذكر الشيخ في التهذيب با  
عنه عن حميد بن عمار بن بصير قال سالت ابا عبد الله عن انشاء يدج فلا تخرق ولا تهرق منها دم كثير عبط فقال لا تاكلان علينا كان يقول اذا ركض  
الرجل او طرنا لعين نكله باسناده عنه عن بصير عن ابي عبد الله قال ما اودنا النخوص في يوم عيدنا فخرج الصبح انت بالبلد فلا تخرج حتى تهتد  
ذلك الصبح باسناده عنه عن بصير عن ابي عبد الله قال يكره المحرم ان ينام على الفراش الاصفر والمرقعة الصفراء وفي الكافي ذكر عن عدة من اصحابنا  
عن حميد بن محمد عن علي بن الحكم عن عاصم بن حميد عن ابي بصير عن ابي جعفر قال من قال حين يخرج من باب اعدوا بما غاد من به سلكه الله من شهر هذا اليوم  
الحديث وذكر الشيخ باسناده عن ابي ايوب الخزاز عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يضيئ في السفر دج وكفات قال ان ذكر في  
ذلك اليوم فليعد ان لم يذكر حتى مضى ذلك اليوم فلا اعاده عليه وذكر الكليفي في الكافي باسناده عنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت له  
يصلح الرجل المرأة ليست بذات محرم فقال لا الا من واء التوب باسناده عن ابي بصير عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل ثم ليقتضوا  
نفسهم قال ما يكون من الرجل في حال امره فاذا دخل مكة وطان وتكلم بكلام طيب كان ذلك كفارة لذلك ان كان منه في القية وفي جميع  
الروايات عن ابي بصير من دون ذكر واسطة فالواضع منها هو البطائفي الذي ذكرنا في كتاب يحيى القسم وكان قائدا له في باب نوار والمواظ  
والحكم وهو في باب كتاب الروضة من كتاب جاد الا نوار انما يقيد في نسخة عن احمد بن الوليد عن ابيه عن الصغار عن ابن عمر عن ابن  
مهر بن ابي عن الا هو انما عن النضر بن ابي نجران معاصم عن ابي بصير عن ابي جعفر انه قال ان ابا ذر رحمه الله عليه كان يقول يا مثنى العلم  
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا لا ينفع خيره ويضر شره الا من رحم الله يا مثنى العلم لا يشغلنا هذا لانا لعلنا عن نفسك ان يوم تقاضى  
كصيف بث بينهم ثم عدت من عندهم الى غيرهم والدنيا والاخرة كمثل نزلت ثم عدت عنه الى غيره وما بين الموت والبعث الا كوترتهما ثم  
استيقظت منها يا مثنى العلم قد علمت لقاءك بين يدي الله فانك مرهض بعلمك كما تدن تذان وسالت الحديث الى اخره ثم حكى عن الشيخ انه ذكر  
في اما ليه عن جماعة عن ابي الفضل عن محمد بن القسم بن ذكرنا عن عباد بن يعقوب عن عاصم بن حميد عن يحيى بن القسم عن ابي بصير عنه مثله الا ان  
فيه يا باغي العلم في المواضع وفي بعض الفقرات تقديم وتأخير وتواتر ذكر في الحاشي عن الوشاع عن مثنى بن الوليد عن ابي بصير عن ابي جعفر  
نحوه ورواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن المثنى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن مثل ما في كتاب المحدثين  
الى كما تدن تذان وذكر في القية في باب ما يجب من اخيا القضا باسناده عن علي بن الحكم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي جعفر حديثا رواه في الكافي ايضا باسناده عن ابي بصير من دون يتد بيان فظهر ان ما ذكره ايضا من ان روايته عاصم  
حميد لابي ايوب لابي بصير في رواية علي ان المراد بعنيت بن النضر المراد كونه ايضا تامل لا سيما ونحن لم نقف الى الان على رواية امان  
ولا على رواية ابي ايوب عن محمد بن النضر لابي بصير في رواية علي في اختيار الرجل في ترجمة ابي سعيد الخدري فان ابنه محمد بن مسعود قال حدثني  
الحسين بن شيبة عن اخيه محمد بن احمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الامر وانه اشتد مره فامر اهله ان يملوه الى فصله الذي كان يصل فيه ففعلوا فاما لبيان هلك في الكافي عن الحسن بن محمد  
معه بن محمد عن الحسن بن علي الوشاع عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
ايوب بن بكير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
واما عاصم بن حميد فلم اقف على روايته عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
مطلقا وفي التهذيب لا يستصام بتره عنه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
فيه لا يخفى ودفاعه الحاشي ايضا من امر رواية عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عنه ولم اجد غيرها وبالجملة لا ريب في ندوة هذه الاسانيد التي فيها عاصم وابو ايوب وابان ودفاعه ابا بصير عنه فالاستناد اليها فيما  
ذهبوا اليه مشكلا وان لم يوجد رواية هؤلاء عن ابي بصير يحيى فكيف ذلك وقد وجد رواية اكثرهم عنه سنن ايضا اننا انما انصرفنا الى  
بصير مطلقا في الروايات واسانيد ما اليه ما لم يعلم الاستناد الى السيد السند لانا ما قدس الله وجهه الله في تعليقه على اختيارنا  
للشيخ الطوسي في شرح ما رواه الكشي في ترجمة ابي بصير عن حميد بن ابراهيم بن فضال عن احمد بن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عاصم  
حميد الخياط عن ابي بصير عن حميد بن سعيد قال حدثنا عبد الملك بن ابي ذر الغفاري قال حدثنا امير المؤمنين يوم مرق عثمان المصنف  
فقال ادع ابا النجاء ابي ابيه مرها فقال ابا ذر في اليوم في الاسلام امر عظيم مرق كتابا لله وضع فيه الحديث وحق على الله ان يسلط الحديث  
على من مرق كتابه بالحديث الحديث هذا مضمون الطريق صحيح على الاصح فان عمرو بن عبد الله المحدثي ثقة من اصحاب ابي الحسن لم ينفذ في نسخة النجاء

## مرئنا في تحقيق

ولم يدرك غيرة فيه ولا طعنا في مذهبه انما ذكرنا بوعمر الكثرة عن نصر بن صباح انه فطحى ولكن قال نصر لا اعتمد على قوله وابو بصير هو وليث  
المراد كما هو المستبين من الطبقة انتهى لعله سقط عن نسخة نقلنا منها تلك العبارة كماله العلامة بعد قوله ولكن قال في نفسه نظرا ما اولا فلما  
تبين لك من رواية عاصم بن حميد عن ابي بصير في عدم ثبوت روايته عن ليث المراد وليث كيف غفل قال هو ليث المراد كما هو المستبين  
من الطبقة واما ثانيا فلان المحقق لا يسترنا في القادة الرابعة من القوائم التي ذكرها في خاتمة منبع المقال عن الشيخ الطوسي انه قال في  
كتاب الغيبة عنهم يعقوب بن المديح من يخصص كل منهم بامامهم الا ثمة وبولي الامراء يوب بن نوح بن رزاح ذكره عمر بن سعيد المدايني  
كان فطحيا قال كثر عند ابي الحسن العسكري بصريا اذ دخل ابوبن نوح وقت قد امره بشئ ثم انصرف والتفت الى ابوالحسن وقال عمر بن  
الحسين ان تنظر الى رجل من اهل الجنة فانظر الى هذا وعليه فخرج عمر بن سعيد لم يخصص نصر بن صباح الذي قال العلامة لا اعتمد على قوله بل  
الشيخ ايضا من الجارحين فلو كان عمر بن سعيد الذي ذكره عبد الملك بن ابي ذر هو المدايني الثقة كان الطريق موثقا لا صحيحا واما ثانيا  
فلان الشيخ ذكره اصحابا لباقر ما نصه عمر بن سعيد هلال الثقفي الكوفي استدعته وابو جعفر الباقر في بعض سنة اربع عشرة ومائة وبدا  
ومن امانة ابي الحسن الهاشمي او اخر سنة عشرين ومائتين وقد عرف مما نقلناه من غيبة الشيخ عمر بن سعيد المدايني قد ادرك ذلك من امانة  
اما لباقر ما نصه وذكره عن المستبعد جدا ان يكون عمر هذا هو عمر بن سعيد الذي هو من اصحاب الباقر بل الظاهر ان لباقر ما نصه ان لباقر ما نصه  
ذكر انه ذكر عن الرضا ولم يذكر رواية عن غيره من اباؤه الكرام عليهم السلام ولم يقد دليل على زائدة من عمر بن سعيد المذكور في هذا السند بل  
الظاهر ان لباقر ما نصه ان عاصم بن حميد لم يذكر ابا في اصحاب الصادق وعبد الملك بن ابي ذر عنه من اصحاب علي امير المؤمنين ليس الا  
ذكره عن المستبعد جدا رواية ابوبن نوح عن عاصم بن ميثم ساظ ورواية من هو من اصحاب الصادق خاصة بالواسطة عن المدايني الذي  
ذكره عن الحسن العسكري ورواية ذلك المدايني عن هو من اصحاب علي امير المؤمنين خاصة من دون واسطة لاسيما والرواية تشهد بان  
الملك سمع ذلك من امير المؤمنين في ارضه غضب عثمان الخلافة بقل فيه لعنه الله ابا ذر الى الزيد فانه رجع عنه بعد الفقه لم يمكنه الرجوع  
الى المدينة وملا ثقات على بل لثبوتها حتى ان ظهر ان المراد بعمر بن سعيد في ذلك السند غير المدايني الثقة فالتسليم صحيح ولا موثق  
ولما انجز الكلام الى ان ذكرنا في ابي ذر فلا بأس ان نذكر ما ذكره بعض عاظم الخافقين في ذلك ان كانت تلك القصة في الاشهاد كالتمسك  
في رابعة النهار وذكرها الخاصة فانقول قال لدير في حيوة الجوان قال ابن خلكان وعمر لما بويج عثمان فقل يا ذا الغفار وبنك  
الزيد لانه كان ينهد الناس في الدنيا ورد الحكم بن ابي العاص كان قد نفاه رسول الله الى الزيد ولم يرد ابو بكر ولا عمر منها فزعمنا  
انهم لم يسيروا في ذلك الذي كرهه وان كان ذلك ايضا كافي في استحقاق امامهم للخلافة والرياسة الكبرى بل كان الطبع في  
ذلك الايام والظواهر قبايح افعالهم وشنايع اعمالهم واطهاره فضائل امير المؤمنين عليه ودعاء الناس اليه وكيف كان فانظر الى اخواني كيف  
بمغيبين من مناقب امامهم حشرهم الله ثم معه هذا ثم اني الى الان لم اتفق على رواية ابن ابي عمير عن ليث المراد وقد روي الكافي والتهذيب  
عن ابن محبوب عن علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر قال المكاتب لا يجوز له عقد ولا هبة ولا نكاح ولا شهادة ولا ج حق يوك جميع ما عليه  
اذا كان مولاه قد شرط عليه ان يحجز عن بيع من بخره فهو ردي الرق وروى ايضا في التهذيب عن ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي بصير عن  
ابي جعفر مثله لانه ليس فيها ولا شهادة ولا ج وروى اخرها لكن يبيع ويشترى ان وقع عليه في تجارة كان على مولاه ان يقف  
لانه عبد وفي الغيبة روي محمد بن الفضل عن الصباح الكوفي قال سالت ابا عبد الله عن الرجلين يكون بينهما امة فيعتق احدهما فانه  
فتقول لامة الذي لم يعتق فضعه لا اريد ان تقوم ذني كما انا اخذك امة اريد ان يستك النصف الاخر قال لا ينبغي ان يفعل لانه لا يكون  
للرأة فرجان ولا ينبغي ان يتخذها ولكن يقوم او يستجيرها في رواية ابي بصير مثله لانه قال ان كان الذي يعتقها محتاجا فليس عليها  
وذكر في الكافي باسناده عن علي بن رباب عن ابي بصير قال سالت عن الرجلين يكون بينهما امة فيعتق احدهما فضعه فتقول لامة الذي لم يعتق  
الا بغير قومة ذني كما انا اخذك امة اريد ان يستك النصف الاخر ان يطاها ذلك قال لا ينبغي ان يفعل لانه لا يكون للرأة فرج  
ولا ينبغي ان يتخذها ولكن يستجيرها فان بات كان لها من نفسها يوم وليلة لفظ الاتجار في نصائير الدخان عبد الله عن الثوري  
عن ابن سنان عن علي بن ابي حمزة قال اخذنا ابا بصير على ابي عبد الله فبينما نحن نقودا تكلم ابو عبد الله فخرجت فقلت اني قد سمعت هذا  
ما احله الى الشيعة هذا والله حديث لم اسمع مثله قط قال فتطرق في وجهي ثم قال ابي لا تكلم بالحرف الواحد فيه سبعون حجة ان شئت اخذت كذا  
وان شئت اخذت كذا وايضا في حديث عن محمد بن سنان عن عبد الكريم بن عمرو عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول اني لا تكلم بالكمة  
الواحدة لها سبعون حجة ان شئت اخذت كذا وان شئت اخذت كذا وذكرها العلامة المجلسي في المجلد الاول من تجار الاقوال في باب حديثهم  
صعب مستصعبان كلامهم ووجهه كثيرة على ان ما رواه في الغيبة عن عبد الكريم بن عتبة من دون ذكر الواسطة فظن انه مختص موضع او

## الخوارج في بصيرة

موضعين وان قلت ما ذكره في اخر الكتاب من طريقه الى طائفة كتابه فلا يصح روايته عن عبد الكريم بن عوف عن ابي المراكب فيما ذكرته قلت  
مضافا الى ان عبد الكريم بن عتبة من لم يجد ان يذكره الشيخ في الزهرست او الجنازة في كتابه اصلا او كتابا الا ان لم ان كلامه الا ما ينسب اليه وذكره  
في اخر الفقيه حيث ذكر شيخه من طريقه الى جميع كتاب من ذكره بذلك الاسناد عنه والى جميع اصحابه ان قال جميع من الحديثين وكان كثيره  
كذلك كما يظهر من زهرست الشيخ وغيره الا ترى ان قال في ذلك ما كان في هذا الكتاب من على بن يحيى من خلفه وشبهه له روى عن محمد بن يحيى العطار  
الى ان قال وكل جميع كتاب على بن جعفر فقد روي بهذا الاسناد وقال وما كان منه عن محمد بن يعقوب الكليني فقد روى عنه عن محمد بن محمد بن محمد بن  
مضام الكليني وعلى بن احمد بن موسى محمد بن احمد الشاذلي عن محمد بن يعقوب الكليني وكل جميع كتاب له كما في فقد روي عنه عن محمد بن عمار  
وعلى هذا فما افاده العلامة الجليلي قدس سره رحمه الله في روحه فقد وجد في كتابه اثنا عشر تحقيقا سند الحديث الخامس من كتابه الاربعين الفقا  
ان الشيخ قد ذكر في الزهرست عند ترجمة محمد بن بابويه لقيه ما هذا لفظه له نحو من ثلثمائة مصنف اخر في جميع كتبه ورواياته جماعة من اصحابنا  
منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وابو عبد الله الحسين عبيد الله الغضائري وابو الحسين جعفر بن الحسن حكمة القوي وابو  
محمد بن سليمان الخزازي كلهم عنه انتهى فظهر ان الشيخ روى جميع روايات الصدوق عن الله صرحا بما ينسب اليه لا سيما في الصحيحين وكلما ذكر الشيخ خبرا من  
بعض الاصول في كتابه الصدوق في زهرسته بسند صحيح فسنده الى هذا الاصل صحيح وان لم يذكر في الزهرست سند صحيحا اليه وهذا ايضا بانما  
يقول ينفع في الاخبار الى ان وصل اليها من مؤلفات الصدوق انتهى بما يتم فيما لو علم ان تلك الطريقة في جميع ما في تلك الكتب الاصول  
الاخبار وهو كثير منها غير معلوم كما لا يخفى ثم كما ذكر ابو بصير هذا عن الصادق روى عنه يحيى بن القاسم وسبحي بن الجهم في البحث الرابع من الفصل الاول  
الاربعين في ما يجزى من السيد الصانع حيث غفل عن ذلك قال عا قال كان من نظر الى قول بن داود فيما نقلناه منه في المقدمة وهو انه في الثالثة  
دواخل الباقية فلم ينظر الى ما حكاه عن الشيخ في كلا الجزئين من كتابه عن الجنازة في الثاني منه في ترجمة يحيى مستقف عليه لم يرجع ترجمة  
في كتابه خنوم من عدم ذكره كونه من دواع الصادق ايضا انه لم ير عنه وكيف كان لا ريب في تناقضه لو عكس الامر فليس ما ذكره  
في جعفر لكان له وجه فانه قد عرفنا انه على زعم الكليني ادرك بعض منة امانه الرضا من حين وفاته في جعفر الى بعد ذلك لا ريبه  
دفع سنن سنة ولعله عاشر بعد سنين اخر ايضا فيبعد على ذلك الزعم كونه داويا عنه ولا سيما لم يذكر له طول العمر وان لم اجد الى الان رواية  
انقطع ما به رواه عنه من دون واسطة ولو لا عبادان علماء الرجال صحيحه سليمان بن خالد لقلت بان ما ذكره عنه بل يمكن القول بذلك  
وان قال هذا الرجال ما قالوا فان ما اوردنا لكتبه من رواية ابي بصير عن جعفر في ترجمته ليس فيه دلالة على كونه ابي بصير الرازي اياه بل  
تدبر ان لفظه انه يحيى فايزه اياه في تلك الترجمة مثلا ايزه ما يخص يحيى قطعا فلا حاجة فيه ايضا وكونه من اصحاب جعفر ايضا لا دلالة  
فيه على ذلك وقد ذكر الشيخ في اصحاب الاثمة جماعة لم ير عنهم مثل قاسم بن محمد الجوهري حيث ذكره في اصحاب الصادق مع انه من لم ير عنه  
بل من لم يلقه ومثله غيره كما يظهر من الشيخ ان قال في عنوان كتابه قد اجبت الى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على اسماء  
الرجال الذين ردوا عن النبوة وعن الاثمة من بعده الى من القائم ثم ذكر بعد ذلك من تلخ زمانه عن الاثمة من رواية الحديث ومن  
عاصمهم ولم ير عنهم ثم صرح الجنازة بان روى عن جعفر وفيه ايضا فامل لا مكان ان يكون استاده في ذلك الى الاخبار مع ان للكلام  
فيها جالا فيصحح سليمان بن خالد يمكن تاديلها بان احيا احاديث ابي جعفر لا اختصا له في روايته عنه بل روايته عنه بالواسطة  
كذا حفظ احاديث القم ورواياته اياه عنه لا يحيا به ايضا احيا لا خاد يثمة وان ما بين الصمة امين ابيه او قوله امنا ابي من بالقلب  
على ان كونه امينا لا يثبت على كونه داويا عنه وحديث الخواريين وهو ما رواه الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله بن  
ابي خلف عن علي بن سليمان بن ابي اود الراسي عن علي بن اسباط عن ابيه اسباط بن سالم قال قال ابو الحسن موسى جعفر اذا كان يوم القيمة  
نا دنا من خواتم محمد بن عبد الله رسول الله الذين لم ينفصوا الهدم مضوا عليه فيقوم سليمان والمقداد وابو ذر الى ان قال ثم تكلم  
المناذرين خواتم محمد بن علي وخواتم جعفر بن محمد فيقوم عبد الله بن شريك العامري وذو ادة بن اعيان وزياد بن معاوية العجلي ومحمد بن  
وابو بصير لث بن الجعفي المراكبي وعبد الله بن علي يعقوب وعامر بن عبد الله بن جنداعة وحجر بن ذائدة وحماد بن اعيان فم ينادي سائر الشيعة  
مع سائر الاثمة يوم القيمة فيقولوا الحق اولنا بقين داوا المقربين داوا المخوذين من الثابطين لا دلائله على ذلك لا شتمنا  
على بعض من هو اصحاب الصادق ليس الا نحل لينا ايضا كذلك لان كونه من خواتم ابي جعفر لا يدل على كونه داويا عنه وفي سند  
علي بن سليمان واسباط بن سالم وما يحوي ولا العدا لذكنا ما رواه الكشي عن محمد بن قولويه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله السبيعي  
عن علي بن اسباط عن جميل بن سداق قال سمعت ابا عبد الله يقول في لاحداث الرجل الحديث وانما عن الجندال المراكبي في بن الله و  
انها عن القيان فيخرج من عند قبال حبة على غير تاديله امرت فوما ان يتكلوا فيقت قوما فكل ما قيل لنفسه يريد المعيشة لله دلي موله فلو





احوال ابی جبر

7



احوال ابی جبر

۱۴۸۰

فَكُنْتُ مَكْنُفًا





احوال الی صبر

لعله اية نوم الاخذ لان العلامة حكى عن الخلاصة انه قال ابو بصير يحيى القسم الحذاء الا رد هذا ايكة ابا محمد لان العنوان في مثل  
الفتح هكذا يحيى اية القسم اية بصير هو يحيى القسم الحذاء وما صرحنا في ذلك لقوم والعنوان الذي حكاه عنه ما يمكن على بعد  
ان يكون يحيى القسم عطفا على ابي بصير يزيد قوله فيما حكينا معتد ابو بصير هذا يحيى القسم الحذاء لان العنوان وكيف كان ذلك يوم لا  
لرب ان اتوا لجماعة لظان منهم ان زاد لقوله فيما حكينا معتد قبل ابو محمد الحذاء ولا كفاية في الجزاء الثاني من كتابه صفاة فضل ذكره جلالة  
الواضع يدكر يحيى اية القسم اية بصير عن كبر يحيى القسم الحذاء فان دعاه شابه بصير يحيى كانت عام حنين ومانه كمار عن الجاهل والفتح وهو  
ومن امانة الحسن موسى فندد لاروا ايضا على انها كانت في زمن جوده نص الخراج والخراج للاراد وكذا كفاية لعل بن عيسى لا يلب  
عن اسحق بن عمار ان ابا بصير قبل مع ابي الحسن موسى من المدينة يريد الفرار فغزل بالحسن في الموضع الذي يقال له ذابله فذاعا بعل بن اية خيرة البطا  
وكان فلذا لاية بصير قبل بوسيه بوسيه بحضرة اية بصير يقول يا بعل اذا صرنا الى الكوفة فقدم في كذا فنضبت ابو بصير خرج من عند فقال لا والله  
ما اعجب ادى من هذا الرجل ما احببه من حين ثم يخطاني بجواشجر الى بعض غلمان في فلما كان من التقدم ابو بصير بالمدعاه على اية خيرة فقال  
استغفر الله ما حل في صدرك من مولى من سوء ظني به فقل علم اني حيث اني لا اسي لكونه فاذا امانته اهل امانات ابو بصير بنا لاروي يحيى القسم  
الحذاء من عاشر بعد وارادك بعد امانة امانة لظان من قول الجواد اما ان عهد كان ملتويا على المنة في رواية علي بن محمد بن القسم الحذاء  
الكوني او محمد علي بن القسم الحذاء المذكور فيما نقلناه من الكشي وكذا من تمة الخبر ان ذلك العهد هو يحيى القسم الحذاء على ما مر من الكشي بعض امانة امانة  
الرمثا وزيقير ليعا شوق لصفوان سالي ابو الحسن ومحمد بن خلف جالس فقال له ما يحيى القسم الحذاء فقل له نعم وما نزل عنده فقال كان جعفر  
يقول فسفوف مشوق فاستفروم يعطون الايمان ومستقر في قلوبهم والمستوع قوم يعطون الايمان ثم يلبونوه لعل لظان محمد خلف هو  
ابو بكر الرازي هو من اصحاب اية محمد العسكري على ما ذكره بعضهم ومن حين شهادة موسى جعفر الى المدعاه امانة انيد من سبعين سنة  
ومن حين وفاته اية بصير يحيى القسم الى بددنا امانة انيد من امانة فيبعد ان يكون المراد اية الحسن هذا الخبر هو ابا الحسن لا ولا  
سيما وتقدم مرار من بداية اسحق بن عمار في المذكورة انفا انه كان غالما بوفاته اية بصير يحيى ايضا زعموا قفي من مدخل خلف بينهم فيكون من  
امدك بعض امانة امانة الرضا والام يتفقوا على امانة فواته لا يمكن ان يكون في زمان اية الحسن لا ولا كما المراد اية الحسن في هذا الخبر ابو الحسن الرضا  
ولا ينافيه قوله كان جعفر يقول فان مثله شاي مع عدم الملائك كقول الجعفر الثاني كان ابو جعفر يقول للمتبع بالعمرة الى الحج فاضل من  
المفرد السابق للمدك وكان يقول ليس يدخل الحاج بشي اضل من المتعد على هذا يكون هذا الخبر ايضا ظاهرا في بقاء الحذاء بعد اية بصير كما اني  
لا يمكن اتخاها وعنه الشيخ ماصورة على لحد الموسوع ابن ابراهيم محمد بن حمران عن يحيى القسم الحذاء وعبر عن جميل بن صالح الحسن داود بن محمد  
قال بعث الى العبد صالح هو في الحبس قال يا هذا الرجل يحيى يحيى خالدا فقل له يقول لك ابو فلان ما حملك على ما صنعت خرجتني من بلادك  
ومرت بيدي ودين عيالي يا قيت فخرته فقال له سيد طالق وعليك كما اغلظ الايمان لو دنا من عزم الساعة الف والفا واث خربت فخرجت لي يا لبقته  
فقال ادجع اليه فقل له يقول لك الله ليجزينا ولا خرجنا وبنه ايضا دالة على ذلك وجهها انه ما احبس مرتين ليس لا كما هو المذكور في كتب  
الاصحاب غيرهم وحسبه لا ولا كان باهر الممدك لعنه الله في سنة من بدد امانة امانة وهو شهر شوال من سنة ثمان واربعين ومانه الى بدد من محبس  
محمد الممدك في خلافة عشرينين كما هذا ايضا ظاهر من كتب السير والتواريخ وعلى هذا لا بد ان يكون الحذاء من عاشر الى سنة ثمان وخمسين ومانه بل  
وبعد ما ايضا كما هو ظاهر فكيف يكون ابا بصير المتوفى في سنة خمس ومانه ويظهر من الشيخ ايضا انه ذلك لقوم حيث قال في كتاب حاله في  
اصحاب الكاظم يحيى القسم الحذاء واقفي يوسف يعقوا واقفي يحيى اية القسم يكنى ابا بصير وجهه طان يتلوه ليعي مرتين في اصحاب الكاظم لا يلب  
على القلة لان مثله قد وقع في كلامه من كثير مع عدم التعد قطعا فكيف يظهر منه ذلك فلنا لا يبيح ظموا التكرار في التعد والحقا انه في بعض المواضع  
لا يقدح في اصل القم هو كما في نظائره من الظواهر على ان لاحتمال السهو في تلك المواضع محالا لعدم توقع التكرار فيها هذا القريب ون ما نحن ما فيه  
فانه لغاية قربة ونوعه مينة غاية البعد كما هو ظاهر تدرك السيد للامانة في تعليقه انه على اختيار الرجال للشيخ عن السيد المكرم جمال الدين احمد  
طاوس انه ذكر في كتابه في اختياره يحيى اية القسم اية بصير لا سكر يحيى القسم الحذاء الا ردك وليا من غير ضل في الخبر والطاوسى لكتاب لا خيرا  
من كتاب اية عمر الكشي الشيخ الطوسي هو ما انشع الحق المدقق العالم الرباني الشيخ حسن بن الدين الشهيد الثاني من كتاب السيد العلامة  
جمال الدين احمد بن طاوس الحسفي من نسخة الاصل العنوان هكذا يحيى القسم اية بصير لا سكر يحيى القسم الحذاء وعلى اية تقدير منه ايضا يظهر  
التعد وعدم الاتحاد ايضا في الخبر في ترجمة زيادة ماضة حديث ثالث من بداية صالح بن اية حماد الرازي وعلى اية خيرة في بصير في  
عبد الله معناه ان زيادة والحققة ليسوا انما هم بظلم قال بن الضمائر في صالح بن اية حماد الرازي اني لخير ضعيف ما على بن اية خيرة البطا  
فانه وايقظ وما قبله بطريق صاحب الكتاب لا ابو الحسن علي بن الحسن فضال علي بن اية خيرة كذا بهتهم قال ابن مسعود سمعت علي بن الحسن يقول ان

## في تبيين

لبي حرة كذاب ملعون هذا بعض ما روي عن ابوبصير يحيى القاسم مخط على ما سبنا انفق كلامه على الله تعالى مقامه هذا ايضا يفهم من المغيرة  
اذ لو لم يزل على ما بصير ايضا بالوقت ايضا لم يزل بعض شيئا من القاسم الحذاء بروي شيخ الطائفة في كتابه بجاء له اياه برافده بالظن  
الثابت في حقه بقول الثقة الذي هو من اعظم القول شيخ الطائفة والى من الاكفاء في قدمه بالخط الغير الثالث في حقه يدبر على ما يشير اليه قوله  
على ما سبنا انه لم يذكر فيما بعد ذلك تخطيطه لاحكامه عن احد الا عن علي بن الحسن علي بن فضال الغني فلم يردم الاتحاد وروى ما يشير به التفسير  
الذي وقع في سند امر في البحث الثامن من الفصل السابق من امالي الشيخ ايتم وبالحكمة لا ريب في ان الظن من ملاحظة ما حكىناه من الكشي من العنوا  
وما نقلناه من رجال الشيخ وما حكىناه عن انبساط من ما ذكرناه من الاخبار وناج وقاتا في بصير يحيى عدم الاتحاد وروى ما يشير به حكاية ابن  
داد وقتا في بصير هذا عن الشيخ في كتابه جال مع صراحة كلامه فيه في وصف يحيى القاسم الحذاء وحكاية ذلك عن الكشي مع انه لم يذكر به  
الا ما حكىناه عنه سابقا كما ان بعضه الا على وصف يحيى القاسم الحذاء وبعضه الا على جوعه عنه بعضه موها لوقت في بصير يحيى مع نصحه  
بانه من روايات الواثق فان قيل الشيخ قال ايضا في اصح الباقية يحيى ابي القاسم يكنى ابا بصير وكفوف اسم ابي القاسم يحيى قال بعد بل افضل  
يحيى ابي القاسم الحذاء وهذا ايضا يظهر من المغيرة وعدم الاتحاد كما هو في ذكره جماعة من اعيان الا فاضل فلم يشره في ذلك نعم ظاهر ذلك  
ايضا عدم اتحادها الا ان يحيى ابي القاسم الحذاء غير يحيى القاسم الحذاء والمغيرة بينهما ظاهرة ولم يبق دليل على اتحادها فليست  
يحيى القاسم ابي بصير يحيى ابي القاسم ابي بصير الاول من اصحاب الباقر ليس الا والثاني من اصحاب الكاظم دون غيره من الاثمة فان الشيخ لم يذكر  
الاول الا في اصحاب الباقر وغيره من وقت على كلامهم لم يصرحوا لذكره وهو الكشي ذكر الثاني في اصحاب الكاظم دون غيره من الاثمة  
والعلامة ايضا في يحيى القاسم الحذاء من اصحاب الكاظم ولم يذكر كونه من اصحاب غيره ايضا وما يؤوله عدم اتحادها ان الشيخ وغيره من  
على كلامهم لم يذكر في اصحاب الصادق احدا منها ولو كانا متحدين كان الظن ان يكون ذلك الرجل من اصحابه ايضا اذ يجب ان يكون من  
اصحاب الباقر والكاظم ولا يكون من اصحابه ايضا لو كان منهم لكان الظن ان يذكره فيهم اذ شذ ان يكون منهم ولم يذكره فيهم يظهر من ذلك  
من مرجعة ما ذكره الشيخ في اول كتابه في البحث لم يذكره فيهم كان الظن عدم الاتحاد وان من زمان وقاتا في جعفر الى بدوزن اما الزنا  
وهو ما اذكره يحيى القاسم الحذاء على ما دل عليه بعض الاخبار السابقة وتضمن من سبعين سنة ويعد ان يكون يحيى هذا من اصحاب الباقر  
ومع ذلك يكون من عاش جده مد مطوية لا يكون اقل من تلك المدة ولعلها كانت ازيد منها فان الظن ان ليس من اصحابه فلا يكون يحيى  
القاسم الحذاء وانهم نسبوا الوقت في يحيى القاسم الحذاء فلو كان هو يحيى لكان الظن ان يوجد نسبة لوقت ابيه لو من بعضهم  
حيث يذكر هذا العنوان سيما وظاهر العنوين المغيرة وانما خيرا به ما لم ينسبه ليه احد منهم وان الجمل في الكشي باسناده عن علي بن  
ابن القاسم الحذاء الكوفي او محمد بن علي بن القاسم الحذاء الكوفي هو ايضا لا يدل على انه كان من الواثق وان ما حكىته عن العياشي من روايته صفو  
وان اشعر بلبس الايمان عن يحيى القاسم الحذاء لا يدل على كون يحيى ابي القاسم الحذاء من الواثق فان ايضا الظن المغيرة وعلى هذا ما حكىته  
عن الشيخ مما ذكره في اصحاب الباقر لا يدل على ان كان بصدا ثباته وهو مغيرة يحيى الكشي ابي بصير يحيى القاسم الحذاء الواقفي بالما يدل على ثبوت  
ابي بصير يحيى يحيى ابي القاسم الحذاء وابن هذا من ذلك فلذا لم نعرض لذلك مديقال ايضا ان ابا بصير يحيى يتكلم كما يدل عليه ما ياتي عن ابن  
شهر اشوب ما من كلام الكشي العقيقي الجاشي والشيخ وابن داود وما في سند بعض الروايات المتقدمة ويحيى القاسم الحذاء اذكر كما يظهر  
ما مر عن بعض شيئا من حديثه وما مرنا الكشي فيما نقله العلامة من فلا يمكن اتحادها وبينه لا يرد بفتح الزاوي وسكون الزاوي هو اذن العو  
ابوحي من ابن قال اذن شؤنه بفتح السين المعجمة وضم النون وفتح الحزة وادغمان دارا لسة وهو على ما في الصحاح القاموس بالسين افتح  
قال الا ذكره التعرج اختلف في قيمة اذوا اسد فقلنا لا نذكر العطاء فقلنا ذلك لكثرة من يقول سكا الى كذا او اذوا الى كذا وقيل لا نذكر  
في كثير النكاح فالوا في التصريف في بحث الابدال اذ وقت السين ساكنة قبل الدال بدلت فايا ابدال الجايزا كقولك ينزل في يسد ثوبه وعلى هذا  
في كل اذوا سكا لم يثبت كون ابي بصير اسديا بفتح السين حتى يكون من حي اذوا على غير البثوث نقول لا شك على ما في جامع المقال فنبهنا الى فثبت  
هو اسد عبد الغري بن قتي بن كلاب الى اسدين دبعة بن تزاو اسدين شريك بطن من الاذوا سكا هو من الحي لا خبره ذلك ولعله من  
هذه القبيلة بل نقول لعل الظن ان اطلاقا لا سكا عليه كونه مولى لينا اسد كما هو في العقيقي والشيخ كما ان عبد الوحيم القصير يتكلم على ما صح  
الهدن في نسخة من لا يحضر الغيبة قد صح ابن فضال المعين ايضا كونه مولا م وعلى هذا ايضا لا مانع من كون الاذوا سدا هذا مضافا  
الى قول الشيخ في جارية اصحاب ميراث منين دبعة بن تاجد الا ذكره عن كوفي كوفي هو شامدا على مكان الاجتماع فكيف لا يمكن الاتحاد اللهم  
الا ان يقال لو كانا متحدين لكان يوجد في كلنا علماء الرجال واسانيد اخبارنا ومتون ابوبصير فقيدا بذلك لقيدها لم يوجد ذلك في نفي  
منها كان الظاهر عدم كونه اذوا فالاظ من ذلك ايضا عدم الاتحاد فان قيل كيف فهم ابا اسد كونه من الاذوا لعله بالسين الساكنة لعله لا يفتحه كما

# الحول في بصير

في حجة الجاهل  
في حجة الجاهل  
في حجة الجاهل

مر عن الجوهري والفرغاني أن الرواة من هراة كما يظهر من الأسانيد كتب الرجال هم جماعة كثيرة ومع ذلك لم يرد في شيء منها أن يذكر  
أحد منهم مقبداً بالاستناد يقال أنه استدلوا بأدراكهم بلعوا الأفضحية بهننا مع أنهم تركوا رعايتها في تلك المواضع الكثيرة فلا تقبل  
وإن عرفت ما ذكرناه في هذا البحث لاحظت كلنا أنهم ظهروا في ذلك فإما يمكن أن يقوم من أن يجيب القسم الخفاء أيضاً في باب جبريل  
وصول ذلك لأننا من أحد من القائلين بعدم الاتحاد وظهور الشيخ في رجاله وكذا بعض أربابنا حديثاً يرمي بسبب الوقت إلى أبي بصير يحيى بن النعمان  
الذي يجيب القسم الخفاء وإن ما من من العقيد في بن فضال النجاشي إنما كان في أبي بصير يحيى بن جبريل القسم الخفاء **السادس** في الجواب عن الرواية  
التي يتوهم منها وقفه قولنا وقف على ما ذكرناه في سابق هذا البحث تعلم أنه لا وجه لوجه في بصير هذا إلى الوقت ولا دليل على كونه من الرواة  
الأمم الكثر من الرواة بين الأولين والآخرين ما الثالث في ما يخصها بجواب القسم الخفاء ومثله على دعوى الرواة رجوعه عن الوقف إلا ما ذكره  
عن النعمان أنه روى بأسناد إلى محمد بن عطاء عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال قال أبو جعفر وأبو عبد الله الشك من ابن عطاء وأما محمد بن عطاء  
ثانيه في راسه في الراد براسة شامة بين كتفيه من جانب لا يبرح كقبة روم مثله في الأسانيد مستند ابن جبريل ما كان ذلك الرواة في ما  
يناسبه من الرواة في المذكرة في الثانية فوجهها في ظاهرها ما الآخر إن فلان لم يرد في الرواية في الأخيرة إنما لا يمكن للناويسة الاحتجاج  
بها المذهب لما هو ظاهر المراد بالسند رسول الله وعلى الحسين إلى الصادق ولم يقل بن سبعة لعدم اشتباه كون الكاظم ابن الحسين  
وفي الأولى هي التي تضمنتها الأولى من الخبران من النبي والرواية ثمانية أشخاص محدثون مصير هؤلاء الثمانية وهم النبي والرواية  
وجاء عليهم فتعذر هو القائم الموعود ولا استعانة بالاطلاق الحديث على الرسول إذا لكان الحديث من محدث الملك فتمهم من الملك هذا القام  
الترغيع هو من يكون دسولة منهم من يرى الحكيم في المنام وهو من يكون نبيا ومنهم من يكون نبيا أو دسولة منهم من لا يكون دسولة ولا نبيا  
بل قد يكون أما ما لا لا ثمة في ذلك لا يكون أما ما كثرهم دام موسى عمران وسادة امرأة إبراهيم يؤيد ذلك فإذا عبد الله بن خادق في حديث  
قلت له يقول في الحسن الرضا أن يحيى خالدهم بالرواية جعفر صلوات الله عليه قال نعم سبعة ثلاثين رتبة قلت له فما كان يعلم أنهم موعود  
قال غاب عنه الحديث قلت من الحديث قال طالع عظم من جبريل ميكائيل كان مع رسول الله وهو مع الأئمة الحديث هو مذكور في اختيار  
الرجال في ترجمة الرواة ما فاطمة تكون بعد ثمة ظاهراً الحديث من أسانيد كاد في الأختاء وذكره نقله إلا أنه قد فقد في الأمان في الخصال  
بأسناد من يونس بن عتيق قال قال أبو عبد الله فاطمة بنته اسماء عبد الله عز وجل طه والصدقة والمباذلة والظاهرة والركبة والواضحة  
المرضية والحديث في الزهراء وكذا في العلل بأسناد المعبر عن إسحق بن جعفر بن محمد بن علي بن زيد بن علي قال سمعت أبا عبد الله يقول سمعت فاطمة  
بالحديث لأن المثلثة كانت فاطمة من السماء تتأدبها كما تتأدبهم بنت عمران فتقول يا فاطمة إن الله اصطفيك طهره واصطفيك على أئمة الناس  
يا فاطمة فتقول بل أنتي مع الراعي فحدثهم ويحدثون الحديث وكذا في الكافي عن علي بن عبيدة في الصحيح قال قال أبو عبد الله بعض أصحابنا  
عن الجعفي أن قال فخطب فاطمة قال فقلت طويلاً ثم قال تجشون عما تريدون وعما لا تريدون أن فاطمة مكثت بعد رسول الله خمسة وسبعين يوماً  
وكان وحدها حزناً شديداً على أبيها وكان جبريل يأتيها فيحسن عزها على أبيها ويطيب نفسها ويجبرها بما يكون بعد ما ذبح فيها وكان عليه  
يكتب ذلك هذا مصحف فاطمة إلى غير ذلك من الأخبار وفيه من الشائع الغالب عن الأختاء أخلاق الحديث على من ليس من سوله لا يفي بل من  
أهلنا على غيره بل رويها أن الحديث هو الذي يحدث فيجمع ولا يباين ولا يري في مناهج أن التقليد خلاف الأصل المناهضة غير ظاهرة  
في بعض النسخ المعبره بدل ما سمعهم القائم سابق بهم القائم فيمكن لهم أن يقولوا ثمانية في كلام الصادق بدل من الخبر في مناوئته غير مانع لعدم  
خلوهم عن القامدة ومحدثون صفة مبتدأ محذوف خبره مناوئته بهم وأجمع إليه المراد من النبي والرواية إلى الصادق مستندون  
مصيرهم وجاء عليهم فتعذر هو القائم الموعود وعليه نفع الحديث وان ظهر من كلام أبي بصير كلام الباقين أيضاً كان ما يدل على ذلك فظهر المناهضة  
أيضاً ما يند على تقليد التعليم في الجواب عن هذه الرواية فمن الأخيرة من ما لا يضعف سنداً فافعل كلامها كذب من بعض الرواة في أبي بصير  
بل ما يوجب كذباً الأولى من قولها وفي كذا حاسياً الواقع فيها الماسبق في البحث السابع من الفصل السابق مما دل على كونه كبير السن في  
زمان أبي جعفر فلو فرض كون ذلك الكبير لا يصير لا صغر فعل المناهضة في ظاهرها ما تانياً فإنا لا نسلم أنه لا رواية ما يناسبه هبل الواقعة على  
كون الرواة منهم وإن رواه عن المعصوم من دون واسطة لم يكن في أيديهم أن أبي جعفر قال من زعم أنه قد فرغ من الأمر فقد كذب الله عز وجل  
المشيئة خلفه يحدثنا ما يريده وقال في رواية بعضها من بعض آخرها من أولها وأولها من آخرها فإذا أخبر عنها بشيء منها بعينه أنه كان  
فكان في غيره منه فقد تع الجرح على الخبر وأدان أبو عبد الله قال في رواية المراسي فلم يكن فيه ثم كان في له من بعد فقد كان فيه كيف قد  
وكذلك في إبراهيم في تفسيره عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رباب عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال إن قلنا لكم في الرجل منا قوله فلم يكن يند وكان  
في ولده من بعده وفي ولد له فلا تنكروا تلك أن الله وحى إلى عمران في وأهل البيت ذكراً مبادراً ببره الأكره والأبرص يحيى المولى باني وجا

# في تحقيق

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما حدثنا عن سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك هو ان سريما فلما حلت بها كان حملها عند ضنها غلاما فلما وضعتها قالت سريما وضعتها  
 اني في ليس الذكر كالانثى الابنة لا تكون رسولا يقول الله الله اعلم بما وضعت فلما وهب الله لمريم عيسى كان هو الذي بشر الله به عمران ودعه  
 اياه فاذا قلنا لكم في الرجل منا شاد وكان في ولده او ولد له فلا تتركوا ذلك لوسلنا الدلالة فقط الاولين وهاجا في بصيرة الوقف قبل ان  
 امانة الرضا فان وثا في جعفر سنة اربع عشرة ومائة وبقض موسى سنة ثلث وثمانين ومائة وبقض سنة احدى وثمانين ومائة وبقض بين الوفاين  
 فتح وستون سنة وبيع سنة ثمان مائة في الخبر الاول انه قال سمعت من ابي جعفر منذ اربعين سنة فبانه الامران يكون صدق هذا الكلام  
 عنه بعد مضاف بعين سنة من مائة ابي جعفر والافظهم كذب فافظهم الوقف قبل من امانة الرضا بفتح عشرين اربع عشرين سنة لا اقل  
 منها بفتح ثوب شيب ليس من امانة الرضا فافظهم كذب فافظهم الوقف قبل من امانة الرضا بفتح عشرين اربع عشرين سنة لا اقل  
 قطع النظر عن تاريخ وفاته والافظهم كذب فافظهم الوقف قبل من امانة الرضا بفتح عشرين اربع عشرين سنة لا اقل  
 الرضا يات مع ضعفها وكون بعض واثما من الوافقة منا فينا اشهر بين الاصحاب من حدثنا الوقف في من امانة الرضا دون السابق عليه  
 ولما ذكره من سبيل الوقف للاختبا الانية الدلالة على ذلك فلا يصح الاستثنا ايها اما قالنا بان الاولى مما بدله الواقعية فمن ابي عبد الله  
 الثماني محمد بن ابراهيم انه ذكر في كتابه الذي صنعه في الغيبة عن محمد بن الحسين عن ابيه عن ابي جعفر عن النضر عن يحيى بن الجهم عن البطائني قال كنت  
 ابي بصير ومصلوحي ابي جعفر في سنة ثمان مائة اثناعشر مائة قال سمعت ابا جعفر يقول من اثناعشر مائة من ذلك القائم فقام اليه ابو بصير فقال له  
 اني سمعت ابا جعفر يقول منذ اربعين سنة قبل هذا الكلام وقد وثقه الاسلام في الكافي والصدوق كمال الدين وتمام النعمة والكليني واليعقوبي  
 باسنادهم عن عثمان بن عيسى عن سماعه بن مهران قال كنا نادوا ابو بصير محمد بن عثمان مولى ابي جعفر في منزل فقال محمد بن عثمان سمعت ابا عبد الله  
 يقول نحن اثناعشر مائة فقال ابو بصير والله لقد سمعت ذلك من ابي عبد الله فقلت مرة او مرتين فقلت ان سمعته فقال ابو بصير كذبته فقلت  
 جعفر وليس في سندهما من يتوقف في سنة ثمان مائة الا عثمان بن عيسى وسماعه والاول من اجبت الغيبة على تصحيح ما يسمع عنهم وادركهم بالفقه في  
 العلامة طريق الصدوق الى ابي المعز بسببه بل حسن طريقه الى معاذ وهو فيها بل صحيح طريقه الى عوف بن شرح وهو فيها والثاني من وثقه بها  
 والعلامة بقوله ما ثقة على ان الفضل ما شهد به الا عددا فلا حدثه فيها اصلا فثبت وقوع التغيير والتبديل فيها وثبت ان لظ عدم وقفه في  
 بصير كونه من الاثني عشر ولو سلم عدم وقوعها فيها فنقول المراد من امانة من ذرية الحسين دون اولاد الحسن ثمانية محمد بن عثمان فاسم القائم  
 لم يثبت كونه من الواقفة والكتبا ايضا حمل الخبر على هذا المعنى قال في تاويل الخبر يعني القائم ولم يقل في هذا والثانية بمحتمل ان يكون قال  
 كذبا لواقع فيها مستند راجعا الى يعقوب ابو بصير مبتدئا ما بعد خبره فلا يثم الاحتجاج بها على كون الواقفة من الواقفة وقال السيد الداماد  
 كلام الصادق على تقدير الرواية ان من جاءكم بخبر كذا ان ابنه موسى مات في ذمى كما ما ثابته اسمعيل فلا تصدقوه فانه امام الخلق بعد الله  
 المراد من الامام المهدي القائم الموعود بعد انتم مع جواب ايضا لا يخفى ما في هذا الجواب لعل المعنى في الخبر الثالث هو ما ذكره بعض العلماء  
 من انه ان سنة مجبى اسماء فان اسماء عليهم السلام محمد وعلي وحسين وجعفر وموسى حسن لم يحصل ذلك في احد من الائمة غيرهم فمحتمل  
 ان يكون المراد ان سنة مجبى اسماء فان اسماء عليهم السلام محمد وعلي وحسين وجعفر وموسى حسن لم يحصل ذلك في احد من الائمة غيرهم فمحتمل  
 ما سئل عن هذا الواقفة كان خلافا لظاهر ما رايه في موضع ما كان احتجاجهم به فانما هو فيما اذا ثبت ان تلك العلامات كانت في الكاظم عوا في لم  
 باثباته كيف يظهر منه كون الواقفة منهم السابغ في ذكر ما يثبت ظاهر كونه من الواقفة من الروايات غير ما منها ما مر في البحث السابق ومنها  
 ما رواه في الكافي في سنة ثمان مائة اثناعشر مائة ابي جعفر عن ابي عبد الله قال ابو بصير حلت عليه مع غلام يهودي فاسم لم يبلغ فقال كيف انتم اذا حجج عليكم  
 بمثل منه اقول الخماصة من كان طول حنة شيئا كما ذكره اهل اللغو قد يطلق في العرف على من احسن من فعل الاول اشارة الى الجواب والله اعلم  
 الى القائم ومحتمل ان يكون التشبيه في محض عدم البلوغ وعلى تقدير لا يوافق القول بالوقف لان لابي الحسن مائة كان من العرجين وثا  
 ابي عشرين سنة فيزيها ومنها ما رواه ايضا في الكافي في سنة ثمان مائة اثناعشر مائة ابي جعفر عن ابي عبد الله قال قال ابي جابر بن عبد الله انما  
 ان ليك حاجة فوجيخ عليك ان اخلو بك فاسال عنك فقال ابي جابر ابي الاوقات فاجيبته فخلاب في بعض الايام فقال له يا جابر اخبرني عن اللوح  
 الذي ايت به يد ابي طه بنت رسول الله وما اخبرك به ابي انه في ذلك اللوح مكتوب فقال جابر اشهد بالله اني خلعت على امك فاطمة بنت خويلد  
 رسول الله فنهينا بولادة الحسين فزيت في يديها لوحا الخضعت ثمة من ذمى ودايت فيه كما با ابيض شبه لون الشمس فقال لها يا جابر  
 انت يا بنت رسول الله ما هذا اللوح فقال هذا اللوح اهداه الله ثم الى رسول الله فانه اسم ابي واسم جيل واسم ابي واسم الاوصياء من ولد  
 واعلم اني في ليست في ذلك قال جابر فاعطيتك امك فاطمة فزادته واستخفها فقال في ذلك امك يا جابر ان تعرفه على فاعلم فتشعر به في الامر  
 جابر فخرج محيضا من دن فقال يا جابر انظر في كتابك لا قرأ عليك فطر جابر في نسخة فراه ابي فالحا فحرف فقال جابر اشهد بالله اني هكذا

في تحقيق



اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ بِصَبْرٍ

[illegible]



# الحال في بصيرة

الذي جاء به سائدهم غلب على حجة غلب بصيرة حديث طويل ان الصادق قال لا صحابة من الله على غلاما يعني بالحسن وهو كما يظهر من حديث  
 الجرح هو خير من براء الله بخلفه الى ان قال علما ان كانت اليلة التي علق فيها باينة انا في انك انما اى بائنه ففعل كما فعلهم فقد  
 يعلم الله وانى مسر بجلبه اذ لم يجمعت فعلقوا بائنه هذا المولود فندعكم فهو والله صاحبكم من بعدك ورواه في الكلبة باسناد الاخرين  
 عن محمد بن سليمان عن ابيه عن علي بصيرة بعض لاجنا السابقين فيما سذكروه ايضا دلالة على بطلان نسبة ذلك المذهب ليه بالجملة نسبة  
 في غاية الضاد لعدم دليل على ما به ليه وجوا ما يدل على عدمه ثم اني لم اتفق على احد من فقهاء ثنا ولا على احد من اهل الرجال في الخلط  
 اليه الا على علي بن الحسن لفظي حيث كانت تلك النسبة لهذه المثابة في ايضا فاسد لعدم مقارنتها سند كره مما يدل على تناقضه قول  
 ابن طادق ابو بصير يحسن القم خلط على ما شئت فيما حكينا عنه سابقا معناه انه خلط على قول علي بن الحسن فدا شرا اليه هناك ولو  
 طعن على من لم يتجه المنع من قبول دأيته وغاية الامر ان يكون الفصح لفساد المذهب هو مشترك بين الجرح والخرج فان قلت المراد من الخلط  
 قلنا قال يجمع الجرح والخلط هو الذي يجمع عليا ولا يبر من عدوه ومن هذا قول بعضهم ان صاحب كل خلط كان يقول طودا بالجر وطودا  
 بالعدو وما اعلمه اعتقد من هذا دام عليه اقول لعل ما خذ ما ذكر الشيخ في التمهيد عن الحسين سعيد عن النضر بن يحيى الجلي عن ابن مسكان عن  
 اسمعيل الجعفي قال قلت لابي جعفر رجل يجلي ما مؤمن ولا يبر من عدوه ويقول هو احب الي من خالفه فقال هذا خلط وهو عدو ولا  
 فضل خلفه ولا كرامة الا ان تنفيقه البعض لذي حكى قوله هو ابن ابي العوجا من الزنادقة وصاحب الحسن البصري شيخه واستاده وكان ذلك  
 القول من جوابه عن قول بعض له تركت من صاحبك دخلت فيما لا اصل له ولا حقيقة فلعلى الظن ان قوله كان يقول الخ بيان لقوله كان خلط  
 وكيف كان الظن من تتبع كلام الرجال ان الخلط عندهم عبارة عن القول بالمتاكير سواء بلغ الغلو ولم يبلغه في الفهرست على الجرح  
 الكوفي يكنى ابا الفاس كان اما مستقيم الطريقة وصنف كتابا كثيرة سديته الى ان قال ثم خلطوا ظهر من هذا المذهب وصنف كتابا في الغلو  
 الخلط انتهى قال النجاشي انه غلاة في اخر عمره ومنه مذهب صنف كتابا كثيرة اكثرها على الفساد وعد كثره عندها كتاب تناقض احكام المذا  
 الفاسد وقال خلط كل معنى التحيز عند الغلاة لعلمهم الله نعم ان سلمان الفارسي المقداد وماردا وادع من امته هم الموكلون بمصالح العامة  
 فقال الله عز وجل علوا كبيرا وقال الشيخ في الفهرست طاهر حاتم بن ماهويه كان مستقيما ثم تغيروا ظهر القول بالغلو وقال النجاشي كان صحيحا ثم  
 وقال ابن الغضائري بونين طينان كوفي قال كذا في حناج الحديث وقال النجاشي انه مولى ضعيف جدا لا يلتفت الى ما رواه كل كتبه تخليط وقال في  
 الخلاصة من بن حاتم ماهويه قال ملعون من هب الى ان قال له كتب كل ما تخليط وقال الشيخ في الفهرست حاتم هلا لا لغيرنا في وساق الكلام الى  
 ان قال كان غالبا متهما في دينه قد ذكرنا اصولا صحابنا في كتابنا جالده في اصحاب الصادق محمد بن مقلد لا استكا لكوني ابو الخطاب ابو  
 قال لي مقلد اصل بان يذنب فيه في باب من لم يبر عن احد منهم ثم محمد بن علي الشلمغاني يعرف بابن ابي الغدا فغدا قال في الفهرست كان مستقيما  
 ثم تغيروا ظهر منه مقلدا لث منكرة الى ان اخذه السلطان وقتله صلبه ببغداد وقال في العدو واما ما يرويه الغلاة والمتهنون والمضعفون  
 هؤلاء فما يختص الغلاة براءته فان كانوا من عرفهم لم حال استفادة وحال غلوهم عما روه في حال الاستقامة وترك ما روه من حال خطاهم  
 ولا جلد لك عملك لظافة ما رواه ابو الخطاب محمد بن ابي ديب في حال استقامته وترك ما رواه في حال تخليطه كذلك لقول في التحكم هلال  
 العبراني والبرج عذافه غير هؤلاء فاما ما يروونه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال كذلك لقول في ما يرويه المتهنون والمضعفون  
 انتهى ما اردنا زياده وبالجملة نظائر هذه الاقوال مما يظهر منه اطلاقهم الخلط على الغلو كثيرا جدا وقال الشيخ في الفهرست خبرنا بزيادته يعني  
 روايات محمد بن يحيى عن القمى كلها الا ما كان فيها من غلو وخلط وقال ايضا في جميع ما رواه يعني محمد بن ابي الا ما كان فيها من تخليط وغلو خبرنا  
 جماعة الخ وقال النجاشي على جيتا بن كثير الهاشمي مولى عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن القيس ضعيف جدا ذكره بعض اصحابنا في الغلاة فاسد  
 الاعتقاد الكتاب تفسير النجاشي خلط كل من قال يقرب عبد الله عن غيره في الخلط وقال الكشي قال محمد بن موهب عبد الله بن محمد بن ابي بصير قال سمعت  
 الفضل بن شاذان يقول خل ابو حصين يعني عمر بن عبد العزيز بن الماكور ليس يقال قد عرفنا ن علي بن الحسن فضا لنفع نجي القم الغلو  
 اليه الخلط ويظهر من كلامهم هذه الفرق بين الغلو والخلط فاذن لظا ما ذكرناه ولعلمنا لخطو في اطلاقهم الخلط على من عرفته مما ذكرناه  
 خلطهم الحق بالباطل فمهم اياه اليه وامساده في الدين فان في الصحاح الخلط في الامر لا مساده في كيف كان اظهر لك المرام فلا ياتى  
 الكلام وبيان ما احسناء في المقام فنقول ان دعى به بصير هذا الخلط ما لا دجه له اذ الغلو مما يبر به احد بل مما يغوه عند مدرك الكشي  
 عن حماد بن عمار بن يزيد عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله انهم يقولون قال ما يقولون قلت يقولون يعلم فطر الطول  
 على الجحود والنجود وذن ما به الجرح وعد الزايع فرغ يد الى السماء وقال سبحان الله لا اله الا الله وقد علم هذا الا الله قد علم من حماد بن عمار بن  
 ابن يزيد عن ابي بصير عن جعفر بن عثمان غلب بصير قال قال ابو عبد الله يا با محمد ابر من من نعم انا اذ ابطلت برئ الله منه فقال ابري من نعم انا

الحال في بصيرة  
 الجرح هو خير من براء الله بخلفه  
 الى ان قال علما ان كانت اليلة التي علق فيها باينة انا في انك انما اى بائنه ففعل كما فعلهم فقد





## أحوال أبي بصير

وهذه الطريق آخر الرواية لفظه نعم من دون وبسملها كما في المعتبر اسميه من مراد ككتب يوسف بن عبد الرحمن عنه قال الصدوق سمعت  
 ابن الحسن بن الوليد يقول كتب يوسف بن عبد الرحمن كل ما صححه معتد عليها إلا ما يتفر به محمد بن عيسى بن عبيد عن يوسف لم يرد به غيره فإنه لا يعتمد  
 عليه لا يفتقر من هذه العبارة يظهر الوثوق باسمه على مراد كما لا يخفى بوجوده في السند لا ينال أن يكون نظرا لآلية الحكم بسلامة هذا  
 بخلاف ما تقدم سمعنا على ابن أبي حمزة فانهما واقفان وكثيرا ما يقع في على فانه قال فيما إذا ما تأسر امرأة بين رجال لا دناءة قال أبو حنيفة يؤمها الرجال  
 وساق الكلام إلى أن قال أما الثانية في الرواية الثانية فزاية على ابن أبي حمزة عن أبي بصير على ابن أبي حمزة واقفي فلا عمل على روايته مع وجود معارض  
 سليم قال في الاستحباب السو لنا م صلوة الليل بعد كبر زاية على ابن أبي حمزة عن أبي بصير لا طعن برزائة ابن أبي حمزة وإن كان واقفيا لوجود  
 لوجود ما بعض ما قال في مسئلة عدم وجوب الأذان واستند الموجب إلى زاية على ابن أبي حمزة عن أبي بصير لا طعن في حديثه قال ان صليت جماعة الحديث  
 والجواب للحن في الرواية بصحاح السند ان على ابن أبي حمزة واقفي وكذا قال في كثير من المواضع ولا ريب في كونها اضعف من أن للشك في ناو سيرة وعده  
 في واقفيتها ونقل الكتب اجماع القضا على تصحيح ما يصح عنه عدم نقل ذلك الاجماع في حقهما فلا يكون نظره إلى أحد الطريقين الآخرين ولعل في  
 ذكر زاية لفظ رواها على ابن أبي حمزة عن أبي بصير مضمون على سلامة السند بناء على تعدد الطريق وكيف كان دلالة قوله سلامة سند الأولى على عدو  
 أبي بصير عنه من الواقف وغيرهم من الفرق الباطلة والضعفاء الماخفاء في دعوى الشهادة الذكرى بتعمد صاحب المذرك ان نظر حيث حكم في  
 سلامة سند الرواية إلى الثانية الطرف إلى ذكرنا ها فادد عليه بان ينع على ابن أبي حمزة واسواقه وبغضه ابن الغضائري القمى بن محمد الظاهر في  
 هو كره قد قال الشيخ كان واقفيا وتصح على ذلك قضاها ايضا عدم كون أبي بصير هذا مضمونا ينع عنه كما لا يخفى انما قلنا بان أبي بصير في ذلك  
 الا ما ينبغي كان على ابن أبي حمزة في بعضها واتحاد المتن في الجميع معانا قال في استعرف من اضربنا في بصير مطلقا إليه ايضا في المعتبر في بحث  
 الا ما بعد كبر زاية على ابن أبي حمزة عن أبي بصير الصادق ورواية عارضة قال لا يقال على ابن أبي حمزة واقفي وعارفي فلا يجعل برزائة في التام  
 فانه لو لم يكن له جله على برزائة الثقة بتول الاصحاب او انضمام الهرزية لانه لو لا ذلك لمخ العقل من العمل بجبل الثقة اذ لا وثوق بقوله  
 هذا المعنى موجودا قال لو قيل فقد روى زاية كل واحد منهما في بعض المواضع قلنا كما روى زاية الثقة في بعض المواضع معللين بأن  
 خبر واحد لا فاعتر كذا لا صحا فانك تراها مملوءة من رواية على المذكور وغارته لا يخفى لمن هذا الاعتراف منده ببعض ما ذكره الشيخ في  
 الاحتجاج على جواز العمل بخبر الفقيه ومن سادهم بشرط ان لا يكون متما بالكدب هو ان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكير وساعة عن أبي بصير  
 حمزة وعثمان بن عيسى بما رواه بنو فضال الطاطريون وقد ذكره في سائله الاصولية حيث قال بعد كبر احتجاج الشيخ والجواب نا لا نعلم الاطراف  
 علمت باخبار هؤلاء ثم وكيف كان فعدم تدبر في أبي بصير في ذلك الموضع وكذا انما تقدم مع تدبر في غيره فيها وكذا في سائر المواضع وهي كثيرة  
 اية كونه سليما عنه من الوقت عن سائر المطاع بل من داجع كل ما في المعتبر في روايةنا البطائنة على بصير لا يتولى يدب كونه سليما عنه من  
 كل غير مطعن ويسعى في البحث لانه متعجب بكونه من فضلاء الامامية فانظر ثم القول بسلامة عن كل قدح ومطعن لا اختصاص الحقون  
 الشهيد من عرفته من تقدم ذكره بل هو ظاهر فيها اشارة في لما قلنا في ان في مصاعيف مضعفانهم في كتبهم القفوية لا ما ينال روايات  
 وتقدم في نجلها على احد منهم من وقف على كتبهم يقدح فيه الاعلى الشهيد الثاني وجماعة من تأخر عنه حتى ان العلامة ايضا في كتبه القفوية  
 مع ذكره له في القم الثاني من الخلاصة وحكاية كونه من الواقفة عن الشيخ وذكره سائرا تقدم لم تران يقدح فيه بشئ ولم تران يقول في سند  
 من الا ما ينال المشقة على أبي بصير انه مشتمل عليه هو مشترك بين الثقة وغيره وقد قال في المختلف في الجواب عن رواية اشتمل سندها على محمد بن  
 انه مشترك بين اشخاص منهم من طعن فيه لعل الراوي يصح محمد بن قيس في ذلك الشخص لا يجوز القول على مثل هذا لما عرفت من ان الاسم المشترك بين  
 العدل وغيره لا يجوز العمل بالرواية المشتملة عليه لا بعد شيئا ان العدل فلو كان يحوي مطعونا ينع عنه كيف لم يطعن في سند من تلك الا ما ينال  
 ما شتمه عليه وعلى أبي بصير المشترك بينهما وبين الثقة مع انه طعن فيها مكررا بعرض ذكرناه قال في المختلف بعد احتجاج السيد المرتضى بالاية وما ذكرنا  
 ابو بصير قال في التمهيد المبحث ثلثة اشهر والى قد تقدم من المبحث ثلثة اشهر والجواب عن الاول ساق الكلام إلى ان قال والرواية ضعيفة  
 السند لانها من طائفة ابن جله وعلى ابن أبي حمزة عن أبي بصير لا طعن في سندها إلى ان قال في موضع اخر منه اخرج الشيخ والسيد  
 المرتضى بما رواه ابو بصير عن احمد بن محمد قال سالت ابي حمزة عن ابي بصير عن احمد بن محمد عن ابي بصير عن احمد بن محمد عن ابي بصير عن احمد بن محمد  
 اخر وقال عن سماعة قال لا ابو عبد الله وذكر هذا الحديث اية بخام ثم قال الجواب لا طعن في سند الحديثين فان في الاول على ابن أبي حمزة  
 وفي الثاني قد تقدم سماعه وكلمه واقفي قال في مسئلة اخرى منه ليج العبد بما رواه يوسف بن عبد الرحمن عن أبي بصير سماعة في الصحيح عن أبي بصير  
 في قوم صاموا شهر مضافتيهم صحاب سوي ذكر الحديث ومما قال الكلام إلى ان قال الجواب عن الرواية ان في الطريق محمد بن عبد القيس  
 عن يوسف بن كان شيخنا الصدوق محمد بن بابويه بن يوسف بن محمد بن عيسى عن يوسف بن في موضع اخر منه الشيخ عول في ذلك على الرواية التي قد

## الشافعي متحقق

ابو بصير الصحيح من الصادق قال المتبع اذا طاف وسعى لم ينجح قبل ان يقصر وليس عليه ان يقصر ليس مقصود ثم قال بعد كلامه ونول الشيخ عند  
 اربع عدا بالزاوية وطريقها الصحيح على ما يروى في قول الا ان لا قرب عند يقصده فذكر في كتابه لوجال في اخره قال عليه بصير قال  
 قال سالت ابا عبد الله عن من في الصحيح هو في صوم قال لا ما من الكتاب هذا الحديث وان كان في طريقه الحسين الخار وهو  
 الا ان ابن عقدة وثقه فيه ايضا وعليه بصير من الصادق وفي الخبر في سورة الجمعة قال هو الله احد في سنة عثمان بن عيسى هذا واقفا  
 وبينه غيره لك مما هو من نظاؤها فانظر كيف قدح في ذلك لا سائده رده في بعضها ولم يقبح بينهما بما ذكرناه بل وصف بعضها ما يصح مع ان  
 كلامه يوضحها لمن وصححها في وساعة من ذكره في بصير ما رواه بعينه على شيخ حمزة في بصير كما سنذكر اليه يسبح ان الحديث عننا  
 ذكره في بصير الكفوف لم ينظر في هذا احد منهم في بصير المراد فلا يمكن القول بان ابا بصير الذي ذكره هو لا عنه هو ليت ومن ينجح من ذكره  
 في بصير ما رواه بعينه على شيخ حمزة في بصير ما رواه بخرار كما مر قد وصف وايند عليه بصير ما يصح ما في المختلف وبصير الصحيح  
 عن الله قال لا يكون الاعتكاف الا من ثلثة ايام وقد حكم ايضا فيه بصحة رواية كثيرة رواها ابن مسكان عليه بصير من دون قيد بيان و  
 كذا بصحة كبره ما رواه على بن ابي طالب عنده قد عرفنا الاول من ذكره عن يحيى ليش كليم ما كاه ايو بعل الطحا الثاني من ذكره في بصير ما رواه  
 على بن ابي حمزة في بصير ما رواه ايضا ما نقلنا من في البحث السابع من الفصل السابق من بعض ذلك ومن غيره ايضا مما ذكره في بصير ما يصح  
 بعينه ما رواه ما صرح في بصير مطلقا من دون قيد بيان اذا كان باية رجال السند من العدل والثقات مع انه قد عرفه في حديثه عن يحيى هذا  
 وما نقلناه ايضا من في ذلك البحث ما ياتي بظاهر ما ذكرناه في هذا البحث الا ان الظاهر من سهو القلم او ما اختاره في ذلك الموضوع فقط في  
 عنه في سائر المواضع كيف لا ولم نر في نسخة في بصير هذا في كنية القمية الموجهة عندنا في غير ذلك الموضوع يؤيد ايضا انه قال في كتابه في  
 من المنع في الصحيح عليه بصير قال سالت ابا عبد الله عن مجرم الطعام على الصائم دخل الصلوة صلوة الفجر ذكر الحديث بما مره فانه مع اخيه  
 كون ابي بصير هذا هو المكفوف كما في السند لا يمكن الحكم بصحة كما علمه ظاهر الامع في وثيقة ايضا وقد يلد معها لا وجه لعد حديثه في  
 مع ثقه باية رجاله كما يباح فيه وهذا ظاهر لم يكن عند كتاب صلوة المنع حتى اتفق على ما ذكره في هذا الحديث من كون صحيحا او ثقا  
 وكيف كان قد حكم ايضا في المختلف بصحة رواية كثيرة رواها ابو بصير ما رواه عنه من بن خارجة بن يوسف وسعد بن خلف ايو  
 ابن الحرم محمد بن يحيى مالك بن عطية غيرهم والظاهر عدم قيام قرينة في واحد منها على كون ابي بصير الذي رواها لينا فضلا عن جميعها فهذا  
 كله دليل على انه ايضا لا بعدا ابا بصير هذا من المذنبين وعلى انه عند من العدل والثقات وسقف على ما يزيد ذلك صوحا فيما شيا والشيخ ايضا  
 في كنية في الفتحة في الاخبار لم يقبح في ابي بصير يحيى في مع انه فيها كثيرا ما يقبح في رجال الا سائده قد قال في العدد وعمل الطائفة ما جئنا  
 الفقيه مثل عبد الله بن بكير وغيره واجبا الواقفة مثل سماعة بن مهران وعلى بن حمزة وعثمان بن عيسى من بعدهم ولا ما رواه بنو فضال بنو  
 سماعة والطائرون وغيرهم فيما لم يكن عندهم خلافة ولعل عدم ذكره لا في بصير الواقفة في ذلك الموضوع مع ان عمل الطائفة بواياته اكثر  
 من علمه واجبا المذكورين بل يقدمون ما رواه على وايمر من ليس مثله في الحفظ والضبط وان كان من الثقات يصاؤيد عدم كونه عند  
 من الواقفة ومارنه قال في كتابه لعينه وكذا الثقات ناول من اظهر هذا الاعتقاد على شيخ حمزة البطائني الى اخر ما حكينا عنه في تمة البحث  
 السابع من هذا الفصل هو ايضا ما يؤيد ذلك بل مما يدل عليه على هذا اوفيه بالضعف والوقار غير من المذاهب التي اطلت بما لا وجه له  
 هذا **الثامن** انه يتفاد منها فتنه وجلالة ضبطه عدالتهم مدحه دجانه منها ما رواه اشيب العقري في الصحيح قال قلت لابي عبد الله  
 ربما احتجنا ان نسال عن الشيء من نسال قال عليك بالاستدعاء ابا بصير قال السيد اذا ما في تعقيلنا على اختيار الرجال للشيخ في شرح هذا  
 الحديث قوله في ابا بصير كلام شيب العقري في هوان اخذ في بصير الاستدعاء الى القم المكفوف فتنه عين مروج جليل المنة من احتجاب  
 ليعبد الله الصادق والي الحسن الكاظم هذا الحديث واضح المتن صحيح الطريق اتقا فاقدا عرف بذلك السيد المكرم جمال الدين بطاوي في  
 اختياره هو اول النصوص على جلالة ابي بصير الاستدعاء المكفوف في الثقة الفقه والعلم وصحة الحديث واقطع المربو وبالحجة قوله من المتأخرين  
 ودمية بالضعف والوقار مما لا ما خله اصلا وهو المراد كلاهما ثقتان صحيحا الحديث يسبح في الكتاب نقل الاجماع على تصحيح ما يصح منها ما  
 الاثر له لما بالفتحة بل الحق ان الاستدعاء لا استغفار حديثه من المراتك لشهادة الجاهل به ما به فتنه جبهة عدم وثيقة المراتك ولعل من الله  
 في الرواية ان لا اجتماع فلا يمكن من الغافل ان يهوى كلامه على الله فتنه منها ما مر في البحث السابع من الفصل السابق من الكثرة والكلام وبما نزل الله  
 من دواته لظهور منها ان له الجنة الصادق والسنة الكافي حسن والي على الحكم صحيح قد شهد ابي بصير غير يكون حقا على ما رواه على ويكون الجحيم  
 لا حد شينو على فرض كون هذا كلاما بليغ غير شاذ الى كراهية بصير هذه المجره ونقلها ما ما مطابقا لما رواه اعلم المثنى في غير هذا الاثر  
 بما على حسن حاله وان كان على هذا هو بنفسه في الطريق وشهد لنفسه يسبح من نقل الكثرة اجماع النص على تصديقها ما امر ايضا في ذلك

في كتابه في صحيحه  
 في كتابه في صحيحه  
 في كتابه في صحيحه

## أحوال الشيخ

المجتبى من الكثرة من حسنة شهاب بن عبد بهر عنه فانما ندل على زمان الصادق وابجفعله الجنة ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكلب والشيخ  
 في الهندية الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعنا ابو بصير في طريق مكة فقال هو ساجد قد كانت صلواتك تاتى لجالهم اللهم رد على فلان فاستجاب له محمد  
 فدخل على ابي عبد الله فاجزته فقال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم قال فعلت نعم  
 على كونه عادلا عنده كما هو ظاهر كفى به معذرا والظاهر ان ابا بصير هذا هو مجتبى القلم ما اول فلان محمد بن عبد الله بن عثمان بن ابي نعيم  
 كما سطر بل قال عبد الرحمن بن الحجاج بن عثمان ما كان احدا من الشيعة فقمته قال هو فقه سمعت من ابي جعفر ثلثين الف حديثا ثم لقيت  
 جعفر ابنه فسمعت منه وقال سالت عشرين الف حديثا فقال مثل ذلك كان وفاة عام خمسين مائة وكان له نحو من سبعين سنة على ما قاله  
 الشيخ ولي بن النضر على ظاهر سند ما من رواية الكافي من ادرك بعض ائمة ائمة القضا ولو فرض لا دلتها في وقت واحد لكان ليش هذا  
 من عاشر ازيد من مائة سنة وهو نادى كان الظاهر ان محمد كان اكبر منه فيبعدان يوم قوما هو يوم ليش الذي كان دون في الفقه كما هو ظاهر  
 لمن راجع كتب الاخبار وسالتنا هذه وكان اصغر منه سنا ظاهرا سجد ايتامهم به لان تقديم المفضل على الفاضل متبع عقلا وكذا تقدم عليه  
 وقد دد عن النبي صلى الله عليه وآله قال من اقام قوما وبنهم من هو اعلم منه لم يزل امرهم الى السفال الى يوم القيمة وفي رواية اخرى عنه قال امام القوم وادهم  
 فقدموا افضلهم وقد روي في الخبر من عرف فضل كبير فوزه لسنة امته الله من فزع يوم القيمة وذكر مالك بن الحويرث وصاحب عن النبي صلى الله عليه وآله قال يومئذ  
 اكبر كما فانت لظان ابا بصير الذي صلى بهم هو مجتبى لعدم احتمال له غيرهما كما سطر وهو ايضا قد كان من ائمة الاولين كما سطر وقد كان كبير السن  
 في زمان ابي جعفر على ما دل عليه بعض الاخبار وقد سبق وكان تافعا فكان اكبر من محمد يظهر من بعض الاخبار مثله واداه الكلي في الكافي ما  
 عز على بن ابي حمزة قال سالت ابا بصير ابي عبد الله وانا حاضر فقال له جعلت ذاك اقرا القرآن في ليلة فقال لا قال في ليلتين فقال لاحق بلغ الشال  
 فاشا ربيد فقال هاتم قال يا محمد الحديث في غير ذلك منها انه كان مذحفظا القرآن ومن المعلوم ان حفظه غالبا موقوف على كثرة التلاوة فكان  
 كثير القراءة ايضا والظن من الاخبار ومن قولنا لاجل شفي ترجمة على بن حمزة وصنف كتابا عنه منها كتاب الصلوة كتابا في كونه كتابا في تفسير اكثر من مائة  
 انه كان عاديا يقرأ القرآن واحكامه ايضا وعما لم يكن ما نفعنا من ايتامهم برقان جوانا مائة الا هو وغيره مما نقل عليه الاجماع من اهل العلم واداه  
 من الاخبار صحيحة الجلي عن الصادق قال لا بأس بان يصلي الاعشى القوم وان كانوا هم الذين يوجهونه حسنة زانه با برقيم هاشم بن جعفر بن عثمان  
 قال قلت صلى خلف الاعشى نعم اذا كان له من يده وكان افضلهم ورواية الصدوق عن الباقر الصادق قال لا بأس بان يؤم الاعشى في روضته كما  
 اكثرهم قراءة وتفهم وغير ذلك في الاعتبار علماء لا بأس ما لا اعوز ان كان له من يده وكوهل اخرون وهو يدل على انه لا قول بالكرامة  
 عندنا وفي النهاية في كراهة ما لا اعشى اشكال فربما المنع فتدبر اما ما نينا فلانك سطر في ان الظان ابا بصير الواقع في الاحاديث والاشهاد  
 مطلقا من دون قيد بيان ينص اليه لا يكون مجلدا لا مسفرا الى غير هذا وان علم ان السيد اذا ما قال في تعليقه انه على اختيار الرجال للشيخ  
 بعد ايراد هذه الرواية والظان ابا بصير الذي صلى بهم هو ولي المراد وكذا قال الحق الشيخ حسن في حاشيته على الخبر الطائفة في نه تامل قد  
 ظهر لك وجهه فان قيل لعله قال ذلك لذكره مع محمد بن ابي الحسين والمجتبى وبعض الاخبار الاخر مثله واداه الكثرة عن الحسين الحسن بن سداد  
 القمي عن سعد بن عبد الله بن ابي خلف القمي عن محمد بن عبد الله المسبوح عن علي بن حديد بن علي بن اسباط عن جميل بن مناج قال سمعت ابا عبد الله يقول  
 الاخوان والادوخ اعلام الدين اربعة محمد بن زيد بن معاوية ولي بن النضر المراد زادة بن اعين قلت فيه مصفا الى ما عرفت فظهر من بعد  
 استلزام اجتماع الاشهاد الذكر اجتماع المسئلة في الخارج فلا ينبغي ان يكون نظرا مثل غشا الفاضلين الى ذلك ولعلنا ما قال ذلك لظنه انما ملاحظة  
 الطبقات تشهد بذلك كما ان نظر السيد كان الى ذلك في موضع اخر وقد حكينا عنه في البحث الثامن من الفصل السابق وظنه انما ان ليشا من نظره  
 محمد بن عبد الله كما ظهر من الاخبار ومن يليق بمحمد بن سلمان ما تم به دون مجتبى القلم مما لا يخفى فلا تغفل منها ما ذكره الكثرة بقوله اجبت  
 الفضا على مصدق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر ابي عبد الله وانا نقادهم بالافقه فاولا افقه الاولين سنة فزادة ومعرفة  
 عن يونس وبريد ابو بصير لا سجدوا الفضل ليشا ومحمد بن سلمان الطائفة قالوا فقه السنة فزادة وقال بعضهم مكان ابي بصير لا سجدوا  
 المراد وهو ولي بن النضر وما حكى عن ابي جعفر من ان قال في المناقب اجبت الفضا على ان افقه الاولين سنة فزادة من اصحاب ابي جعفر ابي عبد الله  
 وهم زادة بن اعين ومعرفة بن حريز ودا ابو بصير لا سجدوا الفضل ليشا ومحمد بن سلمان الطائفة وبريد بن معاوية العجلي وانا حملنا ابا بصير لا سجد  
 في صحيحة العشرة في هاتين العبادتين على مجي مع اشتراك بينهما بين عبد الله بن محمد لا سجدوا من ان عبد الله من اصحاب ابا بصير لا سجدوا  
 الا قالوا ان يكون من امر الصادق لا اخذ عنه لبعدان يكون منهم فيكون مدركا لعصره ايضا ولا يكون من اصحابه وكذا الظاهر ان لا يكون  
 ابا بصير لا سجدوا في العبادتين فان ظاهرهما انه من اصحاب الباقر الصادق كما ان كلاما من خمسة الباقرين ايضا كانه من لم يروى فيه من  
 احد بل صرح بعضهم بكونه من ائمة المسلمين فالظاهر ان لا يكون من امر الصادق فالرجوع اليه في المسائل لا يكون من اجبت الفضا على فضل لبعده

## لشأن في تحقيق

كونه من أولئك أو هؤلاء ولا يصلح مؤيعة لنا ويكون من المهملين لأن الظاهر أن تقييد الاستدلال به بصير كما في تلك الصحيح وتقييد أبي بصير كما  
 في العبادتين وبعض الأختصاصات لغيره المراد فلا بد أن لا يكون اجازة في تبصير الاستدلال ويكون منصرفا عنهم إلى معين الأثر إلى أن  
 الكوفي في تلك العبادة لم يكف فيما حكاه عن بعضهم بتقييد الاستدلال بصير المراد حتى يفرق بقوله وهو ليس بالبحر والكنف فيما حكاه عن القضاة  
 لتقييد الاستدلال لا يكون ذلك المعين عبدا لله لكونه معلا ومن لم يذكر له أصلا لا كتاب بل العلامة لم يذكره بالخلاصة كالجائز والشيخ في الآخر  
 ولم يجد سائر كتب الأخبار فلا بد أن يكون صحيحا بخلافه فيكون معناه مشهورا عندهم ولأن الشيخ قال يحيى بن القاسم أبو محمد يعرف به  
 بصير الاستدلال قد سلف فيكون أبو بصير الاستدلال منصرفا إلى ما كان يعرف به هذا مضافا إلى أن القزويني بين يحيى بن القزويني  
 أيضا مما يؤيد راد يحيى بن الاستدلال في العبادتين لو كان عبدا لله لكان هو من ادعى تفاديا العضا على كونه من أئمة الأولين ونحن قد  
 ثبتنا فلم نجد رواية بحجهم وأنظرنا روايتهم لم نجد أحدا يكران له أصلا أو كتابا أو أن فلا تادعونه سوا الكشي حيث يفهم منه أن عبدا لله  
 ابن مضاف من دعوته قد اشترى إلى ضارده فيجعد كونه من ادعى ذلك فيجعد كونه مراد ابن لك القط فليحل على يحيى هو المقصود منها ما  
 من الجائز من الجائز من كونه ثقة وجها ومنها قول الشيخ في العدة وإن كان أحد الراويين أعلم وقد اضطرب من الآخر فينبغي أن يقدم خبره على خبر  
 الآخر يرجح عليه لاجل ذلك قدمت لظافة ما يريه في زيادة ومحمد بن مسلم وبريد أبو بصير القليل شيئا ونظرهم من الحفاظ الضابطين  
 في رواية من ليس له تلك الحالة منها قول الطبري في كتابه علام الوري في ذلك المثل إلى ذكرها على ما في امتثاله فقد علم كل مصلح في  
 الأخبار أن هشام بن الحكم وأبو بصير زيادة بن عيين وحران وبكير بن عيين ومحمد بن عثمان الذي يليقه لثامه بشيطان الطائف ويزيد بن  
 العجلي وابن بن تغلب محمد بن مسلم الثقفي معوية بن غمار الدهقني غير هؤلاء من بلغوا الجمع الكثير والجم الغفير من أهل العراق والحجاز وغير  
 وفادس كانوا في وقت جعفر بن محمد بن علي بن رؤساء الشيعة في الحديث ورواية الحديث والكلام وقد صنعوا الكتب جميعا المساطرة والروايات  
 وأضاعوا أكثر ما اعتدوا من الروايات إلى أبي بصير وكان لكل إنسان اتباع وتلامذة ومنها قول المحقق في المعبر دعوته يعني عن القضاة  
 من الرجال ما يقارب دقة الأئمة جلدة برب تعليمه من الغفلة إلا فاسلج غير زيادة بن عيين وأخويه بكير وحران وجليل بن أجي ومحمد بن مسلم  
 وبريد بن معوية والمثابرين وأبو بصير عبيد الله ومحمد بن عمران الحلبيين وعبدا لله بن شاذان الصباغ الكوفي وغيرهم من أعيان فضلا  
 السلف حتى كتب من أجيهم مسائله أربعمائة مصنف هو هؤلاء فانك ستعرف أن أبا بصير الواقع في الروايات والأسانيد كمال الاحتياط  
 دون غيره بيان لا يكون مجالا ويصرف إلى يحيى دون غيره على أن ما من الكشي وابن شهر آشوب ما سنقله من المحقق في المعبر ما تخشعون  
 العلامة في المتن في زيادة بن علي المراد به في هذه العبادات وكذا واجهته إلى ذكرها الجائز في مرتبة على ذلك لأنها عبادات من كثرة اختلاف  
 الاحتياط إلى ما لم يكن فهمه كثيرا وكذا الاعتماد عليه لا يتطرق إليه لأنه لم يكن لهم في ذلك الزمان جاءه ديتولا تقريب الملوك حتى يكون أحدهم  
 بسبب جميعا كما في هذه الأزمان في تدل على كثرة فهمه ضبطه ويأمنه كثرة اتباعه تلامذته وكونه من أعيان فضلا السلف ما شرفهم فطرح  
 مرتبة على ما ذكرناه وما نقله الكشي فيما مر منه من بعض من أنه قال مكانه أبو بصير المراد فلا لصداد به بحجالة الفائل لعدم ملائمتها بينهم  
 وصلا لينا من رواياتهم ومن كثرة من ذكر يحيى كمال شرفه وقلته من دعوته وأيضا يبطله ما من ابن الغضائري أنه يفهم منه أن لثامه  
 مطعون في حديثه وليس بثقة وصرح كلامه أنهم اختلفوا في شأنه وانه عده من وقع الطعن على دينه فلا يكون من أئمة القضاة على تصديقه  
 وعلى كونه من أئمة الأولين هذا ومنها ما قاله العلامة في المتن أنه بعد أن حكم بوجود لقضاء والصدقة على من صح بين الرضاين ولم يقض  
 فانه من الصيام لمضنه تواترنا حتى استعمل الثاني في حكمهما بزيادة بن علي لا كفارة عليه استدلالا بخلافه بزيادة بن محمد بن مسلم ورواية  
 الصباغ الكوفي وبما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله قال إذا مرض الرجل من رمضان إلى رمضان ثم صح فأنما عليه لكل يوم اظفره طعام وهو مل كل  
 مسكين قال كذلك أيضا كفارة اليقين كفارة الظهار بعد ما دأب من بين الرضاين فأنما عليه أن يقض الصيام فان تهاون به فله من غلبه  
 الصدقة والصياما لكل يوم ما إذا فرغ من ذلك إلى مضاد كاحتجاج ابن ادریس جواب عنها وقال في أثناء الجواب مع أن الروايات كعب الله  
 ابن شاذان الصباغ الكوفي وأبو بصير محمد بن مسلم ورواية بن عيين وهو لا هم أعيان فضلا السلف القرينية على أن المراد به بصير في هذا الكلام  
 هو يحيى بن الرضا عنه هو على بلح حجرة على ما يشهد به سند روايته قد جعل المحققون روايته عنه قرينة على أن المراد به يحيى كاستياد الأشاذ  
 إليه في البحث الثاني عشر قد مر أيضا في حكاية عن السيد المكرم باسط وسوء في البحث الخامس من هذا الفصل ما يدل على ذلك وعلى ما سنذكره في  
 الحاشية فلا تغفل منها ما قاله المحقق في المعبر أنه في المسئلة إلى نقلنا ها انقام المتن بعد أن ذكر رواية زيادة بن علي جعفر ورواية محمد بن  
 علي بن عبد الله قال لا عبرة بخلاف بعض الناس في عدا جباب لكفارة فانه تركها لم ينهه لي أحد من فقهاء الامامية فيما علمت من مضاعفة  
 ما ذكرناه من الروايتين أبو الصباغ الكوفي في أبي عبد الله وأبو بصير عن أبي عبد الله وعبد الله بن شاذان عنه وهو لا فضلا السلف من الامامية



احوال الی یصبر

فقداد و بیداری به رفاقت و غلبه بر این دشمنان و کینه داران میسر می آید.

## لنشا فی تحقیق

[illegible]

# أحوال أبي بصير

وجاء حل لكم ليلة القدر في خاتمة كتابكم الأثر فقال تروني في جواب ابن جبر الجديت ومراة ايضا انه ما رواه ابن مسكان عنه واصبا فيه ورد في  
 في الصحيح عن أبي بصير عن أبي جعفر قال بكره للحمران بنام على الفراء المرفعة الضفراء وهذا ما رواه عاصم عنه وقد وكل امرؤه  
 الروايات الخمس على ابن أبي جعفر ايضا عن أبي بصير هو فائدة في القاسم من روى كتاب ايضا فهران منصو حازم وغاصم جبر ابن مسكان  
 كلام من روى عن أبي بصير لا سكر وفيه اختلاف حتى السبيل المرفوع ابن أبي جعفر بما رواه أبو بصير في الصحيح الضافي قال من طلق ثلثا في مجلس  
 فليترجى من خالف كتاب الله في كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر هذا ما رواه ابن مسكان عنه وقد سلف تصريح الشيخ بان راوي هذا  
 الحديث أبو بصير لا سكر واصفا معرفت بصحة الروايات أبي بصير التي شربا إليها سابقا وعقد قدس فيه أصلا وفي كثير من تلك المواضع لا يمكن  
 حمل الصحة في كلامه على الاضافية كما لا يخفى وبالحمل على من راجع كسبه الاستدلال به ونفع رده ونفعه في الروايات أبي بصيرها اشتراطا  
 لم اشترطها ما هو أكثر من ذلك لا ينبغي له رتبة إن يحضر القسم عند العدل والثقات هذا ومنها حكم الاحتجاب بغيره رواه أبي بصير ان لم يكن  
 معه قرينة معينة اذا كان بالمرء رجال السنن الثقات فانه يسأل في طواري نكاح الاما في ذلك كلام واقول ان الموجب لهذا الاعتبار  
 والتكلف لهذا الرواية الخالف للصيغة ما ذكره هناك وهو رواه هشام بن سالم عن أبي بصير عن أبي عبد الله هو ما اعتقده من صحة سند  
 وقد صرح بصفها جماعة من الاحتجاب لبعضين كالعلامة والشيخ الفخر العبد السعيد وغيرهم وفي بعضها عندك نظروا في الكلام الى ان قال  
 هذا الاشكال في كل رواية فيها أبو بصير يطلو فينبغي التنبيه لهذا فقد طلق الاحتجاب للصحة على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مطلقا  
 والامر ليس كذلك في كل رواية فيها أبو بصير يطلو فينبغي التنبيه لهذا فقد طلق الاحتجاب للصحة على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مطلقا  
 عن الضافي مع عدم ظهور قرينة كونه المراد في كل ما على الله تعالى ما عرفت انت جبر ان ذلك الصحيح ما لا نصرات في بصير مطلقا الى  
 هذا كما سند كونه وتوشهم اياه وما التوشهم اياه ايضا اذا الظاهر ان لو لم ينص اليه لا ينص اليه غيره ولو كان ذلك لغرضها كما سنعرف في اي  
 من الاحتمالين ثبت المطلوب منها غير ذلك من كونه رواه عنه من قد روى بطريق منعه عن الصادق اعرفوا من ازال لرجال منا على قدر ما  
 عنا ومن رواه الاجلاء عنه كعبد الله بن مسكان وبنو عبد الرحمن ومحمد بن عيسى بن جبري لا عنقه وانما الى رواه عنه المحقق الشيخ  
 في صليمانه على مناج المفال وحكاه عنه النفا وهو لا قد بلغوا في الثقة والجلالة الى ان اجعلنا لصانته على صحيح ما يصدق عنهم على ما ذكره  
 اما ما كيدا للتوثيق ولعلنا لنظر الى من بعدهم من جال السنن ايضا ومنهم ابان الاحمر قد عرفت ايضا رواه عنه ومن جعل الجائز والعلامة  
 اياه معارف للثقة الجليل العبد شعب يعقوب حيث قال لا شعب العرف في ابو بصير بن خناب بصير في القسم وفيه عبد الله والي الحسن  
 ثقة عين وقال في ترجمه عبد الله بن فضال الثقة صاحب باب بصير بن جبري بن القسم كثيرا وعرف به من كونه من كونه جبري فغير شفع على  
 جماعة منهم هذا الحاشي عشرين ان الخوان احادته احو بالاسمحيح واحدا بان يكون عليها الاعتماد من احادته ثبت المراد في المشهور بان  
 المتأخرين بالاصلاح والشد وهذا ما مر في البحث السابق للثقة عليه الاشارة اليه من التبدل لما قد ظهر في بعضا عن كسبه ايضا وكيف  
 لا وقد عرفنا انما يصل النما من احادتنا الامامية الا في عشرة من ذلك فبما سكون ظن انه يروي القسم الحذاء وعرف فشا ذلك الظن وعلى  
 فرض كونه الكيفية من لم يبق ذلك كما هو الاظهر نظر الى اكثر النسخ لا يظهر منه قدح فيه لان ذبذبان يورد في ترجمة الرجال ما وقف عليه من الروايات  
 سواء كانت صحيحة او غيرها وسواء كانت ما بعد عليه ام لا فخرج امراده رواه في ترجمة لا يدل على قوله بمضمونها لاسيما اذا كانت ضعيفة وظن ذلك  
 بصريح بعضهم يشكروا كونه وجهها والاخر بعد الله وصحة احاديثه واطلاق الاحتجاب للصحة على روايات كثيرة في طريقها أبو بصير مطلقا مضاعفا  
 ما استندت من صحة العرف في غيرها من الاحتجاب من عدل الله ومن نفسه وجلالة وصحة عبيدته وكونه من مشودعي سهره ومن فهران أبي جعفر  
 وجعفر له الجند ومن كونه من صدقته في الضافي ومن كونه في حقه خالصا وعرف فشا لاجتماع العصابة على تصديقه وعلى كونه من فقه الاية  
 ونقل الاخر كونه من فقههم واضبطهم وثالث كونه من فقهنا الشيعة ومن لا يبايع وتلا هذه ورابع كونه من الفقهنا والا فاضل في موضع كونه من  
 فضلاء الامامية في موضع وسلبا عن كل طعن ومغتر في اخر وخامس كونه من عيان فضلاء السلف جعل الجائز والعلامة اياه معارف لبعض  
 الثقات لاسيما كونه كثير الروايات وكثير التلامذة ومن روى عنه جماعة من الاجلاء منهم ابن جبري عمير ترجي في لوجيرة والذخيرة كونه من الثقات كفض  
 اخر في الحديث الفخري قال ابن الضائري في ما قال وارده وانه من الروايات لئلا يظن من فاقدها وروى في بعضا عن كسبه ايضا وكيف  
 مترج حسنة خاند عثمان ولم يجد على ثقته ولا على مدحه حسنة ليل العبد عليه سوا روايات لا ينبغي شفا منها ثقته وجلالة كونه من اهل الجنة  
 ولا يمنع ان يكون ذلك الروايات باسرها ما نقلت بالغة وان يكون الواقع في الكل حيث صدقت عن الامام لفظا في بصير مطلقا ومنه فساد او متبنا  
 ودون كسبه المراد في ونحوه ويكون ما يذكرك في ذلك اللفظ ابا بصير هذا فاشبهه لاسيما على المناظر والسماع لا يشترط كونه بين وبين ثبت فظنه لينا فغيره  
 او بما يدل عليه وقوع التفسير المراد بل يؤيد ان يحسب هذا من فقه الاولين اتفاقا على ما حكاه عن الكشي ابن شهر آشوب ودون كسبه كما سبق

وقد قال الشيخ في التمهيد ان رواية  
 ابو بصير في الاحتجاب صحيحة

# لشأن تحقيق

الفتاها الا فاصل على ما هيكله عن المعبر عنه كما وما يشعر به ذلك سنشير اليه في الخاتمة وقد وجدنا روايات كثيرة من انواع العلوم الدينية  
وفنونها واصول الشريعة وفروعها وادبها من ابوابها يتخلو عنها ووجدنا كثيرا من الرواة ودواعيهم لم ينفذوا ذلك لقراين واصريه الا ستم  
انهم من روايات ذلك لعل ما هو قليل جدا بالنسبة الى تلك الروايات في بعض الفنون وليس من ابواب رواياتها عنه شدة من الرواة مع ذلك لم  
يخجل منها روايتهم عن الجعفر ولو فرض وجودها في غير ما لا ندرو قد وجدنا روايات عن ما هي في الكثرة يمكن من الظهور على هذا ما هو بصير  
هو الذي يمكن ان يؤمنه من ان الله على حلاله وحرامه حافظ الدين ومن اعلم انه من احب ادينا جعفر وذكرهم في الاعصا والامصا  
ومن لولاهم لصادق النبوة من ان لا تار دون ليل المراتد الكجده مذكور في ذلك الاخبار لو كان ليل هذا في الحقيقة من ودي في حق تلك  
الابتناء المستفيض في منها الصحيح غير المشتملة على تلك المذاهب العظام فمع قطع النظر عن ان كان الظاهر على ذلك التقدير ان يتفوق الغضا على بقية  
وعلى كونه من افقه الاولين كما ان من ذكره فيها كما نوا كذلك لكان الظاهر ان يوجد في شدة وتقدمه في كل من علماء الرجال الذين كانوا قبل  
زمان ابن طاووس العلامة وانت خبير بان لم يصل الينا من احد منهم ذلك بل اختلفوا في شأنه فوقع من بعضهم الظن على زينه من اخر على حقه  
ومن ثالث على ثقله في الجائز قال في ترجمة ذرية شيخنا صاحبنا في زمانه متقدمهم وكان قاريا فيها متكلما اشعرا اديبا قد اجتمعت فيه خلال  
الفضل الدين صا دقاينا يريد بال محمد بسبب حقيقة مع وكان من او ثلثا لثا في سيرته بن معاوية العجل وجهه من وجوه اصحابنا وثقة  
ايضا له محل عند الامم وليل بن الجعفر من نظراء هؤلاء الاجلاء على ما يظهر من تلك الاخبار ومع ذلك لم يذكر له مدحا قال في ترجمة بن  
ابن عبد الرحمن بعد ان مدحه اورد روايات في مدحه ومناخ يوشك كثر ليس هذا موضعها وانما ذكرنا هذا لخلق تخليه من بعض حقوقه من  
الظاهر ان مناخ ليل بن الجعفر ايضا كثر على ذلك التقدير مع ذلك لم يذكر احد منها هذا كله ليل على ما لم يرد في ذلك الروايات في ثنا  
ايضا والاولى فهو ولم يقصر في اذام حقوته فندبر في ثلثا في عشر في الفرائض المعينة لارادته من ابي بصير والمؤكدة لها اذ وقع في سلب  
الروايات من عدد من شئ من يتدبرها ويأيد من اولنا المبحث لثا من من الفصل السابق ما يتعلق بهذا المبحث في سبق منه من ظاهر الجائز ان  
لعل في حرة كتاب التفسير كثر على بصير هذا ويظهر من كلام ابي الحسن على بفضل ان لعل هذا كتب تفسير الفرائض كله من اوله الى اخره قال  
ان لاي بصير هذا روايات كثيرة في تفاسير الروايات ولما لم نجد فيها رواية عن جعفر ما نرى ليل المراتد او نظمه اياه فاعل المظنون ان روايات  
ردت في هذا الشأن ورواياتها ابو بصير يكون من روايات ابي بصير في سبيل ما وسنقر ان الظاهر ان هذا موضع وقوع مطلقا اليه في جميع  
المقالات في ترجمة يحيى يمكن استعلام انه ابن القتم الحذاء المكفي ابي بصير رواية على بن ابي حرة عند رواية الحسين ابي لعل عنه وذكره ايضا  
الحسن على بن ابي حرة في ترجمة ابي بصير يمكن استعلام انه يحيى القتم الحذاء الاسكا المكنى بابي محمد ايضا بما مر في باب وهو ما نقلنا منه  
ورواية يعقوب بن شعيب بن خويلد اذ ورد في روايتهم على بصير في عبد الله اذ عثر على جعفر او عن غيرهما اذ في وسط السند ان كان ازا  
عنه على بن حرة او شعيب بن خويلد في روايتهم الضعيف ان كان غيرهما في موضع بين ليل المراتد واحتمال غيرهما بعيد لعدم ورود الاخبار  
انهم ليس بعيدا فتدق قال الجعفر في شرح الاستبصار وكما كان في المبحثين في العلل او الحسين في هذا او مصنف من يونس ابراهيم بن عبد  
المجيد او معاوية بن عمار او يحيى الجلي على بصير في يحيى بن ابي القتم اذ عثر ان هذا ما حكينا عنه سابقا في استعلام كون ابي بصير ليل بن  
الجعفر في ما ظهر له ولعنه شائحا لنتبع انا لعل اقول قد عرفت سابقا ان يحيى القتم الحذاء لم يكن يمكن ابي بصير ان على ابنه من القتم الحذاء  
الحسين ابي العلل من ذلك كتاب ابي بصير يحيى ان عليا ذلك كان فائدا لروايتهم على ناصر بن ابي يحيى ايضا كان من تلامذته فان شعيب بن خويلد  
ابن اخيه من امه الصائفة ما لوجع اليه ما يحتاج اليه من احكام الشريعة هؤلاء من تتبنا فلم نجد روايتهم عن ليل بن الجعفر وقد جعل المحققون  
روايتهم على بن حرة والعقوبة على بصير في علة كونه يحيى قد مر ان عبد الله بن موسى عن الحسن على بن حرة عن ابي بصير الحسين ابي العلل وعبد  
الله بن صالح وشعيب بن خويلد في جميعهم على بصير في عبد الله في قوله فها اما انا بشر مثلكم يعقوب الخلق الحديث وقد مر في المبحث الثاني  
الفصل في جملة ما حكينا عنه الكثر في ترجمة يحيى فانه ان قيا ما فيها فلك كيف لم يصنع حديث حديث يعقوب بن شعيب بن خويلد في بصير في ما حكينا  
المراد ابي بصير هذا يحيى عليه يعقوب بن شعيب ايضا من ذلك عند قد سبق في المبحث التاسع من الفصل السابق ان يثا من يحيى بن عبد الكريم بن  
عبد بن مديح بن ابي بصير في علة في وسط السند لا يخفى في الان وقوع يحيى القتم ابي بصير في وسط سند حديث من احاديث هذا الصنف  
او الكاظم واهله غير ذائع الا اذ اردوا قال الجائز ثابت بن شريح ابو اسمعيل الصائغ الابنا كمولى لارادته وذكره في عبد الله واكثر في  
بصير الحسين ابي العلل في المثلثين سعدا لاسكا لثا في ثمة من اصحابنا لم يرد عنه الا عيسى هشام في علة عبد الله وعلة بصير في  
انه قال ليل بن الجعفر المراتد ابو محمد قتل ابو بصير لاصغر هو مشعر بن فضال لكونه ليل مكنى ابي بصير في هذا لعل لظ ان مراده ابي بصير في الجائز

في المبحث الثاني في ترجمة يحيى بن الجعفر





## لشأن في تحقيق

واحبابي حقاً اذا اراد الله باهل الارض سوء مشرتهم عنهم السوءم بخوم شيعة احبوا وامواتا يحبون ذكوباً بهم يكشف الله كل بدعة  
ينعون عن هذا الدين فقال المبلطين ناديل الغالين ثم بكى فقلت من هم فقال من عليهم صلوات الله وسلامته وبركاته عليه اهل البيت  
بصير محمد بن عبد الله ما انه باجيد بسين لك مر هذا الرجل عن قريب لجيل فوالله ما كان الا قليلاً حتى ايت ذلك الرجل فيسب اهل البيت في الخطأ فقلت  
الله اعلم حيث يجعل سائرنا الظن من قول الصادق زادة وابو بصير الخ وقوله بعد ذلك لوصف البكاء وبعد ان سال الجليلان بين له اولئك الام  
بريد اهل زادة وابو بصير محمد بن عبد الله من قول زادة في حديث منواته صهيل على الصادق زاد بن كثير الخ وجران بن اعين وابو بصير قول  
محمد بن عبد الله بن ابي بصير في طريق مكة وقول حماد كان ابو بصير على باب ابي عبد الله ليطالبه لاذن فلم يؤذن له فقل من قام بيني فقلت انتم  
باله بصير قول سامة بن مهران كنت نادوا ابو بصير محمد بن عبد الله ليطالبه فقلت انتم سلف وفول بن بكير في رواية في وقوف الظاهر العصر  
ورج زادة ودخل ابو بصير على ابي عبد الله وقول هشام بن سالم في حديث طويل بعد ان ذكر خوله على الحسن ومعه وقطعة رابا منه فخرجت  
من عنده فقلت با جعفر الاول فقال انا ذلك قال قلت لعلك قال فحدثنا بالعتقة قال ثم لقيت المفصل بن عمر وابو بصير قال فدخلوا عليه وسلموا له  
وسالوه ثم قطعوا عليه الاطعمة مثل عماروا اهل البيت فخرجنا من المدينة من هذا منزل ابي عبد الله فلقينا ابو بصير خراجا من ذقان من قبة  
المدينة وموجب عن العلم لنا حتى خلنا على ابي عبد الله وقول ابن ثابت في فضل النبي صلى الله عليه وآله وانا مع ابي بصير فبعتنا با عبد الله  
وقول سدير الصيرفي ما رواه في كمال التكملة في الباب الثالث في الثلاثين منه ما رواه عنده خلتنا وابو المفصل بن عمر وابو بصير امان بن تغلب على كونا  
له عبد الله الصادق وقول سفيان بن عمار في باب ابو بصير با عبد الله وانا سمع فقال ترا في اوردك القام وقول وهيب حفص كن مع انا  
لبصير في عمن بن الياس فقال لربنا يا محمد انا في جلب بعث الى بجال من الزكاة اتمها بالكوفة فقطع عليه لطريق فقلت عندك في رواية وقول سيف  
التماذق في ابي بصير ارجل في شاة على عبد الله عن رجل سئل فقصت في رواية مطبوخ هو صورة فيها تمر مشقوق قال لسا لدا ابو بصير عن ذلك فقال  
هذا كره فقال ابو بصير لم يكره الى غير ذلك من نحو هذه الاقوال وقول الرواة لا سيما من كشي في ليش كليم ما في الا سائدين من ابي بصير من  
ميد في تفسير من عدم استفاد جليل في جعينة ومن ذلك الاقوال الصادق وعن قالها ابا بصير لواردة في كلامهم مطلقاً ومن تفيد هذا  
ابن سالم الجعفي في قوله فلقينا با جعفر الاول مع ولا لصد كلاً على رادته منه عدم تفيد ابا بصير قوله ثم لقيت المفصل بن عمر وابو بصير ما  
بنيل الجالد من سائر التفيد الواردة في ذلك فينا سيقا وخوها وعدك بقيد ابي بصير فيها ومن قول نصر بن صباح لم يلق البر في معنى محمد بن  
خالداً با بصير بينهما القتم من حمرة ولا حتى غار ديد حتى ان يكون صفواً تدل عليه وقول الشيخ في فهرست جعفر عثمان صاحب ابو بصير قوله  
كتاب الرجال خليفة ابن الصباح خليفة جعفر بن عثمان بن ابي بصير قول الخليل في العلامة من جعل زرعاً لا سكاكاً ثم انما  
لم يرو عنه الا عيسى بن هشام وقوله عبد الله وقوله على بصير قوله ما ثابت بن شريح ابو اسمعيل الصائغ الا يتابعه في الا ذنقة وذكر جعفر بن عبد الله  
واكثر على بصير الحسين في العلامة من عبد الله بن سنان في حديث الحسن الا سكاك كونه مولد في جعفر قوله وقول بن ابي عبد الله بن  
جعفر بن عبد الله بصير عدم لهما لهما مضرة الى جليل عمن عندهم وانما كان ظاهراً الاقوال المذكورة ايضا تلك بعد قيام قرينة معينة للراية في ما بعد  
احتمال كونه في كل واحد مما سنده ومن نظائرها الى لا تذكرها وهي اكثر منها مما كان مقرباً بتلك القرينة حين صدر عن القائل ثم صاحبها  
عندها لغالبها او خفاءها علنا مع ان الاصل ايضا عدمها في ذلك الحين فلو لا ذلك الاضطرنا ايضا لكان محملاً وان خير بان شام تلك المقامات  
لم يكن مقام الامام والاحبال فلا بد ان يتحقق ذلك الاضطران وان كانا ظاهراً في ذلك فلا بد ان يكون ذلك المعين يوجب القتم لان استعماله في شرح  
من استعماله في غيرهما مظاهر من تتبع اسانيد اخبائنا وتجسس خلاف تلك الآثار وان لا حظ في ادوية المعرف فينا الا شتبا بين الرواة المستفادة من  
التتبع من كونه من اهل البيت وعدم ذكرهم له الا بتلك الكيفية المطلقة الا نادى عكس ليش المراد فلا يمكن ان يكون غيره ولا ان الظاهر من تقريرهم عنه  
باله بصير في الاسانيد المتون وعدم تقريرهم باسمه عدم تفيدهم لتلك الكيفية الا سكاك وخوفاً مما يعين رادته منها الا نادى من بعضهم مع كثرة  
دخايلهم وقصرهم باسم ابي بصير المراد في تفيدهم ابا بصير بما يعين ان رادته منه كثير امثال ما مر عن ابن سنان وابي بصير في جعفر بن عثمان وبكر  
وعلي بن قرق في غيرهم مع فلة في رواية لا سيما من ذلك لتصرح والتفيد عدمها الواضحة في اسانيدنا من رادتها منها في هذا  
بعضها عن ابي عبد الله بن مسكان الاضطران الى جعفر هذا كما لا يخفى لان تلك الكيفية وقعت في كثير من المواضع مطلقاً من دون قيد في تفسيرها  
من الخارج ان المراد بها هو دون غيره مثل ما وقع في قول الشيخ في العدة وان كان احد الروايتين اعلم واقفة واضبط من الاخرى فوقع في قول الظاهر  
في كتاب اعلام الود فقد علم كل محصل في الاخبار فوقع في قول الحق في المعبر في كونه يعني غاها كذا من الرجال ما يقابل دبعة آلاف  
الى اخر ما تقدم في البحث الغا من الفضل الحامس فان ملاحظة ما مر في ذلك البحث من الكثرة في ابن شهر آشوب من ان ابا بصير لا سكاك من افعه لانه  
عند انصار المحققين كونه من فضلاء الامية من العلامة من كونه من اعيان الفضلاء السلف يظهر ان مرادهم باله بصير لواقع في هذا الكلام

اَلْحَوْلُ اِلَى بَصِيرَةٍ

[illegible]





# اشكال السبق

مختصة بالحوادث التي هي ملائمتها غير متفكر عنها واختصاصها على الوجه الذي لا يصح خلوها في وجودها منها حاصل وكلما اخرج من الحديث ولا يسبق في وجوده فهو محدث ولو صح خلوجهم من تقابل الصفات الموجبة عن الاكوان الثلاثة لم يكن وجوده عليه لم يكن معقولا فضلا عن ان يكون موجودا لان قلبه لجنسه لقطع على استحالة اذ لم يعقل خلوا اجساما من الحوادث الملازمة لها في وجودها فلا بد من كونها محدثة مثلها وتمام الحوادث مقطوع عليه بانه اذا ثبت لاحادها الاولية فلا بد من ثبوتها الجبرم والافاقا ثباتها حوادث مع نفق ثباتها متناقض وثبوتها زال على اثبات محدثه لكونه ترجحا لوجوه على عدمه ترجحا لاجازين على الاخر لا بد له من مرجح وعلى كونه فاعلا مختارا لان الموجب لثبوتها مختلف معلوله عنه فان كان قديما ادى الى التباس الاثر بالمؤثر واحتياج كل واحد منهما الى الاخر في نفس الاحتياج الاخر اليه فيحتاج ان كان محدثا احتج الى محدث ويلزم على كليهما الدرد والتسلسل اذا ثبت كونه ثم فاعلا مختارا واجب كونه قادرا لا نه قد صح منه لفعلا لمغذ على غيره وكل من صح منه ذلك لا بد ان يكون قادرا وغالما لا نه احكم افعالا تقبها احكاما يتعد على غيره وذلك لا يتأتى الا من عالم وحيا لا نه قد صح كونه قادرا غالما لا بل قد وجب صحته فضلا عن وجوبه لا يثبت الى المحي موجودا لا نه اثره لا يعقل كونه اثر المعتمد ولان له غلظا عقدا ذاته ومعلوما نه يرجع الى ذاته وثبوتها مع انتفاء الوجود محال قديما لما ثبت من انها الحوادث الاله من تاثيره ما يتعد على كل مؤثر سواء وسيعا بصيرا بمعنى ترجح الاثر بل ما ثبت من كونه كذلك وهذه صفات ذاته الثبوتية التي يستحقها اذا وابدالها واجبة لا الموجب لا نه لوجع اسنادها الى موجب يدعاه هو عليه في ذاته لكان ما قديما فيلزم المماثلة وقد ثبت نه لا مثله ثم من حيث نه لا ثاني له في القدم فاما محدثا فينوقف حدته على كونه محدثا ولا ويلزم للحد ونكاته اجتنابا هو عليه في ذاته فيما لم يزل احتمال بدله خروجه عنها فيما لا يزال هو ثم مدرك الحد كذا اذا وجد لا نقضا كونه حيا لا انه بحد ذلك اذ لا لعدم لا بمعنى كونه معلوما بل بمعنى كونه مسموعا بصرا محال هذه الصفة المقنعة عن صفة الذات فيه سبحانه وعن صفة العقول في غير واجبة له لا على الاطلاق بل بشرط منفصل مريد وكا رة الحوادث تقديمه من افعاله واخيره ما لا يخفى في جوار العكس فيه فلو لا المحض لم يكن لتقديم ما قدم واخيره اخر وجه لان العالم بفعله وعرضه به بحضه منع خلوه من السموات الغفلة وكونه محلا بينه وبين الاراد يجب كونه مريدا وهذه حاله سبحانه فهو مريد على الحقيقة ولا نه امرا بالطاعة ونفى عن المعصية فلو لا انه مريد لما اشركا له لما نفى علمه بتميز الامر ولا النهى من غيرهما ولا كان لكونه امرادنا هيا وجه يستحيل استحقالها لانه لا لزوم قدم المرات واجتماع المتضادات للذات ولعنه قديم لا نه لا قديم سواء ولعنه محدث حاله بينه لا استحالة كونه محلا للحوادث وفي غيره لوجع وجع حكمه اليه ان كان حيا واستحالة نه في الجوار فلا بد من وجودها لا نه محال ما لا يجوز عليه ثم مما يجب فيه قسمة ما لفظه ومعناه يفيد السلب هو نفى الماثية المحكية عن ضرار بن عمرو ولا نه لا حكم يدل على ثبوتها ولا طريقا الى صحتها والاصح ثبات الكيفية والكيفية وهو جملة نفى الجسمية والجوهرية والعرضية لما ثبت من قد نه حدث ذلك لجمع فلو لا استحالة كونه بصفة نفى منها لوجب حدوثه وانهما لثبوت المتاركة في الحقيقة ولا نه فاعل ما فعل من ذلك لخرها فلو لا كان مثلهما فعلة عليه فناء ما وخرها كما تعدد على غيره نفى الرؤية بالابصار لا اذ انك بساير الحواس لا نه لو صح رؤيته اجلا لوجب اجلا لان الرؤية اذا صححت يجب وان لم تجب استحالة الرؤية وجوب استحالة ثباتها هناك ولا نه ليس مقابلا ولا حال فيه ولا نه حكمه فلا يفل كونه مريدا ولا محسوسا وقد مدح بنفى الرؤية عنه مدحا عاما فان ثباتها نفى لمدحه لا طرأ ذلك في كل امدح بنفسه كالسنو والنوم وغيرهما ونفى الاثارة لان اريد به الحلول فهو من خصائص الاعراض والمجاورة فهو من لوازم الاجساد وكلاهما مستحيل عليه ان اريد به غيرهما لم يكن معقولا ونفى الاختصاص بالجهان والحلول في الحال مثل ما ذكرناه ومنه ما لفظه ثبوت ومعناه سلبه هو كونه غنيا لا نه حتى مستحيل عليه لاجاز الى لا وجه لثبوتها الاجتناب للمنافع ووقع المضار مرتبين على ثبوت الملازمة للام المعصية للشهوة والنقاد المختصين بالاجساد فلو لا استحالة ذلك عليه مع كونه حيا استحالة كونه محتاجا واثبت نه غنى كونه واحدا لا ثاني له في القدم لا نه لو كان له ثان لكان وجود احدهما مع عدم الاخر اما في الزمان والمكان والحال لثبت لهما ما به تميز الذاتان من الذات الواحدة وتا في ذلك في القديم غير معقول ولا نه لا طريقا الى ثبات الذات من نفس الفعل ولا من واسطة واثبات ما لا طريقا الى ثباته هالة ولان اثباته مكاف لاثبات ما زاد عليه في ارتفاع الفرق وامكانه بين الحق والباطل هو محال فاذا انفرد عنه الثاني شريكا كان ونظير اثبت وحدانية الجمع كاف في الدلالة على ذلك اما الكلام في كون العدل قانه يترتب على اصلين احدهما اثبات النصفين البقيع الغضلين لا نه قد ثبت عموم العلم بمحسنا ومقحط لا يفيد العلم بجنسها وفيها على ما واء كمال العقل ولا يمكن الخروج عنه فلو لا انه من جملة علومه لم يكن لجميع ذلك وجه لا تاثير لا مرد لا نفق في حسن ما مور ولا نفق منه ولا نفق لواشر التوقف العلم بحسن ما حسنة العقول في نفق ما نفقته على ودودها فيستحيل الجميع لما بينه من الدود كان لا يقع منه ثم تصديق الكنا بين الذن لوجاز عليه لم يبق طريقا الى العلم بصدا لا نبيا ولا بصحة الشرايع وما بصحة مدلوله فتا دليلا لا غير خات لثباتها ثانيا ثباتا قناره ثم على صفة البقيع لان استناد كونه قادرا الى ما هو عليه في ذاته يقتضي عموما تعلق قناره به بكل مقدر على الوجه الذي لا يتناهى من جملة المقدرات البقيع

## اشارة السبق

فيجب كونه قادرا عليه ولا ان البتة مقدم لنا العتمة وقومتنا وهو اكدا لا مائة كونه قادرا فلا وجه لكونه غير قادر عليه كما لا وجه لاختصاص  
قادرته بمقدار دون غيره وشي يجب كونه منها عن فعل البتة لا نغالي لا يجهل ونعني لا يحتاج فهو عالم بغيره استغناء عنه ومع ثبوت ذلك  
لا يجوز ان يتنازل فعله لانه لا يكون الا لداع وهو اما جعل بغيره او حاجته اليه ومع استحالتهما وثبوت احدى الحكمة التي لا يتفكر له داع سواء  
لا بد من كونه متنازلا عنه اذ الخيرة بينهما مع علمهما لغرض مشتركتهما لا يتنازلا الا لخص لا وجه حسنة داع له الى فعله وان تجا عليه خلافا  
بذلك من لا يجوز عليه فانها في داع الحكمة ولا ما يخالفه ولا نرى لو جاز منه وقوع البتة ليمتد باعنا الى اطلاقها تابع لوقوع فعلها استحال ان  
يتم ثبوت منها بكون وقوع البتة منه اولى بالاستحالة او غير ارادته لانها تابعة للمراد في كان قبلا كانت هي ايضا بغيره فلا يجوز عليه فعله لم يجر منه ارادته  
ولا نلاحظ على ذلك اذ ارادته سبحانه فلا يجوز ان يربط البتة كان على الحقيقة فاعلا له وذلك مناف للحكمة التي يتجمل منها فانها ولا نراه عنه لكونه  
له فلو اراده كان على الشئ وحده وغیر الامر به لغيره ولما ثبت من حكمته ولا يتحلى لكونه امرًا بما ثبت كونه عنه ناهيا مع اتحاد الوقت  
الما هو فانه لا يامر الا بما يريد كما لا ينهى الا عما يكره وقد ثبت بذلك نزهة عن كلا يتبع ارادة البتة من شئ منه ومحبته والرضى به اذ كل واحد  
من ذلك اراده مخصوصة وغرضها شئ وقد روي في الرضى بهما والقبول عليهما مع قبح الرضى الصبر بما ليس بحسن لانه لو جاز ان يفضي ويقتل  
شئ من البتة كان العبد بذلك متقدرا غير ملوم كما لا ملأه عليه في كل ما يبناه وقد روي في فعله سبحانه وكانت حجة العباد عليه الاستحالة  
خروجهم غرضنا شئ وقدره فلا يبقى له في كل ما اوجب به عليهم محذور ولا وجه مع ذلك لبعثه نبي لا انزال كتاب ولا نصب لادلة امر لا ينهى  
والوجه في جميع ذلك ظاهر افعاله سبحانه تركها مفضية مقدرة لكونها حكمه توصوا باوصلا حاسوا مظهر الوجه فيها مفضلا ومجبرا او لم يظهر  
قائمة الخلق ما خفي وجهه منها بما ظهر ذلك فيه وحل الجميع على الاصل المفتر بادلة الاستحالة لثبوتها في مدلول الادلة ومن جملة صفاته العظيمة  
كونه نعم متكلا الاستحالة لان يكون الكلام دانيا او مغويا لانه لا حكم لذلك فلا طريقا اليه ولو كان كذلك وجب شطاع كل ما في كل ما يصح ان يتبع  
كل ما من كذب غيره فلا يوثق مع ذلك بخطابه لانه لا سندا وطريقا لعلم القطع بقدره وصدقنا نبينا فلا معنى لكونه متكلا الا ما هو مضمون كونه  
فاعلا وقد ثبت بذلك حدث كل ما يحتمل جميع افعاله ونزله بنا نانو ولفظ الحروف والكلمات التي لا فائدة فيها الا باختلافها ونزله بنا  
في تقديم بعضها على بعض باشتغالنا على البداهة والنهائية والتجزي الانقسام الله هو خاضع لحدث الاستحالة لجميع ذلك على المقدم وكل ما يقع من  
من ضلهم باطننا وظاهرنا متساويهم لا اله بوجوه وقوم يحيل لداعي الارادة وانقضاء بحسب الضائق الكواشف فلو لم يكن فضلا من وقوع منكم بحد ذلك  
وتجاذلنا كما لا يجنبه كلما ليس من ضلهم ذلك لظهور الفرق بينهما ولا نرى استحقاقهم للمدح على فعله والذم على اخرا كما شفع عن كونهم فاعلين الا  
لم يكن لهذا الاستحقاق وجه كما لا وجه في كل ما لا يتعلق لم يفعله ولا نهم ما موكذوا به من غيري بالثبوت على امثال ما امر ابراهيم بن علي بالقبول  
على مخالفتهم فلو لا انهم مكفون من ذلك لم يكن لجملة جبره لان نفي كونهم فاعلين ثبت بطريق العلم باثبات الفاعل مطلقا وثبوت الفعل مع انشاء الفاعل  
ما لا يفعل كونه جازا لوقوعه بذلك ان افعل لم ليست مخلوقة منهم ونزله بطريق العلم بالثبوت وقوع الفعل الواحد بفاعل كما يتجمل وقوع مقدم  
الواحد بقدار ثبوت الاستحالة لكون الشئ الواحد بقدار ثبوت الاستحالة لكون الشئ الواحد موجودا مع عدم ما واقعا متعاقبا في حاله واحد فيحقق بذلك  
بطلان الكتب وان كان غير محمول لكون العلم بكل واحد من صفة وجبته موقفا على العلم على الاخر مع ان كان نفس الفعل فهو واقع بفعله  
وان كان وجهه الذي يقع عليه فهو تابع لاختيار الفاعل فصد الاستحالة لغيره مع ان الفعل ما هيته فلا معنى لكون العبد مكسبا الا كونه فاعلا  
وليس في الفعل من حيث الفعل الواحد فاعلين احدهما محذور وهو الخلق والآخر مذموم وهو العبد المكسب لا الجبر والمجوس اذ ان ثبت كونه  
العيا فاعلين ثبت كونهم فاذين الاستحالة لوقوع المقدم ولا يغادر ولا لم يثبت وقوعه من على تعذره لولاها لم يكونوا باحدهما او في الاخر  
وهي مستندة الى الفكرة المحذورة الاستحالة لكونها ائمة او فاعله ولا يجوز ان يكون الفكرة وان لا يحصل ثبوت الفاعل بين الفاعلين في كونهم كل  
مع استناد ما هم عليه من حال وشرط لا لا على ثبوت الفكرة اذ لا وجه لثبوتها الا باعتبارها وقد رويهم من جهة ثبوتها فاعلا لا يتابع حكمها صحة  
الحديث وهي متقدمة على الفعل بغير كونها مؤثرة فيه ومخرجه من الحكم الى الوجوه لان اخرها يتجمل منه ذلك فكيف يكون به ومفادها تنافي  
الاختصاص بغيره كونها معلقة في اثرها وهو ظاهر انفسا لما فانه ما دل عليه الادلة في كونها متقدمة ومعلقة بالاعتقاد لصحة التصرف في الجملة  
المختلفة مع نضائها ولا يثبت باحدهما اولى من الاخر فلو لم تكن متعلقة للسر اجتماعهما عند حدث الفعل فلا يخفى فانه واجبا ما الصفة  
وتعلقها بمعلقها لما هي عليه نفسها لكونها لا تعلم الا كل وهي مختلفة لا متشابهة لا متماثل فيها لتعلق كل جزء منها بجزء من المفعول ومع اتحاد  
الوقت الحسن والمحل والاستحالة لان يجمع بكل جزء منها عاقل يتبع بالآخر لكونه ايجابا وموجوبا ما مع اختلاف ما ذكرناه فلا اختصاصا لتعلقها وهي  
متفردة في شرط مقدمها ان يكون مكاني نفسه الاستحالة لتعلقها بما ليس كذلك فلهذا يكون تكليف الكافر بالايمان ممكنا لكونه مقدرا  
له وحسنا لكونه اراده حكيم منه عن كل شئ وقد يكون واجبا في الحكمة لتكامل شرطه ولا يثبت لتعلقها بالمتة بانه لا يتنازل اذ ليست

# للشيخ علاء الدين

مؤثرة في معلومها ولا مضاده لو فوعه منه فكان ممكن الوفوع باعتبار تكلفه واقتضاه محالاً بوجوب اختياره ولو اوجبنا على العالمين كذا كذا  
لا وجب ايمان المؤمن بيقين التكليف ويسقط ما يترتب عليه قد كلف الله سبحانه كل من اكمله شرطه التي هي الحيوة والعقل والقدرة على التكليف  
ونصب الادلة واذا خلة العلة وشبهه في الفتح النفاذ لا ينفذ الا لظان لمعلومة لا لا منع اكملها ان لم يغن بالحسن عن القبح بل جعل الامر قائماً  
لكونه معلوماً مسطوراً عنه ما في عنه كك لكونه ملزماً مشهوراً فلا يكون مكلفاً كل من اكمله فعل الملتزم ترك الملتزم ان غابنا او غابنا بالافتح  
ويتبع الله عنها ولا وجه لكونه باعتبار ما غير مكلف لا نه على الصفات المتبعة في بثوث كونه كك حسن هذا التكليف معلوماً مستنداً الى  
مكلف حكيم ولتضمنه لتعريفه المستحق للمنافع العظيمة التي لا تستحق الا به لتبع الا بتكليفها وذلك هو الغرض من التعريف للشيء في حكمه  
ايضاً للمخاطب من تكامله شرطه المشار اليها وهو من الجملة المشاهدة المسماة انساناً ما لم يتم كونه حياً الا به ولا اعتبار بما سواه ذلك كما  
لا اعتباراً باليمن بعد الطحال ولا بالزيادة بعد النقص لان الحيوة خالصة في الجملة والافعال صادرة عنها والاحكام متعلقة بها والادراك  
ببعض اعضائها فلو ان المكلف منها ما بيناه لم يكن جميع ما ذكرناه وجهه كما لا وجه له بالنسبة الى شعورها والظفر بما به يتعلق التكليف ما الز  
بفعلها يجاب وما هو ولي فندرج اما منع من فعل فخطراً او الامتناع منه ولي فكرهته ومكرهه وان لنا ما عطفه او سمعي من افعال القلوب والوجوب  
الظاهر داخل تحت الطاعة الاستطاعة لكونه مفقداً للمكلف بشهادة العقول بفتح تكليفها لا بظان سواء كان بفقد قدرة او اذ  
شرط من شرطه التي لا يحصل لامعها وكونه مستحيلاً بان لا يكون مفقداً ولا وجه لتبعه الا لكونه تكليفاً بما لا يظان لبثوث حسنة بثوث  
الطاعة وانما ثباتها لا يتعلق بما حكم له ولا استحقاق به كالمباح ويعبر في قيام المكلف به معرفته بمكلفه سبحانه على صفاته جليلة تفضيلاً  
وبالتكليف على صفته بكيفية ترتيبه ايقاعه لا لم يفد خياله به ولا بد من فصل بين التكليف وبين ما يستحق عليه لانه لو اضل به مما نجا او  
معاقبنا لم الجاء المنابة له حصول المستحق على الوجه المنابة لما به يستحق محال فكان انقطاعه اجبا لذلك هو اما ما بغنا او غيره مما يتعلق  
به المصلحة ويقضي الحكمة ولا ضد للجواهر الا الفناء بوجوده الابد محال فيبقى وجودها جليلة وجود ما يتبعها ويخصها بتعالا متفانها وطوبى  
اثباته السمع هو اجتماع الامور وظواهرها لان ما هو معلوم من الله الاسلامية والشرعية النبوية فيكون عدم الجواهر بحقيقة الامكان او  
اعادتها باعتبارها لا يفتأها والاستبقاء منها مفقود له سبحانه لتغيرها بما لا تعلم الاعلية لا يفتح خروجها عنه لا استحقاقه خروجها عن المعلوم من كونه  
معلوماً ولا يجب عادة ما زاد من الجملة على ما به يكون المكلف مكلفاً بل ذلك اجمع الى اختيار الحكيم ولا اعادة من لا مستحق له او عليه ما علم  
تعالى انه يقر بالمكلف الى ما كلف فعلاً واجتناباً او يكون معه قرب باختياره هو السعي للطف والصلاح وهو اما عام او خاص وما هو خاص  
بينهما اما من فعله تعالى او من فعل المكلف لانه من فعل غيره له اذا كان في المعلوم فعله او ما يقوم مقامه الحكمة يقتضيه فعله لوجوبه لا نرجاد  
محرم لتكليفه والافتقار دونه منعه كفتح منعه ما لان منعه من مقتضى الغرض المجري بالتكليف الى الحكم لا ينافي قرضه لكونه من مبادئ الحكمة و  
شرطه تقدمه على ما هو لطف فيه بثوث مناسبتة بينهما وخالوه من كل مفسدة وهو فيما لا يتعلق بالدين غير واجبه لا وجه لوجوب الاصطلاح الدنيا  
ولا طريق اليه لا استحقاق لكونه فم في كل حال غير منفك من الاخلال بالواجبة يقضي لمفسدة ولا يجب المنع منها بل الاعلام بها والتكليف من  
دونها لا ذاحة العلة واستتمام الغرض بذلك ولا وجه في اللطف اذا كان مصلحة في امره المكلف مفسدة في غيره والاخر كما لا وجه له كماله  
لا تم الا بمفسدة ومعرفته الله نعم واجبة لكونها اصلاً لجميع التكليفات المكتسبة عقلاً وشرها لكون اللطف الذي هو العلم باستحقاق الثواب والعقاب  
على الطاعة مشروطاً ببثوثها ومتوقفاً على حصولها ولكونها شرطاً في شكرهم سبحانه وعبادته التي هي كفيته في شكره الذي لا يبع الا بعد  
صحتها ولا يثبت حقيقته الا بعد بثوثها وكلما لا يتم الواجب الا به فهو واجب لا يوصل اليها في اداء التكليف الا بالنظر الى المصلحة على شرطه  
الاستحالة كونه مشروطاً باحاطة عن طريق يرجع الى الصلوة لبثوث الخصال فيها اذ تفاعله في كل ضرورة كلسنا في تكليف العلم بالمكلف  
مضطر الى العلم به او سعيه لوقف العلم بجهة المصباح على تقدمها وان الجمع مؤكداً لوجوبها فكانت باعتبار ما ذكرناه ففكره واستدلاله كك  
النظر واجبا لوجوبها وهي على التحقيق والواجبات تكون ما هو صلة اليها وسببها كك لان ما عدل النظر من جميع الواجبات العقلية  
والجمعية قل تجلوا المكلف منها ما وجوباً او جوازاً ولا تجلوا من وجوبه عليه فكان اول الواجبات وصالته وترتيبها وانما يجب عند حصولها  
والرجاء وقد يحصل خوف المكلف بسبب يتعد عنه تدبر ما هو عليه من احواله وما هو فيه من النعم ظاهراً باطناً وبسبب خارج عنه لئلا يخلو  
العقل في المذاق الا ذامع ففقد ما به يحصل كل واحد منهما الا بد من حدود النظر عليه اولى ما كان كلاً ما داخل به معتمداً  
خافه من اهل النظر حشده على استعماله وتجويزه المضرب يقتضي وجوب الاحتراز منه معلوماً كان ومظنوناً وذلك باعتبار على النظر مؤكداً لوجوبه  
وهو مولد العلم مع تكامل شرطه لكونه واقعاً بحجته تاجاً لا يقل بقلبه ويكثر بكثره فكان سبباً عنه مؤلداً من جهته من لم يولد نظره  
العلم لظهوره ما به النظر اوجه المتطويعية ولا نه نظره في الشبهة لا به الدليل والنظر فيها لا يولد شيئاً ولا يفضي بصاحبه الى الجمال السك

## مثل السبق

والجهد ليس سببا ولا مؤلدا عن النظر لكونه يفيض العلم وصد لا سخالة الجمع بين التقاضين والمنظور فيه لا كتاب المعزة الواجبنا  
خرج عن مقدركل فاد ومقدمة مما يختص سبحانه بالافتاد عليه من الجائز في أصل العقلان يخلو الغافل من كل تكليف لكن ذلك مشروط  
بان يغيبنا بحسن عن البقيع لا يثبت لنا الا بان يكون مشهبا للحسن فاذ عن البقيع لا بالعكس من ذلك فتقديره يكون خلوه من التكليف  
جائزا لكونه غير متنا للمحكمة ويكون كما لعقله مع ما يضافه من اصول الثم الباطن والظاهر فغده منه سبحانه عليه احسانا اليه العقل يقتضي حسن  
الابتداء بذلك لا يتقدم ما يرفع على ركن هذا الكلام في الوعدا لوعيد هو ما يستحق بالتكليف فعلا وتركوا المستحقا سنة المدح والذم و  
الثواب العقاب الشكر والعوض المدح يتميز بكونه راعا على الارتفاع والذم بكونه راعا على الانخفاض والثواب بوقوع مستحقا على وجه التعظيم  
والعقاب بوقوع مستحقا على وجه لا توافي الشكر بوقوع اعتراضا مقصودا به التعظيم والعوض بقطعة ترفع من تعظيم يعتبر في المدح والذم لعلم  
بما يستحق والنقد في كل واحد منهما والوضع العربي بينهما ويثبتان بالقول حقيقة ما لفعل مجازا ويشملان على اشياء وعاما يستعمل كل واحد  
منهما بحسب الوجه مطلقا في موضع مفيد في غيرهما ويعلم ان عقلا لا نقضا ضرورتها فها يستحق المدح اما فعل الواجب لوجه جوهري والندم  
لوجه ندي ابتداء اجتناب البقيع لوجه بجمته واسقاط المحق لوجه لا يستحق على ما سؤ ذلك على ما يثبت استحقاقا ثبوت استحقاقا الثواب في  
حصول المشقة في الفعل الزلزال في سببها وما به يؤصل اليها وطريق العلم ما يستحق في العقل لثبوت الزام المشاق التي لولا ما به مقابلهما  
من الاستحقاق لم يحسن الزامها ولا كان لوجه بوجوبها تعيين اللطف فيها وبما يقابلها من الاستحقاق تعين فيها وجه المحكمة ولزم احتماؤها  
الصبر عليها وبدل المدح المحسن تحمل المشاق للمنافع المنقطعة عقلا اذ ليس فيها مقتضا شرطها واما فتكون القطع على راد وصفاته سعيها  
باجماع جميع الامم ولا يلزم حله على المدح لا شرهما في جهة الاستحقاق لانها وان اشتركت في ذلك فقد اختلفا في غيره وثبت احدهما في موضع  
يستحيل ثبوت الاخر فيه ما يستحق الذم اما فعل البقيع والاحلال بالواجب يستحق بغيرها وما يثبت استحقاقا ثبوت استحقاقا العقاب بشرط احتيا  
المكلف ذلك على ما ينه صلحته وطريق العلم به المدح لان العقل ان اجازة ولم يمتنع منه لانه لا قطع به على ثبوت استحقاقه لخلوه من لا لتعظيم  
على الضرورة واستدلالا فالرجع باثباته قطعا الى السمع المنقطع على صحة هو الاجماع والنصوص القرآنية ولا يلزم عليه الاعزاء لان تجوز عقلا  
والقطع عليه سمعا لاجزاء اعزاء معه اذا كان الاصل فيه الذي هو ثبوت استحقاقه لا يعلم الا سمعا فالفرغ الذي هو راد انقطاعه الى ذلك  
وتداسعا لانه على دأمة عقاب من ثبات من العضا كان راد الاجماع على دأمة عقاب من عدم من عقاب المؤمنين فهم على ما كانوا عليه من ثبوت  
استحقاق الثواب لذاتهم وان استحقاقا معه بعضا منهم العقاب لان انقطاع عقابهم ممكن بتقديره دأمة ثوابهم للمجمع عليه مانع من انقطاعه لا مكان  
حصوله معا قبل الاستبقاء منهم ولا مانع من ذلك كما لا مانع من استحقاقهم المدح في خالهم فيها مستحق الذم لوجوب مدحهم بايمانهم وذنوبهم فهم  
وما تعد ذلك من فاعل احدا لا لعدالة لانه لا لعدالة استحقاقا فانه لو كان له لسانا فان المدح باحدها واذم بالآخر ونومح بلنا نودم بما  
يكتب بيده وبالعكس في ذلك يصح وكان جامعا بينهما في خال واحد فكل اثنان في ثبوت استحقاقا في الاعلى امر واحد بل على امرين مختلفين  
فكل اثنان ايضا بين ثبوت استحقاقا ما يتبعها من ثواب عقاب كما اجعل الامم على دأمة عقاب لكتفا راجعوا ايضا على الوعيد  
على انقطاع عقاب من وصفنا خالهم ولا سخالة الجمع بين دائمي الثواب العقاب جب كون المنقطع متقدما على الدائم الذي يحصل بدلا  
منه معا فاد ثبوت بما ذكرناه ان المستحق من الثواب لا يغيره شيء ولا يقطعه مسقط لان اسقاطه من الحكم لكونه مستحقا على الله  
لا على غيره فتقدير سقوطه بعد ثبوت من ان المحكمة ثم واذ اصح ذلك بطل الخطاب بين الطاعات والمعاصي بين المستحقين عليها وبطلان  
انه لا تناقض بين ذلك لكونه متجانسا فان جنس ما يقع طاعة او معصية واحدة تضاد فيه ولا اختلاف بينهما الا بالوجه التي يقع عليها  
وهي تامة لا خيتا والفاعل تصد بل ما يصح تفرعها منها فان دخول الدأمة اذن صاحبها كدخولها بغير اذنه واحد المدخلين طاعة والآخر  
معصية ووجهها واحد لا اختلاف فيه الا بالوجه لوانع عليه كل جنس ما يقع ثوابا او عقابا واحد لا مضادة فيه ولا افتعال بينهما الا  
بالشهوة لاجدها والنفار من الاخر فان جنس الامم واللذة واحدة اذ اكلها بطريق واحد لا اثنان في بينهما الا بالثبوت والقائه ولولا ذلك لما  
التداخل بينهما بما ينال به غيرهم وبالعكس من ذلك فان المبرود يلزمه ما يولد المحرود ومن النار وغيرهما من المحرقات وان كان جنس المستحق واحد  
وما يثبت استحقاقا ايضا كلك لم يعقل حولا لخطا به لانه لا مغفلة الا التنا في الذي لا يدخل الابه المتضادان لابه المتجانسان على انه  
لوصح وحيثما كان بين الموحود والمستحق معدد لم يوجد بعد فكيف يدخله لاجبا ولوجع جامع بين الطاعة والمعصية على حد واحد  
لم يثبت على دأمة لوعيد به استحقاقا وكان بمنزلة من لم يطع ولم يعص لا راد عليه هو ظاهرا لفساد اذ بطل الخطاب فالتكثير في طلب  
لان صغار الذنوب في استحقاق الذم والعقاب عليها ككبارها وان رادنا يستحق على الكبار بالنسبة الى ما يستحق على الصغار ولان ثبوت  
الصغيرة مكمل لا رادها مبق على اثبات الكبيرة محيطه لاجرمها مطلقا فاما واحد مسقط العقاب على الحقيقة فعفو الله ما عند التوبة التي هي



## للمشيخ العلامة

التائب على ما مضى منه من القبيح وعلى ان لا يعود الى مثله مستقبلا مع الخروج من حق ثبت في الدمة ان كان الله ثم فبتلاينه جازا ان كان بما  
يؤدى مقتضاه ان كان مما يقضى ان كان لبعض العباد فتباديته وفعل ما يجب في مثله واذ احسن التوبة كانت مقبولة اجاعا وسقوط النقا  
عند ما تغسل من الله لا وجوب بالان لو وجب على وجه تكون هي المؤثرة في الاسقاط لم يكن له سبحانه بذلك تكريم ولا تمن ولا اختيار ولا تمنع  
مع ان ذلك كله لا يقولها فيكون الوجوب من حيث استحالة خلافه لوعده عليه ثم لا من حيث كونه مؤثرا في اسقاط ما هو حق له اما  
عند عفو ابتداء والعقد ثابته لا يمكنه ان كان العقاب حقا لا حق فيه لغيره بل لا يقطر باسقاطه حق العفو بحسن اسقاطه بحسن  
اسقاط الدين وكان في الحسن ابلغ منه لكونه محضا وكده انه سبحانه لا ينتفع باستغفاره ولا يستغفر باسقاط ولا ينطردك شيء من وجوب القبح  
وحسن الاشياء انما يشهد باويله لقول المصالح على بثوثه ولا اغراء بذلك لا يقابلها ما عند الشفاعة التي هي توطأ لا نزاع فيه كيثون هلا ولا  
مخيفتها اذا كانت في زيادة المنافع للاستغفارة بها وبما العكس فيها بان يعود الشفيع مشفوعا فيه فتكون حقيقة في اسقاط المضاد هو الذي  
يقضي له عقاب يؤكد المصالح مع فقد جميع ذلك فكلها المصلحة منه لا بد من انها اثر الى الثواب لثام بعد الاختصاص منه بالعقاب المنقطع كما بيناه  
الايمان وان كان في اصل الوضع عبارة عن التصديق الا انه يخص شرعا بتصديق ما يجعل اعتقاده من وجدانية الله ثم وعد له بنو انبياء  
واما ما اوليا ثم ما يرتب على ذلك من تحليل حلاله ونحوه معناه فالؤمن هو المصدق المعتقد لذلك بقلبه لا المظهر له بل بانه  
دون اعتقاده فان كانت موافقة باطنه لظاهره في الصدق والخلص معلومة اما بكونه معصوما او مشارا اليه بذلك من في اشادة الحق  
مطلقا والانه موقن بان كان اعتقاده ذلك مستندا الى حرفة فضليه فهو الغاية والاجزاء ما لا بد منه من علم الجملة وان كان خاليا من الحق  
على وجهه واقعا على جملتها بقية الاعتقاد لا يبرها قطعي علم يقتضي بل بحجة القول التسليم هو الذي يهيئ تقليدا لان صاحب مقلدا هلا الحق  
في ختمهم نله بذلك منية على مقلدا اهل الباطل باطلهم وهو عند بعض علماء الطائفة مصيب في اعتقاده مخفي في تقليد فيخرج من الغزو  
فا يبرج لغيره من مستغنى اهل الحق بناء على انه لا وجه لتكفير احد من الطائفة على اى حال كان والكفر بان كان في اصل الجود الماخوذ  
من التروا والتعطية الا اخضر شرعا بحجود ما وجب لتصديق به او بحجود ما لا يتم الايمان الا به فالجاء لذلك هو الكافر الذي يجب طرده  
ويخرج عليه حكم اهل الكفر والنسوة ان كان في الوضع الخروج الا انه اخضر شرعا بالخروج من طاعة الى معصية فالجاء بذلك مع محله  
اعتقاده هو المؤمن الفاسق الذي قد بينا احكامه لا نه منافاة بين بثوث الايمان ووقوع الفسوق لصفة الجمع بين الطاعة والمعصية والمنه  
التبعية في وقت واحد من فاعك احد من تصديمينه سر بثمانه او سبع بل بانه وراى بخود بطنه تصددا وقاد ما الى ذلك متفقا وجميع  
ما اشرنا اليه من احكام الايمان والكفر معلومة مقطوع عليها بالمصالح خاصة هو اجتماع الطائفة المحقة لحلول العقل من طريق يقطع به على كل  
منها وسؤال ما يتبعه من تعيم او عذاب البعث والنشور والموافقة والحساب الميزان والاصراط ونظام الكتب شهادته الاعضاء والاشهاد  
الاستحقاق الى جنة ينحصر فيها بالملاد والمساو الى ما يخص عذابها بالايام والمضاد وما يتبع ذلك خير تب عليه حق يجب اعتقاده  
القطع عليه لا نه مما لا يتم الايمان الا به وطريق العلم به اجماع الامه والنصوص لقراينه والنبوة ولا اعتداد بمخالفة في نقى من سبق  
الاجماع وتقدمه على خلافه والشكر يستحق على النعم المفضولة اجازات النفع فان كان كمال المنعم بها معلوما اعلا المبالغ كنم الله ونعم انبياءه وآله  
كان شكرها مطلقا والانه موقن بطريق العلم باستحقاقه ضرورة العقل لا نه من جملة علومه والعوض يستحق على الام لا على غير ما يعلم  
وجوبه بوجوبه لا تنصافا الذي لا يتم الا به وبثوثه لا نه معلوم بوجوده وادراكه والفرف بين حصوله وتفاعله لا يكاد يشبه لا منه  
على عاقل فان كان من فضل الله ثم ما مبدءا لا عن سبب لوجبه فيه لطف بعض المكلفين ما المفعول به ان كان مكلفا او غير ذلك ثبت  
الغرض من ان تنق البعث عنه لا بد منه من عوض ايد موقوف عليه بنعم بالنسبة اليه في جازا به بحسن لاجله تجلوه بذلك ثبت العدل  
انتفى الظلم عند امسبيل في الدنيا وهو ما حصل عزه فربما المعرضين وحسن معلوم بحجرا بان الغادة برهان خفيها فيه لا الوجه متمنع والعرض  
فيه على المعرض لا نه على المسبب ما في الاخرة فلا وجه له الا الاستحقاق وهو المقصود حسنه فان كان من فضل غيره سبحانه فما حسن وهو  
ما كان لا اجتلاب فنع حسن لا يجلب الا به او دفع من عظيم لا يندفع الا به او لدفعه معتد غير مقصودا بلا مراد ولا تناف امر مشروع واذن تنجو  
اولا فانه حق ما مستحق لكل هذا الوجه بحسن فيها الام وما يتبع وهو ما عذاها مما لم يكن على وجه منها وهو الظلم الذي لا بد منه من الانتصاف  
وعوضه على فاعل جزء بجزء لا استحقاقه بمقدار المستحق عليه وكلما اتحد وشرع لتوقيت به لا استحقاقه بما لا يصح فيه ذلك ولا اجل للانسان الا  
واحد هو الوقت الذي يحدث فيه عليه الحادث من موت وتقل فكلما ان اجل الموت وقت حصوله فكل اجل لظفر بها المقول لولا قتله وموته  
كلها بالنسبة الى اديته الله ثم وحسن اختيار مجازة ولا لته على القطع على لدهما الاستحالة بتغيير سبحانه والتغيير عليه بقطع ما لا وجه للقطع به  
فيكون الوقت في ذلك مع تجوز كل واحد منهما كايضا في اعتقاد الحق الذي لا بد منه ما يصح انتفاع المستفع به على وجه لا منع فيه عليه هو المنة

# امثلة السكون

في التبع

وبذلك خرج الحرام عن كونه كرك وبعين انه لا يذوق الا الحلال المطلق الذي هو المدح ولا جلا لا يبر توجلا لا مرد السعد وان كان عبادة عن تقدير اليد  
فقد يختلف بالقلادة تارة وبالخصر اخرى فان كانا من قبل الله سبحانه فمنها من قبل اللطف معوض الام الغلاء عليه خاضعان كانا من قبل العبادات  
بالاكراد لا بفعل سببا هما فوضوا بالعرض على من هو سببنا الكلام في ركن النبوة فان بعثا لا نبيا ممكنة لكونها مقدرة وحسنة لا شائها  
الى حكم منزه عن كل منج لا ننلنا بغيرهم بصدقهم بالهنا والنجرات مع استحالة تصديق الكذابين واطمئنا به المجران لغير التصديق بقتل القطع على حسنها  
ودما كانت واجبة من حيث تجب الا علام بالمصالح والمفاسد لا يمكن العلم بها والاطلاع على ما وجب منها فعلا وتركا الا بغيرهم فيكون الوحي  
ظاهرا ووارثا المكلفين الى ما لا سبيل لهم الى الاسترشاد اليه الا بهم واللفظ في الوجهين الجليل ان في التذنب نذبة عصاة الانبياء مطلقا بالنسبة  
الجميع الا ذات وجوب مامنة العصاة واجبة لا نه لو جاز عليهم شيء من القبايح تدح في اذانهم وتبليغهم المقطوع على صدقهم بينه بظهور المجر عليهم  
فكان لا ينبغي لاحد طريقا الى العلم بصدقهم لولا القطع عليهم بمقدار الوثوق بهم والقبول منهم وذلك من ان الغرض في نبشهم لذكرنا فان تظاهروا  
الحكمة وتناقضها فكما وجب تبرئهم عن الكذب في الاداء والتبليغ ليعرج الرجوع اليهم ولا اقتداء بهم فكذلك يجب تبرئهم عن كل منج لا يتسكن في  
القبول لهم لغور ما عنهم ولا يثبت في ذلك التزام التام الذي لا ينبغي للتفرع معه وجه لا بعصمتهم على الاطلاق وهو ما اذناه ما بالعلم المجرر  
على غير ما ادعى صادق يثبت لقطع على صدقهم وشرط المجر في ذلك انه على التصديق ان يكون مقعدا في حسنة وصفته المحضومة لكونه من قبل  
الله او جازا بجري فعله لان الدعوى عليه فما تصديها الا اليه خارقا للعادة الجارية بين المبعوث اليهم لان المعتاد لا ابا نه برك ولا لا نه من مطلقا  
لادعوى المدعى على وجه التصديق له لان المتراخي لا قطع به على ذلك لتجوز دخول الحيلة فيه فاذا حصل على هذه الشرط دل على صدق من علمه  
واخضع به في ذلك مجر لاننا واجب في حكمته سبحانه تصديق المدعى عليه من حيث كان صادقا عليه في دعواه وكان غاية تصديقه من القول  
ان يقول هذا صادقا فيما ادعاه على فكلنا فاعلم ما ذكرناه مما يقدر في تصديق ادعائه مقام قوله انه صادق فينبذ في ذلك بين القول  
والفعل لقائم في اقامة المجرة بمقارنه كما لا يفرق بين ان يكون المدعى بوما واما ما رويها من مراتب اصلاح اوجه الحكمة في نجوب تصديق الجميع  
اذا تعلقت المصلحة به واحد فتجوز في موضع والمنع منه في اخر لا وجه لاعتناء هذا المجرر فينا هذه يقتضيه عليه به ولا فالتجربة المتواترة اذ ذلك  
يعيد العلم القطع به مع نفي مشاهدته ولا يتميز الخبر لكونه متواترا مفيدا ما ذكرناه الا بان يكون على شرط بطر الى هي كون مجر في الاصل  
مشا هذا محسوسا لا يلبس الحال في مثله ولا يدخل فيه الاشتبا وكون ناقلية بالغين في كثرة الى حد لا يجوز على مثلهم في العادة والتواتر  
فيه ولا انفعال له وما يجري مجراها مع ارتفاع جميع الاسباب الداعية الى التعميم واستحسانها منهم وتناقض طبقاتهم في ذلك على الوجه المقطوع  
به انه لم يكن محضا بطبقته دون طبقة ولا يفرض دون فريق فاذا اختص المجرر بذلك فاد العلم واثم اليقين بغيره وسوى ذلك متواترا  
والا فلا وصدق جميع انبياء الله معلوم باخبار الصادق عنهم وهو نبينا محمد مع ما تضمن الكتاب العزيز من ذكر الانبياء المعينين فيه  
صد نبينا محمد عبد الله معلوم بادعائه النبوة وظهور المجرر مطابقا لادعائه محضا بجميع شرائطه فلو انه صادق لم يجز ذلك مجر  
عليه وان كانت كثيرة الا ان منها ما هو باق موجود وهو القرآن الكريم ووجه الاستدلال به على نبوته انه تحدى العرب قوهم بالجرع عن  
معارضة لولا التحدي لم يكن لادعائه وجه بغيره وعن المعارضة مع توفر ذلك اعلى اليها وقوة البواعث عليها ولولا عجزهم عنها لانواها ولو  
لواثقت وظهرت بل كان ثقلها وظهورها اعظم من ظهور القرآن ونقله اليها كما شجعة لهم بمثلها بقاء جميع ما كانوا فيه من ديانته ودينا  
وغيرها انما يعرف لها نغلا ولا اشير الى ذلك بوجع نظام المدة اليه كانوا فيها ماهمين وعلى اثباتها مجتهدين متحيلين علم بلا شبهة  
مجزهم عنها وثبتت نه فادق لغوايدهم لانهم مع ما كانوا فيه من الفصاحة والبلاغة عدلوا عنها الى ما لا مناسبة بينه وبينها في كلفه ولا مشقة  
لان تفاوت ما بين المعارضة بالكلام والحرب المفضية الى الملك اليه لم يحطوا فيها ببلوغ عرض الامرام لا يخفى غيا قل فلو ان عجزهم خادق  
العادة لم يثبتوا الى ذلك ولا ثبته كان لانها هم اليه وجه لكونه مخالفا لغوايدا لقلاد وذلك شاهد بصدقه وصحة نبوته من حيث صرح الله  
عن معارضة بلهم العلو المحضومة في كل تناه متواترة لها وتناولوا اليها لا نه لولا الصبر لم يكن لو قوهم وغرسهم عند التفرغ لطلو  
الطبع بمصونها وجره كان الكلام البليغ مقدر الهم وهم عليه مطبوعون وبه متداولون فادعاه اخلا فطلم وتعدده عليهم في وقتنا هذا  
وحاجتهم اليه لولا ما ذكرناه فان كانت فضيحة ما احتداهم به وانظروا كلاهما وجب لفرق بين افضح كلامه وادبته بين افسر المفضل  
على وجه يشترط في العلم به كل سامع لها من مبرز ومقصر لكونه مرفقا بين ممكن ومجربان من محل الحالا انان يفرق بين المقادير بين من لا يفرق  
بين المتباغدا واذ كان ظهوره على هذا الوجه وبلوغه في الظهور الى هذا الحد غير حاصل ولا ذاع ثبت انه لا وجه لانحاز القرآن الا الصرفة  
وهي خادجة عن مقدر وكل قادر بتدرة لا خصاصة ثقل بالانذار عليها على ما بيناه من معناها ومنه سبحانه لا يجوز عليه تصديق من ليس بشي  
وفي ذلك ثبوت صدقه وصحة نبوته ومنها ما ليس باب التقيضة انما علم بتواتر الثقل به وهو باق مجرته في كسب الحصاد والشفاف الترويع

# للسيد علاء الدين

الماء ناره بغير مشهور واخرى بوضع كفه وجنين الخبز وكل الاموال الذراع وبجنى الشجره اليه عودها الى موضعها عند انقضاء تلك الاشياء كلها  
الكثرة بالطعام القليل اخياره بكثرة زلفا بيان والمخاوت المستبيلات وتقع الخبر مظايف لما اخبرها بما قنع فان ما اشرنا اليه فظلم من  
ماله منها ووجد الاستدلال بها ان فيها ما طوق الفزان به وفيها ما علم علما لا يحال للشك فيه وبما فيها باضخام بعضه الى بعض ما ثقافه  
دلالة العجز والخطى بالمواثر فيفيد مفاد ولو وقعها على ضفة البحر لغير شرايطه لا ينفذ فيها ما بنا فيه ويقبح فيه فاكتفى ما بينا من  
نبوته وصدق عونه وبقاء شريعته الى نفضاء التكليف بحقيق شوقها وجوب كونها ناسخا لما نفعها من الشرايع لان العقل لا يمنع من  
النسخ بل يشهد بحسنه لكونه طريقا الى الاعلام بجدة المصالح التي لا يمكن استغناءها الا بولان الغيد بالاحكام الشرعية تابع للمصالح الشرعية  
وبحسبها واذا جاز في العقل اختلافها بحسب اختلاف الا زمان والكلفين فما المانع من النسخ وهو سبب لا اعلام ينجذبها وما لو صول  
العلم بها وبما غلفت به المصلحة منها فيكون النسخ منه تعويلا على انه يؤك الى البدأ بالان لا يشرط لفه حدا وشرطا والفرق بينهما ظاهر لو كان نسخ  
الشرايع بدلا لعمودها البليغ مثله في كل ما تحب نفعنا له نعم وحصل بعد غيره كما لو ت بعد الجوه والتم بعد العتق والضعف بعد القوة والعتق  
بعد التخصر هل جاز اذا لم يكن في شئ من ذلك ما يؤك اليه ولا ما يفضيه فنسخ الشرايع اولا لا يلزم عليها ما يؤك اليه ولا الى غير لغلق الجميع  
بذاعى الحكماء الى استحسانها فانها اذا ناسخ النسخ عقلا فلا مانع عليه شرعا لان لا حجة لما فيه فيما اجماعنا من العقل لكونه من ضعف وانما احاد  
الملة لا سبيل لهم الى تصحيحه ولا الى اثبات كونهم متوازيين بل العلم الضروري بارفع شرايط التوازي عنهم بل استحسانها منهم ولو لم يكونوا كل كان احتيا  
ما اقتبوا به من نفعهم للشارع بل لزم حله عليه لئلا يرجع بالفتح على نبوه بينهم سقطا للاحتجاج به مغيبا عن النظر فيه وما الكلام في ركن الاما  
فانها واجبه عقلا بشرطين احدهما بقاء التكليف لعقله نظر الى ان سقوطه منفسط وجوبها وثانيهما او نفع العتق عن المكلفين نظر الى ان العتق  
عن اللطف لانه جازي من ليس معصوما اليه بالامانة لا بد منه ولا بد له بالاعتماد هما لان ثبوت اللطف بالامانة العقلية على هذا الشرطين  
ظاهر ما ثبت للطف لا يكون الا واجبا ولهذا ان وجود الرئيس منسبط اليه هو واجب الحانث فاذا لامر الله محقق التمكن في كل ما هو رئيس فيه  
لا يخفى كونه مغيبا الى الصلاح بعد اعنى الفتا ولا معنى للطف في ذلك عند وعد تمكنه بانغياض به او محبة جملة يتكسر الامر معه بقوات ما وجوبه  
ببغير لطف فيقول الى ظهور المفاسد فوات المصالح وهذا معلول لكل غافل عن العوائد الزمانية والاحوال البشرية في انكره لم يحسن مكانه بحجده  
ما لا يشبهه في مثله ومن عارضه بما وقع عندنا من معتن من فتن ونحن لم نوجهه فحاضه عليه لم يفلح فيه لانه كلام في جنس لو ناسه لا  
في شبيهها وكل واحد منهما مفضل عن الاخر مع ان الواقع عندنا لا عيبا ليس من قبل الرئيس بل من مخالفة المرئيين له وجهلهم به فلا ملامة الا عليهم  
واذا ثبت ان الزمان لطف وكان اللطف واجبا بما يتناه منفعته ما وجبنا الامانة في كل زمان من زمان التكليف لوجوب الاطمان اليه  
الي لا يحسن الامانة الكونها شرطا فيه ولان مع استفراد الشريعة واستمرارها الى قيام الساعة يتعين وجوب اعادة العتق في حفظها بعد اتمامها  
كحفظها من بداؤها في حال الاداء ولا حافظ لها في الحقيقة الا من حركه في وجوب الافداء به واذا اعادة العتق بوجوه حكم مؤدتها وهو  
الرئيس الذي لا يجوز خلوصه ان التكليف من جوهه في لانتها ان لم يكن محفوظا جازي حول الشد بل الطهيف فيها وهو مناف لوجوب لقطع على  
صحتها ولان اعادة من هو مكلف بها وان كانت محفوظة فاما الكتاب فليس مثالا على جميع احكامها ولا كل ما اشتمل عليه متين لما فيه من الحيل  
التي لا بد له من بيان والسنن وحكمها في عقد الا حاطة بجميع الاحكام حكم الكتاب متوازيها قليل بالنسبة الى الاحاد التي هو كثرها  
بجانبها اما باعراض لنا قليل عندنا وباختلاف بينه وبينها من الانبياء ليس الا حاد مثيرا ولا موجبا عملا ولا طريقا الى العلم  
بشي من الاحكام الشرعية فلا بد لها من ضابط والاجماع ولا حجة به الا بوجوب المعصو وتعيينه بينه والامع خلقه منه وجواز الخطاء على كل واحد  
من المجتهدين لا حجة في اجماعهم ولا فرق بين عوامهم كمالا في اجماع اهل الكفر على ما اجمعوا عليه من كفرهم لكن كل واحد منهم عليه  
باجماعه وانفاده ولو كان مجرد اجماع اهل الخطاء علة في كونه حجة لزم مثله في اجماع كل فرد من فرق الكفار بل لو اجماع اهل  
الزكاة الصبا فيها ما يبيد نفع ذلك عنهم وارتفعت بانفساهم وانفادهم ان نفعها بفضه هو ذلك لهم لزم مثله في الكفار بل في الشو  
ان حتى يصح ان يقال ان كل واحد من الزنج اسود فاذ اجماع على امرنا او اجماعوا له زالت السواد عنهم واطمأنوا بالبياض به لا منها فاذا  
انفصلوا وانفرد كل واحد منهم عن الاخر فادبهم وبسقوط ذلك واستحالته يعلم قطعاً انه لا حجة في اجماع السبعين من في قوله بانفاده  
الحجة والقباس والراي ولا يخفى سقوطها لان القول فيها على الظن لا يخفى ويصيب مع خلوها عن طريق العلم بثبوتها ودليل على  
جواز المنع بينهما والاهل باحكام الشرع لا عن علم يفتي طريقه في قطع بصحة فاسد فاذا بطل ان يكون شئ مما ذكرناه حافظا لها وكان حفظها  
واجبا لوجوب اعادة العتق في لعتبها بئنا لا حافظ لها بعد مؤدتها الا الامام الغام في ذلك مقام هذه الطريقة وان كانت دالة  
على وجوب الامانة مع بقاء الشريعة فانها اذا لم تكن على عصمة الامام لان خلوص العصمة منها لكونها حافظا لما ثبتنا لا حافظ لمسا ولا بد من اخصاها بالامانة

مؤثر في

## ١ مثالا لتسبب

بما لا يثبت الا بنبوتها فلا يتم الا بوجوبها له ولان الحجج اليه جاز الخفاء على غيره فلو لا عصمته لكان فالجوج اليه خاصا فيه فلا مزية له مع ذلك على غيره بل يكون حكمه في الاحتياج حكم الغير فان تسلسل الى غير نهاية كان محالا وانا ننقل الى معصومين بذلك كان هو المراد ولا نر لو جاز عليه ما يتا العصمة لحي بكل من جاز عليه الخفاء في دخوله تحت الذم والحمد والتعزير وغيره مما يتز به بعض عيشه عنه فكيف يصح وقوع ما يوجب لك منه اذا ثبت عصمته فلا بد من كونه افضل لرعيته باطنا اي اكثرهم ثوبا واعلا منزله عند الله لا نه معصوم مستحق من المدح والتعظيم مطلقا فلو لا تميز بهذا الفضيلة لم يثبت له ذلك ولا كان بين المعصوم وغيره من ليس كك فرق ولا بين نبوتها وبينها ايكم فرق وقد تحقق الفرق بما اخفاء فيه ظاهرا اي في كل ما هو يتر من غير ان نه متقدم على جميع الامة مفروض لاطاعة عليهم في تقديم المفضل على الفاضل فيما هو افضل منه فيه معلوم بقضيه عقل كل عاقل لا قضاء العقول وشهادتها انه لا وجه لتفهم سو كونه كك وطاعة من يقبح تقديمه في ما يمثله بثوث الطاعة بقبضه من لا يجتبط اعنه لا يثبت ما منه فقدير كونه مفضولا او تجوز من ان يكون ما اذا كان بثوث فضيلته باطنا يقتضيه بثوثا لظاهره اذ التفرقة بينهما او اثباتا احديهما دون الاخر لا وجه له واعلم بالندب في السياسة لتولية ذلك لردم كون المتولى عالما بما قوله والا لم يثبت ولا يثبت ويجمع احكام الشريعة لقنوا وحكمها والحاكم المقتضى ان لم يكن اعلم بالاحكام والقنا ومن المستغنى والحكوم له او عليه لم يكن لكونه كك فجه كان تقديمه على هو اعلم منه بالحكم والقوت بحيث لا بثوث لا مامته معه فوجب تميزه بما لا يتم كونه ااما الابر واكرم لانه قائم بضبط الحقوق لما لينة وضمنها في موافقها واشيع ان كان له جواز لا نه فيتم بغيره وقولنا ان هذا اعيد لا نه لقدمتها والذم على له ما وبثوث عصمته بثوث هذه الصفا لانه في اصل صفها الكمال والكشف عنها التسمية تميز شخصها بالجزء المطابق لادعائه ووضوحه صادق بخصه لان لخصاصها ما لا يفاهد بل ما لا يحيط به علم الاعلام القوت سبحانه لكونه امرا باطنا لا سبيل الى علم به والقطع عليه الا بما يكشف عنه وليس الا ما اشترى اليه فلو لم يكن منصوبا عليه بالامانة او مختصا بمجرى صدق ادعاءها بتقدير تعيينه ولو لم يكن لاحد من كلفه ذلك طريق اليه ما تكليفه لا لاطر يق الى العلم به في القبول في التقدير ما لا تكليفه لا لادعائه عليه كمالا اتم اذ اعنه على المكلف في تكليفه الابر فهو واجب لوجوب راحته وقد بطل ببثوث كون الفضل الجزر طريق تعيين الامام ما يدعي من الاختيار وبطله اذ لا يتم لو ساع في الامانة لساع في النبوة وفي الامور التي يتنبه لانه ان خصه فوامدون قوله فلا وجه له لكونه مختصا بالخصوص من ترجيح الابرح وان عم جميع الامة او سائر علماءها واهل الراي المشورة منها فلا خفاء في تقديره واستحالة لو كان ممكنا لم يثبت ولا اتفق لاحد من اعيان مامته ثم هو متاف لما لعجبنا الامانة لانه يقبض من اختلاف الادوات تشتت الامور ما ابره منع المستحق واعطاء من لا يستحق وجواز نصبه في وقت واحد فاما ان نقول جملة المصالح المناطة بالامام اذكرها واما ان تم بقوا تهاكل الفساد او عطلها وذلك مينا في ما قلناه وما يدعي ايها من الميزات بمثلها ابطنا به الاختيار فلا نه لو تيقن للامانة لتعريف لكل مستحق له ويندرج في ذلك التشاؤ البين فكان ظاهرا لبطالان وان تحقق هذه الخصائص للمزايا للامام وثبت انه لا يتم ولا يثبت كونه ااما على الحقيقة الا بلخصاصها لينة بها فلا شبهة في انتفاءها عن اعيان مامتها بطريق الاختيار والميزات لما بين هذين الطريقين وبين ما قد مناه من النقاوت والتشابه المقتطوع على بطلان كل احد منها لما انه مدلول الادلة وحيث يجب ان يكون امير المؤمنين عليه السلام طالبا ااما بعد النبوة بلا فضل لخصاصه ببلد الله وامتنانه به فانه اذا تعين قطعا فتكمن سواء من ادعنا مامتها وخطوه منها وكان سقوط امانته بذلك ظاهرا ثبت كونه مختصا بها لا الامانة او ادعائها لم يتحقق بذلك ما منه الاخراج الحق عن مامته الاسلام او صلح خلو زمان التكليف من الامام او صحت مامته القادر من الصفات المعبرة وفي العلم بعناده ذلك بل باستحالة ذلك له على ثبوتها مامته ولا نه مختص بالصور القرآنية وهي ايات كثيرة يكفي في الاستدلال منها اية مدحه لما تصدق بختامه في حال كونه قوله ثم انما وليكم الله وسوله الذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم واكمون فثبت له سبحانه الولاية التي مراده فيها فرض الطاعة ما اثبت لنفسه لرسوله مؤكدا ذلك بلفظة انما الدالة على تحقيق ما تضمنه وما كيد ونفي لم تضمنه فكان لخصاص هذه الولاية به كاختصاصها ببثوث هذا التاكيد بالقضاء والعطف لالحان المعطون به بالمعطو عليه بانها لو كانت عامة لم يكن لهذا التاكيد وجه لا كان بين من له الولاية من هي عليه فرق ولا كان لما اثبتته تعالى لرسوله من الاختصاص بها وجبه مع ان المدكود فيها من ايتاء الزكاة في حال الكوع لم يثبت له ولا ولم يكن الامانة على اجماع المحققين من المفسرين والنصوص النبوية فيها الجلية التي لا يحتمل التأويل لدلائلها ظاهرها على المعنى المراد وهي كثيرة مع اختلاف لفظها واقفا في معانيها كما مر ان جملوا عليه صلوات الله عليها بامرة المؤمنين وصرح به انه بعد الامام والخليفة والوصي وهذا الضرب من التصريح ان لم يظهر من مخالفة الشيعة كظمي وغيره من النصوص فلا غرض ارض وجبا عرضهم عن التواثر بفلاو دعوتهم الى كتمان ذلك جاز في تقديم احاد او في نقل الشيعة متواترا لانهم مع اختلاف وتباين ادانهم وبلوغهم في الكثرة حد لا يحتمل مع حصول التواطؤ وما يجري مجراه وتشاؤ طبقاتهم في ذلك كون المفقول مدكاه في الاصل لا شبهة في مثله قد اطبقوا على نقله قد نوابر فانيته خلفا عن سلف فهو بينهم شايع نابع لا يتراب فيه منهم بعيد لا قريب لا يزل لاجماعهم منعفا





# اشارة السبق

ما يقول عليه في شأه لكونه امارا معارضا بما يناقضه مما لم يكن احكامهم متفقة بل مختلفة جدا قد نزل الشيعة لم يلزم عليهم على من يسبح  
 بنعم منهم وان حلوا عليهم في لزوم الكفر ودام عقاب الطريق في اثبات امانة الاثمة الاثمة عشر مبداء المؤمنين من ابنه الحسن الى محمد بن  
 محمد بن الحسن صلوات الله عليهم واحدا لان كل من ادعى ما منه سواء من لدن امير المؤمنين والى له من جهة يمكن مقطوعا على عصمته لا مما  
 بما يجب للامام من منزلة الكلام لان الامارة هي ثلثين قائل اجتناب ذلك انه لا يثبت كون الامام اما مائة قائل لا باعتبار بل اما بالاختيار او  
 الميراث والقيام بالسيف والاشارة الى حيوة من لا شبهة في موته لكونه معلوما ضرورة والتحويل في الامانة على ما لا يعقل اصلا او التحويل  
 الى العصمة من ظهورهم وسوء سيرتهم مغن عن الفتح بينهم مع المعلوم المفقود من رداءه بواطنهم وخبر سرهم فتكاثرت هذه الاقوال كلها  
 في شأه لكونها قواعد ما اليه من مبداء عليها وكانت نسبها في البطلان والسقوط شبهة واحدة فان فيها ما قد نعرض لفتاكون به فكل  
 من بقي منهم سوا الحكماء منهم والحق لا يجوز ان يرضى فيها ما ظهر وفساده وبعده عن الحق فيض عن تكليف الكلام عليه فيكون الانباع الكلي و  
 لا يكون فان القطع والعلم اليقيني مفردا حاصل امانة العصمة ولا من اكمال لكل من عدا اثمة الاثمة عشر من جميع من ادعى له الامانة على  
 اختلاف طرقها وجهاتها في الادعاء بنظران الجميع على هذا الاصل ظاهر كان فيه شيء واحد لا يثبت امانة اثمة الاثمة على انه  
 لا حظ لاحد سواء في الامانة لا متانهم بخضاعتها وما بها التي تكون الامام اما مشرطانها ومرتبا على نبوتها لزم اما خرج الحق عن هذه  
 الامانة وخلو زمان التكليف من الرئيس واما من لا طبع له بخبر من تلك المنزلة لا استحالها فيه وفساد ذلك واستحالة قيام الاصل عقلا  
 وسمعا على خلافه دلالة واضحة على ما اشترط اليه بنهنا عليه من امانة اثمة الاثمة ولا يتم محض النصوص لربانية الدالة على عصمتهم وكما استقام  
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وهم من لا يجوز عليهم الكذب الكون معهم هو الاقياد لهم والخلق الاثرية  
 فربا من من يجب عدم من يجب عليه في اذناه وقوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وعموم الامر  
 الا انه بوجوب طاعة اولى الامر عطف على موته اطلاقه بوجوب طاعة الرسول وطاعة الامر سبحانه فيقتضي كون الحكم في جميع واحدا ووجوب  
 العرف بين من يجب الطاعة وبين من يجب عليه في الغرض قوله ويوم نبعث في كل امته شريفا اخذنا عنه انه لا يثبت له ان تكليف من شهيد  
 على الامانة هو الذي لا شهيد عليه لا الله ولا تتسلل الامر فيه فاقصدناه وقوله فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون امر بوجوب مشور  
 لا يجوز كونهم سائلين لاطاعتهم على بكل ما يستلون عنه هو المعلوم قوله في اخرايه ابراهيم قال لا ينال عمتك الظالمين فني استحقاق عمتك  
 الذي هو امانة الامانة كل من تناوله سلم الظلم وجاز عليه في ثبوت عصمة من استحق ذلك لخص به وهو المقصد مع كثير من الايات التي يطو  
 شرحا بالنصوص النبوية المتضمنة اسمائهم وادنائهم وتعيينهم واحدا بعد واحد التصريح فيها بنبوتها امامتهم ولزوم خلافتهم وفرض  
 طاعتهم واجلها في انهم والتبعية على عدم غيبه قائم وما يكون لهم ومنهم الى قيام الساعة فانها اكثر من ان تحصى اعظم من ان تقص  
 لظهورها وشياعها في نقل كل موافق ومخالف فتواتر نقلها واتفاق الفريقين على روايتها اشهر من كل مشهور واطهر من كل ظهور ليس  
 عرضنا ههنا ذكر الاحاديث كراهية التطويل ما يرادها واكتفاء بالاشارة اليها وغلبة الاختصاص لا اوردنا منها جملة من الطرفين تحق  
 ما اشترط اليه مولانا عليه من اذنا اخذنا من مظاهرها في كل موضع منها ظهور الحجج والحق لان مع قطعنا عن هذا العدد المخصوص لعين  
 التكم يقع اذنا ولا اشير به الى ما سوا المعين فيها وتصحيا باسمائهم وسمائهم وسمائهم وصفاتهم وانشائهم واسماهم يستحيل نقلها  
 غيرهم وان يكون المراد بها سواء واذصح هذه الجملة فباير ثبوت امانة امير المؤمنين من النص الجلي الذي هو من بعض روايتها الكاشفة عما  
 كشا لا يحتمل سواها والمختص به اختصاصا يستحيل نقله غيره به بعينه من جهة النصوص التي اشترط اليها ثبوت امانة الاثمة الاثمة عشر من  
 ولده لا ينافي واضحة جليلة في نصريتها بنبوتها لامة التي لا يحتمل شيئا سواها وان كانت امامتهم ثابتة بغير ذلك ويكون في نبوتها نص كل واحد  
 منهم على الذي يليه بالامانة والاشارة اليه بالوصية فاذا عرفت من الدخاير النبوية والعلوم الباهرة المحيية ما لا يقوم به الا المخصوص بالعصمة  
 وبميزه بالهداية والتحويل عليه من باب الامانة والادلة والذريعة هذا وان كانت حجة فاطمة وطريقة مصدرة في اثبات امامتهم عليهم السلام  
 الاخص من نقل الطائفة المحقة منهم متدينون بروايتها متواترون بنقلها لمجموع على صحتها وفي بعضها ما يقوم بنقله الحجج فكيف ينجيهم لو  
 كان في هذا الفريق من النص ما هو من خبر الصادق كان بكثرته وقاؤه دلالة على المدلول الواحد مع انضمام بعضه الى بعض ما يبلغ درجة  
 المتواتر فيقتضي مقتضا كيف الفرق الناجية منعقد عليهم كون المعصومة جملة لجامعهم لا استحالة كون في غيرهم فان كل من خالفهم  
 موافق لهم على انه لا معصومين عدا من جميع الفريق على اختلافها فلا بد من كونهم لا استحالة خلوص زمان التكليف من هذه صفته وما  
 اخشوا به عليهم في ظهور المخبرين مطابقة لادعائهم الامانة فلا انهم صامدون في ادعائهم لم يكن لظهورها وجه لا استحالة ثبوتها للحكمة  
 الالهية وحكم مخبرهم في ظهور النقل والرواية لها بين الشيعة وبين مخالفيها ايضا حكم نصوصهم من اذنا الجميع اخذنا من مواضعه المختصة بذلك

## للشَّيْخِ عَلَاءِ الدِّينِ

وإذا تمهلت هذه الأصول وتفرقت فواعدها علم بثبوتها وجود امام الزمان القائم لهذا صلوات الله عليه فان ما ان التكليف لا يخلو من جو  
 وكان الكلام في عينه وشرائعهما ومنفردا عنها وجلبنا مع ثبوت عصمته لا بد له من وجه حكمه فيها للقطع اليقيني على حسن جميع افعال  
 المعصوم واخصاصها بالشواهد لا يقتدر له سواء ولو قدح في العضم ما لا يظهر فيه وجه المصلحة ويظهر حجة لا تفصيل القدر مثال ذلك  
 حكمه الله تعالى فكان ان كل ما لا يتبين فيه وجه المصلحة من الامور التي يكسر عليها يجب عمل على ما يناسب حكمه ويطلقها ولا يلحق القدر بمثل  
 لكونه فرعاً عنها لا ينبغي على اصله يحمل فكذلك يجب العمل على العضم الخ لا يدخل الاحتمال منها ويكفي هذا في معونة الحق واعطاء  
 الزيادة علينا العلم بوجود الحق من الخرب او كان مضموناً فكيف اذا كان معلوماً مكرراً في حق عقول كل عالم فهو من العلوم الضرورية التي  
 بها كمال العقل وامام الزمان لما لم يكن لها بدل يقوم مقامها فيها وجوده لطف فيه تدبر عليه من غير الاخلال في الضرر عن النفس ما لا  
 تقتضي على اباائه ولا غايتها في الخرب بل بلغ من الغيبة تحسب خبره صلوات الله عليه مخوفاً وقطعه علبان لم يثوبه حصل احرازه وتوقيه منه فكان  
 عينه لما حسن محسباً الامدفع للضرر الكبار واجبه لوجوبه ثم اذا لم يكن من قبل الله للقطع على انه سبحانه قد اذاع العلة باجاء الامام وممكنه  
 والاعلام والا بائنه عن غيره بالتجسس المطابق والنسب عليه كان تكليفه القيام بما هو في اليقين هو مع التمكن من ذلك لكونه مشروطاً بغيره  
 عليه وكان ممكنه منه وهو فواف على طاعته التي هي شرطه بمعرفته الا انه لا رافعه له في رفقها بهم عليه لكونهم مكلفين بذلك فادب  
 عليه مطيعين به وكان لا ينبغي محو او مبطل فالحق بالنسبة الى المبطل قبل من كثر جزء من كل والمبطل عكسه فاحرج على الامام في عينه  
 اذا كان محافاً على نفسه من فواعدها يجب له من طاعته وعينها ممنوعاً عن جفء ومنه لا با من قبل الله وقبله بل بما هو معلوم من جهل اكثر  
 الامه وعنادها وزيفها عن الحق وتشبهها باسباع اهلها المضلة وادائها المضلة وهل هو فيها الاحتياط لنفسه شعبة غايه الاحتياط  
 من طبعها يجب له وعليه حسن الادب بالفتوى للطف العام بظهوره متمكناً لا بعدد اتمه من سببها واحرج اليها وان كان للطف الخاص بوجوه  
 ومعرفته وزفيره حاصل لا رايته هذا مع ما ثبت من انه تعالى كما لا يلحق طاعة لا يمنع من معصيته اذا التجاء والمنع من اتيان التكليف لكان  
 الاختيار منسباً اليه وان كان فيها الا ان مسببة غاية الحسن ليس المراد بها اكثر من انه لا ينبغي غيره ولا يعرف بعينه مع تجويزه في حال  
 الاولياء والاعلاء وعلى هذا لا يتبع ظهوره لكثير من اربابنا اذا دعوا لمصلحة الى ذلك ومن لا يظهر له منهم لا بد منه من وجه حكمه بغيره  
 عليه عن نفسه ولا يجب له انكاره وطول عمره بعد القطع على انبثاق الفاعل المختار سبحانه لا سنده اليه وافقاده عليه كما لا ينبغي للتجسس  
 مع انكار الفاعل المختار اذا الكلام في الفرع لا مع تسليم الاصل والوفان عليه معمله ولا فاقده فيه ولو كان عمراً خافاً لا معصاة الجان بالنسبة  
 الى حسن الاختيار ولو وجب بالنسبة الى ما لا يتم الا به وفاية الحد ودما يتبعها من الاحكام والحقوق المعثلة لا اثم في تعظيمها الاعلى من  
 اجمع اليع بقاتها في ذم من يغفل

### في التكليف الشَّرعي كتاب في التَّكْلِيفِ

بسم الله والى التَّوَكُّلِ

وإذا قد نظم الكلام في اركان التكليف اعطى فنشره الى اركان التكليف شرعي هي خمسة الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد  
 فاما اركان الصلوة فمن شرط صحة ادائها الاسلام والبلوغ وكما للعقل وما شرطاً وجوبها ايضاً ولها مع ذلك شروط وهي مقدماتها وهي  
 فرض من شرطه على وجهه فالعزم منها الطهارة وسر العوزة والوفاء والقبلة وعدد الركعات ومكان الصلوة وموضع السجود بالجبهة اما  
 الطهارة فهي اما من حدث او من نجس والاولى ما صغرى وكبرى وكلها اما اخياراً به واضطراراً به الطهارة من الحدث لا صغرى اخياراً  
 هي الوضوء والموجب له خاصة ما البول والغائط والريح والتوم الغالب وما يرفع الغضيل من سكر وجنون واغشاء والاستنجاء القليلة  
 للنساء من الحدث الاكبر اخياراً ايضاً هي القصد والموجب له خاصة اي وحده المجانبة وهي ما خرج الماء الدافق على اي حال كان من يوم  
 او يقظة او شهوة او غيرها واما النقاء الختانيين قبل الاكل او بعد وجوب الطهارة من الحيض وهو ما يحدث بالنساء من خروج  
 الدم ابتداء الى حيث يتبين بطن بصفته المحصورة او بعد ما لو فيه واكثر عشر ايام واقل ثلثة منواله وما بين الثلثة الى العشر محسب  
 العادة فان نقص عما هو اقله واذ على ما هو اكثره لم يك حيضاً واكثر ايامه هي اقل ايام الطهر من الحيضين ولا حد لا اكثره فغلب المبدأ في  
 حيضها اقل ايام طهرها ان كان خرج الدم مستمر لها وفعل على ان ثمانية من بينها ليس حيضاً سواء استمرها او لا اكثر ايامها واقلها و  
 من غلبها عكس على القبر ان استمر عازبها بغير فعل عليها ومضى فغلبت على الركاب اما ان نزلت الصلوة كما نزل الحائض في الشهر الاول  
 ثلثة ايام وفي الثاني عشر وفي كل شهر سبعة ايام الى حيث يتبين لها ويستقر عاذه والاستحاضة المحصورة وهي ما تراه من الدم في ايام  
 طهرها من الحيض فان كانت كثيرة في كل يوم من ايامها تخرج شوها وتجدد الوضوء لكل منلوه وثلثة اغسال بالماء الغسل والظهور  
 العضم مثله وكذا المغرب العشاء الاخره وان كانت منسوبة لم يلزمها الوضوء الا غسل واحد للفجر مع تجدده وضوعها وتغير شوكها وكرها

والتكليف

# في الطهارة

ومنه ما فعلت بحجبتها من ذلك كان حكمها حكم الظاهر الا فلا **والنقلان** هو ما يحصل الدم عند الولادة وحكمه حكم الحيض الا في  
 اقله فانه لا حد له وكل حجر على الجنب من قرائنه الغرائم ومس كتابه للصنف والاضواء الشريفة ودخول المساجد الخارجية عن المسجدين الشريفين  
 الاطراف التي لا غابر سيل عبورها مطلقا او للثبوت فيها او دفع شئ عنها بحرا ايضا على الحايض المستحاضة اليه لا تخزها بلزمتها والنفسا وكلما  
 بكرة له من الاكل والشرب لا عن مضغته واستنشاق او نوم وضباب لا عن وضوء بكرة لمن ولا يلزم الحايض قضاء صلواتها ايام حيضها بل الصلوة  
 ولا يصح تلاوتها فيها الا ان يكون غير مدخول بها او غائب عنها نفعها شهر ما زاد فيحرم وطؤها فيها ولا يلزم فيه كفارة **ومس الميت**  
 من البشر قبل غسله كله احدهم هذه الاحداث لا بدقة يلزم فيه الوضوء والغسل جميعا فالوضوء يتقدمه او مفرق وضوءه في المسترة عند الخلق  
 للحاجة وتوفي استقبال القبلة واستندارها بكل واحد من الحدين وعند الجماعه ايضا والاستبراء بنزح البول ثلاثا وخرطه كذلك  
 على وجه الاجتهاد فيه تحريم من البلية فانها ان حصلت مع ما ذكرناه لم يكن لها حكم كالمعدن والودع والواجب منها الوضوء اذا لم يتقدمها اجنبية  
 الغسل ان تقدمتها بقيد شرعي غسل الخرج <sup>باليد</sup> مسمى فخرج الغايظ اذا لم يتعداه بالايجاد الطاهرة او بما يقوم مقامها من الطهارة عند المطهر  
 والعظام ما نلته او واحد مقرن بحسب غلبة الظن بالنقاء ولا يكون الا استحبابها الا اذا لم يكن مقدرا لا يتحصل جلا يستنجله بالماء ولو  
 جمع بينهما كانا تم فضلا **وسكنوق** هو تقديم دجلة اليسرى دخولا متعوزا واليمن خرجا داعيا مغطا الواس فجنب استقبال الشمس والقمر  
 والابنية والسطوط والشوارع ومساقط الثمر ومواضع اللعن افياء التزال ومسكن الحيوان وتلقى الريح بالبول والارض الصلبة مع الاستنجاء  
 عن الاكل والشرب السواك والحديث الا الدعا عند الاستنجاء والتكبير **ويقال** من فم فم وضوءا ليشترط في الغسل فيه رفع حكم  
 الحدث واستباحة ما يستباح به من صلوة او غيره اما الوجوب او لوجهه ان كان المتوضوء غافا بوجهه لوجوبه وبكونه منقادا اذا لم يكن قد  
 طاعة لله وفريته اليه مع مقادير اخرج منها واستغفها بها حكما الى اخره وهذا حكم كل ينه من ثبات العبادات بقين العبادة وكونها اما ان  
 او منقذته او اداء او قضاء ان كانت مما يجتهد بها على الوجه المعبر من الطاعة والقرينة مع مقاديرها واستدانت حكمها وغسل الوجه من قضاء الشعر  
 الارسال لمخاد وشعر الذقن مرة وغسل اليد اليمنى وبعدها اليسرى مرة من المرافق الى اطراف الاصابع والمخ من مقدم الارسال مقدار ما  
 يقع عليه سمه اقله اصبع واحد ببقية النداءة لانه مستأنف من مسخ ظاهرا لقدم كل من رؤس اصابعها الى موضع معقلا لشرائط اقله ثابته  
 البقيا ليمسح اليسرى باليسرى ولو مسح من الكعبين الى رؤس الاصابع لجاز وترتيبه على الوجه المذكور ولو قدم واخره بطله وكان له يتابع  
 بعضه ببعض بحيث يجف غسل عضو قبل والا ترفع العضو الاخر كذلك ان شك في شئ من واجباته قبل الفراغ منه فاما ان كان شكه بعد  
 استيفاء جلسته والقيام عنه فلا عبرة به متى كان الشك في الحدث مع يقين الطهارة كان الحكم لها فلا يحتاج تجديدها وبالعكس من ذلك يجب  
 تجديدها وكذلك في بقية ما معا والشك في السابق والسبوق منها وكذلك في استواء الشك بينهما وفقد الترتيب وما سنده غسل كفيه من فوق  
 او بول مرة ومن غاب مرتين والمضغضة والاستنشاق كل منهما بكف ثلاثا وتثنية غسل الوجه اليدين فان زاد بطل وضوءه ولا يكسر الشعر  
 في غسل ذراعيه بدءا الرجل بظاهرها والثنية بباطنها وعكس المرأة وجمع اصابع الكف المتوسطة الثالثة للمسح الارسال ومسح الرجلين بحبل  
 الكفين مفرجا اصابعهما والدعاء في كل موضع من ذلك عند انتهائه والتسوية وترتيل التمسك والاعمال المفروضة منها الحنة  
 المذكورة وما دسها فغسل الميت ولو لم يستوفى فغسل منها بالماء غسلان ليومها وليلتها وكذا اليوم الغفر ليلته ستة أشهر مضى  
 اول ليلة منه وليلة مضى سبعة عشر ليليا الا في الثلثة ليلة تسعة عشر احد وعشرين وثلاث وعشرين وسبعة احر الى التيمم  
 الحج ودخول الحرم ومكة ومسجد الحرام وزيادة الكعبة ويوم عرفة وزيادة البيت من متى ادخل دخول المدينة الى رسول ومجده وزيادة في  
 زيادة برك كل ام من ولده وخمس ليوم المبعث والاضحية والغير المباهلة وليلة نصف شعبان وثمانية للاستقاء والاستحارة والحاجة والشكر  
 والتوبة من كبار الذنوب المولودين وصنعة لقضاء صلوة الكون مع احتراف الفهرست فكلها ولقصد دونه مصلوب مسلم بعد ثلاث ايام  
 جلستها او بعد ثلاثون غسلا ويقاد من غسل الجنابة ما فرغته مقاديرها واستدامتها وغسل الارسال ان يبلغ الماء اصول شعره وغسل الجنابة  
 الايمن من الارسال لغسل القدم وكذا الجانب الايسر وتبقيان لم يم الماء منه وظهر عنهما وان كان عليه خاتم او ما لم يدخل الماء تحت  
 حركه وتحركه ان غسلا تحت ميزاب تحت الميزاب لا يحتاج الى ترتيبه ان تمسح في كرا وما مجازيل يكون ارضا سبعة جلته وحكم الشك فيه حكمه  
 الوضوء والحدث الا صغرة اثنتان يتوضون بعد احتياطا وقبل تيمم ولا شئ عليه ما سمنه متفادما غسل اليدين ثلاثا وكذا الاستنشاق  
 والمضغضة ومقادير ما صلب الماء على الارسال ثلاثا وعلى كل واحد من الجانبين والدعاء والموااة وكونه بصناع من ماء فاذا زاد ولا يحتاج معه الى  
 وضوء لا قبل ولا بعد بل يحرمه فتباح الصلوة وما يتقدمه فرضا استبراء الرجل خاصته بالبول وتنظيف ما اصاب لبدن من نجاسة بغيرها او  
 هل يعتبر في وجوبه دخول وقت فرضه لمن لا قضاء عليه ام لا منه خلا وكما يعتبر طهارة الماء في كل وضوء وغسل يعتبر ايضا ان لا يكون مضوبا

في فروع من فروع



والنهي عن الاواني عير جارية منقبة جميع الاغسال الواجبة والمندوبة كصفحة غسل الجنابة لانه نهيها بالنية واظهارها في الاصل طهرتها  
في التيمم المستعمل بدلا من كل واحدة منهما ولا يكون الا بالربط مع جرحه وما يوجب بناه من جرحه ومدراو مد عند فقهه مع تضييقه

مکتبہ اسلامیہ

# كتاب الطهارة

والادب مختلف بينهما واما بين ما له نفس مائة من الحيوان لا ما ليس كذلك كالتوابير ما اشبهها وعرفها بالجلالة وعرف الجبين حرام منه  
 خلاف كيفية التطهير من هذه النجاسة ان كان البدن في غلبة عليه حتى تزل عينها والنياب يعصرها من بين والانية ما داه الما  
 فيها ونزيفه منها ثلاثا ومن ولوع الكلب بخلصة تكون الاولى من بالثراب الارض ملية حكمها من حصا وبوار يفرغ الشمس على الحق يحجب الغل  
 بد لك في التراب حتى لا يبقى لها اثر الخربا نقلها خلا والخرق وما ينقلب عليه بالنار والكانرا بالسلام والتكبير يزيل عين النجاسة وحكمها ويطهر الصلوة  
 مع الاختيار الماء فان كان نجسا لم يجز استعماله في ذلك يجوز في ماء غيره وان كان طامرا فاما مضاف بالاعتصا او الاستخراج فكل دما  
 بما ربه ما يضاف اليه من الطهارة ان لم يشبهه الا صاندا اطلاق اسم الماء عليه نجسا استعماله والا فلا او مطلقا ما جاز ولا يجزى لا ما غير من  
 النجاسة لونه او طعمه او ريحه وذلك ما يجوز كثره هو ما بلغ كرا او زاد عليه حكمه حكم الجاز وكرا الكراف ما ثار وطلعت عرا فيه وذا وثلاثة اشبا  
 ونصف طول لا في عرض في غنى مساحا وقيل هو ما نغص عن لكونه نجس بكل اصابه من النجاسة ويطهر بزيادة اذا لم يكن احدا وضائفه  
 بها الى ان يبلغه او يزيد عليه وينع وهو ماء البثرة صله الطهارة الا ان يجزى بكل نجاسة نقت فيه سواء تغيرا ولا سواء كان مائة كثيرا  
 او قليلا ولا يطهر الا بالترج منصفان كان الواقع فيه خرا او فقعا او شرا با مسكرا او مينا او دم حياض او استحاضة او نفاس او فاسدات فيه غيرا  
 او غلبة النجاسة للغيرين احدا وصانه ولم يزل التغيير لا ينج جميع الماء او كانت النجاسة الواقعة فيه غير مخصوص على مقدار من خزانج  
 الماء كلفان قد تروح عليه بعد جبال متناوبين اولها لنها الى اخره وان مات فيه دمي كبيرا وصغيرا سلم او كان فخرج سبعون دلو او ثلثون  
 انفرس الحاراد او قيل ما في حكمه كروا لكثير الدم المعفوع قليل او العذرة والوطيلة والمنقطة اذا كانت يا بية خسون دلو او قليله عالم  
 ينقطع من العذرة اليابسة عشرة دلاء وللكليلة والخزيراء والشاء اربعة مقادير واحد من ذلك مما لا فرق بين الصغيرة والكبيرة اربعون دلو  
 وكذا البول البشر البالغ وللدجاجة والحمامة اربعة مقاديرها من كباد الطير وصغارها ولا تراس نجس للفاقة المتنجسة او المتنجسة ولبول  
 الطفل لكل لكل من ذلك سبع دلاء ولو ثا لفاقة والحجة او العقرى الوزغة او بول الطفل اربعة دلاء وللصبي او ما في مقادير  
 دلو واحد من غير مائة نجاسة نزع المقدار المشروح ولم يزل التغيير جيب لنزع الى ان يزول وان زال قبل تكميل المقدار وجب تكميله وان  
 وقع فيه اجناس مختلفة كل جنس منها لم ينج مخصوص بمحل ما لا عليه هذا اذا ناسه الكافريا او حيوان نجس نزع الماء كله او بعضه حتى  
 ينه خلا في ما ستر العورة لا نواجب مع التمكن والمستوا ما رجل فلو اوجب عليه ستر قبله ودهره من سترته الى كتيبه فضيلة لو نذ  
 او امرأة فاحر وكلها عورة فيجب عليها ستر جميع راسها وبدوها الا ما فيمن كشف بعض وجهها وصلواتها بحرة وكذا اطراف يديها وتبها  
 او امره وحكمها حكم الحرة الا في جوان كشف اسها فانه لا بأس على الاما في ذلك ما به الشر كل ما يمكن به من قطن او كتان او خرما الصفا  
 فيج مع حرمها وما كان من ذلك من جلوه ما يؤكل لحمه من الحيوان او صوفه او شعره او وبره فاما الحجر والحصى وجلود الميتة او ما لا يؤكل لحمه  
 ان ترك ما عمل من دبر قلبه وارنبه وغشيه فلا يجوز اختياره ويعتبر في طيبوس الصلوة الطهارة من كل نجاسة خارجة عما قلنا انه معفون  
 وان لا يكون معصوبا بان يكون ملكا او مباحا ولا يتم الصلوة فيه باقرامه مفقوخ فيه اذا كان فيه نجاسة واجتنبه افضل ما يكون  
 للثنا الصلوة في الحجر المحض لا فيه دابة وكما يستحب صلوة المصلي في الثياب البياض الطين والكتان كل نكرة في المصنوع منها وتلك  
 السواد والحربة الملم بذهب او حرير او ما الوقت فتغير لكون الصلوة مشروطة به لا يبيع قبل دخوله وانما تقع بعد خروجه قضاء كما  
 وقتها يكون اذا فاوله والشمس حيث نصير على الحاجب الا من عند استئصال القبلة لربها هو اوله فتصلوة الظهر فاذا انقضى من ذلك  
 الوقت جلت ما يصل فيه وصلت فقد تعين اوله فتصلوة العصر بمضي مقدار اداها بعد ذلك الوقت مشترك بين الصلوتين الى  
 ان يبق للغروب مقدار اداء العصر فيخسرهما الخرج وقت الظهر يموت ونها جلة بمضي زوال الحرة المشرقة علامته غروب الشمس هو اوله  
 المغرب الى ان يضي منه مقدار اداها فانها ثوبه يندخل اوله فتشاء اخره ويموت قلناه يشرك وقتها الى ان يبق نصف الليل مقدار  
 العمة فيختص بها ويكون اخر وقتها لفاؤها بخرجه تحتل البياض الشرقة في انق النماء وهو الفجر الثاني وهو اول الوقت لصلوة ويعد  
 الى ان يبق لطلوع الشمس مقدار اداء الركعتين فيكون اخر وقت العدة لفاؤها بطلوعها وفضيلة اول الوقت عظيم ولا اثم بقاؤها الا ان  
 يجزى من الفضل باخره واولا الظهر وقتها الاول عند الزوال يبيع الى ان يبق مقدار اربع ركعات لصبره على كل شيء مثله واولا العصر  
 صلوة الظهر في اول وقتها الى ان يبق كل لصبره على كل شيء مثله ما خلا يوم الجمعة فان موافقها كلها قبل الزوال واولا المغرب في وقتها  
 يزول الشفق المغرب والوتر بعد العمة وقتها متسع واولا الليل وقتها بعد شفاة الى ابتداء طلوع الفجر بعد الفراع منها ومن النفع  
 والوتر وقتها لسانة اليه في اول الفجر الى ابتداء طلوع الحرة المشرقة ولا يكره يوم الجمعة فله وانما جاء عدا من الايام يكره ابتداءها الا في  
 عند طلوع الشمس استواءها وغروبها وبعد صلوة العدة والعصر ما ان كان غروب كفتها فلما كرامته ولما القبلة يلجوب

في كتيبه  
 في كتيبه  
 في كتيبه

في كتيبه  
 في كتيبه

# كتاب الصلوة

في الثاني

التوجه إليها وجب اعتبارها فالصلي ما داخل المسجد الحرام فتوجه إلى الكعبة من أي جهة كان فيه أو خارجه مع كونه في الحرم فتوجه إلى المسجد  
أولا فتوجه إلى الحرم وأهمل كل شيء يتوجه إلى كمن من الأركان الأربعة فالعراقيون إلى العراق واليمنيون إلى اليمن والثنايون والغربيون  
إلى الغرب وبلزج التوجه إلى القبلة مصليا العلم واليقين جامع للمكة منتهان بقدر تغلبه لظن فاناء جميعا فالحدس إلا أن العدل لا  
الغلبة عن العلم إلى الظن واعتدلت الحدس لا يجوز من صلى على ما هو فرضه من كل أحد من هذه الأمور فلا صلوة له ولو أصاب بالجهة ويعتقد صحيح  
والله تعالى كل ما زده وعلا ثم يتوجه بالصلوة إلى أربع جهات أي الصلوة الواحدة يصلها أربع مرات إلى كل جهة مرة فإذا أخطأ بالجهة ظانا أو خذلا  
وعلم ذلك الوقت بأن أعاد الصلوة ولا إعادة عليه كان قد خرج الأفع استبدت بالقبلة فانه لا بد من إعادة على كل حال **وإذا عذر**  
**الركعات** فمرايض اليوم واللييلة سبع عشرة ركعة للقيم من هو في حكمه الظهر أربع ركعات وكذا العصر المغرب ثلاث والعشاء الأربعة أربع والفجر  
ركعتان والمسافر من في حكمه أربع عشرة ركعة تقطع عنه من كل باعية ركعتان والتكبير في كل ركعة كل مسافر كان سفره أما طاعة أو مباحا يبلغ  
بويدين فصاعدا وثمانية فربما يخرج أربع عشرة ميلا لأن الفريخ ثلثة أميال الميل ثلثة الفاع ذراع أو كانت مسافة بريدا ورجع ليومين  
إلا ما منه في البلد الذي يابن عشرا يام ولا كان حضره أقل من سفره ففي تكاملت المسافر هذه الشروط وتتم عن قصد علم بوجوده لتقصير عليه فلا  
صلوة له وإن كان من جملة أسوأ مع بقاء الوقت تقصير لأمر حرجية من عذاه من المسافرين حكم سفره في إتمام كحضره وهو لم يظن  
في معصيته ولعب وصيد لا تدفع الحاجة إليه والذي سفره أو زيد من حضره كالجماعة الهدى والمكاتب والملاح والبريد الغادم على الأمان فحضر  
في البلد الذي دخله من لا يبلغ سفره تلك المسافة وبداية التقصير أو نوافذ عن جدران بلد أو دالم يجمع صوتا لأذان من مصره وعند نوافذ  
اليوم واللييلة للحاضر من هو في حكمه أربع وثلاثون ركعة والمسافر سبع عشرة ركعة نوافذ الظهر ثمان ركعات قبلها ونوافذ العصر ثمان ركعات  
عن المسافر نوافذ المغرب أربع ركعات بعد ما في الحضر الفجر أو تيرة نافلة العشاء الأربعة ركعتان بعدها من جلوس تحبب كعنه حضر  
لا سفره نوافذ الليل ما بعدها من الشفع والوتر المفردة ونافلة الفجر ثلثة عشر ركعة حضره سفره يراعى على الستة عشر نوافذ النهار يوم الجمعة  
خاصة أربع ركعات تمام عشرين ركعة يصل قبل الزوال أو بعده قضاء فان أمكن برتيبها بصلوة ست منها في أول النهار وست بعد ارتفاع  
وست قبل الزوال ركعتين في ابتداءه كان لا فضل الأصلية جلة قبل الزوال **وأما مكان الصلوة** فيعتبر فيه الملكية والبلدية اللهم  
من منعك الجاسة لأن يابها لا بأس بالوقوف عليه إن كان لا فضل خلا من غيران مواضع العبادة يتفاضل بعضها على بعض في الثبوت والتجيز  
فأفضلها المسجد الحرام ومسجد الرسول مشهد كل مام من الأئمة والمسجد الأقصى ثم المسجد الجامع مسجد الدب والقبلة ثم السوق بعدها  
ثم صلوة الإنسان في بيته هي المكان المفضل باطله ومكرهه في البيع بيوت النيران ومغابدا لضلالات المراكب والحماما ومواطن الأبله  
مرايض البقر والغنم ومرايض الخيل والحجر مذابح الأفاعيل وبين القبور وعلى البسط المصوة والأرض السفينة ومناك الغنم وجوار الطرق وذات  
الصلوات الشرفة والبيداء ووادح خجان وادس الوادح وبطن **وأما موضع السجود** بالجهة فشرطه الطهارة من كل نجاسة متعدية  
ويأبى وإن يكون لا يؤكل ولا يلبس في العادة ملكا أو مباحا فاما ما يؤكل لا معتاد بل نادرا وكان مما يصح استعماله على وجه كالورد  
والنفس فلا بأس بالسجود عليه لا ينبغي السجود على المعادن أو ما كان منها ولا على ما قلبته لتلك الكاس الحزن والجحش شبهة أفضله على التربة  
الحسينية فاما ما هو سنة من مقدمات الصلوة فالأذان وهو ثمانية عشر فضلا أربع تكبيرات في أوله وشهادة الإخلاص شهادة النبوة  
الدعاء إلى الصلوة ثم إلى الفلاح ثم إلى خير العمل مرتان مرتان وتكبيرتان وتكبيرتان وليقط في الأمانة من ذلك تكبيرتان وأولاهما قبله  
ويراد بعد عائنه خير العمل فقامت الصلوة مرتان فيكون سبعة عشر فضلا جملتها خمسة وثلاثون فضلا إلا أنها سنة للنفرد لا للصلي جمعا  
لوجوبها إذا التزم شرطها الترتيب حول الوقت وان لا يزدل ولا يفتصاها ثلثا وحضيلتها الطهارة والقيام والتوجه إلى القبلة وترتيب  
الأذان وحدها الأمانة والوقوف على آخر فضولها والفضل بينهما أما السجدة ودعاء أو جلوسه وخطوة ونجس الكلام في خلاها والائتيا  
بها لا يجوز مثله في الصلوة ويتأكد ذلك في الأمانة لأنها أكدم الأذان وهما يتابعهما فيقرأ ثم فيه أكدم منها فيما يجانف عنه **وأما يتعلق**  
من الكيفية فاما ان يرجع إلى الجنس المرتبة إلى ما عداها من الصلوة المفروضة سبب فالحصول المرتبة اما ان يرجع إلى صلوة المختار والمضطر  
وكلاهما اما ان يرجع إلى المفرد والجامع فبالصلاة المفردة ما من ذكر وهو يتأمر مع تمكنه وتوجه إلى القبلة مع يتفقد البنية بشرطها  
وتكبيره الإحرام بلفظها خاصة لو كوع فاما أي بانتصابه منه السجود في كل ركعة وغيره من هو فرائد الحمد سورة تامة بعد ما كان  
في الفرائض لا يجوز شرط الفرائض أعراها ويصحها وكذا لا يجوز بالفرائض الأربع المختصة بالسجود الواجب لا ما اضحى إلا منها والشرح و  
الغفل لاومعها الأيلاف والمراد بالركوع التطوط والاحتناء بحيث يقوس ما دأ عنه مسويا ظهره إلا في مرتفعة وطمأنته فيه بالخروج عن  
الحدة فيبته واحدة فيه فضلا منه سبحانه رب العظم فيجد والطمانينة عند رفع منه بالانضاب لتمام السجود أولا وثانيا لا يجزى لا يجزى

في تركها الصلوة  
بغيره في الملكية

شأنه

## كتاب الصلوة

على الأعضاء السبعة المحيطة والكعبين والركبتين وأطراف الأصابع لتجلبن بها من الأرض شئ من أجسادها ولتسبحه واحدة في كل واحد  
 منهما اغسلها سبحان ربّي لأعلى وبحمدك والظاهر فيهما وعند الرّفع عنهما وهذا حكم الركعة الثانية واليه في الغداة والليل في المغرب والعشاء  
 بما عدا ذلك والشهادتان في كل رباعية وثلاثية وواحدة في الثانية واللازم من ذلك ما ذكرناه من أن الصلوة على النبيّ وسنة الحمد وحدها أو ما يؤتم بها  
 من التسبيح في آخر الظهور والعصر والعشاء وثلاثية المغرب التسليم فيه خلاف واستدراك كل ما هو شرط في صحة الصلوة من طهارة وغيرها ونحوه  
 وضع اليمنى على الشمال والثامن من آخر الحمد لا ينفذ إلى بر القبلة والثاني ينفذ بغيره والقبلة من غير خشية والفعل الكثير البطلان  
 وهو ما يكثر من غير أن يقرأها ويقرأها وراء امرأة مصلية ومع أحد جانبيها كل هذه يجب على المصلي تجنبها وأما سننّه وهو التوجع عقيب  
 الأمانة بسبب تكبيره بينهن أو غير مخصوصه وبعد تكبيره الإحرام بآية أرفهم ويجوز بدل الفرائض وترتيبها وقراءة ما ندى لير بعد الحمد من التور  
 المخصوصة الأوقات المخصوصة والجهل بالنسبة إلى أول الظهور والعصر من الحمد والتوردة التي بعدها والتكبير مع كل ركعة وقول ما يستحب  
 عند الرّفع منه وعند الانصباب منه والتكبير مع كل سجدة ومع الرّفع أيضا وزيادة التسبيح في الركوع والتسجود إلى ثلاث وخمس سبع والثناء  
 الخشوع في الصلوة والاجتهاد في دفع الوسواس والاعتماد على الكعبين عند التهور إلى الركعة والذكر لما تروى والطائفة بين الركعتين والفوت  
 في كل شائبة بعد الفرائض وقبل الركوع وأفضلها كل ما لا يفسد رقع اليدين بالتكبير وتلف في الأرض باليد عند هوى التسجود والتسبيح والثناء  
 الأول وزيادة وسطه وآخره بما ندى إليه والنيابة في أول الثاني وإشباع وسطه وآخره مما يختص به والمجلوس لها من ركعة بضم أو ركعتين ووضع ظم  
 القدمين على باطن الأيمن يكون نظرو في حال القيام إلى موضع التسجود وحال الركوع إلى ما بين قدميه وحال التسجود إلى الألف غربة متجنب  
 التفت وحال الجلوس إلى نحوه واضع يده على فخذه منفرج الأصابع وبجاء أذنيه وهو ساجد على عيني كعبه وهو رافع وبجاء أذنيه وهو قائم  
 وتجا في بعض أعضائه عن بعض أركانها ولا يفصح بين التسجدين ولا يلتفت بينهما ولا يتألم ولا يتجنب التفت والتألم والتسليم  
 الثالث بغير من العيش بالراس والحيّة والأشياء مضافا لاختصاصه ولا يصلي وتجاهه من إشارته أو باب وقار أو مصباح أو نجاسة أو كاذبا أو  
 سلاح مشهور ولا معه شئ منه ويدخل في ذلك السكين وما فيه صورة ولا يداؤه داخل ثيابه ولا يفعل مع الأختار فعلا قليلا ليس من أفعالها  
 الصلوة ويسلم تجاه القبلة مؤمنا بطرف غير المحيطة بصلواته واحدة إن كان منفردا وأما ما على بيانه أحد الأركان سلم بينه وبينه  
 يكبر إذا سلم ثلاثا ويعقب بسبع تسبيح الزمراء ويدعو ويعقب بسم الله الشكر وتضلي المرأة كما وصفنا ونحضر استخبا بوضع يدها قائما على ثيابها  
 ولا كف على فخذيها ولا نظا طم ولا تفتخه ويسجد منضمة وتجلس كما يجب تضع قدميها على الأرض وتضم كعبيها ويضع يدها على جنبها أو  
 يقوم جلدة واحدة وما يتعلق بالمضطر تكليفه على حسب استطاعته من غير أن الصلوة قائما أو مستندا إلى حائط أو معتد على شئ صلى في لغز  
 الوضوء جالسا قائم لا يستطع الجلوس على جانب مضطجها فان عجز عنه صلى على ظهره مؤميا بعينه مقبلا بقضها مقام قيام وخفضها مقام ركوع وعظمتها  
 سجوده ولو صلا في وقت الصلوة برأى لا يستطيع النزول وما شال ليجد السبل إلى الوضوء لوجب على كل واحد منهما أن يصلي على حسب استطاعته  
 متوجها إلى القبلة إن تمكن ولا يتكبره الإحرام وهذا حكم كل ذي ضرورة لا اختيار معها كإسراع ومنوحل ومش في على الفرفق ومقيد و  
 مفترس ومنوع مما لا مدخ له من الموانع المدخله في حكم الاضطراب ويدخل في ذلك راكب السفينة فإنه إن تمكن من استقبال القبلة في  
 جميع الصلوة ضل ولا استقبلها في افتتاحها وإذا إليها مع دورانها وصلى إلى صدرها ولو نفذ عليه ذلك لأجزأ استقبالها بالنيّة  
 تكبيره الافتتاح والصلوة كيف توجهت ودارت وحكم المرأة حكم المضطر إن كان نواحيها صلوات مؤتمين بأحدهم جلوسا يقدم ركبتيه  
 من يؤتمهم وإن كان العاقر مفردا لأحد برأه صلى قائما وإلا جالسا إن كان بين من برأه **وصلوات الخوف** تفسر على كل حال إن كان  
 بالغ شدة وخوف بأداء العدة وفرة وصلواته فرة أخرى معتد بها بامام بهم يصلي ركعتين وإيهما تدخل معيه منها بالنيّة والتكبير ثانيهما يصليها  
 وهو قائم مطولا لفراة فيها وتشهدا لنفسها وتسلم وثاني موقف لتزال نصف ثقله الصد وثالثا الفرة الواقعة فذلك الصلوة مع كما  
 الذي ترك بر كوعه وتجدد سجوده وصلى الركعة الثانية لنفسها وهو جالس في الشهد تدرك فيه مشهد مع فيسلم بهم ليكون للفرة  
 الأولى فضيلة الافتتاح وللثانية فضيلة التسليم هي صلوته المغرب بالخيار بين أن يصلي بالاولى ركعة أو ركعتين وبالثانية ما يتوق  
 بلغ الخوف أشده مسقط هذا الحكم ولو مثل الصلوة بحسب حصول الامكان ما بر كوع وسجود على ظهره والطمح الخيل مع التوجه إلى القبلة  
 جميعها وأما باستقبالها بينهن وتكبيره لهما وأما التسبيح مقام وكهانهما وختمها بالشهد والتسليم فضيلة صلوته لجماعة عظيمة و  
 مثوبتها جزيلة وأهلها بين اثنين ويعبر في إمامهم كالعقله الإيمان وطهارة المولد معرفة أحكام الصلوة وما يتعلق بها من قرآن و  
 غيرها وظهور العدة وإدانتها والجماعة في هذه الخصال قدم أقرهم فان شأوا فافهم فان شأوا فاقربا المكان الذي هم فيه فان شأوا  
 فيه سواء أقرع بينهم وعلموا بحكمها ولا يؤم إلا بر من والمحدود والمحصى الزم والمرأة والجليل ابن هو مثلهم وكراهة الإتيان باليد



# كتاب الصلوة

والاعوام الاغلت المقصود المقيم والمسافر ليس عليهم الا ان تكافؤ شرط صلوة الجماعة الا اذا كان لا تكون بين المؤمنين وبين امامها خايل من بناء او ما يجزئ حكمه كمن لا يمكن قطعه او غيره فيجوز الا قضاء مع اختلاف الفرضين ويقصد الموثم بمن يصح لا يتأثر بعرضها ونفلا ونقطه عنه القراءة في الاولتين فيما عداها فان كانت صلوة جهرية هو بحيث لا يسمع قرائته الا امام قراء بينهما ويدرك الركعة معه متى اذركه وبأى شيء سبعة باء به بعد تسليمه كعه كان اودكعين او ثلاثا ويجب صلوة الجمعة اذا تكاملت شروطها منها ما يجزئها وفي حضور امام الاصل ومن نصية فابعد لا هلينة كمال خضلة العبرة وحضور سنة فزهرمة قبل ينقصد معه باربعة وتمكنه من الخطبة وقصرها على حمد الله والثناء عليه بما هو اهل الصلوة على نبينا والمواعظ المرغوبة في ثواب المربة من عقاب خلوها مما سوي ذلك والفضل بينهما بجلسته قرائته سورة خفيفة ومنها ما يجزئ المؤمنين وهي المذكورة والمحرمة والبلوغ وكما لا العقل العضة اليه لا معناه فانه ولا عرج ولا مرض ولا كبر بمغان من الحركة والحضور الذي لا سفره تحلية الرب كونه المسافر بين جهة المصلحة وموضع الصلوة غير ايد على تخير بل من يجزئ او ما دونها السقوط لها في ذلك من حضرها مما لا يجب حضورها عليه لانه ان كان مكلفا دخوله فيها وتجزئ به عن الظاهر لا تغادرها بما عدا لتسام كل من لم يتركها فاسرها ولا تغادر جمعان في موضعين بينهما اقل من اميال ثلثة فان اتفقتا في حالة واحدة بطلنا وان تداشدا بها صححت من الاخر ومن شرط صحة انعقاد الجمعة الاذان والاقامة وتقدم الخطبتين على الصلوة لا قاتهما مقام الركعتين المحذورتين منها ومن فضيلتها الجهرية لقرائتها فيها وقرائته الجمعة بعد الحمد في الاذان والمناقبين في الثانية وصلوة العصر عقيبها باقامة من غير اذان ويجب نقض المومنين الى الخطبتين واجتناب ما يجزئ المصلحة من الكلام وغيره ولا ينافي يوم الجمعة مع تكامل شروطها حتى يصلي ومع فقد تكاملها يكره الى بعد الزوال لا قضاء لها اذا قات وقتهما عصى مقدا اذاتها بعد خطبتها بل يصلي ح ظهر ركعة حكم للصلوة مع غلبة الظن لقيامها مقام العلم عند ضدها وانما الحكم بشاؤ الظن فيه فان كان السهو عمالا فصح الصلوة الا بركا لظهوره ونابج حكمها او عن دكن من اركانها او كان في المغرب والغداة والاولتين من كل باعية وصلوة السفر انه لا يدرك صلي ولا ما صلي وانما استدبر القبلة او اذا هاجت كان او لباس يجزئ او معصوبين مع تقدم عليها او تعذر ترك واجبها وبطل ما يجزئ كونه فلا بد من عاداتها وان كان سهوه في الاخيرتين من الرباعيات الزيادة الاحباط بينا على الاكثر في كل ما شك فيه من ذلك والجملة ان بصلوة منفصلة اما ركعة من قيام او ركعتين من جلوس ان كان شك بين الاثنين والثلاث او بين ثلث واربع فاما ان كان بين الاثنين وثلاث فخير ان يركعتين من قيام او ركعتين من جلوس ان كان سهوه عن التشهد الاول او عن سجدة واحدة فيلزم كل منهما ان امكن بحيث ينقل من ركعة الى اخرى ويكون قد ركع والا بالقضاء بعد التسليم سجدة السهو بعده وهذا حكمه لو قام او قعد في غير موضع كل منهما او سلم او تكلم بما لا يجوزنا سياتي او شك بين اربع وخمسة امان يكون فيما لا ينقل عنه الى غيره ككثيرة الانتاج هو في قرائته الحمد وفيها هو في قرائته السهو او في الركوع وهو قائم او في السجود وهو جالس او في تسبيح كل منهما وهو متطاول او ساجدا او في احد التشهد وهو قائم فحكمه ان يتلا ما شك فيه من ذلك واما ان يحصل فيما انتقل عنه فئات ثلاثة فلا حكم له فلا اعتداد به وكذا المتواتر الكثير منه كذا ما حصل في غير ان السهو في الثالثة وما يجب من الصلوة عند تسبيل صلاة الغايث هو مثل المقصود بحسبه فاقا من صلوة جهرية واخفاها وتام او قصر قضا على ما تراه علمه محققا له والا على غالب ظنه ان التسليم عليه فانه سافر او غلب عليه من الزايد منها او من تاديه فله على عليه ومع تناوبه فقد الرجوع قبل يقص مع كل حضرة سفره الى ان يقوى في ظنه الوفاء به ولا يلزم القضاء لمن اعق عليه قبل الوقت بامر المحرم فيؤخر حقها فاما ان كان بسبب من تلقاء نفسه فلا بد من القضاء ويلزم المراجعة اذا عاد الى الاسلام قضاء فانه حال تداؤه وقبل من العبادا كلها وهل يصح الاستنجاء في قضاء الصلوة عن الميت وهل يصح الا اذ لم يكن عليه نقض في الوقت الموسع ام لا في هاتين خلافه يجب الترتيب في القضاء كما في الاداء ولو كانت صلوة من الخسوف لم تجزئ بينهما لوجوب قضاء الخسوف القصد بكل واحدة منها قضاء فاقا فالتسليم في هر ضو وغيره يقضيه عنه وليد هو اكبر اولاده المذكور ويجزئ به عنه الصدقة عن كل ركعتين مدان امكنه فافغن كل اربع ان وجد والا فالصلو النهارية مدد للصلوة الليلية كك وصلوة التذمروا للمهدد لا يمين هي بحسبها ان اطلقا من غير اشتراط وقت مخصوص او مكان معين فالخبرة في الاوقات والامكنة المملوكة والمباحة وان علقا بها ان لا مثلها او مكان لا بد له فلم يؤد فيها مع الاختيار لو تمت الكفاة عتق تبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فان لم يتطع ذلك صا ثمانية عشر يوما فان عجز عنه فما امكنه من الصدقة مع الاضطرار لا كفارة عليه بل القضاء بعد وصلوة الطواف واما ركعتان فضليان عند المقام بعد الفراغ من الطواف سجد عند كل ركعة وصلوة الغسل شرطا لها هي شرط الجمعة الا ان الخطبة بعد الصلوة ولا يجب على المامومين سماعها وان كان عليه هو الا فضل ليس في صلوة العبادان ولا اقامته وهي ركعتان باثني عشرة تكبيرة سبع الاولى منها تكبيرة الاحرام والركوع وخمس في الثانية

في كل ركعة ركعتين

# كتاب الصلوة

منها تكبيرها القيام والركوع وقبل يوم الى الثانية في تكبير يكبر بعد الفاتحة خسا ركع بالخمسة ومن فضيلتها الاحتياها والمحجهم فيها بالقراءة  
والغشوق بالماثور بعد كل تكبير من التكبيرات الزايدة الثانية الخطبة على فضيلة ذلك اليوم وما يجب من حق الله فيها والأكمل شرائط  
وجبرها كانت مستحبة والتكبير لليلة الفطر عقب ربيع صلوات ولهم المغرب يوم الاضحية عقب عشرين صلوات ولهم الظهر عشرين صلوات  
كان بمنه سنة مؤكدة **وَصَلَاةُ الْكُوفِ لَا يَأْتِي** الحاذرة عشرين ركعات جلة فتهنأ ربيع سجدة سجدة بعد الخامسة وسجدة ثمانية بعد  
العاشر وثمة تسليم ورفع الرأس من الركوع منها بالتكبير في الخامسة والعاشر فانه يقول سمع الله من حمده وأول ذهابه من الامتد  
في الارض ان كان كسوف الشمس وخسوف القمر حزين لا بد ان على الاجلاء ومن ستمها الاجتماع فيها واجها والقراءة وتطول بها وجعل  
الركوع والتجود بمقدار هذه القيام والغشوق في كل ثمانية منها ونفضه وليجاء من ركعها ناسيا او عامدا الا ان شغلها الى حيا لا جلايا  
ولهم التوبة ومعدا لكسوف الخسوف من الايات كالزلازل والزجاج المظلمة وغيرها يصليها هذه الصلوة مع بقاء موجها بمقدار اذانها وصلوات  
جاء من اهل الايمان من حكمهم ان كان الميت سنة سنين فضا على غيره فضا وهي على الكفاية ولا سنة وليس فيها قراءة ولا ركوع ولا سجود  
بل تكبير ودعاء واول الناس يا صلوة على الميت ولا هم بمبرأ من بقيته وليس بهن ان يتقدم الا باذنه وان حضرها شيء كان الاولى نقلا  
والزوجه والى الصلوة على الزوجه ويقف المنيك بازاء وسط الميت ان كان ذكر او صده ان كان انثى ويكبر خمس تكبيرات بعد عقد لينتبه  
بعد الاولى بالشهادتين بعد الثانية بالصلوة على النبي وبعد الثالثة بالترحم على المؤمنين بعد الرابعة بالترحم على الميت ان كان محمدا عليه  
ان كان مبطلا فذكر ما يذكر من الدعاء ان كان ذكر مؤمنا ان كان انثى فانه كان مستضعفا او غريبا لا يعرف اعتقاده او طفلا فخص من الدعاء  
يخص كل واحد من هؤلاء وبعد الخامسة يشهد الله العفو ويخرج منها بغير تسليم ولا يحتاج الى رفع يديها بالتكبير فيها عدا الا في ما ينبغي تخفي  
الامام فيها ووقوفه بعد رفع يديه حتى ترفع الجنازة والطهارة من فضله لا من شرطها ويكره اعادة الا ان يكون الجنازة مقربة فانه يجب ذلك  
فان معنى على الميت يوم وليلة بعد فنه لم يجز ان يصلي عليه مما يستحب من الصلوة عند سبيل فله شهر رمضان فانه يصلي على الميت في اليوم وليلة  
الف كعشرين ركعة من اول ليلة منه ثمانية بعد فاته المغرب الباقي بعد العشاء قبل الوتيرة الى ليلة النصف من شهر رمضان على العشرين ركعة  
ركعة تمام المائة وهي ثمانية على الف منها بعد ما من الليالي ترجع الى ما ابتداء ولا الى اول ليالي الا في الاضحية وهي ليلة تسع عشر بتمها مائة  
ركعة وكذا في ليلة احدى عشرين ركعة وليلة عشرين ركعة على ثمانية اوله وعشرين ركعة في ليلة الثانية والعشرين ركعات تمام  
ثلاثين ركعة في ليلة الرابع والعشرين ركعة وما بعدها الى اخر الشهر اثنا عشر ركعة بعد فاته المغرب ثمانية عشر بعد العشاء الا في فاته ما قلنا  
ونظم جلة صلواته بالوتيرة من استمر ان يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعة في ليلة ثلثة عشرين سورة القدر  
الفطرة وسورة العنكبوت والزوم ويصلي في كل جعة من عشرين ركعات صلوة امير المؤمنين والزهراء وجعفر في اخر جعة واخر سنة يصلي  
كل ليلة منها عشرين ركعة تمام الا في صلوة ليلة الفطر ركعتان القرائة في الاولى منها بعد الحمد سورة الاخلاص الف مرة وفي الثانية مرة  
وصلوة يوم المبعث اثنا عشر ركعة والقراءة في كل واحد منها بعد الفاتحة سورة يس لمن يعزها والامانة في صلوة النصف من شعبان  
اربع ركعات يشهد من وشاهدين في كل ركعة منها مع الحمد قراءة الاخلاص مائة مرة وصلوة يوم العذبة ركعتان وفيها قبل الزوال نصف  
ساعة القرائة في كل واحد منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعة وايدة الكرسي مثلها والاجتماع فيها والمحجرات لثلاثة من كمال  
فضلها ولو ابتدأ قبلها بمحطبة وشتملة على الحمد والثناء والصلوة والولاء والاعلام بفضيلة ذلك اليوم وما خفى الله به وليه من القدر  
عليه بالامانة ونشره بالولاية الموكدة عهدا على جميع الامة كان ثم فضلا وعظم اجرا وصلوة النبي افضل واثانها يوم الجمعة ركعتان  
يقرأ في كل واحد منها بعد الحمد سورة الفدر خمس عشرة مرة ويقرأها كركاها ومنصبها منه وساجدا وادخا واسم منه وساجدا ثانيا  
وادخا يكون من جلة قرائتها في الركعتين ياتي مرة وعشرين ركعات وصلوات امير المؤمنين اربع ركعات ياتي مرة فله هو الله احد يقرأها  
خمس مرة في كل ركعة بعد الحمد وصلوة الزهراء ركعتان في الاولى منها بعد الفاتحة انا انزلناه مائة مرة وفي الثانية الاخلاص مثلها  
وصلوة النبي وشي الجوه وهي صلوة جعفر اربع ركعات القرائة فيها مع الحمد سورة الزلزلة في الاولى في الثانية والعاديات في الثالثة  
النصر في الرابعة الاخلاص والتسليم بعد القراءة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يقولها ثمان مائة مرة وادخا عشر ركعات  
من عشرين ركعات ساجدا اولها وثانها ساجدا ساجدا بين السجدة بين وبعد الثانية يكون في كل ركعة خمس سبعون مرة جلة في ثلثة مائة مرة وصلوة  
الاحرام اما في ركعتان وفيها عند القصد افضل عقب الظهر القرائة فيها مع الحمد سورة الحمد والنوح صلوة زياره النبي  
واحد لا عمرة ركعتان يقرأ فيها ما يقرأ في صلوة الاحرام ويتكبر بها قبل الزيادة اذا كانت عن بعدا لا بعدا عند من المار بوضعه فان  
كان احد المؤمنين صلى بعد زيارته سنة ركعاته ولا دم ونوح اذ هما مدفونان بعده وصلوة الامانة ركعتان كصلوة القيتا هبزا الامام

كتاب الصلوة

# كتاب الزكاة

تخص إلى ظاهرها لصلواتها ويقر منها ما يقر بقت بين التكبيرها نسخ ويجعلها على التوبة والاقلاع عن المعاصي معلما من المحل  
ويبقى له تحويل ما على يمينه من البر إلى زيادة والعكس توجه من خلفه إلى القبلة والتكبير ثم مائة مرة مواجهة يمينه التحديد ثم مائة مرة  
وكذا شاة السبع مائة مرة وموالاتهم والاستغفار مائة مرة واستقبال القبلة والاكثار من الدعاء وطلب المغفرة ما توالى الغيث فيبقى نفع  
الاصوات بجميع ذلك فكثر التهجيد والتفرق بين الاطفال ابائهم فيها وصلوة الاستخارة وكفان يقر فيها ما يقر في صلوة الزيادة ويدعو  
بعد فراغها بدعاها ويعقر في جهنم خديريها الخبز فيها فضلا لية الزايات فيها كثيرة وصلوة الحاجة وكفان يضاهلها ثلثة ايام افضلها  
والحمض والجمعة يحرقها او يرتفع الى اعلا داره وخبرها فاقبل ذال الثمن من يوم الجمعة والدعاء فيها بالما تود عن الصادقين وصلوة التكر  
كك عند قضاء ما صلي لاجله من الحاجة ويكثر فيها من حمد الله وشكركه على قضاها وكذا بعد فراغها وصلوة تحية المسجد حين دخولها وكفان  
يقدم قبل الاشد في العباد ما الكلام في الحقوق المألية للادارة لا لادارة من العبد فيها الزكاة وهي ما فرض فخلقها بالاموال بالزور  
فما يجب فيها الزكاة من الاموال لشدة اصناف الذهب لفضته ويشترط في وجوبها البلوغ وكما للعقل بلوغ النضج وكونه مملوكا مقبدا  
على الضرب منه بقبضه وبالذن فيه مع مضي الحول عليه هو كك بما له لم ينفق لا تبدل لثا عيانه بتغيره ما يتره ودرهم مضروب منقوشه او  
سبايك فضلا لفراد من الزكاة بسببها ويعتبر في شروط صحة اداها زيادة على ذكرناه الاسلام والنية ودخولها في نصاب الذهب ولا  
عشرون مثقالا في نفسه نصف مثقال وثانيه اربعة مثاقيل وفيها عشر مثقال الفضة مضاهيا الاول ما تادهم فيها خمسة دراهم والثانيه  
اربعون درهما وفيها درهم بالغا بالخطن والتعير والتمزق والذبيح شرطها الملك حصول النضج هو بعد الملو ن وحوا لسلطان جنه  
او سوق الوسق ستون صاعا الصاع اربعة امداد عراقيه جلته بالبعثات الفان وسبعة مائة وطل فبلوغه تحببه ان كان سقيه بما التما  
او سحبا العشران كان بالنواصح وما اشبهها مما يحتاج الى كلمة نصف العشران كان من المحبتين مغايبا لا غلب بالتشاك العشر في نصف  
نصفه من النصف الاخر الا بل البقر النعم باشرط الملك السوم والحول وتام النضج اقل نضجا الا بل خسر فيها شاة ثم عشر فيها شاة  
ثم خمس عشر فيها ثلاث شياة ثم عشر فيها اربع شيات ثم خمس عشر فيها خمس شياة ثم ست عشر فيها بنت مخاض حولها بكال ثم  
ست ثلثون فيها بنت لبون حولها داخله في الثالثة ثم ست اربعون فيها حقة لحوالها الثلثة داخله في الرابع ثم احد وستون فيها حقة  
لاحوالها اربعة داخله في الخامس ثم ست سبعون فيها بنت لبون ثم احد وستون فيها حقة داخله في الرابع ثم احد وستون فيها حقة  
هذا الاعتبار يلزم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كذا في غير هذه المخلو فريضه وما بين الضابين شق لا شق منه  
اول نضاب لبق ثلثون منه ما يتبع لحوله او يتبع حويله ثم اربعون في نفسه مسنة وهي المثبتة فما فوقها وما بين الضابين وقيل يلزم منه شيء  
ولا ينادون النضاب الاول وال نضاب لغنم اربعون فيها شاة ثم مائة واحد وعشرين فيه شاتان ثم مائتان واحدة وفيه ثلث شياة  
ثم ثلث مائة واحدة فيه اربع شياة الى ان يزيد على ذلك يرتفع هذا الحكم ويلزم في كل مائة شاة مما بلغت ما بين الضابين غنولاشه  
يندر ولا يتم ابلغ الادعين وسواء في هذا الحكم الضان والمغزاة لفرضة الماخوذة من الضان جذعة لا دونها ومن المغزاة شاة لا فوقها وما  
يجب على الرؤس هي القطرة الواجبة عند هلال شوال على كل حار بالغ عاقل ما لك اول نضاب تجب فيه الزكاة يؤيدها عنه عن جميع من  
يعول من دكورا واثان وصغار وكبار واخرا وعبيد اقراره اجاب ذكرا ايمان او كفر يجبا اخرجها قبل صلوة العيد مع وجود  
مستحقها ومع فقد ثقل من المال انتظارا له ولا فاحر هاعن وقتها لذلك مسقط وجوبها ويجعلها ان صرفت بحري صدقا لظفر  
والواجب عن كل اس منها صاع افضله من غالب المؤنة على اختلافها خطه كانتا وشعيرا او تمر او دبيا او اذرا او ذرة او اظا او  
لبن او غير ذلك ولودع قيمة الصاع بغير الوقت لحازر مستحق كاة المال الرؤس كل واحد من الاصناف الثمانية الفقراء هم من لا يكون  
الكفاية والمساكين هم من لا يكون شيئا والعاملون عليهم هم الساعون في جبايتها والمؤلفة قلوبهم هم المستعابهم في الجهاد وان كانوا  
كفارا وفي الرقاب هم المكاتبون ومن في حكمهم من كل عبد مغرود بالعبودية والقارمون وهم المدينون في غير معصيته ولا سبيل لهم  
قضاء ديونهم وفي سبيل الله هو الجهاد الحق ابن السبيل هو المنقطع يد ان كان غنيا في بلده فاعدا المؤلفة والعاملين من الاصل  
السته يعتبر فيهم الايمان والفقراء العذلة والهج من قيام الاولاد لا لاكتساب الفضل من يحققه على المزمك كالابوين والمجددين  
والزواجا والاولاد والمالك عن الهاشميين المكنين من اخذ الخمس لكونهم مستحقين له فاما ان استغفوه ومنعوا منه ومن بلوغ كفايتهم  
بما اخذت منه فلا بأس باخذهم منها اقل اعطى مستحقها ما يجبي في اول نضام انضبت لها ولو اعطى اكثر من ذلك لحازر ما سنه فحق كفا  
يكال دون غير ما بينا وجوبها فيه في سبايلنا الذهب لفضته والحمل الذي يقر به منها وفي اموال التجارة المطلوبة براس المال ويرج  
عليه في المال الغايب عن صاحبه لا يمكن من الضرب فيه اذا حضره وتمكن من ذلك بعد مضي حول عليه واحواله في صامات موال من ليسوا

في الزكاة  
في الزكاة  
في الزكاة

## كتاب النكاح

بكاله العقول ذاتا جريها الاولياء شفقة عليهم ونظرهم فيهم في اثار الخجل من كل ايام ينادون ان كانت غنا فادينا ان كانت بواوين  
ولا نقولها مجترة في الشوط في سقمها ما يعتد بها واجيها وكذا في مقدار المعطى منها ومن لا يجب عليه لفطر مجرهما استحبنا باو الخمر منها  
ويجب للمغادر على كثرتها واختلافها وفي الغنائم الحربية وفي مال الخياط حلاله بجر ما لم يقبضوا في كل ما فضل عن مؤنة السنة من كل مستقرا  
بناير ضربها لا استغفار ان من تجارة او صناعة او غيرهما وفي ارض شراها ما لم يسم وعنده حصول ما يجزئ فيه وبقينه يكون وقتا محبوبا  
كان من الكفو واعتبر به بلوغ مضايك الزكاة وفي المستخرج ما لغوص بلوغ قيمة دينار مما زاد وسمته على ستماسم هي ستماسم ستماسم  
وسهم في القرية لا يستحقها بعد الرسول سوا الامام القائم مقامه ناشئ لينا في الحجة وما كينها لم ابتداء سببهم من جمع مع فقر ايمانهم  
حقه لنسب الامير المؤمنين او الى احد اخويه جعفر عقيب ابي عبد الله ع يعطى كل ذيق منهم مقدار كما يتهم لاسنة على الاختصاص  
اما الكلام في ركن الصوم فانه اما واجب في طلق وهو صوم شهر رمضان وشرائط وجوبه البلوغ وكمال العقل والوقت والحلول من السفر الموجب  
للتفصيل في الفقه من مرض وكبر وجبنا لفطر تراء عليها في شرط صحة اداء الاسلام والنية والطهارة من الجنابة ومن الحيض والاستحاضة  
المخصوصة للنساء ويشترط العلم بدخول شهر رمضان ولو لم يصح صومه في الهلال او ما يقوم مقامها من قيام البينة او التواتر بها فان كانت  
الرؤية لها فانه لو استقبل ليلة لا لما فيها اول ليلة منه هي اول وقت ابتداء نية فان اخرها الى الهلال جاز تجددها الى قبل الزوال  
لا الى بعد ولو حصل بنية جميع في اول ليلة منه لاجزأت وانما الافضل تجددها لكل ليلة ولو نوى به القرية خاصة لاجزاء واغنى التعيين  
وان كان لا بد في غيره من اعتبار الامرين في النية فمنا كان او فعلا او سبب هو ما عداها فانه صوم القضاء لذو العهد والاعتكاف  
وعدم المعتكف الكفارة على اختلافها كفارة من افطر يوما من شهر رمضان من افطر في يوم يقضيه عن يوم منه من افطر في نذر او عهد  
نقينا وكفارة قتل الخطاء والعين والبرح الظاهر وحلق الرأس جزاء الصيد من المرأة شعرها في مضايح تنفذ استناد الاعتكاف نفوذ  
صلوة النساء الاخرة بالقضاء ينفع المقضوي يلزم على الفور ويقتصر الى نية التيقين ومتابعة افضل من تقريه وهو ما بسفر وجوب  
للقصر في بنية او مرض لا يطاق معه صوم او انه سرها ويعونه او حيض او نفاس وعطش مفطر بوجوب زاله او حمل او رضاع يحث  
معهما على الولد او نفوذ نية الى بعد الزوال واستعمال ما يفطر عدا من اكل او غيره او لا يقاس في حوال الليل لم يكن دخل او ظن بقائه  
وكان الفجر قد طلع وكذا الحكم في الاقدام على تناول المفطرات تقليدا لا خبا من اخباره لم يطلع واستبنا بعد ذلك طلوعه كذا في الاقدام  
عليها من غير صد له مع العدة عليه ترك القبول من اخبر بطلوعه فمما لقي ابتلاع ما يحصل منه في الفم غالبا وبلغ ما معه منة الثبر  
واستنشائه وما ليجب اليه من حقنة او سعال او نوم على الجنابة لئلا بعد لا نيتا مرة الى حيث يطلع الفجر بالقضاء لازم بكل واحد من ذلك  
ولا كفارة في شئ منه الا على ذى المرض والحقة ومثلا الخوف مرض في قضاء ما عليه ولا فان كفارة عن كل يوم اطعام مسكين ولا كفارة عليه  
لم يكن منه تقريه ابا ما ستر المرض وبغيره من الموانع وعلى ذى العطاش المرجح زاله فان كفارة عن كل يوم اطعام مدين او مدين طعام  
وكذا حكم صم الحامل المربح الموضع مع خوفها على ولديها ما من به عطاش لا زوال له والشيخ والمرأة الكبر لمقانيها تار من استند  
الصوم مشقة تقريه ضرر زابا والامتنع عن الاستعاذ لم يطقه اصلا ولم يلزمه شئ ومثي قع شئ مما يلزم منه لقضاء خاصه  
القضاء والكفارة سواء او نيتا لم يكن له حكم وصواته او العهد مجبها ان اطلقا من تعيين الوقت وتخصيص موضع بقائه نيتا  
الاوقات في بيع صومها والا ما كن في الابتداء بها ولا فصحة مع زوال الاعذار في تاخيرها وان قيد بوقت معين لا مثل لوجبا في تعيينه  
فان خرج ولم يتعافيه لضربة محوجة لم يلزم كفارة بل القضاء وحده وان كان عن اختيار لم يما فيه جميعا وان كان له مثل في القضاء مع التفرق  
ان كان اضطررا وببعضه لا ثم ان كان اختيارا ولا كفارة به ومثي شرط فيها الشايع لم يجز التقريه وكذا لو شرط صومها سفر او حضر او جب  
الوقت لم يلزم بتعمد الاختلال به القضاء والكفارة ولو اضطر الى تقريه صومها بنى ولم يلزمه استينافا مع الاختيار وادام بشرط نيتا  
ولا الجان ضرورة الى غير ما فلا بناء الا بعد الاثبات بالضعف ما زاد عليه الا لا اختيارا لفطارة فيه بل بلوغه بوجبا استينافا ولو انقل في يوم  
يكون صومها محرما او في شهر رمضان لم ينعقد ولا يلزم بها شئ وصواته الاعتكاف قد يكون واجبا بئذ او عهدا وكفارة وقد يكون زابا اذا  
لم يكن باحدا ما واقته ثلثة ايام والصوم شرط فيه لا بيع الا بذكره كذا مواضعه المختصة به في المساجد والوج مسجد مكة والمدينة ومسجد الكوفة  
البصرة لا ينعقد الا في احدها ومن شرط صحته ملازمة المسجد فلا خروج منه الا لا ملازمة عنه من الحدث وغيره او لما لا بد منه من اداء  
معين واذا سنة متبعة مع ذلك لا يجوز جلوسه اختيارا تحت سقفه كذا لجنابه ما يمتنع له من الشايع فيه يزيد عليه واجبا البيع  
والشراء وملا في اعتكافه بانظار وجماع في ليلة او نهار فعليه مع استينافا لكفارة الا انها يتضاعف عليه من كان جماعة هناك او ينفصل  
كفارة ان كان ليلا ولو اكرهها على الجماع التي يلزم بدخوله فيه منظوما مضية ثلاثة ايام فان زاد الزيادة عليها كان مجزئها الى مضى يومين



# كتاب الحج

بعد ما ينزل به تكبيرها ثلثة دهل اذا اضطر الى نحره برض محج الى لفطر الخروج عن موضعه او تغفل لصروية بين او يستأنف فيه خلا  
وصومه المتعلم لا يجزئ له ولا موثوقا على ثلثة ليشتمه في العام القابل ويدين بجمعه او يجده ولا يقدر على ثلثة ايام في الحج وهي  
قبل يوم الخرو سبعة ذاهج الى هله هذه الثلثة مما يجب صومها في السفر لا بد من التتابع فيها وتفرقها اختيارا يستأنف معه على كل حال  
اضطررا لا يستأنف الا اذا لم يصم غير يوم واحد فاما الوصا يومين وانظر للثالث اضطررا لنحو عليه بعد خروج ايام التشريق وكذا استينافه  
تاخير صومها الى بعد يوم النحر لا يكون الا بعد ما ولو عجز عن صومها كل الجاذل ان يصومها في طريقه اى ثلثة مكنته فان تغذر عليه ذلك صا  
مع الثلثة الباقية واذ هله بله متواليته ولو صل عن ما منه وجاوزه احد الحرمين لصامها بعد مضي مدة يصل في مثلها الى هله وصوم الكفار  
اما شهران متتابعان فيلزم مع القضاء من تبدل الاطوار في هله شهر رمضان جميع ما يعطى سواء كان باكل او يشربا وازداد وجاع او اسقاء او حفا  
لا حاجة اليها او ارتما على جبل في ماء او امرأة الى سطحها او استدخال ما غلظ من غبار نقض وعينه او تعد كذب على الله او على سوله واحد  
الحج عليه السلام اذا ادرك الفجر للجب بعد انقضاء نيتين ونومه مع القدوة على الصلح حتى يدركه طلوعه وهو محج بين الصلح والاطعام والصو  
وهذه كفارة اختيارا لفطره صوم الثلثة والعهد المعين بوقت لا مثل له ولا كفارة بعد فسخ الاعتكاف وكفارة البر وكفارة المرأة  
شعرها في المصاب وتغفر كفارة تبراء الصيدان كان فاعنه وهى كفارة القتل الظهار والا ناعا على الترتيب اما دون ذلك فكفارة قتل  
الحرم البقرة او الحمار الوحشين ثلاثون يوما ان استطاع والا فتغذ ايام وله اذا عجز عن صوم الستين يوما في قتل الغنم ان يصوم ثمان  
عشر يوما وفي الطوق ما في حكم ثلثة ايام وكذا في كل بيضة من بيض النعام لم يجز ليها الفرج ولا لمن جنا بكسرهما او اكلمها ابله ما لا مثل  
له من النعم عن كل نصف صاع بر من قيمته صيا يوم هذا اذا كان في الحلال ايا في الحرم فعليه مع الكفارة القيمة او مضاعفها وكفارة حلق  
الراس بقية ثلثة ايام وهى كفارة اليمين في غير البراء وكفارة من افطر في يوم اذا فضاذه عن يوم من شهر رمضان بعد الزوال اما  
كفارة مفوت صلو العتمة فاليوم التالي ليلة فواتها وليس في تعد فطره الا التوبة وكل مؤجب متتابع حكمه في وجوبه لا يستيناف  
او البناء ما اشرا اليه وندب لجميع الايام السنة عدا ما يحرم صومه منها وتفاضل بعضها على بعض في تأكيد التذبية وعظيم المؤثبات  
كله ويتأكد له وثالثه وسابع عشر من شعبه كل يوم ولو يوم النصف منه شدا تأكيد وتسع دة الحج واوله تاسع من ربيع  
عن الدعا فاما من عشر خامس لعشرين من ذة القعدة وعاشر المحرم للحزن والمصيبة وسابع عشر ربيع الاول والثلاثة الايام من كل شهر  
اول خميس في عشرة الاول والاربعة في عشرة الثانية واخر خميس في عشرة الاخيرة والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الايام البيض منه  
والايام الثلاثة المختصة بالاستقفا او بالحاجة والشكرا وادبها ما كان من حق بلوغه وطهره من حيض وغيره او قدومه من سفرها سلا  
بعد كفر او براءة من سقمه في يوم من شهر رمضان يقصو قضاء يوم بدله او محطو وهو صوم العتمة ويوم الشك على انه من رمضان ايا  
التشريق بمقود نذر المعصية والوصا بالجهد لعشاء سمحوا والصمت بان لا يتكلم فيه والهدم الذي لا يشتم فيه ما هو محرم او مكروه وهو  
صوم الزوجة العبد الصيف نظوا الا باذن الزوج والسيد المضيف فحيلة اتمام الصو على ما ذكرنا مستحسنا واجب ندب ادب محظور  
مكروه الواجب المضيق فمقود شهر رمضان والعشاء والندب والعهد صوم الاعتكاف ومرتب فمقود الهك وكفارة فمقود الراس الظهار  
والقتل المحجبه هو ما عدا ما ذكرناه وينبغي للصائم تجنب المسوحا القبيحة والمثوم الذكبة اكد هذا الترجيح السوك بالطرب بالثوب  
على الجهد للبر والتفحص والتنشكك وقطر الدهن في الاذن وتقبيل لدم ودخول حمام بصفعة خوطها وملاعبة النساء مباخر  
بشهوة والكحل بما يضره وما اشبه الحقة بالجوامد مع المكنة والنظر الى كل منى عنه والخوض بالحديث في كل ما لا يحل فان ذلك ان  
لم يكن مفسدا للصو الا ان فيه ما يتأكد خطره وفيه ما يتأكد كراهته محرمة الصو وينبغي قطع زمانه بالطاعات والتقربات ونحوها  
اما الكلام في ذكر الحج فهو اما فرض فطوبى وهو حجة الاسلام او عن سبب اللذ والعهد القضاء اما سنة فهو عا ذلك  
فالمطلق منه لا يجب في العمر اكثر من مرة واحدة بشرط الحرية والبلوغ وكال عقلة الاستطاعة له بالصحوة وخيلة السر حصول الزاد  
الواحدة والقدرة على الكتابة الثانية ذاهبا واجائيا مع العوا اليها والتمكن منها لمن يخلفه من يجب عليه نفقه من زوجته ولغيرها  
وزاد عليها من شرط صحته اذ لا اسلام والوقت والنية والحسنة والمسيبة بسببها ان كان مرة واكثر على اى وجه تعلق لم باعينا  
والسنة منه متى دخل فيها من لا يلزمه ذلك شاكنا الفرض بعد الدخول في وجوبه لمخوفه الى اخره وفي لزوم ما يلزم باسناد وان  
كانت مفادته انه لا يجب الا ابتداء به لها ولا يتداخل الفرض فيه وحكم المرأة في وجوبه مع تكامل شرطه حكم الرجل ولا يحتاج فيه الى  
وجود محرمة بخبر حجة الاسلام من اصل تركه الميت وصونها ام لا ومن حج ببذل غيره له ما يحتاج اليه لكونه فاقد الاستطاعة صح حج  
لا يلزمه قضاءه لو استطاع بعد ذلك ثم الحج ما منع بالعمرة بتقديمها واستيفاء مناسكها احراما وطوافا وسجدا والاحلال منها تفصيلا او اقل

في كل شهر من كل سنة

# كتاب الحج

بعد ما يناسك الحج فهو فرض على كل نافع عرفة من لهن من اهلها ولا حاشا للمجدد ان يكثر من بينه وبينها مكر كل جانب ثلثا عشر ميلا فما فوقها  
 حلتها من الجوانب الاربع ثمانية واربعون ميلا فمن هذا حكمهم لا يجزئهم في حجة الاسلام الا المنع او قران باقران سباقا للمحك الى الاحرام و  
 استيفاء مناسك الحج كلها ولا عمار بعد هذا وافراد افراد الحج من كل والاثنان بما ياتي القارن سواء عدا سباقا للمحك فكل منهما من  
 اهل مكة وخاضع لهما من بينه وبينها ما حله ناه فمادونه ولا فرق بين مناسك الحج على الوجوه الثلاثة الا بتعظيم عمره المنع وافرادها بعد  
 الحج للقارن والمفرد وبوجوب المحك على المنع وعلى القارن بعد التلبية والاستعا وسقوطه عن المفرد فالمناسك الاحرام لا يترك بطل  
 الحج بتعديركه لا مبنيانه ومن شرط صحة الزمان شوال وذو القعدة وثمان من ذي الحجة للخيار وصح للمصطر في ان يفي نزل الوقت ما يترك  
 فيه عرفه الاحرام للمنع بالعمرة او الحج في غير هذا الوقت لا ينعقد المكان وهو احد المواقيت بشرط ما يبين البعض ويندج فيه المسحوق  
 وذات عرق ويختص بالعمرة او الحج ومن حج على طريقهم او مسجدا الشجرة وهو ذات الجبلية ويختص باهل المدينة ومن سلك مسلكهم اول الحجفة  
 وعلى البعض ويختص بالشاميين ومن الى حجرهم او بلهم ويختص باليهود ومن تخافهم او قرن المأول وهي الحج على طريقها الطابف ومن لا هم  
 في طريقهم فحجوا واحد هذه المواقيت بغير احرام لا يجوز ويلزم معه الخروج اليه ان كان اختيارا على كل حال والا فلا حج له وعليه غاؤه فابلا  
 وان كان اضطرارا او شيئا نا وجب الرجوع ان امكن والامع نفعه بفتح الاحرام في كل موضع ذكره وامكنه ولا ينعقد قبل بلوغ الميقات  
 ينعقد في مكانه اذا امتنع ضروره خوف وعجزه من ثباته وليس ثوبه بعد تجرده من الخط بانزله باحداهما وبتركه بالآخر وكل ما يفتح الصلوة  
 فيه معها يفتح فيه الاحرام ومصحفها او مكرها منها مستحبه او مكرها منه وبغير طهارتها ومكيتها او استباحتهما مع الضرورة يجزي ثوب واحد  
 ويجوز عند خوف البر لا شتما لما امكن دفعه به ما لم يكن يخطأ في كسائه وعمره والاشاح على الطهر بالوفاء المخطط كالعباءة وبشبهه مطوياً وقيل  
 اذا اضطر الى لبس جناس لثياب لم يخطأ لضرره لا يمكن دفعه الا بها جاز لبسها جمل واحدة لا منفردة واجزأت عنها كفارة واحدة وعقد بانه  
 والثلبات الاربع الواجبة لبسك اللهم لبسك لبسك ان الحمد النعمة لك الملك لا شريك لك لبسك لا ينعقد الا بها او بما حكم حكمها من اياها  
 الاخر من ثلبات القارن هذه واشتاءه وفر التمتع في الاحرام انظاره بقص لشارب ثلبات لا ينعقد الا بغيره وصلواته وانما وصل  
 والصلوة كما قد تمته وعقد عقيب وبغيره اضلها الظاهر انداء عقيب صلوة وذكر الوجه الثاني للحج عليه في النداء ان كان المنع او غيره  
 والاشراط بينه واصنافه الثلبات المنع به الى الواجبة ودفع الصلوات وذو جهة الحج فيها ان كانت منعة او غيرها وكذا ان كان نية  
 ذكر الحج في غيرها وتكرارها اعقاب لصلوات وعند الانباء من النوم وبالا سحر او كلاً عدا المحذور وهبط غورا او راى راكبا او  
 اشدت على منزل وكفر الجلب على طهارته من تمام فضلها ولا يقطعها المنع حتى يشاهد بيوت مكة والقارن والمفرد حذر منها وحدفا واشتاء  
 ودلا والفساء وما يتخلق بين من جماع واستمناؤه وتقبله ملاسته ونظره فيها وعقد نكاح على الاطلاق لنفسه او لغيره وفيها دابة  
 الاطباء الخمسة المسك الضبر والعود والزعفران والكا فور استخادادها ما وما يبيعها وللبس المحيطة ونظفها الراس ونظفها المحل  
 من غير ظاهر القدم لا الضرورة وسر المرأة وجهها ولبسها القفاذين والشمس تحت الظلال سائر الا الجلود من تحتها نازلا ونظم الزينة وازالة  
 ما يرجع الى لراس البك من شعر او دم او لحم او جلد او ظفر او عظم او غيره وحك الجسد بدمي شدا لانف من رايحه كرهته وحل السباح  
 واشتاءه لا حاجة اليه قبل لا مذاقته والارتماس في الماء وقطع ما ليس في ملكه من شعر اللحم وجز ما عدا الاخر من حبشة وفل شيء من الزنا  
 والحج اذا اختار اخرج شئ من حرام الحرم ومنه وقلق باب على شئ منه خفيك والمجدل وهو قول لا والله وبلى والله ضادفا وكادبا  
 والفسوق وهو الكذب على الله تعالى وعلى ما جده حجة وما يلزم على ذلك من الكفارات منه ما يشكو فيه العامد والثاني هو الصبي المحرم  
 البالغ القائل المحرم اصله له مثل من الصبي وذبحه فغلبه فدأوه بمثله مثل انهم اذا كان في الحل في الحرم عليه لفداء مضاعفا او  
 القيمة معه الصبي كفارة على شبيهه وكذا من لبس بكامل العقل كفارة على لبس لبس في الاحرام فان كثر ذلك ناسبا تكررت الكفارة  
 عليه وبطل هذا حكمه ان كثر محمدا وبطل ان تعدد الله او يكون من ينقسم الله منه ففي الفداء منه بدنه ان وجدها والا ففيتها وفي الحج والوجبة  
 بقره وكذا في النحر الوضوء مع الوضوء والاب في القيمة وفي النحر وما في حكمه من الصلوات من وجدها والا ففيتها او عد لها صلبا  
 وفد بتهاء وكذا في الثلبات الاربع في الصبي شبيهه حل وكذا في البروج والقنود والاربع في كل احد وفي القنود نصف فيمنه وفي كسها  
 مما مضى وفي ان لا احد فيمنه نصف فيمنه وفيها جميعا جميعها وكذا حكم بدنه وشبهه حكم رجله وفي نص كل حامة من حمام الحرم فلا  
 ترجع وكذا في الثلبات الاربع في الصبي شبيهه حل وكذا في البروج والقنود والاربع في كل احد وفي القنود نصف فيمنه وفي كسها  
 واخراجها او ذبحها شاه وفي فرخها حل وفي كل بيض لها دره من في حمام الحرم نصف في فرخها ورنجه في كل بيضة من  
 بيضها وفي كل بيضة غامة فضيل ان كان الفرج فيها محرما وان لم يكن كذلك فارسل الفحول من الابل على نائها بعد البض

تذكر في الفصول من يوم نحره واذ انقطع الاحرام وحل الحج احكامها

## كتاب الحج

ويكون نتاجها هذا ان كان لمن الزمة تلك الباطن كل بيضة شاة ولا فالصيا المذكور وفي بيض الدجاج والحجل وسائر فحول  
الغنم في اناها على العدة فما ينج كان هديا وفيما لا مثل له كالعصفور وشبهه ما يقصد او عد لها صيا ما وفي قتل الاسد ابتداء كبش في  
الزنبق والجرادة كف من طعام وفيما زاد على ذلك مدة في كثيره دم شاة واذار محرم صيدا فاصنا وقائه بغيره عنه لزمه فداؤه فاشاء  
بعد ذلك كبر الزمة ما بين قيمته في خالي صحت وكسره والشارك في ذلك المستبد به والذالك كالتاقل اذا قتل فادل عليه لا يمس بصيد الجحر في  
بالدجاج الجحش ومنه ما لا يلزم فيه كفارة الامع العدة ومن الهوى هو ما مفسد للحج فالحج في الحرام العدة وكذا في حرام الحج قبل التو  
بالشعر يلزم اسناد الحج وان كان فاسدا او افادته قابلا وكفارة بدنه وهي كفارة الوطى في الذبح اثنان الصيد اثنيتة وهل يفسد ذلك  
ويوجب الحاة فاد الا ان قبل الموقفين واحدهما ام لا ينفردوا بغيره فسد الصيد ايضا كفارة من امنه بتقبيل الزوجة او مباشرها  
بشهوة او بالنظر اليه غير هله مع قدره وايناره ومع اعناده بقره تعجز عنها شاة فان لم يجد لها فصيلا ثلثة ايام وهي ايضا كفارة الوطى  
بعد وفوف المشرك قبل الاحلال وكفارة عاقله لنكاح غيره اذ كانا محرمين ودخل المعقود له بالمعقود عليها وتحرم عليه بدا ويقر  
بين الرجل وزوجه او امه انا اجنبية نفسا للحج من موضعها ولا يجتمع بها الا وبينها ثالثا لان يحج من قابل يبلغ الهدى له وكل كفو  
نعم الوطى تكررت كفارة ان تقدم التكفير من الاولاد لا وكان ايقاعه متفرقا وفي مجلس واحد الشاة كفارة استعمال شيء من  
اجتناب الطبيب المحرم بنهم واكل وغيرهما او اكل شيء من الصيد وبجسه وتظليل المحمل وتغيظته وانزل لوبلا ووجله لمرأة لا عن عدد  
كل يوم دم ومع العدة الضرع في جميع الايام دم وهي كفارة لبس الخيط بجوعا حمله لا متفرقا فاما ان فرق فغن كل ضعف منه دم ولا ينزله  
اختار ذلك من جنته ساهل من قبله جليته هكذا تغلب اطقار الديدن والرجلين جميعا فان فرق فغلبت فليهما في مجلس بينهما ما فاد  
فصل لظفر الواحد مد من طعام وكذا الى ان ياتي على الجميع يلزم ما ببناء وجدانا الصادق ثلثا ينفذ ذلك هو ايضا جملته مرة كاذبا  
وبقرة في المراتين وبدنه في الثلث مضاعدا وهي كفارة حلوا لراس واطعام ستة مساكين او الصيا وكفارة فضل المشارا ونفق الابكين  
او حلق الغانة في احد البطين ثلثة مساكين وكف من طعام لا سقاط ما يمر من شعر لرا او والحية في غير طهاره ونف ييشه طابو  
لقتل القمل اذ لته او ادمما الجسد بحكمه مد من طعام والشاة لقطع الصغير من شجر المحرم المعين ذكره بحسنه من اصلها والكبير  
بقرة وبجز الخشيش الموصوف منه ادم بعض الشجرة صدمه اعلاها شاة وادناها مدم طعام وما عدا ما ذكرناه فيه الاثم ويستقر المحرم على ما  
هو عليه حتى يصل مكة فيدخلها من اعلاها مغشلا لا كراوح بجب عليه الطواف به نذكره نذكره مبطل الحج وموجب عادته ومع الاضطر  
او النسيان يقضي بعد الفراغ من المناسك بمتد المقتع من حين دخول مكة الى ذوال القعدة من يوم التروية ويتصدق الى ان يبقى من التاسع  
بذلك فيه عزه اخر وقتها وللقادون والمفرد من حين دخولها الى بعد المومنين فتعديهم عليها ما واخبر عنها ما جاز لها ومن مقد ما سبه  
الفصل الدعاء على بابي شيبه والدخول منه بوقار وذكر الدعا عند مغابته الكعبة وعند الحج وتقبيله استلامه من فريضة الطها  
من الاحداث الانحاس ستر العورة وابتداءه بالنية على شرطها قبل التحرك وجعلها على صاها لطايف والقام على يمينه طائفا بينهما خارج  
الحجر يجوز عدة سبعة اشواط فان زاد عا دما او نقص بطل طوافه وناسيا يسقط الزايد يتم لناقص يبطل بركته في جلته لا يجز منه شيئا  
وفي شك بين ستة او سبعة بينه على الاقل فاشك ينادون ذلك ونقطع بخنا لا لصلوة فريضة حاة بطله وكذا قطعه لضرته لو  
يكن في على اكثره ولا يلزم استينامه بالشك بين سبعة وثمانية ولو ذكر في اثناء التام لقطعه لم يلزم شيء فان لم يذكر حتى انه صلى  
للاولة كعتين واصاف الى الشوط الزايد ستة ليصير طواف اخر ومن سنة افادته لم يقبل الحج واستلامه في كل شوط واستلام الاركان  
وتقبيلها وخاصة الركن اليماني والدعاء عند كل ركن عند الابواب الميزاب فرائضا انا انزلناه والقرام الملة م ووضع الجبين الصداق  
وترتج الخدين على المستحبة في سابع شوط التصريع وطلب التوبة وذكره من الاله في كل موضع يخص به والتعلق بالاستاء والخشية  
الاستغفار واذا فرغ منه صلى عند مقام ابراهيم الخليل وكعتين بقر سورة الاخلاص في الاولى منها وفي الثانية رتبة الحج بعد الحمد وكذا الكلا  
طواف يطوفه فريضة او سنة بعد صلواته ياتي في فريضة استحبها با يتسل بشيء من ماها او يصيب على بعض جسده ويشرب منه داعيا بما ندب اليه  
مستقيما من الدلو المقابل للحجر خارجا بعد ذلك الى السعي من الباب المقابل له ايضا والحي بعد فرائضه من الطواف يركن يبطل بتعد تكرار الحج  
وحكم الاضطرار والنسيان حكمه في الطواف واوله فته بعد الفراغ منه ويعد باسدا وقت حكمه كل منهما في الزيادة والنقصان والتمه  
والثالث حكم الاخر سواء ومن سنة الطهارة جمع على الصفا والذكر كما تورد والدعا المرسو مستقبلا به الكعبة ما شيئا لا اكله في جميعه  
فريضة ابتداءه بنية من اسفل الدج مبتدئا بالصفا محتثا بالمرءة ساغيا بينهما سبعة اشواط محرزا عدها وسنة نقادته المشو الصفا  
بدعا موشوع الى حد الميك المهرلة منه بنقل شير دعاء الى الميل الاخر ثم المشي الى المدة على ما وصفناه من الدعا هكذا في كل شوط ويحصر

# كتاب الحج

في كل موضع ما يخصه من الدعا وبقرانا انزلناه ولو وقف من اعقابنا او جالس بين الصفا والمروة بل على كل واحد منهما لم يكن بربطه وكذا  
 الوضوء كما كان كان مقنعا وجعل عليه عند فراغه من التقصير غير مواضع لمروية يقص بنيت شيئا من اطفاؤه واطراف شعره او لم يقص  
 ناعيا اذ اكره وتلا من كل شيء حرم منه الا الصيد لكونه في الحرم واقتل تشبه بالحرمين الى ان يحرم بالحج ولو ليجزئ ان يقص متعديا بطلت  
 متعديا صناديقه مفرقة ولو فعل ذلك فاسيا لم يتطبل بل يرد ثم شاة واحدا للحج وكن مفروض بطلت بتعد ترك الحج لا بنيتا او الهوى وغيره  
 جدا لئلا ياتي يوم الزيادة وشرف مواضعه المجد عند المقام او تحت الميزاب ان كان عقده في اي موضع كان من مكنه جازا ويقدم من  
 التطييف العسل والصلوة والدعاء المختص بذكره ويقص في عقده عقيب بضعة ما يتقدا حرام العرة ويجزيه من لبس ثوبيه وتعيين بنيت  
 بها والتلبيت الاربع المذكورة ومن مقارنه النية واستدانه حكمها ما يجزئ ذلك وكذا في كل ما يجب جتنابه من الحرم المذكورة عليه لا يرفع  
 فيه صوته بالتلبيت الى ان يخرج من مكة على الا بطح في يرفع صوته بها جامع بين الواجب والمنكر منه ما هو في معنى دعائها بما يخصها ويثبت  
 بها ليلة عرفة ويقص منها بعد صاوة الفجر لعمرة وان كانا ماما متعديا طلوع الشمس يدعوا عند فاشته منها بدعائها ويلج بقرانا انزلنا  
 حقا في عرفات فينبت بها بكرة وهي بين عرفة وجب لو وقف فيها لا مذكرك حكمه حكم ما في الا وكان يزيد عليها بان فواته اضطراب ولا يحصل  
 الوقوف بالمشراخيتا رايطل مع الحج فاولد منه من بعد ذوال الحجة في اليوم التاسع واره للحقاد والاضطرار عنه من ليل العاشرة المعبر في  
 ان لا يكون في الجبل مع الاختيار ولا في مكة ولا في الجوف ولا تحت الا ان كان في بيرة الجبل يتأكد العسل فان ذلك التمس قطع  
 التلبية والى موضع الوقوف عقد بنيت الواجب بمقتضى ما حكمها الى الغروب لو افاض قبله مع العمل العلم لانه لا يجوز وجب عليه  
 بدنه ومن كبد السن قطع مدة الوقوف بالتكبير التحميد التهليل والشيخ الصلوة على النبي والدعاء المولف كك بحيث لا يشتغل عنه  
 ولا يقطع غيره لك وينبغي ان يكون مشركا له من عرفات لبثا الى متى يدعوا عند الغروب بدعا الوادع ويقص الى المشراخيتا اكر اجبت  
 لا يصلي الفاتين الا بها معا بينهما باذان وامتين وكذا في صلاة الظهر يوم عرفة ويبيت به منجدا واعيا الى ابتداء طلوع الفجر فان ذلك  
 اول ذن الوقوف به حكمه الوجوب لو كينه حكم الوقوف بعرفة ويمتد الحقاد الى ابتداء طلوع الشمس للضطر الملل كله ففواته اختار الا  
 حج معدوا اضطرابا اذا لم يكن حصل وقوف عرفة اختيارا كذلك من شرط صحته بنيت بما يتبعها من مقارنه واستدانه والذكر ما قبل ما ياتي  
 ذكرا وان لا يكون مع الاختيار في الجبل من كبد سنهما امكن من ذكرها انه فيمنعهم عرفة من الاذكاء والدعا المولف وقطع فان الوقوف  
 بذلك فاذ ابتداء طلوع الشمس جليا فاضع على من وينبغي قطع واذ يحضر بالمرحلة للراجل تحريك اية الراكب به فاذ انى منى يوم العيلة  
 فيها ثلثة مناسك هي حجرة العقبة سبع حصيا وافضل الحصوات القط من المشعر على فذ راس الاغلة ويجوز من جميع الحرم معدا المسجد الحرام ومسجد  
 الحنفيد الحصى الذي يرمى به يكره مكره وسورة الجوده البقي الحور البرثر جلته سبعون حصيا فاذا اراد الرمي في الحجرة القضا وهي العقبة واستقبلها  
 من اسفل مستدبرا القبلة ونوى مقادنا باخر بنيت الرمي حذفا واحدا بعد اخرى كبر مع كل حصاة واعيا بما ينبغي هناك الذبح وهو بعد الرمي  
 وهو ما فرض في ذن او الكفارة او القنع او القران بعد التقليد والاشعا وسنة وهو الاخيصة وهكذا لقانون قبل ان يقلد او يتقيد  
 تقليد فضلا وفرا عليه اشغاره شق سنامه من الجانب الايمن بعد ما خويلد وهو سنة لكل سائق هكذا ذن مضمة وهو يجب ما يند  
 ان كان معينا بصفة مخصوصة يخرج غيره وان لم يعين بل كان مطلقا من الابل والبقر والغنم خاصة هكذا لكفارات بحسبها وثمان ما وجبت  
 بجنايته عرق ثل صيد من حيث حصلت الى ان يبلغ محله ولا يلزم ذلك في غير الصيد بخلاف ذبح ما وجب في احوام المتعة والعمرة المفردة بمكة فبأ  
 الكعبة بالبحر فدها وجب في احوام الحج بمخ هك القنع اعلاه بدنه واداه شاة ومحل خروا ونجهم بمخ بؤكل منه من هك القران دون الذن  
 الكفارات فان كان من الابل فلا يجزئ الا الشوق هو الذن في سادس سنه وكذا من البقر المغرا لا انه منها ما استكمل سنه و دخل في الثانية  
 الضان يجزئ في الجذع وهو ما لم يدخل في السنة الثانية وشروطه ان يكون تام الخلقة سالما من جميع العيوب عيسا وافضل ما تولاه مهيده بنقته  
 لم يتمكن نوى في يد الجوز ولا يعطيه شتان لحمه وجلاله اجرة فيجوز صدقة في عنة ذلك ويتوجه باية او يهيم يدعوا ويقسم اللحم اثلاثا لا كلة  
 هديته صدقة فاما الفري فبأربعة الف والثلثة الف في باية الامساك ثلثة فان لم يجد لحدك خلف ثمنه عند ثقتة يدجعه عنه فبلا فان  
 تعذر عليه لك لغفرا واعاشا ماعنه فاذ مشا والاشراك في الحدك الواجب اختيارا لا يجوز بل اضطرابا وفي الاضاحي يجوز على كل حال الخلو  
 بعد الذبح وهو ذن فاذا اراده استقبال الكعبة ونوى بعد ما رالحق في البداية من جانبها لتأصيته الايمن ويدعوا بما ورد من ذلك في جميع شعر  
 مندفه بمخ موضع رجله قبل يجزئ التقصير بلا عن الحلق ويجزئ عليه حول مكة من يومه للطواف السوم تمتد فذ ذن الى احوام التشرق  
 وقيل الى احدى الحجرة ويعتمد عند دخولها من العسل غير ما اعتد اولا ويطوف طواف الحج ويصل ركعتين في صفا والمروة مسجدا كذا  
 وسعيه ولا امتياز الا بالنية فان كل كن او غير بنيت وطواف الزيادة وسعيها وهما ما اشرا اليه كل منهما اكن يفسد الحج بالاخلال ويطوف بعد



# كتاب الجهاد

السعي طواف النساء للتحلة فيمكن وحكم النساء المحض في وجوب حكم الرجال ويصل بعد ركعتيه قد اخل من كل ما احرم منه ولا بيت لنا في ابدا  
 الشريعة لا ينفقان بان يفرها الا لطواف ولا ضرورة محوثة من مخرجها وخوف حادث يحدث بالنساء من حيض غير ليلة لونهن ولبلثا  
 دناءة ثالث ليلة لا يلزمه شيء ان نغز في اليوم الثاني من ايام التشريق وهو النفر الاول ولم يعم بمثل الى عزوب لثمن قنا فام وجب عليه مبيتها  
 فان لم يبيت مخاردا وجب عليه ثم ثالث ووقته التي في جميع ايامه والنهاية ويمتد الى قبيل عزوب لثمن فان عزبت ولم يرم قضاءه في ضلالتهم  
 المستقبل ما اذا فانه جلة الرمي قضاها بلا واستاناب من يقضيه عن الزينة اجنبيا ابتداء والعطى في الوسط ثم لعقبة في مخالفة فوجب  
 ويرمي كل يوم من ايام الثلاثة الجوزات الثلاث باحد وعشرين حقا كل جرة منها سبع والنية معتبرة فيه من ضلته ميه حذفا والتكبير مع  
 كل حقا والذكر المحض بهما استقبال الكعبة في رمي العطى الوسطى والوقوف بعد الرمي عند كل واحدة منها قليلا دون الثالثة ومن  
 اصحابنا من ذهب الى انه سنة لا فرض في النفر في الاخر افضل منه في الاول لا ينبغي لمن اتى النساء او نعدك بصيدا وغيرها ما يوجب لكفارة  
 ان يفر في الاخير لان اذ اذ النفر ولا ان يفر الا بعد الزوال فاما اذا نفا خيرا فلا بأس به في صلاتها فمخا زاد واذا نغز في الاول في  
 حصول اليوم الثالث بمق من تمام الفضيلة اتيان مسجد الحنيفة وبادته والصلوة عند المنارة المحض في سطة الذكر الدخا فيه فوجب  
 والالتفات اليها عند النفر الثاني لان يكون اخر العهد بها ودخول مسجد الحبشا والصلوة فيه والدعاء والاستلقاء للاستراحة على الظهر  
 رجع الى مكة فليكثر من الطواف المستند فانه ثواب عظيم يزد والكعبة على عتق ان كان ضرورة ويصل في واياها وعلى الزخانة الحمراء يجتهد  
 بينها بالدخا ويوبع البيت بالطواف يدعوا بعد بدعا الوداع ويصل عند المغام ويشرب من ماء نغزم ويصعد على بعض اعشائه ويمشي بها  
 خرج من المسجد بعد داعة القمهم مستقبلا بوجهه لكعبة داعيا طالبا ان لا يجعل اخر العهد القارن والمغز بعد اخلاله يقضيه جميع المناسك  
 يبرئ الى احد المساجد المعدة للعمرة فيخرج بجمرة مفردة ويأبى مكة يطوف طواف العرة المفردة ويسعى سعيها ويطوف لها طوافا لثا ويتنهد  
 احلة العرة المقبولة سنة وافضل اوقاها وجب يجوز في كل شهرها احكامها كونه في المفردة ولا يحتاج الى نقلها لثمنها اقل او انما يتجده  
 له بعد استيفائه مناسك عمره ورجعة المصد بعد سعيه هديان يمكن والادبجه عند بلوغ محله وفنه ان وجد سحفا والاركة تركه  
 عليه اخل من كل الحرم منه اغار من قابل ان كان حجه فرضا والمحض من مرض يرسل ايضا هديه الى ان يبلغ محله وهو يوم الفرجيل من كل ما  
 احرم منه الا النساء حتى يطوف طوافهن قابلا او يطاق عنه فان لم يقبل كل واحد منها على اعان هديه وعجز عن ثمنه بقي على اخر امره الى قابل  
 حقيق اوجب عنه الحرم اذا فانه الحج بقى على اخر امره الى نقضا ايام التشريق ويطوف ويسعى يجعل حجه مفردة ويجعل مما احرم منه فخله اركا  
 الحج فتنه النية في كل لجة كذا كان او غير كن واحراما العرة والحج وطوافا وسعيها ما والموقوفان عرفوا لشعر ما عداها من الواجبات  
 ليستاد كان وجميع المناسك الواجبة المستند به فتح بغير طهارة الا لطواف خاصة وكلها تستقبل بها الكعبة ما واجبا كالصلوة وما في حكمها  
 او ندبا كباقيها الا رمي جمره عقبه كما او ما نال اليد وكل طواف واجب سعى الا طواف النساء فانه لا سعى له وتنع جميع المناسك من الحائض  
 النساء الا لطواف فانها متى طهرت تقضيه قبل يقضى عنها بيا برة وقبل يجعل حجه مفردة ويعتمر بعدها وهل يصح الاستنجاء عن الميت  
 الميقات مع الفكة على ذلك من بلادهم لا ينفذ من تمام فضيلة الحج فصد المدينة لزيارة الرسول اهل بيته صلوات الله عليهم سلاما  
**وقا الكلام في الجهاد** هو فرض على الكفاية وشرايط وجوبه الحرية والذكورة والبلوغ وكما ان لفظة الفكة عليه بالهبة  
 المافقة منه ولا يستطاع له اخل من الجهر عند التمكن منه ولا يتم كونه جهادا الا به من ظهروا وكلفه ونفقته وغير ذلك مع امرام الله  
 براء من نصبة جري مجراه او ما حكمه حكم ذلك من حصول الخوف لظا على كلمة الاسلام او المفضي الى احتياج النفس والاموال فتبكا ما لا يجب  
 وباد نفاعها والاخلال بشرط منها يسقط فكل من اظهر الكهرا وخالف الاسلام من ساير فوا الكهرا يجب مع تكامل ما ذكرناه من الشرط جهادا  
 وكذا حكم من فرق عن طاعة الامام القادال او خاد بر او يغي عليه واثمهم سلاحا في حضرة وسفرا وجراد تخطا الى قال مسلم او دعى بينه وبين  
 وقوع الابدأ به تقديم الاعذار والانداز والتحريض الانحاء والاجتهاد في الدعا الى شاع الحق والدخول فيه والتحذير من الاضرار على الحق  
 والخرج عنه الامساك مع ذلك عن الحرب حتى يكون العدا هو البناء بها والمسايع اليها الحق عليها الحجة ويسوجب خذلان البايع داو  
 ما قصد اليها بعد الزوال اداء الصلوتين ويقدم الاستخارة عند لغز عليها ويرغب النصر الى الله سبحانه ويبيع امرها الصفوف ويجعل كل  
 قوم من الحاديين تحت راية انجهم واقوام مراسا وابصرهم فيما مع تبيهم بشعار ما يتعارفون به وتأكيد صيتهم بتقوى الله واخلال من الحيا  
 له والاثبات لغته في ثوابه ودرهته من عقابه فوقي الفرض لما فيه من عاجل العار واجل النادى بامر الجلمة بعضا ويبقى في بعض اخر يكون  
 عزها لهم ونية لمن ينجح اليه منهم فان ترج العدا والا اردف اصحابه ببعض من معه تقدم بهم رجاء ذال صفوفهم من مواضعها الجمل به  
 عليهم بنفسه جديته جملة واحدة والمبارزة بغير رنة لا تجوز ولا مرار الواحد من واحد اثنين بل من ثلاثة واما ادعيا بر حجه الفتح يجوز

في الجهاد  
 في الجهاد  
 في الجهاد

# كتاب الجهاد

تتال الأعداء به إلا القاء السم في ديارهم ثم يرمون الكفار حوض الأشهر الحرم إذا لم يبتدأ بالقتال لا يقاتلونها ومن عدا أهل الكتاب من جميع من يجب جهاده لا يكف عن قتالهم إلا بالرجوع إلى الحق هؤلاء هم اليهود والنصارى والمجوس يجب لكف عنهم إذا قبلوا الجزية والتزموا بشرطها الجزية من جملتها ألا يتظاهروا بكفرهم ولا يفتنوا على مسلم ولا يرفعوا عليه صوتا ولا كلمة ولا يتظاهروا بشيئا لا إلهية ولا باستغاثا للحرث في الملة الإسلامية ولا تتخذ أكنيسة ولا يعتمدوا منهن ولا ينظروا اشتقا باطل كصليب غيره فتخفى فوا بذلك لزم الدفع عنهم ولا يمكن منهم إلا الكا فو مغنا أهل الإسلام وما ولا أهلا وفديته وتوضع الجزية على رؤسهم وأراضيهم بحسب طرازه الإمام صغرت إلى أهل الجهاد ولا تؤخذ من النساء ولا من غير البالغ كامل العقل إلا من غير ما ذكرناه من الغزاة الثلاثة فاعال الحان على الذي لم يرد ما قاسم سقها هذه أسلحة يقاتل بها الجربون مقبلين ومدبرين بحيث يتبع مدبرهم ويقفل منهم بهم واسيرهم ويجاز على حربهم سواء كانوا كفارا مله أو ذلهم فيه اليها مرجعهم ولا يفعل ببغاه أهلا لردة ذلك إذا لم يكن لهم فيه بل يتضرع على قتالهم من غير اتباع ولا إهتزاز ولا قتل أسرا ما من أظهر الأتداء والغنى يدخل في حكم البغاة فان كان في الأصل كافرا سلم ثم ارتد بعد إظهاره الإسلام يستتاب ثلاثا فان تاب الا قتل انكف عنه مسلما الا عن شر بل من ولد على الفطرى فشا على أهلها وكلمة الإسلام ثم أظهر الكفر وتدار بجلبه ما حاشا شرع او تحريمه ما حمله فانه يقتل من غير اشتباه والمفسد في الأرض كقطع الطرف والواشين على غلب الأموال يقتلون ان قتلوا فان زادوا على القتل ما أخذ المال سلبوا بعدلهم ويقطعون من خلافات نفقهم وبالأخذ دون القتل ان لم يجد منهم سواء الأمانة والأمان نفقهم بلدا في بلد أو وهو المخرج إلى ان يتوبوا أو يموتوا من اسر قبل صنع الحربا وذا ما قتل لا محالة وبعد ما يكون لولا الأمر سن الأخيار فعند ما بالقتل والاسترقاق والمقاواة ولا يغنم من مخاكة البغاة إلا ما حواه الجيش من مال ومنتاع وغيرها فاما الجرب على جهة الغضب من عدم من الكفارة المحاربين فيغنم منهم من ذلك غير من أهله وذرية ودائع وأرضه يقسم الغنيمة المفقولة بين الجاهل قد سهران للفلد من سهم للراجل بعد ابتداء سدا للخلل للأنس سدا الإسلام وبعد اصطفاها للولي ان يصطفيه لنفسه من فخره جاد يهملوك والاثرب غير ما وبعد اخراج الحسن منها ودفعه إلى مسخنة فيهم للولود في دار الجهاد واللاحق المعونة ولا فرق في ذلك بين غنائم البر والبحر ولا بين من فر من احد وجا معه في ان لم يجاب ما معه منها وما لا يمكن نقله من العقارات والأرضين في جميع المسلمين حاضريهم وغائبيهم وما غيره والآن اما ان يكون مغنم باليف عنوة فلا يبع النصر فيها ببيع ولا هبة ولا غير ما بل حكمها ما ذكرناه والى الامام فبئسها والحكم فيها بما شاء ويلزم المقتل بعد اداء ما عليه من حق القبالة الزكوة اذا بلغ ما يبقى له النضا واما ان يكون خارجيه بالصلح عليها فيبع النصر فيها لا يتأثر أرض الجزية المنقضة بأهل الكتاب الماخوذ من كالاخو من جزية الرؤس يقطع بالاسلام ولا يجوز الجمع بين الاخذ على الجزية بل متى اخذ من احد ما سقط عن الاخرى يقطع خراج هذه الأرض بانتقالها إلى المسلم بالبيع ملو الجزية إلى اسرا يعربها واما ان يكون من الاقتال في كل موضع خرب وباد أهلها وسلوها بغير محاربة او جلوا عنها او ما توار لا وارث لهم بقرابة ولا عتق وقطاع الملوك وصوائهم من غير جهة غضب بطون الأودية والاجام ودوس الجبال فكذلك الامام القائم مقام النبي لا ينصر فيها لاحد سواء واما ان يكون ايضا سلم أهلها واجابوا إلى الحق طوعا وقهرا لم يتصرفون فيها كما يشاء ولا كراما بالمعروف والنهي عن المنكر وان كانوا قاطنين من خرابض الإسلام فبئسها على الكفاية والنعيين وهل يجبان عقلا او سمعا الا قوى جوبها على الاعيان سمعا الامانية دفع ضرر على النضر فان التحريم منه بدفع يعلم وجوبه بقضيه لعقله لا بد من العلم بالمعروف والمنكر ومسير كل واحد منهما عن الآخر وظهورا ما اذا استمر ما يجب نكاح مستقبله وثبوت العلم والظن بتأثير الامر والنهي ان التكرير لا يقضى بصاحبه لضرر يدخل عليه فضررا مالا لا يتجدد مفسد في بناد بنافع تكامل هذا الشرط وحصول الاستطاعة والمكينة يجيبا ليد اللسان والقلب نقتل العتدة ونقتل الجميع فيه بينهما لاحدا لا سبب الممانعة فلا بد منه باللسان الذي لا يقطع الا نكاح به شيء وكل ما يجب نكاحه لا يكون الا بجماع فلا بد من ذلك لا يكون الا نكاحا

الا واجبا وما يؤمر به قد يكون واجبا اذا كان امرا بواجب قد يكون مندبا اذا كان امرا مندبا واي حدها يمكن الا نكاح عليه لا يجوز الا نكاحا على ما دون ذلك لا خلا به جملة من اقم القبايح لكونه اخلا لا بواجبا ضاعة لا معظم من امور الدين وهذا ما قصدنا تحريمه وضبطه من مهم الاركان المطلع بتحصيها على ما يجب معرفته ومنه من الحق الذي لا تنته في الجملة به ولا عند في اهل الكفاية بطلبه من جرم كرم الله سبحانه ان يجعل ما يحوناه واشتبهاه من ذلك خالصا لمرضاة وسبيلا الى توفيق المثوبة والاجرة فجنانه وعونا لكل من استعان به على طاعانه انه ولي من اعظم به ولما اليه كافي من توكله في جميع اموره عليه به توفيق ينال السنين

في كتاب الجهاد

وهو حبي نغم الوكيل ثم الكتاب  
بغوث القدر توفيقه



# هَذَا كِتَابُ الْإِسْنَاءِ لِلْمُسْتَضِيِّ بِالْحَقِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما تسولنا من حق منيع ومن صرف باطل مبسود وارشد الى لا اله الا هو بعد غمض ضلالتنا وجمال وصالته على خيالنا وفضلهم  
 واكرمهم واكلمهم سيدنا محمد وعلى اكارم والمعالج من اهل البيت الذين سلکوا منهاجنا انبعوا حاجتنا خفظوا من لبنا بطل البغية شريرة ولبنا بحاجتنا  
 وضرا مشكلنا واما مواد غامها وفروغها وسلامه ونجتها **وتجد** فاني محنت اما وسمنه الحشرة السامية الوزيرة العبدية دام الله  
 سلطانها واعلى ابدانها ومكانها من بيان المسائل الفقهية التي تشعب بها الشيعة الامامية ودعى عليهم مخالفة الاجماع واكثرها بوافيق الشيعة  
 عنهم من علماء الفقه المتقدمين والمتأخرين وما ليس لهم فيه موافق من غيرهم فغلبت من الادلة الواضحة والنجح اللائحة ما يغني عن فاني الموافق لا يوشك  
 معه خلاف المختلف ان ابي ذلك ما فضلته واربل الشبه لبعضه فيهما انا فاسبند يا بذلك معني من الاجازة والاختصاص ما لا يتخللهم وان كان  
 عن كثار يفضي الى امداد اصحاب ما يوفى في الا بالله عليه وكلت به سعة اعطيت **وما يجتهد به** هو الاصل الذي عليه يرفع  
 مانع يسببه ومنه تشعبت الشناعة مما يجتبه المذهب الذي لا دليل عليه بفساد ولا بغير لقائه فيه فاني انا طر هو العاريجي والبيضا  
 البرقي من ذلك لان ما عليه بل بعضه وجهه فغده هو الحق البقير لا يصير الخلاف فيه وفلة عدد القابل بكم لا ينفع في الاول لا في  
 عليه كثرة عدد الداهية انما يسئل الداهية مذهب عن لانه على صفة ومجته والغائبة له اليه عن من يوافقه فيه ويخالفه على انه لا خلاف فيها  
 الامضا الا وهو داهية مذهب يقر بها وخالفه كلهم على خلافها فكيف جازت الشناعة على الشيعة بالمذهب الذي يفردوا بها ولم يشع على كل فقه  
 كابو حنيفة والشافعي فالتك من تخرج من مذهبهم بالمذهب الذي يقر بها وكل الفقه على خلافها وما الفرق بين ما انفرقت به الشيعة من المذهب  
 التي لا موافق لهم فيها وان ما انفرقت به ابو حنيفة والشافعي من المذهب التي لا موافق لهم فيها فان قالوا الفرق بيننا وبين كل مذهب فخر به حنيفة  
 فله موافقون من فقهاء اهل الكوفة فيروا من السلف المتقدمين وكل ما انفرقت به الشافعي له فيه موافق من اهل الحجاز ومن السلف ليس كذلك  
 الشيعة فلنا ليس كل مذهب يقر به ابو حنيفة والشافعي يعلم ان اهل الكوفة واهل الحجاز والسلف قالون به وان ردي ذلك دون ما هو عليه  
 مسلم غير منازع فيه فالشيعة ايضا يدعي تروى ان مذهبها الذي انفرقت بها هي هذا هي جعفر بن محمد الساق ومحمد بن علي الباقر علي الحسين بن علي بن ابي طالب  
 بل يدعي هذا المذهب عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب **وتستدلها** الله فاجعلوا لهم من ذلك ما جعلتموه لابي حنيفة والشافعي فلان وفلان يدعي  
 على اقل الاحوال منزلة ابن جنبل داود ومحمد بن جرير الطبري فيما انفرقت به فانكم تغتدوهم خلافا فيما انفرقت به ولا تغدون الشيعة خلافا فيما انفرقت به وهذا  
 ظلم لهم وجور عليهم على ان من مذهب ابي حنيفة التي استدل بها بالناس ما لا يمكن ان يدعي ان له في القول بها سلفا من الصحابة ولا التابعين ولو  
 شئنا الاشارة الى فرع كثيرة له بهذا الصفة فكيف لم يشعوا عليه بانه مذهب عالم يذهب اليه حديثه وشعنتهم على الشيعة بمثل ذلك فان قالوا الفرق  
 بيننا وبين ابي حنيفة وان انفرقت بمذهبك ده اليها القياس لم يعلم سابقا لهما فان تلك المسائل لم يحولها في السلف ذكر ولا سبق لها حكم ولا اختيار  
 فيها اهل العلم فينعتقونها بالاجماع وخلاف الشيعة انفرقت بمذهبنا لعلنا اجماع السلف كلهم على خلاف قولهم فيها فلنا فاضى ان دعوى كل جماع  
 منفرد ما على خلاف ما انقول الشيعة غاربه من يركبها وان القوم بسند مذهبهم الى جماعه من السلف يخرج قولهم وخلافهم في ذلك المسئلة من  
 يكون اجماع على خلاف مذهبهم وبعد فاذ سلم لكم ذلك على ما فيه فحين علمكم ان تغتدوا الشيعة خلافا فيما انفرقت به فبما يخالف مذهب ابي حنيفة في  
 استدراكها بالقياس لا سلف لم فيها ولا اجماع تقدم عليها وما نراكم تغتدوهم خلافا في شيء مما انفرقت به ولا تشوعون ذلك حسب ما افترض  
 الكلام اليه لانكم تشدون بخلافه اودين على محمد بن جرير واحمد حنيفة المسائل التي انفرقت بها وعندكم ان اجماع السلف منعقد على خلاف  
 فتنافروا بهم عليها فلهذا اسقطتم الاعتذار بهم في الخلاف المناظر لهم وفي هذه المسائل كما فعلتم مع الشيعة واجابتم الشيعة بحجهم في الاعتذار ولنا  
 فان قالوا لو كان ما تدعيه الشيعة في المذهب السابق والحق الواجب فغلبوا عليه ويرد الخلاف فيه منا كما حملت الشيعة بمذهبنا  
 من ابي حنيفة والشافعي وغيرهم فغلبنا فلنا ليس يجب ان يعلم الاجانب الا باعتراف هذا العالم ما يعلم اصحابه خداما وملا ووفى وسوى  
 ولهذا لا تعلم كثيرا من مذهب ابي حنيفة ما جعلها اصحابه والمتقون اليه فمن هو اخص بالباقر الصافي من صحابهها وشيعتها اعلم بمذهبها  
 من ليست له هذه الصفة معها علمها التمس على الا لا تعلم كثيرا من المذهب الذي يدعيها فافهمنا القوم ما ذهبوا اليه من المؤمنين ويرد عن وجهي خلاف  
 ما يرون وضد ما يكون عندهم فينا لا تعرف ذلك هو عندنا في انهم لم يعرفوا المذهب الذي تدعيها ونحكيها عن امير المؤمنين وعن علماء ائمتنا



تکامل الطہارۃ

فليست ذوا باسنا واثم نقول لهم كيف علمنا صحة ما نحكونه مذهبنا لا في حبيفة والشافعي لم يعلم ذلك كل ما ندعونه مذهبنا الامير المؤمنين عليه السلام  
ففرق بين الامير المؤمنين والعام بمذهب حبيفة وامثالهم ووقع الاشياء في كثير من مذاهبهم بناء على ما بعد وليس تجري مذهب من قوله  
جهد في العلم بما يجري مذهب من ليس قوله بجهد وهذا لا يعرف مذهب الشيعة في كثير من احكام الشريعة كما يعلم مذهب كثير من اصحابه فيها وكما يعلم مذهب  
ابن حنيفة والمشافعي في تلك المسائل العلمية في ذلك ما اشرنا اليه ثم يقال بل بما قلنا اذا كان الاجماع عندكم على من بين اجماع العلماء فيما لا يدل  
للعامة فيه والفتوى بالاجماع الامم من عالم وقام فهل لا راعينهم على الشيعة في اجماع العلماء واجماع العامة في اجماع الامم وهم داخلون تحت  
لفظ المصنوع التي يفترون في صحة الاجماع اليها فان قالوا خلاصهم الخاص معلوم لا ريب فيه واما الكلام في ان الاجماع على خلاف هذا الفضل  
ما منه كفاية فان قالوا ان عالم يعيدهم في الاجماع لانهم على يدع وضلا لان يخرج من اعتقادهم ان يعيد في خلاف قلنا لا يخرج عن قانون الحكماء  
في فرع الفقه ويخرجوه بغير ما يخرج الى الكلام في اصول الدين التي يستعملون اياها من الحوض فيها واكثرهم والغائب عليهم ليس من جاهلها  
فلا نذكر منها في هذا الباب فذكرنا الامام به مفاربه ومساهلة فانهم تعلمون ان الشيعة الامامية يفترون على مخالفتها في الاصول ما يمتنع من ان يراعي  
قوله في اجماع المسلمين وخلافه يفترون في ذلك الى غايات بعيدة لا يفتنون في مخالفتها فانكم اذا بلغتم الغاية اعتقدتم منهم انهم اصحاب يدع يكونون فيها  
ضنا فاو لا يفتنون الى الكفر والفساد عند اكثر العالمين بالاجماع لا يخرج بنفسه من ان يكون قوله خلافا في الشريعة وهذا افضل الاصل على عطفه  
اعو اليكم واسلم لكم مافيج الامامي لا في ان يعدل معه في هذا الضرب من الكلام فانه يشع له منه ما لا يشع من الكلام في فرع الفقه على انه كيف  
لا يعد خلافا من جعل النبي الى هذا هبة يخرج اليها ويجعل عليها كالكاتب لهذا لا بائنا لياطل من بين يديه ولا من خلفه في قوله في مخالفتكم  
ما ان يمسكم بهما لن يصلوا كتاب الله وعثر في اهل بيوتنا انهم لا يقر فاحيهم وعلى الحوض وليس فقه حبيب كثير من علماء المعزلة ومحبصهم الى ان اجماع  
اهل البيت خاصة وان نقر واعني باقي الامم تجزئ بقطعها عن اجماعهم حجة شهادة النبي كيف لا يكون قوله خلافا وجارا بما يجري قول بعض الفقهاء  
في انه خلاف يعيد ان هذا العجب مما يجب علمه ان حجة الامامية في صواب جميع ما انفردت به وشاركت فيه غير خاص من لفظها هي اجماعها عليه لان اجماع  
حجة فاطمة ودلالة موجبة للعلم فان تضاد في ذلك ظاهر كما ان الله تعالى كطريقه اخرى وجوب العلم ونشر البغى وهو فضيلة ودلالة تضاد في  
الى اخرى الا في اجماعهم كفاية وانما قلنا ان اجماعهم حجة لانهم في اجماع الامامية قول الامام الله ذلك القول على ان كل زمان لا يتحول منه  
وانه معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قوله لا فضل في هذا الوجه كان اجماعهم حجة ودلالة فاطمة قد بليت صحة هذه الطريقة في مواضع من كتبنا  
وخاصة في جواب مسائل عبد الله بن النبال وفي جواب مسائل اهل الموصل الفقهية الواردة في سنة عشرين اربع مائة في غير هذين الموضوعين  
في كتبنا فاننا فرغنا ذلك ما سبغنا واستوفينا واستقصينا واجتبنا عن كل سؤال يسئل عنه وحسنا كل شئ منه فغير من بيننا كقولنا  
الى العلم بان قول الامام المعصوم في جملة اقوال الامامية وكيف السبيل الى ان تعرف مذهبنا نحن لا بمن شخصه عليه في احوال عبيدنا  
عجت يقول من لا اعرف كيف عرف مذهبنا لا فائدة في شرح ذلك جهنا لان الشاعل في هذا الكتاب غيره ومن اراد الشاهد في صحة معرفته هذا  
الاصل يرجع الى حيث ارشده فانه يجد من ذلك ما يوفي على حاجته ويخا وزاد كفايته وان كانت الجملة الى اشرنا اليها هي الحجة في جميع مذاهب  
الشيعة الامامية في احكام الفقه فعلى من شك في شئ من مذاهبهم ارادنا بصحة ان يسئل عن صحة ذلك فاذا اقيمت بين علمنا بحجة بالطريقة  
التي اشرنا اليها وصحت وان يترخصوا على برئت عمدا القوم فيما ذهبوا اليه من مذهبنا لا لانه عليه ما يرضى هم بعد ذلك خلافا من حاكم  
كما لا ينفع فاق من نفهم ولو افسرنا على هذه الجملة في تمام العرض على كتبنا وما افترضنا الى زياد علمنا ولا احصنا الى تفصيل المسائل لئلا يفتنوا  
فان الحجة في صحة الجميع واحدة ولا تكافضل المسائل بينهما وبين ما يوافق الشيعة الامامية من غيرهم وان قلنا مخالفوهم لانه لا موافق لهم فلما اشر  
نبتن ما نقر وابر من غير موافق من مخالفهم ونضيق هذه الطريقة التي اشرنا اليها في صحة علمنا على جملة ما علمه يمكن منه من ظاهر كتابنا او طبعه  
توجب العلم وكل ما ليس من نفوسه ونفوسه يترتب له بل لكونه لفائدة بذلك اكثر واخذ وعلى الله تعالى توكلنا وهو حسبي ونعم الوكيل  
**كتاب الطهارة** وما يتعلق به **مسئلة** ما يشع به على الامامية وظن انهم لا موافق لهم فيه قوله ان الامامية  
اذا بلغ كرامهم يحسن بما يحل من الخاسات وهذا مذهب الحسن بن صالح بن حي وقد حكاه عنه في كتابه الموضوع لاختلاف الفقهاء ابو جعفر الطحاوي  
والحجة في صحة هذا المذهب الطريقة التي تقدمنا لاشان الامامية موافقة برجة فان موافقة البرجة كمال الفقه في انما ليست بحجة وانما ذكرنا  
خلاصه ليعلم ان الشيعة ما نفرت هذا المذهب كمالنا وقد استقصينا في هذه المسئلة فيما انفردنا به من الكلام على مسائل الخلاف وردنا  
على كل مخالف في هذه المسئلة لنا بما يبرهن ويختص من ابي حنيفة وما دل الشافعي بما فيه كفاية وسلكا البصير معهم طريقا القياس الذي هو صحيح على  
اصولهم وتبين ان القياس اذ صح كان شاهدا لنا في هذه المسئلة وذكرنا ما يبرهن وهو موجود في كتبهم واحاديتهم عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذ بلغ المنا  
كروا الى حبل جبرائيل فان قيل اخرج حجة الكفر على احكامه الطحاوي عنه بما يبلغ الفقه ما ساد ظل بالمدنى قلنا ما ادعينا ان مذهبنا حتى يوافقنا

ما نصبوا اليه قد سبق  
فقد تقدم من الكلام  
على

## حقیقت

# كتاب الطهارة

على كل وجه وانتم لم تغيثوا على الشيعة بخبر هذا الكتاب لان طالعنا اعتدتم اعتبار الكتاب لا ينجي بعد فان محمد بننا الكتاب لا يزال البني كذاها  
 اول من محمد بننا حتى لا ناعولنا في ذلك على ثار ومعرفة من غيره والجماع في ذلك الدليل على انهم لم ينجوا حتى لا يندم في كيف حدثت في الاول  
 رطل لا على ما ذا اعتمد فيه على الحق يجب ان يكون عندنا في حقيقته واصحابه والشافعي حتى بالعصب الشيعة لا يحد بها الشيعة والى محمد بننا  
 من محمد بننا حتى لا ما بين الغلبن في فيما حد الشافعي بين الف ماني بطل باليد في افرها بين الغلبن في ثلثة الا في رطل اذا كان مذهب الشيعة  
 ان الجاسه يتجن الغلبل والكثير من الناس فقول الشيعة على كل حال افر من قول ابن حنبل **مسألة** ما انفردت به ابيها من غسل الانام في رطل  
 الكلب ثلث مرات احدثه بالتراب لان با حقيقته لا ينجس في ذلك لاعداد ويجري مجرى زوال الزمان في الجاسات الشافعي يوجب سبع غسلات  
 بالتراب فالك لا يوجب غسل الانام من سوا الكلب بقولنا في صحيحنا اذا فعله فليكن سبعاً وهو مذهبنا ودود ذهب الحسن ابي حنبل  
 الى انه يصل سبع مرات والثامنة بالتراب قد تكلمنا على هذه المسئلة في مسائل الخلاف بما استوفينا وتجننا فيما انفردت به من الجاسات ثلثة  
 الاجماع من الطائفة المتقدمه كونه وما يجوز ان يخرج به على المخالفه ما روي وهو موجود في كتبهم ورواياتهم عن عبد الله بن عمر عن النبي انه قال  
 اذا ولع الكلب في انا واحدكم فليغسله ثلث مرات وابعد ما رواه ابو هريره في حديث اخر عن النبي انه قال اذا ولع الكلب في انا واحدكم فليغسله  
 ثلثاً وخمساً وسبعاً وظاهر هذا الخبر يقتضي نحو الثلث لا في العدد الكمال يجوز عليه تسليم الامتناع على اقل منه وما قولنا حسنا او سبعاً فلا يخلو ان  
 يكون المستفاد بدخول لقطره فيه للخبر في هذه الاعداد ويكون لكل واجبا على جهة الخبر ويكون فيما زاد على الثلث للخبر من غير وجوب تكون  
 الزيادة على الثلث عندنا واستحبنا بالانقسام الاول باطل لان احدا من الامم لم يذهب الى ان كل عصف من هذه الاعداد واجب كوجوب الاخر والغالبيون  
 سبع غسلات وانما وجبوا ما قام لهم لا يجعلون الثلث في المحسن واجبات ولا يجعلونه محضاً بين بين السبع بل يوجبوا السبع دون ما عداها فلم يبق الا  
 القسم الثاني وهو مذهبنا فاذيل كيف يقع الخبر بين واجب ندب فلما لم يخرج بين واجب ندب لان الثلث مطلق في الخبر في السبع وانما وقع الخبر  
 بين الامتناع على الوجوب هو الثلث بين مذهبنا والزيادة عليه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بجاسه سوا الميكر وتسمى  
 وكل كانت خالف جميع الفقهاء في ذلك حتى الطحاوي عن مالك بن نويرة الفراق والمشارك انه لا يوجب من وجدنا المحصلين من اصحابنا ان يقولون ان  
 ذلك على سبيل الكراهية لا الخبر ثم لا اجل استدلوا لم يخرج الخبر من ليس بمقطوع على نجاسة فالامامية منفردة بهذا المذهب بل على صحة ذلك  
 مضاقا الى اجماع الشيعة عليه قوله نعم انما المشركون نجس فان قيل لعل المراد به نجاسة الحكم لا نجاسة العين فلما تجل على الامر لان لا مانع من  
 ذلك وبعد فان حقيقته هذه اللفظة يقتضي نجاسة العين الشريعة وانما تجل على الحكم تشبهاً ونجاستها ونجاستها او في الحقيقة او في اللفظ من الجان فان  
 قيل فقد قال الفقهاء وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وهو عموم لجميع ما شربوه وعالجوا به يدهم فلما يجب تخصيص هذا الظاهر بالذلة لعل  
 نجاستهم ونجاستهم في هذه الآية على ان المراد بها طعامهم البك هو الجبوت وما يملكونه دون ما هو سحر وما عالجوا به اجسامهم على ان في طعام اهل  
 الكتاب ما يغلب على الظن ان فيه خمر او لحم خنزير فلا بد من اخراجه مع هذا الظاهر اذا خرجناه من الظاهر لجل النجاسة كان سحرهم على ما يتناه  
 من اخراجه ايضا من الظاهر **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان ما البشري نجس بما يقع فيه من النجاسة وبطهر عندنا  
 ما وها يتنج بعضه وهذا ليس بقول لاحد من الفقهاء لان من لم يراع في الماء حدا اذا بلغ البشري نجس بما جله من النجاسات وهو ابو حنيفة  
 لا يفضل في هذا الحكم بين البشر غيرهما كما فصلت الامامية ومن لم يراع حدا في الماء اذا بلغه لم يفضل النجاسة وهو الشافعي في اعتبار الغلبل  
 لم يفضل بين البشر وغيرهما والامامية فصلت ما تفرق به عن الجماعة وعنده الامامية فيما ذهبت اليه البشر والفضل بينهما وبين مياه  
 العذرات والابنة هو ما تقدم من الحجر وبعضه ذلك انه لا خلاف بين الصحابة والتابعين ان في اخراج بعض ماء البشري بطهرها وانما اختلفوا في  
 مقدار ما يتنج وهذا يدل على حكمهم بنجاستها على كل حال من غير اعتبار مقدار ما لها وان حكمها في ان اخراج بعض ما لها بطهرها خلا في الاواني  
 والعذرات ويمكن ان يكونا الوضوء في مخالفة حكم البشر فيما ذكرنا لاحكام الاواني فالعذرات تخرج جميع ماء البشري يسوع من حين احدها البعد  
 عن الايدي والآخر لان ماءها ينجس في كل حال مع الترخ فليست اخراج جميعه والاواني لا يثبوت افرقة جميع ما لها وكذلك العذرات انما كانا  
 ما وها اقل من كرا لا يخرج من غسل الاواني ما ليس به اخراج النجاسة وجبنا عند ذلك البشري اسقط ولما خفف حكم البشري من الوضوء الذي  
 ذكرنا ما ان الاواني العذرات غلط من جبر اخر واسقط فيها اعتبار مبلغ الماء في فله اكثر ثلثة اجمع تخففان ولطفة اعتبار ذلك فيها البعد  
 وظاهر انفراد الامامية ونهت في شئ من علمنا القول بان حلول المني لا يظهر بالذباغ وهذا مذهبنا محمد بننا والشيعة عن غيرهم به والدليل  
 على صحة ما ذهبت اليه من ذلك مضاقا الى الطريقة المشار اليها في كل المسائل قوله نعم عليكم المني وهذا نصهم مطلقين بنينا ولا جبراً  
 المني في كل حال جلد المني يتناول اسم الموت لا الحيوة ظله وليس بخارجي لعظم الشعر وهو بعد الذباغ يسمى جلد ميتة كما كان يسمى  
 قبل الذباغ فينبغي ان يكون حكمه لنصف الاحقابه ويمكن ان يخرج على المخالفين بما هو موجود في كتبهم ورواياتهم من حديث عبد الله بن حكيم

## كتاب لطهاة في الانتصا

انه قال انا كتاب سؤل الله من قبل موته بشهر ان لا تنفعوا من لبنة باهايت لا عصبك بخارض هذا الخبر عايرته عنه عليه السلام من قوله انا اهاب  
 دبع فدلهم لا تخبرهم عام اللفظ والخبر الذي اخرجنا به خاص فليس العام على الخاص لكن يستعمل الخبر ولا يطرح احدهما فان قالوا يحمل خبركم  
 على خبرهم لا انتفاع باهايت لبنة وعصبتها قبل الدباغ قلنا هذا يخص بعض ذلك الظاهر على كل حال قبل الدباغ وبعد وليس بخارج الجدل فان  
 غارضونا بما رويته عنه عليه السلام من قوله وقد سئل عن جلود الميتة فقال باعها طموا قلنا انا غارضنا الاخبار سقط الاحتجاج بها  
 ورجعنا الى ظاهر نص الكتاب على انه يمكن جلوده على ان المراد به صاحبه الموتى من المذكور في ذلك ميتة على ضرب من الخنزير فليس ذلك بابعد من قولهم  
 في خبرنا ان المراد به لا تنفعوا باهايت لا عصب قبل الدباغ فان قبل كيف يخلون على ذلك جلود المذكور طاهر قبل الدباغ قلنا ان عندنا جلود  
 ما لا يهلك لحمه من البهايم اذ ذكبت فلا ينظر جلوده الا بالادباغ بخلاف ما يهلك لحمه فيكون المراد جلود ما يهلك لحمه اذ ذكبت كان عليه نجاسة  
 الدم فادبع زال ذلك عنه وقول بعضهم ان الجلود لا يسمى اهابا بعد الدباغ وانما يسمى بذلك قبل دبعه لا يثبت الميتة لانه خارج عن لغة  
 والعرف **مسئلة** ما انفردت به الامامية القول بان الدم الذي ليس بدم حيض يجوز الصلوة في ثوبه وبكذا اصابت منه فانبض  
 مفذان عن سعة الدم الوافي وهو المضروب من دهم وثلاث ما زاد على ذلك لا يجوز الصلوة فيه فوافقنا بين الدم في هذا الحكم وبين سائر  
 النجاسات من بول غدة ومنى ومن هو الصلوة في قليل ذلك وكثيره وكان النفر بين الدم وسائر النجاسات في هذا الحكم الذي نفردوا به وان كان  
 انا جنبته بعينه فدار الدم في جميع النجاسات لا يفرق بين بعضها وبين بعض والشافعي لا يعتبر الدم في جميع النجاسات فاعيننا في بعضها  
 هو النفر ويمكن القول بان الشبهة عنه مفرقة بهذه النفر لان فوكان راعى الدم ان يكون اكثر من دهم ولا راعى مثل ذلك في البول بل يحكم  
 بقدر الصلوة بقليله وكثيره وهذا نظير قول الامامية وروي عن الحسن صالح بن حي انه كان يقول في الدم اذا كان على الثوب فيه مقدار الدهم  
 بعيد الصلوة وان كان اقل من ذلك لم يعد وكان يوجب في بول الغائط فليعلمنا وكثيرهما وهذا مضاهي لقول الامامية وقدموا في هذا  
 الكتاب ان النفر بما عليه حجة واضحة عنه وحشة واجماع هذه الفرقة هو لبنا على صحة قولها وقد استوفينا الكلام على هذه المسئلة في كتابنا  
 المنفرد بمسائل الخلاف في ايجتنا على مخالفين لنا في هذه المسئلة بغيره من الاجابات منها قوله نعم يا ابا عبد الله انما الذين امنوا اذا قمنا الى الصلوة فثار  
 وجوهكم اديبكم الى المراتق واستحوبروا فسمكوا وجعلكم الى الكبشين فجعلتم نهمهم لا عضا الا دبرهم مبيحا للصلوة تعلقت الاباحة بغسل نجاسة  
 لكان ذلك زيادة لا يدل عليها الظاهر لانه بخلافها ولا يلزم على هذا ما زاد على الدهم وما عدا الدهم من سائر النجاسات لان الظاهر ان لم  
 يوجب ذلك فدفعناه بدليل وجب الزيادة على الظاهر وليس في ذلك دليل لغيره وقد ذكرنا ايضا ما جرت به المخالفون ويمضون فيهم عن ابي هريرة عن  
 النبي انه قال اذا كان الدم في الثوب اكثر من قدر الدهم اعاد الصلوة وهذا يعلل بالحكم بشرطه ان يكون موقفا عليه لم يؤثر بنباهته ان يمكن  
 ان يكون الفرق بين دم الحيض وبين سائر الدماء ان حكم دم الحيض اعظم بانه يوجب الغسل فلهذا خولف بينه وبين غيره وقلنا ان يمكن ان يكون  
 الفرق بين دم الحيض والنفاس واجمعنا بين دم الحيض والنفاس في هذه الصفة لان البلوى لسائر الدماء اعم من البلوى بدم الحيض والنفاس  
 لان سائر الدماء بين من جسم الصغير والكبير والذكر والانثى والحيض والنفاس يختصان ببعض ما ذكرناه وايضا فان دم النفاس والحيض يختصان  
 في كثير ما وفان معينه فممكن الخنزير منها وياقي الدما بخلاف ذلك وانما فرقنا بين الدم والبول لانه في سائر النجاسات في اصابها الدم فلا يجمع  
 المتقدم ويمكن ان يكون الوجه فيه ان الدم لا يوجب جرحه من الجسد على اختلاف موضعه من البول والغدة والمثني يوجب وجه كل واحد  
 منها التوضو وفيها ما يوجب الغسل وهو المني فغلظ احكامها من هذا الوجه على حكم الدم ومن اراد الاستفتاء رجع الى حيث ذكرناه **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان المني نجس لا يجزى فيه الا الغسل لان ابا جعفره وان وافقتم في النجاسة فعنده انه يجزى فوك يابسه الشافعي  
 بهذه طمنا ربه فاما ما حكى عن مالك انه نهى عن نجاسته ويوجب غسله فليس ذلك بموافقه للشيعة الامامية على الجففة لان مالك لا يوجب غسل  
 جميع النجاسات طمنا بسقوط تلك والامامية يوجب غسل المني في مفرقة بذلك قد استوفينا اية الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلافة  
 رددنا على كل مخالف لنا فيها بما فيه كتابه وقلنا على نجاسته المني **يقول مرتعا** وينزل عليه من السما ماء ليطهر كبره ويذهب عنكم ريقه تشبه  
 ويربط على قلوبكم وروعي في التفسير قوله اذا وابد ذلك اثر الاحلام والابنة والة على وجهين على نجاسته المني يوجب الرجوع الى جسد النجس بمعنى  
 واحد بانه قوله ثم والرجع فاهجره وادعياه الاوثان في موضع اخر فاجتنبوا الرجس من الاوثان والوجه الثاني انه نعم اطلق عليهم اسم  
 الظاهر والظاهر لا يطلق في الشرع الا لاله النجاسة وغسل الاعضاء الاربعة واجتنبوا عليهم ايضا عما جرت به عمارين باسمه ان النبي  
 قال لا تلمس النوب من الدم والبول المني هذا يقتضيه وجوب غسله وما لا يجزى غسله لا يكون الا عينا والحقه الكبرى في نجاسته وجوب غسله  
 اجماع الامامية على ذلك **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان البول خاصة لا يجزى فيه الاستنجاء بالحجر ولا يد من غسله بالماء مع جوده  
 ولا يجزى عندهم حجر الغائط في جواز الانتسا على الحجر وليس هذا بمذهب احد من الفقهاء لان من وجب الاستنجاء به لا يفرق بين البول والغائط في

# كتاب الطهارة

الكتاب السبع

الاقتضاية على المحرم من يفسد وجوب الاستنجاء كإني خيفة بفساد في المرن ويمنع أن يكون الامامة بهذا النقص إلى جانب العيب كما في قولها الله  
انقرضت به باسمه بالشرع عن النجاسة واولى في زوالها والعيب في من لم يوجب الاستنجاء بجملة وجوز ان يفسد المصطلح وعين النجاسة على يده من وجبه وتجر  
الشبهة على مذهبه هذا ما تقدم ذكره من جماعها عليه بظاهرها لا تار في زوالها به ويمكن ان يكون الوضوء في الفرق بين نجاسة البول ونجاسة الغائط  
ان الغائط فلا ينعكس المخرج اذا كان نابسا وينعكس اذا كان بخلاف هذا الصفة ولا خلاف ان الغائط متى غشي المخرج فلا بد من غسله بالمثل لانه ما يصح  
ولا بد من غسله المخرج وهو وجوب غسله بل يبلغ من رفق الغائط فوجبه ما وجبه في ما ينعكس المخرج من ما يغسل الغائط ولا خلاف في وجوب غسل ذلك  
**مسألة** في ما انفردت الامامة الابتدائية في غسل اليدين بوضوء المرافق والانهاء الى اطراف الاصابع وفي ما يباحنا من بطلان وجوب ذلك  
انه لا يجزي خلافا وقد ذكر في كتاب مسائل الخلاف في جواب مسائل اهل الموصل الغفيرة ان الاولى ان يكون ذلك مستنونا ومنه باليه  
وليس يفرض حكم فقد انفردت الشيعة على كل حال بانهم مستنون في هذا الكيفية وبما في الفقهاء يقولون هو مخير بين الابتدائية بالاصابع وبين الابتدائية  
بالمرفق والوجه على صحة ما ذهبنا اليه مضافا الى الاجماع الذي ذكرناه ان الحدوث ان يفيض فلا بد من الايام من يفيض منها هو من يفيض اليه وليس له ان يفيض  
ما ليس به صفة وقد علمنا انه اذا غسل من المرافق الى الاصابع كان من هذا الحدوث عن اليدين بالاجماع واليقين ليس كذلك اذا غسل اليدين  
الى المرافق فالذي قلناه انحط وما يجوز ان يخرج به على المخالفين ما روي في كلام غير الشيعة من انه يفيض من مرفق ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة  
الا بغيره فخلوا ان يكون الابتدائية المرافق وانتهى اليها فان كان مبتدئا بالمرفق فيجب ان يكون خلافا ما فعله غيره فيقول لقطعة مقبولة بسفاد  
في غير الشريعة اسرار احدهما الاجزاء كقولنا لا يقبل الله صلاة بغير طهارة والامر الاخر الثواب عليها كقولنا ان الصلوة المعضومة التي اياها غير مقبولة  
بغير سقوط الثواب ان لم تجب غايتها وقول المغيرة ان صلوة صاحب الكعبة غير مقبولة لانه لا ثواب عندهم لم يعلمها وان كانت تحسب من الاجزاء عادية  
يجب جعل لفظ تقبيل المقبول على الاثر غير انه اذا قام الدليل على انه من غسل يديه ابتداء بوضوء يفيض من المرفق فيضوي في صفة في المعنى الاخر وهو في الثواب  
اذا الفضل هو من رادنا وقد بيناه في مسائل الخلاف في جواب اهل الموصل بطلان استدلالهم بقوله نعم الى المرافق وانتهى بها غايتها لا ابتداء  
وقلنا ان لفظه الذي قد يكون بمعنى الغاية وقد تكون بمعنى مع وفي الاثرين جفينة واستشهدنا بقوله نعم ولا ناكلوا اموالهم الى اموالكم ومع  
اموالكم وقوله نعم من انضار الى الله اي مع الله ويقول اهل الكتاب العشرة وفي فلان الكوفة الى البصرة والمراد بلفظه الى هذه كلمة بمعنى مع  
واستشهدنا على ذلك بكثير من العرب اجابنا عن سؤال من سأل فنقول اذا حكمت لفظه الى المعنيين معا فمن اين لكم انها في الآية استدلنا الى المخ  
علمنا لا بد لنا عليه بكيفية كثيرة ان بين احتمال اللفظ للاثرين وانما البتة بخالفنا لاحداهما وقلنا انما لو كانت لفظه في الآية يفيد الغاية  
لوجب الابتدائية بالاصابع والانهاء الى المرافق لم يجز خلافا لانه امر على الوجوب فلا يجمعوا على ان ذلك ليس بواجب فيثبت ان المراد باللفظة  
في الآية بمعنى مع **مسألة** وما انفردت به الامامة الا ان وقد كان قولنا للشافعية فيما يقولون بوجوب ثبوتها ليعني الطهارة على الوجه  
لا يجمع الفقهاء في ثبوتها هذا والشافعية في قوله الجديد لا يوجبون ذلك والشافعية في هذا المذهب مضافا الى الاجماع المنزلة نافذة للشافعية على الابتدائية  
في غسل اليدين بالمرفق هو الواجب المستنون لا خلافه مكروه وكل من قال هو الامر بان الابتدائية بالاصابع والانهاء الى المرافق مكروه وخلافه  
الواجب عليه وجوب ثبوتها ليعني على الدبر في الطهارة والفرق بين المسلمين خروج عن الاجماع ويمكن ايضا ان يخرج في ذلك عليهم بما روي  
من قوله يوفى نوصي من مرفق هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا بغيره فلا يخلو من ان يكون قدم البنية او اخرها فان كان قدمها وجب اجزاء  
الخبر هلوان كان اخرها وجب في اجزاء ثبوتها وليس هذا بقول احد من الامم وليس لهم ان يقولوا لا شأن في قوله هذا وضوء لا يقبل الله  
الصلوة الا بغيره ان الوضوء من صفاته وكيفية هذا وضوء نوصي من مرفق وذلك في الاشارة اذا اطلقت دخل تحتها الامتثال وكيفيةها  
لان كيفيةها وصفاتها كالحجر منها لانه لو غسل وجهه على من من الجهد ثم قال لا يقبل الله الصلوة الا بغيره ذلك على وجوبه ليعني وصفه  
ولولا ان الامر على ما قلناه لم يفرق بين وضوء الاول بين الثاني والثالث وقال في الاول الله انضبطه على مرفق واحدا لا يقبل الله الصلوة  
الا بغيره فلا ان الاشارة الى الصفات كان لكل واحد في الصلوة لا يقبل الاثر ان كانت الاشارة الى الافعال ونا كيفية  
على ان الشافعية لا يمكن ان يطق بذلك لانه يستدل بهذا الخبر على وجوب ثبوت الطهارة في الاعتناء الادبعية وبزعم الكيفية لان المراد بكيفية  
وصفها فان طعن علينا بهذا هو ظاهري على نفسه **مسألة** وما انفردت به الامامة القول بان الغرض من مسح مقدم الاراس دون سائر  
ابوابه من غير استقبال الشعر لفقهاء كلهم بخلافه في هذه المسئلة ولا يوجبونها ولا شبهة في ان الغرض عند الامامة من مسح مقدم الاراس  
دون سائر ابوابه ولا يجزي مع صحة هذا الاعتقاد فان استقبال الشعر هو عند اكثرهم ابعده واجبة يجزيه ونهيه من سائر اثاره مستنونة  
وهي كل حال فالانفردت الامامة ثابت الذي يدل على صحة مذهبه في هذه المسئلة مضافا الى طريق الاجماع انه لا خلاف في ان مسح مقدم الاراس  
من غير استقبال الشعر من قبل الحدوث طهر للعضو وفي العدد عن ذلك خلاف فالواجب فعل ما يفيض به ووال الحدوث وبزعم الذي هو الاثر **مسألة**



# كتاب الطهارة

وما انفردت به الامامية القول بان مسح الرأس بما يجيب ببله اليد فان اسنانها من ارجلهم خفي عنهم قالوا اذا لم ينو في بيله اعماء الوضوء ولا يجزئ بيله ان من وافق الشبهة في جواز الوضوء بالماء المستعمل كالماء في الظاهر موافق لهم في هذه المسئلة لان من يذهب الى ان الماء المستعمل مطهر يزيل الحدث به انما يجزئ مسح الرأس ببله اليد لا بوجهه هو تحصيل الوضوء بين ان يفعل ذلك بين يديه بالماء والشبهة بوجهه ولا تخبر به فالانفرد حاصل الذي يدل على صحة هذا المذهب مضافا الى طريقتهم الاجماع ان ظاهر الامر يحكم عن الشارع بقضي الوضوء لغو الا ان يؤم دليل شرعي من طهر يده فهو ما موى على الفور بطنه برأسه فاذا جدد ثاول الماء فقد تركه فاما كان يمكن ان يطهر العضوين والعور بوجوب غسله خلاف ذلك فظم الابه على ما يرى بجرك ببله يده واسر لا يلزم ذلك البدن مع الوجوه لان المفروض في البدن الغسل ولا يمكن ذلك ببله البدن بطنه لوجهه والفرقة في هذا الرأس هو المسح وذلك بينا في ببله بطنه البدن ولو لم يكن هذا الفرق ثابت جازان يخرج البدن ببله ليس بقايب الرأس **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان مسح الاذنين وغسلهما غير واجب لاسنون فانه بدعه وبنا في القضا على خلاف ذلك في هذه المسئلة ايضا مما تكلمنا عليه في مسائل الخلاف فاستوفينا وجهنا في الاجماع الذي تقدم ويمكن ان ينظر الى ما علم انه اذا ترك مسح الاذنين فليس بخاص ولا يصح عنده احد من الامة ونفى مسيحها كان مبدعا عند الشبهة غاصبا والاحوط هو ان يضاف الى مسحه من فعله ولا يخاف لشبهة في تركه **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بوجوب مسح الرجلين على طريقتي الشبهة من غير تخيير بين الغسل للمسح على ذهب له الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري ابو علي الجبائي فكانا يجاب المسح بضميننا من غير بدل يؤم مقامه هو الذي انفردت به الامامية في هذه الارض لانه قد روى القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس رضي الله عنهما وعكرمة والنسائي الثعالبي الشيباني وغيرهم وهذه المسئلة ما استقصينا الكلام عليها فسنسأل في الخلاف بلغنا فيه فضا الغايات فانه منها من يفرع الكلام ونسبها الى ما لا يوجد في شيء من الكتب غيرنا لا يخفى هذا الموضع من جملة كافيته والذي يدل على صحة مذهبننا في اجاب المسح دون غيره مضافا الى الاجماع الذي عولنا في كل مسائل علمه **فولسنا** باها الذين امنوا اذا قمنا الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين فامر بغسل الوجه وجعل للايدي حكمها في الغسل بواو العطف ثم ابتدئ بجملة اخرى فقال امسحوا برؤسكم وارجلكم فاعطف على موضعين في الروس المسح وجعل للرجل مثل حكمها بالعطف فلو تخالفا في حكم الارجل والروس في المسح خازان تخالفين حكم الوجه والايدي في الغسل لان الحال واحد فداجبنا الى سؤال من سألنا فنقول انكرتم ان الارجل انما اجزئت بالجائز في العطف في الحكم على الروس بوجوبه منها ان لا عراب بالجائز شاذ تادرو في مواضع لا يفي بها غير هذا ولا يقاس عليها سواها فغير خلاف بين اهل اللغة ولا يجوز حمل كتاب الله عز وجل على الشذوذ الذي ليس بعمود ولا ما لوف منها ان لا عراب بالجائز عند من اجاز انما يكون غنك فقد خرفا لعطف اي مجاوز يكون غنك الجواز لو كان ما بينه وبين غيره خالف مجاوز لكانت المقارنة مفضووه وكل موضع استشهد به على الاعراب بالجائز في مثل قولهم جرح ضربه جرحا كثيرا ناسخا في مجاز من اجل لاحرف عطف فهو خالف بين ما نعدى اليه عن غيره للجائز ومنها ان الاعراب بالجائز انما استعمل في الموضع الذي ترتفع فيه الشبهة ويروى للبدن الاحكام الاثر اما لا يشبه علمه لفظه خريف من صفات الجرح لا الضربة انما هي في الاعراب لا في الاطراف لاجل انهم لا يفرقون ذلك لفظه من لا يشبهها فانها من صفات الكعبين لا من صفات الجرح وليس كذلك لاجل انهم من الجائز ان تكون مسوحة كالروس اذا عرابها بجائز الجائز وفيها حكم الايدي في الغسل كان غايتها للبدن والاشتباه لم يجرى بذلك عادة القوم ومنها ولم يذكر هذا الوجه في مسائل الخلاف وحاصله اهل الحق ومحققهم يقولون ان يكونوا اعرابا بالجائز في مواضع وقالوا الجرح في جرح ضربه عز على تمام اذاد واخر بجملة وكبرها من تخيلا من كل وجه ويجري في ذلك مجرى مرتبة رجل حسن وجهه قد بدلتا اليه في مثل الخلاف بطلان قول من ادعى ان الغسل الخفيف يمتحن مسح وجهه وحكمه عن ابن زياد الاضار من مجموع كثيرة افواها ان فائدة اللفظية في الشبهة مختلفة في اللغة ايضا وقدرة الله تعالى في ابر الطهارة بين الاعضاء المغسولة والممسوحة وفضل اهل الشرع بين الايمن فلو كان من اخلين لما كان كذلك وجعله الغسل بوجوبه بان الماء على العضو وجبهته المسح بقضي امرها لما من اخل على العضو الشاذ في بين الحقيقة بين ظاهره لانه من المخال ان يكون الماء جاريا من ابله او غير سائل لا يبار في حاله فاعده وقد بينا في مواضع كثيرة من كلامنا ان المسح بقضي امره قد من الماء بغيره بانه عليه فلا بدخل بدا في الغسل من موى ما ابطال هذه الشبهة ان الارجل اذا كانت معطوفة على الروس كانت الروس بدلا فرضها المسح اليه ليس بغسل على وجه من الوجوه فيجاء به يكون حكم الارجل كذلك لان العطف مقتضى المسح وكيفية قد بينا في مسائل الخلاف ان القصة في الارجل بالنسبة بفتح مدنا وانما نوجب المسح في الرجلين كما يجب في الارض بالجر بظاهرها لان موضع برؤسكم موضع نصب لبقاء الفعل **فولسنا** واسموا برؤسكم وانما جرت الروس بالياء الزائدة فانما جعل على الموضع لا على اللفظ وامثلة ذلك الكلام العبر اكثر من ان يحصى يقولون لسنا نعلم ولا فاعدا نشد معارفي تناشرا في مسج فلتسبا بالجبال لا الحديث فمصب على الموضع ونظيره ان نبدأ في الدار وعرفه في موضع ان ما ملك غيره لان ذلك موضع في ومثله من زهد وعمر قد ذهبنا الى ما لدر بكر او قال الشاعر جيتي بمثل بني بدي لغوهم امة او مثل اخوة منظومين بشارة ولما كان معنى جيتي هاد

کتاب الطہارۃ

واعطيه واختره منهم جازا عطفا لنسب على المعنى هذا ابتداء فلنا في الآية وديننا ان نصبه رجل عطف على الموضع اول من ان يعطيه على الآية  
والوجه لان جعل النافذة في الكلام للتعريف من جعله للتبيين لان الجملة الاولى لما موضعها بالاعمال قد فُضت بطل حكمها باستيفان الجملة لثبات  
ولا يجوز بعد انقطاع حكم الجملة الاولى ان يعطى عليها ويجري ذلك مجرى قولهم ضربت نداء وراوا كونه خالدا وبكى ان ركب في الاكرم الى خالد  
وهو وجه الكلام لا يجوز غيره ولا يسوغ رده الى التعريف الذي انقطع حكمه على ان ذلك لو جاز لخرج ما ذكرناه لتطابق معنى القرينين لا يتناقض  
وتحذف لهما ان الوجهين لا يدل على الفصل كما ظنه بعضهم وذلك لان المسح فعل واجب الشريعة والغسل فلا يمكن تحديده كتحديد الغسل ولو صح  
ثم فقالوا استحو ارجلكم وانه ثواب المسح الى الكعبين لم يكن منكرا فان قالوا تحديدا للبدن لما افترض الغسل فكذلك وجب لها ان الوجهين يقتضي ذلك  
فلنا وجه في البدن الغسل لتحديد بدل البصير بعينه لما ولد في ذلك في الوجهين فتقولهم عطف المحذوف على المحذوف واولى اشبهه بغيره في الكلام ليس  
بمعتدل لان الايدي معطوفة وهي محذوفة على الوجوه وليس في الآية محذوفه والاجاز عطفها وحذف هي محذوفة على الوجهين وليس محذوفه وهذا  
الذي هيئنا اليه اشبهه بالنسبة في الكلام لان الآية تضمنت ذكر عضو مغسول غير محذوف وهو الوجه وعطف عليه معضو لا محذوف وهذا اليك انما استأنا  
نكر عضو مسوح غير محذوف وهو الراس فحيث ان تكون الارجل مسووعة وهي محذوفة ومعطوفة عليه ونحوه ليقابل الجملة ان في عطف معسولة  
على مغسولة غير محذوف وفي عطف مسوح محذوف على مسوح غير محذوف فان عارضوا بما اخرجوه من الاخبار والى يقتضي ظاهرها غسل الوجهين كقولهم  
عن النبي انه توضى ثم مر وعسل جليلة قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وفي خبر اخر حسن الوضوء واسبغ الوضوء في خبر اخر انه امر بالتحليل  
بين الاصابع وفي خبر اخر يدل للاعقاب على ان ذلك انما هو اداء ما هو واجب على واحد من اصابعها وان وجوبها انما هو على الايدي  
ان يرجع عن ظواهر الكتاب المعلوم بما يقتضي الظن بعد هذا الخبر متعاضدا بخبرنا ما اخرج في الخبرين من طرفي الخالفين بنا ووجه  
في كتبهم ما نقلوه عن شيوخهم وشركا ذكرنا فيه الشبهة ونسفر به في هذا الكتاب فانه اكثر عددا من القول المحصى مني غرضنا هم باخبارنا قالوا  
ما نرفعا ولا رافعا شيوخنا فليمن شري كيف لم نؤمن ان نترك باخبارهم ظواهر الكتاب نحن لا نرفعا ولا رافعا شيوخنا ولا وجد في كتبنا  
ولا يجوز ان نفي اخبارهم التي لا نرفعا باخبارنا التي لا نرفعا وهما هذا الاخص الحكم من اخبارهم ما اخرج في الخبرين انه قال على طي  
يوم فوضوا ومسح على قدميه وعلقه ووثق بن عباس انه رضي وضوء رسول الله مسح على جلته فذكر انه قال في كتاب الله جل ثناؤه في المسح  
وباب الناس الا الغسل وروى عنه ايضا انه قال غسلنا ووضوءا عن امر المؤمنين انه قال ما نزل القرآن الا بالمسح الاخبار الواردة من طريقهم  
في هذا المعنى كثيرة وهي متعاضدة لاختصاص الغسل مسطرة لحكمها وقد بينا في مسائل الخلاف في الكلام على هذه الاخبار بنا ما شافنا وقلنا ان قوله بل  
لا عقاب من النار محذوف لا يدل على وجوب غسل الاعقاب في الطهارة الصغرى والكبرى بحمل انه وعند على تركه على غسل الاعقاب في الجنابة  
وقد روي في قوله على اجل في الاعراب كانوا يبولون وهم قيام في شئ البول على اعقابهم وارجلهم فلا يغسلوها ويدخلون المسجد للصلاة فكان  
ذلك سببا لهذا الوجه قلنا ايضا ان الراس باسبغ الوضوء احسانه لا يدل على وجوب غسله في المسح في الوجهين انما يدل على فعل الواجب غير  
عنه ولا اختلاص وقد علمنا ان هذا القول منه غير مقتض وجوب غسل الراس بدلا من مسح بل يقتضي فعل الواجب مسح من غير تعقيب ذلك الوجهين  
وقلنا ان الراس تحليل الاصابع لا يثبت فيه على انه تحليل اصابع الوجهين البدن نحن نوجب تحليل اصابع البدن والقول بحمل ذلك فلا دلالة له فيه  
على موضع الخلاف وعلمنا ان ذلك هناك انه لا يدل على جميع مخالفينا من تركه ظاهر من قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به لان من اذاه اجتهاد  
من يقول بالخبرين المسح والغسل من حكينا قوله لا يدل من ان يكون مفقود الصلوة عندهم اذا اذاه اجتهاده الى المسح ومسح فلا بد ان يكون من ان يكون  
في الخبرين وهو الاجتهاد فكان اذا لا يقبل الله الصلوة من اذاه اجتهاده الى وجوب الغسل دون غيره الا به وهذا ترك منهم لفظه وكان لا بد ان يشترطوا اذا وجد  
الماء ويمكن من استعماله ولم يخف على نفس لا عضوا لانه لم يكن كذلك قبل الله جل ثناؤه صلواته فان يفعل مثله في الوضوء فاذا تركوا الظاهر  
جاز لمخوضهم ان يتركوا ايضا على انه لا فرق بين ان يعدوا من اذاه اجتهاده الى المسح على حجة الخبرين من حسن البصر وان جاز الطبري والجبالي  
ولم يزلوا هم فلهذا لا يقبل صلواته وبين ان يعدوا الشبهة في الجواب المسح دون غيره اذا اذاه اجتهاده الى ذلك ايضا فلهذا اجتهادهم في هذا القول  
باضعف من اجتهادهم اصحاب الخبرين قبل اذ اقبلتم الخبرين واولواهم فلا بد ان يخرجوا له رجما مسلما على ابوكم لو هي الصيغة عندكم وانتم لا ترون  
الاجتهاد فتشبهوا في هذا الخبر فلنا انما قلنا ذلك دعاءكم عن ظاهر الخبر اخبرنا ان يكون حجة لكم ويمكن اذاه عن اجتهاده ان يكون له ما يدل  
صح في قوله لا يقبل الله الصلوة الا به وجوب هذا الوضوء ويجري مجرى قولنا لا يقبل الله صلاته الا بطهروا والقائدا ايجاب الطهروا وقد تجب في  
بعض المواضع الوضوء على هذه الصفة عندنا بحيث يخاف من مسح وجهه على نفسه فلا يجدد غسلها للنفقة ولا في ذلك ان يتمكن من فعل الوضوء على وجه  
المعترض بين فعله المأا والحق على النفس من استعماله ما من عا اوبره شديد اذا فرضنا ان من هذا حاله يخاف ايضا من ان يهيم كونه من مسح  
قد منه جاز ان الصلوة بغسل وجهه من غير مسح لما وجب مجرى من حيث موضع لا يقد منه على ما يوضو به ولا يربط بينه وبين مسحه

# كتاب الطهارة

انفردت به الامامية وجعلوا الرجلين قبله البدن من غير استيناف فاجابوا بان في الفقه اجمع بخالفون في ذلك ولا يثبت بدل على صحة ذلك الا مع  
 مع الاجماع المذكور والمنكر بان كل من وجب نظمه الرجلين المسح دون غيره اوجب به البدن القول بان المسح واجب لبس البنية شرطاً قول  
 خارج عن الاجماع وايضا ما سلكناه في مسح الواس بالبدن من ان الموضعي ما هو اذا مسح راسه بنظيره جليلة على القول فان شاغل باختلاف ما وجد بقصد  
 عدل عن القول واحراز امثال الامر **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان مسح الرجلين هو من اطراف الاصابع الى الكعبين  
 والكعبان هما العظمان الثانيان في ظهر القدم عندهم الشراك ووقفهم تحت الحسن صاحب جنيته في ان الكعب هو ما ذكرناه وان كان  
 بوجوب غسل الرجلين الى هذا الموضع والدليل على صحة هذا المذهب مضافا الى الاجماع الذي تقدم ذكره ان كل من وجب الامة في الرجلين المسح  
 وغيره بوجوب المسح على الصفة التي ذكرناها ان الكعب هو الذي في ظهر القدم فالقول بخلافه ذلك خارج عن الاجماع وايضا فان تحول  
 باني الواس بقبض السبعين لان هذه البنا اذا دخلت ولم يثبت ان يثبت به الفعل للمفعول فلا بد لها من فائدة والا كان ادخالها عبثا  
 والفعل متعلقي بنفسه فلا حاجة به الى حرف فاعل فلا بد من جبر يخرج ادخالها من العبث لبس ذلك الا ايجابا للبعث في اذا وجب تبعض طهارة  
 الواس وكذلك في الارجل بحكم العطف كل من وجب تبعض طهارة الرجلين لم بوجوب تبعض جميع العضو ذهبا ما ذكرناه وقد بينا في مسائلنا  
 على هذه المسئلة واستوفيناها واجنباه من بيان فيقول كيف **قال الله** نعم الى الكعبين وعلى مذهبكم ليس بكل رجل الاكبت احدنا انه  
 نعم اراد رجل كل طهر في الرجلين كعبان على مذهبنا ولونبي الكلام على ظاهره لقال ارجلكم الى الكعب والعدل بلفظ او جلتم الى ان المراد  
 بها رجل كل منظر اول من علمه على كل رجل تكلمنا على ما قبل اخبارنا بغيرها في ان الكعب هو الذي في جانب القدم بما يستغنى عنها هذا ذكر **مسئله**  
 وما انفردت به الامامية القول بان المسنون في نظمه العضوين المغسولين هما الوجه والبدن موان ولا نكر في المسح من الواس والرجلين  
 والفقه اكلهم على خلاف ذلك الا ان با حقيقه بوا فقنا في مسح الواس خاصة ثم واحد ودليلنا على صحة مذهبنا بعد الاجماع المتقدم فانقلنا  
 على ان الفرض الرجلين المسح وغيره وكل من وجب حكمهما على هذا الوجه يذهب الى انه لا تكرر فيها وكل في طهارة الرجلين يذهب اليه الى ان  
 المسنون في العضوين المغسولين من ثلثا لزيادة والتفرقة بين هذه المسائل خرج عن الاجماع وكذا ان تقول قد ثبت للمؤمنين المغسولين  
 مسنون والزائدة على ذلك حكم شرعي فلا بد منه من ليل شرعي لا دليل فيه فان كل شيء يعتمد فيه في ذلك المرجع فيه الى اخبارنا واحاد لا يعمل  
 بنا على ذلكا عليه فواضع كثير **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بوجوب مولى المنظر وضوءه بنفسه اذا كان متمكنا من ذلك  
 والدليل على صحة هذا المذهب مضافا الى الاجماع قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق ومسح  
 برؤسكم وارجلكم الى الكعبين فامر بان تكون غاسلهم ما مسح من الظاهر بقبض يولى الفعل حتى يستغنى التسمية لان من مسح غير الاصبع  
 غاسلا وما سحا على الحقيقة وايضا فان الحدث متيقن لا يزول الا بيقين اذا بولى نظمه عضايه زوال الحدث بيقين ليس كذلك اذا بولى  
 له غيره **مسئله** وما ظن انفردت به الامامية القول بان التوم حدث نافض للطهارة على اختلاف حالات التام وليس هذا ما انفردت  
 به الامامية لانه مذهب المزي صاحب الشافعي فلا استقصينا هذه المسئلة في الكلام على مسائل الخلاف وذلكا على صحة ما يقول نعم بانها  
 الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية وقد نقل اهل التفسير اجمعوا على ان المراد من التوم وان الاية خرجت بقبض يادنا  
 نكانه قال جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلوة اي من النوم وهذا الظاهر وجب اوضو من كل نوم واجماع الامامية اي حجة في هذه المسئلة وقد  
 عارضنا المخالف لنا بما يخرجه في كتبهم واحاديثهم من قوله العيين كاء السنة من نام فليست وضوا واستوفينا ذلك بما لا طائل فيه ذكر  
 ههنا **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بان المذي والودي لا ينقضان الوضوء على كل حال لان ما لكا وان دهم الحائض  
 لا ينقضان الوضوء منى حجا على جبر بخلاف الغادة فانه يذهب الى نقض الطهر عنها اذا كان معتادين فالانفراد من الامامية ثابت عليكم  
 حال دليلهم على ذلك بعد اجماعهم عليه بنقض الطهر حكم شرعي محال يجوز اثباته الا بدليل شرعي ولا دليل على انه ما ينقض الوضوء  
 والرجوع الى اخبارنا الاحاد في ذلك غير مفيد فانما يثبتنا في مواضع ان اخبارنا الاحاد لا يعمل عليها في التفرقة ويمكن ان يخرج على المخالفين بما يرونه  
 عن النبي من قول لا وضوا لمن وضوا فخرج **مسئله** وما انفردت به الامامية القول بوجوب تبعض غسل الجنابة وان لم يغسل  
 الواس ابتداء ثم الميا من ثم الميا سرا وانما كانت بذلك منفردة لان الشافعي وان وافقنا في وجوب تبعض الطهارة الصغرى فلا بوجوب الترتيب في  
 الكبر وبوجوبه ومن وافقه يفسطون الترتيب الطهارة من معا ودليلنا مضافا الى الاجماع المشرع ان الجنابة اذا وقع بيقين لم يلزم حكمها الا بغيره  
 فقد علمنا انه اذا ثبت لغسل ييقن بزال حكم الجنابة وليس كذلك اذا لم يبرهن بابقه فان الصلوة واجبة فممنه فلا شغل الا بيقين الا  
 مع ترتب لغسل بابقه فقد ثبت وجوب تبعض الطهارة الصغرى لا احدا وجب اليه تبعضها على كل حد ولم يشترط ذلك بالاجتهاد وان شئت ان تقول  
 ولا احد يحد ذلكا الذي يثبتها الا وهو موجب تبعض غسل الجنابة فالقول بخلافه خرج عن الاجماع **مسئله** وما انفردت به الامامية

في المسئلة

في المسئلة

# كتاب تطهارة في الانتصا

بان الجنب المأخوذ من غير ان يغسل من لغيره ما شاء الاغسلهم التجر وهو سجدة لفتا وسجدة سم وسون اليهم واقرأ باسم ربك الذي خلق ولما كان من  
 صفة بدلك ان داود يدهما فراه قليل القران وكثيره من غير سئلنا وقال يجوز للجنب ان يغسل من لغيره ما شاء الاغسلهم التجر وهو سجدة لفتا وسجدة سم وسون اليهم  
 ان يغسل ما شاء فراه قليل القران وكثيره من غير سئلنا وقال يجوز للجنب ان يغسل من لغيره ما شاء الاغسلهم التجر وهو سجدة لفتا وسجدة سم وسون اليهم  
 الكثير ليلنا على صفة ما ذكرناه الاجماع الذي كره **وقوله** فانه ما تبس القران **وقوله** فانه ما تبس القران **وقوله** فانه ما تبس القران  
 وظاهر عموم ذلك يقتضي حال الجنابة وغيره فان لم يمتنع قراءة السجدة لفتا وجنابا بدليله يمكن ان يكون الفرق بين غسلهم التجر وغسلها ان فيها  
 سجودا واجبا والسجود لا يكون الا على طهر **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان السجدة لفتا يجب في اخر وقت الصلاة وقد مضى عليه  
 والخوف من فوات الصلوة متى لم يدرهم ان قد مر على هذا الوقت لم يجز بان في الفقهاء بخلافه في ذلك لان باحقيقه يجوز ثبوتها على دخول الوقت  
 والشافعي لا يجوز ذلك لكنه يجوز في قول الوقت بوجوبه بسجدة واحدة الى اخر الوقت الشافعي بسجدة واحدة في اوله ودينا على صفة ما  
 البه الاجماع المتكدر انما قاله في خلافه انما هو طمان ضروري ولا ضرر من البه لا في اخر الوقت ومقابل هذا الحال لا يخفى **مسئلة** ان يتعلق بغيره  
 ان يتعلق بغيره قوله جل ثناؤه فان وجد الماء فليمسحوا برؤسهم وبأيديهم وبأرجلهم لان الاثر لو كان لها ظاهر بخلاف قولنا انما يخصه ذكرنا  
 من الاثر فكيف لا ظاهر لها انما ذهب اليه في ثبوت **قال** ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين  
 ثم اتبع ذلك بحكم الغاء للماء الذي يجب عليه لئلا يمتنع على من يعلق به الاثر ان يدل على ان من كان في اول الوقت لم ير هذا الصلوة ويعتم على القيام اليها  
 فانما تخالف ذلك وتقول ليس من عدم الماء ان ير هذا الصلوة في اول الوقت ليس لهم ان يفصلوا بين حكم الجنبين يقولون ان زادة الصلوة شرط في جملته  
 الاولى لئلا يمتنع بها بالظمان بالمنازع جوه وليس شرط في الجملة الثانية التي ابتدأها فان كانت من ذلك لان الشرط الاول لو لم يكن شرطا في الجنبين  
 معالكان يجزى على المفضل المسافر اذا احداثا اليهم وان لم ير هذا الصلوة وهذا لا يقول به احد **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان مسح  
 الوجه بالتراب اليهم انما هو الى طرف لا نف من غير استينافه فان باقى الفقهاء يوجبوا الاستيناف بالامامية والنعص في اليهم على الكعبين  
 فلم ينفرد بذلك لانه قد روي عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه واله انما كان يمسح على ما ذكرناه مضاعفا الى الاجماع **وقوله** فامسحوا بوجوهكم وايديكم  
 البناء اذا لم تكن لشدة الحاجة الى المفعول لا بدله من فائدة والا كان عبثا ولا فائدة بعد ارتفاع التعدي به الى الاستيناف بغيره فان لم يمتنع بها  
 موضوعها الغني عن الاستيناف بالاعضاء فيها كما سبقنا انها في طمان الاختيار بغيره فلما كانت غصوبة كانت الطمان الاخرى ارفعه  
**مسئلة** وما يشبه انفراد الامامية القول بان اقل الطهرين المضمين عشرة اناهم وقد روي من بعض الجاهل غرانا من ذلك بعينه  
 وفي رواية اخرى انه لا يوقت عندا جنيته واصحابه الشافعي اقل الطهر خمسة عشر يوما ودينا الاجماع المتقدم وانهم فان المدة التي ذهبنا اليها  
 وهي عشرة اناهم مجمع عليها وعلى من ذهب الى الزيادة عليها الدلالة ولا يخفى في ذلك فيعمدا بغيره فان غرنا الحوط للعبادة لا يمتنع عليها المدة عند عشرة  
 اناهم على انقطاع الدم الصلوة والصوم وهم برعون مضى خمسة عشر يوما فقولنا اوفي في الاحتياط للعبادة واشدا من نظرها ارفها **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامية اجماعا على طي وجبه في اول الجنين بصدق بدنيار وفي سطر نصفه يتار وفي الجن بوج ودينا ومن عداهم يخالف  
 في البر بغيره ان جنس من وافتهم في اجماع الكفان بالوطي في الجن بغيره الى انه يجزى بصدق بدنيار ونصف يتار وقال الشافعي في قوله  
 الفهم بصدق بدنيار وفي القول الجدي بصدق الله نعم ولا كفان نلزمه وبذلك قال ابو جعفر واصحابه ومالك في رواية الليث ان سعد  
 وحكا المرفي عن محمد بن الحسن ان قال بصدق بدنيار ونصف يتار ودينا الاجماع المعتمد عليه في كل المسائل وما يعارضه من غير عيب  
 عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من لم يمتنع بدنيار ونصف يتار وليس لهم ان يحملوا ذلك على الاستيناف لان ظاهر الاثر في الشروع بغيره  
 الوجوب لانهم لا يستحبون هذا المبلغ المخصوص لاجل هذا الوطى وانما يستحبون الصدقة على الاطلاق والخبر يقتضي خلاف ذلك فان قيل  
 الخبر الذي عارضه به يقتضي الجن بغيره يتار ونصف يتار يحمل ان ير بدنيار واطى في اول الجن بصدق بدنيار وفي سطر نصفه يتار وفي الجن بوج ودينا  
 في ترتيب هذه الكفان ان الوطى في اول الجن بصدق بدنيار ونصف يتار ودينا الاجماع لغيره بغيره بصدق بدنيار ونصف يتار وفي الجن بوج ودينا  
 عنده فكفان انفس وكفان الوطى في نصف الجن بصدق بدنيار ونصف يتار ودينا الاجماع لغيره بغيره بصدق بدنيار ونصف يتار وفي الجن بوج ودينا  
 ان بطي الوطى في جنه اذا طهر من دم الجن وان لم تغسل من سبب به الحاجة اليه ولم يفرغوا من جواز ذلك في مضي اكثر الجن وانما وافق  
 الشعة في ذلك داود وقال قبل قولهم وابو جعفر واصحابه يجوزون ان يغسلوا ما قبل ان يغسلوا اذا انقطع من هذا اذا كان ذلك بعد ما ان اكثر  
 الجن وان كان ما دون اكثر الجن لم يجز له وطهرا الا بان يغسل من مضمون علمها وقت الصلوة كاملة وقال الشافعي ليس لمن يطاها حتى تغسل  
 على كل حال ليلنا على صفة ما ذهبنا اليه المتقدم **وقوله** فامسحوا بوجوهكم وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين واما ما ذكرناه من قولنا  
 فانوهكم اناسهم وعموم هذه الاطوار بغيره في موضع الخلاف فانه قد روي عن بعض من حضره من حديثه ان المار بذلك انقطاع

الدم دون  
 الدم دون



کتاب الطہارۃ والصلوۃ

الدم دون الاعتناء بجعله جلياً ثانياً بانقطاع الدم فإنه ينقض ما بعده بخلافه وهذا مستفصلنا الكلام في هذه المسئلة في مسائل الخلاف  
وبلغنا وذكرنا معارضتهم بالفرد الاخرى في قوله جل ثناؤه حتى يطهرن فانما خبره ببيان تشديد بدو مع التشديد فلا بد ان يكون المراد بها الظاهر  
بالماء واجبتنا عنها **مسئلة** وما انفرت به الامامة القول بان اكثر النفاس مع الاستظهار بالنام ثمانية عشر يوماً لان باقي بقائها  
يعتبر بخلاف ذلك فذهب ابو حنيفة واصحابه والثوري والليث وابن سعد الى ان اكثر اربعون يوماً وذهبوا الى ان اكثر سنون وعلى اليس  
ان في الناس من يذهب الى انه سبعون يوماً وحكى عن المسئل البصري ان اكثر النفاس خمسون يوماً والظاهر ان ذلك يدل على تحريم ما ذهبنا اليه لاجماع المحدثين وذكره  
وابنه فان النساء يدخلن في عموم الامر بالصلوة والصوم وما يخرج النفس بالانام التي راعينا الامامة بالاجماع الا انه على خلافه وانما زاد على  
هذه الانام لادليل قاطع يدل على اخراجها من العموم والظاهر بانها وابقى لان الانام التي كونها مباح على النفاس ما زاد عليها بالاجماع  
اثباته مقاماً بالاجماع والاحاد والقباس لان المقادير الشرعية كلها لا يجوز اثباتها الا من طريق مقطوع وقد تكلمنا في هذه المسئلة في جملة ما  
خرج لنا من مسائل الخلاف **مسئلة** وما انفرت به الامامة القول بوجود غسل الميت وان يبذل بغسل راسه ثم بمباينه ثم بمباين  
والدليل على صحة ذلك اجماع الفقه المحققين على ما تقدم وايضا فقد ثبتنا وجوب تدبير غسل الجنابة وكل من وجبت له وجبت تدبير غسل  
الميت فالقارون بين المسئلين في اجماع الامامة **مسئلة** وما انفرت به الامامة بر استحبابهم ان يلبس مع الميت الكفان  
جرى ذلك ان خضروا ونادى وطبخت من جريد الخيل طول كل واحد عظم الذراع وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يعرفوه وبلغنا على ذلك  
الاجماع المتقدم ذكره وذكره من طريق معروفه ان سفينة الثوري سئل يحجب عنها المكي عن الخضير فقال ان رجلاً من انصاره هلك فادعى  
رسول الله ثم فقال خضر واصحابكم منا اقل المختصر يوم القيمة قالوا ما الخضير قال جريدته خضر نوضع من اصل اليد الى اصل الزنود وقد  
بذلنا الاصل في الحرمة ان القصة لما هبط ادم من الجنة الى الارض استوحش وشكى ذلك الى جبرئيل وسأله ان يسأل الله نعم ان يؤمنه  
يشي من الجنة فامر الله عز وجل عليه لخلعة فخرجها والنسبها ولذلك قيل ان الخلعة عنكم لانها كانت كالاختلاص دم عيسى عليه السلام خضره الوفاة  
قال لولده اجعلوا معي من هذه الخلعة شي في قبري فجعلت معه جريدتان وجرى ما سئل به ذلك ليس ينبغي ان يحجب ذلك فالشرع الميمون العدل  
تجب عنها وما النبي من ذلك الا كسبب المحدثين من الطواف بالبيت ورجل الجمر وغسل الحجر من غسل الميت نفسه من تكبيرة مع سقوط التكبير  
عنه **كنا الصلوة مسئلة** وما انفرت به الامامة القول بان الصلوة لا يخرج في الثوب ان كان من ابريس  
محض لان باقي الفقهاء يخالفون في ذلك والمجته لنا على ما ذهبنا اليه من اجماع الامامة عليه من اختلاف في نجس ابريس المحض على  
الوجاه ظاهر الخبر ينقض في الاحكام المستقلة بالحرم جملته ومن احكام هذا القصة ان الحرم صحة الصلوة فيجب ان تكون الصلوة برفاسد لان  
كل حكم منهي عنه يجب ان يكون فاسداً على ظاهر النقي لان اجتماع من ذلك لا يوجب ان كانا ذهبا ان التمتي من طريق الوضوء لا ينفق ذلك  
فان الفرق الشرعي يقتضي انه لا شبهة في ان احصائه ومن بعدهم ما كانوا يجتنبون في الحكم بقصة الشئ وبطلان معلق الاحكام الشرعية بل اكثر من  
ورود نهي الله تعالى لرسوله ولهذا المانع فواضحة عن عقول ارباب الحكماء انفس العقد وبانه خبر مجزئ لم يتوقف احد منهم في ذلك على دليل شرعي  
النهي لا قال احد منهم قط النهي انما يقتضي في الفعل ويحتاج الحد لانه احرى على الفتا وعدم الاجزاء وهذا عرف لا يمكن حمله وايضا فان  
الصلوة في ذمة هذا المكلف يفتي بنبغي ان يسطرها بغيره مثله وانما صلي في ابريس المحض لا يعلم قطعاً ان نفسه قد برئت كما يعلم ذلك في ثوب  
الضيق الكائن فيجب ان تكون الصلوة فيه غير مجزئة لعدم دليل القصة بانه الذمة **مسئلة** وما انفرت به الامامة القول بان الصلوة  
لا يجوز في برا الا يلبس الثعالب لاني جلودها وان لم يمتدح دبت جلودها والوجه في ذلك اجماع المحدثين وذكره وما تقدم ايضاً من ان الصلوة  
في الذمة يفتي فلا يفسد الا بغيره في سقوط صلوة من يلبس في ذرا الا يلبس الثعالب جلودها **مسئلة** وما انفرت به الامامة  
جواز صلوة من صلي في ثوبه من ثوبه او ما جرى مجراها لان الصلوة بغيره على الاقرار والوجه في ذلك الاتفاق المتقدم ذكره ويمكن ان يقال  
ايضا ان النكاح لا حظ لها في اجزاء الصلوة ولا يفسد الصلوة بها على الاقرار فيجوز جلودها مجزئة عدمها وكانها من حيث لا نأثر لها في اجزاء الصلوة  
يجزئ ما ليس عليه من الثياب فاذا وضعت في الثوب والوجه في اجزاء الصلوة اسفطان ذلك بان العامة والوزا  
يمكن ان يكون لها حظ في سائر العون واثبات الصلوة فيها وان لم يثبت في بعض الاحوال فانها ما نأثر في سائر العون وليس كذلك النكاح فاجزئ  
مجزئها **مسئلة** وما انفرت به الامامة المنع من السجود في الصلوة على غير ما بينت الارض والمنع من السجود على الثوب المشقوق  
حسب كان وبنا في الفقهاء يخالفون في ذلك ويحرم من السجود على كل طاهر من الاجناس كلها وما ذلك خاصة بكون الصلوة على الطاهر والبساط  
والشعر والدم الا انما اظنه ينشئ الى ان الصلوة على ذلك غير جائزة والوجه في ما ذهبنا اليه ما ذكره من اجماع ثم دليل بانه الذمة **مسئلة**  
وما انفرت به الامامة ان يقول في الاذان والاقامة بعد قوله حي على الفلاح حي على خير العمل والوجه في ذلك اجماع الفقه المحققين وذكره

## كتاب الصلوة

كان يقال في بعض النسخ **كتاب الصلوة** ونماذج من ذلك

الغاية أن ذلك منجور رفع وعلى من ادعى النسخ الدلالة فاجدها مسئلة فما ظن انفراد الامامة به كراهية التوثيق في الاذان ومعه ان يقال صلوات الصبح بعد قوله صلى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة خبر من النوم وقد وافق على كراهية ذلك غير الامامة من اصحابه حينئذ وقالوا التوثيق هو ان يقول بعد الفلاح من الاذان حتى على الصلوة حتى على الفلاح من بين استدلال على ذلك بان قالوا التوثيق ما خرج من القول الى الشئ واما بعد ادعاء الشيخ قد تقدم ذكره وما تقدم ذكره ان الصلوة خبر من النوم فيكون ذلك عودا اليه كان الشافعي يذهب الى ان التوثيق مسنون في اذان الصبح دون غيرها وحكي عنه انه قال في الجديد انه غير مستور قال النخعي هو مسنون في اذان سائر الصلوات والدليل على صحة ما ذهبنا اليه من كراهية المنع من الاجماع الذي تقدم وايضا لو كان مشروعا لوجب دعوى دليل شرعي على ذلك ولا دليل فيه واما ما خرجوا الى اخبارنا فاضيفه ولو كانت فوتر لنا اوجبنا النظر في ذلك في غير موضع على ان اختيارنا الاخذ بالاجماع لا يوجب العلم وايضا فلا داعي لان من ترك التوثيق لادم علمه لانه انما ان يكون مسنونا على مذهبه بعض الفقهاء او غير مسنون على مذهب قوم اخرين منهم وعلى كلا الامرين لادم على تاركه وما في تركه ويحتمل فعله ان يكون معصية وبدعه فالأحوط في الشرح تركه **مسئلة** وما انفرد به الامامة القول باستحباب افتتاح الصلوة بسبع تكبيرات بفضل يدين بل يشيخ ذكر الله عز وجل مسطور وان من السنن المؤكدة وليس حدها في الفقهاء بغير ذلك والوجه فيه اجماع الطائفة عليه ايضا لا خلاف في ان الله جل ثناؤه قد كذبنا في كل الاحوال الى تكبيره وسبحه اذ كاره الجملة وظواهرنا ان كثير من القرائن تدل على ذلك مثل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه بكرة واصباحا فافتتاح الصلوة والثناء نحو الاحوال لما مرنا به بالادكار **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به وما لك يوافقها عليه القول بان الصلوة لا تستغنى الا بقول المصلي الله اكبر واغنى هذه اللفظة لان قوم منا بالان الشافعي يذهب الى انها لا تستغنى الا بقول الله اكبر والله اكبر ولا تستغنى بسوى ذلك من الالفاظ وقال ابو حنيفة ومحمد يستغنى ذلك بكل لفظ يقصد به التعظيم والتخيم ويجوز عندنا الانصاف على تحريم الاسم وهو ان يقول الله ولا ياتي بغيره وقال ابو يوسف يستغنى بالفاظ التكبير مثل قوله الله اكبر والله اكبر والله اكبر ولا يستغنى بغير لفظ التكبير حتى عن الزهري انه قال يستغنى الصلوة بالنية فقط ولعلنا على ما ذهبنا اليه لاجماع المنكر وايضا فان الصلوة في منتهى يقين لا يفتقر الى يقين في سقوطها عن الذم الا باللفظ الذي اخبرناه ومن لم يثبت ان هذا القيد من عن الشيخ بلا خلاف بينهم انه قال افتتاح الصلوة الطهور وجزءها التكبير تجلينا السلام به وروى عنه انه قال لا يقبل الله صلاة اشر حتى يضع الوضوء موضع ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر ذلك كله صحيح فانه لا يخرج الا ما ذكرناه وليس لاحد ان يقول من جملة التكبير قولنا الله اكبر والله اكبر ذلك ان هذه اللفظة يجزئها الى ما ينبغي في عند اللغة تكبيرا ولا يعمد في ذلك الا قولنا الله اكبر ومن سائر ما اشترطه **مسئلة** ظنا انفراد الامامة به المنع من وضع اليدين على البساق في الصلوة لان غير الامامة يشاركا في كراهية ذلك حكى الطحاوي في اختلاف الفقهاء عن مالك ان وضع اليدين على الاخرى مما يغفل عن طول القيام وتركه اجلة وحكي الطحاوي يقر عن الليث بن سعد انه قال سدا لليدين في الصلوة اجلة الا ان يبطل القيام فبغيره فلا بأس بوضع اليدين على البسر وحسنا على منعه ما ذهبنا اليه ما تقدم ذكره من اجماع الطائفة ودليل سقوط الصلوة عن الذم بيقين وايضا فهو على كثير في الصلوة خارجا عن الاعمال المكسوبة فيها من الركوع والسجود والقيام والظن ان كل عمل في الصلوة خارج من عما لها المقصود انه لا يجوز **مسئلة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب القراءة في الركعتين الاولىين على التضمين وانه غير في الركعتين الاخريتين القراءة والتسبيح لان الشافعي وان وافقنا في اجماع الفقهاء في الاولين فانه يوجبها ايضا على التضمين وانه غير في الاخريتين ولا تحتمل بينهما وبين التسبيح وقال مالك يجب القراءة في عظم الصلوة فان كانت ثلثة ركعات قرأ في الاثنتين فان كانت اربعا قرأ في ثلثة قال ابو حنيفة فرض القراءة في ركعتين من الصلوة فان قرأ في الاولين نعت عن فرضه وان تركها فانهما لو فداه ان ياتي بهما في الاخريتين وقال الحسن البصري يجب القراءة في ركعة واحدة ولعلنا على ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم وطريقه في الذم ويجوز ان يعارضنا القينا ونلزمهم على اصولهم انهم جوازه على ما ذهبنا اليه وان لم يكن على سبيل الاستدلال منا بالحج الذي يرد دواعي من قال ان النبي لما علم رجلا كيف يصلي قال يا اخي اني اقول لك انك اذا قرأت في الركعة ثم اركع وادفع حتى تطمئن فاما هكذا فاصنع في كل ركعة وليس لرجل ان يقولوا فانهم لا يوجبون قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة الصلوة وظاهر الخبر يقتضي ذلك فلنا هذا الخبر ليس بدليل لنا في هذه المسئلة فيلزمنا ان يكون مطلقا لا يوجب فاما ما وردنا على سبيل الاوامر والمعارضة ثم لنا ان نقول نحن موجب الفاتحة في الركعات كلها في الاولين فاضيقا وفي الاخريتين مخيرين وخولنا في الاخريتين لا يخرجنا عن الفاتحة من ان نكون واجبة فيها وما يمكن الاستدلال به في هذه المسئلة قوله تعالى فارقا ما يبين من القرائن وظاهر هذا القول يقتضي عموم الاحوال كلها التي من جملة احوال الصلوة ولو شرها وظل الاية لقلنا ان القراءة واجبة في الركعات كلها فاضيقا لكان الدليل على جواز التسبيح في الاخريتين قلنا بالتضمين في الاولين والتخفيف في الاخريتين الوجوب في الكل **مسئلة** وما انفرد به الامامة بآثار ترك لفظه لمن بعد قراءة الفاتحة لان باقي الفقهاء يذهبون الى انها تستغنى بلبنا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة على ان هذه اللفظة بدعة وقاطعة

# كتاب الصلوة الأنصاف

للصلوة وطريقها الاحتمال ايم لان خلافه انه من ترك هذه اللفظة لا يكون غاصبا ولا مفسدا للصلوة وقد خلعوا فقهنا فذهبا لالاماميه  
الى انقطاع للصلوة والاحوط تركها وادام في خلافه في هذه اللفظة انها ليست من جملة القرآن ولا مستفلة بنفسها في كونها دعا وبشيء آخر  
اللفظ بها مجرى كل كلام خارج عن القراءة والسبب في ذلك ان ما بين على غاسا بن لها وهو قوله عز وجل هذا الصراط المستقيم فلنا الدعاء  
انما يكون دعاء بالعقد ومن غير الفاعل انما مضى التلاق دون لدعا وقد يجوز ان يكون مضى الدعاء ومخالفها بذهب الى انها منسوبة لكل  
مصل من غير اعتداد من فضل الى الدعاء وانما ثبت بطلان استعنا لها بفقه لم يفسد الى الدعاء بثبت ذلك في الجميع لان هذا لا ينفك بين الامرين  
وما انفك ثبوت الاماميه المنع في صلوة الفريضة خاصة من القراءة بغير السجود وهي سجدة لفتا وسجدة حم وسورة اليم واقرأ باسم ربك الذي خلق  
وروى عن مالك انه كان يكره ذلك واجاز ابو حنيفة قراءة السجدة فيما يجزئ منه بالقراءة من الصلوة دون ما لا يجزئ منه واجاز الشافعي في كل صلوة  
والوجه في المنع من ذلك مع الاجماع المتكرران في كل واحد من هذا السجود واجبا نحو ما كان سجدة كان زائدا في الصلوة وان تركه فكان  
مخلا بواجب نيل السجود انما يجب عند قراءة الموضع المخصوص من السور الكافية في كل سجدة وانما منعون من قراءة كل شيء من السور فلنا انما منع  
اصحابنا من قراءة السور لان ذلك اسم يقع على الجميع بدخل فيه موضع السجود وليس يمنع ان يقرأ البعض الا لا ذكر للسجود فيه بل ذلك صحيح لا يمنع  
ان قراءة بعض سور في الفريضة عندنا لا يجوز فامنع من ذلك الوجه اخر **مسألة** وما انفك ثبوت الاماميه القول بوجوب قراءة  
سور من الصلوة في الفريضة خاصة على من لم يكن عبلا ولا مجلا يشغل او غيره فانه لا يجوز قراءة بعض سور في الفريضة ولا سورين  
مضافين الى الحمد الفريضة وان جاز ذلك في السنة والافراد كل واحد من سور والضحى وسور الم نشرح من صاحبنا وكل انفراد سور ليعمل  
عن الكيلان فمريض فالوجه في ذلك مع الاجماع المنع وطريقه بقية البقية قراءة الله فاما قراءة بعض سور فانه لا يجزئ من لم يكن له في قراءة سورة  
السور الثانية كما لها فاما صاحب لعنه فكما يجوز ان يترك قراءة جميع السور الثانية فيجوز ان يترك بعضها لانه ليس ترك البعض ياكش  
من ترك الكل والوجه في المنع من قراءة السور الباقية كذا ما انما يذهبون الى ان الضحى والم نشرح سور واحد كان فاديا بعض سور **مسألة**  
وما انفك ثبوت الاماميه خطر الرجوع عن سور الا خلاص دعوى فلنا انها الكافرون بها اذا ابتدئ بها وان كان له ان يرجع عن كل سور  
الى غيرها والوجه في ذلك مع الاجماع الذي مضى ان شرفها بين السورين عظم ثوابا علمنا لا يمنع ان يجعل لها هذه المدة وهي المنع من الرجوع  
عن كل واحد من لا يبدؤها **مسألة** وما انفك ثبوت الاماميه القول بوجوب رفع اليدين في كل تكبيرة للصلوة الا ان بالحنيفة و  
اصحابه والشوك لا يروى رفع اليدين في التكبير الا في افتتاح الصلوة وروى عن مالك انه قال لا اعرز رفع اليدين في شيء من تكبيرات الصلوة  
وروى عنه خلاف ذلك وقال الشافعي يرفع يديه اذا افتتح الصلوة وادفع راسه منه ليرفع بعد ذلك في سجده ولا في قيامه منه الحمد فاما ههنا  
البطريق في الاجماع وبراءة الدعوى مخالفا لقولنا في رفع اليدين في كل خفض ورفع في السجود وادعوا ان ذلك نسخ لاجله لم على نسخة  
الدعوى فان سند لو انما يروى عنه النبي من قوله كفوا ايديكم في الصلوة وفي خبر اخر اسكنوا في الصلوة او بما يروى عن النبي من غاربه النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا افتتح الصلوة يرفع يديه ثم لم يبدف الجواب في هذا كلما اخبارا احاد لا توجب علما وقد ثبت ان العمل بالشرعية بما توجب العلم غيا في بعد  
يجوز ان يبدف بالامكان لا يبدف بقية عن افعال الخارجة عن اعمال الصلوة ومحل قوله لم يبدف في رفع يديه ابتداء الركعات ذلك لما لا ينكر  
بلا خلاف **مسألة** وما ظن انفراد الاماميه في القول بايجاب التسبيح الركوع والسجود لان احمد بن حنبل استثنى رايه وروى  
على بوجوب ذلك وانما ينفذ وجوبه في الفقهاء المشهورين كابي حنيفة والشافعي ومالك والليث على وجوبه بعد اجماع الطائفة كل ائمة من فرقان  
افضت بظاهرها الامر بالتسبيح وعموم الظاهر يقضي قول احوال الركوع والسجود منه من اخرج هذه الاحوال منه فيحتاج الى دليل وانما ينفذ بغيره  
براءة الدعوى التي تذكر ذلك مخالفا لقولنا في رفع اليدين في كل خفض ورفع في السجود وادعوا ان ذلك نسخ لاجله لم على نسخة  
قال ليعملوا في سجودكم وظاهر الامر على الوجوب **مسألة** وما ظن انفراد الاماميه والشافعي بواجبها في اجماعهم على من رفع راسه  
من الثانية في الركعة الاولى ان يجلس جلسته قبل هو فيه الى الثانية وانما لم يوجب هذا الجلوس في الفقهاء كابي حنيفة ومالك ومن عداها والوجه  
لنا بعد اجماع الطائفة طريقة براءة الدعوى وان لم يفعل ذلك لم يفسد سغوط الصلوة عن منه وقد روى مخالفا لقولنا كلام النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يجلس  
هذه الجلوس **مسألة** وما ظن انفراد الاماميه بواجبها في اجماعهم في الصلوة وقد وافقنا على ذلك اللهم شرب سجدة احمد حنبل  
واسحق بن عويبر وقال ابو حنيفة الشهدان معا غير واجبين قال الشافعي الثاني واجب لا اول غير واجب ليلنا الاجماع المنع وطريقه براءة  
الدعوى في هذا حال هو فيها من ذلك والله جل ذكره جل ثناؤه في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لدخولها في عموم الايات المنقضية لذلك مثل قوله  
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وكل من وجب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحال وجب الشهد الاول لما لم يوجبهم منه  
ع النبي صلى الله عليه وسلم كان تشهدا للشهدين جميعا وروى واكلام عنه انه قال صلوا كما اريدوني اصيل **مسألة** وما ظن انفراد الاماميه

# كتاب الصلوة

بإزالة القول بان الفتوى في كل صلوة والدعاء فيها واجب الدين مستحب هو قول الشافعي لا الطحاوي **مسألة** كتاب الاختلافات لمدان يفتي بصلوات  
كلنا عند حاجتنا للمسلمين إلى الدعاء الجهر لنا مضافا إلى الإجماع قوله قبل ثنائى وهو والله فائين فان قيل الفتوى هي هنا هو لقيام الطويل فلنا  
المعروف في الشريعة ان هذا الاسم يختص بالدعاء ولا يعرف من اطلاقه غيره سواء وبعد فانا نمحله على الامر **مسألة** وما انقضى  
الامامة في هذه الصلاة وهو مذهب طائفة من اصحابنا في الصلوة المكتوبة من شاء المصلحة منها وحكى عن ابن وهب عن مالك انه قال لا بأس بالدعاء في الصلوة  
المكتوبة وطاوس وسفيان واخرون قالوا بن الغمام كان مالك يكره الدعاء في الركوع والسجود ولا يرى به بأسا في السجود والجمعة والجمعة طائفة من  
دفعوا امر الله تعالى بالدعاء مثل قوله تعالى ادعوا الله وادعوا الى صراط مستقيما وقال تعالى ادعوا الى صراط مستقيما **مسألة** وما انقضى  
الامامة ببردا السلام في الصلوة بالسلام وقد رافق في ذلك سبب المسبب الحسن ليصار الى ان السبب يقول بيجب بقوله المصلحة في السلام  
مثل ما قاله المسلم سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام وذلك لثبوت ما في المصلحة في السلام بالاشارة دون الكلام وقال ابو حنيفة واصحابه ان  
رد السلام بسلام من صلاته وان رد بالاشارة اشأ وقال الثوري لا يرد السلام حتى يفرغ من الصلوة والجمعة لنا بعد اجماع الطائفة فان قيل  
هو كلام في الصلوة فلنا ليس كل كلام في الصلوة خارج عن القرآن مخطو الا ان الدعاء كلام ولم يدخل تحت الخطر يمكن ان يقال لفظة سلام من  
من الفاظ القرآن ويجوز للمصلي ان يلفظ بها ثانيا للقرآن وناو بالرد السلام او لا شافعي بين الامر **مسألة** وما انقضى ببردا السلام  
القول بان المنقرض الامام يسلم تسليما واحدا يستقبل القبلة ويجوز توجيهه قليلا الى القبلة والاشارة الى من شأله الا ان يكون تسليما لخالته  
من احد ينقص على التسليم عن يمينه ولا يكره التسليم على جهة يمينه على كل حال ان لم يكن في تلك الجهة احد وهذا الترتيب لا يذهب الى مثل احد من الفقهاء  
لان مالك يذهب الى ان الامام يسلم تسليما واحدا ثلثا وجبه والمنقرض والمأموم يسلم ثلثا يمينها وشمالها لا ابو حنيفة واصحابه والشافعي  
يذهبون الى ان التسليم على كل حال يمينها وشمالها لا بالافتراء من الامامة بذلك الترتيب في الجملة لنا الاجماع المنكر ذكره **مسألة**  
وما انقضى ببردا السلام الصلوة لاسيما في الركعتين الاولى من كل صلوة فرضه لاسيما في الصلوة الفجر والمغرب والصلوة في السفر لان باقي الفقهاء  
يخالفت ذلك والجمعة على ذلك اجماع الطائفة ويمكن ان يكون الوجه فيه ناكدا لاولئك من كل صلوة وكذا المغرب الفجر لان المصلي يلقى الاولتين  
واما يلقى الاخيرتين والمغرب الفجر لا يلقىهما البتة فخص بذلك وجب كل من هو معرض في الاولتين في الصلوة بين المذكورين الاعادة  
وما انقضى ببردا السلام القول بان من شك فلم يصل على اثنين ام ثلثا واعندنا في ذلك ظنه فانه يبنى على الاكثر وهي الثلث فاما سلم صلى الله  
من قيام او ركعتين من جلوس مقام ركعة واحدة فان كان الترتيب عليه هو الصحيح كان ما صلاؤه نافلا وان كان الترتيب بالثلث كانا الركعتين جازا  
لصلوته وكذلك القول بمن شك لا يدي صلى الله ثلثا ام اربعا ومن شك بين اثنين ثلثا واربعة بنى اربعة على الاكثر فاما سلم صلى الله ركعتين من قيام  
وركعتين من جلوس حتى ان كان بناؤه على الصحيح فالذي فعله نافلا له وان كان الذي صلاه اثنين كانا الركعتين من قيام جازا لصلوته وان  
كان الذي صلاه ثلثا فالركعتان من جلوس مقام واحدة جازا لصلوته وبناؤه في الفقهاء بوجوب البناء على البقي وهو النقصان بوجوب هذه  
المواضع شيئا ويقولون ان كان ما بنى عليه من النقصان هو الصحيح فالذي لى به تمام لصلوته وان كان بنى على الاقل فادخل على الجفينة  
الاكثر كان ذلك نافلا والجمعة فماد هبنا اليه اجماع الطائفة وكان الاحتياط اربعة فيه لانه اذا عمل النقصان لم يامن ان يكون فله صلى الله على الجفينة  
الاكثر يكون ما اتي به زباده في صلاته نافلا وبناؤه على الاكثر كانا توفيقا ليامن ان يكون ما فضل الاقل فلا ينفع ما فعله من الجحان لانه  
منفصل عن صلاته بعد التسليم فلنا ما ذهبنا اليه لحوط على كل حال لان الاشفاق من الزيادة في الصلاة لا يجري مجرى الاشفاق من تقديم  
التسليم في غير موضعه ان العلم في الزيادة في الصلاة مبطل لما على كل حال **مسألة** وما انقضى ببردا السلام في الصلوة بغير اتمامها من الصلوة  
بالناسق ومالك هو اقدم في هذه المسئلة وبناؤه في الفقهاء بوجوب الاتمام في الصلوة بقناسق دليلنا الاجماع المنكر وطريقه البقي بهاء وكذا  
وابنه قوله تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وتقدم الامام في الصلوة ركون البتة الصلوة وان الامامة في الصلوة معبر فيها الفضل  
والقديم فيما يقول الى الذين ولهذا رتبها من هو اقدم واعلم والناسق نافض فلا يجوز تقديمه على من خلا من نفسه **مسألة** وما  
ظن انقضى الامامة عنهم في ذلك فنكروا الطحاوي في كتاب الخلاف بين الفقهاء ان مالك كان يكره الامامة ولدا الزنا وحكى عن الشافعي انه قال كره ان نصب  
لا يعرف بوجه اماما وحكى اصحابنا ابو حنيفة انهم قالوا غير اجماع لينا الامامة وان كرهوا ذلك فان الصلوة عندهم خلفه مخبرها والظاهر من هذه الامامة  
ان الصلوة خلفه غير مخبرها والوجه في ذلك والجمعة الاجماع المتقدم وطريقه زيادة الدعة **مسألة** وما انقضى ببردا السلام في الصلوة  
امامة الابرم من المجدوم والمطلوع والجمعة فيه اجماع الطائفة ويمكن ان يكون الوجه في منعه تقاد النفس عن هذا خاله والغرض عن مقدار يسير ولا يفتكر  
ومما شبر من الغاهان بآلم يمكن ما شبقا ان كان الصلوة **مسألة** وما انقضى ببردا السلام في صلاة العنق وان التقل بالصلوة  
بعد طلوع الشمس وقتها لها غير الا في يوم الجمعة خاصه والوجه في ذلك الاجماع المتقدم وطريقه الاحتياط فان صلاة العنق غير واجبة احد

ظن  
انقضى الامامة  
ببرص

وان كان يكتم تسليما  
فاخذ عن يمينه  
صح

ظن انقضى الامامة  
ببرص

ببرص  
ما انقضى الامامة  
في الصلوة وقد شأ  
الامامة  
صح





کتاب الصلوات فی الانتصاب

[illegible]

اِصْطَافٍ

والجاء ما تقدم

# كتاب الصلوة والصوم

والجدة فانعمت من الاجماع وطريقه الاحتياط وقوله نعم وتكلموا العدة وتكلموا الله على ما هذاكم يدل ان التكبير سنة واجبة الفصل **مسئلة**  
وما انفردت به الامامية القول بجوب صلاة الكسوف الشمس القمر بذهبوا الى ان قاتلته هذه الصلوة وجعلت قضاءها وباقى الفقه  
بخالفون في ذلك الجمة عليها ذهبنا اليه اجماع الطائفة ويمكن ان يغار من المخالفين بما جزمه الشيخ من قوله ان الشمس القمر لا يكفان  
لوقت احد لا يجرى احد فافهموها فوقعوا الى الصلوة وامرهم عليه على الوجوب **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان  
صلاة الكسوف عشر ركعات اربع سجدة طحال بوجيعة واصحابه انما ركعتان على هيئة الصلوة المعروفة وقال مالك والشافعي  
اربع ركعات اربع سجدة ليلنا اجماع الطائفة ولان ما ذهبنا اليه يحتوى على ما قالوا ويريد عليه ما ذهبوا اليه بخلاف ذلك **مسئلة**  
وما انفردت به الامامية القول بان الاطفال من مجرى مجازم من لم يكلف في نفسه لصلوة ولا كلف غيره من يه عليه ولا تجب الصلوة عليه  
اذا مات واحد ومن يصلي عليه الصلوة من يبلغ سن ستهين مضاعدا والمجدة في ذلك اجماع الطائفة ولا الصلوة على الاموات حكم شيء من ذلك  
يبقى فيما اوجب لصلوة عليه لا دليل فيه بخلافه **مسئلة** وما ظن انقضاء الامامية به القول بحسن تكبير في صلاة الجنا  
وكان ابن ابي ليلى موافق الامامية على ذلك وروى عن جده بن النخعي وزيد بن ارم ان تكبيرا الجنا من نحو لعمري ان باقى الفقهاء اختلف في  
ذلك الامامية والمجدة فيما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة والاحتياط فان الذي ذهب اليه الامامية يدخل فيه ما ذهب اليه مخالفوها وهو  
وقد روى مخالفونا للشيخ انه كبر غسقا فان قيل باق ذلك انه عليه السلام كبر اربعين اقلنا هذا الرواية تحمل ان كبر اربعين يصح بانه ما زاد عليها  
ومن كبر غسقا فذلك كبر **مسئلة** وما انفردت به الامامية اسقاط السلم من صلاة الجنا ان اكبر المخالفين من خرج من الصلوة  
بغير تسليم وباقى الفقهاء اختلف في ذلك فانما جنيته واصحابه بذهبوا الى انه يسلم عن يمينه وعن يساره فلهذا ذلك يسلم الامام واحد ويصنع من يمينه  
ويسلم من زاده واحد في انفسهم وان اسمعوا من يلهم فلا بأس به وقال الثوري يسلم عن يمينه يسلمة خفيفة ولا يصح من وثاق الشافعي مثل قول  
ابن سريج في العدة والممنوع من الجهر والمجدة فيما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وابق بان صلاة الجنا منسبة على الخفيف لا ترفع عن الكوع وسجود  
وهما او كمن ليسلم تقبض منكران مجتهدا ليسلم **كتاب الصلوة** **مسئلة** وما ظن انقضاء الامامية به القول بان  
ان صلو الطوع يجزى فيه بعد الزوال لان الثوري موافق في ذلك وذهب الى ان صلو الطوع اذا نواه في النهار واجزاء وهو احد من المذاهب  
الفقهية ممن من ذلك يقولون وانوى لطلوع بعد الزوال لم يجز ليلنا لاجماع الذي تقدم ذكره قوله تعالى وان نضوءوا خيرا لكم وكل ظاهر القرآن  
اوسنة يقتضي الامر بالصوم والرعيب فيه الاختصاص له بزمان دون غيره وهو يتناول بعد الزوال فليكن لا يلزم على ذلك صوم الغرض لا يجزى  
عندنا الا بنية قبل الزوال لانا اخر جناه بدليل لا دليل فيما عداه وانوى ما فعلوا به ان ما مضى من النهار قبل النية لا يكون فيه صائما وكفى في  
بعضين باستيناف النية والجواب عن ذلك انما مضى لم يبق في الحكم بما باقى كما يقولون كلامهم فمن نوى الطوع قبل الزوال فان فرغوا من بعد الزوال  
وميله بان قبل الزوال لصلوات العشاء وبعد ما مضى اكثرها والاصول تقرب بين القليل والكثير في هذا الحكم كذا اوردك الامام بعد الركوع وقيله  
فلنا ان كانت العبادة فله مضى منها وهو حال من هذه النية واثرا النية المستانعة حكما في الماضي فلا فرق بين الغلة والكثرة في هذا المعنى لان القليل  
كالكثير في انما واقع حالها والحفاه من طريق الحكم بالحق لان بعض الصوم غير ممكن واذا اثرا النية فيما صاحبته من الزوا وما باقى فلهذا  
من الحكم بباقيها في الماضي لا يوم واحد بل بمقتضى بعضه فلهذا جازوا كلامهم ان يفتي الرجل الصلوة منفردة ثم يبعدها ثم يركع فكون جماعه ولو  
بغير فواين ان يرضى الاكثر والافل وجز الشافعي بوجيعة واكثر الفقهاء ان يفتي الصلوة منفردة ثم يفتيها الى جماعة فيصير لها حكم الجماعة  
ولم يفرقوا بين مضى الاكثر والافل وجز الشافعي بوجيعة واكثر الفقهاء ان يفتي الصلوة منفردة ثم يفتيها الى جماعة فيصير لها حكم الجماعة  
ولم يفرقوا بين مضى الاكثر والافل كذا قلنا ان يكون النية في حق من اليوم لان محل النية يجب ان يكون بحيث يصح ونوع الصوم  
بلا فضل وذلك غير شاذ **مسئلة** وما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وقوله لا يصح لمن لم يلبث الصوم من الليل الا نرا ولا خبر واحد  
ان اخبار الاحاد لا يعمل بها في التبريع ولا ناعمله على الفصل **مسئلة** كما قال في الصلاة الجنا المسجدة الا في المسجدة لا يصح ودور **مسئلة**  
وقد قبل ان يحول على الصوم الذي يثبت في النية مثل نضائه وضوءه والكتفان **مسئلة** وما ظن انقضاء الامامية  
به القول بنية واحد في اول شهر مضى كفى الشهر كله ولا يجب تجديد النية لكل يوم وذلك موافق على هذا المذهب **مسئلة** باقى الفقهاء  
فيه والمجدة في ذلك اجماع الطائفة وانهم قالوا النية نية في الشهر كله لان حرمته حرم واحدة كما اثر في اليوم الواحد لا وقت ابدا **مسئلة**  
وما انفردت به الامامية بان في صوم يوم الشك فضل وانتهى بعد ان نوى به الطوع لم يكن وان نوى من مضى الا انه لا يثبت فيه الفضيلة التي تذهب  
اليها الامامية وقال احمد بن حنبل ان كان صحى اكره وان كانت السماء مظلمة لم يكن ولا بد بدل على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وطريقه الاحتياط

معهم وعنه  
واخص الى اصغر وجه  
الخامسة غير محتمل على  
لا شائ بين الخبرين  
لانهم من دوله كس  
داعيا

مع  
لم يثبت الصيام

کتاب الصلوة فی الانصاف

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْجُو  
الْقَضَاءَ وَتَكْفُرُوا



# كتاب الصوم

فلما هذا مخصوص بغيره ليل فان الزمان ان سقط الفضا لهذا الخبر عن لم ير صدا الفجر فاين الامرين بان من صدا الفجر فلم يره قد جرى بغيره  
جعله وامكانه وليس كذلك من لم يره **مسألة** وما ظن انفراد الامامية ولها فيه ما يؤيد من القول بان من صام شهر  
ومضاه في السفر يجب عليه لا عادة لان انا حينئذ واصحابه يقولون ان الصوم في السفر افضل من الاضطرار وقال مالك والثوري وهو

افضل من الاضطرار وقال  
مالك والثوري الصوم  
في السفر صحيح

في السفر أحب ليلنا من نوى عليه قال الشافعي هو مخير بين الصوم والاضطرار والصوم افضل وروى عن ابن عمر ان لفظ افضل وروى  
عن ابي هريرة ان من صام في السفر لم يجزه وعليه من يفتي في الحضر هذا هو ذهب الامامية بعينه والوجه لقولنا الاجماع المنكر  
وايه قوله نعم من كان من مضاه او على سفر فله من ايام اخر فاجب الفضا بنفس السفر من رعي ضيقه في الاية وهو لفظه فافطر نارك  
للظم من غير ليل فان قيل فيجب ان يقولوا مثل ذلك في قوله نعم من كان منكم من مضاه او بغيره من رعي ضيقه في الاية فله من مضاه هذا يقتضيه  
الظن ولو خيلنا وناياه لم يضر شيئا لكنا صمنا به بالاجماع ولا دليل يقطع به في الموضوع **مسألة** اختلفنا فيه وبغاية من يما يجرى من نوى السفر  
من قوله الصيام في السفر كما لم يطر في الحضر فان قيل معنى الخبر ان الصيام في السفر الذي لا يفتدان الفطر لا يجوز له كما لم يطر في الحضر الذي  
يفتدان الصوم لا يجب عليه فلما هذا مخصوص للظم بغير ليل والظن ان الصيام في السفر كما لم يطر في الحضر في سائر الاحكام التي جعلها  
لرؤم الفضا على ان هذا ما لا يول منهم فاسد لان احدا من المسلمين لا يتكبر من صيام في السفر واعتقاد الفطر لا يجوز له وبين المفسر في الحضر الذي  
يفتدان الصوم غير واجب عليه لان الاعتقاد الاول طريقة الاجتهاد عندهم وفيه بعض العذر لم يفتدوا لا اعتقاد الثاني بخلاف ذلك وربما كان  
كفر وان اسندوا بما رواه انس من انهم كانوا يسافرون مع النبي في رمضان فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم ولا يجب ولا على هؤلاء ولا هؤلاء

قال من ان شئت فسموا  
شئت فانظر لئلا يخل  
هذا الخبر على الصوم  
المنطوق فان المنطوق  
بالصوم صحيح

على هؤلاء وبما روى ابن خزيمة بن عمر الاسدي انه سأل النبي عن الصوم في السفر عندنا جائز فله على يوم نذر معين يتأخر هذه الاجتهاد  
رواه عن النبي من قوله ليس من البر الصيام في السفر **مسألة** وما انفردت به الامامية ان البر في الاية لا يجوز له بالاجماع  
الفطر في شهر رمضان في الصوم لم يجزه وجب عليه الفضا والوجه في هذه المسئلة هي المحنة في المسئلة الاولى من الاجماع والاية

التي كوناها وبنا الكلام فيها فلامعني لا عاذها **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من بلغ من الهرم الى حد يفقد  
معه الصوم وجب عليه الاضطرار ولا فدية وان كان من في كونا حاله لو تكلف الصوم ثم لم يكن بمسقة شديدة ينشئ المرض منها والفتن لعظم  
كان له ان يفطر ويكفر عن كل يوم بمدة من طعام وهذا التفضيل لا يعرفه الا في الفقهاء فان انا حينئذ واصحابه قالوا في الشيء الذي لا يطبق في  
الصيام يفطر ويكفر عن كل يوم نصف صاع من خنطة وقال الثوري يعم ولم يذكر المبلغ وقال الشافعي يفطر ويكفر عن كل يوم مدا وقال مالك لا يكره  
عليه طعاما فان فعل محسن كذلك قال في بيعة والوجه في هذا اجماع الظائفة وما يجوز ان يستدل به على ان الشيء الذي لا يطبق للصيام  
يجوز له الاضطرار من غير فدية **فوليت** لا يكلف الله نفسا شيئا ولا يكرهه ان يكون في وسع الشيء الصوم خرج من الخطاب لا فدية

عليه واظن ان لفظة انما تكون عن نفقته في المطلق الشيء الصوم فلا يقصر فيه منه ويدل على ان من اطاق من الشيوخ الصوم لكن  
بمسقة شديدة ينشئ منها المرض يجوز له ان يفطر بقدره وعلى الذين يطهونه فدية ومعنى الاية ان لفظة نذر مع الاضطرار وكان الله

تعالى خيرا في ابتداء الامر لهذه الاية الناس كلهم بين الصوم والاضطرار والقدية ثم نسخ ذلك بقوله نعم من شهد منكم الشهر فليصمه واجمعوا على نوا  
هذه الاية لكل من عدا الشيء الهرم من لا يشق عليه الصوم ولم يعم عليه ليل ان الشيء اذا خاف الفتن دخل في هذا فيكون تحت الاية الاولى ابو  
نناولته كما ناولت غيره ونسخ عن غيره وبقيت فيه يجب ان نلزمه القدية اذا اضطرر له مطبق للصوم **مسألة** وما انفردت به الامامية  
القول بان من نذر صوم يوم بعينه فافطر بغيره وجب عليه كفارة والكفارة كما يجب على من افطر يوما من شهر رمضان متعمدا لا عادة وبما  
الفقهاء يخالفون في ذلك ولا يوجبوا الكفارة وروينا الاجماع المثرة ورواية الاحياط وبراءة الدية ومخالفونا اذا كانوا يذهبون الى  
الغياس كيف هي عليهم ان حكم النذر في الوجوب حكم يوم من شهر رمضان فكيف افترضا في وجوب الكفارة على المفطر منهما فان قالوا لان  
النذر وجب عليه بسبب جهته وصوم رمضان وجب عليه ابتداء فلما واي ناسر لهذا الفرق في سقوط الكفارة وقد علمنا انهما مع الاثران

بما ذكرتم انه يقتضي صومه ويقصد في النذر كما افسد في صوم شهر رمضان واحكام الصومين كلنا غير مختلفين وان افترضا من الوجوه التي  
ذكرتم **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من نوى من الليل مضاه يوم بعينه فضا عن شهر رمضان متعمدا لا فدية  
لغيره وكان افطاره بعد الزوال يجب عليه كفارة وهي طعام عشرة مساكين وصيام يوم بدله وان لم يقد على الاطعام اجزا ان يمسو  
ثلثة ايام عن ذلك فان كان في هذا اليوم قبل الزوال كان عليه فضا اليوم ولا كفارة عليه باي الفقهاء لا يعرفون هذا التفضيل لا يجوز  
هنا كفارة بل مضاه يوم فقط والوجه لذهبنا الاجماع الذي ذكره وطريقه الاحياط وبراءة الدية **مسألة** وما ظن انفراد الامامية  
به القول بان كفارة الاضطرار في شهر رمضان على سبيل النذر عنق وفيه ومثابه من مضاه يومين او اطعام تسعين مسكينا وانما على

# كتاب الصوم

لا الزيادة فدروي عن مالك الخبيث في هذا الثلث كما نقول الامامية وعندنا في حبيته واصحابه والساجدة انها منبهة ككفان الظاهر  
والذي يدل على صحة مذهب الامامية الاجماع المنكر وبغض الخالفون بما رواه ابن جريح عن الزهري في رواه ابنا مالك عن الزهري عن  
حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة النخعي امره ان يظفر في شهر رمضان ان يكفر بعقوبته واصحابه من او اطعام سنين مسكنا وليس لاحد ان يحمل  
لقطة او في الخبر على الواو كما قال نعم ما تراه الف ويزيدون لان ذلك مجاز في الكلام على ظاهره ولا لانه يدعي خلفا في الخبر يكون تعديله الكلام  
او صيام شهرين او تعديله لعقوبته لان الظاهر لا يقتضي الحذف من مع الظاهر وليس للخالف ان يتعلوا بما روي عنه ممن قوله في ظفر في شهر رمضان  
فعلبه ما على المظاهر لان المعنى في ذلك التسوية بينهما في حبس الكفان لا في كونهما من زينة فيجب له اشكال في كفان المظاهر من حبس  
كفان المظفر في شهر رمضان من الخلف في كونهما من زينة فيجب له اشكال في كفان المظاهر من حبس  
شهر رمضان من كفان المظفر في شهر رمضان من الخلف في كونهما من زينة فيجب له اشكال في كفان المظاهر من حبس  
الحال لم يقل له عقوبته فانه لا يجزئك سواها كما لم يقل له انت خير بينهما وبين غيره فافظ الخبر الا لا حجة فيه علينا **مسألة** في ما نقله  
الامامية به ولها فيه موافق مستدركه القول بان الصوم يقتضي عن الميت كما نوافرنا رجلا مات عليه نام من شهر رمضان بقضائه غير متصدق  
عنه لكل يوم بمدهم طعام فان لم يكن له مال صام عنه وليه فان كان له وليان فأكبرهما وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك ولا يبرن ان نضام عن  
الميت في قضاء شهر رمضان في الذبح بنصفه عنه وحكي عن ابي ثور انه يضام عن الميت في قضاء شهر رمضان في الذبح بنصفه عنه موافقة للامامية  
والحجة للامامية الاجماع المنكر وقد طعن على ما نقوله بقوله نعم وان ليس لانت الامامية ان ذلك ينبغي ان يكون سعي غير له ودينا  
نوع النبي من قوله انما ان المؤمن انقطع عمله الا عن ثلث صدقة حادثة له صالح به ثم عنه وعلم ينتفع به ولم يذكر الصوم عنه فالجواب عن  
ذلك ان الاثر انما يقتضي ان لا يتأثر بالناس الا بسببه نحن لا نقول الميت يتأثر بصوم الحي وتخفيف القول في هذه الموضع ان من مات وعليه صوم  
فقد جعل الله نعم هذه الحالة سببا في وجوب صوم على وليه وسماه نصا لان سببه لتفريط المتقدم والثواب على الحقيقة في هذه الفعل لفاعله  
دون الميت فان قيل فما معنى قولهم صام عنه اذا كان لا يلحقه فهو ميت ثواب لاحكم لاجل هذا العمل فلنا معنى ذلك انه صام وسبب الصوم  
تفريط الميت لا يترتب حصوله به علفه بل لا جلا عنه من حيث كان التفريط المتقدم سببا في لزوم هذا الصوم فاما الخبر الذي وقع في نحو ابي  
على هذا المعنى وان المؤمن ينقطع بعد موته عمله فلا يلحقه ثواب لا غير ذلك ذهبنا اليه بخالف ذلك وخبرهم هذا معارض لما روي عنه عن  
ابن النبي قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه في خبر اخر ان امرأة جات الى النبي فقال له كان على امرئ صوم شهر فافضه عنها فقال  
اذا ميت لو كان على امك ان كنت نفسيه فالت نعم فالتا فذكر المتفق ان يقضه وبما رواه ابن عباس عن النبي في صوم النذ انه امر وليه  
ان يصوم عنه **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان الاعتكاف لا ينعقد الا في مسجد صلى فيه قال بالناس للجمعة وهي اربعة  
مساجد المساجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك لان باحبيته واصحابه يقولون  
بجواز الاعتكاف في كل مسجد جماعة وبذلك قال الثوري في أحد الروايتين عن مالك وقد بين عبد الحكم عن مالك انه لا ينعكف احد  
الا في المسجد الجامع وفي حجاب المساجد التي يجوز الصلوة فيها وذهبنا بقوله ان الاعتكاف لا يقع الا في ثلثة مساجد المساجد الحرام ومسجد  
الرسول ومسجد ابراهيم والحجة لنا مضنا في الاجماع بطريق الاحتمال وبراءة الذمة لان من وجب على نفسه الاعتكاف بنذر يجب بيقين  
براءة ذمته منه ما وجب عليه ولا يحصل له اليقين الا بان ينعكف في المواضع التي عينها هو ولا الاعتكاف حكم شرعي يوجب مكانه الى الشرع  
ولا خلاف في الامكنة التي عينها مشرعه به ولا دليل على جواز في ما عداها ولا على جواز اعراض على ما قلناه بقوله نعم ولا نباشره هي وانتم  
فاكون في المساجد لا في هذا الملقط محمول لفظا المساجد ههنا نبينا على الجنس لا على الاستغناء والامانة بينه وبين مذهبا ويجوز ان يكون  
وجه تخصيص هذه المساجد الاربعه لثلاث من احوالها وشرفها على غيرها **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان المصنكف  
جامع هنا وان كان عليه كفارتان واذا جامع لهما كان عليه كفارة واحدة وان اكره نذجه وهو معنكف هنا وان كان عليه كفارة واحدة وان اكره  
نذجه وهو معنكف هنا وان كان عليه كفارة واحدة وان اكره نذجه وهو معنكف هنا وان كان عليه كفارة واحدة وان اكره نذجه وهو معنكف هنا  
في شهر رمضان وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك ولا يبرن من مستند اعتكافه شيئا سوى الفضل وذهب الثوري والحسن ان من وطئ في الاعتكاف  
لزمه الكفارة وهذا القول موافق من جهة قول الامامية لانها ما كانت تظن بانها لا ينعكف الا في الكفارة لزم في العطى بالليل ههنا الامامية اليه  
ولينا الاجماع المتقدم وطريق الاحتمال ولا المصنكف قد لزمه حكم من افسد اعتكافه هذا خلافا وان فعل ما ذكرناه رتب فيه ينفين بلا  
خلاف وليس كذلك واقف لم يكفر **مسألة** وما انفرد به الامامية القول بان الاعتكاف لا يكون اقل من ثلثة ايام ومن عداهم من  
الفقهاء بخالفون في ذلك لان باحبيته والساجدة انها منبهة ككفان الظاهر

خلفا

برهنة

عبد هبة

مصدق  
الزهري  
انها

# مسائل الاعتكاف وفيه كتاب الزكوة

أية الإجماع المذكور وأية فإن مقامه وأرضه العبادات لا تعلم إلا بالنفس وطريق العلم وما يقول الأما من الرمان لبسند إلى هذه صنفه ما  
 يقول مخالفها لبسند إلى طريقه الظن لا بحال له فيما جرى هذا المجرى فمعلق مالك بأن النبي اعتكف في العشرة الأواخر ليس يصح لأن  
 اعتكافه عشرة أيام لا يدل على أنه لا يخرج من منزله وتعلق من خدومه يوم واحد أو أقل من ذلك بقوله نعم ولا ينشأ من من كان في منزله  
 وان الظن ينشأ من الرمان الطويل القصير غير صحيح لأن الاعتكاف اسم شرعي من فعل عكف أي ما انتقل في الشرح وإنه اسم لثبث المصنوع بالعبادة  
 يجعل له شرط طائفة من أجزائه الاسم عليه فلا بد من الرجوع إلى المصنف إمامنا في الاسم وفي شرطه والله تعالى أعلم بما يشاء من الاعتكاف  
 من أن يكون في أقل من ثلثة أيام ينشأ من هذا الاسم ويحصل له الشرط الشرعي فلا دلالة في هذا الظاهر **مسألة** وما انفرد  
 الأما من به القول بأن المعتكف ليس له إذا خرج من المسجد أن ينظر بغيره حتى يقول الله التورح أموا الشبهة الأما من به في ذلك وحكي  
 عنه في كتاب الاختلاف أن المعتكف لا يدخل بحث سفت لأن يكون ممره من غير أن يدخل مسدا اعتكافه وبأن في الفقهاء يخبرون له الاستقلال بالسف  
 والحجة للأما من به الإجماع المتقدم وطريقه الاحتياط واليقين بأن العبادة ما شئت الإباحية ما ذكرناه **مسألة** وما انفرد  
 الأما من به القول بأن المعتكف أن يتناول بعض بشيع الجبان وهو مذهب الحسن إجماعا وما خالفه في الفقهاء وروى عن الثوري أنه  
 أجاز له عبادة المريض الجحجحة للأما من به الإجماع المتقدم وأية فإن تشيع الجبان الصلوة على الميت من فرض الكفائات وعبادة المريض  
 من السنن المؤكدة المفضلة والاعتكاف لا يمنع من العبادة **مسألة** وما انفرد الأما من به القول بأن ليس للمعتكف  
 أن يبيع ويشترى ويحرم مالك بوافي الأما من به في ذلك أن كان أبو حنيفة وأصحابه والساجي يحرمون للمعتكف النجان والبيع والشراء  
 الجحجحة للأما من به الإجماع المتقدم لأن من اجتنب النجان صح اعتكافه ولم يفسد بيقين ليس كذلك من أنجر **كتاب الزكوة مسألة**  
 وما انفرد الأما من به القول بأن الزكوة لا تجب إلا في شيعه أصنافا للذنا من الذناب والحنطة والشعير والتمر والزبيب الإبل والبقر  
 والغنم ولا زكوة فيما عدا ذلك وبأن الفقهاء يخالفونهم في ذلك وحكي عن أبي حنيفة لا زكوة إلا في الثور إجماعا أنه ليس بشيء من المزرعة زكوة إلا  
 الحنطة والشعير والتمر والزبيب هذه موافقة للأما من به أبو حنيفة وفروجهو الشعير فجميع ما انبتت الأرض إلا الحنطة والعصير  
 الحبش أبو يوسف محمد يقولون لا يجزئ البشرا فيما عدا ما فيه ولا شيء في الخضراوات قال مالك الحبس كلها فيما الزكوة وفي الزننون  
 وقال الشافعي إنما يجزئ ما ليس يفسد ويدخر ما كولا ولا شيء في الزننون والله يدل على صحة مذهبا مضافا إلى الإجماع أن الأصل بقاء  
 الذن من الزكوة وإنما يرجع إلى الأدلة الشرعية في وجوبها وبينها ولا خلاف فيما أوجبناه زكوة فيه ماعدا فلم يبق دليل فافهم على وجوب  
 الزكوة فيه من بقاء على الأصل وهو قوله نعم ولا يسألكم أموالكم والمعنى أنه لا يوجب جوفاء في أموالكم لأنه نعم لا يسألنا أموالنا إلا على هذا  
 الوجه وهذا الظاهر يمنع من وجوبه في الأموال فما أخرجناه منها فهو بالذليل الفاطم وما عداها بأو حنط الظاهر فمعلقوا بقوله نعم لا يوافقهم  
 يوم خصا وأنه عام في جميع الزروع وغيرها ما ذكر في أنه لا يجوز بعينه أن لا يسلم أن قوله نعم وأنوقفه بنشأ من العشرة ونصف العشر المأخوذ  
 على سبيل الزكوة فمن ادعى تناوله لذلك فغلب له أنه وعند أصحابنا أن ذلك ينشأ من ما يحيط المسكين الفقير المجتازين في الخصا من **مسألة**  
 والضفت فقد روى ذلك عن إمامهم عليهم السلام منه ما روى عن أبي حنيفة في قوله وأنوقفه يوم خصا قال ليس ذلك الزكوة إلا من الزكوة  
 فإن لا بأس من أن لا يجزئ المسكين وهذا نكتة منه ملاحظة لأن النهي عن السر لا يكون إلا فيما ليس بمقدور الزكوة مقدور ودفع عن أبي حنيفة  
 أنه قبله رابن رسول الله وما خلفه قال تناول منه المسكين السائل إلا ما يثبت بذلك كثرة وبكى احتمال التلطف وإن كان يقوى هذا القول  
 أن لا ينفذ أن يكون العطاؤف الحصة العشر المفروضة الزكوة لا يكون في تلك الحال أن العشر مكيلا لا يؤخذ إلا من مكيلا وفي وقت  
 الحضا لا يكون مكيلا ولا يمكن كيلا وإنما يكال بعد جفافه ونذر شبهه ونصفه فمعلق العطاؤف تلك الحال لا يلبس إلا بما ذكرناه وبغوي  
 أية هذا التأويل ما روى عن النبي من أنه عطي الحصة والجزار بالليل فالجزار هو من أكل النخل وأما ما روى عن مالك وما يقول قوم في  
 هذا الآية من أنها مجملة فلا دليل لهم على أنها ليست بصيغة لأن الإجمال هو في مقدار الواجب الموجب فإن قيل قد سماه الله نعم حقا وذلك لا يلبس  
 إلا الواجب فلنا قد بطل اسم الحق على الواجب المنسوب إليه فندوى جابر أن يعلا قال يا رسول الله هل على حتى في أبي سؤ الزكوة فقال عيلا  
 نعم تحمل عليها وسعى من بينها فإن قالوا نعم قوله نعم وأنوقفه بقبضى الوجوب فإذا ذكر من ليس بواجب فلنا أناسنا أن ظم الأمر في الشيء بقبض  
 الوجوب كان الظاهر بيان من الكلام أحدهما أن نقول أن ترك ظم من الكلام ليس بظم آخره كذلك ذلك الظم ليس هذا وإنما علمنا الأمر على الوجوب  
 تركم فمعلق العطاؤف الحصة ونحن إذا حملنا الأمر في الآية على التدين لم لنا ظم فمعلق العطاؤف الحصة ونحن إذا حملنا الأمر في الآية على التدين  
 يعلم لنا ظاهره فمعلق العطاؤف الحصة وليس أحد الأمرين إلا كصاحبه أنتم المستدلون بالآية فخرجت من أن يكون ليل لكم والطريق الآخر  
 أن أولنا بوجوب هذا العطاؤف في وقت الحصاد وإن لم يكن مقدرا بل هو كوكا إلى احتيا والمعظم لم يكن بعيدا من المتواقيان فمعلقوا بقوله نعم

الطحاوي  
 ولا يقين صح

لما من به من هو المساكين  
 عما ينفذ إليهم من ذلك

القول

# كتاب الزكاة

انفق من طين ما كسبتم مما اخرجنا لكم من الارض فان المراد بالنفقة ههنا الصدقة بدلا لغيره بقره والذين يكرهون الذهب والفضة  
 ولا ينفقونها في سبيل الله يعني لا يخرجون زكاتها فاجاب عن ذلك ان اسم النفقة لا يجري على الزكاة الا بما زاد ولا يغفل عن اطلاق لفظ الا  
 الا ان كان في المباحات وما جرى مجراها ثم سلمنا ان الموقوف على النفقة لا يخرج على الزكاة الا بما زاد ولا يغفل عن اطلاق لفظ الا  
 بما الفخ ذلك وبذلك ان الزكاة واجبة لجميع الموقوف على النفقة الا ما زاد على النفقة الا ما زاد على النفقة الا ما زاد على النفقة  
 من ائتمانه وذكر ان بونس كان يذهب في ذلك فلما لا اعتبار بشدة ابن الجبند ولا بونس وان كان بونافه والظم من مذهب الامامية والجبند  
 وقد تقدم اجماع الامامية وناظر ابن الجبند بونس في الاخبار التي يعلق ابن الجبند بها المروية من طريق الشيعة الامامية متعاضدة باظهر  
 اكثر واموى منها من واثمهم المعرف المشهور وبمكن حملها بعد ذلك على انها خرجت من مخرج النفقة فان اكثر من مخالفي الامامية يذهبون  
 الى ان الزكاة واجبة في الاصناف كلها وانما بونافه في الشاذ النادر وما يقوى ههنا في هذه المسئلة ان الذرة والعدس كثيرا  
 من الموقوف لها ربحه عن الحنطة والشعير من ثباته وانهما من ثقل احد من بشرى احد من عبادة النبي لاخذ الصدقة انه احد في جملة  
 ما اخذت ساوكة ذرة كادوم الحنطة والشعير والتمر والزبيب قد دل ذلك على انه خارج عن ائتمانه فان اخذت منه الزكاة **مسئلة**  
 وما ظن افراد الامامية بنفي الزكاة عن عرض الجنان وقد وافقهم في ذلك داود بن علي وهو قول ابن عجلون وعليه ما يروى عنه ابو حنيفة  
 واصحابه يوجبون في عرض الجنان لو كن اذ بلغت فيهما النصاب هو قول الثوري الا واعي واجبي والشافعي قال ما دل ان كان الغن  
 يبيع العرض بالعرض فلا زكاة حق بغير ماله وان كان يبيع بالعرض العرض فانه يربى قال الثوري ان النباع ما لا للجنان يبيع عند احوال  
 فليس عليه لا زكاة واحدا دليلنا على صحة هذه المسئلة كل شيء دللنا به على ان الزكاة لا تجب فيما عدا الاصناف الستة عيناها وعرض  
 الجنان خارج عن تلك الاصناف لطريقه بئنا ولها ويمكن ان يغارضا بما روي عن النبي من قوله ليس على المسلم في عبده ولا فرسه  
 صدقة وعموم هذا القول يقتضي نفي الصدقة عما هو معرض للجنان وعما ليس بمعرض لها لانه لم يقبل بينهما واذا ثبت نفي الصدقة في  
 عن العبد والعرض ان للجنان ثبت فيما عداها من عرض لان احدا لم يقبل الا بغيره وانما فان اصول الشريعة يقضي ان الزكاة انما تجب  
 لا في الامان وعرض الجنان عند ما تجب في اعيانها لا اعيانها وذلك مخالف لاصول الشريعة فان غفلوا بقوله ثم خذ من اموالهم صدقة  
 وان عموم الآية لقوله بئنا وعرض الجنان فالجواب عن ذلك ان كثيرا في الاية ان يكون لفظها عموما والعموم معرض للتخصيص ونحن  
 نحض هذا العموم ببعض ما تقدم من دللنا على ان مخالفتها لا يلزم من ذلك هذا الظن في عرض الجنان ان يبلغ فيهما نصابا لزكاة وهذا ترك  
 الظاهر يخرج عنه ولا فرق بينهما فبئنا اذ حملنا اللفظ في الآية على الاصناف التي اجمعنا على جوب زكوتها واذ اعطنا في ذلك مقام  
 وهم المستدلون بالآية بطل استدلالهم بمثل هذا الكلام وبطل بغفلهم بقوله ثم وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وبمكن في هذه  
 الاية ان يقال انما خرجت مخرج المذبح لهم بما ضلوا لا على سبيل الجواب في اموالهم لانه ثم قال كانوا قبل من الليل ما يجوعون وبالا سحارهم  
 بسحرة وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم فخرج الكلام مخرج المذبح لهم بما فعلوه وليس انما باللغة ثم في اموالهم حقا معلوما صامعا  
 ولما بوجوب لثاء عليهم صام ان المعنى يعطون من اموالهم حقا معلوما للسائل والمحروم وما يفعلون من ذلك ليس بلازم ان يكون واجبا بل  
 قد يكون نفلا ونطوعا به فقد يمدح الفاعل على ما يبتطوع به كما يمدح على ضل فاجب عليه لا يعلق لهم بقوله ثم واثوا الزكاة لان اسم الزكاة  
 اسم شرعي فمن لا تسليم في عرض الجنان زكاة فبئنا ولها الاسم على من ادعى ذلك ان يدل عليه لا يعلق لهم بما روي عنه من قوله حصلوا لكم  
 بالصدقة وان لفظ الا موال يدخل تحتها عرض الجنان وذلك انه ليس في الظن انما يحسن كل مال يصدر منه وليس يمنع ان يتحقق هو اللفظ  
 ويجيب الزكاة بالصدقة مما لا يجب فيه الزكاة **مسئلة** ومما انفرد به الامامية نفي الزكاة عن الذهب والفضة على اختلاف  
 احوالها الا ان يكون ذهبا او فضة او مفضا او مفضوشا واثا في الفقهاء بالخالفون في ذلك وهو جوب الزكاة في جميع الاموال الا الشافعي فانه لا يوجب  
 الزكاة في المحل والحلل المباح على اظهر قوليه لبئنا على ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة ما قد صدقنا ذكره ابيهم من ان الاصل براءة الذمة ولم يعم  
 دليل فاطع على نفي ما عدا الذاهم والدنانير من المصوغات وغيره فاجب فيه الزكاة ونحو على حكم الاصل فان غفلوا بما لا يخار والى وورد في الجواب  
 الزكاة على الذهب والفضة على الاطلاق فبئنا او لا اخبارا واحد بها فيها الاخبار الواردة براءة الزكاة الا في الذاهم والدنانير على انما حمل  
 تلك الاخبار العامة على ان الذاهم والدنانير لا يما من ههنا **مسئلة** ومما انفرد به الامامية القول بان الاطلا لا ينفذ  
 خسا وغيره في ثمانية خمس شاة لان باقي الفقهاء بالخالفون في ذلك وهو جوب في خمسة عشر ثمانية خاض دليلنا اجماع المتقدم فان قيل قد خا  
 ابو علي الجبند في ذلك وقال ان في خمسة عشر بنت محض فان لم تكن في الا بل فان لم يكن في خمسة عشر ثمانية فان زاد على خمسة عشر واحد  
 بقها ثبت مخاض فلما اجماع الامامية قد تقدم ابن الجبند وناظره واثما عول ابن الجبند هذا المذهب على بعض الاخبار المروية عن ائمتنا

في كادوم وايقنوا

لانهم يفترون في تناول هذا اللفظ لعرض التجارة مع



# كتاب الزكوة

ومثل هذه الاخبار لا يجوز حملها على من لم يثبت في خبره ان ذلك على سبيل الغلبة لما هو الواجب من حسن  
 شهاده وعندنا ان العلم بخبر واحد في الصدقات **مسئله** وما انفرد الامام به وندوا عنها من الفقهاء بغيره ولم يرد  
 ان بلغت مائة وعشرين ثم زاد فلا شيء عليه ثم زادها حتى يبلغ مائة وعشرين اذا بلغت مائة وعشرين واحدة وبنا لبون انه لا شيء في الزائد  
 ما بين العشرين والثلاثين هذا مذهب مالك بعينه والشافعي يذهب الى ان اذا زاد واحد على مائة وعشرين كان فيها ثلث ثبات لبون عند  
 ابن حنيفة واصحابه فيما زاد على مائة وعشرين ان كسب قبل الفريضة ويخرج من كل خمسة ابداء شاة فاذا بلغت زيادة خمسة وعشرين اخرج بنت مخاض  
 والذكر بدل على صحة مذهبه بعد الاجماع المرد وان الاصل بزيادة الذمة من الزكوة وندنا فقنا على مخرج من الابل ان كانت مائة وعشرين <sup>خلقت</sup>  
 الاثر فيما زاد على العشرين فيما بيننا وبين الثلاثين لم يفرق بينهما فاطما على وجوب شيء ما بين هذين العشرين الى ان يبلغ الزيادة ثلاثين فحينئذ اخذ  
 وبنت لبون عندنا وعند الشافعي مائة وعشرين في حنيفة يخرج ثلثان وثلاثان فندنا جنتنا على وجوب الزكوة في مائة وثلاثين ولم يجمع على وجوب  
 شيء فيما بين العشرين والثلاثين ولم يفرق بينهما بل يوجب يكون على الاصل فاذا ذكرنا الاخبار المتضمة ان الفريضة اذا زاد على العشرين وصار ثلثا  
 الى اولها في كل خمس شاة واخذنا من هذا اذا بلغت مائة واحد وعشرين ففيها ثلث ثبات لبون مجوابا عن ذلك ان هذه كلها اخبارا احصا  
 لا توجب علما ولا يقضي مطلقا وبما روي من طريقهم ووجدنا كتبهم انه وجب كتاب سؤل الله ان الابل فاذا زاد على عشرين ومائة فليس  
 فيها زاد شيء دون الثلاثين مائة فاذا بلغت مائة وعشرين وبنا ما يرضى ما روي من رواية صاحبنا عن ثمانية فاكش من ان يقضي  
 وانما غرضنا من هذا ان يفرق بين ما روي من رواية الامام في القول بان الزكوة لا تجزى الا اذا انقضت الى ما  
 ولا تسقط عن الذمة بدفعها الى الخلف والحق في ذلك مضى فالاجماع ان الابل قد دل على ان خلاف الامام في اصولهم كقوله عمار مجري  
 الردة ولا خلاف بين المسلمين ان المزد لا يخرج البهائم من الزكوة **مسئله** وما انفردت به الامام في القول بان الزكوة لا تخرج الى القضا  
 وان كانوا معتقدين الحق واجازنا في الفقهاء ان يخرج الى الفساق واصحاب الكفار لم يندنا على صحة مذهبه الاجماع المرد وطريقه الاحتياط  
 واليقين ببراءة الذمة ايضا لان احصاها الى من ليس بقاسق مجري بل خلافه اذا خرجنا الى الفاسق فلا يقضي ببراءة الذمة منها ويمكن ان يسئل  
 على ذلك بكل ظم من قران او سنة مقطوع عليها بقبضتي النبي عن معتز الفساق المعصاة ونقضهم وذلك كقوله **مسئله** وما انفرد  
 به الامام في القول بان لا يعطى الفقير الواحد من زكوة المفروضه اقل من خمسة دراهم وتكون الاقل درهم واحد با في الفقهاء بما انفرد في ذلك  
 ويجوز ان اعطى القليل الكثير من غير تحديد ومجتنبا على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وطريقه الاحتياط وبراءة الذمة **مسئله**  
 وما انفردت به الامام في القول بان من فريد درهم او دراهم فبنيهما من الزكوة او بدل في الحول جلسا بغيره هرا من وجوب الزكوة فان الزكوة تجزى عليه  
 اذا كان فريدا فعلة لغيره وان كان له عرض اخر سوا الفراء من الزكوة فلا زكوة عليه با في الفقهاء بما انفرد في ذلك ولا يوجب على ما ذكرناه  
 الزكوة وان قصد لغيره ما روي عن مالك وبعض الشافعيين ان السائبين ان عليه زكوة ولبنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع من الطائفة فان  
 قيل قد روي عن الحسن بن الحسن بن الزكوة لا نلزم الفار منها ببعض ما ذكرناه قلنا ان الاجماع قد تقدم ابن الجنيب ناخر عنه وانما عولنا على الجنيب  
 على اخبارنا ورويت عن ثمانية نفهم انه لا زكوة عليه فرعنا له وبارنا ذلك الاخبار ما هو اظهر منها واوضح او في اوضح طريقها بنفسي ان الزكوة تفرق  
 ويمكن حملها من ان الاخبار انما لا نلزم على النفقة فان ذلك مذهب جميع المتأخرين ولا تأويل للاخبار التي وردت بان الزكوة تفرق وانفردت  
 الاجاب ان زكوة فالعمل بهذه الاجابة **مسئله** وما يظن انفرد الامام به في القول بان السخا ان الفصال العجول  
 لا نفهم الا انها في الزكوة وان بلغ عد الامان الفصا سوا كانت هذه السخا بنولده عن هذه الامان التي في ملك صاحبها او كانت  
 من جهة اخرى لان النجى الحسنى يذهب الى مثل ما ذهب اليه الامام ولا يجعلان حول الكفا حولا للصغار وابو حنيفة واصحابه يقيموا  
 المستفاد الى الاصل على كل حال فيكونه بحول الاصل والشافعي يقيم الى الاصل ما تولد منه خاتمة بعد ان يبلغ الاصل الفصا العجول  
 الاجماع المرد وروايت فان الاصل ببراءة الذمة من المحقوق ولم يثبت بيقين وعلم فاطم ان في السخا كاه مع الامان وانما نفهم اليها في الحول  
 ان يدارس المخالف عمار ونرى النبي صلى الله عليه وآله في مال حتى يحول عليه حول فظ هذا الخبر يوجب المستفاد لا نفهم الى الاصل ويجعل اصل  
 الحول حولا له لا بد في المستفاد اذا كان من الجنس الذي يجب فيه الزكوة ان يسايف له حولا على استقلاله بحقوق الملك ليس لهم ان يحجوا  
 بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله لا زكوة في مال حتى يحول عليه حول فظ هذا الخبر يوجب المستفاد لا نفهم الى الاصل ويجعل اصل  
 لانه لا خلاف في ان الحول معتبر بمعنى الصغير والكبير هما ولم يفرق بين احوالها وذلك ان المراد بهذا الخبر ان بعد الصغير والكبير اذا حال عليها الحول  
 لانه لا خلاف في ان الحول معتبر بمعنى الصغير والكبير هما ولم يفرق بين احوالها وذلك ان المراد بهذا الخبر ان بعد الصغير والكبير اذا حال عليها الحول  
 مما يبلغ سن الزكوة ويجوز ان يراه بالكبير والصغير هما السخا المنزلة والمخفف المنزلة والكبير وعمل كبريم فقد يكون في المواشي الكبريم  
 وغيره **مسئله** وما يظن انفرد الامام به في القول بان يجوز ان ياخذ الهاشمي من زكوة الهاشمي وانما هم على بينة هاشم زكوة

الفرقة

بالقوة

معوذ

ادفعها

الى



کتاب الحج فی رمضان

[illegible]

# كتاب الحج

بغير كراهية وغدا في حنيفه واصحابه انه مكره فعليه الاحرام على شهر الحج ونذاجا بعض الشائبة على التعلق بغيره الا ان بان تولد بغيره بشروط عن  
 الاهل بل هي مواهب للناس اي لما فهم وجمارا لهم ثم قال الحج فانه في ذلك ان يكون بعضنا لهذا وبعضنا لهذا وهكذا نقول بجري ذلك مجرى  
 مؤثر المال لزيد وعمر فان الظاهر يقتضي اشراكهما في هذا ليس بمعتدل لان الظاهر من تولد لهم للناس الحج يقتضي ان يكون جميع الاهل على العموم  
 لكل واحد من الاسمين وليس كذلك فلو لم يكن المال لزيد وعمر لانه لا يجوز ان يكون جميع المال لكل واحد منهما فوجب اشراك هذه العلة وجري المجزئ  
 يقول هذا الشهر اجل لمن فلان ودين فلان في انه يقتضي ان يكون الشهر كله اجلا للدين جميعا ولا ينقسم كل نفسا من المال **مسألة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان المنع بالعمرة الى الحج هو فرض الله تعالى على كل من تولى عن المسجد الحرام لا يصح مع التمسك سواء وصفته ان  
 يحرم من المنع بالعمرة فاذا وصل الى مكة طاف بالبيت سبعا وسعى بين الصفا والمروة سبعا ثم احل من كل شيء احرم فاذا كان يوم النحر فانه عند  
 ذوال الشهر احرم بالحج من المسجد الحرام وعليه المنع فاذا عدم الهتك وكان واجدا للعمرة تركه عندهم حتى يبر من اهل مكة حتى يجمع عنه طول ذي الحجة  
 فان لم يتمكن من ذلك اختار الى ايام النحر من العام القابل من لم يجد الهتك ولا منعه كان عليه صوم عشرة ايام بديل الرزق يوم اودع النبي فانه  
 ويوم عرفة فمن فاته ذلك صام ثلثة ايام بعد ايام النحر وباقى عشرة ايام عدا الى اهلها خالفنا في الفقه في ذلك كله الا انهم اختلفوا في الاصل  
 من وجوب الحج فقال ابو حنيفة وزفر الفراء افضل من المنع والافراد وقال ابو يوسف المنع بمنزلة الفرائض وهو قول ابن جبر وكره الثوري ان  
 يقال بعضها افضل من بعض وقال فانك الادعاء الافراد افضل وثلثا في قولنا ان احدهما ان الافراد افضل والاخر ان المنع افضل وهو قول  
 احمد بن حنبل واصحاب الحديث وثلثا الاجماع المردود ويمكن ان يستدل بوجوب المنع بان الدليل قد دل على وجوب الوفاء بالتمتع  
 وانما عجز في تمام الحج عن الوفاء بغيره اذا فات وكل من قال بذلك وجب المنع بالعمرة الى الحج والقول بوجوب عدها دون الاخر خروج عن اجماع المسلمين  
 ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله تعالى وانما الحج لله وامرهم على الوجوب العود فلا يخلو من ان ياتي بها على القويان بنبأ بالحج وبقى بالعمرة او نبأ  
 بالعمرة وبقى بالحج والعمرة معا والاول يفسد بان احدا من لانه لا يوجب على من احرم بالحج معرفة ان ياتي بمغيبه بل افضل بالعمرة والعمرة لا خير باطل  
 لان تجدنا انه لا يجوز ان يجمع في احرام واحد بين الحج والعمرة كما لا يجمع في احرام واحد بين حجتين او عمرتين فلم يبق الا وجوب القسم الاخر وهو المنع  
 الذي ذهبنا اليه فان قيل قد نفي عن هذه المنع مع منعه الشارع بالخطاب امسكتا لانه عن راضيه بقوله قلنا هي من ليس بمصروع الفيل  
 لا يدل على صحة الامساك عن التكبير لا يدل عند احد من علماء على الرضا الا بعد ان يعلم انه لا وجه له الا الرضا وقد بينا ذلك بسطنا في كتابنا  
 وبعد فان الفقهاء والمحققين من مخالفتنا حملوا هي عن هذه المنع على وجه الاستحباب لا على الحظر وقالوا في كتابهم المعروف بالمختصر  
 باحكام الفرائض في غيرهم يحمل ان يكون لو جوع منها انه اذا كان يكون الحج في شهر محضه وبه العمرة وغير ذلك المشهور ومنها انه احب ان يبيت  
 ان يكثر زواره في غير الموسم منها انه اذا دخل الرفق على اهل الحرم بدخول الناس اليهم وروا في نفوسهم هذه المخايبا موجودة في كتبهم لا يفتي  
 للخطوب بل كراهة وفتحهم من جعل هي عن المنع على فتح الحج اذا طاف قبل يوم الفريضة فدهوى عن ابن عباس <sup>عليه السلام</sup> كان يذهب الى جواز ذلك وان النبي  
 كان من اصحابه حجة الوطع بفتح الحج من كان منهم لم يبق هذا ولم يجل هو لانه كان سافرا الى مكة فدهوى عن ابن عباس <sup>عليه السلام</sup> كان يذهب الى جواز ذلك وان النبي  
 والعمرة لله وهذا التاويل الثاني بعيد من التواكل وفتح الحج لا يمتنع منعه وقد صارت هذه اللفظة بغير الشرح مخصوصة بمن نكروا حاله وصفته  
 واما التاويل الاول فهو بطلان قوله انما هي عنهما واغاب علمنا ما تشبه في ذلك منوعة يقتضون ان لا يكون القول خرج مخرج الاستحباب  
 على ان فيه عن منعه انشا كان مفقودا بغيره عن منعه الحج فان كان هبة عن منعه الحج استحبابا فالمنع الاحرام **مسألة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان الجدال الذي منع منه الحرم بقوله تعالى والاجتال في الحج هو الحلف بالله صادقا او كاذبا وان جادل وهو  
 محرم ضا فاسرة وترين فليس عليه كفارة ولا يستغفر الله نعم فان جادل ثلث مرات صادقا او كاذبا فاحلهم شاة فان جادل مرة واحدا كاذبا  
 فعليه شاة وان جادل مرتين كاذبا فعليه رم بقر وان جادل ثلثة مرات كاذبا فعليه رم بدينه وباقى الفقه لم يخالفوا في ذلك والحجة فينا  
 اجماع الطائفة عليه لان البعير ببراءة الذمة في تولد دون تولد فان قبل البعير لغة العرب ان الجدال هو الحلف قلنا ليس بغيره يقتضي  
 حيا البعير ما ليس وضع اللغة على الجدال ان كان المحسوسه والراء والمناذرة وهذا هو شتم للمدفع والمنع والعزم بالله تعالى  
 قد يفعل لذلك وفيه معنى للمناذرة والمحسوسه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من جامع بعد الاحرام والعسل  
 والصلوة والقول المنفصل يصحج الاحرام وبطل الدين بغيره لا يثبت عليه خالفنا في الفقهاء في ذلك والحجة فيه اجماع الطائفة عليه الوجه  
 فيه التلبس عندهم بانهم انفقوا الاحرام فاذا لم يحصل فما انفق ما فعله كانه رجوع عن الاحرام قبل تكامله الا انه يقتضي له بعدا عن عادته  
 على هذا اذا اراد الاحرام ان يستأنف ويلبى فان الاحرام الاول قد يجمع فيه **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من طي  
 حامدا في الفرج مثل الوطء بالمشرع فله بغيره والحج من فابل بجري عندهم مجري من طي قبل الوطء بغيره وان طي بعد الوطء بالمشرع فله بغيره

ومما التزم به وجهه



# كتاب الحج في الانتصا

جزة وكان عليه بدنه وبنا في الفقهاء بخالفون في ذلك لاننا خففوا صحابه يقولون انه ان وطى قبل الوقوف بالمشرع لم يفسد حجه ونشأ  
 يقول انه يفسد غير انه يقول فان وطى بعد وقوفه بالمشرع وقبل التحليل الاول يفسد به حجه بخلاف قوله انك قال لا يفسد به ما ذكرنا من الحج  
 ودليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتردد انه قد ثبت وجوب الوقوف بالمشرع من حيث تمام الحج على الوقوف بعرفة عن يمينه وذكره  
 من قال بذلك واجبا للجماع قبله فساد الحج ولم يفسد بالجماع بعده فالنفر بين الامرين خلاف اجماع الامم فان اعترضوا بما روي عن النبي  
 من نف بعرفة فقد علم حجه وفي خبر اخر الحج عرفة فالجواب عن هذا اخبارا واحدا وهي معارضة بما روي عن النبي انه قال لعروة ابن مضر من يرد مكة  
 من نف معناه هذا الموقف صلى معنا هذا الصلوة وقد كان قبل ذلك نف بعرفة ساعة من الليل ولهذا فقد علم حجه من تمام الحج الوقوف  
 بالموقف يمكن حمل الخبرين اللذين رويا على ان معظيم الحج عن عرفة ومعنى ثم حجة فارب التمام وهذا نظير قوله اذا رفع الامام راسه من السجدة الاولى  
 فقد تم صلواته فالنفر بين الامرين خلاف اجماع الامم **مسئلة** وما انفردت به الامامة وهذا في بعض المواضع القول  
 بان من وطى عامدا رجلا وامنه ففسد بذلك حجه بغير يمينها ولا نية ان يعود الى المكان الذي فتح عليه يمينه بالطريق واذ اجماعنا قال  
 قبلنا انك المكان فرق بينهما ولم يمتنع احدهما على الآخر فالحكمة في ذلك لا الشافعي والثوري ان من وطى رجلا وفسد بذلك حجه ثم حج بها من قابل  
 فبلغ الموضع الذي طهها بغير فرق بينهما وهذا شرطها فانه الامامة وروى عن مالك وسفيان مثل ذلك وقال ابو حنيفة وصاحبه يفرق  
 بينهما بحال من الاحوال لبلنا الاجماع المتردد وان كان ذلك منتهى بخر عن غير مثله وكانه عفوته على جنائسه وروى في الغونا عن عروة بن  
 انها قال لا يطى الرجل رجلا بغير يمينها ولا نية ان يعود الى المكان الذي فتح عليه يمينه بالطريق واذ اجماعنا قال  
 ففسد به موانع القول بان المحرم لا يجوز له ان يستظل في محله من الشمس الا عن ضرورة وذهبوا الى انه يفتى في ذلك اذا فعله بدم ووافق مالك في كراهته  
 ذلك الا فانظره يوجب فساد ما روي في الفقهاء بخالفون في ذلك والحجة فيه اجماع الطائفة والاحتياط للبعث بسبب الامامة **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامة القول بان من زوج امرته وهو محرم غالما بان ذلك محرم عليه بطل نكاحه لم يحل له المرأة ابدا وهذا مما لم يوافق فيه  
 احد من الفقهاء لان الشافعي ومالك وان بطل نكاح المحرم ويجوز ذلك ابو حنيفة قائما لاننا نقول ان من اخطأ في ذلك على بعض الوجوه حرمت عليه  
 الامارة ابداد بلنا الاجماع المتردد ويمكن ان يقول للشافعي ومالك الموافقين لنا في نكاح المحرم اذا فسد نكاحه باقيا وبيننا وثبت  
 ان ما صح فساد او صحته في احكام الشريعة لا يجوز في غير احواله واستفتاء جهميد لان الدليل قد دل عندنا على فساد الاجتهاد الذي يعنونه في  
 في الشريعة فلم يبق الا اننا نقاسد يكونا بذا كذا ذلك والصحح يكون على كل حال كذلك واذ ثبتت هذه الجملة وجدنا كل من قال من الامم ان نكاح  
 المحرم او نكاحه فاسد على كل وجه ومن كل احد يذهب الى ما فضلناه من انه اذا فعل ذلك غالما بطل نكاحه لم يحل له المرأة ابدا لان احدا من  
 لم يفرق بين الموضوعين الفرق بينهما خروج عن اجماع الامم فان عارضونا بما روي عن النبي انه نكح ميمونة وهو محرم والجواب انه خبر واحد  
 وبغاية اخبار كثيرة ورواها عنه فروجها وهو خلاف قد قبل انه يمكن ان ينشأ خبر ميمونة على ان ابن عباس رضي الله عنه كابرى من فقد  
 الهدي كان محرما فلما رآه فلما الهدي اعتقد انه كان محرما وابتاعه فحمل ان يكون اذ بدنه نزع بها في الشهر الحرام والعبر يسمى من كان في الشهر الحرام  
 بانه محرم واستشهدوا **بقول الشاعر** قتلوا بن عفان الجلبقة محرما ولم يكن عاقدا لاحرام بلا خلاف ولما كان في الشهر الحرام وما يمكن  
 الاستدلال به على ان اصل المسئلة ان النكاح سبب الاستباحة الوطى يبيح لا يقين بان العقد المحرم للنكاح سبب الاستباحة فوالله  
 بخبره **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به وهو احد قول الشافعي بلنا الاجماع المتردد ويجوز ان يعارض بما روي عن النبي من قوله رفع  
 الى انه مع التمسك بفسد الحج وبغير الكفاية وهو احد قول الشافعي بلنا الاجماع المتردد ويجوز ان يعارض بما روي عن النبي من قوله رفع  
 على خطيئته والتمسك بما استكرهوا عليه معلوم انه لم يرفع هذه الافعال ايمنا اذ ارفع احكامها فان حملوا ذلك على رفع الائم وهو  
 حكم فلنا هذا تخصيص بغير دليل على ان رفع الائم عن الخطا على مستفاد من قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به وجعل كل امرئ على قدر  
 ولم يستفاد في **مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بان المحرم اذا قتل صبيا فسد عليه حجراته با في الفقهاء بخالفون في  
 ذلك والحجة فيه اجماع الطائفة وطريقه الاحتياط للبعث ببراءة الامم لانه لا خلاف في انه بالقتل قد جرت له في منتهى حقه واذا فعل ما كره  
 سقط ذلك الحق بيقين ليس كذلك انفس على خلاف واحد يمكن ان يقال قد ثبت ان من قتل صبيا فاسببا عليه الجناح والعهد اعظم من بلنا  
 في الشريعة فيجوز ان يفسد حجرا عليه مع **مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بان المحرم اذا صاد في الحرم فسادا  
 عليه لغيره والوجه في ذلك بعد اجماع الطائفة انه قد جرح بين حصين يقتضي على كل واحد منهما الفداء وهو المصير مع الاحرام ثم ابتاعه  
 في الحرم الاقوى ان المحرم اذا صاد في الحرم فسد عليه الجناح والجماع الامم بوجوب اجماع الجزاءين **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامة القول بان من كسر بعض النعام وهو محرم وجب عليه ان يهرسل نحو له الا بلفا ثم تابعه ما كسر منها يخرج من ذلك كان هذا

## كتاب الحج

لنبينه ان لم يجد ذلك فعليه لكل بيضة شاة فان لم يجد طعام عشرة مساكين فان لم يجد صام عن كل بيضة ثلثة ايام وخالفنا في الفقه  
في ذلك وذهبوا الى ان البيضة صوم بغيره وقال مالك يجب في البيضة عشرة في الصبي وقال ابو عبد الله في البيضة وبلغنا بعد  
اجماع الطائفة ان البيضة براءة الذمة بعد استئذانها لا يحصل الا بما ذكرناه وايضا هو احوط في منعقة الفقهاء فيجب ان يكون ولي فان غارضا  
بما به ونه عن ابى هريرة عن النبي انه قال في بيض النعام ثمنها قلنا هذا خبر واحد يجوز ان يكون لعنة ثمنها يجوز له على الخبز فان الخبز والبلد  
في الشرع يجوز وضعهما بالثمن لا نه في مقابلته الثمن فيكون ثمنه لكرام في بيض النعام الخبز التي فيه ثمن الشربة وهو ما ذكرناه **مسألة**  
وما ظن انظر الامامية به القول بان من اضطر الى اكل المنيعة الى لحم الصبي جلت باكل الصبي بغيره ولا باكل المنيعة وابو يوسف واخي  
في ذلك لانهم قال بل ينج الصبي باكله ويقد به وهو احد قولنا لشافعي قال ابو حنيفة واصحابه ومحمد بن الحسن باكل المنيعة ولا باكل الصبي  
ولنا اجماع الطائفة وايضا فان الصبي له نداء في الشربة يسقط اتمه وليس كالمنيعة ولا في الناس من يقول ان الصبي ليس بمنيعة  
وانه يذكي وكله مباح والمنيعة منقضية على حظرها وبما يجوز المنيعة على الصبي بان الخطر في الصبي يشترط فيه جوه من هاننا وله ومنها  
قتله ومنها اكله وكل ذلك محظور وليس في المنيعة الا خطر واحد هو الاكل وهذا البريئة لانها لو فرضنا ان رجلا غضب شاة ثم ردها ورضيها  
حتى ماتت ثم اكلها لكان الخطر فيها من وجوه كما ذكرنا في الصبي وانتم مع ذلك لا نفرقون بين اكل هذا المنيعة وبين غيرها عند الفقهاء وتكون  
اليها عن كل الصبي **مسألة** وما ظن انظر الامامية به القول بان كفان الخبز على الزبيب ون الخبز ومثاله انهم يوجبون  
النعام مثلا بدت فان لم يجد طعام سنين متجاكنا فان لم يجد صام شهرين متتابعين او فانه الموافقة للامامية عن ابن عباس رضي الله عنه  
وابن سيرين انما قالوا ذلك على الترتيب فلا يجوز ان يطعم مع القدر على اخراج المثل لان يصوم مع القدر على الاطعام وبنا في الفقه يقولون ان  
ذلك على الخبز بلنا اجماع الطائفة فان قيل ظاهر القرآن بخلاف ذلك لا والله نعم قال اجزاء مثل ما قلنا من النعم يحكم به رذا عدل منكم  
هدى بالغ الكعبة او كفان طعام مساكين او عدل ذلك صياما ولقطة وبقية الخبز قلنا ندع ظاهر الآية كما ذكرنا ظاهرها انما هو الواجب  
وحملنا على الخبز قوله نعم فانكحوما طاب لكم من الشاة ثلث ربايع يكون معنى وكذا اذا لم يجد الا **مسألة** وما  
افترى به الامامية القول بان اجماع اذا نكر من المحرم تكررت لكفان سواء كان في ذلك في مجلس واحد وفي اماكن كثيرة وسواك من الاول  
اولم يكفر وخالفنا في الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة اذا جامع ما را في مقام واحد فعليه كفان واحد وان كان في اماكن فاعليه لكل واحد  
كفان وقال محمد عليه كفان واحد ما لم يكفر عن الاول قال الثوري مثل ذلك وقال مالك في الشافعي اذا جامع ما را فعليه كفان واحد ولنا  
الاجماع المنة وايضا طريقه البيهقي براءة الذمة وليس لهم ان يقولوا ان اجماع الاول ضد الحج والثاني لم يفسد وذلك ان الحج وان كان قد  
بالاول مخوفه بانيه ولهذا وجب لمضيقه فجاز ان تنعوا الكفان بما ليس انفس من ذلك **مسألة** وما انشئت به الامامية القول  
بوجوب التلبية وان الاحرام لا ينقض الا بها لان انا حنيفة وان وافق في ذلك في وجوب التلبية فنحن ان الاحرام لا ينقض غيرها من تعبد  
وسوف مع نيل الاحرام قال مالك والشافعي التلبية ليست بواجبة وبصح للدخول في الاحرام بحج التلبية ولنا اجماع المنكر ولا نه اذا  
الموجود في الاحرام وان فقد بلا خلاف ليس كذلك اذ لم يلبس يمكن الاستدلال على ذلك بان فرض الحج بمجلة الفراق وفعل النبي اذا ورد مورد  
البيان كان واجبا لان بناء النبي في حكمة وتلدو الناس كلام ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احرم فحجب ذلك التلبية وهو في ذلك بما به ونه عنه من قوله  
خذوا عني مناسككم وروى عنه انه قال لاني جبرئيل فقال لي صاحبك بان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فامنا من شعاع الحج وروى عنه  
انه قال لعائشة انفسه داسك وامسطني اغسلي راسي العمر واهلي بالحج والاهلال التلبية والامر على فان خالفوا بان المراد بالاهلال التلبية  
وادعى ان المراد بها الاحرام كان ذلك واضح البطلان لان اللغة تشهد بما ذكرناه وكل اهل العربية قالوا اسمعيل الصبي اذا رفع صوته عند كونه  
منارعا قالوا ومثله اسمعيل الحج الذي هو رفع الصوت بالتلبية وكذلك اسمعيل السماء بالمطر انما هو صوت وقع على الارض **مسألة**  
وما انظر به الامامية القول بان من طاف طواف الزيادة فقد تحلل من كل شيء كان منه محرما الا الشاة فليس له وطوهره لا بطواف اخر فيه  
فعله حل له وهو الذي يسمى طواف النساء وخالفنا في الفقه في ذلك فاذا قيل هذا طواف القدح وعندنا حنيفة انه واجب من تركه فغيره كالا  
عليه والشافعي في احد قوليه هو ان طوافها انا حنيفة في واجب قلنا من وجب طوافي الصلوات وهو طواف الوضوء فانه لا يقول ان الشاة تحلل به  
بل يقول ان الشاة تحلل بطواف الزيادة فانظر ما بذلك صحيح الحج لانا اجماع المنة وانه لا خلاف ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقد روى عنه انه قال خذوا عني  
مناسككم وروى عنه انه قال من حج هذا البيت فليكن اخرعه الطواف ثم الامر للوجوب فان قالوا لو كان هذا الطواف واجبا لار  
في التحلل قلنا هو عندنا في التحلل على مناسكنا وانما يلزم هذا الكلام انا حنيفة وكذلك ان قالوا كان يجب بلزم المكي لانه يلزم عند المكي  
اذا اراد التحلل انما التماسك **مسألة** وما انظر به الامامية القول بالصلوة المؤكدة استلام الوكن البنا في وقبيله

## نقد الحجج والتكاج

وعاينوا الشافعي استسلامه دون تعجيله وقال اذا وضع يده عليه قبل يده ولم يقبله وقال ابو حنيفة ليس استسلام الوكيل النجاشي من الشتر ولا يقبله وقال مالك يستلمه ويضع يده على فيه ولا يقبله وروى عن جابر بن ابي انس انهم قالوا من استسلم الاستلام الا وكان كلما دبلنا على الاجماع المنزلة ويمكن معاضتهم بالاجماع البني ورواها الشيخ استسلم ركن النجاشي وكان الحجة هي كثره **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به وقد ذهب اليه مالك القول بان من سعى صيدا وهو محرم فخره وغاب الصيد فلم يعلم هل مات ام اند ملت جراحه فعليه فداءه وخلفنا في الفقهاء في ذلك الحجة لنا اجماع الطائفة ولان فيما ذهبنا اليه الاختياط واليقين ببراءة الذمة فاذا قبل يجوز ان نكون الجراحه اند ملت فلنا يجوز ان يكون ما اند ملت انتهى الى الان لا خلاف الا ظهروا لا حوط ما ذهبنا اليه **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به القول بان المحرم اذا تلوط بغيره او في جهته او في امره في بوهان صدقته وعليه بدنه وان ذلك بدنه جار مجرى الوطى في العبد الشافعي بواخيه في ذلك وابو حنيفة واصحابه يقولون انه لا يفسد الحجج دليلنا الاجماع المثرة ووايه فقد ثبت ان ذلك كله موجب لحذف كل من وجبت الحدافه الحجج والنظر فيه بين الامرين خلافا لاجماع ويمكن ان يقال لهم فلما اتفقنا على ما ذكرناه اغلظ من الوطى في العبد لان وطى الغلام لا يباح بما لا ولا وطى اليه ولا وطى في العبد يجوز استباحته في حال فكيف يجوز ان يفسد الحجج الاخذ ولا يفسد الا غلظ طان قالوا لو غلظ بالوطى في الدبر فساد الحجج لتعلق به وجوب لمز فلنا هكذا نقول **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به ان المحرم اذا شرط فقال عند حوله الاحرام فان عرض في غرضه يفسد الحجج حيث يستحق جازله ان يتجمل عند العوايق من مرض غير يغيره وهذا احد قول الشافعي وذهب ابو حنيفة واصحابه في باقي الفقهاء الى ان وجود هذا الشرط كعدمه لبطلان الاجماع المنقذ بما يجوز من البيع انه قال لضيا عن يث الزبير محجج وسأؤنسكاه اشترط في قول الله لم يخلق حيث حبسته ولا فائدة لهذا الشرط الا التاثير فيما ذكرناه من الحكم فان اجماعوا بموت قوله ثم واما الحج والعمرة لله فان احسن ثم ما استيسر من هذا فلنا يبعد ذلك على من لم بشرط **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة به وهو ذهب لشافعي القول بان رمي الجمار لا يجوز الا بالاجماع وخاصة دون غيره فان الاجماع كل القول ابو حنيفة يجوز بكل بقى من حبس الارض كالزنج والتون والكحل فاما الذهب والفضة والخشب فلا يجوز وقال اهل الظاهر يجوز بكل شئ ولنا اجماع المنزلة وطريقه الاختياط واليقين لانه لا خلاف في اجزاء الرمي بالحجر وليس كذلك غيره ويجوز ان نقادض مخالفتنا في هذا المسئلة بما يروونه عن الفضل بن عباس انه قال لما افاض رسول الله من منى وهبط وادى محسرا قال يا ايها الناس عليكم بحصول الحذف الامر على الوجوب نفرة انا حنيفة بين الذهب والفضة والخشب بين الزنج والكحل باطله لان الكحل باطله وان كان مستحيلا من جوهر الارض فان استحالته قد سلبته اطلاق اسم الارض عليه فاذا جاز الوطى به وان لم يسم ارضا لان جوهره ان الخشب كله والذهب والفضة مستحيل من جوهر الارض **مسئلة** وما انفرد به الامامة القول بوجوب الحذف بحصى الجمار وهو ان يضع الرامي الحصى على الجمل الذي يدفعها بظفر صبعه الوسطى ولم يراع ذلك احد من الفقهاء والذي يدل على ما قلناه اجماع الطائفة ولا يبيح في كثير لو بان امرنا بالحذف والحذف كغيره في الرمي مخالفة لغيرها

**كتاب تكاج مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بان من نى بامر قوطها بقل حرم عليه تكاجها ابدان فادها زوجها وبنات الفقهاء مخالفتون في ذلك والحجة لنا اجماع الطائفة وايضا ان استباحة التمتع بالمرة لا يجوز الا بيقين ولا يقين في استباحة من هذا صفة فيجب لعدل عنها الى من يدين استباحة التمتع بان تعقد فان قالوا الاصل الا باحترق ادعى كخط فعله ليل يقتضي العلم بالخط فلنا الاجماع الذي اشرنا اليه اخرجنا عن حكم الاصل بعد فان جميع مخالفتنا يتنقلون عن حكم الاصل في القول باخبار الاحاد وقد ورد من طرف الشيعة في خطر ما ذكرناه اخبارا معروفة فيجب على ما ذهبوا اليه ان يتنقل عن الا باحترق ان اسندوا بظواهر اثارنا القران مثل قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من الدين قلنا هذه الظواهر يجوز ان يرجع عنها بالادلة كما رجعت انتم عنها في تحريم تكاج المرأة على عتقها وخالفنا في الاجماع الذي ذكرناه بوجوب الرجوع لانه مفضل الى العلم والاخبار التي يروونها الشيعة لو انفردت عن الاجماع لوجب عند خصوصنا ان يحصل لكل هذه الظواهر لانهم يذهبون الى تخصيص ظواهر القران باخبار الاحاد وليس لهم ان يقولوا هذه اخبار لا نعرفها ولا رويتها فلا يبرر العمل بها قلنا شرط الخبر الذي هو جوب العمل عندكم فانه في هذه الاخبار ما يجوزها وطريقها العلم ذلك وليس كل شئ لم نالفه ورد في اجتماعه بل الحجة فيما حصلت له بشرط الخبر من الاخبار ولو لم يكن في العدل عن تكاج من ذكرناه الا الا الذين لكن لان تكاج من هذه الحالة مختلف فيه ومشكوك فيه انا جهة فالتنبيه اولي قد ودينهم عن النبي قوله دع ما يربك الى ما لا يربك

**مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بان من نى بامره وهي علة تبطل حكمها رخصته ومن عليه بذلك ولم يصل الى ابدان والحجة لاصحابنا في هذه المسئلة الحجة في البني فلما والكلام في المسائلين واحدا فلا معنى لذكران **مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بان من عقد على امرأة وهي في غدا مع العلم بذلك لم يخل بها وابدان لم يخل بها والكلام في هذه المسئلة كالكل في المسئلة بان من عقد على امرأة وهي في غدا مع العلم بذلك لم يخل بها وابدان لم يخل بها والكلام في هذه المسئلة كالكل في المسئلة بان من عقد على امرأة وهي في غدا مع العلم بذلك لم يخل بها وابدان لم يخل بها

# كتاب النكاح

**مسئلة** وما من انفراد الامامية عن عقد على امرءة وهي غدة وهو لا يعلم فدخل بها فزني بغيرها ولم يخل لها بالدا  
 وقد روي فان الامامية في ذلك عن مالك والاذاعي والليث بن سعد وقال مالك الليث لا يخل له ابدا ولا يملك اليه **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامية القول بان من نلوط بغيره لم يخل له لم يخل له الغلام ولا اخته لا ينفذ ابدا وحكي عن الازاعي وابن خنبل ان من نلوط بغيره لم يخل له  
 نفيهم بغيره والطريق في هذه المسئلة كالطريق في ما تقدمنا من المسائل **مسئلة** وما انفردت به الامامية ان طلق امرءة سبع بغيرها  
 تلحق به كمن ينفذها رجلا ان ثم بقوا اليه حرمت ابدا وهذه المسئلة نظير ما تقدمنا **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية به القول بان  
 من زني بغيره وخاله حرمت عليه بنتا هما على الثابت ابوه وبناته بغيره بغيره ذلك وبذلك انه اذا زني بامرأة حرمت عليه بنتا وبنتها  
 وحرمت على بنته وابنه وهو ابنة نول التوري الازاعي وخالفنا في الفقهاء كآدم في ذلك لم يحرمتوا بالزنا الا لم يثبت دليلنا كل شيء  
 اجمعا بغيرهم المرأة على الثابت اذا كانت من محرم على من زني لها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله بغيره ولا تنكحوا ما تنكح ابائكم من النساء  
 ولقطة النكاح يقع على الوطى والعقد معا فانه يقع **مسئلة** من الشنا على ما عقد عليه باؤكم ولا تقوم بطلوهن وكلما حرمت  
 بالوطى في الزنا المرة على الاب حرمت بنتها وامها عليها جميعا والاختاج في هذا الموضع بما روي عن النبي الحرام لا يحرّم الحلال غير صحيح لان  
 خبر واحد ولا نه مخصوص باجماع وتجل على مواضع منها ان الوطى في الحضي حرام لا يحرّم ما هو مباح من المرأة فانه اذا زني بامرأة فلا ينفذ  
 وسمايان وطى الاب لزوجته ابنة التي دخل بها او وطى الابن لزوجته ابنة وهو حرام لا يحرّم تلك المرأة على زوجها ولا يجعل هذا الحلال ذلك الحرام  
 حرما **مسئلة** وما يظن انفراد الامامية به ان من لا يخل له ابدا وقد وافق الامامية في ذلك الشافعي وزفر ابو جعفر  
 ومالك وقالوا ان فريضة اللعان مؤبدة وقال ابو جعفر وصاحبنا ان الملا عن اذا اكد بنفسه جلد الحد لانه ينفذ جلدنا الاجماع للملوك  
 وبغارضون بما روي من قوله المشايخ لا يجمعها ابدا وقوله لعوم جرح فزني بغيره وبني زوجته باللعان لا يسبيل لك عليها فاذا نزل  
 منه ذلك لا يسبيل لك عليها في هذا الحال فلنا هذا تحصيل بغيره دليل **مسئلة** وما شاع به على الامامية وادعى بغيره فابره وليس  
 الامر على ذلك براهنة نكاح المنعة وهو النكاح الموحل قد سبوا الى القول باباحة ذلك جماعة معروفة الاقوال منهم امير المؤمنين  
 وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعطاء بن عطاء انهم يفرقون فتمنعهم به منهن الى اجل ستمين فانوهن لجورهن وقد  
 روي عن جابر بن عبد الله الانصاري سلمة بن الاكوع وابي سعيد الخدري المعتمر بن شعبه بن عبد جبر بن جريح انهم كانوا يقولون بها فادعوا  
 الاتفاق على حظر المنعة باطل والحجة لنا سوا الاجماع الطائفة على اباحتها اشياء منها انه قد ثبت بالادلة الصحيحة ان كل منعة الاخر منها  
 في غايل ولا اجل مباحه بضرون العقل فان بدل من ابنكم نفى المضرة عن هذا النكاح الاجل والحلاوة ذلك قلنا من ادعى ضررا في الاجل  
 فليس له الدليل ولا دليل فاطعنا بدل على ذلك ومنها انه لا خلاف في اباحة هذا النكاح في عهد النبي بغيره ثم ادعى بغيره ما روي بعد  
 ونسجنا اوله ببيت النسخ وقد ثبت بالاجماع الاباحة مطلقا من ادعى الحظر والنسخ الدلالة فان ذكرنا والاختلاف في ذلك في النبي حرمتها  
 او هي عنها فالجواب عن ذلك ان كل هذه الاخبار اذا سلمت المطاعين الضعيف اخبارا وقد ثبتت لها الا نوجب عمدا في الشريعة ولا يرجع  
 بمثلها عن ما علم وقطع عليه على ان هذه الاخبار كلها قاطعون اصحاب الحديث ونفاة على رادها وضعفوه هم ذوقا لو اكل واحد منهم ما هو  
 مسطور لا مغفيل لظنوا بل بامره وبعد هذه الاخبار متاضة لاختلاف كثرة في اسمها بالاختلاف والعمل بها حتى ظهر من هي عن غيرها ما ظهر منها  
 فقلنا بعد ذكر الميزان من النساء اهل لكم ما وراؤكم ان نبتعوا باموالكم محضين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فانوهن اجورهن  
 فريضة ولا جناح عليكم فيما ارضاكنهم به من بعد الفريضة ولقطة الاستمتاع والتمتع وان كان زافعا في الاصل على الا لئلا ذوا الانتفاع  
 بغيره الشرع قد صار مخصوصا بهذا العقد المعين لاسمها اذا اضيف الى النساء ولا يفهم من قول لقطة بل منعة النساء الا هذا العقد  
 المخصوص دون النكاح والمنفعة كما ان لفظا الظاهر اخص بغيره الشرع بهذا الحكم المخصوص وان كانت لفظه الظاهر في اللغة مشتركة  
 غير مختصة وكانه نعم قالوا فاعلمت علم من هذا العقد المخصوص فانوهن اجورهن وقد قلنا في بعض ما املناه بغيره ان تعليقه بغيره رجوع  
 اعطاء المهر بالاستمتاع ولا لة على ان هذا العقد المخصوص دون الجماع لان المهر بما يجب بالعقد دون وعك اعراضه ان بان يقال ان  
 انما يجب فيه بالدخول وهو الاستمتاع واللك يجب فيه بغيره الغوبل عليهم لفظه استمتعتم به منهن فانوهن اجورهن  
 والالئاذ اللى هو اصل موضوع اللغة الوا عقد الموحل المخصوص للذات فانه على الشرع ولا يجوز ان يكون المراد هو الوجه الاول  
 احدهما انه لا خلاف بين محضلي من يكلم في مآل الفقه في ان لفظا القرآن داود وهو محتمل الا بين احدهما وضع اصل اللغة والاخر عرف  
 الشريعة انه يجب عليه على من الشريعة وهذا حملوا كلام لفظه صلاة وذكره وصيام وحج على العرف الشرعي ون اللغوي والامر الاخر انه لا خلاف  
 في ان المهر لا يجب بالالئاذ لان رجلا لو وطى امرءة ولم يلدن بوطئها لان نفسه غافها وكوفاها او لعنه ذلك من الاسباب لكان دفع المهر

وهذا صنف نكاح المنعة  
 باحتمال اصل العقل



کتاب و کتابخانه

[illegible]

اسماء بنو فزارہ  
بہ صبح

६५.

ولا عضو

اِنَّ اِيَّكُم مِّنْ لَّهٖ وَلَدَانِ ۚ وَمَا تَعْلَمُ اَلَا مَنَظَرٌ

المخالفون

# كتاب النكاح

كالملأعنه والمرئذ والامه المبغضه والمالكه لزوجها وظواهر الكتاب غير مؤيد لان كل وجه يقع لها ملاقا وانما ينضم كرا حكام الطلاق وان منع مثل  
 قوله بآلها النبي انا طلقتم النساء فليكن فان قالوا الوجه يقتضي جواز حرق الطلاق بالوجه ومن ذكرهم من البائنا بغير طلاق قد  
 كان يجوز ان يلحقهم حكم الطلاق فلما اطلقنا بما يحتاج اليه النكاح المؤبد لانه غير مؤلف من النكاح المؤقت لا يقتضي الطلاق لانه يقطع  
 حكمه بعض الوقت واذا قيل بان لم يقتضه الوقت الى الطلاق في وقوع الفرض الاجاز ان يطلق قبل انقضاء الاجل المضروب فيؤثر ذلك بما بقي من  
 مدة الاجل فلما لم يمنعنا الشرع من ذلك لان كل من اجاز النكاح المؤقت ذهب الى الاستباحه به منع من ان يقع فمرة كما يلحق بغيره بطلان  
 فالقول بالامه خلاف الاجاز الذي كون زابعا جوابا بان الولد يلحق بعقد المنعة العبطه ومن ظن خلاف ذلك علمنا فذا ساء بنا النظر  
 الظاهر اية يقع الممنوع بها وكل الالتماس على انهم لا يذهبون الى وقوع اللعان بكل وجه لان باحقيقه بشرط اللعان يكونا جميعا  
 غير كافين ولا عبيدين وعنده اية ان الاخر لا يصح فذكره ولا العادة وعندنا باحقيقه اية ان ظاهرا الذي لا يصح على انه ليس بظواهر الظاهر انما  
 يقتضي لحن الظاهر واللعان بكل وجه وكذلك الابداء وانما في الاما التواردان بهذا الاحكام يتباحكم من ظاهر او لا على اني فلا تغلق  
 بذلك واما الابداء فانما لم يلحق الممنوع بها لان اجل المنع ربما كان دون رغبة شهر وهو الاجل المضروب في الابداء فاما اجل المنع ان كان زيدا  
 على ذلك فانما لم يدخل على هذا العقد الابداء لان الله تعالى قال فان كان الله عفو رحيم وان عرفوا الطلاق فان الله سبحانه عليم متقون حكم  
 من لم يراجع بالطلاق ولا طلاق في المنع فلا ابداء يصح فيها وهذا الوجه لا يجبر بطلان حوال الابداء في نكاح المنع طال مدتها او قصص ولجوز  
 عماد كون خامسا ان الشبهة ذهب الى انه لا سكني للممنوع بها بعد انقضاء الاجل لا تقتضي لها في حال حملها ولها اجر الرضاع ان لم يشترط  
 علمها في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به ويخصون قوله ثم اسكنوهن من حيث سكنن من وجدهم ولا انضاروهن لضميقوا لهن  
 وان كن اولن حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن كما خصصت الجماعة ذلك فيمن خلع زوجته على ان تنفق على نفسها في احوال حملها وتكمل  
 بولدها وانفقا على ذلك مما يجواب عماد كون ساسا ان المولود على ظاهر من المذهب ان المنع بها لا يلحق المطلقة ثلثا للزوج الاول لانها  
 محتاج ان تدخل في مثل ما خرجت منه ويخصص بالدليل قوله ثم فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره كما خصصنا حملنا هذه الاية واخرجنا  
 منها من عقد لم يقع منه وطى ومن جامع دون الفرج فخصص هذا الابهج عليه **مسألة** وما انفردت الامامية بانه يخرج  
 الرجل المرنه على عيناها وخالفنا بعد ان بساذهما ويرضا به ويجوز ان يزوجه بالعهدة وعندنا بانه اذا لم يرض بنت الاح وحكى عن الخواص  
 ابا حنيفة في خروج المرنه على عيناها وخالفنا في الجدة بعد الاجماع المتقدم قوله ثم واحل لكم ما وراءكم وكل ما هو الفرج بين العقد على النساء بالاطلاق  
 فان ايجوا بما يروى عنه من قوله لا تنكح المرنه على عيناها وخالفنا في الجواب بان خبره احد محمله على الخطا والم يكن منها رضا وهو متراض باحسنا  
 كثير في الاباحه مع الاستيذان والرضا **مسألة** وما انفردت به الامامية بانه خطر نكاح النكاحين بان في الفقهاء يجيزون ذلك  
 ويبيحنا بعد الاجماع المتقدم قوله ثم ولا تنكحوا المشركا حتى يؤمنوا ولا تنكحوا المشركه حتى لا يشهدن ان الفرس ائنه مشركه وقوله ثم ولا تنكحوا ابغصم الكوافر ويبيح  
 الزوجين عصمة لا محالة وقوله ثم لا يسنونى صاحب النار واصحاب الجنة والظن من ذلك نفى الشاوش في سائر الاحكام التي من جعلها للنساء  
 فان عارضوا بقوله ثم والمحصنات من الذين انوا الكتاب من قبلكم فاجزوا باننا شرط في ذلك الاسلام بالاوله المتقدمة فاذا قيل لا يفسخ ذلك  
 وقد اغنى عنه قوله ثم وقد نفى والمحصنات من المؤمنات فلما لم يجوز قبل ورود هذا ان يفرق الشرع بين المؤمنة التي لا تكن فط كاذرة  
 وبين من كانت كاذرة ثم امنعت في بيان ذلك والجمع بين الايتين في الاباحه فابده فان قيل اذا شرطتم في نية الاباحه ما ليس في الظن ومما  
 مجازا في فرض بديكم في ذلك وبيدنا اذا علمنا عن ظواهر الابان التي ايجب بها وخصصنا بها بالكتاب ان لم يرد ان مجزبان فلما نفى  
 بيدينا انكم تعدلون عن ظواهر الابان كثيرة ونحن نختار عن ظواهر واحدة فذهبنا الى **مسألة** وما شنع به على الامامية  
 بخبرهم اغان الفرج وان الفرج بسباح بلفظ العاربه ويقتضي هذا المسئلة انما وجدنا فقهائهم افسى بذلك لا اودعه  
 مصنفاه ولا كتابا وانما يوجد احادهم اخبارنا واذن لا تنضم اغان الفرج في المالمالك قد يجوز اذا وصفت ذلك الاخبار وتلك  
 عن الفرج والتضييق بان يكون عبر بلفظ العاربه عن النكاح لان في النكاح معنى العاربه من حيث كانت اباحه للمنافع مفعبا  
 العين على ملك ما كان نكاح الامه يجرى هذا الجري لان الرجل اذا نكح امته عبره فاما اباحه لا تنفع بها مع بقاء ملك الجاربه  
 عليه فان قيل فيجوزون اباحه الفرج بلفظ العاربه فلما ليس في الاخبار التي اشترطها ان لفظ العاربه من الالفاظ التي يستبعد  
 بها النكاح وانما تضمنت انه يجوز للرجل ان يبيع مملوكه لغيره فيجوز لفظ العاربه هي هنا على ان المراءى بالنكاح من حيث الاشراك  
 في المعنى كما قال يجوز للرجل ان يبيع مملوكه على انه يعقد عليه نكاح النكاح الذي عبره عن الاباحه ولا يقتضي ذلك ان النكاح يتعقد  
 بلفظ الاباحه على ان باحقيقه واصحابه لا يجب بشوا بذلك وهم يجوزون ان يتعقد النكاح بلفظ الهبة والبيع وليس المشاعره في

فقط هو من قوله قال انا طلقتم النساء

ملأعنه والمرئذ وانما فيها الكلام  
 لم يقع العلم وان طوى  
 وكنت في خبره عندهم ان  
 على ظاهره عندنا بانه  
 من غير ما بين  
 الرضا  
 من المعصنات من المؤمنات

کتاب النکاح

[illegible]

کتاب النکاح

وَمِنْهُنَّ نَفْسٌ مِّنْهُنَّ

۱۵۰



# کتاب التلاوة

[illegible]

کافی علیہ السلام و ابن کثیر  
رضی عنہ

کتاب التَّحْلِیْلِ

بمعلوم الحكم الا بهذا اللفظ فان قيل معنى طلقته فارفعه والفراف قد يكون بالفاظ مختلفة فلنا هذا خلافا لظن لان اللفظ طلقته مستوفى  
بشرطه وكلامه وفان قيل من شئ من حدث فيه ضار وذاو له ومن فعل ما فيه معنى الضرب يقال ضربت كذا لا يقال انهم فعل ما فيه معنى طلاق  
طلق فان قيل لفظ الطلاق شرعية فلنا معاذ الله هذه لفظ لغوية معروفة في خطاب اهل اللغة وانما يسمونها احكاما شرعية لان شرعية اللفظ  
وما انفردت به الا ما يسمونها اعتبارهم في اللفظ بالطلاق البنية وانما يلفظ بذلك ذالم ينوي الطلاق بعينه فلا حكم في الشرعية لكلامه وباني  
اللفظ ما يجاوزون في ذلك وذهبوا الى ان اللفظ الطلاق الصريح لا يقتضي البنية وانما يقتضي البنية كبايات الطلاق في الحجة لنا بعد اجماع  
الطائفة ان لفظه الواضع بين الزوجين حكم شرعي لا يثبت الاحكام الشرعية الا باللفظ الشرعية وقد علمنا انه واللفظ بالطلاق بواه فان لفظه  
الشرعية محصل بلا خلاف بين الامة وليكن ذلك ذالم ينوي ولا دليل من اجماع ولا غير يقتضي حصول لفظه من غير بنية فان كوفي اجابته وها  
فكلها اخبار واحاد لا يوجب علما ولا علما وهي محتاجة باخبار من بها الشيعة تضمن ان الطلاق بغير حكم له ولا نأثر وما يمكن ان يعارضوا  
به ما يروونه عن النبي من قوله الاعمال بالنيات لكل امرئ ما نوى المراد ان الاحكام انما يثبت للاعمال الشرعية لا لغيرها من العلوم بالنيات  
بدخل العمل في ان يكون عملا واذا كانت لفظه بين الزوجين من احكام الطلاق الصحيح وقد نفى النبي الاحكام الشرعية عن عالم مضاجع  
من الاعمال فوجب ان لا يقع طلاق ولا بنية معه بمثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكرة لا يقع فان الشافعي ما تكاد الا واذعي يوافقنا  
في انه لا يقع وانما يجانف فيه ابو حنيفة واصحابه لانه اذا كفاه ذلكنا على ان الطلاق يقتضي البنية والاختيار والمكرة لا بنية له في الطلاق وانما  
اكره على لفظه فيجب ان لا يقع طلاق ولا بنية معه بمثل هذا الطريق يعلم ان طلاق المكرة لا يقع فان الشافعي ما تكاد الا واذعي يوافقنا  
وما استكرهوا عليه انما المراد لاحكام هذه الامور المتعلقة بها فان قيل المراد برفع الائم فلتا نحمله على امرين لا نه لا نشاق بينهما  
وايهما ما روي عنه النبي قال لا طلاق ولا عتاق في غلاف ونسرا ابو علي عبيد القاسم بسبيله الا عتاق هنا بالاكراه وبمثل ما ذكرناه  
ايضا يعلم ان طلاق التكرار غير افع ووافقنا في ذلك بسببه التمسك بنسب داود وخالفنا في الفقهما واما لو ان طلاق التكرار يقع  
واما فلتا ان اولنا كتمان التكرار لا قصد له ولا اثباتا وقد بينا ان الطلاق يقتضي اثباتا والاختيار وعلى مثل ذكرنا  
بمنه في ان طلاق التقيت الذي يملك اخيه ان لا يقع وان خالفنا في الفقهما في ذلك فان استدلو بانما يروونه عن من قوله قلت جدهم جده  
وهذه بعد النكاح والطلاق والعتاق لا يملك لما لا بنية فيه فاجعله النبي في الطلاق مثل الجدة ابنة جده فلتا هذا ابنة جده فلتا على ان  
اجاز الا حاد لا يعمل بها في الشرع ثم يقولوا سلمناه انما لعل ليس هو الذي لا يقصد لا يبعد ولا بنية لصاحبه انما هو الفعل الذي ليس  
العرض فيه محبة ما وافقنا الحكم فان لا عتاق لا يقطع وما جرى مجراها بسمي هازلا غير جاد وان كان نأيا فاما صدا من حيث كان عرض غير محكي  
نكاحه اذا ان طلق وعرضه بالطلاق والذي مضى ومواء اضحان صا حاد اوصاء من لا يجاب صا و فان الطلاق يقع ويكون حكمه كحكم  
في الودع والزوج وان كان هرة من حيث فقد الفرض المحكي فان قيل فيجب انما سمعنا مطلقا بالطلاق على الشرايط الذي يقتضيه هذا اذا روي  
هو الطلاق بقلبه ان مضى فلتا كذا يقول فان كان صادقا فاما ان لا يبعثه عليه ان كان كاذبا في نفى البنية فقد اثم وخرج وعلى نظاهي  
انه لم يطلق كما لو طلق من احد لم ينفق على حاله سواء فانه يكون مطلعا من قبل فاما يقولون بين يلفظ بالطلاق ثم مان لم ندر هل هو نوي  
ام لم ينو فلنا اذا سمعنا لفظه بالطلاق ولا اكراه ولا امان لنفي الاختيار فلتا انه دفع عن اثباتا وبنيته انما يخرج عن الظن اذا قال لثامانوب  
الطلاق وانكر البنية ودفعها فاما اذا مان عقيب القول فهو مطلق على الظاهر محكوم عليه في الشرعية بالفسخ **مسألة** ومثلا  
انفرد به الامامية القول بان الطلاق في الحيض لا يقع وخالفنا في الفقهما في ذلك وذهبوا الى دفعه الى ابن عليه فانه روى عنه ان الطلاق في  
الحيض لا يقع والحجة لنا بعد اجماع الطائفة انه لا خلاف في ان الطلاق في الحيض بدعي ومعتصم ان اختلفت في وقوعه لا والله ثم قال فلتا  
نعم من روي فلتا بالظن الذي لا يجمع فيه واذا ثبت ان الطلاق في الحيض بدعي وخالفنا امر الله تعالى بان يقع الطلاق عليه ثبت انه لا يقع  
لاننا قد بينا ان النبي لم يجرع في الفسخ لفسا وعدم الاجزاء وايضا فان الطلاق حكم بغير شبهة ولا سبيل الى اثبات الاحكام الشرعية  
الا بانه شرعية وقد ثبت بالاجماع انه اذا طلق في غير ما في الشرايط وقع الفسخ ولم يثبت مثل ذلك في طلاق الحيض فيجوز وقوعه ويمكن  
بورد عليهم على سبيل المعارضة ما يروونه من ان ابن عمر طلق امرته وهي حائض فقال عمر النبي قد فاسا عليه لم يره شيئا وهذا جريح وقدم  
وقوعه وناشيه فان قالوا المراد بذلك ثم واما اولهم طلاقا باننا فلنا الظاهر من لفظه شيء مع النفي عدم لنا اثباتا كلانا ولو اراد ما ذكره  
لعدل عن هذا العنان الى ان يقول لم يره انما اولنا على انما نحن على ما قلنا لان اللفظ اذا احتمل لكل محل على جميعه فادوا بانه بما يروونه  
من ان ابن عمر طلق امرته وهي حائض لالتيق لعمر بغيره فليبين جعنا ثم ليدعي ما نحن في ظاهر ثم يفيض ثم ليطلقها ان شاء وامر النبي في  
الوجوب اذا امر بالرجعة واجبها دل على ان الطلاق لم يقع فان قالوا اذا كان الطلاق في الحيض لا يقع فاي معنى لقوله لم يره فليبين اجتهاد

# كتاب الطلاق

لا يكون الا بعد طلاق سبق فلما مضى فلما اجتمعا اي ترها الى منزله ولا يفارقها فان ابن عمر كان قد فارقها واغترها فلما طلقها في الحوض فطلق ان طلاقا  
 فافزع فاجبر النبي بان قوله غير مؤثر وان الطلاق لم يقع واسم بالعوا الى ما كان عليه فذهبوا احدنا من تلفظ بما طلق به طلاق وليس هو على الحقيقة  
 كذلك دون جنتك اليك وارجمها ولا تفارقها وليس هناك طلاق وافزع فان مثل اي فرق بين ترككم ظاهر قوله فلما اجتمعا الذي يفيد  
 الا الرجعة بعد الطلاق وبين تركها طلاقا لا يجازي قوله سر فلما اجتمعا وحلنا ذلك على الاستحبابا السلام لفظه الرجعة فلما افرق بين الامرين  
 ان طلاق الامر في الشرعية الوجوب حمله على غيره مجاز وليس لفظه رجوع يقتضي وقوع الطلاق قبلها الا نأخذ بقينا انه قد يقال المطلق واخرج ابنه  
 واغترها فلما طلقها فذهبوا واغترها واعد لها وادرك جنته غير مجاز **مسألة** وما انفقت به الامامة المولى بان الطلاق  
 الثالث بلفظ واحد لا يقع وبان في الفقهاء بخلافه في ذلك وقد روي ابن عباس وطاوسا يذهبان الى ما نقول الامامة وحكي الطلاق  
 في كتاب الاختلاف في الحجاج بن اسامة كان يقول ليس الطلاق الثالث بشيء وحكي في هذا الكتاب عن محمد بن اسحق ان الطلاق الثالث بدلي واحد  
 دليها بعد الاجتماع المنزلة وان بدل على ان المشرع في الطلاق ابتاعه منفردا وقد افقنا ما لك ابو جعفر على ان الطلاق الثالث في الحال لو اعد  
 غير محرم والذى يدل على صحته مدعيها قوله نعم الطلاق مرثان ولم يرد بذلك الخبر لا لو اذاه لكان كذا وانما اذاه الامر فكانه نعم قال القضاة  
 مرثان مجرى مجرى قوله نعم ومن حله كان منا والمراد بجري ثبوته والمراد ان لا يكون الا واحدا بعد رجوع من جميع الطلاق في كل واحد لا يكون  
 مظاهرين كما ان من اعطى درهمين مرة واحدا لم يعطهما مرثان فان بدل العدد اذا ذكر عقيب الاسم لم يقتضي التفرق مثالا قال له على ما تراه  
 درهمين وان اذ ذكر العدد عقيب فعل انقضى التفرق مثالا لم يدخل المرثان اوضيبت من بين العدد في الاية عقيب اسم لا فعل فلما قد بينا  
 ان قوله نعم الطلاق مرثان معناه طلقوا مرثان فالعدد مذكور عقيب فعل لا اسم فان بدل اذا ثبت رجوع بغيره في الطلاق فلا فرق بين ان يكون  
 طهره واحد وطهرين وان لم لا يجوزون بغيره في طهر واحد فلما اذا ثبت رجوع بغيره في كل من وجبه يذهب الى انه لا يكون الا في طهرين فان قبل  
 فان كانا لثلاث لا يقع فاي معنى لقوله نعم لا نذهبى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وانما المراد انك اذا خالفت السنة في الطلاق وجعت بين الثالث  
 وحدثت ما حده الله نعم لم نأمن ان تنو في نفسك الى امر اجتهد فلا تفكر منها فلما قوله نعم لا نذهبى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا مجمل غير  
 من ابن عمر انما اذ ما ذكرتم الظاهر غير ان على ما هو الامر لا يحد الله نعم ولا اسم بالظن ان يكون ذلك الامر الذي يحد الله نعم لا يحد الله نعم  
 الله لا يحد الله نعم فلا تفكر في امره ومن بعد حد والله فقد ظلم نفسه لا نذهبى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ويشبه ان يكون المراد  
 لا يحد الله نعم ما يحد الله نعم من عقاب يجعله في الدنيا على نيك حده وهذا شبه ما ذكر في اقل الاحوال ان يكون الكلام مجمله فيسقط تعليل  
 وقد قيل ان قوله نعم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا متعلق بالتمني عن احوال من يؤول في ثبوتها في امر اجتهد وهذا الموضع الكمال من  
 ابن عمر ان المراد ما ذكر في قوله نعم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا في حال واحدة ليس بعد عتبار واسمه بل بن سعد بن سعد قال لا عن رسول الله  
 بين العجالي وزوجيه فلما نزلنا قال الزوج ان مسكنا فقد كذب عليها وهي ظان لثلاث فقال النبي لا يسبيل لك عليها وموضع الاستدلال  
 من ان العجالي كان قد طلق في وقت لم يكن له ان يطلق فيه فطلق لثلاث فبين ان النبي حكم الوعد انه ليس له ان يطلق منه ولم يبين حكم العقد  
 ولو كان ذلك العقد تحق ما بدعه لبيسه والجواب انه لا دلالة لثلاث في هذا الخبر لان الفقه يثبت الزوج قد كانت واقعة عنده وانما تلفظ بثلاث  
 الثالث بعد ما بان منه فلم يكن لقوله حكم فان قال لا انكر النبي على الجملة في التلفظ بالثلاث في وقت واحد فلما قال لا انكره اصفاءه  
 ان طلاقه يؤثر في اللعان فالعد في ترك انكاه هذا هو العقد في ترك انكاره على ان خبر العجالي وما اشبهه من الاخبار غير واحد قد  
 بينا ان اخبار الاحاد لا توجب علما ولا عملا وهو متعاضد اخبارا كثيرة تضمن ان يقع النكاح في الحال الواحد بدعه وخلاف السنة  
 فان اجمع من يذهب الى ان الطلاق الثالث يقع وان كان بدعه غير روي في حديث ابن عمر ان النبي قال لا ينكح ما لم يطلعهما قلت اذ عصى  
 ترك وبانت منك امرائك فالذي يطلن لك انه لا مضى في قوله ان يطلن لثلاث فافترى كنه فعل في ذلك بكلمة واحدة ويجوز ان يكون  
 مراده ان يطلن لثلاث في ثلثة اطهار وتخللها امر اجتهد فلا شبهة ان من طلق امرته ثلث في ثلثة اطهار لا يسهى مطر لثلاثا فافترى كنه فافترى كنه  
 هذا الوجه في قوله اذا عصيت بك وبانت منك امرائك فلما اجتمعا في العصبية امر واحد ان يكون النبي كان يعلم من زوجها من غيرها  
 وبما يقتضيه من المعصية بغير هذا الامر الاخر انه يكون للزوج ان يخرج نفسه من الممكن من الرجعة المرته لا يذهبى كنه بغيره بغيره  
 الدليل على الفرقية الى امر اجتمعا فان اخرج امرها من يده وبها هم بالمعصية ومن انان رجعة بالنكاح في الثالث في الاطهار الثلثة والمر اجتهد خلال  
 ذلك فهو محرم لها على نفسه حتى تنكح ووجاعهم وجهه كراهية ذلك ما ذكرناه وجواب ان في تأويل الخبر هو ان من نكح امرته بغيره بغيره  
 على هذا اذا خرجت من العدة بابت فان المطلقة ثلثا بلفظ واحد يعنى منه تطليقه واحد على الصحيح من مذهبينا فان طلقها بكلمة واحدة فلما  
 وخرجت من العدة بابت منه وانما عصي به لا نرايدع بالجمع بين التطليقات الثلثة في الحال الواحد فان تخلوا ابنتها ووه من ان بعد

عنه ان النسوة انما  
 ينهاين مع ذلك في غير  
 ونفسه لثلاث في الطلاق  
 انكاح في حال واحدة

وساؤه

كانت





# كتاب الأياد والنكاح

بعض من شاهد من فني لخلطهما ذكرناه لم يقع ظاهرا ولا في الفقه في ذلك والحجة لنا بعد اجتماع الظاهرات حكم شرعي وانما  
في الموضع الذي يدل الشرع على ثبوته وادفع مؤانته للشرط التي ذكرناها لاختلاف بين الامور في حكمه وليس كذلك اذا اختلف بعض هذه  
الشرط على اعتبارها ما يجب فني موضع **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان الظاهر لا يقع بينهما ولا في طائفة طائفة كان  
وخالف باقي الفقه في ذلك والحجة لنا في هذه المسئلة المحجة المسئلة التي تقدمنا بلا فصل فلا معنى لنكران **مسئلة** في الفقه  
بما لا يمتنع ان الظاهر لا يثبت حكمه مع الجماع والادوية من التعيين التبيين اما بالاشارة او التسمية ومن قال للنساء احد يكن على كظهر  
اي حكم لقوله وخالف باقي الفقه في ذلك والحجة لنا بعد اجتماع المردود ان الظاهر حكم شرعي قد ثبتت بالاتفاق تدفع مع التعيين في  
يثبت انه واقع مع الجماع **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان الظاهر لا يقع الا بلفظ الظاهر لا بغيره كما لا ينعقد بغيره من غير  
الام او عضو منها اي عضو كان وخالف باقي الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه اذا قال انت على كبد امي او كواسمها وذكر شيئا لم يحل للظهر  
البنية منها لم يكن مظاهرا فان قال بظهورها ونحوها وما اشبه ذلك كان مظاهرا لا نهج محرجا لظهوره انه لا يحل له النظر اليه وقال ابن الغاسم  
فباس قول مالك انه يكون مظاهرا بكل شيء من الام وقال الثوري الشافعي اذا قال انت على كراسي وكبدها فهو مظاهرا لان للذكر يدان  
منها محرم عليه الحجة لنا بعد اجتماع الظاهرات ما تقدم من ان الظاهر حكم شرعي قد ثبتت فدفعه ولو بغيره اذا علق بالظهر لم يثبت ذلك بناء  
الاعضاء واهم فان لظهورها مشق من لفظ الظاهر فاذا علق باليد ما اشبهها بطل الاسم المشق من الظاهر لم يحرجا فان كان في اليد غني  
الظهور لنا الاتفاق في معنى الحرج لا يجب ان يكون اليد مظهر او الاسم مشق من الظاهر ومن غير **مسئلة** وما نظر بغيره والاشارة  
به القول بان من ظم ثم جامع قبل ان يكفر كفره كذا وان وافق الامامية في هذه المسئلة وخالف باقي الفقه وادعوا وجوب الكفارة والاشارة  
دليلنا الاجماع المنع من دواعيها والتعيين ببراءة الذمة فان ذلك لا يحصل لامع لكفارته وان الواحدة فان قبل ان كان الكفارة انما تلزم  
بالعفو وهو امساكها والمقام على استباحة المتع بها دون الجماع بلكة لزمه فممن قبل ان يتماس في العفو يلزم كفارة واحدة والجماع لا يلزم  
كفارة اخرى فلنا الواجب بحكم الظاهر اذا وقع العفو الكفارة فان جامع قبل ان يكفر فلا تمتنع بل بزمه كفارة اخرى فعونه **كتاب**  
**الابلاء** **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان الابلاء لا يكون الا باسم الله نعم دون غيره ولو قال ان من نكح  
فله على صوم او صلاة لم يكن موليا وقال ثور محمد مالك وابن حزم الشافعي هو مولود واذا قال الله على صوم كان موليا وفيهم جميعا والحجة لنا بعد  
اجماع الظاهرات ان الابلاء يتعلق بحكم شرعي فعملنا بغيره في الموضع الخلاف في ثبوته **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
ان الابلاء لا يقع في حال الغضب الذي يهبط الانسان نفسه معه لامع الاكواه ولا بد بين من الغضب خالف باقي الفقه في ذلك والحجة لنا ما تقدم  
في كتاب الطلاق انه لا يقع مع الغضب الا كراه **مسئلة** وما نظر انفردت به الامامية من حلقان لا يفرق وجنبة وهي موضع خوف من الحلق  
فقطعت بينهما فبطلت ولدها لا يكون موليا وخالف باقي الفقه في ذلك ودعي عن الاوزاعي موافقة الامامية وقال مالك لا يكون موليا  
لان اراد صلح ولد مولود بالامتناع من الجماع الاضطرار بالهنة والحجة لنا بعد اجتماع الظاهرات ان نكاح الابلاء حكم شرعي فيجب فيه  
بنفي الدليل الشرعي فان احتجوا بمو قوله نعم للذين يعملون من نسائهم فزعموا انهم لا يجوزون ان يكونوا بالابلاء بعد ان لا ينفقوا جو  
الزنى فبطلت الى ونحن نمنع من كون من قال للرضعة لا امرئ في الوضاع موليا فالاسم لا يثبت له ولد فان قبل هذا بوجوب لا ينعقد الابلاء في رضعة  
للزجل ولو وجب له ولد على حاله في غير الوضاع ابيهم فلنا كل نقول اليه نذهب **كتاب النكاح** **مسئلة**  
وما انفردت به الامامية فان جمعت الفقه على خلاف القول بان الرجل اذا قال لامرأته يا زانية ففاجري محرجة لك لا يوجب النكاح بينهما  
ان يقول لا يثبت ثوبين ويهبط النكاح حشنة منها الى مشاهدته او ينفق لها او حلا وادفع مالك والثبت في هذه الجملة والحجة لنا اجتماع الظاهرات  
عليه فان اللعان يتعلق به احكام شرعية فالطريق الى اثبات ما يوجب له الشرع وقد ثبت في الموضع الذي ذكرناه بالاتفاق انه يوجب اللعان  
ولم يثبت ذلك بما عدها فوجب في الجماع **مسئلة** وما انفردت به الامامية بان من فسدت امرته وهي خرسا او مائة لا تنصع شيئا في  
بينهما او ينفق عليه لم يحل له ابدا ولا لعان بينهما وخالف باقي الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه اذا فسد امرته لم يحل له ولها  
بلا عن قال لا زلعي اذا فسد امرته وهي خرسا حتى يبرء لها ولا حد عليها لا لعان قال مالك الشافعي بلا عن الاخرس اذا فسد امرته الا  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المردود وانما وجبت لفردة الحد على الزوج اذا فسد وجنبة وهي خرسا لان الذي ينفق عن الزوج  
الحد اللعان والملاعة للخصا لا يقع وقول الاوزاعي ان الولد يلحق بمن فسد امرته وهي خرسا صحيح لا للعان ان لم يصح فدفعه بينهما  
بجس من نكح الولد لا حق ما نفقه الحد منه فغلط منه لان فادق لم يثبت عن الحد اللعان فالحدة لم يثبت **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
القول بان من لا عن وجنبة ومحمد له هاتم رجع بعد ذلك فاو بالولد فان بعض جملة المقترين في بؤر والولد منه ولا يورث هو من ذلك الولد

والاشارة الى ان الفقه في ذلك لا يثبت له ولد فان قبل هذا بوجوب لا ينعقد الابلاء في رضعة  
للزجل ولو وجب له ولد على حاله في غير الوضاع ابيهم فلنا كل نقول اليه نذهب  
كتاب النكاح مسئلة وما انفردت به الامامية بان من فسدت امرته وهي خرسا او مائة لا تنصع شيئا في  
بينهما او ينفق عليه لم يحل له ابدا ولا لعان بينهما وخالف باقي الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه اذا فسد امرته لم يحل له ولها  
بلا عن قال لا زلعي اذا فسد امرته وهي خرسا حتى يبرء لها ولا حد عليها لا لعان قال مالك الشافعي بلا عن الاخرس اذا فسد امرته الا  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المردود وانما وجبت لفردة الحد على الزوج اذا فسد وجنبة وهي خرسا لان الذي ينفق عن الزوج  
الحد اللعان والملاعة للخصا لا يقع وقول الاوزاعي ان الولد يلحق بمن فسد امرته وهي خرسا صحيح لا للعان ان لم يصح فدفعه بينهما  
بجس من نكح الولد لا حق ما نفقه الحد منه فغلط منه لان فادق لم يثبت عن الحد اللعان فالحدة لم يثبت مسئلة وما انفردت به الامامية  
القول بان من لا عن وجنبة ومحمد له هاتم رجع بعد ذلك فاو بالولد فان بعض جملة المقترين في بؤر والولد منه ولا يورث هو من ذلك الولد

فَالْحَدِّ

۱۰۰  
لم یحضر عثمان

پیلغن الجبض اذا  
كان مثلين، يبيض

غير مصنف في الحالة  
على انساب النساخ

مَنْ يَسْلَمْ بِذَلِكَ مَعِي

فی القصد

ذکر  
معرف

# مخلا الإیمان

**مناقصه**



# كتاب الايمان

فان قيل فقد دوى عن النبي انه قال من حلف على شيء فرائى ما هو خير منه فلما بان الذي هو خير منه ولم يكفر غيبت عنه فلما هذا خبر واحد لا يوجب علما ولا يقضي قطعا ولا يثبت الحكم ما يقضي العلم له من اخبارنا التي هي من اخبارنا ما لا يحصى من المعارض ما يضمن البصيرح بسقوط الكفان وبما مضى هذا الخبر بما روى عن النبي في حديث غيره انه قال لئن انا لكانت ذوقا وكفارا وهذا خبر آخر من ترك المعصية لان الكفان لما كانت لازلة الاثم وسرك المعصية فاما كان واجبا فلا اثم فيه فقلنا من مقام الكفان ونحن نعمل الخبرين لم يبين عنهما فقلنا بطلان الكفر على الاستعانة والتدب الخالف لنا على مذهبه لا يمكن استعمال الخبر المنقضي بسقوط الكفان وان كفان ينافيهما **مسألة** وما انفردت به الاما ان القابل اذا قال ان فعلت كذا فرائى ما هو خير مني او ما لي صدقة او عتق عبد حر لم يكن ذلك يمينا بلزم فيها الحنيفة الكفان وفعلنا باقي الغفها وفي ذلك لو امكن حلف لزمه الطلاق والظهار والعتق قال ابو حنيفة اذا حلف بقصد فخرج جميع ماله ثم حث ففعل به بنصفه ينجيه وقال الشافعي يوجب عليه اذا حث كفان به من قال ما لا يخرج من له الثلث واخذت ثلثي دوى مؤانفة الشيعة عن ابن عباس سر وطا ووسل شيعة وانه لا شيء على من حلف بذلك ثم حث ما لا دلالة له على ان الطلاق والظهار ولا يفتا مشروطين فقد تقدم في هذا الكتاب اما العتق والصدقة ففي احصائنا من يفتي بان اخرج ذلك القول يخرج البهمن كان لغوا فاعلم لاحكامه فان اخرج جميع المذ ذ كان له حكم التذ وجب عليه السؤ والصدقة ذ كان ما علقه به من الشرط وهذا غير صحيح لان المذ عند جميع اصحابنا من شغلن يقول النادر لله على كذا ان كان كذا فاذ قال كذا حث حران كان كذا او ما لي صدقة صدقة التذ دون البهمن فلا يكون ناذرا الا ان يقول لله على صدقة ما لي عتق عبد ذ ان لم يفعل ذلك لم يكن ناذرا كما لا يكون خالفا والدليل على ان ذلك ليس بهمن ولا يلزم فيه حث اجماع الظاهر اجماعهم حجة وابقه فلا خلاف ان الخالفين الله نعم خاص مخالفا لشرع من كفته البهمن ان كان ناعدا البهمن حكما شرعيا لم يقع بالمعصية مخالفا لشرع وابقه فان الاصل بلزوه الذمة من المحفوف ومن اثبت ذلك كان عليه الدليل فان اخرج ابو حنيفة بقوله نعم ومنهم من عاهد الله لئن انا ما من فضله لصدقتن الا بانه نعم ذمهم على مخالفة نفس ما عاهدوا عليه الجواب فالاسلم ان ذلك عهد من اعمى ان له حكم العهد فخلطه فامه الدلالة وبعد فان اكثر الانبياء **مسألة** يقولون ان قوله عهد الله ليس بهمن **مسألة** وما انفردت به الاما مئة ان القابل اذا قال على عهد الله على ان لا يفعل كذا ففعل **مسألة** ان فعلنا غير فلم يفعلنا او ذكر شيئا مباحا ليس بمعصية ثم خالف ابو حنيفة عليه عتق وفيه اوصياء بهمن سننا بغير ا اطعام سنين مسجنا وهو محبة بهمن الثلث في باقي الغفها بخلافه في ذلك فعند ابو حنيفة وما لا في هذا القول بهمن يوجب فيه ما يوجب حث البهمن قال الشافعي ان يذو بذلك البهمن كان يمينا ومن لم يكن يمينا لم يوجب عليه الطائفة وان شئنا ان نقول قد ثبت انه من حلف على ان يفعل كذا ففعل او معصية انه يجب عليه ان لا يفعل ولا كفان لزمه وكل من قال بسقوط الكفان عمن ذكرناه قال فبم عاهد الله نعم ثم نكث ان الكفان انما يكونا هاهنا لزمه ولا احد من الامه يفرق بين المستلزمين من فريضة ما فقد خالف لاجماع **مسألة** وما يظن انفراد الاما فيه بهم والشافعي فيه قوله ان احدهما مؤانفة الشيعة الاما مئة ان من حلف بالله نعم ان لا يفعل شيئا ففعل مكرها او ناسيا فلا كفان عليه لزمه با في القفها الكفان الا على احد قول الشافعي الذي كونه دليلا على صحته ما ذكرناه لاجماع المتكروا به قوله نعم وليس عليه كمنح بها الخطا به فاذا قبل الجناح هو الاثم فلما قد عسر في الفرائض والشرعية على الاثم وعن كل فعل يوجب حمله على الاثم مالم نعلم دلالا وابقه فان النسب والاكراه برفعان التكليفات العقلية فكيف لا برفعان التكليفات السمعية وابقه فان الكفان وضع في الشريعة لادالة الاثم المستحق وقد سقط الاثم عن الناسي بخلاف فلا كفان عليه بقاء فان الفعل المحذور عليه يستند بالاكراه والنسب كما يتعد بسقوط الفدية فكيف يرفع التكليف مع فعل الفدية فكذلك يرفع مع الاكراه وقد العلم فكما ان حلفا ن يفعل شيئا وفعل ذلك نر عليه كذا يلزمه كفان فكذلك من حلف ان يفعل او سلب علم فوجب ان لا يلزمه الكفان لان رفع العلم من الاسر مفعلا ويكون بقاء الخالفون في فريضة المسئلة بما روى وهو ظاهر في كنههم ورواياتهم عن ابن عباس عن النبي انه قال والله لا يورثني الا في الخطا والنسب وما استكرهوا عليه ليس لهم الجوا الخبر على اسم الخطا والنسب دون حكمهما لان الواجب حمله عليهما معا الا ان تقوم دلالة الاثر على رفع الخطا والنسب انفسهما لا يمكن ان يرد بالخبر وانما المراد به ما يوجب الى الخطا والنسب من حكم واما ما انفردت به الاما على احد ما اولى من الاخر فوجب حمله عليهما **مسألة** وما يجوز ان يظن انفراد الاما مئة ان من حلف ان لا يكلم زيدا حثا ونع عليه سنة اشهر وقد وافق الاما مئة ابو حنيفة في ذلك الشافعي يذهب الى ان الجين يقع على الابد وان ماله الجين سنة واحدة والذبح يوجب حنيفة ان هذا القابل ان كان غوي باليمين ما انا بعينه فهو على طواه وان كان اطلق القول غاريا من يذبحه كان عليه سنة اشهر لم يلبنا على صحته ما ذهبنا اليه لاجماع المذروا وان كان اسم الجين يقع على شيئا مختلفا فوقع على كذا كافي قوله نعم فبما ان الله حين تمسحون وجبينكم بوضو وانما اراذ فان الصباح والمساء وابت بعض منقضي اصحابنا ابو حنيفة يحمل هذا الية على ان المراد بها سنة واحدة فكانت قال ساعة مشرقة ساعة مشرقة وهذا غلط فاحش منه لا يخفى وما يقع عليه يوم اسم الجين على وقت مبهم قال قوله

ان غيبة كذا على كذا



کتاب العنود والامکا

[illegible]

# كتاب النديب

الاجماع المردود ان وقوع العتق حكم شرعي لا يجوز ان يثبت له الا بدليل فاطع وقد علمنا ان حكم العتق يثبت اذا علم بالجملة ولم يعم دليل على شؤنه  
 اذا علم بالاعضاء فيجب ان يثبت حكمه **مسئله** وما انفردت به الامامية ان العتق لا يقع الا اذا كان اوجه لله ثم والعبرة بالبر لم يفتد  
 به غيره من الوجوه مثل الاعتزاز وما يخالف لغيره وخالفنا في الفقهاء في ذلك الدلالة على صحة مذهبنا بعد اجماع الطائفتين ان العتق  
 حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي فلا بدليل على وقوعه مع نفي القبر **مسئله** وما انفردت به الامامية ان من عتق عبدا كان  
 لا يقع عنه وخالفنا في الفقهاء في ذلك الدليل على صحة مذهبنا ما مضى في المسئلةين المتقدمة من ذلك ان جعل الكافر والسلبطاله  
 على مكانه اهل الدين واليمان في ذلك لا يجوز **مسئله** وما انفردت به الامامية ان العبد اذا كان بين شركيين واكثر من ذلك فاعتق  
 لحد الشركاء نصيبه نصيب ملكه من العبد خاصة فان كان المعتق مؤسرا طويلا يتباع حصص الشركاء فلا يتبعها العتق جميع العبد وان كان  
 المعتق معسرا وجب ان يستعني العبد في باقي عتقه فاذا اذاع عتق جميعه فان عجز العبد عن النكس السعاية كان بعضه عتقا وبعضه بغيره  
 وخدم مالكه بغيره وفي نفسه مجتبا ما اعتق وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابا حنيفة اذا اعتق احد الشركاء عتق نصيبه وشركه  
 ثلث خيرات ان كان مؤسرا ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن ان كان معسرا سعى العبد هو قول الثوري الحسن صالح بن حي حكى ابو يوسف عن يبعه  
 كله وهو قول ابو يوسف محمد بن كان مؤسرا ضمن ان كان معسرا سعى العبد هو قول الثوري الحسن صالح بن حي حكى ابو يوسف عن يبعه  
 في عبيد بين رجلين اعتقا احدهما لم يجز له عتقه فان عتقه الاخر فعتق عتقه ما قال مالك والشافعي اذا اعتق احدهما وهو مؤسره فعتق  
 كله وفيه ان كان معسرا كان نصيبه بغيره بغيره وقال عثمان البتي لا يبي على المعتق الا ان يكون جاريه زانية او لوطي فضمن ما دخل  
 على صاحبه من الضر وحكى الطحاوي عن قوم انهم قالوا لولوا بنو العبد كله وبعض المعتق من شركائه مؤسرا كان ومعسرا ومن مال هذه الاقارب  
 المختلفة وجد قول الامامية على ترتيبه من غير اغنياء والدلالة على صحة مذهبنا الاجماع الذي ينكر ثم القول بغيره العتق في نصيب المعتق  
 لا بد منه لان نصيبه في ملكه ويغدر به الى غيره لا يجوز ان من لا يملك شيئا لا يجوز نصيبه ويغدر المعتق الذي هو يملك هذه المسئلة عليه  
 لا بد منه وما لا الشافعي فقد صحح به فيما حكاه غيره كذا ابو حنيفة ايم في اثبات الخيرات ان للشركاء الا اذا قلنا لا في حقيقته راي ان كان  
 المعتق معسرا عجز العبد عن السعاية والنكس كيف يكون الحال فلا بد له عند ذلك من القول بمثل ما قلناه وما لا الشافعي ينكر ان يقال له  
 انما يجوز ان يكون بعضه بغيره وبعضه حرا اذا فقدت الجبله في عتقه ما يتبعه من المعتق اذا كان مؤسرا او بعضا من العبدان كان المعتق معسرا  
 لا سيما وانهم كلهم يرون من النبي انه قال من اعتق شقيقا من مملوك فعتقه خلاصه كله من ملكه فان لم يمكن له مال ذلك استسعى العبد  
 عنه مشغوق عليه ويرون انهم عن النبي انه قال من اعتق شركا له في عبده فهو حر كله وظاهر هذا الخبر يقتضي ما حكيناه عن ابو يوسف محمد بن ذلك  
 باطل عندنا وعند الشافعي ثبت انه اذا استغنى في النوصلة الى الحر من كل سبب ان استدل الشافعي بما يروى عن النبي من قوله من عتق  
 شقيقا له فعتقه وكان له مال النبي من العبد فمعتقه عدل اعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه لعبد الا فعتق عتق عليه فاعتق  
 وروى ما روي الجواب في هذا خبر واحد ان كالا لا تعرفه ولا يروى عدا لرواياته وقد بينا في غير موضع ان اخبارنا والاحاد العدول لا يقبلون كما  
 الشريفة وانما يصح ان يجمع هذا الخبر الشافعي على انه جينته لانها مشركا في قبول اخبار الاحاد وابو حنيفة عجل هذا الخبر بان يقول ان لعبد  
 رفق الى ان يروى السعاية بما عليه كما انه كان الى ان يفتنه صاحبنا على ما ذهبنا اليه ان ناول ذلك على من عجز عن التسع من العبيد فان  
 يبقى بعضه بغيره لا محالة وهذا التاويل اولى من تاويل ابي حنيفة لانه لو اطلق عليه اسم الرقيق ان يفتني لماره بغيره وبعده وعندنا لا يجوز ذلك  
**كتاب النديب** **مسئله** وما انفردت به الامامية ان النديب لا يقع الا مع فساد البر اختيارا له  
 ولا يقع على غضبه لا اكراه ولا سكر ولا على جنة البهيم تكون لغيرة الى الله تعالى المقصود به دون سائر الاعراض وخالفنا في الفقهاء في ذلك  
 في هذه المسئلة والدلالة على صحة مذهبنا فيها كلها ما قدمناه في باب العتق وشرطه ان لا يقع على هذه الوجوه التي قلنا ان لا يقع عليها والطريقة  
 في الامر واحد **مسئله** وما انفردت به الامامية ان فتم ابيع المديف فلو ان كان ذلك النديب بطوقا وبينهما جازله  
 بغيره على كل حال في غير كما يجوز له الرجوع في وصيته وان كان نديبه عن جوابه بغيره ومعنى ذلك ان يكون قد نذر ومثلا ان يبر  
 من مرضه او قدم غايه من يدر عبده ففعل ذلك فاجب لا يبر عما وجبنا احدا من لغتها افضل هذا التفصيل واطلقوا اما جواز البيع على  
 كل حال والمنع منه على كل حال فقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز وهو قول ابن ابي ليلا وسائر اهل الكوفة والحسن بن علي قال ما نال لا يجوز  
 وهو قول بيع المديف ان يباع مديره فاعتقها المشتري فالعتق جائز وينقض المديف والاولا للمعتق وكان وطهنا تخلف منه صفات م ولد وطه  
 النديب في قال لا وزاعى لا يباع المدير الا من نفسه ومن جل يجبل عتقه وولاءه لم يشره ما نام الاول حيا فانما مات الاول بيع الولاء الى ربه  
 وقال الثلبث اكره بيع المديف ان باعه واعتقه المشتري مجاز بغيره ولاه لمن عتقه وقال عثمان البتي والشافعي يجوز بيع المديف من غير حاجه وطهنا



## كتاب النديب

فما في الجماعة من منهم أنفسهم الامانة فضات المسئلة انفرادا وليدنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع البتة وان النديب اذا كان على سبيل كنفه  
منه واجب عليه ان لا يبيع ولا يجوز الرجوع فيه لا الفسخ له وليس كذلك البيع لان لا سبيل له نقضه **مسئلة** وما انفردت به الامانة  
ان النديب الكافر لا يجوز وفده معنى الكلام على نظير هذه المسئلة لما دللنا عليه على ان عقوب الكافر لا يجوز فان النديب من من العتق **مسئلة**  
وما انفردت به الامانة ان من يبرئ نفسه من عبده ما ان يعق بضمير القول نصيبه بركه كالقول فممن اعنوا من غير احقر من عبده تلك الفتنة  
التي ذكرناها في عتق الشفص هي ثابته هيئنا والدلة على المسئلة في هذه **مسئلة** وما انفردت به الامانة انهم فتموا النديب  
وقالوا ان كان من جوبهم نوم من اس المال ان كان من نطوع من يوم الثالث فاما في الفقهاء بخالفون في ذلك ما وجدنا لهم هذه الفتنة  
لاننا حينئذ واضاهوا الثوري ما ملك والا واذ عوى الحسن حتى الشافعي قالوا بالاطلاق وان النديب يكون من الثالث فان فوالله سبحانه  
المدين من جميع المال هو مؤول مسروق ابراهيم النخعي وروى عن الشعبي ان شريحا كان يقول المدين من الثالث فبان بحكاية هذه الاقوال انه  
مؤول الامانة اذا ضموا والدلة على صحة قولهم بعد اجماع الطائفة انه اذا كان واجبا جرى مجرى لغيره في خروجه من اصل المال اذا كان  
من عاونه ونطوعا فهو كالوصية فيما يبيع به الموصي الفتنه واجبة فان اسندوا بالخبر الذي يبرئ نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله المدين  
من الثالث فالجواب عن هذا خبر لا نعرفه وانتم تفترون به ويخالفه اخبارنا كثيرة موجودة في الكتب لو قلنا انه على ما ذهبنا اليه على نديب  
النطوع والبيع دون الوجوب **مسئلة** وما انفردت به الامانة ان النديب من من عتق بعضه من الاعضاء لم يكن نديبا ولا كان  
له حكم وباني الفقهاء بخالفون في ذلك والشافعي اذا ذهب الى ان العتق اذا عتق باي عضو كان من الاعضاء وقع بيمينه النديب في مثله  
وابو حنيفة اذا ذهب الى العتق يقع متى عتق بعضه بغيره عن الجملة مثل الراس والفرج بيمينه يقول النديب مثل ذلك وكل ذلكنا به في المسائل  
العتق من العتق لا يقع متى عتق بعضه من الاعضاء هو بيمينه دليل في النديب في هذه المسئلة **مسئلة** وما انفردت به الامانة  
ان لا يجوز ان يكاتب العبد الكافر واجازنا في الفقهاء في ذلك وقد دللنا على نظير هذه المسئلة في مسائل العتق النديب وما دللنا به  
هناك هو دليل في هذا الموضع ويمكن ان يستدل على ذلك ايضا بقوله تعالى وكانوا من علمهم منهم خيرا فلا يخلوا المراد بالخبر ان يكون المال و  
الصناعة وحسن المكتسب على ما قاله الفقهاء والمراد بالخبر هو الدين الايمان لا يجوز ان يراى ذلك المال لا المكتسب لا يبيع الكافر  
والمرئى ان كانا مومنين ومكتسبين خيرا لان فيه ما خيرا وبسمي ذوالايمان والدين هو خبر وان لم يكن مومرا ولا مكتسبا فالجمل على ما ذكرنا  
اولى في مسائل المعاني في الاحتمال لوجب الحمل على الجميع **مسئلة** وما انفردت به الامانة ان المكاتب اذا شرط على مكاتبته ان  
من يبيع عليه من مال مكاتبته شيء رجعت رفا كان هذا الشرط صحيحا ما صليا وانما شرط عليه من منى او يبي بعضا وبقي بعضا عتق  
عنه بقدر ما ادى بغيره بقدر ما بقى عليه كان ذلك بغيره جازا وان شرط شيئا من ذلك وان اطلق الكتابة وادى المكاتب البعض  
بقي البعض كان رقيقا بقدر ما بقى عليه حرا بقدر ما اثمه وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه ابن ابي ليلى وابن شبرمه وثالث  
والشافعي والا واذ عوى اقلث بر سعيه المكاتب عتق ما بقى عليه وهم لا يعقوا لا يبيع لكتابته وركو عن الثوري انه قال اذا ادى المكاتب  
النصف والثالث من مكاتبته فاحل له لبره الى الرد وروى عن الشافعي انه قال كان عبد الله وشريح يقولان في المكاتب ان ادى الثلث  
فمؤخرهم وركو عن عيسى بن ابي ادى المكاتب منهم وفيه من وعزيم والذبي يدل على صحة مذهبننا اجماع الطائفة وان شئت ان يقول  
كل من قال ان عتق الكافر لا يقع ولا يقع بقول ما ذكرناه في هذه المسئلة والنفرة بين المسئلين خلاف اجماع الامم وقد دللنا على ان عتق  
الكافر لا يبيع ولا يقع ويمكن ان يعقد بيمينه على ان الكتابة عقد يتعلق بالشرط الذي يرضى به فحين يكون بحسب ما يشترطان ويتراضون  
عليه فاذا اطلق الكتابة وجعل الوثبة بازاء المال فما نقص عن المال يجب بقضائه من الوثبة **مسئلة** وما انفردت به الامانة  
القول بجواز بيع امهات الاولاد بعد فان اولاده من فلا يجوز بيع ام الولد ولدها حتى هذا هو موضع الانفراد فان من يوافق الامانة  
في جواز بيع امهات الاولاد وتحتلها في التفصيل البتة ذكرناه وولدنا لغائه وحكى اصحاب الخلاف القول بجواز بيع ام الولد عن ابن ابي  
علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وابي سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير والوليد بن عتبة وسواهم  
عقده وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن سنان وابي الزبير وعبد الملك بن يحيى واهل الظن وخالفنا في الفقهاء في ذلك منعوا من بيعه في ذلك يدل  
على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الطائفة عليه قوله تعالى واحل الله البيع هذا عام في امهات الاولاد وغيرهم فان قيل قد جمعنا على ان في  
واحل الله البيع مشروطا بالملك فان بيع ما لا يملك لا يجوز فلنا الملك بان في ام الولد خلاف لان طمها مباح له ولا وجه لا نأخذه الا  
ملك اليه يدل ايضا علمه ان لا خلا في جواز عتقها بعد الولد ثم يمكن الملك باننا اجازا العتق وكان يجوز مكاتبته وان ما خذ هبل  
انما اهل عتقها من عتقها وهذا يدل على بقاء الملك لذلك اجمعوا على ان قالنا لا يجب عليه الدية وانما يجب عليه عتقها فان قالوا ان

وَنَجُوْا بِسَبِيْحِ اُمِّهَا الْاَوْلَادِ

بغاء الملك لا يدل على جواز البيع بل لا يمنع ان يبيع الملك هونا فصر كملك النبي الموهون هونا فـ لم يجز بيعه فلنا اذا سلمنا بغا الملك فبقاؤه  
يقضي استمرار احكامه واذا ادعيتهم فيه النفقة طولبتم بالدلالة ولين نجد لها على اننا لو سلمنا نفضا الملك بين عالما وان لم نجد على انه لا يجوز بيعها  
مع بقاء ولدها وصر من النفقة في الملك بدل ما يقع على ذلك قوله نعم والدينهم لغوهم خافضون الاعلى ازا هم وما ملكك انما هم وقد  
علمنا ان تملوا ابائهم ولدا وانما يطاها بملك اليهم لان لا عقد بينهما واذا جاز ان يطاها بالملك خاتان يبيعها كما خاها مثل ذلك في  
سائر جواريم وما يشهد لما ذكرناه ان يبيع امها في الاولاد كان مستعملا في حياة النبي ومشارفا طول ايام ابي بكر حتى هني عمر عن ذلك  
فامنع منه اثنا عا له وانما هني عن ذلك لمصلحة لها كما هيبة مستعنة الحج والزامة المطلق ثلثا بلفظ واحد بخبرهم زوجة عليه اغراضا ليس بملك ودعته  
هلك في ما له الى مسائل كثيرة خالف فيها جميع الامم وانما الخلاف عليه بيع امها في الخلاف على مسائل اليه ذكرناها بغضا وانما يعنى ان هني  
عمر عن بيع امها في الاولاد كان لراي اخناره هو ما روى عن عبد الله بن ابي الهذيل قال جاء مشابك عمر فقال ان امي اشترها عني فهو بغيرها  
وبنظرها وانما ضاربها دخل منها النار فقال عمر هذا ضاربها هو مشان ينعمن فلو لم يكن بيع ام الولد جازا لكان عمر يبيع شر عمر الغلام  
لجارية ويرد لها على اب الغلام وما يمكن ابراده على سبيل المغارضة فانه وارده من طريق الاحاد التي لا يجوز الاحتجاج بها في طريق العلم  
بيع لاصحابنا ان يراضوا بها لان خصوصياتهم من العمل باخبار الاحاد وما رواه ابو داود وسليمان بن الاشعث السجستاني قال حدثنا عبد  
الله بن محمد الثعلبي قال حدثنا محمد بن سالم عن محمد بن اسحق عن خطاب بن صالح عن مولى الانصاري عن امر عن سلامة بنت معقل قالت قدم لي عتي  
في الجاهلية فباعني من الجاهل بن عمر فولدت له عبد الرحمن ثم هلك فقال امرأته لان نيا عتي في دينه فانيت سؤل الله فاجبرته فقال له العتي  
ابن ليس كعتي عمر اعفوها فاذا سمعتم بوفو قدم على قنوت اعوضكم عنها مغوضهم عني غدا فلما عرفت ام الولد بموت سيدتها اسر النبي الوار  
فلاضمن له العوض عنها ولما قال له قد عرفت بموت سيدتها ولبيس لكم بيعها وما يمكن ذكره اية على سبيل المعاضة ما رواه عطاء وابو الزبير  
وابن ابي عمير كلام عن جابر بن عبد الله قال بعنا امهات الاولاد على عهد رسول الله وابي بكر فلما كان عمر خانا وعني بندا العتي في البيع  
الناجي عن ابي سعيد الخدري قال كنا نبيع امهات الاولاد على عهد رسول الله وعن ابي هريرة بن مخرم عن ابي سعيد بن علفة يقول كنا نبيع امهات  
الاولاد على عهد عمر الى ان هانا عنه وعن عبيد الله بن السلمي عن ابي هريرة بن علفة عن ابي ايوب قال كان من راي ورأي عمر ان لا يبيع امهات الاولاد  
فقد بيع عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس عن محمد بن يونس  
عن يونس كان سبيل الاستعانة لاهنا لو عرفت بوجوب السبيل لمانع من جوارها من عتقها ورواها في الحديث عن يونس وهب قال انما يبيع عمر جارية فولد  
منه بنتان وماتت ابنت فانيت عمر ففحصنا عليه لقضه فقال هي جارية بك فان شئت فبعها وعن الحكم عن يونس عن عمر بن الخطاب فاما اعراضه  
من بعض على ما ذكرناه في رواه عن جابر بن عبد الله الخدر عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر  
في ذلك دليل على ان النبي كان عالما بذلك لم ينكره ويجوز ان يكون في حياته ما لا يعرفه فليس ينبغي مضيح ان احتجاج الرجلين بان يبيع امهات  
الاولاد كان في حياته النبي خرج حجة الاخبار ما به كان عالما بذلك والا فلا فبدا في ان يجري في ايامه ما لا يعرفه ولو ساع هذا الشاويل  
لغيره لهما هذا النبي يخرج البكر حجة الخصوم فلم لا يفل ذلك دليل على انهما اخبرا بان ذلك جرى بحري هو بعينه وبلفظه فلا ينكر وقد غلق  
من اشنع من بيع امهات الاولاد باشتاؤها وان ولد هذه الامم حرة وهو كالجارية فحقها فخرية مستعينة اليها ومنها ما رواه عن عمر عن ابن عباس  
قال قال رسول الله انما يبيع امهات الاولاد على عهد رسول الله وعن ابي هريرة بن علفة عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر عن ابي سعيد الخدر  
الاولاد وان لا يبيعن لا يستشجن بمادوى عنده فاما دويبه حبان لذت منه انه قال اعفوها ولها وايعوا اية اجاع الصحابة على عتقها  
في ايام عمر بن خطاب الاجماع حجة فيه فيقال لهم فيما علقوا به او لم زعمتم ان حرة الولد تعدى الى الام ومن يذهبكم ان الام لا تدفع الولد  
في الاحكام وانما يبيعها الولد فاذا اعفوا الامم عتقوا في بطنها وليس اذا عتقوا في بطنها اعفوا اية فلو كان الولد هو الموجب لجرمها العتق  
في الحان لم ينفذ ذلك الى موت السيد على ان صاحب المشايخ لا يصح ان يعلقوا بهذه الطريقة لان الشايع يذهب الى ان من اشترى امرأته وهي امه  
وقد كانت حرة منه وضعت عنده ولد اعفوا له منها ولم يشترى من الولد اليها بل تكون امه حتى يخل منه وهي ملكه فاما ما روى عن عمر بن  
عباس فان حفاظ اصحاب الحديث نفاذه قطعوا على انه كذب لا اصل له وكن الخبر المذكور عن سبيل المستب هو وضع ذلك ما رواه ما شعث  
عن سالم ابي عذرة القرشي عن ابن عباس ان كان بجعل امهات الاولاد من اصبغ اولادهم فلو كان عند ابن عباس انه كان في ذلك اثر  
عن رسول الله ينفذ لعنوا والحمر لاجل من اصبغ الاولاد وقد روى عن ابن عباس انه قال في ام الولد انما هي كجارية او فرسك  
وعن سبيل مسروق عن علي بن ابي طالب قال عمر بن الخطاب فلو كان عكره على ما ذكر في الخبر الاول انه روى عن ابن عباس عتقها عن النبي لما  
اسند الى هريرة كان ينسب لنا الى النبي وعن نافع قال قال رجلان لابن عمر في بيع امهات الاولاد فقالوا لا

## كتاب الصيد الناجح

لكن عكرمان يقول بانما ولدت من سيد هانم مغنله وهجر اذ مات وعن عبد الله بن بشار عن ابن عمر بنحوه فلو كان ابن عمر <sup>التي</sup> عنهما انما فقده يؤنه لجعل عنهما منسوبا الى النبي ولم يجعله الى عمرو بن عبد بن هب لمجد في الغان جل عني ام ولد فاما الوليد بن مغنله بليغها قال ابن مسعود كان ولا بد فاعلم فاجعلوها من بصيل بينهما فلو كان ذلك اثر عن النبي لما خفي على ابن مسعود ولا على الوليد بن عتبة وهو امير الكوفة من قبل عثمان بن عفان حتى يقضي بينهما بعض من الصنابة ولما قال امير المؤمنين قد كان لي ذاي عمران لا يبين فقد رايت الان ابن يمين وكان عبد الله بن الزبير لا يبين في طول ولا ينبر على الحر من الغران من غير ان يكره اصحابه عليه عز القاسم بن الفضل بن معدان عن محمد بن ابا قال كانت جدتي ام ولد لعثمان بن مظعون واراد ابن عثمان بيعها بعد موت ابنته فانت غابته وفانت ابن عثمان يريد بيعي فلو كلتني موضعى موضعنا كما قد كنت ولدت من ابنته ففانت لها اذ هو في عمره فانه يقتلك فانت عمر فاسئل الى ابن عثمان بن مظعون فقال اردت بيع هذه فقال نعم فاليس لك ذلك هي جزء وفي هذا دليل على ان غابته وابن عقر بن مظعون كانا ليربان بينهما وان لم يكن عنهما في ذلك اثر عن النبي ولذا اجاز بيعها امير المؤمنين وخابر و ابن عباس وابن الزبير ابو سعيد الخدري والوليد بن عتبة وغيرهم على ان هذه الاحبا والبنى يملكونها وما اشبهها اخبا واخا ولا توجب عليها ولا يقينا واكثر ما وجبه مع السلامة الشاة الظن ولا يصح الرجوع عن الادلة التي قدمنا بها بوجوب العلم واليقين هو ما رخصه بما ذكرنا بعضه واغفلنا معظمه من وابانهم المضممة جواز بيع امهات الاولاد فاما ما اخضع به الشيعة الامامية في هذا الباب فهي اكثر من ان نحصى فاما غرضناهم بما روي عنه وينقلوه وهو وجوب كنب اخبا رهم على انه يمكن اذا سلمنا صحة الخبر الاول الثاني ان يكون المعنى فيه انما نعتى اذا كان مولا فانه علق عنهما ابو فانه وهذا اما لا يشبهه فيه فاما ما روي عن النبي في ام ابوهيم ولده انه قال اغفلنا ولدها فها هو امية من اخبار الاحاد والبنى لا توجب العلم وهم يروونه عن ابي بكر بن ابي سيره وهو عند ثغاة اهل الحديث من الكتابين يرويه ابن ابي سيره عن الحسن بن عبد الله بن عباس وهم عندهم من الضعفا والمطعون في رواياتهم وهو مغاير لكل ما تقدم ولا يدينه من ذلك غايره لان ولدها لو كان اغفلنا لعنته الخا لثما سمعنا على خلاف ذلك ويجعل ان يكون النبي علق عنهما بولا ولها فلما حصلت الولادة التي هي السببية هو الولادة وناوبلنا بقضوان يكون المستبني بعد السببية بفضل وقد تأ هذا الخبر يوم ايق على ان المراد بان ولدها يدعوا الى عنفها وما دعى الى غير ما زان يجعل كانه واقع عنده فاما ما ادعوه من الجماعة فقد بينا ان الخلاف في هذه المسئلة من تقدم ومناخر وان بيع امهات الاولاد كان في نام النبي وابي بكر الى ان هني عمره وكيف يدعى الاجماع في هذه المسئلة والخلاف فيها اظهر من الشك في قدر وداعن الاجماع عن عمر بن عبد العزيز انه كنب الى عدلي وجبل مان وعليه بن لبس لدا الام ولد قال شسفي في الدين عن ابن مسعود قال تعتق في الدين من بصيل لدها وعن الشعبي وابوهيم الخفي قال يجرى عشوام الولد عن الرقبة الواجبة وعن حماد بن زيد عن ابوبكر بن عوفان ذفراته لمحمد بن سير بنوف وركام ولده حيلي فارسل محمد بن سير بن الى عبد الملك بن عيسى البصرة فامر عبد الملك ان يجعل نصفها من بصيل لدها وفي ذلك كله دليل على ان الخلاف في الاعضا المتقدمة والمناخر الى ان فنتا اذا كنا

**الصيد والذبايح والطعام والشراب واللباس مستثلة** وما انفرت به الامامية لان وان وافقنا قول قوم حكى فيما قول بان الصيد لا يقع الا بالكلاب والمعلة دون الجوارح كلها من الطيور وذوات الاربع كالصقور والبارود الشاهين ما اشبههم من ذوات الاربع كعتاق الارض والتمد ما جرى مجرىها ولا تقبل عندهم اكل ما قلده على كلب المعلم وخالفنا في الفقها في ذلك واجروا كلها علم من الجوارح وذوات الاربع مجرى الكلب في هذا الحكم وذكر ابو بكر الرازي في تفسيره كتابه للمعروف واجام لغز عن نافع قال قال حدث شلي بن ابي طالب قال يفتح اكل ما قلده البراءة وروي ايضا عن ابن جريح عن نافع قال قال عبد الله ما امسك من طير البراءة وجبرها ما ادركت كانه فذكره فذلك والا فلا نطعمه وروى سلم بن علفه عن نافع ان عليا كره ما قلده الصقور وروى مجاهد انه كان يكره صيدا الطيور ويقول مكلمين انما هي الكلاب وذكر ابو بكر الرازي وبعض العلماء اكل مكلمين على الكلاب خاصة وبعضهم حمل ذلك على الكلاب غير هذا والذبي يدل على صحة ما ذهبنا اليه جاع الطائفة عليه قوله وما علمنا من الجوارح مكلمين يملكون فما علمكم الله بكل ما امسكن عليكم واذا كروا اسم الله عليه لانه هذا نص صريح على انه لا يقوم مقام الكلاب في هذا الحكم غير ما لانه نعم قال فاعلمنا من الجوارح ولم يقل مكلمين لداخل في الكلام على جوارح من بني تاي فطر لنا ان يلفظ مكلمين هو صيغ الكلاب والكلب هو صاحب الكلب لا خلاف بين اهل اللغة علمنا انه لم يرد بالجوارح جميع ما يسمى هذا الاسم وانما اذا الجوارح من الكلاب خاصة ويجري ذلك مجرى ففهم بكل لغز ناهي مبغين ويجوز ان لا يحملا ان كان اللفظ الاول عام لفظ الا على كواب لغير الجارات فان قبله لو اعل ان المكلمين زاد به صاحب الكلاب وما امكن ثم ان يرد به المصنف للجوارح المستولدة والمجرى قبله من الكلب غير فلنا ليس ينبغي ان نيكلم فيما طرقيه اللغزة العربية ان الكلب هو المفعول والمصنف بل يقولون في هذه فتوا في كنههم عليه في المكلم هو صاحب الكلاب لاننا بقية الدنيا فشر عليهم من الجوارح سارية نرجح لينا

# كتاب الصيد للنجاشي

في كتاب صيد الكلاب  
كل ما يصيد بالكل  
صانعه للكل

عليه جامدا البرية فانواع من صوث كلاب فبان لذة طوع الشواست من خوف من طرد وفسر اهل اللغة انه اراد بكلام صانعه للكل ان يشدول  
الشتر اهلا لحسن بناء من مكبله وما ذكر في هذا اكثر من ان يحمي فذكر في نصير يف ما يبنى من الكا من البناء واللام ان المكبل هو المقبري المعلم فقلنا  
كتب سائر اهل اللغة فما وجدنا احدهم ذكر ذلك وما نقولهم لان كلب على كذا وكبله على كذا فغيره ما لان كلب ههنا هو العطر والكلب عندهم هو  
العطشان ولا يقول احدهم كلبنا الطاهر الجوارح اذا علمه راصه لان هذه اللفظة مستعملة مستغفلة من لفظ الكلاب فكيف مستعمل في غيرها واذا قيل  
فدعوا لاسم كلب فلنا من قال في ذلك فقد فسره قال معنى مكبله شدة دبا كلب الكلب هو العذر لما كان لا يسير المشد بالقد الكلب هو الكلب بل كلب  
وما انكرنا ان يكون المكبل في موضع من المواضع في غير الكلاب انما انكرنا ان يكون المكبل المعلم والمقري والمصر على ان لو سئلنا هذه اللفظة وانها  
فلما استعملت في التعليم والعز من ذلك جواز والمعنى الكلب ذكرناه استعناها فيه حقيقة وحمل القرآن على الحقيقة ولي من حمله على الجواز على ان لو  
شكروا علمهم من الجوارح مكبلين يعني ان يتكروا ويقولوا مكبلين لان من حمل لفظه مكبلين على التعليم لا بد من ان يلزمه النكرار واذا جعلنا ذلك  
مختصا بالكلاب فاداننا لان هذا الحكم يتعلق بالكلاب ولو فرضنا في الابه لفظه مكبلين بمعلومين لما حسن كلفه فكل  
معناها ولو صرحنا بها كان الكلام فيها وبديل بقية على ما ذهبنا اليه الجوارح غير الكلب اذا صا صيدا فقلنا فكل حمله الموز  
هو مبنيته وبسحق هذا الاسم في الشريعة لان نفهوم ولا شرعية على كونه فلا يحس عليه اسم المبني وان حله المون فان وعوا كونه ما حله  
المون من صيد البناز والعهدة ما اشبهها فاعلمهم الدلالة ولا يتمكنون من لانه وانما يفرضون في خبر واحد وقياس ما فيها ما هو جليل  
فيترك له نظم القرآن **مسألة** وما انقرضه الا ما فيه العولان كلبه لكل من الصيد نادرا ونشاذ ان كانا لا اغلبه لا باكل الكلب  
من ذلك الصيد وان كثر كله منه وتكرده فانه لا يוכל منه وخالفنا في الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة وابو يوسف ذروا محمدا اكل الكلب  
الصيد وغيره يعلم فلا يוכל ويؤكل صيدا البناز وان كل هو قول التورث قال مالك والاوزاعي واليه يؤكل ان اكل هو قول الثوري قال  
مالك والاوزاعي واليه يؤكل ان اكل الكلب منه وقال الشافعي لا يؤكل اذا اكل الكلب منه والبا من مثله وانما كان هذا انفرا لان من قال  
من الفقهاء انه يؤكل من الصيد ان اكل منه لم يشترط ما شرطناه من الاقل والاغلب بل اطلقنا الذي شرطناه انفرا في هذه المسئلة و  
الكل بدل على صحتها ذهنا اليه بعد اجماع الطائفة عليه ان اكل الكلب من الصيد اذا نرد وتكرد دل على انه غير معلم والتعليم شرط في با حصة  
الكلب لا خلاف بدلالة قوله نعم وما علمهم من الجوارح واذا نتابع اكل الكلب الصيد على انه غير معلم فلا يحل اكل صيدا لانه اذا نوال اكله  
منه لا يكون ممكالا على صاحبه بل يكون ممكالا على نفسه قولنا لانه ان الكلب من اكل يحس من ان يكون معلما ليس بشيء لان اكله  
اذا شد وندد لم يخرج من ان يكون معلما الا ترى ان العاقل من اكله يقع منه الغلط فيما هو عالم به ومحسوسه على سبيل الشدة فمن صناعه من كانه  
وغيرها ولا يخرج عن كونه عالما فالجواب مع فقد العقل بدلك الحق فترقه من فترقه من نفوم بين البناز وجوارح الطير بين الكلبان الطار  
لا يقبل التعليم في ترك الاكل ما يصيد وانما يبلغ في كونها معلما مع انها مستوحشة غير المستتر ان نال صاحبها بحرية زادها والكلمة مستقلة  
فلا يكفي في كونه معلما ان يدعى بحرية بالفصاحيه فلا بد من ان يكون يعلمه لئلا لا اكل غير محص لان البناز كما جاز ان يفتر من بين على بخالف  
طبيعته من الاستنباط واجابه وعاء صاحبه كما ايقن ان يجرى ويعلم ترك الاكل لما يمسكه فنعنا ذلك فيبقا في به طاعة كما يبقا في  
الوجه وانما الكلاب ليس كلنا مستأنسة وفيها المذوخر اية فلم لا يكون علامة كونها معلما هي ان ناس بنا وندهوها فقيض معلم فترقه  
ان اجابه داعيها ليس هو شيء لها وانما تعلمه ويترن عليه من الا جوارح الطير ان اكلنا ما يمسكه ليس محرجا لها من التعليم  
وهذا كله من نفوم خدش وجهه **مسألة** وما انقرضه الا ما فيه العولان كلبه لكل من الصيد نادرا ونشاذ ان كانا لا اغلبه لا باكل الكلب  
والمارعاهي والزمار وكل ما لا فلس له من السمك خالفنا في الفقهاء في ذلك لانه روى عن ابو حنيفة واصحابه موافقنا في الصيد خارج  
وتروعهما به كونه اكل الصيد في كلامه في خبر معروف واذا الاعش فالزمار صا كثيرة الضبا واصا بنا جماعة فطينا منها وان اكل  
لبغلي بها انجاء رسول الله فقال ما هذا فقلنا ضبا اصباها فقال ان ان من بني اسن اهل مسندنا في ذلك الارض في اخشيان  
تكون هذه فاكوهها وهذا الخبر يقتضي كثره ان الضب مع تحريمه مسح وهو قول الامامية لانهم بعد ان الضب جملة المسوخ التي هي  
البعيل الارنب الدب العفريت الضب العنكبوت الحري والوطواط والقرع والخير ولا يزال مخالفوهم ان اسموا منهم ذكر هذه  
المسوخ التي ما اعتمدوا في انها مسوخ الا على الرواية نصا حكوا واسموا منهم ولينفهم الى العقلة وبعد اللفظة وهم يرون من طرفهم  
وعن جالهم مثل ما عجبوا منه بعينه والله المستعان والكل بدل على صحة ما ذهبنا الى اجماع المزدور ان شئت ان يبين هذه المسئلة على  
مسئلة فيجرح صيدا البناز ما اشبهه من جوارح الطير يفتل كل من حرم صيد جوارح الطير حرم وما عدا ناه والتفرقة بين الامرين خلاف  
الاجماع فانما استدلالنا في قوله نعم احل لكم صيدا البحر طعاما من شاة عا لكم وللسنان وتوهم عليكم صيدا البر ما ومنهم حرموا هذه

الان ينفق



# مسائل الذبح

الاية يقتضي ان جميع صيد البحر حلال وكل صيد البر لا على الحرم خاصة واسند لجم الا بئرا لئلا يسند لبر على ان اصل المنافع التي لا تضر فيها عاجلا ولا اجلا على الاباحة وعلى من خطر شيئا من ذلك الدليل الجواب ان قوله نعم احل لكم صيد البحر لا ينافي ظاهر الخلاف في هذه المسئلة لان الصيد مضمون وهو يجرى مجرى الاصطبا والذبح هو فعل الصائد وانما يسمى الوحش وما جرى مجرى الوحش مجازا وعلى وجه الخلاف لا محل للاصطبا وسمى باسمه اذا كان كالمصنوع في بحر المحرم الصيد فلا دلالة في بانه صيد لان الصيد غير الصيد فان قيل قوله نعم وطعامه من اكله والصيدان يقتضي ان اذا زاد الصيد والصيد لان لفظة الطعام ترجع الى الحرم ما يخرج من جوف البحر لكان لنا ان نقول قوله نعم وطعامه يقتضي ان يكون ذلك اللحم مستحقا في الشريعة لاسم الطعم لان ما هو محرم في الشريعة لا يسمى بالاطعمة فيها طعاما كما لم ينه والحيوان فان دعي في شيء فاعده فانه غير طعم فانه لا يضره فليدل على ذلك فانه بعدد وعلمه فدد وعلمه الحسن البصري في قوله نعم وطعامه ان زاد به البر والشعب والحيوان الذي يسمى بذلك الماء وحمل اكثر المعصية لفظة البحر على ما ذكره من عذب طعم واذا حمل على الحيوان سقطت المسئلة فاما الجواب عن قولهم ان الاصل الاباحة فهو كذا الا انا نرجع عن حكم الاصل بالادلة القاطعة وقد ذكرنا انها **مسئلة** وما انفردت به الامامية من جدسمة على ما حل بحرمه على ما لم يعلم هي مثله او ذكره فحيث ان يلغى باقي الماء فان طفت على ظهرها فهي مثله وان طفت على وجهها فهي كية فان بالحيقة وان وافقنا في ان السك الطافي على الماء لا يؤكل فانه لا يقتضي هذا الاعتبار الذي ذكرناه ويجب على هذا الاعتبار ان يقول اصحابنا في السك الطافي على الماء انه ليس بحرم على الاطلاق يقتضي بما ذكرناه فان وجدنا طافا على ظهرها او وجهها علموا بحرمه ذلك دليلنا الاجماع المردود وان شئت قل في هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة لها فان احدا من المسلمين ما رتب بين الابرين **مسئلة** وما انفردت به الامامية من ذبايح اهل الكتاب تحريم لا يحل اكلها ولا تصرف فيها الا ان لكونها ما لحقها وكل صيدهم وما يصيد من كلب وغيره وخالفنا في الفقهاء في ذلك دليلنا على صحة ما ذكرناه الاجماع المردود وايضا قوله نعم ولا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق وهذا نص في موضع الخلاف لان من كونه من الكفار لا يبرئ من التسمية على الذبايح فرضا ولا يستفهم لا يستحق على ذبايحهم ولو سوا ان كانوا مسلمين لغبر الله نعم لانهم لا يبرئون الله نعم لكفرهم على ما عليه غير موضع وهذه الجملة تقتضي تحريم ذبايحهم فان قيل يقتضي ان لا يتحل ذبايحهم لصلى نه غير عارف بالله نعم فلنا ظم الاية يقتضي ذلك وانما ادخلناه فيمن يجوز ذبايحهم بدليل ان القبيح ان لم يكن حار فالفلس يخاف ولا معتقد ان الله غير من يستحق العبادة على الحقيقة وانما هو حال من المعرفة مجازا ان يجرى مجرى العاقبة فيجوز تلفظ بالتسمية وهذا اكله غير موجوب في الكفاد فان اعترض علينا بقوله تعالى اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم وادعى ان الطعام يدخل فيه ذبايح اهل الكتاب فاجاب عن ذلك ان اصحابنا يحملون قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم على ما يمكنه مما يؤكل من جنوب غيرها وهذا يخصص لاحالة لان ما صنعوا طعاما من ذبايحهم يدخل تحت للقطعة ولا يجوز اخراجه لا بدليل وانما قلنا نخصص بقوله نعم ولا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قبل لنا ليس انهم يمتنعوا بانما يتبعوا اسمهم باولى منا اذا خصصنا الاية التي نعلم منها بقوله تعالى الاية التي اسند ثلثاها والله سبحانه يعلم الفرق بين الابرين انه قد ثبت وجوب التسمية على الذبيحة فان من تركها فاما لا يكون مذكرا ولا يجوز اكل ذبيحته على وجهين الوجه الاول من جهة هذا المذهب الا انه قد ثبت في نخصص قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم فان ذبايحهم لا تدخل تحته والتفريق بين الابرين خلاف الاجماع ولا يلزم على ما ذكرناه ان اصحابنا في حيفه يوافقونا على وجوب التسمية وان لم يخصصوا بالاية الاخرى لنا شرطنا ايجاب التسمية مع الذكر لا يسقط في حال من الاحوال فان قيل على هذه الطريقة التي يعتمدها من الجمع بين المسلمين ما انك ترون ان حالكم ان يقتبس هذه الطريقة عليكم ويقول قد ثبت ان التسمية غير واجبة ويشير الى مسئلة قد دل الدليل على صحتها عندهم ثم يقول من جهة هذا حكم بذهاب عموم قوله نعم وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والتفريق بين الابرين خلاف الاجماع فلنا الفرق بيننا ظاهر لانا اذا بنينا على مسئلة مثل ان التسمية غير واجبة وغير ذلك من المسائل لا يمكن ان يصح ما بنى عليه لان يوجب حجة فاطمة والمحنة بيننا وبين من غاف عن ذلك ونحن اذا بنينا على مسئلة دللنا على صحتها بما لا يمكن دفعه هذا على التفصيل بغير الاعتبار **مسئلة** وما انفردت به الامامية من القول بايجاب استئصال العيلة عند الذبح مع مكانة ذلك وخالفنا في الفقهاء في وجوبه وان شرط في الزكوة بعد الاجماع المردود والطريقة التي تقدم نظيرها وهي ان من حج غير مستقبل العيلة عامدا فدا ثلث اوقع وحل الموت في الذبيحة وطلو الموت يجب ان يكون مثله لان عموم دلالة شرعية على ذلك كان عليه فامنها وان يجبها ولم يبق بعد ذلك الا كونها مثله واخلة من قوله نعم حرم عليكم الميتة وايضا فان لكونه حكم شرعي قد علمنا انه اذا استقبل العيلة وسمى اسم الله نعم يكون مذكرا بانفاق واذا خالف ذلك لم يفتن

# مسائل الذبح

كونه مذكياً فيجب الاستئذان الشبهة يكون يمين من ذكاً مستحلاً وما ظن انفراد الامامة به القول بوجوب لعقنته وهي الذبحة  
 التي يذبح عن المولود ذكر كان وانثى خالف باقي الفقهاء في ذلك فقال الشافعي ومالك مستحبة وقال ابو حنيفة ليست بمستحبة وحكي  
 عن الحسن البصري القول بوجوبها وهو مذهب اهل الظاهر هذه موافقة للامامة دليلنا بعد الاجماع المزدان لعقنته فسك وفيه بطلان  
 وايضا من منعه الى المساكين يدخل في عموم قوله ثم وافعلوا الخير ما استبش هذه الآية من الامر بالاطاعة والقرآن في الآية غير مفيد  
 الوجوب فان قيل على الاستدلال بقوله ثم وافعلوا الخير هذا الموضع واستباهه من المسائل التي اسندت لنا هذا العموم ما انكرتموه فقلنا  
 الاستدلال من جهة ان الخير لا ينافيه له وحال ان يوجب الله ثم ما لا يصح ان تفعله وانما يصح اجبا بل مجمع ليس لبعض ذلك ولو من البعض بطلان  
 بالآية فلنا الاستدلال بالآية لا ينافيه لا يصح غير اننا نفرض المسئلة فنقول قد ثبت ان من عوفقته واحد يكون فاعلا للخير ففعل المرصيح  
 غير محال فيجب شأوه الآية وهكذا نفرض في كل مسئلة وموضع استدلالنا بوجوب هذه الآية على وجوب شيء من العبادات والقرآن وان يعين  
 على ما يصح تناول الاجاب لم يرد بدخل في عموم الآية ويمكن ان يذكر الخالف على سبيل المعارضة بما روي عنه عن النبي انه قال المولود اهرق  
 عنه دما وفي خبر اخر يروي عن الغلام شأنا عن عائشة الهاتان امرنا رسول الله ان نغتنق عن الغلام شأين وعن الجارية شأه وروى عن ابن  
 عباس عن النبي عن الحسن الحسين كبتا كبشاً جمع في ايجاب العقيدة بين القول بالفعل ليس لهم ان يفعلوا بما روي عنه عن النبي من قوله  
 ليس المالك حتى سوى الزكوة وما روي عنه من قوله من احبك بئسك عن المولود فليسك عن الغلام شأين عن الجارية شأه فقلنا ذلك  
 بالمحبة وما كان واجبا لا يعلق بالمحبة وما روي عنه فاطمة قال يا رسول الله عن ابني الحسن فقال له احلفي واسر نفسي بوزنة شعرة  
 ولو كان واجبه لم يهاكم بها الجواب عن ذلك كله ان هذه اخبار احوال ينفردون بها لا يعرف عدلها ولا صفتها وما رويها من الاخبار التي  
 تقدمها نفردون بها ما لا يحصى وما ينفردون بها من غير ما ذكرنا بفضله لوعدها عن هذا كله وسلمت هذه الاخبار من كل قبح صرح  
 ووجب غالب لظن الناس من مذهبنا ان اخبار الاحاد لا يوجب حجة في العمل في الشبهة هنا وانما اخبارنا ان نعارضهم باخبارنا والاحاد  
 ثم نضطرهم صوغين بل كوننا وبطلان هذا الاخبار واما الخبر الاول فلا دليل لهم فيه لانه نفي ان يكون في المال حتى سوى الزكوة والعقيدة عندنا  
 بحيث ذم الوالد في المال اما الخبر الثاني فلا حجة فيه لانه انما علق الفضل في ذلك بالمحبة لان الاسلما الفضل في ان يعق شأين في ذبح  
 الواحد ويجري مجرى ذلك قول القائل من احبك يصلي فليصلي في المساجد في الحجارات ولما رويها الفضل وان كان اصل الصلوة واجبا واما  
 الخبر الثالث فغير متنع ان يكون عوفقته وعزم على ان يتولى ذلك فعلى من امرها بذلك في غيره اخرى هذه العلة **مسئلة وما**  
 انقرض به الامامة ان كل طعام غابجه الكافون الميثو والنصارى غيرهم من ثبت كهم بدل فاطع فهو حرام لا يجوز كله ولا الانتفاع به فقلنا  
 باقي الفقهاء في ذلك قد دللنا على هذه المسئلة في كتاب الطهارة حيث دللنا على ان شوال الكاف يجوز الوضوء واستند لنا بقوله ثم انما الشك  
 بحسن استغنائه فلا معنى لا غادنه **مسئلة وما** انقرض به الامامة وان كان الفقهاء روي عن ابن عباس ما موافقنا في ذلك تحليل  
 لحوم الحرم الا هلبه وحرمها سائر الفقهاء وانما هو في ذلك الى ابن ابي القاسم روي عن مالك النجاء والوحشي وانما من ساجل عليه كما هذا  
 على النجاء الا هلبه فانه لا يؤكل وان خالف مالك سائر الفقهاء في ذلك دليلنا بعد الاجماع المزدان الاصل فيما منه منفعة ولا مضر فيه الا باحد  
 لحوم الحرم الا هلبه فانه لا يؤكل وان خالف مالك سائر الفقهاء في ذلك دليلنا بعد الاجماع المزدان الاصل فيما منه منفعة ولا مضر فيه الا باحد  
 معارضه باصنافها ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله ثم والحلال البغال الحمر ليركبوها ويزينوها وانتم اخبرنا للركوب للزينة لا يمنع  
 من ان تكون لعين ذلك الا في قول القائل قد اعطيتك هذا الثوب فلبسه لا يمنع من جواز بيعه ولو هبته ولا انتفاع به من جوشني  
 ولان المصنوع بالحبل الحمر للركوب الزينة وليس كل نحوها مفسودا فيها ثم انه لا يمنع من ان الحبل على البعير المحلل وان لم يذكر الحبل وانما حرم  
 الركوب الزينة بالذكور اكثر فقهاء يجوز ان اكل لحوم المحلل وليس لم يعلموا بمقتضى الآية وكذا الركوب الزينة خاصة ومن اكل لحوم المحلل  
 فكل ذلك الجحش فان اسندوا بما روي عن ابن عباس انه قال يخي رسول الله عن لحم الحرم اكله حرام عليكم لحوم الحرم الا هلبه وبغالها وما روي به النبي  
 الوليد قال كنا مع النبي في خيبر فقال لاهل اموال الجاهدين لا يبيعوها وحرام عليكم لحوم الحرم الا هلبه وبغالها وما روي به النبي  
 انه منى عن لحوم الحرم قال انها نجس الجواب عن ذلك ان هذه اخبار واحاد والعمل بها في الشبهة عندنا غير جائز ولا يجوز مع ذلك ان يرجع  
 بها على الكتاب نعارضها بالاخبار التي رويها الشيعة الامامية ما لا يصح وما روي به مخالفوها ما رويها غالب الحسن قال قلت  
 يا رسول الله لم ينزل في مال الا حار فقلنا من سبها مالك فاني ناهيت عن حوالى الفريضة هذا لا حاله معاص لاخبارهم كلنا ثم يمكن  
 ان يقال في ذلك الاخبار ان سبها لله عن لحم الحرم الا هلبه هو لا جعل الظاهر فقلنا في ذلك الزمان كما انه منى عن لحوم المحلل لهذا العلة وقد  
 روي عن ابن عباس انه قال انما منى عن لحم المحلل لا يخل الظاهر فهو هذا الشا وبه هذه الرواية فانما الخبر الذي تضمن الحار حراما وحرم الدسر

والا وهو طاهر من ذبحة  
 فيها الذبحة

## في الاطعمه

والجيش واحد في الشهر فبهر ولا صلى من اهل السيرة من يذهب الى الحاد الا على نجس العين **مسئلته** وما انفرت به الامام  
 طهليل محوم البغاث باقي الفقهاء بخالفون في ذلك ودروى عن الحسن البصري انه ذهب الى اباحه محوم البغاث هو موافق الامام فيه وكل  
 شيء دللنا به على اباحه محوم الحمر الا هل ينه هو عينه دليل على اباحه محوم البغاث ايضا فقد دللنا على اباحه محوم الحمر الا هل ينه وكل من اباح  
 محومها اباح محوم البغاث انفرت به المستلين خرج على الاجماع **مسئلته** وما انفرت به الامام فيه القول بان الجنبين  
 الذي يوجد في بطن امه بعدة كانهما على ضربين ان كان كاملا وعلا كما لانه يثبت شعره ان كان ذوات الشعر وبظهر به ان كان من ذوات  
 الشعر وبظهر به ان كان من ذوات الوبر فانه يحمل كراهة ذكاه امه ذكاه لو ان لم يبلغ الحما الذي كراهه وجب ترك ذكاهه مفرقة ان خرج حيا ولم  
 يخرج حيا فلا يؤكل وانما كان هذا انفرا لا لاشافعي من رافعه يذهب الى ان ذكاه الجنين كراهة على كل حال بللنا الاجماع المنزلة وان شئت  
 ان نبني على بعض المسائل المنقذة مثل جوبل للشبهة على كل وجه او جوبل استقبال العبدلة وان احدا من الامة لم يفرق بين المستلين  
 ليس لهم ان يحبو اعلمنا بما هو ونه عن النبي **مسئلته** انه سئل عن البقرة والشاة ندبحان في بطنهما جنين فاكله ام نهيه فقال كلوه ان شئتم  
 ولم يفضل كما نقلت الامام فيه فلما ان ذلك قد مضى في ان اخبار الاحاد وليست حجة الشريعة وان هذا ما انفرت به الخالفون وبازائه ما فر به  
 الامام فيه في ذلك ولو سلمنا ذلك لكنا لثنا ان نقول في الجبل الاول لا يخرج من ان يكون ناوله على ما ناوله الشافعي من ان المراد ان ذكاه الجنين  
 هي ذكاه امه وان يضيف له حكم الذكوة لذكائها وان كان كل حملناه على الجنين الكامل الذي قد ثبت عليه الشعر والوبر فخصصنا عمومنا بللنا  
 الى ذكائها او يكون الناول على ناوله او يضاف من ان ذلك على سبيل التشبيه اعنا المراد بالجنين ذكاه الجنين مثله وتماثل ذكاه امه في الذبح  
 فليحل ذلك على الجنين الذي يخرج من امه حيا وذكاه ما خرج كك وجنبه ذكاه الام ويهوى ناوله الشافعي ان كان كذا فندبنا فيخرج من ههنا  
 على ناوله او يضاف من الجنين مشق من الاجتنان هو الاستئثار وهو مما سمي بهذا الاسم في حال كونه في بطن امه واذا ظهر زال عنه استعمال  
 هذا الاسم على الجنين وسقي بذلك بخلاف من حيث كان جنينا قبل حال ظهوره فكيف يجوز ان يكون المراد ان الجنين اذا خرج جاز في كذا  
 امه وهو لا يستحق هذا الاسم بعد خروجه فالاشبه ان يكون المراد ان ذكاه امه يشهدى البقرة المحكم وهو جنين في البطن من جاز وهو من جنس  
 الام يذكر لا بد له من فائدة واذا حمل على ان ذكائها ذكاه الجنين ما اذا فخصيصنا واحمل على ان المراد ان الجنين يذبح اذا خرج حيا كما يفعل بامه  
 لم يقد هذا التخصيص بالام لان خبر الام من الذبايح الحبر بالقبض مع التقبيل يد من التشبيه فكانه ذكاه الجنين كذكاه امه فلما سقط  
 الكاف بعد الفعل لفظ ذكاه فانصب خلفنا فدينا ان حمل الجنين على التشبيه يخرج على ذهبننا وانما علينا في التقبيل مثل ما علينا بالرفع  
 على ان اصحاب الشافعي قد اختلفوا في ذكائها وانهم انصب بجلدنا ونفوا ظاهرها واشتارها وما والها للرواية بالرفع وان قالوا ان التقبيل يمكن  
 ان يكون وجهه التقبيل ذكاه الجنين بدكاهه او في ذكاه امه فلما سقط حرف الجر جبال التقبيل لم يخلص التقبيل للتشبيه على كل حال فاما الخبر  
 الاخر الذي ينفق كلوان شئتم فانا نخبر على الجنين الذي قد تكامل اشعر ووبر وبذلك عموم الظن بالادلة **مسئلته** وما  
 انفرت به الامام فيه يخرج اكل الطحال العقبية الخصيتين والرحم والمثانة ويكرهون الكليتين وخالفنا في الفقهاء في ذلك والدليل على صحة  
 ما ذهبوا اليه الاجماع الذي يرد وراشيتان **مسئلته** هذه المسئلة على بعض المسائل المنقذة التي علمنا دليل ظاهرا وان احدا من الامة ما فر  
 بين المستلين **مسئلته** وما انفرت به الامام فيه القول بخبر الفقاع وان جار مجرى الخمر في جميع الاحكام من حد شاربها  
 ورد شيئا منها وفي نجاستها وخالفنا في الفقهاء في ذلك والدلالة لاجماع المنزلة وراشيتان نبني هذه المسئلة على بعض ما تقدم من المسائل  
 التي فيها ظاهرها **مسئلته** قلنا قلنا بما يارض به الخالفون ما فر ونه عن ثنائهم ورجالهم من مجزئهم الفقاع لان ذلك يرويه الشافعي ونخص من  
 الروايات في هذا الباب ما يروونه عنكم اذ قالوا لانفره ولا ولا نقول باننا منهم من ذلك ما رواه ابو عبيد القاسم بن سلام قال حدثنا  
 ابو الاسود عن ابي لهبه عن راجع ابو السرح ورواه الفاضل صاحب كتابه باخلافا للفقهاء قال حدثنا سليل بن اود قال اخبرنا بن هب قال  
 اخبرني عمر بن الخطاب عن راجع ابا السرح حدثنا راجع على ان راجع ابا السرح عن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله زوجة النبي ان ناسا من اهل  
 اليمن قد مواعلى رسول الله لم يعلمهم الصلوة والسنن القرابض فقالوا ان رسول الله ان لنا شاربيا تعلم من القمح والشعير فقال العبد  
 قالوا نعم قال النبي لا تطعموه قال الساجي في حديثه قال ع ذلك ثلثا وقال ابو عبيد القاسم بن سلام لما بان بعلي ذلك يومئذ كرهنا له  
 فقال العبد اما لو نعم قال لا تطعموها قالوا فانهم لا يدعونهم فقال ع من لم يتركها فاضربوا عنقه ورواه ابو عبيد القاسم عن ابن ابي عمير محمد  
 بن جعفر عن يدين سالم عن عطاء بن ابي سفيان عن النبي سأل عن لعين فتمى عنها ع وقال لا خير فيها وقال قال يدين سالم والاسكر كره  
 وهذا اسم يخص الفقاع به يعني الاسكر كره في لغة العرب ابن الرومي هو من لا يطعم على علم اللغة العربية وكان مشهور فيها وروى  
 عنه انه قال لبعض وانه قد علم ابن الرومي فضيلة النبي صلح لها ابا العباس بن تغلبان وعليك شئنا من الاعراب فيها فالفني يرواه

فِي لَاطِعَةِ

عليك شيئا من اللغة فلا ولا كرامة ولا نجاسة مع أبي العباس فقلب على هذا القول لا مقدم وضمها في علم الغيب أبا بن الرومي سفيو  
الأسكر كره الصبر خصله منور واجعله البصر فيها يا خليلي بعضونه انه مصفاة اعلاه وسك لبطونه وادار بالاسكر كره الفقاغ وقصر  
البارد والغيب الشراك قد روى صحاح الحديث من طرف معروف فزان فوما من العرب ساوار رسول الله <sup>ص</sup> عن الشرايط المخذة من العرف فقال رسول الله  
يسكرنا لو انهم فقال لا نقر بهن ولم يسأل في الشرايط المخذة من الشيعي عن الاسكار بل حرم ذلك على الاطلاق وحرم الشرايط الاخر اذا كان  
مسكرا فدل ذلك على ان الغيب محض بعينها كالحزب وقد روى اصحاب الحديث من العامة في كتبهم المشهورة ان عيسى <sup>عليه السلام</sup> لا يشجعي كان بكر الفقاغ  
فقال احمد بن حنبل كان ابن المبارك بكره وقال احمد حدثنا ابو عبد الله المدايني قال كان ما لئلا ابن النكر الفقاغ وبكره ان يباع في الاسواق  
وكان يزيد بن هرون بكرهه قال احمد حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي عن صفه قال الغيب هو الذي لا يبيح <sup>عليه السلام</sup> عنها الفقاغ وقال ابن سنان  
الواسطي الفقاغ بهذا الشعر فاذن هو مخروفاً قال زيد بن اسلم الغيب هو الذي لا يبيح <sup>عليه السلام</sup> عنها الاسكر كره الحشره واذا كانت هذرا وانا فيهم  
وافوال شيوخهم ومنفرد حتى اصحاب حديثهم فما المانع لهم من تحريم الفقاغ وهم يقولون من اخبارنا لا احادها هو ضعف ما ذكرناه وكيف يستحسن  
الشاعرة على الاما مبه في تحريم الفقاغ وما لك بن النضر هو شيخ الفقهاء واصحاب الحديث يهني عنه وعن بيعه كل ابن المبارك وزيد بن هرون  
وهما شيخا اصحاب الحديث لولا العصية واتباع الهوى يغور بالله منهما **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان  
الحزب حرم على كل بني في كل كتاب ان لا يخرجها لم يكن مجدا وخالقا في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى انها منجدة النجس وذهبنا على صحة ما  
ذهبنا اليه لاجتماع الطائفة فانهم لا يخلعون فيما ذكرناه وذلك باننا في هذه المسئلة على بعض المسائل المتقدمة التي فيها ظاهرا كتاب وما  
اشبهه وبين ذلك ان احدا من المسلمين ما فرق بين المسلمين وان انفردت بينهما خلافا لاجماع فان عرضنا بما هو ومنه من الاختيار  
الوارد في تحديد تحريم الحزب وذكر اسباب تحريمها فماذا عرفت ذلك ان جميع ما روى في تحديد تحريمها اخبارا خاذا ضعيفة لا نوجب صلا ولا عملا  
فلا يزل ما ذكرناه عن الادلة العاطفة بمثل هذه الاخبار فاما ما يدعيه اليهود والنصارى من تحليل انبيائهم لما فكذبهم عليهم كما كذبوا  
على انبيائهم في كل شيء كذبهم المسلمون فيه لا يحتمل فيما يدعيه هؤلاء المبطلون المعروفون بالكذب **مسئلة** وما انفردت به الامامية  
اذا انقلب الحزب خلا بنفسها او بفعل ادمي فاطرح فيها ما ينقلب الى الخلل حلت الشافعي وما لك في ذلك ابو حنيفة بخالف الامامية فيها  
حكيمناه الا انه يزيد عليهم فيقولون من الفحوى في خل فقلب عليها حتى لا يوجب طعم الحزب انه يذرك يحمل مكانهم انفردوا من ابي حنيفة  
بانهم امنعوا اما اجاز على بعض الوجوه وان واقفوا على انقلاب الحزب الى الخلل كما ذكره هذه المسئلة في الانفراد ببلنا  
بعد لاجماع المذاهب وان الحزب ما يتناول ما هو مخروفاً ما انقلب خلا فقد خرج من ان يكون حزا ولا نه لاختلاف انا حدة الخلد واسم الخلد  
يتناول ما هو على صفة مخصوصة ولا فرق بين اسباب حصوله عليها ويقال لاصحاب حنيفة اى فرق بين غلبة الخلد على الحزب في تحليلها  
وبين غلبة الماء عليها او غيره من الما بيات الجاهلان حتى لا يوجب لها طعم ولا يوجب فان فرقوا بين الامرين بان الحزب ينقلب الى الخلد ولا ينقلب  
الى غيره من الما بيات والجاهلان فلنا كلامنا فيها على الانفراد في الحزب القبيح في الخلل الكثير من انقلب في حاله الخلد عليها باقية  
وكل في الماء فما الفرق بين ان يلقى فيها ما يجوز ان ينقلب اليه بين ما ينقلب اليه ازا كانت في الحال موجهة لم ينقلب **مسئلة**  
وما يظن قبل التامل انفراد الامامية به القول بخليل شراب بوال لا ياكل كل ما اكل الحزب من البهايم فاللند اوى وغيره وقد وافق الامامية  
في ذلك مالك والثوري زفر وقال محمد بن الحسن في البول ذاتة وخالف في الوتر قال ابو حنيفة وابو يوسف الشافعي يبول ما اكل  
الحزب يحس وشره يحس ايضا كجاسه ذلك ما لا يؤكل لحمه الذي يدل على صحة مذهبننا اليه بعد لاجماع المذاهب وان الاصل فيما يؤكل لحمه  
في الغفل الا باخا وعلى من هب الى الخطر لبل شرعي لو هو جدد لك في بول ما يؤكل لحمه لا نهم انما يعتمدون على اخبارنا خاذا وقد بلبنا  
ان اخبارنا لا احاد اذا سلكت من المعارضات الفلاح لا يعمل في الشرع ثم اخبارهم هذه معاصرة باخبارهم لها ثقاتهم ورجالهم ينفرد  
الابا حدة وسبى الكلام في تفصيل هذه الجملة وايضا فان بول ما يؤكل لحمه طاهر غير يحس كل من قال بطهارته خروجه شره ولا احد يذهب  
الى طهارته والمنع من شره والذي يدل على طهارته ان الاصل الطهارة والنجاسة هي التي يحتاج فيها الى بل شرعي من طلب ذلك لم يجد  
وما يجوز ان يتأخر عننا في هذه المسئلة ما روى عن البراء بن عازب عن النبي <sup>ص</sup> انه قال ما اكل لحمه فلا يابس ببوله وما روى عن النبي <sup>ص</sup>  
عن جده عن النضر بن نوام من هو بول فدا على النبي <sup>ص</sup> المدينه فاستوحوها فانثقت اجواهم فبعثهم الى لقاح الصدقة لبشرها  
من ابوالها وابية فان النبي <sup>ص</sup> طاف بالبيت اكل على راحلته في جميع الزوايا وبدا الواحد ورجلاها لا يخلو من بولها وزواياها  
ايضا هذا هو الاصل في طهارة ذلك نجاسة النبي <sup>ص</sup> السجدة عنه فان قبل قوله لا يبدل على الطهارة وانما يقضى حكمه عن غيره الا  
في حاله لا يجوز ان يقال مثل هذه اللفظة فيما لا يشبهه في طهارته وابعده فلنا لا يجوز ان يقال هذه اللفظة لعل الطهارة والابا حدة



الأشربة والملابس

ایک کانٹا نیز منجھو لہ ورد

# كتاب البيع

عنه والاولى ان يكون الخط او الخطان غير معد هما ولا اثنى لهما فاما ان كان معدا بمثل مثل ان يكون له نسبه الى التوبى بحسب سدس او عشرين من  
 يكون محضوا والعجب كله من قول الشافعي جئوا القبا ليرى المحض لهما بنينا ولم يلا شبيهة عن البيع وايضا ان يكون المحضوا باطنا غيبا هراة لا يرى  
 ان باطانه الجبنة اذا كانت جبراً ومحضاً لم يجر لسيما وان كانتا باطانه لا تظهر للعين كقولوا الظهان هذا بعد شديداً **مسألة** وما انفرد  
 به الامامية ان جلود المبنة من جميع الجبوا لا يظهر بالديناغ ولقد وردت لهم وواحدة ضعيفه يجوز انما جلود المبنة ما لم يكن كلباً او خنزيراً ان يكون بعد  
 الديناغ اسمه وان كانتا الصلوة فيه لا يجوز والمعمول على الاول خالف الشبهة جميع الفقهاء الا احمد بن حنبل فقد حكى عنه ان المبنة لا تظهر بالديناغ  
 دليلنا بعد الاجماع المنزلة قوله ثم حرم عليكم المبنة والحجيم يجب ان تناول كل بعض من اجزاء المبنة حلته الخبيث ثم فارقته والجلد لهذه الصفة بعد  
 الديناغ وقبله فيجب الحجيم الانقاع به بعد الديناغ لان اسم المبنة بنينا ولم يلا يجوز ان يذكروا على سبيل المعاضة لهم ما رآوه وسطوه في كنههم عن  
 النبي من قوله لا تنفقوا من المبنة باهاتك لاهصبتموه هذا الخبر يقتضي تحريم الانقاع بها بعد الديناغ قول بعضهم ان اسم الاهاب يحضر بالجلد  
 بنيل الديناغ ولا يسخف بعد غلط مفتش لان الاهاب اسم الجلد الخا ليرى غيره محض واحد ما ولو جاز ان يدعى في الاهاب لا خصاص جازان بل  
 في الجلد مثله ذلك فان عثره من اصابه ونه عن النبي وقد سئل عن جلود المبنة فقال نعم وداغها طهورا وفي خبر اخر انما اهاب بيع فقد ظهر كان جواز  
 ان يباع اخبارا واحدا لا يعمل بها في الشريعة ثم بازاها ما روي عن النبي من النبي عن ذلك وما روي عنه من الاخبار التي لا تخص في هذه الصفة ولو  
 لم يطل هذه الخبر الاطراف لكان يكفي وقد يجوز ان يجعل الخبر على الخصوص وان يرد بقوله عليهما اهاب بيع فقد ظهر المذكي في  
 المبنة **كتاب بيع واقتراض** **مسألة** وما انفردت به الامامية ان الخبرا يثبت  
 للمبنا بعين في بيع الجبوا خاصة ثلثة ايام وان لم يشترط وخالف في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الجبوا اكبر لا يثبت فيه الخبرا الا بان يشترط  
 دليلنا الاجماع المنزلة ويمكن ان يكون الوجه في ثبوت هذه الخبرا في الجبوا خاصة ان العيوب فيه اخفى والغائب فيه اقوى ففرض فيه ولم يمتنع  
 في غيره وليس الخالف ان يقول كيف يثبت بين المبنا بعين خبرا ومن غير ان شرط جازا ليقا يثبت خبرا والمجلس من غير ان شرط جازا ليقا يثبت  
 الخبرا واليك ذكرناه وان لم يشترط **مسألة** وما ظن بقراء الامامية به وطم فيه موافق القول بان للمبنا بعين ان يشترط ان يثبت  
 اكثر من ثلثة ايام بعد ان قد محله ووافاهم في ذلك ابن ابي ليلى ومحمد وابو يوسف الاوزاعي وجوه وان يكون الخبرا شمرا واكثر كالا لجل ما لا  
 مالك يجوز على حسب ادعوا الحاجة اليه في خوف على المبيع وما ملجأه وحكي عن الحسن بن سفيان انه قال اذا اشترى ثوبا قبل ان يثبت في البائع اذهب  
 فانت فيه بالخيار ومنه بالخيار اذا خشي يقول قد ضيقت ذهاباً وحيفه وقد علم انه لا يجوز ان يشترط الخبرا اكثر من ثلثة فان فعل فسلع  
 وهو قول الشافعي دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب وداغها فان خبرا الشرط انما وضع لنا ملخا لبيع وقد يختلف لحوال نامل في  
 الطول القص فجاز ان يزيد على الثلث كما جاز ان ينقص الغرض بالبيع فان عثره من اصابه ونه عن النبي من انه قال الخبرا ثلثة فاجوز  
 عن ذلك ان قد اخبرنا وقد بنينا ان اخبارا لا حدا ولا يعمل علمها في الشريعة وبارا لثمة الاخبار الواردة بجواز الخبرا اكثر من ثلثة ايام لان  
 قوله الخبرا ثلثة ايام لا يمنع من زيادة علمها كما لم يمنع من نقصانها في البيوع قبل زيادة خبرا الشرط على الثلثة عز و دخول الغرض في البيوع  
 بعد ما قلناه و يثبت فيه في ثلثة ايام عز لان لا يرد في هذه الداء يحصل له البيع او لا يحصل مع ذلك فقد جاز البيع مع ثبوته هذا  
 الغرض **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان لا يباين الوالد وولده ولا بين الزوج وزوجه ولا بين الذمي والمسلم ولا  
 بين العبد ومولا وخالف في الفقهاء في ذلك فاقبوا الربا بين كل من عده فاه وقد كذب في جواب سائل ورد من الموصل ما نولت للخبثا  
 الذي يربها اصحابنا المنصرفة لنفي الربا بين من ذكرناه على ان لم يبدل وان كان لفظ الخبرا بمعنى لاسر كانه قال لا يجب ان يبيع من ذكرناه و  
 كما قال الله تعالى ومن دخله كان امنا وكقولهم فلا تفسدوا الاجال في البيع وقوله العار به مودة والوعيم غارم ومعنى ذلك كله  
 الامر والنهي وان كان بلفظ الخبرا فما العبد سيد فلا شبهة ونفي الربا بينهما لان العبد لا يملك شيئا والامان في يده مال السيد  
 ولا يدخل الربا بين الانثى ونفسه ولهذا ذهب اصحابنا الى ان العبد اذا كان مولا له شرك فيه حرم الربا بينه وبينه واعتدنا في نفي هذا المذهب  
 على عموم ظاهر القرآن وان الله تعالى حرم الربا على كل متعامدين وقوله ولا تأكلوا الربا وهذا الظاهر يدخل تحت الولد والوالد الزوج والزوجة  
 ثم لما ظن ذلك وجبت عن هذا المذهب في وجدنا اصحابنا مجمعين على نفي الربا بين من ذكرناه وغير مختلفين فيه وقد من لا يوافق واجبا  
 هذه الطائفة قد ثبت انه حجة ويخص لثمة طواهل الكتاب الصحيح نفي الربا بين من ذكرناه واذا كان الربا حكما شرعا حبان يثبت في موضع  
 احكاما يثبت في الجنس ون جنس وعلى وجهه فافاد ذلك لا دلالة على تخصيص ذكرناه وجب القول بوجوده للدليل وما يمكن ان يضاف  
 ظهوره بين ظاهر الكتاب ان الله تعالى امر بالاحسان والايقان مضافا الى ما دل على علمه لقول من ذلك وجب الاحسان ايضا لالتفع على وجه  
 الاستحقاق الى الغير مع الفصل الى كونه احسانا ومعنى الاحسان ان يبيع من اخذ من غيره دها بد منه لان من اعطى الكثير بالقليل مضد

ان شرطه وذاك انه اذا  
 كان ان يثبت خبرا  
 الجبوا من غيره

## كتاب البيع

التي فيه فهو محسول البئر إنما خرشنا من عذام استئنا من الوالد ولد والزوج وزوجته بدل ليل قاهر كماله الظواهر وهذا المبرم  
 الخالف في المسائل التي خالفنا فيها فافهم الله تعالى بالاحسان في القرآن في موضع كثير كقولهم نعم واحسن كما احسن الله اليك في قوله نعم ان الله  
 ما به بالعدل والاحسان معاض بالابان التي ظاهرها عام في جميع الربا فان قالوا انحصر بان الاحسان لاجل انان الربا فلنا ما الفرق بينكم وبين  
 من خصص بانان الربا بموا بان الاسر بالاحسان وهذا طريقه اذا سلكت كانت موفرة **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بجواز شر  
 العبد الابن مع غيره ولا بشيء وحده الا اذا كان بحيث يفقد عليه المشيئة خالفنا في الفقهاء في ذلك فذهبوا الى انه لا يجوز بيع الابن على كل  
 حال الاما وعى عن النبي انه قال لا باس ببيع الابن والبيع المشار وان هلك من يوم مال المشيئة هذا كالموافقة لامامية الا انهم بشرط  
 ان يكون معه في الصفقة غيره كما شرطت الامامية والدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكرر ومقول مخالفينا في منع بيعه على انه يبيع  
 غرض وان يبيعه غيره عن يني العذر وذهبوا على انه مبيع غير مفقود على تسليمه فلا يبيع بغيره كالتسليم الماء والطير والهواء وهذا البر  
 يصح لان هذا البيع يخرج من ان يكون غرضه اضماع غيره اليه كبيع الثمرة الموجودة بعضها او المتوفع وجوبها فيها وهذا هو الجواب عن قياسهم  
 وان كنا قد بينا ان القياس لا مدخل له في الشريعة لانه لا يمكن تسليم جميع الثمن الذي وقع عليها هذا العقد في وقت الصفقة وان كان بعد  
 جازا فان لم يكن مخالفا في ذلك ولا يتجزأ فليبيع ثم معد ثم مع موجودة فلنا انما مالك فانه يوافقنا على هذا الموضع وجبتنا على جازا  
 فيه انه لا خلاف في ان طلع الفضة التي تؤثر في اخل في البيع معها وان كان في الحال معدا فكيف يجوز ان يدعى ان يبيع معدوم وموجود لا يجوز  
**مسألة** وما انفردت به الامامية القول بخبرهم ببيع الفقاع وابتاعه باقي الفقهاء بخالفون في ذلك فذهبوا الى ان مالك كراهية  
 بيع الفقاع دليلنا الاجماع المردود وايضا ثبت ان بيع هذه المسئلة على ثمنه مفعول قد ثبت خطره في كل من خطره في خطره بغيره بغيره  
 والفرقة بين الامر من خروج عن اجماع الامامية **مسألة** وما انفردت به الامامية ان من ابتاع شيئا مبيعنا بغيره لم يبيعه  
 ولا ينصرف منه وفارده البائع بعد العقد لبعضه وينفقه الثمن فليبتاع احواله وبين ثلثة اناهم فان مضت ثلثة ولم يحضر المبتاع الثمن  
 كان البائع بالخيار ان شاء فسخ البيع وابعده من غيره وان شاء طالبه بالثمن على التجديد والوفاء وليس للمبتاع على البائع في ذلك خيار ولو هلك  
 المبيع في هذه الايام الثلثة كان من مال البائع وخالفنا في الفقهاء في ذلك لم يقل احد منهم بهذا الرتيب الذي بئناه دليلنا على صحة  
 ما ذهبنا اليه الاجماع المردود وانما قلنا ان المبتاع احواله ما بينه وبين ثلثة اناهم لانه لا يبتاع واشترط ان ينفذ الثمن في مفعول الخطا  
 قد ملك وعليه بمجمل الثمن فان لم يحضر في هذه المدة المضروبة فانه كان من مال البائع ولم ينفذ بالشرط الذي شرطه من مجمل الثمن وصا  
 البائع بالخيار ان شاء فسخ وان شاء طالبه بالثمن وان جعلنا البيع اذ هلك الايام الثلثة من مال المبتاع لان العقد قد ثبت بينهما وقد  
 حكم عن مالك انه كان يقول في الدابة اذا حبسها البائع حتى يبيع بعض الثمن هلكت ثمنه من مال المشيئة في ذلك اذا كان سبيعا على العقد فان  
 كان على غير مقدمه ومن مال البائع وهذه موافقة لامامية من بعض الوجوه وقد قلنا ان ان هلك بعد الثلثة كان من مال البائع لانه  
 بنا خبر الثمن عنه وقد صار ملك به وادعى بالنصر فيه فان ملك من ماله **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من ابتاع  
 شيئا وشرط الخيار ولم يسم ذموا ولا اجلا محصوا بل اطلقه اطلاقا فان له الخيار وما بينه وبين ثلثة اناهم ثم لا خيار له بعد ذلك باقي  
 الفقهاء بخالفون في ذلك لاننا حينئذ يذهب الى انه اذا شرط الخيار الى غير هذه المعلومه فالبيع فاسد فان اجاز في الثلثة جاز عند  
 الى حينئذ خاصة وان لم يجز حتى مضت الثلثة اناهم لم يكن له ان يجزى وقال ابو يوسف محمد لان يجزى بعد الثلثة قال مالك ان لم  
 يجعل الخيار ذموا جاز وجعل له من الخيار ومثلهما يكون في تلك الساعة وقال الحسن بن صالح بن حي اذا لم يعين اجل الخيار وكان له الخيار  
 ايدا دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكرر ويمكن ان يكون الوجه مع الملا في الخيار في مفعول الى ثلثة اناهم او في هذه المدة التي للمعروف  
 المعرف في الشريعة لان تصرفا في الخيار وفيها الكلام اذا اطلق وجب له على المعرف والمالوف فيه **مسألة** وما انفردت به الامامية  
 القول بان من ابتاع امر فوجدها عيبا ما عرفت من قبل بعد ان وطئها لم يكن له ردّها وان كان له ادرش العيب لان يكون عيبا ما من قبل  
 فله ردّها مع الوطئ يرد معها اذا وطئها نصف عشر قيمتها وخالفنا في الفقهاء في ذلك فذهبوا الى انه اذا ابتاع امره وول قيسا وطئها  
 ثم اصابها عيبا فله ردّها وان لم يطئها لم يكن له ردّها وانما العيب يرد معها المهر لا جل الوطئ فله ردّها عن عزمه في المهر في التور  
 وابو حنيفة ومطالبة الى انه لا يملك الرد بالعيب بل يمسكها وياخذ الادش وانفاد الامامية بالقول الذي ذكرناه ظاهر دليلنا على صحة  
 ما ذهبنا اليه الاجماع المردود وليس يجزى على التبع مجزى على البكر لان وطئ البكر فيه ثلاث تجزئ منها وليس كل التبع يمكن ان يكون لرب  
 بين الحمل بين غيره من العيوب الحمل اخص العيوب اعظمها تجاز ان ينغلظ حكمه على باقي العيوب **مسألة** وما انفردت به الامامية  
 القول بجواز ان يبتاع الانسان من غيره مائة او غيره نفدا او ينسبه مائة على ان يسلف البائع شيئا او يقرضه مائة لا يجل ولا ينسب

# كتاب الشفعة في الانتصا

منه وانكر ذلك باقي الفقهاء وخطروا دليلاً على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ولا والله ثم احل البيع بالاطلاق وهذا البيع لله اشترى البئر داخل  
في جملة الظاهر والقرينة بان جازوا شرطه في عقد البيع غير مسئلة ولما نادى به من اى جهة خطر المخالفون في ذلك وانما يرجعوا الى الظنون والاحتياط  
التي لا يرجع في الشرع الى مثلها ولا خلاف بينهم في انه لو لم يشترط الفرض عند عقد البيع ثم راي بعد ذلك ان بعضه كان من ذلك جازوا ما في ذلك بين  
بشرطه ولا بشرطه **مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان يجوز ان يكون لثلاث اشخاص على غيره مال مؤجل فبعضها على رجل فبعضها على رجل فبعضها على رجل فبعضها  
من مبلغه ولا يشترط ذلك تاخير الاموال عن ايجالها بزيادة فيها لان ذلك محظور لا محالة ومما فهم باقي الفقهاء وسقوا بين الامرين في البيع ثم دليلاً على  
ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وايضا فان شرط الانسان فيما يملكه مباح بالعدل والشرع وقد علمنا ان الذين المؤجل له مالك يصح بيعه بغيره  
منه يجوز ان ينقص منه كما يجوز له البراء منه ومن عليه بقر هذا الذي هو مالك للضرر في مال فلان بقدره كما ان يجوز له الى اجله لا خلا  
في انه لو انقصه بعضه عايراً من الباقي من غير شرط لكان ذلك جازاً وايضا في جواز ذلك بين الاشراط ونفسه **مسئلة** وانظر انظر  
الامامية به وذلك ما فهمه غيرها القول بجواز ان يبيع الانسان الشاة او البعير بشرط راسه وجلده او غصوا امرأته وورثته وورثته وورثته  
القول بجواز ان يشتري جلدتها وهو موافق للامامية ودوى بن قاسم عن مالك انه اذا باع شاة فاشترى منها ثلثاً او ربعاً او نصفاً او اخذاً  
او كبد او صوفاً او شعراً او راعاً فانه ان اشترى ثلثاً او ربعاً او نصفاً فلا بأس بذلك وان اشترى جلدتها او راسها فان كان منها فافلا بأس  
به وان كان حاضراً فلا خير فيه وهذه الروايات موافقة للامامية في الشرع لساناً في غير ما بين الشرع والخبر في هذا الموضع وقال ابو حنيفة  
واصحابه لا يجوز ذلك البتة وهو قول الثوري قال الشافعي لا يجوز ان يبيع الرجل الشاة ويستثنى منها جلدتها ولا غيره في سفره ولا حضره ليلنا  
على ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب لان هذا العقد يقع عليه اسم البيع باستثنائه فحجب يدخل في عموم قوله ثم واحل الله البيع وحرم الربا وللمر  
يمكن ان يدعى في ذلك جملته فان الاحتياط منهم منفرد من غير ما وليس يجري مجرى غيرها مما يقع فيه الاشتراك والاختلاف **كتاب**  
**الشفعة** **مسئلة** وما انفردت به الامامية اثباتهم في حق الشفعة في كل شيء من المبيعات من عقار ومبعضه ومناع وغيره  
وجواز ان كان ذلك بمثل القسمة ولا يحتملنا ونحالفنا في الفقهاء في ذلك واجمعوا على انها لا تجب الا في العقارات والارضين دون العرض  
والامتنع والجواز وقد روي عن مالك خاصة انه قال اذا كان طعام او بين شريكين فباع احدهما حقه لشريكه الشفعة ثم اختلف ابو حنيفة والشافعي  
فقال ابو حنيفة يجب الشفعة فيما يملك القسمة والارض في قسميه وفيما يملكها واستقط الشافعي الشفعة عما لا يملك القسمة ويلحق الضرر بقسميه  
دليلاً على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الامامية على ذلك فانهم يمتنعون منه ويمكن ان يعارض المخالفون في هذه المسئلة بكل خبر روي عن الربيع  
في تجايل الشفعة مذكروا بانهم عتبه انه قال الشفعة فيما لا يقسم وايضا ما روي عنه من قوله الشفعة في كل شيء والاختلاف في ذلك كثير جداً  
وما يمكن ان يعارضوا به ان الشفعة عندهم انما وجبت لزاله الضرر عن الشفعة وهذا المعنى موجود في جميع المباعات من الامتنع والجواز فاذا  
قالوا ان الشفعة انما يجب خوفاً من الضرر على طرفي الدوام وهذا المعنى لا يثبت الا في الارضين والعقارات دون العرض قلنا في الامتنع ما يفي  
على وجه الدهر مثل بقاء العقارات في الارضين كالتفاوت وما اشبهه من الحياز والحد فلهذا ذهبوا الى ان الشفعة لا يشترط ان يكون بغير القسمة  
وبعد فان زالة الضرر الدائم والمنقطع واجبة في العقد والشرع وليس بجواب زالتها مختصاً بالشرع والمنقطع فلو كان الناذي بالشركة في الضرر  
منقطعاً على ما ذهبنا اليه لكانت ازالة واجبة على كل حال فاما على الشافعي وجوب الشفعة فلا يشترط من الضرر باجود القسم من طلب  
القسمة فيقتضى بالعرض لان هذا المعنى ثابت فيما دونهما من هذه العلة ان القسمة تؤدي الى الضرر من حيث يحتاج الشريك الى الحد  
من ايا في حصته ثانياً بعد ان كان واحداً وكل البانوعة وما اشبههما وهذا ليس ببيع لان الشفعة قد تجب فيما يحتاج فيه البيع من ذلك  
كالعرض لما له من انبئته والحصل الذي مني ضمت كان في كل واحد منهما كمالاً يحتاج اليه من غير ان يبالو بكونه بغير ذلك فيطلب هذه العلة لغيره  
**مسئلة** وما انفردت به الامامية القول بان الشفعة انما تجب اذا كانت الشركة بين اثنين فاذا زاد العدد على الاثنين فلا شفعة  
ومما انفردت به باقي الفقهاء في ذلك فاجبوا الشفعة بين الشركاء قلوا وكثير عددهم دليلاً على ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وايضا فان حق الشفعة  
حكم شرعي والاصل انتفاءه وانما وجبنا به بين الشريكين لاجماع الامامية فانقلنا هذا لاجماع عن حكم الاصل لم ينقلنا فيما زاد على الاثنين  
بأنه يجب يكون في ذلك على حكم الاصل فان قيل ليس قد روي في رواية انكم تفتقرونها على منكم ان الشفعة تنبئ فيما زاد على الاثنين  
ودكر عن ابي عبد الله انه قال يفتقرونها بالشفعة بين الشركاء في الارضين المساكن ولفظا لشركاء يبيع على اكثر من اثنين قلنا هذا كلامنا  
اختاروا ما لا يوجب علمنا من الاختيار ليس بحجة ولا يثبت به الاحكام الشرعية على ما بيناه في غير موضع ويمكن تأويل ظواهر هذه الاخبار بان  
يجل قوله الشفعة على عدل الرجال انما يجب بالشركة وسواء كان فيها احد الشريكين على سبيلهم الاخرى ونقصت فالمعتبر انما هو الشرا  
لا يبالو لغيرهما فاما ويجل لفظا الرجل على الشركاء في الاملاك الكبيرة لاني في ذلك واحد على احد جهين ما على قول من يجعل اقل الخلق الاثنين



کتاب الشفاء

او على سبيل الجان كما قال نعم فان كان له اخوة واولاد بل الخبر الثاني فاذا خلع فماد كونه فاما الخبر الثالث فماد بان صاحبنا انما اذا سمي بمحض حق  
 من الشفعة فان لم يسمع بشفعة على قدر حقه فممكن ان يكون باو بطلان الوارث على الشفعة اذا كان واجبا عنه فان الشفعة نورث متى سمي بشفعة بمقتضى  
 المطالبين لم يسمع وهذا لا بد من على ان الشفعة في الاصل يجب لاكثر من شريك فان قيل فلماذا عديم لاجتماع الامامية وابن الجبلة بخالف هذه المسئلة ونحو  
 الشفعة مع زيادة الشركاء على الاثنين ابو جعفر ابن باويه وجب لشفعة في العاقبة فيما زاد على اثنين فاما بغير الاثنين في الجبلة واخا صفة على هذا  
 حكيم من عنه جواب مسائل هل الموصل الشفع الفهمية فلنا اجماع الامامية قد تقدم الرجلين فلا اعتبار بخلافهما وقد بينا في مواضع من كتبنا  
 ان خلافا لامامية اذا غلبت في واحد واجبا عنه مع غيره فمشارا لهما لم يقع به اعتبار **مسئلة** وما بيننا في الامامية به لقول بان لا  
 شفعة لكافر على مسلم واكثر الفقهاء يوجبون الشفعة للكافر لا يفرقون بينه وبين المسلم وقد حكى عن ابن حنبل انه لا شفعة للذمي في امصنا  
 المسلمين ابني ابناهما المسلمون لا يفرقون لهم سكاها ولا تملكها ولهم الشفعة في الفروع انما قول الامامية عن ابن حنبل ان لا ان قد حكى عن الشيخ  
 واحد بن حنبل انهما استغضا شفعة الذمي على المسلم وهذا منهما موافقة لامامية والذي يدل على صحة مذهبننا بعد اجماع المنكر ذكره  
 قوله لا يسبوا صحا النار واصحاب الجنة ومعلوم انهم نعم انما اذا لا يسبوا الاحكام والظاهر يقتضي العموم الاما اوجه الدليل القاهر  
 فان قيل زاد في البقرة والعذاب بدلا له قوله انما اصحاب الجنة هم الفاضلون فلنا اننا بينا في كلامنا على اصول الفقهاء ان مقتضى هذا الجملة ان لا يقتضي  
 مقتضى الاخرى ان كانت لهما شفعة وما يمكن الاستدلال بان الاصل انتقال الشفعة عن المبتعان لان حق الشفعة حكم شرعي ما ثبت  
 حكم الشفعة للمسلم على الكافر الكفار بعضهم على بعض يثبتناه بدليله ونحوه الثاني على حكم الاصل وما يمكن ان يتعارض به مخالفونا في هذه  
 المسئلة فاردون وجعلتهم عن البيع من قوله لا شفعة لكافر في خبر اخر لا شفعة للذمي على مسلم **مسئلة** وما بيننا في الامامية  
 بان حق الشفعة لا يسقط الا بان يصح الشفع باسقاطه حقه ولا يكون مسقطا بشفعة في حال علمه عن الطلب هذا القول احد اقوال الشافعية  
 الارضية لان له قولان ربيعة احدهما ان طلب الشفعة يجب على الفور وثانيها ان يثبت الى ثلثة ايام وثالثها ان يثبت على التابيد الى ان يصح  
 بالغفور وهذا وافق للشافعية واذ بعنا ان ثبتا الى ان يفرغوا ويخرجوا بالغفور وحكي اية عن شريك انه قال اذا علم فلم يطلب فوافقه على شفعته  
 وهذا اية موافقة لامامية وباقى الفقهاء على خلاف ذلك لان باحقيقه واصحابه ابن حنبل يذهبون الى انه متى لم يطلبها مكانه بطلت شفعته قال  
 الحسن بن ابي حنيفة انه على شفعته ولم يفرغها ما بينه وبين ان يفسد القاضى فقد ابطال شفعته قال الحسن فاما ابو حنيفة فقال ثلثة ايام وروى  
 محمد بن ابي حنيفة انه على شفعته ابداء بعد الشهادة وقال محمد اذا تركها بعد الطلب شهر ابطال قال ابو يوسف اذا مكث ان يطلب عند القاضي فانه  
 فلم يفعل بطلت وقال ابن ابي ليلا اذا علم البيع فهو بالثبات وثلثا وقال الشيعية يوما وقال البيهقي ثلثا وقال مالك اذا علم بالشر لم يطلب حتى طال  
 بطلت والسنه ليست بكثيره ولان باخذ هذا في الحاضر فاما الغائب فلا يبطل شفعته اذ لم يطلبها اياما بطلت شفعته وذكرنا المعنى عنه  
 ثلثة ايام وقال الاوزاعي والثلث عبد الله بن الحسن الشافعي اذ لم يطلب حتى علم بطلت وقد تقدم بياننا اقوال الشافعية المختلفة في هذه المسئلة  
 وان كان هذا القول البني كونه انما اظهرها وقال الشيعية بغير شفعته وهو شاهد فلم ينكره فلا شفعة له والبدل على صحة مذهبننا  
 الاجماع المنكر ويمكن ان يقول ذلك بان المحفوظ في اصل الشريعة وفي القول بانه لا يبطل بالامساك عن طلبها فكيف خرج حق الشفعة عن اصول  
 الاحكام العقلية والشريعة الا نرى ان من لم يطلب ربعه او بطلت بغيره فان حقه ثابت لا يبطل بالامساك عن طلبها وبالنظر في اذالوا  
 هذه حقوقه ومجتهد وحوشه مجتهد فلنا ان فرضه مجتهد والان من حل له اجل بين فقد مجتهد له حتى ما كان مستمرا ومع هذا لو احو المطالبين لم يبطل  
 الحق كل من مان له فرب استحق في الحال من اياه وعلم بذلك ثم لم يطلب بالميزان من هو في يده لم يبطل الحق ونظائر ذلك اكثر من ان يحصى فان قيل  
 هذا الذي يذهبون اليه يورث الى الخافضين بالمشعي لان المدة اذا نظروا لم يمكن المشعي من الضيق في البيع وهذه وبنائه وبغيره  
 لان الشفع اذا طال به بالشفعة امره بازاله ذلك وهذا من داخل على المشعي فلنا يمكن ان يمتد المشعي من هذا الضيق بان يجرى البيع على البيع  
 ويبطل تسليمه اليه فهو بين امرها فان يسلم او يترك شفعته فيرضى عن المشعي بذلك فاذا فرط فيما ذكرناه ونصت من غير ان يفعل  
 ما اشرناه اليه فهو المدخل الضيق على نفسه فان قيل كيف تدعوا انه ليس في اصول الشريعة خروج على الفور ويسقط بالناسخ حق الرد بالعيب  
 يخرج على الفور ومنى تاخر بطل فلنا المعنى في حق الرد بالعيب انه ربما كان في ناجية ابطال له من حيث ينفى امارات العيب فلا يظلم مرفوع الشهية فيجوز  
 العيب فلم يمتد المباداة الى الرد لهذا المعنى في ذلك غير وجوب حق الشفعة لانه يجب بعد البيع وذلك بما لا يجوز ان لا يغيره لا يغير في وقد  
 ونظيره اخر **مسئلة** وما انقضى به الامامية القول بان الامام المسلمين خلفاؤه المطالبة بشفعة الوفوف التي ينظر فيها على  
 المساكين وعلى المناجدة مصالح المسلمين وكان كل ناظر محجوب وفقد من سبي ولى ان يطالب بشفعة ومخالف باقي الفقهاء في ذلك والادلة على  
 صحة مذهبننا لاجتماع المذاهب ويمكن ان يقال للمخالف على سبيل المعارضة له الشفعة ان كانت انما وجبت لدفع الضرر فاولى الاشياء بان

کتاب الحکمت

يدفع عنها الضرر نحو ذل الفقر وجوه الغراب فان قالوا الوفاق مالك لهما فبذبح الفتر عنهما بالمطابقة بالشفقة فلنا اذا سلم انه لا مال لهما فلهما  
 منافعهما ومنفعة ما يبيعون الى المصار كرهنا وبغضنا فله الوفاق من مباح المسلمين ابقه بحسب دفع الفتر عنهما مثل ما يجب دفع الضرر عن الاضيق  
**كتاب في مسائل شتى في الهبة والاجارة والوفاء الشكر مسكناه**  
 وما انفقرت به الامامة القول بان من هب شيئا لغيره عن ثواب الله ثم وجهه جازا لرجوع فيه ما لم يتعوض عنه ولا فرق في ذلك  
 بين الاجنبي وذو الرحم وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه اذا هب لشيء يرحم عظم لم يرجع وان هب لغيره لم يرجع وكل المنة  
 لزوجها وان هب لجنبي جاز ان نشأ ما لم ينسب عنها او يربط بالشيء في نفسه ذكره هشام عن محمد عن ابي حنيفة اذا علم الموهب له مالوك الفتران والخبز  
 فلان يرجع فيه قال محمد لا يرجع وقال محمد كذلك لو كان كافرا فاسلم او كان عليه بن فاذا الموهب له وقال الحسن وفران علمها الموهب له الفتران او  
 الكتابه او المشط فحدث ذلك فلان يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع وقال عمر بن البيهقي الرجل يعطى الرجل العطية لا يبين له انه منقرص فخطبه  
 جازا وليس له ان يرجع فيها وقال مالك من حال له ان يغدا او اعطاء عطاء ليس بصدقة فلان يقضيها ان شاء ما لم يستثنى الولد وينامن  
 اجل الطعام فاذا صاع عليه لدهون لم يكن لا يبين بعضهم من ذلك شيئا وكذلك اذا رجع لغناه بذلك المال او كانه جازا به فتر جازا لك فليس لا يرب  
 ان بعضهم من ذلك شيئا وقال مالك لا امر المجمع عليه عندنا في بلدنا ان الهبة اذا غبرت عند الموهب له بالتواجب باذنه ونقصا فان عطي الموهب له ان  
 يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها فقال مالك الواهب يكون لو رثته مثل ما كان له لثوابك بنحو ذلك الثوري عن ابن ابي ليلى قال لو اهدى  
 يرجع في هبته وان العاقبة عند اصحابنا لا يرجع في جميع ذلك قال لا وراعى لا يرجع فيما وهب له ولا يربط له ولا يربط له ولا يربط له ولا يربط له  
 لمن ومنه ويرجع فيما سوا ذلك فان كانت هبته قد تمت زادت عند صاحبها فقيمتها يوم وهبها ورجع المنة فيما وهبنا لزوجها وقال الحسن حتى اذا المهر  
 بالهبة ثوابا لدهن لم يرجع اذا قبض لا يرجع فيما وهب لغيره من حرم فان هب لغيره من حرم بربها ثوابا لدهن فلان يرجع فيها وقال مالك لا يربط  
 للثواب جع فيها مثل قول مالك ولا يرجع لمن وهبها لزوجها الا ان يكون سالها ان هب له ثم طلعها مكانه او بعد ذلك يوم او نحو ذلك  
 الشافعي لا يرجع في الهبة الى الوالد فيما وهبه لولده وقال ابو ذر على كل هبة شيئا لغيره لم يجز له الرجوع فيه لا فرق في ذلك بين البعده القرب لينا  
 على صحته وقد هبنا بعد الاجماع المنة وانا قد علمنا باجماع من لا يربط لا اعتبارا بذاته وان الاجماع قد نفذته وسبقه بان عقدا الهبة وان فانه  
 القبض عنه مانع من الرجوع وانما اختلفوا في موضع جواز الرجوع فذهبنا عنه الى الرجوع بما يجوز مع ذى الوهم دون الاجابة وذهبنا  
 الى انه يجوز مع الاجابة ونحو الاصح فذهبنا الى ما هبنا الى انه يجوز في المواضع كلها فذهبنا الى الانفاق على ان قبض الهبة غير مانع من الرجوع على كل  
 حال من دعي انه مانع من الرجوع موضع وان اختلفوا في ذلك الشرعي بلخصنا من ذلك الموضع هذا الحكم ولا دليل لمن خصص موضعاً دون آخر  
 لان غرضنا على اخبارنا احوالنا من قبض الظن ما لا معمول على مثله في ثبوت الاحكام الشرعية فثبت هذا الاعتبار جواز الرجوع في المواضع  
 كلها وان ليس بعضها بذلك الحق من بعض فان قالوا الوفاق الرجوع في الهبة الجاز في البيع وفي سائر العقود فلنا اننا لم نجمعنا الا على  
 جواز الرجوع فيها على الجملة وانما اختلفوا في التفصيل وقد اذهبنا الى اجماع على سبيل الجملة على جواز الرجوع فيها وانما اختلفوا  
 في موضعها فان اختلفنا في الجواب ومنه عن النبي من بول الرابح في الهبة كالرابع فيه وبلفظ اخر ارجع هبته كالكلب يهودى فيه فاجاب  
 عن ذلك ان هذا كلها اخبارا واحدة فوجب علمنا ولا عملا ولا يثبت بملنا الاحكام وهذا الخبر معارض باخبار كثيرة من رواها عن النبي من جواز  
 الرجوع في الهبة فاذا سلم هذا الخبر على ما يفيده لا يبرر الاستفاد لا التبرر لان ذلك مستبعد مستفاد الا ترى لكلب لا يخرج عليه اما الخبر  
 الاخر الذي ينفرد به الكلب فهو ان كان مطر يرجع الى الكلب لا لا فاعلام الامم محلان على التعمد ليس هبنا احسن نعم يد منه الرجوع في هبه  
 الا الكلب فلا فرق بين ان يقول كالتاب فيه وبين ان يقول كالكلب يهودى فيه على اننا لو حملنا لفظه الغايد على الجنس العمول فله الكلب  
 لا على انه لا يجوز حمل العمول على التبرر لان ذلك لا ينافي في الكلب فلا بد من حمله على الاستفاد ولا لا سميها وهو مضاف الى كل غايد فان قبل كيف  
 يجوز ان يجمع جواز الرجوع في الهبة مع القول بانها تملك بالقبض فلنا غير منقطع اجتماع ذلك كان المبيع اذا شرط فيه الجاهل وهذا معلوم  
 كان مملوكا بالعدا ان كان جواز الرجوع فيه ثابتا فان المملك مع ثبوت جواز الجاهل ناقصا وغير مستفاد فلنا فحق بفقهاء مالك الموهب مع ثبوت  
 حق الرجوع مثل ما يقولون حقا بغير مسكناه الهبة في مرض الموت وما انفقرت به الامامة ان من هب شيئا في مرضه  
 اليه ما فيه اذا كان غافلا لم يضر هبته ولا يكون من ثلثه بل من صلبنا له وخالفنا في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى ان الهبة في مرض الموت  
 محسوبة من الثلث لينا الاجماع المنة وانه من مرض الغافل في مال جازا وما تغلق ولو رثه بماله وهو محسوبة جازا ولذلك صح بل خلا  
 نفقه جميع ماله على نفسه فاكل ومثرفان قبل ان يفرق بين الهبة في المرض والوصية المرض فلنا الهبة حكمها في الحال مرض فغافل في حال  
 الجنون حتى الوارث بماله الموت والوصية حكمها موقوف على الوفاة وبعد الوفاة فخلق حق الوارث بماله الموت فوجب ان يكون محسوبة

## فِيمَا تَشْتَرِيهِ مِنَ الصَّنَاعَةِ وَبَعْضُ مَا لَوْ تَشَرَّكَ

### مسألة

من اشترى من غيره ما لا يملكه الا فاقبضه الفول بان الصانع كالقضا والمخبط ومن اشترى منها صناعات الله سلم اليهم الا ان يظهر هلاكه بشرط بما لا يمكن دفعه ونقوم ببلته بذلك وهم ايضا صناعات لما جنى به يابهم على المصانع يتبعك وغيره يخدم في شواكا الفول مشتركا وغيره مشترك ومعنى الاشتراك هو ان يساجوا الاجر على عمل في الذرة فيكون لكل احداك تساجر ولا يخصه به بعضهم دون بعض ومعنى الاجر المنفعة هو من ساجر لعمل يذره معلونه فيحصل المساجر بمنفعته تلك الذرة ولا يتبع لغيره استيجاج فيها وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه لا ضمان على الاجر المشترك الا ما جنى بهاء وقاله فرادضا من عليه فيما جنى بهاء ايضا الا ان يخالفه قال ابو يوسف ومحمد وعبيد الله بن الحسين بعضهم الا ما تستطاع الا صناعات في كل شيء وموت الشاة والنصوص الثالين قال الثوري يضمن في اللصوص ايضا وقال مالك بعضهم الفضا الا ان ياتي من الله نعم مثل الحر يوفى الشرف والصناعات اذا قامت عليه ببلته وبعضهم فرض الفار اذا لم ينفق به واذا قامت ببلته فرض الفار من غير نصيب لم يضمن قال الاوزاعي لا يضمن الفضا من الجعير في الاجر المشترك صناعات من اذ لم يشترط له الا ضمانا له عليه وقال الحسن حتى من اخذ الاجرة فهو ضمان من يترأه ولم يبين او لم يعط الاجر فلا ضمانا عليه ان شرط ولا يضمن لاجر المشترك من عد محارب ومو هذا القول من ابن جريح كانه موافق لما مات به لان من عفى به الاجر المشترك والمحاسن فهو موافق لهم وان كانت يعني المشترك دون الخاص هو خلاف لان من عفى على كل حال بقوله ومن عطف الاجر فلا ضمان عليه ان شرط لا يضمن ان شرط كان الضمان عليه بالشرط وان عطف الاجر قال الليث الصناعات كلهم ضمانون لما اتفقوا او هلك عندهم وهذا ايضا كواقيفة الاما مته اذا اراد بالصناعات من مشترك وخصوصا وذلك اذ في قولنا احدهما يضمن والاخر لا يضمن الا ما جنى بهاء ودينا على صفة ما ذهبن اليه الاجماع المنة ودينا فان من خالفنا في هذه المسئلة على نيبان اقول انهم يرجعون فيها الى ما يقتضي الظن من قياس او خبر واحد ونحن نرجع الى ما يقتضي العلم فنقولنا اولي على كل حال مما يمكن ان يعا رضوا به لانهم موافقون في بانهم وكنيتهم ما يروونه عن النبي من قوله على اليد ما جنى حتى يوربه وهذا يقتضي ضمان الصناعات على كل حال واخصوه احنا جوا الى ليل ولا دليل لهم على ذلك

**مسألة** وما انفردت به الاما مته القول بان من نفع ففاز له ان بشرط انه ان اخراج البئر فبالجباية كان له بيعته الانتفاع بقضه والقول به بان الوفاق متى حصل من الجرايح بحيث لا يجزى نفعنا خازن هو ورفع عليه بيعه والانتفاع بثمنه ان اذ باب الوفاق متى عظم ضرره شديدا الى ثمنه جاز لهم بيعته لا يجوز لهم مع فقد الضرر وخالفنا في الفقهاء في ذلك ولم يجزوا اشتراط الوفاق لنفسه ما جنى بهاء ولا يبيع الوفاق على حال من الاحوال لا ما رواه بشرع ابن يوسف سنة سبع وسبعين انه جعل للوافق الجباية في بيع الوفاق ان يجعل ذلك في وقف ففضل منه فهو جاز وان ما قبل ان يحنوا وبطلان مضمون الوفاق على سبيل وقال ابو يوسف بعد ذلك لا يجوزوا الاشتناء في بطلان الوفاق الوفاق جاز وان ذر دينا انفاذا لظايقه ولان كوز الشئ وفتا نابع لا خيا والوافق ما يشترطه فيه فاذا شرط لنفسه ما ذكرناه كان كسائر ما يشترطه وليس لهم ان يقولوا هذا شرط ينفذ كونه وفتا وخبا وخارجا من ملكه وليس كذلك في باقي الشرط لان لا شئ في بينهما وبين كون ذلك وفتا قلنا ليس لك بناقض كونه وفتا لا نه من لم يجز الرجوع فهو ناض على سبيل وفي ما قبل العوق فافهم نفوذنا ما وهذا حكم ما كان مستقدا قبل عقد الوفاق فكيف يكون ذلك نفضا حكما وتديننا ان الحكم نأما فان قبل لوجان دخول هذا الشرط في الوفاق لجاز دخول مثله العوق قلنا هذا قياس وقد بينا ان القيلان اثبات الاحكام الشرعية به وبعد فالعرف بين العوق والوقف ان العوق عندنا لا يجوز دخول شئ من الشرط فيه وليس كذلك الوفاق لان الشرط يدخل مثل ان يقول هذا وقف على فلان فان ما قبل فلا في ما جوى هذا الجري واذا دخله الشرط جاز دخول الشرط ان ذكرناه فان قبل فقد خالفنا على بن الجعيد فيما ذكرناه وذكروا انه لا يجوز للوافق ان بشرط لنفسه بيعه له على وجهه من لوجهه وكله يضمن هو وقف عليه انه لا يجوز لان يبيع به قلنا لا يضمننا يابن الجعيد هذا نفعه اجماع الظايقه وناخر ايقه غنر واما عوق ذلك على ظنون له وحسبنا اخبارا شاذة لا يلتفت الى مثلها فاذا اصابنا الوفاق بحيث لا يجزى نفعنا او دعنا ان يابا به القدر في المنة لشئ نفهمه فالاحوط ما ذكرناه من جواز بيعه لاننا جعلنا لفهم فاذا بطلت صناعاتهم منه فقد انتفض العرض منه ولم يبق منفعة فيه الا من الوجه الذي ذكرناه **مسألة** وما انفردت به الاما مته القول بان المشتركين مع شراوى ما بينهما اذا اشترى بان يكون لاحدهما من الربح اكثر من الآخر جاز ذلك وكل اذا اشترى بائنه لا وضيعه على احدهما وان عليه من الوضيعه اقل مما على الآخر جاز ايضا وفتا لفتا في الفقهاء في ذلك فقال الشافعي لا يجوزوا بشرط تساوي الربح مع النفاصل في المال لا نفاصل في الربح مع الشاوي في المال ان شرط ذلك فسك الشكره وابو حنيفة اجازا النفاصل في الربح وان كان راس المال متساويا وقال مالك اذا كان اس المال من عند احدهما الثلث ومن الاخر الثلثين على ان العمل نصفين فالربح نصفين فلا خيرة في هذه الشكره ولا يجوز عند النفاصل في الربح مع الشاوي دون الاموال قاله الجماعة ان الوضيعه على هذا الما لئن شرط الفضل باطل دينا اجماع المذكور ودينا فان الشكره بحسب ما بشرط فيها فاذا اشترى النفاصل في الربح او الوضيعه وجب جواز ذلك وابو حنيفة يجزى بشرط النفاصل في الربح من جواز مثل ذلك في الوضيعه فاعقل قلنا اشتراط الفضل في الوضيعه لا نه يجزى مجموعا قول احدهما لصاحبه ما صناعات من مالك فهو على فقه فاسد لا محالة قلنا مثال ما نحن فيه هو ان يقول ما هلك من هذه الصناعات

# مثل الخابري في الانصاف

مع شأونها فيها فهو من ماله خاصة فلا مانع من ذلك ويلزم بالحققة انما جرى النفاضة الوضعية مجرى قول احد هما لصاحبه ما هلك من ماله  
 فهو على لا يجوز النفاضة في الربح لا تجري مجرى ان يقول له ما استوفيت من الربح في كذا وكذا فهو لك واذا كان احداهما لا يبرئ خاتما لاخر **مسئلة**  
 وما انفرت به الامامة ان الشركة لا تنفع الا في الاموال لا تنفع بالابدان والاحمال ومثليتها في عمل كسبا غير عقد شراكة ثوب ما شبه  
 ذلك لم يثبت بينهما شركة وكان لكل واحد منهما احوه عمله خاصة وان لم يمتد بهما لاجل الاختلاط كان الصلح بينهما اذا دفع رجل الى ناو ما لا يخرج  
 له به على ان الربح بينهما لم تنفد بذلك شركة وكان صاحب المال بالحق ان شاء اعطاه فاشترط له وان شاء منع منه وكان عليه جرة مثله في بخارته كل  
 اذا اعطى الانسان غيره ثوبا ليعتقه شرط له فيه سمس من الربح فهو بالخيار ان شاء ان يفي شرطه وان شارب فيه وكان عليه بيع الثوب احوه مثله في بيع  
 وخالفنا في الفقه في ذلك فقال بوجبه وصاحبه يجوز شركة الابدان والصناعات نفقت لاختلاف علماء فوضعيين وموضع واحد لا يخفى  
 الاصطبا والاختطاب نحوها وروى ابو يوسف عن جنيته قال كل ما يجوز فيه لوكاله يجوز فيه الشركة وما لا يجوز فيه لوكاله لا يجوز فيه  
 الشركة وما جازت فيه الشركة من الصناعات عن النخاطرة والعصاف فانه سواء اجمعها او احدها فما حصل من فضل فهو بينهما نصيبا وقال يجوز  
 الشركة على ان يخطبا ويصفا اذا كان يعملان جميعا في موضع واحد كذا الاشراك في صيد البر والبحر والكلاب اذا كان الكلب البازي يذبحها نصيبا  
 وقال مالك لا يجوز الشركة بين حذافه وفصارا وما يجوز في صناعة واحدة يعملان جميعا فيها في موضع واحد فان عملاه في موضعين او كانا  
 صناعتين لم تجز الشركة في مال ذلك يجوز ان يشركا المعلن في يعلم الصناعات اذا كانا في مجلس واحد وان نفرا في مجلسين فلا خير فيه وقال الحسن  
 حى الميث شركة الابدان جائز في الاعمال قال التلبث ان من احد هما لم يكن له نصيب في عمل البقي الا ان يشاء الصريح ان يشرك في عمله قال الثنا  
 لا يجوز الشركة الا بالقدام والدنا بغير مختلط المالا ان وهذا يدل على انه لا يجوز الشركة بالابدان الا انه ليس بينهما في ذلك الا في قوله الامامة  
 من ان العمل لا يدخل في الشركة منفرد ولا يجمع معاد ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المنة وذلك من مذهبنا في هذه المسائل التي ذكرناها  
 كلها على الظنون المحسنة والرائي الاجتهاد مرجعنا فيما ذهب اليه فيها الى توثيقها فلما اولى **مسئلة** وما انفرت به الامامة  
 الفعل بان من ههنا جونا حاملا واو لا وخارجون عن الرحم فان عمل المولود في الارحام كان اولاده ذهبا مع امهاته وخالفنا في الفقه في  
 في ذلك فقال ابو حنيفة اذا ولدنا لمهونة بعد الرق حله لها في الرق كذا الدين الصوف ثمة النخل الشجر وهو قول الثوري والحسن حى  
 مالك بن محمد بن من له نور من لبس الثمرة الحادثة وهما مع الاصل قال التلبث اذا كان الدين حالا دخلنا الثمرة في الرق فان كان الى اجل الثمن  
 لصاحب له صدق روى عنه انما لا يدخل فيه الا ان تكون وجوه يوم الرق قال الشافعي لا حل للولد لا الثمرة الحادثة في الرق ومن مال هذه الاقارب  
 على اختلافنا علم ان قول الشيعة منفرد عنها والكتبة على صحة الطريقة التي ذكرناها في المسئلة التي قبلها لا فضل **مسئلة** وما انفرت  
 به الامامة لقول يجوز ان يورث الاثنا شيئا بيمينه معين فهو المسمى باليمين من ثمنه اذا اختلف النوعا كان اسناجره بدينار او فانه يجوز له  
 ان يسنجر بدينار ويورثه باكثر من قيمته الدينار من الخطبة او الشيعة ما اشبه ذلك كذا يجوز ان يسنجره بدينار ويورثه بثلثين رهما  
 لان الرابا لا يدخل مع اختلاف النوع وهذا متى لم يحد بينهما اسنجره حدها بصلح يرفان واذا فيه ما فيه فصح ومصلحة جاز ان يورثه باكثر من  
 اسنجره على كل حال من غير تخصيص خالفنا في الفقه في ذلك فقال ابو حنيفة وصاحبه لا يجوز للمساجر ان يورثوا اسنجره بثلثين ويورث  
 بعد الفرض فان لم يورثه بثلثين بالفضل الا ان يكون مبيع بين شيئا او ببناء فيه بناء وهو قول الثوري الا وراعى الحسن حى قال مالك والبنى  
 والشافعي لا بأس بان يورثه باكثر من ثلثين لا يثبت شيئا ولبنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المنة فان المسنجر جوازا للمنافع فلا يجوز الشفعة  
 المنازع مجرى الاعيان في جواز الشفعة فيها فلما كان منصرفه ملكه بحسب اختياره من بانه ونقصا او الاصل في الفقه السبعة جواز نقص المالك  
 في ملكه الا ان يمنع مانع بينهما فانه **مسئلة** وما انفرت به الامامة لقول بان من خارب الامام العادل في بيعه  
 وخرج عن الامام طاعنه مجرى مجرى خارب بلى بلى وثالث طاعنه الحكم عليه بالكفر وان اختلف احكامهم ما من جرحه في الدابة والموارنة وكيفية  
 الغنم من ماله وخالفنا في الفقه في ذلك وذهب المصنفون الى ان خارب الامام العادل مثنى مثنى من غير قطع ولا يبرأ  
 من جهة اتهامه الى الكفر من جهته من حشوات الحديث الى ان الباغي عيى به وخطا في مجرى مجرى الخطية سائر مسائل الاجتهاد والكتبة يدل  
 على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة وايضا فان الامام نجى عندنا معرفته ونظم طاعنه كوجوب الياسية ولو لم طاعنه وكما تعرفه بالله تعالى وكما  
 ان جدد ذلك الخلف التشكك فيما كفر فكذلك هذه المعرفة وايضا فعلة الدليل على وجوب عصية الامام من كل الطوائج وكل من في ههنا وجوب  
 عصية نعل في تكفير الباغي عليه الخالع لطاعته النفر بين الامرين خلا لاجماع الامة فان قبل لو كان بالاعمال الى حد الكفر لوجب ان يكون من ماله وان  
 يكون احكامه احكام المرندين لبعض الامة على احكام الباغي في احكام المرندين كيف يكون من ماله وهو يشهد الشهادتين في يوم البعثة  
 قلنا ليس يمنع ان يكون الباغي لاجل المنة لا خلاف من الايمان واستخفافا في العذاب العقيم وان كانت احكامه لشريعة في هذا فقرة وموارنة غيره

وما منع

ما ذكره

ذلك الخالف



## في حكم سب النبي صلى الله عليه وسلم

ذلك بخلاف أحكام المرتد كما كان الكافر الذي ساروا كاللحم في الكفر والخروج عن الإيمان وإن اختلفت أحكامها الشرعية فاما الظاهر والظاهرين  
فليس بذل على كمال الإيمان لا يفي من انهم لا يجدون لغيرهم العبادات لا يكون مؤثرا بل كافر. كانا فانه ببعض العبادات من صلاة وغيرها  
ومن جملتها العبادات واجبا من طاعة الله فانه ونص فيهم بنفعه ان يؤم بعينه اخرى من صلاة وغيرها فاما ما به من يوم من غفلة الحسنة  
من هذا لما في الخلق من هذا الاجتهاد من الاقوال البعيدة من الصواب من العلل من ذلك ان الامر اطبق في الصد الاول على دم البغاة على  
امير المؤمنين ومخاويبه والبراهمة لم يتم احد ذلك عندنا وهذا المعنى قد شرحناه في كتبنا وشرعنا وبلغنا فيه اليانعة وهذه الجملة هي  
كافية فان عرضنا على ما ذكرناه بالخبر الذي هو من سبكم عن عبد الرحمن الحكم الغفاري عن عبد الله بن عباس بن عيسى قال سمعنا علي  
الحادي فقال لا يخرج معنا قال ابن عمر بن الخطاب قال في ان اخذت من شريك بالخبر الذي هو من سبكم عن عبد الرحمن الغفاري قال قال  
رسول الله كعب بن الاشرف قد فرقت بالدم قال قلت ما اخبرنا الله في رسول الله قال لم يأتني الا ما قال علي بن ابي طالب قال قلت فلا اخذ  
سبغوا منعه على ما في قال شارك الغوم اذا قال قلت بم نامني يا رسول الله قال لم يبيت بك فاك فاك على بيتي قال فان خفت ان يترك شعاع  
السيف قال فاذك على وجهك بنوايته واثمك فلنا هذا الخبر وانما لها الا يرجع بهما عن العلل المقطوع عليه بل هو معارضه  
بما هو اظهر منها او هو اول من جوبت قال الغنة الباعنة ونص الحق في معونة الا عام العاد لولم يرد في ذلك الا ما رواه الخاضع العام والولي  
والعدد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علمنا انه لم يرد ان نفس هذا الخبر تلك بل زادنا ذلك الاحكام فحين يكون احكامنا  
هي احكام محاربي رسول الله الاما خصصه للدين ما روي عنه من قوله اللهم من نصرني من نصره واخذ من خذله ولا تتركنا استنصت فقال اهل  
الجل وصفتهم انهم فان جابته لانه يصرها وجوه الصباية وانما السابغين ساروا الى نصرته ومعاونته ولم ينج عليه حديثي مما مضى فقلت  
الخبران الخليلان الصبيحان على ان الخبر الاول فلهذا على خلاف هذا الوجه لان هزم بن الحارث قال قال في اخبارنا في رسول الله ما اها  
اذا انك ان يثبت عليك من غير انما اختلفا فان يثبت في ذلك اليوم فاحجب سبغك يا ابا هبة من غير انما يثبتون به به بالاختلاف الذي  
يرجع الى القول المذهب في المناظرة والمجاذبة على ان هذا الخبر لا يمنع من ان اهل الورد عند بعضهم ومجاهد فيهم من اهل غيرهم من  
كل باع وخارج عن طاعة الامام فاما الخبر الثاني فما يصح من ان يذوق لم يبلغ الى دفعه اجمار الرتب لان ذلك انما كان محمدا بن عبد الله بن  
الحسن في اول يوم النصارى واذ ذوق كان معروفا بانكار المنكر بلسانه وبلوغه فيه بعد الثابت والمجاهد في نكاره وكبره في يوم من كبره  
ما يقضي خلاف ذلك **مسألة** ما انفقت به الامامية منقولة به القول بان من سب النبي مسلما كان او غير مسلم في الدنيا  
نافي لغيره في ذلك فقال ابو خبيزة واصحابه من سب النبي او غابره وكان مسلما فقد صار من اهل البيت وان كان في غير ذلك لم يقبل وقال ابو القاسم  
عن مالك من سب النبي من اليهود والنصارى قبل ان يسلم وهذا القول من مالك مضاه لقول الامامية وقال الثوري الذي يجرى وذكر عن  
ابن عمر بن عبد روى الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن مالك من سب رسول الله فالا هو قد يثبت بان نافي بكل برهان لم يثبت في ذلك بعض  
ما نذر به في حق اذ هو يرضى به ولم يذكر في خبرين المسلمين الذي قال في سب النبي انه لا ينافي له لا يثبت بان يقبل مكان  
وكذلك اليهود والنصارى في هذه الواقعة ملامته وقال الشافعي بشرط على المصالح من الكفار ان من كذب الله عز وجل او محمدا رسول الله فالا هو  
او زنا مسلما او ضاها باسم نكاح او من مسلما عن يده او قطع عليه طرعا او اغان اهل الحرب بكذا لعل المسلمين او او هبنا لم فقد يفض عهدا وحل  
دمه ويرث منه قال الطحاوي هذا من الشافعي يدل على انه اذا لم يشط لم يثبت من يدينك ويديننا على حدة فاذا هبنا اليه بعد الاجماع المذمومة  
ان سب النبي وعبيته الوصيعة في دمه من المسلم بلا شك ولم يرد يقبل فاما الذي ان لم يكن بذلك من هذا لا يثبت في الورد هي الكفر بعد الايمان  
والذي ما كان مؤمنا فصا كافر بلا كفر منعه من كنه هذا وان لم يكن منه دمه من خرف الذم واستحقاقا بالسيرة ووضع منها ومن اهلها وبتبعض  
هذا من اهل الذم التي حقت بها مخرج يكون من مباهات لوجه الله ذكرناه فاما ما يستدل به صاحبنا في حقيقته في الفرق بين الذي للمسلم في هذه  
المسلمين وانهم عن لوهي عن عرفه في ما يشبهه فانه دخل هط من لم يرضه النبي فقالوا الشا عليك فقال في حقهم ما فعلت عليكم الشا  
واللعنة فقال النبي يا ابا هبة مهلا قال الله يحب لوفيه الامر كله فقلت يا رسول الله لم يسمع ما قال في حق فقال النبي قد قلت وعلمكم  
قال الخالف لنا ولو كان هذا الدعاء من المسلم لعنا من هذا فيقول لم يقبل النبي بذلك ما يستدلون به بعضنا رواه شعبه هشام بن عمار  
الن من مالك انما روى به في رواية النبي في دمه مسمومة فاكل منها فيجربها فيقبل لا يقبلنا فقال لا قال الحنفى والاعلاف بين المسلمين ان من فعل  
ذلك بالنبي وهو من يتخذ الاسلام انه من يدينه في الجوارح عن هذه اجبا احاد لا توجب علينا ولا عملا ولا نفعنا من طاعة الله ولا له وهي معانته  
بلينا وكثيره في حق من هذا صفته مثل ارون عن ابو يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن رجل عن ابن عمر بن عبد الله قال لما في سب النبي  
فقال لو سمعته لقتلته انا لم يعظم العمد على هذا فلم ينكر احد على ابن عمر هذا القول فدل على وقوع الضابته فاما بالاسلام فليس به في

# كتاب القضاء

ولا شتم ولو وقع من مسلم او ذمى ما افضى الغنل واما الشاة المستورة فيجوز ان يكون النبي اعطى ان اليهود ما علمت بانها مسلمة وقد يجوز  
 ان لا تكون بذلك عالة ولا يجوز ان يكون ما كان عالة له وقد اوردنا ما ذكرنا من ان يكون دور الغنل عنها مع استخفافها الضمن من المصلحة فله مثل ذلك وانما كانا  
 في الاستخفاف للغنل والمسلم واليهوي في هذا الباب **مسائل القضاء والشهادة وما يتصل بذلك مسئلة**  
 وما انفردت به الامامية به واهل الظن وافقوا فيه القول بان الامام والحاكم من قبل ان يحكموا يعلمون جميع الحقوق والحكم ومن غير شئنا  
 وسواء علم الحاكم ما علمه وهو حاكم او علمه قبل ذلك وقد جئنا في ثور وغالينا في الفقهاء في ذلك مذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان شاهد  
 الحاكم من الافعال الموجبة للحكم قبل القضاء وبكده فانه لا يحكم فيه قبله فان علمه بعد القضاء حكم وقال ابو يوسف وعمر بن محمد بن عبد الله قبل القضاء  
 من ذلك يعلمه وهو قول سواد وقال الحسن بن عيسى يعلم قبل القضاء بعد ان يستخلف في حقوق الناس في الحد ولا يقضي بعد القضاء اذا علم  
 حتى يثبت له في الزنا ثلثة وفي غيره رجل اخر وقال الاوزاعي في الامام شهده هو ورجل اخر على ذلك جلت له بحد هو وقال عمر بن اد نفعوا الى امام في  
 وانا اشهد لك فقال مالك لا يقضي بعلمه في شاة المستورة حتى يكون شاهدا من سواه وفي الزنا اربعة غير وقال اللبث لا يحكم في حقوق الناس بعلمه  
 حتى يكون شاهدا اخر فيقول بينا ندره وشهادته شاهدا قال الشافعي يقضي بعلمه في حقوق الناس في الحد وتوكلان لا يبرئ بعلم المضر وقال  
 ابن ابي ليلى يبرأ من عند القاضي فيجلس الحكم بين فانما القاضي لا ينفذ بذلك حتى يثبت معه خروا القاضي شاهدهم قال بعد ذلك ان ثبت  
 قوله في الاصول عندنا وانفردت عليه لقضائنا فان قبل كيف ينبغي ان دعا الاجماع من الامامية في هذه المسئلة وابو علي الجعفي يصرح  
 بالجلال بينهما وبينه على انه لا يجوز للحاكم ان يحكم بعلمه بشئ من الحقوق ولا الحد وذلك لا خلاف بين الامامية في هذه المسئلة وقد تقدم الجعفي  
 ابن الجعفي وناو عنده واما قول ابن الجعفي في ما على من الرأى الاجتهاد في خطا من طه وكيف ينبغي اطباء الامامية على جواب العلم وينكرون  
 نوقفا بيدهم من الحكم لقائمة بنبى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ادعت انه يعلمها ابوها وتقولون ان كان عالما بعصمتها وطهارتها ولا يدعى الاثما  
 فلا وجه لمطالبتها باقامة البينة لان البينة لا وجه لها مع القطع بالصدق فكيف جئنا على ابن الجعفي هذا ان لا ينبغي على احد وليس قد وثقت  
 الامامية كلنا ما هو موجود في كتبها ومثبو في رواياتها ان النبي صلى الله عليه وسلم ادعى عليه عراب سبعين رهما عن ناقة باعها منه فقال عدلا وفيل فقال لا  
 اجعل يلقى بينك وجل احكاما يحكم بيننا فاجل من من قبل قال النبي صلى الله عليه وسلم احكم بيننا فقال لا ادعي ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبعين رهما عن ناقة  
 بعها منه فقال ما تقول يا رسول الله قال قد اوفيتك فقال لا ادعي ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم انك البينة على انك اوفيتك فقال لا ادعي  
 للاولي اختلف انك لم تسوف تحلف فاختار فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا احاكم هذا الرجل مع جل بكم فبينما يحكم الله عز وجل في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ابطلت ومعه عراب فقال ما لك يا رسول الله قال يا ابا الحسن احكم بيني وبين هذا الاعراب فقال ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سبعين رهما عن ناقة  
 بعها منه فقال ما تقول يا رسول الله فقال قد اوفيتك فقال لا ادعي ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما قال قال لا اما اوفيتك فاجرح على سبعين رهما عن ناقة  
 عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك يا علي فقال يا رسول الله نحن مصدقك على امر الله ونهيه وامر الجنة والنار والثواب والعقاب وحى الله  
 عز وجل فلا تصدق من ناقة هذا الاعراب واني قد علمت انك لا تكذب لما قلت له اصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما قال فقال لا اما اوفيتك فقال لا ادعي ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يا علي فلا تصدق من ناقة هذا الاعراب واني قد علمت انك لا تكذب لما قلت له اصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما قال فقال لا اما اوفيتك فقال لا ادعي ما ندعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاجرح رسول الله صلى الله عليه وسلم من منزل فابشر فاستقبله اعراب ومعه ناقة فقال يا احمد انشري هذه الناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ناقة خير من هذا فقال منا  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم حتى اشعرنا ناقة باربعائة درهم فقال فلما دفع النبي صلى الله عليه وسلم الاعراب الدلام ضرب الاعراب يده الى النعام الناقة فاعق والداهم وراهم  
 فان كان الحد بشئ فليعلم البينة قال فاجل رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا اعراب بالشئ المقبل فقال نعم يا احمد فلما دق قال النبي صلى الله عليه وسلم فاضربا بيني وبينك  
 قال نكلم يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم الناقة نافية والداهم وراهم الاعراب قال لا بل الداهم وراهم الناقة نافية فان كان الحد بشئ فليعلم البينة  
 فليعلم البينة فقال الرجل الفقيه فيها واخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الاعراب طلب البينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اجلس فليس ثم اقبل رجل اخر فقال  
 امرض يا اعراب بالشئ المقبل فقال نعم فلما دق قال النبي صلى الله عليه وسلم يا احمد انشري هذه الناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ناقة خير من هذا فقال منا  
 الاعراب فقال لا اعراب لا بل الناقة نافية والداهم وراهم الاعراب بالشئ المقبل فقال نعم يا احمد فلما دق قال النبي صلى الله عليه وسلم فاضربا بيني وبينك  
 البينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلس حتى ياتي الله بمر يقضي بيني وبينك بالحق قال فامبل على فقال النبي صلى الله عليه وسلم امرض يا احمد انشري هذه الناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ناقة خير من هذا فقال منا  
 يا ابا الحسن افض بيني وبين الاعراب قال صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الناقة نافية والداهم وراهم الاعراب بالشئ المقبل فقال نعم يا احمد فلما دق قال النبي صلى الله عليه وسلم فاضربا بيني وبينك  
 فان كان الحد بشئ فليعلم البينة فقال على حل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الاعراب ما كنت بالثقة افعلا افعلا افعلا البينة قد حل على من له فاشغل على فام سبعين  
 ثم في نفا الخطين الناقة و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كنت بالثقة افعلا افعلا افعلا البينة فانضرب على من له فاجع اهل الجحار وعلى انه رعى براسة قال  
 بعض اهل العرف بل قطع منه عضوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما حكمت يا علي هذا فقال يا رسول الله فصلت على الوحي من السماء لا تصدقك على اربعة مائة درهم

فقال الشافعي

فی الفضل

[illegible]

کتاب الشہادت

بين بك الفاضل منها وادرك واحد منها ان بدعي على صاحبه فمما جئنا مدعيها كما انما جئنا مدعي علمها بنطلان الزهراء والنفقة التي توفرها  
ابن الحنفية **مسألة** وما انفرت بها الامانة في هذه الاعصا وان ركلها وقاتلهم القول بجواز شهادته ذوالارحام والقرابان بعضهم لبعض  
اذا كانوا عدلوا من غير اشتناء لاحد الا ما يدعيه بعض اصحابنا معتمدا على خبر غيره من انه لا يجوز شهادته الولد على الوالدان جاز شهادته له ويحرم  
شهادته الوالد لولده وعليه قد روي في هذه الامانة في ذلك عن عمر بن الخطاب شريح والزهري وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري والثوري وروى  
الساجي ان ابان من مغيرة اجاز شهادته وجعل ابنة اخيه من الطالب كل من اجاز شهادته الاب لابن الابن الابن لابن جاز شهادته الاخ لاخته كل من في  
لغيره وروى جواز شهادته الاخ لاخته عن شريح بن يسير والنخعي والشيعة وعطاء وفاده وعبد بن الحسين وعمر بن عبد العزيز والثوري  
ومالك الشافعي والحنيفة وجميعهم يوافقون على ذلك وانما خالف فيه الاوزاعي ان شهادته الاخ لاخته لا تقبل وان كان عدلا وحكيما قال  
انه قال ان شهد له في غير الشبهة ان شهد له في النسب ان كان خوين من ام فادعي احدهما اخا من اب شهد له اخوه لم يقبل واذا جاز شهادته الاقارب  
في النسب بعضهم لبعض فالاولى جواز ذلك في التوضاع لان كل من هب لي احد الامرين هب لي الاخر ولم يفرق احد بين المسلمين وبيننا فاذ هبنا  
اليه الاجماع المردود وايضا قوله في شهادته وادعيه عدل فيكم فسطع العدا لولم يشترط سواها ويدخل في عموم هذا القول ذوالقرابان كلهم و  
موله واشهدوا شهد من بينكم فان لم يكونا رجلين لم يكن امران يدل ايضا على هذه المسئلة فاما اعتمادنا على الفقيهين على الاحتياط في هذا وهذا في هذا  
الكتاب بخبر غيره سيما الزهري عن عائشة عن النبي انه قال لا يجوز شهادته الوالد لولده ولا الولد لوالده فما لا يبيع الا اعتمادا على كل هذه الاحتياطات  
من القبح كانا خبا واحدا فوجب الظن عن ظواهر الكتاب الموجهة للعلم على ان الساجي قد قال في هذا الخبر انه وادعيه غير ابنة عند اهل النقل وادعي  
هذا الخبر الزهري يري ان ابان وادعيه الساجي ان شبعه قال ان يهد كان دافعا الى ربيع الى النبي ما لا اصل له وضعف هذا الحديث من جوهرة  
وقدح في وادعيه فاما الاعتماد في المنع من شهادته الاقارب على التهمة التي تلحق لاجل النسب في صحيح لا تعلم على ذلك ان لا يقبل شهادته الصديق لصديقه  
ولا الجار لجاره لان التهمة منطوية وايضا فان العدا لهما من التهمة وطاوعة وحكي عن الشافعي في المنع من شهادته الوالد لولده والولد لوالده انه قال  
الولد من ابنته فكانه شهد لنفسه واشهد لهما هو بعضه هذا غير محصل لان الولد وان كان مخلوقا من نطفة ابنته فليس ببعض له على الحقيقة بل لكل  
واحد منهما حكم بخلاف صاحبه لذلك استمر الوالد في امره وان كان لا يجوز وروى بحرية الام وان كان الام عبد او لم يحرر حكم كل واحد منهما  
الى صاحبه **مسألة** وما انفرت به الامانة وما انفقت عليه الامانة من جملتهم وسنكلم عليه لقول بان شهادته العبد  
لسا فانهم اذا كان العبد عدلا مقبولا وبقيت اية على غيرهم وطهر ولا يقبل على سادتهم وان كانوا عدلا ولا يردون عن اية موافقة الامانة  
في قبول شهادته العبد العدل هو قول الثوري والشافعي والحنابلة في قبوله فيما قبل من الحنفية ولا يقبل فيما كنز ولبنا  
صحة فاذ هبنا اليه جاع الطائفة ولا اعتقادا بمن شذبا عنها وظواهر ايات الشهادته في الكتاب العزيز مثل قوله تعالى واشهدوا دوى عدل منكم وهو  
عام في العبدان كانوا عدلا او غيرهم ولا ينفذ في ما يردى مما يخالف هذا الظاهر من طرق الشيعة ولا طرف العامة وان كثرت كتمانها فنقض الظن  
ولا تنافي في العلم وهذه الظواهر التي ذكرناها ما هو جليل العلم ولا يوجب عنينا بما يقتضيه الظن هذه الطريقة التي هي بحسب الجوع اليها والغول عليها وهي ملة  
لكل شعب في هذه المسئلة ولو كانت مثبتا الاحكام بالاستدلال لان كتابنا ان نقول ان كان العبد العدل بلا خلاف يقبل شهادته على رسول الله  
يواديه عنه يقبل شهادته على غيره او في كان ابو علي الحسين بن جلة اصحابنا يمنع من شهادته العبد ان كان عدلا وما نكلم على ظواهر الايات في الكتاب  
الدعوى العبد والحر اعانته على ان يغير ليل ودم ان العبد من حيث لم يكن كقول الحنفية من وكان ناقضا عنه احكامه لم يدخل تحت الظواهر وقال  
ابن النسيان فيمكن ان يغير عدل من الرجال لم تكن شهادته مقبولة في كل ما يقبل فيه شهادته الرجال هذا منه غلط فاحذر ان تروا ادعيان الظواهر  
من تليها في احكامهم الا ان كان عليه دليل لا تروا في ما يخالف لا يجوز وجوه ذلك الى اخبات الاحاد التي يروونها الا ان انا قد بينا ما في ذلك فاما النساء  
فهي خلاص في الظواهر التي ذكرناها مثل قوله تعالى عدل منكم ومولاهم شهد من جملتهم فاما ما اخرجنا النساء من هذه الظواهر التي فادخلنا فيها  
والعبد العدل لا يخلو فيها بلا خلاف فيحتاج الى اخرجها الى بل **مسألة** وما انفرت به الامانة في قولنا بان شهادته ولد الزنا لا يقبل  
وان كان على ظاهر العدل له وقد روي في هذه الامانة في الاقوال القليلة وروى الشافعي وعمر بن عبد العزيز انه قال لا يقبل شهادته ولد الزنا وروى  
الطحاوي عن عبد الله بن عمر في ذلك وحكي الطحاوي عن يحيى بن سعيد الانصاري مالك والشافعي بن سعيد ان شهادته في الزنا لا يجوز وقال  
مالك ولا فيما اشبهه من الحدود ولبننا على ذلك لجماع الطائفة عليه فان قبل ليس ظواهر الايات التي اخرجنا بها نقضه بول شهادته ولد الزنا اذا كان  
عدلا فكيف منعه من قبول شهادته مع العدل وهو داخل في ظواهر الايات قلنا هذا موضع لطيف لا بد من تحقيقه وقد حققنا في مسئلة امهنا  
فيما في الخبر الذي يروى ان لا يثبت الا بيمينه من خلق نطقه وله حكم نفسه في المانع من ان يكون عدلا برضا عند الله ونفي ذلك ان يكون الله تعالى  
قد علم من خلقه من نطقه ان لا يثبت الا بيمينه من خلق نطقه وله حكم نفسه في المانع من ان يكون عدلا برضا عند الله ونفي ذلك ان يكون الله تعالى



کتاب الخدود

الى ظاهر المقصود لظن العدل وهو فاطموني على حبسنا لظنه وفتح سببه ثم ولا يقبل شهادة له لانه عندنا غير عدل ولا هو فاعلى هذا الوجه يجب ان يقع الاعتراف  
 دون ما ضلوا به ابو علي الجعفي لانه قال ذاك لا يقبل شهادة الزاني الا ان كان له شاهدان او شاهدان من موثوقين او شاهدان من موثوقين او شاهدان من موثوقين  
 لكان انما شر الثلثة وهذا غير معتدل لان الخبر الذي دام خبرا حله لا يوجب علما ولا عملا ولا يرجع بمثله عن طواهر الكتاب لموجبه للعلم واذ كان معنى  
 قوله عن شر الثلثة من حيث لم يقبل شهادته ابتدا وقبل شهادته الزانيان اذ انا بافتدكان يجب ان يبين من اتي به لم يقبل شهادته  
 على التابيد كان اسود حاله في هذا الحكم من الكافر الذي يقبل شهادته بعد التوبة من الكفر والرجوع الى الايمان يبين كيف لم يقبل شهادته مع طهار  
 العدل والصلاح والتسليم للعبادة وانما بذلك داخل في طواهرنا في قول الشهادة وما شرع في ذلك ولا اهتمك الله الوجه هو ما بيننا عليه لموافق  
 للقول بالعدل **مسئلة** وما ظن انفراد الامامة في ما بينه موافق القول بان شهادته الاعني اذ كان عدلا مقبولة في كل حال ولا  
 من يبين ان يكون ماعدا وشهد به كان قبل العلم او بعد موافق الامامة في ذلك ما نالك الله في الا يجوز شهادته الاعني علما عليه في حال العلم او في  
 الصورة في الطلاق والافراد ونحوها وان شهد على ما نأخذ للعدل لم يقبل شهادته ووافق الامامة في قبول شهادته الاعني ايضا ودين على قال ابو  
 حنيفة ومحمد لا يجوز شهادته الاعني صان هو قاس بن مولى بن شير نال ابو يوسف ابن ابي بلال والشافعي ما علمه قبل العلم جاز شهادته واما علي بن ابي طالب  
 لم يجز ان يشهد به بلنا على صحة ما ذهبنا اليه على اجماع الطائفة طواهر الكتاب التي نلوناها واسند لنا على جواز شهادته العبد وغيرهم لان الاعني  
 داخل في هذا الظواهر لا يمنع عما من كونه متنازلا له ومعلوم من مخالفتنا في هذه المسئلة على ان الاعني تشبه عليه الاموان فلا يحصل له العلم البغير  
 ولا يتم بظنون ان الادراك بالبصير هذا غلط فاحش لان اشتباه الاموان كاشتباه الصور والاشخاص فلو منع التشابه الاموان من العلم  
 الصريح للغافل مع وال ليس قد يتعد ذال ليس بالشكع كما يتعد ذلك بالادراك بالبصير الا ترى ان الصير بغيره في نفسه والديه واولاده  
 صريح وان كان طهر بغيره اذ ان السمع دون البصر ولا يدخل عليه شك ذلك كله ولو كان لا سبيل له الى ذلك لم يحل له وطى امره لم يجز  
 ان يكون غير من عقد علمها وقد اسند على ما ذكرناه ايضا بان ادراج النبي كتحديث في مخاطبين من راء وجواب مع فقد مشاهد من قد كانت الفتاوى  
 تروى عن من الاخبار ويثبت اليقين فابره ونرى عن سؤل الله او عندنا من مخالفتنا في هذا الموضع بان باب الخبر وسع من باب الشهادة لا يقتضي شيئا لانه  
 لا يحل احدا من خبر عن غيره على سبيل التبعية لاسيما في رواية عن النبي وبقرينة ذلك على الظن دون البصير اذ كانت الفتاوى تروى عن لان ادراج باقية  
 ما سمعوه منهم من الاخبار فذلك يدل على اهتم علمهم ومنه من الاستماع فان اسند المخالف بقوله وما نسوى الاعني البصير الجواب عن ان لا يبر  
 مجله لم يفتقر كمالا بسوون فيه وادعاءهم في الم يذكر غير صحيح طواهرنا في شهادة شتاول الاعني كتابنا والبصير كان عدلا لان قوله  
 وشهدوا دوى عدل منكم واستشهدوا شهودهم من رجالكم يدخل فيه الاعني كدخول البصير **مسئلة** وما يظن الامامة في  
 فيه موافق القول يقبل شهادته الصبي في الشجاج والجراح اذا كانوا يعقلون ما يشهدون به ويؤخذ ما بول كلامهم ولا يؤخذ ما جوه وقد وافق  
 الامامة في ذلك بعد ان يتبين الوتر في من الوتر في عمر بن عبد العزيز وابو بلال والزهري في ما نالك ابو الزناد وقال القبا في القفا في ذلك ولم يوردوا  
 شهادة الصبي في شيء والمعتد في هذه المسئلة على المطابق للطائفة وهو مشهور من يذهب الى المومنين على ان يخطي اليه وقد دوى ذلك عنه الخاس العام  
 الشعبي غير الشعبي وهو موجود في كتبنا فبنا وروى كل من ان المومنين عليا في سنت عليا وفوا في الماء عرف احداهم شهد ثلثة علما على اعداء  
 انصاعا على الغلام وشهد الغلامان على ثلثة انهم غفوه ففقه عابا في الغلام اثنا ساء على الغلامين ثلثة اثنا ساء لثلاثة شهادة على ما دوى على  
 الثلثة يجنبى الدية شهادة الغلامين عليهم وليس احدا يقول لو قبلت شهادة الصبي في بعض الامور هلكت في جميعها كسائر العدل فلنا غير منع ان يوجب  
 المصلحة في قول شهادة الصبي في موضع دون موضع كما انها اوجب قبول شهادة النساء في بعض المواضع دون بعض لم يلزم ان تكون النساء في كل المواضع  
 مقبولة لان الشهادتين من حيث قبلت شهادته في بعضها **مسئلة** في القضاء والديان **مسئلة** في القضاء والديان  
**مسئلة** وما انفرد به الامامة في القول بان حلال اللوطي اذا وقع الفعل فيما دون الدبر بين الفخذين ما نه حله للفاعل والمفعول به فان كانا  
 معا غافلين بالغير لا يبرح في حلهما وجوا الاحصاء كروعي في الزنا فلما ابلج في الدبر فيجب به الفصل عن غيرهما فان ابقه كاحصائيه والامام  
 عيسى في الفصل بين من يبرح عنده بالسيف بين ان يلهي عليه جذا ويلف نفسه بالعانة او بان يلفه من جذا او جيل على وجهه يلف نفسه بالعانة او يبر  
 بالاجار حتى يموت وقد افتر الامامة انفرادا صحيحا ولا موافق لها فيه لانه وان دوى عن مالك والبيهقي في سعة المثللا وطهرنا ما يبرح احصاءا واحصاءا  
 فلهذا لم يبرح موافقة للامامة من بعض الوجوه ولم يفصلنا هذا التفصيل الذي شرعناه وما اظهرنا بوجبا على من لم يكن فعله في نفس الدبر جذا ولا غيره  
 وقال ابو حنيفة في اللواط انه بعد ولا يحد قال النبي وابو يوسف محمد بن حنبل والشافعي ان اللواط غير الزنا واغوا فيه لاحصاء الكبر عونه في الزنا  
 وبلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المروءة وقد ظهر من يذهب الى المومنين على ان يخطي اليه القول يقبل اللوطي وفعله حجة وما يذكر على سبيل القنا  
 للمخالفين كلامهم من عن عمر بن عيسى بن عباس في النبي فان من جحد على عدل قوم لوط فاقولوا الفاعل والمفعول وقد حكمي انه كان يذهب اليه مع من يذهب اليه

# كتاب الحدود

ابوبكر وابن عباس فلم يظهر خلاف علمهم هناك وبنواؤى هذا المذهب بان يقال قد علمنا ان الحد لما نمت في الشريعة لم يزل عن فعل القول والحد باننا  
 وكلما كان الفعل الخش كان الزجر اقوى لا خلاف في ان اللواط الفحش من الزنا والكتاب ينطق عن ذلك فيجوز ان يكون الزجر عنه اقوى ليس هذا بقصاص لكنه من باب  
 من لا سند لا روي عن ابي ان اللواط الفحش من الزنا باننا اصابت الفرج لا يباح اصابت به محال ليس كذلك الزنا وعذابي خبيثة كانه وسع من عذابي الشايع  
 وابي يوسف في حد الاغتصاب يدعي انه لم يسمع من ابي جعفر على الاثر يقتضي جواز الحد على اللواط على كل ما لا حد فيه من الجنابان فغيره الشايع ومن قاله  
 من ابي يوسف في محمد يجرى الزنا في جميع الاحكام مما ثبت شعري من ابن ابي لم يزل ذلك حكما حكوا فيه مجازا زنا واسم الزنا لا يقتضي ولغة الشارع  
 فان قالوا اسم الزنا وان لم يثبتا ولم يثبتا فاسم الفاحشة عام في اللواط والزنا قلنا انما علو النسخ الاحكام لم يثبت باسم الزنا قلنا لم يرفع عليه هذا الاسم  
 المعين لم يرفع بل الاحكام واسم الفاحشة وان عم اللواط هو نعيم الزنا والسفر وكل القبايح فيجب ان يحصل لجميع هذه الجنابان احكام الزنا لانهم  
 الفاحشة يقع عليها فالله نعم انما حرم الرضا الفواحش فظاهر فيها وما يطرق انما اذا وجميع القبايح والمتكاسم **مسألة** وما انفرد به الزنا  
 القول بان البنية اذا قامت على امرين بالسحر في جلد كل واحد منهما ما من جلد مع فقد الاختصاص وجوده فان قامت البنية علمنا بانها بنكر في هذه منهما  
 واصولها عليها كان ذلك تام فلهما كما يفعل بالواط وخالفنا في الفقه في ذلك لم يجزوا شيئا ما وجبنا ولبينا ما تقدم من اجماع الطائفة فلا خلاف  
 في ان هذا فعل فاحش هو المحظور يجري لواط وكل شيء كانا زجر عنه هو وان يكون الحد فيه او زجر عنه او عدم الامتناع منه انما وجميع غا الفواحش  
 الحد في المواضع الى الواجبات وقد بينا انه لا يرجع الى مثل ما في الشريعة ولما الرجوع الى النقص والتوقيف **مسألة** وما انفرد به  
 الامامية القول بان كل البهائم وجب عليه البغض بما هو ووالحد في الزنا ونعيم مثل البهائم لصاحبها وقد وعى الاو راى انما الحد على من في بطنه وفل  
 باقى الفقهاء لا حد على من ابلج بهيمة ولا يفرق لم يمتد في ذلك اجماع الطائفة وبممكن ان يعادوا ما يجرى ونزع عن عكره عن ابن عباس قال قال رسول الله  
 من جلدتموه على بغيته فاقبلوه واقتلوا البهيمة واذا كان هذا موجودا في ذابانهم فقد انضم الى ما يجرى به الشبهة وهو كثير **مسألة** وما انفرد به  
 به الامامية القول بان من كلى امرأة مبنة ولو لم يوط بعلام مبنة فان حكمه العقوبة حكم من فعل ذلك بالحي ولا يعرف موافقا من ابي الفقهاء فلا فائز في ذلك  
 وان كانوا عظماء لغضاله مبنة لانهم ما عرفوا انهم يوجبون عليه من الحد ما يوجبونه على فاعل ذلك بالحي والحي لنا بعد اجماع الطائفة وهذا  
 فعل فيه شناعة الشريعة وبمبنة الاموان وكلما زجر عنه وناعده من فعله هو اولى **مسألة** وما انفرد به الامامية بان من استغنى بيدا وجب  
 عليه ان يضر ببالدة الفحل بشد يحد حتى يجرى ولم يعرف باقى الفقهاء في ذلك والحي لنا ما تقدم ذكره في المسئلة التي تقدمت هذه المسئلة **مسألة**  
 وما انفرد به الامامية القول بان من فاض عليه لبنته بالجماع بين الرجل والمرأة الفحل المفقود وجب بجلده خمس وسبعين جلدة ويجوز  
 واستر شهر في البلد الذي يفعل فيه ذلك ويجلده لمرأة اذا حجب بين الفاحش لكانها لا يخلو باسها ولا شمر لم يعرف باقى الفقهاء ذلك لاستحسانهم ولا  
 منهم والحي لنا بانه اجماع الطائفة وان ذلك اخرجوا على الحجة باننا هذا البصير **مسألة** وما انفرد به الامامية بان اهل الظاهر يوافقونهم  
 فيه القول بان من يجمع على الزنا في المحض بين الجلد والرجم يبدا بالجلد يئس بالرجم وذا ومع اهل الظاهر يوافقونهم على ذلك وخالفنا في الفقهاء وقالوا لا يجمع  
 الجلد والرجم بل يقتضي المحض على الرجم ولبينا على ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة وايضا لا خلاف في استحقاق الجلد والبدل على استحقاقه باناء فوله تعالى  
 الزانية والزاني في جلد واحد منهما ما من جلد والمحصن يدخل تحت هذا الاسم فيجب ان يكون مستحقا للجلد كانه قال الله اجلدوها لاجل زناها اذا  
 كان الزنا علة في استحقاق الحد الجلد بسبب المحض كما وجب غيره واستحقاقه لرجم غيره من استحقاق الجلد لاجتماع الاستحقاقين لا يثبت  
 وليس يمكن ان يدعون دخول الجلد في الرجم كما يدعون دخول المسح في الغسل في المفقود انهم يفتونه غير داخل فيه فان قالوا هذا لا يثبت على الاثر قلنا  
 هذا المخصص بغير دليل فان عولوا في تخصيصه على ما روي عن النبي انه قال فان عرفت فارجموا ولم يذكر الجلد قلنا هذا الاخر حادثة حاله واسلم  
 من كل قدح ان يوجب لظن ابناء الاحاد لا يخص بها طواها الكتاب الموسى للعلم واذا سلمنا ذلك فيه اكثر من ضلوا الخبر عن كونه الجلد لا يثبت ذلك  
 جوبه الاثر فانهم كلهم يدعون سند لا يسنون على ان الشهادة في النكاح ليس بواجبة بان يقولوا لا الله ثم النكاح في مواضع من الكتاب لم يذكر  
 الشهادة ولا شرطها فان يقولوا عدم ذكر الشهادة في ايات النكاح لا يدل على انها ليست بواجبة ولا يسئل المحقق بذلك لا يسئل من قال ان الوضوء ليس  
 بواجب في النكاح قال من أخر عن صلاة او بغيرها فليصلها اذا ذكرها ولم يذكر الوضوء ولم يشترطه هيمننا ولم يدل على اشتراطه على نفي وجوبه فان اخرج المخالف  
 بما رواه قتادة عن سمر عن الحسن محمد ان جابر قال كنت فمريم ماعز ولم يجلده رسول الله فاجوز عن ذلك هذا خبر حادثة لا يخص به طواها الخبر  
 الموصية للعلم وقد طعن في هذا الخبر بان قتادة ولسه وقال سمر ولم يجلده النبي وبعد فان هذا الشهادة بنفي ولا يقتلوا الا بغيره بذلك لا يدل على انه لم يكن  
 ممنوع ان يجلد من حيث لا يعلم وفي الخبر ان جابر اعني بقوله كنت فمريم ماعز ولم يجلده رسول الله انما اذا لم يجلد في المجلس ثم رجم فيه لانه قال كنت  
 فمريم ماعز ولم يجلد النبي فلو كان قصده الى نفي الجلد على كل حال لم يكن لقوله كنت فمريم ماعز معنى الا انما لو كان اكل عظم الطعام وهو يبد  
 منذ ثلثة ايام لم يجز ان يقول بان كنت معه طول البان حنة فلم يطعم ولما عجب في هذا القول باننا كانا نريد في كل هذه ما لا يثبت له وقد قبلت في حانة

کتابت الحدیث

فجلد ۲۰

مجله

# كتاب الخلاف

عليه الحد وقال ابن شبر من امره نزع امره في حدها وهو يعلم انها حرة من غير ما دون الحد وكل المنع وقال الا وراجح الذي نزع بالجنسية والاختيار ان كان جاهلا حتى مات في الحد والولد ان كان معتمدا جرم ولا يلحق به الولد قال الحسن حتى ينفذ امره في العدة وهو لا يعلم انها حرة له وان حرّم منه اثم عليه الحد اذا وطئ وهو قول الشافعي فان ادعى الجمال بان لها زوجا وانها في حد حلفت ودعى عنه الحد ليلنا على حدة فادّعىنا البرجم الطائفة ولان نخلط الحد ارض عن الفعل المحدود عليه ما يمكن ان يتمازوا به ما هو موجود في ذواتنا ثم عن ابن عباس عن النبي انه قال من وقع على ذات رحمته فافلوه ولم يفرق بين ان يقع عليها بتركاح او غيره ولا يجوز ان يجل هذا الجبرام ويخص به يحتاج الى دليل لان البقي المختص وذات المحارم والا جاز في ما ذكره كذا في الاحكام لان من وقع على جنبته حرّمه واعتقدا بانها حرة وموقع عليها كان ذلك كافرا على كل حال ما وجد في ذواتنا ثم حدث البر في رجل نزع امره ابيه قال ابو برة فانما نزع البقي ان افلته وقول ابى حنيفة ان الحد رفسط بالثبوت وان من عقد على ذات محرم مع العلم بجاهلها كان هذا عقدا يشبهه طريف لان لا يشبهه في هذا العقد فافرضنا انه عالم بانها ذات محرم لان الحد انما يبطل بشبهه بوجه الفاعل وهي اعتقاده بانها حرة وطئ بالشبهة يعود الى المفعول به وهو ان يكون في الموطوءة ملك او شبهة ملك او شبهة في الفعل ان يخلط في انا حرة ولم يوجد احد هذه الامور هيها فانما لو اهتمنا بشبهة عقده بل العقد لم ينجح الوطئ فلم نزل الحكم عن خبره فلا يكون شبهة في سقوط الحد **مسئلة** وما انفرت به الامامية بقول بان الذي نزع في المسلمة ضرب عتفه وانهم على المسلمة الحد ان كانت محضنة جلدت ثم رجعت ان كانت غير محضنة جلدت فانه جلدت وما انفرت من ثبوت الفقهاء موافقا لنا في ذلك والوجه في حدة قولنا فادّعى اجماع الطائفة ان هذا القول من الذي خوف للذمة وامتنان للاسلام وجزاء على اهله ولا خلا في من خفي الذمة كان مباح الدم فان قيل كيف يقبل من لم يكن في ذلنا نقله مع الاحتياط وليس يقال في قبل المردة ليس يقال في بعد فاذ جاز ان يخلط في الشرع حكم ذلنا المحض حتى يلحق باخذ النفس المنكر ان يخلط ابيه في الذي بالمسلمة حتى يلحق بوجوبنا في النفس **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان من عتبه امرأة على نفسها ووطئها مكرها لها حتى يثب عتفه محضنا كان او غير محضنا خالفنا في الفقهاء في ذلك ولاننا على حدة ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة واثبت من المعلوم ان هذا الفعل افترق واشنع في الشريعة واغلظ من الزنا مع الزانية فحين يكون الحد في غلظ وانجر **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان من نكح بغيره ابنة جلد جلد الحد وان نكح الاب بغير ابنة ونكح لم يجل الحد لكن يجر حبس براه السلطان ولم يعرفنا في الفقهاء ذلك الوجه في حدة قولنا فادّعى اجماع ان غير محض ان يكون حرمة الابوة وذا عظم الله ثم من شأنا يقتضيه اسقاط الحد في هذا الموضع كما اسقط الحد في قبل بغير ابنة اذا كانت المصلحة لا تمنع ان يقتضيه نكاحه واجتمع الطائفة عليه في اجماع الحجة وظهرت الروايات في ثبوتها وجب العمل عليه **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان الساق يقطع بد من ساق الاصابع وينفي الزا حة والاهتمام في لو جلد يقطع من هذا القدم ويبقى العقب خالفنا في الفقهاء في ذلك فذهبوا كلهم الى ان قطع البدن السريع والرجل من الفضل من غير ثبوت قدم وذهبوا الى ان انقطع من لم يبق في دوى عنهم انه من اصل الكف فليلنا على حدة ما ذهبنا اليه بعد اجماع المردة والفقهاء امر يقطع بها الساق بظاهر الكتاب اسم البدن يقع على هذا العضو من وله الى اخره ويثنا ول كل بعض منه الا ترى انهم يسمون من غالي شيئا باصابعه انه يفعل شيئا بغير الله فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم كما يقولون فبمن غالي شيئا بغير الله الطهارة لثقتن الشبهة بالبدي الى المرفي فاذا وقع اسم البدن على هذه المواضع كلها امر الله بقطع هذا الساق لم ينضم الى ذلك بيان مقطوع عليه موضع القطع وجب لا فصل على انما يثنا وله الاسم لان القطع والانداف محظور عقلا فاذا امر الله بقطع ولا يثبت وجب انما يثنا وله الاسم وما وقع الخلاف فيه هو ما ذهبنا اليه الامامية فان قيل هذا يقتضيه ان ينقص عن قطع اطراف الاصابع ولا يوجب قطع من صولها فلنا الظاهر يقتضيه ذلك والاجماع منع منه فان اوجب الخالف بما روي من ان النبي قطع من الكوع فلنا هذا ما ثبت على وجه وجب البقي انما هو في اجزاء الاحاد وبغارش ما دونها ما ينقص خلاف ذلك وقد نكح الناس كلهم انهم لم يوجبوا قطع من الموضع الذي ذكرناه ولم يعرف له مخالفا في الحال لا منازعا له **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول باننا فادّعى اجماع الطائفة بغير ما يبلغ نقصا القطع من جزر قطعت يمينه من الموضع الذي ذكرناه فان سرف ثابته قطعت جلد البكر فان سرف ثالثة يقطع جلد البكر خلفه في الحبس الى ان يموت او يرحل لانما دام به فان سرفا في الحبس من جزر ما هو نقصا القطع ضرب عتفه وليس لا حد من الفقه هذا التعقيب لان الشافعي يقول ان سرف ثابته قطعت جلد البكر واذا سرف ثالثة قطعت يدا البكر وابو حنيفة يذهب الى ان رجله البكر يقطع في الثانية وفي الثالثة يجلس وكانا وحنيفة قدسا وانا في ايجابنا الثالثة الحبس ون القطع الا انما نجا الفنا في ايجابنا لقتل عليه موصوف بغير ذلك وقولنا في احوالنا على كل حال انفردنا بالترتيب الذي رتبناه ولم يهاكم ان يغيروا بل ان مثل الساق موجود في ذواتنا ثم لا هم يرون عن جابر ان النبي قطع الساق في الخامسة وقد دعي مخالفا في كتبهم اعم من عقاب عليه لغيره وحبس بغيره عن غير عتفه فيلو اسادنا بعد ما قطع اطرافه وقد دعي مخالفا في مثل الساق فانكرت سرفه خيرا ومعه فكتب يكره عتفنا ما هو موجود في ذواتنا ثم من اول ذلك الاختيار على انه يجوز ان يكون العقل في العقل لا للسفوف فادّعى لفظ بعبد لنا يدل لفظ يقتضيه عليه بطل مولد **مسئلة** وما انفرت به الامامية القول بان



## في الحوادث

انما اشرك جماعة في شئ ما يبلغ النصف من وزن قطع جميعهم وخالفوا في الفقه في ذلك فليكن على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتن ودون قوله والساق  
والساق فاطموا اليه مما والى القطر بقضه ان القطع انما وجب بالشرع المخصوص وكل واحد من الجماعة يستحق هذا الاسم فيجب بسحق الفلح **مسألة**  
وما انفردت به الامامية القول بان من ضرب كرامة فالفقطة كرامة عليك وبها عشرين دينارا وان الفضة علفه فاربعون دينارا فان الفضة مضغنه  
مستون ودينارا فان الفضة عظمتا مكسبا بالعلم فثمانون دينارا وان الفضة نجيبا لم ينفق فيه لزوج فمائة دينار وان الفضة بغيره في ذلك ولا يفرق  
الذي قبل الذي ذكرناه ولبينا على صحة ذلك اجماع الطائفة وان غير من منع ان يتعلق المصلحة بما ذكرناه فان الاحكام تابعة للمصلحة وان منعوا من  
تعلق المصلحة بالذي قبل الذي رتبناه طولوا بالدليل على امتناعهم فانهم لا يجيزونه واذا فرغوا من تعلق المصلحة به فلا بد من ذلك ولا اجتماع  
الطائفة على هذا الاحكام وان شئت في ذلك بانهم وجب القول بها وعلى اقل الاحوال بسط الطعيب الشد بدينكم والشاعة وانكم كنتم  
النجيب انوا لنا هذا ولا وجه فيمنه لا اله **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان من فرغ رجلا وهو محتال لزوجته حتى غلبا  
عنه لاجل انزاعه بانه فغيره عشره الجبين وخالفوا في الفقه في ذلك لم يروا بالحد الذي عجبوا منه بشعوا به والطائفة التي ذكرناه في المسئلة المتقدمة  
لهذا فلا فضل هي في المسئلة من غير هذا النتيجة **مسألة** وما انفردت به الامامية القول بان الاثنين وما زاد عليه من العدد اذا قيلوا  
واحد فان ولنا الذم محض بان اموتوا في احداهما ان يقولوا العاقلين كلامهم وجوده وفضل ما بين بانهم ودينه المفعول الى ولنا المفعولين لا امرنا  
ان نجيزه او احدا منهم يقتلوه ويؤاخذ المشفق وبه الى ولنا صاحبهم حساب فطاعهم من الذمة فان اخذوا ولنا المفعول للذمة كانت على ظاهر  
صبيحهم وخالفوا في الفقه في ذلك ان اخذوا في قولهم فعلى ما بين جيل وابن الزبير داود بن علي والجماعة لا يقتلوا واحدا لا لاثنا بواحد  
ونال باقي الفقهاء من ايجنبه واحدا بغير الشافعي من عداهم ان الجماعة اذا اشركوا في القتل فذلك بالواحد غير لهم بذهبو الى ما ذهب الامامية اليه  
من يخل به من داود بن علي الواحد فنعما الى ولنا المفعولين وهذا موضع لا يفرق والكذب على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الطائفة ولا ما ذكرناه شبه  
بالعدل لان الجماعة انما اتفقت نفسا واحدا فكيف يؤخذ النفوس الكثيرة بالنفس الواحدة واذا استعانة فدل الجميع بالواحدة الروايات المنطوقة  
الواردة بذلك فلا بد فيها لكون الامامية من الرجوع بالذمة وكلامنا في هذه المسئلة مع من انكر قتل الجماعة بالواحد من الزبير بن عدي ومن وافقه من غير  
جيل وابن الزبير مع باقي الفقهاء الذين ذهبوا الى قتل الجماعة بالواحد من غيرك بلينهم ودينه المفعولين الكذب على الفصل الاول زيدا على اجماع  
الطائفة قوله في نقصا من جنس ومعنى هذا ان الفاعل اذا علم انه ان قتل فدل كلف عن القتل كان ذلك او جوله عنه وكان ذلك داعيا الى جبا  
وحبائه من هم يقتله فلو اسقطنا المؤثر في حال الاشتراك سقط هذا المعنى المقصود بالذمة وكان من زاد قتل غيره من غيرك يقتله بشارك غيره فقتله  
سقط المؤثر عنه وما يمكن معانته من هبة هذا المذهب ما يروى ودينه وجبة كنههم من خبر الزبير بن عدي الكعبة من قوله فمن قتل بعدا فقتله  
بين خبرين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الذمة ولفظ من يدخل تحت الواحد الجماعة وخولا واحدا ويمكن ان يستدل به على من قال في  
قتل الجماعة بالواحد بقوله فمن اعندى عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعتد عليكم والفا تلونا اذا كانوا جماعة فكلهم معند فيجب انما ملوا مثل  
ما غاصلوا به القليل فان قالوا الله عز يقول لنفسه بالنفس المحر بالجر وهذا ينبغي ان يؤخذ نفسا بنفس وجر فلنا المراد بالنفس والحرمة بينا الجهر  
لا العدل وكانه تعالى ان نفس النفوس يؤخذ بنفس النفوس وكل جنس الاحرار والواحد الجماعة يدخلون ذلك فان قيل اذا اشرك الجماعة في القتل  
فليس كل واحد منهم فانه ليس يجوز ان يقتل من ليس بقاتل فلنا كل واحد من الجماعة فانه لا يشرك ويطلق عليه هذا الاسم فكيف ظنتم اننا  
لا نطلق ان كل واحد قاتل واذا قالوا لفاعل لا بد له من مفعول فكيف يقولون في الجماعة فقتلوا مفعول الجماعة واحد وان كان القتل جماعة وكذا  
من القاتل هو فانه لا يتصور ان القاتل الاخرى بحري جرح ذلك جماعة جرحا واحدا مكل واحد منهم حامل ومحرك الجماعة واحد هو الجرح كل مفعول  
الجماعة المشترك في القتل الواحد وان كان فقتل احدهم غير فعل صاحبه كما كان كل واحد من حامل الجسم غير حمل صاحبه فقتل غير فعله وان كان المحل واحدا  
وتبنا هذه الجملة ان القتل اذا كان على ما ذكرناه في موضع كثير من كلامنا هو نفس البينة لاسيما المحبوة مع نفسها وكان نفس هذه البينة قد فعله الوا  
منافرة وقد يشرك الجماعة في نفس بينة المحبوة فيكونون كلهم ناصبيها فها يصطلي المحبوة وهذا هو معنى القتل فليثبت انه قد وجد من كل واحد الجماعة  
معنى القتل جميعه فيجب ان يستثنى فلا وجه لبعض من يصر هذا المذهب اعني القول بجواز قتل الجماعة فانه لا ينبغي ان يكون كل واحد منهم فانه لا نفس  
غير التي فعلها صاحبه لاجل ان هذا الكلام بان قال كل واحد من الجماعة فانه لا يشرك لكونه ليس بقاتل نفسا كما ان الجماعة اذا اكلت غنما فكل واحد منهم  
اكل لكنه ليس باكل غنم هذا غلط من هذا القائل لان كل واحد من الجماعة اذا اشركوا في القتل فانه لا بد ان يكون قاتل نفس وكيف يكون  
فانه لا وما قتل نفسا غير التي نفس التي فعلها واحد من الجماعة هي النفس التي فعلها اشركا فان النفس القتل مختلف كما قلنا في الجسم المحلول وليس كذلك  
الرغبة لان الجماعة اذا اكلت غنما فكلهم اكل وليس كل واحد منهم اكل غنم انما اكلت الجماعة الوغيف فكل واحد منهم اكل بعضه لان الوغيف  
بنفس النفس لا بنفس كما ان كل الجسم القليل لا بنفس فاجله كل واحد من الجماعة هو الذي جعله الاخر وكل يجب ان يكون من قتل واحد من الجماعة اذا

## كتاب الحدود

اشتركو في القتل هو البتة فله كل واحد منهما ونحو هذا الموضع ليس عمل الفقهاء ولا ما يثبتون له لغير علمهم بأصوله فلا يجازي بنعاطو ونقصه  
 فان قيل فثبت ان الجماعة اذا اشتركو في سرقة مضاب لم يلزم كل واحد منهم قطع وان كان كل واحد منهم اذا انفرد يسرقه لونه القطع فاي فرق بين ذلك وبين  
 القتل مع الاشتراك قلنا البتة نذهب اليه ان خالفنا فيه الجماعة انما اذا اشترك نفسا في سرقة شيء من حرز وكان فيه المروق ربع دينار فضاء فانما  
 يجب عليهما القطع معاً وقد سويتا بين القتل والقطع وانما ينبغي ان يسأل عن الفرق بين الامرين من فرق بينهما فان قالوا كما لا يجب على كل واحد من الجماعة  
 اذا اشتركا في قتل الخطأ دية كاملة لم يجب عليهم فضاصل كاملة قلنا الدية تنبعض فيمكن تطبيقها عليهم والفضائل لا تنبعض فانما الكلام على مرتبة كل واحد  
 من الفقهاء في قتل الجماعة بالواحد وانقر ناعته بذلك لم يثبت له دية وانما نقول هذه الجماعة انما قتل نفساً واحدة وان اشتركو في قتلها  
 واذا اخذت الا نفس الكبيرة بذلك النفس على ما ورد به الشرع فلا بد ما ذكرناه من دية الدية على اولئنا المقتولين حتى تخلص نفس واحدة بنفس احدا  
 ويسلم مع ذلك جواز قتل الجماعة بواحد فان قالوا نرى مذهبكم هذا عجيباً لانكم توجبون قتل الجماعة بالواحد نذهبوا الى ان هذا هو الحق مستحق للحجة  
 فان كان مثلاً مستحقاً كيف يجوز ان يؤخذ باذنه دية وليس قتل الواحد بالواحد كما مستحقاً لم يكن فيه دية نعموا على احد قلنا هذا القتل وان كان  
 مستحقاً بمقتضى ما يحسن ولي الدم ان يطالب به فغير متحقق ان يكون الشرط في حقه ما ذكرناه من غطاء الدية وان تكون المصلحة اقتضت الترتيب لكذلكناه  
 في جوء المصالح غير مضبوطة ولا محدودة والزجور والجمع عن قتل الجماعة للواحد على سبيل الاشتراك ثابت لا نه لا فرق في جرم الجماعة عن الاشتراك في قتل  
 الواحد بين ان يقتل به ولا دية واجب على احد بين ان يقتل به مع جوع الدية على الوجه المذكور لا نه من علم انه متى قتل قتل واستحق القتل مع انقراض  
 والاشتراك كان ذلك اذ جرمه عن القتل فان اخرج مقتضى قتل الجماعة بالواحد بما ورد عنه عن جوبير عن الضحاك ان النبي قال لا يقتل اثنان بواحد هذا  
 الخبر فاسلم من كل فلاح ونصبت فلاح يرجع بمثلهم عن الادلة الموجبة للعلم وقد ضعف هذا القول وطعنوا على ما ثبت من خبر الضحاك عن النبي مرسل قد  
 ناوله قوم على ان لا يبره لا يقتل اثنان بواحد ان كان احدهما خاطياً وبما يغوي المذهب الذي اختصصنا به انه لا خلاف في ان الواحد اذا قتل جماعة  
 بكتاب من دماهم حتى يكفى يقتل عن جماعة لم يلزم بل يقتل بواحد منهم وبما يثبت لينا فيمن يوجب في الجماعة اذا قتل واحداً مثل هذا الاعتناء حتى يكونوا  
 متى قتلوا به عادوا على ابناء اباين الدية الماخوذة من قتل الجماعة بالواحد لان الواحد لا يكافئ في الجماعة ولا يوجب ما يكفل ذلك بحجة ودم الجماعة  
 والواحد **مسألة** وما انقرت به الامامية ان الرجل اذا قتل المرأة عمداً واخذوا اولئنا وهذا الدية كان على القاتل ان يؤد بها اليهم وهي  
 نصف بئر الرجل فان اثار الاولياء القود وقتل الرجل بها كان لهم ذلك على ان يؤدوا الى دية الرجل المقتول نصف الدية ولا يجوز لهم ان يقتلوا الا على هذا  
 الشرط داخل في الفقهاء في ذلك لم يوجبوا على من قتل الرجل بالمرأة شيئاً من الدية ولينا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ودون نصف المرأة لا تساوي  
 نصف الرجل بل على النصف فيما يجزى اخذنا النصف لكاظمة بالناضحة ان يبر فضل ما بينهما **مسألة** وما انقرت به الامامية القول بان الثلثة  
 اذا قتل احدهم وامسك الاخر وكان الثالث عينا لهم حتى فرغوا ان يقتل القاتل ويجلس المسك بدل حتى يموت وتسئل عن الناظر لهم قد روى عن نبينا الله  
 انه يقتل القاتل ويجلس المسك حتى يموت وهذا موافق للامامية وخالفنا في الفقهاء في ذلك فقال ابو حنيفة واصحابه من مسك حلال حتى قتل اخر القود  
 على القاتل ومن المسك بغير المسك قال ابو حنيفة مالك اذا امر عبداً ان يقتل جلا فقتله فان كان العبد عجمياً قتل السيد ان كان عربياً قتل العبد  
 وقال ابن قاسم عن مالك في المسك للرجل حتى يقتله غيره ان علمهما الضامن لان المسك قد اذا قتل وقال لبيت عثمان قول مالك فلا للبيت فان مسكه  
 بعضه بقتله قتل القاتل وعوفية خروفاً للبيت لو امر غلاماً ان يقتل جلا فقتله جلا فقتله فلا يبر جميعاً وحكي لنا في عن الشافعي انه يقتل الذابح وهو المسك  
 كما يجد الزاني ومن المسك دية لينا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المذاهب ودون دية ما ذكرناه الى نقص وتوفيق في الضمان يرجع الى الظن ورا  
 وحسبنا وكيف يجوز ان يقتل المسك وليس بقاتل ولم يمكن ان يغارضوا به ما روى وهو موجود في كتبهم ان النبي قال فمن قتل عبداً وامسك الرجل  
 انه يقتل القاتل بقتل المصابير قال ابو حنيفة القاسم بن سلام معناه يجلس المسك لان العبد في اللغة الحبس فان اخرجوا بما روى عن عمر بن الخطاب عليه السلام  
 انه قتل شقراً واحداً ثم قال لو نما لا عليه هل صنعوا القتل ام اى تعاون الامامية معناه القتل لا محالة فبينما ان يسجن به القتل قلنا هذا خبر واحد لا يوجب  
 علماً ولا علماً ولا يرجع بمثلهم عن الادلة الموجبة للعلم ومضى لينا في الخبر هو المشاركة في القتل والتعاون عليه فاذا كان المسك ليس بشريك في  
 القتل فلا يجوز ان يسجن القاتل قبل المسك في الذابح فتعاون على القتل فلم يجرهما القود كما جرحا جميعاً فان قلنا المسك غير متجان على القتل ولا  
 له وانما هو ممكن من الفعل المتكبر لا يتعلق به حكم الفعل المتكبر منه الا ان كان من مسك ما حتى يرضى بها غيره لا يلزمه حكم الزاني البتة هو الحق  
 ان الجماعة وانقرت كل واحد منهما بالقتل لزمها القود اذا شارك المسك واذا انفرد بالامسك لم يلزمه القود فلم يلزم مع المشاركة فان قيل قد انقضا  
 على المحرم اذا امسك صيداً فقتله اخر ان القضا يلزم كل واحد منهما فاي فرق بين ذلك وبين امساك الادمي للقتل قلنا انما لزمه ضمماً الصبيد بالامسك  
 لان الصبيد مقتدر باليد الاثرى نه لو امسكه فانه يديه لزمه ضمماً وبالامسك قد حصلت له عليه يد الادمي لا يضمن باليد لانه لو امسكه حتى مات  
 في يده لم يلزمه شيئاً كذلك اذا امسكه فقتله اخر **مسألة** وما انقرت به الامامية القول بان من قطع واسميت عقبيه مائة دينار ولبنت لما ذكرناه

# في الفضايل والفتا

بأن في الفتا في ذلك بلبنا على صحة ما ذهبنا إليه لاجتماع المنكر فاذا قبل كلف بغيره وغرائره وهو ما تلف عضو الحق فلنا لا يمنع أن يكون ذلك على سبيل العقوبة لانه مثل ما يمت بقطع واسنه فاستحق العقوبة بلا خلاف غير يمنع أن تكون هذه الغزاة من حيث كانت مؤلها وما لم يجرى بحج الحق من قبلنا **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان من كان معنوا بفعل هذا الذي مددتا لذلك فذلك الساطا ان بفعله عن فله منهم اذا اختار ذلك ولا الدم ولا لواء الدم فضل ما بين به المسلم الذي خالف باقي الفتا في ذلك لم يعرض ود بلبنا على صحة لاجتماع المنكر ولان ولا الدم اذا اختار قتل المسلم فقد اخذ نفسا كما مله نفس فافضة فلا يهل في الفاضل بين الفهمين كما قلنا في المراه فان قبل فانه ممنعون ان بفعل المسلم بالكفر وقد اجزموه بهننا فلنا نحن منع ذلك فبين لم يكن معنوا بالقتل كما المعنوا له والمصير عليه فغير يمنع ان يتنلف حكمه وان يستحق ما لا يستحقه من اهل ذلك معنوا **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان من جده مفعولا فجاء رجلا فقال احدهما اننا فله عدا وقال الاخر اننا فله عدا ان ولواء الدم غير بين الاخذ للمفرا العمد بين الاخذ للمفرا بالخطا وليس لهم ان يفصلوها جميعا ولا ان يفرقوها جميعا الذين وخالف باقي الفتا في ذلك الذي يدل على صحة ما قلنا الطرقة المنكر ولا شاستند ما ذهب اليه هذه المسئلة الى ان يرضو بغير رجوع الخالف لنا الى الطرقة الحساب وما انقرضت به الاماينة القول بان من اذا وجد مفعولا فجاء رجلا فاعترف بفعله عدا ما اخر فحقق يقبله ودفع الاول عن اعترافه ولم نعم بغيره على احدهما ان الفضل بداء عظمها معاودة هذا المقتول تكون من بيت المال خالف باقي الفتا في الفتا في ذلك طرقتنا في نفس هذه المسئلة هي الطرقة في نفس المسئلة الى قبلنا بلا فضل **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان من ولد الزنا ثمانمائة درهم وخالف باقي الفتا في الفتا في ذلك في ذلك في صحة بعد لاجتماع المنكر انما يثبت ان هذه الطرقة ولد الزنا لا يكون فط ظاهره لا مومنا باثباته ولخبايا وان اظهر لا يثبتا وهم على ذلك فاطمحو به عاقلون وان كانت هذه صورة عندهم فيجب ان يكون دية الكفار من اهل الذمة الموقوفه الباطن بهم فان قيل كيف يجوز ان يقطع على مكلفاته من اهل النار في ذلك من اننا للتكليف ولذا انما علم ان مخلوق من نطفة الزنا في فقد قطع على انه من اهل النار فكيف يصح تكليفه فلنا لا سبيل لاحد الى القطع على انه مخلوق من نطفة الزنا لانه لا يجوز ان يكون هناك عقدا او شيمه عقدا امر يخرج به من ان يكون فانيا فلا يقطع احد على انه على الحقيقة ولد زنا فاما غيره فانه اذا علم ان امر دفع علمها هذا الوطى من غير عقد ولا ملك يمين ولا شيمه فالظاهر في الولد انه ولد الزنا والذمة معمول فيها عاظا هرا لا مودود ناطقنا **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان دية اهل الكتاب المجوس الذم منهم ثمانمائة درهم والاشيا وبعائنه درهم وخالف باقي الفتا في الفتا في ذلك فقال جنينة واصحابه وعثمان النبي التوروي الحسن يحيى فاود دية الكافر مثل به المسلم اليهودي النصراني والمجوسي عن المعاهد الذي سواد قال مالك به دية اهل الكتاب على النصف من به المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم ودان سناهم على النصف من ذلك وقال الشافعي به اليهودي النصراني ثلث الذمة ودية المجوسي ثمانمائة درهم والما على النصف هذا موافقة من مال ذلك الشافعي للاماينة في المجوسي خاصة وانما انقرضت بغيره ذلك وجب عن احمد بن حنبل انه ذهب الى ان المسلم اذا قتل هو تيا او نصلي تيا خطأ لونه نصف الذمة وان قتل عمدا الزنا كمال الذمة ولبنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المنكر وانما قد ثبت ان المومن لا يقبل بالكافر كل من قال من الاماينة بان المومن لا يقبل بالكافر قال بان به دون به دون ان اختلفوا في المبلغ واذا ثبت ان دية ناضية عن به المسلم فلكلام بلبنا في مبلغ هذا النقصا وبيان من وافقنا في جملته النقصا وان خالفنا في التفضيل فاذا اخرج ان النقصا على ما ذكرناه الى طرقة وجب العلم فتولنا اولى من عول في هذا النقصا على ما هو جيل الظن من قياس وخبر واحد ان الخالف يقول نعم ومن مثل موتنا خطا فحرم به مؤمنة و به مسلمة الى اهلهم قال ان كان من يؤم بينهم وبينهم ميثاق فذمة مسلمة الى اهلهم فكم الكلام لا يقضي النساء في جوابه لذمة على سبيل الجمل و به الذي عندنا وان نقصت عن به المسلم بتميز الشريعة و به الاخرى ان غير يمنع ان يقول القابل من قبل سكا فعليه به ومن قبل مسلمة فعليه به وان اختلفت الدنيا في المبلغ اذا اثنوا و باق كونهما ثابتين بما يمكن ان يخرج به بغيره ما ذهب اليه ان لا يخل كنفه براه الذمة من الذمة وسائر المحقوق قد ثبت اننا اذا الزنا المسلم فمثل اليهودي ثمانمائة درهم فقد ان مناه لا شك في لونه وما زاد على ذلك من ثلث ونصف وسأواه لذمة المسلم هو غير يقين مع الخلاف فيجب ان يثبت ما ذكرناه من المبلغ لانه البعق ون ماعدا فان اختلفوا بما رواه عمر بن حزم عن الشيخ انه قال في النقصا انه من لا بل هذا يقضي ان يكون ذلك في كل نفس فلنا هذا خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا ولا يجوز ان يرجع عما ذكرنا من الادلة الموجبة للعلم وهو اية متراضا بخبار روى بها كثره عن الشيخ في بعض بعضنا ان الذمة المضاف بعضها ان الذمة الثلث اذا اختلف الاجناب سقطت على ان فكم هذا الخبر يقضي ان المراه مسابة بل قبل في الذمة وقد خالفنا بيننا بالادلة وكذا الذي عندنا **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان الذي اذا قتل مسلما عدا دفع الى ولواء المقتول فان اختار واسترا فانه كان دافعه وان كان له ما لا الهولم كما يكون ما لا تعبد لولا وخالف باقي الفتا في ذلك ولم يفرقوا شيا من لبنا على ما ذهبنا اليه لاجتماع المنكر وبقا ان قتل الذي المسلم فله طرقة فغيره ان به في النطفة الى الحد الذي ذكرناه اذا نظرت به الزنا و لم يجمع الطائفة عليه **مسئله** وما انقرضت به الاماينة القول بان في الشجاج النصح والمؤمن مثل الخاصة والذامنة والباصة والسمحاق و به مقتضى في الجار منه وهي التي تشق الجلد بغير واحد

قلنا في السلطان  
ذلك من فاشا  
ح

# كتاب الميزان

وفي الدائمة وهو التي يصلح الالتم وبسبيل هذا الدم بعين وفي الباضعة وهي التي تقطع اللحم حتى يبلغ إلى الجذوة الوفيقة العنقبة للعظم ويحده  
 ابعد وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقال بوخينة واصحابه ومالك والاوزاعي والشافعي ليس فيما دون الموضحة من الشجاج ارض مقدسة وانما فيه حكم  
 وقال الحسن حجة في الشجاج اربع من الابل هذه موافقة للامامية ولعلنا نذكرها في هذا الباب لا اجماع المردود ولا نخرج هذه النقطة ان لا يكون  
 وطرف للعظم ويرجع الحائط في الرأى الظن **مسئلة** وما افترق فيه الامامية القول بان في لكمة الوجبة واخر موضعها بينا واحد  
 ونصف فان اخضر واسود فبها ثلثة وثانين وارشها في الجسد النصف من ارشها في الوجبة بحساب فاذا ذكرناه وما عرفت فافان الفقهاء في ذلك التو  
 في هذه المسئلة ما تقدم في امثالها **كتاب الفرائض** **الموازي** **الوصايا** **وما يتعلق بذلك**  
 قال سيدنا الشريفة لاجل المصلحة علم الهدى والمجد بن طالع الله لما بلغنا علم ان المسائل التي تنفر بها الامامية في هذا الباب يدور اكثر من  
 معظمها على اصول نحن نبين الكلام فيها ونستوفيه وهي الكلام في العصبية والقول الرقة فاذا بان ان الحق في هذه الاصول عندنا دون مخالفتنا  
 اثبت الفرائض الكبيرة في الفرائض علمه استغنيانا عن الطويل بغيره في الكلام في المسائل مع جوعنا الى اصل واحد احكامه **فصل في الكلام**  
 على العصبية علمنا مخالفتنا في هذا الباب يذهبون في ذلك الى ما نرى من جهة كتاب لاسنة مقطوعة بها ولا اجماع ويعولون في هذا الاصل الجليل  
 على انما ضيقه لوسيل من كل فرع ومخالفة نص الكتاب ظاهر على ما سبيل علمه متعاضد بما لنا لها كانت غايته من ان يكون حجة على الله  
 فذهبنا في غير موضع من الاحكام الشرعية لا يثبت بمثل ادعاء الاجماع على قولهم في العصبية غير ممكن مع الخلاف المعتمد في المسحور وبيننا لغا  
 اخذ الابن عباس كان يحاكم في العصبية يذهب الى مثل مذهب الامامية ويقول في من خلف ابنة واختا وان المال كله يثبت من الاخت ووافقه  
 في ذلك جابر بن عبد الله والشافعي ان عبد الله بن الوبر قضى بذلك وحكي الطبري مثله وروى موافقة ابن عباس عن ابيهم في دفعه في ذمة الامير  
 عنه وفيه ما يدين على الاساق في مثل ما حكناه ولم يجعل الاخوات عصبته مع لسان بطل ادعاء الاجماع مع ثبوت الخلاف في هذا ما نأخو  
 والحمد لله على صحة مذهبنا وبطلان مذهب مخالفتنا في العصبية بعد اجماع الطائفة الكريمة فذهبنا انما نرجو قوله لهم للرجال عصبته فشاركوا والذكور  
 والامهرون وللسايب عصبته فشاركوا والامهرون فما قلتموه او كنتم صبيها وهذا نص في موضع الخلاف لا والله ثم صرح بان للرجال عصبته  
 نصيبا وان للسايب نصيبا ولم يخص من عصبته من موضع من خص في قبض الموازي والميزان والرجال دون النساء فقد خالف علم هذه الآية وايضا  
 فان نوزيت الرجال ولنا النساء المساواة في القرعة في الدقعة من احكام الجاهلية ودم من اقام علمنا واسمهم على العمل بها بقوله ثم انهم حكموا  
 بينهم ومن احسن من الله حكما وليس لهم ان يقولوا نحن انما نخصص لانه الذي ذكرناه بالسنة ذلك ان السنة لا يفتقر العلم القاطع لاخصها  
 القرآن كما لا يثبت بها وانما يجوز بالسنة ان يخص او ينسخ اذا كانت يقتضي العلم اليقيني لا خلاف في ان الاختلاف في نوزيت العصبية اخيرا  
 احاد لا توجب علمنا واكثر ما يفتقر عليه الظن على ان اخيرا والتعقيب متعاضد باخيرا كثيرا من جهة الشيعة من اطراف مختلفة في ابطال ان يكون  
 الميزان بالعصبية وانه بالقرعة والرحم واذنا حصل لاختبار وجعلنا العلم الكتاب فاعلمنا والمخالفة في العصبية على حديث زهراء ابنا طائوس  
 عن ابي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اهل الفرائض على كتاب الله فما تركت فلا ولي في كونه هذا خبره من روى  
 احمد بن حنبل في الحديث الا بغير طائوس لا زهراء طائوس الا عن ابيه عن ابن عباس لم يقل ابن عباس في حديثه لا حدثنا وطائوس بسنة نانا  
 الى ابن عباس في زهراء وروى عنه معمر بن نافع عن ابيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اهل الفرائض على كتاب الله فما تركت فلا ولي في كونه هذا خبره من روى  
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم هو مختلف للفظ لا يتردى فينا اجبت الفرائض فلا ولي في كونه فلو روى ابيهم فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه  
 فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه فلو روى في كونه  
 فما اجمع من قبلنا هذا الخبر علمه نوزيت الاخت بالتعقيب خلفا لبيتنا واختا على ما قلناه وحكناه عنه وروى الخبر فخالف متعاضد  
 فيه ما هو معلوم ثم اذا جازنا عن ذلك من ابن لهم ان معنى العصبية المكون في الحجة يذهبوا اليه ليس اللغة العربية لذلك شاهد في اللغة  
 الشرعية فما اللغة فان الجليل بن احمد قال في كتاب العين ان العصبية مشتقة من الاعضاء وهي التي بين اطراف العظام ولما كانت هي الواصلة بين  
 من الاعضاء حتى التام كان ولدا البنات ولا والجد كما ان اولاد ولد الجد والجد بعد الجميع كان البنات بجميع لادن الى الجد وهم الامل  
 والقبيلة المنسوبة الى الجد كالبنين كانوا جميعا كالاعضاء التي يجمع العظام ولذا لم يسموا جميعا عصبته وذكر ابو عمر في كلامه  
 فقلت قال فقلت لابي الا عصبته جميع الامل من الرجال والنساء فان هذا هو المعنى في لغة العرب ان الكلام ما عدا الوالد  
 والولد من الامل فاذا كانت اللغة على ما ذكرناه فهي شاهد في هذا ما يذهب اليه غيرنا في العصبية وليس هي بناء على شيء من شجرة هذه اللفظة  
 لان الاختلاف فافع في معناها لان الناس من يذهب الى ان العصبية انما هي الفرائض من جهة الاب فيما من يذهب فيها الى ان المراد بها والبر الميث من الرجال  
 انما اختلفت في انهم يرون جهة الرجال كالعالم والاختلاف في اللغة ولا يجعل للرجال انما اختلفت في انهم من جهة النساء عصبته كاخوة الميت ويخص



فَبُطِّلَ الْعَوْلُ فِي الْإِنْتِصَا

لا يفتن بالصبيان ولا يفتن بالان

# فہمیراٹ

ابطال الدعوى

## في المبينات

ابطال لقول فاما الخبر المنقضي ان ثمنها صاعا فاعادوا سفقا عن رجل لم يهمل المجهول لا يحكم له وما رواه عنه اهل اولي الله في اصحابنا من  
هذا الخبر اذا صح على ان المراد بكون ثمنها صاعا عندكم او اذا زاد الاستفهام واسقط خوفه كما اسقط في مواضع كثيرة ويجوز بعض من يشاء ان يعلم الغرض  
بلزم من نفي العول بقوله له ما تقول في بيع وام ولخوب من ام قال فان قال المزوج النصف للام الثلث وللخوب الثلث قال الغرض فيه فقال له  
ينبغي ان تكلم من لا تعرف مذهب المزوج عندنا في هذا الغرضية النصف للام الباقي ولا حظ للخوب من الام فان الاخوة عندنا لا يرثون مع الام مخرج  
من المواضع وقال بعض من قدمنا الاشارة اليه يقال لمن نفي العول ما تقولون في بيع واخت لاب ام واخت لاب فان قالوا المزوج النصف للاخت  
لللاب الام النصف فلفظ الاخت للاب بل لم يثبت الاخت للاب الام مقدمه على الاخوات للاب هما يرثان مخرج بالبرهان ومخرج بالقبول فيقال  
لام انما جعلنا المزوج النصف للاخت للاب الام مقدمه على الاخوات للاب الام اذا اجتمع مع اخت لاب فلفظ الاخت للاب ورث جميع المال للاخت  
لللاب الام فالاخت للاب الام مقدمه على الاخت للاب كما كان الاخ للاب الام مقدمه على الاخ للاب لم يثبت في هذا الاشارة اليه يقال لمن نفي العول  
بطلان القياس ان لم يكن عندكم ما فرضه لدعي السماعا في كل المسائل من ابن فلم في بيع واختين لأم ام فللمزوج النصف للاختين النصف فان  
قالوا قلنا بالاجماع في فرض المزوج ثم قال الاجماع في ذلك الجواب عن هذا حكماء صناع لا نقول في هذه المسئلة ان الاختين متفوضتا ما فرضه لهما من السماع  
بلا خلاف فيجب بطلان المزوج غير صحيح على وجوب نفسه فحكيه تكون سماعه مؤثرة وان شئت ان نقول ليس يمكن العمل بموجب الظواهر في هذه المسئلة  
لان حال ان يكون المال واحد منصف ثلثان فخص بين ابين ان ينقص المزوج والاختين فلو نقصنا المزوج والاختين معا لكانا عادلين عن الظاهر  
في سماع المزوج والظاهر بينهما الاختين اذا انقصنا الاختين ون المزوج فان عدلنا عن ظاهر واحد جعلنا الاخر على حقيقته فالعدل عن ظاهر واحد  
اولى من العدل عن الاثنين ليس لاحد ان يقول فاعدلوا عن ظاهر المزوج ونفوا ظاهرا للاختين لان كل من يجب لعدله في هذه المسئلة عن بعض  
الظواهر دون بعض لوجب لعدله في عين سماعه وان كانا قد بينا في القول بالعدل فعدا بطلنا بذلك كلما بينه عليه من المسائل وهي كثيرة فلا حاجة بنا  
الى تعيين جميعها ونقتصر مع بطلان الاصل الذي يرجع اليه **مسئلة** في القول بوجوه الرد عندنا ان الفاضل عن فرض دعي السماع  
من لو رثه بر على اصحاب السماع بقدر سماعهم ولا يرد على زوج ولا زوجة من خلف بقاء وبالفعل في التسمية النصف للاب بالتسمية السكت  
وما بقي بعد ذلك وهو ثلث المال ثم علمنا بقدر سماعها ما قبل البنت ثلثة ارباعه ولا رغبة في سماعها لانه مفسوما على اربعة اسهم للبنت ثلثة اسهم  
من اربعة وللاربعة اسهم من اربعة وقال اهل العرف ان الفاضل من السماع اذا لم يكن هناك عصبه بر على اصحاب السماع بقدر سماعهم الا على الزوج  
ورثه فلو نزل ذلك عن امير المؤمنين وابن عباس وابن مسعود وبه قال الثوري والشافعي والحنفي لم يرد ابن مسعود ابيه على ولد الام مع الام ولا على  
الجد مع نفي سهم له سماع ولا على بنت الابن مع البنت ولا على اخت لا يرث مع اخت لا يرث ام وذهب يدين ثابت الى ان الفاضل من السماع لبنت المال وبه  
قال الشافعي مالك داود وكثير من اهل الحجاز ومن اهل هذا الموضع علم ان الاماميه منقذه في حقها في الرد من اهل العرف وغيرهم لان ذلك  
ذاهب العصبه والاماميه لا يرث عنها ودر على كل حال ولو جوه اذا نزلت عن موضع انقضاء الاماميه والابن يرد على صحته فاذ هبنا اليه هذه  
المسئلة اجماع الطائفة وقد بينا انه حجة ويمكن ان يستدل على ذلك بقوله الله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فدل على ان من هو  
اولى بالرحمة واقر اليه اولى بالمبينات وقد علمنا ان قرابة الميت وذوي حدة اولى به من المسلمين في بقاء المال واصحاب السماع اولى به من الزوج  
الزوجة اقرها الى الميت من عصبته فوجب ان يكون فاضل السماع اليهم مصرفا فان قيل لم يقع النص في الابن وان اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض  
في المبينات فلنا اللفظ يحمل المبينات وغيره فحمل بحكم العموم على جميع ما يحمله من ادعي الخصم فحمله للابن ولما يمكن ان يتراض به الخصم من  
رواياتهم اليه بان اولواها وبوجه في كتبهم ما روي عن النبي من قوله الميراث يجوز لثلاثة عصبتهما ولعقبهما واولها فاحبها نحو ميراث  
بنينها ولا يجوز جعلها لابلان في علمها دون التسمية وما يمكن ان يتراضوا به اقرها من غير النبي انه جعل ميراث ولد الاماميه لأم ولبناتها  
من هذا ما وهذا يقتضي ان يكون جميع ميراثها ولا يكون لها الجعج بالالتسمية والرد وما يمكن ان يتراضوا به اقرها من غير سماعه قال  
للنبي اني انا الاكبر وليس يرثني الابن قال وامر على كل حال لا قال في النصف قال لا قال في الثلث والثلث كثير وجعل للام من الخبر  
انه قال ليس يرثني الابن لم ينكر عليه النبي وروى هذا الخبر بلفظ اخر انه قال وامر على كل حال لا قال في الثلث لثلاثي قال في الثلث لثلاثي قال في الثلث لثلاثي  
لبنين قال لا قال فاصي بثلث قال في الثلثان لبنين قال في الثلث والثلث كثير فدل ذلك على ان البنت فله ثلث الثلثين واجتمع المألف لنا في الرد بقوله  
ان امره هلك ليس له ولد ولا اخت فلما نصف فامرك وهو يرثان لم يكن لها ولد ولا ولد لها ولم يرثها  
عليه فدل على انها لا يستحق اكثر من النصف لهما وجب لها بالتسمية لانها اخت الزيادة انما نأخذها بعينها وهو الرد والرحمة وليس ينبغي ان ينقص  
سبيل في اخوانك ذلك المزوج اذا كان بينهم ولا ولدت معه فانه يرث النصف بالزوجية والنصف للاخت عندنا لا لجل القرابة وعندنا فافقنا في ذلك  
العصبه ولم يجبا كاز الله ثم قد سمعنا النصف مع فلولدان لا يرثا عليه سبيل في هذا الجواب بينهما اذا قالوا ان الله جعل للبنت

# خالد میراث

الاصنام.



فَلْيُزَادْ مِنْ لَدُنَّا

الاحكام الشرعية لو لم ذلك لزم ان يثبت الابوان مع تولد للذكر مثل خط الانثيين ان نشاوا بينهما لاسنولهما في الذخيرة والولادة ولكن رجح ابيهم  
 مثلث: الاخوة والاخوان من الام والجد والجدة اذا اسنوا في الذخيرة واجتنب عليهم هذه المسئلة وينبذ على ذلك ابو بكر لعنه الله على الرازي الخفي فاما  
 ما لام ان لم يكن معهما غيرهما فلام الثلث في ثلاث فان داوخل عليهما من اسحق بعض الما راجب هرجا الى ما كان لهما في الاصل كسبر يكن كان  
 بينهما ما لا لاحدهما ثلثه وتلاخر ثلثاه فاسحق سحوق نصف هذا الما راجب الواجب بينهم ما بقى من المال على ما كان لهما في الاصل لصاحب الثلث ثلث  
 ما بقى لصاحب الثلثين ثلثا ما بقى وموى بويكر الرازي في هذا الاجتاج بان قال ان الله تعمر جعل مثل ذلك للابن البنت قوله تعمر للذكر مثل  
 حظ الانثيين ثم لما سمي للزوج والزوج ما سمي لها واخذ بصبيته ما كان للباقي بين الابن البنت على ما كان عليه قبل خوطها وكل بين الاخ والا  
 وهذا يقتضي في مسئلة الابوين ان يكون احدا الزوج والزوج بينهما موجب يكون ما كان للابوين على ما اسنوا في الاصل قبل خول الزوجين هذا  
 اجتاج ويكن مبنى على فساد الاصل فتم فرض للام الثلث عند انقضاء الابوين بالميراث ولم يسم للابوين ما عطيناه ما بقى كان للثلاثين انما قالوا  
 لانه السهم العيني اذا كان من الام الثلث في كل فرض موضع وقد بينا ان الفقه يقتضي ان الثلث من اصل المال موجب نعطها الثلث كما لام من الثلث  
 مع الداخل فعلا الداخل يكون للابوين ما بقى ما كان ولا يشبه ذلك السبر يكن فان السبر يكن في المال لكل واحد منهما النصف فاذا اسحق سحوق  
 المال شبا اعطينا الواحد الثلث والاخوان الثلثين بعد الحاج لان سهمهما ما معننه مذكور وقد بينا ان سهم الام مذكور في القرن وسهم الابوين  
 معنن انما له ما بقى بعد فرض الام ولا يشبه ذلك ما ذكره الرازي في الابن البنت والاخ والاخ لا والله تعمر قد صرح في نصيب ذكره بان للذكر مثل  
 حظ الانثيين فبغيره ان تكون العشرة على ذلك مع الانفراد والاجتماع ولم يصح في الابوين بان للاب مع الانفراد الثلثين فان في الامران ولا وجه  
 للجمع بينهما **مسئلة** وما انفردت به الامامة ان لا يرث مع الوالدين ولا احدهما سوا الولد والزوج والزوج وذهب فيها العامة الى  
 خلاف ذلك وذهب الاخوة والاخوان مع الام على بعض الوجوه ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة التي يكره قولهم واؤلوا  
 الارحام بعضهم اولى ببعض كما يثبت الله قد علمنا ان الوالدين اقرب الميتم من اخوته لانهم ينفردون اليه بهما والوالدان ينفردان بنفسيهما  
 وابيهم فان الله تعمر جعل للموالدين حقاغا لبايهم اهبطهما عنه بعض الاحوال لم يفرق بين الابن الام في ذلك وكما ان الاخوة والاخوان لا يفرق  
 شبا مع الاب كل جليل لا يرثوا مع الام **مسئلة** وما انفردت به الامامة انهم ذهبوا فيهم بموت ومخلف الدبر وبنه ان للبنت  
 النصف وللابوين السدس وما بقى من عيهم على حسانهم ومخالفتها في الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان للبنت النصف للام السدس للاب  
 ما بقى وهو الثلث ليلنا على صحة ما ذهبنا من اننا الاجماع المأثرة ولان الابوين لهما السدس انما الكتاب للبنت النصف بظاهرها وبغير السدس  
 فيجب ان يكون مردود على الجماعة بقولهم واؤلوا الارحام بعضهم اولى ببعض كما يثبت الله قد علمنا ان الوالدين اقرب الميتم من اخوته لانهم ينفردون اليه بهما والوالدان ينفردان بنفسيهما  
 قالوا بالحق المنصن لذكر العصبه فقد تقدم من الكلام في ذلك ما فيه كفاية ولان خبرهم واضح يقتضي ان يبقى القاربين شبا وهما ما بقى القاربين شبا  
 بل قد اسنوا في النص جميع المال **مسئلة** وما انفردت به الامامة انهم يذهبون فيمن بين الابنتين ما احدا بويه وابن ابن ان للبنتين الثلثا  
 ولا احدا بويه السدس وما بقى فهو وعلى البنتين احدا الابوين ليس لابن الابن شئ ومخالفتها الفقهاء في ذلك وذهبوا الى ان السدس للابن  
 من هذه القريضة لابن الابن والابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجتماع الطائفة المأثرة وان احدا الابوين اقرب الى الميتم من ابن ابنته والقريضة  
 في الميراث فكيف يجوز ان يرث البعيد مع القريب لان مخالفتنا بقولهم ذلك على الخبر الذي يروونه عن النبي ما بقى القاربين فلا وفي في  
 عصبته ذكر وقد سلفنا من الكلام في بطلان هذا الخبر ما فيه كفاية ثم لو كان صحيحا لكان للابن يكون هو والى بالميراث من ابن الابن فلو كان  
 التعصيب للابن اعونه لكان الاب اخا من ابن الابن به **مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بانه لا يجزى الام عن الثلث الى  
 السدس الاخوة من الام خاصة وانما يجزى الاخوة من الابن الام ومن الابن اخا لغيره في ذلك وذهبوا الى ان الاخوة من الام يجزى كما  
 يجزى الاخوة من الابن الام وليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع البني فذكرنا في الاجماع علينا بقره ما ذهبنا اليه فان كان له اخوة فلا له السدس ان لا يسم ثلثا  
 الاخوة من الام خاصة كما بينا ولالاخوة من الابن فليتنا هذا عموم مرجع عقلا بالاجماع فانه لا خلاف بين الطائفة في هذا القول قول من يقول من انما كونه  
 ان يجزى الاخوة من الام في كفايتها وقوتها ليس قبله في سقوط الحجج انما اسبق في ذلك لفظ الواية فتم وروى عن ائمتهم اجماعا لا يسم ثلثا في ثلثها  
**مسئلة** وما انفردت به الامامة القول بانه لا يرث مع الولد كواكنا وانما احدا الوالدين والزوج والزوج ومخالفتها الفقهاء في ذلك وجعلوا  
 للاخوة والاخوة والعز واولادهم نصيبا مع لبنات الابن بدل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المأثرة وانما لوزان ان يرث احدهم من كونهما مع البنات  
 ان يرث مع لبنين لان اسم الولد يثبتا للجميع ولا يرث البنت كغير الابن ما يقولون عليه خبر عصبه وقد تقدم الكلام عليه في بيان ما فيه **مسئلة**  
 وما انفردت به الامامة القول بان الولد الاكبر يفضل دون سائر الورثة بسبب بنيه خاتمه ومخلفه وبنات الفقهاء الخالفون في ذلك والفقهاء في معنى  
 ان يفضل الاكبر من المذكور كما ذكرنا ما هو بان بعض بشبهه اليه خصيلة يروون بان في الورثة وان احسب نصيبه عليه هذا على كل حال انفر من الفقهاء

## فی المیراث

[illegible]

# فی المیزان

[illegible]

## في الميزان

فلا يخفى الميزان وقال ابن جرير قال لا يهرث الفانك في هذين قول شيئا ولا من قاله وان قلته نظام هيرث من يهرث من يشاير قاله وهو قول الاوزاعي فذكرنا  
 ثوابه مواضع الامامة وقال ابن جرير لا يهرث فائل الخطا وقال الثوري لا يهرث الفانك من قاله المعنوي لا يهرث وحكي المزي عن الشافعي انه قال اذا قلنا شيئا  
 العادل او العادل الباع لا يهرثان لاننا قلنا ان ذلك يدل على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع الذين يدل عليه قولنا ان الموارث كلنا مثل قولنا  
 هو صبيكم الله فاولاكم فاذ هو صبيكم فقلنا العادل العادل على سبيل العقوبة فان اجمع الفانك يقولون نعم ومن قبل قولنا خطأ فخرج رفته فوضعه بين  
 ولا مستحق للعقاب فلا يجب ان يحرم من الميراث الذي يحرمه العادل على سبيل العقوبة فان اجمع الفانك يقولون نعم ومن قبل قولنا خطأ فخرج رفته فوضعه بين  
 مسلمة الى اهله فلو كان الفانك فانك واجبت عليه تسليم الدية فاجاب عن ذلك ان وجوب تسليم الدية على الفانك الى اهله لا يدل على انه لا يهرث ما دون  
 الدية من تركته لانه لا ينافي بين الميراث وتسليم الدية واكثر ما في ذلك لانه يهرث من الدية التي يجب عليه تسليمها شيئا والى هذا ذهب مسكن  
 ولما انفردت بل الامامة القول بان من كان مخلصا لا ابا مملوكا واما مملوكه فان الواجب ان يشترى ابوه وامه من تركته ويعتق عليه يورثا بان في النكاح  
 وبنان الفقه ما يخالفون ذلك فذكره ابن مسعود قال ان رجلا فاقا في نكاح ابا مملوكا انه يشترى من تركته ويعتق اليك يدل على صحة ما ذهب  
 اليه لانه لا ينافي الامامة المني في ذلك فلو كان مخلصا فمقتضى ان يهرث وعنده وهو العتق فهو اول مسكن وما ظن انقلد الامامة به فاذ هو اليه  
 من ان الوصية للموارث جارية وليس للموارث وهذا وقد افهم في هذا المذهب بعض الفقهاء وان كان الجمهور والغالب على خلافه والله يدل على صحة ما ذهبنا  
 اليه من ذلك بعد الاجماع المني في ذلك فلو كان مخلصا فمقتضى ان يهرث وعنده وهو العتق فهو اول مسكن وما ظن انقلد الامامة به فاذ هو اليه  
 فلهذا من يهرث موصيها او يهرث هذا عام في الارث والاجانب من خص به الاجانب ولا يارث بقدر عدل من الظن فغير ليل وايضا فان هذا احسن  
 الى اقراره فندد بالله تعالى الى كل احسن اعتقادا وسعيا ولم يخص بعيدا من يهرث بل ذلك في الارث بين ان يعطيهما جنانا من قاله او في ماله بين ان يوصي  
 بذلك لانه احسن اليهم فقلنا ان قالوا ان الامة منسوخة بآية الوارثين وبيان عن النبي من طرف مختلف من آية لا وصية لوارث فالجواب عن ذلك  
 ان النبي بين الخبرين بما يكون اذا تعلق العمل بوجهها ولا ينافي بين آية الموارثين وآية الوصية والعمل بمقتضاها جميعا سابع فكيف يجوز ان يدعى في آية  
 الموارث انها ناسخة لآية الوصية مع قلنا ان في ما الاخبار المروية في هذا الباب فلا يغتر بها الا اذا سلمت من قبح وجرح وبضعف  
 كانت مقتضى الظن لا يذهب الى العلم اليقيني لا يجوز ان ينجى بما يقتضيه الظن كما يقتضيه العلم والحق لا يحضر كمال الله ما جئنا الا اذا قالوا  
 ان لا ننسخه بها وقد بناه في اصول الفقهاء بسطناه وبه قول القوم على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 انه قال لا يجوز لوارث وصية ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 لوارث فاما خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 عن النبي الا هذا الحديث من البيهقي بخط البيهقي والموسم انه لا وصية لوارث فلا يهرث عنه المطبقون به من صحابته ورواه عن محمد بن عيسى وهو عن محمد بن عيسى  
 ثم لا يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 رواه عن شريك بن عبد الله بن عباس وهو ضعيف حديث عمر بن الخطاب عن النبي فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 جابر بن عبد الله وهو ضعيف حديث عمر بن الخطاب عن النبي فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 الحارث بن عبد الله وهو ضعيف حديث عمر بن الخطاب عن النبي فدا على كل ذي حق فله ولا وصية لوارث على خبر يهرث يهرث عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب عن النبي  
 لوارثين ابنا له بعضهم على بعض وذلك مما يكسب لعداوة والبغضاء من الاقارب  
 ويدعو الى عقوبة الموصي في طبعه الوهم وهذا ضعيف جدا لانه  
 ان مع الوصية لا يارث بداركون مع تفصيلهم على  
 بعض الميراثين والاحسان ذلك  
 يدعو الى الحد العداوة  
 ولا خلاف في جواز  
 فكل اول

فخرجت المسائل ثمانية عشر عن مسكن في الميراث والارث والمكسب والوصية



# هذا المسألة الناصية للسيد بن علي الرضا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما خصهم من نعمه وظهر بطن من منبهه واباه لنسل الزبارة في البقيع لزوم حجة الدين لا بفضلنا لكننا ولا بهتدنا لكننا  
وان يجعل افضل صلواته وتبائنه غايبه وانحة على خير خلفه سيدنا محمد بن عبد الله وعنه ما اصابنا من راسب فطار ومن بعد فان المسألة  
المشتركة من فقه الناصية من غير غرضه وصلواته واملتها واجبت الى المستول من شجاعتها وجوهها وذكر من يوافق ويخالف فيها وانما يشهد  
علوم هذا الفاضل البناء كرم الله وجهه حتى اولى لانه جدي من جهة والدني لا ينافا طر بل في محمد الحسن احمد بن الحسين محمد صاحب  
ابيه الناصر الكبير محمد الحسين احمد الحسين علي الحسين بن علي بن عمر بن علي السجاني العامدين ابن الحسين السبط الشهيد اصيل الميرزا  
صلوات الله عليه الطاهر من عيبه عليهم والوجه **والناص** كما نراه من ارومى وغرض من اغضان روحه في هذا سبغ في الفضل  
والجنانة والرياسة اما ابو محمد الحسن الملقب بالناظر الذي شاهده وكان ثروته وكانت وفاته بغيره في سنة ثمان سنين وثلاثمائة فانه كان خيرا فاضلا  
دينا في السيرة جبل النبوة حسن الاخلاق كبر النفس وكان معظما مجتهدا مقدما في نام معز الدولة وغيره من مجلاته سنة تحلة في نفسه لانه كان  
ابن خاله بن خاوند الدولة فان بالهسين احمد والد بن جرج بن محمد بن سهلان كساء الدليعي في خاله بن خاوند واجت وبن خاوند الدولة في خاله بن خاوند  
بن كشي في الديلم وشرف معروف في ابو محمد الناصر جدي الادنى النفاية على العلوية بن عبد الله السلام عند اخر الكون لها سنة ثمان سنين  
ثلاثمائة فاما ابو الحسين احمد بن الحسن فانه كان صاحب حشر ابنه وكان له فضل وشجاعة وبجانبه ومقامه مشهور بطول كونه اما ابو محمد الناصر  
الكبير هو الحسين بن علي بن فضله فله في هذه وفقه ظهر من الشمس الباهرة وهو الذي نشر الاسلام في الديلم حتى اهتد به بعد الصلاة وعدلوا  
عن الجحالة وسبوا الجبلية اكثر من ان يحصى وظهر من ان يخفي ومن ارادها اخذها من مظانها فاما ابو الحسن علي الحسين فانه كان عالما فاضلا واما  
الحسين علي فانه كان سيدا مقدما مشهورا واما علي بن عمر الاشرف فانه كان عالما وفدي الحديث واما عبد الله بن الحسين فله في الاشرف فانه كان  
في السيادة جليل القدر والمزلة في الدين مع الاموية والعباسية وكان ذا علم وقدر وعنه الحديث وقد ابا الجارود وزاد بن المنذر قال في  
جعفر بن ابي خونسك احب اليك وافضل فقال ما عبد الله بنك الذي يمشي بها وكان عبدا لظاه لابي واه واه فغير الذي يصير  
واما زيد فلسنا في ذلك انطو به واما الحسين فله في الارض هونا واذ اخطاهم الجاهلون فالو اسلاما وانا الان مبني بالكلام على المسألة  
وايضاح الحق فيها ومن الله اسم الله المعون وحسن التوفيق فذا ينظر فيما الال اعطاه ولا يملك كما سواه وهو حسنا **المسألة الاولى**  
قال لنا من عليه اذا وقع النجاسة في ماء يسير نجس فيه بها وله ينزع قال الشريفي لاجل المرفعة علم هذا صحيح هو مذهب الشيعة الامامية  
وجميع الفقهاء وانما خالف في ذلك مالك في الاوزاعي واهل الظاهر وواعوا في نجاسة الماء القليل منه والكثير لغيره اضافة من طهر او كواور  
والجدة في صحة مذهبنا اجماع الشيعة الامامية وفي اجماعهم عندنا الحجة وفلان على ذلك في غير موضع من كتبنا وابق قولهم وبهم علمهم  
الحيات مولدتم والرجحانهم مولدتم حرم عليهم المني والدم وهذه الظواهر في نفسه بنحو النجاسة من غير ما عان لغير الاوصال التي هي اللزوم  
والطهر والواجبة **المسألة الثانية** ان وقع النجاسة في ماء كثير لم نجس ما لم ينقل جدا وضايفه والكثير ما يبلغ فلين مضافا  
فما خلف الفقهاء في هذه المسألة فقال الشيعة الامامية ان الماء الكثير لا نجس بجلوله النجاسة فيه الا بان ينقل منه او يطهر او يمسح وحدا الكثير  
عندهم ما يبلغ كواضعا وحدا كواوزنه الف مائتا وطل المدي والوطل المدي مائة وخمسة وتسعون رها وقال ابو حنيفة واصحابه  
كل ما ينقل حصول النجاسة فيه او غلبت طننا ذلك فهو نجس لا يجوز استعماله فليلا كان الماء وكثيرا ينقل منه او لا ينقل منه والاداعي  
والشافعية واهل الظاهر في الماء القليل والكثير لغير الاوصال والاعمال القليلين فما بلغه لمقدار علمهم لم ينقل عنه وفانقص عنه ما نجس قال الحسين بن علي  
برجعي اذا كان الماء اقل من كرو حمله نجاسة نجس اذا كان كروا لم ينقل منه الكروا ثلثة الف طل ليلنا على صحة ما ذهبنا اليه مولدتم وازلنا  
من ليلنا ماء طهورا وفد علمنا ان الماء الكثير اذا خالطه نجاسة فلم ينقل جدا وضايفه لم ينقل من ان يكون من ليلنا وان يكون مستحقا لهذا  
الوقت لهذا الوصف فحينئذ يكون الحكم المقتضى هذا الا سمعنا حاله ما لونه هذا الا سمعنا وفد رواه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال اذا بلغ الماء كروا  
لم يحمل جنسا وروى الشيعة الامامية عن ائمتها بالفاظ مختلفة ان الماء اذا بلغ كروا لم ينقل منه من نجاسة الا بان ينقل جدا وضايفه واجمع  
الشيعة الامامية على هذه المسألة واجماعها هو الحجة فيها واما الكلام مختلف في صحة الحد الذي ذكرناه من كروا ونقته بالارطال فالجدة في صحة اجماع  
الامامية واجماعها في الحجة وابق فان الشافعية والحنابلة يغلطون مذهبنا اولى من مذهبهم لان القلة اسم مشترك بين اسماء مختلفة كقوله

الجبل والجره وسنعمل به في وده كل شيء واعلاه وفي غير ذلك والكرينناول شيتا واحدا فان اختلفت مقاديره في البلدان وغاذا انا هلهما  
 فالتحديده اولى فان قيل قد سوي الشافعي ما يزيل الاحتمال هو قوله بقاء حجر فقلنا قد ذكر اهل العلم ان التحدي بقاء من حجر لا اوى وان  
 ليس من لفظ النبي على ان الاطلاق بان مع هذا للفظ لان فلان حجر اسم مبهم يحصل سائر ما تقدم ذكره فاما الكونان كان مختلفا في مقاديره فليس  
 يختلف ما يقع عليه هذا الاسم كاختلاف ما يقع عليه اسم الفلقة ويجري الكوننا بيننا وله يجري قولنا رجل في انه يقع على امر واحد غير مختلف في جنس  
 وان اختلف الرجال في الطول والقصر والعلم والجهل والارض والمختلفة ويجري اسم الفلقة يجري قولنا شئ في اختلاف ما بيننا وله على اننا نكون مستعملا  
 خبر الفلقة في محله على الجري بين الكبيرين الذين يبلغ ما سغانه مقدار الكروا حصا الفلقة لا يمكنهم استعمال خبر الكون لان لا يعرف شيئا  
 من الاكوار مبلغ حسمائير رطل فان قيل ولا يعرفها به كرا يبلغ الغاوما في رطل فلنا الاكوار مختلف في البلدان وقد ذكر الناس اختلافها فاعلمنا  
 في غاذا انا هلهما وقالوا في الكروا سكتا ان سكتا عشر العدة فان لم نشع ما نرسل وعشرون طابا البعدا فاذ نقصنا من ذلك الرطل المدين  
 والمدني والعربي فاربنا مبلغ البكر ذكوانه فمن ادعى ان البكر حدنا الكون غير معروف مبطل على كل حال **المسئلة الثالثة** لان  
 بين رطل الماء على الجفاسه وبين رطل الجفاسه على الماء وهذه المسئلة لا يعرفها بعض اصحابنا ولا قولنا صريحنا والشافعي يفرق بين رطل الماء  
 على الجفاسه ووردها عليه فيعتبر الفلقة في رطل الجفاسه على الماء ولا يعتبر في رطل الماء على الجفاسه وقال الفقيه سائر الفقه في هذه المسئلة ويقول  
 في نفسه عاجلا الى ان يقع النامل لذلك حتى ما ذهب الشافعي والوجه فيه ان لو حكمنا بجفاسه الماء والفلقة الوارد على الجفاسه لادى ذلك الى ان  
 الثواب لا يطهر من الجفاسه الا بايراد كمن الماء عليه ذلك بشئ فدل على ان الماء اذا ودر على الجفاسه لا يعتبر فيه الفلقة والكثرة كما يعتبر فيها ودر  
 الجفاسه عليه **المسئلة الرابعة** الماء اذا خالط الطهر طهر فيه حكمه صفا لا يجوز الوضوء الصحيح عندنا ان الماء اذا خالط الطهر نقص  
 الاجسام الطاهرة من جامد او مائع فلم يثن به ولم يخرج عن طهره وانه يسلبه لاطلاق اسم الماء عليه فان الوضوء جائز ولا اعتبار في الغلبة  
 بظهور اللون والطعم او الرائحة بل بغيره لاجزاء على حد يسلبه لاطلاق اسم الماء واذ قلنا على ذلك بوجوهنا وزاعى الشافعي وقال في ذلك يعتبر  
 الاوصاف من لون وطعم ورائحة ونحوها ان احدا وصافا لما لا يعتبر في الماء ولو باليسير الطاهر لم يجر الوضوء لبلنا على صحة ما ذهبنا اليه من  
 الفقه المحقق قوله فلم نجد الماء فيتموا فقلنا من الماء عند قلنا الى التراب من غير سطر والماء البكر خالط الطهر سائر عن عرفان بطلان عليه اسم  
 الماء ولا ينقل مع وجوده الى التراب ايتم قوله فاعلموا وجوهكم فان كل ما يقع في الاغتسال به الى ان يقوم دليل على اخراج بعضه واليسر  
 لاحد ان يدعى ليس الوضوء اذا خالط الماء سلبه لاطلاق اسم الماء وذلك ان اطلاق اسم هو الاصل والنفيد داخل عليه فلا يبعد كالحقيقة  
 والنجاسة في رطل الماء لا يخلو في الماء صلبه للدليل وبعده فانهم يقولون ذلك انه ما وقع فيه وعرفان ولا يصفون اليه كما يصفون لنا المعصفر  
 من الوضوء ان الله ما يدل على ان تغير هذا الاوصاف لا يعتبر في الماء البكر نجاسة الطهر والكثرة المسك وغيره قد تغيرت نجاسة نجاسة الطهر مع هذا  
 فلا خلاف في جواز الوضوء **المسئلة الخامسة** لا يجوز الوضوء بشئ من الابنية عندنا ان الوضوء بشئ من الابنية لا يجوز  
 لا التبره منها ولا المطبوخة ولا النقية وهو هذا لك الشافعي وابي يوسف احمد حنبل وداود واجاز ابو حنيفة الوضوء ببيد الفرس  
 المطبوخ الشد بعد عدم الماء وقال محمد بن الحسن بوضايب وبهم مع قدام الماء فوجب الجمع بينهما في السفر في بلنا على صحة ما ذهبنا  
 مع الاجماع المتقدم ذكره بل اجماع جميع اهل البيت قوله فان لم نجد ما فتموا فقلنا من الماء الى التراب من غير سطر وابو حنيفة يخالف  
 هذا الظن لانهم يجعل بينهما واسطة هي البنية وليس له ان يقول ان في البنية ما من جده كان واجدا لما لا يجوز انتفا الى التراب ذلك ان ليس  
 كل شئ كان فيه ما يطلو اسم لما عليه لان الخلط ما الوروسا والماء يصانها ماء ولا يطلو عليها اسم الماء وبهم مع وجوها على انه لو شاول  
 البنية اسم الماء لو دخل تحت الانية كدخول المطلق وجبت مساواة البنية الماء في حكم الابنية وبلز جواز الوضوء بالبنية مع جواز الماء لا يجاز  
 محله وقد اجمعوا على خلاف ذلك على ان الابنية المسكوة عندنا نجسة لا يجوز الوضوء بها وهي نجسة وما ليس كونهما فناد على ان الماء با كاخلط  
 وما اشبه لا يجوز الوضوء به بل على انه لا يجوز الوضوء وقد انفضى كائنا ما نزل الخلاف بين سائر الفقهاء الكلام انه لا يجوز الوضوء بالابنية  
 وتكلمنا على خبر ليلة الحسن وصفناه فمن اذا استقصا وجد هناك **المسئلة السادسة** ولا يجوز الوضوء بالماء المستعمل  
 عندنا ان الماء المستعمل في نظيره لا يغسل البكر الذي لا نجاسة عليه فله في انا نظير كان طاهر طاهر واذ قلنا في ذلك الحسن والنجس والوضوء  
 والتورج خالف ذلك وداود قد يدل ان ما لكا كوه بعض الكواهيته وقال ابو حنيفة واجتاز ان الماء المستعمل لا يجوز الوضوء واخلطوا في بنية  
 فقال ابو يوسف هو نجس في رطل ذلك من لا نجاسة والجميع من قول ابو حنيفة والجميع من قول ابو حنيفة انه طاهر غير طهر وهو قول محمد بن الحسن  
 وقال الشافعي انه طاهر غير طهر ايضا وقد حكى عنه علي بن ابي طالب انه طاهر غير طهر في ذلك غير معمول عليه الدليل على صحة ما ذهبنا اليه اجماع المتقدم ذكره  
 وابقه قوله وبطلان عليكم من اسماء الطهر كبر وهذا عموم المستعمل وغيره لا الاستعمال لا يجوز يخرج عن كون رطله من السماء وبقوله فلم نجد



کتاب الطہارۃ

الروح  
مج



# كتاب الطهارة

كالذباب الجراد والزنازة وما أشبهها لا ينجس بالموت ولا ينجس الماء إذا وقع فيه فليدلك أن كثيرا وأبو حنيفة وافقنا في هذه المسئلة ولكن لما  
وللشافعية فيها قولان فالشافعية لا ينجس الماء ولا ينجس الميتة على وجهها فليدلك أن كثيرا وأبو حنيفة وافقنا في هذه المسئلة ولكن لما  
بطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا ولم يخبرهم في ظاهر هذه الآية بقتضائه لا يجرم من المطمئنا إلا ما تضمنت ذكره ولم يضمن في كونه ما وقع  
فيه بعضها لا لنفس له سائلة من الطعام والشراب فوجب أن يكون مباحا فلو كان نجسا لما أبيع أكله وشربه ولا يلزمنا ما أخرجه من عموم  
هذه الآية من المحرمان الكثير لأن الدليل قضي ذلك لادليلنا أيضا اختلافه بقتضيه العدل عن ظاهر الآية فان قيل قوله ثم حوت عليكم  
الميتة والدم ولم يخبرهم في قوله في الآية التي تعلقتم بها إلا أن تكون ميتة قد دل على إطلاق ما ذكرتموه فلما دل على ما ظنتم من أن الميتة  
إن سئل الميتة بالإطلاق بقاؤه ما لا نفس له سائلة من البعوض والنمل إذا مات وانما يمنع من ذلك على أن تحريمها ثمة الميتة إنما المراد به الميتة  
في غير الميتة دون غيرها من أكل وبيع وضرف وانفعا والماء والكحل نجاء الميتة التي تكون موفوفا في طهارتها وبها نجاسته على الدلالة ولو  
بعد الله نعم في المحرمان من المطعومات فيجب أن يكون طاهرا وبما قد عرفت بوجهه عن النبي أنه قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمسكه يده  
عوم في الحوي المتبث فدل على أن حصوله في الماء لا ينجسه لأن المثل بوجوب الموت لا يثبته إذا مضى في طعام شديد الحار فانهما خوت  
في الحال لم يفضل عابدين الحار والبارد فلو كان موهنا بوجوب النجاسة لما أمر بمقلنا مع علمه بأنه موجب موهنا وفي خبر آخر وعنه النبي  
أنه قال كل طعام أو شراب فسد فيه فإنه ليس له أدم فهو حلال كله وشربه والوضوء منه **المسئلة ١** كل حيوان لا يؤكل لحمه فاعلم  
لأنكم ترون وموتوه وكانتم سوا الصبيح عندنا خلافة ذلك لأن ما لا يؤكل لحمه ما ليس بملك لا يخبر ولا انتاؤه فيه الزكاة وتحريمه من أن يكون  
ميتة أو لومنا حنفا فنعلم بخرجه من نكاحه وهو مذهب جنيته وقال الشافعية ما لا يؤكل لحمه لا يلحقه الذكاة وموتوه فكانه  
سواء دليلا على صحة ذلك إجماع الفرق المحقة عليه انتهى ما ذكره عن النبي من قوله بلغ الأديم ذكاته وفي بعض الاختلاف ذكاته الأديم ذكاته باعده فقام  
الذكاة مقام الذباغ فافقه ذلك أن ما يعمل الذباغ في نطهه يعمل الذكاة فيه **المسئلة ٢** أشعر الميتة طاهر وكل شعر الكلب والخنزير  
هذا الصحيح وهو مذهب صاحبنا وهو مذهب جنيته وصحابه وقال الشافعية أن ذلك كله نجس دليلا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع للذكر  
قوله ثم من أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاؤها ومثاقها إلى حين فامتن علينا بان جعل لنا في ذلك منافع لم يفرق بين الميتة والميتة فليدلك  
الاستنباط بما هو نجس لا يجوز الانفعا به انتهى فان الشعر حيوة فيه لا يؤتى بالحيوان إلا بالباطل باخذ منه كما بالقطع سائر أعضائه وبما لو كان  
فيه حيوة لما جاز أخذه من الحيوان في حال حيوته والانفعا به كما لا يجوز ذلك في سائر أجزائه ويعتبر في ذلك ما ذكره عن النبي من قوله ما يرضى الميتة  
حيته فهو ميتة والشعرين منها في حال حيوانها ولا يكون ميتة كان ميتة سائر أجزائها وينبغي الانفعا به إذا ثبت أن الشعر الصوف والفرس  
لا حيوة فيه لم يمسكه الموت وإنما لم يمسكه الموت كانت حيوته بعد كونه ميتة وليس ثم أن يعلقوا بقوله ثم حوت عليكم الميتة فإن اسم الميتة  
بثناول الجملة سائر أجزائها وذلك أن الميتة اسم لما يمسكه الموت في الشعر لا يمسكه الموت كما لا يمسكه الحيوة ويخرج عن الظاهر ليس لأحد أن يقول  
أن الشعر الصوف من جملة الخنزير والكلب مما ثبت ذلك أنه لا يكون من جملة الحي إلا ما يمسكه الحيوة وما لا يمسكه الحيوة ليس بجملة وانكا  
منصلا به **المسئلة ٣** جلد الميتة لا يطهر بالذباغ وهذا صحيح وعندنا أنه لا يطهر جلد الميتة بالذباغ وخالف سائر الفقهاء في ذلك  
الأمم ما عرفت عن أحمد حنبلا فإنه منع من طهارة جلد الميتة بالذباغ الدليل على صحة ما ذهبنا إليه الإجماع المتقدم ذكره وبما قوله ثم حوت عليكم الميتة  
واسم الميتة بثناول الجلد قبل الذباغ وبعد ما ذكره من النبي قال قبل موت شربة لا تنفعوا من الميتة بأهاب لا عصب هذا صحيح في نفي  
مذهبنا ويقضي على ما ذكره عن النبي من قوله إنما أهاب فيع قتل طهره لا خير ما خروجه من مقدم وخلاف من يخالفه أن اسم الأهاب بثناول الجلد  
قبل الذباغ وبعد ولا بثناول لا يثبت المصنوع فانه قول من لا يحصل ولا خلاف بين أهل اللغة في أن اسم الأهاب بثناول الجلد في سائر حالاته  
**المسئلة ٤** ليس غسل الأناة من بلوغ الكلب الخنزير على محضه وإنما يجب غسله إلى أن يذهب الظاهر والظنيط الصحيح  
أن الأناة يغسل في كوع الكلب ثلاث مرات أولى من ثلاث قال أبو حنيفة لا يجب غسله إلا بالثلاث إذا لم يبق سائر النجاسة وقال الشافعية  
يجعل سبعا أحدهن بالثلاث ذهبنا إلى أن الغسل ليس بواجب لكنه مستحب فاستعمل لا يكون إلا سبعا وهو مذهبنا ودون ذلك  
حي يغسل سبعا والثامنة بالثلاث ما لا يبدل على نجاسته بعد الإجماع المتقدم ذكره فهو أن لا يخبر المظاهر عن النبي أنه أمر بغسل الأناة  
إذا وقع فيه الكلب إلا أن يمسكه الموت ولا يكون إلا من نجاسته وفي بعض الاختلاف أن الأناة باقية الماء وكل ذلك يدل على النجاسة فماد  
فيه ما رواه أبو هريرة عن النبي قال إذا وقع الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاثا أو سبعا ودون سبعا لم يمسكه النبي قال إذا وقع  
الكلب في إناء أحدكم فليغسله ثلاث مرات والله يدل على أن غسله ثلاثا بالثلاث أولى مما زاد على ذلك أنه لا خلاف بين أصحابنا في أنه لا يمسكه  
ومن زاد على هذا العدد كان عليه دليل لا حجة يقطع الغد بما زاد على ذلك ولا يمكن من استعمال اختياره لم يمسكه لما زاد على الثلاث على السابغ



# كتاب لطهارة فينا صبرا

هذا هو الكتاب  
الذي فيه  
الطهارة فينا صبرا

فما ذوات السباير والإيهام والوسطى عرضا من كان ذا لينة كتبت بغير بشره وجهته ما لا يظهرها بغيره لينة الماء البنية بغيره اجزاء الماء  
على لينة من غير اقبال الى البشر المسنون ووافقا الشافعي في ذلك لا في هذا الوجه فان السلف قد في كتاب القديم بانه من خصائص الشعر والاسم  
الاذنين الى ما قبل من الذقن والحنين وحده المنة بانه من منابت شعر راسه اصول اذ ينبره في لينة الى ما قبل من وجهته ذفره وقال ابو حنيفة  
بلونه غسل ما ظهر من الوجه ومن اللينة ريعه وقال ابو يوسف بلونه من الماء وعلى ظاهره من بشره الوجه فاما غطاءه الشعر فلا يلونه اقبال  
الماء البنية ولا انزله على الشعر النابت عليه قال ابو ثور بلونه غسل بشره الوجه وان كان الشعر قد غطاها واسا والممنوع في بعض كبش له هذا ذلك  
بدل على تحليل اللينة الكثيرة وابل الماء الى البشر لا يلزم بل يكفي اجزاء الماء على الشعر النابت بعد اجزاء الفرة المحقة في لينة فاعسوا وجوهكم  
والذي يواجمه هو لينة دورا البشر لان الشعر قد غطاها فظلت المواجعة فيها وابله لا خلاف ان وجهه سم لم يبق المواجعة به وانما الخلاف وقع في  
كلنا بوجهه وجهه لا وقد علمنا ان باطن اللينة وبشره الوجه المسنون بالوجه ليس مما يواجمه به فلا يلزم التحليل فاما اللينة على وجهه وابل يوسف  
فهو قوله نعم فاعسوا وجوهكم ومن غسل بعض بشره وجهه فاعسوا البشر من شعر لينة لم يغسل جميع وجهه لانه يفضي غسل جميع الوجه واما الدليل  
على صحة حدنا في الوجه فهو بعد الاجماع المتقدم ذكره انه لا خلاف في ان ما اعتبرناه في حدنا هو من الوجه ويجب غسله انما الخلاف فيما اذا علمه من  
ادعى باده وعلى الجميع علمه كان عليه الدليل **المسئلة ٢** غسل الغار واجبة بنبات اللينة كوجوبه قبل بناءه وهذا غير صحيح  
الكلام منه قد بيناه في تحليل اللينة والكلام في المسئلة واحدة نافذ بينا ان الشعر الكثيف اذا غلا البشرات تنقل المفروض اليه **المسئلة ٣**  
يدخل المرفقان في الوضوء وهذا صحيح عندنا ان المرفق يجب غسله مع اليد وهو قول جميع الفقهاء الا في المذهب حده وجوبه على اليد  
بن داود والاصح ما مثل قول زفر في هذه المسئلة دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه جاع الفرة المحقة وابقه قوله نعم وايدىكم الى المرفق ولقطة  
الى قد شغل في الغاية وبسبب ما يقع كمال الامرين حقيقة قال الله نعم ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم اذ اربلا خلاف مع اموالكم وقال نعم  
حاجبا عن علي بن ابي طالب الى الله فادمع الله يقول العرفى في فلان الكوفة الى البصرة وانما يرتد مع البصرة من غير النفاذ الى الغاية وهو قوله  
ابقه فعل فلان كذا وادمع على كذا هذا المضاف من كذا وكذا وانما يرتد مع ما فعله وبعد فان لفظة اذا احتملت الغاية واحتملت ان تكون بمعنى  
مع فاما ما على معنى مع اولى لان اعم في الفائدة وادخلنا الاحتمال في لينة الطهارة وشبهه من اخرج المرفق من الوضوء جعله في الغاية والحد  
وظن ان الحد يدخل في الحد وهذا ليس بصحيح نافذ بينا ان لفظة ان شتر كبر بين الغاية وغيرها ولو حملت على الغاية لكان دخول المرفق واجبا  
لان اوله بابا لا شتر في لينة الاحتمال وان الحد قد حصل بينهما فلا يجوز اسقاطه بالشك فبجاء حال دخول المرفق مع الشك وحصول  
البقيين **المسئلة ٢٩** لا يجوز الغسل من المرفق الى الكف عندنا الصحيح خلاف ذلك وان لا يبداء من المرفق الى الاصابع والاشياء  
من واجب ذلك وذهب الى انه يبداء بالاصابع وفي اصحابنا من اوجب ذلك انتم في المرفق لم يرفع ومن عدا فقهنا الشبهة يجعل المرفق محظرا  
بين الابتداء بالاصابع او المرفق لا يبرى احد الامرين من غيره على الاخر دليلنا على صحة ما ذهبنا الىه جاع المتقدم ذكره وابقه ما ذكره عن من ان يرفق  
منه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به فلا يجوز ان يكون ابتداء المرفق والاصابع فان كان ابتداء المرفق فهو ذلك ذهبنا اليه  
وان كان بالاصابع فيجب ان يكون على موجب الخبر انه من ابتداء المرفق لا يقبل صلوة واجمع الفقهاء على خلاف ذلك ولا اعتبار بين نجد خلافة  
في هذه المسئلة فوجب ابتداء بالاصابع فيجب ان يكون على موجب الخبر لان الاجماع سابق له ولا ينبغي ذلك على ان معنى الغاية والحد ان  
الحد خارج عن الحد وقد بينا اشتراك هذه اللفظة **المسئلة ٣٠** فرض المسح متعين بمقدم الواس الغاية الى الناصب هذا صحيح هو  
مذهبنا وبعض الفقهاء يخالفون في ذلك ويجوزون المسح مع الاحتياط على اي بقى كان من الواس الدليل على صحة مذهبنا الاجماع المتقدم  
ذكره وابقه فلا خلاف بين الفقهاء في ان مسح على قدم الراس فقد ادى الغرض وادال الحد متسبب اذ ان لم يتسبب اولى ومن مسح على مقدمة  
اذا لم يتسبب وليس كذلك من مسح عن هذا الموضع **المسئلة ٣١** المسح على الرجلين الى الكعبين هو الفرض هذا صحيح عندنا ان الفرض  
الرجل المسح واد الغسل من غسل لينة وفلذلك القول بالتمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وعكرمة واسند الى العالية الشافعي  
وعنه وكان الحسن ابى الحسن يقول بالخبرين المسح والغسل هو مذهب محمد بن جبريل الطبري وابى على الشكا وقال من علمه ان كانا من لينة  
ان الفرض هو الغسل ون المسح دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه قوله نعم باليهما الذين اتوا اذا قمنا الى الصلوة فاعسوا وجوهكم وايدىكم الى المرفق  
واصحبوا رؤسكم واد جملكم الى الكعبين ووجب على الوجوه نظم اللفظ الغسل ثم عطف لا يبداء على الوجوه واجبا بالعطف مثل حكمنا فاصلا كما  
قال اعسوا وجوهكم وايدىكم ثم اوجب مسح الرؤس بصريح اللفظ كما اوجب غسل الوجوه كذلك عطف لا بد على الوجوه فوجب ان يكون لها في  
المسح مثل حكمنا بمقتضى العطف لو جاز ان يخالف في الحكم المذكور لرأس الارجل جاز ان يخالف حكم الايدى في الغسل الوجوه وكذا ما في الخبر  
وابن عباس بن مسعود انه توضى مسح على لينة فغسله وكعنه ايقه انه قال ان كتاب الله المسح وباي النال لا الغسل فلهذا في مثل

ما كان من الغاية الى المرفق  
مشكوكا في صحة  
الاحتياط في الشعر النابت  
بالاصابع

ما كان من المرفق الى  
الاصابع مشكوكا في صحة  
الاحتياط في الشعر النابت  
بالاصابع

ما كان من المرفق الى  
الاصابع مشكوكا في صحة  
الاحتياط في الشعر النابت  
بالاصابع

تکتاب لطائف

ولمستغنى



# كتاب لطهارة

ولا شرع ولا عرف كان الغاية لا يمتنع وأسا والبرقع لا وجها وليس لهم أن يعضوا يقولوا لثانك طنتكنا برجلي وان كان لأبسا الخفقان ذلك  
 مجازا والسباع بلا خلاف الجواز لا يحمل عليه الكتاب لا بدليل فاهم يدل على ذلك أيضا ما رو عنه من أنه توضع منة وقال هذا وضوء لا يقبل الله  
 الصلوة الا به ولا خلاف انه اوقع الفعل في تلك الحال على الرجل دون الخفين فوجب طهارة الخبز لا يجوز ان يقرأ على غيرها وليس لحدان بدعي في الآية وهذا  
 الحجج جميعا انما يفتنا ولا من كان ظاهره رجل دون لا بل الخفقان ذلك تحصيله من غير دليل يدل على ذلك أيضا ما رو عن أمير المؤمنين أنه  
 قال تسبح الكتاب المسبح على الخفين ورواه أخرى ما انما إلى مسحة على الخفين وعلى ظهره الغلاة ولم يزل من الصحابة خالفه ذلك واعتزض قوله بكلام  
 مع طهارة وضوءه عن ابن عباس أنه قال يسوق الكتاب المسبح على الخفين لم يذكر ذلك عليه حديث روى عن عائشة أنها قالت لا يقطع رجل يلبس  
 أحبا لي من أن مسح على الخفين ولم يعرف ذلك لولائها او منكر اعلمها ما فالأختبا الخوذوها من أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه وابتاح المسح على الخفين فلا يقطع  
 ظاهر الكتاب لا تسبح الكتاب وتحبب صبرها ولا بد من أحد هما غير جاز ورواها أيضا على سبيل الاستظهار وان يتقبلها وتحميها على ظاهر الخبر ورواها أيضا  
 شديد تخاف منه على النفس والاعتناء لولعه من هو الضمير في ذلك عندنا وهذه المسئلة أيضا ما استغنى عنها في مسائل الخلاف فمن إذا  
 أصابه هناك فالأمن مسح مطلقا او مجتمعا إذا وقف على خطا يبرهه ذلك شبهة في أنه يجب عليه إعادة الصلوة لأنه ما أدى الغرض لا والله تعالى  
 أوجب عليه نظمة جليلة غيرهما **المسئلة ٣** النوم مجزئ حد ولا يعتبر حوالا لثانك هذا صحيح عندنا ان النوم الغالب على  
 العقل والتميز ينقض الوضوء على اختلاف حاله انما من قيام وهو ركون وسجود وانقضاء على ذلك المنه وقال أبو حنيفة وأصحابه وضوء  
 من النوم الاعلى تام مصطحا او متوكفا فالأمن تام فاعنا او أكتفا وساجدا أو قاعدا سواء كان في الصلوة أو غيرها فلا وضوء عليه وروى أبو حنيفة  
 ان نعمدا النوم في السجود فله الوضوء قال ابن حزم في التورى لا وضوء الا من نام مضطجعا وهو ملتبس ودون ذلك قال مالك من نام ساجدا او مضطجعا  
 يوضو ومن نام جالسا فلا وضوء عليه لان بطول تفرق في الفاعدين القليل من النوم والكثير وهو مذموم حنبلي قال اللبث إذا مضى النوم على  
 فعله لوضوء ولا وضوء على القيام والجالس إذا غلبها النوم وقال الشافعي من نام في غير حال العقو وجب عليه الوضوء فالأمن تام فاعدا فان كان ذابلا  
 غير مشكوك الجوارحه الوضوء وان كان مفكها من الأرض فلا وضوء عليه وروى عن الأوزاعي أنه لا وضوء من النوم من نوضا منه فضل أخذ ثوبان تركه  
 جرح ولم يذكر كونه الفضل بين حوالا لثانك وقد حكى عن قوم من السلف نفى الوضوء من النوم كما في موسى الأسدي عن عمر بن دينار وحيد الإجماع ومضى  
 على وجوب الوضوء من الاستسقاء في النوم على طريق العموم فقد روينا على جميع الحالفين في هذه المسئلة دليلنا على ذلك الإجماع المتقدم ذكره  
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا افعلوا الصلوة فاعسلوا وجوهكم الآية وقد نقل أهل التفسير جميعا أن المراد بالآية أن يغسل من النوم وان الآية قد  
 على سبب صريح في بقرته بغيرها بالنوم فكانه قد قال إذا نمت إلى الصلوة من النوم فوضو هذا يوجب الوضوء من النوم الاطلاق وأيضا روى  
 قال لعنهان وكأه السنة فاذا نامت لعنهان استطلق الوكاه وأيضا ما رواه صفوان بن عيسى الماردي أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا  
 سفر الانزع خفافنا ثلثة أياما لا نجار ندل على وجوب الوضوء من كل نوم من غير مراعاة للاختلاف الاحوال ليس لحدان يفتي في ذلك النوم لثانك  
 الى ذكرنا ما الى الميمو الما لوضوء هو نوم المضطجع في القائم والراكع ويدعي ان القابل إذا قال فلان قد نام لا يفعل من اطلاله الا النوم المعنا  
 دون غيره وذلك ان الظاهر يقتضي عموم الكلام وتعلقه بكل من يتناول الاسم وتعلقه بنوم دون نوم تحصيل العموم بذلك لا وبعد صغير مسلم  
 ان القابل إذا قال نام فلان لم يفتي من اطلاله الا مضطجعا وان فهم ذلك في بعض الاحوال فغير بينة هو ذلك لثانك انه لا خلاف بيننا وبين من راعى  
 اختلاف الاحوال في النوم ان قوله نام فليوضوا ببناء اول نوم المضطجع في كل وقت من قبل اولها ولا يختص بالاقوات المعروفة في النوم حتى يدعي  
 مدعي انه يختص ببلل او بوسط هنا ولاننا عدا ذلك من اوقات النهار ليس بمعروفة اليوم فكما اننا نعلم على عموم الاوقات التي يقع فيها النوم ولا راعى  
 ما يعم فيه النوم فكذلك يحمل على جميع الاشكال الهيات التي ينام النائم عليها ولا يراعى في ذلك عادة ما لوضوء وايضا ما روي عن عائشة أنها قالت  
 من استنجع يوما فغلبه الوضوء في خبر آخر استقبل احدكم يوما فليوضوا وما الاخبار التي رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفي الوضوء من النوم فانما نحلها  
 ادانقلنا ما يوم الاستسقاء معناه هو نومهم وسنة خفيفة فلا تستقصينا الكلام في هذه المسئلة لنا وعلينا في مسائل الخلاف **المسئلة ٤**  
 فعل الكبير حد هذا غير صحيح عندنا وعند جميع الفقهاء بلا خلاف في نفيته على هذا الإجماع الفرة الخفقان بل الإجماع الاثر كلانا ومن نجد خلافا في ذلك  
 فالإجماع قد سبقه ولا ينفذ احدا من الرأفة ان فعل المعصاة في نام النبي أو في نام الصحابة والتابعين قد اختلفوا في كثير من الاحداث على حد ما في  
 نفسه وانما ينقض الطهر بعد فقد بقيت ان ما نغم به البسكو ويتكوه ثم لا بد من إيراد بابا حكمه مؤدي يقطع الغدة وينتج الصد على هذه الروايات في مسائل  
 لا ينقض الوضوء ولو كان فعل المعصية حدثا في نفسه لوجب برود ذلك ودون يقطع الغدة ويوجب العلم وتشارك فيه الخاص والغام كما وجبنا أمثاله  
 على ان الاثر محقق على ان الاحداث كلانا ما خرجت من البدن اختلفوا فيما يخرج من السيلين فراعى قوم كونه معندا وافر ببنه وبين ما ليس غيبا  
 ولا احدهم انتب حدنا بنقض طهره لا يخرج من البدن ولا يعرض على هذه الجملة النوم والجسود والاعناء لان ذلك كله اذا غلب على الصبر لا يؤمن به

وبالجملة من الجائز  
 في كل من غلبه النوم  
 في كل من غلبه النوم

کتاب لطائف

انا الشيخ سلطان بن محمد بن علي  
ميرزا بن علي بن علي بن علي

کتاب تطہارۃ

وَالسَّيِّدُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

کتاب الطہارت

وَقَدْ نَزَّلْنَا مُصْحَفًا  
فَإِنْ نَزَّلْنَا مِنْ تَحْتِهَا  
مِنْ الْغَيْبِ



# كتاب الطهارة

فان وجد الماء بعد ما فرغ من ملونه وهو يغير من قتها وجعل عليه غادة من الماء فلهذا الغادة عليه هذا الفرع لا يشترط  
منه هبة الى الصلوة بالنهم لا يجوز الا في اخر الوقت وانما يجوز ان يفرغ هذا الفرع من مجوز الصلوة في وقت الوقت او قبل بضيوف  
الوقت وقد بينا ان ذلك لا يجوز فلا يمنع هذا الفرع على ذلك هبة وانما في ان الصلوة لا يجوز الا في اخر الوقت على ما اشتهر وحكي في  
هذا المسئلة **المسئلة هـ** ومن لم يجد ماء ولا ترابا تطهيرا وجعل عليه ان يصلي بغير طهارة فان وجد الماء والتراب يفيض قتها فلا أعا  
عليه ليس لصاحبها في هذا المسئلة نقص من صحتها وبغوى في نفسه انه اذا لم يجد ماء ولا ترابا تطهيرا فان الصلوة لا يصح عليه اذا تمكن من التراب التطهير  
نقص الصلوة وان كان الوقت قد خرج وهو لم يصلي بغير طهارة وعنه في بعض الروايات عن محمد بن واثير اخى عن ابنه يصيل ويعيد وقال الشافعي  
وابو يوسف يصيل بغير طهارة ثم يقضي بغير طهارة على صحة ما اخبرناه قوله نعم ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا  
الا عابري سبيل حتى تغسلوا فممنع من فعل الصلوة مع الجنابة الا بعد الاغتسال اية قوله لا يقبل الله صلوة بغير طهور والطهر هو الماء عند  
وجوده والرابع عند فقده وقد علمنا جميعا فوجب ان لا يكون له صلوة وليس للحنان ان يتعلق بقوله نعم ان الصلوة لا يكون الا في وقتها  
ان الصلوة طهر في انفسها لانها انما اشترطت في الصلوة وهذه ليست بصلوة لانها بغير طهارة ولا بناؤها الاسم **المسئلة هـ** فان جلا  
يكفيه لوجهه وبدا غسلها ونهم عليه هذا قول واقفان من جسد من الماء ما يكفيه لوجهه وبدا غسلها ونهم عليه هذا قول كيف يشيخ الصلوة  
وهو ما اكمل الطهارة بالماء الذي في اربعة اعضاء ولا يبرأ من الماء الا بغيره فوجب ان لا يكفيه لجمع اعضاءه فعدنا ان من كان  
هذا حاله يجب عليه النهم ولا يستعمل الماء الا بغيره وهو ما ذهبنا فيه من وجوبه وصاحبنا في المرفق فقال الشافعي يستعمل الماء فيما يكفيه من الماء غسله  
من اعضاءه ولو قبل احد انان وجسد من الماء ما يكفيه لبعض الاعضاء استعماله فيما لم يبرأ من الاجماع سابق في القول الحادث فاما الدليل على  
صحة قولنا في المسئلة التي حكيناها هنا ولا يبرأ من الماء او جلا نهم عند عدم الماء وانما في بقوله الماء الكافي في حاله فضا وجوما لا يكفي  
كعدا الا ترى نرا وجد ما يتخاف العطش ان يستعمله في وضوءه وجعل عليه لغيره من خيف كان ما معه من الماء ما وجوه كعدا فان الطهارة في  
عليه **المسئلة هـ** ولو اجنب جلا في شدة البرد وخشى من الاغتسال ان يجش من الوضوء بوضوءه صلى ولا يبرأ من هذا فصح  
وهو خلاف اجماع الفقهاء لانه في خشي من الاغتسال على نفسه بغيره النهم الذي فرضه عند زوال فرض الطهارة بالماء والوضوء في الاعضاء  
الاربعة لا يبرأ من جلا الجنابة ولا يقوم مقام الاغتسال فكيف يستباح الصلوة مع هذا الجنابة وهذا ما لا يشبهه في مسئلة **المسئلة هـ**  
اقل الحبض ثلاثة ايام واكثر غير مفقود في احدا الروايتين وبعبارة صفات الدم وفي الرواية الاخرى اكثر من عشرة ايام عندنا ان يبلغ العشر  
اقل الحبض ثلاثة ايام واكثر عشرة ايام ويرى في ابو حنيفة وصحابه والثوري في الشافعي والاوزاعي اقله يوم وليلة واكثر خمسة عشر يوما  
وحكي الطحاوي عن مالك انه لا اقل الحبض الاكثر خمسة عشر يوما وهو ما ذهبنا فيه ودور غير الطحاوي عن مالك انه كان لا يجعل اقله جلا  
ويجعل الحد في اكثر من خمسة عشر يوما دليلنا اجماع الفرقة المحقة وابنه ما رواه القسم بن محمد عن ابي امامة عن النبي انه قال اقل الحبض ثلاثة  
ايام واكثر عشرة ايام وهذا نص صحيح في موضع الخلاف ذكرنا السنن مالك عن النبي انه قال اقل الحبض يكون ثلاثة ايام واربعا وخمسة ولا يجاوز عشرين  
وابنه ان المقادير التي شغلوا بها في الوضوء لا تعلم الا من جهة التوقيف والاجماع مثل المقادير ومحمد بن وكذا في الصلوة وقد علمنا ان من الثلاثة  
الى العشرة يتيقن ان حبض ما نقص عن الثلاثة فمرد على العشرة مختلف بغيره فلا يثبت الا في طهر في التوقيف اية فان هذا الامر الغامض القلوي  
يها دائما في ثلاث ايام كان ما دون الثلاثة وفوق العشرة حبضا النفل فلا منوا او بوجوب تعلم كما ورد في امثاله **المسئلة هـ** اقل  
الطهرين الحبضين عشرة ايام هذا صحيح وابنه نذهب في ابو حنيفة وصحابه والثوري الشافعي وابن حبان اقل الطهر خمسة عشر يوما واما مالك  
ففي احد الروايات عن ابن عمر لم يوف ودراية عبد الملك بن جبير ان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام وعند الاوزاعي يكون الطهر اقل من خمسة عشر يوما  
وبرجع فيه مفقودا طهر لم يقبل ذلك وحكي عن الشافعي انه قال ان علم ان طهر المدة اقل من خمسة عشر يوما جعل القول قولها وحكي ابن ابي عمير عن النبي انه  
ان قال اقل من خمسة عشر يوما جعل الطهر بغيره عشرة يوما واخرجنا بان الله تعالى جعل عدد كل حبضة وطهر شهر والمحبض في الغادة اقل من الطهر فلم  
يجز ان يكون الحبض اقل من خمسة عشر يوما لان الشهر يكون عشرة وعشرين يوما والله يدل على صحة هذا اجماع الفرقة المحقة وابنه في خلاف  
في ان عشرة ايام طهر وانما الخلاف فيما زاد على ذلك من ايام في زيادة على المتفق عليه وجعل ليل فاطح للعد موجب للعلم وليس بمجدد لما في الفاهدة  
**المسئلة هـ** الصفره او ما ينجل الدم الاسود فليست بحبضة وان ايت بعد في حبضة وكل الكدرة في ايام الحبض حبض فليست في ايام الطهر  
حبضا من غير حبضها لغيره الدم الاسود وناخه وهو ما ذهبنا فيه من جلا في حبضة وما في الشافعي والليث عبد الله بن الحسن وقال ابو يوسف لا يكون الكدرة  
حبضا الا بعد ان يغسلها الدم وذهب بعض اصحابنا وادار الى ان الصفره والكدرة ليست حبضا بل هي ما قبلها بعد الاجماع المتقدم فانك  
عن غابرة انها قالت كانت الصفره والكدرة في ايام الحبض حبضا وانما هي لا يقول ذلك من قبل نفسه بل هو موقفه من ذلك وفيها انها كانت

من غابرة انها قالت  
كانت الصفره والكدرة في ايام  
الحبض حبضا وانما هي لا يقول  
ذلك من قبل نفسه بل هو موقفه  
من ذلك وفيها انها كانت

الابناء

فوجب ان يكون  
دراية الشهر  
عشر حاص

عندنا ان  
الكدرة









# كتاب الصلوة

الكلام في معنى هذا اللفظ في الشرع وياتي شيء يتعوضكم حرج وقت المغرب دخول وقت العشاء الآخر وقد استدل الشافعي على ان الشفق الذي يخرج  
 بعبثونه وقت المغرب يدخل وقت العشاء الآخر هو الحمر دون البياض بما رواه جابر بن عبد الله عن سائله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن موافق الصلوة فقال لو ضلبت محنا  
 فذكر الخبر ان قال صلى الله عليه وسلم قبل عبثونه الشفق ولا يجوز ان يكون المراد بذلك قبل عبثونه الشفق لانه هو الحمر لان فعل الصلوة في ذلك الوقت  
 لا يجوز اجماعا فثبت ان المراد قبل الشفق الذي هو البياض وهذا الخبر لا يصلح ان يستدل به لان فعل العشاء الاخر قبل عبثونه الشفق الذي هو الحمر  
 عندنا جائز بل يجوز عندنا ان يصلى العشاء الاخر عقب المغرب بلا فصل وهو مذهب طائفة وانما لا يجوز عندنا ذلك على مذهب الشافعي وبوجهين  
**المسئلة ٧** افضل الاوقات في الصلوة اكلها اولها هذا صحيح هو مذهب صاحبنا والدليل على صحة هذا الاجتماع المتقدم من احواله  
 مسعود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ما افضل الاوقات فقال الصلوة في اول وقتها ودون فروعها من الشفق قال افضل الاعمال عند الله الصلوة  
 في اول الوقت وانه تعلم الصلوة في اول وقتها احب الى الله من كل عمل الا ما جازى عن خلفه بما روى عنه من قوله اسفروا بالفرح فانه اعظم للاجر  
 من اوله بذلك انه لا يصح الاحتياط بالصلوة في وقتها من غير ما سبقنا الفجر وهو طلوعه ولم يذكر اسفار النهار **المسئلة ٨** لا وف صلوة الليل من غير  
 مذهب تلك الدليل في مطلع الفجر عندنا ان وقت الليل بعد انضائه وكلما فري من الفجر كان افضل الدليل على صحة مذهبنا بعد الاجتماع  
 المتقدم ان صلوة الليل بعد انضائه للليل في واجهه اشؤنها في ثلثه والشفقة في ثلثها والثواب بكثير لها الجراء فمما ذكرناه من الوقت **المسئلة ٩**  
 لا ولا تبس بقضا الفرائض عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها هذا صحيح وعندنا انه يجوز ان يصلى في الاوقات  
 المنهي عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب فمهم وانما لا يجوز ان يتكبر فيها التوافل واذ فمنا على ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة يجوز فصل  
 الى لها سبب وقت من مجلته المنهي عنه وهو ما بعد الصبح الصحيح الى حين نطلع الشمس ما بعد العصر لان بعث لا يجوز في الاوقات الثلثة  
 التي هي من اجل الوقت وفي حال طلوع الشمس واستوائها والفرق في حال غروبها الا العصر اذا كانت يجوز ان يصلى في وقت الغروب وليلتنا  
 بعد الاجتماع المذكور في وقتهم ام الصلوة والتمسك بالجميع لاوقات ولا يلزم على ذلك فعل التوافل في الاوقات المنهي عنها لانه يخرج بدلها في حال  
 عنه من قوله من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولم يفصل بين وقت اخر وما روى من ان فليس به **المسئلة ١٠** بعد الصبح فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما هاتان الركعتان فقال كعتا الصبح فلو لم يكن جازا لانك علمته فان تعلموا بقوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس فليصلوا  
 بعد العصر حتى يغرب الشمس يجوز عن ذلك عام في الصلوة التي لها استواء التي لا استواء لها واخبارنا خاصة في جواز ما لم يمس **المسئلة ١١**  
 لا ولا تبس بالنطوع بعد الفجر بعد العصر عندنا انه لا يجوز النطوع بعد صلوة الفجر الى زوال الشمس لانه يوم الجمعة خاصة ولا يجوز  
 النطوع بعد صلوة العصر واذ فمنا على ذلك الشافعي وخالفه ابو حنيفة في جواز النفل وقتا لوقال من يوم الجمعة وليلتنا على تحريمها  
 ذهبنا اليه من منع النفل في الاوقات التي ذكرها فاذكر عنه من قوله لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس لا صلوة بعد العصر حتى يغرب  
 الشمس في حديث الصباح انه منى عن الصلوة في وقت الطلوع والشمس غروبها واما الدليل على جواز ذلك يوم الجمعة خاصة فهو بعد اجتماع لقوله  
 المحقر ما رواه ابو هريرة قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة نصف النهار حتى نزل الشمس الا يوم الجمعة **المسئلة ١٢** لا والمساوق  
 ان يجمع بين الظهر والعصر جازين قال الشمس المغرب جازين والعشاء بين ما بين غروب الشمس الى طلوع الفجر بد بيننا وبيننا في اوقات هذه الصلوة  
 ودلنا عليه لانه معنى لذكره والابحار في المسافر ان يجمع بين الظهر والعصر ما بين زوال الشمس الى غروبها كما كان بعض القول بان وقت الظهر  
 يمتد من وقت العصر ويحد به كل واحد منهما بما لا يدخل فيه الاخر لانه ليس للمساوق ان يصلى الصلوة في غير وقتها كما ان ليس للمحاضر ذلك  
**المسئلة ١٣** من اخطأ القبلة وعلم به قبل الصلوة واذا علم بعد منعه ومما فلا اعادته عليه هذا صحيح عندنا انه  
 اذا تجرد في القبلة فخطأ ثم ثبت ان لم يخطأ انما يعيد ما دام في الوقت لا اعادته عليه بعد خروج الوقت فلو كان خطا بميتا وميتا  
 اعاد ما دام الوقت باقيا فخرج الوقت فلا اعادته عليه فان استدل القبلة اعاد على كل حال الاول هو المعول عليه واذ فمنا ذهبنا اليه بذلك  
 وقال ابو حنيفة واصحابه ان صلواته ما مضى ولا اعادته عليه على كل حال قال الشافعي في الجواب ان من اخطأ القبلة ثم ثبت ان لم يخطأ لونه عاذا  
 الصلوة وقوله في التلخيص مثل قول ابو حنيفة وليلتنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجتماع المتقدم ذكره قوله بقر وحيت ما كنتم تقولوا ووجهكم سطر  
 فاجب لتوجه على كل حصل في سطر البيت فاذا لم يفعل ذلك كان الامر عليه بان ياتى بغيره الا اعادته فان قبل الاية تقبض وجوب التوجه على كل حصل  
 وليس فيها دلالة على انه اذا لم يفعل لونه الاعادة فلما لم يأتى بالاية على وجوب الفضا وانما يتبنا بالاية وجوب التوجه على كل حصل فان لم يأتى بالاية  
 لمطوبه فبأن في وقتها قبله فمعه وليس لا حدان يقول هذه الآية انما تصح ان يصح بها الشافعي لانه يوجب على كل حال في الوقت وبعد  
 خروج الوقت وانما تفصلون بين الامرين وظلما الآية تقبضه الا فصل بينهما فلا دليل لكم على مذهبكم في الآية فلما اعلم الله تعالى كل فصل  
 للظهر مثلا بالتوجه الى سطر البيت فاذا لم في الوقت ولم يات به بالتوجه بعد خروج الوقت فهو اذا تحرك في القبلة وصلى في الجهة ثم ثبت ان لم يخطأ

مسئلة ١٤

منه

لا اعاد ما لم يخطأ  
 لا يقضى في الاوقات  
 في وقتها فمعه  
 عن الوقت



# كتاب الصلوة

والكلام وغيرهما دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه من أن تكبيرة الافتتاح من الصلوة أنه لا خلاف في أن تبنى الصلوة أما بتقديم عليه فلا فصل أو تفارقه  
على الاختلاف بين الفقهاء في ذلك فثبتت الصلوة لا يجب فزارنها إلا ما هو من الصلوة لهو فيه وما ليس من الصلوة فلا يجب أن يقدم عليه  
بقارنه وفي جوبه فزارنه البنية أو التقديم لتكبيرة الافتتاح دليل على أنها من جملة الصلوة وأما أن يكون من الصلوة إلا ما كان من شرطه المنطق  
القبلة لا استقبال القبلة وليس بواجب فيها وأما شرط في الصلوة دون غيرها من الأفعال لا يلزم على هذا إلا أن لا فائدة في الإذان والأقامة مستحبة  
فيها استقبال القبلة وليس بواجب فيها وأما شرط في الصلوة دون غيرها من الأفعال لا يلزم على هذا إلا أن لا فائدة في الإذان والأقامة مستحبة  
دون ما هو خارج عنها فإن قيل إنما شرط في الوضوء لأن الصلوة عقيبته فلا فصل فلو وقع بغير وضوء لدخل في أول جوبه من الصلوة بغيره  
وضوؤه ليس له كذا لأن الوضوء شرط في الصلوة لا في غيرها فلو حصل على غيره حصل على ما لا بد منه من الماء وغيره مشقة فابداً بأول التكبير وقد  
يقوله الله صوته وهو في حال صداده صوته بوضوء من ذلك الماء حتى يكون فراغه من الوضوء قبل أن يختم لفظ التكبير بحرف أو حرفين مغلو  
أن هذا جائز فعلمنا أن الوضوء شرط في التكبير نفسه لا في غيره من فروع الصلوة عقيبته وضوؤه فان تغلو المخالف بقوله نعم فذا لم يركب ذلك لم  
دبر فضلي فجعله مصطباً عقبه لذكر أن الغاء للتعقيب المذكور الذي يكون عقبه الصلوة وهو ذكر الافتتاح فلو كان من الصلوة لكان مصطباً  
معها والله نعم جعله مصطباً عقبه الجواب عن ذلك أن لا إسلام إلا لما بالذكر تكبيرة الافتتاح بل لا يمنع أن يرد به الإذكار والنية ثم يجازي  
الصلوة من الخطبة والإذان على أن أحبا بنا بذهبت على أنه مستلزم للصلوة أن يكبر تكبيرة قبل تكبيرة الافتتاح التي هي الفرض ليست هذه التكبيرات  
فإن قالوا ليس تجوز المصطب من أن يدخل في الصلوة بأبداء التكبير وعند الفراغ منه ولا يجوز أن يدخل في الصلوة بأبداء لأن الإجماع مني  
لم يأت بالتكبير على التمام لا يدخل في الصلوة قبل أن يدخل بالفراغ منه وإن كان أبدأ التكبير مع خارج الصلوة فكيف يصير بعد ذلك  
منها قلنا ليس يمنع أن يكون الدخول في الصلوة إنما يكون بالفراغ من التكبير ليس بذلك أن جميع التكبير كان من الصلوة كما كان عندهم أن  
ليس الصلوة ولو أبدأوا بالسلم فانه لا يخرج بذلك من الصلوة فاذ فرغ منه نبين عندهم أن جميعه مع خارج الصلوة وكذا إذا قال بعد هذا النبوة  
لم يكن ذلك بيعاً فاذ قال المشركي فذلك ما لا يجازي القبول مجموعها معاً فالله لا يرضى عنكم من قولهم مفتاح الصلوة الطهر  
وتحريمها التكبير وتعليلها التسليم فلما قال لا تجزئها التسليم دل على أن غير التسليم لا يكون تحليلاً لها وإنما ما رواه سهل بن سعد الساعدي أن النبي  
كان يسلم في الصلوة عن يمينه وعن شماله وقد قال النبي صلوا كما رواه أبو هريرة في أصله فوجب بناءه في ذلك ما يفرق كل من قال أن التكبير من الصلوة فذلك  
أن التسليم واجب أنه منها وهذا الطهرية دلالة على وجوب التسليم وأنه من الصلوة ويدل على أن التسليم من الصلوة ما رواه عثمان بن مسعود قال ما يبدؤ  
من لا يشاء فلم أنزلهم رسول الله في الصلوة عن يمينه وشماله التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته وأما ما رواه عثمان بن مسعود أنه علم التسليم ثم قال إذا قلت هذا فقد قضيت  
عن يمينه وشماله التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته وأما ما رواه عثمان بن مسعود أنه علم التسليم ثم قال إذا قلت هذا فقد قضيت  
صلواتك وتجزيك به مرة أن النبي علم الأهل ولم يبدؤوا التسليم والجواب عن خبر ابن مسعود أنه روى في بعض الأخبار أن عبد الله بن مسعود هو القائل  
إذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك وليس من كلامه عليه السلام على أن ظاهر الخبر من ذلك إجماع لأنه يقضي أن صلاته ثم إذا أتى بالشهادة والإجماع  
أنه قد بقي عليه شيء وهو الخروج لأن الخروج عندهم يقع بكل منادى للصلوة فينطلق المغلو بالظاهر الجواب عن خبر ابن مسعود أنه روى في بعض الأخبار أن عبد الله بن مسعود هو القائل  
التسليم لأنه كان مجسماً ويجوز أن يكون ذلك قبل فرض الصلوة التسليم وما يجوز إلا بسدك له على من خالف من أصحابنا في جوب التسليم أن يقال  
بلا خلاف وجوب الخروج من الصلوة كما ثبت في جوب الدخول فيها فان لم ينف الخروج على التسليم وهو غير جائز أن يخرج بغيره من الأفعال المنافية للصلوة  
كما يقول أبو حنيفة وأصحابنا لا يجوزون ذلك فثبت وجوب التسليم **المسألة ٣** فرض الافتتاح منعتين بقوله الله أكبر لا يجزي  
غيره مع الفداء عليه هذا الصحيح وهو أنه يجب أصحاً بنا وأما فتنا على أن الصلوة لا تستغنى لا بقوله الله أكبر والله أكبر الشافعي وقال أبو حنيفة  
ومحمد يستغنى بكل لفظ نقصه العظم والتعظيم ويجوز أن يفتنا عند هذا على حجة الاسم وهو أن يقول الله ولا يأتى بالصفة وفردى عندهما أن  
أنه لا بد من الصفة وقال أبو يوسف يستغنى بالفاظ التكبير مثل قول الله أكبر الله والله للتكبير ولا يستغنى بغير الفاظ التكبير حتى عن الواقعية أنه قال يستغنى  
الصلوة بحجة البنية ولعلنا الإجماع المنقلم ذكره وأما فان الصلوة في قسمة ولا تسقط عنه إلا بيقين حتى يعلم أنه إذا أتمها بقوله الله أكبر اجزأت  
الصلوة وسقطت عن غيره وإذا أتمها بغير ذلك فلا يقين في سقوطه عن الله ولا علم في حجة اللفظ الذي يثبت مع إجراء الصلوة وبراءة  
الله منها وأما ما رواه عثمان بن مسعود قال لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يتبضع الوضوء ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وأما ما رواه  
عثمان بن مسعود قال لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يتبضع الوضوء ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وأما ما رواه عثمان بن مسعود قال لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يتبضع  
يقول أن التكبير هو كل لفظ مضد به التعظيم والتعظيم والتبسيط والتبسيط من جملة ذلك والخبر عام في كل ذلك أن التبسيط التمهيل لا يبيح في عرف  
الشرع بأنه تكبير بل له اسم مخصوص به ولا يغير أحدان أهل الشرع يسلمون في سبحان الله ولا الله إلا الله أنه مكبر وأنه يصل تكبيراً لهذا هو

من الصلوة فيجوز أن يكبر  
الذكر في الصلوة إلا ما كان من شرطه المنطق  
التكبير

# كتاب الصلاة

العرفان لا يمكن المحبة منه وكما لا يتم النكاح بغيرها كذلك لا يتم التسبيح بغيرها فان قيل من جملة النكاح الفاعل واللازم والاعراض  
اجازة الشافعي وانهم منعوه من ذلك المعنى في الشرح فيما يتم نكاحا ان ياتي باللفظ الذي قد اعتد استعماله في ذلك وهو قوله الله اكبر ولا شرا  
في ذلك الاستغناء ان لا يتصور فيه جميع هذه الالفاظ وليس بهم وفهم يصلي ان يكبر في غير الصلاة ان يقول الله اكبر لا يكبر ولا شرا لا كبر على ان الخبر اذا  
افضنا التسبيح والتهليل والتهجيد لا يجوز ان يفصح به الصلوة لم يخرج لفظ الله اكبر لان كل من قال آمنا لا تفصح بالتسبيح والتهليل يقول انها  
لا تفصح بلفظ الله اكبر على اننا نقول للتشافعي ليس يحلو ما يفصح به الصلوة من ان يكون الفضايلة اللفظ والمعنى فان كان الفضايلة اللفظية  
الايجري الالفاظ المخصوصة المسنون وهو قوله الله اكبر ليس هذا مذهبنا فيما الشافعي لانك تحب بالاكبر وان كان لا اعتبار بالمعنى وهو النظم  
والنظم فليزم عليك الله الجليل الله العظيم وكل لفظ فيه تعظيم لله فان قالوا في اللفظ ان كان المعنى به بين قولنا الله اكبر وقوله الله اكبر  
لان لفظ الاكبر لفظ اكبر زيادة فلا يخل بالمعنى فلنا معلوم ان اللفظين انما هما في اللفظ الصواب لانه كان المعنى للفظ لم يخرج عن  
كان في معناه ان يدخل حرف نحو ومن **المسئلة** الركنان في الركعتين الاولتين عندنا ان الركعتين في الركعتين الاولتين  
واجب لا يجوز الاخلال بهما اما الركعتان الاخرتان فهو غير بين الفراء ومن التسبيح ولهما فعل اجزاء وقال الشافعي الفقرة واجبة في كل ركعة  
وقال مالك يجب الفقرة في معظم الصلوة فان كانت الصلوة ثلاث ركعات فركعتان في الركعتين وان كانتا بعاء فركعة في كل ركعة وبوجهه فرض  
الفقرة في ركعتين من الصلوة فانه كانت من الاولتين وفرضه وان كانت ركعتين في الركعتين فان كانا بعاء فركعة في كل ركعة وبوجهه فرض  
في ركعة واحدة ولما علمنا على صحة الاجماع المنكر ذكره وابنه ما رواه رفاع بن مالك عن ابي عبد الله المحجد فضيل بن عازم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه فقال له ما اعد صلاتك فانك لم تفعل فقال علمني كيف اعلمني فقال قلت ان الصلوة فكيف ثم امره فاعطاه الكتاب ثم ارعاه وادفع حتى نظمته  
فاما وذكر الخبر ان قال هكذا فاصنع كل ركعة فان لم لا توجب الفقرة في كل ركعة وانما هذا دليل الشافعي فلنا نحن فوجب الفقرة في كل ركعة  
لكم الاولتين على سبيل التضييق وفي الاخرتين على سبيل التخيير كوز الشيء مخير فيه ولابد ان لا يخرج من ان يكون واجبا وابنه قوله تعالى  
فأمرنا بالتسبيح من القرآن ونظم هذه الآية فيفسد عموم الامر الذي هو على الوجوب لكل الاحوال التي من جملة ما الصلوة فوجب ان يكون الفقرة واجبة  
مستغنا وفي الاخرتين يتم الا انه لما قام الدليل على ان التسبيح في الاخرتين يتم الا انه لما قام الدليل على ان التسبيح في الاخرتين يقوم مقام الفقرة فلنا  
ان يجاب الفقرة فيها على سبيل التخيير كوز الشيء مخير فيه لا يخرج من ان يكون واجبا ومن الدخول تحت كلمة الآية وابنه ما رواه عبد الله بن مسعود  
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركعتين بقراءة الكتاب سورة في الاخرتين بقراءة الكتاب كل المعصية التي كانت في كل ركعة  
ركعة وجب علينا ان نفرع لقوله صلى الله عليه وسلم انما الفان يعلقون بما روي عنه من قوله لا صلوة الا بقراءة وانما الظاهر  
بقيت اجزاء الصلوة بالفقرة في ركعة واحدة وذلك ان المقصد بهذا الخبر اجاب الفقرة في الصلوة على الجملة فاما الموضع الذي يجب فيه الفقرة  
ففيه مفسود هذا الخبر انما يستفاد بدليل اخر **المسئلة** روي عن الفراء في الركعتين الاولتين بقراءة الكتاب والفقهاء في كل ركعة من اجزائها وقال  
ابو حنيفة في الركعة الفاضلة ليس بشرط فاذا قرأه من القرآن اجزاء وعنه وابنه اخواني انه قال اذا اتي بما يبيع عليه سم الفقرة اجزاء وان كان اقل  
من اية طويلة اجزاء وان كان اقل من اية والمتم الاقل قال ابو يوسف ان قرأه في ركعة واحدة اجزاء وان قرأه في ركعتين اجزاء في كل ركعة اية واحدة  
فانه ناذرنا الله بعد الاجماع المردود ما رواه عباد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة لمن لا يقرأ بها من القرآن فان قيل هذا يفصح وجوب  
فردة الفاضلة في كل ركعة ولا يجري غيرها فلنا ليس كذلك لان قوله لا صلوة لمن لا يقرأ بها بقراءة الكتاب فان قيل هذا يدل على قراءة الفاضلة في  
كل الصلوة في الجملة من غير تفصيل الركعات ابو حنيفة يجوز صلاة ليس بشيء منها الفاضلة فاجب دليل عليه ما رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
كل صلوة لم يقرأ فيها بقراءة الكتاب في خراج فان قيل الخراج النافذ يقال له خراج لانه اجب لنا فاذ انت بولدنا مضى الصلوة الغاية من الفاضلة  
وعنه فانضه الا انها تجزئ فلنا ليس عندكم نافضة لانه مخير بين الفاضلة وغيرها فان قيل قوله فافرق ما تبس من القرآن فهو مخير بين الفاضلة  
وعنه فانضه الا انه مجمل واختنا مفسر منبته لعل عليها او لم تبس لم يبق في اللفظ الا بغيره ذلك ان البيا والتفصيل ليس بواجب ولو قال الله تعالى  
فافرق ما تبس من القرآن وهو فاضلة الكتاب صحيح ولو كان يفصح التخيير لما صح ان يفسر اللفظ في القرآن فان نفاها لم يتركه من ان يقرأ الصلوة  
في الا بقراءة الكتاب وبغيرها فاجب عنه ان قيل ان هذا الزيادة غير معروفة في الخبر لو ان ثبت كان لنا قبل الصلوة الا بالفائز لم يقدر  
عليها او يقرأها بقراءة عليها **المسئلة** لو قرأ بالفارسية بطلت صلوة وهذا الصحيح عندنا وقال الشافعي العبد عن  
القرآن بالفارسية وغيرهما من اللغات ليس بقرآن ولا يجزئ به الصلوة واختلف اصحابنا في ان قرأه في ركعة واحدة او في ركعتين كان يجزئ  
القرآن بالعربية بغيره غيرهما من اللغات ليس بقرآن ولا يجزئ به الصلوة وان كان لا يجزئ اجزاء دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنكر قوله ما رواه ما تبس من القرآن

لا اولين

وجوبه

قال ابو حنيفة  
في كل ركعة

سورة





# كتاب الصلاة

فاما بالصلاة عليه اجتمعنا على ان الصلاة عليه لا يجزئ غير الصلاة فلم يكن موضع جعل عليه الصلاة وهذا الخبر ينفذ وجوب الصلاة على النبي  
 في الشهادتين معا ودون غايته ان النبي قال لا تقبل صلاة الا بطهروا والصلاة على النبي **المسئلة ٢** وكل صلاة وهو صحيح عند  
 ان الفنون مستحب في كل صلاة وهو في البحر فيه بالهراء اسندنا كذا وقال الشافعي الفنون في الصحيح مسنون وروى عنه انه قال فثبت في الصلاة كلها  
 عندنا من المسلمين الى الدعاء وقال ابو حنيفة واصحابه وابن شبره والثوري في رواية البشارة لا فنون في الفجر ولا غيره فاعلمنا ان هذه الصلاة  
 بعد الاجماع المتقدم قوله نعم وقوموا لله فانين وهذا امره لسائر الصلوات فان قيل ان الفنون هو طول القيام في الصلاة بدلا لما روي عن النبي  
 من قوله افضل الصلاة طول الفنون يعني طول القيام فلنا لا يجزئ في هذه المظنة اللغة والمعنى بمعنى هذه الشريعة والمفهوم في الشريعة من قولنا  
 فنون هو الدعاء المخصوص كما انه لا يجزئ بمعنى لفظ الصلاة في اللغة وانما يجزئ معناها في الشريعة ونحن نحمل ما روي عن النبي من قوله افضل الصلاة  
 طول الفنون على انه ازيد الدعاء اليه لان طول الدعاء والفتوح الى الله نعم عباده وتبدل على الفنون في صلاة الصبح ما رواه ابن قال كان  
 رسول الله يفتي في الصبح ان طروا الدنيا فان غلبوا الحيات فغلبوا عن عمر انه قال كنت رسول الله شهادته ثم لم يقبل المراءى فثبت في صلاة  
 الصلوة غير الصبح ثم ترك ذلك ويجوز جعله بغيره على انه كان يدعو على اقوام باعبائهم ثم ترك ذلك على ان انما ركعتا عنه انما ركعتا في صلاة  
 الأولى **المسئلة ٣** من اعتد في صلاته او سبغ فمحدث بطلت صلاته هذا صحيح والبريد هبل صحابنا وهو مذهب الشافعي في قوله  
 الجهد وقال في القدم بطل الطهارة ولا يبطل الصلاة بغيره عليه ما هو قول مالك وابي حنيفة وقال المحصلون من اصحابنا في جنيحة ان الفنون  
 عندهم الا يبنى على صلاته لان انصرف من الصلاة ويشير وعنده الاعضا افعال بنا في الصلاة فنكون القبول لا ثم يلبسنا حتى ما ذهبنا اليه  
 بعد الاجماع المنكروا ان الصلاة في الذمة يفيق فلا يسقط عنها الا يفيق في ذلك ان الحد اذا سبغته ثم بعد الوضوء والصلاة بل نوصا  
 وبنا على ما يقول اصحابنا في جنيحة فان قسمه ما يرتب يفيق اذا عاد فعد بغيره براءة وقسمه فوجبه لا عادة وايضا ما روي عنه من قوله لا يبطل  
 بالي احكم وهو في الصلاة فيفصح بين اليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او يحل بحذاء هذا الحديث لك كلامنا فيه قد سمع الصوت وجعلنا في وجب  
 انصرف عن الصلاة فان قالوا نحن اذا اوجنا علمه ينصرف من الصلاة لنبوضا ثم يبنى على ما فعله فقد قلنا بموجب خبرنا ان الخبر يقتضي انصرف  
 عن الصلاة فان قالوا وانهم يقولون انه قال انما ينصرف عما بل هو في ما فان شاعرا بالوضوء وايضا فقد روي عن النبي انه قال لا صلاة الا بطهروا  
 سبغ الحنك فلا يلزم قوله فوجب لا يكون في الصلاة وان يخرج بعد الطهارة ما رواه ابو داود وباسناده عن النبي انه قال لا صلاة الا بانفسا  
 احكم في الصلاة فليصرف ولبوضا وليعد صلاته فان قالوا نحن ذلك على الحد لا يجوز ان نحضره الا بدليل ظاهر الامر الوجوه ولا يحل  
 على الاستحباب الا بدليل فان تجوزا رواه ابن ابي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اقام احدكم في الصلاة او عرف فليصرف ولبوضا وليس  
 على صلاته ما لم يتكلم بالجواب عن ذلك ان هذا خبر ضعيف مطعون فيه فاقولتم ونحن نقول بموجب خبره لان الفري والرافع عندنا ليس بغيره  
 الوضوء فاجتمعنا الا يضر في غسل الخافسة والبناء على الصلاة وليس كذلك في الاحداث النافضة للوضوء **المسئلة ٤** ومن تكلم  
 في صلاته ناسيا او متعمدا بطلت صلاته ذلك بدليله مما بينا ان من تكلم متعمدا بطلت صلاته ومن تكلم ناسيا فلا اعاده عليه انما يلزمه  
 التعمد قال الشافعي من تكلم في صلاته او جازا هذا الخبر الكلام لم يبطل صلاته وقال مالك الكلام الناسي لا يبطل الصلاة وكل كلام الغار اذا كان  
 فيه مصلحة للصلاة وقال ابو حنيفة كلام العمد والسهو ومن تجمل بغير الكلام يبطل الصلاة وقال الفخري حين الكلام يبطل الصلاة عدا وسهو  
 ولبينا على ان كلام الناسي لا يبطل الصلاة بعد الاجماع المتقدم ما روي عنه رفع عن النبي النسيان وما استكرهوا عليه لم يرد دفع الفعل لان  
 ذلك لا يرفع وانما اذا وقع الحكم وذلك عام في جميع الاحكام الا ما قام عليه ليل فان قبل المردف والام ثم دخل في جملة الاحكام واللفظ  
 عام للجميع ايضا ما روي عنه من قوله فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او يحل بحذاء ما ذكرنا الكلام قد علم ان النبي لم يرد دفع الفعل في الصلاة وهذا اسند  
 الشافعي بخبره عن النبي ان انا هجرة ورواه عن صلى الله عليه وسلم بالاصحاب العصر فسلم في الركعتين الاولى فقام ذوالبيدين فقال انصروا ونسب ما روي  
 الله فلبس على الناس فقال صدق ذوالبيدين فقالوا نعم وفي خبر اخر ان ابا ذر اقبل على ابي بكر وعمر خاضعة فقالا نعم فام ما في من صلاته وسجد  
 سجدتين وهو جالس بعد التسليم فوضع الاسند لا نرى تكلم في الصلاة ناسيا وتكلم بعد ذلك وهو بعد ان خرج من الصلوة ثم لم يركع  
 على صلاته فدل على ان الكلام مع النسيان لا يبطل الصلاة وعندنا في جنيحة ان هذا الكلام يبطل الصلاة فان قيل هذه لفظة كانت في صلاة  
 الاسلام حيث كان الكلام يبطل الصلاة فان قيل مباحا في الصلاة ثم نفي فلنا ابا حنيفة الكلام في الصلاة قبل الجهر ثم نفي بعد ما القى  
 ان عبد الله بن مسعود قال قدمت على النبي من نزل الجيئة فلبس عليه فلم يركع ثم قال انما احث الله لا تتكلموا في الصلاة وهذه الفتنة  
 كانت بعد الجهر لان ابا هرة اسلم بعد الجهر تسع سنين **المسئلة ٥** سجدة المستهوى ولو كان الكلام مباحا لم يثبت في بعض الاخبار ان النبي لما اقبل  
 على الناس وسلموا او قالوا ان نعم ولو كان الكلام مباحا لتكلموا فاذا ذوالبيدين فكان يعتقد ان الصلاة قد فسد وانما يخرج من الصلوة لان

ولا نأمن ابا هلال والدا  
 واهي يردنا الفنون  
 في الفجر لهناصح  
 ضاهي عن الكلام  
 في الصلوة وضعي  
 في كتيبن ونباح

او على الاستحباب فلنا  
 فانما يتجوزا والام  
 في صلاته

كتاب الصلوة

من افعال النبي صلى الله عليه وآله اذ كان في بعض الزوايا ان قال بل ينسب وهذا  
بدل على انه ما اعتقد من الصلوة وانما كان ما لا يجوز عنه ان يكون قوله بل ينسب فظني ونقدكم لان القطع هناك غير ممكن  
ولم يعلم ان الظن ههنا يقوم مقام العلم وبممكن ان يكون والبدن فلما عاد الصلوة فعده لانه تكلم عامدا وان لم يفعل ذلك لينا فاما  
باقى الناس انكسبهم فقال احكاما يقول ذو البدن ابو بكر وعمر خاضعة على بعض الزوايا فالتجيز انهم او ما وان نعم لنا سلام الله وقال  
مؤمن ان ذلك الكلام كان اجابة لسؤال النبي صلى الله عليه وآله وذلك لا يبطل الصلوة واسئلوا ما ترون من علي وهو يصلي فقال السلام عليك يا ابي القاسم  
عليه السلام وحقق الصلوة ثم ان النبي صلى الله عليه وآله فقال ان عليا قال كذا صلى الصلوة  
او ما علم ان هذا اوحى الى باقية الذين استجبوا لله وللرسول اذا دعاهم الى ما يحسبكم والنبي صلى الله عليه وآله لا يامر بذلك مع انه يبطل الصلوة فان فعلوا  
بما رواه عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله قال ان ما احث الله لا يتكلموا في الصلوة وهذا عام في التهو والعمدة والصلوة والجواب عن ذلك  
ان هذا مما تم تكليف النبي صلى الله عليه وآله لا يتناول السامعي لان التهو يبطل التكليف اخضر بالعامد الذي يمكنه الاحراز من الفعل ولو كان ظاهرا غاما  
لخصصناه بالعامد لانه المتقدم وبطل هذا بحيث اعتمد على ما روي عنه قوله الكلام يبطل الصلوة ولا يبطل الوضوء **المسئلة ٩**  
من سلم تسليمين من غير موضعها بطلت صلاته لانه قد تكلم عامدا في الصلوة والكلام المتعمد فيها يبطلها فان سلم ساهبا تسليمين او سلم  
في غير موضعها فعندنا انه يبدى على صلاته ولا يفسد الصلوة مع التسليم ويجوز تجديده التهو وقال ابو حنيفة ان تكلم ساهبا بطلت صلاته  
علما حكينا به قبل هذا المسئلة وقال ابو جعفر الطحاوي كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان السلم ايقض الصلوة وقال مالك والشافعي سلم  
او تكلم ساهبا في الثوري في زواجر سلام النبي صلى الله عليه وآله في نفسه في الصلوة وفي رواية اخرى انه لا يفسد وقال الحسن بن علي بن الحسن  
العجلي لا يفسد الصلوة والسلم ناسبا فاما الذي يدل على من سلم معمدا في الصلوة تسليمين او اثنين في غير موضعها فان صلاته يفسد ان كان  
في ذلك اصلاح لصلوته وهو خلاف ذلك بعد الاجماع المتقدم ما رواه زيد بن ارقم قال كنا نكلم في الصلوة حتى نزل وقوموا لله فانهن فاما  
بالسكون في الصلوة وكانوا يسلمون على المصلي فيهم السلم على ما حدثنا فاما فيهم وما حدثنا فاما فيهم والله تعالى اعلم فان سلم  
احد الاثنكهما في الصلوة وايضا حديث مغوية بن الحكم الزبيدي قال لا يفسد الصلوة في صلاة واحدة ولا في صلاة واحدة ولا في صلاة واحدة ولا في صلاة واحدة  
مئل على انه لا فرق بين ما هو صلاح الصلوة وبين غيرهما فاما الذي يدل على من سلم ناسبا فان صلاته لا يفسد انه يبدى على صلاته ويجوز تجديده  
التهو فكل شئ دللنا عليه المسئلة على ان من تكلم ناسبا في الصلوة لا يفسد صلاته وايضا فان السلام اخص حال الصلوة  
واذا كان من تكلم ناسبا لا يفسد صلاته فاولى ان يكون السلم بهذه الصفة وخبرني الباقين انهم قد ذكره بدل على من سلم ناسبا لا يبطل  
لانه روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين الاولىين ساهبا من الظهر والعصر ثم بنى على صلاته **المسئلة ١٠** ومن روى في صلاته سجدة  
مقصودة غير متوعدة بطلت صلاته هذا صحيح لا خلاف فيه بين اصحابنا ولا بين المسلمين **المسئلة ١١** ومن سجد طمأنا بطلت  
صلوته وصداه المومنين هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا فاما بطلان صلوته وجوب الاعادة فلا خلاف فيها ولا في نفسه على ما يقتضيه  
المذهب تجب الصلوة على المومنين بمراتبهم على كل حال قد روت رواية ياربهم يعبدون في الوقت والاعادة عليهم بعد خروج الوقت وقال ابو حنيفة  
واصحابه لا يصلح الا امام وهو جنب يقوم لم تنفد الا امام صلوة واذ لم تنفد صلاته لم تنفد لما موم صلوة وجب عليه عليهم الاعادة وقال الشافعي  
اذا صلى الجنب المحدث بقوم صلوته في نفسه باطله سواء علم بجذبه او لم يعلم والمأمون ان علموا بطلت صلوته وان علموا لم يطلوا ذلك  
كل موضع بطلت فيه صلاة الا امام لم تنفد ذلك البطلان الى صلاة المأمون لان يعلموا بطلان صلوته ويقيموا الا امام برونه فاما ذلك ان  
كان الا امام علم بذلك لزم المأموم الاعادة وان لم يكن علم لم يزمه وقال عطاء كان الا امام جنبيا اعاد المأموم بكل حال فان كان محدثا  
فان ذكر في الوقت اعاد وان ذكر بعد خروجه الوقت لم يعد له صلاته ههنا لاجماع المتقدم ذكره وايضا فان هذا المسئلة فينبه على ان  
صلوة المأموم مضمرة لصلوة الا امام ففسد نفسها والدليل على صحة ذلك ما رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الا امام ضامن فلو كان  
مصلبا لنفسه لم يكن صلاة المأموم معفو بصلاته لما كان الا امام ضامنا وبدا يترى على ذلك قوله صلى الله عليه وآله الجاعة بفضل على صلاة الكفوف  
بجسده وعشرين درجة فلو كان كل واحد مصلبا لنفسه لم يكن صلاة المأمومين متعلقة بصلوة الا امام لما استحقوا هذه الفضيلة ولا  
يمكن ان يقال ان الفضيلة فان قبل لو كان صلاة المأموم متعلقة بصلوة الا امام لوجب فساده صلاة المأموم ان يفسد الصلوة الا امام  
غير متعلقة بصلوة المأموم فلماذا لم يفسد نفسها وليس كذلك المأموم لان صلاته متعلقة بصلوة الا امام بما يثبتها والله يعرف بين الامم  
ان الا امام لو علم بان المأموم محدث لم يمتنع ذلك من صحة صلاته ولو علم المأموم ان امامه محدث لم يمتنع صلاته ولو علم المأموم بان المأموم  
فان اجبوا بما رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوههم وارجلهم ولبسوا خفافهم وثيابهم فركعوا ولا ياتوا في الصلوة وهم يمتنعون ولا ياتوا في الصلوة وهم يمتنعون ولا ياتوا في الصلوة وهم يمتنعون

ولم يتكلموا في غير موضعها  
او ما ان نعم انهم قال نعم وروى  
في هذا الخبر ان الناس ارضاوا  
ان نعم

اما من سلم تسليمين في غير موضعها  
او سلم تسليمين في غير موضعها  
من الصلوة ففسد صلاته  
سئلته

دايم حديثه في الصلاة  
مسعود انه قال ان من سلم  
في غير موضعها ففسد صلاته  
البيان صليها في الصلوة

انك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة

انك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة

انك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة  
فانك تسلم في الصلاة

# كتاب الصلوة

حبنا اعدوا عاودا هذه الرواية اول من رواها ثم لا يثبت الاعادة وذلك تنقيها **المسئلة ٩** لا يجوز اعادة الفاسد هذا صحيح وعليه  
اجماع اهل البيت كلهم على اختلافهم وهذه من المسائل المعروفة التي يتفق اهل البيت على اختلافهم عليها والدليل على صحة الاجماع المذكور  
وابنه فونه ثم كثر كثر الى الذين ظهروا فستكم الشار ونعبدكم الامام في الصلوة ابتاع له ويكون اليه وسكون الى ما تنبه والظلم يمنع منه وكيفية  
يكون ذلك وكونا ولا سكونا وقد نص صلافة المؤمنين به على ما روي في الخبر ان الامام ضامن بانه فان الفضل بعينه باب الامام على ما روي في الخبر  
بكم امرؤكم على سبيل الخبر المذلل على اعتبار الفضيلة في الامامة والفسق يفسد عظمه الدين لا يجوز ان يقدم الفاسق البتة البتة لا يعتبر الامام  
الفضل في العلم والشرافه وما جرى مجراها وقدم الافضل في ذلك كيفية بعينه الفضل في الدين فان تعلقوا بما روي عنهم من قوله صلوا على من قال  
لا اله الا الله وخلف من قال لا اله الا الله فالجواب عنه انه اذا من قال ذلك ولم يكن فاسقا بالادلة التي ذكرتها **المسئلة ١٠** من صلى  
خلفا خلف الصغوف بطلت صلوة الذي يذهب اليه صاحبنا ان من دخل المسجد فلم يجد مكانا له في الصف فاجزاه ان يقوم معه محاذيا بالغا  
الامام وانغلق صلاته في مقامه هذا وبذلك قال الشافعي وقال الحنفية وخالفوا في ذلك لا ينعقد صلاته وقال احمد استحق ان ينعقد صلاته ثم  
يترك محض رجل اخر فان جاءه وقف معه جزءا من الصلوة وان لم يحضر وكيع الامام دخل في الصف فان لم يفعل بطلت صلاته وليلنا المتكبر وذكره وابنه  
ما روي عن ابي بكر انه دخل المسجد هو يلهي بوجهه سوا الله في الركوع وكيع خلف الصف ثم دخل مع الناس في الصف فلما فرغ رسول الله  
من صلاته قال اياكم احرم خلف الصف فقلت انا فقال لا والله حرصا ولا تغفلوا لو كنتم صلاتكم انتم انتم انتم باعاده فان قيل فلهذا عن  
العوف فلما انما هاهنا عن يعقوب الى اخره عن الصلوة او هاهنا ان يدخل المسجد وهو يلهي عن المصلي ما مورد بان في الصلوة وعليه يستكنة والوقوف  
فان تعلقوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله لا تعلقوا بغيري ولا تعلقوا بغيري ولا تعلقوا بغيري ولا تعلقوا بغيري ولا تعلقوا بغيري  
خلف الصف فلنا وفونه حتى انهم صلاتهم دليل على صحة ما رويها ولو كانت باطله لم يبق على ما رويها ويجوز ان يحمل امره بالاعادة على الاستحسان  
بالادلة المنقذة **المسئلة ١١** اذا سبق المؤمن الامام ببسبيلهم بطلت صلوة وان سبق ببسبيلهم واحدة لم تبطل عندنا  
انما اذا سبق المأموم فسبق الامام ببسبيلهم او اثنين لم تبطل صلوة وان تقدم سبعة في التسليم بطلت صلوة والذكر يدل على ذلك الاجماع  
المتكبر وذكره وابنه فان السهم وغيره واخذ به وقد سقطت احكامه من ادلتنا عليه في ذلك يدل على ان التمسك بها هنا يبطل الصلوة لانه يخرج  
من الاضداد بالامام فبطلت صلوة لذلك **المسئلة ١٢** اجدنا السهم والزيادة قبل التسليم وللنقصا بعد التسليم عندنا ان السهم  
السهم بعد التسليم على كل حال وهو قول ابي حنيفة واخذ به واصحابه والمؤثر في ذلك دليلنا وقال ما نك ان كانتا للنقصا فوضعهما قبل التسليم  
كانتا غن زاده بعد السلام وقال الشافعي سجدة التسليم سواء كانتا للنقصا او لزيادة دليلنا الاجماع للمتكبر وابنه ما روي عن  
ابن الحبيب المغيرة بن شعبه سجدة في قفاس من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا شك احدكم في طهر للصواب ثم سجد تسليما ثم سجد تسليما ثم سجد تسليما  
من شك في الاولين اسألف الصلوة ومن شك في الاخيرين بنى على البقي هذا مذهبنا وهو الصحيح عندنا وفي الفقه ما روي في ذلك ولا  
يعرفون بين الساتر الاولين والاخيرين وما كان عندنا ان احدا من عدلنا من هذا المسئلة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه  
فيه الاجماع المذكور وابنه فان الركعتين الاوليين او كذا من الاخيرين من وجوه منها ان الاولين واجبة في كل صلوة من الصلوات الخمس وليس  
كذلك الاخيران ومنها ان تكبير الخبر بها تدخل في الصلوة في الاولين دون الاخيرين ومنها انهم اجمعوا على وجوب القراءة في الاولين  
ولهم سجدة في الاخيرين على مثل ذلك لان السجدة الامامية توجب القراءة في الاولين دون الاخيرين والشافعي يوجبها في كل واحد وجوبا  
لا تحالفة الاولين والاخيرين وابو حنيفة يوجبها في ركعتين من الصلوة غير معتنتين فهو على التحقيق موجب في الاولين على من يفتي في صحة  
ان الاجماع حاصل على اجابا القراءة في الاولين هذه نية نحتاج للاجل هذه الميزة الا يكون فيها سحران جازية الاخيرين وابنه فان اجاب  
الاعادة الاولين مع الشك فيها استطاعها وبغيره احبنا طر في ذلك الى واخوطين جواز التسليم فيها **المسئلة ١٣**  
بصلة المصلي لا يستطيع الصلوة من وضوء عليه لايمن ذلك بذهب اليه اصحابنا وما اظهر فيه خلافا من باقي الفقهاء ان المصلي عليه الصلوة  
على طه طاهر وفلا ترمي لا يستطيع الا الصلوة على الجنب الا من تعذر ذلك عليه من شئ عليه استطاع على جنبه لاخو وجب ذلك المستطاع وسقط  
ما لا يستطيع وقد اسقط الله مع هذا القدر كل من يرضيه واجبا هو الطاهر وذلك انهم من انهم **المسئلة ١٤** من ترك الصلوة  
في حال فسقه ثم تاب فلا اعادة عليه عندنا فان ترك الصلوة في حال فسقه ثم تاب فبطلت ما تاتى من تركه واجبه عليه ولا خلاف في جميع الفقهاء  
في هذا الموضع واتما اختلفوا في غيره وهو المذهب يفضي بعد جوعه الى الاسلام فان تركه في حال الردة من الصلوة والقيام فقال الشافعي ان  
المذهب يرضى فضا ذلك وهو الصحيح عندنا وقال ابو حنيفة وما لا يرضى فضا ما تركه من العبادات في حال الردة فاما الفاسق اذا تاب فخلع في

عن امرهم

سجدتين السهم بعد  
السلام وذكر عبد الله  
مستور عن النبي صلى

لكن على الجنب فالتابع  
الفرائض معظم الصلوة  
منهم جيلها في الاولين



کتاب الصوم

ليس من البر العبد  
في السفر ما يقم ما  
عنه من قومه

# كتاب الصلوة

من جميع على مقام اربعة ايام بعد اجاعه على اقامه سنه اتم **المسئلة ٩** اذا صلى المسافر خلف المقيم اتم عند ان المسافر اذا دخل في صلاة المقيم سلم في الركعتين الاولىين انصرف فله ان يخرج ان يجعل الركعتين الاخيرتين نطوقا وقال الشيخ وذا ود وطاك يجوز له الفطر وان اتمى بمقيم وقال الشافعي اذا اتمى المسافر بمقيم في الصلوة لزمه التمام وهو قول ابي حنيفة واصحابه والثوري والليث على حقه فادعينا اليه بعد الاجماع المنقطع ذكره مؤلفه ثم واذ اضربهم في الارض فليس عليهم جناح ان ينصرفوا من الصلوة وهذا مما ينبغي الاوتر وله حكم المسافر بلا خلاف فيجب ان يكرهه المفسر بما يراه من قوله صلوة السفر كعثان هذا مسافر ولا يكرهه صلاة المقيم فان احتجوا بما رووه من قوله انما جعل الامام ليؤمن به وان ظاهره يقتضي ابتداء جميع افعال الصلوة بكل حال فالجواب ان هذا المسافر مقيد بالمقيم وفيه ولا يجزى فجازا وعليه ما ليس من فرضه للادلة التي ذكرناها **المسئلة ١٠** ايضاً في الخوف بالطائفة الاولى كعه وباطائفة ركعتين عند ان كفيته صلاة الخوف هي ان يقرأ الامام محاربة فريتين مرة يتبعها بازاء العدة ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين فاحداهما فانما هي في الثانية صلوا لانفسهم وركعتي اخرى هو قائم بطول القراءة ثم جلسوا تشهدوا وسلموا ثم انصرفوا فقاموا مقام اصحابهم فما الفرق الاخرى فلهما في الامام فاما في الثانية فاستقصوا الصلوة وانصوا الفرائض فاذا ركع ركعوا بركوعه وسجدوا بسجوده فاذا جلسوا للشهد فاموا فجلسوا ركعتي اخرى هو جالس ثم جلسوا معهم وسلم بهم وانصرفوا بدينهم ووافقت على هذا الزيد بن الحارث بن الشافعي ووافقت ذلك عليه لا في موضع واحد هو انه قال اذا صلى بالطائفة الثانية ركعتي فان سلم ولا ينظرهم حتى يسلم بهم وقال ابو حنيفة يفرقهم ففرق بينهم بفرقة ونفت الاخرى وجه العدة فيصلي بالطائفة خلفه ركعتي فاذا قام الى الثانية انصرف بالطائفة خلفه فوقف وجه العدة وهم في الصلوة ثم ثانی الطائفة الاولى فيصلي بهم الركعتين الثانية ويصل ثم تنصرف هذه الطائفة فتقف وجه العدة وهم في الصلوة ثم ثانی الطائفة الاولى في موضع الصلوة ينصلون لانفسهم الركعتين الثانية ويرجعوا الى وجه العدة وثانی الطائفة الاخرى فيصلي الركعتين الثانية الدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنة وقوله فاذ كانت فيهم قائم لهم الصلوة فلهن طائفة منهم معك وبناخذوا اسلمهم فاذا سجدوا فليكونوا من راتكم ولتان طائفة اخرى لم ينصلوا فليصلوا معك ظاهره ان يقر بقبض ان الطائفة الثانية يصل مع الامام جميع صلواتها وعندنا بقينا انما هي ابي حنيفة فيصلي صلاته نصف بعد خالف لظن لانه ثم قال فاذا سجدوا فليكونوا من راتكم فحيك يكون لما يبدل سجود الطائفة الاولى في الركعة ثانی الى الامام والى الثانية بدل عليه فنافه السجود اليهم والصلوة التي يشرك فيها الامام والمأموم ولاضاف الى المأموم وحده لانه تابع وما يعوى اليه باليد والاذن وكرناه في هذه الصلوة اموي مما ذهب اليه غيرنا ان جهة تسوية بين الطائفتين من جهة احداهما ان الامام يحرم بالطائفة الاولى يسلم بالطائفة الثانية فيحصل للاولى فيصلي الاجرام ولثانية فيصلي التحليل وعلى قولهم يحرم بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الطائفة الاولى لما صلت مع الامام حرمتها الاخرى هو غير مصلة لثانيها في حاله الى اسره في غير صلوة وعلى قولهم يحرمها في الصلوة وايضا فان الصلوة التي يذهب الخالف اليها تشمل على امور وبطلانها الصلوة منها المشي الكثير والافعال الكثيره واسندنا بالقبلة وان الطائفة الاولى اذا اذا صلت ركعتي انتظار فراغ الامام والانتظار الكثير بطل الصلوة **المسئلة ١١** اصلوة العتقة الجعية على الكفاية فانهما يسعها الاولى مع تكبير الافتتاح والركوع وحسب في الاجرة مع تكبير القيام وتكبير الركوع فتواصل بين الفرائض والشاء واصل بين التكبير والثناء بالذهب اليه صحابنا في صلاة العتقة انما فرض على الاعيان وكامل الشريط التي لزمهم بها صلوة المجمع من حضور الشاطا العادك والاجماع العدة المخصوصة الى غير ذلك من الشراط وهما استمر يصل على الاقرار عند قدا الامام واختلاف بعض الشراط ويكفي في الاولى سبعاً من تكبير الافتتاح وقبل باقي التكبير في الثانية تكبيراً فيها واذا عند قيامه وقبل باقي التكبير ووافقتنا اصحابنا في حنيفة بان صلاة العتقة واجبه على الاعيان ولو في عدة التكبيرات حتى في الركعة الاولى والرابعة في الركعة منها تكبير الركوع وقال انه يروى ان بين الفرائض كان يقرأ في الاولى بعد التكبير في الثانية قبل التكبير قال الشافعي صلوة العبد بين بسنن واجبة وتكبر عدة في الركعة الاولى سبعاً وتكبير الافتتاح والركوع وفي الثانية خمساً وتكبير القيام والركوع وفقر في الركعة الاولى والثانية بعد التكبير قال مالك تكبير في الاولى سبعاً وتكبير الافتتاح ولينكنا على حقه فادعينا اليه البصر في صلوة العبد بين وبينه في الله سبحانه اجماع الطائفة التي تقدم ذكرها وابقه فلا خلاف في ان من صلى على النبي لم يتركها وابقه فلا خلاف في ثبوتها وحسبنا اذ ما لم يجهل به يكون ذلك مجزاً عنه وانما الخلاف فيمن خالف هذا الترتيب فلا اجماع على اخراجه ولا دليل على غير الاجماع عليه فوجب ان يكون الترتيب كذلك ذكرنا ما ذكرنا في احوط والاجماع على اخراجه **المسئلة ١٢** اصلوة كل من كان في ركعتي خمساً وسبعين في هذا المعنى يذهب صحابنا في صلوة الكسوف العبادان فيصلي عن ذلك ان يقال ان هذا الصلوة عشر ركعات واربع سجوداً خمس سجوداً ان كانه في الركعة الاولى بالتكبير والقراءة ثم يركع خمساً ثم يسجد سجدة ثم يركع خمساً ويسجد سجدة ثم يمشي ويدبر ولا يقول مع الله تعالى الا في الركعتين اللتين بينهما السجود وقال الشافعي صلوة الكسوف كعثان كصلوة الصبح الدليل

الثانية ركعة ويسلم بها  
جميعاً على غير الطائفة  
الاولى ركعتي الثانية

فتأني الى الامام والى الثانية بدل عليه فنافه السجود اليهم والصلوة التي يشرك فيها الامام والمأموم ولاضاف الى المأموم وحده لانه تابع وما يعوى اليه باليد والاذن وكرناه في هذه الصلوة اموي مما ذهب اليه غيرنا ان جهة تسوية بين الطائفتين من جهة احداهما ان الامام يحرم بالطائفة الاولى يسلم بالطائفة الثانية فيحصل للاولى فيصلي الاجرام ولثانية فيصلي التحليل وعلى قولهم يحرم بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الطائفة الاولى لما صلت مع الامام حرمتها الاخرى هو غير مصلة لثانيها في حاله الى اسره في غير صلوة وعلى قولهم يحرمها في الصلوة وايضا فان الصلوة التي يذهب الخالف اليها تشمل على امور وبطلانها الصلوة منها المشي الكثير والافعال الكثيره واسندنا بالقبلة وان الطائفة الاولى اذا اذا صلت ركعتي انتظار فراغ الامام والانتظار الكثير بطل الصلوة

وتكبير الركوع  
وتكون مرة واحدة  
فرازة الافتتاح

حسبنا وسجدتان  
ثم

# كتاب الزكاة من أضرابها

على صحة ما ذهبنا إليه لاجتماع المقدم ذكره والدليل الثاني الذي ذكرناه في المسئلة التي تقدم هذه المسئلة وهو الاجتماع على اجزاء من ماله  
ولا اجتماع ولا تجزئة في اجزاء من ماله ما رواه ابي بصير قال انكسفت الشمس على عهد النبي فخصل بهم فقرأ سون من الطول ودفع عنكم  
وبعد جدين ثم قام الى الثانية فقرأ بسون من الطول وكسختهم فقام الى الثانية فقرأ بسون من الطول وكسختهم فقام الى الثانية فقرأ بسون من الطول وكسختهم  
مصدقين وجلس كما هو مستدل قبله عواحق تملق اما الاجابة التي فيها ابو حنيفة من ان النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس كسبت في كل  
على انها ما ذكرنا ان كسفتها ثم اتى كل كسوف ذكره في ابداءه ثلثاه **المسئلة ١٣** اصوله الاستسقاء وكنان كسبتة التوافر  
عندنا ان جملة الاستسقاء وكنان كسبتة التوافر على صفة صلاة العبد عند تكبيرها وصليها ووافقنا على ذلك الشافعي ونه  
مالك في الزهري في الاوزاعي وابو يوسف محمد بن ابيهما كسبتة التوافر وكنان كسبتة التوافر وكنان كسبتة التوافر وكنان كسبتة التوافر  
بل يدعو الدليل على صحة ما ذهبنا اليه ما رواه ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين وكان يصلي في العبد وما الدليل على  
انما يصلي جماعة ما رواه ابو هريرة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما مسنفا فصل بنا ركعتين بلا اذان ولا اقامة **المسئلة ١٤**  
بكبر على الجماعة حسن تكبيرات ولا يرفع يديه الا في الاولى منها ووافقنا في ان التكبيرات خمس عند الرحمن في كل صلاة وقال ابو حنيفة واصحابه  
واصحابه وابن عباس في الروايتين عنده لا ترفع الا يدي في تكبيرات الجماعة الا الاولى في كل صلاة ووافقنا في ان التكبيرات خمس عند الرحمن في كل صلاة وقال ابو حنيفة واصحابه  
ان يرفع في كل تكبيرة وفي رواية اخرى عن مالك انه يرفع في الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر  
البس كليم وابنه ما رواه عبد الرحمن بن ابي لهيا قال كان يندبهم انهم يصلي على جنازة وتكبر اربعاً فلما كان ذات يوم كبر خمساً فقبل في ذلك  
فقال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قبل لسانه من ان يكون في كبر خمساً لكن اخبرنا ما قبله فذكر اربعاً واثنا عشر من فعله كبر اربعاً فلما قلنا هكذا  
لا قبل علمنا ومن اين لكم ان المأخوذ هو الاربع دون الخمس وابنه قد علمنا انه اذا كبر خمساً فقد فعل الواجب لا خلافة في ذلك ومنه وليس هكذا  
اذا كبر اربعاً فصارت الخمس والى قال الله تعالى لا تأكلوا مما رزقنا من قبله ان اجتمعوا لماروه عن ابن عباس انه قال في صلاة صلواتها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جنان فذكر اربعاً فاجاب باننا قلنا ذلك على ان المأخوذ ان كبر اربعاً واحدة سلم بها **كتاب الزكاة المسئلة ١٥**  
اجب الزكاة في الاموال يوم تسفاد اليك بذهب ليس اصحابنا ان الزكاة تجب في الدائم والذائب والمواشي الا بالحوال هو مذهب  
جميع الفقهاء وقال ابن عباس وابن مسعود ان الاستسقاء ما لا يبق ما رواه انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مال من حوّل عليه الحول في السنة فان  
الشيء قال الزكاة في مال من حوّل عليه الحول في السنة فان كان بيتك السعاة في كل حوّل فزكاة على ان الزكاة تجب في كل حوّل فزكاة  
فلا اجتماع متفق بعد ابن عباس وابن مسعود على هذه العدة ولا اعتبار بما يجده من الخلاف بعد الاجتماع ما زاد على نصنا الذهب والفضة  
في ربيع العشر اليك بذهب اصحابنا ان لا زكاة فيما زاد على نصنا الدائمين لك هو عشرين ديناراً وحقه تبلغ الزيادة او بعدة واثني عشر فاقبلت ذلك  
ضما عشر ديناراً ولا زكاة فيما زاد على ضائب الدائم لك هو ما شادهم حتى تبلغ الزيادة اربعين درهماً فاقبلت ذلك ففيها درهم واحد  
وعلى هذا الحسب اوافقنا على ذلك ابو حنيفة وقال ابو يوسف محمد بن مالك والشافعي ما زاد على النصيب في الورق والذائب ففيه الزكاة على  
حسب ما يجب في النصيب لبلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجتماع المقدم ما رواه معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ثلثي درهم وليس الزيادة  
شيء حتى تبلغ اربعين درهماً وابنه ما روى عنه انه قال ما زكاة الرزق من كل اربعين درهماً فخص بعد بدلان ما عداه بخلافه فان  
احجج الخلف بما روى عنه انه قال في الرزق ربع العشر فاجاب عن خبرهم عام وخبرهم خاص **المسئلة ١٦** اهل في عرض  
الجماعة زكاة ليس عندنا ان الزكاة تجب في عرض الجماعة وقال مالك ان كان ثيابك يبيع العرض بالعرض فلا زكاة فيه فبعض ما رواه ان كان يبيع  
بالعرض بالعرض في ان لم يكن ممن يربد الجاني واشترى شيئاً يربد فبعضه عند حوّلته فلا زكاة عليه فاقبلت ذلك زكاة  
واحدة وقال ابو حنيفة واصحابه ان كانت العرض للجماعة ففيها الزكاة ان بلغت فيها النصيب هو قول الثوري في الاوزاعي وابن جريج  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المقدم ذكره وابنه فان الاصل لا زكاة ولا حوّل في الاموال من البس في كل فعله لبل يقطع العدة  
بوجوب العلم وابنه قوله ولا يسالكم اموالكم فظ هذه الامة هي في حال على العموم ائنا وجبنا ما وجبنا من ذلك لبل يقطع العدة  
اضطراباً للخصم العموم من اذعي زكاة في عرض الجماعة وهو مخصص بالامر بما يرد على ذلك من اخبار الاحاد لا محضها القرآن  
وابنه ما رواه عنه من قوله ليس على المسلم عبادة ولا في نفسه صفة وهذا عام في عرض الجماعة وغيرها فان احجج الخلف عن وجوب الزكاة  
عن عرض الجماعة بقوله يتخذ من اموالهم صدقة تظهرهم وتزكيتهم وهو قوله في اموالهم حتى معلوم للسائل المحرم فذلك عموم مخصص بالادلة التي  
ذكرناها على ان هاتان التثنية يارضها قوله لا يسالكم اموالكم ويبيها وما اجمعنا به من ذلك **المسئلة ١٧** اوبقته الله  
الى الفضة وهذا الى عرض الجماعة لا كالالنصاب عندنا انه لا يفتى في فضة ولا فضة الى ذهب ولا نوع الى غير خبسة الزكاة بل يفتى في كل  
من

وما رواه الثوري عن ابن عباس  
عن تكبيرات الجماعة اربع تكبيرات  
فاختلفوا في دفع اليدين  
فقال ابو حنيفة

ولا يفي الحول بلنا على  
صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع  
المسئلة ١٦  
من

خبره

لا يفتى في ذلك الا

# كتاب الزكاة

جنس النصاب نفسه وهو قول الشافعي وزهري والثوري لا ذبا في أبو حنيفة وأصحابه أنه يضم الجنس إليه ويلبنا على صفة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المنكر ذكره أن الأصل أنه لا حق في الأموال فنوجب في ذلك بكل ما يضاف إذا هو ضم البئر فالزكاة فدا وجب تحقا في الذمة فعليه الدليل أن الأصل بخلاف قوله وأبى ما رواه جابر بن النبي قال ليس فيما دون خمس طاق صدقة فنصف الصدقة من الوقي إذا لم يبلغ خمس طاق لم يصدق أن يكون معة ذلك لم يكن **المسألة ٩** | وإذا كثر الأبل في كل حنين حقل الذي نذهب إليه لا بل إذا كثر وزاد على ما نزل وغيره أخرج من كل حنين حقه ومن كل أربعين بنت لبون وأقنا عليه الشافعي وقال مالك إذا زاد على أحد وسبعين فلا يشي فيها حتى يبلغ مائة وتلزم ثم تجب في كل أربعين بنت لبون في كل حنين حقه وقال أبو حنيفة إذا زكوت على ما نزل وغيره استوفى الفريضة وقال ابن جرير الطبري قال مال الجنا ما قلناه وبين ما قاله أبو حنيفة دليلنا على صفة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتقدم ذكره ما رواه ابن جابر قال عبد الله بن عمر أن النبي قال إذا زكوت الأبل على ما نزل وغيره استوفى الفريضة في كل حنين حقه وفي كل أربعين بنت لبون في كل حنين حقه فان غارضا بما روى عنه من قوله إذا زكوت الأبل على ما نزل وغيره استوفى الفريضة في كل حنين حقه والجواب عنه أن ما نقل هذا الخبر على وجهين من التأويل أحدهما أن مقتضى استيفاء الفريضة أنها صافات على وجه واحد بعد أن كانت على جهات مختلفة ويكون القول بأن في كل حنين شاة من حنينة ناقة أو لا من حنينة ناقة كان الراوي من لفظ الاستيفاء وطلق على ما لا دون ما يبتناه والوجه الثاني أن هذا ما لا زاد على مائة وعشرين في ثناء المحول فانه يستأنف الفريضة ولا يبتني على جواز **المسألة ٢٠** | ما بين وأربعين من البقر في السنين عصفولا شئ فيها هذا صحيح هو هذا صاحبنا وأقنا على ذلك الشافعي وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة في رواية الأخرى عن أبي حنيفة قال لا شئ فيها يبلغ حنينة فدا بلغها فبها مائة وبيع وعنده رواية ثالثة أنه إذا زكوت واحدة فبها تحت الأربعين دليلنا الإجماع المردد وأبى فان الأصل في الحقوق عن الأموال من دعي فيما يبرر الأربعين إلى السنين تحقا وجبا فليدليل شرعي يقطع العذر وأبى ما رواه ابن جابر عن عمار بن عبد الله عن أبي حنيفة قال لا شئ في الأوقاص والودع يبيع على ما بين كسائره وظن قوله بغيره أنه لا شئ في قليل العسل وكثيره **المسألة ٢١** | في قليل العسل وكثيره الجنس لا تفرق بين قليله ولا عشرة عند نافي العسل ولا خير وأقنا على ذلك الشافعي وقال أبو حنيفة إذا وجد العسل في غير أرض الخراج فبها عشرة وهو هذا أبو حنيفة من أربعين من الحنطة والشعير الكرم والخيل وأبى فان الأصل لا حق في الأموال المرابطة تحقا في العسل ما أو غيره فعليه فانه الدليل ولا دليل **المسألة ٢٢** | ولا زكاة في مال البتة من العين الورق فاما النخع والصرع فقد هي أكثر أصحابنا إلى أن لا مام بأخذ من الصدقة وقال أبو حنيفة وأصحابه لا زكاة في مال البتة على العمود وقال ابن جابر في أموالهم الزكاة فاداه الوصي عنهم والابنوصا من قال لا زكاة في الثوري إذا بلغ القبة دفع الوصي إليه فاداه وأعلم ما دخل منه من الزكاة فان شأنا في من شاء لم يرك وقال مالك والشافعي وأبو جعفر والشافعي في مال البتة من الزكاة فاداه الزكاة في الذهب والفضة من ماله وفي الأبل والبقر والغنم الصدقة ولا خلاف في وجوب العشر في أرضنا على صفة ما ذهبنا إليه لاجتماع المقدم ذكره وأبى فاما الأصل في المحول عن الأموال التي روي في مال البتة حقا فعليه الدليل والأصل الآخر ما رواه ما روى من النبي أنه قال في العلم عن ثلاثة عن البتة حتى يعلم وفي الجاب زكاة وفي ماله اثبات حتى يعلم عليه فان قيل انتم توجبون في البتة عشرة فمناو الجنا بان ونحوها قلنا كل هذا صحيح بدليل الظن بخلافه فان جابوا بما رواه جابر بن عمر أنه قال من دعي في مال فليجوز ولا يكره حتى يأكله الصدقة الجواب عن ذلك ما قبل من أن المراد بالصدقة في هذا الخبر النصفة لأن النصفة هي صدقة شاة ما زكوة عنه أنه قال النصفة في كل على ماله صدقة وبقي هذا التأويل فالخبر ياكلمنا وإشارته إلى جميع المال لا زكاة المال لا تأتي على جميع المال النصفة تأتي على جميعها **المسألة ٢٣** | في نسيها الحنطة الأربعة عشر ونصف العشر الأربعة عشر والشعير والنمر والرنبيك الأربعة عشر إذا كان في بلاد يفتا أصلها حتى يبلغ كل جنس منها شخص واحد نسف واحد حنطة وسواد الوسمي ستون صاعا والصاع حنطة أو طاق ثلث عندنا فانه لا زكاة فيما نثبت الأرض على اختلافنا ولا الحنطة والشعير والنمر والرنبيك ونما عدا ذلك وقال الشافعي لا شئ في المزدوحان إلا فيما نثبتا ولا الحنطة والشعير لا زكاة في الأرض والذرة والبالغة والحمص واللوبياء وما يخرج من الشجر كالعنب والبطيخ وقال أبو حنيفة وزكوا الحنطة والأرض منه العشر إلا الحنطة الحبش أبو يوسف محمد لا يجب إلا فيما لم يثر بأفبه ولا شئ في الحنطة وإن وعندنا أن النصاب متبر في الحنطة والشعير والنمر والرنبيك لا زكاة في شئ منها حتى يبلغ خمسة أسود والوسم ستون صاعا والصاع حنطة أو طاق يخرج منه العشران كان من سفي سجا أو كانا فان سفي بالقرية الدوا إلى المواضع منصف العشر وأعتبر الشافعي النصاب في الحبوب الثمار كلها وهو أن يبلغ كل نصف منها حنطة أو شعير أو حنطة في الصاع فذهب إلى أنه حنطة أو طاق ثلث وأقنا مالك ذلك وأقنا أبو يوسف محمد في صاع الحبوب فانه حنطة وسق وقال أبو يوسف في حنطة أو طاق ثلث كما قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومحمد الصاع ثمانية أوطا دليلنا على صفة ما ذهبنا إليه في ثمانية لأعشر إلا الأصل الذي ذكرنا بعد الإجماع المتقدم ما ذكره من أن النبي بعث معاذا إلى اليمر قال لا تأخذوا العشر إلا من أربعين من الحنطة والشعير الكرم والخيل وأبى الأصل في وجوب

في كل حنين شاة فدا  
ملف حنط وعشرين  
فبها البتة حاضرا مثل  
أبى الفريضة

صحة حنط دليلنا على  
الإجماع المتقدم في  
روى جابر بن النبي  
في حنط الأبل  
في حنط الأبل  
صحة حنط دليلنا على  
في مال البتة





# كتاب الحج

فإنما يفطر وقال الحسن بن علي لا يفطر ما يصل من غير الفرم وقال مالك أن كان كثيراً ففطره وإن كان قليلاً لم يفطره والاجماع سابق للخلاف الحسن بن علي  
ومناخ عنه فاما غيره فمالك بين الكثير القليل فيه صحيح لا ما يفطر لا يفطر بين القليل وكثيره فاما الوطى فلا خلاف في أنه يفطر الصيام فاما دواعيه  
التي يفطر بها الاثران فاقول غير مستدع فلا تزال لم يفطر وهو مذهب الشافعي وقال مالك ان تزك في اول فطره لا كفان عليه ان كثر حتى  
اتزل فطره عليه كفان ولعلنا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتقدم ذكره وايضا فان الاحراز من النظر لا يمكن في الاغلب في دفع عنه وعلى يحصل منه  
بقوله نعم ما جعل عليه في الدين من حرج ولهذا لو طار الذباب دخل في خلفه ثم صوم **المسئلة في ام هذا الكتاب**  
من فطره شهر رمضان فلا كفان عليه في الزوايا وبين وعليه كفان في الزوايا الاخرى لكذبها اليه صحابنا ان من بعد الاكل والشرب للحاج  
أنفطه انه لا خلاف في ان من امند صومه فاكل وشرب فقد غلط على منة خولته ثم واجتوا على انه اذا فطر وكفر برب ذمته ولا يجتمع عليه اربعة  
ذمته في فطره ولم يكفر لا دليل على البعدين فيجب ان يكفر لغيره ذمته في فطره كما استخلفت به في اربعة فارك عنه ثم انه قال من افطره شهر رمضان  
فغيره فاعلى المظاهر ان قبل لفظ المظاهر لا طلاق لا يثبت اول العام دون وغيره وهو عام فيهما وعلى العام كفان وعلى المفطر مثلهما وايضا فقد  
مدون رجلا في البيع فقال فطر في شهر رمضان فقال اعنق ذمته فخرج كلامه بخرج الجواب لسؤال السائل ومضى السؤال فمضى الجواب  
فكانه قال اعنق ذمته لانك افطر **المسئلة الحادية والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان ثم بان فلا قضاء  
عليه عندنا ان القضاء واجب من كره ولا خلاف بين الفقهاء في هذه المسئلة وقد بينا الكلام فيها فيما تقدم عند ذكر من ترك الصلوة  
فسفه ثم بان استوفينا والاجماع منقدم لخلاف في هذه المسئلة **المسئلة الثانية والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان  
ثم امند لغيره قضاء عندنا ان القضاء لا يلزم من شرع في صلو الطلوع ثم امند في الكلام في ذلك والادلة عليه فيما تقدم في مسئلة  
من شرع في صلو الطلوع ثم امند **المسئلة الثالثة والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان في قضاء شهر رمضان  
الامر عندنا ان صحابنا انهم يحرمون المني في الشهر من رمضان وهو قول ابي حنيفة واصحابه والشافعي وقال مالك  
النورى وابن جريح يقضونه متتابعين احب لنا فان فرق اجزاء وذكر عن ابن عمر ان الشايع شرط وهو قول النخعي وادور دليلنا على ما ذهبنا اليه  
بعد الاجماع المرد قوله نعم فمن كان منهم من رمضان او على سفر ففطره من ايام اخر والعده تقع على المتابع والمنفرد وايضا فان الشايع حكم شرعي  
فايد على وجوب القضاء على الجملة فالاصل من ابنته فعليه لدليل وايضا فادوا نافع عن ابن عمر ان النبي قال من كان عليه شيء من فطره ففطره  
ان شاء صامه متتابعين وان شاء صامه منفردا فان قالوا فادوا ثرا بقضاء في الاية امرامط والامر المطلق على الفور فلنا اذا سلمنا كان ذلك  
التعلق باطلا لا نزل لو كان الامر بالقضاء على الفور لكان محتمل امكنه القضاء ان يتعين الصوم منه حتى لا يجي سواه ولا خلاف في انه يجوز  
القضاء وانما الخلاف في تناقله لشرع بينه **المسئلة الرابعة والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان وهو لا اعتكاف الا بصوم  
عندنا ان الصوم من شرط صحة الاعتكاف وانفعا على ذلك ابو حنيفة ومالك قال الشافعي يصح الاعتكاف بغير صوم في الاوقات التي  
لا يصح فيها الصوم مثل يوم النحر والفطر والشرب دليلنا بعد الاجماع المتقدم قوله نعم وانما اعتكاف في المساجد لا اعتكاف في كل  
شرعي مفطر اليك والله نعم لم يثبت في كتابه واجتنبنا الى بيت من غيره فلما وجدنا النبي لم يعكف الا بصوم كان فعله ذلك بنا بالجملة المذكور  
في الاية وفعله ذاق على وجه البيت كان كالموج في وجه الاية وايضا فادوا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت قال رسول الله لا اعتكاف  
الا بصوم وذكر عن ابن عمر قال بار رسول الله اني نذرت ان اعكف يومئذ في الجاهلية فقال له النبي اعكف صم ومعنى قول عمر في الجاهلية  
انه نذر قبل فتح مكة في حال كان اهليا في الجاهلية وليس معنى انه نذر في حال الشرك لاننا فهم على انه من نذر في حال الكفران يعكف بل من  
بعد الاسلام حتى فان احج المخالف بما به من ابن جريح عن النبي انه قال ليس على المعكف صوم الا ان يوجب على نفسه فاجواب عن ان يحمل ان يوجب  
به ليس على المعكف شهر رمضان صوم لاجل الاعتكاف **المسئلة الخامسة والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان  
الاعتكاف ثم امند لوجه القضاء الذي نقوله في هذه المسئلة ليس بخيول الاعتكاف من ان يكون واجبا بالنداء وبوطوقه فان كان واجبا  
لجميع اقسامه القضاء وان كان بطوقه لم يلزم القضاء لان الطلوع لا يجزئ عندنا بالادخول فيه وقد تكلمنا في ذلك فيما قبل في صلاة فطره  
او صوم فطره ثم امند **كتاب الحج المسئلة السادسة والثلاثون** والمائة من فطره في شهر رمضان الاسطاعة هي الزاد  
وصحرة البدن عندنا ان الاسطاعة التي يجب معها الحج صحرة البدن وارتفاع الموانع والزاد والواحدة ذواكثير من صحابنا ان يكون له سبعون حجتها  
وبعضها لهون عنها له وقال الشافعي في اسطاعة الحج مثل بعينه واعتبر صحرة الجسم النكح من الثبوت على الواحدة والزاد ونفقة طريقه  
تجدها هبا واجبا ان كان السفر من بلد ونفقة عنها لمدته عنده وقد علق ابن عمر بن عبد الله بن مسعود جيبا الحسن بن علي والنورى ابي حنيفة  
والصحابه واحدا سخرى اعين الزاد والواحدة وصحرة الجسم والنكح من الثبوت على الواحدة وقال مالك ان الواحدة لا يجزئ وجوب الحج ومن

ففي كذا الاجماع

فيقال

# كتاب الحج

اطاف الحج لزم الحج ما شافا منا الزاد ولا يعتبر العذر عليه حصول ان كان ذا صفة يمكنه الاكشاف بها في طريقه لزم الحج وان لم يكن ذا صفة  
 وكان محسنا السؤال جرت عادته لزم الحج فان لم يجز عاده لم يلزمه دليلنا على صحة فاذ هبنا البعد الاجماع المتكرر ذكره انه لا خلاف  
 في ان من حاله ما ذكرناه ان الحج يلزمه فمن ان الصحيح الجسم داخل من جامع الشرائط التي ذكرناها بلزوم الحج فعدا عي وجوب حكم شرعي وقته وعليه  
 الدليل لان اصل براهمة الذمة وابنه قوله نعم والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والاستطاعة عرفنا الشرع وفي هذا اللغة  
 اي عبارة عن تهيئ الامر وارتفاع المشقة فيه ليست يعان عن مجرد العذر الا ترى انهم يقولون ما يستطيع النظر في فلان وذا يغضه  
 ويغضه ويغفل عليه لنظر اليه ان كانت معة فدن على ذلك في كل ما يقولون لا يستطيع شرب هذا الدواء بل انما يغضه ويغفل على  
 الله نعم انك لم تستطيع مع صبرنا واما اذا هذا المعنى لا محالة فاذ انظر ما ذكرناه وكان الصحيح الجسم عليه المشي الطويل الى الحج لم يكن مستطاعا  
 له في العرفا لذكرناه وكل من وجد الراحة ولم يجد نفعا لطريقه ولا تعبنا للشيء عليه تسفر بصعب يتفرق نفسه لا يستطاع بها ان يكون  
 فوجب ان يكون الاستطاعة ما ذكرناه لا ارتفاع المشاق والكلفة مع وما يدل على بطلان مذهبنا ان ابنه فابن من ان الشيخ سئل عن قوله  
 والله على الناس حج البيت استطاع اليه سبيلا فقبل له رسول الله ما الاستطاعة فقال الزاد والراحة من استطاع اليه سبيلا فقبل  
 له رسول الله ما الاستطاعة فقال الزاد والراحة **المسئلة الثامنة** لما ثبت في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 ان احدى اركان الاسلام الحج على الفور واذا فاعنا على ذلك ابو يوسف وزاه عن ابي حنيفة ووافقوا المنة عليه قال الشيخ  
 الحج على التراخي دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان الامر المطلق وان لم يكن من مذهبنا انه وجب زاولا تراخيا  
 في صلح وضع اللغة وذهبنا الى انه على الفور فقد قطع الشرع العذر بوجوب حمل الامر المطلق على الفور كما قطع العذر بحمله على الوجوب  
 وان كان في موضع اللغة لا يقتضي ظاهره وجوبا وندبا وقد دللنا على هذه الجملة في مواضع من كلامنا في اصول الفقه وبيانا ان الصحابة  
 والتابعين ثم تابعي التابعين الى قمتنا هذا ما يملكون الامر بالشرع في الاحكام الشرعية من كتابي سنة على الوجوب الفور وان اختلفوا في  
 في ذلك طلبا لدليل فضا هذا العرف الشرعي وجبا يحمل الامر الشرعي على الفور فلما دللنا على صحة ما ذهبنا اليه بالجملة فيكون مجموعا على الفور  
 وابنه فاذ عن النبي من قوله من جد من الزاد والراحة ما يبلغ الحج فلم يجز فليمن ان يشاء هجوا وان شاء قصر انبا **المسئلة**  
**الثامنة والثلاثون** والمائة والعمر واجب من جهة الاستطاعة كالحج البصحة عندنا ان العمر انما يجز في العمر مرة واحدة  
 وما زاد على ذلك فهو فضل هو قول الشافعي في صحيح قوله ذهب الى ذلك الثوري احمد واسحق وقال مالك ابو حنيفة انما غير واجبه  
 دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المذكور قوله نعم واموال الحج والعمر لله والامر بالانتماء يقتضي الامر بالابتداء ودفع غايته  
 الهنا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل على الناس جهات فاعل نعم فقلت فيما ذكركم انما قال الحج والعمر **المسئلة التاسعة** والثلاثون  
**والمائة** لا يصح الحج والعمر في شهر الاسرة واحدا الذي يذهب اليه صحابنا ان المرة جائزة في سائر ايام السنة وقد دوى انه لا يكون  
 العمرين اقل من عشرة ايام وذكروا انما لا يجوز الا في كل شهر مرة وقال الشافعي يجوز في السنة مرتين واكثر وحكي عن مالك انه لا يجوز الا دفعة  
 او هو قول سفيان بن عيينة وابن سيرين دليلنا على جواز تعدد السنة فاذا ذكرناه قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما قال العمر كقائه لنا بيننا ولم يفصل بين ان  
 يكون ذلك في سنة او سنتين او شهر او شهرين **المسئلة الاربعون** والمائة ميفقان اهل المدينة البصرة وميفقان اهل  
 العراف العقبون هذا صحيح واليه يذهب صحابنا ويقولون ان ميفقان اهل العراف وكل من حج من المشرك معهم على طريقهم بطن العقبون والكرج  
 واسطير عير واخوه داعون والافضل ان يكون حرام من حج من هذا الجحيم من الحج وراينا الشافعي موافق على هذا ويقول ان احرام اهل المشرك من  
 المسك وبنا في الفضا ويقولون ميفقان اهل العراف فان عرفنا فاما ميفقان اهل المدينة فلا خلاف في انه مسجد البصرة وهو من الحليفة دليلنا  
 على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وابنه ما رواه ابن عثيمين في السنة وقت لاهل الشرف العقبون والعقبون بعد من فان عرفنا فان غفلوا  
 بما ذكره من انه عرف لاهل المشرك فان عرفنا الجواب عننا فانقول ان ميفقان الكعبة ميفقان اهل العراف والميفقان الاول افضل لانه اسبق  
**المسئلة الحادية** **والاربعة** والمائة المنع بالعمرة الى الحج افضل من القران والافراد هذا صحيح اليه يذهب  
 اصحابنا وقال الشافعي في قوله المحدثا المنع افضل من الافراد وله قول فقيم ان الافراد افضل قال احمد اصحابا الحديث المنع افضل وقال ابو حنيفة  
 واصحابه القران افضل من الجميع دليلنا على ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم ذكره ان المنع بالعمرة الى الحج مشقة افضل وكلفه او هو  
 الثواب على ذلك المشقة فثبت ان المنع افضل فان احتجوا بالنية في حجة مفرقا او قارنا علم ما اختلفت به الروايات وهو لا يفعل الا الا  
 فلو كان المنع لما عدل عنه فالجواب عنه انما علم حج ممتعا كان لنا ان نقول ان المنع لغد او لحوق فوفد الحج على انه قد جعل  
 الافضل من الافعال وغير الافضل **المسئلة الثانية** **والاربعة** والمائة وثلاثون في قوله تعالى انما ينزل الوحي بطلوع الشمس

# كتاب النكاح

في عمن لم يذبح يجوز عندنا ان يهرج النساء الخائفات قبل ان يلقوا قال الشافعي يجوز ويحرره العفة لبليلة النحر بعد نصف الليل  
 وقال ابو حنيفة لا يجوز قبل طلوع الشمس وقال الشافعي لا يجوز الرمي في ايام النحر الا بعد الزوال قال ابو حنيفة اذا رمي في اليوم  
 الثالث قبل الزوال اجزاء دليلا بعد الاجماع المنقذ ذكره على جواز الرمي بالليل ما روي عنه عائشة من انهم اوسل ليلة النحر ام سلمة فنهضت  
 الفجر فافاضت فان هذا انه قد روي عنه انه سعى من نحر يوم النحر وقال خذوا عني منا سكر فلما قد بينا ان المشايخ في هذا الوقت ما اناجهم  
 في غير الخائف والنساء **المسئلة الثالثة والاربعون والمائة** الفارق بطون طوافين ويسعى سبعين اما الفظة  
 الفارق عندنا فلا يقع الا يقع على من فرج باحرامه سواها هكذا وعندنا ان من ساقى هذا ما عثرنا باحرامه فاعلم طوافان بالبيت وسعى  
 واحد بين الصفا والمروة فان كان الفارق في المسئلة المذكورة الى حكمنا هنا من ساقى الحكم فمقرا باحرامه فقد راد فيها سعي ليس بواجب  
 عندنا وعلى من ادعى شرعا هذا الدليل فان كانه زاد بالفارق ما يراه جميع الفقهاء من انه الجامع بين الحج والعمرة في الاحرام واحد عندنا  
 انه لا يجوز الجمع احرام واحد بل لا بد في افراد العمرة من الحج والتمتع بالعمرة الى الحج هو الذي يحرم او لا بالعمرة ويطوف للعمرة ويسعى ثم يحرم  
 الحج ويطوف للحج ويسعى فان كان المراد المسائل بافادان هو المتمتع فقد عثر الشيخ للجلال في عبادته ولعمري ان المتمتع بالعمرة الى الحج مع  
 افراد العمرة من الحج يجب عليه طوافان وسعي طواف وسعي للعمرة طواف وسعي للحج فالدليل على ان الفارق هو الثاني الحكم لا يجب عليه طواف  
 زاد على طواف الفرض هو اجماع الطائفة ومنه الحج فند بقاءنا من ادعى في هذا الموضع سعيًا زاد فاعلمه للدليل **المسئلة**  
**الرابعة والاربعون والمائة** في قتل الصيد فلا يبيح عليه عندنا ان من قتل صيدًا مشعرا فاصدا فنقص احرامه كان عليه  
 جزاء وان قتل خطأ جهلا فعليه جزاء واحد وقال الشافعي لا فرق في وجوبه الصيد اذا فعله بين العمد والتبائ فهو قول في الفقهاء  
 غير انهم لا يوجبون في العمد جزاء بين كالأجبيبا والذي يدل على انه يلزم المحط في قتل الصيد الجزاء والاجماع المنقذ ذكره واظن ان خلافة  
 بين باقي الفقهاء **المسئلة الخامسة والاربعون والمائة** من وصي بالحج من جميع طائفة من لم يميزه الذين ان كان  
 فان كان قد حج من الثلث هذا صحيح والدليل على صحة اجماع الطائفة لانه اذا كان وعليه الحج فقد كان وفيه شبهة من الله بحجضه فقل  
 وصية ان يخرج من ماله ما ينصب الى من يحج عنه فان تبرع من تبرع بالحج عنه لم يخرج الوصي ماله شيئا فاما من حج فلا يوجب عليه الا في قتله  
 من الحج لله ثم وفاء وصي به ايمانا تبرع ونفرت ويحبك يكون ذلك من ثلثه **المسئلة السادسة والاربعون والمائة**  
 الاستسجاء على فعل الحج والعمرة جازا ذلك نذهب اليه نبيحوز الاستسجاء على الحج عن المعصوب الميت اذا حج الاجر بسجوا الاجرة المتناه  
 وسقط الفرض عن المحجوج عنه وفاء فناء على ذلك الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجوز الاستسجاء على الحج فاذا استاجر من حج عنه فالحج على القتل  
 لم وانما يحصل الاجر ثواب نفسه والدليل على جواز التباينة الحج وسقط الفرض عن المحجوج عنه بعد الاجماع المنقذ ذكره وان امره من  
 ختم انما النبي فقال يا رسول الله ان فرقت الله على عبادة الحج ادركت ابي شيئا كثيرا لا يستطيع ان يسكنك على الواحدة فخرج عنه فقال  
 نعم قال فممن يفتقر لك فقال نعم قال لو كان على ابنيك من فضيلة نفقة **المسئلة السابعة والاربعون والمائة** من  
 حجة الاسلام اجازته حجة واحدة عندنا ان من نذر حجة وعليه حجة الاسلام فلا بد ان يحج حجتين لا يسقط عنه الفرضان بحجة واحدة الدليل على  
 ذلك ان التذنب سبب للجووف وجوب الحج بالتذنب كما في سببه سبب الحج الا في الاصل ولا يسقط الواجب بفعل احدهما وليس يخرى هذا جوي  
 تابنا اخل من الكفارات والحذوف فبسط بعضه بفعل بعض لان ذلك عفوان تجازيان يسقط بعضه بفعل بعض وليس كل الواجب التي هي  
 مصالح وعبارات **كتاب النكاح المسئلة الثامنة والاربعون والمائة** الامام الماوراء  
 لا يحرم حجة العقد عندنا ان امتهات النساء يحرم بالعقد على بيان من يجزى العقد من غير اعتبار بالدخول وفاء فناء على ذلك جميع فقهاء الا  
 في حالات هذه المسئلة عن مجاهد بن الزبير وانهما قال لا يحرم من لا بد له من الدخول لبليلة الاجماع المنقذ ذكره وانه ما روي عنه  
 عبيد بن الغاصم ان النبي قال من تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان تدخل بها حوت عليه كما امرناكم في قوله وامهات النساء كم وامهات في بناء بكم الله  
 في جودكم من سنانكم الا في دخلهم من شرط في نكاحها من النساء والربا في الدخول فاجواب عن من رجوع الشرط الى الامرين يحتاج الى دليل  
 ولا دليل عليهم لاختلاف وجوبه الى الزنا في قد روي عن ابن عباس انه قال في تفسير هذه الآية اجها ما ايم الله وذكر ايمه انه قال تجزى بها امهات  
 الانسابهم فاما ان يكون فانه يقسم او يوقعا فان قال بوقعا المصير اليه واجبت ان قال فيسكن من قبل نفسه فلم يجزى بها امهات **المسئلة**  
**التاسعة والاربعون والمائة** الزنا لا يوجب نكاح المصاهرة الذي يذهب اليه اصحابنا انه من نكاحا بارا جاز لان تزوج  
 باقها وابنها سواء كانت الزنا قبل العقد وبعد وهو من هبل الشافعي والوقعي واليه واليه وسبعة وقال ابو حنيفة واصحابه اذا  
 باسرها حوت عليها منها وبينها وهو مولد الثوري الاوزاعي دليلا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنقذ ذكره من قوله لا يحرم

فيها

من خطاه

والثواب

حوت عليها وامهات  
عليه نكاحا وان دخلوا  
بغيرها



# کتاب النکاح

الحلال في خيرا ولا يفسد الحرام الحلال اذا نجز وجل بامره فلا عليهم بنكح امها وبنيها هذا نص في موضع الخلاف فان قيل في الخبر الاول لا يفسد الحرام الحلال انتم تدعون الى خلاف ذلك يقولون ان من تلوط بغلام فامه وبنيه لم تلوط ولا اخيه ولا بنه بدا فلناظم الخبر يجل فيه ما غرضه به وانما اخرجه من المثلوط بدليل لا دليل على ما اختلفنا فيه بوجوب خفض النظم **المسئلة الحسنة في اثبات** الشهادة معتبرة في صحة النكاح في احد القولين في كل الولي في الواحدة الاخرى هما مستحبان الذي يذهب اليه صاحبنا ان الشهادة ليست بشرط في النكاح والى ذلك ذهب اودقنا ما الولاه بنه عندنا ان المرة العاقله البالغة من غير ان يكون لها الولاء بنه فيها اكلها ان تزوج نفسها وان هو كمن شرط النكاح وقال ابو حنيفة والسابع وسائر الفقهاء سواء ما كان الشاهد شرط في النكاح قال مالك من شرط في النكاح من شرط النكاح الا باوصوا بالكمات فان باوصوا بذلك لم يصح وان حضنت الشهود فان لم يباوصوا به صح وان لم تحضن الشهود وقال ابو حنيفة اذا زوجت المرأة العاقله نفسها بغير ان ولها ما جاز النكاح فان كان الزوج كقولها لم يكن للولي التعرض عليها وان لم يكن كذلك فلا ان يزوج بينهما وقال ابو يوسف محمد يفتي لنكاح على الجاني ولها ما جازها جاز وان لم يجر وكان كقولها اجازها الحاكم وقال الشافعي لا ينعقد النكاح الا بولي ذكر على اى صفة كانت المنكوحه دليلا ان الشهادة ليست بشرط في النكاح بعد الاجماع المثرة وان الاصل الا شرط لان الشرط شرع وعكم ما بد من ادعاءه كان عليهم لدليل اية قوله ثم فانكحوا ما طاب لكم من النساء وفوله وانكحوا الا باي منكم ولم بشرط الشهادة فمن ادعى انها مشرطه فله خالف النظم وعليه لدليل فان تعلقت بما روى عنه من قوله لا نكاح الا بولي شاهدي عدل في الجواب عن النكاح محدث في الكلام وليس هم بان يصحروا في النكاح وقع على الاثر اولى مما اذا اشتهر به وقع عند الفضل بحري مجرى قوله لا يصدق في دورهم محتاج وقوله لا يصدق لجا والمشهد الا في المسجد فاما الدليل على ان المرة العاقله ان تزوج نفسها بعد الاجماع للقدم قوله فلا عقل لمن بعدتة بنكح وجاعه فاصناف عقد النكاح اليها فدل على ان لها ان تنكح واية قوله ثم فان طلعتا فلا جناح عليهما ان يزوجا فاضاف المراجع هو عقد مستقبل لهما واية قوله ثم فاذا بلغن جلت فلا جناح عليكم فيما يعاقبن أنفسهن ما يعترف فاباح فعلنا في نفسها من غير شرط الولي فان قبل في الاثر شرط المعروف فدلوا على ان المرة اذا زوجت نفسها فدل على منعها فاولم ينكر فان محالكم يقولون ان تزوج الولي لها هو المعروف ومن المراد فلنا لا يجوز ان يكون المراد با شرط المعروف في المعروف عقد الولي لا عقد نفسها لا يكون فعلا منها في نفسها والله تعالى اعلم ان تعلم بنفسها ولا يجوز ان يراد به عقد الولي عليها وقوله ثم فلا تعلموهن ان ينكحن ازاوجهن ازاوصوا بهنم بالمعروف فاضاف العقد اليهن ونهى الاولاد عن منعهن من ذلك واية ما رواه ابن عباس عنه انه قال لا يمتحن احد بنفسها من ولها ومخالفتها برعم ان ولها الحق بها من نفسها واية ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عليها فقال ليس احسن من ولها في حاضر فقال لم ليس احسن من ولها في حاضر لا غائب الا وروى قاسم قال لعمر بن ابي سلمة وكان صغيرا فزوجه فاحمد فزوج النبي بعمر بن ابي قحافة الخالف بما روى عنه من قوله يا امرأة انكح بغير ان ولها فنكحها باطلا فاجاب عنه هذا خبر مطعون عليه مرفوع فيه بما هو معروف في الكتب ناو بطله اذا كان صحيحا ان يحمل على الامر فانما ثبت بغير اذن مولينا فان الولي المولى معنى واحد فذكر في بعض الروايات يا امرأة انكح بغير ان موليا فان قيل في الخبر ما يمنع من حمل على الامر وهو قوله فان دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها فالمرء لا يكون الا لمرء للولي فلنا يجوز ان يضاق اليها للعلفة المثل بنه بنتا وان كان ملكا للولي كما قال من بلغ عبدا وله مال فاضاف لما لا الى ان المرة اذا زوجت نفسها فذلك نكاح بولي لان الولي هو الذي يملك الولاء للعقد ومن يدعي ان لفظ الولي لا يقع الا على الذكور مطلقا لا يقع على الذكور والافق لا يثبت لمرأة ولي كما يقال رجل ولي امرأة ولي كما يقال وصي بنتا **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حنيفة النكاح ينعقد في نفسه لمرئته الشاهد كعلمه غير ان يقول انه لا يفسد في الطلاق والحد وقال ابو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد وان كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفسد في الشهادة وينعقد من دونها فلا معنى للكلام في الخلاف لذلك حكمنا به في ابي حنيفة وانا بمنزلة عنه **المسئلة الثانية في الحسونة** لما شرطت في نكاح بنها وبنيها في احد الروايتين اما الذي يذهب اليه صاحبنا من ان النكاح لا يفسد في صحة الشهادة وانما شهد النساء فزاد مع جعله لم يلحق ذلك بعقده لانه لا يفسد في الشهادة كوجوب من ابي حن

ويعقد النكاح من  
دونها وان كانت شهاده  
افضل ما ولي وقد حكى من  
بعض الصحابة الموانع  
لما في الشهاده لئلا  
يشترط في النكاح

اسی قدر کہ ان کا ہر حرف غلطی و غلطی نہ ہو گا۔ نکاح الاہل و العیال

في الكائنات شفاء الفساد  
لا يقبل

مستغفر يا غفر له  
و قد علم ان غفر له غفر له  
مكاسبه و غفر له غفر له  
مكاسبه و غفر له غفر له

## كتاب النكاح

نقله كره هو الموهوبه وبول نكاحا دون سقوط المهر فيجب عود الكتاب في ما ذكرناه وليس لاحد ان يقول لفظ الهبة يقتضي سقوط المهر فقولوه  
 هبتها يقتضي سقوط المهر وعود الكتاب في ذلك ان الكتاب في عودها الى اللفظ دون المعنى على انما حمل الكتاب على ما عايناه هذه الى الامرين فلا يشترط  
 بينهما ونعنف حمل الكتاب على ما ذكرناه لا يقتضي تخصيص الشيء بما ليس له من لان غير ذلك بل هو الصواب وهو الصواب في ما منه فان المهر لا يجب  
 هبتها في الاصل والانهما وليس لان يقول ان المهر في النكاح فلو كان ذلك لكان هذا النكاح باطلا بطلاناً عاماً لا يختص  
 لان غير الشيء اذا فرج امرأه خلصت له دون كل واحدة اية فانه لا خلاف في ان النكاح يقع بغير ما هبتنا اليه من اللفظ في دعوى انه يتعقد بالبدل على  
 فقد ادعى شريكاً بطلان ما اجمعنا عليه فلزم له ذلك لكوننا قد علمنا اننا لم نذكرنا في النكاح فلو كان ذلك لكان هذا النكاح باطلا بطلاناً عاماً لا يختص  
 لك يقتضي فناء ما في النكاح من حاجة فقام المهر رجل فقال وجبها فارسل الله فقال المكنكها بما مكنك من المهر وانما ثبت جوازها بلفظ المهر  
 بحيث بلفظ الهبة لان احداً لا يفضل بين الامرين والجواب عن هذا الخبر بغيره ما ذكرناه من انه قال له زوجتكم ما وبطلان الراوى غلط في نقله ملككها  
 فاعلم ما في الباب ان توقف مع الاستنباط فلا يكون في الخبر دليل لهم فان علموا بان الشيء كان له ان يتعقد بلفظ الهبة لا محالة فيجب ان يكون ذلك  
 لغيره لكونه قد ثبت بغيره وبولوه بعد كان لكم رسول الله اسع حسنة فاجاب عن ذلك اننا انما باننا بانه لا فعل الا الواجب والمند بان  
 المناجاة النكاح مباح جاز مجرى الاكل والشرب للذين لو توبوا باننا بغيره ما علمنا ذلك لو كان عموماً لا جوازاً غيره منه بالاولى ذكرنا هذا  
**المسئلة الثالثة في المحسوس والمأثم** الكفاة معتبرة في النكاح والكفو في الدين في التسبب واثبات الذي يذهب  
 اليه صاحبنا ان الكفاة في الدين معتبرة لانه لا خلاف بين الامرين في انه لا يجوز ان يخرج المرأة المسلمة المؤمنة بالكفار وانما الكفاة في التسبب فليست  
 شرطاً في النكاح ولم يختلف لغيرها في ان عدم الكفاة لا يبطل النكاح الا ما حكى عن ابن المأثور فان ذهب اليها شرط في صحة وقال ابو حنيفة  
 والشافعية ان زوجت له امرأة فغنىها بغيره كفو كان الاوليان ان يفسخوا ذلك العقد لانها ادخلت عليهم غاروا ونقصا فان رخصا احداً الاوليان بذلك العقد  
 الذي هو مع غيره فلو لم يرض الاوليان لم تكن لينا في الاوليان ان يفسخوا على ذلك ولا يفسخ وقال ابو يوسف الشافعية لا يلحق الاوليان ان يفسخوا  
 ويغيروا فيه وشرائط الكفاة عند الشافعية تساوي في النسب والمجربة والصناعة والسلامة من العيوب الدين البتة احد الوجهين  
 وذهب ابو حنيفة الى ان الشرط ارفع واخرج الصناعة والبتة وقال ابو يوسف هي من فساد الصناعة والبتة يحتاج اليه ان يدل على انه لا يثبت  
 بالتسبب الكفاة وصحة العقد والبتة يدل على ذلك الاجماع المتكروك واية ما روي من انه امر فاطمة بنت قيس ان تنكح اسامة بن زيد لم يكن فوط  
 لها لانه مولى هي حرة عتبه واية ما روي من ان سلمان خطب على عتبة فاعلم له بذلك وكان سكراناً عجباً فدل على ان الكفاة في التسبب معتبرة  
 واية قوله وانكحوا الا باحى منكم وكل ظاهر في القرآن يقتضي الامر بالنكاح هو حاله لا شرط في التسبب فيدل على انه لا شرط في الدين  
 فلما انما اشترطنا الدين بالدليل والاجماع والافاضة لا يقتضي اسطر **المسئلة الرابعة في المحسوس والمأثم** ويقف النكاح  
 على الغنى والاجازة عندنا في احد القولين لا تعنف في القول الاخر هذا صحيح يجوز ان يفت النكاح عندنا على الاجازة وافقنا على ذلك ابو حنيفة  
 والشافعية لا يبيع النكاح الموقوف على الاجازة سواء كان موقوفاً على اجازة الزوج او الولي المنكوحه وقال مالك يجوز ان يفت العقد مدة يسيرة  
 وان تطاولت المدة بطلت ليلنا على صحة مذهبنا الاجماع المنزلة وما رواه ابن عجلان جارية بكرنا النبي فذكر ان اباهما تزوجها وهي كارهة  
 فخيرها النبي وهذا يدل على ان النكاح يفت على الاجازة والغنى واية ما روي في خبر اخر ان رجلاً زوج ابنته وهو كارهة فاجازت الى النبي فقال  
 وتزوجني و نعم لا بين ابني جنة يردان يرفع في حبسه فجعل النبي امرها اليها فقال الولي ما صنع في ابني ما عاودت ان اعلم النساء انه ليس  
 الى الامام من امر النساء في رد بعض الاجازة انه قال لها اختري ما صنع ابوك وابوها ما صنع الا العقد فدل على انه كان موقفاً على الاجازة  
 فان قبل زوجها ابوها غير كفو لها كان لها حق الغنى ولذا يقول احبني اي لا تقتضي فلما بطل الحق الغنى لا يكون اجازة للعقد لان العقد جائز  
 مع بقاء حق الغنى فان تعلوا بما ذكره عنده من قوله ايما امره تكلمت بغيره ان ولها ما نكحها باطل فلو سلم انه يقولون ان هذا العقد كان  
 صحيحاً لا يبطل بل يفت على الاجازة فالجواب ان الولي اذا باع هذا العقد كان صحيحاً ولم يهر من اجازة الولي لم يرد ان العقد اذا نكح في حال وقوعه  
 مراد من الولي كان باطلاً لا يرد بغيره من ان يرد على كل حال والمرة اذا عقدت على نفسها ثم اجازت الولي فهو عقد باطل **المسئلة الخامسة**  
**الخامسة في المحسوس والمأثم** لا يجوز نكاح الصغار الا بالاناء عندنا انه يجوز ان يبيع الصغار الا بالاناء والاجازة من قبل  
 الاناء فان عقد علمه من غير من ذكرناه كان العقد موقفاً على رضا من بعد البلوغ وقال الشافعية الاب والجد بعد كان الاجازة النكاح من قبلها  
 من الافاضة يجوز وقال ابو حنيفة يجوز ولا يخ و ابن الاخي والعلم والابن المان بزوجه الصغار وروى عن ابن عمر ان كل وراث بالنصيب لا جاز في  
 رواه اخى عن ابن عمر ان كل من يرث ملك الاجازة عصبة كان او غير عصبة وقال ابن ابي ليلى احمد حنبلي لا يجبرون الجدة وقال مالك لا يجبرون  
 البكر الكبيرة والصغيرة والجد يجبر الصغيرة دون الكبيرة وليلنا على صحة ما هبتنا اليه الاجماع للنفقة ما رواه عبد بن عمر قال زوجتني خالي

# كتاب النكاح

فإذا من مطلقون بنتاً خبيثة عظم من مطلقون فأتى المصير في ما قبلها فادعها في مالها من البتة فله في فاني فذا من البتة فقال بارئوا الله  
 أنا همها ووصى بها زوجها من عبد الله بن عمر فذكر فضلهم وفضلهم وفضلهم فادعها في مالها من البتة فقال البتة أنها ببتة فأنها لا تنكح إلا  
 بأذن من موضع الاستدلال منه أن فذا وهو همها وفضلهم فادعها في مالها من البتة فقال البتة أنها ببتة فأنها لا تنكح إلا  
 على بنتاً خبيثة من طريق الاجتهاد فأنه كان بالغه وفضل البتة أنها ببتة فأنها لا تنكح إلا بأذن من موضع الاستدلال منه أن فذا وهو همها وفضلهم  
 الشرع فقولهم لا يتم بعد العلم وأما اللغز فان أهلاً لا يطلقون اسم البتة على البتة الذي قد كمل أو قد شاك من فذ فله لا بأذن من موضع الاستدلال منه أن فذا وهو همها وفضلهم  
 الأبعدان مبلغ فنكون لها اذن ولم يبر بذلك بثبات الاذن في الحال **المسئلة السادسة والخمسون والمائة** ومن  
 تزوج امرأة وسمى لها مهرين ثم كان قبل ان يدخل بها فلما نصف فاستمى لها ذلك بذهب لهما صحابيان من سمي امرأة مهرها ومهرها فأنها قبل الله  
 فلما اجمع المهر كان المهر لا يجرى مجرى الدخول في النكاح ثم كمال المهر وعلى ذلك اجماع جميع الفقهاء وبلا خلاف بينهم ومن خالف في ذلك فالنكح  
 عليه تقدم اجماع بخلافه **المسئلة السابعة والخمسون والمائة** النكاح جاز وان يذكر المهر ولا مهر لها  
 اذ لم يتم لها مهر عندنا ان عدنا ان ذكر المهر لا يخل بالنكاح ومن تزوج امرأة ولم يتم لها مهر فان دخل بها كان عليه مهرها فان طلقها قبل  
 ان يدخل بها فليس لها عليه مهر وانما في النكاح عليه متعة وانفق الفقهاء على جواز النكاح بغير مهر سمي الا ان مالكا يقول انه اذا شرط  
 الا مهر لها فالنكاح فاسد فان دخل بها صح النكاح فلما المهر لم يكن ولا خلاف ان المرأة اذ لم يتم لها مهر ثم وقع الدخول بها فان لها  
 مهر مثلها واختلف الفقهاء في جوب المتعة فبني طلق ولم يتم لها مهر فقال أبو حنيفة واصحابه المتعة واجبة لئلا تطلقها قبل الدخول ولم  
 يتم لها مهر فان دخل بها فانه بمنعها ولا يجزئها وهو قول الثوري والحسن بن علي ودرهم الا وادع عن اسد الزمعي ان كان مملوكا لم تجب له  
 وان طلقها قبل الدخول لم يتم لها مهر وانما في النكاح عليه متعة وانفق الفقهاء على جواز النكاح بغير مهر سمي الا ان مالكا يقول انه اذا شرط  
 شاء لم يفعل لا يجزئها ولم يفرق بين المدخول بها وبغير المدخول بها وبين من سمي لها مهر ولم يتم لها مهر فقال مالك والشافعية والحنابلة على المتعة سمي لها مهر  
 يتم ودخل بها ولم يفعل انما هو بمنعها ولا يجزئها وقال الشافعية والمتعة واجبة لكل مطلق وكل زوجة اذا كان الفراق من قبل الله  
 سمي لها وطول قبل الدخول فاما الذي يدل على ان خلق عقد النكاح من كونه لا نفسه فهو بعد اجماع المذاهب وقوله لا اجماع عليه كان  
 طلقهم الفساح لم يتوسوا او تفرقوا من فريضته والطلاق لا يقع الا في النكاح الصحيح فلو لم يكن النكاح صحيحا فقد كمل المهر كان الطلاق باطلا  
 ولا فرق في عدم ذكر المهر بينما استكون غيره وبينما بشرط الا مهر الذي يدل على وجوب المتعة وقوله تم ومنعوه عن الموضع فدره والمهر فدره متسا  
 بالمعروف فحقا على الحسين في رواية اخرى بانها الذين امنوا الذين امنوا ثم طلقوه من قبل ان ينسوه من قبل ان ينسوه من قبل ان ينسوه  
 فمتعوه وسرجه من سر حاجبها وظل الامر يقضي الوجوب **المسئلة الثامنة والخمسون والمائة** والبر من بر  
 النكاح عندنا ان البر من فاضله النكاح وكذلك العينة والهدام والبر من ذلك من الوجوب لعدد المسطون ومتى رضى الله الزوج يشترط من ذلك  
 لم يكن له الرد فبذلك ووافقت على ذلك الشافعية وقال أبو حنيفة لا يثبت النكاح لاجل العيب لبلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد اجماع الفقهاء  
 ما رواه ابن الكعب قال روي عن النبي عن غفارة فلما اخطبها راي بكنتها بابا ضا فقال اني اهلك والحق باهلك وفي بعض الاجازات  
 وقال لستم على ان قبل يجهل ان يكون طلقا وادعها فلما هذا سئلوا الحكم بغير السبيل فنزل على ان لو صرح في القصة وهو كانه غيبا بطلان  
 وحل اللفظ على ما هو صريح فيه او في **المسئلة التاسعة والخمسون والمائة** والعنبر من النكاح على امر سلمي تظهر  
 عمن انظر بمرسنة فان امكنه الوطء ولو مرة واحدة هو املك بها ان لم يصل اليها في مدة السنة كان لها النكاح واعتصم على هذا الريب  
 الشافعية وقال الحكم وداود لا ينفق العنبر في النكاح لبلنا بعد اجماع المذاهب ما روي عن ابن ابي موسى انه قال يوجب العنبر فان حطى  
 والا فرقه بينهما وروى عن عمر بن الخطاب عن ابن مسعود والمغيرة مثل بعينة فصار اجنا حائل الصابرة لان لم يكن محالفا كما ذكرناه فان قبل  
 وكان امرئ انما البتة فقال بارئوا الله ان زوجي طلقني فبذلك طلاقا في فريضة عبد الرحمن بن الزبير وانما انما مع مثل هذه التوبة فقال  
 النبي ان يدين ان رجعا الى رفاة عتيقة تدر في عسلية يدو عسلية فاحبر لمرأة بغير زوجها ولم يجعل لها الفسخ فلما انما لم يجعل لها  
 الفسخ لان الزوج لم يفرق عنها وهي انما ثبت باقراره وعلى ان الزوج لم يكن عتيقا وانما كان ضعيفا ليجاع بدلا لمرأته حتى تدور في  
 عسلية ولا يكون ذلك الامع التمكن من الجماع **المسئلة الستون والمائة** ولو ادعت امرأة انها شاهدة ارضعت الزوج  
 فرب بينهما الذي يقولهم اصحابنا ان شهادة النساة الرضاع مقبولة على الانفراد في الولادة ابعين بذلك قال الشافعية وقال أبو حنيفة  
 يقبل في الولادة ولا يقبل في الرضاع والعيون وقال الشافعية لا يقبل في الرضاع اقل من اربع سنين وقال مالك يقبل امران وقال الثوري  
 والا وادعي يقبل واحدا وبسبب اصحابنا ان في الرضاع شهادة المرأة الواحدة مقبولة للنكاح عن البتة واحتبنا طائفة والدليل على ذلك

صحح والذين يقولون  
 اصحابنا ان المرأة اذا  
 تزوجت بزوج

کتاب الطلاق

[illegible]



## في الطلاق والخلع

الاول هذا صحيح وهو انه يذهب اليه صاحبنا وقد قال الشاذلي ان الطلاق الثالث لا يقع بشئ منه المعروف على ما قد تناه وقال جميع الفقهاء في ذلك  
 دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المذكور وذكره وايضا فان من قال لزوجته انت طالق ثم قال ثلاثا ونكحت شرائط الطلاق ان كل ما من طهر  
 لاجماع فيه وشهادته واختياره وقد نلفظ بالواحدة التي سنت له وانما ابتغى بها بلفظ ثلاثا فاعلى ما ابتغى به وسقط وجوب مجري ان يقول ثلاثا  
 يتبعه بلفظ الاحكام في الشرع مثل ان يقول خلعتك لداري واكملت الخبز فاجري مجري ذلك وقد علمنا انه اذا ابتغى هذه اللفظة وهي ثلاثا طالق بكل  
 لفظ لا يؤثر حكما في المطلقة فان حكم اللفظة الاولى في واقع ولا يثربلنا ابتغى به فان قيل لم يستل ان يقول لها انت طالق ثم يقول ثلاثا  
 فيجوز لا يقع طلاقا وذلك لان يقول لها انت طالق ثم يتبعها او يفترق عنها ومع ذلك فلو لم يقل خلافاً لما سن لمعنا يكون به فاعلم ان جميع  
 اللفظ الاول من وقوع الطلاق وهو صحيح كما لا يخلو من ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال الطلاق الثالث على عهد النبي  
 في بئر بكر وصدا بامر عمر طلقه واحدة فقال عمر لقد جعلتم اسراكم لكم فيه فانه والزمهم الثلث **المسئلة الرابعة والسبعون**  
 وان قال لاربع نسوة له احدا كى طالق لا اخطي ان يطلق كل واحدة منهن ثم راجعت جميعا عندنا انه اذا لم يعين الطلاق في واحدة من نسائه حتى  
 تنص من غيرهما لم يقع الطلاق واذا قال لاربع نسوة له احدا كى طالق لم يقع قال ابو حنيفة وصحابه والثوري وعثمان بن النخعي المثلث في  
 واحدة بعينها حين قال فانه يجزى اربع نساء ويوقع الطلاق عليها او لثلاث نساء وقال الشافعي اذا قال لامرأة احدا كى طالق فلا يقع لها  
 حتى ينص بها فان قال لم ارد هذه كان افرا منه بالآخرى دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع المتقدم ذكره وايضا قال المشي في الطلاق  
 بنيران يسمي المطلقة كسرها ليعلم بها بوضع الحجاب الذي امرها اذا قال احدا كى طالق فماتت ولا فرق في وقوع الطلاق في النكاح او في  
 بعض وقوع حكم الطلاق بان ينص لثلاثا كان لا يقع في ذلك ولا حكم له فلا يقع الفرية بها فاما ما يذهب اليه من يقول ان الجميع مطلق فعبد  
 من الصواب ما ذهب اليه من قال ان يطلق واحدة لا بعينها هو الصحيح الحق على كل حال وانما كان على مذهب مالك جسد من الصواب ان المطلقة وان  
 كانت بعينها فما تكفي بجوز ان يقع الطلاق على الجميع ليس هذا مثل ان يطلق امرأته بعينها ثم انشاها لان الخبر هناك يتعلق بعين بعيننا انما  
 لا يعين **المسئلة الخامسة والسبعون** الخلع بآبنة ولبس كل فدية طلاقا كفرة الردة والمعا عندنا  
 ان الخلع اذا جرد عن لفظ الطلاق بانتهى بمجرى مجرى الطلاق في انه ينقض عدا الطلاق وهذا فائدة اخذنا الفقهاء في انه طلاق او فسخ  
 من قبله فصح لا ينقض من عدا الطلاق شيئا فخل له وان خلعها ثلاثا وقال ابو حنيفة وصحابه ومالك والثوري الا اذا عي واليه ولما  
 في احد قولهم ان الخلع نكاح بآبنة وللشافعي قول اخر انه فسخ وذكر ذلك عن ابن عباس وهو قول احمد واسحق الليلي على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع  
 المتقدم ذكره وبذلك على ذلك يقره روى من ان ثابت بن قيس الخلع وجبه بين يدي النبي لم يامر بلفظ الطلاق فلما خالها قال رسول الله  
 اعندي ثم الغت الى صاحبته فقال هي واحدة فهذا لا نعلم انه طلاق وليس عليه على الفسخ لا يقع في النكاح ولا الاقالة **المسئلة**  
**السادس والسبعون** الخلع بآبنة ولبس كل فدية طلاقا كفرة الردة والمعا عندنا ان الخلع اذا جرد عن لفظ الطلاق بانتهى بمجرى مجرى الطلاق في انه ينقض عدا الطلاق وهذا فائدة اخذنا الفقهاء في انه طلاق او فسخ  
 من قبله فصح لا ينقض من عدا الطلاق شيئا فخل له وان خلعها ثلاثا وقال ابو حنيفة وصحابه ومالك والثوري الا اذا عي واليه ولما  
 في احد قولهم ان الخلع نكاح بآبنة وللشافعي قول اخر انه فسخ وذكر ذلك عن ابن عباس وهو قول احمد واسحق الليلي على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع  
 المتقدم ذكره وبذلك على ذلك يقره روى من ان ثابت بن قيس الخلع وجبه بين يدي النبي لم يامر بلفظ الطلاق فلما خالها قال رسول الله  
 اعندي ثم الغت الى صاحبته فقال هي واحدة فهذا لا نعلم انه طلاق وليس عليه على الفسخ لا يقع في النكاح ولا الاقالة **المسئلة**  
**السابعة والثمانون** الخلع بآبنة ولبس كل فدية طلاقا كفرة الردة والمعا عندنا ان الخلع اذا جرد عن لفظ الطلاق بانتهى بمجرى مجرى الطلاق في انه ينقض عدا الطلاق وهذا فائدة اخذنا الفقهاء في انه طلاق او فسخ  
 من قبله فصح لا ينقض من عدا الطلاق شيئا فخل له وان خلعها ثلاثا وقال ابو حنيفة وصحابه ومالك والثوري الا اذا عي واليه ولما  
 في احد قولهم ان الخلع نكاح بآبنة وللشافعي قول اخر انه فسخ وذكر ذلك عن ابن عباس وهو قول احمد واسحق الليلي على صحة ما ذهبنا اليه لاجماع  
 المتقدم ذكره وبذلك على ذلك يقره روى من ان ثابت بن قيس الخلع وجبه بين يدي النبي لم يامر بلفظ الطلاق فلما خالها قال رسول الله  
 اعندي ثم الغت الى صاحبته فقال هي واحدة فهذا لا نعلم انه طلاق وليس عليه على الفسخ لا يقع في النكاح ولا الاقالة **المسئلة**

وهو ان ما كان من المخرج  
 واحد بعينه المطلق عليه  
 جميع نساءه وان

واحد من

ما زاد في العدة وما الحسن  
 وما ان لم ينفك الطلاق

على كل من

من  
 له ما خذ

# في الطلاق

ان نأخذ منها ما ساقا إليها ولا مزيد عليها لانه رضى بذلك وانما الخلاف اذا تراعى الزمان على اكثر من المهر **المسئلة الثامنة**

**السؤال والمائة** ولا يكون الزوج موطئا حتى يدخل باهله هذا صحيح الذي يذهب اليه صاحبنا وبنا في الفقهاء بخالفون فقه الذي

بدل على صحه ما ذكرناه الاجماع المعتبر وذكره ابيهم انه لا خلاف في ان حكم الابلاء شرعي قد ثبت بلا خلاف في المدخول بها فقد ثبت حكمه شرعا

فانما على ما وقع عليه الاجماع فعليه الدليل وان تعلموا بقوله نعم للذين يتولون من نسائهم من بعض ارباعهم فان قالوا ان الله عفو رحيم فان

اللفظ عام لجميع النساء المدخول بهن فالجواب ان اللفظ لو كان عاما على ما ادعى تجازيخص به بدليل كقوله في اللفظ عاما بل على التخصيص

بالمدخول بها لا يمتنع قال فان قال المراد بالفتنة العو الى الجماع بلا خلاف فاما بعد الجماع من دخل بها اعتاد جناحها وهذا واضح **المسئلة**

**التاسعة والسبعون** العو في الظهار هو اداة الماتمة ليس لاختصاصها في بعض ما هي العو في الظهار والذي هو

في بعض ان العو هو اداة استباحة ما حرم الظهار من الوطى واذا كان الظهار انقضى بمجرها فانما زاد المظاهر دفعة واحدة فقد عاود الى هذا الذي كنا

ذهب بوجبه وصحابة بين بوجبه عن جفته مذهب بان قال ان كفارة الظهار لا تستقر في الذمة بخلاف ما يمكن قبل المظاهرة ان اردت ان دفع

الحجره وسبب الوطى فكفر وان لم ترد ان تطأ فلا تكفر وان طأ ثم لم يكفر لم يلزمه الكفارة ولكن يقال له عند الوطى الثاني مثل ذلك وجوب

مجره فلو لم تارز ان يصلي تنوعا فظهر في ان الظهار شرط في محبة الصلاة من غير ان يكون واجبه عليهم كذا قبل ان اردت ان تسبيح

الوطى الله حرمه بالظهار فقدم العو ليس لان العو يجب في مئة استباح الوطى ولم يستح في الشافعي العود هو ان يسكنها روجه بعد

الظهار مع مدونه على الطلاق وذهب الى ان العو هو العزم على الوطى وذهب الحسن طائفة الى ان العو هو الوطى

ذهب ود الى ان العود هو تكرار لفظ الظهار وذهب جاهد الى ان الكفارة يجب تجرد الظهار ولا يعتبر العو والدليل على بطلان قول جاهد ان

الله جعل العود شرطا في وجوب الكفارة فقال نعم الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعوون لما قالوا فحرموا فيه وشرط العود من اسقطه اسقطه

الاية واما الله يبطل مذهب ذلك احمد في ان العو هو العزم على الوطى فتكون موجب الظهار وهو طهر الوطى لا طهر العزم فثبت ان يكون العود

هو الاستباحة ولا يكون العود هو العزم على ان العزم لا ينافي الاصول لا تتعلق بها الاحكام ولا وجوب الكفارة ولا كونه

قال ان الله تعالى عفا لامرهما حديثا به نفوسهما صالما يتكلموا به ويعلموا به واما الذي يدل على فساده قول من ذهب الى ان العو هو الوطى فهو

ظاهر الكتاب لا يفتقر الى خبر وبقية من قبل ان نفاسا فلو كان العو هو الوطى لما امر بالخروج الكفارة قبله فانما الله يبطل مذهبنا في

ان العو هو استباحة النكاح فهو ان الظهار لا يوجب محبة العقد وترك القرينة والامساك المرأة فبكون العو هو استباحة النكاح

العوانا يقتضي الرجوع الى امر يتخالف موجب الظهار فدل ذلك على ان العو هو استباحة الوطى ورفع ما حرمه الظهار ومنه وايضا قوله ثم يعوون

لما قالوا ولفظه يقتضي الرجوع الى امر يتخالف موجب الظهار فدل ذلك على ان العو هو استباحة الوطى ورفع ما حرمه الظهار ومنه وايضا قوله ثم يعوون

الكلام على من ذهب الى ان العو هو العو بعد القول به بين موافق اجماع السلف والخلف قد تقدم على خلاف هذا القول ومن جده خلافا قد سبقه

الاجماع لم يلفظ في خلافه فان قال بما قلت ذلك لانه قال ثم يعوون لما قالوا انظارا من ذلك يقتضي العو في القول لا في معناه وفيه غشاه

قلت اما الظاهر فلا يدل على قول من ذهب الى ان العو هو اعادة القول به بل لا يمتنع ان العو هو اعادة القول بما قالوا انظارا من ذلك يقتضي العو في القول لا في معناه وفيه غشاه

في مثله واما يصح من ذهب الى هذا المذهب لفظه المثل ليس لفظه قصد عدل من اظلم لاحاله ومن حله على ما ذكرنا فدل على الاول ان الظهار لا يقتضي

مجره الوطى من ارفع هذا الجرم واستباحة الوطى فقد عاودنا قال لانه قال ما افترضه برفع عاد مجرمة يعوون لما قالوا اي يعوون

للقول فيه كقول الغاية فيه كالكلام في قوله واما هو غايته الموهوبية الهية كقوله اللهم انت رجائنا ورجاؤنا وقال نعم واعتبد

ربك حتى ياتيك اليقين يعني المؤمنين يروى في الشاعرة او في لارجوكم على بطي سعيكم كما في بطون الحاملين رجاءا وانه يعوون رجوا

**المسئلة السبعون والمائة** المتوفى عنها زوجها من يوم تبليغها نفي الزوج وكذلك المطلقة اليك بذهابها

اصحابنا ان الوعد انما هو ما فيه وهو غايته انها ثم ورد الخبر عليها بذلك فذا حاصت من يوم طلقها الى ذلك الوقت تلك خبز فقد خرجت من عندنا

ولا عده عليها بعد ذلك وان كانت حاصت اقل من ثلث احسن العدة وثبت عليها تمامها واما ما في حديثه ووصل خبره فانه اليها وند

مضت مائة اعتدلت لو فاته من بقاء الخبر بالوفاء ولم يحنسبنا من الايام وفي اصحابنا من لم يفرق بين المطلقة وبين المتوفى عنها زمانا وجعل في

الغيبه وانما يترعى في ابتداء العدة وقت وقوع الطلاق فاذا كانت كل بثلث على ما تقدم وادخلت العدة ابتداء الوفاة والطلاق فان كانت

كذلك المسافة لا يجعل معها ان تعلم المرأة بالتحال الى الوفاة اليك على ما عرفت الوفاة من يوم تبليغها ان تعلم المرأة بالتحال الى الوفاة

اليك على ما عرفت من يوم تبليغها عدا كما مله وقال بوجبه واصحابه ومالك وابن سيرين والثوري وابن عبيد الله والشافعي عدا المطلقة

والموتى عنها زوجها محسوبة من يوم الطلاق ليوم الوفاة قال بغيره الوفاة من يوم بانها الخبر وهو من الحسن ليعرف في بعض ابن مسعود وان

الموتى عن الطلاق

عن الله في غير هذا  
ما يبي

ان الموتى لانه تراعى  
هذا الغافلان يكون  
ما بين المدة بمسافة  
يمكن العلم بها بوقت  
الموتى عن الطلاق

علاء الدين

کتاب بیع

[illegible]





کتاب لڑکھن

على سبيل الهدية والهدية سقطت على الشفعة عن هذا الموهوب نرى عقد بغير عوض لم يلزم فيه الشفعة لعدم صحة العقد الذي لا ينفذ معناه الشفعة  
لأننا منع من قصد هذا الجبل لا بطلان الحقوق وان يكون انما مسقطا للعقبات ان كان عقدا صحيحا فاما ضابطا وما عرف خلافه بين محصلي  
الشفعة في ذلك فان قال السهم شهود ان من ضمن الزكاة بان سبك الدارهم والدانين سبائك حتى تلزم الزكاة وما جرى هذا الجري فيقول  
الهرب من الزكاة ان الزكاة تلزم ولا ينفعه هربه فلنا ليس يمنع ان يكون لزوم الزكاة لسبك السبائك وما اشتهر به المبيع بالجنب لا قبل الذي  
يجب له منه في الاصل الزكاة لان الزكاة لا يجب عندنا بما ليس بضرر من العين الوفاء وان تكون الزكاة انما تلزم ههنا عفوة على فداء  
من الزكاة لان هذه العين في نفسها ليست فيها الزكاة ويمكن ان يكون ما ورد من الزكاة في الامر الزكاة لمن هرب من الزكاة فهو على سبيل التخليط  
والتشديد بدلا على سبيل الحتم والايجاب **المسئلة التاسعة في الاستيعان والمائنة** ولو اشترى جلا ثلاثة اقطاع او سائر  
من مواضع شتى بشفعة واحدة فلا شفع في ذلك بين الفقهاء خلاف انما الخلاف في الرجل يشتري دارين بشفعة واحدة وللدارين  
معاشفة في احداهما وان باخذ احدى الدارين والآخرى فقال ابو حنيفة انما ان باخذ الجميع وبترك الجميع وليس له ان يفرق بشفعة وقال  
عمران ان باخذ احدهما دون الاخرى في الوجه المسئلة الاولى ظاهر لان حق الشفعة انما يثبت للمبايعين الدارين فكيف باخذ اخرى بغير حق  
يجب له عليها وليس كذلك المسئلة الثانية لان حق الشفعة قد ثبت في الدارين معا **المسئلة الثامنة في المائنة** والرقبة  
مضمومة على المهرين عندنا ان الرهن غير مضموم على المهرين فقولنا في مال الراهن وهو مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة هو مضموم على المهرين باقل  
باقل الامرين من قيمته والحال الذي هو مضمون عليه فان تلف سقط اقل الامرين وقال سحنون رآه هو المهر مضموم عليه بكامل قيمته وقال  
الحسن شريح والشعبه والتعبدية سقطت لو هو الحق الذي للمهرين وقال مالك ان تلف باسقاطا لم يثبت له الدارين منهن فاما الراهن  
وان ادعى المهرين بشفعة باسقاطا لم يقبل عواذ عليه وقيمه الدليل على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المند وما روى عن النبي لا يغلق الرهن الوهر  
من ذاهبه الذي منه له غنمه وعليه غنمها اذ بالغنم الزيادة وبالغرم النقص والتلف فان غلغوا بما روى من ان رجلا رهن مرسا عند غيره فغنى  
ممثل النبي عن ذلك المهرين فقال في حقه وقيل هو لم يرد ذهاب حقه من الوثقة لان ذلك معلوم مشاهدا فثبت انه اذ ذهاب حقه من ذلك  
فالجواب عنه ان المراد ذهاب حقه من الوثقة بدل على ذلك وجهان احدهما انه وجد الحق ولو اذ ذهاب الدارين الوثقة مع الفاكه حقا  
والوجه الثاني ان عندنا بشفعة ان الدين انما يسقط اذا كان مثل قيمته الرهن واقل اذا كان اكثر مما زاد على قيمته الرهن لا يسقط فلو كان المراد سقوط  
حقه من الدين لكان بمفصل ولم يفعل ذلك فدل على ان المراد سقوط حقه من الوثقة لان ذلك يسقط على كل حال ليس يسقط حقه من المعلوم عند  
التلف مشاهدا كما ذكرنا لان حقه من ذلك لا يسقط بشفعة الرهن هو اذ ان تلف الراهن او تلفه اجنب فان الغنم فوجدت يجعل هناك مكانه ففقد  
الشيء ان الرهن انما تلف من غير جنازة يسقط حتى الوثقة بذلك **المسئلة الحادية في المائنة** ولو اعثنى الرهن الواهر  
العبد لم يضمن لم ينفذ حقه هذا صحيح واليه يذهب صاحبنا واخوه في ذلك الشافعي على الصحيح من اقواله وقال ابو حنيفة بشفعة العتق فان كان في  
ضمن قيمته ويكون وهما مكانه وان كان معسر سعى العتق في قيمته ان كانا قل من الدين يرجع به على الراهن الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع  
المذكور وما يضمن فالرهن بشفعة بدل المهرين ومحبوس على ماله في حبس المهرين واسقاط الحق الوثقة والواهن لا يمكن بيع عقد الوهر فان غلغوا بما  
روى عنه لا اعثنى الا بما يملك ابن آدم والرهن يملك الواهر فينبغي ان ينفذ حقه فالجواب عن من اشترى من هذا الجري لا اعثنى فيما لا يملك ابن آدم  
وعلى هذه الرواية لا يثبتنا لموضع الخلاف لا بدليل الخطا ليس صحيح على انما تحمل اللفظ الذي هو على الملك الذي ليس هو مضمون بالادلة  
التي ذكرناها **المسئلة الثانية في المائنة** من اغتصب بغيره تخضعا فخرجت من حيا وحظرة فزعمها ضمنت فالفتح  
والوزع لصاحبها دون الغاصب هذا صحيح واليه يذهب صاحبنا والدليل عليه الاجماع المذكور وايضا فان منافع الشيء المقصود بالكم والكم  
لا نه بالغصب بملكه فانا نولد من الشيء المقصوب به لئلا يكون الغاصب هذا صحيح **المسئلة الثالثة في المائنة** ومن اغتصب  
من اغتصب ضا فرعهما ضامليه جرحها ونقصها هنا وسليم عنهما لصاحبها هذا صحيح وهو مذهبنا وبطل ما مر من الشافعي لانه قال ما اذا غصب  
مجلدا من افرعهما بغيره من غنمه فالوزع للغاصب كما نرى من ماله وانما تغير بشفعة واختلفت بغيره على الغاصب ش من انقصت الارض لادام  
ان حصل لها نقص لان ذلك حصل بفعله وعليه جرحه مثلها مثلها مما في يد لانه فلا تنفع لها بغير حق فضاها صاحب المقتنع فلو زعم ضامنا وانما  
ان اغتصب ضا ولم يرعهما واقامت به ماله فغلبه ضامن نقصان حدث بها وعليه ضامن اجرة مثله به لان من ضامنا ضامنا بغير  
حق وهذه الوجوه التي ذكرها الشافعي في الدلالة على صحة ما ذهبنا اليه واخبره وبطل على حقه ما ذهبنا الى ان يدعى ذلك الاجماع المتقدم ذكره  
**المسئلة الرابعة في المائنة** ان تلف المغصوب في يد الغاصب كان من يدك الامثال عليه اكثر من قيمة ما

# كتاب الدنيا

كونه في هذه الدنيا الذي نذهب اليه من المفضول فما كان ثلثه هذا الغاصب كان له امثال موجه وورثه المعصوبين باخذ المثل كان على الغاصب ثلثه  
ذلك والا فليته وفلده في نهر بلزيمه كثر فنهضت انام الغصاة بما قبل ذلك احبنا لها واستظفها والانه اذا اختلف بينهما في ايام الغصاة فلا يلى  
ان ياخذ بالادب ولا احبنا لها والاستظفها

## مسئلة الثمان مائة والتمناهي

في الحاشية صبر في الدائمة بعين وفي الباصرة ثلاث من الابل هذا صحيح والتمناهي عند ثمان مائة الحاشية وهي التي تخدم وتؤتي الجمل وبها يعرف احد  
والدائمة وهي التي فصل اللحم ويسيل منها الدم وبها يعرف الدائمة وهي التي تبضع اللحم وبها ثلاثة اباع والتمناهي وهي التي تقطع اللحم  
تبلغ الى الجمل والتمناهي المعينة للعظم وبها يعرف اربعة الموضع وهي التي تقشر الجلد وتوضع على العظم فيها خمسة اباع والتمناهي وهي  
التمناهي العظم وبها عشرة اباع والثالثة وهي التي تكرر العظم كسر بقصد فتنجاص منه الانسان الى بقعة من مكانه فيها خمسة عشر عصب والتمناهي  
وهي تبلغ الى ام الدماغ فيها ثلث الدائمة ثلثون عصب وثلث الدائمة من العين والود في على السواء لان ذلك تجلدة في الابل والبقر والغنم وفي  
بعض ما ذكرناه خلافا بين الفمها وبها فطول شهر فان الشاخي به هبة ان التجاج عشرة يذكون ليس بل الموضع من الشاخي وفي  
اوش مقلا وبما يجيبها حكونه وبما في الموضع خمسة من الابل في الهاشمية عشرة والتمناهي فيها عشرة من هذا الجمع الفمها المقطعة  
التي تقدمت تقدم ذكر المسئلة السابعة والتمناهي في نهي الرجل يفتح عن عرسه حين هم بمه لم يفرغ عشرة  
دناير فان يفرغ والتمناهي في عشرة من دينا وفي الصلابة اربعون وفي المفضلة ستون وفي العظم ثمانون دينا وفي الجنب مائة  
دينار ورجل الجنب في ثمان مائة دينا وهذا الترتيب الجنايات المذكورة هي يختص به الشبهة الامامية وهو صحيح الا في الجنايات  
على الجنب فانه ذكورا مؤن دناير والعصاة مائة مثقال ذالم يكن في الجنب الروح والتمناهي في مائة مثقال ذالم يكن في الجنب الروح والتمناهي في مائة مثقال ذالم يكن في الجنب الروح  
المسئلة السابعة والتمناهي ولا يقبل اثنان بواحدة لواقعة عشرة فتلوا بواحدة الفل والتمناهي

فيه وثلاثون عصب

او ثمانية ادم واخذ من الباقية ثلثه اعشار الدائمة من دفع الى اولياء المفضول الذي يذهب اليه اصحابنا انه اذا اشرك اثنان على قتل نفس  
على العمد كان اولياء الميت عشرين بين ان يقتلوا الاثنان فيرثوا في ثمانية ادم كالمه ينقصونها بينهم نصفين او يقتلوا واحدا منهم او يورثوا  
الباقي من القاتلين الى ثمة صاحب نصف الدائمة او يقبل الدائمة فيكون بين القاتلين سمانا مائة ادم وكذا القول على الثلاثة او اكثر الا قتلوا  
الواحد وورثوا فافنا على هذا المذهب عن ابن الزبير ومعاين جيل الوهري محمد بن سيرين وذهب ابو دود وبعيد الى ان القود لا يجب على احد القتل  
اذا اشركوا وانما يجب للدائمة وذهب الى ان الجماعة تقتل بالواحد مائة المسئلة السابعة والتمناهي وعطاء مالك والوزاعي والثوري واخيه  
واصحابه واحدا متى والسابعة وذكر الشاخي في هذا فقبلا فقال ان الجماعة اذا قتلوا واحدا قاتلوا القضا من يجب على جماعة بموجب  
الشهادة اذ هما ان يكون كل واحد من الجماعة مساويا للقول حتى لو نفر فقتله قتل به والثاني ان يكون كل واحد منهم مغل بغيره فلو لم يجر  
ان يموت منه ولو جلد منه فاذا وجد هذا الشيطان وجب لعضا من على الجماعة وعلى القول بالجناب بين ثلاثة اشياء ان شاء قتل الجميع  
وان شاء عفا عن الجميع واخذ الدائمة وان شاء عفى عن البعض فقتل البعض فليتنا على هذه ما ذهبنا اليه لاجماع المتردد وبها ما ذهبه جوير  
عن المتحال من الشيخ لا يقبل اثنان بواحدة فان قتل على انه لا يقبل اثنان بواحدة اذ كانا احدهما خاطبا فلتا هذا فخصيص  
واختار لما ليس في الظاهر فانهم يقتلون الاثنان بواحدة الخنا وذلك في الدائمة وبذلك تارة لا فرق لنا الظاهر مع من قتل الاثنان بواحدة  
على كل حال واذا احبنا ما نذهب اليه نذل الدائمة من الظاهر بقا ما عداه فتم على من قاتلنا وهو المفضول فاعلموا بقوله نعم ولكم في الغفصان  
جنوة فلو كان القود لا يجب في حال الاشرار كان كل من احب قتل غيره مشترك اخر في قتل وسقط القود عنها فبطل المعنى الذي نتم في الاية عليه  
والجواب في الاية انما يجب ان يشهد الجماعة على الواحد على كل حال فافنا عنهم فقتل الجماعة

اذا اختلفوا في الدائمة فذلك يدل على ما شرعناه والتمناهي بالقتل وجوب الغفصان المذكوران في الاية باقيا على مذهبنا وليس يجوز ان  
يشهد على قتل من قتلنا بقوله نعم النفس بالنفس والتمناهي بالتمناهي ان يقولوا المرادها هنا بالنفس جسد النفس لا العلة فما قدمناه  
اول المسئلة الثامنة والتمناهي في ما شرعنا من مدينه او قرية او عملة لا يعرف قاتله فالدائمة من بيت  
مال المسلمين الذي يذهب اليه اصحابنا انه من جلد قبله فمدينه او قرية لم يعرف قاتله فعينه كانت به على اهل تلك القرية فان وجد  
فمن بين الوقت به لاهل القرية بين ان كان في مكانه فان كانت المسافة مشاة وبه كانت به على القرية بين بالسوية فاما الموضع الذي يلزم  
منه القية لبيت مال المسلمين فهو مثل الزمام في ابواب الجوامع وعلى الغنم والحسوة في الاسواق في سائر الحج الاسواق لا يوزان في  
الاية ثم فان دونه من كراه على بيت مال المسلمين وان لم يكن المفضول في باخذ به سقطت الدائمة عن بيت مال المسلمين وانما كانت الدائمة  
بمنها على بيت مال المسلمين واما القية في القرية لان القية في المواضع التي ذكرناها لا توجه للعلم بقاتله ولا للظن به والامارات كلها ثم نفعه

# کتاب الفرائض

وليس كل قبل القرية والمدنية لان كونه قبلها امانة بالغادة على ان بعضا ههنا قلوه **المسئلة التاسعة والثمانون** ما اذا  
من حلف على فعل معصية او ترك واجب فلا كفارة عليه هذا صحيح واليه ذهب اصحابنا وخالف سائر الفقهاء على ذلك والرموا الكفارة  
دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المنزلة ان الله سمى هذا واجب على الحالف ان انقضت عهده الوفاء بهما وان لا يثبت فيها وفاء فدل على ان  
من حلف على ان يفعل معصية او يترك واجبا فليس عليه الا شتم او على حكم معصية ولا الوفاء بها بل يجب عليه تجنب المعصية وفعل الواجب  
فعلنا ان معصية غير منعقدة واذا لم تكن منعقدة فلا حث لا كفارة لان الكفارة تدفع انقضاد اليقين فان قبل لا تسلم ان ينقض انقضاد اليقين  
هو انه يجب عليه الا شتم او على ما حلف عليه الوفاء به بل يقول ان اليقين منعقدة وان كان الوفاء بها غير لازم ونفس انقضاد اليقين بانه يلزم  
في الحث فيها الكفارة فلما هذا كلام غير محتمل نهضنا لم يكن معنى انقضاد اليقين لزوم الوفاء بها والبقاء على حكمها لم يكن لانقضادها مضافا  
معقول فاما قولهم ان معنى الانقضاد هو ان يلزم في الحث فيها الكفارة فبنا طرلا ان الحث انما يدفع انقضاد اليقين ويدين على صحة عقدها  
وذلك وجوب الكفارة فكيف نفس انقضاد اليقين بما هو موقوف عليه وتابع له والذي يدل على انما انقضد عليه اليقين يجب الوفاء به ولا شتم او  
على حكم قوله نعم يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود فلو انقضد اليقين على المعصية لوجب الوفاء بها بغير هذه الآية وقوله نعم ولا تنقضوا الايمان  
بعد توكيدها يدل على وجوب الوفاء باليمين المنعقدة وقد علمنا ان من حلف على فعل معصية يجب عليه نفق معصية لا الوفاء بها فدل على انها  
غير منعقدة **كتاب الفرائض المسئلة التسعون** ما اذا كان للفرايض اربع ولها من جملتها  
ابوين وثلاثين ووجه فللزوج خمسة اربون لكل منهما السدس وما بقي فللبنتين هذا صحيح وذهب اصحابنا بلا خلاف ان الفرائض اربع ووجه  
على ذلك ان عباس وداود بن علي الاصفهاني في مخالفتنا في الفقهاء ويخففون هذه المسئلة ان تكون التهمة المسئلة في الفريضة ينفقونها  
ولا يبيع لها كما مره خلفنا بنتين ابوين زوجا فللزوج الربع وللبنتين الثلثان وللابوين السدس وهذا لما ينفقون المالك لا نه لا يجوز  
ان يكون للمال ثلثان وسدس اربع وعندنا في هذه المسئلة ان لابوين السدس للزوج الربع وما بقي فللبنتين مخالفتنا الذين ينفقون  
الى العول يجعلون للزوج الخمس ثلاثة ارباعهم من خمسة عشر وللابوين السدس اربع من خمسة عشر للبنتين الثلثان ثمانية من خمسة عشر فدل  
مخالفتنا في العول الى الله نعم ما لا ينفق بكمه وعدله وجعل مغانه لانه لا يجوز ان يفرض في المال ما لا يبيع المالك له فذلك سفر وعيب ولا والله نعم  
فرض لابوين السدس في هذه المسئلة واعطوها اربع من خمسة عشر هذا حق ثلث عشر لا سدس وفرض للزوج الربع اعطوه ثلاثة ارباع من خمسة  
عشر هذا حق اربع وفرض للبنتين الثلثين فاعطوه ثمانية من خمسة عشر هذا ثلث وخمس لا ثلثان فان قالوا فلم ادخلتم النقص في هذه  
المسئلة على البنتين دون الجماعة والله نعم قد سمى للبنتين الثلثين كما جعل للمواحدة النصف فلما المعتمد في ادخال النقص على نصيب البنتين في هذه  
المسئلة وما شاكلنا من مسائلنا بل يدعي فيها العول انما نقصنا من اجعلنا لانه على نقصانه من سهميه وهما الثلثان لانه لا خلاف بيننا في ان  
العول ومن نفاء في ان البنتين منقوصتان سهمنا عن سهميه مما هي الثلثان وليس كل من عد البنتين والابوين من الزوج لان لانه  
ما اجمعت على نقصانهم ولا قام على ذلك دليل فلما اضطردنا الى النقصان وصافنا التهمة على الوفاء ونقصنا من نفع الاجماع على نقصانهم فدل  
نصبت الدليل على وجوب نقصانهم فضا هذا الاجماع دليلا على انه ليس للبنتين الثلثان على كل حال في كل موضع فنقصنا الظم بالاجماع ووجهنا  
البنايين في هذه الفريضة بطوار الكتاب لعل لم يقر دليل على تخصيصها وفي اصحابنا من يقول في هذا الموضع ان الله سمى انما فرض للبنتين الثلثين مع  
الابوين فقط اذ لم يكن غيرهم فاذا دخل في هذه الفريضة الزوج غيرت الفريضة التي سمي فيها الثلثين للبنتين كما انه لو كان مكان الزوج ابن لغيره  
الفريضة ولم يكن للبنتين الثلثان وقالوا ايها الزوج والزوجته جللنا في الكتاب فرضنا على واسفل خطا من الاعلى الى الادون وكل جل  
للابوين فرضنا احدهما اعلى وهو الثلثان والآخر الثلث لئلا يمتدح ثمة بيننا انما اذا جئنا عن ذلك خطا الى السدس وفرض للبنتين النصف وللبنين الثلثين  
ولم نخط البنتان من فرضيه الى اخرى فجبنا حال النقص على سهميه من لم يلحقه نقص الاخط من يمينه الى اخرى هو فرضيه من نقص وخط من يمينه  
عليها الى سفلى حتى لا يلحقه نقص بعد اخر فيكون ذلك اجا فابره وقالوا ايها اجمع المسئلة انما لو خلفت زوجا وابوين وابنتين للزوج  
الربع وللابوين السدس وما بقي فللبنتين فيجب ان يكون ما بقي يقر بعد نصيب الزوج والابوين للبنتين كما لو كان مكانهما ابنا ابنة لا يجوز  
ان تكون البنتان احسن حالا من الابنتين هو نعم يقول لذلك مثل خطا للبنتين في هذا الذي حكمنا من اصحابنا بنظر والمعول على ما قد مره  
نقدناه وقد روي الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن ربيعة قال جلسنا الى ابن عتب بن جبري ذكرنا الفرائض في المواريث فقال ابن عباس سبحان الله  
ارزق الذي احضره من عدي جليل قال نصفا وثلثا وربع فقال له وفيه من الاوس البصير باين عتب بن مني اول من اقال الفرائض قال عتب  
الخطا بلما الثلث عند الفرائض واذن بعضها بعضا قال الله ما ارى انكم فدم الله وابتكم اخر ما اجد شيئا هو اوسع من ان اسمع عليكم  
هذا المثال بالخصوص ما دخل على كل ذي حق ما دخل عليه من عول الفريضة وام الله لو قدم من قدم الله واخر من اخر الله ما عال الفريضة فقال له

# تکالیف الفرائض

[illegible]



فَبَا'لْمِيرَاثِ مِنْ بَابِ صَبْرٍ

بلا خلاف لا يرث مع الولد فلا يجوز ان يرث مع اولاد الاولاد. وهم اولاد على الحقيقة فان قبل ان كان اولاد ولد الميت وان سفلوا ولا داعي للحقيقة  
فبذلك يكون الجد باع الحقة لانه لا يجوز ان يكون لزيد ولد الاول وهول ولد وان كان الاجداد ابناء على الحقيقة كان اولاد الاولاد ابناء على  
بعض من ذلك ان يكون فولد فلان بوجه لكل واحد منهما السدس متساو ولا بداء والاجداد وهذا خلاف الاجماع قلنا لو تركنا وانظر للحكمة بان يقول  
ولا بوجه يقع على الاباء والاجداد لكن اجتمعنا لانه على ان يمتدوا الاجداد فقلنا بذلك بالاجماع وخصصناظم الكتاب لا يجوز  
ان اخصصنا هذا الموضع بالاجماع ان يخص الظواهر التي ننسبها لاولاد مع عمومها الولد الولد غير دليل بان الفرق بينه وبين المسئلة

الثانية السبع والمائة جل خلف بنت بن و زوجة فلور زوجة الهن كما الوترك بنتا هذا عجم واليه يذهب

أما بنا ومخالفتنا في القهاء فيه فذهبوا إلى أن ولدا البنت لا يحجبون وفي بعض المشقة من لم يحجب بولدا الابن كما لم يحجب ولدا البنت فقهاء  
الأعمش أن الابن يحجب بولدا الابن وأن سفل الدليل على هذه المسئلة بعد الإجماع المتضمن أن ولدا البنت يقع عليهم اسم الولد كما أن ولداً  
يضع عليهم هذا الاسم وجميع ما علق الله نعم من الأحكام بالولد فاقه فاعلم به ولدا لولد كقولهم حرمنا عليكم إيمانكم وبناتكم إلى قوله  
وبنات الأخ وبنات الأخت وحلوا ثل بناتكم وقوله ثم ولا يبدلن بينهم من الابلعولهن أو إيماناً وبناتاً بعلولهن نعم الحكم بذلك أولاً  
الأولاد بغير الاسم وعموم اللفظ وإذا كان أولاد البنت يقع عليهم اسم الولد كقوله علي ولدا الابن حجبوا الزوجين من الربع إلى الثمن كما يحجب  
أولاد الابن فإن قيل ولدا الولد يقع عليهم اسم الولد على سبيل المجاز لا الحقيقة فلما هذا الأمر بلا برهان وأدفع اسم الولد على ولدا لولد  
فالظن أنه حقيقته لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة والمجاز طار عليها ومن دعي المجاز في لفظ مشغل بغيره لدليل لا من عادول عن لفظ فإن قيل  
لو حلف رجل بالطلاق لا ولدا لم يحث إلا أن ينوهم فدل ذلك على أنه مجاز فلو كان حقيقة لم يحث من غير بنية فلما لم يحث عندنا ولا لم يكن  
له نية لأن اسم الولد واقع على ولدا الولد حقيقة **المسئلة الثالثة والشعور** أما ثم ثبت وأخ لا ب لم قلنا كل كلمة البنت  
هذا صحيح واليه ذهب أصحابنا إلا خلاف بينهم فيه مخالفة ذلك باقي الفقهاء فوضوا الأخ مع البنت للتعقيب كان ابن عتب بن بكير القولي كعبه  
وبناتها مذهبنا فيه وقوله في ذلك مشهور واقع طار عليه **الشيء** لا ينشأ قبل أن الزوج كان يقضي خلاف كعبه قال أبوهم القحطاني

في ذواته لا عيش عنه كان بذهيبا ذل والدني بدل على ان للميت المال كله دون الاخ الاجتماع للتقدم وايضا فان البنت وان كان لها المهر

النصف فانما استحق النصف الاخرون الاخ بالعبارة لا لما افترقا الى الميت من اجنبه بلا شبهة لا لما انفردت بغيبتهما والاخ سفير بالجد فترابهما  
افترقا لا شبهة ان من برث بالغير والنسب يعتبر فيه وراثا لغيره فان قالوا بورث الاخ بالمعقوب فلنا الاجابة كما اذا هبتم اليه من المعقوب  
وقولكم بالمعقوب طابع على انكاي السنة لا والله ثم يقول للرجال نصبكم انما لوالدك والافترقون مما قلتموه وكثير نصيبنا مفرضا فلم يحصل  
للمرأة من الميراث شيئا دون النسا ومن هب الى مورثا العصبه خالف هذا الظاهر وعظم الاخ وابن الاخ وفي اصحابنا من حمل خبر المعقوب  
صح على ان الميراث ما ابقوا القربى فلاولى عصبته ذكر اى اولى من كره الله ثم من جرائبه الميت ويستحق بالغير ميراثه ويكون لفظه ذكرهم لنا  
فعلا منصبا لا اسما كما ذهبوا اليه قد روى ابو سلمة خبره في خبره ٤٠٠، النبي انه قال من ترك ما لا فلاهله وهذا يدل على ان خبر العصبه امثا  
اذا دبر الاهل من غير محض لذكور من ابني وروى ابو عمر غلام ثعلب عن ثعلب بن ابي الاعرج العصبه جميع الاهل من الرجال والنسا وقال هذا معرو  
عند العرب مشروفا والجليل في كتاب العين العصبه مشقة من الاعضاء وهي الجنبان والاطراف العظام وهذا الاستيفاء يقتضي ان البنات  
كالتبيين واولاء دهن في الخمر بالميت والانتقال به المسئلة الى اجزاء النسب والمائتين وابن ابنا المال كلهم  
كما لو ترك ابنتان وابن ابن هذا صحيح واليه يذهب اصحابنا وخالف الفقهاء كلهم فيه والدليل على صحة ما ذهبنا اليه لاجتماع المقدم وابنه فقد  
دلتنا على ان الميت كالاب في نكاح ابنته والولاء لما على الجفينة واذا كانت ولد للموتى فلم يرث معها ولدا لولد له من غيرها بوجه كالا بوث

ابن الابن مع الابن المسئلة الخامسة والكسح والماسنة فان مخالفة المال بينهما نصفان هذا يصحح البيهقي

اصحابنا وابوجنيد واصحابه يوافقونا على تورث ذوي الارحام الا انهم لا يسقون بين الحال والحالة في الفسحة كما يقولنا وعالمنا الشافعي  
ومالك في تورث ذوي الارحام وكان بهذه في تورث ذوي الارحام من الصحابة وغيرهم في الخطاب غابسة وابن زهر الدليل على صحة ما ذهبنا  
اليه بعد الاجتماع المنزلة قوله نعم واول الارحام بعضهم واولي بعضهم في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ايهم قوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان  
والاقرابون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربان الا ان نصيب تورث الا نائي وذوي الارحام فراها بواجب تورثهم وايضا ما رواه سهل بن جندب عن عمر  
عن النبي قال الله تعالى ورسوله هؤلاء من ترك مولى له والحال فوارث من لا وارث له وايضا ما رواه المغيرة بن معاوية عن رسول الله قال من ترك  
كلا فإلى من ترك مالا فوارثه وانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه والحال فوارث من لا وارث له يعقل عنه ويورثه وايضا ما رواه عن  
ثابت بن الدحداح مات فقال رسول الله صلعم لعاصم بن عكل هل تعلم له نسبا في الحرب فقال يا رسول الله كان رجلا ابيا فترجى عبد



## في الأجانة والعمر والرفق

ومن أجل ذلك وان هذا يمنع من الشاهد مع اليقين وبما قالوا اثبات الشاهد واليهين زيادة في النقص في الجواب عن ذلك  
 ان الأثر إنما وجبت ضم الشاهد الثاني إلى الأول وأما ما لم يأت من مقام أحد الشاهدين ليس إلا بغير نفي العمل بالشاهد اليهين لأن من لم يأت  
 الثاني إلى الأول وتبع للمراتب بذكر ما بينهما أكثر مما ينبغي بكون شرط في الشهادة ونحو الحكم بشرط لا يترك على ما عداه بخلافه لأن  
 الشرط قد خالف بعضه بعضا وبموجب بعضها مقام بعض الآخر ان القائل اذا قال لا اذن لا اذن في الزمان فم عليه لم يترك شرط في فانه الحد الزمان  
 يمنع ان يجب عليه الحد بسبب غيره من فناء وغيره فمنازل لشرط في الاحكام مفرقة لا بد منه محصله انما هو ان ذلك يمنع فليس كل زيادة في نفس  
 نسخا وانما تكون نسخا اذا غيرت حال المبدأ عليه احسن من كل احكام شرعية وقد علمنا ان فانه الشاهد واليهين مقام الشاهدين لم يغير شيئا من  
 قبول الشاهدين بل على ما كان عليه بان اضيف اليه مرتبة اخرى على انه لو كان الامر على ما ذهب اليه اصحاب جنته في ان الزيادة في النفس تمنع  
 على كل حال من غير اعتبار بما ذكرناه من الاجازة في حكم الزيادة هنا تمنع الا اذا تاحت من قبل الحكم المبدأ عليه فاما اذا مناجته ونقصت عليه لم يكن  
 نسخا لان اعتبارنا جبر القليل في النسخ واجب عند كل محصل من العلم ان دليل العمل باليهين والشاهد من السنة كان مناجته من قبل لا بد من  
 يتكررون ان يكون ذلك مصححا او معتدرا فان غلبوا بما روي من ان رجلا حضر ميتا يدعى على كبدى ارضا فقال له النبي انك بئس فقال  
 فقال تبيد ميتة فقال لا فقال ليس لك الا شاهدان وعينه الجواب باليمين لم يفسد ذلك جميع الحجج وشرحا الاثر انهم يذكرون الشاهد  
 واليهين وان كان ذلك محتملا فاما ما عدا ذلك من خلافه انما ذكر المحنة المتأخرة وهي الشاهدان على انما جعل الخبر على ان المبدأ ليس لك الا شاهدان  
 او يمين او شاهد وتبينك بدليل فاذا ذكرناه فان غلبوا بما روي منه من قوله اليهين على المدعى اليهين انكرنا ثبت اليهين في جنته المتكررة في  
 في جنته المدعى فقد خالفنا الظن فالجواب ان اليهين انما يثبت في جنته المتكررة في النفس على النفع ذلك اليهين لا يثبت في جنته المدعى وانما  
 يثبت في جنته المدعى عليه بمبدأ عليه اليهين لا يكون ظن في جنته المدعى اليهين له وانما يكون في جنته يمين له **المسئلة التاسعة**  
**والسنة والمائة** لا يجوز استيجار الارض بطعام معلوم الكيل يجوز ذلك عندنا وانما لا يجوز استيجارها بما يخرج من ذلك ويجوز  
 الاستيجار وليس كل الطعام المصفون في الذمة وانما على جوازها بوجوبه واصحابه السلف وروى عن مالك كراهة استيجار الارض بماء وحظن  
 وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يكره في الارض بشئ مما يثبت الارض ان كان لا يؤكل الدليل على صحة ما ذهبنا اليه الاجماع المتكرروا الذي فيه  
 البطلان في كراهة ذلك لا وجه له لان لا فرق في استيجار الارض بالذرة والماء والذرة بين استيجارها بالحنطة والشعير لان عقدا الاجارة  
 يتناول منافع الارض دون ما يخرج منها وانما اشبه على مالك وظهر ان العقد يتناول ما يخرج من الارض وانما يتناول منافع **المسئلة**  
**المائة** ان العري والرقبي يجريان مجرى الغارية الا اذا فندنا بذكر العقب لك ان هذا ليس ان الرجل ان جعل لعنه ذرة سكنى او عري ورتق  
 فان الرقي مجرى العري كانت له لذلك مدة حياة المالك ثم هي بعد موت المصطد اجعة على ذمة المخط وجرى مجرى الغارية والاجارة التي يملك  
 فيها المنافع دون لوفته فان قال هو لك ولعقبك من بعدك ثم انقضت هو وعقبه انتقل ذلك الى بيت المالك كسائر الاموال التي لا وارث لها قال مالك يجوز  
 قال الشافعي اذا قال اعمرتك لدار ولعقبك من بعدك ثم انقضت هو وعقبه انتقل ذلك الى بيت المالك كسائر الاموال التي لا وارث لها قال مالك يجوز  
 للمخط وذهب الشافعي الى ان حكم الرقي كحكم العري ومنهما ان يقول جعلت لك دارى فنجوزي فان من قبل وجبت الى ان من قبلك كانت لك  
 برها وروى مالك وروى ابو حنيفة ومحمد والرقبي لا يلزم والموت الرجوع فيها وقال الشافعي في الجد بدلا قال اعمرتك هذه الدار ولم يقل ولعقبك من  
 يكون لعقبك من بعدك ثم لبيتنا مال كالعقب ذكرناه وهو قول ابو حنيفة وقال مالك يكون للمعسر حياثة فاذا مات فادنا الى المعطي وحكي ابو حنيفة  
 المروى عن الشافعي في القول للفقير مثل قول مالك وعك اية غيره الفقهاء ان العري يبطل ولا يستحق المهر ولا عقبه للدليل على صحة ما ذهبنا اليه  
 ووافنا عليه مالك الاجماع المنة مذكورة وايضا فان العري انما عليك المنة في ماله المخط واذ جعلنا لعقبه مثل هذا الوجه وعقبك المنة  
 لا نستعمل الى الرقي ولا بد ان يعود عند انقضاء المدة المصرة في المالك وكيف يجوز ما قاله الشافعي ووافقه عليه ابو حنيفة فان غلبوا بما رواه  
 جابر من ان النبي قال ان عدا عري لم ولعقبه فانه لا يملك عطاها الا رجع الى الذي اعطاها لانه اعطى عطا وعطت منه الموارد في خبر اخر  
 لا يبرأ الا برقب من عري شيئا او اذ به نسبته بسبيل الميراث فالجواب عن ان العري لا يرجع الى الذي اعطاها قبل انقضاء مهلهما ويرجع بعد  
 انقضاء المدة كالاجارة وانما ورثا وارث هذه المنافع كما يروى من منافع الاجارة وليس خولا لميراثها ولا لغيره ملك الرقي دون ملك  
**المسئلة الحادية** لا يصير الدين لموئلا لا يموت من عليه الدين هذه المسئلة لا يعرف الا صحابنا الا لان فيها  
 نصا مقبها فاحكيه وفقها الامضا كلهم يذهبون الى ان الدين لموئلا يصحح الا يموت من عليه الدين ويعفى في نفسه فانه يملك الفقهاء ويمكن ان  
 يندل على صحة بقوله من بعد وصية يوصي بها او دين فخلق الله من غير ان يفسد الدين في اجارة فلونا خرضا الدين الى حين حلول الاجل  
 المضروب للدين لا تخرب من الميراث وفي ذلك اضرابا لو ثبت واثم فان يصحح الا يموت من عليه الدين لوجب ان ينفصل الحق من ذمة الميت الى ذمة

## مسائل الصيد

بہارِ حق پرست

روزنامه کائنات



## مسائل الصِّيد

وافضار ما يكفي في العلم بها والاطلاع على مكنونها والنقطة بين مضمونها وظلها لانا لو مضنا الشرح والبسط والاستيفاء لم نجد جواباً  
هذه المسائل في اصغاف كثيرة لما اجبتنا به والوفاء بصدق عنه والشغل يمنع منه وابتار سرعه عود جواب المسائل وجب بلوغ الغاية  
في الاختصاص ولم يورد فيما اعتمدناه الا ما هو طريق العلم وموجب اليقين الا ما استعملناه في خلافة لك من ذكر الاخبار التي ينقلها  
الفقهاء ويندا ولولها في كتبهم محتج بهم بها دون الاخبار التي ينقلها الشيعية الا ما ثبتنا واما اوردنا هذه الاخبار وهي داوود من طريق  
الاماد ولا علم يحصل عندها بالحكم المنقول على طريق المعاصرة للمضموم والاستظهار في الاحتجاج عليهم بطريقهم واستدلالهم كذا  
فعلناه مثله في كتابنا من ادلة الخلاف وان كان قد تضمننا في ذلك الكتاب الى الاحتجاج على المخالفين لنا باخبار

الاحاد والاحتجاج عليهم بالغيباس على سبيل المعاصرة لهم فاننا لا نذهب الى صحة القياس

في الشريعة ولا الى بؤث الاحكام به واما يثبت الاحكام بما يوجب العلم

ويشتر اليقين وفد لنا على هذه الجملة في مواضع كثيرة من كتبنا ولولا ان

هذا الجواب عن المسائل الواوذة لا نلتقي بذلك لذكرناه

وما نوصفنا الا بالله عليه توكل واليه نلتجى هو

حسننا ونعم الوكيل وصلواته على خيرته

من بر بن محمد والي الطاهرين

وسلم بسلاما كثيرا كبره

ابن ميرزا عيسى

محمد رضا

لهوكتا





# في الفقه الإجماع في حقه الحسن مرفوعاً كتاباً في فقه الشريعة الأعظم محمد الطوسي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه من خلقه محمد وآله الطاهرين من عترته وسلم تسليماً كثيراً كتاباً في فقه الشريعة  
ماضية الطهارة وكيفية ترتيبها الطهارة في الشريعة اسم لما يستباح به الدخول في الصلوة وهي تنقسم قسمين وضوء وتيموم واما على وجه  
اشياء احدها وجوب الطهارة وثانيها ما به تكون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما ينقض الطهارة فاما العلم بوجودها فاحص لكل  
احدنا لاطاع الشريعة ولا يربط احد منهم بغير العلم بما به تكون الطهارة فيقسم قسمين احدهما العلم بالمياه واحكامها وما يجوز به الطهارة  
منها وما لا يجوز والثاني العلم بما يجوز به التيموم وما لا يجوز واما العلم بكيفية الطهارة فيقسم الى قسمين احدهما العلم بالطهارة الصغرى وكيفية  
والثاني العلم بالطهارة الكبرى من الاعمال احكامها وما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو ايضا على ضربين احدهما ينقض الطهارة  
الصغرى ولا يوجب الكبرى والثاني ينقضها ويوجب الطهارة الكبرى والذكر ينقض الطهارة مما يحتاج الى العلم به للدخول في الصلوة وان لم يقع  
اسم طهارة العلم بازالة الجثاس من البدن والنجاسة لا يجوز الدخول في الصلوة مع نجاسة على البدن او الثوب كما لا يجوز الدخول فيها مع عام  
الطهارة ونحن نرى في بعض الكتب بقبضتها الحاجة اليه انشاء الله ما العلم بوجود طهارة قد بينا حصوله لا محالة فلاجل ذلك لشرع فيه  
اما ما يقع الطهارة من المياه وغيرها يجب ان يكون العلم به مقدماً على العلم بكيفية ابقائها فلاجل ذلك بدأنا به في اول الكتاب ثم تذكر بعد ذلك  
ما وعدنا به من الانشاء انشاء الله تعالى **باب في احوالها واحكامها وما يجوز الطهارة به ومنها وما لا يجوز بيان ما يقع فيها مما**  
**يغير حكم الطهارة منها وما يرفع من ذلك الحكم عنها الماء كونه طاهراً لم يقع به نجاسة فسد وهو على ضربين طاهر طاهر ليس طاهر فاما الماء**  
**الطاهر لئلا يفسد طاهر بالمياه المصانة من الماء الباقية وما الورود ماء الامم هذه المياه لا يجوز استعمالها في شئ من الطهارة ولا في ازالة**  
**الجثاس من البدن لئلا ينجس ما يستعملها في الشرب وغيره ما لم يقع فيها شئ من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال لا عند الضرر ولو لم يكن**  
**في من كف النفس اما الظاهر المظهر فكل ما يستحق اطلاق اسم الماء من غير ضارته وهو على ضربين جارٍ ذاك بالمياه الجاريه كما طاهر طاهر**  
**لا ينجسها شئ مما يقع فيها من النجاسات لا ما يغير لونها او طعمها او رائحتها فانه في غير شئ من اوصافها المذكورة مما يقع فيها من النجاسات فلا**  
**يجوز استعمالها في الطهارة والمياه الزاكية على ثلاثة اشياء اميا القذفان والقلبان والمصانع وبميا الاواني المخصوصة وميا الابال**  
**واميا القذفان والقلبان فان كان مقدارها مقدراً كركبته اشياء ونصف طولاً وثلثه اشياء ونصف عرضاً في ثلثة**  
**اشياء ونصف عمقاً او يكون مقداره القوام في رطل بالعراقي فانه لا ينجسها شئ مما يقع فيها من النجاسات الا لمغير لونها او طعمها او رائحتها**  
**فان تغير احد اوصافها بما يقع فيها من النجاسة فلا يجوز استعمالها على حال وان كان تغيرها من قبل نفسها او بما يلاقيها من اجساد الطاهرين**  
**فانه لا يوجب استعمالها ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها او طعمها او رائحتها فان كان مقدارها اقل من كركبته فانه ينجسها كل ما يقع فيها**  
**من النجاسة ولا يجوز استعمالها على حال وبكره استعمال هذه المياه مع وجود المياه الجاريه بالمياه المتضمن طهارتها ولا ينجسها القذفان**  
**بوتوع السباع والبهائم والحشائش ما لم يكن فيها الا الكلب خاصة والخنزير فانه ينجسها ان كان دوراً كركبته او كان ذاتاً على الكركب**  
**فليس يربس اما ميا الاواني المخصوصة فان وقع فيها شئ من النجاسة فسد ما لم ينجسها وان كان ما يقع فيها طاهراً فلا يوجب استعمالها**  
**ما لم يسلها اطلاق اسم الماء وان غير لونها او طعمها او رائحتها فلا يوجب استعمال المياه وان كانت قد استعملت مرة اخرى في الطهارة لا**  
**ان يكون استعمالها في الغسل من الجنابة او الحيض وما يجري مجرىها او في ازالة النجاسة ولا يوجب استعمالها في الغسل من الجنابة او الحيض وما يجري مجرىها**  
**كذلك المرأة لا يربس ان تستعمل فضل وضوء الرجل ولا يربس السليل استعمال ما شربوا منه في الطهارة سواء كان رجلاً او امرأة وبكره**  
**استعمال سواد الحايض اذا كانت منه متهمه وان كانت مأمونة فلا يربس ولا يجوز استعمال سواد من خالفه لا سلام من سائر اوصافه لكتاب**  
**وكل سواد استداره لئلا ينجس على غير ذلك الكلب خاصة والخنزير ولا يربس استعمال سواد كل حيوان يوجب نجاسته من سائر الجنان ولا يربس استعمال سواد الجنان**  
**والحيض والدماء المبردة غير ذلك الكلب خاصة والخنزير ولا يربس استعمالها في الطهارة الا ما اكل الجيف وكان في منقاره اثره ومما الحاشا**  
**سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت له مادة من الجري فاذا لم يكن له مادة فهو على طهارة ما لم يمتلئ منه نجاسة فان علت فيه نجاسة او**

ينقض

ماء الغسل

ماء الغسل

ماء الغسل

ماء الغسل



# في الطهارة

يد منه يورث نقصا ومثرا وانما من ضايعهم من ضايع الكفار ولا يجوز استعماله على حال غسل الحمام لا يجوز استعمالها ايضا على حال  
 ولغ الكلب في الاناء من الماء وجب مراعاة غسل الاناء ثلث مرات احدى هي الاولى بالترتيب كذلك كل انة وقع فيها نجاسة وجب امرارها  
 فيها من الماء وغسلها ثلث مرات بخلافه لا يعتبر غسلها بالترتيب الا في ولوغ الكلب طائفة من دماء يركب امرق ما فيها وغسل الاناء مرة واحدة ولا يورث  
 نجاسة قذرا ومثرا في الاناء نجاسة النفس من النجس لما وجب مراعاة غسل الاناء حيا قذرا والقاذرة اذا ماتت في الاناء وجب امرارها فيها وغسل  
 الاناء سبع مرات وكل ما يقع في الماء فان لم يلزمه نفسا لم يلزمه باس استعماله في ذلك الا في الوضوء والعمامة فانه يجب امرارها في موضعين  
 الا في موضعين قد مضى واذا وقع في القارة والنجاسة في الانية او مثرتها منها ثم خرج احتياطا لم يكن بمرء ولا فضل من استعماله على كل حال في الوضوء اذا وقع  
 في الماء ثم خرج منه لم يجز استعماله على كل حال اذا كان مع الانسان انا او ما زاد عليها فوقع في احد من النجاسة ولم يعلم بغيره فيجب عليه امرارها  
 جميعا التيم للصلاة اذا لم يقدر على غيره من المياه الطاهرة واماميا الا اذ كانا في موضعين كل ما يقع فيها من النجاسة ولا يجوز استعمالها قبل تيممها فان وقع  
 في البراءة وشرب مسكرا ورفقا ومنه ادم حيا وديبر فان في موضعين من الماء كلفه ان تغتسل ذلك عليه تراوح عليها ثم حذر بغير رجال من  
 الغدة الى العشرة ينادي بوعلي فان مات فيه ثلثان وجب ان يخرج منه سبع دلو وان مات فيه حمار او بقرة او دابة وجب ان يخرج منه كثر من  
 اذا كان الماء اكثر من كرفان كان اقل من كرفان في موضعين من الماء كلفه ان يغتسل وسنورا وقرال وخيزر وما اشبهها فخرج منه سبع دلو  
 ولو اوقد في اناء او وقع فيها كلب خرج منها لحي فخرج منه سبع دلاء فان مات فيها حمار او دابة فخرج منها سبع دلاء فان مات فيها فاذ  
 خرج منها ثلث دلاء او لم تنفخ فان تنفخ فخرج منها سبع دلاء فان مات فيها حمار او دابة فخرج منها سبع دلاء فان مات فيها فاذ  
 اربعون دلو فان بال فيها سبع دلاء فان كان في موضعين من الماء كلفه ان يغتسل او لو واحد فان وقع فيها عذرة وكان عليه  
 خرج منها خنوق ولو اوان كان ثابته فخرج منها عشر دلاء فان وقع فيها حمار او دابة فخرج منها ثلث دلاء وان رفس  
 فيها حنوق من سبع دلاء وان وقع فيها من غير الدماء المقدم ذكرها وكان كثيرا فخرج منها خنوق ولو اوان كان قليلا فخرج منها عشر دلاء  
 كما يابو كل لحم من الحيوان واليهام والطيرة فانه لا بأس به في موضعين من الماء الا في الدجاج خاصة فان وقع في البراءة وجب  
 خمسة دلاء منها ووقع في موضعين من النجاسة في البراءة فان وقع في موضعين من الحيوان فغير لونه او طعمه او راحته وجب جميع ما فيها من الماء فان تغتسل  
 ذلك فخرج منها الى ان يرجع الى حال الطهارة وهذه المياه التي ذكرناها في موضعين من النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل معا  
 ولا في غسل الثوب الا في ذالة النجاسة في الشرب من استعمالها في الوضوء والغسل او غسل الثوب في موضعين من النجاسة في ذلك لثياب وجب  
 عليه عادة الوضوء والغسل وغسل الثوب بقاء طاهرة اعادة الصلوة سواء كان عالما في حال استعمالها او لم يكن اذا كان قد سبق العلم  
 بحصول النجاسة فيها فان لم يلقن حصول النجاسة فيها قبل استعمالها لم يجب عليه اعادة الصلوة وجب عليه ان يستعملها في المستقبل اللهم  
 ان يكون الوقت فيا فانه يجب عليه غسل الثوب اعادة الوضوء اعادة الصلوة فان كان قد مضى الوقت لم يجب عليه اعادة الصلوة فانه  
 شيء من هذه المياه النجسة في موضعين من النجاسة لا يمكن ما ياكل ذلك الخنزير لان النجاسة لم تهره ولا بأس باستعمال هذه المياه في الشرب عند  
 الضرورة اليها ولا يجوز ذلك مع الاحتياط من لم يجد الانسان للحموه سواء هذه المياه النجسة فليتم بصل ولا يتوضأ بذلك الماء ويتعطل الناس  
 عند غديره قليلا لم يكن معه ما يفر به الماء لوضوء فليدخل فيه ويأخذ منه ما يحتاج اليه وليس عليه شيء فاذا اراد الغسل الجنابة وخاله  
 نزل اليها شاة الماء فليس عليه من غيرته وحيارته وصحالة ذواته فليغسل فيها حتى يغتسل من الماء فيغسل من النجاسة ان يكون بين البراءة  
 بيني منها وبين النجاسة سبع اذع اذا كانت البراءة تحت النجاسة وكان في الارض مهلة وخسة اندع اذا كانت فوقها وان كان في الارض  
 صلبة فليكن بينها وبين البراءة من جميع جوانبها ويكره استعمال الماء الذي في النجاسة في الاواني في الوضوء والغسل من  
 ولا بأس ايضا بالوضوء والغسل من النجاسة ولا بأس ايضا بالشرب منها ويكره التداوي بها **باب في الحنك وكيفية**  
**الطهارة** اذا اردنا ان بين كيفية الطهارة فالطهارة بين ادينا يتقدمها من الاحتياط بقية تارة نرى فيها احكامها فان  
 اذا الانسان الحنك فليست شر لنا بحيث لا يراه احنا اذا اراد الدخول الى المكان الذي يتخلل فيه فليدخل بجله البشري الى الجنة وليقبل بسم  
 والله اعون بالله من الرجس النجس النجس الشيطان الرجيم وليخط واسة فاذا اراد الغسل فليحجبه لا يستقبل القبلة ولا يستديرها الا  
 يكون الموضع مبنيا على وجه لا يمكن منه من الاخراف عن القبلة ولا يستقبل الشمس لغير ايضا ولا يستقبل الريح بالبول ولا يتغوط على شط  
 الاناء ولا في المياه الجارية ولا الراكة ولا يبول فيها فان بال في المياه الجارية او يتغوط فيها لم يفسد ذلك الماء ولا يتغوط ايضا في  
 الدود ولا تحت الاشجار الممطرة ولا موضع اللعن ولا في التزل ولا المواضع التي يتأذى الناس بحصول النجاسة فيها ولا يطرح بول في الحق  
 ولا يبول في حجرة الحيوان ولا في الارض الصلبة وليطلب موضعاً من الارض يجلس عليه فاذا فرغ من حاجته واذا استنجأ فليج

الاناء

الاناء

الاناء



# في الطهارة

الحج

واجبة في الطهارة ولا يجوز تبعضها الا لعذر فان بعضها العذر لا يقطع الماء عنها الا انه يغير ذلك بغيره فان شاء من الاعضاء فان كان  
 قد جف وجب عليه سبغت الوضوء ان لم يكن قد جفت عليه سبغت الطهارة ولا يجوز غسل الرجلين في الطهارة لاجلها وان زاد الاثنا غسلها  
 للتنظيف فم غسلها على الطهارة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة فان توضأ على ما أحق بتدك بالطهارة من غسلها الى بعد الفراغ منها ولا يجزئها  
 بين أعضاء الطهارة وان كان في اصبع الانسان خاتم او في يد سحر ما اشبهه فله كمثل الماء الى ما تحته فان كان ضيقا حوله الى مكان اخر  
 كذلك يفعل في غسل الجنابة ولا بأس ان يقع شيء من الماء الذي يتوضأ به على الارض ثم يرجع على ثوبه او يقع على بدنه وكل ما يقع على ثوبه  
 من الماء الذي ليس في يده لم يكن بمراسا كذلك ان وقع على الارض ثم رجع عليه لئلا يلم الا ان يقع على نجاسة ثم يرجع عليه فيجب عليه غسل ذلك  
 الموضع الذي أصابه من الماء ولا بأس ان يمسح الانسان أعضاء الطهارة بالماء بعد الفراغ منها فان تركها لم يجزئ الماء كان انضغ لا بأس  
 ان يصل الانسان بوضوء واحد صلوات الليل والنهار ما لم يجد ثوبا يغسل ما يجب من عادة الوضوء فان جدد الوضوء عند كل صلاة  
 افضل ان كان على أعضاء الطهارة الانسان جبايرا وجرح وما اشبهه ما كان عليه جرح مشددة فان امكنه نزعه عنها وجب عليه ان يغسلها  
 فان لم يمكنه مسح على الخبز وان كان خراجا غسل ما حوله وليس عليه شيء ويكره ان يستعمل الانسان في وضوءه بغيره بصل الماء عليه وينبغي  
 ان يتوضأ بماء يفيض من انفسه من وضوءه وهو ممكن من توليه بنفسه لم يجزئ ذلك عنه فان كان عاجزا عند المرحل وما يقوم مقامه بحيث  
 يتمكن منه لم يكن بأس بما **باب في الطهارة** متعديا او ناسيا او شك فيها او في شيء منها ثم صلى من ترك الطهارة متعديا او ناسيا  
 ثم صلى وجب عليه الطهارة واعاد الصلاة ومن شك في الوضوء والحديث وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة فان صلى والحال هكذا وجب  
 عليه عادة الوضوء والصلاة ومن يتقن الحديث ثم شك في الطهارة وجب عليه عادة الوضوء ومن شك في الحديث وهو على يقين من صحة  
 لم يجزئ عليه عادة الوضوء فان شك في الوضوء لم يفرغ منه وجب عليه استئنا الوضوء وان شك في الوضوء بعد انضغ من مكان  
 الوضوء لم يلتفت الى ان شك في الوضوء لا يفسد ما قبله ان بنصره الانسان من حال الوضوء الا بعد الفراغ من استئنا على الكمال  
 فان ترك الاستئنا متعديا بالماء والاحتجاج معا وصلى وجب عليه الاستئنا واعاد الصلاة وكذلك الحكم ان تركه ناسيا ثم يتقن وجب عليه  
 ان لا يتنجس بغيره لصاوة فان كان قد استنجأ وترك غسل الحليلة من البول وجب عليه غسل الحليلة من الاستنجاء ودون شيء من أعضاء الطهارة  
 فان كان قد صلى وجب عليه عادة الصلاة ومن ترك عضو من أعضاء الطهارة متعديا او ناسيا وصلى ثم ذكر وجب عليه عادة الوضوء والصلاة  
 ومن شك في غسل الوجه فغسل اليد وجب عليه غسل الوجه ثم غسل اليدين فان شك في غسل اليدين قد مسح برأسه وجب غسل يديه  
 ثم مسح برأسه فان شك في مسح رأسه قد مسح بجلية جمع فمسح برأسه ثم بجلية بما بقي في يديه من النداء فان لم يبق فيها نداء اخذ من يده  
 لمجته ومن حاجب يد من اشفار عينيه مسح برأسه بجلية فان لم يبق في شيء من ذلك نداء وجب عليه عادة الوضوء وان انصرف من حال  
 الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يلتفت اليه **باب ما ينقض الوضوء** وما لا ينقضه الذي ينقض الطهارة  
 النوم القابل على التمتع بالبصر المزال لما منع من الذكرها لبول والغائط والرج والجنابة والحيض والاستحاضة والنقاس من الاموات  
 من الناس بعد برهم بالموث وقبل ظهورهم بالغسل ليس ينقض الطهارة شيء سوى ما ذكرناه من مذى وكد او قبح او رغان ونحوها  
 فيخرج ارج او من كرا او دود خارج من احد السيلين الا ان يكون متلطحا بالعذر او في ثوبه لا كثر ولا خلق شعرة لا من شيء من الثوب  
 ولا من شيء من الخشاش ولا تغليم اغفاده ولا قبله ولا من امرأة ولا استدخال شيان ولا حنفة ولا خرجهما الا ان يكون مزوجا  
 لعذرة ومن جملة ما ينقض الوضوء ما يوجب الغسل وهو خمسة اشياء الجنابة والحيض والاستحاضة والنقاس من الاموات ونحن  
 ننبه على ما كان من قبل الاول فالاول انشاء الله **باب الجنابة** وما ذكرناه من اشكالها وكيفيتها الطهارة منها الجنابة يكون نشين  
 احدا انزل الماء الذي في النوم وفي البقطة وعلى كل حال والاخر النقا الختاين سواء كان معه نزال ولم يكن وهذا الحكمان  
 يشتركن فيهما الرجل والنساء فان جامع امراته فبما دون الفرج انزل عليه الغسل ولا يجب عليه ما ذكرنا فان لم ينزل فليس عليه ايضا الغسل  
 وان احتلم الرجل والمرأة فانزلا وجب عليهما الغسل فان لم ينزلا لم يجزئ عليهما الغسل فمتى انشبه الرجل فزى على فراشه منيا ولم يذكر  
 الاحتلام وجب عليه الغسل فان قام عن موضعه ثم رأى بعد ذلك عليه منيا فان كان ذلك الثوب والفرش مما يستعمله غيره لم يجزئ عليه  
 غسله ان كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل متى خرج من الانسان ماء كرا لا يكون داخلا لم يجزئ عليه الغسل ما لم يعلم انه من ماء  
 وجد من نفسه شهوة الا ان يكون مرصفا فانه يجزئ عليه الغسل متى وجد في نفسه شهوة ولم يلتفت الى كونه نازقا وغير نازق متى  
 خرج منه فاذا فوجبه عليه الغسل ان لم يكن من شهوة ومنه حصل الانسان جنبا ما جدد هذا الاشياء فلا يدخل شيئا من المناجدا  
 عابرا سبيلا لا المسجد الحرام ومسجد المدينة فانه لا يدخلها على حال ولا يضع فيه شيئا فان كان له فيه شيء جاز له اخذه ولم يكن بمراسا

الحج

فِي كِتَابِهِ

[illegible]

باب الحجة على الخصم





# في الطهارة

فمن حبه فلتغض عيناه وتشد الحجة فمد ساقاه ويطبق قدميه ويدها الخبيثة بغض يثوب ان كان بالليل مسح عند ذى البيت مشبا الى الغداة ولا يتركه وحده بل يكون عنده من يذكر الله ثم يغسل ذامانا لا ثنان ان يؤخذ في امره عاجلا لا يؤخر الا لضرورة تدعو الى ذلك ثم يؤخذ في تحصيل كفايته وحنوطه او الكفن المفروض ثلثة اوثا لا يجوز الا تضاعف اقلهما مع الكفن وتهيأته حبه ثواب لا يجوز الزيادة عليها وهي ثمان احد حاجرة بمينة عبره غير مطر به بالذم لا يثوب من لا يبرئ فيصلى اذ صخرة هذه الحجة جلة الكفن بقية اليها العامة وليست من الكفن لان الكفن هو ما يليه جسد الميت هذا اذا كان الميت جلا فان كان امرأة يستحب ان يراى كفاها العامة اخرى ومطردان اقصرها على مثله للرجل لم يكن به ابر لا يجوز ان يكفن الميت في ثوب من الحرير والابرئ المحض من حظور ولا في الابرئ المحلل بالقرن مع الاختيار ويكره ان يكفن الميت في الكتان وينبغي ان تكون الاكفان كلها نظما محصافا ان لم يكن للميت ما يكفن به فحينئذ الثياب كانت له فصرح بظننا لا ما برن يكفن فيها اذا كانت نظيفة وقطع اذ رها ولا يقطع اكمامها وانما يكره الاكام فيما يتبشطن النفسا واذ حصلت الاكفان فلتغسل الحجرة على موضع نظيف وبشر عليها شئ من الذبيرة المعروفة بالفتح يهرش فوقها الا اذ وبشر عليه شئ من الذبيرة وبشر الا اذ لا تغسل تحتها يكتب على الحجرة والا اذ العامة فلان يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبد ورسوله وان امير المؤمنين علي الامنة من ولد بعدد ذكره واحد واحدا ائمة ائمة الهدى الابرار ويكتب على ثوبه تحييتا على عليه السلام ان وجد فان لم يوجد كتب بالاسبع ولا يجوز ان يكتب ذلك بالسواد وان لم يكن للميت حجرة تجعل بها لا منها العامة اخرى فاذا فرغ من تحصيل الكفن لف يجمعه عزله يستعد معه شئ من الكافور الذي لم يمتلئ ثار ووزن ثلثة عشر درهما وثلثان يمكن خروا ذلك وهو السنة الاولى فان لم يتمكن منه فلا وسط ووزن اربعة مثاقيل فان لم يتمكن منه فغدا درهم فان لم يوجد صلا فاما تيسر الا درهم في حال الضرورة بغير كافور ولا يكون مع الكافور مسل صلا ويستعد ايضا شئ من السند لغسل استرحبه وشئ من الكافور للعلنة الثانية ويؤخذ ايضا جريدان حضرا وان من الخلدان وجد منه فان لم يوجد صلا فلا بأس بتركه ويكتب عليها ايضا ما كتب على الاكفان وبلغ عليها شئ من القطن ويستعد منها ما ذكرناه مقدرا وظل من القطن ليخرج به المواضع التي يخاف من خروج شئ واذ فرغ من تحصيل الكفان فليأخذ في امر غسل الناس بالميت ومن ما مره هو فلو وضع ساجدة ومن مستقبل القبلة ويوضع الميت عليها مستقبل القبلة كما كان في حال الاحتضار ويجعل لاصفحة يدخل الماء اليها فان لم يمكن ودخل في الثبا لوعده جاز ويكره ان يصيب الماء الذي يغسل به الميت في الكيف ولا يسخن الماء لغسل الاموات لان يكون به شديدا يخاف لغسلها ثمة فيض له ثم يؤخذ السدر فيطرح في اجارته ويصيب عليه الماء ويغضب ضربا جيدا حتى يرغو ثم يؤخذ رغوة نظف في موضع نظيف فوق يغسل به راسه ثم يؤخذ الميت فيوضع على تلك الساجدة مستقبل القبلة حبلا مدهنا ويستحب ان يكون ذلك تحت سقف ولا يكون ذلك تحت السماء فان لم يمكن ذلك فلا بأس بغسله تحت السماء ثم يرفع رقبته منه بان يثقب حبيبة يرفع من تحت ويترك على عودته فاسترها ثم تلين اصابعه فان امتنع تركت على حالها ثم يدا بعودته وبهرجه فيغسله بماء السدر والحوض يغسله ثلث مرات ويكره من الماء ومسه بطنه مسحا وبقا ثم يقول لغسله واسه فيبدأ بثقة الايمن من الحجة واسه ثم يثني بثقة الايسر من راسه الحجة وجهه فيغسله برفق ولا يغضب به بل يغسله غسلا ناعما ثم يغسله على شفة الايسر ليبدله الايمن ثم يغسله من قرنه الى قدمه ثلث غسلات ويمسح يده على ظهره وبطنه ثم يده على جنبه الايمن حتى يبدله الايسر يغسله من قرنه الى قدمه ثلث غسلات ويمسح يده على ظهره وبطنه ثم يده على فقه فيبدأ بهرجه بماء الكافور فيضع كاضع ثم اول مرة يغسله ثلث غسلات ثم يده الى جانبه الايسر حتى يبدله الايمن من قرنه الى قدمه فيغسله ثلث غسلات بماء الكافور ثم يمسح يده على بطنه مسحا وبقا ثم يقول الى اسه فيضع كما صنع ولا يلجته من جانبه الايسر حتى يبدلها كما يبدلها وجهه فيغسله بماء الكافور ثم يده الى جانبه الايسر حتى يبدلها الايمن من قرنه الى قدمه فيغسله ثلاث غسلات ويدخل يده تحت منكبه وذاعيه يكون الذراع الكف مع جنبه ظاهرا هذا كمال غسل شيئا منه دخلت يده تحت منكبه من باطن ذاعيه ثم ترده الى جانبه الايمن ليبدله الايسر وغسله ثلث مرات غسلات كما صنع ولا ترده على ظهره وغسله بماء قراح كما صنع ولا يبدل بالفرج ثم تحول الى الاربعة الوجوه ويضع كما صنع ولا بماء قراح ثم بالجانب الايمن ثم الايسر يغسله من قرنه الى قدمه كما غسلته في الغسلتين الاولتين وكما غسلته غسله فليغسل الغسلتين ولينقل الاجان بماء قراح ثم يطرح فيها ماء اخر للغسل المستأنف ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه الايمن ولا يقعد ولا يغير بطنه وقد روينا حديثا نه ينبغي ان يؤخذ الميت قبل غسله من عملها كما احوط فان من غسله ثقبه بثوب نظيف ثم يأخذ في تكفينه فيتوضا الغسل والا وضوء الصلوة وان ترك تكفينه حتى اغسل كان افضل الا ان يخاف على الميت من ظهوره فليغسل الغسل الميت فنه ارجا وكذا لك كل من مسه بعد بره بالموت وقبل غسله

غسل الكف

في الكف

## في الطهارة

فانه يجب عليه غسله اذا فرغ منه اخذ في تحميمه فيعمل الى قطن فيه عليه شيئا من اللذيق ويضعه على فرجه قبله ودمر ويحلق القطن  
 دبره ثلاثا يخرج منه شئ وياخذ الخرق ويكون طولها ثلثة اذرع ومضاعفة عرضها الى شبر ونصف فيشدها على حنظل ويضم فخذيه ضمادة  
 وتلفها في فخذيه ثم يخرج راسها من تحت جلبيه ويلصقها الى الجانبلين ويغمرها في الموضع الذي لف فيه الخرق وتلف فخذيه من حقويه الى كنبه  
 لغا شديدا ثم ياخذ الاذن او يوزر دبره ويكون عرضها يبلغ من صدر الى الرجلين فان نقص عن عرض ذلك لم يكن به بأس بعد الى الكافور فيجففه  
 بيده ويضعه على ساجدة وعلى جهته وما بين كنبه وجمع برة لحيته واصابعها ويضع على عبقو كنبته ظاهرا صانع قدسية لا يجعل سمعة ولا  
 بصره وينه شئ من الكافور ولا يجعل فيها ايضا شيئا من القطن الا ان يخاف خروج شئ منها فانه لا بأس بالحال هذه ان يجعل فيها شيئا من  
 القطن فان فضل شئ من الكافور جله على صدره ويمسح صدره ثم يرد القطن عليه ثم ياخذ الجريدتين فيجعل احدهما من جانب اليمين مع  
 مزقونه بلصقها بجمله ويضع الاخر من جانب اليمين القطن الى اذن ثم يعمر فيها خذ سط الغامة فيثبتهما على راسه بالتدبير ويحكم بهما  
 بطرح طرفيهما جميعا على صدره ولا يعمد الى اعزاجه ثم يلف في اللقافة ينطو جانبها الايسر على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الايسر  
 ثم يضع بالحجرة ايضا مثله ذلك ويقعد طرفيها مما يلي راسه وجلبيه ذافرع من جميع ما ذكرناه فيعمله الى قمره على سرعة وافتدا عيشي المشيع  
 للجنازة خلفها وعن يمينها وعن شمالها وان تقدمها العارضا والضرورة لم يكن عليه حرج ان كان لغير ضرور ويكون قد تركه الافضل للبر  
 عليه شئ ويكره لمن يشيع جنازة ان يكون ذاكما الا للضرورة تدعو الى ذلك ويستحب لمن يشيع جنازة المؤمن ان يحمله من اربع جوانب بيده  
 بمقدم اليسر والايمن ثم يمر عليه يد ويخلفه الى الجانبل الايسر ثم يمر عليه حتى يرجع الى المقعد ويدور دوالها ويغشى ان يؤذن المؤمنون  
 بجنازة المؤمن ان لم يعلموا بالتوفد اعلى تسبيحة يستحب ان يقرأ في جنازة ان يقول الحمد لله الذي لم يجعل من الموتى الخمر ثم يمر بها الى  
 المصلى فيصلي على ما سبقتنا في كتاب الله ثم يحمله الى القبر فاذا دام من قبره وصنع دون القبر بمقدار ذراع ثم يمر بها الى شفير القبر مما يلي رجله فيثبته ثلث  
 رضان ان كان رجلا ولا يقدره بالقبور فثقبه واحدة وان كانت امرأة تركت على جانب القبر ثم ينزل الى القبر لولي او من يامر لولي ولا  
 بأس ان يكون شفعا او تزوا ان كانت امراة لا ينزل في قبرها الا زوجها او ذوح لها فان لم يكن احد منهم جاز ان ينزل اليه بعض  
 الرجال المؤمنين ويدفنوها وان كان من ينزل في قبرها عند عكذوى دحاما بعض النساء المؤمنات كاد افضل ليعتق من ينزل الى القبر  
 ويكشف راسه بجمل ذارعه ويجوز عند الضرورة واليقظة ان ينزل بالحفنين ثم يؤخذ الميت من قبل الرجلين في القبر فيسبغ سلا منيها  
 ويؤخذ الميت وينزل به القبر يقول عند معانيه القبر من ياخذنا لهما اجعلنا روضة من دياض الجنة ولا تجعلنا حفرة من حفرة النيران  
 ويقول ذاتنا وله بسم الله وبالله وبسبيل الله وعلى مله رسول الله اللهم انما نأبى تسديك بكتاباتك هذا ما وعدنا الله ورسوله  
 صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسلما ثم يضع على جانب اليمين ويقبل به القبلة ويجاع عقد كفنه من قبله اسد وجلبيه يضع خذ  
 على التراب يستحب ان يجعل معه شئ من زينة الحسين عليه السلام ثم يشرح اللين ويقول من يشرب من شراب الله صلى الله عليه وآله وشيئنا وارحم  
 غريبه واسكن اليه من دحمتك دحمة يستغفرها عن رحمة من سواك واحشر مع من كان يتوكله ويستجيب بقلن الميت الشهادتين واسماء الائمة  
 عند صنعته القبر قبل يشرح اللين عليه فيقول الملقن يا فلان بن فلان اذكر اني هذا الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله  
 وحده شريك له وان محمد عبده ورسوله وان عليا امير المؤمنين والحسن والحسين وبذكر الائمة اثنا عشر واحدا الى اخرهم ائمتنا ثم  
 الهك الابراء فاذا فرغ من تشرح اللين عليه هال التراب عليه فيسبغ كل من حضر الجنازة استسجيا باظهرهم واكثرهم ويقولون عند ذلك نا لله وانا  
 اليه راجعون هذا ما وعدنا الله ورسوله صدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسلما ولا يهيل الا بعل على ولده التراب الا الولد على الذ  
 ولا ندور على نى حمد وكل لا ينزل الى قبره فان ذلك يقتل القلب اذا اراد الخروج من القبر فيخرج من قبل جلبيه ثم يطم القبر ويرفع من الارض  
 مقدارا ربع اصابع لا يطرح فيه من غير تراب ويجعل عند اسر لينة او لوح ثم يصلحها على القبر بيدها بالصب من عند الواس ثم يدور من اربع  
 جوانبه ثم يعود الى موضع الواس فان فضل من الماء شئ صب على وسط القبر فاذا سوا القبر وضع يده على قبره من اذن ذلك فيخرج اصابعه فيفركها  
 فيه بعد ما نفع بالماء ويدعو الميت فاذا اضربنا لناس عن القبر يتاخر الى الناس الميت ويرحم عليه ينادى باعلى صوته ان لم يكن في موضع  
 نية يا فلان بن فلان الله تبارك وتعالى محمد نبيك وعلى ائمة الحسن والحسين وسبى الائمة واحدا واحدا ائمتنا الهك الهك الابراء فاذا  
 نية يا فلان بن فلان الله تبارك وتعالى محمد نبيك وعلى ائمة الحسن والحسين وسبى الائمة واحدا واحدا ائمتنا الهك الهك الابراء فاذا  
 كان الميت مجردا وكبير او صاحب روح او محترقا ولم يخف من غسله غسل فان خيف من مسحه بالماء صبا فان خيف ايضا من ذلك  
 تميم بالتراب فان كان الميت غرقا او مصعوقا او مبطونا او مدحنا او ممدقا عليه سبكر بعلا مات الموت فان اشبهت قوله ثلث ايام وغسل  
 ودفن بعد ان يصل عليه فان كان الميت شهيدا وهو ان يغسل بين يدي امام عدل في مضرة او بين يدي من يصبه لا فام دفن بيا بولم يغسل  
 يدفن معه جميع ما عليه مما اصابه لدم الا الخفين وقد تكاها اذا اصابها الدم دفنا معه فان حمل من المعركة وبرفق ثم مات ترثه عنه

في الطهارة  
 في الطهارة  
 في الطهارة

## في الظاهر

ثانياً من غسل كفن وحفظ وصلى عليه دفن وكل قيل سؤدد لك فلا بد من غسله وتكفينه فان كان المقتول قوداً او مرجوياً يؤمر  
 بالاعتقال والتكفن والحفظ ثم يقام عليه الحد اذا وجد من المقتول قطعة فان كان فيها عظم وجب غسلها وتكفينها وتحيطها ودفنها  
 وان كان موضع الصد وجب غسله عليه مثل ذلك لتعلق عليها ويجب على من معها الغسل ان لم يكن فيها عظم دفن كما هو مودم يغسل لم يجب  
 على من معها وكذلك ان كانتا القطعة التي فيها العظم قطعاً من الحجج يجب على من معها الغسل ان لم يكن فيها عظم دفنت كما هو لم تغسل  
 لا يجب على من معها ايضاً الغسل ان ازالا الغسل المقتول غسله بماء فضل ثم صب عليه الماء صباً ولا يدلك جسده ويبدأ بيده يذب  
 ويربط خاتمة بالظن وكل موضع كلفن عصبه كل موضع الراس يجعل له من الظن شيء كثيراً ان كان الراس قد بان من الجسد موقعه  
 او اسر ان غسل ايضاً وسفله يدعى الى اسن ثم يلجس يوضع الظن فوق الرقبته ويضم اليه الراس يجعل الكفن وكذا اذا انزل الى القبر  
 يتناول مع الجسد ويدخل الحد يوجب الى القبلة فان كان الميت محرماً غسل كما يغسل المحل بكفن تكفينه عزاء لا يقرب شيئاً من الكافور وان  
 كان الميت صبياً غسل تكفينه الرجال ويكون يحيط تكفينهم وتحيطهم ان كان لم يبلغ ستينين صلى عليه فيقعد ان يبلغ ذلك و زاد  
 صلى عليه على كل حال ان كان الصبيان ثلث سنين او اقل من ذلك فلا بأس ان يغسل النساء عند هذا الرجل محجوراً من ثيابا وان كان  
 سقطاً وقد بلغ اربعة اشهر ما زاد عليه غسل كفن وحفظ وان كان اقل من ذلك فن كما هو بدم غسل المرأة كغسل الرجال سواء وتكفينها  
 تكفينهم الا ان المرأة بزازا ثنتين او لثنتين او ثلثاً يراعى في ثيابها ثلثها الى صدر ما ويكثر من الظن لبقائها اذا  
 اريد منها جعل سريراً فاقدم القبر يؤخذ الى القبر وضاد ما خدنها من قبل ركبها وزجها واحد من ذوا راحها ولا يتولى ذلك الجني  
 الا عند الضرورة وان كانت غنائماً او غنائماً غسلها طاهر وان كانت جلي فلا يغزى بها في الغسلات ويعمل بها سؤدد ذلك  
 ما يعمل لغيرها وان كانت حبيبة لها ثلث سنين او بعد هذا جاز للرجل تنبيلها عند النساء فان زاد على ذلك لم يجز ذلك على حال  
 ان مات الصبي مهنياً في بطنها دفن معها وان كانت نسيبة دفنت في مقابر المسلمين لمحرمة ولدها ان كان من مسلم فاذا ماتت امرأة ولم يمت  
 ولد ملبة بطنها شق بطنها من الجانب الا يخرجه الولد حيا الموضع غسله ودفنت فان ماتا لولد في بطنها ولم تمت مع لم يخرج  
 منها ادخلت لقابلة او من يقوم مقامها يد ما في فمها فقطعت لصبغ لرجلته قطعة قطعة وغسل وحفظ وكفن ودفن فاذا مات رجل  
 مسلم بين رجال كفاد وثناء مسلماً لا فناء لهم من امر بعض النساء رجالاً من الكفار بالاعتقال ثم يعلمهم يغسل اهل الاسلام  
 يغسلوه كل وان مات بين نساء مسلماً رجالاً وكفاد وكان له من محرم من زوجة او غيرها من ذوا الاحكام غسليين وداثليين  
 ولا يخرج من ثيابها ان لم يكن له من محرم من زوجة او غيرها ولا مع من رجال مسلمون ولا كفاد فنه بئساً لهم يغسل على حال فان ماتت  
 امرأة بين الرجال المسلمين لا دفن لها فيهم ولا زوج وثناء كافراً ثلثاً فيهم دفنهم او زوج غسلوها من ذوا ثيابها ولم يقربها الكفار  
 غسل اهل الاسلام فان ماتت بين رجال مسلمين وثناء كافراً ثلثاً فيهم دفنهم او زوج غسلوها من ذوا ثيابها ولم يقربها الكفار  
 فان لم يكن فيهم دفن ولا زوج ولا معهم فناء اصلاً دفنوها بئساً فيهم من غير تغسيل قد سويت روايتهم انهم يغسلون منها ما يحل  
 يدنها وجهاً ثم يدفونها في حفرة على هذه الرواية لم يكن عليه بارح لا يقص شئ من شعر الميت ولا من ظفرو ولا يسرج اسن لا الحية فان  
 منه شئ جعله عصبه اكله وانما خرج من الميت شئ من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسله لم يجب عليه عادة الغسل فان اصابك  
 كنهه قرض الموضع منه المخرج للجرهه بوضع مع جميع الاموات من الرجال والنساء والصبيان والاطفال مع الممكن فان كانت الحال تقية  
 ولم يتمكن من دفنها مع الكفن طرحت في القبر فان لم يمكن ذلك ترك بغير حيرة ولا ينبغي للوثران يغسل اهل الخلاف فان اضطر غسله  
 غسل اهل الخلاف لم يجز ذلك على حال الميت ان لم يكن يوجد له كفاد فداء سدد فلا بأس ان يغسل الماء ما القراح يقتصر عليه اذا  
 مات الانسان في مركبة البحر لم يغسل على الشط لدفنه غسل وحفظ وكفن وصلى عليه ثم نقل وطرح في البحر ليرسل الى فراد الماء ولا يجوز  
 حمله بين حبل جنادة واحدة مع الاختيار لان ذلك بدعتهم فيجب ان يكون القبر قد قامة او الى الرقوة والحد يبتون يكون دافناً مقفلاً  
 ما يتمكن الرجل منه من الجلود لا بأس لا قضا على الشوا وان لم يجعل هناك الحد اذا كان القبر قد دافلاً فلا بأس ان يغزى بالساج يكره  
 نقل الميت من الموضع الذي مات فيه الى بلد اخر لا اذا نقل الى واحد من المشاهير المقدسة على كما بها السلم فان ذلك مستحب فاذا دفن في موضع  
 فلا يجوز نقله وتحولهم من موضعه قد دفنوا به يجوز نقله في بعض مشاهير المقدسة لا سيما ما ذكرناه والاصلا ذكرناه والصلى  
 لا يترك على خشبة اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك بواحدة التراب يكره تخصيص القبروا لتخليص عليها والمقام عند ما وتجد بدنها  
 بعد ان ذابها ولا بأس بطينتها ابتداء ويكره ان يجترع مع العلم به فدفن في موضع اخر الا عند الضرورة الدائمة ليعاد الكفن في موضع  
 من نفس الزكوة قبل حمة الميراث وقضاء الدين والوصايا ثم تنبع ذلك بقضاء الديون ثم الوصايا ثم الميراث فان كان الميت امرأة لم تجز



في الطهارة

باب التيمم

كفائنا ولا يلزم ذلك في ما لم يعل عليه حال باب التيمم احكامه التيمم على ضربين تيمم هو بدل من الوضوء وتيمم هو بدل من الغسل المبرك  
وجواب فيه الى العلم بحسنه اشيا او لها من وجب عليه التيمم وما يتبعه من حكمه الثاني من وجب عليه التيمم ما يتبعه من حكمه الثالث  
يجوز ان يتيمم وما لا يجوز والواجب كنهية التيمم والحال من ينقض التيمم اما الذي يجب عليه التيمم فكل من عدا الماء من المكلفين للصلوة  
او وجد غيرهما لا يمكن من استعماله من برد شديد او شدة عظيمة لطيفة ومرض يخافه ولا يكون معه ما يتوصل به الى الماء من لد ذلك او شدة او  
يحول بينه وبين الماء خايل من عدا وسيع او غير ذلك ففى لم يكره شيئا ذكرناه لم يجز له التيمم فان وجد الماء بالحق وجب عليه شرا منه فلا يجوز له التيمم  
الا ان يبلغ شدة وقد اضر به في الحال فان كان معه ماء يسير يجزى به التيمم وجب عليه التيمم كل ان كان معه من الماء ما لا يكفي لطلبه ان يقضي  
عليه التيمم فاذا وجد الماء وجب عليه الطهارة وليس عليه إعادة شيء من الصلوة التي صلاها بعد ذلك التيمم فان كان مريضا وجب عليه التيمم الصلوة  
بدون شيء من صلواته التي صلاها بغيره فان خاف لبد العظم في سائر خضر وجب عليه التيمم وليس عليه إعادة شيء مما قبضه بغيره فان كان هذا  
الشيء يخاف لبد التيمم كان تيممه بدلا من الغسل اما من الاحكام او من مسائل الاموات والحائض والمستحاضة والنفساء وجب عليه التيمم الصلوة وعليه  
اعادة شيء من صلواته التي صلاها بعد ذلك التيمم فان كان غسلا من الجنابة التي بعدتها وجب عليه الغسل وان لم يجد الماء الا ان يبلغ ذلك حدا يخاف على  
نفسه لثقل فانه يجب عليه التيمم الصلوة فاذا زال الخوف وجب عليه الغسل واذا عاد الماء لم يمسح لم يوجبه الماء لغسله دون  
غيره لا يمكن له من استعماله الا في ذكرنا ما وجب ان يتيمم فاذا التيمم كفن وصله عليه ذنر ويجب على من يهمله التيمم وادار له غلما من  
وجب عليه لا غسال والجرح وعضا الفرج والكسور والمجذرا واذا خاف على نفسه من استعمال الماء وجب عليه التيمم عند خضو الصلوة واذا حصل  
الانسان يوم الجمعة في مسجد الجامع فاحد ما ينقض الوضوء يمكن من اخرج بغيره وليس له الا ان يتركه وتوضا واعاد الصلوة واذا احتمل الانسان  
في مسجد الحرم او مسجد الرسول فلا يجوز له ان يخرج منها الا بعد ان يتيمم لا بأس بذلك في غيرهما من المساجد اذا حصل الانسان في ركن  
تيمم ولا يقبل على الماء ولا على التراب فليضع يديه بوجها على التيمم باعنا حتى يثبت ياه ثم يمسح وجهه من فضاء شعره اسفل الى اعلى ثم يمسح رقبته مثل  
الدهن ثم يضع يده اليسرى على التيمم كما وصفناه ويمسح بها يده اليمنى من فوق الى اسفل الا اصابع ثم يضع يده اليمنى على التيمم مثل ذلك ويمسح بها يده  
من فوق الى اسفل الا اصابع ويمسح بها يده اليسرى من فوق الى اسفل ثم يضع يده اليسرى على التيمم مثل ذلك ويمسح بها يده اليمنى من فوق الى اسفل  
الى زجيد الماء فيغسل التراب بيمينه واليسرى بيمينه ويغسل يديه في الوضوء قبل دخول وقت الصلوة ولا يبعد خوله في قول الوقتين  
تيمم قبل دخول الوقت وبعد خوله قبل اخر الوقت وجب عليه إعادة التيمم ولم يجز له ان يستنجي بذلك التيمم الصلوة فان صلى بغيره في ذلك وجب  
عليه إعادة الصلوة بغيره سنا في طهارة ان كان قد جدد الماء ولا يجوز له التيمم في اخر الوقت لا بعد طلب الماء في حله وغيره وبإشارة  
مقدار يقسمهم اورشليم اذ لم يكن هناك شئ فان خاف لم يجب عليه من بعد المكان الذي هو فيه حتى لم يطلب الماء وتيمم وصله وجب عليه إعادة  
الصلوة فان فعل المأمور وحله وقد تيمم وصله ثم علم بعد ذلك الوقت باق وجب عليه الوضوء واعادة الصلوة فان وجد الماء وقد دخل في الصلوة  
وكم يجب عليه الا ان يركع بل يجب عليه المضي فيها فاذا فرغ منها قوضا لما شاق من الصلوة فان وجد الماء قبل الركوع وجب عليه الا ان يركع  
والوضوء واستقبال الصلوة فان احدث في الصلوة حدثا ينقض الطهارة ناسيا وجب عليه الطهارة والبناء على ما انتهى اليه من الصلوة وما  
لم يثبت بالقبلة او يتكلم بما ينقض الصلوة وان كان حدثه متعمدا وجب عليه الطهارة واستئناف الصلوة وما لا التيمم به من الصلوة والتيمم  
الله ذكر الله في كتابه جل ذكره وهو التراب الطاهر يستحب ان يكون ذلك من ربي الارض عوا لهما ولا يكون ذلك من منها بطنها فان تيمم من  
مها بط الارض كان الموضع طاهرا لم يكن به بأس لا بأس بالتيمم بالاحجار ولا بالارض الحصى ولا بالارض النورة اذا لم يفتد على التراب  
فان كان في ركن حله لا تراب فيها ولا صخر كانت معه نيرة فليغض عنهما او ليسر حجا وتيمم بغيره فان لم يكن معه ذنر وكان معه ذنر  
تيمم منه فان لم يكن معه شئ من ذلك وضع يديه بيمينه على الوضوء ويمسح احدهما بالارضى بغيره ختمه بركبها الوضوء ثم يتيمم لا يجوز التيمم  
بما لا يقع عليه اسم الارض بالاطلاق سكونا ذكرناه ولا يجوز التيمم من المعادن كلها ولا يجوز التيمم بالوحل ولا بالاشنان ولا بالذئبق  
لا بما اشبهه في نوعه والحقا في ذلك بالزنج وبكر التيمم من الارض رطله وكل بكره الارض الجحفة فاذا اراد التيمم من الارض فليضع يديه  
مفرجا اصابعه على التراب بغيره ثم يمسح احدهما على الارضى بيمينه ويمسح بها من فضاء شعره اسفل الى اعلى ثم يضع يده اليسرى على ظهر  
كفه اليمنى ويمسح بها من رطله الى طرف الاصابع مرة واحدة هذا اذا كان تيممه بدلا من الوضوء فان كان بدلا من الغسل ضرب بيده على الارض  
من ركن مرة للوجه بيمينه وبها على ما وصفناه ومرة لليد على ما يتبناه والتيمم يكون بعد الفراغ من الاستنجاء اما بالاحجار وبالخرق واما استنجاءها  
ولا يكره الاستنجاء على حال فكذلك ان كان تيممه بدلا من غسل الجنابة وجب عليه ان يشترط نفسه بالبول ويشترط في تيممه بعد ذلك و  
اذا تيمم على ما وصفناه مجاز له ان يؤتى بكل صلوة الليل والنهار ما لم ينقض تيممه ان تيمم لكل صلوة كان افضل البدن والتراب واجب

هذه هي

الصلوة

في الطهارة

مجلس تہذیب و تعلیم

# في الصلوة

من نزعهم صليبه فان تمكن من نزعهم او غسله واغاد الصلوة فاذا اصاب بالثوب بول الخثان وجب غسل الموضع الذي اصاب به فان لم يبر فيه  
 وجب غسل الثوب كله والمراة المربية للصبي اذا كان عليها ثوبا تلك غير وضعية الخثان في كل وقت ولا يمكنها الخبز من ذلك لان  
 على صاحب كل حال فلتغسل ثوبه في كل يوم مرة واحدة وتقبل فيه ليس عليه شيء ذبول الصبي بل ان يطعم لا يجب غسل الثوب منه بل يغسل  
 عليه صبا وبول الصبية يجب غسله على كل حال **كتاب الصلوة** العلم بالصلوة علم بفرائضها ومسئولاتها وهو ينقسم قسمين قسم يتقدم  
 حال الصلوة وقسم يقاد حال الصلوة فاما الذي يتقدم حال الصلوة فثلاثة اشياء اربعة منها يشتمل على المفروض السنوي والحامس سنون لير  
 بفروض فالاول منها العلم بالظاهرة واحكامها والثاني العلم باعداد الصلوة والثالث العلم باوقات الصلوة والرابع العلم بالقبلة واحكامها  
 والقسم الخامس معرفة الاذان والاقامة واحكامها واما العلم بالظاهرة فقد تقدمت مستوفى وما يتبعه من الاتمام الاخر فحق فكل قسم  
 منها بابا وبذلك يبين مستوفى وفروض من المسنون ثم يتبع ذلك بما يقاد حال الصلوة من الفريضة السنوية انشاء الله تعالى  
**باب اعداد الصلوة** وعدد ركعاتها من المفروض المسنون الصلوة تنقسم قسمين مفروض سنون كل واحد منهما ينقسم قسمين  
 فرائض المفروض سنة وفرائض المفروض سنة اما فرائض المفروض سنة فثلاثة ركعات الظهر اربع ركعات بتهمة احد ما في الثانية بغير تسليم والثاني  
 في الرابعة بتسليم بعد وفريضة العصر مثله في فريضة المغرب ثلثة ركعات بتهمة احد ما في الثانية بغير تسليم والثاني في الرابعة بتسليم بعد  
 وفريضة العشاء الاخرة مثله في فريضة الظهر والعصر فريضة العشاء ركعتان بتهمة في الثانية وتسليم بعد واما سنن المفروض اربع وثلاثون ركعة  
 ثمانية ركعة بعد زوال الشمس قبل الفريضة وثمان بعد الفريضة قبل فريضة العصر اربع ركعات بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد  
 العشاء الاخرة بعدان بركعة واحدة عشرة ركعة صلو الليل وركعتان صلو الفجر بتهمة في كل ركعتين من هذه النوافل كلها وتسليم  
 بعد واما فرائض المفروض سنة فثلاثة ركعات الظهر ركعتان بتهمة في الثانية وتسليم بعد وركعتان المغرب ثلثة ركعات كما في الظاهر  
 المفروض العشاء الاخرة وركعتان كالظهر والعصر وركعتان صلو العشاء كما في الظاهر اربع ركعات بتهمة في الثانية وتسليم بعد  
 كما في الظاهر اربعة ركعات بتهمة في الثانية وتسليم بعد وركعتان صلو الفجر بتهمة في كل ركعتين من هذه النوافل كلها وتسليم  
 جلوس الفجر بتهمة في الثانية وتسليم بعد وركعتان صلو الفجر بتهمة في كل ركعتين من هذه النوافل كلها وتسليم  
 المفروض سنة وتين واولا اخر فالوقت الاول وقت من لا عدله والثاني وقت لمن لم يزد من المصنوع والسفر وغير ذلك ولا يجوز لمن لير  
 له عدلان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى اخره مع الاختيار فان اخرها كان محظيا مالم لا فضيلة عظيمة وان لم يستحق به العقاب لان الله  
 ثم قد عفا عن ذلك وصاحب العذر يجوز له تأخير الصلوة الى اخر الوقت على كل حال اعلم ان وقت صلو الظهر اذا زالت الشمس يعلم ذلك  
 فاما بالاسطرلاب والدايرة الهندية وميزان الشمس فتقبل الانسان القبلة ويقلب الشمس اذا وجد ما على حاجته لا يمين علم ان الشمس قد زالت  
 فاذا عرف ذلك وجب عليه فريضة الظهر فان كان من لا يصلي النوافل فان كان من يصلي النوافل فقدمها على الفريضة من بعد الزوال فاذا  
 فرغ منها صلى الفريضة من غير تأخير هذا اذا كان يوما غير يوم الجمعة فاما اذا كان يوم الجمعة وجب عليه عند زوال الشمس الفريضة ولا يجوز  
 له الاشارة بالثابت فلو وجب عليه ما تقدم بها قبل الزوال وتأخيرها الى وقت الفراغ من فريضة العصر هذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا يصلي  
 عدله فان كان له عدد فوقه اذا زالت الشمس ثم موى فنتجه الى اصغر ما واخر وقت الظهر من لا عدله اذا صادف الشمس في اربعة اوقات  
 وقت العصر عند الفراغ من صلو الظهر في يوم الجمعة وفي غيره من الايام فان كان من يصلي النوافل في غير يوم الجمعة صلى بين الظهر والعصر  
 ثمانية ركعات ثم صلى العصر بركعة واحدة لم يكن له عذر فهو في نية من هذا الوقت الى اخرها ادى وقت ثاء صلى العصر لا يكون ذلك مع  
 واول وقت صلو المغرب عند غروب الشمس علامته سقوط القرص من علامة سقوطه عدم الحرة من ناحية المشرق واخر وقت سقوط الشفق  
 وهو الحرة من ناحية المغرب لا يجوز تأخيرها من اول الوقت الى اخره الا بعد وقد خص السافر تأخير المغرب الى دبر الليل واول وقت العشاء  
 الاخرة سقوط الشفق واخره الى ثلث الليل لا يجوز تأخيرها الى اخر الوقت الا عند حجب قد مناه وقد رويت في رواية اخرى ان اخر وقت العشاء  
 الاخرة تمتد الى نصف الليل لا حوط ما قد مناه ويجوز تقديم العشاء الاخرة قبل سقوط الشفق في السفر عند العذر ولا يجوز ذلك مع  
 الاختيار واول وقت صلو الفجر طلوع الشفق المعترض في افق السماء وهو وقت من لا عدله من كان له عدد فهو وقت طلوع الشمس  
 طلعت فقد غابت الصلوة وقت نوافل الظهر من عند زوال الشمس الى ان يصير الليل على قدمين فاذا صار كذلك ولم يكن قد صلى من النوافل  
 شيئا بعد الفريضة ولا يؤخر النوافل فان كان قد صلى منها ركعة او ركعتين فليتها وليخفف قرنها ثم يصلي الفرض كك يصلي نوافل العصر  
 ما بين الفريضة من الظهر الى ان يصير ليل على اربعة اقسام فان صار كذلك ولم يكن قد صلى شيئا منها بدء بالعصر واخر النوافل وان كان قد صلى  
 منها شيئا ثم ما يجبه عليه ثم يصلي العصر وقد نوافل المغرب بعد الفراغ من فريضة سقوط الشفق فان سقط ولم يكن قد صلى النوافل اخرها

في الصلوة

## في الصلوة

الى بعد العشاء الاخرة ووقت اركعتين من جلوس بعد العشاء الاخرة فان كان من عليه فضا صلوها اخرها الى بعد الفراغ من العشاء ويحتمل  
 لها بين الركعتين ووقت صلوته الليل بعد انضاف الى طلوع الفجر وكلما كان الفجر كان افضل فان طلوع الفجر لم يكن قد صلى من صلوته الليل شيئا بدأ  
 بصلوة الغداة واخر صلوته الليل ان كان قد صلى من صلوته الليل عند طلوع الفجر اربع ركعات ثم صلوته الليل خففت لقراءة فيها ثم صلى  
 الغداة فان قام الى صلوته الليل قد قام بصلوة الفجر خففت لصلوة واقصر منها لقراءة على الحمد وحدها ولا يطول الركوع والجهود لثلاثين  
 صلوته الغداة ولا يجوز تقديم صلوته الليل في اوله الا لما فرجنا من فوتها او شاب ببعضها لقيام اخر الليل وطوبى راسه لا يجعل ذلك  
 وان يقصر صلوته الليل في الغداة فاضل من ان يقدمها في اول الليل ووقت كنه الفجر عند الفراغ من صلوته الليل ان كان ذلك قبل طلوع  
 الفجر فان طلوع الفجر لم يكن قد صلى من صلوته الليل شيئا بل ان كان يصلي ركعتين ما بينه وبين طلوع الفجر فاذا طلعت الفجر من ناحية الشرق  
 وجب عليه البداية بالفرض من فاتته صلوته فريضته فليصلها اى وقت ذكرها من ليلتها واما ما يقضى وقت صلوته فاضل فان يقضى وقت  
 صلوته فاضل بدأ بها ثم بالتي فاتته فان كان قد دخل في الصلوة الحاضرة في اول وقتها وقد صلى منها شيئا وقد فاتته صلوته وكان نسيها  
 ثم ذكرها قبل الفراغ منها فليعد له بينة الى صلوته الغاية ثم يصلي بعد الفراغ منها صلوته الحاضرة ويصلي ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع  
 وصلوة الجنابة وصلوة الكسوف في جميع الاحوال فاما ان يكون وقت صلوته فريضته قد يقضى وقتها ومن فاته شيء من صلوته التواضع فليقتصر  
 اى وقت شتان ليلتها واما ان يكون وقت فريضته او عند طلوع الشمس وفرضها فانه يكره صلوته التواضع وقضاؤها في هذين الوقتين  
 قد وردوا به يجوز التواضع في الوقتين الذين ذكرناهما من عملها لم يكن محظيا لكن الا حوط ما ذكرناه وبتحقيق ما فات بالليل واليها  
 وقضاها فانها بالليل من صلى الفرض قبل وقت عادا او ناسيا ثم علم بعد ذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة  
 لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد اجازت عند لا يجوز لاحد ان يدخل في الصلوة الا بعد حصول العلم بدخول وقتها وان يغلب على  
 ذلك **باب كسبها معرفة كسبها** واجب للتوجه اليها في الصلوات ولا استقبالها عند الذي يجزى عند جنس الاموات  
 منهم والتوجه اليها واجب لجميع الصلوة من اجبها وسننها مع الفكن وعدم الاعذار والقبلة في الكعبة المحرم وهي قبل من كان في الميادين  
 المحرم من خرج عن المسجد المحرم كان قبلته المسجد ان كان في الحرم فان ناسيا من الحرم كان فريضته لتوجه الى الحرم ومعرفة القبلة بمصالحها  
 لمن قرب منها ومن ناسيا عنها تحصل به علاماتها انما اذا ناسيا في الحرم ثم استقبل عين الشمس فلا تجزى انما اذا ناسيا عنها  
 الايمن في حال الزوال علم انه مستقبل القبلة فان كان عند طلوع الفجر جعل الفجر على يده اليسرى واستقبل القبلة وان كان عند غروبها  
 جعل الشفق على يده اليميني فان كان بالليل جعل الجحد على منكبيه الايمن وهذه العلامات علامتها لمن كان توجه الى ركن اليمين من اهل القرية  
 وخراسان وقارس وخوزستان والامام فاما اهل اليمن فانهم يتوجهون الى الركن اليماني واهل الشام يتوجهون الى الركن الشمالي  
 الغرب يتوجهون الى الركن الغربي فاذا ناسيا من الحرم كانت علامتهم غير هذه العلامات وحصل الانسان في برأضقت لتمامها بالغيم ويكون  
 محسوبا في بيتا ويحب لا يجزى دليل على القبلة ومخالفه صلوته طيبا الى ركن جهات اربع دفعا اذا كان عليه هلة وممكن منه فان  
 يتمكن من ذلك لضروته وخوف فليصل الى اى جهة شاء وقد اجازت ومن توجه الى القبلة من اهل العراق والشرق فليقبل القبلة من بيتا قليلا  
 ليكون متوجها الى الحرم بذلك الجاه الاخر عنهم ومن صلى الى غير القبلة متعديا وجب عليه اعادة الصلوة فان ناسيا ناسيا او شية  
 ثم تبين انه صلى الى غير القبلة وكان الوقت باقيا وجب عليه اعادة الصلوة وان كان الوقت خارجا لم يجب عليه اعادةها وقد روي ذلك  
 انما اذا كان صلى الى استدار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت فوجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل لا بأس للسائر ان  
 يقبل التواضع على حاله يتوجه الى حيث توجهت لان الله ثم قال فانيما قولوا انتم وعباد الله من الصلوات قال هذا في التواضع خاصة في  
 حال السفر فاما الفرائض فلا بد منها من استقبال القبلة على كل حال **باب في الاقامة وحكمها** لا اقامة وحكمها الا  
 والا فانه سنان مؤكدا ان في جميع الفرائض من الصلوات الخمس لا ينبغي تركها مع الاختيار واشدها ما كيد في صلوته الغداة والمغرب  
 لو ان انسانا اقتصر على الاقامة وحدها في جميع الصلوات اجزاء فان تركها الاقامة ايضا كانت صلوته فاضلة لم يجب عليه اعادةها الا ان يكون  
 نادا فضلا ربه لا يستند ولا يجوز تركها الا اذا ناسيا فانه معاجلة صلوته الجماعة فلو تركها فاجاعة له ومن اذن حاق لم يصلي وحده ثم جاز  
 قوم وانما اذا ان يصلوا جماعة فليصلوا عادة الا ان كان الاقامة معا ولا يدخل بها تقدم منها في الصلوة فادخل قوم المسجد قد صلى الا  
 الذي يقتد به في الجماعة وارادوا ان يجعوا فليس عليهم ان اذن الاقامة بل يتقدم احدهم ويجمع بهم ومن تركها الاذان والا فانه مستعد  
 ودخل في الصلوة فليصبر وليؤذن وليقيم فاما ان يركع ثم يستأنف الصلوة وان تركها ناسيا حاق دخل في الصلوة ثم ذكره في  
 صلوته ولا اعادة عليه من قام ودخل في الصلوة ثم احس ما يجب اعادة الصلوة فليس عليه اعادة الاقامة الا ان يكون قد تكلم فانه بعد

باب في معرفة القبلة





## في الصلوة

والأرض حينا وما أنا من المشركين ان صلواتي وسجوداتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين اعون الله  
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ثم تقرأ الحمد وان قلت جئت جلي للذي نظر السموات والأرض على ملأه ابراهيم ودين محمد منهاج على  
حقيقا سلمنا الى اخر الكلام كان افضل هذه التكريرات السبع واحده منها فرضية ولا يجوز تركها والباقي سنة وعناية ورفع اليك مع كل تكريرة  
سنة وفيه في الصلوة فلو لم يرفع الا ثلثا يد يرفع كل تكريرة لم يتطبل بذلك صلوة وترب بين قد صليت في الصلوة واجعل بينا مقدار ثلث  
اصابع مغزجا في شبر واستقبل باصابع جليل جميعا القبلة وينبغي ان يكون نظرك في حال قيامك في موضع سجودك ولا تلتفت يمينا  
ولا شمالا فان الالتفات يمينا وشمالا نقصا في الصلوة والالتفات الى اداء لنا ساد لها ويجب علينا اعادةها عليك بالاقتناء على كل  
ولا تفت بيدك بلحيتك ولا براسك ولا تفرقع اصابعك ولا تحدث نفسك لا تفتاح لا تفتاح لا تفتاح فان فعل هذه الاشياء كلها  
نقصا في الصلوة وان كان ليس بمقدورها فاذا فرغت من القراءة وضعت يديك بالتكبير للركوع فاذا اكبرت ورفعت من التكبير كعت واملاء  
كفك من ركبتيك مغزجا الاصابع وردي كبتك الى خلفه سو ظهره ومد عنقه فموضع عينيك فان لم تفعل فليكن نظرك الى ايمن  
قد صليت ثم تسبح فان فرغت من التسبيح استويت قائما فاذا استمكن من القيام قلت بسم الله الرحمن الرحيم ربنا العالمين اهل الجود  
الكبرياء والعظمة ثم ترفع يديك بالتكبير وتكبر فاذا فرغت من التكبير راسك الى الجود وتلقى الارض بيدك ولا تلتفت اليك  
الا في حال الضرورة فاذا سجدت بسطت كفك مضمومة الاصابع حيا لا يكون سجودك على سبعة اعظم الجبهة والكفين والركبتين  
واجامى اصابع من الرجلين فرضية وترغم بانفك سنة وتكون في حال سجودك مغزجا لا يكون شيء من جنبك على فخذه ولا تفرق يديك  
على الارض لا تنهها على فخذيك ولا تلمس فخذيك بياضك بل يكون متعلقا لا يكون منك شيء على شيء ثم تسبح للجود فاذا فرغت  
منه دفعت اسك من الجود فاذا استويت جالساً قلت الله اكبر ولكن جلوسك على فخذيك لا يرفع ظاهرك لا يمين على بطن قد  
الايدي قول استغفر الله وفي داوود عليه السلام لا بأس ان تقعد من بعد ادتعي بين التجدتين ولا يجوز ذلك في حال التشهد ثم تقوم الى الثانية  
فتجلس ركعة اخرى على ما وصفناه الا انك تسجد في الركعة الثانية بعد الفراغ من القراءة وترفع يديك بالتكبير وتقول ربنا غفر ارحم  
ونجارد عما تعلم انك انت الاعز الاكرم وهذا ادنى ما تدعو به القنوت فان ردت على ذلك من الدعاء كان افضل بجود ان تقعد على تلك  
بسيما في القنوت فاذا فرغت من الركعة الثانية تشهد فاذا فرغت من التشهد سلمت ان كان الصلوة ثنائية وان كان ثلاثية او رباعية  
تسجد الى الثالثة وتقول بحول الله وقوته اقوم واقعد هكذا تقولان تسجد الى ركعة الثانية من الركعة الاولى ثم يصلي تمام الصلوة على  
ما وصفناه فاذا فرغت من صلواتك سلمت وان كنت واحدا سلمت مرة واحدة تجاه القبلة واشرب بوضوح عينيك الى عينك ان كنت  
فقلت يكتم مثله لنا الا انك تومي بوجهك ايماء الى عينك ان كنت ماموما سلمت عن يمينك مرة وعن يسارك مرة اخرى اذا كان على يارك  
انسان وان لم يكن على يارك واحد اجزله مرة واحدة فاذا فرغت من صلواتك عقبك وسبب الققيب في باب فرفة انشاء الله ولا يجوز  
التكبير في الصلوة من خلفك كمن في صلوة مع الاختيار فلا صلوة له فان فعله للثنية والخوف لم يكن بربا من يستحب التوسيع تكبيراً  
حسباً مدناه في سبع مواضع في اول كل فرضية وفي اول كمة من ركعتي الاحرام وفي اول كمة من ركعتي الزوال في اول كمة من الوتر  
وفي اول كمة من صلوة الليل في الفرة من الوتر وفي اول كمة من نوافل المغرب من لم يفعل ذلك انقص على تكبير الاحرام ثم بد  
باب الفرة بعد ما اجزاء والمرأة فضيلة كما يصلي الرجل غيرها مجتمع بين قديها في حال قيامها ولا تفرج بينها ونضم يديها الى صدقها فاذا  
ركعت وصفت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثا تخطا كثيرا اترفع عجزها وازجست فغلثا ايها كما يفعل الرجل اذا سجدت للجود  
ما لغوث ثم تجلس الاطية فاذا جلست في تشهد فاحتمت فخذيها ورفعت كبتها من الارض فاذا هضت فثقت نلانا لا ترفع عجزها اولاً ولا  
ما بران يدعوا الانسان في الصلوات في حال القنوت وعجزها يبرض له من الخواج لذينا واخرتها ما اباحه الله ثم ولد وجهه فيه وان كان  
من لا يحسن الدعاء لم يبرض جازلما يدعو بلفظة اي لغة كانت ولا بأس ان يركع الرجل ويتباكى في الصلوة خوفاً من الله ثم وخشيته  
عقاباً لا يجوز له ان يبكي لغث من مصائب الدنيا واذا عطس الرجل في الصلوة فليحمد الله ثم وان سلم عليه في الصلوة فلا بأس ان يرد  
مثله في الجواب يقول سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ويؤمر الصبح بالصلوة اذا بلغ ست سنين تامنياً ويؤخذ به اذا بلغ تسعين  
سنين فثبته والرم الزا ما اذا بلغ حداً الكمال فرضاً وجوباً ولا بأس ان يصلوا جماعة مع الرجال غير انهم لا يكونون من الصف الاول يكره  
ان ينفخ الانسان في الصلوة فمضى سجوده فان كان فعله لم يكن عليه ثم وانما يكره ذلك اذا كان يحسنه من يصلي ميتاً بالقبلة ولا بأس  
بعد الانسان الركعات باصابعه وجنوبه يكون معوضاً او النوى ما اشبهها ولا بأس ان يصلي الانسان في منبره زاد ولو لم يلم  
بغسل عن قرائته او الصلوة فان شغلها لم يجز صلوة فيه باسأل كقارئ في الصلوة وحكامها والركوع والجود وما

# فِي الصَّلَاةِ

يقال فيها والتمسك بالقرآن واجبة في الصلوة من تركها متعمدا فلا صلوة له وان تركها ناسيا ان ذكر قبل الركوع وجبت عليه القراءة وان تركها بعد الركوع سقطت صلوة ولا تحصى عليه اذ في ما يجزئ من القراءة في الفريضة الحمد مرة واحدة وسورة معها في حال الاختيار ولا يجزئ الزيادة عليها ولا التمسك بها من صلح الحمد ما متعمدا من غير عمد وكان صلوة فاضلة ولم يجب عليه اعادة تلاوته ان يكون قد ترك الا فاضلا ان اتمه على الحمد ناسيا او جهلا بالضرورة من المفرد المرض غيرهما لم يكن به بأس كانت صلوة تامة ولا يجوز الاقتصار على اقل من الحمد بخال من الاحوال فمن لا يحسن الحمد لا يحسن منها بعضا فاضلا لا يحسنه كانت صلوة فاضلة غير انه يجب عليه بقول الحمد على التمام ليصل بها اذا امكن ذلك فان لم يمكنه لم يكن عليه شيء من لا يحسن غير الحمد لم يكن به بأس في الاقتصار عليه لم يجب عليه زيادة التعليل على ذلك وكان صلوة تامة في الاخرين وشهادة التمام بين يديهم مع الاعتقاد بالقلب لا يجوز ان يجمع بين سورتين مع الحمد في الفريضة من فضل ذلك متعمدا كانت صلوة تامة فان خليه ناسيا لم يكن عليه شيء وذلك لا يجوز ان يقتصر على بعض سورة وهو يحسن تمامها من اقتصر على بعضها وهو ممكن بقرائنها جميعا كانت صلوة تامة فان لم يجب عليه اعادة الفريضة لو كفتان الاخر وان من الفريضة يقتصر فيها على الحمد وحدها او تلك يستحق قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر تلك مرات اي تلك شاعلا بخير الربة واما صلوة التوافل فلا بأس بقصران يقتصر على الحمد وحدها غير ان الافضل ان يضيف اليها غيرهما من التور ولا بأس ان يقتصر في التوافل اكثر من سورة واحدة وكذلك ان قرأ اقل من سورة او قصر على آية واحدة لم يكن به بأس وقراءة بسم الله الرحمن الرحيم واجبة في جميع الصلوات قبل الحمد وبعد هذا اذا اراد ان يقرأ سورة معها ويستحب ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات وان كانت مما لا يجزئها بقرائنها فان قرأها فيها بينه وبين نفسه لم يكن به بأس غير ان الافضل ما قد سناه ومن ترك بسم الله الرحمن الرحيم متعمدا قبل الحمد وبعد قبل التور ولا صلوة له ووجب عليه اعادةها فان كانت الحال حال فيستجاز لان يقول فيما بين يديه نفسان كانت الصلوة ما يجزئها بالقراءة وان كان عليه بقية من سورة يريد تراها مع الحمد في التوافل لم يجب قول بسم الله الرحمن الرحيم بل يبتدئ بالموضع التكبير ولا يجوز قول آمين بعد القراءة الحمد فمن قاله متعمدا بطلت صلوة ويستحب ان يفصل بين الحمد والسورة التي يقرأها بها بسكتة وكذلك يفصل بين السورتين تكبيرة او وينبغي ان يقرأ الانسان قراة وضعية الحرف مواضعها فان لم يأت له ذلك لعدم علمه به وامكنه تعلمه على الاستقامة ووجب عليه ذلك فان شق عليه ذلك فاعلى ما يحسنه اذا قرأ الانسان في الفريضة سورة بعد الحمد اذا الانتقال الى غيرها جاز له ذلك ما لم يتجاوز بعضها الا سورة الاخلاص الكافرون فانه لا ينقل عنها الا في صلاة الظهر يوم الجمعة فانه لا بأس ان ينقل عنها الى سورة الجمعة والمنافقين يقرأ الانسان في الفريضة اي سورة شاء عسكو الفريضة الاربع فانه لا يقرأها في الفريضة على حاله اذا اراد ان يقرأ سورة الفيل في الفريضة جمع بينها وبين سورة الابلا لانها سورة واحدة وكذلك الضحى والشمس افضل ما يقرأ الانسان في الفريضة بعد الحمد فان قرأها في ليلة القدر وقبلها الله احد قل يا ايها الكافرون وهو غير فيما سوك ذلك ولا يجوز ان يقرأ من السورة الطوال في الفريضة فان اشتد بقرائها فانه الصلوة بل يقرأ من السور القصص والموسى ويستحب ان يقرأ في صلاة الظهر والعصر المغرب بمثل سورة القدر والجمعة نصر الله والمسلم واذ ذلنا الارض ما اشبهها من السور القصص وان يقرأ في العشاء الاخرة بمثل سورة الطارق وسورة الاعلا وانا السما افطرت وما اشبهها من السور وفي صلاة الغداة مثل سورة المزمل المدثر وهذا في الانسان وفي النساء وفي صلاة العشاء الاخرة بمثل سورة الطارق وسورة الاعلا وانا السما كل هذا نداء واستجابة فان قصر على قل هو الله احد في هذه الصلوات كلها جاز له ذلك ويستحب ان يقرأ في صلاة الغداة يوم الخميس في صلاة على الانسان وكذلك يستحب ان يقرأ في صلاة المغرب والعشاء الاخرة سورة الجمعة وسورة الاعلا وفي صلاة الجمعة الحمد ويقرأ الله احد وفي الظهر والعصر يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين واما القارئ في التوافل فيقرأ في موضع شامنا او في قراة العزائم فيها فان قرأها شامنا وبلغ موضع الحمد فليجدهم لرفع رأسه من السجود ويقوم بالتكبير فيمنا بقى عليه من السورة ان قرأ وان كانت النجدة في آخر السورة ولم يقرأ غيرها فام من السجود وقرا من الحمد ركع ويستحب ان يقرأ في نوافل النهار السور النساء والافضل على سورة الاخلاص افضل ويستحب قراة قل يا ايها الكافرون في سجدة واضع في اول ركعة من ركعتي الزوال وفي اول ركعة من ركعتي المغرب وفي اول ركعة من صلاة الليل وفي اول ركعة من ركعتي الحج وفي اول ركعة من ركعتي الطواف وفي ركعتي الاضام وقد ذكرنا تبارك في هذه المواضع في ركعتي الاولى قل هو الله احد في الثانية قل يا ايها الكافرون في غل هذه الروايل يكن برأس يستحب ان يقرأ الانسان في الركعتين الاولى من صلاة الليل ثلثين مرة قل هو الله احد في كل ركعة وفي صلاة الليل يستحب ان يقرأ فيها السور الطوال مثل الانعام والكهف والانبيا والحجرات وما جرى مجراها هذا اذا كان عليه ثلثون ركعة فان كان قريبا من الفجر خفف الصلوة وبقى للصلاة ان يجهر بالقراءة في صلاة المغرب والعشاء الاخرة والغداة فان خاف فيها متعمدا وجبت عليه اعادة الصلوة

من تركها متعمدا  
بطلت صلوة





الصلوة

# في الصلوة

ولو كره المشركون لا اله الا الله وحده وحده انجزه وحده ونصره وحده واخرجه وحده وهزمه الاخر اجاب هذا فله الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي موحى لا يموت بيده الخبز وهو على كل شيء قدير هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم اللهم اهدنا لما اختلف فيه من الحق باذنك فذلك من قضاء الى صراط مستقيم ثم يفتح بتسبيح الرقعة وهو اربع وثلاثون تكبيرة وثلاث وثلاثون سجدة وثلاث وثلاثون تسبيحا ثم بالتكبير ثم بالتحميد ثم بالتسبيح ثم يقول اللهم انشأ للسلام ومنك للسلام ولك للسلام واليك يرجع السلام بنا وكتب بنا وتعاليت باذن الجلال والالاكرام السلام على رسول الله السلام على نبي الله السلام على محمد بن عبد الله خاتم النبيين السلام على الائمة الطاهرة من المهديين السلام على جبرئيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ملك الموت حلة الرحمن اجعين السلام على رضوان خازن الجنان السلام على مالك خازن النيران السلام على ادم ومحمد ومن بينهما من الانبياء والاصفياء والتهادى والصلحاء والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم على الائمة عليهم السلام واحدا واحدا ثم يقول اللهم اني استلك من كل خير احاط به عليك واعوذ بك من كل شر احاط به عليك استلك عاقبتك في امور دكائها واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة ثم يقرأ الفاتحة عشرة مرة سورة الاخلاص ويقول بعد هذا اللهم لا استلك باسمك لمكون الخبز الظاهر للهم لمبدا ولدوا استلك باسمك لعظيم سلطانك اللهم استلك اني استلك ان صلى على محمد وال محمد يا اهاب لفظا يا ويا بطلق الاستاذ ويا فكاك القاب من لنا واستلك ان صلى على محمد وال محمد ان تغفر قبض من لنا ونخرج من الدنيا امناء وقد خلصت الجنة سالما وان تجعل اوله فلاحا واسلمه غياحا واخره صلاحا انك انت علام الغيوب وهذا القدر الذي ذكرناه يستحب ان يدعو به الانسان كل صلوة ولا يترك مع الاختيار فان لم يتمكن ان يصلي في تسبيح الرقعة عليها السلام ولا يترك ذلك الا عند الضرورة وان دعا بهذا التعقيب في عقب كل ركعتين من التوافل خابره اجاب ثم يجرد بحد في الشكر يكون لاهيا بالارض يقول فيه شكرا اشكرا مائة مرة وان قال دعوا عفوا وكان يا ايها جابر ان لم يتمكن قال فليقل ذلك مرات شكر الله يا ايها فضل كصلوات وسنتها ومن ترك شيئا منها مستعدا وناسيا من تركها الظاهر مستعدا وصلى وجب عليه اعادة الصلوة فان تركها ناسيا ثم ذكر بعد ان صلى وجب عليه ايضا الا اعادة فان لم يذكر لم يكن عليه شيء وكان صلوة ثم ما ومن صلى قبل سؤال الوقت مستعدا وجب عليه اعادة وان كان قد فرغ منها عند خولها وجب عليه ايضا الا اعادة ومن صلى الى غير القبلة مستعدا وجب عليه اعادة فان صلاها ناسيا ثم تبين ذلك فان كان الوقت باقيا وجب عليه اعادة وان كان قد خرج منها لم يكن عليه شيء ومن صلى بغير اذان ولا اقامة مستعدا كانت صلوة فافضة ولم تجب عليه اعادة وانما واجبة في الصلوة من صلى بغيره مستعدا او ناسيا فلا صلوة له ووجب عليها اعادة وان دخل في الصلوة فمخضرة منها بينتها ثم ذكر ان عليه صلوة اخرى لم يكن قد مضى وقتها لماض فليعدل بينة في الصلوة الثانية ثم يصلي بعدها ما مضى منها وبكبره الاقتراح فريضة من تركها مستعدا وجب عليه اعادة وان تركها ناسيا عليه اعادة ايضا اذا ذكرها سواء ذكر قبل الركوع او بعده فان لم يكن عليه شيء ومن ترك الفاتحة مستعدا وجب عليه اعادة فان تركه فانه على الحمد في الفريضة كانت صلوة فافضة ولم تجب عليه اعادة وان تركها ناسيا حاق كع لم يجب عليه شيء سواء ذكر او لم يذكر في الركوع واجب في كل ركعة من تركه مستعدا وجب عليه اعادة فان تركه ناسيا ثم ذكر في الحال السجود وجب عليه اعادة ايضا فان لم يذكر حتى صلى ركعة اخرى ودخل في الثالثة ثم ذكر اسقط الركعة الاولى ويصلي ركعتين وكل ان كان قد ترك الركوع في الثانية وذكر في الثالثة اسقط الثانية وجعل الثالثة ثانية وتم الصلوة فان لم يذكر اسلا في صلوة فليس عليه شيء والتسبيح في الركوع فريضة من تركه مستعدا فلا صلوة له وان تركه ناسيا سواء ذكر بعد ذلك او لم يذكر لم يجب عليه شيء والجود فرض في كل ركعة مرتين من تركها او واحدة منها ثم وجب عليه اعادة فان تركها ناسيا ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه اعادة فان ترك واحدة منها ناسيا ثم ذكر بعد فغوى او بعد قيامه في الركوع اعاد سجدة اخرى اذا فرغ منها قام الى الصلوة فاستأففت الفاتحة والتسبيح ان كان مما يسجد فيه فان لم يكن حتى يدرك مضى في صلوة ثم قضاهما بعد التسليم وعليه سجدة الله هو التسبيح في السجود واجبا ايضا من تركه مستعدا وجب عليه اعادة ومن تركه ناسيا لم يكن عليه شيء ومن لم يتمكن حينئذ في حال السجود من الارض مستعدا فلا صلوة له وان فعل ذلك ناسيا لم يكن عليه شيء والتشهد في الصلوة واجبا والى ما يجزى فيه شهاده فان من تركه مستعدا وجب عليه اعادة ومن تركها ناسيا قضاهما ولم تجب عليه اعادة الصلوة وكل الصلوة على البنية فله فريضة من تركها مستعدا وجب عليه اعادة الصلوة ومن تركها ناسيا قضاهما بعد التسليم لم يكن عليه شيء والتسليم سنن وليست من تركه مستعدا كان مضى فاضل ولم يفسد صلوة ومن تركه ناسيا كانت صلوة فاضلة فامة والتكبيرات السبع مع سائر التكبيرات سنة ما عدا تكبيرة الافتتاح كذلك في كل تكبيرة سنة من ترك ذلك مستعدا او ناسيا لم يفسد صلوة ومن ترك الحمد فيما يجزى فيه مرة او جمرتين فما كانت فيه مستعدا وجب عليه اعادة وان فعل ذلك ناسيا لم يكن به بأس والقنوت في الصلوة كلها سنة مؤكدة واكد في صلوة الفريضة واكد في صلاة النافلة فيما يجزى فيها من تركه مستعدا كان فاداك سنة ومن تركه ناسيا ثم ذكر في الركوع قضاء بعد الركوع

في تركها ناسيا

فی الصلوة

از تصنیف فیض الہی

# في الصلوة

ما يبرهن بطلان كل قاعدة لو جازد امرأة أو شيء من الحيوان أن جعل بينه وبين ممر الطريق سائر أو غيره أو أنه كان أفضل إذا عطل المصلح المظهر  
 الله على ذلك وليس عليه شيء إذا سلم عليه هو في الصلوة فليز مثله ذلك يقول سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام وإذا عرض للمصلح شيء يجاز على  
 نفسه من حبة أو عقر بل وسبع أو غيره ذلك فليدفعه عن نفسه ويقلد لا يقطع الصلوة فان لم يمكنه لا يقطع الصلوة فليطعمها ثم استأنف الصلوة  
 بعد ذلك إذا كان في الصلوة وراى بئرته قد دخلت أو غيرها خاف فوترها أو أختاف ضبا عجزا له ان يقطع الصلوة ويستوفى مما يجاز  
 ثم استأنف الصلوة وليس عليه شيء ولا بأس ان يقل المصلح البعد البريعة ما اشبهها من المؤذيات ولا يصلي الرجل وهو معقور الشعر  
 فان صلى كذلك شهد وجب عليه عادة **باب يجوز الصلوة فيه من الثياب** **باب يجوز** ولا يجوز وما يجوز للصبي عليه ما لا يجوز  
 لا يجوز الصلوة في ثوب أصابته نجاسة مع العلم بذلك أو غلبه الظن من صلبه فيه أو حال ما وصفناه وجبت عليه عادة الصلوة فان علم ان فيه نجاسة  
 وهو بعد في الصلوة لم يفرغ منها طرحت الثوب لئلا ينجس الصلوة فيما بقي عليه من الثياب فان لم يكن عليه لا يؤبى احد جمع فضل الثوب  
 استأنف الصلوة ولا يجوز الصلوة في جلوة الميتة كلها ولا تظهرها للباغ سواء كان مما يقع عليه لكافة أو مما لا يقع عليه لكافة ولا يجوز الصلوة  
 في جلوة وبرها لا يؤكل لحمه مثلا للكلب الخنزير والغلبة لا رتبة ما اشبهها سواء كان منكاه أو مدبوغه أو لم تكن كذلك من صلبه فيه وجبت  
 إعادة الصلوة ولا يجوز الصلوة للرجالة إلا بربهم المحض فان صلى فيه مع الاختيار وجبت عليه عادة الصلوة وان كانت صلوة فيه في حال  
 الضردة أو الحرب لم يجب عليه أعادتها وان كانت لتوب سدا أو كتمة تظنا أو كنانا أو لبنانة أو برية لم يكن بالصلوة فيه بأس بكرة ان يصلي  
 الانسان في قميص كعوف بديناج أو حرير محض لا يجوز الصلوة في الحر المشوش بوبر أو لرب الغلبة روي روايته في جواز ذلك في محمول  
 على النية فامع الاختيار فانه لا يجوز حسب ما مذناه ولا بأس بالصلوة في الحر الخالص اذا خالفه شيء من البرية لا بأس للنساء ان يلبسن  
 في الثياب البرية فان تزين عنده كان افضل لا يجوز الصلوة في القنك والموء وبركل ما لا يؤكل لحمه قد رويت بخصه في جواز الصلوة  
 في هذا البرية بخاصة في محمول على حال الاضطرار ولا بأس بالصلوة في الخياط الحواصل في وبركل شيء يؤكل لحمه اذا ذكر في ربيع فان لم يعلم  
 انه مذكي لا بأس بشاره من اسواق المسلمين ممن لم يدخل الميتة ولا يجوز شراؤها من يسهل ذلك وان كان منها ما يندويه الصلوة في الثياب  
 السوك كلها ما عد العانة والحف فانه لا بأس بالصلوة فيها وان كانا سويا لا بأس بالصلوة في ثوب احد للرجال اذا كان صفيقا فان كان  
 مثقالا رقيقا كره الصلوة فيه الا ان يكون تحته منبر من العورة ويكره ان تبرز الانسان فوق القميص بكرة ايتم اشمالا لقما وهو ان  
 يلحف لا زاد ويدخل طرفه من جيبها من تحت يده ويجعلها جميعا على منكبيه احدا كما تفعل اليهود وان لم يكن مع الانسان الا ثوب واحد فلا بأس  
 ان ياتر به بعضه يرتدك بالعض الاخر فان لم يكن معه الا سراويل لبسه طرحت على عفته خطا او تكة او ما اشبهها ويكره للاثان ان يصلي  
 في عمامة لا حنك لها ولا فصل المرأة الحرة الابنة تؤبين احدهما تنفع به والاخر تلبسه لا بأس للاثرة والصبية الحرة التي لم يبلغ ان تصلي بغير  
 قناع ولا يصلي الرجل عليه لثام بل يكشف موضع جبهته للصبي واما القرآن ويكره للمرأة الثياب في الصلوة ولا يصلي الرجل عليه ثوبا  
 مشددا الا ان يحل الابن حال الحرب لا يصلي الرجل في المشك لا الثعلب السند ويستحب الصلوة في الثعلب العري ولا بأس بالصلوة  
 في الخفين والجزموتين اذا كان لهما مناف ويكره للرجل ان يصلي بقوم وليس عليه داع مع الاختيار لا بأس في حال الاضطرار ولا يجوز  
 الصلوة في ثوب لثا يكون تحته بر الثعلب لانه لا يؤمنه ولا يجوز الصلوة في الثعلب والنتكة اذا علم ان رتبة يكره الصلوة  
 فيها لثا علم ان حرير محض لا يجوز الصلوة في جلوة السباع كلها ولا يجوز الصلوة اذا كان مع الانسان شيء من حد بدنه مثل السكندر  
 والسيف فان كان في عنقه او قريب فلا بأس بذلك والمفتاح اذا كان في الانسان لغة شيء ولا يصلي وهو مع شهرة اذا كان مع المصلح  
 سواء لم يكن بالصلوة فيها ما بأس اذا كانت مؤذاة ولا بأس ان يصلي الرجل في ثوب المرأة اذا كانت مأمونة فاعلم بحوسى ثوب المسلم يشبه  
 الا يصلي فيه الا بعد غسله وكلنا اذا استعانوا بامر متاخر أو مسهل من الثياب استحب ان يغسلوا بالماء ثم يصلي فيه ولا يصلي  
 المرأة في يديها او رجلها خلاخلها صوفان كانت صمام لم يكن بالصلوة فيها ما بأس لا بأس ان يصلي الانسان في كمد طيار اذا خاف ضبا  
 ولا يصلي الانسان في ثوب فيه ثياب مثل ولا يجوز الصلوة فيه ولا الخاتم الذي منه صوف ولا يصلي الانسان في بيوت العايط ولا الحمام ولا  
 مغاطن الا بل ولا قري العنق ولا جرجي الملبا ولا ارض السبعة ولا الثلج ولا بين القنق فان صلى الانسان في المقابر فليجعل بينه وبين القبر  
 سائرا ولو غرة او ما اشبهها فان لم يمكن من ذلك فليكن بينه وبين القبر عشرة اذرع عن قدامه وعن يمينه وباده ولا بأس ان يكون  
 ذلك من خلفه فلا يؤبى وحضه من جوار الصلوة الى قبور الائمة وهي محمولة على التوافق ان كان ما مذناه وارض السبعة  
 لا يصلي فيها اذا كانت على ايديها الجبهة من الصبي فان تمكن من ذلك لم يكن به بأس لا يصلي على الثلج فان لم يقدر على الارض فلا بأس  
 ان يفرش فوتره ما يجرد عليه ان لم يجد في الثلج سجد عليه لا يجرد على الوحل فان اضطر الى الصلوة في الارض الوحلة او حوض الماء

في كل شيء من الصلوة  
 في كل شيء من الصلوة

فِي إِصْلَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







# كتاب الصلوة المفصلة

فان اجلس الامام للتشهد الاخير جلس معه مجلس الله ثم ركبته فاذ سلم الامام قام فاصاناً ليها ركعة وتشهد ثم يسلم ومن حله خلف من يقف عليه ولا يرفع راسه قبل الامام من الركوع فان رفع راسه ناسياً فليعد اليه ليكون رفع راسه مع رفع الامام وكل من يقف خلفه حال الجهر فان كان نافع للراس متعمداً ولا يعود لا الى الركوع ولا الى الجهر بل يقف حتى يفتحه الامام وان كان الامام من لا يقفك به ودفن راسه من الركوع او الجهر فلا يعود اليه ناسياً كان ذلك متعمداً لان ذلك زيادة في الصلوة ومن ادرك الامام وقد رفع راسه من الركوع فليجهد مع غيره ان لا يعتد به في الركعة فان دفع حق يقوم الامام الى الثانية كان له ذلك فان ادركه وهو في حال التشهد جلس مع حق يسلم فاذ سلم الامام قام فاستقبل صلاته والامام اذا ركع فرفع أصوات قوم يدخلون المسجد فغلبه ان يطيل ركوعه قليلاً ليحفظوا به في ذلك الركوع وتسلم الامام في الصلوة مرة واحدة بخلاف القبلة يشرعني في بيته ولا ينبغي له ان يبرح من مصلاه حتى يتم من قدامه شيء من الصلوة خلفه صلاته ويبقى للامام ان يجمع من خلفه لشهادتين جميع الصلوات وليس عليهم ان يجمعوه شيئاً من ذلك لا يجوز لمن لم يصل صلوة الظهر ان يصل مع الامام العصر يقتد به فان تكرر ظهر له وان كان عصر الامام جاز له ذلك من حله وحده ثم لمحق جماعة جاز له ان يعيد مرة اخرى سواء كان اماماً او اماماً ولا يقف في الصف الاول المصليين والعبادة الشارحة والمختون ويبني ان يكون بين الصفين مقدماً مرهض غزواً باس ان يقف الرجل وحده في صف فان كان قدامه ثلاث الصفوف لم يكن قدامه ثلاث الصفوف له ذلك لا باس بالوقوف بين السالمين في ركوعه ووقوف الامام في الخراب الداخل في الحائط وان كان ليس بفسد للصلوة ولا يكون جماعة وبين المصلي وبين الامام او بين الصفين حائل من حائط او غيره ومن حله ورأى المصلي لا يكون صلاته صلوته جماعة وقد خص للنساء ان يصلين اذا كان بينهن وبين الامام حائط ولا يجوز ان يكون الامام على موضع مرتفع من الارض مثله كان اسقف ما اشبه ذلك فان كان ارضاً مستوية لا باس بوقوفه عليه ان كان على منضج المأمومين بقليل لا باس للمأمومين ان يقفوا على موضع عال يصلوا خلف الامام اذا كان الامام اسفل منهم واذ صلي فشقان فذكر كل واحد منهما انه كان اماماً لصاحبه جازت صلاتهما لان كل واحد منهما قد احتاط للصلوة في الفرائض والركوع والسجود والغرض من غير ذلك ان قال كل واحد منهما ان كنت مأموماً كان عليهما اعادة الصلوة لانه قد وكل واحد منهما الامر لصاحبه فلم يأتيا باس ان كان الصلوة ولا باس ان يسلم الانسان قبل الامام وينصرف في حوائجهم عند الضرورة الى ذلك ليس عليه التوقف لتعجيل الامام واذ صلي في مسجد جماعة كره ان يصلي ودفعة اخرى جماعة تلك الصلوة بعينها فان حضر قوم وارادوا ان يصلوا جماعة فليصل بهم واحد منهم ولا يؤذن ولا يقيم بل يقف على ما تقدم من الاذان والاقامة في المسجد اذ لم يكن الصف قد انقضى فان انقضى الصف تقرب الناس فلا بد من الاذان في المسجد اذ لم يكن الصف الاقامة واذ دخل الانسان في صلوته فافلته ثم اقيمت الصلوة مجاز له ان يقطعها ويدخل في الجماعة فان دخل في صلوته فزنيته وكان الامام الذي يصلي خلفه امام عدل جاز له ان يقطعها ويدخل معه في الجماعة فان لم يكن امام عدل وكان من يقفك به فليتم صلاته اليه ودخل فيها ركعتين بخفضهما ويجبهما من التطوع ويدخل في الجماعة وان كان الامام من لا يقفك به فليشبهه صلاته ويدخل معه في الصلوة فاذ فرغ من صلاته سلم وقام مع الامام ففصله معه فابته له واحسبه من لفاته فان وافق حال تشهد حال قيام الامام فليقتصر تشهد على الشهادتين ويسلم اتماماً ويقوم مع الامام ولا يجوز للامام ان يصلي بالقوم وهو بالخلافة ان يكونوا عراً فانهم يصلون كلهم جلوساً بتقديم امامهم الا بكيفية فاذا اقيمت الصلوة اليه يقف بالامام فيها لا يجوز ان يصلي التوافل فاذ صليت جماعة ولا تقف معهم في صفهم بل تكون خلف الصفوف فان وقعت في الصف الاخير ثم جاء قوم اذادوا ان يقفوا في ذلك الصف فليعلم ان تناخر عن ذلك الصف من غير ان تستبرأ القبلة واذ صليت خلفك فتراسوا وجبهتها في الجهر ولم يجدوا ايماء وقد اجزلك بابك لكونك في حكمها فان تدبينا اوقات التوافل وعدد ركعاتها في اليوم والليله غيرنا منهنها هي على وجه التوبة اذا ذاك لتسليصل غابة ركعات للزوال وبقرتها ما شاء من السجود والايان يسلم في كل ركعتين ويصلي ثمان ركعات بعد الفراغ من فرضه الظهر ويصلي بعد المغرب أربع ركعات بتشهدين وتسلون يصلي ركعتين من جلوس بعد عشاء الاخرة بعد ان ركعة ويجعلها بين الركعتين بعد كل صلوته مريدان يصليها وتيقو بعدها الى فراشه وليست له ان لا ينام الا وهو على الظهر فان نسي ذلك ذكر عند منامه فليقيم من فراشه ومن خاف ان لا يتبينه خرو الليل فليقل عند منامه فلانما انا بشر مثلكم يوحى الي اخي السور ثم يقول اللهم اعظم لي عبادتك في وقت كذا فانه يتبينه نشاء الله فاذ انقضى الليل فنام الى صلوته الليل لا يصليها في اوله الا ان يكون مسافراً يخاف ان لا يتمكن من غيرها الليل فاذ قام فليعد الى السجود وليس له ان لا يركع مع الاختيار ثم يستفتح الصلوة بفتح تكبيرات على ما رتبناه سنة ثم يصلي ثمان ركعات بقرأة الركعتين الاولي من الحمد قل هو الله احد في الاولى في الثانية الحمد وقل يا ايها الكافرون وفي الثالث البواقي ما شاء من السجود وان شاء قصر فاذ فرغ منها صلى ركعتي الشفع ويسلم بعدهما وليست به بقرعة فيها سورة الملك هل لا على الانسان وان كان الوقت ضيقاً فتره فيها المعوذتين ثم يقول الحمد الى الابد

في كل ركعة  
في كل ركعة

# كتاب الصلاة

ويتوجه فيه ايضا على ما تقدمناه واذ قام الى الصلوة بالليل لم يكن تدبيري من الوقت مقدما يصله كل ليلة وخاف طلوع الفجر خفف صلواته  
 على الحمد حمد فان غاب مع ذلك طلوع الفجر يصل ركعتين وادبر بعدهما ويصل ركعة الفجر ثم يصل ركعتي المغداة ثم يقضي التمامي الركعات  
 وان كان قد صلى اربع ركعات من صلوة الليل ثم طلع الفجر ثم تابع عليه منها ما خففها ثم يصل الفجر ثم تدبر الركعة في صلوة الليل بعد  
 طلوع الفجر قبل الفجر هي خصصة يجوز ان يقل النافلة في وقت الفريضة اذا كان ذلك في اول وقتها او في وقتها في وقت لا يجوز ذلك مع هذا  
 فلا ينبغي ان يكون ذلك عادة والاحوط ما تقدمناه وقد نرى كعين من صلوة الليل ثم ذكر بعد ان لو فرضنا ثلثا واعاد الوتر من ثلثي  
 التشهد في اثنا عشر ركعة ثم ذكر بعد ان ركع ان لم يشهد سقا الركوع وحلر تشهد واذ فرغ من صلوة الليل قام فجلس ركعتي الفجر وان لم يكن قد  
 طلع الفجر بعد يستحب ان يضطج ويقول في حال اضطجاعة الدعاء المعروف في ذلك ان جعل مكان الضجعة سجدة كان ذلك جائزا ولا بأس ان  
 يصل الانسان النوافل حالما اذا لم يتمكن من الصلوة قائما وان تمكن منها قائما وادان يصليها جالسا يصل لكل ركعة ركعتين قائما  
 يصل لكل ركعة ركعة والحال ما وصفناه كان تاركا للفضل من كان في دعاء الوتر ولم يرد قطعة واحدة عطش بين يديه ما عجز له  
 ان يتقدم خطي يشر بالماء ثم يرجع الى مكانه فيتم صلوة من غير ان يستدبر القبلة **باب في السفر** التفسير واجب  
 السفر اذا كانت المسافة ثمانية فراسخ فان كانت المسافة اربعة فراسخ وادار الوجوع من يومه وجب ايضا التفسير فان لم يرد الوجوع في السفر  
 في التفسير الا تمام ولا يجوز التفسير الا لمن كان سفره طاعة لله او في سفره مباح فان كان سفره معصية او اتباعا لظلمان جازم بحمله  
 التفسير كذلك ان كان سفره الى صيد او بطر لم يجز له التفسير ان كان الصيد لغو وثوث عياله وجب ايضا التفسير ان كان صيد  
 للجماعة وجب عليه الا تمام في الصلوة والتفسير في الصوم ولا يجوز التفسير للركاء والملاح والراعي البدو اذا طلب الفطر والنبت الذي ورد في  
 جبايته والذي يدر في امارته ومن يدر في التجارة من سوقي الى سوق ومن كان سفره اكثر من حضره فهو لا مكلم لا يجوز لهم التفسير  
 ما لم يكن في بلدهم مقام عشرة ايام فان كان لم يدر في بلدهم مقام عشرة ايام وجب عليهم التفسير ان كان مقامهم في بلدهم خمسة ايام قصر بالنية  
 ونموا الصلوة بالليل ولا يجوز التفسير للسافر الا اذا نوار عند مجده ان يلد وخفي عليه ان مصره فان خرج بينة السفر ثم بدا له وكان قد  
 صلى على التفسير فليس عليه شيء وان لم يكن قد صلى او كان في الصلوة بدا له من السفر ثم صلواته فان خرج من منزله وقد دخل الوقت وجب  
 عليه الا تمام اذا كان تدبيري من الوقت مقدما يصل فيه على التمام فان مضى الوقت قصر لم يتم فان دخل من سفره بعد دخول الوقت  
 وكان قد بقي من الوقت مقدما ما يتمكن فيه من اداء الصلوة على التمام فليصل ليقوم فان لم يكن قد بقي مقدما ذلك قصر من ذكر ان عليه  
 الصلوة فانه في حال السفر قصرنا ما على التفسير كذلك من ذكر ان عليه ثمانية في الحضر وهو في السفر قصرنا ما على التمام ومن غاب في السفر قد  
 تليت عليه التفسير علم وجوبه عليه عادة الصلوة فان لم يكن علم ذلك فليس عليه شيء فان كان قد علم غير انه قد خفي في حال الصلوة  
 فان كان في الوقت عاد الصلوة وان كان قد مضى وقتها فليس عليه شيء وقد روي انه ان ذكر في ذلك اليوم انه صلى على التمام وجب عليه  
 الاعادة بها اعادة الصلوة والا للاحوط واذ اعزم المسافر على مقام عشرة ايام في بلد وجب عليه الا تمام فان عزم عشرة ايام وصل صلوة  
 واحدة او اكثر على التمام ثم بدا له في المقام فليس له ان يقصر الا بعد حرجه من البلد فان لم يكن قد صلى شيئا من الصلوات على التمام فغلبه  
 التفسير لا غير نيته عن المقام عشرة ايام ما بينه وبين ثلثين يوما فاذا انقضت ثلثون يوما ولم يكن قد خرج وجب عليه الا تمام ولو صلوا  
 واحدة ومن خرج الى صنعته له وكان له فيها موضع ينزل ويستوطنه وجب عليه الا تمام فان لم يكن له فيها مسكن وجب عليه التفسير ويستحب  
 الا تمام في اربعة مواضع في القرعة والمدينة وسجدة الكوفة والحائرية ساكنة السلم وقد روي رواية بلقطة الحزبي هو ان يتم الصلوة  
 في حرم الله وفي حرم رسول الله وفي حرم امير المؤمنين وفي حرم الحسين عليه السلام فكل هذه الرواية جاز الا تمام خارج المسجد الكوفة وعلى الرواية  
 الاولى لم يجز الا لا نفس المسجد ولو انما قصر في هذه المواضع كلها لم يكن عليه شيء الا ان الافضل ما تقدمناه وليس على المسافر صلوة  
 الجمعة ولا صلوة العيد ولا المشيع لا حينئذ من يجب ايضا عليه التفسير للمسافر في طاعة اذا مال الى الصيد له او وجب عليه الا تمام فاذا خرج  
 الى السفر عاد الى التفسير في اربع قوم الى السفر ما اذا اربعة فراسخ وقصر من الصلوة ثم اقاموا ينتظرون رفقة لهم في السفر فليصل التفسير  
 الى ان يتيسر لهم العزم المقام فيرجعون الى الا تمام ما لم يتجاوز ثلثين يوما على ما تقدمناه وان كان مسيرهم اقل من اربعة فراسخ وجب عليهم  
 الا تمام الى ان يسروا فاذا ساروا رجعوا الى التفسير ويستحب للسافر ان يقول عقب كل صلوة ثلثين مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا  
 الله والله اكبر فان ذلك جبران للصلوة ولا بأس ان يجمع الاثنان في الظهور والعصر بين المغرب والعشاء الاخرة في حال السفر كذلك لا بأس  
 ان يجمع بينهما في الحضر الا انه اذا جمع بينهما شيئا من التوافل ليس على المسافر شيء من توافل لها فاذا سافر بعد ذلك الى التمس قبل يصل  
 توافل التوافل فليقتصر في السفر بالليل والليل عليه توافل الليل كما للحسب ما تقدمناه فاقبضا ما فاستحضر الصلوات من فاشه

في السفر  
 في السفر



# كتاب الصلوة المفصلة

صلوة فريضة فليقضها حين يذكر ما ايجز في وقت كان ما لم يكن وقت صلوة فريضة حاضرة قد تضييق وقتها فان حضرت صلوة ودخلها في اول وقتها ثم ذكر ان عليه صلوة عدل بينة ما تات من الصلوة ثم استأخر الحاضر مثلاً ان كان في وقتها فانه صلوة الظهر ثم يصليها ما دام بقي من النهار وقتاً ما يصلي فيها الظهر والعصر بآء بر ثم يعقبها العصر ثم لم يبق من النهار الا وقتاً ما يصلي فيه العصر ثم صلى الظهر فان كان قد دخل في العصر ما بين بين الوقت الذي ذكرناه فليعدل بينة الى الظهر ثم يصلي بعده العصر ثم يدخل في المغرب عليه صلوة فليصل ما تات من بينة بين الوقت الذي ذكرناه ما يصلي فيه ركعات فان بدا بالمغرب قبل ذلك فليعدل بينة الى الصلوة التي تات ثم ليستأنف المغرب اذا دخل وقت العشاء الاخره وعليه صلوة فليصل لثانيها بينة بين نصف الليل ثم يصلي العشاء الاخره فان انقضت الليل بدا بالعشاء الاخره ثم يصلي الثاني ثم اذا طلع الفجر وعليه صلوة فليصلها ما بين بين ان يبقى الى طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه ركعتي الفضة فان بدا بها فليعدل بينة الى التي تات من الصلوة ثم يصلي بعد العشاء ومن دخل في صلوة فانه ثم ذكر ان عليه فريضة قبل ان يفرغ منها استأخر حتى تات ثم عاد الى الثالثة ومن فاتته صلوة لم يدليها في فصل اربع ركعات وركعتين وقد مرته من فاتته صلوة مرات كثيرة وهو يعلم ان يعينها غير ان لا يعلم كم بقية فاتته فليصل من تلك الصلوة الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما فاتته او اذا يغلب ان لم يعلم الصلوة بعينها فليصل في كل وقت ثلثا راجعاً الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما عليه من فاتته صلوة فريضة بمرض لو مضى فضاءها حسباً قد فاتته اذا كان المريض مما لا يزيل العقل فان كان مما يزيل العقل مثل الاعمى وما يجري مجرى لم يزل مضى شيء مما فاتته على جهة الوجوب يستحب ان يقضيه على طريق التدبير ان يتمكن من قضاء ذلك جميعه في صلوة يومه الذي فات فيه ويحب عليه قضاء الصلوة التي يقضى فيها على كل حال من فاتته شيء من النوافل فضاء ايجز في وقت ذكره ما لم يكن وقت فريضة فان فاتته شيء كثير منها فليصل منها الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما فاتته فان لم يتمكن من ذلك جازله ان يصلي عن كل ركعتين بمدة طاعة فان لم يتمكن من كل يوم بمدة من فان لم يتمكن ذلك فلا شيء عليه من فاتته شيء من النوافل غير من فليس عليه قضاءه ويستحب ان يقضى نوافل النهار بالليل ونوافل الليل بالنهار ومن فاتته صلوة الليل فليصلها ايجز في وقت شاء وان كان بعد العشاء او بعد العصر متى قضاها ليس عليه الا ركعة مكان ركعة ولا باس ان يقضى الاثنان وتراجعه في ليلة واحدة **باب صلوة المريض** والمراد بالمرضى العراين وغير ذلك من المضطرين من المريض او من الصلوة محبباً يلزم الصحيح ولا يقطع عنه فريضة اذا كان عقله باقياً فان لم يتمكن من الصلوة قائماً لم يكن له ان يصليها وان لم يتمكن القنأ بنفسه وان كان يعتمد على غيره على ما يطأ وعكاز فليقل لصل قائماً فان لم يتمكن من ذلك فليصل جالساً وليقرأ اذا اراد الركوع قائم فركع فان لم يقدر على ذلك فليركع جالساً وليجهد مثلاً فان لم يتمكن من السجود اذ اصاب جالساً جازله ان يرفع خمره او ما يجوز السجود عليه فيسجد ثم يتمكن من الصلوة جالساً فليصل مضطجاً على جانبه الايمن وليجهد فان لم يتمكن من السجود او هو ايماء فان لم يتمكن من الاضطجاع فليستأخر على قفاه وليصاوم يوماً ابداً الصلوة بالكبير بقراءة اذا اراد الركوع عن خضعتين فان رفع راسه من الركوع ففتحها فاذا اراد السجود ففتحها فاذا اراد رفع راسه من السجود ففتحها فاذا اراد السجود ثانياً ففتحها فاذا اراد رفع راسه من السجود ففتحها فاذا اراد الركوع ففتحها وعلى هذا يكون صلوة والموغل والغرق والاسبح واذا دخل عليهم وقت الصلوة ولم يتمكنوا من موضع يصلون فيه فليصلوا ايماء ويكون ركوعهم وسجودهم بالايماء ويكون سجودهم اخفض من ركوعهم ويلزمهم في هذه الاحوال كلها استقبال القبلة مع الامكان فان لم يمكنهم فليس عليه شيء فاذا كان المريض سافراً او يكون واكباً جازله ان يصلي الفريضة على ظهره بآء ويحيد على ما يتمكن منه ويجزى في النوافل ان يؤتمن ايماء وان لم يجد حداً للمريض الذي يبيع الصلوة جالساً ما يصله الاثنان من حال نفسه لا يتمكن من الصلوة قائماً ولا يقدر على المشي مقدار زمان صلوته والمبطون اذا صلى ثم حدث برأى ينقص صلوة فليعدل الموضع وليس عليه صلوته ومن به سلس الاول فلا بأس ان يصلي كل بعد الاستبراء ويستحب ان يلف خمره على ذكره ولا يتعدى الحاجة الى بدنه وثيابه والمريض اذا صلى جالساً فليقلع منزعجاً فقرأه فاذا اراد الركوع فجلسه فان لم يتمكن من ذلك جلس كيف فاسهل عليه الممنوع بالقيء من يكون في يد المشركون فاحضروا الصلوة ولم يقدر ان يصلي قائماً فليصل على حالته ايماء وقد اجزاه والعراين اذا لم يكن معه ما يستبره وكان وحده بجيش لا يربح احد سوته فليصل قائماً فان كان معه غيره او يكون بجيش لا يربح احد من اطلاق غيره فليصل جالساً فان كان نولاً جماعة هذا الصفة واذا ان يصلوا جماعة فليقدم امامهم بركبتهم فليصل بهم جالساً وهم جلوس يكون ركوع الامام وسجود ايماء ويجعل سجود منخفض من الركوع وبركع من خلفه ويجهد ما اذا وجد العراين الذي ليس معه غيره شيئاً يستبره عودته من حبش الارض غيره فليستبره عودته فليصل قائماً فان لم يجده فليستبره على الصلوة جالساً حسب ما تات من الصلوة **باب صلوة الخوف والمطارفة** والمطارفة اذا خاف الانسان من عدو او لص او سبع جازله ان يصلي الفريضة على ظهره بآء وان لم يكن له دابة او مكانه ان يصلي بركوع وسجود على التخييف صلى كل فان خاف ان يركع ويجهد طيئراً بما قد اجراه ويكون سجوداً منخفض من ركوعه فاذا اراد قوم ان يصلوا جماعة عند لقاءهم لعدو فليفرقوا فريضة فريضة منهم ثقف هذه السدد والفرقة الاخرى تقوم الى الصلوة ويقوم الامام يصلي بهم ركعة فاذا قام الامام الى الثانية و

في وقتها ما يصلي فيها الظهر والعصر بآء بر ثم يعقبها العصر ثم لم يبق من النهار الا وقتاً ما يصلي فيه العصر ثم صلى الظهر فان كان قد دخل في العصر ما بين بين الوقت الذي ذكرناه ما يصلي فيه ركعات فان بدا بالمغرب قبل ذلك فليعدل بينة الى الصلوة التي تات ثم ليستأنف المغرب اذا دخل وقت العشاء الاخره وعليه صلوة فليصل لثانيها بينة بين نصف الليل ثم يصلي العشاء الاخره فان انقضت الليل بدا بالعشاء الاخره ثم يصلي الثاني ثم اذا طلع الفجر وعليه صلوة فليصلها ما بين بين ان يبقى الى طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه ركعتي الفضة فان بدا بها فليعدل بينة الى التي تات من الصلوة ثم يصلي بعد العشاء ومن دخل في صلوة فانه ثم ذكر ان عليه فريضة قبل ان يفرغ منها استأخر حتى تات ثم عاد الى الثالثة ومن فاتته صلوة لم يدليها في فصل اربع ركعات وركعتين وقد مرته من فاتته صلوة مرات كثيرة وهو يعلم ان يعينها غير ان لا يعلم كم بقية فاتته فليصل من تلك الصلوة الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما فاتته او اذا يغلب ان لم يعلم الصلوة بعينها فليصل في كل وقت ثلثا راجعاً الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما عليه من فاتته صلوة فريضة بمرض لو مضى فضاءها حسباً قد فاتته اذا كان المريض مما لا يزيل العقل فان كان مما يزيل العقل مثل الاعمى وما يجري مجرى لم يزل مضى شيء مما فاتته على جهة الوجوب يستحب ان يقضيه على طريق التدبير ان يتمكن من قضاء ذلك جميعه في صلوة يومه الذي فات فيه ويحب عليه قضاء الصلوة التي يقضى فيها على كل حال من فاتته شيء من النوافل فضاء ايجز في وقت ذكره ما لم يكن وقت فريضة فان فاتته شيء كثير منها فليصل منها الى ان يغلب على ثلثه ان يقضى ما فاتته فان لم يتمكن من ذلك جازله ان يصلي عن كل ركعتين بمدة طاعة فان لم يتمكن من كل يوم بمدة من فان لم يتمكن ذلك فلا شيء عليه من فاتته شيء من النوافل غير من فليس عليه قضاءه ويستحب ان يقضى نوافل النهار بالليل ونوافل الليل بالنهار ومن فاتته صلوة الليل فليصلها ايجز في وقت شاء وان كان بعد العشاء او بعد العصر متى قضاها ليس عليه الا ركعة مكان ركعة ولا باس ان يقضى الاثنان وتراجعه في ليلة واحدة

عليه

کتاب الصلوة کتبہ

وقتها ثم اصابهم الركعة الثانية فشهدوا وسلموا وتوعدوا الى لقاء العدو ويحجوا الباقيون فيقفون خلف الامام ويستقون الصلوة بالتكبير  
 ويصل بهم الامام الركعة الثانية ثم يركعها امامه في تشهد فاما ما هم الى الركعة الثانية لم يصلوها فاما من هو في تشهد الثانية ثم يركعها  
 الامام وان كانت الصلوة صلو المغرب لطيفعل الامام مثلها من شاء يصل بالطائفة الاولى كمنه ويقف الثانية وعلوهم ما جئهم من الركعتين  
 ويجفون فاذا سلموا فاما الى لقاء العدو ويحجوا الباقيون فيستقون الصلوة بالتكبير يصل بهم الامام الثانية له وهي الاولى له ثم يركعها فاما من شهد  
 الاول جلوسه وذكر الله فاذا قاموا الثالثة له فاما معه هي الثانية لم يصلوها فاما من شهد الثاني جلوسه فليست له الثانية وهو في تشهد الاول  
 ثم يركعها الى الثالثة لم يصلوها فاما من شهد الثاني فليست له الثانية وهو في تشهد الاول ثم يركعها الى الثالثة لم يصلوها فاما من شهد الثاني فليست له الثانية وهو في تشهد الاول  
 على ظهره رابطة فليجهد على قوسه ربه يستقبل بتكبيره الافتتاح القبلة ثم يصل كيف ما دارت به الدابة فان لم يتمكن من الجوب يصل موبيا ويحج  
 للركوع والجود وان كان في حال السباينة جاز له ان يقصر على تكبيرة واحدة لكل ركعة من الصلوة التي تجب عليه يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ذلك يجزيه عن الركوع والجود **باب في صلوة السفيين** لا يركع الا باسرها يصل الانسان في ركعة واحدة في السفيين اذا  
 لم يتمكن من النطق فان تمكن منه فالأفضل ان يخرج ان يصل على الارض فان لم يفعل وصل فيها كان جازيا غير ان الأفضل ما تمناه وادخل في  
 السفيين فليصل قائما ويستقبل القبلة اذا امكنه ذلك فان لم يمكنه الصلوة فاما صلاها جالسا متوجها الى القبلة فاذا دارت به السفيين فليصل  
 معها كيف ما دارت ويستقبل القبلة فان لم يمكنه ذلك استقبل بالركعة القبلة ثم يصل كيف ما دارت ولا بأس ان يصل التواضع الى السفيين  
 اذا لم يمكنه استقبال القبلة ولا يختلف الحكم في ان يكون السفيين في الجدار الكبار وفي الاثناء الصلوة جازية فيها على كل حال  
 فاذا لم يجد الانسان فيها ما يجهد عليه فليجهد على خشيتها فان كانت مقيرة فليخطها بثوبه ليجهد عليه فان لم يكن معه ثوب فليجهد على القبر  
 وقد جازاه **باب في صلوة العيد** الصلوة العيد ركعتين بشرط وجوب الامام العادل ووجوب من ضلوا الامام للصلوة بالناس في كل يوم  
 العيد كل من تكرر منعت وقطع عن تقطوع من فاتته هذه الصلوة فليس عليه قضاءها وان تكرر من الحضور المصلحة لعارض فليصل بنية  
 كما يصلها مع الامام سنة وفضلته ولا يجوز صلوة العيد الا تحت السماء في النهار الملبس مع الغداة والاختيار الا بكفة فانه يصلها  
 في المسجد الحرام ويجب ان لا يجهد المصلحة الا على الارض لا اذان ولا اقامة في صلوة العيد بل يقول المؤذن تلك مرثاة الصلوة ووقت هذه الصلوة  
 عند نيبات الشمس لا يصل يوم العيد قبل صلوة العيد الا بعد ما شئ من التواضع لا ابتداء ولا قضاء الا بعد الزوال الا بالمدينة خاصة في شجب  
 ان يصل وكعتين في مسجد النبي قبل الخروج الى المصلى ولا بأس بقضاء الفريض قبل الزوال فيحجج الانسان الى المصلى ما شئنا بخروج  
 سكتة ودقار وبذكر الله ثم والامام يستحب ان يمشي حائيا ويستحب ان يلطم شيا قبل الخروج الى المصلى يوم الفطر ويكره له ذلك في يوم الاضحية  
 الا بعد الرجوع ويستحب ان يكون انظاره يوم الفطر على شئ من الحلاله ويوم الاضحية على شئ مما يحرمه او ينجس من كان من يفعل ذلك انا  
 صلوة عيد الجمعة في يوم واحد فمن شهد صلوة العيد كان مجزيا من حضور الجمعة بين الرجوع الى بيته وعلى الامام ان يعلمهم ذلك فخطبه  
 بعد صلوة العيد يستحب ان يغسل الانسان يوم العيد بعد طلوع الفجر ويتطيب بلباسه ثم يركعها بصلوة العيد وكعتان باثني عشر تكبيرة في  
 الاولى يفتح صلواته بتكبير الاحرام ويتوجه من شاء ثم يقرأ سورة الحمد سورة الاعلى ثم يكبر خمس تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين منها بالدعاء المروي  
 في ذلك وان قف بغية كان ايضا جازيا ثم يكبر السابعة ويركع بها فاذا قام الى الثانية قام بغية تكبير ثم يقرأ الحمد يقرء بعدها والتمسح بها  
 ثم يكبر اربع تكبيرات يقف بين كل تكبيرتين منها ثم يكبر الحادية ويركع بها فاذا فرغ من الصلوة قام الامام فخطب الناس لا يجوز الخطبة الا بعد  
 الصلوة ومن حضر الصلوة وصلاها كان مجزيا في سماع الخطبة وفي الرجوع الى منزله وليلق الامام في حال الخطبة على شئ من المباح من طين  
 ينقل المني من موضع يستحب ان يكبر الانسان ليلة الفطر بعد صلوة المغرب العشاء الاخرة والعداء وصلوة العيد يقول الله اكبر الله اكبر  
 لا اله الا الله والله اكبر الحمد لله على ما هدانا له الشكر على ما اولانا ويكره في عيد الاضحية مثل ذلك عقيب حشر صلوة اذا كان بمنا اذا  
 كان في غير من الاضحية عقيب صلوة العيد بالتكبير عقيب صلوة الظهر من يوم العيد يستوفى العدد ويزيد في التكبير في هذا العيد بعدد  
 وله الشكر على ما اولانا ودققنا من هبة لا نقام فاذا اراد الانسان الشح من بلد فلا يخرج منه بعد طلوع الفجر الا بعد ان تشهد الصلوة  
 فان اراد الشح قبل ذلك لم يكن به ابر ولا ينبغي ان يخرج الانسان الى المصلى بالسلاح الا عند الخوف من العدو **باب في صلوة الكسوف**  
 والزلازل والرياح والكون والزلزال والرياح المحزنة والظلمة الشديدة فمن وجب ان يجزى تركها على حال يستحب ان يقصر هذه الصلوة  
 في جماعة فان صليت فرك كان جازيا ومن ترك هذه الصلوة متعمدا عند تكشاف الشمس في خوف الفجر وكان قد حترقا باجمعها وجب عليه القضاء  
 فان تركها ناسيا لم يفسد حاله ما وصفناه كان عليه القضاء لا غسل ان كان قد حترق بعض الشمس والفجر ترك الصلوة متعمدا كان عليه القضاء لا غسل  
 فان تركها ناسيا لم يفسد حاله ما وصفناه لم يكن عليه شيء وقت هذه الصلوة اذا انكشف الشمس انحرف القمر الى ان يستدرك في الاجل فاذا ابتداء

محمد علی رفیع

الصلوة والصلوة







کتاب الصوت المنبج

[illegible]

کتابخانه ملی افغانستان

# كتاب الصوم

الشمس يحجز له تجديد ليلة وليلة والحايز يجب عليها قضاء ما فاتها من الايام من شهر رمضان كان متخاضة في شهر رمضان صامته لا  
 الايام التي كانت غادتها فيها المحض ثم تفضي تلك الايام ومنه أصبحت المرأة صائمة ثم رأت الدم بعد ذلك ففعلت فطر وان كان ذلك بعد  
 العصر وقبل غروب الشمس قليلا مسكت بقية يومها وعليها قضاء ذلك اليوم ومنه أصبحت بينة الاظفار ثم طهرت في بقية يومها امسكت  
 بغير من النهار وكان عليها القضاء وفي طهرتها المرأة من الحيض والنفس ثم استحاضت وصامت لم تفعل ما فعلت المتخاضة كان عليها قضاء  
 الصوم ومنه اجنب الاثان في ذلك الشهر ففان ينفلت صام التهركله وصلى وجب عليه الا غلبه قضاء الصوم والصلوة والمغنى عليه اذا كان  
 مغنيا في اول الشهر ثم الصوم ثم اغنى عليه استمر عليه ما مالم يلزمه قضاء شيء فانه لا نهجكم الصيام وان لم يكن مغنيا في اول الشهر لم يكن  
 مغنى عليه جيب عليه القضاء على قول بعض اصحابنا وعكنا لا قضاء عليه صلا با على بحر بحر شهر رمضان مضى في وجوب الصوم  
 وحكم من انظر فيه العمل على التفتيش الذي يجري بحركة لك صيام شهرين متتابعين فمن مثل خطا اذا لم يجد العتق وصيام شهرين متتابعين  
 في كفارة الظهار على من لم يجد عتقه وقبضه وصيام شهرين متتابعين على من فطر يوما من شهر رمضان متعمدا اذا لم يجد ما يقرب ولا  
 ما يعلم من وجب عليه شيء من هذه الصيا وجب عليه ان يصوم متتابعين فان لم يتمكن من صيامه متتابعين صام ايام التهم الاول من الشهر  
 الثاني شيئا ثم زن ما بقي عليه فان اضطره التهم الاول والثاني قبل ان يصوم منه شيئا كان عليه الاستئذان اللهم الا ان يكون سببا في المرض  
 او شيئا من قبل الله ثم فانه يفرق عليه على كل حال وليس عليه من وجب عليه صوم هذه الاشياء ان يصوم في السفر ولا ان يصوم ايام العتق ولا  
 ايام التبريق اذا كان يثاقا وافق صوم واحد هذه في السفر ولا ان يصوم ايام العتق الا ايام وجب عليه ان يفطر ثم يقض يوما مكانه الا ان يكون  
 الذي وجب عليه الصيام القاطلة الا شهر الحرام فانه يجيب عليه صيام شهرين متتابعين من الايام الحرام وان دخلها صيام يوم العيد ايام التبريق  
 والمرأة اذا حاضت وصوم شهرين متتابعين اضطرنا ايام بعضها ثم يقضها بعدا نقضنا بعضها ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين فاول  
 شيئا نظير كره الى بقضاء شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين فان صام شيئا ورمضان لم يجز به الا ان يكون قد صام مع شيئا ما تقدم  
 من الايام فتكون قد اداء عليه الشهر فجزله لانه عليه تيم شهرين ومن نذر ان يصوم شهر متتابعين صام خمسة عشر يوما وعرضه ما يفطر فيه  
 وجب عليه صياما ما بقي من الشهر وان كان صومه اقل من خمسة عشر يوما كان عليه الاستئذان او ما صام النذر فقد بينا حكمه فيما تقدم فزنا فطر  
 يوم نذر صومه متعمدا وجب عليه ما يجزى من فطر يوما من شهر رمضان متتابعين او صيام شهرين متتابعين والاطعام ستين مسكينا فان  
 لم يتمكن صام ثمانية عشر يوما او تصد بما تمكن منه فان لم يستطع استغفر الله وليس عليه شيء ومن نذر ان يصوم جينا من الزمان وجب عليه  
 ان يصوم سنة اثم فان نذر ان يصوم فان كان عليه ان يصوم خمسة اثم فمن نذر ان يصوم بمكة او بالمدينة او احد المواضع المعينة شهر ابعينه  
 فحضره وصام بعضه لم يتمكن من المقام جازله ان يخرج فاذا رجع الى بلده قضاء على القام ومو عجز الانسان عن صيامه انذره نذر من كل يوم  
 بعد من طعام وصوم كفارة البين واجب بقر وهو ثلثة ايام متتابعين ولا يجوز الفصل بينهما ولا اظفار من فعل ذلك استأنف الصيام اذا  
 حلق راسه اجاب الم ينك ولم يتصل صيام ثلثة ايام لمن لم يجد المنة في الحج متابعات وصوم جنة الصيد مجتبى عن ثمة وجب بالزينة  
 من الصيام وصلا اعتكاف واجب بقره سفره با اثناء الله بقره ثلثة ايام **باب صيام التطوع** وما يكون صاحبه فيه بالخيار ومو  
 التاديب الاذن وما لا يجوز صيام محوم ثلثة ايام في الشهر مستحب مندوب اليه مرغب فيه وهو اول خمس في الفطر الاول والاولا بعدا في الفطر الثاني  
 واخر خمس في الفطر الاخير فبني ان لا يترك الانسان مع الاخياف ان لم يقدر على صيام هذه الايام في اوقات جازله تاخيرها من شهر الى شهر ثم  
 يقضها ولذلك لا با من يؤخرها من الصيام الا في الشتاء وبقيتها مجبى فانه عجز عن الصيام جازله ان يتصدق عن كل يوم صياما اربعة ايام في  
 السنة في اليوم السابع العشر من وجب هو يوم مبعث النبوة واليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول وهو يوم مولد نبي الله صلى الله عليه واله  
 من في العدة وهو يوم حجة الوداع من تحت لكيتد اليك الثامن عشر من الحج وهو يوم الغدير فبقيت رسول الله صلى الله عليه واله من المؤمنين  
 عليا ما مالا لاثام ويستحب صيام اول يوم من الحج وهو يوم ولادة ابيهم الخليل ويستحب صيام رجب بأسره لمن تمكن من ذلك ومن لم يتمكن  
 صام اول يوم من ربيع الاول الثالث عشر من ربيع الاول وليلة امير المؤمنين ويستحب صيام شعبا وصلته في شهر رمضان صامه وصلته في شهر رمضان  
 كان توبه من الله عز وجل لمن لم يتمكن من صوم كل صام منه ما استطاع والصوم الذي يكون صاحبه فيه بالخيار في يوم الجمعة والخميس ايام  
 البيض من كل شهر ستة ايام من ثوال وصوم يوم عرفة يوم عاشوراء وما موم الاذن فلا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها فان صامت  
 عجزا عنه جازله ان يفطرها او يوافيها وان كانت صائمة من قضاء شهر رمضان لم يكن له ذلك والعبد لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه والعنف  
 لا يصوم تطوعا الا باذن مضيفه وما صوم الثاويك يؤخذ الصبي اذا ما ق تاديبا وليس يفرض كذلك من اظفر لموضع اول النهار ثم توفيه  
 نهاره امرا بالامساك عن الطعام والشراب بقية يومه تاديبا وكل مسافر اذا اكل من اول النهار ثم قدم اهله تاديبا وكل مسك بقية يومه تاديبا

في شهر رمضان

في شهر رمضان

# كتاب الزكاة من كتابها

اذا انظر في ذلك النهار ثم لهم في فتيه يومها امسكت تاديباً وعليها تضادها واما الله لا يجوز صيامه على حال فيوم الفطر يوم الاضحية  
ايام التشريق ان كان بمناوسكي يوم الثالث على انه من شهر رمضان حسب ما مضى من سنة وموم الوصال هو ان يجعل ثلوه سحره صوم الصائم  
وصوم نذر المعينة صوم الدهر **باب الاعتكاف** الاعتكاف من حيث هو اي عيش في مكان واحد لا يخرج منه الا في الحاجة لا يخرج منه الا في الحاجة  
الاعتكاف واخر من شهر رمضان اعتكاف في غيرهما كان ايضا جائزا وفيه فضل كبير للواضع التي يجوز فيها الاعتكاف كل مسجد مع الامام القائل به  
بالناس صلواته يوم الجمعة في بقعة من المساجد المحرم ومسجد الكوفة ومسجد المدينة ومسجد البصرة وقد روي في بعض الاخبار مسجد المذاين <sup>المعول</sup>  
على المساجد في ذكرنا ما لا يجوز الاعتكاف فيها عدا هذه المساجد في مذكورها وقد راد الاعتكاف فلا يعتكف قل من ثلثة ايام فانه لا يعتكف  
اقل منها ولا بد ان يصوم واجبا لانه الاعتكاف لا يصوم من اعتكف ثلثة ايام كان فيما زاد عليها بالخيار ان زاد ان زاد ان يرجع  
رجع فان صام بعد ثلثة ايام يومين لم يخرج من الاعتكاف الرجوع وكان عليه تمام ثلثة ايام اخرج ان كان قد زاد يوما واحدا جاز له ان يفك الاعتكاف  
ويبقى للعتكاف ان يشترط على برة في حال ما يفرغ على الاعتكاف كما يشترط في حال الحرام بان ان عرض له مرض ما اشبهه كان له الرجوع فيه فانه  
فك ذلك ثم عرض له مرض جاز له ان يرجع فيه اي وقت شاء فان لم يشترط لم يكن له الرجوع فيه الا ان يكون اقل من يومين فان مضى عليه يومان  
عليه بتمام ثلثة ايام حسب ما مضى من سنة وعلى المعتكف ان يمتنع من كل ما يوجب الحرج من النساء والطيب واليا حين والكلام في الفطر والمأزاة والبيع  
الشراء ولا يفعل شيئا من ذلك ولا يجوز له ان يخرج من المسجد الذي اعتكف فيه الا ضرورة تدعو اليه من ثلثة ايام جازة مؤمن او اخ او عيال  
مرضى وقضاء حاجة لا بد منها فخرج لاحد هذه الاشياء التي ذكرناها فلا يقعد في موضع ولا يمشي تحت الظل ولا يقف فيها عند الضرورة الى  
ان يعود الى المسجد لا يصل المعتكف في غير مسجد الذي اعتكف فيه الا بمكة خاصة فانه يجوز له ان يصل بمكة في اي يوم شاء وموافق المعتكف  
له ان يخرج من المسجد الى قبة فاذ ابرأ ففك اعتكافه وصومه اعتكافا لمرأه كاعتكاف الرجل وعدها حكمه فجميع الاشياء فان لم تكن  
من المسجد فانه لم يهرث فادركت وقضا الاعتكاف الصوم لا يجوز الاعتكاف واقعة النساء الا بالليل لا بالليل فادركت وقضا الاعتكاف الصوم لا يجوز الاعتكاف  
ايلا كان عليه ما على الفطر يوما من شهر رمضان من عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وان كان موافقا لها بالليل  
شهر رمضان كان عليه كفارتان **كتاب الزكاة** الزكاة على ضربين مفروض مسنون وكل واحد منهما ينقسم قسمين قسم منها زكاة  
الاموال والثاني زكاة الرءس فما ذكوة الاموال يحتاج في معرفتها الى ستة اشياء احدها معرفة وجوب الزكاة والثاني معرفة من يجب عليه  
ومن لا تجب عليه والثالث معرفة ما تجب فيه وما لا يجزى الرابع معرفة المقدار الذي يجب فيه ومعرفة مقدار ما لا يجزى الخامس معرفة الوقت الذي  
يجب فيه والسادس معرفة من يستحق ذلك بمقدار ما يعطى من اقل واكثر وما ذكوة الرءس يحتاج فيها ايضا الى معرفة ستة اشياء احدها معرفة  
وجوبها والثاني معرفة من يجب عليه والثالث معرفة ما يجوز اخراجه وما لا يجوز الرابع معرفة مقدار ما يجب الخامس معرفة الوقت الذي يجب فيه والسادس  
من المستحق لو لم اقل ما يعطى اكثر وليس يخرج من هذه الاقسام شئ مما يتعلق بابواب الزكاة ونحن نبين فيما تها من ذلك تنبيهه عليه  
ان شاء الله تعالى **باب معرفة وجوب الزكاة ومعرفة من يجب عليه** الزكاة المفروضة في شريعة الاسلام واجبة على كل  
حر بالغ عاقل كان او امة ومن ينقسم قسمين قسم منهم ذالم يخرجوا ما يجب عليهم من الزكاة كان تابا في ذمتهم وهم جميع من كان على ظاهر الاسلام  
والباقي من الذين هم لا يخرجوا ما يجب عليهم من الزكاة لم يلزمهم قضاءه وهم جميع من خالفوا الاسلام فان الزكاة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام  
ولم يخرجوا ما كفرهم فبقي اسلامهم يلزمهم اعادتها ما التجاين ومن ليس بكامل العقل فلا يجب عليهم الزكاة في اموالهم المودعة عند تجب عليهم فيما يحصل  
لهم من الغلات والمواشي وحكم الاطفال حكم من ليس بالغ من التجاين او غيرهم فانه لا يجب في اموالهم الصائمة ذكوة فان اخرجوا مالا لم ينظر اليهم  
ليست لانه يخرج من اموالهم الزكاة وجاهل ان ياخذ من الزكاة بقدر ما يحتاج اليه على قدر الكفاية فان اخرجها لنفسه ذمتهم وكان في الحال  
ممكنا من ضمان ذلك المال كانت الزكاة عليه الرجوع لانه لم يكن متمكنا في الحال من مقدار ما يضمن به مال الطفل تصرفه لنفسه من غير حجة  
ولا ولاية لونه ضمانه وكان الرجوع اليهم ويخرج منه الزكاة فاما ما عدا الاموال الصائمة من الغلات والمواشي فانه يجب على من سميته الزكاة في اموالهم  
وعلى اوليائهم ان يخرجوها ويلوها الى ستميتها **باب تجب فيه الزكاة ولا تجب في الزكاة** ما يستحب فيه الزكاة الذي يجب فيه الزكاة  
فهنا لا نذكر ما شاع من انما مضى بين منقوشين دناير وداهم فاذا كانا سببا لاجلها فلا يجب فيها الزكاة الا ان قصد  
صالحها الفرار به من الزكاة فتخرج ذلك قبل حال وجوب الزكاة استحب ان يخرج منها الزكاة وان جعله كك بعد دخول الوقت ومنه الزكاة  
على كل حال الحظ والشعير والتمر والبيب لا يترك البقرة الغنم وكل ما عدا هذه السبعة الاشياء فانه لا يجب فيه الزكاة ولا ذكوة على ما غاي لا اذا كان  
صاحبه متمكنا منه اي وقت شاء فان كان متمكنا منه لوقت الزكاة فان لم يكن متمكنا وغايه سنين ثم حصل عند يخرج منه ذكوة سنة احد  
ومن ودرهما ولا يصل اليه الا بعد ان يحول عليه حول واحد احوال فليس عليه زكاة الا ان يصل اليه يحول عليه حول مال لقرض ليس فيه ذكوة على

الانسان

في معرفة من يجب عليه  
الزكاة





# كتاب الزكاة

فيها ثلث شيئا الى ان تبلغ ثلثا ثم اذا بلغت ذلك زادت واحدة كان فيها اربع شيئا ثم يترك هذه العبرة فيما زاد عليه ياخذ من كل سنة شيئا  
 لئلا اذا كانت عتقا كان على كل واحد منها كل سنة دينار وان كان براديين كان على كل واحد منهما كل سنة دينار واحد من حصله عند  
 له من كل جنس يجهزها الزكاة اقل من النصاب لانه يجب فيه الزكاة وان كان لوجع لكان اكثر من النصاب والنصابين لم يكن عليه شيء حتى يبلغ كل جنس  
 منه الحد الذي يجب فيه الزكاة ولو ان انا فملك من المواشي ما يجب فيه الزكاة فان كانت في مواضع متفرقة وجب عليه فيها الزكاة وان وجد في موضع واحد  
 من المواشي ما يجب فيه الزكاة لملكه لكان على ما يشاء على حاله لا بأس ان يخرج الانسان مما يجب عليه من الزكاة من غير الجنس الذي يجب عليه  
 منه بيمينه وان خرج من الجنس كان افضل **باب الوقت الذي يجب فيه الزكاة** لا زكاة في الذهب لانه لا يفسد حتى يحول عليه الحول بعد  
 حصوله في الملك فان كان مع انسان ما لا يملك ما يجب فيه الزكاة ثم اصاب غلام النصاب في وسط السنة فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول الحول على القدر  
 الذي يجب فيه الزكاة وان استعمل هلالا لثمنه لثمنه في عشرة فحاله على المال الحول وجبت عليه فيه الزكاة فان خرج الانسان المال على عن ملكه قبل استهلاك  
 الثمن لثمنه في عشرة سقط عنه فضل الزكاة وان اخرج من ملكه بعد الحول لثمنه في عشرة وجبت عليه الزكاة وكانت في رقبته الى ان يخرج منها او ما الخطئة  
 والتعبد والقر والربب فوقت الزكاة فيها حين حصولها بعد الحول والجداد والاضرام ثم ليس فيها بعد ذلك شيء وان حال عليها الحول واحوال الا ان  
 يباع بدينار نصفه وحال عليها الحول فيصبح فيه الزكاة واما الابل والغنم والبقر فليس في شيء منها زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم يملكها وكل  
 ما يحول عليه الحول من صفار الابل والبقر والغنم لا يجب فيه الزكاة ولا يجوز تقديم الزكاة قبل حوله قتها فان حضرم حتى لم يملكها قبل حوله جاز  
 ان يعطى شيئا ويجعلها عليه فاذ جاء الوقت هو على تلك الصفة من استخفها لم يملكها احتسب من الزكاة وان كان قد استغنى وتغيرت صفته  
 التي يستحق بها الزكاة لم يجز ذلك عن الزكاة وكان على صاحب المال ان يخرجها من الواسع اذا حل الحول فلي الانسان ان يخرج ما يجب عليه على  
 الفور ولا يؤخره فان عدم المستحق لعزله عن مالها وانظره المستحق ان يحضره الوقت وصلى به ان يخرج عنه واذ غزل ما يجب عليه من الزكاة فلا  
 بأس ان يفرقه ما بينه وبين شهرين ولا يجعل ذلك اكثر منه وادعهم من الاخذاء فيجوز تقديم الزكاة وتأخيرها فاما لوجه فيه ما قد مضى  
 في ان ما تقدم منه يجعله قرضا ويغير فيه بما ذكرناه وما يؤخر منه انما يؤخره لانتظار المستحق فاما مع جوده فلا فضل اخراجه اليه على البذر  
 ما قد مضى **باب مستحق الزكاة واولا يعطى اكثر منها** التي يستحق الزكاة هم الثمانية الاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن  
 وهم الفقراء والمساكين الطالبين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكاة الغارمون وفي سبيل الله وفي سبيل ما الفقير هو الذي له بلغم من العيش والمساكين  
 الذي لا شيء معه فاما الطالبون عليها هم الذين يسعون في جباية الصدقات واما المؤلفة قلوبهم هم الذين يتألفون ويبتاعون الى الجهاد وفي  
 الزكاة هم المكاتب والمساكين الذين يكونون تحت شدة ومثقة عظيمة فيبتاعون من الزكاة ويعقون وتدركون من وجبت عليه كفارة  
 عتق قبة في ظنهم او قتل خطأ او غير ذلك ولا يكون عند بشري عنه يعقوا الغارمون وهم الذين ذكبتهم الديون في غير معصية ولا نداء في  
 سبيل الله وهو الجهاد ابن السبيل هو المقطع بر بدلا ايضا انه الضيف الذي يتزل بالانسان ويكون محتاجا في الحال ان كان له في بلد  
 وموطنه فاذا كان الامام ظاهرا من نصبه لا مام حاضر فحق الزكاة اليه ليعرف بها على هذه الثمانية الاصناف ويقسم بينهم على حيلها ولا يلزمه  
 ان يجعل لكل صنف جزء من ثمانية بل يجوز له ان يفضل بعضهم على بعض ذاكر طائفة منهم وقل اخرون واما ان لم يكن الامام ظاهرا ولا من نصبه  
 الا مام حاضر فوقت الزكاة في خمسة اصناف من الذين ذكروا وهم الفقراء والمساكين وفي الزكاة الغارمون وفي ابن السبيل فيقطعهم  
 المؤلفة قلوبهم وسهم السعاة وسهم الجهاد لان هؤلاء لا يؤخذون الا مع ظهور الامام لان المؤلفة قلوبهم انما يتألفهم الامام ليجاهد معه  
 السعاة ايضا انما يكونون من قبله في جمع الزكوات والجهاد ايضا انما يكون براد من نصبه لا مام فان لم يكن هو ظاهرا ولا من نصبه فزعم  
 عظام والذين يعرفونهم الزكاة ينبغي ان يحصل لهم مع الصفات التي ذكرناها ان يكونوا عارفين بالحق معتقدين له فان لم يكونوا كذلك  
 فلا يجوز ان يعطوا الزكاة فمن اعطى زكاة لم يزل يحجره وكان عليه لاداره ولو ان اخراجه زكاة الى اهل بخله ثم استقر  
 عليه عادة الزكاة ولا يجوز ان يعطى الزكاة من اهل المعرفة الا اهل السيرة والصالح فاما الضاق وشرب المحمود ولا يجوز ان يعطوا منها شيئا  
 ولا بأس ان يعطى الزكاة اطعالم المؤمنين ولا يعطى اهل الفلاس المشركين ولا يجوز ان يعطى الانسان زكاة لم يزل تلزمه النفقة عليه مثلا لوالديه ولوالده  
 والمجدد الجدة والزوجة والمملوك ولا بأس ان يعطى من عدا هؤلاء من اهل القرابات من الاخ والاخت والادامها والعم والحال القمة والحال  
 والادامهم والافضل ان لا يعطى بالزكاة عن القريب مع حاجتهم الى ذلك الى البعيد فان جعل القريب سطو والبعيد سطو كان افضل متى لم يجد  
 من يجز عليه الزكاة مستحقا لها غيرها من مالها وانظر فيها مستحقها فان لم يكن في بلد من يستحقها فلا بأس ان يعطى لها الى بلد اخر فان صيرت الزكاة  
 في الطريق وهلك فقد اجاز عنده ان كان قد وجد في بلد لها مستحقا فلم يعطه واخر من يكون في بلد اخر كان صانعا لها ان هلك في جرد  
 عليه عادتها ومن وصى اليه باخراج زكاة او اعطى شيئا منها ليعرفه على مستحقه فوجد ولم يعطه بل اخره ثم هلك كان صانعا للمال لا يحل الصدقة

فمن مستحق الزكاة  
 في كل سنة  
 من كل جنس

کتاب الزکوٰۃ منہاج

الواجب في الأموال التي هاشم قالته وهم الذين ينشئون إلى المومنين وجعفر بن أبي طالب عقال بن أبي طالب عقال بن عبد المطلب ما  
 أعد صدقة الأموال فلا بأس أن يعطوا أياها ولا بأس أن يعطى صدقة الأموال وأولهم ولا بأس أن يعطى بعضهم بعضا صدقة الأموال  
 وأما بحر عليهم صدقة من ليس من نسبهم وهذا كله مما يكون في حال توسعهم ودصولهم إلى سخطهم من الأخاس فإذا كانوا ممنوعين من  
 ذلك محتاجين إلى ما يستغيثون به على أحوالهم فلا بأس أن يعطوا زكاة الأموال حصته لهم في ذلك عند الاضطرار ولا يجوز أن يعطى الزكاة  
 لمخرف بقدر على الاكتساب يقوم بأورده وأوردها له أن كانت حرفة لا تقوم به جازله أن يأخذ ما يتسع به على أهله من ملك خسين ودهما يقدر  
 أن يعيش بها بقدر ما يحتاج إليه في نفقته لم يجز له أن يأخذ الزكاة وإن كان معه سبعة دراهم وهو لا يحسن أن يعيش بها جازله أن يقبل الزكاة  
 ويخرج هو ما يجب عليه في ملكه من الزكاة ويتسع به على أهله من ملكه أرايكها واحد ما يجدهم جازله أن يقبل الزكاة فإن كان داره دارا غلة  
 تكفيه لعل لم يجز له أن يقبل الزكاة فإن لم يكن له غلته كفاية جازله أن يقبل الزكاة وينبغي أن يعطى زكاة الذهب الفضة الفقراء والمساكين  
 المعرفين بذلك يعطى زكاة الأبله البقر والغنم أهل الجبل فإن عرف من يستحق الزكاة وهو يستحق من القرض لذلك لا يؤثر أن تعرفه جازله أن  
 عطيه زكاة وإن لم تعرفه أنه منها وقد جازت عنك إذا كان لك على إنسان دين ولا يقدر على قضاءه وهو مستحق له جازله أن تقاسمه من الزكاة  
 وكذلك إن كان الدين على ميت جازله أن تقاسمه منها وإن كان على إحدى المؤمنين دين وقد مات جازله أن تقضيه عنه من الزكاة وكذلك إن كان  
 دين على ولدك أو ولدك أو ولدك جازله أن تقضيه عنه من الزكاة فإن لم تجد مستحقا للزكاة وجدته مملوكا يباع جازله أن تشتره بغيره  
 أصلا بعد ذلك ما لا ولا أدلت له ثم ما كان ميراثه لا رباب زكاة وكذلك لا بأس مع وجود المستحق أن يشتري مملوكا يعقله إذا كان مؤمنا وكان  
 في ضرسه فإن كان مجلافاً لم تجز لك على حاله من إعطى غيره زكاة الأموال ليفرقها على مستحقها وكان مستحقا للزكاة جازله أن يأخذ  
 منها بقدر ما يعطى غيره اللهم إلا أن يعين له على قوام باعياهم فإنه لا يجوز له أن يأخذ شيئا منها ولا أن يعدل عنهم إلى غيرهم وأما ما يعطى الفقير  
 من الزكاة خمسة دراهم ونصف دينار وهو ما يجب في النصاب الأول ما زاد على ذلك فلا بأس أن يعطى كل واحد ما يجب في نصابه وهو  
 درهم إن كان من الدوام وعشر دينار إن كان من الدنيا يزول ليس أكثره حله لا بأس أن يعطى الرجل كونه لو واحد يعضه بذلك **باب في حق**  
**زكاة الفطرة** ومن تجب عليه الفطرة واجبة على كل بالغ ماله كالمستحب عليه من الزكاة الأموال يلزمه أن يخرج جميعه وعن جميع من يعوله  
 من ولد له ولد له زوجة مملوك أو مملوكة مسلما كان أو دنيا جبر كان أو كبير فأن كان له زوجة مملوك فنجها له أو يكون عنده نصف يضر  
 معنى شهر رمضان واجب عليه أيضا أن يخرج عنه الفطرة وأن ردق له ولد في شهر رمضان وجب عليه أيضا أن يخرج عنه الفطرة وأن ولد المولود  
 ليلة الفطر يوم العيد قبل صلوة العيد يجب عليه إخراج الفطرة عنه فرضا ولجبا ويستحب أن يخرج نديا واستحبا وأوكد ذلك من أصل ليلة الفطر  
 أو يوم الفطر قبل الصلوة يستحب أن يخرج زكاة الفطرة وليس ذلك بفرض إن كان أسلا من قبل ذلك فحب عليه إخراج الفطرة ومن لا يملك ثوبا  
 عليه فيه زكاة يستحب أن يخرج زكاة الفطرة أيضا عن نفسه وعن جميع من يعوله وإن كان من مجله الفطرة أخذها ثم أخرجهما عن نفسه عن ثوبه  
 فإن كان به إليها حاجة فليدفع ذلك على من يعوله حتى ينهي له الزم ثم يخرج في أسا واحد إلى غيرهم وقد جاز ذلك عنهم كلام **باب يجوز**  
**إخراج زكاة الفطرة** مقدما ما يجب من فضل ما يخرج له الإنسان في زكاة الفطرة التمر والزبيب يجوز إخراج الحنظل والشعير الأزرق والأفط  
 واللبن والأصا في ذلك أن يخرج كل واحد ما يغلب على قوته أكثر الأحوال فاما أهل مكة والمدينة واطران الشام واليمن والبحرين والهاجرين  
 ودارس الأهواز وكرمان فينبغي لهم أن يخرجوا التمر وعلى أساط شام ومر ومن خراسان والري أن يخرجوا الزبيب على أهل الجزيرة والموصل  
 والجال كلهم أن يخرجوا الحنظل والشعير على أهل طبرستان والأردن على أهل مصر البر من سكن البوادي من الأعراب فليعلم الألفاظ فاعلموا  
 كان عليهم اللبن ومن عدم أحد هذه الأصناف المذكورة أو زاد أو أضاف إليها فليخرج ثمنها بقيمة الوقت فيها أو فضله يمكن به ما ربح قد كونه أن يخرج  
 له أن يخرج عن كل واحد درهم وقد ركبنا أربعة دنانير والأحوط ما قد مضى من أنه يخرج قيمته بسعر الوقت فاما الفضة الذي يجب إخراجها  
 عن كل واحد من هذه الأصناف ثمانية دراهم وقد ركبنا ثمانية دراهم وقد ركبنا ثمانية دراهم وقد ركبنا ثمانية دراهم وقد ركبنا ثمانية دراهم  
 وتسعون درهما ونصف الدرهم ستة دنانير والدانق ثلث دينار من أسطح حبات الشعير فاما اللبن فمن يري إخراجها أجزاء أربعة دراهم أو ثلث دينار  
 أو ستة دراهم فليخرجها **وقت إخراج زكاة الفطرة** وقتها الذي يجب فيه إخراج الفطرة يوم العيد قبل  
 صلوة العيد وإن أثنائها أخرجهما قبل يوم العيد بيوم أو يومين ومن أول الشهر إلى آخره لم يكن به ما ربح من الأفضا فقدمناه فإذا كان يوم  
 فليخرجها وليسلمها إلى مستحقها فإن لم يجد لها مستحقا عرفها من ماله ثم سلمها بعدا ومن غلبه إلى مستحقها فإن هو وجد لها أهلا أخرها كان  
 ضامنا لها إلى أن يسلمها إلى ذهابها وإن لم يجد لها أهلا أخرها من ماله لم يكن عليه ضمان وينبغي أن تحمل الفطرة إلى الإمام ليضعها حيث يرى أن  
 لم يكن هناك فام حملت في فقهاء شيعة ليفرقوها في مواضعها وإذا أراد الإنسان أن يقول في ذلك بنفسه جازله ذلك فإنه لا يعطىها إلا المستحق

مرکز تحقیقات

# كتاب الزكوة

والمتخلفها موكل من كان بالصفة التي تخل له معها الزكوة وتخرج على كل من تحرم عليه كوة الاموال لا يجوز حمل الفطرة من بلد الى بلد ان لم يوجد لها مستحق من اهل المعرفة جاز له ان يعطى المستضعفين من غيرهم ولا يجوز اعطاؤها لمن لا معرفة له الا عند الحاجة او عدم مستحقها من اهل المعرفة والا ففضل ان يعطى الانسان من يتجاذل من غير الفطرة ويضع الفطرة في مواضعها ولا يجوز ان يعطى اقل من راس واحد لواحد مع الاختيار فان حضر جماعة محتاجون وليس هناك من الاصواع بقدر ما يصيب كل واحد منهم صاع جاز ان يعرف عليهم لا باس ان يعطى الواحد صاعين واصواعا ولا فضل ان لا يعطى الانسان بالفطرة الى الا باعدهم وجود الا قارب لا الى الا قاص مع وجود الجيران فان فعل خلاف ذلك كان تادكا فضلا ولم يكن عليه با

**باب الجزية وحكامها** الجزية واجبة على اهل الكتاب من ابيهم الاسلام وادعينا وادع اليه اليهود والنصارى والمجوس حكمهم حكم اليهود النصارى وهي لجة على جميع الاصناف المذكورة اذا كانوا بشرائط المكلفين ويسقط عن القبيات والمجانين والبله النساء منهم فانما من على الاصل المذكورة من الكفار فليس يجوز ان يقبل منهم الا الاسلام او الفلح من وجب عليه الجزية وحل الوقت فاسلم قبل ان يعطيهما سقطت عنه ولم يلزمه اداؤها ومن وجبت عليه الجزية فالامام محرم ان يضعها على رؤسهم وعلى ارضهم فان وضعها على رؤسهم فليس له ان ياخذ من ارضهم شيئا وان وضعها على ارضهم فليس له ان ياخذ من رؤسهم شيئا وليس للجزية حد محدد ولا تد موت بل ياخذ الامام منهم على قدر ما يراه من احوالهم من الغنى والعقر بقدر ما يكونون به صاعرين وكان المستحق للجزية في عهد رسول الله المماليك من غيرهم وهي اليوم لمن قام مقامه في نصرته الاسلام والذب عنه من سائر المسلمين ولا باس ان ياخذ الجزية من اهل الكتاب مما اخذوه من ثمن الخمر والخنزير والاشياء التي لا يحل للمسلمين بيعها ولا التصرف فيها **باب حكام الارضين وما يصح التصرف فيها** البيع والشراء التملك ما لا يصح الا رضون على اربعة اشياء ضرب منها يملك عليها طوعا من قبل نفوسهم من يترقا لهم فتترك في ايديهم ويؤخذ منهم العشر ونصف العشر وكانت ملكا لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء الوقف وسائر انواع التصرف وهذا حكم ارضهم اذ امرها وقاموا بها فان تركوها فانها وتروكها فانها كانت للمسلمين فلهبته على الامام ان يقبلها من غير ما يراه من النصف والثلث والربع وكان على المتقبل بعد اخراج حق القبا ومونة الارض لعشر ونصف العشر فيما بقي من حصته اذا بلغ الى الحد الذي يجزئ ذلك هو خمسة اوسق بضاعا عدل حسب تد سناه والضرب الاخر من الارضين ما اخذه غنوة بالبيع بها تكون للمسلمين باجمعهم كان على الامام ان يقبلها لمن يقوم لغاها بما يراه من النصف والثلث والربع وكان على المتقبل اخراج ما تدقبله من حق الرقبة وفيما يبقى في يده وخاصة العشر ونصف العشر هذا الضرب من الارضين لا يصح التصرف فيه بالبيع والشراء التملك والوقف والصدقات للامام ان ينقله من متقبل الى غير عند فقهاء هذه ضمانة وله التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين هذه الارضون للمسلمين فلهبته دار نقاعها يقسم فيهم كلهم من المقاتلة لغيرهم فان المقاتلة ليس لهم على جهة الخصوص الا ما يجوبه العسكر من الغنائم الضرب الثالث من الارضين كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجزية يلزمهم ما يصلحهم الامام عليه من النصف والثلث والربع وليس عليهم غير ذلك فاذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء ويسقط عنهم الصلح لان الجزية بدل من جزية رؤسهم واموالهم قد سقط عنهم بالاسلام وهذا الضرب من الارضين يصح التصرف فيه بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك من انواع التصرف وكان للامام ان يزيد ويقل ما صالحهم عليه بعدا فقهاء هذه الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها والضرب الرابع كل ارض باعها اهلها عنها او كانت مواتا او كانت اجارا وغيرها مما لا يزرع فيها فاستحدثت مزارع فان هذه الارضين كلها للامام خاصة وليس لاحد معه فيها نصيب كان له التصرف فيها بالبيع والهبة والبيع والشراء حسب ما يراه من النصف والثلث والربع وجاز له ايضا بعد انفسائه القبا لتزعمها من يدين قبله اياها وقبلها الغير الا الارضين التي احببت بعد مواتها فان لها احياءها اولى بالتصرف فيها مادام يقبلها غيره فان ابيع ذلك كان للامام ايضا تزعمها من يده وقبلها للامام وعلى المتقبل بعد اخراجه مال القبا لزمه المون فيما يحصل في خمسة العشر ونصف العشر **باب الخمس والغنائم** الخمس واجبة على جميع ما يغنم الانسان والغنائم كل ما اخذ بالسيف من اهل الحرب الذين امر الله تعالى بقتالهم من الاسلحة والكرام والخيال الممايل وغيرهما مما يجوبه العسكر ومما يجوبه ويحجب الخمس ايضا في جميع ما يغنم الانسان من ادباج الخيل والارواح وغير ذلك بعد اخراج مؤننه ومونة عليا ويجب الخمس ايضا في جميع المعادن من الذهب والفضة والحديد والصفرة الملح والرواصم القطن والكبريت وسائر ما يتناول اسم المعدن على اختلاف ويجب ايضا الخمس من الكوز المدخورة على من وجدها في الغربة في الغوص اذا حصل الانسان ما لا يخالط الحلال في الحرام ولا يتقرب واذا ظهره اخرج منه الخمس وحل التصرف في الباقية فان تميز له الحرام وجب عليه اخراجه الى اربابه من ورثه الا من يعا ان كان يجمع من وجوه مخطوطة مثل الربا والغصب ما يجري مجراها ولم يميز له المعصوم منه ولا الربا اخرج منه الخمس استعمال الباقية وحل التصرف فيه والذبيحة اشترى من مسلم ارضا وجب عليه بها الخمس جميع ما قد ساد ذكره من انواع يجزئ به الخمس قليلا كان وكثيرا الا الكوز ومعدن الذهب والفضة فانها لا يجب فيها الخمس الا اذا بلغت الى الحد الذي يجب فيه الزكوة والغنم لا يجب فيها الخمس الا اذا بلغ قيمته دينار او ما الارباع الغنم فانها يجب فيها الخمس

في الجزية  
مرشحاتها

في الخمس والغنائم

کتاب الخمس من النہج

بعد اخرج حق السلطان ومؤنة الرجل مؤنة غياله بعد ما يحتاج اليه على الاضطرار والكوز اذا كانت دواهم او دواين يحجب فيها الخسب واجد منها  
 ان يبلغ الى الحد الذي ذكره وان كانت ما يحتاج الى المؤنة والنفقة عليه يحجب فيها الخسب بعد اخرج المؤنة والنفقة منه **باب في فضل الغنم**  
**والاخصاس** كل ما يغني المسلمون من دار الحرب من جميع الاصناف التي ذكرها مما لحواه العسكر يخرج منه الخسب او بقية الخسب ما يبقى بقيه من  
 القتالة وما لم يجوه العسكر من الارضين والعقارات وغيرها من انواع الغنم يخرج منه الخسب الباقية تكون للسليين فاطبة مقابلتهم وغير مقابلتهم  
 بقية الامام بينهم على قدر ما يراه من مؤنتهم والخسب اخذ الامام في نفسه سنة اقام فسم الله وسموا رسول الله وسموا الذي لفقه فسم الله فبذلك تقاسم  
 وسموا رسول الله فسموا الذي لفقه في الامام خاصة يصرفه في امور نفقة ما يلزمه من مؤنة غيره وسموا ليشاى الى محمد سميهم لساكنهم وسموا لساكنهم  
 وليس لغيرهم شئ من الاخصاس على الامام ان يقسم سهامهم بينهم على قدر كفايتهم ومؤنتهم في السنة على الاضطرار فيفضل من ذلك شئ كان له  
 وان نقصت كان عليه نعيم من خاصته هؤلاء الذين يستحقون الخسب هم الذين قد منادوكم من غير غيلة لصداقنا وان كان هناك من امة  
 غير الاولاء المذكورين وكان ابوهم منهم حل الخسب لرحلته الزكوة وان كان ابوهم من غير اولادهم هو امه لم يحل له الخسب حلت له الزكوة **باب**  
**الانفال** الانفال كانت في رسول الله خاصة في حيوته هي لمن قام مقامه بعد في امور المسلمين هي كل رضى خيره قد ابا اهلها عنها وكل رضى  
 لم يوجف عليها بغيره ولا كتابا ولا غير قتال ودس الحبال بطون الارضية والاجام والارضون الموات التي لا رباب لها دوا في المولد  
 وقتالهم مما كان في ايديهم من غير وجه الغضب ميراث من لا وارث له وله ايضا من الغنم قبل ان يقسم تجارية الحنا والفرس لقارة والنوب  
 المرتفع وما اشبه ذلك مما لا نظيره من دنيا ومتاع واذا قال قوم اهل حرم من غير امر الامام فغنموا كما نفعهم منهم للامام خاصة دون غيرهم  
 لاحد ان يقصر فيما يستحقه الامام من الاخصاس الا فقال الامانة من يقصر في شئ من ذلك بغيرة نه كان غاصبا وارتفاع ما يقصر فيه مردود على  
 الامام وانما يقصر فيه امر الامام كان عليه ان يؤخذ ما يصلح له الامام عليه من نصفه وثلثا وربع هذا في حال خلو الامام فاما في حال الغيبة  
 فقد خضوا لشيعتهم التقصير في حقوقهم ما يتعلق بالاخصاس غير ما ينال ابدلهم منه من المناكح والمتاجر والمساكن فاما ما عدا ذلك فلا يجوز  
 له التقصير فيه على حاله ما يستحقونه من الاخصاس في الكوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول صاحبنا فيمنه ليس فيه نص معين الا ان كل  
 واحد منهم قال قولا يقتضيه الاحتياط فقال بعضهم انه في حال الاستتجار بحري ما يبيع لنا من المناكح والمتاجر قال قوم انه يجب حفظه ما دام  
 حيا فاذا حضرته الوفاة وصى به الى من يتخير به من اخوانه المؤمنين ليسلمه الى صاحب الامر عليه الصلوة والسلام اذا ظهر به وصى به هو صاحب وصى  
 اليه ان يصل الى صاحب امره قال قوم يجب فنه لان الارضين يخرج كنوزها عند قيام القايم وقال قوم يجب ان يقسم الخسب سنة فقلت انما  
 للامام بدخ او يورع عند من يوثق بامانة الثلثة الا شام الاخر يفرق على مستحقه من ايتام المجدد ساكنهم وانباء سبيهم هذا مما ينبغي  
 ان يكون العمل عليه لان هذه الثلثة الا شام مستحقها ظاهر ان كان المتولى لتقريب ذلك عليهم ليس بظاهر كما ان مستحق الزكوة ظاهر وان كان  
 المتولى لغيرها وتقريرها ليس بظاهر لاحد يقول في الزكوة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها ولو ان انما فاستعمل الاحتياط وعل على احد  
 الاتوال المتقدمة ذكرها من الدفن والوصاية لم يكن ما ثوبا فاما التقصير في حق ما تضمنه القول الاول فهو صندا الاحتياط والاولى اجتنابه **باب**  
**مدناه كتاب الحج** ومن يجب عليه كيفية وجوب الحج فريضة على كل حي بالغ مكلف مستطيع للحج رجل كان او  
 امرأة ذكرنا كونها بالغان من ليس بالغ من الرجال ومن النساء لا يجب عليه الحج فان حج فهو غير بالغ او حج غير مكلف لم يجزه ذلك من حجة  
 الاسلام وكان عليه لا عادة بعد البلوغ وذكرنا كونهم رجالا لان العبد لا يجب عليه الحج فان حج في حال العبودية ثم لعق بعد ذلك لم يجزه ذلك من حجة  
 الاسلام وكان عليه لا عادة سواء كانت الحجية التي جعلها ابن مولا او بغيرة نه اللهم الا ان يلحقه لغا في بطلان يعونه الوقوف باحد الموتفين فاما  
 ادرك احد الموتفين بعد العقوف فقد اجزا من حجة الاسلام وذكرنا كونهم مكلفا لان من ليس بمكلف من المجانين وغيرهم لا تقع حجتهم الموضع الصحيح  
 لا يجزي عنهم وكان الحجية في ذمتهم ان غادوا الى حال الصحو كمال العقول ذكرنا كونهم مستطيعا لان من ليس بمستطيع لا يجب عليه الحج والاستطاعة  
 هي الزاوية والرحلة والرجوع الى كفاية وتخليه السرب من جميع الموانع فان ملك الزاوية والرحلة ولم يكن معه غير الحج اللهم الا ان يكون  
 صاحب حرفه وصناعته يجمع اليها ويمكن ان يعيش بها فان حصلت الاستطاعة ومنعه من الخروج مانع من سلطان او عدوا مرض لم يمكن  
 من الخروج بنفسه كان عليه ان يخرج جلا يحج عنه اذا زالت عنه بعد ذلك الموانع كان عليه عادة الحج لان الذكورية انما كان يجب عليه في مال  
 هذا يلزمه على بدنه وماله وان لم تنزل الموانع عنه وادركه الموت كان ذلك مجزا عنه فان لم يخرج احدا عنه الحال هذا او يكون متمكنا من الحج  
 فلا يخرج وادركه الموت فاجب ان يخرج عنه من صلبا لموا بقى بعد ذلك يكون ميراثا فان لم يخلف لا قد ما حج به عنه وكان الحجية قد يجب عليه  
 قبل ذلك فاجب ان يحج به عنه ذلك الحكم اذا ترك قد ما حج به من بعض المواضع فاجب ان يحج عنه من ذلك الموضع وان خلف قد ما حج به  
 عنه اذا قل من ذلك لم يكن قد حج عليه الحج قبل ذلك كان ميراثا لو دشنه من لم يكن يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال يجب عليه ان ياخذ



کتاب الحج کنہ

تاریخ

# كتاب الحج لمنهك

احرم قبل ميقاته كان حرامه باطلا واخاج الى استئنا الاحرام من الميقات اللهم الا ان يكون قد نذر الله ثم على نفسه ان يحرم من موضع بعينه فانه يلزمه الوفاء بميثاقه نذر من اراد ان يحرم بالعمرة في نجب قد قارب تقضيه قبل ان يبلغ الميقات جازلان يقدم احرامه قبل ان يبلغ الميقات ومن عرض له مانع من الاحرام جازلان يؤخره ايضا عن الميقات فاذا زال المنع احرم من الموضع الذي انتهى اليه اذا الحرم قبل الوقت اصابه لم يكن عليه شيء وان اخر احرامه عن الميقات وجب عليه ان يرجع اليه يحرم منه متعدا كان او ناسيا فان لم يمكن الرجوع الى الميقات كان قد ترك الاحرام متعدا فلا حج له وان كان قد تركه ناسيا فليحرم من الموضع الذي انتهى اليه فان كان قد دخل مكة ثم ذكر ان لم يحرم ولم يمكن الرجوع الى الميقات للوقت ولصيق الوقت امكنه الخروج الى خارج الحرم فليخرج اليه ان لم يمكن ذلك احرم من موضعه ليس عليه شيء وقد قس رسول الله لكل قوم ميقاتا على حسب طريقتهم فوقت لاهل العراق ومن حج على طريقهم العتيق له ثلثة اوقات ولها المسلم وهو افضلها ولا ينبغي ان يؤخر لاهل الاحرام منه الا عند الضرورة واسطة غمرة واخره ذات عرق ولا يجعل احرامه من ذات عرق الا عند الضرورة والفتنة لا يتجاوز ذات عرق الا محرا على حال وقت لاهل المدينة والحليفة هو مسجد الخيف ووقت لمن حج على هذا الطريق الجفنة عند الضرورة ولا يجوز ان يجوز الجفنة محرا ولا يجوز لمن خرج من المدينة ان يحرم الا من ميقاتها هلهما وليس له ان يعدل الى العتيق فيحرم منها لاهل الشام الجفنة وهي الميقات لكل الطائف قونا الميقات لاهل اليمن بل هو ان كان منزله دون هذه المواقيت التي في مكة فيقاته منزله فليحرم منه المجاور بمكة اذا اراد حج فليحرم من الميقات هلهما فليحرم منه فان لم يتمكن فليحرم من الموضع الذي يخرج الى خارج الحرم ويحرم منه فان لم يتمكن من ذلك ايضا احرم من المسجد الحرام ومن جاء الى الميقات لم يقدم على الاحرام لمريض وغيره فليحرم عنه وليحرم ما يجنب الحرم وقد تم احرامه **باب كيفية الاحرام** من الميقات لا يجوز تركه من تركه متعدا فلا حج له وان تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الاول اذا ذكر ان لم يذكر اصلا حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه ولا شيء عليه اذا كان قد سبق في غمرة الاحرام فاذا اراد الاشارة ان يمتنع فاذا انتهى الى ميقاته ينظف وقلم اظفاره واخذ شيئا من شاربوه ولا يمس شعرها سحسب قد مناه ويزيل الشعر من حبه ويحسد ويحسد يد يد وان كان قد نظف اظفاره قبل الاحرام بيوم او يومين الى خمسة عشر يوما كان ايضا جائزا الا ان اعاده ذلك فضل في الحال ثم يغسل يديه في احرامه بائز باءا ويتوضع بالاحرام ويرتد به ولا باس ان يغسل قبل بلوغه الى الميقات اذا خاف عود الماء وان يلبس قميصه شيئا به فاذا انتهى الى الميقات نزع ثيابه ولبس ثوبا حرامه من الموضع الذي اغتسل فيه كان افضل ان وجد الماء عند الاحرام واعاد الغسل فانه افضل اذا اغتسل كان غسله كافيا لذلك اليوم اي وقتا اراد ان يحرم منه فغسله كذا اذا اغتسل في اول الليل كان جائزا الى اخره ما لم يتم فان نام بعد الغسل قبل ان يعقد الاحرام كان عليه عادة الغسل استحبابا ومن اغتسل للاحرام ثم اكل طعاما لا يجوز ايضا للحرم اكله ولبس ثوبا لا يجوز لبسه شجبه اغادة الغسل استحبابا باولا باس ان يلبس الحرم اكثر من ثوبين احرامه ثلثة اذ اربعة بدلت الحدو البرد ولا باس ايضا ان يغير ثيابه هو محرم فاذا دخل الى مكة وادار الطواف لا يطوف الا في ثوبين احرامين احراميهما افضل الاوقات التي يحرم الانسان فيها عند ذال الشيء يكون ذلك بعد الفراغ من فريضة الظهر فان شق ان يكون في غير هذا الوقت كانا ايضا جائزا والافضل ان يكون الاحرام بعد صلاة فريضة فان لم تكن صلاة فريضة صلى ست ركعات من الوافل ليس به زبرها فان لم يتمكن من ذلك لجزء وكعتان فليصلهما وليقر في الاول منهما ما بعد التوجه للحج فله هو الله احد في الثانية الحمد لله يا ايها الكافي فاذا فرغ منها احرم عقيبها ما بالتمتع بالعمرة الى الحج فيقول اللهم اني اريد ما اريد به من التمتع بالعمرة الى الحج على كتابك سنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله فان عرض له عارض يجبره على تركه قبل ان يذبح على الله ان لم تكن حجة فعمرة احرم لك شعرك وجسدك وبشرى من الدنيا والطيب لثياب حتى يدلك بجملة الماء الاخرة وان كان قادرا فليقل اللهم اني اريد ما اريد به من الحج فاذا نادى ان كان مفردا فليذكر ذلك في احرامه من احرم من غير صلاة وغير غسل كان عليه عادة الاحرام بصلوة وغسل لا باس ان يصلي الانسان صلوة الاحرام اى وقت كان من قبل ان يذبح فانه لم يكن وقت فريضة قد مضى فان قضى الوقت بدا بالعمرة ثم بصلوة الاحرام وان لم يكن قد مضى الوقت ثم بصلوة الفريضة وينبغي للانسان ان يشترط في الاحرام بالحج ان لم تكن حجة فعمرة وان يحل حيث حبه سواء كانت حجة تمتعا او قرانا او افراد وكل الحكم في العمرة ولم يكن الا شرط سقوط فرض الحج في لغام الميقاتان من حجة الاسلام واحصر له من الحج من قابل ان كانت تطوعا لم يكن عليه ذلك لا باس ان ياكل الانسان لحم الصيد ينال للسان ويقيم الطبيب بعد عقد الاحرام ما لم يلبثا بالي حرم عليه جميع ذلك ان كان الحج قادرا فاذا ساق واشعر البدينة او قلدا حراما ايضا عليه ذلك ان لم يلبث ان ذلك يقوم مقامه ثلثة اذ اشاعها وان يشق من البدينة من الجاسا لا يمين فان كان بدنا كثيرة جاز للرجل ان يدخل بين كل بدنتين ويشعر احداهما من جانبها الايمن والاخرى من جانبها الايسر وينبغي اذا اراد الاشعر ان يشعرها وهي باكة واذا اراد ان يحرقها وهي قايمة والتقليد يكون بفعل قد صلي فيها ولا يجوز غيره واذا اراد المحرم ان يلبس كان حاجا على طريق المدينة فان اراد ان يلبس من موضع الذكيلة يمتنع ان يلبس ذلك الا فضل ان يلبس اذا انى البنية عند الميل فاما ما شىء فلا باس ان يلبس من موضعه الا فضل المراكبان

ذكرناه

وغيره

# كتاب الحج والعمرة

عليه اذا علت به ذلعت لبيد فاذا كان حاجا على طريق المدينة لبي من موضع ان اراد وان مشى خطوات ثم لبي كان فضلا فاذا اراد التلبية فليرفع  
صوته بها والتلبية من يضاهي حوزتها على حال الجهر بها سنة للرجل ليس ذلك على النشأ ويقول لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة لك  
انما لا شريك لك لبيك هذه التلبية الاربع من فضيلة لا بد منها وان زاد عليها من التلبية الاخرية فضل كثير وفضلا ما ذكره في التلبية الحج والعمرة  
معافان لم يمكن التلبية وغيرها وقصر على ذكر الحج فان زاد دخل مكة طواف سعي وقصر جعل العمرة كان ايضا حاجا فان لم يذكر لا حجا ولا عمرة وتو  
التمتع لم يكن بهما من لبي بالعمرة وحدها ونوى التمتع لم يكن بهما من لبي بالتمتع ودخل مكة وطواف سعي ثم لبي بالحج قبل ان يقصر فقد بطل  
متعته كما نتجته مبتولة هذا اذا فعل ذلك متعمدا فان فعله ناسيا فليحضر فيما اخذ فيه وقد تمت متعته وليس عليه شيء ومن لبي بالحج مقرا  
مكة وطواف سعي فان لم يقصر جعلها عمرة ما لم يلب بعد الطواف فان لبي بعد فليس متعده ليعرض في حجة وينبغي ان يلبه الانسان في كل  
وقت وعند كل صلوة واداء اوصعد تلبية في الاشياء والاخرى من غير في تلبية تحريك لسانه وشارته بالاصبع لا بأس ان يلبه الانسان  
وهو على غير طهر سري ولا يقطع التلبية الا اذا شأه بوقت مكة فاذا شأه ما قطعها وان كان قادرا او مقرا فليقطع تلبية يوم عرفه بعد  
الزوال وان كان معتمرا فليقطع تلبية اذا وضعت يده على الحجر فان كان المعتمر من قد خرج من مكة ليعتمر فلا يقطع التلبية الا اذا شاهد  
الكعبة ويجوز الصبيان من حج اذا اراد الحج بهم ويجوز لكل ما يجزى الحج ويغسلهم على الحجر فغسلوا ما يجزى الكفارة كان على  
اوليائهم ان يكفروا عنهم فان كان الصبي لا يحسن التلبية او لا يثابته لبي عنه وليه كذلك يطوف به ويصل عنه ذاك يحسن ذلك ان حج بهم  
متمتعين وجب ان يذبح عنهم ذكرا ناضرا او اذ كانوا كبرا اجاز ان يؤمره بالصبا وينبغي ان يوقف الصبي بالموقفين معا ويجزى المشاهد كلها  
ويجزي عنه الجراد ونبأ عنه في جميع ما يتولاه الرجل بنفسه ان لم يؤخذ له الهك ولا يقدون على الصوم كان على لبيهم ان يصوم عنهم **باب ما**  
**يجب على الحمر الحيتان والايحباب عند الحمر الحرام** بالثبوت والاشياء والتقليد حرم عليه لبس الثياب المخططة والنساء والقب  
والصيد لحم الصيد لا يحل له شيء من ذلك وفضل ما يحرم الانسان فيه من الثياب يكون قطنيا حصنا بيضا فان كان غير بعض كان جائزا الا  
ان يكون سودا فان لا يجوز الاحرام فيها ان يكون مصبوغا بصبغ فيه طيب مثل الزعفران وما اشبهه فان كان الثوب بصبغ بطيب فيه نجاسة  
يكن بهما من كل اذا اصاب الثوب طيب فبسته ايمته لم يكن بهما من يكره الاحرام في الثياب لمصبوغها بالعصفر وما اشبهه لاجل الثمن وان  
يكن ذلك محظورا وكل ثوب يجوز الصلوة فيه فانه يجوز الاحرام فيه فانه لا يجوز الاحرام فيه مثل الحمر المشوش والبرسيم  
المحضر وما اشبهه ولا يحرم الانسان الا في ثياب طاهرة نظيفة فان كانت تحت غلبتها قبل الاحرام وان توسخت بعد الاحرام فلا يغسلها الا اذا  
اصابها شيء من النجاسة ولا بأس ان يستبدل ثيابا به في حال الاحرام غير انه اذا طاف فلا يطوف الا في ثياب احمر فيه ولا بأس ان يلبس الحمر ليلسا فانه اذا  
غير انه لا يجوز له ان يزره على نفسه يكره الحمر الثوب على الفرش لمصبوغه فان اصاب ثوب الحمر شيء من خلوق الكعبة ونظفها لم يكن بهما من اذا  
لم يكن مع الانسان ثوبا الاحرام وكان معه ثياب فليلبس مقلوبا ولا يدخل يديه في ثوب القباء ولا يجوز له ان يلبس السراويل الا اذا لم يجد الا  
فان لم يجد لم يكن عليه ما يلبس يكره لبس الثياب المعلمة في حال الاحرام ولا يجوز ان يلبس لجل الحاتم يتزين به فان لبسه للستم يكن بهما من  
يجوز للحمر ان يلبس الحفنين وعليه ان يلبس الخفين فان لم يجدهما واضطر الى لبس الخفين لم يكن بهما من يحرم على المرأة في حال الاحرام من لبس  
الثياب جميع ما يحرم على الرجل يحل لها ليل ليل ولا يجوز له ان يلبس القنادين ولا شيء من الحل مما لم يجزها لثيابها فاما كانت تغسلها كلها  
باسر غير انها لا نظهره لزوجها ولا تقصد به الزينة فان قصد به الزينة كان ايضا غير جائز يكره لها ان تلبس ثياب لمصبوغه المقدودة  
بذاتة يجوز لبس القميص للنساء والاصل ما ذمناه فاما السراويل فلا بأس بلبسهن على كل حال لا بأس ان تلبس المرأة الحاتم وان كان من مبر  
ويجوز للحايف ان تلبس تحت ثيابها غلالة في ثيابها من النجاسات يحرم على الحمر الوث وهو الحجام قبيل النساء مباهرين ولا يجوز له ولا  
شيء من اجسادهن بالثوب ولا يلبس ذلك من غير شهوة ويحرم ايضا عليه القنفذ وهو الكذب الجذال هو قول الرجل لا والله بل والله ولا  
يجوز له مثل شيء من الذنوب لا يجوز له ان ينحى عن بدنه القميص البراغيش وما اشبهه ما لا بأس ان ينحى عنه القميص الحلة ولا يجوز له ان يمشي  
من الطبيب الطبيب لذي حمر مستهشمو اكل طعام يكون ينال مسك والعنبر والزعفران والورس الكافور والعودا ما عدا هذا من الطيب  
الرواحين ذكره ويستحب اجتنابه وان لم يلحق به الخطر بالادل فان اضطر الى اكل طعام يكون فيه طيب كله غير انه يقبض على انفه ولا مبالى البع  
وان كان فيه طيب عند الحاجة اليه في اصاب ثوبا الانسان شيء من الطيب كان عليه زالة ومتى اجتاز الحمر في موضع بيع فيه الطيب  
يكن عليه فيه شيء فان باشره بنفسه مسك على انفه منه لا يمسك على انفه من الورايج الكريمة ولا بأس للحمر استعمال الخلل للشداء يكره  
ذلك للزينة ويكره للمرأة الحضا اذا قرب حال الاحرام ولا يجوز للانسان الصيد الاشارة اليه لا اكله اصاده غيره ولا يجوز له ان يذبح  
شيئا من الصيد فان ذبحه كان ميتا ولم يجز له احد كله ولا يجوز للرجل ولا المرأة ان يكتخلا بالسواد الا عند الحاجة الداعية الى ذلك لا با

فيما يجب عليه  
من الحج والعمرة

# كتاب الحج من كتاب

ان يكتحل بكل ليس بأسوا الا اذا كان فيه طيب فانه لا يجوز له ذلك على حال ولا يجوز للحرم النظر الى ما لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 قبل ان يحرم اذا كان ما يتبعه الى بعد الاحرام ولا بأس باستعمال ما لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 على جميع الاحوال الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 شئ من الشعر على حال الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 ولا يجوز للحرم ان يغسل رأسه فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 وتسد له الى طرفيها ولا تغسل على حال فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 يغسل وجهه معصبا سر عند الحاجة اليه لا يجوز للحرم ان يغسل على نفسه الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب فانه لا يستعمل الا اذا كان فيه طيب  
 كان من ماله لعليل جافه ان يغسل على العليل لا يغسل على نفسه قد خسر في الظلال المشاط كل حال اجتنابا لفضل لا يحل للحرم  
 حكما منه ولا يشاك سواك يدعيه ولا يد لك حجة لا راس في الوضوء والغسل لئلا يقطع منها شئ من الشعر لا يجوز له فضل لا يظاير على  
 حال لا يجوز للحرم ان يفرج او يزوج فان فعل كان العقد باطلا ولا يجوز له ايضا ان يشهد العقد لا بأس به ان يشترط الجواز ويجوز  
 له تطبيق النساء ويكره دخول الحمام فانه لا يد لك حجة بل يجب عليه الماء صبا والحرم اذا كان غسلا كغسل المحل ويكفي تكفينه  
 غير انه لا يقرب شيئا من الكافور ويكره للحرم ان يلبس من دغاه بل يقول يا سعد لا يجوز للحرم ان يلبس السلاح الا عند الضرورة والخوف ولا بأس به  
 يؤدب ولا يمل فلامه خادمه هو محرم غير انه لا يبريد على عشرة اسواط **باب يجب على المحرم من الكفارة** فيما يفعله هذا او خطا  
 اذا احس المحرم بغيره فقامه فقتلها كان عليه جزاء فان لم يقدر على ذلك قوم الجزاء ونقض ثمنه على الحنطة وتصدق به على كل مسكين نصف صاع  
 فان زاد ذلك على طعام ستين مسكينا لم يلزمه شئ اكثر منه وان كان اقل منه ففدا جزاءه فان لم يقدر على طعام ستين مسكينا صام عن كل  
 نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوما فان صام بقرة وحشا وحشا وحشا فقتله كان عليه جزاء فان لم يقدر عليه ففدا  
 ونقض ثمنها على الطعام واظم كل مسكين نصف صاع فان زاد ذلك على طعام ثلثين مسكينا لم يكن عليه اكثر من ذلك فان لم يقدر على ذلك ايضا  
 صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوما ومن اصلا طيبا او غلبا او ادبنا عليه ثم شاة فان لم يقدر على ذلك قوم  
 الجزاء ونقض ثمنه على البر واظم كل مسكين منه نصف صاع فان زاد ذلك على طعام عشرة مساكين فليس عليه جزاء وان نقض عنه ايضا لم يلزمه  
 اكثر منه فان لم يقدر عليه صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر على ذلك صام ثلثة ايام ومن اصلا قطاة وما اشبهها كان عليه حمل قدظم  
 ودعي من الشجر من اصلا يربو ما وقفنا او ضبا وما اشبهها كان عليه جلد ومن اصلا عصفورا او صعوة او برة وما اشبهها كان عليه جلد  
 طعام ومن ثقل بنو خطا لم يكن عليه شئ فان قتل عددا كان عليه كف من طعام ومن اصلا حمامة وهو محرم في الحل كان عليه دم فان اصلا  
 وهو محل في الحرم كان عليه دم فان اصلا بها وهو محرم في الحرم كان عليه دم والقيمة وان قتل من غنما وهو محرم في الحل كان عليه حمل وان قتل  
 في الحرم هو محل كان عليه نصف درهم وان قتل وهو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة وان اصلا بغير الحمام وهو محرم في الحل كان عليه  
 نصف درهم فان اصلا به هو محل في الحرم كان عليه ربع درهم فان اصلا به هو محرم في الحرم كان عليه الجزاء والقيمة معا ولا يخلف الحكم  
 في هذا سواء كان الحمام اهليا او من حمام الحرم الا ان حمام الحرم يشتري بقيمة علف الحمام الحرم الطير لا هله يتصدق بثمنه على المساكين كل  
 من كان معه شئ من الصيد دخله الحرم وجب عليه تخليته ان كان معه طير وكان مقصود الجناح فليتركه حتى ينبت ديشه ثم يجلي لا يجوز  
 صيد حمام الحرم وان كان في الحل من نفقة يشته من حمام الحرم كان عليه صدقة يتركها باليد لا ينفق بها ولا يجوز ان يخرج شئ من  
 حمام الحرم من الحرم فمن اخرج شيئا منه كان عليه ده فان كان عليه قيمته بكرة شري لقاركو ما اشبهها واخر اجها من مكة ومن ادخل طيرا  
 الى الحرم كان عليه تخليته ليس له ان يخرج منه فان اخرج به كان عليه ثم شاة ومن اغلق ما با على حمام من حمام الحرم ومنه فزاح وبصر فملك فان  
 كانا غلق عليها قبل ان يحرم كان عليه لكل طير درهم ولكل فرخ نصف درهم ولكل بستان درهم وان كانا غلق عليها بعد احرام فان عليه لكل  
 طير شاة ولكل فرخ حملا ولكل بيضة درهما ومن نفر حمام الحرم فغليته ثم شاة اذا رجعت فان لم ترجع فغليته لكل طير شاة ومن دل على صيد  
 كان عليه فداؤه فاذا اجتمع جماعة محرمين على صيد فقتلوه وجب على كل واحد منهم الفداء حتى يشترها صيد لهم واكلوه كان ايضا على كل واحد  
 الفداء اذا دعى ثلثان صيدا فاصلا احدهما واخطا الاخر كان على كل واحد منهم الفداء واذا قتل ثلثان صيدا احدهما محل الاخر محرم في الحرم كان  
 على المحرم الفداء والقيمة وعلى المحل القيمة ومن ذبح صيدا في الحرم وهو محل كان عليه لا غير واذا ذبح جماعة فادفع فيها طائر لم يكن  
 ذلك كان عليهم كلهم فداء وان كان كان قد دم ذلك كان على كل واحد منهم الفداء وفي ذبح الغنم مثل ما في الغنم سواء وقد كان فيه من

باب يجب على المحرم من الكفارة



## كتاب الحج

مخافا لا يترك الا حوط ما مذمنا واذا اصاب الحرم بيض فغام فغليله ن يستحل البيض فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه لكل بيضه بكارة  
 من الاكل ان لم يكن قد تحرك فغليله ن يرسل نحو لولا ابل على اناهما بعد البيض فخرج كان هديا لبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه  
 من كل بيضه شاة فان لم يقدر على ذلك كان عليه طعام عشرة مساكين فان لم يقدر على ذلك كان عليه صيا ثلاثة الايام واذا اشترى بحل الحمر  
 كان بيض فغام فكل الحمر كان على المحل لكل بيضه درهم وعلى الحمر لكل بيضه شاة وكل ما يصيبه الحمر من الصيد المحل كان عليه لفظا لا غير  
 ان اصابه في الحرم كان عليه لفظا والقيمة معا ومن ضرب بغير على الارض هو محرم في الحرم فقتله كان عليه م وقبضان قيمة لحمه الحرم وقيمة  
 لاصغاره اياها وكان عليه لفظا من شرب لبن غلية في الحرم كان عليه م وقبضان اللبن معا ولا يجوز فيه دم مثل عصفور وما اشبهه بالحقا  
 الحرم في الحرم كان عليه قبضان وما يجزى من الضعيف هو ما لم يبلغ بدنة فاذا بلغ ذلك لم يجز عليه غير ذلك كل ما تكره من الحرم الصيد كان عليه  
 الكفارة اذا كان ذلك مستحيا فان فعله بعد مرة كان عليه الكفارة وان فعله مرتين فهو من يقيم الله منه وليس عليه الجوار ومن وجب عليه  
 جزاء صيدا متا وهو محرم فان كان حيا محروما وجب عليه بغيره بما وان كان معتمرا محروما بمكة فباله الكعبة فان زاد ان يخرج عنها فليخره اى مكانا  
 وكل بمكة محروم بحيث شاعرا ان افضل ان يخرج باله الكعبة في الموضع المعروف بالحزقة وما يجزى على الحرم بالعمرة في غير كفارة الصيد  
 له ان يخرج بما ومن قتل صيدا وهو محرم في الحرم كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء واحد فان اكله كان عليه فداء واحد والحل اذا قتل  
 صيدا في الحرم كان عليه فداء فان اكله كان عليه فداء طروا اذا كسر الحرم فتر في الغزال كان عليه نصف قيمته فان كسر احدهما كان عليه ربع  
 القيمة فان ضاعا غيب كان عليه القيمة فان قتل واحد منهما كان عليه نصف القيمة فان كسر احدهما كان عليه نصف قيمته فان كسرهما جميعا  
 كان عليه قيمته فان كسر احدهما كان عليه نصف قيمته وان كسرهما جميعا كان عليه قيمته فان قتل واحد منهما كان عليه قيمته وان قتل واحد  
 الحرم بيض لفظا او الفرج فغليله ن يغير حال البيض فان كان قد تحرك لغيره فخرج كان عليه عن كل بيضه مخاض من الغنم فان لم يكن تحرك فيها شاة  
 كان عليه ن يرسل نحو لولا الغنم في على اناهما بعد البيض فخرج كان هديا لبيت الله ثم فان لم يقدر على ذلك كان عليه حكم بيض الغنم سواء وقد بينا ما يلزم  
 من كسر بيض الحرام وينبغي ان يغير حاله فان كان قد تحرك فيه الفرج كان عليه عن كل بيضه شاة وان لم يكن قد تحرك لم يكن عليه الا القيمة حيا  
 مذمنا ومن دمي صيدا فاصابه لم يؤثر فيه ومشي مستويا لم يكن عليه شيء ويستغفر الله ثم فان لم يعلم هل اشر فيه او لا مضى على وجهه كان  
 عليه لفظا فان اشر فيه بان رماه او كسره او دجله ثم رماه بعد ذلك قد صلح كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لاحد ان يرمي الصيد الصيد يوم الحرم  
 وان كان محلا فان رماه فمات دخل الحرم ثم مات كان محروما ما وعليه لفظا ومن بطل صيدا لم يجز له الحرم فدخل الحرم صيدا ثم حيا لا  
 يجوز له اخراجه منه من اصابه صيدا وهو محرم فمات بين الحرم على برهيد كان عليه لفظا فان اصابه شيئا منه بان فقا عينه وكسرت فيه بين اليدين  
 الى الحرم كان عليه صفة والحل اذا كان في الحرم فمات صيدا في الحرم كان عليه لفظا ومن كان معه صيد فلا يحرم حتى يخلجه لا يدخله معه  
 الحرم فان دخله بجبله حيا فمات فان لم يجعله ماث كان عليه لفظا فان لم يكن الصيد معه حاضر بل يكون في منزله لم يكن عليه شيء  
 ومن اصاب جرادة فضليه ن يتصل بتمرة فان اصاب جرادة كثيرا او اكله كان عليه م شاة ومن قتل الجرادة على وجهه لا يمكن التحريم منه بان يكون  
 في طريقه ويكون كثيرا لم يكن عليه شيء وكل صيد يكون في الحرم فلا بأس بأكمله طرية او مالحه كل صيد يكون في البر والحرم فان كان مما يبيض بفرج  
 في الحرم فلا بأس ان كان مما يبيض بفرج في الحرم فلا بأس بأكمله طرية او مالحه كل صيد يكون في البر والحرم فان كان مما يبيض بفرج  
 اذا امر المحرم فلا بأس بالصيد كان عليه لفظا وان كان الغلام محلا ومن قتل بنوا ودا بغير خطا لم يكن عليه شيء فان قتل عدما فليقتل شيء  
 وجميع ما قد من الصيد يجب فيه لفظا فاسيا كان من اصابه او متعذرا كانا كان واجها فلا بأس ان يقتل الانسان جميع ما يخافه في الحرم  
 وان كان محروما مثل السباع والحوام والحيات العقارب يرمى لقتلها ميا ولا يجوز له قتلها ومن قتل اسدا لم يرد له كان عليه كبش ولا يجوز  
 للحمر ان يقتل البقر والبراعين ما اشبههما في الحرم فان كان محلا لم يكن بربا في كل ما يجوز للحل نجاة وخبره في الحرم كان ايضا ذلك للحرم  
 جازيا مثل البقر والغنم والدجاج الحبش وكل ما يدخله الحرم المحرم اسير من السباع واشتراه منه فلا بأس باخراجه مثل الغنم وما اشبهها ما اذا  
 اضطر المحرم الى اكل الميتة الصيد اكل الصيد فداء فلا بأس بالبيضة فان لم يتمكن من القذا جازا لم ياكل الميتة وان نجح المحرم صيدا في الحرم  
 ذبحه وهو على الحرم يجوز اكله كان حكم حكم الميتة سواء اذا جامع الحرم امرأة متحدا قبل الوقوف بالمرز لفة فان كان جماعة في الفرج كان عليه  
 بدنة والحج من قابل سواء كانت حجة الاسلام او كانت منقوعة وتكون حجة الاولى لعدا لثانية يكون عفوته وان كان قد استكره ما في الحرم  
 الجماع كان عليه كفارة اخرى ان طاعة كان على كل واحد منهما بدنة والحج من قابل ويغني ان يقرقا اذا اتمتيا الى المكان الذي اخذتا فيه فالحل  
 الى ان يقتنيا المئاة احد لا تفرق الا يجلوا ما بينهما الا ومعهما ثالثا ان كان جماعة فمات دون الفرج كان عليه بدنة ولم يكن عليه الحج من قابل  
 وان كان جماعة في الفرج بعد الوقوف بالمشعر الحرام كان عليه بدنة وليس عليه الحج من وان كان جماعة فمات ميا لم يكن عليه شيء وانما جامع الرجل

والابل

اضر



## كتاب الحج من كتابها

باسمك اللهم بحق على طلال الماء كما يثوب على جده الأرض إلى آخر الدعاء كلما انتهيت إلى باب الكعبة صليت على النبي ومعهون فإذا انتهيت إلى  
 مؤخر الكعبة وهو السجادة ركن اليمين في الشوط السابع بطن يديك على الجدار والصوف خذ بك بطنك بالبيت في تلك اللهم البين بينك  
 والعب عبدك إلى آخر الدعاء فان لم يقدح على ذلك لم يكن عليه شيء فان جاز الموضع ثم ذكر انه لم يلتزم لم يكن عليه شيء ولا الرجوع وينبغي ان يحتم  
 الطواف بالحجر الاسود كما بدأ به فيتحجب ان يستلم الاركان كلها واشدها تأكيد الركن الذي فيه الحجر الاسود ثم الركن اليماني فانه لا يترك استلامها  
 مع الاختيار ومن كان مقطوع اليد استلم الحجر بموضع القطع فان كان مقطوعا من المرفق استلمه بشماله وينبغي ان يكون الطواف بالبيت فيما بين  
 المقام والبيت لا يجوز ان جازا وتباعده عنك لم يكن طوافه شيئا وينبغي ان يكون الطواف بالبيت على سكون لا سري في ذلك ولا يطأ من طاف  
 بالبيت ستة اشواط ناسيا او ناسيا بوضوء فليصطلي به شوطا اخر ولا شيء عليه فان لم يذكر حتى يرجع إلى اهله امر من يطوف عنه فان ذكر انه طاف  
 اقل من سبعة ركعة حال السجدة جمع فتم ان كان طوافه اربعة اشواط فصاعدا فان كان اقل منه استأنف الطواف ثم عاد إلى السجدة ومن شك  
 في طوافه لم يدره ستة طوافات سبعة هو في حال الطواف فان كان طوافه طواف فرضية عاد من اوله وان كان ناقلة بين على الاقل ثم استأنف  
 وان كان شك بعد الاضطرار لم يلتفت إلى معنى طوافه والحكم فيما نقص من ستة اشواط اذا شك فيه حكمه على السواء في ان يعيد  
 الطواف اذا كان طواف فرضية وان كان طواف ناقلة بين على الاقل حسب قدمناه ومن طاف ثمانية اشواط متعديا كان عليه اعادة الطواف  
 وان طاف ناسيا اصنافا لهما ستة اشواط اخر وصلى معها اربع ركعات يصل ركعتين منها عند الفراغ من الطواف لطواف الفريضة ويصلي  
 إلى الصفا فيسبح في ذراع من سبعة صل ركعتين اخر اربع ومن ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن انه طاف سبعا قطع الطواف فان  
 لم يذكر حتى يجوزه ثم اربعة عشر شوطا حسب قدمناه ومن شك لم يعلم اسبغة طواف ثمانية قطع الطواف في ركعتين وليس عليه شيء من  
 شك لم يعلم استأنف طواف سبعة ثم ثمانية اعادة الطواف حتى يتيقن انه طاف سبعا ولا يجوز ان يقرن بين طوافين في فريضة ولا باس في ذلك  
 في النوافل ان كان الافضل ان يفصل بين كل طوافين بصلوة وان كان في حال يقينه فلا بأس ان يقرن في الطواف ماشاء ومن زاد على اسبغة  
 في طواف النافلة لا يفضل ان لا يصرفها الا على المفروض لا يصرف على الشفع مثلا ان يصرف على اسبوعين بل يتم ثلثة اسابيع ومن طاف على غير  
 وضوء او طاف جنباً فان كان طوافه طواف فريضة توشا واغسله واغسله اعادة الطواف فان كان ناقلة اغسله وتوضا وصلى وليس عليه اعادة  
 الطواف من احد في طواف الفريضة بما يقتضيه الوضوء وقد طاف بعضه فان كان قد جاز النصف فليتوضا او يتم ما بقى وان حدث قبل ان يبلغ  
 النصف فليعد اعادة الطواف من اوله من طاف طواف فريضة وصلى ثم يقف ان كان على غير وضوء وتوضا واغسله الطواف والصلوة وان  
 كان طوافه طواف لنافلة توضا واغسله والصلوة ومن قطع طوافه بدخول البيت والسجدة حاجته او لغيره فان كان قد جاز النصف في عليه  
 وان لم يكن جاز النصف كان طوافه فريضة اعادة الطواف وان كان طواف ناقلة بين عليه على كل حال من كان الطواف قد دخل عليه في الصلوة  
 فليقطع فيصل ثم يتم الطواف من حيث انتهى اليه وكل من كان في حال الطواف يقين عليه في ثلثة اشواط فليطوف عليه الفجر وطلع عليه الفجر  
 وصلى الفجر ثم ينع على طوافه المريض الذي يفسد له الهارة فانه يطاق به ولا يطاق عند ان كان مرضه مما لا يمكن معه اسفاسا الطاهر فينظر  
 به فان صلح طاف هو بنفسه ان لم يصلح طيف عنه ويصل هو لركعتين وقد جازاه ومن طاف بالبيت اربعة اشواط ثم اعتل فينظر به يوما او يومين  
 فان صلح تم طوافه وان لم يصلح امر من يطوف عنه فيصلي عليه وركعتين وان كان طوافه اقل من ذلك جاز اعادة الطواف من اوله وان  
 لم يره امر من يطوف عنه اسبوعا ومن حمل غيره وطاف به ونوى لنفسه ايضا الطواف كان ذلك محجرا عنه ولا يجوز للرجل ان يطوف بالبيت  
 هو غير محن ولا باس بذلك للشاء ولا يجوز للرجل ان يطوف بمكة نية شيء من الجاسة فان لم يعلم بدواي في حال الطواف منع غسل ثوبه  
 عار فتم طوافه فان علم بعد فراغه من الطواف كان طوافه جازا ويصلي في ثوب ظاهر ويكره الكلام في حال الطواف الا ذكر الله ثم قرأ القرآن  
 ومن نوى طواف الزيادة حتى جمع إلى اهله وذاته اهل يجي عليه بدنه والرجوع إلى مكة وقص طواف الزيادة وان كان طواف النساء ذكره بعض  
 إلى اهله جازا ان يستنبح غيره فيه ليطوف عنه فان اسدك الموت فقص عنه فليد من طاف بالبيت جازا ان يؤخر السجدة بعد ساعده ولا يجوز  
 ان يؤخر ذلك إلى غد يومه ولا يجوز تقديم السجدة على الطواف فان قدم سبعة على الطواف كان عليه ان يطوف ثم سعى بين الصفا والمروة وان طاف  
 بالبيت اشواط ثم قطعها ناسيا وسعى الصفا والمروة مكان عليه ان يتم طوافه وليس عليه استئنافه فان ذكر انه لم يكن ان طوافه قد سعى بعض السجدة  
 قطع السجدة غار فتم طوافه ثم تم السجدة المتقطع اذا اهل بالحج لا يجوز له ان يطوف ويسعى الا بعد ان ياتي منا ويقف بالموقفين الا ان يكون شيخا  
 كبيرا لا يقدر على الرجوع إلى مكة او امرأة تخاف الحيض فيجوز لهما وبين الطواف فانه لا بأس به ان يثد وطواف الحج والسجدة والمروة  
 والثابت فانه لا بأس به ان يقدم الطواف قبل ان ياتلغزات واما طواف النساء فانه لا يجوز الا بعد الرجوع من موقع الاختيار فان كان هناك  
 ضرورة تمنعه من الدخول إلى مكة او امرأة تخاف الحيض جازا لهما تقديم طواف النساء ثم يأتيان بالموقفين ومنا ويقضيان المناسك فيهن حاجته

# كتاب الحج لمنهجه

ولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي من نذر عليه عادة طواف النساء وان قدمه فاسيا او سائيا لم يكن عليه شيء وقيل جزاءه  
 باس ان يعود الرجل على صلحته بعد طواف النساء ان يولي ذلك بنفسه كان اضلاله منتهكا جاعلا في عبادة الطواف استانفا وادله ولا يجوز للرجل  
 ان يطوفه عليه وطلو يستحب الا ان كان بطون بالبيت ثلثا ثم يستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثا ثم يستين شوطا فان لم  
 يتمكن من ذلك طاف ما ييسره من نذر ان يطوف على اربع كان عليه طواف اسبوع عليه واسبوع لرجليه فان فرغ الانسان من طوافه في  
 مقام ابراهيم وبصلى يديه كعين يقر في الاولى منها الحمد لله هو الله احد في الثانية الحمد لله يا ايها الكافرون وركعتا طواف الفريضة فريضة غل  
 الطواف على النوا وموضع المقام حيث هوالا عت من نذر هاتين الركعتين واصلها بغير المقام ثم ذكرها فليعد الى المقام فليصل فيه لا يجوز  
 له ان يصل في غير فان خرج من مكة كان نذر كعة الطواف امكنه الرجوع اليها رجع فليصل عند المقام وان لم يتمكن الرجوع صلى حيث ذكره عليه  
 شيء وان كان في موضع المقام الزحام فلا باس ان يصل خلفه فان لم يتمكن من الصلوة هناك فلا باس ان يصل حوله ودق ركني الطواف  
 فرغ منه اى فت كان من ليل او نهار سواء كان ذلك بعد العصر بعد العشاء اللهم الا ان يكون الطواف لثلاثة فانه متى كان كلك طاف بعد  
 العشاء او بعد العصر اخر الصلوة الى بعد طلوع الشمس او بعد الفجر من المغرب من نذر كعة الطواف وادركه الموت قبل ان يقضيها كان على  
 وليه القضاء **باب السعي بين الصفا والمروة** اذا زاد الانسان الخروج الى الصفا يستحب ان يستلم الحجر الاسود ولا ثم بالجر  
 ذنم فيشر بمنه او يصيب بدنه ولو من مائه ويكون ذلك من الدلالة بمجداء الحجر فاذا زاد الخروج الى الصفا فليكن خروجه من الباب المقام  
 الحجر الاسود حتى يقطع الواك فاذا اسعد الى الصفا نظر الى البيت استقبل لركن الدكة بمجداء الله تعالى عليه ذكر من الاثم وبلانه وحسن ما  
 صنع به فانه عليه يستحب ان يطيل الوقوف على الصفا فان لم يكن وقفا يجب ان يمسك الله سبحانه ويحمله سبحانه يقول لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له له الملك الحمد يحيي ويميت هو على كل شيء قدير ثلاث مرات ثم يصل على النبي صلى الله عليه واله في كتابه فليست  
 الاحكام انشاء الله ثم ليحذر في المردة ماشيا ان يتمكن منه وان لم يتمكن منه جازله ان يركب في انتموه في الاول فان عن يمينه بعدا فاجاز في  
 الى المردة سعي فاذا انتهى الى كفة من السعي مشيا او راجعا من عند المردة بدء من عند الزكاة في كفة الصفا فاذا انتهى الى الباب قبل الصفا  
 بعدا فاجاز في الواك كفة من السعي مشيا والسعي هو ان يسرع الانسان في مشيه ان كان ماشيا وان كان ذاك الحرك فانه يبتدئ في موضع الذي  
 ذكرناه وذلك على الرجال من النساء والسعي بين الصفا والمردة فريضة لا يجوز تركه من تركه متعمدا فلا يجز له من تركه ناسيا كان عليه عادة  
 السعي غير فان خرج من مكة ثم ذكر ان لم يكن قد سعى يجب عليه الرجوع والسعي بين الصفا والمردة فان لم يتمكن من الرجوع جازله ان يامر من يبع  
 عنه ان يترك الرجل بين الصفا والمردة لم يكن عليه شيء ويجب البدء بالصفا قبل المردة والختم بالمردة فمن بدأ بالمردة قبل الصفا وجب عليه عادة  
 السعي السعي المفروض بين الصفا والمردة سبع مرات فمن سعى اكثر منه متعمدا فلا سعي له وجب عادة وان فعل ذلك ناسيا او سائيا طرأ له الزيادة  
 واعتل بالسيعة ومن سعى ثلث مرات ويكون قد بدأ بالصفا فان شاء ان يضيف اليها ستا فعل ان شاء ان يقطع قطع وان سعى ثلث مرات  
 هو عند المردة اغار السعي لا يبداء بالمردة وكان يجب عليه البدء بالصفا من سعى ثلث مرات وكان عند المردة التماسه فليس عليه عادة السعي  
 لا يبداء بما بدأ الله به وختم بما ختم الله به فمضى سعي الانسان اقل من سبع مرات ناسيا وانصرف ثم ذكر انه نقص منه شيئا رجع فتم ما نقص من فان  
 لم يعلم كم نقص منه وجب عليه عادة السعي وان كان قد اتعاه قبل ثمانية السعي يجب عليه مائة مرة وكل ان قصرت تلم اغفاره كان عليه مائة  
 وانما ما نقص من السعي لا باس ان يسعي الانسان بين الصفا والمردة على غير منومعير ان الوضوء افضل فاذا دخله فتصلوة فريضة والانتفاء  
 في حال السعي قطع السعي يعمد في بعض المساجد فقال ثم عاد فتم السعي لا باس ان يجلس الانسان بين الصفا والمردة للاستراحة ولا باس ان يقطع  
 السعي بعضا حاجته له او لبعض اخوانه ثم يعود فيقطع عليه من خشي الزيادة في حال السعي حتى يجوز موضعه ثم ذكر فليرجع القصر الى المكان  
 الذي قبل منه حتى يفرغ من السعي فليصلي في كل شيء الحرم منه اذني التقصير ان يقرض طهارة ويجز شيئا من شعره ان كان ليبرا  
 ولا يجوز له ان يحلقه فانه كله فان قتله كان عليه مائة بقية فاذا كان يوم النحر المومنين على راسه حين يريد ان يحلق هذا اذا كان حلقه متعمدا  
 فان كان حلقه ناسيا لم يكن عليه شيء فان نذر التقصير حتى يعلج بالحلج كان عليه مائة بقية وينبغي للتمتع ان لا يلبس الثياب يشبه بالحريرين بعد خلا  
 قبل الاخر بالحلج ندبا واستحبابا فان لبسها لم يكن ماقوما وفيه جامع الرجل قبل التقصير كان عليه بدنه ان كان موسرا وان كان متوسطا فقره  
 وان كان فقيرا فاشاء ومن قبل امراته قبل التقصير كان عليه مائة ولا بأس بما فعله التماسه بعد التقصير ثم الطيب فليصلي ما كان يحرم عليه  
 في حال الاخرام الا الصلوة لا تنبى الحر ولا يحل له ان ياكل ما سجد في غير الحرم ولا ينبغي للتمتع بالعمرة الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضيها  
 كلها الا لفريضة فان اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا بقوته الحج ويخرج محررا بالحج فان امكنه الرجوع الى مكة والامضوا لعمرة فان كان خرج لغير حرام  
 ثم عاد فان كان عوده في الشهر الذي خرج منه لم يضرب ان يدخل مكة فغير احرام وان دخل في غير الشهر الذي خرج منه دخلها محررا بالعمرة الى الحج

في السعي بين الصفا والمروة



# كتاب الحج

يكون عمره الاجرة التي تمنعها الحج فلا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا عمرها اى وقت كان وقد خص للرجل والحطابة من غيرهما  
**باب الاخر من الحج** اذا اراد الانسان ان يحرم الحج فليكن ذلك عند ذوال الشمس بعد ان يصلي الفريضة ويكون على نعل هذا اذا تمكن  
 منه وكان عليه ثياب فان لم يتمكن جازا لم يحرم بغيره ما دامى وقت منتهى ذل ان يوم التوبة الى مكة طاف وسعى وتصدق لصل ثم عقد الاخر  
 للحج فان لم يلحق مكة الا بلبنة عرفته جاز له ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم عرفته جاز له ان يحل ايضا ما بينه وبين ذوال الشمس فان ذل الشمس فقد  
 فاته العروة كما منعت مفرقة هذا اذا علم انه يلحق عرفات فان غلب على ظنه لا يلحقها فلا يجوز له ان يحل بل يقيم على احرامه بجعل حجه مفرقة و  
 اذا اراد الانسان الاحرام فليست له لتطهف بزبل الشعر من جسده وياخذ من شاربه يقلم اظفاره ويفعل جميع ما فعله عند الاحرام الاول ثم لليل  
 فوي احراره وليدخل المسجد حافيا وعليه لكي ينفذ الوفاء فيصل كعبتين عند مقام ابراهيم عليه السلام وفي الحج وان صلى ركعتان كان افضل  
 وان صلى نويضة الظهر ثم لم يركع غيرها كان افضل افضل المواضع التي يحرم منها المسجد الحرام وفي المسجد من عند المقام فمن احرم في غير المسجد  
 كان ايضا جائزا فان صلى ركعتي الاحرام احرم بالحج مفرقة او يدعو بالدعاء كما كان يدعو عند الاحرام الاول الا انه يذكر الحج مفرقة لان عمره قد  
 مضى فان كان ما شيا له من موضع للركعة صلى فيه وان كان ذاكما لم يلحقه فخص به بعينه فاذا انتهى الى الودم واشرف على الاطراف دفع صوته بالتلبية ثم  
 يخرج الى معنى يكون تلبسته الى ذل الشمس من يوم عرفته فاذا ذل الشمس قطع التلبية من سها في حال حرم بالعمرة عمل على ان احرم بالحج وليس  
 عليه شيء واذا احرم بالحج لم يجز له ان يطوف بالبيت الى ان يرجع الى مناه فان سها فظان بالبيت لم ينقص احرامه غير انه يعقد بتجديد التلبية ثم  
 ينوي الاحرام بالحج الى ان يحصل بعرفات حجه الاحرام بها وليس عليه شيء فان لم يكن حتى يرجع الى بلد فان كان قد تقضى مناسكها لم يكن عليه  
**باب نزول منى** يخرج من اذ الحرج الى منى لا يخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم التوبة بها ثم يخرج الى منى الا امام خاصة فان عليه  
 ان يصلي الظهر والعصر يوم التوبة بمنى فيقيم بها الى طلوع الشمس من يوم عرفته ثم يبعد الى عرفات فاذا اضطر الانسان الى الخروج بان يكون  
 عليه حاجات لا يلحق ويكون شيخا كبيرا او يخاف الزحام جاز له ان يتجمل قبل ان يصلي الظهر فاذا توجه الى منى فليقل التلبية بالاناء او بالادوية  
 منبغى الى داهل على فاذا نزل منى فليقل اللهم هذه منى وهى مما مننت به علينا من المناسك اسالك ان تمن على ما مننت به على اولياءك  
 ابناءك فانما انا عبدك في قبضتك وحدتي من العفة الى ما يحسن **باب العدول الى عرفات** يسجد لما دام ان لا يخرج  
 من منى لا بعد طلوع الشمس من يوم عرفته ومن عد الا امام يجوز له الخروج بعد ان يصلي الظهر موضع له ايضا الى طلوع الشمس لا يجوز له الخروج ان  
 يجوز او يحسنه لا بعد طلوع الشمس من ذاك محسن قبل طلوع الشمس من اضطر الى الخروج قبل طلوع الفجر جاز له ان يخرج في الطريق فاذا  
 توجه الى عرفات فليقل اللهم اليك عمتك واياك اعتمدت ووجهك اردت اسالك ان تبارك لي في رحلي ان تقضى حاجتي وان تجعلني من تبارك  
 به اليوم من هو افضل منى ويكون على تلبسته على ما ذكرناه الى ذل الشمس فاذا ذل الشمس صلى الظهر والعصر جميعا جمع بينهما ثم يقف بالموقف  
 ويدعو لنفسه ولوالديه لاخرة المؤمنين والامهنة في ذلك كثيرة لم يوردناها هنا مخافة التطويل فيجب ان يصيب الانسان خبائثا برة  
 وهى بطون عرفة دون الموقف دون <sup>موقف</sup> وحدث عرفة من بطون عرفة وتوبة مرة الى منى الجان ولا يرتفع الى الجبل الا الضرورة الى ذلك يكون وقوفه  
 على السهل لا يترك خلا ان وجد الا سده بنفسه وحمله ولا يجوز الوقوف تحت الا بالندلا في مرة ولا في توبة ولا في ذي الحجة فان هذه  
 المواضع ليست من عرفات فمن وقف بها فلا حج له ولا بأس من اعرافه اذا اراد الوقوف جاء الى الموقف فوقف هناك **باب الافاضة**  
**حرف عرفات والوقوف بالمشعر الحرام** من نزل منى اذ غربت الشمس من يوم عرفته فليقل الحاج من عرفات الى المنى لفتة لا يجوز  
 الا فة قبل عتبة الشمس من افاض قبل منى متعديا كان عليه بدنه بخرها يوم النحر بمنى فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما اياها الطريق  
 او ارجع الى بلد ان كانت افاضته قبل غيب الشمس على طريق السهو ويكون جاهلا بان ذلك لا يجوز لم يكن فاذا اراد ان يفيض فليقل اللهم  
 لا تجعل اخر العهد من هذا الموقف اذ يقينه ابا يا ابيتنى وابتلى اليوم مفتحا مستجبا الى مرحوما مغفورا الى افضل ما يفيض بالوقوف  
 احدهم وقد عليك اعطى فضلا اعطيت احداهم من النحر والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما ارجع اليه من مال  
 اهل قليل او كثير وبارك لهم في ان تصدقوا في السور وسر اجيلا فاذا بلغت الى الكتيب الاحمر من بين الطريق قل اللهم ارحم موقفي ورتني  
 على سلمى ينفذ قبلي ما سكت ولا يصلي المغرب الا انشاء الاخرة الا بالمره لغة وان ذهب من الليل بعد وثلاثة غائره عابوق عن الهوى الى  
 المنى لغة الى ان يذهب من الليل اكثر من الثلث جاز له ان يصلي المغرب في الطريق ولا يجوز له السمع الاختيار ويغنى ان يجمع بين الصلوتين  
 بالمره لغة بان واحد اقامتين ولا يصلي بينهما مواقل بل يؤخر مواقل المغرب الى بعد عشاء الاخرة وان فضل بين الفريضتين بالتواقل لم يكن  
 ما توافره ان الافضل ما قدمناه وحده المشعر الحرام ما بين المادنين الى الحياض الى ذاك محسن لا ينبغي ان يقف الانسان الا فيما بين ذلك فان  
 ضا على موضع جاز له ان يرتفع الى الجبل فاذا اصبح في النحر صلى الظهر وقت للدعاء ان شاء فربما من الجبل فان شاء في موضع له ثابت

فمن نزل منى  
 فليقل اللهم  
 لا تجعل اخر  
 العهد من هذا  
 الموقف اذ يقينه  
 ابا يا ابيتنى  
 وابتلى اليوم  
 مفتحا مستجبا  
 الى مرحوما  
 مغفورا الى  
 افضل ما  
 يفيض بالوقوف

# كتاب الحج والعمرة

الحج

في أيام الحج  
على التمتع

ويحذر الله ثم وليش عليه لئلا يترك من الأثر وحسن بلانه فانه عليه يصلي على النبي ويستحب للصلاة ان يطأ المشعر الحرام ولا يترك مع الاخي  
فان كان قبل طلوع الشمس قبل جمع الى متى لا يجوز ولا يحصر الا بعد طلوع الشمس لا يجوز الا ما ان يخرج من المشعر الحرام الا بعد طلوع الشمس  
فان لم يخرج الا ما ان يخرج من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر فان خرج قبل طلوعه متعمدا عليه ثم شاة وان كان  
حزبه ناسيا او ساهيا لم يكن عليه شيء ومريض المرأة والرجل الذين يمان على انفسهما ان يعيضا الى متى قبل طلوع الفجر فاذ بلغ ذلك وهو  
واستقيم بين جمع ومنه هو الى متى قرب فليبع فيه حق تجارده ويقول اللهم سلم عمتك وقبلت بوجه واجبة عوني واخلفني فبين ركعتك بعد  
فان نزل السوى فاذ يحصر فليرجع وليبع فيه ان تمكن منه وان لم يتمكن فليس عليه شيء وينبغي ان ياخذ حصص الحجار من جمع وان اخذه من من  
او من بعض الطريق كان ايضا جائزا ويجوز اخذ حصص الحجار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الخيف فمضى لا يجوز اخذ الحصص من غير  
الحرم ولا يجوز ان يرى الحجار الا بالحق بكرة ان يكون صما وبسبحان يكون برشا ويكون مذكرا مثل الاثمنة منقطة ويذكره ان يكسر من الحجر  
شيء بل يلقط بعد ما يحتاج اليه لا يحسن ان لا يرى الحجار الا ثلثا لا على طهره ان رماها على غير طهره فيمكن عليه اعادته فاذا اراد ان يرمى الحجار فليرمها  
حدا يضع كل حصاة منها على بطن يمينه ويدفعها بظهر السبابة ويرميها من بطن الوادي وينبغي ان يرمى يوم النحر الحجرة القصوى سبع حصيات  
يرميها من قبل جهتها وبسبحان يكون بينه وبين الحجرة قدس عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا ويقول حين يرميها ان يرمى الحصى اللهم هو لا حصية  
فاحصتها وادفعني في عملك يقول مع كل حصاة اللهم ادفع عني الشيطان اللهم صدق بكها بك على سنة نبيك اللهم لعلك حجابي وادفعني  
وسعيا مشكورا وادفعني مغفورا **باب الحج الهك واجب على المتمتع بالعمرة الى الحج** ومن ليس بمتمتع فلا يجب عليه ذلك فان تطوع  
به كان له فضل كبير فواجب عليه ان لم يفعل فليس عليه شيء ومن وجب عليه الهك ولا يقدر عليه فان كان معه ثمنه خلفه عند من سبقه حتى  
يشترى له هديا ويذبح عنه في العام المقبل في ذى الحجة فان اصابه هوى في مدة مقامه بمكة الى انقضاء ذى الحجة جاز له ان يشترى ويذبح وان لم  
قد لا تذكره ومن لم يقدر على الهك ولا على ثمنه وجب عليه صياحة ايام ثلثة في الحج وسبعة اذ رجع الى اهل بيته صوم ثلثة ايام يوم قبل الترتي  
وبوم الترتي وبوم عرفة فان فاته صوته هذه الثلثة فليصوم يوم الحجة هو يوم الترتي وبوم عرفة متواليان فان فاته ذلك ايضا صامهم في بقية  
ذى الحجة فان اهل الحرم لم يكن قد صامهم وجب عليهم شاة وليس له صوم فان من وجب عليه الهك ولم يكن معه ثمنه ولا يكون قد صام ايضا  
عنه فليصوم ثلثة ايام وليس عليه قضاء السبعة ايام واذا صام ثلثة ايام ورجع الى اهل بيته كان عليه بقية الصيام السبعة ايام فان جاز بمكة نظر  
مدة وصول اهل بيته الى البلد او شهر ثم صام بعد ذلك سبعة ايام ولا يجوز ان يصوم ثلثة ايام بمكة في ايام التشريق من فاته صيام يوم قبل الترتي  
صيام يوم الترتي وبوم عرفة ثم صام يوما اخر بعد انقضاء ايام التشريق فان فاته صوم يوم الترتي فلا يصوم يوم عرفة بل يصوم ثلثة ايام بعد  
انقضاء ايام التشريق متتالين بعد انقضاء في تقديم صوم ثلثة ايام من اول العشر من ظن ان اهل بيته يوم الترتي وبوم عرفة فاضطر الى قضاء  
بالمناكب جاز له ان يؤخر صوته هذه الايام بعد انقضاء ايام التشريق من صاهية الايام الثلثة بعد ايام التشريق ولا يصوم الا متتالين بعد ذلك  
ان تلك صومهم على ما ذكرناه من الرخصة من لم يصم هذه الايام الثلثة وخرج عقيب التشريق فليصمها في الطريق فان لم يتمكن من ذلك صام مع  
السبعة اذ رجع اهل بيته ما سبقت من صوم سبعة ايام ومن لم يصم ثلثة ايام بمكة ولم يصمها ايضا في الطريق حتى يرجع الى اهل بيته كان عليه ثلثان  
الهك فليبعث به الى مكة فانه افضل من الصيام من صام ثلثة ايام ثم اضراد بعد ثمن الهك فلا يفضل ان يشترى الهك فان صام ما بقي عليه كان  
ايضا حجبا فان كان المتمتع ملوكا وكان قد حج باذن مولاه كان مولاه حجة بين ان يذبح عنه او بين امره بالصيام الى ان يذبح فقلنا جاز فان  
لحق العبد عن قبل انقضاء العدة بالموتقين وجب عليه الهك ولم يجزه الصيام الا اذا لم يجد ذلك اذ لم يصم العبد الى ان يمضي ايام التشريق  
لا فضل لمولاه ان يذبح عنه ولا امره بالصيام وان امره لم يكن به بأس انما يكون حجة قبل انقضاء هذه الايام ولا يجوز ان يذبح الهك الواجب في  
الحج الا بمضى ما ليس بواجبا في حجه او حره بمكة ومن ساق هذا في الحج فلا يذبح ايضا الا بمضى ان ساقه في العمرة فليخره بمكة ثباته البيت الحرام  
وايام النحر يعني بعد ايام يوم النحر ثلثة ايام بعد وفي غيره من البلدان ثلثة ايام يوم النحر وان بعد هذا ان اراد ان يتطوع بالاضحية  
فاما الهك المتعة فانه يجوز ان يحيط طول نى الحجة على ما بيناه وافضل ما يكون الهك البدن فان لم يجد من البقر فان لم يجد ففحل من الصان  
فان لم يجد ففحل من المعز فان لم يجد الا شاة كان ذلك جائزا عند الضرورة ولا يجوز الهك اذا كان حاضيا ولا الضحية به ايضا فان كان حيا  
لم يكن به بأس هو افضل من الشاة والشاء افضل من الحصى وافضل الهك الا صاحي من البلد والبقر والارحام ومن الغنم الغنم ولا يجوز  
من الابل الا في ما فوئها ولا يجوز الضحية بثور ولا جمل معنى ولا بأس بما في البلاد والا ناثا افضل ليشق ان تكون الاضحية من الغنم خلا  
هيمن اقرن ينظر في سوادها فان شاة ضحية على انها سمينة فخرت من مزلولة اجزائ عند ان اشتراها على انها مزلولة فخرت  
سمينة اجزائ عند ان اشتراها على انها مزلولة وكان شكك لم تجز عنه وان لم يجد الهك ولا الضحية بالصفة التي ذكرناها فليشتر ما يتردد

## كتاب الحج

تدبينا انه لا يجوز من البك الا الشق وهو الذي تم له خمس سنين ودخل في السادسة لا يجوز من البقر والغنم الا الشق وهو الذي قد تم له سنة ودخل في الثانية ويجزئ من الضأن الجذع لسنة ولا يجوز النخية منها الا بما قد حصره فان اشتراه على انه قد عرف به فقد جازاه ولا يلزمه هوان يعرف به ولا يجوز الهك الواجب للبقر والبدن مع التكن والاختيار الاعن واحد قد يجوز ذلك عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة عن سبعين وكل اقل المشتركين فيه كان فضلا اذا كان الهك تطوعا جانبا ان يشترك فيه جماعة اذا كانوا من اهل خوان واحد مع الاختيار ويجوز ان يشتركو فيه عند الضرورة وان لم يكونوا من اهل خوان واحد لا باين بغير الجاموس ان كان ذكر او احمى به عن واحد ان كانت اناثا جازا عن سبعة قد بينا انه لا يجوز في الهك الحصى من ذبح حضيا وكان قادر على ان يقيم بدله لم يجزئ ذلك وجبت عليه لعادة فان لم يتمكن من ذلك فقد اجزئ عنه تدبينا انه ينبغي ان يكون الهك سمينا ولا يجزئ اذا كان مهنرا ولا وحدا لمزلا الذي لا يجزئ الهك ان لا يكون على كلبية شق من الشحم ومن اشترى هديه ثم زاد ان يشترى من منة اشتراه وباع الاول ان شاء وان نجهما كان فضلا لا يجوز في الهك ولا الضحية العرجا البين جها ولا العور البين عورها ولا العفاء ولا الحرء ولا الجذاع وهي المقطوعة الاذن ولا العضا وهي المكسورة القرن فان كان القرن للداخل صحيحا فلا بأس به وان كان مائظا منهم مقطوعا فلا بأس به وان كانت ذنبا مشقوقة ومشقوقة لم يكن قطع منها شيئا ومن اشترى هديا على تام فوجد ناقصا لم يجزئ عنه اذا كان واجبا فان كان تطوعا لم يكن به مانع جميع ما يلزم الحاج المتمتع وبغير المتمتع من الهك ولا كفارات في حال الاكل لا يجوز ذبحه ولا يحرم الا بمق كل ما يلزم في احرام العمرة فلا يحرم الا بمكة ومن اشترى هديه فهلك فان كان واجبا او مضموما وجب عليه ان يقيم بدله وان كان تطوعا فليس عليه شق والهك اذا كان واجبا لا يجوز ان يأكل الانسان منه هوكل ما يلزمه في الذر والكتف اذا كان كان تطوعا فلا بأس ان يأكل منه واذ هلك الهك قبل ان يبلغ المحر فليخره واذا نجح ليغير المعلقة في الدم ويضرب بصفحة سنامه ليعلم انه هك واذ اصاب بذلك الهك كسر لا يبر بيعه ولكن يقصد بثلثه فيقيم خويلده وان سافر على ما به الى المحر فقد اجزاه واذ ستر الهك من موضع حصين فقد اجزأ عن صاحبه ان اقام بدله كان فضلا من وجد هديا صا لا فليخره يوم المحر الثاني والثالث فان وجد حنابا والا ذبح عند قدامه اجزأ عن صاحبه اذا ذبح بمق فان ذبح بغيرها لم يجزئه واذ اعطى الهك في موضع لا يوجد منه من يقصد به عليه فليخره ويكتب كتاب يوضع عليه ليعلم من يبره انه صدق واذ اذاع من الانسان هديه اشترى بدله ثم وجد الاول كان بالخيار ان شاء ذبح الاول وان شاء الاخر الا انه متى ذبح الاول تجزأ له بيع الاخر ومن ذبح الاخير لم يذبح الاول ولا يجوز له بيعه وهذا اذا كان قد اشعره فان لم يكن قد اشعره فلا تجزأ له بيع الاول بعد ذبح الثاني ومن اشترى هديا ونجح واستغفر فمحل ذكرانه هديه اصل منه اقام بذلك شافقا فان لم يجد لا يجزئ عن واحد منها واذ اذنت الهك كان حكمه ولدا حكمه في وجوب بخره ولا بأس بركوب الهك وشرب لبنه ما لم يضربه ولا يولد واذ اذاد الانسان ان يخر بدله فخرها وهي قائمة من قبل لا يمتنع بربط يديها ما بين الخفا الى الركبة ويطعن في ثيابها ويستحب ان يتولى الذبح بنفسه لم يجزئ جعله يد مع يد الذابح ويهيئ الله ثم ويقول جهنم جهنم للذي فطر السموات والارض ليقوله وانا من المسلمين ثم يقول اللهم منك وبك لك بسم الله والله اكبر اللهم تقبل مني ثم يمسك بيمينه ولا يمسكه حتى يموت من اخطائه الذبيحة فذكر خير صلحها كانت حجة ثم عنه بالنية وينبغي ان يبدأ بالذبح قبل الحلق في العقيقة بالحلق قبل الذبح فان قدم الحلق على الذبح ناسيا لم يكن عليه شيء وقيل انه ان يأكل الانسان من هديه لم يتعد من الاضحية ويطعم القانع والمعتز ثلثه ويطعم القانع والمعتز ثلثه ويطعم الاضحية ثلثا وقد بينا انه لا يجوز ان يأكل من الهك المضمو الا اذا كان مضطرا فان اكل منه من غير ضرورة كان عليه قيمة ولا بأس باكل لحوم الاضحية بعد ثلثة ايام وادخارها ولا يجوز ان يخرج من منة من لحم الاضحية ولا بأس باخراج السنام منه ولا بأس ايضا باخراج لحم قد سخا غيره ويستحب ان لا يؤخذ شيء من جلود الهك والاضاحي بل يقصد بها كلها ولا يجوز ان يعطى الجراد اذا اراد ان يخرج شاة منها الخارجة ذلك نصك بثلثه لا يجوز ان يحلق الرجل اسنانه الا ان يزد البيت الا بعد الذبح او ان يبلغ الهك محله وهو ان يحصل في حله بمعنى اذا اراد ان يحلق جازله ذلك في ذلك ناسيا لم يكن عليه شيء ومن وجبت عليه بدنة في نذر او كفارة ولم يجد لها كان عليه بيع شاة فان لم يجد صا ثمانية عشر يوما ما لمكة او اذا ذبح الى اهله الصبا ناسيا لم يكن عليه شيء ومن لم يتمكن من شق الهك الا بعد بيع بعض ثيابه لم يجزئ له ما يلزمه ذلك كان الصومحج رابعة ويجزئ الهك عن الاضحية وان جمع بينهما كان فضلا من لم يجد الاضحية جازله ان يقصد بثلثها فان اختلفا ثمانية انظر الى المش الاول في الثاني والثالث جمعها ثم يقصد بثلثها وليس عليه شيء ومن نذر لله تعالى ان يخر بدله فان سعى الموضع الذي يخرها فيه وجب عليه لو ناسيا لم يمس الموضع لم يجزئ له ان يخرها الا بقاء الكعبين ويكره الانسان ان يضيء بكبرش قد تولى زبيدة ويستحب ان يكون ذلك مما يشتر به **باب الحلق والتقصير** يستحب ان يحلق الانسان ان يحلق واسه بعد الذبح ان كان صرورة لا يجزئ غير الحلق وان كان من حج حجة الاسلام جازله التقصير الحلق افضل اللهم الا ان يكون قد لبس شعره فان كان كله





کتاب الحج والعمرة

حسباً وصنعت عن واحد اعاد عليها بجهشوا ان كان من الغد لا يجوز له ان ياخذ من حصى الحجارة في رميها من علم انه قد نقص صا واحدة  
ولم يعلم من الحجارة على كل واحدة منها بجهشاً فوقف في محله اعاد مكانه بجهشاً اخرى ان اصاب ثمانية اذ اذير ثم وقف على الحجر فصدلوا  
ولا ما برى ان يرمى الانسان ذكبا وان رمى شيئا كان اضل ولا يبرن ان يرمى عن العليك المبطون والمغوى عليه الصبح ينبغي ان يكبر الانسان في  
عقب خمس عشرة صلوة يبدأ بالتكبير يوم النحر من بعد الظهر الى الصلوة الفجر من اليوم الثالث من ايام التشريق وفي الاصل عقب عشر صلوة يبدأ  
عقب الظهر من يوم النحر الى الصلوة الفجر من اليوم الثاني من ايام التشريق يقول في التكبير الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر على ما هذا  
والحمد لله على اوله اذ نادى رقتا من هيمة الاغنام **باب في خروج الكعبة ودخول البيت** لا يبرن ان ينظر  
من مقي اليوم الثاني من ايام التشريق وهو اليوم الثالث من يوم النحر فان اقام الى النفر الاخير هو اليوم الثالث من ايام التشريق والرابع من  
يوم النحر كان فضلا ان كان من اصل النساء في احرامه وعيده لم يخرج له ان ينظر في النفر الا ولا يجب عليه المقام الى النفر الاخير اذا اراد ان ينظر  
في النفر الاول فلا ينظر الا بعد الزوال الا ان مدعوه ضرورة اليه من خوف عجزه فانه لا يبرن ان ينظر قبل الزوال فله ان ينظر بعد الزوال ما بينه وبين  
غروب الشمس فاذا غابت الشمس لم يخرج له النفر ليتيمى في الغد اذا فرغ من النفر الاخير جاز له ان ينظر من طلوع الشمس حتى وقت شاء فان لم ينظر  
اراد المقام بموجبه لذللك الا الامام خاصة فان عليه ان يصلي الظهر ركعة ومن فرغ من مقي كان قد قضى ما سكه كلها باجازه ان لا يدخل مكة  
فان كان قد بقي عليه شيء من المناسك فلا بد له من الرجوع اليها والا فضل على كل حال الرجوع اليها للتويع البيت طواف الوداع ويجب ان  
يصل الانسان بمسجد منه هو مسجد الخيف كان رسول الله <sup>عليه السلام</sup> مسجد عند المنارة التي في وسط المسجد فوقفها الى القبلة نحو من ثلثين ذراعا عن  
يمينها وعن يسارها مثل ذلك فان استطاع ان يكون مصلا لثنيعة ففعل يسبحان يصلي الانسان من ثلث ركعات في مسجد منى فاذا بلغ مسجد الحسبا  
وهو مسجد رسول الله <sup>عليه السلام</sup> فليدخله ليستريح فيه قليلا وليستلق على قفاه فارجاه الى مكة فليدخل الكعبة ان تمكن من ذلك سنة وسجدا وسجدا بالانفراد  
ولا يترك دخولها على حال مع الاختيار فان لم يتمكن من ذلك لم يكن عليه شيء فاذا اراد دخول الكعبة فليغتسل قبل دخولها سنة مؤكدة فاذا دخلها  
فلا يجتهد فيها ولا يبصق ولا يجوز دخولها اجزاء ويقول ذا دخلها اللهم انك قلت ومن دخله كان امنا فامني من عذابك عذابا ثم يصلي  
بين الاسطوانتين على الركعة المحمودة وكعتين يقر في الاولى منها ما هم السجدة وفي الثانية عددا بها من القرآن ثم يصلي في ذابا البيت كلها ثم يقول  
اللهم من هبتا ونعيا الى اخر الدعا فاصلي عند الركعة على ما بيناه وفي ذابا البيت قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني والعزبة ويرجع يدبر  
ويلتصق به يدعوا ثم يتحول الى الركن اليماني فيفعل به مثل ذلك ثم ياتي الركن العزبة فيفعل به ايضا مثل ذلك ثم يخرج لا يجوز ان يصلي الانسان  
الفريضة في جوف الكعبة مع الاختيار فان اضطر الى ذلك لم يكن عليه طيس بالصلوة فيها فاما التوافل فالصلوة فيها مندوبة اليه فالخروج من البيت  
وطواف به اسبوعا طواف الوداع سنة مؤكدة فان استطاع ان يستلم الحجر اليماني في كل شوط ففعل ان لم يتمكن ففتح به ركنه به ودخله به ثم  
فان لم يتمكن من ذلك يصالحه في ما في المسجرات فيضع عنده كما صنع يوم قدم مكة وتغير نفسه من الدعا فاما اذا لم يستلم الحجر الاسود  
ويقول اللهم لا تجعل اخر الهمد من بيتك ثم ياتي من زمزم فليشرب منه ثم يخرج من مكة ويقول ثوبون عابدين لربنا حامدين الى بناء واغنى  
الى بناء اجنونا فاخرج من باب المسجد فليكن حرجه من باب الحنطين فيخرجها جادا ويقوم مستقبل الكعبة فيقول اللهم ابدنا قلبك على قولك  
الا لله ومن لم يتمكن من طواف الوداع او شغله شغل عذر في ذلك فخرج لم يكن عليه شيء فاذا اراد الخروج من مكة فليشرب من زمزم بقدر ما يشاء  
كفاة لما دخل عليه في الاحرام انشاء الله عز وجل **باب في فضل الحج** ترايبض الحج الاحرام من الميقات التليبين الاربع والطواف بالبيت  
ان كان متمتعاً لثلاثة اطواف وطواف الحج وطواف النساء وان كان فادنا فمطوافا فان طواف الحج وطواف النساء يبرن مع كل طواف  
ركعتان عند المقام وهما ايضا فرضان والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بالوقوفين عرفة والمشعر الحرام وان كان متمتعاً كان له ركعتان ايضا  
عليه وما يقوم مقام فعل ترك الاحرام متمتعاً فلاح له وان تركه ناسيا حتى يجزى الميقات كان عليه ان يرجع الى محرم منه وان تمكن منه فان لم يتمكن  
لصيق الوقت او الحول او ما يجري مجراها من اسباب الضرورة احرم من موضعه فداخرا فان كان قد دخل مكة او مكنته الخروج الى خارج المحرم فخرج  
وليجز منه فان لم يستطع ذلك احرم من موضعه من ترك التلبية متمتعاً فلاح له وان تركها ناسيا ثم ذكر فليجده التلبية ليس عليه شيء ومن  
ترك طواف الزيادة متمتعاً فلاح له وان تركه ناسيا اعاد الطواف في وقت ذكره ومن ترك طواف النساء متمتعاً لم يبطل حجه الا انه لا يحل للنساء  
حتى يطوفوا ويظاف عن حبساً قد مناه وركعتا الطواف حتى تركهما ناسيا كان عليه قضاءهما حسب ما قد مناه ومن ترك السوم متمتعاً فلاح له فان  
ناسيا كان عليه قضاءهما حسب ما قد مناه ومن تركه لوقوف بعرفة متمتعاً او المشعر الحرام فلاح له فان تركه لوقوف بعرفة ناسيا كان عليه ان  
يعود فيقف بها ما بيند بين طلوع الفجر من يوم النحر فان لم يذكر الا بعد طلوع الفجر كان قد وقف بالمشعر فقدم حججه ليس عليه شيء واذا اراد الحج  
ليلا وعلم انه اذا مضى الى عرفات وقف بها وان كان قليلا ثم عاد الى المشعر احراما بتلويح الشرج عليه ليعلم انها والوقوف بها ثم يجي الى المشعر

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

## كتاب الحج من كتاب

فان غلب على ظنه انه ان مضى الى عرفات لم يلحق المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فصر على الوقوف بالمشرقة قد تم حجه وليس عليه شيء ومن ادرك المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فندى بالحج وان ادركه بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج ومن دقف بعرفات ثم مضى الى المشرك الحرام ففاته في الطريق غايق فان لم يلحق الى عرفات فقد تم حجه ويقف قليلا بالمشرقة بمضى الى موقد من لم يكن قد وقف بعرفات وادرك المشرك بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج لانه لم يلحق احد الموقنين في وقته ومن فاته الحج فليطعم على حرامه الى قضاء ايام التشريق ثم يجيئ الى مكة ويطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلب حجة عمره وان كان قد ساق معه هدايا فليحزم بمكة وكان عليه الحج من قابل ان كان حجه حجة الاسلام فان كان حجه التطوع كان بالحج انشاء الحج في انشاء الحج ومن حضر المناسك كلها ورتبها في مواضعها الا ان كان سكرانا فلا يحج له وكان عليه الحج من قابل **باب مناسك النساء في الحج والعمرة** تدبينا فيما تقدم من ان الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال فتي كانت لمرأة لها زوج فلا تخرج الا معه فان منعها زوجها من الخروج في حجة الاسلام جاز خلافه وتخرج ويحج حجة الاسلام وان اراد ان يحج تطوعا فمعه زوجها فليس لها ان تخرج معه ويخرج في الحج الا مع زوجها من ابدا واخا وعم او خال فان لم يكن لها احد من ذكورها جاز لها ان تخرج مع شقيق بدنيه من المؤمنين واذا كانت في غنى فلا جناح لها ان تخرج في حجة الاسلام سواء كان للزوج عليها رجعة او لم تكن وليس لها ان تخرج اذا كانت حجة تطوعا الا ان تكون العدة لا يكون زوجها عليها فيها رجعة فاما عدة المتوفى عنها زوجها فلا بأس بها ان تخرج فيها الى الحج فرضا كان ونفلا واذا خرجت المرأة وبلغت ميقاتا اهلها فليعلم ان حرم منعه لا يؤثره فان كانت حائضا بينا بوضوء وضوء الصلاة واحتشدا استغثت واحرمت الا انهما لا يقصلا وكفى الا حرم فان تركت الا حرام فلما منها انه لا يجوز ذلك لها وجازت الميقات كان عليها ان ترجع الى الميقات فحرم ما دامتها ذلك فان لم يمكنها احرمت من موضعها اذا لم تكن قد دخلت مكة فان كانت قد دخلت فلتخرج الى خارج الحرم ومحرمة من هناك فان لم يمكنها ذلك احرمت من موضعها وليس عليها شيء فاذا دخلت مكة وكانت متمتعن طائف بالبيت وسعته بين الصفا والمروة وقصرت وقادحت من كل ما احرمت منه مثل الرجل سواء فان حاضت قبل الطواف انتظرت في ما بينها وبين الوقت الذي تخرج الى عرفات فاذا طهرت طافت وسعت ان لم تظهر فقد مضت منها وتكون حجة مفردة تقضى المناسك كلها ثم تعمر بعد ذلك عمرة مقبولة فان طافت بالبيت ثلثة اشواط ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف وان طافت اربعة اشواط ثم حاضت قطعت الطواف وسعت بين الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت بالحج وقد تمت متعتها فاذا فرغت من المناسك وطهرت تمت الطواف وان كانت قد طافت الطواف كله لم تكن صلتا لو كعتين عند المقام فلتخرج من المسجد لتسعى لتعمل ما تدنا من الحرم بالحج وقضا المناسك ثم تقضي لو كعتين اذا طهرت واذا طافت بالبيت سعت بين الصفا والمروة وقد قصرت ثم احرمت بالحج وخاضت في حجة الحاضر فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيادة وطواف النساء فجاز لها ان تقدم الطوافين معاد السعي بين الصفا والمروة ثم تخرج فتقضي المناسك كلها ثم ترجع الى منزلها فان كانت قد طافت طواف الزيادة وبقوا عليها طواف النساء فلا تخرج من مكة الا بعد ان تقضي ان كانت قد طافت اربعة اشواط وادارت الخروج جاز لها ان تخرج وان لم تتم الطواف والاستحاضة لا بأس بها ان تطوف بالبيت يقصلا عند المقام تشهدا للمناسك كلها اذا فعلت ما تفعله المستحاضة والفرق بينهما وبين الحائض ان الحائض لا تخلط بدخول المسجد فلا تتمكن من الطواف ولا يجوز لها ايضا الصلوة والطواف لا بد منه من الصلوة وليس هذا حكم المستحاضة وان ارادت الحائض زرع البيت فلا تدخل المسجد لتودع من انائها من ابواب المسجد تصرفا فشاء الله وان كانت لمرأة عليه لا تقدر على الطواف لطيف بها وتستلم الاركان والحجران عليها عله رخصة فكيفها الاشارة ولا تزام الرجال فان كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليها وليس عليها شيء وكذا اذا كانت عليه لا تقفل عند الاحرام احرم عنها وليها وجنبا ما يجهت الحرم وقد تم احرامها وليس على النساء حلق ولا دخول البيت فان اراد دخول البيت فلتدخله اذا لم يكن هناك دخام ولا يجوز للمستحاضة دخول البيت على حال **باب من حج عن غيره** من وجب عليه الحج لا يجوز له ان يحج عن غيره الا بعد ان يقضي حجة الية وجبت عليه اذا قضاها جاز له بعد ذلك ان يحج عن غيره فان تمكن بعد ذلك من المال كان عليه ان يحج عن نفسه فداخرا الحجة التي حجها عن حج عنه وينبغي ان يحج عن غيره ان يذكره في المواضع كلها فيقول عند الاحرام اللهم ما اصابتني من شعاب نفسي لغوا بغير فلان بن فلان واجزى في نيايتي عنك يذكره عند التلبية والطواف والسعي وعند الموقنين وعند الذبح وعند قضاء جميع المناسك فان لم يذكره في هذه المواضع وكانت نيته نيته الحج عنه كان جازيا ومن اسره ان يحج عنه متمتعاً فليس له ان يحج عنه مفردا او قارفا ان يحج عنه ذلك لم يجز شوكان عليه لا عادة وان امره ان يحج عنه مفردا او قارفا جاز له ان يحج عنه متمتعاً لانه يعدل الى ما هو الافضل من اسره ان يحج عنه على طريق بعينها جاز له ان يعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخر اذا امره ان يحج عنه بنفسه فليس له ان يامر غيره بالنيابة عنه فان جعل الامر في ذلك ليجاز له ان يستنيب غيره فينوب عنه اذا اخذ حجة اخرى حتى يقضي التي اخذها واذا حج عن غيره فمضد عن بعض الطريق كان عليه ما اخذ بمقدار ما يقرب من الطريق للكم لان يضمن الحج فيما يستأنف ويتولا بنفسه فانما لنا في الحج كان موقدا



کتاب الخصال

ولم يذكره مرة ولا بك من ماله وجب عليه ان يحج عنه ما بقي من ثلثة شئ يمكن ان يحج به ومن احدث حدثا في غير الحرم فلتجأ الى الحرم فليصلي عليه  
في المظلم والمشر حتى يخرج ويقام عليه الحدان احدث في الحرم ما يحج عليه فامة الحد اقيم عليه فينزل وينزل احدان يمنع الحاج شيئا من دونه وكذا وفاء الحد  
لان الله فم قال سواء العاكف فيه والباد ولا ينبغي لحدان يرفع بناء فوق الكعبة ومن وجد شيئا في الحرم فلا يجوز له اخذه فان اخذه فليعرفه سنة  
فان جاء صاحبه الا تشد به وكان ضامنا انا جاء صاحبه لم يرض بفعله اذا وجد من غير الحرم فليعرفه سنة ثم هو كسبل ماله يعمل به ما شاء الا انه  
ضامن لما انا جاء صاحبه يكره الصلوة في ثلثة مواضع في طريق مكة البيداء وانا لصلصلة ذات كحنان ويشجبالا تمام في الحرم من مكة والمدينة فاما ما في  
وان لم يتو المقام عشرة ايام فان لم يفعل قصر لم يكن عليه شيء وكل يشجبالا تمام في مسجد الكوفة والحائري قدس وبيت فاطمة في الانعام في من امير المؤمنين  
وحر الحسين فعلى هذه الرواية يجوز الانعام في نفس الشهيد بالجحف خارج الحائري الا ان الاحوط ما ندنا ويكره الحج والعمرة على ابل الجلالا لا  
يشجبالا ج على طريق العراق بيده اولا بزيادة النبى بالمدينة فانه لا يامن ان لا يتمكن من العواليها فان بدا بمكة فلا بد من العواليها الزيادة  
اذا نزلنا لنا الحج وجب على الامام ان يحجرهم على ذلك كل ان تركوا زيادة النبى كان عليه جنابهم عليها ولا يهلون يشتد الرجل ما يحج به اذا كان  
من ذواته فان مات مقف عنه فان لم يكن له ذلك كره له الاستدانة للحج ويشجبالا اجتماع يوم عرفه والفقاعند مشاهد الاثمة وليس لك بولحب  
يشجبالا الجبل ذا المض من الحج ان يعزم على العود اليها ويشل الله فم ذلك اشهر الحج قد بينا انها شوال ذوالقعدة وذو الحجة والا يام المعلوم  
هي ايام التشريق والا يام المعد ذات هج عشر من رحلجة ومن جاور بمكة فالطواف له افضل من الصلوة فام يجاور ذلك سنين فان جاورها او كان  
من اصل مكة كانت الصلوة له افضل لا تأبل ان يحج الانسان عن غير تطوعا اذا كان ميتا فانه يلحقه ثواب ذلك الا ان يكون مملوكا فانه لا يحج عنه ويكره  
المجاورة بمكة ويشجبالا انسان اذا فرغ من مناسكه المحرجه منها ومن اخرج شيئا من حق المسجد الحرام كان عليه رده اليه يكره للانسان ان يحج من  
الحرمين بعد طلوع الشمس قبل ان يصلي الصلوتين فاذ صلاها خارج ان شاء فاذ خرج الانسان من مكة فليو جمل المدينة لزيادة النبى فاذ بلغ  
الى الحرم فليدخله ليصل فيه كعتين استجبا باليلا كان او نهادا فاعلموا بذئ فليخرج ليصل فيه كعتين وليصطحب فيه قليلا فاذ انتهى الى  
مسجد الغدير فليدخله ليصل فيه ايضا كعتين واعلم ان للمدينة حرم مكة وحده ما بين لا بينها وهو من ظله غاي رله ظله غير لا بعضد  
شجر فانه لا تأبل ان يوكل حيدها الا ما صيد بين الحرمين ويشجبالا يدخل الانسان المدينة الا بصله كلك اذا اراد دخول مسجد النبى فاذ دخله  
ان في قبر النبى وذاه فاذ فرغ من ذبادة في المبر فشح استجبا باو ميج دما ينش ويشجبالا يصل ما بين القبر والمبر كعتين فان فيه موضه من يافر  
الجند قدس وان ناطمة مدفونة هناك قدس كما انها مدفونة في بيتها وقدس كما انها مدفونة بالبقيع وهذا بعيد الروايات الا ولنا ان شبه  
وافرب ينبغي ان تزداد طهارة من عند الروضة ويشجبالا المجاورة بالمدينة واكتاف الصلوة في مسجد النبى ويكره النوم في مسجد النبى ويشجبالا لوقا  
بالمدينة ان يصوت ثلثة ايام بالمدينة الاربعاء والخميس الجمعة ويصل ليلة الاد بقلعند اسطوانة اب لباية وهي اسطوانة التوبة ويقعد عندها  
يوم الاد بقلعند اب ليلة الخميس الى اسطوانة التي تلى مقام رسول الله ومصلاه ويصل عندها ويصل ليلة الجمعة عند مقام النبى ويشجبالا  
تكون الثلثة الا يام معتكفا في المسجد لا يخرج منه الا ضرورة ويشجبالا ان المشاهد كلها بالمدينة مسجد قبا ومشرقة ام ابرهيم مسجد كثر  
وهو مسجد الفهد مسجد الفضل وقبور الشهداء كلهم ابان في جزمه باحد لا يتركه الا عند الضرورة **كتاب الجهاد**  
**الا فاما ما في فضل الجهاد وعرضه** شرائط وجوبه وحكمه لرباط الجهاد فريضته من فريضه الاسلام وركن  
من اركانه وهو من على الكفاية ومعنى للثنا اذا قام به من في قيامه كفاية وغنا عن الباقي ولا يؤد الى الاخلال بشئ من الدين سقط عن الباقي  
ومق لم يتم به احد الحق جميعهم الدم واستحقوا باسهم العقاب ليقط الجهاد عن النساء والصبيان والشيخ الكبار والمجانين والمريض من ليس بفضله  
الى القيام بشرطه ومن كان متكئا من غير ما غيره مقاس في الدفاع عنه وهو غير متمكن من القيام به بنفسه يجب عليه فامة واذا حته فلتحج  
ليومن تمكن من القيام بنفسه فام غيره مقاسه سقط فرضه الا ان يلزمه الناظر في امر المسلمين القيام بنفسه به فح يجب عليه ان يتولى هو الجهاد ولا يكتفيه  
فانه غيره ومن وجب عليه الجهاد انما يجب عليه عند شرط وهي ان يكون الامام العادل الذي لا يجوز له القتال الا امره ولا يبيع له الجهاد من يرضه  
لامر اديكون من نصبه الا فام للقيام بامر المسلمين خاضرا ثم يدعوه الى الجهاد فيجب عليهم الحج القيام بهم وقتل من لا فام ظاهرا ولا من نصبه  
خاضرا فيجوز هذا العد والجهاد مع ائمة الجوزا ومن غير ائمة خطا يتحق فاعله به الا ثم وان اصاب لم يوجب عليه ان اصيب كان ما وثا اللهم الا ان  
دم المسلمين امر من قبل العد يخاف منه على بيضة الاسلام ويخشى بواره ويخاف على قوم منهم وجب ايدها لهم ودفعهم عن غير ان يقصد الجهاد  
الحال على ما وصفناه الدفاع عن بيضة عن حوزة الاسلام وعن جميع المؤمنين ولا يقصد الجهاد مع الامام الجاير ولا يجاهد تهم ليدخلهم الا ان  
المرابطة في نبيل الله فيها تضل كبير وثواب جليل غير ان الفضل فيها يكون خال كونا الا فام ظاهرا وحدها ثلثة ايام الى ربعين يوما فان زاد على  
ذلك كان حكمه حكم المجاهد وثوابه وثابهم ومق لم يكن الامام ظاهرا لم يكن فيه ذلك الفضل فان نذب في خال استدار الامام فانه حاضر في النفس



# كتاب الجهاد

ان يربط وجب عليه لوفاء به غير ان حكمه تاركناه من انه لا يبدى العدة بالقتال وانما يدفعهم اذا خاف سطوتهم وان نذروا ان يصرثا  
من ناله الى المراطين في حال ظهور الامام وجب عليه لوفاء به وان نذروا ذلك في حال شياض يد الامام صرفه ذلك في وجوه البراءة لان  
يكون نذره ظاهرا ويحتمل من الاخلال به من الشبهة عليه فيجب لوفاء به من اخذ من اثنان شيئا ليرابطه به عنه في حال انقطاع  
يد الامام فليده عليه لا يلزم الوفاء به فان لم يجد من اخذ منه وجب عليه لوفاء به ولو تمت المرافعة ومن لا يمكنه المرافعة بنفسه فربطه  
او اعان المراطين بشئ يقوم باحوالهم كان له في ذلك اجر كبير من محلا رضى العدة ما مان من جهتهم فقام قوم اخرون من الكفار باذله  
قتالهم يكون نصده بذلك الدافع عن نفسه لا يقصد معاداة المشركين والكفار **باب يجب قتالهم من المشركين وكيفيته**  
**قتالهم** من كان من خالف الاسلام ومن سائر اصناف الكفار يجب قتالهم وقاتلهم غير انهم يقتلون قتلين شتم لا يقبل منهم الا الاستسلام  
والدخول فيه ويقتلون ويحبسوا فيهم تؤخذ اموالهم وهم جميع اصناف الكفار الا اليهود والنصارى والمجوس القسم الاخرهم الذين تؤخذ منهم  
الجزية وهم الاجنثى لثلاثة ايام الذين ذكرناهم فانهم متى نقادوا للجزية وقبلوها وقاموا بشرائطها لم يجز قتالهم ولو بيع سبي رايهم ومنه  
ابو الجوزة واخلوا بشرائطها كان حكمهم حكم غيرهم من الكفار في ان يجب عليهم القتال السبق اخذ الاموال لا يجوز قتال احدهم الكفار الا  
بعده غائهم الى الاسلام وانما هذا الشهادتين والاقرار بالتوحيد والعدل التزام جميع شرائع الاسلام فقام عوالي ذلك فلم يجز حمله قتالهم  
لم يدعوهم ليجز قتالهم والداعي ينبغي ان يكون الامام ومن يامر الامام ولا يجوز قتال لثلاثين المعلنين عاونوا واذ اجنوا وجاهلوا مسك  
عنهم فان اضطروا الى قتالهم جازح قتلهم لم يكن بربهم شرايط الذمة الاستماع من مجاهدة المسلمين باكل لحم الخنزير وشرب الخمر واكل الزنا  
وتكاح المحرمات في شرائع الاسلام فمضى غلبوا شيئا من ذلك فقد خرجوا من الذمة وجب عليهم احكام الكفار ومن اسلم من الكفار وهو بعد اد  
الحرب كان اسلا محققا لدن من القتال ولله الصلوات السبق ماله من الاخذ فاما الكفار منهم والباقي فحكمهم حكم غيرهم من الكفار  
ماله كل ما كان صامتا او متاعا او انا او ما يمكن نقله الى ارض الاسلام واما الارضون والعقارات وما لا يمكن نقله فهو للمسلمين ويجوز  
قتال الكفار بسائر انواع القتال استبا الاهم فانه لا يجوز ان يلتحق ببلادهم اليهم متأسفون على المسلمين موضع منهم كان لهم ان يرموا  
بالمناجيق واليزان وغير ذلك مما يكون فيه فخر لهم وان كان في جملتهم قوم من المسلمين لنا ذلن عليهم من هلك المسلمون فيما بينهم وهلك لهم  
من اموالهم شئ لم يلزم المسلمين لا غيرهم غزاهم من الديرة والارض كان ضايعا ولا بأس بقتال المشركين في اى وقت كان وفي اى شهر كان الا  
الشهر الحرم فان من رى منهم حاصلة الا شهر حرمه لا يبدون فيها بالقتال فان بدد لهم لقتال المسلمين جازح قتالهم وان لم يبدوا اسل  
عنهم الى ان يفتق هذه الا شهرها ما غيرهم من سائر اصناف الكفار فانهم يبدون فيها بالقتال على كل حال لا بأس بالمبادرة بين الصفتين في  
في حال القتال لا يجوز له ان يطلب المبادرة الا باذن الامام ولا يجوز لاحد ان يؤمن اثنانا على نفسه ثم يقتله فانه يكون غادرا ويحق للذم  
من لم يكن قد اذنت بعد من انبش الحق بالرجال اجر عليه حكمهم بكونه تذل من يجب قتلهم او انما يقتل على غير ذلك الوجه لا يجوز ان يقاتل  
واحد من واحد الا اثنين فان فرمها كان ما يؤا ومن فر أكثر من اثنين لم يكن عليه شئ **باب قتل الفئ وحكامهم**  
تد بينا في كتاب لو كوة كيفية شتم الفئ على التفضل غير اننا نذكره ههنا بجملا ويريد عليه ما يحتاج اليه مما يليق بهذا المكان كذا اعظم  
من المشركين ينبغي للامام ان يخرج منه الخمس فيصرفه الى هله ومستحقته حسب قدرته في كتاب لو كوة والبلد على ضرب من ضرب منه للفقراء  
خاصة ودون غيرهم من المسلمين ضرب هو غام لجميع المسلمين مقاتليهم غير مقاتليهم فالذى هو غام لجميع المسلمين تكل ما عدا ما حو العسكر من  
الارضين والعقارات وغير ذلك فانه باجعة للمسلمين من غاب عنهم ومن حضر على السواء وما حوى العسكر يقسم بين المقاتلة خاصة ولا يشركهم  
في غيرهم فان قالوا وغنوا لحقهم قوم اخرون لغادتهم كان لهم من القسمة مثله لم يشاركوا فيهم فيها وينبغي للامام ان يسو بين المسلمين القسمة  
ولا يفضل احد منهم لشرفه وعلمه ودهه على من ليس كانه في شتم الفئ وينبغي ان يقسم للفارس مهيمن وللراجل سهم واحد فاذا كان مع الرجل  
افراس جاعلهم يهمن منها الا لفرسين ومن ولد في ارض الجهاد كان له من سهم مثله للقاتل على السواء واذا قاتل قوم من المسلمين المشركين في السفينة  
فغنموا وفيهم الفرس والرجال كان قسمتهم مثل قسمة لو قاتلوا على البر سواء للفارس سهمان وللراجل سهم وسعيد المشركين اذا اخذوا بهم قبل  
مواليم واسلو كانوا احرار وحكمهم حكم المسلمين ان يخطوا بهم بعد مواليهم كان حكمهم حكم العبيد متى اغاد المشركون على المسلمين فاخذ منهم  
زوايهم وعبيدهم واملهم ثم ظفرهم المسلمون واخذ منهم ما كان اخذ منهم المشركان اولادهم يردون اليهم بعد ان يقتلوا بذلك بيعة ولا  
يسرقون فاما العبيد فانهم يقومون في سهام المقاتلة ويعطى الامام مواليهم ثمانهم من بيت المال وكل الحكم في امتعتهم وانا هم على السواء  
الا ساد على ضربين ضرب منهم هو كلسير اخذ قبل ان تضع الحرب اوزارها وينقض القتال وانه لا يجوز للامام استبقاؤهم ويكون مجزلا  
بين ان يضرب قاهم او يقطع ايديهم واجلهم بتركهم حتى تزاد اموالهم او يضرب اخر هو كلسير اخذ بعد ان وضعنا الحرب اوزارها فانكروا

في انفسهم ينبغي  
على حكامهم

بالمسلمين

# كتاب الجهاد

الامام فيه حجة ان شاء من عليه فاطلعه ان شاء استجده وان شاء فاداه ومن اخذ اسيرا فخر عن المشرك لم يكن معه فاجعله عليه الى الامام فاطلعه  
 فانه لا يترك ما حكم الامام فيه ومن كان في يد اسير عليه فاطلعه ان شاء فاداه ومن اخذ اسيرا فخر عن المشرك لم يكن معه فاجعله عليه الى الامام فاطلعه  
 فيما بينهم فان مواضطر خاضه ان يزوج في اليهود والنصارى فاما غيرهم فلا يقرهم على حال **باب قتال اهل البغى والمخاربين**  
 كيفية قتالهم في غيرهم كل من خرج على امام عادل فكذلك سبقت خالفه في احكامه فهو باغ وجاز للامام قتاله او جهادته حتى  
 على من يستنهضه لا امام في قتالهم الهوى من لا يسوغ له التأخر عن ذلك من خرج على امام جابر لم يجز قتالهم على حاله لا يجوز قتال اهل البغى  
 الا بالامام ومن قاتلهم فلا ينصر عنهم الا بعد الظهور بغير الحق ومن دجع عنهم من دون ذلك كان قاتلا من الزحف اهل البغى على ضرب  
 ضرب منهم يقتلون ولا يكون لهم قية يرجعون اليها والضرر لا يبرحون اليها فاما لم يكن لهم قية يرجعون اليها فانه لا يجاز على  
 جرحهم ولا يتبع على مديهم ولا يفتي زيارتهم ولا يقتل اسيرهم ومضى كان لهم قية يرجعون اليها جاز للامام ان يجرح على جرحهم وان يتبع مديهم يقتل  
 اسيرهم ولا يجوز سبوا لانه اذ على حاله يجوز للامام ان ياخذ من مواليهم ما حوى العسكر ويقيم على المغالبة حسب قدرته ما وليس له ما لم يحواه العسكر  
 ولا له السبيل على حاله المخارب هو كل من قصد الى اخذ مال الانسان واشهر السلاح في براءه جراد وسفراء حضر فتي كان ثقي من ذلك جاز  
 للامان دفعه عن نفسه من ماله اذا اراد في قتال الصلح يمكن عليه شئ وان اراد في قتله هو كان شهيدا وثوابه ثواب الشهيد **باب**  
**قتال الزنايا** لا يجرى ذلك يجوز للامام ان يدم القوم من المشركين يجوز له ان يصلحهم على ما يراه ولا يجوز لاحد ان يدم عليه باذنه او كان عجا  
 من المسلمين في سيرة قادم واحد منهم لم يشرك كانت دمه فاصية على الكل لم يجز لاحد منهم ان يجرى خلاف عليهم ان كان او منهم في الشرح كان او  
 عبدا ومنه استند قوم من المشركين الى المسلمين فقال لهم المسلمون لا نمنكم فجاؤا اليهم فظلمهم انهم ادنوم كانوا مومنين ولم يكن لهم سبيل  
 اذم مشركا او غير مشرك ثم احضره ونقض ما كان غاردا انما ويكره ان يعرّب الاكثان الذابرة على جميع الاحوال فان وقتت عليه ارض العبد  
 فليجها ولا يعرّبها واذا استبعت قتل المشركين بقتل المسلمين فليؤا من منهم من كان صغيرا لذكره على ما ذكر في بعض الاخبار ولا يبرح الا انشا  
 عن غيره وباخذ منه على ذلك الجحد يكره بئس العبد ليلاد انما يلا فون بالنها ويشتغل باليؤخذ في لقنالا لا بعد الزوال فان اقتضت المصلحة  
 فليديه بقتل الزوال لم يكن بمراتب لا يجوز القتل بالكتاف ولا الغدة بهم ولا الغلول منهم ولا ينبغي ان يقطع الاضداد المثرة في ارض العبد  
 الاضداد بهم الا عند الضرورة اليها ولا ينبغي عزيق المساكن والزرع الا عند الحاجة الشديدة الى ذلك وليس للارباب من الغنيمة شئ وان قالوا  
 مع الملبس **باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر** عزله او لينة قامة الحدوث في القضاء **باب**  
**ليس له** ذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فوضان من خرايض الاسلام وما فرضان على الاعيان لا يبيع احدا تركها الا اذا اخلل بهما والامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر يجان بالقلب للسان واليد فاما تمكن المكلف من ذلك علم انه لا يؤد الى ضرر عليه لا على احد من المؤمنين لانه الحال  
 ولا في مستقبل الاوقات او ظن ذلك فان علم الضرر في ذلك ما عليه وعلى غيره فاما في الحال او في مستقبل الاوقات او ظن ذلك فانه لا يبيع احدا تركها الا اذا اخلل بهما والامر  
 الانواع الاما من معه الضرر على كل حال الامر بالمعروف فيكون باليد للسان فاما باليد فهو ان يفعل بالمعروف فيجب عليه المنكر على وجه يتأسي  
 به الناس اما باللسان فهو ان يدعو الناس الى المعروف بعدم على فعله المذبح الثواب يجرهم ويحذوهم في الاخلال به من العقاب فتي لم يمكن  
 هذين النوعين بان يجاز ضرر عليه وعلى غيره اقصر على اعتقاد وجوب الامر بالمعروف بالقلب ليس عليه اكثر من ذلك قد يكون الامر بالمعروف  
 باليد بان يجال الناس على ذلك بالتاديبة لودع وقتل النفوس ضرر من الجرح الا ان هذا الضرب لا يجب فعله الا باذن سلطان الوقت المصنوع  
 للوامنة فان فقد الاذن من جهة اقصر على الانواع التي ذكرها ها وانكار المنكر يكون بالانواع الثلاثة التي ذكرها ها فاما باليد فهو ان يؤد في فعله  
 لضرر من التاديبة ما بالجراح والام او الضرب غير ذلك مشروط بالاذن من جهة السلطان حسب قدرته فتي فقد الاذن من جهة اقصر على  
 الانكار باللسان والقلب يكون الانكار باللسان الوعظ والاذن والتوقيف من فعله ما لعقاب الذم وتديب عليه نكار المنكر بضرر من الفعل  
 وهو ان يجرح فاعله يعرض عنه عن تعذيبه بفعله معه من الاستحقاق ما يرتدع معه من المنكر بان خافا لفاعل الانكار باللسان ضرر اقصر على  
 الانكار بالقلب حسب قدرته فتي فقد الاذن من جهة اقصر على الانكار بالمعروف سواء فاما اقامة الحد فلا يجوز لاحد اقامتها الا لسلطان  
 الزمان المنصوب من قبل الله تعالى ومن نصبه لا اقامتها ولا يجوز لاحد سواها اقامتها على حاله فلا خص في حال فتصويها ائمة الحق وقلب  
 الظالمين ان يعلم الانسان الحد على لده واهله مما ليكدا لم يخف في ذلك ضرر من الظالمين وامن من يوايهم فتي لم يمان من ذلك لم يجز له التعزير  
 لذلك على حاله ومن استخلفه سلطان ظالم على قوم وجعل اليه قامة الحد وجاز له ان يقيم ما عليهم على الكمال يعتقد انه انما يفعل ذلك  
 باذن سلطان الحق لا باذن سلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتمكينه من ذلك عالم يتعد الحق في ذلك وما هو مشروع في شريعة الاسلام  
 وان تعذر فاجعل اليه الحق لم يجز له القيام به ولا لاحد معاونه على ذلك اللهم الا ان يخاف في ذلك على نفسه فانه يجوز له ان يفعل في حال

في الامور التي  
 هي من شأنها

# في الاموال المعونة والمنهج

التقية ما لم يبلغ قتل النفوس فاما قتل النفوس فلا يجوز فيه التقية على حال اما الحكم بين الناس لقضايا بين المختلفين فلا يجوز ايضا الا لمن اذن له سلطان الحق في ذلك وقد فوضوا ذلك الى فقهاء شيعتهم في حال لا يتمكنون فيه من تولية نفوسهم فمن تمكن من نفاذ حكم او اصلاح بين الناس ومصل من المختلفين فليقل ذلك له بذلك الاجر والثواب لم يخف في ذلك على نفسه لا عيا احد من اهل الايمان واما من الضرر في ان خان شيئا من ذلك لم يجز له التعرض لذلك على حال من دغاغره الى يقينه من فقهاء اهل الحق ليفصل بينهما فلم يجز له ان يرضى الى الموتى من قبل الظالمين كان في ذلك متعبا للحق ربك باللائام ولا يجوز لمن يتولى الفصل بين المختلفين والعقضاء بينهم ان يحكم بينهم الا بموجب الحق ولا يجوز له ان يحكم بهذا اهل الخلاف فان كان قد اولى الحكم من قبل الظالمين فليجتهد ايضا في تنفيذ الاحكام على ما تقتضيه شريعة الاسلام ولا يما فان اضطر الى تنفيذ حكم على من اهل الخلاف بالخوف على النفس والاهل والمؤمنين او على اموالهم جاز له تنفيذ الحكم ما لم يبلغ ذلك قتل النفوس فانه لا يقية له في قتل النفوس حسب بنيه ويجوز لفقهاء اهل الحق ان يجعوا بالناس في الصلوات كلها وصلوة الجمعة والعقضاء ويخطبون الخطبتين ويصلون بهم صلوة الكسوف ما لم يجزوا في ذلك ضررا فان خافوا في ذلك الضرر لم يجز لهم التعرض لذلك على حال من يتولى ولا يذم من قبل ظالم في اقامه حد وتنفيذ حكم فليعتقد انه متولى لذلك من جهة سلطان الحق وليقيم به على ما تقتضيه شريعة الايمان ومما يمكن من اقامه حد على مخالف له فليقمه فانه من اعظم الجهاد ومن لا يحسن القضاء والاحكام في اقامة الحد وغيره فانه لا يجوز له التعرض لتولي ذلك على حال فان تعرض لذلك كان ما يؤمن ان اكره على ذلك لم يكن عليه في ذلك شيء وليجتهد لنفسه في تجنبه من الا باطل ولا يجوز لاحد ان يختار النظر من قبل الظالمين الا بعد ان يعلم انه لا يتعد الواجب لا يقضي بغير الحق ويضع الاشياء مواضعها من الصدقات والاختيار وغير ذلك فان علم انه لا يتمكن من ذلك فلا يجوز له التعرض لذلك مع الاختيار فان اكره على الدخول فيه جاز له ذلك وليجتهد حسب ما في كتاب الدين في الكفالات والحوالات والوفاء بالوفاء باب كرامة الدين كرامة الدين على الغريم يكره للدين الا عند الضرر والذلة اليه فاما مع الاختيار فلا ينبغي ان يستدين فان فعل فلا يفعل الا اذا كان له ما يرجع اليه فيقضى به وبينه فان لم يكن له ما يرجع اليه كان له ولي يعلم ان ان مات تقضى عنه وليه قام ذلك مقام ما يملك داخل من وجهين فلا ينبغي له حال عند الضرورة ايضا لا يستدين الا مقدار حاجته اليه من نفقة ونفقة عياله وقد وجب الاستدانة اذا صرف في الحج ونفقة وذلك لمحمول على ان اذا كان له ما يرجع اليه فاذا لم يكن له ذلك فلم يكن الحج واجبا عليه فكيف يجوز ان يجبر عليه ان يستدين ويقضاهم يجب عليه من اضطر الى دين ولا يملك شيئا يرجع اليه كان من يجد الصدقة فلا فضل له ان يسئل الصدقة ولا يتعرض للدين لان الصدقة حق جعلها الله نعم له في الاموال من كان عليه من لا يتوقضا ثم كان بمنزلة السارق اذا كان عارفا على قضاء ساعيا في ذلك كان له بذلك اجر كبير فواجب عليك عينية الله نعم على ذلك من كان له على غيره دين كره له الرذل عليه ان نزل فلا يكون ذلك اكثر من ثلثه نكاحا ومثله المدين شيئا لم يكن قد جرت به عادته وانما فعله لكان الدين استجلب ان يحسبه من الدين وليس لك بواجب في الدين المدين في الحر لم يجز له مطالبة فيه ولا ملازمه بل ينبغي له ان يتركه حتى يخرج من الحر ثم يطالبه كيف شاء ومن كان عليه وجب عليه السعي في قضاء وترك الاسراف في النفقة وينبغي ان يتفق بالقصد لا يجب عليه ان يقضى على نفسه بل يكون بين ذلك قواما

**باب جواب قضاء الدين في الحول الميث** كل من عليه جب عليه قضاءه حسب ما يجب عليه فان كان حاله لا يجب عليه قضاءه عند المطالبة في الحال وان كان مؤجلا وجب عليه قضاءه عند حلول الاجل مع المطالبة ومن وجب عليه الدين لا يجوز له مطلوه ولا دفعه قد على قضاءه فان مطله دفع كان على الحاكم حبسه الزمان حتى يخرج مما وجب عليه فان حبسه ثم ظهر له بعد ذلك عتقا وجب عليه تخليته وان لم يكن معسر غير انه يدفع به جاز للحاكم ان يبيع عليه متاعا وعقارا ويقضى عنه ما وجب عليه وان كان من وجب عليه الدين وثبت عا وبأوجب ايضا على الحاكم سماع البيعة عليه يجوز له ان يبيع عليه شيئا من املاكه غير انه لا يسلمه الى خصمه الا بعد ان فان حضر فلم تكن له بينة صاحب الدين برئته منه مدة الكفلاء وان كانت له بينة بتطل بينة وود الكفلاء عليه المال في مئة كان معسر لم يجز لصاحب الدين مطالبة الحاكم عليه بل ينبغي ان يرفق به وينظر الى ان يوسع الله عليه ويبلغ خبره الا قام يقضى بينه عنه من الغادرين اذا كان قد استدانته وانفقته في طاعة الله نعم وان كان لا يعلم فيما ذانفقته واعلم انه انفقته في معصية لم يجب عليه القضا عنه بل اذا وسع عليه قضا عن نفسه لا يجوز ان يشاع دار الانسان اليه يسكنها ولا حاد ملذبة يخدمه في الدين اذا كان مقدرا فيها كفايته فان كانت دار غلة الزم بيعها وكل كان كانت كبيرة واسعه له في ذمها كفاية الزم بيعها والاقضا على الادون منها ويستحب لصاحب الدين ان لا يلزمه ذلك ويصبر حتى يحضر صاحب الدين على المدين واذا جد به خاف المدين ان اقرب به من الحبس فيضرب ذلك به ويغالبه جاز له ان يتكبر ويخلف بالله ما له قبله شيء ويخطو على ان اذا تمكن من قضاؤه قضا ولا شيء عليه فاذا تمكن من قضاؤه قضا ومثى كان للانسان على غيره دين فليخلفه على ذلك لم يجز له

في الاموال المعونة والمنهج

کتاب الدین و کفالات

عزیز و محترم



# كتاب الدين المستفيض

يكن برهانه ان فرض شيئا على ان يعامل المستقر في التجارات فان ذلك انما عطاء المكسر اخذ منه الصالح شرط ذلك ولم يشترط ان يكون بهر  
 وكل ان فرض حصة فرد عليه شيئا او فرض شيئا فرد عليه حصة او فرض حصة من تمر من عليه جلتين كل ذلك من غير شرط ان يكن بهر  
 وان فرض شيئا او فرض على ذلك استوعق له صاحب له من الانتفاع بهر جائد ذلك سواء كان ذلك متاعا او ائنة او مملوكا او جارا تروا  
 شيء ليركن بهر لا التجار بهر خاصة فانه لا يجوز له استباحة وطها با باحتة باها لكان الفرض اذا اهلك له هذا فلا بأس بقبولها اذا لم يكن  
 هناك شرط الاولي تجتنب لك الجمع ولا بأس ان يفرض الانسان الدائم والدنا فيرث شرط على صاحبين ينفذها بارض اخرى بل يروى الوفاء به  
 وممكن له على انسان داهم ودنا فيرثها لكان باخذ مكانه من غير الجمل الذي له عليه بغير الوقت **باب المصلحة**  
 الصالح جاز بين المسلمين ما لم يؤول الى تحليل حرام او محرم حلال اذا كان نفسان لكل واحد منهما شيء على صاحبه من طعام او متاع او غيرها  
 يقين لها ذلك ولم ينعين احاطا به على بمقداره ولم يحيطا فاصطلى على ان يتنازكا او يتجالا لكان ذلك جازا بينهما فاذا فعل لم يكن له احد  
 الرجوع على صاحبه بعد ذلك اذا كان ذلك بطيبة نفس كل واحد منهما ومن كان له دين على غيره مؤجلا فنقص منه شيئا ذلك انما كثر  
 سال فجهل الباطل كان ذلك سائغا جازا والشريكان اذا تنازعا واصل على ان يكون الرجوع والخضوع على احدهما ما ويرد على الاخر  
 واساله على الكمال كان ذلك جازا واذا كان مع نفسيين درهمان وذكرهما انهما لي وقال الاخر هما ينفق بينك على المدعى لها معا  
 لا قرار صاحبه بذلك يقسم بينهما الاخر نصفين فاذا كان مع انسان مثالا عشرة درهما لا انسان بعينه والاخر معه ثلثون درهما فاشتر  
 بكل واحد من البضاعتين ثوبا ثم اختلطا فلم يميزا له سبعا وضم المال على حصة اهل فاما اصابا ثلثة اعطى صاحبا لثنتين وما اصاب  
 الاثنين اعطى صاحبا لعشرين واذا استوعق رجل جلا وبنادين واستوعق اخر دينارا فضاع دينار منها اعطى صاحبا لدينارين فما  
 يبقى دينار وضم الدينار الاخر بينهما نصفين **باب الكفاية في القضاة في الحول** لا شيء من كان عليه حق  
 فسا لغيره ضمانا عنه لصاحبه فضمنه قبل المضمون له ضمانا وكان الضامن طيبا بما ضمن فقد جبر عليه الخروج مما ضمن الى صاحبه مما ضمن  
 وبرئ المضمون عنه من المطالبة من كان له عليه غير ان يثبت له حقه على من ضمن عنه فان اراد مطالبة بذلك كان ذلك له ومتى ترفع المضمون  
 من غير مسئلة المضمون عنه ذلك قبل المضمون له ضمانا فله يرد عمدة المضمون عنه الا ان يتكرر ذلك في اياه فيبطل ضمان المتبرع فيكون الحق  
 على اصله لم ينتقل عليه بال ضمان وليس للضامن على المضمون عنه بذلك رجوع فيما ضمن اذا تبرع بالضمان عنه ومن ضمن حقا وهو غير ملزم به  
 لم يبره المضمون عنه بذلك الا ان يكون المضمون له قد علم ذلك قبل ضمانه مع ذلك فلا يجزى مع هذا الحال الرجوع على المضمون عنه اذا كان  
 الضامن مليا بما ضمن في الحال التي ضمن فيها وقبل المضمون له ضمانا ثم عجز بعد عما ضمن له لم يكن للمضمون له الرجوع على المضمون عنه وما تاجر  
 عليه فام لم يكن الضامن مليا في وقت الضمان فان ظن في حال ما يضمن عنه انه ملزم بذلك ثم انكشف له بعد ذلك انه كان غير ملزم في ذلك  
 الحال كان له الرجوع على المضمون عنه ولا يصح ضمان مال ولا نفس الا باجل من ضمن لغيره ضمانا الى اجله ولو بشرط ضمان النفس ثم لم  
 يات بهر عند الاجل كان للمضمون له حصة حق يحضر المضمون او يخرج اليه ما هو عليه من ضمن غيره الى اجله قال ان لم يات بهر كان على كذا  
 الاجل لم يلزمه الا حصة الرجل فان قال على كذا الى كذا ان لم يحضر فلا ثم لم يحضر وجب عليه ما ذكره من المال ان لم يكن عين المال قال ان  
 ضمن له ما يثبت لك عليه ان ايت بهر الى كذا ثم لم يحضر وجب عليه ما قامت به اليه المضمون عليه لا يلزمه ما لم يقر به اليه مما يخرج  
 به الحلف من دفتر كتاب وانما يلزمه ما قامت به اليه المضمون له حلفه على ما يدعيه اختياره هو ذلك وجب عليه الخروج  
 منه ومن حلفه على الرجل من يدعيه فلو اكرها كان ضامنا لما عليه فان خلاه بمسئله وشفاعته لم يلزمه شيء الا ان يضمن عنه ما عليه  
 ما قد مناه ومن خلق ثلثا من يدعي المضمون له الجبر الا كراه كان ضامنا لدية المضمون الا ان يرد القاتل الى الولي يمكنه منه من كان  
 له على غيره مال فاخاله بهر على غيره وكان الحال عليه مليا بهر في الحال قبل الحول لا شيء من ابراه منه لم يكن له رجوع عليه ضمن ذلك الحال  
 عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الحولة فان لم يقبل الحولة الا بعد ضمان الحال عليه لم يضمن من احيل عليه ذلك كان له مطالبة  
 المجلد له تبرا ذمة المضمون له فان انكشف لصاحب الحال ان الرجل الذي احيل عليه بهر على المال بطلت الحولة وكان له الرجوع على  
 المدينون بحقه عليه من قبل الحال له بالمال المحيل في حال ما يحيله كان له ايضا الرجوع عليه في وقت شاء **باب الوكالة**  
 من وكل غيره في المحضرة والمطالبة والمحاكمة والبيع والشراء جميع انواع ما يضر فيه بنفسه فقبل الموكل عنه ذلك ضمن القيام به  
 صار وكله عليه ما يجب له وكله على موكله الا ما يقتضيه الاقرار من الحدود والادب الايمان والوكالة فيضرب  
 بينها شرط الموكل ان شرط ان تكون في خاص من الاشياء لم يكن فيما عداه وان شرط ان تكون عامة قام الوكيل مقامه على العوحيب  
 فله مناه والوكالة يصح للحاضر كما يصح للغائب لا يجب الحكم بها طريق التبع ودون ان يلزم ذلك بايثار الموكل اختياره وللمناظر فامو

في الكفاية في القضاة في الحول



# كتاب اللفظة

ومن ادعى من اللصوص شيئا من الفضول بحزبه دونه عليه ان عرف صاحبه وعليه ان لم يعرفه كان حكمه حكم اللفظة سواء اثناه او  
 وجد صاحبها عنه ثلثا ايام فان جاء صاحبها ردها ولا تصد بها اذا وجد المسلم لقطا فهو غير ملوك وينبغي له ان يرجع خبره الى سلطان  
 الاسلام ليطول له النفقة عليه من بيت المال فان لم يوجد سلطان ينفق عليه شتعا بالمسلمين في النفقة عليه فان لم يجد من يعين على ذلك  
 انفق عليه كان له الوجع بنفقة عليه ذابغ وايسر لان يتبرع بما انفق عليه اذا انفق عليه هو يجد من يعينه في النفقة عليه بمرء عاقل  
 به وليس له الوجع عليه بشئ من النفقة فاذا بلغ القبط نولي من شاء من المسلمين لم يكن لذلك انفق عليه لاؤه الا ان يتولاه فان لم يتواله  
 حتى مات كان ولاؤه للمسلمين ان ترك ما لا ولم يترك له ولا ذرية له من المسلمين كان ما تركه لبيت المال من وجد شيئا من اللفظة الضالة  
 ثم ضاع من غير قريط وابو العبد من غير قريط منه عليه لم يكن عليه شئ فان كان هلك بقريط من جهة كان ضامنا وان كان  
 ابا في العبد بقريط منه كان عليه مثل ذلك ان لم يعلم انه كان لقد منه ولغيره وجب عليه ليمين بالله انه لا تعدك فيه فامرث عنه منه  
 ولا بأس لان ان ياخذ على عيده من الا بوق الضال فان جرت هناك موافقة كان على حسب انفق عليه فان لم يجز موافقة وكان قد جدد  
 عبدا او بعير في المصر كان جعله ينادي بمئة عشرة درهم فان كان خارج المصر فبعده فامرث عنها او بعير ودعا فمضت وباعه العبد المبيع  
 ليس فيه شئ مطلق بل يرجع بيده الى العادة حسب ما جرت به في امثال الفعلي اياه ومن وجد شيئا مما يحتاج الى النفقة عليه فنبهه ان يرجع خبره  
 الى السلطان لينفق عليه من بيت المال فان لم يجد انفق هو عليه كان له الوجع على صاحبه بما انفق عليه ان كان من انفق عليه فنبهه  
 من جهة ما يجد منه ودكوه او لنبهه كان ذلك باذنا ما انفق عليه لم يكن له الوجع على صاحبه كتاب الشهادتين في كتاب تعبد  
 الشهي وخز قبل شهادتين في كتاب تعبد العبد الذي يجوز قبول شهادته للمسلمين عليهم هوان يكون ظاهرا ظاهر  
 الايمان ثم يعرف بالشر الصالح والعفاف والكفان عن البطن والفرج اليد اللسان ويعرف باجتناب الكيابة الى اعداء الله ثم عليها الناذر  
 شر بالخمر والزنا والربا وعقوق الوالد والفرار من الزحف غير ذلك لئلا ترجع عيوبه يكون مستغادا للصالحات الحسن والطبا عليهم حانقا  
 لمواقيتهم متون على حضور جماعة المسلمين غير متخلف عنهم الا مرضا وعلة او عذر ويعتبر في شهادة النساء الايمان واسترو العفاف وطاعة  
 الاذواج وترك البك والتبج الى ذنب الرجال لا يجوز قبول شهادة الفسيف المتهمة الخضم الحائرين الاجبر لا قبل شهادة النساء الاعلى  
 ولا قبل شهادة الملاحن ولا في حاشرتهم شهادة اللاعب لبرود النظر وغيرهما من انواع القمار والاربعة عشر الشاهدين لا بأس بشهادتها  
 ادب باب لصانع اي صنعة كانت اذ جعلوا الشرايط التي ذكرناها ولا يجوز شهادة من يتبع على الاذان الاجبر لا من يرتقي في الاحكام لا يجوز  
 شهادة السالمين على ابواب الدورو في الاسواق ويجوز شهادة ذكوا الفقراء المسكنة والمجملين السائرين لا حوالهم اذ حصلت فيهم شر  
 العدالة ولا يجوز شهادة ولد الزنا فان عرف منه العدالة قبلت شهادته في الشئ لدون ولا بأس بشهادة القاذف اذا تاب عرف  
 قوبته وحده قوبته من العتق ان يكذب نفسه فيما ادعى كان قد فادى فاعل ذلك جاز قبول شهادته بعد ذلك لا يجوز شهادة  
 الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه ولا بأس بشهادته فيما ليس بشريك فيه من قطع به الطريق فاخذ اللصوص شهد بعضهم لبعض عليهم  
 لم قبل شهادتهم وانما قبل شهادته غيرهم عليهم او يحكم باقرار اللصوص ولا بأس بشهادة الوصى على من هو وصي له وله غيرن ما يشهد عليه  
 يحتاج ان يكون مع غيره من اهل العدالة ثم يحلف المحض على ما يدعيه ما يشهد به للورث مع غيره من اهل العدالة لم يجز مع ذلك عين  
 ولا بأس بشهادة ذكوا الافاق والغاهات في الخلق اذا كانوا من اهل العدالة ولا بأس بشهادة الاعيان البتة لم تكن شهادته فيما يحتاج  
 فيه الى الوثنية وان كانت شهادته في حال صحته ثم عوى جاز قبوله شهادته فيما يعتبر الوثنية فيه ولا بأس بشهادة الاصح غير انه يؤخذ باو  
 قوله لا يؤخذ بثنائه من شهد الجباله على شهادته ثم فادى جازت شهادته ويجوز شهادته عليه ان لم يفارقه ولا بأس بشهادة  
 الضيف اذا كان من اهلها ولا يجوز شهادة من خالف الحق من اهل البدع والاعتقاد الباطلة وان كانوا على ظاهر الاسلام والشر  
 العفاف اقرار العتلاء مجاز على نفوسهم فيما يوجب حكمه في شريعة الاسلام سواء كان مسلما او كافرا مطيعا كان واعاصيا على كل حال  
 الا ان يكون عبدا فانه لا يقبل قراره على نفسه لان قراره على نفسه قراره على الغير لا يملك من نفسه شيئا والقاسوا ان شهد على غيره  
 في حال صحته ثم اقام الشهادة وهو عدل قبلت شهادته وقبول شهادته من بلع الحجام اذ لم يعرف منه شئ ولا بأس بشهادة المراهز  
 في الحفد الحافز الوثني ما عدا ذلك فهو قمار باب كيفية الشهادتين وكيفيتها لا يجوز ان يمتنع الانسان من  
 الشهادة اذا دعى اليها ليشهد اذا كان من اهلها الا ان يكون حضور مضر بشئ من امر الدين او باحد من المسلمين اذ حضر فلا يجوز  
 ان يشهد الا على من يعرفه فان شهد على من لا يعرفه فليشهد بشعره من يثق اليه من جليلين مسلمين اذا اقام الشهادة اقامها كذل  
 اذا شهد على امرأة وكان يعرفها بعينها جاز له ان يشهد عليها وان لم يعرفها فان شك في حالها لم يجز له ان يشهد عليها الا بعد ان

في الشهادتين  
 تعبد بالانتماء

# كتاب الشهادة في الدين

تفرع عن وجهها وبشمتها بصفتهما فان عرفتهما من يتوهم جاز لان يشهد ان شتر ايضا عن وجهها غير ان الاحوط ما قد ساء ويجوز ان يشهد  
 الانسان على الاخر من اذ عرف من اذ شاد من الاقرار ويقوم شهادته كك ولا يقيمها بحرية الاقرار لان ذلك كذب يجوز ان يشهد على شهادته وحل  
 اخر غير ان يشهد جاز لان على شهادته وحل احد ليقوم مقامه ما واحد فلا يقوم مقام واحد ذلك ايضا لا يكون الا في الدبوا لامل  
 والعقود ما الحدود فلا يجوز ان يقبل فيها شهادته على شهادته ولا يجوز شهادته في حق من الاشياء ومن شهد على شهادته فخر وانكره  
 الشاهد الاول قبل شهادته فاعلمها فان كانت عدلتهما سواء طرحت شهادته الشاهد الثاني ولا بأس بالشهادة على شهادته وان كان الشاهد  
 الاول حاضر غير غائب زامعه من اقامه الشهادة مانع من مرضه غيره ومن راي في يد غيره شيئا وراه يتصرف بغيره من الملاك جاز لان يشهد بان  
 ملكه كما انه يجوز ان يشترى على ان يملكه ولا بأس ان يشهد الانسان على مبيع ان لم يعرفه ولا يعرف حده ولا موضعه زاعرا عن البايع والمشتري  
 ويكره للمؤمن ان يشهد للحاكم في الاعتقاد لئلا يلزمه اقامتها من ثماره شهادته فيكره قدا ذل نفسه من دعي الانسان لا قامة شهادته لكون  
 له الامتناع منها على حال الا ان يعلم انه ان اقامتها اضره ذلك بمؤمن ضرر غير مستحق ان يكون ذلك عليه من وهو معتر يعلم انه شهادته عليه  
 الحاكم فاستصبره هو وعيها لم يجز لافانها واذا اقامه شهادته لم يجز له ان يقبله الا على ما يعلم ولا يقول على ما يجده خطبه مكره فان وجد خطبه  
 مكشورا ولم يدكر الشهادة لم يجز له اقامتها فان لم يدكره شهد معه اخ ثقة جاز لرح اقامه الشهادة ومن علم شيئا من الاشياء لم يكن قد شهد  
 عليه ثم دعي الى ان يشهد كان الجواز في اقامتها وبين الامتناع منه اللهم الا ان يعلم انه ان لم يقمها بطل حق مؤمن فحجب عليه اقامتها ولا يجوز  
 للشاهد ان يشهد قبل ان يشهد على الشهادة كما لا يجوز له كتابتها وقد دعي الى اقامتها الا ان يكون شهادته بتطوعه وقد علمه فيما بينه وبين الله  
 ثم اى يؤخذ الى من على المشهود عليه لا يستحقه فانه لا يجوز لرح اقامه الشهادة وان دعي اليها **باب شهادة الولد لوالده** عليه  
**والوالد لولده** والامراة لزوجها وعليه الزوج لزوجته وعليها الا تأس بشهادة الوالد لولده وعليه مع غيره من اهل التمام  
 ولا بأس بشهادة الولد لوالده ولا يجوز شهادته عليه ولا بأس بشهادة الاخ لاجنته عليه اذا كان مع غيره من اهل الشهادة ولا بأس بشهادة  
 الرجل لامرته وعليها اذا كان مع غيره من اهل العدة ولا بأس بشهادتهما له وعليه فيما يجوز قبول شهادة النساء فيه اذا كان معهما غيرهما  
 اهل الشهادة **باب شهادة العبد لآلأه وأولادها** والمكاتبين **والصبي** لا بأس بشهادة العبد اذا كان نواعدا ولا على ظاهر الاسلام  
 لساواتهم وعليه غير ساداتهم ولم ولا يجوز قبول شهادتهم على ساداتهم واذا شهد العبد على سيده بعد ان يعق قبلت شهادته عليه اذا  
 اشهد بجل عتقه على نفسه بالاقراء بواو ث لم يثبت شهادتهما وتما وتما الميراث عشر له فلعقبها بعد ذلك ثم شهد للفرقة قبلت شهادتهما له  
 ودفع بالميراث على من كان اخذ ودجعا عتقه فان ذكر ان مولاها كان اعتمها بما خال ما شهد بها لم يجز للفرقة ان يردها في الوقت قبل  
 شهادتهما في ذلك لانها لحيث حقة لا بأس بشهادة المكاتبين والمديرين وقبلت شهادة المكاتبين بمقتضا ما عتقوا على ساداتهم وكل من  
 ذكرناه من العبيد المكاتبين والمديرين قبلت شهادتهما على اهل الاسلام الا من استثنينا من ساداتهم ولا اهل الاسلام ولين خالفه لا سلا  
 من الاحراد والعبيد في سائر الحقوق والحدود وغير ذلك مما تراجى فيه الشهادة ويجوز شهادة الصبي اذا بلغوا عشرين مضافا الى ان يلقوا  
 في النجاس والقصصا ويؤخذ بادل كلامهم ولا يؤخذ ما جرح ولا قبلت شهادتهم فيما عدا ذلك من الديون والحقوق والحدود واذا شهد الصبي على  
 حق ثم بلغ وذكره ذلك جاز لان يشهد بذلك وقبلت شهادته اذا كان من اهلها **باب شهادة النساء** شهادة النساء ثلثة اضر بضر  
 منها لا يجوز قبولها على جرح بضر يجوز قبولها اذا كان معهن الرجال ضرب يجوز قبولها وان لم يكن معهن رجال فاما لا يجوز قبول شهادة النساء  
 منه على وجه كان معهن رجال ولو يكن فرقة الحلال الطلاق فانه لا يجوز قبول شهادة النسابة ذلك ان كثرت وامامنا راي بضرع شهادتها  
 النساء شهادة الرجال فكان الزوج فانه اذا شهد ثلثة رجال امراتان على رجل بالزنا قبلت شهادتهم وجب على الرجل الزوج ان كان محضاد  
 وان شهد رجلان واربعة نسوة بذلك قبلت ايضا شهادتهم ولا يجرى المشهور عليه بل جرحا لولته فان شهد بجله ست نساء او اكثر من  
 ذلك لم يجز قبول شهادتهم وجلدوا كلهم حد الفرية واذا شهد بجره رجال على امرأة بالزنا فادعت انها بكوا امر النساء بان ينظر اليها فان كانت  
 كما قالت رى عنها الزوج والحد جلد لا بجره حد الفرية وان لم تكن كذلك بجره حد واحد ويجوز شهادة النساء في القتل القصاص اذا كان  
 معهن رجال ورجل بان يشهد رجل امراتان على رجل بالقتل والجرح فاما شهادتهن على الاقرار فانها لا تقبل على حال وقبلت شهادتهن  
 في الديون مع الرجال على الاقرار بان شهد رجل امراتان بدين قبلت شهادتهم فان شهد امراتان قبلت شهادتهما وتما وجب على الذ  
 تشهدان له العيين كما يجب عليه ليمين اذا شهد له بجله احد اما ما قبلت فيه شهادة النساء على الاقرار فكلها لا يستطيع الرجال النظر  
 اليه مثل العدة والامور الباطنة بالنساء وقبلت شهادة القابلة وحدها في استعمال الحصى في ربع ميراثه وقبلت شهادة امرأة واحد  
 في ربع الوصية وشهادة امراتين في نصف ميراث المسنهاد نصف الوصية ثم على هذا المحلل وذلك لا يجوز الا عند عدم الرجال ولا

وعليه



# كتاب الشهادتين

يجوز شهادة في حق من المحدث سوكا قد ساء من المحدث وحده الزنا والدم خاصة لثلاث مطلقا امر مسلم غير أنه لا يثبت بشهادة من القود  
 ويجب على الكمال باب شهادة في حق من المحدث سوكا قد ساء من المحدث وحده الزنا والدم خاصة لثلاث مطلقا امر مسلم غير أنه لا يثبت بشهادة من القود  
 الاختيار ويجوز قبول شهادة في حق من المحدث سوكا قد ساء من المحدث وحده الزنا والدم خاصة لثلاث مطلقا امر مسلم غير أنه لا يثبت بشهادة من القود  
 ولهم ويجوز شهادة بعضهم على بعض لهم وكل اهل مله على اهل ملته خاصة لهم ولا يجوز ان يقبل شهادة اهل مله منهم لغير اهل ملته  
 ولا عليهم الا المسلمين خاصة حيث قد ساء من المحدث وحده الزنا والدم خاصة لثلاث مطلقا امر مسلم غير أنه لا يثبت بشهادة من القود  
 المسلمين خاصة في الوصية حيث قد ساء من المحدث وحده الزنا والدم خاصة لثلاث مطلقا امر مسلم غير أنه لا يثبت بشهادة من القود  
**الواحد مع اليمين والفساد** من اذ شهد لصاحب الدين شاة احد قبلت شهادته وحلف مع ذلك فقف له ببر  
 ذلك في الفسخ خاصة ولا يجوز قبول شهادة واحد الحكم فانه لا يخلو الطلاق والحد والفسخ وغير ذلك من الاحكام والقسمه  
 لا يقبل الا في الدماء خاصة وصفا لقسمه انه اذا لم يوجد في الدم رجلان عدلان يشهدا بالقتل فاحضر في المقول خمسين رجلا من قو  
 يقسم بالله نعم على ان قتل صاحبهم فاذا حلفوا تقضى لهم بالدينه فان حضروا الخمسين حلفوا بالدم بالله من الايمان ما يثبتها الخمسين  
 وكان له الدينه فان لم يكن له احد يشهد له حلف هو خمسين يمينا وجب له الدينه ولا تكون له القسامه الا مع التهمة للمطالب بالكد والنهيه  
 في ذلك القسامه فيما دون النفس يكون بجنا ذلك سبعين ذلك في كتاب الدين انشاء الله عز وجل **باب شهادة الرق**  
 لا يجوز لاحد ان يشهد بالزوجه بما لا يعلم في اي شيء كان قليلا او كثيرا وعلى من كان موافقا كان ومخالفا فقف شهد به ذلك ثم كان  
 صانعا فان شهدا بعد جلال على جل بالزنا وكان محصنا فزج ثم رجح احدهم فقال تعدت ذلك قتل او اس الى دثته لثلاثة الباقيات  
 ارباع الدينه وان قال وصحت الزم ربع الدينه وان رجح اثنان وقال وهما الزنا نصف الدينه وان قال تعدتا وازاد اولياء المقول بالثاني  
 مثلها قتلوهما وادوا الى دثتهما دية كاملة يتقاسما بينهما بينهما على السوية وتوزع الشاهدا الاخران على دثتهما نصف الدينه يتقاسما  
 بينهما بينهما بالسوية وان اخذوا اولياء المقول قتل احدهما قتلوه وادى الاخر مع الباقيات من الشهود على دثته المقول الثاني ثلثه بضاع  
 ديته وان رجح الكل عن شهادتهم كان حكمهم حكم الاثنتين سواء وان شهد رجلان على رجل بطلا فامراه واعتدش وترجعت ورجل  
 بها ثم رجعا وجب عليهما الحد ضمن المهر للزوج الثاني ورجع المرأة على الزوج الاول بعد الاستبراء بعده من الثاني فان شهدا بغيره فقطع  
 يد المشهود عليه ثم رجعا الزنا دية بيدا المقطوع فان رجح احدهما الزم نصفه يته هذا اذا قاله ههنا في الشهادة فان قال تعدنا قطع  
 واحد منهما بيدا المقطوع وادى الاخر نصف يته على المقطوع الثاني وان اذاد المقطوع الاول قطعهما وادى اليهما دية يده واحد يتقا  
 بينهما على السواء وكذلك ان شهدا على رجل بدين ثم رجعا الزنا مقدرا فاشهدا به فان رجح احدهما الزم بمقدرا ما يصيب من الشهادة  
 وهو النصف من شهادته على رجل بدين ثم رجعا قبل ان يحكم الحاكم اخرجت شهادتهما ولم يلزما شيئا بل يتوقف الحكم على ان  
 كان رجوعهما بعد حكم الحاكم عنهما فاشهدا به اذا لم يكن الشيء قائما بعينه فان كان الشيء قائما بعينه وعلى صاحبه ان يلقا شيئا فاشهدا  
 على رجل بغيره فقطع ثم جاء ما خروقا لهذا الذي سرقوا وما وهنا على ذلك عزها دية اليد لم يقبل شهادتهما على الاخر ينبغي ان  
 ان تغرد شهود الزوجه بهم في محلتهم لكي يرتدع غيرهم عن مثله في المستقبل **كتاب القضاء** **باب في الاحكام**  
**القضاء** ما يجب ان يكون القاضي عليه من الاخوال ان يثبت الكتاب الجهاد من له يولى القضاء والاحكام ببر التبر  
 ومن ليس له وينبغي ان لا يفتن ان لا يتعرض للقضا حتى يتؤمن نفسه لقيام به وليس شوا احد بدلك من نفسه حتى يكون عاقلا كاملا  
 والكتاب ما سجد ومنوخه عامة خاصة ندبة ايجابية محكمة متشابهة فبالسندنا سجدنا ومنوخها عالما باللغة مضطجعا لمخاف كلام  
 العرب بصير بوجوه الاعراب وعام من محارم الله ثم با هذا في الدنيا متوفر على الاعمال الصالحات مجتنب الكبار والشياطين بالكلية  
 من الهوى صاعا على التقوى فاذا كان بالصفات الذي كرهاها جاز له ان يتولى القضاء والفصل بين الناس اذا اراد ان يجلس للقضاين  
 ان يجلسوا اجلا يتعلق بنفسها بفرغ الحكم ولا يشتغل قلبه بغيره ثم يتوضى وضوءا طيبا من طيبا طهرها ويخرج الى المجلس اعظم  
 في البلد الذي يحكم فيه فاذا دخله صلي ركعتين ويجلس مستدبرا للقبلة ليكون وجوه الحضور واقفا بين يديه مستقبل القبلة ولا يجلس  
 هو غضبا ولا جاع ولا عطشا ولا مشغولا للقلب بشجارة ولا خوف ولا حذر ولا فكر في شيء من الاشياء ويجلس عليه مدد وسكنة وقد  
 فاذا جلس تقدم الى من ما يركل من حضر للتحاكم اليه ان يكتب اسمه اسم بيته ما يعرف به من الصغار العالمة عليه من الالقاب المكرهه فاما  
 فعلوا ذلك كتبوا اسمائهم واسماء خصومهم في القاع قبضت لك كل خط الرقاع وجعلها تحت شيء يسترها عن بصرهم ثم باخذ من القاعة  
 فينظر فيها ويدعوا باسم صاحبها وخصمه فينظر بينهما فاذا دخل الخصم عليه جلسا واذا كل واحد منهما الكلام ينبغي ان ياذن للذات

يقوله

سئل

كتاب القضاء  
باب في الاحكام

## كتاب الحدود

بالدعوى فان ادعى جميعا في وقت واحد امر من هو على عين صاحبه ان يتكلم ويا امر الاخر بالسكون الى ان يفرغ من دعواه وادخل عليه الخصم فلا يبدأ بالكلام فان سلم احداهما والسلام عليه وناسواه وليكن نظره اليهما واحد فجلسهما بين يديه على السواء ولا للحاكم ان يشل الخصمين بل يتركهما حتى يبدأ بالكلام فان صمتا ولم يتكلما قال لهما ان كنتم احضرتما الشيء فادكره فان ابتداء احداهما بالدعوى على صاحبه سمعها ثم قبل على صاحبه فسا لهما عنده فيما ادعاهما فله ان يقر به ولم يرتب ولا يرتب للحاكم بنقض عقده او مكالمة بقله واختاره الزم المخرج اليه منه فان خرج والا امر خصمه بلا دفع حق يبرئ منه فان التمس الخصم حصة على الامتناع من اداء ما اقر به حلف له ثم لم يجد حصة نه معد فتر لا يرجع الى شيء ولا يستطيع المخرج ما اقر به على سبيل امره ان يخرج حصة يسوي في المخرج مما عليه ان ادنا بالحكم بكلام المقر مثل صحة عقده واختاره للاقرار توقف عن الحكم عليه حتى يبرئ حاله فان انكر المدعى عليه ما ادعاه المدعى ساله اللبنة على دعواه فان قال نعم هي حاضرة نظري بينة ان قال نعم غير انما ليست حاضرة قال له احضرها فان قال نعم اقامه ونظر في حكم غيره الى ان يحضر الاول بينة وان قال المدعى لست تمكن من احضارها جعل معه مدة من الزمان ليحضر فيه بينة وتكفل بخصمه ان احضرها نظرها فان لم يحضرها عندا نقضا الاجل خرج خصمه عن حد الكفالة فان قال لا بينة لي قال له فامزيد فان قال لا اخذ له بحق من خصمي فقال المنكر تخلف له فان قال نعم قبل على صاحب الدعوى فقال له قد سمعت فزيد يمينه فان قال لا اقامها ونظر في حكم غيره وان قال نعم اريد يمينه وجع اليه فوعظه خوفا بالله فان اقر الخصم بدعواه الزم المخرج اليه من الحق وان حلف فرد بينهما فان نكل عن اليمين الزم المخرج الى خصمه مما ادعاه عليه فان قال المنكر عند توجه اليمين عليه يحلف هذا المدعى على صحة دعواه وانا ادفع اليها ادعاه قال الحاكم للمدعى تخلف على صحة دعواه فان حلف ان خصمه المخرج اليه بما حلف عليه ان يفي اليمين بطلت دعواه وان اقام المدعى البينة فذكر المدعى عليه من دفع الى اليمين من حلفان كان عليه البينة انه قد فاه الحق فان لم يكن له بينة وطالب صاحب البينة بان يحلف بانها استوفى ذلك الحق منه كان له ذلك فان امتنع من ذلك خصمه الى ان يحلف فلم ياخذ حقه بطل حقه وان قال المدعى ليس مع بينة وطلب من خصمه اليمين تخلف الحاكم ثم اقام بعد ذلك البينة على صحة ما كان يدعيه لم يلتفت الى بينة وابطلت ان اعترف بالمنكر بعد يمينه بالله بدعوى خصمه عليه وندم على انكاره لزمه الحق والمخرج منه الى خصمه فان لم يخرج اليه منه كان له حصة فان ذكر اعترافه كشف عن حاله فان كان على ما قال انظر ولم يجلس وان لم يكن كل الزم المخرج الى خصمه من حقه ومضى بداء الخصم باليمين من غير ان يحلف الحاكم لم يبره ذلك من الدعوى وكان متكلفا وان اقر المدعى عليه ما ادعاه خصمه قال اريد ان ينظر في حق المحلفه قال الحاكم لخصمه ما عندك فيما يقول فان سكث ولم يجيب شيء توقف عليه لفافيه هيته ثم قال له قل ما عندك فان لم يقل شيئا اقامه ونظر في امر غيره وان قال انظره فذاك له وان لم يكن للحاكم ان يشفع اليه فيه ولا يثير عليه ما لا نظره ولا غيره ولكن ثبت الحكم فيما بينهما بما ذكرته وان ظهر للحاكم ان المقر عبد المجبور عليه لفسا بطل اقراره وان كان بينة لذلك بعد فغما اقر به الى خصمه الزم الاخذ لردده وتقدم بحفظه على المجبور عليه بمر ذلك على مولى المقر اذا اقر الاثنان لغيره بما ل عند الحاكم فسال المقر الحاكم ان يثبت اقراره عنده لم يجز له ذلك الا ان يكون عاديا بالمقر بعينه واسم نسبه وباقي المقر ببنية عادلة على ان لا يقر هو فلان بن فلان بعينه واسم نسبه لا نه لا يامن ان يكون نفسان قد اتوا على اتحال اسم اثنان غايبا اسم ابيهما لا تناسب الى بائنه ليقرا احدهما لصاحبه بما ليس له اصل فاذا اثبت الحاكم على ذلك على غير ضرورة كان مخطيا معزيا وادعى اثنان على اخر شيئا توصل الحاكم الى انهما من الدعوى ومعرفة ما عندهما من اقرارا وانكارا فان اقر بالاشارة او انكر حكم عليه بذلك فان كان نياكت عن خصمه هو صحيح قادر على الكلام وانما يعاند بالسكون امر محبس حتى يقر اعينكو الا ان يعفوا الخصم عن حقه عليه كذا اقر شيء ولم يبينه كانه يقول له على شيء ولا يدكرها هو الزم الحاكم بيان ما اقر به فان لم يفعل حصة الحاكم حتى يبين **باب سماع البينة وكيفية الحكم بها وحكام القرعة** اذا شهد عند الحاكم شاهدا وكا ناعدين وشهدة في مكان واحد على جهة واحدة ووافقا شهدا تهما للدعوى المدعى جيب على الحاكم الحكم بها بشهادتهما وادنا شهد عند من لا يعرفهما بعدالة ولا جرح سمع شهدا تهما واثبت ما عنده ثم استكشفا حوالهما واستبينهما فان وجدتهما مضيين جازي الشهادتين محكم بشهادتهما وان وجدتهما على غير ذلك طرح شهدا تهما وادنا شهد عند من يتعصب في شهادته او يتعلم فلا يبدؤ ولا يتر لها احد بل يقتل بهما بل حتى يفرغ من شهادته فان فرغ كانت شهادته موافقة للدعوى قبلها والاطرحها وموارا الاحتياط والاخذ بالخير في قبول الشهادتين لان يفرق بين الشهود ويستدعى احدا واحدا وليسمع شهادته ويثبتها عنده ويقدمه بخبر اخر ليمع شهادته وتو يثبتها ثم يقابل بين الشهادتين فان اتفقت قبلها مع دعوى المدعى فان وافقهما حكم بهما وان اختلفا طرحهما ولم يلتفت اليهما وكل ان اتفقت غيرهما لم توافق الدعوى طرحها ايضا ولم يعمل بها وهذا حكم ما يبر في جميع الاحكام والحق من الديون والاملاك والعقود والدفاء والفروج والقصا

# مَنْ تَكُنَّ لَهَا نَهْيَاتُ

من اليمين على ما كان في الحجة  
وكانت اليمين على ما كان في الحجة

والشجاج فان الاحوط فيها اجمع ان يفترق بين الشهود وان جمع بينهم وسمع شهادتهم لم يكن ذلك مما يوجب شيئا فانهم ولا موجب الحكم  
بجلائها غير ان الاحوط ما قدمناه ومضى شهد عندنا شاهد عدل ان على ان حقا لا يزيد بها لخران فشهدا ان ذلك الحق العرفان كانتا با  
فان جبين عنه ينبغي للحاكم ان يحكم لا عدلها شهودا فان شادوا بالعدالة كان الحكم لاكثرها شهودا مع يمينه بالله ثم على ان الحق له فان  
شادوا بالعدالة اقرع بينهما من خرج عليه حلف كان الحكم له فان امتنع من خرج اسمه في الفرقة بينهما نصفين وان كان مع واحد منهما  
يد منصرفه فان كانتا البيعة تشهد بان الحق ملكه فقط وتشهد الاخر بالملك تخرج الحق من اليد المتصرفه وعلى اليد المتخارجة فان شهدت  
البيعة لليد المتصرفه بسبب الملك من بيع او هبة او معاوضة كقطعة من اليد المتخارجة ومضى شهد فثبتا على امرأة انها زوجة لزيد وجاء  
اخران فشهدا انها دفعت عروها حكم لا عدلها شهودا فان شادوا بالعدالة اقرع بينهما من خرج اسمه كان له زوجة وكان الحق بها ومنه  
كانت جارية يبيع رجل امرأة فادعى الرجل انها مملوكة وادعت المرأة انها بنتها وهي حرة وانكرت الجارية ان يترد اليها فبينما جميعا كان على الرجل  
البيعة بان هذا الجارية مملوكة لم يبعها ولم يفتها فان قام بيعة بذلك سلبت ليدرك كل ان اقرع الجارية بترها مملوكة وكانت فالغنى  
اليمين ان لم يبق بيعة ولا تكون هي بالغنى فتكون بالغنى غير انها لا تفر من رغبت من يده فان اقرع المرأة البيعة انها ابنها سلبت ليدرك كل ان  
لم تكن لها بيعة تركت الجارية متفوج حيث شئت ومضى كان شجادة بين شركاء فوطشوا كلهم فظهر احد حلف وولدت فادعى كل واحد  
منهم ان الزوال له اقرع بينهم من خرج اسم الحق الولد به وعزم للباقيين قيمة الولد على قديم الحال من الجارية وودع ذلك ايضا من الجارية  
على يد حصصهم ومضى سقط بيت على قوم فماتوا وبقي منهم صبيا احدهما مملوك والاخر حر المملوك عبد لذلك لصبي الحر لم يميز  
احدهما من الاخر اقرع بينهما من خرج اسمه فمات الحر كان الاخر مملوكا له وادعى الاول لرجل اول مملوكا ملكه فهو حر وجعله ذلك نكاحا  
ملك جماعة في دنت واحد اقرع بينهم من خرج اسم الحق اذا ادعى انان يفتي ثلث عبيده ولم يبعينهم اقرع بينهم واعترف من خرج اسمه  
واذا ولد مملوكا ليس له مال للرجال ولا للثا اقرع عليه ان خرج في سهم الرجل الحق بهام وودع ميراثهم وان خرج في سهم النسا الحق  
بين وودع ميراثهن وكل امرشك محمول يشبه الحكم فيه فينبغي ان تستعمل فيه الفرقة لما ذكر في الحسن موسى وعن غيره من ابائه  
وابنائهم من قولهم كل محمول فيفرقة فقلت لما ان الفرقة تخطي مضييق كل ما حكم الله به فليس يخطي في هذا بينا في كتاب لثنا اذا  
ما قبل شهادة الصبيانه في حجة القضاة بما وعدنا الفسق ينفون يفرق بينهم في الشهادة ويؤخذ باول قولهم ولا يؤخذ بانيه  
ومضى اختلافهم بلقت الى شئ من قولهم ولا يتخذ ايضا بشئ من قولهم اليه يرجعون اليها من الاقوال الاولى **باب كيف**  
**الاستحلاف** قد بينا في كتاب الايمان والاثمة وما يجوز ان يحلف الا انان به وما لا يجوز وما اذا حلف به كان حالفه او لا يكون  
كل وينبغي للحاكم ان اذا اراد ان يحلف الخصم ان يخوفه بالله ثم ويذكر العقاب له يستحلفه على اليمين الكاذبة والوعيد عليها فان جمع  
ذلك ودافع الحق حكم بما يقتضيه الحال مما يوجب له الشرع وان اقام على انكاره اليمين استحلفه بالله ثم لا يجزى بشئ من اسمائه ولا  
يجوز ان يحلف بغير اسماء الله ثم بشئ من جميع الموجودات وبالكتب المنزلة والمواضع المشرفة ولا الرسل المعظمة ولا الامة المنتجة فان  
اليمين بجميع ذلك بدعية في شريعة الاسلام ولا يحلف بالبرائة من الله ثم ولا من دسله ولا من الائمة ولا من الكتب ولا ما كفره ولا بالافتقار  
ولا بالاطلاق فان ذلك كله غير جائز وان اقتص على ان يقول والله ما له قبله حق كان كافيا فان راد الزيادة في اليمين والادعاء بال  
له قال والله الذي لا اله الا هو والوجه في الطلب لطلب النافع المملك الذي يعلم من السرا يعلم من العلانية فلهذا الله  
على شئ فيما ادعاه ولا له قبله حق بدعواه فاذا حلف فقد برئت منه واستحلف ان اهل الكتاب يكون ايضا بالله او بشئ من اسمائه ويجوز  
ايضا ان يحلفوا بما يرون من الاستحلاف به ويكون الامر في ذلك الى الحاكم وما يراه انه اودع لهم واعظم عليهم وليست ان يكون الاستحلاف  
في المواضع العظيمة كالقبلة او عند المنبر والمواضع التي يترهب من الجرة على الله ثم واذا اراد الحاكم ان يحلف الاخر من حلفه بالامانة  
وما لا ياء الى اسماء الله ثم ويوضع يده على اسم الله والمصحف يعرف يمينه على انكاره كما يعرفه فراه وانكاره وان لم يحضر المصحف نكت  
اسم الله ثم ووضعت يده عليه بغير جاز ونبغي ان يحضر يمينه من له عادة بغير اغراض ايمانها وشاؤا ثم وقد ذكر انه يكتب اسم الله في حجر  
اليمين في لوح ثم يفسد ذلك اللوح بجميع ذلك الماء ويؤثر به فمات شرب كان حالفه وان امتنع من شربه الزم الحق وينبغي للحاكم ان يحلف  
الا في مجلس الحكم فان كان هناك من توجهت عليه اليمين ومنع من حضور المجلس مانع من مرض او غير ذلك جاز للحاكم ان يستحلف من يوق  
عنه في المضي اذ استحلفه على ما يقتضيه شريعة الاسلام والمرأة اذا توجهت عليها اليمين استحلفها الحاكم في المجلس الحكم وعظم عليها  
الايمان فان كانت المرأة لم تجزها عادة بالخرج عن منزلها الى مجمع الرجال وكانت من بعضنا وبها علنة تمنعها من الخروج الى مجلس لقضا  
انفذ الحاكم اليها من ينظر بينهما وبين خصمها من ثقائه وعدله فان توجهت عليها اليمين استحلفها في منزلها ولم يكلفها الخروج الى مجمع

وهو كقصة  
الاستحلاف

# باب القضاء بالاحكام

باب القضاء بالاحكام

الرجاء ان توجه عليها الحق انما المخرج منه على ما يقتضيه شرع الاسلام فان استغنى من ذلك كان له حبهما كما ان له حبس الرجاء  
جامع في القضاء بالاحكام روى ابو شعيب المجاطي عن الرافعي قال سالت ابا عبد الله عن رجل قبله جلا جفله بثلثين  
قامت بعشرة ورام مخفله قامة ثم عجز قال يقسم عشرة على خمس حنين بن فا اسند واحد وهو للقائمة الاولى الاثني عشر والثلاثين والثلاثين  
وعلى هذا الحجاب عشرة وروى جاز عيسى عن ابي عبد الله ان امير المؤمنين عليه السلام قال ذهبوا فيعوم من المسلمين ادفعوا ثمة الى  
صاحبه لا تفرقه عنده وروى عن ابي عبد الله قال قلت لابي جعفر ابي عبد الله رجل الى نفع الى جلا الف درهم فخلها بما لا يجزها قال  
فلا طمها منه قال نعم لما كان لغيره معتمها وما لك كثير لغير واحد فقال كيف صنع او كيت قال اخذ اموالهم فقال ابو جعفر ابو عبد  
الله جميعا يرجع عليه بما لا يرجع هو على اولئك بما اخذوا وروى محمد بن اسمعيل عن جعفر بن عيسى قال كتبت الى ابي الحسن جعلت نذرا لمرأة  
بموت يندعي بوما انه اغارها بعض ما كان عندها من متاع وخذنا يقبل سواها لغير بينة ام لا يقبل سواها الا بينة فكيت ليدجوز بلا بينة  
قال كتبت اليك ادمي زوج المرأة الميتة وابودجها ادم ورجعها من متاعها اوخذ منها مثل الذي ادعاها ابوها من عادية بعض المتاع  
او الخدم يكونون بمنزلة الاب في الدعوى فكيت وروى محمد بن الحسين ابي الخطاب عن عبد بن اسحق عن محمد بن حمزة قال سالت ابا عبد الله عن  
رجلا ساجرا جيرا لم من احد فما صاحبه فوضع الاجر على يده جل من ذلك الرجل لم يدع وقاذا ستملك فادفع الاجر فقال للثنا  
صنا من الاجر الاجير حتى يقضى الا ان يكون الاجير غا الى ذلك فزنى بالرجل فان فعلك لك فحقه حيث صنعته رضوخ وروى محمد بن لم  
قال سمعت ابا جعفر يقول قضي امير المؤمنين بوند الجبس انفاذا الموارث وروى بن عبيد الله عن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله  
قال ثلث عشرة كانوا جلوسا ووسطهم كبر من الف درهم فقال بعضهم بعضا لكم هذا الكبر ففأوا كلهم لا فقال واحد منهم هو فلان  
هو قال للثنا ادعاه وروى محمد بن الحسين ابي الخطاب عن الحسين بن مسكين عن دقاعة النخاس عن ابي عبد الله قال اذا طلق الرجل امرأته  
وفي بينها متاع فلها ما يكون للثنا وما يكون للرجل في الثنا من بينهما واذا طلق الرجل امرأته فاعطت المتاع لمرأة كان له بالرجل وكان  
مال الثنا وروى عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن القاسم بن عبد العزيز بن محمد الداذ وروى قال سالت ابا  
عبد الله عن اخذنا وصنا بغير حقها وبنائها قال يرفع بنا ثم ويسلم الزينة الى صاحبها ليس يعرف ظالم حق وروى عن محمد بن جابر عن  
ابي عبد الله عن علي بن محمد عن جليل اخضا فخصص قال ان المحصل للثنا اليه القسط وقالوا القسط هو الحبك المحص هو الظن  
الذي يكون في السواد بين الدونكل من اليل للجل هو اولى من صاحبه وروى الحسين بن علي بن يقطين عن امينة بن عمر عن الثعلبي قال سالت  
ابو عبد الله عن سفينة انكسرت في البحر فخرج بعضها الغوص اخرج البحر بعضا غرق فيها فقال ما ما اخرج به البحر فهو لا هذه الله اخرج بها  
ما اخرج بالغوص فهو لهم وهم لغيره وروى ابي عبد الله عن عمير بن جميل بن راجع عن جماعة من اصحابنا عن ابي عبد الله قال الغائب يقضى عليه اذا مات  
عليه البينة وبياع ماله فيقضى عنه دينه وهو غائب يكون الغائب على محله اذا قدم قال لا يدفع المالى الى الذي اقام البينة الا بكلامه  
محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن ابيان عن ابي عبد الله قال لا يقرض الرجل اذ التوى على غمائه ثم ما يقرضه فيقسم ما بينهما  
بالحصص فان كان باعه فقسمة بينهم يعطى له وعن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن ابيان عن ابي عبد الله قال لا يجوز في الدين فانما بين له  
ان لا يرضى حاجته في سبيله حتى يشهد ما لا يرضى السكوني عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان امرأة استعذت على زوجها انه لا ينفق عليها  
وكان زوجها معسرا فان كان يجبته قال ان مع العسر ليس او عنه عن جعفر بن ابيان عن ابي عبد الله قال لا يجوز في الدين ثم ينظر فان كان له مال  
اعطى الغراء وان لم يكن له مال ففعل في الغراء فيقول لهم اصنعوا به فاشتم فان شتم فاجروه وان شتم فاستعملوه وذكروا الحديث في  
ابن اذني عن زاذ عن ابي جعفر قال كان على لا يجوز في الدين الا ثلثة الغاصب من كل مال لينتم ومن امن على امانه فذلك  
وان وجد له شيئا باعه غائبا كان او شاها قال الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن رحمه الله الجوزي يقول على انه ما كان يحبس احدا على وجه  
العقوبة لم الا ثلثة المذكورين وما كان يحبس الحبس المحض لا المذكورين فاما غير هؤلاء من الغراء وغيرهم فانه كان يحبسهم على  
غير تلك الوجوه وروى ابو بصير عن ابي جعفر قال ان الحاكم اذا اناه اهل الانجيل اهل التوراة يتحاكون اليه كان ذلك ليدان شاحكم  
بينهم وان شاء تركهم وروى طلحة بن زيد السكوني جميعا عن جعفر الصادق عن ابي عبد الله عن علي انه كان لا يجيز كتاب قاض الى قاض فخذ  
ولا يجز تجزيت بنو امية فاجازوا بالبينات وروى محمد بن حمزة عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله  
كان بيننا لمخضومة ففقه بيننا ما حاكم من حكامها يجوزها بالذي قضى عليه ان يقبل سالان برده الى حكام المسلمين فليد الى حكم  
المسلمين وروى عن محمد بن مسلم وروى عنها جميعا قال لا يختلف احد عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ما يجز فيه القطع وروى عن محمد بن حميد  
عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر قال قلت لابي جعفر قال قلت لابي جعفر قال قلت لابي جعفر قال قلت لابي جعفر قال قلت لابي جعفر



من كنز الغمهاية

فلما علمتم بجهنم فيها قالوا ان لم يعلم فانا لاحكام بنجره ليه عليه وذا ابو بصير قال سالت باعبد الله عن رجل من بني عبد الله بن علي بن  
فراد من الدين قال لا تدبر له وان كان دبره في حقته منه وسلامه ولا سبيل للدنيا عليه وذكعت بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر  
عن ابيه ان عليا كان يقول لا ضمان على صاحب الحماق فيما ذهب من الثياب لانه انما اخذ الجمل على الحماق ولم ياخذ على الثياب روى  
عبد الرحمن بن سنان عن علي بن عبد الله انه قال على الامام ان يخرج المحسنين في الدين يوم الجمعة ويوم الجمعة العيد في العيد برسلهم فاما  
فمنوا الصلوة والعيد دم الى الجحيم وذا ابو بصير عن حماد بن محمد بن مسلم قال سالت باعبد الله عن اخر من كيف يجلف اذا رعى  
عليه الدين وانكره لم يكن للمدعي بينه فقال ان امير المؤمنين على بن ابي طالب اني ما خرج ادعي عليه بن فاكرو لم يكن للمدعي بينه فاما  
امير المؤمنين عليه السلام فقال لا يخرج من الدنا حق من الدنا جميع ما يحتاج اليه ثم قال يقول بمصنفه في يوم فقال للآخر ما هذا فوضع داسه  
الى التوا واداه كتاب الله ثم قال يقول بولي في باخ له فاقده الى جبينه ثم قال يا قنبر على بداهة وكف فاقاه به ثم قال لاخ الاخر من قل ولا  
هذا بينك وبينه انه على فقدم اليه بذلك ثم كتب امير المؤمنين عا لله لا اله الا هو عالم الغيبا لشهادة الرحمن الرحيم الطالب لثالب  
النار النافع المدد له الملك الذي يعلم السر العلانية ان فلان بن فلان المدعي ليس له قبل فلان بن فلان اعف الاخر من حق ولا ظنة بوجه  
من الوجوه ولا بسبب من الاستبنا ثم غصه امر الاخر من ان يشرب فامتنع فالزمه الدين كتابا سببا عمل السلطان  
واخذ جوابه ثم روى الاخر من قبل السلطان العادل الامر بالمعروف النفا عن المنكر الواقع الاشياء مواضعها جازر مرغبه فيودنا  
بلغ هذا الوجه لما في ذلك من القنن من الامر بالمعروف النهي عن المنكر وضع الاشياء مواضعها واما سلطان الجور فحق علم الانس  
او غلب على ظنه انه يتولى الامر من قبله امكنه الوصول الى اقامة الحد مع الامر بالمعروف النهي عن المنكر وفسد الاخلاق السد فاني اذ بانها  
وصلة الاخوان ولا يكون في جميع تلك الخلا بواجب لا فعلا لا بفتح فانه فيضبط ان يتعرض لتولي الامر من قبله وفسد علم او غلب على ظنه انه لا  
يتمكن من جميع تلك فانه لا بد من ان يلحقه ضرب من القهري في الشيا من الواجب او التحاليل الى ان كتاب شي من المقتضات فلا يجوز له التعرض  
له على حال فاذا الزم الولاية الزاما لا يبلغ تركه الى الخوف على النفس سلب الاموال غير انه يلحقه بعض الضرر ويحمل بعض الثقال فلا بد  
له ان يتحمل ذلك ولا يتعرض لعمل السلطان فان خاف من الامتناع من ذلك على النفس او على الاهل او على بعض المؤمنين في ذلك الجا  
ان يتولى الامر بجهنم ان يضع الاشياء مواضعها فان لم يتمكن من الجميع فاما يمكن منه فيجهد في القيام به وان لم يتمكن ذلك ظاهرا فله  
سر وخفا وخالصة ما يتعلق بضمنا محقوقا لاخوان والتخفيف عنهم بلزهم من جهة السلاطين المجاورين من الجراح وغيره فان لم يتمكن من اقامة  
حقه وجب الحال ما وصفنا في لثبته جازله ان يتق في جميع الاحكام والامور ما لم يبلغ ذلك الى مفك له ما المهر فانه لا يشته له في مفكها  
على حاله حتى ما تولى شيئا من امور السلطان من الامور الجبابة والفضا وغير ذلك من انواع الولايات فلا بأس ان يقبل على ذلك الا اذا  
والجوايز والصلوات فان كان ذلك من جهة سلطان عاد له ذلك حلالا له طلقا وان كان من جهة سلطان الجور فذلك محض لم يقبل قول الله  
من جهنم لان لم يخط في بيته مال ويجتهد ان يخرج من جميع ما يحصل له من جهنم الخمس يضعه في اربابه الباني بوامر من اخوانه من المؤمنين  
وبصلهم ببعضه وينفق هو بالبعض لا يجوز له ان يقبل من جوايزهم وصلاهم ما يعلم ظاهرا وغصبا ويتعين له فان لم يتعين له ذلك الجا  
له اخذ وان علم ان المجير لم يظالم لم يكن بربا من يقبل جوايزه ويكون سباحا له ولا ثم على ظالمه وان تمكن الانسان من تولي معاملة الظالمين  
في الجا واثنا المعاملات والمبايعات فالاولى تركها فان لم يتمكن ذلك لا يجد سبيلا الى العدل عنه جازله مبايعتهم ومعاملتهم ولا بشرح  
منه مغبوبا يعلمه كذا لا يقبل منهم ما هو مخطوب في شريعة الاسلام فان خاف من زجوايزهم اليه يعلمها لغصبا على نفسه ماله فليقبلها  
واذا لم تكن ان يربها الى اربابه فاضح ان لم يتمكن من ذلك تصد بها عن صاحبها ولا بأس بشرى لا طعمة وسائر الحبوب والغلات على  
اختلاف اجناسها من سلاطين الجور وان علم من احوالهم انهم ياخذون ما لا يستحقون ويغصبون ما ليس لهم فاما يعلم في ذلك شيئا بعينه غصبا  
فان علمه ذلك فلا يتعرض لذلك فاما ياخذ من الخراج والصدقات وان كانوا غير مستحقين لها جازله شرافا منهم وموقعي نظام الدنيا  
شيئا ثم تمكن بعد ذلك جدد ذلك المظالم من اجتماعه واخذ عوضه من ماله بذلك فقد جازله ان ياخذ من غير زيادة عليه ان تركه كان  
اضله واكثرها با فان اوعده نظاما وديعة فابتغى منها لم يجز له حبسها وجب عليه ردها فلا يجوز منها فان اودعه شيئا يعلم ان غصب  
يعرف صاحبها لم يجز له رده على مودعه فيبقى له ان يرد على صاحبها فان علم انه غصب لم يعرف صاحبها حبسه عنه الى ان يعرف صاحبها فان  
لم يتبين له صاحبها فصله عنه ولا يرد على النظام على حال ثاب ما يجوز للرجل ان ياخذ مال في الدار والاراة  
حرفا من خبها ومن يجبر الانسان على نفقة لا يجوز للولد ان ياخذ من ماله الذي شيئا على حال الا باذنه فذلك الحرام كثر لا يخاد واما  
مضطر فان اضطر منه ردة شديدا حتى يحتاج تلف النفس اخذ من ماله ما يمسك به منه كما يتناول من الميتة والدم والوالد فاما ثم الولد

# كتاب النكاح

ينفق عليه مقدار ما يقوم باورده ويسد خلته من الكسوة والطعام بالمعروف فليس لوالده ان ياخذ من ماله شيئا فان لم يكن الولد من  
 ينفق عليه كان لوالده مستغنيا عن ماله فلا يجوز له ايعة ان ياخذ من ماله شيئا على حال فان احتاج الى ذلك اخذ من ماله قدر ما يحتاج اليه  
 من غير اسراف بل على طريقه اذا كان للولد مال لم يكن لوالده شيئا جاز له ان ياخذ منه ما يحجج به حجة الاسلام فاما حجة القطع فلا  
 يجوز له ان ياخذ نفقته من ماله الا بان ذنبا للولد جاز به ولم يكن وطئها ولا مسها بشهوة جاز للوالدان ياخذها وبطها بعد ان يقوا  
 على نفسه فيه عا دله وبعضهم يقيها في ذمته ومن كان له اولاد صغار فلا يجوز له ان ياخذ شيئا من اموالهم الا قرضا على نفسه الوالد  
 لا يجوز له ان ياخذ من ماله لدها شيئا الا على سبيل القرض على نفسها ولا يجوز للمرأة ان ياخذ من بيت زوجها من غير ان ذنبا ولا  
 الماد فقط فان ذلك مباح لها ان تصرف فيه وهب لمن تشاء ما لم يؤد ذلك الى الاسراف والضرر بزوجها فان ادى الى ضرره لم يجز لها اخذ  
 شيء منه على حال يجبر الرجل على نفقة ولده والديته وجدة وزوجته ولا يجبر على نفقة احد من غيره من ماله وان كانوا من ذمته  
 ارحامه فمددوا من يجبر على نفقة اقربه في رحمة اليه اذا كان من يرثه ولم يكن له وارث غيره وذلك محمول على الاستحباب واذا ومنت  
 المرأة لزوجها شيئا كان ذلك ماضيا فان اعطته شيئا وشرطت له الانتفاع به جاز له ذلك كان حلالا له القرض فيه والرجوع اليه ويكره  
 له ان يشرى بذلك المال جارية بطاها لان ذلك يرجع بالغم على زوجته اليه اعطته المال فان ادت له في ذلك تجا ولم يكن به ربح **باب**  
**النشر في اموال ليتا لا يجوز النشر في اموال ليتا** كان وليا له ام وصيا قد اذن له في النشر في اموالهم من كان وليا  
 يقوم بامرهم ويجمع اموالهم وليد خلا تمام وجمع غلاتهم ومراعات مواشهم جاز له ان ياخذ من اموالهم قدر كفايته وحاجته من  
 غير اسراف ولا تغريط ومضى الخبر لانسان بما ل يتيم نظرا له وشفقة عليهم فربح كان له الرجوع اليهم وان خسر كان عليهم ويستحب ان يخرج من  
 جملة الرجوع الزكوة ومضى خبره لنفسه كان مستكنا في الحال من ضمان ذلك المال عزيمته ان حدث به حادث جاز له ذلك وكانت المال  
 مضمنا عليه فان دج كان له وان خسر كان عليه يلزمه بخصه زكوة كما يلزمه لو كان المال له ندبا واستحبا باو مقى تجر لنفسه بما لم يلزم  
 بممكن في الحال من مثله ضمانه كان صانا للمال فان ربح كان ذلك لليتام وان خسر كان عليه ونهم ومضى كان لليتام على انسان ما  
 جاز لوليهم ان يصالحهم على شيء براه صلاحا في الحال ياخذ اليه وبتره بذلك منه من كان عليه للمال اذا كان لانسان عليه غيره  
 مال ومات جاز لن عليه لدين ان يوصله الى ذمته وان لم يدكر لهم انه كان عليه بنا ويجعل ذلك على جهة الصلة لهم والجازير ويكفر  
 عرضهما بينه وبين الله ثم فكما لوقته مما عليه المتولى للنفقة على ليتامه ينفق ان يثبت على كل واحد منهم ما يلزمه عليه من كسوته بقدر  
 ما يحتاج اليه فاما المأكول المشروب فيجوز ان يسوق بينهم ومضى زادها الطعام بنفسه اولاده جعلهم كواحد من اولاده وينفق من ماله  
 بقدر ما ينفق من مال نفسه ولا يفضل في ذلك على نفسه اولاده بل يفضل نفسه عليهم فان ذلك افضل له والمتولى لاموال ليتا  
 والغنم ما يورثهم يستحق اجرة مثله فيما يقوم به من ماله من غير زيادة ولا نقصا فان نقص نفسه كان له في ذلك فضل فواجب ان لم يفعل  
 كان له المطالبة باستيفاء حقه من اجرة المثل فاما الزيادة فلا يجوز له اخذها على حال **باب** **لكا سبيل المحظور**  
**المكسب** هرة والكتابا حرم كل شيء باح الله نعم او ندبا ليه وسبب ينزوا الكتاب به والنشر في سائر سابع وصناعة وتجارة  
 وغيرها وكل شيء حرم الله نعم وزهد فيه ولا يجوز التكسب ولا النشر فيه على حال من الحرام والنشر فيها حرام على جميع الوجوه  
 من البيع والشراء والمخاضة والحمل لها وغير ذلك من انواع النشر ومن ذلك لحم الخنزير وبيعته ودمه واكله حرام وكل ما كان  
 من الخنزير من شعر وجلد لحم وشحم وغير ذلك منها حرام جميع انواع الملاهي والتجارة فيها والتكسب بها مثل العبدان والطناب وغيره من اموال  
 الا باطيل محرم محظور وعمل الاصنام والصلوات والتماثيل المحسنة والصو والشطرنج والندوساير انواع القمار حتى لعب الصبي بالبوز  
 والتجارة فيها والنشر والتكسب بها حرام محظور وكل شراب مسكر حرمه حكم النحر على السواء قليلا كان او كثيرا وكل حكم القناع فان شربه  
 عمله والتجارة فيه والتكسب حرام محظور وكل طعام او شراب حصل منه شيء من الاشربة المحظورة او شيء من المحظورات والتجاسا فان شربه  
 وعمله التجارة فيه والتكسب والنشر فيه حرام محظور وجميع التجاسا حرمها النشر فيها والتكسب بها على اختلاف جناسها من سائر انواع العبد  
 والابوالغيرها الا ابوالا بل خاصة فان لا بأس بشربه والاستشفاء به عند الضرورة وبيع الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الغيرة  
 والنشر منه والتكسب حرام محظور وبيع سائر المسوخ وشرائها والتجارة فيها والتكسب بها محظور مثل القرية والقبيلة والذئبة والخنزير  
 وغيرها من انواع المسوخ والرشا في الاحكام سحت كل من الكلب لا ما كان سلوكيا للصيد فانه لا بأس ببيعته شرابه واكله ثمه والتكسب  
 به في جميع السباع والنشر فيها والتكسب بها محظور الا الهن خاصة فانه لا بأس بالتكسب والتجارة فيها لانها تصلح للصيد لا بأس ببيعها  
 وبيعها واكل ثمنه ولا يجوز بيع الجريح الماد ما هي الطافي وكل اسم لا يحمل اكله وكل اصفاع والسلاحف جميع ما لا يحمل اكله حرام ببيع

فمن كان من علي بن ابي طالب  
 في كتاب النكاح

## مِنْ نَكْتَاتِ الْمَنَاهِيْ

التكسب والنصر فيه ومعونته الظالمين واخذ الاجرة على ذلك محرر مخطوود كل شئ غش فيه والتجارة منه والتكسب به بالبيع الشرعي وغيره  
 حرام مخطوود وتعليم غيره الله وعلمه واخذ الاجرة على ذلك مخطوود في شريعة الاسلام ومخالفة الوثنية للرجال يلحق به الله عليهم حرام بيع  
 السلاح لشاير الكفار اعداء الدين حرام وكل علمه لهم والتكسب بذلك معونتهم على ما قال المسلمين اخذ الاجرة على ذلك حرام وكسب المصنعة  
 وقلم القناس حرام وكسب النواجح بالباطل حرام ولا بأس بذلك على اهل الدين بالحق من الكلام واخذ الاجرة على غسل الاموات وحملهم من موتهم  
 حرام لان ذلك فرض على الكفاية على اهل الاسلام واخذ الاجرة على الاذان والصلوة بالناس حرام والتكسب بحفظ كتب الضلال ونسخ حرام مخطوود  
 والتكسب بجهل اهل الايمان حرام فلا بأس بجهل اهل الضلال اخذ الاجرة على ذلك كسب لثامته وموالبغايا مخطوود وقلم البحر وتعليم التكسب  
 به واخذ الاجرة عليه حرام مخطوود وكلما التكسب مخطوودا لثامته والقيانة والشبهة وغير ذلك محرر مخطوود ولا يجوز النصر فيه في شئ من شئ حرام  
 الميتة والتكسب على حاله اما ما هو مباح من ذلك والعلى الانسان غيره شيئا البضعة في الفقار وكان هو محتاجا الى شئ من ذلك جاز  
 له ان ياخذ من ذلك مثل ما يعطى غيره ولا يفضل نفسه على احد الا ان يفضل صاحب المال ان امره صاحب المال ان يضعه في مواضع  
 لم يجز له ان يتعد ما امر به على حاله ولا بأس ببيع ما يمكن من آلة السلاح لا هذا الكفار مثل الدرع والتخافيف فيجب له ان يفضل على كل حال  
 وكسب المواشط حلالا لالم يفتش ولا يدلس في علمه فيصلن شعرا لشاير غيرهم من التلويح بوشمن الخنزير وليستعمل ما لا يجوز  
 شريعة الاسلام فان وصلن شعورهن بشعر غير الناس لم يكن بذلك بأس كسب لقابله حلالا وكسب الحجام حلالا ويكره له ان يشترط ببيع  
 لذكور المرفان ان يزوه نفسه عن كل كسب الحجام وان كان لظلام صغره ذلك كسبه فلا مأكول هو من كسبه يعطيه غيره وليس له ان يخطو  
 وكسب صاحب الفحل من الابل البقرة الغنم اذا اقامه للشاير ليس به بأس فكذا فضلك يكره اخذ الاجرة على تعليم شئ من القرآن وكل على  
 فتح المصاحف ليس لك بمخطوود وانما يكره ذلك فاكان هناك شرط فان لم يكن هناك شرط لم يكن به بأس ولا اخذ الاجرة على تعليم الحكم  
 والآداب وعلى شئها وتخليد ما الكتب ينبغي للعلم ان يسو بين الصبي في التعليم واخذ عليهم ولا يفضل بعضهم في ذلك على بعض  
 ولا بأس باخذ الاجرة الوزق على الحكم والقضا بين الناس من جهة السلطان العادل حسب ما وذلنا والنتزعه عن اخذ الوزق على ذلك في  
 جميع الاحوال فضلك لا بأس باخذ الاجرة على فتح كتب العلو الدينية والدنيوية ولا يجوز فتح كتب الكفر والضلال وتخليد ما الا لا تبالج  
 بذلك على الخضم والنفصا له لتفصلها ولا بأس بذايح اهل الايمان واخذ الاجرة على ذلك والصديق من الاقوال لا بأس باخذ الاجرة على ذلك  
 في الاملاك وعقود النكاح ولا بأس باجر المنيعة في الاعراس والريغين بالباطل ولا يدخلن على الرجال ولا يدخل الرجال عليهن  
 ولا باخذ الاجرة على ختن الرجال خفض الجوارح ويكره من المكاسب شرا العرف لان صاحبها لا يكاد يسلم من الربا ويكره بيع الكفا  
 لان صاحبها لا يسلم من تمتي موت الاجناب ويكره بيع الطعام لانه لا يسلم معه من الاحتكاك ويكره بيع الرقيق وشراهم وكل يكره صغره  
 الذبح والحرام بينهما بلبان الرحمة من القلب كل ذلك ليس بمخطوود اذا ادلى الانسان بنيه الامانة واستعمل ما يبيع في شريعة الاسلام  
 وكل كل صغره من الصبايح المبثا اذا اذنها الامانة لم يكن بها بأس فان لم يؤد فيها الامانة لا يتمكن معها من القيام بالواجبات  
 تركه المقيما فلا يجوز له القرض بئى منها ولا بأس بالحياكة والنساجة والنتزعه عنها افضل لا بأس بشراي المصاحف ببيعها والتكسب  
 غير انه لا يجوز ان يبيع المکتوب بل ينبغي له ان يبيع الجلد الورق وما غيرها من الكتب فلا بأس ببيعها وشراها بالاطلاق وكسب  
 الصبيان من الممالك وغيرهم مكره ومن جمع مالا من حلال وحرام ثم لم يقبل لما خرج منه الخنزير حله الباطل فان تميز له الحرام منه  
 وجب عليه ردّه على صاحبه لا يبيع له سواء فان لم يجد ردّه على ورثته فان لم يجد له وارثا تصدق به عنه ولا يجوز اخذ شئ مما ينشر  
 في الاعراس والاملاك الا ما اعطى بالبداء وعلم من قصد صاحبه لا باجته لاخذ ولا بأس باجر العقادان من لدود المساكن الا اذا  
 علمها شئ من المخطوودات المحرمات وكل لا بأس باجر النفع والحوال الا ما علم انه يحمل فيها وعليها شئ من المحرمات ولا يبيع الخشب  
 يجعله صنفا او صليبا او شيئا من الملائكة لان الوزر على من لا يجعله كك لا على الدباغ الاله ولا بأس ببيع عظام الفيلة والتكسب بصغره  
 واتخاذ الامشاط منها وغير ذلك لا بأس ببيع جلود السباع مثل الفهد الاسد والتمر وغير ذلك اذا كانت مذكاة ولا يجوز بيع السرفق  
 الخيانة وقترها اذا عرفها الانسان بعينها فان لم يعرفها بعينها لم يكن بها بأس من وجد عنده سرقة كان صانعا لها الا ان يابى على شرا  
 بینه ولا بأس ان يشتري من السلطان الابل الغنم والبقرة اذا اخذها من الصدقة وان لم هو مستغفلا او كك الحكم في الاطعمة والخبز ولا  
 ولا بأس بعمل الاشربة المباحة واخذ الاجر عليها ويكره دكوب البحر للجان ولا يجوز سلوك طريق خطر مع ظهروا مادة الخوف فيها ولا بأس  
 الاجرة في النياحة عن انسان في كاله بالشراء البيع وغير ذلك ولا يجوز لاجير الانسان في وقت معلوم ان يعمل لغيره في ذلك الوقتان  
 ان له المستاجر في ذلك كان ذلك جائزا ولا يجوز بيع تراب الصيا ومقاييسه وجب عليهم ان يصدقوا بئنه وان امر الانسان بالثمر فجاد

# كتاب النجاة

كتاب النجاة

ان باكل منها قد كفايته ولا يحمل شيئا منها على حال وبكوه للانسان ينزى الحبر على الدواب ليس لك مخذور ولا باسان بيد الانسا  
 الفؤاد وبأخذ على لك الاجر من اجر مملوك كاله فاضد المملوك شيئا لم يكن على موله ضمان ما انشد لكنه ليس العبد في نقدنا  
 انشد ولا باس بيع جوارح الطير كلها واخذ منها والتكسب بجميع الوجوه ثم المجلد الاول من كتاب النجاة كتاب النجاة  
**الكتاب الثاني** في معنى الانسان اذا اراد التجارة ان يشتد او لا يتفق في دينه لم يعرف كيفية الاكتاب فيميز بين العبود والصحة والفا  
 ويلم من الربا الموقر لا يرتكب لما ثم من حيث لا يعلم به فانه دعو عن اهل المؤمنين انه قال من اتجر بغير علم ارتكب تقم في الربوا ثم ادنم وكان  
 يقول لتاجر فاجر الفاجر في النار الا من اخذ الحق واعطى الحق وكان يقول معاشر الناس لفقه ثم المتجر لفقه ثم المتجر والله الربوا في هذه  
 الامه اخفى من ديبك لنمل على لصفاء وكان عليه بالكوفة فيتكد كل يوم بكرة من الهضم بطون في اسواق الكوفة سوتا سوتا ومعه لدر  
 على عاتقه ينفق على هلك كل سوف يتأكد ما معشر التجار انهم والله عز وجل فادعوا صوتهم القوام في ايديهم واوعوا اليه بقلوبهم وسمعوا  
 باذانهم فيقول قلمه وقدموا الاستخاره وبركوا بالسهولة واقتربوا من المباعين وتزبنوا بالحلم وجابوا الكذب تجافوا عن الظلم وانفقوا  
 المظلومين ولا تفرحوا الربوا وادفوا الكيل الميزان ولا تنجسوا الناس شيئا منهم ولا تغشوا في الارض ففسد بطون جميع الاسواق ثم يرجع  
 الناس ركد عن الصادق انه من قال من لم يتفق في دينه ثم اتجر بوط في الشبهات وينبغي ان يجنب الانسان في تجارته حسنة شيئا مدح البنا  
 ودم المشتري وكما ان العيوب التي يبيعها البيع والربوا لا يجوز لاحد ان يغش احدا واذا قال انسان من الناس فيما يبيع له ويشتريه فيجب عليه  
 ان لا يفتنه فيما يفعله اكل احد اذا قال انسان للتاجر شئ في ان ذلك من عنده ومن خاض له ويجنب بيع الثياب في المواضع المظلمة التي  
 يستر فيها البتة وينبغي ان يبيع بين الناس في البيع الشري يكون الصبور عند بمنزلة الكبير الساكن بمنزلة الماكس والمستحي بمنزلة البصير  
 المذاني ولا يفضل بعضا على بعض اذا قال لغيرهم هلم لحسن اليك ناعه من غير بيع وكل اذا عامله مؤمن بليجته لا يرج عليه لا في  
 الضرر ويقنع ابعهم مع الاضطرار بما لا بد له من اليسير ينبغي ان يفيد من استقاله ويكره السوتة بين طلوع الشمس فاذا غدا الى سوتة  
 فلا يكون اول من يدخلها فاذا دخلها سال الله نعم من خيرها وخير أهلها وعونه من شرها وشر أهلها فاذا استقر شيئا شهد الشهادتين  
 فكبر الله نعم فانه ابر له فيما يشترى و سال الله نعم ان يرشع فيخبره فيما يبيع ويشتري ان يجنب محالطة السفلة من الناس الذين منهم  
 لا يعامل الامن نشاء في خيره يجنب ملة دكا لغاها والمخارفين ولا ينبغي ان يتخالط احدا من الاكراد ويجنب مبائعتهم سناذاتهم  
 من انكهم وينبغي لمن اخذ شيئا بالوزن الا ياخذ الا ناقصا واذا اعطاه لا يعطيه لا ليجاز اذا كمال لا يكيل الا وافيان كان من كمين  
 الكيل الوزن فلا يعرض له ويولي غيرك لا ينبغي ان يزين متاعه بان يكرهه ويكتم رديمه بل ينبغي ان يتخالط جديده برديمه يكون ويكون  
 كله ظاهرا ولا يجوز ان يتوب اللبن بالماء لان ذلك لا يبين العيب وينبغي لا يطلب لغاية فيما يبيع يشتر من الربح وليقنع باليسير اذا  
 تسرع عليه نوع من التجارة فليتحول منه الى غيره ويكون الاستحاط من الثمن بعدا لصفقة وعقدا لبيع من باع شيئا لغيره ولا يشتر  
 لنفسه ان ذاتي ثمنه على ما يطلب في الحال لا يعلم من صاحبه اذن من جهة وانا فاما المتاع على المتاع فلا يزيد في المتاع فاذا مسكت  
 المتاع فادع ان شاء ولا يجوز لاحد ان يدخل في سواخيه المؤمنين **باب الاحتكار** في الاحتكار هو حبس المحطة والشعير  
 والتمزق الذي يبيع من البع لا يكون الاحتكار في نفق سواه الاجناس وانما يكون الاحتكار اذا كان بالناس حاجة شئ الى شئ  
 منها ولا يوجد في البلد غيره واما مع وجود ما له فلا باس ان يجلس صاحبه يطلب لك الفضل فتصانق على الناس الطعام ولم يوجد الا  
 عندهم احتكر كان على السلطان ان يجره على بيعه يكرهه عليه لا يجوز له ان يجره على سعره بغيره بل يبيعه بما يرضه الله ثم ولا يمكنه من  
 حبسه اكثر من ذلك الحد الاحتكار في الغلال فله الاطعمة ثلثة ايام وفي الرخص حال السعة اربعون يوما واما ما عدا الاجناس التي كثر  
 فلا احتكار فيها ولا يحلها ان يبيعوها بما شاؤا من الاسواق في اي وقت شاؤا ليس للسلطان ان يحلهم على شئ منها واما التلغ في نوان  
 يستقبل الانسان لا متعة والتاجر على اختلاف اجناسها خارج البلد فيشتريها من اربابها ولا يعلمونكم بسعر البلد فمن غلظ ذلك فقد  
 ارتكب مكره هالما في ذلك من المعاشات والمعالطات وكل ايضا يكره ان يبيع خاضرا لبلد لقلته بصيرة بما يباع في البلاد وان لم يكن شئ من ذلك  
 مخدورا لكن ذلك من المشورة واما التلغ في دقة وحدها اربعة فراسخ فان زاد على ذلك كان تجارته وجلبا ولم يكن تلغيا **باب الربوا**  
**والحكم ما يصح فيه وما لا يصح** الربوا مخدور في شريعة الاسلام قال الله نعم واحل الله البيع وحرم الربوا وقال تعييق  
 الله الربوا وجر الصدقات وقال نعم فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقال الذين ياكلون الربوا الا يؤموا الا كما يقوم الذين  
 يخبطه الشيطان من المس لا يؤمنوا حتى تصحوا لربهم ربوا اعظم هذا الله نعم من سبعين ذنبه كلها بذات محرم فينبغي ان يعرف الانسان  
 ليجنبه فيتر عنه من ارتكب الربوا يحل له ان يعلم ان ذلك مخدور فليست غفيرة الله نعم في المستقبل ليس عليه فيما مضى شئ وصحة علم ان ذلك حلال



مِنْ نَكَبَاتِ الْفُتَاهِ

[illegible]

## كتاب النجاشة

ليس ان يبيع الانسان الف درهم ويبناه بالقرن درهم من ذلك الجسد من غيره من الداهم فان كان الداهم لا يتجاوز الف درهم في الحال  
 كل لا بأس ان يجعل بدل الدين شيئا من الثياب وجزا من المتاع وغير ذلك ليخلص من الربوا ويكون ذلك نقدا ولا يجوز نسيئة وكذا  
 لا بأس ان يبيع الف درهم صحاحا والفاغلة بالقرن صحاحا او الفين غلة ولا يجوز نسيئة وكذا لا بأس ان يبيع دها بد درهم ويقتطع  
 معه صناعته خاتم او غير ذلك من الاشياء وان باع الانسان داهم بالداهم لم يجز له ان يخذل الداهم بالداهم مثلها الا بعد ان يفتر  
 الداهم بغيره بشرط يراه داهم ان شاء وان اشترى بضائنه في شراء داهم بدنا يرد نقدا حدهما الداهم بغيره عن نفسه من صاحبه جعل نقدا  
 عنه وينال عليه ثم اذا بان بشرط من حصته بالداهم يرد له عليه من ثمنها او اقل منها او اكثر لم يكن به بأس ان يبيع داهم بد درهم بدنا  
 وكل لا بأس ببيع درهم ودينار بد درهمين يكون ذلك نقدا ولا يجوز نسيئة ولا يجوز اتفاقا لداهم المحمول عليها الا بعد ان يبين حالها  
 ولا يجوز بيع الفضة اذا كان فيها شيء من المصاير والذاهب وغير ذلك الا بالداهم بزيادة اذا كان الغالب للفضة فان كان الغالب للذهب  
 والفضة الاقل فلا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب الا بالذهب ويجوز بيعه بالفضة وجوهرا للذهب لا يجوز بيعه بالفضة  
 ببيع كل واحد منهما بجنسه مثلا بمنزل من غير تفاضل ولا بأس ان يعطى الانسان غير داهم او داهم بغيره بشرط عليه ان ينقد هاله اياه او  
 اخرى مثلها في العدا او الوزن من غير تفاضل فيكون ذلك جائزا لان ذلك يكون على جهة العرض لا على جهة البيع لان البيع المثلان  
 لا يجوز الا مثلا بمنزل نقدا ولا يجوز نسيئة وجوهرا للفضة لا يجوز بيعه الا بالذهب ويجوز بيعه بالفضة وجوهرا للذهب لا يجوز بيعه بالفضة  
 او بجنس غير الذهب وجوهرا للذهب الفضة معا يجوز بيعه بالذهب الفضة معا ولا يجوز بيع نزيلا لصناعته فان بيع كان ثمنه للفقر او  
 المساكين فيفضل به عليهم لان ذلك لا يربا بل الذين لا يقيمون وجوهرا لا يربون الخافق الصفر لا بأس بالسلاف في داهم او داهم بزيادة اذا كان  
 الغالب للفضة وان كان فيه فضة يسيرة او ذهب قليل الا اذا تفا لصناعته من الذهب الفضة معا ان كان مما يمكن تخليص كل واحد منهما  
 من صاحبه فلا يجوز بيعهما بالذهب الفضة وان لم يمكن ذلك فيها فان كان الغالب فيها الذهب تبع الا بالفضة وان كان الغالب فيها الفضة  
 لم تبع الا بالذهب وان تساوى التقادير ببيع بالذهب الفضة معا فان جعلهما شيئا اخر من المتاع كان ذلك احوط والسيوطي المحلل بالذهب  
 الفضة فان كانت محلاة بالفضة وعلم مقدار ما فيها جان بيعها بالذهب الفضة نقدا ولا يجوز نسيئة فبيع بالفضة فيكون ثمن السيف اكثر  
 مما فيه الفضة كان جائزا وان كان اقل لم يجز له ان يخذلها وان كان مثله الا ان يستوهب لسيف السير وكل الحكم فيها اذا كانت محلاة  
 بالذهب علم مقدار ما فيها ببيع بمثلها او اكثر منه بالذهب لا يجوز بيعها باقل مما فيها من بالذهب يجوز بيعها بالفضة سواء كان اقل مما فيها  
 من الذهب اكثر اذا كان نقدا ولا يجوز ذلك نسيئة على حال حتى لم يعلم مقدار ما فيها وكانت محلاة بالفضة فلا يباع الا بالذهب ان كان  
 محلاة بالذهب لبيع الا بالفضة ويجوز ان يخذل من السلف الجنتين من السلع المتاع ومضى كانت محلاة بالفضة واذا باعها بالفضة ليس له ان يبيع  
 الى غيره مقلدا ما فيها فليجعل منها شيئا اخر وبيع بالفضة واذا كان اكثر مما فيه بغيره لم يكن به بأس كل الحكم فيما كان من الذهب  
 ولا بأس ببيع السيوطي المحلاة بالفضة نسيئة اذا فقد مثل ما فيها من الفضة ويكون ما يبقى من السير والفضة لا يجوز ان يشتري الانسان  
 سلعة بد دينار غير درهم لان ذلك مجهول واذا حصل مع الانسان داهم محمول عليها لم يجز له صرفها الا بعد بيانها ولا اتفاقا وان  
 كانت صادقة لثبته بالنجاشة من اقترضه داهم ثم سقطت تلك الداهم بجاءت غير ما لم يكن له عليه الداهم التي اقترضها اياه او صرفها  
 بغيره لو قبلت اقترضها منه بالبل لشرك في العفو لا يجوز ان يبيع الانسان الا بالسرعة ولا يملكه ما يملكه في الحال فان باع  
 ما لا يملكه كان البيع موقفا على صلح فان امضا موقوف ان لم يرض كان باطلا فان باع ما يملكه لا يملك في صفقة واحدة موقوف  
 يملك وكان موقفا حسب بيعه فانه باع ما يجوز بيعه من جملة ما يملكه ما لا يجوز بيعه من الموقوفات موقوف ببيع بطل فيما لا  
 يبيع البيع منه اذا باع فلا ينفذ البيع الا بعد ان يفترق الباع بالبدان فان لم يفترقا كان لكل واحد منهما فسخ البيع والخيار ومضى شرط  
 المتاع على الباع مدة من الزمان كان ذلك جائزا كما بناه ما كان فان ملك المتاع في تلك المدة من غير فسخه من المتاع كان من مال  
 الباع دون مال المتاع وان كان بغيره من جمته كان من ماله دون مال الباع وان ملك بعد فقضا المدة كان من مال المتاع دون  
 الباع على حال اذا باع الانسان شيئا ولم ينفذ المتاع ولا يرضى الثمن ومضى المتاع كان العقد موقفا الى مدة ثلثة ايام فان جاء المشتري  
 في مدة ثلثة ايام كان البيع له وان مضى ثلثة ايام كان الباع على المتاع فان ملك المتاع في هذه الثلثة الايام ولم يكن قبضه اياه كان  
 من مال الباع دون مال المتاع فان كان قبضه اياه فان لم يملك في هذه الثلثة الايام كان من مال الباع على حال لان الخيار بعد  
 انقضاء الثلثة الايام اذا اشترى الانسان عقارا او مضافا بشرط الباع ان يرد على المتاع بالقرن الذي ابتاعه بغير وقت بعينه كان البيع  
 صحيحا ولو رد في تلك الوقت ان مضى الوقت لم يحج الباع كان بالخيار فيما بعد بين ردده امساكه فان ملك المتاع في مدة الاجل المعتبر

والمراد بالحلولة

في أحكام النجاشة

## مَنْ نَكَبَ لَهَا يَدُ

كان من مال المتاع معدن مال البائع فكأن استغل منه شيئا كان له وكان له ايضا الا تنفع به على كل حال شرط في الحيوان كماله الذكاء  
والحيوان البغال وغيرهما من المواشي في الا ناس من العبيد ايضا ثلثة ايام شرط ذلك في حال العبد ولم يشترط ويكون الحيوان للمتاع حيا  
في هذه المدة ما لم يجد فيه حدثا فان احدث فيها حدثا بان يركب اية او يسند جارا او يقبل جارية او يلامسها او يعتمها او يدبرها او  
يكاثرها او يفترق من انواع النضر لونه البع ولم يكن له بعد ذلك من الاخذ ان يره على صاحبه على حال فان لم يجد فيه حدثا الى ان  
ثلثة ايام لم يكن له بعد مضمنا حتى فان ملك الحيوان في هذه الثلثة ايام قبل ان يجد في المتاع فيه حدثا كان من مال البائع دون  
من مال المتاع وان ملك بعد احدثه لحدث كان من مال المتاع دون مال البائع فمما اشترى الانسان شيئا من المتاع بخيار مدة من الزمان  
ثم اراد بيعه النضر بينه وبين مضمون لك الوقت فليوجب البيع على نفسه ثم يضر فيه فان اوجب البيع على نفسه ثم لم يضر فيه وادبره  
لم يكن له ذلك على حال من اشترى ثوبا وجسها ثلثة ايام ثم اراد رددها فان كان شرب لبثها في هذه الثلثة ايام لم يرد ان يره معها ثلثة ايام  
من الطعام وان لم يكن عليه شيء واذا باع الانسان ما لا يصح عليه البقاء مثل الخضر وغيرها ولم يقبض المتاع ولا قبض الثمن كان الخيار بينه  
يوما واحدا فان جاء المتاع بالثمن في ذلك اليوم والا فلا بيع له واما الخلفا لبيعان في ثمن المبيع وكان الثمن قائما بعينه كان القول قول  
البائع مع يمينه بالله فلو وان لم يكن قائما بعينه كان القول قول المتاع مع يمينه بالله فلو وان اشترى الانسان شيئا عا او عقدا او جديدا  
وصفها من غير ان يبايها كان البيع ماضيا الا ان شرط خيارا لرددها فان رددها كما وصفت له كان البيع ماضيا وان لم  
يجد ما على ما ذكره او لم يجد شيئا منها كك كان له رددها على البائع واسترجاع الثمن وانما المشترط في السلعة على البائع فام وشره  
مقابلة المطالبه بذلك الشرط ومن اشترى خادما يروعه لثمنه انسان ليس يترك رجها كانتا لتفقه في مدة حال الاستبراء على بايها مدد  
المتاع فان ملك في مدة الاستبراء كان من مال البائع دون مال المتاع ما لم يجد فيها حدثا فلو وان احدث فيها حدثا فلو وان ملك  
كان من مال المتاع وان لم يجد فيها حدثا فلو وان ملك في مدة الاستبراء كان من مال البائع دون مال المتاع ما لم يجد فيها حدثا فلو وان ملك  
يوما ابتاعه الا ان يحكم على نفسه باكر من ذلك فيلزمه ما حكم به دون القيمة وان كان الثمن قائما بعينه كان لصاحبه تنزاعه من يديها  
فان احدث المتاع فيه حدثا فلو وان اشترى خادما يروعه لثمنه انسان ليس يترك رجها كانتا لتفقه في مدة حال الاستبراء على بايها مدد  
عليه ان يره على المتاع قيمة الزيادة لحدثه فيه فان ابتاعه بحكم البائع في ثمنه فحكم البائع باقل من القيمة كان ذلك ماضيا ولو لم يكن له  
اكثر من ذلك ان حكم باكر من قيمته لم يكن له اكثر من القيمة في حال البيع اللهم الا ان يبيع المتاع بالتزام ذلك على نفسه لم يفعل له  
يكن عليه شيء ومن باع شيئا بداراهم او دينار او ذكر لثمنه بعينه كان له من النقد ما شرط فان لم يذكر ثمنه بعينه كان له ما يجوز بين الناس  
وان اختلفا لثمنه كان البيع باطلا **باب البيع بالنقد** في البيع من يلع شيئا بنقد كان الثمن عاجلا وان باع  
بثمن لا نقد ولا ينشئه كان ايضا الثمن عاجلا فان ذكر ان يكون الثمن اجل كان على ما ذكر بعد ان يكون الاجل معينا ولا يكون مجزوا  
مثل قدم الحاج ودخول القافلة وادراك الغلات وما يجري مجراها فان ذكر شيئا من هذه الاوقات كان البيع باطلا وكل ما كان ناس  
ولم يذكر الاجل اصلا كان ايضا البيع باطلا فان ذكر المتاع واجلا في نقدين مختلفين بان يقول كان ثمن هذا المتاع كذا عاجلا وكذا  
اجلا ثم امضى البيع كان له اقل الثمنين واما بعد الاجلين ومقوع الثمن واجلا ثم حضر الاجل ولم يكن مع المشتري ما يعطيه باء جاله ان  
ياخذ منه ما كان باعرا ياه من غير نقصا من ثمنه فان اخذه بنقصا مما باع له لم يكن ذلك صحيحا ولو نسي ثمنه كان باعطا له فان اخذ  
المتاع متاعا اخر فقيمت في الحال لم يكن بذلك باع اذا باع شيئا الى اجله احضر المتاع الثمن قبل حلول الاجل كان البائع بالخيار بين  
قبض الثمن وبين تركه الى حلول الاجل يكون ذلك في ثمنه المتاع فان حل الاجل مكنه المتاع من الثمن ولم يقبض البائع ثم هلك  
الثمن كان من مال البائع دون المتاع وكل ما اشترى شيئا الى اجله احضر البائع المبيع قبل حلول الاجل كان المتاع مجزوا بين احدثه وبين  
تركه فان هلك قبل حلول الاجل كان من مال البائع دون مال المتاع فان حل الاجل احضر البائع المتاع ومكن المتاع من قبضه فمضى  
من قبضه ثم هلك المتاع كان من مال المتاع دون البائع ولا باس ان يبيع الانسان متاعا حاضرا الى اجل ثم يبتاعه منه في الحال فيزني  
الثمن بزيادة مما باع له ونقصا وان اشترى منه شيئا يفرق كان جائزا ولا يجوز تاخير الثمن عن وقت وجوبه بزيادة فيه ولا باس بتجديده  
شئ منه ويكره الاستخطاط من الاثمان بعد انتقال المبيع وانفق المبيع ليس لك مخطوط وكل شئ يصح بيعه قبل القبض يصح ايضا الشركة  
فيه ولا باس ببيع جميع الاشياء الا ان لم يكن حاضرا في الحال اذا كان الثمن موجودا في ذلك الوقت او يمكن وجوده ولا يجوز ان يفرق  
حالا لا يمكن وجوده في الحال مثال ذلك ان يفرق الثوب كحالة في غير اوانها فان ذلك لا يمكن تحصيله فاما يمكن تحصيله فلا باس  
المخطوط والشعر والتمز والوريق لثابت غير ذلك ان لم يكن عندا ببيع في الحال من اشترى شيئا نسيته فلا يبيعه مرابحة فان باعه كك كان

من نكب لَهَا يَدُ

## كتاب النجاشي

للبائع من أجل مثل ما لا يجوز ان يبيع الا انسان متاعا مراجه بالنسبة الى اصل المال بان يقول يبيع هذا المتاع ببيع عشرة  
واحد او اثنين بل يقول بذلك من ذلك هذا المتاع على بكذا وبيعك اياه بكذا بما اذا راد ان يقوم التاجر متاعا على الواسطة بفن معلوم  
وقال له بعه فزاد على ما راد من المال فهو ذلك القيمة له كان ذلك جائزا وان لم يؤجله لبيع فان باع الواسطة المتاع بالزيادة على ما  
قوم عليه كان له وان باع براس المال لم يكن له على التاجر شيء وان باعه باقل من ذلك كان ضامنا لتمام القيمة فان راد المتاع ولم يبعه  
ولم يكن للتاجر الا متاع من اخذه ومتى اخذ الواسطة المتاع على ما ذكرناه فلا يجوز له ان يبيعه مراجه لا يذكر الفضل على القيمة في القيل  
واذا قال الواسطة للتاجر خذ في بطن هذا المتاع واربح على يدي كذا وكذا فضعل للتاجر لك غير ان لم يؤجله لبيع ولا ضمن له ماله في شيء  
باع الواسطة بزيادة فعلى ما راد من المال كان ذلك للتاجر له اجرة المثل لا اكثر من ذلك ان كان قد ضمن الثمن كان له فزاد على  
على ذلك من الربح للتاجر اكثر من راس المال فزاد معه انا قال الانسان لغيره اشترى هذا المتاع واديدك شيئا فان اشترى  
التاجر ذلك لم يلزم الا مراجه ويكون في ذلك بالخيار ان شاء اشتراه وان شاء لم يشتر وموافقا لان الانسان من تاجرنا الا واشترى متاعا  
بصلح لم جاء به الى التاجر ثم اشتراه منهم لم يكن بذلك باسنا فان قد ناب عنه في الشراء ويكون التاجر مخيرا بين ان يبيعه بين ان يبيعه  
فان كان شراؤه لنفسه انما ضمن المال لم يكن للتاجر عليه سبيل لا باس ان يبيع الانسان متاعا باكثر مما يقدر في الحال بنسبة اذا كان  
المتاع من اصل المعرفه فان لم يكن كذلك كان البيع مرفقا واذا اشترى الانسان ثيابا باجاعة بفن معلوم ثم قوم كل ثوب منها على حدة ففقه  
لم يجز له ان يجزئ ذلك لشركه ولا ان يبيعه مراجه الا بعد ان يبين انه انما قوم ذلك كذا وكذا اشترى الانسان متاعا جازله ان يبيعه في الحال  
وان لم يقبضه يكون قبض المتاع الثالث فيضاعفه اذا اشترى الانسان ثيابا باجاعة فلا يجوز ان يبيع خيارها مراجه لان ذلك لا يقدر وهو محمول  
فلا يجوز ان يشترى الانسان ثوبا بدينار او دهما لا انه يجمول اذا باع الانسان المتاع مراجه فلا بد ان يذكر الفضل له وزن وكيفية المصنوع  
في يوم وزن المالك ليس عليه شيء من ذلك اذا باعه مساو ولا يجوز بيع المتاع في عدل محض فتجرب مشددة الا ان يكون له باو تاجر فقه  
منه على صفه المتاع في لوانه وبقدره فان كان كذلك جاز بيعه فان نظر له المتاع فزاد موافقا لما وصف له وذكر كان البيع فاضيا وان كان  
بخلاف ذلك كان البيع مرددا ومن امر غيره ان يبتاع له متاعا وينقذه من عنده الف من عنده فاشتره ففقه عنه ثمنه ثم بشره بالمتاع او ملك  
كان من مال امره من المتاع **باب العيوب الملوحة للرعي** من اشترى شيئا على شرط الصحة والسلامة ثم ظهر له من عيبه  
وجوه عدا لبيع لم يكن قد تبرع صاحبه له من العيوب كلها كان له ان يرد المتاع ويسترجع الف ان شاء او يطالب بالارش بين قيمة المتاع صحيحا  
وبينه عيبا وليس له ان يبيع عليه لئلا يبيع عليه في ذلك خيرا وموافقا لان بايع قد تبرع بالبيع من جميع العيوب لم يكن له الرجوع عليه شيء من ذلك  
وان لم يفضله العيوب في الحال والفضل ان يفضله العيوب كلها ويظهرها في حال البيع ليقع العقد عليه مع العلم بها اجمع ليس له  
بواجب بل يكفي التبرع من العيوب ومنه اختلف للبايع المشتري في العيب كذا لئلا يبيع ان هذا العيب من عند المتاع ولم يكن في المتاع وقت  
يغني اياه وقال المتاع بل باعني عيبا ولم يحدث ينه عيبك لم يكن لاحدهما بينة على دعواه ان على البائع اليقين بالله انه باع صحيحا  
لا عيبه فان حلف بيمين العهد فان لم يحلف كان عليه لذلك فزاد انا قال البائع بعث على البرائة من العيوب وانكر المتاع ذلك فعلى  
البائع اليمين فيما ادعى فان لم يكن معه بينة حلف المتاع انه لم يتبرع اليه من العيوب باع على الصحة فان حلف كان له ان يرد المتاع او يرد  
العيب حسب قدره وموافقا لغيره في قيمة عمله على اوسط القيمة بما ذكره فان كان المبيع جليظا وظهر العيب في البعض كالمسحاة  
او الرشيعة المبعوضة الذي جدد فيه وان شاء رجع المتاع واسترجع الف وليس له رد المبيع من ماسوا وموافقا لغيره في المتاع  
له بعد ذلك ماله وكان له الارش بين قيمته صحيحا وعيبا سواء كان احدا منه ما احث ينمعه علمه بالعيب مع عدم العلم وليس عليه بالعيب  
وفوقه عليه بموجبا وموافقا في حادثة ينضاف الى العيب لئلا كان فيه كان له ارش العيب لئلا كان فيه فزاد انا قال البائع باعنا ما عدل  
يكن له ارش ما حث عنه على حاله من اثناعشر فظهر له فيها عيب لم يكن علم به في حال بيعه با ما كان له رد ما واسترجاع ثمنها  
او ارش العيب نال لولا لا يجبر على واحد من الامور فان وجد بها عيبا بعد ان وقيها لم يكن له رد ما وكان له ارش العيب خالصا اللهم لا  
ان يكون العيب من قبل خلو ماله على كل حال طمنا او لم يطاها وبره معها اذا وطاها ضعف عشر قيمتها وموافقا لغيره عيبا فيها بعد  
ان يقيمها لم يكن له رد ما وكان له ارش العيبين وجدا العيبين بغيرها او مبيها كان مخيرا بين الرد وارش العيبين بما الخيا كان  
ذلك لان التعبير والجهة له ان يرجع فيها وليس كذلك لغيره لا يجوز الرجوع منه على حاله من اثناعشر المصنف وهو المتجمع بايها  
في ضمها للبين يمين او اكثر من ذلك لم يجلبها ليدلها بر على المشتري فلن اذا رادى ضمها ومحلث لئلا انه لئن يومها الغاء لها  
واذا ردها ومعها قيمتها احتلب من لئلا بعدا سقاطا ما انفق عليها الى ان عرف حالها وبره العيب لا اقام من احداث السنة مثل



## من نكث لنهائير

الجهنم والجحيم والبر من ما بين وقت الشراء وبين السنة فان ظهر بعد مضي السنة شيء من ذلك لم يكن له رد شيء من ذلك على حاله  
 ابقى المملوك من عند المشتري ثم وجده لم يكن له رد على البائع بالبيع ولا الا ان يعلم انه كان قد باق ايضا عند فان علم ذلك كان له  
 رده عليه استرجاع الثمن وما يحدث من العيب شيء من الحيوانا بين حال البيع بين الثلاثة ايام كان للبائع رده ما لم يحدث فيه عيب  
 واذا حدث بعد انقضاء الثلاثة ايام لم يكن رده على حال الا ما استثنينا من احداث السنة ومقاييسها في مدة الثلاثة ايام فيحدث ما لم  
 فيه عيب لم يكن رده ومن اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا لم يكن له ردها ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد  
 ينسب من العلة والشره ومن اشترى جارية لا تخضع في مدة سنة اشهر مثلها تخضع كان له ردها لان ذلك عيب من اشترى ربتا او ربنا  
 ووجد فيها دعدا فان كان يعلم ان ذلك يكون فله ان يرد رده وان لم يعلم ذلك كان له رده ومن اشترى شيئا ولم يقضه ثم حدث  
 فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك اذا قبض بصدقه لم يقض المفضل الاخر كان الحكم فيما لم يأخذه اذا حدث  
 فيه حادث حسبما قدمنا ومضى هلك المبيع كله كان من مال البائع دون مال المتاع **باب لسلف في جميع المبيعات**  
 السلف جائز في جميع المبيعات اذ جاع شرطين احدهما تمييز الجنس من غيره من الاجناس ثم تحديده بالوصف والثاني تكرار الاجل فيه فان  
 ذكر الجنس لم يجز بالوصف كان البيع باطلا وان ذكر الجنس والوصف لم يذكر الاجل كان البيع غير صحيح فالجاء الشرطين معا صح البيع كله  
 شيء لا يتحد بالوصف لا يمكن ذلك فيه لا يصح السلف فيه ولا يجوز ان يكون ذكر الاجل بما لا يتعين مثل قدم الحاج دخول القفا  
 وادراك الغلات وموت الزناج ما يجري مجراه وانما يصح ذلك ما يذكره من السنين الاعوام والشهور والايام فاذا اسلف انسان في  
 من الثياب فينبغي تعيين جنسها ويذكر صفاتها وطولها وعرضها وغلاظها ودفنها فان اخل بشيء من ذلك كان العقد باطلا ولا  
 يجوز ان يذكر في الثوب لثاجة انسان بعينه او غزال امرأة بعينها فان اشترى كك كان البيع باطلا واذا اسلف في طعام او شيء من  
 الغلات فليذكر جنسه بعين وصفه فان لم يذكره لم يصح البيع ولا يذكر ان تكون الغلة من ارض بعينها او من قرية مخصوصة فان اشترى  
 كك لم يكن البيع مضمونا لاننا اشترى الحظمة مثلا من ارض بعينها ولم يخرج الارض الحظمة لم يلزم البائع اكثر من رد الثمن ومضى اشترى  
 ولم ينسب الى ارض بعينها كان لازما في ذمته ان يخرج منه ولا يبرئ سلف الانسان في شيء وان لم يكن للسلف شيء من ذلك غير  
 ان احضر لوقتنا اشتراه وفاء اياه ولا يجوز السلف فيما لا يتحد بالوصف مثل الجوز والورد واليا الماء لان ذلك تحديده لا يمكن بوصف  
 لا يختلط به سوا ولا يبرئ السلف في الحيوان كله اذ ذكر الجنس والوصف الانسان من ابله الغنم والذواك البقر والبغال والخيول والقطا  
 وغيرها من اجناس الحيوان واذا اسلف الانسان في شيء مما ذكرناه ثم حل الاجل لم يكن عند البائع ما يوفيه اياه بما ان باخذ منه ابر  
 المال من غيره زيادة عليه فان اعطاه البائع ما لا يجعل ليدان يشتر لنفسه ما كان فاعدا ياه وكله في ذلك لم يكن به بطلان الا فضل تلك ان  
 يتولى غيره وان حضر لاجل قال البائع خذ منه فتمت لان جافله ان باخذ منه في الحال ما لم يزد ثمنه على ما كان اعطاه اياه فان زاد على  
 ذلك لم يجز به اياه هذا اذا فاعده بمثل ما كان اشترى من الغنم ان اختلف الثمن بان يكون كأن قد اشترى بالدرهم والذواك  
 وابعده اياه في الحال بشيء من العرض المتاع او الغلات والحيوان لم يكن لذلك بأس ان كان لوقوف ما يعطيه في الحال  
 على ما كان اعطاه اياه ولا بأس بالزم في نسوك الغنم اذا عين الغنم وشوهدا الجلود ولم يجز ذلك مجمولا ولا بأس ان يبيع الانسان ما هو  
 موجود في الوقت فان لم يكن حاضرا بالصفة فاذا حضره وكان على ما وصف كان البيع ما ضيفا فان لم يكن كك كان البيع مردودا ولا بأس  
 بالسلف في الغنم ككها اذا ذكر جنسها اول ينسب الى شجرة بعينها ولا بأس بالسلف في الشجر في البرزا اذ لم يذكر ان يكون من مسمم بعينه او ككها  
 بعينه فان ذكره ذلك كان البيع باطلا ولا بأس بالسلف في الالبان والهمون اذا اجناسها معنى اعطى الانسان غيره درهم او دنانير او اخذ منه  
 شيئا من المتاع ولم يباعه في حال ما اعطاه المال كان عليه المتاع بسعر يوم قبضه دون يوم قبض المال ولا يجوز ان يبيع الانسان ما  
 على غيره في اجل لم يكن قد حضر قننه وما يجوز له بيعه اذ حل الاجل فاذا حضر لاجل جافله ان يبيع على الذي عليه وعلى غيره من الناس ان  
 باع على غيره واحال عليه بالمتاع كان ذلك جائزا وان لم يقض هو المتاع ويكون قبض المتاع الثاني قبضه عند ذلك فيما لا يكال ولا  
 يوزن ويكره ذلك فيما يدخله الكيل والوزن فان وكل المتاع منه بقضه يكون هو صانعا لم يكن بذلك بأس على كل حال ولا بأس  
 يبتاع الانسان ما اكثله غيره من الناس بصدقه في قوله غير انه اذا اراد بيعه لم يبعه الا بعد الكيل وكل ما يكال او يوزن فلا يجوز  
 جزا وكك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه جزا وكك حكم ما يباع عددا فلا يجوز بيعه جزا فاذا اشترى الانسان شيئا بالكيل والوزن  
 وغيره فزاد ذلك ونقص منه شيء ليسير لا يكون مثله غلطا ولا نقديا لم يكن به بطلان زاد ذلك نقص شيئا كثيرا ولا يكون مثله الاغلاط  
 ولا تعدا وجب عليه رده على صاحبه ما كان فيما نقص الجحشا ان شاء طال به برهان شاء تركه ومن اسلف في متاع موصوفه اخذ ومن عاهد

في حكمه السلف

له  
صفحة ٢

# كتاب النجاة

في بيع النجاة

بعضا منه كان ذلك جائزا وكذا عطاءه فوق ما وصف به رضا من لئلا باعه لم يكن به باس ولا بأس بالسلف في الصلوات والشعر والوبرا إذا كان  
 الوزن فيه فان اسلف في القنوط شرط معه أصوات فنجاة بعينها كما ينال ما كان لم يكن به باس ولا يجوز ان يسلف للمسلم الشيء لا الكتمان  
 بالبر بل ينبغي ان يثنى كل واحد منهما على حدة ولا بأس بالسلف في جهنين مختلفين كالحنظلة والاندو القروا الزبيب لم يرد في الحوز  
 ما اشبه ذلك بعد ان يذكر المبيع يميز بالوصف يذكر الثمن والاعل على ما قدمنا **باب بيع العنبر والجوارح فخرها وما يجوز**  
 بيعه ما لا يجوز قد بينا ان ما يباع كالا او عتقا فلا يجوز بيعه جزا فان بيع كل ما يبيع باطلا فان كان ما يباع وهذا بعد ان جاز ان يباع  
 ثم يعين مكيال منه ويؤخذ الباقي على ذلك الحسنا وكذا ما يباع بالعدد لا يجوز بيعه جزا فان تعدد فعدده منه وذن مكيال عدل  
 احدا لئلا يباع على حسنا ولا يجوز ان يباع اللبن في الصنع فزارا ببيع ذلك حليب من القنم شيئا من اللبن واشتراه مع ما بقي في ضرره  
 الحال وفي مدة من الزمان وان جعله مع غيره الخ كان احوط ولا بأس ان يعطى الانسان الغنم والبقر والضرب مدة من الزمان فشيء  
 من الدنار والدينار والتمن ولعطاء ذلك بالذهب الفضلة اجوز في الاحتياط ولا يجوز ان يبيع الانسان أصوات الغنم وغيرها على  
 ذلك ولو ما فان زاد بيع ذلك جعله ما شيئا اخر فان لم يكن ماله البطون حاصلا كان الثمن في الاخر وموافقا أصوات الغنم مع ما في بطونها  
 في بيعه فذلك احد كان البيع صحيحا ما ضا ولا يجوز ان يبيع الانسان من الصيا ما يضرب بشيئ منه لان ذلك مجهول ولا بأس ان يبيع الانسان  
 في او يقبل بثمن معلوم جزئيا وثلث هذا الذم وخارج الارضين وثمر الاثمار وما في الاجام من السموك اذا كان قد اذنت شئ من هذه  
 الاجناس كان البيع في عتقه احدا لا يجوز ذلك فيما لم يدرك منه شئ على حال لا بأس ان يكثر الانسان تبين البيد لكل كرم من الطعا  
 وفي غيره فثمن معلوم وان لم يكل بعد الطعام واذا اشترى انسان من غيره شيئا من الفصيل طنا ما معرفه ولم يتسلمها غير انه مشاهد لها  
 في ذلك الفصيل ان يقبض كان من مال البائع ومن مال المبتاع لان ذلك اشترى منه في نفسه ولا يجوز بيع ما في الاجام من السمك لان ذلك  
 مجهول فان كان فيها شئ من الفصيل شتره واشترى معه ما فيها من السموك لم يكن به باس ولا يكثر من السمك باعها به مع ما في  
 الاجام كان البيع ماضيا ولا بأس ان يند لظروف السمك الزيت وغيرها شيئا معلوما اذا كان ذلك مغنارا بين التجار ويكون ثمنها  
 في حارة وينقص لخر ولا يكون ما يزيد ولا ينقص فان كان مما يزيد ولا ينقص لم يجز ذلك على حال من وجد عنده سرقه كان غار ما لها الى  
 ان كان في بيته انما اشترى ما وشترها مع العلم بانها سرقه كان لصاحب السرقه ليعدها ولم يكن له الرجوع على البائع بالثمن فان لم يعلم  
 انها سرقه كان له الرجوع على بائعها اذا كان موجودا فان كان قد مات رجح على ورثته بالثمن ولا يجوز ان يكثر من الظالم شيئا يعلم انه ظالم  
 لا يبيعه ولا بأس ان يكثر منه اذا لم يعلم كلف ان علم ان باعده ظالم وتجنب ذلك لاعتقاده لا بأس بشرائه ما باع هذا السلطان من الغلات والتمز  
 والاعظام على جهة الخراج والزكوة وان كان لاخذ لغيره سحى تلك من غضبه مفاعا باعه من غيره فبعد صاحب المتاع عند  
 المشتري كان له انتماره من يده فان لم يجد حتى هلك في يد المبتاع رجح على الغاصب فيمنه يوم غضبه باه الا ان يكونا لمفتر علم انه مضى  
 واشترى من يده فبقيته لصاحبه لا يدرك له على الغاصب فباعه لغيره لصاحب المتاع فان اختلف في قيمته المتاع كان القول قول صاحبه من  
 بالله ثم وموافقا لمضيق منه البيع لم يكن له بعد ذلك الرجوع على المتاع وكان له الرجوع على الغاصب قبضه من الثمن ويند من ابيع  
 بيا قاسدا فذلك البيع في يده او حدث منه متا وكان ضامنا لقيمه في هلاكه ولا رشا فاقص من قيمته لفساده ولا بأس ان يكثر  
 الانسان على البائع فيما يكثر به منه شيئا من افعاله مثل ان يكثر في باع ان يقصر او يحيط او يصغر ما اشبه ذلك كان البيع ماضيا  
 ولو لم يشرط له لا يجوز له ان يشرط ما ليس في مقدوره مثل ان يبيع الذئب على ان يجعله سهيلا او الرطب على ان يجعله نرا فان باع ذلك  
 بشرط ان يدعى في الاصل او الشجر في وقت ما يربد المبتاع كان البيع صحيحا ولا بأس ان يبيع الانسان ثوبا ويستثنى منه نصفه او ثلثه او اقل  
 منه من الاذع لان ذلك معلوم ولا يجوز ان يبيع متاعا بدينار غيره ودم لا يجهول ولا بأس ببيع الجوارح من اليد والسباع من الارض  
 ولا يجوز بيع المسوخ منها على حال ولا بأس ببيع عظام الفيل انما لا الامتاط منها وغيرها من الالات ولا بأس استعمال ما يعمل منه ولا  
 يكثر الانسان الجلود الا من يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكيا فان اشترى منها من لا يثمن به ولا يجوز له بيعها على انها ذكية بل يبيعها كما اشترى  
 من غير ضمان ولا بأس ببيع الخشب من يتخذ ملاحى كل بيع الغنم من يجعله خرا ويكون الاثم على من يجعله كل وجبات ذلك الفضل  
 ويكره استعمال الصلوات عليه لئلا يثقل ولا بأس باستعماله في الفرح وما يوطا بالادب لا بأس ببيع الخمر والدم بينا انواع الاجرام  
 ولا يجوز لبس الرجال الا الصلوة فيه الا ما كان محتاطا حسب دينه فيما مضى من كتاب الصلوة ولا يجوز بيع شئ من الكلاب الا كالمصيد  
 خاصة فانه لا بأس ببيع الا تنفعا بغيره المجرى اذا باع ما لا يجوز بيعه للمسلم من الخمر والخمر وغير ذلك ثم اسلم كان له المطالبة بالثمن كان  
 حلالا لو اذ اسلم وفي ملكه شئ من ذلك لم يجز له بيعه على حال فان كان عليه من جاز ان يؤول في ذلك غيره من ليس بمسلم ويقضون ذلك

في بيع النجاة

## مَنْ نَكَبَ لَهَا يَدَهُ

وبه ولا يجوز له ان يتولى نفسه لان يتولى عنه غيره من المسلمين من غضبه ما لا واشترى مبادية كان الفرج حلالا له عليه وزد  
 المال ولا يجوز له ان يبيع به فان حج به لم يجز منه عن حجة الاسلام وكل شيء من المطعوم والمشروب يمكن الانسان اخباته من غير ان يثاله كما  
 الادها الطينة المستخرجة بالنم وصنوا الطيب الحلاوا والذو الحوضا فانه لا يجوز بيعه بغير اخباته فانه يبيع بغير اخباته كان البيع غير صحيح  
 المتبايعان فيه بالخيار فان راضيا بذلك لم يكن به ما سبق فالا يمكن اخباته الا باساده اهلكه كالبعض الطبخ والقضاء والبا ان يباع  
 واشتبا ذلك فابينا عرجا يزر على شرط الصحة او البرائة من العيوب فان وجد فيها فاسد كان للمتبايع ما بين قيمته صحيحا ومعيها فاشتبا  
 والجميع استرجع الثمن وليس له رد المبيع من ماسواه ولا ما يربى بابتاع الاعوى بشرط الصحة على البرائة من العيوب الية الا فضل ان يوكل  
 الاعوى ان يشتري له ما يريد ولا يتولى ذلك مع التمكن وحال الاختيار اذا ابتاع الاعوى شيئا بشرط الصحة فكان معيبا كان بالخيار في  
 رده او اوفى ليعبلا ان يكون تصرفه على ما بيناه في باب العيوب واذا ابتاع الاعوى شيئا بشرط البرائة من العيوب لم يكن له بعد ذلك  
 ولا اوفى العيب مثل البصر سواء لا باس ان يبتاع الانسان من غيره متاعا او حيوانا او غير ذلك بالتفقد النسبة ويشترط ان يسلمه  
 شيئا مبيع او يستلف ستمنى شئ او يقرضه شيئا معلوما الى اجل او يتقضى منه واذا ابتاع على ذلك كان البيع صحيحا ووجب عليه الوفاء  
 بما اشترط فيه واذا ابتاع الانسان ارضا فبنا فيها او غرس او انفق عليها فاستحقها عليه انساها اخر كان للمستحق قلع البناء والغرس يرجع  
 المتبايع على البائع بقيمة ما ذهب منه فان كان ما غرسه قد اثمر كان ذلك لولايه لا يرض عليه لغارسه انفقته واجرة مثله في عمله فان نشد الغرس  
 بالغرس كان له ما عليه وشا انفسه يرجع هو على البائع له بذلك من كان له عليه غيره مال او متاع الى اجل فدفعه له قبل حلول الاجل كما  
 بالحيثا بين قبضة وبين تركه الى وقت حلول الاجل كان ذلك في ضمان المديون عليه ليس لاحد ان يجبره على قبضه قبل حلول الاجل واذا كان  
 له عليه غيره مال باجل مثله فاجبره عند الى اجل فان فاجبه الى ذلك كان بالخيار ان شاء امضى لاجل الثاني وان شاء لم يمضه متى تقابل  
 المتبايعا البيع انفسح البيع فان عقدا بعد لاقالة باجل لم يكن للبائع الرجوع منه ووجب عليه الوفاء به لا يبيع باكره ولا يثا لا يثا  
 صاحبه اذا باع الانسان ملكا لغيره والمالك حاضر منك ولم يطالب لا انكره لك لم يكن دالة على اجازة البيع ولا دليلا على انه ليس  
 المبيع ملكا له وكل لو صالح عليه هو ساكت لم يضر الصلح عليه كان له المطالبة به وبيع الاب على الابن اذا كان كبيرا غير جائزا فان كان  
 صغيرا جاز بيعه عليه **باب اجرة التمسك والذلال والناقد للمساكين** اجرة الكيال ووزان المتاع على البائع لان  
 عليه توفيق المتاع واجرة الناقد ووزان المال على المتاع لان عليه توفيق المال على الكمال ومن مضى ببيع الامتعة كان له اجرة البيع  
 على البائع دون المتاع ومن كان منتصبا للشركة كان اجرة على المتاع دون البائع فان كان من يبيع ويشترى الناس كان له اجرة على ما يبيع  
 جهة البائع واجرة على ما يشتري من جهة المتاع واذا دفع الانسان الى التمسك متاعا ولم يامر ببيعه فباعه كان بالخيار بين امضا البيع وبين فسخه  
 فان امره ببيعه ولم يذكر له لا نقدا ولا نسيئة فباع كان صاحب السلعة بالخيار ان شاء امضا وكل ان قال له بيعها نقدا فباعها  
 نسيئة كان ابيع بالخيار بين امضا البيع وبين فسخه على ما قدمنا وان قال له بيعها نسيئة بدراهم معلومة فباعه نقدا بدون ذلك كان مخيرا  
 في ذلك بين امضا البيع وفسخه فان امضى لبيع كان له مطالبة الوسيط بتمام المال فان باعها نقدا باكثر مما سلمه كان ذلك لصاحب السلعة لا  
 ان يفسخ البيع بخلاف الوسيط له وخلافه شرطه واذا اختلف الوسيط وصاحب المتاع فقال الواسطة قلت لبيعه بكذا وكذا قال حسنا  
 المال بل قلت لبيعه بكذا وكذا اكثر من الذي قال لم يكن لاحدهما بينة على دعواه كان القول قول صاحب المتاع مع يمينه والله ان باعته  
 ان وجد بينه وان كان قد احدث فيه ما يفسده واستهلك ضمن الواسطة من الثمن اختلف عليه صاحب المتاع وكل الحكم اذا اختلف في التقد  
 ومضى هلك المتاع من عند الواسطة من غير بقرينة من جهة كان المال من مال صاحب المتاع ولم يلزم الواسطة شئ فان كان هلكه بقرينة من  
 الواسطة كان ضامنا لقيمتها فان اختلف في ذلك كان على صاحب المتاع البينة ان قد فرط فيه فان عدها فعلى الواسطة اليمين وان لم يفرط  
 في ذلك واذا قال الانسان لغيري بعه هذا المتاع ولم يسم له ثمن فباعه بفضله من قيمته كان البيع ماضيا والتمس على تمامها لصاحب المتاع وان باع  
 ما اقل من ثمنه كان ضامنا لتمام القيمة حتى يسلمها الى صاحب المتاع على الكمال لا يثا على الواسطة فيما يغلبه عليه ظالم والدليل في جوده البينة  
 والمبيع على المتاع والبائع دون الواسطة في لا يبيع **باب بقباع الحيوان في حكمه** قد بينا ان الشرط في الحيوان اكله اقل  
 ايام فان حدث في هذه الثلاثة ايام فيه حدثا وهلك غيره كان من مال البائع دون المشتري ما لم يحدث فيه المشتري حدثا فان احدث فيه حدثا كان له  
 وضامنه بالبيع لم يكن له بعد ذلك رده الى ان يجد غيره عيبا يوجب له رده على ما ذكرناه فيما مضى لا يبيع ان يملك الانسان احدا الدية ولا واحدا  
 من اولاده ذكره كان وانثى ولا واحدا من المهرمان عليه مثل الاخت ببناتها وبنات الاخ والعمة والخال لا يبيع ان يملك من الرجال من عدا الواسطة  
 والولد من الاخ والخال مما حصل احدا من المهرمان الجدة ذكره لعل في ملكه فانهم يتعقرون في الحال ويكون مولا انسان ان يملك احدا من ذرية

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

## كتاب النجاش

من زكوا حارة يستعملها من ماله ان يقتضيه الحال وكل من ذكرناه من لا يبيع ملكه من جهة الغيب كذلك لا يبيع ملكه من جهة الرضا ولا يبيع ايضا ان يملك الرجل فحصة اذا كانت له والمرأة ان تملك فحصة فحق ملك واحد منهما فوجه بطل العقد بينهما في الحال وكل من اشترى شيئا من الحيوان وكان حامله من الالة في غيره ولم يشترط المالك كان ما في بطنه للبايع ونال المتاع فان اشترط المتاع ذلك كان له ولا يجوز ان يشترى الانسان عبدا بطل العقد لان اشترائه يفتقر الى بيعه فاشترائه مع شيء اخر من متاع او غيره كانا العقد ما ضيا ومن اشترى عبدا او امته وكان لها مال كان ماله لها للبايع ونال المتاع اللهم الا ان يشترط المتاع ماله فيكون له دون البايع سواء كان ماله كثر من ثمنه او اقل منه ويجوز ان يبيع باع من الحيوان كما يبيع باع من غيره كبيع الشاة فيه فان باع اثنتان عبدا او امته ووجدا بهما واحدا الاثر والآخر لم يكن لهما الا واحد من الامرين حسب ما يشاءا عليه من اشترى جارية لم يجز له وطؤها الا بعد ان يشترى بغيره وان كانت من لا يفتقر فحصة او بعين بوما وان كانت ايسة من الميضة مثلها لا يفتقر لم يكن عليها استيرام ويجب على البايع ان يشترى الامة قبل بيعها واستيرامها وكان عدل امرئها جاز للبايع ان يعول على قوله ولا يشترطها والحوط له استيرامها فيما بعد من ماله من سوق المسلمين عبدا او امته فادعيا الحرير لم يفتقر الى بيعه مما لا يبينه ولا يجوز القرقعة بين الاطفال اما انهم اذا ملكوا حق متعة عند ومن اشترى جارية فادعيا فمظهرها انها كانت مضمومة لم يكن لبايعها ان يملكها انما كانا من يد المتاع وبيع له الا ان يرخصه الابيض عن ملك المتاع الرجوع على البايع بما قبضه من ثمنها وغريمه من ولدها ولا يبيع امها الا اولاد بعد موته ولا من على كل حال ولا يجوز بيعه مع وجود اولاد من في ثمنه قبة من ان يكون مينا على مولاهما فانما السيد خلف ام ولد ولد لها ولا يملك في نصيب لدها فانما حصلت من نصيبه نعت في الحال ان لم يخلف لم يفتقر فيها ان غنق نصيب لدها واستتعت فيها البلية الوثرة من غير ما ولا باس ان يشترى الانسان ما يبيده لظالمون اذا كانوا مستحقين للبيوع لا باس بوطى من هذه صفها وان كان فيها الخمس المستحق لم يملك لهم لان ذلك قد جعلوه لغيرهم من ذلك فخلع سعة ومن قال لغيره اشترى حيوانا بشركة والرجع بغيره بينك اشترى ثم ملك الحيوان كان الثمن بينهما كما لو اذنه ثمنه كانا يسم بينهما على ما اشترط عليه فان شرط عليه ان يكون الرجح له ان رجح وليس عليه من الخصال شيء كان على ما اشترط عليه الوعد المولى للنظر في الموال ايضا لا باس ان يبيع من ماله ام عبدا او امته اذا رآه لك صلاحا لهم ولا باس لمن يشترى الجارية منه ان يطاها ويستخدمها منه من غير حرج في ذلك لا باس بشرائه المالك من الكفا اذا اقرهم بالعبودية وان اشترى مملوكا فلا تزين ثمنه في الميزان لا يفتح على ما جاء في الاخبار ومن اشترى من رجل عبدا وكان عند البايع عبدا فقال المتاع ان ذهب بها فخلعها بها شئت رد الاخر وبقض المال فذهبها المشتري فاق واحد من هذه قلير الكعبه منها وبيع نصف لثمن مما اعطا ويذهب في طلب لعلام فان وجد اخراج ايها شاء ورد النصف لك اخذ وان لم يجد كانا لصديقه ما مضى وان كانت الجارية بين شركاء فزكوا عند احد منهم فوطها فانه يد اعنه من الحد بقدر ماله منها من الثمن ويضرب عقدا لغيره من القيمة تقوم الامة بقيمة عادلة ولا يلزمها فان كانت القيمة اقل من الثمن الذي اشترى به الزم ثمنها الاول ان كانت قيمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه كثر من ثمنها الزم ذلك الاكثر فان اذاد واحد من الشركاء الجارية كان له اخذها ولا يلزم الا ثمنها الذي يشترى في الحال والمملوك ان اذ كان مائدين في الجواز فاشترى كل واحد منهما صاحبه من مولا فكل من سبق منهما بالبيع كان المبيع له وكان الاخر مملوكا له فان اتفقا ان يكون العقد في خالة واحدة اضرع بينهما فمن خرج اسمه كان البيع له ويكون الاخر مملوكا وقدره وان اذ اتفقا العقد في خالة واحدة كانا باطلين والحوط ما قدمناه واذا قال مملوك اثنتان لغيره اشترى فملك اذا اشترى بتمه كان ذلك على شيء معلوم فاشترى فان كان للمملوك في خالة قال فملك ماله لونه ان يعطيه فاشترى له وان لم يكن له مال في ذلك الحال لم يكن عليه شيء واذا اذ الانسان شراءه من غيره جاز له ان ينظر الى جميع ماله نظرا من غير شهوة ولا يجوز له النظر اليها وهو لا يريد شرائها على حاله ان كان للانسان جارية فمعت بولد من الزنا جاز له بيعها او بيع الولد ويجوز له ان يبيع بذلك الثمن ويضد به وينفق على نفسه حسب ما اراد التزعم عن ذلك افضل على كل حال ويجوز لبايع من وطى من ولدته الزنا حافة الفارما بعقد الملك معا فان كان لا بد فاعلا فليطامن بالملك ونال العقد لغيره من القيمة ولا يجوز بيعه ولا مشاؤه لانه حر حكمه حكم الاخر ولا يجوز للانسان ان يشترى شيئا من الغنم او غيره من الحيوان من جملة القطع بشرط ان يفتني خيارها لان ذلك يجوز بل يفتني ان يميزها يريد شرائه او يعينه بالصفة فاذا اشترى فغسان في شراء ابل او بقرا وغنم وودنا الماله قال واحد منهما ان لي الزهر والحلبة مالي من الثمن كان ذلك باطلا ويقسم ما اشترى به على اصل الماله بالسوية متى اشترى الانسان حيوانا فملك في مدة الثلثة لا يملك كان لصاحبه ان يخلعه بالله فم انما كان فينجد ثاقا فحلف برئ من الضمان وكان من مال البايع ان امتنع من اليمين لونه اليه وجب عليه الثمن واذا باع الانسان بغير او بقر او غنما واستثنى لوان الجمل كان شركا للمتاع بمقدار اوان الجمل اذا اشترى الانسان ذلك



مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ

[illegible]



# منكف للمنهية

كما ثبت بالاشراك في نفس الملك واذا كانت الشفعة بالاشراك في الطريق واذا كان المبيع نكف ذلك الطريق ونحوه في الباب في طريق  
الشفعة ايضا وكان الملك ثابتا في الطريق للمبيع فان باع المالك الطريق مع الملك واشترى المبيع كانت الشفعة ثابتة وانما اذا تحول  
البايع لشفعة فيها لا يبيع منه مثل الحمام والارحبة وما اشبهها والشفعة ثبتت للغائب كما ثبت للحاضر ونثبت للصغير كما ثبت للكبير والمثل  
الناظر في امر المبيع ان يطالب بالشفعة اذا راعى ذلك صلاحه ولا شفعة للكا في السلم ونثبت الشفعة للسلم على الكافر واذا علم الشراي بالبيع  
ولم يطالب بالشفعة او شهد على البيع او بورك للبايع فيها باع او للمشتري فيها ابتاع ولم يكن له بعد ذلك المطالبة بالشفعة وصلى طالب بالشفعة فيها  
له فيه المطالبة بها وجب عليها من العش مثل الله ان عقد عليه البيع من غير باده ولا نقضا فان كان الشئ بيع نقدا وجب عليه العش نقدا فاذا  
دفع او مطلق او عجز عنه بطلت شفعته فان ذكر غيبه المال عنه اجل ثلثة ايام فان احضر المال والامطت شفعته فان قال ان مال في بلد اخر  
اجل بمقدار ما يمكن ويصدق ذلك المال له ما لم يؤد الى ضرره على البايع فان ادعى الى ضرره بطلت شفعته وان بيع الشئ بثمنه كان عليه العش  
كل اذا كان ملها فان لم يكن ملها وجب عليه فانه كمن يملك المال وفي بيع الشئ بثمنه وزن صاحب الشفعة في الحال كان البايع بالخيار في قبضه  
وتأخره الى وقت حلول الاجل وفي عرض البايع الشئ على صاحب الشفعة بثمن موقوف لم يرد فباعه من غيره بذلك العش واذا بدا عليه لم يكن له ان  
الشفعة المتألفة بها وان باع باقل من الذي عرض عليه كان له المطالبة بها ولا شفعة في هبة ولا في اقرار بملك ولا معاوضة ولا صدقة ولا  
فيما يجعله الانسان مهرانا او جنة او ثمن الشفعة فيها ببيع بثمن موقوف واذا اختلف المتبايعان والشفعة في ثمن الملك كان القول قول  
المتبايع مع مبيته بالله تعالى والشفعة للشريك على المتبايع ويكتب عليه ذلك بالملك ويكتب للمبايع على ثابته مثل ذلك ولا يقهران في ثمن الشفعة  
كما تورث الاموال والغائب قدم وقالب بالشفعة كان له ذلك وفي وجب عليها من غير مثل ما دون من لثمن بمقدار ما ملك من المبيع لغيره  
توفية العش على الحال فان امتنع فذلك بطلت شفعته **باب لشركه في المصداقة** لا تكون الا في الاموال ولا شفعة بالابدية  
والاعمال فمن اشرك نفسه او اكثرهما بما له حصص شركتهما فان كان راس مالهما سواء كان البيع بينهما بالسوية وان كان راس مالهما  
كان البيع بينهما بمقدار ما يوجب كل واحد منهما من اصل المال وكذا ان خسران الخسران بينهما على اصل المال بالسوية وفي اشتراط ان  
يكون المولى للمال والمعتق فيه احدهما لم يجز لآخر النص فيه الا باذنه وان اشترط ان يكون جميعا منصرفين على الاجماع لم يكن لاحدهما  
منه على الانفرد وفي اشتراط ان يكون لكل واحد منهما النص في بيع على الاجماع وعلى الانفرد كان نصهما صحيحا على كل حال وفي شرط  
احد الشريكين على صاحبه لا يبيع بنفسه ولا يملك المال الى بلداخر من غير اذنه ولا يشترى الامثالا بعينه فالحصة شريكة في شئ من ذلك كان  
ضامنا للمال ان هلك وفي جعل الامر في البيع والشراء والنقد النسبة على ما يراه مصلحا لهما وصوابا كان جميع ما جعل صحيحا ما ضاها  
حصل بالمال المشترك المتاع ثم اراد ان ينفق ساهما لم يكن لاحدهما المطالبة بالمال بل لمن المتاع بمقدار ما له من المال وكل ان حصل من اصل  
المال نسبته لم يكن له المطالبة به نقدا فان رضي احدهما بان يأخذ راس ماله ويترك البيع والنقد والنقد النسبة ورضى صاحب ذلك  
كان ذلك جائزا فان نفقا ساهما بالنقد النسبة واخذ كل واحد منهما بمقدار ما يوجب من النقد النسبة ثم اخذ احدهما مال النسبة وصل  
اليه ولم يصل الى الآخر كان من اصل له المال بل من نفقا ساهما ويكفي في هلك عليهما جميعا والشركة بالتأجيل باطلا وفي ما احدهما  
بطلت الشركة وفي اشرك نفسه في عمل شئ من الاشياء من صناعة او غيرها لم ينقض بينهما الشركة وكان لكل واحد منهما الجرا يعلل فان كانا قاسما  
في العمل شرا وباني الاجرة وان نفقا ساهما كانت اجرتهم على مقدار عملهما واذا اعطى الانسان غيره ما لا وجعل بعضه بنا عليه ثم نفقا قد الشركة كان  
ذلك جائزا وصحة الشركة فان لم يجعله وبنا عليه اعطاه المال لخصاب له بركة في الثواب جرة المثل وكان البيع لصاحب المال والخسران  
عليه قدر رواته يكون للخصاب من البيع بمقدار ما وقع الشراء عليه من نصف وربع او اقل واكثر وان كان خسرانا فاعطى صاحب المال وفي  
نقد المضارب ما راسه حصتا المال مثل ان يكون امران يبيعان في بلد بعينه ففصل في غيرهم من البلاد وامر ان يشترى مائة بعينه فاشترى  
غيره وامره ان يبيع نقدا فباع فباعه في بلد بعينه كان خسران عليه وان ربح كان بينهما على ما وقع الشراء عليهما وفي جعل صاحب  
المال الامر في المضارب فباعا يبيع ويشتري فباعا يبيع بالشفعة النسبة كان جميع ما جعله فاضيا ولم يله من ضامنا ما هلك من المتاع واذا  
اعطى الانسان غيره ثوبا او مائة وامره ان يبيع فان ربح كان بينهما وان نفق شي عا اشترا لم يله من ثمنه شي ثم باع خسران عليه شي وكان  
له اجرة المثل فان ربح كان صاحب المال بالخيار بين ان يعطيه ما وافقه عليه بين ان يعطيه جرة المثل وفي خلف لشريكان او المضاربين  
وصتا المال في شئ من الاشياء كانت البينة على المدعي اليه من على المدعي عليه مثل الدعاوي في سائر الاشياء وليس كذلك في مضامنه  
شركة على وجه يضر به مثل ان يكون بينهما مائة او عقارا ان منعت هلك مثل الحمامات والارحبة والمحبوا او الوفي الكفا المقتنة مثل الارحبة

باب لشركه في المصداقة

# كتاب النجاشي

الدرهم ما اشترى لك فوق ما ليه بذلك كان منعديا ولم يلزم صاحبه جابته الى ذلك بل ينبغي ان تباع السلعة بما تشاء وتقام بالقرن  
او يقوم وباخذ احد ما بما يقوم ويؤدى الى صاحب من يبيعه صاحب المال متى اذا ان ياخذ ما له من مضاد به كان له ذلك لم يكن للمضاد الا ان  
عليه من ذلك كان له جرة المثل الى ذلك الوقت وان اشترى المضاد بثلثي المبلغ لم يكن لصاحب المال مطالبة بما لا بد ان كان قد اشترى المتاع  
وقد من عند الثمن عشرين من مضاد به لم يلزم المال ذلك وكان من مال المضاد فان ربح كان له وان كان عليه بكرة مضاد بكرة ما لم يكف  
من المهور والنصار وغيرهم وكل مضاد بهم ومحاظتهم وليس لك تحطؤ وموقع غير احد الشريكين على صاحبه بجبانته فلا يدخل هو  
مثلا اقتضا صامنه بل يقاسمه لشركة ان شاء ومضى من صاحب المال المضارب اس المال لم يكن له من الربح شيء وكان للمضاد ودون  
كل الخسران يكون عليه من شتر المضاد ملوكا وكان اياه او ولد له فانه يقوم عليه فان نادى ثمنه على ما اشترى اغتفر منه بستانا  
من الربح وليس في ما يبتى من المال لصاحب المال ان نقص عنه او كان على مال من المال بقى فاما كان ومن اعطى الاليتيم الى غير مضاد  
فان ربح كان بينهما على ما يتفقان عليه ان خسر كان ضامنه على من اعطى المال لا يجوز للمضاد ان يشترى جارية ببطاها الا بان ياذن له  
صاحب المال في ذلك وكل ما يلزم المضاد في السفر من المؤنة والنفقة من غير سرائر كان على صاحب المال فان اودى الى البلد الاخر الذي  
هو منه اعنى صاحب المال كان نفقة من نصيبه من كان له على غيره مال ينال يحضره ان يجعله شركة او مضاد به الا بعد ان يقضه عليه  
اباه افتاء ومن كان عنده اموال للناس مضاد به فاثان عين ما عنده انه لبعضهم كان على ما عين في وصيته فان لم يعين كان لهم  
بالتوبة على ما يقضيه من الاموال **باب الرهن في حكمها** اذا كان الانسان على غيره مال فلا باس ان يستوفى  
من ماله بان ياخذ منه فلا يدخل الشيء في ان يكون رهنا الا بعد قبض الرهن له ويمكنه منه فلا باس ان يكون الرهن اكثر  
قيمة من المال الذي عليه كك لا باس ان يكون اقل ثمانية من ذلك لو من من عند الرهن من غير قرض من جهة كان له ان يرجع  
بالمال على الراهن ويكون ضائع الرهن من مال الراهن دون الرهن ومنه هلك الرهن من غير قرض من جهة او مضاعف منه كان ضامنا للقرن  
الرهن في ذمت هلاكه وشره الفضل فان كان ثمن الرهن اكثر من الدية كان عليه قاضيه بالرد وعليه الباقي فان نقص من ذلك  
كان على الراهن ان يوفيه تمام ما عليه ان شاك الرهن والمال لم يكن لاحد مما على صاحبه سبيل ومنه اختلاف الراهن والرهن في  
قبض الرهن كان القول قول المرتهن مع يمينه بالله فان اقام الراهن بينة ان المرتهن ضيعه فله فيه لزمه ضمانه ولم يقنع منه اليقين  
وان اختلفا في بينة الراهن كان القول قول صاحب الرهن مع يمينه بالله وقيمه يوم هلك يوم رهن الى من دان لاختلافه  
ما على الراهن من المال كان على المرتهن البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الرهن اليقين وقد دكر ان القول قول المرتهن مع يمينه  
ايمنه والبينة على الراهن ما لم يستغفر الراهن ثمنه من اختلافه في منع فقال له عنده انه رهن وقال صاحب المتاع انه ودعيته كان  
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله ثم على المدعي لكونه رهنا البينة بان رهن عنده وقد دكر ان كان القول قول من عند الراهن  
مع يمينه الا ان باي صاحبه بينة انه ودعيته وان كان الراهن ما له غلة مثل ان يكون ردا او ارضا كانت الغلة والاجرة لصاحب الرهن  
على المرتهن ان يقاضه من ماله عليه جعل صاحب الرهن من الرهن في حل من النص في الراهن كان ذلك حلاله سواء كان ذلك دار الواد  
او ضياعا او حيوانا او متاعا او غير ذلك ومنه لم يجعل من ذلك في حله صرف بينة كان ضامنا له ولم يحدث بينة من الحوادث ومنه سكون  
الداء ودفع الارض كان عليه جرة المثل للدار وطسقا لا يجوز للمرتهن ان يبيع الراهن الا باذن صاحبه ان غاب عنه صبر عليه  
ان يبيح او ياذن له في بيعه ان كان شرط المرتهن على الراهن ان ياذن له على ماله عليه كان وكلاهما في بيع الراهن واخذ ماله من جلته  
كان ذلك جائزا واذا حل الاجل لم يفتد المال باع الراهن فان فضل منه شيء يديه على صاحبه ان يقضه عليه على الكا ان شاك  
لم يكن له ولا عليه في ذلك ان كان عند الانسان رهن ولا يذلل هو صبر الى ان يبيح صاحبه ان لم يبيح باهرا اخذ ما لو تصد عنه بالثمن  
واذا مات من عند الراهن ولم يعلم الورثة الراهن كان ذلك كسبيل له فان علمه بعينه فجب عليهم رد على صاحب الرهن ما عليه منه  
يجوز للواهن ان يتصرف فيما رهنه فان كان الراهن ردا لم يجز له ان يسكنها ولا ان يبيعها ولا ان يبيحها وان كان ارضا  
لم يجز له تداعيتها ولا بيعها ولا اجادتها وان كان مملوكا او جارية لم يجز له استخذائها ولا وطؤها الجارية فان عليها كان محظوظا ولا يكون  
بجعله نائبا ومنه باع الراهن وتصديره او حبه او اجاره او غرضه من غيره لم يرهنه كان ذلك باطلا وكل ان اعتق المملوكه او دبره او كفا  
كان ذلك باطلا فان امضى المرتهن ما ضله الراهن كان ذلك جائزا ما ضاها ولم يكن للمرتهن رجوع فيها امضا واذا كان عند الانسان شيء  
جاءه من ذلك بعضها وفي البعض كان ماله فيها فله فان هلك الكل كان ماله في ذمة الراهن اذ لم يكن ذلك لم يكن ذلك من ماله  
حسب ما مضى ومن عند الراهن جاز ان يشترى من الراهن بغيره من الراهن بغيره من الراهن جاز ان يبيعه من الراهن

باب الرهن في حكمها  
اذا كان الانسان على غيره مال فلا باس ان يستوفى  
من ماله بان ياخذ منه فلا يدخل الشيء في ان يكون رهنا الا بعد قبض الرهن له ويمكنه منه فلا باس ان يكون الرهن اكثر  
قيمة من المال الذي عليه كك لا باس ان يكون اقل ثمانية من ذلك لو من من عند الرهن من غير قرض من جهة كان له ان يرجع  
بالمال على الراهن ويكون ضائع الرهن من مال الراهن دون الرهن ومنه هلك الرهن من غير قرض من جهة او مضاعف منه كان ضامنا للقرن  
الرهن في ذمت هلاكه وشره الفضل فان كان ثمن الرهن اكثر من الدية كان عليه قاضيه بالرد وعليه الباقي فان نقص من ذلك  
كان على الراهن ان يوفيه تمام ما عليه ان شاك الرهن والمال لم يكن لاحد مما على صاحبه سبيل ومنه اختلاف الراهن والرهن في  
قبض الرهن كان القول قول المرتهن مع يمينه بالله فان اقام الراهن بينة ان المرتهن ضيعه فله فيه لزمه ضمانه ولم يقنع منه اليقين  
وان اختلفا في بينة الراهن كان القول قول صاحب الرهن مع يمينه بالله وقيمه يوم هلك يوم رهن الى من دان لاختلافه  
ما على الراهن من المال كان على المرتهن البينة فان لم يكن معه بينة فعلى صاحب الرهن اليقين وقد دكر ان القول قول المرتهن مع يمينه  
ايمنه والبينة على الراهن ما لم يستغفر الراهن ثمنه من اختلافه في منع فقال له عنده انه رهن وقال صاحب المتاع انه ودعيته كان  
القول قول صاحب المتاع مع يمينه بالله ثم على المدعي لكونه رهنا البينة بان رهن عنده وقد دكر ان كان القول قول من عند الراهن  
مع يمينه الا ان باي صاحبه بينة انه ودعيته وان كان الراهن ما له غلة مثل ان يكون ردا او ارضا كانت الغلة والاجرة لصاحب الرهن  
على المرتهن ان يقاضه من ماله عليه جعل صاحب الرهن من الرهن في حل من النص في الراهن كان ذلك حلاله سواء كان ذلك دار الواد  
او ضياعا او حيوانا او متاعا او غير ذلك ومنه لم يجعل من ذلك في حله صرف بينة كان ضامنا له ولم يحدث بينة من الحوادث ومنه سكون  
الداء ودفع الارض كان عليه جرة المثل للدار وطسقا لا يجوز للمرتهن ان يبيع الراهن الا باذن صاحبه ان غاب عنه صبر عليه  
ان يبيح او ياذن له في بيعه ان كان شرط المرتهن على الراهن ان ياذن له على ماله عليه كان وكلاهما في بيع الراهن واخذ ماله من جلته  
كان ذلك جائزا واذا حل الاجل لم يفتد المال باع الراهن فان فضل منه شيء يديه على صاحبه ان يقضه عليه على الكا ان شاك  
لم يكن له ولا عليه في ذلك ان كان عند الانسان رهن ولا يذلل هو صبر الى ان يبيح صاحبه ان لم يبيح باهرا اخذ ما لو تصد عنه بالثمن  
واذا مات من عند الراهن ولم يعلم الورثة الراهن كان ذلك كسبيل له فان علمه بعينه فجب عليهم رد على صاحب الرهن ما عليه منه  
يجوز للواهن ان يتصرف فيما رهنه فان كان الراهن ردا لم يجز له ان يسكنها ولا ان يبيعها ولا ان يبيحها وان كان ارضا  
لم يجز له تداعيتها ولا بيعها ولا اجادتها وان كان مملوكا او جارية لم يجز له استخذائها ولا وطؤها الجارية فان عليها كان محظوظا ولا يكون  
بجعله نائبا ومنه باع الراهن وتصديره او حبه او اجاره او غرضه من غيره لم يرهنه كان ذلك باطلا وكل ان اعتق المملوكه او دبره او كفا  
كان ذلك باطلا فان امضى المرتهن ما ضله الراهن كان ذلك جائزا ما ضاها ولم يكن للمرتهن رجوع فيها امضا واذا كان عند الانسان شيء  
جاءه من ذلك بعضها وفي البعض كان ماله فيها فله فان هلك الكل كان ماله في ذمة الراهن اذ لم يكن ذلك لم يكن ذلك من ماله  
حسب ما مضى ومن عند الراهن جاز ان يشترى من الراهن بغيره من الراهن بغيره من الراهن جاز ان يبيعه من الراهن



## مِنْ نَكَيْتِ لَهَا يَدَ

حمل فمال الانسان كان مع امره كنهها وهذا وحكم الاصل فادعته كل فان الزرع يكون خارجا عن الر من ذلك حكم الخيرة  
 اذا كان فيها الثمرة فان ثمرها تكون خارجة من الر من فان حملت الخيرة في خال الاوهان كان ذلك هنا مثل الخيرة ولا باس ان يرهن لا  
 ما هو مشاع غير مقسودا من مال بملك وما لا يملك على مال معلوم كان المال لازما على ما يملكه ولم يلزم على ما لا يملك شي واذا كان عند  
 الانسان هو هو لشيء مخصوص فمال الراهن وعليه بن لغيره من الغراء لم يكن لاحد من الغراء ان يطالبه بالر من الا بعد ان يستوفى  
 المرهن ماله على الر من فان فضل بعد ذلك شيء رده على الودعة وكان ذلك لباية الغراء وقد ردا انه يكون لغيره من الديان سواء يتخلص  
 بالرهن والاول لحوط واذا كان له على الراهن مال على غير هذا الر من لم يجز له ان يجعله على هذا الر من ومتى مال الراهن كان المرهن  
 في غير ماله على الر من مع غيره من الديان سواء اذا قال الراهن للمرهن جع الر من قبل حلول الاجل فباعه لم يكن له ان يقتصر في المالا الا  
 بعد حلول اجل ماله فان اذن له صاحب المال كان ذلك سائغا لمحل الا واذا كان الر من دابة فزكها المرهن كالفقهها عليه كان كانه  
 شاة وشرب لبنها كان عليه فقتهما واذا كان عند انسان دابة او حيوان اخر هذا فان فقتهما على الراهن دون المرهن وان انفق المرهن  
 عليها كان له ركبها والا شفعها بالادعوى على الراهن بما انفق واذا اختلف فقها فقال احد مالي عندك وراهم ديناد وقال الاخر  
 هو دبعة عندك كان القول قول صاحب المال مع يمينه من كان عند رهن فمال صاحبها فان اقره طولبه ولم يعط ماله بما له ان خط  
 منه بعد ماله عليه بر البائة على ودته فان لم يفعل اقران عند هذا كانت عليه البيعة انه رهن فان لم يكن معه بيعة كان على الودعة  
 اليمين انهم لا يعلون ان له عليه شيئا وجب عليها بر الراهن الذي اقره **باب لو بيعت لغيره** اذا كان عند انسان  
 ودبعة وطلبها صاحبها وهو متمكن من ردها وليس عليه ردها ولا عليه غيره منه لا يمكن تلافيه من الخوف على النفس وعلى المال وجب عليه  
 ردها سواء كان المودع كافرا او مسلما او مؤمنا او قاسما وعلى كل حال اذا كان المودع ظالما او اودعه يكون مضوبا لم يجز للمودع رده  
 عليه الا ان يخاف على نفسه ماله او على بعض المؤمنين من ذلك عليه بردها الى اديانها ان عرفهم فان لم يعرفهم عرفها حولا كما يعرف اللفظة  
 فان باصاحبها والا ضلها عند من طالب صاحب المودعة الظالم المودع بردها عليه طالبا ليمين جازله ان يجعل ان ليس له عند شيء  
 ولم يلزم اثم ولا كفارة وذلك ان مال المودع لم يجز له ردها على ودته وله ان يجعل ان باهم ما اودعه شيئا ويوصل الودعة الى صاحبها وفيه  
 المصنوع مخالفا بغيره من مال المودع لم يجز للمودع منعه من شيء من ذلك وجب عليه ردها عليه باجماع الا انه لا يميز له المصنوع من غيره والمودع  
 مؤتمن على الودعة قوله مقبول فيها فان صاعدا لوديعه لم يلزم شيء الا ان يكون قد شرط في حفظها او تعديتها فان فعل شيئا من ذلك  
 عليه ضمانا ولا يمين على المودع بل قوله مقبول فان ادعى المستوع ان المودع قد فرط اوضع كان عليه البيعة فان لم يكن معه بيعة كان على المودع  
 يمين واذا اختلف فقها في مال فقال له عند الممال انه ودبعة وقال الاخر انه برين عليك كان القول قول صاحب المال وعلى الذي عند الممال  
 البيعة انه ودبعة فان لم يكن بيعة وجب عليه ردها الى ان هلك كان ضامنا وان طالب صاحب المال اليمين انه لم يودعه ذلك المال كان له  
 نصر المودع في الودعة كان متعديا وضمن الممال ان ردها الى المكان من غير علم صاحبها لم يبرء بذلك منه وكان ضامنا لها الا ان  
 يبردها على صاحبها او يجعلها ودبعة من الراس فاذا قال المودع للمودع اترك هذا الودعة في موضع بعينه فتركها اذنه ثم هلكت كاشتمن مال  
 المستوع فان نقلها من موضعها الى غير ذلك الموضع من غير خوف ولا مضرة عليها كان ضامنا لها وفيه قال له احفظ هذه الودعة وجبت  
 حفظها كما يحفظ مال نفسه فان نقل ماله نقلها معناه هلك في حال نقله والحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء ومتى لم يجعلها مع ماله ولم  
 يحفظها كحفظ ملكه كان ضامنا لها واذا اختلف للمودع والمودع في قيمة الودعة كان القول قول صاحبها مع يمينه بالله ثم ومنه نصر المودع  
 الودعة كان ضامنا لها حسب قيمتها فان رجح كان الرجح لصاحب الودعة وان خسر كان على المودع ومنه ما المستوع وجبه الودعة الى الذي  
 فان كان واحد سلما اليه ان كانوا جماعة لم يسلمها الا الى جماعةهم والى احد منهم يتفقون على تسليمها اليه ويعطى كل ذي حق حقه فان سلما  
 الى احد منهم بغير ضامن اليقين كان ضامنا لمصلحة البائنين على الكمال الغادية على ضامين ضامناتها تكون مضمونة على كل حال بشرط ذلك  
 او لم بشرط وهو كل ما كان رهما او مضوا يلحق بذلك من استعما من غيره ما لا يملكه فانه يكون ضامنا له وان لم يشترط المعبر يكون المعبر  
 لصاحب الشيء والصبر الا لا يكون المستعبر ضامنا الا ان يشترط المعبر عليه فان شرط عليه ضمانه ضمنه على كل حال ان لم يشترط لم يكن عليه  
 ملك ضمانه الا ان يشترط فيها او يتعدا فانه يبرئ ضمانها واذا اختلف المستعبر المعبر في قيمة الغار كان القول قول صاحبها مع يمينه بالله مخالفا  
 في القدرية والقيصع كان على المعبر البيعة وان لا استعافها اوضع فان لم يكن معه بيعة كان على المستعبر اليمين ومن استعافها منه  
 كان لصاحبها باخذ من عند المرهن ولم يكن له منعه منه وكان له ان يرجع على الراهن بماله عليه من المال **باب لو كسأ مرعوق**  
 المسافاة لا باس ان يرد عنه الثلث والربع او اقل واكثر ويكره ان يتراع الانسان بل يحفظه والشعر والتمز والزيب ليس له يحفظون

# كتاب التجارة

زارع شئ من ذلك فيجعله من غير ما يخرج من تلك الارض مما يزرعه المستعمل بل يجعله لك في ذمة المزارع ولا باس ان يباخر الا انشا الارض بالذمام والدنا بغيره فان زارع الارض على ان يكون المزارع يتولى زاعتها بنفسه لم يجز له ان يعطيها لغيره وكذلك ان شرط عليه ان يزرع شئاً بعينه لم يجز له خلاصه ولا باس ان يشارك المزارع غيره ولم يكن لصاحب الارض خلاصه ومن اجر غيره ارضا كان المستاجر ان يقيم في الارض من يتوكله ويقيم مقامه من استاجر ارضا بالنصف والثلث والرابع جأله ان يجرها غيره باكثر من ذلك اقله ان استاجرها بالذمام والدنا بغيره لانه ان يجرها بالذمام والدنا بغيره ما شاء والمزارع اذا شرط على صاحب الارض شرطاً وجباً لهما جميعاً الوفاء به فان شرط صاحب الارض على المزارع جميع مؤنة الارض من عمالة ومند وكسره وحفرها بغيره كان عليه القيام بذلك لاجتماع ثم المقاسمة على ما اتفقا عليه فان كان شرط المزارع ان يخلط قبل المقاسمة كان له ذلك ان لم يكن شرط كان البذر عليه على ما شرط وان شرط ايضا عليه خراج الارض مؤنة السلطان كان عليه ذلك وان صاحب الارض فان شرط ذلك وكان قد اعد معلوماً ثم زاد السلطان على الارض المؤنة كانا الزيادة على صاحب الارض ومن المزارع ومن شرط المزارع على صاحب الارض جميع المؤنة من البذر وكسره وحفره غير ذلك يكون من جهة القيام بها ونزاعها وعادتها كان ذلك صحيحاً ولم يلزمه شئ من مؤنة السلطان ولا خراج الارض لا غير ذلك ويكون له المقاسمة على ما يقع الشرط عليه متى استاجر ارضاً مدة معلومة وجب عليه مال الاجارة وكان مثله المدة المعلومة سواء وقع فيها او لم يزرع فان منع صاحب الارض من التصرف فيها ثم انقضت المدة لم يكن عليه شئ ومنعه من التصرف فيها ظالم لم يكن على صاحب الارض شئ فان عرفت الارض لم يتمكن المستاجر من التصرف فيها لم يلزمه شئ من مال الاجارة الا ان يكون تصرف فيها بعض تلك المدة فيلزمه بمقدار ما تصرف فيها وليس عليه اكثر من ذلك لا اقل ولا يصح المزارعة ولا الاجارة الا باجل معلوم فليكن له فيها الاجل كانت باطله وان كان قد تصرف فيها المستاجر انفق فيها كان له ما انفق ولصاحب الارض ما يخرج منها والمزارع اجره المثل ان لم يكن ذكر الاجل لم يكن له اكثر من ذلك من اخذ ارض الانسان عضياً فزرعها او عمرها او بنى فيها بغير اذنه كان لصاحب الارض قلع ما زرع فيها وبنائه اخذاً عنه فان كانا لخاصة ببيع وبلغت كانت لغيره ويكون لصاحب الارض طسوق الارض اذا اكرى انسان اذا اذلتكمها وفيها بستان فزعمت زرعاً وغرس شجراً فان كان فعل ذلك ما بين صاحب الارض ثم اذا التحول عليها وجب على صاحب الارض ان يقوم بجميع ما فيها من الزرع والفحل ويعطيه للمزارع والغارم وان لم يكن استاذن صاحب الارض ذلك كان له قلعها واعطائه اياه ومن استاجر ارضاً ببيع صاحب الارض رضاه لم يطل بذلك اجابته وان كان البيع بغير المستاجر يكون البيع صحيحاً غير انه يلزم المشتري ان يصبر الى ثمنه فضاء المدة الاجارة وانما المشتري لم يطل بغيره بمؤنة الاجارة وجب على المشتري ان ينقضي زمان الاجارة ومتى ما انقضى بطلت الاجارة بينهما وانقطعت في الحال كما الاجارة لان المستاجر وان ملكه لغيره الا ما افاض له من زرع ارضاً على ثلث او ربع وبلغت لغيره جازاً لصاحب الارض ان يجر عليه الغلة ثمرة كانتا وغيرهما فان رضى المزارع بما خسر اخذها وكان عليه حصته صاحب الارض مؤثراً نقص الخسران اذا كان له البائة فانه ملك لغيره بعد الخسران سواء يزرعها او لا يزرعها فان شرط عليه للمزارع شئاً من المساقاة في الفحل او الشجر او الكرم جازية بالنصف والثلث والرابع وكانت المؤنة فيها على المساقاة وصاحب الارض منتهى صاحب الفحل والشجر غيره ولم يذكرها له من الثمرة كانت المساقاة باطله وكان لصاحب الفحل والشجر ما يخرج من الثمرة وعليه المساقاة اجرة المثل من غير زيادة ولا نقصاً وبكره لصاحب الارض ان يشترط على المساقاة مع المقاسمة شيئاً من ذهب وفضة فان شرط ذلك على المساقاة او شرط له وجب عليهما الوفاء بما شرطاه اللهم الا ان يملك الثمرة بافضاً مساوية ولا يلزمه شئ مما شرط عليه على حاله وخارج الثمرة على ربح الارض ونال المساقاة الا ان يشترط ذلك على المساقاة فيلزمه الخرج منه من اخذ ارضاً منتهى فاجابها كانت له وهو اولى بالتصرف فيها اذا لم يرضطاد بكان للسلطان طسوق الارض ان عرف المأرب كان له خراج الارض طسوقها فان شرط على صاحب الارض ان يجرها ويكون ارتفاعها له مدة من الزمان ثم يسلمها اليه كان ذلك جازياً وكذلك ان يكون على صاحب الارض مؤنة ما عليه للسلطان كان ذلك جازياً لصاحب الارض ان يجرها منتهى متشأ ومن استاجر ارضاً بشئ معلوم جاز له ان يجر بعضها باكثر من ذلك المأرب ينصرف هو بما بقي في البائة وكذلك ان اشترى مزارعاً جاز له ان يبيع شيئاً منها ما كثر ما لم يبرع هو بالبائة ما بقي منها وليس له ان يبيع بمثلها اشترى او اكثر منها ويرعى هم الا ان يحدث فيه حدثاً ويكون ذلك ايضا برضا صاحب الارض ان لم يرض ببيعها من سواء لم يجز له ذلك وانما يكون له ان يجرها بنفسه **باب الاجارة** لا تجارة الا لا باجل معلوم ومال معلوم فمتى لم يذكر الاجل لا المال كانت الاجارة باطله وان ذكر الاجل لم يذكر مال الاجارة لم ينقضي الاجارة ومنه ذكرها كانت الاجارة صحيحة ولزم المستاجر المأرب الى المدة المذكورة وكان المجر بالخباء انشاء ظالمه بمرجع في الحال وان شاء اخرها عليه لئلا ان يشترط المستاجر ان يعطيه المأرب عند انقضاء مدة الاجارة او بخوم مخصوصة فيلزمه بحسب شرط والموت بطل الاجارة على ما بيناه والبيع لا يبطلها على ما ذكرناه في الباب الاول واجارة المشاع جازية

ان شرط

منه

# من نكث لثباته

من نكث لثباته

اجارة المقتضى سواء دعت استاجر الانسان ما اذا امسكتا مائة بان يقول كل شهر يكذا وكذا لم تنقدا لاجارة الاعلى فهو واحد وكان  
 ما زاد عليه يلزمه فيه اجرة المثلثة لم يمكن الموجب المستاجر من التصرف في الملك سقط عنه مال الاجارة فان كان قد مره كان له ان يرجع عليه  
 به ومنه مكنه من التصرف فيه غير انه منعه منه ظالم لم يسقط عنه بذلك مال الاجارة وكان له الرجوع على الظالم بما منعه من التصرف ومنه  
 استمدا المسكن سقط عن المستاجر لرجوعه الى ان يصيد صاحبه الى عهده ويمكنه من التصرف فيه فان كان قد تقدم مال الاجارة كان له ان  
 يرجع على الموجب مقدار اجرة الزمان الذي اقدم فيه الملك ومنه احقر في المسكن بتفريط من جهة المستاجر لم يسقط عنه مال الاجارة ويكون عتقا  
 لما نكث منه وانهد ومنه مكنه الموجب من التصرف وامتنع المستاجر من التصرف لم يسقط عنه مال الاجارة ولا يجوز للانسان ان يوجر اذا او  
 مسكنا ما كثر ما استاجر ما الا ان يحدث فيها حدثا فان فعل ذلك كان له اجارته ما كثر ما استاجر ما اذا استاجر مسكنا على ان يمسكه هو لم  
 له ان يمسكه غيره فان استاجر من غيره شرط كان بالحيثا انشاء سكن وانشاء اسكن غيره والملك اذا كان مشترك بين اثنين او ما زاد عليهم  
 لم يكن لاحدهما ان يسند بالاجارة دون صاحبه بل يفتقان على الاجارة فان نشا تادها بمقدار من الزمان واذا استاجر ملكا وسكن به  
 ثمانية يمكن ان يسند بالاجارة غيره ما كثر من مال الاجارة ولا يجوز ما يمسك ما قد استاجر الا ان يكون قد احدث فيها حدثا فان فعل ذلك جاز  
 له ان يوجر ما شاء ومن اكثر ما يبركهما هو لم يجران بركهما غيره فان ابركهما غيره فملك كان صامنا فان غابت لزمه بمقدار عيها فان اكثرها  
 مطلقا جاز له ان يبركهما ان شاء او بركهما غيره واذا اكثر ما على ان يبركهما الى موضع مخصوص لم يجز له ان يتجاوز ذلك ان اكثر ما على ان يجزها  
 مقدارا بعينه لم يجز لها ان يجزها اكثر من ذلك كذلك ان اكثرها على ان يسلك بها في طريق مخصوص لم يجز له ان يسلك بها في غير ذلك الطريق ومنه  
 في شئ مما قلناه كان صامنا لها ولكل ما يحدث فيها ولو نهان سألها اكثر ما شرط او حملها اكثر مما ذكر اجرة الزيادة من غير نقصا ومنه  
 الذابة والحال وصفتها كان صامنا لها ولو نهان سألها فان اختلفا في الثمن كان على صاحبها البينة فان لم تكن له بينة كان القول  
 قوله مع يمينه فان لم يجلفه ود اليمين على المستاجر منه لفته اليه او بطلان على شئ والحكم فيما سوا الذابة مما يقع الحلف ونهين المشا  
 والمستاجر منه كانت البينة على المدعي اليه على المدعي عليه من استاجر ابرة ففرط في حفظها او عليها او سقيها فملكها وغابت كانت  
 لها ولما يحدث فيها من العيب لصانع اذا قبله على ان يمسكه ما كثر من ذلك اذا كان قد احدث فيه حدثا فان لم يكن قد احدث  
 فيه حدثا لم يجز له ذلك وان بدل غيره بان صاحب العمل لم يملك لم يكن عليه شئ وان قبله من غير ان يملك كان المستقبل الاول صامنا  
 لو كان ما عطي غيره شيئا بصلح فاسد ونكث به كان صامنا له وذلك مثل الصانع يعطي شيئا لبلد ونفسه او القضا يعطي ثوبا لبلد فخره  
 او بخبره ومن اشبه هؤلاء من الصانع فانه يلزمهم الثمن ما اسد وهذا اذا افسد شئ من جهمها وفريط سهم وما اشبه ذلك فملك  
 من غير ذلك لم يكن عليهم شئ من ذلك الملاح صامنا لما يجله اذا عرفت بفريط من جهته فان عرفت لسيفته بالوج او غير ذلك من غير  
 فريط منه لم يكن عليه شئ والمكاد مثل الملاح يضمن ما يفرط فيه ولا يفرط ينم لم يكن عليه شئ في هلاكه ولا ينبغي لاحد ان يضمن  
 صامنا شيئا الا اذا التهمه في قوله فان كان ما مونا ثقة وجب ان يصدقه ولا يغيره شيئا ومنه اختلاف المكاد في هلاك شئ في  
 دفع فيه فريط ام لا كانت البينة على المدعي اليه على المدعي عليه اذا اختلف صاحب المتاع والصانع في الفريط كان على صاحب  
 المتاع البينة فان لم يكن معه بينة فعلى الصانع اليه من استاجر غيره ليقفه في جوابه كان ما يلزم الاجير من الثقة على المستاجر دون الاجير  
 شرط عليه ان يكون ثقته عليه كان ذلك جازا وينبغي ان لا يستاجر الانسان احدا الا بعد ان يقاطعه على اجرة فان لم يفعل ذلك وله الاجابة  
 ولم يلزمه اكثر من اجرة المثلثة اذا فرغ الاجير من عمله وجب ان يوفي الاجرة في الحال من تاخير فان كان قد اعطاه طعاما او متاعا ثم تغير سعره كثر  
 لبعده وقت اعطى المتاع دون وقت الحاجة من استاجر ملوك غيره من مولا كان ذلك جازا وتكون الاجرة للولي وان بعد ان شرط  
 المستاجر للبعد ان يعطيه شيئا من غير علم مولا لم يلزمه الوفاء به ولا يحل للملوك ايضا اخذه فان اخذه وجب عليه رد على مولا من استاجر  
 غيره ليتصرف له في جوابه لم يجز له ان يتصرف لغيره في شئ الا باذن من استاجر فان اذن له في ذلك كان جازا ومن استاجر ملوك  
 من مولا فامد الملوك شيئا او ابق بقل يفرغ من عمله كان مولا صامنا لذلك من اكثر من غيره ذابره على ان يجمله متاعا الى  
 بعينه مدة من الزمان فان لم يفعل ذلك نقص من اجرة ان كان ذلك جازا ما لم يحط ذلك بجميع الاجرة فان احاط الشرط بجميع الاجرة كان الشرط  
 باطلا ولو لم يجر المثلثة الصانع والمكاد والملاح اذا ادعوا هلاك المتاع او ضياعه كان عليهم البينة بذلك فان لم يكن معهم بينة كانوا  
 صامنين للمتاع وصاحب الختام اذا ضاع من عنده شئ من الثياب غير ما لم يكن عليه ضمان ومن حمل متاعا على دابة مضلنا فاقبله  
 او كسر المتاع كان صامنا لدبره المقول ولما انكر من المتاع واذا استغفل لبعيره الدابة بجلها فضاها صامنا لما عليها من المتاع  
 كتاب التكاثر باب ضرب بل التكاثر التكاثر ثلثة اضرب ضرب منها هو التكاثر المستدام الذي لا يكون مؤجبا ابانا

# كتاب النكاح

معلوم ولا شبهة معينة به بل هي الاكاد وجب التفقه وليست من باب الاعلان والاشهاد عند العقد به تجب المودة وهو نكاح لا يرد الا بالطلاق وما يقوم مقامه من انواع الفرقة ونكاح المغذ وهو العقد باجل معلوم مهر معين ولهذين الحكمين يتميز من نكاح الغبطة لم يذكر فيه الاجل ان سمي المغنة كان النكاح دايما وصلة لم يذكر فيه المهر مع الاجل كان العقد غير صحيح نكاح بملك الايمان وهو يخرج بالا مائة دون الحرا ويحسن بين شرائط هذه الضوابط من النكاح فمرد لكل ضرب منها بابا انشاء الله **باب احلال النكاح** **والحر من الحر** فان من انشا على ضربين ضرب منهن يحرم بالنسب ضرب منهن يحرم بالسبب عدا ما فباح العقد عليهن والولاء فيمن بالنسب الام وان علت والبنت ان تزك والعم والحالة وان علت والاخت بناتها وان تولد وبناث الاخ وان تولد ولا يحرم من جهة النسب غير هؤلاء المذكور والولاء يحرم بالسبب على ضربين ضرب منهن يحرم العقد عليهن على جميع الاحوال المذكور ان من جهة النسب يحرم مثل من جهة الرضا يحسن بين كيفيته باب مفرد انشاء الله ويحرم العقد على امرأة تدعى عليها الابن والابن ويحرم وطؤها وبه قد ملكها الاب والابن اذا جامعها او نظر منها ما يحرم غيرها لهما النظر لهما او قبلها بشهوة ويحرم العقد على الملوحة سواء دخل بالبنت او لم يدخل بها واذا عقد على الام ودخل بها حرم عليه العقد على جميع بناتها سواء كانت دبا ثبابة حرة او لم يكن كذلك وان لم يدخل بها وفاتها جاز لان يصعد عليهن بعد ذلك الحكم في فائتين وفي نكاح المغنة مثل الحكم في نكاح الدوام وكل الحكم في ملك الايمان لانه اذا وطئ الرجل جارية بملك البمين حرم عليه طوائفهم على جميع الاحوال لا ما سران يملكها وكل اذا ملك الام وطئها حرم عليه على جميع بناتها بالملك العقد فان لم يطأ الام جاز لان بطاء البنت ان لم يخرج الام عن ملكه وليس كل الحكم في المعقود عليها لانه وان لم يدخل بالام فلا يجوز له العقد على البنت لا بعد مفادتها ومنه عقد الرجل على امرأة ولصديقها بغير ان يراها ما يحرم على غيره النظر اليه فانه يكره له العقد على ابنتها وليس ذلك بخطو واذا زنى الرجل بامراة حرم على ابنته العقد عليها وان زنا بها بعد ان يكون قد عقد عليها الاب والابن ولا يبطل ذلك العقد عليهن **باب** العقد واذا ملك الرجل جارية فوطئها ابنته قبل ان يطأها حرم الاب طوائفهم بعد وطئ الاب لم يحرم له ذلك على الاب طائفا ومن حجب امراة لها زوج لم يحزل العقد عليها ابدا وكل الحكم ان كان فجوده في غدة لزوجها عليها فيما وجعه يحرم له العقد عليها واذا اعز الرجل امراة فزنى بينهما ولا تحل له ابدا واذا طلق الرجل امراة نتع نكاحها من نكاحها بطلاق العدة وقد تزوجت فيما بينهما فحين لم تحل له ابدا وان عقد الحر على امرأة وهو غلام بان ذلك محرم فزنى بينهما لم تحل له ابدا فان لم يكن غلاما بذلك فزنى بينهما فاذا احلوا وان زنا العقد ليس عليهما ما شتا ومن فخر بخلام فاقبح حرم عليه العقد على ابنته وبنته على جميع الاحوال فان كان الفعل من الايقاب لم يكن بالعقد باس من نكاح امراة هي مما افرق بينهما ولم تحل له ابدا ومن فخر بعته او خالته لم تحل له ابنتها ابدا وان تزوج الرجل ببنته لم تبلغ تسع سنين فوطئها فزنى بينهما لم تحل له ابدا وان تزوج الرجل بامراة في غدة لها وهو غلام بذلك فزنى بينهما ولم تحل له ابدا وان لم يكن قد زنى بها سواء كانت عتمة المملوكة او عتمة المملوكة فزنى بها وان لم يكن غلاما بذلك فاقبح حرم من العقد فاذا خرجت من العقد عقد عليها انشاء ما لم تكن قد مضى بها وان كانت المرأة غلامية بذلك لم يحزلها ان ترجع الى هذا الزوج بعقد اخر ومضى لم يكن غلاما بذلك كان قد عطاها المهر كان له الرجوع عليها ومنه عقد عليها في العدة ودخل بها فزنى بينهما لم تحل له ابدا سواء كان غلاما او جاهلا وكان لهما المهر ما استحل من فرجها وكان عليها عتمة تمام العدة من الزوج الاول عتمة الاخر من الزوج الثاني ان جاءه بولد لا قل من ستة اشهر كان لاحقا بان وان كان ستة اشهر مضى كان لاحقا بالثاني ومضى قلها فزنى بها فاعلته من الفعل فان كانت عتمة بذلك لم يكن عليه شيء وان كانت جاهلة وجب عليه حد القاذف واما اللواتي يحرم على حاله ون حاله لا يجوز للرجل ان يعقد امراة لها زوج ما دامت فحبا لئلا فاذ افاقته بموت او طلاق جاز له ان يعقد عليها ولا يجوز له ان يجمع بين الاختين في نكاح الدوام ولا في نكاح المغنة في حالة واحدة فان عقد عليها في حالة واحدة كان محجرا بين ان يملكها ما شاء فان عقد على واحدة ثم عقد على اختها كان العقد على الثانية باطلا وان وطئ الثانية فزنى بينهما ولم ترجع الى الاولى حتى يخرج اليه وطئها من عتمة او مقعد على امرأة ثم عقد على اختها او امها يجمها لانه فزنى بها فان وطئها وجاءت بولد كان لاحقا به ولا يقرب لزوجته الاولى حتى تنقض عتمة او مقعدتها ومنه طلاق الرجل امراة طلاقا يملك فيه الرجعة لم يحزل العقد على اختها حتى تنقض عتمة وان كانت لظليقة بائنة جاز له العقد على اختها في الحال تدعى في المغنة اذا افترقا جاز لها ان لا يجوز له العقد على اختها حتى تنقض عتمة وانما تناحدا الاختين جاز له ان يعقد على اختها في الحال لا ما سران يجمع الرجل بين الاختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطئ لان حكم الجمع بينهما في الوطئ حكم الجمع بينهما في العقد فتوكل الاختين فوطئ واحدة منهما لم يحزل وطئا الاخر حتى يخرج تلك عن ملكه بالبيع والهبة وغير ذلك فان وطئ اكثر بعد طيلة الاولى كان غلاما يحرم ذلك عليه من طيلة الاولى حتى يوفى الثانية فان اخرج الثانية من ملكه ليجزى الى الاول لم يحزل الرجوع اليها فان اخرجها من ملكه لاندك جاز له الرجوع الى الاولى ان لم يعلم يحرم ذلك عليه جاز له الرجوع الى الاولى على كل حال اذا تزوج



## من نكح كنهها

الثانية من ملكه ولا يجوز لرجل الحران بعد على أكثر من أربع من الحر أو أمتين ولا باس ان يجمع بين حرة وأمتين أو حرتين وأمتين بالعقد فانما يملك ليمين فليجمع ما شاء منهم مع العقد على أربع حواير فان كان الرجل عنده تلك نسوة وعقد على اثنتين في عقد أحدهما سلكها شاء وبجلى سبيل الآخر فان كان قد عقد عليها بلفظة واحدة ثم دخل بواحدة منها ما كان عقدها فانما وبجلى سبيل الآخر فان كان قد عقد عليها بلفظتين ثم دخل بالتي بدت باسمها ما كان عقدها صحيحا وان دخل بالتي ذكرها فانما كان النكاح باطلا ولا يلزمها العقد لأجل الدخول والذي إذا كان عنده أكثر من أربع فسلم فليملك منها أربعاً ويجوز لرجل واحد من الأربع طلاق بملك فيه الرجعة فلا يجوز له العقد على الأخرى حتى يخرج تلك من العدة وان كان طلاقاً قال لا يملك فيه الرجعة جاز له العقد على الأخرى في الحال المملوكة لا يجمع بين أكثر من حرتين أو أربع أماء بالعقد لا باس ان يعقد على حرة وأمتين ولا يعقد على حرتين وبضيف لهما العقد على أمة وقد بينا ان جميع المحرمات من جهة النسب يحرم من جهة الوضاع ولو ان رجلاً عقد على جارية وصغيرة فارضاها امرأته حرمنا عليه جميعاً فان اضعف الجارية برأه ان له حرماً عليها كالجارية والمرأة التي ارضاها اولاً ولم يحرم عليها لغير ارضاها فانما وان عقد على جارتين وصغيرتين فارضاها امرأته له حرماً عليها كالمريض والجارية معا فان ارضاها امرأتان له طائفتان الجارتين حرم من عليه كلهن لا يجوز للرجل المسلم ان يعقد على المشركات على اختلاف صنوفهن يهودية كانت أو نصرانية أو عابدة وثن قان اضطر على العقد عليها من عقد على اليهودية والنصرانية وذلك جاز عند الضرورة ولا باس ان يعقد على هذين الجنسين عقداً منفصلاً مع الاختيار لكنه يمنع من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وجميع المحرمات في شربها إلا سلام ولا باس ان يبطأ بملك ليمين وعقداً منفصلاً ليس ذلك بمحظور وان اسلم اليهود والنصارى والمجوس ولم تمل امرأته تجال له ان يسكنها بالعقد الاول ويوطأها فان اسلمت المرأة ولم يسلم الرجل وكان الرجل على شرط الذمة فانه يملك عقدها غير انه لا يمكن من الدخول لهما لئلا ولا من اخراجها من دار الهجرة الى دار الحرب ان لم يكن بشرط الذمة انظر به عدتها فان اسلم قبل انقضاء عدتها فانه يملك عقدها وان اسلم بعد انقضاء العقد فلا سبيل له عليها وكل الحكم بفن لا دنة له من سائر اصناف الكفار فانه ينظر به انقضاء العدة فان اسلم كان ملكاً للعدة ان لم يسلم الا بعد ذلك فقد بان منه ملكها ولا يجوز العقد على المرأة الناصبة المعروفة بذلك لا باس ان يعقد على من لا ينصب ولا يعرف ولا يجوز تزويج المؤمنة الا بالمؤمن ولا يجوز تزويجها بالمخالف في الاعقاد ويكره الرجل ان يتزوج بامراة فاجرة معروفة بذلك فان تزوج بها فليعلمها من ذلك اذا فخرت المرأة عند الرجل كان مخيراً في امساكها وطلاقها والاضل له طلاقها واذا فخرت بامراة غير فخرت بالجل فلا يجوز له العقد عليها ما دامت مضرة على مثله ذلك العقد فان ظهر له منها التوبة رجلاً العقد عليها ويعتبر بقبولها ان يدعوها الى مثل ما كان منها فاجابها منع من العقد عليها واضعفت عرف بذلك فقبولها وان كان عند الرجل امرأة ففخر بها وابنتها لم يحرم بذلك امرأته فان فخرت المرأة لم يجز له ان يعقد على امها من لنت من جهة الوضاع ولا على بنتها على حال وان كان منه ملامسة لسن الجماع او قبلته وما اشبهها فلا باس ان يعقد بعد ذلك على امها وابنتها وكل لا يجوز ان يعقد على امرأة قد فخرت بها وابنتها من جهة الوضاع وحكمها في هذا الباب حكم النسب ولا يجوز العقد على امرأة وعقد الرجل عليها وخالها الا برضاها فان عقد عليها كانت العدة والخاله مخيرة بين امضا العقد بين الاقرار فان امضت كانت ماضياً ولم يكن لها بعد ذلك فسخ وان اعترفت اعتدت ثلثة اقراء كما في ذلك فراقها بينها وبين الزوج فيمنع عن الطلاق ولا باس بالعقد على العمة والخاله وعند بنت الاخ او بنت الاخت ان لم رضيا وحكم لهما والخاله من جهة الوضاع حكمها من جهة النسب على السواء ولا يجوز للرجل ان يعقد على أمة وعند حرة الا برضاها فان عقد عليها من غير رضاها كان العقد باطلاً فان امضت حرة العقد مضى لم يكن لها بعد ذلك اختيار وان ابنت اصرت واعتزلت ثلثة اقراء كان ذلك فراقاً بينهما وبين الزوج فان عقد في حالة واحدة على حرة وأمة كان العقد على الأمة باطلاً فان عقد على حرة وعند أمة ولا يعلم ذلك فراقاً علمت له امرأة امه كانت مخيرة بين الصبر على ذلك بين الاعتزال تنظر مدة انقضاء عدتها فان امضت لعدته كان ذلك فراقاً بينهما وبين الزوج من رضىت بذلك لم يكن لها بعد ذلك اختيار ويكره العقد على الأمة مع وجو الطول فامع مدة فلا باس بالعقد ومنه عقد على الأمة مع وجو الطول كان العقد ماضياً غير انه يكون قدره الاضطرار ويكره العقد على القابلة وابنتها ولا باس ان يجمع الرجل بين امرأة قد عقد عليها وبين امرأة ايها او وليدها اذا لم تكن امها ويكره ان يزوج الرجل بنته امرأة كانت في حرة وقد دخل بها اذا كانت البنت قد دفعت بعد مفارقتها اياه وليس ذلك محظوراً وان كانت البنت دفعت قبل عقد الرجل عليها لم يكن بذلك بأس ولا باس ان يزوج في حال مرضه فان تزوج فدخل بها ثم مات كان العقد ماضياً وتوارثا وان مات قبل الدخول بها كان العقد باطلاً وان مات الرجل بينت على العقد على امرأة فامضت لعدته المرأة البينة بانها امرأة الرجل كانت البينة بينة الرجل لا يلتفت الى بينها الا ان يكون بينها قبل بينة الرجل وتكون مع بينها قد دخل بها فان ثبت لهما احد هذين السببين ابطلت بينة الرجل اذا عقد الرجل على

مثل ذلك مما كان

# كتاب النكاح

امراة فناء اخر فادعى فحسبم يلتفت الى معوا الى ان يعيم اليه ولا يباس ان تزوج الرجل خاتما حينئذ انما تكن لختا له وان تزكره كانا فضلا  
 ويكره للرجلان تزوج بضرة امه كانت مع غير ابنته **باب مقتضى ما يحرم من الرضاع وحكامه** **المحرمين**  
 الرضاع ما ابنتا اللحم وشدا العظم فان علم بذلك وان كان لا عتبا بحسب عشرة رضة متواليات لم يفصل بينهما برضاع امراة اخرى فان لم  
 ينضبط العدد اعتبر برضاع يوم وليلة اذا لم يرضع امراة اخرى متى كان الرضاع اقل مما ذكرناه مما لا يثبت اللحم ولا يثبت العظم او كان اقل  
 من خمس عشرة رضة اذ مع استيفاء العدد فمفصل بينهما برضاع امراة اخرى وكان اقل من خمس عشرة رضة او مع استيفاء العدد قد  
 فصل بينهما برضاع امراة اخرى او اقل من يوم وليلة لمن لا يرعى لعدد او مع تمام يوم وليلة دخلت بينهما رضاع امراة اخرى فان ذلك لم يجر  
 ولا تأثيره وينبغي ان يكون الرضاع في مدة الحولين فان حصل الرضاع بعد الحولين سواء كان قبل الطعام او بعده قليلا كان وكثيرا فلهما  
 يجره وكذلك ان دولبن امراة ليست مرضعة فادعت صبيها اصبته فان ذلك لا تأثير له في التحريم ومتى حصل الرضاع على الصفة المذكورة  
 فانه بمنزلة النسب يجرم منه ما يجرم من النسب لان النسب يترعى من جهة الاب خاصة دون الام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبيها  
 بلين بعلها وكان لزوجها عدة او ولد من امها شق فانه يجرمون كلهم على الصبي المرضع على امه على الخوة الذين ينتسبون الى ابنتها  
 لولادة الرضاع الذين ينتسبون الى امه من جهة الولادة دون الرضاع وكذلك ان كان للبعول ولد ينتسبوا اليه من جهة الرضاع من غير ان  
 هذه المرأة فانهم يحرمون كلهم على الصبي المرضع وكل يجر جميع لخوة المرضع على هذا البعل على جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع ولا يجر  
 على الصبي من ينتسب الى امه المرضعة من جهة الرضاع من غير ان هذا الزوج ويجرم عليه جميع اولادها الذين ينتسبون اليها بالولادة و  
 الرضاع لا يثبت الا ببينة عادية واذا ادعت امرأة انها ارضعت صبيا لم يقبل قولها وكان الامر على اصله لا باعوا اذا ادعت المرأة  
 صبيين ولكل واحد من الصبيين اخوة ولخواته ولادة ورضاعا من غير الرجل الذي رضعا من لبن نكاح بين اخوة ولخواته  
 وبين اخوة واخوة ذلك لا يجوز النكاح بينهما فافهمها ولا بين اخوة اولادها من جهة لبن الرجل الذي رضعا من لبن نكاح بينهما  
 واذا ربت امرأة صبيا بلبنها فانه يكره لمحمد ولم كلنا كان من نسبه ليس ذلك يحظر **باب الكفاءة في النكاح واختيارها**  
**الا كمال في الخ** الموثق بعضهم كفاءة لبعض في عقد النكاح كما انهم متكاثرون في الدنيا وان اختلفوا في نسب لشرف واذا اختلفوا في  
 الى غير نسبه وكان عندنا بقدر ما يقوم بامرها والاتفاق عليها وكان من يجره ويندوا فانه لا يكون من نكاح شي من الجهتين وان كان  
 حقيق في نسبة قليل المال فلم يزوجها يا ما كان عاصيا لله مخالفا لسانه نبيا ويكره للرجل ان يزوج ابنته شارب الخمر ومظاهرا بالنسوة فان  
 نكاح ذلك كان ذلك العقد ماضيا ويكون تاركا لا فضلا اذا ادا الرجل ان يزوج فينبغي ان يطلب ذات الدين والابواب الاصول الكثر  
 ويجنب من لا اصل له ولا عقل له ولا يزوج المرأة لجمالها او لظلمها اذا لم تكن موضوعة للاعتقاد ولا تكون عاقلة كانت مسلمة او امة فديننا  
 انه لا يجوز ان يزوج من بخالفة في الاعتقاد الا اذا كانت مستضعفة ولا يعرف منها نصبا ولا اخرا فافهم الحق واذا وجد امرأة لها دين  
 واصل فلا يمنع من نكاحها لاجل خمرها فان الله لم يقول ان يكونوا كفرا فافهم الله من فضله ويجوز ان يزوج من كان مشركا  
 في غير المنظر ويجوز ان يعق منهن وان كانت حرة جميلة المنظر ويشترط في الزوج بالابكان فان النبوة قال ابن ابي عمير في حقها وادد شي خلافا  
 واحسن خلافا فادفع شي احدا ما يكره نكاح جميع السودان في الزوج وغيرهم الا التوبة خاصة ويكره التزويج بالاكراه ويكره تزويج المحنة  
 ولا يباس بوطيها بملك اليه من غير ان لا يطلب لها ولا يباس ان يزوج الرجل امراة قد علم منها الهوى اذا ثابت واقف فان عقد على امراة  
 ثم علم بعد العقد انها كانت نكاحا كان له ان يرجع على وليها بالهرم ثم لم يدخل بها فان دخل بها كان لها الهرم ثم استحل من فرجها وهو محرم في  
 اسما كما وظلها **باب ينوي العقد على النساء** يجوز للرجل ان يعقد على بنته اذا كانت صغيرة لم تبلغ مبلغ النكاح  
 من غير استبنا لها ومتى عقد عليها لم يكن لها خيوان بلغت من كانت البكر بالغت بالغت الاب لا يعقد عليها الا بعد استبناها ويكفي  
 في انهما ان يعرض عليها التزويج فاذا سكنت كان ذلك في نفسها بالعقدان عقد الاب على بكره قد بلغت مبلغ النكاح من غير استبناها  
 مضى العقد لم يكن لها خلافة وان ابنتا لزوج واطهرت كراهتها لم يلتفت الى كراهتها ولا يجوز للبكر ان يعقد على نفسها نكاح الدائم  
 الا بانها ان يعقد على نفسها ان يعقد من ابيها كان العقد موقفا وصا الا ان كان مضمنا مضى ان لم يرضع من كان مضمنا فان  
 عقد الرجل لبنته هو الا يزوجها ما لا كفاءة اذا خطبها جازله العقد على نفسها فان لم يرضعها بذلك الا لا يمكن لكرهه لا تأثير  
 وفلان كان يجوز للبكر ان تعقد على نفسها نكاح المتعة من غير ان يبين لغيره ان العقد عليها لا يبطاها في الفرج هذا اذا كانت البكر  
 وان كانت دون البائع لم يجر لها العقد عليها من غير ان يبينها وكان حكم المتعة في هذا الباب حكم نكاح الدائم والبكر البائع اذا لم يكن لها  
 جازها ان تعقد على نفسها اي نكاح شاءت من غير ان يكون لها ان يتولى من شاءت العقد عليها واذا كان لها اب وجد كان لكل واحد منهما

نكاح الرضا

نكاح الكفاءة

## من نكاح كنهها

العقد عليها والمجدد ولي فان عقد كل واحد منهما عليها كانا للتسبق بالعقد ولي من الذي تأخر فان تقوى عقدا هبنا في خالفه واحدة كان العقد  
 مانعة الجدة والخنا وبوها دجلا واختار جدها الخ كانا للتسبق بالاختاره الجدة ولي من الذي اختاره الاب هذا اذا كانت الكبرى بوها الا  
 حيا فان لم يكن ابوها حيا لم يجز الجدة ان يقعد عليها الا برضاها وحج مجرى عنه وبسحق الكبرى لا تقعد لعنفه في غيره ولا في خالفه فيما زاره فان لم يقعد  
 يكن لختها مع كونهما واذ لم يكن لها جدي كان لها اخ بسحقها ان يجعل في الخنبا الكبير وان كان لها اخوان فجعلت لامرأته لها ثم عقد كل  
 واحد منهما عليها الرجل كانا للتسبق عليها له لحوها الا كبرولي بها من الاخر ولي بها من الاخر فان دخل بها الذي عقد عليها الخوة الصغير كان  
 العقد ماضيا ولم يكن تلاح الكبير مع الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبق بالعقد فدخل بها الذي عقد له الاخ الصغير فانها الى الاول مكان  
 لها الصدا بما استحل من فرجها وعليها العدة وان جاءته بولد كان لاحقا بايته من عقد الاول بان على ولديها بطلان بيلغا ثم ما فاقها  
 يتو ادان ثرت الجارية الصبي الجارية ومنه عقد عليها غير بوجها ثم مات واحد منهما فان كان الذي مات الجارية ثرت ليرث الصبي سواء كان  
 بلغ او لم يبلغ لان لها الاختيار عند البلوغ وان كان الذي مات الزوج قبل ان تبلغ فلا يملئها لها ايضا لان لها الخيار عند البلوغ وان كان مو  
 بعد بلوغه وماتا بالعقد بطلان يبلغ الجارية فانه يعزل ما ترثه منه الى ان يبلغ واذ بلغت عرض عليها العقدان وصنعت به حلف بالله  
 انها ما دعا الى الرضا الطبع الميراث فان حلفت لعطيت الميراث وان ابت لم يكن لها شيء ومنه عقد على صبي لم يبلغ غير الاب الجدة مع وجوبه  
 كان لها الخيار واذ بلغت سواء كان ذلك لغا فجدد مع عقد الاب والاخ او القوم والام والمراة اذا كانت حنينا ما لكز لا مرها فاذا امرها  
 في البيع والشراء العفو والحبسة في ما لها غير مولى عليها القضا عقلا جان لها العقد على نفسها لمن شاع من الاكفاء سواء ابوها حيا او ميتا  
 الا ان الافضل لاصحاب وجوب الابد لا تقعد على نفسها الا برضا فان كانت مولى عليها لم يجزها العقد على نفسها وكان الامر له وليها في تولي  
 العقد عليها ومنه عقد الرجل لابنه على جاريته وهو غير بالغ كان له الخيار اذا بلغ واذ ادا الاخ العقد على اخن الكبرى اسنادها فان سكنت  
 كان ذلك صانها واذ اولت لمرأة غيرها العقد عليها لم يجز له العقد لغيره فان عقد لغيره كان العقد باطلا واذ عقد  
 الرجل على ابنة وهو صغير سمي مهرها ثم مات الاب كان المهر من اصل التركة قبل الفسحة الا ان يكون للصبي مال فجاءل العقد فيكون المهر  
 من مال الابن دون مال الاب حد الجارية التي يجوز لها العقد على نفسها ويجوز لها ان تولي من العقد عليها فتنع سنين فضا عدا  
 عقد الام لابن لها على امرأة كان مخيرا اذا عقدت في قول العقد والامتناع منه فان قبل لونه المهر وان ابى الزوجها المهر واذ اعقدت  
 المرأة على نفسها وهي بكرى كان العقد باطلا فان افاقت واصنعت بفعلها كان العقد ماضيا وان دخل بها الرجل في حال السكر  
 افاقت الجارية فافتره على ذلك كان ذلك ماضيا والذي يبدع عقده النكاح الاب والجدة مع وجوب الاب لادنى والاخ اذا جعلت لاخت  
 امرها اليه ومن وكلته في امرها فاي مؤلا كان جازي له ان يعفو من بعض المهر ليس له ان يعفو عن جميعه اذا كان الرجل عذبا  
 منعقد لرجل على واحدة منهم ولم يبينها لزوج ولا للشهوان كان الزوج قد رهن كلمين كان القول قول الاب على الابن  
 يسلم اليه التي تولى العقد عليها عند عقده النكاح ان كان الزوج لم يرهن كلمين كان العقد باطلا **باب المهر وما يقعد**  
**بدل النكاح وما يقعد المهر** ما راضيا عليه الزوجا ما له قيمة ويجل تملكه قليلا كان او كثيرا من ذهب وفضة او دار  
 لوضعة او رقيق او حيوان وما اشبه ذلك مما يملك الانسان ولا يجوز المهر ما لا يجل تملكه من خمر او نبيذ او لحم خنزير وما اشبه ذلك  
 فان عقد على شيء من ذلك كان العقد باطلا ويجوز العقد على تعليم اية من القرآن او شيء من الحكم والاداب لان كل ذلك له اجر معين  
 وقيمة مقدرة ولا يجوز العقد على اجارة وهو ان يعقد الرجل على امرأة على ان يعمل لها اولولها ايا ما معلومة او منه معينة ولا يجوز  
 نكاح الشقا وهو ان يزوجه الرجل بنه او اخنه لغيره ويتزوج بنت المرفج او اخنه ولا يكون بينهم مهر غير تزويج هذا من هذه وهذه من  
 ذلك منة عقد على ذلك كان العقد باطلا ويستحب الا يتجاوز بالمهر السنة المهدية وهي خمسمائة درهم حيا ومن خطب بذل له هذا  
 الصدا وكان كفوا فلم يزوجه كان عاصيا لله ونعم ويجوز العقد على ما دون ذلك لو كان دهما ومنه عقد الرجل على اكثر من خمس امرأة  
 لانه لو فاء به على التام ويستحب للرجل ان لا يدخل بامرأته حق يقدم لها مهرها وان لم يفعل قدم لها شيئا من ذلك ومن غيره من العقد  
 يستحب به فرجها ويجعل الباقى ديناً عليها فان لم يفعل ودخل بها وجعل المهر في نفسه لم يكن بربا من متى سمي المهر ثم دخل بها ولم يكن لها  
 شيئا كان في نفسه وجب عليه الوفاء به وكل ان كان قد قد لها من جملة المهر شيئا ثم دخل بها كان الباقي في نفسه وان لم يكن قد  
 سمي لها مهر او اعطاها شيئا ثم دخل بها لم يكن لها شيء سواء اخذته وان لم يسم المهر لم يعطها شيئا ودخل بها لونه مهر المثل ولا  
 يتجاوز ذلك خمس مائة درهم حيا ومنه طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها وقد سمي لها مهر كان عليه نصف الصدا في وان كان قد  
 لها مهر ما رجع عليها بنصف ما اعطاها اياه فان وهب لمرأة صدا فبطلت عليه ثم طلقها الزوج كان له ان يرجع عليها بمثل

في النكاح

## كتاب النكاح

المهر وان كان المهر بما له ابر مثل نعلين شئ من الثمن او صناعته معروفة ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بمثل الجرة ذلك على ما جرت  
 به العادة فان كان ذلك قد قل لها من المهر شيئا من الحيوان او الوقيع وكان الحيوان او الوقيع خالما لم يضع عند ما كان له ان يرجع عليها  
 بنصف ما اعطاها ونصف ما وضعت فان كان الحيوان قد حمل عند ما لم يكن له شئ من الحمل بل له النصف مما ساقا اليها وضعت المهر  
 المهر على زوجها بعد الدخول بها لم يلتفت الى عواها فان ادعت انها جعلته يينا عليه كان عليها البينة وعلى الزوج اليقين وموقوفها  
 قبل الدخول بها ولم يكن قد مضى لها مهر الكان عليه ان يتبعها ان كان موسرا بذات او مملوكا وما اشبههما وان كان متوسطا بزوج  
 فما اشبهه ان كان فقيرا ففخا تم وما اشبهه من خلا الرجل ابرته فارغى المستر ثم طلقها وجب عليه المهر على ظاهر الحال كان على الخاكر ان  
 يحكم بذلك ان لم يكن قد دخل بها الا انه لا تخل المرأة ان تاخذ اكثر من نصف المهر فلم يدخل بها فان لم يكن الزوج اقامه البينة على انه لم يدخل  
 بها مثلا ان تكون المرأة بكر او توجب على هيئتها لم يلزم اكثر من نصف المهر من ثمة ما لا لرجل عن زوجته قبل الدخول بها وجب عليه وثمة  
 ان يعطوا المرأة المهر كاملا ويستحب ان يترك نصف المهر فان لم تفعل كان لها المهر كله وان ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لاولياها  
 نصف المهر وان ماتت المرأة بعد الدخول بها ولم تكن قد قبضت المهر على الوفاء ولا طالت به مدة حيوتها فانه يكره لاولياها المطالبة به  
 فان طالوا به كان لهم ذلك لم يكن مخلوفا ومنه تزوج الرجل امرأة على كتاب الله وسنة نبية ولم يسم مهرها كان مهرها حنثا ثم يدم جبا  
 لا غير ومنه اختلاف الزوجان في مقدار المهر لم يكن هنا كالبينة كان القول قول الزوج مع يمينه بالله ثم ولا ينفق الزوج لحيته المرأة نفسها  
 للرجل لان ذلك للثبتي خاصة وان تزوج الرجل امرأة على حكمها فحكمك بدم فان فوته الى حنثا ثم ردهم كان حكمها ما نصيا وان حكمت  
 باكثر من ذلك والى حنثا ثم ردهم فان تزوجها على حكمه فبى شئ حكم كان له قليلا او كثيرا فان طلقها قبل الدخول بها وقد تزوجها على  
 حكمها كان لها نصف ما يحكم به الرجل قليلا كان او كثيرا فان مات الرجل او ماتت المرأة قبل ان يحكم لم يكن لها مهر من كان لها المتعز حيث  
 قد مناه ومنه عقد الرجل لامرأة على مهر معلوم اعطاها بذلك عبدا ابقا وشيا اخره مضمنا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها  
 ان ترسله بنصف المهر يكون العبد لها وان لم يعطها غير العبد كان ذلك غير صحيح كان لها ان ترجع على زوجها بنصف المهر ومنه عقد  
 على زاولم يذكرها بينها او خادم ولم يذكره بينه كان للمرأة ما ردهم من الدخول وخدم من الخدم واذا عقد لها على خادمة مثلا  
 ومنه المرأة التي ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها يوم من خدمتها ولها يوم فان ماتت لم يدر صاير حق ولم يكن لها عليها سبيل ان  
 ماتت لم يدر وكان لها مال كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة وان ادا امر الرجل غيره ما لعقد له على امرأة ثم مات الرجل لامر قد عقد له  
 على المرأة فان عقد عليها قبل موث الرجل كان لها الصداق والميراث وكان عليها العدة وان كان قد عقد عليها بعد موث الرجل كان  
 العقد باطلا واذا عقد الرجل على امرءة ومضى لها مهر او لا يمينها ايضا شيئا كان المهر لها لو ما ساء لا يمينها لم يكن عليه منه شئ واذا  
 عقد له امرأة على مملوك جعله مهرها واعطاها اياه فزاد في ثمن المملوك ثم طلقها قبل الدخول بها كان له ان يرجع عليها بنصف ثمن  
 ثمن المملوك يوعاها اياه وليس له من الزيادة شئ فان عقد له رجل على امرأة وشرط لها في الحال شرط محال لكتاب السنة كان  
 العقد صحيحا والشرط باطلا مثلا ان يشرط لها الا يتزوج عليها ولا يتسرا ولا يتزوج بعد موتها وما اشبهه ذلك فان ذلك كله باطل  
 فليفعل ليس عليه شئ فان شرطت عليه في حال العقد ان لا يغتصبها لم يكن له ان يقضاها فان ادعت له بعد ذلك في الاغتصاب جاز له ذلك  
 وان شرط الا نفقة لها الوثمة النفقة اذا كان الزوج ذايما وان كان متعة لم يكن عليه شئ ومنه عقد الرجل على امرءة اجل معلوم  
 ان جاز الا كان العقد باطلا ثبت العقد كان المهر في ذمتها ان يزوجه جازية فان تسر عليها او تزوج الوثمة بغيره فزجل العقد  
 له او تسر له ما شرط عليه مولاة وموقوف الرجل لامرأة في حال العقد لا يخرجها من بلدها لم يكن له ان يخرجها الا برضاها وان شرط عليها  
 ان لا يخرجها الى بلد كان عليه المهر ما تدينه رعا لم يخرج كان مهرها حسن دينها واخفى اذا ما خرجها في بلاد الشرط فلا شرط له  
 عليها ولزمت المهر كاملا وليس عليها الخروج مع طلاقا او اخرجها الى بلاد الاسلام كان له ما امره عليها ولا يجوز للمرأة ان تبتغي زوجها  
 من صدامها في حال مرضها اذا لم تملك غير موافاة سقط عن الزوج ثلث المهر وان ابا في لودتها ومنه تزوج الرجل امرأة على انها  
 بكر فوجدها ثيبا لم يجز له ان ينقص من مهرها شيئا وليس للرجل ان ياكل من مهر ابنته ولا ان يتصرف في اباذنها والذي متى عقد  
 على امرأة بما لا يحل للمسلمين فملكه من خمر وخنزير وغير ذلك من المحظورات ثم اسلمنا قبل ان يعطيها ما شاءا وكان عليه  
 ثمن قيمته عند تسليمه للمرأة ان يمشع من زوجها حتى يتوض من المهر فاذا قبضته لم يكن لها الا مشاع فان امتنع بعد استيفاء المهر كانت فاشرا  
 في العلم لم يكن لها عليه نفقة من لم يرق الرجل نفقة زوجته وبكسوتها وكان متهما من ذلك الوثمة الا ما دام النفقة والطلاق وان لم يكن متهما  
 في نظر من يوسع الله عليه **باب لعقد على الاما والعبدة وحكامهم** ويجوز للرجل الحر ان يعقد على امرءة غير





كُنَّا النِّكَاحُ

بَيْتُكَ وَنَبِيَّكَ مِنْ الصَّابِئِينَ وَكَرِهَ لِلرَّحْلِ أَنْ يَأْتِيَ النَّسَافِيَّ إِذَا خَافَهُمْ فَأَمَّا عَدَاؤُكَ فَلَيْسَ بِرَبِّسٍ كَرِهَ لِلرَّحْلِ أَنْ يَبْغِزَ عَنْ مَحْ

## من نكث لنهاية

الاولى عالمها فان لم يكن عالمها لم يكن عليه شيء وان لم تكن قد دخل بها لم يكن عليه مهر فان كان قد علمها المهر كان له الرجوع  
عليها بجرمته وعليها بعد العلم بها لم يكن له بعد ذلك رجوعها فان اذاد منها طلعتا فاما ما عدا ذلك ناه من العيوب فليس وجوب شيء منها الرجوع  
مثلا العود ما استبعد ذلك للحدود في الزنى لا ترد وكل شيء كانت قد نكحت قبل العقد فليس الرجوع بها الا ان لم يرجع على وليها بالمهر  
له فزناها الا بالطلاق واذ عقد على امرأة على انها بكر فوجد ما شيا لم يكن له رجوعها غير ان لم ينقص من مهرها شيئا ولا يرد الرجل من شيء  
من العيوب التي ذكرناها الا من الجنون وبهر ايضا من العنة فان تزوجت المرأة وجعل على انه صحيح فوجدته مجنونا كانت حجة بين الصبر عليه  
مفادته فان حدث بالرجل جنون يعقل معها اوقاتا صلوات لم يكن لها اختيار وان لم يعقل اوقاتا صلوات كان  
لها الخيار فان اختار فزناها كان على وليها ان يصفى الرجل على امرأة على انه صحيح فوجدته عينا انتظره ستة فان وصل اليها في  
هذه السنة ولو مرة واحدة لم يكن لها عليه خيار وان لم يصل اليها اصلا كانت حجة بين المقام معه بين مفادته فان وصفت لم يكن لها  
بعد ذلك مفادته وان اختار فزناها كان لها نصف ذلك الصداق وليس عليها عده فان حدث بالرجل عنة كان الحكم في ذلك مثلا انما  
انه يوجب ستة فان وصل اليها كان امك بها وان لم يصل اليها كانت بالخيار هذا اذا حدثت به العنة قبل الدخول بها فان حدثت بعد  
الدخول بها فان حدثت بعد الدخول فلا خيار لها على حاله وان لم يقدر على اتيان امرته وقد علم على اتيان غيرها من النساء لم يكن لها خيار على  
حالها واذ اختلف الزوجان في المهر فوجدت المرأة ما تكره من المهر فذلك ان كانت المرأة بكرا فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجدتها  
كانت لم يكن لامها الرجوع فزناها لم يوجد كك لم يكن لانكاد المرأة فزناها وان كانت المرأة ثيبا كان القول قول الرجل مع يمينه بالله فقد  
ردا انها تؤمران تحتقن قلبها خلوقا ثم ما يرالحاكم الرجل بوليها فان دليها فخرج على ذكره اثر التحلوي صدق وكذب وان لم يكن الاثر موجوب  
صدقت وكذب الرجل وان تزوجت امرأة وجعل على انه صحيح فوجدته حشيا كانت بالخيار بين الرضا بالمقام معه بين مفادته وان وصفت  
بالمقام مصم لم يكن لها بعد ذلك خيار وان ابشروا بينهما وان كان بينهما حيلة كان للمرأة صداقها منه وعلى الامام ان يعزبه لثلاث بيوت  
مثله لثمة عقد الرجلان على امرتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى على الاخرى ثم علم بعد ذلك فان لم يكونا دخلا بهما دخل  
واحدة منهما الى زوجها فان كانا قد دخلا بهما فان لكل واحدة منهما الصداق فان كان لولى تعدد ذلك اعزم الصداق ولا يضرب كل واحد  
امراته حتى تقتض عدتها فان انقضت عدتها فاصادف كل واحدة منهما الى زوجها بالعقد الاول فان ماتت قبل انقضائها فليرجع الزوجان  
بنصف الصداق على ورثتهما وبرثتهما الرجلان فان ماتا الرجلان وماتت العدة فانهما ترثانها ولها المهر المسمى حسب قدمته في الموتى عنها  
زوجها ولم يدخل بها وعليها العدة بعد ما تقر فان من العدة الاول تعدد عدة الموتى عنها وزوجها حتى اقام الرجل بينة على انه فرج  
بامرأة وعقد عليها عتدا صحيحا واما ما اختارها على هذا الرجل البينة وان عقد عليها فان البينة بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة  
اللمة الا ان يقيم البينة بان عقد عليها قبل عقده على اختها فاذا كان الامر كذلك قبلت بينتها وبطلت بينة الرجل اذا انقضت الرجلان بينتهما  
وتزوج فوجد على خلاف ذلك بطلت التزويج **باب المعتز وحكامها** نكاح المتعة مباح في شريعة الاسلام هو ما فتننا ذكره  
من عقد الرجل على امرأة مدة معلومة بمهر معلوم ولا بد من هذين الشرطين وبهما يغير من نكاح الدائم فان عقد عليها متعول يذكر  
كان التزويج دايما ولو لم يلزمه في نكاح العتقة من المهر المتفق والميزان والابتن منه الا بالطلاق او ما يجري مجراه فاذا ذكر الاجل لم  
يذكر المهر لم يصح العقد اما ما عدا ذلك من الشرطين فنسحب كونه معدن ان يكون ذلك من الشرايط الواجبة منها انه يذكر الشرطين معا  
ويذكر الا نفقة لها ولا ميراث بينهما وان تزول عنها العدة بعد مفادتها اياه اما ما انفضا الاجل والموت فبشرط العزل عنها ان شاءت  
اخلاقي من هذا الشرط لم يفسد العقد الا ان يكون فادكا فضلا واما الاثبات والاعلان فليس من شرايط المتعة على حال اللتم الا ان  
يخاف الرجل اللمة فيستحب له ان يشهد على العقد شيئا هكذا اذا اراد التمتع بامرأة فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة مستبصرة معتقة للحق  
فان لم يجد بهذه الصفة وجد مستعفة جازا ان يعقد عليها ولا بأس بالمتعة باليهودية والنصرانية ويكره التمتع بالمجوسية واليهودية ذلك  
مخجل الا انه متى عقد على واحدة منهن منهن من شرايط المحرم اكل لحم الخنزير ولا بأس بقتل الرجل بالفاحشة الا انه ينعها بعد العقد  
من الجور وليس على الرجل ان يثأر لها ما لم يزوج ام لا اذا كانت عفيفة مستبصرة لا بد من ذلك لا يمكن ان تقوم له ببريئة فان اتمها  
في ذلك الحنط في التفتيش عن امرها وان لم يفعل فليس عليه شيء ولا بأس ان يتزوج الرجل متعة بكرا ليس لها اب من غير ان يبعثها  
فان كانت البكر بين ابوين وكانت دون ثلثا لغيره لم يجز له العقد عليها الا باذن ابها وان كانت بالغاً قد بلغت حد البلوغ وهو متع بين  
الى عشرة جاز له العقد عليها من غير اذن ابها الا انه لا يجوز له ان يعقد عليها الا باذن ابها على كل حال لا بأس  
ان يمتع الرجل بامرأة غير بائنة فان كانت لامة لامة جاز له القمع بها من غير اذن ابها والافضل الا يمتع بها الا باذن ابها وان كانت امرأة حرة

فبالحكام المتعة

## كتاب النكاح

فلا يمنع باءه الا برضا العهر وكان الحكم في المنعة حكم نكاح الذم وام اذا اراد العقد فليدكر من المهر والاجل ما تراضيا عليه اقل ما يجزي من المهر مثال من سكر او كف من طعام او ما اشبه ذلك فان ذكرها مهر معلوما واجلا معلوما ثم اراد مفارقتها قبل الدخول بها فليها ما اباها وبلمر نصف المهر فان كان قد اعطاها المهر رجح عليها بنصفه وذهب مهرها له قبل ان يفارقتها كان له ان يرجع عليها بمثل نصف المهر بعد تحللها بها فان اعطاها شيئا من مهرها ودخل بها فيه ما ينبغي عليه منه اذا وث له بما رفاق اخذت فيه نكاحا جازلا ان جسد ذلك من المهر فان ثبت بعد الدخول بها ان لها من المهر ما اخذت منه ولا يلزم ان يعطها ما بقي عليه فاما الاجل فما تراضيا عليه من شهر او سنة او يوم وقد وى انه يجوز ان يدكر المهرين والمرء والا حوط ما قد تناه من نذكر يوما معلوما او شهرا متينا فان ذكر المرء والمرتين جازله ذلك اذا استند الى يوم معلوم فان ذكر المرء والمرتين مبهمة ولم يقرها بالوقت كان العقد انما لا يبرأ الا بالطلاق او ما يجزي مجزاه ويجوز ان يشترط عليها ان ياتيها ليل او نهار او في اسبوع دفعه او يوما بعينه في ذلك شاء فحل لم يكن عليه شيء عقد عليها شهرا ولم يذكر الشهر بعينه ومنعه عليها شهر طاب لها بعد ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل ان كان قد مضى الشهر بعينه كان له شهر الله بعينه وليس في نكاح المنعة نكاح المهرات ولم يشترط اللهم الا ان يشترط بينهما التوارث فان شرط ذلك بقيت بينهما المهرات وانما لا يحتاج نفى التوارث الى شرط ويجوز للرجل الغزل وان لم يكن بشرط من جئت بولد كان لا خفاء به سؤله غزل ولم يغزل ولا باس ان يزوج الرجل منعه ما شاء من لثا لث من المراء والا حوطه والا حوطه الا يبرأ على اربع منهن ولا باس ان يعقد الرجل على امرأه واحدة مرات كثيرة واحدة بعد اخرى اذا انقضت اجل المنعة جازله ان يعقد عليها عقدا متتابعين حال فان اراد ان يزيد في الاجل قبل انقضاء اجلها لم يكن له ذلك فان اراد فليها ما بقي عليها من الاجل ثم لم يعقد عليها ما شاء من الاجل بام وعقد المتعدد انقضت اجلها او وطئ زوجها اياها حفيظا او خمسة واربعين يوما اذا كانت لا تحتضن في سنتها من محض اذ امانت عنها زوجها قبل انقضاء اجلها كانت عدتها مثل عدته المفقوعة عليها عقد الدوام اربعة اشهر وعشرة ايام وادنا اشترط الرجل في حال العقد الا يطأها في فرجها لم يكن له وطؤها فيه فان رضيت بعد العقد بذلك كان ذلك جائزا وكل شرط بشرط الرجل على المرأة انما يكون له ثابته بعد ذكر العقد فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي تقدم ذكرها باطلا لا تابطها فان ذكرها بعد العقد ثبتت على ما شرطت **باب لسر كرمات**

**الايمان** فيباح وطؤ الاماء بثلاثة اشياء احدها العقد عليهن باذن اهلن وقد قدما ذكر ذلك في الثاني بتجليل ما لكن الرجل من وطئهن وابطاحه وان لم يكن هناك عقد الثالث بان يمكن فليست بهن بملك الايمان له وادنا احل الرجل جاربه لاجنه او المرأة لاجنها او لزوجها حل منها ما احله ما لكها ان احل له وطئها حل لكل شئ منها وان احل لها دون الفرج فليس الا ما احل منه في حل ان احل له عقد منها لم يكن له سؤاليه شئ وان احل له مباحا شئ او قبيلها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها فان وطئها كان عقا وان اثنى بالولد كان لولاها ويكون وقاله ولن عشر فتيها ان كانت بكر او ان كانت غير بكر لم يضر فتيها ومضى جعل في حل من وطئها فوطئها وان اثنى بالولد كان لولاها وعلى سبب ان يشترط بها لان كان له مال وان لم يكن له مال استعفى منه فان شرط ان يكون الولد حرا كان على ما شرط وبكره للرجل ان يطأ جاربه غيره بتجليلها الا بعد ان يشترط ان يكون الولد حرا فان امتنع مولاها من ذلك كره له وطئها وحل له منها مقدما بتجليله ما لكها ان يوطأ فتيها وان شتر اشتر على حبك يرد ولا يجوز للرجل ان يجعل عبدا في حل من وطئ جاربه فان اراد ذلك عقد له عليها عقدا وينبغي ان يراعى فيما ذكرناه لفظ التجليل وهو ان يقول لرجل المالك للاميرين بطلها له جعلت في حل من وطئ هذه الجارية واحل لك وطئها ولا يجوز لفظ الغاربه في ذلك وحكم المديرة في التجليل حكم المملوكه على السواء كانت الجارية بين الشريكين جارا لهما ان يجعل ما حبس في حل وطئها وادنا كان الرجل ما لك لصف الجارية والنصف الاخر منها يكون حرا لم يجز له وطؤها بل يكون من خدمتها يوم وليلتها من نفسها يوم فان اراد العقد عليها في يومها عقد عليها عقدا لمنعه وكان ذلك جائزا ومنى ملك لرجل جاربه باحد جوي القليكات من بيع او هبتها وسبب او ميراث او غيره ذلك لم يجز له وطئها الا بعد ان يشترطها بحضن كانت من شخص فان لم تكن من شخص مثلها شخص سببها بخمسة واربعين يوما وان كانت قد اتيست من الشخص ولم تكن بلغن لم يكن عليها سببها وكل يجب على الله يرد بيع جاربه كان يطأها ان يشترطها اما بحضن او بخمسة واربعين يوما فان استبرأها البايع ثم باعها وكان موثوقا به جازل للثا يشترطها ان يطأها من غير سبب ولا افضل استبرأها على كل حال وادنا كانت الجارية لمرءه جازل للثا يشترطها وطئها قبل الاستبراء والا حوطه استبرأها قبل الوطئ مثل التي تكون للرجل ولا ان اشترى جاربه واعطها قبل ان يشترطها جازل له العقد عليها وحل له وطئها والا حوطه ان لا يطأها الا بعد الاستبراء ومضى اعطها وكان قد وطئها جازل له العقد عليها وطئها ولم يكن عليها سببها على حال وان اراد غير العقد عليها لم يجز له ذلك الا بعد خروجهما من عدتها وهي ثلثة اشهر ومضى اشترى لرجل جاربه وهي حاصن نكرها حتى يظهر ثم حل له وطئها وكان ذلك



## من نكاح النماين

استبراء وحما ومنه اشتراك جارية مملوكة لا يجوز له وطؤها الا بعد ثمنها للحمل ونقص عليها اربعين شهرا وعشرة ايام فان ادا وطئها قبل ذلك لم يملكها  
 بنادون الفرج وكل من اشتراك جارية وادام وطئها قبل الاستبراء اذله ذلك فيمادون الفرج التثنية عن ذلك فصل ولا يملك الرجل ان  
 يجمع بملكته لغير ما شاء من العدة مباح له ذلك لا يجمع بين الاختين في الوطئ ويجوز له ان يجمع بينهما في الملك الا يستعدا وكل لا يملك  
 يجمع بين الام والبنت في الملك لا يجمع بينهما في الوطئ في وطئ الام حرم عليه طوء البنت وكل من وطئ البنت حرم عليه طوء الام ولا يجوز  
 للرجلان بطا جارية فوطئها ابوه او قبلها بشهوة او نظر منها الى ما يحرم على غيرها كالحمل على الاثني عشر المحرمات اللواتي قد بينا ذكرهن في  
 الابن وحكم الابن وان ادا وطئ جارية او قبلها او رآى منها ما يحرم على غيرها كالحمل على الاثني عشر المحرمات اللواتي قد بينا ذكرهن في  
 والبيات العند محرم ايضا وطئ من يملك الايمان ولا يجوز للرجل طوء جارية اذا كان قد تزوجها من غيره الا بعد مفادته الزوج لمعاد  
 انقضائها ولا يجوز له ان يطأ جارية له معه بنتا شرعية اذا تزوج الرجل جارية من غيره فلا يجوز له النظر اليها منكشفة ولا متجذرة من ثيابها  
 الا بعد مفادته الزوج لمعاد من اشترى جارية كان لها زوج وجميعها مملوكة لا يمكن عليه الا متاع من وطئها الا مدة استبراءها فاما من يرضى بذلك  
 العقدان رضوخ لم يجز له وطؤها الا بعد مفادته الزوج لها بالطلاق او الموت لا باس ان يشترى الاثني عشر امرأة لها زوج من زاد الحريم  
 كل لا باس ان يشترى الرجل بنته الرجل ابنة اذا كانوا مستحقين للسبي كل لا باس ان يشترىهم وان كانوا قد سبوا مملوكا لغير الضلال اذا كانوا  
 مستحقين للسبي اذا كان للرجل جارية وادام يعتمها ويجعل عمتها مهرها جاز له ذلك لا ينقض حتى زاده ينبغي ان يملك لفظ العقد على  
 لفظ العتق بان يقول تزوجتك فجعلت مهر لعتقتك فان قدم العتق على التزويج بان يقول لعتقتك تزوجتك وجعلت مهر لعتقتك مضى العتق  
 وكانا متجذرة بين الرضا بالعقد الا متاع من بوله فان طلق الخ جعل عمتها مهرها قبل الدخول بها يجمع بينهما وقاوا مستحب في ذلك التصف  
 فان لم تسع منه كان له منها يومها من نفسها يوم في الخدمه وان كان لها ولد له مال لزم ان يؤدعها النصف لباقي ويتفق فان جعل  
 عتقها صداقها لم يكن اذ ثمنها ثم مات فان كان له مال يحيط بشريه قبيلها اذ عتقها وكان العتق والتمكاح ماضيين وان لم يزل غيرهما كان  
 العتق والعقد فاستد وجع الامة الى مولاها الاول وان كانت قد علفت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه رقا واذا كان للرجل له  
 كبير له جارية لم يجز له وطؤها الا باذن ولده وان كان ولده صغيرا جاز له وطؤها اذا قومتها على نفسه يكون صانعا للفرج ولا يجوز  
 وطؤها ما قبل ذلك والمرأة الحرة اذا كان لها زوج مملوك فوطئها واشترى ابنته ابطل ذلك العقد فان اذات لم يكن لها الا بان تعتق وتزوج  
 به وان اذن الرجل لعبد في التزويج فترج ثم ابق لم يكن لها على مولاة نفقة وقد بانث من الزوج كان عليها العدة منه فان رجع العبد قبل  
 خروجها من العدة كان املك برجعها وان اعاد بعدا فغضا عتقها لم يكن لعلها سبيل اذا كان العبد بين شريكين فاذن له احد طء في التزويج  
 فترج ثم علم الاخر كان مخيرا بين امساها العتق بين منعه وان كان للرجل جارية فاجرة كره له وطؤها فان طئها فلا تملك لدها ولغيره  
 عنها ولا باس ان يطأ الرجل جارية في البيت مع غيره وكل لا باس ان ينام بين جارتين ويكره جميع لك في الحراري من النساء اذا  
 اشترى الرجل جارية ومضى عليها سنة اشهر لم يتخضر فيها ولو تكن حاملة كان لدها لان عيب يوجب له وادان زوج الرجل منه عن  
 ومضى عليها مهرا مينا وقدم الرجل من جملة المهر شيئا معينا ثم باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة ببيا المهر ولا لمن يشترىها الا ان يرضى  
 بالعقد واذا زوج الرجل مملوكا له امرأة حرة كان المهر لا فاء في ذمته فان باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر  
 اذا تزوج الرجل جارية من رجل حرم ثم اعتمها فان مات زوجها ورثته ورثته عتقها المتوفى عنها زوجها فان علق عتقها بموت زوجها  
 ثم ماتا لزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها فان اعق الرجل ولده فارتدت بعد ذلك فترجعت حرة  
 وميا ودوت منه الا اذا كان اولادها من الذمى قال للذمى عتقها فان لم يكن حيا كان وادقا لا ولده ويعرض عليها الاسلام فان رجعت  
 وجب عليها ما يجب على المردة عن الاسلام واذا كان للرجل جارية ورثته منها ولدا لم يجز له بيعها ما دام الولد باقيا فان مات الولد جاز  
 له بيعها ويجوز له بيعها مع وجود الولد في ثمن رقبتهما اذا لم يكن مع الرجل غيرها فان مات الرجل لم يخلف غيرها بيعت بقية ثمنها  
 وان كان له مال غير ما جعلت من نصيب لدها وشغف ولا يجوز ان يتزوج بمكاتبته غيره قبل ان تنقض كاتبتها ولا باس ان يطأ الرجل  
 مملوكة فملكها عبدا او امته لان ما يملكه مملوكة فهو ملكه **باب لولا لولا لعقيقة ولست فيها وحكم**  
**الرضاع** اذا حضرت المرأة الولادة فلتحل لها النساء التي امرها ولا يقرها احد من الرجال الا عند عدم النساء فاذا ولد المولود لغير  
 ان يغسل ويؤن في اذنه الايمن ويقام في اذنه الايسر ويحتمل ماء الفرائان وجده فان لم يوجد بما عذب فان لم يوجد لا ما طعم مر  
 فيه شيء من التمر او الصل ثم يحتمل به ويستحب ان يحتمل بترية الحسين ومن حق الولد على الداء ان يحسن اسمه الا سما المستحبة جميع  
 اسما الانبياء والائمة عليهم السلام وفضلها محمد وعلي والحسن والحسين ثم اسما الائمة عليهم السلام ولا باس ان يكنى الرجل ابنته في حال صغره ولا يكتبه

من نكاح النماين

## أحكام الرضاعة

أما القاسم فإنا كان سبه محمدا ويكره أن يرضع الرجل بینهما أو يحكما أو حالدا أو مالكا أو عاتقا فإذا كان اليوم السابع يستحب للأنثى أن يرضع عن ولده بكبش إذا كان ذكرا أو بغيعة أن كانت أنثى وهي سنة مؤكدة لا يتركها مع الاختيار فإن لم يرضع الوالد عن ولده ثم ادعى استحل أن يرضع عنه نفسه لا يقوم مقام الحقيقة الصفة بينهما وإذا لم يتمكن من الحقيقة فليس عليه شيء وإن تمكن بعد ذلك استحب له قضاءها ويستحب يتم أن يخلق داسا للصبي يوم السابع يقصد بوزن شعره ذهبيا أو فضة ويكون ذلك مع الحقيقة في موضع واحد كل ما يجزئ في الأصح فهو جائز في الحقيقة إلا أن الأفضل ما ذكرنا أن يرضع عن الذكر بالذكر وعن الأنثى بالأنثى فإن لم يوجد وجدته حمل كبير جاز ذلك أيضا وإذا دمج الحقيقة فليعط القابلة ربعها فإن لم يكن له قابلة أعطى من الرضع بقصد به ولا تأكل إلا منة فإن كانت القابلة أم الرجل ومن هو غيا لم يعط من الحقيقة شيئا ويستحب أن يطبخ اللحم ويدهى عليه جماعة من المؤمنين وكلما كثرت عددهم كان أفضل فإن لم يفعل ذلك فرقوا اللحم على الفقراء كان أيضا جائزا ولا يجوز للوالدين أن يأكلوا من الحقيقة شيئا البتة ولا ينبغي أن يكسر العظم بل يفصل الأعضاء ويستحب أن يجتنب الصبي يوم السابع ولا يؤخره عن الرضعة حتى يخرج اللبن بل يرضع ما بلغ وجبته ثم يتركه على حاله أما خفض الجوارح فإن فعله من كان فيه فضل كثير وإن لم يفعل لم يكن به بأس في الإسلام الرجل هو غير مختص بختن وإن كان يرضع أكبرا وإذا مات الصبي يوم السابع فإن مات قبل الظهر لم يرضع عنه ما مات بعد الظهر يرضع عنه ويكره أن يترك للصبي ما لقان وهو أن يخلق موضع من ماسه يترك موضع ولا بأس أن يخلق أو من كل الرجل وكل ذلك إذا لم يرضع عن جميع البدن بل ذلك مندب إليه مستحب إذا ولد الصبي في السنة أو بوضع سنتين كاملين لا أقل منهما ولا أكثر فإن نقص عن السنتين مدة ثلثة أشهر لم يكن به بأس فإن نقص عن ذلك لم يجز وكان جوارحه على الصبي لا بأس أن يرضع في السنة في الرضاع إلا أنه لا يكون أكثر من شهرين ولا يستحق الرضعة الأجر على ما يزيد على المولين وأفضل الألبان التي يرضع بها الصبي لبن الأم فإن كانت مخرجة وأخذت رضعا كان لها ذلك إن لم تخز فلا تجبر على رضعا ولدها وإن كانت مخرجة جاز أن تجبر على رضاع ولدها فإن طلبت لغيره أجر الرضاع كان لها ذلك على ما لو لدان كان أبوه قد مات كان راضعا من مال الصبي كل ما أضعته من لبن خادمة لها كان لها أجر رضاعها في الرضاع ومنه وجد الرجل من يرضع ولده الجرح مصو ومعضن لا بأس بذلك كانه هو ولي به من غيرهما فإن طلبت أكثر من ذلك لم يكن ذلك لها على حال وجب اللابان بأخذ الولد منها ويسترضع غيرها والأم أولى بالولد من الأب مدة الرضاع فإذا خرج عن حد الرضاع كان الوالد الحق به منها إذا كان الولد ذكرا فإن كانت أنثى فهو الحق بها التي تنجب سين ما لم تدرج فإن تزوجت كان الوالد الحق بها فإن كان الولد قد مات كانت هي الحق به من الوصو وإن كان الولد ذكرا أو أنثى إلى أن تبلغ فإن كان الأب مملوكا والأم حرة كانت هي الحق بولدها من الأب وإن تزوجت إلى أن يعق الألف والعق كما الحق به منها وإذا زاد الإنسان أن يرضع ولده فلا يرضع إلا امرأة غائلة مسلمة عفيفة وعيشة الوجه لا يرضع كافر مع الاختيار فإن اضطرت لها فلا يرضع بيودية أو ضاربة ولغيرها من شرب الخمر كل ثم الخمر وتكون معه منزلة ولا يسلم الولد إليها التحمل إلى منزلها ولا يرضع الجوسية إلا أن لا يجد غيرها من النساء ولا يرضع من ولد مولا أو من مع الاختيار لا بأس بسترضاع الأماء وإن كانت له أمه قد ولدت كانت ولدته من الرزق واحتاج إلى أن يرضعها في حلال من غلبها يطبخ لك لبنها وإذا أسلم الرجل لده إلى الظئر ثم جاءت به بعد أن ظننه فأنكره الرجل قال هذا ليس لي لم يكن لذلك لأن الظئر ما مونة ومنه فليست لظئر الولد سلته الظئر الحق كانت حنانه له إلى أن ينجب به فإن لم ينجب به كان عليها الدية **باب التحاق الألف بالأب** وأحكامهم إذا ولدنا امرأة الرجل على نفسه لونه الأثر بدو لم يجز له بغيره فإن جاءت به بولد لا قل من سنة أشهر حيا سليما لرجل غيره عن نفسه كل ما جاء بالولد أكثر من ستة أشهر كان له بغيره لا أنه متى فاه ودفعته المرأة إلى الحاكم كان عليه مالا عنها ومقار الرجل له بولد ثم فاه بعده لم يقبل بغيره الزم الولد بغيره طلق الرجل المرأة أو ناع جارية فترجعت المرأة أو وطئت الجارية ثم مات بولد لا قل من سنة أشهر كان لاحقا بالرجل الأول فالملو الأول إن كانت لولدت سنة أشهر رضاعا كان لاحقا بمن عند المرأة أو الجارية ومنه كان للرجل جارية فوطئها ثم باعها من آخر قبل أن يستبرأ فوطئها الذي اشتراها قبل أن يستبرأ ثم باعها من آخر فوطئها أيضا قبل أن يستبرأ ثم ظهر واحد ثم جاء بولد كان لاحقا بالآخر الذي عند الجارية وإذا كانت الجارية بين ميريكيين وأكثر منهما فوطئها جميعا في طهر واحد جاء بولد فخرج بينهما الحاكم فخرج اسم الحق الولد غيرهم نصف من ثلثيها الآخر مقوطئ الرجل امرأة أو جارية وكان يغزل عنها وجاء بولد يجب عليه الأثر بدو ولا يجز له بغيره فليكن القمل وإذا ولد للرجل من المنعة ولدت له الأثر بدو لم يجز له بغيره فغزل على حاله إذا كان للرجل امرأة لم يدخل بها أو يكون قد دخل بها غير أنه قد يكون غايبة مما نذجها عن غير يد على ذلك الحمل فليكن امرأة أو جارية بولد لم يكن ذلك ولدا له وجب عليه بغيره نفسه إذا نفى الرجل إلى امرأة أو آخر بطلان ذنبها لها فاعتد وتزوجت من ذلك لولا أن جارية أو غيرها الأول أنكر الطلاق وعلم أن شهادة من شهد بالطلاق وكذا

بسم الله الرحمن الرحيم

# مِنْ نَكَيْتِ لَهَا يَدَ

غنما دة تعد منق بينا وبين الزوج الاخير ثم بعد من وجع الى الاول بالعقد المتفق ويكون الاول والزوج الاخير دون الاول منق  
 لرجل اسرة فوطيها بعد غيره فجور بلا فضل كان الولد لاحقا ولم يجز له نفي عن كانه له جارية فوطيها ووطيها بعد غيره فجور كان  
 الولد ايضا لاحقا فبما اذا اشبه عليه لامر ان غلب على طهنة ان ليس منه شيء من الامارات فلا يلحقه بنفسه لا يجوز له بيعة بنتي ان يوصيه  
 من مال له شيء ولا يورث ميراث الاول او متى جاءه جارية بغيره بولد لا يكون قد وطئها هو جارية لبيع الولد على كل حال اذا اشترى الرجل جارية  
 حيلة فوطيها قبل ان يمضي عليها اربعة اشهر عشرة ايام فلا يبيع ذلك الولد لا تزده ان يظن انه كان عليه ان يعزل له من ماله شيئا ويعتقه وانك  
 وطئها بعد انقضاء اربعة اشهر عشرة ايام جاز له بيع الولد على كل حال كان كان الوطئ قبل انقضاء اربعة اشهر عشرة ايام  
 الا انه يكون قد عزل عنها زوجها لبيع له على كل حال ولا يجوز للرجل ان ينفي له جاريته او امرأة بتمها بالزوج بل يلزمه الاقرب انما  
 لبيع لم يفي مع البين العلم وانما جاز الرجل امرأة او جارية بغيره منه ثم تزويجها او اشترى الجارية لم يجز له الخاف الولد بغيره على حال **كتاب**  
**الطلاق** **باب فساد الطلاق وشرايطه** الطلاق على ضربين طلاقا للسنة وطلاقا للعدو وهو ينقسم قسمين اما من اطلاق  
 التي لم يدخل بها والتمس دخل بها ولم يبلغ المحيض لانه منها من تحيض الجمل يبلغ المحيض في سنة من التحيض المستحاضة والمستقيمة المحيض  
 الحامل المستبين حملها والايمة من المحيض في سنة من تحيض الايمة من المحيض لا تكون في سنة من تحيض طلاقا لغايب عن زوجته وطلاقا  
 العلام والعدو ما يلحق الطلاق وان لم يكن طلاقا في الحقيقة على ضربين من وجوب البيعة مثل الطلاق وضرب اخر يوجب التحريم  
 ان لم تقع منه بيعة فالقسم الاول للعان والاولى من السلام والقسم الثاني الظهار والاولى من هذا الباب يؤثر في بعض انواع  
 الطلاق وهو الخلع المبادة ويدخل فيه ايضا ما يكون كالسبب للطلاق وهو النشؤ والشقاق ونحن نبين كل ذلك في ابوابه ان شاء الله تعالى  
 انما الطلاق الذي قد ساهنا فلا بد منها من اعجاب العدة بعد الايمان تشبه منه انشاء الله فاما شرط الطلاق فمحل ضرب من ضرب منه عام في  
 سائر ابوابه وضرب من ضربه في بعضه فاما الذي هو عام فهو ان يكون الزوج عتق ايا العقد يكون مردا للطلاق غير مكره عليه ولا مجبر  
 يكون طلاقه محض شأنا هذا مسلمين يلفظ بلفظ محصور وما يقوم مقامه اذا لم يمكنه الضرب الاخر هو الخلع من القسمين هو ان يكون  
 المرأة حايضا لان هذا القسم مراعى في المدخول بها غير غايب عنها زوجها مرة مخصوصة على ما ستبينه فيما بعد ان طلق الرجل امراته وهو  
 ذليل للعقد بالسكر والجنون والمرأة وما اشبهها كان طلاقا غير رافع فان احتاج من هذه صورة الا السكران الى الطلاق عنه طلق عنه  
 فان لم يكن له طلق عنه لا امام او من فضله لا امام فاذ طلق الرجل امراته وهو مريض فانهما يتوارثان ما دامته العدة فان انقضت عدتها  
 ورثت ما بينها وبين سنة ما لم يزوج فان تزوجت فلا ميراث لها وان زاد على السنة يوم واحد لم يكن لها ميراث ولا فرق في جميع هذه  
 الاحكام بين ان يكون الطليقة هي الاول والثانية والثالثة وسواء كان له عليها رجعة او لم يكن فان الموارثة ثابتة بينهما على ما قلنا  
 هذا اذا كان المرض مستمر الى ان يتوفى فان صح من مرضه تلك ثم مات لم يكن لها من ميراث الا اذا كان طلاقا يملك عليها رجعتها فانما ميراثه  
 ما لم يخرج من العدة ومتى طلق الرجل هو غير مريد للطلاق اذا كان كان مكرها عليه كان طلاقا غير رافع ومتى طلق ولم يشهد شاهد  
 من ظاهر الاسلام كان طلاقا غير رافع فان شهد بها واحد بعد الاخر لم يشهد بها في مكان واحد لم يقع ايضا طلاقا فان طلق  
 بمحض من رجلين مسلمين ولم يقلهما اشهدا تقع طلاقه وان شهدا بذلك شهدا به في مكان واحد لم يقع ايضا طلاقا فان طلق  
 مع الرجل ومتى طلق ولم يشهد ثم اشهد بعد ذلك بايام كان الطلاق واقعا من الوقت الذي اشهد فيه وكان على المرأة العدة من ذلك اليوم  
 او اذا الطلاق ينبغي ان يقول فلا نطلق او ينفي الى المرأة بعد ان يكون قد سبق العلم بها من الشهود فيقول هذا طلق فتوقل عجزه لك من  
 كتابات الطلاق لم يقع طلاقه مثل ان يقول لها عندك وانت خلية او بريرة او ائمة او حبلك على عاد بلسان الحق او املك وانت على حرام او  
 اليها الخ فاختار بنفسها فان ذلك كله لا يؤثر في الطلاق ولا يحصل به بينة ولا تحريم على حال فان قيل للرجل هل طلق فلا تعلق  
 نعم كان الطلاق واقعا ما يوجب متنا قوله ان طلق بغير العربية ياي لسان كان فانه يحصل به الفقرة ولا يقع الطلاق الا باللسان فان كتب  
 انه طلق امراته وهو حاضر ليس بغايبه يقع الطلاق ان كان غايبا وكتب بخطه ان فلا نطلق او وقع الطلاق وان قال لغيره اكتب الى فلانة امر  
 بطلاقها لم يقع الطلاق فان طلقها بالقول ثم قال لغيره اكتب اليها بالطلاق كان الطلاق واقعا بالقول ومن الامر اذا وكل الرجل غيره  
 بطلاق عنده لم يقع طلاقه اذا كان حاضرا في البلد فان كان غايبا جازا بوكيله في الطلاق وموافقا وعزله الوكيل فليعلم ذلك فان لم يمكنه  
 شأنا على عزله فان طلق الوكيل كان طلاقه قبل العزل فع طلاقه وان كان بعد العزل كان باطلا ومتى كل رجلين على الطلاق لم يجز  
 ان يطلق فان طلق لم يقع طلاقه الا بهما الاخر فان اجتمعا على وقوع الطلاق ومن لم يمكن من الكلام مثل ان يكون احدهما مكرها على  
 بيده ان كان من يحسنه فان لم يحسنه فاليوم الى الطلاق كما يؤثر في بعض ما يحتاج اليه منق فهم من انما الطلاق وقع طلاقه وان كان

كتاب الطلاق

# كتاب الطلاق

ينبغي ان ياخذ المقتضى عليها على راسها وينقض عنها فيكون ذلك منه طلاقا وان اذاد مراجعتها اخذا لقتناع من راسها وموقعا لطلاقا بشرط  
 من الشرط كان بالطلاق ولا يقع الطلاق قبل العقد على حال من الاحوال من شرط الطلاق العامة ان يطلقها تطليقة واحدة  
 فان طلقها اكثر من ذلك ثنتين او ثلثا او ما زاد عليه لم يقع اكثر من واحدة وانما اجتمعت لشرط كل ما كان كان للطلاق مخالفا وكان من يعتقد  
 ونوع الطلاق لثلاث من ذلك معتقدا لفرقة برهانا لا يقع الفرقة اذا كان الوجه معتقدا للحدود اما الشرط الخاص من الحيض والحائض  
 لا يقع طلاقها اذا كان الوجه معتقدا ويكون قد دخل بها فان طلقها ومضى لم يلزم طلاقا طلاقا وكان طلقها في طهره فمضى لم يقع  
 الطلاق ومضى لم يكن قد دخل بالمرأة وطلقها وقع الطلاق وان كانت حائضا وكان طلقها في طهره فمضى لم يقع طلاقا وان طلقها  
 وان كانت حائضا ومضى من غير عينة وصا قمارا من حائضا وان لم يكن وانما لم يجز لمرطقاتها حتى يطمئن باب كيقين في فاس  
 الطلاق اذا اراد الرجل ان يطلق امراته فيدخل بها وهو غير عاينها طلاقا السنة فليطلقها وهي طاهر طاهر لم يقر بها من جماع ويشهد  
 على ذلك شاهد تطليقة واحدة ثم يتركها حتى يخرج من العدة فاذا خرجت من العدة ملكت نفسها وكان حائضا من الخطا لم يخرج من عقد  
 فهو ملك بها يرجعها متى خرجت من عدتها واذا ان تزوجها عقد عليها عقد الجارية وهو جديده وان اذاد بعد ذلك طلاقها فمضى  
 في الاول من استيفاء الشرط فليطلقها تطليقة اخرى ويتركها حتى يخرج من العدة فاذا خرجت من العدة ملكت نفسها مثل الاول وان اذاد ان  
 عليها عقد اخر فمضى كما مضى في الاولين بهر جديده عقد جديد يذاد اذاد بعد ذلك طلاقها على ما ذكرناه وليست في شرط الطلاق  
 فاذا طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان تزوجت فيما التطليقة الاولى والثانية والثالثة زوجا بالغا ودخل بها لم يكون الزوج  
 راجعا هكنا فقد من الطلاق وكل ان تزوجت بعدا لتطليقا الثالث هذا الزوج الثالث تطلقها ان تخرج الى الاول بعقد جديد  
 ومهر جديد متى اراد ان يطلقها طلاقا لعدة فليطلقها كما قد مضى في طهره يقر بها من جماع بمحض من شاهد فان ذلك فليراجعها قبل  
 ان يخرج من عدتها ولو يزوجها واحدة لم يزوجها من قبلها بغيرها بغيرها فان طهرت طلقها فانتهى جماعها طلقها الاولى ثم يراجعها قبل ان يخرج من عدتها  
 فاذا راجعها واذا ان يطلقها الثالثة ووافقها ثم استبرأ بغيرها بغيرها فان طهرت طلقها الثالثة وقد بانث منه ساعة طلقها ولا تحل له حتى تنكح  
 زوجا غيره الا انه لا يجوز لها ان تتزوج الا بعد من رجوعها من العدة فاذا تزوجت فزوجا غيره وتزوج الا بعد من رجوعها من طلقها  
 او ما مضى عنها فانها ان تخرج الى الاول بعقد جديد ومهر جديد فان طلقها بعد ذلك تلك تطليقة اخرى طلاقا لعدة لم تحل له حتى تنكح زوجا  
 وعقد جديد غيره فاذا تزوجت فزوجا غيره حسب ما مضى في طلقها اوقات عليها جازا ان تخرج الى الاول بهر جديده فان طلقها بعد ذلك تلك تطليقة  
 اخرى طلاقا لعدة لم تحل له ابد ومتى اراد المراجعة تسجل ان يشهد شاهد مسلمين على ذلك فان لم يفعل كان ذلك جائزا لغيره الا افضل  
 ما مضى عنه وادى ما يكون به المراجعة ان ينكر طلاقها او يقبلها او يسلها فان بذلك جامع ترجع الى العقد الاول وانما يستحب الاشهاد  
 لم يشهد على المراجعة نكرتها المرأة ذلك شهد بها بالطلاق شاهد فان لها كيميتها منه لم يكن عليها سبيل ان لم يشهد في حال المراجعة ثم شهد  
 بعد ذلك كانا يتبعها بزوجا ومضى نكاح الرجل الطلاق وكان ذلك قبل انقضائها كان ذلك ايضا بجدة ومضى لاجلها لم يجز لها ان يطلقها تطليقة  
 اخرى طلاقا لعدة الا بعد ان يوافقها ويستبرأ بغيرها فان لم يوافقها وعجز عن وطئها واذا طلقها طلاقا السنة ومضى ووافقها او دفع  
 حبسها واذا طلقها استبرأ بغيرها بغيرها فان طلقها بعد ذلك الزوج الذي كان لزوجها الاول هو ان يكون بالغا وان كان وعبداد  
 يكون الزوج الثاني ويدخل بها متى اختل بها من ذلك بان يكون الزوج غير بالغ او يكون مع بلوغه لم يدخل بها ويكون العقد معتقدا  
 بجبرها الرجوع الى الاولى اذا اراد الرجل ان يطلق امراته لم يدخل بها طلقها اى وقت شاء سواء كانت حائضا او لم يكن كل لا انه يستحب  
 الشرط كل ما حسب ما مضى وطلقها تطليقة واحدة فاذا طلقها فقد بانث منه في الحال كان خاطبا في الخطا فان اذاد مراجعتها كان  
 ذلك بعقد جديد ومهر جديد فان تزوجها ثانيا ثم طلقها قبل الدخول بها فقد بانث منه بتطليقتين وهو خاطب من الخطا فان تزوجها  
 ثانيا ثم اذاد طلقها قبل الدخول بها طلقها فاذا طلقها فقد بانث منه لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره واذا اراد ان يطلق امراته قد دخل بها  
 لم تكن قد بلغت مبلغ النكاح ولا مثلها في السن قد بلغ ذلك بعد ذلك دون سنين فليطلقها اى وقت شاء فاذا طلقها فقد بانث منه  
 الحال هو خاطب من الخطا من كان لها سنين فضا عدا ولم تكن قد مضى بغيرها فاذا طلقها فليصبر عليها بثلاثة اشهر ثم طلقها  
 بعد ذلك ان شاء وحكم الائمة من المحض ومثلها لا يحض حكم المثل مبلغ النكاح سواء ان طلقها اى وقت شاء وبعد ذلك حنوس فمضى  
 ومضى كانت من المحض ومثلها تحيض استبرأ بثلاثة اشهر ثم طلقها بعد ذلك حدة ذلك انقضت منهن من سنين سنة فاذا اراد ان يطلق  
 امراته وهو حليل مسبين حملها فليطلقها اى وقت شاء فاذا طلقها واحدة كان ملكا يرجعها ما لم يضع ما يجي بطبقها فان اذاد طلاقها للعدتها  
 ثم طلقها بعد المواقعة فاذا فعل ذلك فقد بانث منه بتطليقتين وهو ملك يرجعها فان راجعها واذا طلقها ثالثة ووافقها ثم يطلقها فاذا طلقها

في شرط الطلاق



مِنْ نَكْتٍ لَّنْهَائِي

الثالث ثم محل الحق تك ونجا غير ولا يجوز لها ان تزوج حتى يقع ما به يلحقها فان كانت حاملا فالتين فانها مبنين من الرجل عند وضعها  
 الاول كما محل الانجاب حتى تضع جميع ما به يلحقها فان اراد الرجل طلاقا فزوجها هو عايب عنها فان خرج الى السفر وقد كانت حاملا فظهر  
 له بغيرها فبني بجماع جاز له ان يطلقها اي وقت شاء ومنه كانت طاهر طهرها فذكرها فبني بجماع فلا يطلقها حتى تضع ما بين شهرين الى ثلثة اشهر  
 ثم يطلقها بعد ذلك اي وقت شاء متزا طلاقها فليطلقها فليقبله واحدة ويكون موافق برجعها ما لم يقض لها ثلثة اشهر وهي عدها اذا  
 كانت من ذوات الحيض فاذا رجعها اشهد على المراجعة كما اشهد على الطلاق فان لم يشهد على المراجعة بلغ الزوجه الطلاق فاعتقد وتزوج  
 لم يكن له عليها مسيل كل ان انقضت عدتها ولم تزوج لم يكن له عليها رجعة ولا سبيل الا بعقد مستأنف ومهر جديد من طلقها واشهد على  
 طلاقها ثم قدم اهله اقام معها ودخل بها واثنا المرة بولد ثم ادعى انه كان قد طلقها واشهد على طلاقها ثم قدم اهله اقام معها ودخل بها  
 لم يقبل حتى لا يثبت وكان الولد لاحقا به من كان عند الرجل رجب نشاء وهو عايب عن من وطئ واحدة منهم لم يجز له ان يعقد على الاخر  
 الا بعد ان يرضخه اشهر لان في ذلك عدل الاجلين فنادى الحيض ووضع حول مكان الرجل فجمعة في البلد غير ان لا يصل اليها فهو بمنزلة  
 الغايب من زوجتها اذا طلقها فليصبر الى ان يرضخ ما بين شهرين الى ثلثة اشهر ثم يطلقها ان شاء واذا اراد الرجل ان يطلق المسزاة صبرها  
 ثلثة اشهر ثم يطلقها بعد ذلك اي وقت شاء والغلام اذا طلق وكان من بحسن الطلاق وقد في عليه عشر سنين فضاء عدل جاز طلاقه وكل  
 عقد صدقة وصيته من كان سندا قبل من ذلك ولا يكتفى بحسن الطلاق فانه لا يجوز طلاقه ولا يجوز توليد ان يطلق عنه اللهم الا  
 ان يكون قد بلغ وكان فاسدا لعقد فانه والحال على ما ذكرناه وجاز طلاقه الولي عنه الحرة ان كانت حرة فطلقاتها فاذ طلقها اثنتين  
 لم يحل له حتى تكح زوجا غيره فان طلقها مولا فاما لم يكن ذلك محلا للزوج من وطئها حتى تدخل في مثل ما تخرجت منه من نكاح فان اشترها  
 الذي كان فزوجها لم يجز له وطئها حتى تزوجها رجلا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها فزوجها فاذ حصل ذلك جاز له وطئها بعد ذلك  
 بالملك مني طلقها واحدة ثم اعتقت بقيت مع على طليقة واحدة فان تزوجها بعد ذلك طلقها الثانية لم يحل له حتى تكح زوجا غيره والعبد  
 كان تحت حرة طلاقها ثلث تطلقا فان كانت تحت حرة فطلقاتها حبثا قد شتا فان طلقها واحدة ثم اعتقا معا بقيت على العبد  
 فان اعتقا جبا قبل ان يطلقها شيئا كان حكمها حكم الحرة من كونها على ثلث تطلقا فان طلقها ثلثة اشهر من ذوات الحيض  
 من ولد زوجته فنجبا له او بعد فزواجها بعد الحمل ان لم تكن تكح زوجا غيره وانكر ولدها لاق من سنة اشهر من وقت زواجها وان كان  
 تكح زوجا غيره وجب عليه ملائمتها وكل ان قد زنا بالنجو وادعى انه وادى معها رجلا فبني بها مشاهدا وعينا فاولم يتم بذلك او بغيره من  
 الشبهة كان عليه ملائمتها وصفة اللعان ان يجلس الامام او من نصبه لامام مستديرا لقبلته ويقف الرجل بين يدي المرأة عن يمينه فامين  
 ولا يقعدا ويقول لقتل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ذكرته عن هذه المرأة من النجوة فاذ قالوا مرة قال اشهدا نية فاذ اشهدا مرة بان  
 يشهدا لثمة فاذ اشهدا لالبين يشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته فاذ اشهدا بعبته  
 الله شديدا وعقابا لم فان كان حمل على ما قلت غيره او سب من الاشياء فراجع التوبة فان عقاب الدنيا اهن من عقاب الآخرة فان رجع  
 عن قوله جلد حد المفضي فماتين جلده وورثا امراته عليه ان اقام على ما راعاه قال له قل ان لعنة الله على ان كتم من الكاذبين واذا  
 قالها قال للمرأة ما قولين فيما رسلك به هذا الرجل فان اعترفت به وجمها حتى توث وان انكرت قال لها اشهدك بالله انك لمن الكاذبين فيما  
 تدفين من النجوة فان شهد امره قال لها اشهدك فانيته فاذ اشهدا امرها ان تشهد فالثمة فاذ اشهدت طالبا ان تشهدا بعبته فاذ اشهدت  
 وعظها كما عظم الرجل وقال لها اتق الله عز وجل فان غضب الله شديدا ان كتمت فاذ توث ما قد رسلك به فتولي الى الله فعقاب الدنيا  
 اهن من عقاب الآخرة فان اعترف بالنجوة وجمها وان اقامت على تكذيب الزوج قال لها فتولي الى الله غضب الله على ان كان من الصادقين فاذ  
 قالت ذلك فرق الحاكم بينهما ولا خلله ابدا وكان عليها العدة من وقت لغائها حتى ينكح الرجل عن اللعان قبل استكمال اشهادا ان كان  
 عليها الحد جسا فذمنا فان اكدب نفسه بعد مضى اللعان لم يكن عليه شيء ولا ترجع اليه امراته وان اعترف بالولد قبل نقض اللعان  
 الحق به وبرئته وهو بريثا ياه وكان عليه الحد ان اعترف به بعد مضى اللعان الحق به وبرئته ولد وهو لا يرث ابنة ويكون ميراث الابن  
 لا ميراث ابنته بغيره من جهة الام بعد الاب من يتقرها ليه ببره وكان عليه الحد على ما ذكر في بعض الروايات والظاهر فاذا ذكرناه ولا امره عليه  
 بعد مضى اللعان ومتى نكح المرأة عن اللعان قبل استيفاء الشهادا ان كان عليه لرجم فان اعترفت بالنجوة بعد مضى اللعان لم يكن عليها  
 شيء الا ان تفرار مع مران على نفسها بالنجوة فاذ اعترفتا بمرانها فاذت في حال احصائها كان عليها الزوج وان كانت غير محصنة كان عليها  
 الحد ما تله جلد ومتى قدت الرجل امرته بالزنى ولم يبع المشاهدة مثل الليل في المكحلة لم يثبت بينهما لعان وكان عليها الحد المفتر وكل ان  
 قال لها يا ابنة افتديني لم يتم بذلك بينة او بغيره وكان عليها الحد المفتر وان قال جنتا معها رجلا في اذاولا او ما كان بينهما

فی الزمان

# كتاب الطلاق

عز وادب لم يفرق بينهما ومنه قد نزل بها باللعن وادعوا المشاهدة وهي في حباله او يكون قد طلقها طلاقا يملك فيه جمعها يثبت بينهما  
 لغان فان نزل بها بعد نفقائها او في عدة لا يجعله عليها لم يثبت بينهما لغان وكان عليه حد المفترقا فان نزل امراته بما يجب فيه  
 الملاعة وكان خيرا او صلا لا فتع شيئا فرق بينهما ووجدل الحدان قامت عليه بينة وان لم تقم به بينة لم يكن عليه حد لم تحل له ابد له  
 يثبت بينهما لغان ولا يكون اللغان بين الرجل وامرأة الا بعد الدخول بها فان نزل بها قبل الدخول بها كان عليه الحد هي امراته لا يفرق  
 بينهما وان كان الزوج مملوكا والمرأة حرة او يكون الرجل وامرأة مملوكا او يهودية او نصرانية ثبت بينهما اللغان فان كانت له امرأتان  
 بملك اليهين لم يكن بينهما لغان وهو ثبانه معه ان كانتا له من غير متعة فلا لغان بينهما واذا انتفى الرجل من ولدا امرأة حامل منه جاز له  
 يتلأ عنها الا انها ان اعترفتا ونكحتا عن الشهادتين لم يقم عليها الحد الا بعد منع طائفة بطنها واذا طلق الرجل امراته قبل الدخول بها فاعتق  
 عليها ما طلقها فانها مثل البينة انه ادخلها واستراها وغلها بها ثم انكر الولد لا عنها ثم باءت منه فاعليه مهرها كاملا وان لم تقم بذلك بينة كان  
 عليه نصف المهر فوجب عليها ما نزل سوط بعد ان يحلف بالله ثم انه ما دخل بها واذا نزلت الرجل امراته نزلها فالحاكم فان نزل المرأة قبل  
 يتلأ عنها فان قام بجل من اهلها مقامها فلا عنه فلا ميراث له وان باء احد من اولياها ان يقوم مقامها اخذ الزوج الميراث وكان عليه الحد  
 ثمانية سوطا واذا نزلت امراته بعد مضى اللغان بينهما كان عليه حد لغان فان قال لامرته لم اجدك عذرا لم يكن عليه الحد اما وكان  
 عليه التحريم اما المهر لم ينزل من الاسلام فمضى من بين فان كان مسلما ولد على نظرة الاسلام فقد باءت امراته في الحال فمضى ما له بين ووثقه  
 عليه لقتل من غير ان يشاقب كان على المرأة منه عدة الموتى عنها دفنها وان كان لم تدفن من كان قد اسلم عن كفر ثم اوتد استيقظت عاد  
 الى الاسلام كان العقد ثابتا بينه وبين امرته وان لم يرجع كان عليه لقتل من تحت هذا المرتد بقاء الحرب ثم يرجع الى الاسلام قبل نقض العقد  
 ودشمة المرأة وكان عليها عدة الموتى عنها دفنها وان ماتت على غير هذا الرجوع هو مرتد عن الاسلام **باب لظهار امرأته لا يلا**  
 الظهار هو قول الرجل لامرته انك علي كظهر امرأتي او بقية او خلقا وهو قول في عدة او يدكر بعض المحرمات عليه تكون المرأة ظاهرا لم يقم بها في عدة  
 ويهد على رجلين مسلمين بقصد بذلك للغير فاذا فعل ذلك حرم عليه طوؤه ما ولا تحل له ذلك حتى يكفر حتى لا يخلو احد من هذه الشريطة  
 الى ان يكونا قاتلا لا يقع ظهارا ثم انه لا ينضم قسمين قسم من يجزيه الكفارة وقبل المواثقة والثانية لا يجزيه الكفارة الا بعد المواثقة والنسب  
 الاول هو انه اذا نطق بالظهار على ما قد مضى ولا يعلقه بشرط فانه يجزيه الكفارة قبل المواثقة فان وافقها قبل ان يكفر كان عليه كفارة  
 اخرى والضريبة الثانية لا يجزيه الكفارة الا بعد ان يفعل ما شرط انه لا يفعله او يوافقها فتقوا فاقمها كانت عليه كفارة واحدة فان  
 كفر قبل ان يوافق ثم واقع لم يجزه ذلك عن الكفارة الواجبة بعد المواثقة وكان عليه اعادةها ومنه فعل ما ذكرناه لا يفعله وجب عليه  
 الكفارة ايضا قبل المواثقة فان وافقها بعد ذلك كان عليه كفارة اخرى اذا فعل ذلك متعدا فان فعله فاسيا لم يكن عليه اكثر من كفارة  
 واحدة والكفارة تقضى قبل ان لم يجزه كان عليه شيئا شهريين متتابعين فان لم يستطع كان عليه طعام ستين مسكينا والصوم لا يجزيه الا  
 بعد العجز عن الوتيرة وكل الاطعام لا يجزيه الا بعد العجز عن الصوم فان عجز عن ذلك كله لم يجزه ان يجلد المرأة ويجاز له المقام معها فان  
 طلبت مفارقتها ودفعته الى الخاكر اجله ثلثة اشهر فان كفرها الا انه مطلقا فان اذا كان معقبا من الكفارة فان لم يمكنها ان يارونه الاطلاق  
 فان طلق المظاهرة قبل ان يكفر سقطت عنه الكفارة فان راجعها قبل ان يخرج من العدة لم يجزه وطوؤها حتى لا يفرقها فان خرجت من  
 العدة ثم عقد عليها اعتقاد مستانفا لم يكن عليها كفارة وجاز له وطوؤها ومنه ظاهرا لرجل من امراته مرة بعد اخرى كان عليه بعد كل مرة  
 كفارة فان عجز عن ذلك لكثرة فرف الخاكر بينه وبين امرته وكلان ظاهرا لرجل من نساء جماعة بكلام واحد كان عليه من كل واحد  
 منهن كفارة ولم يجزه وطوؤه واحدة منهن واذا حلف لرجل بالظهار او لم يارونه حكمه واذا قال الرجل انت على كيداى او كوجلبا او شرفا  
 او شئ من اعضائها وقصد بذلك لظهارا لونه حكمه ولا يقع ظهارا على الاكرام ولا على الايتام ولا على الغصبيات في حال السكر ولا في اضرب  
 وعلى الرجل ان يكفر بعد كل مرة يوافقها كفارة اذا لم يكفر قبل المواثقة والظهار لا يقع الا على المدخول بها ومنه اذا كان يصو في كفارة  
 ظهارا كان عليه ان يصو شهرين متتابعين فان صا شهر وصام من الشهر الثاني شاقا جاز له ان يفرق ما بقى عليه ان لم يصم من الشهر  
 شيئا وانظر وجب عليه ستين الفصا ومتى نظر قبل ان يصو شهر المرض جاز له البتة عليه من دخل في الصوم ثم مد على الوتيرة جاز له البتة  
 على الصوم وانما يستحيل ان يترك الصوم ويقضى الوتيرة ومنه عجز عن اطعام ستين مسكينا صائغا ثمانية عشر يوما فان عجز عن ذلك ايضا  
 كان حكمه ما قد مضى من انها يحرم عليه طوؤها الى ان يكفرها الاطعام يكون لكل رجل نصف صاع وهو ما ان اربعة اذ طال بالمرض  
 الظهار يقع بالحرمة والامة سواء كانتا لونه دفعة او موطوءة بملك اليهين في ان من ظاهرها لم يجزه وطوؤها الا بعد الكفارة والعقد  
 ظاهر من امرته كان ظهارا واذا الا انه لا يجزيه من الكفارة الا الصوم والصوم عليه شهر فاحدا لا اكثر منه واما الايلاء فهو ان يحلف

في زناها  
 من زناها

## مِنْ نِكَاحِ النِّهَائَةِ

الرجل بالله هم الا يجامع زوجته ثم اقام على يمينه فاذ فعل ذلك كانت المرأة بالخيار ان شاءت صبرت عليه بدا وان شاءت خاضعت له الحاك  
 فان استغلت عليه نظره الحاك بعد ذلك منها اياه اليه وبعدة شهر ليراجع نفسه ثم تاتي في امره فان كثر عن يمينه راجع زوجته فلا حرج له عليه  
 وان اقام على غرضها والامتناع من ديتها حيز الحاك من ان يكفر ويعد الى زوجته واطلاق فانه الرجوع والاطلاق جميعا واقام على  
 الاضربها حبسه الحاك في خيرة من مضى صنق عليه في المطم والمشرى حتى ياتي الى امر الله ويرجع الى زوجته او يطلقها فان طلقها كان عليه  
 العدة من يوم طلقها وهو ملك بعينها ما لم يخرج من العدة فان خرجت من عدتها لم تكن له عليها رجعة ولا يكون الايلا الا باسما الله تعالى  
 الى غير اسم الله تعالى او حلف بالطلاق او العاقبة وما اشبه ذلك لا يظلم زوجته فليخرج اليها وليطأها وليس عليه كفارة عقوبة الا بغير حق  
 وهي مضطرة خوفا من حملها فيضرك بالولد لم يلزم الحاك حكم الايلا ولا نكاح في صلاح ولا يقع الايلا الا بعد الدخول بها فان لم  
 قبل الدخول بها لم يكن له تأخير المقتع بها لا يقع الايلا على الايلا على حال اذا استعت المرأة على الرجل ثرا لا يقربها ويذم الرجلان بغيرها  
 عليه ليمين بالله نعم ان لا يرعى ما قاله بغير بينة وليس عليه شيء **باب الخلع والمباراة والنشوة والشفقة**  
 الخلع والمباراة مملوئتان في كيفية الطلاق وهو كل واحد منهما من حصول الطلاق كانتا تطليقتا بينة والفرق بينهما ان الخلع  
 لا يكون الا بشئ من جهة المرأة خاصة والمباراة يكون من جهة المرأة والرجل معا ولا يختص ذلك باحد منهما بعد الاخر وانما يجب الخلع اذا  
 قال للمرأة لزوجي ان لا يطع لك سرا ولا اقيم لك حدا ولا اغتسل لك من جنابة ولا يطعن فواشك من تكرهه لم تطلق فحق سوغتها  
 هذا القول وعلم من حالها عصيها بما في شئ من ذلك ان لم تظفر به وجب عليه خلعها فانها اذا خلعها اقترح عليها شيئا معلوما فقبله سواء  
 كان ذلك مثل المهر المدة اعطاها او اكثر منها واخص حجب يتخذه اى ذلك فعل جانعا عملها باخذ منها فانها تقدر بينهما على شئ معلوم  
 طلقها بعد ذلك تكون تطليقتا بينة لا يملك فيها اجبتها اللهم الا ان ترجع المرأة فيها بذلتها من مالها فان رجعت في شئ من ذلك كان له الرجوع  
 ايضا في بعضهما ما لم يخرج من العدة فان خرجت من العدة ثم رجعت في شئ مما بذلتها لم ينفك لهما ولم يكن لها ايضا عليها رجعة فان اراد رجوعها  
 قبل انفق العدة اقام ترجع هي فيها بذلتها وبعد انفقها كان ذلك بعقد مستأنف ومهر جديد والخلع لا يقع الا ان يكون المرأة طاهرة  
 طهر لم يقربها فيه بجماع او تكون غير مدخول بها او يكون غايبا عنها او زوجها المدة التي قد منها ما ولم تكن قد بلغت مبلغ النشاء او تكون قد  
 ايسر من الحيض وانما انما الرجل والمرأة بعد الخلع قبل انفق العدة لم يقع بينهما نكاح ولا نكاح لانها قد انقضت لعصمة بينهما واما المباراة فتوقع  
 من الخلع الا ان يكونا لكرامة من جهة الرجل والمرأة من كل واحد منهما لصاحبه فتوقع من ذلك من حالها اقلها لثلاثة ايام لزوجها انكره  
 المقام محل انشا ايضا قد كرمه المقام مع ما يثبت او يقول الرجل مثلك على ان يعطيني كيت وكيت وتترك على بعض المهر ويقترح عليها  
 معلوما ويكون ذلك دون المهر المدة اعطاها ولا يكون اكثر منه فانها بذلك تطلقها خ تطلقها واحدة للسنة بشرط الطلاق  
 ويكون التطليقتا بينة لا رجعة لهما عليها الا ان ترجع في شئ مما بذلتها فان رجعت في شئ من ذلك كان له ايضا الرجوع في بعضهما ما لم يخرج  
 من العدة فان خرجت من عدتها لم يكن لاحد منهما على الاخر سبيل الا بعقد مستأنف ومهر جديد واما النشوة فهو ان يكره الرجل المرأة وتولد  
 المقام مع ما ذكره مفاد قنود ويد الرجل بلالاتها ويقول له لا تفعل في كره ان ثبت في ولكن انظر ليطيق فاصنع فيها ما شئت وما كان سو  
 ذلك من نفقة وغيرها من ذلك اعطيت ايضا ما في شئ معلوما ومعنى على حاله فلا جناح عليهما ان ايضا الحاك بينهما على هذا الصلح واما  
 الشفقة فهو ان اذا كره كل واحد من الزوجين الاخر ودفع بينهما الحسنة ولا يصطحا الا على المقام ولا على الطلاق فلا باس ان ينفك الرجل  
 حكما من اهله ويبتع المرأة حكما من اهله ويجعل الامر لهما على ما يريان من الصلاح فان رايا من الصلاح الجمع بينهما اجمعا ولا يستأذنا  
 ولم يكن لهما ما ينفكوا من الصلاح التفرق بينهما لم يضر فحق لينا ذناها فاذا استأذناها وصحى كل واحد منهما بالطلاق فحقا بينهما  
 وان شاء احد الحكيمين التفرق والاخر الجمع لم يكن ذلك حكما حتى يصطحا على امر واحد ما جمع او تفرق **باب العدة**  
 طلق الرجل زوجته قبل الدخول بها لم يكن عليها منة عدتة وحلت للادراج في الحالك ان كان فرض لها المهر كان عليه نصف ما فرض لها  
 وان لم يكن تمها مهر كان عليها ان كان موسرا فيجوز ان يثوب بتبلغ قيمته حصة ما يرضى فاعدا وان كان موسرا فان  
 بين ثلثة دنائرها ما زاد عليها وان كان معسرا نظام وما اشبهه ودنا فانها اد عليها يعتبر المقتة على ما جرى به عادة امثال ذلك الرجل لثلاث  
 تلك المرأة في المقتة واذا دخل بها ثم اراد طلاقها فان كانت لم تبلغ الحيض مثلها لا تخضع في حد ذلك ما دون ثلث سنين لم يكن عليها  
 منها عدة وجب عليه المهر كاملا اذا سأل المهر وان لم يكن قد سأل المهر كان عليه مثل مهر ثلثها ولا يجاوز به خسران ثم يردم وان كانت  
 من لا تخضع مثلها لا تخضع كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر فانما مضت فقلنا انك من ملكك نفسها وان كانت من تخضع حصة طلقها  
 كان عليها ان تعتد بثلاثة اشهر او في الاطهار فاذ اثار الدم من الحيضة الثالثة فقد ملكت نفسها ولم يكن لها سبيل الا ان لا يجوز

من كتاب  
 فقه الحنابلة  
 في النكاح

## كتاب الطلاق

لما ان تزوج الا بعد ان ظهر من حيضها وتعتد على نفسها قبل الفصل كان العقد صحيحا غير انما تكون تاذرة فضلا ولا يجوز  
لما ان تمكن الزوج من نفسها الا بعد الفصل وانما ان الرجل المرأة قبل ان تنقطع العصمة بينهما فانه يبرئ كل واحد منهما صاحبه اذا كانت  
المرأة مسترابة فانما ترضى الشهو والحيض فان مرث بها ثلثة اشهر ثم فيها ما فقد بانث منه بالشهو وان مرث بها ثلثة اشهر لا يوما ثم اذا لم  
كان عليها ان تعتد بالاقراء فان تلحق بها الحيضة الثانية فلتصير من يوم طلقها الى تمام ثلثة اشهر فان لم تره ما فلتعتد بعد ذلك بثلثة  
اشهر وقد بانث منه واذا بانث لثلاثة اشهر بينا وبين الثلثة اشهر ثمانية ايام ونصف عليها الا ان الثالث فلتصير تمام السنة ثم تعتد بعد ذلك  
بثلثة اشهر تمام الخمسة عشر شهرا وقد بانث منه اياما ثمانية بين الخمسة عشر شهرا وصاحبه اذا طلقها امرأة حيضة واحدة ثم ارفع  
حيضها وعلقت بها لا تجوز بعد ذلك فلتعتد بعد ذلك بثلثة اشهر من وقد بانث منه اذا كانت المطلقة مستحاضة وعرفت بام حيضها فلتعتد با  
لاقراء وان لم تعرفها بام حيضها اعتبر بصفة الدواعي ايضا بالاقراء فان اشتبه عليها دم الحيض بدم الاستحاضة ولم تكن لها سبيل  
الفرق بينهما اعتبر عادة فاما ثلثة اشهر فلتعتد على عادتهن في الاقراء فان لم تكن لها ثلثة اشهر او كن مختلفا في العادة اعتد بثلثة اشهر وقد  
بانث منه من كانت المرأة لها عادة في الحيض في حال الاستقامة ثم اضطربت ايامها فصار ثلثة اشهر بعد ان كانت تجوز كل شهر لا تجوز الا في شهرين  
او في ثلثة ايام وانما اذا عليه فلتعتد بالاقراء على ما جرى به عادهما في حال الاستقامة وقد بانث منه واذا كانت المرأة لا تجوز الا في ثلثة سنين  
او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلتعتد بثلثة اشهر وقد بانث منه ليس عليها اكثر من ذلك اذا طلقها وكانت حاملا  
فقدتها ان تضع حملها وان كان بعد الاطلاق بلا فصل حملت للزوج سوا كان ما وضعته سقطا او غير سقطا تاما او غير تام وان كانت  
حاملة باثنين ووضعتهما احداهما فقد ملكت نفسها غير ان لا يجوز لها ان تعتد على نفسها الا بعد وضع جميع ما في بطنها فان اودت بالحمل بعد  
ان طلقها او اودت ذلك صبر عليها ثلثة اشهر ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر وقد بانث منه فان اودت بعد انقضائها هذا المدة فلا  
لم يلقها في دعائها وكانت باطلة واذا طلق الرجل امرأته طلاقا يملك فيه وجعها ولا يجوز له ان يخرجها من بيته الا ان يخرجها لان  
بطلانها مبني على فلتعتد ان تغفل ما يجب فيه عليها الحد فان طلقها فخرجت واقيم عليها الحد وقد بانث منه وانما يجوز له معها اخرها  
ان ثوبه احد الرجلانها متعلق ذلك بجأله اخر اجها ومتى اضطربا المرأة الى الخروج او اودت الى قتلها حق فلتخرج بعد نصف الليل لتخرج  
الى بيتها قبل الصبح واذا كانت عليها حاجة الاسلام جان لها ان يخرج فيها من غير ان ياذن لها زوجها فان اذنت بحج تطوعا فلا يجوز لها  
ذلك الا بعد انقضائها المدة التي لا ان ياذن لها الزوج الى الخروج الى بيتها من كانت المطلقة باينة لا يملك فيها الرجعة جاز له اخرها في  
الحال ولا يلزمه ايضا نفقتها المدة التي لا ان تكون حاملا فلتؤثره النفقة عليها حتى تضع ما في بطنها واذا لم تكن حاملا فلتؤثره النفقة عليها ما اذا  
له عليها رجعة فاما انقطع العصمة سقطت عنه النفقة على كل حال اذا طلقها وهي ايسة من الحيض مثلها لا تجوز كان عدتها ثلثة  
اشهر وان كانت يايسة من الحيض مثلها لا تجوز فليس عليها من عدتها وبانث في الحال حملت للزوج الحرة اذا كانت تحت مملوك  
فعدتها مثل عدتها مثل عدتها اذا كانت تحت مملوك لا يختلف الحكم بينه والامة اذا كانت تحت مملوك فعدتها مثل عدتها فان كانت من تحت مملوك  
ان كانت من لا تجوز مثلها لا تجوز بعد ثمانية اشهر وادعوى يوما فان طلقها طلاقا يملك فيه الرجعة ثم اعتقت فجب عليها ان تعتد عدتها  
الحرة وان كانت المطلقة باينة فعدتها عدتها الا متحسبا قد بانث منه والمتحسبا اذا انقضوا اجلها فعدتها اقراء وان كانت من لا تجوز  
ومثلها لا تجوز بعد ثمانية اشهر وادعوى يوما وعدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حرة سوا كانت زوجة على طريق  
الدوام او معتقها وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل ان كانت حرة فان كانت مملوكا فعدتها ايضا مثل عدتها الحرة لوقعة اشهر  
عشرة ايام وان كان مملوكا ليس له ولد فعدتها شهران وعشرة ايام فان طلقها الرجل ثم مات عنها فان كان طلاقها ملك فيه معتقها  
كان عدتها اربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حرة ولم تكن ام ولد كانت عدتها شهرين وعشرة ايام حسب قد بانث منه وان لم يكن  
فعدتها عدتها المطلقة حسب قد بانث منه واذا مات عنها فعدتها ثمانية اشهر وعشرة ايام وان طلقها رجل فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام  
اعتقها بعد فاته كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام فان اعتقها في حال حيوة كان عدتها ثلثة اشهر وعشرة ايام  
واذا طلق الرجل زوجة الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا يملك فيه الرجعة فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان لم يملك جعها  
كان عدتها عدتها المطلقة وان مات الرجل عن زوجة حرة حامل فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام وان طلقها رجل فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام  
كان عليها ان يستوفي تمام ذلك وان مضى عليها المدة المذكورة ولم تضع ما في بطنها فليعتد على ان تعتد الى ان تضع ما في بطنها فليعتد على  
زوجها من تركه الرجل فان كانت حاملا فاقض عليها من مضى لها الذي في بطنها ويجوز لها ان تبني في الدار التي مات فيها فليعتد على  
ثلاثة اشهر عليها الحرة اذا كانت حرة فان كانت مملوكا لم يكن عليها احد والحداد هو تركها لوزنة واكمل ما فيه الرجعة الطيبة وشهر وانما



مِنْ نَكْرَتِ الْلُتْهَايَةِ

[illegible][illegible]

# باب الغلو وحكامه

فإن قيل لا بد من ملك  
للعبد عليه سبيل

للودثة عليه سبيل اذا كان العبد مفعلا فاعتقدها جليل كان فالما بان له مال كان المال للعبد ان لم يكن فالما بان له مال كان له  
لرعدنا العبدان علم ان له مال او اذ اراد ان يستغنيه كان له ذلك لا انه لا يبدأ بالحرية او لا بلبس يد فقول لي مالك انت حق فان قال انت  
حق لي مالك لم يكن له على المال سبيل اذا باع العبد علم ان له مال كان ما لم يكن اجنعة ان لم تكن فالما بذلك كان المال له دون المتبايع  
والعبد المملوك لا يملك شيئا من الاموال ما دام رقاقا من ملكه مولاه شيئا ملكا لغيره بجميع ما يريد وكل ما فرض عليه من يديه وبها البتة  
ما فضل بعده لك يكون له جاز ذلك فاذا اراد ان يملكه مولاه من يديه كانت له التصرف بقا بقى من المال كذا اذا اصبحتا لعبد نفسه بما يستحق به  
الارش كان له ذلك حله المضر منه وليس له بقية المالا في وجهه من الوجوه فان تزوج من هذا المال او فسر كان ذلك جائزا وكل ان اشترى مولا  
فاعتقه كان له ثمنه ما ضا الا انه يكون سائره لا يكون ولا ذره له ولا يجوز له ان يؤول الى له لا نهج ولا يملك جيرة غيره وان ائذ الانسان ان  
يعتق اول مملوك يملكه فملك جماعة من العبيد كخالة واحدة افرغ بينهم من خرج اسمه واعتقوه فمدوا انه يجزى عن عتق اياهم شاء والاول لحوطه  
اذا اعتق ثلثه من عبيده وكان له اكثر من ذلك فبطل له اعتق مما يملك فقال نعم لم يفسد العتق الا يفسد كان اجاز فيهم العتق ولا وان اجازهم  
سا لوه بلفظ العتق يقول اذا كان للرجل جارية من ماله فاعتقه من ملكه اعتقه وان اشترى منها ثم اشترىها بعد ذلك وطلبها  
لم يفسد العتق ولا يبيع جميع القبط وشراء بملكه حكم الاخر كان لختار ان يؤول الى ذلك القبط والا وادان احب ان يؤول الى غيره والا فان طلب الذي  
بناه ففقدته كان مورا د عليه ما افقه عليه ان يكن مورا د ما افقه صدقوا اذا نذرا الانسان ان يعتق مملوكا بعينه لم يجز له ان يعتق  
غيره وان كان لولا النذر ما كان يجوز له اعتقه او كان يكون مكره ما مثله ان يكون كافرا او مخالفا له في الاعتقاد او اذا تزوج الرجل جارية  
شرطا ان اول ما تلده يكون حرا فولدت غلاما كان جميعا معتقينا وان قال الرجل كل عبد قديم فهو حرا فان كان من عاينك اني له سنة اشرافه  
قديم وصالح ولا يجوز للانسان ان ياخذ من مملوك لغيره ما لا يشتر به من غيره علم اذا اشترى رجل جارية ولم ينفذ ثمنها فاعتقها او غيرها ثم فاق  
عبد لك لم يخلف غيرها كان عتقها وتكاسه باطله زوجه في الوق لولا ما الاول فان كانت قد حملت كان ولا رها فاكسيتها وان خلف  
ما يحيط بثن رقبته فغلى الودثة ان يؤد ثمنها الا ما وتدمض العتق والتزويج ولا سبيل لاحد عليها واذا اعتق الرجل مملوكا وعنده ثمن  
وعليه ان فان كان ثمن العبد ضعف ما عليه من الدين مضى العتق واستوى العبد في قضاء دين مولا وان كان ثمنه اقل من ضعف الدين كما هو العتق  
بالخلا واذا اعتق الرجل ثلث عبيده ولم يعيد جماعة استخرج منهم ثلثهم بالحرية من خرج اسمه كان معتقا واذا خلف الرجل مملوكا وشهد  
بطل الودثة مراعتقه فان كان مريضا جازا لثمنه وكما فاشين عتق المملوك وان لم يكن مريضا مضى العتق بخصته واستسعى العبد غالبا  
واذا اوصى الرجل بعتق جنته جاز ان يعتق ثمنه ذكر كان او انثى واذا اعتق مملوكا بغيره كان العتق ما ضا واذا اعتق الرجل جارية جاز ان  
غيره ما جاز بطنها لكتبتها وان استثناء من الحرية لم يثبت فتر مع فخذ الحرية في امره ومن نذرا ان يعتق بغيره مؤمنة جاز ان يعتق  
صبيا لم يبلغ الحلم واذا اسلم احد الابوين كان حكم اولاده حكمه في اجراء حكم الاسلام عليهم فان بلغوا واختاروا الشرك لم يمكنوا منه  
فهرما على الاسلام فان ابوا كان عليهم القتل واذا كان لرجل مملوك وهو يحسن اليه فهو يحتاج اليه فاستبانه العبد بل يهره بغيره  
يجزى له ذلك ويكره ان يفرق من الولد بين امره وبين ثمنه ببناء عامعا وليس لك بخلطه واذا ابى المملوك جاز لولا ان يعقده في الكفا  
الولية عليه ما لم يعرف منه مولا واذا اعتق العبد عليه من فان كان استدان امره مولا لزم المولى قضاءه وان كان استدان من غيره  
كان قابلية منه فاذا اقبى الغلام عشرين جانعتقه بصلته اذا كان على حجة المعرفة اذا اعتق الرجل عبدا عن دبره كان عليه  
عتق بقتله واجبة لم يجز له عتقه **باب مختار لا يام** الولد لثمنه ولد من مولا ما سواء كان مولا له تاما او غير تام وان  
اسقطت نظفة نفق ايضا من جملته انما لا ولا ويجزى عليها جميع احكام المالك لا يخالف حكمها حكم من المولى بالملك العتق والتزويج  
وبغير ذلك يجوز بيعها الا ان يكون ذلك بشرط فاذا كانت حاملا لم يجز بيعها حتى تضع ما جاز بطنها فاذا اولدت مائة ولدت مائة  
على جميع الاحوال اذا كان ولد عليها لم يجز بيعها الا في ثمنه فتمها اذا كان ذلك مينا على مولا وارامات مولاها ولدتها حتى حملت في  
ضيق لدها وتما نعتق فان لم يخلف غيرها كان ضيق لدها منها حرا واستعتق في البائة لمن هذا ولد ما من الودثة فان لم يخلف غيرها  
وكان ثمنها مينا على مولا ما فوسط ولد ما ويرك الى ان يبلغ فاذا ابلغ لغيره على ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها وقصير الدين  
**باب لولا** الولا على ضربين ففرض منه شيئا الحان والاخر سببه ثمن الجزية فالسبيل لعتق من وكل من اعتق مملوكا لوجه الله  
ظهورا فان ولا له وجوبها الا ان يتر من جريرة في حال العتق ويشهد شامدا على ذلك يجعله سائره فانه لا يكون له ذره حرا عليه  
ثمان جريرة مولا ولما العتق اية وان تزاوا للعتق ايام اذا كانوا العتق اية الاصل فان كانوا معتقين كان ولا لهم ان يعتقهم دون  
من اعتق ايام واذا مات المقتودت مولا مولا لولا الكوفة منهم دون الا فان لم يكن له ولد كوروا كانت له بنات كان ولا مولا

كانت معتقة  
كان ينفذها

فإن قيل لا بد من ملك  
للعبد عليه سبيل

# مِنْ نِكَاحِ النِّسَاءِ

في كتابه

لصبيته دون غيرها لا نهم الذين يفتنون جريرته وادان كان المعتق امرأة ولها ولد له كورعانات ولها عصبة فانما كانت كانه ولد لها  
لصبيته دون اولادها وادان كان للمعتق اخ لا يبيعه الا ببيعه كان ميراثه له دون العصبة وكل من كان له الحق في اذن فولد له ميراثا دون العصبة  
وانما تاخذنا لعصبة الميراث اذا لم يكن غيرهم او يكون الذين تركهم الميتا فاذا ولا يصح بيع الولد ولا ماله من الضرب الا من الولد وهو الذي يكون  
يقض من الجريرته وادان اعتق الرجل مملوكا وبتر من خزان جريرته كان سايبه كل من تكل به ففصلوا على ما قد ساءه كان ايضاً سايبه لا ولا له عليه  
وكل من اعتق نسوة واجبة في كفارة ظلمها وادان مملوك او يمين او مزارع يوم في شهره مقبلاً وغيره من الواجبات فانه يكون المعتق سايبه لا  
ولا له لمن اعتقه عليه لا احد يسبب له نوال هذا المعتق اليه ضمن جريرته كان ولاؤه وان نوالا الى غيره من الرجال وكان ولاؤه له دونها  
جريرته عليه فان ملك علم نوال هذا كان ميراثه لبيته المال اذا كان انسان لا وارث له ولا احد ضمن جريرته فان نوالا انسان يضمن جريرته كان  
ولاؤه له دونها جريرته عليه ان لم يفعل كان ما تركه لبيته المال **باب** المكاتب المكاتب هو ان يكتبا انسان عبداً او مملوكاً  
معلوم يؤديه اليه في نجوم معلومة فلهما يستجلب ان يكتبا عليه على ذلك علم ان له قدرة على اداء ثمنه فكذلك يكتبا بان يكون ذا صناعة او حرفه او غير ذلك  
وانما طالع لبيد الكتاب استجلب ايضاً ان يكتبا به وان لم يعلم من حاله ما ذكرناه ولا يمنع من مكاتبته بسبب انه ليس له حرفه ولا صناعة ومنه  
كاتبه فليجده على ذلك منه يفتن من ماله من سهم الرقاب للانسان ان يكتبا مملوكه على اي شئ شاء قليلا كان وكثيرا غير انه يستجلب ان يغلو  
بثمنه ولا يتجاوز به القدر الذي هو ثمن المكاتبه على من يضمن مطلقا بشرط فان كانت مشروطا وهو ان يقول لبيد في حال المكاتبه منه  
عجزت عن اداء ثمنك فانت بعد في الرق ولم يجمع ما اخذت منك فتق عجز عن ذلك وحدها لجريرته وان يؤخر بها الى نجم او يعلم من حاله انه لا يقدر  
على ذلك بقتة واداء ثمنه فانه يرجع رقادان كان قد ادرك شئنا كان مولاه فان كان عجزا انما هو لتاخر نجم الى نجم فيستجلب لولا ان يصبر عليه  
يومينه فان لم يفعل وده في الرق كان له ذلك فان ما هذا المكاتب خلف مالا واولا كان ما تزلزل لولا ودون غيره وكان اولاده  
مما ليك له ولا يجوز لهذا المكاتب ان يضمن نفسه بالترجيح ولا يضمن المالك ولا بالعقود ما دام قد بقي عليه شئ وانما يجوز له التصرف في ماله  
بالبيع الشراء اذا اذن لمسيده ومف حصل عليه من كان مولاه وصناما له اذا كان ما دون ذلك لا يضمن ذلك لا يضمنه ولا يضمنه الا من الكتاب  
هو ان يكتبا عليه على شئ معلوم ونجوم معلومة ولا يشترط عليه ان يشترط عليه ان عجز عن اداء الرق فتق في شئنا من مكاتبته المعتق منه  
بجانب ذلك لم يكون لمولاه عليه سبيل فان ما شئنا المكاتب فترك مالا وتزلزل ولا وادون مولاه بقدر ما يقدر على الجود به وكان الباقي لولاه  
اذا كانوا احداً فان كان المكاتب قد رزق الولد بعد المكاتبته من امته له كان حكم ولد محكمته ان لم يترق منه مولاه بغيره بقدر ما يقدر عليه  
اييه فان ادعى الابن ما كان قد بقي على ابيه ففصلوا لا سبيل على مولاه عليه ان لم يكن له مال استغفامولى الابن فبقا على ابيه فوق ما به صا  
حق وهذا المكاتب اذا بعض مكاتبته يوث ويورث بجانب اعتق منه ويمنع الميراث بقدر ما بقي من الرق وكل من اوصى له كانت الوصية  
ماضيه له بقدر ما اعتق وعجز بقدر ما بقي من قدره اذا ادعى المكاتب ان يبيع عليه الحد ايم عليه بقدر ما اعتق حد الحر به وما بقي منه قد احدث  
البيوت يتوزا اذن المكاتبه بعض مكاتبته لم يجز لولاها وطبها بملك ائمين لا يضمن بعضها ولا يجوز له العقد عليها لان بعضها ملك له فان كان  
بعد ان ادعى مكاتبته شيئا ايم عليه الحد بقدر ما اعتق منها وادى عن جانب ما بقا ويجعل عليها هي مثل ذلك مالم يستكرها فان استكرها لم  
يكن عليها شئ وكان عليه الحد حسب ما قد شئنا وكل شرط يشترطه المولى على مكاتبته فانه يكون ماضيا مالم يكن شرطا يخالف الكتاب السنن كان  
له جميع ما يشترط عليه اذا اعتقه فان شرط عليه ان يكون ولاؤه له كان له الولد ودون غيره ومقتضى جعل المكاتبه بغير اذن مولاه ما كان نكاحها  
باطلا وان نكاحها بائن مولاه وقد ادعت بعض مكاتبته وادان كان حكم ولدها حكمها يسترق منهم بحسب ما بقي من ثمنها ويقتضى جبا  
ما اعتق منها اذا كان تزويجها بعد مملوك فان كان تزويجها محرمان الولد احرا وادان قال المكاتب لمولاه خدمي جميع ما كان شئني عليه  
دفعه واحدة كان بخير ايم منه في موضع بين الامتناع منه الا يقبل منه الا على ما قد فعل عليه من الجود اذا كان المكاتب عجز مشروطا  
وعجز عن توفيقه ثمنه كان على الامام ان يملك ثمنه من سهم الرقاب المكاتب اذا كان غير مشروط عليه لم يكن على مولاه نظره وان كان مشروطا  
وجعل عليه ذلك **باب** التبرير التبرير هو ان يقول الرجل لمملوكه انت في حيواني فحر بعد فاني فاذا قال ذلك ثبت للتبرير  
هو تبرير الوصية يجوز للتبرير نفسه ما دام منه الروح فان نقص جاز له بعد ذلك بيعه وصية التصرف فيه بجميع انواع التصرف فيه بالمال  
ومقتضى بعض التبرير ماضا على حاله ثم ما شئنا المدبر كان المدبر من الثلث فان نقص عنه اعتق وان زاد عليه استسعى في الباقي وقطرا  
المدبر بيعه من غير ان ينقص تبريره لم يجز الا ان يعلم المتابع انه يبيع خدمته وانتهى ما هو كان حل لا سبيل انا وهر الرجل جاد به  
جيلة فان علم بذلك كان مائة طبها بمنزلها يكون مدبرا فان لم يعلم بجبلها كان الولد قد يكون التدبير ماضيا في الجارية فان حملت بعد التدبير  
وولدت ولدا ما كان اولادها عنزلتها يكون مدبرا من فوق ما لا بد من امهم صا واخرارا من الثلث فان زاد ثمنهم على الثلث استسعى في الباقي

تليق





## مِنْ كَيْدِ لَيْسَ عَلَيْهِ

ولا بعد من كان عنده وديعتان من ظالمين ظالم فلينكروا واستخلفوا على ذلك فليحلف بيمينه فلا يجوز جمع من كونه كاذبا وليد عليه كفارة بل له بغيره كغيره ان لم يكن من يحسن التوبة وكذا كانت ينسحقظ الامانة لم يكن عليه شيء ايضا ومن حلف على شيء يذبح اذى عن نفسه و عن مؤمن كان له فيه اجر لم يكن عليه كفارة والاساطات الجاهل اذا استخلفا عوانه على ظلم المؤمنين فحلفوا له لم يجز لهم الوفاء به بل جاز عليهم ترك الظلم ولا كفارة عليهم ومن كان عليه من لا يجزى الى قضائه سبيلا لا عتقا فقدمه صاحب الدين الى خاكم فعلم انه متاخر عنه عليه واضر به ما لم يجز له حجه والحلف عليه بعد ان يتو قضائه عند التمكن منه ويؤد في يمينه ولا اثم عليه في يمينه ولا كفارة فان لم يتو قضاءه كما ماؤا ولا يجوز لصاحب الدين ان يعرضه لليمين مع علمه باعساره ولا يجزى له حجه مع العلم بغيره عن اداء ما عليه ان حلف على ذلك او حجه مع اخاطئه عليه بغيره كان ماؤا ومن وهبه احد الدبر شيئا بالاكواب فظالمه لو دثره بذلك لشيء جاز له ان يحلف كان اشتراه واعطى نفسه لم يكن عليه كفارة ولا اثم ومن حلف على اثنان لياكل معه ويجلس معه او يمشي فلم يفعل لم يجب عليه الكفارة من حلف الا يشترط له شيئا بنفسه فليشترطه وليس عليه كفارة لو وجبه الا يزوج عليها ولا يشترط لاجتها ولا بعد وفاها جاز له ان يتزوج بغيره وليس عليه كفارة ولا اثم وكل من حلف على لا تزوج بعد وفاها جاز لها ان تزوج لم يكن عليها كفارة ولا اثم ومن حلف بان عبيده لغيره خوفا من ظالمه ينفقوا بذلك لم يكن عليه كفارة واذا حلفت المرأة الا تخرج الى بلد فزوجها ثم احتاجت الى الخروج فخرجت ولا كفارة عليها ومن كان عليه من حلف صاحب له لا يخرج من البلد الا باذنه لم يجز له الخروج الا بعد اعلامه الا ان يجادل ان اعلمه منه من ذلك وكان عليه في المقام ضرر او على عياله فانه يجوز له الخروج لم يكن عليه كفارة ومن حلف ان يورث غلامه بالضرع جاز له تركه لا تلزمه الكفارة قال الله ثم وان تقوا ائرب للفقير ومن حلف لا يفر من لبن عنزله ولا ياكل من لحمها وليس بحاجة الى ذلك لم يجز له ان يشرب لبنها ولا لبن اولادها ولا اكل لحومهم فان اكل وشرب مع ارتفاع الحاجة كانت عليه الكفارة وان كان قد شرب ذلك لحاجة به لم يكن عليه شيء ومن ادع عند اثنان ما لا ذكر له الا في شافى بعينه ثم مات فجاء ورثته بطا بونته لو دية فان كان الموتى ثقة عند جاز له ان يحلف بان ليس عنده شيء ويوصله لو دية الى صاحبها وان لم يكن ثقة عند وجب عليه ان يبره الوديعة على يمينه ومن حلف لا يسجد بغيره ابدًا ثم ملكها بعد ذلك جاز له وطها لانه انما حلف لا يسجد بها حيا ما اذا ملكها فغدا ان ذلك عنده من حلف على مال لغيره ليقطعه او تكب بذلك كبره مو بغيره لانه لم يجز عليه الكفارة بل كفارة ان يرد على صاحب الحق حقه من غير نقص او ما الضرب الاخر من الايمان بالتي تجب فيه الكفارة فهو ان يحلف لا يجزى بواجب لا يفعل شيئا فحق اخل بها وجب عليه وار تكب شيئا وجب عليه فيه الكفارة ومن حلف ان يفعل ما لا يجزى عليه فغدا او ما الاولى به فغدا في دينه او دنياه ثم لم يفعل وجب عليه اداخل بما الاولى به فغدا كان عليه الكفارة ومن حلف ان يفعل فعلا من الافعال كان فغدا تركه على حد واحد ولم يكن لاحد ما على الاخر من فغدا فغدا كان عليه الكفارة وكل من حلف لا يفعل فعلا كان فغدا مثل تركه فغدا وجب عليه الكفارة **باب ما ينزل النذر** **والله في النذر** هو ان يقول الانسان ان كان كذا وكذا فقلته على كذا وكذا من شيئا او صدقة او حج او صلوة وغير ذلك من افعال البر فحق كان ما نذر عليه حصل وجب عليه الوفاء بما نذر فيه ولم يتسع له تركه وان قال ان كان كذا وكذا ففعل كذا ولم يقبل الله لم يكن ذلك نذرا واجبا بل يكون مجزيا في الوفاء به وتركه والا فضل له الوفاء به على كل حال في اعتقاده ان من كان شيء فقلته عليه كذا وكذا وجب عليه الوفاء به عند حصول ذلك الشيء وجرى لك مجريه ان يقول الله على كذا وكذا فان جعل في اعتقاده انه من كان شيء كان عليه كذا ولم يقبل الله كان مجزيا في ذلك بغير حيل في مثل ذلك في القول ومن نذر الله ثم انتم حصل امر كان عليه شيء ولم يبينه كان بالخير ان شاء الله او ما ان شاء صدق بشئ فلا وكذا وان شاء صلي وكعتين او فغدا من الزمان ومثقال من كان كذا وكذا فقلته على المشي الى بيت الله او اهدى بدنه اليه فحق كان ذلك الشيء وجب عليه الوفاء به فان قال من كان كذا فقلته على ان اهدى هذا الطعام الى بينه لم يلزمه ذلك لان هذا لا يكون الا في البدن خاصة وما يجري مجراها من البقر والغنم ولا يكون الطعام والمعا هذا ان يقول تعالى الله ثم واعتقد ذلك انه من كان كذا ففعل كذا فحق قال ذلك اعتقاده وجب عليه الوفاء به عند حصول ما شرط حصوله وجز ذلك مجزيا سواء في قال هو مجزى او غير ان كان كذا وكذا لم يكن ذلك شيئا والنذر والعهد معا انما يكون لهما تاثيرا اذ اصدعا عن نية فحق مجزى من النية لم يكن لهما تاثير على حال **باب فساد النذر والعهود** النذر على ضربين ضرب يجزى الوفاء به وضرب لا يجب له فيه يجب الوفاء به هو ان يندد ان يمتنع فعل واجبا او ندبا او مباحا كان عليه شيء بعينه من شيئا او صدقة او حج او غير ذلك من افعال البر في نذر فغدا على قايده كذا لك من نذر ان يمتنع عوفي من مرضه او فسد من سفره او رجع في تجارته او سلم من بد ظالم او كان شيء من ذلك بولده او اخ او مؤمن كان لله عليه شيء معلو وجب ايضا عليه الوفاء به من نذر الانسان ان عوفي له من مرضه او عايب عنه ثم جمع

من كيد ليس عليه

من كيد ليس عليه

# كتاب النذر والعزم

بصلاحه فان كان مبرره بعد النذر وجب عليه الوفاء وان كان مبرره قبل النذر لم يجب عليه ذلك في نذر الا يتزوج حق حرم ثم تزوج قبل الحج  
 وجب عليه الوفاء بالنذر سواء كان حجة الاسلام او حجة التطوع لانه عدل عن طاعة الله الى ما يحرم من وجب عليه ما نذر ان كان علقه بشرط وجب له  
 في وقت معين وجب عليه الوفاء به عند حصول الشرط ودخل الوقت فان خالفه كان عليه الكفارة وان لم يكن علقه بشرط ولا بوقت معين  
 كان ذلك ثابتا في نذرته الى ان يفي بمره يقد على الوفاء ومن نذر ان يصوم شهر او سنة او قلوا اكثر ولم يعلقه بوقت معين وجب عليه الوفاء به  
 اي وقت كان غير انما لا يحل ان يثبته على الفور وان لم يبره كفارة وعقده بوقت معين ففي بعضه في ذلك الوقت يجب عليه القضاء  
 الكفارة ومتى يجب عليه ميتا نذر نذر وسافر او اتفق ان يكون يوم العيد وجب عليه ان يفي بذلك اليوم ويقضيه ليس عليه كفارة اللهم الا ان يكون  
 قد نذر ان يصوم كل حال سواء كان مسافرا او حاضرا فان يجب عليه الوفاء به وكان عليه ميتا فاما صيا يوم العيد فلا يجوز له على حاله ان يحرم  
 ذلك في حال النذر لان ذلك نذر في نفسه من نذر ان يتقرب بغير ما سوا كانت كفارة او مؤنة وعلى اي وجه كانت  
 ومتى نذر ان يصوم حيا من العمر لم ييم شيئا معينا كان عليه ميتا سنة شهر من نذر ان يصوم فاما لم ييم شيئا فليصم خمسة اشهر من ذلك  
 ان يتقرب كل بعد له قديم في ملكه ولم ييم شيئا لعق كل بعد مذموم عليه فملكه اشهر من نذر ان يصوم من ماله بما لا كثير ولم ييم شيئا  
 بنائين هو ما فاما نذر ان يحج ما خيا او بزو واحد لك ما دلتك فخرج من المشرك في كفارة عليه ان وكب من غير حرم كان عليه  
 الحج او الزيادة بمشوارك منه بركب ما شئ واذا اراد ان يجبره من المشرك في زور او غير ذلك فيه فاما ولا يجلس حتى يخرج من مكة الى الارض من  
 نذر ان يخرج شيئا من ماله في سبيل من سبيل الخبز لم ييم شيئا معينا كان بالحيث ان قصد به على قضاء المؤمنين وان شامع له في حج او زيادة  
 او وجه من جوار البرص صالح الاسلام ومن جعل جاريته وعبدا او ذابته هديا لبيت الله الحرام او لشهد من مشا مالا ائمة فليبع لغيره  
 او الحمد ينادي بالابرة ويصير شئ في مصالح البيت والمشهد او في معونة الحاج والوافدين ومن نذر ان يصلي صلاة معينة فليصلها في  
 وقت مخصوص يجب عليه ان يصليها في ذلك الوقت في سفر كان او حضر لئلا كان او نذر ان يصليها في وقت مخصوص يجب عليه ان يصليها في وقت مخصوص  
 مخصوص لم يجز له ان يغيره فان صرح في غير ذلك لوجه كان عليه عامتها ومن نذر ان يصليها في وقت مخصوص يجب عليه ان يصليها في وقت مخصوص  
 وجب له ما لو ولد او عنه من صلبه لذكر تركه في نذرته طاعة الله فيصليها جميع ما يملكه وجب عليه الوفاء بعزمه اذا خاف ان يفسد على نفسه  
 في خروجه من جميع ما يملكه فليقوم جميع ما يملكه على نفسه ثم يمسكه عنه شئ الى ان يعلم انه استوفى ما كان قد وجب عليه برئت منه من نذر  
 ولم ييم شيئا ان شاء على ركعتين وان شاء صا يوما وان شاء صا بدم فاقوته او دونه من نذر ان يبيع مملوكا له ابدا فلا يجوز له بيعه  
 وان احتاج الى غنة ومن نذر في شئ فخرج عنه ولم يفتك من الوفاء به لم يكن عليه شئ ومن نذر ان يحرم حجة او عرفة في موضع بعينه وان كان  
 قبل الميعاد وجب عليه الوفاء به اذا خاض لمراة في حال صيا نذرته وجب عليها ان تقضي ثم تقضي وليس عليها شئ ومن نذر ان يحرم بكن  
 له ما لا يحج غيره لجزءه من حج عنه ما نذر فيه ما لا يجب الوفاء به من النذر في نذر ان يتركه او نذر ان يتركه او نذر ان يتركه فليقل  
 التوجب له ان لا شئ عليه كل ان نذر ان يتركه لم يفعل شيئا كان عليه كيت فليتركه لا شئ عليه من نذر ان يتركه ان يتركه فليقل  
 شيئا كان عليه كيت فليتركه ثم نذر الوفاء به لان هذا نذر في نفسه لا ان يجعله ذلك على نفسه على سبيل الكفارة لما تركه  
 من البقيع فيجب عليه الوفاء به من نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه من سفر او ربح في تجارة او براء من مرض ما اشبه ذلك او شره في امر او  
 او تركه في امر او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه من سفر او ربح في تجارة او براء من مرض ما اشبه ذلك او شره في امر او  
 به مطيعا وجب عليه الوفاء به فان لم يفعل كان عليه الكفارة فان عمل على الا يفعل شيئا او لا يتركه او اجبا او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه فليقل  
 او النذر يجب عليه الكفارة ومن عامدا ان يفعل فلا كان الا في فعله في دينه او دنياه او لا يفعل فلا الا في فعله في دينه او دنياه او لا يفعل فلا  
 ما الا في فعله في دينه او دنياه او لا يفعل فلا كان الا في فعله في دينه او دنياه او لا يفعل فلا الا في فعله في دينه او دنياه او لا يفعل فلا  
 او كونه في هذه الثلاثة فعل فليقل او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه فليقل او نذر ان يتركه فليقل  
 عن قوته وقوة عياله كان عليه ميتا ثلثة ايام متتابعات ان لم يقدر على الصو فليستغفر الله ثم ولا يعود ومخا زان ان يتقرب بغيره فليقترب  
 ظاهر الاسلام ذكر ان في صغير كان او كبيرا ولا يجوز له ان يتقرب مدبرا الا بعد ان ينقض نذيره ولا ان يتقرب مكابا له نذر ان يتركه  
 شيئا ولا باس ان يتقرب مملوكا فلا يبق منه ان لم يعرف منه مملوك ولا باس ان يتقرب اخرج او عوردا شدا ولا يجوز ان يتقرب اعمى ولا البعد ولا  
 مقعدا لان من لا يعشقون البعد الا فاما من غير ان يعظم صاحبهم ويجوز عتق ام الولد في الكفارة وذا اذا مان بطعم المساكين  
 فليطعم لكل مسكين من الطعام فان لم يقدر على ذلك اطعم كل واحد مدا من طعام وان جمعهم في مكان واحد اطعمهم ذلك الطعام  
 يكن به اسير يجوز ان يكون في جملتهم من هو صغير ولا يجوز ان يكونوا كلهم صفارا ومنه كانوا كلهم صفارا احتسب كل اثنين منهم واحدا

في النذر

## مَنْ نَكَلَ لَهَا يَدٌ

يلزم الاقراء المؤمنين او من هو بحكمهم ومن لم يجد تمام العدد من المؤمنين وجد بعضهم كونه من الموجودين حتى يتوعدوا ان لم يجد الا واحدا اطعم عشرة من اهل بيته العدد ومثل يجد احدا من المؤمنين اصلا ولا من اكلهم اطعم المستضعفين من اهل بيته ولا يجوز ان يطعم الناس شيئا من ذلك واربع ما يطعمهم الجزاء اللحم وادوية الجزاء الملح ومتى ازاله كسوتهم فليطعم كل واحد منهم ثوبين بواكها جسد فان لم يقدر عليهم ما جاز ان يقصر على ثوب واحد لكل واحد كفارة اليمين لا تجب الا بعد الحنث فان كفر قبل الحنث فلا كفارة بخبره وكان عليه مضافا ما بعد الحنث من حلف بالبرائة من الله او من رسوله او واحد من الائمة كان عليه كفارة فلما كان لم يقدر على ذلك كان عليه كفارة اليمين وكفارة فقضى لئلا رد الله عتق رقبة او صيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا بخبرها ايها شاء فعل ففعل اجزاءه ومنه عجز عن ذلك كان عليه صيا ثمانية عشر يوما فان لم يقدر على ذلك اطعم عشرة مساكين او قام بكوتهم فان لم يقدر على ذلك تصدق بما استطاع فان لم يستطع شيئا اصلا استغفر الله ثم ولا يعود ومن كان عليه صيا يوم قد نذر صوم ففجر عن صيامه اطعم مسكينا مدين من طعام كفارة لذلك اليوم وقيل اجزاءه وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد رقبة كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يقدر كان على الصيا اطعم ستين مسكينا فان جامع قبل ان يكفر كان عليه كفارة اخرى حسب تدبيره وكلما جامع كان عليه كفارة اخرى الى ان يكفر كفارة من افطر يوما من شهر رمضان او عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين اي الثلثة فعل ففعل اجزاءه وهو بخبرها وكفارة قتل الخطا عتق رقبة فان لم يجد كان عليه صيا شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا وكفارة قتل العمد عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صيا شهرين متتابعين بعد صيا اولياء المقتول بالدية او العفو عنه وكفارة من وطأ حبة في حفرة ان كان وطأها في اول الحوض كان عليه دينار فتمت عشرة دراهم جازا وان كان في سطره نصف دينار وان كان في اخره ربع دينار على حتما قد مناه ومن وطأ منه في الحوض كان عليه ثلثة امداد من طعام يفرقها على ثلثة مساكين ومن وجب عليه صيا شهرين متتابعين متتابعين في شيء مما ذكرناه من الكفارات فصا شهر او من الثالثة شتا ثم افطر من غير حيلة كان مخطيا وبجالة البناء عليه ان صا شهر او لم يكن قد صا من ثلثة شيئا وجب عليه لا يستين وان كان افطاره قبل الشهر لم يرض كان له البناء على كل حال من عجز عن صيا شهرين وجب عليه صيا ثمانية عشر يوما وقيل اجزاءه وان لم يقدر على ذلك تصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يستطع استغفر الله ثم وليس عليه شيء وكفارة الالباء كفارة اليمين سواء من افطر يوما قد نوى صومه ففعل او افطر يوما بعد ان كان عليه كفارة اليمين فان لم يجد صا ثلثة ايام ومن تفرج بامرأة في عداها فادفنها وكفر عن فمها بجمعة اصوع من دقيق ومن نام عن عشاء الاخرة حتى يمضي النصف الاول من الليل صلاها حين يستيقظ ويصوم صا ما كفارة لذنبه في النوم عنها الى ذلك الوقت ومن نام عن صلوة الكسوف مستعدا وقيل اخرها القرص كله فليغسل كفارة لذنبه وليقتل صلوة بعد الصلوة من سوا في مصلوب بعد ثلثة ايام ليراه فليستغفر الله من ذنبه ويغسل كفارة لسعيه ليه ولا يجوز للرجل ان يشق ثوبه في موث ولده ولا في موت زوجته فان فعل ذلك كان عليه كفارة يمين ولا باس ان يشق ثوبه على ابيه في موث اخيه ولا يجوز للمرأة ان تلطم وجهها في مضاف ولا تحسد ولا تجرح شعرها فان جرته كان عليها كفارة كفارة اليمين وان لطمت وجهها استغفر الله ولا كفارة عليها اكثر من الاستغفار ومن وجبت عليه مرتبة ففجر عن الرقبة فان نقل الى الصوم مضام شيئا ثم وجد الرقبة لم يلزمه الرجوع اليها وبجالة البناء على الصوم وان رجع الى الرقبة كان ذلك افضل له ومن ضرب مملوكا لم يفرق الحد كانت كفارته ان يعتقه فان قتله كان عليه عتق رقبة او صيا شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وعليه التوبة مما فعل **كتاب لصيلا لذي باح بابا يستباح اكله** من سائر اجناس الحيوان ما لا يستباح الحيوان على ضرب منها ما يكون في الحضرة خاصته ومنها ما يكون في البر ومنها ما يكون في البحر وكل واحد من هذه الاجناس ينقسم اثنا عشرة شعبة منها مباح طلقه ثم مكرهه وشتم محظور فاما حيوان البحر فلا ياكله الا بعد الاستبراء هو ان يكون عذائه اجمع عذبة الانسان لا يخلطها بغيرها فان كان يخلطها ما اكل العذبة وبغيرها فان لم يخلطها مكرهه وليس محظور ويستبرأ بجلال الابل منه باربعين يوما يربط ويغسل حتى يزيل عنه حكم الجلال والبقير بعشرين يوما كذلك الشاة بعشرة ايام او اذا شرب شيء من هذه الاجناس خمر او نرجع جازا اكل لحمه بعد ان يغسل بالماء ولا يجوز اكل شيء فاجنه ولا استبراء واذا وضع شيء من هذه الاجناس من خنزير حتى تشد على ذلك لم يجز اكل لحمه ولا ما كان من شمله فان شرب من خنزيرة دفعة او دفعتين كان اكل لحمه مكره ما غير محظور الا انه يستبرأ بسبعة ايام ان كان ممنا ياكل العلف يتسا اذ كان غيره اطعم ذلك وان لم ياكل من لبنها ما يجوز شرب لبنه سبعة ايام واذا شرب شيء من هذا الحيوان فابوا ثم نرجع لم يؤكل ما في بطنه الا بعد غسله بالماء ومعنى ضرب شيء من

كتاب النسيان  
باب من نكس

# كتاب الصيد النافع

الاجتناب من لبن اسرارة واشتدكره اكله ولم يكن مخلوطا واما الجند البغال الحيران لمحوها مكره منه وليس بمخلوطه وان كان بعضها  
 كراميه من بعض لان لحم البغل اشتدكره منه من لحم الحمار ولحم الحمار اشتدكره منه من لحم الجمل ولحم الجمل اشتدكره منه من كراميه ولا يجوز اكل لحم الفيل  
 حتى لو لم يمتها من هذه الاجتناب التي يحل اكل لحمها من ذلك اكل لحمها مكره ما يكون من شغلها بعد ذلك وجب اجتنابها ما اثباتنا ان الخلط  
 بغيرها واشتدكره من شغلها بالقرع بان يقسم القطيع قسمين يفرغ على كل واحد منهما ثم يقسم قسمين ويفرغ على كل واحد منهما ثم يقسم كل واحد  
 الى ان لا يبقى الا واحدة وما حوت البحر فلا يشاح اكل شيء منه الا السمك خاصة السمك فيكون من كل ما كان له فلس فيجب ان لا يفرغ من البحر  
 لا يجوز اكله على حاله كذا الطافي وهو الذي هو في الماء فيطغوا عليه اما الماء من الزمان والزمان مكره شديد الكرامة فان لم يكن  
 مخلوطا ولا بأس بالكف ولا بأس بالربط ولا يوجب من السمك ما كان جلا لا الا بعد ان يسير يوما الى الليل في ماء طاهر يطعم شئ طاهر لا يجوز  
 اكل ما مضى من الماء من السمك اذا شؤ جوت سمكه فوجد فيها سمكة جازا اكلها اذا كانت من جنس ما يحل اكلها فان شؤ جوت حية فوجد فيها  
 سمكة فان كانت على صيدها لم تنسج لم يكن بأس باكلها وان كانت قد انسجت لم يحل اكلها على حاله وان ثبت سمكة من الماء فثابت ان اكلها  
 الانسان وهي منظر بجانها اكلها وان لم يدركها كركها لم يحل اكلها ولا بأس بالطير الطير والابلاي من اجناس السمك ما حوت  
 البرهان لا يجوز اكل شيء من السباع سواء كان ذابا وغيره كالبغال والحمير والكلب والخنزير والغلبا لا ونسب الدب الذي ما  
 اشتدكره من السباع والمسوخ ولا بأس باكل لحم الطير والقرال والبقر والوحش والحمار مكره ما والفرس والسوق  
 اكلها ولا يجوز اكل السمك في المروج والقار والحيات والعقارب والضفادع والسرطان والخناسق وبنات وردان والزناير ولا يجوز اكل  
 لحم الخنزير والموت والسمك ما اشبهها واما الطير فيكون من كل ما دفن ويترك منه كل ما صنفان كان يدفن بصف يعتبران كان دفن  
 اكثر من صنفه اكله ان كان صنفه اكثر من دفن اجتناب فان لم يكن هناك طريق الى اعتباره بان يوجد مد بوجاه اكل منه ما كانت له فاضله  
 او حوصلته او مصيته فيجتنب لم يكن له شيء من ذلك لا يجوز اكل شيء من سباع الطير مثل النسر العقاب والخنزير والجداء وما كان له  
 باكل اللحم ويكره اكل الغرغان والقنابر والهدم ولا يجوز اكل الخفاف والمخفاف ويكره لحم الجوارح وليس بمخلوط ولا بأس باكل طير الماء  
 ان كان مما باكل السمك اذا اعتبرنا ذكرناه ولا يجوز اكل لحم الطواويس ويكره اكل لحم الصرور والاصوم والقران والطير ما كان جلا لا يجوز  
 اكله الا بعد ان يسير به وجبه من ذلك يستريح البطة وما اشبهها بخمسة ايام والدجاجة وما اشبهها بثلاثة ايام **باب في صيد الخنا**  
 صيد السمك اخذه واخرجه من الماء محيا على اية كان سوا كان من اخرجه مسلما او كافرا من اى اجناس الكفار كان لا يراعى في صيد  
 وجوب التسمية افضل الا ان يصيد غير المسلم لا يجوز اكله الا اذا شؤ مد اخذه من الماء محيا ولا يوفى بولي في ذلك وانما صيد الانسان  
 في الماء يوما وليلة او ما دعى ذلك ثم قتلها وقد جتمع فيها سم كثير جازله اكل جميعه ان كان يغلب على طعمه ان بعضه مات في الماء لانه  
 طريق له الى تمييزه من غيره فان كان له طريق الى تمييزه ما مات في الماء مما لم يمت منه لم يحل اكله ما مات منه وكل ما صنف الخنا ويرجع منه  
 جازا اكل جميعه مع فقد الطريق الى تمييزه من الحيوان صيد سمك جعله شئ واعيد في الماء فمات منه لم يحل اكله ويكره صيد السمك بول  
 الجمعة قبل الصلوة ويكره صيد الوحش الطير بالبلد ليس لك بمخلوط ويكره اخذ الفرج من اعشاش الطير وان كان ما لك اجنحة لا ياب  
 بصيد كسائر انواع الصيد ما لم يعرف له صاحب عرف له صاحب جبهه عليه المقطوع الجناح لا يجوز اخذه لان ذلك لا يكون الا في  
 ولا يؤكل من الطير ما يصاير انواع السمك الا ما ادركه ذكاته الا ما يقتله السمك ويكون مرسله قد مضى عليه عند ذكاته ان لم يكن  
 صاحبه سمى بصيد بالسند والمغزاة والحجارة وما اشبه ذلك فمات منه لم يحل اكله واذا رى انسان طيرا جريه فاصابه واصاب فرخا لم يمتض  
 بعد قتلها ما جازا اكل الطير لم يحل اكل الفرج لان الفرج ليس بصيد بعد انما يكون صيدا اذا مضى ملك جناحه كل ما صيد الجوارح من الطير  
 مثل الباز والاصفر العقاب فلا يجوز اكله الا اذا ادركه ذكاته فمات لم يلحقه ذكاته لم يحل اكله على حاله او دفن ما يكون له مع ذكاته ان يمتد  
 ويعينه نظره وذنبه يتحرك او جلته تركه اذا قتل لصيد سمك بصيد لا يكون منه حد يذم لم يحل اكله وان كان في حديد غير انما صاير  
 يقتله جازا اكله ولا يجوز ان يرمى للصيد بشئ اكبر منه فان رمى بشئ اكبر منه يقتله اكله وان لم يكن مع الصاير سمك منه فمات منه سمكها  
 ينفذ ويحرف جازا اكل ما يصيد به اذا حفر فمات لم يحل اكله ولا يجوز اكله لو حفر جازا اكله من انواع السمك من الجوارح الشبك المصا  
 والجناش الا انه لا يجوز اكل شيء من ذلك الا ما ادركه الانسان ذكاته الا ما يقتله اكله فمات يقتله للكلب جازا اكله اذا سمى بالجمعة  
 جازا اكله يقتله اكل للكلب منه فان كان معناه الاكل لم يمتض الاكل لم يحل اكله وان كان ذكاته شاذ من جازا اكله فان ارسل  
 الانسان كلبا وسمى شاذه كلبا لم يمتض صاحب عند رساله لم يحل اكله فمات يقتله ولا يجوز ان يؤكل ما قتله الفهد غير من السباع الا ما ادرك  
 ذكاته وانما اخذ للكلب لمعلم صيدا فادركه صاحب جيا وجبان يذم فان لم يكن معه ما يذم فليتركه حتى يقتله ثم ليأكل الانسان وانما يقتله  
 دابة ما يلحق معه الذكاة ان يجده نظره عينه او يتحرك به او حمله كل كلب لا يكون حلالا لا يجوز اكله صيده الا ما ادركه ذكاته

الضيق

في كتاب الصيد

وان كان

لم يحل



# مِنْ بَيْتِ النَّهْيَانِ

فما من فزان يرسل صاحبه سبي ليجزأكل ما يقتله من ثوى لثيمنت عند راس الكلب مقتدا الوجوه ذلك عليه بما اكل ما يقتله ولا يجوز  
 ان يرمى عن راس الكلب ان ارسل احد الكلب سبي غيره لم يجزأكل ما يقتله وحيدا للكلب ذاقاب من لعين ثم وجد مقتولا لا يجوز  
 اكله وان ارى ان سنان سبها ورمى فاصنا وقتل بها اكله وان تلذذ من غير سهم قتل لم يجزأكله وان اخذ الصيد سهم قبل هذا  
 وقع من جبل او وقع في الماء ثم مات لم يجزأكله لا نه لا يامن ان يكون قد مات في الماء او من وقوعه من الجبل اذا طعن الصيد برمح او سيف  
 فقتله يكون قد سبي خاز لا اكله فان قد بهنصفين ولم يتحرك واحد منهما لم يجزأكله ما اذا خرج منه الدم وان تحرك احد النصفين لم يجزأكله  
 الاخر اكل لا يتحرك ورمى لم يجزأكله ان قطع منه قطعة بسيف واحد الحباله منه ذلك فليرم به بالقطعة لئلا يلبس به وياكله وان اخذ الصيد  
 جماعة فتأبوه وتوزعوه قطعة قطعة تجزأكله ومضى الى ان شان صيدا بعينه سبي فاصاب غيره ما رماه فقتله بما اكله وان وجد كما لا يعلم ان  
 موام ميت فليطرحه على النار وان انقبض فودعه ان انبسط فليس بذلك وصيد الجراد اكله ولا يرمى فيه التسمية وان سوي كان اضلع لا ياكل  
 من الجراد ما مات في الماء او الفخ قبل ان يؤخذ ولا يؤكل منه الدبا وهو الذي لا يشغل بال الطيران وان كان الجراد في اجزاء وقروح فاحرق للموت  
 فاحرق الجراد لم يجزأكله **باب التبع وكيفية وجوب التسمية** الذباحة لا يجوز ان يتولاها غير المسلمين فلو كانها كافر من ابي  
 اجترأ لكانها يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا سبي يجهل او لم يسم فلا يجوز اكله فيجوز من المسلمين لا يتولاها الا اهل الحق فان تولاهما غير  
 اهل الحق يكون من لا يعرف بعدا ولا محبة لم يكن مأكل فيجوز ان كان من ينصب لهم العذوة والشتان لم يجزأكله فيجوز الاجتهال  
 التسمية وكل ما يباع في اسواق المسلمين جاز شراؤه وليس على من يبتاعه لتفتيش عنه كما سئل ان تتولى الذباحة المرأة او الغلام وان لم يكن قد  
 بلغ انا فوى على ذلك وان كان يحمل الذباحة وكذا المرأة فان لم يجزأكله الذباحة لم يجزأكل ما انجاءوا التسمية واجبة في حال الذباحة فمن تركها متعمدا  
 لم يجزأكله فيجوز ان فعل ذلك ناسيا لم يكن به ريب ينبغي ان توجه الذباحة الى القبلة من لم يستقبل بها القبلة متعمدا اكله فيجوز ان فعل  
 ذلك ناسيا لم يكن به ريب لا يجوز الذباحة الا بالحد يد فان لم يوجد حديثه وخيف فوثق الذباحة واضطره باجتهال ان يذبح بما جاز الا  
 من لينة او مضطرا او جازة خاصة الاطراف وكذا ما يذبح اجمع لا يكون الا في الحلق فان ذبح في غير الحلق كان حراما اللهم الا ان يكون  
 في حال لا يتمكن فيه من ذباحة في الحلق بان يكون قد وقع لا يزال يقد على موضع كانه ويكون قد استقصى ولا يجد عليه جاز ان يذبح  
 في غير الحلق ويؤخذ بهذا السيوط والحرابي كان ذكيا وحكم ما يجهل من الاجل ان ذبح لا يجوز اكله حكم ما ينبغي ان يذبح اذا حرق على السوء ولا  
 تحل اكله على حال وكل ما ذبح وكان ينبغي ان يجزأكله وكان ينبغي ان يذبح في حال الضرورة ثم ادرك ذكاته وجب كونه بما يجوز ذلك فيه  
 لم يفعل لم يجزأكله من السنة الا يذبح الذباحة الا بعد ان يرد ما هو لا يبين الى اس من الجسد يقطع الفخ فان سبقه لسكين واما ان لا  
 لجاز اكله اذا خرج منه الدم فان لم يخرج الدم لم يجزأكله ومتى قتل ذلك لم يجزأكله ولا يجوز ان يقلب السكين فيذبح الى فون بل ينبغي ان يشد  
 من فوق الى ان يقطع الحلق وان اراد ذبح شئ من الغنم فليحقل يد يرد رجلاه يطلق مز رجلاه ويسك على صوفه شعره الى ان يربك  
 يسك على شئ من اعضائه وان اراد ذبح شئ من البقر فليحقل يد يرد رجلاه يطلق مز رجلاه ويسك على صوفه شعره الى ان يربك  
 يطلق رجلاه اذا اراد ذبح شئ من البقر فليحقل يد يرد رجلاه ويسك على صوفه شعره الى ان يربك  
 ذكاه ولا يجوز ذبح شئ من الجوزان صبرا وموان يذبح شتا وينظر اليه حيوان اخر ولا يجوز سلع الذبيحة الا بربها فان سلفت قبل ان تذب  
 او سلع شئ منها لم يجزأكله وان جئت الذبيحة فلم يخرج الدم او لم يتحرك شئ منه لم يجزأكله فان خرج الدم او تحرك شئ من اعضائه يد ما لو  
 جعلها او غير ذلك ما اكلها وان ذبح شاة او غيرها ثم وجد في بطنها جنين فان كان قد اشد شعرا او وبر لم تجزأكله روح قد كانت ذكاة وان لم  
 يكن ناسيا لم يجزأكله على حال ان كان فيه روح وجب تركه لا ياكله ولا يذبحه الذباحة بالليل الا عند الضرورة والخوف من موها  
 وكل تركه الذباحة بالنهاية يوم الجمعة الصلوة **باب ما يحل من الميتة** الميتة بحكم البيضة الجوزي بحكم الميتة  
 والبقر والغنم وغيرها مما يحل اكله وان كانت ذكاة الدم والفرد والطحال والمرارة والمثمة والفج ظامرة وباطنها القتيبة لا يشان  
 والطحال والطحالها لغدودا لا شائع الحدف والخرقة التي تكون في الدماغ وتكون الكليتان وليست بمخلوطين ومحل من الميتة الصوف  
 الشعر والوبر والريش واخرى لا يحل شئ منها ان قلع منها ومحل ايضا العظم والناك السرد والظلف والقرن والاذن واللبن والبيض والكا  
 قد اكتسب الجلود لغوفا فان لم يكن من ذلك الجلود فلا يجوز اكله وان جعل الطحال في سفود مع اللحم ثم جعل في التور فان كان مشقوبا وكان  
 فوق اللحم لم يؤكل اللحم ولا ما كان تحته فان كان تحته اكل اللحم لم يؤكل ما تحته وان لم يكن مشقوبا جاز اكل جميع ما يكون تحته فان اخلط اللحم  
 الذي بالميتة ولم يكن هناك طرفا في تمييزه منها لم يحل اكل شئ منه ببيع على سبيل الميتة ولا يجوز ان ياكل الميتة الا خاف تلفا لنفسه  
 خافه لئلا ياكل منها ما اسلمه مقتولا يمتلا منها للباغي الذي يبتغي اصيد بطرافها والعائنا الذي يخرج ليقطع الطريق لم يحل لها اكل الميتة

فمن ترك ذكاه  
 من ذكاه

# كتاب الطهارة

وان اضطر لم يبول من البصر ما كان بيضا يؤكل لحمه على كل حال اذا وجد بيضا لم يعلم اهو بيض ما يؤكل ام بيض ما لا يؤكل لحمه  
 فالخلف طرأه اكل ما استوطناه لاحتجاب الجلود على من بين ضرب من جلود ما يؤكل لحمه نفى كى تجا استعمال جلده ولبسته الصلوة فيلزم  
 كان خاليا من نجاسة اودم بئلا للباغ وبعدد وعلى كل حال وما لم يكن ذلك لم يجز استعمال جلده في شئ من الاشياء الا قبل الدباغ ولا  
 بعده وما يؤكل لحمه فليس من ضرب من جلود ما لا يؤكل لحمه ولا جلود ما لا يؤكل لحمه ولا جلود ما لا يؤكل لحمه ولا جلود ما لا يؤكل لحمه  
 يجوز استعماله اذا ذكرى مدغ غير انه لا يجوز الصلوة فيه وهو جلود البنايع كمثلها مثل النمر والذئب والتمرد والسبع والسم والسنجاب والاذى  
 وما اشبه ذلك من البنايع والبهائم وقد دوت وحته فجواز الصلوة في السم والسنجاب والفنك والاصل ما قدمناه ولا يجوز استعماله في  
 من هذه الجلود ما لم يكن ان استعماله انسان قبل الذكاه نجس يده ويجب عليه غسلها عند حصول الصلوة وكل شعرة تحتها لا يجوز له  
 ان يستعمله مع الاحتياط ان اضطر الى استعماله فليست عليه ما لم يكن في يده سم وميض يده عند حصول الصلوة ويجوز ان يعلم من جلود السم  
 ولو يستقي بالماء لغرض صوء الصلوة والشرب وتجنبه فذلك اذا قطع شئ من البنايات لغتم ومن حيث لم يجز كذا الاستحباب لا يبره  
 ويكره لان انسان ان يبره شيئا من الغتم ثم يبره به بل اذا اراد نزع شئ من ذلك فليست به في الحال وليس ذلك بخطو كتاب الطهارة  
**الاشربة باب الاطعمة المحظورة** لم يباح من كل طعام حصل فيه شئ من الخمر والنبيذ المسكر او القناع قليلا كان فله فيه  
 او كثيرا فانه ينجس لنا الطعام ولا يجوز استعماله على حاله اذا كان في القدر فغلى على النار فوقع فيها شئ من الخمر ام يرق ما فيها من المرق غسل  
 اللحم واكل بعده للثان حصل فيه شئ من الدم وكان قليلا ثم جاز اكل ما فيها لان النار تحيل الدم وان كان كثيرا لم يجز اكل ما وقع فيه من كل  
 طعام حصل فيه شئ من البنايات مما لم يفسد ما يله فانه ينجس بمجوله فيه ولا يجوز استعماله فان كان ماحصل فيه الميتة ما مثل اللحم من العسل  
 الفه منه ما حوله استعماله لانه وان كان ماحصل فيه الميتة ما يباع لم يجز استعماله وجب مراعاة فان كان منها مثل الزبد والشرج جاز الاستحباب  
 به حن النماء ولا يجوز الاستحباب به حن الظلال ولا الا اذا ما به وكل ما ليس من سائله مثل الجراد والتملح والزبور والخناسه بنات وديان  
 اذا مات في شئ من الطعام او الشراب جاز ما كان او ما يباعه لا ينجس بمجوله فيه ولا يجوز مؤاكلته الكفار على اختلاف علمهم ولا استعمال الثمام  
 الا بعد غسلها بالماء وكل طعام قواه بعض الكفار ما يديهم ولا شره بنفوسهم لم يجز كذا لانه لم يباح من كل طعام يباعه ما يباعه وقد شر  
 في جواز استعماله الجوز وما اشبهها مما لا يباعه الا قبل الخجاسته وانما شره ما يديهم ولا يجوز استعماله ولا في الشراب المسكر الا بعد غسله بالماء  
 ثلث مرات ويحفظه اذا حصلت ميتة له ففسد ما كان في يده ام يرق ما فيها وغسل اللحم واكل بعده ذلك ولا بأس ان ياكل ما يشره الجنب الحايض من  
 الخمر والبلع واشبه ذلك من الايام اذا كانا مؤمنين ويكره اكله اذا عالج من لا يحفظ ولا يؤمن عليه فثا الطعام بالنجاسة ولا يجوز الاكل الا في الشر  
 في اواني الذهب والفضة فان كان هناك قدح مفضض يجب موضع الفضة منه عند الشرب لا بأس بما عدا الذهب والفضة من الاواني من  
 صغر كان ومن غراس اى شئ كان ولا بأس بطعام او شرابا كل منه سؤد ويكره ما اكل منه الفاعوليس بخطو ويكره ان يدعى الانسان  
 احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه ان دعاه فليامره بمصل يديه ثم ياكل معه ثناء ولا يجوز اكل شئ من الخمر على اختلاف اجناسه كالطين  
 قبل الحسنة فانه يجوز ان يؤكل منه ليسر للاستغناء به ولا يجوز الاكثر منه على حاله لا بأس ان ياكل من بيت من ذكره الله تعالى قوله له  
 عليكم جناح ان تاكلوا الاية بغير ذنره ولا يجوز ان يجل منه شئ ولا امثاله ولا بأس بكل الثوم والبصل مطبوخا ونباتا غير ان من ياكلها ياكله  
 له دخول المسجد ثلاثا ذك الناس من راحته واذا نجس الماء بمجول شئ من النجاسة فيه ثم غجن به وخبر منه لم يجز اكله للنجاسة قد دوت  
 وحته فجواز كذا ذكر ان النار طهرته والاحوط ما قدمناه واذا وجد الانسان طعاما فليقومه على نفسه ثم ياكل منه فاذا جاء صاحبه  
 عليه فثمة ولا بأس بالان الاتن والابل حليبا واما بيا وعلى كل حال ولا بأس ان يستقي بوال الابل **باب الاشربة المحظورة**  
**واللبا حرك** ما اسكر كثيرا فالقليل منه حرام لا يجوز استعماله بالشراب النصف منه بالبيع الهبة ويخمر ما يحصل فيه خمر كان او  
 يبيد او يباع او يفتع او يمزج او غير ذلك من اجتناب المسكرات وحكم القناع حكم الخمر على السواء في ان حرام شره وبيعها والنصف منه و  
 العصير لا يشره وبيعها لم يطل حد الغليظ الذي يجر ذلك هو ان يصير سفله اعلاه فاذا غلى حر شره وبيعها الى ان يعود الى كونه ظلا  
 واذا غلى العصير على النار لم يجر شره الى ان يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وحده ذلك هو ان يمزجها حلو او يخبثها لانه وبغلقها او يذهب من كل ثلثها  
 ثلثه ويأينق ونصفه موعا النار ثم يزل به ويترك حتى يبره فاذا بره فثمة ثلثاه وفي ثلثه ولا يجوز ان يؤمن على طبع العصير من الجمل شئ  
 على اقل من الثلث فثمة ثلثه على الثلث قبل قول من لا يشره الا على الثلث اذا ذكر انه كل من كان على اقله يكون ذلك في وقت ويكره  
 الاستئذان في العصير فانه لا يؤمن ان يطلب صاحبه يكون قد تغير الى حال الخمر فيغيث بيده ان كان لو فعل ذلك لم يكن خطو  
 ولا يبيع الغيب التمر من يعلم انه يجعله خمر او يبيد لان الاثم على من يجعله كذا ليس على البايع غير ان الاصل ان بعدد عنه العزيم وان

هذا هو الذي  
 في كتاب الطهارة

# مَنْ نَكَلَ لَهَا يَدٌ

خاف الانسان على نفسه من العيش جانا ان يتناول شيئا من الخمر فيقتل ما يمسك مقولا يجوز ان يتناول شيئا من الادوية وبها يشتر من  
المسكولة عنه منذ احتقان اضطر الى ذلك بخلاف ان يتناولها لغيره لا يجوز له ان يشربه على حال ولا بأس بشربه لغيره المسكر وهو ان  
ينفع التمرد والقياس ثم يشربه وهو حلو قبل ان يقع فيه يكره ان يقع فيه من الدخايل الهيايم الخمر والمسكر ويكره الاستشفاء بالمياه الخارة التي  
تكون في الجبال من شرب الخمر ثم يصب على نوبان علم ان معه شيئا من الخمر لم يجز الصلاة فيه وان لم يعلم ذلك جازنا للصلاة فيه وانما  
الخمر ما كان من الخشب والفرع وما اشبهها لم يجز استعمالها في شئ من المباحات حسبا قد متنا وما كان من صفا وجاج او جوار خضر او خبز  
جاز استعمالها اذا غسلت بالماء تلك شربا حسبا قد متنا وينبغي ان نذكر في هذا الفصل الذي ذكرنا باع خمر او خنزير ثم جازنا ان يقبض  
ذلك الفلن وكان حلالا لولا الخمر اذا خلا عنها استعماله سواء كان من قبل نفسه وبغلاجه خمره فيجب ان لا يغيره بشئ يطبخ فيه بل  
يتراخى حتى يصير خلا من بطل فطرته اذا وقع شئ من الخمر في الخل لم يجز استعماله الا بعد ان يصير ذلك الخمر خلا ويجوز ان يعمل الانسان لغيره  
من التمرد والقياس لصل غير ذلك ياخذ عليها الاخر ويسلمها اليه قبل بغيرها ولا بأس بربا لتون والوان والسفرجل والتفاح  
الجلاب ان شرب منها خمر السكر لا يكره ما يسكر كثيرا **باب في الاكل والشرب** فيجب ان يفضل الانسان يديه قبل ان ياكل  
الطعام ويفسلهما بعد الاكل ليس في ذلك بواجب يستحب ان يمسك الله ثم عند تناول الطعام والشرب يجزى الله ثم عند الفراغ وان كان على  
ما يدعه عليه من الوان مختلفة فليس عند تناول كل لون منها وان قال بطلان ذلك جسم الله على اهلنا واخرى كان جائزا وان سمي واحد من الجماعه  
اجزاء عن الباقين ولا يجوز الاكل على ما يدعه في شرب عليه ما شئ من المسكرات والقناع ولا ينبغي ان يتعد الانسان سكتا في تناول الاكل بل ينبغي  
ان يتعد على جلد وكثرة الاكل مكروه وما يبلغ حد الخطر يكره الاكل على الشئ يكره الاكل والشرب باليسا وينبغي ان يتولى ذلك بالعين  
الا عند الضرورة ولا بأس بالاكل والشرب ما شئنا واجتنابا بضره يكره الشرب بغيره احد بل ينبغي ان يكون ذلك بثلاثة اقسام يستحب  
يبدأ صاحب الطعام بالاكل يكون مؤخر من يرفع يده منه فاذا اراد غسل يديه يبدأ من هو عن يمينه حتى ينتهي الى اخرهم ويستحب ان يجمع  
عنا لئلا يتلف في ماء واحد اذا حضر الطعام والصلاة فالبداية بالصلاة افضل فان كان هناك قوم ينتظرونه لا نظاره معه وكان اول الوقت  
فالبداية بالطعام افضل ان كان قد مضى الوقت لا يجوز الا البداية بالصلاة ويستحب ان ياكل الطعام ان يستلق على قفاه ويضع جبهته الى  
على اليسر **كتاب الوضوء والصلاة** **باب في الوضوء** في كل طعام ان يستلق على قفاه ويضع جبهته الى  
ملكها للوقت ويجوز له ان يقبض الوقت ويجزى به يده في وقت ما لا يملكه كان الوقت باطلا وان وقف ما يملك كجزء  
من يده ولم يقبضه الموقوف عليه ومن يتولى عنهم لم يصح ايته الوضوء وكان باطلا على ما كان عليه من الملك فان مات الحال ما ذكرناه كان جزئا  
واذا وقف على لده الكبار فلا بد من قبضهم الوقت والام يصح على ما بيناه في الاجنب ان كان اولاده صغارا جازا الوقت ان لم يقبضهم  
لان الذي يتولى عنهم اذا وقف ملكا واخر جبهته يده وملكه لم يجز له بعد ذلك الرجوع فيه ولا تعتبر عن يديه ولا نقله عن وجوهه سبلة  
ومضى شرط الواقف من حق احتاج الى شئ منه كان له بيعه القرض فيه كان الشرط صحيحا وكان له ان يفعل ما شرط الا انه اذا مات والحال ما  
ذكرناه وجع ميراثا ولم يمس الوقت ولا يصح الوقت الا بعد ان يذكر الموقوف عليه فان لم يذكر الموقوف عليه كان الوقت باطلا وكل ما يملكه  
الانسان جازا له ان يقبضه سواء كان مائة او مقبوضا وعلى كل حال في الوقت والصدقة شئ واحد ولا يصح شئ منها الا ما يقرب به الى الله ثم  
فان لم يقصد بذلك جعل الله لم يصح الوقت والوقف لا بد ان يكون مؤبدا ولا يجوز ان يكون موقفا فان جعله موقفا لم يصح الا ان يجعله كمن  
على ما بينه فيما بعد انشاء الله والوقف يجري على حسب يقف الانسان ويشترط فيه ان وقف على قوم محضين كان لهم ذلك ليس لغيرهم  
شئ على حال وان وقف على ما كان على حسب الناس لم يجري على من يتناول له ذلك لاسم ولا يجوز ان يقف على من لم يوجد بعد ان وقف كله  
كان الوقت باطلا فان وقف على ولده الموجودين وكانوا صغارا ثم ورث بعد ذلك اولاد اجل ان يدخلهم معهم فينزلوا ويجوز ان ينقله عنهم  
بل لكلمة اليهم واذا وقف الوقت على اولاده وكانوا ذكورا واناثا فان شرط قبضيل بعضهم على بعض كان على حسب شرط وان لم يذكر شيئا من ذلك  
كان الذكر الاثنى فيه سواء من ولده ولده لتناول الاسم فان قال الوقت بينهم على كتاب الله كان بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
واذا وقف على والديه كان ايه مثل ذلك يكون بينهما بالسوية الا ان يفضل احدهما على الاخر بالتعيين ولا بأس ان يقف المسلم على والديه  
اولاده او من بينه وبينهم وان كانوا كافرا ولا يجوز وقفه على كافرا لادم بينه وبينه على حال وكل ان اوصى لهم بشئ كان ذلك جائزا ولا بأس  
ان يقف الانسان على المساجد والكبرى والمثاهد المواضع التي يقرب فيها الى الله ثم على مصالحها ومراعاة احوالها وسكانها ولا يجوز وقف  
المسلم على البيع والكتايب بيوتا لغيره ومواضع قرب سائرنا الكفار واذا وقف لكافر على احد المواضع التي يقربون فيها الى الله ثم  
كان وقفه صحيحا واذا وقف لكافر فحقا على الفقراء كان الوقت ماضيا في فقراء اهل السنة ومن غيرهم من سائر اهلنا الفقراء واذا وقف المسلم

كتاب الوضوء والصلاة

# كتاب الوقف

شيئا على المسلمين كان ذلك لجميع من اقر بالشهادتين وادكان الشريعة من الصلوة والزكاة والصوم والحج وان اختلفوا في الاداء والديانات  
 وان وقف على المؤمنين كان ذلك خاصا للمجتبى لكبار من اهل المعزة والا مائة دون غيرهم ولا يكون للفقاس منهم معهم شيء على حال اذا  
 وقف على الشيعة ولم يميزهم قوما بعد قوم كان ذلك ماضيا في الامامية والمجادية من الزيدية ودون البقرية ويدخل معهم سائر فرق  
 الامامية من الكيسانية والناوذية والفضيلة والواقفية والا ثلث عشرة فان وقف على الامامية خاصة كان ذلك بمن قال بما نزه الاثني  
 عشرهم وان وقف على الزيدية كان على الفاطميين بما مائة زيديين على واما مائة كل من خرج بالسيف من ولدنا طيبة واذ وقف على الهاشميين  
 كان ذلك على ولد ماض بن جهمك ماض ولد له الذكور منهم والاثاث واذ وقف على طائفة ابيسين كان ذلك على اولاد ابي طالب وولد له  
 من الذكور والاثاث واذ وقف على العلوية كان ذلك على ولد امير المؤمنين على من الحسين والحسينة والعلانية والمجادية والعلوية وولد  
 ولهم الذكور منهم والاثاث فان وقف على ولدنا طيبة كان ذلك للهاشميين الذكور والاثاث منهم فان وقف على الحسينية لم يكن  
 للحسينية معهم شيء على الا ان وقف على الموسوية كان ذلك على اولاد موسى بن جعفر الذكور منهم والاثاث واذ وقف على الاثني عشر  
 على جيرانه او وصي لم يثنى ولم يميزهم باسماهم ولا يميزهم بصفاتهم كان مصوفا الى من طاهه الى اربعين ذراعا من اربع جوانبها  
 وليس لمن بعد من هذا الحديث فان وقف على قومه ولم يميزهم كان ذلك على جماعة القنة من الذكور دون الاثاث وان وقف على عشرة  
 كان على الخاص من قومه الذين هم اقرى الناس للمية نسب فان وقف على وقف على مسقط الحرس كان ذلك على ولد امير المؤمنين وولد  
 الباقين جعفر وعقيل فان وقف على مسقط الزكاة كان ذلك على الثمانية اصناف المذكورة في القرآن وموقوف على الاثنان على احد  
 الا يتبين من ذكرناهم وكانوا كثيرين في البلاد منتشرين كان ذلك مقصودا على من يحضر البلد الذي فيه الوقف من غيرهم من البلدان  
 وموقوف على الاثنان شيئا في وجه من وجوه البراد على قوم باعياهم ولم يشترط بعدا فخرهم عود على شيء بعينه فحق فقره اذ ابا الوقف  
 رجع الوقف على وقت ولا يجوز بيع الوقف ولا هبته ولا الصدقة به الا ان يخاف على الوقف هلاكة او ساءه اذ كان اذبا  
 الوقف حادثة ضرورة وكان معها بيع الوقف صالح لهم وادع عليهم او يخاف وقوع خلاف بينهم فيؤخذ ذلك الى وقوع فتاينهم فيخرج  
 بيعهم من ثمنهم على ما يستحقه من الوقف ولا يجوز بيع الوقف مع عدم شيء من ذلك اذ وقف المسلم شيئا على مصلحة فبطل رسمها  
 جلت وجعلها واذ وقف في وجه البرد لم يميز شيئا بعينه كان للفقراء والمساكين ومصالح المسلمين اذ وقف لسان مسكنا جازله ان يقع  
 مع من وقف عليه ليس له ان يكثر غيره فيه **باب لسكنى كل عمرى والشيخ والحكيم** ولا يبر ان يجعل الاثنا  
 زاده او ثلثا او نصفه او عقاره سكنى لسان ما اراده فان جعله مدة من الزمان كان ذلك ماضيا ولم يجوز نقله عنه الا بعد  
 تلك المدة وكل ما يجوز له بعد انقضاء المدة او يشترط على المشتري مقدار ذلك الزمان وموقوفات والمحال ما ذكرناه لم يكن لو شتره  
 الساكن عند الا بعد ان مضى المدة المذكورة ومضى سكنه اياه مدة عمره كان ذلك ماضيا مقدار ان جوتها فاذا كان لو شتره فقل  
 عن المسكن فان ما الساكن وله ودته كان لو شتره ذلك الى ان يمضي فان حقيق المسكن وان جعله السكنى مدة حيوة الساكن كان  
 ذلك ماضيا الى ان يتوفاه الله ثم فاذا مات رجع اليه الى ودته ان كان قد مات وان ما الذي جعله السكنى لم يكن لو شتره فقل  
 الا بعد ان مضى مدة حيوة ومضى سكنه ولم يذكر شيئا كان له اخر اجله وقف شتا واذ اسكن اثنان غيره لم يجوز للساكن ان يسكن معه  
 غيره الا ولده واهله ولا يجوز له سواهم ولا يجوز للساكن ايضا ان يزوج ولا ينتقل عنه فيسكن غيره الا باذن صاحب المسكن وللاثنا  
 ان يجوز من غير سبيل الله وغلام او جار يتر في خدمته البيت الحرام وبعير في معونة الحاج والوارد اذ وقف ذلك لوجه الله لم يجوز لغيره  
 فان عجزنا لثابت اودبش او مرض الغلام او الجارية وعجز عن الخدمة سقط عنه فرضها فان عاذا الى الهبة كان الشرط فيها قائما حتى  
 البعد تنقوا لثابت واذ جعل الاثنان خدما عبدا او امته لغيره مدة من الزمان ثم موحى بعبده تلك كان ذلك جائزا وكان على المالك  
 الخدمة في تلك المدة واذ مضى المدة صار فان ابقى العبد في هذه المدة ثم ظفره من جعل له خدما لم يبر له بعد انقضاء تلك المدة  
 عليه سبيل ان كان صاحب الغلام او الجارية جعل خدمته لنفسه مدة من الزمان ثم موحى بعبده تلك ابقى المملوك انتقض ذلك للثابت  
 وجده بعد ذلك كان مملوكا له يعل به ناسا **باب الخلق** **باب حبس الحبنة** على ضرب من ضرب منها لصاحبها الرجوع فيها ودته  
 ليس له الرجوع فيها ما لا ليس له في الرجوع فهو كل مته فيها الا ان كان له رجوعه ولدا كان او غيره اذ كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا  
 جاز له الرجوع فيه وان مات كان ميراثا الا ان يكون الحبنة على ولد ويكونون صفاء فانه لا يكون له فيها رجوع على حال لان قبضة قبضها  
 فاما اذا كانوا اكبارا او يكونون غير اولادهم وان كانوا اصفا فان له الرجوع فيها فاما يقبض ان يقبض من صفاء فانه لا يكون له فيها رجوع  
 بعد ذلك رجوع فيها على حال اما الضم لاخر وهو ان الرجوع فيه هو كل مته كانت على اجنبى لم يتعوض عنها وكانت مته فانه

وقف على الزيدية  
 وقف على الشيعة

وقف على الهاشميين  
 وقف على العلوية





# كتاب الوصية

قبل فسد في عملها الامانة وبودها من غير ان زاد بالورثة ويكون ما فعله صحيحا ما ضا **باب الوصية وما يصح منها وما لا يصح** الوصية بالخمس افضل من الوصية بالربع هي الربع افضل منها بالثلث ولا يجوز الوصية بأكثر من الثلث فان وصوا كثنان بأكثر من الثلث لم يضر الوصية الا بالثلث وورث فيما زاد عليه الا ان يرث الورثة بذلك فان وصوا بأكثر من الثلث وورث الورثة لم يكن لهم بعد ذلك انتفاع من افاد ما لا يفي حال حياته ولا بعد فاته ولا لثان ان يرجع وصيته ما دام فيه روح وبغيره ابطاها وبنها من شئ الى شئ ومن اثنان الى غيره وليس له احد عليه فيه اعتراض اذ هو مملوكه كان ذلك مثل الوصية بجوز له الرجوع فيه فان لم يرجع فيه كان من الثلث فان اعتقد في الحال مضايقا لم يضر احد عليه سبيل اذ اوصى لاثان بوصيته ثم اوصى لغيره فان امكن العمل بها جميعا وجب العمل بها وان لم يمكن العمل بها كان العمل على الاخير دون الاول اذ اوصى بوصية فليس له احد مخالفة فيما اوصى به وبغيره من شرطها الا ان يكون قد وصى بما لا يجوز له ان يوصى به مثل ان يكون غلاما بما لا يفي غير مراثي الله وامر بها بقائه في وجوه المعاصي من قتل النفس صلب الاموال واعطاء ثلث الكفاية فانما هي على مخرج قهرهم من البيع الكفاية يورث لثان فان فعل شيئا من ذلك كان للوصي مخالفة في جميع ذلك وصرفنا الوصية الى الحي وكان على اتمام المسلمين معاذنة على ذلك فان اوصى لاثان لاحدا بوجه او بعض مراثي ثلث من ثلثه وجب العمل به اليهم وان كانوا كافرا ضللا ولا با من الوصية للوات اذ لم يكن بأكثر من الثلث فان كانت بأكثر منه ردت الى الثلث واذا اوصى بوصية ثم قتل نفسه كانت وصيته ما نصته لم يكن لاحد من ماله فان جرح نفسه عليه هلكا ثم وصى بثلث وصيته مرددة ولا يجوز العمل بها وان اوصى بوصيته ثم قتل نفسه خطأ كانت وصيته ما نصته في ثلث ماله وثلث يترده وان جرحه جرح ثم وصى كان الحكم ايضا فيه مثل ذلك في انه يمضي الوصية في ثلث ماله وذلك ما يتحقق من ادش الجرح اذ اوصى لاثان لثلاث ثلث ماله نظرا في قيمة العبد قيمة عادلة فان كانت قيمة اقل من الثلث اعتقد على الثلث وان كانت مثله اعتقد ليس له شيء ولا عليه شيء وان كانتا لقيمة اكثر من الثلث يفتقر الثلث والربع والثلث لعتق مقلد ذلك واستحق في الباب الورثة وان كانت قيمة على النصف من ثلث الوصية ما طلة واذا اوصى لاثان بعتق مملوكه وكله عليه من فان كان بنية العبد مفعلي الدين استحق العبد خمسة اسد من قيمته ثلثة اسهم للديان وثلثة اسهمان للورثة وسهم له وان كانت قيمته اقل من ذلك بطلت الوصية ومن وصى لعبد غيره لم يضر وصيته فان وصى لمكانه شرط عليه كان ايضا مثل ذلك وان لم يكن مشروطا عليه جازت الوصية له بمقدار ما لا يكون من كفايته لا اكثر من ذلك لا اقل اذ اوصى لام ولد اعترف من ضيق لهما واعطيتا اوصى لهما به واذا اوصى للموصي على ج بعض الورثة من الميراث لم يفتقر الى وصيته وقوله اما كان مقررا بقرينة كان مولودا على فراشه لم يكن فدانتي منه فخالجونه **باب شرط الوصية** ان يكون الموصي قاطرا ثابتا لعقل سواء كان صغيرا او كبيرا فاذا بلغ عشرين ولم يكن قد كمل عقله غير انه لا يضر الشيء الا في موضعه كانت وصيته ما نصته في المعروف من وجوه الورثة فيما لم يكن كذلك وفيه كان سندا قل من ذلك لم تجز وصيته فمديته فاية انه اذا كان ابن ثمان سنين جاز وصيته في الشيء اليسير ابن الارب والاول لحوط واظهره الدعايات وكل يجوز صدقة الغلام اذا بلغ عشرين وبعده وعقدا اذا كان بالمعرفة في وجوه البر ما ما يكون خارجا عن ذلك فليس بمقتضى على حال وحدا البلوغ الصواب ان يجزم او يشترط بكل عقله فحق حصل فيه شيء من هذه الاوصاف فقلنا في هذا الحكم وجب على وليه تسليم ماله وتعيينه من التصرف فيه الا ان يكون سفيها ضيفا لعقل فان لا يمكن من التصرف على حاله بلوغ المرأة تسع سنين فاذا بلغت ذلك جاز تصرفها في مالها بغير اذن انواع التصرف وامرنا فانذ بينه الا ان يكون سفيها ضيفا لعقل سفيها فاذا كانت كذلك فانها لا تمكن من المال من شرط الوصية ان يفهم عليها الموصي فحين حدلين مرضيين لثلاث عشرين في الورثة فان لم يشهد لصلا وامكن الموصي ليه فغدا الوصية جاز لا تغادرها على ما اوصى به الا بعد لا يجوز شهادة من ليس على ظاهر الاسلام في الوصية الا عند الضرورة وفقد المسلم ان يكون الموصي موضع لا يجز منه احد من المسلمين ليشهد على وصيته فان يجوز والخال هذه ان يشهد فحين من اهل الذمة من غير الامانة عند مله ولا يجوز شهادة غير اهل الذمة على حال يجوز شهادة في الوصية عند عد الرجال فان لم يجزه الامارة وحده جازت شهادتها في ربع الوصية فان حضر اثنتان جازت شهادتهما في النصف ثم على هذا الحكم واذا شهد اثنان عبيدين لم يعمل حجة انهم من الذمة عند الورثة بل ذلك لم يقبلوا شهادتهما واسترقوا وبيعوا ثم ادركهما العتاق فشهد اللورد بالنيابة شهادتهما على الورثة ولا يضرهما المولود على حال **باب الوصية للمبتهمة** الوصية بالعتق والحج اذ اوصى لاثان بجرح من ماله ولم يكن ذلك سبعا من ماله ولم يدع انه يكون العشر الاول اصح فان اوصى لثلاث من ماله كان ذلك لثمن من جميع تركته وقد دعوا منهم من عشرة والاولا اكثر في الرواية واذا اوصى بشئ ولم يبين كان ذلك المسكن من ماله وان اوصى بثلث ماله في سبيل الله ولم يخرجه في معونة الجاهل عند الضلال والكا فحين فان لم يجز جهاد فبسبيل الله وضع في ابواب لير من معونة الفقراء المساكين وابنا

لا يبيح

فميراث



کتاب الوصیہ

الأقرب



## مِنْ نَكْتَاتِ كِتَابِهَا

خمس عشر مائة

والبنات نصف ثلثة اسهم من متزوجي سهم برء عليهم على قدر سهمهم وهي خمسة اسهم فيجعل اصل الفريضة من خمسة للابوين منها سهمان  
والبنات ثلثة اسهم فان خلف مع الابوين بنتين كان للابوين السدس والبنات الثلثان وكل الحكم ان كن اكثر من بنتين كان الثلثان  
بينهن بالتسوية فان خلف مع الابوين ولدا ذكر كان للابوين السدس وما بقى للولدا الذكر فان خلف احدا بوير وبنتا كان للاحد  
السدس والبنات نصف الباقي برء عليهم على قدر سهمهما فيجعل الفريضة من اربعة يكون للبنات منها ثلثة اسهم والسهم الاخر للاحد  
السدس والبنات الباقي برء عليهم على قدر سهمهما فيجعل الفريضة من خمسة فيكون للبنات اربعة اسهم منها والسهم الاخر للاحد  
الا بوان خلف مع احدا ابوين بنات جماعة كان الحكم بينهما مثل الحكم في البنات على السواء فان خلف مع الابوين ولدا ذكر كان للاحد ابوين  
السدس والبنات الثلثة الذكر اذا خلف لرجل ابوين زوجة ولم يخلف غيره كان للزوجة الربع من اصل المال للولدة والباقي للابوين للام الثلث من  
اصل المال والباقي للاب فيجعل الفريضة من اثنى عشر فيكون للزوجة ثلثة اسهم منها وهي الربع بقى ستة اسهم للام منها اربعة اسهم وما  
وما في خمسة اسهم للابن نزل الرجل با موزونة ولم يخلف غيرها كان للزوجة الربع والباقي للابن خلفا موزونة كان للزوجة الربع  
والام الثلث وما بقى برء على الام فيجعل الفريضة من اثنى عشر للزوجة الربع ثلثة اسهم وللأم الثلث اربعة اسهم فيبقى خمسة اسهم فبرء على الام  
دون الزوجة مقصير بها ام ستة من اثنى عشر ثلثة للزوجة فان ترك ابوين زوجة ولدا ذكورا وانما كان للزوجة الثلث وللأبوين السدس  
والباقي للولاد فيجعل الفريضة من اربعة وعشرين ويكون للابوين السدس ثمانية اسهم وللزوجة الثلث ثلثة اسهم ويبقى ثلثة عشر سهم للولاد  
الذكر مثل حظ الانثيين فان خلف مع الابوين زوجة وبنتا كان للابوين السدس والبنات نصف للزوجة الثلث وما بقى برء على الابوين والبنات  
دون الزوجة فيجعل الفريضة من مائة وعشرين فيكون للزوجة منها الثلث وخمس عشر سهم ما ويبقى خمسة اسهم برء على سها البنات والابوين وهي عطف  
الا بوان سهمين منها والبنات ثلثة اسهم لخمسة عشر سهم الا بوان اثنين واربعين سهم وسها البنات ثلثة وستين سهم للزوجة بذلك مائة و  
عشرون سهم فان خلف مع الابوين زوجة وبنتين فضا عدا كان للزوجة الثلث وللأبوين السدس وما بقى للبنات فيجعل الفريضة  
من اربعة وعشرين سهم للزوجة الثلث اسهم وللأبوين السدس ثمانية اسهم ويبقى ثلثة عشر سهم فبرء على البنات او البنات بينهن بالتسوية فان  
ما تاهله وخلف ابوين وزوجا ولم يخلف غيرهم كان للزوج النصف من اصل المال وللأم الثلث وما بقى للاب فيجعل الفريضة من ستة فيكون  
للزوج ثلثة اسهم منها وسها للام ويبقى سهم فلولاب فان خلفه زوجا واحدا بويرا ما كان او با ولم يخلف غيرها كان للزوج النصف ما بقى للاب  
الا بوان فان كانتا ما اعطيت الثلث بالتسوية والباقي برء عليهما الا ان اولى من غيرهما بنوا لفران فان خلف ابوين وزوجا والاولا ذكورا  
وانما كان للابوين السدس والزوج الربع ما بقى للولاد للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل الفريضة من اثنى عشر يكون للزوج الربع ثلثة وللأبوين  
السدس اربعة ويبقى خمسة اسهم تكون بين الاولاد على ما بيناه فان خلف ابوين وزوجا وبنتا او بنتين فضا عدا كان للابوين السدس  
للزوج الربع وما بقى للبنات وما زاد عليهما من البنات فيجعل الفريضة من اثنى عشر فيكون للابوين السدس اربعة وللزوج الربع ثلثة ويبقى خمسة  
اسهم فبرء للبنات ان كانت واحدة وكل ان كانت اثنتين فما زاد عليهما فان خلف احدا بويرا ما كان او ما وولدا وبنتا كان للزوج الربع من اصل المال  
واحدا ابوين السدس للبنات النصف ما بقى رعليه احدا ابوين والبنات على الرء على الزوج فيجعل الفريضة من ثمانية واربعين سهمها يكون  
للزوج الربع منها اثنا عشر سهم واحدا ابوين السدس ثمانية اسهم والبنات نصف اربعة وعشرون سهم ما ويبقى اربعة اسهم برء على البنات واحد  
الا بوين على قدر سهمهم وهي اربعة فيكون منها احدا ابوين سهم واحد للبنات ثلثة اسهم مقصير بها احدا ابوين ستة اسهم وسها البنات  
سبعة وعشرين سهم وسها الزوج اثنى عشر على ما ذكرناه فذلك ثمانية واربعين سهم فان خلف احدا بويرا وزوجا وبنتين وما زاد عليهما كان  
للزوج الربع واحدا ابوين السدس ما بقى بين البنات فضا عدا بينهن بالتسوية فيجعل الفريضة من اثنى عشر سهم فيكون للزوج الربع ثلثة اسهم  
والاحد ابوين السدس سهمان وما بقى موزونة سهم يكون بين البنات فما زاد عليهما فان خلف الميتا بويرا لم يخلف غيرها من زوج او ولد  
خلف ابوين او اخا واخنتين او اربع اخوات من جهة الاب الام او من جهة الاب الام او من جهة الاب الام او من جهة الاب الام او من جهة الاب الام  
وللام سهم واحد فان خلف اخا واحدا او اخنتين او ثلث اخوات لم يجزوا وان كانوا من جهة الاب الام او من جهة الاب الام او من جهة الاب الام او من جهة الاب الام  
جماعة من جهة الاب الام او من جهة الاب الام على الثلث على حاله وكل ان كانت الاخوة والاخوات من قبل الاب الام كذا او ادما اليك  
لم يجزوا الام من الثلث على حاله لا يجزى ما كان حلالا لم يولد بعد انما يجزى ولد واستهل فان خلف الميتا بويرا ولا راء واخوات كان  
للابوين السدس والباقي للولاد بويرا ليجزى لانه لا تنقص الام من السدس شيئا فان خلفا بويرا وبنتين فضا عدا واخوة واخوات كان  
اجنا مثل ذلك للابوين السدس والبنات الثلثان فان خلفا بويرا وبنتا واخوة واخوات كان للبنات نصف وللأبوين السدس  
سهم برء على الاب خاصة البنات علم برء على الام شئ لان الله جعل للام مع وجود الاخوة والاخوان اذا كان هذا الباب السدس لا اكثر من ذلك

خمس عشر مائة

کتاب الوصیہ

نہجہ کمال







## مِنْ نَكْتٍ لِنَهَائِدِ

وهو السبعين فيكون على اولاد الاخ والاخت من قبل الاب الام مقسمة سهاهم وهي ثلثة في اصل الزكة وهي اثنا عشر نصيب ستة وثلثين  
 فيكون للزوج منها النصف ثمانية عشر سها ولا ولا الاخت من قبل الام السدس ستة وكل اولاد الاخ من قبلها سدا من اخر ستة نصيب ثلثين  
 ويبقى ستة فيكون الثلثان منها وهي اربعة اولاد الاخ من قبل الام والثلث هو اثنان اولاد الاخت من قبل الام وقد استوفيت النكته  
 فان كان في الفريضة زوجة كان لها الربع من اصل المال الباقى يقسم على ما ذكرناه فيجعل الفريضة من اثني عشر يكون للزوجة الربع ثلثه ولا ولا  
 الاخ من قبل الام السدس اثنان ولا ولا الاخت من قبلها سدا من اخر نصيب ستة ويبقى خمسة فيكسر على اولاد الاخ والاخت من قبل الاب  
 الام مقسمة سهاهم وهي ثلثة في اصل الزكة وهي اثنا عشر نصيب ستة وثلثين يكون للزوجة الربع تسعة ولا ولا الاخ من الام السدس ستة  
 ولا ولا الاخت من قبلها ثلثة في ستة نصيب الجميع احدى وعشرين سها ويبقى خمسة عشر سها فيكون من ذلك اولاد الاخ من قبل الام الاب  
 الثلثان عشرة ولا ولا الاخت من قبلها الثلث خمسة وقد استوفيت الفريضة وعلى هذا المنهاج يجري ما زاد على ما ذكرناه من ارباب الفريضة من اولاد  
 الاخوة والاخت فان ذلك لا يخسر فينظر في اصله ولا يرث مع اولاد الاخ ولا الاخت من اب كانوا او من اجد ام او من ام خاصة  
 من اولاد الاخ ولا ولا الاخت وان كانوا من الاب الام كما لا يرث مع الاخ او الاخت وان اختلفت سببا بها احد من اولادها وان قوت  
 اسبابها لا فهم اقرب بطن ومن كان اقرب فهو ولي بالميراث ولا يرث مع اولاد الاخوة والاخت من قبل ام كانوا او من قبل اجد ام او من قبل اجد  
 ذك الا ودام الاجداد والجدة على ما بينه فيما بعد لا يرث معهم عمه ولا عم ولا خال ولا خالة ولا احد من اولادهم على حاله سهم الزوج الزوجة ثلث  
 معهم النصف ان كان زوجا والربع ان كانت فريضة لا ينقص عن ذلك ولا يرث امان عليه على ما بينا والباقي يكون بينهم على ما بينا **باب نصيب**  
**الاجداد والجدات** ان خلف الميت جده من قبل ابيه وجدته من قبل امه لم يخلف غيره كان المال له فان خلفهما كان المال بينهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين وان خلف جده من قبل امه وجدته من قبل ابيه لم يخلف غيره كان المال بينهما نصفين فان خلف جده وجدته من قبل ابيه  
 قبل ابيه وجدته من قبل امه كان للجد والجدة من قبل الاب الثلثان نصيب الذكر مثل حظ الانثيين وللجد والجدة من قبل الام الثلث بينهما  
 بالسوية فان كان في الفريضة زوج او زوجة كان للزوج النصف للزوجة الربع وللجد والجدة من قبل الام الثلث نصيب الام وما يبقى للجد  
 والجدة من قبل الاب لان الام ان كانا حيين لكان للام الثلث وما يبقى للاب فان خلف جده من قبل ابيه وجدته من قبل امه او  
 جده منها كان للجد والجدة من قبل الام الثلث نصيب الام والباقي للجد والجدة من قبل الاب نصيب الا بان خلف جده وجدته من قبل ابيه  
 جده او جدته من قبل امه كان للجد والجدة من قبل الاب الثلث نصيب الام والباقي للجد والجدة من قبل الاب نصيب الا بان خلف جده وجدته من قبل ابيه  
 للجد والجدة من قبل الام الثلث بينهما بالسوية والثلثان للجد والجدة من قبل الاب على ما بينا ولا يرث مع الجد والجدة من قبل الام من قبل  
 احد من ذك الا ودام غير الاخوة والاخت اولادهم على نصيبه ولا يرث معهم ولا عمه ولا خال ولا خالة ولا احد من اولادهم على حاله ولا يرث مع  
 الا ودام الجدة الدنيا من قبل اب كانوا او من قبل ام الجد لا على ولا الجدة العليا من قبل اب كانوا او من قبل ام كما لا يرث الجد والجدة مع اب  
 وجدته الميت وجدته وجدته الميت وجدته يتقاسمون المال كما يتقاسم جد الميت جدته من قبل ابيه جدته وجدته من قبل امه ان لم يكن هناك  
 جد الميت ولا جدته من قبل اب ولا من قبل ام فاذا اجتمع جد الميت جدته من قبل ابيه جدته من قبل امه جد ام الميت جدتها  
 من قبل ابيه وجدتها وجدتها من قبل امه كان لجد الام الثلثان منها ثلثا الثلثين للجد والجدة من قبل ابيه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
 والثلث الباقي وهو الثلث للجد والجدة من قبل امه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين والثلث الباقي من اصل المال للجدين والجدة من  
 قبل الام النصف من ذلك السدس من اصل المال للجد والجدة من قبل اب الام الميت بينهما بالسوية والنصف لغير الجد والجدة من قبل امه  
 بينهما ايضا بالسوية فيجعل الفريضة من مائة ثمانية منها الثلث للجدين والجدتين من قبل الام الميت مائة وستة وثلثون سها للجد والجدة من  
 ابيها النصف من ذلك ثمانية عشر لكل واحد منهما تسعة للجد والجدة من قبل امه النصف الباقي وهو ثمانية عشر لكل واحد منهما تسعة وثلثون  
 من اصل المال هو اثنان وسبعون سها للجدين الجدتين من قبل امه الميت منها الثلثان وهو ثمانية واربعون سها للجد والجدة من قبل ابيه  
 اثنان وثلثون سها للجد والجدة ستة عشر سها والثلث الباقي وهو اربعة وعشرون سها للجد والجدة من قبل امه منها للجد ستة عشر سها للجد  
 ثمانية اسهم فذلك مائة ثمانية اسهم وقد استوفيت الفريضة والجد من قبل اب يقاسم الاخوة من قبل الاب الام والاخت منها وبكون  
 كواحد منهم يستحق ما يستحقه اخ منهم ان كان واحدا قاسم المال نصفين وان كانوا اكثر من ذلك خلع حسب ذلك بالغوا وان كانت اخوات  
 كان للجد لثلاثين وللخت لثلاثين وان كن اخوات كان هو كاخ معهن المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وكل يقاسم الاخوة والاخت  
 من قبل الاب ان لم يكن هناك اخ ولا اخوات من قبل الاب الام ويكون كواحد منهم على الترتيب الذي بينا فان اجتمع جد صالح واخوة واخوة  
 اخوات من قبل ام واب اخوة واخوات من قبل اب كان المال للجد مع الاخ او الاخت والاخوة والاخت من قبل اب الام بينهما للذكر مثل



مِنْ نَكْتٍ لَّنْهَائِدْ

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْمَعُ الْبُحَارِ إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَافٍ







## كتاب الميراث

يمنع المال حيث كان من يتقرب به ممنوعا ما إذا كان القاتل خطأ من يرث المقتول على كل حال ولما كان أو ذا لدا أو ذم أو ذمجا أو ذمجة من نفس التركة ومن لديه وقد ديت ذمته بان القاتل لا يرث وإن كان خطأ وهذه مفاضة لا عمل عليها لأن أكثر الروايات على ما ذهبنا إليه كان شيخنا رحمه الله على الرواية على أنه إذا كان القاتل خطأ من لا يرث من لديه ويرث من التركة لجميع بين الاختصاص وعلى هذا العمل لأنه أحاطة كان للمقتول وأدت كافر كان ميراثه ليس للمال لأن أسلم الكافر كان للميراث والمطالبة بالدم وإن لم يسلم وكان المقتول عدا كان الميراث وهو مخير بين أن يأخذ لديه يجعلها في بيت المال للمسلمين أو يفديه القاتل ليس له أن يغفل عن ذلك ليس بجدة يجوز له تركه وإنما هو من لجميع المسلمين إذا كان على المقتول من ذم وجب له من الدية كما يجب بقائه من نفس التركة سواء كان المقتول عدا أو خطأ وعلى كل حال فالقاتل إذا كان مطيعا بالقتل لم يمنع الميراث ولا يحجره وإنما يحرم إذا كان ظالما ومثالا ما ذكرناه أن يقتل الرجل أباه وهو كافرا ويأخذ على إمام عادل أو قتله بامر الإمام أو قود أو غير ذلك فإن ميراثه منه ثابت لم يستحق الميراث والدية يستحقها جميع وثمة المقتول على سبيلها الله ثم الوالدان والولدة والأخوة والأخوات وكل من يتقرب من جهة الأب خاصة ذكرنا أن الأب لا يستحقها الأخوة والأخوات من قبل الأم ولا أحد من ذمى أرحامها والزوجة الزوجية يرث كل واحد منهما الآخر من نفس الدية كما يرث من نفس التركة ما لم يقتل أحدهما صاحبا خبطان قتله منع الميراث من التركة والدية معا على ما بينا من المطلقه ظلالا يملك بعضها إذا تملك ودنيا الزوج من تركته وأديتها وإن قتل الزوج ورثته يرضى مثلك ما في العدة من التركة والدية ويكون عليها عده المنيعة عنها ونحوها فإذا خرجت من العدة لم يكن لها ميراث على حال ذلك كان طلاقا لا يملك فيها الوجعة لم يكن لواحد منهما ميراث من صاحبه على ما بينا **باب ميراث العزبة والمهدوم وعلمهم في** وقت أحد من يترك امره من التملك إذا عرفت جماعة يتوارثون في وقت واحد أو يتركها عليهم خابطونا استنبه لك ولم يعلم أيهم مات قبل صاحبه ووث بعضهم من بعض من نفس تركته لا مما يرثه من الآخر بقوله الأصنف في استحقاق الميراث ويؤخذ الأقوى في ذلك مثال ذلك زوج وذو جرة غرقا فانه فرض المسئلة كان الزوج مائتا ولا يورث منه الزوج ولا من سهمها في الاستحقاق أقل من سهم الزوج الأكثر من سهمها تستحق المرأة الزوج الرجل أكثرها يستحقه النصف فهو فوق خطا منه يعطى المرأة حقها منه الباقى لو رثته ثم فرض المسئلة ما بينهما مات دون الزوج من ناحيته من نفس تركته لا مما ورثته ونعطي ديتها المال في مثالب ابن فانه فرض كان الابن مات ولا يورث الابن من كان منهم السكس مع الولد الباقى للابن هو الأصنف منه وقطع ورثته ما بقي من المال ثم فرض المسئلة أن الابن فخطى الابن حصته والباقى لو رثته فان عرفت في هذه المسئلة أن للابن إذا عرفت أن هذا الولد والى من ورثته أن للولد إذا عرفت أن أباه أو أمه فانه يصير ميراث الابن لو رثه الابن ميراث الابن لو رثه الابن لا نا إذا فرضنا موت الابن وأصاوات تركته للابن إذا فرضنا موت الابن بعد ذلك صادرت تركته خاصة للولد ومما ما كان ورثته من أبيه لو رثته الآخر كذلك فرضنا موت الابن يصير تركته خاصة لو رثته الابن وعلى هذا يجري أصل الباب إن مات ففنا أحدهما لم يخلف شيئا والآخر خلف يرثه الآخر فينتقل منه إلى ورثته ومن ورثته الذي خلف مثال ذلك المسئلة في الأولى الابن الآخر فانه إن فرضنا أن الابن لم يخلف شيئا فالابن ليس له من حظ وإذا مات بعد ذلك موت الابن ففنا تركته الابن لو رثه الابن وكذلك إن فرضنا أن الابن مات فالابن ليس له مال فانه إذا فرضنا موت الابن انتقلت تركته إلى الابن إذا فرضنا بعد ذلك موت الابن لم يكن له شيء ينتقل إلى الابن لأن الابن لا يرث من الابن من غير ما بينا فيصير ورثته من ابنه لو رثته المسئلة مثال آخر هو أن فرض في تخوين معتقين ما تأثر كل واحد منهما صاحبه لأحدهما مال ليس للآخر شيء ولما موليان ليس لغيرهما من لودان فيصير ميراثا للذي لم يملك لودان الذي ليس له مال لا نا إذا فرضنا موت أحدهما الذي لم يملك ورثه الآخر الذي ليس له مال فانه فرضنا بعد ذلك موت لم يكن له شيء يرثه الآخر الذي ورثه من أخيه لم يورث ميراثه فيصير لولاه الذي اعتقه هذه المسئلة لا يخرج منها لثقة أحد على التورث على الآخر لأنه إن كان تخوين من أباء من أب الأم من أم فانه يرث كل واحد منهما صاحبه مثل ما يرثه صاحبه من غير زيادة ولا نقصا فليس أحدهما أو كمن الآخر إذا كان كذلك فانه يخرج في تقديره أيما شئ إذا عرفت نفسا ليس لكل واحد منهما وارث غير صاحبه فميراثهما ليس للمال لأن ما ينتقل إلى كل واحد منهما من صاحبه لا وارث لغير ذلك لبيت المال فان كان أحدهما وارث من ذم أو مولى فميراثهما مولى من جبره أو زوج أو ذمجة فان ميراثا الذي لم يملك وارث فينتقل منه إلى بيت المال يصير مال من ليس له وارث لمن له وارث فينتقل منه إلى ورثته وعلى هذا المثال يجري هذا الباب فيمنع أن يتأمل ما فيه فانه يطالع منه على كل ما يرث من هذا الباب إذا عرفت شيئا في حالة واحدة يرث أحدهما صاحبه الآخر لا يرثه فانه لا يورث بعضهم بعضا فيكون ميراث كل واحد منهما لو رثته مثال ذلك أن يعرف تخوان واحد الأخوين أو لادفان مع وجود الأولاد لا يرثه الأخ ولا أخوه ليس له ولا والدان مع أن يرث هذا الأخ فإذا كان كذلك فينبغي أن يفسط هذا الحكم لأنه إنما جعل ذلك بأن يترك يورث بعضهم من بعض فانه لم يفسط فيه فالحكم ساقط وإذا مات ففنا أحدهما فميراثها لم يورث بعضها من بعض يكون ميراث كل واحد منهما من ورثته من لودان الأخيان هذا الحكم

ميراث العزبة والمهدوم وعلمهم في

مِنْ نِكَاحِ النَّهَائِدِ

جعل في الموضع الذي يجوز فيه تقديم موت كل واحد منهما على صاحبه اذا خلف الميت وارثا له وللرجل ما للثا فانه يعتبر حاله بالبول فاما  
يسبق منه ذكوت عليه فان خرج من الموضعين سواء فاما اذا قطع منه البول ذكوت عليه فاذا انقطع منهما معا وذات ميراث الرجل الناضج  
ميراث الرجل المضعف لثا لذاته وذكوت الحسن الثالثة انه سئل بحجكم عن هذا المسئلة وقال له من ينظر الى المبال للرجل والمو  
فان نظر الرجل فانه لا يؤمن ان يكون الشخص امرأة ولا يحمل لها النظر في نفسها وان نظر ثا امرأة فلا يؤمن ايضا ان يكون الشخص رجلا وليست ان  
تظهر الى فرج رجل ليس يتكبر لها ولا تخرج فاجاب بان قال بنظر قوم عدول ماخذ كل واحد منهم امرأة بيده ويقوم الحنفى خلفهم هرابة فينظرون  
في المرأة فيرون شجاعتها فيكون عليه قدوكا انه بعد اضلاله من المجانين فان ثا ويا وذات ميراث المرأة وان زاد احدنا على الآخر وذ  
ميراث الرجل الاول احوط واكثر في الروايات فان خلف الميت مولودا ليس له للرجل ولا ما للثا فانه يورث ما للفرقة فيكتب على سهم  
الله على سهم اخر انه الله ويحاطن بالرفع اليه ثم يخرج واحد منهما فاما يخرج ذكوت عليه اذا خلف الميت شخص ادا سان او بدنا ان شقوا احد  
ترك حق بنام ثم يبيد احدهما فاذا انتبه لآخر معه يورث ميراث شخص واحد ان لم ينتبه لآخر وذات ميراث شخصين **باب ميراث الذكور**  
**الملاعة** ولدان زنا والحبيكة اللقيطة والمشكوك فيه ولد الملاعة لا يرثه ابوه سواء اعترف به بعد اللعان او لم يعترف به ولا احد من جهة  
من جده كجدة واخوة واخوات وهو موته وعتاقه واولادهم وهو لا يرث واحد منهم اينا على حاله اللهم الا ان يعترف برباؤه بعد ان فصلها اللعان  
اعترف به وذات الابن الابن وذات عيزه من يتقربا ليه من جهة ميراثه لولده ومن يرث منهم من ام وقد عجز او زوجة فان لم يكن له ولد فميراثه لأمه انا  
كانت حية فان لم يكن حية فلا خوة واخواته واولادهم من جهتها الذكور الا انه فين شوا فان كان مع الاخوة والاخوات واولادهم جده فاسهم  
كواحد منهم فان لم تكن له اخوة ولا اخوات ولا اولادهم ولا جده فميراثه لخاله وخالاته بينهم بالتسوية فان لم يكن لها احد منهم فميراثها لاقرب  
الناس ليه من جهتها ويكون الذكر الاثنى فين شوا فان لم يكن لها احد من قبلها و كان لها قاري من جهة ابيه الذكواته كان ميراثه لامام المسلمين  
ولم يكن لا قاري من جهة ابيه شق على حاله ولد الملاعة يرثه جميع من يتقربا ليه من جهتها من اخوة واخوات وجدة جده وخاله وخالاته وعيزه  
من الاقارب منها وقد عجزا ليه يرثا احد منهم وهم يرثونه والاولاد احوط لان نسبهم من جهة الام ثابت نسبنا شرعيا وبه ثبتا للموارة في شريعة الاسلام  
وقد عجزا ميراث ولدا الملاعة ثلثة لأمه والباقي لامام المسلمين لان جنابته عليه العمل على ما قلناه فان ولد الملاعة اخوين له واختين  
اها واختين احدهما اخا كانا ولختا من قبل الام والآخر من قبل الام فالما بينهما يضيف لان نسب الاخ من جهة الاب عيزه متد به فاما جده  
بما كان من جهة الام فكان ميراث اخوين الام واختين لها واخا واختا لها فيكون الما لثنتين فان خلف ابن اخيه لأمه ابنة اختها كانت الما ل  
ايتها بينهما يضيف وكذلك ان ترك بنتا ليه لأمه ابن اختها كان الما ليهما يضيف لان كل واحد منهما يضيف من يتقربا  
به من الاخ والاخت متساويان في لقمة وكذلك خلفها واخا وابن اخ او ابن اخت مع جده من قبلها كان الما ليهما لثالثا لثالثا  
ذكرناه وعلى هذا الاصل يحري ميراث ولدا الملاعة فينبغي ان يعرف ويعتد عليه ثم واما ولدا لثا فانه لا يرثه احد الا ولده او زوجة او ذكوت  
وهو يفر لا يرثا احد الا ولده او زوجة فان مات وليس له ولد ولا زوجة فميراثه لامام المسلمين لا يرثه ابواه ولا احد من يتقرب  
بها اليه على حاله قال بعض اصحابنا ان ميراث ولدا لثا مثل ميراث ولدا الملاعة والمعتمد ما قلناه واما الحبيكة فهو الذي يجلب من بلاد الكفر  
ليست فاذ تقارف منهم اثنان او جماعة ينسب بوجب بينهم الموارة في شرع الاسلام فانه يصل قولهم في ذلك ويورثون على بينهم ولا يضاف  
بالبيت على ذلك على حاله واما اللقيطة فان كان نوالا الى اثنان ضمن جريرة وجدته فانه يكون ميراثه لوحدة عليه فان لم يكن له مولد كان  
ميراثه لبيت الما وليس لمن التقطه وباه شق من ميراثه فان طلبا كان افقده عليه كان له اخذ من اصله فكنهما لثا لبيت الما اما المشكوك  
فيه فهو ان يطأ الرجل امرأة او جارية ثم يطأها عيزه في تلك الحال تجوز بالولد فانه لا يبنغي ان يلحقه به نحو ما صححنا بل يبنغي ان يرثه بنق  
عليه فانه حضرته الوفاة عزل له شيئا من ماله قد ما يتقربا به على شأنه وان مات هذا الولد لم يكن له شق من تركته وكانت لبيت الما لان لم  
ولدا ولا زوجا ولا زوجة واذا طي نثا فضا عدا جارية مشتركة بينهما فجلد بولدا وقع بينهما من خرج اسمه الحق الولد به وضمن لثا فحين  
شركا ثم حصصهم وقوا ثا فان وطئها فثان في ظمير احد جدها نقل الملك من واحد منهما الى الآخر كان الولد لاحقا من هذه الجارية وبه  
الا ان الولد لا يفر مثلك برثه من نبي معن السلطان من جريرة ولده ومن ميراثه ثم مات الولد لانه ما كان ميراثه لحيته امه دون ابيه  
**ميراث المالك والمكاتبين** المملوك لا يملك شيئا يستحقه ورثه من الاخر اذ لم يملكه ماله لولا موكله حكم المديرة فاما المكاتب  
فهو على ضربين مشروط عليه مطلق فاذا كان مشروطا عليه فكذلك حكم المالك ان كان غير مشروط عليه فانه يورث بحد ما اذن مكا  
من غير زيادة ولا نقصا ويجرم ما زاد على ذلك واذا اشترط المكاتب على المالك ان يرثه بان يكون ولاؤه له كان شرطا صحيحا فان شرط عليه ان يكون  
ميراثه لمدون ورثه كان ذلك باطلا وكذا اذا كان عبدا بين شركيين اعتوا احدهما مضيقا ثم مات وخلف مالا كان نصفه لثا للذي بقى البا

آرامیہ







# كتاب الحدود

اربع مرات واكثر من ذلك يعلم بغيره فيه الحد فليس عليه اكثر من مائة جلدة وجميع هذه الاحكام الذي كثرنا هنا خاصة في الحر والحرمة الا ان  
 الاول فانه يشترك فيه العبد والاخر فاما عدا ذلك فنحكم المملوك بغير حكم الحر وحكم المملوك اذا دنا ان يجلب على كل واحد منهما حتى  
 جلدة وينا بجر او حر او مملوك او مملوكة لا يختلف الحكم فيه شيخين كانا او شابين محصنين كانا او غير محصنين بغيره وغيره بغيره وعلى كل حال  
 وليس عليه اكثر من ذلك غيرهما اذا دنا ثمانية مرات واثم عليه الحد في ذلك ثم دنا الناسقة كان عليها القتل فان لم يتم عليها الحد في شئ  
 من ذلك وان كان اكثر من ثمانية مرات لم يجز عليه الحد في شئ من ذلك واما الرجل الحر بالحرمة المسلمة والامة المسلمة اذا كانت  
 لغيره سواء كانت لزوجته او ولد او غيرها من الاجنبي على حد واحد لا يختلف الحكم فيه وكذلك حكم المرأة لافرنق بين ان تزني بغيره او بغيره  
 او لغيرها فان الحكم في ذلك لا يختلف اذا دنا لرجل صبي لم يبلغ لم تبلغ ولا مثلهما قد بلغ لم يكن عليه اكثر من الحد ليس عليه بغيره فان افترقا او  
 اغابا كان صناما لغيرها وكذلك المرأة اذا زنت صبي لم يبلغ لم يكن عليها ادم وكان عليها جلدة مائة ويجب على الصبي العينة التاريب لرجل اذا  
 زنت بغيره لم يكن عليه ادم وكان عليه جلدة مائة وليس على المجنون شئ فان زنت مجنون امرأة كان عليها الحد مائة جلدة مائة او الرجم من ذنبا  
 قبل قيام البينة عليه بذلك لثبوت حد من تاب بعد قيام البينة فيجب عليه الحد ولم يجز الا اقام العفو عنه فان كان اقر على نفسه عند  
 الا اقام ثم اظهر التوبة كان للامام الخيار في العفو عنه او اقامه الحد عليه حسب طمارة من المصلحة في ذلك فمقتل بنت لم يجز الا اقام العفو عنه على  
 حاله اذا دنا اليهود او النصارى باجل مله كان الامام مخيرا بين اقامه الحد عليه بما يقتضيه شريعة الاسلام وبين تسليمه الى مله يدين  
 المرأة ليقبوا عليها الحد على ما يقتضيه من حد على اسرته في عدتها ودخل بها عالما بذلك وجب عليه الحد فان كان عدتها عدا الطلاق كذا  
 يملك فيه جعلها كان عليها الرجم وان كانت لتطبيقها بينه او كانت عدة المتوفى عنها زوجها كان عليها مائة جلدة لا غير فان ادعى انها لم يعلم ان  
 ذلك لا يجوز في شريعة الاسلام لم يصدقا في قيم عليها الحد على ما بينا والمكاتب اذا زنت وكان مشرطا عليه فحد المالك وان كان غير مشروط  
 عليه فحد من مكاتبته مشا جلد بجلد او ادى حد الحر من مائة جلدة ويجزى ما بقى من حد المملوك من خمسين جلدة وليس عليه الرجم على حاله الا  
 بعد ان تتفق كائنه بطا بعد ذلك فجنح موصوفا اذا زنت بعد ذلك وجب عليه الرجم وكذلك المملوك الحصن اذا اعتق ثم زنت فان كان قد وطئ  
 اسرته بعد العتق قبل ان كان عليه الرجم فان لم يكن رطبها بعد العتق كان عليه الحد لا ينجحكم من لم يدخل به زنت من كان له خا بية فيكر  
 فيها غير موطنها كان عليه الحد بجلد مائة او يملك منها ويدفع له الحد بجلد مائة او يملك منها ومن وطئ جارية من المعتق ان يقسم قومث عليها سقط عنه  
 من قيمتها بمقتضى ما يصيبونها والبلية بين المسلمين بقاء على الحد ويدفع عنه بمقتضى ما كان له منها والمرأة اذا زنت فجلد من الزنا فشرها وقاسط  
 اقيم عليها الحد الزنا وهو ما الامام على جنابها بسقوط الحد حسب طمارة ومن زنت في شهر رمضان اقيم عليها الحد هو بية يادة عليها كذا كثر  
 شهر رمضان الزنا الكفارة للاظهار فان ذللا كان عليه الحد من الكفارة ومن زنت في حرم الله او حرم سوله او حرم احد من الائمة  
 كان عليه الحد للزنا والتفريق لا كذا كثر من الله واوليا ثم ولد لنا ذل شيئا يوجب الحد او التفريق في مجبوا وموضع عبادة فانه يجزى عليه الحد  
 التفريق فبما يوجب التفريق عقوبة من زنت في الدنيا لثبوتها مثل البلية الجعة والبلية النصف من شعبا او ليلة الفطر والاحتيا ويومها وال  
 يوم سبعة وعشرين من ذي الحجة وخمس وعشرين من ربيعة او ليلة سبع عشرة من شهر ربيع الاول او يوم القدر او ليلة او يوم عاشوراء او ليلة  
 فانه قتل عليه العقوبة اذا اقر الا فان عليه من الزنا كان عليه الحد على ما بينا وان اقرته زنا بامرأة في عدتها كان عليه الحد الزنا وحدها  
 وكذلك حكم المرأة اذا قالت دنت في طلاق فانه يجزى عليها حد الزنا وحدها لفرقة السكران اذا اقيم عليه الحد الزنا والسكران لم يقطع عنه الحد  
 ومثال عقلة الاخرى اذا وجب عليه الحد كما يجب على البصير لم يقطع عنه الحد لانه فان ادعى انه اشبه عليه لاسرط ان التوبة عليها كانت فجلد وافته  
 لم يصدقا اقيم عليه الحد فكذا وان امرأة قسبت لرجل بجلد بية واضطجت على فراشه ليل فوطئها من غير تحرز فوضع خبره الى امير المؤمنين فامر بالحد  
 على الرجل سرا فاما حد المرأة بجر ولا يحد من ادعى الزوجة الا ان يقوم البينة بخلاف معواه ولا حد يحد مع الاجماع والاكراه وانما يجزى  
 بما جعله الانسان محتادا ومن اقض جارية بكرة باصبع عزم عشر قيمتها وجلدة من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا لعقوبة لما جناه وان كان  
 الجارية حره مفرقة عن غيرها وهو مثل نسائها بلا نفقة فان كان قد زنت بها فمعتقها لم يكن لها عقوبة على حاله من زوج جارية من رجل ثم  
 وقع عليها كان عليه الحد باب كقيصر فانه الحد في لثنا المحسن للحد وجب عليه الحد الرجم بجلد او لا ثم يترك حتى يراجله واذا بشر  
 بدم فلا او اذا الامان يرهجه فان كان الحد وجب عليه ذلك فقامت عليه برة البينة امر بان يحضر لحقيرة ودفع فيها الى حقيرة ثم بجم والمرأة مثل  
 ذلك تدفن الحسد ما ثم بجم فان فرها حد منها من الحيرة ودفع لثمنه الحد الرجم وان كان الرجم وجب عليها ما فراد منها على نفسها  
 بها مثله لك غير ان اذا فراد كان قد اصابها ما شئ من الحجر ليرد او يتركها حتى يموت وان قرا قبل ان ينالها شئ من الحجر وداع على كل حال اذا كان  
 الحد وجب عليه الرجم فقامت عليه برة بينه كان اول من يرهجه الشوق ثم الامام ثم الناس ان كان قد وجب عليه ذلك لا اقراد كان اول من يرهجه الامام

وتم في كتاب الحدود

## من نكثتهما يذ

ثم الناس والرجم يكون باجها وصفا ولا يكون بالكناية منها وينبغي ان يكون الراجم من ذل المرجوم لتلاصق وجهه شئ من ذلك من وجب عليه الجلد دون الراجم جلد ما نكثته كما شذ ما يكون من الضرب بجلد الجلد بما على حالته التي وجد عليها ان وجد عينا ناكثا جلد كل ان عليه ثياب ضرب عليه ثيابا بغير بدنه كرويته ووجهه واستر فرجه فان نكث من يجلد من الضرب لم يكن له قود ولا ديت ولا لمرأة اذا اريد جلد ما ضربت مثل الجلد غير انما لا تضرب قائمة بل تنصع وهي قاعدة عليها ثيابها بطف عليها لثلاثه تنكث فتبدل عوذها واذا ضرب من يقام عليه الجلد رحتي يستر منه الحد سواء كان على فقله قائم عليه بذل لبيته واذا ارادوا الى ضرب لزان في وجهه ينبغي ان يشعرا الناس بالخصو ثم يجلدها بحضرة من ليس بخر داعي موافقة فقله قال الله ثم وليتد عذابها ما طاعتهم من المؤمنين واقل من يحضر عذابها واحد فضا عدا ولا ينبغي ان يحضر الحد على الزناة الا اثبات الناس لا يرمي الزاني الا من ليس لله ثم في جنس حد من وجب عليه لرجم اقيم عليه على كل حال فليكن ان وصحها لان لغرض ثلاثة قتل ومن وجب عليه الجلد كان عيلا لا ترك حتى يبرأ ثم يقام عليه الحد فان اقتضت المصلحة تقديم الحد عليه خذ عرجون فيه مائة شتر اخ او ما ينوبها بوضرب به ضرب فاحدة وقد اجزاء ولا يضربا حتى لا يوقا الحارة الثلثة الحد في الاوقات الثلاثة البرد بل يضرب في الاوقات المعند له ومن اقيم عليه لرجم امر به فنهج اجلا ولا يترك على وجهه لا يرض لا تقام الحد في ارض الحد لثلاث الجلد والحيمة والضرب على الكون بهم ولا يقام الحد يضرب على من النجا الى الحرم وحرم رسول الله وحرم احد من الامم بل يضرب عليه في المطعم والمشرع يمنع من مبايعته متار حتى يخرج فيقام عليه الحد فان احده في الحرم ما يوجب الحد اقيم عليه الحد كما بنا ما كان والمرأة اذا نكثت حامل لم يقيم عليها حد لا الراجم ولا الجلد حتى يضع ما بطنها وتخرج من نفاسها وترضع لدها فاذا نكثت للنا اقيم عليه الحد كما كان وجدا ومن اجتمع عليه حد واحد القتل بدني او لا يلبس فيها القتل ثم قتل مثلا ان يكون قتل سرقة او زنا وهو غير محصل وقد نكثت فانه يجلد ولا الزنا والقذف ثم يقتل يده للسرقة ثم يقاد منه للقتل من وجب عليه الحد هو صحيح العقل اختلط عقله قاتل لبيته عليه بذل لثلاثه اقيم عليه الحد كما بنا ما كلن ومن وجب عليه النفي في الزنا نفي عن بلد الذم فقله ذلك الفعل الى بلد اخر سند فصول المؤمنين فمن اقر على نفسه بحد لم يبين ان يضرب حتى ينفي عن نفسه الحد من اقر على نفسه بحد ثم جلد بل ينفذ الى نكارة الا الراجم فانه اذا اقر بها يجلد عليه لرجم ثم يجده قبل قاتله على سبيله المستحاضة لا يقام عليها الحد حتى ينقطع عنها الدم **باب الحد في اللواط** اللواط هو الجماع بالذكر وان وهو على ضربين احدهما هو ايقاع الفعل في الذكر كالميل في المكحلة والثاني ايقاع الفعل فمادة ويشك الحد بينهما بشيئين احدهما قيام البينة على فاعله هو اربعة شهود عدول ليس لهم على الفاعل المفعول بهما السماع يدعون المشاهدة كالميل في المكحلة كما ذكرناه في باب الزنا سواء كان لم يشهد اكل كان عليهم حد الغيبة الا ان ينهدوا بايقاع الفعل فيما دون الدبر من بين الفخذين فتح يثبت بشهادتهم ويجوز الحد المذكور وقد ثبت ايضا الحد باقرار المقر على نفسه ربع مرات كما ذكرناه في باب الزنا فاعلا كان او مفعولا به فان اقر دون ذلك لم يجز عليه حد اللواط وكان للوالي تعزيره لا فزاده على نفسه بالفسق واذا شاهد الا مام الفعل من بعض الناس سكران اقامه الحد به ومن يثبت عليه حكم اللواط بفعله الا يقاب كان حده امانا ان يده من جلد او حيا يطع او ويرى عليه حدا او يضرب وقبلة برجه الا مام والناس او يحرقه بالنار والا مام محجزة ذلك انما راي من ذلك صلاحا فقله اذا اقام عليه الحد بغيل لآخر اقر جلا له ايضا اخر اقر بعد ذلك تغليظا ومقتبيا للعقوبة وتغليظا لما ولا لا يفعله ذلك على ما يراه من المصلحة في الحال والضرب لثلاثه من اللواط وهو ما كان مذموم في الآيات فهو على ضربين ان كان الفاعل والمفعول به محصنا وجب عليه الراجم وان كان غير محصن كان عليه الجلد ما نكثته جلد ولا يختلف الحكم في ذلك سواء كان الفاعل والمفعول به مسلما او كافرا او حرا او عبدا واذا لاط الرجل بغير علم لم يبلغ كان عليه الحد كاملا وعلى الصبي المتاريك مكانه من نفسه اذا فعل الصبي الرجل البالغ كان على الصبي التعزير وعلى الرجل المفعول به الحد على الكمال واذا لاط صبي بغير مثله او باجتماع ولم يمت على نفسه منها الحد على الكمال واذا لاط الرجل مملوكه اقيم عليه على المملوك مع الحد على الكمال فان ادعى المملوك ان مولاه اكرهه على ذلك مري عن الحد واقيم على مولاه الحد على كل حال فان لاط الرجل مجنون اقيم عليه الحد لم يكن على المجنون شئ فان لاط مجنون بغير اقيم عليه الحد على الكمال فان لاط كافرا مسلما قتل على كل حال واذا لاط بكافرا مثله كان الا مام مجنونا ان يقيم عليه الحد بما يوجب شريعة الاسلام وبين ان يدفعه الى اهل ملته ليعتقوا عليه الحد على مذهبهم ومتى وجد وجلان في ازار واحد مجنونا او رجلا غلام وقامت عليه بذلك بيتا واقرارا بغيره بغير كل واحد منهما تغير بر من ثلثين سوطا الى متعوتعين سوطا بحسب طائفة الامام فان غدا الى ذلك ضربا شدة لك فان غدا اقيم عليها الحد على الكمال ما نكثته واذا لاط رجل ثم تاب قبل قيام البينة عليه بذل سقط عنه الحد فان قامت بينة لثلاث البينة لم يكن للا مام اقامه الحد عليه تاب بعد ان شهد عليه بالفعله يقطع عنه الحد وجب على الامام اقامه عليه فان كان تابعا عند الله فان الله ثم يعوضه بما يناله من الام لم يجز له العفو عنه على حاله ان كان اللابط قد اقر على نفسه ثم تاب علم الا مام منه ذلك تجا له ان يعفوه ويجوز له ان يقيم عليه الحد على حسب ما يراه من الصلاح ومن لم يظهر التوبة منه لم يجز العفو عنه على حاله من قبل غلاما ليس محرم له وجب عليه التعزير فان ضل ذلك هو محرم غلاما تاديبه

في حد اللواط

# كتاب الحدود

كتاب الحدود

ينبغي من مثله في المستقبل الملوحة التي يقام عليها الحد تلك مرات فقلت في الرابعة مثل الزلزال سواء بابل الحد في السخا انما  
 المرأة لتروى ما علمت بالبينة بذلك فوجب على كل حد منها الحد ما تزان لم تكونا محصنين وان كانتا محصنتين كان على كل حد منهما  
 الوجه بقتل الحكم بذلك بقيام البينة وهي شهادة اربعة نفر عدلوا واقرار المرأة على نفسها اربع مرات كما اعتبرناه في الزنا سواء كانا ساهقين  
 جاريتهما وجب على كل حد منهما الحد فان ذكرنا الجارية انها اكرهتها ودرى عنها الحد اقيم الحد على سيدتها كما ملأوا اذا ساهقت المرأة للجنون  
 اقيم عليها الحد فان غلبها ذلك لم يبق عليها الحد اذا ساهقت المسلمة الكافرة وجب على كل حد منهما الحد كان الامام في الكافر في غير  
 بين فاته الحد عليها وبيننا فانهما الى اهل علمها ليعلموا ما يقتضيه منهم وان ساهقت المرأة صبيته لم تبلغ اقيم عليها الحد او البينة  
 فان ساهقت صبيته او جلدوا لم يبق عليها الحد على الكمال واذا وطئ الرجل امرأته فقامت المرأة مناهضة جارية بكر او القتل ما اوطئ  
 في زرعها وحملت وجب على المرأة الرجم وعلى الجارية اذا وضعت الجلد مائة والحق الولد بالرجل او سلة المرأة المهر الجارية لان الولد لا يخرج منها  
 الا بعد ما يغيرتها بذلك فقتل النفس على وان افقت امرأته جارية صبيته فقتلها لغيرها وكان عليها التعزير مطلقا اذا  
 وجد امرأتان في زنا واحد مجرمين من ثيابهما وليس بينهما دم ولا اوجهما الى الحد ضرورة من يهره وعجزه كان على كل حد منهما التعزير من  
 ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين سوطا حسب ما لا امام او الواو فان عاودا اربعة كان عليها القتل اذا ساهقت المرأة وقيم عليها الحد  
 مرات فقلت في الرابعة مثل الزانية سواء اذا ثابت المساهقة قبل ان ترفع الى الامام سقط عنها الحد فان قامت عليها بعد ذلك البينة لم  
 يبق عليها الحد فان قامت البينة عليها ثم قامت بعد ذلك اقيم عليها الحد على كل حال فان كانتا فرتا بالفضل عند الامام او من ينوب عنه ثم اظهرت  
 التوبة كان للامام العفو عنها وله اقامته الحد عليه حسب ما اصرح في الحال **باب في شرب الخمر** وفيه اثنا عشر بابا  
 من وطئ امرأة ميتة كان حكمه حكم من وطئ حية في امره يجب عليه الرجم ان كان محصنا والجلد ان لم يكن كذلك يوجب ايضا لانهما كحرمة  
 الاموات وان كانتا موطوءة وفجعت وجب عليه التعزير معون الحد كما حسبناه الامام في الحال ويشترط الحكم بذلك باقرار الرجل على نفسه  
 مرتين او بشهادة شاهدين من اهل العدل وحكم الملوحة بالاموات حكم الملوحة بالحيات على سواء لا يختلف الحكم في ذلك بل يغلظ عقوبته  
 لانها كحرمة الاموات ومن كذب عليه كان عليه التعزير بما دون الحد حسب ما راه الامام في الحال ويعزم ثمن البينة لصالحها ان لم تكن لزان  
 كانت ملكه لم يكن عليه شيء وان كانتا البينة مما يقع عليه الذكاة ونجس لحرق بالنار لان لحمها محرم ولم يجز جيع ما يكون من شتمها فان خالف  
 البينة الموطوءة غيرهما من البهائم ولم يغير ثمن القطيع الذي فيه تلك البينة واقع بينهما فاقضت عليه لفرقة قسم من الراعي ارفع بينهما الى  
 ان لا يبقى الا واحد ثم تؤخذ وتخرق بالنار بعد ان تدعى وليس لك على حجة العقوبة لما لكن لما بعد الله ثم من المصلحة في ذلك دفع الغالب  
 عن صاحبها وان كانت البينة مما لا يقع عليها الذكاة اخربت من البلد الذي تغلبها ما ضل الى بلد اخر بيعت هناك لكيلا يعير صاحبها بما د  
 يشتر الحكم بذلك ما بالافراد من لفاعل وشهادته شاهدين عدلين مرتين لا اكثر من ذلك متى تكررا الفعل من وطئ البينة والميتة  
 كان قد اربى حد وجب عليه القتل في الزانية من استقر يد حق اقل كان عليه التعزير والنار في كل حد يمكن عليه حد على الكمال وذلك  
 بحسب ما راه الامام اصرح في الحال وقد وثقنا برلمانين انه ضرب يدهم فقتلوا حق احرف وودجه من بيت لما واستاير من ذلك  
 الفعل **باب الحد في قتل الناجع** بين النساء والرجال والقتال للجنود اذا شهد عليه شاهد او اقر على نفسه بذلك يجب  
 عليه ثلثة ارباع حد الزاني حنيفة وسبعون جلدة وبحلق واسع في شهر من البلد ثم يخرج من البلد الذي فعل ذلك منه الى غيره من الامصار  
 والمرأة اذا فعلت ذلك فعلها ما يفعل بالرجل من الجلد لا تشهد لا تخلف واسها ولا تنفي عن البلد الذي فعلت فيه ما فعلت كما يفعل ذلك الرجل  
 ومن دى غيره بالقتال كان عليه التعزير بما دون الحد في القرية لثلاثين يوما الى ان المسلمين **باب الحد في شرب الخمر** والمسكر  
 والقتل وعجزه لك من الاشربة والمال المحظورة من شرب شيئا من المسكر خرا كان او نبذا او يتعا او شربا او موزا او غير ذلك من شرب  
 الاشربة الخمر لسكر قليلها او كثيرها وجب عليه الحد ثمانون جلدة حد المفترى سواء كان مسلما او كافرا ان كانا وعجزه لا يختلف الحكم فيه الا  
 ان المسلم يقام عليه الحد على كل حال شرب عليها والكافرا الاستبراء وشربه في بيته او بيعته او كنيسته لم يكن عليه حد انما يجب عليه الحد  
 اذا اظهر الشرب بين المسلمين او خرج بينهم سكران وسوا كان اثارا من الخمر والشراب لمسكر شرب قليل منه او كثيرا ان القليل منه موجب  
 الحد كما يوجب لكثير لا يختلف الحكم في ذلك على حال ويشترط الحكم في ايجاب الحد بشهادة اثنين مسلمين عدلين يشهدان على فاعله بشرب شي  
 من المسكرات ويشهدان بانهم قاء ذلك فان شهدا معا بالشراب الاخر بالقرين فثبتا ايضا شهادتهما ما اقيم بها الحد ولا قبل شهادتهما في شيء  
 من الحد ولا يجوز شهادة يكمل من وجب عليه الحد بل ينبغي ان يقام عليه الحد على البدل ولا يجوز ان قبل الشاغرة استأطأ حد من  
 الحد ولا عند الامام ولا عند غيره من الثائنين عنه ويثبت يمينه باقرار الشارب على نفسه مرتين ويجب الحد كما يجب للبينة سواء من شرب

في حد الخمر





# كتاب الحدود

في القتل  
والسلب  
والسرقة  
والزنا  
والشرب  
والخمر  
واللعين

في الجوارح  
والأعضاء  
والأعضاء  
والأعضاء

وبذلك عقبه بقتل عليها في الصلوة فان سرق بعد ذلك حلفا لئلا ينجس فان سرق في الجنب من حرز القنديل المذكور فاه مثله من وجب عليه قطع  
اليدين وكانت مثله قطع لا تشفع لغيره وكل من وجب عليه قطع وجب له البس وكانت كل قطع ولا يقطع بجله اليدين من سرق وليس  
اليدين فان كانت قطع في القنصل او غير ذلك وكانت له البس قطع لغيره لم تكن له ايعة البس قطع بجله البس فان لم يكن له رجل لم يكن عليه  
اكثر من الحبس على ما بيناه واما قطع السارق وجب عليه مع ذلك والسرقة بعينها ان كانت باقية فان كان اهلكها وجب عليه نزعها فان كان  
قد نزعها بما نقص من ثمنها وجب عليه ارجائها فان لم يكن معه شيء استعفى في ذلك ولا يجب لقطع ولا رد السرقة على من اقر على نفسه بخلاف  
او خوف وانما يجب لئلا تافا ثلثا لينة او اقر محتارا فان اقرحت الضرب بالسرقة ورد ما بعينها وجب عليه ايضا القمع من اقر بالسرقة محتارا ثم جع  
عن ذلك لوم السرقة وسقط عنه القمع من تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه ثم قامت عليه البينة سقط عنه القمع وجب عليه والسرقة فان  
قامت بعد ذلك عليه البينة لم يجز للامام ان يقطعها فان تاب بعد قيام البينة عليه لم يجز للامام العفو عنه فان كان قد اقر على نفسه ثم تاب بعد الاقرار  
جاز للامام العفو عنه او اقامته الحد عليه حسب ما يراه ارفع في الحال فاما رد السرقة فانه يجب عليه على كل حال من سرق شيئا من كراستان  
او حبيبه كان باطنين وجب عليه لقطع فان كانا ظاهرين لم يجب عليه لقطع كان عليه لتاديب العقوبة بما يرد عنه من مثله من سرق حيوانا ليخون  
تملكه ويكون قيمته ربع دينار مضاعفا وجب عليه لقطع كما يجب في سائر الاشياء واذ سرق نفسا مضاعفا من حرز قيمته ربع دينار وجب عليها  
القطع فان اقرت كله احدى ثمنها سبعا لم يجب عليها لقطع لانه قد نقص عن مقدار ما يجب فيها لقطع وكان عليها التغيره من سرق شيئا من الفواكه  
وهو بعد في الشجر لم يكن عليه قطع بل يردب ناديا لا يبعث الى شجرة ويحمله ما يوكد منه ولا يحمله معه على حاله فان سرق شيئا منها بعد اخذها  
من الشجر وجب عليه لقطع كما يجب في سائر الاشياء واذ تاب السارق فليرد السرقة على صاحبها فان كان قد مات فليرد ما على ورثته فان لم يكن  
له وارث ولا مولى فغرة ولا مولى فغرة فليرد ما على امام المسلمين فاذا فصلت لك فغرة بثمن متجاوزا سرقا السارق فلم يرد عليه ثم سرق  
ثانية فاقطع وجب عليه القمع بالسرقة الاخيرة ومطالب بالسرقتين معا واذ شهدا التهم على سارق بالسرقة ونعتين لم يكن عليه اكثر من قطع  
اليد فان شهدا عليه بالسرقة الاولى امسكوا حتى يقطع ثم شهدا عليه بالسرقة الاخيرة وجب عليه قطع بجله البس بالسرقة الاخيرة على ما  
بيناه وروى عن عبد الله بن قيس قال لا قطع على من سرق شيئا من المأكول في عام مجاعة باب حبل الحبس والتمسك والخفاف الخنج  
والخفاف الحار هو السلاح يكون من اهل الرومية مصر كان وغير مصر في بلاد الشرك كان او في بلاد الاسلام لئلا كان او نهادا  
فوق ذلك كالتحارب ويجوز عليه ان قتله لم يخذل ان يثقل على كل حال ليس له ولياء المقتول العفو عنه فان عفو عنه وجب على الامام قتله لانه  
مخارج ان قتله واخذ الماله وجب عليه ولا ان يرد الماله ثم يقطع بالسرقة ثم يقتل بعد ذلك بصلب ان اخذ الماله ولم يقتل ولم يخرج قطع ثم  
عن البلد ان جرح ولم يخذل الماله لم يقتل وجب عليه ان يقتض منه ثم يقتل بعد ذلك من البلد المذكور لك فيه العزم وكل من لم يخرج لم  
ياخذ الماله وجب عليه ان يقتل من ذلك الفعل لغيره ثم يكتب الى اهل ذلك المصر بانهم منى محارب فلا تاكلوه ولا تشاربوه ولا تبيع  
تباعوه ولا تجالسوه فان اتفقا الى غير ذلك من البلد ان كونا ايضا اهلها بمنزلة ذلك فلا يزال يفعل به ذلك حتى يوفى بقصد بلاد الشرك لم  
ويمكن من الدخول فيها وتولاهم على نكبتهم من مخولها والصلب يجر محاربا وادخل الصلح لم يكن على قاتله شيء من قود ولا دية وكان دمه مباحا  
واما قطع جماعة الطريق فاقربا بذلك كان حكمهم ما قلناه ذكرناه فان لم يقر او قامت عليهم بذلك بينة كان الحكم ايضا مثله لك سواء كان شهيدا  
بعضهم على بعض لم يقتل شهداءهم وكل من شهدا الذين اخذوا مواليهم بعضهم لبعض لم يقتل شهداءهم واما تقبل شهادة غيرهم لهم والمصالح  
في لا يترك على خشية اكثر من ثلثة ايام ثم ينزل بعد ذلك بصلب عليه يد من الخفاف ويجوز عليه القتل يسترجع منه ما اخذ جزر على صاحبته فان لم  
يوجد بعينها عزم قيمته او شره لعله نقص من ثمنه الا ان يعفو صاحبها عنه ومن يبيع غير مواسكه بشئ احوال عليه في شربه او اكله ثم اخذ  
ما له عوتب على غلظه ذلك بما يراه الامام واسترجع عنه ما اخذ فان جنى البنيان الاسكار عليه جنابة كان المبيع ضامنا لما جناه والمحال على  
اموال الناس بالمسكرو الخبيثة وترى بالكتب اشهادا ان الزور والرسائل الكاذبة وغير ذلك يجب عليه لتاديب العقاب ان يعزم ما اخذ  
بذلك على الكمال وينبغي للسلاطين ان يثمه بالعقوبة لكي يرتاع غيره عن فعل مثله في مستقبل الاوقات والمحتلس هو الذي يستلب ثمن ظاهرا  
من الظواهر والشوارع ولا يجب عليه قطع بل يجب عليه عقاب ربع حسب ما يراه الامام ومن نصير من سرق من اقباعه وجب عليه لقطع كما يجب عليه  
لئلا تافا سوا فان نبتش ولم يخذل شيئا او ب تغلب العقوبة ولم يكن عليه قطع على حال فان تكرر منه الفعل فاقطع الامام قاضي بانه كان له قتله  
لكن يردع غيره من اقباع مثله في مستقبل الاوقات **باب الحد في القرية وما يوجب لغزو** اذ قال الرجل والمرأة كافرين  
كانا او مسلمين حين اعيد بن بعد ان يكونا بالغين لغزو من المسلمين الباطنيين الاخوان باذاني ولا يحل او يأمركوا به ذمرا او قد ينشأ ولطف  
او نكتة واما معناه معنى هذا الكلام ما يلقى كان بعد ان يكون عارفا بها بوضوئها وبطابقة اللفظ وجب عليه الحد ثم اوفى وسد الغارات

## مَنْ نَكَحَ لَهَا نَيْزًا

فان قال له شيئا من ذلك وكان غير بالغ او المصنوع لم يكن عليه حد كما كان عليه لتغيره فان قال له شيئا من ذلك وهو لا يعلم فأيده  
 تلك للفتنة لا موضوع اللفظة لم يكن عليه شيء وكل اذا قال لامرأة حرة انك زانية او قد نبتت لزانة كان عليه ايضا مثله لك لا يختلف الحكم فيه  
 فان كان الكافر او كافرة او عبدا او متهمة شيئا من ذلك لم يكن عليه الحد بعد ثلثا يورده اهل الذمة والمماليك اذا قال لغيره يا ابن الزانية او يا ابن  
 الزانية او قد نبتت يا ابننا او ولدنا او ولدك كان المطالبة في ذلك الى مرفان عفو عن عبثها وعفوها ولا يجوز عفو غيرها  
 مع كونها حرة فان كانت ممتزجا لم يكن لها المقتضى فان كان اليه المطالبة والعفو كان لها وليان او اكثر من ذلك عفا بعضهم واكثرهم كان لمن  
 بقي منهم المطالبة باقامة الحد عليه على الكمال ومن كان له العفو فغناج في شيء من الحد ولم يكن له بعد ذلك المطالبة ولا الرجوع منه وان قال له يا  
 الزاني او ذني بل برك او لا ط كان عليه الحد لا بغيره فان كان حيا كان له المطالبة والعفو وان كان ميتا كان لا وليا له ذلك حسب ما ذكرناه في الاما  
 سوا فان قال يا ابن الزانية او يا ابنك او ذنا بل برك كان عليه حدان حد للامام فان كان فاحسين كان لها المطالبة والعفو  
 كانا ميتين كان لا وليا لهما ذلك حسب ما نساوان قال له اختك انية او اخوك ان كان عليه الحد لا يحد ولا يحد اذا كان فاحسين فان كانت  
 كان لا وليا لهما ذلك على ما ثبتنا وحكم الهم والعمة والخال والخاله وسائر ذوا الارحام حكم الاخ والاخت في ان الاولى بهم يقوم بمطالبة الحد  
 يكون له العفو على ما بيناه فان قال برك ان اولادك او بنتك زانية او قد نبتت كان عليه الحد للمقتضى المطالبة باقامة الحد عليه سوا كانت  
 او بنته حرة او ميتة وكان له ايضا العفو الا ان يسبقه الابن والبنت الى العفو فان سبقا الى ذلك كان عفوهما جائزا وان قال لغيره يا زانية  
 فاقم عليه الحد ثم قال له ثانيا يا ذاني كان عليه حدان فان قال له ان الذي قلته لك كان صحيحا لم يكن عليه حد كان عليه لتغيره وان قال له يا ذاني  
 بعد اخرى مرات كثيرة فلم يقم عليه فيها بينهما الحديث في ذلك لم يكن عليه اكثر من حد واحد من اقيم عليه الحد في الفتنة ثلث فعاتقته في الزانية  
 ما اذا قال للجماعة رجالا ونساء هؤلاء ذناة او قد نزاوا او يا زناة فان جاء به بمجتبهين كان عليه حد واحد فان جاء به منفردين كان  
 عليه لكل واحد منهم حد من قال لغيره من الكفار او المماليك يا ابن الزانية او يا ابن مسلمان او حرة كان عليه الحد كاملا  
 لان الخليل واجمه بالفتنة لكان له الحد تاما وكل ان قال لمسلم امك زانية او يا ابن الزانية وكان شامرا كافرة او متهمة كان عليه الحد تاما لم يحد  
 ولدها المسلم الحر اذا تقادفنا ملك الذمة والعبد والصبي بعضهم في بعض لم يكن عليهم حد كان عليهم لتغيره فان قال لغيره قد نبتت  
 بقلادة وكان المرأة من يجبرها الحد كاملا وجب عليه حدان حد للمرأة وكل ان قال لملك بخلان كان عليه حدان حد للمواجر  
 وحد من نسبة اليه فان كلت المرأة او الرجل غير بالغين او مع كونها بالغين لم يكونا مسلمين كان عليه الحد تاما لفتنة باه ويوجب ذلك عليه  
 التغير لنفسه الى هؤلاء وان قال له زنت زوجتك او باذو ج الزانية وجب عليها الحد لزوجته وكان اليها المطالبة والعفو فان كلت ميتة كان ذلك  
 لا وليا لهما ولا ميراثا لزوج من الحد شيئا ومن قال لولد للملاعة يا ابن الزانية او ذنت بلنا ملك كان عليه الحد تاما قلن قال لولدا الزنا الذي اقيم على  
 الحد بالزنا يا ولدا لانا او ذنت بلنا ملك لم يكن عليه الحد تاما وكان عليه لتغيره فان قال له يا ابن الزانية وكان شامرا قد نبتت فاعطى ميراثا التوبة كان  
 عليه الحد تاما ويثبت الحد بالفتنة بثلاثة شامدين عدلين مسلمين او اقرا او تقاؤف على نفسه مرتين باه قد قذف فانا ثبت ذلك اقيم عليه  
 ولا يكون الحد فيه كما هو في شر بل تخبر الزناة الشدة بل يكون دون ذلك يجلبها القاذف من نوبت الشايع لا يجرد على حال ليس الا ما لم  
 يعفو عن القاذف على حال بله لنا الى المقتضى على ما بيناه سوا كان اقر على نفسه وقد قامت به عليه بينة او قاي القاذف ولم يثبت ان العفو  
 في جميع هذه الاحوال الى المقتضى ومن تذف محصنا او محصنة لم تقبل شهادته بعد ذلك الا ان يتوب يرجع وحدها لتوبة والرجوع عما قلنا  
 هو ان يكذب نفسه في ملاء من الناس في المكان الذي تذف فيه فاما قاله فان لم يفعل ذلك لم يجز قبول شهادته بعد ذلك من تذف مكاتبة  
 بحجاب اعتق منه حد الحر ويغز بالبلية الذي كان وقا اذا قال للرجل لامرأة يا زانية او يا ذنت بلنا ملك كان عليه حد القاذف لفتنة باه اذا لم  
 يكن عليه لاصافة الزنا الى نفسه شيء الا ان يقر اربع مرات فان اقر اربع مرات كان عليه حد الزنا مع ذلك على ما بيناه وان قال للرجل لولدا  
 يا ذني او قد نبتت لم يكن عليه حد فان قال له يا ابن الزانية ولم ينفسه كان عليه الحد لزوجته لم المقتضى فان كانت حرة فان كانت ميتة كان  
 وليها اولاده لم يكن لهم المطالبة بالحد فان كان لها اولاد من غيره آخر اية كان لهم المطالبة بالحد فان اتفق من ولده كان عليه بلاعنه  
 على ما بيناه في باب اللعان فان اتفق منه بعد ان كان اقر به وجب عليه الحد كل ان قد نها بعدا فقتل اللعان كان عليه الحد اذا تقادف نسا  
 بتا يجزيه الحد سقط عنها الحد كان عليها جميعا التغير ثلثا يعود الى مثل ذلك اذا قال لاثنتا لغيره يا قرنان او يا كشتان او يا ديوش  
 كان منكلا باللفظة التي تقيد فيها هذه اللفظة وهي الرجل بوجبة او اخت كان عالما بمعنى اللفظة عارفا بها كان عليه الحد كما لو صح بالفتنة  
 بالزنا على ما بيناه فان لم يكن عالما بمعنى اللفظة لم يكن عليه حد القاذف ثم ينظر في غادته في استعمال هذه اللفظة فان كان متجها غير انهم لا  
 يقيد القذف بغيره وان كان يقيد غير ذلك في غادته لم يكن عليه شيء ومن قال لغيره يا فاسقا او يا جارا او يا شارب خمر هو على ظاهره







## كتاب الميراث

على من تركه الخضر استقله لنا المقتول بطل جهنم القوم ان كان عدا وكاشا لدية على المشؤ عليهم ما مضى وان كان اقلنا عليه لعدا كمثل ذلك وان كان خفا  
كانت لدية على عاقلتها مضى اذا فاضل بينه على رجل اخر فانه قتل ذلك المقتول بعينه كان اولياء المقتول مخيرين في ان يقتلوا  
ايهما شاء وان قتلوا المشؤ عليه فليس لهم على ذلك امر سبيل يرجع اويثا الذي شهد به عليه على ذلك امر بصف لدية وان اختاروا قتل الذي قتلوه ولو لم يكن  
على الاخر سبيل ليرد لدية المقتول على نفسه على الذي فاضل بينه لينة سبيل ان ارادوا لثا المقتول قتلها جميعا قتلوه ما عدا ودعا على اولياء المشؤ عليه بصف  
الدية ليرد عليهم اكثر من ذلك فان طلبوا الدية كانت عليهم ما مضى وان كان الذي قتل على الذي شهد به المشؤ وموتاهم رجل اخر فاضل بينه قتل غنا فاضل بينه قتل اخر فاضل  
كان الذي قتل مودون صاحبته مع الاول عن ارادة ودفعها القوم والدية ودفع الى اولياء المقتول لدية من بيت المال هذه قضية الحسن على ربه  
في الدنيا وحقه اقرضا فقال احصا انا قتلنا رجلا عدا وقال اخر انا قتلنا رجلا عدا كان اولياء المقتول مخيرين فان اخذوا بقول من ادعى المقتول على حصة المقتول  
وان اخذوا بقول صاحب السبيل والتمهم بالقتل بصف ان يحبس سنا ايام فان جاء المدعي بينة اذ ضل عدل الحكم والا على سبيل من قتل رجلا ثم ادعى انه رجا  
مع امرنا ورجاه زاره قتلها وبعث لينة على ما قال باب الواحد يقتل اثنين او اكثر منها او الاثنين والجماعة يقتلون واحدا اذا قتل ثمان واحدا او  
اكثر منها عدا كان اولياء المقتول مخيرين بين ان يقتلوا واحدا منهم فيجاءونه ويؤثروا الباقيون على دية مقتله ما كان يصيبهم لو قتلوا بالدية وان اخذوا  
اولياء المقتول قتلهم جميعا كان لهم ذلك اذا رادوا دية المقتولين المقادين ما يفضل عن دية صاحبهم يتقاسمون بينهم بالسوية وان قتل مقتلا واحدا بغير  
مختلفين يستوفين بعد ان يكون القتل مجتهدا عن خبرهما كان الحكم بينهما سوا لا يختلفان كان قتلهم خطأ كانا لدية على عاقلتهما بالسوية وان اشتركتا  
في قتل رجل فقتله احدهما وامسك الآخر قتل لثا ذلك رجل المساحق قوت فان كان معهما ثالث ينظر لهما سبيل عينة اذا قتل امرأتان رجل عدا قتلنا  
بجميعا ان كن اكثر من اثنين كان لهم قتلهم في يوم ما يفضل عن دية صاحبهم على اولياء اثنين يقتلونه بينهم بالحصص ان كان قتلهم خطأ كانا على قتلهم  
بالسوية فان قتل رجل امرأة رجل كان لا اولياء المقتول قتلها جميعا ويؤدون الى اولياء الرجل نصف دية خمسة الف درهم فان اختاروا قتل المرأة  
كان لهم قتلها وياخذون من الرجل خمسة الف درهم وان اختاروا قتل الرجل كان لهم قتلها وتؤد المرأة الى اولياء الرجل نصف دية الفين وخمسة  
درهم فان ارادوا لثا المقتول لدية كانت مضى على الرجل مضى على المرأة سوا وان كان قتلها خطأ كانت لدية مضى على قاتل الرجل مضى على  
عاقلتها المرأة سوا فان قتل رجل عدا على العدا كان اولياء المقتول مخيرين ان يقتلوا ويؤثروا الى سيد العبد فقتله او يقتلوا الحر ويؤثروا سيد العبد  
ودية خمسة الف درهم ويسلم العبد لهم فيكون ديا لهم او يقتل العبد لصاحبهم خاصة فذلك لهم ليس لسيد العبد على الحر سبيل فان اختاروا لدية  
على الحر المضى عنها على سيد العبد نصف لثا ويسلم العبد لهم فيكون قاتلهم وان كان قتلها الخطا كان نصف دية على عاقلته الرجل مضى على موال العبد  
بالسوية اولياء المقتول يستوفون دية ليرد لهم قتلها على حال فان قتل امرأة عدا رجلا لثا المقتول ان يقتلوهما قتلوهما فان كان قتل العبد اكثر من  
خمس الف درهم فليردوا على سيد ما يفضل بعد الخمسة الف درهم وان لجوا ان يقتلوا المرأة وياخذوا العبد خذوا الا ان يكون قيمته اكثر من خمسة الف درهم  
يؤد على مولى العبد ما يفضل عن خمسة ياخذ العبد ويقتله مولا فان كان قيمته العبد اقل من خمسة الف درهم فليس لهم الا فضة ان طلبوا الدية كان  
المرأة مضى عنها على مولى العبد نصف لثا ولا يسلم برمة لهم وان اشتركت جماعة من المماليك في قتل رجل عدا كان لا اولياء المقتول قتلهم جميعا وعليهم ان  
يؤدوا ما يفضل عن دية صاحبهم فان نقص عنهم عن دية لم يكن لهم على موالهم سبيل ان طلبوا الدية كانت على مولى العبد بالحصص تسليم العبدان كان  
قتلهم لخطا كانت على مولى العبد لثا المقتول او تسليم العبد الى اولياء المقتول يستعبدونهم وليس لهم قتلهم على حال اذا قتل رجل عدا رجلين واكثر منهما واما دية  
المقتولين القوم فليس لهم الا شقة لا سبيل لهم على ما لا ولا وشقة لا على عاقلته وان ارادوا الدية كان لهم عليه كل مقتول بركة كاملة على الوفا وان كان  
لهم خفا كان على عاقلته دية لهم على الكمال فان قتل سبيل رجلا امرأة او رجلا وانشاء او امرأتين وانشاء كان الحكم ايضاً مثل ذلك سوا المشركون في القتل اذا  
عنهم اولياء المقتول بالدية لم تكن كل احد منهم الكفارة التي قد منادى كرها على الا نفر رجلا كان وامرأة الا المملوك فانه لا يرد اكثر من صياتهم رقتا  
وليس عليه حق ولا اطعام واذا اسرقتان حرا يقتل رجلا فقتله المملوك فليؤد على القاتل ولا امر كان على الا نام حبس ديا حيا فان امسك به يقتل  
فقتله كان الحكم ايضاً مثل ذلك سوا وقد دنا يقتل السيد يستوعب العبد لصحن المعتد قاتله باب القود بين الرجال والنساء والعبد والحر والمسلم والكافر  
اذا قتل رجل المرأة عدا او ارباها قتلها كان لهم ذلك اذا ردوا على اولياء امر ما يفضل عن ديتها وهو نصف دية الرجل خمسة الف درهم او نصف دية او نصف دية  
او نصف دية من الغنم او مائة من البقر او مائة من الحلة فان لم يردوا ذلك لم يكن لهم القود على حال فان طلبوا الدية فان لهم عليه دية المرأة على الكمال وهو احد هذه  
الاشيا الخ ذكرنا ما اذا قتلنا رجلا رجلا واختار اولياء القود فليس لهم الا نفسها يقتلونها بصاحبهم ليس لهم على اولياءها سبيل فقد ذكاهم يقتلونها ويؤد  
اولياءها تمام دية الرجل ليرد لهم المستند قتلناه فان طلبوا لثا المقتول لدية وعرضت بذلك كان عليه لدية كاملة دية الرجل ان كانت قتلته عدا او شبيل العبد  
في خفاها خاشع ان كانت خطا مضى عاقلتها الدية على ما بعثا فاما الرجعي فانه يشتر ليعفيها النساء الرجال السن بالسن والاصبع بالاصبع لموضحة بالوضحة الى ان يتجان  
المرأة ثلث دية الرجل اذا قتلها الثلث سفك المرأة وبضا عفل رجل على ما ينسب فيما بعد انتم وان قتل الكافر مسلما عدا دفع برمة هو جميع ما يملكه الى ولي القود  
فان ارادوا قتلها كان لهم ذلك يتولى ذلك عنهم السلطان فان ارادوا استرقا فانه كان دياهم فان سلم رجل قتل غير عليه لا القود والمطالبة بالدية كما يكون على المسلم









کتاب التَّوْبَاتِ

اضلع الدية كاملة وانما كسر بعض الرجل وعجانه فلم يملك بوله او فاعطيه فضله الدية كاملة فان احتسنا سلس البول ودام الى الليل فما زاد عليه كان فضله  
 كاملة فان كان الى نحو ذلك الدية ثم على هذا الحسب وفي ذكر الرجل اذا قطع شفته فما زاد عليها الدية كاملة وفي نزع المرأة اذا قطع يها وني بكر الغنيم  
 تلك بزة الصبي في الانثيين ايضا مع الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية وقد كان في اليسر منهما تلك الدية لان الولد لا يكون الا من اليسر  
 اليه في تلك الدية وفي اثنا الخصيتين اربع مائة وثمانون حج فلم يقطع على المشوا مشي شيئا لا ينفع به كان فيه ثمان مائة وثمانون من اخضر جارية مائة وثمانون  
 قبل اربع سنين كان عليه يها كاملة ويلزم فقعه الى ان يموت فان عليها بعد اربع سنين فاضاها لم يكن عليه شي من اخضر جارية مائة وثمانون من اخضر جارية مائة وثمانون  
 كان عليه يها ثمانون او كان الناعل جلا او امرأة وفي الرجلين معا الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية وفي اصابع الرجلين الدية كاملة  
 وفي كل احد منهما عشر لدية وحكم الرجل حكم المرأة على ما قلنا في اليد سواء وقد كان في الايدي منها تلك بزة الرجل الثلث في الاربع الاصابع فكروا  
 في اليد سواء وكلما كان في اليد الانسان منه ثمان فيهما الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية الا ما استثنينا فيما مضى كلما كان منه في اليد  
 واحد فضله الدية كاملة وجعل ذكرناه اذا كان في الرجل الح كانه يديه اذا كان في المرأة كان يها يديها واذا كان في ذمي كان يديه على ما بينا واذا  
 كان في غملول كان يديه في اليد اذا ضربت فثلاث لم تنفصل من الانسان كان فيها ثلثا دية افضلها ومن كسر يدا انسان ثم برأت واضلح لم يكن فيها  
 فاضلح يجب فيها الاورش على ما بينا وفي اليد ثلثا اذا قطع ثلث يها صحيحة ومن عد قلبه فلما كان يديه الدية كاملة ومن راس يمين انسان حتى احش  
 كان هليلج يدا من يمينه حتى احش او يده به بثلث لدية ومن ضرب امرأة مستقيمة الحوض على بطنها وانقطع حبضها فانه ينظر لها سنة فان دمج حبلها  
 الى ما كان الا استخلفت عزم ضاربها ثلثا وفي ثلث الى المرأة الدية كاملة وفي كل احد منهما نصف لدية ومن قطع اذن انسان واذا يديه قاطع عليه  
 ثم قتل او قص منه فلا ثم يقاد به اذا كان حرف ذلك ان كان قد ضرب يديه فنجست عليه لضربه هذا الجنائيات واذا قتل لم يكن عليه اكثر من  
 القود او الدية على ما بينا ومن ضرب انسانا على داسه ضربته فذهبه عقله انتظر به سنة فان مات فيما بينه وبين سنة قيد به وان لم يميت لم ينجس عليه  
 عقله كانت عليه ايضا الدية كاملة وان دمج اليه عقله كان عليه دسل لضربه وان كان اصابعه مع عقله عقله شجتها ما موضحه او ما موة او غيرها  
 من الجراحات لم يكن فيه اكثر من الدية اللهم الا ان يكون ضرب يديه او ثلث فنجست كل ضربته منها اجابيه كان عليه يها ونيها ومن قطع يمين رجل  
 يمينها فان لم يكن له يمين كان له يدا قطع يها فان لم يكن له يدا قطع يها بالية ان لم يكن له يدا ولا رجلا كان عليه الدية لا يضر  
 وبسط القضا وكان قطع يها عن قطع يها بال اول فالاول الرجلان بال اخر فالآخر من يبقى بعد ذلك كان له الدية لا يضر

وديان الشجاج من قطع شيئا من جوارح الانسان وجب ان يقص من ذلك اذا ذلك المقطوع ان جرحه جرحا فتنك ذلك الا ان يكون جرحا تنجنا في  
 انفسها ملائكة النفس لا يحكم له فيها بالقتل وانما يحكم بالارشاد ذلك مثل الماموت والجانث وما اشبهها وكسر الاعضاء التي رجل صلاحها ما العلاج لقتل  
 بغيرها بل برعي حتى يجبر الموضع ما سقيما او اعثم فحكم بالارشاد ان كان شيئا لا يبرجل فضلا عنه يقص من جانبه على كل حال قصا النفس النفس العن  
 والاعضاء لا ينفذ الا ان بالان والشيء السرج قصا لا قصا بين الجرح والقتل جرح عبيد كان عليه شبه معتد ذلك من شدة كمال الحكم في ناس  
 اعتصا فان كانت الفجوة الجرحا انما يحيط بشئ كان عليه لغيره واذا بعد ان عرج حر كان على مواعينته وسلم الى المخرج في غير مقتدا ما العن فان استغ  
 ارش الجرح ثم لم يكن لولا فيه شيء فان لم يستغفر كان له منه بقبلا ما يفضل من ارش الجرح لا قصا بل السرا والدمعان جرح نهي مسلما او قطع شيئا  
 جوارح كان عليه ينقطع جوارحه ان كان قطع وانقص من ذلك جوارح وير مع ذلك فضلا بين الدينين فان جرحه لمسلم كان عليه وشرا فيه  
 بقتل دينه في ذكرنا ما اذا كان معناه لذلك الجرحا لا ما من يقص من ذلك الذي بعد ان يروا عليه فضلا بين الدينين ويقصر الرجل من المرأة ولو ار  
 من الرجل يتكسر جرحهما ما لم يجاوز ذلك للدينه فاذا بلغت الثلث نقصت المرأة وزيد الرجل واخرج الرجل المرأة بما يزيد على الثلث واذا المرأة ان تقصر  
 من كان لها ذلك نازا عليه فضلا بين جرحهما فان جرح المرأة وجرحا واذا ان يقص منها لم يكن عليها اكثر من جرحا مثل جرحها اذا طالت باليد  
 على التمر من لم انساها في جرحها لما في غيرة جرحها صحيحا واذا العن فانه يؤخذ مراهمة بالنادي ويؤخذ كره فصول فيجعل على اشفا عيذه على جوار  
 لا يجرحها شفا ولم يستفعل من التمر بوجه عيذه يقرب منها المرأة فانه يذبل لظفره ويقوى عودا ويغنى العين من قطع ما يجرحها طاردا كذا اذا  
 العن من قاطع الكف فليقطع يد فاصلها وير عليه من الاصابع من مثلا انساها مقطوع اليد اذا دلي اياه القوم فان كانت يده قطع فنجبا جرحاها ط  
 نفسا قطعوا خذنها اقلوا فانه بعد ان يبر على وليا ثوبه اليد ان كانت يده قطع من غير جرحا ولم ياخذ يدها اقلوا فانه لم يكن عليهم شيء من شيء  
 غير مخرج صفا صاحب عينا وشها فوجب عليه فانها كان على جرحه به الاديبة الموضحة فان اراد القوم وداعا فانه يذبل للوضحة التي عفا صاحبها  
 ومن قطع غمزة افن ان ظلمت العن وانقص له من فجاج اوجروا النفس المقطوع بما انقصه عن كمال النفس من ان يقطعها اتصال من شفاه من  
 يقول الحال التي اسخطها القضا وكل القول فيما سوت ذلك من الجوارح الاعضاء ومن قطع غيره فله الولي الى اهل الباء المقتول فخره الولي من لو قطع  
 وكره ظلمته من قطعها وكان يبرق فمحم فخره وفضل ثم جاء الولي فطلب القوم كان له ذلك فعليه ان يبر عليه من الجرح التي جرحه وقصص من من  
 غير ضربا بالسوط او الخيل والعصا وجب يقص من ميمتها ضربا ومن جرح غير جرحا فخره فقل او غير ميمتها كل من جرح الجرح او المقتول من ميمتها فغير جرحا  
 فان علم انه ما في الجرح او العن او فخر جرحا كان عليه القوم الذي على الكمال على ما بينا وان مات بغير ذلك واشبهه لغيره ولا يعلم ان مات من غيره لم يكن

فہرست



# هَذَا كِتَابُ نَجَسِ الْفَيْسُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما انعم علينا من بصره في الدين وفضلنا على كثير من العالمين بما لم يستعبر من العافين الذين علمت بهم في بنهم المنازل وتجلياتهم المحاسن والخافل وكانوا الملقوا عوانا واضارا ولا بضاح المشكوكات أصلا وفعوا وقمرنا واصل الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين والنجباء الأتقياء وناج الواسل والآل صفيًا وعلى صبيته على بساط البت اشرف لا وصفا والاوليا والائمة من رتبها الاثنياء النجباء ما نطق ناطق وذو شارف وسكر شليم <sup>صفيًا</sup> طالع بعد فانه كانا نيا يادى حقيق الفضا الا غيرة الجلال لثبة القهرية ثبث الله وطائها ومجدها ما دام قد رتبها وسعدتها علينا منذ لا اطلاق مسيلة الا الازال شامل الاثنا والافاضام غامر بكل فضل كرام وحب في خوفك لشكرها علينا ولحمد من منا لها واما الشكر وان كان هو <sup>صفيًا</sup> هو الا بالنعمة مع ضرب من العظم فعد غيرة منا كل انسان عرفنا وغا قل خالطنا واما الحمد فلهما في العلم لها مجرى ما نفعنا من اهلها بالشكر غير ان الحمد لما كانت شفاضل وكان افضل ما يجد به مثلي مثلها ما يرجع الى الدنيا فاث ويعلق بالمغذيات ويؤنفعه على ولا الباب يفتي كره في الاعقاب ابث خد منها بعض ما يتعلق بذلك فوضعت هذا الكتاب لما ذكرته ورسمته بكتاب جواهر الفقه لانتى غنم فيذكر المسائل المستحقة لعنده والاجوبة الموجزة المنجسة فالتاظر فيه يرتع خاطر في هذا فقلوا ونفعه ونفعه في ربا ضل مشرفه وبتلم الحافظ للاجوبة عن المسائل الشائنة فيه من الخطا في الاجابة عنها والزلل فيما بعد عليه ذلك منها والله سبحانه وتعالى المعونة على ما يحسنه بجوده وكرمه <sup>صفيًا</sup> باب في مسائل ما يتعلق بها <sup>صفيًا</sup> اذا كان الماء نجسا وهو اقل من كروتم بظاهره صا كراهل يكون ظاهرا ونجسا الجواب هذا الماء يكون ظاهرا لما روى عنهم صلوات الله عليهم من قولهم اذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا وهذا ماء فدل على ذلك فوجب الحكم فيه بما ذكرناه وفرضه بعض اصحابنا الى انه محض ظن وان الوجه الحكم بنجاسة النجس ما ينقص عن كراهل في بقاء ما ينقص عن كروفا والاختلاف بيننا ان الماء اذا انقص عن ذلك لافته نجاسة الحكم بنجاسة وهذا غير مستقيم لان الماء الذي ذكرناه اذا امتناه بقاء ظاهرا بنجاسته انما لا في الماء الذي حكمنا بنجاسته هو اقل من كروفا اذا امتناه بالماء الطاهر صا كراهل لا في الاما كما نحكم بنجاسته من الماء الذي لافته النجاسة وهو اقل من كروفا خلافا بيننا في ان الماء اذا كان كرا وليس هو من مثا الا بار وفعت فيه فطر من نجاسته ولم يغيرها احدا وضافة فان هذه النجاسة لم تلافى جميع اجزا ثروا لافا لبعض منه ولا خلافا بيننا في ان هذا النجس لو كان منفصلا من باقى ماء الكرا حكمنا بنجاسته وان كان منفصلا لم يحكم بنجاسته اذا كان هكذا فلا فرق بين ان يكون الماء الذي ذكرناه من نجس متصل به وبين ان يكون منفصلا عنه ثم ينصل الى انه يجب ان لا يحكم له بنجاسته مع الاتصال بما ذكرناه فان قيل ليس الفرق بين ذلك ان البعض الذي غا لظنه نجاسته وهو من جملة الكرا يحكم له بالنجاسته والمنفصل منه قد حكمنا بنجاسته فيجب عليه ما كان عليه مع الاتصال بما في الكرا فقلنا هذا ليس بشي لانه لو وجب في الماء ان ينبع على حكم النجاسته من حيث حكمنا بنجاسته فان انفصل نجاسته الكرا لوجب البعض الذي لافته النجاسته وهو من جملة ماء الكرا ان ينبع على حكم الطهارة من حيث حكمنا بطهارة وان انفصل ثم تزلنا بالنجاسته من باقى ماء الكرا هذا لا يقول منا احد فكما اننا مع الاتصال لا نحكم بنجاسته ومع الانفصال لا نعتبر النجاسته فحكم بنجاسته فكل ما ذكرناه على انه لو لم يكن الفاندة في ذلك ما ذكرناه لم يكن لقولهم اذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا معنى بقوله قد كان الشيخ الامام ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قد ذهب الى نجاسته هذا الماء وربما مال في بعض الاوقات الى القول بطهارة لانه لا يكون يقول القول بطهارة لقوى لان الفاندة في قولهم اذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا ان لم يكن حتى صا كرا لم يحكم بنجاسته لم يكن له معنى وكان يستدل على نجاسته بان يقول هذا الماء محكوم بنجاسته على الانفراد وكذلك البعض اذا كانا نجسين واحدا فما انفصل من الاخر حتى اذا جمع بينهما صا كرا اتها ما ان محكوم بنجاسته على الانفراد حتى طهارة احدهما وطهارة ما مع الاجتماع فقلنا لا دلالة وقد دللنا على ما ذكرناه بما فيه كفاية بحسب هذا الموضع فبطل ما عول عليه ثم يقال له وهذا الماء انما حكم بنجاسته مع انفصال بعضه من بعضه فابن تلك انه اذا كان منفصلا وغير متصل به بقي كل فان قال اذا كان محكوما بنجاسته وجب الحكم فيه بذلك وان كان متصلا فيلزمنا رد على ما ادعيت هو انك سئلت عنه ثم يلزمك على ذلك ان يكون البعض الذي لافته نجاسته لو انفصل فثبت بها النجاسته عن النجاسته ان يحكم بطهارة ولا يحكم بنجاسته لاننا نقول لك هذا ما محكوم بطهارة من النجاسته فقلنا لا دليل على ما ادعيت من ان بعضه من كروفا لافته نجاسته فيجب كونه نجسا قلنا لك هذا ما قد بلغ كراهل فان كان قد لافته نجاسته فيجب كونه ظاهرا لا سائما ومن قولك انك كراهل عليه ما علمنا رجوعا عن النجاسته او ثبت في كراهل ما لم يغيرها احدا وصلا لا تنجسها تكون مستملكة وعلى هذا الصواب لم يرك ما ذكرناه



## فِي مَسَائِلِ الطَّهارة

فِي الْبَحْثِ مِنْ أَمْرٍ عَادَ أَنْ يَكُنْ أَحَدُهَا نَجِسًا وَالْآخَرُ طَاهِرًا لِحُجَّتِهِمَا إِذَا كَانَ نَجِسًا خِصًا كَذَلِكَ لَوْلَا أَنْ سَأَلْنَا  
سُئِلَ إِنْ نَبَسَ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ بَعْضُ الْبَسْطِ لَمَّا انْتَهَيْنَا بِهَا إِلَى هَذَا الْحَدِّ لَأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي هَذَا الْكِتَابِ غَيْرُ **مَسْئَلَةٍ**  
إِذَا كَانَ مَعَ الْكَلَفِ نَاقِصًا وَوُجِعَ فِي أَحَدِهَا نَجَاسَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ بِغَيْرِهِ يَجُوزُ لَهُ الطَّهارة بِشَيْءٍ مِنْهَا أَمْ لَا **الجواب** لا يجوز استعمال واحد منهما لانه  
لا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ النَجَسُ هُوَ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ وَلَا يَكُونُ مَوْذِيًا لِلطَّهارة بِأَمَّا مَا لَمْ يَحْتَسِبْ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ تَابِتًا كَانَ فِدْيَتُهُ وَعَلَى  
نَجَاسَتِهِمَا وَهَذَا أَيْضًا لَا يَجُوزُ عَلَى الْوَحْدَيْنِ جَمْعًا يَكُونُ مَوْذِيًا لِلصَّلَاةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ مِنْ بَرَاءَتِهِمَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا وَهُوَ مَا خُوذَ إِذَا تَابَعَهُمَا  
**مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي الطَّهارة الصَّغِيرَةِ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهَا أَوْ يَنْعِي عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا **الجواب** يجوز ذلك لا على  
حُكْمِ الطَّهارة فَإِنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ نَجَاسَتُهُ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي الطَّهارة مِنْ لِحَاظِ بَرَاءَتِهِ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الطَّهارة أَمْ لَا **الجواب**  
لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الظَّاهِرَ كَانَ شَيْخًا الْمُرْتَضَى وَهُوَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا يَجْزُونَ ذَلِكَ ذَائِعًا وَلَمْ يَجْعَلْهُ نَجَاسَةً مُثْلَةً  
إِذَا كَانَ شَيْءٌ أَهْمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فَذَلِكَ النَّعْيُ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّهارة أَمْ لَا **الجواب** لا يجوز استعماله في ذلك وفي أَصْحَابِنَا مِنْ جُورِ اسْتِعْمَالِهِ  
لَا يَنْعِي بَرَاءَتُهُ فِي الْفَحْشَاءِ عَنْهُ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مضافًا وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ مَا وَرَدَ أَنَّ لِحَاظَهُ أَمْ لَمْ يَزَلْ وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الرَّأْيِ يَخْرُجُ عَنْ  
كَوْنِهِ مَخْرُجًا مِنَ الْوَرْدِ وَمَعْنَى الْإِضَافَةِ ثَابِتٌ بِذَلِكَ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ مَعَ الْكَلَفِ نَاقِصًا أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَاءٌ وَوُجِعَ مَقْطَعٌ مِنَ النَجَسِ  
وَالثَّانِي مَاضٍ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْإِضَافَةُ إِلَى الطَّهارة عَلَى وَاحِدِهَا أَمْ لَا **الجواب** لا يجوز ذلك لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ  
الَّذِي ظَهَرَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الَّذِي يَنْفَعُ بِذَلِكَ خَدَّ عَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْذِيًا مِنْ كَوْنِهِ نَجِسًا  
وَسُيِّفَ رُفْعُ الْحَدِّ بِالْآخِرِ إِنْ كَانَ الَّذِي يَنْظُرُ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الْمَطْهَرُ فَيُضَاعَفُ رُفْعُهُ بِخَدِّ إِذَا اسْتَعْمَلَتْ شَيْءًا لَمْ يَلْزَمْ بِهِ طَهَارَتُهُ وَإِذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ مَوْذِيًا بِالصَّلَاةِ  
بِشَيْءٍ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ مَعْدَنًا أَنْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْهُمَا نَجِسًا وَلَا يَعْلَمُ بِغَيْرِهِ عَدَّ أَنَّ النَجَسَ أَحَدُهَا ذَكَرَهُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ شَيْءٍ  
مِنْهَا وَمَقْبُولُ شَهَادَتِهِ هَذَا الشَّاهِدُ ذَلِكَ أَمْ لَا **الجواب** لا يجوز له استعمال ذلك لِأَنَّ وَاحِدَهُمَا أَصْلًا وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ هَذَا الشَّاهِدِ نَجَاسَتَهُ  
بِهِ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ الْمَعْلُومُ نَجَاسَتُهُ أَحَدُهُمَا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَابْتِغَاءً فَانْهَ لَا يَحْصُلُ لَهُ يَقْبَلُ الشَّاهِدَ لِأَنَّ الظَّنَّ بِذَلِكَ لَا يَقُولُ عَلَى شَيْءٍ  
مَعَ الْعِلْمِ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ الْمَاءُ فِي مَوْضِعٍ وَفُضِدَ لِكُلِّ الطَّهارة مِنْهُ آخِرُ إِنْسَانٍ بَانَهُ يَحْضُرُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَلِكَ وَمَقْبُولُ الْقَوْلِ  
الْعِلْمُ الْخَبَرُ لَهُ نَجَاسَتُهُ أَمْ لَا يَجُوزُ لِمَنْفَعَتِكَ **الجواب** لا يجوز له استعماله وَلَا يَلْزَمُ يَقْبَلُ قَوْلَ الْخَبَرِ لَهُ نَجَاسَتُهُ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ كَوْنُ الْمَاءِ عَلَى أَصْلِ الطَّهارة  
إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ نَجَاسَتَهُ يَقْبَلُ هَذَا الْخَبَرَ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَلَا دَلِيلُ أَصْلًا بِغَضِّهِ إِلَى الْعِلْمِ يَقْبَلُ قَوْلَهُ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ مَعْدَنًا أَنْ يَعْلَمَ طَهَارَتَهُمَا  
فَشَهَدَ فَمَا هَذَا إِنْ أَحَدُهُمَا نَجِسٌ جَمِيعُهُمَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ قَوْلِهِمَا فِي ذَلِكَ أَمْ لَا **الجواب** لا يجب عليه قَبُولُ قَوْلِهِمَا لِأَنَّ نَجَاسَتَهُمَا مُتَقَدِّمَةٌ  
إِذَا كَانَ مَعْدَنًا أَنْ طَاهَرَهُمَا شَهِدَ هَذَا بَانَ النَجَاسَةُ وَقَعَتْ وَاحِدُهُمَا بَيْنَهُمَا شَهِدَ الْخَبَرَ بَانَ النَجَاسَةُ وَقَعَتْ الْآخِرُ هَلْ يَلْزَمُ قَبُولُ قَوْلِهِمَا  
فَمَا شَهِدَ بِهِ أَمْ لَا **الجواب** لا يَلْزَمُ قَبُولُ شَهَادَتِهِمَا فَمَا شَهِدَ بِهِ لِأَنَّ الْمَاءَ عِنْدَهُ عَلَى أَصْلِ الطَّهارة عَلَى مَا قَدْ تَنَاءَ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ مَعْدَنًا  
مِنْ الْمَاءِ لَا يَكْفِيهِ طَهَارَتُهُ وَمَعْدَنًا أَوْ رَدَّ مِنْهُ عَلَيْهِ خِي مَاءٌ مَقْدَرًا يَكْفِيهِ طَهَارَتُهُ أَمْ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا **الجواب** لا يجوز له استعماله  
إِنْ لَمْ يَكُنْ سَكْبًا طَرَفًا سَلَمًا وَلَا وَنَ كَانَ فِدْسِيَّةً لَمْ يَجْزِ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَكَانَ عَلَيْهِ النِّجَمُ لِلصَّلَاةِ إِنْ كَانَ فِدْسِيَّةً مِنْهَا **مَسْئَلَةٌ** إِنْ أَظْهَرَ رُفْعُ  
أَوْ غَسَلَ بِنَاءً مَطْهَرًا مِنْهُ هَلْ يَكُونُ الطَّهارة صَحِيحًا أَمْ لَا **الجواب** لا يَكُونُ صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ مَخْطُورًا عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْإِسْنَةِ لِأَنَّ النِّجَاقَ  
غَامٍ فِي اسْتِعْمَالِهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ طَبِّ غَيْرِ ذَلِكَ فَكَمَا لَا يَتَعَدَّى لَهَا فِي اسْتِعْمَالِهَا إِلَى مَا كَوَلِ الْمَشْرُوبَ فَكَلَّا لَا يَتَعَدَّى إِلَى الطَّهارة **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ  
لَهُ يَدَانِ عَلَى فُصْلٍ أَحَدًا وَذِرَاعٍ أَحَدًا وَكَانَتْ لَهُ أَصَابِعُ زَائِدَةٌ وَكَانَ لَهُ مِنَ الرِّفْقِ إِلَى طَرَفِ الْأَصَابِعِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ ذَلِكَ أَمْ لَا **الجواب**  
يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ فَوْقَ الرِّفْقِ فَانْه لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الشَّيْءَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَسْلُ مِنَ الرِّفْقِ إِلَى طَرَفِ الْأَصَابِعِ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ قَطَعَ  
بَعْضُ جِلْدِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ عَلَى الْبَاقِي أَمْ لَا **الجواب** لا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمْرٌ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا إِلَى الْكَيْسِ إِنْ كَانَ كَانَتْ مُسْتَأْصَلَةً بِالْفُطْعِ  
الْكَيْسِ فَقَدْ قَطَعَ عَنْ هَذَا الْفَرْضِ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ أَمْرًا وَكَانَ لَهَا نَجَسٌ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَيْضًا الْمَاءُ الْوَضْوُءُ أَمْ لَا  
**الجواب** لا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا فِي بَيْنِهَا وَبَيْنَ الرِّجْلِ فِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا أَيْضًا الْمَاءُ الْوَضْوُءُ أَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْمَاءُ الْوَضْوُءُ  
إِذَا تَوَضَّعَ وَصَلَهُ الظُّرْمُ لَمْ يَجِدْ بَعْدَ ذَلِكَ تَوَضُّعًا وَصَلَهُ الْعَصْرُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ شَرَكًا مِنْ غَضِّ الطَّهارة وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيْ طَهَارَتِهِ هَلْ يَكُونُ  
جَمِيعُ الصَّلَاةِ صَحِيحًا أَمْ لَا إِنْ كَانَتْ أَحَدًا مِنْهَا صَحِيحًا وَالْآخَرَى غَيْرَ صَحِيحَةٍ **الجواب** صُلُوهُ الْعَصْرِ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ قَالٍ وَهُوَ عَادَةُ الظَّاهِرِ طَهَارَتُهُ  
مَحْبُوبَةٌ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تَزَلْ كَانَتْ مِنَ الطَّهارة الْأُولَى طَهَارَتُهُ الثَّانِيَّةُ صَحِيحَةٌ وَصَحَّتْ صُلُوهُ الْعَصْرِ إِنْ كَانَ مِنَ الطَّهارة الثَّانِيَّةِ طَهَارَتُهُ الْأُولَى  
صَحِيحَةً وَصَحَّتْ الصَّلَاةُ جَمِيعًا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ عَادَةُ الظَّاهِرِ طَهَارَتُهُ عَجْبَةٌ لِيَكُونَ مَوْذِيًا بِشَيْءٍ **مَسْئَلَةٌ** إِنْ أَوْضَعْتَ حَتَّى تَطْهَرَهُ طَوَافُ  
صَلَةِ الْعَصْرِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ قَدْ أَخَذَ عَقِبَ حَكِّ الطَّهَارَتَيْنِ مِنْ خِلِّ أَنْ يَصِلَ هَلْ يَكُونُ طَهَارَتُهُ مَوْذِيًا بِشَيْءٍ أَمْ لَا **الجواب** لا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ

فَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ فِيهِ

ان يتوضو بعد الصلاة حين لا يجز عليه اداء ذلك بغيره وان كان متبعا لذلك مع الاول لا يكون متبعا له فمسئله ان كان  
عذرا وتوضو قبل الصلاة ثم اعتد وتوضو قبل العصر ثم علم انه من أعضاء الظهار فاما الجواب عن ذلك الجواب فانه المسئلة  
لما يجزى المسئلة الى ثلثة منها والجواب عنها كما يجزى عنها مسئلة ان توضو قبل الصلاة ثم توضو قبل العصر ثم توضو قبل المغرب فقبل  
مكة بعد ذلك كما صلى الى صلاة العشاء ثم ذكر بعد ذلك القم احث عقيب حدة من هذه الظهار قبل ان يصلي ما حكه الجواب ان كان هذا  
محكما عليه الوضوء واغناه جميع هذه كانت صلواته غير صحيحة وان كان غيبه وضوءا كان صلاة العشاء والعصر صحيحة وان  
بها وبغيرها من الصلوات فصح هذا القول الى اخرها وليس فيها واحدة الا وهو وضوءا بغيره وبين ذلك لا يجوز مسئلة ان وضوءا هو مسلم  
ثم اراد ان يفتي في ذلك الاسلام قبل ان يتخذ ما ينفذ الوضوء هل يكون رضوخه صحيحا ام لا الجواب في وضوءه ما مضى لان الار  
ليس من وضوءا لظهاره مسئلة ان توضو خرج منه بول وغا بط من لظهاره متوضع من غير الاستبلاء هل ينفذ وضوءا لا الجواب  
ان كان ذلك من دون الحدة انقض الوضوءين ذلك ان كان قول الحدة لا ينفذ لان قوله تعالى لو جاء احدكم من الغائط فامض الى ذلك  
كذلك لا اختيار الوارد في الغائط ينفذ الوضوء ولا يؤيد مثل ذلك فيما يكون من فوق الحدة لانه لا يتبعه نظام مسئلة ان كان جنباً  
وضوءا اسلم احد حدثا ينفذ الوضوء هل يبيد غسل اسلم بينه عليه الجواب بينه على غسل اسلم لا يحتاج مع ذلك الى وضوءا في وضوءا  
من غسله ان يبيد غسل اسلم لا بينه عليه فيهم من غسله في بيوتهم للصلوة وهذا القولان غير صحيحين اما الضابط لا غاذه لصلوات  
منبطل لانه لا يشبهها بما ينفذ لظهاره فالضابط لا ينفذ لظهاره الكبري ولا ينفذ بعض لظهاره الكبري وغسل الاراس ههنا من لظهاره  
الكبري فلا ينفذ ههنا بما ينفذ الضرع واما القول بان يبيد على ذلك يتوضو للصلوات فيبطل ايضا لان الضلع من الجنبات كما في سنيها  
الصلوة وبه لا ينفذ على وضوءيها به مسئلة ان كان كافرا فيهم او توضو ثم اسلم هل يكون نية صحيحا وكذلك وضوءا لا الجواب  
فيهم هذا وضوءا غير صحيح لان ذلك حدثا ينفذ فيهم الى التنية وذلك لا يقع من هو كما في مسئلة ان التنية هو مسلم ثم اراد  
غدا في الاسلام هل يكون نية صحيحا او فاسدا الجواب ان غدا في الاسلام قبل ان يتخذ ما ينفذ لظهاره كان التنية صحيحا على ما قلناه  
فيها مضى في الوضوء مسئلة ان كان جنباً وجب عليه التنية لا سنيها الضلوة فيهم ثم احداثا ينفذ الوضوء وجوز لنا ما ينفذ الوضوء  
دون غسله ولم يتوضو هل يجب عليه غدا في التنية ام لا الجواب عليه غدا في التنية لان حكم الجنابة يراق على ما كان عليه مسئلة ان  
التنية قوى من غير حدث هل يكون التنية صحيحا ام لا الجواب لا يكون هذا التنية صحيحا لان يجب عليه ان يتكبر سنيها الصلاة وهذا التنية  
ولا يجوز له المقام لا يسجد لا تسبح العشاء منه وذلك من ان كان اسلاما صلياً ثم اراد هذا فيبطل على كل حال ولا يفتح عينا ففتح  
كونه انهم يحكمون بما سجد لاجل كفره على ان يبيد على الصلوات الكفر لا ينفذ الايمان ان حكم بان اسلامه المتقدم على الارثاق لم يكن صحيحا واد  
لم يكن صحيحا لم يفتح اعتكافه على كل حال مسئلة ان اسكر وهو معتكف هل يبطل اعتكافه ام لا الجواب يبطل اعتكافه لان الاعتكاف هو الب  
المطاول للعبادة مختصا فاداسكر فقد تضي وخرج ليكره كونه لا ينافي المدة المذكورة للعبادة ومنه انما هو ذلك ينفذ الحنفية في كونه  
متكفرا بابا ثلثه في الجواب انما المساجد في الحج عن مساجد ثم انما دخل الاحرام الى نفسه هل يجوز له ذلك  
الجواب لا يفتح هذا الغلطان مضى على هذه التنية يقع حجة الا على ما بينه لان محنة تغفل تلك يفتقر الى ليل ولا ليل يفتقر علمه بذلك  
مسئلة ان اراد في الاسلام وقد كان حج قبل ارثاقه ثم غدا في الاسلام بعد ذلك هل يجب عليه الحج ام لا الجواب ان يجب عليه الحج لان  
اسلامه الاول لم يكن عندنا صحيحا لانه لو كان صحيحا لما جازى غضب الكفر له على فائدة شاة قبله من غاذه الحج ما ذكرناه في مسئلة ان اعتد  
على امر النكاح ولم يعلم هل كان العقد خال الاحرام والا حال ما الحكم في ذلك الجواب لا اختيارا ينفذ العقد لانه لا يامان ان  
يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا يجوز مسئلة ان اختلف الرجل والمرأة في العقد فقال الرجل عقد وانا محرم قال المرأة بركت  
محرم اما الحكم في ذلك الجواب لفوق في ذلك قول الرجل لانه علم بنفسه المرأة مدعيه لكونه محرم فاعلمها التنية ولا يجب عليه ذلك لانها  
مفرقة بالعقد له واد غيب عليه ما يبطله وهي مشفرة في دعواها الى التنية وفي دعواها انها كانت محرم وانكر الرجل ذلك كان الحكم  
ما تقدم قال الرجل كنت محرم قال المرأة بركت محرم كان على الرجل التنية لانه مفرقا بالعقد مدعيه لما يبطله عن نفسه  
مدان النكاح وغيره من مستحبات الفعل مسئلة انما استاجر ثلثان رجلا ليحج غدا هل يفتح ذلك ام لا الجواب لا يفتح ذلك عنها ولا عن  
واحد منهما لان هذا لا يجوز عن اثنين فان حج واحد منهما فليس الواحد والى بهما من الاخر لانها جميعا استاجر ليحج عنها فان افتر احداهما بالتحج  
لم يصح ما ذكرناه فان اراد الاخر فغلبها الى نفسه لم يصح لانها نواها عن نفسها فغلبها لا لميل عليه مسئلة ان احرمت قبل المنيان وافتاحا صبيها هل  
يجب عليه جراه وفيه سئل ولا يجب عليه شيء الجواب لا يجب عليه شيء لان احرامه في غير المنيات ومن شرطه صحتان يقع من المنيات مسئلة ان استاجر

## مسائل الظاهر في جواب الفقه

القيم لا يمنع حدثا كان ذلك الحدث ناقضا للطهارة الصغرى الكبرى مسئلة اذا قيم نوى ان يتم بدلا من الوضوء وكل ان كان جنباً قو  
ان يتم بدلا من الغسل هل يصح ذلك يجوز له استحالة الصلوة به ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لا يستحب به الصلوة لان ائمة الوالدية عليه  
حصلت وهم ان ينوي استحالة الصلوة به على ما تقدم ذكره **مسئلة** اذا كان مصلوبا او في ارض نجسة لا يقدر على تراطبه او يتم به ما  
حكمه في الصلوة **الجواب** ان يؤخر الصلوة الى ان يقدر على ما يقيم به او يظهر به وفي اصحابنا من قال يصلي فاذا قدر على ذلك عاد الصلوة  
والاولا ظهروا ان الصلوة اجبت عليه بشرط كونها مستطرها من لا يقدر على هذا الشرط فينبغي ان يؤخرها الى ان يقدر عليه ان صلى واغاب  
الصلوة اذا تمكن من ذلك كان ذلك جائزا وكل القول في المحبوس المقيده المشد وبالرباط **مسئلة** اذا كان مقطوع اليد من الذراع  
هل يجب عليه يتم ام لا **الجواب** لا يجب ذلك عليه لان الاسر بالقيم يتعلق بما قد عديم هذا المكلف فقد سقط الفرض عنه فان صح طلقه بعد  
الوقت استحبابا كان جائزا **مسئلة** اذا نزل عن بدنه او ثوبه شيئا من النجاسة بما يعجز الماء المظهر هل يرد حكم النجاسة عما كان عليه  
**الجواب** لا يرد حكم النجاسة عما كان عليه لا يجوز له الصلوة ايمه وهو كذا وقد كان شيخنا المرتضى رحمه الله يذهب الى ان ذلك من هذا غير  
صح لان اجتماع الطائفة على خلافه في ذلك **مسئلة** اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طاهر والاخر نجس لا يعلم الطاهر من النجس على التيقن  
هل يجوز له استحالة الصلوة في ثوبيهما ام لا **الجواب** لا يصح هذا الاثنان الصلوة في كل واحد منهما وفي الناس من ذهب الى انه لا يصح في واحد  
منهما وان لم يقدر على غيرهما صلى عرايا وهذا غير صحيح لانه اذا صلى الصلوة في كل واحد منهما وليس في الاخر نجاسة فيقرب منه بعد العبد حتى  
القول في ذلك مجرى لا يمين الذين قد نكروا **مسئلة** اذا اغتسل من الجنابة وهو كافر ثم اسلم هل عليه عادة الغسل ام لا **الجواب**  
عليه عادة الغسل لان ذلك طهارة يقتضي صحته الى التيقن ذلك لا يصح مع الكفر **مسئلة** اذا اغتسل المرأة الكافرة من الحيض  
الا ستحاضة والنقاس ثم سلت هل يجب عليها اعادة ذلك الغسل ام لا **الجواب** لا يجب عن هذه المسائل كالجواب عن المسئلة المتقدمة  
سواء **مسئلة** اذا عمل الكافر بوضوءا سواء كان كفرة اصليا او ادتفا او كان كافرا له توبيا اصبعه وغسله هل يجوز الصلوة فيه ام لا  
**الجواب** مثبت التوب يكون نجسا فلا يجوز الصلوة فيه حتى يغسل لان الكافر نجس **مسئلة** اذا دانت المرأة الدم ثلثة ايام متفرقة من جملة  
العشرة ايام ما الحكم في ذلك وهل هي حيض ام لا **الجواب** ان الحكم الحيض في حكم الحيض في اصحابنا من يقول بانها غير حيض لانها متوالية والاولا ظهروا  
لا خلاف بيننا في ان كل من نراه المرأة في عشرة ايام وان كان ذلك في ايام متفرقة بعد الثلاثة ايام المتوالية فهو حيض لان من جملة الغفر  
واذا كانت هذه حيضا وان انقطع الدم مع تفرقها لانهما من جملة العشرة وكل يجب فيها قلناه فان قيل هذا يلزم عليه ان يكون الحيض طويلا  
حيضا وان انقطع الدم بعد ذلك فلم نره الى تمام العشرة قلناه هذا قد دل الدليل على انه غير حيض فقلناه به لذلك لا لا خلاف فيه منا  
اخرجناه من تلك الجملة لا بدليله لولا ان قلنا به وان قيل بالثاني لان الاحتياط يقتضيه كان جائزا **مسئلة** اذا دانت المرأة الدم ثلثة  
ايام وانقطع سبعة ايام ثم دانت ثلثة ايام هل يكون الاول حيضا ام لو كانت ثلثة ايام **الجواب** لا تكون الايام الاولى حيضا لانها من جملة العشرة  
الثانية غير حيض لان الدم حدث فيها بعد تمام العشرة **مسئلة** اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام ودانت الظهيرة تمام العشرة هل يكون  
ذلك حيضا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك حيضا لان الحيض لا يكون اقل من ثلثة ايام **مسئلة** اذا دانت المرأة الدم اقل من ثلثة ايام  
ثم دانت بعد ذلك يوما نيوما الى تمام العشرة ما الذي هو حيض من ذلك **الجواب** يكون الجميع حيضا وقد تقدم ذكره في الوجه في الايام  
المتفرقة وعلى مذهب من قال من اصحابنا بان الثلاثة ايام يجب ان تكون متوالية لا يكون حيضا **مسئلة** اذا كانت عادة المرأة في نجس  
الحيض خمسة ايام في كل شهر فزاتر فيها ودانت قبل ذلك خمسة ايام وانقطع ودانت خمسة ايام بعد ها وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب**  
الحيض من ذلك هو الايام التي هي عادة البتة غير حيض لان اصنافه الخمسة لا ولي الى عشرة ليس اولى من اصنافه الخمسة الاخر  
الها وان لم يكن على ذلك دليل يجب لقضاء العادة لا نه الجمع عليه دون ما لا دليل عليه **مسئلة** اذا كانت عادة المرأة خمسة ايام فزاتر  
خسة قبلها او دانت خمسة ايام بعد ها وانقطع ما الحيض من ذلك **الجواب** ان العشرة ايام حيض لان اكثر مدة الحيض عشرة ايام **مسئلة**  
اذا دانت المرأة الدم عقيب لولادة ساعة وانقطع ولم تر منه شيئا الى تمام العشرة ما حكمها **الجواب** ان الدم يكون نقاسا لانه ليس لقليل  
النقاس **مسئلة** اذا دانت المرأة الدم عقيب لولادة ثم انقطع ودانت ايضا دفعة اخرى او اكثر منها قبل حرج العشرة ايام ما حكم ذلك  
**الجواب** لا يجب ذلك يكون نقاسا لانها دانت في العشرة ايام وهي اكثر ايام النقاس كفي في الحيض **مسئلة** اذا كانت المرأة حامل بولدين  
ولدتها وخرج الدم عقيب لولادة بكل واحد منهما هل يكون الاعجاب في اول النقاس بالولد الاول والثاني وكل في اكثر النقاس  
**الجواب** لا اعتبار في اول النقاس بالولد الاول ويستحق اكثر النقاس من وقت الولادة للثاني لان اسم النقاس يتناول ذلك **مسئلة**  
اذا ولدت المرأة ولم يخرج منها دم بالجملة هل يجب عليه الغسل ام لا **الجواب** لا يغسل عليها لان الاجتماع حاصل على وجوب الغسل عليها اذا خرج

## مسائل الصلوة من جواز الفقد

منها الدم وفي وجوب ذلك عليها اذا لم يخرج الدم عند الوضوء لانه لا يلزم له دليل عليه لان الاصل براءة الذمة وايضا البعد  
 منه يحتاج الى دليل ايضا فان القياس اخذ من النفس هو الدم واذا لم يخرج دم لم يصب القول بصحة القياس **مسألة** اذا خرج من المدة  
 عقيب الوضوء ماء بغير دم اصلا هل يجب عليه الصلوة **الجواب** لا **مسألة** في جواز هذه المسئلة كالفعل في المسئلة التي قد مرها **مسألة**  
 اذا خرج من المدة الدم ببلح خرج الولد هل يكون ذلك نقاسا ام لا **الجواب** لا يكون ذلك نقاسا بغير خلاف **مسألة** اذا استشهد  
 اثنان وهو جنب هل يجب عليه ام لا **الجواب** لا يجب عليه لانه لا دليل على ذلك **مسألة** اذا وجبت عليه الكفارة وهو متمكن من فعلها  
 بنفسه لقوله ثم انا قم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايدكم الى المرافق الاية فامرا بان تكون غاسلين وما يحسن والظاهر يقتضي نفي الفعل  
 حتى يستحق التيممة لان من طهره غيره لا يبرأ من غسله ولا ما سجد الحقيقة ولا ان اجاع الطائفة على ما ذكرناه ولان الحديث متيقن واذا قو  
 ازالته بنفسه فقد يقنع ببراءة نفسه وليس كذلك اذا قولا غيره مع تمكنه من فعله بنفسه **مسألة** اذا كان على وضوء ثم رآ مذبا او ذيا هل  
 ينقض وضوئه بذلك ام لا **الجواب** لا ينقض وضوئه بذلك لان الاصل براءة الذمة ويفتقر في اثبات ذلك من نواقض الطهارة الى دليل  
 شرعي لا دليل عليه ولا تنافي الطائفة ايضا عليه **باب مسائل تتعلق بالصلوة** **مسألة** صلوة الصبح من صلوة الليل والليل  
**مسألة** الصلوة من صلوة النهار لقوله ثم اقم الصلوة مطرة النهار ولا خلاف في ان المراد بذلك صلوة النهار الصلوة كما ان صلوة  
 النهار بعد طلوع الفجر الى قبل طلوع الشمس كان ذلك الاصل في هذا الوقت طرزا النهار ولا ان اجاع الطائفة عليه ايضا **مسألة** الصلوة  
 الوسطى هي **الجواب** الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر لان اجاع الطائفة حاصل عليه لاجتماعها تحت استدلال من ينهى الى انها غير صلوة الظهر  
 بقوله ثم وتوموا لله قانتين لا يتوجه علينا منه شأنه ان القنوت عندنا جائز في كل صلوة **مسألة** هل يجوز الصلوة في المكان المغصون  
 ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك سواء كان المصلي هو الغاصب غيره لان الاصل في المنع من ذلك كونه مغصوبا وهو كذا على الوجهين جميعا  
**مسألة** اذا امر بالصلوة في موضع غير مباح بالدخول الى ما لكه ثم نهى عن المقام فيه فاقام منه ولم يخرج صلى هل صلوة صحح **الجواب** لا **مسألة**  
 الصلوة غير صحيحة لا ينافي في الملك الذي يعلم ان صاحبه يكره قصر غيره فيه ولا يختاره والصلوة مضرة فيه بغير شبهة ولا يلزمنا هذا  
 شأن الصلوة في اراضي اخرى البنايين وما اشبه ذلك لان العادة جارية بان مالك ذلك لا يكره من احد الصلوة فيه فان قيل فلونها  
 عن الصلوة في موضع معين او في الجميع ما كان يكون حكمه قلنا اذا كان الامر على ذلك فالاصل يقتضي ان على بعد منه لم يكن الوقت  
 يفيق عليه لم يصح صلوة الا ان يبعد ان ينوي ذلك الحقوق ولا ايضا الصلوة غير غرضك **مسألة** اذا كان بجوسا في مكان مغصود لا  
 يمكن الخروج منه هل يجوز صلوة فيه ام لا **الجواب** لا يجوز صلوة فيه جازية لانه مضطر الى ذلك بفقد التمكن من الخروج منه **مسألة** اذا نهى  
 المالك عن المقام في ملكه وتشغل بالخروج في طريقه صلى هل يصح هذه الصلوة ام لا **الجواب** لا **مسألة** الصلوة لا تقع اذا كان الوقت متعاضدا  
 وان كان قد تفيق كانت جازية لانه اذا قدم فرض الله ثم على فرضه مع تشاغل بالخروج لا نه مضطر الى ذلك مع تفيق الوقت ومع  
 نه وغير مضطر لا تقع صلوة ويجب عليه تقديم الخروج ثم يصلي بعد **مسألة** اذا اضطر الى الصلوة فوق الكعبة هل يكون صلوة صححة  
 ام لا **الجواب** ان اضطر الى الصلوة كانت صلوة صححة بان يصلي مستلقيا على ظهره ليكون مستقبلا للبيت المعمور **مسألة** البناء **مسألة**  
 اذا صلى واقفا على طرنا الحائط بحيث لا يبقى مقابل من البيت هل تقع صلوة ام لا **الجواب** لا **مسألة** الصلوة لا تقع الا بالمصلي طارعا على هذا  
 الوجه يكون مستدبرا القبلة وذلك لا يجوز **مسألة** اذا انهدم لكعبة هل يجوز الصلوة اليها ام لا **الجواب** لا **مسألة** الصلوة الى ذلك جازية  
 لان المكلف متعبدا بصلوة اجتهاد **مسألة** اذا كانت جماعة في سفينة وهم من رجوع فيها وكان لواحد منهم يتكلم من الصلوة قائما وليس  
 للباقي ذلك فالحكم في الصلوة **الجواب** لو اصاب في موضع ثم يجلس بعد ذلك بجماعة ثم يصلي بعد اخر بعد اخر كل الى اخرهم ان  
 كان الوقت متعاضدا وان كان قد تفيق صلوا جلوسا في مواضعهم ولا ينظر احدهم صلوة الاخر قائما ثم يصلي فان لم يكن بينهم احد لموضع  
 فيه من الصلوة فاما صلوا كلهم جلوسا **مسألة** الجماعة اذا كانوا كلهم عراة لواحد منهم ثوبا حكمهم في الصلوة **الجواب** ان كانا وقت متعاضدا  
 صلى صاحب ثوبا عراة الاخر فليصلي ثم كل الى اخرهم فان كانا وقت قد تفيق صلوا عراة **مسألة** اذا كان مع المكلف ثوبا كثيرة يعلم  
 واحدا طارعا بالثوب لا يجوز له ان يعلم الطامع الثمين ما حكمه في الصلوة **الجواب** ان كان وقت متعاضدا صلى كل واحد منهما الصلوة بينهما فان كان  
 متعاضدا صلى عراة لان ذلك بينهما فرضه **مسألة** اذا كان معه ثوبان يعلم ان احدهما طامر والاخر نجس لا يميزه الطامر منهما ما حكمه في الصلوة  
 بينهما **الجواب** ان يصلي في كل واحد منهما الصلوة بينهما لانه اذا فعل ذلك كان مؤديا لما يبقين وقد تقدم ذكر هذه المسئلة **مسألة** اذا ناد  
 الصلوة وعلى ثلثون او ثلثة بخاتمه هل يجوز ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك لانه مما لا تتم الصلوة به من غير ان اجاع الطائفة عليه **مسألة**  
 اذا كان معك دودة مشددة الراس برصاص وغيره فيها نجاسة ثم صلى وهي في كفة او في حبيبة هل تقع صلوة ام لا **الجواب** لا تقع صلوة لانه



## مسائل الصلوة في جوار الكوفة

يكون حاملا للغاية هو في الصلوة ذلك لا يجوز ولا يلزم على ذلك لفعلوا تلك إذا كان فيها نجاسة لا أنا اجزأ الصلوة في ذلك لأنه الظاهر  
من الظاهر في مسئلة إذا كان له عانة على طرفها الواحد نجاسة فجعل الطرف الآخر على رأسه القى الطرف الآخر بآيتهما على الأرض فبطل هل يصح  
صلوته كأن لا الجواب لا يصح ذلك بحجة لا نزيل عما فيه نجاسة مسئلة إذا سلم المكلف في الصلوة بعد الركعتين الأولى ثم تكلم  
متعدا وذكر أنه صلى ركعتين هل يصح على ما تقدم من الركعتين أو بعد الصلوة الجواب لا يصح على ما تقدم من صلوة وفي أصحابنا من قال بعيدا  
والبناء على ما قد شأنا هو الصحيح لأن الاحتياط يقتضيه مسئلة إذا قطع الإنسان من آخر الصلوة المني عليه لدم قال لقصفت في الحال هل يصح  
وهي كتمام الجواب لا يصح صلوة لأنه يكون قد صلى وعليه نجاسة لأن القطعة التي الصلوة هي بعد الأمانة منية والمنة نجاسة فيجب إتمامها على  
مسئلة أي الأوقات أفضل للصلوة الجواب أفضل الأوقات للصلوة ولهذا القول لا مفره أفضل الأعمال عند الله تعالى الصلوة في أولها  
والقول أيضا لأن مسعود قد سأل عن أفضل الأوقات فقال الصلوة في أول وقتها ولا إجماع الطائفة على ذلك مسئلة هل تغفل الصلوة  
بغير الله أكبر من الفاظ التكبير الجواب لا تغفل إلا بلفظ الله أكبر دون غيره من الفاظ التكبير لأن الصلوة قد ثبت في ذمة المكلف إذا  
عقدها لله ذكرناه فقد يتقن برأيه ذمته ما لم يمتنع من ذلك ليس كذلك ولعمدتها بغير ما ذكرناه ولا إجماع الطائفة عليه يضاد ما تقدم  
لوقوعه بن مالك لا يقبل الله صلوة أمر حتى يضع الوضوء واضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وهذا نص في ذكرناه مسئلة إذا سجد  
كود الغاية هل يصح صلوة أم لا الجواب لا يصح صلوة إذا سجد على ذلك لأنها لا تصح إلا بسجود على سبعة أعظم وهي الكفان والركبتان وإيهما  
الركبتان والجمعة وإيهما ذلك لما إذا ابن عباس عن من قوله امرؤ سأل الله أن يسجد على سبعة أعظم اليدين والركبتين ومع القدمين و  
الجمعة ومن سجد على كود الغاية فلم يسجد على الجمعة ولا إجماع الطائفة أيضا على ما ذكرناه مسئلة إذا سقطت في الصلوة فاصاب لدم من  
من جسده أو غيره ففعل ذلك هل يكون قاطعا لصلوته بما فعله أم لا الجواب إن كان أخرف من القبلة أو التفت يمينا أو شمالا أو تكلم بما  
يفسد الصلوة كان قاطعا عليه لا عادة وإن لم يكن منه شيء من ذلك بغيره على ما تقدم ولا بعيد مسئلة إذا سلم عليه غيره وهو الصلوة  
من عليه هل يكون قاطعا للصلوة أم لا الجواب إن كان قال في الرد عليه عليكم السلام فقد قطع الصلوة لأنه يكون متكلمًا بما ليس في الصلوة  
وإن كان قال سلام عليكم لم يقطع ذلك لصلوة لأنه يكون متكلمًا بما هو من الصلوة وهو لفظ القرآن مسئلة إذا صلى أربع ركعات ثم ذكر أنه  
ترك أربع سجرات من كل ركعة سجدة هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة لأن كل سجدة هي ركعة في الركعتين الأولى  
يجب من إعادة الصلوة مسئلة إذا ترك أربع سجرات ولا يعلم موضعها هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة لما قد شأنا  
في المسئلة المتقدمة لأنه لا يمتنع أن يكون ما ترك منها من الركعتين الأولى مسئلة إذا ترك ثلاث سجرات ولا يعلم موضعها هل  
عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة في المسئلة المتقدمة على هذه المسئلة مسئلة إذا ترك سجدة من ركعتين  
ولا يعلم من بينهما هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة بمثلهما مذهبنا لأنه لا يمتنع أن يكون من الركعتين الأولى والثالثة  
الرابعة مسئلة إذا ترك سجدة واحدة ولا يعلم من أي الركعات هل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة لأنه لا يمتنع أن  
يكون من الركعتين الأولى مسئلة الموضع الذي يختص بسجدة السهو هو قبل التسليم أو بعد الجواب مع ما صنع ذلك بعد التسليم وفيه  
بعض أصحابنا إلى إيهما أن كانتا لنفسا كانتا قبل التسليم وأن كانتا زيادة كانتا بعد التسليم والذي ذكرناه أولى لأنه الظاهر الأكثر بين  
الطائفة مسئلة المسافر إذا حرم في نفسه بصلوة مقيم ثم ساد في نفسه هل يجب عليه التقصير أم لا الجواب لا يجب عليه التقصير لأنه  
عليه فإن مصر ولم يتوار عنه جلدان مدينه لأن كل واحد منهما ما وهما شرط في ذلك مسئلة المسافر إذا سافر في بلد لليل طرعا أحد  
أقرب إليه من الطريق الآخر لا يركب في نفسه التقصير إذا كان لا يجد منها الغرض من ذلك ولا يغير غرضه هل يلزمه التقصير أم لا الجواب  
يلزمه التقصير لأن الذي يدل على التقصير عام فيه ذلك مسئلة إذا سافر المسافر في بلد أو بعامل يجب عليه إعادة الصلوة أم لا الجواب عليه إعادة الصلوة لأن  
صلوة المسافر إذا عرض بها السهو كانت باطلة وإذا بطلت كانت عليه إعادة وفي أصحابنا من يقول إن السهو في صلوة السفر لا يوجب إعادة  
والأول هو الظاهر الأكثر بين أصحابنا وعليه العمل وهو لا شأن له بما ذكرناه عنهم فانهم يقولون في هذه المسئلة أن عليه إعادة  
لأنه قد زاد في الصلوة وإعادة واجبة عليه على الذين جميعا مسئلة إذا جلس لإتمام يوم الجمعة على المنبر باع من يجب عليه الجمعة في هذا  
الوقت شيئا هل يفقد البيع أم لا الجواب لا يفقد البيع لأنه من حق الله يفقه من الله من مسئلة إذا صلى رجلا من وصل خلفها الخ  
نوى لإتمام بها هل يصح صلوة أم لا الجواب لا يصح صلوة لأن الإتيان والافتداء ما بشين لا يجوز مسئلة إذا نوى أن يشك بواحد  
أثنين بين يديه بغير يقين هل يجوز صلوة أم لا الجواب لا يصح صلوة لأنه إذا لم يعرف إمامه لم يمكن الافتداء به مسئلة إذا اجتمع جونا  
صوب امرأة وخشع رجل كيف يتوبون للصلوة إذا أدبوا الصلوة عليهم مرة واحدة الجواب إن كانا الصبي من تجب الصلوة عليه قد مضى

## مسائل الزكاة من جواب الفقير

على القبلة ثم الخنث ثم العبيد ثم الرجل وان كان العبيد من لا يجز عليه قدم هو والا الى القبلة ثم بعد ذلك على الترتيب الذي ذكرناه لا عليه  
اجماع الطائفة لانه مؤلف على ما ورد الخبر بتقديمها او لا **مسئلة** اذا شئت المصلحة كبايجل وكان طرف معدد وقف عليه هل يصح صلوة  
ام لا **الجواب** صححة لان ما يقطع الصلوة ليس هذا من جلته **مسئلة** اذا سهو المصلحة في صلوة الكسوف هل يجز عليها عادتها ام لا **الجواب**  
هذه المسئلة لا تضر لا صحابنا فيها الا انها وان كانت كل يجز عليها عادتها لان هذا الصلوة قد غلقت بذمة المكلف فيجب عليه ان يؤديها  
بقيين واذا عاد ما قد يتقن برائة ومنه منها واذا لم يعد ما عند سهر منها لم يكن على بقيين من اذائها **باب ما يتعلق بالزكاة**  
**مسئلة** اذا كان عند انسان من الابل ست وعشرون ومضت ثلاث سنين ما الذي يجز عليه **الجواب** يجز عليه بنت مخاض للسنة الاولى  
ثم ينقص النضاب الذي يجز به بنت مخاض فيجب عليه في السنة الثانية خمس شيا ثم ينقص النضاب عما يجز عليه في ذلك فيجب عليه اربع شيا فيجتمع  
عليه في ذلك بنت مخاض وفتح شيا **مسئلة** اذا كان عند خمس من الابل مضت عليه ثلاث سنين هل يجز عليه اكثر من شاة واحدة  
او لا **الجواب** يجز عليه اكثر من شاة واحدة لان الشاة استحققت بها فيبقى اقل من خمسة فلا يجز عليه شئ منها **مسئلة** اذا كانت البقرة  
معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض الاخر هل يجز عليها ذكوة ام لا **الجواب** الخ كم في ذلك بالاغليان كان الاغلب هو  
القوم حكم فيه بذلك ان لم يكن هو الاغلب يحكم بذلك فيها **مسئلة** اذا كانت البقرة معلونة او عاملة في بعض الحول وسائمت في البعض  
الاخر وكان ذلك فيها مشا ويا هل يجز فيها ذكوة ام لا **الجواب** يجز الزكوة لان الاحتياط يقتضي ذلك وان قيل بانها ليس فيها ذكوة كان جوابا  
الاصل برائة الذمة والعول بذلك يقتضي فيه الى ليل ولا ان الشرط فيما يجز فيه الزكوة من ذلك حول الحول عليه مع كونه سائما وهذا  
غير حاصل في ذلك **مسئلة** اذا كان عند من الغنم او غيرها ما يبلغ الفقاد وكرارته ودعيته عند هل يقبل قوله ام لا هل يجز عليه في  
ذلك بين ام لا **الجواب** قوله في ذلك مقبول ولا يلزم على ذلك بين لان امير المؤمنين ع امرها ع في الصدقات بان يجعل الامر في ذلك  
الى صحابها ولم يامر به بين في ذلك **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة فلما حال عليها الحول ولدت في واحدة ما الذي يجز عليه في ذلك  
**جواب** الخ يجز عليه في ذلك ثلث شيا لان الحول الاول حال عليها وهي اربعون شاة فوجب فيها شاة فلما ولدت الواحدة تمت من  
الاربعين بعين شاة فلما حال عليها الحول لثاني كان قد حال على الامهات والفلح الحول هي اربعون وجب فيها شاة اخرى فلما ولدت  
ثلاث بعين فلما حال عليها الحول وجب عليها ثلث شيا **مسئلة** اذا كان عند ما ثلث شاة واحدة ومضت ثلث سنين ما الذي يجز عليه  
في السنة الاولى ثلث شيا وفي كل سنة شاتان لان المالك لثاني والثالث قد نقص عن المائتين واحدة فلم يجز عليه اكثر من شاتين ايضاً  
ويبقى ايضا ان يحكم به كل بالغ بالغ المالك بقية منه ما بقى **مسئلة** اذا كان عند من المواشي ما يبلغ النضاب فخصب ذلك ثم عاد اليه قبل  
حول الحول ما الحكم في ذلك **الجواب** ان كان الامر على ذلك ساقطها الحول سواء كانت عند سائمة وعند الفاصب معلومة او كانت عند  
معلونة وعند الفاصب سائمة لانه يرى في المال مكان التصرف فيه طول مدة الحول وهذا غير ممكن من ذلك **مسئلة** اذا كان المكلف في  
بلاد الشرك وله مال في بلاد الاسلام هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** لا يجز عليه ذكوة فان ذكاه سنة واحدة استحبا باكان جازيا وان موث عليه  
سون لان مكان التصرف فيه غير حاصل له ولقولهم لا ذكوة في المال الغائب **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء وكان في بلد  
مستحق لما تجلها الى بلداخر هلكت هل يجز عليه ضماها ام لا **الجواب** عليه ضماها لان اجماع الطائفة عليه لانه بالتمكن من الاذاء وحصول  
المستحق يلزم الضمان **مسئلة** اذا وجب عليه ذكوة وتمكن من الاذاء ولم يكن في بلده من يستحقها وحملها الى بلد اخر هلكت هل يجز عنها  
ام لا **الجواب** لا ضمان عليه لاجماع الطائفة عليه لانه مع عدم المستحق غير متمكن من الاذاء **مسئلة** ما يتوالد من الغنم والطيور هل فيه ذكوة  
ام لا **الجواب** ان كان ما يتوالد من ذلك يسمى غنما كان فيه ذكوة لان رسول الله قال سائمة الغنم الزكوة وهذا الاسم يتناول ذلك فيجب  
الزكوة **مسئلة** اذا كان عند اربعون شاة واستلجها الجير بشاة هل يجز عليه فمها ذكوة ام لا **الجواب** لا ذكوة عليه في ذلك لان النضاب  
قد نقص بدفع الشاة الى الجير **مسئلة** المكاتب اذا كان عند مال هل يجز عليه ذكوة ام لا **الجواب** ان كان مشرطا عليه كان معه نضاب  
لم يكن عليه ذكوة لانه بعد حكم الرق لا يملك شيئا ولا بد من مراعاة المالك في ذلك فان كان غير مشروط عليه تخرد منه بمقدما اذ كان معه  
نضاب بحسبه من الحرية كان عليه فيه الزكوة لانه ما لك له على كل حال **مسئلة** اذا كان عند مقتاد مات في بعض الحول وانتقل هذا النضاب الى  
واحدة هل يجز عليه فيه الزكوة ام لا **الجواب** لا يلزم الفوارث في ذكوة غنمك لانهم يحل الحول في ملكه وعليه ان يتنازل الحول فان حال الحول على  
هذا النضاب كان عليه الزكوة **مسئلة** يدفع من وجبت عليه الزكوة ذلك الى مستحقها ولم يتوجه في حال الذبح الزكوة هل يكون ذلك مجز عليه  
ام لا **الجواب** لا يكون ذلك مجز باعنه وعليه خراجها هذه الية لا الاعمال بالنيات كما قال رسول الله ع وايضا قوله قم وما امرها الا ليعبد الله  
مخلصين له الدين الا خلاص لا يكون الا بالنية وايضا فانما نوى لا خلاص في ان ذلك يجز عنه وليس كذلك انما ينو **مسئلة** اذا كان معه

دنا ما على الجوارح الثلاثة والثلاثة والاربعة والاربعة والاربعة

# مسائل الصوم من جنس الفقه

ما زاد من غير من النصب فقال الله على ان اصدق بما من الماتين او بالنصف من مضاي غير ما وخال الحول هل عليه في ذلك ذكوة ام لا  
**الجواب** لا ذكوة عليه في ذلك لانه بالنسبة قد خرج بعض المتأخرين من ذلك بطلان بحول الحول عليه من ملكه ولما خال الحول عليه لم يحل وهو مالك  
 لجميع النصب مسئلة اذا كان عند ما ثلث وخال الحول عليها او وجب له ذكوة عليه فيها فتصدق بجميعها اهل الفقه سنة فرض ذكوة ام لا  
**الجواب** لا يصح ذلك عنه فرض ذكوة عليه فيها لان اخراج الزكوة عبادة وشره يفتقر في اخرجها كماله في ذكوة الوجوب اخرجها على الوجه  
 المقدم ذكره متعين بنية الوجوب فلا يكون ذلك مجزئاً عنه مسئلة اذا كان ثلاثان مملوك فاشبهه بغيره عليه نظره ام لا **الجواب**  
 الفطر عنه تارم سيد لان المجزئ اورد عن النبي اخرجها عن نفسه من مملوك والمجزي يتناول ذلك مسئلة اذا كان العبد لاثنين هل يجب  
 عليهما الفطر عنه ام لا **الجواب** يجب عليهما ذلك بحسب الكل واحد منهما مائة لان الاختيار والوارد في ذلك يتضمن اخراج الانسان عن غيبه  
 وهي عاتق في ذلك ايضا فاحتياط يقتضيه **باب مسائل تتعلق بالصوم** مسئلة اذا صام الانسان يوم الشك بينه وبين شهر  
 رمضان مجزئاً بذلك ام لا **الجواب** لا يجزئ بذلك لانه مما عجز عن صومه على هذا الوجه انتهى يقتضيه من ان المنع عنه مسئلة اذا كان مجزئاً  
 اما سيرا وهو بحيث لا يعلم شهر رمضان من جملة الشهور السنة على التعيين ما الذي يجب عليه **الجواب** يصح شهران ووافق ذلك شهر رمضان  
 اخرجتم وان كان بعد شهر رمضان كان مجزئاً عند ان كان قبله كان عليه لا عادة لان صومه بعد يقع موقع القضاء وهذا لا يجوز مثله  
 مسئلة ان جامع بطل طلوع الفجر ثم طلع الفجر وهو غافل ما حكمه **الجواب** يجب عليه التحصن ما هو فيه ويغسل يومه وسواه على انه  
 لم يتعد ذلك في زمان الصوم مسئلة اذا قلده غيره في ان الفجر لم يطلع وكان قد طلع ثم تناول ما يفطره ما حكمه **الجواب** يجب عليه القضاء  
 لانه مكلف لما عاد ذلك وكشفه بنفسه اذا كان متمكناً من ذلك مسئلة اذا طعنه غيره فوصل لثان الى جوفه هل يفطره ذلك ام لا **الجواب**  
 لا يفطر لان ذلك حدث به من غير قصد منه ليد وهو الاختيار ولا اختيار له في ذلك مسئلة اذا طعن بنفسه فوصل فاطعها به الى جوفه  
 هل يفطره ام لا **الجواب** لا يفطر لان ذلك حدث عن قصد وتعمد مسئلة من اقدم على فعل ما يوجب عليه كفارة عن ذلك ام لا **الجواب**  
 يجب الكفارة عليه لانه اقدم على ذلك وتعمد في زمان الذي ليس له ان يقدم عليه لان يتعمد في مثله مسئلة اذا اظفر متعدياً في نهار  
 شهر رمضان من غير غيرة بهج له ذلك مسئله عليك في ذلك حرج ام لا فقال ما الذي يجب عليه **الجواب** ان شغل ذلك قال لا حرج على  
 في ذلك كان عليه القضاء لمن قال على يندرج عنه الامام بغليظ العقوبة فان اقدم على ذلك ثلث مرات واكثر عزمه فيها فغسل في ذلك  
 بعد ذلك مسئلة اذا اكره زوجته على الجماع هل يجب عليه الكفارة ام لا **الجواب** ان اكرهها على ذلك لم يجب الكفارة عليها بل يجب ذلك  
 على الزوج فيكون عليه كفارة فان الواحدة عنه الاخرى عنها لان ذلك حدث عن قصد واختياره له مسئلة اذا اكره من لا يحل له  
 وطبها على الجماع هل يلزم كفارة كما لو تمت في طيبه ولو جنته ام لا **الجواب** لا يجب المسئلة منها خلافاً بين اصحابنا والظاهر انه يلزم كفارة  
 لان الاحتياط يقتضيه مسئلة اذا نذر صوم يوم معين ووافق شهر رمضان هل يجوز صومه بنية النذر ام لا **الجواب** لا يصح صومه له  
 نذراً اذا كان حاضراً وفي حكم الحاضر لان صوم شهر رمضان ممن هذا حكمه لا يصح عن غيره ولا يصح الا عنه مسئلة اذا نذر صوم  
 يوم معين ووافق ذلك شهر رمضان وكان مسافراً فاضاه بنية النذر هل يصح ذلك ام لا **الجواب** يصح له ذلك لان صوم  
 شهر رمضان لا يجب عليه فجاز وقوع صوم هذا اليوم عن غير شهر رمضان وقد وردت الرخصة بان لا يجوز القضاء  
 الواجب في السفر وعلى ذلك لا يصح هذا الصوم مجله والاحتياط يقتضي ما ذكرناه ولا مسئلة اذا نذر ان  
 تمكن عز طي من لا يحل وطشه او قتل من لا يحل له قتله كان عليه صومه هل يلزم هذا الصوم اذا تمكن من ذلك  
 ام لا **الجواب** لا يجب عليه هذا الصوم لانه يتبع من حيث انه نذر في معصيته والصوم ما يقع صحيحاً بان يتقرب  
 به الى الله تعالى والقيح لا يتقرب الى الله **مسئلة** اذا نذر صوم معين فوافق ذلك اليوم يوم عيد هل يجب  
 عليه القضاء ام لا **الجواب** لا يجب عليه ذلك عندنا صحابنا الى من القضاء يجب عليه وكان يقو  
 ان ملق النذر يوم العيد فقط فلا قضاء عليه واسرعة بغير ذلك ووافق يوم العيد كان عليه القضاء  
 وعندنا انه لا فرق بين الموضعين لان يوم العيد عندنا جميعاً ليس بزمان يصح نقاد النذر عليه اذا  
 كان كذلك فلو كان القضاء يجب على فطوره لهذا اليوم لمكان مما يصح صومه وقد علمنا خلافه ولا يمكن  
 فان القضاء يتبع وجوبه في وجوب القضاء فاذا كان كذلك وكان يوم العيد لا يصح صومه لم يجب القضاء  
 عنه فان قبل فالحايض والمسا فيجب عليها قضاء اليوم الذي تجبض فيه الحايض وينا فرينه المسافر  
 ان كان لا يصح صومه قلنا الفرق بين الاسرين ان اليوم الذي ذكرته كان يصح صومه بان لا يكون الحايض هناك

الكتاب في مسائل الصوم من جنس الفقه

## مسائل الصوم في الفقه

جند كذلك المسافر ليس كل يوم العيد لا يصح صومه على كل حال فافترنا لاسرنا مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان  
 ذكره من سفره فقدم هذا الانسان ليلا هل يجب عليه هذا الصوم ام لا **الجواب** لا يلزمه ذلك لان شرط صوم يوم فافترنا ليلا  
 فافترنا لم يحصل وان لم يحصل شرطه لم يلزمه الصوم مسئلة اذا نذر ان يصوم يوم يقدم انسان عنه من سفره فقدم في بعض هذه  
 اليوم هل يجب عليه الصوم ام لا **الجواب** ان كان قدوم الانسان حصل قبل الزوال ولم يكن الناذر تناول ما يفطر كان عليه الصوم  
 ان كان قدوم بعد الزوال لم يجب عليه صومه ولا قضاء لان بعض النذور لا يكون صوما مسئلة اذا كان كافرا واسلم في بعض شهر او في  
 بعض يوم من ايامه هل يجب عليه القضاء لما فاته ام لا **الجواب** لا يجب عليه القضاء لما فاته لانه لا خلاف في ان الكافر لا يجب عليه قضاء  
 ما فطره في ايام كفره واما بعض اليوم فانه يمسك في ثابته من تناوله ما يفطر عليه على وجه النذور بـ مسئلة اذا كان معتكفا  
 وزوجه كل وجامعها ما حكمنا في ذلك **الجواب** ان طامسا ميا او ناسيا لم يكن ثبتي وكذلك المرأة فان كان هو ناسيا او ناسيا  
 فليس له ان يكلم لم يجب عليه الكفارة وكان عليه الكفارة عن فقهائها فان تعذر جميعا الجماع في هذا الصوم كان على كل واحد منهما كفارة وان  
 كلفا للصوم وكفارة للاعتكاف فان اكرهما على ذلك وكان اعتكافا باهر لم تلزمهما كفارة بل يقتل كفارتها بالاكراه اليه فيكون عليه وجوب  
 كفارات وان كانت معتكفة بغيره لم يلزمه غير كفارتين عن نفسه ان كان الوطى ليلا كان عليه كفارة واحدة للاعتكاف فان طامعه  
 المرأة الى ذلك كان عليها ايضا كفارة واحدة فان اكرهما على ذلك وكان اعتكافا باهر كان عليه كفارة وان لم يلزمها شيء مسئلة اذا  
 كان معتكفا وباع شيئا او اشترى هل يصح بيعه او شراؤه ولا يصح **الجواب** لا يصح بيعه ولا شراؤه لان منوع عن ذلك وهو متضمن ضاد  
 الممنوع عنه مسئلة اذا كانت مائة المجد خاربته من بينها وبينه فسخه وقضاء هل يجوز للعتكف الخروج من المسجد اليها ليؤذن فيها  
 ام لا يجوز له الخروج منه **الجواب** لا يخرج له ذلك ولا يبطل اعتكافه لان الاجابة عندنا واحدة والبحث على الاذان وليست متضمنة لتقصيل  
 ذلك من غير فوجب حملها على عمومها مسئلة اذا كان من يتعين عليه اقامة الشهادة وخرج من المسجد ليقضيها هل يبطل بذلك اعتكافه  
 ام لا **الجواب** لا يبطل اعتكافه بذلك لان الاصل جوازه ولا دليل يقتضي الى العلم بالمنع منه يتقرب به وايضا قوله سبحانه ولا ياب اليه  
 اذا نادى عواد لم يتخف من قبيل المعتكف من غير مسئلة اذا كان معتكفا ثم ارتد هل يبطل لاعتكافه ام لا **الجواب** ان كان اسلا  
 من كفر اصله ثم ارتد فقد صار بالادعاء كافر اذ حكم بجهالة ولا يجوز له المقام المسجد ولا نفع العبادة منه وذلك من ان الاعتكاف  
 وان كان اسلا اصله ثم ارتد فلهذا يقتل على كل حال ولا يصح اعتكافه مع كونه ايضا محكوما بجهالة لاجل كفره على انه  
 يتقرب على اصولنا ان الكفر لا يقتضي الايمان يحكم بان اسلامه المتقدم على الادعاء لم يصحح اذا لم يكن صحيحا لم يصح اعتكافه  
 على كل حال مسئلة اذا سكر وهو معتكف هل يبطل لاعتكافه ام لا **الجواب** يبطل لاعتكافه لان الاعتكاف هو اللبس المتناول  
 لعبادة مخصوصة فاذا سكر فقد تنقذ وخرج بكرة عن كونه لا يشاء المدة المذكورة للعبادة واستمر اعليها وذلك ينقض الحقيقة في  
 كونه معتكفا **باب مسائل في خلق بالحي** مسئلة اذا احرمت المستاجر الحج عن استاجره ثم اراد قتل الاحرام الى نفسه هل يجوز له  
 ذلك ام لا **الجواب** لا يصح هذا القتل فان معنى هذه الآية لم يقع حجة الا عن هذا بنية لان صحة قتل ذلك يقتضي فيه الى  
 دليل ولا دليل يقتضي هذا بذلك مسئلة اذا ارتد عن الاسلام وقد كان حج قبل ارتداده ثم غاد الى الاسلام بعد ذلك  
 هل يجب عليه الحج ام لا **الجواب** يجب عليه الحج لان اسلامه الاول لم يكن عندهما صحيحا لان لو كان صحيحا لما جاز تقبل كفره  
 على ما قدمناه فلو لم يكن من اعادة الحج ما ذكرناه مسئلة اذا عقد على امرأة النكاح ولم يعلم هل كان العقد في حال الاحرام او  
 الاحلال ما الحكم في ذلك **الجواب** لا يثبت يقضي تجديد العقد لا نه لا ما بان ان يكون قد وقع في حال الاحرام وذلك لا  
 يجوز مسئلة اذا اختلف الرجل والمرأة في العقد فقال الرجل عقدت واما محل وقال المرأة بل كنت محرما ما الحكم في ذلك  
**الجواب** لا نقول في ذلك قول الرجل لان المرأة مدعية لكونها محرما فليها البينة ولا يجب عليه ذلك لانها مفرقة بالعقد  
 له وادعت عليه ما يبطله وهي مفترقة في دعواها الى البينة ومعنى المرأة انها كانت محرمة وانكر الرجل ذلك كان الحكم ما  
 تقدم فان قال الرجل كنت محرما وقال المرأة بل كنت محرما كان على الرجل البينة لانه مقرها بالعقد مدعي لما ينسب اليه من نفسه هذا  
 النكاح في غيره من مستحقا العقد مسئلة اذا استاجر انسان رجلا ليجعلها ماله يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك فانه لا ينعن  
 واحد منها لان حجة واحدة لا يجوز غائبين فان حج عن احدهما فليس الواحد الذي يمان الاخر لانهما جميعا استاجر ليجعلها ماله وانما  
 بالحجة لم يعلم انكرناه فان اراد الاجير نقلها الى نفسه لم يصح لانه ما توانا من نفسه فقلنا لا دليل عليه مسئلة اذا اكرم قبل التيقا واصابته  
 بيجب عليه ان يرضى ولا يجب عليه شيء **الجواب** لا يجب عليه شيء لان اكرما هو دفع غير اليقاة من شرط حصان يقع من اليقاة مسئلة اذا استاجر



في الحج

وهو صحيح متكمن من نبوت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون هذا مجزئاً عن ذلك الجواب لا يجزئ هذه التهمة عنه لان الاجماع حاصل على ذلك مسئلة اذا  
ما كان من اجزاء الاسلام فوجب عليه من ما الحكم في ذلك الجواب ان كان ما خلفه فيها لمكانه بالجميع حج عنه وفرضه عند الدين فان فضل  
معه ذلك شيء كان مبنياً وان لم يفضل من ذلك شيء فلا مبرر وان كان ما خلفه لا يفتق لذلك فسم بينهما لانهما ادنيان فوجب عليه ليس هذا  
اوله من الاخر ان قلنا بنقله الجلال في قوله تعالى من خوفي من غير كان جازماً مسئلة اذا كان عليه حجنان حجة الاسلام وحجنا بالتدريج  
واحدة هل يكون مجزئاً عن الاخرى لا الجواب لا يجزئ نعم لانهما فرضان فوجب عليه حد ما غير الاخر فيجب عليه اذا عكس احد منهما بنقله  
وايضاً فان القول بهما بالاجماع لا يفتق من انما في ذلك دليل على ان الجواب لا يجزئ بل يجوز ان يفتق لاجرام الحج او غير منسج بها الى الحج غير  
اشهر الحج ام لا يجوز ذلك لانها الجواب لا يجوز ذلك لانها لا خلاف في ذلك لا يفتق هذه الاشهر ليس من ادعى بغيره من غير  
دليل لان الاجماع الطائفة حاصل على ذلك مسئلة في كف بوجوه القول بان اشهر الحج هي ما ذكرته وهذه اللفظة لا يقع الاعلى ثلثة او اكثر فقلت  
انها ليست اكثر من شهرين وعشرة ايام الجواب ان الحج لا يقع انعقاد الا في هذه الشهور والعشرة ايام من الشهر ثلثة فاذا اكل فيها ما وقع في ثلثة  
اشهر مسئلة انما وجب عليه هكذا هل يجوز له اخراجه قبل يوم النحر لا الجواب لا يجوز له ذلك لان الاجماع حاصل على ان نداء النحر يوم النحر  
مجزئاً عنه ليس على اخراجه قبل ذلك بل مسئلة هل يفتق لاجرام الحج النبذ ام لا الجواب لا يفتق لاجرام الحج النبذ ولا بد من انعقاد  
من ان ينطق الى مجرد النبذ للنبذ والاشعار او سبها هكذا لان ما ذكرناه مجمع على صحته وليس على ما خالفه دليل عليه بل اجماع الطائفة  
مسئلة اذا حكم على الحرة العاقل النكاح بطلان النكاح العقد هل يفتق في النفر بين الزوج والزوج الى طلاق ام لا الجواب لا يفتق في النفر  
بينهما الى طلاق بل النفر في ذلك لان صحة الطلاق فرع على ثبوت العقد اذا لم يثبت يفتق ان يطرأ الطلاق عليه اي فالتى قد ورد  
بذلك هو ان على فاشا المنه عنه وايضاً فاجماع الطائفة حاصل على ذلك مسئلة اذا جعل البدن في طوافه على منبه هل يكون مجزئاً ام لا  
لا الجواب لا يجزئ به ذلك لا تخالف ذلك فلهذا سئل فقال خذ اعني مناسككم وايضاً فطريقه الاخطا يفتق ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً  
عليه مسئلة هل كذا الطواف اجبان ام لا الجواب لا يفتق في الطواف اجبان لقوله سبحانه واتخذ من مقام ابنه مصل فامر بالصلاة  
عند مقام اول الامر ثم يفتق الوضوء ويقتضيه ايضاً فطريقه الاخطا يفتق ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً  
عليه بطريقين هما وقد رد عن كل من المفسرين من ان له اذا الطواف بينهما ومن ثم في طوافه لهما فقلت ان بينهما وانه فعل ذلك اجماع  
الطائفة مسئلة اذا سعى بان الصفا والمروة سبعا وكان في الشوط السابع عند الصفا هل يجب عليه الاغادة ام لا الجواب لا يفتق في  
من اوله لانه اذا كان في السابع عند الصفا قد بد بالمره والاشد بعد ذلك لا يجوز ولا الاخطا يفتق ما ذكرناه لانه اذا استأنف من اوله  
نفي برائته ومنه وعلى ذلك اجماع الطائفة ايضاً مسئلة اذا كان اصلياً وافرغ ليس على آس شعير هل يجب عليه ان يمسح بها موسى على آس يد من  
الحلق ام لا الجواب لا يجب عليه ذلك انما هو مستحب له وان الاصل انما لا يفتق في ذلك عليه يفتق في ذلك لا بدليل في الشرع عليه لان  
اجماع الطائفة على ما ذكرناه مسئلة اذا فاته الوضوء فانه وفاته لمسه هل يكون ذلك مجزئاً ام لا الجواب لا يكون ذلك مجزئاً في صحة الحج  
لان اجماع الطائفة حاصل عليه مسئلة اذا كان في الحفا قد مضى بغيره الحفا لان طريقه الاخطا يفتق ذلك واجماع الطائفة عليه مسئلة  
هل يجوز الرمي في تمام الشهر قبل الزوال ولا يجوز الا بعد الزوال الجواب لا يفتق في الايام المذكورة لا يجوز الا بعد الزوال لان الاخطا يفتق  
بفضله ذلك من حيث نداء فعل ذلك فلا خلاف في اجزائه وليس كذلك فعله قبل الزوال ولا اجماع الطائفة عليه مسئلة اذا  
من الصفا ولم يعلم من الرمي ما حكم في ذلك الجواب ان الشيء على الوجه المذكور كان عليه من كل واحد من الحج الثلثة فاجماع  
لان الاخطا يفتق ما ذكرناه واجماع الطائفة عليه مسئلة اذا رمى الحجراً الواحدة بسبع حصيات فدفعه واحدة هل يجزئ ذلك  
عن الرمي لما مضى او بعد واحدة او لا يفتق في الجواب لا يفتق في واحدة لان الاخطا يفتق ذلك لان اجماع الطائفة عليه مسئلة  
اذا رمى ما فاته يومه قبل ما سبب بالامر هل يجزئ عن يومه او غايته او لا يجزئ عن واحد منها الجواب لا يجزئ عن ذلك عن واحد  
منها لان من يجب عليه الترتيب في ذلك الاخطا يفتق ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً عليه مسئلة اذا كان ولياً لصية فامر بالصية  
فهل يفتق الزاوية على نفسه بالصية واجبة على الولي ومن مال الصية ويجزئ من مال الولي الجواب هذه الزاوية يجب على الولي ومن  
مال الصية لان الولي هو المفضل له في ذلك هو من لا يجب عليه القول بانها يجزئ من مال الصية يفتق في ذلك بل عليه مسئلة اذا وطئ في  
الفرج قبل الوضوء فانه هل يفتق بعد ذلك ام لا الجواب لا يفتق في خلافه وعلى الصية في حجة واعاذه الحج من قابل بلزومه مع اعاذه  
الحج يفتق لان الاخطا يفتق عليه اجماع الطائفة مسئلة اذا وطئ موصية غامضة في الفرج قبل الوضوء فانه هل يفتق بذلك حجة  
يختل به كفارة ويلزم الحج من قابل ام لا يفتق في ذلك الجواب لا يفتق في ذلك المستلزم فيها وجهان احدهما ان يقول في حلقنا ذلك على عمد الصية

على الصفا والامر ثم يفتق الوضوء ويقتضيه ايضاً فطريقه الاخطا يفتق ما ذكرناه واجماع الطائفة ايضاً

هو انما يفتق في تمام الشهر قبل الزوال ولا يجوز الا بعد الزوال لان الاخطا يفتق ذلك لان اجماع الطائفة عليه مسئلة اذا

مسائل الجواهر الفقه

ما الحكم من الجبيلنا من حبنا طارة

لھما ما ذکرنا۔

# مسائل رجلها جوف الفقه

فما ذكرنا معارضة على سؤم من رجلها جوف فقال له نارسى شيئا من هذا فقال له ذلك بان فقال نعم فقال ففما جوفها مسئلة اذا اتى الاثم  
 في الجوف في الترو على بله قبل له حصروا المنع لمن يريد الخروج منه من لكانا او خولها اليهم لا الجوف في ذلك لقوله نعم واحصر وهم وكما فعل رسول  
 فادعاهما هل الطائفة مسئلة اذا نرسى لشركون بالاطفال هل يجوز قتلهم بالرجي وغيره ولا يجوز الجوف ان كانا كانتا محبب لمخوف جازي المشركين  
 وضربهم من غير قصد الى قتل الاطفال بل يكون القصد من خلفهم فان اقمى ذلك الى قتل الاطفال لم يكن على القاتل لم شئ لا يذنبوا بغير ذلك  
 ليعمل الجوف وان لم يكن المحرك في قتلهم بغيرهم ولا قتلهم بغيرهم لانهم غير مكلفين مسئلة اذا امسك لمرأة لاحد من لكانا هل يصح ذلك ام لا الجوف  
 يصح ذلك لان رسول الله قال لا تم هاني بندي على طالبي وهذا جاث رجل من المشركين يوم فتح مكة اجزا من اجرت وامنا من امنه مسئلة هل يجوز  
 امان القبيلا احد من لكانا ام لا الجوف انما ان لصبيها لكانا لا يصح لانهم غير مكلفين مسئلة اذا اغتربا فربعتي غير لافق فامنه ما حكم الجوف  
 اذا امسك من هذه صفته كان الايمان غير صحيح لا امان من غير مكلف لا انه لا يصح للكانا فربعتي حتى يرد الى ما منه ثم يصبر بالانه حصل المصالح  
 يشبهه واذا كان مخطوك لم يجز الخبر له بغير ولا غير مسئلة اذا تجتافان لاهل المحرمة حل لهما خبا المسلمين هل يجوز قتل مبدئ ذلك ام لا  
 الجوف ان يجوز قتل مبدئ ذلك لان طائفة ابن بلشعة كاتبا هل مكنه باخبا المسلمين فلم يبر رسول الله فله بعد ذلك غير الامام بغيره على ذلك له العفو  
 عنه مسئلة اذا تزوج حرة بغيره وماتت بعد خولها بها ثم اسلم الزوج بعد ذلك دخل البنا ثم تحفه وانها وطالبه بالمر هل يجب على الزوج دفع  
 اليها ام لا الجوف لا يجب على هذا الزوج دفع هذا المهر الى الوارث لان الوارث من اهل الحرب لا امان لهم على اهل الحرب لا تجوز اوارث منهم على هذا  
 المهر مسئلة اذا كانت الحرب قائمة فاهلك حربي من صفته شيئا الى مسلم هل يكون هذا وغنيمة الجوف في ذلك يكون غنيمة لان الجوف انما اصل ذلك خفا  
 من اهل الصف مسئلة اذا املك للذي عرضة واذا اذ يكتفي فيها اذا اهل يجوز له دفع ثبائه على بناء المسلمين ام لا الجوف لا يجوز له دفع ثبائه  
 ذلك على بناء المسلمين ان سلكوا بغيره بين بناء المسلمين كان عليه ان ينقصهم عن ذلك لقول رسول الله الاسلام يعطوا ولا يعلى عليه لان اجماع  
 الطائفة على ذلك ايضا وكذلك اذا كان له اذ وفديته واخذت ثم اراد بناءها مسئلة اذا انقل الامام جيشين مختلفين الى موضعين وامر  
 على كل واحد منهما امير وغنم كل واحد الجيش غنيمة هل يشرك الجيشان في ذلك ام لا الجوف في ذلك لا يشرك الجيشان في ذلك بل يكون لكل جيش  
 ما غنمه لانهما جيشان مختلفان وجبة كل واحد منهما غير جهة الاخران انفقان بجبة في موضع واحد فثقلان في جهة واحدة معا وبغنائمات  
 الغنيمة يشركان فيها لانها اذ صار على هذه الصفة جيشا واحدا مسئلة اذا سيرا الامام جيشا الى جهة وجعل عليه مبرا ثم راي الامير من اصلاح  
 انقا دسيرة فانفذها وغنم هل يكون الغنيمة للسير وحدها او يشركها الجيشان في ذلك الجوف في ذلك لا يكون الغنيمة للسير والجيش جميعا يشركان فيها  
 لانها جيشان احد كن ذلك لقول لوانفذ سير بين في جهتين وغنمنا لستين ان الكل يشركان في ذلك لانهم جيش واحد بابا **مسائل**  
**يتعلق بالبيع** مسئلة اذا باع الانسان شيئا كان المشتري قد راء قبل العقد لم يره في حال العقد كان ما يثقل ولا يثقل هل يصح  
 بيه ام لا الجوف في البيع ما مضى واوجبه المشتري كما راء فان خالف ذلك كان مخيرا بين ما مضى البيع ومنعه لقول الله سبحانه واكمل الله البيع ومن اراد باق  
 ما يثقل وله اسم البيع وهذا بيع والمنع منه يحتاج الى دليل لا دليل على البيع عليه مسئلة اذا باع شيئا على ان يستل الى سنة اشهر هل يصح هذا البيع ام لا  
 الجوف في البيع جوفه لان الذي تقدم ذكرها كان المنع منه بغيره دليل مسئلة اذا املك لشئ البيع وقترعه من بيا المشتري هل ينحى المجلس  
 ام لا الجوف لا ينحى المجلس لان هذا النحى انما يثبت في البيع والشئع انما باخذ ذلك بالشئع لا بالبيع والحق في ذلك بالبيع بغيره لا دليل على  
 عليه مسئلة اذا باع شيئا بشرط مثل ان يقول بعتك لي سنة وشهرا فان رثي على الثمن والا فالبيع هل يصح ذلك ام لا الجوف في البيع فاذا راد  
 عليه المال وجب عليه رد الملك فان تجاوز ذلك ملك بالعقد الاول وانما كان كل لقوله الشرط خارج بين المسلمين ما لم يبيع منه كمال وسنة ومن ادعى  
 المنع من ذلك فغلبه لا دليل على ذلك لان اجماع الطائفة عليه ايضا مسئلة اذا باع شيئا عظمي يمشي معان ولم يقبضه لا قبض الثمن وفارق  
 البائع والمشتري من قبضتها الجوف في البيع انما يثبت في البيع الى ان يقبض ثلثة ايام فان مضت لم يصح الثمن كان لبايع لقوله بعد ذلك هو مخير بين  
 منيع البيع وبين المطالبة بالثمن لان اجماع الطائفة على ذلك مسئلة اذا باع غير شيئا بشرط الثمن ولم يعين الثمن ولا وثا بل طلق على ذلك  
 اطلاقا هل يصح له النحى ام لا الجوف في البيع يثبت ثلثة ايام فاذا مضت لثلاث ايام يكن له خبا لان اجماع الطائفة عليه مسئلة اذا شرط البائع على  
 المشتري قبل العقد لا يثبت بينهما خبا بعد العقد هل يصح ذلك الشرط ام لا الجوف في البيع ذلك يلزم العقد بنفس لا يحتاج الى القول لان الا  
 جواز هذا الشرط ولا مانع يبيع منه وعموا الاختيار يتناول ومن ادعى المنع منه فغلبه لا دليل على ذلك مسئلة اذا اشترى مملوكا ثم اعنفه في مدة النحى ومضت  
 هذه المدة ولم يبيع هل يصح هذا الدعوى ام لا الجوف في بيع هذا المملوك يصح ما روى عنهم صلوات الله عليهم من انما اشترى ذاعفر في البيع بطائفة  
 وهذا المشتري وقد مضى يبيع بالعتق فيجوز له رد البيع له واذا الرضا فغلبه عنده تمام البيع مسئلة اذا اكره المبتاعا او واحد منهما على العتق  
 بالابناء على وجهه فكان او احدهما من المبيع والنحى فلم يفعل ذلك للاحدهما هل يقبل بذلك خبا ام لا الجوف في بيع هذا او خبا احدهما

# مسائل البيع نحو الفقه

لان اذا كان متمكنا من الفسخ والامضاء فلم يفعل حتى حصل الاطراف دل ذلك على الامضاء مسئلة اذا باع مملوكا بشروط ثلثة في واحد منها  
من غير بيعين ما الحكم في الجواب الحكم في ذلك انما هو بغيرين من شرط الثبوت فيهما واما ما كان البيع فاسدا لانه محمول على غير جلال فان غير  
ذلك في احدهما ثلث الثبوت فيها عين بينه وبطلانها لم ينعين لان قوله من المؤمنين عند شرطهم ثبوت وان ذلك لانه شرط ومن ادعى بطلان ذلك  
فعلية لانه مسئلة في ملك البيع في ملك الثبوت بعد القبض هل ينقطع الثبوت ام لا الجواب لا ينقطع الثبوت لان الاصل ثبوتها والغول بانقطاعه  
ينفك في دليله لا في الشرع عليه مسئلة اذا قال المشتري للبائع بغير ثبوت قال البائع بعك هذا هل ينقطع البيع ام لا الجواب لا ينقطع البيع  
بذلك انما ينقطع بان يقول له المشتري بعد ذلك فليكن واشترى لان ما ذكرناه مجمع على ثبوت العقد صحته ولو لم يكن ما قاله ومن ادعى  
ثبوت صحته بغيرها ذكرناه مجمع عليه لانه لا يملك العقد على من يثبت ثبوت دليل مسئلة اذا دفع قطعة الى بطلان او سقا وقال له اعطني  
ما او بطلان فاعطاه هل يكون ذلك بيعا في الحقيقة ام لا الجواب هذا ليس ببيع في الحقيقة لانه ليس فيه انجاب لاقبول وانما هو باع لان العقد  
حكم شرعي لا دليل له على ثبوت العقد فيهما وعلى من يدعي ذلك الدليل مسئلة اذا باع ثمره وشبهها المشتري ثم هلك هلك بعينها بخلافه هل  
ينقطع البيع ام لا الجواب لا ينقطع العقد بذلك لان العقد قد ثبت وعلى من يدعي الفسخ في جميع البيع ان يثبت بطلان الادلة عليه مسئلة  
اذا قال البائع لابن ثمانين بعتك هذا العبد بما تراه او بالفضة فان افضا فان يقول له اكثر المسئلة غير مطابقة لاجاب مسئلة اذا اشترى ثوبا على ثمانين بكونه  
ثوبا هل له رد هاهنا ام لا الجواب ليس له رد هاهنا لان الاصل صحة العقد اثبات ذلك عينا بغيره في الشرع لا دليل له في الشرع عليه مسئلة اذا اشترى  
مملوكا فكان المملوك يقول في الفرائض صبر كان او كبر اهل له الثبوت في الجواب لا يثبت له ذلك لان الاصل صحة العقد اثبات ذلك عينا بغيره في  
ثم لا الجواب لا يثبت لان الاصل صحة العقد على من يدعي ذلك عينا بغيره في الشرع لا دليل له في الشرع عليه فان العلم بالاختلاف محقق وانما  
التمسك بها صنعته واستعماله وبالعلم لا يجزى لرو مسئلة اذا اشترى مملوكا ثم قلده وعلما كان مملوكا هل الرجوع على البائع بالارشاد ام لا الجواب  
اذا كان ذلك لغيره جاز لو كان له الارشاد من ادعى سقوطه كان عليه الدليل لا دليل في الشرع عليه مسئلة اذا كان له مملوك ففعل المملوك على غيره وباعه  
مولاه بغيره من من الجحش عليه هل يبيع بغيره ام لا الجواب اذا كان ذلك هذه الجحش فيقول لم يبيع بغيره لانه باع منه ما لا يملكه لان ذلك حق للجحش عليه  
وان كان ثوبا لرجوعه بغيره لان رقبته سلمت من العبد والتمسك به لا يفسد الا بالرجوع لانه لا يبيع لانه لا يبيع بغيره من ادعى ثبوت  
فعلية الدليل لا دليل على ذلك مسئلة اذا اختلف البائع والمشتري في ثمن لثمن فقال البائع بعك بما تراه وقال المشتري بغيره ما الحكم في  
ذلك الجواب ان كان البيع قد نكح كان القول قول المشتري مع يمينه وان كان سائلا كان القول قول البائع مع يمينه لان اجماع الطائفة  
على ذلك اي قوله البينة على المدعى اليقين على من انكر والمشتري مدعى عليه هو المتكسر لانها قد اتفقت على العقد وان شال المملك والمشتري  
معرف بذلك يذكر ان ثمنه وشروط البائع يدعي عليه ما تراه فوجب ان يكون القول قول المشتري وليس يلزمنا مثل ذلك مع ثبوت البيع لان القول  
في قول البائع لانه لو تركنا وظاهرنا بغيره لكان المولى عن الامانة صلوات الله عليه ان القول قول البائع فمحلنا على ان اذا كان مع ثبوت البيع  
وما به الخلاف فما يفيض الخلاف لما ذكرناه اخبرنا ابا القاسم عليه السلام ان البائع اذا اشترى ثوبا بثلثة اشترى ثوبا بثلثة وقال البائع لا دفع البيع حتى  
افضل لثمن وقال المشتري لا دفع الثمن حتى افضل البائع ما حكمنا في ذلك الجواب اذا جرى لامر بين المتبايعين على ذلك جاز على الخا او ان يثبت  
البائع على دفع البيع الى المشتري وبطلان البائع ثم باعوا المشتري بعد ذلك بغيره الى البائع لان الثمن يثبت على البائع فيجوز تسليمه ولا يثبت الثمن  
عليه مسئلة اذا باع عبدا مطلقا فخرج خضيا هل له الجحش ام لا الجواب لا يخرج العبد المذكور خضيا كان للمشتري الجحش لان مطلوقا لم يفيض  
سلامة الاعضاء والاطراف والمخض ليس كذلك فله المشتري الجحش كما ذكرناه مسئلة اذا ادعى عمر عبد ابي بغيره بغيره اقام البينة بان له اشتراها  
وبغيره اقام بغيره البينة انه له وان هو الذي اشتراه من عمر ما الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان البينة بينة الخارج وهو عمر البينة على المدعى  
واليقين على المدعى عليه ههنا هو بطلان العبد بغيره مسئلة اذا اختلف المتبايعان في ثمن فقال المشتري بغيره فثبت العبد بما تراه  
وقال البائع بل هذا العبد بما تراه الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان القول قول البائع مع يمينه لولم اذا اختلف المتبايعان في القول قول البائع  
مسئلة اذا اشترى عبدا وعلم بعد ذلك انما ادول في التجاره وعليه من هل يكون له جحش في رد هاهنا ام لا الجواب ليس له جحش في ذلك لان دين التجاره  
يكون في ذمته ولا يعلق برقبته ولا يباع فيه انما يطالب او العتق ملكا لا اذا كان كذلك لم يلحق المشتري منه مضرة ولو اقام الجحش في ذلك لم يكن  
فيه له جحش مسئلة اذا اشترى ثوبا من مملوكين ووجدهما عابا غير احدهما مات هل يجوز له الرد والارشاد وما الحكم في ذلك الجواب لا يجوز  
له رد الثا فاما الارشاد فانه يثبت في ذلك لان رد جميع ذلك لا يمكنه مسئلة اذا باع من غير ثبوت فوض منه ثم ادعى على المشتري فيما يفيض منه فبطلان  
المشتري ذلك ما حكم الجواب اذا ادعى البائع ذلك كان القول قول المشتري مع يمينه وكان على المدعى البينة لانه يدعي عليه انه يفيض منه فبطلان البينة



مَسْأَلَةُ الْبَيْعِ مِنْ جَوَاهِرُ الْفَرْقِ

ذو  
الحج

مسائل اربع من جوابها مفقود

[illegible]

مسائل انضمام من جواهر الفقه

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يَدُونَ







# مسائل لو كان من جنس الفرس

على رتبة المودع ومن يدعي رد ثوب طارئة به الرجوع الى ارضه الى صاحبه هم لا يقبل قولهم في ذلك لا يرد ثوبه امانا نذر بائنه بمصاحبه عليها مسئلة  
اذا كان الانسان على اخر مال طالع بيبسليم اليه فقال لا اسلمه اليك الا بان تشهد على نفسك بالتسليم هل يجب لك ان لا تجوز ان لا تكون عليه  
المان من يقبل قوله في تلف لود مثل الوكيل لا جعل الرجوع مع من هو امان له فليس له الامتناع من المودع ولا المطالبة بالاشهاد وتبقى احوال الرد  
وهذه صفة كان عليه الضمان لا نغيره يخرج الى الاشهاد لان اكثرها بيان يدعي عليه المان اذا ادعى هو الرد كان القول قوله مع من ينفذ عقده  
عن نفسه بولد وادام يكن محتاجا الى الشهادة فليس له ان يمتنع من رد المان ان كان من لا يقبل قوله في لود مثل الوكيل يجعل المان فانه ان يكن  
عليه شهادة بيبسليم يكن المطالبة بالاشهاد وكان عليه التسليم لان اكثرها بيان يدعي عليه المان ان كان له ان يقول ليس لك عني  
شيء فيكون القول قوله مع من ينفذ عقده بقوله وان كان له عليه بالتسليم شهادة كان له الامتناع من الرد والمطالبة بالاشهاد مسئلة  
ادعى الموكل على وكيله ان طالع ليدل على الذي في يده وامتنع من الرد مع تمكنه منه فوضا من انكر الوكيل ذلك وقال ما طالع بينه يده ما الحكم في ذلك  
الجواب القول في ذلك قول الوكيل مع من ينفذ لان النجاة نذرت على الاصل ما نذر فان حلفك ان على امانه وان كان المان قد هلك خلاصته  
عليه ان نكل عن الجاهل رد على الموكل فان حلف نذرا لم يبر فامتنع من الرد مع التمكن منه كان عليه الضمان وهكذا الحكم ان اقام عليه لثبته بذلك  
فان الضمان ايضا يلزمه مسئلة اذا سلم الموكل الى وكيله ما لا وامر بان يقضه بين زيد عليه فادعى الوكيل ان فضاه وانكر صاحب الحق ذلك  
الجواب ان كان الامر على ذلك كان القول قوله مع من ينفذ لان الامان يدعي المان على من لم يامن به فلم يقبل قوله كالوصي اذا ادعى تسليم مال  
اليتم له فان حلف حقا الحق سقطت حق الوكيل وكان مطالبة الموكل بالمال وبعد ذلك ينظر في مطالبة الموكل للوكيل بالمال فان كان الوكيل  
ضاه مختصا لم يكن له الرجوع اليه لانه هو المفروض في ذلك ون الوكيل ان كان ضاه مع عيبه كان له الرجوع على الوكيل به لانه فرط في  
ثبته الاشهاد عليه به ذلك سواء ضاه الموكل او كذبه لانه يقول مع الضمان انما امرتك بان تقضه ذلك فضاه مبررا لم تفعل فليكن الضمان  
فاما اذا ضاه صاحب الحق الوكيل في الضمان فبطل الرجوع على الموكل من لودين ولم يجزه مطالبة الوكيل به لانه امر بان يقضه عنه فضاه مبررا ولم  
ذلك مسئلة اذا وكل انسان غيره فقال له وكان في كل ثوب فليقل هل يبيع هذا الوكيل ام لا الجواب لا يبيع ذلك لان فيه ضررا عظيمما كما ان  
الموكل بالثوب لا يمكنه الوفاء به فلو كان في حالي على اربعة شئ ومو بطل من عليه فبطل الرجوع به من يبيع عليه  
يعجز لكل واحد من نصف لم يتم من خبره بواضع شئ اخر يفعل مثل الاول ثم كذلك حتى ينال ما له ومثل ان يشترى ما لا حاجة به اليه  
اراض عتقا وعجز عن انواع الضرر لانه اطلق ذلك الوكيل فبطل الرجوع الى الاذن ساهرا فبطل الرجوع الى الاذن ساهرا فبطل الرجوع الى الاذن ساهرا  
وام يجب قبوله على حال مسئلة اذا اذن السيد لصده في الضرر في ما لزم اعطاه وابعاه هل يبطل هذا الوكيل ام لا الجواب ليس بهذا فوكيل في الضرر  
وانما هو استحقاق حق الملك اذا اعطاه وابعاه زال الملك اذا انال للملك بطل الاستحقاق المخلوق به مسئلة اذا وكل الرجل رجلا رجلا يبيع اخيرا  
ماعد التناكح ثم طلقها هل يبطل الوكيل ام لا الجواب لا يبطل ذلك لانه المراه بالطلاق لان الطلاق ليس يبيع من ابتداء الوكيل ولا يمنع استدانها  
وإذا لم يمنع من ذلك كانت كالماتة وان طلق مسئلة اذا وكل انسان غيره في المطالبة ببيع له على يد فاعاد الوكيل مطالبة لودته وشره بالمال  
ام لا الجواب ان كان الموكل قبل هذا الوكيل كل ذلك في فوضه من يد بكن له المطالبة لودته بذلك لان ذلك من المطالب ببيعة الله كان على يد السيد  
مسئلة اذا وكل في ثوب ببيع سلعها بما ترة كان ابتاعه صحيحا اذا ابتاعها بالما ترة فما القول ان ابتاعها باقل واكثر من ذلك الجواب ان ابتاعها بالما ترة  
كان ابتاعه صحيحا لانه فعل ما امره فان ابتاعها باكثر لم يبيع لانها فاعطاه في وجه بضره وهذا لا يجوز وان ابتاعها باقل من ذلك كان لا يبيع صحيحا  
لان زاده نفعه وان الاذن في الابتاع بالما ترة فبطل الاذن بالابتاع باقل منها لان نفعه له وانعوى عليه ان امره بان يبتاعها بما ترة وانما امره بان يبتاعها  
بحسبان فان ابتاعها بما ترة كان صحيحا وان ابتاعها باقل من الماتة واكثر من الحسن كان جائزا لان الاذن في الماتة فبطل الاذن في الماتة وان ابتاعها  
بحسبان لم يبيع ذلك لانه خالف صريح لفظه ابتاع ما امره عن ابتاعه فان ابتاعها باقل من حسن لم يبيع لانها ترة عن ابتاعها بحسبان بضم النون  
ابتاعها باقل من الحسن وقد كثر خبر ذلك لانه دون الماتة وصرح النبي ثبنا والحسن دون ما هو اقل منها والله ذكرناه هو الصحيح مسئلة اذا وكل  
عزبه في بيع مملوكه بما ترة فبطل الرجوع في ذلك الجواب لا يبيع صحيح لان زاده نفعه كما انه لو ابتاعه بما ترة وقد كثر في ذلك لا يبيع لانه باعه  
بحسبان محسبان والامر له بضمه ببيع يجزى احد الله نذره هو الصحيح مسئلة اذا وكل عزبه بان يبتاع له مملوكا بقبول فابتاعه بغيره لودته بغيره  
ذلك ام لا الجواب لا يبيع ذلك لان زاده نفعه وخبر كما لو امره بان يبتاعه بعشرة ونا بغيره فابتاعه بخمسة ونا بغيره فابتاعه بخمسة ونا بغيره فابتاعه بخمسة  
اطلق ذلك الحكم في الجواب ان وكل بذلك فابتاعه ما صنفه واحدا كان ذلك صحيحا وان ابتاعه ما صنفه في كل واحد احدهما صنفه حق ذلك ايضا  
لانهم بعين واطلق مسئلة اذا وكل عزبه في ابتاع مملوك فابتاعه صنفين هل يبيع ذلك ام لا الجواب لا يبيع ذلك لان زاده ابتاعه بصفه صنفين  
وهذا عيب مسئلة اذا ذكرنا ان الوكيل نذر الثوب فادعى على ذلك شاهدا واحدا هل يبيع ذلك بان حلف مع الشاهد ان قام مع الشاهد في البيع

وهو كان  
فان ذلك في بيعه  
ان على ما كان له مطالب  
المودع











مسائل العصب جوار الفف

فالقول قوله كما ذكرناه  
وعلى المدعى اليقينة على ما  
بدعيه من العبد والتجارة







## مسائل مضاربة مرجح الفقه

بعد العقد فاذا عفي وبلغت ثبات لم يصح لانه يكون قد عفا عما لم يجز ولا يملك فلا يفسد حقه حتى يوجب به ذلك مسئلة اذا اراد ان ينصفها لهما  
ويصفها وقفا فباع ما لك لطلو ذلك هل لا هل الوفاء لشخص في ذلك ام لا الجواب ليس هل الوفاء في هذا البيع شفعة بل اخلت مسئلة  
اذا كان ثلثا لشفيع حاسبين فاشترى ما بث ثم اعطى البايع ما قيمته حسنون وباعه باه بما تراه هل يثبت للشفيع بذلك شفعة ام لا الجواب لا  
يثبت ههنا للشفيع شفعة لانه انما باخذ من الشفيع لا بد له منه مسئلة اذا كان الثمن جوازا مشتا اليه وحلف المشتري انه لا يعلم مبلغه هل يفيج  
الشفيع بذلك ام لا الجواب لا يثبت لشفيع ههنا لان الثمن في البيع لا يعلم مبلغه وليس يمكن اخذ الشفعة بشئ محمول ومثله اذا اشترى انسان من  
غير شفيع من ارض وادار بمملوك وفضل الشفيع لم يسلم المملوك كيف يحكم في ذلك الجواب يحكم في ذلك ان للشفيع الاخذ بقيمة المملوك  
فان فضله ثم هلك المملوك في يده بطل البيع ولم يبطل الشفيع في الشفيع لزمه البايع فيه الشفيع في ثبوت وبقائه وجب على الشفيع فيه المملوك  
في الوثيقة لكان فيه بغيره لان ثمن الشفيع لم يكن له مثل وجب له قيمة فيه وفي البيع باسئله في مضاربة الجواب  
اذا دفع انسانا على خاتك غلام فقال له اخرج ثوبا او اذارا على ان يكون المفضل بيننا هل يكون ذلك مضاربة صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك  
مضاربة صحيحا لان المضاربة لا يكون الا بالاثمان اليه هي المدة ثابتة والذاهم ويختلط المالا انما قلنا هذا لانه لا خلاف في ان ما ذكرناه  
مضاربة صحيحا وليس كذلك ما دفع هذا الانسان الى الخاتك ما تضمنت هذه المسئلة ذكره كان لا الاجرة مثله على ما علم ويكون الثوب  
او اذارا يكون لصاحب الغلام لانه عين ما له مسئلة اذا دفع الى غيره ثوبا وقال له بعدة فاخضت ثمنه فخذ يا رضك عليه هل يكون قراضا  
صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك قراضا صحيحا لان الثمن لم يثبت له لانه لا يخرج من يمينه في ثمن العقد مسئلة اذا دفع زيد الى عمر  
العين منقرون فقال احدهما فراض على ان يكون الرجح من هذا الفل في الآخر هل يكون ذلك قراضا صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك قراضا  
صحيحا لان من حق القراض الصحيح ان يكون رجح كل جزء من الما بينهما وليس هذا كله مسئلة اذا اخط القين وقال ما دق من فضل كان لي رجح  
الالف فهل يكون ذلك صحيحا ام لا الجواب لا يكون ذلك صحيحا لانه يكون قد شرط له نصف الرجح لان الفل في شرط ويجها غير مبنية وانما يبطل لو  
كانت مبنية وليس كذلك فراض لعامل غيره باذن صاحب المال وشرط هذا العامل على العامل الثاني ان يكون الرجح بينهما ثلثا قاله  
ولصاحب المال الثلث للعامل الثاني في الثلث هل يصح هذا الشرط ام لا الجواب لا اذن صاحب المال للعامل ان يفرض غيره كان ذلك جائزا  
ويكون وكلا في عقد ذلك مع العامل الثاني ولا يكون لذي الرجح شئ بل يكون لصاحب المال للعامل الثاني فاما اذا سقط الشرط المذكور في المسئلة  
لم يصح وكان ذلك قراضا فاسدا لان العامل الاول شرط لنفسه من الرجح فسطا بغير باذنه مال ولا عمل الرجح في القراض لا يصح الا بالمال  
عمل ليس للعامل الاول احدهما فيصير الرجح نصيبا للمال وللعامل الثاني في جزء مثله لا يتحمل في فرض فاسد ولا يكون للعامل الاول شئ لانه  
لا عمل له في ذلك مسئلة اذا دفع الى غيره مالا او قال له خذها فراضا على ان ياتي في ثمنه من رجح كان ذلك منه ما يشترط في العقد هل  
يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح هذا لان الثمن لم يثبت له لانه لا يعلم ان ذلك فهو فاسد لانه لا يصح حتى يكون  
مضيب كل واحد منهما من الرجح معلوما عندهما مسئلة اذا قال له خذ هذا المال فراضا على ان يكون من الرجح ثلثا منه وثلثا ما بيني وبينك  
في هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح لان صاحب المال اذا شرط ما ذكره كان قد شرط للعامل جسيمة اشاع الرجح وشرط لنفسه شعين لان  
اقل ما له ثلثا وثلثا ما بيني وبينك كسرة شعبة فيكون للعامل الثلث منها وهو ثلثه وثلثي ثمنه لانه ثلثا اربعة فليس بينه وبينه ثلثان  
لصاحب المال مسئلة اذا دفع اليه الف الفرض بالنصف فقال العامل بحت لثام اذ في بعد هذا ان غلط او خسر ونقص ما الحكم في الجواب  
اذا اعترف بالرجح لزمه ما اقر به من ذلك لم يقبل رجوعه لانه اذا اعترف بوجع فقد اعترف بحبس مائة وحق الادعي اذا ثبت بالاقرار فلا يفسد بالرجوع  
كسائر الاقرارات فاما قوله خسر ونقص المال فانه اذا ادعى ذلك كان القول قوله مع يمينه بالرجوع لانه باذنه ذلك فلم يكن بفساد  
رجح في قراره فترى وانما اخبر بلف الامانة في يده وكان القول قوله كما في ثمنه مسئلة اذا ابتاع العامل مسلا كان او ذميا بالقرض  
خرا او خسر بجاهل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح هذا لان من ابتاع بالمال ما ليس له بالمال كما ابتاع الدم والنبذة  
او غير ذلك من المحرمات مسئلة المسئلة المتقدمة بعينها اذا كان الثمن المذكور باطلا او نفعا للعامل الثمن هل يكون عليه ضمان ذلك ام لا  
الجواب لا نفعا للعامل ثمن ذلك كان ضامنا له لان الباطل فلا يجوز له دفع الثمن بغيره فاذ اضره ذلك كان متعديا ولو لم يضره كان قاضيا  
مسئلة اذا دفع اليه الف الفرض وقال لي في هذا المال بيتنا هل يصح ذلك ولا يصح لان قوله الرجح بيننا محمول على الجواب لا يصح لان يكون ذلك  
محمولا لانه اذا قال له الرجح بيننا فقد شأوا في اضافة الرجح بيننا وذلك يفيدانه ضمانا لكل واحد منهما النصف محجوب هذا محجوب قوله اذا  
قال الدار فلان بيني وبينك في يدي يضيديان لكل واحد منهما النصف بينهما مسئلة اذا اخسر صاحب المال مائة دينار ومائة درهم او الف درهم  
ومائة ثوب وقال لغيره خذها ما شئت بالنصف هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لانه ليس فيه شعين لوان المال وشعين ذلك شرطي

# مسائل المسألة الفقهية

معه الفراض وهذا يجري في نقاشه في قوله في البيع اذا قال بعتك هذا المملوك او ما يجري مجراه باحد هذه الجنبين مسئلة اذا انما  
 العامل ائتم به اياه بمال الفراض ان عتق منه بمقدار نصفه من الربح ان كان للمال ربح واستفيع العتق بالباقي منه لصلح مال فان لم يكن  
 للمال ربح لم يصح ابتاعه على هذا اجماع الطائفة **باب ثلث يتجلفق بالمال** فاه مسئلة اذا سأل في شأن غيره بالعتق واشترط العمل  
 صاحب المال مع المالك يصح ذلك ام لا الجواب المسألة عندنا باطلة لانها موضوعة على ان المال من حصا المال ومن العامل العمل فاذا  
 شرط العامل على صاحب المال العمل معه كان ذلك باطلا مسئلة اذا اشترطت عليه مسافة صحته ثم قيل العامل هل يبطل المسافة ام لا الجواب  
 لا ذهب هذا العامل لم يبطل المسافة لانها عتق لازم وكلما كان عتقا لازما كالاجازات والبيوع كلها فانها لا يبطل بالغير مسئلة  
 اذا سأل فاه على انه ينبغي بناء التواء او ربح كان له الثلث وان سئعه بالفرق النواحي كان له النصف هل يصح هذه المسافة ام لا الجواب هذه  
 المسافة باطلة لان هذا العمل هو عتق معين وايضا فان يضمن من لثمة فغير معين لانه ما طلع عليه الثمة فهنا كلها المال لك النخل للعامل  
 اخره مثله لانه لم يضمن له ما شرط له مسئلة اذا سأل فاه على ذي هو ضعة النخل على ان ذاك رجل كان له نصفها ونصف لثمة هل يصح ذلك  
 ام لا الجواب هذه المسافة باطلة لان موضوع المسافة على شرط حصا المال العامل في الفاضل لان شرطه في الاصول فاذا شرط  
 الاشتراك في الاصول بطل ذلك مسئلة اذا صاحب المال اثنين والعامل واحد اختلفوا وقت الفسخ فقال العامل شرطه في النصف مضد الواحد  
 وانكر الاخر قال بطل الثلث الحكم في ذلك الجواب ان اختلفوا على الوجه المذكور كان للعامل من يضمن له نصفه لثمة فان كان المصلحة عدلا  
 وشهد له بذلك فبطلت ثمة في ذلك كان عليه مع الشاهد البين ويجوز له بذلك وان شهد له بذلك ولم يكن عدلا كان على العامل البينة  
 وعلى المالك ان يثبت ثمة في مسئلة اذا كان المال اثنين والعامل واحد شرط العامل النصف من يضمن له واحد منها والثلث من يضمن  
 الاخر هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا يصح اذا كان العامل غاما لم يقيد بضميب كل واحد منهما واذا لم يكن غاما لم يثبت ذلك لم يصح لان علمه بما ذكره في شرطه  
 في صحة هذا العقد مسئلة اذا اختلف المالك والعامل فقال المالك شرطت لك الثلث قال العامل بل النصف كيف الحكم في ذلك الجواب  
 اذا اختلف المالك والعامل على الوجه المذكور في مسئلة كان القول قول المالك مع يمينه وعلى العامل البينة لان الثمة كلها للمالك النخل  
 لانها مما ائتم به العامل في هذه الثمة شي بالشرط فاذا ادعى شرطه كان عليه فاه البينة فيما ادعاه فان عدله كان على المالك البينة في مسئلة  
 المسئلة بعينها اذا اختلفا على ما تقدم ذكره واما كل واحد منهما البينة على ما يمينه كيف الحكم في ذلك الجواب ان فاه البينة لكل واحد منهما فيما يدعيه بانه  
 بينة العامل هي المقدمة على بينة المالك لان العامل هو المدعي فيجب ان يقدم لقول البينة البينة على المدعي البينة على من انكر واما المالك هو  
 المدعي عليه فعليه البينة **باب ثلث يتجلفق بالاجازات** فاه من الاجابة مسئلة اذا قال الانسان لعتق اسناجر لك اليوم لخط  
 فوي هذا هل يكون هذه الاجازة صحيحة ام لا الجواب هذه الاجازة غير صحيحة لانه ربما خاطط قبل فسخه النهار فيضرب بعض المدة بلا عمل وربما  
 لا يتم ذلك العمل بيوم ويحتاج الى مدة اخرى يحصل العمل بلا مئة وهذا باطل بخلاف مسئلة اذا اسناجر ان يطلع له ضرسا ثم بدله في  
 ذلك هل يصح هذه الاجازة ام لا وما الحكم في ذلك الجواب لا يستجيب في ذلك جازم لانه لا مانع منه فاذا اسناجر في قلع ضرسه ثم بدله في  
 القول فيه ان كان الالم باقيا فالاجازة باقية ولا سبيل الى ائتمها وينبغي ان يقال له قد اسناجرته على استيفاء متعقروا وانت متعقروا فاما  
 ان تستؤنه ذلك الا كانت الاجرة عليه اذا مضت منه لا يمكنه فيها فاعلم ذلك ان كان الالم قد زال فانه قد مضى استيفاء المتعقروا  
 جهة الله سبحانه لانه لو اراد فلع ذلك لم يجز الشترع بمنع من قلع السن الصحيح اذا كان كذلك فعند انفسخ الاجازة مسئلة اذا اسناجر انسان  
 غيره في محصيل خياطة حسنة بام بعد شهر هل يصح ذلك ام لا الجواب لا يصح ذلك لان العمل يختلف بمسبب اختلاف العامل في هضمه وطيبه  
 وبلاذنه ونقصه فافاد المدة من غير ان يكون المدة معينة كان في ذلك تفاوت شديد لم يصح ذلك كما ذكرناه مسئلة اذا اعطيت  
 الذئبة المسناجر ما الحكم في ذلك الجواب ان كان الغاصب هو المكري في يده المكري كان المكري كالفاضل للعتق وعليه ان كان الغاصب  
 لها هو المكري في يده المكري فامسكها حتى انقضت المدة كان كالمثاق للعتق وعليه انفسخ العقد ان كان الغاصب غيبا كان المكري الجنا  
 بين منيع العقد والرجوع على المكري وبان لا يصح ويرجع على الغاصب بجزء المثل وقد ذكر في ذلك وجه اخر وهو ان العقد يفسخ ويرجع  
 على المكري بالمسئلة الاولى فوى مسئلة اذا اسناجر مملوكا فابو ما الحكم في ذلك الجواب ان ابو هذا المملوك ثبت التحيا ولم يبطل العقد لانه  
 يرجع برجوعه فان فسخ العقد كان ذلك له وان لم يفسخ وعاد المملوك قبل انقضاء المدة قد انقضت قبل رجوع المملوك فعند انفسخ العقد ففاه  
 فاه من المنافع من ذلك باقيا الى وقت انقضائها مسئلة اذا اسناجر رجلا محلا محلا اختلف هو المكري فقال له حصا الجمل وسع هذا المحل  
 وضيقي فيه المؤخر حتى يفتقد له ويرفع مؤخره لانه اخف على حياي قال الراكب سح انت قبله المؤخر يضيقي فيه المتقد فان ذلك سهل  
 واخف على من يضيقي ما الحكم في ذلك الجواب ان اختلفا على الوجه المذكور لم يفتق في قوله احد منهما وجعل المتقد مشا بان فلا يكون المحل كذا

ويضيقي الفراض  
 هذا ان كان العامل  
 مملوكا فان كان  
 مملوكا فانه  
 لا يفسخ العقد

هذا ان كان العامل  
 مملوكا فان كان  
 مملوكا فانه  
 لا يفسخ العقد

مسألة الاجازات

هذا ان كان العامل  
 مملوكا فان كان  
 مملوكا فانه  
 لا يفسخ العقد

# مسائل الجائر من جوار الفقد

مسألة

ولا مسئلة لان اذا جعل كذا لم يثبت المقتضى الذي اذا ما كل واحد منهما الآخر مسئلة انما استاجر بغيره من غيره فاختلغا فقال المساجر  
 منبها لانما استولت الشايع وقال لا يجوز بل سبيل لا نه اخذ على جهتي ما الحكم في ذلك الجواب انما اختلغا على الوجه المذكور وكان قد استغفرها  
 شرط في تسيرها في التسلل اليها وجب حملها على الشرط الذي استغفرها وان لم يكن بينهما شرط وكانا قد اطلعا ذلك نظر فيها فان كانا لا يستغفر  
 تلك المسافة غدا في التسلل اليها وكان الاطلاق غائبا الى ذلك ان لم يكن في ذلك عادة كان العقد فاسدا ويجري ذلك مجرى من اطلق  
 الثمن وكانت لفود مختلفة مسئلة اذا خرج اثنان من شيا الى المطر فبقي من اده وهلك به شئ او تلف هل فيه ضمان ام لا الجواب ان هلك شئ و  
 تلف بماء ذكر في المسئلة كان على من اخرج ذلك ضمان ما هلك ويختلف بغير خلاف مسئلة اذا ضرب لواضحة ابنه فهلك من الضرب هل عليه ضمانها  
 ام لا الجواب ان كان ضرب هذا الواضحة المذكرة بخلاف عادة الواضحة في ضرب التهمة اليه يرضونها فان لم يرض ذلك عادة لا يطاع  
 في تركه الحمل الا بها فعليه لضمان لانه منع في ذلك انكارا لضررها عن حاجج العادة التي ذكرناها فلا ضمان عليه مسئلة اذا ضرب المود  
 الصبي للثايب فمات ما الحكم في ذلك الجواب ان الضرب المود للصبي للثايب الضرب المعتاد فذلك الضرب كان عليه للثايب في ماله مغلظة الجحارة  
 لان ذلك فعل شبيه للمعد وفي اصحابنا من قال ان الية على غاقله والاول هو الاظهر الاقوى مسئلة اذا كان لسان صبيان من الطم  
 الواحد منها مشاهدا والاخرى غير مشاهدا فقال لغيره استاجر بك لثقل هذه الصبرة وما حلت فحسنا ذلك هل يصح هذا العقد لا الجواب  
 اذا استاجر على لوجه المذكور في المسئلة كان العقد باصا في الصبرة المشاهدة دون الاخرى لانه لم يثبت شاهد لانه شرط صحة العقد فحصل  
 الواحد منها وهي المشاهدة لها ولم يحصل في الاخرى فصح في تلك المشاهدة وبطل في الغاية مسئلة اذا استاجر من غيره شيئا بلبسة غريبة  
 هل عليه فيه ضمان ام لا الجواب ان استاجر لغيره بلبسة غريبة كان عليه لضمان لان الاثر اشد ما يبلغ في بلبسة غريبة ولم يشرط الاثر  
 به مسئلة اذا استاجر ابنه ليهربها من طر بلبس مثل ان يكون المسافة الى العينة مصر فسا فرها الى ناحية طلب  
 عليه ضمانها ام لا الجواب ان اصل ذلك كان عليه ضمان الدابة لانه قد اعتك ما وقع الشرط عليه ضمان والاول صحح مسئلة اذا استاجر غير لغيره  
 مئة على ان يكون جلد هاله هل يجوز ذلك ام لا الجواب ان يجوز ذلك لان جلد المنة لا يجوز بيعها بغير خلاف مسئلة اذا حبل لسان غيره  
 حرا كان الخيول وتملوكا فثبت هل عليه ضمان ذلك ام لا الجواب ان عليه ضمان ذلك لان الخبس سبب لتسوية واذا كان كذلك كان عليه ضمان كما ذكرناه  
 مسئلة اذا قال نجبا طان خطلي هذا النوق فلان وهما وان خطني في عقد كان ذلك وهم هل يصح هذا العقد لا الجواب ان هذا العقد صحيح  
 لقول النبي المؤمنين عند شرطهم لان الاصل جواز ذلك المنع منه بغيره في الية لا دليل عليه مسئلة اذا استاجر اصبعا لغيره له  
 غنما معينة العقد هل له ابدلها بغيرها ام لا الجواب ان هلك الغنم كلها انضبط له العقد لم يكن له ابدلها لان العقد وقع على ما هو معين وهو  
 الهالك فان هلك بعضها انضبط العقد الهالك بغيره منها لم يهلك منها ولم يبدل الهالك بغيره مثل ما قد متناه من ان العقد وقع على معين وهو  
 اخص به ويشترط فيه ليد ولا غيره مسئلة لغيرها اذا انتخب هذه الغنم هل يجب على الراعي رعي بعضها ام لا الجواب ان لا يجب على الراعي رعي  
 نتائجها انما مثل ما قد متناه من ان العقد وقع على غنم باعيناها واخص بها دون غيرها ونشأ عنها فلا يلزم ذلك مسئلة اذا استاجر  
 رعي لغيره غنما واطلقه فهلك بعضها لم ينتخب هل له ان يبيع ما هلك منها ام لا وهل يجب على الراعي رعي ما انتخبه ام لا الجواب ان استاجر كل  
 واطلق لم يعين كان على الراعي ان يرعي ما جرت العادة بان يرعاها الواحد فان كانت العادة ما تكان ذلك وان كانت اقل واكثر كان ذلك  
 وان هلك وان هلك شئ منها كان لصاحبها ابدلها فان نجح كان على الراعي رعي بعضها معها لان العادة جارية بان لا يفضل في الرعي من النخا  
 واتهمها مسئلة اذا استأجر كذا ليداع عنه هل يجب له اعلاب الكمال الجواب ان استاجر كذا الا كان الداع على المساجر فان شرط على  
 الكمال ذلك كان صحيحا لان العادة جارية وقد ذكرنا ذلك لا يجوز مع الشرط والاول صحح مسئلة اذا استاجر انسان من غيره حاما ما هل يجوز  
 لصاحب الحمام ان يشرط على المساجر لنفقة على ما تنسحب ام لا الجواب ان لا يجوز ذلك لانه متى شرط عليه هذه النفقة كان قد شرط عليه نفقة محبوبة  
 وهذا لا يصح مسئلة لغيرها ان انفقر فيقعد ذلك ثم يخلع في مقدار النفقة ما يكون الحكم في ذلك الجواب ان اختلغا في ذلك كان  
 القول قول المساجر مع مائة لانه ما بين مسئلة اذا استاجر انسان اذا اهل يجب عليه تنظيمها لغيره اذا املوا او لوجه اذا اشتد او على ذلك  
 الذار الجواب ان استاجر لدارو كان الخلاء مملوا او لبا لوجه مستند كان تنظيم ذلك اصلاحا على المالك ان كان الخلاء مملوا وانما انما لوجه  
 بعد استئجار المساجر كان عليه تنظيم ذلك لانه لا نه حصل بسبب جهته لا من جهته غير مسئلة اذا استاجر ادا فاهدا واهدا واهدا بعضها  
 واخرى واخرى بعضها هل يلزم المالك بناءها وصلاح ما دمنها ام لا الجواب ان لا يثبت في الدار كما ذكرنا لانه لا يثبت على صلاحه بناءه  
 بل يكون الخلاء للمساخر في فتح الاجاه او اضماها لان عقد الاجاه نازل عن الذار المساجر فاذا اطلبتم حرجا بطل المالك بناءها  
 باب ما تل من جوار الفقد والصدق والقبول بالحق بن لئ مسئلة اذا اوفت غلاما وشرط ان يكون نفقة من كسبه

وفاي ان انما ضامن ان كانا ضامنا في كل واحد منهما

# مسائل للفظ من جمل الفقير

شيء اخر اطلق هل يصح ذلك ام لا الجواب ان شرط ذلك ان يكون نفعه للام في كسبه ونعمه وحسب شرطه وان اطلق كان في كسبه لان الغرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه وانما يمكن ذلك سيقا عين الوقف وعينه انما يفي بالنفع فيصير كانه قد شرط لها في كسبه مسئلة اذا كان المملوك وفقا وجنى ما الحكر في ذلك الجواب ان اجنا هذا المملوك جناية وكان جناية بعد اوجوب الفضايل وخطا بوجوب المال ان كانت جناية عند عليه الفضايل فلا يفتل الوقف فيه وان كانت فضايل فخطا بوجوب المال غير متعلق بفسه لا تباها تغلق بفسه من بيعه في فاما من لا يبيع فلا يرش لا يتعلق بها ويكون المال على كسبه المال ويكون له في كسبه اذا كان المملوك في فضا هل يجوز ان يجرها ام لا وان كان جاز فاما ذلك فيعمل بها الجواب ان يجر هذه المملوك جاز لانه عقد متعاونة على منعها وهو يجر مجريها فاما ما هو الكسب والوقف عليه ان ذلك من كسبه وكسبه الكسب عليه مسئلة اذا قال نصد بكذا اهل فبذلك الوقف ام لا الجواب لا ينفذ ذلك الوقف لانه يجهل صدقة الوقف ويجهل ايضا الصدقة المفروضة في اقرن بغيره نذر على الوقف حتى ذلك والقرينة تقول وفقت وهذا صحيح في الوقف وحسب نصد صدقا موقفا ومحبلة قبله وموقدة اخرى او يقول صدقا لا يباع ولا يورث ولا يوهب في هذه الا لفاظا كلها تنص الى الوقف مسئلة اذا وقف المسلم وفقا على كسبه وبغضه هل يصح ذلك ام لا الجواب ان هذا الوقف لا يجوز خلاف لان هذه المواضع من ارسلكم وسبب ان يباع على كل المسلمين والوقف عليها وقف على كسبه ذلك ولا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا وشروط ان يبعه متى اراد هل يصح الوقف ام لا الجواب لا يصح هذا الوقف انه خلاف مقتضاه لان الوقف لا يباع وهذا قد شرط بغيره ذلك لا يجوز مسئلة اذا وقف وفقا وما لا لو اهل قبل فبضه هل يطل المنة ام لا الجواب لا يطل هذا العقد هو الواهب قبل فبضه كالباع في نه لا يطل في بقية الجواب مسئلة اذا قال لعلمي وعلمي هل يصح ذلك ام لا الجواب هذا يصح لقول النبي ايا رجل عمر عمره ولعقبه فاما هي تلك بظاهرها لا يرجع تلك اعطاها فانه اعطاء عطاء وقت فيه لو اريدت مسئلة اذا اطلق ايضا في لعمرهم بكذا كالعقب فقال هذه الدار لك عمره فادامت حيث لي هل يصح ذلك ام لا الجواب ان الامر ذلك كان صحيحا ويكون الدار للمعجزة فادامت عادتنا الى المعجزة والى رتبة فان كان قد مات وقد قال بعض الناس بخلاف ذلك فيصح ما ذهبنا اليه لان العبد بين الطائفة وفيها الجدة باب ما تل تخلق باللفظ مسئلة اذا اخذ غبطة هل يجب عليه ان يقيم ام لا الجواب عليه ضمان ذلك لانه اخذ مال الغير بغير حق مسئلة المسئلة بعينها اذا اخذها ولونه الضمان ثم شبهها هل يبرئ عنه الضمان ام لا الجواب لا يبرئ عنه الضمان لان ذمته قد شغلته بغيره يحتاج في ذلك الى دليل لا دليل عليه وايضا فهو مجري مجزاه اذا سرق من غير شيئا ثم الفاء في منزله لا ينفك عنه ضمانه نسبة مسئلة اذا وجد انسان لفظه ثم اخذها ثم عاينه منه ثم وجدها اخر فاحذهاها يكون الاول او له بها ام الثاني الجواب لا ولا ولي بها من الثاني لان الاول لما اخذها استحق الغريم بالمال الثاني اخذها بغير استحقاق مسئلة اذا وجد انسان لفظه وحضر اخر فوصفها اهل يجب على الملقط تسليمها ام لا الجواب لا يجب على الملقط تسليمها الا بسنة شاهدين او شاهدين يمين واما مع خلاف ذلك فانه لا يجب عليه تسليم ولا يجوز تسليمها عند الوصف اذا قام في قلبه الوصف لها اما صادق الا انه ذلك يجب عليه بلزوم من حيث ان وجود ذلك عليه لزومه انما يكون مع البينة وانما فاما انه لا يجب عليه تسليمها الا ببينة انه لا دليل على وجود ذلك عليه لزومه بغير البينة مسئلة اذا سلم اللفظ الى من يدعيها بالبينة وحضر اخر ادعاها واقام بذلك البيضا الحكم في ذلك الجواب الحكم في ذلك ان يقر بينهما فمن خرج اسم اخذها لان على ذلك العمل بين الطائفة وفيها الجدة كما قد تراه مسئلة انسان ضاع له عبد بالاشام فوجد مصر وسببه عند غيبه عند فاضى مكه فقال له عبد من صفته كذا وحاله كذا وذكر صفته واقام بذلك شاهدا بشهادة بان ضاع منه عبد هذه صفته لم يعلم انه زال عن ملكه الى الان فلما ثبت له هذه البينة عند فاضى مكه ساله ان يكت له كذا بدينك الى فاضى مصر بغيره فبينة بما ثبت عليه فكذلك كذا با حكيما واصل الكتاب الى فاضى مصر هل يجوز تسليم العبد اليه بهذا الكتاب ام لا الجواب لا يجوز تسليم العبد اليه بذلك لان الصفه قد ثبتت وبشبهة يطابق بعض الصفه الصفه فيجوز ان يكون عبد اخر افض صفته لصفته هذا الاخر فاذا حضر شاهدان اللذان شهدا بمكة عند فاضى مصر وحضر العبد فشهدا بان فالاشهاد بان هذا العبد لهذا الرجل فيجوز تسليمه اليه لان الشاهدين شهدا على عين وشهائهما في الاول على صفته والصفه قد ذكرنا ما فيها مسئلة هل يجوز ان ضاع له شيء من امواله وان يجوز لمن يجره جلا ام لا الجواب ان هذا جاز ليقول الله نعم ومن جاز به جاز به نعم مسئلة اذا ابى عبد انسان وحضر له انسان اخر واخلاه وقال الذبح جاء به شاة على خيل او انا اسحقه عليك قال لاخر لم يتا طبع على جعل ما الحكم في ذلك الجواب ان هذا اخلافا كان ذلك كان القول قول صاحب مع بئس ان المصخر يدعي حد شرط والاصل ان لا شرط وعليه ذلك البينة والا كان القول قول الاخر مع ما قد تراه مسئلة اذا كان لسان مملوكا ايقان فقال لعمره ان جنته بمملوكي لغلا في كان لك على كذا الفاء باحد المملوكين واخلفا فقال لما لك لم اشك على هذا وانما شاة طنك على الاخر فقال الذبح جاء به شاة طنك على هذا دون ذلك فاما الحكم في ذلك الجواب ان هذا اخلافا كان ذلك كان القول قول المالك مع بئس لان الاصل ان لا شرط كان



مسائل الوصية في جوازها

مسائل الوصية من غير الميراث

قد تناه في المسئلة المتقدمة على هذه مسئلة بعضها اذا اختلفا فقال لما لك شطرت لك نصف بنها وقال لغيرها بالملوك بل شطرت  
لغيرها بالحكم في ذلك الجواب ان اختلفا في لفظ الشطر على ما ذكر في المسئلة كان للملك الجاه بالملوك اجرة المثل مع مائة لما لك لانه  
المدعى عليه مسئلة اذا قال انسان من جام بملوكي الابن فلدي بنها فمن قولكم انما جارية واحد فلدي بنها وان جاء به اثنتان فلها الدنيا وان  
جاء به ثلاث فلهم الدنيا فما القول فيه اذا قال من خلنا ربي فلدي بنها ردي فلها واحد واكثر وهل يجري ذلك مجرى ما تقدم في الدنيا  
الجواب ان حضر الابن ام لا الجواب انما قول في المملوك الابن بما ذكر ان عندنا ان الدنيا يكون لمن جابه سواء كان المدعى به واحدا  
اكثر وهو صحيح اما قوله في لادها ذكرنا مائة بل من كل واحد كل واحد منهم وانما يردهم جميعهم فاستحق جميعهم الاجرة لان السبب المطلوب الغرض  
المقصود حصل من جميعهم لا من كل واحد منهم على الانفراد فبان الفرق بين ما ذكرناه مسئلة اذا قبل لغيره ان يجني بمملوكي الابن فلما عتبه  
دراهم وقال الاخران جنيته بغل عشرين درهما وقال الاخران جنيته بثلثون درهما فوجه التلافة في دفعه واحدة وجاوب في دفعه  
واحدة هل يجب على كل واحد عليه ما ساء له ام لا الجواب ان جازا وبني في دفعه واحدة وجاء به في دفعه واحدة على الوجه المذكور كان لكل  
واحد منهم ما ساء له العمل لانه ثلث العمل فيكون لمن ساء له عشرة ثلثة وثلث لمن ساء له عشرين ثلثان وثلث لمن ساء له عشرين ثلثان  
جاء وبني في دفعه واحدة على ما ذكرناه في المسئلة المتقدمة وانما كان كل واحد منهم يستحق الاخذ بالاسم له ولو جاء به كل واحد على الانفراد  
مسئلة اذا قال من حضر مملوكي الابن كان له ذابرة او فصيل هل يصح ذلك ام لا الجواب ان لا يصح لانه مجهول فان احضره كان له اجرة المثل  
لان هذا العقد فاسد مسئلة اذا قال لغيره ان احضر مملوكي الابن كان ذلك على من حضر قال الاخران احضره كان ذلك عشرين درهما  
فاحضر جميعهم في دفعه واحدة ما الحكم في ذلك الجواب ان كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان لمن ساء له فيصير ثلث اجرة مثله لان العمل  
له مجهول وكل واحد من الاخرين ثلث ما ساء له على ما ذكرناه في المسئلة المتقدمة لانهم جاءوا في دفعه واحدة ولانه عمل ثلث العمل مسئلة  
اذا قال لغيره ان احضر مملوكي الابن كان ذلك على من حضر وهو غير مملوك هل ينفي الدنيا الذي ساء له وبنا ذلك الاخر فيه ولا ينفي الذي ساء له  
الجواب ان كان الامر على ما ذكر في المسئلة كان للذابرة نصف بنها وان غير احضره معه في دفعه واحدة ولانه عمل نصف العمل ولما  
الاخر فلا ينفي شيئا لانه مطلق بذلك فان طلب شيئا كان له نصف اجرة المثل مسئلة اذا وجد ثلثان ليطا واختلفا في اخذه وثلثا حاطبه  
كفما الحكم بينهما الجواب ان تشا في ذلك اقرع بينهما فخرج اسم من البهتان الفرعة لتعمل عندنا في كل امر مشكوك لا فرق في هذين  
الاشئين ان يكونا رجلين وامرأتين او رجلا وامراة وان كانا غير ثلثين مع كونهما مسلمين مغيبتين دفع الى الافضل منهما وان كان احدهما كافرا  
والاخر مسلما وكان الكافر ابوا كافرا فزني سلم الى الكافر وان اصبحت ابوية مسلما سلم الى المسلم فان كان احدهما مغيبا والاخر يدا التسليم الى  
المقيم علمنا لان يكون هذا المسافر يدا التسليم لموضع بله منه فزنيها واهل ومصلحة يوبد على مصلحة مع المقيم فانه يسلم اليه مسئلة اذا جازا  
اللفظ على غير جنابة ما الذي يحكم به في ذلك الجواب ان جازا على غير موكان مسلما صغيرا وكبيرا اجزا بن خطا كانت الذب على عاقله وهي يدا الممال لانه  
لا عاقل له سواه وان تغتصب في يدا الممال ولا نزلو كان له مال ومات فكان لبيت الممال وايضا فانه لا خلاف فيما ذكرناه وان كانت الجنابة  
عمدا او كان صغيرا مخرجا وخطاؤه سواء والدية في يدا الممال وان كان كبيرا فالذي جازا عليه مخير بين ان يعفو عنه او يقص منه فاب مسائل  
يتعلق بالوصايا مسئلة اذا كان لافسان بنت امة فقال وصيت لزيد مثل نصيب بنه ما الذي يجب لزيد الجواب ان اوصى بذلك  
كان لزيد النصف عندنا ان اجازة الوارث وان لم يكن ذلك كان له الثلث لان كل البيت لو انقضى مسئلة اذا كان له ابان فقال وصيت  
لزيد مثل احد ابني ما الذي يجب الجواب ان اوصى على ما ذكر كان للموحي له الثلث ويكون الممال بينهم اطلاقا لان الموحي له مضا الى الاشئين  
مسئلة اذا كان له شعبة بنين فقال وصيت لزيد مثل نصيب لهما ما الذي يجب الجواب ان اوصى كذلك كان الممال كله عندنا للبيت النصف  
بالشبهة والباقي بالرد كان له مثل نصيبها مضاها النصف وللموحي له النصف فان اجازت البيت الوصية اخذ وان لم يجرها كان له  
الثلث لان الوصية باكثر من الثلث لا يجوز الا ان يجزها الورثة مسئلة ان كان ثلثا وبنات بنو اربع زوجات قال وصيت لزيد مثل نصيب  
ورثي ما الذي يجب للموحي له الجواب للموحي سهم ما ذكره هذه المسئلة نصي من ثلثين للزوجات الثلث من ذلك رابعة احدهم سهم  
وللموحي له سهم فلن نصيبها هنا نصيب لزوجته وهو ربع الثلث سهم واحد بقي سبعة وعشرون للبيت ولا شئ لبيت الابن لانها محجوبة بولد  
او اكان له ابن فقال وصيت لزيد نصيب بنه هل يصح ذلك ام لا الجواب ان لا يصح لانه قوله نصيب بنه كان قال ما ينفي ابني ما ينفي  
ان لا يصح ان يصح غير مسئلة اذا كان لافسان مملوك لامل له سوا فاعطه في مرضه الله مات فيه ما حكم الجواب ان الحكم فيه ان الورثة  
انما اوزع عنه ومضى وان لم يجز بطل العتق في ثلثة بنات ويكون الولاء في ثلث للعنف وينقل الى عصبة مسئلة اذا

مسائل الوصية حول الفقه

دھی



# مسائل مير جلال الدين

من غير الاولاد لاجل  
الثلاثين

مع عدم نجسها  
من الاخوات الاخرى

الام مع استخفاف الاب للسدس لم يصح اجتماع ذلك لان الاب تباين في السدس مع وجوه الاولاد والكلالة لا يقع اجتماعها في الميراث مع الاولاد  
مسألة هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك لان هذه المسئلة تعول والعول باطل عندنا والواجبان باخذ من نصيب  
النصف هو الزوج والنصف باخذ هما الاختان او ما زاد عليهما من الاب والام ومن الاب والباقي والنصف باخذ يكون نصيباً للثلاث فلو  
فرضت جوهها مع الاخوات الذين ذكرناهم لم يصح اجتماع ذلك لان المسئلة يكون قد غلبت لان البنت حق بالميراث من الاخوات والاخوة  
ايضاً من كل ذلك فلو لم يصح اجتماع النصف مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان مجتمع اثنان او اكثر منها من كلالة الام مع زوج  
ف يكون للزوج نصيبه هو النصف للثلاثين او ما زاد عليهما من هذه الكلالة لفرض الثلث الباقي يرد عليهم في الزوج ومثل ان يجمع اب  
وام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث مع عدم نجسها والباقي للزوج مثل ان يجمع اخ من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع اثنان  
او ما زاد عليهما من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب الام ومن قبل الاب بالنصف بالنسبة وللثلاثين او ما زاد عليهما  
من كلالة الام الثلث بالنسبة والباقي يرد على الاخت من قبل الاب الام ومن قبل الاب مثل ان يجمع ام وزوج فيكون للزوج النصف للام الثلث  
والباقي يرد على الام مسألة هل يصح اجتماع النصف مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوج فيكون للزوج النصف للام  
السدس مع وجوه من نجسها من الاخوة والاخوات والباقي للزوج مثل ان يجمع واحد من كلالة الام مع زوج فيكون لهذا الواحد السدس بالنسبة  
وللزوج النصف الباقي يرد على الواحد من هذه الكلالة ومثل ان يجمع اخن للاب ام واحد مع واحد من كلالة الام فيكون للاخت من قبل الاب  
والام ومن قبل الاب بالنصف وللواحد من كلالة الام السدس يرد التباين على من كان من قبل الاب الام ومن قبل الاب بالنصف هل يصح اجتماع  
الربع مع الثلثين الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع البنات مع زوج فيكون للبنات او البنات الثلثان وللزوج  
الربع والباقي يرد على البنات مثل ان يجمع الاخوات او اكثر منها من قبل الاب الام ومن قبل الاب مع زوجة فيكون للاخت  
المذكورة الثلثان ويكون للزوجة الربع مسألة هل يصح اجتماع الربع مع الثلث الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام وزوجة فيكون  
للزوجة الربع وللأم الثلث الباقي للزوج مثل ان يجمع ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث والباقي يرد على الام ومثل ان يجمع اثنان  
او ما زاد عليهما من كلالة الام فيكون للزوجة الربع وللثلاثين او ما زاد عليهما من هذه الكلالة الثلث والباقي يرد على هذه الكلالة  
مسألة هل يصح اجتماع الربع مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام واحد مع واحد من كلالة الاولاد وزوج فيكون لكل واحد منهما  
السدس الاخر واحد كان له السدس وللزوج الربع والباقي للاولاد وان كانوا ذكورا واذكورا وانما تكون ابناً واحدة كان للاب الام السدس  
وللزوج الربع والباقي يرد على البنت والابوين او احدهما ومثل ان يجمع اب وام وزوجة فيكون للام السدس مع وجوه من نجسها من الاخوة والاخوات  
وللزوجة الربع والباقي للزوج مثل ان يجمع ام وزوجة فيكون للزوجة الربع وللأم الثلث الباقي يرد على الام ومثل ان يجمع واحد من كلالة  
الام مع زوجة فيكون للزوجة الربع وللواحد المذكور السدس والباقي يرد على الزوج مسألة هل يصح اجتماع النصف مع الثلثين الجواب  
لا يصح ذلك لان مجتمع البنات او اكثر منها من البنات مع زوجة فيكون للزوجة النصف وللبنات الثلثان والباقي يرد على البنات مسألة هل يصح اجتماع  
النصف مع الثلث الجواب لا يصح ذلك لان النصف يباين السدس مع وجوه الاولاد ومع وجوههم لا يثبت استخفافا لثلاث لان فرض استخفافا في الام  
فذلك لا يكون لامع عدل الاولاد وكذلك ان فرض استخفافا لثلاث مع عدم نجسها من الاخوة والاخوات وان فرض استخفافا لثلاث او ما زاد  
عليها من كلالة الام فذلك لا يقع لامع عدل الاولاد مسألة هل يصح اجتماع النصف مع السدس الجواب لا يصح ذلك مثل ان يجمع اب وام  
واحد مع الولد او ولد الولد زوجة فيكون لاحد الابوين السدس وللزوجة النصف والباقي للاولاد فان كان الاولاد ذكورا واذكورا  
انما كان ذلك من كان واحد الفرض كان هذا النصف بالنسبة وللزوجة النصف ولكل واحد من الابوين السدس الباقي يرد على البنت والابوين  
واحد مسألة هل يمنع من الارث شيء ام لا الجواب لا يمنع من الارث الاكثر والرق والفعل بعد ابعث استخفافا مسألة اذا مات اثنان وخلف ابن لبنت  
وبنت ابن ما الذي يستحقه كل واحد منهما من الميراث الجواب البنت يستحقه ابن البنت لثلاث ثبات الابن الثلثان لان كل واحد منهما باخذ سهم  
من يفرق به والبنت يفرق به ابن البنت ثم والبنت يفرق به بنت الابن ابوها فلذلك للام اذا اجتمع مع اخيها الذي هو ابوها البنت لثلاث له  
الثلاثين مسألة المسئلة بينهما وان اجتمع معهما زوج او زوجة كيف ينجح الميراث الجواب اذا اجتمع معهما زوج او زوجة كان للزوج الربع  
اول للزوجة النصف وللبنت الابن ثلثا الباقي لابن البنت ثلثا الباقي وكذلك في اخت الزوجة النصف مسألة اذا مات اثنان خلف بنت  
بنت وبنتي بنتين كيف يستحقان الميراث الجواب البنت خلفت بنت كان لها فرضها وهو النصف الباقي يرد عليها فان كان خلف بنتي  
بنتين كان هما فرض من يفرقان به وهو الثلثان مسألة المسئلة بينهما اذا اجتمع بنت لبنت وبنت لبنتين وزوج او زوجة كيف يكون الحكم فيهم  
في الميراث الجواب ان اجتمع الزوج والزوجة مع بنت لبنت كان لفرضه ربع وان كان زوجا واثنين كان ثلث وزوجة لبنت البنت النصف فرض



مِائِلُ الْبُرْجَانِ فِيهِ أَهْلُ الْفَقْه

[illegible]

مَسَائِلُ الْمَشْرِعِ وَالْمَقْصِدِ

[illegible]

# مسائل النكاح في الفقه

احدهما فان اثنه الاثنان كان حيا واحدا ورث ميراث واحد وان تقبل احدهما ولم يقبل الاخر كان حيا ورث ميراث اثنين **باب اكل نكاح**  
 مسئلة اذا كان للزوجة ولها اذنت لكل واحد منهما في نفقة زوجها فادعى كل واحد منهما ان عقده مفقود على عقدا الاخر وانها غالبة بذلك  
 انكرت فادعى عليها من العلم ولم يكن لاحد الوليين بينة على ادعائه ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان الامر على ما ذكره ادعى كل واحد منهما علمها  
 العلم بما ادعاه وانكرت كان القول قولها مع بينتها انما لا تعلم ذلك لان الاصل ان لا علم لها بذلك مسئلة المسئلة بعينها انكرت انما غالبة  
 بذلك وجب عليها البين بانها لا تعلم ذلك ونكحت عن البين ما الحكم في ذلك **الجواب** انكرك عن البين ردت البين على الوليين فان  
 نكح احدهما عن البين وحلفا جميعا بطل العقد فان حلف لواحد من الاخرين كان الحكم للزوجة لانها حلفت له فادعت على ادعائه مسئلة المسئلة  
 بعينها ادعى الوليان عليها بذلك واعترف لكل واحد منهما بما ادعاه ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا اعترف لكل واحد منهما بما ادعاه بطل العقد  
 لان الجمع بينهما لا يصح مسئلة اذا زوج الرجل اخاه من قبل واما في الزوج واختلف الوارث والزوج فادعى الوارث عليها بان اخاهما زوجها  
 بغيرها فماذا هو الحكم مع ذلك في الميراث لان نكاحها فاسد وادعت على اخاهما زوجها بغيرها وانما اشغى الميراث من الزوج لان نكاحها صحيح  
 كيف تحكم في ذلك **الجواب** اذا اختلفا على الوعد المذكور كان القول قولها مع بينتها لان الوارث مدعى بخلاف الظاهر لان الظاهر في النكاح انه  
 على الصحيح مسئلة اذا كان الزوج مجنونا وادعت وبطلت عنه هل يصح ضمن الاجل الغنلة ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان هذا الاجل انما  
 يثبت بيمين بعد ان تثبت العقد وليس تثبت العقد الا بقول الزوج لانها لما لا تقوم البينة عليه اذا كان هكذا فثبتت عنه لا يصح وان كان كذلك لم يصح  
 ضرب هذه المدة له مسئلة اذا كان الزوج غافلا واعترف بانه عاين وضمن له الاجل وانتهى الاجل وهو مجنون هل يصح من وجهه الدخول عليه  
 والمطالبة بالنفقة ام لا **الجواب** لا يصح الدخول عليها ولا يجوز الفرية بينهما لانها ان كانت شيئا وادعت انه لم يطأها في مدة الاجل كان القول قول  
 الزوج مع شبهة ومع كونه مجنونا لا يمكن التوصل الى ما عده فيما تدعيه واذا كانت بكر او انكر الزوج وادعى انها اغتصب نفسها ولا يمكن من طهارتها  
 ان يدعى انها اغتصبها ورجعت عندتها هذا مع امكانه لا يصح من الجحوف لم يكن الى الفرية بينهما سبيل مسئلة اذا كان لافسان ابنتان اسم الواحد منهما  
 نعم وهي الكبيرة واسم الاخرى صغيرة وهي الصغيرة فقال لمن يريد الزوج باحدهما زوجتك بنية الكبيرة صغيرة وقال زوجتك بنية الصغيرة نعم هل يصح  
 النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك صح النكاح لان الكبيرة صغيرة لانه لا اسم غيرها وكذا ذلك القول في الصغيرة لان الصغيرة صغيرة والاسم غير لازم  
 مسئلة اذا كان ثبت احد وقال زوجتك بنية صغيرة واسمها نعم هل يصح ذلك النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك صح النكاح لان بنية صغيرة لا  
 والاسم غير لازم مسئلة اذا قال زوجتك بنية ولست انا وقال هكذا بنية هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان العقد لم يثنأول فاحده  
 منها بعينها ومن شرط صحة الثناءول لذلك مسئلة اذا كان له ابنتان صغيرة وكبيرة واسم الكبيرة واسم الصغيرة صغيرة فقال زوجتك بنية نعم وكو  
 الصغيرة فقال الزوج قبلت فكان نعم ونوى الكبيرة هل يلزم النكاح ام لا **الجواب** اذا قال ذلك لزم العقد في الظاهر لان نكاحها في الاسم كان الظاهر  
 نكاح الكبيرة الا انه في الباطن فاسد لان الولي وجب للصغيرة والزوج قبل النكاح الكبيرة فقبل عنها البنية والولي هذا ان صدق ان لم يصدق  
 فالنكاح في الظاهر لم يزل مسئلة اذا تزوج الرجل امرأة واصدقها مملوكا مديرة وجبت في ذبيرة فطلقها قبل الدخول بينهما ما الذي يحكم به في **الجواب**  
 اذا كان الامر على ذلك كان له مضغ لان الزوج في الذبيرة يصح فالمملوك عين ما له مسئلة المسئلة بعينها وطلقها قبل الدخول بها والمملوك مديرة  
 يرجع في ذبيرة ما الحكم فيه **الجواب** اذا كان كل كان له الزوج على المرأة نصف ثمة المملوك لا يملك له اخذ مضغ مع نكاحه مسئلة المسئلة بعينها  
 وطلقها قبل الدخول بها والمملوك مديرة لم يرجع في ذبيرة ولم يأخذ الرجل النصف من الثمة الى ان رجعت في الذبيرة ما الحكم في ذلك **الجواب** اذا كان كل  
 كان نصف عين المملوك وفد قبل ان يكون محررا بين اخذ نصف ثمة الاول عند اقوى لانه عين ما له مسئلة اذا اصدقها مملوكا فبان لانه حر  
 كيف تحكم في ذلك **الجواب** اذا كان الامر على ما ذكر كان له في ثمة هذا الانسان لو كان مملوكا لانه اصدقها مملوكا فبان لانه حر  
 لها في ثمة مسئلة اذا قال اصدقك هذا الخلق فخر كيف تحكم في ذلك **الجواب** اذا كان كل كان عليه في ثمة الخمر عند سخطه لا يملك الخلق فبان انه  
 فاجبنا الفضة مسئلة اذا قال لها اصدقك هذا الخمر كيف يكون الحكم في ذلك **الجواب** اذا سمى الخمر وعينها كان لها مهر مثل لانها سمى ما لا يجوز  
 ان يكون مهر فامر فوجبه الفضة وادعى عليها المهر مثل مسئلة اذا اختلف الزوج والزوج فقال الزوج من زوجتك بالف بئاد وقال الزوج بل من زوجتي  
 بالف بئاد عينا الحكم في ذلك **الجواب** اذا اختلفا على ذلك كان لاحدهما بينة حكم بالبينة فان لم يكن لاحدهما بينة كان القول قول الزوج مع  
 لانها قد اتفقا على الالف وادعت الزوجة عليها لزيادة على ذلك فكان عليها البينة فاذا لم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج كما ذكرناه مسئلة  
 اذا شرط الزوجان في النكاح قبل يصح ذلك ام لا **الجواب** اذا كانا شرط ذلك في اصل العقد بطل النكاح لانه عقد يلزم بنفسه بخلاف الشرط الا يصح  
 فيه فان كان ذلك المهر لم يطل النكاح وكان العقد صحيحا والخطا ثانيا والملازمة القول وسواء الله المؤمنين عند شرطهم مسئلة اذا تزوج امرأة  
 على صداق عينة ثم انما قال لا اسم نفسه حتى افضضا اهل بيتها ذلك ام لا **الجواب** اذا كان الصداق مؤجلا لم يكن لها منعه نفسها من التسليم لان هذا



# كتاب النكاح

بما جبل الصداق دخلت على الرضا بمثل نفسها الى الزوج قبل قبضه فليس لها الاضناح حتى قبض الصداق وكل ان كان قد دخل بها واملاها ما وا  
 كان لها ذلك فان كان وطئها لم يكن لها الاضناح ولها المطالبة بالهرم فذكر ان لها الاضناح فبها البتة وهو الاقوى **مسألة** اذا وطئ الرجل  
 زوجته فافضاها ثم زاد جاعها بعد ذلك هل يجوز له جاعها ام لا **الجواب** ان كان الموضع قد اندمل بعد الاضناح وبركان له جاعها وليس لها منه  
 وان لم يكن اندمل لم يجز له جاعها وكان لها منعه الى ان تشد من ثبر لا نه لو يكن من ذلك لم يؤمن على الموضع الثلث وان لم ينعق ان كان لم ينعق  
 وهو **مسألة** المسئلة بعينها واختلفا فقال الرجل قد اندمل الموضع وبر ولا خوف عليه قال مرة لم يندمل ولم يبر وانما اخاف الضمنا الحكم في ذلك  
**الجواب** ان اختلف على الوجه المذكور كان القول قولها مع يمينها فيها ذكر لانها لا تسبيل الى اقامة البينة عليه **مسألة** هل يجوز للرجل ان يزوج  
 المرأة على ان يكون صداقها عتقها فاما ام لا **الجواب** لا يجوز ذلك اذا كان غريبا عنها وينفق الاب عليها عقيب العقد لانها ملكة بالعقد **مسألة**  
 اذا كانت المرأة محجوة عليها ونزوحها الرجل صداق هو ابوها وقبل ولها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الولي لما يصر في بيعها ولو  
 عليه فيه منعه وهذا لا يقع لها فيه فلا يصح الصداق **مسألة** اذا اصدقها الزوج امها وكان ولها ابوها وقبل ابوها ذلك هل يصح ذلك ام لا **الجواب**  
 لا يصح ذلك لان هذا المسئلة وبين المقدمة لها ان يكون الولي ابوها وغيره والقول فيها واحد **مسألة** اذا اصدق الرجل المرأة انا من فانكر  
 الواحد منها وطلعتها قبل دخوله بها وكان للطلاق مثل القول بها الزوج عليها بنصف الصداق ما يشي برجع عليها في ذلك **الجواب** ان كان كل  
 من رجوع عليها بنصف هذا الموضع ونصف المكنون جبهها هو الصداق ولها الرجوع بنصف الصداق فوجب له ذلك **مسألة** اذا تزوج الرجل  
 على انها مسلمة فظهرت كافرة كتابية هل يجوز العقد ام لا **الجواب** ان كان الاثر على ما ذكر كان العقد باطلا لان نكاح الكفار عندنا  
 باطل **مسألة** اذا تزوج اربعة فتوة ففزع واحدة منهن ولم ينعق غيرها منهن هل يكون لها ختيان في المقام مع غيرها فزله وهل يضر له اجل  
 ام لا **الجواب** ليس له ختيان في ذلك لا يضر له اجل لان العقد صحيح ثابت بالانفاق ويخبر بها بفسخ في صحة الى دليل لا دليل عليه **مسألة**  
 اذا تزوج الرجل امرأة يهر في السر وعقد عليها في العلانية بغير خيال فاول ما لا يبرهن بها وانا البتة منها **الجواب** العقد صحيح المهر ثابت  
 الا ان هو العقد المهر الاول الذي عقد في السر لان العقد المهر فثبت به الثاني ليس بقصد صحيح لطلان عقد ما يفسخ في النكاح واذا كان هذا العقد  
 باطلا فالمرء المعلق على عدم بفسخ في النكاح وان كان هذا العقد باطلا فالمرء المعلق به كل **مسألة** اذا اختلف الرجل والمرأة في قبض المهر فقال الرجل  
 قد قبضت صداقك قال المرأة ما قبضت بالحكم في ذلك **الجواب** ان اختلفا كان القول قولها مع يمينها القبول وسوائه البينة على المدعي و  
 البين على المدعي عليه الزوج معترف بالمهر فمات لانها قبضت فعليه البينة فان لم يكن له بينة كان عليها البين كما قد تناه **مسألة** اذا اصدقها  
 ما ثم ودفع اليها ما ثم اختلفا فقال الزوج فقلت خديها هذا وقال الزوج بل قلت خديها صداقا فالحكم في ذلك **الجواب** ان  
 اختلفا كان القول قول الزوج مع يمينه ان لم يكن يمينه لانها مشفعا على ان الماتة ملك الزوج واختلفا في صفاتها انما الى ما كان القول  
 قول المالك وعلى من يدعي انها البينة فاذ لم يكن يمينه كان القول قوله على ما قد تناه **مسألة** اذا اصدقها مملوك او نصفه فزوج  
 له المملوك او النصف المذكور وطلعتها قبل دخوله بها هل يصح له الرجوع عليها في ذلك ام لا **الجواب** ان اطلقها قبل الدخول بها كان له الرجوع  
 عليها بالنصف مما اصدقها فان كان المملوك كان نصفه وان كان نصف المملوك كان نصفه وهو البيع لان الله استغنى عن الصداق ونصفه فقد  
 وهبها فاذ وصبه فقد قبضه واذا كانت وابنها فابضه وطلعتها قبل دخوله بها كان عليه الرجوع مما قبضه **باب مسائل تتعلق بالخلع**  
**مسألة** اذا اصدقها ما ثم وثم طلقها قبل دخوله بها فهل يفسخ جميع الصداق او نصفه **الجواب** ان اطلقها كما ذكر في المسئلة سقط جميع الصداق  
 على ما يثبت في ذلك ان الخلع عندنا لا يكون الا طلاقا واذا كان كذلك كان لطلعتها قبل دخوله بها واذا كان مطلعا كان له الرجوع بنصف الصداق  
 واذا رجع عليها بذلك سقطت النصف اذا استغنى عنها النصف سقطت بالخلع فلم يكن لها شيء وبان ذلك سقوط الجميع **مسألة** اذا اطلقها فاعادها واختلفا  
 في القضا والنفذ والجبر كيف يحكم في ذلك **الجواب** ان اختلفا في ذلك كان القول قول الزوج مع يمينها القبول وسوائه البينة على المدعي  
 واليمين على المدعي عليه الزوج فبها هو المدعي لا يدعي فانكره الزوج وكان عليه البينة فاذ لم يكن يمينه كان القول قول الزوج كما قد تناه  
**مسألة** اذا اطلقها فاعادها على الشرط مثل ان يقول الزوج ان اعطيني كذا فانت طالق هل يصح الخلع على ذلك ام لا **الجواب** لا يصح ذلك لان الخلع عندنا  
 طلاق والطلاق لا يقع عندنا بشرط **مسألة** اذا كان عنده جاربه ووطئها فمات فقال لزوجته طلقك على عمل هذه الجارية هل يقع الخلع والطلاق في  
**الجواب** لا يقع الخلع ولا يقع الطلاق بذلك لان العوض الذي هو المحل يجب ولا يصح الخلع ولا وقوع الطلاق والقول به المثل وقوع الطلاق  
 لا يصح لان الاصل شيئا لعقد براءة الزوج على من يدعي خلاف ذلك لا دليل ولا دليل عليه **مسألة** اذا اختلف الزوج في مرضها باكثر من مرضها  
 هل يصح ذلك ام لا فان صح فهل يكون ذلك من صلبها ام لا **الجواب** الخلع بما ذكر في هذه المسئلة صحيح لان المرض لا يطل الخلع عنها الا ان  
 منه ويكون ذلك من صلبها لئلا يفسخ فلا جناح عليها فيما افدت بغيره بين حال المرض وغيره فوجب جمل على عموم الا ان يدل دليل

باب الخلع  
 فيها



## مسائل الطلاق من جواب المسئلة

مسئلة اذا قال لمرأه زوجي طلقه بمائة فقال انت طالق ثلاثا بما تبيع من ذلك طلاق ام لا الجواب ان قال الزوج ذلك طلقته  
بواحدة وكان عليها المائة لان التلقظ بالطلاق الثلاث عندنا لا يقع منه الا طلقه واحده والزوج لم يطلب منه الثلاث فلا يلزم ذلك لانه كان التلقظ  
بوجه وكيفية هو عندنا لا يقع مسئلة اذا قال طلقه طلقه بمائة فقال انت طالق بما تبيع من ذلك طلقه من ذلك الجواب ان التلقظ  
من ذلك هو الاول لان العوى حصل بمقابلتها والثانية والثالثة لم يقع منها شيء لانه طلقها بعد ان بانثا الزوج بالاولى وطلاق الثانية باطل  
مسئلة اذا قال طلقه بمائة فقال لها انت طالق وطالق لم يكمل له كلف القول في ذلك الجواب القول في ذلك ان تقول انها طلقته بالمائة  
فان المائة في مقابلته الاولى كانت لمرأه بابنائها ولم يقع الثانية ولا الثالثة لانه لما ذكرناه اولاً في المسئلة المتقدمة وان قال في مقابلته  
الثانية كانت الاولى جعته ولم يقع الثانية ولا الثالثة وان قال في مقابلته الثالثة كانت هذه الطلقة واحدة وبطلت الثانية والثالثة مسئلة  
اذا قال لها طالق على ما في هذا الظرف من الخلع فخرج خيراً هل يقع الطلاق ام لا فان وقع فهل يقبض الخلع ام لا الجواب ان قال لها ذلك صح الخلع لانه  
في مقابلته ما يقع تمكده وبذلك في ذلك فلما اذا طهر الخلع فخران الواجب قبض كبد البئر لان الخلع مثل ينجبه بذلك مسئلة اذا كان له  
زوجتان فقال لاطلقتا بمائة فطلقها على التوثم اربعة بعد ذلك هل يقع ذلك ام لا فان صح كلف القول في كيفية قبض المائة منها الجواب ان  
طلقها على ما ذكرنا كان الطلاق صحيحاً ووقع بابنائها والرد عني وثمة في ذلك لانها حلت بعد ثبوت عقد الخلع اما كيفية قبض المائة فانه يجب  
عندنا ان يقبض من كل واحدة منهما النصف من ذلك مسئلة اذا قال لزوجته طلقك بمائة واثنت ضامنتك ذلك وانكرت الزوجية ما ائتم  
عليها كيف تحكم في ذلك الجواب الحكم بين البينونة صحيح لا غير ان الزوج واقره بذلك اما ما ادعى على الزوجية فالقول قولها مع  
لان مدعى عليها عقد مضاعف والاصل ان لا عقد هذا اذا لم يثبت له بينة على عواها فاما ان ثبت له على ذلك بتدبيره حكم له بها باسقاط  
يتعلق بالطلاق مسئلة اذا قال لزوج زوجته طالق لم يوافقها البينونة هل يقع الطلاق ام لا الجواب ان الطلاق عندنا لا يقع  
الا بينة في تعني من ذلك لم يقع لقول رسول الله <sup>عليه السلام</sup> الأعمال بالنيات مسئلة اذا قال لها انت طالق فان قام بذلك ان دخل عرواها هل يقع كطلاق  
ام لا الجواب ان قال لها ذلك لم يقع طلاقاً لانه علقه بشرط وكل طلاق علق بشرط فانه عندنا لا يصح ولا يقع مسئلة اذا قال لها انت طالق  
ملا البلد وملا الدنيا هل يقع طلاق ام لا الجواب ان قال على الشرط وبشرطه البينونة وقعت طلقته رجعت وان لم يكن على ذلك لم يقع  
شيء وكذلك لو قال لها طالق او بما تبيع طالق لان البانحة ذلك كلمة واحدة مسئلة اذا قال لها ان بدئك بكلام فانت طالق فقال له  
ان بدئك بكلام فبكرت طلاق وعنى ان بدأ احدهما صاحبه ام لا الجواب لا يقع فهنا طلاق ولا علق لانها جعته عندنا لا يقعان به  
لانه ان بشرط وذلك مشروط مسئلة اذا قال لها انت طالق طلاق الجرح والستة وطلاق الجرح او لرضا فلان هل يقع طلاق ام لا الجواب ان  
قوله انت طالق طلاق الجرح والستة وطلاق الجرح او لرضي فلان فانه ان كانت البينة حاصلة والشرط وقع واحدة رجعت وان لم يكن ذلك  
حاصلاً لم يقع شيء فان قال ردت بقولي لرضي فلان ان رضيت فلان كان الطلاق مضاعفاً وقع لانه يكون بشرط والطلاق عندنا لا يقع به  
كما ذكرناه في غيره موضع مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق قال ردتي ان افول انت طالق قال لها طلقك وقال ردتي افول مسئلة  
منقول لك انك هل يقع طلاق ام لا الجواب ان قال ما ذكرنا في المسئلة من قوله في الحكم والباطن فيما بينه وبين التلقظ ان الله تعالى يقول  
الاعمال بالنيات واحكام التلقظ لا يكون مضاعفاً الموضع الذي في اللغة الا بالنية والفسد فاذا قال ما نوبت قبل قوله مسئلة هل يصح ان يقول  
بقوله انت طالق اكثر من طلقه واحدة ام لا الجواب لا يصح ان يقول ذلك اكثر من طلقه واحدة وان نوى اكثر منها لم يقع غير الواحد لان الاصل  
بقاء العقد ووقع الواحد بصريح الطلاق مع البينة صح عليه ما زاد على ذلك وبغير البينة صح عليه ليل فصح ما ذكرناه مسئلة هل جعل طلاق  
زوجته طلقه رجعتاً وارجعتها قبل انفضاء عدتها ولم تعلم بالرجعة ففرضت عدتها ونزعت رجلاً اخر ثم حضر الزوج وادعى انه ارجعتها في عدتها  
وثبت ذلك له ما الحكم في ذلك الجواب ان ثبت له ارجعها قبل انفضاء عدتها بطل نكاحها من الزوج الثاني دخل بها ولم يدخل لانه تزوج بها  
هنا زوج وذلك لا يجوز وايضاً فلا خلاف انه لو لم يدخل الثاني لثرت على الاول واذا ثبت له الرجعة ثبت الزوجية وبطل النكاح الثاني كما قد  
مسئلة هل يصح الابداء من الذي ام لا الجواب لا يصح ذلك لقول الله تعالى انك الذين يقولون من فسادهم وهذا عام في الذي المسلم مسئلة  
اذا قال له رجل فارقت زوجك قال نعم هل يقع طلاق ام لا الجواب ان قال ذلك حكم بطلقة واحدة لا ذراً لبايعاها فان قال نعم اوردت بقوله  
نعم الا في بطلان تقدم منه قبل هذه الزوجية وقصد المرأة فالامر على ما ذكره وان كانت له بينة كان عليه البينة لان ذلك خبر معتد وان لم يكن له بينة  
كان القول قوله مع يمينه مسئلة اذا كان له زوجة فقال له اخر لك زوجة فقال له هل يقع بذلك طلاق ام لا الجواب لا يقع بذلك طلاق  
لانه كاذب مسئلة اذا قال لزوجته انت طالق واحده في شين ما الحكم في ذلك الجواب ان قال ذلك ونوى الطلاق وقعت واحدة رجعت  
كان عارفاً بالحنث الضرب ولا يكون عارفاً بذلك مسئلة اذا قال لها انت طالق واحده لا يقع عليك هل يقع طلاق ام لا الجواب ان قال

مِنْ أَعْلَى السَّمَاءِ وَتَمْلِكُنَا

[illegible]

# مسائل العبد في الفقه

قد وجب على الزوج بعد ذلك الا ان سقطت بالبينة او باللعان والمرأة ما افتر بانها لا تفكر فلا يجب عليها حضانة ولا حدة فان صدقها زوجها على ذلك كان عليه حدة الا ان يثبت بالبينة وان اكد بها وقال انها ارادت الفقة وكان القول قولها مع يمينها فاذ حلفت سقطت عوادة وان تكلمت عن يمين زوجها عليه فان حلف تحقق عليها بيمينه الا فراد بانها لا تفكر فله وسقط عنه حدة الفقة ويجب عليها حدة الفقة الا انه لا يلزمها حدة لانها لا يجب بالنيكول او اليمين كسائر اذا كان لرجل اربع زوجات فذمت وجب عليه الحد وكان له ان يثبت بالبينة لانها لا تفكر فله وسقطت عوادة وان تكلمت عن يمين زوجها الجواب في الاربع لم يخرج ان يلاعن من دفعه واحده بل يلاعن من كل واحد منهن مفتره لان اللعان بيمين واليمين لا يفي في حوالة ان سئل اخل بغيره لا فمسئلة بيمينها ولم يقع منه ثم رضى ان يثبت بواحدة منهن في اللعان وشاكن في ذلك ما الحكم فيه الجواب ان لم يحصل الرضا من سبعة في اللعان وحصل المشاحة في ذلك فوقع بينهم فمن خرج اسمه من ابنته بيمينه حدة الفقة وان كان الزوجان زوجا وزوجة ولم يلاعن وحده على ذلك ثم قد فها بذلك التنازل فله يجب عليه حدة الفقة لا الجواب في الاربع لا يجب عليه حدة الفقة لانها لا تفكر فله وسقطت عوادة وان تكلمت عن يمين زوجها طائما يكون بان يحمل الصدق والكذب هذا فحكم بكذب مسئلة اذا فها بذلك ولا عنهما ثم قد فها ثانياً بان ذلك لزوجا هل يجب عليه حدة لا الجواب لا يجب عليه حدة لانها لا تفكر فله وسقطت عوادة وان تكلمت عن يمين زوجها بان يحمل الصدق والكذب مسئلة اذا فها بذلك ولا عنهما ثم قد فها ثانياً بان ذلك لزوجا هل يجب عليه حدة لا فقال الرجل للمرأة قد فها انت صغير ففعلت الخبر ففعلت المرأة بل في ففتي انا كبره ففعلت الحد ولم يكن لاحدهما بينة ما الحكم في ذلك الجواب اذا لم يكن لاحدهما بينة كان القول قول الرجل مع يمينه لان الاصل الصغر فاذا الحلف لم يجد بل يغير بها الى اللعان فنظر فيه وان كان الفقة وقع وهي من الصغر حدة لا يوطى مثلها مع كان فغيره فغيره ادبوا ولم يغيره ان يسطع بالبينة وان كان في حد يوطى مثلها مع كان عليه الخبر وعليه ان يلاعن ليطسطة به مسئلة بيمينها وشهد المرأة شاهدان بانها قد فها وهي كبره وشهد للرجل شاهدان بانها قد فها وهي صغرة ما الحكم في ذلك الجواب ان كانت البينة موزنان ناربخام مطلقا كان الحكم لبينة المرأة لانها اثبتت ما اثبتت البينة الاخرى وزبانه فوجب نفقا لزوجها وان كان النابح ناربخام احدا كانت متحاضين وحكم بذلك بالفرع بانها ثلث يقولون العبد مسئلة اذا لم الرقة العدة بالطلاق واستخف السكة لذلك فهل يخطى في منزل الزوج او غيره الجواب ان الاستخف في ذلك بالطلاق والله يخطى به السكة استخف في منزل الزوج لقول الله سبحانه لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان باتن فبما حشمت بينة يمينه ذلك لثبنت له كسئل المرأة وليس ملك لها بل لانه تعانها عن اخراجها منه الامع اثباتها بما حشمت بينة والله يكون ملكا لها لا يجوز ان يخرج منه على حال مسئلة المسئلة ببيع الزوج المنزل ما حكمها في تكبيل عتقها بيمينه وفي الجواب ان كانت الزوجة مقدة بالافراء او بالحل وبيع زوجها المتزلم يبيع بيمينه لذلك لان مده استخفا في النابح بيمينه واستثناء منفعه بمجولة في بيع لا يبيع وان كانت مقدة بالشفقة بالبيع ويصح ويحرم بيع مع الاجارة في نية لا يفسد ما عندنا فكم للساجد كمال العدة فكذلك كمال المدة مع العدة مسئلة المسئلة ببيع الزوج وعليه ان ما الحكم في ذلك الجواب ان كان عليه ببيع وبيع المنزل وكانت المطلقة قد استخفت السكة وعجزت ثم طلق الزوجة استخفت السكة كانت هي كالعقار ولم يقد علم لان حقهم مقدم على حقها فبسكتهم وبينها لذلك مسئلة اذا طلق الرجل زوجته واستخف السكة في منزلها المملوك ومات المطلق قبل انقضائها وورثت لزوجها واداء وامته المنزل هل يبيع ذلك علم ام لا الجواب لا يبيع حتى يملكه الا الوارث من ذلك الا بعد ان نفقة العدة لان المرأة استخفت السكة في الدار على النصفه التي هي عليها فليس لهم بيعها ثم يبيع ذلك عما هو عليه لا بعد وال استخفاها بيفقه مده عتقها مسئلة اذا امر الرجل ببيعها ففعلها فخرج الى بعض الامصار واطلق ذلك فخرجت ثم اخلفا وقال الزوجة ففعلت وقال الزوج لا كيف لقول في ذلك الجواب ان اخلفا على ذكره كان القول قول الزوج ويجب عليها الرجوع الى المنزل فعند بيمينه لان الاختلاف من الجاهل بينهما اختلاف في بينة الزوج وهو اعلم بما اراده من ذلك مسئلة المسئلة بيمينها وماذا لزوج واخلف الزوج مع الوارث ما الجواب الجواب اذا كان الامر على ذلك كان القول قول الزوجة لانها والوارث قد دسا وباني ففعل العلم بما اراده الزوج وظاهر قوله موافق لمحو الزوجة لان قوله لها اخرجي الى المصر الفلاني ظاهر النقلة فوجب له ذكره مسئلة اذا ابتاع العبد الماذون له في الفقة بالدين جانيه هل يجوز لسبه وطوبها ام لا الجواب ان كان على العبد بن لم يخل وطوبها حتى الغرء فان فضل الدين جانيه ذلك ان لم يكن على العبد بن كان له طوبها لانها مملوكة ولم يتعلق بها حتى العبر مسئلة اذا باع الرجل جانيه ثم بان بها محل وادعى انه منه هل يقبل عوادة ويخطى به الولد ام لا الجواب ان صدق المشتري فيما ادعاه الحق به الولد وانفقت البيع وان كان قد افتر في وقت البيع بيمينها وانث بانولد بعد الاستبراء لافل شتهه الحق الولد بصفاتي الجانيه ام ولد وانفقت البيع وانث بانولد بكثر من شتهه من وقت الاستبراء لم يخطى الولد بل يكون مملوكا له ثم بما حاله فان كان المشتري لم يبطاها وانث بالولد لافل من شتهه من وقت الوطى لم يخطى به وانث به لشتهه من وقت ذلك كان لاحفانه فكون الجانيه ام ولد وان كان النابح والمشتري وطباها جميعا من غير ان يثبت بها واحد منهما ففخرج واحد منهما بالفرقة فخرج الحق الولد ان كذب المشتري بالبيع ولم يكن النابح افتر وقت البيع بان فوطاها لم يقبل قراره لان الملك قد انتقل الى المشتري في ظاهره ولم يقبل قوله في قراره فيها هو ملك لغيره

نحو ما ذكرنا من هذا لان عتقها بيمينه لا يفسد بيمينه وان كان قد عجز عليه

# مسائل الرضا في الفقه

Sub

هذا هو المسائل التي هي في الرضا في الفقه

باب مسائل تتعلق بالرضا مسألة اذا كان لرجل زوجة طفلة لم يبلغ سنين ارضعها ام في هذه المدة لم ينضج العقد ويحرم على الزوج نكاحها الا  
 الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في الزوج في هذه المدة انضج العقد ويحرم على الزوج نكاحها الا انه اذا ارضعته بلبن ابيه فكانت هي اخذت من ابيه  
 ام وان ارضعها من غير لبن ابيه كانت اخذت لاصولها ويجوز ان يثبت كونها زوجة له ولا يجل نكاحها مع ذلك لان الزوج من الرضا ما يحرم من النسب  
 والاشكال في ان من كان منكره من كراهه من النسب لا يجوز ان يثبت كونها زوجة له ولا يجل نكاحها مع ذلك لان الزوج من الرضا ما يحرم من النسب  
 اذا ارضعها بلبن ولد انضج نكاحها وحرم على طوفاها لانها بصيرة في نفسها وهي بنت ابنه وذلك محرم من الرضا لانها لم ينضج نكاحها من النسب وان ارضعها  
 من لبن غير ولد كانت بنته وولد وكان النكاح صحيحا لان له ان يزوج برية له مسئلة اذا ارضعها جده هل ينضج النكاح ويجوز له وطؤها  
 ام لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 هل ينضج نكاحها ويحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 ما لا يثبت معه عقد ولا يقع فيه وطؤها مسئلة اذا ارضعها ربة اجنه ما الحكم في ذلك الجواب ان نكاحها من الرضا ما يحرم من النسب وان ارضعها  
 النكاح وحرم وطؤها لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 فليكن ابيه انضج النكاح وحرم وطؤها لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 ربة ابيه ولد ان ينفذ النكاح على من كان كك مسئلة اذا ارضعها ربة اجنه ما الحكم في ذلك الجواب ان نكاحها من الرضا ما يحرم من النسب وان ارضعها  
 النكاح ولا يحرم وطؤها لان ذلك جازم مع بنت الخال مسئلة اذا ارضعها ربة اجنه ما الحكم في ذلك الجواب ان نكاحها من الرضا ما يحرم من النسب وان ارضعها  
 بنته ولد ذلك جازم مع بنت الخال الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 لانها بصيرة في نفسها لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 فان كان كذلك انضج نكاح الزوجين جميعا لانه يكون قد جبر بين الام وبناتها وذلك لا يجوز ولا يجوز له ان ينفذ على الكبر ابداء عقد النكاح  
 لانها بذلك تضمنت من مهادها ذوا الصغرى لا يجوز عليه العقد عليها ابداء وان كان قد دخل بالكبر ولد ان ينفذ العقد عليها في المسانف مسئلة اذا  
 كان لرجل زوجتان الواحدة منهما اكبر والاخرى صغرى لم تنم سنين والكبرى لها من غير وطء لها جبا وتزوج بها رجل اخر ثم ارضعها الكبر الصغرى  
 ما الحكم في ذلك الجواب ان حكمها هو لان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 الاول الثاني ابداء الا ان الاول فانها بصيرة في نفسها من كان زوجها وما الثاني فلا ينضج من هي زوجة فلا وذلك لا يجوز في النكاح وان كان  
 الزوجان جميعا دخل كل واحد منهما بالكبر حرم من الصغرى عليها ابداء لانها بنت جوارها وذلك لا يجوز وان كان قد دخل بها احدهما دون الاخر  
 ابداء على الذي يدخل بهادون التكميل بدخل بها وان كان لم يدخل بها واحد منهما لم يحرم على واحد منهما ونكاحها لان نكاحها على مسئلة اذا كان  
 لرجل زوجة تكل سنين ولرجل اخر زوجة كبر طلق كل واحد منهما زوجة وتزوج كل واحد منهما زوجة الاخرى ارضعها الكبر الصغرى ما الحكم في ذلك  
 الجواب ان الحكم في ذلك ان الكبر يحرم على كل واحد منهما ابداء اما انها تحرم على زوج الصغرى فلا ينضج من هي زوجة وما على زوج الكبري  
 فانها ام من كانت زوجة في النكاح لا يجوز وما الصغرى فالقول في نكاحها عليها او على واحد منهما ان كانا جميعا او احدهما دخل بالكبر  
 وفي نكاحها جميعا على الاخرى على فاده ما في المسئلة المسئلة على هذه المسئلة مسئلة اذا ولدت المرأة من نكاحها وارضعها بلبنها مولودا غيرها  
 ما الحكم في ذلك الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 تكون اما الله ولد شرعا ولا يشرع بالان في بها فليس بالمشترط فيها فلم ينضج الرضا في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 بمولود الصغرى المعبر في الزوجين يكون الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 وجرى مجرى لبن ابيه ان ينفذ نكاحه مسئلة اذا ارضعها من ثدي كثر او من هو مثل لبن فارضع به مولودا هل يكون له حكم ام لا الجواب ان الحكم في ذلك لان  
 اللبن انما يكون له حرمة بان يكون لبن وولادة واما ان كان غيره ذلك فلا يشرع له حرمة فلم ينضج الرضا في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 مسئلة اذا ارضعها من ثدي كثر او من هو مثل لبن فارضع به مولودا هل يكون له حكم ام لا الجواب ان الحكم في ذلك لان اللبن انما يكون له حرمة بان يكون لبن وولادة واما ان كان غيره ذلك فلا يشرع له حرمة فلم ينضج الرضا في النكاح وحرم  
 ان يرضع عنه نصفه من مال الكاينة واداه على ان لا يرضع عنه نصفه واداه عليه مسئلة اذا ارضعها من ثدي كثر او من هو مثل لبن فارضع به مولودا هل يكون له حكم ام لا الجواب ان الحكم في ذلك لان اللبن انما يكون له حرمة بان يكون لبن وولادة واما ان كان غيره ذلك فلا يشرع له حرمة فلم ينضج الرضا في النكاح وحرم  
 ومن يرضع عنه كجرت يرضع عنها الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 ضوعا عنه كثره ابقى عليه ومثله كف يكون الحكم في ذلك الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 الباقي هو النصف فاداه ويطلق صفة بالان بدخل نكاحه لانه قد ارضعها بالمال واداه على ان لا يرضع عنه نصفه واداه عليه مسئلة اذا ارضعها من ثدي كثر او من هو مثل لبن فارضع به مولودا هل يكون له حكم ام لا الجواب ان الحكم في ذلك لان اللبن انما يكون له حرمة بان يكون لبن وولادة واما ان كان غيره ذلك فلا يشرع له حرمة فلم ينضج الرضا في النكاح وحرم  
 اسقاط الكل هل يجوز له ذلك ام لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم  
 اسقاط الكل هل يجوز له ذلك ام لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم

ما الحكم في ذلك الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم وطؤها عليه لا الجواب ان الرضا في الرضا المعبر في النكاح وحرم

مسائل تتعلق بالرضا





مسائل السبوق في أي مرجع النفقة

[illegible]

سنة الف الف  
م



# مسائل قصاص الجوارح

مناعة في الجوارح ضمان على من سلبها او هلكوا لانهم فيها له نفع فبما لا يستحق منه ذلك على الوجه مثل ان اسلم انسان ولده وهو  
صبي صغير له السابح لعله السباحة ففقد السابح كان على السابح ضمانه لانه لم يعلم ولا نفع له فيه لانه كان يجب عليه ان يحفظه  
وملازمه فاذا لم يفعل ذلك كان له مفرط ولو في ضمان وان كان المتعلم للسباحة كبراً لانه لا ضمان فيه لان البالغ العاقل اذا عرفت تعليم السباحة فهو  
الكامل الاحتياط في خوفه فلا ضمان على احد ذلك مسئلة اذ ادى عشرة في مجزئاً وبخسوا الجوارح اذا كانوا فصل هذا الانسان بعينه  
وكان ذلك منهم على فعله اوجب ذلك التودون كان خطا كانت له عليه في ماله مسئلة اذ ادى هؤلاء العشرة بهذا الجرح فوقع حلي واحد  
منهم ففصلنا الحكم في ذلك الجرح ان كان الاصل على ما ذكر في هذه المسئلة فبما لا اعتساراً ولهذا العشرة لانه هو المقابل لجنايته هذا المقتول  
على نفسه جناية الباقين يجب بها عشرة اعشاشا الذي يكون ذلك لا ولياً المقتول على عاقلة التسعة المذكورين مسئلة اذ اوقع الانسان في غيره  
ملكه حجر او لضرر بشر عند الجرح فاجاز انسان اخر بالجرح فقتل بضطر منقطع في البرقات هل الدية على واضع الحجر وعلى جاف البئر الجوارح التي  
على واضع الحجر ليس على جاف البئر لان واضع الحجر كان لواقع في البئر مسئلة وضع انسان حجر في ملكه وحفر حربة هذا الحجر فاضربنا  
فقتل بالجرح فسقط في البئر فقاتل الدية على واضع الحجر وعلى جاف البئر وعلى واضع الحجر لان واضع الحجر في ماله  
وجاف البئر هو المتكبد بذلك فكانت له عليه ون الاخر مسئلة اذ اوقع الانسان حجر في ملكه وخصر عنه بئر اجزاء اخرى فقتل بالجرح فسقط  
في البئر فقاتل هل يلزم ضمان الملك ام لا الجواب لا يلزم هذا المالك شي لان مقتول في ملكه ماله فله فاما المالك فدية له لانه لا يتكبد بدخوله في  
ملك غيره مسئلة اذ حفر البئر في طريق المسلمين كان ذلك الطريق واسعا وضمنا وكان ضده بمجر البئر منفعه المسلمين فوقع فيه انسان فملك  
هل على جاف البئر شي ام لا الجواب لا شيء على جاف البئر لانه لا يتكبد بذلك التواب منفعه المسلمين ولان البئر في ملكه كسرا مسئلة اذ انسان صبياً  
بعد هذا الزمان وادناه من طريق السهم فاضا به السهم فقتل هل ضمان على ابي السهم وعلى الكهنة وادناه في طريق السهم الجوارح ضمان دية الصبي على  
الكهنة وادناه في طريق السهم لانه هو الذي عرض ذلك بدونه الى طريق السهم وهو الكهنة فقتل ذلك وليس على الرعي شيء لانه لم يقصد بذلك مسئلة  
اذا اخرج الانسان على جانب له جناحاً الى طريق المسلمين فسقط خشيته من هذا الجناح على انسان فقتل هل على صاحب الجناح من ضمان ذلك  
ام لا الجواب ان كان هذه الخشية سقطت بجناحه فقتل الانسان كان عليه نصف الدية لان المقتول هلك من فعله من مخرج ومحتو فلو لم ذلك  
لما ذكرنا لما كانت الخشية انقصت فسقط ما كان منها على الجناح على الانسان فقتل فليس عليه ضمان واذا كانت انقصت فسقط النقص  
الخارج منها على الجناح على الانسان فقتل كان ضمانا للدية والفرق بين الاول في هجر الخشية وهذا الوجه الاخر انه وضع ذلك البعض في  
ملكه وذلك ماله وضعه فلا يلزم شي والثاني انه وضع الخارج من الخشية فيما ليس له وضعه فيه مسئلة اذ اوقع انسان على جانب جرحه فسقط  
على انسان فقتل هل على واضعها على الجناح شي ام لا الجواب ليس على واضع الجرح على الجناح شي لانه فعل في ملكه ماله فعله فلا يلزم له ذلك شي  
مسئلة اذ اوقع جماعة على بئر فيها اسد نظروا فسقط فيها منهم واحد فقتل هذا الواحد ثانياً وجب للثاني ثالثاً وجب لثالثاً رابعاً  
منقطو اكلهم فقتلهم الاسد ما الحكم فيه الجواب ان هلك بينهم على هذا الوجه كان الاول فدية لاسد وكان دية هدمه لانه لم يجر عليه احد  
وعليه ثلث الدية للثاني وعلى الثاني ثلث الدية لثالثاً وعلى الثالث ثلث الدية لرباعيها لانه لم يجر على احد ثانياً هلك بجناحه مسئلة  
من غدره عليه فان اذ جوا على الزبير فسقط هذا الواحد بذاته وادواهم كانت الدية على جميع من حضر لانهم قد اشتروا في دفع من  
سقط الاول من ربع الدية لانه سقط من فورة ثلثة وثلثان ثلث الدية لانه سقط من فورة اثنان وثلثان نصف الدية لانه سقط من  
فورة واحد والربع الدية كاملة مسئلة اذ ضرب انسان بطن دقة حاملنا سلت بعد الضربة ثم سقطت جيننا متساو وكان الضرب في  
جينها ديتا وكان الاسقاط وهي جينها مسلماً ما الحكم في ذلك الجواب ان اسقطت الجينين كل وجبت على المضارب ثمة وادناه لان الجناية  
اذا وقعت في مضمونه ثم سرها الى النفس كان الاعتبار في الدية بحالة الاستفاد ويجري في ذلك مجرى عبد قطع انسان يده ثم اعتق بعد القطع  
وسر الى نفسه يكون فيه ديتة حر لان الاعتبار في ذلك بحال الاستفاد مسئلة اذ ضرب انسان بطن مملوكه حامل لعتق بعد الضرب  
ثم اعتق الجينين بما ما الحكم في ذلك الجواب ان هذه المسئلة مثل الجواب عن المسئلة المتقدمة سواها في انه يجزئ الجين مائة دينار لان الجناح  
بحال الاستفاد وقد تقدمناه مسئلة اذ قطع انسان يد مملوكه واعتق بعد القطع ثم ابدل حال الحرية ما الذي يجب عليه الجواب ان الذي  
يجب عليه مضمونه مملوك لان الاعتناء بهنا بحال الجناية لانها لا تسر الى نفسه لا غيرها وهذا لم يعتد بحال الاند مال وايضا فانها اذا اندملت  
تزد على وجب الجناية شيئا وانما يسفر الاند مال ما كان وجب بالجناية فلذلك كان الاعتبار بحال الاستفاد كما ذكرناه مسئلة اذ ضرب انسان  
بطن امرأة فالتق جيننا واحدنا القنة من خبرتها وانكره ذلك ما الحكم فيه الجواب ان الحكم في ذلك ان لقول قوله مع يمينه لان اصله لانه  
ماضيا وعليها هي اليمين في ذلك لانها هي المدعية للضرب مسئلة المسئلة بينها واعترب بالضرب انكران هذا الجين اسقطته وادعى ما التفتة

مسئلة اذ ضرب انسان بطن مملوكه حامل لعتق بعد الضرب ثم ابدل حال الحرية ما الذي يجب عليه الجواب ان الذي يجب عليه مضمونه مملوك لان الاعتناء بهنا بحال الجناية لانها لا تسر الى نفسه لا غيرها وهذا لم يعتد بحال الاند مال وايضا فانها اذا اندملت تزد على وجب الجناية شيئا وانما يسفر الاند مال ما كان وجب بالجناية فلذلك كان الاعتبار بحال الاستفاد كما ذكرناه مسئلة اذ ضرب انسان بطن امرأة فالتق جيننا واحدنا القنة من خبرتها وانكره ذلك ما الحكم فيه الجواب ان الحكم في ذلك ان لقول قوله مع يمينه لان اصله لانه ماضيا وعليها هي اليمين في ذلك لانها هي المدعية للضرب مسئلة المسئلة بينها واعترب بالضرب انكران هذا الجين اسقطته وادعى ما التفتة



## مسائل الجواب المفيد

ما حكم في ذلك الجواب المتعلق في ذلك قوله مع يمينه لان الاصل برائة الدنة وعليها البينة لان ذلك مما يتعدن واقامته فيها اربعة مسائل  
المسئلة واعترضها بالضرب والاسقاط واختلفا فقالا سقطت من ضربك قاله هو بل كان الاسقاط من غير ذلك ما حكم فيه الجواب ان كانا مثل  
اسقطت الجنتين عقيب لضرب كان المقول قولها وكان عليه لضمان لان الظاهر ان الجنتين سقطت من ضربيه وكذلك القول فيه ان كان الاسقاط بعدا  
ويثبت لما بينه ابنا لم يكن ترك عليه متا لمة عن الضرب مع سقوط وان لم يكن لها بذلك بينة كان القول قوله مع يمينه لا يمتثل ان يكون  
الاسقاط من الضرب ثم غيره والاصل برائة الدنة **مسئلة** اذا سقطت لمرأة الجنتين فقال لوارث له للجاني من لي عملك لغيره  
الجاني لم يمتثل فليس عليه في ذلك الجواب ان اختلفا كما ذكرنا ان القول قول الجاني مع يمينه لان الاصل انما استهلك الاصل  
برائة الدنة **مسئلة** واختلفا كك ثم اقام الجاني البينة على ان يخرج ميتا واقامها الوارث على ان يستهلك الي البينين يقدم وعلى ابنا  
يعول **الجواب** ان اختلفا كان المقدم والمعول عليه بنية الوارث لانها تضمنت في ادمه مضيت على بنية الجاني ويجري ذلك مجرى من مات  
خلفه لدين واحد ما سلم والاخر مضرا في فان بنية المسلم هي المعول عليها لانها تضمنت في ادمه وهي جدوت لا سلام منه **مسئلة** اذا اتى  
على اخر بانه قتل له وليا وان له بذلك شاهد قل احضر الشاهد اشهدا احدهما بانه قتل بالعدا وشهدا الاخر بانه قتل عشيبة او شهدا الواحد  
بانه قتل مجروح وشهدا الاخر بانه قتل بسيف هل يثبت بذلك القتل ام لا **الجواب** لا يثبت بذلك القتل لان هذه الشهادة لم تكمل على فعل واحد لا قتل  
بكرة غير قتل عشيبة وقله بالحجر غير قتله بالسيف **مسئلة** اذا كان الاثنان ملقعا بكاء او اذا دابا جر مجروح ذلك شاهد شاهد على اخرا  
ضربه فقطعه مضيقين ولم يشهدا في وقت ضربه له بانه كان حيا ثم اختلفا فيه والجاني فقال الولي كان حيا في وقت ضربه له وقد قتل وقال الجاني  
ما كان حيا في ذلك الوقت ما حكم في ذلك **الجواب** ان كان الامر في المسئلة على ما ذكرنا واختلف الولي الجاني على الوجه المذكور وكان القول  
قول الجاني مع يمينه لان الاصل برائة الدنة **مسئلة** اذا ادعى اثنان على غيره بانه جرحه قطع يده او جرحه واقام المدعي شاهدا لخواه  
عاه بذلك هل يقبل شهادتهما في ذلك ام لا **الجواب** ان كان هذا الشاهد اشد اشد بذلك بعد ان دما الى الحج قبلت شهادتهما وحكم للشهود  
لان شهادته الاخ لا خيمه مقبولة وهذه شهادة ليس فيها جرح نفع ولا دفع ضرر وان كانت شهادتهما قبل لا ندما لم تقبل لانهما متهمان لان الحج  
قد يصير مضايضا لغيره على القائل يستحقها الشاهد **باب مسائل تتعلق بالحدود** **مسئلة** اذا وطئ الرجل امرأة وحضر بقة  
من الشهود منهم اثنان ان الرجل كرها وشهدا اثنان بانه طاعته هل يجب عليهما او على احدهما حد ام لا **الجواب** ليس على المرء حد لان  
الشهادة بالزنى في حقها لم يكلف اما الرجل فعليه الحد لان الشهادة في حقه بالزنى قد كملت لان في الجاني ان **مسئلة** اذا حضر بقة شهود  
شهادة بالزنى ثم ماتوا او غابوا قبل ان يحكم الحاكم في ذلك هل يجوز له الحكم بشهادتهم وبقية الحد ام لا **الجواب** لا يجوز له ذلك لان البينة في  
تجب ان يشهد بجره فان كان ما يوجب الحد جاز له الحكم بشهادتهم واقامة الحد على المثل عليه **مسئلة** اذا شهدا لاربعة على رجل بالزنا ووجع منهم  
واحد هل عليهم وعلى احد منهم حد ام لا **الجواب** على الثلاثة الحد فذكر ان عليهم الحد الاول فوى اما الزابع فعليه الحد لان ما ان يقول  
بشهادته واخطا وهو على الجاني جميعا فان نوجب لك عليه على كل حال **مسئلة** اذا وجد في اثنان قتلا في رجل صاحب لدا دانه  
قتله لاجل انه وجد في برة بجمته ما حكم في ذلك **الجواب** ان كان مع صاحب لدا بينة شهيد واليه بما ارغاه لم يكن عليه قودان لم يكن عليه بينة  
بذلك كان القول قول المقتول ويقتل القاتل **مسئلة** اذا تقبل اثنان موضعاً ودخلوا احدهما فاخذ السرفه ووضعها في القعب  
واخذها الخارج هل عليهما او على احدهما قطع ام لا **الجواب** لا قطع على احدهما لان كل واحد منهما ما اخرج السرفه من كمال الخزانة ومثل  
ان يعضها الداخل في القعب يجتاز مجتاز من خارج في اخذها في انه لا قطع على واحد منهما **مسئلة** اذا تقبل اثنان موضعاً ودخل احدهما  
اخرج مضاً بهل عليهما او على احدهما قطع ام لا **الجواب** لا قطع عليهما ولا على احدهما لمثل ما قدمناه من ان لم يتكامل الخراج ذلك من الحرة **مسئلة**  
اذا تقبل اثنان موضعاً وشهدا لضابط فجل وخرج ثم هوى اليه واخرج به بحسبه معوجه هل عليه قطع ام لا **الجواب** لا قطع لان هوى الخزانة  
من الخزانة كان بالة فلا فرق في جواب لقطع عليه بين ان يخرج به بالة او بغيره **مسئلة** اذا تقبل اثنان موضعاً وكان في الموضع ماء  
جاء فوضع القضا على الماء وجري الماء به فاخرج من المكان ثم خرج هو فاخذ هل عليه قطع ام لا **الجواب** لا قطع لان موضع له على الماء قد  
اخرج به بالة ولا فرق بين ان يخرج ذلك بالة هو ماء او غيره **مسئلة** اذا دخل اثنان حوزاً واخذوا جوهرة وابتلعها وخرج هل عليه قطع ام لا **الجواب**  
عليه لقطع لان بغيره ذلك كان قد اخرجها في جيبه جواب لا نعم يقصد بما فعله الاخر اجماعاً كك فكانه يخرج لها بالة **مسئلة** اذا دخل اثنان  
حوزاً فوجد فيه ثاة يمتد اربع دينار وهو النصاب الذي يجب بالقطع فذبحها فقصت قيمتها بالذبح ثم اخرجها بعد ذلك هل عليه قطع ام لا **الجواب**  
ليس عليه قطع لان ما يجب بالقطع عليه اخرج النصاب المذكور من الحوزة وان كانت قيمة هذه الثاة قد نقصت بغيرها فمما اخرجها وقيمتها اقل  
النصاب بل اخرجها وقيمتها اقل من النصاب وذلك مما لا يجب بالقطع **مسئلة** اذا تقبل اثنان حوزاً ودخله ثم اخرج منه ما قيمته ثمان دينار

مسائل الشفاء والدعاء والنبينا

[illegible]



## في المعيار الفقهية

بجمل ومقتود لم يعلم ذلك من حين انظرهم ثم علم وقت قيام الصلوة فلم يجز ان يسبح الصلوة بذلك الظاهر مسئلة من خلفه مسلمون  
 سألون من الامراض خلع عليهم وقت الصلوة وبخضرتهم ما في اذان فقال بعض منهم لبعض ظمروا وادوا الصلوة فخلدوا فيها فقال احدهم  
 انتم قد وجبت عليكم فافعلوه فاما انا فليس يجب علي لان طهارة ولا صلوة ماضية هذه المسئلة **الجواب** القائل بان لم يجب عليه طهارة ولا صلوة  
 لم يكن ما لك الشئ من الماء الذي بخضرتهم بل كان لهم ومنه وكان عالما منهم بانهم يمنعون من استعمال شئ منه ولا يجوز له ان يتباعه فكان ح  
 غير قادر على الماء وجب عليه بعد ذلك الطلب له والصلوة اخر الوقت فان تمكن منه الا كان فرضه لقيم مسئلة من مسلم وجب عليه اخراج الركوة مثله  
 لست معينه فلما اخبرها وجب عليه اخراجها منعة اخرى من السنة بعينها **الجواب** ان كان في بلد يعلم استحقاته لاخذ الركوة فلم يدعها  
 فافعلها الى بلد اخر ليدفعها الى من يصحها في ذلك البلد فذلك كان عليه لضمان لازم لا غناء عنها مسئلة امرأة مسلمة خطبها رجلان  
 مسئلة في وقت واحد ليس بينهما وبين احدهما رحم ولا عبودية يمنع من ذلك فخلدوا احدهما العقد عليها وحرم ذلك على الآخر في ذلك الوقت **الجواب**  
 التحريم عليه العقد على هذه المرة في هذا الوقت المذكور كان له اربع زوجات فلم يخل له العقد على خامسة مسئلة امرأة مسلمة صحح لغيرها  
 من المسلمين ان يعقد كل واحد منهم عليها لعقد النكاح يدخل بها ويطلقها ثم يفعل الاخر معها مثله ذلك كلهم في يوم واحد **الجواب** هذه المرأة  
 كبيرة السن ابنت من الجحش لا يستكمل عليها عدة الطلاق بينهما يكملها لها من التزويج فصح من تزويج الجحش بها على ما ذكرناه وهذا على قدر  
 احتياطنا الا ما كان بخلافه السيد المرتضى في خير من ان على هذه المرأة العدة وعلى هذا لا تقع هذه المسئلة مسئلة من سيدنا ابو  
 جعفر محمد بن موسى بن ميمون في مسئلة ما يجب انكم القاضيه بجمعة الماموفا تقطع ولم يجب عنها بشئ وهو ما قول في رجل نظر في امرأة اول الثا  
 فخرم ذلك عليه فلما ارتفع عنها دخل له فلما زالت الشمس خرجت عليه فلما كان العصر حلت له فلما غربت الشمس خرجت عليه فلما حضرت الشمس  
 الاخر حلت له فلما انصف الليل خرجت عليه فلما كان الفجر حلت له فلما ارتفع النهار خرجت عليه فلما كان الظهر حلت له **الجواب** في رجل نظر في  
 امه فزوم اول النهار بغيره ثم نظر بعد بشوة فكان ذلك محرما عليه فلما ارتفع النهار اشتراها عن مالها فحلت له فلما زال الشمس اعتمها فخرمت  
 عليه فلما كان وقت العصر خرجت فحلت له فلما كان المغرب ظاهرها فخرمت عليه فلما كان العشاء الاخرة كفر عن الظهار فحلت له فلما كان نصف  
 الليل ارتفع عن الاسلام فخرمت عليه فلما كان الفجر عاد له عاد الى الاسلام فحلت له اسلامه فلما ارتفع النهار دخلها من نفسه فخرمت عليه فلما كان  
 الظهر جدد لها معها عقد النكاح فحلت له مسئلة امرأة عشت الله سبحانه وتعالى فخلدوا عليها ما يحرمه طاعة الله في ليها **الجواب** هذه المرأة كانت حرة  
 فتضمن شهر رمضان وكانت خايضا فكتبت في ذلك عن زوجها فوطئها وهو غير عالم بباطن حالها مسئلة من امرأة مسلمة عقد عليها مسلم فعقد النكاح  
 فحلت له ساعة من النهار بالعقد فخرمت عليه بعد ذلك ابدا ولم يحدث هو ولا هي كذا ولا ما يقتضون ذلك **الجواب** هذه المرأة كانت بنتها رقيقة  
 هذا الرجل عقد عليها وهو غير عالم بانها امها فحلت له ساعة من النهار فظاهرا لعقد ثم بعد ذلك علم صحة النسبة بينهما فخرمت عليه **مسئلة**  
 رجلان كانا يمشيان تحت خايطة فسقط الخايطة على احدهما فقتله فخرمت نفقة الاخر عليه في هذا الحال **الجواب** في رجل تزوج ابنته من ملوكه فخر  
 بمشيان فسقط الخايطة على سيد المملوك من ميراث اللبث فخرمت بذلك عليه مسئلة امرأة اطاعت الله ففادتها زوجها للطاعة **الجواب** هذه  
 المرأة وزوجها كانا مشركين فاسلموا في زوجها على الشرك فوجب مفادتها له لذلك مسئلة رجل غاب عن امرته ثلثة ايام فافندت ليلته  
 فخرمت بعد ذلك بوجهه فخرجت الى نفقة فافندت ما افقة على زوجي ووجب لك عليه **الجواب** هذه المرأة زوجها ابوها فبعد ووقع اليه  
 ما لا واذن له في السفر التجارة بذلك شاؤا فبعد قبل خوله بهذه المرأة فلما مضى عليه من وقت خروجه يومان مات سيد ففادتها فبعد يراها  
 لهذه المرأة زوجت عليه بذلك وحلت للانواع في الحال فخرجت جلا فافندت الى العبدت المان يفند لها من تركها ايها ما تصرف في احوالها فافند  
 عليه ذلك مسئلة من رجل تزوج امرأة على صداق مبلغ الف درهم فلما اظلمها وجب عليها الف فمضت ثلثة ايام فافندت هذا الصداق  
 من زوجها ثم استشهد على نفسها بانها قد صدقت عليه به فلما علم بذلك طلقها فقبل خوله بها فكان عليه الف درهم بالصداق وحسناته وفيه  
 نصف ما فرض لها من الصداق يجب له رجوع عليها بذلك قبل الدخول بها مسئلة من رجل وجب عليه في يوم واحد حдан وعشر حدم **الجواب** في  
 عبيد قد خروا وذاوا وسكر فوجب عليه سلف الف والسكر ما ثم وستون سوطا وللزنا حشون جلد فذلك حدان وعشر حدم مسئلة من رجل حر وجب عليه  
 في يوم حدم كامل ونصف حدم وبعض حدم ربع حدم ثم حدم **الجواب** في رجل تزوج امرأة في يوم من شهر رمضان وتزوج في يوم بعد ساعة ذكره  
 امراته في يومه على الجماع ثم وطئ هيمه ثم عاد الى فحنت وقد حاضت فوطئها فوجب عليه الزنا ما ثم جلدته وخره شهر رمضان فغير بعض الحد لا كراهة فيه  
 على الجماع في هذا التهم نصف الحد ولو طئها في خمسة وعشرين جلدته وهو ربع الحد ولو طئها في ثمانية عشر سوطا ونصف هو من الحد  
 مسئلة من رجل وجب عليه في يوم واحد حشون جلدته وقطع يده ووجليده القتل الحرق بالنار **الجواب** في رجل يكره ذنا ثلاث مرات فوطئها  
 وقتل حرقا وقطع يده ووجليده ووطئ هيمه وقتل انا المسلمين استنجد بيده فوجب عليه الزنا ثلثة مرات فوطئها ثلثة جلدته واشرب الخمر ثلثة جلدته والقتل

نصف المملوك



فَالْأَخَانَةُ الشَّعْبُ

## تسلیم اکثریت



## في الامور المحكمات والامر بغيره القول

لا يرجع الى العبادة لكان الى العلم به طوبى ولما نعلم فيها ما نغنا من ذلك اللغة انا جعلت للفظه عبادة عن معنيين مختلفين جمع  
 بربها وانما يجوز ان زيد باللفظة الواحدة الامر بالامر بغيره اذ ان الامر بغيره كرامة النهي بغيره كرامة النهي بغيره كرامة النهي بغيره  
 للنهي كرامة له على جهة واحدة كل لا يجوز ان يربط باللفظة الواحدة الاقتصار على الشيء فلهذا من حيث كان يكون مراد للنهي بغيره  
 لرد قولهم لو انما باللفظة الواحدة المحقق الجواز لكان قد اذنا استعمالها فيما وضعه والعدل بها عما وضعه له ذلك متناها لكان  
 المتكلم بالحقيقة والجواز يجب ان يكون فاصدا الى ما وضعه لقوم والى ما يضعونه بل يمكن ان يكون متكلما باللغة ان يستعمل للفظه فيما وضعه  
 من غير قصد **فصل** في الامر بالامر من باب القول عبارة من قول القائل هو يودني الوتيرة فاعلم ان ارادة ما تعلق به قولنا امر لفظه  
 مشترك بين القول والفعل حقيقة بينهما بدلالة استعمال هاتين اللفظين لهما تارة في القول واخرى في الفعل لانهم يقولون فلان  
 مستقيم وغير مستقيم ودايت منه امرنا الخ واعجب في قول الله سبحانه واما امرنا واما التوراة قال سبحانه قالوا انجبين من امر الله والمراد  
 بذلك الافعال ولا شبهة واذ ثبت ذلك نظام الاستعمال ليل الحقيقة الا ان يقوم على الجواز دليل قلنا ذلك لان لغة العرب انما يعلم بما  
 باستعمالهم وانما كان استعمالهم للفظ في معنى واحد من غير دليل على انهم يجوزون به بوجوب القطع على انها حقيقة في ذلك يجب الاستعمال  
 في معنيين مختلفين يبين صحة ما قلناه ان الحقيقة هي الاصل في اللغة والجواز طار عليها بدلالة ان الحقيقة يصح ان لا يكون لها مجاز اذ يصح  
 ان يكون مجازا لحقيقة له ولا يلزم على ما ذكرناه الجواز من حيث كان مستعملا لانما عدلنا فيه بما بوجه ظاهر لا استعمالا لدليل فحسبنا  
 والظاهر محتملا انما بالحقيقة وليس احد ان يقول لو على ان استعمال لفظ الامر في الفعل على حد استعماله في القول بغير مسلم لكم ذلك بل لابد  
 في استعماله في الفعل من قرينة تدل على ذلك لانما ندع ذلك فيلزمنا الدلالة عليه انما ادعينا الاستعمال ولا شبهة في ذلك من ادعى خلافه  
 الاستعمال فلهذا دليل على انما ادعينا ذلك لم يلزمنا الدلالة عليه لان الاصل في استعماله ان يكون متعربا من القرين من حيث كان الاصل  
 فيه هو الحقيقة الخ لا يقتضي قرينة واذ ادعينا ذلك ما هو الاصل لم يجز لنا دلالته واستدل الخالف على انه حقيقة في القول وانه يشق من  
 لفظه الوصف لفاعله بانه امر ان ذلك لا يكون الا في الامر الذي هو قول لا دلالة لهم فيه على ان تسمية الفعل بانه امر ليس بحقيقة وهو حق  
 الخلاف من ان لم يكن كل ما يسميه بانه امر على الحقيقة يشق لفاعله الوصف بانه امر يلزمه على ذلك لاختصاص اللفظة عين بما يشق منه عين فحسبنا  
 وهو الجواز وان لا يكون مشتركة ومما اعتد به في ذلك قولنا بطلنا وهذا الجواب عن قولهم ان الامر بغيره كرامة النهي بغيره كرامة النهي بغيره  
 البني وان يقتضي امورا وما مراد به وان يدخل فيه الوصف لمن توجه اليه بطبع وعاملان كل لا يدل على ان الفعل لا يسمي على الحقيقة  
 امرا وانما يدل على ان ينقلوا عن اصل اللغة ان كل ما يسمي على الحقيقة يقع فيه هذه الامور وما لا تقع فيه لا يسمي بانه امر حقيقة و  
 وهذا ما لا سبيل لهم اليه **فصل** في جعل الربة بين الامر والمأمور لا يقع قول الجواز من امرنا المأمور لا يقع قوله اخبرته او سألته  
**فصل** في الامر بغيره مستعمل في غير ما كان مجازا بل يصح مشترك بين الامر والاباحة ولا يعلم احد ما مع الاطلاق الا بالبدل  
 وقلنا ذلك من حيث كانت هذه الصيغة مستعملة في الامرين معا قال الله تعالى اقموا الصلوة وهو امر قال داخلتم فاصطادوا وهو امر  
 وظاهر الاستعمال يدل على الحقيقة على ما قدمناه قولهم معقول الامر هو الطلب مما تدعو الحاجة اليه فلا بد ان يضعوا له لفظا وليس لا  
 هذه الصيغة غاية ما فيه ان يضعوا لفظا من ان لم يكن لا يكون مشترك على ان ما ذكرنا يبطل بالاباحة لان هذا المعنى موجود فيها وما  
 وضعوا لها لفظا يخصها وقولهم اهل العربية اذا امرت بالكلام في الامر بالاباحة لا يكرهون فيه سوى هذه اللفظة وهذا يدل على اختصاص  
 ولا الاشتراك بل قالوا ان لفظه افضل امر كذا قول وليس في ذلك ما يمنع من كونها الاباحة بل قد ضاقت على ذلك صلتا مرجعون  
 اليها الا بانه كما يرجعون الادب **فصل** في هذه الصيغة انما يكون امرا انا كان فاعلمنا مع كونها على رتبة من المأمور مراد المأمور  
 ذلك لئلا يفتقد في الدلالة على ان النهي انما كان نهي الكرامة النهي عن فعل الكلام في كونه ثم كادها فلا تطول بذكره ولا يجوز ان يكون  
 امرا لاداة الامر كونه امر لان ذلك يقتضي محضان وامر احدا بانما لا يريد بل بما يكرهه غاية الكرامة فقد انقضت على نفسه ذلك فحسبنا  
 ويقتضي صحة الامر بالقديم والمماضي وكل مستعمل كما صح الخبر عن ذلك من حيث كان خبر لا داة المخبر كونه خبرا وخلق الخالف بان اصل  
 شرطوا في الامر الوتيرة لم يشترطوا الادارة لظهورها ولا انهم لم يشترطوا انتقاء القرين والخالف يشترط انتقاءها وايضا فلا خلاف في  
 ان الامر طلب للفعل والقول بان الطلب لا يكون الا مع الاداة طريقة العقل لا كونه كلام في المعقول من معقول الطلب لا يجوز الرجوع الى  
 اللغة في المعقول من الامور وقولهم قد امر الانسان عبدا بما يكرهه فاصد ترفيع غيره عصيا العبد ليس شيئا ايضا لاننا  
 ذلك يكون امرا كما انه ليس يطلب منه للفعل في نفسه انما ذلك حكاية للفظ الامر بانهاام للعبادة طالب للفعل منه وامله به وقولهم  
 قد امرتهم ابراهيم بدينهم فلم يرد الذبح لحياتنا الذي امر به فداراه وهو مقدم الذبح كالاجتماع واخذ المذبح والعريضة

## كتاب الغنية

باسم مقدّمه ونشهد بذلك قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت لوفينا ما جازعنا فلا نراشفقان بقوله الذبح بعد امره بمقدّمه لا  
 العادة جازية بذلك اما القدا يجوز ان يكون مما ظن انه سيجي به من الذبح ويجوز ان يكون عن مقدّمه ما للذبح لم يكن بها زائدا على  
 ما فعله فان الغنية لا يجب ان يكون من جنس المقدّم لان خلق الراس قد يحد بدم ما يذبح ويجوز ان ما مورا للذبح نفسه قد فعله لكنه  
 كان زائدا جزاء عاد في الحال المتخالف بطل المحنة لهذا لو ثبتنا ابراهيم راي في المنام صيغة الامر لا دليل على ذلك قول اسمعيل  
 انقل ما تؤمر به من المستقبل **فصل** مطلق الامر لا يقتضي وجوبا ولا ندبا وانما يقتضي كل واحد من الامرين بدليل هذا  
 في الوضع للغة فاما في هذا الشرع فانما يجب جعله مطلقا على الوجوب على الفور وعلى الاجزاء وعلى الاحكام الشرعية موكدنا القول في  
 فانه يقتضي بهما الشرع مع الاطلاق فينا والمنع عنه فمما جازئ وكذا الالفاظ التي تدعى لغتها ما بها في وضع اللغة للاستغناء محو  
 على ذلك بغيرنا الشرع والدليل على ذلك الامامة وسنين ان جهة فيما بعد انشاء الله تعالى وعلى هذا يتكلم على ما يتعلق به الحال في قوله  
 من الطرفا لمعنه لان من صح ضربا فيما يدعيه بل لا نراه لانه في نفي منه على ذلك انما قلنا ان مطلق الامر في وضع اللغة لا يدل  
 على وجوب لا ندبا لا بدليل لانه اذا ثبت ان الامر انما كان امرا لا زادة المأمور به فزادة الحكيم له تدل على ان له صفة زائدة على حسنة  
 مما يستحق به المدح والثواب هذا يقتضي لوجوبه لندب معاذ لا يمكن والحال هذا القطع على احدها الا بدليل ايضا فمما استعملت  
 لفظ الامر في الايجاب الندب ظاهر لا استعمال دليل الحقيقة على ما بيناه وتعلق من ذهب الى ان مطلقه يقتضي الوجوب بدم العقلاء  
 الصمد على مخالفة امر مولا ولو لا ان مطلقه يقتضي الايجاب لاحتجوا على ان لا ندب لاننا لا ندب ان كل عبد يستحق الذم على مخالفة امر مولا  
 لان الصمد لو لم يكن عاديا بقوت منفعة مولا بخلافه امر او كان النفع فيما امر به يخصه دون سيده لما زادة احد من العقلاء وانما استحق  
 الذم اذا علم بالعادة او بشا هذا الحال كراهة مولا لها لقوله انه يخصص بها فيكون ذلك هو الذي لا جله استحق الذم دون مخالفة مجرد  
 الامر وتعلمهم بان الامر اذا احتل الايجاب الندب جمل على الايجاب ناعم فائدة واحوط في الدين ظاهرا لقضا لانه لا فرق بينهم بين  
 من عكس ذلك فقال اذا احتل الامر من وجب جمل على الندب وهو اليقين لانه لا فرق ما اعتبره من عموم القايده انما يكون في اللفظ المحتمل  
 فمما زاده واحد فاما اذا كان ما يحتمله كالمقتضى اذ غا احد المحتمل لا كادعا الاخر قوله ان ذلك لحوط للدين غير صحيح بل هو ضد الاحتياط  
 لا نريد ان يقال فيجوز منها اعتقاد وجوب الفعل منها الفرع على ذاته على هذا الوجه منها اعتقاد بفتح تركه وبما كره هذا الترك في كل ذلك  
 فيجوز ان من اقدم عليه يجوز فيجوز كون المأمور به غير واجب لان اتمام على ما لا يؤمن فيجوز في القبح كالانذار على ان يقطع على ذلك بينه وتعلمهم  
 بقوله ثم قل الذين يخافون من امره لا دلائل لهم فيه لان خلافا في الامر المطلق وهذا قد اقرن به وعبد له على وجوبه على ان المراد  
 التحذير من مخالفة الرسول على جهة مجرد النبوة يشهد بذلك قوله ثم في اول الاية لا يتخلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا  
 وهذا انكار على من لم يلزم الطاعة ثم لا جل بونه وخلافه على هذا الوجه كغيره لا شبهة على ان الاية تضمنت التحذير من مخالفة فعله فانك  
 اليه على وجه الوجوب مخالفة كما ان فعله ما اوجبه على جهته لانه مخالفة من اير ان ما امره واجب حتى يكون من ضله على غير هذا الوجه مخالفا  
 فثبت ان لا بدليل لهم فيها على موضع الخلاف تعلق من تعلق بان عادة السلف الخلف من لدن الصحابة الى الان جازية بحمل كل امر فاده  
 في قران او سنة على الوجوب من غير تطلب قرينة تقتضيه معترض بان السلف الخلف حكموا بوجوب الفعل الاجل  
 مطلق الامر وان يكون ذلك لدلالة ذلك لانهم عليه هذا هو الظاهر من حالهم يوضح عريضة انه لا خلاف في حملهم كثيرا من الاية  
 الواقعة في الكتاب السنة على السنة وحكمهم فيها بذلك هذا يدل على الاشتراك ليس له ان يقولوا انما حكموا في صيغة الامر الزاوية في الشرع  
 بالنتيجة لدليل منفصل لان ذلك يمكن عكسه عليه حكمهم فيها ما لو تجوز وشبه الخلف لنا في هذه المسئلة كثيرة ومن له ادنى اقل العلم  
 يمكنه الجواب عنها الصعق فلا تطول بذكر ما وتعلق من ذهب الى ان مطلق الامر يقتضي الندب بان ذلك هو المتيقن لا لا بدان بربها  
 الحكم من حيث كان قايدها لا بد من مرتبة لوجوبه موقوف على العلم بكونه الترك باطلا لا نقول لهم من ان علمت انه لم يكره تركه لما هو  
 به حق قطع على السنة الذي هو اقل قايدها ما لو امكن من حيث انه لو كره الترك لبين ذلك قبل لهم ما الفرق بينكم وبين من قال علم كراهة  
 الترك من حيث انه لو لم يكن كراهة لبين ذلك فان قلوا الفرق بين الامرين ان الاصل في العقل كون الترك غير مكره فلم يجز الحبان بذلك  
 فيه وليس كذلك فالتغير خالدها كرهها بل يجب الحال هذا ببيان لان البيان لا يتاح من حال الخطا فيقول لهم بعد ورود الامر بالعبادة عند  
 تغير حالها كما كانت عليه العقل لا بد من تغيره تركها وخرجها عن الاصل العقلي فان الامر بالصلوة مثلا امر بفعل كان في العقل لولا ذلك  
 الامر مخطو ومن حيث كان داخل مشقة على النفس من غير قايدها ولا بد من تغير تركها الذي كان في العقل اجبا وغيره ينقسم الى ان يكون  
 مكره ما يتكون الفعل اجبا لان يكون لامرها ولا مكره ما يتكون الفعل ندبا الى ان يكون مراد فيكون المكلف بخير بينه وبين الفعل

فصل في بيان  
 ان الامر اذا  
 احتل الايجاب  
 يقتضي الندب



## الاستدلال

ان البيان انما يجب في وقت الحاجة لا في وقت الخطاب على ما سندل عليه فيما بعد بعون الله والحكيم لقولنا لكلنا فعل كذا بعد شهر لما وجب  
بين له حكم الترتيب في وقت الخطاب هم لا يفرون في حمل الامر على الترتيب ان يكون على الفور او على التراخي فبطل ما قالوه **فصل** في الامور  
بعد الخطر لا يقتضي الا باحة المحض بل حكمه حكم الامر المبني فان اقتضى مبتدا وجوبا او ندبا او وقتا نكك بعد الخطر لان ما يدل على ذلك فيه  
بتغير الوقوع بعد الخطر فلا ينبغي ان لا يتغير ولا يودعه بعد الخطر المعنى الذي هو اكس من الجميع والى منع من اقتضائه الوجوب ان يمنع  
من ذلك ووجه بعد الخطر المعنى الذي هو اكس من الجميع والى منع من اقتضائه الوجوب ان يمنع  
لا يتجاوز ذلك ولا دليل على انه يقتضي اطلاق الخطر من غير زيادة عليه قولهم لم يجز في اوامر الكتاب لادارة الا ما هذه حاله لا يصح الاعتداء عليه لان  
خلات ما استمر عليه الوجوب **فصل** في الامور التي لا يجب ان يكون امرها ما لا يتم الشيء الا به قد يكون شرطا  
له وقد يكون سببا فيه كان سببا فالامر بالسبب امر به لان مع وجود السبب بدن وجود السبب لا يمنع وان كان شرطا لم يجب لك فيه لان نظام الامر  
انما يقتضي تناوله لفظه لا يصح ان يعلم ما لم يتناوله الا بدليل غير ظاهر ولما ذكرناه لم يكن الامر بالزكاة والحج امر بتحصيل الثمن والاستغناء  
**فصل** في الامور التي ليس فيها عيب اما من جهة اللفظ فلا شبهة فيه واما من جهة المعنى فلا شبهة ان يقال الحكمة تقتضي الامر بالثمن  
ان يكون كاد ما لصد ان يكون المأمور واجبا يقتضي فيه صفة الاول بطل بالتوافل لان الله قد اراد ما كره اضدادا ما يدل على  
ذلك فاصفها علمنا بان مطيع لله تعالى والطاعة هي مثال الامر الاول والاداء والظن فالتوافل كما لفر بعض في تناوله لتكليف ذلك يقتضي  
مراده وايضا قوله نعم ان الله امر بالعدل والاحسان لصفة التدين عند الوجوب والثاني باطلا بطلان وجوب الشيء لا يقتضي فيه صفة ما لا اطلاق  
لان الاضداد قد يجتمع في الوجوب فان الصلوة في اخر الوقت في احدها وبالسجدة صادا الصلوة في الترتيب الاخرى منه مع هذا فكل واجب  
جهة التحصيل ان القول بان الامر بالثمن يعني من صفة من جهة المعنى يلزم عليه ان يكون احدا انما لفر الغاصب بالخروج من احد ابوابه لاداءها  
لغير خروجه من الباب الاخر وان يكون من حيث اذ خروجه من احدها كما رها لفر خروجه من الاخر كما يكره ضرورة في الداء والمعلوم خلاف ذلك  
**فصل** في الامور التي لا يرد بها شيئا على وجه التحصيل كما لكها ذاتا لثلاث جهات ايمان فان جميعها واجب على الوجه الذي ذكرناه بدليل ان كان كل  
واحد منها في براه من المكلف اسقاط الخس من كذا الاصل فيما ذكرناه ان تكليفنا لشيئا يتبع المصلحة فكما ان غير متع ان يعلم سببها  
شيء معين ان المكلف يصلح عليه ان غيره لا يقوم في ذلك مقامه فيوجهه على جهة التصديق فكل ذلك لا يمنع ان يعلم في اشياء مختلفة ان كل واحد  
منها يقوم في مصلحة المكلف مقام الاخر فيوجهها على جهة التحصيل لا يجوز في الحال هذه التحجيب بعضها دون بعض لان ذلك يتناقض هذا بطل  
قول من يدعي ان الواجب من ذلك احدا لا بعينه ايضا فلو كان الواجب من الكفارات اثنان احدا لا بعينه لوجب ان يكون المكلف  
التي تميز قبل فعله لان تكليفنا بالطريق له الى العلم بمرجع من حيث كان تكليفنا لما لا يطابق في فعد طريق ذلك ليدل على ان لكل واجب على  
جهة التحصيل ليس لهم ان يقولوا ما انكرتم ان يجعل الله ثم اختيار المكلف له علما على وجوبه لان ذلك يؤكد الى مذهب يودون من غير ان الله  
نعم يجوز ان يكلفنا بعد اختياره ما شاء من الاعمال يكون مصلحة باختياره من غير اداة مميزة فقدمت داعم انه لا يختار له اسلح يوزن  
على ذلك جواز تكليفه ثم تصدقوا بنوع الصادق ويمتد به من ليس صادقا من غير لانه ولا اداة تقدمت على العلم بوجوب الفعل هو  
الداعي الى اختياره فيجب في الحال هذه ان يكون الاختيار باعلا للوجوب لا يكون الوجوب باعلا للاختيار على ما اوجبته ثم على جهة التصديق اذ لم  
يجز ان يؤثر اختيار المكلف في الصفة التي لها كان واجبا نكك ما اوجب على جهة التحصيل في تعلق الخالف بان القول بالتحصيل يؤكد الى ان يكون  
المكلف مختارا بين عبيد الدنيا كلها وكل في الكسوة والاطعام ليس شيء يعول على مثله لان التحصيل بما يكون فيما يدخل في الامكان فالمكلف  
مختار بين عتق من يمكن من عتقه في الحال ككك القول في الكسوة على انه يلزم على قولهم ايضا ان يكون المكلف مأمورا بعتق احد من عبيد الدنيا  
كلها وكل في الكسوة والاطعام وجوابهم في ذلك هو جوابنا بعينه فقلهم بان لو فعل لكل كان الواجب احدا لا بعينه بل خلاف ذلك  
يجب ان لا يفعل يقوم في مصلحة المكلف مقام الاخر فكانت كلها واجبة على سبيل التحصيل ما بعينه لانه لا وجه لا يجابها على جهة الجمع ايجاب  
بعضها دون بعض فبما مضى ليس كك بعد فعلها الا فادبنا ان يجابها على جهة الجمع ايجاب بعضها لا يصح فلا بد ان من القول بان لا يستحق  
به ثواب لواجب منها واحد فافترق الامر **فصل** في مطلق الامر المستقام منه فله مرة واحدة بلا خلاف ما زاد عليها لا تقطع بالنظام على ما  
مراد وغير مراد بل يجب لتوقف طلبا للدليل يدل على ذلك ما مور منها حسن استقام عن مراده واهل هو الاقتضا على المرة الواحدة **فصل** في  
وحسن الاستقام دليل الاشتراك ومنها حسن قول القائل لغيره افضل كذا ابدا وافضل من واحدة بلا زيادة عليها ولو كان مطلق الامر  
موضوعا لاحد من الحسن ما ذكرناه وليس لهم ان يقولوا انما حسن ذلك للتاكيد لا للتاكيد يجب ان يفيد ما لم يفد اللفظ المؤكد لان  
الكلام موضوع للاعادة فلا يجب ان يستعمل منه الا فائدة فيد منها ان الامر قد ورد في القرآن وعرفنا استعماله في اريد به تارة فالتارة واحدة بلا

# كتاب الغنية

بل ياتر ما خرى لتكرار تدبينا ان ظاهرا لا يستحال يدل على الحقيقة وقول من قطع على التكرار وان الامر لقدران المطلقة نقيضه فغير لم  
بل المرجح في ذلك الى دليل منفصل لهذا الخلف تكرار المأمور به فكان فيه ما يجب في اليوم والليلة خمس مرات كالصلاة وفيه ما يجب في كل عام  
مرة كالزكاة والصبا ولو كان التكرار مستقارا من مطلق الامر لم يحصل فيه اختلاف وكل ما استفيد منه المرة الواحدة من اوامر القرآن كما  
الحج والعمره عند من اوجبها انما اعلم ذلك منه بدليل وقولهم ان لم يكن بعض الاوقات ما يتناولها مطلقا الامر الى من بعض حيث لا يلزم  
بدل على التكرار بل هو دليل لوافق لان لفظ الامر لا يمكن ببعض الاوقات الى من بعض حيث لا يعمل على شيء منها الا بدليل وكيف يعمل  
على الجميع لفظه غير متناول لثلاث جاز ذلك ليجوز للمخالف انهم حملوا على المرة الواحدة بلا زيادة وان لم يكن لفظه متناولا لذلك فيلزم ما ذكرناه ان  
يكون قول احدنا لقيت رجلا محمولا على انه لفظ من الجميع ما للرجال من الصفات التي لا تتناوذا وان يكون من لفظها شيئا عاقل او كما في قولنا انما  
الى غير ذلك من حيث لم يكن قوله بان يتناول من هذه الصفات اولى من بعض مدعى اختلاف ذلك وقولهم لو لم يقتض التكرار من مطلقه  
فقد يعلم بدليل من جملة الدلالة على ذلك محمول النسخ يتناول من قطع على المرة الواحدة من غير زيادة بان لفظا غير اضربا بما امر ان  
يصير ضاربا وان كان بالمره الواحدة من يكون كذلك ليجب ان ياد عليها ما بطل لا نكر ما يصير ضاربا للمرة الواحدة فكذلك بالمراد المتكررة فلا بد في  
القطع على انه اذا قلنا ما يستحق به الاسم لم يزد التكرار من دليل لهذا حسن استقماره عن مراده ولو كان معنويا لما حسن الاستقمار  
وحملهم الامر على الايقاعات والتلكات في انه لا يقتضي التكرار باطل لان ذلك انما علم في جميعه بدليل ان الملك لا يبيع تزايد في الشئ لا يمكن  
تكراره وكلما اتفق قول النرج ان طالق لا يوجب التراجع على انه بعيد المرة الواحدة لكان محتملا لما زاد عليها ولمراعاة الدلالة التي  
اختلفت في قولنا ان طالق ثلثا فذهب قوم الى وقوع الثلث في احوال وقوع واحد واخرون الى انه لا يقع شيء قبل ما قلناه ففضل  
والامر المقيد بصفة او شرط لا يتكرر بتكرارها بل حكمه حكم الامر المطلق سواء ويدل على ذلك جميع ما قدمناه في الامر المطلق فلا وجه لاعتاده  
وتعلق المخالف بان ذلك لو لم يقتض التكرار لكان المكلف متى لم يفعل مع الشرط الاول ففعل مع الثالث يكون فاصلا لا مؤديا وتثبت  
خلافا لدلالة لزم منه لان ذلك انما علم بدليل منفصل ما به علمنا انه يكون مؤديا به علمنا ان الامر بشرط اريد به كل شرط مستقبلي  
ظاهرا للفظ ولو لا الدليل لم يقطع على ان المفعول في الاوقات المستقبلية قضاء واداء سواء كان الامر مطلقا او مشروطا لاننا قد بينا انه  
يقتض التكرار وان الاقتصار على المرة الواحدة وسببين انه لا يقتض فور ولا تراخيا وان كان محتملا لذلك كله وجب ان يفتل لقول بان  
المفعول ثانيا قضاء واداء على الدليل قولهم انما المعلق بشرط اذا اقتضى التكرار فلذلك يجب في الامر باطل لا قالوا فسلم ان النهي المشروط يقتض  
ذلك بظاهر من علم ذلك فيه فبدليل منفصل **فصل** في علم ان المأمور به اذا كان موقفا بوقت معين ولم يفعل فيه اجتنب في ايئامه سقلا  
الى دليل اخر سوى الامر الاولي لان الامر يتناول الوقت الاول اذا اطاع المكلف بلا خلاف فكذلك يجب ان يعصى لان المعصية لا تغير شيئا  
الاختلاف وايضا فالفعل كما يكون مصلحة في بعض الاوقات يكون مصلحة لبعض الصفات وان كان بما يخص بصفة لا يتناول ما ليس له تلك الصفة  
فكذلك الامر بما يخص بوقت يجب ان يتناول ما ليس في ذلك الوقت بل اولى لان تغاير الوقتين يؤقتنا بغير الفعلين وليس كذلك تغاير  
الصفتين وقول المخالف ان تعلق الفعل بزمانه المكلف يجب لا يتراء منه الا بفعله غير معتدل لانه انما تعلق بزمانه في وقت مخصوص  
وقدنا ان الوقت وان كان هو غير فادريما عذاه على فعل ما كلفه بعينه لهذا لم يبع محمول النسخ فيما هذا حاله وانما تدخل فيما علم تكرره  
من متناول الامر ان قال يجب ان يكون المفعول بعد الوقت فضا فلذلك يجب **فصل** في انكره الامر كقول القائل اضرب ضربا  
فتناول الثاني غير متناول الاول لانها لو كانت على ما مقرر في الدلالة على ما مقرر من تغايرين فكذلك يجب فيها اذا اجتمع لان الاجتماع لا يغير  
مقتضاها وكذلك القول فيما اذا عطف احدهما الآخر **فصل** في يعلم اجزاء الفعل للمأمور به باشتغال وانما يعلم ذلك فيه بدليل لان  
الاشارة بالاجزاء الى احكام شرعية كوقوع التملك بالبيع والاستباحة بعقد النكاح والفرقة بالطلاق والصحة في الصلاة والصوم  
يجب عاداتها وان كانت هذه الاحكام غير مغلقة بالامر في لفظ لا في معناه لم يدل مثاله على ثبوتها لعقد التعلق بينهما **فصل**  
ولا يعلم من مطلق الامر فورا ولا تراخا وانما يعلم احدا لآخرين بغيره دالة عليه لانه قد رد في القرآن العظيم الاستغفار اريد به تارة  
الفور واخرى التراخي ظاهرا لا يستحال ما لعل الحقيقة على ما بيناه فيما مضى ايضا فحصل استقمار المأمور به اريد به التحصيل والتأخير  
على الاشتراط الاحتمال ايضا فانهم حين ان يقول احدا لغيره فعل لنا عذاه في الثاني او موشش فلو كان اللفظ مجرد عنهم من القول  
او التراخي لم يحصل ذلك تعلق من ذهب الى الفور بان يجوز تأخير الواجب لمصلحة لئلا ذلك لا يجوز باطل لانه يجب مع التأخير بدله فهو  
الفرع على اثاره مستقبلا وذلك يميز من التوافق فلم اثبات هذا الدلالة علمنا ان الامر الموجب للفعل لم يرد الفور وانما اذا التزم  
والتحيز فلا بد من الحال هذه من يدل وان ثبت انه لا بد من بدل فيها لاجتماع انه انما العزم لان كل من ثبت بدله لم يثبت سواء ولا نفي العقول البتة

انما يتناول الثاني الامر  
بالتحيز والتأخير  
للفعل

# الْمُتَأَخِّرُ

عز كل واجب بلز كفتا الدين ودد الوديعة ولهذا يستحق من لم يفعل قد اخل بالفعل للزم والعم ومعلمهم بان الشاهد يقتضي وجوب  
 التجمل بدلالة هذا العقل من اخلا ما مؤبر غير محتمل الا انفسل جواز النام العزنية انما لة على القوت اما مع الاطلاق فلا لهذا  
 يحسن بعد الاستقفا عن المراد وهل هو الفور والتجمل والترخي التحخير تعلفهم بان جواز تاخير الفعل لا يجوز ان يكون له غاية لا  
 فقط الامر لا يقتضي ذلك ان لم يكن له غاية وجب ان لا يكون المكلف متى اخرج هذا يخرج الفعل عن كونه واجبا باطل لا نأقدينا انه لا بد  
 مع التأخير من بدل هو الفور وان كان الى غير غاية معلومة وهذا يفضل عن لنا فله لا يجوز تاخيرها بلا غاية ولا بدل حملهم الامر  
 افتقا الفور على الاطلاق والعتان والتعليك غير ذلك من الايقاعا باطل من وجوه منها ان ذلك قياس لا يجوز ان يعتمد عليه فيما  
 طريقه العلم ومنها ان احكام هذه الايقاعا ليست نعال ينطبقا وقت بخلاف متناول الامر انه فعل منها ان الامر لة على وجوب  
 الفعل ليست من بخلاف الايقاعا فانما استباة هذه الاحكام وحصول السبب مع وجوب السبب واجب المنع ومنها ان احكام هذه الايقاعا  
 انما علمنا انها على القوت بدليل هو الاجماع وليس هذا مصلح مطلق الامر تعلفهم بان الامر يجب فعل احد قد لا العقل على ان  
 افعالنا لا يصح فيها التفكر والتاخير فوجب ان يكون المراد فعل لما مؤبر عقيل امريكون الفعل احدا غير صحيح لان الترخي والتحخير في افعال  
 الفعل باخر ان كان واحدا ولهذا نقول المكلف ما مؤبصلة الظهر مرة واحدة في الوقت الموضع لا يلزم ان يكون قد كلف فيه صلواتا كثيرة  
 فاما تفويتهم هذه الطريقة بقولهم ان الفعل اذا كان واحدا فنقضنا على ان المفعول عقيل الامر ود صلاح وجب حمل الخطا عليه فقط  
 لان من يقول بوجوب الوقف مع الاطلاق لا يوافق على ما ذكره وتعلمهم بان القول بالترخي والتحخير يقتضي ثبات بدل الفعل لانه اذا خرج  
 من كونه واجبا مضيقا لم يكن بد من بدل للتاخير لا دليل على جوه هذا المبدل من جهة الامر الايجاب فبطل التحخير في بطلان ثبوت  
 التجمل انما يتوجه على من حمل مطلق الامر على الترخي فاما من ذهب الى الوقت لم يثبت فورا ولا تراخيا الا بدليل منفصل فلا يتوجه عليه  
 وتعلمهم بطريقة الاحتياط وانما على الفور قد بينا عند الكلام في ان الامر لا يقتضي نظا مؤبر يقتضي تعلفهم بقوله نعم وسار عوا  
 الى مغفرة من ذكركم وقوله نعم فاستبقوا الخيرات لا يصح الاعتماد عليه في موضع الخلاف لان قوله وسار عوا الى مغفرة من ذكركم مجاز من حيث  
 ذكر المغفرة واذا ما يقتضيها ومحمل من حيث كان مبنيا على كيفية وجوب الواجب من فورا وترخي لان التقرب اليه ثم بفعله اوجبا  
 ندب اليه على الوجه الوقت الذي علق به ذلك قوله سبحانه فاستبقوا الخيرات على ان التعلق بذلك تسليم لما قوله من ان مطلق الامر لا يقتضي  
 ذلك انما يعلم بدليل منفصل تعلق من فاما انقضاء الترخي بالاطلاق بانه لا يوقوت فيه فخرجنا افقنا البيان فتاكا الاوقات في ايقاعا  
 لان هذه الطريقة يقتضي الوقف الا نقطع على فورا لا تراخ لان مع فقد التوقيت والتخير يجب التوقف طلبا للدليل ليس لهم ان يجملوا  
 فله ليل لتعين دليلا على التحية لان ذلك بعكس عليهم على انه لا بد مع الترخي من اثبات بدل لا دليل على ذلك من جملة مطلق الامر على  
 الترخي على ما تقدم وتعلمهم بان الامر في انقضاء الاستقبال كالجواز اذا كان قولنا سيفعل فلان لا يدل على اقرب الاوقات وجب مثل  
 ذلك في الامر لا يلزم من قال بالوقف انه يستوي بين الامر والخبر في ايقاع العلم بالمراد على الدليل انما يلزم القائلين بالفور لا يثبت  
 ان الخبر الامر في انقضاء الفور فكل الامر اذا تعلق لفظه بوقت وكان الوقت فاضلا على العبادة اليه ودد باقاعها ينفذ الوقت  
 متعلق بجميع الوقت والمكلف مخير بين ان يفعل في اوله او في وسطه او في اخره ولا بد متى اخل بالفعل على اوله من يدل هو الغرم على  
 ادائه ويتحقق الوجوب بتضييق الوقت بخضو اخره وتلنا ذلك لان الوجوب لا يجوز ان يخصر اول الوقت لان المكلف لا يستحق ما اذا اخل  
 بالفعل فيه لانه لو استحقه لم يكن فايدة في ضربا لوقت الموضع لا يجوز اختصاص الوجوب باخر الوقت لان اول الوقت لو لم يكن وقتا للوجوب  
 لم يجز الصلوة فيه عن الفرض كما لم يجز قبل الزوال لان ما يباقي الصلوة من النية والى بالتاثير فيها من النية المحال لفظها ولا خلاف انه لو  
 تو بالظهر في اول الوقت لفعل لم يجز قبلتها واجبة ولا ان الاجماع حاصل على النية الواجبة من الصلوة بخلاف نية النقل منها والنية  
 بنابؤ من صلوة الظهر فجميع الوقت لا يختلف فثبت انها واقعة في جميعه على وجه الوجوب وتعلق من حصل الوجوب باخر الوقت بان ما لم ي  
 المكلف بتاخير الصلوة عنه لا يكون الصلوة واجبة فيه قيا ساعا على ما قبل الزوال بقولهم ايضا كل ما المكلف ان يتركه من غير عند ملكه  
 بواجبا لو اقل قياس غاية حاله ان يحصل به غلبة الظن ونحن في مسئلة فرضنا فيها العلم ثم انفسل ان ما انتفى الاثم بتاخيرها ليس بواجبا  
 بالاطلاق لا نأقدينا ان الواجب الموضع كل ما قبل الزوال لا يجوز تاخير الصلوة فيه الا الى بدل ليس كذلك ما قبل الزوال فانه يجوز تاخيرها  
 في هذه الحال لا الى بدل هذا هو الفرق بين هذا الواجب لنا فله لا يجوز تاخيرها من غير بدل وما ذكره يقتضي كفا اذا اثنان لان ما  
 يفعل بخلافها هو الواجب بخلافه مع ذلك فلا اثم بتاخيرها لعدا عنه الى غيره ثم هو منتفض على اصله لان عندنا ان اخل الصلوة قد  
 بقى من الوقت قد تحرر وتعلمهم فان وقت الظهر اذ دخل هو مقيم ثم مضى منها يمكن من الصلوة ثم سافرا فيجب عليه قصر الصلوة

مفرط

يقضه

في الفاعل

# كتاب الغنية

وانما الوجوب بالوقت للمجاز ذلك كما لو سافر بعد خروجه غير معتد لا بالوقت لخره وان اشتركا في نقل الوقت بينهما فلهذا  
 في ان موسم في احداهما مضيق في الاخر فكذلك اعتبار الوقت من اوله في الحاضر والمسا في ايضا فان كيفية اداء الصلوة تعتبر بحال المكلف  
 في وقتها وانما الاثر ان البعد عنه في يوم الجمعة اللهم اربع ركعات ومنه اعتقوا الوقت باق في سنة الجمعة كتمان ذلك لو كان المكلف  
 صحيحا في اول الوقت لزمه الصلوة على كيفية مخصوصة فانما مرض قبل الوقت في غير ذلك الكيفية لزمه على كل حال حسب ما تعلقه من غير  
 صفته العبادة لتغير حال المكلف في وقتها وانما من رقا الى حريته ومن صحة الى مرض فكذلك ما تغيرت من اقامته الى سفرها ما اذا سافر بعد خروج  
 الوقت انه يكون فاضيا لا مؤبدا والقضاء يجب ان يكون على الصفة التي كانت عليها المقتضى فلهذا بان ما بعد الزوال مدة يتكرر فيها امثالها  
 به فيجب ان يكون وقت الجواز غير وقت الجواز غير وقت الجواز كذا في الحول في الزكوة لا يصح الاعتماد عليه لا نفقاسه قد بينا ان القياس في مثل  
 هذه المسئلة لا يجوز ثم ان مدة الحول لم تنصب في الشريعة لوجوب اداء الزكوة بخلاف ما بعد الزوال فانه مقتضى لوجوب اداء الصلوة فان في  
 الامران وايضا فان الزكوة لما كانت غير واجبة قبل تمام الحول بمثل الوقت منية في تلك الحال من المؤقت بعد تمامه بالاسم الصفة والنية بخلاف  
 الصلوة في اول الوقت فانها لا يميز من المؤثرات في لخره بشئ من الاحكام على انما نقول ان الصلوة واجبة من اول الوقت الى اخره ولا نقول انها  
 جازية في بعضها لان ذلك يوم انما نقله نقول نجائزتها والعقد فيها الى بدل عالم يتصيق وقتها فقلنا بفضل ذلك وقت الجواز من وقت  
 الوجوب فقلنا لا امر بالعدل لا يحسن الامع شروطه تنضم فيها ما يتعلق بالامر ما يتعلق بالامر فاما ما يتعلق بالامر ان كان هو  
 القديم ثم يتمكن من الفعل بالقدرة والالات والاطراف صغيرة تلك من وجوه التمكن وان يكون فضلا بذلك ايضا لثوابه في المكلف  
 ان يكون غرضه من الفعل لا الغرض بالتكليف هذا وان يكون عالما بان سبغله به على كل حال ان كان غير القديم فكونه عالما بحسن المأمور  
 به بدو غرضه منه لاوله وان يظن تمكن المأمور من الفعل فاما التيقن فالشرط فيه كاشط في القديم ثم العلم ايضا لثوابه  
 ذلك لا يتعلق به ويجوز ان يقوم الظن فيه مقام العلم فيما يرجع الى يمكن المكلف واما ما يتعلق بالمأمور فكونه متمكنا من ايقاع المأمور على  
 الوجه الذي اشرنا اما ما يتعلق بالمأمور فيتمتع بجماله من المكلف لوصفة منه على وجه الاختيار وان ثبت بينه صفته وحسن وان يكون له صفته  
 تزيد على ذلك يدخل لها في كونه واجبا او ندبا واما ما يتعلق بالامر فكونه متقدما للوقت الذي يكلف المأمور الفعل فيه بما يمكن معه من  
 الاستدلال على وجوب الفعل والترغيب فيه لان ذلك هو الغرض بالامر لا يتم الا بما ذكرنا فان زاد في التقديم على هذا الوقت لم يكن من  
 مصلحة وغرض منه فقلنا لا امر لا يدخل تحت امره لان من حق الامران يكون على رتبة من المأمور وهذا لا يتقدم بين الانسان وفضله  
 الرسول داخل فيما يورثه التنازع الله سبحانه من الخطاب العام لان من سمع من لفظه فانه يحكيه من الله ثم هو سبحانه الامر به وانه عليه  
 فقلنا ان المكلف مخاطبون بالشرع لان المعبر في دخول المكلف في الخطاب ليس الا بصفته وصفته الخطاب اذا كان كذلك فالكافر كالمؤمن  
 في استثناء شرط التكليف لا يتم ان يؤمن فتمنع منه العبادة وصحة تكليفه الشرع كصحة تكليفه نفس الايمان واما صفته الخطاب  
 فانه لا مطلقا امتوجها الى الناس خلد منه الكافر بقنا ولم يدخل المؤمنين وايضا فلا خلافا ان الكفار يحسدون على اننا على جهة العقوبة  
 ولو لم يكونوا مخاطبين بالشرع لما استحقوا العقوبة على فعل البغيح منها وليس لاحد ان يقول عقابا لكافر انه لم يحصل نفسه من الكفر  
 فيعرف به ان قال ان ذلك قول بان عقابه على كونه لا على الزمان هذا يقتضي ان يغائب ان لم يزن وتعلق المخالف بان الكافر لا يصح منع  
 كونه من العبادات فيجب ان لا يكون مخاطبا بها كما لو كان عاجزا او موهوبا ليس بشئ لان العبادة تقع بشرط ان يقدم الايمان كالحديث  
 فان الصلوة لا تقع مع المحذور وهو مخاطب بها وتقع منه بشرط ان يقدم ازالته والكافر بخلاف العاقل لا يتمكن من ازالته والعجز وكل المتوهم  
 ويلزم على ما قلنا ان لا يكون القاعد مخاطبا بالصلوة ولا القائم اليها ايضا لان لا يتمكن في الحال لتأخير من جميع اركان الصلوة وتعلمهم  
 بانهم لو كان مخاطبا بالعبادات للزمنا اسم قضا الغايب منها غير صحيح لان القضاء لا يتبع الاداء في سقوطه ولا وجوبه لهذا يجب ان الجمعة  
 ولا يجزئها اذا كانت لا يجب انما الصلوة على الحاية فيجب عليها قضاءه فان قبل هذا وان سمع في المختص من العبادات باوقات لم يسمع  
 الزكوة لان فعلها في الاوقات كلها اداء لا قضاء وادخال الحول على مضاب في ذلك كافر ثم اسم لا يجب فيه زكوة بالاتفاق فالجواب ان الزكوة  
 وجبت عليه ثم سقطت الاسلام لان الاسلام على ما جاء في الاثر يجبر ما قبله فقلنا الكلام في النهي ليس للنهي صفة تخصه كما قلنا  
 في الامر لان لفظ مشترك بين النهي التهديد والنهي ولا يكون نهيا الا كراهة النهي عن ما قد مضى في اول الكتاب في كونه ثم كان هذا  
 الرتبة معتبرة منه كالتناء في الامر وتولنا في لفظته تختص القول بخلاف لفظ الامر في تدل على احكام الفعل النهي عنها بما يحكم فيها  
 نوعه ثم ما التبع بدليل مفصل هو انه ثم لا يجوز ان ينهى الا عن الفعل والامر لا امره ان لا يفرض مطلقا ولا مشروطا تكرارا ولا مرة  
 واحدة في احتمال مع الاطلاق لكذلك مستقبل ما مضى او محققا في ان ليس له من بعد النهي عنه لفظا ولا مضى قد تقدم الكلام

في هذا الكتاب  
 من الغنية



# الْبَيْعُ هَذَا

فصل في بيعه في فعله ان يقع اذا كان ما يبدل بمعد ما وعلى هذا يصح النهي عن ضلوع من خالفين على وجه التخيير البديل بان يعلم في كل واحد منهما ان يبيع بشرط كون الآخر معد ما لا يصح القول بجهتها جميعا على الاطلاق ولان هذا الشطر المذكور ينفصل في وجهها جميعا ان لا يبيع واحدهما ولا يجزئ لصدان في ذلك بغير التخليين لان كل واحد منهما من وجه جميعا الاخر لا محالة وما يجزئ به بوجوه بعد ان يكون شرطه في بيعه انما يبيع ذلك في المختلفين والمثلين **فصل في النهي** يقتضيه بظاهره من ان النهي عن الاستفاد بقولنا فيما هو شرعي ان يبيع او يجزئنا احكام شرعية في الاستفاد بقولنا انه فاسد موقوف بقوله لا احكام عنه كقولنا في الاطلاق انه صحيح فافان يبيع بذلك ان القرع تنفع به ويعلق الاحكام عليه من يبيع بقولنا انه فاسد في ابدائه بالحق واذا ثبت ذلك وكان النهي لا يعلقوا للفظ ولا لغاه في حق من ذلك لم يدل على صحة ولا مناد ايضا فالنهي قد وجد فيها هو صحيح فاسد ظاهر لا استعمال للفظ في شيئين يدل على الحقيقة على ما قدمناه والاشبه في صحة ما ذكرناه لان المكلف عند ضيقه في الصلوة منه عن البيع الشرعي والتكاح مع ذلك فلو فعل صحيح بغيره فكذلك يعلق المخالف بان احكام الفعل لا يغيره لو كان النهي لغا منه جيب يمنع من احكامه واذا منع من احكام البيع مثلا يبيح الاضانه لا يبيع لانه انما منع من الفعل لا من الشيء بينهما لان النهي من الحكم يدل على كراهة المفوع وهو لا يكره الا البيع والبيع ممنوع من فعله لا يعلق النهي لا مضاه باحكام الفعل الا ان يكون منها في تعليلهم بان الاجزاء يعاقب لفسادها اذا كان بالنهي فيكون كونه الشيء شرعيا وكان الاجزاء لا يعلم الا شرعا وليس بعد ذلك الا انفسا لا دلالة فيه لانهم ان ارادوا بنفي النهي كونه شرعيا ينفك كونه مراد او بغيره وطاعة فسلم وان ارادوا ببقاء الاحكام الشرعية فغير مسلم اذا كان الاجزاء او الفساد لا يعلق الا شرعا وجب العلم احدهما من مطلق اللفظ وقولهم انهم يعقل من النهي لفساد لم يعقل من النهي فغيره وقد علمنا بقوله فحرمت عليكم امهاتكم الى اخر المحرمات فساد هذه الا نكح الجواب عنه اننا نقول في التحريم ان مطلقه لا يدل على الفساد كقولنا في مطلق النهي انما يعلم الفساد في هذه الا نكح بدليل غير ظاهر للفظ **باب لكل امرئ في الخصم والعفو ليس بينهما لفظ متو** للاستغفار اذا استعمل في غيره كان مجازا بل كان ما يدعى من ذلك مشترك بين العفو والخصم وبليل استعماله تارة في العفو وتارة في الخصم لان القائل انما لفظ العلماء ونصنا للفضلاء وادعوه هذا واخر ذلك بل لا يريد في الاكثر الا الخصم قل ما يريد العفو ولا يستعمل ان ظاهرا لا استعمال ليل الحقيقة ويدل على ذلك ايضا حسن استعمال هذا القابل من مراده وهل زاد الخصم والعفو وحسن استعماله دليل احتمال اللفظ واشتركا وهذا لا يحسن استعمالهما من قال ايت جلا وجعل استعمالهما من قال ايت عينا او شيئا وقولهم وجه حسن استعمالهما بينهما التخيير لكون الخطاب مريدا للجان باطلا لا يفتقر حسن استعمالهما في كل خطاب باللغة العربية لا مكان المجاز وقولهم من قال ضرب لبي وصمت شهر واعتد فلان عشرة يحسن ان يستعمل فيقال ضرب لبي باك وصمت شهر كما ملا او فاضا وكذا في العشرة وان كان ذلك لا احتمال في الجواب عنده ان استعماله اذا كان طلبا للعلم لم يحسن الا مع الاحتمال على ما بيناه وقول القائل ضرب لبي باك ليس استعماله وانما هو استعمال واستكبار وهذا لا يحسن ان يصح فيقول ضرب لبي باك لم يضربوا باللفظ شهر ففتح حقيقة على تبيين بوجوه وعلى ثلثين بوجوه فلهذا حسن استعماله في قولنا لا تستعمل في عشرة كل واحد منها ثلثي عشرة وان كانت فاضة لقوله نعم تلك عشرة كما ملنا والاولى ان يمنع في عشرة من حسن استعماله وتعليلهم بان القائل لغيره من عندك يحسن ان يجيبه بذكر كل غاي لا ولو لا وجوبه استغناء هذا اللفظ لجميع العقل المجاز ان يقع الجواب عنه في بعض الاحوال بذكر بعضهم كما يقع الجواب عنها بذكر البهايم غير معتد لا نه لا يدل على وجوب استعمالها للجميع انما يبيح على صلاحها لذلك وكذا نقول ومع هذا فيصالحه للبعض بدليل انه يحسن في جواب هذا المستفهم ان يقال من الرجال ام من النساء ومن العبيد من الاحرار ولو لا احتمال اللفظ لما جاز ذلك ولما ذكرناه لم يجز الجواب بذكر بعض البهايم لان لفظه من لا تقع في معنى للغة فلا تستعمل ذلك وهذا لا يجيب عن تعليلهم بحسن استعمالهم بعض البهايم لان الاستثناء يخرج من الكلام مالا يبيع دخوله فيه لا وجب لهذا جاز استثناء كل عاقل لم يجز استثناء بعض البهايم ببيان ذلك ان قول القائل لغيره ائت جماعة من العلماء واضرب رقوتهم من اسمنا يحسن ان يستثنى كل واحد من العلماء والفقهاء ولو كان الاستثناء يخرج من الكلام مالا يبيع دخوله لوجب ان يكون قوله فترقه جماعة مستغفرا للجمع والشفاء وليس هذا قول احدنا بل يجب على ما قلناه في الاستثناء صحة دخوله في التكرار فلما يحسن بغير خلاف استثناء المعرف من التكرار كقولك ائت جماعة الا نريد الاضرب جالا الاخر لا يجوز استثناء التكرار من التكرار انما يخصها او وصفها كقولك ائت جماعة الا رجلان يبقا ومن بني هاشم لا يجوز بغير وصف ولا تخصيص لعدم الفائدة وهذا ذكره ابن السراج في كتابه الاصول وتعليلهم بان الاستثناء اذا كان معقولا لا يهل للغة تدعو الحاجة الى الاختيار عنه وجب ان يصنعوا له عبادة ولا يجزئ في الالفاظ الا ما يفسد هو ما يطل لان اول ما يهتد به انما يثبت لغيره بغير ذلك لا يجوز ثم ان الواجب لذلك ادعوه ان زادوا به الاجزاء فباطل لا نوجب بقتضيه لانهم يتمكنون من انهم مرادهم وما عقولهم من المتأخرات لا غاية وان ارادوا به ما جازا لنقل من ان لا يبدل ان يفعلوه ثم انقضى ما في ذلك ان يصنعوا

في الخصم والعفو

# كتاب المنهج

يجب ان يكون خاصه ما المنكر فاشتركا كما لا يراه لفظ المشتركة **ص** ان علم ان المراد بقوله ان العوم مخصوص بالمتكلم بل وادنا يصلح اللفظ دون بعضه اذا طويع الاستثنا كثيرا على سبيل العرفه فان دل الدليل على انه اذا البعض قيل ان العوم مخصوص بالفرق بين تخصيص النسخ من جهة حد بها لان حد تخصيص هو ما يبينه وهو ان الخطاب للفظ اذا بعضه يصلح لمدن بعض حد النسخ قد بينا في الكلام في البنية في هذا الكتاب ايضا فالتخصيص لا يصلح الا فيما يتناول اللفظ وايضا فالنسخ يقتضي ان الخطاب اذا الفعل المنسوخ في حال الخطاب لما تغير حاله في المستقبل كك التخصيص لا يقتضي فيما يتناول اللفظ ان لا يكون مراد في حال الخطاب ايضا فالنسخ يدخل على العين الواحدة والتخصيص لا يدخل على جملة **فصل** في حوزان الخطاب في العوم ويريد به المحض لاننا قد قلنا على ان اللفظ العوم مشترك بينه وبين المحض من حيث هو اما مع ذلك لا بد من جوازنا ذكرناه لان من اراد ذلك احد منهما ما عدل عن الحقيقة والعام يصير خاصا بل المتكلم الى ذلك كذا القول بينه اذا كان عاما مستغفرا في انه لا يكون كائنا لا المقصد **و** فصل في تحصيل العوم بالاستثنا صحيح ومن حق الاستثنا المؤثر في المنسوخ ان يكون متصلا بمرتبته لم يكن كك لم يؤثر لان حكم كل مؤثر من شرطه وتقيده بصفة لا يتناول لولا ذلك لم يمتد خالف في بنيه لا يستثنى منها وان قلنا في ان ما لا يكون منعقد وهذا الاستثنا المتصل بجل يجوز وجوه الجمعها او الى ما يليه منها ولا يقطع على احد الا من لا بدليل فلهذا ذلك لا نرجح استقامتها لا يحسن الامع الاحتمال والاشترار وخلق من قال بان الاستثنا يرجع الى ما يليه فقط من ايجته في اصحابه ان ذلك اوجب الاستثنا ان تعلق بغيره استقلاله بصفة لو كان مستقلا بصفة اخرى الى تعلقه بغيره وان كان كك انا مستقلا في تعلق بما يليه لم يكن لتعليقه بما بعده من معنى ولو جبر مع ذلك ان تعلق بغيره لوجب مثل ذلك فيه بما يليه لم يكن لتعليقه لو كان مستقلا بصفة غير معتد الا فاقول بموجبها بوجوب الاستثنا وقد استدلنا بتعلقها بما يليه ما تقدم من الجمل بل يجوز ذلك في كذا يجوز اختصاصه بما يليه ثم ان ما ذكره ينقض الشرط لا نه يبينه في استقلاله في تعلق بعض الجمل ولا خلافنا نرجح تعليقه مع حصول الاستقلال بالجميع على ان مقتضى استدلالهم الوقتي الذي ذهب اليه لا ينبغي على ان مع الاستقلال في الاستثنا مع تعلق بما يليه لا يجب تعليقه بغيره وكذا نقول غير انه وان يجب من خوايزه ليس فيما اقتصر عليه دليل على ان هذا الجاز غير مستلزم فان قالوا لو جاز ذلك في الجواز لو كان مستقلا بصفة تعليقه بغيره قلنا ما استدل بصفة تعلقه بغيره جاز ولا واجبا فلماذا الجازان يعلق بعض الاستثناء المتعبد بجملة غير مستقلة بغيره بما يليه حق في استقلاله لا انه وان استقل بذلك من الجازان يعلق بما يقيد به من غير ذلك الامران وتعلمهم بان الواجب لفظ العوم على ظاهره الا الضميمة واذا اختصنا الجملة التي يليها الاستثنا للضمة لم يجر تخصيص غير هذا من مظهره باطلا لا الا نوجب تفرقا لفظ العوم على ما متناه وعلى هذا لا يجب اختصاصنا الجملة التي يليها الاستثنا ان يقطع على ان الجملة الاخرى عانه بل هي محتملة للمخصوص العوم كما كانت قبل تعقبا لا استثناء ولا يصح لان ذلك مما وجب بهما لان تعلقا لثاني بالجملة في بصيرة لغزها من الاستثنا اذا رجع الى ما يليه ونما تقدمه فكل كك استثناء لا يصح لان ذلك مما وجب بهما لان تعلقا لثاني بالجملة في بصيرة لغزها لا ياذن فيه لا ناستفيد من قول القائل عند عشرة ادميين الا فرد بنية فاقال بعده لك لا درهما استفدنا اقراره ببقية فلو كان جعلنا قوله لا درهما يرجع الى عشرة صا كان قال عند عشرة الا ثلثة لان الادمي المستثنى من الثلاثة بقيت ثمانية وهذا هو المعنى من قوله عند عشرة ادميين واذا سقطت فابده بعوده الى الجملة الاولى جبره على ما يليه مثل هذا غير حاصل فيما اختلفا فيه وتعلق من ذهب الى ان الاستثناء اذا تعقب جملة وجب عوده الى جميعها من الشايع واصحابه بان الشرط هذا حكمه فكذلك يجب في الاستثناء لا كل واحد منهما لا استقلال بصفة يقتضي كل واحد منهما ضربا من التخصيص لان الاستثنا يخص الاعيان والشرط يخص الاحوال لان قول القائل لغز اعطه كك ان دخل الدار تخصيص لعطية بحال معينة ولا من معناه واحدا لان قوله ثم في اية القند لا الذين تابوا جاز مجرى قوله اولئك القاسقون لم يتوبوا الجواب عنه فالا نسلم ما ذكره في الشرط بل قولنا في الاستثناء سواء وليس لهم ان يقولوا هذا اجلا من اللغة لان العرب الذين يجمع بقولهم لا يعرف لهم في الشرط والاستثناء ما يقطع في ذلك من وضع كتب النحو مستفرون اكلامهم ومستند على اعتراضهم قد يسيبون وقد يخلطون وخالهم في ذلك كحال المتكلمين في اصول اللغة على انهم لم يحفظوا القول فيه كما حققه هؤلاء وفي اصحاب الجعيفة بين الاستثناء والشرط بان الشرط صدر الكلام فاذا ان متاخر كان في اول الكلام وليس كك الاستثناء لان موضعه اخر الكلام ليس معتد لو قيل لهم ولو كان الشرط على ما ذكره وجب ان يعلق بالجميع ثم قد تعلق على الجملة في اللفظ لان المعنى لم يمتد لك فيه لم يجد متعلفا وتعلمهم بان الجمل المعطوف بعضها على بعض في الحكم كالجمل الواحد لان قول القائل رايت زيد بن عبد شمس قد زيد بن محمد هما جملتان جاز مجرى قوله ايتا الذين واذا رجوعه الاستثناء الى الجملة الواحدة فكذلك يجب فيما هو في حكمها باطلا لا ناسلم ان الجملتين ضميرهما لمعطف كالجمل الواحد لان المستثنى من الجملتين يجوز ان يصرح بان الاستثناء من احدهما دون الاخر ولا يجوز

في المنهج

ص

# الاستثناء

ان يصرح في الجملة الواحدة بان الاستثناء غير فايدها وقولهم الاستثناء اذا تعقب جملة كانه من كونه عقيب كل جملة منها وانما عدلوا عن ذلك  
 اخضا دا ولو قال ثم فاجلدتم ثم ثابوا لا الذين تابوا ولا قبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا ولما هم القاسقون الا الذين تابوا  
 لكان اطالة قائم ذكر النوبه عقيب الجملة كما لا يبع الاعتراف عليه لان العرب كما نزلها الاستثناء من كل جملة فتختص بغيرها من جملة واحدة  
 فلا بد من مرعا الدليل حتى يحكم بالاختصاص فاما ان يحكم به ابتداء من غير ذلك فلا بد ان تعلم بان الاستثناء بمشيئة الله ثم اذا تعقب جملة  
 رجع بلا خلاصتها بانها ما فيها فكذلك الاستثناء بغير المشيئة باطل لان ذكر مشيئة الله ثم ليس باستثناء لفعل دا او الاستثناء بغيره ليس بشرط  
 على الحقيقة وان كان ينلفظ الشرط بدلالة دخولك على المانع كقولك لقيت ندا وغلت كذا امر فشاء الله ثم وانما دخلت المشيئة  
 في هذه الاماكن ايقافا بحكم الكلام ومعتما من نفوذه لا لمرسوك ذلك انما حكمنا بايقاف حكم جميع الحمل التي تنفعها المشيئة بدليل  
 غير الظاهر وهو الاجماع من الامة على ذلك **فصل** في علم ان تخصيص العموم بشرط يصح الا انه لا يؤثر كذا اثر الاستثناء في العدل وانما يؤثر في  
 الشرط الا ترى ان قول احدا لغير اكرم القوم ان دخلوا الدار لا يؤثر الشرط فيه نقصا عددا وانما يخصص الاكرام بالحال لمذكونه **فصل**  
 ومخصصا العموم المقتضى للمعلم هو كل ما ثبت كونه دليلا موجبا للعلم والذبح يوجب دخول التخصيص في الحقيقة هو ما كان عاملا في  
 الحقيقة وما لا يكون كذلك لا يصح دخول التخصيص فيه **فصل** في غاية لفظ العموم لا يصح بلوغ التخصيص لهما الا انه اذا كان لفظ جمع مثله  
 والمترين فان التخصيص بلغ الى ثلثة كان اللفظ حقيقة كما يكون فيما زاد على ذلك اذا بلغ اقل من ثلثة كان اللفظ مجازا واذا كان كلفظه  
 من فمهم يعقل ما يما لا يعقل فاذا بلغ الى احد كان اللفظ حقيقة ولم يكن مجازا **فصل** في شرط الاستثناء اذا تعقب عموما جازا ان  
 يعضط تناوله العموم يكون اللفظ الاول على عمومته جازا ايضا ان يكون المجازيا لعموم اذ بعض تناوله لفظه هو الذي يتعلق بشرط الاستثناء  
 ولا قطع على احد المجوزين الا بدليل الا ترى ان القائل لوقال اضرب لوجال لا من اضربك ضربا بئسا لوقال ان لربقت اضربك بالعلم  
 لا يتا في جميع الوجال لان لفظ الوجال يدخل فيه المحر العبد العبد لا يملك الشرط محض ولا يعلق الا بالاحرار وليس يجب القطع على ان  
 المجازياد بقوله الوجال الاحرار والعبدان اخص بالشرط الاحرار وليس يجب القطع على انه اذا دال اللفظ الاول الاحرار ودنا العبدان  
 الرجوع في ذلك الى الدليل فلو قلنا ان اللفظ الاول يحمل على عمومه ان يعلق الشرط ببعض تناوله بقوله ثم لا يباح عليه ان  
 طلقتم النساء الى قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن قد عرضنكم لممن فريضة ففصف ما فرضتم الا ان يعفون ويعفو الله عنكم  
 النكاح وان العفو لا يصح من كل مطلقا وما يصح من الباقيات الكاملات ومن بعض من قبل ذكره ومع هذا القول الاول على عمومته لا تلائم  
 لهم فيه لا انما علمنا عموم الاية في كل مطلقا وان اخص الشرط بدليل غير الظاهر هو لاجماع الامة على ذلك بوضع هذا ان في كل احد منها  
 مجازا وعدا عن الظاهر لا ترى ان ادخلنا القول الاول في الاية على من يصح منها العفو كانت مجازا واذا حملناه على العموم حملنا الشرط  
 على بعض ما دخل تحته كان ذلك ايضا مجازا وعدا عن الظاهر من وجه اخر لان تقدير الكلام الا ان يعفو بعضه وظاهر الكلام يقتضي  
 ان العفو من الجميع فثبت ان في كل احد منها ضربا من المجازات ان الكلام محتمل للامرين وبذلك هذا يجب عن عقلمهم بقوله ثم يا ايها الذين  
 اذا طلقتم النساء انهم عام في جميع المطلقات وان تعقب ما يقتضي اختصاصا من قوله ثم فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعرف وذلك لا  
 يتا في الاية الوجهة فلا مغول عاده **فصل** في العموم اذا خرج على سبيل من يجب قصره عليه بل يحمل على ظاهره اذا امكن ويكون حكمه حكم  
 العموم اذا ابتداء بدليل انه لو فرض عن السبيل كان هذا حكمه فكذلك يجب ان يخرج على سبيل السبيل يخرج به عن صفته لانه كان دليلا  
 الا ترى ان اية اللعان تزل في هلال بن امية اية الظاهر نزلت في قوله بنت خويلد حمل الحكم فيها على كل ذم رجس مظاهر منها **فصل**  
 والتخصيص يوجب دخوله في الاجتماع مع دخوله في الاوامر لان معنى التخصيص هو ان يربط المجازي بعض تناوله اللفظ وهذا المعنى قائم في  
 الاجتماع **فصل** في بناء العام على الخاص الا ان يربط جميعا بخال احد لان خدام احدهما على الاخر يقتضي التبع واذا كان هذا الشرط غير  
 وجب لو وقت **فصل** في العموم لا يتعارف الا ان يكون العمل بها جميعا غير ممكن لما لان احدهما افضل ثبات ما افضل الاخر فيه  
 او يتفوق كما ايضا وكل ما يقتضيه الاخر ولا يحصل هذا طريقة العلم من الاخبار وهناك ما يدل على العمل باحدهما او يكون لكل منهما  
 بين حكمهما لان الادلة لا يتناقض ما طريقة الظن يجوز مثل ذلك فبذلك ما هذا طريقة يجوز ان يخالف تكليف ديد تكليف هو **فصل**  
 والجملة هو الخطاب الذي لا يستقل بنفسه في معرفة المراد بما الوضع الغنة كقوله وشقوا ما للقتل كالاشياء الشرعية فان المراد بالصلوة  
 الزكوة في الشرع غير ما وصفا في اللغة ما المقدمة وذلك لعمومها ما مر مثله انه لا يراى به الا البعض لا دليل على نفسه كقوله تعالى  
 احلت لكم بيعة الامم الا ما يتلى وهذا ما مثله هو المحتاج الى بيان والبيان هو الدلالة على اختلاف احوالها لان الاجماع حاصل على ان الله  
 ثم قد بين جميع الاحكام لان من حيث نصب الادلة عليها في حكم المظهر والذال بوصف بانهم بين وهذا الوصف قد يجري مع نقد حد

فمن حكمه على الاستثناء

# كتاب الغنية

العلم بذلك مبطل لقول من يقول بان عبادة مع حدود العلم لانه كان يجب ان يكون ولم يعلم الشيء ما بينه الله ثم له ولا نصيب له بيا ناعليه  
 ظاهر الجملان والعرض المستعمل بنفسه معرفة المراد به وذلك ما ان يدل على المراد بلفظه كقوله ثم ولا تغفلوا النفس لتعظم الله لا بالحق  
 وقوله ان الله بكل شيء عليم ولا يعلم بلفظه احد ما ان يدل على المراد بجواه كقوله ثم ولا تغفلوا النفس لتعظم الله لا بالحق  
 الحكم بالاستتار وجوب ما لا يتم ما كلفناه الا بدو تدل على ذلك ما يدل على المراد بقايدته كطريقه التقليل نحو قوله اها من الطوائف عليكم  
 الطوائف واكثرنا في ذلك ان يعلم منه تعليل الحكم لهذه الصفة ولا يعلم تقديمه الى كل ما كانت هذه الصفة الا بعد التبعيد بالقياس فحصل  
 وتخصيص القوم لا يمنع من التعلق بظاهر وتحتوي القول بذلك ان كل خطاب لو تركنا وظاهرنا فكلنا فنعمل ما اريد منا فعله وانما يخفى بانهم  
 الى ذلك فامرهم منا فعله فيجب ان يكون المحتاج اليه في بيانه التحصيل الاصل يمكن التعلق بظاهر وكل خطاب لو تركنا مع ظاهره لما امكن تفيد  
 شيء من الاحكام على وجه لا يبيح فيحتاج في اصله الى بيان مثال الاول قوله ثم والشارف والشارف قطعوا ايديهم لا لا لو غلبنا بظاهر  
 لقطعنا من اريد منا قطع لمر به فاحتجنا الى بيان من لا يقطع ومثال الثاني قوله ثم ايقموا الصلوة لا لو تركنا وظاهره لما امكننا فعله  
 مما اريد منا فعله فاحتجنا الى بيان ما اريد منا لا لا نستفيد من ظاهر اللفظ فحصل بيان الجمل يقطع بالافعال كما يقع بالاقوال لان  
 الاجتماع حاصل على الرجوع الى فعال النبوة في المناسك وغيرها وجعلهم ذلك بيانا لقوله ثم والله على التامسج اليث وغير ذلك فاذا جمعت  
 القول والفعل وفراد فان كانا لبيان تصح بكم احدهما كما يصح بالآخر فانه يصح وصف كل واحد بانها وضركل تاخير التبليغ عن وقت  
 امكانه جائز لا يترتب المصلحة في تقديم وتأخير من قال من التقيا ان التبليغ لا يجوز تأخيرها وادع عن وقت الحاجة والمصلحة فهو صحيح وان  
 اذ ان لا يتأخر عن وقت مكان الا بلاغ والا فذلك باطل لانه لا يمنع ان يكون وقتا مكان الا بلاغ لا يتعلق به المصلحون فلا يلزم ثم ذلك  
 يلزم فيه ثم حتى يكون متى مكنته تعريفنا وجب لنا ما بخطاب منه سبحانه ورسول وهذا يقتضي لا يقتضي على التقديم على جمل فحصل  
 وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بل خلاف وتأخير البيان الجمل عن وقت الخطاب في وقت الحاجة جائز يدل على ذلك لا يمنع ان يكون  
 فيه مصلحة وليس فيحسن لها وايضا فانما جاز تأخيرها فدا المكلف على الفعل عن حال الخطاب كذلك تأخير العلم بصفاء الفعل وايضا قد علمنا  
 ضرورة ومن قولك لبعض اصحابنا قد وليت لك ليلدا لعلنا في عولك على كتابك فخرج اليه في الغد وبعد شهر اذا كتب لك تذكر  
 تفصيل ما تايند ندره واسلمها اليك عند توديعك وانقذها اليك بعد استقراءك في عملك هذا هو تأخير البيان وليس بجاء احد  
 بجري خطاب لمرجه بالوجهية على ما يدعيه المخالف ايضا فلا خلاف ان يحسن منه ثم تأخير بيان هذا الفعل لما هو به والوقت الذي يفتح فيه  
 وقت الخطاب مع كونه مراد بالخطاب لان انتهاء الى الغاية الميمنة من تجاوزها لا بد من كونه مراد وهذا هو تأخير البيان وقد نطق القرآن  
 بتأخير البيان في قوله ثم ان الله بامرهم ان تدبوا بقرة الى قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون فامرهم ثم بذبح بقرة لها هذه الصفات المخصوصة  
 كلها ولم يبين ذلك في اول الخطاب حتى لجعوا واستمروا فيه لمر المراد بشيء وهذا صريح بجواز تأخير البيان وليس لهم ان يقولوا  
 ما انكرتم ان يكون هذا الصفا كلها ليست للبقرة الاولى اليه امره اذ يذبحها وان يكونوا امره في اول الخطاب بذبح البقرة من عرض البقر  
 ولو فعلوا لكانوا قد امدوا الواجب لما توقعوا واذ جعوا تغيرت المصلحة وانقضت امرهم بذبح بقرة لا فادعوا بكر من غير هتاد بينا الصفا  
 فلما توقعوا تغيرت المصلحة فامرهم بذبح بقرة صفراء فلما توقعوا تغيرت المصلحة فامرهم بذبح ما له كل هذه الصفات لان الكتاب اذا تقدم ما يجوز  
 ان يكون كناية عنه وجب جوعها اليه لم يجز ان يجعل كناية عن البيان والقصة وانما يجعل كناية عن ذلك بحيث يرتفع اللبس لا شذبا  
 ولان اضمار القصة الثاني انما يجوز اذا كان الكلام مع نقل الكناية بها معهودا مفيد كقولهم ان زيد منطلق وانما هذه امة فارتفع  
 الكناية بالحال والقصة لا يخرج ما بعدها من الكلام عن كونه مقيد لان تقديره زيد منطلق وهذه امة وليس كذلك الكناية في هذا الا  
 لاننا من اجلنا ما للحال والقصة في الكلام لا فائدة في قولنا بقرة صفراء وبقرة لا فادعوا بكر عوان من تقدير محذوف يستفاد منه  
 الكلام ويضد ان كان الذي بعده ويضد في قوله بقرة صفراء وبقرة لا فادعوا بكر عوان من تقدير محذوف يستفاد منه  
 البقرة المذكورة في اول الخطاب لثلاثا فينقل الى حذف خبر البقرة وادعوا بكر عوان من تقدير محذوف يستفاد منه  
 الجمل بان خطاب العربي لا ينجيه من ان يفتح لعدنهم المراد منه نكاح يجب الخطاب بالجل باطل لا فانقولنا ما في خطاب لمرجه بالوجهية  
 لعدن القايده فيه اصلا وابسته لان الخطاب لا يفصل بين كونه امره ونهيا وخبر الاستخار او عرضا او مينا بل يجوز ان يكون ذمنا لمكاليه  
 كونه مدحا وليس كذلك الخطاب بالجل لا فافصل مع بين انواع الخطاب في علم اي ضرب هو من ضرب به يقتضيه علم بتفصيل ما يتعلق به على  
 البيان فاذا قال ثم ايقموا الصلوة واتوا الزكوة استفدنا الامرنا بعبادة هي صلوة وزكوة ولا بد من الحال هذه من الغرض وتوطين النفس  
 على الفعل ان تأخر بيان صفته له وقت الحاجة والغرض ما يتبعه طاعة الله ثم ومسهل لما هو موهبة فائدة ليست بجائز في الخطاب

في انما الخطاب المختص

بمع

المصلحة



# الابن هـ

بالنحية فصل العود لو كان باقيا على اصل اللغظة ان ظاهرا محتملا لجازية لا خبريا نية في حكم الجمل فاما قد انتقل العود الى نحو الاستثنا بظاهره فلا يجوز ذلك فيه لان الحكم لا يجوز ذلك الحكم لا يجوز ان يخاطب بلفظه حقيقة وهو ان يريد ما من غير ان يدل في حال خطابه على ذلك لان الخطاب موضوع للادارة ومن سمع العود مع تجويزه ان يكون مخصوصا ويميزه ذلك في المستقبل يكون غير مستقبلا به شيئا في تلك الحالة يكون وجوده كعدمه لان ذلك يقتضون ان يكون الخطاب قد دل على الشيء بخلاف ما هو به لان لفظ العود والاول يقتضون كونهما الا بالادلة فيه والثاني يقتضون ان يكون الا على خلاف مراده لان مراده الخصوص فكيف يدل عليه بلفظه العود وفصل ويجوز ان يسمع الخطاب لغام وان لم يسمع الخاص ويكون مكلفا للطلب الخاص في الاصول لانه لا خلاف في حسن الخطاب لله ثم بالغام في ادلة العقول تخصيصه سواء استدلت المكلف بالعقل على ذلك لولم يستدل لان تمكن من معرفة المراد في الحالتين ما حصل فكذلك هي هنا فصل في تعليق الحكم بصفة ليس بها على فنيهما انتمت عنه تلك الصفة والدليل على ذلك ان اللفظ انما يدل على ما تناوله وعلى ما هو بان يتناوله اولى فاما ان يدل على ما يتناوله ولا هو بالتناول لانه لو دل على ذلك لم يخصه بدلوله لان ما لا يتناوله لا يتناوله وليس بعضه بان يدل عليه وعلى من بعض اذا ثبت ذلك وكان قوله في سائمة الغنم ذكوة لم يتناول المعلوف ذكوة لا هو يتناولها او بدلالة انه لو قال في نعلونها لما كان متافضا لان من شاء ان اللفظ اذا دل على حكم ما لم يتناول لفظه لكونه بان يتناول اولى فيخرج من القيرح بخلافه لما تناوله قوله ثم ولا تغلها ان النعم عن التالف بلفظه وكان بان يتناول سايرا لمكره اولى لم يحسن بصرح بان يقول اخرها واشتمها الا بانها فضا تغلها ليجزى الحال هذه ان يكون في قوله في سائمة الغنم الذكوة ما يدل لذكوة ما يدل على حكم المعلوف وايضا فقد ثبت ان تعليق الحكم بالاسم القبيح يدل على ان ما عداه بخلافه فكذلك يجب في تعليقها بالصفة لانها تجريان في الابان والذين يجري واحدا ولو لم يكن تعليق الحكم بالاسم بخلافه كما ذكرناه لوجب ان يكون قولنا ذكوة عام وعمر جاهل بجازا لير يجتبه المشاهدة ذكوة في علمه والجهل غيرهما ولو وجب ان لا يبع النظر بهذه الالفاظ على جهة الحقيقة والمعلوم ضرورة خلاف ذلك وقولنا ان الاسم في التميز كالصفة من حيث كان ذلك هو الغرض في وضع الاسماء وليمكن الاخبار عن الغايب لبعاده كما امكن عن الخاصر بالاشارة ولما بطل التميز بجسول الاشتراك في الاسماء احتاجوا الى ادخال الصفة ليكون الاسم مع الصفة بمنزلة الاسم لو لم يحصل فيه الاشتراك لا ترى انه لو لم يكن في الوجود من اسمه يدا والا واحدا لم يخرج في الاخبار عنه الى صفة فكيف ناذركوا اسمه يدل ايضا على اصل حسن الاستتمها القائل لقيت شراف جيرا في وضرب سود غلام فيقال له هل لقيت لغامه من جيرانك وضربت البصر من غلامك في لو كان تعليق الحكم بالصفة والاعلى ففسحها انتفت عنه لفتح الاستتمها كما يجمع عن حكم ما يتعلق للفظ به قول الخالف لو لم يدل تعليق الحكم بالسوم على ما ذكرناه لم يكن فيه فائدة ليس يعتمد لا نأقول ما انكرتم ان يكون الغايته فيه ان به علمنا فبجاء الزكوة في السائمة وقوله لم يكن فاعلم مع ذلك يجوز ان يدل على ان حكم المعلوف حكمها لان الحكمين المتماثلين يجوز ان يعلم ابد ليسين مختلفين على اقتضا الصلح لذلك وهذا كما نقوله فيما عدا الاجناس لستة فان حكمه في ثبوت اربو فيه حكمها ومع هذا علمنا بثبوت ذلك فيها بالضر وكلفنا فيما عدا ما الى دليل اخر من قيا سرعده من قال به او غيره وقولهم تعليق الحكم بالسوم يجري مجرى الاستثناء فكانه قال ليس في الغنم الا ان سائمة ذكوة والمستثنى منه بخلاف الحكم المستثنى غير معتمد ايضا لان الاستثناء لم يدل بلفظه على ان ما لم يتناوله بخلاف حكمه بل ان العود على دخول لكل جنس في الاستثناء بعضا تناوله العود علمنا حكم المستثنى بلفظ الاستثناء وعلم ان ما لم يتناوله بخلافه بلفظ العود كقولهم ضربنا القوم الا ذبيحان بالاستثناء فلم ان ندينا غير ضرر و بلفظ العود نعلم ان من عداه مضرر ولا من جهة دليل الخطاب ليس هذا موجوبا في قوله في سائمة الغنم الذكوة لانه ما استثنى من جملة ذكوة ولا يجب فيها به معنى الاستثناء بثبوت حكم الاستثناء الفاظا موصوفا فاما ان يدخل جنس لم يكن مستثنى منه وقولهم تعليق الحكم بالشرط اذا دل على انتفاء بانتفاء الشرط فكذلك يجب الصفة لان التخصيص يحصل بكل واحد منها كحصوله بالآخر لانه لا فرق بين ان يقول في سائمة الغنم الذكوة او يقول فيها اذا كانت سائمة الزكوة غير لازم لا نأقول في الشرط كقولنا في الصفة لانه لا يدل على ان ما عدا الشرط بخلافه لغير اللفظ بل ان علم ذلك في بعض المواضع فبدليل لان تاثير الشرط في خروج الحكم بدلا يمنع ان يخلفه شرط اخر ولا يخرج بذلك من كونه شرطا لا فاعلمنا ان الشرط في العمل بقولنا لاشهدا لاشهدا لاشهدا اليه بقوله ثم واستشهدوا شهيدين من رجالكم ثم علمنا ان ضم امرتين اليه يقوم مقام الثلثة ثم نعلم بدليل ان ضم اليه يقوم مقام ايضا ونعلم ان ما ذكره عند قول قوله ثم ان تستغفر لهم سبعين مرة قل يغفر الله لهم من قوله لا زيدن على السبعين وانه لو لم يفرم من جهة دليل الخطاب ان عاذا على السبعين بخلافه لما لم يقل ذلك مما لا يقول على مثله في هذا الموضع لان خبره احد يحصل به الظن ونحن في مسئلة نظريها العلم ثم قال معارضه رواية اخرى هي انه قال لو علمت اني لو زدت على السبعين غفرا لله لم لفعلت ثم يذهب من ما يدل على

فصل في بيان ما لا يتناول

کتاب الغنی

منعه من ان يتغير الكفار لان ذلك غير جائز على ان معنى الآية النوى عن الاستقفا للكفار وانك لو اكرث منه لم يتغير خبر عن الكفار بان لا  
 ولا فرق بينهما وبين نداد عليهما كما يقولون لغيره لو جئنا سبعين مرة ما جئتكم المراد بذلك انك لو اكرث من الجحش الى ما جئتكم اذا كان  
 هذا معنى الآية لم يجز ان يقول عند ذلك ما تدعونه على ان اكرث ما فيه لوصح انه فهم ما زاد على السبعين بخلاف ما في ذلك من انظار  
 اللفظ وما المتكلم ان يكون لدليل سواء وتعلقهم بما تدعون ان يعلل بنسبه سال عمر فقال ما بالنا نقض قد امننا فقال عجبت مما عجبت منه  
 من انك لتبني فقال صلته بصدق الله بما عليكم فاقبلوا صدقته وان يجهلها من ذلك يدل على انها من غير ما من تعليل القصر بالخوف ان حال كل  
 بخلافه مردود بله خبر واحد لا يغيره ال على موضع الخلاف لان يجهلها من غير ما علوا انه لاجل تعليل القصر بالخوف يجوز ان يكون من حيث  
 عقلا من الايات الواردة في ايجاب الصلوة وجوب الا تمام في كل حال اعتقاد المستثنى من ذلك حال الخوف فيجب هذا الوجه فعلقهم بما  
 ذكره الصحابة من قولهم انما من الماء منقوع ولا انهم فهو من جهة دليل الخطاب ونحوه لا اعتزال بالماء منقوع الماء لم يقولون ذلك بضعف  
 من حيث كان غير واحد من ان قد لا يلفظ اذ هو الماء من الماء بدخوله في الماء يعلم ان ما عداه بخلافه على انه من انهم علقوا ذلك  
 من ظاهره وما العانع ان يكونوا علوا ذلك بدليل سوا اللفظ **باب الكلام في النسخ وما يتعلق به** قد بينا عند الكلام في النبوة  
 صد النسخ والدلالة على جوازه والفرق بينه وبين البناء فلا وجه لا عادة ذلك دليل النسخ بوصف بان ناسخ لا ناسخ كاشف عن تغيره لا يوجب  
 الهدم ثم بان ناسخ من حيث كان فاعلنا هو النسخ ويوصف الحكم بذلك من حيث كان دليلا والنسخ هو الدليل الذي تغير حكمه بالدليل  
 النسخ والحكم بوصف بان منسوخ لا لا المقصود بالدلالة ولا لا النسخ يتغير معنى نسخ لا يدخل الا في حكم مستمر لان ما لا يتم لا يصح ان يدخل  
 فيه معنى النسخ ولا النسخ نفسه لا بد منه ايضا ان يكون مما يصح تغيره بعد الاستمرار لان ما يتم على حال واحدة لا يصح النسخ وكما مضى في  
 ما يجب استمراره على وجه واحد منه ما يجب استمراره بصفته هو عليها كوجوب الانفاق في الكذب منه ما يجب استمراره من حيث كونه لطفنا  
 لا يتغير كما مر من الله ثم وما يجوز تغيره من الاضلال كالبيع الثرائم وجوه النص لان قد يحسن نادرة ويصح اخرى معنى النسخ يصح تحوله  
 فيه ما ما النسخ نفسه ما يدخل فيما يثبت حكمه شرعا وترفع ايضا ككف النسخ في النسخ يصح تحوله في الاخبار لانه اذا دخل في الامر والحق  
 فادخل في انفسها وانما دخل في متا ولها والخبر يجري في ذلك مجراها لان مقتضاه كقضاء ما اذا كان جواز النسخ في فعله ككفنا ناسخ  
 الامر يرجع الى غير حال الفعل في المصلحة لا الشيء يرجع الى صفة الدليل لم يكن فرق اذا تغيرت المصلحة بين ان يدل على ذلك بالخبر والامر  
 او النسخ فيك حوله النسخ في الخبر يقتضي تجوز الكذب قبل تحوله في الامر وقد الى البناء **فصل** يجوز نسخ الحكم دون الثلاثة كتسخ  
 الاعتدال بالحوك تقديم الصدق امام المناجاة ويجوز نسخ الثلاثة معا ومثال ذلك ايضا وارد من طريق الاخاء **فصل** يجوز نسخ العبادة قبل  
 فعلها وبعد موقوفتها لانه ثم يحسن ان يامر بالفعل من بعض كما يحسن ان يامر من يطيع واذا كان لو امر من اطاع لجاز النسخ فكذلك اذا امر  
 ببعض لان النسخ لا يتغير حسنة لتابع للمصلحة بظاعته ولا معصيته **فصل** لا يجوز نسخ العبادة قبل فعلها لو حين احدها انه يقتضي  
 البناء لان شرطه حاصله في الثانية انه يقتضي صانعة فيجيب اليه ثم لان الفعل ان كان يتحقق الامر به فيجوز ان كان حسنا فالتمس عنه فيجوز  
 خلق الخالف في هذه المسئلة بامره ثم ابرهيم بن جابر بن النخعي ذلك قبل فعله قد مضى الجواب عنه عند الكلام في ان الامر ان كان  
 امر لا زادة المأمور به وتعلقهم بقوله ثم يجوز الله ما يشاء ويثبت لادله لهم فيه لانه يقتضي محو او بقاء ما في الحقيقة وذلك لا يليق بالنسخ  
 ويحتمل ان يكون ثم يجوز اللوح المحفوظ ما يشاء ويثبت للمصلحة متعلق بالملائكة عليهم السلام وقولهم النسخ الا بقاء ما في العالم فيقال يفعل  
 الجواب عنه ان يقول ان اردتم ان يكون فيما لم يفعل قد تناوله الامر بغيره مسلم وهو محل الخلاف وان اردتم ان يكون فيما لم يفعل فقد  
 فعل نظائره فكانه قبل الفعل نظيره كذا من الله من الصلوة الموقوفة مسلم لكن لا منفعه لكم فيه وقولهم اذا جاز ان يمنع الله ثم المكلف  
 من الفعل بالاحترام جاز ان يمنع منه بالنهي لا بل لا فالانتم ان الله ثم يجوز ان يامر بما يعلم ان الاحترام يمنع منه وتعلقهم بما تدعون قوله  
 في وصف مكة احلت ساعة من نهار ومع هذا فلم يقع منه قال صلاوا بما يصح التعلق به في جواز النسخ قبل ايجاد الفعل ما قبله  
 فلا ولا يمنع ان يباح له من قالهم مالم يفعل وتعلقهم بما تدعون في ليلة المعراج وان الله واجب اليوم والليلة حين صلوة واجل النبي  
 حوته ان حسنا باطل لمقتضى جوامع النسخ ومنها فتح الفعل عن المكلف قبل ان يعلم انه مأمور به ومنها ان المصالح الدينية متعلق  
 عشوة العبادة واختيارهم ومنها ما يثبت عليه من التشريع انواع الا باطل ثم لو سلم من كل ذلك لكان خبر واحد لا يجوز الاعتقاد عليه في هذه  
 المسئلة **فصل** لا يكون الزيادة على النص نسخا الا ان يكون مضافة موثرة الاعتماد فان كانت منفصلة ومضافة غير موثرة لم يكن نسخا  
 والمضافة الموثرة هي التي تغير حكم المريد عليه في التشريع حتى يصير لودع في المستقبل من دون تلك الزيادة لكان متغيرا من جميع تلك الاحكام الشرعية  
 التي كان عليها او بعضها مثالا لزيادة ركعتين على ركعتين على جهة الاتصال كما اذا كان فرضا لصلوة كان ركعتين فزيد في صلوة المحض لان هذا

# لا ينهك

في التفسير

الزيادة قد عرفت الأحكام الشرعية لأن المكلف لو فعل لو كثر بعد الزيادة على ما كان يفعلها عليه ولا لما كان لها حكم وكان كأن لم يفعلها  
 وجوب عليه إعادة لها ومثال الزيادة المتصلة الغير المؤثرة زيادة عشرين على حد القذف زيادة النفي على حد الزلج البكر زيادة الزعم على  
 حد المحسن ومثال الزيادة المنفصلة زيادة صلوة سارسة وصوم شهرتان وذلك ابتداء عبادة لا يقتضي نسخا بلا خلاف إنما الخلاف في  
 الزيادة في الحد الذي على أنها لا يقتضي نسخا أنها لا تؤثر في تغيير حكم شرعي معقول المزيدي عليه لأن المزيدي يفعل بعد التعبد بالزيادة على  
 الوجه الذي كان يفعل عليه قبلها وإنما يجب في هذه الزيادة اليه من غير أن يكون الإخلال بها مؤثرا في الأول فوجب أن يكون هذه الزيادة  
 ابتداء عبادة **فصل** في التفصيص من النصيب خبرنا ذكرناه في الزيادة فإن كان البناء من العبادات بعد إذا فعل لم يكن له في الشرع حكم ولم  
 يجزئ مفعله قبل التفصيص من النصيب وان لم يكن كذلك فليس مثال الأول تفصيصا ركة من جملة الصلوة لا ما لو فرضنا حصول ذلك لكان نسخا  
 من جملة الصلوة لأن حكمها الشرعي بعد هذا التفصيص قد تغير ولو فذلك كما كانت يفعل عليه ولا يجوز جعلها متسوخة ومثال الثاني أن  
 من المحرمات فان ذلك لا يكون نسخا لما بقى من الحد **فصل** في جواز نسخ الكتاب بالكتاب السنة بالسنة المقطوع بها بلا خلاف إنما  
 الخلاف في نسخ الكتاب بالسنة السنة بالكتاب الذي يدل على الأول أن النسخ إنما يتناول الحكم وإذا كان كذلك وكانت السنة في الدلالة  
 على الأحكام كالكتاب جواز النسخ بها وأيضا فالسنة المقطوع بها جازية في جواب العلم والعمل بحري الكتاب كما أنه يجوز نسخ الكتاب ببعضه  
 ببعض كجواز نسخها ما السنة التي لا قطع بها فلا يجوز النسخ بها لأنها ليست بالأصل وهذا التأكيد على جواز نسخ السنة بالكتاب  
 بل أولى لأن الكتاب من المزيدي على السنة ما ليس بمحتمل وتعلق من منع من نسخ الكتاب بالسنة بقوله ثم ما نسخ من آياته ونسخها من غير أنها  
 مثلاً وأدعاهم أنها تدل على قولهم من وجوه منها قوله الرعالم أن الله على كل شيء قدير لأن ذلك يفترانه ثم أراد ما يجسر لعدوه عليه من القرآن  
 ومنها أنه امتنع لك السنة لا تصانف ليس حقيقة ومنها أن الآية إنما يكون خيرا من الآية ما يكون انفع منها وذلك يكون بتلادها  
 وبما مثال حكمها فيجب أن يكون ما يأتي به ترتيب في كلا الوجهين على ما ينبغي لا يقع في السنة الأحكام ومنها أن ظاهر قول القائل لا أخذ منك  
 كذا إلا أعطيتك خبرا منها يدل على أن المعطى ما يتا من جنس الأول الجواب عن أن نقول الآية لا تدل على موضع الخلاف لأنه في حكمها الآية في نفسها  
 وظاهرها الآية لا يدل على ما يأتي به يكون ما يتا وهو محل الخلاف لأنه ثم قال ما نسخ ناسخها وهذا يدل على فقد النسخ على الأتيان بما  
 هو خير منها ومعوقه منها أصح وانفع وأزيد في الثواب هذا لا يمنع أن يكون الفعل للناسخ التأكيد للسنة عليه أكثر شأنا وانفع لنا ما  
 رتب الآية عليه من الفعل للتسوخ وهذا يقطع الشبهة بأن السنة خير من القرآن على أنه لا يقطع القول بأن بعض القرآن خير من بعض  
 وأن نسخ بعضه ببعض مما قالوه في ذلك قبلهم مثله فيما شنعوا به قوله ثم الرعالم أن الله على كل شيء قدير لا يدل على أن يكون به النسخ وإنما يدل  
 على أنه قد رتب نسخ الفعل بما هو أصح منه في الدين سواء كانا النسخ كتابا أو سنة وأما في الأتيان إليه ثم لا يدل على اختصاص بكتاب السنة  
 والسنة إذا كانت بوجه آخر كما متناصرتها الآية كما ضاع كلامه الانتفاع بالآية وإن كان من الوجهين اللذين ذكرتهما فغير متعين أن يكون  
 وأن انتفع بها من وجه أحدهما لأن من الآية من الوجه الذي يبيها في معنى خبرها لأن التوافق يضاهق والوجه أحد على الوجهين على أن  
 درس السنة أيضا ثوابا وعبادة ولا فتل أن قول القائل لا أخذ منك كذا إلا أعطيتك خبرا منه يدل على أن آياته من جنس الأول بكونها  
 أنه لو صح خلاف جنس الحسن لما في **فصل** في قوى ما يعلم به النسخ والمنسوخ التاريخ أو يكون ذلك في اللفظ إذا كان مذكورا على وجه  
 التفصيل قد يكون على وجه المجمل في لفظ المنسوخ كما لو قال ثم افعلوا كذا إلى أن تخرجكم الوثنا القذرة لكان وقت ذوال العبادة وقد  
 علم باللفظ الذي نفى إيجابها وهذا خارج عن النسخ **باب** في الكلام في الأخبار **فصل** في الأخبار **فصل** في الأخبار **فصل** في الأخبار  
 الصدق والكذب ينقض الخبر الذي لا يكون الأصدا ولا يحتمل الكذب الخبر الذي لا يكون الأصدا ولا يحتمل الكذب الخبر الذي لا يكون  
 الأكاذيب ولا يحتمل الصدق والأخبار على ضربين ثلاثة أحدهما يعلم أن خبره مضافا لما لا يعلم أن خبره ليس على ما تناوله وثالثها يجوز أن  
 خبره على ما تناوله وليس على ما تناوله والأول على ضربين أحدهما يعلم ذلك من خبره كالجبر أن السماء فوقنا والأرض تحتنا وما  
 شاك ذلك ولا خبر يعلم بالكتاب كخبر الله ثم خبر سؤله والخبر المتواتر وخبر الأمة باجمعها والثاني على ضربين أحدهما يعلم ذلك منه  
 من حاله باضطراب الخبر بأن السماء تحتنا والأرض فوقنا وما أشبه ذلك يعلم بالكتاب وذلك كله يعلم أن خبره ليس على ما تناوله بل يعلم  
 الضرب الثالث من الخبر المتقدم خبره يعلم كونه صدقا ولا كذا بضرورة ولا استدلالا **فصل** في الأخبار المتواترة على ضربين أحدهما  
 يحصل العلم عند ما لكل عاقل سمعها بلا شك كالأخبار عن البلدان والحجرات والعظام والأخر يحصل العلم به بنظر الاستدلال كالأخبار  
 عن سجدات النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أخبار النضر الجلي على ما أنه أمير المؤمنين والضرب الأول قال قوم أن العلم الحاصل عند سؤره وقال غيره  
 أنه مكتسب نحن يجوز كونه على كل واحد من الأمرين ولا يقطع على أحدهما لعدم الدليل على ذلك والضرب الثاني يحصل العلم عند بنظر الاستدلال

الحق

## كتاب الغنية

في صفة الخبرين له شرط ثلثة احدهما بلوغهم من الكثرة الى حد لا يجوز معه في العادة اتفاقا لكن في حق منهما اتفاقا كما يجوز ذلك في  
 الواحد الا شين وثانيهما ان يعلم انهم لم يجتمع على الكذب جامع من توافقا وما يجري مجراه لاننا لم نعلم ذلك لم يقطع على الصدق والثالث ان يعلم  
 ارتفاع اللبس الشبهة عما اخبروا عنه لانها تدعو الجماعة الكثرة الى الكذب كخبر الخلق الكثير من المبطلين عن ما همهم الفاسدة لاجل الشهنة  
 الداخلة عليهم وهي تقوم مقام التواطؤ في الجمع على الكذب هذا اذا كانت الجماعة تجبر عن الخبر عنه بلا واسطة فان كان هناك واسطة وجب  
 اعتبار هذه الشرط في الواسطة بينهم وبين المخبر لانه يقطع على صدقهما اذا تكاملت هذه الشرط في الخبر بطل كونه كذبا وفي ذلك كونه  
 صدقا لا نه لا واسطة بينهما **فصل** خبر الواحد لا يقضى على ما وانما يقضى غلبة الظن اذا كان المخبر عدلا وقول من يدعى انه يقضي العلم ان  
 مرضع عادة الناس ثم خرج احد وقد اطوا الوجوه وخرجوا الثياب احضروا اسيرا لفساد الاكفان لا يعترض شك في صدقهم وان كان لا  
 يبلغون حد التواتر باطل لان هذه الامور قد تنكشف عن باطل فيقال نال المرض كان اغوى عليه والحقة مسكنة وما اشبه ذلك ولو كان العلم  
 من حصول انكشف الخلق عن باطل **فصل** يجوز من جهة العقل التمسك بالعلم بخبر الواحد اذا كان المخبر به على صفة مخصوصة لا نه لا فرق  
 في العلم بخبر الواحد بين ان يقول النبي انه حرام وبين قوله ان النبي كرهه ان يخبروه وكما انه لا فرق في ذلك فلا فرق ايضا بين ان  
 يقول ان الخبر كرهى من هو على الصفة الفلانية بخبره فخره لان العلم بالخبر يحصل بذلك كله ولا يمنع ان يجعل الرسول قول الواحد  
 دليلا مع جواز الغلط عليه لا نه لو قال ان الخبر كرهى بوزن وحق لم يحصل الثقة بذلك عند خبره اذا قال ان الخبر كرهى فلان بشئ فاعلموا انه  
 صلاح لوجب العمل ان كانت الثقة مرتفعة ويحرج لك تجري بقول الحاكم بعلمه في حصول الثقة والتعبد بالافراد والاشارة في وجوب العمل  
 وان كانت الثقة مرتفعة منهم **فصل** التمسك بالعلم بخبر الواحد لا يرد الشرع به وانما ثبت ذلك لم يجز العمل لا بد من كونه تابعا للعلم فانما  
 ان يكون مهيئا تابعا للعلم بصدق الخبر تابعا للعلم بوجوب العمل كونه جواز الكذب اذا كان العلم بصدق الواحد مرتفع لم يبق الا العلم  
 بوجوب العمل اذا كان ذلك موقفا على الدليل الشرعي لم يجد في الشرع دليلا عليه فيغيره وتعلق المخالف في ذلك بقوله فلو  
 فخر من كل فئة منهم طائفة منهم ليفقهوا في الدين ولينفذوا قوامهم اذ رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وان حيث على الثقة في الدين وتدل  
 الى النفوذ منه من كل فئة طائفة واسم الطائفة يقع على الثلثة فضا عدا خبر الثلثة من قبل الاخذ لا يصح الاعتماد عليه لان اسم الطائفة لا  
 يقع على الاخذ يقع على المتواترين وان كان مشتركا بين الامرين وجب لوقف في المراد بذلك في الاية ولا يجوز لقطع على احد الامرين الا بدليل  
 واذا انصرفوا لاجل الاية لا نه لا يجوز ما خرجت من كونه دليلا عليه على ان ظاهر الاية تفيد الحث على النذارة التي هي التحذير من ترك  
 النظر في الامثلة وذلك يحصل بخبر الواحد ان كان فاسدا بل كما ان الحث لا يحصل عند خوف المخوف لا يقتضي العلم بصدق ولا يحتاج الى حجة  
 بالعلم بقوله الاستناد ذلك الى جوب التحذير من الضال المتفنون وليس هذا من العلم بخبر الواحد في ثبوت الاعتقاد ايا ما نوهنا لتدريج العمل بقوله ان  
 ان ثبوت التعبد به يبين ذلك وقوله ثم لعلهم يحذرون والحديث مطابق للتحذير لو اراد ما ظنوه لقال لعلهم يعلمون والنبي وان سمى من ذوا  
 وكان قبول قوله واجبا فمن حيث كان في ابتداء دعواه يكون محوفا ثم استقر دليل بثبوت حجب العمل بقوله فانما لا يفيض الاية والخبر وجوب الحجة  
 بنقل الطائفة وانما تضمنت حصول الانذار فقد سقط التعلق بها في موضع الخلاف وتعلمهم بقوله ثم يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق فاسبقوا  
 فبينوا ان تعيبوا فوما يجها لانه يفسح على ما علمنا فادنين لا يصح التعلق به لانه مبني على دليل الخطاب هو باطل على ما بيناه على ان ظاهر الاية  
 يمنع من العمل بخبر العدل لا نه سبنا نه علل المنع من قبول قول الفاسق بعلته هي قائمه في خبر العدل بقوله ان تعيبوا فوما يجها لانه سبنا نه علل  
 ثابتة في خبر العدل لعدم العلم بحقيقة الامر فيه وارتفاع الثقة بصدقه فيما يروى وادنا ذلك الفاسق في علل المنع وجب لوقف في خبره كالتعلق  
 وتعلمهم بقوله ثم ان الذين يكتنون منا انزلنا من البينات والحكومات ثم نخطو لكم ان وذلك يقتضي وجوب الاظهار ولا يجري الاظهار  
 للقبول الجواب عن ان خطر الكتمان وان كان لا يستعمل الا فيما يجب ظاهرا وما لا يبينهم على ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يطلق منه خطر الكتمان  
 على اننا لو سلمنا ان خبر الواحد يجب ظاهرا لم يدك ذلك على وجوب القول لانه يحتمل ان يجب ظاهرا لم يصير للكلف طريقا الى العلم بالتواتر الذي  
 يلزم العمل به لا يمكن حصوله من دون سماع اخبار الاخا وتعلمهم بان الله ثم قد امر بالابلاغ في مواضع من الكتاب ذلك يكون بالتواتر  
 والاعتماد لا نه لو اخبرنا بالتواتر الواجب يكون العلم بفروع العبادات كالعالم باصولها لا يصح التعلق به لان الله ثم لا يجوز ان يامر بالابلاغ  
 الا بما هو حجة في نفسه يجب العمل به من اين ان خبر الواحد بهذا الصفة حتى يصح به الابلاغ وتعلمهم ان النبي كان يبحث سلة الى الملائكة  
 وانزل الله الى ربه فيعملون على مجرأ قوالهم في كونهم دسلة فيما يودونه اليهم من الاحكام الشرعية وان هذا دليل على ان اخبارنا  
 الاخذ حجة في الشرع لا يصح الاعتماد عليه لانه مبني على دعوى مسلمة وهي ان العمل كان على مجرد اقوال هؤلاء بالرسول وليس لك بمعلوم  
 بل المعلوم علمهم عند ما وذلك يحتمل ان يكون بما اوجلهما ويحتمل ان يكون لما ينضم اليهما من القرين الموجهة للعلم فاذا كان محتملا لما ذكرنا



## كتاب في معرفة

لم يكن فيما اقصاه عليه ليل على ما ذهبوا اليه على ان الاثبات حاصل على ان اول شيء كان هؤلاء الرسل يدعون اليه المعرفة بالله ثم ثم ثم ثم  
 الرسول مع ان اتواهم ليستحججه في ذلك انما الفائدة فيها انذار والتبني على النظر في اثباتها والرجوع الى التواتر وما جرى مجراه في العلم بها و  
 ايضا فلا بد ان يكون الذين في اطراف البلاد قد يثبت عليهم الحجة بالعلم بخبر هؤلاء المرسل حتى يلزمهم العمل بها ولا يجوز ان يعلموا من جهة  
 لان خبرهم لا يوجب العلم فانما قبل ثبوت ذلك بالاثبات المتواتر ينقلها الصادر والوارد قلنا فما المنكر ان يكون حكم ما حمله من الشرع  
 وفي طريق العلم حكم التقيد بالعلم اتواهم ولم يجدوا فيها بين الامرين وتعلمهم بعمل الصحابة على وجوب ثبوت العلم ان الثبوت انما بين خبر  
 اذ واج النبي عند اختلافهم في ذلك عمل في بكرة من اثبات الحجة بخبر الواحد الاثني وعمل عمر في جزية الجوس بخبر عبد الرحمن بن عوف في خبر  
 ذلك وانهم كانوا بين عامل بذلك ومسل عن التكرار على العمل به وذلك لانه الرضى هذا يقتضي اجماعها على العمل باخبارها لا حاجة ثبوت  
 انها لا تجتمع على خطأ لا يصح الاعتماد عليه من وجوه احدها ان ذلك يعلم من حال الصحابة بالتواتر لا تواتر خاص بها ذكره لانه لو كان لو  
 ان يعلم ضرورة دعواهم على الصحابة ذلك على حسب ما يقولونه في خبر الجوز المتواتر ما استدلال عند من قال بذلك لو كان معلوما ما استدلال  
 بثبوت صفة التواتر في نافية في فقد الامرين منه ليل على انه غير معلوم وان كان كذلك كان واردا من طريق الاطراف بحجج القبول عليه  
 اثباتا لتباعد العلم بها لان ذلك استدلالا بالثبوت على نفسه لان هذه مسئلة فرض لمكلف فيها العلم والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم  
 بذلك طريقا لم يكن فيه دلالة لان المعلومة علم عند هذا الاختبار وذلك يحتمل ان يكون لدركهم عندنا سيما عنهم ذلك من النبي واثباته  
 انجز لهم على طريقه من الاجتهاد يقتضي اثبات الحكم وقال الخالفون ان اهل بيتنا تحولوا عن القبله عند خبر الواحد لا جله لان عندهم العمل  
 بذلك لا يجوز بخبر الواحد انما رجوعا بدليل غير الخبر اتفق مجموعهم على ذلك الدليل عندنا فما المانع من مثلك في عمل الصحابة عند  
 الاخبار الوجه الثاني اننا لو سلمنا تسليم نظران علمهم كان هذا الاخبار لا جله لم ينفعهم ذلك فيما قصد لان من اضيق ليه العمل بها  
 بعض الصحابة وفعل بعضهم ليس بحجة عندهم وتعليمهم على اسانك الباقي على التكرار غير مسلم ولو لم يكن هناك الا انكار امير المؤمنين العمل  
 باخبار الواحد لكفى لا تقا في رتبة على الفتيا بمذمبة التعلل عند منكاره العمل بذلك ثم لو سلم لم يكن دلالة الرضى على ما دعوه لاحتمال  
 وغيره من الخوف لوقوع بيع هو اعظم مما يتكرر من التعلل في حال العمل من خبر الواحد القليلة وانما العمل لوجه وغيره لم يكن القطع  
 به على الرضى على اننا لو سلمنا انه لا دلالة الرضى لم يدل ذلك على ما قصد لان الاجماع الذي لا ينقد على خطا مختص بفعل واحد ما نحن فيه  
 غير ذلك لان عمل من عمل بخبر الواحد غير مسانك الامر عن التكرار عليه اذا اختلفت لفعلا وتغابرا لفعلا لم يمنع ان يخطى العامل حيث  
 على الدليل عليه بخفى المسلك عن التكرار من حيث ترك الواجب عليه لان الدماء الدليل البهيض عندهم انما لا يبره الا يتجمع على خطأ  
 في حكم واحد حصول الاصل على خطائهم في حكمين والوجه الرابع اننا لو سلمنا ان حصول الاجماع على شيء واحد لم يكن لهم فيه ولا لغيره  
 على انه حجة في نفسه هذا مما لا سبيل لهم على اصولهم الى الدلالة عليه سنين ذلك فيما بعد انشاء الله وتعلقوا بان حملوا قبول خبر  
 الواحد مع جواز الخطاء عليه على قول المخف على الشهادات واخبار المعاندات والجواب انما لا يتم صحة في المستفي بقول المخف مع  
 تمكن من العلم بالفتيا وانما يصح العمل بفتياه بعد العلم بصحتها ثم لو سلمنا ذلك على ما فيه لمكان انما يدل على جواز التقيد بالعمل باخبار  
 الاحاد وهذا الاختلاف بيننا واما الخلاف في ثبوت ذلك فاننا سوا قبول خبر الواحد على المخف عليه ففهمه طامعه بينهما كان لنا ان نقول  
 قبل النظر في صحة العلم ما نحن فيه مسئلة فرضنا فيها العلم فلا يجوز التعويل فيها على ما يمتنع من وجوبنا بحجج علم ذلك على الشهادات  
 واخبار المعاندات على ضربين احدهما عقل كقولنا هذا يا والاذن في دخول الدار بالشرع قد ورد ما زاد ذلك لا باستيناء حكم لذلك  
 لم يميز العدل منه من الفاسق ولا الصبي من البالغ لان المولى في ذلك على غلبة الظن والعرب لا يجرى عنه الشرع من قبول قول الواحد  
 في طهارة الماء ونجاسته في القبلة ودخول الوقت وهذا فرع من فروع خبر الواحد فلا الاول يجوز ان يجعل اصلا لا نه على الثاني  
 لا يترتب عليه ونزع وتعلمهم بان الضرورة تقوي بقول الخبر الواحد اذا حدثت الحادثة وليس فيها حكم مضمون ليس شيء يقول عليه لان  
 الضرورة انما تقود الى ما هو حجة في نفسه فليعلم ان يد لو اعلى ان خبر الواحد بهذه الصفة وشدة الاحاد في الاول على حكمها ليل يوجب  
 العلم ومتى فرضنا على الدليل حجة الى حكم العقل فليس هي ما ضرورية على ما دعوه وقولهم اذا وجب في العقل العمل على قول من انذارنا  
 فيجب في طريق وان كان واحدا تحرق من الضرر في الدنيا فكذلك يجب العمل بخبر من خبرنا عن الرسول بخبرنا من مع اهل العلم بالضرر  
 في الاخر غير معتمد لان مصدا الدين يجب في حكمه الله فمع التكليف لنا ان نعلمنا بما ويد لنا عليها الفعل الذي يمتنع به انما قد نال  
 علينا انتفاء الضرر وليس كل من خبرنا عن سبب في الطريق لا نرجح نصيب الدلالة على ان في الطريق سبعا نمان بفقدنا المضرة في سلوكه  
 على ذلك يوجب ان يكون الفاسق كالعدل والكاثر كالمؤمن من غير اعتقاد ما يشرطونه في خبر الواحد على ان العقل يمنع من الانذار على ما

# كتاب الغنية

في كتاب الغنية  
الكتاب الثاني  
المعنى

بومن كونه مفسدة فلم وجب العمل بخبر الواحد تجوزا من المضرة ولم يجب ترك العمل به بخبره من المفسدة على ان في الاختصاص ما مضى في ترك  
العمل به كالمفسدة الا باحة الخارجين من الخطر والايجاب عن ابن لهم وجوب العمل على قول مدعي الرسالة لان فيه تحريضا وليس هذا قول احد فان قيل  
اذ كنتم لا تقولون باحتمال الاحاد فما القايده فيما يرد به احادكم ولا يفوقهم علماءكم وهل هذا الا مناضة من القايده في ذايه كل واحد من محدثي  
الشبهة ما سمع من شيوخنا فقلين من الاية ان يؤكدا ما نه في تبليغ ما سمعنا ليحصل برؤاينه وذايه عجزه لكلف طريقا الى العلم بالتوا  
وكلنا القايده في فتا كل واحد من علماءنا فاد ما نه باذاعه ما علمه ليصير فيها وقتنا امثاله من العلماء لكل مكلف سبيل من العلم بما اجمعوا  
عليه اذ لو لم يرد الحديث ما سمعنا لا يفوق العالم بما علمه لا سند طريقا للعلم بالشعيا وليس في ذلك خلاف في اصولنا لان الراوي غير العامل لا نه في  
الا ما سمعنا فهو على يقين مما خبر به فان سماعه من امام او جماعة مؤثرة عن حجة فهو على يقين من امره في علمه وذايه وان كان سماعه من ذايه  
فهو صادق في خبره وعلمه موقوف على العلم والمقول ايضا لا بما علمه فلا تبعه عليه فيما عمل به ولا منافاة بين فتاوه وعلمه فان افعه غير علم فالتبعه عليه  
وكذلك ان كذب الخبر في خبره **باب كل امر في الافعال** ما يتعلق بها الفعل عبادة وما وجد بعد ان كان مقدرا وينقسم الى الا  
له تزيد على حدته والى ما له صفة تزيد على ذلك والاول ككلامه وحركاته التي لا تغداه وهذا لا يوصف بحسن ولا قبح لانه ينقسم الى فعل  
مطلوب ومطلوب ما يحصل مع الاجزاء لا يستحق به مدح ولا ذم والمحل ينقسم الى ما لا يتبعه عبادا عما يتحقق فاعلم مع العلم بيقين التمكن من  
ذلك لادم والحسن ينقسم الى ما لا صفة له تزيد على حسنه لا يستحق به مدح ولا ذم وهذا هو المباح في المعق من شرط تسميته بذلك ان يعلم فاعلم  
بذلك من حاله ويدل عليه الى ما له صفة تزيد على حسنه لا يتحقق فاعلم المدح ولا يتحقق بالاحلال به الذم وهذا هو النكاح ويوصف بأنه مستحب  
ومرغب فيسمع الدلالة والاعلام كما انه مناه او يكون ذلك فمعا موصلا الى الغير على وجه مخصوص فيوصف بأنه تفضل واحسان ويتحقق فاعلم  
منا الى المدح ومنها ما يتحقق الذم من لم يفعله ولا ما يجوز مقامه هذا يوصف بأنه واجب بخبر كالكفارات الثلاث في حث اليهم ومنها ما  
يتحقق بالذم مقله يفعله بعينه هذا يوصف بأنه واجب مضيق كالدود بعينه بعينها وودعين المفضو وما يخص كل شخص من غير ان يتوب  
الغير به يوصف بأنه من ذم من فعل الكفارات كالصلوة على الموتي والجماد **فصل** في ان النبي لا يجب من حجة العقل تباعه فيها لان من  
الجماد من خصه بعبادات شرعية لا يكون لنا في التبعه بها مصلحة ومتبعه بها وبالجماد هذا الى ان نفعل ما مولانا لان التبعه بالشعيا  
ينبع المصلحة ولا يمنع لثلاثنا المكلفين في المصلحة فيختلف لاجل ذلك تبعه ما كما خالف المقيم المسافر والطالح المباح **فصل** في تدل لشرع  
الاجماع على وجوب تباعه الناس في افعاله التي لا يعلم الحكم الا بها دون ما لا يكون كذلك ينبغي ان يعلم ان التبايع بصورا الفعل والوجه الذي  
يقع عليه لانه لو اخذ من ثمان نصف ينار على وجه الزكوة لم يكن احدا مناسيا به اذا اخذ من ذلك الغير نصف ينار على وجه الفرض **فصل**  
ولا يجوز الحكم بان جميع افعاله على الوجوب لانه تنقسم الى ثانيا وحكم النبي احكام المتبين في وجوبه وتذليله وغير ذلك وان كان اشيا للفظا فيجب  
الدليل المتشابه وان كان ابتداء شرع فينقسم ايضا الى وجوب نديك اباحة ثبت ان الامر على ما ذكرناه **فصل** في افعاله ينقسم الى ثانيا واشيا  
وابتداء شرع يتبين محققا قلناه انه اذا كان لا بد للفعل من دليل فان يكون دليله ظاهرا مستقلا بنفسه فيكون الفعل متشالا او يكون دليله  
ظاهرا لا يستقل بنفسه فيكون بيانا او لا دليل له يظهر فيكون ابتداء شرع والبيان ينقسم الى ثانيا ثلثة بيان المجلد بيان التخصيص بيان النسخ  
ويلحق بذلك ثانيا ذايه لاحقة لا بد منها وقد يكون ذلك تارة نسخا واخر غير نسخ ويلحق بذلك ثانيا فعل محتمل لان الفعل قد يبين بالفعل بدله  
اي منه ثانيا قول محتمل الامر من كايه الفرض ما مثال ثانيا المجلد فكيف ان نه في الصلوة والمناسك غير هذا ما مثال ثانيا تخصيص العموم فكيف ان نه  
في اوامات مخصوصة خص ذلك بفعله صلوة مخصوصة في تلك الاوقات اما ثانيا النسخ فتحو ما ذكر من قوله اذا صلى الامام قائما فاضلوا قياما  
واذا صلى جالسا فاضلوا جلوسا لجمعين فنسخ بان صلى جالسا ومن خلفه قياما في مرضه الذي مات فيه مثال لزيادة ان يزيد ذايه في الحداد  
غيره ويدخل في زيادة السن في الطهارة واما ثانيا القول المحتمل فادله من فعله على احد الثمراين واما الاستثنا فهو ان يفعله ما هو بين  
في ذلك الكتاب يعان به من فعله ذلك الحد من غير ان يفعله واما امثلة ابتداء الشرع فكثيرة ينقسم قسمه اخرى فكل واحد من هذه الفاعل على  
فعله وينقسم قسمه اخرى منها واجب منها نديك منها مباح **فصل** في افعاله لا يقع فيها التعارض لان ذلك انما يكون بوقوع الفعل تركه في ثانيا  
واحدة او بوقوعه صلا في الحال او امة ايضا وهذا لا يمكن فاما اذا امكن العمل بالدليلين معا فلا تعارض بينهما **فصل** في موافقة العمل  
لم يكن مستجدا بشرع من كان قبله لان الاجماع حاصل على ان شرعية ناسخ شرع من يقدمه ما قبل البعثة فيجوز ذلك فيه **باب كل كلام**  
**في الاجماع** اعلم ان قولنا اجماع اما ان يكون واقعا على جميع الامم او على المؤمنين منهم واعلم العلماء على كل الامم الامام المعصوم لانه  
لا يجوز على الخطاء ولا يكون قوله الاحقاد عيسى داخل فيه فقد افقنا في الفتوى من يذهب الى ان اجماع حجة وانما حجة في علمه كونه ترك  
وبدلالة فخذنا ان العلة في كونه حجة انه يشغل على قول المعصوم وعندم ان الله ثم علم ان هذا الاية لا تجتمع على خطاء وان جاز ذلك على

## الْبَرْهَانُ

احادها وعندنا ان الدلالة على صحة الاجماع وكونه حجة في كل عصرنا لعدل قائلنا ان الامام المعصوم لطف في التكليف لعلنا لا نلج منه ما  
ونحن انما يستدل على صحة الاجماع بطرف سمعية لا يدل شي منها على ذلك فان قيل كيف يمكنكم التطلع على ان قول الامام الغائب في جملة اقوال الانبياء  
مع عدم تميزه ومعرفة موقع استناده وعينه قد بينا فيما مضى ان الامام عندنا موحى العيون فينا وبيننا ظهرا نلقاه موقفا ناديا وكنا لا نفره  
بعينه الا تميزه من غيره ومعقولنا انه فايلا نهججول العين غير متميز الشخص لا سريلا بذلك الغيبة انه بحيث لا يرمى شخصه لا يجمع كلا  
واما من عندنا في حال الغيبة لا نمزله كل من لا نفره بسببه من جملة الامامية وانا كنا نفرنا جماع المسلمين على المذهب الواحد فنقطع عليه  
واكثرهم لا نفره ولا نلقاه ولا نشاهد فاما المنكر من اجماع المسلمين فان قيل ان كان المرجح يكون اجماع حجة عندكم الى قول المعصوم وليس  
ناشر في ذلك كان قولكم الاجماع حجة لغوا لا فائدة فيه بل نحن لا مبتدا بالقول ان الاجماع حجة بل انما سئلنا فقلنا ما قولكم في اجماع  
المسلمين قلنا هو حق حجة من حيث كان قول المعصوم في اجماعهم وهذا كما لو قيل في جماعة فيها بئس هل قول هذه الجماعة حق حجة فانه لا يشر  
الجواب لنا ولكل سؤال غرضك من القول بان حجة وان كان لا يشر بقول من عدل النبي في ذلك على ان قول الامام ان اذا جازا بطير  
اما الغيبة او غيرهما لم يكن بد من الرجوع الى اجماع الامامية وعلما انما ليعلم دخول قول الامام في قول المعصوم لا شئنا له على قول المعصوم  
وهذا كما يقول المصلون من مخالفينا ان الاجماع الذي حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا اعتبرنا  
الا انه ليدخل ذلك فان قيل فلم قلتم انه ليس في الجمع ما يدل على ان الاجماع حجة على ما يدعيه ائمتنا فقلنا لا فائدة غيرنا ما يعتد به في ذلك  
فلم نجد في شئ منه ليدل ونحن بنين ذلك فنقول احدا اعلم انه هو قوله ثم ومن يثاقوا الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل  
المؤمنين بولاه ما قول في ضللة جهم وسانم مصيرنا لو افوعد بخانه على اتباع غير سبيلهم وسبيلهم هو اجابوا اذا وجب اتباعه ثبتت حجة  
الجواب عن ذلك من وجوه اولها الا ان الاية تدل على جوب اتباع سبيل المؤمنين لا نه ثم توعد على اتباع غير سبيلهم ولم يجز سبيلهم  
ذكر من ابن بشقار حكمه من الجائزان يكون حكم سبيلهم حكم سبيل غيرهم في كون اتباعه محظورا فان قالوا لولم تستند حكم اتباع سبيلهم  
لم يكن في الكلام فائدة قلنا هذا قول بدليل الخطأ قد بينا فيما تقدم من انه لو سلمنا تسليم بدل لكان مقتضاه ان يكون اتباع سبيلهم  
مخالفا لاتباع غير سبيلهم وقد يكون مخالفا له بان لا يكون محظورا ثم هو معرض لان يكون مباحا او ناهيا او واجبا فمن اين لم القول  
بوجوب اتباعهم قطعا فان قالوا لان لفظه غيرهم هنا فقلنا لا شئنا فكلنا ثم قال يتبع الاسبيل المؤمنين قلنا لفظه غير حقيقة  
في الصفة كما ان لفظه الحقيقة في الاستثنا وانما استثنى بلفظه غير في شيها بلفظه الا كما وضعوا بلفظه لا في شيها بلفظه غير اذ كانت  
لفظة غير الصفة اخص منها بالاستثنا لم يجز حملها على الاستثنا الا بدليل وكذا لو كانت لفظة غير محتملة للامرين على حد احد الدليل  
لم على ذلك على انه لا يجوز ان يكون في الاية بمعنى الا انه ثم لو قال عقيب قوله يتبع غير سبيل المؤمنين ولا يتبع سبيلهم اتباع سبيلهم  
مباح او محظور لكان كلاما صحيحا ولو كانت بمعنى لا يجر هذا هذا التقدير كما لا يحسن ان يقول لا يتبع سبيلا الاسبيل يدعي لا يتبع  
سبيله فان قالوا من لا يتبع غير سبيلهم فلا بد ان يكون بحكم الضرورة امتنع لسبيلهم قلنا لا ضرورة في ذلك انه يجوز ان يخطر اتباع سبيل  
كل احد لا المفهوم من هذه اللفظة ان يفعل المتبع الفعل لاجل فعل المتبع وقد يجوز ان يمتنع كل ذلك بوجبه عليه العمل بما هو في اليه  
الا انه على اننا قد بينا صحة اطلاق ذلك من غير تناقض في الكلام وانا لا يجمله لا يحسن فرضه تقديره الوجه الثاني من الكلام على الاية  
انا لانتم ان سبيل المؤمنين هو اجماعهم لان السبيل اذا اضيف الى قوم بصفته علمنا غلظ بما يفيد الصفة اليه اضيف لسبيل الى القوم  
بذكرها لان المفهوم من اطلاق قول القائل لصاحبه اتبع سبيل المؤمنين واسلك منهج الصادقين امره باتباعهم فيما به كانوا مؤمنين و  
صالحين وسائر منصف قائم فعلى هذا كان ثم قال من يتبع غير سبيل ما يكون به المؤمنون وذلك قائم بنفسه متميز من غيره اجمع القوم عليه  
واختلفوا فيه وانا لم يقطع سبيل المؤمنين في الاية اجماعهم وكان الاستدلال بها مبني على ذلك سقط معتمد من اصله الوجه الثالث  
انا لانتم ان الوعيد في الاية متوجه الى مشقة الرسول خاصة لا اتباع غير سبيل المؤمنين ومثاقرة الرسول ليس في الاية منفصل  
احدهما من الاخر وانما شئ واحد فكان ثم قال من يثاقوا الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع مشقة الرسول غير سبيل المؤمنين لم يثاقوا  
بوله ما تولى الاية واذ كان الامر على ما ذكرناه خرجت الاية عن كونها دليلا على موضع الخلاف على انها لو كانت امرين ينفصل احدهما عن  
الاخر لكان الظاهر يقتضي توجه الوعيد الى من جمع بينهما من اين ان اتباع غير سبيل المؤمنين على الاقراس محظور فان قالوا هذا يقتضي ان  
لا نعلم بظاهر الاية توجه الوعيد الى من نفره بمشقة الرسول قلنا ذلك نقول واما علمنا ذلك بدليل منفصل الوجه الرابع اننا لو سلمنا  
ان حكم اتباع سبيل المؤمنين مستفاد من ظاهر الاية وان سبيلهم هو اجماعهم وان الوعيد متوجه على مخالفتهم لم يثبت ما فصلنا الف  
اليه في صواب اجماع مؤمن كل عصر من وجوه احدها ان الالف اللام في المؤمنين بعضا يكون للهدى فلا يستغنى اللفظ اجمع المؤمنين

اجماع

متبع محتمل

# كتاب القينة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيها الناس لو كانا الجنس لم يكن للحالف دليل على جوبه الاستغفار على ما دللنا عليه فيما تقدم وإذا لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل  
 مؤمن سقطت الغلو في موضع الخلاف فثابتها أنا لو سلمنا العموم في جميع المؤمنين باتفاق ثم لو كانا الجنس لم يكن للحالف دليل على جوبه  
 الاستغفار على ما دللنا عليه فيما تقدم وإذا لم يمكن اثبات هذه اللفظة عامة في كل مؤمن سقطت الغلو في موضع الخلاف فثابتها أنا  
 لو سلمنا العموم في جميع المؤمنين لا تنفي ذلك تناوله لكل مؤمن إلى يوم القيمة فنزاهن لهم أن المراد أهل كل عصر فإن خصوه بمؤمن كل  
 عصر رجوعوا إلى الظاهر لم يجدوا فرقا بينهم وبين من خصه بالمعصومين من آل محمد عليهم السلام بل خصصه بهم إلى من وجبنا أحدهما أن ظاهرا  
 لفظ المؤمنين يقتضون هو كل حقيقة الباطن والظاهر دون من يجوز أن يكون باطنا بخلاف ظاهره لأن الكلام في الآية خارج مخرج  
 المدح والتعظيم من حيث الأمر بالافتداء والاتباع وذلك لا يليق إلا بمن يستحق التعظيم على الحقيقة دون من يجوز فيه مخالفة الباطن للظاهر  
 فمن يستحق الاستغفار والأمان والثالث ما قد مناه عند الكلام في الأمان من وأمر الكتاب السنة لذلك على جوبه الاتباع الأمان من الله  
 والافتداء بهم لوجه ثالث من الكلام على الاستدلال أنه تعالى وجوبه بتابعهم بكونهم مؤمنين فنزاهن لهم أن يجوزون عن الأمان على  
 ما موصى على أن الحق لا يخرج عنهم والكلام في ذلك والوجه الرابع أنه لا يبرأ من الجمل لا أنه تعالى يوجب اتباعه ليسلهم في كل حال ولا في حال  
 مخصوصه فنزاهن لهم عموم الأحوال وليس بينهما لفظ يوجب الاستدلال بل ان يقولوا لو أراد التخصيص لبين لأن ذلك يمكن عكسه عليهم وتعلقوا  
 بآية قوله ثم وكذلك جعلناكم أمّة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا قالوا فخير نعم أن جعلهم عدولا ليشهدوا  
 على غيرهم من الأمم وهم لا يكونون كذلك مع جواز اجتماعهم على خطأ والجواب عن ذلك بوجوه أحد ما أن الاستدلال لا يترتب على الخطأ  
 بها متوجبا للجميع لأنه قد بطل من وجوه منها أنه ليس فيها من الفاظ العموم التي يمكن التعلق بها في ذلك وإنما هي خطاب لمواهب يخرج  
 المواجبة لذلك هو الكان الميم ويصح أن يكون الثالث ما زاد وامننا أنه لو كان بينهما شيء من ذلك لم يدل بظاهرها على الاستدلال فثابتها  
 أنه ليس للحالف دليل على أن العموم صفة مفرقة هي حقيقة فيد منها أن الآية تقتضي علم الحافظ بما يجب به عقلا وسمعا ليس كونه شهيدا  
 على غيرهم بما يفعلون من قبيح أو يخلون به من واجب هذا محض بعض العلماء وهم الغادفون بالتكليف العقلي والسمعي فضلا عن الغاية والوجه  
 الثاني من الكلام على الآية أنا لو سلمنا توجهها إلى جميع الأمّة لزمهم تناولها لكل مسلم إلى يوم القيمة وهذا يطلبا أن يكون اجتماع أهل كل  
 عصر مجتمعان خصوصاً ما أهل كل عصر تكوا اللفظ ولم يكونوا بذلك إلى من خصها ببعض أهل العصر فتخرج من كونه دليل في موضع الخلاف  
 الوجه الثالث ما لو سلمنا أن الآية دالة على هذا لكان الحافظ بها لأن قوله ثم وسطا يمتدح سطا بين طرفين ويحتمل خيارا وإياها كان مقتضى  
 العذر لها ما الأول فيصح أن يشهد البعض من سبقهم من أمم الأنبياء بالإيمان على بعضهم بالكفر لعلمهم بذلك من دينهم وليست دالة على أن  
 على غيرهم منه بعد بشارة النبي بالكفر فيكونون لأجل ذلك وسطا وأما الثالث فيحتمل أن يكون امتاخر الامم لفضل نبينا على سائر الأنبياء  
 مؤمنها على كل مؤمن وعاملها على أعمال الشرائع وكل ذلك لا يقتضون كونه عدولا فانتفاء عذرهم لا يمنع من شهادتهم لأنهم عندنا يعلمون  
 من الكاذب بعد ذلك كان في الدنيا ما سافا في حال لا يصح فيها اختيار الكذب ولا غيره من القبح بخلاف فكيف يؤمنون وظننهم أن جعلهم شوا  
 هذين سبحانه في الآخرة يقتضي كونه عدولا في الدنيا على أن كون النبي شهيدا إذا لم يمنع عند المعتزلة منهم من موافقة الصغار وعند  
 الباقين منهم من موافقة الكبار فما المنكر من مثل ذلك في الأمّة وان كانوا شهداء الوجه الرابع أن الآية لو دللت على العذر لزمهم أن يدل  
 على ذلك في حال الافتراق والاجتماع من حيث جعلوا الشهادة علة الدلالة وهذا يقتضون عدا لكل أحد منهم لا بفضل شهادتهم فثبت  
 جبر في الآية أنه وتخصيص بمعاملة كل أحد منهم محبة وبوجوب توجهها إلى أممنا لأن ذلك لم يثبت ولا ادعى لو أم الوجه الخامس أنها لو دللت  
 على العذر لزم على الوجه الذي يدعون لم يمنع ذلك من اجتماعهم على خطأ لا يجوزنا بتابعهم فيه لكونه شيئا وثابتها أن خطأ المجتهد فيها طريقة  
 الاجتهاد ما إذا أطوار المحتملة لا يقدح في عدا الله للاختلاف بينهم فإذا كان كذلك لم يمنع أن يخطئ كل واحد من الأمّة في الحكم من أحد مذهب أو وجهين  
 يعمون على الخطأ بل كل نوع عدلا وثالثا لثابتها أنه لزم العدا لزمهم بالعدا لا بوجوب تلامذهم عليها ومقربوا لم يكن لجامعهم جهنم إذا جاز ذلك عليهم  
 في كل حال فيجب لو تفهمنا اجتماعهم على حق يعلم كونه عدولا وتعلقوا بآية بقوله ثم كنتم خير أمّة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون  
 المنكر والمواهي لا يكون خيرا من مع اجتماعهم على خطأ والجواب عن هذه الآية كونه من الله قبلها لأنها لا استدلال بما موصى على أنها خطاب للجميع الأمّة  
 ذلك باطل من وجوه منها أنه ليس فيها شيء من الفاظ العموم منها أنه لو كان له يدل على الاستغفار على ما بيناه ومنها وصفنا الحاطين فيها بالجميع  
 بما صلتهم ويؤمهم مق كانت حسيبة إلى الجميع حول كل من كان من أمّة في الظاهر إلى يوم القيمة ووصفهم بالخيرية والأمر بالمعروف  
 للنهي عن المنكر لا يدل على العدا لأنه لا يمكن أن يكون خيرا من غيره وإن كان فاسقا بأن يكون ذلك كافرا أو فاسقا معلنا لكفره من النفس لا شبهة  
 أن أمّة الإسلام أفضل من جميع الأمم الخالفها لثبوت كبر الجميع كون أدنى المسلمين فاسقا ولو نجوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل عالم



# لَا بُدَّ مِنْهَا

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه

بما يمكن يجوز تأثيرها ولا يظن معناه سواء كان عدلا او سافا ولا نعدا لهم لو ثبت لم يمنع اجماعهم على خطأ من الوجوه التي بيناها و  
تعلقوا ايضا بما تدعونه من قوله امق لا يجتمع على خطأ قالوا وهذا نص صريح في نفي الخطأ عن كل ما اجتمعوا عليه الجواب عن ذلك من وجوه  
احدها ان خبرنا واحد قلنا على ما في العمل باجتناب الاحاد في الفرع الفقهي فضلا عن اصول والاجماع من اصول الشريعة فلا يجوز اننا نتجه  
بغير واحد على اي احد قولهم انهم ان كان من اخبار الاحاد فغفروا بطلان معناه لو كان متواترا لكان لفظه كك لان معنى الخبر لا يفصل من  
لفظه ومحال ان يكون لفظه واحدا ومعناه متواترا فلا ينبغي ان يقول في ذلك على مجرد عبارة وقولهم انه يجري مجرى الخبر عن جماعة عرفوا خطأ  
باطل ان يتكلم كون خبر واحد يمنع من دعوى مساواة الخبر لجماعة عرفت خطأ حاتم لكون ذلك معلوما ضرورة لكل سامع للاجتناب وهذا يدل على  
تواتر الخبر فكيف يحسن من منصف عونا واثبات الخبرين والحال انه يدعوهم لتلقي الامة بالقبول بعد في التعلق بما فقد لانهم ان شاذ  
بذلك الجميع الامة فالمعلومة خلاف ذلك لوجوه التنازع بين الامة فينبغي ان لا يكثر ما له على رواية وان اشاروا الى البعض فغالبون في القبا  
والمعنى جعلا بالعبادة فالله انهم لفظ الامة على بعضها وذلك فاسد كذب المعقوفان الذين يلقوه بالقبول هم الذين هو الى كون الاجماع حجة  
المعتقون بغيره ما كون هذا الخبر لئلا عليه فلا اعتدوا بقولهم على اي احد على ان التنازع في اجماع الامة ما سرها فكيف يستدل على انه  
حجة بفعل بعضها على ان تلقى الامة بالقبول لا يدل على صحة لو سلم لان الاجماع انما يكون حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل الفرع الذي هو الاجماع  
دليلا على صحة الاصل الذي هو الخبر بالاجماع لا يثبت كونه حجة الا بعد صحة الخبر وهو عمل الصائبة بهذا الخبر وان من غادتها انما لا تعمل الا باتمام  
عادة من برهان فليعلم ان يدلو على صحة ذلك فيهما وليس كل من عرف عنه انه مدلول ومبلحق لا يجوز عليه بالثبوت ان يقبل باطلا  
برسقا وغاية ما يوجب حسن الظن بهم فيعلمهم بما يعلمونه باطلا فنحن انهم يعلمون بما يظنون وصوابا ويصدقون صحة لقوة التهمة فان  
كان باطلا وايضا فاما يكون قولهم ونعلم حجة اذا ثبت الخبر فكيف يجعل ذلك دليلا على صحة ليس هذا يقتضيه صحة كل واحد منهما وكونه دليلا  
على الاخر وهو محال على ما بيناه الوجه الثاني اننا اذا سلمنا صحة الخبر لم يكن لهم فيه دلائل من وجوه اهل ان لفظه خطأ ليس من الفاظ العرف  
وانما هي لفظ نكرة مفرقة غير متميزة لا يميز منها الا خطأ واحدا اذا كان كل حملناه على خطأ مخصوصا فلو كثر المعلوم من دية وانما لا يطبق  
عليه في الاحتمال ان يكون المراد بالخبر ان كونه سقط التعاقب في موضع الخلاف الوجه الثاني ان قوله انهم ان حملوه على جميع المصدقين بيقين  
لزمهم تناولا لجميعهم الى يوم القيمة وكذا ان حملوه على بعضهم وهم المؤمنون وجبتا وله لكل مؤمن الى قيام الساعة وهذا يبطل ان يكون  
اجماع اهل كل عصر حجة على انهم متى حملوه على البعض جوعا عن الظن لان لفظه منتهى لا يخص مؤمنا من فاسق بائنا لا يقتضي في رايه فخرج  
من لا يخفى المدح من جلته ولم يكونوا بذلك فكل من غيرهم اذا خصه ببعض مؤمن كل عصر الوجه الثالث ان قوله انهم لا يجتمع على خطأ  
كما يصح ان يكون خبرا من حالهم مجتمعين يصح ان يكون نمينا لهم عن ذلك من حيث كانت لفظه مجتمع غير مطبوعة الاعراب فيصح ان يكون  
مجردة للنهي ان لم يضبط الا ذلك ان كان نمينا فلا يعلق لهم فيه ويحتمل ان يكون نمينا وان كان خبر لفظه محمول بالضم لان مجيء  
معنى النهي لا مركب قال الله نعم فلا ردت ولا منقوص ولا جاذل في الحج هو خبر محض معناه النهي قوله سبحانه ومن دخله كان امنا وقوله  
لله على الناس حج البيت خبر معنا الامر بكون قولهم الغاية مؤداة والقيم فادم واحتمال الخبر في النهي يقطع التعلق به المبني على القطع على  
كونه خبرا **هـ** ان اذا كان المرجع يكون الاجماع حجة الى قول المعصوم تكلما فقد بوجوه المعصوم على العلم به نقول حجة فيه وما لا يصح  
بوجود المعصوم قبل العلم لا يكون قول حجة فيه كالتعليل بالحديث سبحانه وبعد له حكمته على هذا يصح ان نعلم بالاجماع اكثر مما يعلم  
مخالفة ما على اصولهم **حـ** ان الاجماع بعد الخلاف يجري في انه حجة مجرى الاجماع المبني لان اللة التي كان حجة يقتضيه ذلك ان اللة  
الامر في هذه المسئلة على مخالفتها بقولهم بصحة الاجتهاد لان من فحان يكون الاجماع بعد الخلاف فاطعا للخلاف يتعمل على ان الخلاف  
يتضمن الاجماع على جواز القول بكل واحد من المذمبين مطلقا فاذا حرمنا ذلك بالاجماع الثالث نقضنا كون الاجماع الاول حجة وان  
ادعى كون الاول مشروطا جاز ان يدعى مثله في الثاني فيقتل الكلام منها في شبهة على اصلنا لا يلزم ذلك لاننا لا نسلم ان المخالفين  
على قولين مجموعين على جواز القول بكل واحد منهما لان اجتهاد عندنا باطل والحق مدلول عليه المكلف غير مدعى في الجمل برهنة  
اخلاف الامة على قولين فلا بد ان يكون الحق في واحد منهما واذا كان كذلك وجب ان يكون الاخر باطلا وكل القول فيما زار على ذلك  
**باب** لكلامهم في القياس يجوز من جهة العقل التبعيد بالقياس في الشرعيات لا فيمكن ان يكون طريقا الى معرفة الاحكام الشرعية  
دليلا عليها الامر في لا فرق في العلم بحجهم لتبني المسكر مثلا بين ان ينظر الشارع على تحريم جميع المسكر وبين ان ينظر على تحريم الخمر خصوصا  
وينظر على ان اللة في هذا التحريم الشدة ولا فرق بين ان ينظر على اللة وبين ان يدل بغير النص على ان تحريم الخمر لشدتها او ينسب لنا  
امارة بطلان الظن عندنا ان الخمر عندنا اللة مع ايجاب القياس علينا في هذا الوجه كما ان كل طريق منها يوصل الى العلم بحجهم البين

# كتاب الغنية

ومن منع من جواز ودوا العبادة باحد ما كن منع من جواز ودوا ما بالبا في العقبات مثال لذلك لا نراه في منع من جواز سبلوه  
 لبعض الطرق بين ان يعلم ان فيه سبعا بالمشاهدة وبين ان يعلم ذلك بخبر يوجب العلم او يحصل له الظن ولا فصل بين جميع ذلك في الحكم الذي ذكرنا  
 وبين ان ينزلنا على صفة التي يخطئ ويصيب يبطل قوله بغير كثير من الاحكام العقلية الشرعية في العلم العقلية فمثل علمنا بحسن الجوار عند  
 ظن الرجح وبقيت عند ظن الخسران وبيع سلوكنا الطريق الذي يظن ان فيه سبعا ما استبين ذلك اما الشرعية فكانا التوجه الى لفظة عندنا لظن انها  
 في حجة ما والى القول الثاني وقد تقرر ان التقاطعات وارشاد الجاهل ان وقیم المتلفات فصرنا من ثابت انفسنا عقلا يبطل قوله ان الفعل الواجب  
 لا بد من كونه على صفة ما وجبنا لا لو يكن ما لوجوب اولي من غيره وتلك الصفة اما ان يختص لا يتعداه كره او لا يعتقد شكر المنعم او يكون  
 لتعلقه بغيره على جهة اللطف الوجه لا لا يجوز في الشرعية لا بها لو وجبت لصفة تخص الوجوب ن يعلم على تلك الصفة يعلم وجوبها على علمنا  
 ومعلوم ان الصلوة وفجرى مجزاه فلم لا لعقل صفاتها وان لو وجبها فلم يبق الا انها وجبت لغايتها بغيرها على جهة اللطف اذا ثبت ذلك  
 ولم يكن في العقل دليل على وقوع بعض الافعال من احادنا بخلاف عندنا فلا خلاف ان العقل لا يدل على ما يختص به الانسان ولا يختص  
 ولم يجز ان يدل ايضا على الثبوت في الحكم وضد كما نراه في الشرايع من اختلاف المتعدين والناهي والاشيخ لم يبق الا ان يكون الطريقان هما  
 هو الشرايع ولو لا ذلك لما العنج في تعريف المصالح الشرعية الى عبادة الانبياء والعقول بان العقل يقتضي في كل مشيئة ان حكمها واجب  
 ان يحكم في الارز مثالا بحكم البرهان لربنا لسمع به باطل لا لا اشتباه الذي يقتضي ذلك كما يكون فيما يعلم ان الحكم ينحصر في الشبهة يكون  
 في حكم الموجب من شأننا العالم في وجود العلم في قلبه يجب كونه عالما ومن شاركه في ذلك لا يعرف هذه الصفة كان واجبا على  
 الشرع الجاهل ما وان لا يجب بالمشاهدة في الحكم لان العقل لا يعلم به كونه عالما ولو علم ذلك لما وجب فيما شاركه كما في مثلها  
 لان مصالح الشرع مختلفة لتعلقها بالاختيار ولا يدخل للايجاب بينها لهذا جاز ان يكون الثبوت مصلحة ومصلحة مفيدة وبما لا اختلاف في  
 والافات في ذلك قولهم اذا حرم الله ثم الحزم وجدنا يتبع الشدة يثبت ثبوتها وينتفيق بتقائها علمنا ان الشدة علمه المحرم ولم ينجح الى  
 الجمع في ذلك غير صحيح لان هذا ليس اكثر من حصول النص على ان الشدة هي العلة في تحريم الحزم مع هذا فلا يجب كل تحريم شديد لا بعد  
 التقيد بالقياس لا يمكن وان وافقه في الشدة ان يحل في المصلحة فصرنا لتقيد لغيره بالعلة في الشريعة بالقياس فلما ذلك لان  
 ما يقتضي ثبوته الى دليل فان علمه دليل ثباته كاف في القطع على انتفاءه وكل ما تقوا الكل على وجوب صلوة سارة في اليوم والليالي  
 وصوم شهر ران وجب بغير ثبوت لان ثبوت ذلك يقتضي الى دليل فلا اقله دليل الا ثبات قطع على التقوى واثبت ذلك وكان لقياس يثبت  
 ثبوت التقيد بالعلة في الاحكام الشرعية الى دليل شرعي كاي اصول الشرعية لان التقيد بجميع ذلك يتبع المصلحة ولم نجد في الشرع  
 ما يدل على ذلك يجب فبقية قد غلق الخلف في ورود التقيد بالعلة في الشريعة باشتياكلها فاستد ونحن نبين ذلك فاعلموا بغير قوله  
 ثم فاعبروا يا اولي الاصباء لو افا لاسرته ثم بالاعتبار والاعتبار هو المقايضة ولا نرى سحنا نذكر ما حل بالكفار ونسب على سببه ثم امر بالاعتبار  
 وذلك تحذير من المشاهدة في السبيل ولا ان المشاهدة في السبيل يقتضي المشاهدة في الحكم لم يكن في الكلام فائدة والجواب عن ذلك ان يقال لم  
 لم نعلم ان لفظ الاعتبار يعني لقياس ثم لا يجدون الى كثر شيء يقول عليه سيلان ثم انا خلاف هذه اللفظة يعني لا تقاطع الاوتجار  
 ولهذا لا يفهم من قولنا لقاتل فلان كثير لا اعتبارا وقد اعتبر بكذا الامانة ذكرناه ومنه قوله ثم ان في ذلك لغة لا ولي الا بقاء وقولنا لم  
 في الاقام لغيره ولا يقال لمن اكثر القياس في الاحكام انه كثير لا اعتبارا ولا لمن ذهب الى ذلك هو من اهل الاعتقاد واثبت هذه اللفظة  
 حقيقة فيما ذكرناه لم يجز حملها على القياس لا بدليل على انه لو كان لفظ الاعتبار مشترك بين الامرين لم يجز حمله في الاية على ما ذكرناه لان  
 كل جملة فيها لفظ محتمل لمعان مختلفة الالجب حمل اللفظ المحتمل على ما صرح به لاقتضاء شيئا الكلام ومعاني الجملة المقدرة دون ما يليق به الكلام  
 الاول وانما صرح بذلك كنا ظلم انه لم يصرح به لاقتضاء شيئا الكلام ومعاني الجملة المقدرة دون ما يليق به الكلام الاول وانما صرح بذلك  
 كنا ظلم انه لم يصرح به بعد قوله يجوزون بيوتهم ذابوا المؤمنين بان يقول فاعظوا يا اولي الاصباء وانجزوا لكان كلاما مفيدا متعلقا بعبادة  
 ببعض لو قال بعد عقيب ذلك فغلبوا الفرع على اصول في الشريعة لم يكن له تعلق بالكلام الاول ولا كان في ذكره بعد قوله يجوزون  
 بيوتهم فابديهم ذابوا المؤمنين فائدة مقصودة وقولهم ان الله ثم ينزل المشاهدة في السبيل لك يقتضي المشاهدة في الحكم باطل لا نراه  
 يجب ان يحمل بكل من فعل مثل فعل المذكورين كالذي حملهم فان قالوا كل ما هو دينهم بطلان قولهم ضرورة لوجودنا من يشارك الله  
 في الخالق والمعبود وان لم يصيبهم ما اصابهم وتعلقوا بخبر ما نالنا انفسنا النبي الى اليمن وقال ثم يقتضي قال بكاتب الله قال فان لم نجد  
 قال يستفسر الله قال فان لم نجد قال جهنم ابي فقال الحمد لله الذي قد سوله قالوا وهذا نص صريح بعبادة الاجتهاد الجواب عن ذلك  
 من وجوه احدى ما ان من اخبار الاخاد وتله لنا على فساد العمل به في الفرع فكيف يجوز العمل به في الاصول وبما نراه في العلم والقطع على

الطريق

ولا علم على القياس  
 ولا علم على العمل  
 في جميعها

# لَا بَيْنَ هَرَا

بَيْنَ هَرَا  
وَالْأَمْرِ  
وَالْأَمْرِ

ان القياس عندهم من اصول الشريعة وهذا حاله لا يجوز ان يتباين بقوى الظن بانها لوجه الثابتة ان منقطع الاستدلال كل من داه انما  
 الاطلاع من اصحاب معان غير مذكورين ولا معروفين وانما يعرف من نقله عن غيره لاجل به يجوز ان يكونه فاسقا وهذا لظهور الى اعتبار  
 عدالة الجاه في شرط عندهم في العمل بخبر الواحد لوجه الثالث انه معارض بما يظلمه لا ينفذ ان معانها لما قال لما انتهى فان لم يجد في الكتاب  
 ولا في السنة قال كتب ليك فكتب الى فقال الحمد لله الذي وفق رسول سوله ودقائه قال سقرن استعمل سبع وسبعين فقرة اعظمهم  
 فتنة على اصف قوم يفتنون الامور براهم فمجهونا لالحلال ويجعلون الحرام وغير ذلك من الروايات الواردة من طرف المخالفات فاما ما يخص  
 روايته فالاجمعي كثره وليس لهم ان يقولوا على الاثر الاول بدل على صحته لان ذلك غير مسلم لان كل من نقل القياس بوجه فان اذا  
 الاثر الداميين الى القياس ظهر خطا فيهم في العبادات والمعنى جميعا على ما بيناه فيما مضى الوجه الرابع اننا لو سلمنا صحة الخبر لم يمكنهم القطع  
 بظاهره على ما قصده لان قول معاذ اجتهد رائي كما يحتمل ان يريد اجتهد رائي في استخراج الحكم من املة النصوص لان فيها ما لا يوصل  
 الا للاجتهاد وانما احتل ما ذكرناه لم يمكن القطع على ما قالوه الا بدليل وليس لهم ان يقولوا في الخبر ما يمنع من ذلك وهو قوله فان لم  
 يجد في الكتاب ولا في السنة وما ثبت بدليل الكتاب والسنة هو من جملتها وموجود بينهما لا نأفول ما انكرتم ان يكون المراد فان اخذ  
 في ظاهرها ما تحكم به فقال اجتهد في استخراج الحكم من ادلتها وان يكون معاذ فهم ذلك من قصده في هذا الحال وتعلقوا ايضا بما  
 روي عن عمر في رسالته الى ابي موسى الاشعري من قوله اعرنا الاشياء والنظائر فقل الامور برايك هذا خبر واحد يصح من خبرين  
 فلا يجوز تعليلهم به في المسئلة على انه لا دلالة فيه لو كان مما يصح الاحتجاج به هيئنا لان القياس الذي رفاه اليه وهو الخافا الشيء يشبهه لهذا  
 قال اعرنا الاشياء والنظائر المشابهة الموجبة للقياس حمل الشيء على نظيره انما هي في امر مخصوص به يتعلق بالحكم ومن عرف ذلك حصل  
 عليه الجمع بين الاصل والفرع انما يقيد بالقياس هذا المقدار لا ينافون فيه ولكن لا سبيل الى معرفته ولو امكن ما يدعون من غلبة الظن  
 لم يكن في الخبر ايضا دلالة لانه ليس فيه امر يقيد بالفرع افا شارك في معنى يقبل على الظن انه على الكفر ولن خالفهم ان يقول ليس بين  
 الامر والبر ولا بين النبينا والتميم والخمر شبه بوجوب الشاكة في الحكم والخبر يتناول المساواة بين المشبهين فان قالوا هيئنا اشياء مثل  
 ثلثنا ليس في العمل على ما قلناه مشبه او انما قال اعرنا الاشياء والنظائر ذلك يقض حصول العلم بالاشياء لان المعرفة هي العلم على الامر  
 يحصل به التثابة به غير مذكور في الخبر وانما يقال نراوا في الكتاب في النجاس التي تدعوها كالكيك في البر والاشياء في الخبر باذ ايمان  
 يقال نراوا في الكتاب في المعاني التي تدعوها كالكيك في البر والاشياء في الخبر باذ ايمان ان يقال اننا نراوا في الكتاب في طلاق الاسم واشتغال  
 اللفظ يكون ذلك دعاء منقول الى القول بحمل اللفظ على كل ما تحته لان يقوم ولا لا واحتمال الخبر لذلك يخرج عن صحة الاعتماد عليه فاما  
 قصده وانقلوا ايتم بارووه من اختلاف الصحابة في مسألة الحرام لانهم قالوا بانهما قول منها انه في حكم التلقيات لثلاث ومنها ما يروى  
 فيه كثارة ومنها انه ظاهرا ومنها انه تليف واحد وجعله قال بعضهم هي ما بينه قال سرق ان ليس في شيء لا نه تحريم لما احله الله ثم كان  
 اختلافهم في الحدود الا بلاء المشتركة ظاهرا قالوا ولا وجه لهذه الاقوال الا طريقة القياس والاجتهاد لان جعل الحرام طلاقا فلا نأفول ان  
 لم يرد كونه كل على الحقيقة وكل من جعله بمبينا ظاهرا لا يجوز لان يريد الا التثابة القبيل ولا نأفول قد نقل عنهم التصريح بانهم قالوا  
 ذلك قبا لان من ذهب الى ان الجدة بمنزلة الاب فيمنع على انه مع هذا الاب بمنزلة الابن فغدا الابن حق قال ابن عباس لا ينبغي لله  
 زيد بن ثابت يجعل بن الابن ابنا ولا يجعل ابلا ابلا باء لم يرجع في ذلك لان الجدة لا تضر عليه في الكتاب وروا ايضا عن قال بالمقايضة  
 بين الجد والابن شبهها بغير شجرة وجدول طرقاتها لو اذ اثبت ذلك وكانوا بين قائل بالقياس ومقول لنا غير منكر عليه انتم في ذلك  
 لاجلهم على القول برونه ثبوت اجماعهم جهة تثبت بذلك التبعيد به الجواب من ذلك من وجوه منها ان ما روي من ان قال الصحابة في هذا  
 المسائل غير معلوم وانما طريقة الاحاد مثل ما قلناه عند اعتمادهم على مثل هذه الطريقة في التعبد بالعدل باخبار الاحاد وما نحن فيه  
 فرضنا المكلف فيه العلم فلا يجوز القول في ثبوتها على ما الحسن خالدا ان يقضي غلبة الظن والوجه الثاني اننا لو سلمنا ان العلم بذلك  
 طريقا لكان الاستدلال به مبني على ان القول في تلك المسائل لا يجوز ان يكون الا للقياس نحن لا نسلم ذلك لان الاختلاف في المذا  
 المستند الى النصوص ممكن الثبوت كما كان في المستند الى النصوص ممكن الثبوت كما كان في المستند الى القياس قولهم لو كانوا قالوا  
 بذلك النصوص لوجب قائلها ظهورها بعكس عليهم ويقال لهم لو قالوا علما قايما سيروا بها ذلك قولهم الفرق بين الاسرمان والنقض  
 اتباع العالم فيه ليس كلنا القياس على بل انما هو مرجع القول به او امارات غلبة الظن به وجب عندهم فيها اتباع ولما حست مناظره فاصحا  
 القياس والاجتهاد بعضهم لبعض قولهم لسانا نجد في نصوص الكتاب السنة ما يدل على المذاهل في روي عنهم في تلك المسائل بعكس عليهم  
 ويقال عليهم ولسانا نجد لؤل كل واحد منهم على نفسه فان قالوا انكم تجدوا علما يجب عند الحكم بكل ما حكى عنهم والا انتم تجدون

## كتاب الغنية

ما يمكن ان يجعله الله يعتقد لاجله المذموم لهم ومكنا قولكم فيما قد عد على انا نقول لهم ما انكرتم ان يكون من نصبه للحرام الى ان خلا  
الثالث جعله كتابا ان الطلاق في الحقيقة ولما احكام الطلاق عند كثير منهم غير اعتبار النية ورجع في ذلك الى التصريح  
الطلاق فادخله في جملة ما تناوله الاسم من جعله مينا رجع الى ظاهر قوله ثم يا ايها النبي لم تحرمنا احدا الله لك تبشيعه من انما قدنا  
ثم قال قد فرض الله تحلة ايمانكم فوصف التحريم باليمين والى هذا يرجع القائلون في زماننا هذا بان الحرام يمين ومن ذهب الى انه ظاهرا  
لبراءة بجره في تناوله الاسم ان كان لفظه لفظ الظاهر كما كانت كتابات الطلاق مخالفة للفظه ولجريت بجره ومن ذهب الى انه  
تظليفة كانه ذهب الى الطلاق والى ما يقع به من ذهب الى الثالثين ذهب الاكثر والاعم واما قول مسرف فلم يرجع فيه الى القياس بل  
تمسك بالاصل الا باحد ويقتضيه الظاهر ان لا يحظر تحريم المحلل اما قولهم انهم جعلوه طلاقا تشبيها فقد بينا انه يجوز ان يكون ادخل  
فيما بيننا ولا الاسم ليس في الرواية عنهم انهم قالوا قلنا بكذا تشبيها بكذا وانما ردوا انهم جعلوا الحرام طلاقا فاما من ادعى جبهه فعلوا ذلك فلا  
على انه تشبيه الشيء على جهة التقریب لا فيهم دون القياس لان من ينفي القياس قد يقول المصلحة تجري في الظاهر ويجري في الجملة وان كان  
جا علا احدا الامور على الاخر القياس بل اوصيا الى تناوله قوله ثم ولستم التمسكوا على هذا لو قلنا عنهم التصريح بالتشبيه لم يكن بينه  
ولا لادوار عن ابن عباس بن قوله لا ينبغي الله زيد بن ثابت ما ذكر من التشبيه بضم شجر وحد كقوله ارد من طريق الاحاد الى لا يصح مما  
عليها في هذه المسئلة على ان كثرة الرواية عن ابن عباس انه انكر على زيد بن ثابت ما يحكم في الجدي بحكم الاب كما حكم في ابن الابن وليس في الرواية  
ان يرجع بين الامرين جلة قياسية واجبت في ظاهر منكره بدل على ان ظاهرا من القول واجب عند الجواب الجدي بحكم الاب كما ان ظاهرا من  
اوجب بجر ابن الابن مجرى ابن الصلبي من حيث يدا الى مقابلة التقوى خوفا لله ثم ومن يعدل عن موجب القياس عند منبته لا يفتو  
الى مقابلة التقوى لان اكثرهم يقول انه مصيب عن خطأ منهم يقول انه معذور فاما التشبيه بضم شجر وحد كقوله ليس من القياس في  
وانما موثوق في تمام وقد علمنا ان المذكور من الفضل والجدل لا يصح ان يكون عند احد اصولا في الشريعة فيمقاس عليها ويشك في احكامها  
لما علمنا ان الوجه في ذكر ذلك التوصل الى معرفة اقرب الرجلين من المتوفى ثم المرجع في توديته الى الدليل الموجب اقرب الميراثا الوجه الثالث  
من لكل الام على هذه الطريقة انا لو سلمنا ان القول في تلك المسائل كان القياس لم ينفعهم ذلك فما قصدنا لان الذي وعدهم الا خلا  
فيها بعض الصحابة ومن جهم في مثل بعضهم ليس يحتمل وما يقولون عليه من انما لنا الباقين عن التكثير لا يصح الاعتماد عليه للوجوه التي  
ذكرنا حاجة ذلك عند الكلام على مثل هذه الطريقة لهم في التعبد باحبا الاحاد ومن التكثير الواو في ذلك لا يمنع من ادعاء ثمة  
قولا ميراثا من لو كان الذين يؤخذ بنا ما كان المسح بباطن الخفا والى من ظاهره وقوله من اذا دان سراجهم جهم فليقل في الحد  
برايه وهذا اللفظ بينه وبين الخطاب عن عمر بن الخطاب قال يا كرو واصحاب راى انهم اعداء السن اعيتهم الاحاد يشان يحفظوا فقالوا  
بالراى فضلووا وضلووا وعنده ان قال يا كرو والمكاليه فليد ما هو قال المقايضة وعنده ان قال الجرا كرو على الحداجر كرو على النار وعن شرح انه قال  
كتاب في عن الخطاب انا يومئذ من قبله اقصى ما في كتاب الله فاقصى ما في سنة رسول الله فان جاءه ما ليس في  
سنة رسول الله فاقصى ما لا يقع عليه العلم فان لم يجد فلا عليه لا تقصى عن ابن مسعود انه قال القايسون وعنده انه يذهب في ذلك الى  
وتجذا الناس وناجها لا يقنوا الامور بوايهم وعنده انه قال ما قلتم في دينكم بالقياس حللتم كثيرا مما حرم الله وحرمت كثيرا مما احل الله  
ثم ومن ابن عباس انه قال ان الله ثم قال لبيته وان احكم بينهم بما اتوا الله فليقل بما رايتم من ابن عباس انه قال السنة ما سنة رسول الله لا يتجاول  
الواى سنة المسلمين الى غير ذلك فكيف يمكن مع ما ذكرناه وهو على ارتفاع التكثير ليسوا بان يحلوا الخبرا والتكثير على تاديل يوافق ما يدعون به  
عمل الصحابة في المسائل المذكورة باولى منا اذ احاطنا الاختلاف الصحابة في ذلك على ما يوافق ظواهر لا تكرار بل يكون بذلك والى لكون احبا  
صريحه في انكار القياس احتمالا لخبارهم لم يلغوه ولا فتاوا والتعبد بالقياس الى ليل مطلق به غير محتمل لا معارضة تعلوا ايم بان  
قالوا قد ظهر عن الصحابة القول بالراى اصنافا منها هم الى ليل لفظ الراى انا اطلق لم يقيد القول بالحكم من طريق النص بل من طريق القياس  
والاجتهاد وذلك نحو ما ذكره عليه بكرة في الكلام اقول فيها براهية وقول عمر اقصى ما رايته من قوله هذا ما راي عمر في قول ميراثا من في امها  
الا ولا كان راي راي عمران لا يمين ثم رايته بغيره نحو ما راي ابن مسعود وقد سئل عن امرأة ما شاعها فدهجها ولم يسم لها صدا فاد  
يدخلها من امره ودا السائل ثم رايته قال قول فيها براهية فان كان حقا من الله وان كان خطاء ففوق عن الشيطان والله ورسوله مستوف  
عليها العدة ولما الميراث ولما مهرشاه لا لرس لا شط ولو كان اعتمادهم في ذلك على النص ما يوجب العلم لم يصح منهم الرجوع من كذا  
الى باي لا التوقف فيه وتجويز كونه صوابا وخطاء ولا ان يسكروا من تخلف المصلحة التكرار عليه لان الادلة لا يتناقض فكيف يرجع كل واحد  
منهم الى ما يوجب العلم مع اختلافنا قولهم الجواب عن ذلك من وجوه احد هان ما رده من هذه الاجتهاد واجبا حاد لا يجوز الاعتماد عليها



رَأَيْتُ بَنِي هَرَمَةَ

في مسألة فرضها العلم الوجه الثالث في ان لفظ الراي في المطلق لا يختص بما قيل فينا سابل يفيد كل ما كان متوصلا اليه من جهة الاستدلال  
 التي يصح فيه اعتراض الشبهة وقد اختلف فيه اهل الاسلام لانهم يقولون فلان يرى لعدول فلان يرى لعدول فلان يرى لاعتقاد فلان  
 في القطع على عقاب لفتاق وان كان متوصلا اليه بالادلة الموجبة للعلم يقولون ابو حنيفة يرى لوضوئنا بفيد القمري ان كان لا يرجع في ذلك  
 الى قياس اجتهادى مال الشافعي لفتاق بالشاهد اليه وان كان مرجعنا في ذلك الى الخبر والاقواء التي تعتبر في لعدول على راي ابي  
 حنيفة المحض على راي الشافعي وغيره الاطهار وان كان رجوع كل واحد منهما في ذلك الى ضرب من الاستدلال بخالف لفتاق اذا كان الامر  
 على ما ذكرناه لم يكن في اضافة العجوبة قولها الى الراي لم دلالة على القول بالفتاق فيهم لا يفهم من قولنا لفتاق هذا مذهب اهل الراي قال  
 لفتاق الراي كذا الا اهل الفتاق ومن غيرهم وهذا يدل على اختصاص لفظ الراي بالفتاق لو كان الامر على ما ذكرناه لجاز ان يقال المسلمون يرون  
 الفتك بالصلوة والصلوة وما اشبه ذلك من الامور المعلومة بالنصوص غير لازم لان الاختلاف بين الامة لها حد في الفتاق فقهاء قوم واثبت  
 اخرون غلب على مثبتة الاضافة الى الراي معلوم ان هذا التعاد في حادث لم يكن في زمن العجوبة فلا يجوز حمل خطا بهم عليه انما لا يقال ان  
 المسلمين يرون الفتك بالصلوة لما بينا من ان لفظ الراي يفيد التعاد في ما كان حاصل من طريق بيع اعتراض الشبهة فيه وقد اختلف فيه  
 اهل القبلة ولا يضاف اليه من الامور المعلومة بالادلة التي لا يختلف المسلمون فيها على ان المذهب في اضافة قولها الى ابيهم لها مخرج في النصوص  
 وللمذهب اليها التعلق بغير الفتاق ما بيع امهات الاولاد ومن منع منه يمكن ان يكون تعلق بما ذكر من قوله ايما امرأة ولدت من سيد فان  
 مقتضى قول ما قبلها اولدنا برهيم اعتمدها ولدنا ومن احاد بيعين يمكن خلفه يمكن تعلفه بظاهر قوله ثم واحدا لله البيع وقد ذكر  
 عن امير المؤمنين انه قال سبق كتاب الله ثم يجوز بيعهم فاضاف الجواز الى الكتاب ومن غيره فاما قول ابي بكر في الكلاله اقول بئرا في فلا  
 يجوز ان يكون اذا الفتاق لان السؤال في معنى اسم الا سما لا مدخل للفتاق لان السؤال وقع عن معنى اسم والاسماء لا مدخل للفتاق  
 فيها وانما المرجع فيها الى المواضع وتوقفها هل للسان على ان كتاب الله ثم دل على معنى الكلاله لانه ثم قال يستفتونك قل الله يفيدكم في  
 الكلاله وما نولى الله تفسيره لا بد حله الراي لفتاق هو اجتهاد الفتاق اما ابن مسعود فيمكن ان يكون رجوع في اجتهاد لعدول والميراث الى  
 عموم قوله ثم الذين يتوفون منكم ويذرون اذ واجا يترويعن ما يفهم من اربعة اشهر وعشرا وقوله ولكن الراجح مما تركتم لانه يشك على من  
 يسم لها نذجا صانعا ولم يدخلها ورجع في اجتهاد ميراثها الى قوله سبحانه فانكحوا من باذن اهلين واتوا من اجودهن بالمعروف لان المسمى  
 لا يتجاوز ولا يعتبر فيه العرف اذا كان لما اقتب به العجوبة وجه في ظاهرها لخصوص لم يجز القطع على اضافة قولهم الى الفتاق قولهم لو كان  
 رجوعهم في ذلك الى طرف العلم لما صح منهم الرجوع من راي الى راي الخ باطل لان ذلك يصح فيما طرقة العلم لان القائل بالاجتهاد قد يعدل  
 عنه الى القول بالعدول وعقابه بالقطع وعلى عقابه لفتاق من اهل الصلوة بتركه الى القول بالاجتهاد وكله لتوقف غير متع حصولها  
 طرقة العلم كما يتوقف الناظر في مسائل اصول طلب الاستدلال التامل وكل تجوز كونه صوابا وخطا لان المستدل بالكتاب  
 السنن قد يخطئ ان يضع الاستدلال في غير موضعه مثلا ان يؤخر مقدما او يقدم مؤخرا او يخص عاما او يعم خاصا او يمتسك بمسوق لا يعبر  
 على ما هناك اولى من عدم يتولون كل مجتهد مصيبا لسؤال عن تجوز كونه صوابا وخطا لازم لهم فاما دعواهم الامساك عن التخطئة  
 التكرير في غير مسلة والطريق الى ان بعضهم خطا بعضا كالطريق الى انهم اختلفوا في راي امير المؤمنين وقد استفتاء عمر في امرأة وجعلها  
 قال في ما في بطنها وقد افاء كل من حضره من الهابة بانه لا شيء عليه لا نمرود بانه قال ان كان هذا جهدا اياهم وقد اخطا وهذا صحيح  
 بالتخطئة وما قد مناه من قوله من ارا ان يقم جرائم جهنم فليقل في الجديا يريشه بذلك العاد وعن ابن عباس من انه قال من شاء باهله ان  
 الذي احصى ملغ عاجل لئلا يفسد وثلاثا ومن شاء باهله ان الجذاب روي المباشرة عن ابي عوف ايضا في قصة اخرى قول ابن عباس  
 الا يغفل الله زيد بن ثابت وقول عمر اكره على الناد والاضح فيما ذكرناه ودكان عابثه بعث الى زيد بن ادم وقد اشترى ما باهرا قل باعه  
 قبل قبض لئن انك ان لم تبش بطل جهادك مع رسول الله وبطل ابن المسيب شريحا فزوج في مكاتب عليه بن ان الكناية والدين في  
 فقال لخطا شرح والاجتهاد بذلك كثيرة وقولهم لادلة لا تتناقض فكيف يرجع كل واحد منهم الى ليل يوجب العلم مع اختلاف قولهم باطل  
 لا انهم نقل ان مع كل واحد منهم دليل على الحقيقة وانما قلنا يجوز ان يكون كل منهم متعلق بطريق من الظاهر والادلة النصوص اعتقدها  
 دليل لا يشبهه ان الادلة لا يقناقض الا ان يعتقد بالشبهة كونه دليلا لا يجب لك فينتان فالتوالت لواجب تلك المسائل بما يوجب العلم لوجب  
 ان يكون الحق واحدا وان يكون مخالفا باطلا وذلك يوجب قطع ولا يتركه البرائة من ان ينقض بعضهم على بعض الاحكام التي تخالفهم  
 فيها مع التمكن من ذلك ان ينقض الواحد يعم على نفسه ما حكم به في وقت رجوع عنه في الخروج في العلم بخلاف ذلك على ان لكل صواب ان كل  
 مجتهد مصيب قبل لم اشتر ان الفتاق في الخطا لا يوجب اشتراكهما فيما يفتق عليه ما فان الكثرة في العجز في الصغر فينا ذلك الكثرة

# كتاب الغيبة

ذلك مع الاختلاف بما يستحق به فلا يمنع والحال هذا ان يكون الحق في احد ما فالثاني الصحابة والائمة خطأ لا يجيزه ان بناء الخطأ لا يوجب لزماً وقطع لولا انه خلاف ان انضاً قبل العقد لانه بكره ما خطن في قولهم منا امير منكم امير في رشم سعد الخلفاء فيهم للنصر على الامم من قريش مع هذا لا يستحق في تلك الحال لبرائته وقطع الولاية فما المنكر من مثله فكيفما اختلفت فيه من المسائل الغيبية فاما الزاهدين ان يفض بعضهم على بعض الواحد على نفسه فغير لازم لان اقرار الحكم بعد رد العباد بلاسالك على نفسه لا يوجب كونه صواباً الا نادى شراهم للغمرة على ما همهم وتقصير في انكارها على اهلها وخلاتها ولا مزي شيا منها صواباً ويجري لك مجرى ابناء العباد فكما يجوز ان يردوا زاره اذا وقع وان كان خطأ عقده وان شرعاً مضى في ابقى من احد ما انخ لام بمن هب من مسوق نقص اهل المؤمنين بحكمه وقال في اي كتاب حديثاً في شرو هذا يطل القول بان احدا لم يفض حكم من خالفوا الكلام في نقص الواحد على نفسه مجرى مجرى ما ذكرناه وبين على الجملة ان خلاف الصحابة لا يجوز ان يكون مستند الى القياس انه لو كان كذلك مع حصول الاجماع على العمل به على ما ظنوه لم يكن ذلك الا بعد النص من النبي على تنويع العمل به وحصول العلم بذلك لكانه الصحابة وهذا يقتضي عموم العلم بذلك من دينه لكل حال لا مالا العلم ان ما كان معلوماً للجميع الصحابة وعلمت به لم ينكر منهم احد ولم يمتثلوا بكونوا تابعون الى يومنا هذا يجب ان يكون معلوماً ضرورة كما يجب مثل ذلك في سائر المعلومات من دينه ولو كان حاصله لا يستغوا به عن اعتبار عمل الصحابة فيجبنا طرة الخالف فيه كما يجب في ذلك في كل معاروم من دينه ضرورة كالسلوة والصيا والمعلوم خلاف ذلك لوجه الثالث فلو سلمنا ان قولهم في تلك المسائل كان بالقياس لم يكن في ذلك لانه لان العالمين بذلك بعض الصحابة وصل بعضهم ليس بجهة الامساك عن التكرار يدل على الرضوخ لودل لم يتم فيه قصد على ما بيناه فيما تقدم وتعلقوا ايضا بان قالوا اذا ثبت انه لا بد في الفرع الشرعية من حكم ولم نجد نصاً ولا دليل على حكمها واجبان ان يكون معتد بها بالقياس الجواب عن ذلك ان يقال لهم ما اكرتم ان يكون معتد به في الحادثة التي لا نص على حكمها باحكام القول لانه لو كان حكمها من التكليف لعمى لوجب في حكمه الله سبحانه الذي يجوز عليه الاخلال بالواجبان يبينه فانما قد بينا من جهة قطع تخصيصه بالعقلية ويكون حكم هذا الحادث والشرع ثابت حكمه لو لم يكن شرع في وجوب الرجوع الى احكام القول من تحيين او تبنيح او يجاب بان اية احدى الفرق بين الموسعين وتعلقوا ايضا بان قالوا اذا وجب طلب القبلة بما يمكن به الطلب عند عدم العين فكذلك يجب طلب الحكم بما يمكن طلبه عند عدم النص الجواب عن ذلك ان التعبد بالاجتهاد يدل على جواز التعبد بذلك في الشرعيات ولا يدل على ثبوته لان المسند للقبلة لا بد ان يقيس عليها غيرهما من جوارث الشرع والكلام اذا كان في هل رد التعبد بالقياس لا ليجوز ان يدل على ذلك قياس لان يكون اسند لا لا ما انتهى على نفسه ثانياً في القياس ان نقول بالذي يجب ان اثبت الحكم في القبلة بالاجتهاد لو رد النص بذلك واقف عند ولا يجازوه وهذا كما لو رد التعبد بالاجاب صلوة فانه لا يجوز ان يقيس عليها وجوب اخرى الا بعد التعبد بالقياس على ان الاجتهاد في القبلة اما جازما ثبت بالنص حكم لا سبيل الى معرفة الا بالاجتهاد فيجب على المخضمان يثبت في الفرع حكماً لا يمكن معرفته الا بالاجتهاد حتى يشاء الامر وهذا ما لا سبيل اليه على انه ليس ثبت القياس لم يتعلق بالقبلة في اثبات حكم الفرع قياساً على الاصل باولى من نافية فالتعلق بها في جعل الفرع على الاصل ان لا يثبت له هذا الحكم الا بالنص ما ذكرنا في القبلة يبطل تعللهم بجواز الصيد والتفقات وادش الجنايات وما اشبه ذلك لانه ما يدل على جواز التعبد بالقياس الاجتهاد بل يدل على ثبوته على ان المرجح في تبيين ذلك الى عادة معروفة وطريقه معلومة ما على الجملة والتفصيل ليس لك من القياس الذي يمنع منه شرع وتعلمهم بما ذكر من قوله الغيبة ارايت لو كان على ابيك من ائت فتصيته ثالث نعم فدين الله احق ان تقصير من قوله لعمري قد سأل عن القبلة للصائم ارايت لو تضمنت بناء كنت شاربه لا يصح الاعتماد عليه من انه من اجابوا لا خادثم ان تبيهم على علم الحكم ليس اكثر من النصح بها ومع ذلك لا يجب لقياس لا بدليل مستأنف يقتضي التعبد به لان اختلاف الشيعين في المصلحة جازوا ان اتفاق العلماء وهذا يجب عن تعلمهم بما ذكر عن امير المؤمنين في عند شاربه الخمر من انه اذا شرب سكر وانما سكر هذى اذا هذى انزى فيجب ان يحل هذا المقتضى لان الحد لا يؤخذ قياساً ولا يحل بعضنا على بعض لانه لا يحل السكر على الاثر وانما بين ان حكم احد ما حكم الاخر وذلك عندنا ثابت بالنص لانه ما استخرج من المعتبر على سكر عليه لشكون وقول امير المؤمنين علفي رسول الله كلف من باب من العلم في كل باب الف باب لا تعلق لهم بمثله لانه فيقيدان تلك الابواب دلت على غير ما نحن انما لا نقول في ذلك الا بالقياس وما المنكر من انما كانت جملة وضرباً من القويض من تماثيل كثيرة وقد رد مثله ذلك في الشريعة لقوله يؤكل من البيض اختلف طراه ولا يؤكل ما استوعب على طره وقوله يؤكل من الطير ما يذوق ولا يؤكل ما يصفق قوله فيما سئل النساء العشر ما اشبه ذلك في العا قوله ما ذكرناه لم يكن له دينه لانه فضلك لا يجوز للمستفتي تقليد المفتي لان التقليد يوجب ولان الطائفة مجمعة على انه لا يجوز العمل

في كتاب الغيبة

# لَا بَنِي هَذَا

فصل في حكم  
الخطأ

يعلم وليس لحدان يقول قيام الدليل هو إجماع الطائفة على وجوب جوع الغاي إلى المعق العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه  
يومنه من الأقدام على قبحه ويقضي اسناد عمله إلى علم لا نال إجماعا على العمل بقوله مع جواز الخطأ عليه هو موضع الخلاف بل انما اثر  
برجوع الغاي إلى المعق فقط ما لم يعمل بقوله تقليدا فلا فان قبحا القايمة في نجوعه ليدنا لم يجز له العمل بقوله قلنا القايمة في ذلك  
ان يصير له قبحا وفيما عرفت من علماء الامامية سبيل إلى العلم باجماعهم فيعمل بالحكم على يقين يتبين صحة ذلك انهم اجمعوا على انه لا يجوز  
الاستفتاء من الامامي لتقليد الامامي ما لم يذهبنا خطره استفتاء مخالفة خوفا ان يفني بحلاف الحق فلو كان ايجابهم بالاستفتاء  
من الامامي لتقليد الامامي يكن فرق بينه وبين مخالفة الدال لا تؤمن قبحا بغير الحق لا ارتفاع عصمة لان مخالفة يجوز ان يفني بمطابقة الحق  
موافقته ثبت انهم انما امرنا برجوع المشتكى إلى فهماء الامامية ليحصل العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحته فحصل معلوم ضرورة  
ان ما فيه نفع خالص من مضرة عاجلة او اجلة فله صفة المباح انه يحسن الاقدام عليه كما ان العلم بان ما فيه ضرر خالص من كل نفع فيجب  
مخطو الاقدام عليه كك- الاعتراض على ما ذكرناه بخلافنا لذهابنا إلى الخطر غير لازم لانهم لم يجزوا في الموضوع المذكورنا وانما  
اعتقادنا ان الاقدام عليه مضرة فلم يحصل العلم بالصفة التي يتبعها العلم بالا باحة وكن من ذهب إلى لو ثبت لم يحصل هذا العلم الا  
اعتقادنا انه لا يام من المضرة في الفعل يتبين صحة ما قلناه انه لا بد من كل قسم من احكام الاضال من اصل ضروري في العقل من وجوبه بكن  
يجب ان يكون في العقل صلا لا باحة ما كان على صفة مخصوصه من الاضال ليس يمكن ان يذكر في ذلك شي سوا قلناه من النفع  
وما به يعلم انتفاء المضرة في العقل هو فقد نظريا إلى العلم بها والكن بها ولولا ما ذكرناه لم نقطع على انتفاء المضرة عن كثير من افعالنا  
ونصرفنا واستدل من ذهب إلى الخطر بان المحلوفات كلها ملك لله ثم ولا يجوز في العقل الضرر في ملك المالك الا باذنه فاذا قلنا  
الاذن قطعنا على الخطر لا يصح لان الضررنا احسن والاذن الموقوف بان يحسن بالدليل العقل اولى قد بينا ان العقل اكل على  
الا باحة بوضع ذلك ان من وضع الماء على الطريق على وجه تدبرنا العادة فيه انه لا باحة واحضار الطعام واجلس الصيف على المائدة لكان  
افوى في الاذن من قوله على ان العلة في قبح الضرر في ذلك الغير ليست ذكره وانما هي يضر فيما يضره من ملكه بغير اذنه وهذا لا يوجد  
في ملكه ثم يتبين صحة ذلك بان يحسن الاستقلال بجائز الغير النظر في سرائر المصوبة بغير اذنه وكل ذلك تصرف في ملك الغير فيكون  
وانما حسن الانتفاء الضرر بغير وجه من اباح طعام لغيره والتناول منه ملك لصاحبه الاذن له له بؤثر في انتفاء العنة وانما حسن  
الضرر لا انتفاء المضرة ولهذا لم علم المادون له ان الضرر حاصل مع الاذن لم يجعله تناول وفصل كل ناف محكم عقلي وشرعي بل بغير  
الدليل لان التلب في محجر عن اعتقاده ومذهبه في انتفاء الحكم فلا بد من ثامة الدليل عليه حتى لم يكن ضروريا كما ان لم مثله في الاثبات  
ويكفي التلب في الاستدلال على نفى الحكم في الدلالة على ثبوتها اذا كان مما كان يجب لو كان ثابتا ان يكون عليه دليل ليس لحدان يقول  
لوجبه لنفي لعدم دليل الاثبات ولوجبه الاثبات لعدم دليل لنفي لا نفولا بما وجبت لك لا ننتفي ما لا نهاية له فلو احتجنا في كل دليل  
منفي له دليل هو اثبات لوجب ثبات له لا ثباته ليس كالأثبات لان الاثبات المثبتة متناهية فجاذاثا ثباتها ما لا ثبات اثبات متناهية  
ويتبين الفرق بين الامرين انا نقطع في شخص بعينه وليس في شخص اخر لانه لا يثبت بؤثر في ساعه ذلك ان يثبت بؤثر شخص  
اخر لعدم الدليل على انه ليس بغيره ونقطع على انتفاء بلدين الحلة وبغدادا كبر من احدهما من حيث انتفاء الخبز عنه ولا يجوز ان تثبت  
الخبز عنه ولا يجوز ان تثبت انتفاء الخبز بعينه مثل هذا كثيرا ونقول انما لكانا متكررا لا يثبت على المنكر باطل من وجوه الاستدلال  
لان اول ما في هذا ان طريقة الشرع دوننا لعقلا كلامنا فيما يقتضيه العقل ثم ان كون الثوب في يدي يجري مجرى البيضة وكذا وجوبه  
عليه يوق في بؤثر من المطالبة وقطع حضوره مقام البيضة فصل في المتعلق بالتحال يثبت الحكم عند التحقيق بغير دليل يوضح  
ذلك انهم يقولون قد ثبت بالاجماع على من شرع في الصلوة بالتيهم المصونها قبل مشاهد الماء فيجب ان يكون مع هذا الحال جدا المتناهية  
له وهذا منهم جمع بين الحالين في حكم من غير دليل انفقوا لجمع بينهما لان الحالين لا شبهة فيه لان المضطرب غير اجد الماء في احداهما اذا  
في الاخرى فلا يجوز التسوية بينهما من غير دلالة وان كانا دليلنا يتناول الحال الاولى في كانت الاخرى عليه منه لم يجز ان يثبت لنا  
مثل الحكم وقولهم ان يثبت الحكم في الحال الاولى كان ذلك يقتضي استمراره الا لما عرفت ولولا ذلك لما علم استمرار الاحكام في موضع من  
المواضع باطل لا نه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة وكيفيته اثباته وهذا ثبت في حال واحد وعلى سبيل الاستمرار  
وهل تعلق بشرط او لم يتعلق وان كان كذلك وكان الحكم الثابت في الحال الاولى انما ثبت بشرط فقد الماء وكان الماء موجودا في الحال  
الثانية اختلفت لا نه على ثبوت الحكم في الاولى اختلف في الثانية لم يكن بل من دلالة على كل واحد منهما يلزم على ما فاكوه ان يقطع على  
ان في هذا في الدار اليوم اذا اديناه فيه من غير دليل مستأنف المعلومات خلاف ذلك انه لا يجوز استصحاب الحال الاولى فيه وان لا في

الضرر العقل

فصل في حكم  
الخطأ

## كتاب الغنية

بين اعتقاد كونه وقد نالنا الرتبة وبين كون اعتقاداته يقطع كون غيره فيها ثم الكلام في اصول لفظة غسل ثناء الله تعالى

## كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم

**الكلام في التكليف لتبقي علم** اننا لا ركان من عبادة الله تعالى في الصلاة والركوة والصوم والحج والجهاد **كتاب الطهارة**  
 الصلاة شرعية يحتاج فيها الى العلم بجسمة اشياء اقسامها وشرطها وكيفية فعلها وما يقطعها وما يتعلق بذلك من الاحكام ونحن نقدم  
 الكلام في الشرط وننبه على الكلام في بطلان الصلوات انشاء الله تعالى فنقول شرط الصلاة على من بين احدهما يشترط فيه الوجوب خمسة اقسام  
 والثاني يختص بهذه الازاء فالاول على من بين ضربين يشترط فيه الرجاء الثاني وهو ثلثة اشياء البلوغ وكمال العقل دخول الوقت وتخصيص  
 النساء وما يقطع دم الحيض والتفاس ما يختص صحة الاداء ثمانية اشياء الاسلام والطهارة وستر العورة مع الامكان وان يكون مكان  
 الصلاة وموضع السجود طيبا على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان وان يكون مكانا للصلاة وموضع السجود  
 على صفة مخصوصة والنية واستقبال القبلة والقيام مع الامكان فمقتضى ذلك شرط اخر يخص الجمعة والعتك تذكرها فيما بعد انشاء الله  
**فصل في الطهارة** يحتاج فيها الى العلم بجسمة اشياء اقسامها وما يوجبها وما يرفعها وما يتعلق بذلك من الاحكام والطهارة  
 على ضربين غرضها وطهارة من نجاسة الطهارة عن الحدث على ضربين وضوء وغسل وطهارة تام الشارع مقامها في استباحة ما يستباح بها في عدم  
 التمكن منها التيمم وان لم يرفع الحدث الاحداث التي تجب كل واحد منها اذا انقضى من حدث الغسل وضوءا ما يقوم مقامه من التيمم على ضربين  
 كونه مكلفا بفعله للصلاة وما جرى مجراها مما لا يستباح الا بالطهارة خمسة اشياء البول والغائط والرج ودم الاستحاضة المخصوصة وما  
 يتفقد معه التحصيل من نوم او مرض او احداثا لا توجب كل واحد منها الغسل وما يقوم مقامه من التيمم ايضا خمسة اشياء الجنابة ودم الحيض  
 الاستحاضة المخصوصة دم التفاس من ثبوت الميت من اناس بعد بريد الموت وقبل تطهيره بالغسل ولا يوجب هذه الطهارة شيء سوى ما ذكرنا  
 سواء كان خادجا من احد السيلين كالملك والوك والحماء والدود والحائضين من نجاسة او مما عداها من البسك كالقح ودم الفصد والوغاد ولور  
 يكن خادجا من البسك كلسر المرأة والفرج او لغيره من نجاسة او ما سئلنا بدليل الاجماع الا ما بينه وبينه من جهة على ما  
 بيناه في الاصول في هذا الكتاب لان براءة الذمة وشغلها بما يوجب الطهارة بغير ما ذكرناه يحتاج الى دليل ليس في الشرع ما يدل على ذلك لان  
 اعتماد المخالف على لخبثا احاد او قياسا ليرد التقيد بالعمل بهما في الشريعة على ما بيناه فيما مضى من اصول لفظة في هذا الكتاب يجب على  
 المكلف ان لا يستقبل القبلة ولا يستديرها في حال بول ولا غائط مع الامكان ولا فرق في ذلك بين الصحاد والبنين بدليل الاجماع المتنا  
 اليه طريقة الاحتياط ونحج على المخالف بما ذكره من طريق من قوله اننا احكم الغايظ فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها ببول ولا غائط ولا  
 يفضل لخبث لا يستقبل الشمس لا الغزو لا يحدث في الماء الجاذب الا الكثرة لو اكد ما ما القليل ميا الا ما يظن يجوز ان يحدث فيها ويجب  
 ان تنوب البول الارض الصلبة وحجرة الحيوان واستقبال الرج ونبهنا لا يحدث في كل موضع ينافي بمجسولا لجناسه فيه كسطوط النهار  
 ساقط النار وامينة الدود وجوار الطير ويستحب تقديم الرجل اليسر عند دخول الموضع الذي يتخلى فيه اليمن عند الخروج والدماء عند  
 وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ويجب الاستنجاء من الاحداث المقدرة كما الا الحج ومثل الميت ما يغفل  
 معه التحصيل ما البول فيجب الاستبراء منه ولا ينترأ مضطربا من نخرج الجنوا في اسه ثلث مرات ليجز ما لعله باقية في الجري منه ولا يخرج في ان  
 الا ما ذكره مع وجوده وكذلك بطلان هذه الاحداث عن التوجه لا استنجاء الا الغايظ فان يخرج في البول او في الماء او ما يقوم مقامها  
 من الجملة الطاهر المزبل للمعين سواء الطهور والعظم والروث ومن السنة ان يكون ثلثة الا ان الماء افضل والجمع بينهما افضل من الانتظار على  
 الماء وحده ما لم يبعد النجس يخرجهما فان غداه لم يجز في ازالة الماء ويدل على جميع ذلك الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط فان من  
 استغنى على الوجه الذي ذكرناه على برئته منه بيقين وليس كذلك في الاستنجاء ما سنفيح خلاف ما ذكرناه وما النوم فان يخرج محدثا من غير ان  
 باحوال لنا ثم بدليل الاجماع المتنا قوله نعم يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الايت والمرا اذا قمتم من النوم على ما قاله المفسرون لا يفتقر  
 على سبقه ذلك وهذا يوجب الوضوء من النوم بلا اطلاق ونحج على المخالف بما ذكره من طريق من قوله الجنان وكاء السنة فننا طيبنا  
 ولم يفضل اما الجنابة فتكون بشيئين احدهما خروج المني في النوم والبقية شهوة وغير شهوة وعلى كل حال والثاني بالجماع في الفرج  
 ان تغيب الحشفة فيه وان لم يكن هناك ازال بدليل الاجماع المتنا ذكره وطريقة الاحتياط ويحرم على الجنب خول المساجد الاغابر سبيل  
 وضع شيء فيها سوى المجد الحرام فانه لا يجوز له دخولها على حال ان احتمل في احدهما يتم في موضعه خرج ويحرم عليه فواته الغرام الادب



# لَا يَنْهَى

في غير ذلك

ثمان وسم والجم وانه باسم ربك وما عدا ما داخل تحت قوله نعم فافترقا ما ليس من القرآن ويجز عليه من كتابه المصحف واسم من اسماء الله  
 نعم واسماء الانبياء والائمة وكبره الاكل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والنوم الا بعد الوضوء والخضاء كل ذلك بدليل  
 الاجماع المشار اليه امدام الجحش والحادث في زمان المعهود والمشرع في زمان الانتباس على اى صفة كان وكذا دم الاستحاضة الا ان الفاء  
 على دم الجحش الغلظ والحركة والسدف والحركة المائلة الى الاسوداد وعلى دم الاستحاضة الوقت والبرودة والاصفراد والدم الجحش ثلثة ايام  
 واكثر ثمرة بدليل الاجماع المشار اليه لانه لا خلاف في ان من الثلاثة الى العشرة من الجحش ليس في الشرع ما يدل على ان ما نفس من الثلاثة  
 وزاد على العشرة من اقل الظهور بين الجحشين عشرة ايام لمثل ما قلناه في المسئلة الاولى لاحد لاكثر بلا خلاف واذ ثبت ان اقل الظهور  
 اكثر الجحش ما ذكرناه كان ذلك اصلا فعلم عليه المستدانة من الشان اختلف عاداتها منهن فاذا واثا لمزيدة الدم وانقطع لذل من ثلثة  
 ايام فليس يجز ان استمر ثلاثة كان جحشا وكذا الى تمام العشرة فان ذلك ما كان استحاضة الى تمام العشرة الباقية لان ذلك هو اقل  
 ايام الظهور فان رات في اليوم الواحد والعشرين وما واستمر بها ثلاثة ايام فهو جحش لمصلحة ايام الظهور كذا وانقطع الدم اول ما رات بعد ثلثة  
 ايام ثم رات اليوم الحاد عشر من وقت ما رات الدم الاول فانه دم الاستحاضة لانها رات في ايام الظهور كذا الى تمام الثالث عشر فان رات  
 في اليوم الرابع عشر ما كان من الجحشة المستقبلة لانها قد استوفت اقل ايام الظهور هي عشرة وعلى هذا فقير بين الجحشين اقل ايام الظهور  
 تحكم بان الدم الذي رات منها دم استحاضة لان فسطها عادة فعلم عليها وترجع اليها وطريقة الاحتياط تقضي ما ذكرناه والعمل عليه على اصل  
 معلوم ويجز على الحايض كل ما يجز على الجنب لا يجز عليها الصلوة ويجب عليها الصوة تقضية اذا ظهرت ويجب ان يمنع زوجها وطا ما يجز  
 عليه الثلث يجز عليه من وطئها في الثلث الاول من زمان الحيض تكفر بدينا رتبة عشرة ايام حيا ودية الثلث لا وسط بنصف دينار  
 وفي الخبر يرج ديناد كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه ونج على الخائف بما ذكر من طرفهم من قوله من امة امة في حايض فليصدق فان  
 انقطع الدم عنها لحاد لنزحها وطوا اذا انفصلت فرجها سواء كان ذلك في اقل الجحش واكثره وان لم يغسل بدليل الاجماع المشار اليه وقوله  
 نعم لا تقرب من حق ظهره بجعل سجادة انقطاع الدم غايته لومان خطر الوطى فيجب جوارده بعدها على كل حال الا ما اخرجها الدليل من  
 خطر ذلك وقبل ذلك غسل الفرج وقوله نعم فاذا نظرت فافهم من حيث امر كما الله محمول على غسل الفرج فيحتمل ان يكون بمقوعه من لا  
 تغسل تجزى بمعنى يغسل بقال نظمت الطعام وطعمته المستحاضة يلزمها اذا لوثا لدم احد جانبا لكرسف ولم يتغيره توصلا لكل  
 صلوة فان شقبة لم يشل فعلها مع تغيير ثلث تغسل لصلوة الهجر وتؤمن الباقية الصلوات وان شقبة سال فعلها ثلثة لغسل عند الفجر  
 وغسل للظهور والعصر عند المغرب والعشاء الاخرة ولا يجز على المستحاضة ولا منها شئ مما يجز على الحايض منها بل حكمها حكم الظاهر  
 اذا غفلت ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار اليه امدام النفاس هو الحادث عقيب الولادة واكثر عشرة ايام وكل يوم تراه بعد هانها واستحاضة  
 وهي الحايض سواء في جميع الاحكام الاربعة حكم واحد هو ان النفاس ليس له حد وذلك بدليل الاجماع المشار اليه اما من حيث ثقلها  
 انما يكون حدا بوجوب لغسلها اذا كان بعد برده بالموث وقيل تظهيره بالعلمك الدليل على ذلك لا خلاف بين الصحابة في رد  
 الامر بالغسل من مسة ظاهره في الشرع يقتضوا لو تجوز ونج على الخائف بما ذكر من طرفهم من قوله من غسل ميتا فليغسل فضلك  
 واما الطهارة عن النجس التي هي شرط في صحة اداء الصلوة فبارة عن ازالة النجاسة عن اليد والكتاب بما ينين بانها تزيل في الشرع والنجاسة  
 هي بول جزء ما لا يوكل لحمه بلا خلاف وما يوكل لحمه اذا كان جلا لا بدليل الاجماع فاما ان لم يكن جلا فلا باس بوله وروثه بدليل  
 الاجماع ونج على الخائف بما ذكر من طرفهم من قوله ما اكمل لحمه فلا باس بوله وفي رواية اخرى فلا باس بوله وروثه وسلحة الخرجية  
 بلا خلاف من يعتد بوقوله نعم انما الخمر والميسر الا لأم وجس يدل على نجاستها وكل شراب مسكر نجس الفقع نجس بالاجماع المشار اليه  
 ودم الجحش الاستحاضة والنفاس نجس بلا خلاف وكذا الدم المسفوح من غير هذه الدماء الا انما يجوز الصلوة في ثوبها من غير الفرج  
 او الجرح ما نقص مقدار من سعة لدمه لو اصابه المصرب من درهم وثلث مع الاختيار ودفع الحرج وان كان المتبرع عن ذلك فغسلها  
 ان كان عليه ازالة الدم حرج لكون الجرح والفرج لا ذنبله فان ازالة لا يجب عليه قليلا كان او كثيرا وهذا بخلاف دم الجحش الاستحاضة  
 والنفاس ان الصلوة لا يجوز في ثوبها من غير ما قلنا كان او كثيرا كل ذلك بدليل الاجماع فاما دم البراءة والبق والعلف فظاهر بدليل  
 هذا الاجماع لان النجاسة حكم الشرع ليس في الشرع ما يدل على نجاستها في هذه الدماء ويحصر دم السمك وقوله نعم احل لكم سيد الجحش طعا  
 لانه يقتضوا باحتكالم السمك يجزى من ثوبه نعم فلا اجدينها والحق محرم على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ودم السمك ليس  
 بمسفوح فيجب ان لا يكون محرما وذلك يقتضوا طهارة والمحق نجس لا يجزى منه الا الغسل طبا كان او باسا بدليل الاجماع المذكور وقوله نعم  
 وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم فقد ذهب عنكم رجس الشيطان لان المروي في التفسير ان المراد بذلك الاكل والاشلام واذ كان ذلك كان نجس

کتاب الطہارۃ

۱۰۰

١٠٠

# من الغنية

في حكمه

يبتغي ان يكون الوضوء في اخلاف حكمها ان ما البئر ليقترح جميعه ليعتد عن الايدى ولجده مع النزع وليس كك ما الاواني والعذبان ولما  
وجب غسل الاواني بعد اخراج الماء منها لما تيسر سقط ذلك في الاواني ما اعتدوا وان خفف حكم البئر بالحكم بطهارة ما بها عند نزع بعضه اعتقادا  
عنها بجلان الاواني والعذبان المنكر من تغليظ حكمها من وجدها وسقاط اعتبار الكثرة في ما بها بجلان الاواني والعذبان فقد صارت  
لما غلط به حكم الاواني ما يخرج مجزأ وهو واجب غسلها ساقط في الاواني ما بابل في تغليظ والتخفيف الواجب في البئر من الجائز على ضربين احدهما  
في بئر احد وصا الماء والثاني لا يغيره ما غير احد وصا الماء المعبر فيه اسم الامر من ذوال التغيير بلوغ المقدار المشروط في مقدار النزع منه فان ذال التغيير  
لا يبل بلوغ المقدار المشروط في ذلك الجائز وجب تكيله وان نزع ذلك المقدار ولم يزل التغيير وجب النزع الى ان يزول لان طريقة الاحتياط في  
ذلك والعمل عليه على يقين وما لا يغير احد وصا الماء على ضربين احدهما بوجوب جميع الماء او فواح او بقدر جال على مزجه من اول النهار  
الى اخره اذا كان له مادة يتعد منها نزع الجميع الضرب الاخر بوجوب نزع بعضه فما بوجوب الجميع او المروحة عشر شبا الخمر كل شرب مسكر او الفح  
والمخدر دم الحوض دم الاستحاضة دم القاسي موت البعير به وكل نجاسة غير شاذ واحد وصا الماء ولم يزل التغيير قبل نزع الجميع كل نجاسة لم  
في مقدار النزع فيها نزع ما بوجوب النزع البعض على ضربين احدهما بوجوب نزع كل واحد هو موت احد الجنين فيها او ما تلهب في مقدار الحجم منه ما بوجوب  
نزع سبعين دلو او البئر الملوثة هو موت الانسان خاصة منه ما بوجوب نزع حنين وهو كثير الدم الحاف للدماء الثلاثة المتقدم ذكرها و  
العذرة الرطبة واليا بنية المنقطعة منها بوجوب نزع اربعين وهو موت النشاة او الكلب والخنزير او السنور او ما كان مثله ذلك في مقدار الحجم  
بول الانسان لبالغ ومنه ما بوجوب نزع عشرة وهو قليل الدم الحاف للدماء الثلاثة العذرة اليابسة غير المنقطعة منها بوجوب نزع سبع وهو موت النشاة  
والحامة او ما تلهب في مقدار الحجم الفأدة اذا انتفى ببول الطفل الذي قد اكل الطعام ومنه ما بوجوب نزع ثلث وهو موت الفأرة اذا انتفى ولم  
تنتفخ والحيوة والعقرب في الوضوء ببول الطفل الذي لم ياكل الطعام ومنه ما بوجوب نزع دلو واحد وهو موت العصفور او ما تلهب من الطير في مقدار  
الحجم والدليل على جميع ذلك الاجماع السالف الماء المتغير ببعض الظاهر كالثور من الرغفران يجوز الوضوء به لثبته للتغير خلافا لاسم الماء عليه  
على ذلك جحد الاجماع قوله ثم فلم يجد ماء فليصو وقوله وانزلنا من السماء ماء طهورا وهذا يطلق عليه اسم الماء ومن ادعى ان التغيير ليس بديل  
اسم الماء فعليه الدليل لان اطلاق اسم هو اصله القبيح احتل عليه كالحقيقة والحجاز الماء المستعمل في الوضوء لاعتلال المتدبر طاهر ويجوز  
الوضوء به الاعتلال مرة اخرى بلا خلاف بين اصحابنا وبديل عليه ثمة فلو ناء من ظاهر القرآن فاما المستعمل في الغسل الواجب فيه خلاف بين  
اصحابنا وظاهرهم من اجرام مجرى المستعمل في الوضوء الا ان يخرج بديل فاطع من يقول ان الاستعمال على كل حال يخرج عن تناول اسم الماء بال  
ملان يحتاج الى دليل لان من شربه قد حلف ان لا يشرب ماء بحث بلا خلاف وهذا يبطل قوله ولا يجوز الوضوء بغير الماء من المايات بين  
ثم كان او ثاروا وغيرهما بدليل الاجماع وظاهر قوله ثم فلم يجد ماء فليصو لانه يقتضي نقلنا عن الماء الى التراب من غير واسطة ومن  
اجاز الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما واسطة من اجاز الوضوء بغير الماء فقد جعل بينهما واسطة وادعى الظاهر لا يقتضي الوضوء بالماء  
المختص لا يرفع الحديث ولا يبيح الصلوة بالاجماع وايضا فالوضوء عبادة يستحقها الثواب فان فعل بالماء المفضوح خرج عن ذلك الى ان يكون مفضوحا  
يستحقها العقاب فينبغي ان لا يكون مجزأ ولا ان ينة الفرقة بينه من ذال اليها بلا خلاف التقرب الى الله ثم بمعيته محال لا يجوز ازالة النجاسة  
بغير الماء من المايات وهو قول اكثر من اصحابنا وبديل عليه ان خطر الصلوة عدم اجزائها في الثوب لثباتها بنجاسته معلوم من ادعى ان  
نجاسة الغسل بغير الماء فعليه الدليل ليس في الشرع ما يدل على ذلك وطريقة الاحتياط اليقين ببراءة الذمة من الصلوة بفضة ما ذكرناه لا  
خلاف في براءة الذمة المكلف من الصلوة اذا غسل الثوب بالماء ليس كذا غسله بغيره ويحج على الخالف بما ذكره من طرفهم من قوله لا سيما  
في دم الحيض يصيب الثوب بجنته ثم اقرضه ثم اغسله بالماء وظاهر الامر في الشرع يقتضي الوجوب لا يجوز التحريم في الاواني وان كانت جنة  
الظاهر اطلاق الاجماع ولان المراد بالوجود في قوله ثم فلم يجد ماء الفكن من استعمال الماء الطاهر لهذا لو وجد ولم يتمكن من استعماله  
اما العذرة وفقدانها لدمش ثبات القيم ومن لا يبرها الطاهر بعينه ولا يبره من غيره غير ممكن من استعماله اما التراب الذي يفعل به التيمم  
يجوز التراب طاهر لا يجوز التحلل ولا بالزنج ولا يغيرها من المعادن ولا بتراب خالطه شيء من ذلك بالاجماع وقوله ثم فليصو واستدل  
والصعيد هو التراب الذي لا يخالطه غيره ذكره الثابتين مديح حكاه عن علي عبيدا وغيره من اهل اللغة والطب طاهر فصلا في كيفية  
الطهارة اما الوضوء فيقف حجة على فرد عشر اطلال الية بالاجماع وقوله ثم يا ايها الذين امنوا اذا قم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايديكم  
لاواقيديكم غسلا وجوهكم للصلوة وانما أخذ ذكر الصلوة اختصارا كقولهم ان الغسل لا يبرأ من النجاسة وانما الغسل لغيره من سلاحي  
تقدير الكلام اصله تلك الغاء وانما امر الله فم هذا الافعال للصلوة عند يمين الية لانها يتوجه الى الصلوة دون غيرها وبديل عن ذلك  
قوله ثم فليصو والصلوة الله مخلصين له الدين والا خلاصه لا يحصل الا بالية والوضوء من الدين لا نوعا به بدليل الاجماع فيحج على

واسطته

# كتاب الغنية

الحال بما روي من قوله الموضو شطر الأيمان ويخرج عليه في وجوب النية بما روي وطبق من قوله الأفعال بالنيات وإنما المراد ما تولى ان اجناس لا عمال الا كانت موجودة من غير نية ان المراد ان لا تكون قربة وشرعية ومجزية الا بالنية وانما لا مراد ما تبدل على الظاهر له ما لم يتولد من هذا حكم لفظي انما في اللسان العربي على ما بيناه فيما مضى من الكتاب السنة هي ان يريد المكلف الموضو لرفع الحدث واستباحة بئر صلوة او غيرها مما يقتضي طهارة طاعة الله وقربة اليه اعتبرنا تعلوا الا زيادة برفع الحدث لان حصوله مانع من الدخول فيما ذكرناه من العبادة واعتبرنا بطلانها باستباحة العبادة لان ذلك هو الوجه الذي لا اجله امر برفع الحدث فاما بيوه لا يكون مثلاً للفعل على الوجه الذي لم ير لاجله واعتبرنا بطلانها بالظاهرة نعم لان ذلك يكون لفعل عبادة واعتبرنا القربة اليه سبحانه والمراد بذلك طلب الميزة التي يعتد بها عند بديل ثوابه لا بطلب الميزة على ما بيناه فيما مضى من الاصول لان ذلك هو الغرض المطلوب بطاعة الذي عرضا سبحانه بالتكليف له واعتبرنا القربة اليه في النية عبادة في نفسه امر الله تعالى مدح على فعلها ووعده سبحانه عليه لثواب دليل الامر بها قوله ثم واسجد اقرب وقوله ثم يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ولان المعنى ان يكون فعلوا ذلك على جاتكم الفلاح به واما ان يكون انقلوه لكي تفلحوا ودليل ما سجدنا على ذلك وعد الثواب عليه قوله ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فيؤمن بما يقضي من امر الله وصلاحاته لرسوله الا انها قربة لهم سيدخلهم الله في رحمته فاجبر عن طاعتهم وما يؤوه من المنقرب بالطاعة اليه مدحهم على ذلك وعد الثواب عليه لان كانوا لوضو واجبا بان يكون وصلته الى استباحة واجب فمن نوى جوبه على الجملة او الوجه الذي وجب كذا ان كان ندبا لغير الواجب من السنة ويوقعه على الوجه الذي كلف ابقاعه عليه يجوز ان يؤخر بالوضو المندب والفرص من الصلوة بالاجماع المذكور ومن حاشا من احتج بان غير محد بخلافه والفرص لثالث الذي يقف محله الموضو عليه مقداره اخرج من النية الاول من منه حتى يصح تأثيرها بتفقد جملتها على جملة العبادة لان مقاديرها على غير هذا الوجه بان يكون زمان فعل الاذاعة هو زمان فعل العبادة وبعضها متعدي لا يصح تكليفه اذ فيه حرج بطله علمناه من نفي الحرج في الدين لان ذلك يخرج ما وقع من اجزاء العبادة ويقدر وجوده على وجوه جملة النية من كونها عبادة من حيث وقع عاريا من جملة النية لان ذلك هو الموضع في كون الفعل عبادة لا بعضه الفرض لثالث استمر احكام هذه النية الى حين الفراغ من العبادة وذلك بان يكون ذكرها لها غيرا على النية تخالفها بالاجماع واذا كانت المضمضة الاستنشاق اول ما يفعل من الوضو فينبغي مقداره النية لا ابتداءها لانها وان كانا منسوين فيما من جملة العبادة مما يستحق به الثواب لا يكونان كل الا بالنية على ما بيناه والفرص لثالث مع غسل الوضوء من فضاء شعر الرأس الى مخارجه شعرا لذن طول ما دوات عليه لا يراها والوضوء من فضاء شعرها واحدة يكف من الماء بالاجماع ولا ناعتزاه من الوجه بل خلافا لما زاد على ذلك لا دليل على انه من الفرض الخامس على النية من المرفقين اطراف الاصابع مرة واحدة كل واحدة منهما يكف من الماء وادخال المرفق في الغسل بالاجماع المشار اليه ايضا بطريق الاحتياط بقضي ذلك لانه اذا غسلها على الوجه الذي ذكرناه زال حدثه بلاخلان وليس كذلك اذا بدا من الاصابع او لم يدخل المرفق في الغسل يخرج على الخالف بما ذكر من طريقهم من انه نية وضوء مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ولا يجزئ اما ان يكون ابتداء بالمرفق وانتهى اليها ولا يجوز ان يكون انتهى اليها لان ذلك يوجب ان لا يقبل صلوة من ابتداها وهو خلاف الاجماع ثبتنا نية ابتداء بالمرفق فيجب ان يكون صلوة من ابتداء بالاصابع غير مقبولة وقوله نعم وايديكم الى المرفقين لا ينافي ما ذكرناه لان كما يكون للغايرة يكون بمعنى دليل قوله نعم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم انتم انتم الى الله وشواهد ذلك من كلام العرب شهر من ان يحتاج الى التطويل بذلك وهذا الدليل على نية الطهارة بمعنى مع انما لو كانت فيها نية الغاية لوجب ابتداء بالاصابع وهذا بخلاف الاجماع وهذه الاية دليلنا على وجوب اخال المرفق في الغسل الفرض السادس مع مقتضى لار مرة واحدة والافضل ان يكون مقتضى الممسوح ثلاث اصابع مضمومة ويجزئ مقتضى اصبع واحدة بالاجماع المذكور وقوله سبحانه وامسحوا برؤوسكم لانه لا بد من البناء من فائدة وان لم تكن فائدة منها فبطلت بقدرها الفصل لانه متعدد بنفسه الكلام مستقلا بسفاهها ليرى ان لا يكون كما ثبتنا البعض يخرج على الخالف بما ذكر من طريقهم من انه نية وضوء ورفع مقتضى ما من ادخل يده تحتها فمقتضى اسئلة الفرض السابع مع ظاهر القديين من دس الاصابع الى الكعبين وهما الشايتان في سطر القديس عند الشراك والافضل ان يكون ذلك بباطن الكعبين يخرج باصبعين منها ويدل على ذلك مضانا الى الاجماع المذكور وقوله نعم وامسحوا برؤوسكم واجعلكم الى الكعبين لانه سبحانه امر بجمع الراس فحطف عليها الا جعل فوجب ان يكون طهارة مقصودا لمطف مثله حكمها كما وجب مثلك في الاية والوجود وسواء في ذلك لقراءة الجهر والنصب الجهر والادب الا لعطف على الراس فوجب جعله للجواهر ففقد بعد لان يحسب علماء الهنود قد فعلوا الاطراب بالاجزاء واصلوا ناولوا الجهر في حجب عن عليان المراد من حجر مثله من رجل من وجهه لانه عند من جونه شاذ فادى قياس عليه فلا يجوز والحال هذه حل كتاب الله عليه لوجوه في لعطف في الاية لانه لا يبق مع الاطراب بالاجزاء حكمه ولان الاطراب بذلك ان يكون في الموضع الذي يرفع اليه من المعلق

في كتاب الغنية



میں لغینہ

[illegible]





# كتاب الصلوة

في فرائض الصلوة

بما لا يجوز مثله في الصلوة كل ذلك بدليل الإجماع المقدم ذكره **فصل في** انشام الصلوة الصلوة على ضربين مفروض مسنون فالفرض في اليوم واللييلة خمس صلوات الظاهر في ركعتين لا في يوم الجمعة فان الفرض ينقل إلى ركعتين مع تكامل الشروط التي ذكرناها فيما بعد والعصر أربع ركعات والمغرب ثلاث ركعات والعشاء الأربعة ركعات وركعتان هذا في حق الحاضر اهله بلا خلاف في حق من كان حكمه حكم الحاضر من المسافرين وهو من كان سفره أكثر من حضره كالحجاء والمكاتب والبادية ونحوه منصفته لله واللعيا لزمه وكان سفره أقل من يريدين ومما ثابته فرائض الفريخ ثلثة امين في الميل ثلثة الاف ذراع ومن عزم على الإقامة في البلد الذي يدخله عشرة ايام كالأقل بدليل إجماع الظاهر بدليل ايضا على صحة ما ذكرناه من حد السفر الذي يجب فيه القصر قوله ثم من كان منكم مريضا او على سفر فخذ من ايام اخر فعلق سقوط فرض الصيام مما يقتضيه اسم السفر لا خلاف ان كل سفر اسقط الصلوة فان لموجب لقصر الصلوة وان كان كذلك وكان اسم السفر يتناول المسافة التي ذكرناها وجب لقصر على من قد حاد ولا يلزم على ذلك ما ذهبنا لانا انما عدنا من ظاهر الآية فيه لدليله هو الإجماع وليس ذلك فيما ذهبوا اليه مما من عدنا من ذكرناه من المسافرين فان فرضه في كل باعية من الصلوات الخمس ركعتان فان تم من علم بذلك وقصد اليه لزمته الاعادة على كل حال ان كان اتمامه من حمل لوسه واعادة ان كان الوقت باقيا بدليل الإجماع المتداول ايضا فان فرض السفر ان كان ركعتين من كان صلى اربع ايام بمثل المأمور به على الوجه الذي يستدل به فلزمه الاقامة وليس له حدان يقول هذا محال لظاهر قوله ثم اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة لان دفع الجناح يقتضي الاقامة لا الوجوب هذه الآية لا يتناول قصر الصلوة في عدد الركعات انما يقتضي التفسير في الافعال من الاقامة وغيره لا انه يخلو القصر فيها بالتحقق لا خلاف انه ليس بشرط في قصر من عد ركعاته انما هو شرط فيما ذكرناه من التفسير في الافعال حصنا الى الغرض اليوم واللييلة من مفروض الصلوة ست صلوات صلو العتمة اذا تكاملت شرائط وجوبها صلوة الجنائز بلا خلاف يعارض المخالف في صلوة الكوف بما يريه من قوله ان الشمس في القملا تنكسف المونثا احد لا حيوة احدنا رايتموها فخرجوا الى الصلوة وظاهرا لمر في الشرع يقتضوا الوجوب بدلا يرضى على وجوب صلوة الطواف قوله ثم واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى وانه على الوجوب احد قال في الصلوة فقد ينطاعه الله فوجب لوفاء به يعارض المخالف بما ذكرناه من نذر ان يطيع الله فليطعه خلق المخالف في حق وجوب هذه الصلوات بما ذكره من قوله لا اعراب الا ان يطوع حين سألوا قد اخبره ان عليه في اليوم واللييلة خمس صلوات فقال هل على غير من الجواب انه لا يخرجنا هذه الصلوات بالدليل كما خرجنا كلنا صلوة الجنائز اما المستوف من الصلوة فوافي اليوم واللييلة ونوافي الجمعة ونوافي شهر رمضان وصلوة العتمة وصلوة المبعث صلوة النصف من شعبان وصلوة النبي وصلوة الاعراب وصلوة امير المؤمنين ورسول الله جعفرية وصلوة الزهراء وصلوة الاحرام وصلوة الزياران وصلوة الاستخارة وصلوة الحاجة وصلوة الشكر وصلوة الاستغاث وصلوة نعمة المجد **فصل في** كيفية فعل الصلوة كيفية على ضربين احدهما كيفية صلوة الخفي الثالثة كيفية فاعداها من اية الصلوات وكيفية صلوات الخمس على ضربين احدهما كيفية صلوة الخفاء والثالثة كيفية صلوة المضطر وكل واحد منهما على ضربين مفروض وجامع فاما كيفية صلوة الغرض المختار فليضربين واجب ندب في الواجب منها عليها القيام واستقبال القبلة والنية بلا خلاف وتكبيرة الاحرام وهي ان يقول المصلح الله اكبر دون ناعدا ذلك من الالفاظ بدليل الإجماع المتداول ايضا فان الصلوة في دمه بيقين ولا يقين في سقوطها عن الذمة الا بما ذكره ويعارض المخالف بما ذكره من طرقهم من قوله لا يقبل الله صلوة امرئ حتى تضع الظهيرة موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر ويجب عليها اكبر فرائض الحمد سورة مهنها كاملة على جهة التقصير في الركعتين الاولتين من كل باعية ومن المغرب في صلوة العتمة والسفر ان كان هناك عند اجزائ الحمد وحدها وهو محض الركعتين الاخيرتين وثالثة المغرب بين الحمد وحدها وبين غيرهما وهي سجدة الحمد لله ولا اله الا الله يقول لك ثلث مرات ويقول في الثالثة والله اكبر يدل على وجوب لقراءة في الجملة قوله ثم فارقنا ما نسير من القرآن لان الظاهر يقتضي عموم الاحوال التي من جعلتها احوال الصلوة ويدل على وجوبها على الوجه الذي ذكرناه الإجماع المتداول اليه بطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذم وبعارض المخالف في وجوب فرائض فاتحة الكتاب في كل من طرقهم من قوله للذين علمه كيف صلى اذا قمت الى الصلوة فكبر ثم اقرأ فاتحة الكتاب ثم ادع وانع واسك حتى تطمئن ثم امكنا فاصنع في كل ركعة وقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بها فاتحة الكتاب لا يجوز القراءة بغير العربية بدليل الإجماع المتداول في كونه وطريقة الاحتياط واليقين لبرائة الذم واية قوله ثم انزلنا قرانا عريبا وقوله بل ان عربي مبين ومن عبر عن معنى القرآن بغير العربية فليس بقادر على الحقيقة كما ان من عبر عن معنى شعر امرئ ليس مثلا



مِنْ الْغِنَىٰ

بغير العتبة لم يكن متشكلاً لقوله على الحقيقة وايضا فلا خلاف في أن القرآن معجز بالقول باننا لنعلم من معنى القرآن بغير المعنى باننا  
كونه معجزا وذلك خلافا للاجماع ويجب الجمع بين القرائن في أول المغرب الشاء الاخرة وصلاة العشاء بدليل الاجماع المشار اليه بسم الله  
الرحمن الرحيم فقط في أول الظهر العصر من السور التي يليها عند بعض اصحابنا وعند بعضهم هو مسنون والاول اسحوط لان من جهر بسم الله  
الرحمن الرحيم برتبة منه يمين وليس كذلك من لم يجهر بها ويجب الاحتياط فيما عدا ما ذكرناه بدليل الاجماع المشار اليه لا يجوز ان يقرأ في  
سورة منها سجود واجب من اربع تنزيل السجدة وهم السجدة والجم واقرأ باسم ربك دليل الاجماع المأخوذ من ذكره وطريقة الاحتياط واليقين  
لبراءة الذمة وايضا فان في هذه السجود واجبا فان فعله بطلت الصلوة للزيادة فيها وان لم يفعله اخل بالواجب انما يتصور على قراءة  
ما عدا موضع السجود من السورة كان قد بعض ذلك عندنا لا يجوز على ما قدمنا ويجب لركوع والسجود الاول والثاني في كل كلمة ويجب الطائفة  
في ذلك كله ورفع الرأس من عند الطائفة بعد رفع الرأس ثانيا لسا بدليل الاجماع المأخوذ من ذكره وطريقة الاحتياط واليقين لبراءة الذمة  
وايضا فلا خلاف انه كان يفعل ذلك قال صلوا كما رايتوني اصله وتعارض المخالف بما رده من امره للصلوة ثم الطائفة في الركوع  
والسجود في رفع الرأس منها وظاهر الامر في الشريعة يقتضي الوجوب ويجب التبسيط في الركوع والسجود واقل ما يجزئ في كل واحد منهما من تلك السجدة  
واحدة ولفظة افضل سبحان وربي العظيم بحمد في الركوع وفي السجود سبحان وربي الاعلى وبحمد ويجوز فيها سبحان الله ويدل على وجوب  
في الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط وايضا فكل اية في القرآن يقتضي نظامها الامر بالتبسيط يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي  
نظامها الامر بالتبسيط يدل على ذلك لان عموم الظاهر يقتضي دخول احوال الركوع والسجود فيه ومن اخرج ذلك منه احتج الى دليل يدل  
على استحباب اللفظ الذي ذكرناه الاجماع المشار اليه بتعارض المخالف بما رده من قوله لما نزل سبحان باسمك العظيم جعلوه في ركوعهم قوله  
لما نزل سبحان ربك الاعلى جعلوها في سجودكم والامر بحمل على الاستحباب بدليل يجب ان يكون السجود على سبعة اعضا اليه والكتفين الكثير  
واطراف اصابع الرجلين للاجماع المأخوذ من ذكره وطريقة الاحتياط وتعارض المخالف بما رده من قوله امرنا ان يسجد على سبعة اعضا اليد  
والركبتين والاركان الفدين واليهمته وقد قال صلوا كما رايتوني اصله ويجب الجلوس للتمشيد والثناء فان فيها والصلوة على محمد واله  
بدليل الاجماع المأخوذ من ذكره وطريقة الاحتياط وتعارض المخالف بقوله صلوا كما رايتوني اصله ولا خلاف انه كان يفعل ذلك في الصلوة  
ويحصل الصلوة على النبي قوله نعم يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والامر شرعي يقتضي الوجوب الا ما اخرج به ليل فاطم وتدين  
كيفية الصلوة عليه حينئذ من ذلك فقال قولوا اللهم صل على محمد وال محمد ثبت ما قلناه ويجب التمسك على خلاف بين اصحابنا في ذلك  
ويدل على ما اخبرناه انه لا خلاف في وجوب الخروج من الصلوة واذا ثبت ذلك لم يجز بلا خلاف بين اصحابنا الخروج منها بغير السلام الخ  
المناينة لها كالحديث وغيره على ما يقول ابو حنيفة ثبت وجوب التسليم وتعارض المخالف من غير اصحابنا بقوله صلوا كما رايتوني اصله قوله  
الصلوة الطهارة وتخرجها التكبير تحليها التسليم لا يدل على غير التسليم لا يكون تحليها ويسلم المزمع تسليمه واحدة الى جهة القبلة  
يوميها الى جهة اليمين وكل الامام والمأموم كل الا ان يكون على يار غيره فان خرج سلم يمينا وشمالا بدليل الاجماع المأخوذ من ذكره وبغرض  
المخالف بما رده عايشة من انه كان يسلم صلوة تسليمه واحدة يسلمها الى مشقة اليمين فليدبر ما رواه سهل بن سعد ساعدكم من سمع  
رسول الله يسلم تسليمه واحدة لا يزيد عليها ذكره هذين الخبرين الدارقطني يجب ان لا يوضع المصلي اليه على الشمال لا يقولان اخر  
الحمد بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط واليقين براءة الذمة من الصلوة لان ذلك عمل كثير خارج عن الاعمال المشروعة  
في الصلوة من القرائن والركوع والسجود والتبسيط والدعاء وما كان كذلك لم يجز فعله وما يقول المخالف عليه فيكون ذلك مشروعا لا يبيح  
يكون دليلا في الشرع وقولهم لفظة امين وان لم يكن دعاء ولا تسبيحا ولا من جملة القرآن فهي امين على دعائها عليها وهو قوله نعم  
اهدنا الصراط المستقيم لا يصح الاعتماد عليه لان اللفظ انما يكون دعاءا بقصد الى ذلك القاء انما يقصد الثلاثة دون الدعاء ولو  
الدعاء دون الثلاثة لم يكن قادرا للقرآن ولم يصح صلواته وهو ان جاز ان يقصد الثلاثة والدعاء معا جاز سنة الا يقصد الدعاء  
واذا لم يقصد لم يجز ان يقول امين والمخالف يقول انها مسنونة لكل مصل من غير ان يعتبر بقصد الدعاء وان ثبت ان قولها لا يجوز  
لمن لم يقصد ثبت انه لا يجوز لمن قصد لان احدا لم يفرق بين الامرين ويجب عليه الا يفعل على جهة العمل فعلا كثيرا ليس من افعال  
الصلوة المشروعة وقد خلت في ذلك التهمة والبكاه من غير خشية الله والكلام بما ليس من جبرانه كادها سواء كان لمصلحة تغلق  
بالصلوة كاعلام لهواه او تغلق بغيرها كتحذيره الضرب لغيره وقد خلت في ذلك التناقض مجربين بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط  
ويجب الاستئذان على ما هو شرط في صحة الصلوة كالطهارة وسرا العورة وغيرها وقد خلت في ذلك ترك الالتفات الى بر القبلة ويجب  
عليه ان يحتجب بالصلوة وما راد الى جانبه امرأة تصلي سواء اشتركا في الصلوة واختلفا فيها بدليل الاجماع المنفك بذكره وطريقة دأ





# كتاب الصلوة

في صلوة المصلي

الجمعة يجزئها ودجبت بغيره ظهر كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ عنه فضل كيفية صلوة المصلي المضطر الى ترك الثوب مما  
 بينا انه يجب في كيفية صلوة المصلي بخلاف كيفية صلوة غيره على حسب اختلاف حاله في الضرورة وهو مكلف اذا اصابه احد الوقت على اى صفة  
 يمكن منها فالمرضى الذي لا يقدر على القيام الا بان يستند على حائط وصلى بغير القيام كأن كان لم يقدر عليه على هذه الصفة صلى جالساً فان  
 تمكن من ذلك صلى مضطجاً على جنبه لا يمين فان لم يتمكن صلى مستلقياً على ظهره طاقم تخفيض عينيه مقام ركوعه سجوده ونحوهما مقام رفع  
 الرأس منها والمضطر الى الركوع يصلي ركباً ويؤي بالركوع ويجد على ما يمكن وكان المضطر الى المشي يصلي ماشياً ويؤي بالركوع والسجود  
 يتوجه الى القبلة ان تمكنه ولا تكبيره الا حرام والركبة السنية يصلي قائماً ان تمكن والا جالساً ويتوجه الى القبلة في جميع دائرة توجهه الى  
 القبلة وهذا هو المأخوذ من النسخة فان لم يتمكن الخ لانه ان يستقبلها بتكبيره فان لم يبرح القبلة توجهه الى صدره السنية وصلى حيث توجهه  
 وكذا الساجد والقريب والمفرد المهروط يصلو على حسب استطاعتهم ويؤمن بالركوع والسجود والعرايان ان كان بحيث يراه احد  
 صلى جالساً ويؤي بالركوع والسجود ان كان بحيث لا يراه احد صلى قائماً ودك وسجدان كانا العزاة جماعة صلوا جلوساً امامهم وسلمهم  
 لا يتقدمهم الا بركبته الخايفة من العبد يصلي ايضا على حسب استطاعته والخوف بافتراده موجب لفصل الصلوة سواء كان الخايفاً خائفاً  
 او مستغفراً كذا ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في كيفية صلوة الخوف جماعة ان يفرق اماماً واحداً برفقته في وقت يصليها بازاء العبد يصلي  
 بالآخر ركعة فان غفل الى الثانية صلوا لا يفهم الا آخر وهو قائم مطول للقراءة فزاسلوا تفرقوا فقاموا مقام اصحابهم وجاءت الفرقة  
 الاخرى فلقوا اماماً فالتام في الثانية فاستغفروا الصلوة وركعوا ركعة سجداً ان يجيئوا فاجلسوا للشهد فقاموا وصلوا الركعة الاخرى  
 جالساً حتى تلحقوا فاجلسوا معهم بهم واضربوا بغيره دليل على صحة هذا الترتيب لاجماع وايضا قوله ثم وان كنت فيهم قائماً ثم  
 الصلوة الاية لاية ظاهراً يقتضيان الطائفة الثانية فصلة مع الامام جميع صلواتها وعلى من لم يجز خيفة الخائف فيما ذكرناه يصلي معه  
 فذلك خالف الظاهر ولا يتركه فانما سجداً فليكونوا من ورائكم فلهذا يقتضيان يكون المراد سجود الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانه  
 اصناف السجود والصلوة التي تشرها الامام والمأموم ففان الى الامام والمأموم ولا يضاف الى المأموم وحده لانه تابع لشيخه  
 بعضه فالتام ان يندسوا بين الفرقتين من وجهين احدهما ان الامام يحرم بالفرقة الاولى فيسلم بالثانية فيحصل للاولى فضيلة الاحرام  
 والثانية فضيلة التحليل على قول الخالف جزم بالاولى لا يسلم بالثانية والوجه الثاني ان الفرقة الاولى حين صلصع الامام حرمتها  
 الثانية وليست في الصلوة وعلى قولنا آخر لا في الصلوة وليست في الصلوة في الثانية وهي في الصلوة فتشاورنا في حال الحرسة وعلى قولنا  
 تنصت الاولى تنصت وجعلت ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيخرج من استمهم في الصلوة ويشهد بقضا الخالف تنصت تنصت في وجه العبد  
 ولا ينقطع بذلك صلواتهم فيخرج من استمهم في الصلوة ويشهد بقضا قول الخالف ان الصلوة التي هي لها تشغل على امون يطل منها  
 الصلوة من المشي الكثير استبداد القبلة والانتظار الكثير قد يحسن طرفاً الخالف ان النبي صلى صلوة الخوف على الترتيب لانه ذكرناه  
 وذلك مما يحج عليهم فان كانت الصلوة الغرض على الامام والطائفة الاولى كعنه ان شاء او دكتين وبالثانية باقية فان خاف العبد  
 بالافتقار صلواته على ظهره في نصائهم متوجهين الى القبلة في جميع الصلوة ان امكن والا بتكبيره الاحرام ويؤمن بالركوع  
 ليجرد على قرايس مروجهم وان كانت الخال حال طرد وما يقتضيه كل واحد منهم الصلوة بالنية وتكبيره الاحرام وقال كان كل  
 سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يشهد يسلم كل ذلك بدليل الاجماع المقدم ذكره وضركل ويدكر ان كيفية ما عدا ذلك  
 اليهود البلية من الصلوة المفردة من فضلك في كيفية صلوة العتق وما يتعلق بها صلوة العتق واجتمع عندنا بشرط وهي شرط البلية  
 سواء بدليل الاجماع المأخوذ عن طريق الاحتياط لان من صلاها برئت منه بغيره وليس كل من لم يصلها وهي كعتان بلانها  
 ماثنى عشرة تكبيرة سبع في الاولى وحسن الثانية منها تكبيرة الاحرام وتكبيره القيام وتكبيره الركوع في رواية وفي رواية اخرى تنقو  
 الى الثانية منها بغير تكبير يعارض الخالف في عدة التكبيرات بما رو عن طريق ان النبي كبر في الاولى سبعاً وفي الثانية خمساً وحيث بين  
 كل تكبيرتين بما ذكره بدليل الاجماع المأخوذ عنه ومن السنة ان يصحها ويخرج الامام والمأمومون مشاء وان يفتل الامام كلما شئ  
 قليلاً ويكبر حتى يبلغ الصلابة ينسحب النفس في تلك اولى فمها ثم يقوم والناس معه يغيران ان ولا افا مراً لاخلاف من يستدبره  
 يقول المودون الصلوة ثلث مرات ثم يدخل في الصلوة بتكبيره الاحرام ويقرأ الحمد النفس خيمها فاذا فرغ من القراءة كبر وقت فقال  
 اللهم امل لكبرياء والعظمة امل العزة والجبروت وامل الله فوالله المكون وامل الجود والرحمة وامل العفو والغفابة اسئلك بهذا  
 اليوم الذي عظموا شرفه وكرمه جعلته للسليين عبداً ولحمد كرامته وخرامه هذا ان يصلي على سجدة الوتفقر لنا واللومنين  
 المؤمنين وتجل لنا من كل خير ثم يحسن خطا ونصيبا برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يكبر ويقول مثله الحق بكل مث تكبيرات بعد القراءة

في صلوة العبد



# من الغنية

بركع بالسارسة والركعة الثانية واستوفى ما كبر في الركعة الأولى من حديث الغاشية ثم يكبر بعد القراءة بعبارة بين كل تكبيرتين منها بما ذكرناه ويركع بالركعة الثانية على الركعة الأولى يوم بغير تكبير يكبر بعد القراءة خمساً بركع بالحامسة ويخرج على الخالف بأنه لا خلاف ان من صلى على الترتيب لكان ذكرناه له بركع ذلك اذا اراد اجتهاده اليه لا بدليل على اجزاء ما خالفه فكان الاحتياط فيما قلناه فاذا فرغ من الصلوة بعد المنبر فخطب الناس الخطبة بعد الصلوة بلا خلاف هو عندنا المكلف بخبرين سماع الخطبة والاضطرار والسماح اضطراراً بدليل الاجماع المأخوذ من حديثيها لمن لم يتكامل له شرائط وجوبها ولا يجب قضاءها اذا فاتت ولا يفوت حق تركها لئلا يجوز التطوع بالصلوة في الآلام ولا المأمور قبل صلوة العيد لا بعد ما حق تركها لئلا يفسد البق فان المكلف مرغبت في صلوة ركعتين فيه ولا يجوز ان يعقبا صلوة العيد في موضعين بينهما دون ثلثة امثال كما قلناه في الجمعة ولا يجوز السفر يوم العيد قبل صلوة الواجبة ويكره قبل المسنونة كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه اذا اجتمع عبداً وجمعة وجب حضورها على من تكاملت له شرائط تكليفها وفددها وانما حضر العيد كان مخيراً بين حضور الجمعة وظاهر العزائم وطريقة الاحتياط يقتضي ما قدمناه وليست بان يكبر ليلتها لقطع عقيب ربيع صلوات القرب ويوم الاضحية عقيب عشرة صلوات لمن كان بمكة من كان بغيرها من الامصار عقيب عشر صلوات والصلوات الظاهر من يوم العيد بدليل الاجماع المأخوذ من قوله فصل في كيفية صلوة الكوفة الا بانها العظيمة وما يتعلق بها هذه الصلوة عشرة كعاب باربع سجدة بركع بعد القراءة فاذا رفع راسه من الركوع فقرأ فاذا فرغ ركع هكذا حتى يكمل خمس كعاب ولا يقول مع الله من حمد الا في رفع راسه من الركعة الخامسة ثم يجلس بعد ركعتين ويضع كاحضه او لا ولا يقول مع الله من حمد الا في رفع راسه من الركعة العاشرة ثم يجلس بعد ركعتين ويشهد يسلم الدليل على ما ذكرناه الاجماع المأخوذ من قوله وايضا لا احتياط يقتضي ما ذكرناه امثلاً ما قلناه في كيفية صلوة العيد فاعلم الخالف بما رواه ابى بن كعب قال تكففت النفس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقرأ سورة من الطوال ركع خمس كعاب وسجد سجدتين ثم قام فقرأ سورة من الطوال ركع خمس كعاب وسجد سجدتين وجلس كما هو مستقبل القبلة بدعواتي تجلي الفرض ويستحب ان يصلي جماعة وان يجهر بالقراءة فيها وان يقرأ بالطوال وان يكبر كلها ورفع راسه من الركوع وان يقف في كل ركعتين وان يجعل ما ن ركوعه مقبلاً زمان يتأخر بدليل الاجماع المأخوذ من قوله من تركها حتى تجلي الفرض وجب عليه قضاءها فان كان متعمداً فهو ما روي عنه مع القضاء التوبة والاستغفار وان كان مع التعمد قد حرقها الفرض كله سجد مع ذلك الغسل كما قدمناه بدليل المأخوذ من قوله فصل في كيفية صلوة الطوال وما يتعلق بها من طائف بالبيت يجب عليه بعد فرائض ركعتان عند مقام ابراهيم ويستحب ان يقرأ في الاولى مع الحمد سورة الاخلاص في الثانية قل يا ايها الكافرون فان شئ صلواته ما عند المقام كان عليه صلواته ما عند المقام لم يذكر حتى جمع فضلاً ما عند المقام لم يذكر حتى جمع فضلاً عند فان لم يتمكن صلواتها بحيث هو ذلك كله بدليل الاجماع المشار اليه فصل في كيفية صلوة التذرية وما يتعلق بها يجب من ذلك ما يشترطه المكلف على نفسه من صفات الصلوة ومن فعلها في الزمان والمكان المخصوص ان شرطه فان فعلها على خلاف ما شرطه لم يفسد الصلوة وان كان ما علمتها به من الزمان لا مثل له يوم معلوم من شهته مخصوص فخرج ولم يؤد ما غنار الزمان عتق رقبته وصيام شهره من فتنه او اطعام ستين مسكيناً فان لم يقدر صيام ثمانية عشر يوماً فان لم يقدر فعليه اطعام عشرة يوماً فان لم يقدر فعليه اطعام عشرة يوماً او كوتهم فان لم يتمكن تضاداً بما تقدم عليه فان فوقها مضطر فلا كفارة عليه القضاء لازم له كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ من قوله فصل في صلوة القضاء المقصود من فعل مثل الغائب يخرج وقتاً لا يبيع في وجوبه وجوباً لا طهراً ولا جبراً ولا الجمعة ولا يجب قضاؤها ووجب راء الجمعة لم يجب قضاؤها ووجب قضاؤها الصلوة على الحائض لم يجب عليها اذا اذعه على ما قدمناه في اصول الفقه ويجب فعله حال الذكر له الا ان يكون ذلك خروجه وقتاً ويضطره حاضرة بخلاف فواتها بفعله بدليل الاجماع المأخوذ من قوله وطريقة الاحتياط ويغرض الخالف بما ذكرناه من قوله من قام عن صلوة او نيتها فليصلها اذا ذكرها فذلك قهراً ومن صلى الا راء قبل قبض وقتها وهو ذلك الغائب لم يجز ليل الاجماع المشار اليه ايضا ففرض القضاء مضيق لا يدل له فرض الا اذا موع له يد له وهو الغرم على ما بينه في اصول الفقه وان كان كل لم يجز الاشتغال بالواجب لموسع وشره الواجب للصلاة بغرض الخالف بما روي من قوله لا صلوة لمن عليه صلوة ومن صلى الا راء قبل قبض وقتها هو غير ما ذكره الغائب لم يجز ما ان يذكره في صلوة او بعد خروجه منها فان ذكره وهو في صلوة لونه فقل ليله ان كان ذلك ان لم يفعل لم يجز الا راء وان لم يذكره وقوة الصلوة لونه فقل ليله ان كان ذلك فان لم يفعل لم يجز الا راء وان لم يذكره حتى خرج من الصلوة لونه وذلك بدليل الاجماع المأخوذ من قوله ومن فاتته صلوة من الخس غير معلومة له بعينها لونه ان يصلي الخس سرها وان ينوي بكل صلوة منها قضا الغائب بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ومن فاتته من الصلوة ما لم يعلم كونه ان يقض صلوة يوم بعد يوم حتى يقبل على طمأنينة الوفاء ومن اغوى عليه قبل خول وقت الصلوة لا ان دخل على نفسه لئلا يصيبه اذا لم يفوت حتى خرج وقت الصلوة لم يجب قضاؤها

في صلواتها

في صلواتها

في صلواتها

في القضاء

# كتاب الصلوة

بدليل الاجماع المشار اليه المراد به عليه اذا عاد الى الاسلام قضاء ما فات من خاله وهو قبل ان يرتد من الصلوة وغيره من العبادات ولا يلزم على ذلك الكفر الاصل لا انا اخرجناه بدليلك هو لجماع الامم على انه ليس عليه قضاءه ومن مات عليه صلوة وجب على من لم يقضها اذا مضت عن كل كعتين بجزء فان لم يستطع فكل ربيع بعد فان لم يجد فمد صلوة النهار ومد صلوة الليل ذلك بدليل الاجماع المشار ذكره وطريقة الاحتياط ذلك نقول في وجوب قضاء الصلوة والجمع على الويل قوله ثم وان ليس الانسان الا ما سوي ما ذكر من قوله اذا ما تيقن اذا انقطع عمله الا من ثلث لا ينال ما ذكرناه الا لا نقول ان الميت يثاب بصلوة الويل لان عمله لم ينقطع وانما نقول ان الله ثم يقبل الويل بذلك الثواب دون الميت فيحيى قضاء عنه من حيث حصل عند شرطه بغيره من الخصال في قضاء العباد عن الميت بما روي عن عائشة ان النبوة قال من مات وعليه صياصام عنه وليه روي ان امرأة جاءت الى النبي فقالا نكاح على امرى صوم شهر فغضبته عنها فقال ارايت لو كان على امك من كنت تقضيه قال نعم فقال قد بين الله الحق ان تقضى مثل ذلك وروى في الخبر الخفيفة عنه حين سألته عن قضاءه عن ابينا وروى ابن عباس عنه في صواته انما امر الى الميت ان يصوم عنه فذكر في كيفية الصلوة على الاموات وما يتعلق بذلك لما كانت الصلوة عليهم ثم ثبت على امور يتقدمها من تغيبك تكفين انفق لك تقديم ذكرها ونحن نفعل ذلك ثم ننسب بذكر كيفية الصلوة عليه بنوع ذلك بكيفية ذلك انشاء الله ثم نقول غسل الميت بكيفية الصلوة عليه وفرضه على الكفاية اذا قام ببعض المكلفين سقط عن الباقيين بل خلافت اذا لم يدع غسله استحباب بوضع على سبيل وغيره مما يراد عن الارض ان يكون ذلك تحت سقف وان يوجه الى القبلة ما ان يكون ما لم يقدسه اليها وان يحضر الماء الغسل حفرة تحضر ان يغسل لغسل على جانبه الا من ولا يتخطاه وان يغسل على اعق الميت الا ان يكون عليه ما يتجسس في الغسل كذا حكم من جهة كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فيتحقق يوضيه بعد ذلك على قول الاكثر من اصحابنا ولا خلاف بينهم انه لا يمتنع من لا يمتنع لا يتنشق وجب ذلك ان يغسل على ميتة غسل الجنابة ثلاث غسلات الاولى بماء السد والثانية بامجال الكاورد والثالثة بماء الفراج لا يجوز ان يغسل على ميتة بل يتحجب بعم بطنة محار فيغسل في الغسلين الاولين بدليل الاجماع المشار اليه بكرة اسحان الماء الا ان يخاف لغسل الفرض لثمة البرد ولا يجوز غسل ظفاره ولا اذا لم يشع من شعره بدليل الاجماع المشار اليه يغسل الفتيلا بجور غير حوا لا ينال المعركة في الجنابة لان ما فانه لا يغسل ان كان جنبا ويدفن في ثيابه الا الفلتس والفرقة السراويل فان احتل شيئا من ذلك لم يضره ولا يضره الخف على كل حال فان نقل عن المعركة وينحى عنه ثم يغسل ولا يغسل ما وجد من باخر الانسان الا ان يكون موضع صدره او يكون فيه عظم ولا يغسل السقط اذا كان له اقل من اربعة اشهر كرك ذلك بدليل الاجماع المشار اليه واذا لم يوجد للرجل من يغسله من الرجال المسلمين غسلت وجهه وذات ارجله من انثا فان لم يوجد من هذه صفته غسلت الاجانب فينص من مفضات وكلنا الحكم في المرأة اذا ماتت بين الرجال من اصحابنا من قال لا يوجد للرجل الا الاجانب من النساء المراه الا الاجانب من الرجال من كل احد منها بئس ابه من غير غسل الا ولا لحوط واما الكفن فالواجب منه ثلثة مبر وفتيل زاد المستحجب زاد على ذلك لقائنا احدهما الحجر وهما مخرقة تشد بها فخذ ولا يجوز ان يكون مما لا يجوز الصلوة فيه من اللباس افضل الثياب لئلا يظن من الظن والكفن كل ذلك بدليل الاجماع المماخه ذكره والحوط هو الكافر يوضع على مساجد الميت لا يجوز ان يطبق غيره ولا بد ان كان محرما بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط والنايغ منه ثلث عشرة دهما وثلاث ويجزى مثقال واحد بدليل الاجماع ايقه ويتحجب بوضع في الكفن جريدتان خضراوان من جريد النخل طول كل احد منهما كعظم الذراع ويتحجب بكتب عليها وعلى القميص الا اذا ما سبحان بلفقة الميت من الاقارب بالثياب من دما لثمة والبث والعتاب الثواب ثم يلف عليها شئ من العطن ويجعل احديهما على الرأس الميت لا يمن قائمه من رقوقه مصلقة بجملد والاخرى من الجانب الايسر كذا الا انها بين الدرع والاذا وذلك بدليل الاجماع المشار اليه ومند ومن طرف الخالفين في الصحاح ان النبوة اجتناب بغير من فقال انها ليعذب بان يكبران احدهما كان ثما والاخر لا يستبرأ من الويل ثم استند بما يجريده فتعنها نصفين وغير من كل جزء احد وقال انها لندفع عنها العذابا دما لطبتين واما كيفية الصلوة عليه فالتوا منها ان يكبر المصلي خمس تكبيرات فيشهد بعد الاصل للهادين ويصلي بعد ثلثا ينه على محمد الرو يدعوا بعد ثلثة للؤمنين والمؤمنات فيقول اللهم ارحم المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاجناب منهم والاموات اللهم ادخل على مواثهم دانك وحملك على احباهم بركاتهم وادخلناك على كل شئ قد يرد تدعوا بعد الوابعة للميت اذا كان ظاهرا الايمان والصلاح فيقول اللهم عبدك ابن عبد وابن امتك تزل بك انت خير من قول براء اللهم انا لا نعلم منه الا خيرا وانت اعلم به معنا اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان فاسقا فجاز عنه واغفر له وارحمه اللهم اجعله عندك في علا عليين واخلف على عقبه مائة الف غابر بن وارحمه برحمتك يا ارحم الراحمين وان كان الميت امرأة قال اللهم امك بنت عبدك عامك كية عن المؤمنات الى اهل الدعا وان كان طفلا قال اللهم هذا الطفل كما خلقته فاد

كتاب الصلوة  
على الجنابة

# من الغنية

بعضها من فاجله لا يوم من طاروا وادقنا الجره ولا نقننا بعد وان كان مستغفرا قال بنا الغفر للذين تابوا وابتغوا  
 سبيلا فم عذاب الجحيم وان كان غيرهما لا يعرفه قال اللهم هذه النفس انشيتنا واننا منها واننا نعلم سرها وعلايتها فوئنا ما فوئنا  
 واحترامنا مع من احب وان كان غافرا للحق فاعليه بما هو اهله يخرج بالكبرية الخامسة من الصلوة من غير تسليم والدليل على ذلك ان  
 الماخذ ذكره بطريقة الاحتياط ويعارض الخالف بما ذكره من طرقهم من انه كبريا ولا يعارض ذلك بما ذكره من انه كبريا ولا يعارض ذلك  
 ان يكون كبريا بعد ما يعارض الخالف في اسقاط التسليم باسقاط ما هو اكد منه من الركوع والحيو واذا سقط ذلك فلا خلاف في المنكرين  
 في اسقاط التسليم المستحب بقدر الصلوة اولي الناس للميث ومن يقدسه ان يفعله امام حباله سبط الميثان كان رجلا وصدا ان كان  
 في صلاة ولا يرفع اليك الاية التكمية الاولى ان يتحقق الامام ولا يرح بعد غرضه حتى يرفع الجنازة وان يقول من يصليها بعد الخامسة  
 فيقول تلك مرث وان يكون على طهارة كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره واذا اجتمع جنازة رجل وامرأة وصبي استحباب يجعل الرجل  
 في الصلاة امام وبعد المرأة وبعد ما يصلي بدليل الاجماع اي لا يصلي على من لم يبلغ ست سنين فضا عدا بدليل الاجماع الثاني  
 لان الصلوة على الميت حكم شرعي في غير ذلك ليل لا دليل من جهة الشرع على وجوب الصلوة على من نقصت عنه غداؤه ولا يجوز  
 ان يصلي على الميت بعد ان يمضى عليه يوم وليلة مدفون مثل ما قد مضى في المسئلة الاولى يجب عادة الصلوة على الميت اذا كانت الجنازة  
 في مقبرة بدليل الاجماع الثاني بطريقة الاحتياط ويصلي على قتي المسلمين اذا لم يميزوا من قتي الكفار بالفضل اليهم ويصلي على المصنوع  
 في قبره لا يستقبل المصلي وجهه الصلوة على الميت ذكره ان تعاد بدليل الاجماع الثاني وما كفيته من الميت وما يتعلق بها قالوا لا يجزئ  
 ان يوضع على جانبه الايمن وموجها الى القبلة والمستحب ذلك تشيع الجنازة بالمشق خلفها او عن يمينها او عن شمالها وان يوضع لها  
 انتم في القبر من قبل جلده ان كان الميت رجلا وان ينقل الى قبره ثلاث مرث ولا يجزئها وان ينزل من قبل جله القبر ايضا بل لا يجوز  
 الى القبر لمقبل جلده ان كانت امرأة وضعت امام القبر من جهة القبلة وتلك فيه بالعرض ان يكون فوق القبر قد قاسم وان  
 في فيه جند وشق الحمد افضل ان يخل بين وضعه فيه عقدا كذا تدور موضع حده على التراب تلقى الشهادتين واسماء الامم ثم يوضع ذلك  
 في قبره وليد من باسره الولي لا يضع ذلك المرأة الا من كان يجوز له النظر اليها لاجبا ثم اذ ينشئ عليه اللبن او ما يقوم مقامه ان يرفع القبر  
 من الارض طمعه مقداد شبرا واربعة اصابع مفرجا وان يرفع وان يوش عليه الماء بيد من غداه اسد يدار عليه حتى يرجع الى الارض ان  
 يلحق اية بعد انصرف الناس عنه كل ذلك بدليل الاجماع الماخذ ذكره وفيه الحجة وضرك في كيفية الصلوة السننات ما وافقنا اليوم  
 الليلة فاربعة وثلاثون ركعة في حق الحاضر ومن مودة حكمه ثمان منها بعد الزوال وقبل الظهر وقبل العصر اربع بعد المغرب ركعتان  
 من جلوس بعد العشاء الاخرة وثمان ركعتان صلووة الليل ركعتان التمتع وركعة الوتر وركعتان الفجر في حق المسافر ومن مودة حكمه  
 عشرة ركعة نطق عنه نوافل الظهر والعصر والعشاء الاخرة ويبقى ما عداها في كل ركعتين من جميع النوافل وتنع بالتوجه منها نوافل  
 الظهر والمغرب عشاء الاخرة ونوافل الليل ركعة الوتر بقرائنها بعد الحمد شاء من السواد اباغها ويجوز ان مضى في نوافل كل  
 مع الاختيار على الحمد وحدها ويستحب ان يقرأ في الركعة الاولى من صلووة الليل بعد الحمد سورة الاخلاص ثلاثين مرة وفي الثانية قل  
 يا ايها الكافرون ثلاثين مرة وان يطول في القرائة في باقي الركعات اذ لم يخف طلوع الفجر وان يطول فثوب الوتر وعادة موجب في كتب  
 العمل لا تطول بذكره فيها ولا افضل الاخفات في نوافل النهار والجمعة نوافل الليل كيفية النوافل فيما عدا ما ذكرناه كالقرايين  
 يستحبها اذا كانت كل ذلك بدليل الاجماع ذكره ونوافل الجمعة عشرين ركعة ست في صدر النهار وست اذ ترفع وست قبل الزوال  
 وركعتان في اول الزوال فان لم يتمكن من ثمانيتها كل صلوات جلتها حذفت قبل الزوال فان ادرك الزوال قد بقي منها شيء فتوفي بعد العصر  
 بدليل الاجماع الثاني ما نوافل شهر رمضان فلك ركعة زائدة على ما قد مضى من نوافل اليوم واللييلة يصلي في كل ليلة عشرين ركعة  
 ثمان عنهما بعد نوافل المغرب وثمان عشرة ركعة بعد العشاء الاخرة وقبل ما قلنا من اول الشهر في تمام عشرين ليلة منه وفي كل ليلة  
 من العشر الاخرة ثلاثون ركعة اثنا عشرة ركعة بعد نوافل المغرب ثمان عشرة ركعة بعد عشاء الاخرة ويصلي ليلة تسع عشر اية ركعة  
 وليلة احد وعشرين مائة ركعة وليلة ثلث وعشرين مائة ركعة مضافة الى ما قد مضى وان اقصر في الليالي الثلث على المائة فقط ويصلي  
 في كل يوم جمعة من الشهر عشرين ركعات صلووة امير المؤمنين والوفاء وجعفر وفي ليلة اخر جمعة من الشهر عشرين ركعة من صلووة امير  
 المؤمنين وفي ليلة السبت بعدها عشرين ركعة من صلووة الزهراء كان حسنا وقد روي انه يستحب ان يصلي ليلة النصف منه مائة ركعة  
 في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشرين ركعة في اولها من بعد الحمد سورة الاخلاص اربعة ركعة وفي  
 الثانية مرة واحدة واصلووة الغدير هو اليوم الثامن عشر من الحجة تركتها يصلي قبل الزوال نصف ساعة يقرأ في الاولى بعد الحمد

من الغنية

من الغنية

# كتاب الصلوة

سورة الاخلاص عشر مرات وسورة الفلق كل واحد اربع ركعات في كل صلاة جامعة وان يجهر فيها بالقرآن وان يجلس قبل الصلوة بخبر  
مفتوح على حمد الله والثناء عليه الصلوة على محمد والودكر فضل هذا اليوم واما امر الله به فيه من التعبد الا انما على ابراهيم الخليل واما صلوة  
يوم السبت وهو اليوم السابع والعشرين من دجبل ثنا عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد سورة كبر واما صلوة ليلة النصف من  
من شعبان اربع ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص خمسين مرة واما صلوة معجزة وهي صلوة الجوة وصلوة البيع فادع  
ركعتين يقرأ في الاولى منها بعد الحمد اذ لا تقرأ في الثانية والثالثة اذ جاء نصر الله والفتح وفي الرابعة سورة الاخلاص يقول  
في كل ركعة بعد الفاتحة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة وفي الركوع عشر مرات وكذا في  
كل سجدة وسجدتين يقرأ في كل ركعتين وذلك هو الشرح في النوافل كما ذكرناه اولاً واما صلوة الزهراء فركعتان يقرأ في الاولى  
بعد الحمد سورة الفلق مائة مرة وفي الثانية سورة الاخلاص مائة مرة واما صلوة الاحرام فركعتان يقرأ في كل ركعة منها بالتسبيح  
في الاولى بعد الحمد سورة الاخلاص في الثانية تقرأ يا ايها الكافرون ووقتها حين خرب الاحرام اي وقت كان من ليل او نهاراً وفضلها ما  
بعد صلوة الظهر واما صلوة الزيادة للنبوة والحد لائمة فركعتان عند الراي بعد الفرائض من الزيادة الفاتحة فان راها الانسان في الزيادة في كل  
وموهم في بلد ندم الصلوة ثم زاد عليها وجعل الزيادة ابراهيم الخليل في كل ركعة ركعتان له وادع لا بد من فوج لا بد من فوج عند  
واما صلوة الاستخارة فركعتان يقول الانسان بعدهما وهو ساجد سجدتين في كل ركعة الحمد لله مائة مرة اللهم اني استجيرك بعلمك استهديك بربك  
انك تعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب فصل على محمد وآله وعلينا في كل ركعة ركعتان له وادع لا بد من فوج لا بد من فوج عند  
في شعبان يصليها الاذبحوا الخبيثات جمعاً وتقبل من يربها صلاتها ويلبس جل ناله من الثياب يصعد الى سطح مائة وادع لا بد من فوج لا بد من فوج عند  
المتكسفة في كل ركعتين يبينها بعدهما الى الله فقه في نجاح حاجته فاذا قضيت صلي ركعتين صلوة الشكر ويقول في ركعة سجودين  
الحمد لله شكر الله ويقول بعد التسليم الحمد لله الذي فضح حاجتي اعطاني مسئلتني ويجود ويقول هو ساجد شكر الله مائة مرة  
فاما صلوة الاستغفار فركعتان كل ركعة العبد يقف بين يدي الله فيضع من الدعاء فافرح الامام من الصلوة بعد المنبر فخطب خطبة في  
الناس فيها بعد حمد الله ثم والثناء عليه الصلوة على محمد وآله على التوبة وفضل الجحيم يجدد الاقامة على المعاجزة يعلم ان ذلك سبب الخط  
فاذا فرغ من الخطبة حول على متكبلة لا يمين من الزيادة الى اليمين ما على الايسر الى اليمين ثم استقبال القبلة فذكر مائة مرة واما من الناس  
ثم حول وجهه الى الناس مستغفر الله مائة مرة والناس معه ثم حول وجهه الى بيانه فحمد الله مائة مرة والناس معه ثم حول وجهه الى الناس  
فاستغفر الله مائة مرة والناس معه ثم حول وجهه الى القبلة ويستل الله ثم يغني الفيت ويؤمن الناس على عاتقه ويستحب لهذا الصلوة  
مياً ثلثاً بام وخروج امام الصلوة ومودته وكافراً اهل البلد معالي غلامه على هيئة الخروج الى صلوة العبد لا يصلي في مسجد الا ان  
يكون بمكة واما صلوة تحية المسجد فركعتان يقرأ في كل ركعة الحمد لله مائة مرة في الركعة الاولى الحمد لله مائة مرة في الركعة الثانية الحمد لله مائة مرة  
ذكره وبناديل الخائف في صلوة الاستغفار بما ذكره من طرقهم عن ابي هريرة ان رسول الله خرج يوماً فيصلي ركعتين في كل ركعة  
ابن زيد لا يضاد ان النبوة خرج يستغفر في كل ركعتين وحجراً بالفاتحة وحول دانه وفضلها بقطع الصلوة وبوجوب عادتها فيجب  
اعادة الصلوة على من غفل عن ركعة في صلاة فليصلها في ركعة اخرى مما يجزئ له وقد قد من ذكره بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة  
الاحتياط ويجب عادتها على من سجد في غير طهارة او قبل دخول الوقت واستند برا القبلة او فيما لا يجوز الصلوة فيه ولا عليه  
النجس المقتض بدليل ما قد شئنا فان لم يقدم له علم بالنجاسة والقبض فصل ثم علم بذلك الوقت باق لزمته الاعادة ولم تلزمه بعد ذلك  
وهكذا حكم من سجد في الركعة او شملها بدليل الاجماع المانحة ذكره وتلزم الاعادة لمن سجد عن النية او تكبيرة الاحرام  
او عن الركوع حتى سجداً ومن سجدين من ركعة او اكثر منها ولم يذكر حتى استند برا القبلة ونكلم بما لا يجوز مثله في الصلوة كل ذلك  
بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ويجب الاعادة على من شك في الركعتين من كل باعية وفي صلوة المغرب الغداة وصلوة  
الفرغم بدو واحدة صلى ام اثنتين ام ثلثاً ولا غلبت في ظنه شيء من ذلك بدليل ما تقدم فصل في صلوة الصلوة من الاحكام  
اعلم ان اكثر ذلك معظمه قد ذكرناه فيما تقدم من الفصول لم يبق الا احكام السهو فيها ونحن نبين ذلك فنقول هو فيها على ضربين احدهما  
بوجوب الاعادة وثانيهما بوجوب احتياط وثالثهما بوجوب التلاوة ورابعها بوجوب الجهر في السهو وخامسها الاحكام لافاناً ما بوجوب الاعادة  
نقد بيناه في الفصل الثاني قبل هذا الفصل اما ما بوجوب الاحتياط فهو ان يشك في الركعتين الاخيرتين من كل باعية فانه ينوي على  
الاكثر ويجزئ المقصود بعد التسليم مثلاً ان يشك بين اثنتين وثلثاً او بين ثلثاً واربعة او بين اثنتين وثلثاً واربعة فانه يبين  
في الصلوة الاولى على الثلث ويقوم الصلوة فانه سلم صلي ركعة من قيام وركعتين جالساً يقوماً مقام ركعة فان كان ماضياً ثلثاً

في صلوة الجمعة  
صلوة ليلة النصف  
فصل في صلاة

صلوة الزيادة  
صلوة الزيادة  
صلوة الزيادة  
صلوة الزيادة

في نفل الصلوة



كان ما يجبر به فانه وان كان اثنتين كان ذلك جزيئا فالصلاة وكذا يضع في الصلوة والثانية ويصل في الصلوة الثالثة بعد التسليم  
 وكعبين من قيام وركعتين من جلوس يدل على ذلك الاجماع المأخوذ وطريقة الاحتياط لانه اذا بنى على الاول على قولنا الحائض ما بين  
 ان يكون قد صلى الاكثر فقد صلواتها الزيادة فيها فان قيل كذا اذا بنى على الاكثر لا بان يكون قد صلى الاقل ما يفعله من التجزأ  
 غير نافع لانه منفصل من الصلوة وبعد الخرج منها قلنا تقديم السلم في غير موضع لا يجزئ في انشاء الصلوة بجري باده ركعة او  
 ركعتين لان العلم بان الزيادة بنفس الصلوة على كل حال ليس كذا لم بتقديم السلم فكان الاحتياط فيما ذهبنا اليه على ما قلناه  
 واما ما يوجب التلخيص فان بهو عن فرائض الحمد بغير سورة غير ما قبل الركوع ان يتلوا بترتيب القرائن وكذا ان سهو عن  
 فرائض السور وكذا ان سهو عن تسبيح الركوع والجلوس قبل ركعة واحدة ان شك في الركوع وهو قائم تلاوة فان ذكره موداع  
 انه قد كان ركع ارسد نفسك للجلوس لم يرفع راسه كذا الحكم ان شك في سجدة او سجدين فذكر لك قبل ان يركع او ينصرف ويتكلم بها  
 لا يجوز مثله في الصلوة وكذا ان شك في التشهد كله ذلك يدل على الاجماع المأخوذ وطريقة الاحتياط واما ما يوجب الجبران فان  
 بهو عن سجدة واحدة يذكرها وقد كعب فانه يلزم مع قضائها بعد التسليم سجدة السهو وكذا الحكم في العزم والتشهد يلزم الجبران في سجدة  
 السهو لمن قام في موضع جلوس وجلس في موضع قيام لمن شك بين الاربع والخمسة لمن سلم في غير موضع لمن تكلم بما لا يجوز مثله في  
 الصلوة ناسيا كله ذلك يدل على الاجماع المأخوذ وطريقة الاحتياط وبغرض من قال من الخالفين بان كلام السامع يطل الصلوة  
 بما ذكر من طرفهم من قوله دفع عن ائمة الخطاء والنسب واما استكرها عليه لان المراد دفع الحكم لا دفع الفعل نفسه ذلك عام في جميع  
 الاحكام الا ما حقه الدليل لقوله فلا يصح من حق جميع سونا او يجزئ بجاؤه بذكر الكلام ولو كان حدثا يقطع الصلوة لذكره  
 سجدة السهو بعد التسليم ليس فيها فرائض ولا ركوع بل يقول في كل احد منها بسم الله والله اعلم صل على محمد وال محمد يتشهد  
 خفيما ويسلم وبغرض من قال بانها قبل التسليم بما ذكر من طرفهم من قوله اذا شك احدكم في الصلوة فليخبر الصواب ثم يسلم ثم يجد سجدة  
 وفي خبر اخر من شك في صلواته فليجد سجدة بعد ما يسلم واما ما لا حكم له فهو ان يشك في فعله فدانقل الى غيره مثلا ان يشك في  
 تكبيرة الاحرام وهو في القرائن وهو في الركوع او في الركوع وهو في السجدة او في حال القراءة او في التشهد وهو كذلك  
 او في تسبيح الركوع وفي الجوز بعد دفع راسه منها ولا حكم للتكبير المتواتر ولا حكم له في الثالثة ولا في جبران السهو بدليل الاجماع  
 ذكره كتاب التلخيص فيحتاج في الزكوة الى العلم بسبعة اشياء منها ما نخب فيه شرائط وجوبها وصحة اداؤها ومقدار الوجوب  
 ومن المستحق ومقدار ما يعطى فيها وما يتعلق بذلك من الاحكام اما انماها صلى من بين مفروض مسؤو والمفروض على ضربين زكوة  
 الاموال وزكوة الرؤس فزكوة الاموال تجب في سبعة اشياء الذهب الفضة والحاج من الارض من الحنطة والتمر والزيت في الابل  
 والبقر والغنم بلا خلاف ولا تجب فيما عدا ما ذكرناه بدليل الاجماع المأخوذ ونشره في كل المسائل لان اصل زكاة الذنر وشغلها بايجاب زكوة  
 من غير ما عداه فانه يقتضي دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ذلك ايضا فقولنا ولا يسلمكم اموالكم يدل على ما قلناه لان المراد انما  
 لا يوجب فيها حقوقا ولا يخرج من هذا الظاهر الا ما اخرج دليل قاطع وبغرض الخالف في وجوب الزكوة في عروض التجارة خاصة بما ذكر من  
 طرفهم من قوله ليس على المسلم في عبادة ولا فرض صدقة ولم يفعله من ما كان معرنا للتجارة وبين ما ليس كذلك اذا ثبت ذلك في العبد  
 والفرس ثبت في خبرهما لان احدا لم يفعله من الامر ونعلق الخالف بقوله ثم وانولحقه يوم حصاده لا يصح لا نأقول لم قلنا ان  
 المراد بذلك الحق المخون على سبيل الزكوة وما انكرنا ان يكون به الحق اليسير لان بقاء الفقير المجناز من الزرع وقت الحصاد على  
 جهة النزع وليس له ان ينكر وقوع لفظه حق على المنفذ لانه قد ذكر من طريقه ان رجلا قال يا رسول الله هل علي حق في ابله سوا الزكوة  
 فقال نعم نخل عليها ويسقى من لبنها ويشهد بحجتها ما قلناه في الآية اموالهم صدقة واحدة ورد الرواية بذلك عندنا واثبتنا قوله ثم  
 ولا نرفوا الا لان الزكوة الواجبة مقدرة والسرف لا ينه عن المقدرة وثالثها ان عطاء الزكوة الواجبة في وقت الحصاد لا يصح بعد ذلك  
 والنسبة من حيث كانت مقدار مخصوصا من الكيل وذلك لا يؤخذ الا من مكيل وابعها ما ذكر من هبة عن الحصاد والجداد وهو  
 النخل باليك ليس ذلك الا لما فيه من حرمان الفقراء والمساكين كما قلناه وقوله ثم انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اوجبنا لكم من الارض  
 لا يصح ان يعلق به الا لان اسم الاثان يقطع باطلا على الزكوة الواجبة بل لا يقع بالاطلاق الا على غير الواجب لو سلمنا ذلك لخصنا  
 الآية بالدليل وعلق الخالف بقوله ثم خذ من اموالهم صدقة وان ذلك يدخل في عروض التجارة وغيرها متركنا الظاهر عندهم لانهم  
 يضمنون ان تبلغ قيمة العروض مقدار الثمن وان عدلوا عن الظاهر لم يكونوا بذلك والى من مخالفهم اذا عدل عند خصل الاية بالاصناف  
 التي لجمع على وجوب الزكوة فيها وبهذا نجيب عن تعليلهم بقوله ثم وفي اموالهم من معلوم للسائل والمحرور وايضا في هذه الآية يدل على

# كتاب الزكاة

خارجة يخرج المدح المذكورين فيها بما فعلوا وعلى هذا يكون معنا ما ذهبون من اموالهم حقاً للساكنة المحرم ولعظامهم قد يكون ندبا  
كما يكون واجبا لان المدح جاز على كل واحد منها وقوله نعم وانما الزكاة لا يبيع لهم ايضا التعلق به لان اسم الزكاة شرعي فعلمهم ان يدلو على  
ان في عرض التجارة وغيره مما ينبغي جواز الزكاة فيه ذكره في حق تباينها الاسم فان ذلك غير مسلم لهم وقوله حصوا اموالكم بالصدقة  
لا دليل لهم ايضا في ذلك من خبر واحد ثم هو مخصوص بما قد مناه على ان ظاهره لا يفيد تخصيص كل مال بصدقة منه ويجوز تخصيص اموال  
التجارة وما لا زكاة تجب فيه بالصدقة مما تجب فيه الزكاة **فصل في ما شرط وجوبها في الذمة لفضة البلوغ** وكما لا لغيره بلوغ النفا  
والملك والنفقة فيه بالقبض الاذن وحول الحول عليه هو كمال في الملك لم يتبدل لغيره ولا دخله بنفسه وان يكون مضموناً بين يدي  
وذاهم منقوشين او مسجلين في كتابهم من الزكاة وللدليل على جواز اعتبار هذا الاجماع المأخوذ كره وايضا فالاصل برائة الذمة من الحق  
وقد ثبت وجوب الزكاة اذا تكاملت هذه الشروط وليس على وجوبها مع اختلاف بعضها دليل يعارض المخالف في الصبي والمجنون بما روي  
طرفهم من قوله رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يبلغ وعن ائمتنا حتى يشبهه وعن المجنون حتى يضيّق ولا يلزمنا مثله في المواليد والغلات  
لاننا قد ابدلنا ذلك بدليل اشتراط النصاب الملك له لا خلاف فيه وقد خرج العبد باشتراط الملك لان العبد لا يملك شيئاً وان ملكه سيده لما يؤد  
ذلك له من الغنم واشتراط الملك للضمان فيه بما ذكرناه لاختلافه من مال الدين الذي لا يقدر على ذلك فينبغي عارض المخالف في اعتبار كمال الحول  
في النخالة الفضلان والتجاريين بما روي من طرفهم من قوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول شرط وجوبها في الاصناف الاربع من  
الغلات شيئاً الملك لها وبلوغ النصاب دليل ما قد مناه وما شرطه صحتها وانما فالاصلاح والبلوغ وكما لا لغيره البنية ودخول الوقت في اذا  
على حسنة الوجوب لا اعلم في ذلك خلافاً **فصل في مقدار الواجب من الزكاة** فقوله ما الذمة فلا شيء منه حتى يبلغ عشرين مثلاً وذلك المقدار  
النصاب الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب فيه نصف مثقال بلا خلاف ثم لا شيء فيما زاد على العشرين حتى يبلغ الزيادة اربعة مثاقيل  
وذلك مضاعف للمائة فيجب فيها عشر مثقال على هذا الحساب بالغاً ما بلغ في كل عشرين مثقالاً نصف مثقال وفي كل اربعة بعد العشرين عشر  
مثقالاً اما الفضة فلا شيء فيها حتى يبلغ ما شئى وهم وذلك مقدار مضاعفها الاول فاذا بلغها وتكاملت الشروط وجب فيها خمسة دراهم  
بلا خلاف ثم لا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ الزيادة اربعين درهماً فيجب فيها درهم واحد ثم على هذا الحساب بالغاً ما بلغ الذي  
على مقدار النصاب لثانيها فيهما الاجماع المأخوذ كره وايضا فالاصل برائة الذمة من شغلها بايجاب الزكاة في قليل الزيادة وكثيرها يقتصر  
الى دليل ليس في الشرع يدل عليه يعارض المخالف في ذلك بما ذكره من طرفهم من قوله لمعاند حين نقض الى اليقين لا شيء في الودق حتى يبلغ  
ما شئى درهم فاذا بلغها اخذ خمسة دراهم ولا تاخذ من زيادة ثلثها حتى يبلغ اربعين درهماً فاذا بلغها اخذ درهمين وهذا نص قوله ما زاد زكاة  
الرزمة من كل اربعين درهماً او ما الغلات فالواجب في كل نصف منها ان كان سقيته سحاً او بعلاً او عماً او نساء العشرة ان كان بالقر  
والدوالي النواضع نصف العشرة ان كان السقي بالامرين معاً كانا لا اعتبار ما لا غلب من المرين فان تناوبنا والى النصف العشرة النصف  
بنصف العشرة هذا اذا بلغ بعد اخراج المئتين وحق الزرع النضج على ما قد مناه وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بدليل الاجماع المتفق  
ذكره ولا تأمناً اعتبرناه من المضارب لا خلاف في وجوب الزكاة وليس على وجوبها نقص عنه دليل يعارض المخالف بما ذكره من طرفهم من قوله  
ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة وقوله ما سفل النماء في العشرة ما سقى فيها وقرب فيه نصف العشرة اذا بلغ خمسة اوسق ففيه الصدقة  
والوسق ستون صاعاً والصانع عندنا اربعة اعداد بالعزبة والمداغلان وربع العزبة بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحكام  
باليعين لبرائة الذمة لان من اخرج ما ذكرناه برئت ذمته بيقين وليس كذلك الخرج وهو فاذا وجب فيها ثابت في الذمة بيقين لا يفيق  
عنهما بيقين وجب في هذا الصاع ما ذكرناه وما الواجب الا بل فلا شيء فيها حتى يبلغ خمسة اوسق وهو مضاعفها الاول فاذا بلغها وتكاملت  
شروطها الباقية ففيها شاة وفي عشرين فان وفي خمسة عشرة ثلث شاة وفي عشرين اربع شياك وفي خمسة وعشرين خمس شياك وفي ستين  
ثلث مخاض وهي لثة لها حول كامل في ستين ثلثين بنت لبون وهي لثة لها حولان ودخلت في الثالث وفي ستين اربعين حقة وهي لثة  
لها ثلثة احوال دخلت في الرابع وفي احد وستين جذعة وهي لثة لها اربعة احوال دخلت في الخامس وفي اربع وستين سبعين بنت لبون  
وفي احد وتسعين حقان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين فصاعداً سقط هذا الاعتبار وجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل عشرين  
حقة ولا شيء غيرها بين المضاربين ولا خلاف فيما ذكرناه من ذلك كله الا في خمسة وعشرين فيما زاد على المائة والعشرين والدليل على اننا  
في ذلك الاجماع المأخوذ كره وايضا فالاصل برائة الذمة من شغلها بايجاب الزكاة في مائة وثلثين ضدنا وهذا اكثر من المخالفين ان  
ذلك حقة بل بنت لبون وعندنا بحقيقة حقان وشاة ولم يقيم دليل على ان فيما بين العشرين والثلثين حقاً فوجب له لقاء على حكم الاصل  
يعارض المخالف بما ذكره من طرفهم انه وجد في كتاب رسول الله ان الاصل ان زاد على مائة وعشرين فليس فيما زاد شيء دون ثلثين ومائة ثمانية

في الزكاة

من الغنيمة

من الغنيمة

بلغها فيها ابنا لبون وحقة واما الواجب في البقر في كل ثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجزع منها وفي كل اربعين منه وهي الثانية  
 فضاعد ولا شيء يناردون الثلثين منها يتبع حولي وبقية وهو الجزع منها وفي كل اربعين منه وهي الثانية فضاعد ولا شيء يناردون  
 الثلثين ولا يناردون النصابين بليل الاجماع المأخوذ ذكره وايضا فالاصلة لثمة من المحقوق في الاموال من ادعى ان ينابن الاثر  
 والثنين حقوا لاجل ان الدليل للشرع يعارض الخالف بما ذكر من طرفهم من قوله لا شيء في الاصل من الوقص يقع على ما بين النصابين  
 اما الواجب في الغنم في كل اربعين منها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاة وفي مائة واحد وثلاثين شاة وفي مائة واحد وثلاثين شاة  
 فان اثار على ذلك سقط هذا الاعتبار واخرج عن كل مائة شاة ولا شيء فيما عدل اربعين ولا ينابن النصابين والماخوذ من الضمان الجزع  
 ومن المعزاة لا ينابن مؤثر الشوق بدليل الاجماع المشار اليه وفصل ما المستحق لذلك فالاصناف الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات  
 للفقراء والمساكين الابرار والفقراء هم الذين لهم دون كفايتهم والمساكين هم الذين لا شيء لهم بدليل الاجماع المشار اليه قد نضر على ذلك  
 من اهل اللغو والفاولون عليها هم عائلها والسعاة في جبايتها والمؤلفة قلوبهم هم الذين يمتدون الى الجهاد بلا خلاف اما الرقاب المكاتبون  
 بلا خلاف يتبعون عندنا ان يشترى من مال الزكاة كل عبدهم في حروقة ويتقرب بدليل الاجماع المشار اليه ايضا فظ الآية يقضيها اما  
 الغار مؤثرهم الذين يكتسبون في غير معصية بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط وما سبيل الله فالجهاد بلا خلاف وعندنا  
 ان يجوز صرفها فيما عدا ذلك مما ينفه مصلحة المسلمين كغارة الجور والسيل في الحج والعمره وتكفين اموات المؤمنين وقضاء ديونهم والجهاد  
 المشار اليه لا يقتضي ضرورة لان سبيل الله هو الطريق الى ثوابه ما افاد القربا ليه اذا كان ما ذكرناه كك تجا صرنا لوزكوة فيها ما  
 ابن السيل هو المنقطع به وان كان في بلد غنيا وركايق انه الضيف الذي نزل بالانسان وان كان في بلد غنيا ايضا ويجوز ان يعتبر فيه  
 ندفع الزكاة اليه من الاصناف الثمانية الا المؤلفة قلوبهم والعاملين عليها الايمان والعذلة وان لا يكون من يمكنه الاكتاب لما يكفيه  
 فان يكون ممن تجب على التمر نقضهم الابوان والجذان والولد والزوجة والمولود وان لا يكون من بين هاشم المستحقين للجهاد لمقتضى  
 من اخذ بدليل الاجماع المتكبر وطريقة الاحتياط والبقين بيزارة الذمة وقد ذكر من طرف الخالف لا تحل الصدقة لغني ولا الذي مره في  
 وفي رواية اخرى لا الذي قوة مكتسبان كان مستحق الخمر غير ممكن من اخذ او كان المترك هاشميا مثله جاز دفع الزكاة اليه بدليل  
 الاجماع المشار اليه وفصل ما منعت المعطى منها فالله للفقير الواحد ما يجزى القضا الاول فان كان من الدنيا يرفقه يناردون كان  
 الدوام خمسة دنانير وكذلك الاثنا الباقية بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط وقد ذكرنا الاقل من ذلك ما يجب في ان سبيل الزكاة ولل  
 من الدنيا ينقسم ثلثان من الدوام ودم واحد يجوز ان يدفع اليه منها الكثير وان كان فيه غناه بدليل الاجماع المذكور وفصل  
 فيما يتعلق بالزكاة من الاحكام يجوز اخراجها على الفور فان اخرجها من وجبت عليه غير عند ضمن ملاكها ويجب حملها الى الامام ليضعها  
 مواضعها والى من نصبه كك فان تعدد ذلك وكان من وجبت عليه عاقل مستحقها جاز له اخراجها اليه وان لم يكن عاقل فابره حملها الى القاضي  
 المأمون من اهل الحق ليتولى اخراجها ولا يجوز لاحد سوا الامام او من نصبه ينص شيئا من مال الزكاة الى المؤلفة ولا الى العاملين ولا  
 في الجهاد لان نولي ذلك مخصوص بها ككل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ومن يجوز له اخذها من بين هاشم اولى بها من غيرها  
 غيرهم ومن لا يجب نقضه من الاثار اولى من الاجانب والهجرات اولى من الابعد اهل البلد اولى من نظائر غير بدليل الاجماع المشار  
 اليه ومن لم يدفعها الى من علمه مستحقها في بلد وجعلها الى غيره ضمن ملاكها ولم يضمن اذ لم يعلم لها في بلد مستحقها وان حملها نحو  
 الطريق بغير اذن مستحقها ضمن ولا ضمان عليه مع استيناء بدليل الاجماع المشار اليه طريقة الاحتياط ويجوز اخراجها الى ايتام المستحقين  
 عند فضاء ويجوز اخراجها قبل ذلك جوبها على جهة القرض بدليل الاجماع المشار اليه فان دخل الوقت المعطى من اهل الاستحقاق اجزا  
 عن مخرجها وان لم يكن من اهلها لم يجز عنه بدليل الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط ومن وجبت عليه سن ولم يكن عنده فان كان عند  
 اهلها بددجه اخذت منه مائة شاة وعشرون دهما مثالا ذلك ان يجب عليه بث مخاضه على هذا الحساب يؤخذ مع ما على و  
 بهدجتين او ثلث بالاجماع المشار اليه فان اصحابنا لا يختلفون في جواز اخذ القيمة في الزكاة وعندنا ان يثبت المخاض في اهل القيمة  
 ابن لبون الذكر وفصل في زكاة الروس زكاة الفطرة واجبة على كل بالغ كامل العقل مالك المقدار اول مقضا تجزئ الزكاة عنه وعن  
 كل من يقول من ذكره صغير كبير وحر وعبد مسلم وكافر وفريق اجب بدليل الاجماع المأخوذ ذكره وطريقة الاحتياط والبقين لبرائة  
 الذمة ويقارض الخالف في الزوجة والعبد الكافر الضيف بما ذكر من طرفهم عن ابن عمر قال امر رسول الله بصدقة الفطرة عن البصر  
 والكبير المحر والعبد من يمتون لانه قال العبد لم يفصل بين المسلم والكافر قال من يمتون والزوج والضيف طول شهر رمضان  
 كل في مقدار الواجب صاع عن كل اس من ضلته ما يقنا لاشان به سواء كان حنظلة وشعير او تمر او زبيب او ذرة او دوا او اقطا

الزكاة

# كتاب الزكاة

او غير ذلك وتدبينا مقلدا الضاع فيما مضى يخرج منه الضاع بدليل الاجماع المشاير الى وقت وجوبها من طلوع الفجر من يوم  
 العبد الى قبل صلواته فان اخرجها الى بعد الصلوة لغيره دخل بواجب سقط وجوبها وجرت ان اخرجها مجرى ما يتلوع به من الضاع  
 بدليل الاجماع المشاير الى ذلك من طرف مخالف عن ابن عمر ان النبي فرض صدقة الفطرة طهرة للصابغ من اللغو والرهث ولطمة للسكين  
 فمن اداها قبل الصلوة كانت له زكاة ومن اداها بعد الصلوة كانت صدقة من الصدقات وان كان عرفها من مالها انظارا لمستحقها ففي  
 مجزئته عنه بدليل الاجماع المشاير الى المستحق ما هو المستحق من الزكاة الاموال واقلا يعطى منها الواحد ما يجب عن داس واحد مثل ما قدمنا  
**فصل في ما السنون من الزكاة** ففي اموال التجارة اذا طلبت داس المال في الحج في كل ما يخرج من الارض مما يكال يوزن سواء كان  
 فان الزكاة واجبة فيه في الحل والسياب من الذهب الفضة ان لم يهرب ذلك من الزكاة والمال الغائب لا يمكن ما يمكن ما كان من النصف فيه  
 قد علم ذلك قد مضى عليه حول واحوال المال الصائم لمن ليس بكامل العقل اذا اخرج به الولي نظر الهم في الاثاث من الخيل وكل ما هو  
 من العلف ديناران ومن البراذن دينان واحد شرايط الاستحباب مثل شرايط الوجوب ويقط في الخيل لغير الفضا والمقدار المستخرج  
 مثل المقدار الواجب في الخيل على ما بينا ويخرج خارج الفطرة لمن لا يملك لثما وذلك كله بدليل الاجماع المأخوذ من قوله **فصل واعلم**  
 ان ما يجب في اموال الخمر التي تجب فيه الضام الحبرية والكوز مطعون الذهب الفضة بلا خلاف معك الصفر والنحاس الحديد والصلح  
 التي سبق على خلاف في ذلك في الحكم في الذبح والغير والنفط والكبريت والموباء والزبرجدة الباقوت والفيروز والبلخش العنبر العقيق و  
 المستخرج بالغمس بدليل الاجماع المشاير الى طريقة الاحتياط والبعين براءة الذي شرط قوله ثم واعلموا انما خفتم من شيء فان لله عنه  
 وهذه الاشياء انا اخذنا الانسان كانت غنمه وقد دس من طرف مخالف ان النبي قال في الزكاة الخمر فقال يا رسول الله وما الزكاة  
 فقال للذهب الفضة اللذان خلعتما الله ثم في الارض يوم خلقها وهذا صفة المعادن ويجب الخمر ايضاً في لفاصل عن مؤنة الحول على  
 الاقتصار من كل مستفاد في تجارة او زكاة او صناعة او غير ذلك من وجوه الاستفادة اى وجه كان بدليل الاجماع المشاير الى طريقة  
 الاحتياط وفي المال الذي لم يغير حاله من حرامه وحلاله لا يبيحها الذي بدليل الاجماع المتروك ومنه وجوب الخمر من الاستفا  
 لما يجب فيه وبعبارة الكوز بلوغ الفضا التي تجب فيها الزكاة وفي المأخوذ بالخوض بلوغ قيمة ويناد فضاء بدليل الاجماع المتكرر  
 اكثر مما يجب فيه الخمر يكون الباء في من وجدته اذا وجدته في دار الخمر على كل حال كذا ان وجد في دار الاسلام في المباح الارض في مال  
 يعرف له مال من الديار الدار مقفلة وان وجد في ذلك مسلم او ذمي يجب تربيته فان عرفه اخذ وان لم يعرفه وكان عليه مكة الاسلام  
 فهو بمنزلة اللقطة وان لم يكن كذلك كان بعد اخراج الخمر من وجدته بدليل الاجماع المشاير الى الخمر قيم على سنة اسهم ثلثه منها للامام لتمام  
 بعد النبي مقارن هو سهم الله وسهم رسوله وسهم القرية وهو الامام وثلثه لليتامى المساكين وابن السبيل من ينسب الى ابيه الوفاة  
 وجعفر وعقيل والعباس ثم عنهم لكل صنف منهم سهم بقوله لا مال بينهم على قدر كفايتهم للسنة على الاقتصار ولا يدينهم من اعيان اليتامى  
 او حكمه وذلك بدليل الاجماع المأخوذ من قوله ان ذلك مخالف لظاهر قوله ثم وللك القرية واليتامى والمساكين وابن السبيل  
 لا ما يخرج لك بالدليل في هذه الاية مخصوصة بلا خلاف لان ذى القرية مخصوص بقرية النبي واليتامى والمساكين وابن السبيل مخصوص  
 من لم يصفه مخصوصه من الاسلام وغيره على ان ظاهر قوله ثم ولدى القرية معناه لا نه لفظ توحيد ولو اراد الجمع لقال ولدى القرية  
**كتاب لصيها** يحتاج في الصوم الى العلم باتمام شرطه ما يفيد وما يتعلق بذلك من الاحكام ما اقامه على ضرب من ثلث الوجوب  
 مندود ومخلود والوجوب على ضربين احدهما يجب مطلقا من غير سبب لثالثه يجب عند السبب الاول صوم شهر رمضان وشروطه على ضربين  
 احدهما يشترط فيه الوجوب صحة الاداء والثالثه يتخص صحة الاداء فالاولى البلوغ وكال العقل السلامة من المرض الكبر دخول الوقت  
 والثاني الاسلام والنية والطهارة من الجنابة على تفصيل يذكره ومن الجعفر الاستحاضة المخصوصة النفاس علامه دخوله اغنى التهم بقرية  
 الهلال بها يعلم انقضاؤه بدليل الاجماع من الامنة باسرها من الشيعة وغيرها على ذلك يعلم به من زمن النبي وما بعد الى ان حدث خلا  
 قوم من اصحابنا فاعتبروا دن الروية وشركوا ظواهر القرآن والمتواتر من دعائنا دعوا على الايجوز الاعتماد عليه من اخيارنا  
 احاد شاذة ومن الجدول الذي صنع عبد الله بن معوية بن عبد الله بن جعفر نسبنا الى الصادق والخلاف الحادث لا يؤثر في دلالته  
 الاجماع السابق وكما لا يؤثر حدوث خلاف الخواص في ديم الزاني المحسن في دلالته الاجماع على ذلك فكذلك حدث خلاف هؤلاء وهذا  
 عبد الله بن معوية مقلح في هذا لانه بما هو مشهور من سوط يقيه مطعون في جلاله بما تضمنه في بيعه من انقضاء ولو سلم من ذلك كله لكان  
 واحدا لا يجوز في الشرع العمل بما يندب اليه على اصل المسئلة قوله ثم يستلونك عن الامة قل هي موافقة للناس في الجود وهذا نص في  
 بان الامة هي الامة على ابدال الشهود وايضا قوله سبحانه هو الذي جعل الشمس نهارا والقمر ليلاً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب

في الزكاة

كتاب الزكاة



## كتاب الصوم من الغنية

وهذا ايضا من علم على ان العلم بفقد السنين والحساب مستفاد من زيادة القدر نقصا ند عارض الخالف بما ذكر من قوله صوموا الشهر  
 واظروا الرتبة فان غم عليكم فقدوا ثلثين وقوله ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما معد ثلثان لا يدل  
 على ما ظنه الخالف على صحة مذهبه في العلم بالعدة بعد الرتبة ولا على ان دمثا لا يكون الا ثلثين يوما على ما يرد عليه لا ينفيدان ايام الصيا  
 معدودة وهذا لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما به يعلم اول هذا المعلة واخره وليس في الآية ما يدل عليه على ان المراد بقوله ثم معدو  
 انها قبل ان كان قال ثم وشروه بشي من يوم معددة وقال حكايه من الكفاة قالوا ان نمننا النار الا ايا ما معددة والفايد في ذلك  
 التفسير لفرض الصيا اذا نه سبحانه لم يكلف العباد ما لا يطيقون وان كان ذلك هو المراد لم يكن لهم فيها لا على انه لا يمتنع ان يكون  
 للعد رحمة لا ينجوا اكرها ولا ينقص عن قلهما كما نقول في ايام الحضر انها معددة محصورة وان كان اكثرها احدا لا يزيد عليه مؤشرا  
 ايام ولا قلة احدا لا ينقص عنه مؤشرا ايام فكذلك ايام شهر رمضان لا يمتنع ان يبي معددة فلها احدا اعلاها ثلثون وادها ثلثة وعشرين  
 على اهل التفسير قبل قالوا ان المراد بهذه الايام عشر المحرم وان كان كتب صيامها وجعل على من انظر مع الفدية على الصوم فدية من طعنا  
 ثم فتح ذلك بما فرضه عليه بلا فصل من صوم شهر رمضان وان كان لا يترد منسوخة بطل التعلق بها على كل حال وقوله ثم ولتكموا العدا  
 لا يدل على وجوب ايام رمضان ثلثين يوما على ما ظنوه لان الله سبحانه حال ان يتعبد المكلفين بفعل الايام واكملها وانما تقديم اكمال العمل  
 فيها وذلك ان يصا الى اخرها سواء كانت ثلثين او ثلثة وعشرين كما ان اكمال العدة للعدة والشهوا اطلعها او فان عنها فحشا انما هو  
 باستيفاء ايام الشهر سواء كان كل واحد منها ثلثين او ثلثة وعشرين وقد قال ثم والذات يرضعن اولاده من حولين كاملين فاطلق  
 عليهما اسم الكمال مع جواز ان يزيدا حدما على الاخر يوما واحدا عند الخالف لا يترد في ذلك في الحجة يكون ثلثين يوما اذا كانت السنة كبيسة  
 نذل ذلك على ان المراد بالكمال الاستيفاء في العمل لا الزيادة في العدة على ان شيئا الكلام في الآية يدل على ان المراد كمال العدة في فضا  
 الفاش كما بنا ما كان لا يترد ثم قال فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر لا يريد بكم العسر ولتكنوا ويكون  
 المراد بقوله ولتكنوا الله على ما هد بكم الامر بتعظيمه وما يجب من شكر وذلك يكون بالفاظ كثيرة يجوز ان يعبر عند الامر باحد هاد وانما  
 يكن المقصود ذلك لواحد بعينه اذا وادى الحلال قبل الزوال او بعد من وليلة المستقبل بدليل الاجماع المتردد لان من خالف من اصحابنا  
 في ذلك لم يؤخر خلافة في دالة الاجماع ويعارض الخالف من غيرهم بما ذكر من قوله اذا وادى ليل ليل فاضوا واذا وادى ليل فاضوا واذا وادى ليل فاضوا  
 على ان الصوم بعد الزينة كما دل قوله ثم اقم الصلوة لدنك الشمس على ان الصلوة بعد لدنك ويجوز مقام وقية الحلال شهادة عدلين  
 مع وجود العوارض من غيم او غيره ومع انتفاها شهادتين فان فقد الامر ان وجب تكميل عدة شعبان ثلثين يوما ثم الصوم بنية القدر  
 بدليل الاجماع المتكرر ويعارض الخالف في شهادة الواحد بما ذكر من طريقهم من قوله فان غم عليكم فقدوا ثلثين فان شهدوا عدل فاضوا  
 واظروا وادى الداد فطوق لا يقل في ذلك شهادة النساء بدليل الاجماع المشار اليه يستحب صوم يوم الشك بنية انه من شعبان احذر الاجر  
 وابقه قوله ثم وان تصوموا خير لكم ولا يخرج من ذلك الا ما اخرجه دليل قاطع وايضا قوله الصوم حنة من لئلا ولم يفرق بين قولين بل مؤيد  
 لان اصوم يوما من شعبان الى من ان اظروا من رمضان وايضا فان يوم في الحكم من شعبان بدليل قوله فان غم عليكم فقدوا شعبان ثلثين  
 فناد صوم هذه البنية ما رواه الخالف من النهي عن صوم يوم الشك احبا لعادتها ما تخلفك ذلك على النهي عن صوم بنية انه من رمضان ومن  
 غير بنية اصلا كما حمله مالك والثاني من النهي عن صوم منفردا اما قبله او لمن لم يوافق عادة له او نذر او حمله ابو حنيفة على ما اذا لم  
 بنو الطوع وحمله احمد على ما اذا كان صوم بنية الصواب يتعلق بكراهة المفطرات التي تذكرها من حيث كانت ارادة والارادة لا تتعلق  
 بان لا يفعل الشيء على ما دل عليه في غيره موضع وكان المرجع بالاسانك عن المفطرات الى ان لا يفعل فلا بد من فعل يتعلق بنية بدليل  
 الكراهة على ما قلناه ودقت البنية من اول الليل الى طلوع الفجر بدليل الاجماع الماضي ذكره وانما سقط وجوب المقادير ههنا فاعلم للحج  
 يجوز لمن ما تنبيل لا يتجدد بها الى قبل الزوال بدليل الاجماع المتردد وقوله ثم فمن شهد منكم الشهر فليصمه لم يذكر مقادير البنية دقتا  
 الخالف بما ذكر من طريقهم من انه بعث الى اهل السواد في يوم عاشورا فقال من امر باكل فليصم من اكل فليصل بنية يومه كان صوم  
 عاشورا واجبا وما يرد به الخالف من قوله لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل خبر واحد يعارضه ما قدمناه ويجوز حمله على نية الفضيلة  
 والكمال لقوله ولا صلوة لحاد المجدا لا في المجرد لا صدقة وندم محتاج فاما الصوم الفلك يجوز البنية الى ما قبل الزوال بدليل ما  
 ما قدمناه من الاجماع المتكرر وايضا قوله ثم وان تصوموا خير لكم لا يربنا اول ما قبل الزوال بعد وليس لاحد من المخالفين ان يقول  
 كيف تفر البنية المتأخرة فيما مضى من النهاد خاليا منها لان ما مضى لمحق في الحكم بما ياتي كما يقول الاكثر منهم فمن يولى التطوع قبل الزوال  
 وليس لهم ان يقولوا قبل الزوال مضى قبل العبادة وليس كل بعد الزوال لان البنية اذا اثرت فيما مضى خاليا منها حكما فلا فرق بين اكثر

# كتاب الصوم

والاقل فلهما زابوحينه والشافع غيرهما ان يصير لصلاة الفجر حكم الجماعة بالنية المستأنفة ولا يمين مضى الاكثر منها والاول فما انكرنا  
 من مثل ذلك يهنا ولا يلزم جواز النية في الخروج من النية في اخر جزء من اليوم لا يمينان يكون بحيث يصح وقوع الصوم بعدها وهذا لا يتنا  
 في اخر جزء من نية الفجر تجزى في صوم رمضان لا يقتضي نية التعيين بدليل الاجماع المأخوذ كره وايضا قوله ثم من شهد منكم الشهر فليصمه  
 فاما الامساك فيه من ماسك مع نية الفجر مثل الامساك به فيجب ان تجزى وايضا نية التعيين يقتضي اليها في زمان الصوم الذي يجب ان يقع  
 الصوم فيه على وجهين كالصوم الواجب كصوم النفل فاما شهر رمضان فلا يجب ان يقع الصوم فيه الا عن الشهر حتى لا يؤولي صوم اخر من رمضان  
 او نفل لم يقع الا عن رمضان اذا كان كذلك لم يجز ان ينسب الى نية التعيين فيه نية واحدة في اول شهر رمضان كمن نية في جملة ما لكل يوم  
 افضل بدليل الاجماع المشا واليه لان حرة الشهر من واحدة فارت في جملة النية الواحدة في ابتداءه وما يفيد الصوم فيه على ضربين  
 احدهما بوجوب مع القضاء الكفارة والثاني لا بوجوبها فالاول ما يصل الى جوف الصائم مع ذكره للصوم عن عمد منه واختياره سواء كان مأكلا  
 او شربا وشم او زواجا والاولا بوجوبها في العادة او حفنة لمرض لا يلحق اليها وان يحصل جنبيا في زمان الصوم مع الشربة الذي كرهناه سواء كان  
 ذلك جماعا او غيره سواء كان مبتدئا بذلك فيه او مستقرا عليه من الليل يجري مجرى ذلك اذا كان الفجر جنبيا بعد الانبثاء من رين ورو  
 الفصل من غير ضرورة وتعلل الكذب على الله ثم ادعى رسوله واحدا لائمة وتعد الاورثا في الماء ان كان رجلا كان مائة  
 فجلوسها فيه الى سطحها كل ذلك بدليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط لليقين بمرأته الذمة ويقاد من الخالف في الكفارة في  
 غير الجماع بما ذكره من قوله من افطر في رمضان فغلبه ما على المظاهر لم يفصل بما ذكره من ان رجلا قال يا رسول الله اني نظرت  
 في رمضان فقال اعتق وقتة والسؤال يصير في الجواب فكان قال اعتق وقتة لانك نظرت ولم يفصل بقاد من الخالف في  
 الفطرة البقاء على الجنابة بما ذكره عليه من قوله من افطر في رمضان فغلبه ما على المظاهر لم يفصل بما ذكره من ان رجلا قال يا رسول الله اني نظرت  
 بجماعة ترك الظاهرة وقوله حكم الجنابة في النهار والكفارة وقتة وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا ولقطة  
 او التجيز حملها على معنى الواو في الخبر يحتاج الى دليل لا بدليل الخالف الضربة لثلاثة التي بوجوب القضاء وحده اذ لا بد من ان  
 جنبيا بعد الانبثاء من واجبة في الحنة والسقوط في المخرج اليها وتعد الفجر ما يحصل في الفجر والحق منه اذ زرع وصولا لما  
 الى الجوف ثم الغضنة لا تستحق للبر بدليل الاجماع المشا واليه طريقة الاحتياط وتناول ما يفطر مع الثلج في دخول الليل لم يكن  
 داخلا او طلوع الفجر كان طالعا او لا اخبارا غير بان لم يطالع بدليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط اي قوله ثم انما  
 الصائم الى الليل وقوله وكذا ما شرعوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر هذا لم يصح الى الليل انظر لم يتبين  
 له الفجر فوجب عليه القضاء وهذا حكم من اقدم على الاقرار من غير قصد للفجر ومن لم يترك تناول ما يفطر مع اخبارا غير بطول غير  
 بوجوب القضاء السفر الذي بينا انه بوجوبه للصلاة والمرح لا يستطاع معه الصوم ويستطاع بمشقة فظهر في الزمان في المرض بدليل الاجماع  
 المشا واليه قوله ثم من كان منكم مريضا او على سفر فعليه ان يام اخر لا نه سبحانه علق القضاء بفصل المرض السفر من احدهما في الاية فظهر  
 يحتاج الى دليل عليه ففصل اعلم ان الشاة الذبة عفاش لا يرجع واليه يفطر بكفر عن كل يوم باطعام مدين او مدين طعنا  
 وهذا حكم الشيخ الكبير اذا طاق الصوم بمشقة تدخل عليه لضرب العظم ما اذا لم يطقه اصلا فلا خلاف في نه الصوم ولا كفارة عليه الخ  
 والمرح اذا خاف على لدهما انظرنا وكفرتا عن كل يوم بما ذكرناه وعليهما القضاء وبوجوبه على الشاة بخلاف خروج دم الحيض النقا  
 ولا حكم لثمن ما ذكرناه انه يفطر مع النسيان للصوم الا اضطر او الا يضطر اليه من المرض الحيض النقا بخلافه لا خلاف في كرهه للصائم  
 الا كخال بما ينصبر وما اشبهه فظنل لدهن في الاذن وقسم لمسك والزعفران والرياحين واكد ما الترحيب السواك والوطي  
 المحنة بالحامد مع الامكان ولبس الثوب لميلول للتبرؤا المضمضة والاستنشاق في اخراج الدم ودخول الحام على وجهه بضعف  
 وملاحظة الحلال من الشاة بدليل الاجماع المأخوذ كره وضرك ما الضربة لثلاثة من واجب الصائم القضاء للغياب نحو كفارة من  
 افطر يوما من رمضان وصوم التند والعمد بخلاف وصوم كفارة الفطر فيما بدليل الاجماع المذكور وطريقة الاحتياط وصوم كفارة  
 وصوم المنة وصوم كفارة اليمين بخلاف وصوم كفارة يوم ما قضيه من شهر رمضان وصوم كفارة البرائة وصوم كفارة من المرة مشا  
 في رمضان وصوم المفوت لثاء الاخرة وصوم الاعتكاف وصوم كفارة من اعتكاف بدليل الاجماع المأخوذ كره وطريقة الاحتياط واليقين بمرأته  
 الذمة وضرك ما القضاء هو مثل المقتضى يلزم على الفور ويقتضي نية التعيين ويجوز فطره وموا انما اضطر من دخل عليه رمضان  
 فان وعليه من الاول شيء من رمضان ثم قد صيام الحاضر فعلى الغائب عبدا وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم قد صيام  
 الحاضر حتى الغائب بعد وان كان يتمكن من القضاء ان يكفر عن كل يوم باطعام مسكين ومن افطر في يوم يقضي عن شهر رمضان قبل

في حكمه  
 في حكمه  
 في حكمه

## مِنْ الْغَنِيِّ

من الغني  
 من الغني  
 من الغني

ان ذلك مضاعف وجب عليه صيام ثلثة ايام او اطعام عشرة مساكين كل ذلك بدليل الاجماع الماضية ذكره وطريقه الاحتياط عطفنا  
 من قال ان كان الاقطار في قضاء موجب فطار يجب الكفارة لزم فيه مثلها وقد قدسنا ان صوم كفارة المفطر في شهر رمضان شهران ويجب  
 التتابع بينهما وتكليفهما فلا يصح شيئا لاجل مضى ولا شئ لاجل يوم العيد ولا لاجل يوم الفطر ايام التشريق في ذي الحجة ومن انظر  
 في شئ من الشهرين مضطربا على ما صامه لو كان يوما واحدا وان كان مختارا في الشهر الاول استأنف الصيام وان كان في الشهر الثاني انما يقال  
 البناء ولو كان بعد صيام يوم واحد منه بدليل الاجماع الماضية ذكره وقوله ثم ما جعل عليكم في الدين من حرج يدل على سقوط الاستيناف  
 في الموضع الذي ذكرنا فيه البناء والاولى بقضاي الصوم عن الميت على ما بيناه في قضاء الصلوة **فصل** في ما سئل عن التذلل والهدى فليحسب ما قد  
 اوجبهما الله ثم يقولوا بالعقوبة وقولوا بغيرها الله اذا ما مدتم فان كان ما نذره او عاهد عليه معينا بن مان محصور لا مثل  
 له ككل يوم جمعة او اقل جمعة من الشهر لفلان لزم ذلك بغيره كذا ان كان له مثل كيوم جمعة ما او شهر محرم ما وان كان غير معينا  
 محصور كيوم ما او شهر ما كان مخيرا في الايام والشهور فان فطر فيما تعين ولا مثل لمختار فعليه ما على المفطر في يوم من رمضان لفسا  
 والكفارة وان كان له مثل ثم وعليه لقضاء فان شرط في صوم الشهر الموالاته ففطر مضطربا على ما مضى وان كان مختارا لزم الا ان  
 على كل حال ان لم يشترط الموالاته فافطر مضطربا وان كان مختارا في النصف الاول استأنف ان كان في النصف الثاني ثم وجاز له  
 البناء وان شرط اداء ذلك في مكان محصور لزمه فعله فيه مع التمكن كل ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره وطريقه الاحتياط  
 ورفع الحرج في الدين بسقط الاستيناف في الموضع الذي ذكرنا فيه البناء وان اتفق التذلل المعين او الهدى في شهر رمضان سقط عنه  
 وكذا ان اتفق في يوم محرم صوم لم يلزم كفارة ولا قضاء لشي من ذلك ان التذلل والهدى لا يدخلان على ما ذكرناه من حيث كان  
 صور مضى واجبا قبلهما وصوم المحرم معصية وقد ذكرنا من افطر فيما تعين صومه من ذلك ولا مثل له لضربة يطبق معها الصوم  
 بمقتضى عليه مع القضاء ان يكفر باطعام عشرة مساكين او صيام ثلثة ايام **فصل** في كفارة جزاء الصيد الاصلح وجوب ذلك فلو  
 يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد انتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة  
 او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما من قتل حيدا وكان محرما في الحلال عجز عن الفداء بالمثل الاطعام وجب عليه الصوم  
 وهو يختلف على حسب اختلاف الصيد ففي النعام ستون يوما من لم ينقطع فثمانية عشر يوما في خاد الوحر او بقره او حمر ثلثون  
 يوما من لم يتمكن فثلاثة ايام وفي الغزال ما اشبهه ثلثة ايام وفيها لا مثل له من النعم صيام يوم لكل نصف صاع بر من قيمته وان كان محوما  
 في الحرم فعليه مثلا ما ذكرناه من الصوم والمتابعة فيه افضل من التفرق والدليل على هذا التفضيل الاجماع المتكرر وطريقه الاحتياط  
 فان قيل ظاهر الآية انه لا بد من ما يدل على ان هذه الكفارة مخيرة بها وانتم قد قلتم انها على الترتيب قلنا نعدل عن ظاهر لفظة والدليل  
 كما عدنا قلنا عن ظاهر الآية في قوله ثم وانكموا ما طاب لكم من النعام مشق ثلاث وربع **فصل** في صوم المقتة الاصلح وجوبه  
 قوله ثم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم تلك عشرة كاملة والثلثة  
 في الحج يوم النابع والثاني والثالث من ذي الحجة ومن فاق صومه ما عن اختيارا استأنف وان كان عن اضطرار قد صام يومين بدل  
 الفطر صام الثالث بعد ايام التشريق وان صام قبله يوما واحدا صام الثلثة وبعد ايام التشريق ومن لم من صومها بعد ايام التشريق **فصل**  
 جازله صومها في طريقه فان لم يقدر صامها مع السبعة الباقية اذا جع الى امله والتتابع واجب ايضا في السبعة ولا يجوز ان يصح  
 في سفر من الصوام واجبا لاهل الثلثة الايام والثلثة المشروط صياما في السفر والحضر فان جاز بمكة او صد عن بلد صام السبعة اذا  
 معون المدة ما يصلح مثله ليه كل هذا التفضيل بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط **فصل** في ما سئل عن كفارة حلق الرأس  
 ثلثة ايام وكذا صوم كفارة اليمين والاصل في وجوبها ما قوله ثم من كان منكم مريضا او به اذى من راسه فقد بصر من صيام وقوله  
 سبحانه لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان الى قوله فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ويجب لتتابع في كل  
 من فطر مختارا استأنف من فطر مضطربا بدليل ما ذكرناه **فصل** في الاعتكاف ما يتعلق به من صوم وغيره من شروطه نفاذه  
 الصوم بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط لان من وجب على نفسه الاعتكاف بنذرا وعهدا لا بد ان يقف برأيه ومنه ولا خلا  
 في برأيه ومنه اذا صام وليس كذلك اذا لم يصم ايضا قوله ثم ولا تناسروا من وانتم عاكفون في المساجد لفظ الاعتكاف شرعي له شرط  
 شرعية على خلاف ذلك على كل حال يقتضيه الى بياننا انما بينه سبحانه في الكتاب احتجنا في بياننا الى الرسول واذ وجدناه  
 لم يعتكف الا بصوم كان فعله بياننا وفعله انا وقع على وجه البيان كان كالموجود في لفظ الآية ويغادر عن الخلاف بما ذكره من قوله  
 الاعتكاف الا بصوم وقوله لم يعتكف صوم ومن شرط انعقاد ما يكون في مسجد صلى فيه النبي وام عدل بعد الجمعة وذلك بالبركة للجمعة

١٥

## الاحتياط والمروءة



# مِنْ الْغِنَةِ

فَمِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ

الاستغاثة اتفقوا على البتة على القدرة من التمكن من التقنى وغيرهما من لا يجد لغيره نفقة الى حين عوده لا يكون كك لتعلق بوض  
 نفقتهم به واذ ثبت ذلك ثبت اعتبار العوا الى كفاية لان احدا من الامة لم يعرف بين الامر بن وبيح على الك بما ذكر من طرقهم ان جلا  
 سالة لما نزلت والله على الناس حجة البيت لا برة فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد وراحلة وتعلقه بقوله نعم واذن في الناس الحج  
 ما يؤك دجلا او على كل حنا من لان معنى قوله دجلا دجلا لا برة فبينا ما نخله على اهل مكة وخاص بها بدليل ما قد مناه ولا نزل في  
 الاية اكثر من الاخبار عن حاله من يابته ونحن لا نمنع ان ياتى الحاج المنطوع ماشيا واما شرط صحة الاراء فلا سلام وكما في العقول الوقت  
 النية بلا خلاف المختصه باجماع المحققين فصل في كيفية فعله علم ان افعال الحج الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة والوقوف  
 بالمشعر الحرام ونزول منى والرمي الذبيح والحلق ونحن نذكر كيفية كل قسم من ذلك ما يتعلق به في فصل مفرد ان شاء الله تعالى  
 الاحرام وكن من اركان الحج من تركه متعمدا فلا يحوز الاجرة واما من تركه من غير قصد فلا يكره ولا يوجب الاثم ولا يوجب العقاب  
 فمن احرى قبل ذلك لم ينعقد احرامه بدليل الاجماع المتردد وطريقه الاحتياط وايضا قوله نعم الحج اشهر معلوماً والتقدير وقت الحج  
 لان الحج لا يباح بانتهاء شهره بوقت العبادة في الشرع بزمان يدل على انها لا تجزى في غيره ولا يعلق للحائض بقوله نعم يستلونها عن  
 الالهة فلهي موافق لنا في الحج لا يخصص احرام بما ذكرناه من الشهوة بدليل ما قد مناه كما خصنا كلنا ما عداه من افعالها بام مخصوص من ربه  
 المحجة ولان بلحيفة عند ان الاحرام ليس من الحج فلا يمكنه التعلق بالاية ولان توقيت الفعل يقتضيه وان فعله منه من غير كراهة وعندنا  
 حنفية ان تقديم الاحرام مكروه ولا يجوز عقبا الاحرام الابه موضع مخصوص هو من حج في طريق المدينة والحليفة وهو مسجد النخوة  
 ومن حج على طريق الشام المحفة فله حج على طريق الطائف من المنازل فلنا ذلك للاجماع المكروه وطريقه الاحتياط واليقين لبرائة الذمة  
 وابنه ما يتوقفت هذه المواثيق واذ كان معنى الميثاق في الشرع ما يتعين للفعل ولا يجوز تقديمه عليه كواثيق الصلوة كان من جواز  
 تقديم الاحرام على الميثاق مطلقا لهذا الالم من تجاوز الميثاق من غير احرام متعمدا لم يقرب من الرجوع اليه كان عليه عادة الحج من قبل  
 وان كان ناسيا احرام من موضع يجوز لمن نزل دون الميثاق الاحرام منه واحرام من الميثاق افضل من الميثاق المجاوز ميثاقا اهل بلدنا  
 لم يتمكن من خارج الحرم فان لم يقدر من المسجد الحرام وذلك بدليل الاجماع المأخوذ بسبيل احرام من اهل مكة واذ لا الشعر في طيه  
 وعاشرون يقتل بلا خلاف ويجب عليه ليس يوفي احرامه ما تزد ما حدها وبذلك ما لا يجوز ان يكونا مما لا يجوز الصلوة فيه بكرة  
 ان يكونا ما تكروه الصلوة فيه قد ذكرنا ذلك فيما تقدم بدليل الاجماع المتردد ويجز مع الضرورة توف احد بلا خلاف ويستحب ان يصلوا  
 الاحرام وان يقول بعد هذا ان كان متمتعاً اللهم اني اريد ان تمتع بالعمرة الى الحج على كما باب سنة نبيك فيسرك امرى بلغنى قصدك واعنى على  
 اداء مناسك فان عرض لي عارض تجبى في حيث حبستى فقد لى الذي قد دون على اللهم ان لم يكن حجة فعمرة اللهم ان لم يكن عمر فحجة  
 احرام لك المحرم ودى شعري بشرى من النساء والطيب الصبيد كل محرم من المحرمين ابتغي بذلك الجمال والذات الاخرة وان كان قادرا قال  
 اللهم اني اريد الحج قادرا فاسلم الى مكة واعنى على اداء مناسك الى اخر الدعاء وان كان مفردا قال اللهم اني اريد الحج مفردا فاسلم الى مناسك  
 واعنى على اتمامها الى اخر الدعاء ثم يجب عليه ان ينوي بنية الاحرام على الوجه الذي قد ذكرناه من ميثاقه والتلبية الواجبة وليك اللهم ليك  
 ان الحمد لله لك والملك لا شريك لك ليك ولا ينعقد الاحرام الا بها وبما يقوم مقامها من الالباء لمن لا يقدر على الكلام ومن  
 التقليد الاشعار للقادر بدليل الاجماع المتكرر وطريقه الاحتياط واليقين لبرائة الذمة واجبة فخر من الحج مجمل في القرآن ولا خلاف  
 ان النبوة فعل التلبية ومغلة اذا رددت بالبيان كان على الوجوب بعارض الخالف بما ذكر من طرفهم ان جبريلا الى النبي فقال له  
 مرا حياك ان ترغوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعار الحج وهذا نص بقوله الخليفة اتفقوا على ذلك وامتنعوا عن الاعتراف به  
 بالحج والاهلال هو التلبية امره على الوجوب وليس لهم ان يقولوا المراد بالاهلال الاحرام لان الاهلال في لغة العرب نفع الصوت ومنه  
 قولهم استهل الصبح اذا صاح منه سحر الهلال ملا لا ارتفاع الاصوات عند ذمته وبطلان ذلك ما رددوه من انهم نزلوا من قولهم  
 في مصلاه وحين مرت به راحلة وحين بلغ البداء لان الاحرام متقدم على بلوغ البداء فان الالفاظ المستفيدة في التلبية ليك ذا  
 المغارج ليك ليك الجلال والاكرام ليك ليك مبتدئ الخلق معية ليك ليك فافر لذنب ليك ليك قابل التوب ليك ليك كاشطة  
 العظام ليك ليك فطر السموات ليك ليك اهل القوي اهل المغفرة ليك ليك متمتع بالعمرة الى الحج ليك ان كان متمتعاً لا يقول  
 ليك لعمرة وحجة تامها عليك لان ذلك بعيد بظاهره خلق نية الاحرام بالحج والعمرة معا وذلك لا يجوز ان كان قادرا او مفردا قال  
 ليك بحجة تامها وبلاغها عليك ان كان ناسيا عن غيره لم يملك عن فلان بن فلان ليك واقفاً التلبية اداء الصلوات وحين انشأ  
 من النوم ولا يحار وكل على جذا او مضطج او دأى اكبا ويستحب نفع الصوت بها للرجال وان لا يفعل الا على طهر من خروجه للمتحج انا

# كتاب الحج

شاهد بيوت مكة وحدها من عقبة المذنبين الى عقبة ذي طوى القادون والمفرها ذاك الثالث النفس من يوم عرفه والعترة معبولة لها  
وصنع الا بل اخفاها في الحرم فان كان المقتع خارجا من مكة فاذا شاهد الكعبة والمقتع انما ليجي بالبحر متعبا بعد طواف العرة وسعيها قبل  
التقصير بثلث منقعة وضاماً ما هو بين جنتهم مفرقة فان ليجي ناسيا لم يتطهر كل ذلك بدليل الاجماع المتأخذ ذكره واذا اعتقد الحرام حرم عليه ان يتجسس  
او يفتق او يقبل او يمس بشهوة بلا خلاف ان يعقد نكاحا لنفسه ولغيره او يشهد عقدا فان عقد العقد فاسد بدليل الاجماع المشار اليه  
وطريقة الاحتياط وبغادض المخالف بما روي من طرفهم من قوله لا يتكح الحرام ولا يتكح ولا يتكح في رواية لا يشهد وهذا من قولهم لفظه نكاح  
حقيقة في الوطى خاصة غير مسلم بل في العقد بدليل ظاهر لا يستحال قال الله ثم وانكحوا الايامي منكم وانكحوا من اهلين وانكحوا ما طاب  
لكم من النساء ولا خلاف ان المراد بذلك العقد ان كان لفظ النكاح مشتركاً وجب حمله على الامر من وادود ومن انه تخرج ميمونه وهو محرم  
بما روي عن ميمونه وخبر المنكوحه وانما اعرف بحقيقة الحال ايتم قال الرب لبي من كان في الشهر الحرام محرماً قال الشاعر ثلوا بن عفا  
الخليفة محرماً لم يكن غافداً للحرام بل خلاف فيجوز خبرهم على ان الزاوية اذ اذ به تزيجها وفي الشهر الحرام ويجرم عليه ان يلبس حتى يفتق  
كالبريد وهو لوط وان يلبس بستر ظاهر لفتق من خفاء وغيره بلا خلاف ان تلبس المرأة القنادين بدليل الاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط  
وبغادض المخالف بما روي من طرفهم من قوله لا تنتقب المرأة في الاضواء ولا يلبس القنادين وهو منصوح بحرمه على الرجل تقضية واسد  
المرأة تقضية وجهها بلا خلاف ويجرم عليه ان يتطهر هو ما يربح يكون الظلال فوقه واسد كالبقرة فاما اذا نزل فلا بأس بحلوسه  
تحت الظلال ان خيمته او غيرها ويجرم عليه ان يمس في الماء وذلك بدليل الاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط ويجرم عليه ان يصطاد او  
يذبح صيداً او يدل على صيده ويكسر بيضه بلا خلاف وان باكل لحمه ان صاده المخلد لم تكن منه ذلالة عليه بلا خلاف من الاكثر بدليلنا  
على ذلك الاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وقوله ثم وحرم عليكم سبيد الهامد منهم ما لا نه يقتل كل فعل لثالبه الصيد من مختصيص  
ويجزم عليه ان يدهن بما فيه طيب وباكل ما فيه ذلك ان تطيب المسك العنبر والعود والكاوور والزعفران بلا خلاف ويجزم عليه ان يمس  
وهو عندنا لكن على الله ثم وعلى سولنا وعلى احد الامم من آل محمد والنجذال هو عندنا قول لا والله وبلى والله بدليل الاجماع الطائفة  
وطريقة الاحتياط وقول الخالف ليس في لغة العرب النجذال هو اليمين ليس شيء لانه غير منسج ان يقتضوا المعرفنا لشرع ليس في الوضع  
اللتو كما يقوله في لفظ عابط ثم النجذال اذا كان في اللغة المنادى عند الحاجة وذل يستعمل اللع والدفع وكانت اليمين بفعله ذلك كما بنا  
بينها معنى المنادى عند مجرم عليه ان يقطع شتاً من شجر الحرم الذي لم يفرس في ملكه وليس من شجر الفواكه والاشجار وان يجز حذيقه بلا خلاف  
فاما شجر الفواكه والاشجار ما عرسته الانسان في ملكه فيجوز قطعه كذا روي الحديث بدليل الاجماع الطائفة وايضا فخرهم ذلك يقتضي ان يلبس  
وليس في الشرع يدل عليه بخلاف الرعي على المسلمين من لدن النبوة بذلك والى الان من غير تكاد من النبوة واجد الصحابة واحداً للعلماء  
ويجزم عليه ان يزيل شتاً من شعره او يقصر شتاً من اظفاره وان يتعمم الزينة او يدعى مجداً وغيره وان يزيل القمل عن نفسه او يمس  
من الزاوية الكريمة بلا خلاف على مجرم عليه ان يلبس سلاحاً او يمشي بالاضربة وان يقتل شتاً من الجراد وان لا يترفع الاختياره ما لا  
والبراءت فلا بأس ان يقتل في غير الحرم ولا بأس يقتل ما يجاز من الحيات والعقارب السباع في الحرم وغيره بدليل الاجماع المتأخذ  
ذكره ويجزم عليه ان يمس معه من صيد قبل الاحرام وان يخرج شتاً من حمام الحرم منه ان لا يبرده بعد اخراجه ان يمس ما يذبح  
به الى الحرم من الطير بدليل الاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط ايضاً قوله ثم وحرم عليكم البراءة منهم ما والمراد تحريم افغانا فيه واستدنا  
الاسماك بعد الاحرام ودخول الحرم والاخراج استدنا فكل ما فيه يجب ان يكون محرماً وفضل ما يفعله الحرم مما بيننا انه محرم عليه على ضرورة  
ثلاثة احدها بوجوب الكفارة سواء فعلها ما او ساهيا والثاني بوجوبها مع العمد دون النفس والثالث فيمنع الامم دون الكفارة فالاول هو  
الصيد بلا خلاف بين الجمهور من قتل صيداً له مثل ونحوه كان حراماً على العقل محلاً في الحرم ومحرماً في الحل فغلبه فذلكه بمنزلة من  
بدليل الاجماع المشار اليه وطريقة الاحتياط واليقين لبرائته الذمة وايضا فخره ان الزم الحل في الحرم ومحرماً في الحل حسب اجتماع الجوازين  
باجتماع الامرين الاحرام والحرم وان كان مملوكاً فكفارة على الكهان كان احرامه اذ نه وعليه ان كان بغير اذنه لم يمس لان العبد لا يملك  
شتاً من نفسه مثل او يفتق وان كان غير كمال العقل فكفارة على عليه لانه الذي دخله في الاحرام وليس بواجب عليه والدليل على ذلك الاجماع المتأخذ  
وتكرار العقل بوجوب تكرار الكفارة بغير خلاف بين اصحابنا ان كان لثالثاً سيما ومنهم من قال هذا حكمه ان كان متعباً ومنهم من قال ان تعد  
العقل مرة فانه لم يبرئه كفارة بل يكون من ينقم الله منه كما ذكره ثم والاولا لحوط وكونه من ينقم الله منه اذا عاد لا ينجبه وجوب الكفارة  
عليه المشك في النفاضة بدنه بلا خلاف ان لم يجد نقيته فان لم يجد فقتل البقرة على البرص صاع كل نصف صاع يوماً بدليل الاجماع  
من الطائفة وطريقة الاحتياط والمشك في خوار الوحش او بقرة الوحش بقرة وفي الطيور شاة بلا خلاف في الادوية الغلب عندنا شاة وحكم

في كتاب الحج  
سبعة

ہیں! الْغِنَىٰ

من لم يجد ذلك حكم ما قد شئنا ويجوز لمن لم يجد لفداء والقيمة ان يصوم للتخمس ستين يوما وللبقرة ثلثين يوما وللخيل ما اشبهه من ذلك  
ومن صام بالقيمة ما قل مما ذكرناه من المدة اجزاء وان امتنع في ذلك زيادة عليها لم يلزم ان يصوم ان ياد من عجز عن صوم الستين او الثلثين  
صام مكان كل عشرة ايام ثلثة كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في كل حانة من خام الحوم او اخراج شيء او حاسمه او تغيره فلا يرجع فيه  
وفي فترتها حكم في كل بيضتها دم وفي حامة الحلد دم وفي فترتها نصف دم وفي كل بيضتها ربع درهم وفي كل بيضتها من بيض البها  
اذا كان قد تحرك فيها الفرج فضيلان لم يتحرك فادسا لثخولة الابل على اناها بعد ما كسر فنانج منها كان ذلك هدايا فان لم يكن لمن ضل  
ذلك ابل فعليه لكل بيضتها فان لم يجد فضيلا ثلثة ايام وفي بيض الدناج والقيح ادسا لثخولة الغنم في اناها بعد ما يبيض فنانج فهو هدا  
كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه من روى صيدا فغاب عنه لم يعلم حاله فعليه فداؤه بدليل الاجماع المتكرر وطريقه الاحتياط فان زاه  
بعده ذلك كسيرا فعليه ما بين قيمته صحيحا اكسيرا وقد كان في كسيرا حذرة في ال لثخول ربع قيمته فيهما جميعا النصف في احد عبيدة ان ثبت  
نصف قيمته فيهما معا الكل في يدي من الحكم ما في عبيدة كذا في رجلية في الجرافة والزنوب وكف من طعام في اكثر من ذلك دم شاة وفي غنم  
الغنم والضبا ليربوع حمل قد نظم وروى كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه في قتل الاسد ابتداء عن وجه المذاقة كبش بدليل ما في قتل  
من الاجماع وطريقه الاحتياط وايضا قوله نعم لا تقتلوا الصيد انتم حرم ال اية واسم الصيد يقع على السبع المتوحشة لا الشاة غريزية  
ولا شهية في ان العرب كانت تضطاد الشاة وتاكلها وتبيها صيدا ونقول سيد الصيد الاسد ودور الخطر لا يوجب سلب اسم  
من قتل ما لا مثل له من الصيد كالصقور وما اشبهه فعليه قيمته او عدلها صاها ما وحكم المشار اليه في قتل الصيد حكم المفرد بدليل  
الاجماع المأخذ ذكره وطريقه الاحتياط وايضا قوله نعم ومن قتله منكم متعمدا انا المشار اليه فانه لا يجزئ لك مجزئ قوله سبحانه ومن قتل  
مؤمنا خطأ فخره بقة مؤمنه ولا خلاف ان الجماعة اذا اشركت في القتل كان على كل واحد كفارة وحكم من دل على صيد فقتل حكم  
القائل لثخول ما قد شئنا من الاجماع وطريقه الاحتياط لا خلاف انه ممنوع عن الدلالة ولا يقين ببراءة منه اذ دل على صيد فقتل لا  
بالكفارة ويصح على الخائف بما روى من طريقهم من على ابن عباس انها جعلت على عمر ما اشار الى حلال ببيض فقام الجواز وعن عمر بن عبد  
الرحمن بن عوف انها جعلت على عمر ما اشار الى نكح فقتله صاحبهم شاة ولا مخالفة لهم وهذا دليل الاجماع على اصل الخائف ما اما الصيد الثاني  
الذي لا يلزم الكفارة منه الا مع عدم ما عدا الصيد مما ذكره الا ان قلنا بسقوطها مع النسيان وما استكرهوا عليه المراد دفع افعال الكفا  
ومن احكامها ان زوم الكفارة وقولهم يخص لك برفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان رفع الاثم يحتاج الى دليل ثم ان رفع الاثم عن الخاطي من  
قوله نعم وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وحمل كلامه على فائدة زائدة على ما هو معلوم لنا اولى من قبل فحتمه عن غيره فاعليه شاة  
بئها اولعها بشوة فاعيه فعليه بدنه ومن نظر الجزار هل قام في فعليه ان كان موسرا بدنه فان لم يهد فبقرة فان لم يهد فشاة فان لم  
يهد فضيلا ثلثة ايام وفي الوطى في الفرج في احرام المتعة قبل طوافها او سعيها مع فسادها بدنه بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط  
بلا خلاف والوطى في الفرج في احرام الحج قبل الوقوف بعرفة فسد بلا خلاف يلزم المضي فيه بلا خلاف الا من ادود قوله نعم وانما الحج  
العمة يبطل قوله لانه لم يفرق في الامر بالانعام بين ما قد بين ما لم يفسد يجب عليه مع ذلك بدنه بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه  
الاحتياط ويصح على ابي حنيفة في قوله شاة بما روى من طريقهم من عمر بن عباس من قوله ما من وطئ قبل التحليل فسد حجه وعليه فاقول  
مخالفة لهما وحكم الوطى في الفرج بعد عرفة وقبل الوقوف بالشعر عند فاحكم الوطى قبل عرفة بدليل ما قد مضاه من الاجماع وطريقه الاحتياط  
الاحتياط وايضا فقد ثبت وجوب الوقوف بالشعر على ما سئل عليه انه ينوب في تمام الحج عن الوقوف بعرفة لمن لم يدركه وكل من  
بذلك قال بقسا الحج بالجماع قبله فالثقة بين الامر بيطلها الاجماع ويجازي الخالف بما روى من طريقهم من قوله وهو بالمرقة فحين  
وقف معنا هذا الموقف وصل معنا هذه الصلوة وقد كان قبل ذلك وقت بعرفة ساعة من ليلتها فسد حجه فعلق تمام الحج بالوقوف  
بالموقفين وما روى من قوله من وقف بعرفة فقد تم حجه على المراد انه قد ادى تمام كاحلنا كلنا على ذلك قوله اذا دفع الامام راسه من  
الحجة الاخيرة فقد تمت صلواته في الوطى بعد الوقوف بالشعر قبل التحليل بدنه ولا يفسد الحج بدليل الاجماع المشار اليه ايضا  
الحج يفترق الى ليس في الشرع ما يدل عليه ما وطئ المرأة في برها واذان الغلام واليه فلا خلاف بين اصحابنا ان فيه بدنه  
اختلاف في صل بيض الحج اذا دفع بعرفة وقبل الشعر لانه قال يفسد دليله طريقه الاحتياط من قال لا يفسد ان الاصل النص  
وبرائته الدنه من القضاء وتكرار الوطى فوجب تكرار الكفارة وهي بدنه سواء كان في مجلس احدام لا سواء كفر عن الاول لا بدليل  
ما قد مضاه من الاجماع وطريقه الاحتياط وليس للخالف ان يقول ان الحج قد سد بالوطى الاول والثاني لم يفسد فلا يجب كفارة فلا يكون  
سد الاول فخره فاعيه بدليل حجة المضي فيه فعلقنا الكفارة بالمستأنف منه من وطئ فحمله او انوطيا يفسد الحج فخره فاعيه فاعيه

## كتاب الحج

يجتمع الحق صلح الحد محل به دليل الاجماع المشار اليه يعارض الحالف بما روي عن عمر بن الخطاب من قوله اذا وطئ الرجل زوجته فحسها  
من قايض بلع الموضع الذي طمها فيه فرفق بينهما ولم يعرف راد لقولهما وفي اكل شيء من الصيد ايضا لو شتم احدا ذكرناه من احتساب الطيب  
اكل طعام فيه شيء من ذلك ثم شاة وكذا في تطليل المحل نغيطه واس الرجل وجعل المرأة مع الاختيار عن كل يوم دم شاة ومع الاضطرار  
لجملة الايام دم شاة بدليل ما تقدمناه من الاجماع وطريقة الاحتياط في قص كل ظفر من اظفار يديه من طعام ما لم يكملها فان كملها فاند  
شاة بدليل الاجماع المتكرر وايضا قلناه لا خلاف في لزوم الدم وليس على لزومه فيما دونه دليل فوجب نفيه هذا حكم اظفار وجلية  
منهما في مجلس آخر فان قص الجميع في مجلس واحد لم يلزمه الا دم واحد ان جازل ثلث مرات فاذا صادفها او مرة كاذبا فعليه دم شاة وفي من  
كاذبا دم بقره فثلث مرات فاذا بدد نزوه في ليس الخيط ان كان ثوبا واحدا او ثيابا باجاعة في مجلس واحد دم شاة فان ليس في كل مجلس ثوبا  
فعليه من ثلثة بعد الثياب في نزع الثوبين قبل جلوسه ذلك بدليل الاجماع المتردد بطريقة الاحتياط في حلق الرأس دم شاة او ا  
ستمساكين او صبيبا ثلثة ايام بلا خلاف في قص الشارب حلق العانة او الاطمين دم شاة وفي حلق اظفار يديه ثلثة مساكين في اظفار  
شئ من شعر راسه ولحمته اذا مسها في غير طهارة كف من طعام وكل في ازالة الفل عن اذنه او فقله في حلق الجسم حتى يذهب مد طعام وفي قلع الخثر  
الكبيرة من اصلها من الشجر لئلا يغيثه في الحر مدم بقره في الصغرة شاة وفي قطع البعض من ذلك وقطع حشيشة فائس من الصدف من  
عقد هو محرر على امرأة نكاحا محرر فدخل بها كان على الثاقل بدد نزوه ذلك بدليل ما تقدمناه من الاجماع وطريقة الاحتياط اما الضرر  
الثالث لئلا يغيثه الاثم دون اثاره فاعدا ما ذكرنا لزوم الكفارة وتلنا ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره ولان لزوم الكفارة يقتضي دليل  
شرعي ليس في الشرع دليل على ذلك نكره المحرم من الطيبا حاله لا يجتنب لئلا يذكرا منا ذكرها وليس في ذلك بخطو ولا خطره يقتضي دليل شرعي  
وليس في الشرع ما يدل عليه بكرة الاكتفاء بالاحتياط للرنية والنظر في المرأة بدليل الاجماع المشار اليه يجمع على الخلاف وبقوله الحاج شفت  
اغير ذلك ينافي هذه الاشياء اما الاكتمال بما فيه طيب من احتجابنا من قال انه مكره والظاهر يحظون الاجماع الا انه على ان المحرم لا  
يجوز له الطيب لم يفصلوا بينهما ان يكون في كحل وغيره وما ورد من النهي عن الطيب عام في كل ذلك وطريقة الاحتياط تقتضي دليل  
ومعنى المحرم على حاله حتى يشاهد بيوت مكة فيقطع التلبية ان كان متمتعاً كما قدمناه وليست بان يكسر من حلاله تشبه بلوغها فاد  
ان يهرج المحرم لا استحل الضلع ان يدخله ما شيا وعليه لسكنه والوقار وان يدخل مكة من اهلها وان يغتسل قبل سخطا وان يدخل  
انواعا بن البيت بما نذكره وان يغتسل قبل دخول المسجد ان يدخله من باب ينجي شيئا ان يقول قبل دخولهم الله وبالله وعلى مله رسول  
الله ودلالة اهل بيته صلى الله عليه وسلم عليهم الحمد لله على ما تم بلوغ بيته الحرام السلام على رسول الله وعلى اولي العزم من الرسل على اوصيائهم  
المرتبين ان يقولوا ذا دخل المسجد عاب البيت اللهم اني اشهد ان هذا بيتك الحرام الذي جعلته مثابة للناس امنا مبادكا وهذا للعاقلين  
اللهم فليس على سخطك لغيري من عذابتك يا جاد من جاد له اجر في من عذابتك اعدت من نعمتك ورحمتك يا ارحم الراحمين وليست بان يدعو  
اذا انى الحجر الاسود فيقول الحمد لله الذي هذا فلهذا وما كنا لنتكلم لو لان هدينا الله سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله اشهد ان لا اله  
الا الله واشهد ان محمدا عبدا ورسوله صلى الله عليه وسلم ان يقبله ويمسح بيده عليه بقلها ان لم يتمكن من قبضته او شير بيده اليه يقبلها  
ان لم يتمكن من مسها او يقول ما نية اديتها وميثاقي تقا قبل الشهادتين بالموافاة عند الله ثم اللهم بما نابك وضد يقا بكنا بك على  
سنة نبينا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبدا ورسوله وان الائمة من ذرينه وبنهم حجة في ارضه  
على عباده صلى الله عليه وسلم ما من الله وبكته ورسوله كفر في الجنت الطاغوث وبكل ندي يحي من دون الله سبحانه اللهم انك ليك  
يدك وبما عندك عظمت عبق قبل اللهم اجابني واغفر لي وارحمني ورحمك يا ارحم الراحمين ثم تسليم ثم يجيب عليه ان يفضل سنية الطواف  
ويطوف بدليل ان كل اجام الطائفة فضلك في الطواف لطواف على ضربين مفروض مسنون فالفرض ثلثة طوافات المستعوطا  
الزبارة وهو طواف الحج وطواف النساء والمنسوق ما عدا ما ذكرناه مما يتطوع به المكلف وقد روي انه يستحب ان يطوف مائة مرة بمكة ثلث مائة  
وستين اسبوعا او ثلث مائة واربعة وستين شوطا وروى ان رسول الله كان يطوف في كل يوم وليلة عشرة اسابيع طوافا للمنفعة فوجه  
للخيار من حين يدخل المنعم مكة الى ان يغيب الشمس من يوم الترمية والاضطر الى ان يبقى من غروب الشمس ما يدرك في مثله غربة اخرتها  
فن فانه يخار باطل حجة مقنعا وكان عليه فضاؤه من قايلا ان كان فرضا وصا ما فيه حجة مفردة ولم يجز عنه طواف الحج بدليل اجماع القاطن  
وطريقة الاحتياط تقتضي قلناه لا خلاف في جبرائله من طواف طواف المنعة وليس على قول من يقول يجوز عن ذلك طواف الحج بدليل  
وايض قوله نعم وانما الحج والعمرة فارتفع باقائهما جميعا ولكل واحد منهما افعال مخصوصة فوجب انظاره كمالا ويغادر الخائف بما روي  
من طريقهم من قوله من جمع الحج الى العمرة فليطوافه وبما روي عن علي بن ابي طالب ان طواف طوافين وسعي سعيين لحجة وعمرته قال ليجتمع مع رسول الله

في الطواف



مِنْ الْغَنِيِّ

ظاف طوافين وسوق سبعين لجنه وعمره ومن فاته طواف المنكره مضطر قضاءه بعد فراغه من مناسك الحج ولا شيء عليه بدليل نفي  
الحرج في الدين واما طواف الزيادة فمكن من ان كان الحج من تركه متعمدا فلا حج له بلا خلاف وتركه ناسيا قضاءه وقت كونه فان لم يذكره حتى  
قادم الى بلد لزمه قضاءه من قابل بنفسه بدليل الاجماع المشار اليه طريقه الاحتياط فان لم يستطع استناب من يطوفه بدليل الاجماع المشار  
اليه قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج ووقته للمنع من حيث يجلي اسره من يوم النحر الى اخرايام للتشريع الا ان يكون هناك ضرورة  
من كبر او مرض او خوف حيض او عذر فيجوز تقديمه على ذلك كله ذلك بدليل الاجماع الظاهر واوله فسهل لقادن والمضرب من حين دخوله مكة  
وان ذلك قبل الموقنين بدليل ما تقدمنا واما طواف النشاء فوقته من حين الفراغ من سعي الحج الى اخرايام التشريع من تركه متعمدا آثم  
حقا فاد الى هله لم يندجه لكنه لا يجعل له التماحق بطوافه ويظاف عنه بدليل الاجماع المشار اليه طريقه الاحتياط وابقه فلا خلاف ان  
النبوة قبل هذا الطواف الخالف لبيعة طواف الصلوة فاد الى اخذوا عنه مناسككم ونددكم من طهرهم ايضا انه قال من حج هذا البيت  
فليكن اخر هذه الطواف ظاهرا لا مرا لوجوب الواجب في الطواف لثبته ومقدارها واستمرار حكمها والظهور من الحديث والتجسس والقرينة  
والبدلية بالحج الاسود والخفاف به وان يكون سبعة شواط وان يكون للبيت عز لها والطائف ان يكون خارج الحج وان يكون بين البيت  
والمقام من ترك شيئا من ذلك لم يجز بها الطواف بدليل الاجماع المأخوذ من قوله طريقه الاحتياط واليقين لبراءة الذمة لانه لا خلاف  
في براءة الذمة منه اذا فعل على الوجه الذي ذكرناه وليس على براءة فانه اذا فعل على خلافه بدليل الاحتياط استلام الحجر الاسود والبقاء  
اذا اراد الطواف كما تقدمناه وان يقول اذا وصل في الطواف الى باب الكعبة سالتك فقيرك مسكينك يبابك مقصد في عليه بالجنه اللهم  
صل على محمد واله وادخلني الجنة برحمتك اوسع على من الرزق الحلال ادر اعني شرفه الجن والانس شرفه العرب الهم ان يقول  
اذا خاتمت المقام مشيرا اليه السلام عليك يا رسول الله وعلى اهل بيتك المهجرين من الانام السلام على ابراهيم الخليل الداعي الى البيت  
الحرام مسمع في الاصلاح الامام السلام على انبياء الله وملائكته الكرام وان يستلم الركن الشامي اذا وصل اليه يقول وهو مستقبل  
القبلة السلام عليك يا رسول الله السلام عليك غير مقلود ولا مجبور اللهم صل على محمد واله وافخ على ابواب جنك وان يقول اذا استقبل  
الميزاب اللهم اعتقني من النار وادفع عني من ذلك الحلال الطيب ادر اعني شرفه العرب الهم والجن والانس ادر ادخل الجنة برحمتك وان  
يستلم الركن الغربي مستقبلا له ويقول اللهم رب ابراهيم اسمعيل الذين امرتهم ان يرفعوا اركان قبيلك يطهرهم للطائفين والناكثين  
والركع السجود وما يستلزم ان تقبل منها ما تقبل مني انك تسمع العلم تب على انك تلت التواب الرحيم ان يقول بين الركنين في التعر  
واليات اللهم اغفر لي وادخول اهلك وغفر لي واعف عني ادر تقني احفظني ود تقني ان يقول الله صل الى المسجد وهو دون الركن  
اليما في قبيل اللهم هذا مقام مناسك واعترف واستكان واعترف واقرب الذنوب لتي اجتم مقام المستجير من النار ومقام من  
يدفع عن نفسه ضررا ولا يجبر اليها نفعها مقام من لا ذنبك الحرام واعبارا بها واستعاذ من عذاب يوم لا ينفع فيه شفاعاة الشافعين الا من  
ادنت له يارب العالمين وان يستلم الركن اليماني ويغفر له يقول يا سيدالي من يطلب لعبد الا الى مولاه قال من يرجو العبد الا سيدا  
ان تصلي على محمد واله الطاهر وان تقبل مناسكك وتخرج حوائجي اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله  
انت باجاء بر وابتعث النور الذي اتزل معه اللهم تب على حق توب لعصبي حتى لا اعود اتوب الى الله تلك اللهم اني قاتل بك ما قدمت  
واخرت واسررت واعلنت وسوت وعند حصبي علما فادم على ما مضى عازم على ان لا اعود الى مثله ابدا فاقبل توبتي واعف عني واغفر لي ما  
يعفو بينك وعمل على جوار خلتك بحدوك وكرمتك وسعة جنك يا ارحم الراحمين وان يستلم الحجر الاسود ويقبله اذا عاد اليه يقول  
اللهم صل على محمد واله الطاهرين وعجل فرجهم يارب العالمين واهلك اعداء اجمعين اللهم تب على توبتي وضوحا واحصني فيما بقي من عمر  
وادفعني من ذلك الحلال الطيب ادر اعني شرفه الجن والانس ادر ادخل الجنة برحمتك واعذني من النار بعفوك ويضع مثلك في كل شوط حتى يكمل سبعة ويستحب  
يقول يقف على المسجد في الشوط السابع ويلصق بطنه وخذبه وييسط يديه على البيت ويقول اللهم رب البيت لعنوا والطف بالفقير  
صل على محمد واله المنتجبين والطف في الدين والدينا يارب العالمين اللهم هذا مقام الغايد بكرك للابدين بيتك وحرمتك رب البيت  
بيتك والعبد عبدك ما جعل من مغفرتك وهيبه ما بيني وبينك وادفع عني خلتك يتعلق باستا الكعبة يقول اللهم بك استجير  
ناجية وبك استجيت فاعف عني يا رسول الله يا امير المؤمنين يا فاطمة بنت رسول الله يا فاطمة بنت رسول الله يا حسن  
يا حسين وبي لا اثم الا اكرم بالله ربى استجيت وبكم اليه تشفعت ثم عدت يا اباكم اتم بين بك حوائجي فكونوا شفعا الى الله في حاجتي  
دعائي وبلغني في الدين والدنيا ما اتم الله ارحم بهم عبرة واغفر شفاعة من خطيتي وابل مناسك واغفر لي ولوالدي واغفر لي ولوالدي  
واغفر لي في بقية اهل في جميع الخواف واشركهم في صالح دعائك على كل شيء قد ير فينجي يقول في الطواف اللهم اني سئلك باسمك

## كتاب الحج

الذي يمشي على طلل الماء كما يمشي على جده الا وض استاك بكل اسم عظيمة وكفاية تلتد سول رضىته وامام احبته ومومن  
 ارضيته وعمل بثلثان قبل وقته وتغفر خطيئتي وتجاوز عن ذنبي وتغفر لي ما مضى من ذنوبي وتغفر لي ما مضى من ذنوبي  
 من ذنبي الحلال لك على كل شيء تديره ان يقرأ انا اترتاه ولا يجوز قطع الطواف الا لصلوة فريضة او لضرورتان كان قطع الصلوة  
 بغيره على طواف ولو كان شوطا واحدا وان قطع لضرورة او سهو بغيره ما طاف ان كان اكثر من النصف ان كان اقل فصاعدا فله ان يقرأ  
 ان قطع فغدا راعى كل حال يستأنف ان شك موطنه فام يتركه طاف ولا يحصل له شيء مما لو شك بين سبعة وسبعة بالاجماع المذكور  
 وطريقة الاحتياط فان شك بين سبعة وثمانية قطع لا شيء عليه هذا حكمه لو ذكره هو في بعض النسخ ان طواف سبعة وان ذكر بعد  
 ان خمسة صافا لستة اخرى صار له طوافان ولو لم لكل طواف كعتان وقد لنا على موجب ما بيننا لو كعتين في كتاب الصلوة ولا يجوز  
 له الطواف اكبا الا لضرورة بدليل الاجماع وطريقة الاحتياط فضلك ان اثار السعي استحب له ان ياتي الحجر الاسود فيستلمه ان ياتي فغفر  
 بشر من ما هما ويستلم منه ان تمكن او يصيب منه على بعض جسده ويغفر ان يكون ذلك من الدلو المقابل للحجر الاسود وان يكون يخرج  
 الى السورن الباب المقابل للحجر ايضا بدليل الاجماع المشار اليه فضلك السعي السعي كن من اركان الحج وهو على ضربين سعي المتعة وسعي  
 الحج واوله سعي المتعة من حيث يفرغ من طوافها واوله سعي الحج من حين الفراغ ايمن من طوافه وحكمه في جواز التقديم للضرورة  
 حكم الطواف فثبت لكل واحد منهما في الاحلال به من اختياره او اضطراره ما ذكرناه من حكم المخلط الطواف بدليل الاجماع المشار اليه  
 في طريقة الاحتياط لانه لا خلاف في جواز ثمانية المكلف ان سعى على برائة من لم يسي سعي المتعة اذا انصرف على سعي الحج ومن سعى الحج اذا  
 اجبر به دليل الضرر من السوا لستة ومقاديرها واستاذن حكمها بالبداية بالصفاء والختم بالمررة وان يكون سبعة شواطئ  
 بما قد ثابا والسورن فيه ان يكون على طهارة وان يصعد الصفاء ويستقبل للكعبة ويكبر الله ويحمد ويملأ سبعا وسبعا ويقول لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له للملك له الحمد يحيى ويميت هو حي لا يموت بيده الخبز هو على كل شيء قدير ذك مرات ويصلي على محمد وآله  
 ويجترأ انا اترتاه ليلة القدر ويقول اللهم اني استلك العفو والغفيرة واليقين في الدنيا والاخرة اللهم اغفر لي كل ذنبي اذنبته  
 وان عدت فعد علي بالغفيرة انك انت العفو والرحيم اللهم اظلم لي بظلم عرفتك يوم لا ظلم الا ظلك اللهم تعالى بطاعتك طاعة رسولك  
 وتوفى على ميثاقك واحشرني في زمرة المؤمنين انا من فضلك اوسع علينا من ذلك بارك لنا في اهلنا المال اللهم ارحم مسيرنا اليك  
 من الفج العبودية ثامن ذلك حمة يستغفرها عن رحمة من سواها اللهم صل على محمد وآله واغفر لوالدي جميع المؤمنين وان يقول اذا  
 نزل من الصفاء وتوالت سعي ثمانية بابل لغفوا من امره بالعود موادى بالعفو العفو العفو وان يكرر ذلك وهو يمشي حتى يبلغ المنارة فاما  
 بلغها استحب له ان كان رجلا ان يمشي وان كان امرأة مش على حالها وان يقول اللهم امدني بالقوة واغفر لي وارحمي تجاؤ  
 عما تعلم انك انت الاعز الاكرم ويقول ذلك حتى يبلغ المنارة الاخرى يجاؤ وسوقا لطارين يقطع الممر له ويمشي الى المدة وهو يقول  
 يا ذا المن والطول والكرم والجود صل على محمد وآله اغفر لي ذنوبي لا يغفر الذنوب الا انت يا كريم ويكرر ذلك حتى يصل الى المدة  
 وان يصعد يقول من التكبير التمجيد التهليل لصلوة على محمد وآله مثل ما قال على الصفاء ثم يقول اللهم اني اسألك الحسن الظن بك  
 صدق التوبة التوكل عليك اللهم صل على اهلنا اهلنا لا تفعل بنا انا اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا  
 ما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا فقلت انما اهلنا  
 اسلوبه حكم قطع السعي السعي والملك حكم ذلك في الطواف لا يجوز الجلوس بين الصفاء والمدة ويجوز الوقوف عند الاعياء والجوار  
 على الصفاء والمدة ويجوز السعي اكبا والسعي افضل دليل ذلك كمال الاجماع من الطائفة عليه فضلك افرغ المقنع من سعي المتعة وجب  
 عليه المقصير هو ان يقص شيئا من اظفاره واطراف شعره استرخى ومن اخذ ذلك لعل من كل شيء احرم منه الا الصيد لكونه في الحرم  
 والافضل له ان يشبه ما بالحرمين الى ان يحرم بالحج فان سعى المقصير حرم بالحج فليحرم شاة والاحرام بالحج ينبغي ان يكون عند زوال  
 الشمس من يوم التزوية في المسجد الحرام وافضل ذلك تحت الميزاب وعند المقام ويضع يده كاصبع في الاحرام الاول من الضلع ليس  
 ثوبية الصلوة والدعاء والنية بالثلبية الواجبة الا انه لا يكره في الدعاء الحج فقط ولا يرفع صوته بالثلبية بشم يخبر عتوجها الى منه وهو يقل  
 انا اترتاه ليلة القدر فاذ بلغ الى الرظادون الوتر واشرف على الحج دفع صوته بالثلبية والولبة والمسدد يقول لبيك بحجة تمام عليك  
 مديعو يقول اللهم يا ذا الجواد يا ذا العوا بلغة على اهلنا صل على محمد وآله اغفر لي ذنوبي لا يغفر الذنوب الا انت يا كريم ويكرر ذلك حتى يصل الى المدة  
 من قال الحمد لله الذي قد ميناها صالحا وبلغنيها في عافية اللهم هذه سعي وهي ما مننت به علينا فاسألك ان تمن علي فيها ما مننت به علي  
 اولياءك فاما العبد لود في فضلك حيث اطلب حمتك اقم رضوانك فاجعل حظي منها الى عرفنا اللهم اليك صمدا وابالاعتماد

ورقده

## من الغنية

الوقوف

وجعلنا الدنيا سالكا نصل على محمد وآله وبنينا هذا خلقا وهذا تجعلها خير غدا وغداها من دنائها فاجعلها من  
 سخطك وتليها الواجب والمندبة منها ما هو مودع فيها ما اوتينا في ليلة القدر حقها في عرفات ودليل هذا كمالنا فانا لطائفه عليه  
 فضلك في الوقوف بعرفة لوقوف مبارك من اركان الحج بلا خلاف ما ولد منه من حين نزول الشمس اليوم التاسع بلا خلاف الا  
 من احد اخره المختار الى عرفتها وللصطر له طلوع الفجر يومه لا خلاف فمن فوته مختارا باطل بلا خلاف وان كان مضطرا فادركه المشعر  
 الحرام في وقت المضطر فحبه فاض بدليل الجماع الطائفة اياهم فقد ثبت فحوبا لوقوف بالمشعر على ما سئل عليه كل من قال بذلك قال بما  
 ذكرناه والتضرع بين الامرين يطلها الاجماع ويحبها في عرفات ان يضرب خباء بعرفة وهي بطن غرة وان يغسل ذاك في نفس  
 يجمع بين الظهر والعصر باذان واحد اقامتين وان يكون وقوفه في مسيرة الجبل ان يدعو في كل حال لوقوف بدليل الاجماع المتنا  
 اليه والواجب في الوقوف ليند مقدارها واستدام حكمها وان لا يكون في الجبل الا الضربة ولا في تمر ولا في ثوب ولا في الحجاز ولا  
 تحت الاذان وان يكون الى عرفات بالفسح ان اضرب قبل الغروب مستمرا لما بان ذلك لا يجوز فعليه بدنه كل ذلك بدليل الاجماع المتنا  
 اليه كيفية الوقوف ان يتوجه الى القبلة فيسبح الله ثم ما تضرع ويحمد ما تضرع ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك له الحمد  
 يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخبز موعده كل شئ نذير ما تضرع ويقرأ من اول سورة البقرة عشر ايات واية الكرسي واخر البقرة عشر ايات  
 واية الكرسي واخر البقرة من قوله الله ملائكة السموات وما في الارض ايات الخضر وهي في الاعراف من قوله ان ربكم الله الذي خلق السموات  
 والارض في ستة ايام الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وثلاث ايات من اخر الخضر سورة القدر والاخلاص المعوتين ثم يقول اللهم  
 لا عبد لك فلا تجعلني من ابيك فذلك ارحم مستجاب لك اللهم وبالمشاعر الحرام كلها طاعة فبئس من اتاها واطلني الجنة برحمتك واسمع  
 علي من ذنبي وادعني شرفه الجن والانس اللهم اني اسالك بحولك وطولك مجدك وكوكبك وفضلك يا اسمع السامعين ويا اجبر  
 المتناظرين ويا اسرع الخاسرين ويا ارحم الراحمين ان تصلي على محمد وآله وان تغفر لي وترحمني وتغفر لي كذا وكذا وتذكر حوائج الدنيا و  
 الآخرة ويغفر لي ما مضى من ذنوبي ويعترف برديا ويتغفر الله منه ما لم يذكر يستغفره على الجملة ويرفع راسي الى السماء ويقول اللهم  
 حاجتي التي ان اعطيتها لم يصرفها فامتنع وان منعتها لم ينفذها فاعطني في كل ذنبي من التنا والالتفات الى عبدك فاصبر بيدك واجل  
 بعليك سالك ان توفني لما يرضيك عني ان تسلم لي من اسكن القلوب فيها خليلك ابراهيم واد لك عليها بنبينا محمد الله الملم لجعلني من  
 نصيب علمه واطل عمره واحييت بعد الممات حيوة طيبة الحمد لله على نعمته التي لا يحصى بعدد ولا تكافى بعلم الحمد لله الذي خلقني واد  
 شيئا من كونه وفضلني على كثير من خلقه تفضيلا والحمد لله الذي خلقني واد ان املك شيئا الحمد لله على علمه والحمد لله على عفو  
 بعد قدرته الحمد لله على رحمة التي سبقت غضبه ثم يدعو بدعا الموقف فيجهد في المسئلة والاستغفار فضلك ان اغرب الشمس  
 افاض به المشعر الى الله لا تجعل اخر العهد من هذا الموقف اذ رقبته ابدانا ابايتني فاقبل اليوم مغفلا مستجبا الي مرجوما مغفورا له  
 ما فضلا ينقلب احد من وفك برحمتك يا ارحم الراحمين فاذا وصل الى الكعبة لاجرم موعن بين الطريق قال اللهم صل على محمد وآله  
 علي وادهم نل فوقف وسلم الى عرفات واصل الى المشعر حاد ما بين المازين الى الحجاز الى ابي محشر فله به فضل  
 في الوقوف بالمشعر لوقوف بالمشعر كن من اركان الحج وقوفه المختار من غير طلوع الفجر الى ابتداء طلوع الشمس ويمتد للمضطر كله فنما نوح  
 طلعت الشمس فلاجله بدل على ذلك الاجماع المتكرر ذكره وطريقة الاحتياط لانه لا خلاف في صحة حج من وقف به وليس كل من لم يقف اياه  
 قوله ثم وادكره الله عند المشعر الحرام وظاهر الامر يقتضي الوجوب لا يقع الذكر فيه الا بعد الكون به ولا يتم الواجب اليه فهو واجب عليه  
 فعل النبي يدل على ذلك لانه لا خلاف انه وقف به وقد قال اخذوا عني مناسككم وقد دعو من طرفها لخالفا ثم قال من ترك المبيت بالمشعر  
 فلا حج له وبعاد من الخالف بما قدمنا من دوايتهم عنه بمن قوله وهو بالمرء لغة ومن وقف معنا هذا الوقت صلى معنا هذه الصلوة وقد  
 كان قبله ذلك وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه لا يبدل على ان تمام الحج يغلق بالموقفين وقد قدمنا الجواب عن دوايتهم عنه  
 من وقف بعرفة فقد تم حجه قوله الحج عرفته والواجب في الوقوف مقدارها واستدام حكمها وان لا يرتفع الوقت الى الجبل الا الضربة  
 من ضيق اصبره بدليل الاجماع المتنا والذات ما بال ما بين الممر واعيا عند اصحابنا والاحتياط يقتضيه لك ظاهر قوله ثم وادكره  
 الله عند المشعر الحرام والمستحب ان يطأ المشعر ان يكر الله ثم ويحجه ويحمله ما تضرع ويصلي على محمد وآله ما تضرع ويقول اللهم هذا  
 من الصلوة واقتدي من الجملة واجمع لي خير الدنيا والآخرة وخذ بنا صيغتي الى هذا وانقلني الى رضاك فقد ترضى مقامى بهذا  
 المشعر الذي تخفض لك فرغته وذلك فاكرمته فجعلته علما وجعلته علما للناس فيلجئ فيه متنا وينك بجاي اللهم اني استلك بحج  
 المشعر الحرام ان تحرم شعري بشره على النار وان تبرز في حيوة طيبة في طاعتك بصيرة في نيك عملك بفضلك انا عالا وادرك خيرا

# كتاب الحج

القادريين جامعاً وان تحفظ في نفوسهم طاعة اخواني برحمتك ان تجتهد في لدنك والمصلحة الى ابتداء طلوع الشمس وظلعت  
 افاض من الشعر لا يجوز لاحد على الاختيار ان يخرج من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يجوز اذا مسح حتى يطلع الشمس لا يخرج الا امام من الشعر  
 حق يطلع الشمس يجوز للشاة ان تخرج من الشعر قبل طلوع الفجر ولا يجوز اذا مسح حتى يطلع الشمس لا يخرج الا امام من الشعر  
 نصلي العشاء ان لا في الشعر الا ان يخاف فونها يخرج وقت الخطر فيستحب الجمع بينهما ما اذا كان واحد افا ميتين ويخرج افا من الشعر  
 من ان يبريكينه ووقادنا كرام الله ومنظره فان يقطع واذ مسح بالبركة ويجزى ان يبرك لينما فخطوه وان كان واكبره فينبطه  
 كل ذلك بدليل الاجماع المتكرر ذكره فذكر في نزل من حد من طرف واذ مسح الى العتبة فذكرنا ان من السنة المبيت بها ليلة فخر  
 وكل فلفها ايام التشريق للرمي المبيت بها لئلا ياتي هذه الايام الى حين الا فاضه بلا خلاف فان ترك المبيت بها بخلاف من غير عن ليلة فلفه  
 دم فان ترك ليلتين فلفه بمكان بدليل الاجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وان ترك الثالثة فلا شيء عليه لان ان يفتر في التفر الاول هو  
 اليوم الثاني من ايام التشريق فان لم يفتر فيه حتى عزبنا الشعر فلفه ليلة الثالثة فان فتر لم يثبت فلفه ثم قال بدليل ما قلنا  
 وايضا قوله فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه فقلوا الرخصة باليوم الثاني وهذا قد اقره اليوم الثاني فلا يجوز له ان يفتر من اصاب  
 او شيئا من العياد كان صرورة فليس له ان يفتر في التفر الاول بل يفتر الى التفر الاخير وهو اليوم الثالث من ايام التشريق ويجوز ان  
 ما ذكرناه ان يفتر في الاول فخير للتفر الاخير افضل له ومن اراد ان يفتر في الاول فلا يفتر حتى تزل الشمس الا لضرورة فانه يجوز معها  
 قبل التفر من اراد ان يفتر في الاخير جاز له ذلك بعد طلوع الشمس وقت شأه ومن اراد ان يقيم بها جاز له ذلك الا ان كان وحده فان  
 عليه ان يصلي الظهر بمكة كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط فذكر في الرمي لا يجوز الرمي الا بالمحصى بدليل الاجماع الطائفة  
 وطريقة الاحتياط وبغداد من الخائف بما ذكر من طرفهم من قوله حين مبطا واذ مسح ارجاء الناس عليكم بحصى الخذف وهذا مضمون لا يجوز  
 الماخوذ من غير الحرم ولا بالماخوذ من المسجد الحرام او من مسجد الخيفة لا بالحصى لانه قد روي مرة اخرى سواء كان هو الرمي او غيره  
 بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ومثل النبي يدل على ذلك لانه لا خلاف انه لم يرم بما ذكرناه وقد قال خذوا عني مناسككم  
 ومقدد الحما كرا من لانه وافضل للتعط من الشعر الحرام البرش منه ثم البيض المحمودة السوء وبكره ان يكسر بدليل الاجماع المشار اليه  
 وهو سبوح حسنا يرمي يوم الحجيرة العتبة وهي القصب يرمي في كل يوم بعد الجماد الثالث ما جحد وعشرين حصاة ووقد استحب  
 لرمي جرة العتبة بعد طلوع الشمس من يوم الفجر بلا خلاف وقت الاجرام من طلوع الفجر مع الاختيار فمن رمى قبل ذلك لم يجز الا ان يكون هناك  
 على ما قلنا وقت لرمي في ايام التشريق كلها بعد الزوال من فانه روي يوم حتى عزبنا الشعر فلفه في اليوم الثاني في صدها لانه روي فانه  
 الرمي يخرج ايام التشريق ففناه من قابل واستننا من يرمي عنه كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه بطريقة الاحتياط ويجوز ان يبدل بالجر  
 الاولى وهي العظيمة وهي التي الى منى قريب ثم الوسطى ثم جرة العتبة وهي التي الى مكة اقرب فان خالفنا لغيره استدل به بدليل الاجماع الطائفة  
 وايضا فلا خلاف في صحة مع الترتيب ليس كل مع عدمه ايضا فلما تقوى على ان ترمي فلفه بوقع البيان فيجب ان يذبح  
 ان يفتر عند الاول والثاني ويكره مع عند كل حصاة ولا يقف عند الثالثة كل ذلك بلا خلاف ويستحب ان يكون الرمي على طهارة وان  
 يقف من قبل جرة الجمر ولا يقف من اعلاها وان يكون بين يديها قد عشرة اذرع الى خمسة عشرة ذراعا وان يقول الحقا في يده اللهم  
 هذه حسيتا فاحصن لي وادفعن عني وان يرمي حذاه وهو ان يضع الحصى على باطن ايما يده يذبحها بظ مسجدة يقول بسم الله اللهم  
 صل على محمد وآل محمد وعني الشيطان وجنوده اللهم ايمانك وقصد يقا بكنا بك وعلى سنة نبينا اللهم اجعله مبرورا وسعيام مشكورا  
 وذنبا مغفورا وان تفر في الاولى بثلث حصاة ورمي الجمرتين الاخيرتين على التمام ثم ذكر اسناف في الجمرات الثلث من اوله فان كان  
 روي الاولى بربع ثم رميها بثلث حصاة ولم يرم على الجمرتين الاخيرتين وهذا حكمه اذا فرغ من الوسطى بثلث واربع ورمي الثانية  
 على التمام اذا علم انه قد نقص حصاة ولم يعلم الاى الجمران هو روي كل جرة بثلثا واذ رمى حصاة فوقف في محله وعلى ظهره يرمي ثم سقط على  
 اجزائه ولا فلفه ان يرمي عوضا عنها كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فذكر في الذبح على ضربين مفروض مستوف فالفرض  
 في مكة الذبح وهما الكفارة وهما التمتع وهما القران بعد التقليل الا شقوا ولا ضحوا وهذا الذبح يلزم من صفته شيئا وتبين  
 موضع نحره وما يشترط ان لا يذبح الا خلاف ان يذبحها بعينه لم يجز غيره بدليل الاجماع من الطائفة وطريقة الاحتياط وان نذح طائفا  
 ولم يعين شيئا ما ذكرناه فلفه ان يذبحها من الابل والبقرا والتمن وان يذبحها بمكة فبالا الكعبة بدليل ما قلنا من الاجماع  
 وطريقة الاحتياط ولا يجوز ان يكون الهكالا ما ذكرناه بدليل ما قلناه وايضا قوله فاستيسر من الهكالا لانه لا خلاف انه يذبح الابل  
 والبقرة الغنم دون غيرها وهذا الذبح مضمون على الناذر بل يذبح عوضا انكسر منه او فاته او فسد ولا يحل الاكل منه بدليل ما قلناه من

فمنه في



# من الغنية

في حرمها

الاجماع وطريقة الاحتياط واما هذا الكفاية فيختلف على اختلاف الجائزات على ما قدمنا وبلغنا شيئا ما وجب عن قتل الصيد من حيث حصل  
 القتل ان كان ذلك ولا يلزم شيئا ما وجب على هذا من الجائزات بدخول او يخرج ان كان لتقديس احرام المقتدا او العمة المنبولة المرفوعة بمكة  
 فبالا لكينة في احرام الحج بمنى وحكمة الضمان بخبرهم الاكل حكم هذا التذنه واما هذا التمتع فاعلاه بدنه فادناه مائة ودينار ويخرج عنه  
 وكذا مكة القلند يلزم شيئا ما بعدا لتقليد الاشياء على ما قدمنا وان كان ابتداءه مقطوعا مدليا لاجل المثار الى طريقة الاحتياط  
 والتقليد هو ان يعلق عليه فعل او لا فعله والاشياء ان يتوالى نام من الجانبين من تحديده حتى يسيل الدم ومن السنة ذلك لكل من شيئا  
 هدايا بدليل الاجماع المثار الى الحج على الخلف بما ذكره من طرقهم من انه صلى الله عليه وسلم روي بدنه فاستقرها من حرمها  
 من الجانبين لا بد ويجوز كل من هذا التمتع والقران بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله ثم نكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا  
 وليؤنوا نذروهم والهدى الذي يرتب عليه فقتل التمتع هو هذا التمتع والقران ويجوز الاكل من الاضحية بلا خلاف اضل هذا والاضحية  
 من الاكل الذي تمت له خمس سنين ودخل في السادسة من ابقها المذبح الذي تمت له سنة ودخل في الثانية ويخرج من الضمان الحرام  
 وهو الذي لم يدخل في السنة الثانية ولا يجوز مع الاحتياط ان يكون نافعا لمخلفه ولا يعود من العود ولا العرج بين العرج ولا مريضا ولا  
 اجزم ولا جريح وموالمقطوع الاذن ولا حصى ولا اغضب هو المكسب القران الا ان يكون لما اخل حصىا والحاج مقطوعا فانه جائز ولا  
 يجوز النخبة بمنى الا بانها لم تحضر فاشترى هو وغيره ولا يخرج هذا الهدى الى العلفي لوجوبه الا عن واحد مع الاختيار ومع الضرورة يخرج  
 او البقرة من خمسة وعن سبعة فما المتطوع يجوز اشترائه الجماعة بنيه مع الاحتياط اذا كانوا اهل جوار واحد ان لم يكونوا كذلك فاستأجرهم  
 جاز مع الاضطرار ومن السنة ان يتولى المذبح النذج والخمر بنفسه واشارنا لفاعل لذلك ان يجرها بغيره هو قائم معقول البلاء  
 من الجانبين من اللبنة ولا يجوز ان يعطى الجزار شيئا من الهدى من جلاله على جهة الاجرة ويجوز على وجه الصدقة واما المذبح فيجوز  
 اربعة يوم الخمر ثلاثة بعد وفي سائر الاضحية يوم الخمر يومان بعد ويجوز ذبح هذا التمتع طول ذبيحة واحدة ومن لم يجد وجده  
 غنمه تركه عند من يتولى به لثمنه في العام المقبل بدنه فانه لم يقدر على الثمن صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله على ما  
 بيناه فيما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة فذكر في الحلق ذبح الحاج هديه او غيره فليخلق راسه يجلس مستقبل القبلة واما  
 المحلات ان يبدأ بالانصبة من الجانبين لا يمن ويقول اللهم اعطني بكل شفرة مؤد يوم القيامة وحسانا مضاعفات كفر عن الدنيا انك  
 على كل شيء قدير الحلق فذلك وليس باحتضنه كاللبس الطيب بل لاجل اجماع الطائفة وايضا قوله ثم ليقتضوا نفيهم وقد جاء في التفسير  
 الحلق ذب في الناسك من الرمي وغيره واذا امرتهم به فلو نكحوا بغرض الخلق فادوه من انهم قالوا لا يحلوا ان يجزوا وحلقوا وانهم رعى  
 للمحلقين ثلثا والفقير من مرة ولولا انه فذلك لما امره ولا استحق لاجله الدعا ويجوز القصير بدلا من الحلق وقد كان الضعيف  
 ولا يجزى به الا الحلق وينبغي ان يكون الحلق بمنى من شبيه حتى خرج منها عاريا لئلا يخلق فان لم يتمكن خلق بحيث هو وبنت بشعره لينة  
 كل ذلك بدليل اجماع المثار الى به فذكر في الحلق ذبح الحاج هديه او غيره فليخلق راسه يجلس مستقبل القبلة واما  
 والمروم ولطوان النساء ويضع قبل دخوله مكة والمسجد في الطوان والسوى مثل ما فعله ولا ثم يخرج من يومه الى منى للبيت لما  
 وروى البخاري على ما قدمناه ويستحب ان يفر من منى ذبا في مسجد الحيف فيصلي فيه ست ركعات عند المنارة التي في وسطه ويصلي  
 في سبع الزهراء ثم ويدعو بما احب ان يجول وجهه الى منى اذا جاز جرة العقبة ويقول اللهم لا تجعله اخر الهدى من هذا المقام و  
 ارضني به ابا ابنتي وان يدخل مسجد الحسبا اذا بلغ اليه يصلي فيه ويستريح بالاستلقاء على ظهره واذا اراد المسير من مكة استحب  
 له ان يلبس بطوان البيت طوانا لو زاع وان يدخله يصلي فيه ثلثة ركعات وعلى الرخاء الحمراء ويكثر من النضر والدعاء وان يلبس من ثمره فيستر  
 من ماها ويصلي عند المقام ركعتين ويدعو بدعا لو زاع كل ذلك بدليل اجماع المتكبره فذكر في حرم التماحكم الرجال لا في  
 النحر والاحرام والحلق وعليهم كشف الوجوه والقصير لا يستحب لمن رفع الصوت بالنسبة ولا المرولة بين الميادين وتوالت الخافض  
 والنساء جميع الناس الا الطواف فانها تقضى اذا ظهرت بدليل اجماع المثار الى ليس بجوارح من شرطه وجوب الحج على المرأة  
 في صحة الا اذا بدليل اجماع الما فذكره وقوله ثم والله على الناس حجاب البيت من استطاع اليه سبيلا ونزل النبي السيل بالزاد والزلزال  
 في شرب الماء فذكر في ما يندرج فقد فقد في ما مضى ولا وجه لا عادة واما ما يتعلق به من الاحكام فمضى به معظمه في المواضع التي  
 ينحصر في مكة وهي ما نحن ذاكرون المم منه اعلم ان ثمان عليه حجة الاسلام وجب لاجلها من اصل التركة سواء اوصفها او لم بوصفها بدليل  
 اجماع الطائفة وطريقة الاحتياط وايضا فقد تفقنا على وجوب الحج عليه من اسقطه بالموت فقليله ليدل بغرض الخلف بغير النخبة  
 حتى الحج وبناءا اكد على ابن ادمي قوله فدين الله الحق ان يقضوا الدين يخرج من اصل التركة ويقدم على الميراث ومن نذر الحج وعليه حجة

في حرمها

# كتاب الحج

كتاب الحج

الاسلام لزمه اداء الحجين لانها فرضان اختلف سببها فلا يقط أحدهما بفعل الآخر وطريقه الاحتياط وايضا لزمه الذم فتنوع  
اختراؤه ولا يجزئ ذلك مجرى ما يتخذ من الحد وهو الكفارة لانها عقوبات فجاز سقوط بعضها بفعل بعض ما نحن فيه مصالح وعبادات يفترق  
اذا تم الى ائمة فانما امرى ما نوى من كان فقيرا وبذل لئلا لا استطاع له الحج لاجتماع الطائفتين فلو لم يقط فم والله على التامرج البيت لانه  
ومن صدقوا واحصوا عرض فلم يستطع التفوق لاداء المناسك كان قادرا فقد هديته وان كان مقتضا او غيرها فقدما بدلتها فاما ما بلغ  
محل وهو يوم النحر فليخلق باستحسان كان مصدرا بعد من كل شيء اخر منه وان كان محصورا بمرض محلل من كل شيء الا الشاق يطو  
لما من من قابل وبطان عنه الدليل على ذلك لاجتماع المائتين كره وايضا قوله فم فان احصرتم فما استيسر من الهك ذلك العام في المرض لعد  
معاوليس احدان يقولون لا يترامح الا حصا بالعد لا يترامح بسبب المشركين عام المحد بينه وبينه وليس من البيت لان الكلا  
اذا خرج على سبب يجزئه عليه بل يجب حمله على عموه اذ خال السبب على ما بيناه فاما من اصول الفقهاء يؤيد ذلك في هذا الموضع  
ثم لو اذ احصا بالعد خاصة لكان احصرتم لانه اللفظ المختص بالعد مع المرض لم يقل احصرتم من احصا المشركين بينهما قال لكان  
والفردا بوعيد وثقل كثر اهل اللغة يقال احصره المرض لا غير حصره العد واحصره ايضا وليس احدان يقولونه فم في سبب الآية  
فانما انتم من تمنع بالعمرة دليل على ان اداء الاحصا بالعد لان الامر قد يكون من المرض هو ان ما من زيادة على ان لفظ الاحصا اذا  
كان حقيقة في المرض العد كان قوله فم فانما انتم واجعا الى بعض ما يتناولوه العو وهذا لا يمنع من دخول غيرها فعلق به التخصيص في  
الخطاب لا يجوز رفع هذا الاحصا الا حمله من البيت وموضع الاختيار مع الضرورة يجوز مجمعيه هو بعد ان ينتظر به بلوغ محله  
هو يوم النحر بدليل لاجتماع المشار اليه اي قوله فم ولا تخلفوا وركبكم حقبيل الهك محله ولا شبهة في انه فم كلفه ذلك مع التمكن منه  
فقد التمكن يقط تكليفه ويخرج على من قال بان نجدة لا يجوز الا بالحرم وان النبوة رجع مديرة بالحد بينه حين صد المشركون من مكة  
وهذا ما قد افقوا على دافعه اذ لم يكن لمن ذكرنا حاله هكذا قد عد على شرائط لم يجز له التحلل يبقى الهك في منتهى بقى محررا الى ان يك  
من قابل وادبغ عنه لم ينتقل الى الاطعام ولا الى الصواب دليل لاجتماع المائتين كره وايضا قوله فم فان احصرتم فما استيسر من الهك محله  
فاما ما بلغ فاحلوا ولم ينكر ذلك بدلا ولو كان له بدل للذكر كما ذكر بدل ذلك خلق الرا من الاك وهذا فسد على ان قوله لخلق  
جستى لا يفوق من الهك في التحلل انما ندب لمكلف الى هذا القول فبدا يوجب على من ذكرنا حاله القضاء ان كان حجا واجبا ولا قضاء عليه  
كان ظلوعا والاستحسان على الحج عن الميت المعضوب جاز بدليل لاجتماع المشار اليه ايضا فلا يصلح جواز الاجادة في جميع الاشياء من منع  
من ذلك فمنعها فعليه لدليله بفرض الحالف بما رده من قوله الذي معه يلين عن شره يخرج عن نفسك ثم عن شره ويجزئ التخيبة لانه  
ول على جواز التنازل وبقى الاجماع الجاهل بالاحكام والاحكام عندنا ان مات بعد الاخر ودخل الحرم  
بلا خلاف بين اصحابنا ويقط الحج عن المحجوج عنه بدليل لاجتماع المشار اليه ويخرج على الحالف بخبر التخيبة لان ظاهره يقتضي انه يقط  
لذلك بالتيارة كما يقط ايها الدين ومن صد لنا شعب التفتون قبل دخول الحرم وجب عليه ان يرد ما بلغه عنه من نفقة الطريق ويجب عليه ايضا  
فضاء الحج اذا استد وكفاية ما يجنبه فيه من ماله بدليل لاجتماع المائتين كره ويجوز ان يكون التنازل صراحة اذا كان غير مخاطب بالحج لعد  
الاستطاعة فاذا كان مخاطبا بذلك لم يجز له التنازل حتى يؤد ما عليه بلزم التنازل ان يتوكل منك اذ ياتيه عن فلان بن فلان طاعة  
لله وفريته اليه كل ذلك بدليل لاجتماع المتكرو ومن فانه الحج بقى على احراره الى انفضاء ايام الشريق ثم دخل مكة فطاف سعى وجعل حجه  
عمرة ومن وكبد السنة فصد المدينة لزيادة النبوة فصلت العمرة النبولة واجبة على اهل مكة وحاضريها مرة في العمر ومن سأل  
يفيه عن بديل العمرة بمنعها الى الحج وقد تدنا الى الطوع هله كل شهر مرة او في كل سنة وافضل الشهور للاعتقاد رجب يضع مرديها  
في الاحرام لها والطواف السعي مثل ما قد مناه اولا ويطوف بعد السعي طواف اخر وهو طواف التلا لانه لازم في العمرة المفردة كالحج ثم  
يجوز ما يجزئ ان كان قد شأ هدا قباله الكعبة او يبرج بذلك فشا وقد احل من كل شيء حرم منه حكمه ان صد بعدوا واحصر  
ما قد مناكل ذلك بدليل لاجتماع المشار اليه بدل على وجوب العمرة اي قوله فم وانما الحج والعمرة لله والتمام لا يحصل الا بالدخول  
فوجب تدرك الحالف عن ابن عباس بن مسعود انما قرأوا في الحج والعمرة لله ويخرج على الحالف ما روى من قوله للذي سأل عن  
الاسلام هو ان يشهد ان لا اله الا الله الى قوله ويحرم وهذا فضلا عن عمدة الاسلام كتاب الحجاب  
الجمعا فرض من فريض الاسلام بلا خلاف مجله ما يحتاج الى علم فيه حنة اشيا شرايط وجوبه وكيف يجب من يجب جهاده وكيف  
فعله وما يتعلق بذلك من احكامه احكام الفنائيم ما شرايط وجوبه فالحجيرة والذكورة والبلوغ وكما لا يفقد الاستطاعة له بالهنة  
والنفقة عليه على ما يفتر اليه فيه من ظهور نفقة وامر الامام العادل بارتبصه اماما او ما يقوم مقام ذلك من حصول خوف على الاسلام

## مِنْ الْغَنِيمَةِ

كتاب الجهاد

لو على الاضرار الاموال حتى لختل شرط من هذه الشرط سقط فرض الجهاد بلا خلافنا علمه مع تكاملها هو فرض على الكفاية اذا  
 تام به من فيه كفاية سقط عن غيره بلا خلافنا علمه مع الامن ابن المسيب يدل على ذلك بعد الاجماع قوله نعم لا يستوفى القاعدون من التوليد  
 جزا على الضرر بالابتدائه ثم فاضل بين الجاهل والقاعد ودعا كل منهم المحقق هذا يدل على ان القعود جاز ان كان الجهاد افضل  
 منه اما من يجب جهاده فكل من خالف الاسلام من سائر ائمتنا الكبار ومن اظهروه وبغى على الامام العادل فخرج عن طاعته وفسد الى اخذ  
 مال السلم وما هو في حكمه من مال الذمى اشتهر السلاح في براء بجراد وسفرا وحضر بلا خلاف فاما كيفية الجهاد وما يتعلق به بالغنائم من الحكم  
 فاعلم انه ينبغي اخيرا لما لعدا الى ان نزلوا الشمس في صلواتنا وان يقد قبل الحرب لا عذار ولا نداء ولا جبهة او في الدخا الى الحق  
 وان يسكن عن الحرب بعد ذلك كله حتى يبدأ بها العدو نحو الحق عليه يتقلد بذلك البغاة واعرفنا مير الجيش عليها استخار الله ثم في ذلك  
 ودخل فيه في الضرر عبا احتيا به صفونا وجعل كل في موضع منهم تحت ياية استجهم ابصرهم بالحرب جعل لهم شغارا يتعاديون وقد انشا  
 امام الحارث وفتح القلب ليجتهد في الوصية لهم بقوى الله والاخلاق في طاعته وبذل النفس في مرضاهم وتذكيرهم ما لهم في ذلك من  
 الثواب في الاجل من الفضل علوا الكلمة في العالج بخوفهم الفراد بذكرهم ما ينه من عاجل العاد واجل لنا واذ اذ الحلة امرت بها  
 من اصحابها وبقي هو في فراقه ليكونوا فنة تنجز اليها صفونهم فاذا تضعضع لهم العدو وزحف هو بمن معه صفنا بيعت من امانه على  
 الاخذ بضم القوم فاذا ذلك صفونهم عن ما كنها حمل موحلة واحدة ولا يجوز ان يبارز احدا الا بان الا امام او من نصبه لا يجوز ان  
 يفر فاحد من واحد لا من اثنين ويجوز من ثلثة مضاعدا ويجوز قتال العدو بكل ما يرجي الفتح من نار ومجنق وغيرهما وان كان  
 فيما بينهم مسلمون الا القاء السم فانه لا يجوز ان يلقي في زيادهم ولا يقال في الا شهر الحرم من يرمى على الحرم من الكفار الا ان يبدأ فيها  
 بالقتال جميع من خالف الاسلام من الكفار يقتلون مدبرين ومعتلين يقتل سيرهم ويجاز على خبيثهم وكذا حكم البغاة على الاشارة  
 ان كان لهم فتنة يرجعون اليها وان لم يكن لهم فتنة لم يتبع مدبرهم ولم يجز على جرهم ولم يقتل سيرهم واسرى من عدان ذكرنا من  
 المخاديين على اخذ المال وان كانوا قتلوا ولم ياخذوا مالا فقام من الادنى للحبس والنفى من مصر كل ذلك الاجماع من الطائفة عليه ومن  
 لا كتاب له من الكفار لا يكف عن قتاله الا بالرجوع الى الحق وكذا من اظهر من البغاة والمخاديين ومن له كتاب هم اليه والفساد والجور  
 عن قتالهم اذا بدوا الجيزة تدحلوها تحت شروطها ولا يجوز اخذ الجزية من عبث الا وثان سواء كانوا عجم او عربا ولا من الصابئين ولا من  
 غيرهم بدليل الاجماع المشا واليه ايضاً قوله ثم واقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله واذ القيت الذين كفروا اقترب الوفاة لم يذكر  
 الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله من الذين ادنوا الكتاب حتى يطوا الجزية بشرط في اخذ الجزية ان يكونوا من اهل الكتاب  
 هؤلاء ليسوا كل الجزية تاوؤوا وندرة كل سنة مما يضعه الامام على ذمتهم وعلى ارضهم وليس لها قد معين بل ذلك راجع الى ما يراه الاما  
 بدليل الاجماع المشا واليه لان تقدير ذلك يقتضي ليل شرع ليس في الشرع ما يدل عليه ما روي عن ابي المؤمنين من انه وضع على كل واحد  
 من اغنيائهم ثمانية دراهم وعلى من هو من اساطهم اربعة عشر دراهم وعلى من هو من فقرائهم اثني عشر دراهم وعلى كل واحد  
 وندم ليس بتقديرها كمال لا يجوز اخذها الا من الذكور الباقين الكاطي العقول واذ اسلم الذمى قد جبت عليه الجزية بجمول  
 المحول سقطت عنه بالاسلام بدليل الاجماع المشا واليه يعارض الحالف بقوله الاسلام يجيبا ببلد بقوله لا جزية على مسلم والجزية  
 مضرة الى نص الاسلام خاصته على ما جرت به السنة من البق وشرائط الجزية ان لا يجاهروا المسلمين بكفرهم ولا يتنازلوا للحرب في شريعة  
 الاسلام ولا يسبوا مسلما ولا يعينوا على اهل الاسلام ولا تتخذوا بيعة ولا كنية ولا يبعدوا اما استهمك من ذلك لا تلزم بغيرهم والمتمتع  
 ما روي بهذه الشرط ومضى اخلوا بئس منها ضاردا ما ذم هذه اموالهم وما ليهنهم المسلمين بدليل الاجماع المشا واليه نعيم من جميع  
 من خالف الاسلام من الكفار ما حواه العسكروا لم يجز من الاموال ولا منعة والذرا والارضين ولا يغم من اظهر الاسلام وطريقا  
 والمخاديين الا ما حواه العسكر من الاموال ولا منعة اليه تخصهم فقط من غير جهة غضب من ما عداها والامام ان يسطي لفسه قبل الفضة  
 ما شاء من فريسة وجارية ودرع او سيف وغير ذلك وهذا من جملة الاقوال وان يبدأ بدينه ما يوجب من خلك في الاسلام وليس له حدان بغير  
 عليه ان استغفر ذلك جميع الغنيمة ثم يخرج منها المنس لا بابتة بغير ما بقى ما حواه العسكرين المغالبة خاصة لكل اجل سهم ولكل فارس  
 سهمان ولو كان معدة افراس ياخذ الملوود في ذرا الجهاد ومن ادرك الجاهل للمعونة لهم ياخذ مثل ما ياخذ للقائد حكم الغنيمة الجزية  
 الغنيمة بين من له فوسر من ليست لحكم غنيمة البر سواء كل ذلك بدليل الاجماع المشا واليه ما ليحويه العسكر من غنائم من خالف الاسلام  
 الكفار من ارضه وعقار وغيرها ما لجميع المسلمين المغالبة منهم وغير المغالبة المخاضرة الغائب هذه الارض المفضحة عوة بالسيف لا يجوز ان  
 ينها بيع ولا وقف ولا غيرها ولا امام ان يقبلها بما يراه وعلى المستقبل بعد اخراج حوا القبلة فيها يبقى في يد الكفرة اذا تكاملت شروطها واذا

# كتاب الجمل

ارض الصلح فهو ارض الجزية اذا شاء الامام ان يضعها على الارض بدلا من الرومي المحرقة وقد بينا ان ذلك يختص بهذا الكتاب هذه  
 الارض بجمع القرب فيها الاوانيها بنائها انواع القرب وحكم ما يؤخذ من هذه الارض حكم جزية الرومي ليقطع بالاسلام وانما بيعت الارض  
 لم يقطع خراجها وانتقلت الجزية الى فارس بها به واما ارض الانفال فهي كل ارض اسلمها اهلها من غير حرب وجلو عنها وكل ارض غارت  
 ناكلها ولم يخلف ارضا بالقرابة ولا بولاء القوي و بطون الاودية و دوس الجبال والاحجام وقطايح الملوك من غير جهة غضب الارض  
 الموات فلان ما خاصه ومن غيره وله التصرف فيها بما يراه من بيع او هبة او غيرها وان يقبلها بما يراه وعلى المستقبل بعد حق القبلان وتكملة  
 الشروط من الزكاة ومن اخذ اسير اقبل ان يضع الحرب وذاها وجب تسليمه لم يجز للامام استبقاؤه وان اخذ بعد الفسخ فالامام مخير بين  
 المن عليه بالاطلاق او بالمقاة او الاستبقاء واذا غلب الكفار على شيء من اموال المسلمين وفاداهم ثم ظهر عليهم المسلمون فاخذوا ذلك  
 قال ذلك خارجون عن الغنيم وما عداها من الامتعة والرفق وان وجد صاحبها لم يملكه ولا دليله لك كذا الاجماع المتكررة وبه الحجة  
 كتاب البيع جملته ما يحتاج اليه معرفة اقسامه شروطه واستباها الخبار فيه مسقطا له وما يتعلق بذلك من الاحكام به ما اقتضا  
 فادعته بيع عين خاضعة مرابطة وبيع خيالة الوثيرة في الاعيان الغائبة وبيع ما يملكه الربوا بعضه ببعض بيع موصوفين لذمة الى اجل محلو  
 وهو السلم واما شرطه فعلى ضربين احدهما شرط صحة انعقاده والثاني شرط لزومه فالضرب الاول بثبوت لولاية في المعقود عليه  
 ان يكون معلوما مقدرا على تسليمه منفعا به منفعة مباحة وان يحصل الايجاب من البايع والقبول من المشتري من غير اكراه ولا اجبار  
 الا في موضع يخص بيع ما يملكه الربوا وبيع السلم بشرط فائدة على ذلك بينها في بابها انتم اشرطنا بثبوت لولاية لحرارة من بيع من ليس له  
 للبيع لاجل حكم المالك له وهو ستة الابع الجرد وصيهما والحاكم وامينه والوكيل انه لا ينعقد ان اجازة المالك بدليل الاجماع الم  
 ذكره ولا نحة انعقاد حكم شرعي يقتضيه ثبوته الى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل على ثبوت ذلك فيمنها وبما وض الخالف بما رده من جهة  
 عن بيع الانسان ما ليس عنده ومن قوله لايبيع الا بما يملك لم يفضل بين ما اجازة المالك وما لم يجزه قد خلت بنا ما جواز بيع ام الولد  
 اذا مات ولدها او كان حيا وثمانها مينا على سيد ما ولا يقدر على قتله الا ببيعها لانها مملوكة للسيد بلا خلاف ولهذا جاز له وطوعه  
 عنهما ومكان بينهما واخذنا ما كاتبا عليه عوضا عن دفتها ولهذا وجب على ثلثها قيمتها دون الدية فالاصح جواز بيعها لان حكم المالك انما  
 منعنا منع بقاء الولد هذه الاستدانة لثمنها والتميز عن فائه من غيرها لدليلك هو الاجماع على ذلك يقتضيها عدا هذا الموضع على  
 الحكم الاصل وابدل على ما قلناه بعد الاجماع الطائفة بظن قوله قوله واحل الله البيع وحرم الربوا لان عام في ما نال الاولاد وغيرهم ولا  
 يخرج من هذا الا ما اخرج ليدل على ما يتعلق به الخالف في المنع من بيعهم وانا نقارضا لا خفاء سقط التعلق بها وقول من يقول  
 منهم ان كان ولد هذه الامه حرا وكان كالجدة منها فخرت به متعدية اليها ظاهرا لم يطلان لان اول ما يندرج ان يقال لهم كيف بيعتم ان حرة الولد  
 ينعقد الى الام من مذمبكم ان الام لا تتبع الولد في الاحكام بل الولد هو الذي يمتنعها ولهذا اذا اعتقت الام عتق ما في بطنها ولا يعتق  
 في اذاعتق ثم يلزمهم ان يعتق في الحال في اخر القتل الى موت السيد ما بطل ما قالوه على ان من مذمب لثان في ان تزوج امه ثم اشر  
 بعد ما اولد عالم يتعد الحرة من اولادها بل هي متحق تحمل منه في ملكه فلا يبيع له التعلق بذلك وقد دخلنا في ما قلناه جواز بيع  
 المدير بعد نقص تدبيره ان كان تدبيره مملوكا وتدبيره يحرم لوصيته وتغيرها جائز للمولى دام حيا وان كان تدبير  
 واجبا بان يكون قضاء لثمنه لم يجز بيعه لان ما هذه حاله لا يجوز نقضه لا الرجوع فيه وجواز بيع المكاتب ايضا موقوف شرط عليه ان  
 يجز عن الاداء وعن بعضه عار وقا فخرنا ما اذا كوتبت من غير شرط فانه لا يجوز بيعه فابيع معه صفقة واحدة ما لا يجوز بيعه لانه مملوك  
 ببيع بيعه منفردا بلا خلاف فمن اطلعه في هذه الصوة فعليه لدليلك يدل على ذلك بعد الاجماع الطائفة بظن قوله قوله واحل الله البيع قد  
 دخل فيه جواز بيع المعقود عليه قبل قبضه من الثمن والمقنن معاد سواء في ذلك المنقول وغيره الا ان يكون المبيع طعاما فان بيعه قبل قبضه  
 لا يجوز لجماعا وابدل على ما قلناه الاجماع المتكررة ودلالة الاصل على القرآن ويخرج على الخالف بما رده من قول من اتباع طعاما فلا يبيع  
 قبل ان يستوفيه فحصل الطعام بذلك ولو كان حكم غيره حكمه لبيته يخرج على ما اشرطنا ببيع السيد الجانيه بوجوب القضا بغيره  
 لا يجوز عليه فانه لا يجوز بيعه لانه قد صالحه فاما ان كانت يوجب لادراك لثمنه السيد فانه يجوز بيعه لانه لا وجه فيه ويخرج عن ذلك  
 ببيع من ليس بكامل العقول شراؤه فانه لا ينعقد ان اجازة الولي بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي على انعقاده  
 يخرج على الخالف بما رده من قوله رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يقين ويخرج عن ذلك  
 ببيع شراؤه الكافر عبدا مسلما بدليل ما قدمنا من الاجماع ونفي الدليل الشرعي ببيع قوله ثم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
 سبيلا لان عام في جميع الاحكام ويخرج على الخالف بما رده من قوله الاسلام بجلوا ولا يعل عليه اشرطنا ان يكون المعقود عليه معلوما



# من الغينة

من الغينة

لا العقد على الجهول باطل بخلاف لا نه بيع الغرض فلو قال بعثت عبدا او ثوبا وبيعت فلان سلعت له لم يبيع بل لا بد من علم المشتري  
وعلم مقداره واصنافه ان كان حاضرا ظاهرا او بغير الجهر فخصيص العين بالصفة او المبلغ او بهما بالقول ان كان غائبا وبديل على  
جواز بيع الاشياء الغائبة اذا علمت ما ذكرناه من الاجماع المأخوذ كره وظاهر قوله نعم واحل الله البيع وقوله الا ان يكون تجارة عن تراضكم  
ويجوز على الخلاف بما روي من قوله من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ويدخل فيما قلنا مجاز بيع الاعوى شراؤه سواء ولد مخ  
او عوى بعد صحة بيعه في خصوصه المبيع وانتقاله الى من يشتري به يدخل فيه ايضاً المبيع اذا استثنى منه شيء معين كالشاة الا اذا سها  
او جلد ما او دبها والشجرة الا الشجرة الفلانية لان ما عدا المستثنى من الحال هذا معلوم واعتبرنا ان يكون مفقداً راعى تسليمه تحفظاً  
مما لا يمكن ذلك فيه كالسك في الماء والطير في الهواء فان ما هذا حاله لا يجوز بيعه بخلاف لا نه من بيع الغرض وقد مضى فيما قلناه  
بيع الابن وقد روي اصحابنا جواز بيعه في بيع معناه الصفقة بسلعة اخرى ببيع سلك الاجام مع ما فيها من القصد بديل على هذا الموضع  
المشار اليه في القران وانما العزبنا ما هذا الموضع لدليل قاطع والبيع لما ذكرناه في هذه الصورة ليس بغير لان ما ينضم في العقد اليه  
بخرجه من ذلك لهذا جاز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وذلك لا يجوز فيها منفردة عن الأصول سنة واحدة بشرط التيقن اجماعاً بخلاف لا نه يجوز  
بشرط القطع في الحال لجماعاً ولا يجوز بيعها مطلقاً وفي ذلك خلافه دليلنا عليه لجماع الطائفة ويجوز عندنا خاصة بيعها مطلقاً سببه  
فصلها لا نه ان خاست في سنة ذلك في اخرى ظاهراً لقران ودلالة الاصالة لان على ذلك بعد لجماع الطائفة فاذا بدا صلاحها وانقضت  
العامه جاز بيعها على كل حال مطلقاً وبشرط القطع والقبض بديل ما ذكرناه في المسئلة الاولى لما ذكرناه من الشرطين وهي ان يبيع  
بيع جيل المجلد هو نتاج النتاج عن بيع الملايح وهو ما في بطون الامهات وعن بيع المضامين وهو ما اصلاب الفحول لان ذلك يجوز  
عن مفقود وعلى تسليمه لذلك فهو ايضا عن بيع اللبن في الضرع الصوي على الظاهر لا نه لا يجوز لان فان تركا وافر احدهما صاعراً فقد  
على تسليمهما الاختلاف بينهما بما يحدث بعدهما والليها لانه بالمبيع فهو عن بيع الحضا على احدا لثا وبديل هو ان ينعقد البيع على ما يقع عليه القضا  
والليها لانه باليمن والاحل ايضاً عن بيعتين في بيعه بخوانه يقول بعثت كذا بدنيا الى شهر بدنيا الى شهرين فيقول المشتري  
قد قبلت كذا شرط ان يكون منتفعا به بخوانه اما لا منفعة فيه كالحشر وغيرهما وقد ناكبونها مباحة تحفظاً من المنازع المحرمة وبديل  
في ذلك كل بخبر لا يمكن تظهير الا ما اخرجنا للدليل من بيع الكلب العلم للصيد الزيت الجوز للاستسقاء به بخوانه السماء وهو اجماع الطائفة  
ويجوز على من قال من الخالفين يجوز بيع الكلاب مطلقاً وبيع سرقين ما لا يؤكل لحمه ببيع الخمر بوكالة الذي على بيعها بما روي من قوله  
ان الله اذا حرّ شيئا لم يحرّمه منه ويحرم على من منع من جواز بيع كلب الصيد الزيت الجوز للاستسقاء به بخوانه اللبثين قد علمنا ما روي  
روى عن جابر بن انس عن النبي عن من الكلب ان يكون للصيد كما روي ابو علي بن ابي حمزة في كتابه الا وضاح من انه اذا رن في الاستسقاء  
بالزيت الجوز هذا بديل على جواز بيعه لذلك اعتبرنا حصول الاجاب من البايع والقبول من المشتري بخوانه القول بانفقاده لا ينافي  
من المشتري الاجاب من البايع وهو ان يقول بعينه البت فيقول بعثت فانه لا ينعقد بذلك بل لا بد ان يقول المشتري بعد ذلك  
اشتريت او قبلت مخي ينعقد احترازا ايضاً عن القول بانفقاده بالمعاطاة بخوانه يدفع الى البقعة قطعة ويقول اعطني بقلا فيعطيه  
ذلك ليس ببيع وانما هو امانة للتصديق على ما قلناه اجماع المشار اليه ايضاً في الاعتناء بجمع على صحة العقد وليس على صحة ما عداه ودليل  
لما ذكرناه هو عن بيع الملامسة والمنا بدة عن بيع الحضا على التا وبديل لا خرد معروف لان يجعل للشيء والبذلة لقاء الحظ  
بيعا موجبا واشترطنا عند الاكراه لان حصوله مفقود للعقد بخلاف ما استنفنا الموضع المخصوص هو الاكراه في حق بخوانه الخا  
على المبيع لا يبقا ما يلزم من حق لا نه يبيع البيع معه بخلاف بخوانه بشرط في الرطب ان يصير ترواج الحصران يصير عبدا وفي الزرع  
يشترط مثلان بسلع في رتبة مثلا على ان يكون حاداً فانه المستقبل من شجر معين لان ذلك غير مفقود على تسليمه هذا قد دخل فيما  
قد سناه ومنها ما هو صحيح والعقد معه كك هذا على ضربين احدهما خلاف فيه بخوانه بشرط في العقد بان يقتضيه او بالمتعاقدين  
مصلحة فيه مثلان بشرط القبض وجواز الانتفاع ولا جلد الخيار والرهن والكفيل الثاني فيه خلاف وهو ان يشترط ما يمكن تسليمه  
بخوانه بشرط ما على ان يخطب البايع او يصبغه او يبيعه شيئا اخر او يبتاع منه ان يبيع بشرط على المشتري واليمن عليه في وقت  
كان المبيع له فان يشترط على مشتري بعد عقده بديل على صحة العقد مع ذلك اجماع المأخوذ ذكره وظواهر الفزان ودلالة الاصل  
ويجوز على الخلاف في صحة هذه الشروط بما روي من قوله المؤمنون عند شروطهم ومن قوله الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمنع منه كتاب  
ولا سنة وبما روي من خبر جابر بن النبي كما انبأ عنه الجعيري بكونه بشرط ان يحمله عليه الى المدينة وانه اجاز البيع الشرط من الشروط ما  
هو اسد بخلاف غير مفقود في ذلك خلاف بخوانه بشرط ما يحل بقبضه العقد مثل ان لا يقبض المبيع او لا ينفع به او يشترط ما

من الغينة

# كتاب البيع

بجاء السنة بخوان يشترط بايع العبدان يكون ولاؤه اذا اعتق وبذل على صحة العقد ما تدمن من الاجماع وظاهر القرآن ودلالة الآية  
ويجوز على الخالف بما رده من خبره يرد وان مولاها شرط على عاقبة حين اشتريها ان يكون ولاؤها لها اذا اعتقها فاجاز النبي البيع  
وقال الولاء لمن اعتقها فقد شرط واعلم انه قد يخرج عن مواله على سوا هذه هوان بن زيد على المشتري قبل العقد بعد استيفاء الثمن والاشهاد  
له بالبيع ونوع من البيع على بيعته هوان يعرض على المشتري مثله اشتراه بعد العقد قبل ان يرضى عن البيع هوان بن زيد في الثمن من لا  
ويجوز في الشراء ليجوز المشتري ان يبيع حاضر لباد وهو ان يصير مولا له يترتب بما معه حق يكتفي به حتى يتركه يبيع بنفسه حق يكون  
للمارس منه ردق ورج ونوع من تعلق الركبان للمشتري منهم وقال فان تعلق متلوا فاحل للسلعة بالخيار اذا ردها السوق الا ان ذلك عندنا محذور  
بوجع مزاج فادونها فان زاد على ذلك كان جلبا له لم يكن تعلقا وكل هذا المتأخر لا يدل على صحة العقد بالبيع اذا وقع مع شيء منها ما عرف ذلك  
افشاء الله وما شرط له من موقوف مسقطا للخيار في نفسه وما نحن في ذكره فافضل كل خيارا الخيار مسقطا له اذا صح العقد ثبت لكل واحد  
من المتبايعين الخيار باحدا مؤجته احدهما اجتماعهما في مجلس العقد هذا موخبا المجلس لا يعطى الا باحدا من غير تخيير ولا خلاف  
ان يفارق كل واحد منهما صاحبه بخطوة فضاء عدا عن ايتارها والتخاير على صوتين تخاير في نفس العقد تخاير بعد قال وان يقول للبايع  
بعك بشرط ان لا يثبت بيننا خيارا للمجلس فيقول المشتري بك والثاني ان يقول احدهما لصاحبه المجلس اختر عني ارضا العقد يدل على ذلك  
اجماع الطائفة ويصح على الخالف بما رده من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ما لم يتفرقا ما لم يتفرقا وذلك لا يجوز الا بعد وجود  
البيع منها لا ان اسم مشتق من فعل كالضارب القاتل ثم اثبتها الخيار قبل التفريق وان لم يحصل به ما ذكرناه ثم استثنى بيع الخيار  
وهو الذي ثبت فيه الخيار بما تدمن من حصول التخيير في خبر اخر ما لم يفترقا عن مكانهما فاذا تفرقا فقد جيل لبيع وفي اخر ما لم يفترقا قد  
يكون بيعهما عن خيار فان كان بيعهما عن خيار فقد جيل لبيع في اخر ما لم يفترقا ويقول احدهما لصاحبه خذ وحل لفظ المتبايعين في الاول  
على المتبادر من غير صحيح لما ذكرناه في الزايات الاخرى لا من قال لعبد ان بعك فانتهى ثم ساءم عليه لم يفتقر بلا خلاف ولو ساءم ذلك  
في الجزع جازا لكان الاصل الحقيقة ولا يجوز العقد لغيرها الا لدليل ما يتعلق من تفرق خيار المجلس في قوله في بعض لخبث المتبايعين  
ما لم يفترقا ولا يجل له ان يفارق فحشيت ان يستفاد قولهم انه ثبت الاستقالة في المجلس ذلك انما يثبت في عقد لازم لا دلالة فيه  
هو بان يكون دلاله عليهم اولى لان المراد ولا يجل له ان يفارق فحشيت ان يفارق فثبت له من خيار المجلس فغير عن الفسخ بالاستقالة  
وقلت ذلك لا يبرهن احدهما انه ذكرهما في يوث بالتفرق والاستقالة ليست كذلك انما الذي يوث بالتفرق هو الفسخ بحق خيار المجلس  
والثاني انه نوع من المفارقة خوفا من الاستقالة والاستقالة لغيره هي عما لان الاستقالة لغيره اجتهاد انما المتيقن عنه مفارقة المجلس خوفا  
من الفسخ بحق الخيار لا انه ما مودبا سببا لصاحبه اعتبارا وصفا والسبب الثاني للخيار اشتراط المدة ويجوز ان يكون ثلثة ايام فادونها بلا  
خلاف ويجوز الزيادة على الثلاث ويلزم الوفاء بذلك لا يفسد به العقد بدليل اجماع الطائفة ويدل على صحة العقد بظاهر القول  
ودلالة الاصل بجمع على الخالف فيجوز اشتراط ما زاد على الثلث بقوله الموصوفين وطهم وبقوله الشرط جائز بين المسلمين لم يمنع منه كذا  
ولا سنة وما ذكر من قوله الخيار ثلثة خبر واحد ثم اذا لم يمنع من التصانصها لم يمنع من الزيادة عليها فان شرط الخيار ولم يعين مالا استبر  
بدليل الاجماع المتكرر ولان الثلث هي المدة المعهودة في الشريعة لضرب الخيار والكلام اذا اطلق حمل على المعهود ولان العيوب في الحيوان  
لما كانت خفية في الثوبين فيه اولى من منع منه ما لم يمنع في غيره ولا يمنع ان يثبت هذا الخيار من غير كمال ثبت خيارا للمجلس ينقطع هذا الضمان  
الخيار باحدا ثلثة اشياء انقضاء المدة المضربة له بلا خلاف والتخاير في اثباتها بدليل الاجماع من الطائفة على ذلك والتفرق في البيع وقال  
للبيع ليجبك بالثمن ومضى على البيع الصبر عليه ثلثا ثم هو بالخيار بين فسخ العقد مطالبة هذا اذا كان المبيع مما يبيع بقاءه فان لم يكن  
كذلك كالحضرة فعليه الصبر يوما واحدا ثم هو بالخيار على ما بيناه وهذا المبيع في هذه المدة من مال المبتاع وبعدها من مال البايع يد  
على ذلك كله اجماع الطائفة السبب الثالث خيار الزيادة في بيع الاعيان الغائبة لانه لم يتقدم من المتبايعين او من احدهما دونهما وقد دللنا  
على صحة هذا البيع فيما تقدم وينقطع هذا الخيار بغير حكمه باحدا من احدهما ان يرى المبيع عين ووصف بدليل اجماع الطائفة  
فيجوز الخيار ما ذكرناه يحتاج الى دليل لا بدليل عليه الثاني ان يترك خلاف ما وصف وبهمل الفسخ لانه على القود واعلم ان ابتداء المدة للخيار  
من حين التفريق لا ابدان لان من حين حصول العقد لا انما يثبت بعد ثبوت العقد هو لا يثبت الا بعد التفريق فوجب ان يكون الخيار  
ناجيا من ذلك لوقت يدخل خيارا للمجلس في جميع صفات البيع السلم وغيره لاجماع الطائفة على ذلك وكذا خيار الشرط لما تدمن الاعقد  
الصفه فان ثبت الشرط لا يدخله بلا خلاف ولا يدخل خيارا للمجلس فما ليس ببيع من سائر العقود بدليل اجماع الطائفة ويصح على الخالف ان  
من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا يخصص ذلك المتبايعين مدون غيرهما من ادعى حوله ذلك فيما ليس ببيع فعليه الدليل لا مانع من دخول

في خيار الخيار  
مسقطا

## مَنْ الْغُنَيْرُ

جاء الشرط بما ليس به بيع وقوله المؤمنون عند شروطهم يدل على ذلك من له الخيار ولو اضره بالفتح جازع لم يقتض له حصواً جنة كذا الفسخ بالبيع سواء في ذلك قبل القبض بعد لان حق الفسخ بالخيار فهو من مال البائع الا ان يكون المبتاع قد احدث فيه حداً يدل على الرضا فيكون هلاكه من ماله وان اذ على المشتري مدة الخيار لم يكن ما يؤا ويلحق به الولد يكون حراد يلزم العقد من جهة على ما قد تناكلك ذلك بدليل اجماع الطائفة ولم ينفخ جنى البائع ولو شاء مد بطاغم ينكر لانه لا يدل على ذلك فان منخ البائع العقد لزوم بجهة الولد للمشتري وعشر قيمة الا انه ان كان شريكاً و نصف عشر قيمتها ان كان نيباً لاجل الوطى بدليل اجماع المشار اليه بخيار المجلد الشرط مودد بدليل اجماع الطائفة ولا نرا ان كان حقاً للبيت من كتاب جوفه لفظ القرآن وان اذن من له الخيار واعني عليه انتقال الخيار الى وليه بدليل اجماع المشار اليه بالسبب الرابع للخيار وهو عيب ان كان في البيع قبل قبضه بلا خلاف لا يقطع الا باحد اوصاف خمسة احدها اشتراط الزمان من العيوب حالة العقد فانه يبرأ من كل عيب ظاهر كان وباطناً معلوماً كان وغير معلوم جواً فان كان البيع ابيغره بدليل اجماع الطائفة ويصح على الخالف بقوله المؤمنون عند شروطهم وقوله الشرط جائز بين المسلمين فاما يمنع منه كتاب لا يستوثقنا منها تلخيص الرد مع العلم بالبيع انه على الفور بلا خلاف وثالثها الرضا بالبيع بلا خلاف يصاد بها احد عيب عن المشتري وليس له بهنا الا الارش وهو ان يرجع على البائع من الثمن بمقدار ما نقص من قيمة البيع صحيحاً الا ان يكون البيع حلياً او ائنة من الذمب لفضته فكم بيع بجنه فان اخذ الارش لا يجوز ان يؤخذ ذلك اليه من الربوا والاولى منخ العقد واستنبأ من ليس من جنس البيع ليس من ذلك خامسها التنزه في البيع الذي لا يجوز مثله الا بمالك الا ان الحاصل له بعد العلم بالبيع يمنع من الرد في من العيوب لا يفسد جنى المطالبة بالارش لان الضرر لا لا اضره بالبيع الا بالبيع كذا حكمه ان كان قبل العلم بالبيع كان ما غير البيع بزيادة منه مثل الصبح للثوب وبقضاء منه كالقطع له فان لم يكن كذلك فله الرد بالبيع اعلمه مالم يكن البيع ائنة فطما فان ذلك يصح من رد ما بقى من العيوب الا الجحد فانها تهره بهما نصف عشر قيمتها لاجل الوطى على ما مضى كل ذلك بدليل اجماع الطائفة واحداث السنة المجنون والخدام والبرص فانه يبرء بركة احده من ذلك لعل لانه الى مدة سنة اذ لم يمنع من الرد مانع بدليل اجماع المشار اليه بقره والشفا المصراة ومما صانع من تراءد برعوض لبن الضرر بدليل هذا اجماع ويصح على الخالف بما رده من قوله من اشترى ثياباً مصرافه هو بالخيار ثلثة ايام ان شاء ما سكرها وان شاء ردها وصاعاً من ثمره في رواية اخرى وبروا ان كان العيب في بعض المبيع فله ارشاً وردد الجبيع ليس له بالبيع خاصة بدليل اجماع المشار اليه ويصح على الخالف بقوله لا ضرر ولا ضرار في رد المبيع خاصة اضرار البائع ولا يمنع من الرد في الرد الزيادة المفصلة الحاصلة من البيع في ملك المشتري كالثمرة والنتاج من رد ذلك دون البائع بدليل اجماع البائع ويصح على الخالف بقوله لا ضرر ولا ضرار ومن اشترى ثياباً مصرافه ثمانية عشرة كان غايته في الضرر وبهية عن تلقى الركبان وقوله فان تلقى متلقى بضاحل لسفينة اذ اخل السوق لانه انما جعل لاجل العين ففسد كما هو الربوا ثبت في كل كبد موزون سواء كان مطعوماً او غير مطعوماً بالضرر بعله بدليل اجماع الطائفة فلا يجوز بيع بعضه ببعض اذا اتفق الجند وكان في حكم المتفق كالحظية والشعر عندنا الا بشروط ثلثة زائدة على ما مضى المحلول لنا في نسبتنا التماثل في المقدار والتفاضل قبل الافتراق بالكدان بلا خلاف الا من مال كفاً فانه قال ان كان احداً ليعوضين مضوا جاز بيعه باكثر من وزنه يكون الزيادة قيمة الصنعة ويصح عليه بما رده من قوله لا يبيعوا الذهب للذهب الا الورق الا سواً مبيعاً من بعضنا فاما قول ابن عثارة من وافق من الصابة يجوز ان التقاضل فقد افقنا فنقد فرض حصل اجماع على خلافه فان اختلف الجند في كان احدهما زهبا والاخر فضة سقط اعتبار التماثل بلا خلاف كما ما اعتبار المحلول والتفاضل ههنا فهو الا حوط ويصح البيع من دونهما وان كان مكرهما بدليل اجماع الطائفة ويصح على الخالف بما رده من قوله فان اختلف الجندان يبيعوا كيف شئتم وان كان احدهما ذهباً فضة والاخر معاً فلهما سقط اعتبار الشرط الثلاثة بلا خلاف وقد روى اصحابنا انه اذا اتفق كل واحد من العوضين في الجند فاضيف الى احدهما ما ليس من جنسه سقط اعتبار التماثل في المقدار ومثل بيع دينار ودرهم بدنانير او بددين والفرس درهم ونوب بالدين ويطر على ذلك بعد اجماع المشار اليه في القرآن ودلالة الاصل والتمان اجناس مختلفة فلم ابل جنس منفرد عربيها وتجانسها ولحم البقر كل عربيها وجوامسها ولحم الغنم نصف احدها منها ومعرفها ولحم البقر لوصف مثلا نظري حكم لبن هذه الاصناف في الاختلاف حكماً يدل على ذلك اجماع الطائفة ويطر هذا لحوم الاجناس مختلفة يفرز كل جنس منها باسم حكم في الزكاة فكانت تابعة في الاختلاف ولا يجوز بيع اللحم بالجوان اذا اتفق الجند بدليل اجماع الماصي كره ويصح على الخالف بما رده من هنيه عن بيع اللحم بالجوان فاما اذا لم يكن من جنسه فلا بأس ببيعة لاجماع الطائفة وظاهر القرآن ودلالة الاصل يجوز البيع بالجوان متماثلاً ومتفاضلاً سواء كان صحيحاً او كبيراً انقل المثل ما قلناه في المسئلة الاولى ولا يجوز ذلك نسبة في الظن من دوايات اصحابنا وطريقة الاحياط تقضي لمنع منه ويصح على الخالف بما رده من قوله الجوان بالجوان واحد باثنين لا بأس به نقداً ولا يجوز نسبة نه عن بيع المتماثل وهو بيع

في رد ما بقى من العيوب  
 الا الجحد فانها تهره بهما  
 نصف عشر قيمتها لاجل الوطى  
 على ما مضى كل ذلك بدليل  
 اجماع الطائفة واحداث السنة

# كتاب البيع

السنابل التي انعقد فيها الحيا شدد يجب منه ومن غيره ومن بيع الزاينة وهو بيع التمر على رؤوس الخيل تمر منه ومن غيره لان ذلك لا يؤمن فيه الربو ودخس في البيع الغرابة وهي جميع عرثها الخلة يكون الانسان في بشاعة اوجه ذاه ويثق عليه خوله اليها فيعتلها منه بخصها ثم بدليل الاجماع من الطائفة على هذا التفسير قد خسر ابو عبيد العربية بما قلناه ويحج على الخالف بما روه من انه ينف عن بيع التمر بالتمر وخص في الغرابة ان يباع بخصها ثم باكلها اهلها وطبا وهذا نص لا يجوز بيع الرطب بالتمر في غير الغرابة مما قلناه ولا متفادلا بدليل الاجماع المشار اليه يحج على الخالف بما روه من انه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال يفتقر الى تفصيل ذاجف فقلت له نعم فقلنا فلا نأما معدا التمر من الثمار فلا يضر صحا بنا في المنع من بيع رطبه بيا فستو يدل على جوازه ظاهر لقضائنا ودلالة الاصل حمله على الرطب من ذلك عندنا لا يجوز ولا باعنا بيننا لوالد ولد والسيد عبده والزوجه وزجته والمسلم والمحرر بدليل اجماع الفقهاء وبه يخص ظاهر لقضائنا في تحريم الرطب على التمر وانما الغرض من بيع الرطب من غير جسد من المنكر من اختصاصا بمكلف من مكلف ففصل واما السلف فشرائطه الزاينة التي تخصه بغيره فكل الاجل المعلوم وذكر موضع التسليم ان يكون داسا لئلا يمتدوا وان يقبض ففصل بدليل الاجماع من الطائفة ولا خلاف في صحته مع تكامل هذا الشرط ولا دليل على ذلك اذ لم تكامل يحج على الخالف بما روه من قوله لا يتابعوا الى الحصة ولا الى المديون لكن الى شهر معلوم وهذا نص لا يجوز السلف فيما لا يتضبط بوصف يتميز به كالمجنونات والمركبات والخمر والحم يبا كان او مطبوخا ودعا بالماء ولا في العدة فان كل يجوز البيض لا ذنا ويجوز السلف في الحيوان بدليل الاجماع المشار اليه يحج على الخالف بما روه من امره حين راو تجتنب بعض الحيوان ان يباع البعير بالبحيرين بالابرار في حرج المستد لا يجوز لمن اسلم في شئ بيعه من السلم البية لا من غيره ببل حلول ابله وقد خلت في ذلك الشركة فينه والتولية له لانها بيع فاذ حل جاز بيعه من السلم بهما فقلت منه باكثر من غير جسته من غير السلم البية مثلك ذلك واكثر منه من جسته غيره بدليل اجماع الطائفة وظاهر لقضائنا ودلالة الاصل الا ان يكون السلم فيه طعاما فان بيعه ببل فبضه لا يجوز لاجتماعه ما لم يمتدنا ويجوز الا قاله على كل حال لانها من فضيلة يبيع ويحج على الخالف في ذلك بما روه من قوله من قال فاد ملة يبيع اقاله الله فبضه يوم القيامة واد الله نفسه هو العفو والرضوخا يكون الا قاله في البيع كد على هذا لا يجوز الا قاله باكثر من الثمن او بقل لعجز عنه واد اجن بالسلم فيه فلا يحل لم يلزم المشتري بقوله لانه لا يمنع ان يكون له في تأخير عرض لا يظهر لغيره ولا ان اخباره على ذلك يحتاج الى دليل ويجوز الترخي على تقديم الحق عن ابله فبضه البعير ومنه بدليل اجماع المشار اليه لا نأما مع من ذلك يحج على الخالف بما روه من قوله المؤمنون عند شروطهم وقوله الصلح جائز بين المسلمين الا لم يحرر حلالا وحلالا ما ما تأخير الحق عن ابله بشرط الزاينة فينه فلا يجوز بل خلاف لانه دبا وفضلان فاما يتعلق بالبيع من الاحكام فقد مضى في خلال الفضول لمقدته منه ما يناسبها وبقي ما نذكر منه اللايق بغيره لكتابنا اعلم ان من حكم البيع وجوب تسليم المعقود عليه في الحال دال بشرط التاجيل بل خلاف فان نشأنا وقال كل منهما الا سلم حتى يتم وهما الحاكمان الجار البائع على تسليم البيع او لان الثمن انما يتحقق على البيع فوجب الجبار على تسليمه ليشق الثمن فان امتنع البائع من التسليم حتى هلك البيع فبطلت له من ماله على كل حال يبطل العقد لعدم تسليمه ان كان بفضه المشتري فذلك قد لم البيع فذلك من ماله دون ماله البائع سواء كان قبضه وصح تركه في يد البائع القبض فيما لا يمكن نقله كالارضين الخلية ورفع الخطر وكذا حكم ما يمكن ذلك منه ما يتصل بها من الشجر ثمرة المقل به والبناء فيما هذا ذلك لحويلة النقل كل ذلك بدليل اجماع الطائفة ويكره بيع المراجعة بالثمن كقولهم ثمن هذه السلعة كذا وقد بعتموها ابرار مالى ورج درهم في كل عشرة والاولى تعليق الرج بعين البائع ومن ابتاع شتا بشم مؤجل لم يجز ان يبيع مراجعته حتى تجزى ذلك فان دله مجزى بالاجل صح البيع بلا خلاف الا ان المشتري ما علم ذلك كان بالحناء بين ان يدفع الثمن حالا وبين ان يرد بالعيب ان ذلك تدليس في الثمن ومن قال لغيره هذه السلعة على بمانه بعتموها برجع درهم في كل عشرة فقالا شترينه ثم قال غلط بل اشترينها بشتين فالبيع صحيح لانه لا دليل على فساد والمشتري بالحناء بين ان باخذها بمانه وعشرة لانه العقد على ذلك وقع وبين ان ترد ماله ان ما علمه من النقص في الثمن يحل له رد ماله ما شاء ومن حط من الثمن بعد لزوم العقد شيئا واداد البيع فراجحة لم يلزم حطه بل تجزى ما وقع العقد عليه لان الثمن قد استقر من قال ان الخط بعد لزوم العقد يلحق به فعليه الدليل اما اذا كان بحسب جرة القصادة مثلا والاطراف في بيع المراجعة قالوا صا على كذا ولم يقل شترينه من مائة بشرط حكم البائع والمشتري في الثمن فالبائع فاسد لما قد متنا من الجحالة بالثمن فان راضيا باقتاده الحكم المشتري بالقيمة فما فوئها او حكم البائع بالقيمة فادونها مضى حكمها بانه ان حكم البائع باكثر والمشتري باقل لم يضر قد قدمنا ان تعليق البيع بلعين يمتن كقولهم بعنا الى مدة كذا بكذا والى ما زاد عليها بكذا بفسد فان راضيا باتمامه كان للبائع اقل الثمنين في ابله الجار بدليل اجماع الطائفة على ذلك قد قدمنا ان من جمع في صفقة واحدة بين شيتين يبيع ببيع احدهما دون الاخر فنقد البيع بما يبيع منه فاذ ثبت ذلك

في البيع



مِنْ لُغَيْنِ

[illegible]

بلخ

# كتاب البيع

من علم بالبيع بعد التبين المتداوله بلا خلاف وان كان حاضرا في البلد كذا حكم المسافر اذا قدم والصغير اذا بلغ ولم يمنع ما ذكره مؤلف من شرط المشترى  
 من استحقاقه واشترطنا عقد محضر عن الثمن لا نزل بملك لا خندا زاد في المشترى ما بذل للبائع فاذا انعقد عليه ذلك سقط عنه من الثمنه سوا كان  
 محضره يكونه معصرا لكونه ما وقع عليه العقد وبعضه غير مملوك القيمة وفقد فقد عينه بلا خلاف فيقول ذلك واما احكامه فله في محضره  
 من البلد التي هو فيه حق من ثلثة ايام ومقدارها احتيا من مصر اخر فلم يحضره حق من ثلثة ايام ومقدارها احتيا من مصر اخر فلم يحضره حق من ثلثة ايام وهذا  
 ما لم يود الصبر عليه في غيره فان ادعى الى ذلك بطلان الثمنه بدليل الجاع الطائفة وان كان الثمن مؤجلا فهو على الشئ كل يلزمه اقامة  
 كيد به اذا لم يكن ملبا وهذا لا يتفرع على من ميب من قال من اصحابنا ان الحق للثمنه لا يقطع بالتأخير وانما الباع من الثمن بعد ترو  
 العقد فهو للشرى خاصة ولم يقطع عن الشئ لانه انما ياخذ الثمن الذي نفع الباع عليه ما يقطع بعد ذلك به بجملة لا دليل  
 على لحوثها بالعقد اذا تكاملت شروط استحقاق الثمنه مستحقه في كل بيع من الارضين والجوان والعروض كان ذلك مما يحتل الثمنه  
 او لم يكن وهذا هو المذهب الذي تقدم الاجماع عليه من اصحابنا ويوجب على الخالف بما روده من قوله الثمنه فيما لم يقسم ولم يفصل بقوله  
 الثمنه في كل شئ على انه يقال لهم ان كنتم تدعون ان الثمنه وجبت لادخاله الضرع على الشئ كان هذا المعنى حاصله في ناسا لم يبق  
 لوكم القول بوجوب الثمنه فيما وقولهم من صفه الضرع الذي تجب الثمنه لانه ان كان يكون حاصله على جهة الدوام وهذا لا يكون  
 الا في الارضين ليس في لان الضرع المقطع يجب ايضا ان لا يتعقلا وشرعا كاللزام فكيف وجبت الثمنه لانه احداهما دون الاخر  
 ان فيما عدا الارضين ما يعدم كدوامها ويدوم الضرع بالشرية فيه كدوامه كالجواهر وغيرها ومن اصحابنا من قال لا يثبت حق الثمنه  
 الا فيما يحتل الثمنه شرعا من العقار والارضين ولا يثبت فيما لا يحتل الثمنه من ذلك كالحايات والارحمة ولا فيما يتقلد بحول الاعلى  
 وجه البيع للارض كالشجر والبناء والثمنه مستحقه على المشترى دون الباع وعليه لذلك للثمنه بدليل الجاع الطائفة ولا نفي ذلك العقد  
 والثنيع باخذ منه ملكه بحق الثمنه فيلزم دونه وان كان الشرية غير كمال العقل فلوليها في الناطقة في امور المسلمين المطالبة بالثمنه  
 بدليل الجاع المشار اليه في بيعه على الخالف بقوله الثمنه فيما لم يقسم ولم يفصل اذا ترك الولي ذلك فلا يصغر اذا بلغ والمجنون اذا عقل  
 المطالبة بدليل الجاع المتكرر ولان ذلك حق له للولي ترك الولي لا يستيفانه لا يؤثر في اسقاطه اذا غرس المشترى بنى ثم علم الثمن  
 بالشرع وطالب بالثمنه كان له لجباؤه على قلع الغرس البناء اذا رده عليه ما نقص من ذلك بالقلع لان المشترى فعل ذلك في ملكه فلم يفسد  
 فاستحق ما ينقصه القلع ولا نفي خلافه في ان له المطالبة بالقلع لان المشترى فعل ذلك في ملكه فلم يك متعديا فاستحق ما ينقصه القلع كانه  
 لا خلاف في ان له المطالبة بالقلع اذا رده ما نقصه ولا دليل على وجوب المطالبة اذا لم يرد واذا استهلك الباع لا يفعل المشترى اعمه هو قبل  
 علمه بالمطالبة بالثمنه فليس للثمنه الا الارض الا لان من مدهم بعد العلم بالمطالبة فعليه ان يرد ما كان بدليل الجاع المشار اليه في  
 عند المشترى البيع على شرط البرائة من الضيوع او علم بالبيع وهو لم يلزم الثمنه ذلك بل متى علم بالبيع المشترى ان شاء ما اذا اختلف المتباين  
 والثنيع في مبلغ الثمن وفقد البينة فالقول قول المشترى مع يمينه بدليل الجاع المتكرر وهو الثمنه موثوقه بعض اصحابنا القوم  
 الميراث وعند بعضهم لا توثق وفصل في القرض القرض جائز من كل مال للشرع فلا يجوز للولي والموصي ان يرضي بالانفاق الا  
 ان يتجان ضياعه ببعض الاستبا فحفاظ في حفظه ما قرأه في القرض فضلا كثيرا وتوجب جليل ويكره للمراة يستدين ما هو غرضه  
 يحرم عليه ذلك عليه مع عقد القعدة على قضاءه وذلك في الضرورة اليه كل يجوز السلم في يجوز السلم اقراضه من المكيل والمودون و  
 المذوع والجوان وغير ذلك لان الاصل الا باحتوا للمنع يحتاج الى دليل يوجب على الخالف بالاخبار الواردة في جواز القرض والحث  
 على ضله لانها غايه لا تخصيص فيها وهو مملوك بالقبض لا نفي خلافه في جواز القرض فيه بعد قبضه لو لم يكن مملوكا لما جاز ذلك غير محقق  
 ان يقرض غيره مالا على ان ياخذ في بلد اخر او على ان يباذله في بيع واجارة او غيرها بدليل الجاع الطائفة ولان الاصل الا باحتوا  
 المنع يقتضي دليل شرعي يحرم اشتراط الزيادة فيما يقضيه به سواء كانت في القعدة او الصفة ويجوز ان ياخذ المقرض خيرا ما كان له من  
 غير شرط ولا فرق بين ذلك ان يكون عادة من المقرض لم يمكن بدليل الجاع المشار اليه لان الاصل باحتوا للمنع ان كان للدين مثل  
 بان يكون مكيلا او مودنا فتضاه بمثله لا قيمته بدليل الجاع المتكرر ولا نفي ان قضاها بمثله بوثقة بيقين وليس كذلك ان قضاها  
 بقيته فاذا كان مما لا مثل له كالمشايخ الجوان فتضاه بغيره فيستلجحل المطالب الدين بعد المطالبة به لغرض يكره لصاحبه لطلبه لطلبه  
 عنه وظن حاجته من هو عليه الى لا يتقارن به ويحرم عليه ذلك مع العلم به من عن الوفاء لقوله نعم وان كان ذو عسرة فنظرة الى بتره ولا  
 يحل له المطالبة في الحرم على حاله يكره له القرض عليه فان قول لم يجز له ان يقيم اكثر من ثلثة ايام ويكره له قبول هديته لاجل الدين والاد  
 به اذا قبلها الاحتياط من جملة ما عذب مكل ذلك بدليل الجاع المشار اليه لا يجوز لصاحب الدين والاولى ما قبلها الاحتياط من جملة

في البيع

## مِنْ الْغِنَاءِ

ما عليه كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه لا يجوز لصاحب الدين المؤجل أن يمنع من موعليه من السفر ولا أن يطالبه بكفيل ولو كان  
 سفره إلى الجهاد ولو كانت مدته أكثر من أجل الدين لأن الأصل براءة الذمة من الكفيل وهو جواز المطالبة به يفترض إلى ليله لا أنه لا  
 يستحق عليه شيئا في الحال فلا يستحق المطالبة بأداء الكفيل وهو جواز المطالبة به يفترض إلى ليله لا أنه لا يستحق عليه شيئا في الحال  
 فلا يستحق المطالبة بأداء الكفيل بغيره استخلاف الغير المنكر لأن في ذلك تضيق الحق وتضييق للمدين الكاذب ومحق حلف لم يجزها  
 الدين أنا ظفر بشيء من ماله أن يأخذ به قضا بحقه يجوز له ذلك إذا لم يحلف إلا أن يكون ما ظفر به ودينه عند فانه لا يجوز له أخذ شيء  
 منها بغير إرضاء على حاله بدليل الإجماع المأخوذ عنه ونحو قوله تعالى أن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا استد  
 العبد بغير إذن سيده فلا ضمان عليه لا على السيد إلا أن يقتضي إرضاءه ولو فاء من ماله ما عليه من دين مؤجل بلا خلاف إلا من  
 الحسن المصغر ولا يحل له ماله من دين مؤجل بلا خلاف إلا ما داه بعض أصحابنا من طريق الأحناف أنه يصير حاله لا يثبت الدين في التركة إلا  
 إلا ما زاد جميع الودعة أو شيئا من عدلين منهم أو من غيرهم به مع ميم المديح فإن اقترع بعضهم ولم يكن على ما ذكره لزم من الدين بمقتضى  
 حصته من التركة ولم يلزم مقتضى ميراث المقتول عمدا ما يقضونه بينه وبين ميراثه الفوائد إلا أن يضمنوا قضاءه بدليل الإجماع المنكر بذكره  
 وفيه كذا في الزمان في لثريته عبادة عن جعل العين وثيقة دين إذا تعدد استيفاءه من موعليه مستوفى من ثمن العين ثم  
 صحته منه حصول الإيجاب القبول من جارية النضر وإن يكون المرهون عينا لا ديناً لا فائدة بينه وبين وثيقة عين في دين وإن يكون مما  
 يجوز بيعه لا أن يكونه بخلاف ذلك بناء على المصنوع من أن يكون المرهون ديناً لا عينا مضموناً كالمضموث مثلاً لأن الزمان كان على وجهه  
 إذا تلف لم يبيع لأن ذلك حق لم يثبت بعد أن كان على نفس الغير فكذلك لأن استيفاء نفس العين من الزمان لا يبيع وإن يكون الدين ثاب  
 فلو قال دمت كذا بعشرة فزمنيتها عند لم يبيع وإن يكون لأن ما عوض الفرض الثمن فالجزة وبنية المتلف وادش الجناية ولا يجوز أخذ الزمان  
 على مال الكفاية المشروطة لأن عندنا أن ذلك غير لازم على ما قدمنا وإذا فكما قلت هذه التردد واضح لزم من بلا خلاف ليس على صحة مع اختلاف  
 بعضها دليل ما القرض هو شرط في لزومه من جهة الزمان دون المرهون ومن أصحابنا من قال يلزم بالإيجاب القبول لقوله ثم وإذا  
 بالقضو قال هذا عقد يجب لوفاء به بالقول الأول هو الظاهر من المذهب لكفيله لا جاع إذا عين الخالف من أصحابنا ما به  
 نسبة لم يؤثر خلافه في دلالة الإجماع لأنه إنما كان حجة لدخول قول المعصومين لا لأجل الاجتماع ولما ذكرناه يستدل في المسئلة  
 لا جاع وإن كان بينهما من بعض أصحابنا فليست ذلك ما قوله ثم أوفوا بالعقود فلا يمنع ترك ظاهره للدليل استدانة القرض في الزمان  
 ليست بشرط بدليل إجماع الظاهر وابقوله ثم فإن مقتضى شرط القبض لم يشترط الاستدانة ويحجج على الخالف بما دونه من قوله  
 الزمان مجلوب مركوب ذلك لا يجوز بالأطلاق إلا للزمان أن يتصرف في الزمان بما يبطل حق المرهون كالبيع المجتهد الزمان عند آخره لقضو  
 فإن تصرفه كان تصرفه باطلاً ولم يفسخ الزمان لأن الأصل صحة القول بفسخه يحتاج إلى دليل شرعي ليس في الشرع ما يدل عليه إنما يفسخ  
 الزمان إذا فعل ما يبطل به حق المرهون منه ما ذكره ويجوز له الانقضاء بما عدا ذلك من سكتي الذم ودعاة الأرض خدمة العبد كبيع  
 الذمبة وما يحصل من صوت ونجاح ولبن إذا انفق هو المرهون على ذلك فواضياً وكذا يجوز للمرهون الانقضاء بالسكوت والزيادة والتخلف  
 والركوب والصوت واللبن إذا انت له الزمان وتكفلت بؤنة الزمان والادنى أن يصرف قيمة منافع من صوت ولبن في مؤنة وما فضل من ذلك  
 كان دهنه مع الأصل يدل على ذلك إجماع الطائفة فإن سكن المرهون الذم وأدفع الأرض بغير إذن الزمان ثم ولو جازة الأرض  
 والذم وكان الزرع له لا نعين ماله الزيادة حادثة فيه وهي غير متميزة منه ولا تجلي للزمان ولا المرهون وطى الجارية المرهونة فإن وطئها  
 الزمان بغير إذن المرهون ثم وعليه لتعذر فإن حلت أنت بولد فإن كان موسراً وجب عليه قيمتها بكون دهنها مكانها حرمة الولد وإن  
 كان معسر بعث دهنها جالها وجاز بيعها في الدين بدليل الإجماع المشار إليه فإن وطئها بأذن المرهون لم يفسخ الزمان حلت ولم تحل  
 لأن ملكها ثابت على ما بيناه فيما مضى إذا كان ثابتاً كان الزمان على حاله فإن وطئها المرهون بغير إذن الزمان فهو زان وولده  
 منها ذن يثأر دهنه مع ما كان لو طئ بأذن الزمان وهو عالم بخبره ذلك لم يلزمه مهر لأن الأصل براءة الذمة والزام المهر  
 يفترض له دليل شرعي أن أنت بولد كان حراً لا حقا بالمرهون بلا خلاف ولا يجب قيمته لأن الأصل براءة الذمة وشغلها بذلك يحتاج إلى  
 دليل ليس في الشرع ما يدل عليه دهن المشاع جاز كالمستوفى بدليل إجماع الطائفة وأية قوله ثم فإن مقتضى شرط القبض لا يجوز بيعه  
 المرهون في بيع الزمان بدليل الإجماع المشار إليه أي ما لا يصلح جواز ذلك المانع يفترض له دليل يبيح على الخالف بعموم الأخبار الواردة في  
 جواز التوكيل إذا كان الزمان بما يبيع اليد لقضائه لم يشترط بيعه إذ خيف منه أنه كان الزمان باطلاً لأن المرهون لا ينفع بهذا الحال هذا  
 إذن المرهون الزمان في بيع الزمان بشرط أن يكون ثمنه دهنها مكانه كان ذلك جازاً ولم يبطل البيع بدليل قوله ثم وأحل الله البيع ويحجج على

في البيع

بالخلاف

# كتاب التجا

الخالف قوله الوشوع عند شرحهم وان قال له ج الوهن بشرط ان يجعل غنه من بينه قبل حله لا نكره دليل على لزوم ذلك والوهن  
 في يد المرهن ان ملك من غير غنط فهو من مال الراهن ولا يقطع هلاكه غن من الدين بدليل الاجماع المشار اليه في صحيح على الخالف عما  
 دعه من قوله لا يعلق الوهن من صاحب المثلث رهنه له غنه وعليه غنه لان المراد بالغن الزيادة بالغن النقص والتلف قول الم  
 بالغن النقص والموت لا ينافي ما قلناه فيقول اللفظ على الامرين وايضا قوله الوهن من صاحب الميراث من ضمان صاحبه مضمونه قوله لا يعلق  
 اي يملكه المرهن ويخرج عليهم بقوله الخراج بالضمن وخلاصة ذلك ان للراهن بالاختلاف فيجعل يكون من ضمانه ولا ينافي ذلك ما رده  
 من ان جرد من مرسه عند انان فنفق من مال المرهن النقص عن ذلك فقال له يقطع لان المراد بذلك يقطع الثاني لان  
 الدين انما يقطع عند الخالف ان كان مثل قيمة الوهن وان كان لا يقطع الزيادة منه اذا كان اكثر فلو اراد ذهب حق من الدين لاستقيم  
 عن مبلغه وفضل الجواب قوله سقوط الحق من الوشيعه معلوم بالمشاهدة فلا ينافي في بيان غير صحيح لان تلف الوهن لا يقطع الحق  
 من الوشيعه على كل حال بل انما تلف الوهن وان تلفه اجتمع ان القيمة تؤخذ وتجعل هناك فادع ان يبين ان الوهن ان تلف من ضمان  
 خيانه سقط حق الوشيعه وان ادعى المرهن هلاك الوهن كان القول قوله يمينه سواء ادعى ذلك باظهاره وخفى بدليل اجماع الطائفتين  
 فقد بينا انما مانه في يده وان كان كذلك فالقول قوله في هلاكه وانما اختلفا الوهن والمرهن في الاحتياط والتفريط وفقد البينة القول  
 قول المرهن ايتم مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الوهن او مقدار قيمته فالقول قول الراهن مع يمينه اذا اختلفا في مبلغ الدين اخذنا  
 امر الراهن وحلفه ما انكره وبطل على ذلك كله الاجماع المتكرره ذكره فضلكم التقليل للمفسر في الشرح من ديكته الديون وقاله  
 في بعضا منها ويجب على الحاكم الحجر عليه بشرط اربعة احدا ما يوثق فلاسه لان سبيل الحجر عليه فلا يجوز قبل ثبوت والثاني ثبوت ليد  
 عليه لملك ذلك الثالث كونها حاله لان الموجب لا يستحق المطالبة به قبل حلول اجله والرابع مسئلة الغراء الحجر عليه لان الحق لم يلم فلا  
 يجوز للحاكم الحجر به الا بعد مسئلتهم فاذا حجر عليه يعلق بحجر احكام ثلثة اولها يعلق ديونهم بالمال الذي في يده وثانيها منه من النص  
 في ماله بما يبطل حق الغراء كالباع والجهة والاعتاق والمكاتب والوقف ولو قصر لم ينعن ضره لان نفوذه يبطل فاذا الحجر عليه صحيح  
 نعهه فيما سواه من خلع وطلاق وعفو من قضاه من مطالبه وشراء بتمن في الذمة ولو جنى جناية توجب ادرش ثار ذلك الحق عليه  
 الغراء بمقداره لان ذلك الحق ثبت على المفسر بغیر اختيار صاحبه لو اقر به دين وذكر انه كان عليه قبل الحجر خزاره وشاردا المهرله  
 سائر الغراء لان اقراره صحيح وان كان كذلك فظن الحجر في شتمه ماله بين عزائه يقضوا ذكرناه من خصه ضلله الدليل ثالثا ان كل من  
 وجد عين ماله عن عزائه كان الحق جها من غيره بدليل اجماع الطائفتين ويصح على الخالف بما دعه من قوله ايمان رجل ما وانفسه  
 المتاع الحق بمائة اذا وجد بينه هذا اذا وجد العين بجاهلها لم يتغير ولا يعلق بها حق لغيره ومن اوكنا به فان تغير لم ينج تغيرها ما  
 ان يكون بزيادة او نقصان فان كان بنقصان كان بينان يترك ويضرب بالعين مع باج الغراء وبين ان ياحدثان اخذوا كان نقصان  
 من يقيم لئن عليه كسدين تلفا احدهما اخذ الموجود وصار به الغراء بتمن المصنوع وان كان نقصان لا يقيم لئن عليه كذا فاضبو  
 من امضاء ثمة ان كان لا ارش له لكونه بفعل المشتر او بافادته مما ويره اخذ العين ناقصة من غير ان يضرب مع الغراء بمقدار النقصان  
 لدارش لكونه من فعل الجنب اخذ وضرب مخط ما نقص الجناية مع الغراء وان كان تغير العين بزيادة لم ينج اما ان يكون متصلة او منفصلة  
 فان كانت متصلة لم يخل ما ان يكون بفعل المشتر او بفعل غيره فان كان بفعله كالشئ والكبر فقيم الصفة اخذ العين بالزيادة لاها  
 نبع وان كانت منفصلة كالثمره والنتاج اخذ العين دون الزيادة لانها حصلت في ملك المشتر ولو كانت العين ذنبا مخططة باجوبه  
 سقط حق بايعه من عينه لانها في حكم التالفه بدل لانها ليست بموجودة مشاهدة ولا من طريق الحكم لانه ليس له ان يطالب بتمن ولا  
 يجب على المفسر بيع ماله اليه ليكنها ولا عبء الذي يجده ولا دابة التي يجاهد عليها بدليل اجماع الطائفتين ولا دليل على وجوب بيع  
 ذكرناه ويلزم بيع ما هذا ذلك فان امتنع باع الحاكم عليه قسم الثمن بين الغراء بدليل الاجماع المشار اليه في صحيح على الخالف بما رده  
 من انه حجر على معاذ وباع ماله في دينه وظاهره للثمة باع بغیر اختياره وادعاه عزم اخر بعد لقمة فقضها الحاكم وشتم عليه لان حقه  
 ثابت فيما كان في يد المفسر لا دليل على سقوطه منه جتمه على غيره ولا نصير الديون الموجهة على المفسر حاله حجر الحاكم عليه لانه لان  
 الاصل كونها موجهة وعلى من ادعى انها نصير حاله الدليل لسمع البينة على الاعضاء بدليل اجماع الطائفتين فلا يثبت على حجر بالفقهاء  
 يتضمن اثبات صفة له ويجب جماعها في الحال لا يثبت ذلك على جسد المعسر بدليل الاجماع المشار اليه اذ ثبت عساره بالبينة او صفة  
 في رعيه ذلك الغراء لم يجب للحاكم حبه وجبت عليه المنع من مطالبة ملاذنه الى ان يستفيد مالا بدليل الاجماع المانحه ذكره وايضا قوله  
 نعم وان كان دفعه فظنرة الى ميسرة ويصح على الخالف بما رده من قوله الغراء الرجل الذي صبتا ابتاعه من الثمار خذوا ما وجدنا

في التفسير



# من الغنية

وليس لكم الا ذلك ولم يذكر الملائكة وليس الغراء مطالبة المصرا بوجوه فنه يكسب بقائهم بدليل ما مذمناه في المسئلة الاولى سواء بل  
هو ان علم من نفسه لعدة على ذلك ارتفاع الموانع منه فلهذا في منه وعلى الحاكم اشهادا للغرض بدليل الاجماع ليعرف فلا يعامله الا من يحج  
باسقاط دعواه عليه ففصل في الحج المحجور عليه هو الممنوع من النضر في ماله وهو على ضربين محجور عليه في الوصية بما زاد على الثلث من  
الزكاة المحجور منه بلا خلاف والمكاتب محجور عليه فيما في يده من ماله والضرب الثاني ايقن ثلاثة الصبي والمجنون والسفيه لا يرتفع المحجور  
الصبي الا ما من البلوغ والرشد والبلوغ يكون باحد خمسة اشياء السن وظهور المنه والحجض والحلم والابتنان بدليل اجماع الطائفة و  
حد السن في الغلام خمس عشرة سنة وفي المجاورة تسع سنين بدليل اجماع المشاء اليه في الحج على الخالف في الغلام بما رده من تولد اذا اكمل  
المولود خمس عشرة سنة كذب ماله عليه اخذت منه الحد وما رده عن ابن عمر من قوله عرضت على رسول الله عام بددوا ما ابن ثلث عشرة  
سنة فنه في ولم يرتفع بلغ وعرضت عليه عام الختله وانا ابن خمس عشرة سنة فاجاز في المقابلة فتقل الحكم وهو الرد والاجازة وسببه هو  
السن الرشد يكون بشيئين ان يكون مصلح الماله بلا خلاف والثاني ان يكون عاقل في دينه فان اختلف احدهما استمر الحجر ايدا الى ان يحصل  
الامر ان بدليل اجماع المشاء اليه ايضاً قوله ثم ولا تؤثروا السلفا اموالكم التي جعل الله لكم قياتا ما والفاق سفيهة ايضاً قوله ثم فان ائتم  
منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فاشترط الرشد من كان فاسقاً في دينه كان موسوفاً لقوى من وصف بذلك لم يوصف بالرشد لثبوت  
الصفتين وايضاً فلا خلاف في جواز دفع الماله مع اجتماع العذلة واصلاح الماله ليس على جواز دفعه اذا انفرد احداً من دليل اذا  
اجتمع الامر ان مع بناء على كل حال فان ارتفع الحجر ثم صادف مبدداً مضيعاً اعيد الحجر عليه بدليل اجماع المشاء اليه ايضاً فالمبدد  
سفيه وغيره شديد بلا خلاف فوجب عادة الحجر عليه لظواهر ما قدمنا من القرائن وايضاً قوله ثم ان المبددين كانوا اخوان الشياطين ودينهم  
ثم للتبذير يوجب المنع منه ولا يصح ذلك الا بالحج ويحج على الخالف بما رده من قوله اقبضوا على ايدي سفيهاكم ولا يصح القبض الا بالحج وقوله  
ان الله يكره لكم ثلاثاً قيل قال ذكره السؤال واصنعة الماله ما يكره الله ثم يجيب المنع من ان لا يكون الا محرماً وان عاد الفسور دون  
تبدل الماله فلا احتياط بقضوا عادة الحجر ايضاً لا فادعينا ان الفاسق سفيه اذا كان كك فهو ممنوع من دفع الماله اليه لما قدمنا من  
الاستدلال ويصح طلاق المحجور عليه للنفقة خلعه ولا دفع الزهراء بل الخلع اليه ويصح مطالبة اليه بالفضا واقرار بما بوجهه ولا ينفق نفقة امواله  
ولا شره ينفق الذم ففصل في الصلح الصلح جائز بين المسلمين ما لم يؤول الى غلب لجرم او يخرج حلال فلا جمل ان يؤخذ بالصلح ما لا ينفق ولا  
يمنع به السفى وهو جائز مع الاكثار بدليل اجماع الطائفة وايضاً قوله ثم لا يصح الصلح بينكم وبين الكفار ولا بينكم وبين المشركين ولا بينكم وبين  
بين المسلمين الا ما احل الله ما حرم حلالاً ولا لا شرع على الا بائنه يجوز لكل احد النضر فيما يملك لا يضر به المارة فان اشترع جناحاً وكان  
عائلاً لا يضر بالمجانين ترك ماله يعارض فيه احد من المسلمين فان عارضه وجب قلعه لان الطريق حق للجميع فان انكر احد لم يجز ان يقبض  
على حقه وايضاً فلا خلاف انه لا يضر بملك شيء من الفراء والهوا والبناء ما بيع له وايضاً فلو سقط ما اشترعه على انسان فقتله او مال فاقطع لونه  
الغنائم بلا خلاف لو كان يملك ذلك لما ردها السكة اذا كانت غير مائة فلهذا لا ريب له ووالذين فيها طرقهم فلا يجوز لبعضهم فتح  
باب فيها ولا اشترع جناح الا برضى الباقين ضرورة ذلك ولا يضره ما ذنوا في ذلك كان لهم الرجوع فيه لا مائة عاقبة ولو صاحجه على ترك  
الجناح بعوض لم يصح لان فراء الهوا بائع باطل ولا يجوز منع من فتح كومة حايطه لان ذلك نضر في ملكه خاصه ولا اعلى في ملك  
كله خلا فان تناوبت الايدي في النضر في شيء فقد البئنه حكم بالشركة ايضا كان ذلك اذا راد او سقفا او حايطا او غيره ذلك  
النضر دالة الملك تد وجد ان كان الحايط عقدا الى احد المجانين او فيه نضر خاص لا حدا لمشارعين كوضع الخشب في الظاهر انزل  
العقد اليه النضر له فيقد دعواه ويكون القول قوله مع يمينه وانما كلفناه اليقين لجواز ان يكون هذا النضر مادونه فيه ومصلحا  
عليه الحايط ملك لهما وليحكم بالخلف اليه معاندا لقطعه وهي مشاء الخبوط في الفصل بدليل اجماع الطائفة ويحج على الخالف بما رده من  
طريقهم من ان رسول الله بعث عبداً لله بن ايمان ليحكم بين قوم اخضعوا في خصمكم يبرئ اليه لقطعه فلما رجع اليه اخبره بذلك فبأ  
اصبت احنت عاذا العقد الحايط المشترك لم يجبر احد الشريكين على غايمه الا تخاف عليه كذا القول في كل ملك مشترك وكذا لا يجبر  
القبض على عاذه لاجل العلوان الاصل براءة الزم من اوجب لجنازه على التقدة في ذلك فعليه لدليل يحج على الخالف بما رده من قوله  
لا يجمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس عنوا اذا اذ احدهما الاخر بالغايرة لم يكن للاخر منع من ان يملكه فانه لا يملكه ولا يملكه  
اذا شاء وان منع لشريكه من الانتفاع وليس له سكنى السفلى ولا منع شريكه من سكناه لان ذلك انتفاع بالارض لا بالبناء ولا يجوز لاحد  
الشريكين في الحايط ان يدخل فيه خبثه خفيفة لا تقرب الحايط ضرا كثيرا الا باذن الاخر لان ذلك هو الاصل من حيث كان ضرراً فاما  
لا يملكه على الافراد ومن ادعى جواز ذلك لزمه الدليل من ان لشريكه في الحايط في وضع خبث عليه فوضعه ثم انهدا وتلع لم يكن له ان

في الغنائم  
وقد ذكرنا

# كتاب النجاة

يبيد الاباذن مجده لان جواز عاده يقتضي ليل الاصل ان لا يجوز ذلك الاباذن وليس لاذن في الاول اذ في الثانية فاذا تنازع  
اثان دابة احدها راكبها والاخر اخذ بلجامها وفعلها البينة فهي بينهما نصفين لانه لا دليل على جوب الحكم بها للراكب تقديمه على اخذ  
من ادعى لك ضليلة لدليل من ادعى على غيره ما لا يجوز الا فاعلم به وصالحه على مال معلوم صح الصلح لقوله نعم الصلح خير لا نه لم يشر  
وقوله والصلح جاز بين المسلمين الخبر فصرح في الحوالة الحوالة يقتضي صحتها الى شرط منها وهو المحيل اجمالا لان من عليه الدين مخير في  
جحات قضائه ومنها وهو الحال بلا خلاف لان اذ كان نقل الحق من ذمة الى اخرى مع اختلافنا لزم تابع لوصف صاحبه لانه اذا وصفت  
الحوالة بلا خلاف لم يبق على صحتها مع عدم وضاد دليل قول النبي اذا لقيت احداكم على فمحتل بحول على الاستحباب لما فيه من تضاد حاجة  
اخره واجابته الى ما ينفق منها وهو الحال عليه لان اثبات الحق في ذمته لغيره مع اختلافنا لغيره في شدة الاقتضا وسهولة تابع لوصفه ولا نه لا  
خلاف في صحتها اذا وصفت ليس كذلك اذا لم يرض منها ان يكون الحال عليه مليا في حال الحوالة بلا خلاف بين اصحابنا فان وهو الحال بعد بلانته  
جاز لان صاحب الحق وضع الحوالة على من ليس عليه بن لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضي ليل اذا كان عليه من اعتبره شرطان اخزان  
احدهما اتفاقا للحقين في الجنس النوع والصفة لان الحال عليه لا يلزم ان يؤخذ خلاف ما هو عليه الثاني ان يكون الحق مما يعجز عنه  
البدل فيه قبل تبعضه لان ذلك في الحوالة وهذه حالها في معنى المخاوضه فاذا صححت الحوالة انتقل الحق الى ذمة المحال عليه بلا خلاف  
الامن ذمنا لهما مشتقة من التحويل ذلك لا يكون مع بقاء الحق في الذمة الاولى لا يعود الحق الى ذمة المحيل اجمالا لان جواز الحال عليه الحق  
وكله عليه ومات مغل او اقل جهر الحوالة عليه لا نه لا دليل على عود الحق اليه بعد انتفاؤه عنه لان عوده اليه عند عتق الحال  
عليه يبطل ما قد شرطه لا يشترط وقد بينا ان ذلك يشترط واذا حال المشتري البائع ما لئن ثم رد الباع بالبيع بطلت الحوالة لانها بحق  
البائع وهو الثمن واذا بطل البيع سقط الثمن فبطلت فان حال البائع على المشتري بالثمن ثم رد الباع بالبيع بطلت الحوالة لانه تعلق بوجه  
لغير المتعاقدين واذا اختلفا فقال المحيل كذلك بلفظ الوكالة وقال المحال بل احلت بلفظ الحوالة فالقول قول المحيل بلا خلاف  
لانها اختلفا في لفظه مواعف به من غيره ولو كان النزاع بالعكس من ذلك كان القول قول المحال لان الاصل بقاء محقة ذمة المحيل  
واذا انتفاها لفظ الحوالة وان التمدد الذي جرى بينهما منه انه قال احلت بما لي عليه من الحق ثم اختلفا فقال المحيل ان في ذلك  
وقال المحال بل احلت لاخذ ذمة لتنفو لفظ القول قول المحيل لان الاصل بقاء محق الحال في ذمته وبما محقة على الحال عليه الحال يدعى  
زوال ذلك المحيل ينكر مكان القول قوله مع يمينه **فصل في الضمان** من شرط صحته ان يكون الضامن متعاقبا غير مولى عليه مليا في  
حال الضمان الا ان يرخص المضمون له بعدم ملائمة بفسط من هذا الشرط وان يكون الى اجل معلوم وان يقبل المضمون ذلك ان يكون المضمون  
حقا لا ذمنا في الذمة كمال لغيره الاجرة وما اشبه ذلك بدليل اجماع المثار اليه معبر الى اللزوم كالثمن في هذه الحوالة لقوله الرغيم كما  
ولم يفسد بيع ضمان مال الجعالة بشرط ان يفعل ما يستحق به الجزاء المقتضى قوله نعم ولكن جاء به رجل بعير وانا بغيره وليس من شرط صحته  
ان يكون المضمون معلوما بل لولا كل حق ثبت على فلان فان احنا منه صح ولزمه ما يثبت بالبينة او اقرارا بدليل اجماع المثار اليه ليس من  
شرط صحته ايضا وهو المضمون عنه لا معرفة ومعرفة المضمون لا نه لا دليل على ذلك فيجوز على الخالف بما دوه من ان عليه ما باقائه لما  
في ضمان الدين على البت جاز به النبي من معرفته وصاحب الدين يدل على ان ذلك ليس من شرط صحته الضمان وانما صح الضمان انتقل الحق الى ذمة  
الضامن وبما المضمون عنه من المطالبة به بدليل اجماع الطائفة ويجوز على الخالف بما دوه من قوله نعم لما ضمن الداهين من الميت جزاء  
لضامن الاسلام خير او فله ما ملك كما فكك وهناك اجل في قوله لا نه لما ضمن الداهين ما عليك والميت منها يورث قال نعم يدل على  
ان المضمون عنه يورث من ذمته من الدين الضمان ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بما ضمنه اذا ضمن بغيره فان كان اذن له في الضمان بيع  
عليه بدليل اجماع المثار اليه سواء اذن في الاداء او لم ياذن لا فادينا ان الحق انتقل الى ذمة فلاحاجة الى استيناده في القضاء ويجوز على  
الخالف في المسئلة الاولى بخبر على وابي قتادة لان ضمانها لما كان بغير اذن لم يكن لهما الرجوع على المضمون عنه لان ذلك لو كان لهما لم يكن في  
الضمان فائدة ولكان الدين تابعا على الميت كما كان وبيع ضمان الدين عن الميت المغلس لا نه لا مانع من ذلك ولان النبي اجاز الضمان مطلقا  
في الجزاء المقتضى لم يستهم عن حال الميت واذا تكفل بيد انسان وضمن احضا بشرط البقاصح بلا خلافنا لا ما رواه المروزي من قول لرسول الله  
واذا طوبى باحضاره وهو حي لم يحضره لزمه اداءه شيء مما كان عليه بلا خلاف بين من اجاز هذه الكفالة الامن ما لك ابن شريح ويد على  
ذلك اجماع الطائفة لان الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل وايضا هذه الكفالة انما كانت بيد ذمته لا بانه ذمته لا يبيع عليه عالم  
يتكفل لوقال ان لراثة برة وقت كذا في فعله ما يثبت عليه لونه في ذلك اذ لم يحضر حيا وكانا وسينا بدليل اجماع المثار اليه لا نه لا  
تكفل بما في ذمته فيلزم اداؤه **فصل في الشركة** من شرط صحة الشركة ان يكون في مالين فحاشا ان يكونا داخلين في اشتباههما بالقرآن

في الشركة  
في الشركة  
في الشركة

## من الغنية

حتى يصير لها واحد وان يحصل الاذن في التصرف في ذلك بدليل الجماع الطائفة على ذلك كله فإيتم فلا خلاف في انعقاد الشركة بتكامل ما ذكرناه وليس على انعقادها مع عدمها واختلال بعضها دليل هذه الشركة التي فيها الغنماء شركة العنان وعلى ما قلناه لا يصح شركة القنا وهي ان يشتركا في كل ما لها وعليهما وما لا لها يقتران ولا شركة الا بهذان وهي الاشتراك في ليرة العمل ولا شركة الوجوه وهي ان يشتركا على ان يتصرف كل واحد منهما بما يحاسبه من مال له على ان يكون ما يحصل من فائدة بينهما ويدل على مناد هذه الشركة ايضا انه قد ينفى عن الفرد وهو حاصل منهما لان كل واحد من الشريكين لا يعلم ايكس الاخر شيئا ام لا ولا يعلم مقدار ما يكسبه يدخل فيه شركة المعاوضة على ان يشاد كفيما يلزمه بعد ان وعصب ضمان وذلك عن عظيم اذا انعقدت الشركة امتضت ان يكون لكل واحد من الشريكين من الربح مقدارا سواء له عليه الوضعية بحيث ان كان اشتراطا تقاضا في الربح او الوضعية مع التاكيد في راس المال او تناوبا في كل ذلك مع التفصيل في راس المال لم يلزم الشرط بدليل الاجماع المشار اليه كذا ان جعل احد الشريكين للاخر فضلا في الربح باذنه لم يلزم ذلك في كان للعامل اجر مثله من الربح بجبا سوا له ويصح كل من ذلك بالشرطي جعل تناولا لزيادة الا باذنه دون عقد الشركة ويجوز الرجوع بها لجمعا مع بقا معيها بدليل الاجماع المشار اليه لان الاصل جواز ذلك المنع يقتضي ان يدان قال المحالف اشتراط الفضل في الوضعية بمنزلة ان يقول ما ضاع من مال منوع على من اسد قبله ما انكره ان يكون بمنزلة ان يقول ما ضاع فهو من مالي ما لا لا ان قد رضيت ان يكون من مالي خاصة وتبرعت لك بذلك وهذا لا مانع منه بلزم بالحيثية على ذلك ان لا يجوز اشتراط التفصيل في الربح لانه بمنزلة ان يقول ما استنيته في مالي من ذلك التصرف في مال الشركة على حسب الشيطان شرطا ان يكون لهما معا على الاجتماع لم يجز لاحدهما ان يفرض به ان شرطا ان يكون تصرفا على الاجتماع والا ففرد فهو كذا ان اشتراط التصرف لاحدهما لم يجز للاخر الا باذنه كذا القول في صفة التصرف في المال من السفه والبيع بالنسيئة التجارية في شئ معين وسمى خالف احدهما ما وقع عليه لشرط كان ضامنا والشركة عقد جائز من كل الطرفين يجوز فتحه لكل واحد منهما متى شأ ولا يلزم شرط التاجيل بينهما وينبغي بالموت والشريك المأذون له في التصرف مؤتمن على مال الشركة والقول قولنا ان تاب به شريكه حلف على قوله وان تقاسم الشريكان لم يقسم الدين بل يكون الحاصل منه بينهما والمنكسب عليهما ولو اقتصما فاستوفى احدهما ولم يشأ الاخر كان له ان يقاسم شريكه على ما استوفاه وكل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فاباع من له التصرف في الشركة واشترى شريكه الاخر بقبول الثمن مع عوى المشتري ذلك هو جاحد لم يبره المشتري من شئ منه اما ما يحصل للبايع فلا نه ما اعترف بتسليمه اليه لا الى من وكله على تبذره فلا يبرهنه واما ما يحصل للراي يبيع فلا نه منكر لقبضه وانما شريكه البايع عليه لا يقبل لانه وكيله واقرار الوكيل على الموكل بقبض الحق لا وكله في استيفاء غير مقبول لانه لا دليل على ذلك ولو اقر الراي لم يبيع ولا اذن له في التصرف ان البايع قبض الثمن بغير المشتري من الضيب المقرب بلا خلاف في تكملة شركة السلم للكافر بلا خلاف في اقرار المحب بالبصرة فانه قال ان كان المسلم هو المقرب في التصرف لم تكمه فحصل في المضاربة والمضاربة والقول عبارة عن معنى واحد هو ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يتجر به على ما رزق الله قومه من ربح كان بينهما على ما يشترطانه ومن شرط صحة ان يكون راس المال فيه داما او داما يبر معلومة او مسلمة الى العامل لا يجوز القراض بالقول لا بالورق المغشوش لانه لا خلاف في جواز القراض مع حصول ما ذكرناه وليس على صحته انما يحصل له تصرف المضاربة موقوف على اذن صاحب المال اذن له في الصرف او في بيع شئيه جاز له ذلك ولا ضمان عليه لما يملك ويحصل من خسران وان لم ياذن له في الصرف او في البيع بالنسيئة او في الصرف او اذن له فيه الى بلد معين او شرط ان لا يتجر الا في شئ معين ولا يعلم الا اننا فامعينا فاما الفلانة لضمان بدليل الجماع الطائفة ويجوز على المحالف في صحة القراض مع هذه الشروط بقوله المؤمنون عند شروطهم لانه لم يفضل انما باذنه بان ربه المال كانت نفقة الصرف من المال كقولنا في الملبوس من غير اسراف من مال القراض لا نفقة للمضاربة منه في الحضر من اعضايتنا من اخذنا القول ما نه لا نفقة للحضر ولا سفرنا لان المضاربة خل على ان يكون له من الربح سهم معلوم فليجوز له اكثر منه الا بالشرط واذا اشترى العامل من يفتق على ما له مال ما نه صح الشراء عتق عليه في القراض ان كان الشراء بجميع المال لانه خرج من كونه مالا وان كان ببعض المال انقص من القراض بقدر قيمته العبد كذا الشراء بغير اذنه وكان بعين المال فالشراء باطل لانه اشتراكا يتلف فيخرج عن كونه مالا فيعيب الشراء واذا اشترى من في الذمة صح الشراء وقع الملك للعامل ولا يجوز ان يدفع الثمن من مال القراض فان فعلا لضمان لانه تعدد بدفع مال غيره في ثمن لونه في ذمته واذا اشترى المضاربة من يفتق عليه قوم فان زاد ثمنه على ما اشتراه انقص منه بحساب نصيبه من الربح واستوفى الباقي لو لم يذم له وان لم يبر ثمنه على ذلك او نقص عنه فهو ردي بدليل الجماع الطائفة والمضاربة عقد جائز من كل الطرفين لكل واحد منهما فخصه من شاء واذا بدا لصاحب المال من ذلك بعد ما اشترى المضاربة المتاع لم يكن له غيره ويكون للمضارب اجر مثله والمضاربة مؤتمن لضمان عليه لا بالتعد فان شرط عليه المال ضمانا وصار الربح كله دون ربه المال ويكره ان يكون المضارب كافر كل ذلك بدليل الاجماع المشار اليه فحصل في الوكالة لا يبيع الكافر





## مِنْ الْقُنْيَةِ

ما بيناه في اصول الفقه اذا كان الاستثناء الثاني معطوفا على الاول كانا جميعا واجعين الى الجملة الاولى فلو قال على عشرة الاثنتي عشرة ولا  
 دهما كان اثره اربعة اذ الاستثنى لا يتبقى معه من المستثنى منه شيء كان باطلا لا يربكون بمنزلة الوجع عن الاثر فلا يقبل ان  
 استثنى محمول القيمة كقوله على عشرة الاثني عشر فان من بقي معه من العشرة شيء والا كان باطلا ويجوز استثناء الاكثر من الاقل لا  
 خلافا لما بين يدسوقه النحوي وابن حنبل يدل على صحة قوله ثم ان عبادك ليس لك عليهم سلطان الا من ابتعت من العاوين قال  
 حكايته عن ابليس فجزئت لا غنيهم اجعين لا عبادك منهم الخلفين فاستثنى من عباد العاوين مرفق والمخلصين لخرى لا بد ان يكون  
 احدا لصريحين اكثر من الاخر وان كان كذا على كذا دم بالرفع لزمه دم لان التقدير هو دم اي لك اقربت به ان قال كذا دم ثم لم يصر  
 لزمه مائة درهم لان ذلك قل عدل يخفض ما بعده ولا يلزم ان يكون اقربا بدنه الدم لا نه قلنا ايضا فان لم يصر لان ذلك ليس  
 صحيح وانما هو كقول وان قال كذا درهم لزمه عشرة درهم لا نه قلنا عدل بنصب ما بعده وان قال كذا درهم لزمه احد عشر لان ذلك قلنا  
 وكما ان نصب ما بعده وان قال كذا وكذا درهم كان اقربا باحد عشر لان ذلك قل عدل بن عطف احدهما على الاخر وان نصب لدم بعد  
 واذا اقرب شي واضرب عنه استثناء غيره فان كان مثله او على الاول بان يكون من جنسه واذا علية غير متعين لزمه دون الاول كقوله  
 على درهم لا بل درهم وان كان ما مضاه لزمه الاول والثاني كقوله على عشرة لا بل التسعة لا نه اقربا لعشرة ثم رجع عن بعضها فلم يصر  
 ويقارن ذلك ما اذا قال له على عشرة لا بل التسعة لا نه اقربا لعشرة ثم رجع عن بعضها فلم يصر وجوهه يفارق ذلك ما اذا قال له على عشرة  
 الا درهم لان عن التسعة عبارتين احدهما لفظ التسعة والاخر لفظ العشرة مع استثناء الواحد غيرهما ان فقد عبر عن التسعة وان كان  
 ما استثناء من غير جنس الاول كقوله على درهم لا بل دينار او قنينة حنطة لا بل قنينة شعير لزم الامران معا لان ما استثناء لا يشتمل على  
 فلا يقرب رجوعه عنه ان كان ما اقربا ولا ما استثناء معينين في الاشارة اليهما او غيرهما مما يقتضى لتعريف لزمه ايضا الامران شي  
 كانا من جنس احدا ومن جنس اخر ومتساويين في المقادير المختلفة لاقاسدهما والحال هذه لا يدخل في الاخر فلا يقبل رجوعه عما اقرب  
 او كقوله هذا الدرهم لفلان لا بل هذا الدينار او هذه الجملة من الداهم بل هذه الاخر وان قال له على ثوب في منديل لم يدخل المنديل  
 في الاثر لان من يحمل في يده في منديل لم يدرم من الاثر لان المتغيرون المشكوك فيه لان الاصل برائة الذمة وكذا القول في كل ما  
 جرى هذا المجرى اذا قال على الف درهم وديعة قبل منه لان لفظه على لا يجاب كما يكون الحق في ذمة فيجب عليه تسليمه باثراءه كل يكون  
 يده فيجب عليه ودية تسليمه للمقر له باثراءه ولو ادعى المثلث بعد الاقرار قبل ان له يكذب قاره واما ادعى ثلث ما اقرب بعد ثبوته  
 باثراءه بخلاف ما اذا ادعى الثلث فثنا الاقرار بان يقول كان عندك اثنا باقية فاقربت لك بها واثنا الثلث في ذلك الوقت فان ذلك  
 لا يقبل منه لا نه يكذب قاره المتكلم من حيث كان ثلثا لو دعيه من غير تقييد فقط حق الموع وان قال له على الف درهم ان شئت لم  
 يكن الاقرار لان الاقرار اخبار عن حق واجبا بقوله وما كان كذا لم يصر بقليلة بشرط مستقبل اذا قال من ميراثي من ابى الف ثم  
 لم يكن اقربا لان احوال الميراث الى نفسه ثم جعل له منه جزءا لا يكون له جزء من ماله الا على وجه الهبة ولو قال له من ميراثي الف  
 كان اقربا بدنه في تركه وكذا لو قال انك هذه لفلان لم يكن اقربا للمثل ما مضاه ولو قال هذا الذي في يدك لفلان كان اقربا  
 لانها قد يكون في يده باجاره او غايته او عصبه مع اقرار المطلق للجل لا نه يحمل ان يكون من جهة صحبة مثل ميراث او وصية لان الميراث  
 يوقف له ويصير له الوصية والظاهر من الاقرار الصحة فوجب حمله عليه من اقرب بدنه في حال صحته ثم مرض فاقرب بدنه في اخره في حال مرضه  
 ولا يقدر دين الصحة على دين المرض اذا تناقيا المال عن الجميع بل يقسم على نداد الدينين بدليل قوله ثم من بعد حصة بوجهها او دين  
 من غير فضل لان الاصل تناقيا بينهما في الاستيفان حيث نشا ويا في الاستيفان وعلى من ادعى تقديم احدهما على الاخر الدليل فصل  
 في الغايرة العارية على ضربين مضمونة وغير مضمونة العين والورق على كل حال ما عداها بشرط التضمين والتعدي وغير المضمونة  
 ما عدا ما ذكرناه بدليل اجماع الطائفة المحقة واذا اختلف المالك في المسيرة التضمين والتعدي فعلى البيضة فعل المستعير واذا اختلفا  
 في مبلغ الغايرة او بينهما اخذ ما اقرب المسيرة كان القول قول المالك مع يمينه فيما زاد على ذلك بدليل اجماع المشاطة ليواد اختلف  
 مالك في الغايرة واكبتها فقال المالك لجرتكما ان غصبتا قال لراكب بل غرتنهما قال قول لراكب مع يمينه على المالك البيضة لان الاصل  
 برائة الذمة والمالك مدعى للضم بالغصب والاجرا كقوله البيضة وكل الحكم اذا اختلف مالك لارضع زراعها واذا استعان غير  
 ليجل عليها وذا ما عينها لكثر منه او ليركبها الى مكان فغداه كان سقديا ولزمه الضمان ولو دعيها الى المكان المعين بلا خلاف واذا اذ  
 مالك لارضع للشجير في الفرس والبناء فخرج جارا لان ضرره لا يزرع اخف من ضرر ما اذن له فيه ولا يجوز له الفرس والبناء واذا اذن له في  
 الزرع لان ضرره ذلك اكثر من الاذن في القليل لا يكون اذا ناله الكثير وكذا لا يجوز له ان يزرع الدخن والذرة فان له في نزع الحنطة

فصل في الغايرة

کتاب النجاة

منه ذلك كثر ويجوز له ان يزرع الشعيير لان ضرره اقل فانا اذا مستعمل الارض للغراس والبناء قلعة كان له ذلك لان عين مال لو انا لم  
يفعله طالبه المعير بذلك بشرط ان يضمن له ارض الفطوح موباً بين قيمته قائماً ومقلوعاً اجراً المستعير على ذلك لان ضرره عليه فيه ولير  
للمستعير ان يطالب بالتبعية بالشرط ان يضمن اجرة الارض فان طالبه المعير بالقلع من عمران يضمن ارض الفطوح المستعير عليه لان له دليل  
على ذلك ويحجج على الخالف فيه بما روي من قوله من يجز في باع قوم باذنه فله قيمته فاما ان اذن له الى مدة معلومة ثم رجع قبل ان يملك  
وطالب بالقلع فان ذلك لا يلزمه الا بعد ان يضمن الارض بلا حلال وانما راسيتنا بشرط الضمان فخره المستعير اليه والى ذلك يروى في  
ضمانه ولا يبرأ اذا روى الى ملكه مثل ان يكون دابة فيشدها في اصطلب صاحبها لان الاصل شغلها منه هيمنها ومن ادعى ان ذلك  
ببرائة فعلية له دليل فصل في الغصب غصباً له مثله مونا تشاؤن قيمته لجزائه كالحبوب والادها والتمود وما اشبه ذلك فحب عليه  
بصينه فان تلف فعليه مثله بدليل قوله ثم من اعتدى عليكم فاعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولان المثل يعرف مشاهدة والقيمة يرجع فيها  
الى الاجتهاد والمعلوم مقدم على المجتهد فينبغي ان لا نأخذ المثل خذ فحقه وانما القيمة بما زاد ذلك ونفرض ان اعوانا المثل اخذ القيمة  
فان لم يقبض بعد الا عواز حتى مضت مدة اختلاف القيمة فيها كان له المطالبة بالقيمة حين القبض حين الا عواز وان كان قد حكم بها الحاكم  
حين الا عواز لان الذي ثبت في ذمته المثل بدليل انه متى زال الا عواز قبل القبض طوبت بالملك حكم الحاكم بالقيمة لا ينقل المثل اليها وانما  
كان الواجب المثل اعتبر بدله حين قبض ليدل ولم ينظر الى اختلاف القيمة بعد الا عواز ولا قبله وان غصباً لا مثله لم ينعنا  
يتا وقيمة لجزائه كالثياب الرقيق والخشب الحطب الحديد الرصاص العقار وغير ذلك من الاواني وغيرها واجب بقدره بعينه  
نقد ذلك بتلفه فبقيته لا يملك الرجوع فيه الى المثل لان ساءه في القدر خالفه في الثقل ان ساءه بينهما خالفه من وجوه  
وهو القيمة فاذا تعدت المثلية كان الاعتبار بالقيمة ويحجج على الخالف بما روي من قوله من اعتدى غصبا من عبثه فوجب عليه  
القيمة ودون المثل يضمن العاصب يوثق من زيادة قيمة المغصوب بغوا ان زيادة الحادثة فيه لا يفعله كالمن والولد يعلم الصنع  
والقران سواء رتبة المغصوبات في بدله لان ذلك حادث في ملك المغصوم منه لا يتم بزل الغصب اذا كان كك فهو مضمون على الغاصب  
حال بينه وبينه فاما زيادة القيمة لا ارتفاع السوق فيغير مضمونه مع الرد لان الاصل برائة الذمة وشغلها يقتضي ان لا يملك ان لم يرد حتى  
ملكنا العين لونه ضمان بينهما باكثر ما كانت من حين الغصب حين التلف لا اذا روى لك برئته منه يفيين وكذلك ان لم يورده اذا  
صنع العاصب لثوب بصنع يملكه فزاد ذلك قيمته كان شريكاً فيه بمقدار الزيادة فيد له قلع الصنيع لان عين مال بشرط ان يضمن  
ما ينقص من قيمة الثوب لان ذلك يحصل بجباينته ولو ضرب القرء ورام والتمزب لبنا ونج الغزل ثوبا وطحن الحنطة وجزا الدقيق  
فزادنا القيمة بذلك لم يكن له شيء لان هذا اذا فاعاله ليست باعيان اموال ولا يدخل المغصوب ثوب من هذه الا فاعاله في ملك الغاصب  
ولا يجبر صاحبه على اخذ قيمته لان الاصل يوثق ملك المغصوم فلا دليل على انه بعد التغيير ويحجج على الخالف بقوله على اليد ما  
قبضت حتى يوترق وقوله لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه ومن غصب بتا فخلط باجود منه فالعاصب الجناديين ان يعطيه من ذلك  
يلزم المغصوم منه بقوله لان تطوع له بخير من ريشه وبين ان يعطيه مثله من غيره لا نضار بالخلط كالمستهلك ولو خلطه بركب من لونه ان  
يعطى من غيره لك مثلاً لربنا لا نغصبه لا يجوز ان يعطيه منه بقيمة ريشه التي غصبه لان ذلك باوان خلطه بمثله فالمغصوم منه شريك  
فيه يملك مطالبته بغيره من غصبها فزاد بصينه فاحفظها فالزوع والفرج لصاحبها ودون العاصب ناقد بيننا ان المغصوب لا يخل  
في ملك الغاصب بغيره واذا كان باقيا على ملك صاحبه فاقوله منه ينبغي ان يكون له دون العاصب من اصحابنا من اخذنا القول بان الزرع  
والفرج للغاصب عليه القيمة لان عين الغصب لونه والمذهب هو الاول ومن غصباً جنة فدخلها في بناء لونه ودونها وان كان في ذلك  
قلع ما بناه في ملكه لمثل ما دسناه من الدليل في مسئلة ضرب القرء وطحن الحنطة وكذا لو غصب لocha فادخله في سفينة ولم يكن في  
رده ملك ما له حرمة وعلى العاصب اجرة مثله ذلك من حين الغصب حين الرد لان الخشب يستاجر للاستفاد به وكل منفعة تملك بعقد  
الاجارة كنافع الدار والدابة والعبد وغير ذلك فانها يضمن بالغصب ليدل قوله ثم من اعتدى عليكم فاعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
والمثل يكون من حيث الصورة ومن حيث القيمة وان لم يكن للنافع مثل من حيث الصورة وحيث القيمة وانما غصبك صاقره مما يملك من  
ماله وعرضها كك فالزرع والشجر له لان عين مالها ما تغيرت صفته بالزيادة والنماء وعليه اجرة الاضرار لا نفعها ينفع بها بغير حق فغصا عاصبا  
للمنفعة ويلزمه ضمانا وعليه ارض فغصنا بها ان حصل لها نقص لان ذلك حصل بفعله متى قلع الشجر فعليه تسوية الارض كذا لو حفر مثلاً  
اجبر على طمها وللغاصب لك وان كره مال لا ارض لما في تركه من الضرر عليه ضمان ما يتركها من احد دابة ثم روى في نفعها  
ما ينلونه الضمان سواء كان ذلك عقيل لحد القتح او بعد ان وقع لان ذلك كالسيب الذي ما في لولا لما امكن ولم يحدث سبيل فحق

میرا لعینہ

فوجب عليه الضمان سواء كان ولا خلاف أنه لو حمل أسلف فخرج ما فيه وهو مطرح لا يملك ما فيه غير الضمان لما لو كان أسلف  
 فاما استئجاره فوجب عليه سقطة من ربحه او ذلته او غيرهما فاندفع ما فيه لم يلزمه الضمان بلا خلاف لأنه قد حصل به هنا  
 مباشرة وسبب من غيره ومن غضب عبدا فابوا وبغيره فافترق عليه قيمته فاذا اخذها صاحب العبد ملكها بلا خلاف ولا يملك لغايب العبد  
 فان عاها فخرج الملك عن القيمة ووجب عليه رد ما واخذ ازيد لان اخذ القيمة انما كان لتعدي اخذ العبد الحيولة بين مالكه وبينه لم يكن  
 عوضا عنه على وجه البيع لا فاقدا بيننا ان ملك القيمة يتحمل به هنا وملك القيمة بدلا عن العين الفاقية بالابا لا يصح على وجه البيع لان البيع كونه  
 فاسدا عندنا وعند المخالف في هذه المسئلة يكون موقوفا فان عاها العبد سلمه لم يشتر وان لم يعدها والبائع الفش ولما ملكك القيمة منها  
 والعبد ابوا لم يجز الرجوع لما مع تعذر الوصول الى العبد ثبت ان ذلك ليس على وجه البيع وما يلزم بالجناية على الحيوان سند كرقضه  
 في كتاب الجنايات ان في فصل في الوديعة المخرجية يقول الوديعة والاستناع من ذلك هو اولى ما لم فيه ضرر على المودع يجب عليه  
 حفظها بعد القبول لها كما يحفظ مال غيره ما لم لا يلزم ضمانا الا بالتعدي فان تصرف فيها او في بعضها ضمنها وما اربحت وكذا ان فلتحتها  
 او عطلتها او نقلها من حرز الى ما هو دونه وان كان متعديا ويلزمه الضمان بدليل الجاع الطائفة وكذا ان لم يكن هناك ضرورة من خوف  
 وهيب وعرف او غيرهما فاسانها او ادعى امينا اخر وصاحبها حاضر وخالف مرسوم صاحبها في كيفية حفظها وكذا لو اقر بها لغيره  
 اخذها من دون ان تجاز الفشل وسلمها اليه بيده او امره وان خاف ذلك يجوز له ان يحلف انه ليس عنده ووديعة اذا طوبى بذلك  
 ويؤد في يمينه بما يملك من الكذب بدليل الاجماع المشا واليه لا ضمان عليه ان يجم الظالم فاخذ الوديعة فمرا ولو نقد المودع ثم زال  
 المتك مثل ان يرد ما الى المحر بعد اخراجها لم يلزم الضمان لانه لا خلاف انه كان لازما له قبل الرد ومن ادعى سقوطه عنه بعد ضلوه  
 الدليل لو ابرأ صاحبها من الضمان بعد التمسك وقال قد جعلتها ووديعة عندك من ان يرى لان ذلك قوله فله النص فيه بالابا  
 والاسقاط ويبرأ الضمان به ما الى صاحبها او وكيله سواء ادعى ما امره فاقية ام لا بلا خلاف اذا علم المودع ان المودع لا يملك لونه  
 لم يجز له رد ما اليه مع الاختيار بل يلزمه ذلك في مستحق ان عر فيه فان لم يتعين له حملها الى الامام الفاد فان لم يتمكن لزم الحفظ  
 بنفسه فمخيرة ومن يتقوا اليه في ذلك بعد فاته الى حين التمكن من المستحق من اصحابنا من قال تكون والحال هذه في الحكم كاللفظة  
 والاولى لحوط وان كانا الوديعة من حلال حرام لا يبرأ احدهما من الاخر لزم وجميعها الى المودع متى طلبها بدليل الاجماع المشا واليه  
 متى ادعى صاحب الوديعة فريضا ضلوه لبيته فان فقدت قال قول قول المودع مع يمينه وكذا انه لا يمين عليه ان كان ثقة غير مرتاب فذا  
 ثبت لفريقا فاختلغا في قيمة الوديعة ولا بينه فالقول قول صاحبها مع يمينه من اصحابنا من قال باخذ ما انتفاع عليه بحلف المودع على  
 ما اذكره من الزيادة فصلا في الاجادة كل شيء يشباح بالعار يشباح بعقد الاجادة بلا خلاف من يعتد به يقتصر صحتها الى شرطها  
 بثوث ولاية المتاعقة فلا يصح ان يوجر الانسان ما لا يملك التصرف فيه لعقد ملك واذن او بثوث جواردها واجادة متقدمة او غير ذلك  
 ومنها ان يكون المعقود عليه من الجانبيين معلوما فلو قال جرتك احد هاتين الدارين او بمثل ما يوجر به فلان زاده لم يصح ومنها ان يكون  
 مقدر على تسليمه حاسوا وشرا فلو اجر عبدا ابقا او جلا شاردا لا يتمكن من تسليمه وما لا يملك التصرف فيه لم يصح منها ان يكون متقفا  
 فلو اجره منا للزراعة في وقت يعقون بخروج الماء واقف عليها لا يبرأ في ذلك الوقت لم يصح لتعدي الاستناع ومنها ان يكون المنفعة  
 مباعدة فلو اجر مسكنا او دابة او غنما في محظور لم يجز فان كان المستاجر مسكنا اخرج مع ما تقدم من الشروط الى تعيين المدة وان كان قد  
 افتقر الى ذلك والى تعيين المسافة كل ذلك بدليل الاجماع الطائفة المحقة ولا نه لا خلاف في صحة العقد مع تكامل ما ذكرناه وليس على  
 صحته مع اختلال بعضه دليل اذا صح العقد استحق الاجرة عاجلا الا ان يشترط التاجيل بدليل الاجماع المشا واليه ايض قوله تعالى  
 فان اوضع لكم فاتوا من اجور من لان المراد فان بذل لكم الرضاع بدليل قوله في اخر الآية وان فاسرهم فترضع له امر والناس ان  
 لا يرضوا بجره مثلها ويملك المجر الاجرة والمستاجر المنفعة بنفس العقد حق لو استاجر دابة لم يكن كما الى مكان بعينه فسلمها اليه فاسكرها مده  
 يمكنه السير فيها فلم يفعل استقر بها الاجرة عليه بدليل الاجماع المأخوذ ذكره ولا نه عقوله على منفعة مكنه منها فلم يستوفها وضيع حق ذلك  
 فيقطع حق المجر وان قال جرتك هذه الدابة كل شهر بكذا صح العقد وان لم يعين اخر المدة لان الاصل الجواز والمنع يحتاج الى دليل  
 فيستحق الاجرة للزمان المذكور بالدخول فيه ويجوز الفسخ بخبره ما لم يدخل في الشا ومن اصحابنا من قال لا يجوز ان يوجر دابة قبل دخول  
 ابتداءها لا نقاد صحة الاجارة الى التسليم ومنهم من اختار القول بجواز ذلك هو اولى لقوله او فوا بالعفو وقوله المودع عند غرضه وطم  
 واما التسليم فهو مقدم عليه حين استحقاق المستاجر له وتعذر بدله لك لا ينافي في عقد الاجارة لا يجوز ان يوجر ما كثر ما استاجر من  
 جنة سواء كان المستاجر هو المجر او غيره الا ان يحدث فيما استاجر محدثا يصلح بدليل الاجماع المشا واليه لانه لا خلاف في جواز ذلك

کتاب النجاشی

الحديث ولا دليل على جواز بدله ولا بأس بذلك مع اختلاف الجنس مثل أن يستاجر بدينا ويؤجره بأكثر من قيمته من العرفه مثل أن الرنوال  
يدخل مع اختلافه لأن الأصل في الشئ جواز التصرف فيه بملك لا مانع وإن ملك استاجر لتصرفه بالعقد جازان بملكه لغيره على حسب  
يقفان عليه من زيادة ما يقتضيه الله إلا أن يكون استاجر الدار على أن يكون هو الساكن والذات على أن يكون هو الساكن والذات  
على أن يكون هو الساكن في حال هذه الجارة ذلك لغيره على أن يكون هو الساكن في حال هذه الجارة ذلك لغيره على أن يكون هو الساكن في حال هذه الجارة ذلك لغيره  
ينفع الاستاجر عيب من قبل المستاجر بخلافه فيسقط ملك المورع الفسخ وإن قبل استاجر مثل هذا المسكن أو غيره على وجه متفق من  
استحقاق المنفعة بملك المستاجر الفسخ ويقطع عنه الجارة إلى أن يعيد لملك المسكن في الحال الأولى لأن المعقود عليه قد فاق الله  
أن يكون ذلك بتعدي المستاجر فيلزم الجارة والضمان وتنسخ الجارة بموت أحد المتعاقدين بدليل الإجماع المناهضة ذكره لأن من خالف  
في ذلك من أصحابنا لا يؤثر خلافه في ذلك الإجماع لما بيناه فيما مضى من أن يكون المستاجر على أن يستحق المنفعة من ملك المورع وقد فاق  
ذلك بموته وكذا أن كان المورع قد عد على أن يستحق المستاجر المنفعة بملك المستاجر فسخ الجارة بالفرض أن كان ذلك بحكم الحاكم  
غير ذلك من الاعتدال الخالف لما ذكرنا من أن المستاجر على أن يستحق المنفعة بملك المستاجر فسخ الجارة بالفرض أن كان ذلك بحكم الحاكم  
أما أخذ ما لا يصحح لا يفسخ الجارة بالبيع على المشتري أن كان عالما بالإجارة إلا مساك عن النص فحق تفضي مدتها وإن لم يكن عالما  
بذلك جاز له الجارة في الره بالبيع بدليل الإجماع المشار إليه لا يتعدى إلى بيعه على أن الجارة لا تنسخ بثمن ما ذكرناه أو فوا بالعقود وهذا عقد  
فوجب لو فاه بما يقدر بثمن العقد القول بأن شيئا من ذلك يبطله يقتضي دليل من تعدي المستاجر ما اتفقا عليه من المدة  
أو المسافة أو الطريق أو مقدار المحمول أو عينه إلى ما هو اشترى في الحال والمعمول في السراوية وقتها في ضربها لذاتة ضمن الهلاك أو التضرر  
ويلزم الجارة بدليل الشرط بدليل الإجماع المشار إليه لا يترتب له خلاف في براءة الذمة منه إذا أدى ذلك ليس على براءة إذا لم يؤد له ذلك  
لورد الذاتة إلى المكان الذي اتفقا عليه بعد العقد يتجاوز ذلك لم يزل الضمان بدليل الإجماع وأيضه فقد ثبتت الضمان بلا خلاف من  
أدى قوله بالرد إلى ذلك المكان فطيل له دليلان رد ما إلى البلد الذي استاجرهما منه إلى بد صاحبهما زال ضمانه والأكبر ضمانا من  
ما استوجبهما وضمانه إذا كان ذلك بتفريطه ونقصا من صنعه سواء كان خاتا أو حاما أو بيطارا أو غير ذلك سواء كان مشتركا  
وهو المستاجر على عمله الذمة أو غيره وهو المستاجر للعمل مدة معلومة لا يخصص عمله فيها بمن استاجر به دليل على ذلك الإجماع المناهضة  
ذكره ويحجج على الخالف بقوله على اليد ما أخذت حتى تؤديه لا يخصص ضمان الصناع على كل حال إلا ما حصل له دليل مما ثبت أنهم غلبوا  
عليه لم يكن بجانبهم ما جرة الكيال وذات البضاعة على التبايع لأن عليه تسليم ما باعه معلوم المقدار وجارة ذان الضمان وذات هذه على التمسك  
لأن عليه تسليم الثمن معلوم الجوده والوفاة وأجره والضمان على حسب ما يبدله ما لهما فان لم يعين شيئا كان أجره والعبد والامد  
البيعان لا يترتب المصاهرة دمام فمضمون من غير المصداق غير مدهما وما هذا ذلك يقتضيه بالصلح ومن أجر غيره أيضا ليزع فيها لها  
صح العقد لم يجز له أن يزاع غيره ذلك بدليل قوله نعم أو فوا بالعقود وقوله المؤثرون عند شرطهم وإذا أجرها للزاعة من غير تعيين  
لما يزاع كان له أن يزاع ما شاء لأن الأصل الجواز والمنع يقتضي دليل إذا أجرها على أن يزاع ويغيره لم يعين مقدار كل واحد منهما له  
بيع لأن ذلك مجهول الضرر يمتنع إذا لم يعين بطل العقد إذا اختلف المورع والمستاجر في قدر الجارة أو المنفعة وفقد البيضة  
حكم بينهما بالقرعة فمن خرج اسمه حلف حكم له بالإجماع الطائفة على أن كل امرئ مجهول مشبهه القرعة فحكم في المزارعة والمساواة  
يجوز المزارعة ونحو الخابرة على الأرض سواء كانت خلخال الخل أو لا طلسا فاعطى الكرم وغيرها من الشجر الممر بنصف غلة ذلك أو  
ما زاد عليه ونقصه بدليل الإجماع الطائفة المحقة وأيضه فالأصل الجواز والمنع يقتضي دليل بوجه على الخالف بما رده من أنه عامل أقل  
بشروط يخرج من ترمه ذرع وما رده من نسيه عن الخابرة محمول على جارة الأرض ببعض الخارج منها وإن كان كان معينا لأن ذلك لا يجوز  
بأحقا لعنا لقطع على المكان تسليمه من شرط صحة العقد مشاهدة ذلك المكان تسليمه تعيين المدة يترتب تعيين حق العامل وشرط أن  
يكون جزء مشاعا من الخارج فلو عامله على دن معين منه وعلى فله مكان مخصوص من الأرض وعلى ترمه ثلاث بعينها بطل العقد بلا  
خلاف بين من أجاز المزارعة والمساواة ولا يرد ذلك إلا بطل المانع فيبقى بقاء الأرض التخل بلا شئ وقد لا يعطى لأغلة ما عينه ينبغي  
العامل بغيره وذا تم المزارع والمساواة على هذا الشرط بطل المسئله واستحق أجره المثلثة تصرف العامل على حسب ما يقع العقد عليه إن  
كان مطلقا جاز له أن يولي العمل لغيره ويوزع ما شاء وإن بشرط عليه أن يولي العمل بنفسه أن يزاع شيئا بعينه لم يجز له مخالفة ذلك بل  
الإجماع الطائفة وقوله المؤثرون عند شرطهم ولو ذاع ببعض الخارج من الأرض البند من ما لهما والعمل الحفظ من المزارع جاز  
كذا لو شرط على العامل في حال العقد ما يجب على بالمال أو بعضه هو ما فيه حفظ الأصل كبناء الحيطان وإنشاء الأبنية والذات في شراؤها



# من الغنية

التي ترفع الماء أو شرط على المال ما يجب على العامل وبعضه كالنابير والتلفيق قطع ما يصلح الخيل من جريد حشيش وأصلاح السواقي  
 فيه الماء وأداة اليد لا يحفظ الثمر جذاه وفعله إلى المصمح ذلك لأنه الأصل في الخبز لو ساقاه بعد غلث الثمرة مع ما كان  
 قد بقي من الغلث وان قل لأنه الأصل لأن الغنابة ما من جواز المساقاة من غير فضلها الزكاة فإنها تجب على مالك البذر والخلا  
 كان ذلك للمالك لأرض الزكاة عليه لأن المستفاد من ملكه ومن حيث كان من ثماء أصله ما يأخذ المزارع والمصلحة كالأجرة عن عمله لا خلا  
 أن الأجرة لا يجب في الزكاة وكذا أن كان البذر للمزارع لأن ما يأخذ مالك الأرض كالأجرة عن أرضه فإن كان البذر منها فالزكاة على  
 كل واحد منهما إذا بلغ مقدار سهله لنضجا وعقد المزارعة والمساقاة فتسبب عقد الأجرة من حيث كان لا ريبا وأنفق في تعيين المدة ونسبه  
 القراض من حيث كان سهم العامل شاعا على المستفاد والمزارعة والمساقاة إذا كانت على أرض خراجية فخر اجتمع على المالك إلا أن يشترط على  
 العامل هو على المستقبل إلا أن يشترط على المالك إذا اختلف صاحب الشجر والعامل فقال صاحبه بشرط لك الثلث وقال للعامل  
 لا بل لنصفه فقلنا البينة فالقول قول صاحب الشجر مع يمينه لأن جميع الثمرة لصاحب الشجر لا ثماء أصله وإنما يثبت للعامل من ذلك  
 بالشرط فإذا ادعى شرطها كان عليه البينة فإذا علمها كان القول قول صاحب الشجر مع يمينه وإن كان مع كل واحد منهما بينة فثبت  
 بينة العامل أنه المدعى لقوله البينة على المدعى اليمين على المدعى عليه صاحب الشجر مدعى عليه فعليه قسمة الثلث في أجناب الموات قد  
 فيما مضى من الموات من الأرض للمام القائم مقام النبي خاصة وأنه من جملة الأقاليم يجوز له التصرف فيه بأنواع التصرف ولا يجوز لأحد  
 يتصرف فيه إلا بإذنه ويدل على ذلك إجماع الطائفة ويصح على المخالف بما رده من قوله ليس لأحد كرا لا ما طاب به نفس ما من أجلنا  
 بأذن مالكها وسبق إلى التجرع عليها كان أحق بالتصرف فيها من غيره وليس للمالك أخذها منه إلا أن لا يقوم بغاؤها ولا يقبل عليها ما  
 يقبل غيره بالإجماع المشاكلة للصحح على المخالف بما رده من قوله من أجلنا صامتة فهو وقوله من أحاط طابا على أرض فهو المالك  
 بذلك ما ذكرناه من كونه أحق بالتصرف لأنه لا يملك قبلة الأرض إلا أن في أحيائها ولا يجوز لأحد أن يغيرها حاله النبي من الكلام لأن  
 ضله حجة في الشرع يجب لا تفتد به كقوله على أن ذلك لمصلحة المسلمين وما قطع على أنه مفعول لمصلحةهم لم يجز نقضه للمام أيضا  
 أن يجز من الكلام لنفسه ليجعلها متدا وفعم الصدق والخبرة وللضوال ما يكون في الفاضل عنه كفاية لموات المسلمين ليس لأحد التصرف  
 عليه لا نقض ما فعله لأنه عندنا بغير حق لا فتد به بغير حق لرسول ولا نأخذ بغيره أن الموات ملك أرضا فله حمايتها بلا خلاف وقد  
 المخالفان النبي قال لا حي إلا الله ورسوله ولا ثمة المسلمين ولا يجوز للمام أن يقطع شيئا من الشوارع والطرق ورواها الجوامع لأن  
 المواضع لا يملكها واحد بعينه الناس فيها مشتركون فلا يجوز له والحال هذه إقطاعها ومن جاز ذلك فعليه لدليل الماء المباح ملك  
 بالجماعة سوا حازه في ثماء أو ساقاة إلى ملكه في نضج وقناة أو غلب بالزيادة فدخل إلى أرضه هو أحق بماء البئر التي ملكا لتصرفها بالاجبا  
 وإذا كانت في البادية فعليه بذلك الفاضل عن حاجته لنفسه ما شئتة ليقمن من دعي ما جاز البئر من الكلاء المشترك وليس عليه بذلك  
 لزوم لا بدل لأنه الاستفتاء وقد روي المخالفون أنه قال من منع فضل مائه ليعن به الكلاء منعه الله فضل سمته يوم القيمة ولم يجز  
 البئر من حرمها ما يحتاج إليه الاستفتاء من الترمطج الطين ورواها أصحابنا أن حذابين بئر المعطن أربعون ذراعا وما بين بئر  
 الناضح إلى بئر الناضح ستون ذراعا وما بين بئر العين إلى بئر العين في الأرض لصليبة خمس مائة ذراع وفي الرخوة الف ذراع وعلى  
 هذا لو ادعى بئر حفر بئر إلى جانب بئر ليسوف منها الماء لم يكن له ذلك بلا خلاف لا يجوز له الحفر إلا أن يكون بينهما الحد الذي ذكرناه فاما من  
 حفر بئر في ناره أو في أرض له مملوكة فانه لا يجوز له منع جاره من حفر بئر أخرى ملكه ولو كانت بئر بالوقفة بغيره بلا خلاف بينه وبين  
 الآخرين أن الموات يملكه المصنف فيه بالاختصاص سبق إلى حفر البئر صاحب الحق بغيره وليس ملك الحفر في الملك لأن ملك كل واحد منهما مشفر  
 ثابت فجاز له أن يفعل فيه ما شاء ومن قربا إلى الواو أحق بالماء المجمع بينه من السيل من بعد عنه فعوض سولا الله أن لا قربا إلى الواو  
 تجلس الماء للخل إلى أن يبلغ في أرضه إلى أول الساق والزرع إلى أن يبلغ إلى الشراك ثم يرسله إلى من يليه ثم هكذا يصنع الذي يليه مع جبا  
 ولو كان دوع الأسفل يملك إلى أن يصل إليه الماء لم يجب على من فوقه أن يرسله إليه حتى يكتفي بأخذ منه لعد الذي ذكرناه ففضل في  
 الوقف بغير صحة الوقف إلى شرط منها أن يكون الوقت مختارا لما للبرع ولو وقف هو محجوب عليه لفسد لم يبعد منها أن يكون متلفظا  
 بصرح ما قصد له للتفريق إلى الله ثم والبرع من العاطفة وقت حبست سبيلت فاقوله تصد فانه يجمل الوقف بغيره وكذا حرمت أيد  
 مع أنه لم يرد بهما عن شرع فلا يجعل على الوقف لا بدليل من أصحابنا من اختار القول بأنه لا صريح في الوقف لا قوله وقف ولو قال تصد  
 وتو به الوقف صح فيما بينه وبين الله ثم لكن لا يصح في الحكم لما ذكرناه من الاحتمال منها أن يكون الموقوف معلوما مقدرا على تسليمه لا يشترط  
 به مع بقاء عينه في يد الموقوف عليه سواء في ذلك المنقول وغيره المشاع الموقوف بدليل إجماع الطائفة ويصح على المخالف في وقف المنقول بغير

في الموات

لهم من ملك

لله بئر المعطن

في الوقف

# في الوفاء لهبة

ام مقل فانها قالت يا رسول الله اني ابا مفضل جبل فاصح في سبيل الله وانا اريد ان ابيع فاركة فقال له اركبه فان الحج والعمرة من سبيل الله وفيه المشقة بقوله لعمري بها خير ليس الاصل سبيل الثمرة والشها كان مشاعا لان النبي ما قسم خيرا مما على السما ولا يجوز وقف لدارهم والد فانه بل لا خلا من يصد به لان الوقوف عليه لا ينفع بها مع بقاء عنها في بلد ومنها ان يكون الوقوف عليه غير الوفاء فلو وقف على نفسه لاصح وفي ذلك خلا فاما اذا وقف شيئا على المسلمين عامة فانه يجوز له الانتفاع به بل لا خلاف لانه يقول الى اصل الا باحة فيكون هو غيره فيه سواء ومنها ان يكون معرفا منتهى تقرب به الى الله تعالى بالوقف عليه هو من يملك المنفعة حالة الوقف فلا يصح ان ينفذ على شيء من معادها هل اضلال ولا على مخالف هل الاضلال او مضافا الحق الا ان يكون ذرا من له ولا على ولا ولد له ولا على لولده بل لا خلاف ولا على عبد بل لا خلاف ولو وقف على ولاده وفيهم وجوه ودخل في الوقف من له على وجه البيع لان الاعطاء بالثمن الوقف في ابتداءه من هو من اهل الملك ويصح الوقف على الماشقة الفناطير غيرها لان المنفعة بذلك مضافا الى المسلمين وهم يملكون الانتفاع ومنها ان يكون الوقف مؤبدا غير منقطع فلو قال ووقف كذا سنة لم يقع فاما فضل الوقوف عليه ومن فهو مقامه في ذلك فشرط في لزوم وقف على حقه ما اعتبرناه من الشرط بعد اجماع السادة لانه لا خلاف في صحة الوقف في لزوم اذا تكاملت هذه الشروط وليس على حقه ولو زاد المانكا طر لبل اذا تكاملت هذه الشروط زال ملك الوقف لم يجز له الرجوع في الوقف ولا يغيره عن وجهه لا سبلا لا على وجهه وذكره دليل الاجماع المشاهير لانه لا خلاف في انقطاع الضرر منه وبقيت منافع هذا هو فائدة الملك وتعلق الخلف بالبيع من يبيع له لا بد على ابتغاء الملك لان الرضا منوع عن بيع الموهوب وان كان مالا كمال والتسليم من بيع ام الولد في حال عيها وعندهم في كل حال وهو ما لا خلاف على انه يجوز عندنا بيع الوقف للموقوف عليه فاصحابنا يوجبون بغيره وخلفا من اوجبا وكما نشعر بان به حاجته مندبة ودهم الضرورة الى بيعه بدل اجماع السادة ولا في غرض لو وقف انتفاع الموقوف عليه فاذا امتنعه انتفع الا من اوجب الانتفاع ذكرناه جاز وبيع في الوقف ما شرطه الوقف من ثمنه لا على الاولي واشتركا او يفضل في المتاع او مضافا غيرها الى غير ذلك بل لا خلاف واذا على ولاده واو لا دخل فيهم اولاد البنات بدل اجماع المشاهير لان اسم الولد يقع عليهم لغيره شرعا ولما اجمع المسلمون على ان يبيع من ولد له وهو ولد بنته وقد قال في الحسن الحسبي ابناءى هذا ان امانا فاما او قعدا واذا وقف على نسلا او تحفبه ودرته وهو ينسب اليه من الام وان وقف على غيره فم ذنبه بدل اجماع المشاهير قد نص على ذلك في غلبنا في الاعراب من هل للنفذ واذا وقف على غيره او على غيره ولم يسمهم بصفة على غيره في ذلك الاطلاق وذكرناه اذا وقف على غيره كان ذلك على الخاص من قومه لانه من اقربا لنا من اقربا فبنيته اذا وقف على قومه كان ذلك على جميع اهل القصة من الذكور والانا واذا وقف على غيره ولم يسمهم كان ذلك على من يولد اوه من جميع الجهات الى ريعين ذرا عا بدل اجماع السادة وقوي بطل اسم المصلحة التي لو وقف عليها او نفر من رباها جعل ذلك في وجوه البر وكونه يرجع الى ورثة الواقف والاول حوطا فحصل في الهبة بغير صحة الهبة الى الاجابة في القول وهي ضربان احدهما لا يجوز له الرجوع فيه على حال والثاني يجوز فالاول ان تكون الهبة منه ملكا وقد نفى عنها ان يكون له في حق ويقتضيها هو او ليه سواء ضد بها وجه الله تعالى او لم يغيره قد ضد بها وجه الله تعالى ويكون الرجوع له من يبيع الميراث الى الله تعالى لصلته والضرر الثاني فاعدا ما ذكرناه و قول الخلف يجوز الرجوع في الهبة في القول بانها تملك بالقبض بطل بالبيع في هذه القصة فانه يجوز الرجوع في بيعه ان ملك بالقبض فيها اعتدوا بغير ذلك قولوا بمتله وعلفهم بما برؤونه من قوله الى اجمع في هبته كالراجح في فيه لاصح لانه خبرا حدهم هو متقاض باختيارا واردة من طرفهم في جوار الرجوع على ان اللفظ الام ان كانا للغير حل الكل فيمن اراد باللفظ وان كانا للعهد فالمراد خاصا لانه بعد الرجوع في لفي وعلى الوجهين لا يجوز ان يكون المشقة بالخبر الجهر لان لكل لا يجرى عليه بل يكون المراد الاستعداد والاستمجا وقد روي عن ابن ابي ابي في هبته كالكلب يوتي فيه وذلك يصح فاما فلناه على انه لو دل على الخبر لم يخصصه بالوضع الذي ذهب اليه بالدليل الهبة في مرض المتصا باليمن محبوس من اصل المال لانه لا يملك بدل اجماع المشاهير الهبة ولا يجرى له بغيره لو حصة لان حكم الهبة منخرجه حال التجرع وحال الورثة لا يعلو بالمال في تلك الحال وحكم الوصية موقوف الى بعد الوفاة وعلى بعلو بالمال في ذلك الوقت فكانت محبوسا لثلاث هبة المتشاع حابزة بدل اجماع المشاهير لان الاصل الجواز والمنع يقتضي دليله ويصح على المخالف بالاختيار الواردة في جوا الهبة لانه لا فضل فيها بين المتشاع وغيره ولو فضل الهبة من غير ان الواهب لا يصح ولزم ما رددناه لا خلاف في صحة ذلك مع الاذن وليس على حقه من ذنبه دليل اذا وهب لم يستحق في ذلك ان كان ذرا براء بلفظ الهبة وبغير قبول من عليه الحق لانه في براء منه منه ولا يجرى على قبول منه ومن مضى غير نادر او بقره او شاة لانه لا ينفذ بغيرها من معلومة لونه الوفاء بذلك واقصد حبه الله تعالى ولو كان ذلك لغيره من بيع الثمرة الى الله تعالى بغيره وبين هلاك الحق ونفصاها بالعتك وكذا لا يجوز الرجوع في الهبة والرجوع في الهبة اذا كانت مدها محبوسا وضد بها وجه الله تعالى والعم والرجوع سواء وما يختلفان في السوية فالرجوع في قبول اربك هذا الدار مدها حنونك وخجول العمري ان يلو امرتك كما مدها عمرك او مدها عمري اذا علوا لك ذلك بموته رجح الى رتبة امانات فان قال لشاكن ببله فلورثة لكتك الى ان يهو المال ان سبعة يهو الساكن رجح اليه امانات فان قال لك فبله فلا تكتك ان يهو ومنه على ان يهو ذلك بمدة كان لما خراجي شاء ولا يجوز ان يهو ذلك من جعل له من عدا والده واهله الا باذن مالك ومن شرط حقه ذلك كل ان يهو والقبول على ما ذكرناه ومن السنة الا هذا وقول المتأخرين ان يهو من جى البعج من ضد بها وجه الله تعالى وبطلت لم يجز له الرجوع فيها ولا الغنص عنها واذا ضد بها التركة والوفاة

في هبة







کُنَّا الْعَيْنِ

واحد كان الولد وجا عند كذا وانثى وان لم يولد بان بالبنات الابن وبكونه المفضل اخلاصا للبنات ما زاد عليه فدفن الابوين دون الزوج او الزوجة  
 وهذه من مسائل العول الى هذا المذهب الخالفون فيها الى دخول النفس على جميع ذوات السهام ويشترط ذلك بين مات وعليه يكون لا تنسح تركه لو فاتها  
 والعول في الثلثة عبارة عن ان ينفذوا النصف معا فاذا اضيف ههنا الى المال كان نصفا وان اضيف الى السهام كان زباده بدل على حصة فانه المذهب  
 اليه اجماع الطائفة عليه ايضا فلا خلاف ان النفس ههنا داخل على البنات ولا دليل على دخوله ههنا على ما عداهن من اجماع ولا غير فوجب البناء  
 فيهم على الاصل لك اقتضاء هذا القرآن وايضا دخول النفس على جميع ذوات السهام خصوصا لظواهر كثيرة من القرآن وعدل عن الجعفة فيها الى  
 المخازن ودخوله على النفس بوجع غلظ امر واحد فكان اولي اذا ثبت ان نفس البعض والى ثبت انه لك لا يكون كل من قال باحدا الامرين قال بالآخر  
 والعول بان لم عوض عنهم مع العول بان نفس البعض والى خروج عن اجماع والقرن بين ما تفرقه وبين الذي يوجب على التركة ان الغراء مستنون لما في  
 وجوب استيفاء حقوقهم منها ولا من ينزل بعضهم على بعض في ذلك وليس كذلك مسائل العول لانه لا ينافي بان في لورثته من لا يجوز ان ينقص عن سهمهم فيهم  
 من هو اولي بالنفس من غيرهم في حالهم حال الغراء وهو انهم على امر المؤمنين انه كان يقول بالورث انهم عنه انه قال بغيره وبغيره وقد سئل وهو  
 على المنع عن بنات ابوين وزوجته صانتهما استعفا غير صحيح لان ابناؤه وشيعته علم مبد صبر من غيرهم وقد نقلوا عنه خلاف ذلك وابن عباس لما اخذ  
 من هبة ابطال العول الا عند وفد زوجها الخالف عنه انه قال من شاء باهلته ان الله احصى ردة علي فاجعل في مال صفا وثلثا وبعائهم اعماء ثم اوزا  
 عن امر المؤمنين لما ادعوا من قوله بالعول في الغرض على اخبا احاد لا يجوز على مثلها في لشرع ثم هي مؤوفة على الشجرة والخمر والحسن عماره والشجرة ل  
 في سنة ست وثلثين والخمر ولد في سنة اربعين فلا يصح رواها عنه والحسن عماره مضاعف عند اصحاب الحديث ولما كان والى المظالم قال سلمان بن  
 مهران للاعشى ظالم والى المظالم واما ما ادعوا من قوله صانتهما استعفا فزاده ضعيفا عن رجل لم يسمه الجوز ولا يبعد بر وانه على انه ينفذ لانه لا يسل  
 عن ميراث المذكورين فاجاب عن ميراث الزوج فقط واغفل عن عداها وقد سئل عنه عن ميراثه فدل ان الخبر لو صح لا احتمال ان يكون المراد به ميراث  
 منها استعفا عند من يرى العول على سبيل التجهين والمذاكر كما قال ثعلب في انك انت لعنتم الكهنة اى عند قومك واهلك واغفل ايضا ان يكون زاد الا  
 واسقط حرفه كما رو عن ابن عباس في قوله لا اقيم العقبه وكما قال عمر بن ابي ربيعة ثم قالوا اجنابهم فلت من عدا الظلمة والخمر والرب فحصل وان افترق  
 من لا يوجب واحد الزوجين فله المال كله سواء كان واحدا او جاعدا ذكر او انثى فلا يرث مع البنات احد سوى من قد قناه عصبة كان ام لا بل بالنفس بالبنات  
 الصريح بغيره والنفس لا خربا لرد بالرحم على ما يتبناه ومخالفون ما يدعيون الى انه لو كان مع البنات عم وانزعت مكان له النصف بالنفس كذا لو كان معها اخ  
 يجعلوا الاخوات عصبة مع البنات وبسقطون من هو في وجهه العم وابن العم النساء كالعالمات وبنات العم اذا اجتمعوا والربا دونهم لاجل الغضب  
 ونحن نورد ههنا بدل على حجة ما ذهب اليه اجماع الطائفة عليه فاذا قناه من به ذوى الارحام لان الله سبحانه يعز فيها على ان سبب سحقها في ميراث القرى  
 وبذا في الارحام واذا ثبت ذلك وكانت البنت اقرب من العصبة وجب يكون اولي بال ميراث وبدل بقية على انه لا يجوز اعطاء الاخ لقصص مع البنت  
 قوله نعم ان امرئ هلك ليس له ولد ولما خلت فلها نصف ما ترك فشرط سحقها فيها للنصف فعلا لولد فيجب ان لا ينفصها مع البنت لانها ولد له على نكاح  
 عصبته لرجلها بالارث دون النساء قوله نعم للرجال عصبته تركه الوا لذان والاربابون مما قلتمنا وكثر مضيقا مفرضا فوجب سببنا لالنساء مضيقا  
 كما اوجب للرجال من غير محضين من خص الرجال بالميراث في بعض المواضع فعند ترك الظم فله لولاد لوليد لم يقطع به على ذلك ولا يلزمنا مثل ذلك اذا  
 خصنا البنت بالميراث دون العصبة لان الاستواء في لزوجهم مراعي مع القربى بل لولاد لوليد لا يرث مع الولد وان ستمله اسم الرجال اذا كان من الذكور  
 واسم النساء اذا كان من الاناث واذا ثبت ذلك وكان هو المراد بالابن وورثت الخالف العلم دون العم مع استوائهما في لدرجة كان ظاهر الابن محجبا عليه  
 دوننا على ان العصبه بالادلة غير منكرو انما المنكر ان يكون ذلك بغير دليل فان قالوا نحن نقض الابن اليه اسند لعم بما رواه ابن طاووس عن ابن عباس عبا  
 عن النبي من قوله المال يقسم على اهل القرى على كتاب الله فما اقبل فنلا لى ذكر في ثورث لاخت مع البنت بما رواه المذنب عن ابن سريج بن ابى المو  
 الاشعري سئل عن ترك بنتا وبنتا ابن واخذ الام فمال للبنت النصف ومطابقة فللاخت وبما رواه الاسود بن يزيد قال فقهنا معا دين جبل على محمد  
 الله فاعطى البنت النصف والاخت النصف لم يورث العصبة شيئا ويجوز ان ترك ظاهر القرآن لا يجوز مثل هذه الاختيار لان اول ما فيها ان الخبر جرى عن ابن  
 عباس لم يره احدا من اصحاب الحديث الا من طريقنا بطاوس مع هذا فهو مختلف للفظ فروى على ما تقدم وقد فلا لى عصبة قريب وقد فلا لى اجل ذكر عصبة  
 لفظ مع الخا وطبر بغير دليل ضعفه على ان مذهب ابن عباس في ثورث بالعصبة مشهور وكذا الحديث اذا خالف كان قد عا في الحديث والمذنب ابن سريج  
 ضعيف ثم ان ابنا موسى لم يثبت ذلك الى النبي وثقوا به هو لا حجة فيها ولا حجة اضيق فضا معا بدلك ولا في كونه على عهد رسول الله ما ثبت عليه واثار عليه  
 وفي الخبر ما يطل كذا الاختيار على بالنفس هو قوله لم يورث العصبة شيئا لانها لو كانت ههنا عصبة فقال لم يورث بالي العصبة شيئا على ان هذه الاختيار  
 لو سئل من كل فاح لكان معاضة باختيارها واراد من طريقنا الخالف مثل قوله من ترك ما لا فلا له وقول ابن عباس جابر بن عبد الله ان المال كله للبنات دون  
 الاخوة والاعش مثل ذلك عن ابن عباس في قوله عبا لى علي ما حكاه الساجي الضري وما يخص من يروا به في بطلان الثورث بالعصبة كثر وادغار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل اول

## کتاب الغنہ

[illegible]

فِي حُكْمِهَا

وَقَدْ بَلَغَ مَا لَمْ يَلْمِزْهُ أَحَدٌ مِنْ عَشْرَةِ ضَعْفِ الْأَوَّلِ خَطُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا خِطُّ الْعَقْدِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا بَضَاعُ امْرِئٍ أُخْرَى إِلَّا خِلَافُ ذَلِكَ فِي امْرِئٍ بَابِ الْعَقْدِ وَحَسْبُ عَشْرَةِ ضَعْفٍ وَالْأَوَّلُ





کتاب الحجۃ الیہ

[illegible]







فِي حُكْمِ التَّلَافِ

الطلاق فيجب لا يقع واصفاً قوله نعم بما بينهما النبي اذا طلقتم النساء على ذلك لا ينعى الطلاق بما بينهما ولا اسلم لنساء والبدن الرجل لا يثبتها ولها ما ذلك من غير انما  
قوله فظلموهن احدنهن الى قوله واشهدك اذى علم منك لان ظاهر الامر في الشرع ينفعه التوجع وهذا يوجب عود ذلك الى الطلاق وان عيّن لانه لا يهلوا الا بوجوه  
الوجع التي عبر عنها بالامتنان لا خلاف في ان الاشهاد عليها غير واجب وجب عود النبي لله نعم مع بعد ما بينهما في اللفظ في قوله سبحانه انا ارسلناك شاهداً  
مبشراً ونذيراً للمؤمنين والله وسو تور وود تفرده وشيخ من حيث لم يلبس الا بوجوه الامراء الاشهاد على الاستحباب ليجوز في وجع عن اذن الشرع فيجوز ليل  
ولا يجوز ان يكون الامر بالاشهاد متعلقاً بقوله تعالى او تارقوهن بمعرفة لان المراد بذلك فيها امر المراجعة والاستمرار على موجب الطلاق المنفصل للمفارقة وليس  
بشيء يوجب منعه فمنع من الاشهاد ويجوز حبسها لانه لا خلاف في ان الطلاق في الحبس بدعي ومعهب من قبل العلماء قوله نعم فظلموهن احدنهن بالظهر الذي  
لا جاع فيه واذا ثبت ثبوتها لغير الله نعم لم يقع ولم ينعى على حكم شرعي يوجب على الخالف بما روي من طريق اخر من قوله فظلموهن احدنهن ثم ليدعها حتى تظهر  
محبض ثم يظهر ثم ليطلقها ان شاء عظماء الامراء التوجع اذا وجب المراجعة ذلك على ان الطلاق لم يقع والمراد بالامتنان على هذا هو اليقين انما لا يثبت  
قارنها فلما منه لوقوع الطلاق وذلك يقابل على سبيل الجففة من طلاق وجبه طلاقاً فاسداً وظن وقوعه فخرجهما من منزله واعطها ما ادا انظر ما ذكرناه من  
شرط الطلاق فاعلم انه على ضربين واجب واجب محض وموجب مكره فالواجب طلاقاً للمولى بعد التبرص لان عليه في اوطى على ما قد مره وطلاق الخلع  
على ما نسبته والخطوط طلاق المدخول بهما في الحبس والظاهر انك جامعاً بينهما في ان طلاقاً في خطره وانما الخلاق في وقوعه على ما بيناه والشيخ  
طلاق من كانت الحال بينه وبين زوجته فاستأ بالشفاق وتعد الانفاق وتجر كل واحد منهما عن القيام بما يجب عليه لصاحبه المكره طلاقاً اذا كانت الحال  
بينهما عامراً وكل واحد منهما لصاحبه النشأ في الطلاق على ضربين من لئنه طلاقاً لا بد منه ولا بدعه ومنه في طلاقاً ذلك فالصن الاول الاية من الحبس  
او كبر الحال غير المدخول بها والغايه عن رجاها والضرر الثاني المدخول بها لا غير اذا كانت خالداً من ذوقها لانه فظلموهن اللئنه في طهر لا جاع في البلد  
في حبس وطهر فيه جاع ثم اعلم ان الطلاق على ضربين رجبين باين والباين على ضربين رغبة طلاق الغير المدخول بها وطلاق العدة والخلع والمبارات <sup>الطلاق</sup>  
الثالث بعد كل مطلبين من طهر طلاقاً كان اما الرجب في وان مطلق المدخول بها واحد وبعد ما تعدد في مسكناه ونفسه ويجعل له النظر اليها ومراجعتها  
بالعد الاول فادام في العدة وليس لها في ذلك خيار ويجوز المراجعة غير اشهاد والاشهاد اولى ان قال قد راجعتك كان حسناً وان لم يزل ذلك  
وطاها او قبلها بشئ هو كان ذلك رجعة بدليل اجماع الطائفة وقوله نعم ويجوز ان يزوج من في ذلك فيمنع الطلاق طلاقاً راجعاً بغير اولا  
يكون مكره الا والمرأة بخله وهذا يقتضيه ثبوت الا باحلالها نابع للزوجية ولم يشترط الشهاد ولا لفظ المراجعة فان خرجت من العدة ملكت نفسها فان  
اشترى اجعلها مطلقاً بدو ومهر جديد ينفق معها على طهرين اخرين فكل طلاقاً ثلث مرات في ثلثة ايامها مع تحلل المراجعة لها على ما سلك عليه  
لم يكن تزوجت فيما بينهما سواء لم يجد له حتى تنكح زوجاً غيره تنكح ودام ويكون بالغاً ويدخل بها ويبارها وينفقه عتقها عنه بعد الزوج الثاني المطلقة  
الثلث وان تكررت من الاول ابدى ببيع المرأة بالعد المسانعة كذا ان تزوجت فيما بين الاول والثانية والثالثة هك ذلك ما تقدم من الطلاق  
على طهر الاكثر من روايات صحابنا ومنهم من قال لا يهدد الزوج الثاني فادون الثلث ومضى جئت الى الاول كانت معاً على بغير الاول تمام الثلث  
وقد قوله نعم فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره لانه يد على تحريمها عليها بالثالث حتى تنكح زوجاً غيره من غير فصل او ما ضر المدخول بها فانه اذا  
طلقها واحدة بانته منه وملك نفسها في الحال فان اختار مراجعتها ورضيت فبعدها جديد جديد فان راجعها وطلقها قبل الدخول تمام ثلث مرات لم تحل  
له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا يخص بغير النشأ فالامه فافضه طلاقاً حر كان الزوج او عبداً مطلقاً وانما طلاق العدة فخصص بالمدخول بها المستبصر  
الظاهر والخصص حصته ان طلقها في طهر لا جاع فيه بشئ هك ذلك ثم راجعها قبل ان يخرج من عدتها ويطاها فاذا احاضت طهرت طلقها فانتهت بشئ هك ذلك  
راجعها قبل الخرج عن العدة ووطئها فاذا احاضت طهرت طلقها فانتهت بشئ هك ذلك فاذا فعلت ذلك حرمت عليها حتى تنكح زوجاً غيره ولا يهدد الزوج الثاني  
المطلقة ان سئل ابدى حتى طلقها على هذا الوجه شع مطلبان يكفها بينهما رجلان حرمت عليها مبدأ على ما قلناه فيما مضى واما الخلع فيكون مع كراهة الزوج  
خاصه دون الرجل وهو مخير فراقها اذا دعته اليه فيقول له ان لم تغفل لأعصين الله بك طاعتك ولا وطن فراشك غيرك واعلم منها الموجه في شوق  
ذلك فيجب عليه في الحال هذه طلاقاً ويجعل له اخذ العوض على ذلك سواء بد لئنه ابتداء او بعد طلقها وسواء ذلك مثل المهر الذي دفع له او كره بدليل اجماع  
الضايفه وانه لا ينعى ولا تحل لكم ان تاتوا ما اتيهوهن شيئاً الا ان يضاها الا بغيرها احد والله فان ختم لا يقبها فلا جناح عليهما فيما افدت به ولا  
يبقى الخلع بمجرد بل لا بد من التلقا لمعد بالطلاق فيقول من يدا قد خلعتك على كذا وكذا فانت طالق والى والدليل على ذلك اجماع الطائفة لان من قال  
من اصحابنا لفظ الخلع كاف في الفرية لا يؤثر خلافه في دلالة الاجماع واصحابنا فلا خلاف بين الامه في حصوله في زمانه وليس على حصولها بغير  
الخلع دليل او ما طلاقاً المبارات فيكون مع كراهة كل واحد من الزوجين صاحبه يجوز للزوج اخذ البكر عليه المخرج على ما اعطاها من المهر لا لاجل  
له اخذ الزيادة عليه يقول من يري ذلك فداها ريك على كذا وكذا فانت طالق وذلك لفظ بدليل اجماع المشاهير فاد الخلع بالطلاق في الخلع التباد  
بان الزوجه منه بواحدة ولم يملك جهنم في العدة بالعد الاول الا ان يزوجها بغيره لانه لا يزوجها بغيره في العدة واد  
كل هذا الطلاق ثلث مرات على الوجه الذي بيناه فافضه طلاقاً على الاول حتى تنكح زوجاً غيره على ما قد مره وذلك بدليل اجماع الطائفة وشيخ السكة



ۛ الطلاق والحد

[illegible]

مع القدر





















کے لئے الحاد

[illegible]

ولا قطع على  
منه

وَلِلَّهِ وَرُوحِ الْقُدُّوسِ الْحَمْدُ

سرى هك وان عادتا بنى ادب بجل اصابته الارض حتى لى فان عادتا لنه فطنت اطراف انا مله الاربع من الفصل الاول فان عادتا بنبط من الفصل الثاني فان عادتا من فطنت من اصولها وذكرا لا فطحت على من سرى طعا ما لى عام مجا عنر قد بنبط كى كتاب الجها حد الحاب فلا جبر لا عادته فصل واعلم ان النظر بيجب بفعل الفبيج والاخلال بالواجب لك لم يدر الشاع بنو طيف ص عليه وورد بذلك فيه ولم يتكامل بشرط اقامته فمتر على فطنت ان تا والوا ط من النوم في ازار واحد الغم والقبيل الى غيره لك على حسب ما يراه او لى الامر من عشرة اسواط الى عشرة وسبعين سوطا وغير من وطيفه او اسفله سبطه وغير العبد ادر من مال سبطه والوالد ادر من مال ولده ومن سرى اقل من ربح دينار ومن سرقه واكثر من من غيره من ربح دينار وهو حر مسلم ولدا له وعبد له ولغيره ديمتا واصغرا ومجنونا وغير العبد لا ماء واهل الذم اذ انفاذوا ومن فدى غيره بها هو مشر بوبه معترف بفعله من سائر القبايح لم يسخو جدا ولا غير بيا وغير المسلم اذا غير مسلما بعينه او عرج او جنون او جلد او جرب فان كان كافرا فلا شئ عليه غير الجبر بها استا العذ من من غير بيا لا ينفذ زنا ولا لواط والنزى بالكتاب من ثلثة اسواط الى عشرة وتسعين سوطا واذا انفاذت اثنا من بيا او جرب لحد عنها ووجب لغيرها كل ذلك بدليل اجماع الطائفة وذكرا انه متى عثر المرأة البتة استنبط ان اصر عاد الى ما يوجب لغيره من غير عتفه فصل في العضا وما يتعلق به بيجب للمولى للفضا ان يكون عالما بالحق اية فلو لم يدر ما لم يعرفه فيجبه عذرا ولا يجوز فعلها واجبا فان عثر في الحكم على الله نعم ونائبه لسوائته ولا مشك في نفي ذلك من من العلم وايضا قوله نعم ومن لم يحكم بما اتزل الله فاولئك هم الكافرون ومن حكم بالنقل لم يقطع على الحكم بما اتزل الله نعم ويوجب على الخالف بما روى في خبر يثبت الفضا وجعل في بن الناس على جعل هو في الناس ومن فضة بالعبا فغذضه على حمل ويوجب فيه ان يكون عدا لا بخلاف الامراض وخلافه غير معتبر بيبين ان يكون كامل العقل حس الراى ذا علم وورع وقوة على القيام بما مضى الله ويجوز للحاكم ان يحكم بغيره في جميع الاشياء الا احوال الحدود والفضا من غير ذلك سواء في ذلك عليه في حال لولا بد او قبلها بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله نعم فان حكمت فحكم بيبينهم بالفسط وقوله نعم باودا فاجعلنا لك في الارض فاحكم بين الناس بالحق ومن حكم بغيره فقد حكم بالحق والعدل وايضا قوله نعم الزانية والزاني فاجلد كل واحد منهما مائة جلدة وقوله نعم والناسي وان اذ فاقطعوا ايديهما ومن علمه الا مام او الحاكم زانيا او سارقا وجب عليه مثل مال الامر اذا ثبت في الحث ثبته الاموال لان احدا لم يثبت بين الامرين اية فلو لم يقض الحاكم بغيره لادى ما الى فسق من جسيق الحق الله بغيره واعطاء ما يعلم استحقاقه وما الى بنافى الحكم والاول بغيره فيجبه ولا يبر باطل احكامه مستقبل والثاني بنافى المقصود بها وايضا فانما يفتلج الى البينة ليعلم ان الظن عند المدعى لا يثبت ان العلم يقضى اكد من غلبة الظن فاذا وجب الحكم مع ظن ذلك فلان يبيع العلم به وادى امره وليا اية على ما قلناه امضا وسواء الله الحكم ليدان انه على الاعراب عز لم يؤمنين ومن خذ منهم من ثابته ساء لذلك في الشهادتين من حيث علمه صدق بالحق وقول مبر لمؤمنين لشهر لما طال به بالبينة على ما ادعاه في دوع طلح ويجوز فاعضا لست عطا ليلام المسلمين بيبينه وهو مؤمن على اكثر من هذا يدل على ما قلناه لانه اضاف الحكم بالعلم على رؤس الاشهاد من الصحابة والتابعين فلم يكره ذلك منهم احد ليل حدان شيع من الحكم بالعلم من ان ذلك بما افضه فيه الحاكم لان ذلك استحقاق محض لا يجوز العقل بغيره افضاه الدليل بلزم على ذلك لا يجوز في المستقبل بالبينة والاقرار للثقة من حيث مسئلة هذا الحكم العلم السأ به بما على ان شروط المرعاة في الحكم كما يفيض حسن الظن بغيره ومنع من ثبته في الحكم بغيره كما يمنع من ذلك في قوله قد عتق بكذا واقامت البينة بكذا واذا وجب عليه الحكم بما ثبت عنده باقراره بيبينه وان لم يحضر تلك احد سواء وحرم عليه لامتناع من الحكم لاجل الله فكذلك ما مضى فيه وبفضه شهادة المسلمين بشرط التحزب والذكور والبلوغ وكما ل العقل العدا لى جميع الاشياء بلا خلاف غير انه لا يقبل في الزنا الاشهاد او غير الجا بمبانية الفرج في لفرج مع اتحاد اللفظ والوؤى فينا خلفوا في الرواية وانقص عدلهم ولم باتوا بها في وقت احد حد احد حد الا فراء بلا خلاف او شهادا ثلثة رجال وامرأتين وكذا حكم اللواط والحق بدليل اجماع الطائفة ويقبل فيما عدا ذلك بشهادة عدلين ويعبر في حقها النفا في المضى ومطابقا للذكور دون الوؤى بلا خلاف ولا يقبل شهادة النساء فيما يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا خلاف يقبل شهادة الغالبه وحدها اذا كانت مامونة في الولادة والاستهلال وبحكم لاجلها بربع الذنبر والميراث ويقبل شهادتهن فيما عدا ذلك مع الرجال بدليل اجماع الطائفة ويوجب الخالف ما روى من كبر وغير النبي من انه فضة باليهن مع المشاهد وعلى المسئلة اجماع الصحابة اية ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادة كل احد من الولد والوالدة والزوجين للاخر ويقبل شهادتهن في كل ما لا يوجب حدا الا على الانفراد من الرجال ولا معهم بلا خلاف الا في الزنا عند ناعلى ما قد مضى ولا تقبل شهادا على كل حال في الظان ولا في روية الهلال بدليل اجماع الطائفة ويقبل شهادتهن على حال الانفراد من الرجال في الولادة والاستهلال والقبول اليه لا يقطع عليها الرجال كالزنى فالا فاء بلا

# في أحكام القضاء

نكح حاشية الاعتراف ولا شبهة في أن الاعتراف بغير أبو بكر وزوجته ضروري من جهة أدراك الصواب وقد ثبت أن القضاة كانت تروى عن أئمة الشيعة  
وهو من وراء حجاب على ما يقتضيه هذا يدل على أن التبريد من حصول من جهة التعاقب وتقبل شهادة الصبي في الشجاج والجلح كانت خاصة  
إذا كانوا يملكون ذلك يؤخذ بأول أقوالهم لا يؤخذ بما خالفه بل إجماع الطائفة وقد استشهدوا لهذا من قبل المؤمنين أن قضى في سنة  
علمان دخلوا في الماء ففرقوا أحدهم فثبته ثلثتهم على شين انما غرقه وشهدوا لثلاثتهم انهم غرقوا على الاثنان ثلثا خاص للثمة  
وعلى الثلثة الخمسين وقد ذكرنا هذه في فصل الذمات ولا يمنع شهادة الصبي في بعض الاشياء دون بعض كما يقول كلبا في شهادة التنا وبطلان  
الغاذر إذا تاب أصلح عليه ومن شرط التوبة أن يكذب نفسه ببل إجماع الطائفة ولا يقبل شهادة ولد الزنا ببل هذا الإجماع ولا يقبل شهادة  
العد على عدوه ولا الشريك لشريكه فيما هو مشترك له ولا الأجير لسيانحه ولا شهادة ذمي على المسلم إلا في الوضعية لسفر خاصة عندنا بشرط عدم  
أهل الأيمان وأعلم أنه يحكم بالفساد إذا لم يكن لأولياء الدم عدلان فيشددان بالقتل ونجوم مقام شهادتهما في اثباته والفساد من خسو وجلان  
أولياء المقتول يقتسم كل واحد منهما المدي على ما جرت به عادة من مقتضى عرفك كثر عليهم الأيمان في تكميل حنين بينهما ولو لم يكن إلا في الدم  
وحدهم من حنين بينهما ولو لم يكن إلا في الدم وحدهم من حنين بينهما فان مقتضى عرفك كثر عليهم الأيمان في تكميل حنين بينهما ولو لم يكن إلا في الدم  
والإيمان في تكميل حنين بينهما ولو لم يكن إلا في الدم وحدهم من حنين بينهما فان مقتضى عرفك كثر عليهم الأيمان في تكميل حنين بينهما ولو لم يكن إلا في الدم  
وبراء والفساد لا يكون إلا مع التهمة بآثار ظاهرة وبذلك إجماع الطائفة ويختص على الخلاف بما روى من طريقهم من قولهم التينة على  
المدعي على المنكر من مكر إلا في الفساده وقوله لا نصفا لما دعت على اليهود أنهم قتلوا عبد الله بن مسعود فحلفوا بخسوس بينهما ويحلفون دم صاحبكم فقالوا  
ألم تشاهد كيف فحلفوا عليه فقال لكم اليهود خمسين مينا فقالوا لا أرضى بأيمان قوم كفار فاداهم من عنده والفساد فيها من دبره كما مله من  
الأعضاء منه ففرض فيها نصف من العضو ميتا وأدى ذلك جلا فاختار من العضو ببل إجماع المشايخ وأصحابنا أن الفساده في قتل الخطاء خمسة  
وعشرون وأعلم أن ادعى إلى قتل الشهادة وهو من أهلها فقبلها لا جارية بقوله نعم ولا بابي الشهادة إذا ما دعوا فاداهم لزم إذا ما من طلبة عنه لم يلقوا  
ولا تكفوا الشهادة وهو مخير فيما سمع أو شاهد من مخطئه وإقامته وذلك ولا يجوز لأحد أن يمتثل بها ذاك إلا بعد العلم بما يقتضيه من غير هذا  
التمتع عليه لا نفسه ولا غيره من لا يحصل العلم بخبره ولا يجوز له إذا ما لا بعد ذلك كما ولا يقول على نحو خطه لقوله نعم ولا نقف ما ليرك من علمه  
لأن الشاهد يخرج على خبره القطع عما يشهد به واختبا المرء على هذا الوجه بما لا يعلم فيثبت شهادة الأصل بشهادة عدلين ونجوم مقامهما إذا اعتد خصي  
الأصل لو أن من ومن لا يفرق ذلك إلا في الذمات والاملاك والنفوس ولا يجوز في الحدود ولا يجوز شهادة على شهادة من لا يشاء ببل إجماع المشايخ  
وإذا شهد اثنان على شهادة واحدة شهد على شهادة اثنان ثبتت شهادة الأول بلا خلاف وثبتت بقية شهادة الثاني عندنا وهو قول أكثر المحققين  
والصحيح من قول الشافعي والاختبا إليه وردت بان شهادة الأصل تثبت بشهادة عدلين فيناول هذا الموضع ولا يحكم ببقية المدعي بعد استحقاق المدعي  
عليه ببل إجماع الطائفة ويختص على الخلاف بما روى من طريقهم من قولهم من حلف فليصدق من حلف فليصدق من لم يفعل فليس من الله في شيء والمدعي عليه  
اليمين على المدعي ببل إجماع الطائفة وأما قوله نعم أو تخافون أن يما يمان بعد إيمانهم والمراد بتعب جواب بما هم للإجماع على أن اليمين لا ترفع بعد  
خصوصية أخرى وهذا يبطل قول من لم يبرر دال اليمين على حال ونجى على الخلاف بما روى من طريقهم من قولهم المطلوب ولي باليمين في المطالب إلا بعد  
على اشتراكهما في جواز المطالبة باليمين وإن للمطالب منزهة عليها للتقديم لأن لفظه أولى كلفه أفضل من في اللغة فبعد بقبول أحد الشاهدين على الآخر  
فيما اشتركا فيه ولا يجوز الحكم إلا بما قد تناه من علم الحاكم أو ثبوت التينة على الوجه الذي قرره الشارع أو قرار المدعي عليه أو بينا وبين المدعي ونكرو  
ذلك مما لم يرد التعبد بالعلم من قبله بل روى إجماعا أو كتاب حاكم آخر اليمين ثبت بالبينه كتابة أو قوله مشافه له ثبت عندنا ببل إجماع الطائفة  
قوله نعم ولا نقف ما ليرك من علمه ولا يرد الحكم بما ذكرناه من براءة الذمة ما يعلو لها من الحكم بين الخصمين وليس كذلك إذا حكم بما خالفه وسمع  
بينه الخارح وهو المدعي وبقيته الداخل هو صحتا البينة على المدعي أن كان مع كل واحد منهما بينة ولا بد لأحدهما كان الشيء بينهما متغير  
كل ذلك ببل إجماع الطائفة وإذا ثبت أن الشاهد شهد بالزور عر وشهره بطل الحكم حكمه بها أن كان حكم ورجع على الحكم عليه إذا كان أمكن ولا  
على الشاهد أن يروى أن كان فاشهد به فلا أوجها أو حدا أفضل منه وإذا رجع عن الشهادة بشبهة دخلت عليه من دبره القتل والجلح وشمل العين المسككة  
بشهادته وفيها أدبر عن الحد مما شفقنا عليه ببل إجماع المشايخ علم أنه ينبغي للحاكم أن يفرق الوفاء لله ببل من الحكم خاصة ولا يتوبه بما روى من سوا  
ولا أن لا يجلس هو غضبا ولا جابج ولا عشتان ولا مشعو القليبي من الاشياء ويجلس مستدبر القبلة وعليه السكينة والوفاء وبه مجلسه من التوبة  
الجزيرة بوطن من على فانه لو في طاعة الله نعم ويضيق على أن يكون بين الخصمين في الحبس العظ والاشارة ولا يبدل الخطأ إلا أن يبطل العقد  
في يقول لهما ان كنما حرمنا لافاد كراهنا فان امسكا فامنا وان ادعى أحدهما على الآخر فجمع دعواه إلا أن يكون مستند في العلم مثل أن يقول  
استخني عليه ما أفاد هذا الشيء فلو قال ادعى عليه كذا وانهم يكذبون لم يجمع وان يكون ادعاء معلوما من بفساده وبغيره فلو قال استخني عليه ما أفاد



## كِتَابُ الْقَضَا

نوباً لم يفتح لهما له واداهما للدعوى قبل الحكم على الخصم فقال ما نقول فيما ادعاه فان اذهر وكان ممن يقبل اقراره للقرينة والبلوغ وكما انظر  
 والايتان للاقرار والقرينة الى خصمه منه فان ابي امره لا يثبت ان امر صاحبه بحق حبه وان اثباتا سميته دون الحكم ابته ان كان عارفا  
 بعين المفروض سميته فاما من المينة العادلة له عنده بذلك وان انكر ما ادعى عليه قال للمدعي فدا نكر دعواك فان قال لي بيننا امر باخصاها  
 فان ادعى انها غائبة ضرب لها احلا في الاحضا وفي بينه وبين خصمه له ان يطلب كقبلا باحضاره اذ احضر بينه وبينه الكفيل من الضمان اذ انما  
 المدعى ولم يحضرها فان احضرها وكانت مرضية حكم بها والاردها وان احضرها هذا واحدا او امرين قال له الحاكم تخلف مع ذلك على دعواك فان  
 حلف لزم خصمه ما ادعاه وان ابي انقامها وان لم يكن له بينة قال ما نريد فان امسك اقامها وان قال لا ريد منها قال تخلف فان قال نعم خوف الله  
 نعم من غائبة اليهين الفاجرة في الدنيا والاخرة فان اقر بما ادعاه عليه لم يبرأ ان اصر على اليهين عرض عليها الصلح فان اجابا امر بعض من ان  
 يتوسط ذلك بينهما ولم يجز ان يله هو ذلك بنفسه لانه منصب لثب الحكم والزام الحق ويشغل الوسيط في الاصلاح ما يحرم على الحاكم فعله وان لم يحسب  
 فلم ان المدعي ان استحل ان خصه بسقط حقه وعواه ويمنع من مطالع بينه وبينه ما عليه فان تولى عن استحل ان اقامها وان يقول واستخلفه سقط حق  
 دعواه وان نكل المدعي عليه عن اليهين الزم له خروج الى خصمه ما ادعاه وان قال تخلف ما اخذ ما ادعاه قال له الحاكم تخلف فان قال لا اقامها وان قال  
 نعم خوف الله نعم فان رجع عن اليهين اقامها وان حلف استحق ما ادعاه واكثر من هذا الاختلاف بينه وبينه فانه لا يثبت الدلالة عليه فاعرف  
 ذلك فتشاء الله نعم وادفد فينا بما اشترطناه على انفسنا في صد الكتاب فخن فاطعون للكلام حامدين لله سبحانه على نعمته الدوام  
 والائمة العام حمدا يكون تحفه فضاء وشكوه اداء مستغفرون له نعم من بعض عن واجلي بعد ناه وعدل عن  
 حق فيما سطرناه هرتون اليه سبحانه من كل ما خال له القضاة جانب وصا وياتيه متولوا  
 اليه باكره الوساثل لثبته توفيه خطانا ان على كل شيء قدير هو حكينا  
 ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 الطاهر وسلم عليهم اجمعين كما  
 بائنا الى يوم الدين  
 والحمد لله رب  
 العالمين













# كتاب نظائر الامم والاسماء

ومقول فكل سبيل وما يجري مجراه ومقول في قولنا لقول بين يدي امام على خير بين مقول في نفس المعركة ومقول في غيرهما فالقول في المعركة لا يقبل ولا يقف في لا يخط بل يد من قبله ولا يرفع عن سر او يله وخفة وفلسونه ما لم يصيب شيئا منهم فان اصابها دم وقتل معتر لا يرفع ويصل على غيرها ما من خط في غير المعركة ويرى في زمان فان يغسل ويكفن ويحفظ وكذا حكم من قبله انسان غير حيا واما من قبله تبع فهو على ضربين ان وجد كغيره غسل وكفن وخط وصلى عليه الاخوان وجد منه بعضه كان على ثلثة اضراس واحد فان يوجد ما فيه صدق او صدق منكف ويحفظ ويغسل ويصلى عليه والاخوان يوجد عظم من غير العظم غير العظم يغسل فيه ويحفظ ويكفن ولا يصلى عليه الاخوان يوجد ما اليه من عظم يدين من غير غسل ولا كفو ولا حلو ولا صلوة واما من يجلس عليه قبل هذا كره وهو المقبول مؤذنا في الاغتسال والتكفين والخط فاذا قتل صلى عليه دفن واما الميت حيا فمعه وهو على ضربين احدهما من مات في نكاح والاخر من مات من بعد الولادة والاول على ضربين احدهما من لم او بعد اشهر فهو يغسل ويحفظ ويكفن ولا يصلى عليه الا الاخر اقل من اربعة اشهر وهو يلبس في خرقه ويد من يدين من غير غسل شيء او قل من مات بعد الولادة فيضاض من يدين من لم اقل من سنين ومن لم تستسب من فنادى فالاول يغسل ويحفظ ويكفن ان متلى عليه فندى غير واجب واما الثاني على ضربين احدهما يتخلى من يغسله ليل لا يذهب من غير شيء كالجلد والحرث فاما التيمم والاخر بما في قطع الجمل فان يغسل عليه الماء صببا وكل من يغسل ويكفن ويصلى عليه اعلم ان الميت بعينه احكام وهي على ضربين واجب يدك الواجب في غسله يجعل باطن قدميه اليها ووجهه ثلثاها وضيقه ثلثها ووجهه ثلثها ووجهه ثلثها ووجهه ثلثها وتكفنه بقطعة واحدة والصلوة على من يجب لصلوة عليه دفنه وغسله كغسل الجنينة الزبدية غيره فاما التذبد نة بلغم الشنا ويزر واسما مالا يمتد عند وجهه وكلما في الفرج وتغص عينا ويطبق موه وتعد يداه الى جنبه وساقاه وتشد بحسنة بعقباتان ما لا يمتد اسبح عند مصباح وتكون عند من يدان الله ثم ولا يترك وحده ولا يترك على بطنه حديد فاذا ادون غسيله تحت الشدة والاشنان ونصفه مشفلا من جلال الكافور واما امكن ومن لا يدبر الخالص من الطب يشفى وهي الفضة كل المطلق من لاس الاكثر وبعد نحو ثلثة عشر ورعا من ملل وثلث من الكافور الختام فان تغذ فان تغذ وراهم وان تغذ فيقال وان تغذ فاما يغسل بعد له من العطن مني بعد الكفن وهو فيض مني وضوءه يشبه ما يغسله في وركبه ولقائه وجيز بمسنة غير مذهبه وعما له ويسحب نواذ للمرة لثافتان واسبع الكفن سبع قطع ثم تحسب ثم ثلث وتذبت ان الواجب حله وتعد مع جردان من جردا النخل وطبنا طولها مثل عظم الذراع فان تغذ النخل من الخلاف فان لم يوجد في السدة فان لم يوجد فاما وجد من الشجر فان لم يوجد فلا حرج ثم يقطع الكفن بغير جردا ولا يقرب بخور ولا نادر ثم يبسطه على شيء طاهر يضع الحزق واللقافة ويستر عليها من الدبر ثم يستر اللقافة الاخرى بستر عليها ودفن ثم يضع القميص بستر عليه بغيره ويكفنه بكتف ثم يلفه على اللقافة والجبة والقميص والجردان فلان في فلان شهدان لا اله الا الله بالنزير او باصبعه لا غير ثم يرفعها الى ساجده موحيا الى القبلة كما وجهه عند الموت ثم يرفع فيضنه بان يغسله بيسر ويحفظه الى سوقه ويترك على عودته ساوا ثم يلبس اصابا بعد روف فان لم يصعب كان ثم يغسل السدة في شيء جديد او جازا او غيرهما فيكون ظاهرا بما كثر من نظره بقولها فان اجتمعت اخذها فركها في اناء نظف ثم باخذ خوخة نظيفة فيلف بها يده اليسرى من ذلك الى طرف اصابعه يضع عليها شيئا من الاشنان ويغسل به حتى يخرج البثور واخر يصيب عليها الماء حتى يغيبه ثم يلف في الغسل يده يده فارج وفي اصابعه من يوضا الميت ما كان شيخنا دمره عنده من ذلك ثم باخذ نحوه السدة ويغسل بها داسه وكعبه ان كان له لحيته والماء يصيب عليه بعد ذلك وشعره اظال من ماء السدة ثم يظلمه على ماسر لبيد او مياضيه ويغسله من غفره الى تحت قدمه بما السدة ولا يغف بين جلده بل يغف من جانبيه يغسل على مياضيه لبيد او مياضيه ثم يغسله كما فعله اليها من ثم يرد على ظهره ويغسل من ظهره الى قدميه فله من ذلك بماء السدة وهو يقول عفوك عفوك عفوك ثم يرفع يديه في الاواني من ماء السدة ان كان يفي يغسلها ثم يصب في الاجانة ما فرجا ويلقى فيه الكافور ويغسل به ثم ثابته كالاولى ثم يغسله ثابته بما فرجا على صفة الاولى الثانية ويغسل بطنه في الاولى والثانية صحا وفيها العلم يخرج من بطنه شيء ولا يمسح بطنه في الثالثة وان خرج منه شيء ازاله ولا يمسح الماء لغسله الا لبرودة شديدا فانه يغسله ثم يشقه بثوب طاهر نظيف ثم يغسل يديه الى مرفقيه ويغسل الكفن ثم يغسل الميت حتى يغسله فيضه وباخذ فطنة ويضع عليها دبره ويغسله على مخرج البثور ويضع على فمها مثله ثم تشد بالخرقة الى اعلىها شدا جيدا الى ركبته ثم يوزر من سرة الى حيث يبلغ من ساقه ثم باخذ الكافور ويضعه بيله ويضعه على ساجده وان فضل منه شيء كشفه عن شدة الفناء على صدق ثم يلف على الجردان من غطنا ويضع احدهما من جانبيه الايمن مع روفه باصبعها بجلده ويضع الاخرى من جانبيه لاسرها بين القميص والاثر عند تحت اليد الى اسفل ثم يعمد بحسنة طرقة العامة على صدق ثم يلفه بقطوي جانبا لللقافة الايسر على جانبيه الايمن على جانبيه لاسرها كل الجرد ويغسل طرقة اماما الى اسرها جلده واحلم ان الحزق على ضربين عظم وتحمل من كان محترقا فلا يقرب بالكافور البنية فاذا دفن غطي وجهه بالكفن فاعلم ان من مات في حاله يغسل الى انفسا ثلثة احد هاتون كل مؤمن بين مؤمنين ذكر مؤمن بين جليل كفرة وفساد مؤمنان ومؤمنين بين كفرة لا مؤمنين منهم ولا مؤمنين فالاول يغسل

# كتاب الصلوة في الجليل

اخوانه المؤمنين في الثاني تأمل الشؤ الذي قاله لكفره بصلواته وتعليمهم ان كان ليس الشؤ الذي علمه له وان كان من غير علمه وان كان من كفره فقط وفي حاله فان في حال الاختيار يجوز للرجال ان يصلوا وجانبهم ويصل النساء اذ جهنم ولنا باس ان يصلوا من جنس سنين ورجل من ثيابهم ويصلوا من جنس سنين بلباسهم وحكم النساء في ذلك كله حكم الرجال **حكم الصلوة** الصلوة الا في موضع واحد هو ان الرجال لا يصلوا الصلوة الا من كان لها ثلث سنين فانهم يصلونها بلباسها وان كانت اقل من ثلث سنين يصلوها عجمه **في كل حلة** في الغيرة وفي حلة على عاتق ثم يصل عليه ليش من شيعه خلف الجنان ومن جانيها ولا يمشي امامها فاذا وصلوا اليه فبكره فليوضع ثم يصلي عليه بهنقه ثم يقدم فليدغم بصل عليه ثم يقدم الى من يصلي الغيرة من قبل وجعله حتى يصل اليه بلباسه بلباسه كما سبق الى الدنيا ونزل عليه ومن يهرم بالمرء الذي يذلل ويخفي عنده فله رجل انذاره وان نزل معه من بخاونه فلا باس ولعل من لا دعاء ما هو مرسوم ثم يلقنه الشهادتين واسماء الاعضاء ثم يشرح الصدر وهو يصل للفقير ثم يصل عليه لثلاثين من شيعه يري بظلمه ولا يصل عليه ورمه فانه مكره لهم ولا يطرح في الغيرة من غير ثيابهم ويرفع يديه عند ادب اصابع مضبوطة ثم يصل عليه ثلثا من عند راسه ثم ييد وصباب الماء من جوانبه حتى يعود الى الارض فاذا انصرف للناس ناض بعض اخوانه فنادى على صوته بان لا يركب الله ربك وتحمد قبلك وعلى امامك ثم ييد الامنة **في كل الاصل** للثلاث بلباسها وهي صل الحجة وعسل الاجرام والجمعة والعمره وعسل يوم العظيمة بلباسه ثم مضى وعسل ليلة النصف منه وعسل ليلة سبع عشرة منه وعسل ليلة تسع عشرة منه وعسل ليلة احد وعشرين منه وعسل ليلة ثلث وعشرين منه وعسل ليلة الفطر وعسل دخول مكة وعسل دخول الكعبة وعسل حول المسجد الحرام وعسل الزمان وعسل يوم المباحلة وعسل التوبة وعسل الاستسقاء وعسل صلوة الاستسقاء وعسل صلوة الحاجة وعسل ليلة النصف من شعبان وفي كل ما نحو مقام الماء من تغذ عليه الماء واستغما له فهو على ابعد من باعد هاتان يكون واجدا للثلاث في استقباله والاخران يكون واحد للموحد والاخران يكون واجدا للثلث والاحجار والاخران يكون فاقدا لكل ذلك فواجبا للصعيد بينهم لا غيره وواجدا للوحد والثلث والاحجار ينفض توبه وسره ووجهه ووجهه فان خرج منه زرايعهم به وان لم يمكن تكسرا للثلاث والنوى به فان امكنه فواجبا وان لم يمكنه النوى به ليرب بصل له فليغفر بصله على ثيابه ووجهه ثياب ضرب بصل على الوحد والثلث والحجر بينهم وقد بعد ذلك انفسا كل ذلك وان غرضنا فقله اليهم بصله وما هو معد وليس بالضرر كالزنج فلا يجوز بينهم وما هو من الارض كالنور والحجر بينهم به جازر ولا بينهم الا في اخر الوقت وعند مضيقه ويحب بطلب الماء في نمل الارض غلوه سهرهم وفي خشيها غلوه سهرهم في كل كفيهم بينهم وما ينفض بينهم على من يحد بها من جنابهم وما في حكمها من خبز ونقاس الاخر من حدث بوجوب الوضوء في الاول بصل باليمين بوجبه على الارض ثم ينفض احداهما بالاول ثم يمسح بهما وجهه من وضوءه سبل طرفه فغيره ثم يمسح بهما بغيره بغيره يمسح بيده اليسرى ظاهرا كفه اليمنى من ذلك الى اطرافها بصله بصله الخنثي ظاهر كفه اليسرى كذلك والثاني بغيره بغيره واحدة للوجه البدين اما الكيفية فواحدة وكل نوافض الطهارة بين ينفض اليهم وينفض لظواهرهم يسفر والكبر وجود الماء مع التمكن من استعماله الا ان يجد مودة خلطه بصلواته وفي كل نظهر لثبات ما يصل عليه بخاسان على ثلثة اصبر باحد يحب زلة كثيره وفيليه منها ما يحب زلة كثيره دون فليله فيها ما لا يحب زلة فليله ولا كثيره فالاول لبوك العايط والمضى عدم المحض والاكتفا والتفاسر والحزب سائر ما ينكره الفاعل ودون قبول ما لا يؤكل لحمه لغايب الحالك المسوخ والثاني كل دم عذرم المحض والاستحاضه والتفاسر لان هذا الدم اذا كان في موضع قد دللهم العشر اقترقا كانا ومجتما جانبا الصلوة فيه وان زاد على ذلك وجب زلة والثالث والتمك والبراعية عدم الفرح اذا شقوا زلة ولم يفرح بصلواته فاما دم الفرج خاصة فانه اذا لم يكن بهذه التحفة وزاد على ذلك الدم فانه يجب زلة فاما ما يلبس فعلى من يحد بها لايهم الصلوة فيه منقرا وهو لغفلته والجويز النكح والخف الدغل وكل ذلك اذا كان فيه نجاسة جاز الصلوة فيه وما عدا ذلك من الملايس ان كان فيه نجاسة فلا يجوز الصلوة فيه الا بعدا زلة لها وازالة النجاسة على او بعد اضربا بها بالماء على الارض والثراب هو ما يكون في الغل والحف والاخر بالشمس وهو البول فاذا وقع على الارض والبول والحقير المحصر والاخر على الماء على ما سطره كمن الخبز والكرك الغارة والوفد وجسد الكافر اذا كان كل من ذلك باسا وكل من فطن ان في توبه نجاسة ولم يفرح بذلك فانه يرش التوب بالماء والاخر ما عدا ما ذكرناه من النجاسات فانه لا يترك الا بالماء ولا يجزي فيه غيره وفي اصحابنا من جاز اذا زلة النجاسات بالماء بان وان زلة كل نجاسة بالما افضل واولى فاما غسل الثياب من زلة الدجاج وعرف جلال الابل وعن الحب الحرام فاصحابنا يوجبوا زلة وهو عكس كذب **كتاب** **الصلوة** الصلوة على من يريه واجب ندي فواجب الصلوة خمس البوم والليله وصلوة الجمعة والعبد وصلوة الايات كما تكون الا ذلك الى باح الشبهة والصلوة على الموتى وما عدا ذلك فنغفل عنهم الواجب الصلوة الى من يحد بها واحد ما واجب على الكفاية وهو الصلوة على الموتى والاخر واجب على الاعيان وهو الباق وينقسم الواجب الصلوة من غير اخرى الى من يحد بها واحد ما لوجوبه

بصل

وعسل ليلة النصف من شعبان وعسل ليلة سبع عشرة منه وعسل ليلة تسع عشرة منه وعسل ليلة ثلث وعشرين منه وعسل ليلة الفطر وعسل دخول مكة وعسل دخول الكعبة وعسل حول المسجد الحرام وعسل الزمان وعسل يوم المباحلة وعسل التوبة وعسل الاستسقاء وعسل صلوة الاستسقاء وعسل صلوة الحاجة وعسل ليلة النصف من شعبان وفي كل ما نحو مقام الماء من تغذ عليه الماء واستغما له فهو على ابعد من باعد هاتان يكون واجدا للثلاث في استقباله والاخران يكون واحد للموحد والاخران يكون فاقدا لكل ذلك فواجبا للصعيد بينهم لا غيره وواجدا للوحد والثلث والاحجار ينفض توبه وسره ووجهه ووجهه فان خرج منه زرايعهم به وان لم يمكن تكسرا للثلاث والنوى به فان امكنه فواجبا وان لم يمكنه النوى به ليرب بصل له فليغفر بصله على ثيابه ووجهه ثياب ضرب بصل على الوحد والثلث والحجر بينهم وقد بعد ذلك انفسا كل ذلك وان غرضنا فقله اليهم بصله وما هو معد وليس بالضرر كالزنج فلا يجوز بينهم وما هو من الارض كالنور والحجر بينهم به جازر ولا بينهم الا في اخر الوقت وعند مضيقه ويحب بطلب الماء في نمل الارض غلوه سهرهم وفي خشيها غلوه سهرهم في كل كفيهم بينهم وما ينفض بينهم على من يحد بها من جنابهم وما في حكمها من خبز ونقاس الاخر من حدث بوجوب الوضوء في الاول بصل باليمين بوجبه على الارض ثم ينفض احداهما بالاول ثم يمسح بهما وجهه من وضوءه سبل طرفه فغيره ثم يمسح بهما بغيره بغيره يمسح بيده اليسرى ظاهرا كفه اليمنى من ذلك الى اطرافها بصله بصله الخنثي ظاهر كفه اليسرى كذلك والثاني بغيره بغيره واحدة للوجه البدين اما الكيفية فواحدة وكل نوافض الطهارة بين ينفض اليهم وينفض لظواهرهم يسفر والكبر وجود الماء مع التمكن من استعماله الا ان يجد مودة خلطه بصلواته وفي كل نظهر لثبات ما يصل عليه بخاسان على ثلثة اصبر باحد يحب زلة كثيره وفيليه منها ما يحب زلة كثيره دون فليله فيها ما لا يحب زلة فليله ولا كثيره فالاول لبوك العايط والمضى عدم المحض والاكتفا والتفاسر والحزب سائر ما ينكره الفاعل ودون قبول ما لا يؤكل لحمه لغايب الحالك المسوخ والثاني كل دم عذرم المحض والاستحاضه والتفاسر لان هذا الدم اذا كان في موضع قد دللهم العشر اقترقا كانا ومجتما جانبا الصلوة فيه وان زاد على ذلك وجب زلة والثالث والتمك والبراعية عدم الفرح اذا شقوا زلة ولم يفرح بصلواته فاما دم الفرج خاصة فانه اذا لم يكن بهذه التحفة وزاد على ذلك الدم فانه يجب زلة فاما ما يلبس فعلى من يحد بها لايهم الصلوة فيه منقرا وهو لغفلته والجويز النكح والخف الدغل وكل ذلك اذا كان فيه نجاسة جاز الصلوة فيه وما عدا ذلك من الملايس ان كان فيه نجاسة فلا يجوز الصلوة فيه الا بعدا زلة لها وازالة النجاسة على او بعد اضربا بها بالماء على الارض والثراب هو ما يكون في الغل والحف والاخر بالشمس وهو البول فاذا وقع على الارض والبول والحقير المحصر والاخر على الماء على ما سطره كمن الخبز والكرك الغارة والوفد وجسد الكافر اذا كان كل من ذلك باسا وكل من فطن ان في توبه نجاسة ولم يفرح بذلك فانه يرش التوب بالماء والاخر ما عدا ما ذكرناه من النجاسات فانه لا يترك الا بالماء ولا يجزي فيه غيره وفي اصحابنا من جاز اذا زلة النجاسات بالماء بان وان زلة كل نجاسة بالما افضل واولى فاما غسل الثياب من زلة الدجاج وعرف جلال الابل وعن الحب الحرام فاصحابنا يوجبوا زلة وهو عكس كذب

والماء على الارض والثراب هو ما يكون في الغل والحف والاخر بالشمس وهو البول فاذا وقع على الارض والبول والحقير المحصر والاخر على الماء على ما سطره كمن الخبز والكرك الغارة والوفد وجسد الكافر اذا كان كل من ذلك باسا وكل من فطن ان في توبه نجاسة ولم يفرح بذلك فانه يرش التوب بالماء والاخر ما عدا ما ذكرناه من النجاسات فانه لا يترك الا بالماء ولا يجزي فيه غيره وفي اصحابنا من جاز اذا زلة النجاسات بالماء بان وان زلة كل نجاسة بالما افضل واولى فاما غسل الثياب من زلة الدجاج وعرف جلال الابل وعن الحب الحرام فاصحابنا يوجبوا زلة وهو عكس كذب



# كتاب الصلوة من شرائع الإسلام

سبب الاخر ما لا سبب لوجوبه فالاول لصلوة ثلاثا والآخر لما بقي من الواجب هو بنفسه فمنهم من اوجب ثلثا والآخر  
 يجب على كل حال فالاول لصلوة الجمعة والعيدين يستغف على شوطها النية وما يجب بلا شرط وهو التمام وبنفسه الصلوة الخاصة الى منبر  
 معصون ونامة فالمعصونين ينقسم الى من يمين صلوة مختار وصلوة مضطر فصوله المختار وصلوة السفر خاصة وصلوة المضطر ينقسم الى سبعة  
 انقسام صلوة الخاصة صلوة المرحل وصلوة السقيفة وصلوة الغزاة وصلوة المطاردة وصلوة المبرهن وصلوة العريان وصلوة من هذا  
 هؤلاء ثمانية واعلم ان احكام الصلوة على ثلثة اضرب بثلاثة مائة وكيفية ما يلزم بالغير يطبقها في كل مفدة مائة الصلوة وهو على  
 ضربين واجب ندبة لواجب الوضوء ومعرفة القبلة والوقت وما يصلي فيه وما يصلي عليه الندب لاذان والافاء وما الوضوء فذلك  
 في معرفة القبلة وهي الكعبة لاهل المسجد والمسجد قبلته ناي عنه والناس يتوجهون الى الاركان فالوكن الغزاة لاهل المغرب الشرقي  
 لاهل المشرق واليه ناي لاهل اليمن والشام ونوجه الجميع اثنا هو من هذه البلاد الى الحرم وهو من يمين الكعبة اربعة اميال عن بابها  
 ثمانية اميال فلذلك دسم لاهل العراف والجيزة وفارس وخراسان والجباليان بناس وامن عننا قبلت وجه اليها وان شكت عليه فليجعل لاهل  
 المشرق المغرب عن يمينهم والمشرق عن شمالهم وقت الغروب الشرقي وفي وقت الزوال يجعلون الشمس على خارجهم الا يمين في الليل يجعل على يمين  
 اليمين ان لم يكن لهم علامة ولا امان يغلب على الظن فيفضل المصلحة صلوة اربع مرات الى اربع جهات ومن صلى صلوة الى جهة واحدة ثم ظهر  
 انه خطأ القبلة فان كان الوقت بابا اعاد على كل حال ان كان الوقت قد خرج وظهر انه استند بها اعاد اياه وان لم يكن استند بها فادفع  
 الوقت فلا يعيد **في كل الاوقات** اعلم ان الصلوة على ضربين احدهما له وقت يعوذنا به فوائده والاخرى هي اذا تفرقت كل وقت وفي  
 على ضرب ثلثة احدهما له وقت بقاء موجب الاخر وقت ثلثة ايام فقط والاخر وقتها حين لم يركب كل يوم مخصوص فالاول الصلوة  
 ثلاثا والثاني الصلوة على الموني والثالث الصلوة المحض صلوة العبد ومن كل نفل وقت ذكر اوقات الصلوة الخمس نقلها  
 فان زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر وقت العصر عند الفراغ من الظهر وقت المغرب عند غروب الشمس وقت العشاء الاخرة اذا غاب الشفق  
 الاحمر وقت صلوة النجاة فاطلع فجر الثاني وانت في فحة الخي غيب من باخير صلوة الظهر والعصر لغدا الى ان يضيء الى مغيب الشمس مقدار اياما  
 وكان خفاف فان نضم منهم مقدار اربع ركعات خلص الوقت للعصر خاصة واما العشاء الاولى فيمتد وقتها الى ان يبقى لحيات الشفق الاحمر  
 مقدار اداء ثلث ركعات واما العشاء الاخرة فيمتد وقتها الى ان يبقى في منتصف الليل مقدار اداء اربع ركعات وبنال ذلك ثلثا الليل عند وقت  
 الفجر الى طلوع الشمس ينصب الوقت فابقي طلوعها مقدار ركعتين وفدوى جواز ناخير المغرب المسافر فاخبر السبل ربع الليل لا يجوز  
 تقديم شيء من الصلوة على فيها الا عشاء الاخرة ذوى ثم يجوز للمعد وتقدمها على ضيقه الشفق الاحمر فان ظن طان ان الوقت قد مضى  
 ثم علم انه لم يدخل الوقت فان كان دخل الوقت وهو في الصلوة لم يعد وان كان قد خرج من الصلوة اعاد وقت فافله الزوال اذا زالت الشمس  
 وناقلة العصر قبلها وناقلة المغرب بعدها وناقلة الصلوة الليل بعد انضاف **في كل احكام** ما يصلي فيه هو على ضربين لجلوس مكان فاما  
 اللبث على ثلثة اضربين فاجوز الصلوة فيه ومنه ما نكر الصلوة فيه منه ما يحرم الصلوة فيه فالاول ثياب لظن الكنان وما ينجح بمقام  
 الابريهم حتى لم يلبس اطلاقا الاسم والخرجات الصلوة المعشوس بوير الا وابنة الثغالب لا الابريهم المحض وجلود كل ما يؤكل لحمه وصوفه وشعره وكذا  
 افكان مذكي واما الثاني فهو انكر الصلوة فيه وهو الثياب السو لا العمام فانهم يفتي الصلوة في سواد العمام وتكر الصلوة في فيه مشدور فون ثيابا  
 وفي ثوب فيه متون وان كان مما يجوز الصلوة فيه والافضل البياض وتكر الصلوة في بقاء مشدور ولثام او شعره من وجوه واما الثالث فكل ما عدا ذلك  
 الا انه وردت رخصة في جواز الصلوة في السمو والفتك والسبخا والحوائل وخص للنساء في جواز الصلوة في الابريهم المحض كل شخص المحارب  
 ان يصلي وعليه نزع ابرسم والمصلي على ضربين ذكر وانك في الغزاة يجوز ان يصلي مؤثرا بما يسر عورته وهما قبله وديره ويسمى برك على كنفه ثيابا  
 ولو كان خبط فاما الاثنا فعلى ضربين احرا واما فالحرم البالي لا يصلي الا في ذرع وضار واما الاثنا والصبيتا مفصلين بالدرع من  
 غير خمار والجمع بينهما افضل ولا صلوة في ثوب فيه نجاسة سواء ما ذكرنا من الدم الدائم يبلغ فدا درهم البغلة مثل دم الصغار وما شاكله لا يبر  
 الحنف والنفاس ولا يلبس بالصلوة في الخف الجوف وفي النعل الجوف فاما النعل السبك والشمك فلا صلوة فيه فاما الا الصلوة على المني  
 خاصة في كل احكام المكنان لا مكنة على اربعة اضرب مكان الصلوة فيه يعظم ثوابها ومكان لا يبر فيه الصلوة ومكان ينقص ثوابها  
 فيه ومكان لا يجوز الصلوة فيه بل يعيد فالاول المساجد التي لم ينشأ من قبل الله تعالى في الارض السنية والعمارة في كل ارض طاهرة  
 غير معصونة به عن الصلوة فيها والثالث كسج الكا بس وجواد الطرف ومعاظن الابل في الارض السنية والعمارة في كل ارض طاهرة  
 واما الرابع فهو بيوت النيران وبيوت الجوس والموضع المغصوب والمقابر لا يصلي في القبور الا اذا كان بين وبين القبور طابو  
 فدل بغيره وروى جواز الصلوة الى قبر الامام خاصة اذا كان في قبلة ولا صلوة في مكان يكون في قبلة تضاد به محبة او تار مضرة ولا يستغفر

کتاب الصلوة فی الجہاد

فَدُعِيَ الصَّلَوةَ

کیفیتہ الضلوع

الشيخ

۱۰ فی سبغ من اضع مع













کتاب الفوائد

المحيط والجبال متصفا وكادبا وصدا البر والكحل الاسود والذهن الطيب لريح ومقطعة الرأس والحجارة ونقيل لاطفار والنظيل من غير ضرر  
 معك الجبل خويديته ونراكم ما ينقط منه شجره والخروج من كل صيد صادة وحمل او محرم والذلة لرحل الصيد هذا كله واجب النبل جسد  
 كل ما ينقض ثواب الحج **فكر** المواظبة على خمسة من الاعمال بطريقين او اربعة او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة  
 من اكل ومن وسطه ومن في الفضل ومن اخذ ومن في الحرام من الميثاق من جوفه وجع البر او من من امكنه والاحرام من حيث ذكره في  
 اهل المدينة والحبلة وهو مسجد الشجرة وميثاق اهل الشام والمحفة وميثاق اهل اليمن يلم صيقات اهل الطائف من المناداة من كان منتهى  
 الميثاق فاحرامه من كل من حج على طريقه في صيقاته ميثاقهم لا ميثاق اهل اقلية والحرم على هذا ضربين محرم من اهل الحرم ومحرم من غير اهل الحرم  
 من اهل الحرم ومن حجهم بالجوارده احرامه من يلبس من اهل الحرم على ضربين محرم بالحج خاصه ومحرم بالحج اخصه اليه من غير منع بما قاله الاول  
 الامن الميثاق والثاني محرم من صيقات الميثاق اما العرف فلا ينفق الاحرام بها الا من الميثاق على كل حال اعلم انه لا يبقى بعد شرح ما ذكرنا جمل  
 الا ذكر الكفارة عن الخطا غير اننا سنسنة المصنفين والاكافد كونا في ذلك كتابا لكننا لان قلنا ذكر في كتاب الحج ثم فوضوا في فضيلة الاجل  
 شفايتنا الله **شرح كيفية الاحرام** الاحرام على ضربين احرام عن نذر واحرام عن غير نذر فما كان عن نذر نذرنا به يجب حيث عطف ولو  
 نذرنا بعد من بعد الميثاق فاذا دخل الميثاق المعروف فله يلبس الاحرام واما ما هو عن غير نذر فلا يجوز ان يعقد الا من الميثاق او صا  
 حكم الميثاق من اذا الاحرام اغسل وازال شعره وطهره من شارب واطفان ولا يمس ما فرغ من شعره واسره ولا من شعره ونحوه واما ما وجدنا  
 احرامه ونوشع بالاحرام ونهدي به ولا يجوز الاحرام فيما لا يجوز الصلوة فيه وفضل الثياب لفظي لكن ان ثم تعبدت كذا نوافل الاحرام وقدر  
 وكذا ان ثم يعقد احرامه اما بالنبلية كان مقدر او بلا شعاعا والتقليد ان كان فارادنا ثم يقول اللهم اني اريد ما امرت به من التمتع بالعمرة الى الحج  
 على كتابك سنة نبيك فان عزمي على ما يجزئني فانه حيث جئتني لقد نكلك فقلت على الله ان لم تكن حجة فاحرام لك جسدك وبشري  
 وشعري من البش والطيبا لثياب بنغاء بذلك وجعل الذوا الاخوة لبيك اللهم لبيك لبيك لاسيرك لك لبيك ان الحمد التمتع لك والملك  
 لاسيرك لك لبيك ان كان هذا القران قال اللهم اريد الحج فاذا فليسرك وسلم وهدني على مناسبتي احرام لك الى احوالك ام فان اراد الحج  
 مفرا ذكره وليكثر من النبلية كلنا صعد علوا وهبط وادبا اوتربن بغيره اركبه وعندنا بقا من منامو بالاسفار والاداب من يكون مكره  
 التلبية وجلبوت مكره عقبة المدينين ثم باخفة التكبير التلبيل ان مضد هاهنا طريق العراف قطع التلبية اذا بلغ عقبة ذي طوى **فكر** دخول  
 مكة من منا كذا التلبيل لا يغسل قبل دخول الحرم فان شغل عنه اغسل قبل دخول مكة فان لم يمكن قبل دخول المسجد وليدخل مكة من علاها ان  
 دخل من طريق المدينة وليس عليه نك اذا دخلها من غير ذلك الطريق فاذا نظر المبيت فليست قبله وليدع بالدعاء المرسوم او بما يشاء اذا دخل  
 مكة فليدخل من باب بني شيبه **فكر** الطواف اعنا بفتح الطواف من الحجر الاسود فليست قبله وجهه وليقبل المرسوم ثم يقبله فان غلظ  
 ذلك فليست قبله فان لم يمكن او ما اليه ثم يقول ما نبينا واهلها وميثاقنا في ناهله لتشهد عندك بالمواظاة الى اخره المرسوم القول فاذا بلغ باب  
 الكعبة دعاء بما رسم واذا استقبل الميزاب فليدع ايق بالمرسوم ويدعو ايق بين الركن الغرة والعقبة وكلما استقبل الحجر قال الله اكبر السلام على  
 رسول الله يقبله في كل شوط ويدعو عند باب البيت وليستلم الركن اليمني فان فيه نايابا من ابواب الجنة فاذا كان الشوط السابع فليدع على خطا  
 وهو ان تركن الباني وليصن بربطه وخفه وليقبل ان تلم البيت بليان العبد جسدك مكان العايد بل ان تاروا فليقلوا باسناد الكعبة  
 يدعوا بما يحب فاذا فرغ من طوافه وسبعة اشواط فليقل في مقام ابراهيم وكفى الطواف اولها الحمد الاخلاص في الثانية الحمد والكا فون  
**فكر** السعي ثم يخرج الى الصفا من الباب المقابل للحجر الاسود باحني بقطع الوادي فاستعا وليصعد على الصفا وليستقبل  
 ثم يكبر الله وجهه سبعين سجدة ويدعو بالمرسوم او بما يسبح ثم يسبح الى المزة فاذا بلغ حد المسعى الاول هو المذابة هروا يقول رب اغفر لي  
 بخار وعاظم انك انتا لآخر الاجل الاكرم فاذا بلغ حد المسعى الثاني هو ذوالا لخطا من قبله قطع الهرة ولمش على سكون حوض صعدا المزة  
 ويستقبل البيت وجهه ويقول ما رسم ثم يمشي سبعة ابدان بالصفا ويحتم بالمزة فاذا فرغ من السبع ضرة فليقل من كل ثياب احرامه ثم يمشي  
 يوم ذكرنا ان كان من منعا والاد فليصفي حجر **فكر** نزل من فاذ جاءها فليقل الحمد لله الذي افاضها منا لخاله وبلغني هذا الملك  
 في غامزة اللهم هذه مني مما مننت بها علينا من ثباتك فاستدك ان من على فيها بما مننت به على اوليائك فانما انا عبدك وفي منضك  
 وليصلي فيها الظهر والعصر والمغرب العشا الاخوة والفجر يوم عرفه فان ثوان اذ ذاك عرفا لاجاز ان برجل عن مني مثل الفجر ان لم يصف  
 يجوز ذلك مع الاختيار **فكر** القد والى عرفان فاذا دخل جده الفجر من مني الى عرفات فليدع بما رسم وليدعي هو غداة فاذ لاجازها  
 نزل بغيره فربما من المسجد ان امكنه بواحدة فليطعن عن ذوالا لسا لشم فليغسل ويقطع التلبية وليكثر من التلبيل والحمد التكبير وليقبل  
 الظهر والعصر باذان واحد واما من ثم لبنا الوقف والبخير الووقف مبسرة الجبل ثم ليستقبل الكعبة فليدع الله وبني عليه بيلد مانه من فوجبه







کتاب الزکوٰۃ علیہ السلام

فما عدا ذلك وفيه الاستغفار وكفاؤه من نظر الماهل بغير شهوة فامضى ما مذبح من كل من بدله من شياطين جاد ثم اوترى من ضا داف ومن لم يقبل  
على شيء من الاذيال ذكر لبني ثوبا لاجل له لبسة ناسيا ومن جامع اهله قبل طواف النساء جاهلا بنحوه وكل من فعله ناسيا ومن غيرهما لم يستغفر  
الله منه ومن كل حرام سالف وانف فاما قبل السباح والذباب الهوام وكل مودق كان على حبه الدفع عن المبحر فلا شيء عليه ان كان على خلاف  
فلا نص في نقاهة ثم لم يستغفر الله ثم منه **ذكر** التنبأ من ضلال الحج من طواف لم يحصل ما طاف فعله لا عادة فان قطع على السبعة  
وشاء ان يعلى فلا عادة عليه فلا حرج فان طاف غيره من نوا ناسيا ثم ذكر فان كان الطواف طواف الفرض يؤمنه اعادة وان كان فلا اعادة  
عليه ودوى من يؤمنه ويصلي ركعتين فان قطع الطواف قبل اتمامه ناسيا او متعمدا فانه لا يحج ان يكون جاوز النصف ولم يبلغ النصف فان جاوز  
نحو من حيث قطع وان لم يبلغه سنا نف طوافه وكل نوافي مرة الحوض الطواف لكان حكمها حكم القاطع طوافه سواء الا ان المرأة تفضل كل  
المناسك وهي حائض الا الطواف فلا تقربها مخيظها فما المستحاضة فاما تطوف بمكة على ما بيننا الى انام حفيها العناد غير انها  
لا تدخل الكعبة بوجه ومن جدد نفسه عند طم نفضا السبع على الصفا فلا يحج ان يفوى في طم ما بدا او لا يفوى فان يفوى او فوى في طم ان بدلا  
بالصفا سعى سعيها احرثم استوعا على مرة الغلط وان لم يقطع ولا يفوى في طم بما بدا فان وجد نفسه في الشوط الثامن على المرة اعادة انه يكون  
قد بدا بالمرة وان كان في الشوط الثامن اغا ولا نه يكون قد بدا وان كان في الشوط التاسع لم يبدد حكم قطع السبع حكم قطع الطواف في اعسا  
بجاءه النصف في البناء وان لم يجاوز سنا نف ومن بدله برى حجرة العتبة ثم الوسطى ثم العظمى سنا نف ملى الحجرة الوسطى ثم العتبة وقد بينا ان من  
نسى الاحرام حتى جاوز الميقات لم يرجع اليه بخبر من ان يمكن ان كان خاف فوان الحج او غيره ذلك احرثم من مكانه الى ذلك منه وهو قضى عمره ونسئ النصيب

## کے نواب المومنین

حتى يخرج فلاحهم عليه ليس غفر الله ولا يلبس بالسور واجبا وكلما لطواف  
 الواجب على من بين زكوة الاموال زكوة الابدان فزكوة الاموال لما يجب في النعم والذهب الفضة والتمر والعلة والنعم الابل والبقر والعلة  
 الحظيرة والسبع لما زكوة الابدان فزكوة الفطرة ثم ابواب الزكوة لا تعدلها من ثمانية اونها ما يجب من الزكوة وثانيها ما يجب عليه من زكوة  
 وثالثها وف وجوب زكوة وذابها المبلغ الذي يجب من الزكوة وغناهاها بغير الزكوة ورابعها ما يجب من الزكوة وما سواها ما يجب في النعم  
 سابعها ما يخرج اليه من زكوة وثانيها اقل ما يخرج الى الفطرة من الزكوة فاما الاول فقد بينا انه الاشياء الستة وان لا يجب فيها زكوة واما  
 ثانيا فلهما زكوة وهم الاحرار والعلماء البنا لكونهم للمساكين من الزكوة فاما الاول فلهما زكوة في اموال الاطفال حملت اهلها على الدين والوف  
 الذي يجب من زكوة فغنى من بين احداهما واس هو كل باق على مضايقة في المداخيل او خوف في الحساب فاما راس الحول فبغير النعم والذهب والفضة  
 فانه اذا في الحول على مضايقة من ذلك يجب من الزكوة واما ما يعثر فيه الحصة والجدا في النعم والفضة واما اعطاء الحفنة والحفنة عند  
 قديت قد ودع الراس يجوز تعليم الزكوة عند حصو المسكن فاما اذا دخل في الوجوب لم يحضر المسكن فانه من مال الزكوة يحضرها  
 وان غلبت فانه لا يحضر خرجها الى بلد او يعلم انه في بلد في ذلك في الطريق فلا شيء عليه ان اخرجها مع مسكن فذلك فاعلم لغرضه فاما  
 المبلغ الذي يجب من زكوة فهو النصف هو كل ما يجب من ثلثة وعشرين نصبا باق في الابل ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق  
 في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر  
 البقر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر  
 الذهب نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر ثلثة عشر نصبا باق في البقر  
 يوسف واولوسون صاعا في كز الفضة التي اذا حصلت وجبت الزكوة وهي على ثلثة اضر يا حدها السوم والثاني ثلثة اضر يا حدها السوم  
 وكلاهما يصير في النعم ولا يصير في المعلوم زكوة ولا في كز بالعاما بلغة فاما الثالث فاما يصير في الذهب الفضة وهي ان تكون ولها منقوشة  
 ودونها يكون البلاء غير من الايجان ولا يصير لا يقد عليه كز مقدار ما يجب من الزكوة في النصف فله ثلثة اضر يا حدها السوم  
 الاول هو خمس شاة وفي الثاني وهو عشر شاة وفي الثالث ثلثة شاة وفي الرابع اربع شاة وفي الخامس خمس شاة ثم ينقل من زيادة واحدة  
 الى بنت خاتمة في السادس وينقل من زيادة عشرة في السابع الى بنت ابيون وينقل من زيادة عشرة في الثامن الى بنت خاتمة في التاسع  
 الى بنت خاتمة ثم ينقل من زيادة خمسة عشر في العاشرة في الحادي عشر ثم ينقل من زيادة خمسة عشر في الثاني عشر ثم ينقل من زيادة ثلثة عشر في الثالث عشر  
 عشر من هذا الاعمال الى اخرج من كل حنين حنة ومن كل اربعين بنت لبون وكل من جليل من اعلى ليس غدا اعظم ما يجب في النصف الذي  
 بئله ولو غدا عشر شاة او عشرين رهما وان اعطى ما في النصف بل للبعلا بلا فصل اخذ هو شاة ثمان وعشرين رهما كان يجب عليه بنت مخاض  
 بنت لبون فانها باخذ هو شاة ثمان وعشرين رهما الا في موضع واحد وهو وجب عليه بنت مخاض وبنات لبون ذكر فانها في هذا منه  
 صا وحب بلا فصل في كز البقرة الاولى هو ثلثون ببيع حولا او ثلثة عشر ثم ينقل من زيادة عشرة في الثاني الى منه وهو

کتاب التکریم فی التکریم

فیدخل



# كتاب النكاح والمهر

ان ينصرف في شيء من ذلك الا باذنه من نفسه فلهذا رتبنا له في هذا الزمان فعدا حلالا ما ينصرف فيه من ذلك كوما رتبنا له خاصة في **كتاب** الخبز وهي تشمل على من يحب عليه الخبز ومبلغها وانما هي غنما على ما نفع الذكر من المهر وتتم والمجوس خاصة في عملهم من الكفا ولا ذنره والمبلغ لا حد له في الرسم الشرعي بل هو موقوف على الامام على قدر ما يرام في الاعتناء والنفقة الا ان ذكرنا انما هو المهرين اجل على كل غنى ثمانية واربعة واما على الاوساط فنصف ذلك وعلى فقرائهم وبعدها فاما مستحقها فمن فام مقام المهاجرين لانها كانت في الامام النبي والمهاجرين والامام ان يقص فيها البقية وفيما في المسكين **كتاب** حكم من سلم كل من سلم سقط عنه الخبز واسلامه على صريين طوعا وكرها فان سلم طوعا فاضر ترك في بقا فاعمرها فاضرب ما يجزى الزكاة في الغلات من العشر ونصف العشر فالمهر قبل الاما من مهر وعلى المنفصل خمسة العشر ونصف العشر الاوساط وان سلم كرها بالسيف فلا امام ان يوجر بقية من ثلثها منهم ومن غيرهم وليس له من ثلثه الخبز الذي حاربوه وبقيتها الامام بما يراه صلاحا من نصف الثلثين الثلث ثم الاوساط على اربعة اضر بها سلم اهلها طوعا وما اسلموا كرها وما سألوا على ما اسلموا اهلها بغير حرج بما سألوا عنها فالاول الثاني فانه كذا حكمها واما الثالث فامر الى الامام وبما يصيب فيها بفعله فيمن بعد فليلا في ثمانية بان ينصفوا ويريد في ذلك على حسب ما يرون صلاحا في ذلك المهر خاصة وما في الرابع فهو الامام بفعله في ما يريد بلا مشارة ولا متراض **كتاب** القسم الثاني من القسم الاول في الاموال وهو غير العبادان وهو على صريين عقود وغير عقود فالعقود النكاح وما ينفع البيوع وحكامها والايامان والندود والغنى والندب والمكاتب والرمون والوديع والغاية والمزاد والمساقات والامارات والفتايات والوقوف الصدقات الحيات النكاح الا في الجواز الا في الزنا والوصايا وغير العقود على صريين جنانا في غير جنابها وفلذلك في كتاب النكاح فنام ذلك كله فلا وجه له خاصة **كتاب** النكاح وذكرنا احكامه اعلم انه يشتمل على احكامه وشرائطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة فاما احكامه فهو على ثلاثة اضرب نكاح مقام وهو غير موجب نكاح منعته وهو موجب نكاح يملك به الزوج **كتاب** شرائط النكاح وهو على صريين فاجب تدب في الواجب لا يجزى الا بقبول المهر والاجراء والتمتع وكوتا للنفقة فلهذا من كتابنا في الدين نكاح الدائم خاصة ومنها ان يكون الزوج من غير المحرمان هو الامانات البنات والاخوان والعمات والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت والمريضات والاخوان واحدا ونكاح ان كانا مملوكين في المحصنات البش وكل محرم بالنسب يحرم مثله في المصانع وما يحرم للعقد عليه المهر يحرم مثله من الاما فلا يجوز نكاح ام الاثر الموطوءة ولا اغنيا فاما عدم من كراه بيع نكاح الاما سببته من ذلك ان نفقة المرأة على نفسها او من نكحها واما نكاح الغنم ثلثا فاما الصنفان فيقصد بهن لا يبرق لا يمتا من بعد البلوغ وكذا كان عقد علي بن ابي طالب من بشرط وجو الايقان عقد عليه غير من ذكرناه من الاخ والعلم والحال كان موقوف على رضاه عند البلوغ الا ان اخشا اليه مقدم على اخشا الا بعهده ومنها ان لا يبرق الحرف في العقد على اكثر من زوج حواثرا وامرنا ان لا يحد طولا لنكاح الحرف في نكح امر غير ولا يجمع الصبي بين اكثر من تزويج لكن يفقد على اربع لواء ومنها ان تكون المرأة مؤمنة او مستعينة فان كانت في غير وجوبه ومما نداهم يصح نكاحها غبطة لان الكفا في الدين مرعا عندنا في صحة هذا العقد فاما في عقد المنع والامان فانه في الدنيا خاصة دون المجوس سبه ومنها ان يكون المرأة لم يبرق النكاح وهي فان جعل المهر في عقد فان في بناء وهي فان جعل المهر اربا ومن عقد على من في عقد لبعول عليها فانه جنة على صريين ان فعل بها عالما ينجرم ذلك لم يطل له اربا وان كان جاهلا بالخير لم يطل بهما استوفى العقد الاول باطل وان لا يكون عقد عليها في احوام فانه لا يصح تحريم عليها اربا وان تكون غير مملوك فلهذا في النكاح ما وجبه ولا اخذ ولا ينفذ فان لا ينفذ لان لا يكون الصماء ولا خوصا وقد فعلنا في عقد الا ان هذه لا يطل له اربا وان لا تكون امرأة ابسه فانما لا يطل له اربا ولا مطلقا شاع نطلبه فان لم يكن بها بطنها بطلان وان لا تكون امرأة ابسه فانما لا يطل له اربا وان لا يكون بنت عمه او صلاته وقد جاز بها فانما لا يطل له اربا وان لا ينجس بدم يحرم عليها ما ولا ينفذ وان زنت ما لم يحرم عليها الا ان وفرد وحيلا لا ياربنا ونظر من مهر ما يحرم على غيره التطل لغيره بشيئة لا يطل له اربا ومنها ان لا يكون وصيه والمهر من المصانع عشرة مضاف من المليات لا يفصل بينهما من مضاف اخر وان تكون الدين لغير واحد يكون لوضائع في الحولين لهذا نقول ان من مضي صنع اقل من العشر لم يحرم موقوف بعد الحولين ولو لم يضرع عشرة صديقا يدين بعل ما ثم فارقه وارفعت صبيته يدين بعل الحريم يحرم بطنها النكاح ولو ارضعته لم يضرع من غير هاتم ارضعته ففضل عشرة مضاف غير مملوك يحرم وان لا تكون المملوكه بنتا اختا من لبن او بنتا اخيا وبنيها فغيره فانما نكاح المرأة عليها وخالها ما عر في ما مضى لغيره والخال المصح وان خضعت بطلان شاء فاقول في التزوج بلا طلاق واعدا من مفر فاما نكاح العمة والخال لم يثبت اخيها او بنتا اخيها من غير عينا الرضا ومنها ان لا يزوج امره وعنده حرة فان فعل فالحرف محرم بين ان يزوج نكاحه بين ان يفسخ بين اخيها وبقيتها العدة فان علمت بذلك فلم تعرض فلا يخلها بعد ذلك ومنها ان لا يكون النكاح والمملوكه في ملك وقد عقد لها فغيره من سببها فاولها ملك لتسديدها وكل حكم العبد ويهيئ بذلك لند البس من تزوج امره على انها حرة فخر جنتا منه واما استنجد المهر لم يكن دخل بها فان ذلك

فاما الصبي غير مملوك  
العقد واهلها فان  
ملكها فانها فان ذلك  
سببها

تَابُ النِّكَاحِ

[illegible]

## کتاب الغراف

[illegible]







فِي الْإِيمَانِ وَالنُّكُوحِ وَالْإِسْلَامِ

اسماعیل بن ہریرہ

منه بالعرفن خف العرفن  
بالزغب والغضن

# كتاب الغنى والفقير والمكاتب

على الغناوى ويجعلان حنانا لسلطان الجائز وما يوجب باليهن فيه ان يخلع في ثوبين نفوسهم واموالهم وان كان بحسن التوزيع وهو ما  
 باتم بولا بوجع اللغو وهو ان يخلع من غير ثوبه ويكون غنيا لثامه وانما اليهن بغير الله ثم يخلع من احداهما يلزم بالحش فيه كفارة ظنار وهكلى  
 باليهن من الله ثم اودسولة والاكثر والاخر لا يلزم فيه كفارة الا انما باتم فيه زاحش وينبغي ان يجنب الحلف ضافا وكادبا ومن اى ان يترك اليهن  
 خبر من الوفاء بها في بئر وورثته فعلى ذلك وكفارة عليه **ذكر** النذور والعقود لا تذكروا عهدهم عقوبته والنذور على ضربين نذر  
 على الله ثم ونذر مطلق فالاول ان يقول لله كذا وكذا ان كان كذا وكذا وهذا واجب الوفاء به اذا وقع له فيه فان لم يف به فعليه كفارة وظن  
 ان يقول على كذا وكذا هو مخير ان شاء وفي بئر ان شاء علم بفلا ان الوفاء به افضل والمندور منه على ضربين معين والمعين يجب عليه بعينه  
 وما ليس بعين ان شاء صام فيه وان شاء صدق او صلى او فعل شيئا من الغرض فان كان سمي غير معين من اللفظ كان يهول ان كان كل صمت جنتا  
 او مائة من الضياع الحين شهر او ثمان مائة شهر على ما رسم وان قال صدق بمائة كثر صدق بمائة من درهمها وما العتق اذا عتقها على شرط مائة  
 الله ثم انى ذلك فجعل عليه كفارة محال لغته واجبا لنذر فان خالف العهد لا نذر خيل في ذنبه فدينه من الوفاء به فلاحج ولا كفارة له **ذكر**  
 الكفارات لكفارة اليهن زاحش فيها عتق قنبر او كسوة عشرة مساكين لكل منهم ثوبان او اطعام لكل منهم سبعين يوما فلا يكون منهم صبي ولا شيخ  
 كبير ولا مريض فادنى ما يطعم كل واحد منهم مائة ثوب من لادم اعلاه اللحم وادناه الملح ولا يطعم الا من لا سوطا يطعم اهله فان لم يجد ذلك كد صام ثلثة  
 ايام متتابعات وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يقدر فاطعام ستين مسكينا فان صام شهرا واحدا من كل ما يحب  
 صيام شهرين متتابعين ثم افطر لغيره عتق اسنانف ان كان لعنه يبنى فاما ان افطر فد صام من الباقي يوما فالبنا وكفارة خلفا لنذر كفارة الظهار  
 وكفارة من افطر يوما من شهر رمضان متعدي عتق رقبة واطعام ستين مسكينا او صيام شهرين متتابعين فضاء ذلك اليوم هذه الكفارة عتق رقبة  
 ومثلها في المبلغ والتجيرة كفارة مثل الخطا فاما كفارة الظهار فبثيرة وكفارة مثل العمدان يجمع بين ما هو مخير في كفارة مثل الخطا فان بعد كفو بها  
 منها ومن عتق صوم فضاء يوما من شهر رمضان فافطر قبل الزوال فلا شئ عليه فان افطر بعدا فعليه كفارة بئس قد بنا كفارة الخراج في الجفص لخرقة  
 فاما الاثر فثلثة الامداد من طعام وكفارة النيام عن صلوة العشاء الاخرة حتى جاوز نصف الليل ان اصبح صائما وكفارة من شئ ثوبه في مؤذلة  
 او ذنبه كفارة بهن وكفارة في شتمه مؤثرا بغيره واجبة كفارة من لطم وجهه لا يستغفار فان خدشه فكفارة بهن وفي جرحه الشعر كفارة مثل  
 وشبه هذا البنا ان يقال ككفارة على ضربين منها ما فيه عتق رقبة والثاني لا عتق فيه والاول على ثلثة اقسام باحدها عوض الوتيرة كسوة عشرة  
 مساكين وعوض الكسوة اطعامهم والاخر عوض الوتيرة صيام شهرين متتابعين وعوض الصيام اطعام ستين مسكينا واما الثاني في عتق فيه  
 احدها كفارة استغفاره والاخر فعل بئر غيره وهي على ضربين احدها صيام يوم والاخر صدقة وبناء وثلثة امداد والاخر يجمع فيه العتق والصدقة  
 الشهرين واطعام ستين مسكينا ولا يخرج عن ذلك شئ من باب المكافاة **كتاب** العتق والديون والمكاتب العتق انما يكون لوجهين  
 ولا يفتى لا بغير ظاهر الاسلام ولا بسلط بالعتق كافر على اذنه اهل الدين ومما صلى الله وهى عتق كفارة او واجبة هو سائبة لا ولا بغير علمنا  
 الولا بغير المبيع بعينه ويجوز ان يجعل عتقا لانه صاندا ما في التزوج ومن عتق بعض عبده هو مال كره فليس له عتق فيه كله وان كان له فيه شرك فهو  
 سهمه ثم جبر على ابتاع البنا في عتق عليه ان لم يكن له مال استسعى العبد في ثا في ثمنه فاما النديس فهو ثمن لا يبيع الا بغيره هو ان يقول لعبد انت  
 حر بعد وفاءي ولان يرجع في ذلك حال جونه لانه فالوصية فان مات مولا ولم يرجع نذيره عتق واما المكاتب فانه يوافق عبده على مال مكسبه  
 ويؤد به اليه بكتبه كذا با وهو على ضربين مشروط وغير مشروط فالمشروط ان يشترط عليه من مئى عجز غام في الرق والاخر ان لا يشترط العتق في الوفاء  
 التجبر بل يفتى منه بغيره ما ادى ان وهب له ما يفي عليه فله ثواب جزاء الا اخذ من ثمنه لما لا يجزى الزنا بحسب طهر من جلد الحر البنا في  
 جلد العبد وبورثان مات وله ولد بحسب طهر منه **ذكر** احكام الديون الغرض افضل من الصدقة وهو يفتى في الاجابة ويؤد  
 ويلزم المقترض ان يهرم على الاداء اذا سهل فان دى مثل ما اسند ان جاز وان دى فتمت مع الراعي فجاز ولا يجوز للمدين ان يطالب المقترض مع الا  
 فان طابح حال الجذلم محرم **ذكر** احكام الوهن لا يصح الارهاق الا بالقبض والواهي المرفق منوفان من المقتضى في الوهن لو روى ان  
 غير مسكونه وارضا غير مز وعرفه ليس لاحدهما ان يغيره ذلك الا بان يترضا به ومضى مع الواهي لو روى ان كان عبدا او ذميا او اسقيا او اراد  
 وطهر ان كاهت اهر لم يجز له شئ من ذلك وهو باطل وهاك الوهن من غير فترط من المرفق لا ضمانا عليه فتر بالفتوى بل يترضا الضمان فان اختلفا في غير  
 الوهن عدما اليه فالهوى قول صاحب الوهن مع يمينه ويقيم بعينه يوم هلك ودهن الحامل من الاماء واليهائم والخل والشجر والارض المزقة منها  
 يحصل منه غير فاحل الوهن من ههنا يملك بعضه سطر الوهن في ملكه فاحته واذا مات الواهي عليه بن الحاشية فاول من ينفق في الوهن فان نقص  
 من الوهن عن ماله وكان للواهي مال غيره ساهم المرفق الغناء منه **ذكر** احكام الودين والدين يحتاج الى قبض قبول فان هلك في يد  
 المودع من غير فترط فلا ضمان عليه بالفتوى بغيره فان اودع المودع بماله او بغيره فله المودع المودع والوديعه اما نذر للدين العتق ان يعرف

# في الحائنة المنعنة المسافات

ان لو دفعه عصبه يعرف ما لكها بغيره فغلبته تسال المالك دون المودع الا ان على نفسه ان لم يعرفه رباها جعل حشها لغيره اهل البيت والبنات في الغفر  
 المؤمنون فان كان حلا لا ورا ما غلطادها على المودع اذ لم يثبت اذ امان المودع فلا يسلن الوبيعة الا الى من يقطع بانه يصفها من رتبهم كلهم لاول  
 من برضى به الكل **ذكر** حكم الحائنة وهي على ضربين عبي وورق وغير ذلك فالعبي الورق مضغوز على كل حال خاذا ذلك على ضربين  
 مضغوز غير مضغوز فالمضغوز يلزم ضمانه على كل حال فاما مضغوز لا يلزم ذلك فيه الا بالقبض فخاصة فان اختلفا في شيء من ذلك فالقول قول المعبر عنه بغيره  
 علما بالينة **ذكر** احكام المزارعة والمسافات المزارعة والمسافات يجوز بالبيع والتك والصف لا بد من المزارعة من اجل معنى فاذ اختلف  
 عليه ذرع بغيره فليس له بعد به وان شرط ذرع ما شاء جاز فان غرت الارض قبل ان يقبضها فلا اجازة وان غرت بعضها فالمرارع مخبرين فخرج الاجازة  
 في جنبها وادب من فسخها فمما غرت ويلزم المساجو مال الاجازة وان تلفا اختلفا باقره ساووا وادبته الا ان يمنع صاحب الارض منها فلا يلزم مال الاجازة  
 ويكره ان يواجر الارض باكثر مما استاجرها اذ اختلفا لتوكان كان استاجرها بدينه ففضله ووجوبها بحظرة وشعبها لم يثبت علما والمؤنة على المشا  
 لا وادب الصنعة وان ساقى غيره في شجر او غل له وشرط من الثمرة شيئا معلوما ولا فلا مسافات يكون بشرط مع ذلك شيئا من حيث فقتة وعندها لا يخرج  
 وخرج الثمرة على رب الارض الا ان بشرطه على المسافة في العقد **ذكر** حكم الاجازات وحكمها على ثلثة اضرابا بغيره فاما يلزم بها  
 بسلطانها بغيره بغيره لاجل المعلوم والمال المعين والاجازات لا يلزم لها بعهد الاجر الا ان بشرطها جلد ولا فرق في مقته الاجازة بين المفسو  
 والمشايع وان لا يوجب المساجو ما استاجره من غيره باكثر مما استاجره او قد يكون فلا حد فيه واصلحها ما يشترطها بغيره كان بشرطه عليه لا ان يمكن  
 المزارع غيره ولا يركب لثابته سواء ويلزم المالك بناء ما استعمله من الغنم والمواشي الا ان يكون بشرطه من مساجو فيجب عليه فان شرط المالك في الاجازة  
 سقط عنه مال الاجازة في المدة ولا يبطل الاجازة الا الموت وان يمنع من المورج ما قبل القبض فاما بعد القبض فمال الاجازة يلزمه وان منع ظالم  
 من التصرف فيه ولم يتصرف هو فيه لم يلزمه ذكره في المصنوع الفضة والخباط والصباغ واشباههم ضامنون لما يجوبونه في السلع الا ما هلك بغيره بغيره  
 وكل المارح والتمالح الكاري ضامنون للمنع اذا مرطوا فيها واذا اختلف صاحب المصنوع والصباغ في قيمة او شرطه على صاحب المصنوع وعلى الصانع  
 البين واعلم ان لو اجدا ليعبر الشاهد او البعد الا ان وجد في المعنى شيئا بغيره عشر ظم فقتة وان وجد في غيره صر اربعة ذنان بغيره اربعة ذنان واما  
 غير البعير البعد فليس فيها شيء موظف بل هو جوع على عادة العوم **ذكر** الصلح جاز بين المسلمين في الافراد والائتلاف لا يجوز الرجوع فيها اذا  
 اعتدا الا ان بشرطه من معنى فكل قاله الدعوى **ذكر** احكام الوفوف الصدقات الوفوف صدقات لا يجوز الرجوع فيها مع اطلاق الوفاء  
 وبقاء الوفوف عليهم على ما لا يمنع الشرع من معونتهم به وهي على ضربين مشروط وغير مشروط فالمشروط يلزم فيه كل ما شرطه الوافق ولا يجوز ان يشترط  
 رجوعه فيه عند ختمه كل ذلك لانه اذا افسره لا ينجح الحال في الوفوف بالموقوف عليهم من ان يفيق ويبيعوا على الحال التي وقف فيها او تنعير الحال فان لم تنعير الحال  
 فلا يجوز بيع الوفوف عليهم الوفاء لا هبة ولا هبة شيء من احواله ولا تنعير الحال في الوفوف حتى لا ينفع به على اى وجه كان والى بالوقوف عليهم ما حاجر  
 شديدا حاز به بعد وصرف منه فيما هو نفع ثم لا ينجح الوافق ان يعين بالتفصيل في الوفوف عليهم بعضهم على بعض ولا يعين فان عين لزم ذلك فان لم يعين  
 قللكر مثل خط الانبياء من وقف على جيرانه ولم يسم كل اهل بيته الى اربعة اعمام وربع جواربها ولا ينجح ان ينفذ للمؤمن على من هو مثله او على غيره  
 او ينفذ كافر على كافر فوقف للمؤمن على المؤمن كافر على الكافر فافاض ما وقف للمؤمن على الكافر فافاض فافاض على الكافر فافاض  
 الوافق وصلى على حده كان جازا ولا ولا يثبت والوافق لا ينجح ان يعين من وقف عليه ولا فان عين امضوا عين عليه ان لم يعين وقال على وجهه كبر  
 كان للفقراء والمساكين ومصالح المسلمين ان قال للمعلون كان لولد على ابيها لئلا وان قال للطلابيين كان لولدا بطلابها ما وان قال للمساكين كان  
 لولدها ثم وان وقف على المسلمين كان لجميع من قبله الى البعثة وان قال على المؤمنين فمن قبله الى البعثة وان قال للمشقة كان للمساكين فمولى قال با بانه  
 الاثنى عشر وان قال على قوم كان لجماعة اهل الغرة وان قال لغيره كان لمن هو اوله لئلا ينسب وان اطلق ولم يذكر ما يصنع فيه بعد اقرار من وقف عليه  
 كان اذا افسر صوابا لا لا فرب الناس اهلهم ولا يجوز الوفاء على من لم يوجد الا بعد علمه بالوجوه ولا انفسا ان ينفذ بسبب كبره مذهب المفسد  
 عليه فانما ان جعلت اليه المالك وان جعل فيه حصة سبيل الله وعلامة خلد البيت الحرام ويعين عمل ما يعين الحاج فبغيره فضل كبير ولا يجوز  
 شيء من ذلك فاحل ما دام حيا صحيحا **ذكر** احكام الهبة الهبة على من يهب لله لله وحم لله لا يجوز هبة ذوى الارحام على من يهب لله لله  
 وغيره موقوفه فالمقبوض لا يجوز الرجوع فيها وهي على ضربين مقبوض بيد الموهوب ومقبوض بيد الهبته او كان ضعيفا وكلاهما لا يجوز الرجوع فيه غير  
 المقبوض يجوز الرجوع فيه الهبة للاجنبي على من يهب منه ما يستملك به غيرا فما كان ما يستملك كالمواشي لا يمكن استملكه فلا رجوع فيه وما لم يكن ذلك  
 فلا رجوع فيه مع من يهبه وغيره من هبة فاعرض عنه لا يجوز الرجوع فيه ما لم يعرض عنه فله الرجوع وان كان مكروها **ذكر** احكام الضمان  
 فالكفالات الحوالات الوكالات الفئات على من يهب على غيره على من يهب من ضمانه ملبا فليس له الرجوع على المقضون عنه وغيره الى على من يهب  
 احداهما لم يعلم ذلك من حالة المقضى الا وعلم حاله من كان غيره على لم يعلم ذلك من حالة المقضى فجاز له الرجوع على المقضى وان علم حاله فليس له الرجوع

والجارود من الزمان  
 وان كان لا يمانه  
 سمح



## في الوصية للفظ من الميراث

وإذا كان الميراث ينقسم كذا في المعلوم وهو أن يقول قد غنيت على ما علمت فثبت غنائه على ما يعوم به حجة لا ما ثبت في دفتره وشتا والعتما ينقسم إلى إيجاب قبول الكفاية فغلبه ضرب بين كفاية أمضاها عقد كفاية فغلبه فلما الذي بالعقد فان تكفل رجل بوجه لرجل معلوم فان جازا لا ولم يأن به حسم ليعق به أو يخرج ما علمت أما التي بالعلم فغلبه ضرب بين أحدهما أن يخل عيما من يلهما بالبره وفان لا من يداوتها بالدم فان كان غرا عا حكما لهما له حكم الكفيل المتبرع وان كان فان لا واجب على من غلب الدين أو سلبه العاقل أو ما الحولة فغلبه ضرب بين أحدهما أن يكون فدا حلهما لهما بعضهما والاخر أن يكون لم ياخذ فان أخذ لم يجز له الرجوع وان لم ياخذ فله الرجوع فاما الشرط فغلبه في العنان من أنه يجب أن يكون الحال عليه ملتبا والعقد واجب فاما الوكلاء فانها عقد ينقسم إلى إيجاب قبول وهي على ضربين شرطية ومطلقة فالشرطية يلزم فيها ما شرط ولا يجوز تعديه والمطلقة يعوم فيها الوكيل مقام الموكل على العموم كما أن للعاقل أن يوكل على نفسه لما كان يوكل على السفيه الوكلاء على ضربين مسلم وذمي فالمسلم يوكل للمسلم وللذمي على الذمي فاما الذمي فلا يوكل لاهل الذمة على اهل الذمة وللذمي على الذمي لا بد له الوكيل من أن يكون مأمونا غارفا بلحاكم فيما وكله وباللغة التي مضطرب بها **ذكر** الافتراء في المرض من كان غافلا بمالك امره فيما ياتي وبه فافترده في مرضه كافراده في صحته ونكاحه المرض جاز فانما الطلاق في المرض منكر وجدافا فطلق ورثته المطلقة ان مات في مرضه الذي طلق فيه ما يدينه وبين سنة فظفطان صح ثم مرض وماتا ودفن تحت لمة لم يرثر **ذكر** احكام الوصية وهي عقد يحتاج إلى إيجاب قبول هي فليجوز وتطلب في الاوصياء العدالة والعقل والحج فان لم يوجد من هذه صفته فليوص إلى السفيه والفاسق لا بوصي إلى العبد الامن كان بينهم مكانا او متبرا ويجوز ان يوصي اثنين على الاجتماع والنفاء فان وصي الى رجل وصبي فليرجل ان يغلب الوصية قبل بلوغ الصبي وليس للمعتق ان يبلغ التتبع من دون الرجل لا يجوز ان يوصي مسلم الى ذمي يفتي في الشك على الوصية ورجلين عدلين مسلمين واكثر فان كان مسافرا ولم يجد مسلما يشهد فليشهد رجلين من اهل الذمة مأمونين في اهل ذمتهم فان علم الرجال ولم يحضر الا امرأة مأمونة فليشهد اثنتان في بيع فاشهدت به واعلم ان ما يدل على بحث هذا الباب فنام ثمانية ولها ما ينقسم الوصية وانها من يوصي اليه وانما لها من يعقل وصية وفانها ما المبلغ الذي يقبل الوصية فيه وقامسها من يجوز ان يوصي له وسادسها اهل يجوز الرجوع في الوصية سابعها اهل يجوز ان يوصي له غيره وانماها ما حكم موصي له بشي فان قبل الموصي له فاما الاولان فقد ذكرناهما فاما من يشك صيته فيقبل ضرب بين نالغ قالبا لغ وغير نالغ على ضربين سفيه غافل فليقبل وصية الا في وجه البر والمعرفه وخاصة العاقل فغلبه وصية اذا كانت على الشرط الشرعية في غير ذلك وتسمى الشرعية والقصة الغير نالغ على ضربين أحدهما قد بلغ عشرين سنة والاخر لم يبلغها فمن بلغها جازت وصية بقية والبر والمعرفه وخاصة ولا يعفى ولا وفقره وكل السفيه فاما المبلغ فأكش فاما الثلث وهي الرجوع اولى وبالخمس اولى من الربع فان مضى الوتره في حق الوصي فاد على الثلث جاز لهم الرجوع بعد الوفاة فان مضوا بعد الوفاة فلا رجوع فاما من يوصي له فانه على ضربين وارث وغير وارث فالوارث يجوز ان يوصي له وغير الوارث على ضربين فربما جنى فليعرب في حجب يوصي له بشي ما لا ينعى حجج اما في الاجنبي فضل عن الدين وغيره فافضل له ولو جاز الوصية وقد خلا من هو الا يثبت غير العاقل على ضربين عبد الموصي وغير عبد فليقبل على ضربين مكانة وغير مكانة فالكفاية يجوز فاما وصي محب ان يغنى منه رجع الباقي الى الورثة فان كان غيرهما ينظر فيمنه فان كانت اقل من الثلث اعطى وافضل وان كانت اكثر بقدر الربع والثلث من الثلث عمن من بعد والثلث والستين في الثلث فان كان له عبيد جماعة فوصي بثلثهم من غير تعيين اعطى بالقرعة واما غير مكانة يجوز الوصية لهم بالمبلغ المرسوم فاما الرجوع عن الوصية فليوصي ان يرجع عنها ويغيرها كيف شاء ويغير الاوصياء او يوصي بغيره بعد اخرى فان امكن العمل بها والاعمال بالثانية واما الوصي يوصي الى غير فليس له ذلك لان يكون الموصي شرط له ذلك فان الموصي يولي الناظر في امر المسلمين بنفقة الوصية فان لم يتمكن مؤلف ذلك الفقهاء اذا تمكنوا فاما اذا مات الموصي لم يقبل الموصي فانه ينقل الى ورثته اذا لم ينفع ذلك الموصي اعلم ان الوصية على ضربين بلغظ يدل على فله معلوم ولفظ لا يدل على ذلك فنادل عمل به وما لم يدل بهنهم فان كان يجر من ماله كان بالبيع وان كان يسلم كان بالهبة وان كان يشي من ماله كان لندس من العقد فيه **ذكر** القسم الثاني من القسمين الثانية في الاصل وهي الامكان وهي على ضربين حكم في غير جنائنه وحكم في جنائنه فالحكم في غير الجنائنه يدخل فيه اللفظ والصد والدناج والاطعمة والاشربة والمواد والفضاء **ذكر** اللفظة اللفظة على ضربين جثوا وغير جثوا فالجثوا على ضربين ادعى بهنهم فالادعى اذا وجد فهو غير ملوك بل ينفع عليه السلطان من سبب المال فان لم يوجد السلطان استعان ببعض المسلمين فان لم يجد انفق هو عليه رجع به عليه ذابغ وايسر ان يصدق به فهو اولى اللفظ ينوب اذا بلغ من ثناء والحبوا اعتبر الادعى على ضربين ما تركه صاحب من جهده وما تركه صاحب من جهده فان تركه من جهده فغلب صاحب تركه في كلا وماء وهذا ليس لا حدا حله والاخر تركه في ففازة فلان اثنان اخذوا ملكه كاشا ما كان وما تركه من غير جهده بل عن ضلال فلا يجز ان يكون بعلا وغيره وان كان بعلا فلا فلا باخذنه وغيره يؤخذ ويغنى فبمنه فاما غير الجثوا اعلم ان من مال لا يبلغ فبمنه اكثر من درهم والاخر يولي على الدائم فالاول باخذنه وينفع به بلا شريطة الا ان يكون اداة او محتوفا فلا باخذنه بل تركها والاخر على ضربين أحدهما طعام يوجد في القبا فيناكله

# کتاب المواقف

والجور



کتاب الملوک و الملکم

[illegible]

فہرست





## فہمنا نابت

[illegible]

فالجناياك عظيم

ما ضل عن بئر امره واحدا وان شاد بهم الحجاب في الصبيكة الفضل فلا فؤاد وانما نوحنا الدين عن غافلهم لان العدمهم كالحطافان شادكم حتى  
له حكم الرجال والنساء فلا كسرت ان كان له حكمها بان يقول من الوضوء وبقطع منها فضل اعط وشره صبب منه من جلة الغافلين نصفين اضعفهم  
رجله نصف منهم امرة ولا يقاها بيم غافل يحيون بل عليه لدية كاملة فان اشركوا في فلة لا بان فعل كل واحد منهم بالعادة جاز بربان يموت مع بران  
تقبله منهم قوم وينظر لهم حق ويمسكه احزون فقل من فلة وادى فاضل بينهم وغلد مسكة الحبس حتى يموت وسملت عين من نظر لهم فان انشا  
بفضل عمدا وخوف بقتله خطا فليس اولى الدم الى المطالبين لاحد هادون الاشين فان كان وليا للمقتول عمدا وابدأ على واحد فاختلوا فقال  
بعضهم القود وقال الاخر الدين فليقتله من اثر فلة من الاولياء وبودي سهمهم لم يؤثر فلة الدين من فلة فان عفى ادم عنه واثر الباقون فلة فلو  
من به فقتله الاولياء المعاد منه فدمهم من عفى من الدين والام يكن لهم فلة وقد بينا ان من علم البينة فاحسب من جلا فمنا ثم فان نقص من  
جنايته اعلم يكن له قوم فليتهم اولى بما نائم بها حسبتا وجلف حسبتا مبيها في مقام الرجال ومن لا شراك ان يشتر جبا عن من علو فبفتح منهم واحد  
فثبت بالذي هو من فلة وبغلق الاخر بالآخر فليكون كلهم فعلى الاول ثلث الدين وعلى الثاني ثلث الدين وعلى الثالث ثلث الدين وعلى  
الرابع نصف الدين لكاملة فان كان الفضل خطا شبيه العمد فلا مؤد عليه منه لدية مائة من الابل منها ثلث مثلون حقة وثلث وثلثون جدر  
واربع وثلثون ثنية كلنا طرفة الفحل والغنم على هذا الاسنان والبقر كاسنان الابل فقل العمد ما مثل الخطا المحض فلا مؤد منه بيم وبمير لدية  
من كان ما اهل الابل ثلثون حقة وثلثون بنت لبون وعشرون بنت حمام وعشرون ابنون ذكور وبينهم اقران اخر وهون دين الفضل المحض  
في ثلث سنين دين شبيه العمد تسنين دين الخطا رجع العاقلة بها على مال الغافل واعلم ان ما يلحق بقتل الخطا على من بين فليل لا يعرف فانه  
وهو على من بين فليل الزحام والغيبيل الموجوبين الغيرة ومن جلد مقتولا في ارض فعلى اربعة اضعاف من بينهم من يكون بين الغيرة وهو الى العدا  
اربعة فدينه عليهم ما ومنهم من يكون بين الغيرة دينه مائة من الفضة ودينه عليهم ما ومنهم من يؤخذ في فلة وادى قوم فدينه عليهم ومنهم من يكون  
مقطعا كل قطعه شتر موضع فدينه على من جلد عنه صدق وقيل لا ان يذم غيرهم فيؤخذ منه بقدر ما يعبه اعلم ان فاعل الخطا ان لم يكن له مال  
فكان له مال اخذت منه لدية من فلة فان لم يكن له مال اذها عنه تسليط من بيت المال وهذا خاص فقل الخطا قاتل العمد فليس له الا هو وادى  
الدين من فلة ان كان له مال والعفو والعوذ ان لم يكن له مال من فلة عبده خطا عليه لكفارة حسب هذا كله فانه كان المقتول ظلم او في حكم ظلم  
فاضاف ليس هذا حكمه فدمه طالع كمن هم على ادم قوم فبعثوه حتى يخرج فلم يخرج فصر يوه بجو فخرج فمات ومن اطلع يستنظر عودات قوم في دارم  
وجوه فلم يخرج فصر يوه بها للشايب وعبره فقتل ومن سخط من علو على غيره فقتله كن اعش ودينه انشا فاذا والا انسان ودينه ما عنه فصر  
فومر فقتله فلا دين له ومن الخطي بذلك ضمان النفس **ك** ضمان النفس من خروج غيره من بينه فهو ضمان من خرج فان لم يخرج  
فلا يخرج فان لم يعرف له جزا ولم يعرف فان لم يعرف له جزا فليقتل فانه وجد مقتول فلا يخرج ان يلقى صاحبه فقتله على غيره او لا يدعي فان  
ادعى طوبى بلخصا فاقبله او اقامه البينة عليه فان فعل ذلك فلا شيء عليه ان لم يفعل فعليه بئروان لم يدع ذلك فلا يخرج ان يلقى امره فان خفف  
انفعا ولا يدعي شيئا فان ادعى امره فان خفف انفسه او من البينة وان لم يدع شيئا فاوليا المقتول بالجناب فقل هوذا وبين اخذ الدين منه ومن جابع  
زوجته ولها دون سبع سنين فانفعا الزمة بينها والقيام بنفقها حتى يموت احدهما ومن انتم ظر اوليا فقتله على غيره فاقلم يعرفه خبر فليعلمها  
الدين وان تولى الهبة الى جانيها فاقبلت عليه فقتله فليعلمها الدين واذا اعتق الرجل بالمرته فقتله فليعلمها الدين واذا اعتق الرجل بالمرته فقتله فليعلمها الدين  
فليعلمها الدين واذا كذب فقتل وابنه فقتل بيد فليعلمها الدين واذا كذب فقتل فليعلمها الدين وان كان من فلة  
فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين  
المسلمين فاليس له ضمان ما يلحق به من جنايته عليه الا ضمان عليه فيما جلدته ماله حذره واعلم ان الحامل اذا مثلت حملها فقتل فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي  
حملها تاما كالمقتول بقتلها والاخوان لا يكون كل فقة التام الكامل فليعلمها الدين فان كان ذكرا او انثى فقتل فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت  
ولم يعلم ما هو فدينه عليها نصفين نصف بئر الرجال نصف بئر النساء واذا ضل بغيره فاقطع قطعه فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين  
فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين  
دينار وفي قطع جوارحه حسا بئرو وفي قطع داس الميت مائة دينار وفي قطع جوارحه حسا بئرو فان شربها مرة فله فاقطع جنبها لو فها  
ما ذكرناه فان الف مائة من الفم فليعلمها الدين كاملا ومن اوقع رجلا بها مع زوجته فقتل عنها فليعلمها الدين وانما يحسب طائفتي فان هجمت على ذابرة قوم في ارضها فليعلمها الدين  
عشر فتميتها وكل جنين البئر وبجسنا ذلك فاقطعها من المظنة والعلفة والمضغة والعظم **ك** الجنابة على الميت على من  
يهيئ له الدخول صلت ملك المسلم وهو الخنزير الذي القرم ويهيئ له الدخول صلت الملك وهو ما عدا ما ذكرناه وهذا الضرب على من بين احد صبا  
لا يقع عليه كاه وهو ما لا يحل اكله والاخر يقع عليه كاه فان اختلفا نتاحوا عنه مما يقع عليه لكاه بالذكاة فلما لكان بعبه اياه واما

الخطأ

الباحث

فی الجنایات والشرم

[illegible]

قسم

علی صبیح



# كتاب المحكم في العلم

على من بين حد منه القتل وحده بدونه فالحمد بالقتل هو حد الزنا المحقق المحض وحده اللواط اذا كان ما يقابله من حد من غضب المرأة على نفسها او  
تكون منها السخافة تقتل من حد شر الخمر تباين وعاد في ثلثة قتل بالجر بالسلاح او من الاسلام والساعي فيها فسادا ان شاء الامام فله  
ان شاء صلبته ان شاء قطع بدنه ورجله من خلاف ان شاء نفاه من لا يرضى بقتل من او من بيع السهم ويقتل من المحض اذا عاده الزانية اذا  
كان فلما يتم عليه الحد ثالث ان لم يتم عليه الحد فلا يقتل بل يحبس بحد الذي اذا نفي بمسألة على كل حال عدا هي اذا كانت غير محضه وكل من وطئ الحد  
المحرم ان قتل اذا كان فلما علم بالجر هو سواء كان بعفدا وغيره فالا حد الزنا فنفوا ان الزانية على من بين محض وغير محض فالحكم على من بين  
عاقلة ومجنونة فالجنون بدنه عنه الحد وما العاقل المحض فانه اذا شهد عليه وبغيره بالحد دل بانه وطئ غيره من كل مكان في القتل والذبح وكان  
لا حائل بينه وبين وطئ زوجته وكان نكاحا للذم فاما المنع لا محض فاما ملكا اليه نفقة ويخص ويجلد الزاني او لا مائة جلده ثم يترجم  
حتى يموت فان اقر على نفسه وجع مرات هذا اية ويحضره جفيرة ويقام فيها الاصله ثم يترجم والمره نقام الى سبطها وان كان بالشماعة حد بصر  
الشهود او لم غيره هم وان كان بالافرا وجره من بامر الامام بذلك فان نوى الجفيرة وفلا فله ان كان قد فامت عليه لشهادة ودوجم  
حتى يموت والامام يحبس حد اللواط بين القتل بالسيف وبين ان يرمى عليه فاطا او يرضيه من موضع عال يرضيه بالحجارة وكل قد رزنا على  
اختلافه لا يثبت الا بشهادة اربعة رجال على الوجه الذي كونه في مجلس واحد الاقرار اربع مرات فاما للوطا والسحق فالبينة فيها مثل البينة  
في الزنا الا ان الحد الاختصاص غير الاختصاص فاما اللواط بايقاظ ما هو دون القتل فقطع وجلده والجلد على من بين ما هو جلدها  
ولما دون ذلك ولما نجلد حد الزنا غير المحض حد اللواط اكل لا يقابله وقد السحق الذي لم يتكررا لان من زنى فهو محكم لم يدخل بزوجيه  
بجلده مائة وبحث ناصبه وعرب من مصر سنه ولا يغرب على مره ولا يجرى بجلد الرجل في الزنى فاما وان وجد عينا في حال الزنا جلده مائة  
ويشعرونه فاما المره فلا يجلد الا بشهادة اربعة رجال حتى لا يند وعورها ومن زنى بجارية ابنه جلده فان زنى الاب بجارية ابنه  
والغير ثلثين من سوطه الى سبعة وسبعين لا يبلغ به الحد لا يقام حد ارض العدة ولا في زنى شديدا ولا في حد الحاطة فضع حد  
العبد خشو جلده في الزنا فان حلفا سبع مرات وعاد وفي ثمانية فلو او من زنى في شهر متصفا فان كان في ثمانية فغلبه الحد في العفو وبه الكفارة  
وان زنى في بلسه فغلبه الحد والغير وكل من زنى في وقت شريف وفي موضع شريف صبغت هذه النعير ولا يقام حد في الحرم الاعلى من انتمك حرمه  
ويجلد السكون اذا زنى والاعمى فان زنى في غير شريف على المره بزوجيه لم يقتل ذلك منه وجلده العفو القاسية تذكر الحد ومن كان سفيها فزنى  
وهو غير محض جلده بشي واحد منه مائة فبذلك كان يخاف على نفسه من غيره للثان وجب عليه التبرجيم ولا يجلد الصبي في الزنا ولا غيره اذا لم يبلغوا العلم  
فان اواحد فاما المكاتب انه يجلد بغيره جلده الاخر والباقي جلده العبد واعلم ان من تاب قبل ان يهزم عليه البينة ودرو عنه الحد وان تاب بعد ذلك  
حد وعرب ومن زنى بمثله وعليه فاجب على من زنى بمثله فاما من زنى اهل الذمة فالامام مخير بين ان يقيم عليه الحد بما يقتضيه شرعنا او شرعهم وقد  
لا تضمنهم بمسألة فذل ان زنى بمسألة مثل ايه فاما هو وان لما نجلد بالغير كله فابلى غايته وحد الغد شار بالجر والحد في القباذه وما يجب منه  
الغير فان يرى الوجه مع المره الى لبس محل له ازار واحدا والرجل مع القبة والرجل مع القبة ازار واحدا والصبيا اذا زنى فله ان يجلد  
وليطبهم والابا فان زنى بجارية بغيره وكل من زنى في وقت شريف وموضع شريف عذ مع الحد ومن اقتض جازيه باصبعه عن ثلثين سوطا الى عاشر  
والزوم صلاتها وناكح البينة بغيره واليه ما يرضى على من بين ما يقع عليه لكاه وما لا يقع عليه لكاه اذا نكحها ونكحها وقتها لا يقع  
عليه كاه يخرج من البلد وان كانت البينة لغيره لعل الزوم فبها ومن اشتمه بيدا عليه النعير ومن قد عدا او ذمها عن ومن قد زنى بالزنا  
عرب ومن قد ذم صبياعه واذا نفاذا لعبيد والاماء فاعلم ان النعير وبغيره كل الجري والمار ما هي صنخ السمك وكل محرم من طهر او فانه  
حتى يثوب فاما الحد في القذفة فانا نقول انه ينقسم على اثنى عشران يرمى المسلم الحر لبايع مثله في كل الصفتان ومنه ان يرمى العبيد ومنه ان يرمى  
اهل الذمة ومنه ان يرمى اهل الذمة او المسلم الحر او المسلم العبد مثله يرمى الصبي امثله او الرجل المسلم او العبد اهل الذمة ومنه ان يرمى في الذم  
الصبي ومنه ان يرمى العبد مثله او الاو اهل الذمة والرمي لا يقع ان يكون بالزنا منه او من هو وكلمه ونسبه لكلمه وفلان او لا بالزنا فتمى  
بالزنا وشهد بذلك عدلان وكان الزاني حرا مسلما او عبدا او مولى حرا مسلما فغلبه جلده مائة سوطا وان كان الرامي حرا  
المسلم ومبا فله حد وما حد ذلك لا يجب منه الحد بل النعير فغلبه هذا اذا قال باذني في ذمته وان قال باين الزانية او الزاني او قال بانها الزانية  
او باذني الزاني الى غيره ذلك وكان المقتد حيا فالحق ان شاء الله تعالى بالحد وان شاء عفى معا عدا الرمي بالزنا فغلبه النعير والنساء اذا ذنبن حد  
بما بين كالحبال ومن عرض بالقذف ونال بغيره فغفر الله له لان البرد من الاقفاط ملطية عن الزنا بين اهل تلك اللغو ويكون خاد فاجتنبه  
كان يقول لافتران او باذني فانه يجلد مائة السب التي بالضلالة وبسقي من بلاد الله ما يجزى بلقبه جالالا كما هو اوصيها نا او نساء ووجب  
النعير والشارب من فله جازا عنه بلفظ واحد كان يقول باذنه بالاطم ووجب لكل واحد منهم حده جنبه فان جازا به مجتنبين حد حد واحدا

الشيخ ابو يعقوب

لاجل جلدك



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصلنامه

## بَابُ الطَّهَارَةِ

الاعتذار عن فاضح لا يمنع من استعمال الماء فوضي الماء في حكم العكس كما لو وجد ومنعه من استعماله مرض لما وجب عليه اهتدائه وضع الشا  
 أقوى المتابع لكن قوله رافعا كما به عن الحكم بالنجاسة كما قال ذوالنوع الكلب لا ناء فله من ولم يرد وجوب لا رافعا بل يرد الاخبار  
 عن النجاسة حيث الشيخ رة او رد لفظ الحديث وهو رواية سماعة وعمار بن موسى عن ابي عبد الله ع قال في البخر او  
 شراب مسكر ونفاق او دم حبس وبغيره فان فيه وجب نزع الماء كله فكل ما احتل به من الاستحاضة والنفس الجواب لم اتفق على  
 حديث ذال على وجوب نزع الماء كله من الحبس ولا من نفاس ولا الاستحاضة وإنما الشيخ رة ذكر ذلك تغليظا لحال هذه الدماء وقد  
 استلحق الاستحاضة في المبسوط قول رة وهذه المياه التي ذكرناها من حكمها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل  
 معا ولا في غسل الثوب الا في إزالة النجاسة ولا في الشرب فمن استعمالها في الوضوء والغسل او غسل الثوب ثم صلى بذلك الوضوء  
 وفي تلك الاشياء جعليه عادة الوضوء والغسل والغسل والثوب عا ظاهرا وعادة الصلوة سواء كان عالما في حال استعمالها  
 لها او لم يكن اذا كان قد سبق له علم بحصول النجاسة فيها فان لم يتيقن حصول نجاسته قبل استعمالها لم يجز له عادة الصلوة  
 عليه ترك استعمالها في المستقبل اللهم الا ان يكون الوقت باقيا فانه يجب عليه غسل الثوب اعادة الوضوء واعادة الصلوة  
 وان كان الوقت قد مضى لم يجب عليه عادة الصلوة وقال في باب تطهير الثياب من صلى الانسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم  
 بذلك وجب عليه عادة الصلوة فان كان علم بحصول النجاسة في الثوب غلبه نيله ونسي ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه  
 اعادة الصلوة فان لم يعلم حصولها في الثوب وصل في علم انه كان فيه نجاسته لم ينه اعادة الصلوة الجواب في هذا موضع اختلف  
 فيه الروايات فاختلف فتواه بحسبها والذي استقر عليه مذهبه ان سبق له علم بالنجاسة اعادة وان نسي في حال الصلوة وان  
 لم سبق له علم بعد ذلك لم يخرج الوقت وعندنا هذا الحكم يقتضي إزالة النجاسة عن الثوب بالبدن اما لو رفع به حدثا ثم علم بالنجاسة  
 فقد ثبت بطلان الطهارة ويلزم اعادة الصلوة على التقديرين **باب اذا لم يجد وكيفية الطهارة** قوله رة اذا اردنا ان نبين كيفية  
 الطهارة فالواجب ان نبين اذا ما يتقدمها من الاحداث ثم يتبعها بذكر كيفيةها وترتيبها واحكامها من ان يكون هذا واجبا لازما  
**الجواب** يريد بذلك الوجوب اللغوي الذي هو اللزوم فان المصنفين يلزمون الاول ويهملون لا زما واجبا بهذا المعنى ولا يرد  
 الوجوب الذي يستحق مع الاخلال به لزم قوله رة وليس على الانسان استنجاء من شئ من الاحداث الا من البول والغائط حسب ما اذا كانت  
 فليس عليه الا غسل عجز البول وليس عليه استنجاء ان كان لا استنجاء لا يكون الا غسل عجز الغائط فكيف قال الا من البول وان كان  
 غسل عجز البول استنجاء فلم قال وليس عليه استنجاء **الجواب** كلاهما ليس استنجاء وإنما قال ثانيا وليس عليه استنجاء يريد من الغائط  
 ودل على المحذوف ذكر البول وهو احد الاستنجائين فنعين الاطلاق الا في قوله رة اللهم الا ان يكون على بدء نجاسته فيغسل بذلك  
 الماء الا ان يزيد على الكفر فلا يحمل شيئا من النجاسة كما قال الا ان يزيد على الكفر ولو قال كذا كان احسن **الجواب** لان مع افعال يتعلق  
 بها اجزاء من الماء فتندرج في اول جزء منها ينقص الماء عن كثر يتقدم ان يكون كذا الاخر ما اذا كان زائدا يبقى بعد ذلك يكون  
 كذا فلا يخرج ما يبقى على البدن الماء قوله رة ولا بأس بصل الانسان بوضوء واحد صلى الليل والنهار ما لم يحدث او يفعل ما يجب  
 اعادة الوضوء قوله رة يفعل ما يجب من اعادة الوضوء هو شئ غير قوله ما لم يحدث وليس يجب من اعادة الوضوء غير الحدث **الجواب**  
 اكثر الجموع يقولون النوم مظنة للحدث وليس حدثا في نفسه فلعلمه راعى قولهم ونحن نوجب الوضوء بالسكر وشرب المرقد المنزل للعقل ليس  
 هو حدثا منصوبا عليه بل يجره بجره الحدث في اعادة الوضوء قوله رة ما تمنعه من التسمية على حال الوضوء والدعاء عند غسل الاعضاء  
 فتدبر ما ذكر عند غسل الاعضاء دعاء الجواب يحتمل ان يريد بالدعاء ما ذكره عند الغرض والاستنشاق وان ذلك من اجزاء الطهارة  
 وان كان ندبا ومحتمل ان يكون لفظ الدعاء دعاء لا عطف على التسمية ويكون اللام فيه للبعد لا للحال المعروف لا احالة على ما  
 سبق في الكتاب **باب من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا او شك فيها او في شئ منها ثم صلى قوله رة ومن شك في الوضوء والحدث**  
 وشاوت ظنونه وجب عليه الطهارة كيف هذه المسئلة **الجواب** هذا قد مر من النسبة الى ما من معين مثل ان يقول لا ادر احد  
 في هذا اليوم الا ولا ادر كذا فله ان لا يأخذ كونه واجبا لا عادة والذليل بان يقول اني ينظر الى ما قبل ذلك الزمان فان كان فيه حدث  
 بينه والحدث وان كان متطهرا منه على الطهارة لانه شك في الازالة في قوله رة وان اضر من حال الوضوء قد شك في شئ من ذلك لم يفتق  
 اليه ومضى على يقينه كيف يشك ويكون له يقين فلو يقين شيئا لما جاز له ان يعمل على غيره **الجواب** يريد ان اضر من يقين الطهارة  
 لم يؤثر ما يضر من شك بعد ذلك فيكون اليقين سابقا ثم يتجدد الشك في وقت اخر **باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه**  
 رة الذي ينقض الطهارة النوم الغالب على المصحح البصر المرض المانع من الذكر والبول والغائط والريح والمجانبية والبصر والاحتية



من کتاب الکفایہ

والفحاش من الاموات من الناس بعد بردهم بالثوب وقبل تطهيرهم بالغسل وليس ينقض الطهارة شيء سوى ما ذكرناه هذا داخل لان وجود الماء مع التمكن من استعماله للمتيقن بنقض الطهارة لان الطهارة تنقسم الى خضوع وتيمم كما تقدم ذلك الجواب ليس هذا بخلاف لانه عقب النقي بقوله من مذى او ذى فكان السلب صوابا ما ذكره الا غيره **قول** له ومن جملته ما ينقض الوضوء ما يوجب لغسل وهو جنس اشياء الجنابة والحض والاستحاضة والنفاس من الاموات كان ينبغي ان يقول الاستحاضة لكثرة الدم المتوسطة الجواب **س** كانت الاكثر في الاكثر كما صرف اللفظ الى الاكثر ابا الغالب لما كان الموجب للغسل منها قسما كان اكثرها موجبا للغسل ضابطا كثره او يكون الالف واللام في الاستحاضة للعدنان لم يسبق لها ذكر لما كان تحقق ذلك في المذهب بالجناية **قول** له ومنه حصل الانشاجنا باحد هذه الاشياء وقال في اول الباب الجنابة يكون بشيئين ويمكن ان يوق هذا دليل على خطا بل لا نه لما قال الجنابة يكون بشيئين مانع ان يكون بثلاث الجواب اصل الموجب شيان وهما الجماع والانزال لكن لما قلنا وجوبها صار كل قسم قسما مما يجازان تغير ثارة بالثنية وثارة بالجمع كقولهم وان طابا من المؤمنين اقتتلوا وليس هذا من دليل الخطاب في شيء **قول** له وان ارتس في الماء او قاسه واحدا جزاءه و يكون ذلك في الماء الحار او يمازاد عن كثر من لواقف ولا يكون ذلك فيما افل منه لا يجوز فيما افل من الكثر في لواقف الجواب عنه ان ما غسل الجنابة لا يجوز من الطهارة ثانيا واذا كان كرافضا علم في شريعة الاعتسال منعاشرا الاكثر به ليل يتعلق بالقليل منع الاستسما في الطهارة **قول** له وبكره للصائم والجنب ينما قبل الاعتسال فان اراد ذلك قوضا ونافا الى وقت الاعتسال فمكان ذكره لم يبق بغير فلما ذكر الحتم اوله ليس كل محتمل جنبا كما قد مر الجواب لما ذكرنا لخص لاجل تاكيد الكراهية في طرفة ذكر الامر بعد علم ان الحكم غلام في الجنب مطلقا ما كان في الحتم **قول** له بعد ذلك فلا فضل فاذا اراد الغسل من الجنابة فليست بنفسه بالبول الجواب هذا الامر لا يثبت المتأكد لان جنبة احباط المنظر لهما من وجوب الاعادة ان راي بلا فبقولنا مفدا ثلث كفم حثا لهما من ثلث الجواب الكفوة لا بد ذكر لا نهنا بغيره الجارية قال الشاعر كف ما تليق درها بوما واخرى يعطها سيف الدما ولا ينقض لك بقولهم كف خضبت بغيره مفعول فسقط الناء منه كقولهم محبة رهيبي وعين كحل فرقا بين فعل بمعنى مفعول وبينه بمعنى فاعل **قول** له فان قدم مؤخر او اخر مقدما وجب عليه تقديم المؤخر وناجزا المقدم كان **قول** له قدم مؤخر ايجز عن قوله واخر مقدما وهذا بوجه ان من لم يمسح ك فان من قدم مؤخر فانه يؤخر المقدم ضرورة ثم ولو قال وجب عليه ناجزا المقدم وتقدم المؤخر كان احسن للتصنيف لاجل ما تقدم من التفسير الجواب لا يلزم من تقدم المؤخر بالغسل ناجزا المقدم فيه لانه قد يغسل يد او لا فهو قبل غسل وجهه ويكون مقدما للمؤخر وان لم يكن مؤخر المقدم غسل واذا عرف انهما قسما كان التدارك كيف شاء مما ذكر في الكتاب ما اعترض به المعترض بل ما ذكره في النهاية والى لانه لا يوجب فعله ولا نه مطابق لما بدعه به **باب حكم الحائض في قول** له فان طهرت في وقت صلوة واخذت في تأهبها للغسل فخرج وقت الصلوة لم يجب عليها القضاء وقال كان طهرت بعد مغيب الشمس الى نصف الليل انما قضاء صلوة المغرب وعشاء الاخره هل هذا من مقتضى ما تقدم موافقة هل يلزم من هذا القول ان عشاء المغرب تمتد الى نصف الليل الجواب ليس هذا من مقتضى بل الاول تفضيل هذا الاجمال لانه قرأنا انها اذا طهرت في وقت الصلوة ولم يتبع للغسل والصلوة فلا قضاء وان اتسع ادوات ومع التهيؤ تقضى فربما حال للمغرب العشاء احوال في القليل على الاول وعنده وقت العشاء الى انصاف الليل وهذا اللفظ يدل عليه بطريق الالتزام **قول** له فان رأت الله قد شغ على القطنه وجب عليه الغسل لصلوة الغدات والوضوء لكل صلوة ما عداها وهذا يدل على ان الصبح لا يوجب الوضوء وقد تقدم في باب غسل الجنابة وكل ما عدا غسل الجنابة من الاغسل فانه يجب تقديم الطهارة عليه وتاخيرها عنه الجواب لما قد في القليلة الوضوء لكل صلوة صار هذا الحكم كالمستلطف فاجاب لغسل في الصبح لا ينافي ما قد مره من وجوب الوضوء لكل صلوة وقولوا الوضوء لكل صلوة فيما عداها به بان يجب الوضوء والغسل فيما عداها لانها لا تنه بان سقاط الوضوء في الصبح **باب التيمم في قول** له واذا اراد التيمم فليضع يديه رجلا مضاعفا على التراب ينفضهما ثم يمسح احدهما على الاخرى يمسح بها وجهه ولو قال وينفضهما بان يمسح باحدهما على الاخرى كان اوله كهيئة الاحديهما وهو مفعول الجواب قل يمكن النفض لا بان يمسح احدهما بالآخرى لكن هذا ليس مستحب بل المستحب ينفضهما كيف كانا ما الجمع بين الامرين فلا عذر ولا ايراد لزم للشيخ واما احكامه فمقتضى في نصب الرفع والحض على حال واحدة قال الله تعالى وان اتيتم احدا منكم من غير ماء فامسحوا بوجوهكم وبالايمان على كفاي **قول** له وان ياتهم باعادة لا روى ان يوم التيمم يمسح هو بيمينه الجواب ليس هذا باعادة بل يمسح به ان يقول لا باس يا امة التيمم مثله وكذا لا باس يا امة التيمم مثله فانه لا يلزم من رفع الكراهية في الامانة رفع الكراهية في الاتيمام **باب تطهير الثياب من الخبائث والبلل والاولى** **قول** له واذا اصاب ثوبا الانسان كلب او خنزير او ثعلب او ربا او فارة او رنجة وكان رطبا وجب غسله في موضع الكفاي فان لم يتبعين الموضع وجب غسل الثوب كله وان كان

## كتاب الصلوة

باب ما وجب من شرائط الصلوة فان لم يتعين دوش الثوب كل وان كان لباسا وجب ان يرش الموضع بعينه فان لم يتعين رش الثوب كل وقتا  
في باب ما وجب من شرائط الصلوة وانما وجب الطهارة بيوتها واذا وقت الفارة والمجتر في الابنية وشربا منها ثم خرجا لم يكن بربا ولا افضل تركها  
على كل حال الجواز قد قلنا في هذا اما ان يخفى عن الاعادة **كتاب الصلوة** في لغة العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم  
بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم بالصلوة علم بفرائضها وسننها كيف يكون العلم  
الفرائض علم بالصلوة **الجواب** اسم الصلوة يقع بالاشتراك على الفرائض بانفرادها وعليها مع السنن فلا يقال لمن جمع بين الافعال والوجبة  
والندوة فعل الصلوة وعجزها بل يسمى المجمع صلوة فكانت ريدان العلم الثام بالصلوة النامة علم بالفرائض والسنن **فصل** في تقسيم  
قسمين قسم يتقدم حال الصلوة وقسم يقارنها فاما الذي يتقدم حال الصلوة فمفسر شيئا ريع منها يشتمل على المفروض السنن والخاصة  
مستولس بمفروض من الاول العلم بالطهارة واحكامها والثاني العلم باعداد الصلوة والثالث العلم باوقات الصلوة والرابع العلم بالاعتداء  
احكامها والخامس العلم بمعرفة الاذان والاقامة واحكامها فقولنا ريع منها يشتمل على المفروض السنن والخاصة سنن  
فقد قال في باب الاذان والاقامة والترتيب في الاذان وايضا فانما هو واجبا عند في صلوة الجمعة **الجواب** اما قوله يشتمل على المفروض  
والسنن فان ظاهره ان الاستقبال قد يكون واجبا كالاستقبال في فرائض الصلوة والذباخرة وقد يكون مندوبا كالاستقبال  
تقبل الميث وتكفينه واقامة المخصوصين بكما تحاكم والاستقبال في نوافل الصلوة وعجز ذلك فكل من علم ان ينقسم نفسه الى  
الواجب المندوب ما ان يكون في باب ما هو واجب ما هو مندوب ما الاذان فستكون كل في الصلوة كلها والترتيب منه ليس بواجب في  
الاختلاف بين متيج وحرام وانما المراد انه شرط في وقوعه واما الجماعه ففيها قول ضعيف مستند الى ذاهب ضعيف ولو صح كان نادرا  
يقع في تعميم القول فان الاطلاق يراد به الاغلب **باب اعداد الصلوة** قوله تنقسم قسمين مفروض مستو وكل واحد منهما ينقسم  
فرائض احضر وسنن فرائض السفر وسنن كيف هذا **الجواب** مفوضوا الشيخان كل واحد منهما ينقسم الى ما يخص السفر وما يخص الحضر  
ولما كان كل واحد له قسمان يشترك بينهما ويعود كل قسم الى صلبه فكان يقول كل قسم منهما ينقسم قسمين قسم الحضر وقسم السفر  
من قسم السفر منها وسنن والمخبر ك **باب اوقات الصلوة** قوله اعلم ان لكل صلوة من الصلوات المفروضة وقتين او لا واخرها الوقت  
وقت من لا عذر له والثاني وقت من له عذر ثم قال واعلم ان وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ثم قال بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه  
وقت من لا عذر له وان كان له عذر فوقت اذا زالت الشمس ثم هو في وقت السفر رها كيف هذا وقد قدم ان الوقت الاول وقت من لا عذر  
له والثاني وقت من له عذر ثم قال بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لا عذر له فلم قال فان كان له عذر فوقت اذا زالت الشمس **الجواب**  
الوقت الاول الذي لا عذر له وله نهية وقت المعذور بشارك من لا عذر له ويختص صاحب العذر بالزيادة للاحوال وقت ولم يربط بالشيخان وقتها  
منصرف لا تشارك بينهما صاحب العذر قوله وقت النوافل زوال الشمس ان يصير في وقت من لا عذر له وانما ان كان ولم يكن قد صلي من النوافل  
شيئا بدا بالفريضة او لا ويعود النوافل ثم قال بعد ذلك وكان يحل نوافل العصر فابن الفريضة ان يصير في وقت من لا عذر له على اربعة اقسام فان  
كان ولم يكن قد صلي شيئا منها بدا بالعصر فقد جعل ان من زوال الشمس الى ان يصير في وقت من لا عذر له على اربعة اقسام فاولها  
العصر **الجواب** نوافل الظهر قد بان فاذا لم يصلي نوافل الظهر في وقت من لا عذر له على اربعة اقسام فاولها العصر  
وان وقع بعدها وبل على ذلك ما رواه زرارة عن ابي جعفر قال كان خابط مسجدا سورا للقم فانه فاذا مضى من شهر ذراع صلي الظهر فاذا  
مضى ذراعا صلي العصر ثم قال ان ذكر لم جعل الذراع والذراع ان قال. لكان النافلة لكان تنقل من زوال الشمس الى يصير في وقت من لا عذر له  
فاذا صار ذراعا بدا بها الفريضة وتركها لنافلة قوله فاذا كان يوم الجمعة يجيب عليه عند زوال الشمس الفريضة ولا يجوز الاشتغال بال  
نافلة ويجيب عليه ما تقدم منها قبل الزوال وناجزها الى بعد الفريضة العصر كيف قال يجيب عليه ما تقدم منها او ناجزها **الجواب**  
استعمال الوقت هنا اشاع في تأكيد الاستحباب ويمكن ان يقال في ما حرم من احكام الفريضة بالنوافل وكان الوقت متعينا للفريضة حرم  
نقل النافلة منه فاذا حرم الفعل لم التمكن لو ان التمكن مع ارادة الفعل تقدمها او ناجزها قوله في صلي الفريضة قبل دخول الوقت  
فاما اذا ساء لم علم بذلك وجب عليه فادة الصلوة فان كان في الصلوة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها فقد اجازت عنه هذا بل على ان من  
دخل في الصلوة قبل دخول الوقت فامد ثم دخل وقتها فقد اجازت عنه **الجواب** بل من لم يتركها هذا لكن الحق ان النافلة لا تجوز  
ولو دخل وقتها في الصلوة ولا يفرغ مع دخول الوقت الا ان شرع فلما دخل الوقت فادخلها بالرواية وغالفه علم الحد **باب القبلي**  
قوله في معرفة القبلة واجبة للتوجه اليها في الصلوة ولا استقبال لها عند الذبح وعند الاحتضار الاموات ودفنهم وقال في باب تقبل الموات  
اردفان من قبل الاموات فالواجب ان يبين ما يتقدم ذلك من السنن والاذن فان احضر الانسان اوقاة يستقبل بوجه القبلة ويجعل



کتابِ کُصَلَوٰ

وفي القرائة

[illegible]





## كتاب الصوم

اجتنابه قول ربه ولما التزم بهذا الصوم ما يجب منه القضاء والكفارة فالأكل والشرب يجازر راد كل شيء يقصد به انفسا الصوم والجماع و  
 الامتناع على جميع الوجوه اذا كان عند الاعتذار ملائمة وان لم يكن هناك جماع ولكن بغيره على الله وعلى رسوله وعلى الامم عليهم السلام  
 متعمدا مع الاعتقاد لكونه كذباً وشتماً والراجح ان القليل من الفضل الى الحاق والارتاس في الماء والمقام على الجناية والاحتلام بالليل  
 الى طلوع الفجر قال بعد ذلك ما الذي يجب منه القضاء والكفارة فمن اجنب في اول الليل ونام ثم انتبه ولم يغسل يديه  
 يدنوم الى طلوع الفجر ومن غفص للتبديد في الطهارة فدخل الماء وحلقه وجب عليه القضاء وكان من تقيا متعمداً من اكل وشرب عند  
 الفجر من غير ان يرصد ثم تبين من بعده ان كان طامعاً كان عليه قضاء وان رصده ولم يتبينه لم يكن عليه شيء فان بدا بالاكل قبل  
 له فاطلع الفجر فلم يتبع ثم تبين بعد ذلك ان كان طامعاً او جب عليه لقضاء ومن قلد عجزه في ان الفجر لم يطلع ثم تبين ان كان طامعاً او جب  
 عليه لقضاء ومن شك في دخوله الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم بدخول الليل ولا غلب على ظنه ذلك فاعطى فيه تبين بعد ذلك  
 ان كان نهاراً كان عليه لقضاء وقال في بارهاهية الصوم اما الذي يجب الامتناع عنه ما يبطل الصوم بفعله فهو الاكل والشرب والجماع  
 والارتاس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وازداد كل شيء يقصد به انفسا والقضاء والحق في حق طريق العمل بينهما تناقض قد عد  
 في هذا الباب لتجيب مسالكه ما يبطل الصوم قول ربه في هذا الاشياء كلها يقصد الصوم ويجب منها القضاء والكفارة وهي عقوبة  
 او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكناً وقضاء ذلك اليوم اي ذلك فعل فقد اجزأ ما الحاجة الى قوله وقضه ذلك اليوم وهو  
 تكرار الجواب في الجواب من تعدد بعض المفضلين في زيادة صليها في اخرى المتناقض على انه ذكر في ما هيبة الصوم ما يتحقق بمرهاهية  
 الباب الاخر ما يقصد به وان كان حقيقته تثبت من ربه واما قوله ما الحاجة الى ذكر القضاء انما فلا لانه ذكر الكفارة والقضاء جملته ثم  
 فصل الكفارة فاقضى عادة ذكر القضاء لثلاثه يوم ودخوله في جملتها الشهرين واجعل المسافر في شهر رمضان قول ربه حتى خرج الى  
 السفر وكان سفره ما يجب فيه التقصير في الصلوة وجب عليه الاطعام وكل سفر لا يجوز له التقصير في الصلوة لم يجز له التقصير في الصوم وقال في ما  
 الصلوة في السفر وان كان صبيداً للجماعة وجب عليه تمام في الصلوة والتقصير في الصوم كيف يقول وكل سفر لا يجوز له التقصير في الصلوة  
 لم يجز له التقصير في الصوم يكون هذا مشتمل من ذلك الاطلاق ان صح فان عندنا فيه توقفاً بل لا يشع عندنا انه كغيره من الاسقاط قول  
 ربه واذا خرج الى السفر بعد طلوع الفجر وقت كان من النهار وكان قد بليت بئس من الليل للسفر وجب عليه الاطعام قال بعد كلام  
 وقضى بئس من السفر من الليل ولم يتفقد الفجر الا بعد نزول كان عليه ان يمسك بقية النهار وكان عليه القضاء هل بين الموضعين  
 تناقض ام لا الجواب ليس بينهما تناقض بل تفاوتان تفاوت في العام والخاص قول ربه وانما يجب عليه قضاء ما فاتهما من الايام في  
 شهر رمضان كانت مستحاضة في شهر رمضان صامت الا الايام التي كانت غادتها فيها المحض وكيف يشأ من المستحاضة بقوله  
 الايام التي كانت غادتها فيها المحض وتلك حاضرات لا يجوز ان يستثنى من المستحاضة الجمل المستحاضة المشار اليها هنا هي التي يستعملها الله  
 ويجوز ان اكثر ايام المحض فتمت مستحاضة من الزيادة على المحض يكون ايام حاضرات في جملتها فتمت تحض ايام اولها ان كانت ذكره لها وقضى  
 وقضى فاعداً بعد فعل ما يلزم المستحاضة بما وما يجب بحجبه شهر رمضان قول ربه الذي بحجبه حجة شهر رمضان شهرين متتابعين  
 فمن قتل خطاه اذ لم يجد التتق وكفارة قتل الخطاء عنده حجة لكن كان ينبغي ان يقول اذ لم يتفق كفارة قتل الخطاء مرتبة عند ربه  
 ذاهبا الى التحجير فكفارة قتل الخطاء الاسلا ورواية فادرة والباقيون على خلافه بما يجب من الزكاة قول ربه وهم بنفهم وقضى  
 فتم اذ لم يخرجوا ما يجب عليهم من الزكاة كان ثابتاً في ذمتهم وهم جميع من كان على ظاهر الاسلام والباقيون هم الذين هم لم يخرجوا ما يجب عليهم  
 من الزكاة لم يلزمهم فقاروه وهم جميع من خالف الاسلام فان الزكاة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام ولم يخرجوا لكفرهم فحق اسلا  
 لم يلزمهم اعانة قوله قوله واجبة عليهم بشرط الاسلام فان الشئ لا يجب ما يحصل الشرط فكيف قال والباقيون هم الذين هم لم يخرجوا  
 ما يجب عليهم وقد جعلوا لغيره لم يلزمهم عادة كيف بقا عادة لشيء ما فعل وما جوا بشرط الاول الجواب العبدان بشرط  
 عند لا يرتكبان فيكون حاضراً عاماً مشروطاً بالاسلام قوله لا يجب لشيء ما يحصل شرطه هذا حق اذا كان شرطاً في الوجوب اما اذا  
 كان شرطاً في الازالة فلا وما جوا بشرط الاول فالشرط الثاني وجوا بغيره مسداً للجواب الاول وانما حاضراً عادة لان الزكاة  
 لما لم يكن اوجوبها وقت يموت وكان لوقتها بداية جازان بغير الاثبات بينهما بعد الاخلال نارة بالقضاء لانها في معنى الفاش وناوارة  
 لاعادة لانها ليست معقولة بعد خروج وقتها بالانقضاء بل في يجب فيها الزكاة قول ربه فان كان الذي يجب عليه زكاة لا يملك  
 ما يجب عليه جازان يؤخذ منه فتمت فان لم يكن معه لقمة وكان معه من هذا المثل الذي يجب عليه جازان يؤخذ منه فان كان دون  
 ما يتحقق عليه اخذ منه مع ذلك ما يكون طامعاً للذي يجب عليه وان كان فوق الذي يجب عليه اخذ منه مرة عليه ما فضل له مثال

## مَنْكِاتُهَاثِي

ذلك انه اذا وجب عليه نيت مخاض لم يستعند وعند ابن ابي نعيم اخذ منه ذلك وليس عليه شيء ولا له الشئ هذا المثال هو انما قسمه  
 لانه قال فلذا كان ذو ما يستحق عليه اخذ منه مع ذلك ما يكون تمام الجواب الشيخ ربه ذكر انما ثلثة الاول قوله وكان معه غير السر  
 التكميل عليه جازان يؤخذ منه فهذا نص في المسألة عند عدم الواجب بذليل ذكرنا لفتنه من الاخرين انما هذا الناقص لما شرع  
 في المثال بدلا لاول باب الوقت الذي يجب فيه الزكوة فقولنا ولا يجوز تقديم الزكوة قبل حلول وقتها فان حضر مستحق لها قبل وجوب  
 الزكوة جازان يعطى شيئا ويجعل رضاء عليه فاجاء الوقت وهو على تلك النصفة من الاستحقاق احتسابا من الزكوة وان كان قد  
 او تعذر من صفته التي يستحق بها الزكوة لم يجب ذلك عن الزكوة وكان على صاحب المال ان يخرجها من الراس لم يقد بقوله استغنى من  
 غيرها مال الزكوة والابل لم انه وان استغنى من مال الزكوة لم يجب عنه الجواب الشيخ ربه في ذلك في ذلك لفظ الحديث فان رد  
 مطلقا رد ذلك وجعل لا حول عن عبد الله عن رجل جعل زكوة ماله ثم ايسر المعطى قبل راس المعطى قبل راس السنة قال بعد المعطى  
 الزكوة وما ذكره في السؤال حسن لكن هو تفريع وتخرج وليس منسوقا للحديث فلهذا اضرب الشيخ عن القيد المذكور باب يستحق  
 الزكوة فقولنا واذا لم يجد مستحقا للزكوة وجده ملوكا يتبع جاز ذلك ان يشره ويعتقه من الزكوة فان اصاب بعد ذلك مالا لم يرد  
 ولا وارث له كان مبرأ لا ربا ل الزكوة لم لا يكون الامام المسلمين الجواب الشيخ ربه في ذلك على روايته عبيد رزار معنى به عبد الله  
 عن رجل خرج زكوة ماله فلم يجد موضعاً يدفع ذلك اليه فاشترى بها مملوكا واعتقه فلما اعتق فصار حرا احترف واحبا لا وليس  
 فمنه فقال له الفقهاء الذين يستحقون الزكوة لانهما اشترى به المملوك لانه هذه الرواية ضعف فان من جملة رجالها ابن زنا وابن بكير  
 وهما اظهرا في قوله واقل ما يعطى الفقير من الزكوة خمسة دراهم او ضعف بناروه هو اقل ما يجب في النصاب الاول فاما ما زاد على ذلك فلا بد  
 ان يعطى لكل واحد ما يجب في نصاب نصا وهو درهم ان كان من الدنيا او عشرة دراهم ان كان من الدنيا وليس لاكثره حد ما يقبض هذه المسئلة  
 وقوله ما زاد على ذلك اشارة الى ان شئ وقوله في نصابا لرفع الحفظ الجواب في قوله اكثر الاموال واشهرها حديثا انه لا يعطى الفقير اقل  
 يجب في النصاب الاول هو ان لا يرضى الله من الزكوة في اموال المسلمين وهي واثره لا بد ومعه من عمار عن ابي عبد الله ما هذا  
 فيقول ما يجب في النصاب الاول لا يعطى الا لفقير واحد ويجوز ان يعطى بعد ذلك ما يجب في النصاب الثاني لو احدهما لا يجب في كل نصاب  
 النصاب الاول ادرهم درهم او قراطان وقوله ليس لاكثره حد معناه لا حد لاكثر في القطب وقوله في نصابا لخفض فيها ما لا ينفع  
 في قوله وكلا رضى يوجب عليها جعلا ولا ركابا وبلواهاهم من غير قتال كيف يكون الارض التي يسلمونها من غير قتال الامام المسلمين  
 وقد تقدم ان ارض من سلم اهلها عليها طوعا لا ربا لها الجواب ان سلموها وسلموا عليها فهي للامام وان سلموها فها هي لهم وايضا في  
 ايدهم وليس هذا اشتباها في قوله وما يستحقون من الاخماس في الكوز وعبرها في خال الغنية فقد اختلف قول اصحابنا فيه وليس  
 من معين الا ان كل واحد منهم قال لا يقتضيه الاحتياط ثم قال يعني لك فلوان اسنانا استعمال الاحتياط وعلى على احد الا قول القدر  
 ذكرها من الذين والوصاء لم يكن ما ثوما فاما ما تقدمه القول الاول فهو الاحتياط فكيف قال ان كل واحد منهم قال لا يقتضيه  
 الاحتياط ثم قال بعد ذلك ان القول الاول صندا لاحتياط الجواب كما نرى استيعاد كلام المصنف لم يرد في الجملة اشار بقوله الا  
 كلامهم قال لا يقتضيه الاحتياط الى الغالبين بالاحتياط خاصة لعدم اعتداده بالفرق المبيع له واما قوله ولوان اسنانا استعمال الاحتياط  
 هو غير الاول لانه اراد بالثاني الاحتياط في حنط الجميع بخلاف من ذهب الى اخراج النصف فكل منهم ذهب الى الاحتياط في حصة الامام  
 خاصة والشيخ على الاحتياط ايضا في حصة الباقي من ربا بالمحسن كما نرى يقول ان لم حفظ مال الامام احتياطيا في حفظ الباقي احتياطيا  
 ايضا لان توجب على الامام باب جواب في قوله ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال وجب عليه ان ياجه من ماله بغير قتل  
 يحج به على النصاب ويحج فان لم يكن وعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من مؤنة الطريق وجب عليه ايضا الحج كيف يجب في المسئلة الاولى وقد  
 في صكنا لبا الحج على كل حال بالغ مكلف مستطيع وكيف يجب المسئلة الثانية انما هي اذا عرض عليه بعض اخوانه وليست المؤنة واجبة على العرض يجوز  
 ان يرجع عنها في بعض الطريق ومضى نذر الرجل ان يحج لله تعالى وجب عليه لوفاء بيقا حج الذي نذر ولم يكن حج حجة الاسلام فقد اجازت  
 عن حجة الاسلام وان حج بعد النذر بينه حجة الاسلام لم يخرج من الحج الى نذرها وكانت في ذمته كيف يقول فان حج النذر ولم يكن  
 قد حج حجة الاسلام فقد اجازت عن حجة الاسلام فان كان قد وجب عليه حجة الاسلام فقد علق بذمته حجتان وان لم يكن  
 فكيف يسقط ويلزم من قوله انما اذا خرج بغير النذر فقد اجازت عن الحجبتين فان حجج بينه حجة الاسلام لم يخرج عنها الجواب هذا  
 بها من وجب عليه الحج ثم فقد الاستطاعة فانه ما اخذ من ماله ولد فرضا عليه ومن عرض عليه بعض اخوانه فترددت صارا جادا للاستطاعة  
 قوله البان لا يجب عليه قد يرجع صحيح لكن لا يجب اعتبار ذلك فان را حلة الملوكة قد تمت وقد تذهب لواثر ذلك في سقوط الحج





# من نكاح النمايز

ضعف لا نرى بعد ان يكون في القطة حمل في الفرج عند تحريكه فحاض فحاض طهره لوجوه احدهما ان الخبر مرسل لا نالا لاندرك المسؤل هو  
وثانيها انه ذكر في البيضة عراض ولعله لا يريد بيض القطة بل بيضة النعام لان كلامه مطلق ثم يعارضه رواية مسلمة في حالها  
ايه عبد الله قال في كتاب علي في بيض القطة بكارة من النعم اذا اعتنا الحرام مثل ما في بيض النعام بكارة من الابل والبكارة جمع بكور  
عذر في حالها البكر الفتى وكذا عن في النعم بكون الابل وهذا راجح لانها ما تملك مثل ما قل فيكون الامة ذلة عليها واما قوله اذا عذر  
الارسال ففي كل بيضة شاة فهو شيء ذكره المصنف المقتضى تابعه عليه الشيخ ولم يقل به رواية علي الصواب رواية مسلمة في حالها  
علي في بيض القطة ككارة مثل ما في بيض النعام هذا خبر حتمل قولنا قد بينا ما يلزم من كسر بيض النعام وينبغي ان يعتبر حاله فان كان  
قد ترك فيه الفرج لم يمتد عن كل بيضة شاة وان لم يكن قد ترك لم يكن عليه لا القيمة حسب ما قدمناه كيف هذا والفرج اذا قتل كان عليه  
حمل ما قل المراتب ان يكون حكمه حكم الفرج لم يكن عليه لقيمة الجوارح هذه مضمرة في الحرام اذا كسر بيض حمام فان كان قد ترك فيه الفرج  
قال فيها شاة لرواية علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عن رجل كسر بيض الحمام وفيه فرج فقال عليه ان يصدق عن كل فرج قد ترك  
ان كان محرم وان لم يترك فقيمة ولا اقوى عندنا ان عليه من كل فرج جند او حملا لرواية الحلبي عن ابي عبد الله في قوله ولا يجوز  
لاحد ان يرى الصبي الصبي يوم الحرام وان كان محلا وان رما او اصابه ودخل الحرام وحده وشبهه حراما وعليه قضاء وهو محل الحرف  
عول الشيخ في ذلك على رواية عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عن رجل خرج من الحرم فمضى صيدا والصبي متوجه للحرم فقتله  
فقال لعبد الله على هو والموت عندك انه مكره وميت صيد ولحمه ولا كفاية في قتله ولو دخل الحرم ومات فيه لرواية عبد الرحمن بن الحجاج  
عن ابي عبد الله في الرجل يرى الصبي هو يوم الحرم ويصيده لرميته ويقتله حتى يدخل الحرم ويقتل فيه قال ليس عليه شيء انما هو  
بمنزلة رجل نصب شبكة في الحقل فوقع فيها صيد فاضطر حتى دخل الحرم فمات فيه قلت هذا قياس قال لا انما شبهت لك شيئا  
بشيء قولك ومن اضاح صيدا وهو محل فيها بين وبين الحرم على ريد كان عليه قضاء وهذا مثل الاول الجواب عول الشيخ في  
عول رواية الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا كنت محلا وقتلت صيدا فيما بينك وبين البريد لم يلزم الحرام فان عليك حرامه ونهيت  
هذه الرواية لانها محضه لغو الا حديث الدار على اباة الصبي لا شفاء السبيلان وهو لاحرام الحرم هو قوله اهل اذا كان في الحرم  
صيدا في الحقل كان عليه قضاء هذا مثال الاول ايضا الجواب عول الشيخ في ذلك على رواية علي بن ابي طالب سمع عن ابي عبد الله في رجل  
حل في الحرم رمى صيدا خارجا من الحرم فقتله فقال عليه الجزاء لان افعاله الصبي من ناحية الحرم فهذا في حقه وهي حسنة لان الحرم  
يمنع الاصطبا فصح ترتيب الكفاية لتحقيق لائم قوله متى طاف الانسان من طواف الزيادة شيئا ثم وقع اهله قبل ان يترك كان  
بدنه وعليه عادة الطواف فان كان قد سعى من سبعة شيئا ثم جامع كان عليه الكفاية ومنه على ناسه وان كان قد اضرب من  
ظنانه انه سعى ثم جامع لم يلزم الكفاية وكان عليه تمام السبع ومضى جامع الرجل بعد قضاء منا سكة قبل طواف النساء كان عليه  
كيف هذا وقد قاله وان كان قد اضرب من السبع ظنانه انه سعى ثم جامع لم يلزم الكفاية وسعى طواف الزيادة يكون قبل طواف  
النساء ومنه جامع الرجل بعد قضاء منا سكة قبل طواف النساء كان عليه بدنه مع انه ذكر في باب السعي فقال ومنه جامع  
الرجل قبل التقصير كان عليه بدنه الجواب الشيخ رحمه الله ما يتعلق بالسعي فانه يقول يلزم الكفاية لو قطع السعي ووطى عاهدا  
اما لو اعتقد انه سعى فطاف فواقع لم يتعلق به بهذا الاعتبار كفارة ولو كان لم يطف طواف النساء وجبت الكفاية لا لاجل طواف  
النساء لا لاجل السعي ويجل قوله على ما اذا طاف طواف النساء وطاف ظنانه انه سعى ثم علم على انه قد تركه انما اذا فعل ذلك لم  
دم بقرة وروى عنه شيئا قال قلت لابي عبد الله مكره رجل منع سعي بين الصفا والمروة ثم رجع الى منزله وهو مكره ان قد فرغ منه ففعل  
اظهاره واحل ثم ذكر انه سعى في شواطئ فليعلم ان شواطئ البرق وما قلت ثم ماذا قال بقرة ومثله عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله و  
زاد وقرة ولم اظهار فليعلم ان شواطئ فليعلم ان شواطئ البرق وما قلت ثم ماذا قال بقرة ومثله عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله و  
سبط يديك على الارض والصفت خذك ويملك بالبيت كيف يمكن ان يبسط يديه على الارض يلمص خذك ويطن بالبيت الجواب  
يرجى الارض خارج البيت والارض يقع اسمها على التراب سواء كان يلقى في الارض او يبنيها قوله ويجوز للانسان ان يطوف البيت  
ثلاثمائة وستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثمائة وستين اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثمائة وستين اسبوعا كيف  
يسجد لسان يطوف ثلثمائة وستين شوطا وهي احد عشر اسبوعا وثلاثة اشواط وكيف يسجد لانضرب قبل ان يتم اسبوعا الجواب  
اذا تحقق الرواية لم يكن الزيادة مكره وهذا وقد روي عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال يسجد ان يطوف ثلثمائة وستين  
اسبوعا عداها ام السنة فان لم يستطع فثلثمائة وستين شوطا وهذه الرواية مشهورة صحيحة فيلزم عليها ان يطوف الاثلاث بالاسبوع

كيف جعل عليه القضاء  
وهو محل هو

فقال ان كان يطوف من شاة او طاف من طواف

# كتاب الحج

الاجزاء وتقر بانفرادها بالسعي فلهذا ثم يحد الى المروة ما شئ ان تمكن منه فان لم يتمكن جازل من هربك فاذا انتهت الى اول رقة  
 عن يمينه بعد ان يتجاوز الوادي الى المروة سعيه فاذا انتهى اليها كفف عن السعي ومنه شيا كفف جعل رقة اول رقة عن يمينه بئذ السعي  
 قوله فاذا انتهى اليها كفف عن السعي هو انتهاءه ومنها اشكال الجواب لان في هذا الكلام اخلا لا ببعض الحديث المروي وهو رواية  
 سماه قال سالت عن السعي بين الصفا والمروة قال اذا انتهيت الى الذراثة عن يمينك عند اول الوادي فاسح حتى يفتي الى اول رقة  
 عن يمينك بعد ما يتجاوز الوادي الى المروة فاذا انتهيت اليها كفف عن السعي وامر مشيا واذا جئت من عند المروة فابدا من عند الرقة  
 الذي صفت لك فاذا انتهيت الى الباب الذي قبل الصفا بعد ما يتجاوز الوادي فاكفف عن السعي وامر مشيا بهذا الحديث بعينه احد  
 ببعضه فاضطررنا للفظ **فلهذا** ولا ينبغي للمتنع بالعمرة الى الحج يخرج من مكة قبل ان يقضى مناسكه كلها الا الضرورة فان اضطر  
 الى الخروج خرج من حيث لا يقوته الحج فان امكنه الرجوع الى مكة مضى والارجع الى عرفات فان خرج بغير احرام فان دخل في غير الشهر الذي  
 خرج منه دخلها محرم بالعمرة الى الحج ويكون عمرته الاجزئة هي التي يجمع بها الى الحج قوله قبل ان يقضى مناسكه كلها اهل هو اشارة الى ما  
 الحج فان كان الى مناسك الحج فكيف يجوز ذلك وقد تقدم ان لا يجوز ذلك الا للشنا والمرح من لا يتمكن من العودة الى مكة وان كان شيا  
 الى العمرة فكيف قال ويخرج عمره بالحج ويبطل عمره بالحج وبطل عمره بالحج فصار متبعا بالحج فلا يجوز الخروج الا بعد اتمام مناسك  
 العمرة والاحرام بالحج وهذا الفقه هو مناسكه بمكة ليس اطواف ولا السعي للحج فان خرج بعد الايتان بمناسك العمرة ولم يحرم بالحج فان عاد  
 في شهر جازله الايتان بالحج والاجزئة متبعة الاولى وان دخل في غير الشهر سنان عمره يدخل بها الى مكة ويجعل الاجزئة متبعة  
 لا اولى لان العمرة المتتعة بها تدخل في الحج لا يفرق بينهما **والاحرام بالحج** وقوله ومن دخل الايتان يوم التروية الى مكة طواف وسعي  
 واحد فعقد الاحرام بالحج فان لم يلحق بمكة الا ليلة عرض جازان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم عرفه جازل من اجل انها بينه وبين زوال  
 الشمس فاعلم انه يلحق عرفات **الجواب** هذا التصديق تقريظ ضابط اذا دخل مكة معتمرا فان غلب على ظنه انه اذا الى بمناسك العمرة وسنا  
 الحج امكنه ادراك عرفات جازله ذلك فان علم ان عرفات شاعل بذلك لم يبدل لتقل متعة الحج ومضى الى عرفات وهذا يختلف بحسب المكلف  
 والازمان في طول الايام وقصرها **باب ذبارة البيت والرجوع الى مكة** وقوله في التكبير لله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
 اكبر على ما هدانا وللحمد على ما اولانا ورزقنا من جهة الانعام وقال في باب صلوة العبد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
 الحمد لله على ما هدانا والشكر على ما اولانا ورزقنا من جهة الانعام فهل هذا الاختلاف وردت الاخبار ام باهماء وردت الخبر فانها  
**الجواب** الرواية مختلفة وليس فيها شئ على الصواب ذكرها الشيخ رحمه الله وهذا ما رواه حماد عن حماد عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من جهة الانعام لكن لما لم يكن الالفاظ معتبرة اختلفت  
 وهو الماد حاصل ذلك على ذلك وانه عن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن التكبير في التشرية كم شئانه فبين بوقت **باب** من حج عن غيره  
**قوله** وانما من حج عن غيره معذرة او قارنا جازله ان حج تمتعا لا يحد الى ما هو افضل وقال في باب انواع الحج واما الافراد والقران  
 فهو من خاص مكة وخاصها وهم الذين قد ساندوا كرم ولا يجوز لهم التمتع وايضا فانما عرف ما امر به **الجواب** هذه رواية ابي بصير عن ابي عبد الله  
 في رجل اعطى درهم حج عنه حجة مفردة يجوز له ان يفتق بالعمرة الى الحج قال نعم انما خالف الى الفضل والخير وهذه محمل على من اسقج بالطلاق  
 وعرف ان قصد المسافر محتمل الاجر والفضل او على ما ذكره الشيخ في التذنيب قال محتمل على ان المسافر وجب عليه التمتع فلو امر بالافراد  
 جازله لعد الى التمتع لا من فرض الحج عن غيره وان كان المسافر امر بالافراد وبما روى هذا الرواية رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رجل اعطى  
 غيره درهم حج بها حجة مفردة قال ليس له ان يفتق بالعمرة الى الحج لانه خالف صاحب التذام وهذا الخبر وان كان مقفوها فانه مطابق لاصل  
**باب النفقة** **فلهذا** ولا يجوز ان يخط الايتان الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار وقال في باب الحج والصلوة من الشايف المكاتب  
 وبكره صلوة الفريضة جوف الكعبة وفوقها مع الاختيار **الجواب** هذا للفظ محمول على الكراهية **باب الزيارات** **قوله** يجوز  
 للامام ان يذهب للعق من المشركين ويجوز ان يصلحهم ثم يبرأه ولا يجوز لاحد ان يذم عليه الا باذن فاذ كانوا جماعة من المسلمين فليس  
 فاذم واحد منهم لمشارك كانت ذمته مناصبة على الكل ولم يجز لاحد منهم الخلاف وان كان اذ ذمهم في الشرف حيا كان او عبدا وقال من ذم  
 مشركا او غير مشرك ثم حضره ويقض ذمته كان عادوا انما كلف قال في المسئلة الاولى ولا يجوز لاحد ان يذم عليه الا باذن وقد اختلف  
 هل من لم يسلطه ذلك **الجواب** انتهى **باب** الواحد لقوم هذا لا يجوز ذمهم على الامام اما اذا اذم للواحد من ذمهم على الكل  
 لقوله لا يسبوا بنيهم وادناهم وكذا اذا ذم الواحد من ذمهم لان ذمهم ماض للواحد على غيره وعلى نفسه **باب كراهية الذم**  
**قوله** وقد يجوز الاستدانة اذا صرف ذلك الى الحج ونفقت وذلك محمول على انما كان له ما يرجع اليه فاما اذا لم يكن له ذلك فلم يكن

كف والقارن  
 بالعمرة لا يجوز  
 لم التمتع مع

# من كتاب النهاية

الحج واجبا عليه فكيف يجوز ان يستدين ويقض ما يجب عليه كيف هذا العقل من الشريعة وقوله وقد جواز الاستدانة ثم ان كيف يجوز  
 ان يجب عليه ان يستدين ففي الرواية جواز وفي قوله وجوب الجواب في الرواية جواز ان يستدين للحج حله الشيخ على ما اذا كان له مال وجهه بقضه منه  
 قال بتقدير لا يكون له مال فانما لا يجب عليه ولا يجب عليه فكيف يجوز ان يستدين ويقض ما يجب عليه هذا كلام جيد لكن فاكثر النسخ مثل  
 ما ذكر في هذا السؤال ان كان للفقير كذا في اللفظ مضطرب فاقضاء الدين عن الميت فقولنا من قتل انسان وعليه دين وجبان يقضي ما عليه  
 من دينه سواء كان قتل عدو الخطا او كان ما عليه محيط بدنه وكان قد قتل عدو لم يكن لا وبقائه لقوله لا بعد ان يقتضوا الدين عن صاحبهم فان لم  
 ذلك لم يكن لهم القود على حال وجاز لهم العفو بمقتضى ما يصيبهم من دين جبان يقضي ما عليه من دينه لا بعد ان يقتضوا الدين عن صاحبهم فليس لهم الانفسه  
 وقوله جاز لهم العفو بمقتضى ما يصيبهم وهو قد تقدم ان ما عليه محيط بدنه فكيف يحيط بدنه ويجوز لهم العفو بمقتضى ما يصيبهم الجواب اما وجوب  
 قضاء الدين من دينه فلا يترتب فلا يورث الابدان الوصية والدين وما اشترط الرضا من لقائله لا بد له من الدين فلا حاجة الى ذكره لانه شئ قد  
 استدل لكن لما جرت العوائد بان من طلبنا له عوضا عن نفسه فلا بد له من ذلك الا في النادر فحكم مطلقا فنظر الى الغالب لو بدله ففسره ون  
 لم يجز على الميتة اما من غيرهم من لقود وجوز ان يعفوا فاستندوا في الرواية في ذلك ابو بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يقتل وعليه دين ويلبس  
 ما له قبل لا وبقائه دينه بغيره قال لا يصح الدين هم الخصماء للقائل فان وهو الواجب له ومنه للقائل فاجاب ان لا بد له من القود بغير  
 لهم ذلك حتى يقتضوا الدين للسفر ما لم يثبت كما تراه جاز لهم العفو لم يجز العفو لا بعد ضمان الدين ثم الذي قولنا ان الرواية ضعيفة السند فادركه  
 بخلاف ما هو في بيع الدين قوله ومن باع الدين باقل ما له بلزم الدين اكثر ما وزن المشتري كيف يتقصد لا فليته والاكثرية هنا وما لا يكون ان  
 الا في المثمن وقد قال غريبنا ان البيع المثمن لا يجوز الا مثلا بمثل فكذا لا يجوز شبهة واذا كان المثمن لا يجوز البيع فيها الا مثلا بمثل يكون هذا البيع باطلا  
 ثم قولنا بلزم الدين اكثر ما وزن المشتري وهل للمبايع الرجوع على من عليه الدين بما فضل عما وزن المشتري الجواب يحتمل قوله ومن باع الدين باقل ما له على الفل  
 الفقه كالمع لتأدي الحسن فان اجلس الواحد من الربوات لا يجوز التفاضل فيها وقوله بلزم الدين اكثر ما وزن المشتري استدلوا في رواية عن الحسن الفضل قال  
 قلت للرضا ع رجل اشترى من رجل ثوبا ثم ذهب الى صاحب الدين فقال ادفع ما للفلان عليه فخذ اشترى منه فقال ادفع اليه قيمته ما دفع الى صاحب الدين  
 وبيع الذي عليه المال من جميع ما بقي وهذا يدل على ان الفاضل على الفل لم يسقط بآل القرض قوله واذا استقرض الانسان شيئا كان عليه  
 يكون ان تركه فجاءه فاداره كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا وسقطت زكوة عن القارض لان بشرط المستقرض تركه في حيز الزكوة على القارض  
 دون المستقرض من ان يجب الزكوة في هذه المسئلة وهو ما لا يخفى الجواب قوله فان داره كان عليه مثل ما لو كان المال له ملكا لا بد له على الوجوب ان  
 لا يقتصر على الفل عليه بل يشبه بما لو كان المال له ملكا وقد تقدم وان زكوة التجارة يستحب لا يجب فيكون المراد بقوله كان عليه الزكوة استحبابا لا ان  
 ذلك وهذا في اختصاص هذه اللفظة بالوجوب هنا واما الجواز لزكوة فانما يجب بتقدير ان يتركه المقرض بحاله حولا فان الزكوة يجب عليه فان اشترط تركه  
 على المقرض فقولنا ان صاحبها اعتكافه لا يبيع الا بشرط ان لا يشرع كما لا يشترط عليه صلوة وصوما واجبا لان مقتضى العادة تركه المتعبد بمقتضى المصلحة  
 المتوسطة بفعلها فلا يقوم فعل الغير مقام من ازمه التكليف الا في حق مخصوص بالانكسالات والفتنانات والمخيلات فقولنا وموافق بيع الضامن  
 غير مسئلة المضمون عندك وقبل المضمون ذلك ضمانه فقد يرى عمدة المضمون عندك لان ينكر ذلك وبإزاء فيبطل ضمان المتبيع ويكون الحق على اصله  
 ثم يثبت على الضمان وليس للضامن على المضمون حصة رجوع فيما ضمن اذا تبع بالضمان عنه الجواب الصحيح ان الضمان يقتضيه ضمان الضامن والمضمون  
 له ولا يتوقف على ضمان المضمون لان الضمان يجري مجرى القضاة ووقفي الاجنبي من الغرم ورضي صاحب الدين لم يكن للمدين دونه وكذا هنا وما ذكره الشيخ  
 في النهاية قد جمع عن في الميسر واما الاجبة فاجابة قوله ومن ضمن لغيره يقين انسان الى اجل معلوم بشرط ضمان النفوس ثم بات به  
 عند الاجل كان للمضمو له حصة حتى يحضر المضمون او يخرج اليه ما عليه قال بشرط ضمان النفوس ما معنى كلامه يعتبر في حصة العقد كونه لاجابة  
 القرض وان ضمن المكفول بما يرفع عنه كاستيائه وربما يكون اشارته الى ذلك قوله ومن كان له على غيره فاحاله به على غيره وكان له حال عليه بما به  
 في الحال وقبل الحوالة وبإزاء منه لم يكن له رجوع ضمن ذلك والحاله عليه ولم يضمن بعد ان يكون قد قبل الحوالة فانه لم يقبل الحوالة لا بعد ضمان الحال  
 عليه لم يضمن من اجل عليه ذلك كان له مطابقة المصلح لم يبرر نفسه بالحالة فان انكشف لصاحب المال ان الذي احبل عليه به غير مولى بالمال بطلت الحوالة  
 وكان له الرجوع على المدين بحقه عليه ومضى في الحال له المال المحبل في حال ما يحبله كان له اية الرجوع عليه اي وقت شاء الجواب ظاهر هذا  
 الكلام يقتضيه الاضمار على رضا المحبل وان حال عليه وان لا يبرر المحبل الا الاية الحاله لا يجرد الحوالة ويستند في اشتراط البرائة للمعاودة الجواب  
 عن رواية عن احمد في الرجل يمال كان له على رجل قال لا ابراه فليبر ان يرجع عليه فان لم يبراه فان لم يرجع على الذي حاله والصحيح ما ذكره في الخلاف وهو  
 انه لا بد من رضا الثالث ومع رضا المحبل سواء ابراه ام لم يبراه فقولنا فان لم يكن حين المال وقال انا ضمن ما بليت لك عليه لم ات برأى وقت كذا و  
 كذا ثم لم يحضره وجب عليه فاما ما سبب البينة للمضمون عليه ولو قال انا ضمن وقال قد ضمنيت لغيره فمتى وكيف بلزمه انما لا ضمن لغيره انما لا يبرر الجواب

يجوز الرجل







کتاب النجاشی

يكلف اخرج المحسن مع جهالة المدينه اخرج وجهه لا ربا به وان عرف في الجملة انه اكثر من المحسن والا لوجب الاخراج حتى يحصل اليقين وذلك ترك لظن  
 الرواية مستندة للحكم المحسن زباد عن عبد الله قال ان رجلا اتى اهل المؤمنين قال يا اهل المؤمنين اني صلبت غالا لا عرف حلالي من حرابه فقال له  
 اخرج المحسن من ذلك فان عن رجل قد ضاع من المال المحسن اجتمع كان صاحب جعل هذه الرواية مقبولة بين الاحقا قولي ولا يكون الربوا لانها كماله  
 يوزن ما ما اذما فلا ربا به فلهذا لا يكره ولا يكره فلا بأس بالتفاضل بينه وبين احد فخذ ولا يجوز فيه الجواب المنع هنا عندنا على الكيفية  
 قال في محله لا ربا به في المعاديات ويجوز بيع بعضه ببعض متماثلا ومتفاضلا مقدرا ونسبة ولو لم يكن ما يمنع الشرع من النسبة فيه فلا يلزم ان يكون ربوا فان  
 بيع الفضه بالذهب لا ربا به ومع هذا لا يصح عنده نسبة وانما نزلنا ذلك على الكراهية للاهية لانها تجارة مبيضة على التراض فكانت محللة وبهذا لا خفا  
 الربوا لكل والموزون ما رفته فلهذا وعبد ابن عمر بن عبد الله قال لا يكون الربوا لانها كماله لا يكون الربوا لانها كماله لا يكون الربوا لانها كماله  
 يجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بثلثه لانه اضعف فلهذا يجوز بيعه بثلثه فان لم يكن حاجته الى قوله مثلا بمثل ولم يراع هذا الحكم في العيب والريب  
 لان الجفاف والفقير علمه في بطلان البيع الجواب انما يتبدل بالمثلا لان تحريم التفاضل فيه معلوم بالاجماع والخلاف وقع في بيعه متماثلا فان بلفظ المتماثل  
 لكونه لا على موضع الخلاف بالمطابقة لا على القسم لا خيرا لا لزام لانه اذا منع المساواة لمجوزا لمقتضا المقتضى في النقض الواقع اولى وانما لم يراع ذلك في  
 البر لا خصا المنع في الربا يجمع الرطب بالتمر فلم يعد الحكم عن موضع النقل وقد صح بذلك في مسايل الخلاف ولم يلزم من النص على العلة في موضع النص  
 قول له واذا اختلفا لجناس فلا بأس بالتفاضل فيما يتقارن منها بقدر النسبة الا الدراهم والدنانير والحلطة والشعير فلهذا بعد ذلك والتمنا اذا اختلفا لجناسها  
 جازا التفاضل فيها فنقدوا لا يجوز فيه نسبة المبتدئين الا لجناسها في بيع الدراهم والدنانير مع انه اجازا التفاضل في الدراهم والدنانير بقدر اقسام الحكم المحسن حكم  
 الدراهم والدنانير في النقض والنسبة ومثل هذا السن بالزيت والتمر بالزبيب الجواب انما اذا اختلفا سقط اعتبارا التسوية في بيعها والنسبة  
 انما منع منها لكونها لا تنضب طبا لوصف مخالفت حكم بالنسبة في بيع الدراهم بالذهب والحلطة والشعير لان المنع من الصرف انما هو لا شرط القرض في الحظ  
 والشعير يكونان كالجبن الواحد فالفرقة لا خلاف في سبب الحكم قولي رة وان كان الشئ يباع في بلد جافا وفي بلد اخر كبله او وزنا فحكم الحكم المحسن  
 الموزون في تحريم التفاضل فيه هل ازيد في البلد الذي يباع فيه كبله او وزنا فحكم الحكم المحسن لان البلد الذي يباع فيه كبله او وزنا فحكم الحكم المحسن  
 في الموصفين لانه وصفه بان له حكم المكيل والموزون ولا يبق في المكيل والموزون ان له حكم المكيل او الموزون ان له حكم المكيل او الموزون وبعض  
 المتأخرين يقولون اذا اختلفا البلدان فيه اختلفا في الحكم النادر وهو جدي ولم اقبل ما ذكره الشيخ في حقه على حجة ويمكن ان يحتج به باننا اذا صد عليه  
 ان المكيل او الموزون في بلد جاف ان يطلق عليه اسم المكيل او الوزن فيقتضى الحكم لتعلقه على التسمية المطلقة لا تصدق ولو باجره قولي واذا باع  
 الانسان دراهم بالدنانير لم يجز له ان ياخذ بالدنانير مثلهما الا بعد ان يقبض الدنانير ثم يشره بهادراهم قوله مثلهما هل ازيد في الصفة او في  
 الوزن واذا كان الانسان على صفة درهم او دنانير فيقول له حول الدنانير الى الدراهم والدراهم الى الدنانير وساعة كان ذلك جازا الجواب قد يقع  
 في منبذ ان الصرف مشروط بالتفاضل واذا باع الدنانير بالدراهم لم يملك البائع الدنانير حتى يقبضها فاذا اشترى البائع شيئا بتلك الدنانير قبل  
 قبضها لم يبيع الثاني لانه اشترى بغير ملوك لان الثاني فزع على حصة البيع الاول وهو موقوف على القبض وانما قاله مثلهما لانه في المنع  
 من العقد الثاني لتبين ان المنع ليس لمحو الربوا في العقد الثاني بل لعدم القبض فالاول لانه لو كان المنع لاجل الربوا لم ينع العقد مع التساوي كما يقول  
 في النسبة اذا حل الثمن وليس عندنا لتبايع فانه ياخذ منه مثل متاعه من غير زيادة وانما ذكرنا لغة في المنع وان لم يزد عن مثلهما الدراهم الاولى وزنا وصفا  
 فيكون قد دل على المنع مع التساوي مطابقة وعلى المنع مع التفاوت التزاما وبين هذه والتي قبلها فرق لان الاولى كانت ثابتة في ذمة العير في جاز  
 نقلها وهذه لم يثبت في ذمة المشتري الا بعد التقابض فلم يصح حق بلها وتدل على جواز الاولى ما رواه الحسن بن محبوب عن اسحق بن عمار عن عبد الله  
 يكون للرجل عند الدراهم فيقول كيف سعر الجوز فاقول كذا وكذا فيقول ليس عندك كذا وكذا درهم وضحا فاقول نعم فيقول حولها الى الدنانير  
 بهذا السعر فاشترها عندك فاقول في هذا فقال اذا كنت قد استقمبها السعر يومئذ فلا بأس فنقلت اني لم ازل اذنه ولم انا فانه وانما كان كلامه  
 ومنه فقال ليس للدراهم من عندك والدنانير من عندك قلت بلى قال لا بأس بالرواية مشهورة والاصول يقول بها قولي رة ومن اقترض من غيره درهم  
 ثم سقطت تلك الدراهم وجازت غيره لم يكن عليه الا الدراهم التي اقترضها اياه او سعرها ببيعة الوقت الذي اقترضها فيه المتبادر في ذلك والمفرض  
 اولى المستقر من الجواب ان المتبادر في ذلك المفرض لانه اذا كان كل واحد منهما يبيع للذمة فخير من عليه الحق في دفعها ما شاء والذي اذنه من السعر  
 للمفرض الا الدراهم لاولي لانها بضمن بالمثل فانه اعتد لزوم البلد وهي القيمة في وقت الاخذ فذكرناه هو ظهره برون عن الرضاء كتب اليه فوجد  
 كان له عليه درهم منقطة هل الاولى والى والى اجازها السلطان فكتب له الدراهم الاولى ومثل ذلك درهمان مرسل قولي رة ولا بأس ان يبيع  
 الانسان الف درهم ودينار ربا لانه درهم من ذلك الجوز ومن غيره من الدراهم وان كان الدينار لا يسوق الف درهم في الحال ولكن لا بأس ان  
 يبدل الدينار شيئا من الشباب وجز من المتاع وغير ذلك لخص من الربو يكون ذلك نقدا لا يجوز فيه نسبة فلو تقامضا بالدراهم ربي

## مَنْكَاتُ النِّهَايَةِ

مِنَ التَّوْبَةِ لِقَبُولِهِ هَلْ كَانَ يَبِيعُ الْمَقْدَارَ الْجَوَّاءَ نَبِيضًا لَأَنَّ الْفَقِيرَ عِنْدَ الْغُرْبَةِ فِي الصَّرْفِ حَسْبُ فَلَا يَلْزَمُ اشْتِرَاءُ الْمَقْدَارِ بِمَا يَبْلُغُ التَّوْبَةَ قَوْلُ  
 نَهْ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ تَرَابٍ لِمَا خَرَفَ فَإِنْ بَاعَ كَانَ مَثَلَهُ لِلْفَقِيرِ وَالْمُسَاكِينِ بِتَصَدُّقِهِ عَلَيْهِمْ لَا أَنْ ذَلِكَ لَا رِبَا بَرَاءَ الدِّينِ لَا يَتَّبِعُونَ وَنَهْ فَلَا يُمْرُّ بِهِمْ مَا  
 يَبْلُغُ الْجَوَّاءَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِبَيْعِهِ لِمَلِكٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ لِلْمُسْتَدْبِرِ وَيُجَانُّ مَا لَا رِبَا بِهِ لِمَلِكٍ مطلقًا لِقَبُولِهِ بَارَكَ لَا رِبَا لِلدِّينِ  
 لَا يَتَّبِعُونَ وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ بَيْعِهِ لِلْمُسْتَدْبِرِ عَنْهُمْ وَأَمَّا مَنَعَ بَيْعِهِ لِلْمَلِكِ لَهُ وَكَوْصُفَانِ عَنْ عَلَى الصَّانِعِ قَالَ سَالَتْ بِأَعْبَادِ اللَّهِ عَنْ تَرَابِ  
 الصَّوَاعِقِ قَالَ بَعْدَ وَصَدَّقَهُ بِمَا لَكَ أَمَّا الْأَهْلُ فَاتَّانِ كَانَ ذَا قَرَابَةٍ عِنْدَ حَاجِ أَصْلِهِ قَالَ نَهْ وَالْخَرْجُ ضَعِيفٌ لَكِنْ لَعَلَّ مَعْنَاهُ لَا يَنْصَرِفُ عَلَى الدَّلِيلِ  
**قَوْلُهُ** وَلَا أَوَّلَى الْمَصْنَعَةِ مِنَ الذَّهَبِ الْفَضَّةُ مَعَالٍ يُمْكِنُ تَحْلِيصُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا بِالذَّهَبِ وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهَا  
 الْفَضَّةُ اتَّبَعَ الْأَبَالَةَ لِنِشَاؤِهَا بِالتَّقْدَانِ بَيْعَ بِالذَّهَبِ الْفَضَّةُ مَعَالٍ يَجْعَلُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَنَاءِ كَانَ أَوَّلَى وَاحِطًا بِالْعَابِدَةِ فِي جَعْلِ شَيْءٍ مِنْ  
 مَعَهَا **الْجَوَابُ** لَا يَرَى لِيَجْعَلَ شَيْءٌ مَعَهَا مُدَّةً لَكِنْ كَانَ يَقُولُ ذَا بَيْعٍ بِهَا لَوْلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِهَا فِيهَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْجَوْهَرُ يَزِيدُهَا فِيهَا فَاذْجَلُ  
 مَعَهَا شَيْءٌ كَانَ فِي مَقَابِلَةِ الزَّادَةِ الْمُقَوِّمَةِ وَهَذَا لَيْسَ بِذَلِكَ لَأَنَّهَا إِذَا بَيْعَتْ بِجَنْسَيْنِ صَرَفَ كُلَّ جَنْسٍ مِنَ الْفَنَاءِ إِلَى غَيْرِ جَنْسٍ مِنَ الْمُسَبِّحِ فَلَا يَثْبُتُ  
 الرُّبُوفُ قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْفَضَّةِ إِذَا كَانَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْمُسَاوِ الرِّضَا صَاحِبُ الْذَّهَبِ غَيْرُ ذَلِكَ الْأَبَالَةُ فَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ الْفَضَّةُ  
 فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ الذَّهَبُ الْفَضَّةُ قُلْ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا بِالْفَضَّةِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالذَّهَبِ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِمِقْدَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْحَقِّقِ فَاتَّحَقَّقَ  
 ذَلِكَ جَاءَ بَيْعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَنْسَهُ مَثَلًا بِمَثَلٍ مِنْ غَيْرِ قَرَابَةٍ ضَلَمَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُمَا إِلَّا بِالذَّهَبِ وَلَمْ يَتَّبِعْ بِالْفَضَّةِ وَبَيْعُ مَثَلٍ بِمَثَلٍ جَائِزٌ **الْجَوَابُ**  
 إِذَا عُلِمَ بِمِقْدَارِ مَا فِيهَا مِنَ الْفَضَّةِ وَبَيْعُ مَثَلِهِ وَزَادَ فِي مَقَابِلَةِ الْمُسَاوِ الرِّضَا صَاحِبُ الذَّهَبِ لَكِنْ الْقَدْرُ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَلَا يَتَّحَقَّقُ الْمُسَاوَاةُ وَالْمَشْرُطَةُ  
 فِي الْعَصْرِ فَجَعَلَ إِلَى الْحَبْلِ الْأَقْلَ لِيَسْلَمَ مِنَ الرُّبُوفِ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الثَّمَنَ أَنْ يَدَّ مِنْ ذَلِكَ الْأَقْلَ وَلَا أَنْ يَفُوقَ فِي حُكْمِ غَيْرِ الْجَنْسِ لَا يَحْكُمُ الْجَنْسُ  
 الْأَغْلَبُ **قَوْلُهُ** وَجَوْهَرُ الْفَضَّةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَجَنْسُ غَيْرِ الْفَضَّةِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْفَضَّةِ **الْجَوَابُ** يَحْدُدُ بَيْعُ الْفَضَّةِ بِزَيْدٍ  
 الْمُدَّةَ الَّتِي يُوَضِّعُهَا الْفَضَّةُ فَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهِ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَيُعَدُّ إِلَى جَنْسِ غَيْرِ لِيَسْلَمَ مِنَ الرُّبُوفِ قَوْلُهُ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِمِقْدَارِ مَا فِيهَا وَكَانَتْ عِلَّةُ  
 بِالْفَضَّةِ فَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا بِالذَّهَبِ إِنْ كَانَتْ عِلَّةً بِالذَّهَبِ لَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا بِالْفَضَّةِ أَوْ جَنْسٍ سِوَى الْجَنْسَيْنِ مِنَ السِّلَعِ وَالْمَتَاعِ وَمَنْ كَانَتْ عِلَّةُ  
 بِالْفَضَّةِ وَارَادَ بَيْعَهَا بِالْفَضَّةِ وَلَيْسَ لَمْ يَطْرُقَ إِلَى مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ مَا فِيهَا فَلْيَجْعَلْ مَعَهَا شَيْءٌ آخَرُ يَبِيعُ حَاجَ بِالْفَضَّةِ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مَا فِيهِ تَقْرِيْبًا  
 وَلَمْ يَكُنْ بِرِبَاسِ مَا الْعَابِدَةُ يَقُولُ فَلْيَجْعَلْ مَعَهَا شَيْءٌ آخَرَ وَهَذَا لَا جَعْلَ إِلَى شَيْءٍ **الْجَوَابُ** قَدْ ذَكَرْنَا مَا بَشَّرَ بِهِ هَذَا وَقُلْتُ مَا بَصَلَ حُجُوبًا  
 عَنْ هَذَا مَخَاصِنُهُ مِنْهَا وَبَرَّ الشَّيْخُ وَكَانَ يَقْلِبُهَا وَهِيَ ذَا قَرَابَةٍ عِنْدَ الرِّجْلِ بِهَا الْحَاجِجُ قَالَ سَالَتْ عَنْ السَّهْوِ فِي الْحَلَاةِ فِيهَا الْفَضَّةُ يَبِيعُهَا  
 بَدَلًا مِنْهَا فَقَالَ كَانَ فِي يَقُولُ بِكَوْنِ مَعْرِضٍ عَنْ حَبَالٍ وَقَالُوا أَنْ كَانُوا بِمَعْرِضٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَبِيعُهَا إِلَّا بِمَا فَهَمُّوا بِجَعْلِ مَعْرِضٍ عَنْ حَبَالٍ  
 وَالْمُسْوَلُ فِي الْخَرْجِ يَحُولُ كَمَا تَرَاهَا لَا حَاجَ بِرَضِيعَةٍ مِنَ الْأَقْرَبِيَّةِ لِنَاءِ عَابِدَةِ الْأَثَرِ وَالْعَابِدَةُ الْخَلَصُ مِنْ شِبْهِهِ الرُّبُوفُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ  
 الثَّمَنُ أَقْلَ مِنَ الْحَلَّةِ أَمَّا لَوْ عُلِمَ أَنْ يَزِيدَ بِهَا الْقِيَمَةُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الصَّفْحَةِ لِأَنَّ الزَّادَةَ تَكُونُ فِي مَقَابِلَةِ الْفَضْلِ وَالْجَنْسُ قَوْلُهُ وَذَا  
 بَاعَ فَلَا يَنْقُصُ بَيْعُ الْأَبَدِ تَفَرُّقَ الْمَتَابِعَاتِ بِمَا لَا يَدَّ أَنْ لَمْ يَتَّفِقْ قَرَابَةً كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَتَحَ الْبَيْعِ وَالْحَبَالُ الْخَبَارُ هُوَ فِي الْفَتْحِ  
 فَمَا أَرَادَ أَنْ يَعْطِفَ هُنَا وَكَانَ قَوْلُهُ الْخَبَارُ كَمَا فِي **الْجَوَابِ** الْمُرَادُ بِعَدَمِ الْإِنْقَادِ عَدَمُ الزُّرْمِ وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي تَهْدِيَةِ الْأَحْكَامِ  
 فَإِنْ قَالَ فِي ثَوَابِلِ جَزَائِلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ هَذَا الْخَبَرُ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ افْتِرَاقٍ سَبَبِ لَا سَبَابَةَ الْمَلِكِ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِأَنْ يَفْرُقَ قَوْلًا لَا لِقَوْلٍ  
 يَفْتَحُ الْعَقْدَ وَمَا قَوْلُ الشَّيْخِ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَتَحَ الْبَيْعِ وَالْخَبَارُ فَإِنْ أَرَادَ اثْبَاتَ الْخَبَارِ فِي الْفَتْحِ بِمَعْنَى أَنْ يَفْتَحَ لَيْسَ بِمَحْتَمَلٍ بَلْ لَدُنَّ يَفْتَحُ  
 وَإِنْ بَقِيَ عَلَى الْعَقْدِ قَوْلُهُ وَمَنْ يَشْرُطُ الْمَتَاعَ عَلَى الْبَايَعِ مَدَّةً مِنَ الزَّمَانِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا كَمَا سَلَّمْنَا كَانَ فَإِنْ هَلَكَ الْمَتَاعُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ مِنْ  
 غَيْرِ تَقَرُّبٍ مِنَ الْمَتَاعِ كَانَ مِنْ مَالِ الْبَايَعِ دُونَ الْمَتَاعِ وَلَوْ كَانَ يَتَقَرَّبُ كَانَ مِنْ مَالِهِ دُونَ الْبَايَعِ هَلْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَدَّةُ مَعْلُومَةً لَمْ لَا تَحْتَاجُ لَوْ أَنَّ  
 الْمَتَاعَ مِمَّا أَرَادَ مِنْ الزَّمَانِ كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا أَمَّا لَوْ أَنَّ الْخَبَرَ يَتَقَرَّبُ وَلَا يَصْرَفُ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَتَاعَ إِذَا أَحْدَثَ حَدَثًا فِي زَمَانٍ  
 شَرْطُ الْخَبَارِ هَلْ هَلَكَ كَانَ مِنْ مَالِهِ هَلَاكُهُ هُنَا بِالصَّرْفِ كَمَا قَدْ بَلَغَ الْقَرِيبُ **الْجَوَابُ** لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَدَّةُ مَعْلُومَةً لَيْسَتْ تَقَرَّبُ هُنَا  
 صَرْفًا مُشْتَرَكًا وَبِنَقْطِ الْمُنَازَعَةِ بَيْنَ الْمَتَابِعِينَ وَقَوْلُ الشَّيْخِ كَمَا بَيَّنَّا مَا كَانَ مِنْهُ بِإِثْبَاتِ الْأَشْرَاطِ لَا يَخْصُرُ مَدَّةً دُونَ مَدَّةٍ  
 بَلْ مِمَّا شَرَّطَ مِنَ الْمَدَّةِ الْمُحْصُورَةِ جَائِزًا وَلَا يَعْزِي إِطْلَاقَ الْمُسْتَبْنَةِ فِي أَشْرَاطِ الْمَدَّةِ إِنْ لَمْ يَخْصُرْ فِي وَقْتٍ لَأَنَّ الْمُسْتَسْلَفَ عِنْدَ  
 أَنْ الْمَدَّةَ الْمُشْتَرَطَةَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحْرُوسَةً مِنَ الزَّادَةِ وَالْفَقْطَانِ وَأَمَّا اقْتِرَافُ الْقَرِيبِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الصَّحَابِ أَمَّا الصَّرْفُ فَيُطْلَقُ  
 مَعْرِضًا وَذَا بَطُلَ كَانَ لَتَلَفٍ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَى لَا بِاعْتِبَارِ الصَّرْفِ بَلْ بِاعْتِبَارِ تَلَفٍ فِي مَالِكِهِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ  
 أَبَامَ كَانَ مِنْ مَالِ الْبَايَعِ عَلَى كُلِّ خَالَ لَا لِأَنَّ الْخَبَارَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثَةِ أَبَامَ هَلْ ذَلِكَ مَعَ الْعَقْبِ وَمَعَ عَدَمِ الْعَقْبِ  
 وَهَلْ الْخَبَارُ عِلَّةٌ فِي كَوْنِ الْهَلَاكِ مِنْ جِهَةٍ حَتَّى إِنْ كَانَ الْخَبَارُ لَشَخْصٍ يَكُونُ الْهَلَاكِ مِنْهُمْ هُوَ عِلَّةٌ فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ

# كتاب النجاشي

سب ما رده بعد ذلك فان هلك الخبث في مائة ثلثة ايام قبل ان يهلك البائع فيه حدثا كان من مال البائع دون مال المشتاع وكما  
 يلحق ان يكون هلاكه من مال المشتاع لان له الخيار دون البائع الجواب التكميل عليه في هذه المسئلة ما رواه عبد الرحمن بن  
 النجاشي عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى عن الرجل يبيع المبيع فلا يقبضه صاحبه لا يقبض الثمن قال لا اجل بينهما ثلثة ايام  
 فان قبض بغيره والا فلا يبيع له هذا القدر هو المنقول وفي معناه رواية ابي بكر بن عباس ما البحث في التلف فتش ذكر الشيخ المفيد  
 في المغنة ولا يعرف المستند وما الذي ذكره في النهاية من ان التلف قبل القبض من مال البائع فهو حق ويدخل فيه التلف في الثلثة وبعد هذا  
 اذا كان في يد البائع وقوله وان كان قبضه هلك في الثلثة فهو من مال المشتاع فحق اية الا ان يكون جوازنا وقوله وان هلك بعد الثلثة  
 فهو من مال البائع لان له الخيار لا وجه له لان القبض لم يبطل خيار البائع وانما يتحقق الخيار اذا لم يقبض المبيع ولا الثمن فاذا قبض احدهما  
 بطل هذا الحكم ولم يثبت للبائع خيارا لو جرح ان هلك قبل قبضه فهو من مال البائع في الثلثة وبعدها وان هلك بعد القبض لم يكن  
 جوازنا فهو من مال المشتاع لانه لا خيار مع القبض غير الجواز لا خيار المجلد في الشرط قوله اذا اشترى الانسان ارضا او عقارا بشرط البائع  
 ان يبرك المشتاع الثمن الذي يتابعه في وقت بيعه كان يبيع صحيحا وان رده عليه في ذلك الوقت الخيار هنا فكيف قال ان رده وبان  
 من هذا ان المشتاع لم يبرك البائع على رده الثمن الجواب الجاهل في رده عابدة المشتاع والخاص في رده عابدة المشتاع والارض انما كان  
 عنها بالهاء الدال على كونه لا يبيع وكان يقول ولزم المشتاع رد المبيع في ذلك الوقت ثم فاعرض ان البائع موفى رده لثمن فقد طلب  
 رد المبيع مع طلب رد وجهه على المشتاع لا جابة فحق له من اشترى شاة وحبسها ثلثة ايام ثم اراد ردها فان كان شرب لبنها في هذه  
 الثلثة ايام لم يرد ان يرد معها ثلثة امداد من طعام وان لم يكن لها لبن لم يكن عليه شيء كيف يجوز ان يتصرف ثم يدها ولا يقبلها  
 لانه قال وان لم يكن لها لبن والمشتاع لا ينقسم الى مالها لبن ومالها لبن ثم الردها بعد ثلثة ايام وكيف يجوز ذلك ثم الاندما  
 يكون ان يرد من قيمتها اللبن وانقص فلم لا يضمن هنا بالمثل الجواب هذا الابد كل جديد يمكن هذه الرواية او ردها اعتمادا على  
 من علي بن حماد عن ابي الحسن في رده الله من رجل اشترى شاة فامسكها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان تلك الايام شرب لبنها  
 معها ثلثة امداد فان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء وعلى من ردها بعد ثلثة ايام لا يعتد بها بخصم مع كونه رواية واحدة في القدر لا يصح  
 في ان ساقطة ولما الرده مع انصرف ما نزعها بغيره ويمكن حمل لفظ الرواية اسما على المصترى ولا ينافي قوله فان لم يكن لها لبن لانه يكون  
 هذا كقولها وان لم تكن مصرة ويكون الرده في الاخرة ليعبر عنها المصترى او على ان الرده معطوف على المصترى ويكون التقدير من اشترى  
 شاة ثم ردها ولمسكها ثلثة ايام كقولها نعم الامن نأبى من فعل صناعتهم اهتدوا وما لفظ النهاية فالظن انه قصد لفظ الرواية وعبر  
 الردها بانه جاز لان مع الارادة يقع الفعل غالبا وبذلك على انه اراد الردها لا الزادة قوله ثم ان يرد معها ثلثة امداد ولا يلزم له لا مد  
 مع اعادة الردها وانما يلزم مع الرده ثم بعد ثلثة امداد او جبره والرواية تضعف سندها ونحوها لفظها لا يصح لكون ايراد المسئلة بالنجاشي  
 او لغيره لا يثبت لها او مشايخ فقهاء او يثبت مع تقدير المثل وما ذكره الشيخ في تقدير لبن المصترى لم يثبت فحق له في الاختلاف في بيعا في  
 المبيع وكان الشق قائما بيمينه كانا نقول قول البائع مع يمينه بان الله لم كانت هذه المسئلة غا الفقه لقوله في البيعة على المدعي واليمين على  
 المدعي عليه ثم ما الغاية في كون المبيع قائما بيمينه ثم ان دعوى البائع والمشتاع قد جازعان فثاره ندعى البائع الزيادة في الثمن اذا كان  
 وتارة النقص اذا كان غاروا وكذا المشتاع قبلنا ذكره وكجارية الاحوال كلها ام في موضع ذكر موضع الجواب اعتبارا في هذه المسئلة  
 على ما رواه عمر بن زبير بن عدي عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصدق باورك لهما فاذا كان با وغانا لم يبرك لهما وهما  
 ما لم يقرقا فالقول قول رب السلعة او يثبتا وكاوهي من المشاهير بين الاصحاب وقد ادرج في الخلاف ان الاجماع عليها واما اشتراط بقاء  
 في رواية محمد بن ابي مضر عن بعض محابره عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله انما يصدق باورك لهما فاذا كان با وغانا لم يبرك لهما وهما  
 مدعى عليه فالقول قوله ولا يلزمنا ذلك مع بقاء السلعة لا لو خربنا وظاهرنا بقلنا بذلك لكن رجحنا ثمتنا عليهم السلام انهم قالوا  
 قول البائع فحلفنا على ما اذا كان مع بقاء السلعة وما فائدة الفرق بين بقاءها وتلفها فلان مع وجودها يبرك المشتاع في انقضاءها من  
 البائع او ندم من استعادتها ولا كذا مع تلفها لانه لا فائدة الا المانة علة في ذمة المشتاع فيكون القول قوله وهذا الحكم جار في  
 اختلاف امتياع بين في الثمن في كل حال وقال ابو الصالح اذا اختلفا في مقدار المبيع او الثمن وفقدت البيعة لزم كلا منهما ما اقرب به وحلف  
 على ما انكره وقال ابن الجبند اذا كانت السلعة في يد البائع فالقول قوله والمشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تاركا وان كانت في  
 يد المشتاع فالقول قوله قلت والصواب مع بقاءها فالقول قوله البائع او يثبتا وكاسوا كانت في يد البائع او يبرك المشتاع او في يد  
 عملا بالرواية المتفق على نقلها فحق له من اشترى جارية ردها بعد ثلثة ايام لا يستبرأ منها كانت النقص في حال الاستبراء على ما يجهلون

من الجاهل

في

في رواية محمد بن ابي مضر عن بعض محابره عن ابي عبد الله



## مِنْكَ لِتَهَانِدَ

المبتاع مالم يحدث فيها أحد فكيف يكون نفقها وهذا كما من مال البائع وهو ملك المبتاع ونجس المبتاع هل من جملته خال الاستبراء بعد ذلك  
**الجواب** إنما وجبت النفقة على البائع لمنع المشتري من الانتفاع بها وشغلها بالاستبراء والخضوع بشرته وأما غناها فلا بد أن يشتري  
 بقبضها وتلف المبيع قبل قبضه من مال البائع أما لو وضعها في المشتري فقبضها أو وكل له ذلك في قبضها من البائع فقبضها له كما في الغنائم  
 على المشتري وأما نجس المبتاع فهو من وقت العقد إلى ثلث أيام وتلفها في هذه الثلثة من البائع مالم يحدث فيها المشتري حدثا وبعد فاما من البائع  
 لم يكن قبضت ولو كان المشتري قبضها أو كان له ذلك وكله قبضها فقبضها له كما في تلفه منه **قول** من اشترى شيئا بحكم نفسه لم يكره الغرر  
 بعينه كان البيع باطلا فان هلك في هذا المبتاع كان عليه من يوم ابتاعه لأن حكمه على نفسه وأكثر من ذلك قبل من ماله حكمه بدو القبة  
 كان البيع باطلا فحين هلك المبيع تثبت القبة في ذمة المشتري فالحكم بزياد على القبة كيف ينتقل إلى البائع فيم استحق الزيادة **الجواب**  
 الحقولنا ثابتة الذمة هو المبيع لا القبة لكن لما تعدد مثله رجع إلى القبة بدلا عما في الذمة هو المبيع لا القبة لكن تعدد مثله رجع إلى القبة لثبوت  
 بالقبة يكون ما بدفعه بجلته عوضا عما في الذمة لأن الزيادة عليه مضرة **قول** من باع شيئا بدينار ثم وجد أن النقد بعينه كان له  
 من النقد فاشترطه فان لم يكن قد باعه بعينه كان له ما يجوز بين الناس فان كان الذي يجوز بين الناس مختلفا **الجواب** ان كان مختلفا فلا  
 بد من تعيين أحد النفود وان لم يكن تعيين والتحال هذه كان البيع باطلا **قول** من ذكر المبتاع باجلين ونقد بين مختلفين بان يقول اشترى  
 هذا المبتاع كذا عاجلا وكذا اجلا ثم مضى البيع كان له مثل الثمنين وبعده الاجلين كيف ذلك الثمن القليل مع الاجل القريب فان لم يبع ما  
 كان مقره فبأنه كان بغير اجل ثم **قول** بعد الاجلين وتقبله كذا عاجلا وكذا اجلا فهل يتم له عاجل اجلا وفي القليل اجل واحد فكيف  
 سواء اجلين **الجواب** ما سميته العاجل اجلا فلا اجل وقت حلول الشيء لا زمان الناحية فهو يقع على العجل والمؤجل ويعمل ان يكون  
 سواء اجلا تغلبا كما يقال الثمن والاشترى وهذه القور ويبت بطريقين أحدهما عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن ابي حمزة  
 في رجل باع بعبا واشترط شرطين بالنقد كذا وبالنسيئة كذا فقال هو باق على الثمنين وبعده الاجلين يقول ليس له الاقل النقد  
 إلى الاجل لأن الاجل نسيئة والاخر رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر قال قال امير المؤمنين ع من باع سلعة وقال ثمنها كذا بدينار ثمنها  
 كذا نظره فخذها بآي من شئت واجعل صفقتها واحدة فليس الاقل ثمن وان كانت نظره والسكوني ضعيف محمد بن قيس محتمل ان يكون  
 انما احمد لا سكوني في كتابه لو خال ما محمد بن قيس لا سكوني ابو احمد ضعيف وعن أبي جعفر ع ومع هذا الاحتمال لا يفيق في ثمن  
 بالرواية مع انها غافلة لا صواب ولا يقتضيه نظرها لا في الحكم بطلان العقد وقدا وما في المبسوط الى هذا **قول** من باع الشيء  
 باجل ثم حصل الاجل ولم يكن مع المشتري ما يعطيه بآه جاز ان ياخذ منه بآه كان باعه بآه من غير نقصان من ثمنه فان اخذه بنقصان ما  
 لم يكن ذلك صحيحا ولزمه مثله الذي اعطاه فان اخذ من المبتاع مائة اخرى بقبضته في الحال لم يكن بذلك باس فلم قال بعد ذلك ولا باس في بيع  
 مائة اخرى حاضر الاجل ثم يتنازع منه في الحال وبيننا الثمنين زيادة مما باعه بنقصان فان اشتراه منه نسيئة كان باعه جائزا **القول** في نسيئة  
**الجواب** اما الاول فيصح فيه روايات منها رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر ع قال قال امير المؤمنين ع من اشترى طعاما او علفا لاجل فلم  
 يجد صاحبه فلا ياخذ الا طعاما او علفا فان لم يجد شرطه فلا ياخذ الا راسا لا يظلمون ولا تظلمون واما الثاني فانما اذا باعه الى اجل  
 ثم اشتراه خالا او بئس مؤجلا لم يكن لا يتباع عوضا عن الثمن الذي وقع به ولا يباعا دبا نحو شئ اخر غيره واذا تقاربت الثمنان جاز لا يتبع  
 بالزيادة والنقصان وبؤبه ما روى عن ابي عبد الله ع في رجل يبيع مائة ثم يشتريها بغيره فقال لا باس قلت اشترى مائة ثم يبيع مائة ثم يشتريها  
 وكل شئ يجوز ببيع قبل قبضه بغير الشركة **الجواب** كل الاشياء عندنا يجوز بيعها قبل القبض لكن يكره في المكمل والموزون والشيء  
 ذلك في الطعام خاصة ذكره في المبسوط ومنه كل ما صح بغيره قبل قبضه ببيع بعضه **قول** من اشترى شيئا بنسيئة فلا يبيع من أجله فان باع  
 ذلك كان المبتاع من الاجل مثل ما اذا علم انه نسيئة ولا يبيع الا بعد المراجعة ما مانع من ذلك **الجواب** هذا محمول على ما اذا لم يبيع فيها للشيء  
 احدهما ما ذكره في الثمانية وهو مقبول على رواية هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع في رجل يشتري مائة من المبتاع قال ان باعه من أجله ولم يخرجه كان  
 لذلك اشتراه من الاجل مثل ذلك والثاني ما ذكره في الخلاف والمبسوط ان المشتري بالخيار بين الفسخ لكان الغرض والالتزام بما وقع عليه  
 خالا وهذا أقوى عند **قول** ولا باس في بيع الاشياء ما كان في الحال نسيئة اذا كان المبتاع من اجل المعرفة فان لم يكن كذلك كان  
 البيع مرددا **الجواب** معنى كونه مرددا اي غير لازم لان المشتري له التمتع والتحال هذه لكان العين **قول** ومنه اختلاف البائع  
 والمشتري في العيب فذكر البائع ان هذا العيب عند المشتري ولم يكن في المبتاع وقت بيعه بآه فقال للبائع بل باعه معيبا ولم يحدث  
 عيبه عيب لم يكن لاحد مما بينه على دعواه كان على البائع ان يبين باعته ان باعه صحيحا لا عيب فيه لم سماها مدعين والمكمل للمبتاع  
 لان بقاء العيب في المبتاع لم يزد على شيئا لان في الاصل لا عيب في ادعى نقده فغلبه لبيته ثم كيف يكون للبائع بغيره غايته ما في البا

# كتاب المتاجرة

انما حصل بيننا الشهادة ببيع جميعا وهذا الشهادة لا تترتب الا بان يشهد بان لا عيب فيه وهي شهادة على النقص فكيف ينصور للبائع بئنه  
ثم لما سألناهم مدعين لم قالوا على البائع ان يبين ذلك المانع الجواب انما سألناهم مدعين لان البائع يدعي عيبا عند المشتري او مدعي  
فكان العيب عند دعواه يتجده بعد دفعه الى المشتري والمشتري يدعي المقدم وما كيف يكون للبائع بئنه فقد يتصور ان يكون المانع  
في عيبه او في كسره فيشهدوا انهم شاهدوا يتجده عند المشتري ما وجد له لعل يبين البائع فلان مقتضى العقد لزوم والبيع يتوقف  
على ثبوت الوجوب لتطرق الى العقد المتنازع مع استاؤ الاحتمالين يكون الاصل بقاء اللزوم فكان البائع يدعي اظاهرا والمشتري خلافه  
فيكون القول قول مدعي الطمع بمنه فقول له رب العبد والامان من احدا السنه مثل الجزم والجنون والبرص ما بين وقت الشراء وبين السنه  
هل هذا مع التصرف مع عدم التصرف الجواب انك المقتضى فاصوته فان وعلى المتنازع الاتري في مثل السنه لم يجز له ردها وكان  
لما بين يديهما صحيحا وسقيته وهذا حسن معبر الى العمل باطلا لا لفاظا الدلالة على ان احدا الحديث يمنع الرد فقول له من اشترى شيئا  
ولم يقضه ثم حدث فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك واذا قبض بعضه لم يقض البعض الا ان كان الحكم بينهما  
لم يخذله اذا حدث فيه حادث فاقدمناه ومنه هلك المبيع كله كان من مال البائع فقول له كان له رده كيف يرد ما لم يقض وقوله اذا قبض  
بعضه ولم يقض البعض الا ان كان الحكم بينهما لم يخذله اذا حدث فيه حادث فاقدمناه هل يكون لرد البعض ان لم يقض ام رد الكل  
وهل قوله فاقدمناه اشارة الى اول هذه المسئلة ام الى اول الباب هو قول له كان المبيع جله وظاهر العيب في البعض كان للمبتاع ارجح  
في البعض المذكور وجده وان شاء رد الجميع استرجع الثمن وليس رد البعض من مساو وهل بين المسئلتين اختلاف وقوله ومنه هلك  
المبيع كان من مال البائع هل هو تابع الى هذه المسئلة ام كلام مبتدأ وهذا اذا قبض بعض المتنازع ولم يقض البعض الا ان لم يهلك يكون من مال  
البائع ام لا الجواب ان يرد بالابطال العقد فان رد العقد وفيه تقدر مضى كان رد العقد للبيع وقوله اذا حدث في بعضه حادث  
قبل قبضه كان الحكم فاقدمناه يعني برباها بالجميع واخذ الارش وتقوى عندنا ان لا ارش في المسئلتين بل للرد حسب الى ذلك يذهب في  
المتنازع وقوله من هلك المبيع قبل القبض كان من مال البائع كلام مسانف لا يتناول الاول ولو قبض البعض تلف الباقي تبعضت  
الصفة فقول له ومنه وجده عيبا فيها بعد ان يعتقها لم يكن لردوها وكان لرد ارش العيبان وجدا لعيب بعد تدبيرها وهبتها كان مجزبا  
بين الرد وارش لعيبها ما اخذ ركان له ذلك لانا التدبير والهبة لمان يرجع فيها كلك العلق لا لا يجوز الرجوع فيه على حاله وقال في  
باب الشرط في العقود والشرط في الجواز كله الدقا والخبر البغال وغيرها وفيه اناسي من العبدانهم ثلثة ايام شرط ذلك في حال العقد ولم  
يشترط يكون الجواز للمبتاع خاصه في هذه المدة ما لم يحدث فيه حادث فانما حدث فيه حادثا بان يركب يتركب او يستعمل فخارا او يعقل جارية او  
يلاصها او يعتقها او يديرها او يكتسبها او غير ذلك من انواع التصرف في المبيع ولم يكن له بعد ذلك الاحتار على صاحبه على كل حال الجواب  
الوجه الاول ان العيب سبب لتقصا المبيع فغ ظم كونه بقاء المبيع بقاء له يكون للمشتري الواجب ان لا اذا ردها او وهبها ولم يقض  
فالمبيع باق بعينه فلا ردها اذا حدثت بانقص يرد عيب المبيع او صفتها فلا رد كالقول والبيع والوطى يؤيده ما ذكره من احدثها في الرجل  
يشترى ثوبا والمنازع فيجده فيه عيبا قال ان كان قائما بعينه رده وان كان قطع له وصغيره رجع بنقصا العيب الوجه الثاني ان عيبا الجنون  
جعل للاحتياط عن حال المبيع فانه اذا حدثت له حادث كان رد على اعراض عن الفحص عنه به فلا رد ويشهد بذلك غارواه على من عاب عن اية  
عبد الله قال الشرط في الجواز ثلثة ايام للمشتري اشتراط ولم يشترط فان احدث المشتري حادثا قبل الثلثة فذلك مضامنه قبل والمحدث قال ان  
من او قبل ونظر منها ما كان يحرم عليه قبل الشراء في ان حضر لاجل وقال البائع عند مني قصته ان جاز له ان يخذلني في الحال ما لم يرد  
ثمنه على ما كان اعطاه اياه فان زاد على ذلك لم يجز بيعه اياه وهذا اذا باعه بمثل ما كان اشتراه من المقدم لا يجوز ذلك وهذا ليس من الواجب  
اذا باع المثل بالمثله زيادة عليه ما كان له ووزن الثمن قبل في منع ذلك على الواجب المشهور منها رطله وسلقه من خال قال سالت ابا عبد الله  
عن رجل يلف فاما نعم قال لا بأس ان يقدّر على الجميع اخذ نصفها او ثلثها او باخذ راسها لم يبق راسها ولا باخذ فوق مشطه وعن  
يعقوب بن شعيب ابي عبد الله قال لا بأس اذا اخذ من لورق كما اعطاه وعن محمد بن عيسى عن ابي جعفر قال لا باخذ الا راسها ولا  
ولا يظلمون والذي يظهر في الجواز وتقبل هذه الروايات على الكراهية وبالجواز قال المصنف رحمه الله في المتنازع في المتنازع ان ذلك مذهب بعض اصحابنا  
وبما روى ذلك روايات وان كانت ضعيفة لان الدلائل المظلمة بالجواز تؤيدها وهي مطابقة للاصل ولعل الجواز ان ذلك للمبتاع  
فجاز بيعه والتمس عن بيع ما لم يقض عندنا على الكراهية فقول له ولا بأس بالسلعة في سوا الغنم اذا عيب الغنم وشوهها بالجلود ولم يجز ذلك  
بجمله لا وقدم ركان السلم بيع مضمون في الذم وهذا شاهد فكيف مناسا قوله ولم يجز ذلك مجمله لاهل يرد بالجملة لعدم المشاهدة  
ام غيرها الجواب انما سألناهم مدعين لان البائع يدعي عيبا عند المشتري او مدعي

في الفحص

وَمِنْكُمْ أَتَمَّهَا يَدُ

في جملته معينه

# كتاب النجاشة

فقال النجاشي من هذا القصب عروة الغنم

في رجل اشترى من رجل عشرة الاطن فقال المشتري قبلك واشتريت ورضيت واعطيت من ثمنه الف درهم فاحرق منه عشرين اطن وبقية  
عشرة الاطن فقال المشتري الا اطن المشتري والعشرين من مال البائع هذا الف درهم هو المرد ذكره الشيخ في التهذيب كما سبى به فقولوا يجوز  
بيع ما في الاجام من السمك لان ذلك مجهول وان كان فيها شئ من القصب فاشتره واشتره معه ما فيها من السمك لم يكن به بأس لتمكنها  
منه لاجل النجاشة وعلى بطلانها بالجملة وهو لا ينفصل القصب لئلا ينفصل النجاشة منه فكيف اذا كان ذلك الجواب الوجوب ان يبيع  
بصح لكن التذكرة هنا مستند لما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زباد عن معاوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس ان يشتري الاجام  
اذا كان فيها قصب عن ابن سماعة عن بعض اصحابنا عن ذكر باع رجل في شراء الاجامة ليس فيها قصب قال يصيد كفا من سمك ويقول  
اشتره منك هذا السمك وما في هذه الاجمة بكذا وكذا ومثل هذا روي عن سهل بن زباد واحمد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
والحسن بن محمد سماعة واقفي معاندة في الوقف ومحمد بن زباد واقفي بهما ذكر ذلك النجاشي وسهل بن زباد الادعي ضعيف ورواية رسالة وكذا  
رواية ابن ابي نصر فان هذا الطريق ضعيف ومضموننا في الاصل فالواجب اطراحها فقول ومن وجد عند سرقه كان غار ما لها لان  
باني يبيته ان اشترها ما القايدة بقوله الى ان ياتي بيته انه اشترى ما هو غار لها شئ الى بيته او لم يات والجملة الاخيرة وهي قوله الى  
ان ياتي وما بعدهما لم يظهر لها فائدة الجواب الغائبة الخالوتلف في هذه غير ما الى ان ياتي بيته انه اشترى ما هو غار لها شئ الى بيته  
التقدير لكن مع قيام البيه يرجع بالثمن على البائع وبكل ما عجز له المالك تمام يحصل له في مقابلته نفع وقبل اذ لم يكن عالميا بالانصب  
كان الدرك على البائع وهو حسن كن غضب طعاما واطعمه غير المالك فظهر الفائدة ظهورا بينا على هذا التقدير فقول ومن  
عضب غيره مناعا وباعه من غيره ثم وجد صاحب المتاع عند المشتري كان له انزاع من يده فان لم يجد حصة هلك يدا المتاع رجوع على  
الغاصب بقبته يوم غضبه اه ا لا ان يكون المشتري علم انه مضمون ما اشتره فلزم من قبته لصاحبه لا درك على الغاصب فيها عجز لصاحبه  
المتاع فان اختلف قبته المتاع كانا القول قول صاحب مع يمينه بالله تعالى تمام في الغضوض من بيع لم يكن له بعد ذلك ركة على البائع  
وكان له الرجوع على البائع بما قبضه من الثمن كيف كان القول قول صاحب مع يمينه وهو المدعى في هذه الصورة خلاف الدعاء وقوله  
امضى المضمون من بيع لم يكن له بعد ذلك درك على البائع لم لا يكون له عليه الثمن قوله كان له الرجوع على الغاصب بما قبضه من الثمن  
لم لا يكون له الرجوع بالقبته فانه لا يلزم من امتناع البيع ان يكون ذلك رضا بالثمن لا نفي في باب اجرة الممتنع فان قال له ببيعها  
بدراهم معلومة فباعها فخذ بدو ذلك كان عجزا في ذلك بين مضا البيع فمضى فان مضى البيع كالمطالبة الوسط تمام المالك فخذ  
على ان مضى البيع غير الرضا بالثمن الجواب انما كان القول قول المالك لان الثابت في الذمة هو الشئ المضمون فاذا ادعى الغاصب ان الفد  
المدفوع هو قبته وانكر المالك كانا القول قول له لان الغاصب يدعي خلاص منته ما هو ثابت فيها بالاعتدال المدفوع وان الفد  
هو قبته بما في الذمة وعلى هذا التخرج لا يكون هذه الصورة خارجة عن الاصل واما انما اذا مضى البيع لم يرجع بزائدة عن الثمن فلان  
امضا البيع رضي بمضمون من ثمن وعجز ولا يتحقق صحة البيع من دوا الرضا بالثمن الذي ذكره الشيخ في باب التمسك بلزم منه ما لم  
هنا فقول لا بأس ببيع الجوارح من الطير والسمك والوحش وقال في باب المكاسب ببيع انواع السباع والمضرب فيها والتكسب لها حظ  
الا فهو و خاصة فهل بين القولين اختلاف الجواب الذي ذكره هنا هو المعقول عليه ومن ما ذكره في باب المكاسب ببيعها  
بنافي هذا على تعليل الكراهية لانا الاصل المحل فقول لا بأس بشري لانتا الجلود والامن يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان  
اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان  
من غير ضمان الذي لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان اشترها ثمن لا يثمن من جهته انه لا يبيع الا ذكرا فان  
جان بغيره على ان ذكر في فاعني هذا القول الجواب منع المشتري من لا يثمن من جهته على الكراهية لا التجرم واذا كان البائع مسلما جاز الاتية  
منه لكونها لا يشتري على نفسه انها ذكبة لانه اشترطنا لا يعلم بل يبيعها على ما اشترها ورواه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد  
الله عن الصادق عن الرجل الذي لعلى لا اثنى به فيبيع على انما ذكبة ابيعها على ذلك فقال اذا كنت لا توثق فلا تبعها على انما ذكبة  
الان تقول قد قبلت انما ذكبة فقول من غضبه من ما لا واشترى به جارية كان الفرج حلالا وعليه رد المال ولا يجوز لانه  
يجب به فان حج به لم يجره عن حجة الاسلام كيف يبيع ان ينفصل به الفرج ولا يكون نفقة الحج من الركوب الاكل وعجز لك وهو مما  
لا يفسد الحج به وهل اذا بقوله ولا يجوز لانه حج لم يجره عن حجة الاسلام ان الوجوب به حصل ان كان الحج قد حجب عليه وانفق  
المال وادى ما وجب عليه الجواب هل يبيع على ان اشترى الجارية بما في الذمة ثم نقد الحرام ولو اشترها بغير المال لم يبيع العقد ولم يجل  
الوطء بل على ذلك ما كتبه محمد بن الحسن الصفار في رجل اشترى ضعة وخادم ما بما لا اخذ من قطع الطريق او من سرقه هل يجل



مِنْكُمْ لِنَهَايَةٍ

## پچوڑاں

# كتاب النجاشي

لرده معيبا بالشركة والرد بشرط غير غلوة المبيع على صفته ولا كذا لونه نصفه صفته ثم باع النصف الآخر فقولوا لا بأس  
 بشري لا تشا فإيسيه لظالمون إذا كانوا مستحقين للمبيع لا بأس بوطي من هذه صفاتها فان كان فيه الخس لمستحقه كيف قال فيه المحقق  
 هو كماله لا نام لا نقل في بابل لا نغال وإذا قل قوم أهل حرم من غير الامام فغفوا كانت غنيمتهم للامام خاصه ودون غير الجواب  
 ما بسببه لظالمين ليس يعلم وليس يؤمن قد يكون بالسرقه وقد يكون بالقرصه لا يعسر به وقد يكون بسببه لم يؤذن لها لا يخط الالام  
 الا بما تقتضيه السيرة وما كان كل واحد من الاقسام ممكنا اخذ الشيخ في اقل مرتبه وهي المحسنة للغة الاسنفا قول لا يلزم من قوله بسببه الظالمين  
 ان يكون عن سيرة ودل على هذا الاحتمال اذ ذكره زكريا بن آدم عن الرضا ع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في بعض من يغفل المسك  
 عليهم بلا نام اهل شر واهم قالوا اقرروا لهم بالعبودية فلا بأس بشرائهم فقولوا للملوك اذا كانوا ما ذوبوا شره كل واحد منها حاشا  
 من سواه فكل من سبق منها بالبيع كان ليبيع له وكان الاخر ملوكا فان اتفقوا يكون العقدان في خالز واحدة اقرب بينهما من حرج  
 كان ليبيع له ويكون الاخر ملوكا وقد روي ان اتفق العقدان في خالز واحدة كانا باطلين والاحوط ما قلناه القصة بما تكون في الجواب  
 اما على تقدير يكون العقدان في خالز واحدة فالقصة لما ذكرنا في قول الشيخ في الاحوط ما قلناه لم كان اخوط الجواب لو جاز ان اذ علم العقدان  
 في خالز واحد بطل العقدان اما القصة فحاشا لهما لا يستعمل الا في موضع الاشياء على ما ذكرناه في كلام الشيخ في التهذيب فانه قد يكون في خالز  
 عن ابي عبد الله في كل ملوكين مفوض اليها خارج كل منهما بعدد المولى الا في لوقه سقوا فاشترى كل واحد منهما صاحبه من المولى  
 وتثبت كل واحد منهما بصاحبه قال انت عبيتي يحكم بينهما بدين مع الطرفين من حيث اقرضا فابهما كان اقرب فهو لك سبق وان كانا سواء  
 ود على موليها لانهما جاءا اسوا فاشترى اسوا الا ان يكون احدهما سبق صاحبه فالسابق ان شاء مبيع وان شاء امسك قال الشيخ وفي  
 رواية اخرى اذا كانتا مسافرة سوا بقرع بينهما فابهما وقعنا لقرعته بيه كآ عبدا وبذلك على ان القصة انما يكون في موضع الاحتمال لان  
 لنا والمسافة لا يلد على الشاويقينا والرواية بالقرعة مرسله وغيره في النهاية وانما كان عنده العمل بالقرعة لحوط  
 لان المستلفين كل شكل فيه القرعة وقد بين ذلك في الاستبصار وما كان مع وقوع العقد في الحالة الواحدة يمكن ترجيح احداهما  
 فنظر الشارع استدلال القرعة ليجزى القرعة ما علمه يكون مراد فقوله اذا اشترى نفسا في شراء بابل وبصرى وغمر ووزنا المثال فقال  
 ان في الراس الجلد يعلو من الشئ كان ذلك باطلا وجبه البطلان فاهو الجواب انما كان باطلا لان صحة الشرط يقتضي الاضرار بتقبل دبا  
 ذلك لمجوز فيقتضيه بطلان الشرط فعلا للضرر اما القضاء بكونه شره كما ينسبته ما دفع من المال فاذا بطل الشرط صح العقد والمبيع في مقابلة  
 الشئ كان لكل واحد منهما بالنسبة اذ من المال وبقي ذلك روايته من بن حمزة القنوني ابي عبد الله في رجل شهد بغيره ببيعنا ببيعنا  
 رجل بغيره وراهم فاشترى رجل اخر بدينهم بالراس الجلد بغير البعير وبلغ ثمانين دنانير فقال للمصاحب الذي هو من جنس ما بلغ وان قال  
 اريد الراس الجلد فليس ذلك هاهنا الضرر وقد اعطى حقه واذا اعطى المحس فقولوا من اشترى الانسان حيوانا فذلك في مدة الثلثة كان صاحبه  
 ان يحضره باللعنه ما كان احدهما قد ناكف وجبه عليه اليه هاهنا المدعى على غيره يقين من دعوى الجواب ان الدعوى لا تتم الا  
 جازمة واليمين لا تقو به الا كالمع انهم والشيخ ربما يكون تقوله على ما رواه محمد بن احمد بن يحيى ابي اسحق عن الحسن بن الحسن بن فارس عن عبد  
 الحسن بن عبد الله بن الحسين عن ابي عبد الله عن جعفر بن محمد قال قال رسول الله في رجل اشترى عبدا بشرط ثلثة ايام فمات العبد في الشرط  
 وقال يستخلف بالاسم ما رضى ثم هو يرى من الضمان في طريق هذه الرواية ضعف ثم لو سلمنا لمكان ان يكون الضمان مشروطا باليمين او  
 اقتصرنا فيها على ما دل عليه الرواية وهو معنا بل ما ذكره الشيخ في النهاية فانه علم لقول فقوله واذا باع الانسان عبدا وبصرى او غمرا  
 واشترى الراس الجلد كان شره كما المبتاع بمقدار الراس الجلد يكون للرأس الجلد المقدار المذكور في البيع ما هو وهل يكون الشركة  
 بمقدار الراس الجلد سار به في جميع البعير الجواب في هذا ان يقول البنايع بعتك هذا البعير لا الراس الجلد والمردان يقول البعير يقوم  
 راسه وجلده ويكون البنايع شره في اصل البعير بقدر رقبته الراس الجلد من اصل قيمته ليعبر هذا الرواية رواها النوفلي عن السكوني عن  
 ابي عبد الله قال اختصم اليه امرأتان رجلان اشترى احدهما من الاخر عبدا واستخفا في بايع الراس الجلد ثم بدا المشتريان ببيع  
 فقال للمشتري هو شره بك في البعير على قدر الراس الجلد السكوني غاي لا يعمل بما ينهيه به ولو سلمنا لا خفت بصورتها والفرق بينهما وبين  
 من يشارك المشتري ببعض الشئ على ان لا يشارك في الجلد هاهنا باطلان الشرط ويحتمل في مقابلة الشئ فيجوز للمشتري ان يستخفا او ما هو هاهنا اذا  
 باع واستخفا الراس الجلد لم يبع لا يستخفا وبلا خلاف وما فيه من غير المتبايعين بطل البيع بطلان الشرط اذ لا يمكن ان يملك المشتري  
 المبيع فقولوا في الشراء الانسان ثلث جزا مثلا كل واحد بشئ معلوم ثم جمل من البيع وقال له ربع هؤلاء ولك نصف الربح فباع  
 منهن بفضل واحيل هو الشاشر لزم ان يعطيه نصف الربح فيما باع وليس عليه فيما اجل شئ من الربح كيف هو الشاشر رجاء لا يصدق الربح

في

# من كتاب النماذج

كعبية الجواهر هذا يظهر فيها ربح والزيادة من المال ربح وان لم يربح والرواية رواها الصغار عن محمد بن عيسى عن ابي  
 علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 ان البيع حرة المثل فيما يربح لانها مضاربة فاسدة والربح باجمعه للمالك فقول من اشترى من رجل عبدا وكان عند البائع عبدا  
 فقال للمبتاع اذهب بما اخذت اياها اشتد ودالاخر وقبض المال فذهب بهما المشترى فابقا احدهما من عبده فليد الله عند منهما ويقتصر  
 نصف الثمن مما اعطى وبذهب حتى طلب الثلام فان وجده اخذ اخراج اياها سواء ودان نصف ذلك اخذ وان لم يجد كان العبد بينهما نصفين  
**الجواهر** الرواية رواها علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 اخذ احدهما الثالثان يبيع عبدا في الذمة سلمه ثم يبيع العبد بن يقول اخذ احدهما اما القرض الاول فللمشترى فيه قولان احدهما صحيح  
 بيع عبد من عبدة ذكره في موضع من الخلاف فقال ابي جعفر بن محمد بن عبد بن وقال في موضع اخر منه لا يبيع بيع عبد من عبدة  
 قال في موضع اخر منه لا يبيع بيع عبد من عبدة وكذا قال في الميسرة فان قلنا با بطلان فالرواية مردودة على ذلك التقدير وان قلنا بالتعذر  
 فقد ثبت له عبدة في الجملة ولا يبيع الا بالاختيار فاذا تلف احدهما قبل التعيين تلف من البائع وبقي الاخر مشترا كاورج بنصف الثمن  
 يخرج الحديث على هذا التقدير وعلى الثاني لا يخرج الحديث وكذا على التقدير الثالث والذي اراه شذوذ الرواية فلا تقع حجة وبيع  
 عبد من عبدة باطل فاذن لا وجب للرواية **الجواهر** في بيعه جارية كانت سرقه من رضى الصلح كان له ردها على من اشتراها منه واسترجع  
 ثمنها وان كان قائما في غلته ورثته وان لم يخلف وارثا استعيت الجارية في ثمنها كيف هذه المسئلة ومن ابن بلزم ان تسعة واذا  
 استعيت في ثمنها لم يضر هل تترك وتذهب حيث شاءت **الجواهر** هذه رواية مسكين السمان عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 رجل اشترى جارية سرقه من رضى الصلح قال فليرد لها على الذي اشتراها منه ولا يقر بها ان قدر عليه فليجعل فداك فان قاما  
 عقبه قال فليستسهما فان اعتمد على الرواية في التسعة ولا فلا رجعة له والذي يظهر جوب عادتها على اربابها لا على البائع وستقوى  
 لان حكم بالرواية المتقدمة عن الجوز مع منافاتها للصوفى **الجواهر** من اعطى مملوكه غيره ما ذوقه في التجارة ما لا يفتقر عنه سنة ويحج  
 المملوك اياه واعتقه واعطاه بقبته للمال يبيع عن صاحب المال ثم اخلف مولى المملوك وورثه لار مولى الاب لا بلكا اشتراه منهم  
 واحد منهم قال ان المملوك اشترى بماله كان المحكم ان يرد المملوك على مولاه الله كان عندك ويكون رقا كما كان ثم اى الفرق بين منما انا  
 البينة بان اشترى بماله سلم البينة ان كان المقتوق قد ج بقبته للمال لم يكن له ردها سبيل **الجواهر** رواها ابن ابي عمير وهو ضعيف  
 فلا عمل على روايته فيكون القول قول الماذر **الجواهر** في بيعه باع الانسان نخلا وفدا بولغ كان ثمنه للبائع دون المبتاع الا ان بشرط  
 الثمرة فان شرط كان له على شرطه وكل الحكم في هذا النخل من شجرة الفوكه شجرة الفوكه لا يبيع ولا يثوبه فكيف يشترى بها النخل فقول وكل الحكم في  
 الفوكه ما لم يرد بالحكم اذا كانت لا يثوبه لا تلغ **الجواهر** لما كان النخل في شجرة الفوكه فاصلا في الثمرة بما يستعمل في التسمية موضع  
 حصل فيه ثمره الابار وان لم يثوبه حجة قال الشاعر تبارى باخرة الغنبل اذن اهل النخل بالفحول وقال نعم وارسلنا الزاج لوانع ثم طرد  
 واذن في الشجر وان لم يثوبه لثمنه فقال في الميسرة القفل واذا بيعت اصوله بعد ان تشق جوزه فالثمره للبائع وقبله المشترى  
 وما لا يفتقر بذلك فيه كالغنبلان يبيع مع الاصول وفيه ردده قبل ان يفتقر ثم يثوبه للمشترى وبعد لا يفتقر للبائع وما يفتقر بورد  
 يفتقر ببول البائع والجوز يجري مجرى ثمره الا ان كان قنبر لا يربط والذي يقوى عندنا هذا الحكم بالنخل وما عدا لا يدخل في ثمنه مع الاصول  
 في البيع الا بالشرط ويمكن ان يقر فيما ذكره في النهاية انه لما ذكر النخل المؤبد لم يكن حكمه مع حده عطف الشجر على الحكم المذكور نصا  
 دون مقابلة قول لا يجوز بيع الزرع بالخط من تلك الارض لا كجلا ولا جلا فاهي الخافله فان باع بطنه من حيز تلك الارض لم يكن  
 بربا من هل يعتبر في ذلك التماثل في المقدار لا يعتبر في الزرع لكل والوزن وهذا يؤدى الى بيع المثل بالمثل وزيادة **الجواهر** العيصان  
 الخافله هي بيع الزرع بالخط سواء كانت من تلك الارض وغيرها وهو اخبرنا الشيخ في الميسرة في الميسرة في الميسرة وبديل عليه فاراد  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 ولا بأس ان يبيع الانسان الثمرة ويستثنى منها اربط الامعولة او كمال معلوما واستثناء الربيع والثالث والنصف حوط لم كان ذلك  
 ثم اذا استثنى اربط الامعولة وهلك من الثمرة شئ هل يسقط من الثمن شئ والذي يسقط ما هو لان ذلك لا يتحقق استثناء الامعولة  
 وان لم يكن خصص ما الحكم فيه **الجواهر** في الاحياء يبيع من الثمرة ما يقابل الثمن ولو استثنى الارطال لم يكن لا يحصل الا الفدا المستثنى  
 واذا غاسا الثمرة سقطت من الثمن استثناء بخص لا صل ولوم فخر من ولا يرضى على المقتدر ان لو اختلفا في القدر كان القول قول

قال في نسخة رسول الله  
 عليه السلام في رواية  
 حسن بن سعيد

# كتاب التجار

منكر الزيادة في الموات ولا يشترط من الغنم كجاذانها كل منها مقدار كفايته من غير انفساد ولا يجوز ان يجل منها شيئا معطرا لبادية  
صاحبه من ذلك مع علم المالك ان صاحبه يكره الاكل ام يعلم انه لا يكرهه لم مع عدم الامتنان الجواب الشيخ رحمه الله ان ذلك انما كان في  
بازن بل وان كرهه لكن بقره قوله ان ذلك يخص بغيره اقل او سائر في الغنم كذا في الزرع قال في الحائريات ذلك محقق في الغنم لا في البقر  
اجازة في الغنم وفي كفايته لا اخبارا جازة في الثمار كفايتها والزرع وبذلك كله واما ان يرسلان احدهما رواية الحسين بن سعيد عن ابن  
عمر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل يبيع اقل السبل والتمر فيقول ان كل منها من غير ان صاحبه يرضى  
او غير رضاه فقال لا بأس الا بقره عن ابي داود عن بعض اصحابنا عن محمد بن ابي عبد الله ع ارسا بالتمر فاكل منها قال كل ولا تغفل فكل  
التجار اشترى بها موالهم قال لا بأس واما ليس لهم وقد ترك علي بن يقطين عن ابي الحسن ع ما يضا ذلك فها هو قال سالت عن رجل يبيع التمر  
اقل والكرم والباقى وعنده لك من التمر اقل ان يتناول بها كل بغير ان صاحبه وكيف حاله ان نهائه صاحبه لثمة وكما في الحديث  
يسعدون يتناول منه قال لا بأس له ان ياخذ منه شيئا حمل الشيخ ذلك على المنع من الاخذ والاكل فقولنا ان كان بين نفسيه فليأخذ  
فاكله فقال احدهما نصا اعطى هذا الغنم كذا وكذا واطا او خذ من ثمنه بكذا فاعلى لا بأس من فعله كان ذلك جازا فليأخذ بكونه لازما  
حتى لو ان احدهما اراد بعد ذلك الغنم لما جازا ام لا يكون لا بأس الجواب ان في هذا الكلام انما هو تقديره اعطى من هذا الغنم  
بكذا واذا ثبت هذا لفظ الجواز واذا ضمن له ما الجواز فقد انكره بعض المتأخرين وقال هذا من انية فلا يبيح من منع ونقول هذا صحيح  
فلا يحقق التزانية فيه ويؤيد الجواز فقلنا لا بأس مع اهل خبره من بعض عبد الله بن رواحة خا رصا وقد روى الجواز يعقوب بن شعيب  
عن ابي عبد الله ع في رجلين يكون بينهما الغنم فيقول احدهما لصاحبه خرا ما اننا خذنا هذا الغنم بكذا وكذا كذا مسمى او يعطيه نصف  
هذا الكيل فدا ونقص ما ان اخذنا منك بذلك واراد عليك قال لا بأس اذا كانت جازة منل يلزم بالضمما الجبر نعم اتباعا لما مضى  
قال بعض المتأخرين لا يلزم بالضمما ويلزم لو فصل على وجهه صلى الله عليه وسلم واذا اشترى الانسان غنما على ان يقطع اجزا فذكره خطا ثم كانت  
الثمة له واما صاحب الارض فان كان صاحبا لا رضاه ببقية مرغاة كان له الرجوع الى اصله وهو متبرع الجواز بهذا رواية  
هرون بن حنيفة عن ابي عبد الله ع في رجل يبيع التمر فيقول احدهما لصاحبه خرا ما اننا خذنا هذا الغنم بكذا وكذا مسمى او يعطيه نصف  
وقام به فدا لا يستأمنه بقتن يكون اصله للبايع لكن الشيخ نزله على الاجرة وهذه الرواية صفة فقهية لان احدهما وانها الحق بغيره فمصلحة  
وهو واقعي ضعيف فهو مطرحه ويكون الثمة نصا الجوز ولا اجرة عليه مع التبرع قولنا لا بأس ان يبيع الغنم ويشتري منه فله ان يبيعها  
او عدها من كورا اذا حضره غيره بالذكر ومن استثنى شيئا من الغنم ولم يبيعه بالصفة كان الاستثناء باطلا لا يكون البيع باطلا وهذا  
اذا كان الاستثناء باطلا لا يكون البيع صحيحا الجواب لا يلزم من كون الاستثناء باطلا ان يكون البيع صحيحا بل يبطل الاستثناء ويبطل البيع  
ايضا بالجملة فقولنا ومن اشترى الثمة فملكه لم يكن المبتاع رجوع على بائع فان كان قد استثنى من ذلك شيئا كان له من ذلك  
بجسمه من غير زيادة ولا نقصا كغيره من هذا الكلام وقوله كان له من ثمنه ما يشاء الى اى شيء الجواز في اخر صفة الثمة وبيعت واستثنى  
منها شيئا فلف منها بغيره من الشا بغيره من الخ من قولنا في حق رسول الله ع في سبل وادي ميزور وفنر بن ابي عبد الله ع في رومجوع  
الواد في هذا يصير الكلام في سبل الوادي موضع الواو فكيف هذا الجواز الجواب لا بأس به في بيان هذا الموضع ليس ميزور فانه قال  
في سبل الوادي الذي هو ميزور ويكون لضافته كقولنا فقهون قريبا ليه من جبل الوادي وان كان الوادي هو الجبل فانه قال الجبل  
الذي هو الوادي ويزور يكون لضافته كقولنا فقهون قريبا ليه من جبل الوادي وان كان الوادي هو الجبل فانه قال الجبل  
المستخدام القديم وهل اذا دبا هله ملاك ام من كان له على ذلك الطريق ملك وان كان مسلوكا للمسلمين وكيف اذا كانوا ملاكهم بحسب  
من يخرجوا سبعة اذرع الجواز ليس كذلك لا الطريق الذي يستجد بين الدود فلا تاكل المباحة وانهم مع التشاح يجعل الطريق سبعة  
اذرع وقد دابة خمسة اذرع وهي اصح طريقا روى ابو العباس الباق عن ابي عبد الله ع قال اذا تشاح قوم في طريق فقال بعضهم سبعة  
اذرع وقال بعضهم اربعة اذرع فقال لا بل خمسة اذرع والسبعة رواية السكوني عن ابي عبد الله ع قال عمل برائة لابي العباس ع في سبعة  
ومطابقتها للاصل فقولنا كتب في جبل قال لرجلين اشهدان جميع النار الى لقي موضع كذا وكذا لجمع حدودها كلها اقلان بن فلان  
وجميع ماله في النار من المئاع والبيضة لا يبر في المئاع اى شيء هو موقوف ثم يصلح اذا احاط الشرح لجمع ذلك السؤال ليس فيه شر او لو كان كذا  
يصح وما يقع هذه الجواز الظاهر من اننا اشهدا على شرا ومطابقتها على ما عرفت وبهذا الشيخ في اقل بعض الخبر لان في  
جملته من يبيع للثمة ما في الدود هذه اللفظة تدل على الشراء وخلاصة هذا ان البائع اذا اشهد بما يبيع جازا ان يشهد على الشراء  
بما احاط لفظه ان كان شاهدا لا يبر في المئاع بغيره مشاهدة ولا وصفا فقولنا سالت ابا عبد الله ع عن رجل يبيع التمر وما يبيع



## منكك لم يلد

من الصلوح والاكراد اذا نزلوا القرى فقال يشترط عليهم ذلك فما اشترط عليهم من الداهم والشجر وما سوا ذلك يجوز ذلك ليس لك ان  
 تأخذ منهم شيئا حتى تشاء لهم وان كان كالمستغنى ان من ترك تلك الارض او الفرض اخذ منه ذلك هل يكون البعير ميعن او لا  
 وقت شأه من غيرهم وهل الفرض ملك للتخريم لا وهل غير العلوج والاكراد كذلك ولو حق هو لا الجواب سؤال الشائل لا يعتل بل هو بيان  
 عما اتفق له ولا بد ان يكون القرية ملكا للشروط والبيوت الذي يسكنها والمرجع الذي يبرز عنه يكون ملكا لك هيلة الى اشراط عليهم ان  
 لو كان الموضع غير مملوك لم يكن الا كاشراط ولا يلزم ان يكون ميعنا الا ان يكون مشروطا بعتداجاه او من ردها وعرف ذلك من العهود  
 فيعتب بعتد بغيره في الجاهل فقولهم فان اشترطوا او ارضائهم علم بعدا ثم كان صاحبها قد اخذ شيئا من الطريق فيها لم يكن عليه  
 شيء اذا لم يميز له الطريق فاذا تميز له وجب عليه رده اليها وكان له الرجوع على البايع بالدرك اذا لم يعلم لم لا يكون له الرجوع على  
 البايع لان الثمن قد حصل بغيره فمقابلته ما لا يملكه البايع فيجب رده ثم المشتري اذا ادخله من ماله لا يكون في ذم شيء من الطريق  
 كيف لتسبل ذلك هل يجوز مضامحه انما هو عليه شيء ام لا الجواب الوجه الفرقان مع عدم الاثبات لا يفتقر قدرا لما نحو او عنه  
 والافضل ان يوقف على العلم بكيفية ما يقضيه ببيع مع الاثبات يفتقر له القدر انما يرجع به لتحقيق القدر المتضمن وليس الروايات هذا المتضمن  
 الذي ذكره الشيخ رده ووجهه من علم عن احدهما قال شالته عن رجل اشترى دارا فيها اربعة من الطريق قال ان كان ذلك فيها اشترى فلا  
 بأس وهذا الرواية فيها مناهة لما ذكره الشيخ والاولى ترك العمل باطلاقها والرجوع الى التفصيل الذي ذكره الشيخ رده لان المنع مع عدم  
 الاثبات اضار والخلص من غير ما يخشى المالك والخلص سهل لو امتاز ومع الاثبات لا يجب فلا حاجة الى التسليم الى انما هو والاولى  
 مضامحه قولهم واذا كان في يد الاذن اذا وارض ودره عن ابنه عن جده غير ان تعلم انها لم يكن ملكا لهم وانما كانت ملكا للغير ولا  
 يعرف المالك لم يجز له بيعها بل ينبغي ان يتركها باطلا فاذا اراد بيعها فليبيع تصرف فيها ولا يبيع اصلها على حال كيف يجوز تركها في  
 ويبيع تصرف فيها ولم لا يترك في يد المالك او يصدق بها عن صاحبها الجواب هذه رواها الحسن بن ساعده بسنده الى اسحق بن عمار  
 عن عبد صالح قال قال شالته عن رجل يده دار ليست له ولم يزل في يده ويدانته وقد علموا انها ليست له ولا يدرون لمن هي قال لما  
 احب ان يبيعها فليست له فليبيع مكانها فيقول لصاحبها بغيره مكانى يكون في يدك كما هي يدك قال نعم بيعها هذا والحسن بن ساعده  
 واقفي معانيد والمسئول مجهول وليس صغير يكون صالحا موجبا لتفليد في قتيلا والرواية ساطعة ويمكن ان يحمل هذه على ارض تملك مع  
 موافقها مثل ارض من سلم عليها اقلها او ارض بغيره فاذا تركها المالك واجبا لها غيره فواجبها وعليها جزئها ومع جهتها المالك  
 يمنع من الاثبات بها ويجوز بيع تصرف فيها على هذا التقدير قولهم واذا كان الانسان رجلا على ضرر والتمتع به واذا صاحبها ان يقول  
 في نهرا الى القرية لم يكن له ذلك الا برضا صاحب له وحقا وموافقه هل هذا مطلق ام يكون لو خاف تركه تركا مستحقا فان كان مطلقا  
 لزم ان من اعاد غير ان ترك الوفا او اجر موضع الوفا الى مده الا يكون بغيره الجواب لا بد من اشراط الاستحسان ولو وضعف ضعفا غير  
 مستحق لم يثبت هذا الحكم وهذه رواية عن محمد بن حنفية قال كتب رجل الى ابي بصير في رجل كان له رجلا على ضرر فادعاهما الشريكان يبيع  
 الماء في غير هذا التمر يعطل الوفا له ذلك قال ينبغي الله ولا يفتي اخاه المؤمن قولهم وقته اذا لم يجد لارض من هذا الجنس لا يردوا  
 ان يبيع شيئا منها لم يكن له ان يبيع وقته الا ورض جازلان يبيع ماله من الشرف منها فهل اذا كانت هذا الارض اجبا لها وادعاهم للا  
 او غيره على ما تقدم هل يكون حكم الشراء حكم المخر في ان ليس للمالك ان يترفعها او لم ذلك الجواب هذا الحكم ثابت بما يحج من الارض المخر  
 الماخوذة عنه دون الارض المملوكة كارض الامام ومن سلم عليها قولهم ومن باع غلا واشتد من نخلة ميعنة في سطلها كان له المهر  
 اليها والمخرج منها ولم يجر ايدها من الارض فلا فطنت وما تيسر في الارض ام لا الجواب لا يصح في هذه رواية السكوني في  
 عند الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قبلها بالمدخل اليها والمخرج من مخرجها وكدار وعقبه بن خالد مرسل الى النبي صلى الله عليه وسلم وطاهر هذا التفسير  
 الا ورض با الشفعة قولهم ولا شفعة فيما لا يقع قسمة مثل الحمام والاربع ما اشبهها وقد في اول الباب كل شيء بين شركين من مبيعات  
 او عتقا او حيوانا ومناع ثم باع احدهما نصيبه كان لغيره المطالبة بالشفعة فما الفرق الجواب الشيخ رده قوله اول البايع على رواه ابو نصر  
 عن بعض رجاله عن ابي عبد الله قال لا شفعة في شفعة من شيء من هذه الحيوان شفعة وكيف هي فقال لا شفعة جارية في كل شيء من حيوان او  
 ارض او متاع اذا كان بين شركين لا يغيرها فان زادوا على اثنين فلا شفعة لاحد منهما والرواية مرسله فلفظ الاحتجاج بها و  
 اما شفعة فيما لا يقع قسمة فكانت من رواية السكوني عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شفعة في شفعة ولا في شفعة  
 في طريق وهذه الرواية ضعيفة المسند في ساقطة انهم في الشفعة اشقوا الفرق من الروايتين والظاهر ما ذهب اليه من خلا  
 ان الشفعة لا تثبت فيما يقع كالتجارة الحيوان والشفقة لان الشفعة انما هي لغيره منقبة بالليل ويملك البايع في موضع الاجماع

## كتاب التجارة

وروي عن عبد الله بن خالد عن أبي عبد الله قال قضى رسول الله ما بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكين وقال لا ضرر ولا ضرار  
وما روي سليمان بن خالد عن أبي عبد الله قال ليس في الجواز شفعة ولا يقضى بخلاف ذلك بالجواز واحد رابته من يدعي الاجماع  
على الشفعة في كل شيء وهو مكابر فقولهم متى عرض البائع الشيء على صاحب الشفعة بشئ معلوم ولم يرد به وباعه من غيره بذلك الشرط  
او زاد عليه لم يكن لصاحب الشفعة المطالبة به ما لا يكون له المطالبة بهما والشفيع إنما يبتحق بعد البيع فقولهم قبل البيع لا يؤثر وهو  
غير مستحق للجواز استدلال كثير من ذهب الى ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يحمل للان يبيع حتى يسأذن شريكه فان باع ولم يؤذنه  
فهو باع بغير وجه الاستدلال انه علقوا الاستحقاق على عدم الاستئذان فلا يثبت معترلا ان الشفعة لمصلحة الشريك ويرفع الضرر عنه  
لم يرد به دل على عدم الضرر فلا يثبت الشفعة لانفع السبيل ليس ذلك من باب الاستحقاق فيتوقف على تحقق الاستحقاق لا لبراءة  
واعلم ان الرواية المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله لم يجد لها سنداً من طريق الاحتياط بل هي من صحيح اخاذت بالجمهورية لكن النظر فيها فقولهم  
اختلف المتابع والشفيع في ثمن الملك كان القول قول المتابع مع ميمنه بالله نعم لم كان القول قولهم مع ميمنه وهو مدعي ثم قوله  
المتابع والشفيع ما لفاه في ذكر البائع هذه الصورة الجواز المتابع كراشفيع المتابع لان مع اختلاف المتبايعين بقضوي  
البائع مع ميمنه في كنهه ثم فلو ادعى البائع ثمنه واشتره ثمنه وانكره الشفيع وادعى انه اقل فاننا نقول قول البائع حق المشتري لان  
بان بعينه ويكون القول قول المشتري في حق الشفيع مع ميمنه وانما كان القول قولهم مع ميمنه وانما كان القول قولهم مع ميمنه لقوله  
فهو باع بها بالثمن والشفيع يرد استراعه من هذا المشتري بذلك الثمن والمشتري ينكر استحقاقه الاثرع به فيكون القول قولهم مع  
والبينة على الشفيع لان المشتري يدعي الظاهر وهو استحقاق الملك انكار ما به يستحق الاثرع بابا الشفيع والمتابع قولهم في حق  
احدهما ان يخذل داس مال الربح والنقصا والغدا والشفيع ورضي صاحبه بذلك كان ذلك جازا فان رخصا على ذلك ثم  
لم يحصل للشريك مال الشفيع هل له الرجوع على شريكه بما اخذ في هذه الصورة الجواز ليس له الرجوع بما اخذ لانه مستند على عقد  
الصالح وهو لازم للمصطلحين ويؤيد ذلك رواية داود والبراري عن أبي عبد الله قال سألته عن رجلين اشتركا في مال ورعا ففتر  
من المال بين وعين فقال احدهما لصاحبه عطيني داس مالي ورك الربح وعليك النقص قال لا بأس اذا اشترط فان كان شرطاً جازاً  
كتاب الله ردي كتاب الله قوله ومثله اشتركت نفسي في عمل شئ من الاشياء صانعاً وعينها لم يفقد بينهما الشريك وكان لكل واحد منهما  
اجراً جازاً كيف قسم ما حصل لهما في هذه الصورة انما ينضب ما عمل كل واحد منهما لا مقداراً ولا اجرة وحصل بينهما في هذا الحال  
**الجواب** هذه يفرض على وجهين احدهما ان يسأجل لسان صاحبين فزاد اجرة واحدة ولم يقدر لاحد منهما اجرة معينة فيستقر في مقدار  
اجرة كل واحد منهما وينسب بعضها من بعض ثم يسطر الاجرة ويعطى كل واحد منهما بنسبة عمله الثاني ان يعطى كل واحد منهما باجرة  
منفردة بمنحها باجره الاخر على وجه الشراكة فلكل واحد اجرة عمله وان لم يمتد اجرة احدهما عن الاخر فبعض بينهما بالصالح قولهم في شراكة  
نفساً او كثر منهما بما لا يحسن شريكهما فان كان داس مالهما سواء كان الربح بينهما بالتشاور وان كان داس مالهما مختلفاً كان الربح بينهما  
بمقتدر ما يسبب كل واحد منهما من داس مال ذلك ان خسر كان الخسر بينهما من اجل المال بالتشاور وان كان داس مالهما مختلفاً  
اشتراطاً ان يكون الربح بينهما على ما سواهما والخسران كذلك بل من شرط ان لا يكون الربح في ذلك قولهم في الشراكة بالتشاور  
باطلة فامنع الشراكة بالتشاور ومن ان يكون باطله الجواب معناه ان بشرط في الشراكة انما جاز فلا يلزم الاجل وبطلان جاز  
عقد الشراكة وان كان للمال من متزجين **قولهم** انما اعطى الانسان غيره ثوباً او متاعاً وامر ان يبيع فان بيع كان بينهما وان  
نقص عنه عما اشتره لم يلزم شئ ثم ناع فخير لم يكن عليه شئ وكان للرجل المثل وان ربح كان لصاحب المتاع بالخيار بين ان يعطيه  
الذي وافقه عليه بين ان يعطيه اجرة المثل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي في باب البيع بالنقد والشفيع وهي انقول  
انما جاز مناعاً على التواضع بشئ معلوم وقال له بغير فارتد على راس المال فطوك وهذا رديا تقدم الجواب ان الفرقان هما جاز  
الثوب ليس له المضاربة وهي لا تصح الا بالذهب والفضة وهناك قوم عليه ليكون ربحه باجعة عوضاً عن عمله فالصوتان منفردتان  
والذي اراه بطلان المتعاطيتين وبثوت الاجرة فيها اذا لم يضمن الثمن ولو ضمنه الثمن فملكه الثوب كان بيعاً وصار الربح للتواضع قولهم  
وصاحب المال يتارادان باخذ ماله من مضاربة كان ذلك له ولم يكن للمضارب الا امتناع عليه من ذلك وكان الرجوع المثل الى الوقت من  
بين هذا ولم لا يكون شريكاً له في الربح والخسران **الجواب** ان كان ظهر ربح كان له من الربح بنسبة ما شرط له والرجوع المثل يظهر ربح قولهم  
ومتاثره المضارب مملوكا وكانا باه او ولد فانه يعقوب عليه فان زاد ثمنهما اشتره كان معقوماً من حيثنا بما يصيبه من الربح يستشع  
فما يبقى من المال لصاحب المال فان نقص شراؤه كان على راس المال بقية كما كان فان كان قد اشترى ببعضه المتضارب بقاءه علمنا تقدم

مِنْكُمْ أَلْتَهَائِدُ

[illegible]

# كتاب النجاشي

ضعيف والرواية مرسله فلا عمل على الرواية بل لو عملنا ذلك لم يثبت جلف الراهن من قبلنا ذلك كان ذلك حكما اخر وما البينة  
 فيمكن ان يشهدا لو دبتا على الرواية على اقرار يدعي الرواية فحق له ان كان الراهن ما له غلة مثل ان يكون ايضا او ايا كانت الغلة والرواية  
 لصاحب الراهن وعلى المرهن ان يقاسمه بذلك ما عليه قوله على المرهن هل هو على الوتيوم لا وهل غلة الراهن رهن ام لا الجواب ان  
 كان النما لصاحب الراهن لانه ثمرة ماله ولعله قد رهن من صاحبه الذي هناء غنمه عليه عن رهنه ولا يستحق غماره ان رهنه وادها  
 غلة من الغلة قال لصاحب الدار انما قال وعلى المرهن ان يقاسمه معناه ان وصل اليه من غلها شيء لونه لمقاصته ما با عادة او وضع من  
 دينه ان كان مثله وعلى وجه الرضا وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه غلة ان غلة لصاحب الراهن يقاسمه  
 ما عليه وغلة الراهن ليست رهنه لان العقد لم يبن على ملك الراهن في رهنه بل على غلة الراهن ان غلة لصاحب الراهن يقاسمه  
 المتعهد بدخل الولد حمل الشجره ان كان بعد الارتماء وقال ابو الصلاح الحلي بدخل نبات الارض ايضاً وقال ابن المجاهد النجاشي اللين والصوف  
 للمالك هو ممنوع منه الى ان يخرج من الراهن قال الشيخ في النهاية بدخل الحمل والثمر في الارتماء ان كان بعد الراهن وقال في الخلاف  
 بدخل شيء من ذلك في الراهن وهذا اشبه عندنا لاجل ان الساقية واجبة لبعض الناس غير على دخول الولد وحمل الشجره باجماع هذا  
 وضل لا نسلم ما ادعاه كيف التحل في وجوبه دليل ما ادعاه مفقود فحق له ان كان عندنا لا نشأه من شيء مخصوص فان الراهن عليه  
 دين لبعض من الغنم لم يكن لاحد من الغنم ان يطالبه بالرهن الا بعد ان يستوفي المرهن ماله عن الراهن فان فضل بعد ذلك شيء رده  
 على الوتره وكان ذلك لباقي الغنم وقد ذكرنا ان يكون مع غيره من الدنان سواء بتصاصه بالرهن والا ولا حوطه هل اراد بقوله حوط  
 في الحكم ام حوط بين الغنم وايها كان فلم كان حوط الجواب ان ذلك الاحتياط في الحكم لان الرهن وثيقه للمرهن فله حق في التمسك  
 باستيفاء الحق وما ذكرنا في ذلك فهو مسقط لحق ثابت فالاحوط البقاء على الاصل السابق كما لو كان الراهن حوطه وقد ذكرنا  
 الغنم في الراهن روايته محمد بن حسن عن ابي عمر لا يرضى عن عبد الله الحكم عن ابي عبد الله في رجل رهن دهنه غنمه عن سبعة  
 حفص المروزي قال كتبت الى ابي الحسن في رجل رهن دهنه غنمه عن سبعة حفص المروزي قال كتبت الى ابي الحسن في رجل رهن دهنه غنمه عن سبعة  
 جميع الدنان في ذلك سوا يتوزعون بينهم بالمحصل والبيان ضعيفان قال النجاشي محمد بن حسن ان بين بين رهنه عن الصنفاء وما  
 الشيخ الطوسي روى محمد بن عبيد ضعيف فحق له ان اذا رهن المرهن مع الراهن قبل حلول الاجل فبا عمل لم يكن ان يصرف في المال  
 الا بعد حلول اجل ماله هل ثمن الراهن رهن وهل اذا حل الاجل يتصرف في الثمن من غير ان يقره وقول الشيخ مشعر بذلك وكيف يجوز له  
 فيه من غير ان يقره وهو محرم في حجة القضاء الجواب ان بدخل ثمن الراهن في الارتماء ان لا يشترط المرهن بقاء الثمن على الراهن ولا  
 يتصرف المرهن في المال عند حلول الاجل الا باذن المالك لان المدين محرم في جهات القضاء فم لو حل الاجل وامتنع الراهن من اداء الدين  
 ولم ياذن في اخذه وكان الثمن من جنس الدين جاز للمرهن اخذ منه من دون اذن الراهن فحق له ان اذا اخلف نفسان فقال احلها لي  
 عندك وراهم دين وقال الاخرى وديعتك ان تقول قول صاحب المال مع يمينه كانت هذه خلافا للدعوى كونها يمين على المدة  
 الجواب ان ليس هذه مخالفة لغيرها من الدعا لان استقلال الانسان بماله من غير ان يقره مقتضى الضمان ما لم يتحقق الاذن ومن  
 كان المالك في يد يدعي لا بداع والمالك منكره فله قول المالك مع يمينه فاذا انتفى الاستيمان تحقق الضمان كما لو انكر اصل الادب  
 في القبض لان انكار القبض الذي يوجب له القبض انكاره لا يسقط الثمن وهذه استحق غماره عن ابي الحسن قال سألته عن رجل  
 رجل الف درهم فضاها فقال الرجل كانت عندك دبتة وقال الاخر انما كانت قرضا قال المالك لا اذن له الا ان يقيم البينة انما كانت  
 ودبتة فحق له ان اذا كان عند انسان دهن ولا يدرك من موصلة الى ان يجر صاحبه ان يجره اخذ ماله وتصدق عنه بالباقي فحق له ان  
 هل يبيع هو والحكم الجواب ان لا يسلط عليه الحاكم او مولا المرهن باذن الحاكم اذا لم يكن له ولا يقره في بيعه على الراهن ولو قد رهن  
 دفعا لغيره فحق له ان حل رهنه في حال لا يملكها مع اقربائها دهنها هل ذلك سواء كان له اهلها السيدا وغيره والغير اذا  
 كان زوجا وكان في حال العقد شرط الاولاد هل يدخلون في الرهن وكان قد عقد الزوج قبل الرهن الجواب ان لا اهلها غير الزوج  
 ولو كان الزوج حرا او شرط طهره الاولاد ثم رهن المالك لم يدخل الاولاد في الرهن وان حلت بعد الرهن لان المهر ليس بمال ولا يبيع بغير  
 فحق له ان اذا كان الراهن ذابره وديتها المرهن كانت نفقتها عليه وكل ان كانت شاة ومثرب ليتها كانت عليه نفقتها واذا كان عند انسان  
 ذابره او جوارها كان نفقتها على الراهن من الرهن فانفق المرهن عليها كان له رهنه او لا نفقاع بها والرجوع على الراهن انفق  
 من ان هاتان المسئلان لكن انفق المرهن كان عليه من ما نفق وانفق كان متبرعا ولا يلزم الراهن شيء الجواب ان  
 ابق لا دعي ابي جعفر عن رجل باخذ الدابة والبهر هذا الدنان بركبة فقال ان كان يعلفها فله ان يركبها فانفق عول على معنى هذه



## مِنْكَ الْكَلِمَاتُ

هذه الرذيلة وليست عندك قوة ان يكون اصلا **قول** فان اختلفت قيمة الرهن كان القول قول صاحبه لو رهن مع ميسره بائنه تعرف  
 بعض قيمته يوم هلك دون يوم رهن فان قال صاحبه رهننا ما لا اعلم قيمته يوم هلك لكن يوم رهن ما حكم في ذلك **الجواب**  
 هذا القول عندك ضعيف والوجه ما ذكره في المبسوط ان القول قول الرهن مع ميسره لان منكره لا بد من الرهن فهو عند من اقر به ويجلف  
 على انكره **باب الوديعه والغاربه** **قول** متى قال لحفظ هذا الوديعه وجب عليه حفظها كما يحفظ مال نفسه فان نقل ماله نقلها معه  
 فان هلك في حال النقل والحال ما وصفناه لم يكن عليه شيء اذا هلك بتفريط ضمن سواء كان في حال النقل او غيره فان هلك في  
 غير تفريط الا ضمان سواء كان في حال النقل او غيره فانها بقي لذكر النقل فابنه ثم قوله تمام المسئلة وتسلم جعلها مع ماله ولم يحفظها  
 ماله كان ضامنا لها ما الغاربه في جعلها مع ماله والغرض من حفظها تحسب لكن قد يكون مال الشخص بحيث لو كان مال الوديعه فيه ضمينه  
**الجواب** الانزاع بالحفظ المطلق بنصرها الى لحفظ المعتاد في العادة اهتمام الانشأ باموله وحفظها بما جرت العادة بحفظها به فكانت  
 احوال على العادة وقوله اذا نقلها لم يضمن انما ذكره لان موضع الاستثناء في انه هل يضمن بحجر النقل ام لا لان لو لم ينقله وتلف من غير تفريط كما  
 استفاء انما عن ظاهره وانما يردوا لذهن او نقله فثلف ففقدت كرا نقلها بائنه ما يحصل الاستثناء في ذلك ثم قوله متى لم يحفظها  
 كحفظه ماله كان ضامنا المراد ما ذكرناه من اننا لم يحفظها كما يحفظ امثالها وان عبر عن ذلك بحفظ ماله لما قلناه من اننا الرجل يحفظ  
 ماله في الاعيان مثله ان يقول انهم كاهنك بامورك وقد يوجد من لا يهتم بامور نفسه بل يهتم بالمال الاجراء على العادة الثالثة  
 الناس **قول** وان اختلف المودع والمودع في قيمة الوديعه كان القول قول صاحبه مع ميسره هذا ايضا خلاف الدعاوى في كون اليه على الله  
**الجواب** في مثل هذه في النصيب قلنا ان مع تلف الشيء يكون الثابت في الذمة تلك الثلث القيمه المدفوعه انما هي لتعذر مثلها فاذا  
 ادعى الغارم ان ذلك هو قيمته وانكر المالك فالقول قوله مع ميسره فلا يكون بذلك خارجا عن اقرار الدعاوى وهذا وجه قوي مما ذكر  
 والاول ان يكون القول في القيمة قول الغارم مع ميسره **قول** ومختصره في المودع في الوديعه كان ضامنا لها حسب ما قدمناه فان دعي كان  
 الرجوع لصاحب الوديعه وان حذر كان المودع اذا ضمن انقلها الى ذمته ومع استثناءه الى الذمته كيف يكون الرجوع للمودع وان لم ينقل الى ذمته  
 ماله بقوله الضمان **الجواب** المراد بالضمان اشتغال الذمته بعد المثل بمعنى انه ان تلف قبل وصوله الى المالك او من يجره بجره لزمه ما قبله بل  
 ولا يلزم من اشتغال الذمته على هذا التفسير انتقاله الى ملك الضامن كما في النصيب ان الضمان لا ينافي بقاء الملك على المالك مع بقاء الملك على ملكه  
 يكون العائد له وتحقق ما ذكره انه ان اشترى بالعين كان الرجوع للمالك ان اجازوا الا كان للاستعادة ماله الا ان يتعذر ذلك كما يتعذر  
 البياعات المنعق بها لفتح ولو كان ابتاع في الذمته وفقد العين المودعه كان الرجوع للمالك **قول** له ومتممات المستودع وجب الوديعه  
 له ورثته فان كان واحدا سلمها اليه وان كانوا جماعة سلمها الى الجماعة او الى واحد يتفقون على تسليمها اليه يعطى كل ذي حق حقه  
 كيف يجوز ان يضمن ماله والقيمة يحتاج فيها الى رضا المالك **الجواب** هذا يجعل على احد من المالكين ان يوافق في ذلك وقيمتها  
 الى استيفاء كل واحد منهم حقه بقرينة ما عدا ما على كل واحد منهم كان خفرا فكانه يقول لا يجوز تسليم الوديعه الى اكل او يتفقون  
 على قبضها او يكون متممة فيعطى كل حق حقه **قول** لم يلحق بذلك من استعار من غيره شيئا لا يملكه فانه يكون ضامنا له وان لم يشترط  
 للمعير ويكون المعير ضامنا لصاحب الشيء هل ذلك اذا علم المستعير ان الشيء ملك للمعير او لم يعلم ولم كان عليه الضمان للمعير لا كان للمالك بل  
 كانت العين بائنه وعلم المستعير بها ليست للمعير بل هي لغرضه هل كان عليه تسليمها الى المالك ام الى المعير **الجواب** الضمان يلزم بالتقدير  
 لان منافع المالك لا يقطع ضمنا لها بااختار المعير لها لكن ان كان المستعير يعلم فلا رجوع له على المعير وان لم يعلم رجع اليه بادفعه عن العين  
 وفي الخالف يكون الضمان للمالك لا للمعير فيكون اللام من قول المعير متعلقه بقوله بشرط لا يضمن كانه يقول فانه يكون ضامنا للمالك وان  
 بشرط المعير الضمان وقوله يكون المعير ضامنا لصاحب الشيء ليس بقبيل لا يكون المستعير ضامنا انتم بل للمالك لزامها شاء **قول** وان اختلف  
 المستعير المعير في قيمة الغاربه كان القول قول صاحبه مع ميسره وهذه ايضا خلاف الدعاوى في كون المعير على المدعي **الجواب** في حيث  
 البحث في مثل هذه في النصيب الوديعه وماخذ الكل واحد لم اتف برأيه بتدلي على ما ذكره الشيخ رحمه الله في المسائل الاربع النصيب الوديعه  
 والغاربه لكن جماعة من الاصحاب اجازوا ما ذكره ولم يذكروا الوجه **قول** لم يذكروا الوجه في ان استعاشا ورهنه كان لصاحبه ان يأخذه من الرهن ولم يكن  
 له منه ومنه وكان لمن رجع على الرهن بما له عليه من المال كيف اطلق القول ولها قال اذا كان له من خالا لانه لو كان مؤجلا لم يكن له  
 اخذه الا عند الاجل ثم قوله كان لمن رجع سواء اخذ الرهن ولم يخذله الرجوع **الجواب** هذا يجعل على ان اجعل المال مشروط بالرجوع  
 اخذ الرهن يبطل الاجل او يكون الرجوع عبارة من ان المال لا يبطل باخذ الرهن فكانه يقول له المطالبة بما له فله ان يخلو للاق الرجوع دلا  
 على التجيل ولا على التأجيل **باب المزارعة** **قول** لا باس بالمزارعة بالثلث والرجوع اقل واكثر وبكروان بزراع الانسان بالتحفظ

# كتاب المجاز

والشجر والتمرو والزبيب ليس لك بخلوبوا إذا كانت المزارعة بذلك مكرهة في الثلث والرابع من ثمره شيء يكون الجو ليس بدالة لا بالثمن والمزارعة  
عصته مما يخرج من الأرض بكرة بالخطرة والشجر كجلا أو وزنا يدل على ذلك ما رواه الحجة عن أبي عبد الله ع قال لا تقبل الأرض بخلوبها  
ولكن بالثلث والنصف والرابع وقال الشيخ في الاستبصار وأما بكرة ذلك الجرحا بخلوبها من المزارعة عن أبي جعفر ع أبي عبد الله ع في الجارة  
الأرض بالتمام فقال إن كان من طعمها فلا يخرج منها وبقي عندك من الاجارة بذلك الملة إلا أن يجعل ذلك في الأرض لا مما يخرج منها  
فوق المزارع ثوب من ذلك فجعله من غير ما يخرج من تلك الأرض ما يزرعه المستقبل بل يجعل ذلك في ذمة المزارع قوله ما يزرع  
هل يتلقى يجعل أم يخرج ثم بل عن أبي مؤثر ضرب بها وقوله فجعله من غير ما يخرج من تلك الأرض وأكثر العلماء ذكره أن المزارعة عقد على الأرض  
ببعض ما يخرج من ثمرها فكيف يقول من غير ما يخرج من تلك الأرض الجو ومعناه أن الساخرها المزارعة فليجمل الاجرة من غير ما يخرج من تلك  
الأرض ليكون معبورا ومضمونا في الذمة ولا يحقق كونها كذا وهي مما يخرج من تلك الأرض وقوله ما يزرعه المستقبل بيان لقوله من غير ما  
يجز من تلك الأرض بل اضرب عن الاطلاق في قوله من غير ما يخرج لا نعلم ما يجعل في الذمة فكان اضرب عن الاطلاق وأبان وجوب جعله في  
الذمة مستدركا للاطلاق بالتحديد وإنما سمي هذا مزارعة لأن مقتضاها أن القصد بها الزرع فنهاها بما أضدبه فوق قوله من  
اسناجر أرضا بالنصف والثلث والرابع جاز لأن هو جرحا بأكثر من ذلك وأقل كيف تصح هذه الاجارة ويجوز أن يخرج الأرض شيئا الجو  
قد قدر أن المزارعة بالنصف والرابع والثلث جازة وهي تقتصر على الاجارة والقبول المدة المتعينة فاذن لا فرق على هذا التقدير بين المزارعة  
والاجارة إلا باللفظ إذا كان المنفعة واحدة فكما تصح في لفظ المزارعة بالثلث كذا يصح في لفظ الاجارة من الاجارة باختلاف اللفظ ولو كان  
هذا التقدير الجاهل التمسك بالاجارة لزم أن يكون مقتضى المزارعة لا المنفعة في الصوتين واحد ولا ينافي في هذه المسئلة ما ذكره في المسئلة  
الاولى من إيجاب جعله في الذمة لأن العرض هناك أن الاجرة بكل معلوم ووزن معلوم فاقترع في ثمانية في الذمة اخصص من الأرض المتعينة  
معلوم فوق قوله ان اسناجرها بالذمة والذمة بغير ما يخرج من ثمرها بأكثر من ذلك إلا أن يحدث فيها حدثا يمنع من ذلك لما إذا كان حقا  
من الريا فليس هذا بالجو المنع هنا ما يتبعه وهو مقتضى القول في الحجة قال قلت لأبي عبد الله ع انقبل الأرض بالثلث والرابع فاجعلها بالنصف  
قال لا بأس بك قبلها بالنصف قبلها بالنصف قال لا يجوز قلت كيف جازا الاول والثاني قال لأن هذا مضمون ذاك غير مضمون ومثله  
استحق عقار وما جاز ذلك مع احداثه فلو رآه استقبل الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل اسناجر أرضا من أرض الخراج  
بدرهم سنما فوجرها فطعنا فيكون له الفضل قال إذا اسناجر أرضا فاتفقت فيها شيئا أو رعت فلا بأس بما ذكرتم ثم الوجه عندنا  
أن ذلك على الكراهية لا الخطر بل عليه رواية أبي ربيع الشامي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن رجل يتقبل الأرض من الدهان بين فوجرها  
بأكثر مما يتقبل لجوابه فيقول منها بخلوبها قال لا بأس به أن الأرض ليست مثل البيت ولا الميراث حرم ومثله وكهشام  
المشع عن أبي عبد الله ع ولا نملك المنفعة كملك العين فكما يصح معاوضة على الاعيان بزيادة فكذا المنافع فإذا ترك العمل بهذا في بعض  
المواضع يعمل به في الباقي فوق قوله ان كان شرط المزارع ان يأخذ بذر قبل القسمة كان له ذلك وان لم يكن شرط كان البذر عليه على شرط  
كيف قال وان لم يشترط كان على ما شرط وقد قسم له ان كان شرط كان له ذلك وان لم يشترط ما ذكره حكمه وكان القسمة فيها خلك الجو  
معناه أن شرط المفاضة بالنصف مثلا فان شرط مع ذلك اخراج البذر قبل المفاضة صح وان لم يشترط اخراج قبل القسمة كان المدة  
على الزرع على ما شرط في المفاضة ولا من غير اخراج البذر حتى لا يصح المزارعة ولا الاجارة الا بما جمل معلوم فتق لم يذكر فيها الاجد  
كانت بالكلية فان كان قد تصرف فيها المسناجر وانفق فيها كان له ما انفق ولصاحب الأرض ما يخرج منها والمزارع اجرة المثل اذ لم يكن  
ذكر الاجل ولم يكن أكثر من ذلك قوله ولصاحب الأرض ما يخرج منها البذر على صاحب الأرض فان كان على المزارع فلم قال ذلك  
وان كان لصاحب الأرض كيف قال وان كان تصرف فيها المسناجر وانفق فيها كان له ما انفق والذي انفقه الجو والمدة هنا ان البذر  
من حصة الأرض قوله ان كان قد تصرف فيها المسناجر وانفق مثل ان حفظها أو أصلح شيئا من حقوقها كالناضج منها ساكنا قال الخطا لغيره لأن  
ذلك بما دون المالك فيكون لا زواله وقوله لصاحب الأرض ما يخرج منها يعني في المزارعة كمنزج بين الاجارة والمزارعة فاعطى كل قسم  
حكمه والمزارع الاجرة لأنه عمل بادن المالك هذا ظاهر فوق قوله من اخذوا صمته فاجازها كاستلهم وهو اوله بالتصرف فيها اذا لم يخرج  
لها ربح كان للسلطان طسق الأرض فان عرف لها ربح كان له اخراج الأرض وطسقا للسوق وقوله فان عرف لها ربح كان له اخراج الأرض  
وطسقا هل زادها أم واحد منها أم هاتين اسمائهما الشئ واحد الجو الطسقا أو طسقا على المزارع وهو فارسي معرب وهو كالأجرة و  
بالخراج والطسقا هنا شيئا واحدا فوق قوله تمام المسئلة في قبل هذا فان شرط على صاحب الأرض ان يخرجها يكون ارتفاعها للعدو  
من ازمان ثم يسلمها اليه كان ذلك جازا وكذا ان شرط ان يكون على صاحب الأرض مؤثره ما على السلطان ان كان ذلك جازا ولصاحب

ان فضل البيت

# مَرَكِبَةُ النَّهَائِدِ

الارضان باخذها من رقت شاء الجواب بذلك فما زاد على هذا القابل قول في باب بيع المباء والمراعى ومن اجبر ارضا منتهى كذا  
 املاكها من غيره فان كانت الارض لها مالك معروف كان عليه ان يعطى صاحب الارض مسقا الارض ليس للمالك ان يترعاها من يده ما دام  
 هو راعيا فيها اهل بيتهما اخلا في قوله الاول لصاحب الارض ان ياخذها من رقت شاء وقوله لاخر فليس للمالك ان يترعاها من يده  
 ما دام راعيا فيها الجواب هذا ليس كالأولى لان الأول اجابها باذن المالك وفر له مدة فلم يخرج رعاها من رقت قبل المدة وجاء بعد  
 وهذه اجابها بعين اذن المالك فله ان يترعاها من يده لا يكون له حقها من غيره لان اجابها ما دون فيه شرعا لمكان اهلها ولم  
 يقر معه مدة يقتضى جواز ترعاها من بعد نقضها قول من استاجر ارضا فباع صاحب الارض رضى لم يطل بذلك اجازته دون  
 كان البيع محضه المشاجرة ويكون البيع صحيحا غير ان يترعاها من المشرى ان يصير له وقتا نقضا لمدة الاجارة هل اذا علم المشرى او اذا لم يعلم  
 وهل اذا لم يعلم يكون ذلك عيبا ام لا الجواب البيع صحيح علم او لم يعلم لكن اذا علم الاجارة لم يله الاجارة ولم يعلم وتعلق حق المشتري  
 بما عيب صحيح المشرى الفسخ باعتباره مع عدم العلم قول من ذارع ارضا على ثلث اذرع وبلغت الغلة جاز لصاحب الارض ان  
 يخرج من عليه الغلة ثمرة كانت او غيرها فان رضى المزارع بما خرج اخذها وكان عليه خصه صاحب الارض سواء نقص المخرج زاد وكان  
 الباقي فان هلك الغلة بعد المخرج فما بقي لم يكن عليه المزارع شئ كان الاولى ان يقول لم يكن عليه لصاحب الارض شئ الجواب  
 لما كان كل واحد من الملاك رضى العام لم يترعاها صاحبان بكيفية هذا اللفظ عن كل واحد منهما فان المزارع مفاعل عن الزرع قول وكذا  
 من اشترى مراعى جاز له ان يبيع شيئا منها باكثر مما له ويرعى هو الباقي ما بقي منها وليس له ان يبيع بمثل ما اشترى او اكثر منه ويرعى معهم  
 الا ان يجد شئ فيها حدثا ويكون ذلك ان يترعاها صاحب الارض فان لم يترعاها من يده من سوا المخرج له ذلك وانما يكون لان رعاها بنفسه ما عيب  
 قوله ما يبقى ولم لا يجوز بيعها وان لم يترعاها صاحب الارض ليست هذه المزارعة قد صارت ملك المشرى الجواب معنى قوله ما يبقى ما  
 من المخرج بعد ما باعته اما اشترط رضى المرحى فهو متبع لرواية سماعه قال سالت عن رجل اشترى مراعى بخمسين درهما واقل او اكثر  
 فاراد ان يدخل معه من شاء ببعض ما اشترى فقال لا يرعى معهم الا ان يكون قد عمل في المرحى عملا وتعه فيه رضى صاحب المرحى فلا باس ان  
 يلبع به باكثر مما اشترى لانه قد عمل فيه عملا فذلك حله له والمخرج ضعيفا لئلا يسل فلا عمل عليه والمجوز هو الاصل على من لم يعلم  
 ولا يشترط رضى صاحبه لكن لو شرط رضى صاحبه بنفسه لم الشرط باب الاجارة قول لا يقع الاجارة الا باجل معلوم مستند  
 ما هو الجواب يمكن الاستدلال على ذلك بما رواه ابو الربيع الشافعى عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل اراد ان يتقبلها فاني  
 القابل اهل قال يتقبل الارض من رايها بشئ معلوم الى سنين معلومة وعن الحلبي قال القابل ان تاتي الارض المخرجة فتقبلها من اهلها  
 عشرين سنة او قل او اكثر قال لا باس لانها عقد لازم فيقدر بالاجل دفعا للضرر والزم غير الوقت لا يوق يتقصد بما يحتاج اليه  
 ذلك الزرع لانا نقول ذلك لفقد يمتثل الزيادة والنقصا فيقدر الزيادة يكون غير مقومة للمالك وينقد به النقص لا يكون مقفوق  
 للزراع وفي كل منهما عقد لا يندفع مع الاطلاق قول والمالك اذا كان مشركا بين نفسه وما زاد عليه لم يكن لاحدهما ان يستبد  
 دون صاحبه ما للمانع الجواب لا يردى الشئ من غير اجارة حق له بل رده المنع من اجارة كله ويدل على ذلك قوله قبل هذا  
 اجارة المشاع جازية مثل اجارة المفسوق قول ان اكثرها مطلقا جاز له ان يركبها ان شاء او يركبها غيره كيف يجوز ذلك وقد يكون  
 بين الركب لا ركب تفاوت لا يرضى به الركب الجواب بمعنى المطلق ان يسافر في الركب لا يركبها ركب معين منها يجوز ان يركبها ويكو  
 كانها اسنجر فلهما يوق بذلك رواية على بن جهم عن ابي الحسن ع قال سالت عن رجل اسنجر رابرة فاعطاها غيره فنفقت  
 عليها قال ان كان اشترط الا يركبها غيره فهو من طهرها وان لم يسم فليس عليه شئ قول ومضى هلكك لدايرة والخال ما وصفنا كان منها  
 لها ولزمت قيمتها يوم تبيد فان اختلفا في الثمن كان على صاحبها التيسر فان لم يكن به غيره كان القول قول من يبيع كيف يعلم صاحبها  
 قيمتها يوم التمسك عايتة ان يعلم قيمتها يوم سلكها ثم بعد التسليم يجوز ان يتغير عما كانت عليه ثم كيف يحلف على العلم والبيع مع حق  
 الغير لا يبيع ثم لم كانتا اليه عليه وهو مدع الجواب انما كانت اليه عليه لانه بالعدة اضمنها فاذا تلفت استقر ايضا واذا وقع  
 الاختلاف في قيمتها كان القول قول المالك لانه ينكر ما يدعى الصامن من كونه قيمتها كما قلنا في باب الوديعة والعارية والرهون  
 الشئ اجمع هنا بما رواه ابو داود عن ابي عبد الله ع قال ما ان يحلف على القيمة فيلزمك لو يركب اليه عليك وباني صاحبها بشئ من قيمة  
 البعل حين اشترى كذا فيلزمك والرواية صحيحة مشهورة وما كيف يحلف فلا يجوز ان يحلف الا مع العلم بقيمتها يوم تمكدها فان جهل  
 لم يجز له الحلف قول ويجوز ان لا يسافر احد الا بعد ان يقاطع على ان يترعاها فان لم يفعل ذلك ترك الاحتياط كيف هذا وقد قدم في باب  
 الباب ان لم يذكر ما لا الاجارة لم ينقد الاجارة وقالهنا ترك الاحتياط الجواب الشخيرة استعمال هذا اللفظ لا يستلزم بدلا عن الاستعمال

## كتاب النكاح

بخاز لا يثبت حق إجماع المثل فكان نقره فيه للعمل استيجار لا نه بؤر الى ونحو الاجر وبدل على ان راء ذلك مارؤا سليمان بن جعفر  
عن ابي عبد الله قال اني خبئهم يعني علمنا ان نعمل معهم احدثه بقاطعوا اجرة لانك اذا ما قاطعته حملك على الوفاء وان زدت عرف  
انك قد زدت قولهم من اساجر مملوك عنهم من مولا فافسد المملوك شيئا او ابق قبل ان يفرغ من علمه كان مولا ضامنا لذلك قال  
في باب المكاسب من اساجر مملوك له فافسد المملوك لم يكن على مولا ضامنا امضه لكنه يستحق العبد مقدما امضه اوجب في الاول  
الضمان على السيد الثاني اسقط عنه الجوار وجبر الجميع انه يكون على المولى ضمانه في كسبه لعبد لا في ذمة المولى لما كان كسبه  
لولا صح ان يضمن الضمان الى المولى تارة والى كسبه لعبد اخرى قولنا الصانع اذا قبل علة بشئ معلوم جاز ان يقبله غيره باكثر  
من ذلك اذا احدثه حدثا وان لم يكن احدثه غيره لم يكن ذلك كان ينبغي ان يقول يا مثل من ذلك ما باكثر فلا مضله الجواب هذا الاثر  
لازم وقد اعتد له نارة بان من ذابده على راي بعض الخلاء ونارة بانها للتبعض الكل يقسف كتاب النكاح قوله والغير  
الخالف وان علمنا هل ازاد ام العمة وجدها هكذا في الصعق ام ازاد عمة وعمة ابهر وعمة جد وان علت وتحم  
فلوان ام العمة غير حجة الرجل ويكون عمة من قبل الاب هل تحم امها ام لا الجواب بل ازاد عمة وعمة ابهر وعمة جد وان علت وتحم  
ام العمة من الاب ان لم يكن ام العمة حجة لانها تكون منكوبة حدة ما لو كانت ام عمة من قبل الام والاب يمكن الا تحم لان ام انها  
قد لا تكون منكوبة لاحد اذ قد قيل من غير عمة او خال لم تحل له ابناها اباها هل تدخل بنت الابن او بنت البنت في ذلك  
لا الجواب نعم تدخل في ذلك لان بنت البنت وبنت الابن حقيقة فتدخل في عموم التحريم عندك في تحريم البنت وبنت الابن والعمة او الخالة  
ترد لكن على تقدير تحريم البنت تحم بنتا بنت وبنت الابن وان تزنا قولنا واذا تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ تسعا فوطها فرق  
بينها ولم تحل له ابدا هل هذا مع كونه اعلمها ام مطلقا وان لم يكن غايها الجواب ظاهر كلاهما يقتضيه الفرق مطلقا ولعله اعتماد على  
رواية سنن تهاذ عن يعقوب بن يزيد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله قال اذا خطب رجل المرأة فدخل بها قبل ان تبلغ تسع  
فرق بينهما ولم تحل له ابدا لكن سهل ضعيف والرواية مرسله فينبغي ان يكون القبول على ما رواه بن عبد معاوية الهجلي عن ابي جعفر  
في رجل افترق جارية بعض امراته فافضاها قال عليه تهما ان كان دخل عليها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان امسكتها فلم يطلها  
فلا شئ عليه ان دخل بها وطأها تسع سنين فلا شئ عليه ان شاء امسك ان شاء طلق ومعنى التفريق هنا تحريم الوطأ لا فتح العقد  
ولا تحريم مسكها زوجة قولنا مضى عقد عليها في العدة ودخل بها فرق بينهما ولم تحل له ابدا سواء كان عالما او جاهلا وكما  
لها المهر بما استحل من فرجها وكان عليها عدنان تمام العدة من الزوج الاول وعدة اخرى من الزوج الثاني وهل العدالتا شبه  
من حين المفارقة استحسن انقصاء العدالتا الاولى وهل الثاني عدة حقيقة حتى ان يلزم منها ما يلزم في العدة من النفقة والمواثيق  
الاخرى من منزل ام لا وقوله فان جاء ثبوت بولده لا قل من ستة اشهر كان لاحقا بالاول وان كان لستة اشهر فضا عدلا كان لاحقا بالثاني  
ام اذا كان لستة اشهر فضا عدلا كان لاحقا بالثاني فكما يجوز ان يكون له جوزان يكون للاول وقوله وان جاءت به لا قل من ستة  
كان لاحقا بالاول وقد يمكن ان يعلم انه ليس للاول كما لو كانت لعدة للوفاء ثم عقد الثاني بعده فصار ستة اشهر فجاءت به لا قل  
ستة اشهر وقوله متى قذفها زوجها او غيره بما افلح فان كانت غائبة لم يكن عليه شئ وان كانت جاهلة كان عليه جدا القذف فلا  
قال لم يكن عليه شئ اذ لم يكن قد بانث منه لان قال في باب حد القذف فان قال لولد الزنا الذي اقيم على امره الحد لولا ان كان  
ذنت بك لم يكن عليه الحد ما وكان عليه التعميم فان قال له يا ابن الزانية وكأنت امر قد نابت واظهرت التوبة كان عليه الحد ما  
فاقل مراتب هذا المنزلة ان يكون حكمها حكم الزانية الجواب تجب لعدة الثانية بعد تمام العدة الاولى وهي عدة حقيقة تجب  
بجها لعدة من الصلح في العقود الصحيحة اما النفقة والمواثيق فلا تثبت لانها عدة ثالثة بسبب الوطأ بالشبهة وانما يلحق لولدها اذا  
جاءت لستة اشهر فاذا كان الوطأ بالشبهة يجزى به الوطأ بالعقد في الحاق لولدها بالوطأ المحلل صارت فواشا والولد للفرش  
وفي المبسوط يقع بينهما وليس بجهدا ما اذا كان لدوسنة اشهر فانه يلحق بالاول لان الولادة الصحيحة لا يتحقق لدوسنة المدق فيقضى انه  
ليس للثاني فيعين انه للاول وان زال فراسه لانه هو السبب في الولادة فيسبب اليه وقوله قد يعلم انه ليس للاول وان كان لدوسنة اشهر  
دخول الثاني قلنا هذا صحيح لكن لا يجزى له ذكره لانه قد بين فيما سلف ان قتل الحمل ستة اشهر فمضى زاد المد من حين وقائه عن ستة  
اشهر او من حين طلاقها على ستة اشهر ورون ستة اشهر من دخول الثاني انقضى عنها وانما اسقط الحد عن المرأة اذا كانت غائبة ولم يشترط  
التوبة لانه استثنى ذلك في باب العقد فان اشترط الاحكام في مواضعها فمضى عن تكرارها ولعل الشيخ رده استثناء هذا الى رواه على



# مَنْكِحُ النِّهَائِيَّةِ

لشهر البقال عن أبي عبد الله ع قال ان قد فها بذلك فقال ان كانت علمت ان ذلك محرم فان علمها المحرم ولا ادى على قاذفها شيئا فلي  
 فان ارضعتا لغيره امران له حرمت عليهما لغيره وللمرأة التي ارضعتها اولاد لم تحرم على ارضعتها ثانيا ما الفرق بين الاول والثاني  
**الجواب** انما فرق الشبهة بين الزوجتين لان خالة الرضاع كانت كل واحدة منهما زوجة فحرمنا هذا لكونها اما الزوجية وهذه لكونها ثانيا  
 لزوجته فحرم على تقدير الدخول بالكثر اما الزوجية الثانية فانها ارضعت بعد انقضاء العقد وصيرورة الصغيرة اجنبية فلم يحرم وثلا  
 في المبتسوم كما انما صادرت ما لم يكن كانت زوجة وما ذكره في المبسوط صحيح فلو لم يحصل الرضاع على الصفة التي ذكرناها فان  
 بمنزلة النسب محرم منه ما يحرم من النسب لا ان النسب منهن عى من جهة الاب خاصة دون الاثام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبيا  
 بلبن جعل لها مكان لزوجها عدا ولا من امنا شيئا فانه محرم على كل من على الصبي المرتضع وعلى ابنة على اخوته الذين ينسبوا اليه  
 بالولادة والرضاع والذين ينسبوا اليه بالولادة دون الرضاع وكان كان كان للبعد ولا ينسبوا اليه من جهة الرضاع من غير  
 هذه المرأة فانهم محرمون كلهم على الصبي المرتضع وكل محرم جميع اخوة المرتضع على هذا البعد وجميع اولاده من جهة الولادة والرجحان  
 ولا يحرم على الصبي من ينسب اليه امه المرتضعة من جهة الرضاع من غيرهن هذا الزوج محرم عليهن جميع اولادهما الذين ينسبوا اليهما بالولادة  
 بين هذه المسئلة بينا جيدا **الجواب** المرأة اذا ارضعت صبيا بلبن جعل لها مكان لزوجها عدا ما لمه وصاحب للبلن با واولاد صاحب اللين  
 اذن اخوة وكذا اولاد الام لكن من ينسب اليه الام بالرضاع من غيرهن هذا الفعل لا يحرم على الصبي المرتضع ثم اولاد صاحب اللين محرمون  
 على المرتضع لانهم صاروا اجبتهم حكم ولد هذا الفصوص من ولد على محرم اولاد صاحب اللين على ولد المرتضع ما رواه علي بن محمد بن ابر  
 عن ابي جعفر الثاني ع عن امرأة ارضعت صبيا هل جعل له ان تزوج بنت زوجها فقال ما اجود ما سالك هذا هو بلبن الفعل  
 انما الجارية ليست بنت المرأة التي ارضعت له بنت غيرها فقال لو كن عشرين نفرا ما احل لك منهن شيئا فكن في موضع بنائك وعن ابوت  
 فيج قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن ارضعت بنتي لدهي هل يجوز ان تزوج بعض لدهي فكتب لي يجوز ذلك ان ولدها ما  
 بمنزلة ولدها ولما كون اخوة للذين لم يرتضعو من لبن هذا الفعل الذين ينسبوا اليه بالولادة والرضاع محرمون على اولادها  
 اللين فان من اشكالا لا يعلم وجهه والمحققان اولاد صاحب اللين لا يحرمون على اولاد ابى الصبي المرتضع اذ لم يكونوا رضعوا  
 من لبن الفعل الذي رضع الصبي من لبنه فلو اذ ارضعت امرأة من لبنها ارضعت صبيا لم يقبل قولها وكان لا يرضع على اصله الا باحرم  
 هذا بالنسبة اليها في انه يجوز ان تزوج بلم يكون الحرة لانها لها **الجواب** هذا لا يكون بالنسبة اليه فانه من الاولاد والانساة  
 الحارم اما هي فممنع من تكاثر كج كل من يحرم عليها من قبله ولو كانتا بالنسب فلو لم تكن عقدت على امرأة ثم علم بعد العقد انها كانت  
 بنت كان لزوجها يرجع على ابنتها بالمرء لم يدخل بها فان كان لها المهر ما استحل من فرجها وهو محرم في امساكها وطلاقها ولم يدخل بها  
 ورجع على ابنتها بالمرء هل يحتاج ان يعطها المهر لو دخل بها ام لا فان احتاج الى ذلك لم يكن بالرجوع بالمرء فائدة وقوله وهو محرم في امساكها  
 وطلاقها ليس له على المهر لان كل زوجة كل **الجواب** لما كان من المرأة من الامور الفاحشة التي يكرهها الزوج شارب ذلك  
 بل ربما كان اقوى في نفق النفس من كون المرأة عيا فانما تجوز للزوج الرجوع بالمرء على من سنها ولم يثبت به الفسخ وبعضها اثناء المحرم  
 بالفجور وليس جهائم قال الشيخ فان لم يدخل بها كان الرجوع على ولها بالمرء ووجه ذلك انه عذر بسبب لئلا يفسد في مقابلة  
 فهو عن رجوع بسبب المدلس ان دخل كان عليه المهر لفساد السبب الموجب للمهر هو الوطء وقوله انشاء امسك انشاء طلق محرم  
 قوله وليس الفسخ بل حكمها بعد ذلك حكم الزوجات واذا دخل بها فلها الصداق استحل من فرجها ويرجع به على المدلس الفاذ في  
 ذلك ظاهرة وهذا الذي ذكره الشيخ لم ينفه عن نقل المروي في ذلك ما رواه عبد الرحمن بن عبد الله وعمر بن ابي عبد الله ع قال  
 عن رجل تزوج امرأة فلم يجد من زوجها انها كانت بنت قال ان شاء زوجها واخذ الصداق من زوجها ولها الصداق استحل من فرجها  
 وان شاء تركها وهذا الخلاف ما ذكره الشيخ في الحق عندنا انه اذ لم يكن ذلك عيبا لم يبرء فلا رجوع بالمرء دخل ولم يدخل فلو اذ انما  
 ابوهار جلا وخا رجدها رجلا اخرها كان الذي اخذته الجدا وله هذا اذا كانت البكر لونها **الجواب** اما نصيب فقد منع فضاء  
 الفخاء لا انه لا يجوز جعل الابد لان البكر ولا يرضع على امر فاعل محرم لا فاعل لا يقدم ضله ولو رفع بالابتداء بقي بلا خبر وثلا  
 بق يكون ابوها مبتدا وجزء محذوف تقديره هذا اذا كان البكر ابوها الا ان كان جها وفيه نقسفة لا لا لة على المحذوف فلو لم  
 واذا كان لها الخوان جعلت لا لمرئها ثم عقد كل واحد منهما عليها الرجل كان الذي عقد عليها اتقوا الصغير كان لعقدنا عسبا  
 ولم يكن للاخ امر مع الدخول بها فان كان الاخ الكبير سبقا لعقد ودخل الذي عقد له الاخ الصغير فانها ترد الى الاول وقد قدم ان الاب  
 والجدا ان زوجها كل واحد منهما تزوج كان سبقا لعقد اوله وهو اقوى لانه من الاخ وكان ينبغي ان يبقوا لعقد الاخوان في جاز

دخولها

في الرجوع  
 في الرجوع  
 في الرجوع

واصلها الاكبر  
 اولها من الاخوان  
 وحدها الذي عقد  
 عليها

کتاب النکاح

بل هو ما

# من نكته النهاية

ابناء بالكرهية ليس بالواضح وما يقال من ان ذلك مناف للعقد فلا نسلم لان الاجارة المدة المجينة لا يمنع من الاستمتاع وان منع في زمان الاجارة فلها لا تمنع بعده ولو تزوجها على خباطة ثوب وبناء دار معجلا لصح وان منع الاستمتاع في تلك الحال هو كلفه ٥  
 امكن الزوج اقامة البينة على انهم يدخل بها مثل ان تكون المرأة بكرا فتوجد على هبتها لم يلزمه اكثر من نصف المهر من ابن يلزم ذلك فانه من النجاسات ان يكون وظها دبرا الجوا هذا يجعل على ما اذا ادعت الوطى قبل ما لو ادعت الوطى ولم يكن كك وهذا يفهم من قرينة اللفظ فلا يحتاج الى تصريح به **قوله** فان مات الرجل وماتت المرأة قبل ان يحكما لم يكن لها مهر وكان لها التمتع حسب طاعتها لا يجوز اما ان يكون دخلها اولم يدخل فان كان دخل فلها مهر المثل وان لم يدخل فلها مهر فالتعنة لا وجه لها **الجواب** هذه ليست كالتى لم يمهروا بل حاله فالتعنة قد دخلوا العقد من المهر وقد يكون لكن لا يعين ويفرض تقديره الى احدهما وقد يذكر ويعين فاذا لم يذكر اصله وماتت احدهما فلا متعة ومع ذكره غير معين اذ ماتت من البينة لعين عدل عن تعينه لا يمكن ان يتخلى من مهر ولا ينصف مهر المثل كانه لا الا بالاحول فحققت المتعة وبذلك على ان ليس كما لو لم يسم مع عدم التعنية بلزمت المتعة بالطلاق وهذا لو طلق الزمان نصف ما يحكم به وبه بد وجوبا لمتعة مع الوفاة ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فان لم ماتت قبل ان يدخل بها فقال لها المتعة والمهر ولا مهر لها **قوله** اذا عقد على جارية لم يدبره ورضيت المرأة به ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها يوم من خد منها وله يوم فاذا ماتت لم يدبره مرة ولم يكن لها سبيل هل يجوز ان ينقض التدين في هذه الحالة ام لا واذا انقضت التدين ما يحكم فيه بعد موته هل ترجع المديرة الى ملك المدين لا يبقى للزوج عليها سبيل ام لا **الجواب** الوجه ان الله وصبره بتبطل بكل تصرف تبطل به الوصية وقد روينا ذكره الشيخ في رواية عن الحسن بن محبوب عن ابي بصير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله ع الله ع عن رجل تزوج امرأة على جارية لم يدبره قد عرفها المرأة وتقدمت على ذلك طلقها قبل ان يدخل بها فقال له المرأة نصف خدتي المديرة قبل ان ماتت المديرة قبل المراء والسبيل من يكون المهرات قال يكون نصف ما تركت المرأة والنصف الاخر لسبيلها الذي ذكرها وابو جليل ضعيف في المعنى قول فان الرواية سابقة لرواية اخرى في انها تترتب في الوفاة ورضي ظاها بالولاية والدلالة عليها هي **قوله** شرط عليه في حال العقد لا يقتضيهما لم يكن له اقتضاها كيف هذا وهو شرط مخالف للمشرع لان المقصود من النكاح لاقتضاها **الجواب** هذه رواية سماعة بن مهران عن ابي عبد الله ع قلت رجل جاء الى امرأته فاحلها ان تزوجها نفسها فقالنا زوجك بنفسه على نفسه ما شئت وتنازلني ما لا الرجل من اهله لانك لا تدخل زوجك في فرجى وتقتل من عاشت قال ليس منها الا ما اشترطت **قوله** اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قلت رجل تزوج بجارية عاقق على الاقتضاها ثم ادت له بعد ذلك قال اذا انت له فلا بأس وسماعة كان واقفا لكن ذكر الاحتيا ان شقها فاداسم حرة امكن ان يخرج بيدها وان تزوج بملك الوطى لا يقتل كمن بكرة متسا بالشرط وبذلك علم ملكه ذلك بالعقد قوله في الرواية الثانية فان ادت فلا بأس بها لا يملكها العقد في المهر من الاستمتاع لا يملك بالاباحة قوله ومتى شرط الرجل لامرأة في حال العقد الا يخرجها من بلدها لم يكن لمن يخرجها الا برضاها وذكر في الخلاف انه اذا اصدقها الف الف وشرط الابا فربما النكاح صحيح الشرط باطل **الجواب** وجه ما ذكره في النهاية ما رواه هشام بن سالم عن ابي العباس عن ابي عبد الله ع في الرجل يتزوج المرأة بشرط لها ان لا يخرجها من بلدها قال يوطئها بذلك وقال يلزمه ذلك في معناه ورواية جميل بن زجاج عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله ع في الخلاف ان مقتضى العقد سلب الزوج على الزوجة استقناحا واسكانا والشرط المذكور مناف للمقتضا فيكون مخالفا للكتاب السنن فلا يثبت الشرط والاول عندنا العمل بالرواية لان ذلك مما يتعلق به الاغراض غالبها وبوقف المهر عند فواته عن تزويج الاكفاء فيكون شرعية تحصيل الكثير لا نكحة المرأة لصاحب الشرع والرواية القاضية بصحة صحفة ظاهرة فيجب العمل بمقتضاها قوله لا يجوز للمرأة ان تبرى زوجها من صداقتها اذ لم يملك حرة فان برأته سقط عن الزوج ثلث مهرها وكان الباقي لو رثها كيف هذا فان كان وصيته فلا فرق بين ان تملك حرة او ما لا تملك **الجواب** هذا ليس بوصية وانما هو امر مخرج من المهر من اذا كانت تبرعوا لم يحصل في مقابلتها الف الف رث عوضا كان فعلها محرما لانها اصلها بالودعة ولم يرضها زاد عن الثلث الا باجارة الوارث وبذلك على ما ذكره الشيخ في من لمع ما رواه الحلبي سئل ابو عبد الله ع عن امرأة تبرى زوجها من صداقتها في مرضها قال لا واما اخر وجه من الثلث فما رواه ابو داود قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يكون لامرأته عليه بن فبتره منه في مرضها فقال بل يبرئ من هبتها له ويحتسب ذلك من ثلثها ان كانت تركت شيئا واما التفصيل فلا نراها اذ لم يملك غير مسقط ثلثه لان الوصية لا تقضى الا من ثلث التركة اذ لم يجر الوارث **قوله** لم يوطئ عقد على امرأة بما لا يحل على المسلم تملكه من حر او حرة او غير ذلك من المحظورات ثم سئل اقبلان يعطيها لم يكن عليه ان يعطيها ما ساءه وكان عليه قيمته عند مسخه من ابن ذلك والمهر رث على شيء معين ولم لا يكون ذهبا من مالها لانها بالعقد

الى المتعة لعقود  
التعنين

المهر





# مَنْ يَكُنْ مِنَ النَّهَائِدِ

ضعف أبو جهم عن زيد الشحام عن أبي عبد الله قال إذا اعتقت الأمة ولها زوج فخيرها أن كانت عند عبد أو حر ورع عند الله  
 بكبر عن بعض أصحابنا رجل نكح مملوكة ثم اعتقت قال هي حق بضعها ورع ومحمد آدم عن الرضا قال إذا اعتقت الأمة ولها زوج فخيرها  
 كانت عند عبد أو حر ورع رواية في الصباح عن أبي عبد الله قال إذا أمة اعتقت فامرأها بغيرها أن شاءت فامتنعت معروان شاء  
 فافترس وهذا يدل على صحة الخبر في الحائض والقول الآخر لا خيار لها مع الحر ذكره في المبسوط والخلاف وهو لا أولى لأن مقتضى الدليل  
 لزوم العقد فترك العمل بالمقتضى ووضع الإجماع ولا يخصصه الأصل ولا خيار الشاذة مع ضعفها فإنما بأجله ضعفه عند  
 ابن بكير فطوى رسالة الرواية وخبر محمد آدم بانفراده لا يخصص الموالى القطع وخبر أبي الصباح ليس يصح في إرادة الحر ولو كان لما كان في قوة  
 الخصم قوله ومنه عقد على غيره بغير إذن مولاهما كان العقد باطلاً فإن كان المولى من ذلك كان رضاه بركة العقد المستأنف كيف يصح  
 الباطل صحيحاً وذكره في هذا في كلام الشيخ ثم يصير بعد الإجازة صحيحاً الجواب يريد الشيخ بالطلاق هنا عدم الإفادة للملك البضع لا  
 يريد سقوط حكم عبارة العقد بل عبارة قابلة للإجازة فإذا أجاز المولى حصل الانقضاء وتحقق ملك البضع ولا استبعاد مع هذا  
 التفسير بما يكون الشيخ ربه في ذلك لفظ بعض الأحاديث فقد ذكر الوليد جميع عن أبي عبد الله ع إذا كان لك تزوجها من غير  
 مولاها فالنكاح فاسد ثم إننا أجازنا المولى لعقد المفضول ما ضمنه في النكاح قوله إن عقد عليها على ظاهر الحال ولم ينعقد  
 بينه وبينها ثم تبين أنها كانت حرة أو لا وهما قالوا لا هاو ويحجب عن إياه بالقيمة وعلى الأب أن يعطيه قيمته فإن لم يكن له مال  
 في قيمته وإن كان على الأم أن يعطى مولى الجارية قيمته من سهم الرقاب مع أنه جعل سهم الرقاب مختصاً بالمكاتبين والعبيد  
 تحت الشدة وقوله ولا يسرق ولد من ينفق تقدم من قوله كان مولاهما الجواب أما إطلاق اسم الرق على الأولاد فاتباع  
 لرواية محمد بن عيسى عن جعفر قال تخلى على امرأة أنت قوما فخيرهم ثم أخرجها أحدهم ثم جاء سبيها قال يرد ولدها عبيد والوجه  
 عندنا أنهم ينعقدون وأما إطلاق عليهم اسم الرق ويكفي ذلك رواية الوليد صحيح عن أبي عبد الله ع في امرأة تزوجت بغير إذن مولاهما  
 قال النكاح فاسد قلت فإن جاء ثوب ولد قال ولا دهامند حراراً وما وجوبكم بالقيمة فلان الأرباب بين المولى وبين رقبته وهم نساء  
 للمملوك فلزم قيمته يوم سقوطهم أحبباً وأما وجوبكم على الأم فمستند في رواية سماع عن أبي عبد الله ع وبعض الرواية أن من المصالح  
 فإزان بصرف في ذلك وأما اختصاص سهم الرقاب بالمكاتبين والعبيد الشدة فمخبر منع هذا الاختصاص بقوله نحن لا ندعي ذلك من سهم  
 الرقاب بل من المصالح فإن الرواية تتضمن من سهم الرقاب بل الشيخ ذكره في النهاية ويمكن أن يكون لما كان المدفع للمولى عوضاً  
 رقبته من شأنها أن يقوم ويفك عن المولى لكن دخولها تحت الآية قولنا فباعها كان الذي يشترى بالخيار بين الأثر على العقد  
 فخير فلان قبل العقد يمكن له بعد ذلك خياره كقوله بعض المتأخرين أن شخصاً قد سأل الله روحه رجع عن ذلك وغادر عن ميسوطه بقوله  
 كان للعبد زوجة فباعه مولاة فالنكاح باق بالإجماع والذي ذكره المتأخر ليس بصواب لأن ما في النهاية لا إزاء مناهيا في المبسوط  
 انبعاث النكاح لا ينافي بثبوت الخيار للمشتري الجواب ما ذكره في المبسوط صحيح في أنه لا خيار للمشتري بالعبد لأنه قال في المبسوط صحيح  
 أنه لا خيار للمشتري بالعبد لأنه قال في المبسوط ما صورته وإذا باع الرجل مئزره وبيع وكان يبيعها طلاقاً وقال الفقهاء النكاح مجاز لم  
 قال وإن كان للعبد زوجة فباعه مولاة فالنكاح باق بالإجماع وهذا يصح بثبوت الخيار في بيع الأمه دون بيع التمتع ما ذكره المتأخر  
 حقه الذي يظهر أن بيع الأمه تسلط المشتري على فسخ عقدها وأمضائه قطعاً أما العبد فإن كان زوجاً حراً لم يكن للمشتري خياراً  
 وإن كانت زوجة لم يثبت له الخيار أما إذا كانت حرة فلا لأن مقتضى الدليل بقاء العقد لزوم فثبت الخيار في موضع الكلام وفيه  
 في الباقي وأما إذا كانت أمراً فإزاء محمد مسلم عن أحدهما قال طلاقاً لا يترتبها أو يبيع زوجها ثم قبل لا يثبت الخيار إلا للمشتري الأمه  
 في التسلط على فسخ العقد بموضع الإجماع من كان أو لم يكن فإن الرواية المذكورة خبر واحد لا يخصص الموالى لقوله في رواية عن العبد  
 للحر عليه خيار لأنها رخصت به وهو عند فداها حر كان أو لم يكن بالرضا بهما فحصلت الأولوية فقد يكون العبد لبعض المملوك غنة  
 فيه أعظم من كونه حراً الجواب إذا كان الزوجية في محله لا يترتب له ملك نفسه أو أن العبد ليس كقول الحق إلا مع رضاها بقرعة الشيخ  
 هنا بان لا خيار للحر إذا اعتق زوجها لا انتفاء ما يوجب الخيار فإن لم يتجدد مع حقيقة ما يقتضيه الخيار لا لأنها ما لكت لنفسها في الخيار  
 ولا أن الرخصة بالعبد أصبحت باعراً وما كونه قد رغب فيه عبد أمالكا أكثر مولاة أو لغير ذلك من أسباب الرغبة فليس وجهاً يؤثر في عقد  
 ولا يطرأ عليه فسخ فلهذا لم يكن معتبراً أن الشيخ يمكن أن يكون العقد في ذلك على رواية على من غلظت عن أبي عبد الله ع في رجل  
 أم ولد من عبد ثم اعتقه بعد ما دخل بها يكون له الخيار قال لا قدر تزوجت به عبداً وصنبت به عبداً فهو إذا صار حراً الحقان برضه به  
 والرواية متفق عليها بين الأصحاب والأصل يشهد لها في ذلك أن زوج الرجل عبد جارية فله من يملكها شيئاً من ماله محرماً لها وكذا

ولا يصح من غيرها ثم تبين أنها كانت حرة أو لا وهما قالوا لا هاو ويحجب عن إياه بالقيمة وعلى الأب أن يعطيه قيمته فإن لم يكن له مال في قيمته وإن كان على الأم أن يعطى مولى الجارية قيمته من سهم الرقاب مع أنه جعل سهم الرقاب مختصاً بالمكاتبين والعبيد تحت الشدة وقوله ولا يسرق ولد من ينفق تقدم من قوله كان مولاهما الجواب أما إطلاق اسم الرق على الأولاد فاتباع لرواية محمد بن عيسى عن جعفر قال تخلى على امرأة أنت قوما فخيرهم ثم أخرجها أحدهم ثم جاء سبيها قال يرد ولدها عبيد والوجه عندنا أنهم ينعقدون وأما إطلاق عليهم اسم الرق ويكفي ذلك رواية الوليد صحيح عن أبي عبد الله ع في امرأة تزوجت بغير إذن مولاهما قال النكاح فاسد قلت فإن جاء ثوب ولد قال ولا دهامند حراراً وما وجوبكم بالقيمة فلان الأرباب بين المولى وبين رقبته وهم نساء للمملوك فلزم قيمته يوم سقوطهم أحبباً وأما وجوبكم على الأم فمستند في رواية سماع عن أبي عبد الله ع وبعض الرواية أن من المصالح فإزان بصرف في ذلك وأما اختصاص سهم الرقاب بالمكاتبين والعبيد الشدة فمخبر منع هذا الاختصاص بقوله نحن لا ندعي ذلك من سهم الرقاب بل من المصالح فإن الرواية تتضمن من سهم الرقاب بل الشيخ ذكره في النهاية ويمكن أن يكون لما كان المدفع للمولى عوضاً رقبته من شأنها أن يقوم ويفك عن المولى لكن دخولها تحت الآية قولنا فباعها كان الذي يشترى بالخيار بين الأثر على العقد فخير فلان قبل العقد يمكن له بعد ذلك خياره كقوله بعض المتأخرين أن شخصاً قد سأل الله روحه رجع عن ذلك وغادر عن ميسوطه بقوله كان للعبد زوجة فباعه مولاة فالنكاح باق بالإجماع والذي ذكره المتأخر ليس بصواب لأن ما في النهاية لا إزاء مناهيا في المبسوط انبعاث النكاح لا ينافي بثبوت الخيار للمشتري الجواب ما ذكره في المبسوط صحيح في أنه لا خيار للمشتري بالعبد لأنه قال في المبسوط صحيح أنه لا خيار للمشتري بالعبد لأنه قال في المبسوط ما صورته وإذا باع الرجل مئزره وبيع وكان يبيعها طلاقاً وقال الفقهاء النكاح مجاز لم قال وإن كان للعبد زوجة فباعه مولاة فالنكاح باق بالإجماع وهذا يصح بثبوت الخيار في بيع الأمه دون بيع التمتع ما ذكره المتأخر حقه الذي يظهر أن بيع الأمه تسلط المشتري على فسخ عقدها وأمضائه قطعاً أما العبد فإن كان زوجاً حراً لم يكن للمشتري خياراً وإن كانت زوجة لم يثبت له الخيار أما إذا كانت حرة فلا لأن مقتضى الدليل بقاء العقد لزوم فثبت الخيار في موضع الكلام وفيه في الباقي وأما إذا كانت أمراً فإزاء محمد مسلم عن أحدهما قال طلاقاً لا يترتبها أو يبيع زوجها ثم قبل لا يثبت الخيار إلا للمشتري الأمه في التسلط على فسخ العقد بموضع الإجماع من كان أو لم يكن فإن الرواية المذكورة خبر واحد لا يخصص الموالى لقوله في رواية عن العبد للحر عليه خيار لأنها رخصت به وهو عند فداها حر كان أو لم يكن بالرضا بهما فحصلت الأولوية فقد يكون العبد لبعض المملوك غنة فيه أعظم من كونه حراً الجواب إذا كان الزوجية في محله لا يترتب له ملك نفسه أو أن العبد ليس كقول الحق إلا مع رضاها بقرعة الشيخ هنا بان لا خيار للحر إذا اعتق زوجها لا انتفاء ما يوجب الخيار فإن لم يتجدد مع حقيقة ما يقتضيه الخيار لا لأنها ما لكت لنفسها في الخيار ولا أن الرخصة بالعبد أصبحت باعراً وما كونه قد رغب فيه عبد أمالكا أكثر مولاة أو لغير ذلك من أسباب الرغبة فليس وجهاً يؤثر في عقد ولا يطرأ عليه فسخ فلهذا لم يكن معتبراً أن الشيخ يمكن أن يكون العقد في ذلك على رواية على من غلظت عن أبي عبد الله ع في رجل أم ولد من عبد ثم اعتقه بعد ما دخل بها يكون له الخيار قال لا قدر تزوجت به عبداً وصنبت به عبداً فهو إذا صار حراً الحقان برضه به والرواية متفق عليها بين الأصحاب والأصل يشهد لها في ذلك أن زوج الرجل عبد جارية فله من يملكها شيئاً من ماله محرماً لها وكذا

# كتاب النكاح

الفرق بينهما بغيره وليس للزوج طلاق على حال فتيه شاء المولى ان يفرق بينهما امر باعترافها وأنها باعترافه ويقول قد فرقت بينكما  
 هل يسهل هذا تزويجا وإباحة ووجه عطاء السيد شيئا من ماله على جهة الوضوء لا وبعض المصنفين ذكر ان الفرق المذكور طلاق بخلاف  
 الشيخ روى لم يسهل طلاقا حتى يرد عليه ما قاله **الجواب** نعم يسهل تزويجا وإباحة وهذا مذهب لا يخفى وبه رواية خارجة عن المصنفين عن أبي عبد  
 الله قال الرجل كيف ينكح عبده أمشر قال يقول قد أنكحتك فلا تفرق بينهما ما شاء من قبله وقبل مولاه ولو لم يدر من طعام لا يقال لو كان نكاحا  
 سب لأقرب إلى القول وليس في الخبر من ذلك لا نأخذ بقول قد ثبت ان للمولى اختيار العبد على النكاح فلا يفتقر ذلك إلى قول العقد وكيف يقول  
 لا لا يسهل ولا يسهل في العقد ويدل على انه ليس بإباحة رواية على من يعطين عن أبي الحسن المملوك رجل له ان يطعم الأمة من غير تزويج اذا أحل له  
 مولاه قال لا يسهل له وإنما اعطاه الأمة فليس له إيجابا على المولى بل هو مستحب لا يتحقق الاضطرار ان كان العقد بين عبد المولى وأمة كان الفرق  
 بين المولى ولا يفتقر إلى لفظ الطلاق وكيف ان يقول قد فرقت بينكما والاختلاف صريح بينك والعلل ولا يسهل ذلك خلافا في قوله  
 اعتقتهما جميعا كانت المرأة بالخيار وبين الرضا بالعقد الاول وبين ان أثره كيف اذا كانت أمة فاعتقها ثبت لها الخيار واذا كانت حرة فبقي  
 لا تثبت لها الخيار **الجواب** انما يثبت لها الخيار اذا كانت أمة فاعتقها لانها تملك نفسها فتخرج من يدها انما يثبت لها الخيار في العقد  
 ابقاعه وأما الحرة فقد رخصت به وهو عيب فلا معنى لخصها عند من يتر على ان الأمة هنا لم يخرج باعتبار عتق العبد بل باعتبار عتقها  
 وبه رواية ذكره الشيخ روى رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال سألته عن الرجل ينكح عبده أمة ثم اعتقا فتخرج منه لا يقال لم يخرج  
 ومثله روى فضالة عن أبيان عن عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله **هو** في ذلك ان زوج الرجل جارية بين شر يبيع ثم اشترى من نفسه  
 حرة فله ان يشترى النصف الاخر او يهرجه فمالك نصفها بالعقد فتكون ذلك عقدا مسانفا قوله او يهرجه فمالك نصفها بالعقد  
 هل هو إشارة إلى تجديد العقد رضا بما تقدم من العقد الاول فان كان الاخر فلم لا قال فيكون ذلك حكمه حكم عقد مسانف ثم  
 بعض المصنفين منع من ذلك فقال لا يفرج لا يتبعض اجاز ذلك بالانابة وذلك لا يقتضي التبعض بل لان بعضه بالآخر وبعضه  
 بالملكبة فقد يتبعض **الجواب** لا يصح ان يرد الرضا بعقد النكاح الذي كان قبل الانبعاث ولا الرضا بعقد البيع للنصف الذي اشترى لان  
 بطلان بقباعه النصف والانبعاث المذكور لا اثر لرضا الشريك فيه بل ينبغي ان يجل كلام الشيخ على ابقاع البيع على النصف الثاني  
 فكانه يقول لا ان يشترى النصف الاخر من البايع ويرضى مالك ذلك النصف بالعقد فتكون الاجازة له كالعقد المسانف  
 يكونا لا لفسا من النسخ ويكون بمعنى الواو وما قول بعض المصنفين ان الفرج لا يتبعض فصح لقوله نعم والذين بينهم لفروجهم فطرو  
 لا على أزواجهم فمالك انما بينهم فانهم غير ملومين فمن انتفى ذلك في النكاح فليس له ان يفرجهم فطرو والنكاح لا يفسخ  
 الفرج بها وأما الانابة وهي التي خصها الشيخ باسم التقليل فقول قريش بسم الله روى عنه محمد بن مسلم عن أبي جعفر في جارية بين رجلين  
 يراها جميعا ثم احل احدهما من جهتها صاحبه له حلال وقوله يلزم منه التبعض يمكن ان يجاب بان التبعض في العقد الملك لا يبيع لتفصيل  
 الابرة والمنع اما الانابة فانها ليست زوجية بل تملك للمنفعة فكان في التحقيق وطى عبد الملك الذي بقوى عند المنع من ذلك هو قوله  
 وبكره للرجلان باقى النساء في أحشائهن بعض الاحكام يذكر كراهية ذلك ويستدل بالابرة وهو قوله نعم فانوا حرمكم ان تشتم فكيف  
 يكون ذلك مكرها على هذا التقدير وهو ما دون فيه بالابرة فالكراهية من منشاها من ابن **الجواب** اما الكراهية فبما فيها اختلاف  
 الاحاديث بالاذن والمنع فيجوز بينهما بالاذن والكراهية وما لا يسهل على الزوج ولا التدب بل يجل على الانابة فان لفظا فعل  
 ادبر لا ما حذر كقولهم واذا احلتم فاصطادوا والاحجام على ان وطى المرأة ذمها غير واجب ذمها في وقت فليس مراد الابرة ذلك الوقت ولا  
 تكون ذمها على الكراهية وانما يسهل بها على ان المراد بالخبر المتضمن للتحريم شدة الكراهية لاستحالة ان يستدل بالخبر على نفى ما دل عليه القرائن  
 لانه كان يلزم منه النسخ **هو** في النظر إلى سناء اهل الكتاب مشهور من لا بأس به لانهم بمنزلة الاماء كيف يجمع ان يكون النظر اليهن  
 جائزا بقليل لانه بمنزلة الاماء وقد علم انه لا يجوز النظر اليهن الا اذا ارادوا شراهن واذا لم يردوا لا يتبع ان يجوز ذلك تحقيقا كقولهم بمنزلة  
 الاماء غير ممكن الا اذا ارادوا شراهن ثم سناء اهل الكتاب قد يكون مسلمات على ما قاله ولا من انهما اذا اسلمت ولم يعلم الرجل وكان بشرط الذي  
 فانه يملك عقدها **الجواب** اما التعليل فمحملة لانه جعل من بمنزلة امرة الانسان المزوجة فانه يجوز لولاها ان ينظر الى شعرها وجهها  
 على الكراهية ولا ينظر الى عورتها وقوله قد يكون طرفة الذي مسلمة قلنا قد بينا ان ذلك لا يصح ولو صح على ما روى الشيخ واخراجه النهاية  
 كان نادرا والفاظ فعل على الغالب على النادر **هو** في حكم اليهودية والنصرانية اذا كانتا زوجيتين حكم الاماء على السواء هل زاد  
 بقوله الاماء الزوجات او الاماء ملكا اليهن **الجواب** اراد به ان كان زوجها كان حكمهن حكم الاماء التي يجمع الحرج ان لا تترفع من  
 والحرة لئلا تان وكذا الذم مع المسلمة الحرة **هو** في ذلك عقدا للرجل على امرأة على انها حرة فوجدتها ان كان له ردها فان كان قد خلد



# كتاب النكاح

من ان شاء فان كان العمل بهذه فنجب بيبث لها الفسخ كيف كان بعين طلاق فعمل بظاهر الرواية عزان هذه الرواية ضعيفة فان القسم  
 محمد وعلي بن جعفر واقضيان لكن الجنون الذي لا يعقل معه وفات الصلوة سبب نزع من الاستمتاع وبسبب هذه الرواية فيشرع لها الفسخ  
 للضرر الثاني من فوات ثمر العقد هو لان اصلها كانت بحرة بين المقام معيه وبين مفارقتها فان رضيت لم يكن لها  
 بعد ذلك خيار وان اخذت فمهره كان لها نصف الصدا سقط نصف الاخر من الصدا بماذا علم والمهر ثابت بالعقد ولا يعلم  
 سقوط نصفه الا بالطلاق ولا يترتب مسألة الفسخ بعد ذلك لوجوب عليه المهر اذا خلا بها فيكون لاحدهما المهر وللآخر نصف المهر ولا فرق  
 بينهما **الجواب** اما تنصيف المهر في طرفي العنين فلما روي الحسن بن محبوب عن علي بن ريثاب عن ابي حنيفة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا  
 تزوجت امرأة وهي بكر فزعمت ان لم يصل اليها فاذا ذكر النساء انها عذراء فعلى الامام ان يؤجله سنة فان وصل اليها والافرق بينهما واعطيت  
 نصف الصدا وقد اتفق فيها وانا على العمل بهذه اما النقص فان الشئح واستند في ذلك الى رواية الحسن بن محبوب عن صفوان عن ابن مسكان قال  
 بعث مسند مع ابن عبيد بن قيس عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة قال لا فرق بينهما في بيعها وبوجع ظهره ويكون لها المهر بنحو  
 عليها وعندي ان هذه الرواية ضعيفة لا رسالها ولا يعلم المسئول من هو ووجه ان النقص في الاول الخصيتين ولا يستبعد مع  
 سل خلية يترتب ذكره فيمكن من الوطئ فيجب للمهر بالوطئ لا بالخلو فان الفسخ لا يجب عليه المهر بالخلو فكيف النقص ويتقدم ان يعلم ان  
 لا يجب للمهر وكذا مع الجمال وقال الشئح في مناهل الخلاف اذا كان الرجل مسلولاً لكنه يقدر على الجماع غير انه لا ينزل او كان خفيفاً فحكم له  
 بالرجل لم يهر بها البسقت وقد روي الجبار بن عبد الله بكير عن ابيه عن ابي عبد الله ما ذكره عن ابن مسكان في الرواية التي تلوها  
 لكن عبد الله بن بكير في رواية اخرى وسامه واقضيان ورواية ابن مسكان مسألة قوله لا فرق بينهما في بيعها وبوجع ظهره فانها وانكرت  
 المرأة ذلك فان كانت المرأة بكر فان ذلك مما يعرف بالنظر اليها فان وجد كما كانت لم يكن لارعاء الرجل ثابراً وان لم يوجد كان لم يكن  
 لا نكاح المرأة ثابراً كيف هذا وقد قدم ان ذلك قد تذهب بالعلم والضرورة **الجواب** يريد ان يكون لقولها ثابراً في ابطال دعواه بل يكون القول  
 قوله مع يمينه يمكن ان يكون مع دعواها بقاءها فحق له متى عقدت الرجلان على امرتين فادخلت امرأة هذا على هذا والاخرى  
 على الاخر ثم علم بعد ذلك فان لم يكونا دخلاً بهما ردت كل واحدة منهما على زوجها وان كانا قد دخلا بهما كان لكل واحدة منهما الصدا  
 فان كان الحول في عقد ذلك اعلم الصدا ولا يقرب كل واحد منهما امرته حتى ينقض عهدها فاذا انقضت صارت كل واحدة منهما الى زوجها  
 بالعقد الاول فان ماتا قبل انقضائها فليرجع الزوجان بنصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان مات الرجلان وهما في العدة  
 فانما يرثانها ولها المهر المسمى حسب قدمناه قوله فان لكل واحدة منهما الصدا اشارة الى ما ذكره من هذا الصدا مسمى بجمع العهد المسمى  
 المثل من ذكره وما لا يدل على ايجاب العدة على كل واحدة منهما وهما الصدا اشارة الى ما ذكره من هذا الصدا مسمى بجمع العهد المسمى  
 الاول كيف سماه اولا وليس هنا ثابراً وقوله فان ماتا قبل انقضائها العدة فليرجع الزوجان بنصف الصدا وهو انما يكون مع الطلاق  
 وقوله فان ماتت الرجلان وهما في العدة فانما يرثانها ولها المهر المسمى بجمع قدمناه قوله فان لكل واحدة منهما الصدا اشارة الى ما ذكره من هذا الصدا مسمى بجمع العهد المسمى  
 في العدة اولى تكونا وقوله ولها المهر دل على انها لم تقبضاه فيصير قوله وليرجع الزوجان بنصف الصدا اشارة الى ما اعطاهما بمقتضى  
 من فزجها **الجواب** كما يلزم الشئح من هذا الاسئلة فان الذي ذكره صورة مسألة سالها بعض اصحاب ابي عبد الله ع فوقع الجواب  
 بوجوبه ونقلنا الشئح على صورته وخرجه في الرواية ثم الجواب عن كل صورة من صور السؤال في هذه الرواية الكلية في استلزامه جنس  
 صالح عن بعض اصحاب ابي عبد الله ع في اختين اهديتا الى اخوين في ليلة فادخلت لهما هذا وامرأة هذا على هذا قال لكل منهما  
 الصدا واغشيان وان كان ولهما عقد ذلك امره الصدا ولا يفرق احد منهما امرته حتى ينقض عهده ثم يصير كل واحدة الى زوجها بالنكاح  
 الاول قبل ان ماتا قبل انقضائها العدة قال يرجع الزوجان بنصف الصدا على ورثتهما وورثتهما الرجلان فان ماتت الرجلان وهما في  
 قال يرثانها ولها نصف المهر المسمى وعليهما العدة بعد ما تقر غما من بعد الاول وهذا الرواية وبوجوبها اورده الشئح قوله لكل واحدة منهما الصدا  
 فان اراد الحين الذي يجمع منه ارادة من مثل فينزل عليه لانزلة وجوبه بالغشيان وهو الذي يجب بالوطئ والمسمى عندنا بجمع ما العدة  
 فلا نزاع وطوعاً وشبهة ووطئاً بشبهة يجب عدة الطلاق في النكاح الاستبراء وهو اجماع وانما قال بالعدا الاول ليعلم انهما لا يفتقر الى عقد  
 الاخر بل العقد الذي وقع كاف وقد يتبع الكلام بمثل ذلك وقوله فان ماتا فليرجع الزوجان بنصف الصدا يرثها الصدا المدفوع  
 من كل واحد منهما والصدا الذي وقع عليه العقدان كان دفع اذ لم يكن لهما ولد وقوله فان مات الرجلان وهما في العدة فانما يتبع في ذلك  
 لفظ الرواية وهو على وقفاً تراخ السائل فلا يقول سال الكذا وكان السائل ثلثان ليعلم ان العقدان بعد غير الزوج اثر في منع الارث او جوي  
 ذلك فاذا اراد المرء اللبس عنه وقوله ولها المهر اشارة الى الذي تضمنه العقد عناه لانه لا ينصف بالموت وانما تكلفنا هذا التاويل

هو العمل الذي اخذناه بالوطئ والعدا الذي وقع عليه العقدان لم يرجع الزوجان بنصف الصدا



من کتاب التہذیب

لان الزاوية جزء واحد صغير فلا ينعقد ان يكون جزء ما من بعضها الكلا لانه اذا ترك على هذا الناو وبل عضدها الاصل وامكن العقد  
 بما فوق له ومن ثم انام الرجل بينة انه تزوج امرأة وعقد عليها انعقادا صحيحا واقامت ختمها على هذا الرجل البينة بان عقد عليها فان البينة  
 بينة الرجل ولا يلتفت الى بينة المرأة اللهم لان قيم البينة بان عقد عليها ما قبل عقد على اخنها فاذا كان لا مركب فبنت بكنها وبطلت  
 بينة الرجل كل واحد منهما مدع فلم رجح بينة الرجل ولم لا يعتبر في ذلك ما يعتبر في تعاقب البينات **الجواب** انما يقضي بينة الرجل لا  
 كل واحد من الزوجين والزوج مدع ما يبطل دعوى الآخر ولا يمكن القضاء بها لتحقيق التعارض والزوج له بدعي وجزء مقرف له بالزوجية  
 فيحقق له ببينة لان معناه تزوجا وهو ثبتا الاخرى بكنهاه فجزءه مجزئ ما لو ادعت كل واحدة منهما تزوجا واقامت بينة فصد  
 هو واحدة فانه يكون التزويج لها بينهما والاخرى بالشيخ رة اعتمد ذلك على رواية سليمان داود والمنفرد عن عيسى بن يونس عن الاوزاعي  
 عن الزهري عن علي بن الحسين عن رجل ادعى على امرأة ان تزوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك واقامت اخذ هذه المرأة على هذا  
 الرجل البينة انما تزوجها بولي وشهود ولم يوقتوا ان البينة بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه  
 وتريد اخنها فاستاكح فلا تصد ولا تقبل بينهما الا الوقت قبل وقتها او دخولها ورؤيتها وهذه الرواية ايضا الصغار عن علي بن محمد  
 عن القاسم بن محمد بن سليمان بن داود عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبد الله بن وهبان الروابيان الاصل بينهما سليمان بن  
 داود وهو ضعيف قال البخاري سليمان بن داود لم يقر به ليس بالمحقق عندنا غير انه روى عن جماعة من اصحابنا وعيسى بن يونس مجمل ولا وز  
 والزهري غامبان والقاسم بن محمد واقفه فاثبتان ساقطان والاعتماد على ما ذكرناه فوق له فان عقد عليها متعذر ولم يذكر الاجل كان التزويج  
 دائما ولزم ما يلزم في نكاح الغبطة نكاح المتعة هو المنقطع ونكاح الدوام غير منقطع كيف يكون قصدا للقائد والمعقود عليها  
 الانقطاع ويقع دائما **الجواب** الوجه في ذلك ان الاجابة القبول في عقد النكاح سبب للاعتماد ولا تؤثر فيه الشرط ولا المقام  
 المتضمن اذا كانت فاسدة وقد اجتمعنا على انه لو تزوج بشرط شرط او طائلا طلحا مع النكاح وبطلت الشرط وذلك يدل على ان العقد  
 في العقد فاذا تجرد الاجابة القبول عن الاصل صار دائما وان قصدا لمنقطع لان العقد لا اثر له مع وقوع الاجابة القبول الصحيح  
 وبؤيد ذلك انقل الصريح من طرق عدة عن المصادق عن منها رواية امان بن تغلب قد سأل عن المتعة فقال ان استحي ان اذكر شرط  
 الايام فقال ذلك اخر عليك انك اذا لم تشرط كان تزويج مقام بلزك النقطة في العدة وكانت وارثا وقال بعض المناخين لا يصح  
 العقد لانهم بلغوا المتعة وليس بشيء فان الشرع يحل المتعة باسماء مشركين لعقد المتقطع وغيره ولان لفظ المتعة لوم بعد ملك المبيع  
 دائما لما افاده منقطعاً فوق له انما ما عدا هذه بين الشرطين بنسخته كره دون ان يكون ذلك من الشرط الواجب منها ان يترك الشر  
 معا كيف دخل الشرطين في اقسام الشرط المستحبة مع ان المستحب فارق الواجب فكيف ينص في الشيء لو احل ان يكون زواجا مندوبا  
**الجواب** قد عرفنا ان الواو يقضي الجمع فنقول منها ان يذكر الشرطين معا ويدكر ان لا تنفصلها ولا يبرأ من مجزئ قوله ان يجمع بين  
 الشرطين وذكر الانفصال لا يبرأ من كونها مستحبة هو الجمع بين الشرطين الواجبين وغيرهما من استحباب الانفصال الشرطين فان الجمع بين  
 الشيء وغيره مغاير لغير الشيء هو له اذا اراد المنع فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة معتقدة للحق هذا تكرير لان المؤمنة هي المعتقدة  
 الحق **الجواب** قد برأ بالايان صلاح الاعمال فيكون الاعتناء بالحق غير ويمكن ان يبرأ بذلك التاكيد كما اكد في قوله من حيث خرجت  
 قول وجهك سطر السجدة الحام قول واقل ما يجزئ من المهر مثال من سكر او كف من طعام هل يحتاج الى وزن لا **الجواب** لا يحتاج  
 الى وزن وبكفا ما شهد له وان قبل هو مجزئ قلنا المجزئ قد رده لا يبرأ وذلك لا يقدح في جعله من القول من المهر ما رضى عليه  
 الزوجان **قوله** وان كانت الفاء بلغت حد البلوغ وهو شبع سنين الى عشرة جاز لللعقد عليها من غير ان ايها قوله بالفاء بلغت حد  
 البلوغ انها صفتان او قسم واحد وقوله وهو شبع سنين العشر الفاء في هذه الغاية فاما ان يكون الشبع هي اول البلوغ والعشر  
 واما كان ام سبق لذكر الاخر فابدا **الجواب** الصبي قد يبلغ بالسنة قد يبلغ بغيره كالاحلام والحض فقول ان كانت بالفاء اعم من  
 البلوغ بالسنة ثم يعتبر بالحد الذي هو انما يبرأ وهو السن واما قوله تسع الى عشر فقد روى في بعض الاخبار تسع وفي بعضها عشر فارد  
 الجمع بين الروي هو ليس اذا كانت الامة لامرأة جاز الاتع بها من غير ان يبرأ منها كيف يجوز ذلك وهو تصرف في مال الغير بغير اذنه ثم  
 على قول من يبرأ من ذلك الاجر يسلم الى الجارية لم الى المال الكرام تستحق المال كذا العشر ونصف العشر واذا اتت بولد على قول من يكون الجوز  
 الصبيح ان لا ذلك يجوز والشيخ عوف في جواره على رواية سيف عوف عن الصادق ثم نارة بغير واسطة ونارة بواسطة وقد ذكر المقتد  
 ان هذه شاذة لا عمل عليها وبالجمل في جبر واحد محض للعموم المقطوع به فيجوز ارحامها ويقدر العشرة فالمرء للموالة ويتقدر  
 البطلان مع الوطى يكون لموالاتها العشر ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا هذا اذا لم تجز فان اجازته فلها المهر ولو اتت

# كتاب النكاح

بولدكان حرام الاجازة ورقا لولم تجز مع العلم بالتحريم مع الشهرة حرا وبكها القبة **قول** وان كان قد سلك الشهر بعينه كما  
 له شهره الذي عينه فهل يجوز لها ان يعقد لنفسها غيره بعد عتده وقبل عتد شهر بمقدار اجل وعقد ام لا وما المانع من ذلك وان  
 جاز فاجبه الجواب لا يجوز ذلك لانها مع العقد ذات بعمل ما اؤتمن بهن لا حد عليها اعتد جاز ان يعقد عليها شهر متصلا بالعقد  
 ومناخر اخر ان اعتدا اذا كان معها وفي كلام الفتاوى ما يدل على انه اذا اطلق الشهر ولم يعينه يكون العقد باطلا وهو هوهم والصور  
 جوازها ومنه اطلاق لم يعين الشهر صحيح ويكون متصلا بالعقد كاجازة المطلقة والشيخ <sup>روى</sup> استدله في المذهب برواية بكاء عن ابي  
 عبد الله في رجل يلقى المرأة زوجتي نفسك شهر لا يسمي شهر بعينه ثم يلقاها بعد سنين فقال الشهر ان كان سماء وان لم  
 يكن سماء فلا سبيل عليها فقوله فلا سبيل عليها لا يدل على بطلان العقد بل معناه ان له الاطلاق يتناول الشهر الذي يلحق العقد وبعد  
 انقضاء السنين يكون قد انقضت ذلك الشهر فلم يدام يكن له عليها سبيل ثم ان لم يكن هذا النكاح باطلا معلوما فانتهى فلا يبقى للشيخ  
 حجة **قول** وعده المتعنة ان انقضت اجلها او وهبها زوجها اياها حضا او خست واربعين يوما كيف قال حضا وقال بعد ذلك  
 باب بعد والمتعنه بها اذا انقضت اجلها فقد تم اقران ولا يجوز ان يرد بها الحضين لانه قال في باب بعد الاقران الاطهار  
**الجواب** الذي استقر المذهب عليه ان الاطهار وان عدة المتعنة لا جعل عدة الاثمة وان عدة الاثمة في الظاهر  
 قرآن والاقران هي الاطهار وقوله حضا معنا انها لا يخرج من العدة حتى تدخل في الحضة الثانية فكانها معتبرة في العدة وبذلك على  
 هذا الثاويل ما ذكره وفي الاستبصار فانه روي عن محمد بن فضل عن ابي الحسن قال خلق الله طلاقا وعتدا وعتدا  
 حضا قال للرد بلاذ دخل في الحضة الثانية فيكون قد بان **قول** كل شرط بشرطه الرجل على المرأة انما يكون له ناسر بعد كره العقد  
 فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط وذكر بعدها العقد كانت الشرط التي قدم ذكرها باطلة لانها شرط وان كرها  
 بعد العقد ثبت على ما شرط ما الفرق بين قبل العقد وبعد لان بعد العقد لكل منهما ان لا يقبلها ولكن لو قال في العقد بعد  
 وقبل لقول كان حسنا **الجواب** في هذا الموضع يسمي عن ابي جعفر سمعته يقول في الرجل يتزوج المتعة انما يتوارثان اذ لم  
 بشرط وانما الشرط بعد النكاح والذي يقرب ان مراده بعد النكاح اي بعد الايجاب بل يقول ان الشرط انما بشرطه من  
 العقد فلا يلزم والمناخره واقعة بعد لزوم فلا يلحق ويؤيد ما ذكرناه روافد بكير بن اعين قال لا ابو عبد الله اذا اشترط  
 المرأة شروطا فوضعت بها واجبت التزويج فارود عليها شرطك لا قل فان جاز تها جاز وان لم تجز لم يجز عليها ما كان من الشرط  
 قبل النكاح فقوله فاذا رضى واشجبت فارود عليها شرطك يعني بعد الايجاب يدل على ذلك قوله فان اجاز تها جاز يعني قبل  
**قول** وليس ينكح المتعة توارث شرط نفق المهر او بشرط المهر لان بشرط بينهما التوارث فان شرط ذلك ثبت بينهما التوارث  
 لا يحتاج نفق التوارث وانما لا يحتاج نفق المهر **الجواب** في هذا الموضع الى ان المتعة ثبت فيها التوارث وبسقطها بشرط السقوط  
 الشيخ يقول لا تثبت التوارث الا مع اشتراطها وعليه لا نكح **قول** علم المتك ان ثبت الاصول نحو قول الطوسي بشرطه فان شرط بينهما  
 التوارث هل ثبت ما اذا ما دام او ما اذا منعتا او شرطا او بشرط **الجواب** ثبت التوارث مع الشرط ما اذا منعتا بالمتعة فان  
 المدة انقطعت التوارث وان ما اذا منعتا في العدة لانها باين **قول** لم يوق عقد عليها شهر ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها شهر  
 طابها بعين ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل وان كان قد سمي الشهر بعينه كان الشهر الذي عينه فلو عقد عليها مثلاً في  
 رمضان عن شهر ذي القعدة هل كان ذلك صحيحاً **الجواب** يصح ذلك على قول هذا القول وهو رواية بكاء عن ابي عبد الله في الرجل  
 يلقى المرأة فيقول زوجتي نفسك شهر لا يسمي شهر بعينه ثم يلقاها بعد سنين فقال الشهر وان كان سماء وان لم يكن سماء فلا سبيل  
 عليها **قول** لم ياب لسر كرمك لا يمان هل هذا مترافان او متباينان وهل بينهما عموم وخصوص **الجواب** السر جمع سرته وهي  
 اخ من الملوكة لانها مأخوذة من السر الذي هو النكاح او من السر المضاف للعلن وليس كل مملوكة سرته وان كان هذا الباب يشتمل  
 بعض احكام السر واحكام من احكام المملوكات المزوجات والمحلات افتقر الى ذكر اللفظين فقوله يستباح وطوء الانا بثلث اشياء  
 احدها العقد عليهن وهذا ليس من باوطى ملك لا يمان فكيف ذكره هنا **الجواب** اورد الشيخ ان يبين ما يستباح به وطوء الاماء مطلقا  
 سواء كان لوطى المولى او غيره ولا يمان مع ارادة ذلك بفقته الى هذه الامتياز **قول** لم يمتعه امرأته جاز له وطؤها الا  
 بعد ضمنها الحمل او بمضى عليها اربعة اشهر وعشرة ايام لم يجر ذلك عليه **الجواب** القول جامع من ذلك على النقل المستفيض عن اهل  
 البيت عليهم السلام روي ذلك عن ابي جعفر ع وامتنع عمار عن ابي عبد الله ع ما اباخرة ذلك بعد مضي اربعة اشهر وعشر  
 ايام فبرأه فاعنه بن موسى الخافس ابي الحسن ع قلت ان كانت حاملا فما لي منها قال لك منها ما دون الفرج حتى يبلغ حملها اربعة اشهر

الشرط

قوله

مِنْ كِتَابِ التَّهَانِي

وعشرة ايام فلا بأس بنكاحها في الفرج وقال في الخلاف هو مكره واستدل بالاجماع وبان الاصل الاباحة وعدم المنع وهذا عند حسن قولنا اذا كان للرجل جانبته واراد ان يعقها ويجعل عتقها امرها اجاز له ذلك لان من اراده ينبغي ان يقدم لفظ العقد على لفظ العتق بان يقول تزوجتك جعلت مهرك عتقك فضع العتق وكنت خجرة بين الرضا بالعقد الانشاع من قوله فان طلق الى جعل عتقها مهرها قبل الدخول بها رجع نصفها بقا واستسببت في ذلك النصف فان لم تنزع فيه كان لمرها يوم ولها من نفسها يوم في الحدة وان كان لها ولدها مال الزم ان يؤدى عنها النصف الباقي ويغتنق الجميع وان جعل عتقها صداقتها لم يكن ادعتها ثم مات كان له مال يحيط بمهر رقبته ادى عنه وكان العتق والنكاح باصحين وان لم يترك غيرها كان العتق والعقد فاسدين وترجع المهر الى مولاها الاول وان كانت عتقت مهره كان حكم ولدها حكمها في كونها كافية يجوز ان يتزوج جارية به وكيف تحقق الاجاب في قبول وهي مملوكة ثم المهر يجب ان يكون محققا قبل العقد واذ قدم التزوج لم يكن محققا ثم يلوح منه دور وهو انه لا يتحقق العقد الا بالامر الذي هو العتق والعقد لا يتحقق الا بعد العقد وقوله في المثال تزوجتك وجعلت مهرك عتقك في العتق لم يوقعه وقد قدم انه ينبغي ان يقدم لفظ التزوج على لفظ العتق والعقد لم يوقعه وكان ينبغي ان يقول تزوجتك واقتنك وجعلت مهرك عتقك وقوله فان طلق الى جعل عتقها مهرها قبل الدخول بها رجع نصفها بقا وكيف هذا وبالعقد ملك نفسها والمكر لا يعود وقا ولو قال رجع نصف بانيتها كان حسنا وقوله وان كان لها ولد الزم ان يؤدى عنها النصف من ان يوجب قوله وان لم يترك المولى الا غيرها كان العتق والعقد فاسدين بقا حال العتق وخالا العقد اما ان يكونا باصحين او محضين وكيف كان لا يؤثر الاعساب بعد ذلك فيه والولد اما انعقد حرا واما لا واهما كان يلزم الابتعاد عن صفته الجواب في كيف يجوز ان يتزوج امته قلنا اذا كان العتق يحصل مع العقد لم يمنع منه وما يمنع لو كانت الرقبة باقية وبثوب ذلك النفل المستفيض عن اهل البيت عليهم السلام من ذلك رواية عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يهدى بعتق لانه يتزوجها ويجعل عتقها مهرها او يمتها ثم يتزوجها قال يجعل عتقها صداقتها ان شاء الله شاء اعتقها ثم اصدتها ولا يجوز نكاحها اذا اعتقها الا بمره من علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر قال سالت عن رجل قال لا متهر وجعلت مهرك عتقك فقال عتقت وهي باختيار ان شاءت تزوجته وان شاءت فلا تزوجه فليعلم اشياء وان قال قد تزوجتك وجعلت مهرك عتقك فان النكاح واقع فان قبل كيف يتصور العقد وهي مملوكة قلنا للمولى ايقاع العقد على مملوكة لغيره لعدم ملك ذلك الغير واذا كان مع استقراره وبصيرته امكن ايقاع العقد لعدم استقرار الرقبة معه ولو سلمنا ان الاصل بنا فيه لا يمكن المصير اليه وان كان على خلاف الاصل فالبقية للمقول لقوله يلوح منه دور قلنا للدور غير ثابت لان العقد على الاثر جائز وهي تصلح ان يكون مهرها فجاز ان يكون مهرها نفسها ولهم هنا بسننهم العقد لان المقدم يقف عليه وان كان لا ينفك منه قوله العتق لم يقع على ما صورته الشيخ قلنا العتق يقع بقوله وجعلت عتقك مكر كما لو قال لا جنبته تزوجتك وجعلت مهرك هذا الثوب فانها تملكها بالقبول وكذا اذا جعل العتق مهرها فانها تملك نفسها ولا يحتاج الى النطق بالعتق قبل يجوز تقديم لفظ العتق على التزوج ولا يكون خجرة وهو مذاهب الشيخ وفي الخلاف فانه قال اذا قال لا متهر عتقك على ان تزوج بك وطقتك صداك فانه يقع العتق ويثبت التزوج معا وان انبغى صفته وجعل عتقها صداقتها ويمكن ان يستدل ايضا بما رواه احمد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع ايما رجل شاء ان يعتق جارية به ويجعل صداقتها عتقها فله ومثله وعبد رازدة عن ابي عبد الله ع قال قلت لرجل قال لجارية عتقتك جعلت عتقك مهرك فقال جارية عن خاتمة عن ابي عبد الله عن ابيه ان عليا ع كان يقول ان شاء الرجل اعتق اولده وجعل مهرها عتقها لكن ما ذكره الشيخ اولى لانه رجوع لا ما دلل عليه في التفصيل وغاية ما تدل عليه هذه الروايات الاخر الجواز وليس البحث فيه بل في التزم قوله فان طلقها رجع نصفها رقا متهر بقوله على ما منها روايته بن ابي حنيفة عن رجل عن ابي بصير ورواية عباد بن كثير البصري في معناها روايته يعقوب بن يونس عن ابي عبد الله وهذه الروايات ضعيفة فان يونس بن يعقوب كان مقلدا ومثل ان رجلا لم يثبت روايته بن ابي حنيفة عن ابي عبد الله وعبد رازدة والاولى ان يوقى شئ في نصف بقية لان نصفها بغيره بغيره في المهر المعين ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قلت له رجل عتق مملوكة وجعل عتقها صداقتها ثم طلقها قال مضى عتقها وبر على السيد نصف بقية استعي فيه ولا حد عليها واما الزم ولدها فليس يجب بل ان تبرع كاف حسنا وعليه ذلك رواية يونس بن يعقوب والاصل في هذا ذلك ايضا وقوله وان لم يترك غيرها كان العتق والنكاح فاسدين فاما عول فبغيره رواية هشام بن سالم عن ابي بصير قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل باع من رجل جارية بكرة الى سنن ثم اشتقها من العتق وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشرا فقال ان كان له مال او عتق يحيط بقضاها عليه رقبته كان عتقها ونكاحها جائزا وان لم يكن قال يحيط بقضاها عليه من الدين في رقبته كان عتقها ونكاحها باطلا لانه اعتقها لانه لا يملك فان عتقت

فان يدرك العقل على  
لفظ التام يوجب بان يفتقر  
اقتضاك ونزوحك  
ومعك هو العقل

# كتاب النكاح

فأندى في بطنها مع كبدتها ومع تسليم هذا النفل لا يبقى إلا جرد شتر بمجرى استثناء هذا الحكم من جميع الأصول انشائية لعلهم غير متفقين  
 لكن عندى أن هذا جنس واحد لم ينعقد قبل فالرجوع إلى الأصل أولى وهو بقاؤه في ذمة المولى وامضاء العتق والحكم بحرية  
 الولد قول من إذا اذن الرجل لعبد في التزويج فترجى ثم ابق لم يكن ملكاً مولاة نفقة وقد بان من الزوج سقوط النفقة من ابن وابنة  
 بينهما من الجوار وبما يكون الشيخ رة قد اعتمد على ما رواه غار السابك عن أبي عبد الله ع قال سألته عن رجل اذن لعبد تزويج  
 امرأة ثم ابق قال ليس على مولاة نفقة وقد بان من غار السابك عن أبي عبد الله ع قال سألته عن رجل اذن لعبد تزويج  
 ابنة مولاة قال إن كانت قد انفقت عدها من تزويج غيره فلا سبيل له عليها وإن لم يتزوج ولم تنقض العدة في إسرته على النكاح الأول  
 وعاد فطلى وأنا اوقف فيما ينفرد به خصوصاً إذا اورد من أبا الأصل يكن الشيخ يقول على روايته لما ثبت عند من نفقة قول من إذا  
 اشترى الرجل جارية ومضى عليه سنة شهر ثم تحضر فيها ولم يكن حاملاً كان له ردّها لأنه عيب وجب له إعادتها لم ينعقد ذلك بكونه كان  
 عند البائع الجواب الشيخ رة بما يكون يتبع في ذلك لفظ الرواية التي رواها الحسن بن محبوب عن مالك عطاء بن داود بن فرقة قال سألت  
 أبا عبد الله ع عن رجل اشترى جارية مدد مائة فلم تحضر عنده حتى مضى سنة شهر وليس لها حمل قال إن كان مثلها تحضر لم يكن ذلك  
 من كبر في نكاحها بغيره من قول مع هذا فالواجب تقيده ذلك بكونه عند البائع ولعله قد اقتنع في اشتراط ذلك بما هو مستلزم  
 أن العتق المجردة في هذا المشترط لا يوجب الرد إلا عيوباً سنة قول من إذا تزوج الرجل مولاة امرأة حق كان المهر لا رما في ذمة  
 باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر لم أجرى البيع بحرية الطلاق الجواب وهذا الحسن بن محبوب عن علي بن زياد عن حمزة عن  
 أبي الحسن ع في رجل تزوج مولاة امرأة مائة درهم ثم باعها قبل أن يدخل عليها قال يعطها سبعمائة من يديه نصف ما فرض لها  
 هو بمنزلة ذمة بنت ستمائة مائة مائة مائة وعلى ابن أبي حمزة وأقول لا اعتمد على روايته ولم يثبت أن بيع العبد طلاق ولا أن المشتري يثبت  
 المهر في منعه عتقاً والأصل أن المهر ثابت في ذمة المولى الأول وقبل يتقاع بركة العبد وبيع فيه والأول أشبه بالذهب قول  
 وإن عاق عتقها بوجوه زوجها ثم مات الزوج لم يكن لها مهر ولا كان عليها عدة المتوفى عنها زوجها العتق بشرط لا يجوز والتدبير  
 إنما يكون بعد موت السيد الجواب قول المتقابلة لا يجوز قلنا إذا كان العتق معلقاً على الشرط لا مشروطاً مع العتق المخير وقوله  
 التدبير لا يكون إلا بعد موت السيد مشق لم يعلم إلا من وهم بعض المتأخرين أما ما سألنا عن نفق لهم على بعض الفرق والأحاد  
 صريحه يجوز والنظر في بؤنه وكذا كل دليل على جواز التدبير اختصاصاً ذلك بوجوب السيد من ذلك الإطلاق وبؤنه ما ذكرنا  
 ما رواه محمد بن حكيم قال سألت أبا الحسن موسى بن جعفر ع عن رجل تزوج أمته من رجل آخر فقال لها إذا مات الزوج فهو حر فمات الزوج  
 فقال إذا مات الزوج فهو حر وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولا مهر لها من ذلك ما صار حر بعد موت الزوج قول من  
 اعتق الرجل ولداً فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلاً ذمياً ورقت منه ولا إذا كان ولداً من الذي قال الذي لعتقها قال  
 لم يكن لها كفارة ولا ولادة وبغير علمها الإسلام فإن رجعت ولا وجب عليها ما يجب على المراجعة عن الإسلام الجواب هذه  
 روايته بخلاف غيره في جعفر ع قصه في ولادة كانت مصرية فأسلمت عند رجل فولدت لسيدها غلاماً فأصابها عتاق  
 فكفها رجلاً مملوكاً وتضرعت ثم ولدت ولد بن وملك باخر فقتل ابن بغير علمها الإسلام فابت فقالت ما مولدت من ولد فانه  
 لا بن مولاها الأول واجبها حتى تضع ما في بطنها فإذا ولدت فاذا لم ينفق هذه ورود في كتب الحسن بن فضال وهو فطحي  
 محمد بن قيس يحتل أن يكونوا بأحد الأسك وقال النجاشي في كتاب الرجال هو ضعيف وإذا احتك ذلك لم يكن حجة وهي منافية للأصل  
 من وجوه ثلثة أحدها استرقاق الأولاد وقد انعقدوا أحراراً والثاني قتلها والمرأة لا تقتل بالارتداد والثالث تمتك الأولاد  
 الأولاد مولاها الأول ومع منافاتها الأصل لا يعمل بها وما قبل ارتدادها دليل على أنها إسلامها ولا يصح عتق من ليس بمسلم  
 فتعاد إلى الرق هي ولا ردها فنقول هذا ضعيفاً لا يحقق المعنى يصح أن يكفر ويحقق ذلك في الأصول مع أن النجاشي يقولون أن  
 المسلم إذا ظهر ثم ارتد واسلم لم يعد لها رتلا على رأي شاذ من الجمهور وذلك بديل على أن الولوع الإسلام يتعلق به بأقواله كلمة  
 الإسلام قول من إذا أعتق الرجل جارية أو امرأة لا جنسها أو زوجها حل له منها ما أحل له ما كتمها أن أحل له وطأها حل له كل  
 شيء منها وإن أحل له ما دون أو طأها قبله إلا ما جعله منه في حل أن أحل له خدمتها لم يكن له شيء المحذرة شيء وإن أحل له مباشرتها  
 أو تعيلها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها حل راو رة يقول أن أحل له وطأها حل له كل شيء منها المحذرة وغيرها ومعدلات الوطأ  
 مثل التعيل وأشباهه الجواب ليس المحذرة هنا داخل وإنما أراد ضرب الاستمتاع والثلث حسب قول من وجعه جعله حل من  
 وطئها وأنت بولكان لمولاهما وحلها به من غيرها لم يكن له ما لا يفسد من ثمنه فان امتنع سبها لجارية بغير بيع الولد حل

فإن سبها مات



# منكبات النمايز

ذلك الجوار الولد المعتد حر وفي تقويمه على سبيل واثبات احصائها انه لا يلزم القترة وعلى الرواية الاولى ان يكون اطلاق الشراء مجازيا  
 شبه التقويم بالشراء وليس لمولى الامة في ذلك خيار بل يجرى على اخذ القترة فقول لم يكو للرجل ان يطأ جارية غيره بتخليها الا بعد  
 بشرط ان ولد حر فان صنع مولاها من ذلك كونه وطؤها ويجل له منها مقدار ما يجله ما لكونه يوما فوما وان شترها شترها فان لم  
 يكن معينا بوقت هل يكون التحليل صحيحا الجواب نعم يكون التحليل صحيحا لان بيعه بحره الا باخرة ولان الاحاديث دالة على جواز  
 التحليل بغيره اعني ذكر اشراط المدة وكلام علم الهند يقتضي اشراط المدة لان بيعه عقد متعنه منفعة في طرفي الاماء فقول لم يجل للرجل  
 ان يجعل عبده في حل من وطئ جاريته ما وجبه بحره الجواب التحليل نوع متليك ليس للعبدا اهلية الملك مستند لقول الرواية ومنها  
 تردد قول ومعتاقتها وكان قد وطئها جازله العقد عليها ووطئها ولم يكن عليها استبراء على حال وان اذ اخرج العقد عليها  
 لم يجر له ذلك الا بعد خروجها من عتقها وهي ثلثة اشهر كيف قاله الا بعد خروجها من عتقها ومن ابن عليهما في هذه المسئلة عتق  
 الجواب مستند ما رآه من ابيه جعفر في الامة اذ انفسها سبها ثم اعقبتها فان عتقها ثلث حضن فان مات عنها فاربع  
 اشهر وعشرة ايام ومبارواه المحل عن ابي عبد الله مقلت لرجل عتق امرأة لم يبعها فقال لا يصلح لها ان تنكح حتى تنقضي ثلثة اشهر  
 توفي عنها مولاها فاعتقها اربعة اشهر وعشر فقول لم يجل للرجل ان يزوج الرجل امرأته من غيره وسمى لها مهرا لمعينا وقدم الرجل من جملته مهر  
 شيئا معينا ثم باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة بيباق المهر ولا من بشرطها الا ان يرضى بالعقد كيف هذا وبالعقد قد ثبت المهر في مته  
 ولا يزل الا بامره ولا امر بوجوب الجوار استند الشيخ في الرواية الحسن بن محبوب عن سعد بن مسلم عن ابي بصير عن ابي جهم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 على اربعة اشهر درهم فجل له ما شئنا واخر ما شئنا ودخل بها الزوج ثم باعها سبدها من رجل لم يكون الماشان المؤخرة فقال ان لم  
 اوفاها بقتة الماشان حتى باعها فلا شئ له ولا غيره وما قولك ان يرضى بالعقد فليس في الرواية لكن الشيخ ذكره تمة وهي حسنة لان الاجازة  
 كالعقد ومقتضى الدليل ان يكون المهر لما لك النبايع ان باع بعد الدخول بها وان كان قبله سقط المهر ان لم يجز الشراء فقول لم يجل  
 يجوز للوالدين ان ياكلوا من العقيقة لبقته هل هذا حرام وام حرم ومن من كلامه بالكرهية ولم ذكره بلفظ لا يجوز الجوار لفظ الرواية و  
 الفتح فلم يذاكره الشيخ وذكر ابو جعفر عن ابي عبد الله قال لا ياكل هو ولا احد من عتقائه من العقيقة وقال ياكل من العقيقة كل احد  
 الا الام وهذا مني صحيح لكن ان كان العمل على انه ليس محرما ما نزل لفظ الخبر على الكراهية فقول لم يجل وحيث ان لا يجوز تركه حال فعله  
 اذ تركه يكون حاملا لاجناسه وكل ما يحتاج الى الطهارة هل يكون منه باطلا ام لا وهل يكون فاسقا في تركه الختان الجواب اما كونه  
 حاملا لاجناسه فلا لان المنة لا يصد على ما قبل الحيا والعتقة ولا يشترط زوال ذلك فيما بشرطه فانه الطهارة اصلا لكن طوائف لا يبيع عملا  
 بالنقض الصريح عن اهل البيت عليهم السلام واما وجوب الختان في طهر الرجل ففق عليه عندنا واذ بلغ ولم يحن وجب يحن  
 واذ لم يفعل مع العترة كان فاسقا لا كونه حاملا لاجناسه بل يستلزامه عن صاحبنا لشرع فقول لم يجل وان كان له ام ولد او كانت  
 اولدت من الزنا واحتاج الى لبنها فليجعلها في حل من فعلها بطيب لبنها اذا كانت هي الزانية فيجعلها في حل من فعلها فله يقر في  
 طبيب اللبن اما اذا كان ابواها الزانين كيف يجعلها في حل الجواب نعم في بعض النسخ وكانت ولدت من الزنا بغير الف فله هذا  
 لا ينبغي اشكال وبقدر ان يكون الالف ثانيا محتمل ان يكون اخص في قوله فليجعلها غائبا الى الزانية ويجوز انصارها وان لم يجر لها  
 ذكر لانه الكلام عليها وهو قول فليجعلها في حل من فعلها والى زنا ابوها لم يفعل ما يجله ما منه فيكون مصرفا الى من فعله  
 ما يحتاج الى تحليها منه وقدر الزينة في الجامع عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله قال سالت عن غلام لي وشب على جارية لي  
 فاجلها فولدت واحتجنا الى لبنها فاذا احللتها ما صنعنا بطيب لبنها قال نعم فقول لم يجل وحيث ان لا يجوز ولد باجره خصوص  
 ورضيت الام بذلك كانت هي ولي من غيرها فان كان للاب من بضع الولد بغير اجرة هل له اخذه من الام وان لا يعطها اجرة الجوار  
 ان رخصت الام باخذه بغير اجرة فقول لم يجل فان كان الاب مملوكا والام حرة كانت هي الحق بولدها من الاب ان تزوجت الى ان يفتق الا  
 فاذا عتق كان احق بغيره منها قبل بالعكس اذا كانت الام مملوكة والاب حرا يكون هذا الحكم الجواب نعم يكون الحكم بان يكون الاب  
 احق بغيره من المملوكة وان كانت زوجة هي لفرغ باب الخاق الاولاد فان جاءت برة لا فل من ستره جاسلها جازله فغيره  
 عن نفسه كذلك ان جاءت بالولادة اكثر من ستره اشهر كان له بغيره لا انه مته ففاه ورافته المرأة الى الحاكم كان عليه ملاعنها فوله  
 جازله بغيره يوم انه يجوز لان لا ينفقه وقوله لا انه مته فرافته المرأة الى الحاكم كان عليه ملاعنها كيف يجوز هذا الملاعنة وهي ما  
 يكون في الشئ المشبه اذا كان الولد لا فل من ستره اشهر ولا اكثر من ستره اشهر وقد انتفت الملاعنة الجوار ومعها الجوار هذا  
 الحكم في الظاهر والنوع العمل به بقوله من غير احتياج الى اللعان وقوله لا انه مته ففاه ورافته كان عليه ملاعنها على ما اذا

باب العقيقة

والا كان له تسليم  
 بغيره بغير اجرة

# کتاب اختلاف

[illegible]

# من كتاب النهاية

يقول

وكان لا يكون طلاقا الا بالشق فقبل له فان طلقها ولم يشهد ثم شهد بعد ذلك بانهم تمتعت قال من اليوم الذي شهد فيه الى  
الطلاق وهذه رسالة لا تنهض كونهما حجة لكن الوعاين في وقت طلق ولم يشهد ثم طلق واستد كان الطلاق واقعا في الوقت الذي  
استد فيه فاما ان يجعل الاشهاد في وقت ولا طلاقا فلا فوق له فان قبل للرجل هل طلق فلا يشترط ان كان الطلاق واقعا هل يكون  
واقعا بقوله نعم ام بقوله لا فان كان بالاول فقد انزل لا يجب الا في اوقات طلاق وان كان بالثاني وجب بذكره الجواب  
هذه رواية رواها السكوني عن جعفر عن ابي بصير عن علي في الرجل يقول له اطلقنا امرأتك فيقول نعم قال تطلقها في السكوني عما في  
اعمالنا ينفر من ركن يركن يمكن ان يعضد بان نعم يقتضي عادة السؤال فكان نعم طلقنا امرأتك ويكون ذلك اقرا لانشاء وقال في  
بعض الطلاق فان كان صادقا فانه باطنا وظاهرا واما في الحكم وهذا دليل على ان الشيخ رحمه الله قرأ بالطلاق لا الشا  
وقوله في مطلقها معناه ان السبيل الجواب للحكم عليه بالطلاق اما لو عضد بذلك لانشاء لم يقع الطلاق لهذا للفظ المعبر  
ويروى عن ابي بصير في كتابه الجامع عن محمد بن سنان عن ابي جعفر عن رجل قال لا امرأتك حرام او يا بنو بئر وخيلته او بئر بئر فقال الشيخ  
يشق انما الطلاق ان يقول لها في قبل عذمتا قبل ان يجامعها انت طالق وليشهد على ذلك رجلين عدلين فقول له ان كتب بيد  
ان طلق امرأته وهو حاضر ليس بجائز بل يقع الطلاق وان كان غائبا وكتب بخطه ان فلانة طالق وقع الطلاق هل يقع الطلاق بمجرد  
الكاتب من غير نظن ام مع نطق فان كان الاول لم يقع خاضع كان او غائبا وان كان الثاني وقع غائبا وحاضرا الجواب الحاضر فلا  
ان الكاتب لا يؤثر في طلاقه الا مع تعدد النطق واما الغائب فعند الشيخ يقع طلاقه بالكاتب بيده والاشهاد مستند هذا الحكم ما رواه  
الحسن بن محبوب في حقه الثاني قال سالت ابا جعفر عن رجل قال للرجل اكتب يا فلان الى امرأتك بطلاقها او اكتب الى عتد بعتد يكون  
ذلك طلاقا او عتقا قال لا يكون طلاقا ولا عتقا حتى ينطق بلسانه او يظهر بيده وهو يهدد به الطلاق او العتق ويكون ذلك منه بالاشهاد  
والشهود ويكون غائبا عن اهله ويقوى ان لا يقع طلاق ما لم يلفظ به وان الكاتب اذ اوصاه بالامانة مع تعدد النطق كالاشارة والرواية  
المذكورة لا يبلغ ان يكون حجة وقال الشيخ رحمه الله في المبسوط اذ كتبه نوى ولم يتلفظ به لم يقع به شيئا اذ كان قادرا على التلفظ فان لم يكن قادرا  
وقع به واحدة اذا فوها الاكثر واذا كان مع الغيب فانه يقع بهذا من الرواية والحجة لنا ان الطلاق ازالة لصفة  
ثبتت شرعا فيكون انتفاؤها موقفا على دلالة ولا في الكتابات اللفظية لا في قولته والعمدة في النكاح فالكتاب لو لم يوقع به ذلك حاروه  
ذرية قال قلت لابي جعفر رجل كتب بطلاق امرأته وبعق غلامه ثم بدله فما قال ليس لك بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به لا يقال هذا  
مطلقه وتلك مفصلة فالترجيح للفصل لا نأول لو كانت الكتابة باليد طلاقا كانت في الحالتين السفر لا يفيد فاعقولا ولا تفصيل  
بما التزم مع سائر الدليلين في الظاهر والعقود وروايتنا بطلانها الاصل ويؤيد هذا النظر في استخرج الغل فليكون العمل بما اولى قولي  
ومما زاد على ذلك لو قبل فليعلم فان لم يمكنه فليشهد شاهد على غلهم هل زاد عن ذلك وكان قادرا على اعلانه ووقع الطلاق بعد الغل هل  
يصح ام لا فوق لم يصح ان لو قبل لا ينزل الا مع اعلانه الغل شوا كان متمكنا او لم يكن والاشهاد بمجرد من هذا الاعلام لا اثر له في بطلان  
الوكال وكل ما يفعله من طلاق وغيره فهو ماض على الموكل وما قلناه اخاره في الخلاف وعليه الروايات منها ورواية هشام بن سالم  
عن ابي عبد الله قال ان لو قبل اذ وكل وقام عن المجلس فلم يرد والوكال ثابتة حتى يبلغ الغل عن الوكال ليرتفع بلفظه ومساومة  
بالغل عن الوكال ويؤيد الرواية وجوب العمل بالاول والنواهي الشرعية حتى يعلم النسخ قولهم في كل رجلين على الطلاق لم يصح لاحد  
ان يطلق فان طلق لم يقع طلاقه الا برضا الاخر فاذا اجتمع عليه وقع الطلاق اعلان يكون في هذه النسخ كل واحد منهما بالطلاق واجتمعا  
او بطلاق احدهما ورضا الاخر والاول قد اطلعه والثاني مما لا يتحقق والثالث يقضي ان يكون الوكيل هو المطلق والراض ليس بكيلا اذ الوكيل  
على الطلاق من وقع منه لطلاق الجواب المراد من وكذا الرجلين اشراكهما في الوكال لنعلة الطلاق لا في النطق بلفظ الطلاق في انفسا  
على اخباره ووقع احدهما برضا الاخر صحيح وليس المراد ان يتلفظا جميعا به ولا ان ينفر احدهما باخباره فان اذ النطق منهما ليس بمقصود  
ولا مراد بل اراد تربية فيسقط اخبارها وقد تكرر هذه الرواية واثبت احدهما عن السكوني عن ابي عبد الله وعن الاخرى عن  
زناد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مسعود عن ابي عبد الله وعن السكوني عن ابي عبد الله وعن عبد الله بن عبد  
فلا عمل بالرواية الا ان الاصل يدل على مضموننا فلهذا علمه فوق له فاذا اراد الطلاق ينبغي ان يقول فلا تطلقوا وبيد المرأة بعد  
ان يكون قد سبق العلم بها من الشهود فان كان العلم بها من غير الطلاق ما الحكم فهو لو قال بيدي المرأة وبيد الشهود بها زوجة كان  
حسنا الجواب العقد ان الاشهاد عنها في الطلاق بحث بقوله انما هي في كنفه وذلك كنفه وكذا قصد الشيخ في قوله ما يتو  
مناب قوله انت طالق ما يسان كان فانه يحصل به العزة فان كان بمنزلة بئر وقال بلسان فنه ما فليجوز مناب انت طالق هل يكون طلاقا

عن محمد بن مسلم

في هذه الرواية ان كان قد شهد بان يكون قد سبق العلم بها من الشهود

# كتاب الطلاق

ام اردان ذلك من لا حسن الجوارح من حيث هو ان الشك في بلفظ الطلاق شرطي وقوعه لا يصح به بغير الامع عدم التمكن من التيقن قوله  
واذا اراد ان يطلق امرته وهي حية مستبين حملها فليطلقها الى وقت شاء فاذ طلقها واحدة كان امك برجعته المبيع ما في نفسها  
فاذا رجعها زاد طلاقها للسنة لم يجز له ذلك حتى يضع ما في بطنها لم لا يجوز ان يطلقها طلاق السنة الجوارح هذا اذا لم يجمع الشيخ بين  
الاخبار فان رد الكافي وابو بصير سمعوا الجعفي والحلي جميعا عن ابي عبد الله ع بطريق مختلف طلاق الحلي واحدة ورد استحق  
عمار وزيد بن عمار عن ابي عبد الله ع باللفاظ المختلفة ان الحلي يطلق الطلاق الذي لا يحمل له حتى تنكح زوجا غيره بطلاقها واحدا للعدة  
وبرجعها فاذ مسها ثم اراد طلاقها ثانيا بطلاقها ثم رجعها ومساها ثم طلقها الثالثة فالحل الاخبار والاول عطلاق  
السنة والثانية على طلاق العدة وهذا اذا لم يبعدها ولو جاز ان الطلاق للسنة والعدة لان الطلاق واحد وانما يصير للسنة ترك الرجعة  
تركها لمواقفة للعدة بالمواقفة بعد الرجعة ولا ريب ان طلقها بطلقة كان له مراجعتها ومواقفتها وله طلاقها من وقت المواقفة عما طلقها للعدة  
في الطلاق قبل العدة والله اعلم قوله في ذكر الشيخ طلاق السنة وطلاق العدة وفرق بينهما بان طلاق السنة لا يرجعها حتى يخرج من  
وطلاق العدة ان يرجعها في العدة وبطاهها ويلزم من هذا الا بغيره الا بعد خروج العدة وفرق اخوان طلاق العدة بغيره الى قوله  
بعد الرجعة من الطلاق الاول وكذا اذا اراد طلاقها ثانيا والاشكال ايضا حاصل وهو انه لا يفضل احدهما عن الاخر الا بعد  
العدة وقوله في بياضها فان لم يواقع وطولها يكون حكم هذا الطلاق مع التقيد على الوطى وهل يخرج عن كون طلاق العدة الجوارح  
تقسم طلاق العدة والسنة شيء ذكره علي بن ابي بصير المفضل الشيخ رحمه الله ونحن فلا نفرق في مقابلته طلاق السنة الاطلاق للعدة  
ويصح بطلاق السنة ما كان مازدا ونافيه شرعا والبدعة ما لم يكن مازدا ونافيه كطلاق الحاضر زوجها المدخول بها الحامل  
وكا لطلاق في طهر قد فرجها فيه وكا لطلاق ثلثا من غير مراجعتها فكلها لكن الاخبار اختلفت بين هذا الشيخ فتارة اشترط الوطى  
في الطلاق الثاني وتارة اذنت من غير ووطى فنزل الشيخ ما تضمنه الوطى على طلاق العدة وما تضمنه على طلاق السنة وهو اضطراب  
بالانقسام الى الجواز والاحاطة وتكلف الجمع بينهما والوجه لا عرض عنها والمصير في ما دل عليه القرب من جواز الطلاق الثاني حصل معه  
وطيا او لم يحصل اذ ليس شرط الوطى ما يشمله حجة عقلية ولا شرعية والتعويل فيه على اخبار احاد استداره خبره واطرح الحجج  
القطعية فان خبره بالجواز وهو غلط فليكن الشق عبارة عن المادون فيه والبدن في مقابلته نعم يقسم الطلاق الى باين والى جميع قوله  
المباين لا يبين ذلك في اول الامر ليس بطائل لا نالتم ذلك فما حدوده هو لم يمتد واقعتها وارفع حضنها واراد طلاقها استبرأها  
اشهر ثم يطلقها بعد ذلك كيف يعرف بعد الوطى ارتفاع المحض من غير عضة وان كان المراء بلوغها من الباس فقد سقط الاستبراء  
قال بعد ذلك ان حكم البائنة ومثلها لا تخضع حكم الله لم تبلغ في ان طلقها الى وقت شاء وحد ذلك خمس سنين فضاء الجوارح  
يمكن ان يكون قوله وارفع حضنها في موضع الحال اي مرتفع حضنها فانه يسبقها بثلاثة اشهر لا يمتد في سن من تجبض يكون قوله  
بعضها من رتبها مدة لم تحض فالحواهم غارتها من المحض في ارتفاعها ويمكن ان يربطها بالارتفاع انه توقع المحض في زمان فلم تحض  
ولم تحض بعد ذلك فانه يتوقع بها ثلثة اشهر ويكون معنى ارتفاع حضنها اي لم يتجدد لها حضن بعد المواقعة في انام غارتها ولا بعد ذلك  
وهذا يمكن قوله اذا اراد طلاق زوجته وهو غايب عنها فان خرج الى السفر وقد كانت ظاهرة طهر لم يفرجها فيه بجماع جائز  
ان يطلقها اي وقت شاء ومنه كانت ظاهرة طهر اذ قد فرجها فيه بجماع فلا يطلقها حتى يمضي ما بين شهر الى ثلثة اشهر ثم يطلقها  
ذلك اي وقت شاء ما ان يكون الاعتبار بشهر فلا حاجة الى ذكر الثلثة او بالثلثة فلا حاجة الى ذكر الشهر وقوله حتى يمضي ما بين شهر  
ثلثة اشهر هل هذا من غير ان يفرجها ام من حين لو ادته لطلاق الجوارح الاعتبار عند ما يعلم من عادة الزوجية فان علم انها لا تحض  
الامة في كل شهر جاز ان يطلق بعد انقضاء وان علم انها تحض في ثلثة اشهر لم يجز ان يطلقها الا بعد عضة هذه المدة كذا ذكر  
وه في الثالث من الاستبصار كما سمعنا عن ابي عبد الله ع قال لعلنا نذكر ان طلقها ثم رجعها ثم اراد ان يطلقها عن ابي عبد الله ع  
ليبرل ان يطلق حتى يمضي ثلثة اشهر فجمع بين الروايتين بالناسا بل المذكور وقد روي عن ابي عبد الله ع خمسة اشهر ونزل في الاستبصار على  
الناسا بل المذكور به وهذا المدة ابتداءها من حين سفره لان من حين اذلة الطلاق وكلاهما في النهاية نال على ذلك لا يقتصر الى ابنا  
قوله في رتبها اذا طلقها فليطلقها بطلاق واحدة ويكون هو امك برجعته ما لم تمضي ثلثة اشهر وهي عدةها اذا كانت من ذوات المحض  
كيف يكون عدتها ثلثة اشهر اذا كانت من ذوات المحض وانما عدتها ثلثة اشهر وان لم يكن من ذوات المحض ثلثة اشهر الجوارح هذا اذا  
الى زوجة لغايبه تهد من حالها انها تحض في كل شهر مرة فاذا طلقها في الغيبة لم يكن له طريق الاستعلام الاقرافه فيقول على الاشهر  
لان المعتاد كالتيقن ومعنى قوله اذا كانت من ذوات المحض اي من يحض في كل شهر قوله في عدة الرجل اربع نساء وهو غايب



## مِنْ كِتَابِ النِّهَايَةِ

عنهم وظلوا واحدة منهم لم يجر له ان يعقد على اخرى الا بعد ان يمضي تسعة اشهر لان في ذلك مدة الاجل من خصال المحرم وضع الحمل كما  
 ينبغي ان يقول الا بعد ان يمضي تسعة اشهر فهو لا يعلم خروجها من العدة الا بعد مضي هذه المدة ثم لم يمتد ذلك بالاطلاق  
 والثانية لان الشبهة من الجوارح لا يحتاج الى ذلك لان بلوغ تلك العدة ليس الا في راتنا الدم قبل الثالث على اليقين هذا  
 على اري الشيخ في النهاية وهو ما يدل رواية عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع اما هذه فالتقدير انه لا يعلم حالها فلا يحتاج الى زيادة  
 عن تسعة اشهر لانه هو الامر الغالب الباك المتيق ولا يحتاج اليه في تعيين الطلقة بالاولى والثانية لانه استسلف في الثانية هو  
 معها نكاح اخلا المطلقة وانما المنع في الرجعة فاعناه ما استسلف عن اخلاطة ان الشبهة في رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع  
 بعينها فاقضى ذلك تتبع الفاظها قول لا طلاق الرجل امرته وهو من جنس ما يتوارثان ما دام في العدة فان نقصت عدتها و  
 ما بينهما وبين سنة ما لم تزوج فان تزوجت فلا ميراث لها وان زاد على السنة ولو يوم واحد لم يكن لها ميراث ولا فرق في جميع هذا الحكم  
 بين ان يكونوا المطلقة هي الاولى او الثانية او الثالثة وسواء كان له عليها رجعة او لم يكن فان الميراث ثابتة بينهما على ما قدمناه هذا  
 اذا كان الموضع يترتب الى ان يوقى فان صح من مرضه ذلك ثم مات لم يكن لها من ميراث الا اذا كان طلاقا بملك في رجعتها فان ترثر ما لم تزوج  
 من العدة كيف هذا والطلاق البائن لا يرث فيه الزوج فلم قال فان الميراث ثابتة بينهما وهي مفاعلة لا تحقق الا منها الجوارح  
 فان هذا الكلام خلا للكن لو جبرته في ما اذا مات في العدة الرجعية ولا يرث طلع خروجها ولا في البائنة اما هي فترث في الرجعية البائنة  
 وبعد العدتين الى سنة ما لم يبرأ ولم تزوج هي اما توارثا في الرجعية فعليه الاجماع والروايات صريحة بذلك واما في البائن فلا انقصت  
 بينهما فلا يصدق عليه انه زوج وهي ترث بالروايات المتفق عليها منها رواية مالان بن عبيدة ع ولا عن ابي جعفر ع قال لا طلاق الميراث  
 في مرضه ثم مكث حتى نقصت العدة فانها ترث ما لم تزوج في رواية ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال ترث اذ مات في مرضه فاقطعها  
 قال لا يرث لمرضا حتى يموت وان طال ذلك الى سنة وقال الشيخ ع في الخلاف الميراث اذا طلعت طلقة بملك وجعلها ثم ماتت لم يرثها  
 خلاف وان مات هو من ذلك الموضع ورثته ما بينهما وبين سنة ما لم يترج و هذا صريح بما قلنا في قول كلام الشيخ في النهاية على هذا التقيد  
 قول ومضى كان للرجل زوجة معه البلد عزبه لا يصل اليها فهو بمنزلة الغائب عن زوجته فان زاد طلاقها فليصير لسان بمضي ما بين شهر  
 الى ثلثة اشهر ثم يطلعتا ان شاء كيف بهما على الغائب الجوارح بعينه الشيخ ع على الغائب بل استند ذلك في رواية عبد الرحمن بن  
 النجاشي قال سالت ابا الحسن ع رجل تزوج امرأة سلبها اهلها وهي من اهلها واراد ان يطلعتها وهو لا يصل اليها فبطلت طهرها ولا يعلم علمها  
 فقال هذا مثل الغائبة اهلها فلما رأت لو كان يصل اليها الاجنأ والاحنأ لا يصل فقال اذا مضى لها شهر لا يصل اليها فبطلت طهرها اذا  
 نظر الى غرض الشبهة لا يبرأ وقول لا يبرأ في ما يكون بل المراجعة ان يترك طلاقها كيف يكون انكار الطلاق رجعة وهو تكذيب في شهد  
 بالطلاق ثم انما المطلق كانه يقول لو وقع في الطلاق لما زاجعتها فانكار الطلاق غير الرجعة لان حقيقة المراجعة ان يتقدمها طلاق  
 فقد جحد الجوارح قبل استسلف ركان الرجعية زوجة ما لم تستفي العدة ضرورة تحقيق احكام الزوجية من جنس الاستسلاع ووجوب  
 التقيد لها والتوارث بينهما ما وجد الزوجية للمنع من زوال الملك مع زوج العدة فكل ما دل على المنع من زوال الملك كان رجعة لانه  
 اتلا وتداركوا واستيعافا لحقة من النكاح ولهذا ساء له اسما كافي في قوله فاسكو من عمره في جعل تركها حتى يخرج من العدة طلاقا بقوله  
 او فارقه من عمره واذ انكار الطلاق فقد انكر ما به يزدل الملك عند انقضائه العدة ودل على انكسار لان انكار الطلاق يبلغ من  
 الرجعة اذ مضي الرجعة وضع حكم الطلاق وانكار الطلاق رفع اصله فكان لا يبلغ ويؤيد ما ذكرناه ما رواه محمد بن يعقوب الكلي عن محمد بن  
 يحيى عن احمد بن محمد الشيخ ع في الهند بسند عن ابي عبد الله ع قال ان انكر بطلاق قبل انقضائه العدة فان انكاره للطلاق  
 وجعلها وقوله هو كتاب المشهور قلنا انكاره مع علمه بوقوعه اذ لا يبطال حكمه ولا يقال يلزم ان يكون انكار كل عقد محرم ابطاله لانه  
 لا يفرق بان الرجعة هنا المنع من زوال الملكا ثابت فكل ما دل على ذلك كان رجعة ولا كل من اطلق من القول لا يفسد سقاء الملك  
 لا ثبت بالانكار هو لم يفرق ان كانت حاملا باسبين فانها تبين من الرجل عند وضعها الاول ولا يهل للزوج حتى تضع ما في بطنها اما ان  
 يكون بوضعها الاول خرجت من العدة او لا يلزم من الاول ان يهل للزوج من الثالث لا تبين منه الجوارح الشيخ ع قول في هذا على  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصر عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل طلق امرته وهي حبل فوضعت واحدا وبقي واحد فقال تبين من  
 ولا يهل للزوج حتى تضع ما في بطنها وقال في الخلاف لا تنقض عدتها حتى تضع الثاني وقد روينا عن ابيها تبين بوضع الاول ولا  
 للزوج حتى تضع الثاني والمتعد الاول وما ذكره في الخلاف هو الذي اعتمد لقوله نعم والاولا الاحمال اجلها ان يضع حملها  
 اذا اضيف اليها افصى الكل فلا تبين باحدهما والرواية التي ذكرناها في طريقها حماد بن زياد والحسن بن سامة وجعفر بن سامة وهم راوينا

ابن محبوب

کتاب الخلاف

[illegible]

## مَنْ تَكُنَّ الْمَهَائِدُ

اِنْ عِنْدَ اللَّهِ قَالَ نَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِهَا مَقَامَهَا فَلَا عَنَتَ وَلَا مِيرَاثَ لِمَنْ أَبَا أَحَدٍ مِنْ أَوْلَادِهَا أَنْ يَهْتَمَّ بِمَقَامِهَا أَخَذَ الْمِيرَاثَ وَرَجَعَهَا  
 وَرَوَّاهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَنْ يَسْتَدْعِي عَنْ رَيْدِيْنِ عَلَى أَيْمَانِهِ عَلَى فِي رَجُلٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ جَاءَ وَقَدْ تَوَقَّيْتُ فَقَالَ تَخْبِرُنِي أَنَّ  
 أَكْذَبَ نَفْسِكَ فَمَقَامُ فِكْ الْحَدِّ بِعَطَى الْمِيرَاثِ وَلَنْ شَسْتُ لَأَعْنَتُ دُنَى قَرَابَتِهَا وَلَا مِيرَاثَ لَكَ وَالرَّوَابِيتُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ يَقْطُوعُ عَنِ التَّدْ  
 وَالْأُخْرَى جَاهُهَا الرِّيْبَةُ فَلَا عَنَتَ وَلَا مِيرَاثَ عِنْدَ الْوَجْهِ سَقُوطُ الْمَعَاوِيَةِ وَالْأُخْرَى جَاهُهَا الرِّيْبَةُ فَلَا عَنَتَ وَلَا مِيرَاثَ عِنْدَ  
 تَوَقُّفٍ **قَوْلُهُ** وَإِنْ كَانَ الْمَرْءُ مِنْ أَهْلِهَا عَنْ كَفَرَةٍ أَرَادَ اسْتِثْنَاءَ غَايَةِ الْإِسْلَامِ كَانَ لِعَقْدِهَا بِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ أَنْ يَرْجِعَ كَأَنَّ  
 عَلَيْهِ الْقَتْلَ بِمَنْعِ هَذَا الْمَرْءِ مِنَ الْحَرْبِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ كَانَ مَلَكَ بِهَا لَمْ يَقْعُدْ ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ  
 أَنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْعَدَّةِ وَلَمْ يَهْتَمَّ بِالْعَدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ وَالشُّهُورِ يَتَعَدَّى مِنْ رَتْدِهِ أَمْ إِذَا الْحَقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ الدَّخَالُ بِالْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ وَبَقِيَ  
 بِسِتْنَانِهَا وَلَمْ يَتَكُنْ مِنْ قَتْلِهِ مَا لِحُكْمِ **الْجَوَابِ** لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ بِالْعَدَّةِ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الرَّجُوعِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهَا ذَاتَ  
 وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْيِيدِ لِلْأَقْرَاءِ وَالشُّهُورِ لِأَنَّ لَمْ يَتَّخِذْ هَهُنَا بَدَلًا مَطْلُوعًا وَأَمَّا ذِكْرُ الشُّهُورِ لَهَا أَغْلَبَ انْقِضَاءُ الْعَدَّةِ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ  
 الْأَقْرَاءِ وَمِنْ ذَوَاتِ الشُّهُورِ وَقَدْ مَرَّتْ مِنْ جِهِنَ رَتْدُهُ لِحُكْمِ دَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ يَلْحَقْ قَتْلُ دُبْقِي **قَوْلُهُ** يَتَكُنْ لَهَا بِهَا تَقْسِيمُ  
 فَهَذَا يَجِبُ بِهَا الْكَفَّارَةُ قَبْلَ الْمَوَاقِفَةِ وَمِنْهَا لَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوَاقِفَةِ فَالْأَوَّلُ هُوَ أَنْ لَا تَلْفِظَ بِالظَّهَارِ عَلَى مَا قَدْ شَاءَ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ  
 الْكَفَّارَةَ قَبْلَ مَوَاقِفَتِهَا فَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ أُخْرَى لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ الْأَوَّلَى لَا يَجِبُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوَاقِفَةِ وَكَانَ عَلَيْهِ غَايَةُهَا وَتَقَعُ  
 أَوْ وَقَعَتْ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ فَكَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ فَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ أَنْ يَوَاقِفَ ثُمَّ وَقَعَ بِحُكْمِ ذَلِكَ عَنْ الْكَفَّارَةِ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ الْمَوَاقِفَةِ وَكَانَ عَلَيْهِ غَايَةُهَا وَتَقَعُ  
 مَا ذَكَرْنَا لَا يَفْعَلُهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بَعْدَ الْمَوَاقِفَةِ فَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ أُخْرَى إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ قَعْدًا فَإِنْ فَعَلَ نَاسِبًا  
 يَكُنْ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ قَوْلُهُ الْأَعْدَانُ يَفْعَلُ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ وَبَوَاقِيهَا مَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَفِي الْقِسْمِ ثَانِي مَعْنَى يَكُونُ مَظَاهِرُهَا وَهِيَ  
 إِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ يَحْزَنُ وَطَوَّعَ مَا قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّرْطُ وَهِيَ الْأَوَّلَى نَاسِبًا يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ فِي الْقِسْمِ ثَانِي مَعْنَى يَكُونُ مَظَاهِرُهَا وَهِيَ  
 وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا **الْجَوَابُ** وَصُورَةُ الْمَطْلُوعِ أَنْ يَقُولَ نَتَّ كُفْرًا فِي هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِجَلِّهِ الْأَوْطَى لَوْ طَوَّعَ وَلَمْ يَكْفُرْ فَرَأَى كَفَّارَتَانِ  
 وَصُورَةُ الْمَشْرُوطِ أَنْ يَقُولَ نَتَّ كُفْرًا فِي هَذَا لِحُكْمِ رَجْعِهِ يَفْعَلُ مَا شَرَطَ كَالْمَطْلُوعِ وَتَقْلُبُ بَرَكَةُ الْكَفَّارَةِ وَلَوْ وَقَعَتْ  
 أَنْ يَفْعَلَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ وَلَمْ يَكْفُرْ فَرَأَى كَفَّارَتَانِ وَهَذَا قَالَ فِي الْحَالِ وَقَالَ فِي التَّهْدِيدِ قَوْلُهُ لَنَا عَلَى أَنْ لَهَا إِذَا كَانَ  
 بِشَرْطٍ فَلَا يَجِبُ الْكَفَّارَةُ فَهِيَ لَا يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ  
 هُوَ الْمَوَاقِفَةُ وَقَدْ رَوَّيْتُ عَنْ الْحَاجِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا قَالَ لَهَا عَلَى ضَرْبٍ مِنْ أَحَدِهِمَا الْكَفَّارَةُ فَهِيَ قَبْلَ الْمَوَاقِفَةِ وَالْأُخْرَى بَعْدَ  
 بِكُفْرٍ قَبْلَ أَنْ يَوَاقِفَ هُوَ الَّذِي يَقُولُ نَتَّ كُفْرًا فِي هَذَا لِحُكْمِ رَجْعِهِ يَفْعَلُ مَا شَرَطَ كَالْمَطْلُوعِ وَتَقْلُبُ بَرَكَةُ الْكَفَّارَةِ وَلَوْ وَقَعَتْ  
 وَلَا يَحْزَنُ أَنْ يَحْزَنَ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ  
 الْكَفَّارَةُ بِالْوَطْئِ نَاسِبًا فِي أَحَدِهِمَا فَقَوْلُهُ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ عَيْنَ الْمَوَاقِفَةِ لَانَ الْحُكْمَ الْمَعْلُوقَ عَلَى الشَّرْطِ مُتَّفَقًا نَقَاتَهُ فَلَا يَحْتَقِقُ الظَّهَارُ قَبْلَهُ وَلَا يَجِبُ  
 لَهُ وَطْئُهَا حَتَّى تَكْفُرَ وَجِبَتْ لَهَا الْكَفَّارَةُ فَذَا رَجَعَ لَمْ يَحْزَنَ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ  
 أَوْ يَخْرُجُ الْعَدَّةُ فَإِنْ كَانَ بِالْأَوَّلِ يَوْثُرُ الْمَرْجِعَةِ وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ الْعَدَّةُ يَطْلُقُ قَوْلُهُ فَإِنْ طَلَّقَ سَقَطَتْ لَهَا الْكَفَّارَةُ **الْجَوَابُ** قَدْ عَرَفْنَا  
 الْمَطْلُوعَ فَلَا رَجْعَ فِيهَا هِيَ حِكْمُ الزَّوْجَةِ لَا الْعَصَةِ لَمْ يَنْقَطِعْ وَمَلَكَ الْبُضْعُ ثَابِتٌ فَحُكْمُ الظَّهَارِ إِذَا نَاقَلَ مَعَ الْبُشُورِ الزَّوْجَةِ وَامَّا  
 سَقُوطُهَا بِالْإِطْلَاقِ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ يَدْرُغُ الْخَطَرَ عَنْ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ لَوْ طَوَّعَ مَا شَرَطَ أَنْ لَا يَفْعَلُهُ لَمْ يَحْزَنُ  
 رَاجِعًا كَانَ حُكْمُ الظَّهَارِ بِأَمَّا أَلَوْ خَرَجَتْ مِنَ الْعَدَّةِ فَقَدْ انْقَطَعَتْ الْعَصَةُ وَبَطُلَ الْعَقْدُ الَّذِي يَتَلَقَّى بِهِ حُكْمُ الظَّهَارِ فَيَبْطُلُ حُكْمُ الظَّهَارِ وَتُؤَيِّدُ  
 ذَلِكَ مَا رَوَّاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَثَّاسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الرَّجُلِ إِذَا ظَاهَرَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلْقًا قَالَ إِذَا طَلَّقَهَا بَطُلَ  
 قَوْلُهُ فَإِنْ رَاجِعَهَا قَالَ يَغْمُ هِيَ امْرَأَتُهُ فَإِنْ رَاجِعَهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَظَاهِرِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ سَاقِلَتُهَا فَإِنْ تَزَوَّجَتْ حَتَّى يَحْلِلَهَا ثُمَّ  
 تَزَوَّجَهَا بِلَيْسَ بِهَا الظَّهَارُ قَالَ لَا تَدْبَانَتْ مِنْهُ وَمَلَكَتْ نَفْسُهَا وَفِي رَوَابِيتٍ عَلَى جَعْفَرٍ عَنْ خَيْرِ مَوْسَى لَوْ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَرَّبَهَا  
 الْأَوَّلُ كَانَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَلَا عَمَلٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَابِيتِ وَكَثُرَ الْأَخْطَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ **قَوْلُهُ** فَإِنْ كَفَرَ وَلَا لَزِمَ طَلْقُهَا إِذَا كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْكَفَّارَةِ  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَكِّنًا مِنْهَا لَزِمَ الطَّلَاقُ كَيْفَ يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنَ النِّكَاحِ وَهُوَ فِي كُلِّ رُبْعَةٍ أَشْهُرٍ مَرَّةً وَلَا يَتَعَدَّى لِزَوَّجِهَا بِالْإِطْلَاقِ إِلَّا لَمْ يَقْعُدْ  
 عَلَى الْكَفَّارَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ فَمَا سَاكَ بِمَعْرِفَةِ الْوَلَدِ بِأَحْسَنِ **الْجَوَابِ** قُلْنَا إِنَّ النَّاسَ عَنِ الْمُتَّقِ وَالْإِطْلَاقَ وَالْعَصَا يَجْزِيهَا اسْتِغْفَارُهَا  
 لَا يَحْتَقِقُ الْعَجْزُ عَنِ التَّكْفِيرِ وَإِنْ قُلْنَا لَا يَجْزِيهَا إِلَّا التَّكْفِيرُ بِأَحْسَنِ الْحَالِ ثَلَاثًا عَلَى التَّرْتِيبِ لَزِمَ بِالْإِطْلَاقِ لِحَقْقِ الْعَدَّةِ وَبَسْقُطِ حَقِّهَا مِنْ  
 الْإِسْتِغْفَارِ يَجْزِي عَنْ التَّكْفِيرِ مَعَ الشَّرْعِ وَبِكَوْنِ هَذَا امَّا كَمَا بَعْرِفَ مِنْ رَدِّهِ وَخَوَلَهُ حَقُّ الشَّرْعِ **قَوْلُهُ** مَعْنَى ظَاهِرُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ مِنْ

فَيُؤَقِّتُهَا

# كتاب الطلاق

بعد آخر مكان عليه بعد كل مرة كفارة كغيره لا كفارة وقد قدم في هذا الباب ان من شرط الظهار ان يقصد به التحريم والتحريم يحصل  
 بثلاثة احوال **الجواب** التعويل في التكثير على الاحاديث المشهورة من ذلك رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر **ع** رجل ظاهر من امرته حرمها واكثر  
 قال عليه مكان كل مرة كفارة ومثله رواية ابو بصير عن ابي عبد الله **ع** وقوله التحريم حاصل بالاول مرة قلنا ان كان ثمة الظهار منع الوطى لا بعد  
 التكفير وكان للفظ الثاني مساويا للاول في هذا الحكم لكن قصد التحريم ثانيا بالخط الذي قصد به الاول والظهار لا يقع الا على  
 المدخول بها من ذلك وهو مختص بالمرأة **الجواب** الوجه في ذلك الاحاديث المشهورة التسليم عن المعارض وهو محتمل من ابي جعفر **ع** قال  
 المرأة التي لم يدخل بها لا يقع عليها البلاء ولا طهر **ع** وقال الفضل بن عازب **ع** لا يكون ظهارا ولا ابلا حتى يدخل  
 بها والمرحى يدخل في جواز الظهار وكذلك لا بد من عبد المهرز ولا اكثر من على الاول قول **ع** ومضى اذا كان بصوفي كفارة ظهارا  
 عليه ان يصوم شهرين متتابعين فان ضام شهرين وصام من الثاني شيئا جاز له ان يفق ما بقي وقال في باب ما يجزى من شهر رمضان  
 من وجب عليه شيء من هذا الصيام وجب عليه ان يصوم متتابعين فان لم يتمكن من صيامه متتابعين صام الشهر الاول ومن شهر الثاني شيئا  
 ثم فرق ما بينه وبين هذا ظاهر التناقض **الجواب** **الخيار** ان المتابعة واجبة ومخالفتها لم تكن منته صام الاول ومن الثاني شيئا جازا للثاني قوله  
 جاز ان يفق بجل على ما اذا لم يتمكن من التوالى لان اللفظ في كتاب الصوم مقيد وهما مطلقين في المطلق والمقيد البناء على الثاني  
 جازي هو قوله اذا رعت المرأة على الرجل ان لا يفرطها وزعم هو انه يفرطها كان عليه اليقين بالطلاق لا على ما قال كيف سمي مرة معة  
 وانما الرجل هو المدعى وكان ينبغي ان يكون عليها اليقين **الجواب** المدعى هو الذي لا يجرى على الخصومة تركها والمرأة كذلك وهي المطالبة لا نهيا  
 اثبات ما يتسلط به على الفسخ ولما كانت مدعية كانتا ليهن في جنبه **قول** **ع** انما يجزى الخلع اذا قالت المرأة لزوجها اني لا اطيع لك  
 امر ولا اقيم لك ولا اغسل لك من جنبات ولا وطين فراشك من تكره من ان تطلق فتى يجمع منها هذا القول او علم من خالفها عصيا  
 في شيء من ذلك وان لم ينطق به وجب عليه خلعها من ان يجزى عليه ذلك **الجواب** لا بد من الشئ بالوجوهنا ما يجب تحققا للدم والعقاب  
 بالترك بل بهما للوجوب اللغوي وهو التحتم حبه انقروا الاخبار وثنا في الاصحنا طاعة بان لم يجمع هذا القول خلعها ولم يذكره الوجوب  
 نادر لولا امره فاذا كراهه **قول** **ع** ما الشوزفون بكرو الرجل المرأة وتردها لمقام معهود به من الرجل طلاقها فقول له لا تفعل  
 اكره ان ينفق ولكن انظر بليته فاصنع فيها ما شئت وما كان سؤا ذلك من نفقة وغيرها فقولك واعطيك ان يفق من مالي شيئا معلوما وعنه  
 على حاله فلا جناح عليها ان يصالحها بينهما على هذا الصلح كغيره من هذا الصلح ويكون لازما وقد تضمن ترك البلية والنفقة وهما غير  
 مستحقين واسقاطهما قبل حصولهما لا اثر له ويلوح من كلام الشيخ لزوم **الجواب** **هذا** **ع** في ناويل قوله نعم وان امرأة خافت من بعلها  
 نشوزا او امرضا فلا جناح عليها ان يصلحها بينهما صلحا وذلك الوجه عن ابي عبد الله **ع** وقصة سودة بنت زمعة مع رسول الله **ص**  
 تدل على جواز ذلك ابو بصير عن ابي عبد الله **ع** قال لا المرأة تكون عند الرجل لا تعجز به بطلاقها فتقول له امسكني ولا تطلقني وادع لك  
 على ظنك وادع ليك واحلك من الجحيم وهو فقد طاهرا بذلك والذي اذا مجاز ذلك ما لزوم فلا ولها الرجوع متى شئت فيما يستقبل  
 من الزمان لا فيما مضى وهي بائنة بتركها **والعدل** **قول** **ع** اذا كانا المرأة مسترا بغيرها فانهما تراجعي المشهور والمخض فان مرت ثلثة اشهر بغير  
 تركها وما فقدت بان منته بالشهود ان مرت ثلثة اشهر الا بوعايم رات الدم كان عليها ان تعتد بالافراء فان تاجرت عنها المحضنة الثانية  
 فلتصبر من يوم طلاقها الى تمام تسعة اشهر فان تراجعا فلقت بعد ذلك بثلثة اشهر وقد بان منته وان رات الدم فيها بينها وبين التسعة  
 اشهر ثانيا واحتبر عنها الدم الثالث فلتصبر تمام السنة ثم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر تمام المحضنة عشر شهرا ومرت صاحب الدم الاول  
 يكن دم حوض فقد بان منته وان كان دم حوض الثاني الذي رات في التسعة دم حوض ايقم فقد مضى فاقرا فان احتسب الثالث فقد  
 بقى عليها شهر واحد فلم تعتد بعد ذلك بثلثة اشهر وقوله فان تراجعت عنها المحضنة الثانية فلتصبر من يوم طلاقها الى تمام التسعة اشهر  
 لم يترفع اعتد بعد ذلك بثلثة اشهر فان لم تراجعا في التسعة اشهر لم يجز عليها بعد ذلك غدا وقد مضى لها ثلثة اشهر فما الصبر من شهرها  
 ثم اذا صار لها تسعة اشهر ما الحاجة بعد ما الى تمام المحضنة عشر شهرا وقد كان يكفي بعد التسعة الاشهر ثلثة اشهر تمام السنة **الجواب**  
 ما ذكره الشيخ ناويل رواه ابا عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله **ع** في امرأة شابة لا تحيض الا في كل شهرين او ثلثة حوض فقا  
 يترك حتى تحيض ثلث حوض متى خاصنها فقد انقضت عدتها فان مضت سنه ولم تحض ثلث حوض ترضت بعد السنة ثلثة اشهر وقد انقضت  
 عدتها وهذه قاضية يانها ان لم ترض السنة ثلث حوض اعتدت بثلثة اشهر وليس فيها التفصيل الذي ذكره الشيخ **ع** ولا يظن فلا عمل  
 على ما يفرق به لكن الشيخ لا يطرح روايته ويقول هو ثقة فله هذه الرواية لا يكون لاشهر الطهر المختلفة زمان الحمل اشر في الخرج  
 العدة وانما اعتبر الشيخ **ع** انقضت ثلثة اشهر لقوله ان يانها سبقت بانته بالطلاق لكن الثلثة لا يعلم بسبق الاقراء والسنة

مع القعدة

باب الخلع

وقد بان منته  
 واجبات ما بينته  
 وبين المحضنة  
 شهر



## مِنْ كُنْ لَهَا نَهَائِي

الأشهر التي يوليها بعض لم تتقدم على الأقران فلا عبرة بها لاحتمال الحمل لكن أكثر الحمل عند بعض سنه وعند بعضهم تسعة أشهر فلهذا لما كملت زمان  
 الحمل في الاعتدال ولم يظهر بها حمل اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر بعد العلم بخلوها من الحمل وكان الزمان الأول لاستبراء الرحم من الحمل  
 والثلاثة بعد الاعتدال ويقوى عندنا أن السنة كافيه في العدة وبها رضى رواه عمار بن ربيعة بن كعب بن عبد الله عن قال إذا خرت الحفنة  
 صبرت تسعة أشهر لاحتمال أن يكون حاملا فلا مضى اعتد بعد ذلك بثلاثة أشهر ورواه سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة عن سفيان بن عيينة  
 فلا حاجة إلى الثلاثة بعد ما قلنا قد بينا أن التسعة هي الزالة الربية فيكون الثلاثة هي العدة ويمكن أن يكون الاحتياج إليها لتزول  
 البهية لأن في الروايات ما يدل على أن أقصى الحمل سنة وقد اخذناه المصنف في كتاب الأعلام وادعى عليه الإجماع ورواه ابن حكيم عن أبي هريرة  
 في المطلقة بطلها نذرجها فنقول أنا جيل فيمك سنة فقال إن جاءت به لا أكثر من سنة لم تصد ولو بساعة واحدة وبها رضى ما روى عبد الله  
 ابن الجراح عن أبي الحسن قال إذا طلق امرأة فادعها الحمل انظرها تسعة أشهر فإن ولدت ولا انظرها ثلثة أشهر وقد بينت منه ومثله  
 ترك محمد بن حكيم قول من كان ثلثة أشهر لها عادة بالحيض في حال الاستقامة فاضطربت بآلامها فاضارت مثلا بعد أن كانت تحيض كل شهر  
 لا تحيض إلا في شهرين أو ثلثة أو ما زاد عليه فلنعتد بالأقراء على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد بينا أن ذلك عادة  
 لم يرجع إلى العادة الأولى وهي قادرة على الاعتداد بالأقراء ثم لا يكون معتد بالأقراء لأنهم لم يثلثوا حيض ولا ثلثة طهار ولم قال فلنعتد  
 عن التي تحيض في ثلثة أشهر كيف يعتد قال فنظر مثلها الذي كانت تحيض فيه في زمانا الاستقامة فلنعتد بثلثة قرو ثم تروج  
 أن شاءت ومحمد بن الفضل ضعيف ورواه غيره هذه شاذة فليست حجة يمكن حملها على امرأة كان لها عادة مستقرة ثم اختلفت حوضها ولم يستقر  
 لها عادة مسانفة ثم ران الدم مشتم مسمر فانهما تعتد بما عرفته ولا لأن ذلك لم ينسج عباد ثابته فاعتدادهما إذا ران الأقران على هذا  
 التقدير لا بمثل وقت الأقران قول إذا كانت المرأة لا تحيض إلا في ثلث سنين أو أربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلنعتد  
 بثلثة أشهر قد بينت منه ليس عليها أكثر من ذلك لا تعتد بالأقراء ههنا وحوضها مستقر عادتها من معاوية الجواب لا يجوز أن يعتد  
 هذه بالأقراء لأنه كان يلزم أن يكون عدد اثني عشر سنة ولم يذهب إلى ذلك أحد من فقهاء الإسلام على ما ذكره الشيخ رحمه الله  
 عليهم السلام متفق عليه ورواه قال سالت أبا عبد الله عن التي لا تحيض إلا في كل ثلث سنين أو أربع سنين قال تعتد بثلثة أشهر ثم تروج  
 أن شاءت قول وان كانت حاملا انفق عليها من نصيب لها الذي ينظرها الحمل ليس له مال فكيف ينفق من نصيبها لأنها سوسرة ولا  
 يجب نفقتها على أولادهم قد يمكن أن يخرج منها فيكون لانفاؤها ولو الجواب الحمل بمنزلة نصيب من تركه الميثاجا فإضافة النصيب  
 إليه إضافة جبره هو ملك ملكا مشرطا بوضع جبا واما إيجاب لانفاق عليها فهو نصيب الولد فانه عول فيه على ما روى عن محمد بن  
 فضيل عن أبي الصبا الكافي عن أبي عبد الله قال الجيلة الموفى عنها زوجها بنفق عليها من مال ولدها الذي ينظرها والشيخ رحمه  
 الله يدعى على ذلك الإجماع والكنة اعتمد أنه لا تنفقه لها الماروا بالحيلة عن أبي عبد الله ورواه ابن عيينة وأبو سنان وغيره في الحاملات في  
 عنها زوجها هل لها نفقة فقال لا والرواية التي يستدل بها الشيخ رحمه الله رواية محمد بن الفضل وهو ضعيف وقد ذكرنا أيضا خلاف ذلك وروى  
 بما اخذناه الشيخ رحمه الله رواية أخرى طريقة السكوني وهو جاق فالأولى العمل بالروايات المسقطنة لثقة سلا متطهرتها وموافقتها للاسناد  
 قول إذا طلق الرجل زوجته الحرة ثم مات عنها فان كان طلا فإيملك من الرعيه فعدتها بعد الأجلين بأربعة أشهر وعشرة أيام وقد يكون  
 عدة الطلاق أكثر من ذلك كما ذكر في المسننة والمطلقة إذا دعت الحمل الجواب لما كان لا أغلب المطلقة لا اعتداد بالأقراء ولا أشهر ولا  
 يزيد ذلك عن ثلثة أشهر فإذ ماتت وهي في العدة أخذت في عدة الوفاة وهي بعد من عدة الطلاق لا أكثر من ثمانية أشهر بعد الأجلين  
 بناء على الأغلب ولما ذكر الله سبحانه العدة بالأشهر في عدة الطلاق بقوله ان رتبتم فعدتهن ثلثة أشهر وعدة الوفاة بقوله عز  
 بانفسهن أربعة أشهر وعشرا ولم يذكر غير ذلك أشار الشيخ رحمه الله إلى ذلك أي بعد الأجلين المذكورين في الكتاب العزيز قول إذا طلق الرجل  
 عن زوجته لا يعرف خبره فالأمر لها أن صبرت كان لها وإن لم يصبر فعدتها إلى الامام كان عليها أن يلزم ولها النفقة عليها فان انفق  
 لم يكن لها بعد لا يخبر ووجب عليها الصبر بها وإن لم يكن له ولي أو يكون غير أنه لا يكون في ذلك ما للغالب خط الامام أن يبعث من يعرف  
 خبره في الأفاق وتصبر أربع سنين فان وجد له خبر لم يكن لها سبيل إلى التزوج وكان على الامام أن ينفق عليها من بيت المال فان لم يصرف  
 خبره بطريق سنين من يوم وفاتها إلى الامام اعتد من التزوج عدة الموفى عنها زوجها ثم لا يخرج أن شملت فان جاء زوجها كان  
 لها ما يخرج من العدة وتكون قد خرجت لكنهما لم تكن تزوجت فان كانت تزوجت بعد انقضاء عدتها فلا سبيل للادول عليها وكانت تنسج  
 الثاني إذا حكم عليها بالعدة واعتد وقد حكم بموت زوجها فيجب إرجاء في العدة لا يكون له عليها سبيل ولو قبل إرجاء ظهر أن حكم الحاكم

# كتاب الطلاق

كان باطلا قلنا بلزم ذلك فيما اذا تزوجت ودخلت بالزوج الثاني انتهت الى الثاني الاول بالوجه الذي ذكره الجواب الاول لا يعتد  
 ليس حكما بالوفاء اذ يعلم ان من الجاهل بقوله لا يعتد مستغاد من الشرع وقد دعي بذلك دوايات عدة لكنها مختلفة  
 قال الذي دواه بن عبد بن معاوية انه قيل اولى بعد التبرع اربع سنين وبعد تقدي لا نفان عليها ان يطلقها طلقة فان جاءه وهي في  
 العدة وبدا للزوجين معاوية ان يتردوا وان نقصت العدة قبل ان يبرأ من ربيع فقد حلت للزوج ولا سبيل له عليها وفي رواية اخرى  
 منعه قال لا يعتد بالوفاء قال لا يعتد اربع سنين وبطلت الارض فان لم يبرأ من ربيع فقد حلت للزوج ولا سبيل له عليها وان تقدم وهي في عدتها فهو ملك  
 يزوجها والرواية الاولى لا يعتد على المطلق اربع سنين لفرق بينهما ما اذا قدم بعدها والرواية الثانية رواه عن سماعه  
 واقفان والرواية منسلة لا يعلم المسئول فيها من هو ولكن قد دعي عن غير هذا الطريق ذكرها جماعة منهم ابن نظرة في كتاب الجامع  
 قال لا يعتد بهذا يتبع هذا القول يعرف بين الخالفين بما ذلك عليه الرواية على ان الفرق بين عوده وهي في العدة وعوده وهي من وجبة  
 لان عوده وهي في العدة عود لم ينفذ عن الزوجية لان العدة لم ينقطع بالكلية اذ العدة احدا سبعا على الزوجية ولا كذا لو تزوجت لا  
 اشرع هناك اذ العدة بحسب لا علة ولهذا صح لها تزوج وكذا لو خرجت من العدة ولم تزوج فانه لا سبيل له عليها على اصح القولين  
 هو قولنا ما الميزات فهي من ريب من الخلع كيف جعلها ضرا من الخلع ولا يكون كشي من جهة المرأة والميزات من جهة المرأة والرجل  
 الجواب في اللفظة استعمالها المعينة في المقصود واستعارها منه ليشعر في النهاية وكانها نظرا انها متقاربة فوقع هو القدر  
 ويمتاز الميزات مع مشاركة الخلع في الفترة بالعدية يكون الكراهية منها وذلك لا يقتضي كونها ضغينة بغير نفع فيكون ضرا منه  
 باعتبار ان الزينة في طرف الميزة فقولنا ان الخلع المقرب بينهما لم يفرق بينهما اذ اسنادنا هو رضا بالطلاق فربما فيها  
 كيف ينبغي للغير انهما وهو من كان من قبل الرجل ثم ان كان على سبيل الوكالة في الطلاق لا يصح للحاضر الجواب وبسبب الحكمين على  
 سبيل الحكم لا التوكيد لما كان حكم كل واحد منهما لا ينفذ الا مع اتفاق الاخر صححوا ما ضاقت به امام الذي صححوا ان الوكالة في الطلاق  
 للحاضر والغائب في الشيعة اذ اختلف بين الخالفين لاختلاف الادوار وورد بها بالجواز والمنع فتر الجواز على الغائب المنع على الحاضر  
 وليس جها اذ رواه المنع ورواه الحسن فضال وحديث زباد عن الحسن سماعة وجعفر بن سماعة عن حماد بن عثمان عن زائدة عن ابي  
 عبد الله قال لا يجوز الوكالة في الطلاق وابن فضال فطحي وحديث زباد والحسن سماعة وجعفر بن سماعة فاعلم بالروايات الدالة  
 جواز الوكالة في الطلاق مطلقا اذ هذه الروايات لا يتصور على تقدير تلك الاطلاقات فيكون ان لم يكن من طهرها لم يكن قد سبها  
 على قدر حاله ان كان موثقا بخارج او ثوبا ببيع بتمتة حرة او ثوبا ببيع بتمتة حرة او ثوبا ببيع بتمتة حرة او ثوبا ببيع بتمتة حرة  
 كان عليها بتمتة ان كان موثقا بدماء او ما اشبهها وان كان متوسطا ببيع وما اشبهه فقد جعل الموثق بالبعد للموثر وجعله  
 في باب الموثق الجواب لا تقدير في المقتضى في الشرع على المشي وانما هو تقييد في تقديره الى نظر الحاكم بالنسبة الى حال الرجل وحال  
 المرأة ومراعاة الخلف مختلفة كما ان مراتب الفقر مختلفة فجاز ان يختلف الفاظ الشيعة في تقديره المتعجب بغيره بالزيادة والنقصان اذ ليس  
 ذلك التقييد لازما على ان لفظ الموثق في باب الموثق مطلق فيجعل على ما اذا كانت بتمتة دون حرة او ثوبا ببيع بتمتة حرة او ثوبا ببيع بتمتة حرة  
 الثالثة ملكك نفسها ولم يكن له عليها سبيل الا انه لا يجوز لها ان تزوج الا بعد ان تظهر من حنضها وتقبل فان عقد على نفسها بطل  
 الفصل فانما العقد حاض غير انها يكون نادرة فضلا كيف قال لا يجوز وهي يقتضي التحريم قال لا يعتد لك نادرة فضلا لم يكون رؤيته  
 الدم لا يتبعن كونه حضا الا اذا اكمل المنة انما قلنا يجوز ان يترك العقد المتيقن بقاها بالامر الجواب الاول اذ بالتمني تعلق الكراهية  
 لا التحريم وبين ذلك قولنا في تهذيب الاحكام اذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت للزوج والافضل ان تترك التزويج حتى يغسل  
 وهي رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا طلع من الحيضة الثالثة تملك نفسها قلت فلما ان تزوج في تلك الحال قال نعم ولكن لا يعتد  
 من نفسها حتى تظهر من الدم وانما حكم بغير وجهها من العدة برؤية الدم لان العادة كالمتيقن ولا نذر من كونه حضا ومع ذلك الغرض  
 بلزم الحكم بغير وجهها من العدة **فصل في اخصار المرأة حيضة واحدة** ثم ارتفع حنضها وعلمت انها لا تحيض ثم هل تعتد بالشهرين من  
 بعد الحيضة بعد العلم الجواب طريق العلم ان تبلغ سن الباس بعد الحيضة فاعلم انه لا يحض ومن الباس فيها رواه ابن ابي عمير  
 سنة وهي اشهر الروايتين والاخرى ستون سنة وهي شهر الروايتين والاخرى ستون سنة وهي محمولة على القرشية فيضيف  
 الى تلك الحيضة شهرين لتليها بالعدة وقد روي هذا المعنى من ابن جبر في الفتوى عن ابي عبد الله في امرأة طعنت في السرة فماتت  
 حيضة واحدة ثم ارتفع حنضها قال تعتد بالحيضة وشهرين مستقبليين فانها تمتد بغير من الحيض وقد صرح بذلك الشيخ في النهاية

في العقد ما اذا  
 تم بينهما

فقد علم ان  
 الوكالة

كيف يعلم انها لا  
 تحيض

# من كتاب التمهيد

والشهران اللذان يقتد بها عقب المحضة فاذا خلصت منهما ما احتسب بما بعدهما من الزمان فقول له فاذا انقطع العتق سقطت النفقة على كل حال كيف قال ذلك والموطوءة قبل تسع سنين اذا اغاها فقد انقطعت النفقة ولم يسقط الجواب يعني بالعتق ملك الصنع او العلم بالاستفادة بالعتق المذكور وان حرم عليه طؤها فان ملك بضعها لم يخرج عن ملك بضعها باق وان كان محترماً ولها ما تابا ولا يلزم من محترماً الوطئ انقطاع العتق قال لم اجزى الشيخ والاشخا اذا كانت زوجة وبنات عنها ولها ما تولاها ولد بجرح المحرم وهذا اجزى هذا المجرى ما اطلقها الزوج ولها من مولاها ولد ولم اذ لم يكن لها ولد من مولاها وبنات عنها زوجها تعتد بقوله الامام وهي خالصة في عموم اية الوفاء الجواب الشيخ روى عن علي بن ابي ربيعة عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع قال قلت لابي عبد الله ع اذا توفي عنها زوجها قال ان عليها ما كان في ايمانها الاولاد لا يزوجون فقلت اني باربعة اشهر وعشرة من ماله وعطرية وبنات عنده عن ابي عبد الله ع عن رجل كان ثلث الملام ولد من زوجته انما اطلقها قال فقلت من الزوج اربعة اشهر وعشرة من ماله وبنات عنده الملك واستدل الشيخ روى عن ذلك في مسائل الخلاف باجماع الفقهاء وعقوباتهم ولا يلزم اجزاء هذا المجرى في عدة الاطلاق ولا في عدة الوفاء ان لم يكن لها ولد للاجماع هناك على تضييق عدة فقول له ان كان كذا لا تربية لها بملك اليه من عتقها بعد وفاته كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام فان اعتقها في حال حيوتها كان عدتها ثلثة فروع او ثلثة اشهر كيف حسب عليها عدوها لا مطلقة ولا زوجة وهل يجب عليه على غير الزوجية الجواب لا يخرج من عدتها الا في عدة الاطلاق فلا بد من اختصاصها بمنزلة عن الامام وقد روى عن ابي جعفر ع في الاثر واخبرنا سبها ثم اعتقها فعدتها ثلثة حتى ان مات عنها فاربعة اشهر وعشرة وروى عن ابي عبد الله ع في الجواب عن ابي عبد الله ع فقلت الرجل يكون تحت السرية فيعتقها لا يصح لها ان ينكح حتى يفتني ثلثة اشهر وان توفي عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام عن ابي عبد الله ع رجل اعتق ولبيته عند الموت قال عدتها عدة المحرم اربعة اشهر وعشرة وقال في الخلاف المدبرة اذا مات عنها مولاها اعتدت اربعة اشهر وعشرة ايام وان اعتقها ثم مات اعتدت ثلثة فروع واستدل باجماع الفقهاء فقول له في الاطلاق وهو غائب فليعتد من يوم طلقها ويكون عدتها بالثلاثة اشهر هل يكون عدتها بالشهور وكانت من ذوات الاثر ايام لا يكون عدتها بالثلاثة اشهر وان كانت من ذوات الاثر بل هذا الكلام جهل ما وتبين احدهما ان في اللفظ تقديم وانما يرتفع به واذ طلقها وهو غائب وعطرية بالشهور فليعتد من يوم طلقها ثلثة اشهر وليس هذا النادر بل يعبد يمكن ان يكون المستقيمة المحضة في اغلب ترك المحض كل شهر مرة فاجر الاثر على الغالب كن مردوا الثلثة يفتن انقضاء ثلث حتى ويدل ذلك انه لا يفتن بالشهور الا في ما ذكره في التمهيد في تركه من محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا طلق رجل امرأته وهو غائب فليعتد على ذلك فاذا صفت ثلثة اشهر من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها قال الشيخ روى هذا الحكم انما يكون اذا فاسدت بها البينة ان طلقها في يوم بعينه فاذا لم يبين على اليوم التطلقة فانه يفتن من يوم يطلعها كتاب العتق فقول له اذا كان العبد بين الشريكين وعقوا احدهما اضيقه وضاع اليه الاخر ازم ان يشترط ما بقي ويعتق كيف يصح هذا ويسمى عتق وقد قدم انه لا عتق الا ما اراد به وجه الله نعم الجواب ارادة القرب قد قطع ارادة منع الشريك من القرب في حصته والاضار والمشار اليه ليس الا كون الشريك يمنع من التصرف في حصته ومعلوم انه لو فقد القرب عما حصل هذا القدر من الاضرار ولو كان قهر الشريك خالصا على التقدير لم يكن مقصدا الاضرار ما ساء ارادة القرب اذ لا يقدر الاضرار شيئا فاذل على العتق في الشرع واذا كان هذا القدر خالصا على كل واحد من العتقين لم يكن مانعا من العتق بقصد اهل يقصد وقد روى عن من الاصحاح عن ابي جعفر ع في عبد الله بن جعفر ع عتق الشفيع المولى مع قسدا الاضرار بشرطه وفي رواية المجلية عن ابي عبد الله ع ان كان كلف يعتقه وجوز من محمد بن عبد الله ع وسليمان بن خالد ع فقول له اذا باع العبد وعلم ان له مالاً كان له ان يتابعه كيف يجوز ذلك ولم لا يعتبر للمال والعشيقين من ارباع ان العبد لا يملك الجواب لا بد من اعتبار ذلك واشترطه يعلم من القواعد المستفصلة وقد حرر الشيخ روى ذلك في مسائل الخلاف فقال اذا كان مع العبد مائة درهم فباعه بمائة درهم ببيع وان باعه بمائة درهم ودرهم ومائة درهم وان علم ان له مالا كان له ان يتابعه في رواية جميل بن ذاج عن ابي عبد الله ع وتعارضها رواية محمد بن مسلم عن احدهما قال لا مال للبائع انما يباع نفسه لان يكون شرطه علم ان ما كان له من مال او مناع فقول له والعلم بهذه الرواية او لا انها مطابقة للاصول فقول له واذا نذر الانسان ان يعق اول مملوك يملكه فملك جماعة من لعبه خالداً فادفعهم فخرج اسمع عقدة ما ان يهدى باول مملوك مملوكا واحدا او ما يملك فان كان الثاني وجب عتق الجميع ان كان الاول لم يجز ان يعقوا شيئا لان النذر وقع على الواحد الاول ولاول الوفاة انما نذر ليعقوب ما يملك فلا معنى هذا الجواب وهذا رواه الحسن بن سعيد ابن ابي عمير عن حماد عن المجلية عن ابي عبد الله ع في رجل قال اول مملوك يملكه فهو ثوب وسبعة جعبا قال فخرج بينهم ويعق الذي اخرج ورواها ايضا عبد الله بن سليمان قال سألته في رواية الحسن

كتاب العتق

# كتاب الطلاق

الصبي من أبي عبد الله قال إنما وقت بليته على الواحد لا يجزئهم فليعتقه إذا عرف هذا فنقول إنما قصد عتق الواحد قوله  
 بحصله فيهم أول قلنا معنى الأول الذي سبقه عليه قوله جاز وأما وجوب عتقه ولا يفرق ملك من بعده وإذا كان كذلك  
 فالأول بغير محقق في كل واحد منهم وأما القرعة فخط الاستحباب كأنها أعذر إلى ما يليك ذكر أهمية تعتقدها إيمان بعضهم على بعض وقد  
 بين الشيخ في التهذيب ذلك ليس واجبا فقال لو أننا أخذنا أحدهما فاعتقه لم يكن خطأ **قول** وإن شرط صلبه بغيره خالفه في  
 فعل من الأفعال كان رط في الرق مخالفه كان له ردده كيف يجوز أن يصير المحرر عبد وإن لم يكن مخفوق وقت عتقه فهو رقيق في الحالين  
**الجواب** يجب أن يكون مستند هذه الفتوى ما رواه أصحابنا عن محمد بن جهم عن يحيى بن عمار وعبيد بن ربيعة عن أبي عبد الله قال سألت عن الرجل  
 يفتق مملوكه ويزوج بغيره ويشتري عليه أن هو غارها أن يرد في الرق قال لم شرطه والرواية شاذة وفي ابن مخارضة وغيره مجهول وهي مناهة  
 للأصول فيبطل في أحدها والقول بطلان العتق الموقوف على الشرط **قول** وإن كان العبد له مال فاعتقه صاحبه فإن كان غاليا ما  
 له ما لا كان المال للعبد كيف يملك العبد العتق ما لا يسد وقتا له والعبد لا يملك شيئا من الأموال **الجواب** يجب أن يكون مستند  
 هذه منارها من رواية قال سألت أبا عبد الله عن رجل اعتق عبدا له والمال فقال إن كان يعلم أن له ما لا يعتقه ماله  
 والأول له ومثل ذلك روي عن الحسن بن أبي عبد الله عن أبي جهم عن أبي الحسن عن رجل قال للموكل أنت حر ولو مالك قال لا بشئ  
 بالحرية قبل العتق يقول مالك وانت حر برضا المولى وروى عن أبي عبد الله عن رجل قال سألت أبا عبد الله عن رجل أراد أن يفتق مملوكه وقتما  
 موكاه يأخذ ضريبة من ماله عليه كل سنة وروى عن أبي عبد الله عن رجل قال سألت أبا عبد الله عن رجل أراد أن يفتق مملوكه وقتما  
 لا يملك لأن المنع من الملك مع بقاء الرقبة لا يستلزم المنع في حال الحرية فإذا ملكه المقر فبهر ثم اعتقه أمكن أن يملك في تلك الحال لا  
 صار له أهلية الملك فاستقر له الملك بالتمليك الأول **قول** وإن كان للرجل جارية فتدانه متى وطئها كانت معتقة فإن وطئها قبل  
 أن يجزئها من ملكه انقثت فإن أخرجها ثم اشتراها بعد ذلك وطئها لم يقع بها عتق كيف يجزئ هذا المجزئ هذا العتق وهو بشرط ثم  
 إذا عتق المذنبها مطلقا كيف يقطع جزمها من الملك **الجواب** هذا رواه الحسن بن سعيد صفوان وفضنا عن العلاء بن محمد عن  
 محمد بن أحمد قال سألت عن الرجل يكون لامته فيقول يوم يأتها فوجرة ثم يتهربها من جمل ثم يشترها بعد ذلك قال لا بأس أن يأتها  
 خرجت من ملكه ووجبه ذلك أن لو طأ الذي هو شرط المذنب يستعيب الملك فإذا خرجت من ملكه فقد انحلت الذمة ولذا الشرط الذي  
 باعتبارها بتحقيق المذنب فإذا أعاد الملك لم يعد المذنب بعد ذلك وإنما صح الشرط وهذا لأنه ليس يعتق بل هو ذمة للعق والذمة رتبة  
 الشرط **قول** وإن تزوج الرجل جارية بشرط أن أول ما نكحها يكون حرا فولدت قواما كانا جميعا معتقين إذا ولدت الأول صد عليه  
 أول ما نكحها فلا يدخل الثاني في العتق وهو ليس بأول ما لو خرجا معا ولا يكون أحدهما قبل الآخر صح إذا قصد الحمل أما إذا قصد  
 في غير محقق **الجواب** الشيخ قال في المبسوط إذا قال أول من يدخل الدار من عبيتي فدخلت أمة منعتني أحدهما لا نه الأول منها قال  
 روى في أخا بشئ أن الأشبين يعتقان قاتلهم روي أنه إذا قال أول ما نكحها الجارية ثم تزوج فولدت قواما كانا جميعا معتقين فكانت في الدنيا  
 حرة ما ذكرنا في التهذيب روى هذه الرواية عن عبد الله بن الفضل في رجل نكح ولدا رجل اعتق دبرها أول ولادته قواما  
 اعتق كلاهما وهذه الرواية مرسله لكن لها وجه الاستدلال وهي أن ولادة الأشبين يطلق عليها اسم الولد ثم عرفنا فقال ولد قواما  
 كما هو ولد واحد فإذا أضيف إلى ما يصلح للواحد يضاف إليه ولد الثانيين فعلق بها الذمة لا يرفع عليها لفظ الولادة والذي ينبغي  
 اعتباره مع سقوط هذه الرواية أنها أخرجها دفعة عتقها وإن تعاقبا اعتق الأول **قول** وإن اعتق الرجل مملوكه عند موته وعليه  
 دين فإن كان ثمن العبد ضعف ما عليه من الدين مضى العتق واستعفى العبد بقاء دين مولاة فإن كان ثمنه أقل من ضعف الدين كان  
 العتق باطلا ما قلناه هذه المسئلة وهل العتق في هذه الصور مجزئ أم لا فإن كان مجزئ لم يكن لعتقه فائدة في كون ثمنه ضعف الدين أو أقل  
 وإن لم يكن مجزئا لا يجوز استعفاء بل يكون للدينان لأنه لا وصية إلا بعد قضاء الدين **الجواب** العتق في هذه الصور مجزئ ومجزئ المرفوع  
 من الثالث وماده أنه إذا لم يكن المبت مال غير الحق فانه يفتق من ثلث ما يفضل على الدين لكن التفصيل الذي ذكره يستند فيه إلى  
 رواية الحسن بن سعيد بن أبي جهم عن جهم بن زاج عن زرارة عن أبي عبد الله عن رجل اعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال إن  
 كان قيمة العبد مثل الدين الذي عليه ومثله جازعت عتقه والام بجزء من دينه عن أبي جهم عن عبد الرحمن بن عبد الله قال قلت لرجل  
 عبد ولم يترك غير ما عتقه عند الموت وقيمه ستائة ودينه خمسمائة قال يباع وبأخذ الغرض خمسمائة وللورثة الباقي وكذا لو كانت  
 ستائة ودينه ربعائة فلو كانت قيمته ستائة ودينه ثلثمائة قال قال إذا استوفى مال الغرض ومالا للورثة وكان مال الورثة أكثر  
 من مال الغرض لم يتركهم الرجل على وصية واجهت على وجهها فالان يكون نصفه للغرض وثلثه للورثة ويكون للسدس فقد بين

أبي عبد الله



# مَنْ كَيْفَ لَمْ يَهَيِّزْ

الفرق بين الخليلين **قول** إذا اعتق الرجل ثلث عبداً مولوداً عبداً جماعة استخرج ثلثهم بالقرعة فمن خرج اسمه كان مقتطفاً لمراد بالثلاث  
 تلك القرعة وثلث الأشخاص هل إذا كانا ثلثاً واحداً منهم يخرج وكيف تقدر على الرؤس وعلى الأثمان وما صوّت القرعة  
 هنا **الجواب** روى هذا الحديث سعيد بن جابر عن حماد بن عمار عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عن رجل يكون له المالك فهو يفتقر لثلثهم  
 قال كان على أبيهم بينهم ومحمد بن ريان عن أبي عبد الله قال لا تركب ستم مملوكاً فافتقرت بينهم ما خرجت ثلثهم فاعتقتهم أو أوتوا  
 عتق في القرعة إلا استجاب للورثان بغير للعتق لثلث كما كان للمالك والروايات حكاه حال لا يقتضيه العموم ولا الوجوب  
 وأما كيف في القرعة فإن لم يكن التسوية عدداً وقيمة جزئياً ثم أثارتا وكتبا ثم كل ثلث في موضع ويخرج على الحرية ويخرج بالمرء ولو أقرنا  
 على الرتبة فمرغنا مرتين وكذا لو اختلفت قيمتهم وأمكن تقديرهم عدداً وقيمة وإن لم يكن التقدير عدداً أو أمكن ولم يمكن مع ذلك قيمة نظر  
 في ثلث قيمتهم وأمرنا على واحد واحد حتى يستوفي الثلث ولو خرج من عبداً وأمرنا بحسب القيمة لأننا لا نلزم للمشتري أن يملك قيمته علم  
 بالقيمة كما للراي والشايع هنا الحرية بضيق للربية بضيق لغيرها بالأجزاء فيقتضي القيمة تقصيصاً من حيث أحاطت به من **قول**  
 ومن قدر أن يعتق رتبة مؤمنة جاز أن يعتق صبيها لم يبلغ الحلم كيف يخرج والصواب لا يبيع مؤناً **الجواب** وهذا حديث محمد بن يحيى عن أبي  
 عن الفضل المبارك البصري عن أبي عبد الله قال جعلت فداك الرجل يحب عليه عتق رتبة مؤمنة فلا يجد لها كيف يضع قال عليكم بالأطفال  
 فاعتقهم فإن خرجت فذلك والإمام يكن عليكم شيء ووجه ذلك أن ولد المؤمن يحكم عليه بحكم المؤمن وإن لم يكن مؤناً حتى أنزل  
 بنصبه في الحرية كما قال الله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان أحقناهم ذريتهم وما التناهم من علمهم من شيء ما نقصناهم  
 من شيء وأعمالهم وذل ذلك على النساء في حكم الإبهان **قول** فإن لم يخلع عنها وكان ثمنها ديناً على مولاها فاقومت على ولدها  
 بتركها إلى أن يبلغ فإذا بلغ أجرة على ثمنها قال قبل ذلك وإذا اشترى رجل جارية ولم ينفق ثمنها فاعتقها وتزوجها ثم مات بعد ذلك  
 بخلع عنها وكان ثمنها ديناً على مولاها فاقومت على ولدها وبتركها إلى أن يبلغ أجرة على ثمنها وقال قبل ذلك وإذا استري رجل جارية ولم ينفق  
 ثمنها شيء فإن عتقها نكاحها باطل وهر في الدين السرق لمولاها الأول فإن كانت قد جلت كانا ولا دهارة فأكفيتها فقد خالف بين المستلزمين  
 ثم العتق صحيح خلف عنها أولم يخلع وعودا لم يرد **الجواب** ثم الزام قولنا لئن أبلغ من ابن وناظر له بن كيف يجوز **الجواب**  
 الفرقانما شأنا من اختلاف الروايات أما كونه يقيم على ولدها ونكاحها بذاكر في رواية وهيب حفص عن أبي عبد الله ع و  
 وهيب حفص واقفي فلا يعمل بما انفرد به وأما كونه يتابع في ثمنها إذا كان ديناً على مولاها فاعطيه على الأصح لا يخلعون منه ورواه  
 يزيد عن أبي بصير ع قال إلهما رجل اشترى جارية فاولدها ثم يؤد ثمنها ولم يدفع من المال ما يؤدى عنه أخذ ولدها منها وبعت فادى  
 عنها قلت فيشعق فيها سؤك ذلك من دين قال لا وأما إذا اعتقها وتزوجها ثم مات ولم يترك عنها فإن عتقها ونكاحها باطل فقد بينا  
 وجه ضعفه وإن كان قد رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله ع وأما جوازنا خير الدين فلا في البيع تسلط على المقرات التابعة  
 للمالك فإذا اعتق بعد عتقه وصارت كالثالث فمع تعدد الثمن يترتب به أيضاً كالدون كلها **قول** وإذا كانا لسان لا وارث له ولا أحد  
 جريته فإن تولي إلى لسان يفتن جريته فإن تولي إلى لسان يفتن جريته كان ولاؤه وضمان جريته عليه فإن لم يفعل كان ما يتركه  
 لبيت المال كيف يقول كان ما يتركه لبيت المال وهو ميراث من لا وارث له وهو **الجواب** ويجعل قوله على زيادة بيت مال الإمام  
 المعلوم من مذهبه ذلك وقد كلفنا النهاية المحسن سعيد بن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع أنه إذا سكت حتى يموت ولم يترك أحداً  
 قال يجعل ما له في بيت مال المسلمين ومثله روى سليمان بن خالد عن أبي عبد الله ع لكن يجازى ذلك روايات أخران مبلغة لأمام المسلمين  
 منها رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع ومنها رواه عمار بن الأحوص عن أبي جعفر ع أن ولائهم للأمام لأن خبايته على الإمام وميراثه  
 له وعلى هذا عمل الأصحاب **قول** وليس للمولى أن ينقص تدبير الأولاد وإنما له نقص تدبير الأم فحسبنا إذا دبر الأم دخل تدبير الولد **الجواب**  
 له نقص تدبير الأولاد والتدبير وصية له فيقتضيه ما شاء **الجواب** أما دخوله في التدبير إذا حملته بعد التدبير فتعق عليه وقد  
 روي روايات منها رواها ابن بن تغلب عن أبي عبد الله ع ورواها غيره بدشعر عنه ع وقال الشيخ في الخلاف إذا دبر أمته ثم حملت فولد  
 من غيره بعد التدبير كان الولد بعد برامثل أمه فيعتقون بموت السيد قال وهو أصح **قول** الشافعي **قول** أبي جعفر ومالك والحمد والسند  
 بإجماع القرعة وأما أن يبيع الزوج في تدبير الأم دون الأولاد فروايات ابن بن تغلب يقتضيه ذلك ولا تدبيرهم لم يكن من اختيار  
 وإنما اتفق به حكم التدبير شرعاً فلا يكون للمولى أن يشره وقد استدل الشيخ على ذلك في الخلاف بإجماع القرعة وأخبارهم **قول** فإن دبر  
 في حال السلامة ثم جعل عليه بن ومات لم يكن للمدعي أن يبيع على المدبر سبيل للدعا عليه ومثل ذلك روى الحسن بن علي بن حمزة  
 هذه رواها وهيب حفص عن أبي عبد الله ع أن كان دبر في صحة من صلا فلا سبيل للدعا عليه ومثل ذلك روى الحسن بن علي بن حمزة

کتاب الغنق

[illegible]

لم قال لم يكن للو  
عليه سبيل

قالا لانه حره  
وما في بطنها  
صح

# مَنْ يَكُنْ لَهُ نَهَائِدٌ

وهو فاضل الصريته فكما يجوز ان يزوجه منه يجوز ان يقتل منه لا يضر فمادون فيه **فوله** في اراد المذنبه من غير ان يقتل  
المذنبه الا ان يعلم المصانع ان بيعه خدمته وانته ما من هو كان حلالا لاسبيل له عليه كيف يصح هذا البيع وهل اذا صح بيع المذنبه  
هذه الصورة يصح بيعها في صورة عبد غير مملوك قال في مثلها بعتك خدمته عتدي هذا سنن ومثليها ثم اذا ما المذنبه هل يعتبر في  
تكون ان يخرج من الثلث ثم لا وهل يصح للبايع ان يرجع فيه واذا رجع ما حكمه واذا زاد ثمنه ما حكمه واذا ما المذنبه من برئه **الجواب**  
اما جواز بيع خدمته فزواه السكوت عن جعفر عن ابيه عن علي قال لا باع رسول الله ص خدمته المذنبه ولم يبع رقبته وركب غاصم عليه  
ايه يصبر على عبد الله ثم قال لعبد الامنة قدر جهاته فالشيخ يقول على امثال هذه الاجابة اذا اعتد هذا الاصل في الترخيص عليه  
يصح بيع خدمته المذنبه دون غيره لانه حكم على خلاف الاصل فيحقق موضع التوقف ويعتبر فيه المذنب من ثلث المولى بعد وفاته لان  
باقية عليه واذا ما المذنب قبل المولى فما له لولا وان مات بعده ولا فهو حر برئ من برثا السابقة اذ لم يبق لاحد ولا يبيع للبايع ان يرجع  
في بيع خدمته هذا كله على تقدير القول بجواز بيع خدمته والحق عندنا ان يبيع رقبته المذنب جازا لانها منفعة محمولة لا الاجابة الى اورثاها  
واما لها البنت حجة وباراها ما بانها منها رواه محمد بن مسلم عن جعفر قال هو مملوك ان شاء ناعه وان شاء لعقته كما **الجواب**  
وقال الرجل يا هناه ولا يثابك من قول اهل الجاهلية هذا الكلام كانه غير له يمكن له مدخل في العتق لان غايته الاحياء ان يكون وان لم يكن  
هو المخرجه المبتدأ بل اجزا **الجواب** من قول اهل الجاهلية هو المخرجه وانما اقتصر على هذا لان الايمان احكام شرعية فاذا اخبرنا هذا من قول اهل  
الجاهلية فقد اخبرنا ليس من الاقوال الشرعية وهو لا على كونه ليس منها بل لا ريب **فوله** ومثله استثنى الانسان في جميعه ثم خالفه  
عليه شيء لا نهائين موقوفة كيف يكون مينا موقوفة هل يبايع ولا استثناء منكم في الكل **الجواب** الاستثناء في الاصطلاح الفقهاء  
هو ان يقول ان شاء الله ومثله ذلك لم يجب الوفاء باليمين وهو مضاف لوقف ولا يرد بالاستثناء ان يخرج شيئا معينا ما حلف  
عليه **فوله** وان كان المالك للتطهر به ودينه والقران يدل على الجواز **الجواب** هذا المجل على الكراهية الشديدة لا على التحريم وقد  
روى الجواز جماعة عن ابي عبد الله وابي جعفر الثاني في الشيخ جوز ذلك في الاستبصار فقال بعد ذلك لا اخبارا مختلفة والوجه هذين  
الوجهين ضرب من الكراهية لان من جحد ما لعنه ثم لو رجع بعد ذلك كره ان يخذ مكانه له وليس لك بخط **فوله** ومن ذهب الى  
بها ثم مات الواهب فطالبه لورثته من ذلك الشيء خلتان يخلطه كان اشترى واعطى مائة ولم يكن عليه كفارة ولا اثم كيف يخلطه في القدر  
وادي يتسلم الثمن ثم اصل المسئلة من ذهب لراحد والدي كيف يخلطه في القدر اشترى وادعى لتسلم الثمن ثم اصل المسئلة من ذهب لراحد والدي  
كيف يخلطه في القدر اشترى **الجواب** في كلام الشيخ حذف تقدير من ذهب لراحد والدي شيئا وكتب به كتاب ببيع يتضمن البيع فخص  
ثم مات الواهب يهدى بهذا التقدير ما رواه محمد بن ابي الصلاح قال قلت لابي الحسن ان ابي صدقت على نصيبها في دار فقلت لها ان العتق  
لا يجوز هذا ولكن اكتبه الشراء فقال اصنع من ذلك ما بدا لك وكما ترى ان يسوغ لك فوقه فان بعض الورثة ان يستخلف  
ان يقدتها الثمن ولم نقد شيئا قال ما حلف له وضعه ذلك انه اذا وهب قد ملكه فاذا ادعى الشراء ويهدى حجة يقتض الثمن فقد ثبت ما  
ادعاه فاذا ادعى الخصم ان ذلك على وجه الحسنة وان لم يكن هناك قبض الثمن في هذا الفقهاء قوله ان لحدما لا يوجب عليه اليمين لان ما  
بينه يدعواه فلم يكن في ظرفه من لانها مختصة بالتمك والامر عليه ليمين لان الخصم لم يدع ما شهد به الشهود من اقرار المالك بالبيع والقبض  
بل يدعى امر باطنا لا يعلمه شاهد ويدعى من يعلم به عليه اليمين لكن المذنب غير محقق في دعوى الاستحقاق والمثولة عن خالها  
فجاء ان يخلط مع التوبة ما يخرج عن الكذب **فوله** من حلف لا يشرب من لبن غنمه ولا ياكل من لحمها وليس له حاجة الى ذلك لم يخرج له  
شرب لبنها ولا لبن اولادها ولا اكل لحومها ليمين انما وقف على الام فخر ولا اولاد من جيران يقع عليه يمين بما اذا **الجواب**  
ان اليمين تعلقت بلبن الشاة ولحمها ونحو ذلك وانما كان الشبهة معولا في ذلك على رواية عبد الله بن الحكم عن علي بن  
عطينة قال قلت لابي جعفر في ابي الشاة اشرب من لبن غنمي ولا اكل من لحمها فبعثها وعند من اولادها فقال لا تشرب من لبنها ولا تاكل  
من لحمها فانها منها وكان نظره في هذا لان ولد الشاة متولد من لحمها في جحره ان يهلك لا اكل من لحم شاة معينة فذلك ان زيادة ونحوه  
لم يثبتوا لها اليمين لانها منسوبة الى الشاة التي حلف عليها وقد روي عن بعض الامنة انه يفتن راعه وقال هذا لحم رسول الله ص ودمه ليس في  
عبد الله بن الحكم ضعيفة فان الجاشي نكران عبد الله بن الحكم ضعيف ما ذكرناه من الوجه ليس يعقوى لان زيادة السن ينسب الى الشاة المتولد  
عليها اما لحم ولدها فلا يوارث من قوله هذا لحم رسول الله ص فخطا الجواز والاستعارة **فوله** متى نفذت لا يزوجه حتى يبع ثم تزوجه قبل  
الحج وجب عليه الوفاء بالنذر سواء كان حجة حجة الاسلام او حجة النطق لا ينعقد عن طاعة الى مباح كيف فقه هذه المسئلة وحسن  
قبل ان يبع فله كذا ويبدل على هذا النادر رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قلت رجل كان عليه حجة الاسلام فقال ان تزوجت قبل

هذا هو الجواب

سأله ان كان الخ  
عن عقدا رجلا  
قوله لاهل  
الجاهلية

عنه الجواز  
ولا يدخل في مثل ما دخل من غيرهم لا يجوز الاخذ بالامكان ولا بد منه

م يمين الوفاء بالند  
الحج يمينه ان يذبح  
عبد الله بن جعفر  
كان تزوجه





# منكك لهلية

شيء ذكره المصنف في كتاب المغفرة والشيخ في إلهائه ولما افترق على أصل ونحن في مقام المطالبة للشيخين رحمهما الله بذلك من ذلك  
 البراءة الأصلية وقد واما الشيخ في إلهائه في قولهم من الله ومن الإسلام لا ينفصلين ومن والظلم أن الجواب لكثرة عندهما  
 بالبحث لا بالخلاف قد روي عن محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسن الصفا إلى أبي عبد الله رجل حليف لبرائت من الله ومن رسوله ثم  
 حث ما قوتبه وكثارة فوقع في يوم عشرين مساكين لكل مسكين مد ودينغفر الله والحق عندك أنه كذا في شيء من ذلك لأن ما ذكره  
 الشيخان لم يثبت وما تضمنه الروايات لا ينافي ذلك ولا ينافي ما في قولهم من الله ومن الإسلام لا ينفصلين ومن والظلم أن الجواب لكثرة عندهما  
 نذره فخرج عن صياحه أطعم مسكينا مدين من طعام كفاؤه ذلك اليوم وقد جازى قال في باب قسام التذرة ومن نذره في شيء فخرج عن  
 يتكمن من الوفاء به لو يكن عليه شيء فهل هذا خلاف ما تقدم الجواب هذا ليس مناف لأن سقوط التذرة وبالعجز لا ينافي وجوب بدل  
 وحيد يكون ما ذكره في كتاب التذرة علما وما ذكره هنا خاصا والخاص مقدم على العام وقد ورد الشيخ في إلهائه يدل على ما ذكره  
 من إلهائه رواه الشيخ بن عمار عن أبي عبد الله في رجل يجعل عتقا ما في نذره ولا يقول قال يعطي من يصوم عنه في كل يوم مدين  
 قولهم ولا يجوز أن نطعم وجهها في مصابك لا يحد شر ولا يحد شرعها فان جزمه كان علمها كفاؤه قتل الخطأ عن رقبته وأطعم ستين  
 مسكينا أو صيام شهرين مثابعين وقال قبل ذلك وكثارة قتل الخطأ عن رقبته فان لم يجد كان عليه صوم شهرين مثابعين فان لم يستطع  
 أطعم ستين مسكينا وقال أيضا بعد هذا في باب قسام القتل على قتل الخطأ شبهة بعد عطاء الذمة كفاؤه عن رقبته ومنه فان لم  
 يجد كان عليه صيام شهرين مثابعين فان لم يستطع فأطعم ستين مسكينا وقال أيضا في كتاب الكفارات من ضرب مملوكا فوفى الحد  
 كانت كفارة ملان يعقته فان قتله كان عليه عنق رقبته أو صيام شهرين مثابعين أو أطعم ستين مسكينا أفقد جعلها رحمة الله  
 الأول والأخير حجة وفي الموضعين الآخرين من شبهة على هذا إذا حصل قبل الحد خطأ ما ان كان عمدا فعليه ثلاث الجواب كذا في  
 ففقد كذا الشيخ في إلهائه صوم مائة ركعة أو ما رواه في نذره قال روي عن علي بن أحمد عن جعفر عن عيسى بن خالد بن سنان عن  
 ابن ميمون قال سألت أبا عبد الله رجل شق ثوبه على أبيه وعلى أخيه وعلى قريب له قال لا بأس بشق الثوب شق موسى بن عمران على أخيه  
 هرون ولا يشق الوالد على له ولا زوج على امرأته ولا على ولد له فكذلك يمين ولا صلوة لها حتى يكفوا أو يتوبوا من ذلك وإذا شق الثوب  
 وجهها أو جرت شعرها أو نفضت فخرجت عن رقبته أو صيام شهرين مثابعين أو أطعم ستين مسكينا وهذه الروايات خالية عن ذكر الجواب  
 بكثارة الخطأ والشيخان ذكرا ذلك ولا يعرف جهتها اختلافا لظاهرة ذكر قتل الخطأ فهو تبيع لا لفظ الروايات مراده الترتيب كما ذكره  
 في الجواب الثالث من الاستصحاب حيث خالف الاختلاف في كفاؤه الظاهر فوردت نادرة مرتبة نادرة بلفظه وقال لفظه أو الموضوعة  
 للشيخ عليها هنا على الترتيب بل لا الاختلاف المطابقة للقرآن قولهم لنذر أن يقول الإنسان لله على كذا وكذا لم يرد كذا وكذا في قوله  
 ولم يقل واحدا الجواب كذا في شيء فافترقا وتكررها سوافي فإذا المطلوب يمكن أن يقال لما كان التذرة مشتملا على شرط  
 جواب كانا لشرط يدخل على الجملة ويجاب بجملة والجملة ذات جزئين كذا في شيء بلفظه فإني بالروايات العاطفة لأنها أبلغ في دلالة  
 على المغايرة كما في الصيد والذبايح قولهم حد الجلالة الذي لا يجوز أكله إلا بعد الاستبراء هو أن يكون غذاؤه أجمع عذرة  
 الإنسان أكل ذلك غذاؤه أيام معددة أو يوم واحد أو بأكلة واحدة الجواب لمواقف لاحد من علماء شافعي ذلك على تقدير كفاؤه  
 والله ذهاب الشيخ في إلهائه في خلافا لمبطلان الجملة التي يكون كثر علمها العذرة لكن هذا صوابنا قلنا أن الجملة لم تكن كفاؤه  
 يمتنع مع ذلك ليس صوابنا قلنا بالتحريم لا يمتنع حتى يكون علمها العذرة محصيا وحجب تقدير ذلك فالذي يغفل عن غلو  
 من لفظ الظاهر يصير ما بينا وله من هذه ما ليس إلا أن الغذاء بحيث يمتنع استحالة الغذاء التي تغفلنا ولعل شبهة غصا أو لا يمتنع اللحم  
 في الغذاء الأعلى هذا الوجه قولهم إذا شرب شيء ممن هذه الأجناس حرام ثم دمجها أكل لحم بعد أن يغسل الماء ولا يجوز أكل شيء مما في بطنه ولا  
 استعماله وقال إذا شرب شيء من هذا الحيوان أو لا ثم دمج لم يؤكل ما في بطنه إلا بعد غسله بالماء المثلج بين الموضعين كلاهما الجواب الجواب  
 وهو حكم الجمر أو جملة عن زيل الشحام عن أبي عبد الله قال من شاة شرب خمر حتى سكوت ثم دجبت على تلك الحال قال لا يؤكل ما في بطنها  
 وروى حكم البول مؤصرا على كذا في بعض الأصناف جعفر في شاة شرب بولا ثم دجبت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس من شاة لم يمتنع  
 من الروايتين والرواية الأولى على الجملة وهو ضعيف منا فانها الأصل في ساقطة والثانية مرسله لكن هي مطابقة للأصل ينبغي  
 أن يكون العمل عليها وكذا في مسألة الجمر من غير فرق قولنا على الأصل فغسل ما لا في الجناسه قولنا ما لا في الجناسه والرواية الأولى هو فانه  
 مكروه شديد الكراهية وإن لم يكن مخطورا وقال في المكاسب المخطورة ويبيع الجمر وما رواه في التذرة والطاقي كل مسكين لا يحل أكله وكل  
 الصفادع والسلاحف جميع ما لا يحل أكله حرام فدل عليه المسئلة الأولى كذا في هذا الموضع حرام لا يحل أكله الجواب الوجه

أو أطعم  
 ستين مسكينا أو  
 صيام شهرين مثابعين  
 قبل ذلك وكثارة قتل  
 الخطأ عن رقبته

کتاب الصيد للبخاری

و عالم بیت فہم

مَبْقَى الْمَسْئَلَةِ



کتاب الصيد للذی

عبداللہ



# مَنْ يَكُنْ مِنَ الْهَائِذِ

قد تغير الى حال الخمر السلف في الذم وما ذكرنا الشئ به بل على انه معين فكيف يصح ان يكون سلفا **الجواب** استعمال لفظ الاستسلا  
هنا ليس على معهود السلف بل مرده الى موضع اللغو وهو ان يقبض ما لا على عصره معين قبل تسليمه سواء استسلا فاستسلا في اخل الشئ  
قبل تسليمه العين للبناغة ومنه شبهه بالسلم من حيث شأوكه في تقديمه الشئ وناجزه القبض وقبض المصنف بابلغ من ذلك في عجا  
**قول** ويجوز ان يعمل الانسان لغية الاثر من التمر والزبد الفصل وغير ذلك وبأخذ عليها الاجرة ويسلمها اليه قبل بقرها  
لم يتلا تسليم قبل التقبض وهذا كما من مال صاحبها دون المسافر **الجواب** انها لو قبضت عنده لصارت خرا ولا يجوز للمسلم التصرف  
في الخمر فكان البحث على تسليمها قبل ذلك ليتخلص التصرف فيما لا يجل للمسلم التصرف منه **كتاب الوقوف** **المسألة الأولى**  
وقف على ولد الموجودين وكانوا صغار ثم رزق بعد ذلك ولا جاز ان يدخلهم معهم منه كيف يجوز له ذلك والوقف قد خرج  
عن ملكه **الجواب** هذا الاثر صحيح لكن الشئ به عول في ذلك على رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله ع في الرجل يجعل ولدا  
بشانا وهم صغار ثم يبدو له فيجعل معهم غيره من ولده قال لا بأس الوجه عندنا انه لا يجوز ذلك والرواية المذكورة معارضة برواية  
جبل قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل يصدق على ولده بصدقة وهم صغار الذين يرجع فيها قال لا الصدقة ع وجل على ان الرواية الأولى  
لا تضمن كقبضه الجعل فله جعل غيره لازم فلا يجارض الأصل المتفق عليه **قول** واذا وقف على الشيعة ولم يبرهنهم قوما ذو قوم كما  
ذلك ما ضا في الامامية والمجاردون من الزيدية دون التبرية ويدخل معهم ساير فرق الامامية من الكيسانية والناووسية والقطبية  
والواقفية الاثني عشرية كيف يصح هذا لان الواقف لا بد ان يكون واحدا من هؤلاء او من غيرهم ولا يكون هذا الفرق كلها في شخص  
واحد واذا كان كذلك فيكون الشخص قد وقف على غير مذهبه لو اختلف على اختلاف ولم يعتبر مذهب الواقف تنقض بقوله واذا وقف الكافر  
على القفر ام كان ذلك الوقف ما ضا في فقراء اهل المدينة وغيرهم من ساير اصناف الفقراء ثم لا يدخل الشبهة في الوقف **الجواب**  
الشيعة اسم لمن قال بالامامة على غير مذهب النبو كما فصل فيهم الامامية والمجاردون من الزيدية اما التبرية منهم فلا يدخلون في الشيعة  
لانهم يقولون بلما لم يبرك وعمر وعثمان ثم بالامامة على الواقف اذ كان مسلما صح ان يقف على المسلمين وان دخل فيه من ليس من مذهبهم لان  
الاسلام ملأه واحدا لان له اهلية الارفاق والصدقات والبر والاقساط من ليس من اهل الحرم جاز والتقرب الى الله تعالى بالصدق عليهم والوقف  
حسن جاز فلماذا اذا وقف على الزيدية جاز ولو لم يكن منهم وكذا لو وقف على الشيعة اما اطلاق الفقراء فانه يصرف لعل الواقف اعني  
اذا كان مسلما انصرف الى فقراء المسلمين ولا كذا من ينسب الى مذهب اب **قول** وان وقف على الزيدية كان على الثقلين بالامامة زيد  
على وامامة كل من خرج بالشيعة من ولدا طاعة عليها السلام هل المعتبر بالامامة زيد خاصة ام امامة زيد وامامة كل من خرج بالسيف هل كان  
يحق هذا شيئا **الجواب** كل من قال بالامامة زيد قال بالامامة من يستكمل الصفا المشرفة في الامامة عندهم اذ خرج بالسيف ودعا الى نفسه كان  
يقتل محصوا والقرية غير فرض في الواقع ولو احدثها قاتل كان حادقا للجماع على ان الشئ به يعني في الواقع لا المتوقع **قول** وان وقف  
على قوم ولم يسمهم كان ذلك على جماعة اهل الغنم من المذكورين والاثاث فان وقف على عشيرة كان على الخاص من قومه الذين هم قريب  
في نسبهم يعتبر في القوم النسب لا وفي وقتنا هذا ما المراد بالقوم وقد بين في المسئلة الثانية ان العشيرة من القوم وهم نسب  
هل فرق بين العشيرة والقرية ام لا وقوله الذين هم اقربا للناس لا يتحقق الاقرب لا واحدا لان من بعد عشيرة لا يقرب له اقربا ومن كان قواما  
في النسب الوقف **الجواب** الظاهر لا يعتبر النسب القوم بل اهل الرجال هذا في عرف اللغة كما قال الشاعر اقول ما لخص من نساء قولي  
ومنهم من قال جماعة اهل النسب كوروا وانا اواسندل بقوله وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فاذا اضاف الى نفسه اخفى ذلك  
برجاله كما لو وقف على رجاله واما العشيرة فاحص من القبيلة وهي يختص النسب لقرية وهذا الرجل الاقرب في نسبهم احص من العشيرة  
وليس الاقرب واحدا بل قد يفر من الكثرة منه كما تعرض في العترة **قول** ومن وقف على انسان شيئا في وجهه من الوجوه او على قوم باه  
ولم يشترط بعد انقضاء عوده على شئ معينه في انقضاء رباب الوقف دعي الوقف على ورثة الواقف وقد خرج عن ملكه ولا يكون  
لورثة الواقف عليهم فان لم يكونوا كان ميراثا لمن لا وارث له **الجواب** عند الشئ به ان ذلك وان كان بلفظ الوقف فهو جليش  
اقراره على حاله بموجب الجس فاذا انقضى من وقف عليه دعي الى ورثة الواقف لانهم لم يخرج عن ملك الواقف وجرى مجرى السكنى  
للانسان وعقبته ونسبه فانه عندنا اذا انقضى صوابه الى ورثة المسكن وقد ذهب لمقيدوه لان ذلك لا يكون لورثة الواقف  
عليه قوما ان وقف صحيح وانما ينقل الى الواقف عليه فيكون لوارثه بعد انقضاءه وليس لك بعدد دعي الشئ بمبارا والخصم يجوز  
عن علي بن ثاب عن جعفر بن حنان عن أبي عبد الله ع عن رجل وقف غلعة على قرابته وارثه رجل وعقبته من تلك الغلعة شيئا ثم تروى  
فقال ليس لقرابته ان يأخذ من الغلعة شيئا يوفي الموصله ثلثا ثلثا وان مات كان ذلك لورثته فاذا لم يبق له وارث رد ذلك الى

هذا هو الوجه في الوقف

وحيث ان شخصاً قال بالامامة زيدية او غير ذلك من غير ان يسميهم

لم يجمع على ورثة الواقف

# كتاب الوقف والهباء

يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم بتوارثون ذلك فابقوا بقبلة الغلة قلت للمورثة من قرائة الميثان يدفعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما  
يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم وكانا يبيع جزاءهم باعوا والجزء ضعيف ولا جعفر واقفي عن مضمون الرواية صواب **قول**  
واذا وقف مسكنا جان بعتد به من وقفة عليه وليس له ان يسكن غيره فيه كيف يجوز هذا وقد خرج عن ملكه قبل مراد الشيخ ان المستكن  
الموقوف يضمن ان يكون الوقف من جلة الموقوف عليهم فيه لا يبيع ان يكون من جلتهم وهل المورث يبيع لجانا بعتد معهم فيه  
الصواب الاول فيهم **قول** اذا وقف على الفقراء امثلا وابناء السبيل وكان منهم جائز للمشاركه اذا انفقر له الوصف لان الوقف  
ليس لعل المصلحة العامة لا يفتقر اختصاصا بل يشتمل من حصل له ذلك لوصف ما لو وقف على قوم بشرط ان يكون في جلتهم  
يصح وكذا لو وقف على قوم باعياهم لم يفتقر لمشاركة الا باذنهم وابعانهم **قول** واما الذي ليس فيه رجوع فهو كل هبة وهبها الانسان  
لذي رحمه ولدا كانا وغيره اذا كان مقبوضا فان لم يكن مقبوضا جاز ذلك الرجوع فيه **قول** وان مات كان ميراثا كيف يكون الموت  
رجوعا والهبة لا يبطل الا بالرجوع ولم يحصل لها لو كانت الهبة لا يقع الامع القبض كان هذا صحيحا **الجواب** الهبة منفردة عن القبض  
لا ينتقل عن ملك الوهاب فعند الموت ينتقل عنه الى الورث وقوله فان لم يكن مقبوضا جاز ذلك الرجوع فيه يعني الرجوع اذا لم يحكم  
الهبة الذي من شأنه نقل الملك من الوهاب الى المقبوض يؤيد ما ذكره روايات منها رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله قال الهبة للهبة  
ما لم يقبض حتى يموت صاحبها قال هي ميراث **قول** وما نصد الانسان به لوجه الله فلا يجوز ان يعود اليه بالهبة والبيع والصدقة  
لم لا يجوز ذلك **الجواب** انتهى هنا على سبيل الكراهية والحكمة فيمنع النفس عن ما يغير ما يصر في القر ليقع الصدقة من مقادير  
فيكون المنع عن استعادة الفضة الى غير صاحب الشرع ويؤيد ما ذكرناه رواية منصور بن حازم قال قال ابو عبد الله ع اذا نصد  
الرجل بصدقة لم يحل له ان يشترها ولا يستوفيها الا في ميراث **قول** فان وقف على المؤمنين كان خاصا يختصي الكبار من اهل المعرفة  
بالاثم دون غيرهم واولم يكن للفاسق منهم شيء على حال كيف هذا والفاستقوى من **الجواب** عند كثير من فقهاءنا ان الايمان اسم  
للاعتقاد والعمل وان تركت لكثيره فاسق لا يقع عليه اسم الايمان وهو مذهب ابو عبيد بن رافع في هذا البحث واما على اختيارنا فان  
الايمان اسم للاعتقاد الصحيح فاذا اطلقا فاداموا الموثق المطلق ولا يتناول للفاسق الامع فتدفع قول مؤمن فاسق لان الايمان في المرتبة لا يتبع  
به تسمية مطلقا الا من ليس بفاسق وان كان الفاسق يطلق عليه اسم المؤمن مع التقيد مكان الشيخ رجوع على هذا القول لما لو  
اما الشيخ المتقدم فالتزم من مذهبه ان جنة الكثرة لا يبره مؤثقا **قول** واذا وقف المسلم شيئا لمصلحة ففطر رسمها جعل في وجبة البر  
قبل هذا وقته وقف لا تشاء على وجه من الوجوه او على قوم باعياهم ولم يشتر بعد ان فطر عوده على شيء بعينه فحق ان يفسد  
ارباب الوقف رجوع الوقف على ورثة الواقف هل بين الكلامين اختلاف **الجواب** اما الوقف على المصلحة فمثل الفاطر واصلاح  
الشوارع ومساكن الاوقاف وما شاكلها والوقف في التحقيق على المسلمين المستفيدين فوال تلك المصلحة لا يخرج من الوقف الا ما  
فلهذا يصرف في وجوه البر اما الوقف على قوم باعياهم او وجه من الوجوه غير المصلحة بالمصالح العامة للمسلمين فانه حبر  
يرجع يرجع الى ورثة الواقف عند نفقراض القوم وان كان في هذه قولان احدهما اختصاصا بالمقبرة انه ينتقل للمورثة الموقوف عليها والآخر  
اختاره الشيخ انه ينتقل الى ورثة الواقف وهو الحق لا يبرح يرجع ينتقل للمورث لقوله في مقصدي على يد المجلس اطلاق المورث  
**قول** في مسكنه مدة عمره كان ذلك ما ضا بمقدار زمان جوت فاذا مات كان لمورثه نقل الساكن من المسكن وان مات الساكن  
ورثه كان لمورثه ذلك ان يرضى بما جوة المسكن لم لا يكون له اخراج لمورثه والسكنه انما كانت للاب فكيف يبعثها المورثة **الجواب** لا نقا  
منفعة ما لم يملك بالتمليك فاذا جعل لها ابدانها لم يجعل له فوجب ان ينتقل الى وارثه كما يملكها المورث لو كان باقيا ولا يقال  
ملكها المورث لاجارها لاننا منع ذلك لانه يتضمن اخراجه للمالك بالسلط على ملكه على ان الذي يرجع في ذمته لا يكون لعقبه السكن  
الا اذا جعلها له ولعقبه ولو جعل السكن له مدة حق المالك ولم يتلفظ بجعلها لعقبه بعد وفاته لم يجعل له بطلان السكن لانه ليس بملك  
بل هو شبه بالاباحة وان كان لازما فلا تعديا لمجول ومما ذكره في النهاية نظام البريد لا **قول** واذا جعل الانسان خذره عبدا او اميه  
لفترة مدة من الزمان ثم هجره بعد ذلك كان جازا وكان على المملوك المحدث في تلك المدة فاذا مضت المدة صار حرا فان ابقى العبد هجره  
ثم ظفيره من جعل له خذره لم يكن له بعد انقضاء تلك المدة عليه سبيل وان كان صاحب الغلام والمجاريته جعل عند نفسه قد الزما  
ثم هجره بعد ذلك وابقى المملوك انتقض ذلك سبيل فان وجد بعد ذلك كان مملوكا يعمل به ما شاء ما الفرق بين المالك والاصبي  
وقوله انتقض ذلك التذير كيف يتأدير والتذير عتق بعد موت المولى **الجواب** اذا جعل له خدمته مدة ثم بين مرة فموت بضعه لا يبرح  
على مذهبا اما اذا جعل خدمته مدة فموت ثم هجره بعد موت فانه يبرح لان الاصل ان التذير عتق بعد الوفاة فلو علفه بوفاء



## كتاب الوصية

يبلغ الثلث ذلك بدعي بالحق لا من وصية من فريضة الله وما فضل بعد ذلك جعل طائفة في العتق وطائفة في الصدقات ان يكون الحق واجباً  
 او مندوباً فان كان واجباً خرج من أصل المال ويكون المصدق والعتق من الثلث وان لم يكن واجباً لم يبق في وصية ودينار وهو الصدقة  
 والعتق في الثلث **الجواب** هذا يجعل على ما اذا كان الحق واجباً والعتق والصدقة غير واجبين فيجب اخراج الحق والعتق وان كان واجباً  
 الاصل لكن اذا اوصى بمجمله من الثلث مع غيره صح لا من يكون كاشراً لا يخرج الوصية الا من فاضل الحق مما يحمله الثلث في بيده بالحق  
 لا من فريضة وما فضل عنه يكون وصية في الوجهين الاخرين وهذه رواية معوية بن عمار عن ابي عبد الله **قوله** واذا اوصى بعتق  
 مملوك وبنى لقربته ولم يبلغ الثلث ذلك بدينق المملوك وما فضل بعد ذلك كان من اوصى له لم يبد بدينق المملوك وهذا اعتبر للعتق  
 منها وما المأخوذ وهو قد قدم ان اذا اوصى بوصية ثم اوصى باخرى لم يمكن العمل على الاخرى **الجواب** لا بد من اعتبار التقدم واذا كان  
 للوصي مجزراً عليه فيما زاد على الثلث ما لم يحل الورثة فان اوصى بشيء يستوعب الثلث ثم زاد فداو معه ولا تصرف له في الزايد فيبطل اما  
**قوله** اذا لم يكن العمل بالوصية في العمل على ما اذا انضمت الثانية ما يدل على الرجوع عن الاولى كما اذا اوصى لاني من  
 بعين ثم اوصى بها لغيره **قوله** وان عتق ثلث عبده استبعت ما بقي للورثة اذا لم يكن له مال غيره فان كان له مال غيره اعتق الباقي من  
 الثلث لم يبق الباقي وقد قال في باب العتق واذا كان للانسان مملوك فاعتق بعضه فعتق الكل ولم يكن له عليه سبيل فاذا كان عتق  
 البعض سبيل في الكل لم يكن فرق بين ان يعتق لاعتقك بعضك فبقي من اصل التركة فبقي **قوله** اعتق الباقي من ثلثه غير واضح **الجواب**  
 عتق البعض شق من عبده بوجوبه ان يعتق غيره وعتق البعض من ثلث التركة كالوصية فهو يبد منها من عتق ثلث عبده عند موته  
 اذ من مرض الموت ولا يملك غيره صح العتق في ثلثه ولا يبر في الباقي لا من لا يملك التصرف فيه بالانفاق وهذا بناء على ان مخرج التصرف  
 من الثلث على هذا اذا اعتق ثلثه فمرض الموت فداستوعب ما لم ان تصرف فيه فلا ينطق الزايد لا من انفاق على الوارث والمريض مجزور  
 فيما زاد عن ثلثه فان كان له مال يخرج العبد من ثلثه صح عتقه منه وهذا يخرج على المذهب كما ترى **قوله** واذا المراد اوصى ان تصرف في تركته  
 لورثته ويخرجهم بها وباخذ بها مضاف الرجح كان ذلك جائزاً وحلالاً لم يضاف الرجح الوصية انما يحض من ثلث ما تركه حال الموت والرجح  
 بعد الموت فكيف يخرج فقه هذه المسئلة **الجواب** هذا يجعل على ما اذا كان الورثة اطفالاً فان الوصية في ذلك ماضية عليهم كما لو  
 ان يدفع مالهم الى المضاربة ومصرف الوصى انما هو عن الاب كاجاز ذلك للوصي فلا بد ان يوصى بالوصية ولو يؤيد لك رواية محمد بن مسلم  
 عن ابي عبد الله **قوله** ان امرئ من اجل اوصى الى رجل بولد وبمال لهم واذن له عند الوصية ان يعمل المال ويكون الرجح بينهم ففعل  
 لا بأس به من اجل ان اباه قد اذن له في ذلك وهو حق فقتله بالخلاف في وصية ابائه بالمال اخوته الصغار واقعة مع ابن ابي  
 بليل على ذلك بقية **قوله** واذا كان للوصي على الميت مال لم يجز له ان يأخذه الا ما يقوم له به اليه من المال من اخذ ما لم يبرأ منه ثم يبرأ منه  
 الميت وهو من المعروف **الجواب** اذا كان في يده مال ظاهر لم يجز له ان يؤخذ له في استبقائه بمجرى دعواه ولو اخذه استبقاه منه في ظاهر  
 الحكم اما لو اخذ من المانع كما بينا في مواضع ان من كان له على غيره مال ووقع له في يده مال جاز ان يقا صه ما في يده ويؤيد ذلك  
 به بن معوية عن ابي عبد الله **قوله** رجل اوصى الى وشرك معه اخر وذكرا له قبل الذي شركه في الوصية ما له وخسين درهما  
 ومن هنا جازا من فضله فلما هلك الرجل ادعى له عليه كرا من حظه فقال ان اقام اليه ولا فلا شيء له قلت اجعل ان اخذ ما في يده  
 شبا قال لا اجل له قلت لو ان رجلاً عد عليه فاخذ منه ماله فقد ران باخذ من ماله واخذ كان له ذلك كما قال ان هذا للرجل فظلم عليه مثل  
 ليس ظلم عليه مثل هذا **قوله** ومتى باع الوصى شيئاً من التركة لصلته لورثته واراد ان يبرأ من نصيبه لغيره فذلك اذا اخذه بالقيمة العدل من غير قضا  
 كيف يجوز ان يكون موجبا قبالاً ومستند ذلك هو **الجواب** لو يثبت الى ان عندك حجة يمنع من توليه طرفة العتق ومع انشاء المال  
 يتعين الجواز ويؤيد ذلك رواية محمد بن احمد بن محمد بن الحسن بن ابراهيم الهذلي قال كذا في محمد بن يحيى هل للوصي ان يشترى شيئاً من المال ذابح  
 فتمت زاد بن زيد وباخذ لنفسه فقال يجوز اذا اشترى صحيحاً **قوله** فان اوصى باكثر من الثلث ورضى به الورث لم يكن لهم بعد ذلك امتناع  
 من انفاذها في حال حيوة ولا بعد وفاته كيف يلزمهم الا جازة وهو رضا بما لا يستحقونه والاستحقاق انما حصل بعد الموت  
**الجواب** منه الموصى عن الوصية بما زاد عن الثلث انما هو لصلته الوارث فان رضى فقد سقط اعتبار الضرر في طرفه ولان استحقاق  
 المال دائر بين الموصى والوارث ومع رضاها يلزم الا جازة لا نه حق لها وقد روى ذلك عدة من اصحابنا منهم على بن ابراهيم عن ابيه  
 حماد عن حمزة عن محمد بن محمد وابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم جميعاً عن ابي عبد الله **قوله** في رجل اوصى  
 بوصية ورثته شرود فاجاز ذلك فلما مات نقص الوصية هل لهم ان يردوا ما اقرب قال ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليهم اذا اقروا  
 بما في حيوة ورثته شرود فاجاز ذلك فغير هذا الطريق عن ابي عبد الله **قوله** عن رجل اوصى بوصية اكثر من الثلث فاجاز ورثته ذلك قال جاز و





# كتاب الوصية

ثلاث تركته ويخرج الضبعة الى الورثة اذا استوفى منها الثلث الجواب الوصية يقوم التركة ويخرج عنها بقدر نصف التركة الموقوفة  
 ليكون ما يخرج في الحج بقدر الثلث التركة منضما الى ما يخرج في الحج لان المنفعة المتجددة في حكم ملك الميت قبل تجدد هياضه وجوان  
 اجارها والوصية بها قال الشيخ وفي المبسوط اذا وصى بمدة بعد او بثلث اياه او بثلثه بستانه على النابذة قال قوم الرقيب من ثلث  
 التركة وتقوم المنفعة فان خرجت من الثلث كان له وان لم يخرج كان له فيها بقدر الثلث قلت وهذا مثل ما قلناه وفي رواية الحسن بن محبوب  
 عن خالد بن نافع الجلي عن ابي عبد الله عن رجل جعل سكنه داره لرجل حياته بغير صالح له فان اراد الورثة ان يخرجوه قال ان يقوم  
 الذاريعة عادلة ونظر الى ثلث الميت فان كان في ثلثه ما يحيط بشئ الذاريعة للورثة ان يخرجوه وان كان الثلث لا يحيط بشئ الذاريعة  
 فلم ان يخرجوه وفي هذه الرواية اضطراب لان الراوي من اهلنا به وهي غير مطابقة للفقوى الاختلاف ذكرناه وفي رواية وجدت  
 وصية بخط الميت ولم يكن شهد عليها ولا اقربها كان الورثة بالخيار بين العمل بها وبين تركها وايضا فان علموا بشئ منها انهم العمل  
 بجميعها من اينما علموا ببعضها ومنهم العمل بجميعها الجواب بما يكون البتة ونقلنا رواه محمد بن احمد بن محمد بن علي بن ابراهيم الهادي في  
 قال كسبت لبرجل كتب كتابا بغير ما اراد ان يوصيه به هل يجب عليه ورثته الغيايم بما في الكتاب بخطه ولم يبرهم بذلك فكسبت ان كان  
 بغيره كل شئ يجدون في كتابا بغيره وجبر البر وغيره واقول هذا الرواية مكانة لا يتحقق حالها والمسئول فيها بمحلول وليس في الجاهل  
 الورثة شيئا لوجبه وجب اجازة الباقي لان النسخ الحيزه فيما حيزه اذ ليس اجازة قرار في الحج لوصح انه وصى ببعض فاذن العمل بها  
 ضعيف مع ان لفظها لا يعطى ما ذكره الشيخ **باب الاقرار في المرض قول من اقرن عليه ذكوة سنين كثيرة** وهو باخر اجاب عنه ج  
 ان يخرج من جميع المال لا يمتنع له الدين وما يتبعه بعد ذلك يكون ميراثا فان كان عليه شئ من الزكاة وكان قد وجب عليه حجة الاسلام  
 ففرضها وخلف دوها بقضى به الحج والزكوة خرج عنه من قرب المواعظ ويجعل ما بقي في ارباب الزكوة قوله ذكوة سنين كثيرة هل  
 مقدار الزكوة ام لا فان عين فلا حاجة الى ذكر السن وان لم يكن ثم عين مقدار فكيف يخرج على هذه الصورة ثم في المسئلة الثانية اذا  
 دون ما يقضى به الحج والزكوة ابدأ بالحج ويكون التقصاع على الزكوة وهذا افضل لباقي على الحج والزكوة وقسمتها لو كانا ذمتين  
 هذه المسئلة مجموع من المرويات بين احدهما عن عباد بن صهيب الجعفي عن ابي عبد الله عن رجل فرض في اخراج زكوة في حياته فلما حضرته الوفاة  
 جمع ما كان فرضه ثم ان يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة الدين قبل ان كان وصى بحج الاسلام قال اجاب عن حج عنه من جميع  
 المال وعباد بن صهيب هذا عاى لا يعمل بما يقتضيه وابتدأ الاخرى عن معوية بن زمار عن ابي عبد الله عن رجل مات وترك ثلثا من  
 درهم وعلية من الزكوة سبعة دراهم واوصى ان يخرج عنه قال يخرج من قرب المواعظ ويجعل ما بقي من الزكوة قال الشيخ وانما قال سنين  
 كثيرة لقوله لا اؤتى في الرواية الاولى فوط في اخراج الزكاة في حياته وفي الرواية الاخرى سبعة دراهم وقوله ما ان يكون معية قلنا  
 ذكوة معية والفقهاء اذ فرض لا يعين ليكون فواء غامضة في صورة التعيين وانما ابدأ بالحج لانه اقصر على ما يمكن معية فاع الحج وهو اقرب  
 الاماكن فلو نقص عن ذلك لم يكن الحج مكانا اما الزكوة فيمكن اخراج القليل والكثير فيكون ذكوة ولما كان لا بد من الجمع بين الامرين  
 الجمع لا يمكن الا على هذا الوجه اعتمد عليه وهذه الرواية طريقها الحسن فضاء عن ابن ابي عمير عن معوية بن زمار عن ابي عبد الله عن رجل فرض  
 وكان خلفها لكنه ثقتها نقلها وانظر في بعضها **قوله ومنه اقر الانسان بشئ وقال الوصية سلم له فان له وطالب الورثة الوصى بذلك فان**  
 كان المقر بضياعه الوصية جاز لان ينكره ويخلف عليه بسم الشئ الى من اقر له به وان لم يكن من ضيايم يكن ذلك له وعليه ان يظهر  
 المقر له البينة بان له فان لم يكن ذلك له وعليه ان يظهره وعلى المقر له البينة بان له فان لم يكن معه بينة كان ميراثا للورثة وقال ابن ابي عمير  
 لم يكن موثوقا به وكان متما طولا لمقر له بالبينة فان كانت معه بينة اعطى من اصل المال وان لم يكن معه بينة اعطى من الثلث غم لا قال في  
 المسئلة الاولى كان على الوصيان بطليل لثلاث وما الفرق بين الموضوعين حتى كان حكم احدهما عن حكم الاخر **الجواب** ما ذكره قبل  
 هذه مجمل على تصديق الورثة الوصية في اقرار الميت في مرضه فحجب العمل بمقتضى الاقرار في المرض وهو ان كان ما مونا افضى الاقرار من الاصل  
 وان كان متما طولا لمقر له بالبينة على استحقاق ما اقرب به الميت فان لم يكن له بينة كان له ما يحمله الثلث ومحل هذه المسئلة على ما  
 اذا ادعى الوصى الاقرار ولا بينة له وانكر الورثة فان كان من مرضه فقد صح الاقرار ولم يكن له الوصى اظهاره للورثة لانه ليس الا لهم وجبا  
 ان ينكر المال ويخلف ويوصل الى المقر له وان كان متما فاح ان اقام المقر له بينة بالدين والاحكام بالمال للورثة ولا يقبل قول الوصى على  
 الورثة فيما في يده ولا ينكر ولا يخلف لهما بينة المقر وعليه ان يظهره في ظاهر الحكم والدك اراما للتسوية بين الصورتين في انه يخفى الثلث  
 يجوز انكار القدر الذي يحكم بنفوذه الوصية منه وان يخلف عليه بوصول المقر له لان المقر له ان لا يكون له عند معلوم وقوله كان ميراثا  
 للورثة يعني في ظاهر الحكم وقال الرازي في الفرق بين المسئلتين بالقبض عند وليس فيهما شفا **قوله** واذا قال الغلان وعلان لاحد

في ثلثه وهو موقوف عليهم وهو لا يقرى عند وطالبه بغير العلم



کتاب المیزان

[illegible]

کے لئے خلافتِ اتریں ہیں

مجلس علمیه عالی کربلا







مِنْكُمْ لَنْهَائِي

[illegible]

# كتاب الحجة

وخالفه فقال انه تزوج امره فقال اما علمت ان ذلك عندهم نكاح وهذا يدل بطريق الحجة انها زوجة عندهم فيكون زوجة في الحكم كما تقدم  
 عليه السلام ويجزم لهم بملكنا لثمن اثبات روايت السكوني عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان يورث الجوزي اذا تزوج بامر وانما من وجوبها  
 امر وانها زوجة وهي الصريحة الدالة على صحة المسئلة بالشعيرة لما تقرر عنده ان هذه وجوه في الدلالة صحاح يقولون يشهد به الروايات التي  
 اعدت على لفظ الجمع في غير موضع ما لو كانت الواحدة على دعواه دالة هذه الروايات على موضع النزاع امكان ما مؤخذة على دعواها  
 ولا تهاجم على لفظ الجمع فلو كان من عدل الجوزي من الكفار فاذا نكحوا البنات وشاهم ابق على كتاب الله وسنة نبينا **الجواب** لما كان  
 وارث المسلمين على كتاب الله وسنة نبينا كان قد اوردته مستوفاهم ذكر بعد حكم الجوزي اسلفه من عداهم واحذر ان الحكم منهم كالحكم في السلم  
 كانه يقول وشاهم كبرائنا ابق **قول** لا واخلفنا المرأة زوجها وكان مسلما اولدا او والدا ذريا واحكم كفاها وكان الميراث للزوج كله  
 وسقط هو لا كلام وان اسلموا ردهم ما يفضل من سهم الزوج كيف اذ اسلموا ردهم ما يفضل وقد قال قبل ذلك فان اسلم الكافر  
 بكنة من المال شيء لا للمسلم فتدفع المال عند موت الميت **الجواب** لا ريب ان اذا كان الميت وارثا من غير وارث كان المسلم يرث المال  
 ولا للمسلم الكافر بكنة لا يرضي بكنة لا يتعدى لقتله فيه وهو مستحق للاصل هذا في ذوق الاختلاف قال ابن الجوزي ما يستحق نصيبه ان كانت النسبة  
 عينا باقية في يد الوارث وليس بعدد عندك اما الزوج فلا يستحق سوى النصف الراتب المستحق اذ لم يتعد الميت وارثا لصلته اما اذا كان  
 يمكن ان يصير وارثا كالقافر فانه يرضى عليه الاسلام فان اسلم فتدفع وارثا وارضع الرود لا الزوج لا يستحق الرود مع وجود وارث وان لم  
 رد على الزوج نصيبه ان استحق الزوج للفاضل ليس استحقاقا لصلته بل لعدم الوارث وكونه اقوى من الامام فاذا لم يكن وارثا سوا الامام  
 كان هو وارثا نصيبه في الزوج في الزوج حصة استحقاق الامام فانه ان اسلم احد القرابة على الميراث منع الامام وهذه لم تقل فيها فناء عن اهل البيت  
 فشاك وانما النظر **قول** لا لكفار على اختلافهم بقوارثون بعضهم من بعض لكن الكفر كالملة الواحدة لقول ابي عبد الله عليه السلام يعطون  
 الكفار على اختلاف حتى للمسلمين كالملة الواحدة اما انهم في حق بعضهم ملة واحدة فمن اين ذلك ولين في قوله ما يدل على ذلك **الجواب**  
 لما كان الكفر في مقابلة الاسلام وكان الاسلام مع تعدد المذاهب دينيا واحدا وان تعددت فيه المذاهب كان المقابلة يقتضي مساواة  
 المقابل فيها بوجوب المقابلة في يكون الكفر ان تعددت مشركا فيما به قابل الاسلام فيكون ملة واحدة لهذا الاعتبار ولو صدق عليهم  
 باعتبار احوالهم انواع لم يكن منافيا لتسميهم بالملة الواحدة التي هي الكفر قوله وقال بعض اصحابنا اذا كانت التركة اقل من ثمن المملوك افسس  
 في باقية واستأجر بذلك اثر وهذا يدل على انه لا يعمل بالاثم مستندا لقائل من اصحابنا الى الاستعانة بالاثم **قصد** ان  
 المصير في ذلك يتوقف على دلالة النظر غير مقتض له فلو ثبت لكان مستندا لنقله وافق بذلك على اثره في النقل حال من اصداد ذلك  
 يدل على انه يعمل بالاثم بل يدل على خلو هذا القول من نقل واما الاستعانة فلا نراها احكم بوجوب اتباع الوارث اذا كان مملوكا فاصح اتباعه  
 من التركة ويجب ان الوصية لا يستقر مع مشاركة الغير في الامع بغير عن السعي في الافتكاك والذي اعتمدته انه لا يشترط البعض لانه اضرار  
 بالمال فيكون منفيبا بالدليل السالم عن الفارض **قول** لا ومن قال في غيره ضمن جريته وحده ثم مات وخلف وارثا قريبا كان الوارث  
 كان ميراثه له دون من قال له فان لم يكن له احد من قريب ولا بعيد كان له زوج وزوجة كان له حصة والباقي لمولاه وقال في ميراث الارواح  
 واخلف في وجوبه خلف غيره من حكرهم فرب كان للزوج النصف من التركة والباقي رده عليه بالصحيح من الاختصاص كان ينبغي ان يقول  
 ولم يخلف غيره من ذوي رحم او مولى كما ذكره في باب ميراث المولى والامام يكن للمولى شيء **الجواب** هذا صحيح لكن قد يقتنع المصنف في كثير  
 من اطلاقه على ما تقرر في موضع اخر من كون النصيب التام في تصفية وتطهيره عن شرائطه في مواضعها **قول** وقد رويت روا  
 بان الفاضل لا يرث وان كان خطأ وهذه رواية شاذة لاعل علمها لان اكثر الروايات على ما قدمناه وكان شيخنا رحمه الله على هذه الرواية على  
 انه اذا كان الفاضل خطأ فانه لا يرث من الدين ويرث من التركة ليجب بين الاخبار وعلى هذا العمل لانه لو لم يورث لاحتياط ما هو ثم ما الجمع  
 هو قول ثالث ما لم يمنع ان يكون المراد يرث من الدين لا من التركة **الجواب** معنى الاحتياط العمل بالروايات من غير الجراح شيء منها فانه لو لم يورث  
 سقطت الروايات الدالة على بقاء الخطأ ولو ودرته مطلقا سقطت منه هذه فضا للاحتياط في العمل استعمال كل واحدة منها وقول  
 الثالث **قول** ثالثا فلنا لا ريب من خارج عن اطلاق كل واحد من الروايتين لكن العمل باحدهما المخرج للآخرى اصلا فكان ما مجتهدنا  
 وقوله كما يمكن الجمع بهذا يمكن الجمع بينه وبين ما تقدم ذكره فلا يصح **قول** واذا كان للمقول وارث كافر فان ميراثه لميت المال فان  
 اسلم الكافر كان الميراث له والمطالبة بالدين وان لم يسلم وكان القتل عمدا كان لا امام له وهو غير بين ان باخذ الدين فجعلنا في بيت  
 المسلمين وبقيدهم لقتلهم وليس لاراد بعض لان ذلك ليس بحجة فيجوز تركه انما هو حق لجميع المسلمين كيف اذ اسلم كان له الميراث و  
 ذلك انه حين موت الميت فقد استحق بيت المال الميراث ثم قل لان ذلك ليس بحجة وهو ميراث من لا وارث له ثم بيت المسلمين ليس

لا يجوز ان يعلو المسلمون من غيرهم ولا يرفعوا لغيرهم فان كانت الاصل من غيرهم فلهذا لا يعلو

كان خافا عليه دينها  
 واحد



مَنْ كَبَّرَ لَهَا يَذِ

جلة الوارث ولهذا المذموم في اقسام الوارث **الجواب** ان كان المقتول مسلماً فان ميراثه لبيت مال الامام اذ لم يكن لوارث مسلم واذا اسلم بعض  
 ورثته قبل ان يستوفى الامام دبته واقتصاصا كان الميراث له لان الامام انما يستوفى ميراث من لا وارث له رفع وجود وارث لا يستوفى الامام  
 ولا كما لو كان للكافر وارث واحد مسلم فان لم يواسم الكافر لم يستحق الذي اسلم معه شيئاً لانه لا يتقدم له لقتله هنا والوارث قوي يدفع  
 الوارث المتجدد وكذا الامام لان ميراثه انما هو لعدم الوارث فلا يرث مع وجوده وبهذا الاعتبار رواية الحسن مجتوع عن ابن عباس  
 انه بصير قال سالت ابا جعفر عن ميراث من مات ولم ير ميراثه وزوجته وكذا مسلم فقال ان اسلمت قبل ان يقسم ميراثه اعطيت السدس قلت فانما  
 يكن له وارث من المسلمين قال ان اسلمت مع جميع ميراثها وان اسلمت بعض قرائنه من لم سهم في الكتابان ميراثهم وان لم يسلم من قرائنه احد  
 كان ميراثه للامام ولما رواه الحسن محبوب عن ابي ذر ولا انحاط قال سالت ابا عبد الله عن رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً هل يمكن للمقتول  
 اولياء من المسلمين الا اولياء من اهل الذمة من قرائنه فقال على الامام ان يرخص على قرائنه من اهل بيته الاسلام من اسلم منهم فهو وليه  
 يدفع العاقل اليه فان لم يسلم احداً فالامام وله امر ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين لان جناية المقتول على  
 فكذلك يكون دبته لامام المسلمين قلت فان عفا عنه الامام فقال انما هو لجميع المسلمين على الامام ان يقتل او ياخذ الدية وليس ان يعفو  
 هذه الرواية على الحكم وعلى ان المراد بيت مال بيت مال الامام وعلى ان ليس للامام ان يعفو والرواية من المشاهير **قول** واذا كان  
 على المقتول دين وجب قضاءه من الدية كما يجب قضاؤه من فضل تركه سوء كان المقتول عبداً او حراً وعلى كل حال العطف الثالث  
**الجواب** اما وجوب قضاء الدين من الدية فلا نهى مال مورثه والارث مستبواب الدين واما العبد فلان الورثة اذا رضوا بالدية صار ميراثها  
 فينفذ فيها الدين ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن لاريق قال سالت ابا عبد الله عن رجل يقتل ويترك ديناً وليس مال فماذا اخذ الاولياء  
 الدية عليهم ان يقضوا دية قال نعم قلت ان ميراثه شيئاً قال نعم انما اخذ ما دبتهم وعلمهم ان يقضوا دية وما قوله على كل حال فجاء ان يريد  
 به لقمه الثالث من القتل هو الخطاء شبيه لعمد وجائر ان يبدعهم بالحكم في كل حال يفرض **قول** والدية يستحقها جميع ورثة المقتول على  
 سهام الله نعم والوالدان والولدت الاخوة والاخوان وكل من يقرب من حجة الارض خاصة كيف قال والوالدان والولدت والاخوة ولا حجة  
 وعطف بالقرابة واجتماع والولدت والاخوة والاخوان عندنا لا يجوز لكن لو قال والاخوة وعطف بالقرابة واجتماع والوالدين  
 والولدت والاخوة والاخوان عندنا لا يجوز لكن لو قال والاخوة والاخوان كان جمل **الجواب** الاستحقاق المطلق لا يستلزم الاجتماع ولا  
 الاقرب وقصد ذكر الاستحقاق من حيث هو وهذا بقا الارث يستحق لنفسه بالسبب كهراد الجمع في الحالة الواحدة **قول** يقدم الاضعف  
 في استحقاق الميراث ويؤخر الاقوى في ذلك والمراد بالاضعف من يستحق اقل من الاخر بالاقوى من يستحق اكثر فمثل اذا ربا الاضعف والاقوى  
 في المسئلة المفترضة من حيث الاطلاق فقد قال في مسئلة الاخوين المتقين انه لا يرجح بينهما ثم ما القابذة **الجواب** المراد بالاضعف  
 من استحقاقه في المفترضة فلا النسبة كان استحقاقه او بالقرابة كالاب لابن فان نصيب الابن اذا كان وارثاً مع الاب اختصة الاسداس ونصيب  
 الاب مع الابن السدس فالاب بهذا الاعتبار اضعف استحقاقاً واما قوله ما القابذة فان قلنا ميراث من ورث منه فالقابذة ظاهر وان لم  
 وهو الحق احتمال ان يكون القابذة المتقدم في العطف فان لم يقصود احتمال ان يكون تكليفاً غير معلوم العلم ثم الحق عندنا التقديم لغير  
 معتبر وبما جاء في بعض كلام الاخوة ونحن نطالب بدليله وغلط به قوم حتى توهموا ان التقديم معتبر ثم عافسوا عليه غلطاً اخرون ورثوا الاول  
 بما ورث منه الثاني محضاً للقابذة في التقديم والناحية نحن نمنع من اعتبار التقديم وقد قال الشيخ في الاجازة ان التقديم ليس لازماً  
 ثم الاخبار اختلفت في رجل وامراة فماتت وامراة من الرجل ثم يورث الرجل من امراة وفارة ترك العكر بالجملة فطالب بالذهب **الجواب**  
 تقديم الاضعف بالدلالة فاني لم اقف على حجة ولا ملتفت الى من يدعي الاجماع على وجوب تقديم الاضعف فانه مركب صلا للباب  
 الامر بوارث **قول** واذا اقر بالانساب بولد الحقير سواء كان اقراره في صحة او مرض وتوارثا معاً سواء صدق اقراره وكذبه من ابن بلير  
 ان كذبه ان يتوارثا لانا لولد اذا كذبه فانه يقول لا استحق من تركه شيئاً **الجواب** الولدان كان صغيراً لا اعتبار بتكذيبه فاذا كان  
 بجهول النسب كان من يمكن ان يكون ولداً للمقتول الاقرار بالخفية اما اذا كان بالغاً فان صدق المقر صح وان كذبه بطل الاقرار والشيخ  
 بهذا الاقرار والشيخ به ربما اقر بالولد الصغير والكبير متدين ذلك في المبسوط ويحتمل ان يكون كذبه انه ابلغ والكبير لم يقدم له  
 في الحاجة وبالجمل لا اثر لتكذيبه صغيراً ولا كبيراً بعد سبق الاقرار به صغيراً **قول** واذا اقر بولد فماتت امراة او اخا او جداً وعم وصته  
 او خالاً واحداً او ارحامه وكان له ورثة مشبهون بالنسب فيقبل اقراره الا بنية لا بتوارثا من سوء صدق المقر وكذبه فان لم يكن له ورثة غير  
 المقرين فان كان يصدق توارثا وان لم يصدق وكذبه في اقراره لم يلفظ الى اقراره وهل زاد بقبوله فكان له ورثة مشبهون بالنسب كالمقرين فياخذ  
 ثم ما الفرق بين هذا والقول ان ميراثه لغيره بل لكل واحد منها حكمه غير الآخر وذلك ان ميراثاً بالولد والوالدة والزوجة والزوج وجعل

وَمَحَلُّانِ بَيْنَنَا الْقَدِيمَ لَمَطَعِ الْخَوَاصِّ وَالْوَحْدَ بَيْنَ الْوَلَدِ فِي الْقَدِيمِ

الفصل الثاني من كتاب الحكم على معاصي الامتناع في الصدق والصدق  
بمقتضى ما تقدم

بالوالد



# مَنْكِحُ الْمُنْهَائَةِ

والخون والمعتوه فقال المرأة انما مؤني الرجل بان وانما بان اذا عقل كهيها بان وانما قال الحد والزوج بتعا الصورة الرواية في  
عندك ان لا حد على المجنون لما ذكره من الاصبع ان عمله بحسب اخذ وانما نطق على واحد ورجم اخر وضرب الاخر نصف الحد عن الخاسر وضرب اخر الحد  
وقال انه مجنون مغلوب على عقله وهذه وان كانت صورة واقعة لكن التعليل فيها يؤذن بسقوط الحد ولعله احدا شبهته في طرفة المجنون  
لا احتمال ان يكون ذلك هو الحكم منه **قول** في المرأة اذا زنت فحملت من الزنا فترت دواغها سقطت اثم عليها الحد للزنا وعربها الامام عليا  
بسقوط الحمل حسب ما رآه هلا كان عليها دية الحمل وان كانت من سقطتها **الجواب** ليس اقتضاه على ذكر الحد للزنا من وجوب السقوط الذي  
بل دية المجنون لان زنتها بما قرره في غيره هذا الموضع ويكون الدية للامام على ما قرره ناه من وارث ولد الزنا **قول** في الاصل اذا زنت  
عليها الحد كما يجب على البصر لم يسقط عنه الحد لعلمه فاذا ادعى انه اشبهت عليه الامر فحق ان له وطئها زوجته وامته ام يصح دأبهم عليه الحد  
لظنهم انها زوجته وذلك شبهته وكذا القول في الزانية عن امير المؤمنين ع عن امرأة نسبت لرجل بجارية بهت واضطربت على مرثية لبلال  
فطها جاريتها فوطئها من غير تحرر ورفع خبر البهت فامر باقامة الحد على الرجل سدا واقترا للحد على المرأة جهوا في هذا الخبر يشان كل واحد  
منهما بوجوب شبهته وهو انما نسبتهما الثلثان فطها جاريتها ثم اذا حكم عليها بانه زان لم حد سدا **الجواب** اما الاصل فالواجب عليه  
الا ستظنا راعا الحاشية فلا يجوز له الاقدام على الوطئ لم يستطع فلا يقبل اعتذاره بالاشتباه لانه اعتذار بما لا يسوغ له الاقدام عليه واما  
الرواية المتقدمة فانه الحد على الرجل سره في رواية ابنه بشر عن ابي نوح ان عمر بن الخطاب ع قال في رجل ضرب المرأة حدا في الهلاية  
والرجل حدا في السر ذكرها الشيخ في التهذيب في الزنا بان يجوز ان لا يسميها من بعض فمما ثابته ان ع اراد بانها ام الحاشية الامرافاة الحد على  
الرجل سر ولم يتم عليه الحد استلحا وحسب المادة مثلا لا يجوز ان يسميها اهل البهتة عن داود هذا من قول **قول** في لا حد من ادعى الزوجه الا ان  
البهتة بخلاف دعواه كيف يمكن ان يقول البهتة بذلك وهي شهادة على انفي وعدم الزوجه لا يعلم **الجواب** انما يحد لان دعواه ممكنة  
فنهض شبهته في سقوط الحد اما ان كان قيام البهتة بخلاف دعواه فلا يمكن ان يدعى زوجته امرأة وزوجيتها بعينه معلومة والشوق  
يعرفون علمه بزوجيتها لعلها يحيل العادة والبر عن ذهن ثلث في تلك المدة فيقال البهتة بذلك وامثالها **قول** في من افترس جاريتها بركب  
باصبعه عشرتها ووجد من ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين سوطا عقوبة لما حبا فلو ان كانتا لجارية حرة عزم عقربها وهو مثل نسائها بلا  
نقصا وان كان قد بلغا فذهب بعينها لم يكن لها عقرب على حال هلا كان عليها في الجارية لارث في قوله جلد من ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين  
هل يجوز ان يجلد من الثلثين ام لا وقوله الى تسعة وسبعين اراد ان لا يبلغ الى الثمانين وهو حد وقد تعدى خمسة وسبعين وهو حد  
وقوله وان زنى بها فذهب عند رتبها لم يكن لها عليه عقرب زنا الرجل من دون زنا المرأة لا يسقط العقرب لم يقيد بكونها مطا وغیرها  
اما الاثر في رواية طحطه بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي ع قال اذا غضبتا ففارقضت فلعن عشرين قمتها وان كانت حرة فعليه ائصال وهذا اثر  
وان كان داوينا ضعيفا فالتايد برؤايات منها لما روي ان لا تترد وترت بعين من مولاها كان لا لها فاضح العقوبة لعشرين قمتها  
كانت بكر ونصف لعشران كانت ثيبا وما رواه ابو داود ويكنى زنا عمن عن ابي عبد الله ع في جارية بين شر يكره ان اعتقاها بضريبة منها  
قوتها لآخر علمها فاقضها قال يجلد خمسين ويطرح عن عمن حمون لحضرتها وبغير عشرين قمتها لمواقتة باها وبسته في الباقي وهذا الجأ  
تدفعها وبها على ان دية البكارة عشرين قمتها واما الحرة فقد روي ابن سنان عن ابي عبد الله ع في امرأة فقتل جارية ببدا فقال عليها  
واما شرط المطا وعنه فلا بد منه واما التعزير الذي ذكره فالأخبار اختلفت قاله القمي بحسب ما رواه الامام اودع وقال في الخلاف لا  
يبلغ التعزير حدا كما ملا واذا في الحد الاخر ثمانون والتعزير فيهم تسعة وتسعون ولما حد الفداء فالشيخ ع يجوز في تعزير حد وانما هو  
ثلثة ارباع حد الزاني وليس بمحد حقيق **قول** في من قتل من حضر عدا بها والحد فضاء الحد واجب مع الاختلاف في الكيفية لا يؤخذ  
بالاحوط وهو لاكثر ليقين البرائة وقوله من حضره واحد فضاء عدا ميم ولا بد كقول فضاء عدا من فائدة **الجواب** الطائفة لفظية  
من الشق وقد اختلف الناس في المراد بها في الامة فقال قوم واحد وهو المرء عن الباقر ع وابن عباس ع قال قوم اثنان وهو المرء وعن  
عكوة وقال بعض اهل التفسير ثلثة نكروه القبر في تفسيره وقال اخرون اربعة وهو الحق عن الشافعي وقال شتار وعشرة ذكر ذلك  
في الخلاف ويمر قال الحسن البصري والوجه ان الطائفة هي لفظية من الشق والواحد قطع من المؤمنين فجازا الاقتصار عليه اما الاصل  
فيغري لازم لان النسبة اذا صد على الواحد لم يعلم ارادة ما زاد فوقه فاحد عليه الزام بما لا يعلم زوم فناخر الحد هو ضدا لاحتياط  
واما قول الشافعي واحد فضاء لا يؤخذ عن الواحد على سبيل الزوم بل كما به يقول اقل ما يجزى واحد وكذا ما زاد لا يشترط  
حصول زيادة على الواحد **قول** في لا ينبغي ان يحضر الحد على الزنا الاخبار اثنان قال قبل ذلك واذا ارادوا الى ضرب الزاني او  
ينبغي ان يشعل الناس بالحضور ثم يجلدها بحضورهم لئلا يروا عن واقعة مثله وان كان المراد الزوج فخصوا الاثر اولى في الزوج والزوج

# كتاب الحدود

لما كان اقامه الحد ثمره الرجع عن المنكر والرجوع عن ما انما يؤخذ على الشئ من هو مرتكب له فيجوز ان يعقد الحد ما ساق وعاصرا لا نه مستحق للحد فيجب  
 بهما لما يبيح به واما احضوا الناس للاعطاء والانتهاز فلا يفتقر الى حد فقولنا لا ينبغي ان يفتقر الحد على الزناه اي لا ينبغي ان يفتقر قامة  
 الحد لزم الزاني مثلا الا الحنار واما الاخرين فلا تعاطوا ولا تزاجا **قولنا** وفيه امر المؤمنين ثم فيمن اقر على نفسه بحد ولم يبين ان  
 يضر به حتى يني هو عن نفسه الحد هل يعتبر هذا من اقر على الحد ولم لا وهل اذا بلغ معلما ثمة يقطع عن الحد بلام **الجواب** روي  
 محمد بن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان من اقر على نفسه بحد ولم يبين ان يضر به حتى يني هو عن نفسه الحد وهذا  
 اللفظ مطلق فمحل على الحان وعجز وهذا الرواية مشهورة بعملها وان كان في طريقها قول وبها انه اقر من بالغ غافل فحكم به ولا  
 استبعادا وصل به الى ثمة جلدة ان يقطع عن الحد ان يمنع عن نفسه لانه لا حد وراء المائة واذا انهي عن نفسه قبل وان كان دون الحد  
 لاحتمال ان يكون ذلك توهمه وان لم يسمع حد فبسط ما زاد لاحتمال اذا لا يثبت بالانذار لانا يتحقق ان مراد اللفظ **قولنا** ومن اقر على  
 نفسه بحد ثم حذر لم يفتقر الى انكاره الا الرجوع فانه اذا اقر بما يجب عليه لرجع ثم حذر وقبل فامتنع خط سبيله وقال اذا اقر على نفسه عند الامام ثم  
 اظهر التوبة كان للامام ان يجازيها بالحد او لا فانه لا يوجب عليه بحد بل يثبت له الجواز والامام العفو عنه على حال فقد في  
 العفو مع عدم التوبة وصورة الجواز لا يكون توبة فكيف يفتقر عنه **الجواب** المجوز مع التوبة وبسقط معه لزم اذا ثبت بالافرار  
 وان كان اقرارا بما اقر دون الاربع ثم رجع فلا حد بل يجب له التاديب لثبوت على الحقوق اما التوبة فان كانت قبل ثبوت الحد لم يقطع  
 معها الحد وان كان بعد بطلان البين لم يسقط الحد كما كانا وجدا خلافا للفقهاء وان كانت بعد الافرار فالامام مخير عليه لثبوت الحد او لا  
 الاحتياط ويدل على ان الزعم بسقط مع الجواز اذا كان الثبوت بالافرار ما رواه الحلي والكافي ومحمد بن ابي عبد الله عن محمد بن ابي عبد الله  
 قال من اقر على نفسه بحد ثم حذر فقال اذا اقر على نفسه بحد ثم حذر قطع منه وان رجع بحد وان اقر بحد ثم حذر فاجلده ثم اقر  
 فان اقر على نفسه بحد يجب فيه الزعم ثم حذر اكره فقال لا ولكن ضاير الحد **قولنا** وان كانت البهية لما تقع عليه الذكاة اخرجت  
 من البلد الذي فعل في بلد اخر وبيعت هناك فدخل في قوله يقع عليها الذكاة لا ذاب البغال والحمل لا ثم قوله اخرجت من البلد على  
 يضا اخرجتها وقوله بيعت هناك الثمن الثاني من باخذها ومن يفتقر **الجواب** الما يبيع عليه الذكاة منفعة الاهبة الاكل كالشاة الا  
 والبقر لانا اهم منه ظهر كالحمار والفرس والبغل والاولى به من يبيع ولا يبيع والثاني لا يبيع ولا يبيع في بلد غير ذلك البلد  
 لذلك رواه بسند عن ابي جعفر في الرجل بائيا البيعة قال يبيع ويحرق وان كانت ما يبيع في بلد غير ذلك البلد  
 اخرجت من المدينة التي فعل بها الى بلاد اخرى بحيث لا يعرف بيعها فيها للتلايع بها والتمن لصاحبها بمقتضى الاصل **قولنا** في  
 العقود في البلد ثم يفتقر عن البلد لتفعل ذلك في غيره من الامصار وهل للمنفعة ام لا **الجواب** ليس للمنفعة هناك مقتضى ذلك  
 حسب ما رواه الامام لان الشرح خال من التقدير فيكون موكولا انظر الامام لانه منصوص للمصلحة باب الحد في شرب الخمر **قولنا** وبيعت  
 الحد بشهادة مسلمين عدلين يشهد على فاعله شرب شي من السكران ويشهد بان قاء ذلك قد بسط الحد مع الفئ اذا شرب مكرها  
 اولم يعلم انه خبرنا الفئ لرفع هذه الاحتمالات ومع هذا فهو شبهة فلم لا يسقط الحد **الجواب** لما كان الفئ لا يرفع على الشرب الا كراهه  
 الجواز على خلاف الاصل جاز للحاكم اقامه الحد بمجرد الشرب لان يدعي شارب شبهة يسقط بها الحد فكما حكم على الشارب بحكم على  
 من قاء وتؤيد ذلك حكمه بالحد فتنه الوليد حيث شهد احد الشارب بالشرب الاخر بالفئ **قولنا** ومن شرب الخمر مسكنا لها حل  
 وجب على الامام ان يستبين فان تاب قام عليه الحد الشرب ان كان شربا وان لم يثبت بقتله قد جعل من استحل الخمر كراهة فلا فتنه في فتنه  
 فظروا وقوله في المسئلة ان كان شربا في اولها ومن شرب الخمر فكيف حسن الشرب الثاني **الجواب** ليس كل من حل قله حكم بان تذهه وقد  
 يجوز ان يرضى في شرب الخمر بشبهة وان كان باقلا على اسلامه ولهذا لا يقتل حتما وان ولد على فتنه الاسلام بل يشترط انما كرهه  
 لفظ الشرب ناكدا وايضا لا بعد الشرط الاول والاهتمام ببيان شرط الحد كما كره سبانه ذكر العتلة **قولنا** شارب الخمر اثم  
 عليه الحد مرتين ثم عاد ثالثا وجب عليه القتل الزنا اعلا من شرب الخمر فكيف يقتل شارب الخمر في الثالث في الرابعة **الجواب**  
 مقدار الحد متلفا عن صاحب الشرع فلا يجرى القياس فيها وانما يتوقف على حصر المستند ولهذا كانت الخمر في مال الله  
 اعظم من الحق ولا قطع في الخمر ولا حد ولو اقرنا الفرق ما كان الجواب ان يقول قد نهى الخلاف الى ان شارب الخمر يقتل في الرابعة  
 اذا اثم عليه الحد ثلاثا فلهذا يسقط عنه السؤال واما على ما قال في النهاية فيمكن ان يكون حال الخمر اعظم من الزنا لما حصل مع من  
 ابقاع العداوة والصد عن الذكر والصلوة وقوله من الخمر الكبر لا يثبت ان يقع به الزنا ولو جرحه ولا يبال العقل بنات التكليف  
 فالمر من الزنا لمرض يسقط التكليف الشرعي ليس كذلك الزنا واما يحتم قلة الثالث في الاشارة الى ان الخمر في البني لا اثم عليهم السلام

ذهب في ذلك  
 بالنظر في  
 ذلك وان كانت  
 البهية ما لا يقع عليه  
 الذكاة

والزاني



# منكبات النهاية

المنقوع على نقلها بالسرقة قول المهرز هو كل موضع لم يكن له تصرف فيه الدخول فيه الا باذن من هذا ان الموضع  
 اذا سرق صاحبه منه لا يقطع عليه كذا لو سرق من دار مفقوحة بابها ليست حذافي العادة والشيخ بهذا المهرز لا يكفي في القطع حتى يكون  
 مما لا يجوز لغير المتصرف فيه الدخول فيه الا انه يخرج هذا العقد في شتمته حذافي الواجب بالقطع فكانه يقول انه يجب في المهرز لا يكون  
 للشارق دخوله والمنقوع منه اذا سرق من ملكه لا يلزمه القطع لعين ما ذكرناه ولا كذا من سرق دار ليس عليها بابا وبابها مفقوح  
 اسم المهرز عنها فافق له من سرق من مال الغير قبل ان يهتم بمقدار ما يصيبه منها لم يكن عليه قطع وكان عليه التائب بجماعته على ذلك و  
 اقتار عليه من سرق بان يدعى قيمته بمقدار يجب فيه لقطع او اذا بدا عليه كان عليه لقطع الشبهة اشترط في لقطع ارتفاع الشبهة وهنا  
 الشبهة ضمير من تقع لانه سها في ذلك ولا يعلم انه سرق نصابا ازيد اعلى سها بمقدار النصاب قبل ان يهتم القيمة والنقصا اليها من طريق  
 بالهلاك والسرقة **الجواب** يمكن ان يرتفع الشبهة بعلية الزيادة عن نصيبه على المقيدين ولا يقطع الا كالحك واما العلم بزيادة ما سرق عن النصاب  
 فقد يمكن اذا كانت الجماعة قليلة يمكن ضبط انصافها وتطرقها للنقصا الى القيمة بالسرقة والهلاك لا ينافي العلم بالزيادة منها سرقه عن النصاب  
 وربما كانا معتبرين فمعه كون القيمة في وقت السرقة لا يتسع لاسرقة بل ينقص نصيبه عما سرق النصاب الموجب للقطع وقد اختلف اصحابنا في  
 والمحال هذه على قولين فمنهم من لم يقطع حتى يقهر نصيبه سرق ما عدا ومنهم من قطع على الشبهة عوله في ذلك على قوله نعم والشارق الساتر  
 فاقطعوا بينهما او على ما رو عنه الله سبحانه عن ابي عبد الله عليه السلام قلت رجل سرق من الغنم الشريح عليه قال ينظر الى الذئب فينظر الى كانه قد  
 اعتدا فل من نصيبه عنده وان اخذ منه فلا شيء عليه وان اخذ فضلا لم يدر شيئا هو ربيع دينه راقطع وهذا أقوى اما لو ادعى انه اعتداه فقد  
 نصيبه لم يستبعد سقوط الحد عنه **قول** واذا اخرج المالك من المهرز واخذ اذ كان صاحب المال اعطاه ورغنه لقطع وكان على من ادعى  
 عليه الموهبة البينة بالشارف والشارف مدعى للعطية يحتاج الى البينة والشيخ رحمه صاحب المال مدعى **الجواب** المدعى لا يسقط الحد لا يقتصر  
 الى بينة لا جناحة له ولا حد يدعى بالبينه ولا يكلف البين لان لا يمين في حد ما دامته بينة كل واحد منهما مدعى بالان صاحب المال مدعى  
 عليه لسرقه وهو منكر لذلك المدعى ان المالك اعطاه والمالك منكر للعطية فكل منهما مدعى باعتبار لكن دعوى المهرز للمالك لا يكلف  
 معها البينة في سقوط ما يدعى عليه فيقتصر مدعى السرقة الى البينة **قول** وان كان صبي اعطى عنه مرة فان عاد واثان عاد ثالثة  
 حكنا فاما حجة يدعى فان عاد قطع امله فان عاد بعد ذلك قطع اسفله من ذلك كما يقطع الرجل سوا فذكر الشيخ ان احدهما شرط القطع  
 باول مرة لا مع التكرار ولا بوق ذلك للفظ مطلق لا نأقول المطلق قد يلحقه التقيد بالدلالة كما يلحق الغنا الشخص قد يدعى على ابيه  
 ابيه عن ابيه عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال اذا سرق الصبي عفا عنه فان عاد عن دفان عاد قطع اظرافه لا صابع فان عاد  
 قطع اسفله من ذلك فالشيخ رحمه ربنا يكون عوله على هذه الرواية والذى اراه تقرير الصبي والاقصا على اياه الامام ارفع له وقد اختلف  
 الاخبار في كيفية حده فسقط حكمها لاختلافها وعدم الوقوف بزيادة بعضها وببعض وما ذكره الشيخ وخبر واحد يصح في الحد ولعله  
 افادته البين والحد يسقط بالاحتمال **قول** واذا سرق الام من مال ولدها ما قطع على كل حال والشبهة هنا خالصة ثم هذا بنا في قوله  
 قوله نعم وصاحبها في الدنيا مع وفكوا يتقيد بحصول البينة هنا خالصة ثم لاحدا ما ان البينة خالصة على كل حال فلا ومع انتفاء  
 وما رغبنا بفتح الحد شرعا لما حكم اذن هو لفظ طاع لها ولدها اذ ليس للولد الا المرافعة والهبة قبل المرافعة فيفقد ذلك وصونها  
 الى الامام فامة الحد **قول** وكذا الصبي اذا سرق من مال ابيه يقطع على ابيه على ما ذكره الامام ارفع له الامام ارفع له الامام ارفع له  
 الضيف في حصول البينة اعظم من الزوج والزوجة وان كان الثاني فلم يبينه كما بين الزوج والزوجة **الجواب** الحقان الحد في بيتان للمهرز  
 دون الضيف وللسقط ان لم يكن محرم منه لكن الشيخ رحمه طاول اللفظ هنا وفصله في الخلاف كما فصلناه وهو احول كونه واكثر ما حققناه  
 قد تكلمنا ذكره في النهاية رواية عن محمد بن ابي جعفر قال الضيف اذا سرق لم يقطع ورواية عن زرعة عن سماعة قال لا جبر والضيف مؤتمنا  
 ليس يقع عليه حد السرقة ومحمد بن قيس فيه شك وزرعة وسماعة واقبان على ان جبر زرعة يضمن ان لا جبر والضيف مؤتمنا  
 لنا عد على واحد على سمان لان حاشا وبعض المتأخرين ادعى لاجماع فاعلى سقوط الحد هنا وهو غلط فانه لا يضمن بمثل الشيخ  
 مخالفة لما يعلم الاجماع عليه لا يطلو عنه من الاجماع ما يعلم من جماع بعد بما يقارب ما في سننه ولا ربما نأخذ الاجماع هنا جماله  
 اما ان كثيرا من ارباب المشوق نقلوه هذه الرواية فسلم لنا قوله نعم والشارق والشارقة فاقطعوا ايدهما ولا يخرج الضيف عن هذا الجواب  
 باستقامته والتقدير بعده **قول** ومن سرق وليس له ثمنه فان كانت قطع في القصاص او جبر ذلك وكانت له البينة فقطع بسرقه فان لم  
 يكن له اية البينة فقطع رجله فان لم يكن له رجل لم يكن عليه اكثر من الحبس من سرق في الثالثة فكيف يحبس في الاو **الجواب** الشيخ  
 ربما لم الح ان السرقة جناية بوجوب العقوبة والحبس احد عقوبات السرقة فاذا فاق القطع لغوات محله بعين الحبس كما لو لم يكن له يد وكان له

الابواب يلزم الحد الجواب  
 المهرز يرجع في حقيقة المهرز  
 والدار المفقوح

ثم كيف يعلم انه سرق وانهما  
 عن سها

عن سها

يقين على الامام

عليه ما بينا له

وعلى سها

# في الحدود

رجل وسرق قطع رجله ولو كان له قبله بقطع رجله لا يلبق بمذنبها ولا ولدان قبل الامام تاديبه بما شاء من  
تقريبه وحبس او غيره الى هذا ذهب المناهل الحليته **قوله** ومن اقربا السرقة مختار ثم رجع عن ذلك لزم السرقة وسقط عنه القطع كيف  
يسقط عنه وقد وجب **الحج** **الحج** هذا محل علمنا اذا اقره واحدة فان المال يلزمه دون الحد فلو اقره في الخلفاذا ثبت القطع باعتباره ثم رجع  
سقط برجوعه وبه قال جماعة الفقهاء الا ابن ابي ليلى وقال دليلنا اجماع الفقرة ودوا بومية المختار وان البنية لا يلبس قد اعترفوا  
ولم يوجد عنده منافع فقال رسول الله اما اخالك سرقت فقال بلى فاغادر عليه مرتين او ثلثا فاقربه فقطع فوجبه الدلالة انه عرض  
لما رجع فلو لا انه يسقط عنه عرض على هذا التقدير يخرج كلام الشيخ في النهاية على ظاهره ويكون سقوط الحد بعد ثبوتها او عاين  
الاجماع لكن الشيخ قال في المبسوط قبل لا يسقط الحد عنه وهو الحق **قوله** ومن تاب من السرقة قبل قيام البينة عليه ثم قامت عليه <sup>البينة</sup>  
سقط عنه القطع وجب عليه والسرقة وان قامت بعد ذلك عليه البينة لم يجر الامام ان يقطع كيف قال فان قامت عليه البينة وقد قدم **قوله**  
ثم قامت عليه البينة سقط عنه القطع وهذا كان مضطرا **الحج** **الحج** التوبة قبل الاقرار وقبل قيام البينة تسقط الحد سواء كان الحد لله او للغير  
اما لو قامت البينة لم تؤثر التوبة بعدها في اسقاط الحد وهذا السرقة هو الذي منتهى اسقاطه وبذلك تصح الاكان هذا قبل ان يرفع الحد  
تكرار قوله فان قامت عليه البينة فاما قد بد لنا كيدا لا يصح بتكرار اللفظ **قوله** واذا سرق اثنان فصاعدا ما يقترب رجع عليه ما القطع  
من ابن يوجب عليها القطع لا يصدق على كل واحد منهما ان سرقة رجع وبنا لا يصدق على كل واحد منهما ان سرقة رجع وبنا ركان الاخر غير سارق  
**الحج** **الحج** اما وجب عليها القطع لان اخرج النصاب حصل من كل واحد منهما فلهذا ضامة ذلك الفعل الى احدهما باولى من اضافته الى الاخر ولا  
يتقدرا لغيره بحيث يضاف اخرج بعض منه الى احدهما وصاحبه مثله اثنان بشر كان في قتل واحد عدا فالقتل على كل واحد منهما الا  
كل واحد قاتل نفسا الى النفس في قتلها الاخر اذا قتل تحقق ونسبة الى احدهما دون الاخر محال على هذا التقدير ونسبة الى ايهما ايقم محال  
فتعين نسبة اليها وكذا القول في اخرج النصاب الى ما ذهب شيخنا الى انها تذهب لسبب السرقة في الانتصا وقال شيخنا ابو جعفر  
وه في الخلاف لا يجب لقطع حتى يبلغ مضرب كل واحد رجع وبنا رقتل كان المروق او خفيفا قال قد بعض اصحابنا انه اذا بلغت السرقة  
نصابا اخرجوها باجمعهم وجب عليهم القطع ولم يفسلوا والاول احوط **قوله** واذا شهد الشهود على سارق بالسرقة فعين لم يكن عليه اكثر  
من قطع اريد ان شهدوا عليه بالسرقة الاولى فامسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الاخرة وجب عليه قطع رجله بالسرقة الاخرة على ما بينا  
لا يخلو اذا سرق دفعتين اما ان يوجب عليه حدان واحد احدى اهما كان فلا تلبس لنا جاز لشهادة **الحج** **الحج** الشيخ وعول في هذه على رتبة  
سهل من بلاد عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن يمين عن ابن جعفر في رجل سرق فلم يقد ر عليه ثم سرق فشهدوا عليه بالسرقة  
الاولى الاخرة فقال يقطع رجله بالسرقة الاولى ولا يقطع رجله بالايخرة ولو ان الشهود شهدوا عليه بالاولى ثم امسكوا حتى يقطع يده  
شهدوا عليه بالايخرة قطع رجله اليسرى فيقتل برصه الرواية يكون وجوب الحد الثالث مشروطا بما تضمنته الرواية والخوف عندنا طراح هذه  
فان سهلا ضعيفا وليس توجد في كتاب الحسن هي من ائمة الاصول من ان قطع الرجل السرقة مشروط بمعاودة السرقة بعد قطع اليد ثم هو  
واحد لا يبعد تحت الحد بهذا الشبهة ولا يثبت معها **قوله** ومن بشر فبئس سلب الميت كفه وجب عليه القطع كما يجب على السارق سواء بشر  
لم ياخذ شيئا او بخلط العقوبة ولم يكن عليه قطع على حال فان تكرره الفعل وفان الامام تاديبه كان له قتل يردع غيره عن ايقاع مثله  
مستقبل الاوقات هل يعتبر فلول النصاب في الكفن ام لا ثم لم يقتل والسارق لا يقتل الا بعد اقامة الحد عليه ثلاث مرات **الحج** **الحج** كلام الشيخ  
هنا انه لا يعتبر النصاب بل يعتبر اخرج الكفن وفي الاستبصار لا يقطع له لان يكون ذلك عادة ويخرج الكفن والمقيّد بغيره قطع النباش ولو  
الكفن مضابا كما يقطع غيره من السارق والذي ظهر ما ذكره في الاستبصار فانما لا يستبصارا فانا لا نجد اختلافنا في شتمه بسقط بها الحد ام اصر  
عادة فحجب الحدان فاما وبعتبر النصاب في كل رصع لا يقطع بد السارق حتى يبلغ سرقة رجع وبنا وهذا مقتضى  
عليه اما ان يقطع بعد تكرار الفعل ثلثا وفوايه فلما ذكر ان عليا قتل بناسا فاحمل على انه تكرره الفعل وقفا بين الاحاديث وهو خبا  
الشيخ في التذيق المقيّد بالمقتعة وعلى انه يقتل بفساده والنظر في ذلك الى الامام ان شاء قطع من شاء قتله وربما ادعى بعض المناظر  
الاجماع على قتله على كل حال اذا اخرج الكفن وهو غفول عن اختلاف الفقهاء واختلاف ائمة المنقول عن اهل البيت عليهم السلام **الحج**  
في الامم **قوله** واذا قال النعمان بن الزانية او ابن الزاني او قد نكحت امك او ولدت من الزنا وجب عليهم عليه الحد وكان المطالبة في ذلك  
الحاصر كيف يكون المطالبة في ذلك الى امته وفي جملة ذلك ما بين الزاني وقوله ولدت من الزنا كيف يكون الام هي المطالبة لانه اذا ولد من الزنا  
يجوز ان يكون الام غير زانية والاب هو الزاني وبالعكس مع وهذا الاحتمال كان للام الحد في هذه الصو بسقط الحدام يكون لها حد مختص  
احدهما دون الاخر **الحج** **الحج** اما قوله بالابن الزاني فهو قدف للاب لا لشركة للواحد ولا لاسم فيه وقوله بالابن الزانية او قد

لا بد من الرضا فان وصل الى الامام كان يدين بالسرقة



# كتاب النكاح

إذا كذب نفسه بأبى قبل ثم نادى بغيره فظهر منه العمل الصالح صادكون في النهاية كان لغيره القبول أما إذا بائع النفل المستفيض من الأمانة  
وأما بائعها فلا نية ولا كذب علمان فاحدهما نية والآخر صلاح ويكفي الغاfran يقول ما فعلته حرام ولا سأكله وليس ذلك  
بمالمقدوف عند من سمع قد نزل الواجب كان كاذبا أن يصرح بالكذب أن كان صادقا في القذفان بكذب نفسه ظاهر وهو يصر  
ما جزمه عن الكذب مراعاة للمقدوف وإنما اعتبره أكذب نفسه المدا الذي قد فتره بانه لم يرض للمقدوف عن سماع قد فتره وسامع  
قول من قد فتره كان يصرح بمسما ما عتق منه جلد الحر هو يصرح بالبا في الذي كان رقا المكاتب ليس يصرح بكون في حيز المالك ولا ن  
الشبهة محل في قذفه الجواب لا يريان في شرط في الحد لكن من يصرح بفساد كذا في المحرم ذلك البعض فيستحق من حد الحر  
بفساد حر منه والشبهة في كونه مستحقا للحد ليس بشبهة مقتضية لسقوط الحد بل الشبهة المسقط للحد الجمل بالمراد من اللفظ ما جازم أن يكون  
المقدوف مستحقا بقذف الحد كما طرأ والتعريف معرفة بوضع اللفظة وتحررها في قول إذا قال الرجل لأمرته يا ذنبه أنا ذنبك كان  
عليه حد القذف لقذفه إياها ولم يكن عليه إلا ضافة الزنا إلى نفسه شيء إلا أن يصرح مرات كيف بقوله لم يكن لا ضافة الزنا إلى نفسه  
والتعريف شيء وقد قال إذا قرأ من أربع مرات كان عليه التعريف الجواب لما ذكره أن عليه الحد لقذفه إياها إذا كان بينه وبين امرأته  
في الاختصاص نفسه فكيف عن الحد فلفظ شيء كأنه قال وليس عليه في ضافة الزنا إلى نفسه حدود بل للعلم أن هذا مراده رواية محمد بن مسلم  
ابن جعفر في رجل قال لأمرته يا ذنبه أنا ذنبك قال عليه حد واحد لقذفه وقوله أنا ذنبك لا حد فيه إلا أن تشهد على نفسه  
شهادتان بالزنا عند الامام **قول** فإن ضربت ساعدا بما هو حد كان عليه بعتة كفارة لفعله من ابن جعفر عفاة **الجواب**  
الوجه من جعل هذا اللفظ على الاستعانة بكون قد أقسم عليه مقابلته إذ بهت بما يطلب نفسه من ولما لم يما وتجو عتقه فلا لأن الناس سلطون  
على أموالهم **كتاب النكاح قول** إذا كان قاصدا بذلك فقتل أو يكون ضله ما جرت العادة بمجسول الموت عنده حل كان أو عبدا  
مسلم كان أو كافرا أو كان ذنبه ويجب لقود منه والدبر لم عطف باني فقتله أو يكون ضله ما جرت العادة بالموت عنده ولا عطف  
بالو أو فقتله يصح منه القود والدبر كيف هذا وقتل العبد لا يجزئ الدبر بل القود حسب **الجواب** عند رة أن القود والقتل موجب  
للقصاص أو ضل ما جرت العادة بالموت مع أو لم يفعل كما لو ضرب بهتة قاصدا فقتله أو أن يفعل ما جرت العادة بمجسول الموت مع  
بالجرح اللعاب أو السيف الفاطم فاذن لا بد من العطف ما وليد على أن كل واحد منهما سبب لوجوب القصاص بدل على الأول رواية سليمان  
خالد قال ما لك يا عبد الله سمع عن رجل ضرب رجلا بعضا فلم يرفع عنه حتى قتل يدفع إلى أوليا المقتول قال نعم ولكن لا يترك يبعث به  
ولكن يجاز عليه على الشاكر رواية العباس ابن عبد الله سمع قلت أرى رجلا بالشئ الذي لا يقتل مثله فقال هذا الخطأ والعهد هو الذي  
يضر به بالشئ الذي يقتل مثله ولا ن في كل واحد من الحالتين هو قاتل فإذا قصده فقد قصده ثم تروا ما قوله ويجزئ القود والدبر ما  
ما لا يبره بهما التحريم بل كثيرا إنما يستعملان للتفصيل فهو يبره والدبر مع الترخص معتمدا في المحدثين على ما مر من البيان **قول** ومنه كان القاتل  
عزرا بالغ وحده عشر سنين فضا عدا هل تحديق بعشر سنين نها بكونه عزرا بالغ فإذا اراد ذلك نقص قوله إن بلوغ الصبي خمس عشر سنة  
أو ما بين ثلث عشرة إلى أربع عشرة **الجواب** تحديق بعشر سنين تحديق بالبلوغ والماء في حد واجته إلى البالغ المحدث كان يقول  
وحد البالغ أو البلوغ عشر سنين فما زاد وهو بخلافه القصاص عند بلوغ هذه السن وإن كان البلوغ بئاطية التكليف  
بالشرعيات من أخرج عنها وهو في ذلك يتبع الاختلافات المختلفة مضطربة وطرد ما على شئ واحد يحصل والذي عتد عليه ما إذا  
أخذ محمد بن عيسى عن عبد العزيز بن العبد عن حمزة بن حمر قال سألت أبا جعفر ع متى يجب على الغلام أن يؤخذ منه الحد والنا ثم قال إذا  
خرج من البيت فله ذلك حد فله عشر سنين أو أشعر أو أنث قبل ذلك فقتل عليه الحد وقت فالحجاء به قال إذا تزوجت وودخل بها  
لها الفصح سنين وعن الكاوي عن أبي جعفر ع مثله فمارك دون ذلك فهو بخلافه مضطربة لاسانيد منها في الأصل وهذه بعضها  
العمل ولا الأصل **قول** والخطأ المحض هو أن الإنسان كائنا ما كان فيصير به فقتله هذا أقرب للذي فعل الخطأ هو  
إذا كان يعرف الخطأ لا من ضله **الجواب** هذا تعريف للخطأ لأن ابن عمر في فاديل المصد فكانه يقول الخطأ هو أن الإنسان شبا  
وليس المرء ما أصابه غير المقتول بالي قتل الخطأ والرمي سبب للأصابة فاستعمل في موضع الجنسها وجعل جلودها عن القصد  
كما في خاصة **قول** وإذا اختلف أولياء المقتول فبعض يطلب القود وبعض يطلب الدبر كان للذي يطلب القود أن يقتل القاتل إذا  
على الدطلب الدبر ما له منها من ابن جعفر ع الدطلب الدبر وإنما لما إذا طلب القود الرد على القاتل لا على من طلب الدبر  
لأنه لا يستحق دبره إلا أيضا القاتل **الجواب** هذه مسألة اتفق عليها الأصحاب ودونها أبو ولا عن أبي جعفر ع عن رجل قتل ول  
أبا دام وابن فقال لابن أبا قاتل بل لا يوقا لا أبانا اعقو وقال لا ما أبا أخذ الدبر قال فليعط لابن أم المقتول الدبر

بني أبي بكر

أبلغ إذا علم



# كتاب الدنيا

ويعطى ورثة الفائل السدس من الدية حق الاب لا كعفا وليقتله وفقه هذا ان القصاص مشترك فاذا عفا الاب فقد ملك الخافى من القصاص  
 فاذا طلب لام الدية بقتل جرحها من القصاص حتى يرضى بالعرض فيحق حق الولد من القصاص انما فلا يستقط ويحرم الخافى هنا جرح المشر كمن  
 اذ ارد عليهم اولى فاضل صحيح استيفاء القصاص **قول** وان كان اختلاف في بعض عفا عن الفائل وبعض طلب العقود والدية فان التطلب القوي يجب عليه  
 ان يهر على اولياء الفائل سهم من عفا عنه ثم يقتله وان طلب العقود والدية فان التطلب القوي يجب عليه ان يهر على اولياء الفائل سهم  
 من عفا عنه ثم يقتله وان طلب الدية ويجب على الفائل ان يعطيه موقدا ما يصيبه من الدية كيف يحبان يهر على اولياء الفائل قبل قتل ولا يجوز  
 اولياءه ما له لا بعد قتل وقوله وان طلب الدية وجب على الفائل ان يعطيه موقدا ما يصيبه قد تقدم انه ليس لهم لانفسه عفا بان قال  
 يكون للجمع المطالبة بالعقود ولم المطالبة بالدية وكذا قوله في مسألة الاولياء والكبار والصغار فاذا بلغ الصغار كان لهم مطالبة الفائل  
 بقتلهم من الدية والمطالبة بالعقود **الجواب** لا يريان الدية يحبان يكون على الفائل اثبت استيفاء نفسه بالرد لكن لما كان قتلهم تمام مع الرد  
 اذ لا يبين الرد وقد خلصت الدفاع لا استيفاء القصاص كان الرد والحال هذه في المعنى على الورثة والشيخ تتبع في ذلك اللفظ لقوله  
 ويهرى جبل عن بعض اخي ابرهغه الى امرئ منهن في رجل قتل ولدا ولدا فعا احدهما وابي الاخوان يعفو قال ان ازا ذلك لم يعف  
 ان يقتل قتل ورد نصف الدية على اولياء المقتول المقاد منه وانما وجب على الفائل ان يدفع الى التكم يعف بضيعة من الدية وان كان غائبا  
 لان عقو بعض الورثة يمنع الاخر من العقود الابارة وبما قدر فهو في غير الاولى عن استيفاء جفيرة من القصاص فيسقط الزاير فلا بد من  
 العمد الى الدية لئلا يبطل الدم ويسقط الزاير وتشهد لذلك رواية ابن جنيح عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله ع في رجل قتل رجلا من  
 عدل قال اذا عفا احد اولياء الرجلين بقتل الذي يعف ان لجوا ان ياخذوا وقوله ويكون لهم المطالبة بالدية يعني الاولياء الذين يعفو  
 ولا يهر من عفا ومن لم يعف وقوله في الصغار يتخرج على هذا وهو انه اذا عفا الكبار فلم يشتر المطالبة بحصص الباقي من الدية لاد  
 احتمال سقوط العقود بقتل غيرهم عن الرد وهو بذلك من النقل ما رواه ابو داود عن ابي عبد الله ع عن رجل قتل ولدا وصغارا وكبارا  
 فان عفا اولاده الكبار قال لا تقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا بلغ الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية **قول** ومنه هرب الفائل  
 عمدا ولم يقدر عليه ما ان اخذت الدية من ماله فان لم يكن له مال اخذت من الاقرب الاقرب من اولياء الذين يرثون دية ولا يجوز اخذ  
 بهما مع وجود الفائل كيف يجب اخذها من مال الاقرب الاقرب على هذا القول هل الاقرب من وارث الدية ام وارثه كلهم هم الاقرب وقوله  
 الاقرب لثانيتها ما فائدتها **الجواب** اننا نقدر استيفاء القصاص وجب استيفاء الدية لئلا يبطل دم المسلم كما لو قطع يد رجل ولا  
 محل للقصاص اخذت الدية ويؤيد ذلك رواية ابي بصير عن ابي جعفر في رجل قتل رجلا عمدا ثم فرغ فمقتله عليه ما قال ان كان له مال اخذت  
 الدية منه والاخذت من الاقرب الاقرب ولا يبطل دم امرئ مسلم وقال في المبسوط اذا مات الفائل قبل ان يستيفاء منه سقط القصاص الى الدية  
 مترددة في الخلاف فقال بموجب الرواية ولا ثم قال لو ابطلنا دمنا واسقطنا القصاص الى بدل كقول ابي حنيفة لكان قولا لان الدية لا  
 عندها الا بالثالثة ونحن نوافق الشيخ على تعين القصاص يمكن الاستيفاء اما اذا مات حله فلا بد من الدية وهر بها الشيخ بالاقرب  
 فالاقرب من العصبه في النسب الميت وهر بها بالاقرب لثانيتها الترتيب القسطنطيني اي يبدأ بتقسيم الدية على الاقرب النسب الميت  
 ثم الى من يليه هكذا احتسب والدية وان بالقضاء بسلك على التعقيب الا انه على الجمع **قول** وقال بعض اصحابنا ان العاقلة ترجع بها على الفائل  
 ان كان له مال وان لم يكن له مال فلا شيء للعاقلة عليه مستند الذاهب في ذلك الى ما من ذهب اليه **الجواب** ذهب في ذلك شيخنا المصنف في  
 رد المحتار لنفسه مستندا ما حكاه لعلنا في ذلك عن راي العامه يسير فكان الرجوع عليه هو ضعيف لان الجناية لم يوجب عليه رد كما لا يخفى  
 عليه فاولا اوجب للعاقلة **قول** ومنه كان للعاقلة مال لم يكن للعاقلة الزم في ما يخص الدية من ان يجب عليه وكيف يقتل عن العاقلة  
 الى ماله **الجواب** يمكن ان يكون ايجاب الدية في ماله لانه سبب الاثام فالزاير بدية الجناية هو الاصل لكن عدل بالدية الى العاقلة او غافرا  
 لعدم قصد الى القتل فاذا كان القدر الا عاقلة لا مالها فقد تعدد استيفاء بدل النفس فلو سقط عن ماله بطل الدم لان الخافى اولى  
 من بدية الماله لانه سبب الاثام وضمان الدية لا يتوقف على قصد الجناية **قول** ومنه لم يكن للفائل خطأ عاقلة ولا من يقتل من جبره  
 فالامام عاقلة لزم ان كان على بيت مال المسلمين **الجواب** قد خرجت العادة بتمتة الخافض من جبره وقد مر ذلك الشيخ بقوله من  
 مولاه نفع او مولى خاض من جبره ولا يتناول ذلك الامام بالحق المطلق ومراعاة هذا حيث مال المسلمين بيت مال الامام ويبدل على ذلك  
 رواية ابي ولاد عن ابي عبد الله ع ان ابا عبد الله ع كان الامام في امر ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية فجعل في بيت مال المسلمين  
 جنابة المقتول كانت على الامام وكذلك يكون دية الامام المسلمين **قول** ومنه ما رواه قتلة الخطاء مشبهه لعمد فانما انتم الفائل نفسه ماله  
 خاصه فان لم يكن له مال استغنى فيها او يكون في ذمته الى ان يوسع الله عليه فان ما رواه باخذوا لثانها لهر بها مني ثم دية قتال

من قول من لا يوجب الدية على الجاني

من قول من لا يوجب الدية على الجاني

من قول من لا يوجب الدية على الجاني

# كتاب الديار

بكن له احد احد من بيت المال من ابن تيج على العاقل وهو في ضمن الاغنياء المخص الجوا قد سلف انه لا يجوز ان يعطى دم المسلم واذا لم يكن  
 في قتل الخطاء شبهة لعمد قد ثبتت الدية فاطمأنت استيفاءها من مال الخافى وجبا استيفاءها من العاقل لان مقتدرته على بيت المال  
 في القول فان لم يكن عاقل من بيت المال لا يجوز حصول المصالح وهذا المذكور الشيخ في ظاهره من الاضاح وقد في ايجاب الدية على العاقل وقيل  
 اما الجليل في بيت المال على هذا التقدير وهو موت العاقل وقد استيفاءها من مال له في اثر لا يجوز حصول المصالح وحل لنا زنة في الدماء من  
 اهم المصالح فقول من شهد اثنان على رجل القتل وشهد اثنان على رجل القتل ذلك المقتول بطل ما هذا الحق وان كان عددا  
 وكانت الدية على المشهود عليها واحدهما غير قاتل وكان زنة اهل بشق من الشهادتين فاجاب الدية عليها حكم بغير بينة ولا اقرار من الشهود  
 ليس بانها اشركا الجوا والوجوب الاولياء اما ابدعوا القتل على احدهما او يقولوا لا نعلم فان ارد عموه على احدهما قتلوه لقيام البينة  
 بالدمك وهذا البينة الاخرى فلا يكون لهم على الاخر سبيل وان قالوا لا نعلم فالبينة متغلضتان على الاقرار لا على مجرد القتل  
 القتل من احدهما ولا يتعين واقضا يتوقف على تعيين العاقل فيسقط ويجب الدية لانه ليس ببينة القتل الى احدهما اولى من نسبتة لـ  
 الاخر فقول ان قاتل البينة على رجل لا يترقى قتل رجل اعدا وافر رجل اخر انه قتل ذلك المقتول بعينه عدا كان اولياء المقتول مخبرين  
 بين ان يقتلوا ايهاا شاولا فان قتلوا المشهود عليه فليس لهم على ذلك افر سبيل ويرجع اولياء الذين شهدوا عليه على الذي اقر بنصف الدية  
 وان اخاروا قتل ذلك اقر قتلوه وليس لهم على الاخر سبيل وليس لاولياء المقر على نفسه على الذي قامت عليه البينة سبيل وان ارد  
 اولياء المقتول قتلها جميعا قتلوهما وردوا على اولياء المشهود عليه نصف الدية ليس لهم اكثر من ذلك فان طلبوا الدية كانت عليها  
 نصفين على الذي اقر وعلى الذي شهد عليه كيف يكونوا مخبرين في قتلها ما شاولا ولم يتحققوا ان العاقل ولم اذا قتلوا المشهود عليه جميعا  
 اولياءه على المقر بنصف الدية لانها اشركا وجبا رجوع وان اقر واحداهما والذي يقتل ودنا لاخر ولم اذا قتلوهما وردوا على المشهود  
 عليه نصف الدية ولم لهم بدية كامنة عليها الجوا هذه رواية احمد محمد بن الحسن بن محبوب عن هشام سالم عن زرارة عن ابي بصير  
 في رجل شهد عليه بقتل رجل اعدا وافر رجل اخر انه قتل عدا وان المشهود عليه في قتالهم ان ارادوا اولياءه قتل المقر قتلوه ولا سبيل لهم  
 على الاخر ولا لورثة ذلك اقر سبيل على الدمشق عليه وان اردوا قتلوا الذي شهد عليه ثم ثوب الذي اقر الى اولياء المشهود عليه نصف  
 الدية قتلان اردوا ان يقتلوهما جميعا قال ذلك لهم وعليهم ان يردوا الى اولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاه  
 ثم يقتلوا به قتل فان اردوا ان ياخذوا الدية فقال الدية عليها نصفان فكيف جعل لاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر  
 نصف الدية حين قتل ولم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي شهد عليه لم يفرقا لان الذي شهد عليه لم يبرأ من احب والآخر ابرأ  
 صاحبه الاشكال في هذه في ثلثة مواضع احدها ان يقول يجر لاولياء والجوا لاولياء احدهما تقتل بالبينة والآخر لا اقرار فان المقر  
 اناج نفسه باقراره بالانظر لثان ان يقول وجبا لرد قتلوهما لان قول حبثانه لا يقتل اثنان بواحد لامع الشكر ومع الشكر  
 فاضل الدية وهو دية كامنة لكن المقر اسقط حق من اقر فبقى الرد على المشهود عليه لثان ان يقول اذا قتل المقر وحده لا يرد المشهود عليه  
 لم يفرق بين جميع على ورثة المقر بنصف الدية لاختلاف القتل وان كانا المشهود عليه هذا كله يتقيد بان يقول لورثة لا نعلم العاقل اما لو ردوا  
 على احدهما اسقط الاخر فقول من شهد اثنان على رجل بان قتل نفسا وجاء اخر فافران الذي قتل هو ذو صاحب ورجع الاول عن اقراره ورث  
 عنها القود والدية ودفعنا الدية الى اولياء المقتول من بيت المال اسقوط القود والدية عنها من ابن وجوب الدية ودفعنا الدية الى  
 اولياء المقتول من بيت المال اسقوط القود والدية عنها من ابن وجوب الدية في بيت المال بما اذا هلاكلنا وبناء الدم مخبرين في  
 قتلها ما شاولا او قتلها كما ذكرناه في المسئلة السالفة الجوا هذه الرواية مبنية على المحقق في جها ابيه عليه السلام وعلى  
 في هذا الرواية سقوط القود والدية بقول ان كان هذا من هذا فقتل هذا ومن احبها فقامت احبا الناس جميعا فسقط القود  
 عن ذلك لرجوعهم وقام الامارة القوية بقصد بقره وكون لورثة لا يعلمونه قاتلا فنهض من ذلك شبهة يقتض سقوط القود ويسقط  
 الاخر لعللة الخصمها الرواية وان اسقط القود عنها فسقط الدية اظهر لان الاول مارة صدقة لاهله والثاني فامد لا يجب عليه  
 الدية وقول من بيت المال لانه المصالح فقول من شهد اثنان على رجل بان قتل نفسا فافران الذي قتل هو ذو صاحب ورجع الاول عن اقراره ورث  
 سبيله من ابن يجر جرم مجرد دعوى الجوا هذه رواية السكوني عن ابي عبد الله كان يجلس في مئة الدم ستة ايام فان جاء  
 المقتول ببينة والاخر سبيله السكوني ضعيف في العمل بما يفرد به فوفقا لكان يمكن ان يكون الشيخ ورد ذلك لان فيه احكاما على  
 الدم فقول من قتل رجلا ثم ادعى افر وجده مع امرته او غداره قتلها بغير البينة علمها قال اذا قام البينة ما الحكم فهو كما نرى لو كان  
 يقتل به والاشكال في جواز قتل الموجود في ذره فمن ابن يجوز له قتل ثم هل يحتاج ان يشاهد بذنا وكيف وجوده معها الجوا

نصفين كيف  
 الدية عليها

واذا قتل المشهود عليه بردها او لا فلا يغني القدر من رد الدية



کتاب الدین

عشق فان قصر  
عنه الثلث



# كتاب الدنيا

ونلتزم ذلك فيما اذا جعل الحكم الى الزوجة في تعيين لمن في عقد النكاح فلا يجاوز مهر السنه حسا المادة الاخرى في الفرض ما في كل موضع  
 ببيت مهر المثل فلا وما قوله وليس عليها في قتله شيء ولا نه سارق فهو حق لان الشيخة يذكر ان اللص مجازي اذا اخذها لم يمتكن من  
 انراعه لا يقتله جاز ويكون مدهدا ولا يقع ذلك موقع القصاص لانها قتلته استغنا المالك وقد روي انها سلف من جماعة من دخل  
 للنصص والزنافه مدهد وبؤيد ذلك روايته في حرم المالك عن الجعفر عليه السلام قتلوه دخل رجل على الزنا حامل فوقع عليها فقتل  
 ما في بطنها فوثبت عليه فقتلوا له هبتم اللص هذا وكانت دية ولدها على المعقولة واما كون الشيخة ذكر في النهاية الاخرى فانه معقبه  
 وتارة مقتصر على قضائها لمحضه الجواب وجوه احدها ليس على المصنف اعراض فيما يخبره من الابد ولا يلزم بيا الملبه لان المصنف تابع  
 للاقرار في الثاني لعله في موضع يرى تحصيل العبارة المقتضى يقتضيه عليه لثالث قد لا يكون مضمون الرواية اخباره بنورها  
 ضبطا للفقوى بالرواية الرابع قد يكون فائدة الرواية غير معلومة من فحوى الرواية لان من مطلقها فلو اقتصر على ايراد الفقوى لم يبدأ السامع  
 من ابن قتلها بنور ما رواه بل رواه ببيتك على متخرج الحكم وليس هذه الوجوه مجتمعة بل قد يفرد **قول** لست عنه بقتل رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة  
 البناء عمدت المرأة الى صدوقها فدخلته فجاءه فلما دخل الرجل باضع اهله ثارا للصدوق واقتل في البيت فقتل الزوج الصدوق  
 وقامت له فضربت الزوج ضربة فقتله بالصدوق قال بعضهم المرأة دم الصدوق يقتل بالزوج ان كان الصدوق اذا قتل الزوج قد فسر  
 عن نفسه قال في قتله مدهد فكيف يقتضيه المرأة وان لم يكن قصد قتله فقتله الزوج عدوانا فقتل كلا الامر بها لا يلزم المرأة دية ثم العلم  
 بذلك باقرار المرأة او الحكم بذلك بوجود الصدوق والزوج مقتولين والحمل ما فيها **الجواب** هذه الصق مفرضة على تقدير العلم بحرم  
 الخال عليها اما ما قرأ المرأة او غير ذلك من التقديرات واما ضمانها دية الصدوق فلا يناسب تلفه بغير ذهابها وللزوج قتل من يجده  
 ذاره للزنا سواء قتل الزوج او لم يهرم به لما بعناه من لوجوه منقذة القود عن الزوج لا هذا دم الماخذ منزله واخذت الدية من المرأة  
 لزورها اباءه كمن افساحا في الجربا بقتلها فقتل هذا ما يقال على النهاية والذي اراه ان هذا الحكم استارة الى واقعة الفعل لا عموم  
 له ففعل على انه حكم بذلك لعله ما يوجب لك الحكم وان كان لا يوجب له من غير علم السبب يقتضيه له فلا تعدد والحمل هو السر والنجاسة ضرب  
 للنساء في سفر **قول** من قتل جزء في الحرم واحد الاشهر الحرم رجب ذى القعدة وذى الحجة ومحوه اخذت منه الدية كان عليه دية **قول**  
 دية للقتل وثلاث لا تنهاك حرم الحرم واشهر الحرم ان طلب منه القود قتل بالمعتول فان كان ما قتل في غير الحرم ثم اتى بها اليه ضيق عليه في الم  
 والمشرع يمنع من مخالطة وصبا بعت الى ان يخرج فيقام عليه الحد وكان الحكم في مشاهد الامم ثم التفت الى ما يدعى الدية من سحقه ولو قتل  
 في الحرم واشهر الحرم هل يتضاعف الثلاث لا وهل حكم مشاهد الامم حكم الحرم في جميع ما ذكرنا من تلك الدية ام في التضييق عليه في المظم  
 المشرع حسب **الجواب** القائل في الاشهر الحرم يلزم دية وثلاث وذلك كلبن معوية عن ابي عبد الله عليه السلام وعليه قوى الاحتياط وعندك في قتل  
 الحرم توقف عن مخالطة الشيخين بدل ذلك والثلاث لانه لا ولها المقتول لا نه مبدل الفرض **قول** الشيخة دية للقتل وثلاث لا تنهاك  
 حرم الحرم بغيره ذكره هو والرواية اخرها بغيره واما الجائز مثل ذلك فمن قتل في الحرم فقتل في الحرم فقتل في الحرم فقتل في الحرم فقتل في الحرم  
 ولا نقول كل من احدث في غير الحرم والى اتى ابي بصير عليه السلام والمشرع بل يقول يمنع الماكل والمشرع لا يكمل ولا يباح الجرح فقتل  
 عليه الحدان جنه في الحرم اتم عليه الحد فقتل ذلك هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع وما قوله لو كان الحكم في مشاهد الامم ع فتقو ذكره  
 الشخان وهو حسن **قول** من دعا غير ليل او اجبر من منزله فموضا من ان يره الى منزله او يرجع هو بنفسه فان لم يرجع الى المنزل ولا  
 يهرج لرحب كان ضمانا للدية فان وجد قبل كان على الدكا اخرجه القود او يعيم البينة ان يرى من قتله فان لم يبق بينة وادعى ان غيره  
 قتل طويل باقامة البينة على القاتل واحضاره ليحكم معه بما يقتضيه شرعية الاسلام فان تعدد عليه لك كان عليه القود والدية  
 يسلمها الى اولياءه او ارضوا بما عنه وقد روي ان ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة بالقتل كما عليه الدية وروى القود وهذا هو  
 المعتقد وقوله لا يعرف لرحب كان ضمانا لم يكون ضامنا قوله او يعيم البينة ان يرى من قتله كيف يمكن ذلك وشهادة على النفي  
 فان قتل يقيم البينة ان يعمر قتل فلما ذكر ذلك فيما بعد قتل على ان اقامه البينة بالبرائة من القتل قوله واحضاره ليحكم معه  
 بما يقتضيه شرعية الاسلام كيف يتوجه له على ذلك لغير حكم او دعوى لا نه ليس بولي للمقتول فادعاء عليه ان يقتل لا يقتضيه الجواب  
 قوله وقد روي ان ادعى ان يرى من قتله ولم يبق عليه بينة بالقتل كان عليه الدية دون القود وهذا هو المعتقد هل كان معتقدا  
 بالرواية مجردة ام لا لان الرواية مبنيها اصل **الجواب** انما يلزم الضمان لانه سبب الثلاث ولما روي عن ابي المقدام عن جعفر  
 محمد قال قال رسول الله ع من طرقت رجلا بالليل واخرج من منزله فموضا من ان يره الى منزله او يرجع الى منزله او يرجع الى منزله او يرجع الى منزله  
 مضمون عن ابي عبد الله ع قال اذا ادعى الرجل اخاه بليل فموضا من حقه يرجع الى يمينه ورجح يكون جها لثمعا له منقصة الى

مقتضى ما في الرواية  
 في قوله ان يره الى منزله  
 الحكم الخاص في كل موضع  
 يقتضى ما في الرواية

# کتاب الدینا

[illegible]

لا يثبت الا مع تحقق  
القول وبما يشبهه  
عدا واذا كان  
ان غير ذلك معك  
لم يجب المفقو

في القتل ولا يصبر

# كتاب الدنيا

والبلوغ عنده اما بالاحلام او الايمان بلوغ عشر وخمسة اشبارا لشك بغير خمسة عشر سنة ويقول في الاشبار على رواية السكوني عن  
عبد الله وفي الشعر على رواية عدة افقتت قوله لاحكام عليه بلوغ عشر وقد بينا ما عندنا في ان لوجه طرح هذه الرواية اما لضعفها  
او شذوذها والعل في التكليف بموضع الاجماع والاحاديث المطابقة لقولنا لا كثيرين **قولنا** فان اختلف في الطريق ما له احد ان لم يكن  
عليه شيء الاخذ بشي شيء **قولنا** اما الطريق المنفرد به فأي شيء احدث فيه لا ضما عليه اما المشترك الخاص كاللذ المرفوع فاحدث  
فيه ياذن اربابهم يكن عليه ضمان والطريق المسلول فاحدث الرول والاحصاء لعلته لا تقصر بالثارة جابر فلا ضمان فيها بتلف  
على اصح القولين وفي الضمان باليأرب تردد واستدل باجماع الامة فانه لم يخالف فيه الا ابا تورد فيها ذكر ما شكل فان المصنف  
لا يقصر به ومن البعد ان يتكبر خلاف الاجماع ولو استدل بالرواية على الضمان لم يكن الجواب بان المقول رواية السكوني ولا عمل على ما يقصر  
بما كان هناك غير هذا الرواية نحن مطالب بالبراهين **قولنا** ومن روى دار عينا رافا حرق وما فيها كان ضامنا لجميع ما يتلف  
النار من النفوس الاثاث والامعة وغير ذلك ثم يجب عليه بعد ذلك ان يقتل عليه قودا ام عز قود فان كان قودا فكيف يقول كان ضامنا  
لما يتلف النار من النفوس ان كان عز قود فيجب عليه ان يقتل **قولنا** لا حد ولا يلزم من قوله ثم يجب عليه بعد ذلك ان يقتل ان يكون  
ضمان النفوس شيئا غير ذلك قد روى السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن رجل اقبل بيا فاشعلها في دار قوم فاحرقها واحرق  
مناهم قال يلزم قيمته الدار وما فيها ثم يقتل قال الشيخ قد صدقنا الرواية في ضعفها فلا يمكن التمسك بظاهرها والوجه ان في قصد  
الانفس لم يكن طريق الحار والوجه ان الانفس انما هي المال الضمان والدار فيلزم قيمتها تلف من الثمار وارش ما نقص من طوبىها و  
ارضها والتمها ولا يجب مع سلامة الانفس الضمان ان اعاد ذلك قصد للفساد والامام قلنا حسنا انفسه قولنا ومن  
او يتلف فلهاخذ البرائة من ولده والامانة من لم اخذ من ولده كونه بالغا فلا ثم اخذ البرائة اما ما يتعد فيه وما لا يتعد  
الفساد لا يصح فيها البرائة **الجواب** البرائة التي ياخذها ما لا يؤمن ان يجدته العلاج وهو شيء لم يحصل العددا فيه والبرائة من غير  
خلاف الاصل لكن شرعية الضرورة الحاضرة فانه لا يخفى عن العلاج وادعى البيطار والاطبيب لا يمكن ان لا يخلع من الضمان توقف في العلاج مع الضرر  
اليه فوجب بشرح الابرار الضرر والحاجة وقد روى ذلك السكوني عن جعفر قال قال امير المؤمنين من من طبقت يلفظ فلهاخذ البرائة من  
والامانة من واما على الاولي انه هو المطالب على تقدير التلف فلما شرع الابرار قبل الاستبراء كان الضرر صرفا الى من يتولى المطالبة  
بتقدير وقوع ما يبرأ منه ولا يستبعد الابرار من المريض فانه يكون فعلا ما دون جنة والحق عليه فان في الجناية سقط ضمانها فكيف  
في المباح المأذون في فعله **قولنا** واما امير المؤمنين من ضمن خنا فاقطع حشفة غلام لم قال هنا ورد ذكره في ستم عادية في نقل من الرواية  
وكان في هذا الكتاب عند التوقف اسئلة يجبله رواية **الجواب** هذه رواية الصفا عن ابيه عن هاشم عن النوفلي عن السكوني وقد عرفنا  
الاكثر بان الاكثر بن بطرخون ما ينفرد به السكوني غيرنا لا احتجنا متفقون على ان الطبيب يضمن ما يجنيه بعلاجهم فكان علمهم على ذلك  
لا على هذه الرواية فاجاب الشيخ ان هذا بعينه مروي وان كانا لا نقل الا عليه هذا من الممكن وذكر الروايات في كتب الفوائد  
استبا هذا ما ذكر في السؤال وهو ان يكون متوقفا في العمل بها وبحب ضبطها بالنقل وان يثبت على المسند لغيره هل هو حجر في نفسه  
او غير حجر وغير ذلك من الوجوه **قولنا** في امير المؤمنين من في جارية ركب جارية فخصها جارية اخرى فقصصا لركوبه فضرعت الكبة  
فانت فقت ان ديتها نصفين بين الناحية والمخوسة التحران كان مضطر للقاء مضرة فلا ضما عليها لانها غير مخارة وهو على العاقل  
وان لم يكن مضطرا لها فالدية عليها فكيف قال عليها **الجواب** هذه القصص رواية محمد بن احمد بن محمد عن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الله  
مروان عن عمرو بن عثمان عن ابي جهم عن سعد الاسكاني عن الاصم بن نباتة قال قال امير المؤمنين من وابو جهملة هذا ضعيف لا عمل  
ما ينفرد به فاننا في الرواية نرى فطره عندنا فانظر هذا المصنف ذكر في الارشاد والمفصلة ان الدية ثلاثة اقسام ويسقط الثلث لركوبها عشا  
وجمع الروايتين قول الشيخين بان لا كبتن كانت صغيرة مكرهة فالتدبير فقتا وان كانت بالقرعة فالتدبير فقتا وقال اخر ان كان  
ملحبا فالدية على الناحية وان كان غير ملحى بالدية على القامصة هذا يحصل اقوال الاصح اما كون الدية على العاقلة فلا وجه له لان القصص  
بها فهو مبيد ثلاث وهو مفسود اقل بقصد بل لا ينفرد به حجر الطبيب المؤيد بقصدنا لاسباب لا وجه ما ذكره الاصح ما ذكر  
المصنف لان الاثلاث حصل استبا الثلثة فكلت الشريعة ثابته الضمان **قولنا** في امير المؤمنين من فاربعة شر بواضكر واخذ  
على بعض السلاح فاقطعوا فقتل اثنان وخرج اثنان فامر بالجرع من ضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة وفتن دية المقولين على الجرحين  
وامر ان يقاس جرحا الجرحين فقتل من الدية فان مات واحد من الجرحين فليس على احد من اولياء المقولين شيء اذ حكم بان الجرحين  
مثلا للمقولين هذا ما قدما بها وكيف حكم بان جرحا الجرحين من الدية والعهد في القصاص مع الحكم بان جرحا الجرحين من المقولين

او بلوغ خمس عشرة سنة  
لذكر الجواب قد بينا  
فيها مفسدة رواية بن  
القصاص في ط

بيرة

ذكر في الخلاف انه  
يلزم ضمان ما  
يتلف بسبب  
الناذية

# في الدين

كيف اذانا واحدما لا يكون له دية الجوار ما ذكر الشيخ هور واية محمد بن قيس عن ابي جعفر في رواية السكوني عن ابي عبد الله ع  
 عن علي ع في ربيعة شروا فبنا عجبوا السكاكين نجسة فما اثنان وبقي اثنان فقال اهل المقولتين قد هما بصاحبنا فقال لم فعل ذلك  
 الذين ما نأكل كل واحد منهما صاحبه قالوا لا نذكر فقال لم بل اجعل دية المقولين على ضابلي الاربعة واخذ دية الباقين من دية المقولين  
 وهذا الاختلاف في حكاية الواقعة بعد توقفنا في الاصل من ذلك حكم في واقعة فلعلم اطلع منها على ما يقتضيه الحكم بذلك فلا يكر  
 تقدبها لانا لنفعل لا عموم له فوق لم يرض الى اهل المؤمنين ع ستره علمان كانوا في القرية فغرت واحد منهم فشهدوا ثلثة منهم على اثنين  
 انهما غرتا وشهدا اثنان على الثلثة انهم غرتا فقتضيه عليه السلام بالدية ثلثة اقسام على الاثنين وحسين على المثلثة كيف يقبل منها  
 العلمان وهي تقبل في الشجاج خاصة ثم كيف يقبل هذا وهم يمتنعون في الشهادة الجوار **روضة الحسين** سعيد بن ابي نجران عن  
 عامر بن محمد عن محمد بن ابي جعفر قال رفع الي اهل المؤمنين ع ورواها النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال دفع الي علي ع والوجه  
 اختصاص هذا الحكم بالواقعة التي قضى فيها لا اختصاصها بما يوجب ذلك الحكم ثم لا يطرد وحكمنا لو انفق قولهم فقتله اهل المؤمنين ع  
 اربعة اطلوا في ربيعة الاسد فخر احداهم فاستمسك بالثاني واستمسك الثالث بالثالث واستمسك الثالث بالاربع فقتله في الاول ثم  
 الاسد ع اهل ثلثة دية لاهل الثاني وعزم الثاني لا اهل الثالث ثلثي الدية وعزم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة ثم جعل  
 شبيه لعمد وهو بالعمد اسبه ثم لم يقط الدية والاجعل على كل واحد دية صاحبه ثم لا يكون على الاول دية ونصف وثلث وعلى الثاني  
 دية ونصف وثلث وعلى الثالث دية الجوار **روضة الرضا** محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال قضى اهل المؤمنين ع وذكر ما ذكره الشيخ في  
 النهاية وقد ذكره سهل بن هارون عن محمد بن الحسن بن عمار عن عبد الله بن عبد الرحمن الامم عن منيع عبد الملك عن ابي عبد الله ع عن علي ع قال  
 قضى للاول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وهذه الرواية ضعيفة لان سهلا عاى وابن شاذان  
 والامم ضعيف وهي مطروحة والاولى اظهر بين الاحتجاج وعلمها قال ابن ابي عقيل في كتابه المتصل وعزم اهل الثالث لاهل الرابع الدية  
 كاملة وكان الثلثة قتلوا في الرابع بجرهم اياه فقتل كل واحد ثلث الدية ولم يكن على الرابع شيء لانهم لم يجر احد هذا كلامه اذا عرفت هذا فاقول  
 ان الثاني والثالث قتلوا فقتلوا في الرابع بجرهم اياه فقتل كل واحد ثلث الدية واما قولنا لاهل الدية فالا جلة عما نل من شيء لان احداهم  
 لم يقتلوا فقتلوا في الرابع بجرهم اياه فقتل كل واحد ثلث الدية واما قولنا لاهل الدية فالا جلة عما نل من شيء لان احداهم  
 انظر في واما لم يلزم الاول زيادة عن ثلث الدية لان الجوزب كما قلنا فليقتل الجانيان ومن عذام بمسكة الاول واما امسك من بعد  
 وكما قلنا في الرابع وقد ابد هذا الاعتبار الرواية عن اهل البيت ع في قضى اهل المؤمنين ع في حياطة اشرك في هذه ثلثة نفر فوق  
 على واحد منهم فمات فقتل اثنان من دية لان كل واحد ضامن صاحبه قد رجنا به لا نشارك في الجناية الجوار **روضة الرضا** ع  
 ابن طلحة عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال قضى اهل المؤمنين ع في حياطة اشرك في هذه ثلثة نفر فوق على واحد منهم فمات  
 الباقيين دية لان كل واحد منهم ضامن صاحبه ومع ذلك لا يجلصل الشرح على كل واحد منهم ضمان الاخر حتى انهم من مات منهم لم  
 الموجود وضمانه ولو مات اثنان وبقي واحد من ضمانهما ثم الذي له ضعف هذه الرواية فان ابن ابي حمزة واقوى ولعله رواها في زمان  
 قتيبه فلا وثوق بها والوحيد ان التلف حصل بسبب ثلثة فليقتل ما نال من ثلثة ويضمن الباقيان ثلثي الدية فوق لم فان كان امراة كان عليه  
 ديتها اذ لم يثبت لشعرها فان ثبت كان عليه مهرها فان كان مهر النساء اكثر من مهرها ما الحكم فيه وهل ينقص ذلك ان يكون فيه مهر  
 وان كان زابدا على ديتها ويلزم منه اذ ثبت كانت دية اكثر من ان لم يثبت الجوار **الاصح** لا يبلغ مهر المثلثة الاكثر هذا القدر ولو زاد لم يجاوز ديتها  
 لان الاجماع انه لا يكون دية عضو من اثنان لزيد من دية نفسه اما انه يلزم ان يكون دية الشعر اذ ثبت مساوية لدية اذ لم يثبت فربما  
 المتزامن هذا لكن الترجيح اذ لم يثبت كان عليه مهرها مطر اذ ثبت كان فيه مهرها وفي النادر حتى يتفق النساء وينكوا التفات في حق  
 ذلك وقد ورد هذا اذ قلنا ان مهر المثلثة يتجاوز دية مهر النسوة قولهم فان ادعى المتضا في احد العينين اعتهبه مكد ما ينصر لها من اربع  
 بعد ان يسد الاخرى فلنشاو كصد وان اختلف كذب لم يقاسر ذلك الى العين الصحيحة ويعطى بمقتضى التفاوت وقولنا ان نشاو كصد وان  
 اختلف كذب هل هذا مع صدق وكذب ثم ما الحكم اذا كذب الجوار **الاصح** اننا اثبات جهات ابصارها بالعين الناقصة فليقتل لان ذلك  
 لا يتفق الامع الصدق ثم يقاسر الى الصحيحة لانها انصب بوضوء الناقصة في الاصل ثم لا يقتصر على ذلك بل يجلف من الايمان ما يحصل الوثوق  
 به من اقسام المقررة لانه بالضرب حصل له لوث ونقلت اليه الى جانبها باعتبار اللوث وبذلك كذلك باعتبار بصرها بالجهة واما  
 اذ عرفت كذبها باختلاف الجهات فان الحكم المصراع وعرف قولهم وفي العين العور اذا كانت خالفة او قد ذهبت في امر من جهة  
 الله فمكة كيف يقول في العين العوراء الدية كاملة كان اجدوهم قولهم اذا كانت ذهبت في فتر جهة الله فمكة او خلفت والضربة غائبة اليها

فانما يصح ان يقتل كل واحد ثلث الدية لان الجوزب كما قلنا فليقتل الجانيان ومن عذام بمسكة الاول واما امسك من بعد

في الرضفين

والعقلام  
 العينية العوراء



# في الدنيا

في الموضوعين الجواب لا ريب انه لو قال ذلك لكان اجود عبادة بل هورة قصد العجوة ولما كان اشتباه هذا الشبهة على كثير من بعض  
 المتأخرين بانهم اذا انفسدوا وزعم في الذاهبة بالافنة او الخلفه خسر ما ثم دبنا ونزل كلام الشيخ على هذا التأويل وهو غلط وقلة ما يدل  
 الشيخرة ان الله تعالى العوز لا العجوة من عباده الا عوز ولو شك ان يكون سناها عوزا ولا نهاليس لها خلف من جفها وفي الحديث ان يا ابا عبد الله عز وجل  
 النبي من عند اظها والدمعة فقال له ابو طالب العوز ما انت وهذا قال بن الاعرج ولم يكن ابو طالب عوزا لكن العرب يقولون للذي ليس له اخ من ابيه  
 وامه عوزا على هذا بقا اللان عوزا وكان الشيخ رة استعمال ذلك استماعا بغير اللفظ وانه رة ولها محمد الحسن الصفار عن محمد سنا  
 عن العلان الفضل عن ابي عبد الله قال في اخاف الرجل الدية ثامة وذكر الرجل الدية ثامة واما الدية ثامة والرجلان بذلك  
 المنزلة والعينان كذلك والعين العوزة الدية ثامة ولم يرد بالعوزة هاهنا فاسدة لان ديتها ليست ثامة اذ هو يهديا ثامة وفيه النفس لانه عدد  
 ما فيه وفيه النفس لم يرد بالدية ثامة حسنة على ما ظن بعض المتأخرين ثم لم يذهب احد الى ان الثامة ولا المطبوعة فيها حسنة بحيث يرد  
 ذلك على هذا التأويل واما قول الشيخ وانا كانت خلفه وذهبت في ثمة من جهة الله يرد الذاهبة اضرها ولم يجرها ذكر انشاء اوله لانه  
 التفت عليها فوق لثنا اذ على ما ذكرناه من العدة فليس له دية محض اذ اقلعت منفردة فان قلع السن اذ اقلعت منفردة كان فيه ثلث دية التز  
 الاصل قوله فليس له دية محض وصره فاذا كان له دية هي ثلث الدية لم يسقط اذ اقلعت منفردة ثم السن لا يدين بعرف واذا كان في انسان  
 اذ يدين ثمانية وعشرين سننا ثم حسب الابد في هذه الصقوة من المقادير ثم من صاحب الجواب اذ اقلعت الانسان جلة فلا دية للذاهبة  
 لان في الانسان الدية فلا يجب بها دية منفردة اما اذا اقلعت منفردة فانها لاجابة لاند لها من ارش وقد ذكر هذا الشيخ وانه ثلث الدية  
 وليست لعلم عجزه وقال بعض المتأخرين فيها حكمة ثم قال وذهب شيخنا ابو جعفر في ثمانية الى انها ثلث دية السن الاصلية وهذا  
 المذهب قوي وانه اجابة كثيرة معقده اقول نحن لا ندرك قوته من ابن عمرنا ولا الاجابة الى اما والمها ايم وجدها ولا الكثرة من ابن صليبا  
 ونحن خطا بسبب بدعوا والوجه الارش لعدم الدليل على التقدير واما طريق العلم بالسن الاذية فقد ثبت ان الذي ينقسم الدية عليه عندنا  
 ثمانية وعشرين سننا في مقدم الفم ثمانية عشر في مؤخر سنه عشر خرسا مع الصلح فكما زاد على ذلك فهو من الارش فان كان سلفا با  
 او بعدا فهو من وان كان مع الانسان فهو من واما كان الى داخل الفم عن صف الانسان والى خارجة فوق الفم في السن الاسود في  
 دية السن الصحيح اذ من ريت السن فلم يسقطه لكنها اسود او صدعت فيها ثلثها دية سقوطها وهذا يلزم من ان يكون جنازة واحدا في  
 محل واحد اعظم من جنازتين وذلك انه اذا ضرب بالسن فسقطت كان فيها ديتها فاذا ضرب فلم يسقط لكنها اسودت كان ثلثا الدية ولو  
 ضربها بعد ذلك فقلعها كان فيها ربع ديتها فسقط في الجنازة نصف الدية الجواب ما ذكره من اربع في قلع السوداء ودية ابن فضال  
 وابن بكير عن درست بن ابي منصور قال حدثني جيلان عن ابي عبد الله م وابن فضال وابن بكير فطمحا ودرست واقفي في اذن ضعيفه  
 وقارضا ودية لثمة محمد بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله م قال اذا ضربت بالسن انظر لها سنه فان وقتا لرم انضار بحسنة ثم رما  
 وان لم يقع واسودت اعز ثلثي الدية وهذا اخبار في مسائل الخلاف وعليه عمل الاكثر بن وفي قلعهما اسودت ثلث ديتها فاعطى هذا التقدير  
 لا يجب عليه العمل اما على تقدير العقل بالاربع فيكون تخفيف الدية هنا لما كان حصولا لشفاع بها وهي سودت بخلاف ما اذا سقطت في  
 واحدة فانها من ولا الانشاع يهلكه فدية واحدة فوق لثمة من ضربت بسجى فسقطت انظر بها فان ثبت لم يكن فيها قصاص وان كان فيها الارش  
 ينظر فيها نقص من ثمنه بل ان لو كان مملوكا وبسطت بحسنة المحرم كم مدة الانظار وان مات فيها بين تلك المدة هل يحكم بكون سنه لم  
 او بكونها نابت وقوله ومن ضرب امرأه مستقيمة الخفض على بطنها فان وقع جرحها فانه ينظر لها سنه فان رجع طمها الى ما كان والا استخلف  
 وعمر ضاربها ثلث الدية فاذا ماتت فيها بين السنه ياي شيء يحكم ثم اذا رجع طمها لم يذكروا الشيخ ما يكون الحكم فيه ولا في من العبيد اذ لم  
 يثبت ثم كيف يقوم الصلح هل يفرض بغير من مطلقا ام بغير من او قال لانه قال اذا ثبت كما فيها الارش وهو ما نقص من ثمنه لو كان مملوكا  
 لكن هذا قد لا يوافق القيمة فيه وقوله في الثلث ثلث الدية هل المراد به الرجل ام دية المرأة لانه قد ان الرأه سنا والرجل ما لم يبلغ ثلث الدية  
**الجواب** ينظر لاجل العادة ببنات مثلها اذ ليس للشرع منه مقدار ثابت والا كان فيها دية السن ومن الاحصاء من يقول من  
 سن الصبي بغيره لم يفصل ذلك استكون عن ابي عبد الله م وسئلنا عن محمد بن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله الرحمن عن مسعود بن  
 واخا ر ذلك ابو الصلاح الحلبي وحكاها الشيخ في المبسوط لكان اسكون في غاي وكلمة سهل وابن شهور يري بالقول وكذا عبد الله عبد الرحمن بن طائبا  
 اذن ساقطان والوجه عندنا ان يكون فيها الدية خسوينا واكالكبير ولومات النص في المبسوط في الديات الاقوى انه لا يجب الدية  
 لانه العادة انها تقود لوميت وقال في كتاب الجراح وقال اخرون عليه لدية لان القلع معلوم والعود متوهم وهو لا قوى واما المرأة اذا  
 رجع طمها او ماتت فلا شبهة في قوله الارش والمراد بالثلث هنا ثلث ثمنها ياد لك على ذلك رواية الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن

وذلك في بيت عن  
 العبد عن ابي جعفر  
 عن ابي الحسن السني  
 ثلث ديتها

فيما

فِي الدِّينِ

قال رحمه الله

# كتاب الحديث

أصابه وجاء آخر فاطار كفه وهي لا يحتمل التقصير لأنها على صورة واحدة **فوق** في كسر عظم من عضو من بتر ذلك العضو وقال بعد ذلك العظم إذا رضى كان فيه ثلث بتر العضو الذي هو فيه فإن صلح على غيره عيب فبتره أربعة أخماس من بتر رضى وهذا يلزم منه أن العظم إذا رضى صلح كانت دبرته أكثر منه إذا كسر ولم يصلح **الجواب** لا ريب أن رضى عظم تكايتة من الكسر لأن الرضى هو الدق فجزءه عيب فلا يبعد أن يكون دبرته مع جزء اعظم من دبرته الكسر وإن لم يجر لها يحصل به من النكابة السابقة وباعداً على أنها اثنين المستلذين ذكرهما الشرحاً وبتبعها المتأخرون ولم يشر إلى المستند **فوق** فإن فك عظم من عضو فقط بتر العضو فبتره ثلثا دبرته العضو فإن جبره فبتره الثلثا والنام فبتره أربعة أخماس دبرته ففكره في نقل عظام الأعضاء لفسادها مثل ما في نقل عظام المراض بحسب بتر العضو وهذا يلزم منه إذا فك عظم فبتره صلح كانت دبرته إذا فسدت واحتاج إلى أن ينقل لأنه لو كان دبرته عضو ما بتره بغيره ففكره ثم جبره وصلح كانت دبرته ثلثه وعشرين دبرته إذا رضى وفسدت فبتره واحتاج إذا رضى به فاحتاج إلى النقل العظم لفساده كانت دبرته دون ذلك **الجواب** النقل لا يلزم منه تعطيل العضو المتعطيل أشبه بالشلل لعدم الانتفاع بالعضو فإذا برأ فقل كان معزها لعدم الانتفاع فيكون الضمان في مقابله ما مثلاً لم يخطر ولا كل فقد العظم لأنه لا يحصل منها تعطيل ولا فوات منفعة العضو **فوق** لجنبين أو لما يكون نطقة وفيه عشرين دبرته ما فيها من ذلك بحسب ما المراد بقوله وفيها بينهما بحسب ذلك هل الاعتبار بالأيام التي بين النطقة والعظام فغير ذلك ثم الذي يقصده هل هو الأربعة أو عشرين **الجواب** الذي يتقوله لم يرد إلا بالأيام بل يرد ما رواه أبو نعيم في الشرح قال قلت لأبي عبد الله ع فإن خرجت في النطقة دم قال لعظم عشرين دبرته فيها اثنتان وعشرون دبرته وفي القطر ثمانية وأربعين دبرته وفي النطقة ثلث وستة وعشرون دبرته وفي الأربع ثمانية وعشرون دبرته وفي النقرة ثلثون دبرته أو ما زاد على النصف فبحسب ذلك حتى يصير علقته فإذا صار علقته فضتها لربوعين دبرته أو قال له أبو شبل فإن العلقه صار فيها شبر المروق من لحم فقال اثنين وأربعين دبرته والعشر قلتان عشرين دبرته أربعة قال إنما هو عشر المضعفة وكلما زادت زيد حتى يبلغ الستين قلت فإن في المضعفة شبر العلقه عظم بأبو قال فيه أربعة دبرته فإن زاد فزاد أربعة دبرته حتى يتم الثمانين وهذا القدر هو المرقول المنقول وبعض المتأخرين قسم في كتابه ما لا يعلم أصله بأن قسم النقرة على الأيام وزعم أن بين النطقة والعلقه عشرين دبرته وبين العلقه والمضعفة عشرين دبرته فمما فتكلف عالم ينطق به دلالة ولا أشار في دعواه إلى مستند وقد نقل عن علماء أهل البيت ع أن بين كل حال من هذه الحال التي تبعدا أربعين يوماً **فوق** وإذا قتلت المرأة وهي حامل متم ومات الولد في بطنها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى حكم فيها بدينها كاملة وفي ولدها بنصف دبرته الرجل ونصف بتر المرأة لم لا يخبره ذلك بشيء جوف المرأة فإنه حال الضرورة ولو ترك ذلك لم يستعمل القرع وهو من الشك ثم العادة قاضية أن الحمل إذا ذكر وأما أنثى فالحكم بالنصف من كل واحد خلاف المعلوم من أغلب القواعد ثم لا يقتصر على دبرته لأن أنثى فأنه المتيقن ثم إذا أخذ نصف دبرته الرجل والمرأة احتياطاً من الجائز أن يكون الحمل كذا أو أكثر فلم لا يجهل ذلك **الجواب** فاذا ذكر من الاحتمالات كلها يمكن لكن الشبهة في إساءة الاختلاف عند ذلك العمل بكل واحد منهما عمل بالظن رجح العمل بالروايات فإنها أقوى من الاحتمالات المذكورة وهي دبرته على أربعين دبرته محمد بن عيسى عبيد بن يونس عن عبد الله مسكاً عن أبي عبد الله ع قلت قلت للحيلة فلم يرد ذكر كان في بطنها وأنثى كاملة ومثله روى يونس وابن فضال جميعاً قال عرضنا كتابه لفرغ من أمير المؤمنين ع على أبي الحسن فقال هو صحيح وكان ما فيه وإن قتلت امرأة وهي حيلة منهم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى ولم يعلم أبوها مات قبلها فبتره نصف دبرته لأنثى ودبرته المرأة كاملة أما شق جوفها فلا يجوز لقوله ع حبسوا نساءكم ما يحسبون أجنابكم ولقوله ع حرمت المومن ميتاً كحرمت حيها ولا من راغاة جانيها فبترهم من مراعات ضمان المال والجحانة في مواضع التعارض وأما القرعة فلا يجوز استعمالها هنا لأنه عدول عن خبر خاص إلى خبر عام ولا يلتفت إلى من يقول هذا الخبر يجمع عليه فإن ذلك حجة المكابر **فوق** دبرته لأنثى متيقنة وإن أبدي شكوك فبتره قلنا الشك ينزل بالنقل السليم عن المعارض أما لو منع الروايات يمكن العمل بهذا الطريقة وإنما أخذ نصف كل واحد منهما لأن غالب ما ذكر ولما أنشأ ولما كان الأمر متساوياً بين الاحتمالين أخذ نصف كل واحد منهما فوسطا بين الاحتمالين **فوق** لرجلين الأثر إذا كانت حاملاً يملوك عشر قيمتهما لمكان الاعتياد بأمر في الحر والذي يابسه وهل يفرق في جنين الأثر بين كون من يملوك ليس بربح لها أو كونه يملوك إذا كان الجنين حرراً وكان الجنين يملوك يملوك يكون الأمر كرك **الجواب** الشبهة في ذكر هاتين المستلتين في مسائل الخلاف فعلى دبرته جنيناً يملوك والنظر في الجنين وحسب دبرته وهي ثمانون دبرته إذا استندل بأجماع الفرقة وأخبارهم وكذلك قال في جنين الأثر عشر قيمتهما إذا كان وأنثى واستند بأجماع الفرقة وأخبارهم وانت تفرقنا التقدير الشرعي لا يتقاربا لأنظافاً لعلقه ولا مستخرجاتاً الفكرية وإنما استقفاً بالنقل والتوقيف وإذا كان عند الأجماع والأخبار على هاتين المستلتين فذلك هو المحجوز وهو دليل الفرق والدخول بعد ذلك في عتصم الحكمة الفارقة كلفه

أكثر من دبرته

والدبرة التي في المضعفين نصف دبرته الذكر ونصف دبرته الأنثى

نصف دبرته الذكر

٩  
 اكون لهم ذلك  
 ام لا وان لم يكن  
 لهم ذلك هل انا  
 بخلف عن الدية  
 بقضى دونه

لا ضرورة اليها وبقية الملوكة اذا كان من مملوك وزوجا كان او غيره واذا كان المجنب حر او ابواه مملوكين فذمته ودية الحران بقدر الفرض  
فوق الفرض بين المجنب والمبتان ودية المجنب يسقطها ورشته ودية المبت لا يسقطها احد من ورشته بل يكون له خاصة بتصدقها  
على اراد اذ كان عليه دين وقال الورثة لا تقفون بقية منها الا واد اوصيه بوصيته هل يثبت بقية من جلة التركة ام لا الجواب لا يقتضي بقية  
من ذلك ولو لم يترافعا لان الدين انما يقضى بما كان مالا له بل يجرى الى احد الوحيين وكذا لا يقضى الوصية ولا بعضه هذا هو الحق  
يقضيه لاحل ولو قيل يقضى ببقية اذ كان عليه دين كان حسنا لان الاخبار على ان ذلك له وان ذلك شيء صار اليه بعد وفاته  
حكم انه لم يخلو ما يقضى به دينه كان صرفة في قضاء الدين حسنا ولا في قضاء الدين محصله برأيه الذمة والوصية يحصل بها  
الاجرة ابراه الذمة له وقال بعض فقهاء يكون دية المبت للام وقد اخبرنا ذلك علم الهند في بعض كتبه وبشره على هذا ان يقضى لها الله  
لان الام لا يأخذها على رءوسها ولا ماله الدين معتم على اولاه وما ذكرناه اول قول كبر من ائلف جوارنا الغيرة مما لا يقع عليه الذكاة  
كان عليه قيمته يوم النضر وذلك مثل الفهد كيف مثل بالفهد والعهد يقع عليه الذكاة لان زنة قال في بيانها من المبتة والنضر  
الاخر يجوز استعماله اذا ذكر في ربيع غير ان لا يجوز الصلوة فيه وفي جلود السباع كلها مثل النمر والذئب الفهد فقد اجاز في هذا  
الموضع ذكاته الفهد في الاول قال لا يقع عليه الذكاة الجوار **الجواب** يرد بقوله لا يقع عليه الذكاة البهيمة للاكل فكأنه يقول من ائلف  
حيوانا لا يحلل اكله لذاته لا بغيره قيمته والذكاة في اللغة تمام الشيء وتبقى شيء في اي تلم وانسان ذك ان ذك ان ماء ثقلب اصل  
الذكاة بلوغ الشيء منتهاه ولسنة الطهارة ذكوة ومنه كل بابن كنه فكانه قال لا يقع عليه الذكاة اي لا يكون ذكاته تارة اي محله لا  
ويمكن ان يقال الشيخ لا يرى طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه مجرد الذبابة لا يحصل طهارته وجواز استعماله الا بالبيع فيكون  
معنى قوله لا يقع عليه الذكاة اي لا يطرأ الذكاة فاذا ائلفه لم يكن له قيمة بعد الذكوة على هذا التقدير لتجاسته عنه فليزم المتألف للملك  
الجوار قيمته حيا والوجه عندنا ان السباع يقع عليها الذكاة فيكون على متلفها الارش كمال القيمة **قولنا** في جرح البهائم وقطع  
اعضاؤها يجبنا بينا ان كان الجوار مائتلك فيغير ارش ما بين قيمته صحيحا ومعها وان كان مالا يملك لحكم جراحه كسر محكم الملاف نفسه  
ما القابذة في هذا القسم هل مره بان مالا يملك اذا كان لذى مثلا وجرحه انسان لا يكون عليه قيمته ويكون مراده انه اذا كان  
لا شيء عليه واذا كان لذى غيلة كما في تلف نفسه لكن ان كان اراد هذا القول الاخر لم يكن القيمة جيدة اذ قصد ارباب ما يكون في الجرح  
والاعضا فان كان بين الارش انهم كان الصما واحدا **الجواب** مراده ماله ملك من الجوار اصلا الاضمان في جراحه وكسره كالاضمان في  
التلف نفسه وهذا القسم بان لم يجر ذكاته لا يجوز ان يقع عليه لفظ الاحالة على ما سلف لان يرد على حكمه حكم ما سلف **قولنا** في  
امير المؤمنين في بيعه اربعة نفر عقل اقدم بهم بد فخطت الى برة فوقع فيها فانقدان على الشكر كما اثلثة ان يرد ماله الربيع من قيمته  
لان حفظ وضعه عليه لما قوت بترك عقالم اياه كيف يخرج فخر هذه القضية ولو قيل ان الذي عقل كان سببا فلا فانه كان افر فكيف  
قال لا نر حفظه **الجواب** هذه رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر قال لا تقف على امر ان يرد ماله حفظه من اجل ان في حفظه فذهب  
حظهم بحظه فان صحته هذه الرواية في حكاية في واقعة ولا عوم للوقائع فلعله عليه السلام عرف فيها ما يقضى

الحكم بذلك مثل ان عقله وسبله اليهم فهو طوافي الاحفاظ به وعبرة لك من الوجوه

المقتضية لضمان امان ان يطرد الحكم على ظاهر الواقعة فلا ثم انا بعد ذلك

نحمد الله على التوفيق لاضاً التحقيق وسأله ان يجرنا على ما

كَبْرًا. وَإِنْ يَغْفِرَ لِلنَّاعِثِينَ، أَنْشَأَ اللَّهُ سُبُلَهَا

تم کتابت النہایت بعواس و حسن

توفیق فرماید اقل الکتاب ابن

المرحى المغفول ملا على

محمد الخوانسار

حضرت امام

وہی

پوسر جمع

نور

کتابخانه







## من الوضوء

واعاد ما قلناه عليه الرابع من متل صلوته وقد جدد الوضوء لكل صلوته من غير شك ثم ذكر ان ترك غسل عضو واحد اعاد الصلوة الاولى وان ترك في اثنين اعاد الصلوتين وعلى هذا في من متل في طهارة وضوءه واعاد الصلوة فصل في بيان فوائض الطهارة وفوائضها البنية اضربا حادها بنقضها وبوجوب الصلوة من الطهارة وهو ستة اشياء اخرج لبول الغاط من الانسان وخروج شئ ملوث بالغاط من ثوبه والنجس والنوم الغالب على المتع والبصر كل ما يزيل العقل والتمييز لاغناء والجنون وغيرهما من سائر الامراض ثانيا بوجوب الطهارة الكبرى تحببها وتنجسها بوجوب الصلوة وكليهما اخرج في الاستحاضة ودفعها بوجوبها معا وهو ثلثة اشياء المحض والنفاس مثل لميت من القابل وقطعة ابنت من حل وميت منهم في معظم بعد البر بالموث وقبل نظوهر بالغسل لا ينقض الطهارة غير ما ذكرناه فضيل في بيان الطهارة الكبرى هي من بان ما يجب بقاءها على المكلف في نفسه وفي غيره وذلك بان احدهما غسل المولود بعد ولادته وثالثا غسل الميت من الناس الاول ضربان احدهما يوم بالغسل لاقاة تحت عليه والثاني اربعة اضرب فرض واجب مختلف في يوم ومندوب والجميع وثلثون غسلا لفرض واحد وهو غسل الجنابة والواجب ثلث غسل المحض والاستحاضة والنفاس في المختلف فبذلك غسل من لا سوان وغسل فاض صلوته الكسوف وانزله كما يتعدا وقد احترق في فرض كلة وغسل من سعى في مصلاوة عامدا بعد ثلثة ايام والمندوب ثمانية وعشرون غسل يوم الجمعة وركبته ستة واجبة وغسل ليلة التصف من رجب يوم السابع والعشرين من ليلة النصف من شعبان واول ليلة من شهر رمضان ليلة النصف من ليلة سبع عشرة وتسع عشرة واحدا وعشرين من ثلث عشرين وليلة الفطر ويوم كفطرو ويوم الاضحي وغسل الاحرام وعند دخول الحرم ودخول مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومكة ومسجد النبي عليه السلام وعند زيارته وعند زيارته لائمة عليهم السلام وغسل يوم المباشلة ويوم لغدير ويوم المولد وغسل التوبة وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة فما الجنابة في الماء الذي منه لولد وعلمته الذي سوا كان معه شهوة او لم تكن وان وجد شهوة من غير ذلك وكان من جنس تلك وان كان صحيحا لم يكن ذلك منشا ان لم يكن معه فقه وبغيبوبة الخشعة في مخرج ادمي حتى ومتقبل ودبر وجب لغسل عليها معا واداء جنب الا ثلثة باعد ثم اذكرناه حرم عليه ستة اشياء اقراة العزائم ودخول المساجد لآداب سبيل لا المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام وضع شئ فيها ومسك اية المصحف من كل كتابه معطه من اسماء الله تعالى واسماء الانبياء وائمة عليهم السلام والتوضا للجنابة وكره له سبعة اشياء الاكل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والنوم لا بعد الوضوء والمضمضة ومن المصحف ما عدل الكتابة وقرائة ما عدا القرآن في سبعين اية والانتقال في الماء والاكاد وان كان كثيرا ما الغسل فيه لفرض في التكة فالفرض مقدم عليه مقدار له فالقدم ثلثة اشياء الاستبراء وكيفية وهي ان يستبرئ بالبول فكان رجلا فقام بقاء له اجتمدا واذلة المفق عن راس الاحليل عن جميع جسد ان صابره والمقدار ضربان فدل وكيفية الغسل لينة وغسل جميع البدن والكيفية اربعة اشياء مقدارة لينة لحال الغسل واستدانة حكمها الى عند الفراغ وبهذا الماء اجمع اصول الشق والرتبة هو ان يبد الغسل لاس ثم بالماء من ثم بالماء من ثم بالفاضل الماء بعد الفراغ على جميع البدن كان افضل والتكديسة اشياء غسل التكة قبل ادخالها الا اناء ثلث مرات والمضمضة والاستنشاق ثلثة اشياء والغسل بصاع من الماء فاذا زاد والدعاء غسل التكة اذا اسلم وقد اجب كل فرائض الغسل من الجنابة والمخالفة اذا استبرأ اقام فرائضه بلزوم الاعادة وان لم يقمها اعاد وان اجتمع عليه غش كثيرة كغسل الجنابة عن الجميع لم يكف عنه غير وسائر الاغسل لا بد منه من تقديم الوضوء عليه وتاخير عنه فينبوي في الغسل الوضوء معاد فعا الحدث واستبراء للصلوة وان كان الغسل واجبا او كلهما سواهما غسل من سعى في مصلاوة بعد ثلثة ايام وان كان الغسل نفلا او دفع لحدث بالوضوء لا بد من صلوته الغسل من الجنابة على ما اخبرناه اغسل من الجنابة فضاه فربا الى الله تبارك وتعالى فصل في بيان احكام محض المحض هو الدم لا سوان الغليظ الخارج عن الرحم بحراة وحرقة على جملته دفعه ويتعلق به احكام من بلوغ المرأة وانقضاء العدة وغير ذلك لا تجب طهارة لها لثبع سنين ولا من زاد سنهما على ستين سنة من القرشية والنبطية وعلى حنين سنة من غيرهما والخاصة ثلثة احوال ما غزى لدم قلبا وهو ثلثة ايام متواليات وركب مقدا ثلثة ايام من عشرة او كثيرا وهو عشرة ايام او متوسطا وهو ما بين ثلثة الى عشرة فاذا بلغت المرأة ثبع سنين فصاعدا واداء ما لم يحل من ثلثة احوال ما غزى بغيرها ان دم حضا وعزرا واشتبه عليها فان عرفت يقينا علمت عليها ان اشبهت عليها متابدم الاستحاضة في وجب ان يشبه بدم العذرة اعتبره بقطنة فاذا انقضت فهو دم حضا وان تطوفت فهو دم عذرة وان شابه بدم القرح وكان خارجا من الجانب الايمن فهو دم مخرج وان كان خارجا من الجانب الايسر فهو دم حضا لصفرة والكدر في ايام المحض وفيها يمكن ان يكون حضا حضا في ايام الطهر طهر فاذا طالت لدم بعد انقضاء ثبع سنين لم يشبه عليها واشتبه كان محكوما عليها بالمحض حيث الصلوة والصوم لها اربعة احوال احدها ان تزيه ثلثة ايام متواليات ثم يقطع ولا تراه بعد ذلك في انقضاء عشرة ايام والثاني ان يقطع الدم ثم يعقب ثلثا عشرة الايام والثالث ان تراه يوما او يومين ثم يقطع عنها ولا يعقب الرابع ان يقطع عنها بعد يوم او يومين ثم

كتاب النجس

يعود قبل عشرة أيام بمقدار مائة به ثلثة أيام فالاول يكون ان فعل على الحائض الايام التي وان فيها الدم ثم يغتسل والثاني يكون اذا  
 معا والظهور المختل بينهما حضا وثالث يكون دم فشا ويجب عليها قضاء الصلوة والصوم والربع يكون جميع عشرة الايام بحكم الحائض  
 في احدى الترتيبين واذا رأت الدم في شهرين متواليين على حد واحد جعلت ذلك حادة ترجح اليها وتعمل عليها ويتعلق بالحائض في جميع  
 احكام ينقسم الى رتبة ثام واجب ندب كلما مضى وقت فالفصل الواجب ثلثة احداثا الموضع بالكره في الاستسقاء في زوج  
 من اوطى وترك الواجب عشرة الصلوة والصلوات والاعتكاف والطواف ودخول المساجد وضع ثوبها ومس كتابة المصحف والاشغال العظيمة وقراءة  
 القرآن وسجدة التراويح والفصل المندوب اليه شيان الوضوء على وجه الحديث في الصلوة وجلسها في المصلى اكره لله نعم بمقدار  
 صلواتها والترك المندوب اربعة قراءة ماعدا العزيم ومس المصحف وحمل الكتف وما يتعلق بزوجه اربعة لا يصح من طهرها حاضرا بعد  
 الدخول بها ويحرم عليها طامها ويجب عليها الكفارة ان وطئها في وقت الحيض بدنيا او في وسطه بنصف بدنيا او في اخره بربع بدنيا وان وطئ امرته  
 حاضرا كفر بثلثة امدد من الطعام ويلزمه التقير فاذا ظهر من كان عاتيا اقل من عشرة ايام استبرأ بقضته فان خرجت نقيته فوطئ امرته  
 خرجت ملونة صبر الى نقاء وان اشتبه عليها استظهرت يوم او يومين ثم اغتسلت فكانت عاتية عشرة ايام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار  
 بل اغتسلت واذا حاضت صائمة بطل صومها فان حاضت بعد دخول وقت الصلوة وطهرت وتوانت في الاغتسال والصلوة وجب عليها قضا  
 تلك الصلوة وان لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل يجب لا يجب عليها قضاء الصلوة الغائبة في ايام حاضها ويجب عليها قضاء الصوم  
 فصل في بيان احكام المستحاضة المستحاضة دم اصفر يوق بارود قرأ المرأة عقب ايام الحيض واكثر ايام النفاس المستحاضة مبتدأة وغير  
 مبتدأة فالمبتدأة لها اربعة احوال اذا استمرها الدم اولها ان يمتثلها بالصفقة وتعرف دم الحيض من دم الاستحاضة فيجب ان تعمل عليه حلة  
 الاستمرار اذا مرت عليها اقل ايام الحيض هو ثلثة ايام واقل ايام الظهور موعشرة ايام فاذا رأت الدم ثلثة ايام متواليين عرفت بقبها ان دم  
 حيض فاذا استمر الى تمام عشرة ايام وجب عليها ان تعمل على الحيض فاذا زاد على عشرة ايام ثلثة عرفت بقبها ان دم استحاضة فاذا لم ينقطع حيض  
 ان ذلك دم حيض لا نفث ايام الظهور اقل ايام الحيض وجوز خلاف ذلك فلو لم يرها عرفت لحال فان يمتثلها بالصفقة علت عليها وان تقتر  
 رجعت الى عادة ناسها من اهلها وعملت عليها وان لم يكن لها ناس من اهلها رجعت الى عادة اترجها من اهل بلدتها وعملت عليها وان لم يكن  
 لها ناس من ذلك تركت الصلوة والصوم في الشهر الاول اقل ايام الحيض في الثاني اكثر ايام الحيض وترك الصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام  
 وتعمل على المستحاضة في الباقية وان لم تكن مبتدأة كان لها ايضا اربعة احوال حد ما ان يكون لها عادة بلا تمبير في الثاني ان يكون لها عادة  
 عادة وتمبير في الثاني ان يكون لها تمبير بلا عادة والربع ان لا يكون لها عادة ولا تمبير فالاول يلزمها العمل عليها مثل المرأة كانت عاتية لمغسه  
 ايام من كل شهر ثم رأت في شهر حضة ايام دما وعشرة طهر فتم حضة دما وتصل الدم ثلثة ايام في الثاني ما تعمل على المستحاضة والثاني يجوز لها ان  
 تعمل على العادة والتمبير في شهرين منها مثل المرأة عاتية سبعة ايام من كل شهر ثم رأت الدم عشرة ايام بصفقة دم الحيض شهر ثم فصل الدم او رأت  
 ثلثة ايام بصفقة دم الحيض والباقي دما حرم وقد فصل الدم فان شئت عملت على العادة وان شئت عملت على التمبير اما ان ذلك كانت  
 يجب عليها ان تعمل على التمبير ان لم يمكن ان يكون دم حيض مثله لمرأة كانت لها عادة فغسلت عليها ولها تمبير في ثلثة ايام بصفقة  
 دم الحيض فوجب عليها عمل الحائض ان رأت بعد ذلك حضة بصفقة دم لا شئ وتصل كالثلثة الايام حضا والباقي استحاضة وتقطع  
 الدم الحضا والربع لم يخل من ثلثة اوجه ما كانت اكره الايام الحيض بعد ناسه لوقت وذاكرة للوقت سبعة ايام واناسه لهما فالاول  
 ان يعمل الحائض عدة ايام عاتيتها في وقت يكون الدم فيه شبه دم الحيض وعمل المستحاضة باقى من الايام والثاني ترك الصلوة والصوم ثلثة  
 ايام في اول الشهر وعمل على المستحاضة في الباقي والثالث ان يكون لها حضانة تركت الصلوة في كل شهر سبعة ايام والثاني ان تعمل ثلثة ايام من  
 اول كل شهر على المستحاضة وتغسل غسل الحيض بعد ذلك لكل صلوة وتصل وتصوم شهر مضى ولا يطأ وما زوجها ولا يصح طلاقها  
 والمستحاضة ثلثة احوال حد ما ان ترى لدم غير اربع على الفطنة وعليها ان تؤذي لكل صلوة وتصل على الوضوء بلا فصل بعد تقبيل  
 القضة والحقرة والثاني ان تراه وشاعها سائل عليها الاغتسال الصلوة الغدا والوضوء لكل صلوة فربطت مع تمبير القضة والحقرة بعد الوضوء  
 بلا فصل والثالث ان تراه وشاعها سائل عليها ثلثة ايام في اليوم التلبس غسل المفرج العشاء الاخرة وغسل الصلوة الليل والغدا ان  
 اعتادت صلوة الليل والصلوة الغدا وغسل الظهور لعصر يجمع بين كل صلوتين اذا غفلت ما تفعله المستحاضة يحرم عليها شئ مما يحرم  
 الحائض لا دخول الكعبة فصلا في بيان حكم النفاس وما انفك في المرأة التي ترى لدم عقبها لادة وحكمها احكام الحائض جميعا  
 والمكرهات واكثر الايام وبغاتها في ذلك انه ليس لغيره لغيره النفاس حدون ولدن لدن وذلك لدم بعد وضع كل واحد ابتدأ حكمه  
 من وضع الاول وحكم الايام من وضع الثاني فصل في بيان احكام الحيض وكيفية غسلها وتكفيها ودونها الفصل في غسلها

مخاض



کتاب الطہارۃ

قال: كبر اهل حرمه من منتهى وجهه فاحاط بهم من الجبال ولما وصل بينا وبين درج الجبال

# كتاب الطهارة

وفرض لا زار فوته ونشر شيء من الذبيرة عليه فترى القميص فوق لا زار وان يكتسب على الحجرة ولا زار والقميص العامة والحجرات بين الشهادتين  
والا فترى بالائمة عليهم السلام بالترتبة وبالاصبع ان لم توجد وان يذهب شيء من الذبيرة على القطر ووضع على وجهه قبله ودبره وبحسب القميص  
في دبره لثلاث يخرج منه شيء وان تكون الحزمة في طول ثلاثة اذرع ونصف غرض شبرا كثيرا وقلد شدة حقويه ودكبه الى فخذيه شدا  
واخراج واسه من تحت جليله الى الجانب اليمن وغزفه في الموضع الذي لف فيه الحزمة وكون لا زار في عرض ما يبلغ من صدك الى الساقين ما يرضى  
به ويحسب كما خور باليد ووضع على مساجد التبعته ومهما بين ذلك ود القميص عليه بعدة والصفا احد الحجرات بين يمين يمينه من الجانب الايمن  
الى الزخوة ووضع الاخرى من الجانب الايسر بين القميص لا زار وان يكون قدر كل واحدة منهما مقدار عظم الذراع وان يقيم بعد ذلك في  
وسطها على راسه يقيم بالتدوير ويحرك بطرح طرفها على صدره ثم يلف في اللقافة ثم في الحزمة طافا وبالجانب الايسر من كلهما على اليمن  
ثم جانب الايمن على الايسر فينقده ثم بعد ما وضع في الكفن ما سقط من شعره والمخيط ثلثة اشياء اكلها الطيب كالخافور والتكفين  
بالحجر المحض والاساس كالخافور وجلد الحمر والمكرونة عشرة شيا الزيادة في الكفن على ما ذكرنا والتكفين في المزوج بالا برسم مختارا  
ونجا لكات كلان يجعل القميص كما بدأ وقطع الكفن بالحد يد ويل المحيط بالزوق وتجر الكفن بالطيب كناية الشهادتين بالسواد  
على الكفن والتكفين في الثياب لمصغو وجعل القطر في فيه لا اذا اخف وزوج شيء منه وجعل الخافور في سمعة بصره وفيه تحت الحجر  
او غيره ونعمعة الاعراب من غير ذلك فاذا صلى عليه جل الى القبر يتعلق بذلك ربعه احكام من الواجب المندى والمخور والمكرو  
فان الواجب شيء واحد وهو دفنه والندب خمسة واربعون شيا احكام اهل الايمان لو تيمموا الصلوة عليه وحمله على الجنان والشيء خلفها  
او من احد جانبيه مختارا او ربيها وهو ان يتبدى بالايمن من مقدم الشبر ويدار به دورا لو اختلف رجع الى المقدم من الجانب الايسر لادها  
بالماء ثورا اذا نظرا اليها ووضع الرذ صاحب المصيبة وليس القميص تعرف فيغري وتغري المصائب اتحاد الطعام للذوق في قرابته وجبرته  
وضع الجنان عند جعل القبر في ذراع الرجل وحمله الى القبر ثلث ضا وقدام القبر مكانة لا مرة ونزل الولي الى القبر من يمينه  
الى القبر الولي جانبا بجانب الرجل واتحاد القبر في جوار الصالحين من افضل بقاع ذلك البلد وحضر قد فاته والى الترقية ملحوظ في  
سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس وان يؤخذ الرجل من جانب اسره من قبل جعل القبر المرأة بالعرض الزوج والى جانبا من غيرهما وان يؤ  
من قبل كنفها ويدخل احده تحت حقويه وان يكشف اسره من قبل الى القبر ويجعل ذراعه ويسل الميفل الى القبر سلا ويدعو حين يك  
القبر ويبتدئ بالميت تخفيف الميت على الجانب الايمن واستقبلا به في القبلة الا ان تكون المرأة ميتة جلي من مسلم فانها تستدبر بها  
القبلة ويجعل عقدا لكفن ووضع حده على التراب مكان الميت محر ما غطي وجهه ثوب يجعل معشر من التربة ويشرح عليه اللبن  
يدعو الله تعالى من يشرح ويلقن قبل المسير بالتلفين المرسوم وان يهيل التراب عليه من حضرة سوى الاقارب يظهر الكفهم بالا اصابع  
يدعونه ويخرج من القبر من قبل الرجل ويظم القبر ويرفع من الارض مقدار اربع اصابع مضربات ويسوي ربع ويجعل عند راسه و  
لبنه وصبي الماء على القبر من اربع جوانبه يبدأ بالصبي عند راسه ويصب ما فضل من الماء على سطح القبر ويترك شيء من كحس على القبر  
توضع ليد عليه مضربة الا اصابع وتغفره بعد ما خضع بالماء والدعاء بالميت واما الولي المتلفين المرسوم في ذلك بعد انضوت الناس  
ورفع صورته بالتلفين ان لم يكن موضع تقية والفرج عليه المحطو ثمانية اشيا النظم والحدش وجز الشعر لتاسعة وتحت بق الثياب الا للاب  
والاخر واما ان لا زار على الراس واما طرقت العامة الا لها ووضع الرذ وفي مصبته القبر وديان ذلك مكرو والمكروة تسعة عشر حل  
سنتين حل جنان واحدة ونقله الى بلد اخر الا الى بعض مشاهد الائمة عليهم السلام فانه يستحب له المشوا ما كان الجنان الا بعدة وضم شين في قبر  
ومعه الى القبر دفعة واحدة واليزول عنها الحصى لا تقية والنزول الى قبر ذوى القربى الا القربة الميتة وشيخ اللبن عليه هيل التراب والى  
القربى والجلوس في المقابر قبل ان يدفن وتحويله الى قبر اخر والجلوس للتعزية يومين واكثر وتعزية الشايل لا الحار وما غسل الخائف مختارا  
وفرض القبر الساج وبالاصابع اذا لم يكن ندبا وتجسطن القبر والتظليل عليه للمقام عنده وتجديده بعد ذلك من ان كان الميت في  
السفينة وتعد دفعة التراب قبل وطرح في البحر بعد الفراغ من تجهيزه فصل في بيان التيمم لتيمم طهارة المضطرة ولا يرتفع بها  
وايضا استباح بالدخول في الصلوة اذا اجتمع فيه ثلثة شروط وهي في ذلك الماء وحكمه وضيق وقت الصلوة وطلب قبل لتضييق بين  
والهنا اعتدال منه في حزن الارض من متين في سهلها وما هو في حكم فقد الماء اتق عشرة شيا انتفاء الة التوصل اليه وعدم ثمة حكمه  
من الاجماع والخوف على النفس من استلها وخوف الزيادة في علمه كانت وخوف التثوب بالخلقة وتغيير الصلوة الا اذا تعذر الجنابة وما يحول  
بينه وبين الماء من عذر واسع والحاجة اليه لسد الزوق وقلته بحيث لا يسع للكمهارة والحديث بعد تيمم بدل غسل مضطر فيكون معه  
ما بمقدار ما يكفي الوضوء والغسل وجرح ببعض اعضا الطهارة بحيث لا يمكن غسلها ونحو المال ويستحب التيمم في اربعة مواضع

# مركب سيلة

في التيمم

استباحة الصلوة عند حضور الجنان لغير الظهور للمحتم في المسجد الحرام ومجاذبة على الاستلام الخروج منه لا يغتسل ولا يمسح في المسجد الحرام يوم الجمعة ولم يمكن الخروج للتوضوء فيتميمه صلى فاخرج توضوا واعد الصلوة اربعا وتما لا يجوز له التيمم الا بعد التوضوء وقت الصلوة اذا قصد بالتيمم لدخول في صلوة حضر فيها فان اتم بصلته بغيره جاز ذلك على كل حال وان بصلته بكل صلوة بغيره ووافلته وان لم يدخل وقتها قبل بطلان وقتها اذا تيقن الوقت وبهتني هذا الباب على ثلاثة المسام وقت وجوبه وكيفيته فعلة بيان ما يقع في تيمم بغيره ما وقت وجوبه فقد ذكرناه واصفا ما يتيمم به وما وقت وجوبه فهو الصعد لطيف الذي ذكره الله تعالى وما يكون في حكمه والارض ما يحصل منها حشرة في ارض معدن وسجل من الارض حرج وجر ونبات في الارض هو اصل ترابا كان او مدرا ويستحب ان يكون من عوالي الارض يجوز من المعاط والواجب كونه طاهرا والمعدن لا يجوز التيمم منه بحال المستعمل مثل النورة والمحصن ويجوز التيمم بارضها وبفض الحصن والنورة ويجوز التيمم به اذا لم يقدر على التراب او قل في حكم الارض السبعة كانت فان لم يجد شيئا من ذلك نفى ثوبه ولبس سرجا وبته وتيمم بغيره فان لم يكن معه شيء من ذلك وجد وحلا يتيمم منه ضرب بيديه عليه قد اطلق الشيوخ رحمهم الله ذلك على الاطلاق والذي يحقق في منه انه يلزم ان يرضى يد يده على لوجه قبله ويتركه على ما حق يقبس ثم ينفذ عن كبد ويتيمم به فان لم يجد شيئا من ذلك وجد السج وضع يده عليه باعتمادا حتى تشد يده على وجه التيمم على ترتيب الوضوء مثل الارض يمسح الارض والرجلين ومسح جميع بدن كان عليه غسل فان لم يجد شيئا من تلك الاصلوات الى ان يجد ما التيمم به فلا يجوز التيمم به بوجه كان مسحوقا مثل الاشنان سواء كان مختلطا بالتراب ولم يكن وحكم النورة والكحل والرييح مكات وما كيفة التيمم فستعمل على واجب تدنوا على فعل وكيفية فالواجب حشره وهي البتة وضعت اليد على الارض ومسح لوجه اليد اليمنى واليسرى وكيفية عشر شيئا وهي مقارنة البتة مسح الوجه والقصد بها الى تسليقة الصلوة وودفع كحدثا الى ان يتمم يد من الوضوء ومن فضل مسح لوجه من قصاص الشكر الى طرف لان مسح ظهر الكف اليمنى من ليد الى طرف الاضلاع بطن الكف اليسرى ومسح ظهر الكف اليسرى بطن الكف اليمنى مكات والترتيب ليدتة بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى التيمم ثلثة اشياء تفريج الاصابع والاضرب يديه على الارض بفضل البتة بعد التيمم من عوالي الارض لا فرق بين الوضوء والفضل الا في شئ واحد هو ان يرضى البتة على الارض مرة للوضوء ومرة للفضل فواقتل تيمم بوضوء الوضوء وبطل حكمه بوجدان الماء والتمكن من استعمال فضل في باب احكام الماء كل طهور ما بقى على اصل خلقته فيتم عشرة اقسام جارية حكمه واقف مثل ماء المصانع وما هو حكمها من العذرة والقلبان وثالثا الاول وهو الجاهل الماء المستعمل وما والاياه والمضاد والماء الجبس لا يشاء اما الماء الجاري طاهر مطهر لا يجزى بحد وقوع نجاسة فيه لا باستنساها على اجدادها من اللون والطعم والرائحة ويمكن تطهيرها كما اذا الماء اجد من بطل حكم الاستعمال وما يكون في حكم الجاري هو ما الحمام مادامت له مادة من الجري فاذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم وحكم الماء الجاري من الشعب من الماء المطر كات وما المصانع لم يخلو ما بلغ مقدار فصاعدا ولم يبلغ فان بلغ لم يجزى بحد وقوع نجاسة فيه وما يتنجس في نجاسة على اجدادها وما اذا لم يبلغ كرا يجزى بحد وقوع نجاسة فيه وبما شق كل تجزى العين مثل الكلب والخنزير وسائر المذخور وكل يجعل حكمه مثل الكافر والناصب باذاتنا من الجنب فيض ولا يجزى بحد وقوع السباع والبهائم والاشياء منه سوى لورغ والعقرب بولوغ الطير فيه سوى ما بكل الجيف وما يكون في منقاره اثم واد بلغ كرافصاعدا ويجزى بحد تطهيره باكثره بالماء الطاهر في حكم الاستعمال واذا لم يبلغ كرا ويجزى بحد تطهيره باكثره بالماء الطاهر حتى يبلغ كرافصاعدا ان لم يتغير اجداد وصفه وحق في كل التغير ان استولت عليه حد الكوم ما بلغ لثفا ومائى وظل بالعرض وقبل بالمدد وكان في موضع يكون طوله ثلثة اشياء ونصفا طولا في مثل عرضا في مثل عمقا واما ما والاياه والاولى والجهاز ضربان اما ما بلغ كرا وحكمه ما ذكرنا الله في موضع حد وهو انه لا يمكن تطهيره الا باخر ابر من موضعه بغير موضع لان غسل الجاهل والاولى عن غير متدن وعسل المصانع والعذرة والقلبان مستعمل في خفضه واما الماء المستعمل ثلثة اشياء مستعمل في الطهارة الكبرى من غسل الجنابة والجف من الاستحاضة والنفاس مستعمل في ازالة النجاسة فلا يجوز استعماله ثانيا في دفع الحدث وفي ازالة النجاسة والثاني والثالث لا يجوز ذلك فيهما الا بعد ان يبلغ كرافصاعدا بالماء الطاهر اما ما والاياه فانه لا يعتبر فيه كرا يجزى بحد وقوع نجاسة فيه قل الماء وكثر النجاسة وانفة فيه ثلثة اشياء احدها بوجع جميعه على كل حال مع لا مكانا وتناوب اربعة رجال على زجره من الصدق الى المشقة اذا لم يمكن ثانياها بوجع جميعه في بعض الاحوال ونزع البعض اخرى وثالثها بوجع نزع البعض فلا قل يلزم حكمه بشرط شيئا بوجع كخر فيه وكل من الققاء والمنى ودم كجف والاستحاضة والنفاس والبعرة ما من منه وبكل جوان كان في قد جملة واكثر صفاره في حكم الجبار وبكل نجاسة غلبت على اجداد وصفه وروى بعض اصحابنا عن ابي ابل الحارث والجنب من الحرام كانت ولثان كل نجاسة توجب اخرج قد معين من الماء ففصل الماء عن تلك القدر ولم ينقص عنه ولم يزد عليه ولثان

کتاب لطیف

تشبهه في ما هو جرح كرم من الماء او زرع سبعين لو او خمسين او اربعين وعشرين او سبعا وثمانين او ثلثا او واحدة فالاول الدبقر شيئا  
 موت الدابة والحمار والبقر وما في قدر جسمها وصغارها في حكم جوارها والثلثان شيء واحد وهو موت الانسان فيه والثلثان شيئا واحد  
 الرطبة والدم الكثر سوى ما ذكرناه وما هو جرح جميع الاربع عشر اشياء اكل يجاسم برزخ الماء لها في موت لكل من الخنزير والكلب  
 الارنب السور والشاء والغزال وكل جون يكون في قدر جسم احدها وبول الرجل الخاثر شيئا واحدة البقرة والشاء والدم القليل  
 السور سبعة اشياء وقوع لكل في من غير موت وموت الفلقة فيه اذا تفتتحت وانفتح الحمار والدجاج وما كان في قدر جسمها وبول  
 الصبوع وما من ينجس ولا يظهر للنجاسة في ذلك السبع شيء واحد وهو ذوق الدجاج والشاء من اربعة اشياء موت الحية والوزغة والفاة  
 فيه اذا لم تنفتح ولم ينفتح وبول الصبي اذا اكل الطعام ثلثة ايام والناسع ثلثة اشياء موت العصفور وما كان في قدر جسمه بول الصبي اذا لم  
 يطعم وما يتأخر الجرح بعد اخرج النجاسة من ماله في الدلو او العادة وما الاخير ينجس من سقط او رث منها شيء في البئر ما هو جرح  
 حكما وان حفر بئر يقرب بالوعة جمل بينهما سبع اذرع فصاعدا ان كانت البئر تحت البالوعة وكان في روض سهلة وحفر في روض فصاعدا ان كانت  
 البئر فوق البالوعة وكانت الارض صلبة وان لم تكن فوقها وما الماء المختل ثلثة اشياء اما ما استخرج من جسم مثل ما الورد والحلوان لم تكن  
 قوتها والاس اشياءها او كان حرها او وقع فيه شيء فالاول ثلثان لا يجوز استعمالها في ازالة النجاسة والاول في روض الا اذا وجد فيها سوى ذلك  
 الثالث سلبه علق اسم الماء لم يجر استعماله في الامور في جافها سواها وان سلبه جاز على كل حال ما لم ينجس وما الماء الكثر فلا يجوز استعماله  
 بحال الا بقاء على النقص اذ انضروا فانه يجوز شربه ويجوز دفع حكم النجاسة عنه بالظهور على ما ذكرناه وما الاشارة ثلثة اشياء مباح  
 ومحتو و ينجس مكره في كل شيء ظاهر ما لم يكن في فيه نجاسة وسور كل شيء ينجس ينجس سور كل شيء يكره ثم يكره استعماله وشو السباع  
 عن الكلب والخنزير وشو الحمار المتهمة ولذا وقع في الاناء حية ووزغة وخرجت حية كره استعمال ذلك الماء واذا اجتمع لمياه النجاسة حتى صفات  
 كرام يرتفع حكم النجاسة وكان اجتمع لجنس الظاهر ارتفع ولا ينجس ولا يجوز امثال ذلك مع وجود المياه المتبقية لم يانها فصل في بيان  
 احكام النجاسات ودجوا اذ انما عن الثابت لبدن النجاسة ضربان دم وعذرم فالدم ثلثة اشياء اما ما يجذب له قلبه كان وكثيرا او تحت  
 نجس اذ انه كثره ونسجته في القلب الاول حشرة ضروب الخبث في الاستحاضة والنفاس والكلب والخنزير والثلثان في بياضه من دم كوي  
 البراغيش السمك الجريح للآفة والقروح والذابة والثلثان سوى ما ذكرناه من سائر الدماء فانه نجس اذ لا ما يبلغ مقدار درهم فصاعدا فهو  
 واحد وفي موضع متفرقة وهو الكثر يستحب له ما تنقص عن ذلك وهو القليل وعثر الدم ضربان اما ما يجذب له قلبه وكثيرا او تحت  
 اذ لا قلبه وكثيرا اربعة اشياء احدها ينجس على ما سطره كانا وطيبين وكان احدهما وطبا والثلثان باسما ينجس في موضع الذي سطره باسما  
 ان كان في با والثلثان ينجس على ما سطره باسبين والرابع ينجس على ما اصابه بالماء على كل حال فالاول والثاني والثالث في  
 اشياء الكلب والخنزير والثقل لا ريب في الفاة والوزغة وجسد الميت في الكافر والناصب ينجس على الموضع الذي سطره وطبا بالماء  
 ثوبا كان او بدنا وشر بالماء ان من الثوب باسبين مسحه بالتراب من لبنت باسبين في اربع احدى عشر شيئا بول الادمي غاطلة والميت  
 جميع كجوانات وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع كجوانات ووزغة وذقة وذوق الدجاج والخنزير وكل شراب مسكر والنفث واللعاب الكافر والناصب  
 والكلب والخنزير والمسوخ وجسد الميت من الناس بعد ابر بالموث وقيل للظهور في الفضل وكل قطعة ميتة وكل ما بين من الحي وجسد الميت  
 من غير الادمي الا ما ليس بنفس سايلة سوى الوزغة والعقر وعرق النجس من الحرام على احد القولين بلبن الصبيبة النجاسة مرثية وغير مرثية  
 يجرى لها ولو كانت مقدرة اس برة وغير مرثية اذا علم او غلب على الظن مكانها وما تحتها في ثلثة عشر شيئا وبول الذابة والبغال  
 الخمر ودمي جود ذلك ما رواها ووزغ غير الجلال من الدجاج على روايته وبوكل ما يؤكل لحمه وعرق النجس من غير حرام وعرق الحمار والدمي والوك  
 وطبن الطريق بعد ثلثة ايام ما لم يغلب النجاسة عليه والقي ما لم ياكل شيئا نجسا وبول الصبي قبل ان يطعم وما تحتها في ثلثة عشر شيئا وبول الصبي  
 غسله مستحب فصل في بيان احكام التطهير للمهارة ما يلزم تطهير المكلف حنة شيئا بدنه وثوبه خفف وسلاخه فاما تطهير لبدن من النجاسة  
 اذا وجد الماء وكانت النجاسة المرثية ان يغسله ويدلك الموضع الذي اصابته حتى يزيل العين والاشوائ لم يجد الماء ان ينبتع اثرها حتى يزيل  
 عنها بالحق او بالاجار وان لم تكن مرثية وكان من مس كجوانات التي ذكرناها رطبة صب عليها الماء وغسلها الى الموضع التي اصابته وان كانت  
 باسبه مسحها بالتراب ان شئت عليه لموضع من جميع لبدن غسل الجميع واوجب لغسل مسح بالتراب اذا لم المسح وان كان من غير من ما ذكرناه  
 وعلم الموضع الذي اصابه غسله وذلك وان شئت عليه لموضع من احد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب فان شئت عليه من جميع لبدن غسل جميع  
 واما الثوب فيجب غسله بالماء وان كان النجاسة مرثية حتى تزيل العين والاشوائ لم يذهب ثوبا كان ذلك من دم كحيض والاشوائ  
 والنفاس يمنع موضع الاثر ببعض الاصابع ولو لم يصرفه اذا غسله وان كان غير مرثية غسله وعصره وان شئت عليه لموضع كان حكة ما ذكرناه



البدن وان لم يجد الماء تنزه حتى يجد وصلى عابدا على ما سجد كراشا والله تعالى ان مستحجونا انما التقي كرهاها بآية وشا في الوضع بانما  
 فان شئت لموضع كان حكمه على ما ذكرنا وما الخفف فان كانت لفات صابت اخله بكان الحكم فيه مثل حكم البدن وان صابت خارجه  
 جان فيه مسحه بالتراب حتى تنزل عنها وان غلبها كان افضل اما الساجد في حكم الخفف اما ما يجلس عليه في مكان فترشا وكان لهجاته  
 بآية بحيث يبعث اليه لم يكن بالوقوف عليه باس النثره افضل بكانت طبعه بجرالوقوف عليه حتى يغسل مثل الثوب كان حصره  
 وكانت لهجاته بآية وجب غسله بصلب عليه ذلك حتى ينزل وان كانت بآية جازا لوقوف عليه على ما ذكرنا اذا كانت مرثية دون  
 المتجوز وان كانت لفات صابت بآية مائة وكانت طبعه غسله وان كانت بآية وجبها التمسح من الوقوف عليه النجس اذا كانت لهجاته بآية  
 وان غلبها غير التمسح جازا لوقوف عليه وان التجوز وان كان لرضا وكانت لهجاته مرثية بآية لم يجز لوقوف عليه حتى تنزل وان كانت بآية  
 في حكمه على ما ذكرنا وان كانت لهجاته مائة بآية وكانت بآية التمسح وبغيرها في حكمه على ما ذكرنا وانما الاثنا فان مستحجونا انما  
 التي ذكرناها باسبب من ثلث الماء وان وقع منه شيء من الجوانات ومات وفيه الماء او وقع فيه وقع فيه نجاسة بجرال الماء ووجب امره  
 وغسله الامن موت ما لم يل نفس سائلة سوى لورغ والعقر سبع مرات وثلاث احدى اهل بالتراب وثلاث من غير عتبات التراب وتيق  
 واحدة فلا قل يلزم من شستن وتوق الخمر وموت الفارة فيه والثاني من شيء واحد هو ولو غ الكلب فيه فانه يجزئها ثلاث مرات هذا  
 بالتراب وروى سطا من وجب غسله ثلاث مرات من وقوع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان على ما ذكرنا والواجب يجب من مباشرة تسعة  
 اشياء دون ولو غها منه وهي الجوانات التي ذكرناها فاضل في بيان اعداد الصلوة المفروضة في اليوم والمبلة خمس فخصر  
 والنفرا الا ان عدد التسفها تسعة ركعات الخمس فضلوة الخمس مع عشرة ركعة وصالوة التسفها عشرة ركعة والظهر اربع ركعات  
 بثم تسعة ركعات والعصر اربعة ركعات المغرب ثلث ركعات بتمهت وتسليمه والغداة ركعتان بتمهت وتسليمه وظهر السجدة  
 بتمهت وتسليمه والعصر اربعة ركعات الاخرى كل ركعة المغرب الغداة في التسف والخمس واولا الفضل اربعة ركعات وثلثون ركعة ثمان بعد الزوال قبل  
 الغرضه وثمان بعد ما وتسقطان في التسف واولا المغرب اربع ركعات في الخمس في تسف واولا الغداة ركعتان من جلوس بعد  
 بركعة في الخمس واولا التسف تسفي الوتيرة واولا الليل احدى عشرة ركعة في الحائض معا واولا الغداة ركعتان في الحائض كل ركعة من  
 الجميع بتمهت وتسليمه وعلى هذا يكون نوافل التسف سبع عشرة ركعة ففصل في بيان اوقات الصلوة لكل صلوة فرضية وقت بفضل  
 عنها وله اول واخر فالاول وقت من لا عد له والاخر وقت من له عدد ولبقاع الصلوة في وقتها اداء سواء كان في اول الوقت واخره  
 انما لوقت لم يضل بعد خروج الوقت يكون قضا ولا يجوز ايقاعها قبل دخول الوقت ثم لصلوة ضربان اما يكون له وقت فهو اداء  
 بفواته ولا يكون له ذلك ان كان لم يجل ما يلزم قضاؤها ولا يلزم قضاؤها وهي صلوة العبد الصلوة على الموت وما يلزم قضاؤها  
 ضربان احدهما يكون لقضا مثلما العدا او يكون زائدا عليه مثل صلوة الجمعة فاتها ركعتا فاذت لزوم قضاؤها اربع ركعات  
 ما يكون القضا مثل المقضض بان احدهما يجزئ القضا مع غسل مثل صلوة الكسوف فاحترق القرص كله وتركها صالحة متعمدا ولا  
 لا يجب مع قضا النفس وهو ضربان احدهما يجب عند سبب مثل صلوة الايات والاخر يجب بدون سبب هو ضربان احدهما يكون مقصود  
 مثل صلوة النفس والخوف والاخر ضربان وهو ما يكون له بدل من النسيج مثل صلوة المطاردة والاخر لا يكون له بدل وهو ما عدا ما  
 ذكرناه واولا الصلوة المفروضة تسف ثلثة اقسام اما يكون الوقت وفالعمل مثل صلوة الكسوف والخوف فانه يجب ببدنه  
 بالصلوة اذا ابتداء الاخره بالقرص بتمهت بوقف فيها حتى يبتدئ في الاخره وما يكون الوقت فاضلا عنه مثل الصلوة الخسوف  
 اما يكون ناقضا عنه وهو الصلوة الزباح التو والزلزل فانه يجب بتمهت بالصلوة اذا ظهر السبب ربما يجل قبل الفراغ منها فاذا  
 ايجل قبل الفراغ اتم صلوة وكانت راء فان لم يبتدئ بالصلوة حاله الظهور والجل قبل الشروع فيها كانت الصلوة قضا واما الاغدا  
 التي يجوز لها تاخر الصلوة الى اخر الوقت فربعة تسف والمطر والمريض شغل تركه بغيره في دبره وبناء فا ما اول وقت الظهر فزوال  
 الشمس واخره للبخار ان يصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ولصاحب العدة ان يبقى الى عزوب الشمس مقدما ما يصل فيه ثمان ركعات  
 وروى ان وقت البخار ايضا متد مثل وقت صاحب العدة واول وقت العصر عند ما مضى من الزوال مقدما ما يصل فيه فضل الظهر  
 ثم هو وقت الصلوة بين الاذان الظهر مقدم على العصر الى ان تمضي وقت الظهر للبخار اتم خاصل الوقت للعصر الى ان يصير ظل كل شيء مثله  
 ولصاحب العدة الى ان يبقى من النهار مقدما ما يصل فيه العصر وقت المغرب غروب الشمس علامة زوال الحمرة من ناحية المشرق  
 الى غروب الشفق للبخار والى بعب الليل لصاحب العدة واول وقت الاخره بعد الفراغ من فرضية المغرب وروى بعد عتوبة  
 الشفق واخره ثلث الليل للبخار ووضف لصاحب العدة واول وقت صلوة الظهر لظهور الشمس لظهور الحمرة من ناحية المشرق

## كتاب الصلوة

ولصاحب الغنى ان تبقى الى طلوع الشمس فقد ما يصل فيه ركعتان وروى ان وقت المختار وصاحب العبد واحد جميع الصلوة  
 ووقت نوافل الظهر في غير يوم الجمعة بعدة والشمس في ان يصل في على قدمين ووقت نوافل العصر بعد الفراغ من فرضية الظهر في  
 ان يصل في على رابعة اقدم ووقت نوافل المغرب بعد الفراغ من فرضية الشفق ووقت نوافل العشاء من فرضية العشاء  
 لم يرد ان يصل بعدها صلوة فان اراد ان يصل بعدها صلوة اخرها الى ان يفرغ منها ثم يركعها الصلوة ووقت نوافل الليل بعد  
 انقضاء الليل الى طلوع الفجر وكما قد ركب الفجر كان اضل ووقت كعتي الغد بعد الفراغ من صلوة الليل الى طلوع الفجر من ناحية الشرق  
 وترتيب في نوافل الظهر والعصر يوم الجمعة بخلاف ترتيبها في سائر الايام بحيث يصل يوم الجمعة ست ركعات عند انشا الشمس ستاعدا  
 ارتفاعها وستاءتها من الزوال وكعتي الزوال وان صلى التثلاث في الظهر والعصر والعشاء من العصر جاز وما  
 قضاء الفريض فلم ينعقد وقت لا عند تنسيق وقت الصلوة الفريضة لحاضرتها وموضعا انما فاتت شيئا او تركها قصدا واعتقادا  
 فاته شيئا او ذكر ما فوقها حين يذكرها الا عند تنسيق وقت الفريضة فان ذكرها وهو في صلوة فريضة عدل ببيتها الى القضاء  
 لم يتنسيق وقت الحاضرة وان قدم تركها قصدا جاز لا الاشتغال بالقضاء الى اخر وقت الحاضرة وان قدم الحاضرة وقتها على القضاء كان فضلا  
 لم يشغلها القضاء واخر الا اذا كان في وقت كان مخطئا واذا كان المصلي خول وقت صلوة فدخل فيها فحضر وقتها مصليا اجران فان فرغ منها  
 دخول وقتها اعد وجاز لا يرد بالظهر قبله في بلد شديد الحر لم يرد ان يصلي جماعة جنس صلوات يصلي في كل وقت ما لم يكن وقت فرضية  
 حاضرة او لم يتنسيق وقتها او لها صلوة الاحرام وثانيتها وكذا الطواف ثالثتها صلوة الكسوف هذه الثلاث يجوز الشروع فيها او يجب ما لم يدخل  
 في فرضية حاضرة وداعها قضاء الفريض قد ذكرنا حكمها وخامسها صلوة المختار في نوافل الصلوة عليها ما لم يتنسيق وقت الحاضرة وما قضا  
 النوافل في وقت لم يكن وقت فرضية ويستحب قضا ما فات ليلة والنهار وما فات هذا بالليل ويجوز ان يقضى عدة او تار بليل واحد فان عجز  
 عن قضاء النوافل فقد على الكفارة تصدق عن كل صلوة نافلة بعد من لعام فان لم يقدر ضمن نوافل كل يوم والاقوات التي يكره اشتغال  
 فيها حصة بعد فرضية الغداة الى ان تطلع الشمس عند طلوعها وعند قيامها نصف النهار واليوم الجمعة صلوة وكعتي الزوال وبعد فرضية  
 وعند غروبها فصل في بيان القبلة القبلة ضربان قبله مختار وقبله مضطر فقبله المختار الكعبة لمن هو المسجد الحرام مشاهدا لها  
 حكم المشاهدين لا يلبس عليهما وان كان خارجا من المسجد الحرام لمن هو من اهل الحرم ومشاهدا او كان في حكم المشاهدين لمن نأى عن  
 الحرم والناس يجهلون الى القبلة من اربع جهات لو كن العرة لا اهل العراق والشام والفرج لا اهل المغرب لما بقي لا اهل اليمن وعلى  
 العراق خاصة الشاهس قبله والمصلي ضربان حاضر الحرم غائبا فالحاضر يركع القبلة بالمشاهدة والغائب يحد اربعة اشياء بالبحر الموجب للعلم  
 بان يصلي النبي صلى الله عليه واله واحد من الائمة عليهم السلام قبله وبان يصل اليها او بالعلامات المعروفة لها فعلم ان اهل العراق اربع الشمس  
 والشفق والجدي والفجر اذا كان الشمس عند الزوال على الجانب الايمن والشفق بجذء المنكب الايمن والجدي خلف المنكب الايمن والفجر خلف المنكب  
 الايسر حصل التوجه الى القبلة وعلاما اهل الشام ست بناء فخر الجدي موضع مضرب سهل وطلوعة الصبا والشمس اذا كانت تتأ  
 نفس حال غروبها خلف الاذن اليمنى والجدي خلف المنكب اليسرى والطلع موضع مضرب سهل على المعين اليمنى وطلوعة عين المعين اليسرى  
 على المختار لايسر الا شمال على المنكب اليمنى كان مستقبل الا القبلة وعلاما اهل المغرب ثلاث لثريا والعنق والجدي اذا كان لثريا على عينه  
 على شماله والجدي على صدره خلا لثريا الايسر فدا مستقبل القبلة وعلامات اهل اليمن ثلاث الجدي وسهيل والجحوظ فاذا كان الجدي في وقت  
 بين عينيه وسهيل بين يمينه وكفتيه الجحوظ على مرجع شقه اليمنى فقد توجه الى القبلة والمضطر ضربان ما اشته عليه القبلة لفقد علاما  
 اوله يمكن التوجه اليها بالحصول في سفينة تدب على احواله في السفر لم يمكنه التوجه على وجه مطاردة ولا يمكنه الثبوت فيها فالاول يصل في  
 اربع جهات مع الاختيار الى جهة غلبت على طرفة حال الضميمة والثاني ان يمكنه ان يدور مع كسفته واراد ان لم يمكنه استقبال القبلة بتكبير  
 الاحرام وصل في صدق السنية والثالث ان يجوز للمضطر مختارا ويجوز حال الضرورة فان امكنه الاستقبال في جميع احوال الحزم وان لم يمكنه  
 استقبال بتكبير الاحرام ثم صلى كيف مكن ويجوز للمضطر مختارا والتوجه الى القبلة في جميع احوال الفضل اذا امكن وان استقبل بتكبير الاحرام مختارا  
 وصل في الباقي حيث توجهت به الى احواله جاز والاربع يصل كيف شاء وان استقبل بتكبير الاحرام كان فضل فضل في بيتا ما يجوز فيه الصلوة  
 اللباس لثلاثة اضرب ما يجوز فيه الصلوة او تكبره او لا يجوز فيه الاول عشرة اشياء القطع والكتان كلها يثبت من الارض من انواع الحبش والنبات  
 جلود ما يوكل لحمه اذا كان منك وصوف كل ما يوكل لحمه وشعره وبره اذا لم يكن من نوعه من حي وميت الحواصل الحوارد في غير الخالص ما كان  
 مخلوطا من ذلك بالقر ولا برسمه وما يتجوز الصلوة في ذلك بشرطه من جواز انصرف عنه ما بالملك والاباحة وكونه طاهرا من الجاسة والثاني  
 احد عشر شيئا الثياب التي سوى المعانة والثوب النقا والسجا وما يكون فوق جلد الثعلب الارنب وتحتها بلبس من الحر والحصى والاشغال

من التوبة

اذا لم يكن لها حركت شذ لا زاد فوق القهص القهص لمكفوف بالحجر المحض الباب المنقوشة بالمثل وروى حظه ذلك الاشمال الصماو  
هوان يلتحق بالازار ويدخل فيه تحت يد احدى ويطرحهما على منكب واحد فعلا اليهود والثالث عشرة عشرية التوبة المنقوشة مع العلم  
مخارا والتوبة الجبر المحض للرجاء الا في حال الحرب لصنوا الشعر والوبر اذا تلبثت من الحي والميت فكانت مما هو كل محمل ومبته  
وكانت مدبوغة وجلبو السباع وكانت مدكاه وشعورها والفتك النجوى الاحالة الاضطراب والحرق الغشوش بوبر الاربع الثعلب  
والتوبة المحلوط بدلك القبل الشدة الا في حال الحرب للثام في موضع كجودا لئلا اذا منع القرابة واما ما لا تتم الصلوة فيه منفردا مضربا  
احدها تكريمه في الصلوة وهو سبعة اشياء التكة والجورب القلنسوة المتخذان من شعر الماعز الاربع الثعلب النعل لستة والتكة  
الجورب اذا حقتما انجاسته ودك ان الصلوة محظورة في النعل لستة والتكة لانه لا تكريمه في الصلوة وهو سبعة اشياء الخفا  
والجورب فان اذ كان لهما ساق والتكة والقلنسوة والجورب من غير ما ذكرناه **فصل** في بيان ما يجوز لصلوة عليه من المكان يجوز الصلوة في كل  
السوقين ولتحت ما بقي والركبة داخله فيها وعودة الشايع لبدن ويجب عليها ستره الا موضع لتجودا كانت حرة بالغة والصبيته ولانه  
وام الولد والمديرة والمكانة المشروطة يجب عليها سترها سوى الرأس يستحب ستره ويستحب لتجمل الصلوة في ارض صفيق وداء  
مبتص وداء والمرأة ان فصل في ثلثة اواب مقنعة ومقبض دوع **فصل** في بيان ما يجوز لصلوة عليه من المكان يجوز الصلوة في كل  
والوقوف فيه لها ما لم يمنع مانع من صحة الصلوة ولم يعرض ما يكره في الصلوة له مما يمنع فالتنع من صحة الصلوة ثلثة اشياء كونها مضموبا او نجسا  
بحث شتت اليه ليجاسته ويجنبه وقد مر فصل في المرأة والامانة التي تكره الصلوة فيها تسعة وعشرون بوث الغابط والارض لوجه وجاحض الماء  
وتكون فيها بالاهاء اذا اضطر الى الصلوة فيها وبوث لبنان وبوث لجورب خبثا وان اضطر لذلك من الموضع فلا بالماء والحمام ومطبخ  
الابل وقري النمل وبطن الوالد والارض في مكة والسيح لا يمكن التجو عليها وبوث الحجر وجواد الطرق دون القوامر كل موضع بين يدي يوصو  
وتما شل عن مضغاة وانما في حجرة او قنديل معلوق وسلاح شمس كخناذ او امرأة جالسة او مصحف مفتوح تستغل المصلى بالنظر فيه وحاربه تن  
قبله من بالوعة ببال فيها ومربط الدواب كالحجر كخناذ او بيت فيه جوسو مخناذ وادى ضجنا والبدا وادى لشقرة وذلك الصلوة اصل  
المقابر الا اذا كان بين القبر وبين المصل عن قدامه بمبنة ثلثة عشر ذراع العندة فبوالامة عليهم السلام فانه يستحب الصلوة فيها ما لم يمكن اليه  
القبور والمقبر في جوف الكعبة دون ثمانية فانه يستحب **فصل** في بيان ما يجوز التجو عليه الارض كلها مسجد يجوز التجو عليها وعلى  
ما بنيت منها اما الا هوكل ولا يلبس بالعادة الا الحضر المعولة بالسكوا اظاهرة اذا اجتمع فيه شرطان للملك وحكمه وكونها ايا من لجانته وما  
يجوز عليه ببقعة اقسام اما يستحب ان يحرم او يكره او يكون التجو عليه مطلقا فالاول شيان الاول من التربة وخشب تجودا لامة عليهم السلام  
ان وجد ولم يبق والثاني ما سوى الارض ما بنيت منها متاد كراهه مخناذ او ثالث ما مشرنا من حجر وخرق القماش المكسوك  
ابصره واحسن لقراءة او في ارض الحج والحصى ما بنيت منها متاد كراهه **فصل** في بيان الاذان والاقامة لفصل يحتاج الى ثلثة الصلوة  
التي فيها الاذان والاقامة والصلوة التي لا اذان لها ولا اقامة ومن عليها يؤذن فيقبل صلوته وكيفية الاذان والاقامة ومن لانه يؤذن للثلاث  
وشروطها فالاول الصلوة المحض فانه مستحب اليه للرجاء واشد ما تاكيدا ما يحج فيه بالقرائة وهما اوكده في صلوة القضا والمغرب منهما في غيرها  
واجبان في صلوة الجماعة والثاني ما عدا الصلوة المحض لثالث وهو كالثالث ارجاء وثالثا وتعا عليها من ان يشهد هذا لشهادتين  
ان اذن واقن ولخص كان في ذلك فضل الرابع ان يكبر في اول الاذان اربع تكبيرات ويقول شهادان لا اله الا الله مرتين واشهادان بخدا  
الله فعبث بدعوا الى الصلوة وفضين والى الفلاح مرتين والى جمل العمل مرتين ومكبر مرتين وهليل مرتين والاقامة مثله الا ان ينقص  
من اولها التكبير مرتين ومن اخرها التهليل دفعة ونزاد قبل التكبير اخرها قد قامت الصلوة دفعتين فجميع فصولها خمسة ثلثون فصلا  
وقد روي اكثر من ذلك العمل على ما ذكرناه والخامس ينبغي ان يكون المؤذن قد اجتمع فيه ست خصال العدالة والامانة والمعرفة بالوقت والاداء  
بالعمل وجهادة الصلوة وحسنه سجابا ويجوز ان يؤذن ويقلم لصبي يكره ان يؤذن الاعلى الا ان يستدعيه والسادس يشتمل على الواجب  
المندوب والمحظوظ والواجب شئ واحد هو الترتيب المندوب في الاذان ثمانية كونه منظرها والقيام واستقبال القبلة والترتيل وترك اعراب  
اواخر الفصول والافصاح بالحروف ورفع الصوت به على المشددة وفي البيت النحوي لا سقام عنه في الاقامة كذلك لان استقبال القبلة فيها واجب  
والحمد منشد وبذلك الترتيل والمحظوظ ثلثة التوبيخ قول الصلوة خبر من النوم في اذان الغداة الا اذا اراد تنبيه قوم والكلام وحلال الاقامة  
بعد قوله قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بالصلوة من تقديم الامام وتسوية الصلوات والمكر وخسة الكلام في حلالها الا ما ذكرناه وان  
يؤذن او يقيم ما شيا او دكبا والالتواء بالبدن عن القبلة في حال الاذان والثناء في الصلوة ومن شرط صحتها دخول الوقت الا  
في صلوة الغداة فانه يجوز تقديم الاذان فيها على الوقت يستحب اذ تة بعد دخول الوقت يستحب الفصل بين الاذان والاقامة ليجوز

کتاب الصلوات

د نكېزو د رفع او اس په نوم د دفع السبب وایي.

三





کتاب الفضل

حالة الركوع وبعد اوفى الركوع من احدهما حالة السجود وبعد اوفى السجود منها وقد اورد في التمهيد اقل قال في الثاني قد سلم او سهو ثلث مرات متواليات وفي سهو والاربع اربعة مواضع من ثلث بين الاثنتين والثلث والاربع وبين الثلاث والاربع وبين الثلاث والاربع او بين اثنين والثلث والاربع والاول والثالث يعني على الاكثر ويتم الصلوة فاذا سلم صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس والثاني يعني ايضا على الاكثر ويسلم ثم يقوم فبصل ركعتين بالمجد واحد ما والاربع كان في البشا فاذا سلم قام وصلى ركعتين من قيام وسلم ثم صلى ركعتين من جلوس الخامس سبعة اشياء من تحم في الصلوة ناسيا من قام وكان من حقها لقعود او قعود من حقها لقيام او شلت بين الاربع والحسن من ذكر بعد الركوع انه ترك التمهيد اقل وقضوه بعد التسليم ومن نسي سجدة واحدة وذكر بعد الركوع وقضوه بعد التسليم وسجدتين من الاخرتين وقضاهما على ذلك جميع ذلك لسجد التهود ومن سهو عنها قضاها ادا ذكر ولان طال الوقتان وان سهو في صلاة واحدة بما هو المجرى بسجد التهود اكثر من مرة واحدة سجدة لكل مرة واذا وقع سهو في صلاة الجماعة بما يوجب التهود للامام والمأموم سجد واجبا بسجد التهود وان سهو احدهما وذكر الاخر لم يجب ان يسجد في الامام ودعا المأموم ولم يذكر وجب السجدة ثان على الامام ولزم المأموم متابعتها حتى لا ينجح احكام التهود على اختلافها يقع في اثنين وسبعين موضعا ففصل في ثبوتها صلوة الجمعة المكلف في صلوة الجمعة بعبادة صاب اما يجلي عليه لا تصح بغيره من ولا يجلي عليه وتقع به ومنه لا يجلي عليه وتقع منه الاول من اجمع فيه خصال الاسلام والذكورة والبلوغ والحرة وكما للعقل والنفق منه ست المرض والعجز والشيوخ تجب للرجال معها والتفريط لوجوبه في قصر البعد عن الموضع الذي تقام فيه الجمعة بمقدار من خصلها والثاني لكفره والثالث اربعة لمريض لا عجز ولا عجز ومن كان على اس فرحين فصاعدا والاربع خلة المرأة والعبد المسافر والصبي والمجنون ويحتاج في الاعتقاد الى اربعة شروط حضور السلطان العادل ومن نفسه ركعت وحضوة سبعة نفر حق يجزئ وختم حق يتحب من تجلي عليهم ثم تصح بهم وتكون بين كعبتين ثلاثة ايام فصاعدا او تحطه خطبا تشتمل على اربعة صلوات الله تعالى والصلوة على النبي والعلما السلام ودعاء الناس وقراءة سورة خفيفة من القرآن ويجزئ برأى الامام الذي يخطب اربعة اشياء ان يخطب ثلثا منها اذا وان يكون على غير الخطبة خطبتين يفصل بينهما بجملة خفيفة ويجمع فيه تسعة شروط لا اله الا الله والبلوغ وكما للعقل والعدالة وصدق التوبة والولادة من الحلال واما الفرائض في اقل الوقت للصحة من الجنون والجدام والبرص يستحب ان يكون حاويا الاربع خصلها الفصاحة في الخطبة والبرائة من الخلق والتعم شائبا وقا نظا والتميز في بعض محظرات اربعة اشياء المجلوسون والذخيرة العبد لا استراحة والصعوبة بسكنة وقادرا الاعتماد في الصعوبة على سيف او مكانة وقوم تركوا الاثبات عن عيبي شمال ويجب ثلاثة اشياء يصعدوا المنبر قبل الزوال عقبا ما اذا خطبت التامم وان يخطب قبل الزوال ويصلي بعد ركعتين هذا صعدان المؤذن مرة واحدة والزيادة عليها ابدعة ويستحب في الخطبة ستة اشياء الاقتصاوان بر بادوا على الفريضة والترتيب لترتيب الدعاء للائمة عليهم السلام والمؤمنين ويحرم عليه على من خصل احكام بين الخطبتين خللا لها ويجزئ على من الانصا اليهما ويستحب في الصلوة خطبة ثلثا ان يقرأ في الاولى سورة الجمعة في الثانية سورة المنافقين وان بقية فوتين احدهما في الاولى الركوع والثاني في الثانية بعدة ولجميع بينهما وبين كصرا باذان واحد اتمين ففصل في بيان احكام جماعة الجماعة لا تقع الا في الصلوة المفترقا او فيما كان في الاصل فريضة الاصلوة الاستغاخاصة وهي من باب اما يجزئ الجماعة وهي في صلوة الجمعة خاصة وتجب وهي فيها صاعدا من المفترقا وفي صلوة الاستغا اذا استكمل شرطها واكد ها في الصلوة الخس والشرط التي تصح لاجلها ثلاثة انواع احدها جمع الامام والثاني في المأموم والثالث لهما فارجح في تمام ثلاثة اشياء الايمان والعدالة وكونه قرا والقوم وبينغي ان ينفذ عنه احد في خصلة الكفر والنصب خلاف الحق في اصل الدين الفسق جثث لولادة وعقوب لوالدين قطعة لرحم والغلف لرق والحشوة والذو وجاد للثلاثة الاية ان قوم با مثالا اذا كانت هدايتها واللعبد يوم بمولاه خاصة اذا كان اهلا لذلك شرط اامة الصلوة ست على الترتيب لقراءة ثم الفقرة ثم الشرف ثم الهجرة ثم السن ثم الصبيان لتساوا في القراءة تقدم الافقر فان تساوا واقدم الاشراف فان كان مساويا لهم في القراءة والفقير وعلى هذا الترتيب تقدم الهجرة ثم السن ثم الاصبغ بجماع لتساو فيها تقدم وما يرجح في المأموم شيئا التكليف لا الاشارة وما يرجح لهما لخصو عاقلين مسلمين فصاعدا وتكراما ثلثة عشر نسا الا با مثالا لهم لمتهم المسافر والمفكر القاعد من لم يقد على اصلاح لسانه ومن عجز عن ادا حرث وابدل حرفا من حرف او ادج عليه اقل كلاما ولم يات بالحرف على الصحة والبيت والمجد والمفلوج والمجنون والابرص صاحب السجد ولو بالامانة اذا كان اهلا لها ولها شئ حتى اذا اجمع فيه شرطها وما يتعلق بالجماعة خسة من واجبه مندوب ومختار ومكره وجايزها لواجب بعبادة اشياء الاقتدا والوقوف خلفا وعن احدها بغير الاقتدا لقراءة لا سمع ومتابعة افعال الصلوة والمستحب ثلث عشر شيئا الاجتماع في المكان المسكوت الوتوق خلف الامام انكنا واجاعة فيهم بعال وعن يمينه لكانا اثنين عن يمينه ثمانية قعود انكنا فاعلمه وقاما انكنا ثلثة الصفة تفار بين بعضهم من بعض سد حجة ان تكون سعة ما بين الصفتين مقدار بعض

# مِنْ كُوسِبِلَه

الصلوة

فمن كان يسمع الامام المؤتم الشهادتين - انظار الامام اذا كان امام يفتي لوقت والفضل وقطع كل صلوة للاقتداء بالامام العبد  
 قطع النافلة والاقصا على لو كفت من لفرضه للاقتداء بعدد واحدة الصلوة ثم اخرى اذا صلى منفردا وجلس الامام في التعقيب  
 يتم الصلوة من لم يدرك معه جميع ركعات والمخطو لتقاربا وقوف الامام على سطح او موضع مرتفع اذا كان اماما اسفل منه وقوف  
 الامام امام الامام او خلف جابل بينهما او بينهما وبين الصف المتصل بالامام الا للتشاور والتقدم على الامام الى الركوع والى السجود والى  
 الانتفا منها ومفاقة الامام لغير عدد والكل بعد قول المؤتم قد قامت الصلوة الا فيما يتعلق بها والتنفل اذا اتم لفرضه مع  
 وجود من يصح الاقتداء به والاجتماع في النافلة الا فيما ذكرناه والمكره سبعة اشياء وقوف الامام في الحراب لدخل وقوف عن يساره  
 والوقوف منفردا اذا كان بالصف جهة والاجتماع مرتين في صلوة ومسجد احد اصالة الصلوة انظار الغير تاخر الصلوة انظارا  
 فكثرة الجماعة وان لم يسمع الامام لا يجازي سبعة عشر شيئا الاقتداء في فرضه باخرى في الاداء بالقضاء وعلى العكس الاقتداء المفترض  
 بالمتنفل والمتنفل المفترض ترك الجماعة بعد عام ثلثة اشياء او تلوا المطر والريح الشديدة او بعد خاص وصوم عشرين شيئا أو الضر  
 على التنفل والمال والذبح المرض التمرض غلبة النوم وفراق الرفقة والاكل مع شدة الشهوة وحضو الطعام وهلاك الطعام  
 الاستفراغ وقوف الامام على موضع الامام مع احد على من موضع الامام مع اشوا المكان وقوف الامام بين الساطين وقوف الامام  
 بين الساطين وعلى موضع عال وخارج المسجد مع مشاهدا الامام او حكماء وان يلحق بالصف في الصلوة اذا ادرك الامام في الركوع قبل  
 اليه وان يقف منفردا حتى من يقف معه والاجتماع في السفن المشد ببعضها الى بعض في غير المشد ذمال محل بينهما جابل ولا مائة ولا مائة  
 اذا سددوا وتقدم غير امام المسجد اذ خيف فوات الوقت والفضل ومفاقة الامام لعذر او خالة الركوع للامام اذ الحرس بدخل ورو  
 انه مستحب استخراجه من يتم الصلوة بالناس من سبقه حدث والاقصا على تكبيره الافتتاح اذا ادرك الامام الركوع وخاف لقوا واتا تبين  
 وقوف الامام والامام فغير بان احد مما يقف الامام عن جانب الامام والاخر يقف خلفه فالقول ااصلى سجدة جماعة وقف الامام على  
 الامام اوصلى قوم عارة او من صلى او اجعلوا لوسا والامام وسطح يقدم العزة امامهم كما ينبغي وكعب وسجد بالانما والامامون يكونون يسجد  
 او صلت للثا جماعة وقفت التي يؤتم بين وسطحين وعزات اذا صلى سجدة جماعة وقفت المرأة خلفه وصلى رجال جماعة وقفوا خلف الامام  
 او صلى رجال ونساء وخشي عيب صبي او عوطا وقف الرجال ولا خلف الامام ثم العبد ثم الصبي ثم العرت جلوسا ثم الخشي اذا اشكل  
 امرها ثم النساء وقف الرجال بين الامام جاز **فصل** في بيان احكام صلوة التقصير لثلاثة اشياء معصية مباح وطاعة لغير  
 الا ان معصية لم يجز تقصير في الصلوة بحال ولا اقطا الضو وان كان مباحا وطاعة لم يخل ما يبلغ حد تقصير يكتفى بمائة فرائض او تبلغ  
 فان لم تبلغ لم يخل ما كان اربعة فرائض فصاعدا او لم يكن فان لم يكن بقصر بحال وان كان لم يخل ما اذا الرجوع من يوم او من عدة او لم يخل  
 الرجوع كان فان راد الرجوع من يوم قصر وان راد الرجوع من عدة كان يحجز بين التقصير لا تمام في الصلوة دون الضو وان لم يخل الرجوع لم  
 على كل حال هذا ان لم يكن سفر في حكم الحضر مكان سفر في حكم الحضر لم يخل ما كان له داقا ولم يكن فان كان له داقا لم يكن له فيها  
 مقام عشرة ايام كان حكمه حكم غيره من المسافرين مكان له فيها مقام خمسة ايام قصر بالتمهارة بالليل ان لم يكن له داقا ثم على كل حال  
 والذي يكون سفر في حكم الحضر ثمانية هط المكاء والمراح والاعلى لبدنك والبريد والذي يدور امارية وجانية ونحوه  
 الى سوق وان بلغ سفر مسافة لتقصير لم يخل من ثلثة اوجبا ما نوى السفر لم يخرج او خرج ولم يوا ونوى خرج فالاول يكون حاضرا  
 والثاني يكون في حكم الحاضر وان قطع منازل مثل من اقلته دابة او ابق له عبدا وهو يخرجه لم يخرج في طلبه الثالث لم يخل من ثمانية  
 اوجبا اما وقف في الطريق او عدل عن السبيل او مضى عن مرجع او نوى اقامة عشرة المقصد ولم يؤتم نوى اذ بلغ المقصد  
 او نوى الاقامة ان راي فلانا او نوى السفر في احد الاحوال الاربعة فالاول ان نوى اقامة عشرة ايام وان لم يوقصر في ثلثة اشياء اما على  
 السبيل هو ولا يجوز له التقصير او لطلب القوت ولا يخلو التقصير والتجارة ولا يخلو التقصير في الصلوة دون الضو والثالث ان كان له فيها مسكن  
 نزل به ستة اشهر فصاعدا ثم قلن لم يكن قصر الا اذا نوى الاقامة عشرة اربع كان فرضه التقصير في الصلوة والضو والخامس في تقصير الطريق والامام  
 في المقصد بان بدله والسادس في تقصير الطريق واذا بلغ المقصد لم يبدل في الاقامة ثم ان بدله لم يخل اما اتم صلوة واحدة ولا يخل في الاقامة  
 او بدله قبل ان يصل في الاقامة ولا يخل في الاقامة ثم ان بدله لم يخل في الاقامة ثم ان بدله لم يخل في الاقامة ثم ان بدله لم يخل في الاقامة  
 بدله او اقام يوما واحدا بعد رؤيته وقصر لم يوا الا في ثمانية وبين شهران اقام شهر ثم بعد ذلك لو صلوة واحدة والتابع ان داي فلانا ثم ولو  
 له التقصير في اذ رجع الى بلدة لم يوا السفر كان المسافة قد التقصير في الصلوة في السفر عشرة هط الباعى والعا في طوع الطريق والسا  
 فسادا او لقاصدا في مجور والتابع لسا جابر محاذ اذ طاعة والعبد لا يخل في الحراب من الغريم وهو يقف على تضاحف من غير اجازة وكذا

ظاهره فان لم يكن  
 له مسكن او كان مسكنه المدة  
 المقدرة ثم زال المسكن عنه  
 ببيع او هبة وسافر في حكم  
 غيره اذ اعاد الى البلد عليه  
 في القواعد

کتاب الصلوٰۃ

من التزويج وهو يخرج يديه من جلباب الصلوة وافصل في بيان صلوة الخوف صلوة الخوف بان صلوة الخوف صلوة شدة الخوف صلوة الخوف احد انواعها لوقوعها في حكم من قتل مباهجا او من كان في حكم من قتل مباهجا مثل الدفاع عن النفس او المال المادي او الواو او عند ما واصلنا بوجود ذلك بثلاثة شروط كون العذر في خلاف جهة القبلة وخوف العذر والاكباد فيهم عليهم ان كان اقربهم من فريقتين ومقاومة كل فريقتين منها العذر مع مقصورة سفره حضرا فاذا زاد ذلك فمروا فريقتين ودقتا حدا ما بازاء العذر والاخرى مع كلاً ما عليه السلام وصلى الامام جواد كعة وقام الى القبلة وقفت فيها حق مرات ركعت ثاوية للفارقة ثم لا يام وانتم الصلوة ورجعت الى مكان الاخرى وجاءت الى مكانها الامام وصلتك لثانية مقفلة جالس الامام للشهادة متحيا وية لفارقة الامام وقرفت وركعت سجدة وشهدت منكم بكم الامام وان كانت الصلوة مثلاً لثانية صلى الامام بالفريقتين الاولى ركعة وقفت في الثانية حتى انتهت ورجعت الى مواضع اخرى وجاءت الى فاندت بركعة صلى بها ركعتين جالس في الشهادة حق متحيا وية للفارقة وقام وسلم بها واما صلوة شدة الخوف فعلى حسب ما يمكن في ثاود اكباد وما شيا وساجدا على فريقتين استرجع ومؤميا مستقبل القبلة وغير مستقبلها

ان ثم حكى الاجاء قال بذكر كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر والخاف من السبل والسبع والعدي يصلو صلاة الخوف  
فصل في بيان صلوة العبد شرط وجوب صلوة الجمعة ويحجب عن سبب عليه تسقط عنه الا ان صلوة

العبد إذا سقط وجوبه لم يقطع استحبابها وإذا فات لا يلزم قضاؤها إلا إذا وصل إلى الخطبة وجلس مستمعاً إليها وإذا لم تصل إلى الجماعة استحب اتصاله على الغرام ويحب أن يقام مع المختار في الصلوة لا يمكنه فانه متصل في المسجد الحرام ولا يجوز صلواته النافلة قبلها ولا بعدها قبل الزوال إلا بالمدينة فانه يستحب أن يتصل فيها ركعتان في مسجد النبي صلى الله عليه وآله قبل الخروج إلى المصلى وقتها من عند نبأ الشمس إلى وقت الزوال وكيفية ركعتان باثنتي عشرة تكبيرة وسبع الأولى خمس في الثانية زيادة سبع تكبيرات على التكبيرات المعتادة في الأولى والصلوات في ركعتين بقراءة في الأولى الحمد سورة الأعلى وفي الأخرى سورة الشمس بفصل بين كل تكبيرة من تقبوت ويحكم بعد التسابعة في الأولى بعد ركعتين

في ثلثا نيترو وبكبراء التكبير المعروف بعد أربع صلوات مفترقا في عيدا لظفر بعد المغرب والعشاء والغداة وصلوة العيد بعد خمس عشر صلوة  
في عيدا الاضحية اذا كان بينا وبعد عشر صلوات اذا لم يكن به ابتداء من بعد صلوة الظهر يوم العيد الى ان يستوي والخضبة يوم العيد الصلوة وثبتوا  
الامام على منبر معلوم من الثمن ويخطب مثل خطبة الجمعة ويعلم الناس لظفر والاضحية في يومها فصلا في ثلثا صلوة الكون صلوة الكون  
يجزئ عند هذا أربع ايات كسوف الشمس وخسوف القمر والزلزال والحوادث السواد المظلمة فاذا انكشف الشمس وخسف القمر جميعا وتلك الصلوة  
بعد اقصى قبيل وان تركها غير متعمدا في غير غسل وان اخطى بعض الفريضة ترك متعمدا قضى بغير غسل وان ترك سهوا لم يقض واول وقها اذا ابتدا  
في الاخرى واخره اذا ابتدا في الاخرى واول وقت صلوة الزلازل والزجاج السواد المظلم فاذا انكشف الشمس وخسف القمر جميعا وتلك الصلوة  
بعد اقصى قبيل وان تركها غير متعمدا في غير غسل وان اخطى بعض الفريضة ترك متعمدا قضى بغير غسل وان ترك سهوا لم يقض واول وقها اذا ابتدا  
في الاخرى واخره اذا ابتدا في الاخرى واول وقت صلوة الزلازل والزجاج السواد المظلم فاذا انكشف الشمس وخسف القمر جميعا وتلك الصلوة

موظفة ابتداء بالموظفة وان كان وقتها قريباً من وقت الموظفة ودخل بها ثم دخل وقت الموظفة انما ما لم يخف فوات الموظفة فان خاف فواتها  
قطعها وصلى الموظفة او خففها ان كان مكن وهي عشر ركعات باربع سجداً او ركعتان بعشر ركوعات ويسجدان بقصر فيها التواضع والادب وان تعادلا  
فخرج منها قبل للجلال وكيفية ان يفتح وتوجهه بقصر الحمد سورة طوبى له مثل الانبياء والكهف فاذا فرغ وكع وطول زمان لو كوع مثل  
لقراءة ورفع داسر التكبير فقل الحمد وسورة وعاد الى الركوع هكذا خاضا وقال ذارفع داسر من الركوع الخامس سمع الله لمحمد ومحمد بعد  
وقام وفعل مثل ما فعل وقت ذاراد الركوع كذا عشر من وقت جنس ارب عند كل ركوعين كان افضل وان قرأ بعض سورة تجا فان ادا تمامها

الزكوة والخمر بغير الحمد وان ارد فرائه اخرى من الحمد فصل في ثبوت صلوة الاستسقاء وهي مثل صلوة العقيقة ومبته وتوتبا وفي الخبر  
الى المصل لانهم لم يثبت فيها في فرائه موقوف معتبه ويستحب في اجدبت لبلاد وقلة المطر ونضبت العيون والاباء فاذا اراد الناس للتفقد  
الامام اليهم بصوته ثلثة ايام السبت الاحد والاثنين ثم خرج بهم يوم الاثنين الى الصحراء لآيكة وتنفذ الناس موصلي اثم يسكنونه وقاد وصلوا  
بهم فاذا فرغ من صلوة قام وهو مستقبل القبلة والناس معه كبروا الله تكبيرة ودفعوا بها الاصوات ثم التفوا عن ايمانهم وسجدوا  
تعالى مائة تسبيحة ثم التفوا عن ثمانتهم وصلوا مائة فليلة ثم استقبل الامام الناس حمدوا الله ثمانمائة تحمدا برضون اصواتهم جميع

[illegible]

امثلے کا جواب نام لکھ کر دے گا اور نام لکھ کر دے گا





کتاب النکاح

عبد اور جلا اور عبد او امرأه و خنثی و صبیہ و صبیہ و امه فالاول قدم الاول سنا الى جهة القبلة والثاني كل الثالث قدمت المرأة  
والرابع قدم الصبي والخامس قدمت لصبيته والثاني قدمت لصبيته واما اذا كان الصبي من محببها للصلاة والتابع قدم كخنثى والثاني من  
غير محببها قدمت لصبيته ثم المرأة ثم الخنثى ثم الصبي ثم الحر وان كان الصبي من محببها للصلاة قدم على المرأة ومن صلب على الميت  
سبعة اصناف اما كان رجلين او رجلا وامراة او امرأتين او رجلا لاجاعة او عراة او نساء او رجلا او نساء وخنثى وصبيته وعبد فالاول يقف  
الماموم خلف المام والثاني كل والثالث تقف لومته خلفها والرابع يقف المامون خلف المام والخامس يقف المام وسطره ثم صبيته  
على سواهم والسادس يقف المام والباقيات عن يمينها وبارها وان كان فيهن حاضرجنبت من الصف وقفت باردة من الصف السابع  
يقف المام ثم الرجال ثم الصبي ثم الخنثى ثم النساء واما اول الناس في الصلاة على الميت ولا هم في الميراث الا اذا حضر الاب  
والابن معان والابن من الابن والزوجة احق بالصلاة على المرأة فان حضر المام عدل فواحق بالصلاة وليس لاحد ان يتقدمه ونحو  
صالحى وكان هذا للامامة قدمه لو كان سحبا بابا والصلاة في الموضع المخصوص بها افضل ويجوز في المساجد افضل الصلوة الاخرى اذا فوض  
للمصلاة ودفع يديه بالتكبير ثم هلك الشهادتين بعده ثم كبر الثانية ووصل بعد هاء على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبر الثانية ثم دعا اللومين  
كبر الرابعة ودعا على الميت كان ناصبا وختم الصلاة بها ودعا له ان كان مؤمنا وان كان مستضعفا دعا له بدعائه وان كان من لا يعرفه  
سال الله تعالى ان يحشره مع من كان يتو له وان كان طفلا سال الله تعالى ان يجعله له ولا يوبه فطائمه كبر الخامسة وقال ثلث مرات عفوكم  
وليس الطهارة من شرط صحة هذه الصلاة وانما هي من شرط فضلها ولا قرأته فيها ولا يرفع اليده بالتكبير الا في الاولى وذكر رفع كيد  
الجميع وان سبق المامو الامام بتكبيره اعادها معه فانته واحدة كبر عليه بعد فراغ الامام وان دفع وان فاتته للصلاة يصلى على القبر  
الى نقضها يوم وليلة واذا صلى عليه لم يرج من مكانه حتى ترى الجنازة على يد الرجل كتاب التوكوة هذا الفصل الثقل على  
زكاة الاموال وزكاة الزؤوس وزكاة الاموال يحتاج الى معرفة ستة عشر شيئا معرفة وجوبها ومن تجب عليه وتصح منه داؤها ومن تجب عليه  
ولا تصح منه داؤها ومن لا تجب عليه تلزم في مالها من ضمن ذالم يؤد ومن لم يضمن ومن سقط عنه داؤها وما تجب فيه الزكاة من الاموال وما  
وما ليس فيه من الزكاة من الاموال والفقير الذي تجب فيه والفقير الذي يجب اخراجه منه الى المحتق والوقت الذي يجب فيه ومن المستحق لها ومن  
صرفها الى المستحق ومن اخرج الزكاة وجب عليه عاقبتها ما الاول فاعلم ضرورة من ينبتا محمد صلى الله عليه واله والثاني كل  
مكلف مسلم والثالث الكافر والرابع الصبي الخامس كل من يتمكن من اخراجها من المال واصبها الى المستحق او الى من يله التفرقة على المستحق  
ولم يؤد ولم يتمكن ولم يعزل فقد افرضته على المال اذا وجب لئلا يسلم بهتم وقد عجز عن الزكاة عن ماله ولم يفرط فيه والتابع لكافرا  
اسلم فانه يسقط عنه الزكاة التي كانت واجبة عليه كافر والثامن تتعشرا شيئا الذهب والفضة والحظرة والشعير والتمر والتبغ والابل والبقر  
الغنم والثاس عشرة اشياء المحمل لثامه الاناث ومال التجارة اذا طلبت من المال وياكسرا فطلب باقلم يلزم وقيل قوم من اصحابنا يجز  
في قبضة الزكاة ومن قال بالاسجنا قال بعضهم تكون فيه زكاة ستة وان مر عليه سنون وقال اخرين يلزم كل سنة وسبابك الذهب والفضة  
مال يفر به من الزكاة فان فر به وجبت له الحريم لبسه مثل حل لوتجال للمسا وحل النساء للرجال مال يفر به من الزكاة وكل ما يخرج من الارض  
ما ياكل ويورن سوى الجنس المشقة اذا بلغ النضار وكل مال غاب عن صاحبه سنين ثم يمكن منه خرج الزكاة لسنة واحدة اسجنا بابا ولما  
ستة عشر شيئا العامة من الجن او غير السائمة من الغنم والحجر والبغال والمتولدة بين الغنم والظبا على قول وغيره الاصل من الجن اذا ملك  
وتانس وكل مال سوى ما ذكرناه مما تجب فيه الزكاة واستحب فيه من الدواب والمساكن والضياع والعقار والانا في الحلح المباح للاستعانة  
ومال لطفل الجنون من الذهب والفضة وكل مال يمكن منه صاحبه فرضا كان او غير من من الخضر والفا والفا والفا والفا والفا والفا والفا والفا  
اذا بلغ مفعلا نصاب مضاعفا والثاني عشر قد افرضته والثالث عشر مضى لسنة على النضار التام ان كان مال ما يعتبر فيه حول الحول  
هو خمسة اشياء الذهب والفضة والابل والبقر والغنم من المال الذي تجب فيه الزكاة وخمسة اشياء مما استحب فيه الزكاة وهي ما سوى ما يخرج من  
الارض مما ياكل ويورن فاذا مر على المال احد عشر شهرا واستهل الشهر لثاني عشر فقد وجبت له زكاة وبدد والصلاخ في الغلة والتمر في الثوب  
من الزكاة والمستحبين وقت الوجوب في ذلك غير ذلك لاداء وقت الوجوب والاداء واحد فيها سواء والرابع عشر الذي ذكره الله تعالى  
القران بقوله ايما الصدقات للفقراء الابهة وهم ثمانية نفر والخاصة عشرة لانه نظر المام اذا حضر طلب حتى يقسم ثم صاحب المال اذا كان عا  
بدل ذلك ثم من لدن الامام في ذلك من ثوابه والفقهاء الاما والسادس عشر ستة نفر اخرها من ادى زكاة المال ولم يتو ودفع الى غير المستحق  
لها عا ولا يملك ودفع وغلن انه مستحق ثم ظهر انه غير مستحق ودفعها مجله ثم تقهر ان المدفوع اليه يفسق قبل حول الحول ثم حال الحول وثبت  
على الفسوق ولم يمكن الادبجاع منه ودفع الى وكيل له لئلا يفسد فقلت ودفع الى غير المستحق فقلت في بيان زكاة الابل بما تجب له زكاة فيها

# من الوصيلة

كتاب الوصيلة

باربعة شرط الملك النصاب حول السوم للذو النسل النصاب المبلغ الذي يجزئ الزكاة وما لا يجزئ الزكاة لبي شفا كان  
نصابا ولم يكن وما يؤخذ منها لبي من زكوة وفيها ثلثة عشر نصابا خسة منها فجاءت وهي خمسة عشر ثم خمسة عشر ثم عشرة ثم خمسة  
عشرون وثمانية وخمسة عشر وعشرون وستة وثلاثون ستة واربعون سبعة وسبعون مائة واحد وعشرون ثم تغير  
ذلك الحكم وصار النصاب ربعين وحينئذ لا ينشأ كل نصابا شفا الا في ستة وعشرين منها اثني عشر من خمسة عشر منها ثمانية  
وهي كل ما يجزئ كل ما يجزئ كل خمسة عشر وعشرين هو جمع من النصاب او ثلثي من المعز من غنم ذلك البلد لا يخرج في الباقي بخلافه  
وهي بنت مخاض ابن لبون ذكر في ستة وعشرين ولبون في ستة وثلاثين حق في ستة واربعين جنة في احد وستين بنت لبون في ستة  
وسبعين حسان في احدى تسعين ثلث بنات لبون في مائة واحد وعشرين وبنا ولبون حقة في مائة وثلاثين على ذلك فان لم يكن له ما يجزئ  
وكان معه ما يجزئ فادونه من النصاب او فوقه دفع واستر شاة في وعشرين درهما ان كان فوقه دفع معه ما ذكرناه ان كان دونه مثل من ذ  
عليه بنت لبون ومعه بنت مخاض وما هو في حكمها من ابن لبون وحقة ان حصل معه من النصاب ينقسم على ربعين وخبثا مثل ما بين  
فانها تنقسم على حن ربعين واربعة خبثا كان بخلاف ان شاء دفع اربع حقات وان شاء حن بنات لبون والحقة افضل ان كان لا بل حقا  
او مرضى وسمانا ومهان بل لم يخرج في الادون ولم يلزم الاعلى بل يلزم الوسط وان تبرع بالاجور فقد احسن لا يجمع فيها بين المنفرد ولا يفرق  
بين المجتمع **فصل** في بيان زكاة البقر شرط زكاة الابل من الملك النصاب حول السوم ما يتعلق به زكاة  
نصاب وما لم يتعلق به قصص لما خذ منه فريضة النصاب فيها اثنان وهما ثلثون واربعون لو قص اثنان وهما ما تحتها والفريضة اثنان  
تبيع وتبيعة ومنه فان انقسم المال على ربعين ثلثين مثل مائة وعشرين وكان المال صحيحا ومعيبا او جديدا او دها او سمينا وهريدا  
كان حكمه على ما ذكرنا في الابل البقر لهما موس حن في الزكاة **فصل** في بيان زكاة الغنم شرط وجوب زكاة الغنم مثل شرط الابل كغير  
وما يتعلق به النصاب وما لا يتعلق به لا يتعلق به شي عفوفا نصابها اربعة والعفوكات والفريضة حن في احد وهو حن نصابا  
واحد من جنة بخلاف الغنم بالبلد لا يغير الحكم والنصاب الاول اربعون والثاني مائة واحد وعشرون والثالث مائة اربع وثلاثون  
واحدة فاذا زاد على ذلك تغير هذا الحكم وكان في كل مائة شاة ولا يخرج في الردى لا يلزم الا فضل حكم الصحيح والمرضى التمين للزكاة  
وليجد الردى على ما ذكرنا والخال لها حكم حول نفسها وكان حكم ولد الابل البقر والنصاب المعز حن في اقل النصاب الذي يخرج في الجمع  
النصاب ومات له سنة من المعز واحال حول باع او رهن النصاب ينقص الفريضة وان ضلت احد من النصاب قبل حول عادته لم يمس  
الزكاة وان لم تعد سقطت **فصل** في بيان زكاة الذهب الفضة شرط زكاة الذهب الفضة اربعة الملك النصاب حول السوم  
كونها مضر وبين منقوشين وفي حكم المضر والمنقوش في كل واحد نصابان عفوفا ولما خذ منها لبي من فريضة والفريضة فيها ربع عشر  
في النصاب الاول في الذهب عشرون دينار وفي الفضة مائة درهم وفيها خسة درهم والنصاب الثاني في الذهب اربعة  
دينار وفيها عشر دينار وفي الفضة اربعون درهم وفيها درهم وعلى هذا بالغنا ما بلغ والعفوكات في الذهب قبل ما نقص عن المعز  
في الفضة ما نقص عن الماتين والعفوكات في الثاني في الذهب ما نقص عن اربعة وستمائة هذا الحكم وفي الفضة ما نقص عن اربعين على ذلك بيان  
كان لذهب الفضة مضر وبان غير الصبي اعتبار الحان تم النصاب في السنة دون وسطها او في احد طرفيها لم يجزئ الزكاة وان  
كان ماله غابا عنه لم يتمكن منه ووديعه ولم يصل اليه وقضاه على احد لم يرد عليه ودفنا وقد نفى ولم يتمكن منه او غير مضر ولا  
منقوش ولم يغيره من الزكاة لم يجزئ الزكاة منه وان تمكن منها او من غير المنقوش لم يرد من الزكاة ولم ياخذ المال من المستقرض هو بغير  
وجبة الزكاة **فصل** في بيان زكاة الغلات النما واما تجزئ زكاة في الجميع بشرطين للملكية والنصاب والنصاب فيها واحد والعفوفا  
في النصاب خمسة اوساق والوسق ستون صاعا والصاع تسعة اطل بالعر في العفوفا ما نقص عن ذلك لم يخل جميع ذلك من ثلثة اوسق  
سقى سحابة او بعد او عدا او سقى بالغرب والدوالي وما يلزم عليه ثلثون لكثرة وسقى فيها معا فالاول يلزم فيه العشر والثاني نصف العشر  
والثالث على ثلثة اضرابا ما كان الغالب بالزمن معه نصف العشر ما كان متساويا فالاول يلزم فيه العشر والثاني نصف العشر والثالث  
يلزم في نصفه العشر في نصفه نصف العشر لغيره بان ما اختلف ما زاد وكما في السنة رجل شجرها كل سنة مرتين فالاول يضم بعضها  
الى بعض الثاني لا يضم يكون لكل هل حكم نفسه في انواع التمر والفضة في حكم حن لا يلزم الاعلى الا اذا تبرع به لا يخرج في الردى وان لم يقبل  
الحفان بعض التمر اعتبارا بالحق **فصل** في بيان زكاة المستحق الزكاة المستحق الزكاة ثمانية صنفا الفقراء والمساكين والعالون عليها  
المؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله وابن السبيل الفقير من الاشياء والمساكين من المقدر من المال ولا يكفينا لعمال الساعي لجمع المال  
قد سقط سهم اليوم والمؤلفة قلوبهم الذين يبتاعون من الكفار استعانهم على قتال غيرهم من مثاليهم فبنا العفون وسقط سهمهم ايضا

# كتاب الزكاة

اليوم في الزكاة بعد الحق عليهم عند سادتهم فاشترى واشتقوا من أهل الصدقة وعن جليلهم حتى وقته ولم يجدوا من الزكاة  
 وكانت المكاتب إذ عجزوا ما لا الكتابة عن مال الصدقة على ثلث قسما والقدام من كبة القديح مصلحة نفسه وعن جليلهم حتى وقته ولم يجدوا من الزكاة  
 وسبل الله إليها والباطل والمصالح وسبل الخير عند سقط اليوم سبلهم والباطل والمصالح وسبل الخير عند سقط اليوم سبلهم والباطل والمصالح وسبل الخير عند سقط اليوم سبلهم  
 المنقطع به عن شئ لسفره ليعطى محابا الصنف فكان فقيرا لغيره ومن باع الصدقة ثلثة اقسام اما بهرث سخفا من غير حال  
 او لا يعرف لا بالهيئة او يعرفه فاداه وانه لا بد من ذلك سنة حنفا الغافل المولف وفي سبل الله وابن السبيل والفقير والمسكين  
 ابتداء لثلاث صنفا الفقير والمسكين بعد الحق لثلاث صنفا الزكاة والقدام وينقسمون من جهة من اثنين احدهما باخذ من الحق والفقير  
 هم خمسة فقر لاهل المولفة والنفقة والقدام لمصلحة ذات البين وابن السبيل كان في بلدة ذابا والاحول لا باخذ من الحق والفقير هم اربعة  
 حنفا الصنف الفقير والمسكين الزكاة والقدام لمصلحة نفس ابن السبيل الحق لسفره ينقسمون من اثنين احدهما باعطى مستقرا وموعدة  
 اصنافا الفقير والمسكين لاهل المولفة واللاحول باعطى مستقرا هو الباقي والقدام كان انفق ما استدان في محبة الله تعالى وخاب  
 لم يعط من سهم لاهل المولفة واللاحول باعطى مستقرا هو الباقي والقدام كان انفق ما استدان في محبة الله تعالى وخاب  
 يمكنهم من الخبز لا يجوز دفع الزكاة الى الولد وان سفلوا الى الوالد بن ثمان علوا من سهم الفقير والمسكين تجاز من سهم الزكاة لاهل المولفة  
 العامل والنفقة وحكم الزوجة من سهم الغارمين كك ولا يجوز للموكل ان يدفع صدقة لملوكه ومن اجتمع فيه سببا واكثر استحقاقا  
 والمخالف اذا استصحب دفع الزكاة الى اصل مخطئه اعدوا واذا اخضر الامام وطلب مال الزكاة وجب ان يدفع اليه فان لم يدفع اليه اعطى صاحبها بخلافه  
 لم يطلب ان يبشر بغيره كالموكل ان يدفع اليه كماله لم يجز الامام ولم يعلم وضعها في مواضعها دفع الى الفقير الذي يانها  
 مواضعها ومن كان له دين على مؤمن مات فغيره اجد ان يثبت الزكاة ويمنع ان يدفع من كوة الذهب للفقير الذي لا يرضى عن كوة الموطئ  
 الى المجلد لا يجوز ان يعطى من دكوتها المستحق اقل من ثلثها ويجوز ان يعطى ثلثها وقيل قوم بوليها الثياب لادول والاخرين بالباقي وذا  
 قرابة فالاولى هي فيها وان كثرت جعل للقرابة مطلقا وللأجانب قسطا واذا وجد المستحق في البلد كره له نقلها الى غيره من فضل ضمن وانما  
 يجزى من ضمنه فكل في بيان زكاة الزور ومن كوة الفطرة وهي ضمان واجب مستحب لوليها على من يند بقية وصفا المحرم والباقي  
 وكان لعلق له ان يكون مال ك نصفا مما يجزى من كوة ولا بد من ذلك من مخرجه عشرين اثنان من يجزى عليه قسمة من من يجزى عليه ولا قسمة منه  
 من لا يجزى عليه ولا تجزى من من عليه الاخراج عن غيره ومن الذي يجزى يخرج عنه ما يجزى الاخراج ومقدما ما يجزى اخرجها منها لوقت الذي تجزى  
 منه ومن يستحقها والقدر الذي لا يجوز اخرج اقل منه ما الاول فقد كراهه والثاني لكافرا لثالث غير من يجزى عليه واستحب لاربع من  
 وجب عليه كان ذابا والخاصة من كل صنف من كل صنف من لوالدين ان علوا والولد ان سفلوا والزوجة والمال  
 وعادة الزوجة ومملوكه اذا عاها وكل صنف فطره عنده شهر من ثلثها والسادس احد سبعة صنفا الفقير وابن السبيل والمخطئ والفقير والارز ولا قسمة  
 واللقين وانما يجزى عليه من ذلك غلب من قوته وفضلها القسمة ان يبيع لثاني صاع قد كسبه وطال بالعرش الا اللين فانما يجزى منه سنة  
 والذالم يجزى من قوته وانما يجزى من قوته وفضلها القسمة ان يبيع لثاني صاع قد كسبه وطال بالعرش الا اللين فانما يجزى منه سنة  
 وقت صلوة الصلوة يجوز تقبيلها من اول شهر من ثلثها ان تدفع قبل الصلوة لم يجز من وجب انما وجد المستحق ولم يجد فان وجد فذاته  
 الوقت والفضل من ثلثها وقسما وروى انه يجزى وان لم يجز عز عن ماله وتلف من ثلثها ان تدفع قبل الصلوة لم يجز من وجب انما وجد المستحق ولم يجد فان وجد فذاته  
 والاوان يجزى لاهل المولفة واللاحول باعطى مستقرا هو الباقي والقدام كان انفق ما استدان في محبة الله تعالى وخاب  
 ان يعطى مستحقا صواعا فكان له صناع واحد وحضرة من المستحقين جاز ان يدفعه عليهم اما من يستحب ذلك ثلثة نفرين لا يملك فضلا  
 من المال ومن اسلم بغيره تهلال شوال ومن باخذ من كوة الاموال ومن غير عليه واخذ من كوة وبه حجة اذ ما على عبال من هذا الى ان يخرج  
 واساعن جميع وفطرة المكاتب لشرط عليه على سبيله والمكاتب المطلق اذا ادعى بعض المال لكتابة عليه بقدر ما عجز اذا كان موسرا والمكاتب اخرج  
 انه لم تزره ولا مولا ما فطره واستحب اخرج فطره عن المولود بعد تهلال شوال الى وقت صلوة الصلوة وروى انه لم يزل والفضل  
 في ثلثها حكم الارضين الارضين اربعة اقسام ارض سلم اهلها عليها طوعا وارض جبره وهي ما صولح عليها اهلها وارض تحت عنوة بالسيوف  
 وارض لانفال فلاولى لا دابها ولم تصرف فيها بما شاء وما قاموا بعلوها فاذا تركوها صار للمسلمين ثمها الى الامام والثانية  
 حكمها موكل الى الامام بها لم يملكها على ما لم يملكها من المبلغ وله بعد مضي مدة الصلح الزيادة والفضل في ماله ولم يجز حالها بعد ذلك  
 من ثلثه اربعة اقسام او سلموا عليها او تركوها بما لها ان باعها انتقلت لغيره ان قسما وان سلموا عليها سقطت لغيره عنهم  
 ولهم التصرف فيها بانواعه ان تركوها بما لها ان باعها انتقلت لغيره ان قسما وان سلموا عليها سقطت لغيره عنهم



## مِنْ لَوْ سَبَلُهُ

صلا حاف يكون عود على المسلمين في اربعة للامام خاصة وهي عشرة اجناس كل ارض جلا عنها اهلها وكل ارض خراب با اهلها وكل ارض سلها  
الكفار بغير قتال وكل ارض لم يوجع عليها بغير ولا ركاب البائرة التي لا ادبا لها واللاجام وروم الجبال ويطون الدواب وكل ما يصطيفه ملك  
لا نفسهم وقطاعهم التي كانت في ايدىهم من غير حجة غصبية ذلك حكمه الى الامام ببيع ما يشاء وقطع ما يشاء وبجي ما يشاء وبغير ما يشاء  
بشاء كيف يشاء وينقل من ارض الى غير وبن بغيره في النصف من النصف المتدعة وعلى المتقبل في الانفال من غيرهما من الارض في قبيل  
الضريبة العشر ونصفه فصل في بيان اجبا الموات يتعلق بالموات اربعة احكام اجبا ونحوه وقطاع وحول الاجبا يكون لاحد اربعة  
للدار والحظيرة والريوع والغراس فالاجبا للدار مجاط مستوفى والحظيرة من حصص المزرع باؤها والمزق وتربتها الماء والغراس بالغراس من غير  
وترتيل الماء والنحو تاجر في الموات دون الاجبا وهو على ثلثة اوجه تخرج الاجبا الارض ولا استخراج لمعدن او لا سببا العيون والنفى والحق  
الماء من التمر الكبير في الصغير فان تم فواجا وان شرا فهو تاجر والموت لا يبرهان استولى عليه غير ملك ان اجا وان ترك به الموتى انما  
السلطان بالانعام او الترك فان اعتد بعد صحيح قبل من اجل وان لم يكن له عدة قبله السلطان من غير ولا قطع ان يدفع السلطان الى  
وجل من دعيته قطعة من الارض المشتركة وغير ذلك من الجبال والمعادن مما لا يظن ان يكون بالعدل والموت فان كان ظاهرا كان للمسلمين منه شرعا سواء  
فاذا اقطعه صا او لم يها من غير فاذا اجبا ما ملك ان ترك عمارتها كان حكمه حكم التاجر وغيره من الاجبا والترك والحق حابة ارض لما يشاء وترعى فيه ولو  
لاحد ذلك لا للسلطان قد لا فاضل عن موافق المسلمين فاما جبا لاحد اربعة اشيا الخيل المعدة لسبيل الله ونعم الحجة والصدق والاضوال  
القطعة من ارض اجبا وارفاق فاذا اجبا فذلك اذا ارفق لم يملك ان يبقه لغيره كان اولى به والماء مستلف من مجوز ومباح ونابع من غير محفو  
في الملك محفورة في الموات المشتركة والسوق في المعطن والنواحي واللقناه والعين الاول مملوك مثل المايعان والمباح ثلثة اشيا التجر وكفا  
الكبار والعيون لثلاثة في الموات ويجوز لكل واحد لا تنفعا به على سواء وان دخل ملك ان صا اولى به ولم يملك لثاني تجارى في نظر ملك  
صاحبه اولى به ولم يكن لاحد من اربعة ويحوي بيع الفاضل منه ان بدل من غير من كان افضل وكان انما لغيره لجامعة كانوا ثوابا بقد ما فهم التصرف  
والثالث التجارى في غير مملوك والحكم فيه ان يحمل على الاصل للمخالف في الساق والمزوع الى الشراء وللشجر في القدام وهو لفاضل  
الى من هو اسفل منه والثالث من قسمة الاصل لما لكة نصيب منه كيف شاء وليس ان يمنع غيره من حفره في بغيرها اذا كان ملكا لثالث لغيره  
الرابع كان لسا جها ان يمنع غيره من حفره في بغيرها الى اربعة زاعا والخامس كان لمن يمنع من حفره في ارضه في سبب زاعا وروا الى سبعين اشيا  
كان لان يمنع من حفره في ارضه في سبب زاعا والسادس كان لاف ذاع ان كان رهوة واذا اجبا شيئا من ذلك ومن الارض او اذن سلطان  
ملك ملك قبله مرفقه وان اجبا بغيره لم يملك كالحسن الباب يحتاج الى بيان اشيا ما يجزى الحسن من من يصدق ذلك كيف  
يقسم من اليه قسمة واشيا يتعلق بذلك فالاول ثلثة وثلاثون صنفا كل ما اخرج للمعادن من الذهب والفضة والوصا والغاز والاس  
والحديد والزيق والياقوت والبريد الحسن والنفوس والحق والكل والزيق والملح والكبريت والنفط والنفوس والياقوت والياقوت والياقوت  
الذهب والفضة وغيرها اذا لم يعرف لها مال ذلك النفوس ما يوجد على ارض الماء في البحر والنفوس والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت  
والذهب والفضة والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت والياقوت  
منها فكل مال خلاص من الحرام بالحلل على الميراث الذي اختلف الحلال بالحرام كان فاضل لكا سبب يحتاج اليه لينة سنة وادبا  
التجارات وكل ارض شرا هادى عن مسلم والثاني من ولد هاشم من اظهرين ومن قبل الابن خاصة بعد حق الله تعالى وينقسم ستة اقسام سهم الله  
تعالى سهم لرسوله عليه السلام وسهم لذي القربى هذه الثلاثة للامام عليه السلام وسهم لاهل بيته وسهم لساكنهم وسهم لاهل بيته وسهم لاهل بيته  
الامام حاضر اقدم ذكره في اشيا والصحيح عندنا ان ينقسم نصيبه على مائة اربعة اقسام بقية من اهل الفقه والاصلاح والعدل والثالث ينقسم بالتوبة  
من الذنوب لا تقي والاولد الصغار والكبير وراعى فيه الامان والعدل افضل من الفاسق ولا ينقل مع وجوب السحق في بلد اخر وان لم  
نقل ولا يعطى نصيبه في ذلك ولا يبلغ اليهم سقط حقه من هذا الوجه ومن المسكن وغيرها وبلوغ الرجل يحصل باحد ثلثة اشيا الاحلاد  
والانبات تمام خمس عشرة سنة وبلوغ المرأة باحد ثلثين الحضر تمام عشرين من الحمل علامة البلوغ والرابع يكون الى الامام ان كان حاضرا  
والى من وجب عليه الحسن ان كان الامام غائبا وعرف صاحبه المستحق واحسن لقيمة وان دفع الى بعض الفقهاء الذين يابن ليقول القيمة كان افضل  
ان لم يحسن القيمة وجب عليه ان يدفع الى من يحسن من اهل العلم بالقيمة والحاصل في حال المال الذي وجب له الحسن من ان يعتبر فيه النصيب او لا  
فالاول ثلثة اشيا معدن الذهب والفضة وكونهما النفوس من غيرهما المعادن والكون قد انصتا الذي يجزى في الزكاة في النفوس  
بلوغ قيمته دينار والثاني ما سوى ذلك اذا اتفق على تحصيله بالوضع مقدار قيمة ذلك لاداء في الغنائم بعد الفراغ من قسمة ما فيها  
يوجد من الذهب والفضة من المعادن بعد الفراغ من قسمة ما فيها سوى ذلك حاله حصوله كتاب الصوم الصوم اللغة هو الامانة

## كتاب الصوم

ويشترط في صحة الصوم ما كان مخصوصا وحكمه من يكون على صفة مخصوصة عن أشياء مخصوصة في زمان مخصوص وإقارنه لنية فعلها أو  
 وهو ضربان متعين بزمان مخصوص وعينه متعين بالمتعين ضربان إما متعين من جهة الله تعالى أو من المكلف نفسه فالاول صوم شهر رمضان  
 الثاني صوم كذا المعين يوم أو يومين أو أيام وصوم شهر رمضان يصح بنية لغيره وينتفع به من فضل ويجوز أن تكون نية القربة متقدمة  
 غيره مطلقا لا يصح إلا بنية النية المقارنة وإن أصبح صائما في شهر رمضان لم يخل من أربعة أوجه ما نوى الليل ونزل النية على نية الانقطاع  
 أو نسيانا أو نوى صوم غيره رمضان على خلافه فالاول يصح صوم الثاني بجدة النية وصوم ويقضى بوجوبه إن كان فطره أكثر من القضا  
 والكفارة وإن افطره سائر من القضا وصد والثالث بجدة النية إلى والى التمسك بحد وقوع صومته إن لم يجد حتى تزول الشمس صام يوم  
 وقضى بوجوبه إن كان أربع مجزئ صوم شهر رمضان وحكم التمسك بالمتعين كل ما كان في نية النية في صوم ولجب غير متعين بحد ما بينه وبين نية التمسك  
 وإن نسيها في صوم نافلة جدد أيضا بعد الزوال إلى أن يبقى من النهار مقدار ما يكون الصيام فيه مسكوا ومن صوم رمضان لم يخل ما يتعين حاله  
 الاقلام والشتات فان يتعين صام على البقعة وإن شئت نوى شهر رمضان المجزئ من من القضا أن يتحقق بعد ذلك أنه من شهر رمضان ونوى  
 غيره رمضان وصوم رمضان ان كان منه صوم غير أن لم يكن أجزاء **فصل في بيان أقسام الصوم** ثلاثة أصناف فريضة ومندوب وله حظوظ  
 الفريضة مطلق ومسبب مطلق صوم شهر رمضان وشرائط وجوبه أربعة للرجال والنساء واحدة خاصة للنساء ألا وبقية البلوغ وكاللعقل  
 والصحة وإلا فمروا وحكمها وإثباتها كونها عاملا وشرائطها الصحة أربعة الاسلام وحكمه والصحة والاقامة وحكمها وكونها عاملا من الجناية  
 والمجبر بغيره دخول شهر رمضان مع فقد العذر بروية الهلال ومع العذر بانقضاء ثلثين يوما من هلال شعبان لم يبره هلال شعبان عند  
 بوم من هلال وجب وقية هلال رمضان لم يخل من ستة أوجه مادة واحدا واكثر ورؤى في البلد مع عذر أو مع فقد أو خارج البلد مع وجود  
 عذر أو فقد فالاول إن له حقيقة لنية الصوم وحده وقال بوجوبه بالبرز ككافة والثاني لم يخل ما يرى وقية شائعة وغير شائعة فالاول أن  
 الصيام الكافة والثاني أن راه انسان أو أكثر وكان بالجماعة وجب الصوم وهو القسم الثالث الرابع لا يثبت إلا بشهادة جنين نفرين  
 والثاني مثل الثاني والثالث دوى قاتل من قبله بنية شهادة رجلين لا يقبل بنية شهادة ثلاثة المرأة والفاوق والصبي إذا روى  
 الهلال بالنها كان لليلة مستقبله ولا يعتد بصغر الهلال وكبره إذا روى في بلد ولم يبر في آخره كانا متقاربين لم يصح الصوم بهما معا  
 وان كانا متباينين مثل بغداد ومصر أو بلاد أخرى لم يبرهم الهلال والآخر وقت الصوم من ابتداء الفجر الثاني إلى الليل ووقت صلوة المغرب  
 الاقطار واحد والابتداء بالصلاة افضل لئلا يحصل أحد ثلثة أشياء ليجوز العطر والتطارد قوم على مادة فاذا غابت الشمس فطر  
 من غير افطار وجاز له تناول المظطرط في طلوع الفجر الثاني والاجماع فان يجوز له أن يمسك لائبا بالغسل قبل طلوع الفجر وما يجزئ له شاعنه  
 ضربان ولجب مستحب لا قبل على خمسة أصناف أحدها يفطر بوجوب القضاء والكفارة إجماعا بين الطائفة والثاني يفطر عند بعض ولا يفطر  
 عند بعض الثالث يفطر بوجوب القضاء والكفارة إن قصد بغيره الاقطار وإن لم يقصد بغيره الاقطار وجب القضاء ولا لكفارة عند قوم  
 من أصحابنا وكلهم على عند آخرين في أربع بوجوب القضاء والكفارة ولما لا يفطر وإن وجب بغيره الاقطار فالاول ثمانية أشياء الاكل والشرب  
 للطعام والشراب كحل غير المغاد مثل التراب والحجر وشرع غير المعتاد والجماع في أحد الفهرين لمن لم ينزل أو نزل المني عند وان كان بالملء فغيره  
 والمقام على الجناية عدا من غير ضرورة حتى يطعم كغيره ومعاودة النوم بعد نيباهتين في طلوع الفجر الثاني أربعة أشياء اعتد الكذب على الله  
 تعالى وعلى سوله عليه السلام وعلى الأئمة عليهم السلام والارتماس في الماء والثالث ثلثة أشياء الصبا الغلب والوجه الغلب والحق  
 وان زاد ما لا يؤكل مثل الخمر والجوهر والفضة والرابع عشرة أشياء الاقدام على الاكل والشرب من غير أن يرصد قادمه أو يعبره هو ينظر إلى ما يطعم  
 وقد يطلع والاقدام على الجماع وهو يتبين بتمكنه من الغسل قبل طلوع الفجر ولم يتمكن من غير أن يرصد الفجر والاقدام على الاكل والشرب هو شاك في طلوع  
 الفجر ثم يتبين بعد طلوعه وتقبل الفجر في دخول الليل هو يتقيد على مراعاة والاقدام على الاقطار وتقبل الفجر في ان الفجر لم يطلع مع كنفه على  
 مراعاة والاقدام على ما يفطر من غير مراعاة وتركه لقبول من اجبر بطلوع الفجر لسبب الاقدام على ما يفطر والاقدام على الاقطار من غير مراعاة تغلب  
 على الظن لعرض في انتهاء وقتها بدخول الليل لم يدخل وتقبل لوقته ابتداء ما ذكره منه معاودة النوم وهو يجب بعد نيباهته ولعدة في طلوع  
 الفجر وصول الماء من غير قصد في جلق من يتبر بربوا محقة بالماء في غطيل الرابع في الاحليل بحيث يبلغ إلى الجوف وابتلاع الخلاله عامدا مع ان كان  
 الفجر خروج المني عند النظر والاصفا إلى ما يحرم عليه وحديث شبيهة ابتلاع ما استجلب من لزوق وله طعم ابتلاع ما اضل من الفم من الزوق  
 الخ من سبعة أشياء التكلم بالفواحش والنظر في المحرمات والاستماع إلى المنهيات والسعال في المحظورات والافطار على الطعام الغصب تناول الحرام  
 واختار المنهيات المستحب ثلثة عشر شيئا ملاعبة النساء ومما سمن بهنوه والعبادة للثنا واخراج الدم إذا أدى إلى الضعف استدخال النساء  
 الجمادة وتقبل لدهن في الاذن والاستنفاغ في الماء والالتئام وبل الثوب على الجسد المشرب وشتم المسكين وما يجري مجراه وشتم الربا حين

# من الوَسْبِيلَةِ

اشد كراهته والتعوذ ان يبلغ الى الحلق فان بلغ فطره ولم يقضه قال ابو يعلى الكفارة انما هي الاكفال بما منه عبادة صلبه وسلكه في  
الحمام اذا ادلى الى الضعف في الصوم المسبب من بانه قد رغب في ذلك في معصيته وقد رغب في معصيته في طاعة ومعصيته  
مقيد بها الى التفرغ مقيد به نذره يوم لا ينقصد فيه الصوم فالاول غير لازم والثاني يلزم فان كان على الفتوى كان فضلا وان حركه لا يلزم  
تأخير الكفارة حتى يموت وان افطره اشرع فيه لم تزل له الكفارة والثالث حكمه حكم الصوم شهر رمضان في وجوبه في فطره في التفرغ  
قضا يوم بدله والرابع لا يجوز افطاره مسافرا والحاصل لا ينقصد بها الى مثل صيام ايام التشريق بمعنى صوم يوم كعبه فان نذر يومه  
وافق ذلك اليوم يوم كعبه التشريق فطره فحرم حكم التذلل المعين حكم صوم رمضان في جميع الاحكام الا في التمتع على ما ذكرنا وفي لزوم القضاء  
والكفارة او القضا وغير ذلك غير ان ذلك من كفاية وغير كفاية فالكفارة تستقر اجناس كفاية قتل الخطاء وكفاية الظهار وكفاية  
افطره ما من صبا الاعتكاف وكفاية من فطره ما من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
كفاية من فطره ما من صبا التذلل والمعين كفاية اليه كفاية خلقه كفاية جازاء الصبي كفاية ثلاثه ايام قضا وبذلك  
لنا مثل صوم دم المتعة وشروطه العبادات مثل صبا الاعتكاف بنفسه ليجتمع الى ما لا بد والى ما لا بد له فالاول فتنة اجناس هي  
الكفارات والثاني ثلاثه اجناس هي ما سكون ذلك ينقسم ثلاثة اقسام اخر مضيق بمحبة في مرتبة المضيق بقرعة صوم التذلل وقضا ما يقضي  
من شهر رمضان وقضا التذلل المعين صوم الاعتكاف والخمسة صوم كفاية ادى الى خلقه ارس صوم كفاية من فطره ما من شهر رمضان  
او افطره قضا شهر رمضان بعد ان وال متعدد وصو جازاء الصبي المرتبة بقرعة صوم كفاية اليه كفاية قتل الخطاء وكفاية الظهار و  
صوم دم المتعة وينقسم ثلاثة اقسام اخر ما يراعى في الثلاث على جميع الاحوال وفي بعض الاحوال ولا يراعى في الثلاث على جميع الاحوال  
اليهين وصو الاعتكاف وصوم كفاية من فطره ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
كفاية قتل الخطاء والظهار وافطره يوم من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
متابعا او من جملة شهر رمضان وصوم متابعا بن ذنبتين في الموضوعين وفي فطره يوم من جملة شهر رمضان المسلوكة من كفاية الظهار وقل  
الخطاء والظهار ووجبه عليه صبا ثلاثه ايام لدم المتعة وجميع ذلك لم يخل ما افطره بعد او لم يفرغه من الاول يعني عليه على كل حال ما لم يكن  
العدو سفر وان افطره بعد او لم يفرغه من الاول يعني عليه على كل حال ما لم يكن  
الثالث بقرعة صوم التذلل والذلم بشرط التتابع صو جازاء الصبي التبع الا ايام لدم المتعة وصوم قضا شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
متواليات وفيه الا حركاته فينقسم من اجزاء ما يتعلق بافطاره قضا وكفاية ولا يتعلق به ذلك الاول بقرعة اجناس صوم شهر  
رمضان والتذلل المعين صوم قضا شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
سبنا ان لم يفسد الصوم بحال والكفارة احد ثلاثة اشياء خلقه بقرعة او صبا شهرين متتابعين والظهار سبنا ان لم يفسد الصوم بحال  
الحركات ووجبه عليه ثلث كفارات وان كره في وجبه على الجماع ووجبه عليه كفارتان وقضيه من سوطا وبالتكرار في يوم واحد لا تتكرر الكفارة في  
اكثر تكرار وان عجز عن الكفارات الثلاث مكنه صبا ثمانية عشر يوما صا ولا يمكنه استغفره بعد ان عجزه كفاية التذلل عن صبا شهرين  
وعن بدله وعن ثمانية عشر يوما صا ثلاثه ايام فان عجزه استغفره كفاية من فطره ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
به مثل كفاية من فطره ما من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
الكفارات من تذكرها في مواضعها انشاء الله وما صوم كقتل ما بعد طهره صوم كفاية وصبا الطه في الطهريق والصبي ان كان  
نصف النهار وقد فطره لم يرض ذابره والكافرا في السلم والحاضر اذا ظهره مكلهم بقرعة النهار نادى بيا ويقضو الصبي ان لم يفسد الصوم بحال  
واجبا والمسافر اذا قدم اهله قبل ان يوال ولم يفسد عليه الصوم لم يقض الثالث صوم كفاية من فطره ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان ما يقضيه من شهر رمضان  
يستحب ان يصوم ذلك اليوم ودوايته يجب في اربع صبا جميع السنة لا العتد واما التشريق وفيها ما هو اكثر تاكيدا وهو خمسة عشر يوما صا  
الاربعة ايام الخمسين في الايام البيض الاربعة الايام من السنة يوم مولد النبي عليه التلم ويوم المبعث ويوم دحوة الارض ويوم كعبه ويوم  
اول يوم من ذي الحجة ويوم عرفه اذا لم يضعف عن الدقا ورجب كله وخمسة عشر يوما صا وثمانية وسبعة ايام من اوله واما البيض فثلاثة  
اقله اليوم الاول وشبنا كذا ما الصوم المحفوظ فشره صوم نذر المعصية ويوم ثلث يئنه رمضان وصو الصبي لو طار ويوم كعبه في  
وايام التشريق ان كان بمكة لا يقاتل في الايام الحرم وصو الذي لم يدخل العتد والتشريق فيه فصل في باب الصوم في السفر تستقر به  
معصيته وغيره معصيته فالاول لا يجوز فيه الافطار والثاني ان يكون لا يكون لا يجوز فيه الافطار ولا يكون لا يجوز فيه الافطار ولا يبلغ

من الوَسْبِيلَةِ

كأنه وصوم

## كتاب الصوم

حدثنا تقصير و كان لسفر طاعة ومباحا اذا كان الصوم شهر رمضان او التذرع لمقتد بحال السفر فكان نذرا ومقتدا بحال السفر  
 او صوم كفارة التي يلزم التتابع فيها وانظاره بوجوب استئذان او صوم ثلثة ايام لدم المنعة وصيام كفارة قتل العمد الا شهر الحرام هو بصوم  
 فيها وتغول له سفر وجب عليه بصوم السفر وما سوى ذلك من الصيام المفروض وجب الا فطر في السفر من لم يفطر وعلم وجب الا فطر  
 لزمه القضاء وان لم يعلم صح صومه ولم يلزمه لقضاء ولم ياتم وما صيام النفل فخص بان مستحب جائز فلا اقل صيام ثلثة ايام عند  
 النبي صلى الله عليه واله لصلوة الحاجة والثناء ما سجدت لك روى كراهية صوم النافلة في السفر والاول ثابت اذا افطر في السفر شبه  
 بالصائم ولم يمتد من الطعام والشراب لم يقرب الجماع الا اذا اشتدت حاجة اليه والمسافر لم يخل من ربعة واجبة ما خرج قبل الصبح من منزله  
 او بعد الصبح قبل الزوال وناو بالسفر من الليل وعينها وخرج بعد الزوال فلا اقل يفطر في السفر في اخفى عليه ان كان مصر او توارى عنه جدد بل  
 والثاني يفطر بغيره بغيره الثالث لا يفطر ولا يقضو الرابع بصوم يقضو اذا وصل الى البلد لم يخل من ستة اوجه ما وصل قبل الصبح في بلد  
 قبل الزوال وقد كان يعلم انه يصل مكانا ولم يعلم وقد وصل قبل الزوال لم يفطر او وصل يفطر قبل الزوال وبعد او وصل في غير بلد  
 ولم يوفيه مقام عشق او نوى مقام عشرة فيه فلا اقل يلزمه الصوم والثاني يستحب ان لا يفطر فاذا وصل نوى صيام واجزه والثالث في  
 وصوم والرابع امسك بقية النهار ما دبرها والخامس يكون مسافرا والسادس يكون حكمة حكم من يصل الى بلد فصل في بيان حكم  
 المريض العاجز عن الصيام المريض عشرة اشخاص اما يكون ذاهبا لعقل بالافاء والمجنون وعينها او غير ذاهب لعقل بقدر على الصوم من غير  
 ضرر يعود اليه او يقدر ويحذف في نهاية في مرضه وضربا اخر ولا يقدر اصلا او يمتنع من ذلك المرض ولا يموت وبقى مريضا الى رمضان  
 او تبرع منه ولا يقدر على قضاءه حتى يدخل اخر او تبرع منه لا يقضو ثم يمرض يموت او تبرع منه لا يقضو من غير توان ولا يقضو ثانيا فلا اقل  
 يقطع عنه الصوم ولا يلزمه لقضاء اجمالا قال المصنف رضي الله عنه يلزمه لقضاء اذا كان غير مريض في اول الشهر الثاني يلزمه الصوم والثالث  
 يلزمه لا فطر ان لم يفطر وصام اثم ويلزمه لقضاء والرابع كان والخامس يلزمه ولله القضاء عنه سحبا او التماس ان تد على الصوم  
 الحاضر سقط عنه قضاء الغائب وتصدق من كل يوم بمدة من طعام ان قدر عليه بمدة لم يقدر والتابع كان والثامن يلزمه  
 القضاء عنه وجوبا ولو في يوم لا يراه الذكور فان كان له جعة ولا في سن واحد مضوا عنه بالخصم خلف البيت تركه ما لا تد  
 عن عباد كرها والناس بصوم الحاضر ويقضو الاول ولا صدقة عليه الفاضل بصوم الحاضر ويقضو الاول ويتصدق عن كل بما ذكرنا والعاجز عن  
 الصيام اربعة نفر الحامل المرضع والشبع المم ومن به العاطش في الاول والثاني ان خافا على نفسيهما او على اولاد افطرا وقضيا قصد  
 بما ذكرنا والثالث يقطع عنه الصوم والقضاء في الصدقة واثبات والرابع ان رجا والافطر يقضو وتصدق وان لم يرج سقط عنه  
 والقضاء في الصدقة **كتاب الاعتكاف** الاعتكاف في اللغة هو اللبث المستند في الشبهة ضمن اللبث مكان مخصوص على وجه مخصوص  
 مدة مخصوصة للعبادة واصله الاستجماع ويجب بان يد من يقض منه محتاج ذلك الى ثبوت اثني عشر شيئا من جهة منه الاعتكاف مطلقا ومن جهة منه  
 اذا اراد من له غيره ومن لا يصح منه بحال والموضع الذي يصح منه وقد دلت المدة التي يصح بها وبطل الاعتكاف ما يلزم باطلا والوقت  
 الذي لا يصح فيه وما يستحب للمعتكف ان يفعل ما لا يجوز له فعله اذ خرج من الموضع الذي اعتكف فيه لعند والعند الذي يحل الخروج  
 لاجله وما يحرم عليه الاقل كل جواز في مسلم ماله من غير ضعف اذ لم يكن واجبا عليه بانك والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج وعبد  
 المدبر والمكاتب المعتق المشروط عليه الجبر والضييق على ما ذكرنا والثالث خمسة نفر كافر والصبي والمجنون والمجانين والناذر لا لوجه  
 فقر والرابع كل مسجد قد صلى فيه النبي صلى الله عليه واله والا امام عليه السلام صلوة الجمعة بالناس هي اربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد  
 النبي عليه السلام ومسجد الكوفة ومسجد البصرة ومسجد المدينة ايضا فكل من اقام فصلا في ايام فاضلا ولا يصح باقل منها والسادس ستة اشياء  
 الجماع والشراب والخروج من المسجد لعين عن والتكبر والامتداد والحجض للثاء والتابع الكفارة ان قصد بها بالجماع او بازال الذي  
 القضا ولم يخل حال المرأة اذا جامعها من سبعة اوجه ما كانت غير معتكفة بغيره من وطاوعته واكرهها او كانت معتكفة بآذنه وطاوعته و  
 اكرهها وجامعها بالبل او فادرا لا اقل لو لم يخل الكفارة دونها والثاني لو لم يخل واحد منهما الكفارة والثالث لزم الرجل الكفارة ولو  
 وبطل اعتكافه خاصة والرابع لو لم يخل واحد منهما الكفارة والخامس لزم الرجل كفارة نفسه وكفارة زوجته السادس لزم كفارة واحدة  
 والتابع لزم كفارة واحدة من جهة الاعتكاف والاخرى من جهة الصوم في جامع الرجل المعتكف وجب المعتكفة بانها هاهنا وان  
 اربع كفارات والثامن من ثمة الاول لعبد واهام التشريق لمن يكون مبرا والناح ان بشرط على وبه لوجع ان عرض له عارض فان شرط  
 وعرض له ذلك جاز له الخروج على كل حال وان لم بشرط وقد صام يوما ففك وان صام يومين لم يجر له الخروج حتى يتم والعاشر اربعة اشياء  
 لا يجلس في موضع ولا يمشي تحت ظل نخلة ولا يقف فيه الا للضرورة ولا يصلي في غير المسجد الذي اعتكف فيه الا بمكة فانه يجوز له ان يصل



# من الوَسِيلَة

الحاج

بها قاي بويتها شاء والحاج بعشر شاة البول والغاي وحضوا لجنادة وعبادة المؤمن تشيخ لاخ في الله واما من الشهادة ونحوها  
 الا انبعا عليه المرض المحون على النقل والمال واذا خرج من جهة المرض والخوف وقدم على بومنا عاد البهرا وال في الوقت الذي خرج منه  
 وبني عليه ان لم تمض بومنا او مضيا وخرج لعنه استافنا الثاني عشر السبع والشرقي جميع ما يحرم على المحرم **كتاب الحج** المقصد  
 اللغة وخص في الشرع بالقصد ببيت الله الحرام لا ذاء مناسك مخصوصة عند على وجه مخصوص في وقت مخصوص والعمرة الزيادة  
 اللغة وخص في الشهادة بزيادة البيت الحرام لا ذاء مناسك مخصوصة عند على وجه مخصوص وكلاهما ضربا مقصودا لنفسه ولغيره فالاول  
 ضربا بضر من نفل والفرض ثلاثا اضطر مطلقا وثلاثا اضطر لازم بالاجرة او الوصية والاية فالمطلق حجة الاسلام وعمره  
 وكان في العمرة باجماع تسعة شروط والرجل والمرأة فيها سواء وهي البلوغ وكال لعقل والصحة والحرة ووجوه الزاد والرحلة وتخلية السر  
 من الموانع ومكان المسير الرجوع الى كفاية من المال والصغرة والحرفة وتنقسم لشروط ثلثة اشياء فبعضها يؤثر في الوجود والصحته  
 البعض في الصحة دون الوجود والبعض فيها معا فالاول سبعة البلوغ والحرة والصحة ووجوه الزاد والرحلة وتخلية السر مطلق المسير  
 والثاني يؤثر في الصحة وهذا اسلام والثالث كمال العقل لان المحنون والصبي لا يجب عليهما والكاظم لا يصح منه وان وجب عليه واذا سقط  
 الوجود لا خال احد هذه الاوصاف لم يقط الاستحباب الا بعد ذلك لا يخرج عن الواجب لاندراج الحاج لا يصح من اربعة الكاظم والصبي المحنون <sup>الشيخ</sup> البعد  
 الاباد من مولا ويصح من غيرهم ومن يقع منه يخل ما ندب في الحج عجة الاسلام ولم يلزم سواها او ندب مطلقا ولم يكتف من نذر مشرا  
 بسنة معتبرة من فاته لعنه ولم يلزم لقضا وان فاته لعنه من روزه لقضا وكفارة لندوان نذ ما شيا وقد لم يجز ان اكبا وان لم يند  
 وركب ساق بدنه اجزاء والقضا يلزم لكل مرة اذا افسد الحج وسند كرم ما يفسد الحج انشا الله واما النفل فيستحب على حسب استطاعة  
 واما ما يلزم بالاجرة فان كان من استوجبه ضرورة وجب عليه الحج اصبغ غيره وان لم يكن ضرورة او كان ولم يجب عليه الحج صح غيره وكل من يقع ان  
 الحج لنفسه يقع ان الحج لغيره اذا لم يكن ضرورة على ما ذكرنا والضرورة الواجب عليه الحج ان حج عن غيره لم يجز في غيره ولا عن نفسه لم يستحق الاجرة في  
 حج عن نفسه وعن حجة الاسلام ولو حج لغيره ان لم يجز بالوصية لزم من صلح الجاني وجب الحج على الموصي ان لم يجز كل من ثلث  
 المال ولزم ذلك من دونه اصدان لم يسع ثلث ذلك حج من موضع يعني ان ثلث ان لزم الحج بالولاية لم يخل ما ترك ما لا يفي به او مالا وعليه  
 او لم يترك مالا وكان قد وجب عليه الحج فالاول يلزم لولي ان حج عنه بنفسه بالاجرة من ممتلكا اصدان حج من دونه اصدان مكان افضل والثاني يلزم  
 ان الحج عنه من موضع يسع له والثالث كان بين المدين الحج على القدر والربع يستحب لولي ان حج عنه واقد والعمرة فرض نذر في الفرض مفرد غير  
 مفرد والمفرد اربعة اضطر لازم بالنذر اما له من بعد حجة القران والافراد وعنه المفرد ما يمنع به من المعرة الى الحج والتدب يجوز في كل شهر وفي  
 كل عشرة ايام الاقل افضل وقها واجب وتلى الحج في الفضل يجب الحج على الفقوان اخوانهم ومن حج صحا فائهم استبصر فان كان لم يخل شي من  
 اركان الحج اعاد استحيانا وان اخل به وجبت عليه للاعادة والحج ثلاثة اقسام تمتع بالمعرة الى الحج وقران والافراد فالاول فرض من لم يكن من حاضرا المسجد  
 المحرم والحاضر من كان بين منزله وبين المسجد المحرم اثني عشر ميلا فان زاد على تلك المسافة لم يكن من حاضرا والقران والافراد فرض حاضرا  
 من كان فضلا لقران والافراد لم يصح منه لقطع روي انه يصح ولا يلزم من المتعة ان كان من اهل مكة وان كان فرضه لقطع لم يجز لقران ولا الافراد  
 الا مضطرا ومن تمتع بالمعرة الى الحج وجب عليه الاحرام من ممتلكا اصدان وجب عليه لقران والافراد احرام من بيته ان كان مكبا وان لم يكن مكبا احرام  
 من دونه اصدان شهر الحج ثلثة شوال ودوالقعدة ودوالحجة الى قبل الهجرة ليلة النحر والحاج بالغ وصبي البانح حرا عبدا ومعتقا وكافرا  
 او امرا حرة او مدبرة او مكاتبه ويكون كل واحد منهم مطلقا او محصرا او مصدرا او مفصلا لك تفصيلا انشا الله واما الحج فيشتمل  
 على اربعة اقسام انعوا واجبة ومندوبة وتروك محظورة ومكروهة والواجبة على كل من غير ترك ولا ترك على ما يفسد الحج ووجوب القضاء  
 الكفارة او القضاء ونها على ما لا يفسد الحج ووجوب الكفارة او لا بوجوب كل من التمتع في المعرة المتتمع بها اربعة النية والاحرام من ثلثها  
 وفي وقته وطواف المعرة والسعي بها وفي الحج ستة النية والاحرام له من نحو مكة والوقوف بالموقفين عرفات المشرفة طواف الزبارة والسعي بالمعرة  
 على ذلك لان حج المعرة مقدم على المعرة والقران مثل المعرة ومقتضى هذا الحد وغيره في ثمانية التلبات الاربعة مع الامكان او ما  
 مقامها مع حجر من الايام والافراد والاشياء والتقليد وكذا طواف المعرة والتفصيل على سعي تلبية الاحرام بالحج او ما يتقوى مقامه الحد او ما  
 يقوم من الصواد اعجز وكذا طواف الزبارة وطواف النساء وكذا طوافها ومن حج مفردا سقط عنه الحد وما بوجوب القضاء والكفارة  
 ويفسد الحج شيان الجماع في الفرج بغير اكل او دبر بغير اكل او توف بالموقفين في الرجل والمرأة بغير ثياب الاستحباب بالبدن هو حكم الجماع وان فسد  
 ذلك في المعرة بغير اكل القضاء والكفارة وبطلها وما يفسد الحج ولا بوجوب القضاء والكفارة شيان الاحرام متعمدا بخلافه بعد الجماع ومن  
 المتقار في ذلك قوله فان تلبته بعد الفجر او السعي للمعرة قبل التفصيل يفسد التمتع وما بوجوب الكفارة ولا يخلل الحج فماتة وثلاثون ومالا

# كتاب الحج

وجب لكفارة الاستماع الى من تجامع من غير رتبة حتى متى والمسبح لكل الام الفاسق متى المكره سبعة عشر شيئا وسيشرح ذلك  
 انشاء الله **فصل** في بيان احكام الاحرام ومقدمة الاحرام احكام الحج فمن تركه عامدا او تركه عن الميقات عمد ولم يرجع اليه بطل الحج حجة  
 وان تركه ناسيا ولم يدرك مكانه في غير الاحرام صح حجه وان ذكر بعد ما جاوزه الميقات لم يخل من ثلاثه اوجه ما ذكر قبل دخول مكة او بعد ذلك  
 وامكنه الخروج الى خارج الحرم او لم يمكنه فلا قول بالحرم من موضعه الثاني يخرج اليه يحرم منه الثالث يحرم من حيث انتهى اليه ومن احرم لم يخل  
 حاد من ثلثة اشياء ما قدم الاحرام على الميقات واخر عنه واحرم منه الاول لا ينعقد الا لاشئين احدهما من نذر وتطهير الاحرام على الميقات والثاني  
 من هربان عتمة في رجب بخلاف ان لم يحرم قبل الوصول اليه فنقض الشهر الثاني لم يخل من ثلثة اوجه ما تركت عمدا من غير عمد او نسيانا او  
 ذكرنا حكمها او تركت بعد رخصته ان يحرم من حيث انتهى اليه والثالث فرضه ذلك لما وقت حنيفة بن العقيق وهو لا صل للعرق ومن يخل على  
 طريقهم وله ثلثة محارم اولها اقتضائها المسح وثانيها عرقه وثالثها ذات عرق ولا تجاوز ذات عرق الا بعد الثاني ميقاتا اصل المدينة ولم  
 ميقاتان ذو الحليفة والحجفة والثالث ميقاتا اصل الشام وهو الحجفة ونهت الميقاته الرابع ميقاتا اصل اليمن هو بيلم والحامس ميقاتا اصل  
 الطائف هو قرن المنازل ومن حج لم يخل ما كان منزله دون الميقات او فوقه فلا يلح بالحرم من منزله والثاني يحرم من الميقات ومن عجز عن الاحرام  
 لمرض او حرم عنه ولغيره وجب عايلونه واجتنب عنه وقدم احرامه والاحرام يستعمل على افعال وتروك والافعال على واجبات ومنذ بات فاقوا  
 ستة اشياء الاحرام من الميقات في شهر الحج والمنية واستدانة حكمها حتى يفرغ وليس ثوبه بانزول واحدما وتوشيع بالاخر والتلبيا الادب مع  
 الامكان والاباء للاخرى الاشياء والتقليد حكم التلبية والمنية وضربان مقدم عليه مقاون له في المقدم ستة اشياء توفى شعره لغير  
 المتنع من اول ذي القعدة والنظف اذا ادا الاحرام وقضى الاطفار واخذ الشارب ذالة الشعر عن العانة وعن الابطين والفصل في الاحرام  
 عقب صلوة الظهر وعقب غزير من الصلوة المفترضة ان لم يكن وقته ما كان لم يكن وقت فرضته صلى ست كعات للاحرام واحرم بعد ذلك  
 بعد فرضته صلى كعتين له واحرم بعد ما وان صلى سكا كان افضل ان لم يتمكن من صلوة التلات كعات ذالم يكن وقت فرضته وقضى  
 على كعتين ان يكون ثوبا احرامه من بياض لقطن ويجوز الاحرام في كل ثوب يجوز فيه الصلوة للرجال والافضل ما ذكرناه ثم لكان المقادير  
 احد عشر شيئا الدعاء للاحرام وتعيين الحج الذي يحرم له والشرط على تبه ولغيره بالتلبية للرجال دون النساء والاكثار في التلبيات في ابداء على  
 الغرض والاكثار من قول لبك الله المعارج لبك الله في التلبية للمتنع حتى يري بؤت مكة ان حج على طريق اصل للعرق والى يوم نية  
 ان حج قونا ومغزى او حتى تضع لابل اخفافها في الحرم ان اعتمر حتى يري لكعبتان خرج من مكة معتمرا ومن حج على طريق المدينة ابتداء التلبية  
 اذ علت به راحلته البهائم ومن حج على غير طريقها الى بعد ما يمشي خطوا بعد الفراغ من الصلوة ان كان ماشيا وجب حتى يهض به بعض مكان  
 واكبا والاشياء والتقليد الاشياء يكون للبعير والتقليد للغنم والبقرة ذانوى لم يلبس ولو لم يلبس لم يبول لم يصبغ ان نوى الاحرام مطلقا في شهر  
 الحج او علق باحرام رجل احرم وهو غير محرم كان بالحناء وبين ان يجعل الحج والعمرة وان كان في غير شهر الحج تعين للعمرة والغرض من التلبية  
 لبك اللهم لبك لبك ان يحرم والتمتع تلك الملك لا شريك لك لبك ذاتممع بالعمرة ذاد لبك بعبه بعمر الى الحج لبك ذاتممع  
 مناسك العمرة وليقبل التقصير سبالم يانم شوق ذانوى عامدا بطلت متعته صارت حجة مفترمة وان اهل حجة مفترمة وقضى مناسكها  
 بمكة ولم يلبس الطواف ولان ان يجعلها عمره جازله ذلك لا يجوز التلبية للمتنع حاله الطواف لا في مسجد عرفة والشرط على بدنة  
 اذا عرض له عارض يجتنبه جمل اعتمر ان لم تكن حجة وكان له ان يخل بالشرط لا يسقط القضاء من قبل في سقاط الدم وواتيان  
**فصل** في بيان موجبات الكفارة مما تحصل من الحاج في حال احرامه وهي ثمانية وثلاثون صيدا البرية ويجوز فيه كل لحم والذلاله عليه  
 الاشارة اليه وكسريضة والوطؤ بعد الوقوف بالمشعر قبل طواف النساء والامساك مباشرة لاشبهوه والاعتدال من انفسه للغير والاشياء  
 عليه تقبلتهن ومباشرة من يهوه وليس الحظ من الثياب تغطية لراس الرجل والحمل والارتحاض في الماء واكل ما يندب للحج واذا استعال المسك  
 والكاغور والعنبر والعود والزعفران والورس والادق اطيبه كانت وغير طيبه والتخيم للزينة وللبس لصلاح مخار او لبس ما ينظر من القدام  
 الصنوق الجبال والقض على الانف من الزوايج الكرهية ومقتضى الاطفار والشعر لبقاء الفلح المسيد وقطع شعر الحرم الا شجرة الفاكهة  
 والحشيش الا لادخ وجان المرأة لبس السراويل والغلالة تحت الثياب لبس الرجل يخلها سبعا غير مضطربة من اسفل وان لم يجد ثوبا  
 لبس مقلوبا ولم يدخل بدن في كفه ولم يلبس طيسا لانه ذالم يزد وحصل للشا لبس المقصر سداك الثوب ذان لثياب تغطية لراس الرجل  
 ولبس ما اعتادته من الحبل ما لم تقصد به الزينة ولم تظهر له وجهها ولا تجوز الاحرام في الثوب الغبر لا في الثياب السود ولا في المصنوعة بما يشبه  
 مع بقاء واجتها وان غطي الرجل راسه ناسيا الى القضاء وجب التلبية ولم يانم شئ ويجوز للحرم ثلاثون شيئا تغطية الوجه عصب الكاس  
 والشئ تحت الظلال والنعوت الببث في الحجاب والتظليل على اسر حاله الاضطراب والادهان مضطربا بالاطيبين ومباذلت الحجبة

من احوالہ

۱۸۸۸

# كتاب الحج

وان لم ترجع لزوم عن كل حاشاة وباكل بعض النعام اذا ابتاع له محل وبكسب من المحام اذا تحرك فيها الفرائح وباصطاد الجراد الكثير وتقبل طفاد  
 البدين في مجلس واحد بافتا الغيرة في تقليم الاطفا اذا فعل المستفق وادى بصحة حلق الواس لا ذى الجبال صادقا تلك قرات وكان با  
 مرة ونفك بطين فان تنفك احدا طعم ثلثة مساكن وليس ثوب لا يحل لبسه واكل طعام لا يحل لأكمله وقلع شجر صغير من الحرم وجماع لمعقل  
 التقصير قبله لزوج قبل التقصير بالخروج عن المشعر قبل طلوع الفجر عاذا وصيد الكركى على رواية وصيد البطة والاود من اخلاق ليا على  
 حمام الحرم وفراخها وبضها حتى هلك لزوم عن كل طير شاة وعن كل فرخ حل وعن كل بيضة درهم ان كان من غير محرم لزوم عن كل طير  
 درهم وعن كل فرخ نصفه عن كل بيضة وبعث ان كسب من لم يحل ما تحرك فيها الفرائح ولم يتحرك فان تحرك لزوم عن كل بيضة شاة وان لم يتحرك  
 لزوم عنه والحل يلزم بصيد فرخ الحمام وباعلاق ليا بعلية بصيد لقطاة وما في قد وجبها والحل يجزئ يكون فطما عن الشجر والجبل يلزم  
 بالفتن والبر بوع والضيا شياها والدم المطلق يلزم بصيد الحرم حاشاة الحرم قتل الحلال لصيد الحرم شرب لبن الطبق لزوم فتمت مع  
 الدم ومن المنة بشهوة انزل ولم ينزل وتقبل طفاد البدين والرجلين معا في مجلس واحد ان كان في مجلسين لزوم نعام وحلق الواس في كل  
 من العرة التي تمتع بها قبل الاحرام بالبحر ونبش التقصير حتى يحل بالبحر والتقبل على نفسه الا ناس في الماء وليس للخنين والشمس حشاوا  
 والفتا يلزم بالدلالة على الصيد قتله واكل لحمه وعانة الغيرة على قتله وقل الحلال لصيد الحرم وابقاد الاناد لوقوع الصيد فيها وان قد  
 حاشاة لزوم كل واحد فدية وان قد والغيرة تلك وقع فيها الجوز لم اكل فدية واحدة واصابة الحرم لصيد الحرم لعل على يدي من الحرم ورجل من  
 الحرم صيد في الحلال واصابة وموت لصيد الحرم ان كان مع حاشاة الاحرام ولم تحله ولم الحرم فلا محل بالصيد ولا اصاعدا حرم بادن  
 سبه لزوم الصيد الجراد والطيح الطيب قلع الاشجار لبس التواد والتقصر تقطعة الواس ثوبا وعقتا او درهم بخين وطراسا ولحن حل  
 ما يغني الواس خضتا ولبس الخيط على كل حال وابتدا القطب استدامة استلما ما صنع بالطيب عنق في النجزة وليس جماعة شابة في مجلس واحد  
 ومن لبسها في مواضع متفرقة لزوم لكل ثوب فدية ورجل طير على فرع شجرة الحل واصلة الحرم وكل مكان الفرع في الحرم الاصل في الحل و  
 من الطيب لركب مثل الغالب والمبلول من الكافور والمسك السعوط والحقنة ومن ليا بديل في اعلق البدين في خرقة وحلق الواس وحلق  
 الواس وتقبل من قد نبش والغيرة عن حلق الواس شاة او صبا ثلثة ايام او اطعام عشرة مساكن لكل واحد مد فان لم يجد شاة في غيره  
 من الصيد قوتها وفضتها على الحظيرة والطعم عشرة مساكن لكل واحد نصف صاع فان زاد لم يلزم وان نقص جزا فان لم يقد صاعا عشرة ايام  
 فان عجز صام ثلثة ايام وان اصاب جملها او مكنة التحريم منها بصدق لكل واحدة بمقر وما يلزم به لفدية بعد كجناية ضرر بان احدها بضر  
 النعام والثاني بضل لقطاة والقيح وما يشاكلها ولم يحل ما تحرك فيها الفرائح ولم يتحرك فان تحرك لزوم في بضل النعام ما خضع من لابل وفي  
 الاخر ما خضع من النعم وان لم يتحرك لاسل الفخوة في انائها بعد البض فيحصل منها كان صد بالبيت لله الحرام فان عجز تصدق عن كل بيضة  
 نعام شاة وعن كل بيضة قطاة بددهم فان عجز عن ثاة تصدق على عشرة مساكن فان عجز صام ثلثة ايام وان قتل صيدا مملوكا لوزم  
 لله والقيمة لصاحبه المحل اذا حبس حاشا في الحل ولها فرائح في الحرم ضمن قيمة الفرائح وان حبسها في الحرم ولها فرائح في الحل ضمن قيمتها وان  
 ربح احد فاصا اشين واضطربا لم يمحى فقتل فخر او كسر بضا ضمن لكل من صابا بالجوارح ضمن وان دام تخليص صيد فان منه وعلبا  
 ضمن وان جرح صيدا وقتله غير ضمن لقاتل بضا واذا جرح صيدا لم يحل من ستة اجلا ما اثبتة واثر منه ولم يثبتة ولم يؤثر فيه واثر في عضو  
 مثل شل البدين والرجلين والعينين والاذنين والقرنين او في عضو لم يكن له نظير او داواه فبلا ولا اول حكمه حكم القتل والثاني لم يحل اما  
 له بعد مستويا ويلزم مروج الفدية او لم يراه بعد بلزوم الفدية والثالث استغفر ولم يعد الرابع ان كان العضوان قرنين لزوم في كل واحد  
 ربع الفدية وان كان غيرهما فان كل واحد مضمونا بنصف الفدية والنصف في الجزا والقيمة بالحيا والخامس ان مر اشبه عليه لومته  
 الفدية وان بر تصدق بصدقة والتاسل ان لم يمتنع ضمن ولنا متنع ضمن ما بين قيمته صحها ومعها وان نقل بضر طير من داه ولو في  
 فرائشه ولم يحسنه لغير ضمن وان نفر الصدم من الحرم فاصابة فمضمون ان وضع بضر لظفر الاصل تحت الصيد او بضر الصيد تحت الاصل  
 شيا ضمن لفساد وما يكون من الصيد البر والبحر معا كان الحكم على الموضع لذى فيه بيضة فخره وعين لدم طعام ودمه والطعام ضربا  
 اما يكون بدل شئ اخر وقد ذكرنا حكمه ولا يكون وهو ايضا ضرر بان اما تبين قد وما لم تبين فالتعبد مثل من قص طفر واحد ان اكثرا  
 لم يبلغ تقليم طفاد البدين في مجلس واحد ولزوم لكل واحد من طعام وان قتل عصفوا او صعوة او ما في قد وهما فكان ومن لقي القمل من  
 البدين وقتل ذنوبا تصدق بكف من طعام وان حاك سله وحته وسقط شئ من شعره او مسه فخر لوضوء تصدق بكف من شعره  
 وعين المتعبد هو ان ينفذ بشئ من حمام الحرم ويلزم ان يتصدق بشئ بالبدا لقي ينقها بها والدم يجب في حاشاة اشيا من اصاب حلا  
 في الحرم حاشا ان درهم وان اصاب فخره لزم نصف درهم وان اصاب بضره لزم ربع درهم وان اصاب بضر حمام في الحل لزم لكل بيضة





## كتاب الحج

مبتدأ السعي وسعي المكان والكباحول وابنه في السعي وان يكن عن السعي ان انتهى المحل السعي الذي عند المروة والصعود عليها والتمسح على  
 حنك ضرب ثلثة منها توجبا عادة وهي لا تبدأ بالمروة والزيادة من بعد والثاني على عدد وهو لم يحصل على عدد واثنان لا وجباها  
 في الزيادة فبها سببان زادنا سببا بين طرج الزيادة وتمام سببين التفصلا منه سببان في قولنا ذكر رجوع فتم ويجوز له قطع السعي بعد  
 من قضاء الحقوق وانما الصلوة وغيرها والحلوس خلال السعي للاستراحة من غير استئذان ولا يجوز له تقديمه على الطواف ولا تأخيرها الى بعد  
 بعد الطواف والتقصير وانما ان يقصر شيئا من شعر رأسه ويقصر خلفه ولا يصح باخذ من شعر الحجة والشلبا ويقصر الخلفا فان قصر  
 احل مما احرم من الاصل لا من الصلابة في الحرم وجاز له اكل الخبز وسجدة التلبية بالحرم في ترك لبس الخنيط واذا دخل الممنوع مكة وعلم تمكنه من الحج اهل  
 اذا قضى المناسك انشا الاحرام ثانيا بالحج في وقته وان علم انه لا يمكن من اداء على احراره جعل حجة مفردة فان حلق رأسه بعد السعي لم يردم ولا  
 يجوز له الخروج من مكة قبل قضاء المناسك بها الا مضطرا **فصل** في بيان الاحرام بالحج ونزول معنى هذا فخرج من المناسك للعمرة لم يحل  
 اما امكنة الاحلال من الاحرام والاحرام بالحج والوقوف بالموقفين ولم يمكن ان لم يمكن وهو ان التمس من يوم عرفة ولم يفرغ من مناسك  
 العمرة لم يجز له التحليل وان كان قبل ذلك جاز له التحليل هو وقت لا مكان فان مكنته لم يحل اما تصديق الوقت وبلية الاحرام في الحال ولم يتحقق  
 وبلية الاحرام يوم التلبية فان كان ما اوصاه من التلبية والحرم قبل الزوال والخروج الى من قبل ان يصلي الظهر لم يصح بمكة  
 ان لم يكن ما اوصاه من التلبية وان كان ما اوصاه من التلبية والحرم قبل الزوال والخروج الى من قبل ان يصلي الظهر لم يصح بمكة  
 يذكر في التلبية وكان قد احرم قبل التمتع بالعمرة الى الحج وذكر في الاحرام في نوى العمرة في الاحرام وان بافعال الحج ونشأ الاحرام حتى  
 ان عرفات ونشأ الاحرام اصلا وكان في غزوة الاحرام اجز وصح حجة فاذا احرم لم يجز له ان يطوف بالبيت من طواف ناسا حجة الاحرام بالتلبية و  
 يجوز له الاحرام من داخل مكة والافضل ان يحرم من عند المقام ثم من المسجد الحرام واذا دخل المسجد الاحرام دخل حائبا بسببته ووقفا فاذا  
 احرم لم يمس موضع صلوة ان كان ما شيا وجب خفضه بغير ان كان ركبا ورفع بها صوته اذا اشرف على الابطح من الزود **فصل** في بيان التلبية  
 من معنى عرفات واذا اذ الخرج من معنى في عرفات وكان ما لم يخرج منه الا بعد طلوع الشمس وغروبها ما لم يخرج بعد طلوع الخبز الى طلوع  
 ولا يعبر ادى محسرا الا بعد طلوع الشمس ان كان مضطرا جاز له الخروج قبل طلوع الخبز ويصلي في الطريق فاذا توجه الى عرفات  
 دعا بالماثية وحده التلبية الى عند الزوال **فصل** في بيان نزول عرفات وكيفية الوقوف بها والاضافة منها الى المشعر والوقوف بعرفات  
 ركن من اركان الحج والوقوف بالمشعر كركب بل هو اكد ولم يحل من ثلثة اوجه ما ادرك الحاج الموقفين ولم يدركهما معا واذا ادرك احدهما  
 فان ادركهما معا تم حجة وان لم يدركهما تم الحج ولن من المقام على الاحرام الى انقضاء ايام التشرع وودد مكة وجعلها عمرة والتحليل  
 بغير بدنة والحج من قبل ان كان ما فاته فرضا والدخول في مثل ما خرج منه اذا قضى الا اذا كان مضطرا او قدنا ولم يكن من حاضرا المسجد  
 انه يجوز له التمتع وان كان الحج تطوعا لم يلزمه قضاء ولا دم واذا فاته سقط عنه تواجبه الى المقام بمعنى فانه يستحب وان ادرك احد الموقفين  
 وترك الاخر مخرجا وجعل حجة والباقي على ما ذكرنا وان تركه خروجه لم يحل ما فاته الموقف الاول والثاني فان فاته الاول لانه وصل اليه  
 ليل ولم يمكنه الوقوف به ولذلك الثاني صح حجة وان ادرك الاول قبل طلوع الخبز صح وان كان في المشعر لم يقف بعرفات وعلم او ظن انه  
 ان مضى اليها ادركها قبل طلوع الخبز لم يترك ذلك وان علم او ظن خلاف ذلك لم يلزمه المضى اليه وكفاها لوقوف بالمشعر فان فاته الثاني لا حرجا  
 في الطريق بعد الزوال وقف به قبل ان يتم مضى في موضع من ادرك المشعر قبل طلوع الشمس من يوم كذا فخرج ذلك في تعلق بالوقوف  
 بعرفات احكام تقسم الى واجب مندوب ولوجب حصة اشياء النزول بها والاقامة فيها الى غروب الشمس قطع التلبية عند الزوال والتمتع  
 والوقوف بالموقف على التمثيل مخارا والا فاضل عنها الى المشعر بعد غروب الشمس فان افاض منها قبل غروب الشمس لم يحل من ثلثة احوال  
 اما رجوع اليها قبل غروب الشمس وبعد غروبها ولم يرجع اليها في الاول لا يلزم شيئا لثاني لم يحل ما افاض عدل او سهوا وان افاض هذا الزمان  
 بدنه بغير ما يفتي ان يحرم صام ثمانية عشر يوما وان افاض سهوا لم يلزمه شيء والثالث لم يحل ما امكنه الرجوع اليها ولم يمكنه فان مكنته لم يقصر  
 عدل ان مثله بدنة الا لم يرجع وان لم يمكنه وقد افاض عدل ان مثله افاض سهوا لم يلزمه شيء والمندوب احد عشر شيئا ان يضع رجليه بمكة  
 ويستسل عند زوال الشمس يصلي الظهر والعصا معا بينهما باذان وانما متين يقف في منبره ليل ولا يصعد مخارا او يسجد  
 التلم والتحليل بغيره وحده ولا يقف تحت الارك والدعاء بالماثور والاجتهاد فيه والمباينة والدعاء لاخوانه واذا وقف بالمشعر حجب  
 عليه شيئا ونكح الى شيئا فالواجب ربعة النزول به الوقوف في نفس المشعر الا مائة الى ان تطلع الشمس الا مائة الى قرب طلوعها العشر  
 ويجوز التأخير الى طلوعها وجاز ثلثة نفرا مضطرا لعليل والنتاء الخروج منه قبل الخبز الا انه لا يعبر ادى محسرا الا بعد طلوع الشمس



# كتاب الحج

المساكين فمن لم يجد لهم لغيره حاله وان يقع كان الولد مدينا وما الاضحية فتجبر على من وجبه من الامساك او ما معنى اربعة وعشرين مائة فان كان بمعنى وساق الاضحية مع الاحرام واشترى قدامه بغيره ولا بد من ان لا يبدل منه وان لم يشعر لم يقد جاز ذلك فان مات في الطريق لم يلزمه ابدل فان ساق في الحج فخرى معنى ان ساق في القرية فخرى مائة ولا يجوز ذلك ان ياكل من لحده الواجب الا اذا احتاج اليه ونصدق بقرته وما يبيع في الاضحية ضرر بان يخرى بغيره يخرى مطلقا ومكروه والا ضل من الاستا الثاني من الابل والبقر والمعز والجمع من الضا ومن الاول البياض ثم العفرة ثم التواد والمستحب من الغنم كبش املح اغلب بغيره في سواد وبيل في سواد ويوقع في سواد والمكروه ستة الخيل والقطا والخرقة والشرقا والمقابلة والمدبرة وغير الخيل عشرة ضيفا الخصى او وجد غيره والجمع من المعز والعوداء البنية والعوداء البنية العرج والمرهضة البنية المرض والعجاء البنية والكبير الذي لا يبق والشور والجلع في المصفرة والحقا والمستاصلة والمشتعلة والواحد من كرمك وبكره التضيعة بكبش باه بغيره الهك بخرى عن الاضحية والجمع بينهما اضل واما الحلق فوقعه بعد الفراغ من الحرام وبعد حصول الهك في منزله وان لم يبيع والحلق للرجال واما النساء فالحلق تقصير بعد ازالة والقردة اذا تلبد شعره لم يخرى بغيره الحلق وان لم يتلبد شعره غير الضرورة اجراه التقصير فان زاد البيت قبل الحلق اعاد الطواف بعد وان تركه عمدا لم يردم شاة وان خرج من حرم ولم يحلق ولم يمكن الرجوع اليها فالحلق مكانه وبعث شعرها اليها ليدفن بها وان لم يمكن ذلك لم يلزمه شيء ولذا مكنت الرجوع اليها عدا اليها وحلق بها ويستحب الحلق لثلاثة اشياء الابداء بالناسبة من القرى الامن والانتها بالعظمن خلفه والدعاء بالماثور فان لم يكن على سائر شعرا لموسى على راسه لم تقبل ثلث تحللان فاذا حلق احد من كل شيء حرم منه الا من الطبقت لثلاثة اذ كان لثلاثة لثلاثة حلقه الطيب اذا طاف طواف النساء حلت النساء ايضا ويستحب ان لا يلبس الحظ الا بعد طواف الزيارة ولا يمس الطيب بعد طواف النساء والمقارن والمفتر تحللان ويجازن بعد الحلق من كل شيء الا من طواف النساء فاذا فرغ التمتع من المناسك حبا توجه الى مكة لزيارة البيت لم يؤخر الغد لغرضه والى بعد غد لعدو وعنه التمتع يجوز له ان يخرج للتقديم افضل واذا اراد دخول مكة يستحب ان يبيت ليلة اربعة اشياء الفصل في التمتع فليعلم الاطفا والاعتد من الشارب ان يغسل بماء بارد وان احدث بعد غسل اعاد استحبابا فاذا دخل مكة فعل مثل فعله اول يوم ودخل على رؤس الطواف وكعبته فخرج الى الصفا والتيمم بين المروة فاذا فرغ من السعي عاد الى البيت لطواف النساء اذا طاف وصلى ركعتين فقد تم حجه وعمرته ان كان مقمتا وكان غير مقتم تم حجه وبقيت عمرته يفعلها مبتولا من الحج فاذا فرغ من ذلك اراد ان يبيت مكة للعبادة والطواف جان فان بات بها او بغيرها لغير العبادة ولم يبعث من البيت حيا لم يمسك ليلة من اللبثين الا ولبس من لبس الى التشرع دم ويستحب ان يام الخبطة في اربعة ايام من ذي الحجة يوم التاسع منه ويوم عرفة ويوم كثر ويوم النفر الاول ويعلم الناس ملج عليهم من المناسك اما المناسك في ايام التشرع فان يبيتها ولا يخرج لبالي التشرع منها الا بعد نصف الليل على راسه واذا خرج بعد نصف الليل منها لم يدخل مكة الا بعد طلوع فجر ويستحب ان يبيت في ايام التشرع ويبيت في كل يوم من ايام التشرع ثلث حجرات بلحكة وعشرين حصاة ويعلق به فرو من وندى والفضن ثلثة اشياء ان يرمى كل حجرة سبع حصاة وهدا بالعظمى يرميها حذوا والندى ثلثة عشر شيان يرمى من بطون اسبل وعن اسبل ويكبر مع كل حصاة ويدعو بالمردى في ذلك ثم يقوم عن بيت الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى فيسبح عليه صلى على النبي وعلى عليهما لم تلم ثم تقدم قبله ويدعو بسئل الله تعالى ان يقبل صدقا اراد ان يرمى الحجرة الثانية تقدم ودعا ما هو ادعى فيه ما ذكرنا فاذا فرغ منها الى حجرة العقبة ودعا ما على ما ذكرنا الا انه لا يقف عندها كما وقف عند الحجرين الاولين ووقت لوقوع طول النهار والفضل في الرمي عند الزوال فاذا رما اليوم الاول في اليوم الثاني والثالث على ما ذكرنا فان زاد الرجوع في النفر الاول وهو اليوم الثاني من ايام التشرع وقد اصاب النساء والعبد مائة الاحرام لم يجزه ذلك وان لم يصحب طيلة الرجوع بثلاثة شروط احدها ان ينفرد الزوال والثاني ان ينفرد في الزوال والثالث ان ينفرد في اليوم الثالث يذفن صلى يوم الثالث من نفر بعد عزوب التمس لم يردم وان نفر في النفر الثالث هو اليوم الثالث جان لذلك قبل الزوال والشهوة على حصى او ما ترندى جميع الايام او رمى البعض وتلزمه بعض الحصى او تركت الترتيب لا يقع على الحجر فلا يخل ما ذكره بمكة او اذا رجع الى مكة فان ذكر بمكة وامكنه الرجوع الى منى جاز كان وامره رجع اليها ودعا ما وان لم يمكن استئذان ذكر بعد ما خرج من مكة فحصى المقابلة ان رجع واستأنه لم يجر والثاني لم يخل ما ذكر من الغد وهو بمكة واذا خرج من مكة فان ذكر من الغد فحصى مقدم الغابت ورمى بكرة ورمى ما يكون له يوم عند الزوال ولم يجزه في الغابت بل للابل لا واحد اربعة العليل والخائف العبيد الزكاة وان غاب يومين وما صاحب يوم النفر الثاني وان ذكر بمكة او بعد ما خرج منها كان حكمه حكم من ترك الرمي كلها وذكر بمكة او بعد ما خرج منها حكمه والثالث لم يخل من ثلثة اوجه اما علم عدد ما رمى وكان اكثر من النصف واطل ولم يعلم فاقول ان الرمي الثاني والثالث حلالا لرمي عليهما على الحجرة الحجرين عليهما والاربع ان رماها معكوت ورمى الحجرة الاولى اجزا عدا على الحجرة الوسطى وحجرتا العقبة والجلع والمرافق ذلك سواء والحجرات



# من الوسائل

١٧

بأن يرفع يده على الحجر بآية وجهر مكنة من لم يوقع يده لم يجز أن يرمي عن ثلثة عن العليل والصبي والمغمى عليه بآية إن كان عقله ثابتا  
 ويستحب أن يوضع الحجر في كف يده ثم يؤخذ منه يرمي عن التكبيرة عقب شتر صلاوة ولجب لها صلاوة الظهر من يوم النحر وفي غيرها من المناسك  
 عقب شتر صلاوة ولم يكبر قبل يوم النحر وفي الشوارع وعقب التوافل هو الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله على ما هذا  
 ولا الشكر على ما اولاه وادورقنا من جهة الاتعاف ذافرع من المناسك ما جاز لان يقيم بها انكاله بها امرها الا لا امام فان يرمى على ان يصلي في  
 التفر الثاني الظاهر مكة فان اراد الرجوع من غير الى هله وقد فرغ من مناسك الحج بمكة جاز له ذلك لان الرجوع الى مكة افضل لو رجع اليه  
 وطواف لوداع ويستحب ان يصلي في مسجد الحنيفة في مسجد النبي عليه السلام وهو من عند المنارة الى ثلثين ذراعا من جانب القبلة ومن يرمى  
 والبنات كعات واذا بلغ مسجد الحنيفة دخل واستلم على قفاه قبله واسراج ولا تترك الصلوة دخول الكعبة مخاضا او غير الصلوة  
 ثم يجوز له تركه والا فضل خولها واذا دخلها استحب ان يدخل حافيا على سكرته ووقا ويدعو بالموسم يصلي ركعتين  
 الرخامة المحامين الا سطوانتين يقرأ في الاولى الفاتحة وحج النجاة وفي الثانية الحمد وبعدا بها من القرن ثم يصلي في زوايا البيت  
 يدعو بالموسم ثم يقوم بين اركان اليمان والفرج ويستقبل القبلة ويلتصق به ويرفع يده عليه يدعو ثم يقول الى اركان ثم الى الفرج و  
 يفعل مثل ذلك بكثرة من التوافل فيها فاذا خرج من الكعبة دعا بالموسم واذا نزل عن الذرعة فعل سبعة اشياء استحبها باوصى عن منيرة كعبه  
 والصنوخة ويطهه بالبيت بين الحجر باب الكعبة وهذا الذي يما الى الحجر يصلي ركعتين بازاء كل ركن ويد بالركن الثاني ختم بالركن  
 الذي فيه الحجر واذا اراد الخروج من مكة استحب ان يستلم على ركني الحجر وهو ان يطوف طواف لوداع ويستلم فيه الحجر وركن اليمان ان مكنته ولم يترك  
 في الشوط التابع ويدعو بما اراد ويستلم الحجر ويدعو بالبيت يدعو بالموسم وباقي من عمره ويشرب منها ويخرج من المسجد من باب الحجر  
 ويدعو بما اراد ويخرج من باب المسجد يقوم مستقبل القبلة ويقول اللهم اني انقلب على الاذن لا اله الا الله ويكبر الحجر من الحرم من بعد طواف  
 الشمس حتى يصل الظهر والعصر بها واذا اراد الرجوع الى اهله شتر يديهم ثم اصدق به **فصل** في بيان مناسك النساء المبررة  
 ذات زوج وعنفات زوج فذات الزوج ثلثة اشياء اما الزوجه الا سلام او ما وجبت عليها بالثقة او ارادت ان تطوع به فلا بد ان يزوجها  
 باذن لها فان لم ياذن لها جاز لها ان لا يزوجها او احدها وحدها او كلاهما ان يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها او لا يزوجها  
 احد عجمي وغام وثاني ان يذبح قبل التزويج او بعد ما يذبح في حكم حجة الاسلام وان يذبح بغيره نذر ينقذ نذرهما وثالث ان يذبح  
 لها ذلك الا برضا الزوج والمعتدة اذا كانت لزوجه عليها رجعة في حكم ذات الزوج وعنفات الزوج نذر ينقذ نذرهما وثالث ان يذبح  
 واحرامها احرام قبل ولها بضع بضع احرامها دون صلواته فان تركت ثلثا منها بائنة لا يصح منها ونحو ذلك المقات فان مكنتها الزوج عليها حجة  
 واحرمت منها فان لم يمكنها احرمت من موضعها فاذا دخلت مكة ومكنتها النحر خرج الى خارج الحرم خرجت احرمت منه فان لم يمكنها العزم منها انك  
 طامر طائف سعت قصير واحلت ذكائهم الزوجة احرمت الحج وقضت مناسكها على ما ذكرنا فان حاضت خلال الطواف قد طافت  
 اربعة شواطى واكثر قطع وبقي عليه حرج من المسجد سعت قصير واحلت ثم احرمت الحج يوم التروية وحجت الى منى معهن فاذا رجعت الى مكة  
 لقضت المناسك بها قضت مناسك الحج ثم امتن الطواف وصليت ركعتين احضت قبل ان تطوف اربعة شواطى بطلت تغنيها ولو مناه الله  
 على احرامها والنحر خرج الى منى سعرات والمشعر قد صار حجة مفردة فاذا فرغت منها قضت العمرة مبتولة وان دخلت مكة حاضا حكمها مثل  
 من تجبض قبل ان تطوف اربعة شواطى فان لم تجبض اتمت العمرة واحرمت يوم التروية بالحج وخاف المحض جاز لها ان تقضي الطوافين طواف الحج  
 طواف النساء والسعي حاض خلال طواف النساء او قد طافت اربعة شواطى لم يجزها الرجوع جاز لها الرجوع الى اهله قبل ان تامة حاض  
 قبل ان يطوف اربعة شواطى لم يجزها الرجوع حتى تطوف فاذا ارادت لوداع ما يضارعت من دن باب المسجد فان عجزت عن الطواف طافت  
 واستلمت ركن فان لم يمكنها اشارت ان لم يمكن الطواف بها طاف عنها ولها وان لم تقبل الاحرام حرم عنها ولها وجبها ما يجنب الاجتناب  
 عنه وقطع عنها ما يلزم الرجل اربعة اشياء كشت لراسه ورفع لصوته بالتلبية والحلق ودخول البيت ويجوز لها ما احرم على الرجل شئان  
 الخطوطا تطيل بالحل ويجوز للثمن ادخال المسجد لقضاء المناسك كلها الا دخول الكعبة **فصل** في بيان احكام المحصر المصدركا  
 بالمرض فاذا مرض الحاج بعد ما احرم ولم يقدر على المقتولة مكذ لم يحل ما ساق الهدى ولم يسبق فان ساق بعثه الى المحل ففعل فعل الحرم الى ان  
 يبلغ الهدى محله ثم لم يحل ما خف من مرضه ولم يخف من خوفه لم يلقه فان ذلك لم يقض واخذها فقد خرج وان لم يدر ذلك جعلت  
 عمره فان كان قد احرم بغيره لم يقض من قبل فرضا وان احرم بتطوع كان لقضاء تطوعها واذا قضى حل في مثل ما خرج منه وان لم يخف  
 احلا اذ بلغ الهدى محله والحل ما يوم النحر بان حاجا او نحر دنفعا الكعبة مكان معتمرا ونوى اذ احل وحل كل ما يحرم عليه الا  
 حتى يحج من قبل ان كان الحج فريضه بطواف النساء ويستحب من يطوف عنه ان يحج تطوعا ولم يحج او يعتمر في الشهر لداخل ويطوف

الوقوف

# كتاب الحج

طواف النكاح معقرا وان لم يبق له هدى بعث بثمنه مع صاحبه واعدهم وقنا بدعوى فيه ثم احل بعد ذلك الصداق بالعتق ولم يخل ما صدقنا  
او غير ذلك فالاول بخلل اذ لم يكن له مشكوك سواء وقد شرط على بئر بنوى اذ تحلل ويجعل القضا ان كان ضرورة وهو ما يحل ان كان متطوعا  
وفي سقوط الدم اذا شرط قولان والثاني ان مكنته لنفوس بعد ذلك فقد زاد ذلك احد الوقيين فقد حج وان صدق بعض الناس قد دل ذلك  
الموقفين فقد حج واستثنى قضا باقي المناسك ان لم يمكنه النفوذ وكان له طريق مسلك سوا ما يجب لم ينفذ زاده ليعلم ان بشرطه على بئر لم  
يخلل وان صدق الموقفين فقد حج بحجته وحكمه ما ذكرنا **فصل في بيان الحج المكاتب العبد المدبر والعتبي المكاتب بشرطه مطلق**  
فالشرط في حكم العبد ذلك المطلق وان ادعى بعض الالكاتبه وكان لا يام بينهما ما ياباه مع من يبيع في ايامه بغير ان سبلا والعتبد لم يخل تا  
بادن سبلا وبغيره نفي ان حرم بادن ولم يرجع عن ذلك من صح حجة فان لم يمتد لكفارة كان فرضه لصوم دون الذبح فان عتق قبل الوقت بالمشطرح  
عن حجة الاسلام ولقد حج عن الاذن ولم يعلمه واعلم وقد تلبس بالاحرام لم يكن له جوعه تاثير وان رجع واعلم قبل تلبسه بالاحرام اولم يادن له فهو  
احرم لم ينفذ حرامه وكان سبلا منه من ذلك حكم المدبر كالتصبيح بحجبه وبغيره وقد عطل الاحرام لمر بالاحرام ولا اجتناب عما يجب على الاحرام  
الاجتناب عنه وما مر بقضا المناسك فان بلغ قبل الوقت لموقفين او باحدا من اجرة عن حجة الاسلام وان لم يبلغ لم يجزى عنها وعليه حجة الاسلام  
ان بلغ مستطعيا او بعد الاستطاعة بعد ذلك لم يعقل الاحرام عنه ولغيره وجبة المحرمات وطواف بئر سوان مكنته وعنده لم يمكنه وكان حكم  
بقية المناسك **فصل في بيان العمرة العرة من مرتبة بالحج وغير مرتبة فالمرتبة بغيره ضريبان اما فقدت عليه واخرت عنه فالمقتدة**  
هي العمرة المتتمع بها الى الحج والمناخه هي عمرة القران والاقران فان تمتع بهما لم يخل ما احرم في شهر الحج او غيرهما فالاول لا يجوز له ان يجعلها مفردة  
اذا فوي ذلك فان لم ينو المتتمع والثاني لا يصح واذا اعتبر حجة القران والاقران شأوا حرم بعد تقضا ايام التشريق وان شاء اخر الى استقنا  
الحرم فان زاد ما خرج الى تشتم واحرم منها بشرطه على ما ذكرنا في الحج ونوى العمرة بالحج ولو نوى اذ دخل الحرم قطع لتلبسه وطواف طوافي ان ياره  
وسعى بين الصفا والمروة وقصر وحلق وحلق فضل طواف طواف النكاح بالحج واجبا او نداء بان كانت العمرة كل غير المرتبة بالحج  
ضريبان واجبة بالنداء او منكرها ان يها في الواجبة بلزمها الا انها على ما نذر والمكنت واليهما يقع الا انها بها في كل شهر وروى في كل عشرين ايام و  
افضل او قفا شهر رجبا لوجبة على الحج في الفضل وتلزم طواف النكاح في كل عمرة الا في المتتمع بها **فصل في بيان ايام النحر والنبوة عليه السلام**  
واذا اودا الرجل الحج وكان على طريق العراق فالاول ان يبيت بربارة النبوة عليه السلام وان اخرج وبيد بالحج رجع الى طريق المدينة وزاده فاذا و  
المعبر من خلد على كل حال وصلى فيه وكعبين فان جاز فاسبارج وصلى فيه واضطج صلي ايضا في مسجد الغدير وكعبين اذ بلغه واعلم ان  
لمدينة حرم ما مثل مكة وحده ما بين بيتهما من طول عابا الى غير ذلك وكل صيد ما بين البحرين ولا بعض شجرها ولا يحل خلاها ويستحب الفضل الذي  
المدينة ولدخول المسجد الدخول من باب جبريل والقيام عند الاسطوانة المقدسة والزيارة على ما هي مرويته فاذا فرغ من النحر ومسح وجهه و  
عقبه برأيته وقام عند حامدا لله تعالى شربا عليه صلى وكعبين بين القبرتين من روضته من دباس الحجة ثم ان مقام النبوة عليه السلام  
صلى فيه ما بدا ثم ان مقام جبريل عليه السلام ودعا بعداء الدم فقد دوى ان حاضرا به مستقبل القبلة لظهور ثم ذات سبلا انشا  
عليها السلام ودوى ان قبرها في بيتهما ودعى بين القبرتين من روضته من دباس الحجة ثم ان مقام النبوة عليه السلام ودعا بعداء الدم فقد دوى ان حاضرا به مستقبل القبلة لظهور ثم ذات سبلا انشا  
واذا الصلوة في المسجد ان عرض له مقام ثلثة ايام بها صامها واعتكف عند الاساطين صلى عند اسطوانة لثوبه ليلة الاربعاء وقعد عن  
يومها وصلى ليلة الخميس عند الاسطوانة التي تليها وهي على مقام ومصلوا عليه وسلم وقعد عندها وصلى ليلة الفداء وصلى ليلة الجمعة عند  
النبوة عليه السلام وصلى عند بئر وكعبته ولا يتكلم هذه الايام ان استطاع الا بما لا بد منه ولا ينام ليل ولا نهار الا غرابا ولا يخرج من المسجد الا ضرورة  
ولا ينام فيه ثم يهز ولا ائمة عليهم السلام ويخرج الى احد بئر وحرقة عليه السلام وبان مسجد قبا ومسجد الخراب مسجد لفضيخ ومشرقا ثم ابرهم  
وتطوع بما استطاع من الصلوة واذا اعزم على التوجه الى موضع راس النبي عليه السلام وصلى عليه ودعا وان المنبر مثل ما ذكرنا ورجع الى القبر  
الزق للنكاح بسيرة وصلى ست ركعات قريبا من الاسطوانة التي خلف الاسطوانة الخلفه ثم استقبل النبي عليه السلام ودعا ثم رجع كتاب  
الحجها الى الجهاد فرض من فرض الاسلام وهو فرض على الكفاية واذا قام به من يكفي سقط عن الباقي وانما يجب لثلاثة شروط احدها حضور  
امام عدل ومن ضبط الامام للجهاد والثاني ان يدعو اليه والثالث اجتماع سبع خطا في المدعو اليه وهي الحرمة والبلوغ والذكورة وكالاعتقل  
والصحة واللبث اذا احتاج اليه المعرفة به وبسقط عن عشرة نفر انشا والصبيا والمجانين والشيخ الضعيف والمرضى الاعشى والمسنن والعرج  
اذا لم يقدر على الحرب فادسا ومن ليس من اصل المعرفة به ومن لم يادن به لوالدان ودر بما يصير الجهاد فرض عين باحد شيئين احدهما استفاض  
الامام اياه والثاني يكون في حضور الامام وغيبته بئر وهو ان يدهم امر بخشي سبيل على الاسلام ومن وعلى مسلم نفسه وماله اذ حصل  
شرط حضوره وقد روي على ذلك وجوب معاون ان احتاج اليه ولا يجوز الجهاد بغير الامام ولا مع ائمة الجور **فصل في بيان اقسام**

## من الوَسْبِيلَةِ

الكفار ومن يجوز قتاله وبنا القضا الكفار ضربان فممن يجوز قتاله على يدهم لم يهتدوا بالنصائح والمجوس شرعهم يقولون الجزية والشرع الجرا  
 احكام الاسلام عليهم وهو عزنا القضا من الجزية وجبها ثمانية عشر شيئا الاشياء المنافية للامان من القتال مع اهل الاسلام وما يكون في  
 حكم المنافاة من سب الله تعالى وسب نبيه واصابة المسلمة بالكناح والناها والاعانة على المسلمين ما باطل اذ اهل الحرب على احوال المسلمين  
 بكتاب الله ما بانها اهل الاسلام اذ ياتونهم اربابا وبناتا على احد من المسلمين او قطع طريق عليهما فلهما منكر في  
 دار الاسلام من شر الحرب كمنح الكفار والداخلين في بلادهم ومنهم من انا قوس حاد لا تكسبه والبيعة والعتاة البنية فاذا التزموا ذلك  
 جميع ذلك هو الصغار جان عقد الذمة لهم فان خالفوا شيئا من ذلك خرجوا من الذمة والقتل الاخر لا يجوز اقراره على يده وهو من عداه هؤلاء  
 من الكفار ولا يقبل منهم غير الاسلام فان لم يقبلوا او قتلوا ولم يرجع عنهم لم لا بعد ان يسلموا او يقبلوا عن اخوهم والقتل الاول ان يلزموا الصغار  
 قتلوا او قتلوا او يلبسوا بالجزية والصغار او يقبلوا عن اخوهم واذا قتلوا لم يبدوا بالقتال لا بعد ان يبدوا في الاسلام من اهل الكثرة  
 والاقرار بتوحيد الله سبحانه وعده والشرع بالشريعة بامر هان بانوا الجميع وبعضهم قتلهم ووجب لهم اهل الاسلام اما كان لهم  
 شوكة وقوة او كان بهم ضعف قلنا او توبوا في حالهم فالاول يلزم قتلهم على الفور ويبدأ بالاقرب فالاقرب عالم يكن الا مقام بالابعد وكذا  
 ولا يجوز قتلهم الا اذا ارادى الامام في لئلا مصلحة ولا يصالحهم الامام فوق اربعة اشهر اذ اه صلاحا وبقائهم الامام كيف شاء بمن شاء  
 شاء والا با لقا التمس في بلادهم فان تحصنوا قتلوا بكل جسد يكون صلاحا واذا القم القتال وتشرى ابا لاطفال واما المسلمين ان سرهم جاز ومهم  
 اذا قصد الكافرين اصابوا لطفلا والمسلم لم يلحقه ثم ولزمه الكفارة في قتل المسلم ويجوز بقتلهم بالليل في جزية النجاة والقتال واجرها وقطع  
 الاشجار ان اقتضت المصلحة وكره ان تلحق اليد بجوز بدل الجمل لئلا يزدل على مصلحة المسلمين في النقل اذا كان بالمسلمين ضعف فيجوز ذلك اذا  
 اذا اجمعوا ولا يجوز قتال النساء ما لم تقابل المسلمين ولم تعاد عليهم ولثان يجوز ذلك امام ما جرح قتلهم ومواعيدهم في عشر سنين ولا يجوز له  
 ان يقاتلهم اذا لم يستلزمهم بالرجال والستراح وما يحتاج اليه في قتالهم حتى يستظهر في بداهتهم بما يرى صلاحا والثالث ان كان مكان كل اثنين  
 الكفار واحد من المسلمين وجب عليه التثبت لهما ولا يجوز له الفرار منهما او من فرغ من قتالهم ولا يجوز له الفرار بغيره من الله وعلى  
 الامام ان يقاتلهم ويصالحهم على حسب ما يراه صوابا واما الاذنام فلم يجل اما كان الحرب استراحت متناعا جان للامام عقدا لمان لعمامة الكفار  
 وللمنصوص من حجة ان يعقد للمسلمين ولا واحد من المسلمين ان يعقد والواحد عشرة وليس لاحد ان يذم على الامام ويدخل المال بتعا للنفس فيقتل  
 وان استند موالي المسلمين لم يذمهم وتوهموا من لفظهم الاذنام فان قومهم لجزية لقرض لهم وردوا الى ما منهم لم يكونوا احر با فان سلم الحرب في  
 دار الحرب كان اسلامه حقا له ولولده الصغار من السبوح كان حلالا وسببت له ولما له من الاخذ مما يمكن نقله الى دار الاسلام ولا يجوز له القتال  
 بمن عقد له الذمة فان احسن منهم بقدر دين الله لم يذمهم وردوا الى ما منهم بعد استيفاء كل حق لله تعالى للمسلمين منهم **فصل**  
 بيان حكم البلد اذا فتح لكل من فتح على المسلمين لم يجل من اربعة اوجه فافتحه عنوة او صلحا او بغلظة من الامام او يسلموهم من غير قتال فالاول  
 كان الحنر له والباقي لجميع المسلمين كان حكمها على ما شرط ولا يقع ذلك الا بعد ان يقبلوا احكام الذمة والثالث في اربع من الانفاك الثاني  
**فصل** في بيان حكم الاسارى لا يسهرون الاضرب بالرجال ونساء وذوكر في رجل من بلان ما اسرى قبل ان يفتك القتل وبعد الاقل ان لم يسلم  
 كان الامام مخيرا بين شيئين قتل وقطع يديه بجلية تركه حتى يشرف والثاني ضربان ما يجوز له عقد الذمة ولا يجوز له الاول يكون الامام  
 بين ثلثة اشياء اخذ الفداء والاسترقاق والمن والثاني يكون الحيا بين شيئين المن والفداء اما الفداء فذلك بفضل السبي وان كان معها ولد  
 بلغ سبع سنين جاز الفرق بينهما في البيع وان لم يبلغ لم يجز ما الذي دارى ان شكل رها اعتبر حالها بالانبات فان ابنت في حكم الكفا  
 وان لم تبنت في حكم الكفا **فصل** في النفي والغنمة ومن استحقها وكيفية فتحها النفي في الشريعة ما حصل في ايدي المسلمين من غير قتال  
 وهو من الانفال والغنمة ما استنقذ بغيره من المال وينقسم قسمين ما يستفاد من لكون والمعادن وقد ذكرنا حكمها في كتابنا الجمل  
 يستفاد بالغلبة من دار الحرب هو ايضا قسما اما امكن نقله ولم يمكن فالاول ضربان موال وسبا با لا محل يخرج منها الصغار بالاما  
 قبل القسم وهي لا نظير له من الغنم الفداء والثوب المرتفع والحجارة الحثا وغير ذلك ثم يخرج منها المئون وهي ثمانية اصناف الجوزة النافل  
 الحافط والنفل والجعابل والرضعة للعبيد لثما ومن عاونهم من المؤلفين والاعراب على حسب ما يراه الامام ثم يخرج الخمس من الباقي الا  
 ثم يقسم الباقي بين من قاتل ومن هو في حكمه بالتوبة للراجل سهم وللفراس سهمان اذا لم يكن في سر مسروقا ولا مفصوبا ومن كان له افراس  
 جاعة اعطى سهم فرسين لا اكثر ويستحق الغنمة ثلاثة اصناف المرصد للقتال المطوعة والساعة والصعدة والحضر وكان غرضهم الجمل او  
 قاتلوا ولم يكن غرضهم الجمل والصبيات الحضر ومن ولد قبل القسم ومن فصل لهم المدة قبل القسم وانفلت من اسرى المسلمين وجعل  
 الغنمة وما يؤخذ من الغنائم في المركب كل حكمه كان من دخل في الحرب جازا غير استحقاق لثما ولا جرة ولا سببا في الذمة والاشارة

من كتاب الجمل في بيان حكم المسلمين

کتاب الہادی

[illegible]





# كتاب القضاء

على غيره من طائفة به فتقاعد والقصر صاحب الحق بحسب ما حكم حق بغير الیه من حقه واذا اقر المدعى عليه بالمال وكان المقر باعاً فاعاد امره  
 بحجبه عليه لزم حكم اقراره وان كان غيره عاقل ولا بالغ لم يصح اقراره وان كان عبداً وصدة سببه وكان بحق في النفل قلص منه الا ان يفتك  
 سببه فان بلغ الفلانة بینه كان سببه بخلافه وان لم يبلغ الفلانة كان في الدية وكان كادونا في الاستدانة لزم مولاة وان كان مولى  
 في القارة ولم يكن له دين كونه مائة في الدين استعفى فيه وان لم يكن مائة كان في دية فاعاد الحق لوليه وان كان بحق له عليه كان على ثلاث  
 اوجه اما ان يوجب القضا او بما يكون بحق له عليه وبما لا يكون بحق له عليه فلا قل يقص منه والثاني ان لا يصح اقراره والثالث ان يصح اقراره بینه  
 ثبت الحق باقراره من بيع اقراره وطلب المدعى من الحاكم اثبات اقراره فان كان الحاكم عرف المقر بینه اثباتاً بینه بینه ثبته وكان عقله ثبت  
 ان لم يعرفه توقف عنه الا ان يثبت عاقلته فان لم يثبت عاقلته لم يحضره ويجوز ان يكون مع المدعى كتاب بحقه وان ثبت ما بینه اعلم في اول القضا  
 وكتب تحت كل شهادة شاهد عندك في مجلس حكمي قضاى وكتب له محضاً وهو ثبوت الحق وان ثبت الحق بالبينه من شهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين وشاهد يمين كثر للمخ المضر وان النفل نقلاً ما بینه والحكم به فهو بطل ولا يجوز للحاكم ان يقبل كتاب حاكم اخر ويجزم به الا بالبينه  
 فان شهد البينة على المقضيل حكم به ولم يخل ما ادعى المدعى على اخر غير عن نفسه وعلى غايه ميت وحاضر لا يبرهن عن نفسه مثل لوليه  
 فلا اول قد ذكرنا حكمه والثاني بحكم له بشرط ان ثبته بینه عاقلته وبمين فاذا حلف لم يخل ما يكون المدعى به عاقلته او دينا في دية فلا  
 ياخذ ما الحاكم وطلب من المدعى الثاني ان كان المدعى عليه مال من جنس حقه قضى حقه منه وان كان من غير جنس باع عليه قضى الحق من ثمن  
 القصر صاحب الا ان يكون له دعوى على ميت ثم يجوز لو وثقه ان يقضوا الحق من وجهه دون ثمن ما يباع عليه ان لم يكن له مال الاصل فحسم  
 في الدين الا ان يكتب القاضي لوليه عليه بعد ذلك مالا وان سأل الحق على الغايه لم يكن له بحضرة الحاكم مال بعد ثبوت ان يكتب لكتا  
 الى حاكم اخر ويجزم له به اجابة الیهما والتمس القربة والعبد في ذلك سواء فاذا ثبت عند الحاكم الاخر احضر المحكوم عليه وعرفه ولم يخل حاله من  
 ستة اوجه ما اقره وانكروا ادعى قضاه او ادعى بینه ووجه الشبهة او التمس الیهما وادعى ان غير المكتوب عليه فلا قل يلزم حكم اقراره والثاني  
 بینه بالحكم عليه والثالث لا يقبل منه ولا بینه واذا ابرج يؤجل ثلثة ايام فان كان بها والا لزم الحق والخامس لا يلزم له لانه قد حلف به والثاني  
 لم يخل ما لم يثبت واستاء فلا قل لا يقبل منه والثاني لم يخل ما يوجد من معاه ولا يوجد ويكون قد مات فان وجد وكان للمحكوم بینه  
 باذا الحاضر هو المحكوم عليه لم يصح من المدعى عليه لتعلق ان لم تكن له بینه واحضر الحاكم عرفة فان اقرت وجب له الحق وان انكروا لم يكتب  
 له التفرقة بينهما فان فرق حكم به ولان غير التمس من الحاكم الكتاب طلب من بینه فان بين حكم به وان لم يبين توقف عنه وان لم يوجد لم يحكم به  
 عليه ان مات وامكن ان يكون له ما لم يكن له بینه فالا شك في حاله وان لم يكن يقبل الحكم على الحق فان التمس من الحاكم الثاني كتابا الى حاكم اخر كان  
 له نفل الشهادة دون الحكم والمساقة معتبرة في ذلك فانما يجوز منه قبول الشهادة على الشهادة وهو مستبره يوم اللذان والجمع عاقله  
 فهو الحق من له والكتاب ان كان الحق دينا ولم يلزمه كان عينا **فصل** في بيان سماع البينات وكيفية الحكم بها المتحاذان على ثلاثه  
 اما يكونان مسلمين وكافرين ويكون احدهما مسلماً والاخر كافراً فلا قل والثاني يلزم التسوية بين الخصمين الثالث يرفع المسلم عليه  
 ولا يجوز للحاكم ثمانية اشياء ان يصح باحدهما وغير موضوعة تلقين احد الخصمين ما يضر بالاخر ولا اشارة على احدهما بترك ما قصد له من الامر  
 او ايهما وغير ذلك الا فيما يتعلق بحقوق الله تعالى فانه يجوز ان يثبت على ما يثبت الحق وتضمنه لثامه بالمدخله في شهادته وترويضه  
 لا تمنع ويمكن احدهما من التحجف فراهما باخطاب ضمتا ويلزم من ثمانية اشياء التسوية بينهما في المجلس والنظر والخطاب مع شلوهما في  
 الدين فيمكن من تكون له حجة من اودها والتوكيل على من لا يثبت لافاته حجة وتضمنه لثامه وهو اذا لم يكن لها سدا وضبطه والتوقف عن الحكم  
 اشتبه حكم المحلولة لثامه وهو اذا جلس الخصمان بين يديه وسكتا قال بالحكم المدعى متحاذان واذا فصل بين خصمين يجوز لهما ان يصرحا وان كانا  
 لجماعة دعوى حقوق من جنس واحد على واحد وكلوا باجمهم وكلوا واحدا او ادعى عليهم وتوجه الیهما جاز الا ان يصح على واحد لكل والا  
 لكل واحد واحدة ولا يجوز سماع الدعوى غير محترمة الا في الوصية وبما يقره الدعوى في الدين بثلاثة اشياء على الحق وبسته اشياء على الميت  
 فالثلاثة قد اتمنا والمخبر في النوع وبما يحتاج الى وصية في بيع اذا اختلف النوع مثل من ادعى مائة درهم فلا بد ان يكون بين الصحيح والعقل ثبوت  
 ولو لم يثبت ذلك ما ائتمنا لثامه النوع ذكرنا وبثامه واثبات تركه على التعيين في المدعى عليه يخرج في العين بيننا الصفا اذا كان  
 ضبطها وبالقيمة اذا لم يكن وان كان عينا الفلانة لم يخل من ثلثة اوجه اما ان تكون من ذوات الامثال ومن ذوات القيمة او محلة بالذهب  
 فلا قل يخرج بالوصية الثاني بالقيمة والثالث ان كان محلة بما عاقرهما باتهما شاء وان كان محلة باحدهما فمما يبيع بینه فاذا  
 حررتا لدعوى في التمس الجواب بالبرهان فان سكت بغير حق يجيب اذا ثبت الحق بحكم به الا بالتمام من صنعة الحكم ان يقول حكمت في  
 عليك بثلثة اخرج مما ثبت عليك وان مثلك انكره كان موضع يمين وعرف المدعى كان الحاكم محترماً بين السكوت وبين ان يقول

مِنْ أَوْسَابِهَا

تلك بينة وان لم يعرف قال البينة اذا عدل الشهود قال للمدعى عليه انك خرج فان اقم بهدلة ثلثه وتكفل به ان لا تقصر خصمته ان قال لا  
 لم يحكم عليه الا بالتماس من له الحق وان جرح البينة قال ردد في الشهود وهو دال الشهادة وان لم يخرج الشهود والنفس اليه لم يكن له ذلك  
 واذا غابت بينة غيبة بعينة او عجز عنها لم يكن لمطلب الكفيل وكان له اليه والتمهته وعقره لما حكم ذلك ان طالب في دين مؤجل لم يحل اجله  
 تكفيل لم يكن له ذلك ايضا ولا يستخلف بغير التماس من المدعى ان تقصر عرض عليه فان حلف استقط دعواه على ما ذكرنا وان نكل له ثلثان  
 حلف في الاجل ذلك ان كان حلف فذلك وان ردد فقد كرهنا حكمه وان صرر على خصمه فاحلف ثبت حقه ولحقوق ثلثه فان كانت لله  
 يحكم بها على لغايب فكانت للناس حكم على ما ذكرنا وان كانت لله تعالى من وجه للناس من وجه حكم على لغايب بحق الناس ذلك مثل  
 السرقة وتجور الحاكم المأمون للحكم بعلمه في حقوق الناس للامام في جميع الحقوق ولما لم يحل ما يخرج بحكمه ونهى عن اجزائه قال حكمت لفلان بكذا  
 او اقرعتك بكذا او شهد له شاهدان عندك بكذا فحكمت له قبل قوله حال ولا يشترط في ليا او معز ولا قال حكمت بكذا او حكم بها كم لم يقبل  
 قوله ولم يكن في حكم شاهدان قال اقرعتك بكذا كان شاهدا فصل في بيان احكام البينة وكيفية البينة على المدعى اليه من  
 انكروا لبينة على المال او على ما يكون لغرض كمال احد ربعة اشياء شاهد او شاهد بين وشاهد امران او كمين فاذا اقام شاهد كان  
 يحضر بين ان يقيم احدا ويقيم امرين او يحلف ان تدعى اثنان عينا فثمة لم يحل من ربعة اضربا ما كانت في ايديهما معا او في ايدي  
 عندهما او لم يكن في يد احد فالاول ربعة ضمن اما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء او تخالف احدهما الاخرى بصفة ولا بينة لاحدهما او تكون  
 لاحدهما بينة فان تساوى البينة كان المدعى بينهما نصفين وان اختلفا لم يحل من ثلثه اوجه ما تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة ولحكم  
 للمقيدة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة ولحكم للعادلة او تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة ولحكم للعادلة او تكون احدهما  
 مع التساوي في العدالة والحكم لاكثرهما عدد وان لم تكن لاحدهما بينة وتخالفا كان بينهما نصفان وان كانت لبينة لاحدهما كان لعين ولثا  
 لم يحل ما ينكر ملكها ولا يتكرر فان تكرر ملكها مثل الاول في المصوغ من الذهب لفقصة والخاسر اشباهها وكان لكل واحد منهما بينة على شوا  
 هي لصاحب اليد وان كانت لبينة لاحدهما فهي له وان لم تكن لواحد منهما بينة لم توجه المدعى على صاحب اليد عني بين ان كانت لعين بما لا يتكرر ملكها  
 لم يحل من سبعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة مطلقة او مقيدة بالثاني او تكون احدهما مطلقة والاخرى مقيدة او كانت مقيدة  
 بالاضافة الى ابتاع او ابتاع معاوضة من واحد او من اثنين او تكون لبينة لاحدهما او لا تكون لاحدهما بينة فالاول يحكم للبند الخارجة والثاني  
 السابق والثالث لبينة المقيدة والرابع لصاحب اليد والخامس ان كان الملك قد انتقل من انتقل منه الى صاحب اليد حكم له وان كان لم ينتقل  
 منه الى البند الخارجة كان له السادس يكون لصاحب البينة والتابع لا يلزم صاحب اليد عني بين الثالث من القسمة الاولى لم يحل من خمسة اوجه  
 اما ادعاهما صاحب اليد او لم يدعها وكان لكل واحد منهما بينة على شوا او خالفنا احدهما الآخر وكان لاحدهما بينة او لم تكن لاحدهما بينة فان  
 ادعاهما صاحب اليد لم يكن لتداعيها فائدة الا بعدا بطال تعلق صاحب اليد وان لم يدعها وكان لكل واحد منهما بينة على سواء وتعارضنا وان اختلفنا  
 بالانرايح كان الحكم للتابع وان اختلفنا بالتسديد الاطلاق كان الحكم للمقيدة واختلفنا بالانتقال بحكمه ما ذكرنا وان انتقل اليه من واحد  
 بعد من انتقل منه وقام كل واحد منهما بينة موزعة على شوا اقرع بينهما ولا يشر لاقرع بالتابع في ذلك كك ان كانت كل واحدة منهما  
 موزعة او كانت احدهما موزعة والاخرى غير موزعة وان قبضها واحد لا يرايح للبينة واتفق النادران حكم لصاحب اليد وان تفاوت  
 النادران حكم للتابع وان لم تكن لاحدهما بينة لم يحل من اربعة اوجه ما اقرع صاحب اليد لهما معا او لاحدهما او لم يقر لاحدهما وقال ادرى  
 هو واقروا واحد ثم قال لا بل لا عرف الاول تخالفا واقتما نصفين والثاني يكون لمن اقر له اذ حلف الثاني ان لم يدعها عني بها تخالفا واقتما  
 والرابع حكم لمن اقر له وعزم قيمته الاخر والرابع من قسمة الاصل على اربعة اوجه ما يكون لكل واحد منهما بينة على سواء او على اختلاف وتكون  
 البينة لاحدهما ولا تكون لواحد منهما بينة فالاول يحكم منه بالقرعة من خرجت فرعة وخلف فهي له وان امتنع من اليه لم يحلف الاخرى فهي له وان  
 امتنعا معا كانت بينهما نصفين والثاني يكون الحكم للعادلة فان تساوى في العدالة فالحكم لاكثرهما عددا اذ اختلف صاحبها ورجل وان  
 بمنزلة رجلين والثالث يكون لمن له بينة فان نكل خصمه من لا يعرف نفسه حلف بضامع لبينة والرابع تخالفا واقتما نصفين اذ لم يكن له  
 وانما يقتسمان نصفين اذ ادعى كل واحد لكل فان ادعى احدهما الكل والاخر النصف كان لصاحب النصف الثلث وعلى هذا وان تنازعا ملكا او ارض  
 احدهما شره من زيد والاخر من عمرو لم يحل ما كان للملك لزيد وقت البيع او لعمرو ولهما فالاول والثاني يكون لمن ابتاع من مالك والثالث  
 يكون لكل واحد من المتباعين الجار بين الضمير لتبطل الصفقة وبين الامضاء وان سبق بيع احدهما تكون له الصفقة ولا يشر لبينة اليد مع بينة  
 الملك لا لبينة الارش مع بينة بيع المورث والاصل او الهبة والتسليم منه اذ ادعى اثنان على غيره بما لم يعين فقال ادعى قضيتك  
 قضيتك منها كذا كان ذلك اقرا بالكل ولزم ان يقيم بينة ان لم يعرف به المدعى فان لم يكن بينة كان له تخليفه وان قال قضيتك كذا ولم

# كتاب القضاء

## فصل

منها لم يكن اعترافا بالكل وكان اعترافا بما ادعى قضاء فصل في بيان اعداد البينة وعندها البينة ستة انواع احدها شهادة خبيرين وجلا  
 وذلك في موضعين ودعوة الملال مع نقد علة في التواء ليلة شهر رمضان في احد الزواجر في القضا وانها شهادة اربعة وذلك في ثلث  
 مواضع الزنا واللواط والحق وثانها شهادة رجلين وذلك في اربعة مواضع في المحرم وسوى ما ذكرناه والطلاق والتكاح ودعوة الملال  
 اذا كان في النكاح علة ورابعها شهادة رجلين او رجل وامرأتين او رجلين في موضعين في المال وما كان وصلة البينة خاسما  
 شهادة اربع نوة وذلك في ستة مواضع الرضاع والولادة والعدرة والحض والتفاسر عتوا القضا التي تكون تحت الشارب مثل البصر  
 والرق والقرن وسادسها شهادة اربع نوة او ثلث امرأتين او واحدة وذلك في موضعين لوصية واستهلال التصديق في شهادتين اربع  
 وصية واستهلال بصو قبلت حكم بها وان شهد ثلث قبلت في ثلثة اربعة وان شهد اثنان قبلت في النصفان شهد واحدة قبلت  
 في اربع عند عدم الرجال وتقبل شهادة النسا في اربعة مواضع وقد ذكرنا موضعين في الثالث تقبل شهادة من مع رجال ومع كهن في المأكل  
 رجال وهي في موضعين في المال وفيما كان وصلة البينة ورابعها تقبل شهادة من مع رجال ومع كهن في المأكل وهي في موضعين لا تقبل  
 في البينة مقام شاهد ذلك نرا بان احدهما ان شهد امرأتان مع رجل بالقتل يجزئ للثبوت دون القود والآخر في الزنا والحق في شهد ثلثة  
 وامرأتان باحدهما لم ارجع على المحض ان شهد رجلان ولديع نوة على المحض لزم الجحد وذلك في موضعين في شهادة النسا مع الرجال فقد  
 ذكرناه ولا تقبل شهادة النسا مع رجال في اربعة مواضع محرم وسوى ما ذكرناه ودعوة الملال والتكاح والطلاق فصل في بيان اعداد  
 البينة وحكم القرعة كل امرئ شكل فبينة القرعة وتعارض البينة في شكل وانما تعارضتا اذا شهد احدهما على ضد البينة بغير علة  
 ترجيح لاحدهما فاذا اكرى ثلثا او من غيره واختلفا لم يخل من اربعة وجها ما اختلفا في ثلث الملال اذا راوا لمدة او جازلة او قد هان الملال  
 اذا اصابها اكرى منه منها البينة لفلان في عشرة وقال المكرى بل جميع الدوام كل واحد منهما ببينة موثوقة يخل من ستة وجها ما اختلفا  
 البينة من جميع الوجوه او سبق تاريخ ببينة صاحبها او تاريخ ببينة المكرى ولا يكون لاحدهما ببينة وكان عقبة العقد كان في ثلثا والعقد كان لا  
 ببينة في الاول تعارضت ببنتاهما وثلثان يلزم المكرى عشرون وثلثا ثلثا كل بعشر والربع مخالفا وفتح الحكم ببينة العقد في الخامس  
 مخالفا وفتح العقد في الباقي وحكم باجرة المثل فيما مضى فكان بعد بفضاء المدة مخالفا وفتح العقد سقط المستحق لزمست اجرة والسادس  
 يكون الحكم لصاحب البينة وثلثان في رعي صاحب المذار شمل والمكرى شهرين لم يخل من اربعة وجها ما يكون لكل واحد منهما ببينة على سواء  
 سبق تاريخ احد البينتين او عرتا من التاريخ ولم يكن هناك ببينة في الاول تعارضت في البينتين والحكم في البينة وثلثان يكون الحكم للتاريخ  
 السابق وثلث مخالفا في حكم باجرة المثل والربع حكم كل وثلثا في الرابع من القسمة الاول يكون بينهما البينة على المدعى البينة على  
 من انكرى فان كل واحد منهما ببينة على سواء تعارضتا والحكم في البينة وبالي الحكم على ما ذكرناه وان ادعى كل واحد منهما ملكية عين في الحال  
 واقام ببينة على سواء تعارضتا واذا كان عينا في يد ادعى شخصنا عليه بانه شراها من بكذا واقام كل واحد منهما ببينة على سواء تعارضتا  
 وكل موضع تعارضت فيه البينتان فلا بد منه من القرعة فمن خرجت عنه وحلف كان الحكم له فان منع وقت على صاحبه فان حلف اخذ وان منع  
 كان المدعى به بينهما على ما ذكرنا قبل فصل في بيان دعوى الميراث اذا مات ثلثا وخلف دارا حرة واخر مملوكا فنفق المملوك بعد فاته لم  
 يخل ما كان الوارث لخر واحدا او اكثر فان كان واحدا لم يرث مع عتق بجال وان كان اكثر من واحد اقل الميراث فكان وان عتق قبل القسمة  
 ورث معها وان خلف دارا مسلما واخر كافرا لم يرث مع المسلم الكافر سواء كان لمورث مسلما او كافرا وان ادعى الكافر كراهة المورث لم يكن له  
 فائدة وان مات وخلف دارين ولدعي احدهما انه كان مسلما واخر حال وفات المورث وصدة الاخر وادعى هو ايضا لنفسه ذلك لم يصد  
 صاحبه فان قام ببينة على ما ادعاه والا كان الميراث للمنفق على سائرته ان التمس عنه كان له ذلك ان ادعى احدا الوارثين تقدم موت المورث  
 الاخر فاجزى كان القول قول من ادعى المناخرا لم تكن ببينة على التقدم واذا ادعى ان انه وارث فلان وقدمان واقام ببينة على انه وارث  
 لم تشهد على ان لا وارث له سواء فان كان المدعى في فرض اعطى البقية مثل الاب والام والزوج والزوج حتى ينفق الامر البقية اقل مما يجرى من الميراث  
 فان ظهر له وارث سواء وكان ممن يحجبهم من التهم الا على الا دون فقد اخذوا حقهم واخذ ما بقي الوارث الباقي وان لم يحجبهم من علمهم تمام  
 حقهم واعطى ما بقي من يستحقهم وان لم يظهر له وارث سواء اعطوا تمام حقهم حقوقهم وان لم يكن المدعى في فرض لم يعط شيئا حتى ينفق الامر وان  
 شهد البينة لكاملة بان لا وارث له سواء اعطى جميع لثمة وان ادعى انه وارثه واخا له غايبا ولا وارث له سواء واقام ببينة على ذلك اعطى نصف  
 الميراث فاذا حضر لغايب دعا على النصف للآخر وان لم يدعه العتق في بيت المال وجب بيت المورث حتى ينفق الامر وان وجد في يد غيره وعليه  
 انما اعطى من مولا وجبها شيئا لم يعط الا بكفيل ومن ادعى ميراثا حده وخطي امره شدة واشتبه اقام ببينة على انه وارثه فقط او مع غيره حاضرا  
 كانا وغايبا وكان البينة كاملة واستحق اخذ شيء في الحال لم يعط الا بكفيل فصل في بيان دعوى التثنية ادعى الاثنا انساب المخل

المثل



## من الوسيلة

أما ادعى انه ولد له واحد عمو مثله وخواته واخوته فلا قول لم يخل ما ادعى بفراش وبغير فراش فان ادعى بفراش لم يخل من ثلثة اوجه ما ادعى  
 بفراش منفردا وبفراش حرة مشتركة وبفراش مة مشتركة فالفراش المنفرد ضربان اما كان لولد صبيتا او بالغا فان كان صبيتا قبل منه  
 اذا لم يكن له نسب معروف في النكاح بالغا او مراهقا واما بغيره فان لم يتم ببنه قبل منه بشرطين تصديقهما واما ان يكون ولدا لانا  
 ادعى بفراش مة حرة مشتركة واما ببنه قبل منه ويكون ذلك شبهة عقد يقع في موضع واحد ذلك اذا وجد ليل على فراشه امرأة فامته  
 فاعتقدت ايمان وجبر وطها وان ادعى بفراش مة مشتركة اقرع في ذلك من خرجت فرعتة من الشك والحق به وعزم للباقي قيمة الامة والولد على  
 قد تضيق بهم وذلك اذا كانت مة بين شركاء فوطئوها في طهر واحد علق ان ادعى بفراش ما ادعى بشبهه لعقد وبغيره فان ادعى  
 بشبهه عقد اقام ببنه قبل منه ويقع ذلك ثلاثة مواضع اولها يكون بوطئ امرأة قد عقد عليها بنظام الحرام ثم بانها وان روج وثانها  
 يكون بوطئ امرأة قد عقد عليها عقدا فسادا وقد طها اخر وقد عقد هو ايضا عليها عقدا فسادا وثالثها يكون بوطئ امرأة قد عقد عليها  
 عقدا فسادا بعد ما طلقها من عقد عليها عقدا شرعيا ولدت اكثر من ستة اشهر من وطئ الثاني ما كان كون لولد من كل واحد  
 وتنازعان فاقام كل واحد منهما ببنه على سواء وتعارضتا وقرع بينهما وان كان لاحدهما ببنه الحق به ان لم يكن لواحد منهما ببنه اقرع بينهما  
 ان ادعى بغير عقد لم يخل ما يكون صبيتا او غير صبيتا ان كان صبيتا ولم يكن له نسب معروف الحق به وان كان بالغا او مراهقا واما ببنه او  
 صدة مة وان كان يكون ولدا له قبل مة الثاني صدقة من ادعى بنه قبل مة ذلك **فصل** في بيان ادعى الزوجين متاع البيت  
 اذا اختلف الزوجان ومن بينهما في متاع البيت لم يخل اما كان في ايديهما معا او في ايديهما فان كان في ايديهما وكان لكل واحد منهما  
 ببنه متاعا فاقام ببنه وان لم يكن لواحد منهما ببنه وبصلح لاحدهما كان له وان صلح لصا معا كان بينهما وان كان لاحدهما ببنه حكم له وان كان  
 لاحدهما ببنه حكم له وان كان في ايديهما كانت لبيته على اليد الخارجية واليمين على المشتبه **فصل** في بيان الحكم اليمين مما يتعلق بها  
 اليمين في الدعوى على بنة المستحلف لا اذا كان الحالف معسرا فانها تكون على بنة ويجوز له ان يحلف انه لا يلزمه شيء مما ادعى به عليه نوى  
 في الحال والحالف ضربان مسلم وكافر وكل واحد منهما ضربان اخر من ناطق وناطق ورجل وامرأة وصحيح ومريض وتوكيد الايمان بالعد وجواب  
 بالزمان والمكان واللفظ استحبابا فالعد يدخل في القضا والقضا وسنن حرمها والتاكيد بالزمان ان يحلف في الاوقات الشرعية وبعد  
 الصلوة المفردة صا وبالمكان ان يحلف في اشرف ابقاع من كل بلد التاكيد باللفظ ان يحلف بقوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب  
 والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب لقضا النافع الممدك المهلك الذي يعلم من المستر ما يعلم من العلانية والواجب له والله لا يمين  
 بفراشه تعا وبغيره بانه لا يمين في صفاته العليا الكافر يحلف بما يراه مينا وما يكون رديع له واصلي والاخرس يوصل الحاكم الى معرفة اقراءه  
 وانكاره والى تقرير حكم الحادثة بالاشارة والضرر يحل الحكم من فهم اعراضه امكنه هامة واذا اذ تحلفه فاذ توجه عليه ضع يده على الحنف  
 وعرفه حكمها وحلفه بالايماء الى اسماء الله تعا وان كتب اليمين على لوح ثم غسلها وجمع الماء في شيء وامره بشهره جان فان شرب فقد حلف وان  
 ابل لم يخل الحق والرجل اذا كان صحيحا الحنف يحل الحكم اذا توجه عليه اليمين حلف فيه وان كان مريضا وامكنه الحنف من غير ضرر فكان وان لم يمكنه  
 حلف في منزله والمرأة اذا كانت برية محكمها حكم الرجل وان كانت محدثة بعث الحاكم اليها من يحكم بينها وبين خصمها في منزله فاذا توجه عليها  
 اليمين حلفها في منزلها واليمين توجه على المنكر اذا لم يكن المدعى ببنه قد يكون في جنبه المدعى اذا لم يكن له غير شاهد وامرأتين فيما يحكم  
 فيه بشاهد ميين ولا يحلف الا بعد تعديل الشهوة وتدخل اليمين في حقوق الناس لا غير ما كان حقا لله تعالى من وجهه حقا للناس من  
 وجهه دخل فيه اليمين في حق الناس وحق الله تعالى كالسنة والحالف ما يحلف على قتل نفسه وفعله غيره فلا قول يحلف على لقطع نضبا و  
 اتيانا واثنان يحلف في الاشياء على القطع وفي النفي على العلم واذا استخلف والتمس الجواب من المدعى عليه لم يخل ما استخلف المدعى  
 المدعى عليه اذا اراد عليه اليمين فالاولم يلزمه الجواب على اللفظ ولا اليمين في كفاه اذا كان الجواب مشتملا على معنى لدعوى كل حكم  
 اليمين في اثنان يلزمه اليمين على اللفظ والبينة مقدمة على اليمين عليه مينة على اليمين المدعى اذا نكل المدعى عليه عن اليمين لم  
 حكم النكول وردا اليمين على المدعى ان استفت حكم النكول ان لم يتعطل باقامة بنية او تحقق ونظر في حثا العرفان تعطل الشيء من ذلك  
 اخر فاذا حلف ستمحق واذا استخلف لم يكن له الرجوع الا برضا من استخلفه واذا اقام شاهدا وقال لا اخار اليمين سقط حقه منها فان ادعى  
 ثانيا في مجلس اخر وبخل المدعى عليه اليمين ورد ما عليه كان ان يحلف ان ادعى في غير الحق صا مدعيها وكان عليه لبيته واليمين على  
 صاحب له رد اليمين **فصل** في بيان الشهادات والشهادات ايجابا وبثبوت الحق لواحد على غيره وله من غير ان يكون على غيره وقد يكون  
 لشهادة البينة بدل من اليمين كالقضا او لاحد الشاهدين وذلك فيما يحكم فيه بشاهد ميين الشاهد احد عشر مة مسلم حرموا  
 والولد وولد واخ واخت واحد الزوجين وصيه وامرأة ولدا ولدا وكافرا مسلم لم يقبل شهادته اذا كان عدلا في ثلثة اشياء الدين الحنة

# كتاب القضاء

والمرءة والمعلمة بعدالة في الدين والاجتناب من الكجابر ومن الامتناع على الصغار ومن المروة الاجتناب عما يفتقر المروة من ترك شيئا لنفسه  
فقد لمبالاة في عدم البلوغ وكما للعقل ولا يقدح في قبول الشهادة احد عشر شيئا نائرا الصغائر والبدوة والافتقار بالقرعة بعدالة اذا  
كانت عن ظاهرها والحقن ثم انما كان تدينها والنقص في الخلقة والعقل اثبت صلاحه لم ينجح في الاثبات الى لوتية وان تحملها بصيرهم  
بشجارت شهادته في كل شيء اذا اثبت القسم يؤخذ باول قول صلاحه الضمنا والعبودية الاعلى سندها والولادة من لوتية اذا كان الشهادة  
تأشبا قبل الاخير ولا تقبل شهادة من يجر منقعة بشهادة الى نفسه مثل العزيم اذا شهد المفلس المحجور عليه الشهادته اذا شهد بعدة والماند  
له في التجارة والوصي اذا شهد للوصي فيها هو وصيه مادام البهر امر الوصية ولو قبل اذا شهد لوكله فيها هو وكله منه والاجر اذا شهد  
مادام معه ويجوز شهادتهم في غير ما ذكرناه اذا كانوا بصفة من تقبل شهادته وتقبل شهادة اربعة نفر لا بصفة ولا تقبل عليهم شهادته فلو  
للقاوت والعدو وعدوه ومن يرى باخرة ومعه من قطع طبعه من ادعى عليه لقطع والمسلوك اذا كان بصفة بعدالة تقبل شهادته  
على حد الشهادة الحرة الاعلى سندها والمدبر في حكم العبد الكاتب تقبل شهادته على سندها بقدر ما تقرر منه وتقبل شهادتهم لادانهم  
والولد تقبل شهادته لا يبر ولا تقبل عليه اذا شهد معه عدل اخر والولد تقبل شهادته لولده وعليه ومع عدل اخر والاخر والآخر  
حكم الزوجين على ذلك الصبي ان كان مراهقا وهو اذا بلغ عشر سنين فضا حد تقبل شهادته في القضا والشجاج لا غير يؤخذ باول كلامه  
وان كان غير مراهق لم تقبل شهادته بحال فان تحملها صبيها وبلغ وذكر تقبل اذا كان اهلا لها وكان لفاسق والكافر اذا تحملها ما وكل الفاسق  
والكافر ثم ناب لفاسق واسلم الكافر المرأة قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكانت شهادة ولداننا **فصل** في شهادته الفاسق من ابان  
قادت وغير قادت لقادت ضربان اما قادت بغير وعيها فان قادت بغير وعيها فادفع ربه وحقوق اربعة شهودا ولا عن لم يفسق وان لم يفسق ولم يبرأ  
منق وان قادت بغير وعيها وحقوق لم يفسق ولا فسق بالقتل تقبل شهادته حتى يوجب والتوبة منه سيرة وحكمة فالتوبة فيها مبينة  
الله تعالى وهي اندم على ما فطره بنوا العزم على ترك المعادة الى مثله والحكمة لم يخل تا كان صادقا فيها بينه وبين الله تعالى وكان بانان  
كان صادقا قال الكذب جرم ولا اعوذ الى مثل ما قبلت في صلح العمل بالاضد مما قال وان كان كاذبا قال كذبته فها تلت ما صلح العمل وغيره  
ضربان اما ان تكذب معصية الله تعالى بغير ما اورد تكذب معصية فاعلم غير ما الاول توبة تخرج عنه واصلاح العمل جنك مع كذب على ما اورد  
والعزم على تركه مشلح المستقبل والثاني توبة تخرج عنه وقد اطلعت فان قتل ظالما سلم نفسه من ذلك الدم فان غصب لا وداستحل من  
صاحبه وصالح وان قدنا سئل منه وان ضحك او جرح او من نفسه ان تلف ما العزم واصلاح العمل بالاضد في الجميع داعي جميع ما ذكرناه  
**فصل** في بيان تحمل الشهادة لا يجوز انما الشهادة لاحدا لا بعدل ان تحملها وهو عالم بها ولا علم بمصلحة ذلك لا حد ثلثة اشياء بالاشا  
وحداهما بالسمع والمشااهدة معا وبالسمع والاستفاضة فالمشاهدة تتعلق بالانفعال كالقتل والسرقة والزناء والسرقة والخمر والوصايا  
والشاهات اذا شاهد شيئا من ذلك علم حقيقة فقد تحمل شهادته وجاز له انما الشهادة على حسب ما شاهد قد يجتزأ منها اذا كان  
الا متناع منها الى ضياع حق من حقوق المسلمين ولم يؤد اذها الى ضرر غير مستحق على الشاهد وقد يخطأ اذ ادعى الى شيء من ذلك قد يذكر  
اذا علم او قل انه يبرئ شهادته وعلى هذا لو راى احدا من بعض ضل الملائكة واد اوضعة او غيرها من غير منافع ولا مانع جاز له ان يشهد على  
مملكته والسمع والمشااهدة معا يتعلق بالعقود مثل البيع والقصر والتلف والصلح والاجارة والشركة وغيرها فان شاهد للتعاقدين  
وسمع كل لم يعقد منها وعرضها بالمشاهدة بعينها جاز له ان يشهد بذلك الحضر ويقول شهادته ببيع هذا الشيء لفلان من هذا  
بكذا وان غابا او غاب احدهما لم يجز له ان يشهد على الغائب بعد حصول العلم بثلثة اشياء بالعين والاسم والتسبب واعلم ذلك وكذا في  
الحال وكان معه عدل اخر وذكره ان لم يكن ذاكر اجماله انما الشهادة على ما ذكرناه والسمع والاستفاضة يتعلقان بسبعة اشياء بالتسبب  
والموت والعقود والوقف والملاك المطلق والكساح والولاء ويجوز له ان يشهد بذلك مطلقا من غير ان يبرئ الى الحد بشرطين سماحة مع غيره  
مضاعدا وشاوعة واستفاضة في الناس انما تحمل شهادته لم يخل ما يخل على اقراره وعلى شهادته فان تحمل على اقراره لم يخل ما يخل على رجل او امرأة  
فان يخل على رجل لم يخل الا بعد المعرفة بسنة اشياء بعين حق يمكن الاثارة عليه حاضر واسم ونسبة حتى يمكن الاثارة عليه غائبا ويكون بالغنا  
عاقلا جازيا لا قارفا لم يعلم بعض ذلك عرض عدل جاز ولم يقر شهادته الا على الوجه الذي يخل وان يخل على امرأة فذلك وان اسفر المرأة فذلك  
ايها العدلان ليعرف ما كان لحوط وان تحملها على الشهادة جاز في غير حق الله تعالى مالم يتجاوز درجة واحدة ولم يكن التحمل امرأة باحد ثلثة اشياء  
بالاستعزاء والسمع من شاهد اصل وهو يشهد بالحق عند الحاكم او يشهد به ويغيره الى سبب جوبه وتجب ان يشهد بشهادة كل واحد  
فان شهدا ثلثان على شهادة اشبهن جاز ولا تمنع الشهادة من الفرع مع حصول الاصل فاذا غاب الاصل وكان في حكم الغائب جاز وهو اذا كان  
مرضا او ممنوعا او تعذر عليه الحضور وانما شاهد الفرع ثم حصل الاصل لم يخل من وجهين اما حكم الحاكم بشهادة الفرع او لم يحكم فان حكم

## مِنْ أَلْوَسِيلِهِ

الأصل وكان عدلًا فندحكه وان كذبنا وبنا في العدالة نقض الحكم وان تفاوتنا اخذ بقول اعداها وان لم يحكم بقوله من الأصل حكم به  
 ان لم يحضر الأصل وتغير حاله بفسق لم يحكم الحاكم بعد الشهادة الفسخ لم يحكم بها وان حكم لم ينقض ان تغيرت بشيء من الشهادة الفسخ  
**فصل في بطلان الحكم الرجوع عن الشهادة** اذا رجح الشهود عن الشهادة لم يخل من ثلاثة اوجله ما رجع كلهم وبعضهم قبل الحكم او بعدة قبل  
 الحق او بعدة فان رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم وان رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق بنقض الحكم حكمه وان رجعوا بعد الاستيفاء وكان  
 الحق ما لا وقد بقي دعي صاحبه ان تلفت عزم الشهود وان رجعوا كلهم عزموا بالنصيب لمرأة على النصف من التحمل وان كان رجوع بعضهم  
 عزم نصيبه ان كان الحق هذا انصاصة وهذه الحدود والمقتضى من لم يخل ما فالتكليف خطانا او تعدينا ولم نعرف انه يقبل ولم يدعوا  
 الجمل في الاول لزم الدية مخففة والثاني تغلط الدية والثالث يجب عليهم التوفيق فان بعضهم خطانا وبعضهم خطانا وبعضهم تعدنا  
 لزم الخطي الدية بالحساب المتعدا لقود على ما سنده في كتاب القصاص انشاء الله تعالى مع حكم الجراح والاروش وان شهد على انسان بالسقم  
 فقطع ثم جاء باخر وقوله لا قد وهما والشارق هذا غير ما دية بدا المقطوع ولم يقبل شهادتهما على الثاني وان شهدا بالطلاق فاعتدت المرأة ونزوا  
 احزن ودخل بهما ثم رجعا فزنا وعزما المهر الثاني ودجعت المرأة الى الاول بعد الاعتدال من الثاني **فصل في بطلان الحكم الرجوع عن الشهادة**  
 صاحب المال عن النصيب منه وانما يكون لاحد من اثنين ما يكون نظر صاحبه وبغيره الاول ثلاثة الصبي المجنون والتفليس الثاني ايضا ثلاثة  
 المريض والمكاتبه المفلس المجنوع ضريان اما يصبر مجبور عليه بحكم الحاكم وهو انان التفليس والمفلس ويكون مجبور بغير حكمه وهو الباقى فاذا  
 بلغ الصبي شهيدا وادى المكاتبه له وصلى التفليس بغير المرض هو مجبور عليه فبازد على ثلث ماله وقضول الدين المفلس فاق المجنون ان  
 الحجر والمفلس من وكبر لدون وماله لا يفي بها واذا ادعى الغرماء افاضه طلبوا من الحاكم الحجر عليه جابهاهم اليه بثلاثة شرط بشيئين الدين  
 حلول الجله وقضو ماله عرقضاء الدين ويلزم من الحجر ثلاثة احكام مقرر في ماله وتعلق الدين بغير ما في يده من المال وجعل الحاكم  
 من وجد متاعه بغيره عنده احق به من غيره وان ادعى الغرماء عليه لبت بغيره بغيره كان القول قوله مع اليمين وان وجد مال في يده وقال هو  
 لغدا ان كان حاضرا وصدقه قبل منه وان كذب لم يقبل منه وان ادعى لغدا جليفت ان بها الجمل بعض الدين فخر عليه دون غيره اذ لم يكن  
 في المال وفاء **كتاب البيوع** **فصل في بطلان البيوع** حقيقة البيوع عقد على انتقال عين مملوكة وما هو حكمه ما ينشخص  
 الى غيره بعبوض مقدرة على جهة التراضي يحتاج في صحته الى اشتراط كون المبيع ملكا للبائع او يملكه بان يكون للبائع وكبر المالك ولذا  
 او يجرى للمالك بغيره والثاني كون المتبايعين نافذين للتصديق في مالهما والثالث كون المبيع مشاهدا او في حكمه وان رجع كون المبيع في الخاس  
 بعين مقدرة الثمن واستاد من لا يجاب لتابع القبول والثامن تقديم الاجاب على القبول والتاسع ان يكون بالايجاب القبول بلفظة لما ضوح  
 ان كان البيع فنية احتاج الى شرط اخر وهو تعيين اجل الثمن وان كان البيع سلفا احتاج الى شرط اخر وهو كون المبيع مرفقا بالامثال **فصل في**  
 اجله لتسلم الثمن قبل التفريق وكون السلف فيه موجودا عند حلول الاجل علم الوجوه وتعيين موضع لتسلمه ان كان لنقله اجرة وان لا يكون  
 مفسوبا الى ما يحصل منه وان كان البيع مزاجا احتاج الى شرط اخر من الاجابة لزم المان بيا ما يطلب عليه من ثمن غير متساو الى اصل المان لان  
 البيع صرفا احتاج الى شرط ثلثة وهي ان لا يفتقر الثمن بغيره بل التفريق والتساوي البدل في القدر اذا كانا من جنس واحد وان اختلفا لفتقوا  
 حكم سائر ما يدخله الزمان في تساوي البدل مع اتحاد الجنس وحكمه كانه يدخل البيوع ثمان جنادا وثمان اجادة وخيا العن بختا العن  
 خبار يتفضل لصفقة وسند كركها اباها لخير الاجارة انفق ما اجره من غيره ولم يعرف المتبايع بذلك فاعرف كان مخيرا بين الفسخ  
 وبين الامضاء والبره لصلح في نقض امدة الاجارة وخيار العن ان يبيع شيئا او يبتاع وهو غير عالم بالقيمة وفيه عن لا يتبايع بملكه في  
 مثله فاذا علم كان له الخيار والعن ان يبتاع شيئا معيبا لم يعرف به فاذا عرف كان له الخيار على ما سنده وختا يتفضل لصفقة بيا  
 شيئا فاستحق بعضه فاذا علم كان مخيرا بين الرضاء بقدر ما للبائع وبين فسخ البيع وختا المدة وختا المجلس وختا الرؤية وختا الشرط بخيار  
 المدة يدخل في بيع الجنبوا والفواكه والمتابع في الجنبوا لثلاثة ايام مالم يوجع في البيع على نفسه ولم يتصرف فيه ولم يعقد البيع على انتقال الجنبوا  
 ا ولم يوجع معا وختا الفواكه للمتبايع فاذا مر على البيع يوم ولم يقبل المتبايع كان للبائع الخيار وختا المجلس للمتبايعين معا مالم يتفرقا ونقطع  
 باحد عن شيئا بالتفرق ولو بخطوة واحدة وباجاب بيع منهما او من احدهما ورضا الاخر به با بطل الخيار وبالعقد على شرط انتفاء الخيار  
 خيارا لرؤية المتبايع وقد يقع للمتبايع ايضا ويختص بالاعتناء المشرية او بما هو حكمها فاذا باع المتبايع شيئا ولم يبر المتبايع اوداه قبل ولم يره  
 حال البيع وكان المبيع على ما وصف واداه قبل نفذا لبيع وان لم يكن كان للمتبايع بالخيار بين الفسخ والامضاء وينقطع باحد ثلاثة اشياء يكون  
 المبيع على ما وصف بالرضاء لم يكن على ما وصف بمتاجر لفسخ مع الامكان لان الخيار يجب على الفور وختا الشرط يكون من شرطه  
 اما للمتبايعين ولا حدما ولا غيرهما فان شرط لاحدهما مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة وان شرط لهما واجتماعا على فسخ

## كتاب البيع

وامضا نفذ وان لم يجبه عا بطل وان شرطت لغرض صار وضو نفذا البيع وان لم يرض كان المتبايع بالتحاين لغرض ولا مضى وان اراد دفع تحاينا  
كان لهما وان شرطها مدة مجهولة او مطلقة لم يصح والبيع ينقسم عشرين قسماعا بيع الاعيان المرشحة وبيع تحاين الرقبة وبيع النسبة وبيع لتسلف  
بيع المراجعة وبيع الصرف وبيع بخلاف وبيع لغرض وبيع بتعطل لصفقة وبيع كحجران وبيع الغصن وبيع لاقالة وبيع الثمار وبيع لمسا وبيع  
وبيع التملوا للاقالة وبيع مالم يقبض الا وذاق وبيع مالم يقبض وبيع ما يباع حلا بعد حلا وجرة بعد جرة وبيع بدخلة لربا وبيع لغرض  
واحكام لربا بالغيب **فصل** في بيان بيع الاعيان المرشحة لبيع الاعيان المرشحة ضريان مطلق ومشروط فمطلق بحيث ينحل العقد بتغيره لاتفق  
او بما هو في حكمه من العقد على ثبوتها او ايجابا لبيع او ابطالها او الحيل في ان كان ثمة ما اهدا وخرج معبأ انفع لبيع وان خرج احد البين  
مستحقا او كلاهما ولم يجر المستحق بطل البيع وان كان الثمن موصوفا وتبايعا او احدهما مع البيع وان خرج الثمن معبأ او مستحقا وان لم يتبا  
ولا احدهما كان المتبايع اولى به الى ثلاثة ايام فان وفي الثمن وقبض المبيع استقراره فان لم يفعل كان المبيع بعدا لثلاثة ايام بخلاف ما بين دفع البيع  
امضا وان تلف المبيع قبل التسليم كان من ضمان البائع وان كان غير تضرر منه لان عرض للتسليم ولم يتسلم المتبايع فان تلف تضرر به كان  
من ضمانه على كل حال والمشروط ضريان مشروط بنقل العقد مثل شرط انتفاء التحاين وقد يتباين حكمه ومشروط لا ينقل العقد هو ايضا ضريان  
احدهما يكون الشرط غير مفقود وبطلان البيع والثاني يكون ايضا ضريان احدهما يكون من احكام المبيع وهو ضمان الجوا والفاوك على ما ذكرنا  
والثاني ايضا ضريان احدهما يقبض العقد والشرط كان تاكيدا وهو ثلاثة اشياء ايجاب التحاين ضريا الذرك ونقد البطلان والغالب من التقو  
ان كان ما تعامل به اصل البطلان اكثر من واحد من التقو ولا يمكن احدهما غالبا ولم يعين بطل العقد الثاني لا يقبضه العقد هو ايضا ضريان  
احدهما يكون مصلحة للمتعاقدين وهو لتغير شيئا اجل الترخي والمدة والاقالة والوهن بالثمن في كل اقل من اقل اسلاف والاستلاف في  
بيع اخر والضمان للمعدة والاشهاد والتاخر بان احدهما قد وعينه الشرع ولزم مثل شرط الاعناق في بيع المملوك والاخر قد منع منه الشرع  
وكان باطلا مثل شرط تملك المبيع بما يقبضه التملك ان كان المبيع لبنا او رضائيا او شجر او زرع او معدا وغير ذلك قال بعض  
هذه الارض كان لبيع واقعا على الارض ون ما فيها وان قال بعثت بما فيها فمخلد جميع ما فيها في البيع مكن فقله ولم يكن وان قال بعثت بما فيها  
دخل فيها كل ما كان ثابتا فيها ودون المتغيره كان فيها عيني مجري ما واما لم تدخل فيه وان لم يجر دخل فيه **فصل** في بيان بيع خياري الرقبة وكما  
يباع موصوفا غير مرقى ولا مؤجل فهو مشروط بخيار الرقبة فان كان على ما كان لبيع ما مضى وان لم يكن كان لمتبايع بالخيار على الفور بين لغرض  
الامضا والتماضي بشرط شرطه ثانيا او ضمنا التي نقول ان الثمن لا يجلها وتعين حينئذ الثمن مقدار ما اذا انفتحت البايع باعدا بخير مرقى  
مشدودة فيها متاع ومعها كتاب فيها ومضا فباعها عليها فاذا فتح كانت ونا لوصف كان للمتبايع بالخيار وان كان فوقة فبالخيار للبايع **فصل**  
في بيان البيع بالنسبة انما يقبض ذلك بثلاثة شروط تعين لبيع ووصفه وبيانا مقدرا للثمن وحينئذ تعين اجل الثمن في الشهر او يوم وسهوا  
وان باع بثمنين متفاوتين الى اجلين مختلفين لم يقبض وقبل بلزم اقل الثمنين في اجل الاجلين الاول هو لتعني **فصل** في بيان بيع لتسلف  
انما يقبض ذلك في ذوات الاشياء دون ذوات النفقة اذا اشتمل على تعينه شروط وصف المبيع وبيانا النوع والمقدار بالشيء المعلوم وبيانا الاجل  
وان يكون انقطاع التسلف في عند محله عام الوجود وتعين موضع التسليم ان كان لنقل البعثة وشاهد داس المال ووصفه وتعين  
وقبض قبل لتعني فان سلف في الجواب مع بئس شرطه النسبة البطلان المحلول منه اللون والهيئة والجمود والزيادة والحدادة والعاقلة  
وان سلف في الهوان وصف بئس لوصف النسبة السن واللون والذكون والافوثة والجمود والزيادة والتبايع ان كان له وان اختلف كتبايع  
احتاج الى بيان نوع اخر والثمن بوصف بهما بئس النوع والبلد واللون والكبر والصغر والجمود والزيادة والحدادة والعاقلة  
او اكثر وحكم الفواكه كالتوصف للسلوك باللون والنوع والسبق لافذ الذكوة والافوثة والجمود والزيادة وان كان النوع او لولم يخل  
بالبلد واللون جمع ذلك الى ما ذكرناه وتوصف لانه بالحلية اذ داخل ما ذكرناه بوصف الثوب بهما بئس النوع والبلد واللون والطول والعمق  
واللبن والشمونة والرقبة والغلظ والجمود والزيادة والصفاء او كونه شامنا والظن بوصف بئس اشياء بالجنس والبلد واللون والنوع  
الخنونة والجمود والزيادة وطول العطبة قصره وكل حكم جميع ما سلف فيه في كل صفة يتفاوت الثمن لاجلها ولا يجوز التسلف فيها  
يحدد بالوصف لا في الاشياء المختلطة ولا الامتعة المختدة من جنسين فصاعدا ولا في المسكوكات في خصوص ان اراد ان يبيع سلفا  
فيه من التسلف عند حلول الاجل وقبله بجنس ما ابتاعه اكثر من الثمن الذي ابتاعه لم يجر وان باع بجنس غير ذلك كان ويجوز للتسلف  
توكيل التسلف في ابتاع السلف بهما باله وقبضه عوضا عنه ويجوز الاستلاف بجنس من اذوعه منه شرط التسلف **فصل** في  
بيان بيع المراجعة انما يقبض ذلك بشرطين تعين داس المال وبيانا مقدرا للرجوع وتعين داس المال باحدا وبعبارة الفاظ اشترت بكذا او داس  
مالي منه كذا او قوم على كذا او يتبعين مقدرا للرجوع باحدا وجهين ابعت بكذا او ارجع عليك كذا وان اختلف في البيع صنفه



مِنْ أَلْوَيْسُ بِلْدَ

[illegible]

کتاب الیوم

بأقل من ثمن ما بيع وإذا ابتاع أرضا وغرس فيها واستحققت ثم ثمر الغرس كان المستحق خمر بين أن يقبل ويأخذ ثمر ما وجد بين  
أن يأخذ لنفسه برذرة المثل وما اتفق فيه عليه وللغرس أن يرجع على البائع أن لم يعلم بذلك في ثمر الغرس كان للأرض بما فيها و  
عليه ما انفقه مع أجرة العمل **فصل** في بيان بيع بعض الصفقة ببعض الصفقة في بيعت لا في شئنا خرج بعضه مستحقا وبطل  
البيع في بعضه مثل أن يبتاع دارا أو صنعة أو متاعا أو مملوكا أو غيرها وكان بعض جميع ذلك من البائع ولم يجز ما لكانه أو يبتاع حرا أو عبدا  
أو حرا أو خلا أو خيرا أو غنما في صفقة فلا ينعقد الصفقة كان المبتاع بالجميع في بيعه ما صح واستردا جميع الثمن وبين أن لو ضا  
بيع ما صح واستردا الثمن فبعد ما خرج مستحقا والمستحق من الصفقة منها يدخل فيه الصفقة وبين أن ساقطها **فصل** في بيان بيع كجوا  
في آوى بهيمة فالأدوية بما يجوز من بيع المالك من العبد الأمة ومن كان في حكمهما من المدبر إذا فسخ التدبير والمكاتب المشروط إذا  
عجز عن أداء مال الكتابة وأم لو إذا مات ولدها أو في ثمن وقتها مع بقاء الولد والبهيمة ضربا ما ما جعل لهما أو يحرم فالأول يجل  
بيعهما إلا إذا عرض أمر يبيع من ذلك لثان ما يمكن لا تنفع لهما مثل جوارح الطير والبيع وكلب لصيد الماشية والورع وكذا  
والسجاب والفتك والتمور وسباع الوحش لا تنفع بجلدها وصيدها مثل الفهد والتمر والذئب شاة ذلك تجاز يبيع  
وذلك أما لا يمكن لا تنفع لهما ويحرم بغيره هو ما سوى ذلك إلا أن كان من الدمى والنعيم إذا كانت حوامل وبيعت مطلقا كان الولد  
للمبتاع إلا إذا شرط البائع وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله لا يكون للبائع إلا إذا شرط للمبتاع وللبيع في بيع كجوا خيالة أو أبا  
شرط ولم يشترطه من ماله في هذا المثل لا يام في بدل البائع كان من ماله وإن مات في بدل المبتاع ولم يقتصر فيه بالبائع والهيبة ولا عبادة  
أو الوقف والعقود والتدبير والكتابة فكان مملوكا أو بالوحي فكان له ماله وإن تصرف فيه بشئ من ذلك كان من مال المبتاع  
ولا ماله فكان من ذوات لا قراء استبرأت بحفصة وكانت من ذوات الثمن وخمسة وأربعين يوما والنفقة مدة الاستبراء على البائع  
وكان المملوك له مال لم يبعه بالبائع وباع مع المال مع كان الثمن أكثر مما معه فكان من حصة وكان من غير جنس ما معه صح على كل  
حال وإن لم يبعه مقدار ما معه مجتمعا يبيع وإن باع بغير جنس صح وإن باع المملوك دون المال صح فإن شاء موغلة المال وإن شاء استبرأ  
**فصل** في بيان بيع الفضل في بيع الفضل هو أن يبيع الإنسان ماله لسل ولا يكون وكلاهما لكانه ولا لباع عليه وجه من غير أن ينفذ  
كانا ببيع موقوفان إجازة ما لكانه صح بغيره وإن لم يجز بطل **فصل** في بيان بيع لاقلة ببيع لاقلة إنما يبيع بأربعة شروط أحدها أن يبيع  
بما يكون من ذوات الماشي والثاني أن يبيع لمدة التي يقبل فيها والثالث أن يشترط أن يرد عليه مثل الثمن الذي يباع به من غير زيادة  
ولا نقصا والرابع أن يكون المبيع مما يبقى إلى تلك المدة من غير أن يفسد ويتغير حاله فإذا باع شيئا على أن يقبل ببيع في وقت كذا بمثل  
الثمن الذي يباع به منه لم يمتد لاقلة إذا جاء بمثل الثمن في المدة أو قبلها فإن جاء به بعد نقصا المدة لم تلزمه وكان مخيرا أن يلفس  
في المدة المضروبة كان من مال المبتاع وأن حصل منه غلة كانت له لأن الخراج بالثمن **فصل** في بيان بيع الثمن وبيع الثمن وما يحصل  
من الاشتجار لم يخل ما باع مع أصله ومنفرد فإن باع مع أصله صح ولم يخل ما أطلق ببيع لأصل وبيع الثمن وقتد وقال بعتك الشجر والقر  
فإن يمدح ببيع وإن أطلق مع أصله قد بدأ صلاح الثمن كان الثمن للبائع إلا أن يشترط المبتاع وإن لم يتد صلاحها كان الثمن للمبتاع إلا أن  
يشترط البائع وإن باع الثمر وقد بدأ صلاحه صح البائع وإن لم يبدل لم يخل ما باع لستين وأكثر أو باع لستة واحدة فإن باع لستة واحدة لم يخل  
أما باع بشرط القطع في الحال وقد صح وإن باع على أن يترك على الشجر أو باع مطلقا صح ببيعته فإن تلفت صح ببيعته كان من مال المبتاع وإن  
وكان البائع فاسدا كان من مال البائع وإن باع لستين وأكثر صح وإن لم يتد صلاحه والحاقلة والمزينة حرام فالحاقلة ببيع الماشي التي يقصد  
الحب فيها واشتد الحب من ذلك لستين والمزينة ببيع الثمر على رؤس الخيل يميزه وإن باع بحجر من جنسه بغير حمل لم يصح أيضا إلا  
العرايا وإنما يصح ذلك بشرطين المسألة من طريق الخمر والتفاضل والتفرق والعبرة بما يكون في الخلد ونحوه وقد روي في بعض  
الأخبار جواز بيع ما في السبلة وما على رأس الخيل يجب من غيره ومن غيره وفي الثمر ببيع ما على الخيل بغير منه والصح ما ذكرنا **فصل**  
في بيان بيع الشربة للماء ضربان مباح ومالك لمباح ضربان أما يجري في مزروع الناس وأرضهم ولا يجري في مزروع كان للأرض على غيره  
على أسفل المزروع إلى الشربة وللخيل إلى الكعب ثم يسل إلى من هو أسفل منه وليس لأحد أن يبيع شيئا من ذلك إلا أن يستحل  
ضراؤه عليه إلا إذا فضل عن مزروع من يجري للماء إلى مزروعه فإن لم يجز إلى مزروع الناس لم يجز لأحد أن يبيع شيئا من ذلك إلا إذا عتقها  
بالحجارة أما بان يستحق في قربة أو جرة واستحل شربة عليه ملكة أو في أرض لا مالك له وأجرى للماء منه فإذا ملكه بالحجارة فحاله  
أن يبيع ولا فضلان يبدل لفاصل من حيث يباع بغيره ثم يحتاج إليه والملاحح أنه بغيره سواء كان من مملوكة أو قناة أو فحل  
على أرض مملوكة أو بأرض لا مال لها وأجرى من الماء من المباح وسواء باع نصيبا من أصله أو قدرا معينيا ينفق به يوما أو أياما أو

## من ألو سبيل

يوم فصل في بيان بيع الدين والارزاق الدين سلف غير سلف فما اسلف من لا يجوز بيعه قبل القبض لا من السلف اليه  
 بمثل الثمن الذي ابتاعه منه و باقل من ان باع بجنس ما ابتاع وان باع بغير جنس ما ابتاع جاز ان يبيع منه بما هو اكثر قيمة من ذلك غير  
 السلف لم يجل ما كان ثمننا او غير ثمننا كان ثمننا لم يجل بغيره لثمن وجاز ان يبيع من كان غير ثمننا بالثمن بغيره بالعروض من جنس غيره  
 لا يجوز بيع الدين بالدين ولا بيع الارزاق بالاعمال لقبض لان ذلك غير مضمون **فصل** في بيان بيع ما لم يقبض و بيان احكام القبض  
 كل حق يكون لاحد على غيره ضرر ان سلف غير سلف غير سلف ضرر ان طعام وغير طعام لا تسلف لا يجوز بيعه قبل القبض الا من  
 السلف له على ما ذكرنا والاطعام لا يجوز ايضا بيعه قبل القبض ولو كان مبيعاً او قرضاً فان باع القرض من الطعام من المستقرض  
 طعام مثله كان قرضاً لغيره وان باع بطعام من غيره بغير قبض في المجلس مع وان لم يقبض بغير الطعام  
 جاز بغيره قبل القبض على كل حال والقبض يختلف باختلاف البائع فقبض ما يمكن تناوله باليد لتناول قبض الحبوب الاستفا الى مكان اخر  
 وقبض المائات في مئتي موضع خرو قبض الكيل الكيل والوزن والعدد والعدد وما يبيع جرافة فتقبل قبض الا في  
 والعقارات الخلبة بين المتابع وبينها **فصل** في بيان بيع ما يباع عملاً بعد حمل و جرة بعد جرة كل ما يحتاج التحمل بعد الحمل من الشجر  
 النين ومن الخضر مثل القثا والبطيخ والبادجان واشباهاها فان لم يجز بيعه كحاصل من الحمل اذا بدا صلاصه دون ما لم يحصل بجوز ان  
 يبيع كحاصل وغيره فان باع المحصول جنى فذلك وان لم يجز حتى حصل حمل اخر فان تمتمت سقرا لبيع فيما باع وان اخلط ولم يقبض ولم يلمس  
 حقه في العقد بينهما ويجوز ايضا بيع لوطية ومثاليها الحجرة الاولى والثانية والثالثة او جميعها وكل بيع ورق التوت والحشا والاس  
 خرطة وخرطبين فان باع لفصيل على ان يقطع في الحال فذلك كان للبايع ان يقطع عليه ان لم يقطع وسئل ان عليه جرة الارض وخرطبيها  
**فصل** في بيان التباين فيما يباع وبودن مع اتحاد الجنس وحكمه ولا يجوز بيع ما يباع او يودن بجنسه متفاضلا نقدا ولا نسيئة ولا  
 تماثلا نسيئة والذهب لفضته جنة ويجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا والمخضرة والشعر جنة في الزكوة وحينئذ في البيع لم  
 يجل من ستة اوجز ما يباع مكيل بمكيل من جنسه ومن غير جنسه وبودن ما هو في حكم جنسه وبودن من غير ذلك وبغيره وبودن او بية  
 معد في معد ووقا لا ولا يجوز بيعه بمثله نقدا ولا غير انواع التمر حنين وكل في تبيب الخطه والشعر ليلن البقر ليلن الغنم ولا يجل ولا تجوز  
 بيع التمر بالوطية لا يبيع ان يبيع لعلبك تماثلا ولا متفاضلا فان اردت ان يبيع بد هلك فضته وابتاع لآخر به والمخضرة ووقاها وبقها  
 وجزها وكل الشعر في حكم الجنس الواحد الثاني يجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا ونسيئة على كراهية والثالث لا يجوز بيعهما  
 الا موزونا نقدا تماثلا مثل المخضرة وجزها والاربع يجوز بيع احدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا ونسيئة مثل الخطه والشعر والتمر  
 ان يبيع وبالعكس مثل الذهب لفضته بالمخضرة والشعر والتمر ان يبيع غير ذلك وبالعكس الحاشي ان التباين من نقدا ونسيئة  
 وعلى كل حال مثل بيع الثياب بالموزونات والمكحلة ومثل بيع الحوانات بذلك وبالعكس السادس يجوز التباين من تماثلا ومتفاضلا  
 نقدا ولا نسيئة اذا كانا من جنس واحد مثل بيع بضة ببضة من جورة بجورة من محلة بمحلة من فان اختلف الجنس جاز التفاضل من نقدا  
 ونسيئة مثل بضة بجوز بين وعلة بفضه من غنم بد جاجات انواع الغنم الا على جنس كل الوحشي انواع البقر الجواموس وحينئذ في انواع الابل  
 حنين لا يجوز بيع لحم الثنابل المعز متفاضلا ويجوز تماثلا نقدا وكل حكم جميع ما ذكرنا في جنسه يجوز بيع لحم الغنم بلحم البقر والظباء والاراء  
 تماثلا ومتفاضلا نقدا ولا يجوز بيع الغنم بلحم الجمل ويجوز بيعه بلحم البقر وعكس على ما ذكرناه ولا يباع بين لولد والدة ولا بين لبعيد  
 سببه ولا بين الرجل ووجهه ولا بين المسلم والمحرر **فصل** في بيان بيع الفاسد في بيعه على بضة عشر متماثل في الجمل ولا يبيع  
 منفردا وبيع الحرفين فيما يباع مكيلا او موزونا وبيع بدخله الى باويع لا يجوز تملكه في شرعية الاسلام الاسلام الا يبيع من اسلم ببدل كفر وعليه  
 وله حذر وغيره فان جاز له ان يبيع كل كافرا حتى يبيع عليه ذلك يقضى به دينه وبيع ملك لغيره لم يجز ما لا يبيع في اللقطة مما يجب في العشر  
 ببدل وبيع اذا اختلف احد شرطي صحته وبيع المحجور عليه يبيع من ان ينفذ تصرفه في ملكه والبيع اذا اختلف الثمن ونقدا ليلدا اكثر من واحد لم  
 يجل احد التهود والبيع بما لا يجوز ان يكون ثمننا وبيع ما لم يتجدد بالصفة اذا كان غير شامدا يبيع كحصاة والنايمة والملازمة والمحرر  
 ذلك يبيع الحاقلة والملازمة فاذا باع احد بيعا فسادا تنفع به المتابع ولم يعلم انفسا ثم عرفت ان ستر البائع المبيع لم يكن له استرداد من ما انتفع  
 به واستردا لولدان حلالا عند ولدت لانه لو تلف لكان من ماله واخراج بالاضمان غصب انسان او سرق ماله غير امانة غيره او  
 حوان غيره وبيع من عثر ثم سخر ماله من يده شرعا وكان المتابع عارفا بالحال لم يكن الرجوع على البائع وان لم يكن عارفا كان له الرجوع عليه  
 بالثمن في بيعه للمالك **فصل** في بيان احكام التوبة بالبيع باع الا اذا شاع لم يجل ما يباع على البراءة من العيوب او باع مطلقا فان باع  
 على البراءة وعين العيب لم يعبى مع البيع ولم يجل له حقه بالعيوب وان كان مبيعاً او لعمري فان باع مطلقا وظاهره عيب كان عند البائع لم يجل

## كتاب البيع

اما حدث عند المتابع عيب اخر لم يحدث فان حدث لم يكن له الرد وكان للدارش الا ان يقبل البايع البيع بمحدث عند من المصنف لم يحدث  
عند عيب اخر لم يخل اما ظهر من بيع المتابع عيب بالكل فان ظهر لكل منسند كركه وان ظهر على البعض لم يكن له رد المصنف من غير ان  
شأه الجميع واستمر الثمن وان شاء اخذ الدارش على ذلك لو ابتاع جماعة متاعا بالاشرك وظهر به عيب واحد بعضهم الرد وبعضهم لم يردش لم يكن  
لهم رد ذلك حتى يتفقوا على رد او رد من كان غير قد عرفت المتابع حال البيع العيب لم يكن له رد وان عرفت بعد ذلك رضى به وعرفا بتعيب لم يكن  
له الرد وان لم يعرفا بتعيب عرف كان له الرد وان ظهر العيب كان بخلافه ثلثة اشياء الرد والارش والرضا به سبق الرد باحدث ثلثة اشياء  
بالرضا وبطلان الرد بعد العلم به اذ عرفت انه الرد ويجوز عيب اخر عند العيب ما يكون عيبا عند اهل الخبرة والمعرفة بها والعيب المتا  
عشرة المحبون والمجذام والبرص هي من احدثات السنة او ان ظهرت بالملوك قبل سنة من يوم البيع كان له رد ما لم يحدث عند عيب اخر  
ان حدث لم يكن له الرد وكان للدارش فان زاد يوم على السنة لم يكن له الرد والمجرب نقصا الاعضاء وبادتها وكونها غشا او سادقا او ابقا او  
كافرا اذا شرط كونه مسلما والامنة والعبد ذلك سواء وبين يديها خضنا شعرها وان لا يتخضع مدة ستة اشهر من كان مثلها يتخضع واذا لم ي  
الامنة ثم علم بعيبها لم يكن له رد ما الا اذا كان العيب وكان حرافا نه وجب عليه رد ما ورد معها نصف عشر قيمتها وان كان الحمل ملوكا لم ي  
ذلك ان اختلف المتابعان في العيب لم يخل من ثلثة احوال اما امكن حدثا العيب كل واحد منهما اولم يكن لا عند احد منهما فان لم  
يمكن لا عند احد منهما لم يخل في بئنه وانما يمكن ان يكون عند كل واحد منهما وكان هناك بينة حكم عليها فان تعارضت بينتان فزع بينهما  
وان لم يكن لاحدهما بينة كان اليقين على البايع وان اختلفا في البراءة من العيب كانت البينة على البايع وان علم بالعيب نقص في رد  
الدارش قال الشيخ ابو جعفر دخول الشفعة في النهاية كان للدارش ان تصرفه ليس بوجبا **فصل** في بيان اشياء تتعلق بالباب  
من كان له حق على غيره مؤجلا واناء به قبل حلول الجمله لم يلزمه قبضه واناء به بعد حلول الجمله فخير موضع للتسلم فكان اناء به في موضع  
التسلم وكان من غير قبضه ونوعه فكان واناء به من قبضه في موضع التسليم وكان مثله ان لم يقبض فان لم يقبض تلف كان من ماله وان  
اناء به في ايداعه في الصفة لم يرد قوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يرد قوله وان كان في ايداعه في الصفة لم يرد قوله  
وان ان به ناقصا في القدر لم يرد قوله وطالب الباي في الاقالة فسخ ويجوز قبل القبض بعد بثلثة اشياء خلافا له على مثل الثمن يعجز به اذ  
ولا نهضوا ومن استصنع شيئا قبل وفعل الصانع كان بخلافه من التسليم والمنع والمستصنع من القبول والرد ولا يجوز بيع واحد من باعة  
واذا باع ثوبا بد شيئا على ان لم يرد كذا فرد ذواها كان للبايع ان يبيع بغيره ولا مضى ويكون شريكه بقوله ان يرد وان نقص من ذواها كان  
للمتبع ان يرد من ذواها ودفعه على هذا حكم الا اذا باع لرضا وان لم يرد شيئا من ذواها كان للبايع ان يبيع بغيره ولا مضى ويكون شريكه بقوله ان يرد وان نقص من ذواها كان  
الشفعة يجب لاحد الشريكين عند انتقال نصيبه بغيره بغيره شرط احدهما ان ينقل عنه بالبيع والاشارة ان يبيع بغيره ولا مضى ويكون شريكه بقوله ان يرد وان نقص من ذواها كان  
من الثمن وانما الشفعة في نفس البيع او في حققة من الطرفين ولا يرد في الشفعة الا ما بقية بالمال بالية والربع ان يقبل البيع لشفعة اذا كان  
او عقار او محاسن يكون المبيع بين اثنين بالتاد من ان يكون الشفع مسلما اذا كان المتابع مسلما والمتابع المطالبة باصل الفود ونقط  
بلدة عشر شيئا بانقال للملك بغير البيع وبدون الشفعة وبين يديها الشريك على الشئ وبغيره ويجوز بيعه بحقوق وباشرا بباب البيع في موضع  
اخر اذا وجبت الشفعة بالاشراك في الطريق وبان يكون الشريك كافرا والمتابع مسلما وبقيمة الشفعة بالمال بالية والشريك الشفع على  
المتابعين او على احدهما وبان ينفذ على المبيع ان يملك عن طلب الشفعة بخلافه او بالية عن البيع اذا عرض عليه بغيره مع من يبيع باكثر منه  
او بمثل او اذ عرض عليه بالبيع من فلان وبيع منه ببيع نصيبه بعد ما علم بثبوت الشفعة قبل المطالبة بها ويجوز الشفع عن الثمن بالمدافعة  
بالفرض وانما تجب الشفعة على المتابع ويلزم له الثمن على حد ما يلزم المتابع ويلزم للبايع لطفلا لو قفلا اذا كان غبطة والشفيع ان يمنع  
من الاقارن والرد بالعيب بغير البيع اذا باع ما ابتاعه اذ علم به وهو مخير بين ابطال البيع الشفعة على المتابع الا قبل والرضا بالبيع والشفعة  
على المتابع الثاني والشفعة تودث كالا موال **باب الاحتكار والتلف** الاحتكار يدخل في ستة اشياء الخطه والشفعة والتمرد  
ان يبيع الكوكب لتمام الملح والاحتكار مع فقد الحاجة واداست الحاجة اليها فخذ ثلثة ايام في الغلاء واربعون يوما في الخس وانما  
احتسب لقوته وقوت عياله لم يكن ذلك احتكارا فاذا احتسب للبيع وسئل الحاجة اليه من الناس لم يجر جبر على البيع ودون السعر اذا اقتد  
وان خالف احد السواقين بزيادة ونقصا لم يعرض عليه لتلفي شئ من المنافع المتاع الى خارج البلد ودون ربعة فرائخ وهو مكره في البيع  
الخارج على الفود مع لا مكان فان اخرج من غير بطل خارجه فان كان واجبا من موضع وداي جليا وابتاع شيئا جان وللمتسا ان يبيع متاعا  
البدوي في الحضرة يستقصي بغيره ليس ان يبيع لباد في البدو **باب ما في بيع المتاع** المتاع والناقد والمنادي الكمال ولو  
الوزان ما بين الفرض وجره على المتابع والمتاع وجره على البايع **باب ما في بيع المتاع** المتاع وجره على البايع والناقد والمنادي الكمال ولو



## من كونه سبيل

ان نصب نفسه للبيع فاجرة على الباع وان نصب نفسه للشراء فاجرة على المبتاع وان نصب نفسه للامر من فاجرة على من عمله وان اعطاه المتاع كذا  
 واجبه البيع كان اصل المال للتاجر والرجح للواسطة والوضعية عليه ان لم يوافق البيع به لم يعلم بكونه خلافة فان خالف لم ينقد ببيع  
 باع وتلف عزم وان لم يبين له شيئا البيع لم يبين بغيره المثل بنقد البلد فان خالف رضى التاجر صح وان لم يرض لم يصح البيع فان وثق  
 ضمن تمام القيمة نقدا فان اشترى به متاعا اخر وكان قد ضمن التاجر كان المتاع له دون التاجر وان لم يضمن من التاجر ثمنه فباع التاجر في  
 البيع ولا يبيع كان المتاع للتاجر وان لم يبيع كان المتاع للواسطة عليه قيمة متاع التاجر **فصل** في ثبوت القوت والعقوت تنظم  
 ثلثة اقسام اما يكون العقد لان ما من الطرفين مثل بيع الاجارة والمساكنات والمراعاة وجازا من الطرفين مثل لشركة والمضاربة والمجاعة  
 او لان ما من طرف وجازا من اخر مثل الزم فان لازم من جهة او من جازا من جهة اخرى **فصل** في بيان عقد الشركة الشركة اربعة اشياء  
 شركة الاعداء وشركة الحقوق وشركة المنافع وشركة الاعيان والمنافع وهي التي اردنا بانها وانما يصح من ذلك شركة العتاد والمفاضة  
 والوجوه والابدان وشركة العتاقع بربعة شروط يكون لشركتين فافدى التصرف في مالهما واتفاق المالكين في الجنس والصفة بحيث لو  
 اختلفا لم يمتدحدهما من الاخر وخالف احدهما بالآخر والعقد عليهما من غير تعيين مدة لها فاذا فعل ذلك من كل واحد منهما انصبا  
 في التصرف كان له ذلك على حسب ان كان خالف تلف ضمن وانما الرجح والوضعية على قدر المالين فان شرط اتفاق الرجح والوضعية مع  
 تفاوت المالين والتفاوت مع تساوي المالين صح على قول بعض اصحاب بطل على قول اخرين فان تعترف فيه التصرف كان الرجح والوضعية  
 على قدر المالين والتصرف اجرة المثل وما شركة الابدان فباطلة ولكل واحد من الشركاء اجرة عمله فان شبيه فصالحا ومثلا والمفاضة  
 احدهما او كلاهما كان له ذلك فتمت النقد العزم ليس لاحدهما مطالبة الاخر بالنقد ولا يبيع المتاع له بل يأخذ كل واحد نصيبه ما كان  
 على الناس لشيء لا يبيع قسمته فان قسما واحدا كل واحد نصيبه فبعض احدهما اما ان كان عليه ن بياسم شريكه وما جرى على الناس ان كان بينهما  
 حصل وتلف وان رضى احدهما براس ماله وترك الباقي لشريكه صح وان رضى لشريكه **فصل** في ثبوت الحكم لقراض القرض هو المضاربة وهو  
 ان يدفع انشا الى غيره مالا ليجعله على ان ماله قد اقتطع عليه من الفائدة يكون بينهما على مقدار معلوم فان دفع احد الى غيره مالا ليجعله  
 به كان ودبعة وان دفع اليه ليرى عليه مثله يكون قرضا وان دفع اليه ليجعله ماله من غير اجرة كان قرضا وان دفع اليه ليرى عليه مثله سبيل  
 سفيحة وان دفع اليه ليجعله وكان للعامل في التجارة به منفعة يكون قرضا ومضاربة فان دفع اليه مالا ليجعله ماله من غير اجرة كان له  
 اجرة المثل والرجح لصاحب المال ولحقن عليه ان عين مقدما ماله من ثلثا والرجح واقل واكثر فان ربح كان له ما عين وان خسر لم يكن له شيء  
 وكان لحقن على صاحب المال وهو عقد جاز من الطرفين هو ضربان صحيح فاسد الصحيح ما التجمع فيه شرط ثلثة العقد على الاثمان من الدنيا  
 والديمام غير المشترط والطلاق في المدة من غير تعيينها الاثثة الاتباع وتعيين مقدار المال فاذا عقد على ذلك لم يخل ما ضمنه المتبادر  
 اولى بغيره من ضمنه كان الرجح له ولحقن عليه ان لم يضمنه واطلق لزوم منه ثلثة اشياء البيع بالنقد بقيمة المثل بنقد البلد كانت الشري  
 فان خالف ذلك لم يصح وان عين له حصة التصرف لم يكن له خلافة فان خالف ربح كان الرجح على ما شرط وان خسر تلف عزم والقراض القليل  
 يجوز للعامل التصرف منه من جهة الادن ولزم له اجرة المثل دون المسمى لم يخل القراض ما اطلق رب المال وشرط له العمل فاذا اطلق لم يلزم من  
 العمل الا ما يعمل بنفسه صاحب المال ان شرط له لزم له العمل بنفسه لم يعمل كان اجرة العمل في ماله فان فسخ احدهما او كلاهما لم يخل للعامل التصرف  
 منه الا بالبيع وتحصيل المال من عليه لم يخل من ثلثة اوجه ما كان مالا ناضيا او مخرضا او على الناس ان كان ناضيا اخذ صاحب المال الا قد  
 حق العامل وان كان مخرضا كان مخيرا بين ان ياخذ بالقيمة ويدفع الى العامل ما يصيبه من الرجح وبين ان ياطر للعامل ببيعة مكان على الناس  
 ان لم يعمل بمحضه وما التفتة فان كانت مشروطة كان على شرط واذا اطلقت كان له الاتفاق بالمعروف منه في التفرغ والبلد الذي  
 كان به صاحب المال **فصل** في ثبوت الحكم الرجح من الرجح يتأبى بغيره شرط بالايتنا والقبول والقبض رضا الرهن الا اذا شرط في العقد الرجح  
 بمال لزم في المدة وحصل سبب ومه من حرقه غير محجوب عليه وعبد ماله في التجارة ويجوز من المشاع والقسم والره من مطلق وشرط  
 فاطلاق لا يجوز ببيعة الا بادن او من كان لم يادن وغاب باع الحاكم وقضى المدين من ثمنه فاذا باع الراهن منه الانقضاء بالمهر من ماله لا يخل  
 الجاهزة ان كانت موهنة والمشرط ضرابا احدهما يفضل العقد الاخر لا يفضل الاول تاكيد للعقد مثل تسليم الرهن ببيعة الدين  
 منافع للرهن ودخول غنائه في الرهن اذ حصل عقد الرهن والثاني ثلثة اشياء احدها بان فضل الرهن فيبطل الشرط دون الرهن مثل ان  
 بشرط ان لا يسل الرهن ولا يبيع في الدين بحال والا باع ضاه الرهن وفلان والثاني يكون مصلحة للرهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في  
 بيع الرهن ماله للرهن وغيره ودخول الرهن في الرهن فان شرط التوكيل في فضل العقد لم يكن له عزم وجاز ببيعة بحضه الراهن وغيره وان شرط  
 بعد العقد كان له عزم والثاني ان بشرط انهاء نفسه هو على ثلثة اشياء بعد ما ان يكون ذلك في ذين المدة ويصح لو كان سبيل الشرط

## كتاب النجاة

والثاني ان يكون ذلك في فرض مستأنف لا يصح الفرض لا الزمان سبعا ولا الشرط والثالث ان يكون ذلك في بيع وهو موقوف على احداهما  
 يكون النماء مجهولا ولم يصح الشرط والثاني يكون معلوما ويصح ذلك اذا ثبت الزمان لم يصح من مال كذا لتصرفه في البيع والعقود كذا  
 والحقبة وغير ذلك من المرفوضات في بيعه من غير ان يكون له في المرفوضات له في التصرف صح وان ملك الزمان بغير تصرفه في بيعه من غير ان يكون له  
 تصرفه من غير ان يكون له في المرفوضات له في التصرف صح وان ملك الزمان بغير تصرفه في بيعه من غير ان يكون له  
 مدة الاجل ولم يكن لاحدهما ببينة فالاول كان لقول قول الزمان مع البينة الثاني كان لقول قول الثالث كان لقول قول المرفوضات مع البينة والاربع  
 كانت فان دعي صاحب المتاع كونه ودعي غيره كونه وهما فان اعترف صاحب المتاع بالدين كان لقول قول خصمه وان لم يعترف بالدين كان  
 القول قول صاحب المتاع مع البينة وان دعي غيره كونه وهما فان اعترف صاحب المتاع بالدين كان لقول قول خصمه وان لم يعترف بالدين كان  
 به ولم ينفي ذلك قدر ما ينفع به **باب في بيع الاجارة** الاجارة عقد على منفعة بعوض لا يصح فيه بيعين الاجل والعمل معا فان عينا  
 بطل والاجرة منقرض ومشتريه لا ينظر في المخصوص بالعمل لولا حد بيعه استيجاره بشرطين يقين الاجل ان كان العمل مجهولا ويقين الاجرة ويقين  
 العمل والاجرة ان كان العمل معلوما والمشتري بعين عمله واجرة دون المدة وكل واحد منهما ضامن لجنايته بارسال النقصان والتلف في النقص  
 من غير تقدير قيمة يوم الثالث المثلث بتعديده اكثر قيمة من يوم الثالث ان تلف من غير تصرفه منه لم يضمن ويقتل الاجارة فبسته اشياء ممت  
 كليهما ومبهورا احدهما وبطلان المتاجر قبل التسليم وبمنع قبل القبض من التصرف ويجوز الاجرة مستحقة اذا كانت مشاهدة وبان يشتر  
 في عقد الاجارة تسليم ما وقع عليه عقد الاجارة بعد اتمام من وقت العقد ونقص الاجرة بانها الموجرة ولا لنقص المنفعة باستيفائها المتاجر  
 ولهذا على ان الاجرة ولذا على هذا المنفعة فان اهدم المسكن المتاجر بتصرفه من المتاجر لزمته لاعداده الى مثل ما كان عليه فويل  
 وان اهدم بتصرفه من الموجر وبغير تصرفه من احدهما سقطت الاجرة الا ان يبعد الى حال العاقبة واذا لم يمكن للمتاجر الانقضاء بما استاجر  
 من غير سبب سقط عنه مال الاجارة حتى يعود الى حال بيعه الانقضاء به ولا يثقل الاجارة بالبيع فان علم المتاجر بالاجارة لزمه التصرف في انقضاء  
 مدة الاجارة وان لم يعلم كان له الخيار بين فسخ البيع والتصرف في الاجارة بدخول الخيار ان خيار الوفاة اذا استاجر موصوفا وخيار الشرط ولو لم  
 شرط الموجر فان شرط ان يكون المتاجر مسكنا بنفسه لم يكن لزمانه خيار ولا ان يورث من غيره وان استاجر مطلقا كان له ان يكون غير الاجارة  
 والحد وان وضع فيه المتاع الا ما يضرب به مثل الترخين وان اشارت غير في الترخين وان يورث من غيره بمثل ما استاجر به ويورث بعضه بغير  
 من مال الاجارة فان احدث فيه حدثا يوجب لبيح الاجرة جاز ان يورث البعض بغير مال الاجارة وبالكسر والكل باكثر منه ومنفعة غير له وان يبيع  
 كونها مقدرة ومنفعة لغيره وان تكون مقدرة وغير مقدرة فان استاجر بهتم بغيره من ثلثة اوجله ما استاجر للركوب وللحمل والعمل  
 فان استاجر للركوب عين اربعة اشياء اركب الظهر والمنزل والركوب والحمل والامالة والعتب بعدد وقيمة ذلك معا لقها فان عين اربعة  
 وعجز او نفق بطل الاجارة فباقي وان استاجر في الدابة وصف المركوب باربعة اشياء بالجنس والنعج والجرى وكل ما يختلف الاجرة ليس في النقص  
 وتلف وغابضه وان استاجر للحمل بكر سبعة اشياء المحبس والقدر والموضع والحول منه والحول له وحكم الترخيل والرجل وان استاجر  
 للعمل احتاج الى اربعة اشياء كونه مشاهدا او في حكمه ويقين المدة او العمل وتقدير الاجرة ومشاهدة ما يعمل فيه وحكمها وان استاجر  
 حرة او امة للزواج احتاج الى خمسة شروط مشاهدة الصبي يقين البت الذي يرضعه فيه تقدير الزمان والاجرة وكون العمل مجهولا  
 فان اطلق الاجارة لزم الاجرة محالة وان قيدت لزم على شرطه وان عين الاجل لزم العمل على حسب ما يرضع له من الناس **باب في بيع وعمر**  
 المزارعة والخبرة واحدة وهي عقد على ارض ببعض ما يخرج من ثمارها وهي ثلثة اصناف صحيحة وهي ما يجمع فيه شرطان يقين العمل ويقين  
 ما يصيب العاقل بالتمتع مشاعا منسوب الى العمل مكرهة وهي العقد على كذا متا او قفزا او ماشابه ذلك من غير ما يخرج منها وفاسدة  
 وهي ما سوى ما ذكرناه واذا كانت المزارعة فاسدة لزم اجرة المثلث سقطت المسحى مكان بالنصف والثلث ومثل ذلك لزم ان كان  
 بالامانة والقفزان والمزارعة لصحة خبر بان مشروطة ومطلقة بشرطه لم يخل من اربعة ما شرط ان يعمل فيه بنفسه وشرطان يزرع شيئا  
 معتبرا وشرط على المعامل مؤنة الارض وعلى المزارع ولزم الشرط الا انه يجوز للعامل ان ياخذ شريكا يعمل معه ان كانت المؤنة معلومة  
 ثم زاد لزم العامل قد المعلوم دون الزيادة وان شرط على العامل شيئا يؤدى الى صاحب الارض جاز على كراهية ولزم وان استاجر  
 الارض للزراعة او لغيره من ما يزرع وبغيره **باب في المساقاة** المساقاة عبارة عن فسخ لثالث الى غيره بخلاف او شجر او ثمر  
 او كرم او ارض او غيرها على ان مادقة الثمرة منها كان بينهما مشاعا على قدر معلوم وتصح بمحض شرط يقين المدة وقدر يقين  
 العامل ونقص الثمرة والقشر وبقاء العمل بعد ظهوره ليست اذ به الشرط ان لا يشترط مع عمل صاحب العمل ولا لانه ثمره شجران بعينه وان اتفق  
 الفواكه والثمار ان العقد على البعض لم يبرأ وعلى البعض مائة او ثلث او اكثر والشرط سابق على العمل الى سقوط العمل عن العامل وان دفع

## مَنْ لَوْ سِيلُهُ

الحق من صاحبك رضا في المساق وان شرط على العامل شيئا يؤد إلى صاحب الخلل لم الا اذا تلف له ثلثه سماء وربة والمؤ نزع على صاحب الخلل وكل ما يؤول بالاسئلة في القرض فهو على العامل وكل ما من حفظ الاصل فهو على صاحبه ان تخلصا وقبل احدهما ضيق الاخر صحيح ولو لم او نقص من تلف لم يكن لاحدهما على الاخر شيء الا اذا تلفت بغيره **فصل** في بيان الجعالة وهي عقد جاز من اظهر من يتحقق بشرطين تعين العمل والاجرة فمن ضل له عبدا <sup>او مملوكا</sup> وغرل وابق هذا وقد تملك لم يخل لم وافق واحدا على شيء معين على الاطلاق واقف على انه يجوز به بر من موضع كذا او قال من جاء به فله كذا او قال لو احل ان جث به فملك شقة والاخر ان جث به فملك حنثا ولاخر ان جث به فملك خبيرة عشر فلا قول يلزم منه ماسمى ما لسان ان جاء به من الموضع المسمى لزم المعين ان جاء به من نصف لظهور لزم نصف الاجرة وعلى هذا وكذا لزم المسمى ان جاء به واحد كان واكثره اربع ان جاء به واحد لزم له ماسماه وان جاء به اثنان لزم لكل واحد نصف ماسمى له وان جاء به ثلاثة لزم لكل واحد ثلث ماسمى له وان ابق من لو احد بغيره عزم بقتله وان ابق من غيره بغيره لم يلزمه شيء **فصل** في بيان القرض القرض كل مال لزم في الذمة بعقد عوضا عن مثله وهو ضربان مطلق ومشروط فالطلق لا بدخلة الوفاء فاذا اخذ قرضا على ان يرد مثله ملكه بنفس القرض صا مثل ساير امواله وجاز الا رد فان رد ما وجد منه رد ابد عليه في النوع والعدد او بالعكس منه صح اذا تراضيا وكذلك ان اخذ حنثة ورد شعيرا او شعيرا ورد حنطة وان رد من غير حنثة تراضيا به من غير يقوم صح وان لم يراضيا ولم يقوم في الحال ثم تغير لغيره كان ذلك بقتله يوم الدفع والمشروط ضربان صحيح وفاسد فالصحيح مثل شرط ان كوف على احدهما ورد القرض ببلد اخر والصحيح عن القلة والقرض الضمان وامثاله او الفاسد ما يؤك الى الوفاء مثل شرط ان يلبس في الصفة والعدد او بالعبارة ما على الوفاء فان كان كل ما يملكه بنفس القرض وبقي ما تقرر في بدء ولا يصح الا ضمان به وان لم يشترط الانتفاع بالقرض سوغه المخرج صح **فصل** في بيان الدين الدين كل مال لزم في الذمة عوضا عن مثله وينقسم قسمين حال ومؤجل فالحال يلزم قضاءه في طلبه صاحب جميع فداء العتد والعتد الاعتد او في وقت الصلوة حتى يفرغ من ادائها وغية المانع عنه وتقدره عليه في الحال بسبب شرعي المستدين ينقسم ثمانية قسم حتى حاضرو غائب موسر معسر من استدان هو بنفسه واستدان عليه وجرة او مملوكه وميتة كان استدان حاضرا او موسرا او مملوكا وقد جعل داؤه ولم يكن له عند ولا في الابقاء فان كان له عند او محل حتى يزيل فان لم يكن له عند امره بالقضاء فان لم يقض جسد الحاكم ان القس من له الدين فان كان في الحبس عندهما دى الى من له المال وكان له مال ظاهر من عند حنثه قصوى بدنية كان من غير حنثه بيع عليه بقدره وقضى به وبنيها لم يكن للمال الذي ادان له اياها او لعبدا الذي يخدمه وان كان غائبا واقام من له الدين بنية حلف الحاكم انه يستحق عليه اليوم جميع هذا المال فان حلف كان له مال من عند حنثه وعينه حنثه كان حكمه على ما ذكرنا غيرة لا بدفع اليه المال الا بكفيل وان كان المستدين معسرا صبر عليه من له الدين حتى يجده فان كان مكتبا امره بالاكتفاء والانتفاء بالمعروف على نفسه عياله وصرفه لفاضل في وجرة بدنية وان كان غير مكنته سبيله حتى يجده على الوجهين ان قضى من سهام لغار بين جازا لم ينفيق ما استدان في معصية الله تعالى ولنا استدانت عليه وجرة كان حكمه بشرطين يجازها الى المنفقة وهو غايب يترك لها نفقة بقدر المعروف والمملوك اذا استدان لم يخل من ثلثة اوجه مادون في الاستدانة او في التجارة دون الاستدانة او غير مادون فالاول كان حكم دينه حكم دين مولاه والثاني ضربان فان علم المدين انه غير مادون فيها بقي في ذمته وان يعتق فان لم يعلم استحق حنثا اذا تلف المال والثالث يكون ضامبا الا اذا بقى المال في بدء او كان قد دفع الى سبلة والميت ضامبان ما خلف وفاء ولم يخلف فان خلف لم يخل ما كانت له بدنية ولم تكن فان كانت قامها وحلف لزم ماله وان لم تكن لم يمتل يخل ما اعترف به ولوثة او لم تعترف فان اعترف لزم واذا اعترف بعض لودته وكان رجلين عدلين فكل من ان لم يكونا عدلين واعترف البعض لزم في غضبهما او مضيهما بمقتضى ما يخصهما او بخصه وان لم يعترف بل احد لزمها لغيره على نفي العلم وان لم يخلف فاضاع حقه وان قضوا احد من اخوانه للمؤثر من سهم لغار بين جازا وجاز به فضلا والمؤجل يلزمه داؤه عند حلول اجله اذا طويع فان وضع من له الدين شيئا عنه على ان يقضى الا جان وان زاد من عليه لدين شيئا لغيره في الاجل لم تقع وان مات من عليه لدين حل اجله بموته وان مات من له الدين لم يخل الاجل وان لم يتبر وثر من له الدين به واد من عليه لدين مصالحهم جازا اذا علمهم بمقدار المال **فصل** في بيان الودعة كل مال وشئ جعل في يد غيره لحفظه وامانة يجمع احصا الناس سوا الايمان المنصوص بثلاثة شروط اذا عرفت غصبا ولم يخلط بماله على وجه لا يمتنع ولا يمكن ان لا يدفع اليه في عقد جاز من اظهر من يتحقق بشرطين بالقبض والتسليم ولم يمتنع الا بثلاثة شروط بالنظر في النص فيه وحكم النص وتزك لود اذا طويع لغيره رد فاذا ضامنا وتلف لزم بقتله يوم تلفت في خلفا في القيمة ولم يكن هناك بنية كان القول قول لودع كغيره وان لم يتلف لم يخل الا بالرد واستانف لودعة اثنان واذا ادعى من عنده الودعة هذا كاقبل قوله بغيره من مالم يظهر منه جنة فان ادعى عليه لتعريف من غير بدنية لزم له ايمه ان لم يفر **فصل** في بيان العارية العارية عقد على عين مملوكه للغير لينفع به غيره

کتابِ اُجنا

[illegible]



## مقدمة

ضمان ضمان مال وضمان عهد وضمان لمان ضمان معلوم وضمان مجهول وكلاهما ضمانان ضمانا مبتدع وضمانا متبرع وعلى الوجوب ضمانان ضمان مالى وضمان عهد مالى وينقسم قسمين احدهما صحيح وفاسد اما صحيح فبشرط تبعية اجل المالى لان لضمان ينقل المالى ذمة الضامن ولهذا يقطع عن المضمون عنه اذا سقط عن الضامن رضا المضمون له والمضمون عنه لزوم المالى وكونه ملزما الى اللزوم وكونه معلوم المقدار على هذا القولين فالمعلوم بضم ضمانه بالاختلاف المجهول يصح على قول من يجوز ذلك اذا ضمن ماله عليه اقام بفترة على المبلغ وضمانا مبتدع صحيح اذا لم يابل المضمون عنه وضمانا غير مبتدع يصح على كل حال والمثل يصح ضمانه وعن المثل ان علم المضمون لم يبدل حال الضمان او لم يعلم ودفعه بعد صح وان لم يرض به بطل والفاسد ما يتجاوز عن الوجوه التي ذكرناها فان ضمن مدينا لم يصح له بطل فاذا ادلى المالى الى الرجوع بمثل على المضمون عنه لا اذا تبرع بالضمان وان لم يؤد لم يكن له الرجوع وان سقط المضمون له المالى عن الضامن سقط عن المضمون عنه وانما سقط عنه لم يسقط عن الضامن وان ادلى المالى المضمون عنه صح وينقسم قسمين احدهما انفراد وضمانا اشتراك وضمانا الانفراد ضمان جماعة عن واحد ويكون للمضمون له الجنا في مطالبته المالى من اياهم شاء على الانفراد وعلى الاجتماع وضمانا الاشتراك بالعكس من ذلك ضمان العهد لم يخل من اربعة اوجه ما ضمن قبل صولا لثمن لم يصح وان ضمن فيه ما يجد ثمنه في المبيع قد شرط ذلك في العقد لم يصح وبطل البيع وان ضمن نفس المبيع لم يصح وان ضمن العهد صح **فصل** في بيان الكفالة الكفالة التقبل بفعل انسان لمن له عليه حق ولا يصح الا بشرط حسنة وهي الاجابة لقبول وضمان المكفول له والمكفول به ونفسين مدة الكفالة وكفالة ضمان كفالة بالعقد كفالة تلزم بغية عقد فالضمان مشروط ومطلقة فالمطلقة تلزم فيها الكفيل غير انضاض المكفول به المشروطة هي ان تقيد بتأدية المالى في ضمان فان كان ضمان المالى على الكفالة وعجز عن التسليم لم يمل المالى وان قدم الكفالة على ضمان المالى لم يمل المالى وان التسليم مطلق ومقتضى المطلق ان لا يتسليم في دار الحاكم وفي موضع لا يقدر على الامتناع وان قيد بموضع مخصوص لم يمل منه تسليمه في ذلك الموضع ويجوز التكتل بالكفيل بالكثر من واحد تكفيل جماعة لواحد واذا سلمه احدا لكفاله لم يتردد في الباقي بطل الكفالة بموت الكفيل والمكفول به واما ما هو في حكم الكفالة مما يلزم بغية عقد فتخلط لقاتل من يدعى له الدم وتخلط للسدين من يدعى له الدين يلزم بالتسليم لهما والدين والدين **فصل** في بيان الحوالة الحوالة انتقال حق من شخص الى شخص بشرط شرطه بالايجاب لقبول وضمان المجهول للمحتاج وضمان الحال عليه على الصحيح ويكون الحال به من ذوات الاشياء والتفريق المحقق في الحبس النوع والصفة وكونه مما يجوز منه خذ ابدل قبل القبض واذا قبل الحوالة وابرد ذمة المجلد يكون له الرجوع عليه بحال اذا كان ملبا او معسرا وعلم ان حاله الحوالة وان لم يعلم اعساره ولم يبرء منه كان له الرجوع عليه اذ لم يؤد المالى **فصل** في بيان الوكالة الوكالة تفويض الامر الى الغير على وجه يتبع بشرط بالايجاب والقبول ويكون الموكل من يصح منه مباشرة الامر الذي وكله منه ويكون الامر الموكل منه من حقوق الناس يكون الوكيل عاقلا بصيرا لا مريئا او موكلا منه عارفا باللغة التي يحتاج اليها في الحوالة جاز ان يتوكل من موثقه في الدين على من هو موثقه ودونه الوكالة ضمان مطلقه ومشروطة فالمطلقة يقوم فيها الوكيل مقام الموكل على الاطلاق لا ينهاه بقبضه الاقرار من الهدى الا لا بد من الاقرار بالمشروطة لم يكن فيها التعبد عارضا له ان يبرء منه ان تجاوز كان ضامنا ولم ينفذ عليه اذ انما انتقلت الوكالة بالبينة او باعتراف الموكل عند الحاكم ويصح ان يوكل الحاضر والغائب ثبت قبول الوكالة باللفظ او بالتصريح في الامر وهو عقد جائز من الظاهر واذا عجز لم ينعزل الا بالاعلام او بالاظهار اذا لم يمكن للاعلام فان اختلفا في ذلك كان لقول قول الوكيل مع اليقين **فصل** في بيان التصالح التصالح قطع الخصومة بين المتداعيين يجوز على اقرار وانكار ما لم يبعد التحليل حرام او يحرم حلال مثل صلح المتداعيين على اضرارك والبراءة او التبرأى وشئ اخر ومثل صلح الشريكين في المالى والمنتقاد ضمن على امر معلوم فاذا تم التصالح لم يكن لاحدهما رجوع على الاخر بعد ذلك **فصل** في بيان الاقرار الاقرار انجاء بحق على نفسه بفتح بفتح شرطه وهي كمال العقل نقلا التصالح فيها اقراره ووجوب المقر له بقصد بقاها ان كان ممن يعبر عن نفسه ان يصح ان يكون المقر به حقا للمقر له وان لا يؤد الاقرار الى ان يكون اقرارا على الغير لا يادونه واذا اقره قبل ما اطلق او قبل ان يخلق لزم حكم اقراره وحكم بعضه ان قيد قال صبت هذا منه وعاضت هذا معردين ان لم يلزم حكم اقراره الا بعد التسليم الهبة والتفويض في المعاوضة واقرار الميراث اذا كان صحيحا لعقل مثل اقرار الصبي الا في حق بعضه لو رثه لثمن اذا كان متمما فاذا اقره ولم يكن له بنية على صحة ما اقره به كان في حكم الوصية وسنذكر بعد ذلك حكم الاقرار بوارث في باب اقرارنا الله تعالى **كتاب النفقات** وبيان ما يتعلق بها من النفقة باحد ثلاثة اشياء بالزوجية وبالقرابة وبملك اليقين فان زوجية تجب فيها النفقة بشرط ان كان الاستمتاع بينهما معا والعكس الكامل من جهةها ولو تزوج ثلثة انواع حرم ومكاتب عبد لثمة انواع موسر ومتوبط ومعسر ولو تزوج ثلثة انواع حرة شريفة وغير شريفة وامة فالوسر لا تزوج بشرطه وجبت له النفقة عليه من من الاطعام والادام على حدة البلد الكسوة للشاؤ الصنف على حياؤه وقد المرأة من الابريم والكتاب وغيرهما ولو لم يخدم وما يحتاج اليه للزينة وان تزوج بجمعة غير شريفة لم يبرأ من جميع ذلك

کتاب النکاح

بِقَوْلِهِ شَيْءٌ مِنْهُ لَكَ مِنْ حَكْمِ الْعَبْدِ

مِنْ أَلْسِنَةٍ

[illegible]

## كتاب النكاح

ذلك ان كل مجزئ يجرم عقدان وقع بعد العقد ببطله واذا اصررت المرأة عند رجوعها على قول بعض الاصحاب  
 بجواز التزوج بلخه نسباً ومنافعا فالتبث يكون وجله ابن فتزوج بامرأة لها بنت فاولدها ثم تزوج ابنتها وهولت اجنوا لها  
 ان يكون لرجل انخ من الام وقد وضعت امرأة لها بنت ضعت مصفاتها لخاله من الوضاع ويصح للاخ الا ان يعقد على اخيه  
 واذا نادر رجل بجارية غيره يجرم لعقد عليها ولا يطهرها بذلك ليهين بجوز كجمع بين الاختين وبين الام والبنت في الملك ولو طهر  
 ملك اختين وطهر احداهما لم يجره وطهر الاخرى حتى يخرج الموطوءة من ملكه اذا كان عالماً بذلك فان وطهر الاخرى بعد ما عالماً بالجرم  
 حرمت عليه ولا وحى عتوت لثانته او يخرجها من ملكه لا للعوا اليها فان اخرجها من ملكه للعود اليها لم يحل الحق عتوت وان لم يكن عالماً  
 بالجرم جاز له العود اليها ويحل للمهر العقد على اربع حواير وجميع بينهما دفعة لا اكثر وجميع بين متين بالعقد بين حرة بين متين  
 ولا يجوز لجمع بين اكثر من متين في العقد وحكم العبد مع كمال حكم الحر مع الاما وبكره وطهر المجوس بملك ليهين عقد المتعة عليها  
**فصل** في بيان ما يجوز عقداً للنكاح عليه من مهر الفصل يحتاج الى بيان سبعة اشياء ما يصح ان يكون مهر من الاجناس ومقتداً ما يقع  
 وتركه ذكره في عقد النكاح والشرك بان لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما لا يصح ملكه في الشريعة وتقويض المهر نكاح الشغار  
 فالاول كل ما يصح ملكه في الاسلام بماله قيمة وما يصح ان يكون ثمن البيع ولعرة لكسرى ومنفعة لحر من تقليم القران والادب تعلم  
 التصانيع المباحة سوى الاجارة والثاني موكول في داي الحاطب من بيده عقد النكاح فمات اصاب عليه يكون صحيحاً قل ذلك لم كثر وكل ما  
 كان اخف كان اكثر ركة والسنة خمائة درهم والنقص اعن حواير والزبارة عليه فيها دو ابان والثالث لا يقدر في صحة العقد ذكر  
 من شرط الفضيلة دون الصفة ويلزم مهر مثل بعتر بنثا اصلها من كلا الطرفين الا قرب فالقرب بكل ما يختلف لمهر لاجله من الح  
 والحق والجحال وان ما نواليسا والعتا والبكارة والثبوتية وصلة النسب هبتها ولا يتجاوز بذلك مهر السنة ولن بيده عقداً لكا  
 المطابقة بالفرض في اربع لا يقدر ايضا في صحة العقد يلزم مهر مثل على ما ذكرنا فان مات احداهما قبل المفرض في المتبثين سقط المهر  
 ولزم المهرث وان طلقها قبل المفرض لزم المتعة للموسر بمالوك او برة وما اشبهها والمتوت ثوب وما قيمته خشنه دون فاضل العسر  
 بخاتم وما اشبهه ان دخل بها قبل القبض بعث اليها قبل الدخول بشئ واخذت فان ردت عليه وابتنى قبوها من جهة المهر لم يهر مهر مثل  
 ان لم تزق والتمرة بعد ذلك لها صديرة والرجل يقول لها مهر كل القول قول الرجل مع اليه فان حلف سقط دعواها وان سخط  
 لزم لها مهر مثل وان ردت اليه كان له ذلك ان دخل بها قبل ان يبعث اليها بشئ لزم مهر مثل والحاصل لا يخرج ما يكون لعاقدة مسلماً او متناً  
 فان كان مسلماً سقط المستحق لزم مهر مثل مثل من عقد على حرة وخبرها او ما لا يحل ملكه في الاسلام وان كان متبارم المستحق فان سلم  
 القبض لزم قيمته عند استحالة ان سلم بعد القبض بركت ومثله لتادس لم يحل ما كان مفوضاً الى احدهما او الى كليهما فان كان مفوضاً  
 الى الزوج لزم ما حكم به قلام اكثر من حكم باكثر من مهر السنة كان الزايد بترعا فان طلقها قبل الدخول لزم نصف ما يحكم به وان كان مفوضاً الى الزوجة  
 لزم ما يحكم به ما لم يهر على مهر السنة لان يتبرع بقبوله وان مات احداهما قبل الدخول سقط المهر ثبت المهرث ولن مثل المتعة والثاني لا يحل  
 اما جعل بضع كل واحدة منها مهر للآخرى وشرط في تزويج احدهما تزويج الاخرى فالاول فاسد الثاني صحيح عين مقتداً المهر لم يبعث  
 عين لزم المستحق ان لم يبعث لزم مهر مثل وان جعل بضع احداهما مهر للآخرى لم يجعل بضع الاخرى مهر لها صح نكاح من لم يجعل البضع مهر لها  
 دون صلاحها ويلزم مهر لختين بنفس العقد يستقر باخذ ثلثة اشياء بالدخول والوثق وارتداد الزوج وبسقط بمفاودة من جهة تزويجه  
 مبتل الدخول باحد اربعة اشياء بفتح العقد لم ينجح بركت باسلامها عن الكفر بارتدادها على اسلام وباختارها الفراق فكانت له بعد  
 العتق مود وجها عبد بسقط صفة بالطلاق والشرط في العقد ثلثة اشياء بركت بفتح العقد شرط بقبضه لعقد شرط لا بقبضه بخلاف الكتاب السنة وشرط  
 لا يخالها فالاول يكون تأكيداً لمثل بفتح المهر الثاني بطل الشرط دون العقد هو متعة اشياء اشترطها عليه ان لا يتزوج عليها في حقها  
 او بعد وفاتها ولا يتسرى ولا تلزمها طاعته ولا يجامعها الا في نكاح المتعة وبان بالمهر في وقت كذا فان لم يأت به كان لعقد بالطلاق  
 ويعطى اياها واحداً قد بها ما لا من غير المهر بشرط الرجل عليها ان لا يكون لها نفقة الا في نكاح المتعة ولا تزوج بعد موته ويجرى بها الا  
 بلاء الكفر في ثالث يتبع ذلك يلزم وهو ثلاثة اشياء مثل ان بشرط فيجعل بغير مهر تاحل لباقي ويصح ذلك بشرطين يقين مقدار  
 الفاجل وتبين منتقياً لاجل فاسم الفاجل لزم تسليم نفسها او بشرط عليها ان لا يخرجها من بلداً وبشرط المهر طائفة ان اخرجها وبشرط  
 ان لم يخرجها ما لم يزد اخرجها الى ان لا كفران ادا لن لم وفي المهرين دون المخرج فان عتق عبد بشرط عليه حال عقدان تزوج جارية منه  
 ان لا يتزوج عليها ولا يتسرى لزم والمهر من ثمن الرجل قبل القبض من ضمانها بعد وان استوفت المرأة مهرها قبل الدخول لم تطلق لزم  
 له عليها ان ترضى نصفه نكاحاً باقياً ومثله نكاحاً بالغاً وكان من ذوات الامثال ونصف قيمته نكاحاً من ذوات القيمة ومثل نصف جرة ان



## مِنْ لَوْ سَيَلَدَ

كان شيئا له اجرة وكان وصيت منه قبل الدخول وعلمته وان كان المهر شيئا له فمما مثل الجوز والارض وكان الجوز واحاملا والاشجار مثمر  
والارض مزروعة حال الاصل السحق النصف مع نصف الثمن وان حملت وامثرا وردعت عندها لم يسحق عليها شيئا من الثمن وان عقد  
عليها على عبد بق مفرح العقد دون الصداق ولزم مهر المثل وان كان مع شيء اخر صلح العقد ايضا وان ابرأت المفترضة من غير المهر  
بفتح وان عقد تكايفا سدا ومن مهر ابرأت من مهر المثل بفتح وانما بركة عما استحققت عليه حق وان تزوجها على كتاب الله تعالى سنة  
نبتة عليها الدائم ولم يسم مهر الزم مهر السنة وسبقت ان لا يدخل الرجل بامرأة الا بعد تقديم شيء من المهر لها وان قدم جميع الفضل  
واذا تنازعوا في باض المهر كان البينة على المدعى في كل حال وان اختلفا في قدر المهر غلبت على المرأة واذا دخلها واوغى السر عليها او  
واوغى الرجل ان لم يواقعها وامكنة في منزله البينة واقاها قبلت منه وان لم يمكنه كان له ان يستخلفها فان استخلفها والا لزمه توفية المهر  
وكل بعدا في العقد على امرأة ثم مات الموكل وعقد الوكيل لم يخل ما عقد قبل موته وبيع العقد بثبث المهر المبرأ وبعد موته  
وبطل العقد فان تكبر لودنه توكيله ولم يكن للوكيل بينة عن المهر من تزوج امرأة على كتابك فوجب له ان يكون له ان ينقص شيئا من  
مهرها دون فتح الكناح والمرأة الامتناع من الدخول بها وان مضى اليها كرها حتى تشرف المهران مكنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك  
الامتناع فان امتنع تشرف وسقط نفقتها **فصل** في شيئا من البينة لعقد على النكاح الذي يبدى عقد النكاح اربعة اشياء اذا  
كانت بالغه وشبهة وعلى قول بعض اصحابنا شراؤها الثبوت والاب الجهد مع وجود الاية وان كانت طفلا او بالغة غير شدة ويجوز لها  
المعونة بعض المهر وكيلا المرأة اذا كانت ما كذا مهرها وعقد عليها حرة وامة وحررة بالغه وطفلا والبالغة وشبهة ويجوز شدة فاذا  
بلغت الحرة وشبهة ملكك جميع حقوقك وذلك لولا بينة عنها على قول المرحوم في الله عنده ولم تنزل اذا كانت بكر على قول الشيخ ابو جعفر رضي الله  
عنه ومن وافقه ولا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الاب الجهد في جوة الاب بينة فضاء العقد الدوام الا بشرطين عتية الاولى عنها او عضلا عن  
الزوج ويصح من الاكفاء غير ان يستحب للولي ان لا يعقد عليها الا برضاها ويستحب لها ان لا تزوج الا برضا الولي على القول لا قل وان كانت ثيبا  
جاء العقد من غير راجعة الولي والمراجعة اليه مستحبة والترجيح لا ينفذ على الاجابة الاولى فيتمتع مواضع وهي عقد البكر الرشيقة مع حضور  
الولي على نفسها وعقد الاب على ابنة الصغير وعقد الام عليه وعقد الجهد مع عدم الاب عقد الاخ والام والعم على صبيته وتزوج الرجل بعد  
غيره بغيره نذر وتزوج العبد بغيره من سبته فان اجاب الولي للمعتقولة او عليه وسبته صح ولا تنسخ ويجوز للبكر ان لا يجوز للرجل ان يزوجها  
في الفرج والبكر اذا كانت بين ابنته على القول الثاني كان لكل واحد منهما العقد عليها مستبدا فان عقد كل واحد منهما عليها الرجل  
دفعة صح عقد الجهد دون الاب ان سبق احد العقد صح السابق وان كانت لها جدة بغير سقطة لا يثبت ويستحب لها ان لا تعقد على  
غيره فان لم يكن لها جدة وكان له اخ فكان وان وكلت الخوفين لها على الاطلاق ودونها كل واحد منهما من رجل دفعة صح عقد الاخ الكبير  
ان سبق احد ما صح العقد السابق واذا استامرا الاخ اختا البكر الرشيقة في تزويجهما كان سكوها رضاءها واذا عقدت ابوا على صبيتهما  
كان عقد الصبي موقوف على الجاهن اذا بلغ ودنا لصبيته فاذا بلغ الصبي وصى به استقر وان بائنا صح ولزم للعاقدة مهرها اذا عتقت فان  
احد ما قبل البايوع توارثا ون عقد عليها غير الابوين ممن يكون عقده موقوفة على الاجابة ومات احد ما قبل ان يبلغا لم يتوارثا فان  
بلغ احدهما وصى به ومات قبل بلوغ الاخر عزل عن تركته نصيب ميراث لطفل حتى يبلغ فاذا بلغ وصى به وعطف على الوفاة البئر طبع في  
الميراث سلم منه وان نكل عن الميراث ولم يررض به سقط سهمه من مات من لم يبلغ لم يرث البائنا الخ الراعي ان بلغا وصيا صح العقد لزم مهر  
وان لم يرصيا وعين المهر لزم العاقدة وان لم يعين سقط ويلوغ المهر بغيره بالحقض ويلوغها ثلث سنين فضاء عدل ورشدها بوجوبها  
الا شيئا مواضعها مما يتعلق بالامانة **فصل** في بيان احكام الرضاع اثنا عشر حكما اجتماع ثلثة شرط واحد ما ان يرتفع الحصة  
مصاب من الثدي الثاني ان يكون المصوب الرضعة دون سنين الثالث ان يكون المصطفى مدة السنين من وقت الولادة ويتعلق  
بالرضاع من احكام النسب ثلثة الضم وحرم المهر والعقود يحصل ذلك بعد ثلثة اشياء بالرضاع الصبي وما وابله وصغارا متواليا  
من غير فصل بلين مرة اخرى وبلد رضاع عشرة متواليات باوخر عشرة بضعة متواليات وبالقول الاخوان بالارض رضاع على حد  
بنيت المهر وشدت لعظم فاذا وطئ الرجل امرأة وطئها بالحق النسب يسير وحصل منه ولدان ولدهما معافا وانما للذين كان لبن الفحل  
ولبن المرأة يتعاهلان ان وضعت المرأة صبيها لغيرها الرضعة المهرية الحرة من حصة لهما ومن حصةها البكر من الصبي على كل من  
يحرم عليه ولذا الفحل نسب او رضاعا ويحرم على الفحل ولذا ولداه نسب او رضاعا ويحرم على الصبي عليه يهرم او الفحل  
على اب الصبي واخوته المنتسبون اليه نسب او رضاعا ويحرم او لوالدا الصبي على الفحل ولذا ولداه نسب او رضاعا ويحرم على الفحل ولذا ولداه نسب او رضاعا ويحرم  
على الفحل وعلى جميع اولاده نسب او رضاعا ويحرم ايضا على جميع اولاد الرضعة من حصة لولادة جميع اولادها من الرضاع من لبن هذا

# کتاب التَّحْکِیْم

今

## من كونه سيدا

الحر كونه عبداً و زوجته نفسها منه في غير شئ سببه أو برضاه فان دلس العبد نفسه بالحرية فزق بينهما ان لم ترض بالحرية ولا مولى العبد  
 وضوا احداهما ولم يرهن الاخر ملكاً وان دخل بها وحصل ولد كان حر والمهر في ذمته حتى يفتق ان لم يرض سببه وان وضوا كان المهر عليه ان لم ير  
 سببه الزم المهر فزق بينهما وان دلس غيره عزم المهر عز المهر فزق بينهما وان عرفه عبداً و زوجته نفسها منه في غير شئ سببه ولم يرض به السيد  
 النكاح وسقط المهر الولدان حصل دق لولاه وان تزوجها العبد بادن مولاه صح العقد لزوم المهر سببه والنفقة ان كانا عبداً  
 مكتسباً وكان مكتسباً كان سببه محترماً انشاء وانفق عليها من غير كسبه انشاء من كسبه فان عجز كسبه عن النفقة كان على السيد التبايع ضامن  
 لجميع المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وان باعها منها لم يخل ما باعها قبل الدخول بها او بعده فان باعها قبل الدخول لم يخل ما  
 باعها بنصف المهر وبغيره فان باعها بنصف المهر بطل البيع ودون العقد ان باعها بعد الدخول صح البيع وانفصح العقد ان باعها بغير المهر  
 صح البيع في الحالين وانفصح النكاح وان اعتقد سببه ولم يكرهه على النكاح لم يكن له الخيار وان كرهه كان له ذلك وان تزوجها برضاه سببه  
 كان الولدان حران الا ان بشرهم كونه ذوقاً وان تزوج عبداً بامر غيره سببه ودخول سببه ما ثم بقى العبد بعد الدخول بانث منه ولو لم يمتها العقد  
 فان رجع قبل انقضائها كان ملكاً وان رجع بعد انقضائها لم يكن له عليها سبيل ولا يلزم سببه النفقة واذ وجع كرهل جارية من  
 الغير لم يجز له ان ينظر اليها منكشفة ولذا بانث من جاز له ذلك لاذ وجعها من راسها ليلها فان ارادساها اختار ارجاء فصل  
 في الحكم السرعي ملكاً مان اذا ملك كرهل جارية تعلق له بها ثلثة من حقوق الوطو بملك اليه من مالم يمنع منه مانع والنزوح مكن  
 والتكفل فاما مانع من الوطو ستة عشر شئاً الحمة الرضاع على ما ذكرنا في باب النسب وطوائفها بالعقد وملك ليهن وطى بنتها كان  
 وطى اختها على ما ذكرنا قبل وذا ابهرها وذا ابهر وطى سبها ابها بملك ليهن نظره منها الى ما لا يجل الغير لملك لتظر اليه بقبيل ابها  
 بشهوة وعقده عليها عقداً شرعياً وطى ابهره ونظره وقبيله عقد كان والمانع ضربان مانع من الوطو على كل حال وهو ما عذناه او  
 يمنع في حاله ونحوه ذلك اربعة مواضع جمع بين الام والبنث بين كنهين على ما ذكرنا قبل وكونها حاملاً وقت بنباعها وبحاجة الى الاستبراء  
 وحالها في الاستبراء ثلثة اصناف اما يجب استبراءها ولا يجب ليهن الاول التي يعتادها المحيض لثان ربيع ملكها حاملاً والتي لم تبلغ كحجر  
 ولا مثلهما والتي ابنت هي مثلهما من المحيض والحامل لثالث ربيع التي لم تبلغ المحيض مثلهما من المحيض والابنة من المحيض مثلهما من المحيض والمنقلا  
 اليه من امرة او من نفقة وقد علم ان استبراءها والاستبراء بمحضة لذات الاقراء وبجنته وربعين هو ما لدن وان الشهور فاذا استبراءها جاز له وطى  
 واما الحامل فان تر عليها من وقت الحمل اربعة اشهر وعشرة ايام جاز له وطىها ولم يجز له وطىها قبل ذلك فان طىها لم يجز له بيع ولدها لانه عقد  
 بنفقة وعليه ان يعتقده بعبطه شئاً من ماله فان وطىها قبل الاستبراء وجائت قبل مضي ستة اشهر لم يكره الحاقه بنفسه كان المنقلا مثله  
 فان كان الولدان حران من بر الجارية على من انقل مثلهما مع عقربها وبث ثمنها وان كان الولد مملوكاً فحكمه ما ذكرنا وان جائت بالولد لاكثر  
 من ستة اشهر كان له وذا اولدها واجلها وسقط الولد تاما او غير مختلف فقد صار الجارية ام ولده وبصح الجمع بين الام والبنث بين الام  
 في الملك في الملك للعقد ونالوطي اذا كانت الجارية لابن وطىها الاب لم يخل اما كان الولد صغيراً وكبيراً فان كان الولد صغيراً وقومها  
 الوالد على نفسه ضمن قيمتها جاز له وطىها فان وطىها واجلها كان الولدان وصار الجارية ام ولده وان لم يقومها على نفسه وكان الولد كبيراً وطىها  
 من غير ان لا كبير سقط عنه الحد ولم تلزم له القيمة وكان ملك الولد باقياً عليه لولد حر او لولد مملوكها ببيعها مالم تكن حاملاً ولم تصر  
 الجارية ام ولده وان تزوجها بادن لا كبير كان له وبغير ان الصغير كان له جاز ان اجلها صلاتاً ام ولده وان لم يزل ملك الولد عنها و  
 ان وطى الولد جارية ابهر بغيره نزلها بغيره لانه لم يلدن طاعة وعتد والمهر معان كرهها وذا الولدان اجلها ولم يفتق نسبه ان كان  
 جازاً بالحرية انداعته لحد ولزم المهر الحق لولد ولم تصر الجارية ام ولده بكره لاجل وطى الجارية الفاجرة فان وطىها لم يملك لها  
 وجوازي مما يملك في حكم جوازي خاصة وله وطىها اذا استبراءها والنكاح بملك اليه من موقوفه على عذ ويجوز النوم بين الجارية وبين غيرها  
 واما العقد على الاماء فقد ذكرنا حكمه فصل في نيبا الصبي في فسخ العقد ما يؤثر الصبي الفسخ اذا كان تدليسا فاذ لم  
 يكن تدليسا وقد علم من كذا الفسخ قبل العقد وبعده ودخول لم يؤثر فيه والصبي في فسخه ضامن خلقه وغير خلقه وكل واحد منهما ثلثة  
 اصناف احدها مختص بالرجال والثاني بالانثا والثالث يعمهما فانما يختص بالرجال خلقه واحد هو الفسخ وغير خلقه اربعة الحب لسل او وجو  
 والحضا وعلى وجه لا يمكن الا بالارج والعتة الحادثة بعد الدخول لا تؤثر في الفسخ وتعرف باحد ثلثة اشياء باعتراف الرجل بالرجوع الى ارج  
 وباسترخاء الذكر اذ جلس في الماء البارد فاذا علم ذلك مهل ستة فان واقفها قبل مضي ستة اشهر وبعده قبل الفسخ وقد علم على واقعة غيرها  
 او وضعت في الخيارها ويختص بالنسا خلقه سبعة اشياء البرص والجذام والعرج العمى الزرق والقرن وكونها مفقداً وغير خلقه  
 شئاً كونه ابنتاً له وعقد على انها بنت محبرة او محدودة في الزنا على احد الزوجتين وما بهما خلقه شئ واحد هو الجنون على وجه لا يهر

کتابت کتاب

ان رضیہ



## من كوسيلة

ان رضى به الاب بغيره ولها الامتناع منه وان ما ردها الاثالث ان هي ولي برضاعه ورضي الاب باولم يرضى لها اجرة المثل فان طلبت اجرة زائدة على ما يرضى بغيرها كان للاب ان يرضى من مذهبها والاثالث يكون للاب جبارها على الارضاع ولما سترع للولد طلبت لمرأة فيها ارضعها والحرة افضل من الامه الاسلام والعقود والعقل والوضوء ولجذب بها الحفظ والغشاء والكافة حاله الاختيار والى ولدت من زنا الا مضطرا وان اراد ان يسلم من قبله تدينه بيتا في منزلها لم يجز للبرضا الا ان كان ذلك لغيره مسلة والاولى ان يكون لغيره من غير ان تمام الرضاع في مدة حولين كاملين واقلة احد عشر شهرا وان بدد على حولين مقدار شهرين جاز ولا يتعلق به حكم الرضاع ولا سقم الاجرة واما العقبة عبادة في الشترع عن دينج شاة عند الولادة للاطعام وبعق يوم السابع عن الذكر بالذكر والانثى بالانثى فان قضي الوالد والولد عن نفسه بعد البلوغ ان وجد هي مستحبة في الاصل والا فضل فيها الشاة ثم الحمل لكبير ثم ما يجزى في الاضحية لغيره غير محظورة ولا تكسر عضاؤها والقابلة لم يخل من ثلثة وجبات تكون ام الوالد او من جنسها له او غيرها او دميته او لم تكن له قابلا فلا لم يبط شيئا من العقبة والاثالث اعطيت الرجل ما لورثه وورثها والاثالث اعطيت ثمن الرجع وورثه وان لم تكن قابلا اعطيت ربعها ويصدق به ولا تاكله ويجوز تفريق اللحم على المؤمنين ان يخب بالماء والمخ وجمع عليه قوم من المؤمنين كان افضل وكلما كانوا اكثر كان الثواب وعرضت يوم السابع مع العقبة ان يحلق راسه تصدق بورن شعرة ذهبيا او فضة ويختن واما الحاق الولد فاما يلحق الولد بابيه بشين بالفراش وبما هو في حكمه وهو ثلثة اشياء او على المسلوكة بملك له من شين العقدة شبهة لوطي والفراش شيان العقد والوطي وشبهه العقدان بعقد على امرأة حرة عليه وهو غير عارف بذلك فوطيها وعقدت منه ثم بان له الامر وعقد على امرأة وساق له ولها غير ما فوطيها غير عارف بالحال ففعلت شبهة لوطي ان يجذ الرجل على امرأة واجدة فوطيها امرته وجاز به فوطيها فعقدت اذا ولدت امرأة على فراش الرجل اكثر من ستة اشهر مضاعدا لمره بقوله وان ولدت لافل من ذلك حاسوبا وجبت الا نكاح منه فان اقتربه قبل منه ولم يسعه بعد ذلك الا نكاح منه والمخافة من ماء الرجل عن غير عقد صحيح وان سلم يعلم العاقد بقضا وخبره او شبهة عقدا او لم يلحق بشينها ويجوز لملكها دون الزوج بها والزوج من بينها وتزويجا باه بناتها واذ وطى رجلن وجبه ظهر ثم وجد ذلك لظهور جلاهما لم يكن له بد من ان يولد فان كانت مكان الزوج جارية فكانت غائبة على ظنه انه ليس منه لم يقبل ولم ينصف ولم يورث ميراثا لولد وعزل له من ماله شيان وطى الرجل جارية وباعها في الحال ووطيها المتاع في ذلك لظهور ثم باعها ووطيها المتاع الثاني في ذلك لظهور وجائت بولد كان لاحقا بعنده الجارية للفراش وان وطىها ولم يتبعها او وطى وجبه وطلقها او مات عنها وجائت بولد اكثر من مدة الحمل ووطيها وغاب عنها وجائت كل واحدة منهما بولد اكثر من مدة الحمل من وقت الغيبة لم يلحق بالنسب واكثر مدة الحمل فيه ثلثة ايات تسعة اشهر عشرة وستة ايام لولد ان كان من جارية واذ وطى الرجل وجبه وطلقها فاعتقد المرأة فترجعت ووطيها الزوج وجائت بولد مخلوق لافل من ستة اشهر من وطى الثاني لم يلحق به الثاني بالاول ما لم تزد مدة الفراق على مدة اكثر ايام الحمل فان زادت لم يلحق به ايضا وكان الحكم في الجارية ان وطىها وباعها من حوزها ووطيها وباعها من حوزها ووطيها المتاع ووطيها لاحد نفى من ولد على فراشها لظن واذ افتر من لا يلحق بنسبه شرعا ثم انتفى منه لم يقبل منه الا نكاح كتاب الطلاق فصل في بيان اقسام الطلاق الطلاق اربعة اقسام واجب مندوب واله محظور ومكره فالاول طلاق المولى بعد انقطاع مدة النكاح والى الثاني طلاق الرجل زوجته وجبه حاله الشقاق والحال بينهما غير عامرة ولا يقول كل واحد منهما بحق صاحبة الاثالث طلاق الرجل في احد موضعين خلا الحايض المدخول بها ولم ينسب عنان وجها والى خرجت من المحض واقعا الزوج في ذلك لظهور قبل ان يستبين حملها والى الرابع طلاق زوجة والحال عامرة بينهما يقوم كل واحد منهما بحق صاحبة المطلق ثلثة اربع وعشرين يوما وبعد المطلقه ضربان مدخول بها وغير مدخول بها فالمدخول بها ثمانية ايام صلتا حايضا حاله الطلاق وغير حايض قد بلغ الحاض لم تبلغ ومثلها لا تحض والى لم تبلغ ومثلها لا تحض والحامل والمستبرئة والى است من المحض ومثلها لا تحض والى طلق زوجته وقال حكم الزوجية لم يخل اما ان كان الرجوع اولم يمكن فان لم يكن كان باحد ثلثة اوجه اما بالرجعة او بتجدد العقد او باستئناف العقد بعد تزوج الغير بها وطلاقها بعد الدخول واعتدادها منه وان لم يمكن رجوع الرجل اليها ففد حرم عليه لعقد عليها ابدا وذلك اذا تزوج الرجل امرأة وطلقها شاع طلقها طلاقا لعدة وتزوجت بين كل ثلثة وجبات لغاها رجعا دائما صحيحا ودخل بها والنكاح ضرابان اما ان يكون الطلاق سنة وبدعة وهي التي اجمع فيها ثلثة اشياء كونها من ذوات الاقراء حايضا لا بد من غيب عنها وجها شهر مضاعدا ولا يكون طلاقا سنة وبدعة وهي خمسة اقسام لم تبلغ المحض والابنة من المحض والحامل وغير المدخول بها والغايب عنها وجها شهر مضاعدا واما ان السنة اذا كان غايرها لم يقرها وجها فبرود مان البعدة اذا كانت حايضا او ظاهرا او قهرها الزوج منه والطلاق ضربان

## كتاب الطلاق

ضربان طلاق السنة وطلاق العدة وكلاهما يحتاج في صحته الى اربعة عشر شرطاً ثمانية منها ترجع الى المطلق وهي كونه عاقلاً بمنزله الكاظم من غير  
 حره ولا غيباً ولا مسكراً على وجه لا يعرف ما ياتي وما يدنو صدا باللفظ الى البيوتة نوايا لها واثنان يرجعان الى المطلقة وهما كونها  
 ظاهرة ولم يقرها بوجاهة في الفرج وثلاثة منها ترجع الى اللفظ وهي ان تلفظ بصريح القول ان مكنت او ما يقوم مقامه ان لم يمكنه وان يكون  
 غير كتابية ولا مشروط واحدها ترجع الى الغير وهو حضي شأ صديق عدلين في مجلس واحد يفارق طلاق لعدت طلاق السنة ووجهين  
 احدهما ان طلاق العدة يحتاج الى نية قبل نفقضا العدة بغير عقد ومحمد بن عبد الله اذا راجعها اربعة ايام في طلاق لعدت طلاق السنة ووجه  
 بعد ان يتخلى انشاء وطلاق السنة يحتاج الى نية اذا راجعها بعقد بعد انقضاء عدتها على وجهين من غير حاجة الى المواقفة في صحة طلاق الثلثة  
 والاخر هو ان طلاق العدة اذا اطلقها اشع تطلتها وتزوج بعد كل ثلث وموجاهة لبعولته بكتاب داهم ودخل بها لم تحلل ابدان  
 طلاق السنة اذا اطلقها اكثر من ذلك تزوج بها بعد البيوتة كغير من الرجال جائز لان راجعها ابدان ابدان من الزوج واعتقد فاذا اطلقها  
 واحدة للسنة وزوجت من لعدتها وطلقها اثنتين ملكت نفسها وزوجها خالط من الخطاب انشاء وان لم يخرج من لعدتها كان ملكاً حلالاً  
 فان تزوجها بعد اول لعدتها او الاثنتين رجل بالغ بكتاب داهم صحيح ودخل بها صدم ما تقدم من الطلاق ويقال له طلاق لهدم وقال بعض  
 الاصحاب لهدم وانما لهدم الثلث الاول صحيح يجوز الاستئثار العقد عليها بمهر جديد بعد انقضاء عدتها وان لم يتزوج ولا يجوز  
 ذلك بعد الثلث لا بعد ان تنكح وزوجها غيره وتدخل في مثل ما خرجت منه ثم يخرج منه وان ارتفع حبسها بعد الرجعة والوقوع في  
 طلاق لعدتها استبرأ ما بثلاثة اشهر ثم طلقها وان لم ترتفع حبسها وواقعها صحيح ان يطلقها الا زرع على ما ذكرنا وان عجز عن الوقوع طلقها  
 للسنة لان طلاق العدة لا يصح بغير قاع وطلاق لعدتها ضريان بدعة في الزمان وهو طلاقها حائضاً او طاهر وقدرها في طهرها  
 وبدعة في القول وهو الطلاق لمعلق بشرط وابقاع الطلاق ثلثا بلفظة واحدة ولا يقع كلاهما وقيل بعض اصحابنا تقع واحدة من  
 ثلث الاول موكب صحيح وان واقع وجنة واراد طلاقها ولم تبلغ المحيض بلغت مثلاً في السن صبر بعد الوقوع ثلثة اشهر ثم طلقها وان  
 لم تبلغ هي ولا مثلاً طلقها متى شاء وانكأ ثلثة من المحيض مثلاً ما يحض عنكم ما حكم من لم تبلغ المحيض بلغت مثلاً وانكأ ثلثها  
 لا يحض هي في حكم من لم تبلغ المحيض لا مثلاً والحامل اذا استأجرها طلقها متى شاء فان اراد طلاقها للسنة صبر بعد الطلاق حتى تضع  
 الحمل ثم عقد عليها ثانياً وان اراد طلاقها للعدتها ثم راجعها وواقعها ثم طلقها متى شاء حتى يسقط ثلثا فاذا استؤتم تحمل حتى تنكح زوجها  
 غيره على ما ذكرنا ولا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فان كانت حاملاً باثنتين فارقت الزوج الاول بوضع الولد وحلت للزوج بوضع  
 الثاني والمستبرأ بحكمها في الطلاق حكم من لم تبلغ المحيض مثلاً بلغت حكمها في العدة سبعمائة سنة ولا تحض لقها ما دون سبع  
 سنين والقي لها فوق سنين ستة من غير القرينة والنبذة وفوق سنين سنتها والمستأجر التي استقر بها الدم وقد دخل بها ضريان حلالاً  
 وطلبها ويجوز لطلاقها في وقت الذي يحمل فيه ولها ولا يحمل ولها الثلثة اثباتاً لابقاء الدم عليها ولنسائها العدة والوقت لا يجوز  
 له طلاقها احتياطاً ووليها ان تتركها لصلوة والصوم في كل شهر سبعة ايام ويصل في الصوم الباقي وعلى هذا يصح صومها وصلوها  
 طلاقها فيما عد سبعة ايام والغائب عنها زوجها مدة شهر فصاعداً حكمها حكم غيرها لدخولها في صحة طلاقها على كل حال وان كان الزوج  
 غير مدخول بها طلقها متى شاء فاذا اطلقها ملكت نفسها في الحال لم تلزمها العدة ومن لم تبلغ ضريان ما لم تبلغ عشرين فصاعداً ولا يصح  
 منه الطلاق ولا من وبله او بلغ وكان مبرأ وجع طلاقه معتق وصديقه وصديقه بالمعروف وكان سبعمائة سنة لعدته بطلاق عنه ولها  
 او الامام او يامر الامام وطلاق الحرة ثلث تحت حر كانت وعبد طلاق في الامانة اثنتان تحت عبد كانت وحران عتقت لامة قبل الطلاق  
 صا خلاها ثلثا وان عتقت بعد واحد كان طلاقها اثنتين وحكم طلاق العبد قد ذكرنا في فصل عقد العبد الاماء والمغائب  
 الرجعة ما لم تمض ثلثة اشهر من وقت الطلاق والحاضر اذا لم يمكنه الوصول اليها في حكم الغائب اذا اطلق غير المدخول بها ثم استأنف  
 العقد طلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول ثم عقد ثلثا وطلق قبل الدخول لم تحلل له العقد عليها راجعاً الا بعد ان  
 تنكح وزوجها غيره ولا يصح التوكيل في الطلاق الا للمغائب وكل وفارقة الوكيل واداعزله اعلمه فان لم يمكنه شهادته على عزله فان لم يشهد  
 وطلق الوكيل فنقد طلاقه وما يكون في حكم الطلاق اربعة اشياء الكتابية من الاخرس من الغائب اربعة شهادات يكتب بخطه ويشهد عليه  
 ويحكم من انشاءه ولا ينافيها حق يقبها الشهادة ويعمل المطلقة والاماء من الاخرس على جبر يفهم منه الطلاق والقاء مقنعة على  
 واسها مع التخي عنها واذا اراد الرجعة كسفت لمقنعة عن داسها والثلث قوله نعم اذا قبل له طلق فلا تروا في طلقها بما ينفذ منها  
 العتية من اللغات عند الطلاق لامة مرتين لم تحلل حتى تنكح وزوجها غيره وبواقعة سبدها اياها وابتاعها لم تحلل له ولا يثبت للمرأة من الزوج  
 بخالف السنة من الطلاق الا اذا كانت مؤمنة والزوجة مخالفة لمفتقون ومجاهلون بتجدد ما تنفق من ماله ولا وليا ينفق عليها ولم يرض بقدر

## من لو سبيل

الحال إلى الحاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وذلك مع سنين في الاتفاق فأوجب جرائته لزومها الصبران وجداً لمخرجه وتعتد وملكت نفسها  
وان لم يجد لجزء يموت ولا جوة امرأ الحاكم بعد نفقته أربع سنين في الغائب بتطبيقها فان لم يكن له ولي طلقها الحاكم فإطلاقها اعتد  
عند وفاة فان رجعت قبل نفقة العدة كان ملك بها وان رجعت بعد نفقته لم يكن له عليها سبيل ولا يصح إطلاق قبل العقد  
وإذا طلق المريض وجترأ بها أو رجعت أو مات أحدهما وهي في العدة توارثان خرجت من العدة لم يرثها الرجل وإنه هو في موقوفته  
كاملة ما لم تزوج قبل نفقاتها **فصل** في بقاء العدة وأحكامها العدة ضربان عدة طلاق وما هو في حكمه وعدة وفاة وعدة الطلاق  
تلزم المدخول بها ولا عدة على غير المدخول وهي ضربان عدة الحرة وعدة الامتدة الحرة ثمانية أشهر حامل وحامل مستقيمة الحوض والى لم تبلغ  
الحض مثلها تحيض والابنة من المحض مثلها تحيض والمستترية والى تزوجها في عدةها وجعل مدخل بها ودفق بينهما ومضطربة الحوض  
ومستحاضة فاحمل عدةها أقرب لأجله معنى ذلك أن الرجل إذا طلق امرأته حاملاً وضعت حملها عقب الطلاق بلحظة بانتهى منه بوضع  
الاول ولم يجز لها أن تبرأ من الحمل إلا بعد وضع جميع ما في بطنها والسترة وعبر السقط وان كان علقته في ذلك سواء وان مضت على ذلك ثلثة  
أشهر لم تضع حمل بانتهى منه ولم يجز لها التزوج إلا بعد الحمل والحامل المستقيمة الحوض كانت تحيض في كل ثلثة سنين مرة اعتد بالثمنين  
حاضاً لا قبل من ذلك اعتد بالاقراء وقل ما تنقضي به العدة ستة وعشرون يوماً ومخضنان وهي امرأة عادية في الاقراء اقل بام  
الحض وقل بام الطهر فإذا طلقها طهرت عشرة وعشرون يوماً وحاضت ثلثة أشهر من عشرة ثم حاضت فإذا  
دأت من الدم أول قطرة بانتهى حلت للزوج ان لم تقدم عادتها فان تقدمت لم تحل إلا بعد نفقته ثلثة أشهر من حضها وقل ما تنقضي  
به عدة الحامل وبوعون يوماً لأن في هذه المدة تصير لنطفة علقته والى لم تبلغ الحوض مثلها والابنة من المحض مثلها لا تحيض  
عليها وقال المتضي عليها العدة مثل عدة من لم تبلغ الحوض مثلها تحيض الابنة من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر والمستترية  
عدة ثلثة أشهر المستترية عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض  
وهي إذا امرت بها ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض  
صبرت إلى تمام ثلثة أشهر من حال الطلاق فان دأته واحتبس لثالث صبرت تمام الستة واعتد بعد ما ثلثة أشهر من ما أحدها  
قبل نفقة المدة توارثا وثالثها خمسة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض  
بعد ما شهور وقد بانتهى منه ودأته سبعة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض  
تمام ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض مثلها تحيض عدة ثلثة أشهر من المحض  
الحكم وأجهله أو علم أحد ما جعل الآخر من علمها معافاة بنا ولزم من ذلك من لهما الحد التحريم ابتداءً وان جهلا معافاة التحريم ابتداءً  
ولزم للرجل ثلثة أشهر الفرائض والعدة والحقوق الولد والمرأة عليه شيئاً المهر والنفقة وسقط الحد والاثم وان علم أحد ما دون الفرض  
سقط حق لعالم ولزم له الحد ولم يبق حق لجاهل وسقط الحد والتحريم لان ولزوج الاول عليها رجعة ولم يخل ما جاشت بولدام  
لم ينجى فان جاشت بولداً نفقت عدة الاول بوضع الحمل واستأنفت لعدة عن الثاني وان لم ينجى بولداً ثلثة لعدة الاول واستأنفت  
لثاني وأما المضطربة الحوض فعدةها بالاقراء إذا دأرت بولداً من نساء وهي إذا تغيرت عادتها وداً لدم في كل شهرين وثلاثة بعد  
ما كانت ترى في كل شهرين وبالعكس من ذلك وان لم تربى لدمين نفقاً من مستحاضة وهي على ثلثة أشهر ما عرفت بام حضها وتعتد  
بالاقراء ولم تعرف بتميزها الدم فكان ولم يميزها الدم ويلزمها الاعتد بالاقراء على عادة نساء أهلها وعلى عادة أترابها ان لم يكن  
من أهلها ثلثان فقد اعتد بالثمنين والغائب عنها زوجها وان كانت من ذوات الاقراء كان عليها مثل عدة الشهور من يوم طلقها  
ما لم تشبه فان اشبهت عدت من يوم وصول الخبر إليها والامة ولد غيرها فأم الولد إذا تزوجها غير سبيل ثم طلقها بعد الدخول بها  
عتقت في العدة فعدةها عدة الحرة وان لم يكن له عليها رجعة ولم تغتفر في العدة كان حكمها حكم الاماء وغيرهم الولد ان كانت من ذوات  
الشهور فعدةها خمسة واربعون يوماً وان كانت من ذوات الاقراء فعدةها قرنان والكتابية عدة المسئلة والمتتبع بها عدتها  
مثل عدة الاماء وما هو حكم الطلاق ثمانية اشياء الفسخ والبيوتة واللعان وارتداد الزوج واختيار الحرة الفراق اذا تزوج عليها امة  
زوجها واختيار العتاة والخالة الفراق اذا تزوج زوجها بغير رض من بيت جنبها واختارها والفراق من السكاح الفاسد وشبهه لو طلقها  
عن الطلاق بان وعينها بان والباين حامل وعينها حامل بالزوم لها النفقة والسكنى كان الحمل وعينها حامل لا يحل لها ذلك وعينها  
من الزوجات تلزم لها النفقة والسكنى في البيت الذي طلقته فيه لا تعتد ولا يجوز لها الخروج منها إلا بالجمعة الا سلام او قضاي  
وخرجت بعد ثلثة اشهر رجعت اليه قبل الصبح لم يخل ما تكون معها احا وماق ببيتها ولا تكون فان كانت ثلثة اشهر

# كتاب الطلاق

مبينه واقلمها ان توفى صل الرجل بلسانها كان للرجل اخرجها عنه في غيره وان بدت عليها احاؤها الزمها الا تنقل عنها دونها وان كانت في بيت منفزل لم يلزم الا نفاذ عن وان وجب عليها المحدث خارجة ودون ليه واماعة الوفاة فليز لم المدخول بها وغير المدخول بها والحرة والامة والمتمتع بها والكاتبه وام الولد لا لمن عقد عليها عقدا فاسدا او انفسخ نكاحها او فسخ فعدة غير المدخول من الحرة اربعة اشهر وعشرة عدة المدخول بها كانت حاملا ويلزم الاعتدال من يوم الوفاة اذ مات حاضرا ومن يوم وصول الحزن مات غائبا والاعتدال اشهر والحد لثلاثة وان كانت حاملا فعدة اربعة اجلين من وضع الحمل وانفضا اربعة اشهر وعشرة ولا تة عدة تعاضل النصف من عدة الحرة وان كانت حاملا فعدة اربعة اجلين ان مات الزوج وقد طلقها وهي في عدة له عليها فماتت لزمته عدة الوفاة وكل حكم الامة اذا كانت عند سيدها ومات عنها او زوجها من غير ومات عنها وهي في عدة له عليها فماتت رجعة كان عدةها عدة الحرة والمدة اذا مات عنها سيدها وقد وطئها بملك ليهين واعتقها قبل وفاته فعدةها عدة الحرة وان كانت حاملا فعدة اربعة اجلين ان لم يطأها فعدة عليها وان لم يدبرها فعدةها عدة الامة والمتمتع بها عدةها مثل عدة الحرة في عدة الوفاة ويلزم الحد لكل زوجة صحيحة لزوجته تقدر الوفاة وهو امتناع عن كل ما تنوق ليه لنفس من لم يطعوا والملبوس من المشهور والمنفخ به والحمل وما ينصفى اللون ويجوز موضع الاعتدال فالاولى ان يكون الموضع الذي كانت مقبنة فيه ويجوز للحرة الى غيره ولا يلزم لها النفقة الا اذا كانت حاملا منفق عليها من مضيق لدما **فصل** في بيان احكام الرجعة بما تنفع الرجعة للرجل على امراته بشرطين احدهما ان تكون المطلقة مدخولا بها والثاني ان يكون الطلاق باينا والباين سبعة اضراب ملاق من لم يدخل بها وطلا من لم تبلغ المحض ولا مثلهما والاول من المحض من مثلهما وطلاق المختلعة وطلاق بعد لبارت والطلاق الثالث للحرة والثاني للامة المحققة كل طلاق لا يكون للزوج الرجعة منه لا بعد جدد منه مستأنف وبعد ان تنكح زوجها غيره باين وكل طلاق يكون للرجعة من غير تجديد عقد حتى فاذا طلق الرجل زوجته باشأه واحدة او اثنتين لم يخرج من لعدة كان له الرجوع فيها من غير تجديد عقد وهو ان خرجت من لعدة كان باينا ولم يكن له الرجوع فيها الا بعد ان تنكح زوجها غيره على الشرط المعتبر وحكم الظلمتين مع الامة حكم الثالث مع الحرة والحامل كان له الرجعة عليها ما لم تضع ما في بطنها ولم يطلعهما ثلثا وانفضا الة لعدة لذات لا قرأ بثلث حضض لذات لثمة بثلثة اشهر للحرة وبانقطاع الدم الاول للامة كانت من ذوات لا قرأ وبخترة يوم الد والاشهوفان اختلفا في تقديم الطلاق وتأخير من غير تبينة كان لقول قول من ادعى التأخير لا في النفقة للزوجته ويلزمها الاعتدال من لوقت الذي تدعى الرجعة ضربان قول وفعل لقول حد ستة الفا وراجعتها وارتفعت ودوت وامسكت وتزوج وتنكح والفعل اربعة اوطى والقبول والمرشهوة وانكاح الطلاق وينداد الاخر من احد هو كشف النفقة عن راسها والاشهاد فيها **فصل** في بيان النكاح المحلل للزوج لا قبل اذا تزوج الرجل المطلقة ثلثا طلاقا لسته ولم يشترط خلافا ولا ارتفاع بينهما ولا فاش العقد اذا اباحا للاول ودخل بها وكان النكاح دائما صحيحا احل للاول بحسن شرطها وان تزوج بها نكاحا شرعيا صحيحا باينا بعد ما خرجت من لعدة وثاينها ان تزوج بها بعد ما اعتد عده كاملة وثالثها ان تكون ممن يتبع منه لدخول ويد وق كل واحد منهما لم يمسك الاخر وابعها ان تبين منه ببنونة شرعية وخامسها ان تعتد منه عدة واحدة فان اخلت شئ من ذلك لم يخل للاول وان جامعها في غير الموضع المعهود لم يخل **فصل** في بيان الخلع الخلع بذكر المرأة ما لا زوجا فدية لنفسها لكرهه ولا يجوز ذلك مع اضطرار الحال بينهما او الفصل يشتمل على ثمانية اشياء وبنا ما هي الخلع وقد ذكرنا وبنا ما هو موجب الخلع وكيفيته قد اعدت وجبتهما والشرط الذي يحتاج في صحته لهما وما هو موجب الخلع اربعة اشياء اولها ان يكونا احكامهما لقول بن تقول انا لا اطيع لك امر ولا اقيم لك جلا ولا اغتسل لك من جانية ولا وطين فراشك من تكرمة الحكم ان يعرف ذلك من جالها وكيفيته يحصل اجتماع ثلاثة شروط ان يتبدل احدهما بلفظة الخلع ويعترف بقدية الفدية ويجب لآخر ليه بان يقول لرجل خالعتك على ما تدين وتبارا وتقول المرأة خالعتك نفسي منك على ما ذكرنا فاجابة لآخر ليه اما قد بالعدة فمؤكول لهما اقل ام اكثر وان زاد على المهر ما حبسها محببان يكون بما يتبع بملكها شرعا والشرط الثاني في صحته ليه ثمانية اشياء ان يجال باللفظة الصريحة دون الكتابة وبإحدى شروط صحة الطلاق فيه وان تكون المرأة طاهرة لم يفسد فيه بجماع اذا كانت المرأة طاهرة سنة وبدعة ومعين قد لا عوض حبسه فدية وعزم من الشرط والوصف وبطلقها واحدة على الصريح من القول فان خالف شيئا من ذلك بطل الخلع ولم يخل ما اطلقا او قبلت المرأة بالرجوع فيما امتد والرجل بالرجوع في بضعها وكلاهما جائز ان اطلقا لم يكن لاحدهما الرجوع بحال الا برضا الاخر وان قبلت لم يخل ما لزمتهما الة اول تلزم فان لم يرضاها جاز الرجوع في ما لم يخرج من لعدة فان خرجت منها او لم تلزم الة لم يكن لهما الرجوع بحال الا بعد جدد ومهر مستأنف يجوز شرط لعجل الفدية



من لم يملك ثلثي ثمنها  
فانها بائنة بالطلاق

## من لو سبها

**فصل في المباداة والنشوء المباني** تتألف من خمسة زوجين معا فانما انفس احداهما من الاخر وقال ناكروته المقام معك  
وانت كرهته معي فبادتني على كذا النعش المرات زوجا او بترك لها شيئا من مهرها واجابة الاخر بالبرقع بشرطين يكون الفدية اقل من المهر  
تطلبها واحدة ويجوز وجوعها بما يدين بشرطين الرجوع قبل نفقائها العدة واداة الزوج الرجوع في البضع ما اثار النشوء ففداها  
من جهة الرجل ومن جهة المرأة ايضا فما يكون من جهة الرجل هو ان يكره المقام معها وتكره هي ذاقه وامارت عن خافته لنعها باها حقونها من  
النفقة والنفقة غير ذلك فان طيب نفسه لفعل الجليل والقول للطفيل وترك حقونها او بعضها له واعطائه شيئا من مالها قبل  
فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما فان اصررتاها لباخذ منها شيئا او بترك لحقوقها او بخلها كان عضلا فان بدلت لذلك لم يخلعت  
لم يملكه وكان لها فيه الرجوع ولها الرجوع في البضع ما لم يخرج من العدة وهذا الطلاق رجعي ولم يحاكم ان يامر بها بالمعاشرة بالمعروف  
وما يكون من جهة المرأة بغير تارة بالقول وتارة بالفعل فالقول ترك التلبية زادعا والمخاطب بخلاف ما عوته من المقال والقول الجليل  
بعد خضوعها له فبذلك الفعل ترك طاعته والاصرار على عصيائه وترك المباداة الى امره والاجابة له في الامور يتكره ودمدة فاذا كان ذلك  
امرهما يتقوى الله وعرفهما عاقبة ترك طاعة الزوج واحسن بضعتهما وعظما فان اصررتاها في المضجع انشاء فان اصررتاها باصررا  
وربما وان ادعى كلاهما النشوء اسكنهما الحاكم بحيث يطالع عليهما ثلثة اشهر يعرف حالهما فاذا عرف انهما لم يملكهما بالولع في فصل  
في بيتا الشقاق اذا وقع بين الزوجين نشوء لم يخل ما نزل في الى ما لا يخل من قول وضلع لم يترافق فان تراقى بعث الحاكم حكما من اهله  
وحكما من اهله ليدبرا الامر فان جعلوا اليهما الاصلاح والطلاق نفذ اما باه صلاحا من غير رجعة وان اطلقا اليها القول فحضر كل  
الزوجين ولم يكن احدهما مغلوبا على عقله ورايها الاصلاح اصلا من غير رجعة وان رايا التضييق بينهما بطلاق وخلع لم يمسها  
الا بعد المراجعة فان رضيا فذاك وان رايها الحاكم القسام بالولع وان راي الحاكم ان يبعث الحكمين من غير هلهما جاز وان كان احد  
الزوجين غائبا لم يفصل بينهما وان كان مغلوبا على عقله بطل حكم الشقاق وان لم يترافقا الامر بينهما الى ما لا يخل ما كان الاصلاح اصلا  
الحاكم بينهما وان لم يكن كان في حكم ما نزل في **فصل في بيتا الظهار في الشريعة** عبادته عن قول الرجل لزوجته انت على كذا امر حتى و  
بنيتي واحدة من المحرمات لسا او رضعا او عضوا من اعضائها وسمي وبعضك سمى من بعضه او لم يعصوا ولم يعين على كذا امر واحد  
المحرمات واذا ظاهرها مطلقا حرم عليها نفسها بنفس الظهار والكفارة على الرجوع واذا ظاهرها بشرط فاحرم الوطى بوقوع الشرط ولو  
الكفارة بالوقوع وبالغرم على الرجوع بعد وقوع الشرط فان تكررت منه لفظ الظهار لم يخل ما تكررت منه متواليا او متراجعا فلا قول لم يخل اما  
اراد به التاكيد والظهار فان اراد التاكيد لم يلزم غير واحد ان اذنا الظهار كان لجميع طهارا ولثاني يكون لجميع طهارا وان ظاهرها  
جميع او واحد بلفظ واحدة وقال تن على كذا امر حتى كان مظاهرا من الجميع ايتا يكون الظهار شرعا باجتماع عشر شرط منها ثلثان مما  
يتعلق بالمرأة وهما كون المرأة غير مدخول بها وكوفاها طاهر طهر لم يواقعها فيه والباقي يتعلق بالزوج خسرهما ترجع الى الابدات  
التلفظ بالصريح دون الكناية والنية والقصد بهما الى التحريم وان يكون باشار واختار ويشهد عدلين حريين وثلاثة رجوع الى النفي  
وهي نفاء والتضييق للسكرو القصد الى الاضرار فان ظاهرها مطلقا عزم على الرجوع لزمه كفارة فان وطئها بعد اقبلان بكفر لزمته  
كفارتان وان وطئها فاسا لم يلزمه غير واحدة وان تكررت منه لوطى قبل التكفير عن الاول لم يلزمه غير واحدة وان كفر عن لوطى الاول لزمته  
عن الثانية وعلى هذا والمشروطا وقع الشرط كان في حكم الطلاق ويقع الظهار في الطلاق الرجعي وان اباين فان راجع لزم حكم الظهار  
وان خرجت من العدة واستأنف عليها العقد لم يلزم وان ظاهرها طلق باينا وجدا العقد قبل الخروج من العدة لزم الحكم وبعد الخروج  
لم يلزم وان وضعت المرأة الحال الى الحاكم بعد الظهار وفقد عزم العود انظر الحكم ثلثة اشهر فان عاد ولا انزله الطلاق اذ لم يكن عاجزا عنها  
فان في منها بعد الظهار وقبل التكفير لم يحكم متعاشا حكم الابداء وحكم الظهار فان كفر في الحكم الظهار وان جامع لزمته ثلث كفارة  
وان طلق وفقد في حكم الابداء ويقع حكم الظهار ما دام متعاشا العدة والظهار يقع بام الولد المذبذبة بالامه اذا كانت من جهة **فصل**  
في بيتا الابداء بالابداء في الشرعية بين الرجل على ان لا يطار وجهه وانما يصح باجتماع عشر شرط ستة منها رجوع الى المولى هي ان يكون عا  
وتلفظ باليهين يقين بها والنية بهد بها الاضرار بوقوع على مدة تزيد على اربعة اشهر ولا يعلقها بشرط ومنها ما يتعلق بالمرأة شيان  
ان يكون مدخولا بها طاهر طهر لم يواقعها فيه ويتعلق منها شيان بغيرها وهو ان يولي بالله نكاحا وباسماء الحنفى وانما يقع الابداء بان  
تزوجها ابتكاحا لغير طهره كانت او تزود عن غيرها وان حلف لمصلحة لم يكن مولى واذا ايا كانت المرأة مخيرة بين الصبر والاستغفار فان  
استغفرت ضرب له الحاكم مدة اربعة اشهر ليعي ويطلق فان فاء وجامع لزمته كفارة اليهين ان طلق وفقد في علمها حقها وان امتنع  
عنها حبر الحاكم في خطبه من نصب ليعي ويطلق وان سوت حتى تنقضي مدة المحلوف عليها لم يحنث سقطت كفاة الكفارة واشهر وان

# كتاب الطلاق

فان قبل انقضائها فلو احسن ان طالت به الفته قبل انقضائها لم يسمها وقته لقادرا لجماع وقته لعاجز بالمرض والحبس وغير ذلك بالثلاث  
وهي الاعتذار والوعد بذلك فالطلاق لا يقع في فائه فثمة لقادرا وطلاق فان ستمهل الحمل والامه اذا كانت وجهه كانت حكم  
الحرة في الابد ولا حق لبيد ما فيه **فصل** في احكام اللعان للتعابرة عن ايمان مخصوصة على وجه مخصوص بحلف بالزنا  
بعد قد فداها ما فادها فادها الرجل زوجته لم يحل ما يمكن ان يحل باللعان كما يمكن اسقاطه بالبينه ولا يمكن ان يمكن كان باجتماع  
سبعة شرط ان يكون كل واحد من الزوجين باللعان قائل ويكون النكاح دائما والمرأة مدخولا بها غير خرسا ولا صما والرجل بصيرا لا  
قيا لا نفاذ عن الولد وان لم يمكن اسقاط الحد باللعان كان في ستة مواضع ان تكون المرأة غير مدخول بها او تكون صماء او خرسا او  
لا ينعى الرجل المشاهدة مثل ليل في المكحلة اذا قد فداها بالزنا وبما يشاء ويكون اعني قد فداها بالزنا فان نفى لولد صح منه اللعان  
او قد فداها بالزنا في عدة منه وكان الطلاق بائنا ولم يكن هناك ولد فان قام ببنه ولا كان موجبة الحد الا اذا عقب المرأة فاذا قد  
وجهه وقد دخل بها وهي في جبالته او في عدة رجعية منه ولا ينعى المشاهدة وكان بصيرا لمرأة غير صماء ولا خرساء وقد اجتمع معها  
شرطا اسقاط الحد باللعان كان بغير انشاء اسقط الحد بالبينه وانشاء اسقطه باللعان فان قام ببنه رجعت المرأة وورثها وان ثلثها  
انضخ النكاح بينهما وحرمت عليه بدو سقط الحد وان تلاقى على نفى لولد لم يلحق بالنسب لانه ان كانت المرأة صماء او خرسا او قد  
قام ببنه رجعت مثل السقيمة البصيرة وان لم يتم ببنه انضخ النكاح بينهما بغير طلاق وحرمت عليه بدو ولزله الحد ولا يجوز للرجل اللعان  
الا بعد ان رأى عيانا وقد دخل ليل في المكحلة ولا ينعى لولد لا بعد ان رأى جلا بطار وجهه فظهر لهم بواقفها فيه وراعى ذلك جاز  
بولد لمدة الحمل وطلق ووجه اعتد وتزوجت وحاش بولد لائل من ستة اشهر من يوم الطلاق وغاب عنها غيبة وجاشت بولد  
لاكثر من مدة الحمل من وقت غيبته عنها او دخل بها ولم يجامعها في الفرج ولم يسبق ما ذكره اليها وظهر به الحمل فاذا خلا الامر من احد هذه  
هذه الوجوه لا بدعت لم يجز له نفى لولد فاذا نفى لولدا وقد فداها في جبالته وفي العدة التي لم يهاجها رجعة وعجز عن البينة فان تلاقى  
سقط الحد وانضخ النكاح ولم يلحق لولد فان لم يجز للرجل واجبات المرأة لزمه حد القذف ونسبت النكاح والحق لولد ان اجاب  
الرجل دون المرأة كزناها الرجل قبل اللعان بطل حكمه ولزم لها المهرات وعليها العدة وان ما نكح امرأة قبلها وقام وليها مقامها فان  
اجاب لير ولا عن سقط الحد عنه والمهرات عنها وان لم يجز لير ولم يكن لها ولي يقوم مقامها فيه لزمه الحد ونسبت المهرات وان كانت المرأة  
حامل او اجابا الى اللعان انشاء تلاقى وانشاء تركا حتى تضع حملها فان وجبت ذلك عليها ما اخرج الى موضع الحمل واللعان يصح عند الحاكم  
وخليفته ومن برضى به الزوجان فان اراد الحاكم ان يدا عن بينهما وكانت المرأة محذرة استوى اليقين على الرجل في مجلس الحكم وبشلت اليها  
من يثوث اليقين عليها في منزلها باربعة اشهر واولها واحد وان كانت برية اخصها وجلس الحاكم مستدبرا القبلة واقامها بين يدي  
تجاه القبلة والمرأة على منبج مخصوص من العدل وقال للرجل قل شاهد بالله انه لم يصادقني فيها ومثابرة من الزنا وان كان نفى لولد  
قال مكان من الزنا وان هذا الولد من الزنا وليس مني وكثر عليه ربيع مرات فاذا بلغ الى كلمة للعدة غلظ عليه مالا يقدام على اليقين لكافة  
وعقده وزجره وعرفه وباللعاقبة وقال له قل ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فان مرت في اليقين امر من يصنع على فيه وليسكنه  
فويل لليقين فان رجع حده والزوجة بجالها وان مرت فيهما قال الحاكم للمرأة ما تقولين فيها ما لنتبه فان اعترفت بجمعت وان انكرت قال  
لها قولي شاهد بالله انك لم يصادقني فيها قد نوت به وكثر عليها اربعاء وعظمها وزجرها وخوفها كما فعل بالرجل فان مرت فيها امر من  
يضع يده على فيها وليسكنها كما فعل بالرجل فان لم ترتدع قال لها قولي ان غضب الله على ان كان من الصادقين ما في برة فاذا فعل ذلك الحاكم  
فرغ من اللعان فنقضه من انشاء الولد ان كان انفساخ النكاح ومحرم الباب وسقوط التوارث ولا يصح اللعان مجزئا لقائ  
القرنان وبما بينت مقاد ما اذا لم يبرهن لعن في **فصل** في بيان انفساخ النكاح بالزنا او بتداعيها او كلاهما لم يحل جالها من ثلثة  
اوجها ما ولد على فطرة الاسلام واسلما عن الكفر وولد احدهما على الفطرة واسلم الاخر على الكفر فان ولدا معا على الفطرة وارتد احدهما  
انفسخ النكاح بينهما بنقض الودعة لان قوته لا يقبل واذا اظهره قتل وصار ماله لورثته المسلمين ان ارتد كلاهما صار ماله لهما ولو رثما  
المسلمين وليتبع المال ان لم يكن لهما وارث مسلم وسواء دخل بها الزوج او لم يدخل في انفساخ النكاح اذا ارتد احدهما وان ولدا احدهما  
على فطرة الاسلام دون الاخر وارتد المولود على فطرة الاسلام انفسخ النكاح بنقض الرقة وان ارتد الاخر لم يحل ما دخل بها الزوج او لم يدخل  
فان دخل بها وكان الزوج هو المرتد انظر به انفساخ العدة فان رجعت قبل انقضائها كان حق بها ان رجعت بعد انقضائها فقد ملكت  
نفسها وان ارتدت المرأة رجعت قبل انقضائها العدة فهو حق بها وان رجعت بعد انقضائها فقد بانث من ثلثة اسلم معا كبر وتدت  
احدهما ولم يدخل بها الزوج بطل النكاح في الحال وان دخل بها كان الامر هو قوف على ما ذكرنا على الرجوع **كتاب العلق واللين**

الرجوع واللين والعلق واللين

## من الوَسْبِ

والكا تبة فصل في بيان العتق واحكامه العتق انفكاك الرق عن المملوك ويجوز سبي جميع نسا الصنفا الكفار وفرداءهم الا  
 من عقد لهم عقدا لذمة من اهلهم والنفادى المجوس وعقدا لامن لهم منهم ومن غيرهم ويجوز تملك من سبي من سرق ومن اشترى  
 من ابايهم وقربائهم وان واجهم ومن سباهم وان كان كافرا وان املك مملوكا لم يخل من ستة اوجه ما يفتق عليه في الحال ويجب عليه عتقه  
 او يهتبه له او يكره او يخطو ويجوز الاول ثلثة لولدان وان علوا او لولد وان نزلوا وجميع الحرقات عليه لسب او رضاعا ومن يخل  
 به او بر من وعى وجد من او اهدى من شرط في لذمة عتقه ان يملكه والثاني ثلثان من نذر ان يعتقه فاملكه ومن اشترى وشرط عليه  
 البايع ان يعتقه والثالث ثلثة من يكون من ذوى رحمة من غير من ذكرنا وهو مؤمن من ملكه سبع سنين وهو مؤمن من  
 ملكه وهو مؤمن مستبصر والرابع اربعة الخائف لا اذا نذر عتقه والصبي والعاجز عن الاكساب من لا يقد على القيام بنفسه الا  
 اذا جعل له ما يهينه على المعيشة والخامس احد مملوكا من السادس ثلثان ولدا ولزنا والمستضعف لا يفتق العتق من ثمانية لعتبي  
 اذا كان مرقا وشهدا واعتق بالمعروف والمكره والسكران والغضبان والمجنون المعنوي والمجور عليه عتق المالك انما يصح من العتق  
 باربعة شروط اما التلطف بالعتق اذا قدرا وما يهوب من ابل للغة اذا عجزت العتق وان يقصد به جبه الله تعالى ان لا يعلق بشرط  
 اذا اشق لم يخل من ثلثة اوجه ما اعتق مملوكا او بعضا من واحد او واحدا من جماعة مالهك فالاول لم يخل من اربعة اوجه ما اعتق في  
 حق وجب عليه ولا يكون له عليه الا اذا اعتقه نظو عا وتبر من جريرة ويكون سائبة لا ولا له عليه ولم يفتق من جريرة وله عليه لا  
 واعتقه وشرط عليه خد من مدة معتق بلزم العبد الوفاء به فان بقى ولم ترجع الى نفضا المدة وتسقط عنه والى نفضا بعض المدة  
 وانزل المدة فيما بقي من المدة او شرط عليه ان يعطيه شيئا من لذارهم والذنا يروى على كل حال واعتقه قد ملكه شيئا او جعل له  
 ضربا او استحق الارش بما اصابه بدنه وقد علم بما معه من المالك ان الماله الا اذا شرط لنفسه التلطف بالعتق وان لم يكن عالما  
 به بما معه من المالك كان الماله سبده وان شرط عليه شيئا من الماله رده الى العتق ان لم يرد ولم والثاني لم يخل ما يكون الباقي للوغير  
 لم يخل ما اراد به الا اراد ولم يرد فان اراد وكان موثرا قوم عليه لباي والزم قيمته وحق عليه وان كان معسرا لم يفتق وان لم يرد  
 الفراد وكان موثرا استحب له ابتاع الباقي فان ابتاع عتق عليه وان لم يبيع ولم يبيع منه شره لزمه ان يستعبه منه ولم يبيع له وضع ضرة  
 عليه ولا استخرا منه فان لم يبيع العبد ماله نفسه بمقدار ما حتر منه وكسبه فطرية وقد المحتاج اليه من النفقة بينهما باحتسا وان كان  
 مهاجرة بينهما كان ما كسبه يوم له من لذاره والمعتاد وما كسبه يوم سبده سبده على ما قلنا الا الميراث فانه له والثالث يقرع  
 بينهم فمن خرجت قرعته عتق وكلما حكم ان اوصى ببق احد ما كسبه وان اعتق مريض عدا وعليه من فان كان قيمة العبد ضعفي لذمة  
 نفذا العتق ولزم العبد التسعي ذين سبده وان كان قيمته قل من ذلك بطل العتق وان اعتق مائة واثان ولد قد بان منهم اهل العتق  
 الى الولد وان كان حامل سري اليه ان استثنى اذا استباع العبد كان سبده بعامله بالمعروف لم يجز له ان يعامله بالمعروف  
 امر به فان فعل والا لزم ببعده فان امتنع بيع عليه **فصل في بيان احكام امهات الاولاد وكل من يخل من ولد يفتق بالواطي صارت**  
 الامه له ام ولدا لا في ثلثة مواضع ذكرناها في احكام الشراعى ملك الامان وسواء كان لولد حرا او مملوكا وذلك في خمسة مواضع  
 وطى بملك بين وبعقد على جارية عزيزة وتحويل الامه وبشره عقد ونكاح وسواء ولدتا لولد حرا او ممتا او سقط منها ما او  
 غير تام ظهريه يخطو ولم يظفرها اذا صار تام ولد في ملكه او في ملك غيره ثم ملكها لم يخل ما بقي ولدا او مات فان بقي لم يخل  
 اما من وقتها في ذمة سبده او لم يبق فان بقي لم يخل اما مات سبدها او كان حيا فان بقي ثمنها في ذمة سبدها ولم يكن له مال سوا  
 لزمه بيعها في ثمن وقتها وان كان له مال سواها فقتل لذمة من مال ولم يخل ببيعها مادام ولدها حيا وان مات سبدها ولم يكن له مال سوا  
 وكان ثمنها في ذمة سبدها عادت بولدها رقا وان كان له مال سواها فقتل لذمة من مال سواها فقتل لذمة من مال سواها  
 سبدها ولم يكن له مال سواها وكان ثمنها في ذمة سبدها عادت بولدها رقا وان كان له مال سواها فقتل لذمة من مال سواها  
 وجعلت في نصيب لدها واعتقت عليه ان قصص الشركه عن ذلك عتق منها نصيب لدها عليه استسعت لباي لو وثق في  
 مضبته ان كان عليه من غير ثمن وقتها فقتل على لدها فاذا بلغ لزم اداها فان لم يكن لها مال استسعت منه فان مات قبل البلوغ  
 بيعت في الذمة ان مات ولدها صحت بيعها على كل حال **فصل في بيان احكام الاولاد ثلثة اقسام ولده الامامة والاضمان لجريرة**  
 وسند كرمها في كتاب المواريث انشاء الله وفاء العتق وبشت ذلك على ثمانية نفر من عتقه مولاة تقووا لوجه الله تعالى ونفدا  
 ولم يجعله سائبة واعتقه عن غيره بغير ذمة حاله وذل الغنر وبعد ذمة من عتق عليه ذمة ملكه ومن شرط عليه لولا اذا كاتبه  
 او باعه منه والمدبر وام الولد وعتق العتق اذا مات لعتق ذلث لولا ذمة خمره لجريرة وميراثه لوله ولاؤه على ما سندا في كتاب

کتاب الایمان والکفر

[illegible]



## من الوَسْبِلَة

أدى عن نفسه وأخبره وعدى عاجز بجزا ومن حلف أنه لا يطأ حارة فلا فاذل حرجت من ملككم بحيث يوجبها إذا ملكها أو ملكه بلغه وترجى  
ومن كان هذا أمانة لتسلم وطالبه ظالم بها ولا يمكنه إنكاره أنكره أن سخطه حلف و... ومن حلف غيره ليفعل فعلا لم يلزمه بسبب شيء  
الآن يؤدى ذلك إلى مضرة فاذل إلى إيهام لا إلى جابته ليرى ما المحالوف فاسأل الله نعم أوصفا ذلته وأذله بحق والله والرحمن والرب  
والعزير والذلى فلق الحجة وبره السمى والذى بعث محمد والذى أنزل القرآن والذى علم السور وبلغ عرشه ورب الكعبة والعام بالبر  
والحي القيوم والذى يصوم له واج والذى سلمت وما أشبه ذلك لا يجوز الإيهام بغير الله تعالى ومن رسول عليه السلام أو من أحد أمته  
عليهم السلام لم يكن مبنيا فان كان باختم ولم يمتد كفاة النذر وان استثنى في إيهام بمشيئة الله تعالى كان متصلا وإن حكمه لم ينعقد  
عن إيهام على كل حال فضلا فكان صادقا إلا إذا أدى إلى ضرر يحجب به ويحجب إيهام الفاجرة فانها تدفع الدمار بدافع فصل  
بيان لنذر النذر لتمام طاعة الله تعالى بشرط حصول مرغبه يخطو وان دفع امره كرهه والنذر مشروط وعينه مشروط والمشرط أن كان الشرط  
والنذر ومنه كلاهما أو أحدهما معصيته لم ينعقد وان كان الشرط طاعة والنذر دونه أيضا طاعة وأمر مرغوب أو غير مرغوب لم ينعقد  
تعالى وقال على الله كذا ان كان كذا أو قال على كذا أن لا يفعل ما عين بوقت ولم يعين فان عين  
بوقت ولا يمكنه الوفاء به ولم يمتد قد وقع الشرط لنزهر كفاة النذر وان لم يمكنه الوفاء به لم يلزمه وإن عين بوقت لم تضع تلك العبادة  
فيه لم يمتد النذر وان لم يعين بوقت حصل الشرط لنزهر مائة على الفوفان لم يفعل لم تلزمه لكفاة الآية ومنه وان نذر بالشرع وحدها  
دون القول كان حكمه من قول بلسانه ونوى أن قال على كذا ان كان كذا ولم يقبل الله له الوفاء ولم تلزمه لكفاة بغيره وان قل  
على كذا لحساب فشاء رقى وان شاء لم يمتد الوفاء فضلا النذر وان نذر وعصيته لحاج ولا ينعقد ذلك نذر طاعة وبشرط ولم يخل  
امتناع الطاعة ولم يعين فان عين له الوفاء وعلى ذكرنا وان لم يعين كان محجرا فعلى أى شيء شاء من أفعال البر والتقوى من الصوم والصلوة  
والصدقة وان نذر بغيره ما يعين بصوم غيره مطلقا ونفى أن يكون مسافرا في ذلك ويكون اليوم يوم عيدا أو يوما من أيام التشريق وهو  
مبنى لظن وقضى وان قد مجال السفر صام مسافرا وان تفق أن يكون من شهر رمضان فضا بغيره رمضان وقضى فان صام بغيره لند اجزا  
عن رمضان وقضى صوم النذر وان نذر في ليلة بد الله كان ذلك لاجعا إلى بيت الله الحرام ولزمه دياره حجاجا ومعتبرا وان نذر ان يأتى  
معنى لم يلزمه فان نذر ان يأتى بغيره مكات وان نذر ان يأتى بغيره ويهجره ويهجر على المساكين لزمه وان نذر ان يأتى مسجد من المساجد غير  
المسجد الحرام ومسجد النبي عليه وآله وسلم يلزمه فان نذر ان يأتى أحد المساجد لزمه ان يأتى حجاجا ومعتبرا ان كان مخصوصا بالمسجد الحرام وذابوا  
للنبي عليه السلام ان كان مخصوصا بمسجد وان نذر ان يأتى مسجد الكوفة والبصرة لم يمتد بغيره لزمه لاجل الاحتكاك وان المسجد ومن نذر  
طاعة على صفة مخصوصة لزمه إذا حل به النذر وما يمكنه على الصفة لم يمتد ومن نذر ان يتصدق بجميع ماله لزمه فان خاف الفقر قوم بجميع تصدق  
بشيء بعد شيء حتى يتصدق بجميع مبلغه وقد ذكرنا ان نذر المطلق كالشرط والمعاهدة ثلثة أصناف أحدها ان يقول عاهد الله تعالى أنه  
كان كذا ففعل كذا أو عاهد على ان يفعل فعلا أو يتكفل فعلا كان الأولى في دينه ودينه خلافا وعاهد على ان لا يفعل مباحا فلا ولا حكمة  
حكم النذر في جميع الأصناف في الصحة والفساد ولزمه لكفاة والثاني في حكم الإيهام ثالث يكون بالإنجاء منه كذا الكفار  
الكفارة ضربان أحدهما يتعلق بجنايات لا حرام وقد ذكرناه في باب الأضرب ويختلف أحكامها وتنع الكفارة في كل واحد من  
أشياء وهي لعنوا والتبوا والأطعام والكسوة والغسل لعنوا ضربان أحدهما يلزم عقوب من جنى عليه مولاة بالضرر مؤثر في كفاة الفعل  
والثاني ضربان أحدهما يكون له بدل على التخيير بينه وبين البدل والثاني يكون له بدل على الترتيب لا على التخيير عن لعنوا من مبدله والوفية  
المعتقة في الكفارة ضربان أحدهما يجب ان تكون مؤمنة وغيرها لا تجزئ ذلك في كفاة قتل الخطاء والثاني يجوز ان تكون غير مؤمنة  
وذلك في كفاة ما سواه والبدل ضربان أما يكون صيا شهرين متتابعين وأطعام سنين مسكنا والأضرب أطعام عشرة مساكين وكسوتهم  
فإذا عجز عن ذلك كفر بصوت ثلثة أيام والذى يبدله صيا شهرين متتابعين والأطعام سنين مسكنا على الترتيب في موضعين كفاة قتل  
الخطاء والظن على التخيير في أربعة مواضع كفاة النذر ووافظاد يوم من شهر رمضان متعمدا لعنه من دونه الحلف بالبرائة من الله تعالى ومن  
رسوله ومن الأمة عليه السلام كاذبا أو جازم المراتع شعرا في مصيبة أصابتة ويخبر كل قبة تستقر منها عليه ملك الملك إذا ملك عبدا  
كان أو أمة صغيرا كان أو كبيرا أصحيا كان أو مريضا مؤثرا أو غير مؤثرا حاضر كان أو غائبا أو باقا إذا لم يعرف موته أو أم الولد والمذنب والمعتق  
منصفه والمرهون إذا كان صاحبه موصرا والحاج متعمدا إذا أخا وفي الدم الذبيرة بمنزله من ذكرناه وكفاة المملوك على النصف من كفاة  
الحرة ومنه لصبا دون لعنوا والأطعام إلا إذا ملكه صابرا دون له فيه وأما ترتيب لصبا ففقد ذكرناه في كتابه وأما الأطعام فلم يخل  
أما يحضر المساكين ويطعمهم أو يعطيهم طعاما وفرضه غالب فقرة فان أطعم جزا منه ففقد حسن أن أطعمه ونهجا إذا كان مما يجب من الكسوة

کتاب الکفایت

دکلمہ

ہن اکو سیلہ

[illegible]

کتاب الطہرۃ الثانی

**والنائب**



## من الوسائل

والثابت عليه ضربان ما يكون من حيوان يحمل لحمه ويحرم فان كان من حيوان حلال اللحم حل للرجل والنساء البسة مملوكة والتقصير فيه صوفيا  
او شعرا او ذرا من الخي والميت واذا نشف ايضا من المذبح وجدا اذا سلخ من الذبح وبيع دون غيره وان نشف لشعره او وبره او صوت  
او سلخ الجلد من الميت والحي لم يجز لبسه لا مملوكة وان بيع ولا التصرف فيه الا اذا اتخذ دلوا يستقي بها على كراهية لغسل الوضوء والشرب وانما  
من حيوان يحرم لحمه فهو ايضا ضربان اما كان سباعا او غير سباع فان كان سباعا جاز استعمال شعره اذ جاز في غير الصلوة واستعماله اذ كان  
مذكي مدبوغا في غير الصلوة وان كان غير سباع لم يجز ذلك الا التجاب فانتهى بوجوه استعماله ومملوكة والصلوة فيه وقد روي في التيمم و  
الغسل ايضا مثل ذلك هي محمولة على حالة الاضطراب والحمل ثلاثا من ذهب فضة وجوهها لذم حرام على الرجال للزينة به حلال  
للنساء الا في حال الحدا والنفقة والجوهر يجوز للرجل للزينة بها كما يجوز للمرأة وليس ما يختص باحدهما مكروه للآخر ولو من الخاتم والحجر  
فيه لذم مذهب المصنوع من الجنيهين على وجه لا يتغير والمدرس من الطراد مع بقاء اثره على الرجال ايضا **كتاب الوقوف**  
والصدقة والوصية والنخل والحببات لطيفة تقع على ثلاثة اقسام عطيته في الحية وعطيته بعد اوفاته وعطيته في الحية وبعد اوفاته  
فلا قول يقع باحد رتبة اشياء الحببات والصدقة والاعمار والاوقاف لثاني يقع بشئ واحد وهو الوصية والثالث يقع باحد ثلاثة اشياء  
بالوقف الاسكان والمجسس **فصل** في بيان اوقاف احكام الوقف مخير لصلح تسبيل المنفعة على وجه من سبل البر او ما يصح  
بثمانية اشياء كون الاوقف نافعا للتصرف في ماله والوقف ملك له وصحة البقاء على الوقف بقاء متصلا يمكن الانتفاع به الا الدائم  
والدائمي وان يفعل ذلك تقربا الى الله تعالى لتسليم الوقف من الوقوف عليه ومن وليه لا اذا جعل ولاية الوقف لنفسه قد جعته  
او يكون الوقف عليه ولده الصغير تعيين الوقف عليه وان يكون الوقف <sup>على تسبيل</sup> المنفعة في الحال من الارحام او جوارح او ممن يكون  
يتعاليهم من كادهم ومنفعة لهم في كمال مساجد القنطرة وسائر مقاصد مصالحهم وان لا يعلق الوقف بوجه منقرض فان علق على وجه  
ياد عمري وورثي وسكنى وحبسا بلفظ الوقف الوقف صواب مطلق مشروط فاذا اطلق كان الوقف عليه التصرف في منافعه على  
مشيئة وان شرط فيه شرط لم يسع احدا خلا من ولا بد من اجراءه على ما شرط ولا يجوز بيعه باحد شرطين الخوف من حرابه وعاجلة بالموقوف عليه  
شديدا لا يمكن معها القيام به ولا يجوز الوقف على اربعة عشر على العبد المردوم والمحمل لا على مجهول ولا وقف مدة معينة ولا على  
بني فلان وهم غير مخصوصين في البلاد ولا على نفسه خاصة ولا المشرط بان يبيع متى شاء او يخرج من الوقف عليهم من شاء وبفضل البعض  
على البعض انشاء التيمم بينهم انشاء او يقول ارجاء واسم الشهرة وقف على فلان ولا على كذا ولا على مواضع قرباتهم من المسلم الاعلى  
درى ترابته واذا عين الوقف عليهم لم يخل ما عينهم بالاشياء او بالصفقات عين بالاشياء او بالاشياء وقال على فلان وفلان وقصص عليه كان عامرا <sup>ع</sup>  
بلفظ الوقف فاذا مات الوقف عليه جمع الوقف الى اوقافه والى اوقافه مات هو وان لم يقصر عليه وقال على فلان وبعد على فلان <sup>ع</sup>  
وولد ولده على فقراء المسلمين لم يكن لولده معه نصيب لا للفقراء مع ولده وولد ولده وكان لولده بعده وللفقراء بعده ولده  
قال عليه وعلى ولده وولد ولده كان لولده وولد ولده معه نصيب بالتوبة ذكر كان وانثى وان قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ  
الانثيين وان عينهم بالصفقات استحق من قبل الصفقة المعتبة فان عينهم بالاسلام كان لمن اقربها لشهادتين ومن هو في حكمه من اطفالهم  
مجانينهم وان عينهم بالامان كان للظاهر اعدل من الامانة وان عينهم بالتسب قال على بنى فلان لم يدخل فيه البنات وان قال على  
ولده دخل البنات والبنات فيه على سواء وان قال على المنتسبين الى فلان دخل فيه بنات صلبته وبناته وبناته وان قال على العلوية كان  
على ولد على من فاطمة عليها السلام دون غيرها وان قال على ولد رسول الله صلى الله عليه واله كان على ولد على من فاطمة واولادها  
عليهم السلام والشيعة تعم جميع فرقها ماعدا البصرة من الزيدية وقوم دكران اهل لغز وجوزة على الاطلاق الذين يكون داره من بيع  
جوانب الى ربيع ذراعا وسبيل الله المجامعون وسبيل البرج والعرة والغزو ومصالح المسلمين معونة الضعفاء واذا وقف على مائة  
اختص بمولى نفسه ومولى ابه ومولا له الذي عتقه دون مولى عتقه الا اذا لم يكن له مولى عتق وكان له مولى فمولى فمولى فمولى  
دخل فيه مولى لعناته ومولى لنعته وان قال على اقرب الناس الى كان على من هو اولهم فان كان لجامعة من دوى لقرايات في دوى  
استحقوا كلهم فاذا علق بصفة وثالث الى الاستحقاقان عادت للصفة عاد الاستحقاقان وقف على مصلحة واندوس سهم صرف  
وجوه البر وان جعل لولاية الى احد كان غير ثمة لم تقع ولا يشره فان كان ثمة ضعيفا ضم الحاكم اليه من اقربا وان تقربا لفسوق غيره وان كان  
ثمة مستقلا قربه عليه وان وقف على جامعة معينة وهم منتشرون في البلاد كان مقصودا على من حضر ببلده **فصل** في بيان  
احكام الوصية وما يتعلق بها الوصية صلة ما بعد الموت بخير ما قبله والموصي لم يخل من اربعة اوجه اما وصي في حال الصحة او في  
مرض مخوف او غير مخوف ومشبته فان وصي في حال الصحة او في المرض غير المخوف والمشبته وبخير كان من اصل المال وان لم يخير كان

کتاب الوصیہ

الثالث فان اوصى في مرض يموت واشرف على الموت لم تصح وان لم يشر كان من الثلث فيحتاج الى ثبوت اشياء الموصل والموصى اليه  
 له ومن استجنان بوصى له والموصى به وكيفية الوصية ما الموصل ما الموصل مما يقع وصيته باجتماع اربعة اشياء الحرية والبلوغ وكمال العقل  
 او حكمة ونفاذ تصرفه في ماله وحكم كمال العقل يكون للمراحم الذي يضع الاشياء في غير مواضعها فان وصيته وصدة عنه وعقده وصيته  
 بالمعروف ماضية دون غيرها وبسبب اشياء عليها وتثبت بعدلين ورجل وامرأتين وباريع لسنة وثلاثة ارباعها وباربعين  
 وبواحدة ربعها وبدن ميتين عدلين عند اهل محلتهما من ظاهره الا ماله اذا كان الموصل محبب لا يجحد احدا من المسلمين فان لم يجحد الوصى لبيته  
 وامكنة لا نفاذ لزمه ولم يجحد الموصل ما اوصى الى الموصل ليه يحفظ الماله على الموصل له وبصره فيها اوصى له فيه فلاول يصح من ثلث الوصية  
 على الموصل حال حيوته دون من لم يكن له ذلك من الامم ودولى القرابة والاجنبى اذا كان طفلا او سفها فان كان الموصل بالغا رشدا  
 لم يكن لاحد الوصية عليه ماله ولا التولية في حال حيوته ولا بعد فاته والثاني تصح وصيته ليه على كل حال وانما من يصح ان يوصى ليه من اجمع  
 فيه جنس صفات الاسلام وكمال العقل والحرية الكاملة والعدالة والبلوغ اذا اوصى بنفاذ الوصية في الحال وله ان يعزله مدة حيوته ولا يستبدل  
 به فاذا اوصى ليه لم يجحد ما كان حاضرا او غائبا فان كان حاضرا كان محض ابي قبول الوصية وردها وان كان غائبا لم يقبل الا اذا كان  
 الموصل حيا وامكنة اعلام الرضا به واذا قبل الوصية لم يجحد ما يقوى على نفاذ الوصية ولم يقوى فان قوى وكان ثمة لزوم ابقائه وان لم يقو  
 ضم اليه من يمكنه القيام بالامر فان تفرقا لم يفسق عزل واقم غير مقامه ولا حضرة الوصى لم يجحد ما جعل الموصل ان يقبل امر مقامه  
 لعدلات لم يجعل ليه ولا صحابا في ذلك قولان وان اوصى الى اثنين لم يجحد من ثلثه اوصيا ما يكون كلاهما بالغين وغيره ليعين ويكون  
 احدهما بالغا والآخر صبيتا فان كان كلاهما بالغين لم يجحد ما جعل لهما على الاجتماع او على الانفاد والاجتماع معا واطلق القول فلا  
 والثالث لا يكون لاحد مما الاستبداد بالامر فان شاحا لم ينفذ نص فيهما الا فيما يتعلق بمصالح لورثته فان ما على الخلاف مرها المحاكم  
 بالانفاق وانفاذ الوصية فان لم ينفذ استبد بها والثاني لا يكون لاحدهما الاعتراض على الاخر الا اذا خالف الوصية فان شاحا قسم  
 المحاكم التركة بينهما فاستمر مقادير ومصرف كل واحد منهما في نصيبه من غير نقطاع نص في صاحبه فيه وان كان كلاهما غير بالغين وقال اذا  
 بلغا انفاد الوصية فان لم يجحد الامر لاجن من نصيب المحاكم امنا يقوم بالامر حتى يبلغا ولم يجحد لهما من ثلثه اوصيه فان بلغا رشدين سلم منهما  
 وان بلغا سفهين عزلهما واقام مقامهما عنهما وان بلغا عاجزين قواما بمن يعينهما وان مات احدهما قبل البلوغ او بلغ سفها اقام غيرهما  
 وان ماتا معا قبل البلوغ كانت وان فارقا بعد رشدهما وان فسق احدهما او بلغ سفها انشاء المحاكم فوض جميع الامر في الاخر وان شاحا  
 اقام غيرهما مقامهما كما يراه صلاحا واذا اقتصى المصلحة مع ملك الطفل ومصلحة وان اراد الوصى ابتعاده لنفسه جاز ذلك بغيره عادله وان كان  
 له على الوصى مال باخذ من التركة التي بينته وبلز من الانفاق على الطفل بالمعروف فان زاد عليه عزم الزائد فاذا بلغ الطفل واختلفا  
 في مقدار مدة الانفاق او في الانفاق بالزاد على المعروف كان القول قول المنفق عليه الاول وقول المنفق في الثاني اذا كان الانفاق  
 والزائد غير معلومين فان كانا معلومين عزم الزائد ان حلفه بنفسه على ان كان كاحدهم وان سأل كان افضل وان اخذ عليه فضلة  
 لم يجز ومن مات عن اطفال من غير نصيب صى عليهم نصيب المحاكم من بقوا ودهم فان فقدت قام بامرهم بعض صلحاء المؤمنين حفظا لامانة  
 كان ماضيه ما ضا من غير عرض عليه لاحد وامان من يصح ان يوصى بفسقة كل مسلم اجنبيا كان او ذاقربة اذا كان غير محبوب عن ارشده بعض  
 ومن هو في حكم المسلم من اطفالهم ومجانينهم وذويهم من الكفار وعبيد وامته ومكاتبه ومدبره وام ولده ومكاتبته غير انما يحذر بعض  
 ولزم له من المال بقدر ما تحرم منه وامان من لا يقع ان يوصى له فربعة ممدول وغير مكاتبه لشرط عليه مدبره والكافر غير عني لزم وامان من لا يستحق  
 ان يوصى له فكل ذي رحم له محجوب عن ارشده بعضه ولو له او اوصى به فاما الكلام فيه على وجهين احدهما حبس بوصى به هوكل ما يصح  
 بملكه والانفاق به والثاني قد ماله ان يوصى به وهو الثلث لم يجحد حال ورثة الموصل من ثلثه اوصيا ما كانوا الغنى او فقرا او متوطنين  
 فان كانوا غنيا كان ثلث الوصية بالثلث ولو كانوا فقرا فبالخمس وان كانوا مسولين فبالربع فان اوصى باكثر من الثلث رضي لورثته  
 بعد الموت بها نفذ وان رضوا به في حال حيوته كان لهم الرجوع بعد وفاته وقيل لم يكن لهم ذلك لا يخرج من ثلثه اوصيا ما اوصى لواحد او لثلاثة  
 دفعة او لواحد بعد واحد فان اوصى لواحد فلم يرجع عنهما لم يجحد ما يموت الموصل قبل الموصل وتبقى بعدة الاول يكون لورثة الموصل  
 له وان رجع بطل والثاني يكون للموصى به ويستحقها بموته اذا خرج الموصى من الثلث فان لم يخرج استحق بقدر الثلث وان اوصى لثلاثة  
 دفعة خرج من الثلث استحقوه بالتسوية وكوبا كما كانوا اوانا اودكورا وانما فان قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ الانثيين وان  
 اوصى لواحد بعد واحد لم يجحد من وجهين ما عطف لثاني بمرتبة لطفل واوصى بمرتبة لواحد وصحوة لآخر او غدا فالاول ان خرج جميع  
 من الثلث استحقوه وان لم يخرج قدم الاول فالاول حتى يستوفي الثلث فان شتبه خرج بالقرعة والثاني ان خرج من الثلث استحقوا الجميع

میں لو سپلٹ

تکلیف از محضر

# كتاب المواريث

وانتكتفان يجعل مسكننا لغرض مدة عمر احد ما والحجب من الغرض في سبيل الله والبعض في معونة الحاج والزوار والعبد في خدمة الرب  
الحرام او خدمة تربية الزوجة او تولد عليه السلام فان جعل المنافع له مدة عمره وما كان له من جعل له بطلان ما من جعل له بطلان ما بطل بموت من علق  
بموتها ما ملك من معلق بموت يرجع الى المعسر كان حيا او الى عدته ان كان ميتا ولو بقيت كانت بعد انقضاء المدة المضروبة والتكفي في حيا  
وعلى بموت احد ما كان حكمها حكم المعسر وان لم يوجد حيا كان له من شاء ان عليها والحجب عن العمل والخدمة سقط عنه فان عاد  
الى الاستعانة عاد العمل فان طلق الحبيب لم يزل العمل ما يفرح بها وان عين مدة العمل ويجوز فيها فثلث المدة عاد الى صاحبها فكان  
حيا او الى ورثته ان مات وعلى هذا الحديث المشهور في حقه على عليه السلام والحجب من انفاذ الوارث في جميع هذه الاقسام لا يقع الا  
لوجه الله تعالى **كتاب الوارث** الوارث يكون بامر من الله سبب لثبته باخذ به الميراث والولدان والولدون  
يتقرب بهم والاقرب يمنع الا بعد الاقرب واحدة والمتساويان في الدرجة لا يمنع احدهما الاخر الا اذا كان لاحدهما قرينة الى الوارث  
بوجهين والسبب نكاح وولاء وثلاثة اضرار لاء حق وولاء ضمان جريرة وولاء امامة وسبب النكاح ثابت مع كل نسب وسبب  
وسبب لولاء يثبت مع النسب ونسب الوارث في الموانع عز لا وثلاثة كقوله لوارث مع سلام المورث ورثنا اوردنا احدهما وقتل  
الوارث مورثا ولما والحجب ضربان حجب عن بعض ما يستحقه لوارث لغرض مثل حجب اخوة والاخوان لادم عن الثلث في الميراث  
وحجب للغير من مخرج بان حجب من التهم الى الاعلى الى الادون مثل حجب لولد وولدا لوالد الاب والام والزوج والزوجة عن بقية  
المال والثلث والنصف والربع الى التسدس والربع والثلث وحجب عن اصل الارث مثل حجب اقرب لا بعد وحجب بعد الاقرب  
لا اجتماع السببين فيه وحجب من له سببا من له سببا حدم مع تساوي في الدرجة ولا يحجب لولد والوالدين والزوجين عن اصل الارث  
احد والزوجان لا حظ لهما في الحجب لولد وولدا لولد لا يحجبها احد عن اصل الارث ولا يحجب لولد لولد عن اصل الارث  
ويحجب لولد والوالدين الزوج والزوجة عن الاعلى الى الادون وكذا لولد ويحجب لولد وولدا لولد من يتقرب به بمثل ومن  
يتقرب بالوالدين ولا يحجب الوالدان من يتقرب بالولد وانما يحجب من يتقرب بالوالدين من يتقرب بها فصل في بيان  
التهام الميراث لتهام الميراث في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان والثلثان لادم والنصف سهم رابعة  
سهم الزوج مع عدم الولد وولدا لولد وسهم البنت سهم الاخ لا بام والاخت لا بوجه مع اجتماع خمسة سهم النصف والربع  
والثلثان التسدس والربع سهم اثنين سهم الزوج مع وجود لولد وولدا لولد وان سفل سهم الزوج مع عدم من ذكرناه و  
بمع مع اجتماع اربعة سهم الثلث الثلث التسدس النصف الثلث سهم الزوج والزوجة مع وجود لولد وولدا لولد بوجه مع اجتماع  
اربعة سهم النصف الثلث الثلث التسدس الثلثان وهو سهم ستة سهم البنتين والاختين لا بام والاختين لا بام مع عدم  
الاختين لا بام بوجه مع اجتماع اربعة سهم الثلث التسدس والثلثان سهم ثلاثة سهم الام والابوين مع عدم لولد وولدا لولد  
وسهم لادم مع عدم لولد وعدم من يحجبها مع وجود الاب من الاخوة والاخوان سهم كل اثنين لادم فضا عدا بوجه مع اجتماع اربعة سهم الثلث  
والنصف والربع والثلثان التسدس اربعة سهم كل واحد من ابوين مع وجود لولد وولدا لولد وسهم لادم مع عدم لولد ووجود  
يحجبها وسهم واحدة من كل لادم بوجه مع اجتماع خمسة سهم الثلث والنصف والربع والتسدس الثلثان في بيان ميراث  
بالفرض مرة وبالقربة مرة اخرى من يرث بالفرض مرة وبالقربة مرة اخرى ستة نفر الاجداد والبنت والاخت لا بام والام والام  
الابن فلا يرث ابدا الا بالقربة وكل الاخوة الا بالثلاثة احوال احدها يرث بقية بالقربة وحدها وهو اذ مات ولده لم يكن له وارث سوا  
او كانت معه لادم واخذت منها بالفرض من الثلث والتسدس لباقي له بالقربة او كان معها احدا الزوجين وبأخذ هو فرضه والام فرضها  
والباقي لباقي القربة وثانيتها يرث منه بالفرض وحده وهو اذ مات ولده وخلف ابنه او ابنا وبنتا ويرث هو التسدس بالفرض والباقي  
لولد الميت وخلف معهما وبنتين واكثر وكان للبنتين والبنات الثلثان بالفرض لادم التسدس من الفرض ثالثا يرث  
فيه بالقربة والفرض معا وهو اذ خلف له بنتا او بنتين فضا عدا وابه وبأخذ هو سدس بالفرض البنت نصفها بالفرض وب  
ما بقي عليهم بالحساب سبب القربة واما الام فاما لا تأخذ بالقربة وحدها ابدا ولها حالنا احدها يكون ميراثها بالفرض وحده والاخر  
تأخذ الميراث بالفرض والقربة معا وتأخذ الميراث بالفرض وحده مع الابن ومع الابن والبنت ومع الاب مع فقد الابن ومع فقد الزوج  
الزوج مع وجود الاب ومع الاب البنتين تأخذ بالفرض والقربة في موضع لتحق لثمة فانها تأخذ المستحق بالفرض ما يرجع عليها بالقربة  
واما البنت فلها ثلاثة احوال اما لا تأخذ الميراث بالقربة وحدها وهو اذ كان معها ابن فان الميراث بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالقربة  
او يكون معها ابنة واحدة او كلاهما واما بأخذ بالفرض وحده وهو اذ كانت معها بنت اخر او ابوا مورثا فان الابوين التسدين والبنتين

والبنات نصف الميراث



مِنْ أَلْوَسِبِلَةٍ

[illegible]

کتاب الموعظ

ميراث الاخوة والاخوات الاخوة والاخوات ثلثة اخص اخوة الاب وام واخوة الام فاذا اجتمعوا جميعا سقط كلالة الاب خاصة واذا لم يكن كلالة  
 الاب لا ام فام كلالة الاب مقامه مقام من فاسمه منع من منع ولم يرث معه الا الجدة والحجدة والزوجة وانما ان الولد لا يرث مع الام والاب  
 والزوجة ان كان الولد الولد وان سفل بقاسم الوالد يرث لا بقاسم الجدة ولا الجدة الولد وولد الولد وان سفل بقاسم ولد الاخوة والاخوات  
 وان سفل الجدة والحجدة ولا بقاسم الجد والجدة ولا ولد من لعنوا والعمات والخواتم والاخوات والاخوات وان سفلوا  
 والزوجة والزوجة يرثان مع الاخوة والاخوات ولا اولادهم وان سفلوا والزوجة يرثان مع الاخوة والاخوات ولا اولادهم بخصما  
 معهم لهم الا على ما مضى من فرضية الزوج والزوجة يكون لكلالة باسوان لم يكن معهم جد ولا جدة من قبل الاب ام وميراث كلالة الاب  
 والام وكلالة الاب بقسم مثل ميراث الولد فانكاواد كورا يرثون بالقرابة بالسوية وان كانا يرثان بالقرابة مثل البنات وان كانا يرثان كورا  
 انما يرثون بالقرابة للذكر مثل حظ الانثيين فان كانا لواءا واحدا جميع ميراث بالقرابة وان كانا كثر كانا مال لهم بالسوية وان كانا  
 اكثر كانا مال لهم بالسوية وان كانا لواءا كانا لهما جميع مال نصفه بالقرابة الباقي بالزوجة وان كانا اختين من قبل الاب الام او من قبل الام  
 فحكم لهما حكم البنتين فان كان لواءا واحدة الام كان لجميع له سدس بالقرابة الباقي بالزوجة وان كانا اكثر من ذلك كانا مال بينهما بالتو  
 ثلثة بالقرابة الباقي بالزوجة وان اجتمع كلالة الاب الام والاب وجدة كلالة الام فان كان كلالة الاب الام واحدا وكلالة الام واحد ذكر  
 كان وانثى كان التمس لكلالة الام بالقرابة الباقي لكلالة الاب الام بالقرابة وان كان مكان كلالة الاب لذكر انثى كان على ذلك لاءاها تأخذ  
 نصف مال بالقرابة الباقي بالزوجة ولا يرث على كلالة الام مع كلالة الاب الام مع كلالة الاب حدة اذ لم يكن كلالة الاب الام لا يرث يقوم مقام  
 اذ اعدم ولا يرث مع اذ وجد واذا اجتمع كلالة الاب الام وزوج او زوجة كان لنقصا داخل على كلالة الاب كما على الاب بنصفه  
 اجتمع كلالة الاب كالحق والجدة والحجدة من قبله وكلالة الام والجدة والحجدة من قبلها كان لقرابة الاب نصيب الاب للذكر مثل حظ الانثيين  
 وحكم الجدة حكم الاخ وحكم الجدة حكم الاخ في القرابة الام نصيب الام وكان بينهم بالسوية وانكاواد كورا وانما سواء زاحمهم الزوج والزوجة  
 اولم يرثهم وجملة ميراث كلالة البنات اذا اجتمعت معا وكان لتركه وفقا لهما ما اخذت كل واحدة سهمها وان كانت دائمة عليها كانت لاءاها  
 لتركه الاب ولا تكون لتركه فاصلة عن لهما وان كان معهم جدا وجدة او كلاهما كان كاحدهم ان كان من قبل الاب الام والام على ما ذكرنا وان  
 زاحمهم زوج او زوجة كان لنقصا داخل على قرابة الاب دون قرابة الام على ما ذكرنا **فصل** في ميراث الاخوة والاخوات من  
 يرث بالنسبة من بان ما يرث بنفسه وبغيره من يرث بنفسه وبغيره من يرث بنفسه ولولد والولدان ومن سواهم يرث بغيره ويرث  
 نصيب من يرث به ذكر كان وانثى واحدا كان واكثر ولد الاخوة والاخوات لا يرث مع من يتقرب به ولا من هو في مثل رتبة ويرث مع  
 الجدة والجدة والزوجة والزوجة على حد ما يرث المتقرب به معهم وولد الاخوة لا يرث مع ولد الاخوة لا يرث مع كمال يرث الاخوة لا يرث مع الاخوة  
 والاخوات لا يرث مع ولد الاخوة للام يرث مع ولد الاخوة لا يرث مع كمال يرث الاخوة للام يرث مع الاخوة لا يرث مع كمال يرث الاخوة لا يرث مع كمال  
 وان كان للاب انثى لا يرث ومتقربا بسبب احد من جهة اب وام او كليهما ولا بعد ذكر لذكر ومتقربا بسبب من جهة من يتقرب بسبب من  
 الاب حدة يقتسمون مال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين من يتقرب بالام كان للذكر الانثى في القسمة سواء ولد كل اخ واخ لاءا ام  
 كليهما اذا كان منفرا جاز جميع ميراث وان كان مع غيره كان مال بينهما او بينهما على حسب الاحتقاق فان خلف لم يرث لاءا ام وولد  
 اختين له لا يرث مع ولد اخ لام وولد اخوات لام وولد اخوات لا يرث مع ولد الاخوة لا يرث مع ولد الاخوات لام وقسم ثلث  
 بالسوية على عدد الاخوة والاخوات لام وقسم ولد كل اخ واخ نصيب بينهم بالسوية وكان لثلاثان نصفه بين ولد الاخ لا يرث مع كمال  
 حظ الانثيين نصف لثلاث الباقي لولد احدى الاختين الثلث الباقي لولد الاخرى من اختين كان وعلى هذا حكم الاب **فصل**  
 بيان ميراث الارواح والزوجة والزوجة يرثان على كل حال مالم يكن بينهما شيء من الموانع على ترة واحدة في الحالين مع الولد و  
 ولدا لولد وان تزوا مع فقدم وبيع الزوجة وثمنها لواحدة واثنين وثلثا ربيع على سواء فان كانت الزوجة ذات ولد من زوجها المات  
 عنها لم يرث شي من جميع تركته وان لم تكن ذات ولد من لم يكن لها حق في الارضين القري والمنازل والحد والرباع ودكا وابات مختلفا  
 بخلاف ذلك اذا كان لرجل اربع زوجات وطلق واحدة طلاقا باينا وتزوج باخرى مات واشتهت لم تطلق بغيرها كان الميراث يرد ربيع  
 الارواح وثلثا ارباع نصيب من بين الاربع بالسوية واذا ماتت المرأة وحلفت زوجها ولم يخلف ارثا سواء جوهه كان جميع المال للزوج نصفه  
 بالقرابة والنصف لزوج **فصل** في بيان ميراث الاجداد والجدة من قبل الاب بنزلة الاخ من قبله والجدة من قبله بنزلة الاخ  
 الجدة والجدة من قبل الام بنزلة الاخ والاخت من قبلها الا ان الجدة والجدة او كلاهما باخذ ثلث مال مع كمال الجدة والجدة من قبل الاب كليهما  
 ومع الاخ او الاخت من قبله وكليهما ولا باخذ واحد من الكلالة معهم غير استدس من المال وقد ذكرنا حكم الجدة والجدة مع الاخوة والاخوات

من ابوسهیلہ

الملاحه





## من الوسيطة

تعرض لما الحي تصح موته وتضيق عليه مدة لا يبعث له بها مثله فان ظهر موته قبل استحقة الميراث رد ما عزل له على مستحقته وان مات بعد  
 الاستحقاق للميراث قسم على ورثته ونقل الى بيت المال ان لم يكن له وارث **فصل** في بيان ميراث الغريم والمهدوم عليهم دفعة  
 اذا عرفنا ثلثان واكثر دفعة واخر قوا وهدم عليهم وقوا لم يجل جالهم من ثلاثة اوجه ما يعلم موته في حالة واحدة او تقدم موته بعضهم  
 على بعض ولا يعلم شيء من ذلك ويجوز تقديم موته كل واحد منهم على الآخر لا قول لا يكون بينهما توارث مع القرابة الموجبة للتوارث  
 الثاني يرث من تارث موته من الذي تقدم موته على قدر استحقاته من ثلثا ثلثا ثلثا يرث كل واحد منهما من صاحبه من نفس تركته و  
 ما ورثه منه وينقل منه الى بقية ورثته ويقدم لا ضعف الميراث على الاقوى مثاله ثمانية نفر في سفينة فغرق قاربهم او في بيت فاحد  
 عليهم وهم زوج ودفعة بكرة وابن وبنيت فلم يبق الا زوج وبنيت كل واحد من ولد من نفس الزكوة وما ورثه من غيره  
 فودث الزوجة ثلثين من الزوج ثم الزوج ثلثا ثلثا والستدس من الابن والبنت ثم الزوج الباقي منها ان لم  
 يكن لها وارث اخر لانها ابوها وان كان لكل واحد منهما ولد اعطى الستدس وورثا بواحد واحد منها الستدس وورث كل واحد  
 من ابويه ما يستحقه وورث الابن والبنت منهما ما يختص بهما وورث هذا من ذلك من نفس تركته وما ورثه من الاخر دون ما ورثه من غير  
 ينقل منه بقية تركته مع ما ورثه من غيره الى بقية ورثته والى الامام ان لم يكن له وارث وان مات شخصان كل واحد من كل واحد منهما واحدا ولم  
 يكن لهما وارث سقط هذا الحكم لفقد الفايده وذلك اذا مات اب وابن ولا وارث للاب سوى هذا الابن والابن له ولا وارث لهما اصلا  
**فصل** في بيان ميراث الخنثى من كانت له الذكرا والخنثى معا فهو خنثى لها ثلثة احوال ما يحكم عليه بالذكورة او بالانوثة او بكل  
 امره ويعتبر حاله بالمبال فان خرج البول منها رجل فله امره وان خرج نسوة او لم يخرج لسبق البول منها فان خرج دفعة  
 اعتبر بما ينقطع منها اجزا فان خرج منها دفعة ونقطع عنها دفعة فهو مشكل امره فان ذكر كان ميراثه ميراث الذكرا وان بان انثى كان ميراثها  
 ميراث الانثى وان شك امره وورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث الانثى وقبل بعض بنتا ونصف بنت مثاله مات رجل خلف ابنا  
 وبناتا وخنثى فان ميراث الخنثى بنتا كانت الغرضية من اربعة للابن ثلثان وللبنات احدى الثلث في كل واحد من ابنا كان لكل واحد من الابن  
 الخنثى ثلثان وللبنات احدى الغرضية من خمسة فحصل منها عشرة ونصف عشرة في خاتمة الخنثى فحصلت بعين منها ثلثة  
 عشر للخنثى وثمانية عشر للابن وستة للبنات ان عد الخنثى بنت نصف كانت الغرضية من ستعة ويكون للابن اربعة للبنات ثلثان  
 للخنثى ثلثة وعلل ذلك وحدث الخنثى في الميراث وان خلف مولودا لم يكن له مال الرجال ولا ما للنساء وله ثقب يخرج منها البول فان خرج  
 منخرا كان ذكرا وان خرج البول غير منخرا كان انثى فان اشبه الحكم للذكور والذكور له مال الرجال وانما على بنت واحد فان نام على احداهما والاخر او اما معا  
 ولم يبق له امر كانا انثى ان خلف ذلك كان واحدا او من تبرع عند الحاكم من جريرة ابنه ومن ميراثه ثم مات لولد له يرثه وكان ميراثه لغريمه  
**فصل** في بيان ميراث ولد المملوثة وولد المملوثة للام او من يتقرب بها ان مات الام وهو يرثها ويرث من يتقرب  
 لها ابوها وان كان ضمنها ثمن في اللعان عنه لم يمتد الا موته وولد ابوها والاب يرثها بجمال ولد اقرب بعد وهو لا يرثها ايضا الا اذا اقره بعد ذلك  
 واما ولد الزنا لا يرث احد الا زوجة ولده وولد ولده ولا يرث احد الا من يرث هو منه من مات منها لعن غيرة وارث كان ميراثه للام  
**فصل** في بيان ميراث المحسن وى اصحابنا رضي الله عنهم في ميراث المحسن ثلثا وابا ثلثا حادها هذا ثلث بكل نسب سبب محسن و  
 ما سبب شرع الاسلام والاثابة انها تورث بكل سبب صحيح وما سبب بكل سبب صحيح غير سبب سبب غير سبب  
 ونحن نقول بالقطا والكتبها ما يقتضى به الميراث بالقرابة محسن يمكن ذلك من جهة النسب والسبب وان خلف من يمكن ان يرث به محسن  
 وينع احد ما الاخر لم يرث لا بواحد مثل من يرث ما هو ارحم وبناته هي ارحم من قبل الام او ابنا هو ارحم ابنا هي بنت ابنا هو  
 ابن بنت على هذا لان الاقرب يمنع لا بعد ان اتفقا يمنع احدهما الاخر وورث من وجهين كن يكون عما خالا او عمه خالة وان تفق مع كونهما  
 خالا لا يكون زوجا ومع كونهما عمه خالة زوجة وورث بالاولوية لثلاثة **فصل** في بيان ميراث الغريم والمهدوم عليهم دفعة  
 المستأمة في كتاب الله تعالى ستة وقد ذكرناها ومخارجها على الصفة خمسة فخرج الثلثين الثلث ثلثة ومخرج النصف ثلثان ومخرج الربع  
 اربعة ومخرج السدس ستة ومخرج الثلث ثمانية فان اجتمع في فرضية سهم او اكثر واختلف الخراج اعتبر بالخروج الاعلى مثل النصف ثلثين  
 لبنت زوجة او الثلث السدس والنصف للام والاب الزوج والثلثين للزوج والبنات والزوج والبنات والزوج والبنات والزوج والبنات  
 خرج انهم من الخرج الاعلى فان كان مثل من مات خلفت وجا ابوين فانهم يكون للزوج النصف للام الثلث مع فقد من يحجب السدس  
 مع وجوده والستدس والثلث للاب فيكونا محاسبين ستة وتنقسم على خمسة وان حجب منه فضل شيء يحتاج الى الوردة على واحد فقد  
 صح ايضا مثل زوجة وبنت فخرج انهم من ثمانية للبنات اربعة وللزوجة واحد فضل ثلثة في البنت وان لم يخرج انهم من الخرج

كان خلفهم

کتاب الحیات

الا على محل ما يحتاج الى الرد ولم يخرج من ذلك او جازا لا يخرج منه سهام الاصل وسهام الرد وسهام الاصل والرد معا  
 مثل زوجة واختين لآب ام اولاب وكلالتين لام او زوجة وبنتين واكثر فان جميع ذلك لا ينقسم على سهام الاصل لا الرد ولا لوجه ذلك  
 ان ينضم بالخرج الا على في الاخر فان خرج منه سهام الاصل والرد فذلك ان لم يخرج منه ضربت المصوبة في عدد من الرد وفي المخرج الثالث اربعة  
 من ينقسم عليه وقد صحت المسئلة مثاله زوجة واختان لآب ام اولاب فكل الزوجات ربع وهو من اربعة وللختين اثنان وهو من ثلثة  
 فنضم به لثانته في الاربعة فنحصل منها اثنا عشر فيكون للزوجات ثلثة وللختين ثمانية فيبقى واحد لا ينقسم على الختین على صحة فنضم به المبلغ  
 في عدد هما فنصل به اربعة وعشرين منها للزوجات ستة عشر فيبقى اثنان لكل واحد منهما واحد بالرد وان كان مكان للختين  
 او اكثر فغلي ما ذكرنا وكذا كان مكان للختين من الاب كل لثان لام فان لم يخرج من اربعة سهام الاصل لا الرد ولا لوجه فيه ما ذكرنا  
 ان كان زوجة وبنتان لآب فنضم به ثمانية على ما ذكرنا فان كانت مكان زوجة واحدة ثلثة وجاها واكثر مكان بنت واحدة ثلثة  
 او ثلث ضربت ثمانية في عدد الزوجات فصار ثا اربعة وعشرين منها ثلث للزوجات لكل واحدة واحد للبنتين اثنان والبنت بالعرض  
 ستة عشر فيبقى ثلثة فنقسم على ثلث بنتا ولا ينقسم على بنتين فنضم به المبلغ ثانيا في عدد من يجب الرد عليه يحصل منه المطلوب في خلفه  
 المرأة زوجا وكلالتين لام كان يخرج سهم لزوج اثنين ومخرج سهم الكلالتين ثلثة لم يخرج من ثلثة التهمان معا على صحة ضربت هذا  
 في ذلك فنحصل منها ستة مخرج منها سهام الاصل والرد فنقسم به المبلغ ثانيا في عدد من الرد فنصل به ثلثة عشر فخرج منها سهام الاصل  
 الرد وكان مكان مكان الكلالتين ثلثة واكثر وان خلفت وجاء بنتا واحد لوالدين كان الفرض من ستة فخرج منها سهم البنت هو  
 ثلثة وسهم احد الابوين هو واحد لا يخرج سهم لزوج منها ولا سهام الرد فنقسم المبلغ في مخرج سهم لزوج فان حصل المقصود والا فلا ينقسم  
 الثاني في مخرج سهام الرد وقد صحت المسئلة فان مات قبل القسمة احد الورثة لم يخل من خلفه زوجة ما يكون وارثا له ولا لغيره  
 ويكون بعض ورثة الاول يورث بعض ميراثه ويورث لباي غيره او يورث ميراثه ولا يكون له وارث مثال الاول رجل مات وخلف بنتين  
 او بنتين وبنات لام واحد ثم مات بعد احداهم ولم يكن له وارث سواهم فان لم يبق له وارث سواهم فان لم يبق له وارث سواهم فان لم يبق له وارث سواهم  
 وورثة الثاني من ميراثه ورثة الاول ولا تصح فان صح فان لم تصح ضربت احد الفرضين في الاخرى صحتهما معا مثال رجل  
 مات وخلف ثلثة بنين لام وبنتين لاخرى ثم مات قبل القسمة احد البنين واحد الابنتين فان فرضته من ثمانية فان مات احد البنين  
 كان فرضه ثلثان فيكون لكل اخ واحد وان مات بعده او مكانه احد البنات كان فرضها واحد فيكون للاخرى ثلثان مات خلف بنتين و  
 بنات لام وبنات لاخرى لام اخرى ثم مات بنت من البنات ثلث قبل القسمة كانت فرضته ايضا من ثمانية ولم ينقسم مضيقا وهو  
 واحد على ستة فرضت ثمانية في ستة فيكون لكل واحد من البنين ثلثة عشر ولكل واحدة من البنات ستة فاما ثلثا من يكون منها  
 لكل واحد من اخوها اثنان ولكل واحدة من اخواتها لام واحد الثالثان صح فرضته الاولى من ثمانية فذلك وان لم يقع ضربت المسئلة  
 في عدد من ينقسم عليه مثاله رجل مات وخلف اربع اخوات لآب زوجة كان فرضته لزوجته من اربعة وفرضته للاثوات من ثلثة ضربت  
 هذا في ذلك فنحصل منها اثني عشر منها ثمانية للاثوات وثلثة للزوجات فيبقى واحد لا ينقسم على اربعة فنقسم المبلغ في عدد من يحصل  
 منها ثمانية واربعون منها للزوجات اثني عشر ولكل واحدة من البنات ثلثة فاما ثلثا من يكون منها  
 احن لام كان ثلث لقسمة لكل واحدة واحد وثلثا للاثوات من الاب لكل واحدة اثنان ومثال الثاني المسئلة بعينها الا انه يكون  
 مكان ثلث اخوات لام اثنان واربع فرضت بنتا المبلغ في عدد من ينقسم عليه فذلك المسئلة الثانية من الاول  
 قمت منها مثاله مات رجل وخلف با وابنتين بنتا فان مات بعد قبل القسمة احد البنين خلف بنتين وابنتين فكون المسئلة من ستة  
 للاب منها واحد وللبنات اثنان واحد من البنين اثنان فان كانا معا فيكون مضيقا لو لم يكن لكل واحد منهما واحد وان لم يقع ضربت  
 ضربت احد الفرضين في الاخرى صح من المسئلة المذكورة بعينها الا انه خلف لثاني مع الابنتين بنتا ولا يمكن ان ينقسم  
 اثنان على ابنتين بنتت فنقسم ستة في مخرج فرضته وهو خمسة فنحصل منها ثلثة ونقسم عليهم جميعا على صحة والحاصل يكون مضيقا  
 المال ولا يحتاج الى بنات قسمة مثاله امرأة ماتت وخلف خوة واخوات ووجاهات لزوج قبل القسمة ولم يخل من ثلثا من يكون ميراثه  
 للامام ولا استخراج سهام المواريث المقاسمات مسائل كثيرة لا يحتملها كتابنا هذا فنضم على القليل **كتاب الجنان باب**  
 الجنابة ضربان جنابة على الغير وجنابة على النفس فجنابة على الغير بغير قصد جنابة على النفس وعلى المال وعلى غيرها  
 فالجنابة على النفس ضربان جنابة على الاثنا وبنات على الاثنا وبنات على الاثنا ضربان جنابة بالغلل وجنابة بالخراج والجنابة  
 على المحل والجنابة على المال تكون بالسرقة او بما هو حكمه من نهب القبول واخذ الكسب والجنابة على النفس المال جنابة المحل

## من لوسيلة

وقد ذكرنا حكمها والحجوبة على العرض لقدت والكلمة المودعة والحجوبة التي لا تتعلق بالغير من بان شربة المحظورة وعلى الخبايا  
 فاشربة ثلثة الحظر وكلما اشكر الفقا والحجاب ثبعة الزنا واللواط والتحق والقبادة **فصل** في ثبوت ما ثبت به  
 وما يلزم بسبب اقسام الزنا في الموجب للحد وعلى الرجل البائع الكامل امرأة في فرجها حراما من غير عقد وشبهة عقدا وشبهة نكاح  
 وفي لوطي في ذنبا المرأة قولان أحدهما ان يكون ذنا وهو لا يثبت الثاني ان يكون لواطا وشبهة العقد على عقد على امرأة ممن يحرم عليه  
 بالنسب والرضاع او على امرأة ثلث زوج مع فساد لعلم بالحال فان لم يعلم التحريم او على امرأة في عدة لزوج لها وسواء كان عدة وفاة او  
 عدة طلاق باين اوجبي وعقد على امرأة محرما او يكون المرأة محرمه او يكون كلاهما محرمين او على امرأة تلوط بايها او لغيرها او ابنتها فثبت  
 فان عقد على احد هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها انداعنة الحد وان كانت محرمه عليه من غير حال كان ذنبا وشبهة النكاح هي ان يجد  
 الرجل امرأة على فراشه فظن انها زوجته وامر فوطئها فان علم احدهما او كلاهما كان العالم ذنبا وما يثبت بالحد ثبوت بالنسب وباقرا لفظا  
 على نفسه البينة البينة البينة رجال من العدل وقيل ثلثة رجال او رجلان واربع نسوة ويلزم بشهادة رجلين اربع نسوة الحبل  
 دون الزعم وما يقبل البينة مع ثبوت لعدالة ثبوت شروطها في مجلس احد ولعبت المشاهدة مثل المبل في المحلة والتعاق  
 معات الشهادات في الزنا والمكان والوقت والتعبد بالوطئ في الفرج الحرام فان اختلفت الشهادات في ثبوت سوى التعبد لم يثبت الزنا  
 وتوجه الحد على الشهادة وان اختلف في التعبد لم يثبت الزنا ولم يتوجه الحد على الشهادة وان شهدوا على اجتماعهما في ملاءة مع الملاسة و  
 النكاح البشرة وجب التعزير دون الحد ويندرى الحد عنهما او عن المرأة باحد جنس شيئا بان زاد بعض الشهادة قال كرمها الرجل واندرى الحد  
 بذلك عن المرأة دون الرجل وبادعاء الزوجة اذ لم يكن لها زوج ظاهر باعدادها القابك وقد شهدت لها اربع نسوة من المعتد ولم يلزم  
 الشهادة لغيره وتبوتها قبل قيام البينة وبرجوع الشهادة عن الشهادة او بعضهم قبل اقامة الحد وان كان زوجها احد شهد بالبينة  
 ولم يقدر فيها جاز فان قد فهم لم يجز ولم يحد ثلثة واسقط الحد الزوج باللقان انشاء وما يثبت باقرار الفاعل بفتح باربعة شروط باقرار  
 الفاعل اربع مرات في مجلس متفرقت وكونه عاقل كاملا بخلافه وان رجع قبل ان يتم اربع عاقل وسقط الحد للحاكم التعزير اياها بالرجوع وان  
 رجع بعد الاربع لم يسقط امكن موجب الحد سقط امكن موجب القتل وتجوز للإمام اقامة الحد اذا شاهد من غير قيام ببينة واقرا من لفاعل  
 ان كان يتعلق بحقوق الناس لم يجز ذلك لا بعد مطابقة صاحب الحق باستيفاء حقه واما الزنا فضر بان احدهما يستوفى للاحصان وفقد  
 والاخر لا يستويان فاستويان فيه يكون موجب القتل وهو خمسة مواضع الزنا بوجه الاب بجدارة لغيره وطئها وطئ المرأة على فرجها وبسقط  
 عنها الحد ودنا الذي بالمسلم وطئ كل ذن محرم مع العلم بانها ذن محرم بعقد كان وباتباع على اختلاف احوال لواط ما لا يستويان  
 فيه اربعة اضرب احدهما موجب الحد ثم الزعم وهو الزنا النسخ والبشعة بعد الاحصان وثانها موجب الزعم دون الحد هون ذن لكل محصن واهما  
 وثالثها موجب الحد ثم النفي بعد جرح الناصية وهو من ذنا بعد ان عقد على امرأة عقدا شرعيا دائما ولم يدخل بها وابعها موجب الحد  
 حد وهو ذن غير محصن ولا يملك ليس على النساء جزا الناصية ولا النفي وهو التعزير سنته عن البلد الذي هو به واذا تكروا الزنا ولم يحد  
 بعد كل مرة لم يلزم غيره حد واحد فان جلد بعد كل مرة قتل في الرابعة وحد المساواة على النصف من حد الحد بقتل في الثامنة وقيل  
 في النافسة محصنا وغير محصن للمدبر والمكاتب المشروط عليه حكمه والمكاتب المطلق يحد حد الحد بقتل ما عقر منه وحد العبد بقتل  
 مارق وان ذنا في مكان شريف عزم مع الحد وان ذن في وقت شريف غلط عليه العقوبة ومن افحس بكبره باصبعه لزم مهر المثل وعز  
 من ثلثين سوطا الى تسعة وتسعين ان افضل متعزبه بالاصبع لزم عشرة عقوبات والتعزير وحكم وطئ المرأة في الذن ومثل طئها في القتل واما  
 في الزنا على خمسة اقسام قتل ورجم وجلد ثم رجم وجلد ثم تعزير من وجب عليه القتل امر بالاغتسال والتكف والقيل بالشفان وعلى الام ان  
 جاز واذا قتل صلى عليه دفن وان وجب عليه الزعم باعترافه وكان في زمان معتد في حرم الله تعالى وحرم وسوله عليه السلام لم يحضر له حفرة  
 ورجم ويعتبر في الزعم اربعة اشياء الزعم بصنفا الاحجار والتمس من خلفه وان لا يرضى على اسيرة لا على جبهة فان فرجها ما مسته كجوارق لم يرد  
 وجب عليه الحد بالبينة حفرة حفرة دفن فيها الى حقوبه ان كان رجلا والى صدرها ان كانت امرأة ورجم في حال الحر والبر في ذن على كل  
 حال ويعتبر في ثمانية اقسام الحد اربعة اشياء احصاها ثمانية الناس وان لا يهرم من كان لله تعالى في جنبه حد مثله وان يرميه لا مام ولا  
 ان ثبت بالاعتراف والشهادة ان ثبت بالبينة ولا يجوز اقامة الحد على المرأة حتى تضع ما في بطنها ومن يجب عليه الحد سبعة نفر رجل صحيح  
 قوي ضعيف فاضو الخلق ومرضى ثقل مرضه وخفيف لمرض امرأة حامل وحامل مستحاضة وغير مستحاضة فان وجب عليه القتل والرجم  
 اقيم عليه على كل حال الا في رض العدو وفي الحر من ذن الجاء الى احدهما بعد ما فعل فان فعل في الحرم اقيم عليه الحد فيه وان وجب عليه  
 الحد لم يقيم عليه في حر شديد ولا يرد شديد بل اقيم عليه الزمان المعتد فان كان صحيحا قويا اقيم عليه الحد كما وجد على شبهة عادية كان

## كتاب الجمل

او كاسيا وان كان نضوا الخلق ضعيفا معصوبا بجلد بعد ق فيه مائة شمس مرة واحدة او بضعف فيه مائة من الخشب والبنان و  
 وان كان ثقب المرصن ثخن وان كان ضعيفا لمرصن اخر حتى تبرأ والحامل اذا وضعت حملها وكان حدها الرجم تركت حتى توضع ولدها  
 كما ملين وان كان حدها الجلد كانت ضعيفة خروا حتى يوتئ ان كانت قوتها جلدت منقوسة وان كانت مستحاضة اخر الحد الى ثلثي  
 وعبر المسحاضة لا تؤخر ولا تقرب مجانب يكونا شدا لضرب المقوى بفرق على جميع جسده دون راسه وجهه وفرجه ثم للرجل و  
 جالسه للمراة موطا عليها شابها لثلا فذلك في بدنها ان كانت محدرة واذا وجب الجلد والرجم بدى بالجلد ان وجب لقطع معها يد  
 بالجلد ثم لقطع ثم الرجم ولا يولى بين الحد اذا اجتمعت فاذا اقيم واحد ترك حق تبرأ ثم اقيم الاخر ولا يسقط الحد باخلط العقل بعد الوجوه  
 و يلزم الناديب بتقبل الاجنبى لا يضم الجمل وان صلك الجلود لا بالتفريق وحدها لسلوك بغيره على النصف من حد الحرة وبغيره

**فصل** في بيان احكام اللواط العجوز بالذكور ان لم يجل ما تلوط بغيره على الاكرام او مخارا فالاول بغيره فله العفوية والثاني  
 لم يجل ما تلوط بغيره وقبل ولم يوقب فان اوقب كان عاقلا لمره الحد كما ملأ سواء تلوط بعقل المجنون وصبي او مملوك له وبغيره  
 ان تلوط مجنون فكل وان تلوط صبي اذ كان تلوط عبدا بغيره حد ايضا ويجوز لبايع لما اذا كان فاعلا والمفعول به اذا لم يكن  
 مجنونا ولا صبيانا ان تصبى المجنون يؤد بان اذا كانا مفعولا بهما ويجوز المجنون ويؤد بلسبى عليا والعبد اذا تلوط به مولاه وادعى الاكراه  
 درجى عنه الحد وان لم يوقب لم يجل من ثلاثة اوجه ما كان معاصيا وبغيره محصن وان كان احدهما محصنا والاخر غير محصن فان كانا محصنين  
 رجاء وان لم يكونا محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة وان كان احدهما محصنا والاخر غير محصن دمج المحصن جلد غير المحصن وان تلوطا  
 بمسلم اقيم عليهما الحد الاسلام وان تلوط كافرا بمسلم بكافرا اقيم على المسلم حد الاسلام والحاكم بالتحقيق في الكافرا اقام عليه الحد الاسلام  
 وان شاء دفعه في صل بخلته لهما فبهم فبهم وان نام رجلان او رجل وغلما وهما مجنونان في اذار واحد من غير فعل غير الرجل وادب لفلان  
 فان عاد ثلثا وعزرا بعد كل مرة قلده في الواحدة والحرة والعبد المحصن غير المحصن العاقل والمجنون اذا كان فاعلا وادبوا سواء في استحقاق  
 الحد واللواط يثبت بمثل ما يثبت به الرجم لثبته والافترار على الوجوه المذكورة على سواء وحدها لمفعول به اذا كان عاقلا ومثل حد  
 الفاعل ومن قبل غلاما ماعزدا وان كان الغلام محرما غلظ التعزير **فصل** في بيان احكام التحقيق بما يثبت التحقيق بالبينة والافترار على

حدثوث الرجم واللواط بهما والحد منه مثل الحد في الرجم والحد منه في الاقوال والحد منه في الاقوال والحد منه في الاقوال والحد منه في الاقوال  
 من العقد المجنون والبايع والطفولة والحرة والاموة على حد خلاف من تلوط بغيره في الرجم والحد والناديب **فصل** في بيان احكام  
 القيادة القادة الجمع بين الفاجر بين الملعون والحد منها ثلثة ارباع حد الرجم وان كان الحامع بينهما وجلد بدل له حلق الراس والاشهاد بالجلد  
 فان عاد ثلثة ارباع الحد عليه نفي من بلده الى اخر وليس على النساء حلق ولا نفق ولا اشهاد وبثب لثاها او باقراره وفي الرجم بها  
 التعزير بما دون الحد في العزيرة **فصل** في بيان احكام الحد على الميت ليهتمه والاستماتة بالحد الموطوء مبتا امرأة وغلام والمراة اجنبية ومن

غير اجنبية فان وطئ الرجل مبتة اجنبية لم يحد لان ما غلظ لانها حرة الاموات وغيره الاجنبية اذا كانت فحيرة او متزوجة من غير التعزير  
 حد العبد على النصف من حد الحرة والحرة والامرة والمسلمة والذميرة سواء وان وطئ غلاما مبتا كان بمنزلة اللواط وبثب لثاها وبثب  
 الفاعل مرتين وان وطئ بهيمة لم يحد لانها حرة والحرة والامرة والمسلمة والذميرة سواء وان وطئ غلاما مبتا كان بمنزلة اللواط وبثب لثاها وبثب  
 لما لكها وان كانت مأكولة اللحم فقد كرها حكمها في كتاب المباحات ولا يقبل شهادة التثا في ذلك لزم فاعله التعزير وان كان عاقلا و

الناديب ان كان صبيانا او مجنونا ومن سقى يده عتق بماردون التعزير في النجوسا وقضيه بالذرة حتى يخرجها واذا عرفت ذلك  
 مرات قلده في الواحدة **فصل** في بيان احكام الحد على شرب الخمر وسائر المسكرات وشرب الفقاع وغير ذلك من الاشربة المحظورة كالماء كالكثير  
 وكثير حرام والمسكر حرام وغيره من الخمر المخذة من عصا العنب بته كانت او مطبوخة وغيره من جميع انواع العنب وكل طعام فيه خمر حرام و  
 يلزم باكله الحد على حد شرب الخمر وشارب الخمر من يان مسلم وكافرا فليس ضريان اما شربا مستحلا لها او غير مستحلا فان شربها مستحلا لها  
 فحد ارتد وجب قبله الا ان يتوب على الامام ان يستنبيه فان شربها غير مستحلا كان عليه الحد ثمانون جلدة والحرة والعبد الرجل والمرأة فيها

سواء فان تكررت منه شرها تكررت فيه الحد اذا حد كل مرة وان لم يحد لم يلزم غيره حد واحد وان ادعى شربها فحد العلم بوجوبه وكان ممن يسمع منه  
 فودى عليه فان شهد احد عليه بانكره فبغيره عتقها اقيم عليه الحد وبثب لثاها في شهادة عدلين او باقراره مرتين وان شهد احد بشرب الخمر  
 بانكره فاما يمكن ان يكون لثاها او شهدا بانكره فاما وبانها اياه سكران واخذ سكران قبلت شهادتهما ويلزم على شاربها في لثاها  
 القتل اذا حد مرتين وقلده في الواحدة واذ ناب من شرها كان حكمها التوبة من الرجم في سقوط الحد وغيره والتعزير منه بما دون الثمانين  
 والتصبي المجنون يلزمها الناديب في الحد حد عاديا مستورة العودة ان كان رجلا وفرقت الجملات على ظهره وكفنه وان كان الحد وامراة لم



## من الوسائل

اما كانت حاملا او حاملا فان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها ونظرة من التفاسر ان كانت حاملا غير مريضه حتى ينكشف وتلزم اقامه الحد على الابد وان شربها كافرا فظهر شره للمسلمين حدان لم يظهر لم يجد غير الحز من المسكرات فان شرب مستحلا لم يرتد وعثر على استحلالا وحد لشربه بعد استنابة الحاكم اياه فان لم يثبت في حكم المرتد وان شربه غير مستحل لزم الحد والتصريح في المسكرات بالمشادات وعللها واتخاذها واتخاذ الادوية المعجونة لهما لم يحل ما قص فيه مستحلا او غير مستحل فالاول استناب فان ثابت الاقل والثاني فهو عن غير ان والآداب في عاد وادب ثلاث مرات قل في الواجبة والفقاع في حكم الخمر في التحريم والنجاسة ووجوب الحد والتعزير والتاديب على شره ومن لم يحل شيئا من المحرمات وهو مولود على فطرة الاسلام فقد ائتمن ولزم قتله فان شربا واحدا غير مستحل عثر فان عاد غلط عليه العقوبة فان تكره منه قتل غير غيره **فصل** في بيان الترتيب واحكامها وبيان اثم الحد عليها التارق من اخذ مال الغير من حرد مثله مستحضا دائما يجب فيها القطع بتسعة شروط كونه كاملا لعقل غير مشبه عليه بوجه ان يخرج المال من حرد مثله وان كان ان يكون مقدا او بيعا فضا عدا او في قدر قيمته وان يخرج دفعة واحدة وان ياخذ مستحضا وان لا يكون للمال له ولا في حكمه وان لا يكون ضيقا في دار من المال الا اذا كان البيت الذي فيه المال محزوا والتارق اربعة ضربات بحرق بالغ عاقل عبد كان وصبي مجنون فالحرق بالغ العاقل اذا كان سرق من حرد مثله ما قيمته وعينه ربع دينار واخرج دفعة واحدة مستحضا الا اذا كان طعاما عام الجماعة ولم يشبه عليه لم تكن الترتيب غير ماله ولا في حكمه ولم يسرق من مال من هو في بيته ضيقا بان من بيت محز وشهد عليه عدلان واقتر على نفسه بذلك طاعا مرتين يجب عليه القطع والعبد لا يتوقفه عليه لثقة الا بالبيته دون اقراره فاذا ثبت عليه وجب عليه القطع والتصبي المجنون اذا سرق بلزله لئلا يفتا التصبي فله حشر احوال فاذا سرق اول مرة عفى عنه فان عاد ثانيا ادين بان عاد ثالثا احكك صابعا حتى تدعى فان عاد رابعا قطعنا ماله فان عاد خامسا قطع واقتر والتصبي المجنون فلا يثبت به شيء وان نذر في اخذ كفن الميت كان قيمته مضابا لزم لقطع وان دفن فيه مالا وسرق لم يلزم به القطع لان التعزير في الكفن والمال وان كفن الميت يجوز التكفين به او بما زاد على السنة وسرق لزاما لم يلزم به القطع ولا كل موضع لا يجوز لغير مال الكفوف التي يدخل فيه والتصرف فيه بغيره ولو كان مغلفا او مقفلا وان سرق دفعة ما قيمته اقل من ربع دينار حال السرقة لم يلزم القطع وان توالي منه وان نقب موضعا واخذ المناع ولقعه ووضع داخل المحر على ثقبه لتقبه مدغره هذا اهل لم يلزم به القطع الا لسرق عام الجماعة من المحر ما قيمته فضلا او اكثر من الطعام دون غير لم يلزم به القطع وان غصبه حد مالا ووضع اخره فدخل المغصوب منه حرد مستحضا واخرج عين ماله لم يلزم به شيء وان سرق ارحل مال ولده ولم يلزم به شيء لان مال ولده في حكم ماله وان اخذ مالا غير مستحق كان سائبا او غاصبا ولم يكن سارقا وان طرح ليقبض لداخل ذهب للمال كان سارقا وان طرح ليقبض خارج واخذ المال من لكم الحاج ولم يكن صاحب القبس اضطبع لم يكن سارقا وان اضطبع كان سارقا وان اخذ الثمرة من دار الشجرة لم يكن سارقا وان قطعت وضعت على الارض احرزت بحر مثله سرقة كان سارقا وان توالي منه لثقة وشهدت البيته عليه بالجميع فقتل يجب عليه غير قطع الابد فان شهد عليه ببقرة واحدة وسكت حتى قطعت ثم شهد عليه باخرى قطع ثانيا فان تاب قبل قيام البيته عليه وبعده تحك في لقطع على ما ذكرنا في باب ان نافي الحد فاما المال فله ماله على كل حال قطع ولم يقطع السرقة حق الله تعالى من وجهه وحق الناس من جهة وجبة ببيت من جهة لقطع ثبائها او اقراره مرتين من جهة الرد ثبائها او اقراره مرة وان سرقا ثلثان معا ضلعا قطعان كان كل واحد منهما تفرق بشيء اخر لم يقطع ان لم يسرق مقدار نصف او لقطع على تراض احداهما ان يكون لسارق به صحته وقطع من اصول صابعا من الابد ليمتنع ثبائها ان يكون به شلاء ويقول مال العلم بالقطع لثباتها تنديل بعد القطع وحكمها حكم الابد لصحة وثالثها ان يكون بمهنة شلاء وان قطعت بقيت خواص المجنة منفردة وينقل لقطع الى ارحل ليسي رابعها ان تكون بمهنة مقطوعة فان قطعت قصاصا قطعت سبار وان قطعت في لثقة قطع وجله ليسي خامسها ان يكون صحيحا ليسي اذا سرق فذهب بعد ذلك بفترة ويسقط عنه لقطع سادسها ان يعوالتاق ويسرق بعد ان قطع بمهنة ولم يلزم قطع جلل ليسي من لثاق في ظهره اقدم وبتره لعقبان عاد لسارق ثالثا خلد البقي فان سرق في البقي قتل وسنة القطع ان تعلق به المقطوعة ساعة في عنقها لثقتا وان سرق لقطع الى النفس لم يلزم شيء **فصل** في بيان الحد في الفرية وما يوجب التعزير من قدف غير المحل ماد ذكر قدف فوجبة وقد ذكرنا ذلك في اللعان وقدف غيرها والذي قدف غير وجبة حرم سلم بالغ وعبد صبي ومجنون وكافرا محرما المسلم البالغ العاقل لم يحل من حشر وجهه ما قدف مثله او قدف عبدا او صبي او مجنونا او كافرا فان قدف مثله لم يحل من ثبائته ضربا ما قدف بماله او قدف وجهه او قدف جماعة بلفظة واحدة او قدف واحدا بلفظة واحدا وقد قدف اكثر من واحد وتكون عند لفظا اقتد على التوالي وتكرر من لفظ على التراضي وقد قدف منسوب الى الغير فان قدف بلفظة اقتد عاذا بها وبموضوعها وفادتها وكان المقدن بها من خاطبة يكون محصنا لزم الحد وكان المقدن المطالبة

کتاب الحدیث

والعفو عنه وان لم يطالب به ولم يعفو عنه لم يقسم عليه وبقي عليه قتل وقته والحسن من اجتمع فيه حسن خصا البلوغ والعقل والحرة والام  
والعفة وان كان غير محسن عزير ولم يجد وان قذف بما المقدوف به غيره لم يجل ما كان العزير او متبانا كان حيا كان ابل لمطالبة و  
والعفو وان كان متبانا كان لمطالبة ولتبره وحده والمقدوف قد كان محسنا حال حياته كان ابل لمطالبة ببر العفو وان لم يكن محسنا كان  
له المطالبة بالتعزير والعفو عنه وان كان معه غيره كان لكل واحد المطالبة والعفو عنه استوفى واحد سقط حق الاخر وان عفا واحد لم  
حق الاخر من الاستغناء وان كان المقدوف واحد لم يجز ان يكون للاخر في الطلب للعفو عنه وان قذف جماعة بلفظة واحدة وطالبوه  
واحدة بعد امة التينة لم يهرج واحد واحد بعد واحد لم يهرج واحد واحد وان قذفه باكثر من قذف واحد لم يهرج واحد  
لكل قذف وان قذف واحد مرة بعد اخرى متواليا او متراجعا لم يلزمه عزير واحد وان لم يجد للمتأخر وان قذفه منسوبيا الى غيره لم يلزمه  
حد للمقتدر وحد للمتأخر ابل لم يكن كلهما محسنا وان لم يكونا محسنين لم يلزم لكل واحد تعزير وان قذف عبدا او صبي او مجنونا من  
الاسلام عزير وان قذف كافرا وكان متماعزا وكان حيا لم يلزمه شيء وان قذف مكابها مطلقا احد من قذف حيا لم يجرى  
بجنا الرق واما العبد فان قذف محسنا احد من قذف غير محسن او صبي او مجنون او متماعز وان قذف صبي او مجنون عزير وان  
تقادموا لصبيته والجاني والعبد عزير وان قذف كافرا مسلما قتل وان قذف مثله كان للحاكم الجوار بين امة حد الاسلام عليه بين  
رده الى اهل بيته لحيه كمواعيله وان قذف شخص اعزرا وان قذف بالاصحح واصبا او غضبا لم يلزمه الحد حكم الكتاب لم ينفذ كل اذا  
كان عارفا بها وبغايدها وان عرض بالقذف لم يلزمه التعزير ولا يختلف الحكم باختلاف اللغات ومن رمى غيره بكلام موحش لم يجل من  
اوجبه ما لم يلزمه القتل والحد والتعزير ولا يلزمه شيء فالاول من يلبس النبي عليه السلام واحد من الائمة عليهم السلام والكافرا  
مسما والاثاني كل مسلم بالغ عاقل قذف محسنا او الثالث سبعة نفر من قذف لصبيته والجاني واصل الذمة وعزير المحسن للصبيته وان قذف  
واحد من المسلمين ومن هو محكم المجنون والرابع من قذف متظاهرا بالنفاق وكافرا من قال كلمة مؤنة غير مفيدة للمسلم او غيره  
ملقب بكفره واعتباره وكان محسنا عزير وان كان غير محسن لم يلزمه شيء وان دماء واجما بكلمة يحتمل لتب غير او غيره شيء من بداء  
الله واظهر عليه ما هو مستور او بداء الله عزير وشرح ذلك كثيرا في محله كتابنا والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
العشرة الى العشرين ويجلد من فوق ثمانية وهو اهل من الجلد في القذف والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
والفسد والخنا والبيع الخنا من يفسد ثلثيها صراها في القذف والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
والنباش من يشوق القوم من ينشر قير او لم يخذ شيا عزير اخرج الكفن ولم يخرج فان خرج من قبر ما قيمته نصاب قطع فان فعل ثلث مرات  
فقات فاذا ظفرت بعد ثلث كان الامام فهدا نجيا بين العقوبة والقطع وان عذر ثلث مرات قتل في الرابعة والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
الناس مكر او خلاعا وتزوير او شهادة بالزور وبالزور في القذف والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
في السبع ولا ماله في حكمة والفسد المحارب في القذف والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
او يجلد او غيره او يضع محدة على فم غيره لم يجل من اربعة وجب ما هو في القذف والحد في القذف ثمانون وبالقرينة في التعزير ما بين  
في الحال قيد منه وان ذهب لمال من جود خفيبا قطع ثم قتل فان شغل السراح هو محارب ان لم يشغل السراح ولم يمت في الحال ثم مات  
بعد مدة يموت فيها غالبا اهد منه وان لم يمت فيها غالبا لم يمت فيها غالبا لان دية عمد الخطاء وان رسله قبل ان يموت ثم مات قبل ان يبرء وجب القصاص  
وان برئ ثم مات عزير والبيع من يسقي غيره شيا اهد منه اهدا بذهب لعقل فخرنا من الجناية يده من نفقت العقل والحواس والجسم يلزمه  
التعزير وان اخذ شيا من الحر مقدار نصاب مختفيا قطع بعد ما استر منه **فصل** في نكاح المرتد والساخر وغيرهما المرتد عز  
الاسلام ضربان مولود على ظنة الاسلام وغير مولود عليها فالاول لا يقبل منه الاسلام ويقبل اذا ظفر به ويتبين منه وجبة بنفسه او  
وتلزمه الفدية ان دخلت في صير ماله ميرا او دية المسلمة والثاني يقبل منه التوبة ويجب استنابته فان تاب قبل منه وتبين منه  
وجبة التوبة لم يدخل بها في الحال والى دخل بها كان نكاحه موقوفا فان تاب قبل انفضا العدة فهو احق بها وان لم يتب انت منسرا  
العدة واما ماله فمراعى حتى يتوب ويقبل او يلحق بداء الحرب فان تاب فهو له وان قتل او لحق بداء الحرب فهو له ولو رثه وتعلق بها  
نفقت من يحجب عليه نفقته قبل ان يصير لود شر وان قتل انسان قبل الملقوق بداء الحرب عزير واما ولد من خوفي حكم المسلمين فان بلغ ولم  
فهو عليه نكاح مولودا على الفطرة فان امتنع قتل وان حملت امرته به مسلمة في حال كفره مكنت وان كانت كافرة كان ولد كافرا واما المرتد  
او الزندقة فلم يلزمها القتل بل حبس حتى يتوب ويؤتي ضريبة في وقت كل صلاة فان لحقت بداء الحرب ظفر بها سبقت سرقها ما  
التاجر فان كان مسلما واما من عليه به بغيره قتل وان كان كافرا عوقب عليه ومن تنبأ احل له ومن شك بعد الاقرار في صدق النبي عليه

## من الوسائل

والله التام أو قل ما أدرى هو صادق أم كاذب حلة من فطره ما من شهر رمضان متعمدا من غير عن وعتره فخطره ثلاثون شهرا  
 مثل عليه صومته فاعلم غلظه عليه العقوبة فان ارتدع والاقبل وان انكر وجوب الصوم ولم يقبل ومن جامع من وجب له ان  
 شهر رمضان فاعلم ان كل واحد منها اخبره عشرين سوطا فان اكرها وجب عليه جلد خمسين **فصل** في بيان  
 بفعل فعله فذلك بسبب ان الانسان وجوان وتلف بسبب شئ من جفيرا او وقع فيها الفتن او وجوان لم يخل من سنة او جلد ما حضر في ملكه  
 او في ملك غيره او في جوان غير ملك للملك بالاجاء او لا انتفاع به او لا انتفاع به او في طريق صيقا واسع فلا يزال ان دخل ملكه  
 بغيره نرو وقع فيها لم يضمن وان دخل بان نروا عليه مكانا انتفاعا مغطاة وحدها او كانت غير مغطاة وهو بصيرها فذلك لان  
 الدخول العمومي ان لم يعلم مكانها ولم يصيرها ووقع فيه فضمن وان حضر في ملك غيره وكان موافقا بان ندم بضمننا وان حضر بغيره نروا بان  
 ملك وان لم يبرئه ضمن وان حضر في ملك للملك لم يبرئه كما لم يضمن ان تركها ولم يصيرها المارة ضمن وان حضرها لا انتفاع كالبدوي  
 اذا نزل بموضع وحضره بئر لم يضمن ان حضر في طريق صيق ضمن وان حضر في طريق واسع بغيره ان الامام ولم يصيرها المارة ضمن على كذا  
 وان اضطره اليها احد ضمن المضطر وان كان في موضع حجر او نصب في الطريق ضمن ما تلف به فان بنا بنا مستوبا او مابلا الى ملكه  
 فسقط دفعه لم يضمن فان بنا مستوبا او مابلا الى ملكه سقط قبل التقدير على تقصير ضمن ان سقط بعد التقدير او بنا بناء  
 مابلا الى ملك غيره او الى الطريق او اشرع جناحا الى طريق المسلمين فوقع على ذنبا او جونا او غير ذلك ضمن فان نصبه بغيره با جاز للمسلمين  
 المنع فان نصب وقع على شئ او بل طينا في الطريق او شر وطرح فيه تريا او قشر البطيخ او بالذئبة فيه او احد فيه حداثا فلف فيه  
 او انسان وغيره ضمن **فصل** في بيان احكام الجنابة على الحيوان وجنابة الحيوان على الغنم والحيوان اصابه او غير صابله فالتصايل الكلب  
 وانبعث لم يضمن والضرر العضوض لا يغفل لواح واشباهاها فان جنى احد من هذه علم صاحبه بذلك لم يخل ما حجب في ملك صاحبه  
 او في غيره ملكه فنجى في ملك صاحبه لم يخل ما دخل المحجى عليه ملكه بان نروا بغيره نروا فان دخل بان نروا جنى لصايل ضمن صاحبه فنجى  
 المحجى عليه جنابة على لصايل كان دافعا لم يضمن وان كان مبتدئا ضمن وان دخل بغيره ندم بضمن صاحبه ضمن الدخول اشر جنابته  
 عليه دافعا ومبتدئا ونجى في غير ملك صاحبه ضمن المالك في قتل المحجى عليه وجرد دافعا ومبتدئا في حكم من دخل عليه باذن  
 صاحبه ان لم يعلم صاحبه بذلك لم يضمن وان استولى معروف بالكل الطيور في حكم الكلب لعقوره في ضمان صاحبه غير لصايل ولا جنى  
 اما كان يد صاحبه عليه ولم يكن فان كانت يد صاحبه عليه لم يخل ما سامة او فاده او كبره فان سامة غير دابة فنجى في ملكه وكان  
 ما بقوه واحد ضمن ما اصابه بيده وفه دون وجله فنصره ضمن جنابة وجله ايضا وان كان اكثر من واحد وقد قتر فذلك وان كبره  
 ولم يضره احد وقد قتر صاحبه ضمن ما اصابه بيده وجله وان سامة وضربه فذلك وان يضره بغيره فذلك وان يضره بغيره احد  
 مخافة ان يهاجمه او يغشاه لم يضمن التاجر ولا في اكب ان يضره بغيره فنجى في ملكه وان كان في اكب والقبائل والناس في اكثر من  
 من واحد ولزم الضمان كان عليهم بالسوية وان اختلفت من يد بعد الاغتصاب في حفظة وجنى لم يضمن صاحبه ان لم يحفظ في حفظة فنجى في ملكه  
 على حيوان اخر وقد دخل عليه ما من لزم الضمان وان دخل المحجى عليه لما من لم يلزم وان افسد دغا ويد صاحبه عليه فنجى في ملكه وان لم يكن ينجى  
 صاحبه عليه كان بالليل ضمن وان كان بالليل لم يضمن ان جنى على حيوان لم يخل ما يقع عليه الذكوة ولا تقع فان وقعت وجنى عليه غير  
 ولم يمكن الا انتفاع به لزمته فتمت يوم التلطف الا نلاف وان كان لا انتفاع به كان بالجنابة وان باخذ اشر ما بين فتمت صححا ومعبا  
 وبين ان يدفع اليه المحجى عليه وباخذ فتمت صححا هذا اذا وجد ما ان كسريده او وجله فليصل الا الاشر فان فقاهه ضمن بغيره فتمت  
 وان لم تقع عليه الذكوة وصحتمت فتمت بتمت يوم التلطف وان كان لا انتفاع به كان بالجنابة وان باخذ اشر ما بين فتمت صححا ومعبا  
 ودابة الكلب استولى اربعون درهما ودابة كلب لما شتره والحيا عشرة وعشرين ودابة كلب لوزع فغيره من طعام وان كسر عضو من  
 اعضائه لغيره لاشرا وان لم يصب فتمت فتمت في الشريعة يلزم بالجنابة عليه شئ **كنا احكام القتل** والنجاح وما يتعلق بذلك  
 من القصاص والديات والنسابة وغير ذلك **فصل** في بيان قسا القتل لقتل من احدى ما يلزم به القصاص والديات والغير  
 لا يلزم به ذلك الا في ثلاثة اضرع عمد محض خطأ محض عمد الخشاء فاعلم المحض ما اجتمع فيه خمسة شروط ان يكون القاتل بالغ عاقل  
 العقل قاصدا الى القتل في القتل بما يمكن زهاقا لروح بسبب غلبا او نادا سواء كان بالذئبة فاعلمه ومثقله او محبة او دافعا للمفسد  
 يحبس عن الطعام والشراب وتفريقا واحدا على جرحه بقتل وعلاج الطبيب شئ لم يجز العادة بحصول نفع فيه وموجب ذلك العقوبة  
 لا غير فنفى لولي فله ذلك وان طلب لذته لم يكن له ذلك الا اذا جابه القاتل اليه الخشاء المحض كل قتل اجتمع فيه اربعة شروط ان يكون  
 القاتل بالغ عاقل مختارا في القصد في الفعل لقتل المحجى والصبي في حكمه عمد كان خطأ وصورة الخطا وان برى انسان قاصدا الى

## كتاب الحدود

صبيد وغيره فاصاب لنا فاضله وما شابه ذلك موجب للدية على لعاقلة وعمد الخطاء ان يجمع فيه اربعة شرفه ان يكون القاتل  
 بالغاً كاملاً لعقل عايداً في الفعل مخطئاً في قصد صورته ان يعقل الى تاديب الغني وتعليمه وجزءه بالدية لا يقتل غالباً او يبالغ  
 الطيب على قدر ثلث لعاده بحصول النفع عنده وموجب للدية مغلطة في مال القاتل والثاني ضريان قتل بالاستحقاق وحقت الدفع  
 الضرر فامول الاستحقاق قتل بسبب الحداد بتاديب الحد اليه وقتل بغير الحد فامول الحد مثل جرم الزنا وقتل الكج ودار الحداد و  
 المتلوط والساخر المسلم وغير ذلك مما ذكرناه وما يحصل بتاديب الحد اليه فهو مثل من قطع في لثقة او جلد او عوى في مرقع جيب  
 من غير نقد فثلث بسببه واما القتل المستحق لغير الحد فثلثه قتل الكافر لم يرتد والباقي اذ لم يغفر ما هو لدفع الضرر وضريان الحد  
 يكون له القصد في قتل المدفوع ابتداءً وما هو لا يمكن الدفع الا بالقتل والاحر لا يكون له القصد في القتل ابتداءً بل قصد في الدفع  
 بالفعال ثم بالفعال فان تولى في القتل بغير فصل **فصل** في بيان احكام قتل العمد المحض لقاتل عمد ضريان كامل فاقضى لكامل  
 من غير خصلتنا انحرته والاسلام او حكمه والناقص من قبل حد من قبل كثر وحكمه والرقى والكامل ضريان احدهما يجري بينهما القود  
 على كل حال والثاني يجري القود من وجبه ولا يجري من حق فلاول هو ان يقتل مسلم حرياً فاقضى لكامل لعقل عمد حراً مسلماً او صبيها من  
 اصل الاسلام ولم يكن ولده ولا ولد ولده او حرة مسلمة بالغه عاقلة مثلهما او جلد حراً مسلماً كاملاً لعقل وصبيها والثاني ضريان  
 احدهما ينع القود اذا رد وفي المقتول على قاتل القاتل فضل ما بين ديهما وهو اذا قتل حراً مسلماً عاقل حرة مسلمة وطلب في الدية لاقصا  
 منه في ذلك اذا رد ما ذكرناه والاخر ضريان احدهما اذا قتل احدهما صاحبه قتل به والثاني اذا قتل صاحبه يقتل به فلاول اذا قتل  
 انساناً باه او جده او صبيها من اصل الاسلام قتل به والثاني اذا قتل انسان ولده او ولد ولده لم يقتل به ولو لم يدر في مال ولده  
 قتل صبي عاقل لم يقتل به وتكون الدية على عاقلة ويقتل الكامل بالكمال والناقص بالناقص اذا كان النقص من وجبه احد والناقص  
 بالكمال ولا يقتل الكامل بالناقص الا اذا اعتاد قتل اصل الدية والعبيد فيقاد به بعد ما يؤخذ من قبله فضل ما بين الديتين والدية  
 وبهتة واذا قتل حراً مسلماً بغير من تتعة ضرباً ما قتل مثله واحداً واكثر او حرة مسلمة واكثر او كافراً وعبد او كافراً ومجنوناً او صبيها  
 واكثر فان قتل واحداً مثله وكان المقتول محقوناً ومردوم القود ولم تثبت الدية الا بالتراضي لم يجل الحال من جهن ما كان وفي الدية  
 وكان لغير لعفو والقصا والصلى وكان لولى اكثر من واحد وهو على ضريان ما انفقوا على الاقتصا واختلفوا فان تغفوا او بارد  
 احدهم وقيل صح وان تغفوا على العفو واخذ الدية ورضى لقاتل بالدية صح وان اختلفوا لم يجل ما طلب القود بعضهم وعفى الاخر  
 واخذ الدية وعفى لبعض طلب الدية لبعض فان عفى احداً واخذ الدية فلم يقطع حتى لقصاص من حقوق من يطلبه كان ذلك في القود  
 على وفي المقتل من من دية يقتل حق من عفى عنه واخذ الدية وان عفى احد طالب الاخر الدية به كان له ذلك ان قتل اكثر من واحد لم يكن  
 لاولياء الدية غير القصاص فان قصص في احد من قتلهم سقط حق الباقي في غير مال فان اجتمع ولباء الدية عند الحاكم وطلبوا جميعاً  
 القصاص قتل من قتل اولاً وسقط حق الباقي من طلبوا جميعاً الدية ورضى لقاتل جان وان لم يرض لم يكن لهم ذلك ان يذل  
 القاتل لو احداً اكثر من دية واحدة ورضى به وفي الدية صح وان قتل حرة مسلمة كان لوليتها القصاص اذا رد نصف الدية او لعفوان طلب  
 الدية لم يكن الا برضا القاتل فان قتل حريتين كان لاولياءهما القصاص من غير دية العفوان عفى الى احد الديتين كان للاخر القصاص  
 اذا رد ما ذكرناه وان قتل حراً بغير محكمه على ما ذكرناه وان قتل كافراً لم يجل ما كان لكا فخر بيتا او دية ما لا اول لم يلزمه بقصاص ولا دية  
 الثاني ضريان ما اعتاد قتل اصل الدية ولم يعتد فان اعتاد وطلب في الدية القصاص جاز للدوام ان يقتض اذا اخذ منه فضل ما بين  
 ديهما وان لم يطلب القصاص جاز للدوام ان ياخذ الحرة بتدبير اربعة الاف درهم والمحرقة نصفها وان لم يعتد كان عليه الدية دون القصاص  
 وان قتل عبد لم يجل ما قتل عبد مسلم وعبد غير فان قتل عبد نصره عاقلة سلطان واخذ منه قيمته تصدق بها على المسلمين  
 وان قتل عبد غير لزمه قيمته عالم يتجاوز دية الحر فان تجاوزت ردوا الى اقل من دية الحر ولو بد بيتا وان قتل من لزمه قيمته عالم يتجاوز  
 دية الحر والمردود والكا بتب المشرك عليه حكم العبد الدية ولم الولد في حكم الامة والكا بتب لطلون ادى بعض الى الكتاب لزم دية الحر بتدبير  
 ما حرره وقيمته بقدر الرق وان قتل مجنوناً بحكم الاسلام لم يلزم القصاص كان عليه دية كاملة ان قتل عدا او عدا الخطاء وعلى عاقلة ان قتل  
 خطاء وان قتل صبيها بحكم الاسلام كان حكمه حكم البالغ وان قتل حراً مسلماً واحداً مثلهما كان لولى الدية قتلها معاً اذا رد احد الديتين  
 وقتل احدهما ورد الاخر على دية نصف الدية وان قتل حراً على دية كان على كل واحد منهما نصفها وان قتل حرة مسلمة كان لوليتها ان  
 منها ويرد دية كاملة ونصف دية على دية ثمةا وعلى ذلك حكم الجماعة وان قتل حرة مسلمة مثلهما لزم القصاص ان قتل حريتين او حراً  
 كان حكمها حكم حرة قتل حريتين واحداً وان قتل حراً مسلماً كان لوليه القصاص والعفوان بذلك الدية ورضى بها ولى الدية لزم دية الحر



## مَنْ لَوْ سَبَلْنَا

وإن قتلنا حرًا أو فعلنا ما ذكرناه وان قتلنا قتلًا فمرا أو عبدًا أو أمه أو مجنونًا أو مجنونًا لم يلزم القصاص وإن قتلنا قتلًا فمرا أو عبدًا أو أمه أو مجنونًا أو مجنونًا لم يلزم القصاص وإن قتلنا قتلًا فمرا أو عبدًا أو أمه أو مجنونًا أو مجنونًا لم يلزم القصاص  
 الصبيته بمنزلة الرجل والمرأة في القصاص والدية وإن قتل عبد حرًا لم يلزم القصاص والدية وإن قتل عبد حرًا لم يلزم القصاص والدية وإن قتل عبد حرًا لم يلزم القصاص والدية وإن قتل عبد حرًا لم يلزم القصاص والدية  
 غير مولاة وأدوى لدم القصاص لم يكن له غيره ذلك إن أراد الدية لم يلزم مولاة وهو بالخيار بين فديتها وتسليم العبد من وإلى لدم  
 فان قتلنا ذلك وان سلم العبد كان وإلى لدم مخبرين سرقا وبهين قتلنا فإذا قتلنا لم يكن له إلا بآراء الإمام وإن اشتد جلاءه من العبد  
 على قتل حر لم يخل ما كان المولى أحدا ولمواله لا قتل كان وإلى لدم مخبرين العفو ولا قصاص أخذ الدية فان عفا هذا المولى وأد  
 الاقتصاص لم يخل قيمتهم من ثلاثة أوجه ما تكون وفقا لدية ويكون له قتلهم جميعا من غير زيادة أو نقصان قيمتهم على بته وكان مخبرا  
 إنشاء قتلهم جميعا ود على مولاة هم فاضل القيمة أو تنقص قيمتهم عن بته وليس له في ذلك غير القصاص إن أراد الدية كان مولاة  
 مخبرا بين القديته وتسليم العبد بقدر الدية وإن كان المولى جماعة فالحكم فيه على ما ذكرناه وإن قتل كافرا مسلما كالمسلم وكفرا كالمسلم  
 قبل القصاص إلا قصاصا كان حكمهم حكم المسلمين وإن لم يسلموا أو ضاؤا برمتهم مع ولا دمهم وجميع ما تملكونه في وإلى لدم إنشاء قتل  
 القاتل واسترقاقه لا ولا ويملك المولى وإن شاء واسترقا لعائل أيضا وإن قتل كافرا مسلما قتل به وإن قتل عبد مسلم ذميا  
 لم يقتل به ولو لم يلزم الدية مولاة وليس له تسليمه من وإلى لدم لأن الكافر لا يملك المسلم وإن قتل عبد عبد لم يلزم القود مع تفاوت قيمته  
 من غيره لأنه كان كالسيد من واقصق سيدا المقتول جاز وان عفا فله وإن طلب الدية كان مولاة بالخيار بين القديته وتسليمه فان قتل  
 لزمته لقيمة وإن سلم البيع لم يخل من ثلاثة أوجه ما يتبع بمثل قيمة المقتول وما أكثر ما قتل الأول يكون ثمنا بأسر سيدا المقتول وإن  
 إن لم يكن ببيع منه بقدر قيمة المقتول ببيع والثاني رقبته وإن لم يكن ببيع بأسر سيدا مفضل من ثمنا على قيمة المقتول  
 وإن نقص لم يكن له غيره ذلك لأن قتل صبي أو مجنون واحدا أو أكثر من الحر المسلم والحرمة أو العبد والامة والكافر لم يلزم القصاص بوجه  
 كان للدية على عاقلة وإن قتل حرًا حرًا كان قتل أحدهما عدا والآخر خطأ أو قتل عاقل وصوب ومجنون حرًا لم يلزم القصاص ولو لم يلزم الدية  
 وكان ما يصيب من الدية لحرًا لقاتل العامة ما له مغلظا ونصيب الخصى والصوب والمجنون على عاقلة وإن لم يكن عمدا لمجنونا خطأ وإذا  
 عقله بغير ضلعه فان زال بفعله كان حكمه حكم العاقل فان اشتد جماعة على قتل واحد لم يخل من ثلاثة أوجه ما ضربوه دفعة واحدة ومجنون  
 القصاص على ما ذكرناه أو ضربوه واحدا بعد واحد ولم يخل ما جعله الأول في حكم المدبوح ويلزم له القصاص واحدا ولم يجعله مات من  
 جميع الضربات ولزمهم القصاص أو مسكه واحد قتل آخر وبها لهما ثالث يلزم القصاص على القاتل في الخطيئة المحبس على المسك  
 وتعمل العينين على أن لا توجه لغير ذلك على عشرة وجوه هي أن الكامل لا يقتل إلا ناقصا يقتل الكامل إلا ما استثناه من  
 الأب والجدة ويقتل ناقص بمثل مع اتفاق الملة وبخلافه إذا كان ناقصا المقتول مسلما ولا يقتل إذا كان كافرا ويقتل الناقص إذا  
 وبه دفع إليه مال الناقص ولدا برمه إذا كان ناقصا الكفر يقتل لعاقلا بالصوب لا يقتل بالمجنون ولا المجنون بولا الصوب يقتل الوالد  
 بالجماعة من مثاله والجماعة بواحد من مثاله وإذا قتل عاقل من دياتهم على بته والحرمة والحرمة بالحر على ما ذكرناه **فصل في**  
 بيان مثل الخطأ المحض موجب قتل الخطأ المحض للدية ولم يخل هذا القتل ما ثبت بأعزاث لقاتل بالدية فان ثبت بالأعزاث و  
 بالمصالح لزمته للدية لقاتل وإن ثبت بالدية لزمته لعاقلة ولعاقلة من بته والدية بته ولعاقلة دية فعاقلة الحر إذا لم يوال  
 أحد ورثة أكتانته والإمام إن لم يكن له ورثة وعاقلة المملوك وللعقولة دية لم يكن له ورثة مولاة وعاقلة الذمي من  
 لا وارث له الإمام وعاقلة من وإلى في غيره من المولاة ولا يلزم عاقلة القاتل عدل شيء من الدية إلا إذا ضرب لقاتل لم يقتل عليه حق  
 مات ولم يخلف مالا والدية ضرر إن دية نضر دية حرجة فدية نقصت شوق ثلث سنين دية حرجة ضرر إن قاتل يبلغ أرش الموضحة  
 يلزم في مال الحان وبلغت تكون على العاقلة فإن بلغت مقدار الثلث من دية النقص استوفى في مدة سنة بعد انقضاءها وإن بلغت  
 مقدار ثلثي دية النقص استوفى الثلث الباقي بعد انقضاء السنة الثانية وإن زاد شيء استوفى الزائد على الثلثين بعد انقضاء السنة  
 الثالثة ولا يقتل ضرر إن مجزوم ما يحصل لشره في الأقل ببيت الخول من وقت القتل الثاني من وقت الموت ابتداء حول الجراح من  
 وقت الاندما في العاقلة ثلثة أضرب غرق متوسطة وفقيرا لا اعتبار بوقت الاداء ولا وجوب الفقير لا يلزم شيء وإن مات الفقير  
 قبل الاداء لزم في ماله ومن له سبب أحد بقتل عليه من له سببا ويقدم الأضراب الأقرب إلى القريب ليعبد الحاضر والغائب سواء إذا  
 من أهل الاداء ولا يلزم المولى مع العصبية شيء وإنما يلزم المولى من على ذافدا لعصبية ولعاقلة من برث لدية سوى الوالد  
 لولد والزوج والزوج لدية ولا يرث حق القصاص والدية إذا قتل مسلما خطأ وعمدا لم يخل ما يدفع برمه وأما عمدا لم يخل  
 بته لدية في ماله مغلظا وسبب لها بعد ذلك بآاء الله تعالى وإذا امرنا بقتل غيره لم يخل ما امرنا أو عبدنا من أمرنا لم يخل

کتاب الدیاء

اما امر محرر العبد ان يهرج الم كان عاقلا بالغ او طفلا ومجنونا فان امر عاقلا وقتل لزم القود المباشرة والمراحم في حكم القاتل وان امر  
 صبيا او مجنونا ولم يكره لزم الذبيرة عاقلة وان اكرهه كان بصفته الذبيرة على الامر ونصفها على عاقلة القاتل وان امر عبدا ان يهرج  
 او يهرج غيره يهرج لزم الامر القود وان كان ممكرا كان القصاص على المباشرة والذم لزم القود المباشرة لزم الامر خلد المباشرة  
 الحبس لان يكون صبيا او مجنونا وبغير القصاص بحال الجنابة والارش بحال الاستقرار واذا اراد الولي القود وقد على الاستيفاء  
 استوفى بنفسه ليهب صدم وله بل المثلثة بالمقتض منه ولا تعد به لاضر حتى يموت وان فعل هو بصاحبة ذلك فان ضربته عاقلا  
 غير المقتل وقتله في الحال عترة وان تركه حتى يهرج ثم اراد ان يستفد منه لم يكن له ذلك الا بعد ان يقتض منه في الجرح ان كان تابدا بخله القصاص  
 ويدفع اليه الارش ان لم يبدخله القصاص وان جرحه وسرى في نفسه فقد استوفى وان ضرب به دمه على غير المقتل وقتله في الحال لم يلزم شيء  
 المرأة اذا اقتض منها ما يهدلها حكم الرجل ان كانت حاملا تركت حتى تضع حملها ولا تضعها اللبايا اذا وضعت وضعت هناك من يقوم  
 بالمرء لولدها اذا لاقتصاص منها ولم يكن له جرح الاقتصاص منها حتى يستقل الولد من وكل غيره في الاستيفاء مع لقدرة عليه جان وان لم  
 يقدر على الاستيفاء بنفسه جيب له التوكيل والولي لم يجل من سبعة وجرا ما كان عاقلا بالغار شيدا او غير شيدا وطفلا وغبابا او غا  
 جماعة حضوا بعضهم رشيدا بعضهم غير رشيدا وطفلا وكان بعضهم حاضرا وبعضهم غابا فالاول قد ذكرنا حكمه والثاني ان كان  
 لغير الرشيد ولم يكن له الاستيفاء فان عفى على اليمين فاذا شدد في الدم او بلغ الطقل رشيدا ودخولك فندم حتى وان لم يرض  
 اراد القود كان له ذلك اذا رده ما اخذ ولته وان لم يعف لولي على مال حبس القاتل في وقت القصاص ان كان ولي الدم غابا وكان  
 واحدا حبس القاتل حتى يحضر وان كان الاولياء جماعة حضوا رشيدا وغير رشيدا وكان بعضهم حاضرا وبعضهم غابا كان للرشيد  
 للحاضر الاقتصاص ضمن مضيد غير الرشيد والغائب بالذبيرة فاذا ارشد هذا اوضح ان لم يجل من ثلاثة وجرا ما وضو القصاص وقد  
 وقع موقعه وعفى ود المقتض على رثة المقتض منه من الذبيرة بقتل ما عفى عنه وطلب الذبيرة ودفع اليه بقتل مضيد من الذبيرة وان كان  
 ابوان ولهما ولدان فقتل احدهما اباه والاخر امة كان لقاتل الاب الاقتصاص من قتل الام وميراثا وقاتل الام الاقتصاص من قتل الاب  
 ميراثه **فصل** في ثبوت القاتل اذا لم يعرف قاتله فاذا وجد قاتل في الزحام او في فلاة او في سوق او في معسكر او على باب رقوم او قرية  
 او قبيلة او بين قريتين او قبيلتين على التساوي لم يكونوا متممين بذلك واجابوا الى القصاص ولم يعرف له قاتل كان له ولي يطالب  
 بدمه كان دية في بئس الحال وان كانوا متممين بقتله ولم يجيبوا الى القصاص لزمهم الذبيرة وان لم يكن له ولي وكان ولم يطالب بدمه لم يلزم  
 شيء وان وجد صبي قاتلا في دار قوم متممين به لزمهم الذبيرة وان لم يكونوا متممين لم يلزمهم شيء وان وجد قاتل قطعة قطعة فدية على من  
 وجد عند صدره اذا لم يكن غيره متمما به **فصل** في بيان احكام الذبائر الذبيرة ضربان دية لنفس دية الاعضاء ودية لنفس من كان  
 احدهما يجنب بقتل لقتل والاخرى بدله القود فما يجنب بقتل لقتل ضربان احدهما يجب على العاقلة وهي بقتل الخطاء المحض ان ثبت  
 بالبين من غير مصالحة والاخر تجب على القاتل هو دية عمدا لخطا ودية لخطا المحض ثابت لقتل باعتراف القاتل والذبيرة بانه  
 وما يجنب لقتل القود هو دية قتل العمد المحض يلزم القاتل لا اذا هرب لم يظفر به حتى يموت ولم يكن له مال كما ذكرنا ودية العمد تنقسم  
 قسمين احدهما دية القتل في الحرم او في الاشهر الحرم والاخرى بترقي غير هذه المواضع والاقوات فالاول دية دية كما مله للقتل  
 وثالث بترقيها كحرم الحرم والاشهر الحرم واصول الذبائر ستة بل وتعمم ودرهم ودينار وحلة فان كان القاتل من اهل الابل ولزمته  
 الذبيرة في ماله وجب عليه مائة من الابل وان وجبت على العاقلة فلا اعتبار بجائها وان كان من اهل البقر فائتان منها فان كان من اهل  
 الغنم فالف منها وان كان من اهل الدواب فالف منها وان كان من اهل الحيلة فالف منها وان كان من اهل الحيلة فالف منها وان كان من اهل الحيلة فالف منها  
 بثلاثة اشياء على جميع الاحوال وبشيء اخر على بعض الوجوه فالاول لخطا بالسنن بالصفة والاستيفاء فاما السنن فله سنن والصفة  
 يلزم لثمان والاستيفاء يلزم حاله والمغلظة على بعض الوجوه هي ما ذكرناه من لزوم دية وثلاث في قوقعة الحرم او الاشهر الحرم ودية  
 الخطاء مخففة من كل وجه الا اذا وقع في الحرم والاشهر الحرم فان لم يلزم التغلظ بالزيادة فاما التخفيف في السنن فلزومها ارباعا  
 من الجذاع والحقاق وبنات لبون وبنات مخاض تخفيفها بالصفة لا بطلب غيرها شيء من الحوامل وتخفيفها بالاستيفاء هو  
 يؤخذ في ثلث سنين من العاقلة ودية عمدا لخطا مخففة من وجه مغلظة من اخرها لتغلظ كونها اثلا ثلاثا وثلاثون منها  
 لبون ومثاله حق والبيان كلها خلقه طرفة الفحل وتنادى في سنة اذا كان القاتل في غنى ودينا وفي سنين اذا لم يكن ومثاله البقر  
 او الغنم فيجب ان يكون من لسان في دية قتل العمد وارباعا في دية قتل الخطا واثلاثا في دية عمدا لخطا ولا يدخل التغلظ والتخفيف  
 في الذبيرة لفسه والحلة **فصل** في بيان احكام الشجاج والجراح وما يصح منه لقتصاص ما لا يصح وكيفية الاقتصاص من احكام

وان كان من اصل الذوات فخير الاف يدوم

## من الوَسِيلَة

الذات وما يتعلق بذلك القصاص فيها دون النقص في شئ من جرح مشقوق وعضو مقطوع وكل عضو لا يكون مثله لتعلقها  
 وبنتهي في مفصل يدخله القصاص وقد يكون الاعتبار فيها بالمساحة طولاً وعرضاً لا بالمقادير من الصغر والكبر والخامة واليمن بمحل  
 مخضين بحري بينهما القصاص في النقص بحري في الأطراف وفي غير ذلك من الأجزاء لا من الأجزاء التي لا تكون لعضو إلا  
 ما يستثنى منه والآخر التام في الصحة لا في الضمان لا يكون لتلف غالباً مثل الماموتة والحجاجة وما لا تعلق له ولا يعتبر له  
 والاعتبار منه في الكفاية في ثلاثاً شيئاً الحرة والاسلام والعبودية ويلزم الاقتصار من الكامل في الناقصين يقتصر من ناقص لتمام  
 دون العكس في لزوم دية النفس كل ملة في أحد سبعة وثلاثين عضواً العقل اذا ذهب ولم يرجع وشعر الرأس الرجل والمرأة اذا ذهب  
 لم يثبت في ذهابها لتتم كلمة من كل في الاثنين في قطعها صحح من لا يصلح في ذهابها لغيرها من كل في الاثنين في الاثنين لغيره  
 وفي الاصل ما اذا ذهبها ولم يثبت على ولا يبرؤ في الانف اذا وجب جدها وفي الشتم والتفني في الجبين في الاستاكها وفي  
 اذ ذهاب الكلام باسرها وفي اللسان وفي ذهاب لذوق وفي الحمة اذا ذهبها ولم يعد في العتق اذا جعله صور وفي الزقوة اذا كسرهما  
 انجبرت على عثم وفي الصد اذا كسر وانجبر على ثمن فيه وفي الكتفين معا وفي قطع الحلب من ثدي المرأة وفي الظفر اذا كسر وانجبر على عثم ولم  
 يمكنه القنوا واحداً وذهب وذهب شمساً صلا من غير شئ في الذكر واصابة سلس لبول ودام الى اللبس في الاثنين اذا قطعها الى العظم  
 وفي الولد اذا كسر بعضهما او عجاناً ولم يهلك لبول والغائط وفي الذكر اذا اوجع او قطع جميعاً مخففة وفقدت مع بعض القصة وفي  
 وفي قطع الاسكتين قطع الشقين وقطع اصابع اليدين وقطع اصابع الرجلين قطع لرجلين كلياً يكون في الانف لسان  
 واحد ففيه دية كاملة كان من الرجل ففيه دية المرأة مثل ذلك والحمة والذكور وكل ما يكون من ثلثين  
 ففيها دية كاملة وفي احدى نصف الدية لا الشفة والنسب من فان في الشفة السفلى ثلثة اقسام الدية وفي العليا خساها وفي الحمة  
 اليسرى ثلث الدية وفي اليمنى ثلثها وما ليس فيه دية كاملة فبها شرعنا والله تعالى فاما العقل فان دية بغيره لا دية المجنونة او  
 شئاً على راسه حتى طار قلبه وعد وذهب عقله لم يخل من حشره او جاز ما ان ليس عقله او مات قبل ان يوثق او لم يذبح عقله باسرها  
 به وقتادون وقت ولم ينفع به اصلاً وانفع به غير مقتد فالاول عزز لسبقه لا دية المجنونة ولم يلزمه شيء ولم يذبح عقله او ارش المجنونة  
 مع القن في النفس والاشاق من دية كاملة والاشاق من دية كاملة على قدر الكفاية ويجوز ان كان مقدداً والواحد من الدية ايضا والخاصين  
 موكولا الى اهل الامام فاما شعر الرأس فلا قصاص فيه وان كان رجلاً ولم يثبت فيه دية وان يثبت بعضه وكله ففيه ارش على ما يراه الامام  
 وان كان امرأة ولم يعد ففيه دية فان عاد مهرها او ما الراس ففي بعض فجاجة الارش وفي نقصا وفي البعض نقصا والارش وفي ثلثها  
 اعطى الحارصة ثم الباضعة ثم المتلاعبة ثم التحاق ثم الموضحة ثم الهاشمة ثم المنقلة ثم الماموتة فالحارصة الدية وهي التي توشى الجلود وتكلم  
 وفيها القصاص والارش هو بغيره لذكور وانثى فهو سواء والدية في عمد الخطاء في مال الجاني وارش المسلول على قدر قيمته وارش  
 الذي على قدر دية وارش الحرة والحرة سواء الى ان تبلغ ثلث الدية فاذا بلغ كان ارش الحرة على النصف من ارش الحرة والباضعة هي التي يقطع  
 العلم وفيها القصاص والدية بغيره والمتلاعبة هي التي تنفذ في العلم وفيها القصاص والارش ثلثة ابعرة والتحاق ما يبلغ القشرة بين العظم  
 العلم وفيه القصاص والدية اربعة ابعرة والموضحة ما يوضع العظم وفيه الدية خسة ابعرة والقصاص ان كان عمداً وكان خطأ فالدية على العمداً  
 وان كان عمداً الخطاء فالدية في مال الجاني ولا قصاص بينهما وان سرياً الى ما فوقه ضمن والهاشمة ما قضم العظم ولا يحتاج الى التعلق فيها  
 القصاص ان كان عمداً والدية وهي عشرة ابعرة وحكم الخطاء وعهد فيها وفيما فوقها على ما ذكرنا في الموضحة والمنقلة ما تكسر العظم ويخرج الى  
 من موضع ودية اربعة عشر بعرة وفي عمدها القصاص والدية والماموتة ما يبلغ نام الدماغ ويقال لها الدماغه ايضا وفيها الدية يرد  
 القصاص دية على الثالث من دية النفس مغالطة في عمد الخطاء وبين وبين في عمد الخطاء اوجه والمجنونة على الوجه يكون بالرجل  
 وبالظلم فالجرح على ستة اصبغ اما جرح ولم يوضع ثم يبرؤ وفي الحدين ثرو في عشرة دنانير وسقط منه فزعم مع ما ذكرنا وفيه ثلاثون وثلاثون  
 ديناراً وحصل منه صدع وفيه ثلاثون ديناراً واوضح العظم ولم ينفذ الى الجوف منه خسون ديناراً وان برئ الجوف دون الظاهر ففيه  
 مائة دينار وحكم الجبهة والمجبن مثل حكم الرأس في الموضحة وغيرها واما اللطفة فان سوادها ففيه ستة دنانير وان خضره ففيه نصفها  
 ان احمر ففيه ربعها واما الحاجب ففي ذهاب شعرها نصف الدية وفي احدى ابع الدية وفي البعض بالحسن واما التمتع فان ذهب  
 كله من الاثنين ففيه دية كاملة وان ذهب من واحدة ففيه نصف الدية وان ذهب البعض من كليهما او واحدة فبالحسن واذا اخذ الارش  
 ثم عاد لم يلزم رده وان ذهب التمتع من احد الاثنين بسبب من الله تعالى ففي الشعر الدية كاملة وان ذهب بسبب من الناس لم يتغير حكمه الا  
 الاذن والمجنونة عليها باحد ثلاثة اشياء بالقطع والحرم وعين ذلك لقطع فيه القصاص مع المساواة في الصحة والدية فان استاصلها

## کتاب التَّوْحِيدِ

كان منهما الذب كما ملد في واحدة نصف لذبة وتقطع الكبيرة والغبنة والتمسبة وغلبة الغلبة باضدادها ولا يقطع الغلبة بالمقطع بعضها ولا بالمخرمة ولا بالثأر في ثلثا مثلث بينهما صحبة وفي المظوع بعضهما كان منها الارش بالحساب في شجرة الاذن القصاص وثلث الذبة وفي قطع بعضهما كانت والمخرم دية ثلث ذبة الاذن ذالم بين ولم يلزم فيه القصاص لا بعد ان يندمل ولم يتصل فان اتصل سقط القصاص وفيه حكومة وان سري الى التمتع لم يدخل ادرش الجناية في رشر وغلبة لقطع والمخرم وهو الثقب بحكومة البصر في ذهابه من العينين كمال الذبة من احدها نصفها والقصاص مع التناوي ونفصا ضوا المحفو عليه خلقه وفي نفصا الضوب بالحساب وفي قطع احد من بعد ما بال بص ثلث ذبة العين العين لا تملك من ستة اوجه اما كانت عيناً صحتها او غشا وان كان اعو خلفه او عوى ثم العين فاذا جنى على عين غيره وكان الجاني مثله كان فيه الارش والقصاص ان امكن والصغر والكبر والملاحة والقباحة بمنزلة ذبة الصبيحة ذبة النفس ذبة الغشاو ذبة النفس ذبة النفس ذبة الاعو خلقه ذبة النفس ذبة الغلبة على النصف ذبة العيبا ثمة اذا قطعها او خفف بها ثلث ذبة الصبيحة فان ذهب منها بجناية كان فيه الذبة فان خفف بها ثمة بعد ما بال بص كان فيه ثلث الذبة وان نجحها ذفة كان فيه ذبة واحدة فان سمل جميع العينين صحبة الاعو خلقه كان المحفو عليه بالجاني اذن الذبة وبين ان يسمي احد عينيه باخذ نصف الذبة وان سمل الاعو خلقه حكم عين الجاني بصير او الاعو خلقه قلعه ولد اشرك جماعة في سمل غير الاعو خلقه وقطع اذن وانف وعينه ذلك بمنزلة كل واحد منهم من فضل الاذن لم يلزم فيه القصاص وعلى كل واحد ادرش جنايته وان لم يمتز كان المحفو عليه بالجاني ادرش الذبة ولا القصاص من واحد وادراواو عليه بالنصيب بين الاقصاص من الجميع وپردا فضل عليهم بالحساب المجحف وفي المجحف لا على من كل عين ثلث ذبة وفي الاصل نصف الذبة وفي كل هذا ثلث ذبة المجحف وفيه القصاص ايضا فان قصص وسري الى الضوم يلزم شيء الا ان ذبة هو مالان من المخرم والحاجز الى القصة ومن الذبة كاملة او القصاصان جتمع مع المارت شيئا من القصة ومن المالم الذي تخلف في الشفة كان في المارت ذبة وفي القصة واللم حكومة وفي ذبة الا ان القصاص نصف لذبة وفي بعضها بالحساب وفي ثمة ذبة كاملة وفي قطع احد المخرم القصاص او نصف لذبة وان كسر ولم يجز فيه ذبة وان يجز على غيرهم ولا عيب فيه مائة دينار وان عوج فقير ايضا حكومة وان جعل شل فيه ثلث ذبة وان شق ما بين المخرم فيه خون دينار وان بقي منفرجا فقير بارة حكومة وان شق الا ان كان حكم الذمة والموضحة في الراس الشفة وفيها القصاص والذبة وقد ذكره مقدار الذبة وان قطع بعضها كان لا عيبا بالمساحة في الارش والقصاص وان شقها حتى بدت الاستا ولم تلتما كان فيها ثلث ذبة النفس وان التامتا كان فيها خسا الذبة وان التامتا حدها فالحساب الجاني وفيها القصاص والذبة كاملة وفي احدهما القصاص او نصف لذبة فان قطع وكان مقرا لا شأ واجب شل لن ايضا وفي بعضها ثلث لذبة وفي كسرهما ارش لها شفة او المنقلة ان احتاج الى نقل فان نجح على غيرهم ولا عيب فيه اربعة اخماس بتر كسر الاستا تملك ما كانت ذامدة واصليته فان كانت ابدية والجاني مثلهما ففيها القصاص او الذبة وذبة ذبة ثلث ذبة الاصلية وان لم يكن له مثلهما ففيه الارش وان كانت اصلية وكانت من صغير وجب لكل سن بعين ان قطع سن كبير كان فيها القصاص والارش فان اقض وجع كلاهما ولم يرجع الى احدهما على الاخر سبل وان رجع سن الجاني كان الجاني عليه قلعة وان رجع المحفو عليه لم يكن للجاني عليه سبل ولا تقطع لكاملة بالان اقتصه فان كسر بعض السن ففيه لذبة بالحساب وفي سوادها وانصدعها ثلث ذبة وفي قطع السنوداء والمصدعة ثلث ذبة وفي اصفها ما وافضلها حكومة وان نقصت بجناية ذبة اصل الجيرة تسقط على كل حال ففيه الارش في الحال واذا قطع جميع الاستا ففيها القصاص او ذبة النفس ما يقسم عليه لبنة ثمانية وعشرون وما زاد عليه ابد وفي كل واحدة من مقدم الاستا وهي اثنا عشرة نصف عشر الذبة وفي كل واحدة من المؤخر هي ستة عشر وبع عشر وان نقص منها شيء نقص من الارش وان زاد عليها شيء كان للزائد ثلث ذبة ما يجنبه لثنا والجناية عليه باحد شقين بالقطع او ذهاب الكلام والقطع ثلاثة اضر في قطع لسان من بلغ النطق ولسان لم يبلغه ولسان الاخر من بلغ النطق لم يجل ما تكلم واخر تطقة فان تكلم لم يجل ما قطع من الاصل او قطع بعضه فان قطع من الاصل ففيه ذبة النفس والقصاص ان قطع بعضه عتبرا بحروف ولزم من الذبة بمقدار ما ذهب منها وان تاخر تطقة لعله ففيه ثلث الذبة فاذا رجع وتكلم ببعض الحروف اعتبره ولزم من الذبة بمقدار ما ذهب فان ذهب من الحروف بمقدار الثلث فقد استوحى حقه وان ذهب كثر من ذلك فعليه الا تمام وان ذهب قل من ذلك والزيادة ومن لم يبلغ النطق وهو يجر لسانه للبقاء او غيره مما يعبر به باللسان فحكمه حكم الناطق وفي قطع لسان الاخر ثلث الذبة ومن ضرب ضربة على راس غيره فذهب جميع كلامه فعليه ذبة كاملة وفي قطع بعد ذلك ثلث الذبة وان ذهب بعض حرفه فله به بالحساب من الذبة فان ادعى ذهاب كلامه عري لسانه بالابرة فان خرج منه دم اسود صدق وان خرج دم احمر كذب الذن في حكم الوجه في الخدش والبضع والامضاح والكسر غير الغرق فان جنى عليه وجعله اسود ففيه لذبة وان جعله يحيا لا يقدر على ابتلاع الرقيق وعلى الازداد ولم يمت ففيه حكومة وان مات ففيه القود للرقوة فان



## من الوسائل

والجبر على غم فنية بتر النفس وان يجبر على غم فنية بعون دينار او في صدعها اربعة اخماس بتر الكسرة وضع فنية خستر وعشرون  
دينار وان كسرها واحدا جلت الى ثقل فنية ستون دينارا الصدق فان بضع خمسة فنية نصف بتر الباضعة في الواسق وان وضع فنية  
عشرة وعشرون دينارا فان رضة تشي كل شعبة فنية نصف الدية وفي الواحد مع الدية واذ انشئ الصدق والكفن معا فنية الدية  
كاملة وان لحق صود لم يمكنه معدلا لثقات فنية نصف الدية وفي جاب فنية ثلث الدية وفي قطع حلة الرجل من الدية وفي قطع حلة  
من ثدي المرأة دية وفي قطع ثديها بعد ذلك حكمة البطن في جاب فنية ثلث الدية وفي باضعة ودمية نصف ما في الواسق في دية  
عني مجدثا لقصاص وثلث الدية الضلع في كسر واحد من جانب القلب عشرة وعشرون دينارا وفي صدع نصف ثلث دية موحية  
ونقير ربع دية كسره وفي كسر واحد مما يلي العضدين عشرة دينار وفي صدع سبعة دنانير وفي موحية ربع ما في كسره وفي نقير ديناران  
ونصف في نقير من الجانبين برمية وطعنة اربعة وثلثة وثلثون دينارا وثلث دينارا لظهر في كسر ان يجبر على غم دية كاملة وعلى  
غم جنس الدية وان لم يمكنه القعود واحد ودينار ودينار من غير شلل في الرجل وانقطع نخاعه واصابه سلس البول ودام الى  
الليل او دهب جاعة من غير شلل في الذكر فنية بضاد ديناران سلس البول الى الظهر فنية ثلث الدية وان دام الى الظهر فنية ثلث  
الدية وان دهب شربة لا على عكاه بدي فنية حكمة الالة في قطعها الى العظم نصف الدية وفي كلبته ما دية كاملة وفي البعض بالحناء  
القول في كسره اذا اجبر على غم عيبا ثانيا دينار وفي صدع مائة وستون دينارا وفي موحية خمسون دينارا وفي نافلة مائة وخمسة  
وسبعون دينارا وقله ثلثون دينارا وفي وضلة اغم ثلث الدية وفي كسر موضوعة عجانة وملك البول والغايط حكمة ولم يملك البول  
البول والغايط دية كاملة لذكر فنية لقصاص والدية لا يقطع الصحيح بما به شلل وعنه والباقي يقطع هذا اذا كان مع اخلاص  
ويقطع ذكر الفحل بدكر السلول الخصبين يقطع ما به عنز وشلل بالفتح ودينار اذا قطع الجميع الحشفة بأسرها والحشفة مع بعض القصبه  
دفعته بتر النفس ان قطع بعض طول او بعض الحشفة فنية الدية بالحناء وان جعله شلل فنية ثلث الدية وان ظهر به بجنابة وملابروا  
برص وجراح فنية حكمة لانه ثبات وفيها ما دية كاملة والقصاصا كانت الفحل او لمن لا ذكر له وفي البسري ثلث الدية وفي الهني ثلثها ولا  
يقطع احدها بالآخر في الادرة خمس الدية وان صانح بجح لا يقدر على الشئ ولا ينفع به فنية اربعة اخماس الدية العانة اذا خرق  
صفها فصار دية فنية اربعة اخماس الدية ومنج لثا تكون الجنابة عليه باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والشلل وارتفاع الجفون  
واذ هاب العدة وخرق المثانة فاذا قطعت مرة من الخزي سكتها او شفرها فنية الفصا من الدية وهي دية نفسها وفي واحد  
نصف الدية وفي قطع لو كس حكمة وفي افضاها اذا كانت ونشع سنين دية سوا وكان زوجها او غير زوج اذا جامعها الشبهة نكاحا  
او عقد في شلل سكتها ثلث الدية وفي ارتفاع حشوها بعد الاستقامة اذا لم يرجع بعد ستة ثلث دية وفي ان هاب العدة بالاصبع  
نساها وفي خرق المثانة اذا لم يفسك البول ثلث دية وفي الخنثى لم تخل من اربعة اوجلة ما بان كونه ذكر او انثى ومثلا امره او لم يرجع  
بين فان بان ذكره وقطع مثله ذكره وانثى كان فنية لقصاص وان جنى على فنية فنية حكمة وان بان انثى وقطع اسكتها او شفرها او ركبها  
لزم فنية الدية على ما ذكرنا قبل وان قطع ذكرها او خصبها فنية حكمة وان جنت عليها امرأة على الالة لثا كان فيها القصاص والدية  
ان شلل امره كان في الجنابة عليه الدية دون القصاص وان لم يكن امره صريح بان يحكم فنية ما ذكرنا فان لم يصب على الدية على اليقين في  
بان على ما صالح عليه فذات وان بان بخلافه استحو الباقى البتة الجنابة عليها باحد ستة اشياء بالقطع والافضا والكسر لوض الحج  
والصبي والقطع يكون من مفصل من غير مفصل في لقطع من المفصل الفصا والدية وفي قطع بملة الالهام القصاص ونصف  
دية ما دية ثلث بتر اليد في قطع بملة من سواند دية بتر اليد ان قطع اليد من اصول الاصبع ومع بعض الكفا من  
الكوع فنية لقصاص او دية النفس في احدها نصف الدية وان قطعها من عظم الذراع او من عظم المرفق كان فنية حكمة والصحة  
الشم والشمخ فيها بمنزلة ولا يقطع لكاملة بالناقصه وتقطع الناقصة لكاملة مالم يخف مثل تلف لا يقطع اليمين باليسار واليسار  
باليمين الا اذا لم يكن له مثل ما قطع فانه قطع بمينا قطع بمينا فان لم يكن له يمين فبسا فان لم يكن له يسار فجله وان يكن له رجل  
القصاصا وما الفاك ذاك فاك وتعطلت فنية ثلثا دية اليد فان صلحت لثا مات فنية اربعة اخماس بتر الفاك في فاك  
امثلة الالهام عشرة دنانير وفي فاك المفصل لثا منها نصف بتر فاك لكت في فاك كل مفصل من غير الالهام ثلثة دنانير  
وثلث في فاك العضد والمرفق والمنكب ثلثون دينارا فان تعطل العضو بالفاك فنية ثلثا دية اليد فان اجبر وان تام فنية اربعة  
اخماس بتر الفاك اما الكسرة كسر العضد والمنكب المرفق وقبلة لساعدا واحدا لثا دية والكفين فنية خمس بتر اليد وفي  
كسر امثلة الاولى من الالهام ثلث بتر كسر لكت في لثا بتر نصف بتر كسر لكت في كسر المفصل لثا من الاصابع سوى الالهام

کتاب لکھنا

احد عشر ديناراً وثلاثين كسراً اول نصفه في صدق العضو وبغيره الحاشية الكسرة ما الرضفان وضاحد من عضوا المنكب والعضد  
 المرفق والرسغ والكف والجبرج على عظم فبغيره ثلثه بئر اليد فان الجبرج على عظم فبغيره مائة وثلثون وثلثون ديناراً وثلث  
 واما الجرج فبغيره على النصف من بئر امثالها في الراس واما الضرب فان ضربها على اسود واخضر واحمر فبغيره نصفها في امثالها في الوتر  
 واما الطغرة فلم يخل ما عدا ولم يهد فان عدا بسيف في كل واحد عشرة دنانير وان عدا سوا ولم يهد اصلا ففي كل واحد عشرة دنانير والرجل  
 حكما حكم اليد وجوب لفصا من كبر الدية في الضحية والقلاء وفي القطع من المفصل وغير المفصل وقطع اصابعها وانا ملها و  
 الفاك والكسر والرضف والجرج والفتن وغير ذلك حكم الحرة والحرة سواء ما لم يبلغ ثلث الدية فالدية بلغت عدا وارش الحرة في النصف من  
 ارش الحرة وسقط الاقتصار بالبعد والفاضل **فصل** في بنائهم انفسهم لا شراك في الجنايات وعزها من دعا غير ملها  
 واخر من منزله ولم يرد اليه ولا رجع هو ولم يعرف خبره جبا او وجد ميتا او قتل او لم يبق الداعي بغيره على امة مات خنق فله وقيل غير  
 ضمنه في الموت ولزم له القصاص لقتل الداعي بدع البرائة من قتله وانا سلم ولد من قتل وانا من قتلها فقلت عليه فان وقد طلبت الطغرة  
 للغير لزمها الدية وان طلبتها للغير لزمها قتلها واما رجل بين لومان وبين الغرض فاصابه سهم وقد حده الوأى لم يضمن وان  
 لم يحدده وكان في ملكه وقد دخل عليه بغيره فقتل وان دخل عليه بداره وكان في غير ملكه ولم يحدده كان في بئر على عاقلة وقضى على  
 عليه السلام في دية بغيره شره وانكروا واخذوا والتلوا فقتلوا فقتل منهم اثنا ورح اثنان بان دية القتلين على الجرحين ووضع  
 جرحا صاعنا لدية وان مات احد الجرحين لم يكن له على اوليا والمقتولين شيء وهذا الجرح وجب حده الجرح قتل على السلام في دية بغيره  
 اطلعوا على بئير لاسد فخر احداهم فاستمسك بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالاربع بان اقل فله لاسد وعزم امله ثلث  
 الدية للثان والثلث لثاني الدية والاربع تمام الدية ومن عتد على المعتك عليه بغيره قتل بوجده الله  
 عليه السلام عن سارق دخل على امرأة لبرق متاعها فلما جاع لثباته بعت نفسه وكا برما على نفسها فوقعها فخر لانيها فقام فقتله  
 بفارس كان معه فلما فرج حل المشاب دهب لخرج حملت عليه بالفاس فقتلته فجاء امله يطلبون بدمه فقال عليه السلام اقضى هذا كما  
 وصفت لك بضمن مواليه لذين يطلبون بدمه دم الغلام وبضمن السارق فماتت اربعة آلاف درهم لكابرها على فخرها انزل  
 مواليه عزاء وليس عليها شيء فقتلها اياه لانه سارق ومن ضرب بغيره على اس غير فماتت عينا وضرب بغيره وضرب فقتله فان من به  
 دافعا لم يلزمه شيء وله الرجوع على تركه المقتول بد بغيره فان ضرب بغيره مقتضاه لم يلزمه لانه اعوان دية المقتول على عاقلة لا على  
 دية عقال اعوان تركه الضارب فقتله لم يكن له عاقلة تقاصا **فصل** في بيان دية الجرحين والمستلذا ضرب انسان بطن حامل لقتل  
 الولد لم يزل من سبعة اوجر ما الفرج جبا ومات في الحال ومات بمدة بعد ذلك والقسم ميتا مخلقة ولم يلزم الرجوع واخر مخلقة وطهر  
 منه العظم ومضعه مثل قطع لحم فيها مثل العروق وعلفه شيئا ليجري من الدم ونظفه في الاقل يجزيه دية كاملة ويتعلق بدن ذلك بغيره احكام  
 الدية والكفارة وانقضت ابدته وان تصبلا تمام ولد والثاني لم يخل من جرحين ما امكن موته بسبب الجناية او لم يكن فان امكن وكما  
 للمرأة بغيره ان الولد لم يزل من ثلثي ما قبل موته وان لم تكن لها ابنة كان القول قول الجان وان لم يكن موته بسبب ذلك لم يكن على الجان  
 شيء والثالث يلزم منه عشر الدية والاربع منه ثمانون ديناراً وثمانين لخطفه وغيرهما بالحسب والخامس منه ستون ديناراً وثمانين لخطفه  
 والعظم بالحساب السادس فبغيره ويعود ديناراً وثمانين لخطفه والمضع بالحساب يتعلق بكل واحد ثلث احكام الدية وانقضت  
 العدة وصبره الا تمام ولد والتابع منه عشرين ديناراً وثمانين لخطفه والعلة بالحسب ولا يتعلق بالخطفه حكم حوى كسر بئر الحرة  
 من حجة الام وبضعت بتره وبضعت بتره من حجة الولد فان انفصل جبا ومات وكان ذكر الى مئة دية حرة ودية حرة وان كانت ثلثي  
 دية حرة بنين وفي غير ذلك لرجل عن امرأة الحرة بغيره فاعشقه دنانير لها وفي قراع في حال الجماع حتى يفرل عشرة دنانير ايضا واذا ضرب بطن حامل  
 متم فالقتل جنبنا من حجة مستقرة وقتله اخر وجب عليه القود وان كانت من حجة غير مستقرة كانت لدية على الضارب على المقاتل  
 القتل وان ضرب بطنها والقتل بدل لم يخل من خنثى او جارية ما بقيت ضمنه حتى لقتل الجرحين جبا او ماتا او عاشا او القسم ميتا او برئت  
 من القصر ثم لقتل ولم يسقط الجرحين وماتت في الاقل تلزم منه دية ثمانين من نصف بئر والثالث تلزم منه دية الجرحين والاربع  
 تلزم منه دية الجرحين والخامس تلزم منه دية الام ودية الجرحين معا وعلى ذلك حكم جميع اعضاء الجرحين واما الاثر فلم يخل ما يكون له  
 حوا او قاتل كان حرا او مخفكة على ما ذكرنا وحكم الام تجري على القيمة وان كان دافعا لا يعتب فيه ايضا بالقيمة وان ضرب بطن الدية  
 والقتل ولد دافعا لا يعتب في ذلك بالحسب الى دية اصل الدية وهي ثمان مائة درهم للحرة او جارية الحرة وامادة الميت مثل دية  
 الجرحين مائة دينار في قطع راسه في الاعضاء بحساب ذلك يتصدق بدية **فصل** في بنائهم الشهاد على الجنايات

## مِنْ أَوْسِيَّةٍ

أحكام القسامة إذا ادعى فاش على غيره بانه حربي على ولي لم يخل من ضرب بين ما تكون معه بينة ولا تكون فان كانت معه بينة حكم له بها وان لم تكن له بينة لم يخل من وجهين ما اعترف به المدعى عليه ولم يعترف فان اعترف واجتمع فيه ثلاثه شره وهي كمال العقل والحزب والطوقا قبل منه ويحكم للمدعى به وان لم يعترف لم يخل من وجهين ما يكون معلوث ولا يكون فان كان معلوث واقام القسامة حكم له به وان لم يقم القسامة ولم يكن معلوث كان حكمه حكم ساير الدعاوى انما يثبت القتل والجرح والتجراح باحد ثلثة اشياء بالاقراء وقد ذكرنا حكمه بالبينة والقسامة ما البينة شهادة عدلين فيما يوجب القصاص باحد ثلثة اشياء فيما يوجب المال وهي شهادة عدلين وشهادة عدل وامر ائمة وشهادة عدل وعين وبقبل شهادة الضميمة المبني على وجه التجراح وقد ذكرنا ذلك في باب احكام الشهادة وانما البينة على القتل لم يخل اما شاهد على الاطلاق وعلى التقيد فان شهد على الاطلاق وتفقوا قالوا ان هذا قتل فلانا وقل فلان ابن فلان فلان ثبت القتل فحسب كذبها المشهود عليه يقبل منه والزم به فان ذاب لم يخل ما بين بما يوجب القصاص او بما يوجب القصاص قبل منه صدقة وكذب به وان بين بما يوجب المال وصدقة لولي فذاك ولزم في مال له لدية كان القتل خطأ محض او خطأ خطأ كذب به كان عليه القسامة فان شهد على التقيد لم يخل ما اتفقوا في الشهادة في حمله اشياء او خلفا فان اتفقوا في بيان نوع القتل من العمد وخطأ والوقت المكان والزم ولا اله التقي على ما وجبها وحكم بمقتضى الشهادة وان خلفا لم يخل ما اتفقوا في نوع القتل او في غيره فان خلفا في نوع القتل وشهدا حدهما بما يوجب القصاص والاخر بما يوجب المال لم يخل ما اخارا ولي لدم ما يوجب القصاص ما يوجب المال فان اخارا ما يوجب القصاص فام القسامة لان ثلثا هذا الواحد لوث وان اخارا ما يوجب المال كان له ان يقسم امرتين لشهدا له او يحلف فاذا اقام وحلف ثبت له ما ادعاه ولزم الذي في مال القاتل ان كان القتل خطأ محض او على لغاقله ان كان عمد الخطأ وان خلفا في غيره ذلك من الوجوه الباقية كان على لولي القسامة وان شهد له شاهد واحد بالعمد المحض كان ذلك لو ثابته بالقسامة وان شهد بالخطأ المحض او بعد الخطأ كان محترابين قامة لموتين واليمين على ما ذكرنا وما القسامة فهي عبارة عن كثر اليمين او عن تغليب اليمين بالعدد ولا يكون لها حكم الا مع اللوث والوث احد ثلثة اشياء وهي لشاهد واحد او وجدان قبل في غيره قتل او محلتهم او بلدانهم الصغيرة وحلتهم التي لا يخلط بهم فيها غيرهم وان خلفا بهم غيرهم ليدلوا وهذا كان لو ثاب في الوقت الذي لا يخلط بهم غيرهم هذا اذا كان بينهم وبين القاتل واصله عداوة او جلاء وقوم في ندوة او دعوة او مشورة عن قتل ان لم يكن بينهم عداوة او جلاء او قتل في بزية والدم جاد وبالقرب منه رجل في يده سكين عليها دم او على القتل ولا يكون عنده سبع ولا رجل عن ولي القاتل يده سكين والدم ترش في غير طرقة او وجدان قبل بين طائفة او ثلثها طائفة اخرى وقاديتها وتامنا بحيث يصلهم اهلها الى الاخرى شهادة جماعة كثيرة لا يصح عليهم النواطون لا يقبل شهادتهم في القتل للوث ما بقوى الظن بصدق المدعى بوقعة القتل فان كان معلوث وادعى جنازة توجب القصاص فام القسامة ثبت ما ادعاه فان كانت الجنازة على النفس عدا محضا كانت القسامة حنينا وبيان ان كان معه شاهد واحد كان القسامة خمسة وعشرين مينا وان كانت الجنازة على الطرف او جيت به النقصان فيها سبب ان وان وجبت لدية فيها ثلث ايمان وان وجبت سدس لدية ففيها مينا واحدة فاذا اوجب حنينا وكان لولي لدم خسون وجلا يحلفون بالله تعالى المدعى عليه وعلهم قتل صاحبهم وان كان له اقل من حنينا وجلا كثر عليهم لايمان بالحق فان لم يكن له من يحلف كثر عليه خسون مينا وان كان من يحلف ثلثة حلف كل واحد سبع عشرة مينا لان اليمين لا تنقسم لرجل المرأة في اليمين سواء فاذا حلفوا ثبت لهم العود وان رد لولي اليمين كان له وجب على المدعى عليه ثلثة القسامة على ما ذكرنا فان اقام اسقط دعواه وان نكل لزمه ما ادعى عليه المدعى وان كان ادعى بما يوجب المال وكان لوثر غير شاهد واقام قسامة خمسة وعشرين مينا ثبت ما ادعاه وان كان اللوث شاهدا واحدا فثبت ذكرنا حكمه ولا تسمع الدعوى في ذلك لا مجردة وانما القسامة في الاطراف على ما ذكرنا وفي الكثرة على حد القسامة في النفس لمتهم بقول الخ لم يخل ما انكرت اقره ان انكره بس ثلاثه اقام فان قام عليه بينة والاخلى سبيله ان لم تقم واعترف طوعا لنزها وان جاء اخر واقربا بانه هو الذي قتله دون المتهم المقر لم يخل ما رجع الاول على الاقرار وثبت عليه فالاول سقط القود عنها والدية معا كانت لدية في بيت المال والثاني في لولي محترابين قتلها معا وبين قتل احدهما وبين لعفون قتلها مادية واحدة على ديتها وان قتل واحدا رد الاخر على ورثة نصف بتره وانما مات بينة على رجل بانه قتل اخر عدا وجا اخر بانه قتله كان الحكم منه على ما ذكرنا الا في شئ واحد هو ان اذا قتل القر لم يرد المشهود عليه شيا على ورثته هذا اخر الكتاب والله الموفق للصواب اللهم ارفع عنكم حشر فضا الجميع ثلثين منها للبنت خمسة عشر لكل واحد من الابوين حشر فقي حشر منها للبنت ثلثة على قدر مضيقها لكل واحد من الابوين واحد فان لم يستحق الام والوكيلها مجبوبة رد الاثنان على الاب فان كان مع النصف سدس كانا لغيره ايضا من ستة وها ستم لم تبنت مع سهم احد الابوين وسهم الا

کتاب الدنیا

كتاب النكاح  
 الأب أم وأب مع سهم واحد من كلالة الأم أو سهم لزوج مع سهم واحد من كلالة الأم فان انقسم عليهم بالافرض والرد على من يستحق الرد أخذ كل  
 ذي سهم سهم من استحق الرد ما بقي مثله زوج واحد كلالة الأم فانه يأخذ الزوج ثلثه بالافرض والكلالة ثلثه واحد بالافرض والابن  
 بالرد وكانت كلالة الأب كلالة الأم خمسة ثلثه بالافرض والابن بالرد وكلالة الأم واحد بالافرض لان كلالة الأم لا تستحق  
 الرد مع كلالة الأب وكانت في المسئلة بنت واحد لا بون يستحق الرد معا ولم ينقسم ما بقي عن الفرضتين على الصفة عليهما ضربت  
 مخرج الفرضتين في عدد ما وصح منه المسئلة فاذا ضربت الستة في اثنين حصل مئة ثمانين ثلث عشر منها للبنت ستة ولا أحد الا بون اثنا  
 بقى اربعة منها للبنت ثلثة ولا بون واحد فان اجتمع مع النصف ثمن وماسهم لم يثبت مع سهم الزوج والزوجات كان من  
 ثمانية منها للزوجة واحد بالافرض للبنت سبعة منها اربعة بالافرض ثلثة بالرد وان كان مكان زوجة واحدة اثنتان وثلثا و  
 اربع ضرب اصل المسئلة في عدد من فاحصل منها انقسم على صفة وان اجتمع مع النصف ربع وماسهم لم يثبت مع سهم الزوج صحت  
 المسئلة من اربعة مع الفرض لرد وان اجتمع ثلثان وثلث ماسهم لم يثبت فضا على الأب أم وأب مع لا بون وسهم كل البنتين لا  
 فضا على مع كل البنتين لا فضا على كان اصل المسئلة من ستة وتنقسم على صفة ان لم ترد الكلالة على اثنين وكان لكل واحد من لا بون  
 او كلالة الأم واحد ولكل واحدة من البنتين او كلالة الأب ثلثان فان زاد الكلالة من احد الطرفين وكلها على اثنين ضربت مخرج الفرضتين  
 في عدد الكلالة وحصل المقصود مثاله ثلث اخوات من قبل الأب ثلث من قبل الأم ضربت الستة في ثلث مخرج منه ثمانية عشر منها  
 لكلالة الأم لكل واحد اثنتان وثلثا عشر لكلالة الأب لكل واحدة اربعة فان كان عددا لكلالة من جانب أكثر ولم ينقسم على الصفة ضربت  
 المبلغ الحاصل من الفرض الاول في عدد الكلالة من الطريقة اخر وقد تم لك مرادك مثاله خمس اخوات لأب اربع لأم ضربت ثلثة لوق  
 هي مخرج الثلث في خمسة لوق هي عدد الاخوات للأب فحصل من خمسة عشر منها عشر للاخوات من قبل الأب لكل واحدة اثنان فبقى خمسة لأم  
 على اربعة على الصفة ضربت خمسة عشر في اربع فحصل منها ستون منها للاخوات من الاب وبكون لكل واحدة ثمانية وللأخوات والاخوة  
 من لأم عشرون لكل واحد خمسة وان اجتمع ثلثان ومخرج الثمن من ثمانية ومخرج الثلثين من ثلثة ضربت هذا في ذلك فحصل منه  
 اربعة وعشرون منها للبنتين فضا على ستة عشر للزوجة ثلثة فبقى خمسة لا تنقسم على اثنين ولا على ثلثة ولا على اربعة على الصفة وتنقسم  
 على خمسة ولكن لا تنقسم ستة عشر على خمسة فلزم ان تضرب اربعة وعشرين في عدد من لا تنقسم عليه فحصل لك مرادك مثاله خمس بنات مع  
 الزوجة فاذا ضربت اربعة وعشرين في خمسة حصل منه مائة وعشرون منها ثمانون للبنيات بالافرض لكل واحدة ستة عشر للزوجة خمسة عشر  
 بالافرض فبقى خمسة وعشرون لكل واحدة خمسة بالرد وكانت مع الزوجة ثلث بنات ضربت اربعة وعشرين في ثلث فحصل منه ثمانون وسبعون  
 منها للزوجة ثلثة بمخرج الثمن والبنيات ثمانية واربعون بمخرج الثلثين لكل واحدة ستة عشر فبقى خمسة عشر لكل واحدة من البنات فبقى لرد  
 اجتمع في الفرضتين مئتين وسدس مما فرض احد الوالدين وفرض الزوجة مع وجود الابن كان ذلك ايضا من اربعة وعشرين لهما اقل عددها  
 مئتين وسدس فكان منها للأب والأم اربعة وللزوجة ثلثة وما بقي فللابن فان كان الابن أكثر من احد انقسم عليهم ضربت المبلغ في عددهم  
 وقدم ما توبد وان اجتمع ربع وثلث في الفرضتين وماسهم لزوجة مع لأم او مع الكلالة بنين فضا على من قبلها ضربت مخرج الزوج في مخرج الثلث فحصل  
 منها ثلثي عشر منها للزوجة ثلثة بمخرج الزوج وللكلالة بنين فضا على اربعة وللأم فان كانت مع الزوجة اخذت الزوجة ثلثة والأم اربعة وردد  
 على لأم وان كان مع الزوجة كلالة الأم ولم ينقسم لما على الصفة ضربت المبلغ في عدد من ينقسم عليه ومخرج ما توبد على الصفة مثاله زوجة و  
 وثلثة من كلالة الأم فان الزوجة ثلثة وكلالة الأم اربعة فبقى خمسة وتنقسم خمسة على ثلثة ضربت ثلثة فحصل منه ستة وثلثون منها  
 للزوجة ثلثة بالافرض ولكل واحد من الكلالة اربعة بالافرض فبقى خمسة عشر لكل واحد من الكلالة خمسة بالرد وان اجتمع في الفرضتين ربع وسدس  
 وماسهم لزوج مع احد لا بون اذا كان معهما ابن وسهم الزوج مع احد كلالة الأم وذلك مخرج من ثلث عشر لهما اقل عددهما الستين والزوج  
 يكون منها للزوج ثلثة ولا أحد لا بون ثلثان وللزوجة ثلثة ولا أحد كلالة الأم اثنتان والساقى للابن والبنتين وكلالة الأم بالرد والكلالة  
 الأب كانت معهما فان نكح احد علي البنتين ضربت المبلغ في عددهم وانقسم عليهم وان اجتمع في الفرضتين مع الزوج ثلثان وماسهم لزوج  
 مع البنتين فضا على سهم الزوج مع الاختين لأب ضربت مخرج هذا في ذلك فحصل منها اثنى عشر منها للبنتين والاختين للأب ثلثا  
 وللزوج وللزوجة ثلثة فبقى واحد لم يرد على البنتين والاختين لم ينقسم فضرر المبلغ في عدد من ينقسم عليه قد انقسم ومساائل الفرض  
 كثيرة لا يحتمل كتابنا هذا وقد قصصنا على طرف منها فمن تأمل فيه تدبر على الكثير **فصل** في بيان ما يتعلق بذلك من استخراج  
 المناسبات لنا من موثقاتنا وبذلك ما لا وروثة وموت واحد من وثن قبل قسمة الميراث واذا مات من وثن الميت واحد  
 قبل قسمة الميراث وكان وثنه الثاني بعينها هي وثنه الاول على حد واحد من غير ان يدخل عليهم ولو اخرج من جهة مالم يعتد بموت الثاني

دفعہ



## من الوسيكة

بسم الله الرحمن الرحيم مثله رجل مات وخلف بنتين وابنين وبنات لام واحد ثم مات بعد ذلك أحد البنين والبنات كانا لما بينهما  
لذلك كرم مثل حظ الأنثيين كان الميت لثاني لم يكن معهم مستحقا للميراث وكان بعض ورثة الأول يرث لثاني دون بعض بقية فرضية لثاني  
عن فرضية الأول فذلك وان لم يقع ضربت أحد الفرضيتين في الأخرى وصحت منه الفرضتان مثله رجل مات وخلف ثلث بنين لام و  
بنتين لاخرى كان فرضيتهن من ثمانية لكل واحد من البنين ثمان واما من البنات واحد للبنين واحد للبنات كان  
فرض الأولين هو ثمان واحد لآخر واحد لآخر فرض الميت هو واحد للأخرى لان الكلائة لا يرث مع الكلائة لأب وأم وبنتا  
الثاني رجل مات وخلف بنتين ثلث بنتا لام وبنتا اخرى لام غيرهما ثم ماتت بنت من البنات ثلث كان فرضيتهن ماضيا من ثمانية في  
ماتت أحد البنات لم تنقسم فرضيتهما وهي واحد على أخوية اخته على الفرضية فرضيتهن وهي ستة الأولى هي ثمانية لكل واحد من  
الابن ثمانية لكل واحد من البنات ستة فاما ماتت أحد ما كان فرضها وهو ستة ينقسم على أخويها واختها لكل واحد من الأخوين  
اثنان ولكل واحدة من الاختين واحد ان كانت ورثة الميت لثاني غيره ورثة الميت الأول وصحت مسئلة ورثة الثاني من مسئلة الأول فذلك  
مثله رجل مات وخلف أباً وابنتين بنتان ثم ماتت أحد الابنتين قبل الفسقة وخلف بنين وابنتين فانه يكون الفرضية من ستة منها للأب واحد  
وللبنت واحد لكل واحد من الابنتين ثمان فاما ماتت أحد ما خلف قال الشيخ الامام الكبير السعيد عماد الدين يكنى الاسلام محمد بن علي بن  
حمزة بن محمد بن علي الطوسي قدس الله روحه ونور صحبه في كتاب الواسطة **فصل** في ذكر بيان رجل يعرف بها استخراج سهام المواريث  
الاستهام المتما في كتاب الله تعالى ستة النصف نصف نصف الثلثان ونصف ونصف ونصف ونصف خارج هذه الستة خمسة فخرج  
الثلثان والثلثان والثلث ثلثه وخرج النصف ثمان وخرج الربع أربعة وخرج السدس ستة وخرج الثمن ثمانية فان اجتمع في الفرضية  
نصف ونصف هما سهمان لاخت لأب وأم أو لأب فاجعل من البنين ان اجتمع مع النصف ثلث هو سهمان لزوج ومع كل التي الام و  
اكثر او سهم الاخت لأب وأم أو لأب معهما او سهم الميت مع سهم الوالد بن خرج من ستة فان انقسم عليهم على الفرضية اعطى كل ذي حصة حصة  
الباقى على من يستحقه فان لم ينقسم لم يرد ود على المستحق ضرب مخرج فرضية الاصل في مخرج سهام المستحقين لزوج وقد صحت المسئلة مثال ذلك  
امراة ماتت خلفت وبناً وابنتين من كل لثة الام كان للزوج ثلثة من ستة وكل التي ام اثنان يبقى واحد لا ينقسم على اثنين على حصة ضربت لثة  
الاثنين فصا اثنى عشر منها للزوج ستة وللكل البنين اربعة فبقى ثلثة لكل واحد منها واحد فان لم ينقسم لهما على من يستحق ضرب مخرج الفرضية  
في عدد من لا ينقسم عليه صح مثله المسئلة المذكورة اذا كان مكان الابن من الكلائة ثلثة فانه لا ينقسم ثمان على ثلثة على الفرضية ضربت لثة  
في ثلثة فحصل منه ثمانية عشر فخذ منها الزوج تسعة والكلائة اثنان يبقى ثلثة ويرى عليهم بالتوبة وان كان مكان لزوج اثنان  
لا يل مستحق هي لزوج ودها لم يجمع الى ذلك مكان مكان لزوج والاخت لأب وكلائة الام بنتا وان استحق كل واحد منهم لزوج وضرب مخرج  
الفرضية في مخرج البنين فان نصيبهما لكل واحد واحد وان لم يقع من مسئلة الأول مسئلة الثاني ضربت مخرج أحد الفرضيتين في الأخرى  
وصحت منه المسئلتين مثله المسئلة التي ذكرنا الا ان الميت لثاني خلف مع الابن بنتا ولم ينقسم ثمان على ابنتين بنتا فخرج مخرج  
من خمسة فضبت خمسة ستة فخرج منه ثلثون فيكون منها للأب خمسة وللبنت خمسة ولكل واحد من الابنتين عشرة فاما ماتت أحد البنين خلف  
ابنتين بنتا كان نصيبهما لكل ابن اربعة وللبنت ثمان فان ماتت الميت قبل الفسقة كان نصيبها لأخيه لكل واحد واحد وان خلف مكلفا  
أخوين واختين فكل وان مات الاخ مكان لاخت خلف بنين وابنتين وابناً وبنتين خرج فرضية لثالث من فرضية الأول وان لم يترك  
ولدا وخلف خاه واختم تنقسم اربعة عليها ومخرج فرضيتهما ثلثة فرضيتهما في ثلثين صح منها المسائل وكان للأب منها خمسة عشر وللبنت  
كل واحد واحد من الابنتين ثلثون فاما ماتت أحد البنين خلف خاه واختم كان لأخيه منها عشرون ولاخيه عشرة فان خلف معها ابناً أو  
من قبل الام كان لها من ثلثين عشرة لكل واحد منها خمسة فبقى عشرون ولم تنقسم على الاخ والاخت فضررت المبلغ في مخرج فرضيتهما وهو  
ثلثة فخرج من ذلك ما ثمان وسبعون يكون منها للأب خمسة واربعون وللبنت ثلثا ولكل واحد من الابنتين تسعون فاما ماتت أحد ما  
وخلف خاه واختم وجداً وجدة من قبل الام كانت فرضيتهما لكل واحد خمسة عشر فبقى تسعون منها للاخ اربعون وللأخت عشرون و  
شرح جميع ذلك بقول فذكرنا بهذا منه ليعتبر المتأمل على الباقى انشاء الله تعالى **فصل** في بيان اشياء ما يتعلق بالكتاب اذا كانت  
رجلاً وامراة لازم لها كان لكفن في ماله بدعي من ثمانية ثم بدعيه ثم بوصاها ثم بالميراث فان كان ورثة الميت حضودا وجب عليهم تكفنه  
بالعقود من استحب لهم الا تمام بالاستحب من الكفن وان تشاؤوا في ذلك لم يجبر الممتنع عليه ان كان بعض الورثة غائباً وكفنه لغيره بالقرابة  
ثم يكن الغائب عليه عرض ان كفنه بالواجب المستحب واجازة الغائب صح وان لم يجز حرم وان لم يكن احد من ورثته حاضراً وكفنه اجنوب بالمعروف  
مضى وان كفنه بالواجب المستحب لم يجز الوارث غيرهم ان ابدى على الواجب ان كفنه باجود من كفن مثله فكل مكان للمرأة زوج كان كفنها









